

















# المحاضرات

- المحاضرات وتكوين الثروة .
- التطور الاشتراكي للقوانين .
- المسؤولية الجنائية عن عمل الغير  
في ميدان الجرائم الاقتصادية .
- الاختصاص بنظر منازعات العاملين  
بانقطاع العام .
- التأمينات الاجتماعية على ذوي المهن الحرة .

إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيل مصلحتهم بنيان مريض  
"صدق الله العظيم"

العدد الأول  
السنة ٤٨  
يناير ١٩٦٨







## المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٠ ع ٠ م ٠

## فهرس العدد

## لجنة المجلة

٣	الافتتاحية :	المحامون وتقنين الثورة للاستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين
٦	النشاط النقابي :	كلمة الاستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين في حفل محامي مصر الجديدة
٧		بيان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالية عن الشرق الاوسط
٨		مؤتمر المحامين العرب الماشر
٩	بحوث اشتراكية :	التطور الاشتراكي للقوانين للدكتور جميل الشرفاوى
١٥	في القانون الادارى :	عقود البترول في ج ٠ ع ٠ م ٠ للدكتور زكى هاشم
١٩	في القانون الجنائى :	المسئولية الجنائية من عمل الغير في ميدان الجرائم الاقتصادية
٥٦	في قانون العمل :	الاختصاص بنظر منازعات العاملين في القطاع العام للدكتور محمد مصفر
٦٩	في قانون ايجار الاماكن :	اثر عدم الاخطار على ايداع الاجرة في العوائد للاستاذ مصطفى كمال توفيق
٧٣	تعليق على الاحكام :	مسئولية الشخص المعنوى مدنيا عن خطئه الشخصى للاستاذ راغب حنا
٧٧	تعليق على مشروعات القوانين :	التأمينات الاجتماعية على ذوى المهن الحرة واصحاب الاعمال للاستاذ محمد فهم امين
٨٥	كتيب قانونية :	« سيادة القانون » الصراع بين القانون والسلطة في الشرق والغرب للدكتور محمد مصفر
٨٧	احكام القضاء :	قضاء محكمة النقض الجزائية . قضاء محكمة النقض المدنية . قضاة المحكمة الادارية العليا . الجمعية العمومية للقسم الاستشارى . قضاء محاكم الاستئناف . محكمة القضاء الادارى . قضاء المحاكم الابتدائية . قضاء المحاكم الادارية . قضاء المحاكم التأديبية . القضاء المستعجل . قضاء المحاكم الجزئية

نقيب المحامين	الاستاذ احمد الخواجه
أمين صندوق النقابة	الاستاذ محمد فكرى اغا
أمين سر النقابة	الاستاذ احمد يحيى
عضو مجلس النقابة	عبد الفتاح
عضو مجلس النقابة	الاستاذ راغب حنا
عضو مجلس النقابة	الاستاذ شكرى ديمترى
عضو مجلس النقابة	الاستاذ ماهر محمد على
عضو مجلس النقابة	الاستاذ فؤاد عيد
محام	دكتور حامد زكى
محام	دكتور رياض شمس
محام	دكتور محمد عصفور
محام	دكتور جمال العطيفى
محام	الاستاذ احمد نبيل الهلالى
محام	الاستاذ محمد فهم امين

أحمد الخواجه

رئيس التحرير

محمد فهم امين

سكرتير التحرير







# المحامون وتقنين الثورة

لرئيس أهر الخواجه  
نقيب المحامين

## أيها الزملاء الأعزاء

سنة جديدة ، تفتتحها المحاماة ، في عمرها المجيد تحاول فيه ماوسعها الجهد ، أن تستعيد موقعها في صدارة دوريات القانون في مصر ، لا تكتفى فيه باستعراض أحكام القانون ، الثابتة نصا والمسلمة فقها ، والمستقرة قضاء ، بل تشارك المجتمع حركته في تطوير أدب القانون ، لتفدو أحكامه ، سياجا يحمى للمواطنين حقوقهم ، ويوفر لهم حرياتهم ، تتأكد به معاني الثورة ، تتأكد به سيادة القانون ، لأنها سيادة الشعب متمثلة في سيطرته على سلطة الحكم وعلى وسائل الانتاج .

ان جماهير الشعب التي فرضت ارادتها مساء يوم ٩ يونيه الماضي ، معلنة انها لا تقبل الاستسلام ولا ترتضيه ، مؤكدة عزمها على النضال حتى الموت في سبيل النصر ، هي وحدها صاحبة الحق ، في أن تملأ بارادتها الحرة ، القانون الذي يحقق هذه الإرادة ، لتكون ارادتها دائما أكبر من مراكز القوة ، وأعلى من ارادة الأفراد .

ولقد حاولت ان اجمع شتات فكري ، لأحدد دور المحاماة والمحامين ، في سبيل تحقيق هذا الهدف الشعبي ، ثم وجدتني في نهاية الأمر أردد كلمات الرئيس القائد في حفل افتتاح المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب مساء يوم ٢٩ من فبراير ١٩٦٧ وهو يحدثهم عن القانون والثورة ، بالعبارات الآتية :

أيها الأخوة

« ذلك ما خطر لي بشأن الموضوع الذي اخترتموه للمناقشة في هذا المؤتمر »  
« وأستأذنكم بعده في موضوع آخر ، وهو ان لم يكن مدرجا في جدول أعمالكم »  
« فهو مطروح دائما في أي اجتماع آخر ، وهو موضوع القانون والثورة . »  
« ولقد شجعتني على تناوله أمامكم ما علمته من أن بعضا منكم قد حضروا »  
« أمس جانبا من مناقشات اللجنة التحضيرية للدستور وهي اللجنة المنشأة »  
« عن مجلس الأمة المصري والذي يتحمل تكليف اعداد الدستور الدائم للجمهورية »  
« العربية المتحدة . »

« ولقد كان لي الشرف يوم دعوت مجلس الأمة الى هذه المهمة أن أقول »  
« للمجلس . » « ان جماهيرنا مازالت تتطلع الى مناقشات الدستور الدائم »  
« للجمهورية العربية المتحدة ، وهو تكليف يتحمل مجلسكم الموقر امانته كما ان »  
« تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ليظل القانون دائما أكبر »  
« من مراكز القوة ، وأعلى من ارادات الأفراد . »



(( ان ذلك الموضوع في ظني من اخطر ما يواجه الثورة العربية وبالتالي فهو ))  
 (( جدير بمناقشة جدية نتمنى المؤتمركم ان يساهم فيها . ))

(( وثمة أسئلة كثيرة تطالعا فيه . ))

(( وبينها - مثلا - كيف نستطيع ان نجعل القانون يعبر بصدق عن المجتمع ))  
 (( ومطالبه ، فان القوانين ليست صياغات بعيدة عن القوى الفاعلة في المجتمع او ))  
 (( عن حركة هذه القوى ؟ ))

(( وبينها - مثلا - كيف يستطيع القانون ان يعبر عن روح التطور ذاتها ))  
 (( فان الشرعية ليست هي مجرد الأمر الواقع والا كان معنى ذلك أن الشرعية ))  
 (( قد أصبحت مادة جامدة لا نبض فيها على احسن الاحوال او استبدال من ))  
 (( طبقة او سلطة تتصور خطأ أنه يوسعها ان توقف الزمن نفسه ؟ ))

(( وبينها - مثلا - كيف نستطيع ان نحقق الوفاق بين حرية المجتمع وحرية ))  
 (( الفرد في المجتمع ، وكيف يمكن ان نحقق انسجاما بين الديمقراطية السياسية ))  
 (( وبين الديمقراطية الاقتصادية . ولكم شهدنا من تجارب اهدرت فيها ))  
 (( الديمقراطية الاقتصادية بدعوى الديمقراطية السياسية او العكس ؟ ))

(( ولقد حاولت التجربة المصرية - بين ما حاولته - ان تجيب على هذه ))  
 (( الاسئلة وخرجت بنتائج تستحق الدراسة والبحث ، وتستحق ذلك اكثر ))  
 (( ما تستحقه مع شركاء المصير الواحد ورفاق الكفاح ، خصوصا وانكم حملة ))  
 (( مسئولية القانون وبالتالي فانتم الاكثر احتكاكا بمشاكل الجماهير والوثق صلة ))  
 (( بها والاقدر على التعبير عنها صياغة وتقينا ))

وهكذا وامام هذا النداء اضحى علينا نحن المحامين ، ان نبدل قصارى جهدنا  
 لحل القضايا التي طرحت علينا ، واطهرها :

- ١ - كيف نستطيع ان نجعل القانون يعبر بصدق عن المجتمع ومطالبه ؟
- ٢ - وكيف نستطيع ان نحقق الوفاق بين حرية المجتمع وحرية الفرد في المجتمع ؟
- ٣ - وكيف يمكن ان نحقق انسجاما بين الديمقراطية السياسية وبين الديمقراطية الاقتصادية ؟

اننا مطالبون بان نبدي رأينا في هذه الاقضية جميعها ، من خلال مواقع اعمالنا ،  
 باعتبار أننا من خلالها :

**اكثر الناس احتكاكا بالجماهير واثق الناس صلة بها**

**واقدر الناس على التعبير عنها صياغة وتقينا .**

ولان جاز لي في افتتاحية السنة الثامنة والاربعين من المحاماة ، ان اضع  
 علامات لمناقشة القضية الاولى ، من القضايا السالف الاشارة اليها ، يعبر القانون  
 بصدق عن المجتمع ومطالبه ، فحسبي ان اقرر ، ان القامدة القانونية السليمة ،  
 هي الرابطة القانونية الصحيحة ، التي يراد انزالها واعمال حكمها ، على علاقة  
 اجتماعية معينة ، وبقدر ما تحققه القامدة القانونية ، وتوفره من سلامة وأمن  
 لسار الرابطة الاجتماعية ، تتحقق سيادة القانون .



والناس بالثورة يريدون أن تقوم العلاقات الاجتماعية فيما بينهم بغير استغلال، ومن ثم وجب أن ينطوى فهم القانون في تطويره على محاربة كل صور الاستغلال وصنوفه .

بل لقد أضحي واجبنا علينا نحن المشتغلين بالقانون ، أن نتعقب كل صور الاستغلال التي نراها من خلال الممارسة ، لنصوغ منها ، نظرية عامة ، نهمق بها في أفئدة الناس ، مقاومة الاستغلال ومحاربتة ولتصبح محاربة الاستغلال جزءا من النظام العام في القانون ، يستهدى بها المحامي ، في فهم القاعدة القانونية وتفسيرها ، ويعملها القاضي في تطبيق القانون على علاقات الناس .

وكل ذلك يتطلب منا بالضرورة أن نحاول إقامة تعريف للاستغلال ، من خلال تطور المجتمع .

والمجتمع الجديد يأبى أن يؤول نتاج عمل انسان ، لانسان غيره ، وأصبح يرفض التمييز بين الناس ، الا على أساس اعمالهم ، فليس لانسان أن يسلب حصيلة عمل انسان آخر ليضيفها لنفسه ، او الى ذمته القانونية .

ان ذلك لا يتحقق ولا يمكن ان يتحقق الا من خلال المساواة بين الناس في الحصول على الحقوق الأساسية في المجتمع بحيث تغدو فرص الناس في الحصول عايتها متكافئة . . ولئن أردنا أمثلة على ذلك ، فحسبنا أن نقول في صدق ، ان الثورة أوشكت ان تسوى بين الناس ، في الحقوق الأساسية التالية : حق التعليم ، وحق العلاج ، وحق العمل ، وحق رعاية الشيخوخة .

ان القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاجتماعية في اطار ممارسة هذه الحقوق ترسم صورا مشرقة ومضيئة لتطور الفكر القانوني الذي يتعين علينا أن نثريه .

ان اتساع مدارس الدولة ، لكل الاطفال الوافدين عليها بغير تمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو الثراء أو الفقر هو عمل عظيم .

ان اعتبار كفاءة الطالب وحدها ، هي معيار قبوله في التعليم الجامعي هو تقرير لقاعدة قانونية صحيحة .

ولست أريد لنفسي ان أشق على زملائي بهزيب من هذه الأمثلة ولكن حسبي أن أقول ان جماهير الشعب عودتنا ان تعاق على المحامين أكبر الآمال لتحقيق اهدافها ، في تأكيد سيادة القانون .

وهي تنتظر أن تكون مجلة المحاماة منبرا معبرا عن صحيح رأيهم في تقنين الثورة .

والمحامون من الشعب ومعه يفتحون صفحات مجلتهم ليسطر عليها المحامون رأي الشعب في تقنين الثورة .

والى اعداد ونشرات قادمة نعاود فيها الحديث .

(( احمد الخواجة ))



## كلمة الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين

### في حفل محامى مصر الجديدة بمناسبة بدء العام القضائى

أيها الأصدقاء الأعزاء (١)

شرفتني أسرتكم في العام الماضى ، بدعوتى لحضور حفلها بمناسبة افتتاح العام القضائى .  
وكم كنت أود أن يكون لى شرف المشاركة بنفسى في حفل اليوم ، لولا أمانة حملتها من خلال ثقتكم ، اضطررت معها ، أن أكون الآن خارج البلاد ، للقاء مندوبى حركات التحرير ، في أفريقيا وآسيا ، للمشاركة في الاجتماع العالمى الذى يقيمه حزب المؤتمر الهندى ، في نيودلهى في منتصف الشهر القادم .  
وإذ كان تنظيمنا السياسى ، قد اختارنى لهذا الدور ولرئاسة وفد الجمهورية العربية المتحدة المسافر الى الهند فأصدق ظنى ، أن هذا الاختيار ، لم يقع على لشخصى الضعيف ، وإنما وقع على لنيابة استمددتها منكم وثقافة حصلتها من خلال عملى معكم ، ولإيمان بوطنى غرسه فى صدرى ، إيمان للمحامين بوطنهم لا يتزعزع ونضال من أجله لا يفد ولا يلين .

وانى لم أزل على مع هذا كله ، أن أغيب عن حفلكم الذى اعتدتم أن تناقشوا فيه شئون المحاماة وأمور المحامين بنظرة وطنية قومية ماثورة عنكم ، تستهدفون فيه صالح المحاماة والمحامين من خلال مصلحة الجماهير ، التى طالما أولتهم - بحق - نقنتها وهى تقدمهم ، معبرين عن إرادتها ، منادين بحقوقهم مدافعين عنها فى سبيل الوصول الى حياة أفضل ولئن كان قد استعصى عليكم فى نهاية العام الماضى أن تقيموا حفلا تعودتم إقامته ، بسبب ظروف النكسة التى ألمت بالبلاد ، وهى ذات الظروف ، التى شغلت مجلس النقابة عن كثير من أمور كان واجبا عليه أن يحققها للمحامين ، الذين أولوه ثقة فريدة وجديدة فإن الدور الذى حملته النقابة أثناء الحركة ، والتى تحرص على أدائه ، اسمى من كثير من حقوقنا واجل .

(١) ألقاها الأستاذ أسطفان باسبلى وكيل النقابة .

ولئن أجل النظر فى بعض مطالبنا شهرا أو بعض شهر ، فليس ذلك الا ضريبة تؤديها للوطن فى ظروف حالكة ، تقتضى أن نوفر جهننا ، وإن نحت غيرنا ، على أن يخصص كل جهده ، للخلاص من نكبة عارمة تحقيق بنا جميعا ليس يدفعها عنا الا نضال مسلح عارم ، يغسل عارنا ، مهما كان الشهداء الذين فقدتهم أوطان امتنسا ، فليس الاستشهاد جديدا على أبنائها عامة ، وعلى المحامين منهم على وجه التخصيص .

وانعوس الكبيرة لا تستسلم للمحن ، بل تسمى جاهدة للخلاص منها ، تستقرى ظروفها ، وتقصى أسبابها ، لتتخل من نتائجها ، وتقيم بديلا عنها تنتج الصحيحة المرجوة .

وليس يغيب عن ذهنى ما حييت ذلك المشهد العظيم الذى تشاركنا فيه جماهير الشعب مساء يوم ٦ يونيو العائد ، وهى تزحف نحو منزل الرئيس الزعيم جمال عبد الناصر ، ترفض أن يتنحى عن قيادة امته ، ليقينها أنها بذلك ترفض الاستسلام ، وترفض الهزيمة .

وأمة هذا شأنها ، وانتم بينها ، عقلها حين تفكر ، وروحها حين تشور ، لأمة سوف تحقق ما تبتغيه ، اذا حققنا نحن رجال القانون قضاة ، وأسائنة ومحامين ما تعلق علينا الجماهير من رؤية ، القانون ترجمانا لآمالها ، معبرا عن حقيقة ما تبتغيه ، عندئذ سوف يكون القانون بحق أعلى من مراكز القوة ، وأقوى من إرادات الأفراد ، لأنه سوف يكون قانون الشعب .

إنها رسالة مودعة لديكم ، ونحن جميعا مسئولون عن تحقيقها .

كتب لكم التوفيق ، وعاد عليكم حفظكم وقصد حقتهم مع جماهير شعبنا وبها آمالها العظام فى الحرية والاشتراكية والوحدة .  
والسلام عليكم ورحمة الله





## بيان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية عن الشرق الأوسط

بامابا (رومانيا) ١٥-١٧ سبتمبر ١٩٦٧

فان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية :

تساند كفاح الشعوب العربية العادل من اجل  
التحرير الوطنى وضد كافة اشكال الاستعمار  
الجديد .

وتقرر ادانة اسرائيل عن العدوان وعن كل  
ما يترتب عليه .

وتعلن ان الموقف الناشئ عن ذلك يعتبر خرقا  
لمبادئ القانون الدولى وعدوانا على السلم العالمى  
ولا يمكن ان يقرر أى حق على أساس هذا الواقع .

وتطالب بسحب القوات الاسرائيلية فورا وبدون  
اية شروط وتعلن ان سحب تلك القوات شرط يجب  
توفره لاقرار السلم فى المنطقة على أساس ضمان  
الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى .

وتؤكد المبادئ والقرارات التى أصدرها مؤتمر  
الرابطة المنعقد فى بودابست سنة ١٩٦٤ بشأن  
القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة  
ومجلس الأمن والمسئولية التى تقع على الدول بشأن  
قضايا الشرق الأوسط وفلسطين .

وتؤكد ان عودة اللاجئين الفلسطينيين الى  
ديارهم شرط أصيل لتحقيق السلام الدائم فى  
الشرق الأوسط .

سكرتارية رابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية .

بعد استعراض تطورات الموقف فى الشرق  
الأوسط .

بعد ان تأكد لها اصرار اسرائيل على رفض  
سحب جيوشها من المناطق التى احتلتها بالقوة بعد  
٥ يونيو .

وبعد ما استمعت اليه من اعمال الارهاب  
والتخريب وطرده المواطنين الفلسطينيين من اراضيهم  
وممتلكاتهم .

وهديا بالايضاحات التى قدمها مندوبو  
الحقوقيين من الجمهورية العربية المتحدة واتحاد  
المحامين العرب بشأن التدابير التى اتخذتها السلطات  
الاسرائيلية فى المناطق المحتلة مستخدمة القوة  
والاكراه لاختضاع شعوب هذه المناطق للقوانين والنظم  
الاسرائيلية ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والقضاء .

وبسبب رفض اسرائيل تنفيذ قرار الامم  
المتحدة بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين وتقرير  
حقوقهم المشروعة .

(\*) شهد هذا الاجتماع عن الجمهورية العربية المتحدة  
الاستاذ احمد الخواجة نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين  
العرب وقد قرر المؤتمر اعتبار الكلمة التى القاها الاستاذ  
احمد الخواجة وثيقة فى وثائق الرابطة فى شأن قضية الشرق  
الأوسط .



## مؤتمر المحامين العرب العاشر

### ١ - زمان ومكان المؤتمر العاشر :

تحدد شهر أكتوبر ( تشرين الثاني ) ١٩٦٨ موعدا لانعقاد المؤتمر العاشر .  
وتعيين مدينة دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية مكانا أصليا لانعقاده ومدينة بغداد عاصمة الجمهورية العراقية مكانا احتياطيا لهذا الانعقاد .

### ٢ - أبحاث المؤتمر ومحاضراته :

#### الأبحاث المقترحة أساسا للبحث :

١ - العدوان الاستعماري الصهيوني أهدافه ونتائجه

٢ - العدوان والقانون الدولي

٣ - الوحدة العربية

٤ - حق السيادة والمروء البرى في المرات المائية العربية

٥ - تحرير فلسطين

٦ - قضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي

٧ - إسرائيل قاعدة استعمارية عدوانية

٨ - الاستعمار . . والاستعمار الجديد في الوطن العربي

٩ - تقنين الثورة

١٠ - وحدة القوى التقدمية

١١ - حقوق الانسان الأساسية ومبدأ سيادة القانون

١٢ - تملك الشعب لثرواته الطبيعية

### ٣ - لجان المؤتمر ومقرروها :

#### اللجنة

١ - لجنة قضايا الوطن العربي ويتفرع منها :

( أ ) لجنة الوحدة العربية

( ب ) لجنة وحدة القوى التقدمية العربية

( ج ) لجنة تقنين الثورة العربية

٢ - لجنة فلسطين

٣ - لجنة مكافحة الاستعمار

٤ - لجنة الحريات العامة وسيادة القانون

٥ - لجنة تنسيق التشريع وتوحيده ويتفرع منها :

( أ ) لجنة القانون المدني

( ب ) لجنة القانون الجنائي

( ج ) لجنة القانون العام

( د ) لجنة القانون التجاري

٦ - لجنة الاشتراكية

٧ - لجنة العمل والعمال

٨ - لجنة تعريف العدوان

٩ - لجنة توحيد المصطلحات

### ٤ - رسم الاشتراك في المؤتمر :

تحدد رسم الاشتراك بالمؤتمر العاشر بمبلغ ( ١٠ ج ) عشرة جنيهات مصرية أو ما يعادلها للعضو الأصلي ونصف هذا المبلغ للعضو المؤقت .

وعلى السادة الزملاء الراغبين في الاشتراك في عضوية لجان المؤتمر وفي اعداد أبحاثه فيد أسمائهم من الآن بسكرتارية النقابة .

#### المكلف بالأعداد :

العراق - حلب

العراق - حلب

الأردن - حلب

دمشق - القاهرة

دمشق - فلسطين

الأمانة العامة

الأمانة العامة - دمشق - تونس

الجمهورية العربية المتحدة - الأمانة العامة

الجمهورية العربية المتحدة

دمشق - الأمانة العامة - الأردن

السودان - بيروت - طرابلس - لبنان - دمشق

العراق - الجمهورية العربية المتحدة

#### النقابة المقررة

الجمهورية العربية المتحدة

العراق

الأردن - دمشق

الجمهورية العربية المتحدة

دمشق - فلسطين

السودان

بيروت

طرابلس - لبنان

تونس

الجمهورية العربية المتحدة

اللاذقية

الجمهورية العربية المتحدة

الكويت

العراق - حلب

دمشق - بيروت





د. جميل الشراوى

أستاذ القانون الدنى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

## معناه . أهدافه . أسلوبه

وقد اتخذت اشتراكييتنا العربية طريق السلام ، ولكن التشريعات التي يتم بها التحول الاشتراكي قد لا تمثل الا جزءا يسيرا من قواعد القانون التي تنظم حياة الجماعة ، فان لم تكن سائر التشريعات متفقة مع أسس النظام الاشتراكي فيما تضع من قواعد لحكم العلاقات الاجتماعية بأسرها ، فانها تخلق تناقضات تعتبر معوقات خطيرة في سبيل نجاح التطبيق الاشتراكي ، ولذا فمن اللازم أن تقرر الثورة الاشتراكية في مجال الانتاج والسياسة بثورة اشتراكية موازية في نطاق القانون يتم بها تعديله الى الصورة التي يتحقق بها الانسجام في العلاقات والنظم الاجتماعية ليعيد تنظيمها في كل مجال انعكاسا للمبادئ والأفكار الاشتراكية ، فيرتفع منها كل تناقض ، وتصبح النظم القانونية أدوات فعالة في دعم الاشتراكية ونجاحها .

فالنظام القانوني لكل جماعة يجب أن يكون ترجمة لحياة هذه الجماعة ، تنعكس في قواعده فلسفتها ومثلها ، فهو الاطار الاجتماعي الذي تتطور فيه هذه الأفكار والمثل ، والجماعة التي تأخذ بالنظام الاشتراكي ، يجب أن يكون قانونها في كل ناحية من نواحيه مطبوعا بالطابع الاشتراكي اذ بغير أن يتم التحول الاشتراكي في نطاق قانون العمل من ذلك أن قانون العمل لا يقرر حق القضاء في إعادة العامل المفقول فصلا تعسفيا الى عمله ويقصر حقه مندئذ على التعويض ، واذا كان هذا الحكم مفهوما في المشروع الفردي حيث لا يمكن أن

١ - معنى التطور الاشتراكي للقوانين وأهدافه :  
ان القوانين الاشتراكية التي صدرت سنة ١٩٦١ ، والتي بدأ بها تحولنا الاشتراكي تمثل مرحلة من مراحل الثورة المصرية والعربية التي بدأت في يوليو سنة ١٩٥٢ ، بل ان هذا التحول الاشتراكي يمكن أن يعتبر ثورة قائمة بذاتها ، لأنه يعني تغييرا جذريا للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، باتخاذ المبادئ والأفكار الاشتراكية لهذه النظم .

والثورة الاشتراكية باعتبارها تغييرا عاما وشاملا في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجماعة تتعلق به آمال أغلب الشعب ، تقترب عادة بالحركات الجماهيرية العنيفة التي تعتمد الى القتل والتدمير لقهر أعدائها والقضاء على معارضيها فيضطرب نجاح الثورة عندئذ بالضحايا ويجمع خيرا الوافر ببعض التخريب والخسائر الا أن الحاكم الملم الذي يتسم بالحصانة والشجاعة وصدق الاحساس بآمال الجماهير ومطالبها يستطيع أن يجنب أمته ما يصاحب الثورات الشعبية من تدمير ، بالمبادرة الى الإصلاح الاشتراكي فيقوم هو بالثورة باسم الشعب ولحسابه عن طريق التشريع غير عابئ باعتراض القلة من اصحاب المصالح المضادة ، الذين يفلتون عن أن عمل الحاكم إنما يحميهم هم أنفسهم من هلاك محتوم اذا ما انقلبت مطالبة الجماهير بالعدالة الاشتراكية الى ثورة دامية جارفة لا تبقى لهم شيئا بل لا تبقى منهم احدا .



العمل وانتقال هذه الضرائب على الدخل غير المكسوب من العمل والغاء الرسوم على الخدمات الضرورية كالمقضاء والمواصلات ، وستن عقوبات جديدة لحماية النظام الاشتراكي بمجازاة الإهمال في العمل في خدمة الدولة أو المشروعات العامة بإجراءات فعالة في ردع المخالفين وترك الحرية للقضاء في حدود معينة لتحريم بعض الأفعال التي تخالف مبادئ النظام وأخلاقه دون أن تكون منصوصة في القانون كما هي الحال في كثير من الدول الاشتراكية . وكذا تنظيم المعاملات في ضوء المبادئ الاشتراكية بالتدخل لوضع تحديد عام وثابت لحقوق والتزامات الأطراف من أهمها عقد الإيجار وكذا تنظيم نقل ملكية العقارات وأموال الإنتاج بصفة عامة بإجراءات إدارية تكفل رقابة الدولة على تداولها وبيعها لها معلومات إحصائية أكيدة عن توزيعها وغير ذلك من نواحي الإصلاح التي لا يمكن أن نحصرها في مثل هذه العجالة بل يقع واجب حصرها على القارئين بهذا الإصلاح كخطوة أولى للقيام به .

والثورة الاشتراكية في نطاق القانون تعنى تغيير النظم القانونية القائمة على ضوء المفاهيم الجديدة للمجتمع الاشتراكي تغييرا جذريا برفع كل عقبة في طريق هذا التحول، كما تعنى استحداث كل القواعد التي تبدو الحاجة إليها لنجاح هذا التحول ودعمه ، وكل ذلك بالتشريعات التي تسنها الدولة بعد البحث والدراسة وفقا لأساليب الديمقراطية الاشتراكية حتى تكون هذه القواعد من حيث الأحكام التشريعي ، على مستوى الغاية التي تهدف إليها وهي جعل النظام القانوني أداة لتوفير العدالة الاشتراكية في كل مجال .

وهذه الثورة الاشتراكية في التشريع لا يمكن أن تتحقق إلا باتخاذ منهج ثوري للعمل ، يقوم على أسس الديمقراطية الاشتراكية ويجعل التشريع استجابة واضحة لحاجات قوى الشعب العاملة ، بعد تنسيقها ووضعها في إطار المبادئ الاشتراكية والفن التشريعي كما أنها لا تحقق أهدافها إلا إذا جاءت بتشريعات ذات مضمون ثوري لا يتردد أمام التفسير الكامل ، إذا اقتضت الحاجات الاشتراكية مهما تبدت معارضته للقواعد المستقرة التي ترتبط بالنظم غير الاشتراكية .

يفرض العامل على صاحب العمل بعد ما شجر بينهما من خلاف فإن الحرج من إعادة العامل المفصول إلى عمله في النظام الاشتراكي لا يحل له ، فالرئيس الذي وقع هذا الجزاء التعسفي ، هو العامل الذي وقع عليه الجزاء سواء في أنهم يعملون لدى الشعب ومصالحته ، فإذا أخطأ الرئيس جوزى على خطئه ورفع كل ما يحمل بالفير من أذى هذا الخطأ ، بإعادة المظلوم إلى عمله بل أننا نلاحظ أن قانون العمل يسمح بعقوبة الفصل في نطاق واسع وهذه العقوبة تعنى تشريد المفصول وأسرته ، وهي نتيجة لا تقبل في النظام الاشتراكي حيث تلزم الدولة بتدبير العمل لكل قادر عليه ، كما تكفل أرزاق الناس وتضمن حاجاته .

ولذا فمن الواجب أن يستعاض عن الفصل في المشروعات العامة بالجزاءات التي تهدف إلى تقويم العامل وحفز عينه في العمل المنتج وتعويد الخضوع للنظام حتى تسد أمامه أبواب الانحراف، وحتى نجعله مواطنا منتجا في كل مجال يعمل فيه .

ويتضمن قانون العمل الحالي كذلك تنظيما لبعض المسائل التي لم تعد لها فائدة عملية ، كعقد العمل المشترك الذي تتفق به النقابات مع أصحاب الأعمال على شروط عقود العمل الفردية ، فاستخدامه لا يتصور في ظل نظام اشتراكي أصبحت فيه كل المشروعات الكبيرة مملوكة للجماعة التي تديرها الدولة لمصلحة الشعب العامل فأبرام هذه العقود لا يتخذ وسيلة للعمل النقابي في حماية مصالح النقابيين إلا في ظل مجتمع رأسمالي .

ونلاحظ أخيرا أن تنظيم النقابات في القواعد الحالية لا يمكنها من أن تقوم بما لها من دور هام في النظم الاشتراكية يتلخص في معاونه الدولة في تخطيط الإنتاج والإشراف على العاملين في نشاطهم الإنتاجي والقيام على التوعية القومية والثقافة الفكرية والمهنية للعاملين .

### وجوه الإصلاح الأخرى :

وهناك أوجه أخرى كثيرة للإصلاح في فروع القانون المختلفة نكتفي بأن نشير إليها من ذلك تعديل النظام الضريبي لتخفيف ضرائب كسب



## ٢ - أسلوب العمل الثوري

## في التطوير الاشتراكي للقوانين

واسلوب العمل في اصلاح التشريع يتحدد في ضوء مبدئين يرتبطان بالفاية من هذا الاصلاح : اولهما يتعلق بنطاق العمل الاصلاحى ويوجب أن يكون الاصلاح شاملا لكل النظم والقواعد القانونية التى تحتاج الى هذا الاصلاح والثانى يتعلق بالطريقة التى يجرى بها هذا العمل ، وهو يقضى بأن تكون طريقة ديمقراطية تجعل الاصلاح تعبيرا صادقا عن رأى القوى الاشتراكية في مجتمعنا .

## نطاق الاصلاح التشريعى :

فمن حيث نطاق الاصلاح التشريعى ، يجب أن يكون شاملا لكل تنظيم قانونى ولكل تشريع من التشريعات القائمة ويجب أن يبدأ العمل بمراجعة كل القوانين للكشف فى أى منها عن نواحي النقص أو المناقضة للمبادئ والمثل الاشتراكية لتحديد مواطن التعديل أو الالفاء أو الاضافة فيها ، وفقا لما تقتضيه هذه المبادئ والمثل ، وكخطوة أولى لاجراء ما يلزم فيها من تغيير فمراجعة التشريعات والقوانين بهذه الصورة ، بمثابة تشخيص المرض وتحديد موطن الداء ، قبل بدء العلاج .

ومرحلة مراجعة التشريعات القائمة لتحديد مواطن الاصلاح الاشتراكى فيها ، تعد الأساس لهذا الاصلاح ، بحيث يتوقف على النجاح فيها ، نجاح تطوير النظام القانونى فمن المسلم أن العلاج لا يجدى فى الشفاء الا اذا بنى على تشخيص سليم للداء ، ولذا فمن اللازم أن تكون هذه المراجعة محل العناية ، فى تنظيم القيام بها ، وفى اختيار من يعهد اليهم بها ، فتقسم النظم القانونية والتشريعات الى طوائف بحسب الموضوعات التى تنظمها ، لتجرى مراجعة القواعد الخاصة بكل موضوع بواسطة المختصين بهذا الموضوع ، ولا يلزم أن يكون هذا التقسيم للنظم القانونية بقصد مراجعتها على اساس فروع القانون المعروفة كالقانون الادارى والقانون الجنائى والقانون المدنى والقانون التجارى وقانون المرافعات ، بل يمكن أن تفصل قواعد موضوعات داخلية فى اطار فرع واحد من فروع القانون لتغيير طائفة قائمة بذاتها ولتتم مراجعتها على استقلال ، فتجمع فى نطاق القانون الادارى

مثلا ، طائفة خاصة للقواعد التى تتعلق بتنظيم الادارة العامة وترتيب المصالح المختلفة وأخرى تضم قواعد الاجراءات الادارية ، وثالثة تشمل قواعد التوظيف ، ورابعة تضم قواعد اللوائح المالية وغيرها لقواعد تنظيم التعليم أو تنظيم الجامعات أو استخدامات الصحية أو المرافق العامة ، وفى نطاق قانون المدنى طائفة خاصة للقواعد المختلفة بالملكية وأخرى للقواعد المنظمة للعقود وثالثة للقواعد المنظمة للمسئولية التقصيرية ورابعة تضم اقواعد المنظمة للتأمينات العينية ، وهكذا بالنسبة للمسائل التى تدخل فى فروع القانون الأخرى ، فيمكن أن تجعل طائفة خاصة لقواعد الشركات العامة والخاصة وأخرى لقواعد الافلاس والاوراق التجارية والتنظيم القضائى واجراءات التقاضى والتحكيم والميزانية والضرائب وغير ذلك من المسائل لتتم مراجعة كل طائفة من القواعد السابقة على استقلال ، ولتكون لكل طائفة منها لجنة خاصة لمراجعتها . ومن أهم عوامل نجاح هذا العمل ، حسن اختيار القائمين به ، حتى يتحقق فى عملهم الاخلاص والجدية ، فمن الواجب أن يعهد بعملية المراجعة الى أشخاص يتحرى فيهم بجانب كفاءتهم الفنية فى مسائل التشريع أن يكونوا من المؤمنين بالمبادئ الاشتراكية والمخلصين لنجاح التطبيق الاشتراكى ، حتى يكون لهم من ايمانهم واخلاصهم ، خير هاد الى مواطن الاصلاح ، فتشكل منهم لكل طائفة من التشريعات لجنة محصورة العدد من ثلاثة أشخاص أو خمسة على الأكثر حتى لا تحول كثرة العدد دون توافر الوحدة الفكرية بين أعضائها ولتكون قلة عددهم وسيلة لتحقيق السرعة فى عملهم ، وحتى يمكن تدبير كل الأشخاص اللزمين للعديد من اللجان اللازمة لمراجعة كل التشريعات ، ومن اللازم أيضا أن يكون كل أعضاء اللجان أو أغلبهم من المتفرغين لهذه المهمة حتى لا يكون انشغالهم بأعمالهم الرئيسية عائقا لاستمرار العمل وسببا لبطئه .

واذا ما أتمت هذه اللجان تحديد مواطن الاصلاح فى التشريعات التى تكلف بمراجعتها فانها لا تعتمد بعد ذلك الى اقتراح التعديلات مباشرة ، بل تبدأ بجمع آراء الادارات والهيئات والنقابات والأفراد الذين يتصل عملهم أو مصالحهم بالمسألة المطروقة للبحث - وسواء اكانت متعلقة بالانتاج



الاستثناس بتشريعات البلاد الاشتراكية أن نقتبس منها ما يتعارض مع مقومات اشتراكتنا .

**ومن اللازم أخيرا أن تتم مواجهة التغييرات التشريعية مواجهة ثورية ، لا تف أمام أى تعديل للنظام القانوني ، إذا اقتضته المبادئ الاشتراكية ، ولو كان نقضا كاملا للنظم والصياغات القانونية التقليدية ، التي ترتبط بأفكار أو أوضاع لا يقوم لها وزن أو اعتبار في النظام الاشتراكي ، بل تنبع من المبادئ والأفكار الفردية والأوضاع الناشئة عن النظام الرأسمالي ، مما نعرف بعضه في الأمثلة التي نستعرضها مواطن الاصلاح الاشتراكي في نظامنا القانوني .**

### ٣ - أمثلة لمواطن التطوير

#### الاشتراكي في التشريع

ان جعل تحديد مواطن الاصلاح في النظم القانونية ، بوساطة اللجان المشكلة لهذا الاصلاح ، أولى خطوات هذا العمل ، يقوم على ان كشف اوجه الاصلاح في التشريع وتحديد أماكنه لا يمكن ان يتم الا بفحص شامل للتشريعات القائمة ، وبعبارة أخرى لا يمكن ان يتم حصر الاصلاحات اللازمة بغير المسح الشامل اكل النظام القانوني وكل تعداد لمواطن الاصلاح ، أى تنظيم قانونى عام أو خاص ، قبل فحص هذا الفحص الشامل لا يمكن ان يكون تعدادا جامعا لهذه المواطن ولذا فان ما نعرضه الآن من صور الاصلاح الاشتراكي في التشريع ليس الا أمثلة قليلة في مختلف نواحي التنظيم القانوني نحاول ان نطبق فيها تصوراتنا للثورة الاشتراكية في التشريع .

ففي ميدان تنظيم الأجهزة الادارية للدولة تقوم الحاجة الى إعادة هذا التنظيم على أسس جديدة تكفل كفاءة هذه الأجهزة للقيام بأعبائها الكبيرة في النظام الاشتراكي فيحدد حجم كل جهاز منها بالقدر الذي يكفل له حسن القيام بما عليه من واجبات ، كما تبسط اجراءات العمل في كل الأجهزة بالقضاء على التركيز الشديد للسلطة في يد الرؤساء ، وترك حرية التصرف في حدود القانون لكل من يقوم بعمل من الأعمال لمواجهة هذا العمل بأحساس بالمسئولية الكاملة عن تصرفاته ، مع القضاء على التعقيدات المكتبية التي تعوق نشاط

أو بالخدمات - حتى يكون الاصلاح على هدى المصالح التي تستوجبه ، بعد إبراز هذه المصالح في صورتها التطبيقية الملموسة ، كما يلزم اشراك لجان الاتحاد الاشتراكي بل مؤتمراته ، اذا لزم ذلك ، في تقويم الآراء التي تبديها القطاعات المختلفة في موضوع الاصلاح واتجاهه ، فاذا ما اجتمعت لدى اللجان كل هذه المعطيات قامت بأعداد التشريع الذي تستخلصه أساسا من آراء الجهات المعنية بالأمر ، وبشرط التزام المبادئ الاشتراكية ، ليغرض مشروعه بعد ذلك على لجنة للتنسيق ثم على السلطة العليا للمنظمة الشعبية الاشتراكية وهي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، لتتوافر لهذا المشروع دراسة ديمقراطية اشتراكية ، قبل أن يتخذ سبيله الى الاجراءات التشريعية الرسمية أمام السلطة التنفيذية ومجلس الأمة .

وإذا كان هذا هو أسلوب العمل الثوري في اصلاح التشريع من حيث تحديد من يختص بأعداده وبإبداء الرأي فيه ، فان المنهج الثوري يقتضى كذلك ان تتوافر في الاصلاح التشريعي خصائص تتمثل في قواعد للعمل في أعداد هذا التشريع ، يلتزمها القائمون به .

من ذلك أن يتم توزيع منطقي ومدرّوس للقواعد التشريعية بين التشريعات الرئيسية (أى القوانين) وبين التشريعات الثانوية (أى اللوائح) ، فتقتصر التشريعات الرئيسية على القواعد العامة والمبادئ ، مع ترك القواعد التفصيلية للتشريعات الفرعية ، ليسهل تطويرها كلما اقتضى ذلك تطور المصالح في ظل تجربتنا الاشتراكية ، ونستطيع أن نجد مثلا يمكن احتداؤه من تشريعات البلاد الاشتراكية ، في التشريع المدني السوفيتي الصادر سنة ١٩٦١ ، والذي يضم المبادئ العامة للقانون المدني في ١٢٩ مادة ، وكذا تشريع المرافعات المدنية الذي يجمع مبادئ المرافعات في ٦٤ مادة ، على حين يتكون قانوننا المدني من ١١٤٩ مادة وقانون مرافعاتنا من ١٠٣٢ مادة .

والواقع انه يمكن الاستثناس فيما يلزمنا القيام به من اصلاح تشريعي ، بتشريعات البلاد الاشتراكية الأخرى في هذا المجال ولكن في ضوء نظامنا الاشتراكي الخاص ، ولذا لا يعنى



قانون العمل ، فمن اللازم أولا أن توحيد القواعد التي يخضع لها العاملون في القطاع العام فلا تكون هناك قوانين مستقلة يخضع لها العاملون بالحكومة والهيئات العامة ، وأخرى يخضع لها العاملون بالؤسسات والشركات العامة ( وهؤلاء الآخرون يخضعون لقواعد قانون العمل فيما لم يرد به نص في لوائحهم ) ذلك أن طبيعة العلاقة واحدة بين هؤلاء العاملين والجهات التي يعملون فيها ، ومن الضروري أن تخضع لقواعد عامة واحدة ، مع ترك القواعد التفصيلية قابلة للاختلاف من جهة إلى أخرى حسب طبيعة عملها .

ومن ناحية أخرى فإن قانون العمل القائم يتضمن نظاما ترتبط بطابع هذا القانون في النظم الرأسمالية وتبدو غريبة في مجال حكم علاقة العاملين في المشروع العام ، بإدارة هذا المشروع في النظام الاشتراكي ، مما يلزم أن يعدل القانون لتصبح كل أنظمتها تطبيقا للمبادئ الاشتراكية ، ولتزول منها عوامل التناقض والتضارب ، بغير هذا تظل الاشتراكية تأكيديات نظرية لا تتمثل في قواعد عملية محدودة ، « ولافتة » لا تدل على حقيقة ما وراءها ، ويبقى التطبيق الاشتراكي معرضا للتعطيل بل الانتكاس .

والجماعة في ظل الاشتراكية تحتاج إلى القانون ، فالقانون هو التنظيم الاجتماعي ، ولا قيام للجماعة بغير نظام ، أي أن القانون ظاهرة اجتماعية ضرورية حتى في النظام الاشتراكي ، وليس كما ذهب «ماركس» ظاهرة اجتماعية عرضية وغير أساسية ، فماركس يقول أن القانون يفترض لوجوده قيام مجتمع طبقي ، وأنه سلاح في يد الرأسماليين في صراعهم مع الطبقة العاملة ، ولذلك فقبل أن يوجد المجتمع الطبقي لم تكن هناك دولة أو قانون وكانت الخلافات والمنازعات تسوى وديا ، بالتحكيم أو بأمر رئيس الأسرة ، وأن الحال ستعود سيرتها الأولى عندما يتم تحرير طبقة العاملين وتخليصهم

الإدارة وتسمه بالبطء والعقم ، ومما يكمل هذا التنظيم ويحقق فاعليته أن تعزز أجهزة الرقابة القضائية على أعمال الإدارة بتأكيد التزام الإدارة بأحكامها وتقرير المسؤولية الجنائية لمطلي تنفيذ هذه الأحكام كما أن من اللازم أن تنظم رقابة شعبية على الأعمال الإدارية تتولاها منظمات الاتحاد الاشتراكي ، والمجالس الإقليمية ، لضمان التزام الإدارة في كل ما تخطه أو تنفذه من أعمال ، بمبادئ النظام الاشتراكي وبالمصلحة العامة .

ويلاحظ أن ما اقتضاه التطبيق الاشتراكي من تملك الجماعة لأموال الإنتاج في الصناعة والتجارة ، يمد نشاط الدولة إلى أعمال الإنتاج بالإضافة إلى ما تتولاه من أعمال الخدمات ، والإنتاج الذي تتولاه الدولة لمصلحة الشعب ، في ظل الاشتراكية ، لا يمكن أن يتم في نفس الإطار القانوني الذي يتم فيه الإنتاج الذي يهدف إلى الربح في النظام الرأسمالي فإذا كانت الشركة هي الشكل المعتاد للمشروع الرأسمالي في العصر الحاضر ، فإن هذا الشكل لا يمكن أن يصلح إطارا للمشروع الاشتراكي الذي يملكه الشعب ، فليس هناك مالك لرأس المال له مصالح مناقضة لمصالح العاملين فيه ، فالملكية للدولة ممثلة الشعب العامل ، وليس لها في ذلك شركاء ، مما يعني أن معنى الشركة لا يمكن تحقيقه في هذا المشروع ، ومن اللازم أن توضع قواعد إدارة هذه المشروعات العامة على أساس وضعها الحقيقي ، سواء أكان ذلك في تنظيم إدارتها أو طابع نشاطها بصفة عامة ، وليس من المناسب أن تبقى لها تسمية الشركات التي تتعارض مع حقيقتها فضلا عما توحى به من خضوعها لقواعد القانون التجاري ، وفيها أحكام الإفلاس التي لا يتصور تطبيقها على المشروع العام ، وهو المشروع الذي لا يقوم إلا في إطار الخطة العامة للإنتاج ، كما أنه ليس مما يتفق مع مصلحة هذه المشروعات ومع المصلحة العامة أن تبقى تسوية ما قد يثور فيها من منازعات إلى إجراءات التقاضي العادية ، فمن الضروري أن تقوم لذلك إجراءات تحكيم تتفق مع وحدة المالك ووحدة الغاية من كل هذه المشروعات .

وهناك أمثلة أخرى لأصلاح التشريع في نطاق



ليبنى الدولة على أساس الديمقراطية الاشتراكية ليحقق العدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية بين الأفراد في كل معاملاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية على خلاف الحال في ظل الفردية حيث ينكمش نطاق القانون في أضيق حيز ، وحيث تقتصر وظائف الدولة على الدفاع عن الجماعة ضد أعدائها الخارجيين وحفظ النظام داخلها وإقامة القضاء ، دون أن يكون لها أى دور في تقديم الخدمات للمواطنين أو تدخل في علاقاتهم الخاصة التي ينظمونها باتفاقاتهم وحيث تتلخص وظيفة القانون في المحافظة على أوسع مدى على حرية الأفراد واستقلالهم في ظل ما يقرره القانون من مساواة نظرية بينهم .

ولذلك فإن الحاجة الى القانون في المجتمع الاشتراكي اظهر من الحاجة اليه في مجتمع غير اشتراكي لا يمتد دور القانون فيه ، مهما تبلغ تقدميته الى الآفاق التي يمتد إليها دوره في مجتمع اشتراكي .

من ظلم المستبدين ، فيختفى القانون بعد أن يسود الانسجام تلقائيا بين كل الناس ، ولذلك يرى ماركس أن القانون نظام أو مجموعة من النظم المؤقتة ، مصيره الإلغاء ، أو بتعبير أدق مصيره الزوال من تلقاء نفسه ، بعد أن تنتهى دورة التاريخ ، ولكن الواقع أن وجود الجماعة لا يمكن أن يتصور مهما تكن درجة مدنيته ومهما تكن طبيعة النظم التي تتبعها بغير وجود القانون . كما لا يتصور أن تزول الدولة ، فالدولة هي المظهر القانوني للجماعة السياسية ، والقانون هو عنصر النظام في الجماعة ، وهي يكتسى في كل جماعة طابعها ، فيكون بدائيا في المجتمعات البدائية ، فرديا في المجتمعات الرأسمالية ، اشتراكيا في المجتمعات الاشتراكية .

بل ان القانون يتسع نطاقه في المجتمعات الاشتراكية عما يكون له من نطاق في المجتمعات الفردية ، ذلك ان الاشتراكية تقتضى أن يمتد التنظيم القانوني الى كل جوانب الحياة الاجتماعية

#### (( لجنة البحوث الاشتراكية ))

تم تكوين لجنة (( للبحوث الاشتراكية ))  
لمعاونة لجنة (( مجلة المحاماة )) من السادة  
المحاميين :

الدكتور جمال العطيقي  
الأستاذ أحمد نبيل الهلالي  
الأستاذ خيرت غزى  
الأستاذ رفعت الشهاوى  
الأستاذ زكى مراد  
الأستاذ سعيد رخا  
الأستاذ عبد العزيز محمد  
الأستاذ عبد المنعم خلاف  
الأستاذ فريد عبد الكريم  
الأستاذ مصطفى كامل منيب  
الأستاذ يوسف رياض

#### الى الزملاء المحامين ورجال القانون :

بمناسبة ظهور مجلة المحاماة في ثوب جديد  
ومن أجل أن تكون مجلة المحاماة منبرا يسهم  
المحامون من خلاله في المعركة الوطنية وتحقيق  
الثورة التشريعية في خدمة التحول الاشتراكي  
.. ولتؤدي مجلة المحاماة دورها في خدمة  
العدالة والمحامين ورجال القانون .

نرجو من الزملاء المحامين والسادة رجال  
القانون المساهمة بإبحاثهم ومقالاتهم  
واقتراحاتهم وتزويد المجلة بأهم الأحكام ذات  
المبادئ .

وترسل الى سكرتير تحرير مجلة المحاماة  
نقابة المحامين ٥١ شارع رمسيس بالقاهرة .



## عقود البترول

في

الجمهورية  
العربية  
المتحدة

د. زكي هاشم

المحامى لدى محكمة النقض

### خصائص عقود البترول المصرية

تتخذ عقود البترول المعقودة في الجمهورية العربية المتحدة نمطا أساسيا خطوطه الرئيسية واحدة وان اختلفت تفاصيله من عقد الى آخر . وهذا النمط هو الذي صيغت فيه العقود المبرمة مع مؤسسة اينى الايطالية ( منطقة الدلتا ) ومع شركة فيليبس ( منطقة الصحراء الغربية ) ومع شركة بان اميريكان ( منطقة خليج السويس وأجزاء من الصحراء الغربية ) .

والخصيصة الرئيسية المميزة لهذه العقود جميعا هي انها مبرمة بين الحكومة من جانب وبين المؤسسة العامة للبترول والشركة الأجنبية ، من جانب آخر . فالدولة في هذه العقود لا ترتبط مع الجانب الأجنبي وحده ، بل مع المؤسسة العامة للبترول ومعها الطرف الأجنبي ، كشريكين لكل منهما حق النصف .

وهذه الخصيصة الرئيسية ليست ركيزة قانونية أساسية فحسب ، بل هي كذلك الأرضية الثابتة التي تبنى عليها كثير من الآثار الهامة في موضوعات حيوية ترتبط بالسيادة الوطنية ، وبالمشاركة الحقة الفعلية في العمليات البترولية ،

كان من نتيجة الاكتشافات البترولية الكبيرة في الصحراء الغربية ، وفي خليج السويس وفي دلتا النيل . . . ان برزت الجمهورية العربية المتحدة كدولة بترولية بكل ما يتضمنه هذا الوصف من موارد اقتصادية جديدة ومن آثار سياسية في المنطقة العربية ، وفي علاقاتنا الدولية ، من شأنها أن تحدث تغيرا جذريا في العلاقات السائدة في هذه المنطقة ، بوجه خاص .

وعندما نشير الى أن مصر أصبحت دولة بترولية ، فإننا لا نعنى أن البترول قد اكتشف فيها لأول مرة . فالواقع أن البترول قد اكتشف في مصر قبل أن يكتشف في أى قطر عربى آخر ، وأن مصر - قبل الاكتشافات الأخيرة - تكفى احتياجاتها أو تكاد ، من انتاجها البترولى في مناطق البحر الأحمر . انما نقصد من أن مصر دولة بترولية ، انها باستثمار الاكتشافات الحديثة سوف تنتج أكثر مما تستهلك بكثير فيكون لديها فائض للتصدير . أى أنها تصبح دولة مصدرة للبترول .

واكتشاف البترول على هذا النطاق الواسع في الجمهورية العربية ، يدعو الى تقييم العقود البترولية المعمول بها حاليا ، والى تقدير آثارها الاقتصادية والسياسية المتوقعة خلال السنين القليلة المقبلة .



## وبالحقوق المالية الناشئة عن العقود ، وبالدور الذي تؤديه الاستثمارات البترولية في خطة التنمية العامة .

وبهذه الخصيصة المميزة وحدها تختلف عقود البترول المصرية من أغلب وأهم عقود البترول المعقودة في الاقطار العربية الأخرى . فالحكومات في هذه الاقطار تمنح الامتياز لشركة أجنبية ، أو لعدة شركات أجنبية مجتمعة ، تصبح هي صاحبة الامتياز بصفة كاملة ومطلقة ويقتصر دور الحكومة على الرقابة من الخارج . . . ان كان ثمة رقابة .

هذا الوضع هو السائد في السعودية والكويت والعراق وليبيا وجمهورية جنوب اليمن الشعبية وأبو ظبي ، وقطر والبحرين .

ومن الانصاف أن نشير الى أن بعض هذه الاقطار قد اتجهت حديثا الى منح الامتيازات البترولية على أساس المشاركة بين المؤسسات الوطنية والشركات الأجنبية ، غير أن هذه الاتفاقات الحديثة ضئيلة ومحدودة بالمقارنة بالامتيازات المطلقة الشاملة السابق منحها للشركات الأجنبية وحدها . فالامتياز الرئيسي في السعودية ، وهو الذي يتحقق منه الجزء الأكبر من انتاجها البترولي ، ممنوح لشركة أرامكو وحدها دون أية مشاركة وطنية فيه . كذلك الشأن في الكويت بالنسبة للامتياز الذي ينتج منه أكثر انتاجها ، وبالنسبة لليبيا ولقطر وغيرها من الاقطار العربية . وكان امتياز شركة نفط العراق يشمل أراضي العراق كلها ، الى أن صدر قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي سحب منها ٩٩.٥٪ من تلك المساحة .

وجميع تلك الامتيازات المطلقة الشاملة ممنوحة للشركات البترولية الاحتكارية المعروفة بالشقيقات السبع . . . خمسة أمريكية هي ستاندارد (نيوجورسي) جلف ، تكساكو ستاندارد (كاليفورنيا) سوكوني موبيل ، واثنان برطانيتان مع مصالح هولندية وهما شل ، بريتيش بتروليم . ويريد من هذا الوضع شدوذا وخطورة أن الشقيقات السبع تتقاسم فيما بينها تلك الامتيازات على وجه يمكنها من التحكم في بترول تلك الاقطار الى درجة احتكارية عالية . فشركة أرامكو التي تسيطر على بترول السعودية ، تتكون من اتحاد أربع من الشقيقات السبع وهي ستاندارد (كاليفورنيا) وتكساكو ، سوكوني موبيل وستاندارد (نيوجورسي)

وشركة نفط العراق وتملكها شركتا ستاندارد (نيوجورسي) وسوكوني موبيل ، وشل ، وبريتش بتروليم ، ومعها الشركة الفرنسية للبترول . وشركة نفط الكويت تتقاسمها مناصفة شركة جلف الأمريكية وشركة بريتيش بتروليم الانجليزية . وهكذا الشأن في سائر الاقطار العربية الأخرى .

وتترتب على الخصيصة الرئيسية المميزة للعقود البترولية المصرية ، آثار قانونية واقتصادية هامة .

### ١ - الحفاظ على مقومات السيادة الوطنية

نجد في عقود الامتياز السائدة في الاقطار العربية ، غير مصر ، ان الشركة الأجنبية المالكة للامتياز تحصل على سلطات واختصاصات تكاد تجعل منها دولة داخل الدولة .

واذا ثار نزاع بينها وبين الحكومة فإن الشركة الأجنبية استنادا الى أنها تحوز الامتياز وحدها وبصفة مطلقة تلجأ الى كافة الوسائل لتدويل النزاع فتجمل من نفسها طرفا مقابلا للحكومة على قدم المساواة . ويعين تلك الشركات على تحقيق هدفها ما تنص عليه تلك الامتيازات من احالة أي نزاع بين الحكومة والشركة الى تحكيم خارجي ، تقف فيه الحكومة وكأنها شركة أخرى وليست السلطة الشرعية في الدولة .

كذلك أخذ بعض فقهاء القانون ، وبخاصة الأمريكيين والانجليز ، يبنون من وضع الامتياز المفرد المطلق نظرية جديدة مضمونها ان عقد الامتياز هو اتفاق دولي يخضع لقواعد قانونية دولية أطلقوا عليه « اتفاق دولي لتسمية الموارد » وغير ذلك من المسميات المضللة ، لا يهدفون من خلالها الا الى اخضاع مقومات السيادة للجانب الوطني والحد من حريته في التصرف وفقا للمصالح الوطنية العليا ، واسباغ صيغة الدولية على منازعاته مع الشركات الأجنبية بغية تمكين الدول التي تتبعها تلك الشركات من التدخل في مثل تلك المنازعات والتأثير على مجراها بضغطها السياسية والاقتصادية . . . بل والعسكرية .

أما عقود البترول المصرية ، حيث العقد مبرم مع مؤسسة البترول والشركة الأجنبية ، فإن هذه الأخيرة لا تحصل على أي سلطات أو صلاحيات تنتقص مقومات السيادة الوطنية من قريب أو من بعيد .



هذا النحو للشريك الوطنى الامام بجانب من عمليات شركات البترول تحرص هذه دائما على احاطته بالوان من السرية ، الا وهو انشطتها المتنوعة في ميدان التسويق العالمى وارتباطاتها الدولية ، التعاقدية وغيرها ، التى تحدد انتهاء سعر بيع البترول ، وتؤثر بالتالى على حصيلة الضريبة المفروضة على حصة الشريك الاجنبى .

وهنا ايضا ، يرى النمط المصرى متميزا كل التميز على النمط السائد في الاقطار العربية الاخرى . ففي هذه الاخيرة لا يساهم الجانب الوطنى باى نصيب في الشركات صاحبة الامتيازات الرئيسية مثل شركة ارامكو وشركة نفط الكويت وشركة نفط العراق الامر الذى يطلق لهذه الشركات حرية التصرف دون قيد ويقصر دور الحكومات فيها على الرقابة من الخارج . . . ان كان ثمة رقابة كما قلنا من قبل . وحين بدأت تلك الحكومات في التنبيه الى الاهمية القصوى للمساهمة الوطنية والوعى بآثارها الشاملة قبول سعيها بالصد والرفض من جانب الشركات الاحتكارية في الاغلب الاعم من الحالات . فالسعودية لا تمتلك اى مساهمة وطنية في شركة ارامكو - التى تتكون من اربع من الشقيقات السبع كما راينا وانما استطاعت ان يكون لها ١٠٪ - عشرة في المائة - مساهمة وطنية في الشركة اليابانية التى حصلت على امتيازها في المنطقة المحايدة . وللكويت كذلك ١٠٪ مساهمة وطنية في الشركة الاخيرة كما ان لها الحق في مساهمة قدرها ٢٠٪ من رأس مال الشركة المنتجة بالحقول البحرية التى تملك امتيازها شركة شل . ولعل هذه احدى الحالات النادرة التى قبلت فيها احدى الشركات الاحتكارية مساهمة وطنية معها ، وفي ليبيا ، لم تحرص الحكومة في الامتيازات البترولية الحديثة التى منحتها سنة ١٩٦٥ على توكيد المساهمة الوطنية في الشركات التى حصلت على الامتيازات بل جعلتها ميزة تقرر الشركة منحها او عدمه ، حين التقدم لطلب الامتياز ولا تجاوز المساهمة في هذه الحالات ٢٥٪ .

وهكذا يبرز الفسارق الكبير بين عقود البترول المصرية التى تجعل انشريك المصرى شريكا فعلا يقف على قدم المساواة مع الشريك الاجنبى ويقوم معه بكل العمليات ويطلع ، بقوة حقه ، على كل دقائق الشركة .

وتحتفظ الحكومة لنفسها صراحة بالحق في الفناء العقد اذا وقعت اية مخالفة له من جانب الشركة ، بل ان للحكومة ايضا الحق في الاستيلاء على حقول البترول ومنشآتها في حالات الطوارئ التى قد تواجهها . وتخضع الشركة الاجنبية لاختصاص القضاء المصرى في اى نزاع بينها وبين الحكومة .

لا فرق في هذا بينها وبين اية شركة اخرى تعمل في الجمهورية العربية المتحدة . وهكذا توصل العقود البترولية المصرية الباب باحكام امام اى ادعاءات بدولية العقود او بدولية المنازعات الناشئة عنها .

## ٢ - المساهمة الوطنية في شركات البترول

تقضى عقود البترول المصرية بأن يقوم الشريك الاجنبى بأعمال البحث والتنقيب على نفقته الى ان يكتشف البترول في منطقة ما . وحين يتحقق هذا الاكتشاف تؤسس شركة مصرية تملك المؤسسة المصرية للبترول نصف رأس مالها ويتملك الشريك الاجنبى النصف الآخر ويديرها مجلس ادارة يمثل فيه الشريكان بعدد متساو من الأعضاء على ان يكون رئيسه مصرى ، وتتولى هذه الشركة جميع عمليات التنمية والتجهيز والاعداد لانتاج البترول .

ومميزات النمط المصرى للعقود واضحة في هذا المجال ايضا ، ففي مرحلة البحث والتنقيب حين تكون الشركة الاجنبية هى وحدها التى تتحمل جميع نفقات العمليات فان الشريك المصرى ، وهو مؤسسة البترول ، يشترك بالرغم من ذلك في كل البحوث وفي وضع البرامج والميزانيات ، يطلع يوما بيوم على النتائج ويشترك في تقييمها ويحصل على نسخ كاملة من جميع المسوح والبحوث والدراسات . . . وهكذا يظل الطرف المصرى عليهما بكل كبيرة وصغيرة من هذه العمليات طوال فترة البحث والتنقيب .

على ان اهم من ذلك بكثير ما يترتب على كون الشركة المنتجة للبترول مملوكة مناصفة بين الشريكين : المصرى والاجنبى ففيها يقوم الشريك المصرى بدوره كاملا وايجابيا في سائر العمليات الفنية والمالية والادارية وغيرها ، بل انه يتحمل في الغالب اكثر المسؤوليات بفضل توافر العناصر المصرية ذات التكوين العلمى المناسب وذات الخبرات العملية الواسعة ، وبالتالي نجد العنصر الاجنبى قلة قليلة في وظائف تلك الشركات المشتركة . كذلك يتاح على



والحق أن مصر لا تحصل على ٧٥٪ من الأرباح فحسب ، فإن هناك مزايا أخرى مقررة في تلك العقود تؤدي إلى زيادة هذه النسبة زيادة محسوسة ، فلقد رأينا أن الشريك الأجنبي هو وحده الذي يمول عمليات البحث والتنقيب بأمواله الخاصة ، إلى أن يتم الاكتشاف وعندئذ يبدأ في استرداد نفقاته عن طريق الاستهلاكات المنوعة بنسب يتفق عليها . وهنا جاءت العقود المصرية فحدت من القدر الذي يسترده الطرف الأجنبي ، بحيث لا يسترد إلا نسبة معينة من نفقاته . كذلك تطبق العقود المصرية معدلات استهلاك منخفضة عن أغلب المعدلات المطبقة في الاقطار العربية الأخرى ، وهذا بدوره يزيد من قيمة حصة الجانب الوطني . ولا ينبغي أن نغفل أن هناك دائما حصة من الانتاج مضمونة للدولة ، وهي الاثاوة وتتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من الانتاج ، وتحصل عليها الدولة بغض النظر عن النتائج المالية للعمليات .

ذلك عرض موجز لأسس وخصائص عقود البترول المصرية القائمة على المشاركة مع الشركات الأجنبية غير الاحتكارية . والنتيجة الرئيسية التي نخلص بها هي أن الدولة ، ممثلة في قطاعها العام ، تقوم بدور أساسي في العمليات البترولية دور يفوق في كثير من الأحيان دور الشريك الأجنبي . كما أنها تحصل على مزايا مالية وغير مالية لا تحصل عليها أغلب الاقطار العربية الأخرى من عقود الامتياز البترولية التي تربطها بالاحتكارات الكبرى .

وعلى الرغم من أن عقودنا البترولية معقودة مع شركات « مستقلة » أي غير مرتبطة بالشركات الاحتكارية وسياساتها فإن الدولة لم تترك هذه الشركات تعمل وحدها دون منافس . فالقطاع العام ذاته يعمل بنشاط ومثابرة مستقلا عن أي مشاركة أجنبية ، وفي حدود الموارد المتاحة له ، لتنمية الصناعة البترولية عامة ، وقد نجح في هذا نجاحا ملموسا يكفينا دليلا عليه أن إحدى شركاته تنتج في الوقت الحاضر ثلث انتاج البلاد من البترول .

وهكذا يتبين بجلاء أن النمط الذي تأخذ به العقود البترولية المصرية هو نمط تقدمي في ظروفه ومقوماته وأسلوبه غير أنه لا شك من ناحية أخرى ، في أنه يمثل طورا من أطوار السياسة البترولية انبعثت من ظروف مرحلة معينة ويتطور بتطورها سعيا إلى تحقيق الأهداف العليا للجمهورية العربية المتحدة .

وبين الاتفاقات المعقودة في الاقطار العربية الأخرى التي تجعل الطرف الوطني « مراقبا » من الخارج لا يلم من أمور الشركة وأنشطتها إلا بما يشاء له الطرف الأجنبي . وفي الحالات القليلة التي تقرر للجانب العربي فيها مساهمة ضئيلة ، ما بين ١٠٪ و ٢٥٪ فإن الشريك العربي يصدق عليه بحق التعبير القانوني الانجلو سكسوني « شريك ناظم » .

ووجود الطرف المصري كشريك على قدم المساواة مع الطرف الأجنبي يتبع للشريك المصري تحقيق انجازات هامة في ميادين عدة . فهنا في مصر في ظل العقود البترولية القائمة ، نرى أغلب عمليات المقاولات يعهد بها إلى مقاولين محليين تتزايد تجارتهم وخبراتهم على مر الايام ، حتى لم تعد هناك الاقلية ضئيلة من العمليات الفنية ذات الدقة المتناهية والتي تتطلب أجهزة علمية متخصصة هي التي ينفذها مقاولون أجانب على أن يتعاون معهم فنيون مصريون يتدربون على تلك الأجهزة الدقيقة . كما نجد أن كل احتياجات الشركة تشتري من المنتجات المحلية التي تعطى دائما افضلية على نظائرها من المنتجات الأجنبية . وكذلك الشأن في مجال العمالة حيث لم يعد الأجانب الاقلية صغيرة تتناقص يوما بعد يوم .

وعلى هذا النحو ، يندمج النشاط البترولي في مصر في الاقتصاد الوطني ويصبح عنصرا من عناصره يسهم في تنميته وتقدمه ، على خلاف ما نراه سائدا في الاقطار العربية الأخرى حيث يكون النشاط البترولي اقتصادا قائما بذاته غرضه الوحيد الانتاج للتصدير ولا يسهم الا بالنسبة اليسير في تطوير الاقتصاد الوطني ككل .

### ٣ - الحقوق المالية للجانب الوطني

وبموجب العقود البترولية المعمول بها في مصر تحصل الدولة على ٧٥٪ من الأرباح الناتجة عن النشاط البترولي ، ويحصل الشريك الأجنبي على ٢٥٪ منها أما الاقطار العربية الأخرى فانها بعد تطورات عديدة بطيئة أصبحت تستخلص من الشركات الاحتكارية الكبرى ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من الأرباح . على أن ضعف الرقابة المالية والفنية في هذه الاقطار يجعل هذه النسبة وهمية في الواقع ، إذ تتأثر تأثرا عميقا لصالح تلك الشركات دائما ، بالأساليب الحسابية والفنية التي تطبقها .



# المسؤولية الجنائية عن عمل الغير في ميدان الجرائم الاقتصادية

للمستأذ محمد عثمان الرمزي  
المفتي القضائي للنيابات

## مقدمة :

لقد تضخمت مهمة الدولة وتشعبت في عصرنا الحديث ذلك أنها قد مارست أنواعا من النشاط لم تكن تألفه من قبل وبات تدخلها في المجال الاقتصادي أمرا متعيينا . وقد برز هذا التدخل بصورة واضحة في الرقابة الفعالة على النقد . ولا غرابة في ذلك إذ أن أمن الدولة وحريتها وهن بتدعيم قوتها البشرية بقوة اقتصادية . فقد كانت روسيا في الماضي تتوافر لها قوة بشرية لا يستهان بها ومع ذلك لم تستطع ضمان أمنها وحريتها إلى أن دعمت قوتها البشرية هذه بقوة اقتصادية .

وهذه الجمهورية العربية المتحدة اتجهت بكل قواها نحو هدفها الكبير وهو تحقيق القوة الاقتصادية للبلاد وتوفير الحرية الاقتصادية للمواطنين بعد أن كرس في بادئ الأمر جهدها الأكبر من أجل التخلص من الاستغلال السياسي والاحتلال الأجنبي ولقد كانت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بمثابة حجر الزاوية في التحول نحو الاشتراكية العربية بحيث مثلت أكبر انتصار وصلت إليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي . ولعل ذلك يتضح بجلاء من مراجعة تشريعات يوليو الخالدة فقد أدت إلى تحويل عدد كبير من المشروعات الاقتصادية صناعية كانت أو

تجارية أو مالية أو زراعية أو ثقافية مما كانت تدخل أصلا في نشاط الأفراد ورات الدولة أن تتولاها بنفسها ابتغاء تحقيق أهداف سياستها العامة فنقلت ملكية هذه المشروعات من المجال الخاص إلى مجال الملكية العامة للشعب وبذلك خلق قطاع عام يتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية العامة وصار هذا القطاع المنبع الأول من منابع التحويل داخل الاطار الاشتراكي العربي الجديد .

وكان من الطبيعي أن تدغم التشريعات التي رسمت السياسة الاقتصادية للدولة بجرائم جنائية توقع على من يخالف أحكامها من أجل الحفاظ على هذه السياسة وذلك حتى يألف الناس احترامها والسير بمقتضاها ومن مجموعة الأفعال التي أتمها الشارع تكونت الجرائم الاقتصادية . وكان أول ظهور لهذه الجرائم وبصفة مؤقتة بمناسبة الصعوبات الاقتصادية الطارئة التي سببتها الأزمات السياسية والحروب العاصفة ومثال ذلك حالات الحصار التي ترجع إلى زمن بعيد .

ولقد ظهر اليوم قانون العقوبات الاقتصادي بأحكامه الخاصة التي تختلف عن الأحكام العامة المقررة في قانون العقوبات العادي وقد تحقق له



(ب) صياغة النصوص القانونية التي تتناول  
الأفعال ذات النتائج الضارة أو النتائج  
الخطيرة بحيث لا تستبعد صراحة إمكان  
العقاب على هذه الأفعال إذا ما وقعت نتيجة  
إهمال وبذلك لا يفلت من العقاب كل من  
خالف أحكام القوانين الاقتصادية سواء كان  
ذلك عمدا أو باهمال .

وهذا الذي نقول به يسانده ما هو  
مستقر عليه من أن الركن المعنوي في الجرائم  
الاقتصادية ليست له أهميته في جرائم القانون  
العام .

(ج) إقرار المسؤولية الجنائية عن فعل الغير  
ومسؤولية الأشخاص الاعتبارية وذلك من  
أجل تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية .

ويطيب لي الكلام عن المسؤولية الجنائية عن  
فعل الغير في الجرائم الاقتصادية باعتبار أنها  
مسؤولية أصيلة في هذه الجرائم والتناول في هذا  
الموضوع تاريخ هذه المسؤولية وأساسها القانوني  
ومجال تطبيقها ثم أبين بعد ذلك حالات هذه  
المسؤولية .

أولا - تاريخ المسؤولية الجنائية عن فعل الغير :

لقد ظهر القانون الجنائي عندما بدأ الإنسان  
يحس بوعيه وإدراكه لحقوقه ويفهم ضرورة وقاية  
نفسه من هجمات أو امتداءات أقرانه وحماية ثروته  
التي حصل عليها يكده وكفاحه ، ولما ازداد أفراد  
المجتمع عددا ازدادت علاقاتهم الاجتماعية تبعا  
وأصبح مفهوم الخير والشر أكثر وضوحا مما أدى  
إلى اتساع دائرة نفوذ القانون ومجالاته وجعله  
يعتمد إلى عدد أكبر من الأفعال والتصرفات . وظلت  
الفكرة القائلة بأن القانون ليس إلا تجسيذا للنظام  
المرغوب فيه وأن العقوبة ليست إلا إجراء على  
مخالفة أحكام هذا النظام باقية على الدوام ذلك أن  
الفكرة ولدت ناضجة مكتملة والشئ الوحيد الذي  
قد يتغير أو يمكن أن يتغير فيها إنما هو نطاق  
تطبيقاتها .

ولقد أخذ فلاسفة الحضارات الإنسانية  
القديمة يبحثون عن أساس المسؤولية والعقاب  
ومن حاول من هؤلاء الفلاسفة أن يستخلص من  
حقيقة الأشياء تفسيراً مقنعا للعقل برهان

الدوام والاستقرار في الدول التي تقلت اليها ملكية  
وسائل الانتاج .

وانى أرى أن الوقت مناسب تماما عندنا  
لتجميع الجرائم الاقتصادية في قانون خاص وقد  
اقترحت ذلك من قبل في التقرير الذى تقدمت به  
إلى الإدارة العامة للتشريع بوزارة العدل في يناير  
سنة ١٩٦٥ والذى طالبت فيه بتحريم كثير من  
الأفعال وتشديد العقاب عليها كما طالبت بهذا  
التجميع أيضا في التقرير الآخر الذى عهد إلى  
السيد الأستاذ وزير العدل بإعداده في يوليو سنة  
١٩٦٥ وتناولت فيه التعليق على نصوص التحريم  
المقترح ادخالها في مشروع قانون العقوبات الجديد .

على أنه من أجل أن تقرر سياسة التحريم  
مسؤولية جنائية كاملة وتحقق نجاحا مؤكدا في  
نطاق الحماية الجنائية فقد اقترحت :

أولا - الابتعاد عن التفويض التشريعي الذى  
يمنح لسلطات ثانوية حق إصدار قرارات لها قوة  
القانون أو الإقلال من هذا التفويض قدر المستطاع  
بعد ما ثبت من أن التفويض في حد ذاته غير مرغوب  
فيه ولا يصلح أساسا لمواجهة سياسة اقتصادية  
ثابتة رسمها الميثاق الوطنى .

ثانيا - توسيع دائرة المسؤولية الجنائية  
والأشخاص المسؤولين وسبيل ذلك :

( أ ) تغليب النتائج الخطيرة ، وهذا يعنى تجريم  
الأفعال التقدمية للحيولة دون وقوع النتائج  
الضارة . ولن يكون العقاب على الأفعال  
التقدمية باعتبارها محاولة أو مشروعا في  
الأفعال ذات النتائج الضارة وإنما يكون  
العقاب عليها باعتبارها جرائم تامة قائمة  
بذاتها هدفها الحقيقي لفت أنظار السلطات  
العامة والعمل على إيقاف المجرم بأسرع وقت  
ممكن ومنعه من اقتراف فعل يشكل جريمة  
أكثر خطورة وأبعد أثرا . وبذلك يمكن القول  
بأن الدور الأساسى لتجريم الأفعال التقدمية  
والعقاب عليها وقائى .



استغلت الانسانية في كل يوم قريحتها في البحث عن العناصر المحددة للفعل الذي يتحقق به أمنها وحريتها والمؤدية الى مزيد من العدالة . وفي البداية كانت الانسانية لا تعبا باليد التي قدفت بالحجر وتعاقب الحجر نفسه ولم تكن تفكر في عقاب المالك الذي تسبب الحيوان المملوك له في احداث الضرر اذ كانت تعاقب الحيوان الى ان كشفت القرون المتتالية عن أن الخطأ الخافي لم يكن في واقع الامر في الجماد أو الحيوان الذي أنزل به العقاب وانما في الشخص الذي ارتكب جريمة مستخدما في ارتكابها جمادا أو حيوانا .

وقد وقف قانون العقوبات الفرنسي الصادر عام ١٨١٠ صامتا ازاء مشكلة المسؤولية عن فعل الغير ولم تلق دراستها اهتماما من فقهاء ذلك العصر وكرسوا جهودهم لدراسة المسؤولية المفترضة اي المسؤولية التي ترتكز على خطأ مفترض .

ومنذ سنة ١٨٣٠ تبلورت فكرة المسؤولية عن فعل الغير في اذهان الفقهاء . وظلت هذه الفكرة قائمة تدعمها أسانيد تكاد تكون متماثلة ، ولم يعد للمسئولية الجنائية عن فعل الغير تاريخ منذ الثورة الفرنسية . ولا نفتئت على الواقع اذا قلنا أن امتداد مجال تطبيق هذه المسؤولية بعد ذلك وحتى يومنا هذا انما كان تنحية لها أكثر منه تطورا .

### ثانيا - أساس المسؤولية عن فعل الغير :

فنى عن القول أن القانون الجنائي يعاقب على الأخطاء لا على الأفعال وهو في الواقع لا يهتم بالأفعال الا بقصد الوصول الى الخطأ الذي يبنى العقاب عليه .

وهذه الأخطاء في الحقيقة أخطاء شخصية محضة تنشأ وتتكون في ضمير الجاني وفي قلبه وسواء كانت هذه الأخطاء عن عمد أو عن اهمال فيجب أن تظهر أمام حواسنا وهي لن تنكشف الا بما تؤدي اليه من نتائج .

واذا ما انتهينا الى أن القانون الجنائي لا يضع عقابا على الفعل وانما يضعه على الخطأ أمكننا في سر تمييز صورتين لتطبيق مبدأ شخصية العقاب . وضورة التطبيق الاولى تظم جميع الحالات التي يكون فيها الفاعل المادي للجريمة هو في نفس الوقت الجاني وهنا نجد علاقة مباشرة بين الخطأ

ما اعترض بأن العقاب ينبغي أن يكون عادلا وانه لن يكون كذلك الا اذا اقتصر تطبيقه على من يدانون بمخالفة أحكام القانون .

ومنذ فجر الانسان حتى يومنا هذا ظلت الفكرة القائلة بأن المسؤولية لا يمكن أن توجه بغير خطأ فكرة ثابتة لا تتغير .

ويكفي للاعتراف بها أن ينظر الانسان الى داخل نفسه كما يكفي لتبريرها مطابقتها مع العدالة بمعناها الحقيقي التي يحملها كل فرد بين جنبااته .

وكان نتيجة لتأثير الفلسفة الانسانية التي ظهرت في نهاية القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر أن توصل علماء القانون الجنائي الى استخلاص مبدأ شخصية العقاب ولم يوافقوا على معاقبة شخص بسبب خطأ أحد أقاربه كما كان يحدث من قبل الا استثناء فقد ذكر الفقيه جوس انه على الرغم من أن القاعدة العامة في الجرائم هي انه لا يعاقب الا من ارتكب الجريمة الا أنه في جريمة التعدي على الذات الملكية فان أبناء الجاني على الرغم من براءتهم يجب أن يعاقبوا حتى يمكن أن تضفى على هذه الجريمة رهبة شديدة وحتى تجعل الآباء يقلعون عن ارتكابها .

واذا كانت الفكرة عن المسؤولية الجنائية المرتكزة على الخطأ الشخصي قد ولدت في القانون القديم القسوة البشعة للعقوبات فقد ولدت في القرن التاسع عشر مبدأ المسؤولية الجنائية عن فعل الغير التي ليست بدورها فيما نعتقد ذروة ونهاية هذا التطور .

واذا كانت مشكلة المسؤولية الجنائية عن فعل الغير لم تحظ بالعناية الواجبة الا في منتصف القرن التاسع عشر بيد أنه كان هناك على مر الأزمنة محاولات كثيرة لارجاع الجريمة الى أسبابها الحقيقية . وقد روى المؤرخ اليوناني القديم بلوتارك أنه في عصر بركليس تساءل الفيلسوف بروتاجورس ، عندما تصيب الحربة التي يرميها أحد اللاعبين أثناء اللعب شخصا وتقتله ، فمن الذي يكون مسئولا ؟ ايسال من سدد الحربة أم يسال منظم الألعاب أو تسال الحربة نفسها ؟ ولم يقدم لنا المؤرخ اجابة على هذا السؤال . وهكذا



لخالف مبدأ شخصية العقاب كذلك فإن المسؤولية عن فعل الغير لا يمكن أن تثير بدورها أية فكرة مماثلة .

### ثالثاً - تطبيق المسؤولية عن فعل الغير وشروطها :

حاول بعض الفقهاء تحديد نطاق المسؤولية عن فعل الغير وتعرضوا لآجال تطبيقها وشروطها وعينوا بادئ الأمر الجرائم غير العمدية لتكون مجالاً طبيعياً لتطبيق هذه المسؤولية مبررين رأيهم بأنه من المتعذر تطبيق قواعد الاشتراك على مثل هذه الجرائم ، ذلك أن الاشتراك ينبغي أن يكون عن قصد والا كان غير معاقب عليه .

والواقع أن حالات المسؤولية الجنائية عن فعل الغير لا تدعم الرأي الذي ذهب إليه هؤلاء الفقهاء فقد طبقت هذه المسؤولية أيضاً في مجال الجرائم العمدية أيضاً ولا سيما عندما كانت قواعد الاشتراك بعيدة عن أن ترتب مسؤولية الفاعل الأدبي . هذا من زاوية ، ومن زاوية أخرى فإن أعمال هذا الميعار يؤدي إلى استبعاد كل مخالفة عمدية من مجال تطبيق المسؤولية عن فعل الغير الأمر الذي يتعارض مع أساس هذه المسؤولية حسبما أشرنا إليه من قبل .

وفيما يتعلق بشروط تطبيق المسؤولية الجنائية عن فعل الغير فإنه لا بد وأن تكون الجريمة قد ارتكبت مادياً عن طريق الغير وأن خطأ شخصياً يمكن إسناده إلى الفاعل الأدبي وأن تكون رابطة السببية بين جريمة الفاعل المادي وخطأ الفاعل الأدبي قائمة بمعنى أن الجريمة التي وقعت ينبغي أن تكون على الأقل نتيجة غير مباشرة للخطأ .

ويمكن القول بحق أن المسؤولية الجنائية عن فعل الغير تبدو وكأنها أكثر النظم ملائمة مع حقيقة الواقع ومع تطور القانون الحديث ولا سيما في مجال قانون العقوبات الاقتصادي .

### المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في قانون العقوبات الاقتصادي :

لقد وجد مفهوم المسؤولية الجنائية عن فعل الغير تطبيقاً كبيراً جداً وبشروط تكاد تكون واحدة في قانون العقوبات الاقتصادي ، وساد الاتجاه نحو توسيع دائرة المسؤولين في ميدان الجرائم التي

والفعل الذي يمنعه القانون ويعاقب عليه . أما صورة التطبيق الثانية فتضم كل الحالات الأخرى وهي الحالات التي لا تكون فيها العلاقة بين الخطأ والفعل مباشرة وإنما تنشأ بالواسطة وهذه الصورة هي المسؤولية عن فعل الغير .

والواقع أن إقرار مبدأ عدم قيام المسؤولية الجنائية بغير خطأ يجعل مفهوم المسؤولية الجنائية عن فعل الغير بسيطاً ويصبح غير مستساغ في المنطق أمكان تحقق مسؤولية جنائية مرتكزة على شيء آخر غير الخطأ . ومؤدى المفهوم السابق أن الخطأ وهو عنصر شخصي بحث لا يعاقب عليه القانون إلا بسبب النتائج التي ترتبت عليه وهذه النتائج وحدها هي التي تكشف القناع عنه في وضوح وعلى ذلك فإن الخطأ يعاقب عليه ما دامت إحدى نتائجه قد تحققت بسبب فعل الغير ، وعلى ذلك فإن المسؤولية النهائية عن هذه النتيجة سوف ترجع وتمتد بحق إلى مرتكب الخطأ الأول ، وما دام أن نشاط الغير الذي امتد إلى مجال هذه النتيجة هو نشاط خاطيء فمن الممكن عقابه كذلك وبذلك نجد أنفسنا أمام مسؤولية عن خطأ الشخص نفسه إلى جانب المسؤولية عن خطأ الغير ، وهذا الخطأ الأول الذي يعاقب الجاني بمقتضاه حتى ولو لم يكن قد أدى إلى النتيجة إلا بطريق غير مباشر يخضع في إثباته إلى قواعد القانون العام وبغير نص في القانون لا يمكن افتراض هذا الخطأ .

وهذه المسؤولية كما تبدو من تسميتها ليست في الواقع مسؤولية عن فعل الغير وإنما هي مسؤولية عن خطأ المرء نفسه ترتب عليه فعل الغير .

والواقع أن مشكلة المسؤولية الجنائية عن فعل الغير ليست إلا مشكلة عادية من مشاكل المسؤولية بسيطة في القانون وأن كانت معقدة في الواقع بسبب تدخل فعل شخص آخر ، وأنه إذا نظرنا إلى الأمور نظرة فاحصة ودخلنا إلى ميدان الاستنتاج لوجدنا أنفسنا أمام احتمالين : الاحتمال الأول أن يكون الخطأ قد أدى مباشرة إلى وقوع الجريمة . والاحتمال الثاني أن يكون الخطأ قد أدى إلى تحريك نشاط أجنبي وقع بسبب مباشرة الفعل الذي حرمه القانون . وإذا كانت مسؤولية الشخص عن فعله الذي ارتكبه لا يمكن أن تثير في الدهن فكرة



**أولا - المسئولية الجنائية غير المباشرة :**

وتتمثل في الحالات الآتية :

١ - حالات التضامن الذى يقوم بين الشركاء لدفع الغرامات المحكوم بها وهى غالبية التطبيق وفادحة في قانون العقوبات الاقتصادى . وفي البلاد التى تطبق مبدأ الغرامات النسبية كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة فإن تضامن الشركاء في دفع هذه الغرامات كثير الحدوث .

٢ - حالات العقوبات العينية أى العقوبات التى تتناول أشياء ولا تصيب أشخاصا كالمصادرة والإغلاق .

أما المصادرة فقد تتناول جسم الجريمة أو الأشياء التى استخدمت في ارتكابها أو تلك التى كانت ثمرتها . فإذا كانت الأشياء المصادرة مملوكة للفاعل الأصلى للجريمة اعتبرت عقوبة المصادرة تكملة للعقوبة الأصلية المحكوم بها . أما إذا لم تكن هذه الأشياء مملوكة للفاعل الأصلى فإن مالكها يتحمل عقوبة المصادرة المحكوم بها ضد الفاعل الأصلى للجريمة ويعتبر كأنه قد حكم عليه بهذه العقوبة بطريق غير مباشر بمناسبة الفعل أو التصرف الخاطئ الذى وقع من هذا الأخير .

والواقع أن امتداد العقوبة الى مالك الأشياء المحكوم بمصادرتها يعتبر استثناء من مبدأ شخصية العقاب وخروجاً عليه اقتضته المصالح الاقتصادية وقد ذكرت من قبل أن قانون العقوبات الاقتصادى له خصائص معينة ويختلف في جزئياته الدقيقة عما هو مقرر في قانون العقوبات العام .

وفي قانون العقوبات الاقتصادى للجمهورية العربية المتحدة ظل الاعتداء على مبدأ شخصية العقاب بامتداد أثر العقوبة الى غير المحكوم عليه محدوداً جداً ، ذلك أن الشارع قد عني بصفة عامة بالحفاظ على حقوق الغير حسن النية أعمالاً لحكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المصادرة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة المذكورة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهى بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير حسن

يضمها هذا القانون وقد ظهر هذا الاتجاه في التقارير التى قدمت للمؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات تلك التقارير التى ترتب عليها اصدار توصية في هذا الشأن .

فقد رأى انه يجب الا يقتصر العقاب على من اقترف الجريمة كفاعل لها أو مساهم فيها كشريك وانما يجب أن ينال العقاب أيضاً من له التوجيه والرقابة على سلوكه مقترف الجريمة . ولا شك أن تهديد متولى الرقابة بالعقاب الرادع يحمله دائماً على احكام هذه الرقابة على من يتبعونه والحيولة دون وقوع الجرائم منهم وهو الذى بوسعه تنظيم ظروف العمل على النحو الذى يتفق مع احكام القوانين المعمول بها ولو فعل ما أمرت به هذه القوانين أو تجنب ما نهت عنه لما وقعت الجريمة . ويمكن القول أيضاً أن رب العمل أو رئيس المشروع هو صاحب المصلحة في أغلب الأحوال - ان لم يكن دائماً - في السلوك الذى يسلكه العاملون تحت رقبته أو اشرافه وهو في الغالب يخلق الظروف التى توحى بهذا السلوك .

ولقد كان لضالة أهمية الركن المعنوى في قانون العقوبات الاقتصادى أكبر الأثر في اتساع دائرة المسئولية الجنائية عن فعل الغير خاصة في البلاد ذات الاقتصاد الاشتراكى التى تميل دائماً الى الشدة في الجزاء عن البلاد الأخرى التى تنهج سياسة اقتصادية مخالفة ، تلك الشدة التى يمكن تفسيرها بالحاجة الى ارهاب المجرمين الذين لا يقدرون خطورة جرائمهم ضد المجتمع مدفوعين بالجشع والطمع ، كما يمكن تفسير هذه الشدة أيضاً بأن المجرم في حق الاقتصاد قد حسب في الغالب جزاءه ووازن بين مصلحته في اقتراف الجريمة الاقتصادية والكسب غير المشروع الذى يعود عليه من ورائها ومصلحته في عدم اقتراف تلك الجريمة ويمكن القول بحق أن هذى المسئولية أصيلة وأساسية في القانون المذكور .

**نوعا المسئولية الجنائية عن فعل الغير :**

المسئولية الجنائية عن فعل الغير قد تكون مسئولية غير مباشرة أو مسئولية مباشرة .



من أفراد العاملين بالمشروع ترتب عليها مساءلة رئيس هذا المشروع أو مديره أو وكيله جنائيا . وهنا نجد سياسة جنائية لا تهدف فقط الى استيفاء عقوبات مالية باهظة وانما تهدف في واقع الأمر توجيه عناية المسئول في المشروع الى ان التنظيم الاقتصادي ينبغي أن يطبقه تماما في مشروعه أو منشأته والى عدم مخاطرته بارتكاب أية جريمة من الجرائم الماسة بهذا التنظيم وأنه يجب عليه في الوقت نفسه أن يختار العمال الذين يستخدمهم وأن يصدر اليهم الأوامر اللازمة من أجل حسن سير العمل ويمارس الاشراف الضروري حتى يتحقق احترام النظام الاقتصادي في جميع أوجه نشاط المشروع وتهديده بأن يتحمل هو بنفسه العقوبات الجنائية المنصوص عليها حالة وقوع جريمة من الجرائم الاقتصادية وبذلك نضمن معاونته الفعالة في تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة .

وقد ذكرت من قبل ان هذه الأوضاع التي تتفق مع المصلحة العامة تسير متناسقة جدا مع المسؤولية الاقتصادية للمشروع الملقاة على عاتق صاحبه ذلك انه هو الذي يجنى الأرباح التي تتحقق لدى ادارته لهذا المشروع وقد تكون هذه الإدارة غير منتظمة من وجهة نظر القانون الاقتصادي ومن ثم كان من الضروري أن يكون هدفا للمسؤولية الجنائية اذا ما تحققت شروطها .

والتشريع الفرنسي يعتبر من التشريعات التي ظهرت بمظهر الشدة . ونجد على سبيل المثال المادة ٥٦ من الأمر ١٤٨٤/٤٥ تعاقب على الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر كل من كان مكلفا بإدارة أى مشروع أو منشأة تجارية أو شركة أو جمعية أو الاشراف عليها ويكون قد خالف بعمله الشخصى أحكام الأمر المذكور أو ترك الأشخاص الذين يخضعون لسلطانه أو لرقابته يخالفون هذه الأحكام .

وعلى ذلك فليس من الضروري أن يكون رئيس المشروع قد ساهم مباشرة في الأعمال المادية المكونة للجريمة بل يكفي لتحقيق مسؤوليته أن يثبت خطؤه الذي أفضى الى وقوع هذه الجريمة على أنه يجوز لصاحب المشروع ان يقلت من العقاب متى اثبت انه قد فوض إدارة هذا المشروع في القطاع الذي وقعت

النية وان ما اشارت اليه الفقرة الثانية من هذه المادة فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار اجراء بوليسى لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ( نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ المنشور بمجموعة احكام النقض السنة السابعة قاعدة رقم ١٢٢ ) .

غير أن هناك تشريعات كثيرة لا تقيم وزنا لحسن نية الغير أو سوء نيته .

ومثل المصادرة الاغلاق اذ يجد مجالا كبيرا في قانون العقوبات الاقتصادي فاذا كان المتهم مالكا للمحل المحكوم باغلاقه اعتبر الاغلاق عقوبة تكميلية وقعت عليه اما اذا كان المتهم غير مالك له وانما حائز أو مستأجر أو مدير له تحمل المالك أو المؤجر أو المتبوع عقوبة الاغلاق المحكوم بها ضد المتهم في الجريمة ويعتبر كانه قد حكم عليه بهذه العقوبة بطريق غير مباشر بمناسبة الفعل أو التصرف الخاطئ الذي وقع من الحائز أو المستأجر أو المدير .

### ثانيا - المسؤولية الجنائية المباشرة :

تعتبر المسؤولية الجنائية المباشرة الحالة الثانية من حالات المسؤولية الجنائية عن فعل الغير .

والواقع أن المسؤولية الجنائية المباشرة اوسع نطاقا في التطبيق من المسؤولية الجنائية غير المباشرة .

وبينما النوع الاول من المسؤولية لا يسبب للمسئول سوى تضحية مادية نجد النوع الثاني من المسؤولية يمكن أن يسبب للمسئول سلب حريته أو تقييدها .

وفي المسؤولية المباشرة التي نحن بصددنا نجد الفعل الذي حقق الضرر قد ارتكبه شخص آخر غير من سدد اليه سهم الاتهام وأنزل به العقاب وهذا الشخص الآخر هو ما يسمى بالفاعل الوسيط وهو غالبا التابع لمن بيده القوة أو الثروة أو الاثنين معا أو العامل تحت اشراف رئيس المشروع أو مديره .

ويمكن القول كقاعدة عامة ان التصرفات المنطوية على جرائم اقتصادية متى كان من ارتكبتها



## خاتمة

ينبغي أن تؤكد في نهاية هذا البحث بأن المسؤولية الجنائية عن فعل الغير لا تعد وأن تكون مشكلة عادية من مشاكل المسؤولية الجنائية بسيطة في القانون ومعقدة في الواقع ومرد هذا التعقيد هو تدخل فعل الغير في العلاقة بين خطأ المسئول وهو الخطأ الخافي وبين النتيجة الإجرامية التي يعاقب عليها القانون . وأنه لا مسؤولية جنائية عن فعل الغير بغير ركن مادي كما أنه لا قيام لهذه المسؤولية بغير ركن معنوي ، غير أنه في ميدان قانون العقوبات الاقتصادي يفترض الركن المعنوي في جانب الشخص المسئول تيسيرا لاثباته وهذا يعني نقل عبء الإثبات من عاتق سلطة الاتهام الى كاهل الشخص المسئول . فان اثبت هذا الأخير أن خطأ ما لم يقع منه انتفت مسؤوليته الجنائية تبعاً . إذ الواقع أن المشرع لا يضع العقاب على الفعل الذي يجرمه لدة في العقاب ولكن لأن خطأ قد وقع منه وخارج دائرة الخطأ لا يمكن أن تكون هناك مسؤولية .

والله ولي التوفيق .

## مراجع البحث :

- ١ - مؤلف الدكتور محمود مصطفى في الجرائم الاقتصادية .
- ٢ - مؤلف الدكتور أحمد فتحي سرور في الجرائم الضريبية وجرائم النقد .
- ٣ - دراسات في الجرائم الاقتصادية للدكتور حسن المرمغاوي
- ٤ - أحكام محكمة النقض المصرية .
- ٥ - الأستاذ جورج ليفاسير .
- في قانون العقوبات الاقتصادي .
- ٦ - الأستاذ فلاديمير باير
- في قانون العقوبات الاقتصادي في القانون المقارن .
- ٧ - التقارير التي قدمت في المؤتمر الدولي الخامس لقانون العقوبات الذي انعقد في روما سنة ١٩٥٣ وعلى الأخص تقرير الأستاذ روبرتوان وهذه التقارير منشورة بالمجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٥٣ .
- ٨ - أحكام محكمة النقض الفرنسية .

فيه الجريمة الى رئيس موكول اليه الاختصاص الفنى أو السلطة اللازمة حتى يرى بنفسه تطبيق القوانين الاقتصادية المعمول بها وان كان يصعب عليه في الغالب اقامة الدليل على ذلك .

والقانون السويسرى اقل تشدداً ذلك انه يقرر اصلاً أن صاحب المشروع أو رئيسه مسئول جنائياً عن الجرائم التي ترتكب في هذا المشروع مالم يكن قد اعطى التعليمات اللازمة الى نائب مختص . وقد طبقت محكمة الجنايات العليا لاقتصاد الحرب هذه القاعدة بحزم .

ولى الجمهورية العربية المتحدة تحرص مواد التجريم غالباً النص على أن رؤساء المشروعات أو اصحابها مسئولون جنائياً عن الجرائم الاقتصادية التي يرتكبها الأشخاص الخاضعين لأوامرهم . مثال ذلك المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين والشائعة التطبيق تنص على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فاذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وقد جاءت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبرى وتحديد الأسعار على غرار المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالفة الذكر .

ويتضح في هذا المقام أن مسؤولية مالك المحل ومديره إنما تقوم على افتراض قانونى هو قيامه بالاشراف على هذا المحل الذى وقعت فيه المخالفة ، وهذه المسؤولية قائمة سواء اكتشف مقترف المخالفة أو لم يكتشف وسواء قضى بمعاقبته أو قضى ببراءته .



# الاختصاص

## بنظر منازعات العاملين في القطاع العام

الدكتور محمد عصفور  
المحامي لدى محكمة النقض

**تمهيد - الحيرة بين جهات القضاء انكار لحق التقاضي :**

حق الالتجاء الى القضاء - هو بدون شك - حق من حقوق الانسان الاساسية وكفالة الدولة لهذا الحق واجب اساسي لا يمليه عليها فحسب احترامها لمواطنيها كإنسان ، وإنما تفرضه كذلك كرامتها كدولة متحضرة بين سائر الدول التي تؤمن بسيادة القانون فيما يشجر من خلاف بين الأفراد بعضهم وبعض أو بين الأفراد والسلطة العامة .. وهناك صور عديدة للخروج على حق التقاضي ، أظهرها صد المواطنين عن الالتجاء الى القضاء كلية في أمور معينة ، بحجة أن هذه التصرفات من أعمال السيادة ، وأقل من هذا الصمد الكامل أن يعهد الى جهة خاصة ( ليست متمرسه بطبيعتها بأعمال القضاء ) بالفصل في النزاع ، وإن كنت لا أرى في الحقيقة فرقا نوعيا بين حرمان جهة القضاء الأصلية من نظر منازعات معينة تدخل بطبيعتها في ولايتها ، وبين أن يعهد بهذه المنازعات الى غير جهة القضاء الأصلية .. غير أنني أرى أن كفالة الدولة لحق الالتجاء الى القضاء تتحقق بطريقة نظرية فحسب حيث لا يكون النزاع خارجا عن ولاية القضاء ، وأنها لا تتحقق بطريقة عملية إلا حيث يكون هناك تحديد واضح وقاطع لجهة القضاء المختصة بالنزاع لا سيما في الدول كدولتنا - التي تأخذ بنظام قضائي مزدوج ،

يتخصص فيه القضاء الإداري بنظر منازعات معينة تخرج عن ولاية القضاء العادي . وإذا كان من المتصور أن تعرض حالات يشور فيها الشك في اختصاص أي من القضاء الإداري أو العادي بها ، إلا أنه لا يجوز أن تكون هذه الحالات من الكثرة أو أن تكون من الشمول بحيث تمس طوائف عديدة تبلغ مئات الآلاف من المواطنين لأن معنى ذلك خلق حالة من عدم الاستقرار بالنسبة لمئات الآلاف من المراكز القانونية .. وهي تتساوى في نظري مع الحرمان من حماية القضاء ، إذ أي جدوى في التسليم بحق الالتجاء الى القضاء ، ولا يعلم المتقاضى أية جهة يلجأ اليها ؟ وأي جدوى في حق التقاضي كله إذا لم يكن اسعافا عاجلا للمضروب ؟

ومن أسف أننا نواجه الآن هذه الحالة القلقة في شأن العديد من المنازعات المتعلقة بمراكز العاملين في القطاع العام والمشكلة الكبرى هي فيما إذا كانت المنازعة تعتبر عمالية فتخضع لاختصاص القضاء العمالي والقانون العمالي أم تعتبر منازعة إدارية فتخضع لاختصاص القضاء الإداري بفض النظر عن القانون الذي يطبق عليها ..

وربما تبادر الى الذهن أن الخلاف في القضاء الإداري والعمالي ( في شأن الاختصاص بنظر منازعات العاملين في القطاع العام ) مقصور على منازعات العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات



شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص ، فان من بين معتنقى وجهة النظر هذه من يفرقون بين نوعين من المنازعات : فيخضعون طائفة منها لاختصاص القضاء الادارى ويخضعون الطائفة الأخرى لاختصاص القضاء العمالى .

فلنلق نظرة سريعة على نماذج للخلافات السابقة .. ونتقصى أسبابها .. ونحاول وضع الحلول المناسبة لها .

### الفرع الأول - الخلاف فى القضاءين الادارى والعمالى بالنسبة لمنازعات العاملين بالمؤسسات العامة .

تسعى لعمال المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التعاونية ؟ من الشراح من يأخذ بتفسير واسع للفظ « المؤسسة » فيخرج من نطاق قانون العمل العاملين بالمؤسسات أيا كانت طبيعتها، وهذه المؤسسات هي :

١ - المؤسسات العامة التى انشئت بقرارات جمهورية طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ سواء احتفظ لها فى قرار انشائها بالاسم الذى حدده لها القانون رقم ٣٢ المشار اليه ، أم أطلق عليها اسم آخر كهيئة عامة أو هيئة أو صندوق أو إدارة، وسواء بقيت أموالها - على الأصل - أموالا عامة أم أعطيت لها صفة الأموال الخاصة ، وسواء كانت لها قوانين مستقلة عن ميزانية الدولة أم ميزانية ملحقة بها ، وسواء اتبعت فى إدارتها ومباشرة نشاطها وشئونها المالية والإدارية النظم الحكومية ، أم تقررت فيها القواعد المتبعة فى المشروعات التجارية .

ويرى هؤلاء الشراح أن المادة ١/٤ من قانون العمل جاءت تالية لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى تضمنت المادة ١٣ منه والتي تنص على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة » - ويرى هؤلاء الشراح أن نص المادة ١/٤ من قانون العمل يكمل حكم المادة ١٣ من قانون المؤسسات أن لم يكن متفقاً معها .

العامة ، ولكن النماذج القليلة التى ضمنها هذا البحث توضح أن الخلاف أوسع مدى :

● فهناك خلاف فى شأن منازعات العاملين بالمؤسسات العامة ذاتها وما إذا كانت تدخل فى اختصاص أى من القضاءين الادارى والعمالى .

● وهناك خلاف أكثر احتداماً فى شأن العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

● وحتى إذا أخذ بوجهة النظر القائلة بأن

لم تكن تثار شبهة فى أن المؤسسات العامة - أيا كانت طبيعتها - من أشخاص القانون العام ، وأن العاملين فيها يعتبرون موظفين عامين ، فقد كان هذا هو الاتجاه السائد فى القضاءين الادارى والعمالى :

أما القضاء الادارى فيستند فى ذلك الى توافر مقومات المرفق العام فى المؤسسة العامة ..

وأما القضاء العمالى فيستند فى ذلك الى حكم صريح أورده المادة ١/٤ من قانون العمل التى أخرجت من حداد الطوائف التى تخضع لقانون العمل طائفة العاملين فى المؤسسات العامة مسوية بينها وبين طوائف الموظفين العاملين بالمعنى الضيق الذين يعملون فى إدارات الدولة ومصالحها المختلفة فالعمل عليه فى شروح قانون العمل فى تحديد الاختصاص بين القضاءين الادارى والعمالى هو التعداد الوارد فى المادة ١/٤ من قانون العمل لاعتبار ما عدا الطوائف المستثناة - خاضعا لقانون العمل اذا توافرت فى العلاقة بينهم وبين مخدمهم علاقة العمل . ومن الطوائف التى استثنيتها المادة ١/٤ من قانون العمل طائفتان :

● ( عمال الحكومة ، وعمال الوحدات الادارية ذات الشخصية المعنوية المستقلة ) ولا يثير وضع هؤلاء العمال اشكالا ما ، ذلك أن صفتهم العامة ثابتة ثبوتاً لا شك فيه ، ولكن الاشكالات تثار فى شأن تحديد الطائفة الأخرى المستثناة وهى طائفة عمال المؤسسات العامة .. فهل تقتصر هذه الطائفة على العاملين بالمؤسسات بالمعنى الضيق أم أنها



« وحيث انه عن القول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نال من حكم المادة الرابعة من القانون ١٩٥٩/٩١ واضحى النزاع بين عمال المؤسسات العامة وتلك المؤسسات خاضعا لنظام التوفيق والتحكيم ، فانه قول مردود ، ذلك ان القرار المذكور جاء بصدد تقرير نظام يسرى على الشركات التي تتبع المؤسسات العامة وليس هذا حال الهيئة الزراعية او الجمعية الزراعية التي اندمجت كلية في الهيئة الزراعية وزالت شخصيتها المستقلة نهائيا » .

غير ان لم يقدر لهذا الاتجاه ان يستمر طويلا ، فلقد ارتفعت من جوانب كثيرة اعتراضات من هنا وهناك وقد صاحب هذه الاعتراضات أسلوب غريب في الدفاع لجأت اليه بعض المؤسسات والهيئات حيث كانت تدفع بعدم الاختصاص بسواء رفعت الدعاوى المقامة ضد المؤسسات امام المحاكم العمالية ام القضاء الادارى . . وشهدت دور القضاء موقفا فريدا في شئوذه هو دفاع بعض الجهات عن الامر ونقيضه وكأنهما تهدف الى ان يتسلب كل من القضاء من اختصاصه بنظر منازعات العاملين في المؤسسات !

● فمن قبيل ما لجأت اليه بعض المؤسسات من اساليب الدفاع امام القضاء الادارى ، عدم اختصاص القضاء الأخير بنظر دعاوى العاملين في المؤسسات استنادا الى انه وقد صارت قوانين العمل القانون العام بالنسبة للعاملين في المؤسسات ، فان من شأن تطبيق هذه القوانين اختصاص القضاء العمالي وحده بمنازعاتهم . وقيل في ذلك انه قد صدرت قوانين افصحت احكامها عن جدول المشرع من جعل قوانين موظفي الدولة القانون العام في شأن العاملين في المؤسسات العامة وطبقا لهذه التشريعات الحديثة ( القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ و ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ) فقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ( اصبحت قوانين العمل هي القانون العام بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة . وقد افصح المشرع عن ارادته هذه سواء في لائحة العاملين في الشركات وافصح على عكس ذلك بالنسبة للعاملين في الهيئات العامة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ . وان من اثر اخضاع العاملين في المؤسسات العامة لقوانين العمل - وليس لقوانين موظفي الدولة - ان اصبح الاختصاص بالمنازعات بين المؤسسات والعاملين فيها بشأن العمل

٢ - المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي انشئت بقرارات جمهورية طبقا لاحكام القانون ١٩٦٠/٢٦٥ ، وتستقل بتنظيم علاقات العمل بها التشريعات الادارية التي تطبق على كافة عمال الدولة لان هذه المؤسسات وان كانت ذات طابع اقتصادي ( لانها تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعيا او ماليا ، وفقا للمادة ١ من القانون ١٩٦٠/٢٦٥ ) تظل رغم هذا الطابع مؤسسات عامة خاضعة لاحكام القانون رقم ١٩٥٧/٣٢ فيما لم يرد بشأنه نص في القانون رقم ١٩٦٠/٢٦٥ .

٣ - المؤسسات العامة التعاونية التي انشئت بقرارات جمهورية طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١٩٦٠/٢٦٧ - وهي وفقا للمادة الاولى من القانون المذكور مؤسسات عامة ، وان تحددت مهمتها في نطاق التعاون (١) .

وكان القضاء العمالي يأخذ في احكامه الاولى بهذا التفسير الواسع فيخرج من اختصاصه عمال المؤسسات دون ان يبحث في كثير من الاحيان الطبيعة الحقيقية للمؤسسة وما اذا كانت مؤسسة عامة بمفهومها الصحيح ام ان الامر لا يعد وان يكون تسمية لا تعبر عن حقيقة . نذكر من بين الاحكام التي اخذت بهذا التفسير على سبيل المثال الاحكام التالية :

● حكم عمالي صادر باعتبار الهيئة العامة لشئون التخزين مؤسسة عامة وقد جاء في اسباب هذا الحكم : « ان القرار الجمهوري رقم ٨١٤ لسنة ١٩٥٩ ( بانشاء الهيئة العامة لشئون التخزين والتي تلحق بوزارة التموين ) قد نص في ديباجته صراحة على انه صدر ارتكازا على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، ولم يصدر ارتكازا على القوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات » .

● وحكم آخر صادر من احدى هيئات التحكيم جاء فيه :

« . . لا سبيل الى اخضاع أى نزاع بين عمال المؤسسات العامة وتلك المؤسسات لاحكام التوفيق والتحكيم ، كما ان رابطة عمال تلك المؤسسات لا تمثلهم امام أى نزاع ، ومن ثم لا يكون لهيئة التحكيم اختصاص بنظر النزاع المطروح » .

(١) مؤلف الدكتور محمود جمال الدين زكى - الوجيز في قانون العمل الطبعة الثانية نبذة ٢٠ ص ٤٨ - ٥٤ .



بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وذلك بعد أن نص على إلغاء لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك لعله جوهرية هي أن هذه اللائحة كانت تعتبر العاملين في المؤسسات موظفين عامين ، ولكن المشرع اعتبرهم في مركز تعاقدى ( أى أنهم ليسوا موظفين عامين ) وذلك بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك أن نص المادتين الأولى والثانية من لائحة العاملين واضح في أن القرارين الجمهوريين رقمي ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قد وصفا الرابطة بين عمال المؤسسات والمؤسسات العامة - بأنها رابطة تعاقدية وليست لائحية (١) .

وساند هذا الرأي مفوض آخر انتهى فيه الى أن العاملين بالمؤسسة العامة للمصانع الحربية لا يعتبرون موظفين عامين لخضوعهم للائحة العاملين في الشركات وأحالتها بالتالى الى قانونى العمل والتأمينات ، وقد استشهد بما جرى عليه الفقه والقضاء الإداري الفرنسيين من عدم اعتبار موظفي وعمال المرافق العامة التجارية والصناعية والمرافق المؤممة موظفين عامين وإنما أجراء (٢) .

وأخذت بعض الأحكام العمالية الجزئية بهذا النظر حتى بالنسبة لما يعد في حقيقته هيئة عامة ( كالمؤسسة العلاجية لحافظة القاهرة ) فقد جاء في أسباب حكم برفض الدفع بعدم الاختصاص : « أن المؤسسات العامة التى تزاوّل نشاطا تجاريا أو صناعيا أو آليا أو اقتصاديا والشركات التابعة لهذه المؤسسات تخضع لقانون عقد العمل طبقا للمادة ١ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كما وأن المستشفى بعد التأميم تحتفظ بشكلها القانوني قبله . ومتى كانت لا تخضع لنظام موظفي الدولة ومن ثم فإن الدفع في غير محله » (٣)

(١) تقرير مفوض الدولة الاستاذ مصطفى بكر في التقرير التكميلي المقدم في الدعوة رقم ١٤٩٨ سنة ١٧ ق أمام محكمة القضاء الإداري .

(٢) تقرير مفوض الدولة الاستاذ حازم عبد المجيد في الدعوى رقم ١٢/١٥٩ ق أمام المحكمة الإدارية لرياسة الجمهورية .

(٣) الحكم الصادر من محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة الدائرة الثالثة رئاسة القاضى الاستاذ عبد الحميد مياد في الدعوى رقم ٢٢٠٤ سنة ١٩٦٥ جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠ وهذا الحكم على خلاف لتأوى من الجمعية العمومية ومن إدارة الفتوى والتشريع للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مجلس الدولة .

معقودا للقضاء العادى وليس لمجلس الدولة ، حيث أدرجت أحكام قانون المرافعات وقوانين العمل منازعات العمل ضمن اختصاص القضاء العادى . وقد استند أصحاب هذا النظر الى ما أشار اليه بعض شراح القانون الإداري عندنا من نطاق تطبيق القانون الخاص حيث قالوا :

« الواقع أن نطاق القانون الخاص بالنسبة للمشروعات المؤممة هو أوسع مدى منه بالنسبة للمرافق العامة الاقتصادية :

١ - فالقانون التجارى يحكم المؤسسات المؤممة فيما يتعلق بالإدارة المالية ووضع الميزانيات ، فهى لا تنقيد بالقواعد المالية المعروفة في القانون العام . ولا تنقيد بوضع ميزانية ثابتة لا تحيد عنها الا في نطاق معين وبشروط معينة كالمؤسسات العامة الأخرى وإنما تستعمل نفس القواعد التى تأخذ بها المؤسسات الخاصة في ميزانياتها وحساباتها ، وبالتالي فهى تخضع لنفس الضرائب التى تخضع لها المشروعات الحرة .

٢ - ومن ناحية أخرى فإنه على خلاف المرافق العامة الاقتصادية فإن الرأي فى الفقه يميل الى اعتبار المؤسسات المؤممة تجارا بكل ما يربته القانون التجارى على ذلك من آثار .

٣ - ويترتب على خضوع المؤسسات المؤممة فى نطاق واسع لقواعد القانون الخاص والقانون التجارى خضوعها لاختصاص المحاكم العادية والمحاكم التجارية ، إذ أن القضاء العادى هو الذى يختص بتطبيق القانون الخاص (١) .

وقريب من ذلك ما ذهب اليه بعض مفوضي الدولة بالقضاء الإداري وبعض أحكام المحاكم العمالية من عدم الاعتراف بصفة الموظف العام الا لمن يكون فى مركز لائحي أو تنظيمي ، وهم اذا اعتبروا لائحية العاملين تنظم أوضاعا تعاقدية ( لمجرد إحالتها الى قانونى العمل والتأمينات ) فقد استخلصوا من ذلك أن العاملين في الشركات والمؤسسات العامة لا يعتبرون موظفين عامين لأنهم فى مركز تعاقدى فقد جاء فى أحد التقارير أن العاملين في المؤسسات العامة لا يعتبرون موظفين عامين وذلك عملا بالمادة ٧ من قانون المؤسسات العامة ولائحة العاملين في الشركات رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى تنطبق وجوبا عليهم

(١) الوجيز فى القانون الإداري . . للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى جزء أول فى نظرية المرافق العامة طبعة ١٩٥٧ ص ٢٤٨ تحت عنوان : « نطاق تطبيق القانون الخاص » .



(٣) الوجيز الدكتور / محمود جمال الدين وتي - الوجيز  
في قانون العمل فقرة ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ص ٥٧



الآخر هي قرارات ادارية تحكمها القوانين واللوائح ويكون بعيدة عن احكام قانون العمل ، وانه لا يميز من وصف هذه القرارات باعتبارها قرارات ادارية بحسب الوجهة التي اصدرتها الى منشأة خاصة بحسب روابط العالون الخاص لأن العبرة في وصف القرار هو باصفه التي كانت للجهة التي اصدرته وقت صدوره « (١) » .

٥) غير أن دوائر عمالية أخرى اعتنقت وجهة نظر أخرى فعصت إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة :

« ان المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وان كانت اموالها تعتبر اموالا عامة ، الا ان موظفيها ليست لهم صفة موظفي الدولة العموميين ، وانما يحصلون من حيث علاقتهم التعاقدية للعالون رقم ٦١ لسنة ٥٦ الخاص بشئون العمال ، والعول بعير ذلك يتعارض مع قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ المسمى بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٦٦ والذي اصبح واجب التنفيذ وما جاء بالمادة ٧ من القانون المذكور عن حق رئيس الجمهورية اصدار قرار بتعيين اوضاع العاملين في المؤسسات العامة ومن ثم يكون هذا القانون قد اقصاهم عن القوانين المنظمة لشئون موظفي الدولة العموميين » (٢) .

وقد اكدت المحكمة الادارية العليا أن بنك مصر لا يعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ( تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ) أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة . وانما ظل البنك مؤسسة عامة في مفهوم القانونين رقمي ٣٢ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٦٠ وقد جاء في اسباب هذا الحكم :

« . . يبين من الاطسلاخ على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩/١٩٦٠ أنه قضى في مادته الأولى بانشاء مؤسسة عامة تسمى مؤسسة مصر ونصت مادته الثانية على ما يأتي :

(١) الحكم الصادر في الدعوة ٦٦/٢١١ ممال كلى القاهرة بجلسة ٦٧/٥/٢١ السادة محمد محمد عبد الرحمن ، ونادر العزبي ، واحمد شكرى .

(٢) الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة الدائرة المدنية الرابعة عشر في استئناف رقم ١٢٢٨ سنة ٨٢ ق بجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٦٧ .

وقد اعتنقت هذا النظر بعض الاحكام العمالية :

● فقضت محكمة عمالية بأنه وقد نصت المادة الاولى من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ على اعتبار بنك مصر مؤسسة عامة ونقل ملكيته الى الدولة . . واذ اصبح البنك مؤسسة عامة يحكمها قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فإنه يعتبر من اشخاص العالون العام ويعتبر موظفوه موضعين عموميين تسرى عليهم الاحكام العامة التي تسرى على موظفي الحكومة ( طبقا للمادة ١٣ من قانون المؤسسات ) اذ لم يرد نص خاص سواء في قرار اعتبار بنك مصر مؤسسه عامه بالعالون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو لوائحه الداخلية يخالف احكام ١٣ مما لا يجدى المستأنف معه التفرقة بين المرافق الادارية والمرافق الاقتصادية باعمال قرار اصدار اللائحة العامة للمؤسسة الاقتصادية الصادر في سنة ١٩٥٧ فقد اصبح بنك مصر مؤسسة عامة تخضع لاحكام قانون المؤسسات العامة الاقتصادية وانتقلت ملكيته الى الدولة ، فلا ينعد الاختصاص لهذا القضاء (١) . . .

وقضت محكمة عمالية أخرى بنفس المعنى مقرر « ازل » منذ صدور القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر وانتقال ملكيته الى الدولة واعتباره مؤسسة عامة اصبح البنك . . شخصا معنويا عاما من اشخاص القانون العام وخرج بذلك عن نطاق روابط القانون الخاص اذ اصبح موظفوه من الموظفين العموميين الذين ينطبق في شأنهم سائر القوانين واللوائح التنظيمية التي تطبق في شأن الموظفين الحكوميين سواء بسواء . . وجاء في اسباب هذا الحكم ايضا « انه لا يغير من هذه الحقيقة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٠ وقضى في مادته الاولى بتحويل كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركة مساهمة عربية وبذلك ألغى المشرع هذه الشخصية المعنوية العامة التي كانت لبنك مصر وامادها الى روابط القانون الخاص كما كانت قبل صدور القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ . . وان القرارات التي تصدر من البنك في ظل القانون

(١) محكمة الاسكندرية الابتدائية - الدائرة الثانية الاستئنافية - قضية رقم ٦١/٤٢ ق ١٩٦١/٢/٢٧ .



من اشخاص القانون العام من اعتبار موظفيها موظفين عموميين فقد عني بالنص على أن تسرى عليهم الاحكام العامة في شأن التوظيف التي تسرى على موظفي الحكومة » .

« ومن حيث أنه لا وجه للاعتداد بما إبداه اطراف الخصومة من انطباق القرارات الاية على موظفي بنك مصر وهي قرارات رئيس الجمهورية ارقام ١٥٦٨/١٩٦١ واصدار لائحته نظام موظفي الشركات التابعة للمؤسسات العامة والقرار ١٥٢٨/١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي ومعمال المؤسسات العامة والقرار ١٥٤٦/١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والقرار ٨٠٠/١٩٦٣ الذي قضى بتطبيق القرار ٢٥٤٦/١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة . . . . . دل في نطاقه الزمني وكل هذه القرارات - عدا اقرار الثاني منها - تحيل الى قانون العمل فيما لم ينص عليه نظام المؤسسة او الشركة - لا اعتداد بذلك لان القرارات رقمي ١٥٦٨/١٩٦١ و ٥٣٤٦/١٩٦٢ خاصان بموظفي الشركات التابعة للمؤسسات العامة فهما لا يسريان على موظفي المؤسسات العامة ومن بينها موظفي بنك مصر ، كما أن القرار رقم ١٥٢٨/١٩٦١ خاص بموظفي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية وبنك مصر لا يعتبر من هذه المؤسسات على الوجه السالف بيانه ، واما بالنسبة الى القرار ٨٠٠/١٩٦٣ فانه مقصور التطبيق على موظفي المؤسسات العامة بالمفهوم الذي عناه قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ دون العاملين بمؤسسات عامة لا ينطبق عليها احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

« ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن بنك مصر كان مؤسسة عامة طبقا لاحكام القانونين رقمي ١٩٥٧/٣٢ و ١٩٦٠/٣٩ المشار اليهما وان موظفيه يعتبرون موظفين عموميين بمعاملون بالقواعد التنظيمية التي تضمنتها اللوائح الخاصة بالبنك وعقود استخدامهم مكاملة باحكام قانون نظام موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها ، ولا ينطبق في شأنهم قانون العمل « (١) » .

(١) الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٠٧ س ٩ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٢ .

« يتخون رأس مال المؤسسة المدنوره من . . . ( ب ) رأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية ويظل لبنك مصر شخصيته المعنوية « بهذا القرار لم يمس الخيان القانوني لبنك مصر بعد ان اصبح مؤسسه عامه ولم يدمجه في المؤسسة الجديد » واما ملخصها رأس ماله .

« ومن حيث أن وضع بنك مصر كمؤسسة عامة يسبق عليها احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ثم يشار بصدور القانون ٢٦٥/١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي او القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ذلك الآن مناط انطباق هذين القانونين على المؤسسات العامة القائمة وقت صدورهما هو ان يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية ( المادة الاولى من القانون الاول والماده ٣٥ من القانون الثاني ) وهو الامر الذي لم يتحقق بالنسبة الى مؤسسة مصر ، فلم يصدر قرار بتطبيق اى من هذين القانونين عليها . كما لم يتأثر الوضع القانون للبنك بصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض المنشآت والشركات والذي بموجبه اتمت جميع البنوك وشركات التأمين ذلك لان هذا القانون لا يسرى الا بالنسبة الى الشركات والمنشآت المنصوص عليه في الجدول المرفق للقانون وليس من بينها بنك مصر .

« ومن حيث أنه وقد حول بنك مصر الى مؤسسة عامة . وفقا للقانون ٣٢/١٩٥٧ المشار اليه فمن ثم فان موظفيه يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لشخص من اشخاص القانون العام وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفي الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة معهم او اللوائح التنظيمية الصادرة من الجهات المختصة بالشركة قبل تحويلها الى مؤسسة عامة عملا بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢/١٩٥٧ المشار اليه وهي تنص على ما يأتي : « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة » وقد اشارت المذكرة الايضاحية للقانون لهذا المعنى صراحة بقولها : « ونظرا لما يترتب على اعتبار المؤسسة شخصا



تخضع لأحكام لائحة العاملين والتي قد يثور في شأنها الجدل بسبب هذا الخوض .

وفد يكون من الواضح - من الأحكام القليلة التي سقناها - أن أوضاع العاملين في المؤسسات كانت مثار اختلاف كبير في التكييف حتى بالنسبة للجهة القضائية الواحدة : ففي حين اعتبرت بعض الدوائر العاملين في هذه المؤسسات موظفين عموميين، اعتبرتهم دوائر أخرى عمالا في مفهوم قانون العمل .. ولا يخفى ما في هذا الاختلاف من خطورة ؛ إذ أن معناه أن ما يقضى به لزيد ينكر على عمرو باختلاف جهة القضاء التي تفصل في النزاع !

وظاهر من أسباب هذا الحكم أن المحسنة الإدارية العليا قد انتهت إلى وجود نوعين من المؤسسات العامة يخضعان لنظامين قانونيين مختلفين :

● فهناك مؤسسات عامة بالمفهوم التقليدي طبقا لحكم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وهذه تخضع لأحكام قانون الوظيفة العامة .

● وهناك مؤسسات عامة بالمفهوم الحديث طبقا لحكم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ( ومن بعد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ) وهي وحدها التي

### الفرع الثاني : وضع العاملين في الشركات العامة المؤممة والتي تنشئها المؤسسات أو تلحقها بها

وجه الدقة في حكم الشركات المدنية أو التجارية ، فإن علاقاتها مع المستخدمين والعمال لديها تستمر خاضعة لقانون العمل (١)

ويعارض شراح آخرون هذا النظر مقررين أن هذه المنشآت منشآت خاصة إذا كان القانون الصادر بتأميمها قد نص صراحة على احتفاظها بشكلها القانوني السابق ، أي على بقائها شخصا اعتباريا خاصا ، وهذا هو حكم جميع البنوك وشركات التأمين التي أمت بمقتضى القانون رقم ١٩٦١/١١٧ ( م ٤ ) (٢)

والواقع أن معظم شراح قانون العمل يعتنقون وجهة نظر موداها تعليق اختصاص المحاكم العمالية على مجرد الشكل الذي تظهر فيه الشركة المؤممة : فهم يرون أن الشركة التي تؤول ملكية أموالها كلها أو معظمها إلى الدولة بالتأميم ، تعتبر شخصا اعتباريا خاصا إذا كان قد نص صراحة على احتفاظها بشكلها القانوني السابق . أما إذا كان القانون الصادر بالتأميم قد أضفى على المنشأة

إذا كان الخلاف قد احتدم في شأن العاملين بالمؤسسات العامة أية جهة قضائية تختص بمنازعاتهم ، فإن هذا الخلاف كان أكثر احتداما بالنسبة للعاملين في الشركات التابعة للقطاع العام :

فذهب رأى إلى الحاق الشركات المؤممة بالمؤسسات حيث يترتب في نظره على نفاذ قوانين التأمين وأهمها القانون رقم ١١٧/١٩٦١ أن تؤول ملكية المشروعات المؤممة إلى الدولة ، وتصبح من ناحية التكييف القانوني إدارات عامة ولو كانت تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا يندرج عمالها في سلك عمال الحكومة الذين لا يخضعون - في علاقتهم بها - لأحكام قانون العمل ( كما هو الشأن في تأمين الشركة العالمية لقناة السويس البحري بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ) ويرى أصحاب هذا النظر أنه وإن لم ينص المشروع على اعتبارها مؤسسات عامة ، إلا أنه يترتب على التأمين وانتقال ملكية تلك المشروعات إلى الدولة أن يدخل مستخدموها وعمالها في سلك عمال الحكومة . وإذا كانت المادة ٤ من القانون قد نصت على أن تظل الشركات المؤممة - محتفظة بشكلها القانوني عند صدوره ، إلا أنه لا يمكن - لاقتضاب النص ، استخلاص نتائج قانونية بالوضوح الجدير به على أهميتها البالغة . فإذا قلنا أن المشرع قد قصد أن تظل هذه الشركات - بعد تأميمها - شركات مدنية أو تجارية أو على

(١) الدكتور محمود جمال الدين زكي المصدر السابق نبذة ٢٠ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الدكتور محمد لبيب شنب دروس في شرح قانون العمل ٦٤/١٣ نبذة ٣ ، ص ١٧ .

(١) الدكتور محمد لبيب شنب - دروس في شرح قانون العمل ١٩٦٤/١٣ نبذة ٢٣ ص ١٧ و ١٨ ودكتور عبد الودود يحيى - شرح قانون العمل ١٩٦٤ نبذة ٢٧ ص ٤٩ - ٥٠ .



وإذا كان الواضح ان معظم شراح القانون الخاص يرجحون اعتبار شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص ، فان قلة من شراح القانون العام ( الأستاذ بدوى حمودة رئيس مجلس الدولة السابق والأستاذ الدكتور محمد فؤاد مهنا ) هم الذين اكدوا في اصرار ان شركات القطاع العام هي مرافق عامة (١) وانها فروع لأجهزة لا شبيهة في صفتها الادارية (٢) ولا يتسع البحث لعرض الآراء الفقهية المتباينة وتكتفى هنا بتسجيل موقف كل من مجلس الدولة والقضاء العمالي من هذه المشكلة .

### مشكلة الطبيعة القانونية للشركات العامة

#### في مجلس الدولة

على الرغم من التفاوت الكبير في وجهات نظر السادة مفوضي الدولة بالنسبة لهذه المشكلة، فانه يبدو ان الجهتين الرئيسيتين في المجلس ( وهما الجمعية العمومية للفتوى والتشريع - والمحكمة الادارية العليا ) قد انحازتا الى الرأي القائل بأن شركات القطاع العام تعتبر من اشخاص القانون الخاص - وكان ذلك في ظل لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ :

● وأما الجمعية العمومية فقد فرقت بين المؤسسات العامة والشركات العامة واعتبرت الاولى من اشخاص القانون العام واعتبرت الثانية من اشخاص القانون الخاص ومما قالت في ذلك : « ان المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية او زراعية او صناعية او مالية او تعاونية - والرفق العام هو كل مشروع تنشئه الدولة او تشرف على ادارته ، ويعمل بانتظام واستمرار ويستعين بسلطان الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها ، لا بقصد

وصف المؤسسة او الهيئة العامة - كما حصل عند تامين شركة قناة السويس والبنك الأهلى - فان موظفي وعمال هذه المنشأة يعتبرون عاملين لدى شخص اعتبارى عام، ويستثنون بالتالى من انطباق قانون العمل وفقا للمادة ١/٤ (٣) فطالما ان المشروع المنشأ لم يتخذ شكل المؤسسة العامة بل اتخذ شكلا من أشكال القانون الخاص ( الشركة المساهمة ) فان علاقته بعماله تكون خاضعة لأحكام قانون العمل (١) .

وعلى النقيض من الشركات المؤممة يرى بعض الشراح ان الشركات المساهمة التي تقوم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى بتأسيسها بمفردها لا تماثل في وضعها القانونى الشركات المؤممة بحجة انها تظل شركات خاصة ويخضع عمالها تبعاً لذلك لقانون العمل وقضائه . ويستند أصحاب هذا الرأي الى ان لهذه الشركات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المؤسسة ولو كانت هذه الأخيرة هي التي انشأتها وتملك كل اسهمها . فالشركات المساهمة تكون - على هذا الوجه - هي صاحبة العمل وليست المؤسسة العامة . وانه لا يغير من ذلك ما قد يقال بأن الشركة - رغم استقلالها بشخصية معنوية - ملك خالص للحكومة فيكون العمال فيها عمالا لدى الحكومة لأن نص م ١/٤ قد حدد طوائف بذاتها ليخرج غيرها من نطاقه فضلا عن ان المشرع وقد أسبغ على تلك المشروعات تكييف « شركات المساهمة » يكون قد قطع في اعتبارها من اشخاص القانون الخاص ، وابتعد عنها نهائيا الصفة الادارية او الحكومية . فلا يمكن من ثم ان تكون خاضعة - في علاقاتها بالعمال لديها - لنظم القانون العام ومبادئه (٢)

ولسنا ندري أى مبرر قانونى للتفرقة بين الشركات المؤممة ( وكانت أصلا مشروعات خاصة مماوكة لأصحابها ) وبين الشركات التي تنشئها ابتداء المؤسسات العامة اذ كيف يجوز أضفاء الصفة العامة على الشركات الاولى دون الثانية ، في حين ان الصفة العامة اوضح وأقطع بالنسبة للشركات المنشأة أصلا بأموال المؤسسات العامة وهي أموال عامة بدون شبهة !

(١) مقال الأستاذ بدوى ابراهيم حمودة في مجلة مجلس الدولة السنة الحادية عشرة « تطور نظرية المؤسسات العامة » ص ٥ وما بعدها .

(٢) مؤلف الأستاذ الدكتور محمد فؤاد مهنا : القانون الإدارى العربى في ظل النظام الاشتراكى الديمقراطية طبعة سنة ١٩٦٧ ص ١٦٥ وما بعدها .

ومؤلفه الآخر سياسة الوظائف العامة وتطبيقاتها في ضوء مبادئ علم التنظيم سنة ١٩٦٧ ص ٢٢٧ - ٢٤٥ .  
ويأخذ بعكس هذا النظر الدكتور سليمان الطباوى - مؤلف مبادئ القانون الإدارى الطبعة الثامنة ١٩٦٦ ص ٢٧١ .

(١) الدكتور محمود جمال الدين زكى - الوجيز في قانون العمل - نبذة ٢٠ ص ٤٨ - ٦٠ .

(٢) الدكتور اسماعيل هانم - قانون العمل - نبذة ٢٠ ص ٣٧ و ٣٨ .



وكل ما للمؤسسة قبلها هو الاشراف والتوجيه والرقابة ، والمؤسسة العامة لا تدير حسب الأصل بنفسها ، بل عن طريق الشركات التابعة لها أو التي تنشئها ، وهذه الأخيرة لها شخصيتها وكيانها المستقل ، ولها حرية العمل ، وقرارات هذه الشركات نهائية ولا تخضع لاعتماد المؤسسة إلا في مسائل محددة مثل تلك التي تمس السياسة العامة أو التخطيط أو التنسيق أو ما شابه ذلك ، وبهذه المثابة فإن موظفي الشركات المؤممة - والحال كذلك - لا يعتبرون موظفين عموميين ما داموا لا يساهمون في العمل في مرفق عام وما دامت الشركة العامة لا تدار بطريقة الاستغلال المباشر ، أو بطريقة المؤسسة العامة التي هي من أنواع الاستغلال المباشر وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية » (١) .

● أما المحكمة الإدارية العليا فقد تناولت في حكمين لها صدرا سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ أوضاع الشركات المؤممة ، بطريقة تتجه إلى اعتبارها شركات من هيئات القانون الخاص ، وأن العاملين فيها لا يعتبرون موظفين عامين :

ففي الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٧٩ سنة ٨ ق المقام من شركة مصر للحريز الصناعي المؤممة ضد وزارة الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وهيئة الإذاعة أوضحت المحكمة الإدارية العليا الطبيعة القانونية للشركات المؤممة في ضوء أهداف الاشتراكية فقال في أسباب مثقلة بتعبيرات سياسية غير مألوفة في لغة القضاء :

« ان عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٣ قد شهدا خطوات متعددة اقتضت وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخبرات العمل الاقتصادي ونتائج

(١) فتوى الجمعية العمومية رقم ٣٥٣ ملف ٦٠٤/٦/٦٨٦

في ١٩٦٥/٣/٢١ .

ومن الواضح ان هذه الفتوى قد صدرت في ظل لائحة العاملين الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقد تغير الوضع كثيرا بصدد قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ولائحة العاملين بالقطاع العام بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٦ لسنة ١٩٦٦ - وهذا هو السبب في إعادة طرح الموضوع على الجمعية العمومية وقد قدم اليها تقرير يرجح اعتبار شركات القطاع العام - أو هي تسمى الآن الوحدات الاقتصادية - من اشخاص القانون العام . غير أنه لم تصدر بعد فتوى الجمعية العمومية في هذا الشأن .

الربح بل بقصد المساهمة في صيانة النظام وخدمة المصالح العامة في الدولة وإدارة المرفق العام بطريقة المؤسسة العامة هي نوع من طرق الإدارة المباشرة ، ومن نتائج ذلك أن تكون القرارات الصادرة من المؤسسة العامة هي قرارات إدارية وعمال المؤسسة العامة يعتبرون موظفين عموميين ، وأموالها تكون ملكا للدولة والعقود التي تبرمها مع الأفراد والشركات تكون عقودا إدارية إذا توافرت فيها أركان العقد الإداري .

والأمر يختلف بالنسبة للشركات التي أمنت وأصبحت تابعة للمؤسسات العامة فهي رغم تأميمها وانتقال ملكيتها إلى الدولة لازالت شخصا من اشخاص القانون الخاص حتى لو اتخذت شكل شركة مساهمة تمتلك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها أموالا خاصة ، وتظل روابطها بالمنتفعين وبالفير خاضعة للقانون الخاص ، فتظل للشركة قانونا صفة التاجر ، وفي داخل هذا الإطار تنتفي عن العاملين بهذه الشركات التجارية صفة الموظف العام ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه صراحة في القانون كالقانون الجنائي مثلا ، هذا وإن صفة المرفق العام لا تثبت لجميع الشركات المؤممة ، فالتأميم لا ينشئ مرفقا عاما إلا إذا انبسط على كافة مشروعات القطاع الذي يتناوله ( ؟ ! ) واستبعد من هذا القطاع جميع المشروعات الخاصة ، أما حيث تشترك المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة في قطاع معين ، فلا يمكن القول بأن تأميم بعض المشروعات ينشئ مرفقا عاما . كما أن التأميم لا يسلب المشروع طابعه الخاص واستقلاله حقيقة أن المشروع قد انتقلت ملكيته إلى الدولة ، إلا أن هذا لا يبعد المشروع عن أساليب الإدارة التي تسرى على المشروعات الخاصة ولذلك فإن من المقرر أن تأميم الشركة لا يستوجب إخضاعها للقواعد المتعلقة بالمرافق العامة في القانون الإداري ، ولكن تسرى عليها أحكام القانون الخاص ، ومتى كان موضوع الشركة القيام بأعمال تجارية فإن القانون التجاري هو الذي يطبق عليها بعد تأميمها في الحدود التي لا يكون فيها مانع من ذلك .

« ومتى كان ذلك ، وكانت الشركة ( المؤممة ) ليست مرفقا عاما وهي في الوقت ذاته لا تدار عن طريق المؤسسة التي تتبعها هذه الشركة ، وإنما تدار الشركة عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية ،



ثم أصدر المشرع في أغسطس سنة ١٩٦٣ القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومن بينها الشركة المدعية ، وبهذا آلت ملكيتها كاملة الى الدولة ، وأصبحت بموجب القانونين رقمي ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ إحدى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة لصناعة الفزل والنسيج تلك المؤسسة التابعة لوزارة الصناعة .

« ومن حيث أن المشرع بإصدار هذه القوانين ينطلق بنصوصها الى هدف محدد يحقق غاية معينة مضمونها دعم الاقتصاد القومي وتسميته ، ويضمن تقدما نحو طاقات خلاقة حلا للمشكلات الاقتصادية ويتابع العمل النضالي لاستخلاص ارادة عمل فعال مؤثر ، ويرسم خطة لتنظيم الاقتصاد القومي وتوجيهه نحو زيادة القطاع العام بحشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لادارة بعض المرافق الحيوية والاشراف عليها تحقيقا للتوجيه اللازم لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والقدرة الكاملة على الوفاء باحتياجات الخطة ومستلزماتها .

« ومن حيث أنه بتأميم الشركة المدعية قد آلت ملكيتها الى الدولة وأصبحت أموالها من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ( ١ ) ، هذا دون أن تسأل الدولة عن التزامات الشركة الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم وأصبحت المؤسسة المصرية العامة لصناعة الفزل والنسيج تختص بالاشراف عليها ، وهذه بدورها تحت رقابة وزير الصناعة واشرافه ، وأصبحت الشركة محتفظة بشكلها القانوني ولها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة ، والمعدة على نمط الميزانيات التجارية مع استثمارها في مزاولة نشاطها وفق القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية ، ولها حرية العمل تحت توجيه المؤسسة وارشادها ، ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة الا في مسائل محددة مثل تلك التي تمس السياسة العامة او التخطيط او التنسيق او التسويق او ما شابه ذلك .

« ومن حيث أن مفاد ذلك أن الشركة المدعية

على الجموع الشعبية العاملة ، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذي تتطلع اليه ، فانتقلت الى الدولة ملكية مشروعات تجارية وصناعية وزراعية كانت تتولاها شركات خاصة ، وذلك عن طريق التأميم نظرا لأنها تمارس نشاطا وتستهدف أغراضا تتصل بأوثق الاتصال بحاجات الجمهور الضرورية والحيوية ، وبدا تم خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم في جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية العامة . فافتحمت الدولة ساحة النشاط التجاري لتسد النقص وتقوم الاموجاج وتفتح الافاق الجديدة في نطاق خطة مرسومة للنشاط الاقتصادي تسهر على أعمالها ، لكفالة المصلحة العامة - ويتصف هذا النشاط بطابع السلطة العامة ، وتتدرع الدولة في القيام بوسائل القانون العام مع اتباع الأساليب التجارية في الادارة والمحاسبة ، وقد تضمنت القوانين الصادرة في يولييه سنة ١٩٦١ وأغسطس ١٩٦٣ وقانون المؤسسات العامة ، النظام القانوني لنشاط الدولة في هذا الميدان وهو المنبثق من النظام الاشتراكي ، وهو في تلخيص بسيط نظام التوجيه والكفافية والعدل .

« ومن حيث أن المشرع قد سلك الشركة المدعية ضمن الشركات التي تضمنها القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ التي لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك من أسهمها ما يزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف جنيه ، وقضى بأن تؤول الى الدولة ملكية الأسهم الزائدة بحسبان أن الشركة المدعية - حسبما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لذلك القانون - من ضمن الشركات التي قامت بدور فعال مؤثر في الاقتصاد القومي ، ومثلت أهمية حيوية في توجيهه والتأثير عليه ، لذلك رأى المشرع أنه من الضروري ألا يترك أمر توجيهها لتيارات المصلحة الخاصة لأن ذلك قد ينطوي على تعويق لخطة التنمية الاقتصادية الهادفة الى مضاعفة الدخل القومي . ورفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعا . كما ثغيا المشرع بهذا القانون منع رأس المال الخاص من التحكم في ادارة وتوجيه تلك الشركة ومثيلاتها هادفا الى ازالة التناقض الاجتماعي في الدولة ، الذي يتمثل في تغفل فئة قليلة برعوس أموالها في عدد كبير من الشركات بالهيمنة عليها وبتوجيهها وفقا لارادتها وبما يتلاءم ومصالحها -



حسابات المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها ، والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل السنة المالية لبعض الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، والقوانين رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ وبإضافة حكم جديد الى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في المؤسسات والجمعيات التعاونية والشركات والمنشآت الأخرى .

سأقت المحكمة الإدارية العليا كل هذه الأدلة لتصل الى نتيجة معينة هي وجوب ، تطبيق المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على مهندس مكلف انقطع عن عمله بالحكومة لكي يعمل في شركة مساهمة عامة ، فهي قد اعتبرت أن جزاء الفصل الذي ترتبه المادة ٩٥ المذكورة ( على الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة وبين العمل أو الأسس على أي نحو في شركة مساهمة ) يسرى على المخالفين جميعاً سواء وقعت المخالفة منهم بعملهم في شركة مساهمة خاصة أو عامة . .

ومع احترامنا للرأي الذي تبنته المحكمة العليا في الحكمين السابقين فإننا نرى أن ما ساقته من أدلة وما أشارت إليه من اعتبارات لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها :

● ففي الحكم الأول أسباب مطولة عن الخطأ الاشتراكية وعن أهدافها وما يقتضيه ذلك من أحكام للرقابة على الشركات المؤممة . . وهذا التدليل يؤدي بدائه إلى غير ما انتهت إليه المحكمة العليا إذ يقتضي هذا التدليل أن تكون أموال هذه الشركات المؤممة عامة لا خاصة وأن يكون العاملون فيها موظفين عامين لا عاملين مجردين من هذه الصفة العامة .

وفي الحكم الأول كذلك اعتراف بأن النشاط التجاري الذي اقتضت الدولة مساهمته « يتصف بطابع السلطة العامة وتتدرع الدولة في القيام به بوسائل القانون العام مع اتباع الأساليب التجارية في الإدارة والمحاسبة » . فهل يتصور أن يقبى النشاط التجاري الذي يقتدر به بطابع السلطة العامة والذي يتزود بوسائل القانون العام ، نشاطاً خاصاً ، وأن تظل الشركات العامة التي تمارسه من أشخاص القانون الخاص ؟

تظل مع تملك الدولة لها ، شركة تجارية من أشخاص القانون الخاص ، وقد حرصت قوانين التأميم على تأكيد بقائها محتفظة بشكلها القانوني واستمرارها في نشاطها في إطار هذا الشكل .

ورببت المحكمة الإدارية العليا على هذا التكييف أنه لا يمكن اعتبار الشركة المؤممة من المصالح العامة في تطبيق حكم الفقرة ٢ من المادة ٤٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وترتيباً على ذلك لا تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بإبداء الرأي مسبباً في نزاعات الشركة المدعية مع الوزارات أو المصالح العامة أو الهيئات الإقليمية أو البلدية ما لم يلجأ إليها في ذلك اختياراً على سبيل التحكيم .

وفي الطعن الثاني رقم ١١٤٣ لسنة ١٠ ق عليا أكدت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ جوهر النظر السابق فقالت في أسباب حكمها :

« ان الشركة التي التحق المظنون عليه بالعمل بها بعد انقطاعه عن أعمال وظيفته العامة بالإدارات الهندسية بمحافظة الاسكندرية هي إحدى الشركات المساهمة المؤممة ولقد حرصت قوانين التأميم على تأكيد بقاء تلك الشركات محتفظة بشكلها القانوني واستمرار نشاطها في هذا الشكل ومفاد ذلك ان تظل هذه الشركات مع تملك الدولة لها شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص ( وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بذلك في حكمها الصادر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ في الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٨ القضائية ، وترتيباً على ذلك لا تعتبر هذه الشركات مؤسسات عامة . ولا يعتبر موظفوها موظفين عموميين ، وتظل خاضعة للأحكام المقررة في شأن الشركات المساهمة التي تضمنها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ولئن كانت بعض هذه الأحكام يستعصى تطبيقها على الشركات المساهمة العامة لعدم تلاؤمها مع تملك الدولة لها ) ، إلا أن ذلك ليس من شأنه استبعاد تطبيق كافة هذه الأحكام عليها بل لقد أكد المشرع سريان ذلك القانون على تلك الشركات في العديد من القوانين التي صدرت متضمنة تعديل بعض أحكامه بما يتلاءم مع طبيعة وأوضاع الشركات المذكورة ، ومن هذه القوانين القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبة



اختصاص القضاء الإدارى بنظر منازعة بين الاتحاد العام للغرف التجارية وبين أحد الموظفين العاملين فيه .. ونرى من الضرورى أن نعرض لوجهتى النظر المتعارضتين فى هذا الشأن حتى تظهر حقيقة الموقف الذى اتخذته المحكمة العليا ومدى إبتعاد المحكمة الأخيرة عنه ..

— فأمام القضاء الإدارى دفع الاتحاد العام للغرف التجارية بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى على أساس أن العلاقة التى تربط الموظف الطاعن بالاتحاد يحكمها قانون العمل لأنه لا يوجد بالاتحاد نظام لائعى للموظفين حتى يمكن أن يقال — جدلا — بأن الموظف فى مركز لائعى .. وأنه من المستقر فقها وقضاء أن للجهة الإدارية أن تلجأ الى وسائل القانون الخاص فى علاقاتها مع موظفيها وفى هذه الحالة ينعقد الاختصاص للمحاكم المدنية ، إذ لا تلازم بين قيام مؤسسة عامة ( على فرض أن اتحاد الغرف كذلك ) وبين ضرورة خضوع موظفيها لروابط القانون الهام فطالما أنه لا يوجد لهم نظام لائعى يعينون فى ظلله فإنه لا يمكن اعتبارهم فى مركز لائعى ، ومن ثم يتعين تقصى نية الجهة التى عينتهم وهل قصدت الى إخضاعهم لروابط القانون العام أم الاحتفاظ بطابع القانون الخاص فى علاقتها مع موظفيها ، ولا شك أن الشواهد كلها تنطق بأن مركز المدعى ليس لائحيا وأن اتحاد الغرف قد قصد إخضاع جميع موظفيه وعماله لروابط القانون الخاص .. هذا على فرض أن اتحاد الغرف يعتبر مؤسسة عامة ، إذ لم يرد نص فى القانون ١٨٩/ ١٩٥١ على اعتباره كذلك بل على الرغم من نص القانون على اعتبار الغرف التجارية ذاتها مؤسسات عامة فإن الأمر عرض على اللجنة الثالثة للقسيم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة فقررت بجلسته ١٩٦٠/٩/١٩ استبعاد تطبيق القانون العام فى علاقة الغرف التجارية ( ومن باب أولى اتحاد الغرف ) وأن هذه الغرف لا تظهر باعتبارها شخصا عاما إلا فى نطاق النشاط المتعلق بذات الهيئة ومن ثم لا يخضع موظفو الغرف التجارية — ومن باب أولى اتحاد الغرف — لأحكام القانون العام ، وإنما يخضعون لأحكام القانون الخاص شأنهم فى ذلك شأن من يخضعون لأحكام قانون عقد العمل الفردى ، خاصة وأنه لا توجد لهم أية لوائح ونظم حتى يمكن أن يقسأل أنهم فى مركز لائعى .

ج. يضاف الى ذلك أن المحكمة اعترفت فى الحكم الثانى من أن بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الشركات المساهمة يستمضى تطبيقها على الشركات المساهمة العامة ، لعدم تلاؤمها مع تملك الدولة لها . وليس من المعقول — بعد ذلك أن يقال ببساطة أن الشركات المؤممة تظل مع تملك الدولة لها شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص ، لمجرد إبقاء قوانين التأمين على أشكالها الخاصة .. إذ أية قيمة لهذه الأشكال وقد تغير المضمون تغيرا جوهريا يقطع كل صلة بين نظام قانونى ينطلق النشاط الخاص فى ظلله بدون قيود ، وبين نظام قانونى يفرض فيه وقاية الدولة الضارمة على حياة هذه الشركات المؤممة التى لم تعد تحتفظ من ماضيها إلا بالشكل وحده .

د. يضاف الى ما قدمناه أن المحكمة الإدارية العليا فى الحكمين اللذين أصدرتهما ( وانتهت فيهما الى أن الشركات بعد تأميمها تظل من أشخاص القانون الخاص وأن العاملين فيها ليسوا موظفين عامين ) كانا فى غنى عن تقرير هذه المسألة الهامة التى ما كان يقتضى الفصل فى المنازعتين اللتين كانتا مطروحتين على المحكمة الإدارية العليا .

فقد كان فى استطاعة المحكمة العليا وفى الطعن الأول أن يخرج من حكم المادة ٤٧/ح من قانون مجلس الدولة منازعات الشركات العامة مع الحكومة باعتبار أن هذه الشركات تخرج عن المرافق العامة بمدلولها التقليدى كما وردت فى تشريع وضع سنة ١٩٥٥ قبل انتهاج الدولة سياسة اشتراكية .

وكان فى استطاعة المحكمة العليا أن تعمل حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات المساهمة على العاملين فى الشركات العامة وما كان هذا التطبيق فى حاجة الى أن تتناول المحكمة العليا فى حكمها تكييف طبيعة هذه الشركات وما إذا كانت خاصة أو عامة ، وما إذا كان العاملون فيها موظفين أو غير موظفين عامين .

هـ. ويخيل الينا أن هذا القضاء يناقض اتجاهها سابقا للمحكمة الإدارية العليا — وأن لم يكن فى نفس الموضوع — إلا أنه فى مجال لا تبرز فيه فكرة السلطة على نحو ما تبرز فى نطاق الشركات المؤممة .

فبالنسبة للاتحاد العام للغرف التجارية — وهو اتحاد يمثل الغرف التجارية التى تمارس نشاطا خاصا لا شبهة فيه — الفت المحكمة الإدارية العليا حكما لمحكمة القضاء الإدارى قضى بعدم



يكون الموظفون طرف هذه العلاقة اجراء عاديين وليسوا موظفين عموميين .

ومع تسليم محكمة القضاء الإداري بأن الاتحاد العام للغرف التجارية هو مؤسسة عامة ، إلا أنها نفت خضوع موظفيه لها يخضع له سائر موظفي المؤسسات العامة من أحكام قانون التوظيف طبقاً للمادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة لسنة ١٩٥٧ ومما قالته المحكمة في ذلك :

« وانه ولئن صدر فيما بعد القانون ٣٢ ونشر في ١٩٥٧/١/٣١ باصدار قانون المؤسسات العامة ونصت المادة ٢ في باب اصدار هذا القانون على أن يعمل بأحكام القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بإنشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق . . » وهو ما يفهم منه أن هذا القانون انتظم أحكاماً عامة تسرى على جميع المؤسسات العامة ، بل ويلغى ما يخالفها من أحكام وردت بقوانين أو مراسيم خاصة بإنشاء تلك المؤسسات ، كما نصت المادة ١٣ من هذا القانون على أنه « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون التوظيف فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » وهو ما يفهم منه أن أحكام قانون التوظيف وهي أحكام مستمدة من القانون العام تسرى بصفة عامة على موظفي المؤسسات العامة طالما لم يرد في القرار الصادر بإنشائها أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ما يناقض تلك الأحكام - نقول أنه ولئن صدر هذا القانون وكان من شأنه سريان أحكام قانون التوظيف بصفة عامة على موظفي المؤسسات العامة فإنه واضح أن نطاق هذا القانون الذي تحدده الخطوط الرئيسية للخصائص الجوهرية للمؤسسات العامة الواردة به لا يمتد إلى المؤسسات النقابية أو المهنية وهو النوع الذي يقوم على تجميع أشخاص أقر لها المشرع بالشخصية القانونية . هذا فضلاً عن أن التكييف القانوني الذي جرى به قضاء مجلس الدولة المصري والفرنسي لهذا النوع من المرافق المهنية ذات الشخصية المعنوية هو أنها شخص من أشخاص القانون العام يقوم بجانب المؤسسات العامة القومية والاقليمية ، وعلى هذا التكييف تخرج ولا شك الغرف التجارية واتحادها من نطاق القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات

وقد رفضت محكمة القضاء الإداري وجهة النظر القائلة بأن الاتحاد العام للغرف التجارية لا يعتبر مؤسسة عامة ، ولكنها مع ذلك اعتبرت علاقات موظفيه به من علاقات القانون الخاص . . ومما جاء في أسباب حكمها : « أنه لا شبهة - بعد الرجوع إلى القانون رقم ١٨٩/١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وإلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٣/١٩٥٥ بإنشاء اتحاد عام للغرف التجارية - أن كلا من الغرف التجارية واتحادها العام مؤسسات عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية . . فهي من أشخاص القانون العام وليست من أشخاص القانون الخاص لأنه يتضح من استقراء هذه النصوص أن المشرع قصد فعلاً فيها إلى إنشاء مرافق عام مهني للتجار ولم يرم فقط إلى إسباغ صفة النفع العام على مؤسسة خاصة لهم ويكفي في سبيل استجماع مقومات هذه الأشخاص العامة من نصوص القانون والقرار المشار إليهما أن نقف على الإشارات المميزة لها ، من بين ثانياً تلك النصوص خصوصاً إذا ظهر أن الدولة هي التي أنشأتها لا الأفراد وأن للدولة بصفة عامة الكلمة الأخيرة في تنظيمها وإدارتها ، وأن المنظمة العامة التي تقوم على إدارة هذه المرافق العامة المهنية إنما تتخذ في القانون شكل الغرف وفي القرار شكل الاتحاد ويكتمل لهذه المرافق وصف المؤسسة العامة بمنح المشرع إياها شخصية قانونية لتؤدي الغرض المخصص لها وهو حسبما يبين من نصوص القانون والقرار المشار إليهما تمثيل المهنة لدى السلطات العامة ومن ناحية أخرى الإشراف على النظام الداخلي لتلك المهنة .

وبعد هذه المقدمات فرقت المحكمة بين القواعد التي يخضع لها تكوين المرفق المهني ، وتلك التي يخضع لها نشاطها فقالت : أن القاعدة الإدارية الأصولية التي تحكم هذا النوع من المرافق العامة أنها تخضع لأزيج من قواعد القانون العام والقانون الخاص والقاعدة الموجهة بالنسبة لها هي أن تكوين هذه المرافق يخضع للقانون الخاص بينما يحكم نشاطها القانون العام . واستناداً إلى هذه التفرقة قضت بأن العلاقة التي تربط الموظف بالغرفة التجارية واتحادها العام تدخل في تنظيمات تكوينها ومن ثم تخضع هذه العلاقة كأصل إداري مقرر لأحكام القانون الخاص فهي علاقة تعاقدية ومن ثم



بالنظام القانونى الذى يضعه المشروع لتكوين المرفق المرفق وتنظيم نشاطه ، وبالنسبة لخصوصية النزاع المطروح النظام القانونى لتعيين الموظفين وفصلهم ومما قالته المحكمة العليا فى ذلك :

« انه يبين من النصوص المتقدمة ( المواد ١ و ٣ و ٤٤ و ٤٤ فقرة ٤ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والمادة ٤٩ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٨/٨/١٩٥٣ باللائحة العامة للغرف التجارية تحت عنوان « هـ » والمادتين ١ و ١٤ من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٣/١٩٥٥ بإنشاء اتحاد عام للغرف التجارية المصرية .. أن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية هو مرفق عام من مرافق التمثيل المهنى لدى السلطات العامة اعترف له المشرع بالشخصية الاعتبارية وهو منبثق من الغرف التجارية التى اعتبرها المشرع بالنص الصريح من المؤسسات العامة ، ومن ثم لزم اعتباره بحكم القانون من المؤسسات العامة التى تزاوِل التمثيل المهنى لدى السلطات العامة .

« ومن حيث انه ولئن كان الاصل فى هذا النوع من المؤسسات العامة انه يمارس اختصاصاته المختلفة بمزيج من وسائل القانون العام ووسائل القانون الخاص الا ان القول الفصل فى بيان دور وسائل القانون العام ودور وسائل القانون الخاص فى تكوينه ونشاطه ينبغى ان يكون مرده اولا الى النظام القانونى الذى وضعه له المشروع . على ان الامر مقصور فى خصوصية هذه المنازعة على بحث اى الوسائل يتبعها اتحاد العام للغرف التجارية المصرية فى تعيين موظفيه وفصلهم .. هل هى وسائل القانون العام او بعبارة اخرى قرارات ادارية فتخضع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى او هى وسائل القوانين الخاص او بعبارة اخرى علاقات تعاقدية فتدخل فى ولاية القضاء المدنى ، وكما سلف البيان القول الفصل فى تحديد ذلك ينبغى ان يكون مرده اولا الى النظام القانونى الذى وضعه المشروع للاتحاد المذكور .

« ومن حيث ان قرار مجلس الوزراء الصادر بإنشاء الاتحاد المشار اليه قد اُحال ..... فى المادة ١٤ منه فيما يتعلق بمعاملة موظفيه الى القواعد والاحكام المقررة بالنسبة الى الغرف التجارية كما ان المادة ٤٩ من اللائحة العامة للغرف التجارية قد مهدت الى مكتب الغرفة بتعيين الموظفين وفصلهم على الا يعتبر قرار التعيين او الفصل نهائيا الا بعد

العامه لتخضع فى علاقتها مع موظفيها حسبما سبق البيان لاحكام القانون الخاص » ..

غير أن محكمة القضاء الادارى عادت واستدركت فقالت :

« ومن حيث انه سواء اكانت الغرف التجارية واتحادها مؤسسات عامة مهنية حسبما ترى هذه المحكمة تمثيلا مع اتجاه المشرع المصرى اذ ينعتها بهذه التسمية او كانت هذه الغرف واتحادها اشخاصا فى القانون العام حسبما جرى به قضاء مجلس الدولة الفرنسى والمصرى فى شأن نقابات مهن المحامين والمهندسين فان علاقة موظفيه به حسبما سبق البيان لا تخضع لاحكام قانون التوظيف المستمد من القانون العام اعمالا لحكم المادة ( ١٣ ) من القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، بل تخضع هذه العلاقة - تمثيلا مع الاصل الادارى المقرر - لاحكام القانون الخاص ومن ثم تكون علاقة موظفيه به علاقة تعاقدية وتكون المحاكم المختصة بالفصل فى المنازعة الناشئة عن هذه العلاقة هى المحاكم العادية وليس القضاء الادارى .

« وترتيبها على ما تقدم فان منازعة المدعى فى انهاء خدمته باتحاد الغرف التجارية تعتبر منازعة مدنية تحكمها قواعد القانون الخاص وتختص بها المحاكم العادية وتخرج برمتها عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وعلى ذلك يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى والزام المدعى المصروفات (١) » .

اما المحكمة الادارية العليا فقد اخذت بوجهة نظر مغايرة ، ولذلك ألغت حكم محكمة القضاء الادارى . فهى وان اعترفت بان الاتحاد العام للغرف التجارية مرفق عام من مرافق التمثيل المهنى لدى السلطات العامة ، الا انها اشارت الى ان هذا النوع من المؤسسات العامة يمارس اختصاصاته المختلفة بمزيج من وسائل القانون العام والقانون الخاص ، ووجه الخلاف بينها وبين محكمة القضاء الادارى انها لم تعتبر علامة على انتهاج المشرع اسلوب القانون الخاص فى شأن العاملين بهذا المرفق خضوعهم لقواعد القانون الخاص وانما العبرة فى

(١) حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ١٥ ق بجلسة ١٩٦٣/٣/٦ دائرة الاساتذة المستشارين احمد لهنى البيلوى ومحمد عبد الجواد حسين ولطفى نجيب عبد الله .



المتبع وما اذا كان أسلوب القانون العام أو أسلوب القانون الخاص وإذا اجتمع الاسلوبان فإنه يبدو أنها تغلب الطابع العام . . . وآية ذلك أنها اعتبرت أن مكتب الاتحاد الدائم للغرف التجارية يمارس سلطة لائحية - في تعيين الموظفين - من حيث خضوعه في هذه الممارسة لوصاية ادارية من جانب السلطة التنفيذية ممثلة في مصلحة التجارة وأنه لا يغير هذه النتيجة أن يستعير من القانون الخاص القواعد التي تنظم شئون موظفيه مادامت السلطة التي يمارس بها المكتب الشئون المذكورة سلطة لائحية استنادا الى أنه من شأن هذه السلطة اللائحية أن تضي على قواعد القانون الخاص التي قد يطبقها المكتب في شئون تعيين الموظفين وفصلهم صبغة الاحكام اللائحية .

غير أن هذه الوصاية الادارية من جانب السلطة التنفيذية على القرارات التي تصدرها المنظمات الخاضعة لهذه الوصاية لا تكفي في نظرنا لاسباب الطابع الاداري على هذه القرارات ، لان الكثير من الهيئات الخاصة أو الهيئات الخاصة ذات النفع العام ( كالجمعيات والنوادي ) تخضع لوصاية ادارية صارمة ، ويصعب مع قيام هذه الوصاية التسليم بأن ما تصدره من قرارات هي قرارات ادارية .

واكثر من ذلك فان فكرة السلطة اللائحية التي تحدثت عنها المحكمة الادارية العليا في حكمها فكرة غير محددة ، فضلا عن أنه من المجازفة القول بأن من شأن هذه السلطة اللائحية أن تضي على قواعد القانون الخاص التي قد يطبقها المكتب في شئون تعيين الموظفين وفصلهم صبغة الاحكام اللائحية . . . اذ يؤدي هذا النظر ان اقرار وزارة العمل للوائح الجزاءات التأديبية - التي اوجب قانون العمل عرضها على مكاتب العمل المختصة - يؤدي الى أن تصطبغ احكام هذه اللوائح بصبغة الاحكام اللائحية . . على أنه كان في استطاعة المحكمة العليا أن تتفادى هذه الأمور الجدلية كلها لكي تصل الى نفس النتيجة وذلك بأن تقر أن العبرة في تحديد طبيعة مركز العامل أو المتصرف وما اذا كان عاميا أو اداريا هو في ظهور السلطة العامة في نشؤ هذا المركز أو المتصرف ، وهو ما يبدو أن المحكمة الادارية العليا أرادت أن تقره بالفعل . . .

موافقة مصلحة التجارة ، ومفاد هذا النص أن مكتب الغرفة ( وكذلك مكتب الاتحاد ) حين يعين الموظفين أو يفصلهم إنما يمارس سلطة لائحية تتمحض عن قرارات ادارية ، وآية ذلك أنه يخضع في هذا الخصوص لوصاية ادارية من جانب السلطة التنفيذية ممثلة في مصلحة التجارة ، ومن ثم فإن المنازعات المتعلقة بهذه القرارات تدخل الغاء وتعويضا في ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري؛ وليس بلدى أثر بعد ذلك على قيام هذه السلطة اللائحية وبالتالي على انعقاد الاختصاص للقضاء الاداري ان يطبق مكتب الغرفة ( وكذلك مكتب الاتحاد ) في شئون تعيين الموظفين وفصلهم الاحكام العامة في شأن التوظيف التي تسرى على موظفي الحكومة ، أو ان يستعير من القانون الخاص القواعد التي تنظم هذه الشئون ما دامت السلطة التي يمارس بها المكتب الشئون المذكورة هي سلطة لائحية ، اذ أن هذه السلطة اللائحية من شأنها أن تضي على قواعد القانون الخاص التي قد يطبقها المكتب في شئون تعيين الموظفين وفصلهم صبغة الاحكام اللائحية .

« ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم اعتبار قرار الاستغناء عن خدمات المدعى الصادر من مكتب الاتحاد العام للغرف التجارية في ١٩٦٠/١١/٣ والذي وافق عليه الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد في ١٩٦٠/١١/١٧ اعتبار القرار المذكور قرارا اداريا وبالتالي اعتبار المنازعة الراهنة مندرجة في مفهوم الطلبات المنصوص عليها في المادة ٨ ( خامسا ) والمادة ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الامر الذي يترتب عليه اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في هذه المنازعة (١) . . .

ومن الواضح أن المحكمة الادارية العليا حتى بالنسبة للمؤسسات التي تمارس اختصاصاتها المختلفة بمزيج من وسائل القانونين العام والخاص ، لا تأخذ على الاطلاق بعنصر واحد هو مجرد تطبيق قواعد القانون الخاص للحكم على طبيعة النشاط وخضوعه للقانون والقضاء العاديين ، وإنما هي تعتمد أساسا بالنظام القانوني الذي وضعه المشرع ، فتبحث في كل حالة عن طبيعة الاسلوب

(١) حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٧٤٥ لسنة

٩ ق بجلسته ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ .



في القطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما مرجعه ان شركات القطاع العام وان اتخذت شكل شركة مساهمة الا انها في الواقع تقوم على ادائه مرافق عامة تستهدف زيادة الثروة العامة في الدولة مما تعتبر معه مصلحة عامة بمعناها الواسع كما ان العاملين فيها يعتبرون من طائفة الموظفين العموميين وقد سلف لهذه المحكمة ان بينت في اكثر من حكم لها ان شركات القطاع العام مرافق عامة حيوية تديرها الدولة بالطريق المباشر بأسلوب الشركات وانه لا مناص من اعتبارها مصالح عامة في هذا النطاق ( تراجع على سبيل المثال الحكم الصادر من هذه المحكمة في القضية رقم ١٩٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦٦ ) والمحكمة وهي ترى في اسباب الحكم المشار اليه ما يكفي لاقرار صفة المرفق العام على شركات القطاع العام فانها تزيد عليها ان تأميم بعض الشركات في عام ١٩٦١ لم يكن الهدف منه عقوبة تحل براس المال الخاص وانما كان المشرع يستهدف بها ادارة بعض المرافق العامة بالطريق المباشر ، واختار لهذه الادارة اسلوب الشركة وكان التنظيم الذي قام على هذه الخطة وانشاء مؤسسات عامة نوعية تتبعها شركات عامة وتتولى المؤسسات بواسطة هذه الشركات ادارة المرافق العامة التابعة لكل قطاع ، ادارة ليس جوهرها الكسب والمنافسة التجارية وانما طابعها وغايتها تادية الخدمة على اكمل وجه وتحقيق النفع للجمهور ، وعلى هذا الاساس فان مجرد قيام الدولة بادارة بعض المرافق العامة بأسلوب الشركة لا يمكن ان يترتب عليه زوال الصفة المرفقية او الادارة المباشرة لهذه المشروعات ، وبالتالي لا تنحصر عنها صفة المصالح العمومية وان القائمين بالعمل فيها موظفون عموميون ، ولا ينال مما تقدم حسبما ذهبت اليه هيئة مفوضي الدولة من انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين بشركات القطاع العام على اساس ان التأميم لا ينشئ بذاته مرفقا عاما بجانب ان هذه الشركات رغم تأميمها ما زالت شخصا من اشخاص القانون الخاص ، لا ينال ذلك مما تقدم اذ ان التأميم هو انتقال ملكية المشروع الى الامة بمعنى ان يكون مملوكا ملكية عامة للشعب ، فالملكية نوعان الملكية العامة او ملكية الشعب والملكية الفردية او الشخصية والمعلوم ان الملكية العامة او ملكية الشعب تتمثل بانها ذات امتيازات وامتيازات على الملكية الفردية لاتصالها بالمصالح العامة للشعب ، وفي ذلك يقول

وبغض النظر عن سلامة أو عدم سلامة تدليل المحكمة العليا في هذا الصدد فان الأمر المؤكد ان اتجاهها في قضية الاتحاد العام للغرف التجارية ، ينقضه اتجاهها بالنسبة للشركات العامة المؤممة ، فمع الفوارق الشاسعة بين نوعي المنظمات :

### فالالاتحاد العام للغرف التجارية :

يشرف على غرف تمارس نشاطا خاصا ..  
واذا كانت الدولة تتدخل لتنظيمه الا ان المفروض انه لا تتغير طبيعته ...

### والشركات العامة المؤممة :

رغم كل ما قالته المحكمة العليا - جزء من كيان الدولة الاشتراكية ، فاموالها اموال عامة ، وهي لا تملك - على أية صورة - الانفراد بتخطيط نشاطها - الذي هو جزء من نشاط الدولة - وانما هي تسير وفقا لخطة عامة تضعها الدولة .. وهي تخضع لا لمجرد وصاية من جانب الادارة ، وانما هي تخضع لرقابة ادارية صارمة في كل سلكاتها وحرركاتها ..

فكيف يستقيم على الرغم من قيام هذه الفوارق بين نوعي المنظمات ان تسبغ المحكمة العليا على الموظفين في الغرف التجارية واتحادها صفة الموظفين العاملين ، وعلى قراراتها صفة القرارات الادارية ، وأن تنكر ذلك على العاملين بالشركات المؤممة وقراراتها ؟ !

لقد تناولت احدي المحاكم الادارية - وهي المحكمة الادارية للمؤسسات - بالتفصيل هذا الموضوع ، ونرى من الانصاف ان نسجل اسباب حكمها ، لأنها تلخص داخل مجلس الدولة الاتجاهات الأساسية للرأي المعارض للجمعية العمومية والمحكمة الادارية العليا - فقد جاء في اسباب هذا الحكم (١) :

« ومن حيث ان المحكمة ترى بادية ذي بدء التلميح الى ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر المنازعات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام ليس مرده نص عليه في لائحة العاملين

(١) سبق لهذه المحكمة ان اصدرت بهذا المعنى حكما اكثر اسبابا في عديد من الدعاوى - كانت اولها الدعوى رقم ١٩٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦٦ . وقد اكتفينا بنشر اسباب الحكم الاحدث .



العام . ولم يكن الأمر في القضاء العمالي احسن حالا ، على الرغم من الاتجاه الغالب فيه الى اعتباره الجهة القضائية الوحيدة المختصة بنظر المنازعات المذكورة .

### اعتبار الاحالة الى قوانين العمل سنداً لاختصاص القضاء العمالي بنظر منازعات العاملين في القطاع العام

● وتكان تتفق غالبية أحكام المحاكمة العمالية على أن شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص ولهذا قضت باختصاصها بنظر قضايا العاملين في شركات القطاع العام استناداً الى ما ورد في لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من احالة الى قانوني العمل والتأمينات وقد جاء في أسباب هذه الأحكام :

« انه يبين من القانون رقم ١١٧/١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت انه أبقي عليها شكلها القانوني وتظل لها الشخصية الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم كما تظل علاقتها من علاقات القانون الخاص وهذا يسرى على جميع الشركات التابعة للمؤسسات العامة . . ومما يؤيد ذلك ما تضمنته المادة الأولى من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذ انها لم تغير المراكز القانونية للعاملين بها بل أكدت بصراحة تامة انه يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية - ومفاد ذلك أنه لم يغير من طبيعة العلاقة بين العاملين بالشركات وبين الشركات وأبقى عليها وقرر أنها علاقة خاضعة لقوانين عقد العمل وتكملها بما أوردتها اللائحة المذكورة في المادة الأولى باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل تلتزم به أطرافه » .

« وبما أن القضاء العادي هو صاحب الاختصاص العام بنظر جميع الدعاوى الا ما استثنى منه بنص خاص ومنها الطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة في شأن الوظائف العامة وطلب الغاء القرارات الادارية النهائية فيختص بها مجلس الدولة بقضاء اداري وقد سبق أن انتهت المحكمة الى أن العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . . لا يعدون موظفين عموميين وبذلك انتفت الحالة الأولى كما أنه يشترط في الأمر الاداري توافر شرطين :

الميثاق الوطني أن التأميم انتقل ادوات الانتاج الى مجال الملكية العامة للشعب ، وابتناء على ذلك فان التأميم هو الحدث الذي تستكمل به صفة المرفق العام في المشروع ولا وجه بعد ذلك للحجاج بأن هذه المشروعات أو المرافق تدار بواسطة شركات مساهمة، اذ ينبغي طرح كل اثر قد يترتب على النظرة التقليدية للشركات المساهمة بعد أن هجرها المشرع المصري بالنسبة لشركات القطاع العام، وأسبغ عليها مقومات خاصة تتفق مع النظام الاشتراكي . . فقد عرف القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ شركات القطاع العام في المادة ٣٢ منه بأن « شركة القطاع العام وحدة اقتصادية » تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقاً لأهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي . . »

« ويستفاد من ذلك أن المشرع جعل شركات القطاع العام من شركات الأهداف الوطنية وأخرجها بذلك من اطار شركات الأموال أو الرأسمالية الفردية وهي الطابع للشركات المساهمة التقليدية » .

« ومن حيث انه مما يؤكد أن المشرع انما هدف من شركات القطاع العام مجرد ادارة مرافق عامة حيوية تتصل بحياة الجمهور ويعتبر من مرافقه الضرورية بأسلوب الشركة فقط في الادارة قيامه بتحويل بعض المصالح الحكومية أو تحويل بعض الوحدات الانتاجية بالمؤسسات الى شركة من شركات القطاع العام ومثال ذلك مصلحة النقل الميكانيكي فقد حولت الى شركة من شركات القطاع العام وهي « شركة النيل العامة لاصلاح السيارات » . . كذلك الحال بالنسبة للمصانع الحربية التي كانت تديرها المؤسسة العامة للمصانع الحربية والمدنية فقد حولت هذه المصانع الى شركات قطاع عام ويستفاد من ذلك أن الهدف من استحداث شركات القطاع العام هو مجرد أسلوب الادارة وليس تغيير للكيان القانوني بهذه المرافق العامة (١) » .

على هذا النحو اختلفت وجهات النظر داخل مجلس الدولة نفسه في شأن اختصاصه أو عدم اختصاصه بنظر منازعات العاملين في شركات القطاع

(١) المحكمة الادارية للتراسة المشكلة من الاساندة : محمود طلعت الغزالي واسامة لطفى وحسن عباس أمين في الدعوى رقم ٢١٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٢ .



الرقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقد نصت المادة ٦٣ من اللائحة على أن مجلس إدارة كل شركة يضع جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات . ونصت المادة ٦٤ على أن تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجدول المشار إليه . وقد نصت المادة الأولى من اللائحة على أن تسرى على العاملين بتلك الشركات أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة المذكورة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم فأكد الشرع بهذا النص الصفة الخاصة لعلاقة العمل التي تربط تلك الشركات بموظفيها فهي من الروابط التي يحكمها القانون الخاص وتختص هذه المحكمة بنظر المنازعات الناشئة عنها - ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص ظاهر البطلان ويتعين رفضه .

وقد نفت المحاكم العمالية في أحكام أخرى أن تكون المنازعة في معادلة الوظائف طعناً في قرار إداري على الرغم من أن العملية من أولها إلى آخرها عملية إدارية بحيث تتداخل فيها سلطات إدارية لا شبهة في صفتها هذا غير أن المحاكم العمالية لم تر هذا الرأي ومما جاء في أسباب حكمها :

« ونحيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص المحكمة ولأننا لنظر الدعوى وتبنيه الشركة المدعى عليها على أساسين أولهما أن قرار معادلة الوظائف الصادر من المؤسسة والمنصوص عليه في المادة ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات يعتبر قراراً إدارياً مما يفهم منه أن ذلك القرار هو المنطبق على موضوع الدعوى قبل الغائه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام . ويبين من المادة المذكورة في المادة ٦٣ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المذكورة أن المشرع وضع مراحل لتنظيم حالة العاملين بتلك الشركات أولها مرحلة التوصيف للوظائف اللازمة لسير العمل في الشركة مع تحديد

الأول - أن يصدر من جهة إدارية باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة والثاني - أن يكون في موضوع إداري ولها صفة في إصداره ، فإذا توافر الشرطان في الأمر اعتبر أمراً إدارياً ويمتنع على القضاء العادي التعرض له . وهذا الشرطان غير متكاملين في قرار تسوية العامل بالشركة سواء عند صدوره من الشركة أو عند نظر تظلمه (١) .

وقد سارت المحكمة في نفس الاتجاه على الرغم من صدور لائحة العاملين الجديدة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٦٦/٣٣٠٩ ، والتي لم تترك شكاً في شأن الصفة العامة للعاملين بالقطاع العام ، وقد جاء في أسباب الحكم رداً على ذلك :

« . . ان القرار سالف الذكر صدر بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ، وهذا مما يؤكد أن العلاقة التي تربط العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يحكمها القانون الخاص وأن هذا القرار لم يغير من اختصاص القضاء العادي بنظر النزاع (٢) » .

وتكاد تضطرر المحاكم العمالية القاهرية على هذا المنوال - من قبيل ذلك ما قضى به من أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة يبدو غير جدي فهو لا يستند إلى أساس ظاهر ثم أن النزاع في هذه الدعوى حول تقدير عمل المدعى وتسكينه في الوظيفة الملائمة وفقاً للقواعد المقررة بالمادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والصادرة بالقرار الجمهوري

(١) الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة العمالية (١٣) الدائرة من السادة : وديع وهبة سليمان ويوسف كمال ومحمد رمضان في الدعوى ١٩٦٥/١٦٧٤ - عمال كلى الاسكندرية في ١٩٦٦/١/٢٦ مشار إليه في المبادئ القضائية الجديدة في العمل والتقييم والتأمينات - تأليف الاستاذ محمد القولي المحامي ١٩٦٧ ص ٣ - ١٢ .

(٢) الحكم الصادر من الدائرة السابقة بجلاسة ١٠/٢٦/١٩٦٦ في الدعوى رقم ١٢٨٩ لسنة ١٩٦٦ عمال كلى الاسكندرية - المصدر السابق ص ١٧١ ، ١٧٢ .

- المصدر السابق ص ١٧١ ، ١٧٢ . وانظر كذلك الأسباب المطولة التي تضمنها الحكم الصادر من محكمة القاهرة الكلية الدائرة العمالية ٢٢ عمال مستأنف بجلاسة ١٩٦٧/١١/٣٠ في الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ وهذا الحكم منشور بمجلة المحاماة في عدد يناير سنة ١٩٦٨ .

تقديم تقرير الى رئيس الجمهورية عن المؤسسة التابعة له وجعل للمؤسسات ميزانيات تتبع ميزانية الدولة ويعود الفائض منها الى ميزانية الدولة حرص في المادة ٢٧ على النص على انه تعتبر اموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة بصفة خاصة ما لم ينص على غير ذلك في القرار الصادر بشأنها وبديل ان في تصريحاته الاخيرة حتى بعد ذلك القرار افصح عن رغبته في اطلاق حرية التصرف للشركات حتى لا تتقيد بالروتين الحكومي في ادارة عجلة الانتاج وفي اعتبار قراراتها ادارية ما يتعارض وتحقيق مقصده فلا زال المشرع يعتبر تلك الوحدات الاقتصادية من شركات القطاع العام اشخاصا عامة تخضع في معاملتها مع عمالها للقانون الخاص ( المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ) فلم يعتبرهم بعد من موظفي الدولة الذين يمتنع على هذه المحاكم النظر في علاقاتهم الوظيفية بالدولة وما يرتبط بها من حقوق كالمرتبات وما شاكلها . ومن ثم يكون هذا الاساس للدفع المبدى من الشركة المدعى عليها لا يتفق والقاعدة نصا وروحا (١) .

**وقد اخذت الدائرة الجزائية بمحكمة النقض بهذا النظر في حكمين من احكام المبادئ - فجاء في اسباب الحكم الاول :**

« من المقرر انه لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب ان يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . وشركة مياه الاسكندرية على ما يبين من النظام الاساسي لها قد نشأت في الاصل شركة انجليزية ذات مسئولية محدودة منحت امتياز توريد المياه للمدينة ثم رخص لها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٨ بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس ادارتها وقد نص في المادة الثالثة من نظامها الاساسي على ان « غرض الشركة توريد المياه طبقا للاتفاقات القائمة مع السلطة مانحة الالتزام » ومن ثم فان العاملين في هذه الشركة بعد ان تبين انهم لا يساهمون في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر لا يعتبرون موظفين او مستخدمين عامين .

واجباتها ومسئولياتها . بتحديد معالم كل وظيفة على حدة تحديدا يعطى صورة واقعية عن اعباء العمل ومقتضياته وتحديد الاشتراطات الواجبة توافرها فيمن يشغلها .

والمرحلة الثانية هي تقييم الوظائف وتصنيفها في فئات تتلاءم مع الفئات المحددة بالجدول المرفق باللائحة باثنى عشرة فئة على ان يراعى في ذلك التقييم اعباء كل وظيفة وحجم العمل من ناحية وميزانية الشركة من ناحية اخرى وتحديد المرتب الملائم لها . والمرحلة الثالثة هي معادلة وظائف الشركة بجدول التقييم . وتليها المرحلة الخامسة وهي اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لجدول التعادل عليها مرحلة سادسة هي تصديق المجلس التنفيذي على ذلك الجدول ثم المرحلة السابعة وهي تسوية وتسكين العاملين في الفئات الواردة بالجدول وفي الوظائف المقامة . وان جاز بالنسبة للمراحل الست الاولى بالنسبة لتلك القرارات التي تصدر في وضع نظام محدد لوظائف كل شركة من شركات القطاع العام الا تكون محل طعن من العامل يدخل في اختصاص المحاكم العادية الفصل فيه - فان المرحلة الاخيرة تدور العلاقة فيها بين العامل والشركة وتمس حقوقه الخاصة بصفة مباشرة ولم يرد بلائحة العاملين المذكورة نص صريح يمنع على هذه المحكمة - وهي محكمة القانون العام بحسب تشكيلها - النظر في تلك المرحلة الاخيرة فهي بحسب طبيعتها ومن حيث اساسها بحقوق مالية خاصة يجرى التصرف فيها من شخص من اشخاص هذا القانون وبين شركة من شركات القطاع العام . ولم تتضمن اللائحة طريقا محددا للطعن في قرارات التعادل ويبين من روح القوانين التي وضعها المشرع للبناء الاقتصادي للمجتمع الاشتراكي انه لم يتصد بعد الى اعتبار عمال شركات القطاع العام موظفين من موظفي الدولة او اعتبار اموال تلك الشركات والمؤسسات اموالا عامة او اعتبار كل قراراتها - حتى ولو كانت تمس مصالح خاصة - قرارات ادارية ، بل جرت على اعتبارها اشخاص عامة لها نشاط في دائرة العاملين الخاص لتوليها اعمالا تجارية بدليل انه حتى في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ للمؤسسات العامة والشركات القطاع العام بعد ان اخضع الشركات للمؤسسات وجعل الاشراف على المؤسسات للوزراء وجعل على الوزير

(١) الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٩٧ سنة ١٩٦٦ عمال كلى الجيزة بجلسة ١٩٦٧/٤/٣ .



في موطن ما أورد به نصا كالنشان في جريمتي الرشوة واختلاس الاموال الاميرية حيث اُضيف بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص الجريمتين المشار اليهما مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوره الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام (١) .

وقد عادت الدائرة الجزائية فرددت نفس المعنى في حكم تال بالنسبة لشركة أخرى - ومما جاء في أسباب حكمها :

« ... فالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وان قضى بتأميم شركة التوبيس النوفية وأيلولة ملكيتها الى الدولة الا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها ، وقد ألحق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ - بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة - تلك الشركة بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي (٢) » .

وغنى عن البيان أن الحكمين السابقين قد صدرا في ظل لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، كما وأنهما صدرا في صدد جريمة جنائية ، ولذلك فإنهما لا يعدان تعبيرا صادقا عن وجهة النظر الإدارية في الموضوع لما هو معروف ومقرر من أن « للموظف العام » في القانون الجنائي مفهوما يختلف في مداه عن مفهومه في القانون الإداري .

● فضلا عما تقدم لا نعدم في القضاء العادي أحكاما عمالية تأخذ بوجهة نظر مخالفة ، فقد توصلت بعض هذه الأحكام ( عن طريق تحليل

ولا يغير من ذلك أن يكون للدولة رقابة واشراف على الادارة المالية للشركة والزام الشركة بتقديم كشوف أو بيانات أو فحص حساباتها وفقا لما تقضى به المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة . ولا إن يكون موظفوها قد خضعوا طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأحكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية ، ذلك بأن أحكام هذا القانون أصبحت تسرى بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية وليس من شأن هذا الاشراف وحده دخول موظفي تلك الهيئات في زمرة الموظفين العموميين ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وان قضى بتأميم شركة مياه الاسكندرية وأيلولة ملكيتها للدولة ، الا أنه نص على احتفاظ الشركة المؤممة بشكلها القانوني واستمرارها في مزاولة نشاطها .. وكان الشارع قد أفصح في أعقاب هذا القانون عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل هذه انشركات من الموظفين أو المستخدمين العاملين بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على عمالي وموظفي هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لا يعقد العمل ، وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بإيراده اياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة .. وفي ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها ، في حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك في شأن العاملين في المؤسسات انعاما بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .. وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين

(١) الحكم الصادر في الطعن رقم ١١٥٨ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٥ من ابريل سنة ١٩٦٦ مجموعة الكتب الفني العدد الثاني المبدأ رقم ٨٩ من ٤٦٨ - ٤٧٤ .

(٢) وب نفس المعنى الحكم الصادر في الطعن رقم ١٩٦٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ مجموعة الكتب الفني العدد الثاني المبدأ رقم ٩٥ من ٥٣٠ - ٥٣٤ .

الفردى وقانون التأمينات الاجتماعية اذ ليس من الضروري أن تحكم الموظف العمومي أحكام قانون العاملين بالدولة ، وفي ضوء هذا التفسير يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في جميع المنازعات الخاصة بهؤلاء العاملين بالمؤسسة سواء المنازعات الخاصة بالمرتبات أو المعاشات أو المكافآت والفاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التاديبى وذلك على النحو المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ولا يغير من هذا الشأن أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد أحال على قانون عقد العمل والتأمينات الاجتماعية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة ، وأنه أوجب تحرير عقد مع العاملين بالمؤسسة أو الشركات التابعة لها ، ذلك أنه عند تعديل القواعد المنظمة للمركز القانونى للموظف يجب مراعاة مبدأ المشروعية الشكلية الذى يقضى بأن تكون الاداة التشريعية المعدلة على الاقل في نفس المستوى للاداة السابقة ، بمعنى أنه لا يجوز تعديل قاعدة صدرت بقانون الا بصدر قانون آخر ، كما أنه لا يجوز أن يكون للقاعدة الجديدة اثر رجعى فتطبق احكامها على الماضى ، كما ينبغى التمييز بين حق الادارة في تعديل المركز القانونى للموظف وبين المزايا الادبية والمادية التى يكون الموظف اكتسبها في ظل ذلك النظام فلا يجوز المساس بهذه الحقوق لانه بالنسبة لها في مركز ذاتى لا تنظيمى عام ، وعلى ذلك يظل مجلس الدولة هو الجهة الأصلية للفصل في المنازعات الخاصة بالموظفين دون محاكم العمال وليس هناك ما يمنع من قيام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في تطبيق لائحة العاملين بالشركات وقانون عقد العمل الفردى وقانون التأمينات الاجتماعية على العاملين بالمؤسسة ، وما يصدق على العاملين بالمؤسسة يصدق أيضا على العاملين بشركاتها اذ أن هؤلاء العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة المذكورة كانوا موظفين عموميين فلا يجوز تغيير وضعهم القانونى وسلبهم صفة الموظف العمومى بمجرد تحويل وحداتهم الادارية التى كانوا يعملون بها الى شركات اذ أن التحويل لم يقصد به الا التغيير فى الأسلوب الذى تداربه هذه الوحدات وعلى ذلك فلا يجوز اعتبار علاقة العاملين

المرفق العام الى عناصره الأولى ) الى أن تعد شركة القطاع العام من أشخاص القانون العام - فقد قضت محكمة الخانكة الجزئية أن محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية هى المختصة بنظر دعاوى المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وشركاتها ومنها الشركة المدعى عليها ، ذلك لأن موظفى هذه المؤسسة وشركاتها كانوا موظفين عموميين ويساهمون فى العمل فى مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر ، وتتوافر فى شأنهم العناصر الأساسية للوظيفة العامة :

#### العنصر الأول - المساهمة فى مرفق عام تديره

الدولة بأسلوب الاستغلال المباشر وليس من شك فى أن هذه المؤسسة قامت أصلا على المساهمة فى مرفق الدفاع .

#### العنصر الثانى - أن تكون المساهمة فى ادارة

المرافق العامة عن طريق التعيين أساسا فالأشخاص الذين لم تصدر قرارات تعيينهم فى وظيفة عامة مثل منتحلى الوظائف أو الذين يتقلدون الوظائف العامة فى ظروف خاصة مثل الموظفين الفعليين أو الواقعيين فهم لا يعتبرون موظفين عموميين وقرار اسناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردى أو مجموعى يصدر من جانب السلطة العامة ويجب ان تقابله موافقة من جانب صاحب الشأن وهذا ما تم بالنسبة لجميع العاملين بالمؤسسة وشركاتها .

#### العنصر الثالث - أن يشغل وظيفة بطريقة

دائمة سواء كانت هذه الوظيفة فى الحكومة المركزية أو فى السلطات اللامركزية الاقليمية أو السلطات اللامركزية المصلحية والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ( شركات القطاع العام ) .

» وفى ضوء العناصر السابقة فان موظفى

المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وشركاتها وقد تكاملت فى شأنهم العناصر الأساسية للموظف العام يعتبرون من الموظفين العموميين ولا يغير من هذا الشأن أو من طبيعة علاقاتهم بالمؤسسة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قد أحال فى شأن نظام معاملتهم بأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي أحال بدوره الى أحكام قانون عقد العمل



المحكمة العمالية قضت بعدم اختصاصها ولائيا ينظر الدعوى على أساس أن العامل كان يعمل في مؤسسة فهو موظف عام ، وإذا كانت المؤسسة قد تحولت الى شركة فانه ليس من شأن هذا التحويل - وهو تغيير في أسلوب الإدارة - أن يسلب الموظف العام صفته العامة هذه ، ولقد تقدم العامل بطلب أمفائه من رسوم دعوى أمام المحكمة الإدارية غير أن هذا الطلب رفض بدوره استنادا الى أن رافع الدعوى لا يعتبر موظفا عاما . . . وعلى الرغم من عدم صدر حكم موضوعى من القضاء الإدارى فلقد اضطر العامل الى أن يعرض حالته على محكمة التنازع لتحديد المحكمة المختصة ، وبغض النظر عن توافر أو عدم توافر شروط هذا الطلب ، فإن الذى لا شبهة فيه - كما أوضحناه من قبل - أن بعض دوائر محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا نفسها قد قضت بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين فى الشركات العامة ( دون المؤسسات العامة ) وهو ما دفع العامل - مع قيام هذه السوابق القضائية الدالة دلالة قاطعة على انجساق قضائى واضح - الى أن يبادر بالالتجاء الى محكمة التنازع عليها تهديه الى المحكمة المختصة بنظر نزاعه ، بدلا من أن يفرض عليه انتظار طويل يتضور خلاله جوعا لحرمانه من موارد العيش . . .

وفى الطلب رقم واحد لسنة ٣٦ قى « تنازع » اشار الطاعنون انهم كانوا قد رفعوا الدعوى رقم ٥٣٤٢ لسنة ١٩٦٥ مستعجل القاهرة قالوا فيها انه بتاريخ ١٩٦٥/٦/٥ اصدر رئيس مجلس ادارة شركة ابي زعلل للكيماويات الحربية والمدنية قرارا يقضى بتنظيم ركوب العربات للعاملين بالشركة ولما لم يرضوا احكامه اقاموا تلك الدعوى بطلب وقف تنفيذه فحكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها تأسيسا على ان ذلك القرار هو فى حقيقته قرار ادارى ، وقال الطالبون انه لما كان القضاء الإدارى قد حكم فى كثير من القضايا المماثلة بأن المنازعات المتعلقة بعمال المصانع الحربية وشركاتها تختص بنظرها المحاكم المدنية ، وازاء هذا التنازع فى الاختصاص - فقد تقدموا بطلبهم الى محكمة التنازع لتعيين الجهة المختصة بنظر هذا النزاع .

غير أن محكمة التنازع قضت بعدم قبول الطلبين وقد جاء فى أسباب حكميها :

بهذه الشركات انهما قد انتهت بمجرد تحويل وحداتهم بحيث تبدأ علاقة جديدة لهم اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ اذ انهم ما زالوا قائمين على ادارة وتسيير مرفق عام من مرافق الدولة وهو مرفق الدفاع وعلى ذلك وما دام المركز التنظيمى بالنسبة لهذه الفئة قائما ولم تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة لتعديله فان احكامه تفرض على الادارة كما تفرض على الموظف ولا يجوز لايهما استبعاد حكم من هذه الاحكام ولو اتفقا على ذلك ، فمثل هذا الاتفاق ليست له اية قيمة قانونية ويتعارض مع مبدأ المشروعية الموضوعية الذى يقضى بأن الاتفاق التعاقدى لا يمكن أن يؤثر على المركز التنظيمى كما انه يجب أن توضع فى الاعتبار التفرقة بين الشركات المساهمة التى تم تكوينها وفقا للقانون الخاص وبين الشركات المملوكة للحكومة اذ ان هذه الشركات ولو انها قد اطلق عليها شركات مساهمة الا انها تعتبر شركات مساهمة عامة لأنها فى الغالب الأعم تقوم على خدمة مرفق عام من مرافق الدولة ويعتبر بالتالى موظفيها موظفين عموميين (١) .

● ومع قيام هذا التضارب الشديد فى احكام القضاء الإدارى والعمالى ، كنا نتمنى لو صدر حكم يحسم هذا التنازع فى الاختصاص بين محكمة تنازع الاختصاص وقد سنحت هذه الفرصة بالفعل عندما عرض على محكمة تنازع الاختصاص الطالبان رقم ٧ سنة ٣٥ قى تنازع وواحد لسنة ٣٦ قى تنازع بجلسة ١٩٦٦/٦/١٥ . . غير أن نيابة النقض قد انتهت فى تقريرها الى طلب الحكم بعدم اختصاص محكمة التنازع بنظر الطلب لانه لم تتوافر احدى الحالتين المنصوص عليهما فى المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ( وهما تسلب كل من جهتى القضاء الإدارى والعادى من اختصاصها بنظر الدعوى . وهو التنازع السلبى أو قضاء كل من الجهتين باختصاصه بنظر النزاع وهو التنازع الإيجابى ) :

ففى الطلب رقم ٣٥٧ سنة ٦٥ تنازع رفع عامة فى شركة ابي زعلل للكيماويات الحربية والمدنية دعواه ضد الشركة أمام القضاء العمالى بوقف تنفيذ القرار التعسفى الصادر بفصله ، غير أن

- (١) الحكم الصادر من محكمة الخانكة الجزئية العمالية فى الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٥ .

لأنه ليس من الإجراءات القضائية وليس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة المرفوعة أمامها وإنما هو مجرد التماس بالاعفاء من الرسوم فحسب ، ومن ثم فإن تقديم طلب المعافاة إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة القضاء الإداري - من الطالب - والفصل فيه بالرفض - على فرض صحته - لا يعتبر طرحا لموضوع الدعوى ذاته وطلب الفصل فيه ، ولا يفيد هذا الرفض صدور حكم من جهة القضاء الإداري بتخليها من نظره لأنه لا يزال من حق الطالب رفع الدعوى إلى تلك الجهة إذا دفع رسومها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطلب .

غير أن هذا التدليل الذي ساقته محكمة النزاع لا يتفق مع الأوضاع المستقرة في قضائنا الإداري التي تعتبر رفع طلب الاعفاء إجراء قضائيا وترتب عليه كافة الآثار القانونية في هذا الشأن .

ولا جدال في أن محكمة النزاع قد التزمت التفسير الحرفي لاختصاصها ، وإن كان يمكن أن يقال أن النزاع يقوم بالفعل إذا تعارض حكم نهائي في الدعوى مع إحدى الجهتين القضائيتين ، ومع اتجاه قضائي واضح في الجهة القضائية الأخرى . . إلا أن الاعتراض الذي يوجه إلى مثل هذا الحل ، أن الطلب يكون في حقيقته طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون لهذا الطعن .

### الفرع الثالث - تحليل الاتجاهات القضائية السابقة

\* معيار يعول على وصف المشروع نفسه أهو مؤسسة عامة أم ليس كذلك .  
\*\* ومعيار يعول على النظام القانوني الذي تخضع له علاقات العمل بالمشروع .  
\*\*\* ومعيار يعول على عناصر الوظيفة العامة . .  
وفيما يلي . وبإيجاز - بيان لهذه المعايير ومدى نصيب كل منها من الصحة :

#### المعيار الأول - وصف المشروع أو طبيعته

عامة دخلت منازعات العاملين معها في اختصاص القضاء الإداري ، وإذا كان شركة عامة دخلت منازعات العاملين معها في اختصاص القضاء العمالي .

⊙ وأحكام أخرى لا تعتمد بالوصف الذي يضاف على المشروع ، وإنما تبحث بحثا موضوعيا فيما إذا

« وحيث أن مناط اختصاص محكمة نزاع الاختصاص وفقا للمادة ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن تكون هناك دعوى رفعت عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتخل أحدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها أو أن يكون هناك نزاع في شأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي . وكان واقع الأمر أن هذه الدعوى لم ترفع إلا أمام القضاء العادي ولم يصدر فيها سوى حكم واحد بعدم الاختصاص ، ومن ثم تتوافر صورة النزاع السلبي المنصوص عليها في المادة ١٧ سالفة البيان ، ولما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطلب » .

ولم تر محكمة النزاع في رفض طلب الاعفاء أمام القضاء الإداري عرضا للنزاع على هذه الجهة القضائية وقد جاء في أسباب حكمها : -

« ولا يغير من هذا النظر تقديم طلب المعافاة إلى محكمة القضاء الإداري - كما يقول الطالب - ذلك بأنه من المقرر أن الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم - لا ترفع به الدعوى -

حسبنا هذا القدر من أحكام القضاء الإداري والعمالي في شأن تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر منازعات العاملين في القطاع العام ( المؤسسات والشركات ) وقد حان الوقت لكي نرد هذه الأحكام إلى مصادرها الحقيقية . والواقع أن المطالع لهذه الأحكام يجد أنها قد أخذت في تحديد الجهة القضائية المختصة بواحد من معايير ثلاثة :

فمن الأحكام ما يعلق اختصاص أي من الجهتين القضائيتين على طبيعة المشروع نفسه وإن اختلفت هذه الأحكام فيما يعد من المشروعات داخلا أو خارجا عن ولاية أي من القضاءين .

⊙ فبعض الأحكام تأخذ بمعيار شكلي بحث هو الوصف الذي يضاف على المشروع فإذا كان مؤسسة



كانت تتوافر في المشروع أو لا تتوافر فيه مقومات المرفق العام . وان كانت هذه الاحكام قد تفاوتت في شأن هذه المقومات وما اذا كانت طبيعة النشاط أو عنصر الاحتكار . الخ .

● غير أن طائفة أخرى من الاحكام وضعت في الاعتبار التفرقة الجديدة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة قاصرة صفة الموظف العام على العاملين في الهيئات العامة وحدها . وفيما يلي كلمة من كل اتجاه من الاتجاهات الثلاثة السابقة :

### أما الاتجاه الأول - الاعتداد بالشكل القانوني للمشروع :

فتعتنقه غالبية الاحكام في القضاء العمالي والاداري ، وهي تعتبر المؤسسات العامة - ايا كانت طبيعة نشاطها - من أشخاص القانون العام ، في حين تعتبر شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وما يترتب على هذه التفرقة من آثار من حيث صفات العاملين بكل منهما .

● فالكثرة الغالبة من شراح قانون العمل واحكام عديدة من المحاكم العمالية تأخذ بحرفية نص المادة ١/٤ من قانون العمل ، وتنتهي الى عدم اختصاص القضاء العمالي بنظر الدعاوى المرفوعة من العاملين بالمؤسسات العامة - ايا كان نوعها - وأيا كانت حقيقتها الموضوعية ، اكتفاء بالتسمية التي تطلق على المشروع العام . وبالمقابلة لذلك ، فانه اذا سمى المشروع بأنه شركة يكون هذا الشكل حاسما في تحديد اختصاص القضاء العمالي .

● والاتجاه السائد في مجلس الدولة بقسميه ( الفتوى والقضاء ) يعتبر المؤسسات العامة - ايا كانت طبيعة نشاطها - من أشخاص القانون العام ، ولكنه لا يفعل ذلك تأسيسا على المادة ١/٤ من القانون العمالي ، وانما تأسيسا على نظرية المرفق العام . في حين تعتبر شركات النظام العام - قبل صدور قانون المؤسسات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ولائحة العاملين بالقطاع العام رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - من أشخاص القانون الخاص .

وقد اشرنا فيما تقدم الى العديد من الاحكام التي تعتنق وجهة النظر هذه .

### الاتجاه الثاني - الاعتداد بطبيعة النشاط :

غير انه كانت هنالك وجهة نظر معارضة لم

تكن تعتد بالشكل الذي يتخلده النشاط وانما كانت تعول على طبيعة النشاط نفسه لكي تحكم عليه وما اذا كان يعد مؤسسة عامة أو أنه شركة خاصة ، وهذا هو السبب فيما اتجه اليه بعض الشراح والمتقاضين حيث انكروا على بنك مصر طبيعة المؤسسة العامة على الرغم من أن المشروع كان قد وصفه بأنه مؤسسة عامة ذلك أن هذا البنك لا يعدو أن يكون شركة من شركات القطاع العام ، فيطبق في شأن العاملين فيه - وهم ليسوا من الموظفين العمامين - قانون العمل واللوائح الخاصة بالعاملين في الشركات . اما تسمية بنك مصر في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بأنه مؤسسة عامة فهو أمر يتجاوز قصد المشرع ولا يتطابق مع الواقع القانوني ، فهو شركة تجارية يزاوِل أعمالا تجارية هي الأعمال المصرفية .

فيقول الدكتور اكثم الخولى في مؤلفه : « دراسات في قانون النشاط التجاري الحديث للدولة » ان المرفق العام حسب تعريف القضاء الاداري ذو ثلاثة اركان :

« كل مشروع تنشؤه الدولة أو تشرف على ادارته ويعمل بانتظام واستمرار ويستعين بسلطان الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها بقصد المساهمة في صيانة النظام العام وخدمة المصالح العامة في الدولة .

فالمؤسسات العامة - بوجه عام مشروعات عامة تتمتع بالاحتكار ولا تخضع للمنافسة ، لأن لهذا الطابع الاحتكاري اثره الكبير في تقوية صفة المرافق العام لها وفي جعل خضوعها لمبدأ المساواة بين كافة المتفعين بالمرفق متى تساوت الظروف ضرورة قانونية وعملية » .

« .. ونحن نعتقد أنه لا يتسنى الإبقاء على نظرية المرفق العام كفكرة قانونية محددة يرتبط بها نظام قانوني معين الا بادخال الاحتكار كعنصر جوهري فيها وهو ما يميل اليه الفقه الاداري الحديث في فرنسا » .

واستنادا الى اعتبار الاحتكار عنصرا جوهريا في نظرية المرفق العام يشك المؤلف في ثبوت مثل هذه الصفة للمؤسسات العامة التجارية كمؤسسة بنك مصر وهي مؤسسة تعيش في قطاع المنافسة ويصعب القول بأنها تدير مرفقا بالمعنى الماسدي ويقول المؤلف في موضوع آخر :

الخاص السابق على التأميم حسب قرار وزير الاقتصاد المركزي بالاستمرار في النظم السارية بالبنك وقت التأميم سواء في نطاق العمل أو العمال وهذا هو ما حدا بالمشروع بعد صدور القانونين ٣٩ و ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر والبنك الأهلى المصرى الى اصدار القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن تقسيم البنك الأهلى المصرى الى البنك المركزى المصرى - مؤسسة عامة للتوجيه والاعتراف على البنوك التجارية - والبنك الأهلى المصرى بنك تجارى مثل باقى البنوك .

واستنادا الى تخلف عنصر الاحتكار وكذلك الى بعض المظاهر القانونية التى تتميز بها المؤسسات عن الشركات ، ولاسيما مبدأ عدم جواز الحجز على اموال المشروعات العامة ، ينكر المؤلف على بنك مصر صفة المؤسسة العامة حيث يقول :

« ففى المؤسسات العامة التى تعتبر مرافق عامة بالمعنى التقليدى ويعتبر نشاطها مرفقا عاما بالمعنى المادى كهيئة قناة السويس وهيئة السكة الحديد يمتنع الحجز والتنفيذ على ما اكتسب من اموالها صفة المال العام . ففى هيئة قناة السويس مثلا لا يجوز الحجز على قاطرات الهيئة او روافعها او مراسيها والأدوات المخصصة لإدارة المرفق وانما يجوز الحجز على أرصدها النقدية بالبنوك ، وبالعكس لا ينبجى شئ من اموال مؤسسة بنك مصر من الحجز التنفيذى وتعتبر جميع الأموال ضمانا عاما لدائى المؤسسة اذ ليس من اموال هذه المؤسسة ما يكتسب صفة المال العام وليس لها ما يمكن أن يعتبر منشآت أو أدوات مخصصة لإدارة المرفق العام وهذا حتى اذا سلمنا بأن هذه المؤسسة التى تدين بنكا تجاريا وتعيش في قطاع المنافسة تدير مرفقا عاما .

لما نص القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتأميم بنك مصر ووصفه بأنه مؤسسة فان صاحب الراى الذى اسلفناه لا يجد صعوبة في عدم الاعتداد به لتكييف البنك تكييفا صحيحا ، فيقول « ونحن نعتقد بأنه لا محل للتمسك بحرفية النصوص السابقة فقد جاء في صياغة المادة إعادة نقل الاموال الى المؤسسات الجديدة في سياق نصوص

« ان بنك مصر يمثل ظاهرة عجزت نظرية المرفق العام بمعناها التقليدى ذى الثلاثة أركان وبالتالي انفصام الصلة بين صفة المرفق العام للبنك من جهة وبين انطباق النظام القانونى العام للمرافق العامة وبنك مصر ليس له أى نصيب من السلطة العامة وقراراته ليست إدارية . » ويقول المؤلف كذلك :

« ولا يسع المتأمل في أحكام مجلس الدولة المصرى الا ان يستخلص نتيجة واضحة هى ان روج القرار الإدارى ومبناه هو السلطة العامة المزمرة التى تتمتع بها الإدارة دون الأفراد ، فقد عرف المجلس القرار الإدارى ( اصحاب الإدارة عن ارادتها المزمرة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين والدوايح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين ) ، لما رفض المجلس اسباغ وصف المؤسسة العامة على بنك التسليف الزراعى والتعاونى واعتبره مؤسسة ذات نفع عام واشتت بطريفة الاستغلال المختلط وطبقا للقانون التجارى وتدار بالوسائل الخاصة ومن ثم لا تعتبر قراراته إدارية . » . فالتلازم واضح في نظر القضاء بين السلطة العامة واللجوء اليها في الإدارة من جهة وصفة القرار الإدارى من جهة أخرى . »

ويستند المؤلف كذلك الى تعريف المؤسسة العامة الوارد في المذكرة الايضاحية لقانون المؤسسات العامة ١٩٦٣/٦٠ وهو :

« المؤسسة العامة شخص من أشخاص القانون العام يمارس نشاطا تجاريا . . عن طريق شركات او جمعيات لكل منها شخصها وكيانها المستقل . »

بمعنى ان المؤسسة لها النشاط التوجيهى دون التنفيذ ولو اننا تركنا جانبا نظرية المرفق العام التقليدية في نطاق المشروعات العامة وأحللنا محلها الطريقة التحليلية المؤسسة على التفرقة الكبرى بين اسلوبى الإدارة العامة والخاصة وطبيعة النشاط توجيهى او تنفيذى ، لتبين لنا دون عناء أن بنك مصر شركة من شركات القطاع العام يباشر نشاطه بنفسه ويعمل في نطاق المنافسة التجارية ( دون احتكار ) ولازال مقيدا في السجل التجارى رقم ٢ ولم يصدر قرار بمحوه من السجل لأن ولا يشرف على أية شركة (القرار ٢٤٩/١٩٦٠ مؤسسة مصر ) واسلوب ادارته هو نفس الاسلوب



٢ - كما ان قانون التأمين المذكور لم يتعرض لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٢٢ الخاص بتمصير البنوك والذي نصت المادة الاولى منه على انه « يجب ان تتخذ البنوك التي تعمل في جمهورية مصر شكل شركات مساهمة مصرية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/١٦٣ بقانون البنوك والائتمان وقد نصت المادة ٢١ فقرة ٣ منه بأنه : « تكون المؤسسة متخذة شكل شركة مساهمة مصرية » .

٣ - ( أ ) يعامل البنك كشركة عامة في تطبيق القوانين رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٩/٧/١٩٦١ والخاص بتعديل البند رقم ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة في مسألة توزيع الأرباح واشراك الموظفين والعمال في نسبة الـ ٢٥٪ على موظفي بنك مصر .

( ب ) يطبق القانون رقم ١٣٥٠/١٩٦٢ على موظفي بنك مصر فيما يختص بنسبة الـ ١٠٪ من الأرباح ( من الـ ٢٥٪ السابق بيانها المخصصة للتوزيع والـ ٥٪ الباقية مخصصة للاغراض الاجتماعية ) بحسب الفقرة ( ١ ) من المادة من القانون المذكور ونصها :

« توزع حصيلة النسبة المشار اليها على العاملين في الشركة ... بشرط الا يتجاوز حدها الأقصى ٥٠ جنيها .

( ج ) - تعتمد ميزانية بنك مصر سنويا من البنك المركزي المصري ( حسب القانون ١٨٩٩ سنة ١٩٦١ بالنسبة للشركات التابعة للمؤسسة ) وفقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتحويل مجالس ادارات المؤسسات سلطة الجمعية العمومية للمساهمين بالنسبة للشركات المساهمة .

بينما لو كان بنك مصر مؤسسة لوجب اعتماد ميزانيته السنوية بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للقانون ١٩٥٧/٢٠ ( المؤسسة الاقتصادية ) مادة ٢٢ ونصها :

« يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد الميزانية وحساب الأرباح ووفقا للقانون رقم ١٩٦١/٢٦٥ الخاص بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وتنص المادة ١٨ على أن :

تأمين البنوك سابقا على تقرير ملكية الدولة على نحو يقطع بعدم جواز تفسير هذه النصوص حرفيا . والا فكيف يتصور أن يصبح بنك مصر مؤسسة عامة كما جاء في صدر هذه النصوص وأن تنتقل ملكيته في نفس الوقت الى الدولة بعد أن أصبح بحكم القوانين مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية لا تستقيم هذه النصوص الا بالقول بأن التأمين قد تم بنقل ملكية البنك الى الدولة - ثم نقلت الدولة هذه الملكية الى المؤسسة العامة الجديدة ، « ( ١ )

ويؤيد شارح آخر هذا النظر فيقول :

« على أنه يلاحظ أن المشرع قبل القانون رقم ١٩٦١/١١٧ كان يميل الى اسباغ وصف المؤسسة العامة على كل منشأة مؤمنة ، ولو لم يكن لهذا الوصف مبرر من طبيعة الخدمة التي تدار بها هذه المنشأة أو من ظروف أدائها ، فمثلا ليس هناك مبرر معقول لاعتبار بنك مصر ( م أ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ) أو البنك البلجيكي الدولي بمصر ( م أ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦١ بالنظام الاساسي للبنك ) مؤسسة عامة ، في حين أن البنوك الأخرى التي امتت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بقيت محتفظة بشكلها القانوني السابق ، والمنطق يقضي بقصر وصف المؤسسة العامة على المنشآت التي تدير مرافق عامة أو تتمتع بالاحتكار ولا تخضع للمنافسة » ( ٢ )

وتعزز هذا النظر أسانيد عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - كيف يكون بنك مصر مؤسسة عامة وهو مسجل كبنك تجارى حسب المادة ٦ من قانون التأمين ١٩٦٠/٣٩ ويعمل في قطاع المنافسة التجارية ولم يصدر أى قرار بمحوه من السجل حتى الآن ، والمادة الاولى من قانون السجل التجارى تفرض القيد بالسجل على : التجارى المصريين والأجانب افرادا أو شركات .

( ١ ) وانظر للدكتور أكرم الخولى كذلك : حول تطور تشريعات القطاع العام مقال بمجلة ادارة تضايا الحكومة سنة ٦ عدد ٣ من ١٠٨ وما بعدها . ومحاضرة أقيمت بمعهد الدراسات المصرية تحت عنوان : « اثر التأمين على ديوان الشروعات المؤممة » .  
( ٢ ) الدكتور اسماعيل هاتم في مؤلفه قانون العمل ١٩٦١ ١٩٦٢ هامش من ٣٧ .

العامة مستثناه من التسجيل لدى البنك المركزي بنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٣/١٩٥٧ بتنظيم البنوك والائتمان .

ومع قيام كل هذه الشواهد والأدلة يصعب التعويل على الشكل وحده الذي يأخذه المشروع (أهو مؤسسة أو شركة) للجزم بأنه مرفق عام أو شركة خاصة فعلى الرغم من وصف المؤسسة الذي خلع على بنك مصر، فإن الشواهد التي قدمناها تشكك في حقيقة هذا الوصف .

وقد أخذت بوجهة النظر هذه إحدى دوائر محكمة القضاء الإداري حيث قضت في منازعات قائمة بين بنك مصر وبين بعض موظفيه بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر هذه المنازعات مؤسسة قضاءها على أن العبرة هي بنشاط المؤسسة لبحث ما إذا كان يشكل مرفقا عاما أم لا . غير أن المحكمة لم تقف عند هذا الحد وإنما تبنت وجهة نظر متطرفة مؤداها أن الهيئات العامة هي وحدها التي تقوم على مرافق عامة ، أما المؤسسات العامة - وهي تقابل في المفهوم القانوني الفرنسي المؤسسات العامة ذات الصفة التجارية - فتخضع لقواعد القانون الخاص نظرا لطبيعة نشاطها التجاري كما تخضع في منازعاتها لاختصاص المحاكم العادية (١) .

وقد اعتنقت وجهة نظر قريبة من ذلك في القضاء العادي إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة ومما جاء في أسباب حكمها :

« أن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وإن كانت أموالها تعتبر أموالا عامة ، إلا أن موظفيها ليست لهم صفة موظفي الدولة العموميين وإنما يخضعون من حيث علاقتهم التعاقدية للقانون رقم ١٩٥٩/٩١ الخاص بشئون العمال . . والقول بغير ذلك يتعارض مع قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ الملقى بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٦٦ والذي أصبح واجب التنفيذ وما جاء بالمادة ٧ من القانون المذكور من حق رئيس الجمهورية في إصدار قرار بتنظيم أوضاع العاملين في المؤسسات العامة ومن ثم يكون

» يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد ميزانية كل مؤسسة وحساب الأرباح . . . » ووفقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة مادة ٢٠ نصها : « تعتمد ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح بقرار من رئيس الجمهورية . . »

٤ - ولازالت ميزانية بنك مصر والبنك الأهلي وباقي البنوك تعتمد من البنك المركزي المصري (مؤسسة عامة) والقانون الأخير ٨٧٢/١٩٦٥ في شأن البنوك المؤممة ما هو إلا إفصاح عن حقيقة هذه البنوك بأنها شركات يؤكد ذلك :

ان المشرع بعد إصدار القانونين رقم ٤٠٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تأمين بنك مصر والبنك الأهلي صدر القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في ١٩/٧/١٩٦٠ في شأن تقسيم البنك الأهلي المصري إلى :

البنك المركزي المصري (مؤسسة عامة للتوجيه والإشراف) .

البنك الأهلي المصري (بنك تجاري)

وقد أفصح المشرع في هذا القانون عن أن البنك الأهلي المصري (وهو في الأصل بنك البنوك) شركة تسجل لدى البنك المركزي حيث نصت المادة الأولى خاصة بالبنك الأهلي على أن يزاوّل هذا البنك دون أي قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود ذاتها التي تخضع لها البنوك التجارية وفقا لأحكام القانون ١٩٥٧/١٦٣ .

ويعتبر البنك المذكور مسجلا لدى البنك المركزي في السجل المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون سالف (١٩٥٧/١٦٣) وعليه تقديم البيان والمستندات المطلوبة .

أما المادة ٢١ من القانون ١٩٥٧/١٦٣ التي أحيل إليها في شأن البنك الأهلي تنص على ما يأتي : « يتم التسجيل في سجل خاص بعد ذلك في البنك المركزي وفقا للشروط الآتية :

(١) أن تكون المؤسسة متخذة شكل شركة مساهمة .

وبنك مصر والبنك الأهلي وباقي البنوك مسجلة لدى البنك المركزي في حين أن المؤسسات

(١) تراجع في هذا الأحكام الصادرة من دائرة التسيويات برئاسة لامتلا عبد الرحيم فراج في الدعاوى أرقام ١٢٤١ و ١٢٦٦ و ١٢٧٢ و ١٢٩٩ و ١٤٣٤ سنة ١٤ ق و رقم ٢٠٦٤ سنة ١٥ ق .



هذا القانون قد اقصاهم عن القوانين المنظمة لشئون موظفى الدولة العموميين (٢) .

ومن الاحكام العمالية احكام اهدرت صفة المؤسسة العامة عن أحد المشروعات العامة لمجرد أنها تستهدف - من نشاطها - الربح ! فقد قضت إحدى هيئات التحكيم بعدم اعتبار هيئة ارشاد البوغاز بالاسكندرية مؤسسة عامة وإنما اعتبرت العاملين بها خاضعين لقانون العمل . . وقد رفضت الهيئة دفاع الحكومة المؤسس على أنها مؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية نظمت بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ والقرار الوزاري رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير المواصلات ، واستندت الى أن المؤسسة حسبما عرفها القانون المدنى في م ٦٩ هي شخص اعتبارى تنشأ بتخصيص مال مدة معينة لعمل ذي صفة انشائية أو دينية أو علمية أو فنية أو رياضية أو لاي عمل آخر من أعمال البر أو النفع العام دون قصد اى ربح مادي ، وأما هيئة ارشاد البوغاز فهي هيئة وان نظمت بقانون وقرار من وزير المواصلات ويتصل عملها بمرفق عام ، إلا أنها تقوم أساسا على الربح المادى الذى يتكون من الرسوم المتحولة من السفن لمصلحة المرشدين وما تبعهم من عمال ، فقانون العمل ينطبق عليهم .

ج) غير أن الاتجاه الغالب فى القضاء الإدارى - حتى الآن - لا يبحث فى طبيعة النشاط وإنما يعتد بالوصف الذى خلغ على المشروع ومن مثال ذلك ما قضت به محكمة القضاء الإدارى فى أحد أحكامها الخاصة ببنك مصر :

« من حيث أن المدعى أوضح أنه أصبح موظفا عموميا لأن البنك أصبح مؤسسة عامة وأنه يقوم على خدمة مرفق عام وبالتالي فإن محكمة القضاء الإدارى هى المختصة بنظر دعواه دون سواها .

« ومن حيث أن البنك المدعى عليه ضمن دفاعه عن الدفع بعدم الاختصاص أن قول المدعى أنه أصبح موظفا عموميا لأن البنك أصبح مؤسسة عامة على إطلاقه لا يتفق مع ما يجب أن يتوفر فى الموظف

العمومى من شروط الموظف العام يجب أن يكون قائما بعمل دائم فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة وهو ما لا يتوفر فى حالة المدعى حيث أن بنك مصر يقوم بنشاط خاص بالأعمال المصرفية وهى أعمال لا تدخل فى نطاق أعمال المرافق العامة وعليه فإن موظفى بنك مصر لا يعتبرون من الموظفين العموميين وبالتالي لا يختص القضاء الإدارى بنظر دعواهم .

« ومن حيث أنه تبين من نص المادة الأولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٩ لسنة ٦٠ على أن بنك مصر يعتبر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة وواضح من هذا النص أن المشرع أفصح من نيته بأن يصبح بنك مصر مؤسسة عامة تقوم على خدمة مرفق عام وهو مرفق الائتمان وبالتالي فلا جدال بأن موظفيه أصبحوا موظفين عموميين خاضعين فى قضاياهم للاحكام العامة التى تسرى على الموظفين العموميين (١) . »

وقد رفضت المحكمة الإدارية العليا هى الأخرى الأخذ بوجهة النظر الموضوعية . التى تعلق صفة المؤسسة على طبيعة النشاط ، وإنما أكدت أن العبرة بالشكل الذى يضيفه المشرع نفسه ، وأن هذا الشكل حاسم فى تحديد طبيعة المؤسسة وقد جاء فى أسباب هذا الحكم :

« ومن حيث أن بنك مصر كان شركة مساهمة يحكمه القانون رقم ١٩٥٤/٢١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وظل كذلك حتى ١١/٢/١٩٦٠ فصدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة ونص فى مادته الأولى على أن « يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة ونصت المادة السادسة على أن يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال التى كان يقوم بها قبل صدور القانون » . وأشارت ديباجة القانون الى القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة وهو ينص فى مادته الأولى على أن « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون

(١) حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٦١٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ دائرة الاستئناف المستشارين حسنى حسنى وإبراهيم خليفة ومحمود أبو حسين .

(٢) الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة الدائرة الرابعة عشر المدنية فى الاستئناف رقم ١٣٢٨ لسنة ٨٣ ق بجلسته ٢ من مايو سنة ١٩٦٧ .

توافرها لانشاء المؤسسة وانما يحمل ذلك على ان تحقيق اغراض المؤسسة لا يستلزم تخويلها تلك السلطات (١) .

### الاتجاه الثالث - يقصر صفة الموظف العام على العاملين بالهيئات دون المؤسسات :

وهناك وجهة نظر ثالثة ظهرت في بعض الاحكام العمالية قصرت صفة الوظيفة العامة على العاملين في الهيئات العامة وحدها . اذ لم تر هذه الاحكام نفسها مقيدة بالمادة ١/٤ من قانون العمل في اخراج العاملين بالمؤسسات العامة من اختصاص قانون العمل وذلك استنادا الى واقعة غير جوهرية هي عدم رغبة المشرع في قانون المؤسسات - في ان يخضع العاملين بالمؤسسات لاحكام قانون التوظيف .

فلقد ذهب بعض الآراء وبعض الاحكام الى ان قانون المؤسسات ١٩٦١/٦٠ قد خلا من نص المادة ١٣ الواردة في قانون الهيئات العامة والتي اخضعت العاملين في هذه الهيئات لقوانين التوظيف بوجه عام وانه تبعا لذلك يخضع هؤلاء العاملون وحدهم لقانون الوظيفة العامة والقضاء الاداري ، في حين يخضع العاملون في المؤسسات تبعا لذلك لطائفة قانون العمل وقضائه . . ومن قبيل ذلك ما ذكره بعض مفوضي الدولة في تقاريرهم من ان موظفي الهيئات العامة هم وحدهم الذين يعتبرون موظفين عامين وتنطبق عليهم احكام الوظائف العامة بوجه عام ، وقواعد القانون ١٩٥١/٢١٠ ( ثم القانون ١٩٦٤/٤٦ ) بوجه خاص وذلك استنادا الى انه لا وجود في قانون المؤسسات العامة لمادة مماثلة للمادة ١٣ من قانون الهيئات العامة رقم ١٩٦٣/٦١ التي اخضعت العاملين بها لقانون الوظيفة العامة .

وقد اعتنقت بعض المحاكم العمالية وجهة النظر هذه ، ومما جاء في أسباب أحد الأحكام خاصة بالبنك المركزي :

« وحيث انه على ضوء أوجه الخلاف بين المؤسسات العامة وبين الهيئات العامة كما وردت في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يلزم بيان طبيعة البنك الاهلي .

انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون » .

« ومن حيث انه يؤخذ من هذه النصوص ان المشرع قد افصح بعبارات صريحة واضحة لا تحتمل أى تاويل انه قصد الى تأميم بنك مصر ونقل ملكيته الى الدولة وانه بما له من سلطة تقديرية مطلقة في تحديد طرق ادارة المشروعات المؤممة قد اختار له طريق المؤسسة العامة دون شكل الشركة المساهمة ولا وجه لما اثاره الطاعن من ان بنك مصر لا يقوم على مرفق عام يبرره اعتباره مؤسسة عامة ، اذ ان المشرع لم يخوله التمتع بسلطات القانون العام مما يقطع بانصراف نيته عن اضافة صفة المؤسسة العامة على البنك أو أى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء مؤسسة مصر قد كشف عن قصد المشرع في الشكل الذى أراد أن يضيفه على بنك مصر .

« ذلك لانه بالنسبة الى الاعتراض الاول :

« فانه يستخلص من نصوص القانون ١٩٥٧/٣٢ المشار اليه ومذكرته الايضاحية ان المقصود بالمؤسسات العامة في حكم ذلك القانون هو الأشخاص الادارية التى تنشأ لادارة المرافق العامة بمعناها المحدد في القانون الاداري ، وكذلك الأشخاص الادارية الأخرى التى تنشأ لادارة المشروعات العامة التى تنشؤها الدولة أو تملكها عن طريق التأميم ، فلم يرد المشرع أن يقصر فكرة المؤسسات العامة على المعنى التقليدى وانما أراد أن يترك الباب مفتوحا ليدخل في نطاقها الأشخاص الادارية التى تدير مشروعات لا يمكن اعتبارها مرافق عامة وعلى ذلك يكون هذا الاعتراض على غير أساس .

« أما بالنسبة الى الاعتراض الثانى :

« فقد نصت المادة الثانية من القانون ١٩٥٧/٣٢ المشار اليه على أن « يبين القرار الصادر بانشاء المؤسسة ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله وفقا لهذا النص أن قرار الانشاء هو الذى يحدد الاختصاصات اللازمة لتحقيق اغراض المؤسسة ، فاذا خلا قرار الانشاء من سلطات من هذا القبيل فليس معنى ذلك تخلف ركن من الأركان اللازم

(١) الحكم الصادر في الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١ ق بمجلس



العاملين في الشركات العامة وكانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد نصت على سريان أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام - لما كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة قد استثنت فحسب موظفي وعمال الهيئات العامة وجعلت أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة تسري عليهم ولم تفعل ذلك نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة تأسيسا على أن المؤسسة العامة شخص من أشخاص القانون العام تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ، ولها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية ، أما الهيئة العامة فهم شخص اداري عام يدير مرفقا تقوم علم مصلحة عامة أو خدمة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها ، تعد علم نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة فانه يستفاد من ذلك أن أحكام قوانين العمل تسري على العاملين في المؤسسات العامة في الوقت الذي تسري فيه القوانين المتعلقة بالوظائف العامة على موظفي الهيئات العامة فحسب . . وانه تفريعا على ما تقدم فان قوانين العمل تسري على المستأنفة وهي عاملة بالبنك الاهلى المصرى وهو ليس هيئة عامة « (١) » .

وظاهر أن الحكمين الجزئى والاستثنائى قد اتفقا على اعتبار العاملين في الهيئات العامة وحدها ( دون المؤسسات ) موظفين عامين ، أما الخلاف بينهما فقد كان خلافا في التطبيق : ففي حين اعتبر الحكم الجزئى البنك الاهلى هيئة عامة اعتبرته الدائرة الاستثنائية مؤسسة عامة .

« وحيث أن البنك الاهلى احيل الى بنك مركزى بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وتحددت أهدافه بالعمل على ثبات قيمة النقد المصرى وتنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخيرة وتمكينه من القيام بهذه المهام أوجب القانون على البنوك التجارية الاحتياط بنسبة معينة من ورائها في صورة رصيد دائن ، كما استبقى له امتياز اصدار البنكنوت والقيام بأعمال صرفى الحكومة ١٥/١٢/٢ ق ١٥١/٢٧ وبمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ اعتبره الشارع مؤسسة عامة ونقل ملكيته الى الدولة تماما وحولت أسهمه الى سندات على الدولة م ١ ، ٢ فانه وفقا لهذا كله يكون هذا البنك بعيدا كل البعد عن المؤسسات العامة التى عنها الشارع بالقانون رقم ١٩٦٣/٦٠ والتى نص على أن يسرى عليها أحكام لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها الصادرة بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ ذلك انه يختلف عن هذه المؤسسات كما سلف البيان في ماهيته ونوع الهدف الذى رعى الى تحقيقه من جراء اقامته .

« وحيث انه لما كان الثابت مما سلف أن البنك الاهلى انما هو هيئة عامة خاضعة لأحكام القانون العام دون القانون الخاص وكانت هذه المحكمة غير مختصة اصلا بالفصل في المنازعات الخاصة بتلك الهيئات أو تطبيق أحكام القانون العام وانما انيط هذا الفصل وذلك التطبيق الى مجلس الدولة « م ٤ ق ،

وعندما طعن في هذا الحكم أمام دائرة استئنافية بمحكمة القاهرة الابتدائية قضت المحكمة بالفناء الحكم الجزئى وقضت بإعادة الدعوى الى محكمة العمال الجزئية ، وهى قد استخلصت أن المستأنفة ليست موظفة عامة من أنها تعمل في مؤسسة عامة لا تسرى عليها القوانين المتعلقة بالوظائف العامة ومما قالته المحكمة في ذلك : « انه لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على

(١) الحكم الصادر في محكمة مصر الكلية الدائرة / ٢٢ عمال مستأنف المشكلة من الاسابله/حسن مسعد ومحمد خيرى عبد الله ومحمد رافت خلافي جلسة ١٥/٢/١٩٦٦ في الدعوى رقم ١٥٥ لسنة ٦٥ من عمال القاهرة .

(١) محكمة شئون العمال الجزئية القاهرة - الدائرة الثالثة بمرسة السيد/الاستاذ محمود مصطفى القافى بجلسة الاربعاء الموافق ١٧/٢/٦٥ في القضية الواردة بالجدول رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٥ .

## المعيار الثاني : العبرة بالنظام القانوني الذي تخضع له علاقات العمل بغض النظر عن شكل المشروع - أهو مؤسسة أو شركة عامة

وهناك طائفة أخرى من الأحكام تعول في تحديد الجهة القضائية ( المختصة بنظر منازعات العاملين في القطاع العام ) على النظام القانوني الذي ، تخضع له علاقات العمل بالمشروع . فإذا كان هذا النظام القانوني هو نظام القانون الخاص خضعت منازعات العاملين في هذا المشروع للمحاكم العمالية ، أما إذا كان هذا النظام هو نظام القانون العام خضعت منازعات العاملين في المشروع لجهات القضاء الإداري والآخذون بهذا الرأي يعتبرون النظام القانوني نظام قانون خاص حيث يحال إلى قانون العمل والتأمينات الاجتماعية ، أو حيث تكون العلاقة القائمة بين العامل والمشروع الذي يعمل فيه علاقة عقدية .

### تحديد الجهة القضائية المختصة نتيجة للقانون الواجب التطبيق :

فهناك أحكام عديدة قضت باختصاص القضاء العمالي بنظر منازعات العاملين في القطاع العام استنادا إلى ما كان قد ورد في لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من إحالة إلى عقد العمل وإلى قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية . ولا يمدو هذا النظر أن يكون امتدادا لوجهة النظر السائدة في شروح قانون العمل وقضائه من اعتبار الحكم التشريعي الوارد في قانون العمل ( م ١/٤ ) باستبعاد طوائف معينة من نطاقه ، محددا لولاية القضاء العمالي وبالتالي لولاية القضاء الإداري . وهذا النظر غير سديد لأن قانون العمل ليس قانون توزيع اختصاص ، وإنما هو يحدد فحسب نطاقه الشخصي دون أن يحدد تبعا لذلك المحكمة المختصة بالنزاع . وإنما المعول عليه في توزيع الولاية بين جهات القضاء هو النص الوارد في قوانين إنشاء الهيئات القضائية ذاتها ، وهو في حالتنا نص المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي يضع معيارا لذلك هو صفة الموظف العام ، ولذلك فإن استبعاد قانون العمل بعض طوائف من نطاقه لا يعني إزاما خضوعها للقضاء الإداري ، كما وأن إخضاع العاملين في القطاع العام أحكام قانون العمل كلها أو بعضها ليس من شأنه حتما اعتبار هؤلاء العاملين عمالا في مفهوم قانون العمل وصعد القضاء عن البحث في حقيقة وضعهم القانوني ، لما هو مقرر من أنه لا تلازم حتم ، من الاختصاصيين التشريعي والقضائي ، وفي عبارة أخرى

أنه ليس هناك تلازم حتمي بين القانون الواجب التطبيق وبين صفة من يطبق عليه هذا القانون ، ولهذا السبب لا بد وأن تطرح جانبا القواعد التشريعية الواجبة التطبيق على النزاع كمعيار لتحديد الاختصاص القضائي ، ذلك أنه ليس هناك ما يمنع من خضوع موظف عام - في مفهوم القانون الإداري - لبعض القواعد التشريعية المنتمية لقانوني العمل والتأمينات الاجتماعية وبهذا المعنى قضت المحكمة الإدارية العليا في أحد أحكامها « بأن مناط الاختصاص للقضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العامين هو ثبوت صفة الموظف العام للمدعي أيا كان نوع الوظيفة أو درجتها ، وسواء اعتبر موظفا أو مستخدما أو عاملا وفقا للقوانين واللوائح السارية بغض النظر عن القانون أو اللائحة التي تحكم الموضوع ذاته الذي يشتره أمام المحكمة فيما يتعلق برأيه أو حقوقه التعاقدية أن كان قانونا أو لائحة أو عقدا » (١) . بل إن نص قانون العمل رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٢ على إخضاع طوائف معينة من العاملين بالدولة لم يحل بين المحكمة العليا وبين القضاء بأن هذه الطوائف تعتبر داخلية في عداد الموظفين العامين بالنظر إلى وضعها التنظيمي أو اللائحي .

كما وأن قانون العمل نفسه لم يستبعد إمكان مد أحكامه على طوائف من موظفي الحكومة الذين لا تثار شبهة في خروجهم من نطاق قانون العمل وكذلك ولاية القضاء العمالي . وهو ما يؤكد - ما ذكرناه من قبل - عدم التطابق بين الاختصاصين التشريعي والقضاء .

وبهذا النظر أخذت محكمة القضاء الإداري في أحد أحكامها فقالت في إحدى الدعاوى التي أقيمت ضد بنك مصر : -

« ومن حيث أن البنك المدعى عليه أوضح في إحدى مذكراته أن المشرع عدل عن ذلك الاتجاه بحجة أنه أصدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة متضمنا إلغاء القرارات رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ونصت مادته الأولى على أن « تسري أحكام

(١) الحكم الصادر في الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢ ق جلسة



جهة الادارة ، فليس هناك مانع من أن تتبنى الجهة الادارية التابع لها الموظف قاعدة قانونية تنتمى الى القانون المدنى أو قانون العمل أو الى أى فرع آخر من فروع القانون الخاص دون أن يغير ذلك من المركز القانونى للموظف الذى تطبق عليه هذه القاعدة اذ يظل معتبرا موظفا عموميا (١) .

### تحديد الجهة المختصة تبعا للوضع التعاقدى او التنظيمى للعاملين :

وقريب من النظر السابق اتجاه يعول فى تحديد الجهة القضائية المختصة على طبيعة علاقة العمل ذاتها ، فان كانت تعاقدية اعتبر صاحبها عاملا فى مفهوم قانون العمل ، وان كانت علاقة تنظيمية اعتبر صاحبها موظفا عاما . وهذه هى وجهة نظر قديمة للمحكمة الادارية العليا اعلنتها بالنسبة لبعض طوائف العاملين فى الحكومة .

وتأخذ بعض احكام القضاء العمالى بمعيار قريب من ذلك هو الطريقة التى نشأت بها علاقة العمل ، فان كان منشأ العلاقة عقد يا اعتبر صاحبها عاملا فى مفهوم قانون العمل . وان كان منشأ هذه العلاقة القانون الصادر بتحويل المنشأة الى مؤسسة عامة اعتبر صاحبها موظفا عاما . ومن قبيل ذلك ما قضت به احدى المحاكم العمالية من ان العاملين بمؤسسة الادوية موظفين عامون . . ومما قالته المحكمة فى اسباب حكمها :

« ان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ١٤/٧/١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الادوية والكيماويات والمستحضرات الطبية اوجب فى المادة الاولى منه على القائمين بالعمل لدى الافراد او الهيئات الاستمرار فى اعمالهم وعدم الامتناع باى سبب كان من العمل ، ونصت م ١٤ على أن ينقل العمال الذين يعملون لدى الافراد والجهات التى تم الاستيلاء عليها الى المؤسسة العامة لتجارة والتوزيع ( التى صدر قرار رئيس الجمهورية فى ١٤/٤/١٩٦٠ برقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٦٠ بإنشائها كمؤسسة عامة لتحق بوزارة التهوين ) » .

لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة .

« وتنص المادة الاولى من نظام العاملين فى الشركات التى أصبحت سارية على العاملين فى المؤسسات العامة على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزاء مستمدا من عقد العمل » .

« ويؤسس البنك على ذلك ان المشرع افصح عن ارادته فى جعل قوانين العمل هى السارية على العاملين فى المؤسسات العامة وانتهى الى انه من اثر اخضاع العاملين فى المؤسسات العامة لقوانين العمل ( وليس لقوانين موظفى الدولة ) ان اصبح الاختصاص بالمنازعات بين المؤسسات والعاملين بها معقودا للقضاء العادى وليس لمجلس الدولة مستندا فى ذلك الى ان احكام قانون المرافعات ادرجت منازعات العمل ضمن اختصاص القضاء العادى كما أن قوانين العمل صرحت بذلك فى نصوص متعددة » .

« ومن حيث ان ادعاء البنك بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة بالعاملين به بحجة ان القوانين التى أصبحت سارية عليهم ( قانون التأمينات الاجتماعية وعقد العمل الفردى ولائحة العاملين بالشركات ) وهى قوانين تطبقها المحاكم العادية وفقا لنصوص قانون المرافعات وقانون عقد العمل الفردى، قول مردود فيه اذا العبرة فى تحديد الاختصاص هو بالقواعد التى تنظم الاختصاص بين جهات التقاضى المختلفة ليس بالقانون الذى يطبق فى شأنه المنازعة المطروحة حيث انه لا مانع قانونا من أن يكون الاختصاص معقودا للقضاء الادارى والذى بدوره لا يمنعه أى مانع قانونى من تطبيق القوانين سالفة الذكر طالما ان المشرع قد رأى انها هى القوانين التى تحكم النزاع » .

« ومن حيث ان مناط اختصاص القضاء الادارى طبقا لقانون مجلس الدولة هو أن يكون رافع الدعوى موظفا عموميا بغض النظر عن القانون الموضوعى الذى يطبق فى شأن المنازعة التى تدور بينه وبين

(١) حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى ١٦٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ دائرة الاسئلة المستشارين حسن حسنى وابراهيم خليفة ومحمود أبو حسن .

الإدارة ومستخدميها أحكام القوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدميها مع مراعاة أحكام هذا القانون وبهذا تكون علاقة العاملين علاقة لائحية تنظيمية تحكمها القوانين والأوامر الإدارية ، فهم موظفون عموميون ولا تحكمها قواعد قانون عقد العمل (١) .

هذه أمثلة قليلة لبعض الأحكام التي اعتدت في - تحديد الجهة القضائية المختصة - بالطبيعة العقدية أو النظامية لعلاقة العمل فهل يجوز أن يكون معيار الاختصاص هو المركز التعاقدى للعامل أو وضعه اللائحي ؟.. أم أن هذه الصفة لا تعدو أن تكون مظهراً لوضع قانونى هو الذى يجب أن يكون المحول عليه في تحديد الطبيعة القانونية للعامل ؟

ومع التسليم بصحة المعيار فهل يمكن الادعاء بأن هذا المعيار منضبط أم أنه صار الآن بعد التدخل المتزايد من جانب المشرع غير جائز التعويل عليه خصوصاً وأن العامل نفسه في المشروع الخاص صار في مركز تنظيمي ؟.. وهب أن ثم تطابقاً بين الوظيفة العامة وبين المركز التنظيمي اللائحي للموظف العام فهل يجوز التعويل على هذه الصفة النظامية ، على الرغم من مشاركة غير الموظفين العاملين له في هذه الصفة ؟ بجانب هذا كله فإن تطبيق المعيار نفسه سوف يؤدي إلى نتائج غير تلك التي وصل إليها القضاء العمالي نفسه ، ذلك أنه لو طبق المعيار لوجب أن تعتبر علاقة العاملين بالشركات المساهمة المؤممة موظفين عامين ، لأن القانون الصادر بالتأميم يغير - بدون شك - من طبيعة أوضاعهم العقدية ، ويقبلها إلى أوضاع تنظيمية .. وهذا هو ما رفض القضاء العمالي - في أصرار - التسليم به حيث اعتبر جميع العاملين في الشركات المؤممة عمالاً في مفهوم قانون العمل .. مفرقاً بذلك بينهم وبين العاملين في المؤسسات ، على الرغم من تبعية هذه الشركات المؤممة للمؤسسات ، بل وعلى الرغم من خضوع علاقات العمل في المؤسسات والشركات التابعة لها لنظام قانونى واحد هو النظام الذى وضعته لائحة العاملين .

« وحيث أنه يبين من ذلك أن علاقة المدعى بالمؤسسة المدعى عليها لم تنشأ من عقد عمل ، تحكمه قواعد قانون العمل ، وإنما هي علاقة أنشأها قانون معين ، والتحاق المدعى بالمؤسسة العامة يجعله خاضعاً في علاقته بها للقواعد التنظيمية واللائحية التي تسرى في شأن الموظفين العموميين (١) » .

غير أن بعض الأحكام العمالية تشير إلى الوضع التنظيمي للعاملين في المؤسسات العامة على سبيل الاستطراد . ومن قبيل ذلك ما قضت به بالنسبة للهيئة الزراعية من أنها إحدى المؤسسات العامة وقد نصت م ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة على أن موظفيها يخضعون للقواعد الواردة في القوانين واللوائح الخاصة بهم ، ومؤدى ذلك أن رابطة المدعى بالهيئة الزراعية رابطة تنظيمية لائحية وليست برابطة عقدية تخضع لأحكام التشريعات العمالية في القانون الخاص » .

« .. وحيث أنه مع افتراض أن المدعى شمله القانون ١١١ لسنة ١٩٦٠ بـ «سريان» أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجيين من الهيئة ، فإنه يظل كذلك في مركز نظامى لائحي ولا يستفاد بحال من تطبيق كادر العمال على المستخدمين الخارجيين من الهيئة ، أن يطرأ تغيير على العلاقة التنظيمية اللائحية التي تربطه بالهيئة ، ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلى اعتبارها علاقة عقدية خاضعة للقانون الخاص ، فإن كادر العمال ما هو الا تنظيم قانونى صادر من جهة الإدارة (٢) » .

وذهبت محكمة عمالية ثالثة إلى اعتبار العاملين في إدارة الكهرباء والغاز التي حلت محل شركة الغاز ليسون موظفين عامين لأنهم في مركز تنظيمي وقد أشار الحكم إلى أن التزام شركة «الغاز» بـ «ليبون» بإدارة مرفق الكهرباء والغاز قد أنهى بالرسوم بقانون رقم ١٩٤٨/١٤٥ وقد نصت المادة العاشرة منه على أن « تسرى على موظفي

(١) محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة ٤٠ - رئيس المحكمة خيري عبد الله - القضية رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٦١ في ١٨/٢/١٩٦١  
(٢) محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة ٤٠ / رئيس المحكمة خيري عبد الله - القضية رقم ١٨٢١ و ٦١/١٨٢٢ في ٦٣/١/٧ - الموسوعة القضائية القاعدية / ١٦ المبدأ ١٧ من ١٧ و ١٨ .

(١) محكمة القاهرة الابتدائية - الدائرة ٤٠ / القضية ٦١/٢٥٧ في ١٩/٢/١٩٦٢ .



تخضع لقاعدة مقررة في القانون المدني . . والقول بذلك يعتبر مصادرة على المطلوب ، لأن الأصل أن تحديد القاضى المختص بمسألة أولية يتعين الانتهاء منها أولا في ضوء قواعد الاختصاص ، ثم يترك للقاضى تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على النزاع ، ولا يصح تبعا لذلك أن يستدل على اختصاص القضاء العادى بمنازعات موظفى المؤسسات العامة من مجرد الاحالة فى شأنهم الى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، فليست هذه الاحالة بداتها مما يغير من الطبيعة القانونية للمؤسسة العامة ، وليست أيضا مما تؤدي الى القضاء الادارى من نظر هذه المنازعات بحكم هذه الطبيعة القانونية ، وذلك لأن من المبادئ المستقرة ان القضاء الادارى هو قضاء انشائى وليس هناك قانون وضعى ، يلتزم به هذا القضاء . . وعلى ذلك فان القاضى الادارى اذ ينوع القاعدة الواجبة التطبيق على النزاع قد يلجأ الى احد القوانين الوضعية ليتبنى احد نصوصها ويطبقه على النزاع ، وقضاؤنا مستقر فى هذا الصدد ، على ان القاضى الادارى اذ يطبق القاعدة الواردة فى القانون المدني مثلا - انما يطبق قاعدة ادارية ولا يطبق نص القانون المدني بذاته .

هذا من ناحية فساد الاستدلال على اختصاص القضاء العادى من مجرد خضوع المنازعة لقوانين العمل . . ومن ناحية اخرى فيلاحظ انه ليس ثمة ما يمنع من خضوع موظفى الدولة وموظفى المؤسسات العامة للقواعد التى تحكم العمال فى القطاع الخاص ، بمعنى ان الدولة (بمعناها الواسع) قد ترى ملائمة خضوع موظفيها وعمالها للقواعد المنصوص عليها فى قانون عقد العمل الفردى ولا يمكن اعتبار هذا الخضوع مؤديا الى تغيير الطبيعة القانونية لهؤلاء الموظفين والعمال ، تلك الطبيعة التى تتحدد تبعا لتحديد طبيعة الجهة التى يعمل بها والتى تخولهم بمقتضى وظائفهم مباشرة اختصاصات السلطة العامة ويحضر فى هذه المناسبة ما اقرت به الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة من خضوع عمال الحكومة لقانون عقد العمل بالقرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ اذا كان اصلح لهم .

والواقع انه من اليسير جدا الرد على ما يقال من ان مجرد خضوع موظفى المؤسسات العامة لقوانين

غير ان الاتجاه السابق واجه معارضة شديدة بين مفوضين آخرين بقضائنا الادارى ومن اهم الاعتراضات التى وجهت الى الراى السابق بالنسبة للمؤسسات العامة :

اولا - انه ليس من شأن اخضاع العاملين بالمؤسسات العامة ( بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ) للاتحة العاملين بالشركات تغيير طبيعة المؤسسة العامة ذاتها وتحويلها الى شخص من اشخاص القانون الخاص . ذلك ان المؤسسة العامة المنصوص عنها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ لا يمكن أن تخرج من احد معينين : فهى اما المؤسسة العامة فى مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ويؤكد ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ذات التاريخ بل وفى ذات اليوم الذى صدر فيه القانونان رقما ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة والمؤسسات العامة .

واما ان يكون المقصود بعبارة المؤسسة الواردة فى القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ هى المؤسسة العامة بمعناها التقليدى .

وسواء اخذ بهذا التفسير او بذلك - فان المؤسسة العامة المعنية فى هذا القرار هى بلا جدال من اشخاص القانون العام وتتمتع بشخصية اعتبارية وبميزانية مستقلة وتمارس بصفتها هذه اختصاصات الساطة العامة . . وليست هناك ذرة شك فى ان المؤسسة العامة شأنها فى ذلك شأن الهيئة العامة تخضع فى منازعاتها مع الافراد لاختصاص القضاء الادارى اذ يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالمنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية التى تصدرها السلطات العامة ( الدولة - المؤسسة العامة - الهيئة العامة - الاشخاص الاقليمية - المؤسسات النقابية ) ويختص تبعا لذلك بالمنازعات المتعلقة بموظفى هذه الوحدات الادارية .

ثانيا - اما الاحتجاج بما ورد فى القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ خاصا بموضوع موظفى الشركات العامة والمؤسسات العامة بحكم الاحالة الواردة فى القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فانه احتجاج فى غير محله ذلك لان القاعدة المقررة هى : أن الاختصاص القضائى لا يدور مع نوع القاعدة القانونية التى يطبقها القاضى ولهذا لا ينمقد الاختصاص للقضاء المدنى لمجرد ان المنازعة

.. وقد وصل الحكم الى هذه النتيجة ابتداء من المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ التي نصت على اختصاص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات وجميع الجرائم الا ما استثنى بنص خاص ، فالقضاء العادي هو جهة الاختصاص القضائي العام بالنسبة لكافة المنازعات عدا ما يخرج منه بمقتضى نص خاص في القانون . وقد نصت المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة على اختصاص هذا المجلس بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل في المسائل التي حددتها هذه المادة ومن بينها الامور المتصلة بشئون الوظيفة العامة ، وانه لتحديد نطاق هذا الاستثناء الذي يرد على الاختصاص الولاى للمحاكم العادية يتعين تحديد المقصود بالوظف العمومى ، لأن مناط اختصاص القضاء الادارى بمنازعات الموظفين العموميين .. هو توافر صفة الموظف العمومى في رافع الدعوى . وهذه الصفة متوافرة في العاملين في المؤسسات العامة لان المؤسسة العامة مرفق عام منحت له الشخصية المعنوية فهي من اشخاص القانون العام وموظفوها موظفون عموميون بمعنى الكلمة ، والقرارات التي تصدرها اوامر ادارية بالمعنى الفنى بعد ان حسم مجلس الدولة الامر فيما يتعلق بموظفى المؤسسات ذات الصفة التجارية والاقتصادية في حكمه الصادر في ١٩٥٣/٢/٨ واعتبرهم جميعا موظفين عموميين تربطهم بالمؤسسات العامة علاقة تنظيمية » .. وقال الحكم كذلك : « انه لا أهمية بعد ذلك للقانون الواجب التطبيق على واقعة النزاع المعروض بشأن تحديد جهة الاختصاص ، فاذا نص قانون العمل رقم ١٩٥٩/٩١ في المادة الرابعة منه على استثناء موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية من احكامه ، او نص في القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الصادر باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة على سريان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٢/٣٥٤٦ على العاملين في المؤسسات العامة وتقضى هذه اللائحة في مادتها الاولى بسريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية المتعلقة بها على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة له . اذا كان ذلك

العمل والتأمينات الاجتماعية يؤدي الى تغير الطبيعة القانونية للمؤسسة العامة كشخص من اشخاص القانون العام . والتي تغير صفة موظفى المؤسسة العامة ( باعتبارهم من الموظفين العموميين الذين يختص القضاء الادارى بالمنازعات المتعلقة بمرتباتهم وتعييناتهم ) اذ يقال ردا على ذلك ان القضاء الادارى الانشائي يطبق قانون المرافعات والقانون المدنى ، واذا كان القضاء العادي يطبق قوانين العمل في منازعات اشخاص القانون الخاص فليس ثمة ما يمنع من ان يطبق القضاء الادارى قوانين العمل ايضا في منازعات موظفى المؤسسات العامة ، ويكون تطبيقه لهذه القواعد باعتبارها قواعد ادارية تستمد طبيعتها الادارية من تبني هذا القضاء لها في المنازعات الادارية ولا تخرج الاحالة الواردة في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الى قوانين العمل عن الاحالة الواردة في قانون مجلس الدولة الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فكل من القوانين المحال اليها يطبقه القضاء العادي ، غاية الامر ان القانون الاول متعلق بالموضوع والثاني متعلق بالاجراءات » (١) ..

ولعل خير التطبيقات لهذا النظر حكم صادر من احدى الدوائر العمالية الكلية بمحكمة القاهرة مؤكدا ان المؤسسة العامة - ايا كانت صفتها مرفق عام ، وانه لا يغير من هذه النتيجة اخضاع العاملين بالمؤسسة لاحكام قوانين العمل فلقد قضت احدى الدوائر العمالية بمحكمة القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التي اقامها احد العاملين بالبنك المركزى ضد هذا البنك استنادا الى ان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ قد سلخ جزأ من البنك الاهلى المصرى واعتبره مؤسسة عامة سماها البنك المركزى المصرى ، وانه قد اعتبر هذا البنك صراحة مؤسسة عامة ، فأصبح بذلك من قبيل اشخاص القانون العام ويكون مستخدموه من الموظفين العاملين ، والقرارات الصادرة منه من قبيل القرارات الادارية ، ومن ثم يتعقد الاختصاص بالنسبة لهم لمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ويخرج عن الاختصاص الوظيفى للقضاء العادى

(١) يراجع على وجه الخصوص ان تقرير مفوضى الدولة الاستاذين نصحي بولس فارس ومحمود فهمى في الدعوى رقم ٦١٢ لسنة ١٥ ق بمحكمة القضاء الادارى .



النظرة الحد كثيرا من نطاق نظرية المرفق العام . . حقيقة ان النظرية لم تبقى في حدودها التقليدية ، ولكنها لا تستوعب النظرة الاشتراكية التي ترى في كل مشروع تنظمه مرفقا عاما بالمعنى الصحيح .

اما الجمهورية العربية المتحدة فانها تجعل من المشروع العام نقطة الانطلاق في تكوين بناء الدولة الاقتصادية ، ولهذا السبب يكون من الخطأ القياس على الأوضاع القانونية في فرنسا ، وانما الأقرب الى منطق النظام نفسه ان تتسع فكرة المرافق العامة - وهي تتسع بالفعل - لعديد من المشروعات التي لاتعد كذلك في النظرة الفرنسية . وهنا وجه الغرابة في تلك المحاولات التي تبدل للفرقة المصطنعة بين شركة عامة ومؤسسة عامة ، وكأنما يكون الشكل الظاهري للمشروع متحكما في جوهره وغاياته . .

بقى ان نوضح انه لم يكن القصد من هذا البحث مناقشة الآراء العديدة والاحكام المتضاربة في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر منازعات العاملين في القطاع العام . وانما القصد منه عرض للاتجاهات الأساسية في القضاء الإداري والعمالي ، للتدليل على خطورة الوضع الراهن وما يؤدي اليه بقاؤه من اشاعة للقلق بالنسبة لعشرات الآلاف من العاملين في القطاع العام . ولهذا السبب نرى ان المقام لا يتسع لمناقشة تفصيلية للآراء العديدة التي تضمنتها مقالات ومؤلفات الشراح ، والاتجاهات التي اعلنتها جهات القضاء . ولا جدال في أن الكثير من الآراء التي عرضنا لها قدرا من الوجاهة . غير انه ليس من المصلحة العامة ان يظل قائما هذا الخلاف العنيف في وجهات النظر . واذا كان يمكن من الناحية الفقهية ترجيح رأي على رأي آخر ، الا انه من الناحية العملية ، تضيق في غمار الخلاف مصالح غالية ، وأوقات ثمينة ، نشغل بها - بدون طائل - جهات القضاء المختلفة في مسألة كان يمكن ان تحل بمجرد اصدار نص تشريعي وما يسر ذلك . .

#### الفرع الرابع - الآثار الخطيرة التي تترتب على اختصاص أي من القضاء الإداري والعمالي

المختص وبين القانون الواجب التطبيق على المنازعة، فاختصاص القضاء الإداري بنظر النزاع ليس من شأنه الزامه بتطبيق احكام القانون الإداري وحدها، وانما قد يطبق احكام قانون آخر . في حين انه اذا تجدد على وجه قاطع اختصاص القضاء العمالي فان القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة هو بوجه عام قانون العمل ما لم يوجد نص خاص يحكم

فلا يعدو أن يدون هذا من قبيل القواعد الموضوعية التي تحكم المنازعات ولا يكون لها شأن من قريب أو من بعيد بتساو فواعد الاختصاص الولائي الذي يظل كما هو خاضعا لحكم المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٥٩/٥٦ والمادتين ٨ و ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٩٥٩/٥٥ .

#### اما المعيار الثالث والأخير فهو معيار المرفق العام :

ومؤدى هذا المعيار هو البحث في كل حالة فيما اذا كانت تتوافر للمشروع مقومات المرفق العام ، فاذا هي توافرت اعتبر العاملون فيه موظفين عامين . غير انه ليس من شأن اعتناق هذا المعيار القضاء على الاختلاف في وجهات النظر لما رأيناه من تفاوت كبير في التعريف بما يعد وما لا يعد مرفقا عاما وما اذا كانت الشركة العامة تعتبر أو لا تعتبر مرفقا عاما . وعلى الرغم من كل ما يقل عن أزمة نظرية المرفق العام في فرنسا ، فالذى لا جدال فيه انها لا تزال - عند الكثيرين - أساس القانون الإداري ، وأساس التعريف بالموظف العام وتمييزه قمن عداه من العاملين في المشروعات الأخرى . وما يقال عن فرنسا يصدق من باب اولي على الجمهورية العربية المتحدة . ولم يكن هناك تردد في القضاء الإداري المصري في اعتبار المؤسسات العامة - التجارية أو الصناعية - مرافق عامة ، وهي تلك المؤسسات التي ثار الشك في شأنها في الفقه والقضاء الإداريين الفرنسيين ، والتي اعتبرت لذلك ثغرة في نظرية المرفق العام . . . وليس هذا هو الاختلاف الوحيد - وهو اختلاف جوهري - بين الوضعين الفرنسي والعربي ، وانما هناك اختلاف أكثر أهمية هو انتهاج الدولة سياسة اشتراكية ، من شأنها ان تباعد كثيرا بين الأساس القانوني في فرنسا وبينه في الجمهورية العربية المتحدة لفرنسا وان أخذت بسياسة التأميم ، الا ان هذه السياسة محدودة نسبيا كما وانها استثناء من أصل عام هو تقديس المشروع الخاص ومن شأن هسله

يبقى في هذا البحث أن نجيب على سؤال قد يثور . . أي فرق بين أين تتولى الفصل في المنازعة محكمة عمالية أم محكمة إدارية ، طالما أن الجهة القضائية تحكم ، وفقا لنظام قانوني محدد سلفا ؟

الأصل انه لا تلازم حتمى بين جهة القضاء

لمدة تقادم الدعوى العمالية الموضوعية بالمطالبة بالتعويض . . وهو اتجاه نرجو أن ترجع منه محكمة النقض .

● وفي حين أن ممارسة الدعوى العمالية أسير ماليا على العمال من حيث إعفائها من الرسوم في جميع درجات التقاضي ، يتحمل الموظفون العاملون بالرسوم وهي باهظة عند الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا .

● وللحكم في دعوى الإلغاء آثار أخطر بكثير من الحكم في الدعاوى العمالية التي لا تعدو أن تكون في غالب الأحيان دعاوى حقوقية ، فوقف تنفيذ قرار الفصل التعسفي لا يترتب عليه في الدعوى العمالية عودة العامل المفصول الى عمله وإنما تصرف له أجره المدة التي تحددها المحكمة ، وليس هناك التزام على رب العمل في أن يعيد العامل الى عمله ما لم يكن مفصولا بسبب نشاطه النقابي .

وأنه وإن كان قانون مجلس الدولة القائم قد حرم الموظفين العاملين من نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة في شأنهم - وهو النظام الذي كان معمولا به من قبل - إلا أنه أخذ بنظام قريب من النظام العمالي إذ أجاز الحكم بصفة مستعجلة بالاستمرار في صرف كل مرتب الموظف أو جزء منه في حالتي الوقف والفصل فحسب ، غير أنه تبقى للموظف العام - في قانون مجلس الدولة - ميزة كبرى هي الميزة الناتجة عن دعوى الإلغاء التي توجه طعنا في القرارات الصادرة في شأن الموظف العام والمحددة على سبيل الحصر .

وفضلا عن أن لحكم الإلغاء حجية على الكافة ( وهو ما يرجع الى أن مخاصمة القرار هي خصومة عنيفة ) فإن من شأن صدوره وخصوصا بالنسبة لقرارات الفصل والتخفي في الترقية والتقارير السرية اعدام القرار الإداري واعتباره كأن لم يكن بأثر رجعي يرتد الى تاريخ صدور القرار . والأمر على خلاف ذلك تماما في الدعاوى العمالية - كما أوضحنا حالا - ذلك أنه لا يترتب على الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل ( وهو القرار الوحيد الذي أجاز التشريع العمالي الطعن فيه بصفة مستعجلة ) عودة العامل المفصول الى عمله ، بل

المنازعة . . وبفض النظر عما إذا كان تحديد جهة القضاء المختصة بنظر النزاع يؤدي أو لا يؤدي لزاما الى تحديد القانون الواجب التطبيق إلا أنه تترتب على اختصاص إحدى الجهتين القضائيتين نتائج خطيرة ، ذلك أنه لا يترتب على اختصاص أى من القضائين الإداري والعادي بنظر المنازعة مجرد اختلاف في التحديد الشكلي للجهة التي تنولى الفصل في المنازعة وإنما تترتب عليه نتائج غاية في الخطورة من حيث أسلوب تناول النزاع نفسه ، لأن للخصومة الإدارية أوضاعا تختلف اختلافا كبيرا عن أوضاع الخصومة العادية ؛

● ولا تختلف الخصومة الإدارية عن الخصومة العادية من حيث الإجراءات التي تتبع فحسب ، وإنما كذلك من حيث سلطة المحكمة في الرقابة وفي أدلة الاقتناع ، ذلك أن الدعوى العمالية تتميز بتيسير كبير في إجراءات الإثبات عن طريق التحقيق ، في حين لا تتسع الخصومة الإدارية لهذا الأسلوب ، لأنها في الغالب خصومة أوراق ، حيث تفرض نطاقها أوراق الإدارة وهي أوراق لها حجيتها الكاملة ما لم تستبعد نتيجة الطعن بالتزوير وهو أمر شاق وعسير .

ج) ومواعيد تقادم الخصومة الإدارية تختلف اختلافا جوهريا عن مواعيد سقوط الدعوى العمالية :

فإذا كانت الدعوى دعوى إلغاء - في نطاق الوظيفة العامة - فإن المدة المحددة لرفعها لا تتجاوز شهرين من تاريخ الرفض الفعلي أو الحكمي للتظلم الوجوبي من القرار .

وإذا كانت الدعوى دعوى حقوقية سقطت بالتقادم بعد خمس سنوات من آخر مطالبة ، أما إذا كانت تعويضا عن قرار إداري ، فإن الأصل أن لا تسقط إلا بخمسة عشر عاما ، وإن كان هذا الأمر مثار خلاف حتى الآن .

وفي حين يقطع التظلم الإداري وطلب الاعفاء مواعيد السقوط في المنازعة الإدارية لا يجدى أيهما في الدعوى العمالية التي تتقادم بسنة من تاريخ نشوء النزاع بل أن محكمة النقض ذهبت بعيدا في هذا الاتجاه حتى أنها لم تعتبر الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل اجراء قاطعا



النص المكتوب .. وهذا كله يخالف وضع القضاة المدنيين والعاملين ، فيما عدا قضاء التحكيم الذي يستهدى - بمقتضى قانون انشائه - بقواعد العرف والعدالة في المنازعات الجماعية لا الفردية .

وإذا كانت الميزة الأساسية في نطاق القانون الإداري هي قيام سلطة القضاء القرار الإداري المريب - سواء كان قرارا بالفصل أو بالتخطي في الترقية أو بتوقيع جزاء تأديبي .. إلا أن سلطة الإلغاء ليست مطلقة من أي قيد وإنما هي مقيدة بالاختصاص المحدد لمجلس الدولة بوجه عام ، وهي أشد تقييدا بالتشريعات المتزايدة السالبة لاختصاص القضاء الإداري ولا سيما تلك التشريعات التي تمنع سماع كثير من الدعاوى وخاصة ما اتصل منها بإنهاء رابطة التوظيف بقرار جمهوري ، وأنه وإن لم يكن لهذه القيود مقابل في نطاق الدعوى العمالية إلا أن القضاء العمالي غير مختص - بوصفه فرعا من القضاء العادي - بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بفصل العاملين بالقطاع العام بقرارات جمهورية ، كما وأنه غير مختص بالتعويض عنها وذلك إذا سلم باختصاصه في منازعات العاملين بالقطاع العام .

### مظاهر اختلاف وجهات القضاء في الاختصاص :

على هذا النحو تختلف أوضاع الخصومة العمالية وهو اختلاف يتناول العديد من الوجوه ، ولهذا السبب يكون تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع المرفوع من أحد العاملين في القطاع العام أمرا حاسما في مصير النزاع نفسه . وهو أمر لا يجوز أن يشرك لاجتهاد جهات القضاء - وهو متفاوت بطبيعة الحال - وإنما لابد وأن يحسم بقانون حتى لا تظل حالات مئات الآلاف من العاملين في القطاع العام قلقة ، وموزعة على أكثر من جهات القضاء :

فجهات القضاء مختلفة في شأن اختصاصها بقضايا جميع العاملين في الشركات العامة ، وهي شركات القطاع العام التابعة للمؤسسات العامة ..

● فقد احتدم الخلاف فيما إذا كان هؤلاء العاملون يعتبرون أولا يعتبرون موظفين عامين .

⑤ وبعض جهات القضاء العمالي مختلفة حتى في شأن اختصاصها بقضايا العاملين في المؤسسات

أن أقصى ما يرتبه من آثار هو اقتضاء العامل للأجر الذي يحدده الحكم خلال مدة معينة ويحدد أقصى الحكم في دعوى التعويض عن الفصل التعسفي ، مع استثناء حاله وحيدته هي حالة فصل العامل بسبب نشاطه النقابي .. وفيما عدا هذه الحالة يجب انصاف العمالي موقف التردد إزاء كثير من الأوضاع والتصرفات التي يقوم بها رب العمل اضراوا بالعامل ، والتي لا يوجد في القانون نص يصحها فيما عدا التعلل بوظيفة أدنى غير المتفق عليها في عقد العمل - وهكذا قد تمر دون حساب من جانب القضاء تصرفات رب العمل في التخطي في اسرفيه أو التفاوت الكبير في تحديد المرتبات دلت أنه لا تزال تخيم على القضاء العمالي روح التعاقد ، وما تقتضيه من ترك العلاقات التعاقدية دون مساس فضلا عما اضطرد عليه القضاء العمالي من اعتبار كثير من التصرفات - التي تخضع لرقابة القضاء الإداري - من قبيل التدابير الداخلية التي لا يحاسب عليها رب العمل .. وقد نادينا من قبل (١) بضرورة العدول عن هذا الاتجاه بعد أن اتسع نطاق المشروعات الخاصة بحيث صارت كاليئات والمؤسسات العامة لا تقوم العلاقات العمالية فيها على أساس شخصي محض كما هو الأمر في المشروعات الصغيرة ، ويستطيع المشرع - إذا أراد احترام هذه الصلة الشخصية التي لا تسمح بفرض عامل على رب العمل لا يستطيع التعاون معه - أن يضيق من نطاق مسألة عودة العامل المفصول فيقصرها على المشروعات التي يعمل فيها خمسة عشر عاملا فأكثر وهو العدد الذي اشترطه القانون في الأصل لفرض الالتزام بوضع لائحة عامة للتأديب .

وظاهر مما تقدم أن الخلاف كبير بين نتيجة الطعن القضائي على التصرفات الصادرة من رب العمل في المشروع الخاص وجهة الإدارة في منظماتها العامة ..

وربما كانت العلة في اختلاف النتائج في الحالتين : أن المشرع في نطاق الوظيفة العامة قد نظم من جهة أوضاع الموظفين العاملين تنظيميا دقيقا ، وأخضع أوجه الخروج عليها لرقابة القضاء الإداري وحتى فيما لم يرد بشأنه نص خاص يتمتع القضاء الإداري بسلطة ابتداء تتجاوز

(١) مؤلفنا نحو نظرية عامة في التأديب . طبعة سنة ١٩٦٧ .

الذي مد العمل بأحكام لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات ذاتها .. وهو ما يعنى في وضوح اخضاع كافة العاملين في القطاع العام ( بمؤسساته وشركاته ) لتنظيم قانونى واحد ، فإذا كان العاملون في المؤسسات العامة - باتفاق - موظفين عامين ، فكيف لا يتساوى معهم أو يماثلهم في الصفة العاملون في الشركات التابعة لهذه المؤسسات وقد صاروا يخضعون لنفس التنظيم القانونى ؟ ولكن .. كيف يظل العاملون في المؤسسات العامة موظفين عامين وتنظيمهم القانونى: يحيل الى قانونى العمل والتأمينات الاجتماعية وهما لا ينظمان سوى علاقات تعاقدية لا تنظيمية ؟!

لقد كان من شأن اخضاع العاملين في الشركات العامة والمؤسسات العامة لتنظيم قانونى واحد يحيل الى العقد والى قانونى العمل والتأمينات أن زادت اليليلة في شأن الوضع القانونى لهؤلاء العاملين جميعا حتى تصور بعض الشراح أنه يكفى للخروج من هذا المأزق القول بأن العاملين في القطاع العام صاروا في وضع شبه تنظيمى وشبه تعاقدى وانهم بذلك يشغلون مركزا وسطا بين العامل في المشروع الخاص وبين الموظف العام !

واضطربت الأحكام القضائية والفتاوى في شأن ما إذا كان العاملون في الشركات والمؤسسات العامة في مركز تعاقدى أولئحي .. وازداد التعقيد بصفة خاصة بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة ، ذلك أن صفتهم العامة - التى لم تكن مشار شك لدى الغالبية العظمى - صارت تتناثر مع ما يفهم من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من أنهم صاروا في مركز تعاقدى بالاحالة الى قانونى العمل والتأمينات الاجتماعية فيما هو أكثر سخاء ..

و) وازداد الموقف تعقيدا بصدور قانون الهيئات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والمؤسسات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ذلك أنه وإن كانت غالبية الآراء تؤكد أنه من شأنه تقرير التفرقة المستحدثة بين المؤسسات والهيئات العامة ، إلا أن القانونين صدرا ولم يكن وضع كثير مما يسمى بالمؤسسات والهيئات العامة ( دون أى تحرز في إطلاق هذه التسمية ) قد تحدد بصفة قاطعة ، فضلا عن أن المشرع أعطى رئيس الجمهورية سلطات مطلقة في أن يضيف وصفا للهيئة العامة أو ويضيف المؤسسة العامة على أى مشروع من المشروعات ، وذلك بأداة شكلية

العامة .. فذهب بعضها الى أن هذه القضايا لا تخرج عن اختصاصها - على الرغم من النص الصريح والقاطع في المادة ١/٤ من قانون العمل - بحجة أنه لا يخرج عن هذا الاختصاص سوى منازعات العاملين في الهيئات العامة . وهكذا ترتب على صدور قانونى الهيئات العامة والمؤسسات العامة أن ثار الشك - لدى بعض الدوائر القضائية العملية - فيما إذا كان العاملون بالمؤسسات العامة يتمتعون أولا يتمتعون بصفة الموظف العام .

**أسباب تشريعية للاضطراب في الاختصاص :**

• والواقع أن المشرع نفسه غير مبرأ من النقد في هذه البلبلة ، ذلك أن تردده .. وتشريعاته المتلاحقة - والمتضاربة في بعض الأحيان - قد زادت الموقف تعقيدا خصوصا وأنه لم يشأ أن يحسم مسألة الاختصاص بنص :

هناك من جهة تردد المبروع في تحديد المراكز القانونى للعاملين في القطاع العام تحديدا واضحا وقاطعا . ففي أول الأمر كانت هناك تفرقة واضحة بين العاملين في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى وبين العاملين في الشركات التابعة لهذه المؤسسات وقد تمثلت هذه التفرقة في صدور قرارين أولهما - القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الذى صدر في شأن العاملين في الشركات وقد أحال الى قانون العمل والتأمينات الاجتماعية .. وثانى القرارين - هو القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى صدر في شأن العاملين في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى وقد أحال صراحة الى قانون الوظيفة العامة .

وبعد ذلك صدرت اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لتنظيم شئون العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة وقد أحالت فيها الى قانونى العمل والتأمينات الاجتماعية فيما هو أكثر سخاء وقد كان يمكن أن يفهم من ذلك أن تظل التفرقة قائمة بين العاملين في الشركات العامة ( والذين صاروا يخضعون للائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ) وبين العاملين في المؤسسات الذين ظلوا خاضعين للائحة القديمة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، غير أن المشرع لم يلبث أن نحى هذا الفرض باصداره القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣



السابقة بعد إن صار الرجوع الى قانون العمل في حالة الفراغ التشريعي لا بقصد تغليب وضع أكثر سخاء في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية ، فضلا عن أن اللائحة الجديدة لم تعد تحل الى قانون التأمينات الاجتماعية كما حذفت لفظ « العقد » .

٢ - ان اللائحة الجديدة قد نصت صراحة في المادة ٦٠ منها على ان القرارات التأديبية يطعن فيها امام المحكمة الادارية المختصة وهو ما يؤيد الطبيعة الادارية لقرارات التأديب . . وليس من السانخ او من المتصور ان تكون بعض تصرفات جهات القطاع العام ادارية في طبيعتها في حين تكون تصرفاتها الاخرى مدنية في طبيعتها ، لما هو معروف ومستقر من ان القرار الاداري لا بد وان يصدر عن سلطة ادارية ، فاذا سلم بذلك وجب ان لا تخرج سائر التصرفات عن هذا الوصف ما لم يكن هناك نص يقرر ذلك صراحة

١٠ وأخيرا صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ( المعدل لللائحة العاملين رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ) الذي اضاف الى الاضطراب العام اضطرابا اشد نتيجة التغير العنيف في نظام التأديب ، فلقد وسع القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ من سلطة التأديب الرئاسية توسيعا كبيرا حتى صارت متفولة على نظام التأديب العضائي ، وبغض النظر عن امر مشروعية أو عدم مشروعية هذا القرار الجمهوري في امكان اجراء هذا التعديل الخطير بأداة أدنى من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ( وهذا الامر مطروح على المحكمة الادارية العليا ) فان هذا القرار يشير مشكلة اخرى خطيرة في شأن اختصاص القضاء الاداري بنظر القرارات التأديبية الصادرة عن سلطات التأديب الرئاسية :

فهنالك من جهة قرارات تأديبية تصدر عن السلطات الرئاسية ونص القرار الجمهوري على ان التفلم منها يكون لهذه السلطات وحظر الطعن فيها سواء أمام المحاكم التأديبية أو أمام أية جهة أخرى . . فهل يصح هذا المنع القضاء الاداري من نظر الطعون الموجهة الى هذه القرارات ؟

وهناك من جهة أخرى قرارات تأديبية أباح القرار الجمهوري الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية . . وأجاز في بعض الأحيان الطعن في أحكام المحاكم

بحة هي قرار جمهوري . . واذا علمنا انه لم يصدر العدد الكافي من القرارات الجمهورية لتحديد المركز النهائي لمزيد من المشروعات لتبيننا على الفور ان مراكز العشرات من هذه المشروعات لا يزال قيد البحث او بالأحرى لا يزال في فترة انتقال لا يعرف متى تنتهي وعلى أية صورة يتم هذا الانتهاء .

ولقد اشرنا من قبل الى انه كان من شأن صدور قانونين للهيئات والمؤسسات العامة ان تصورت بعض المحاكم العمالية انه لم يعد يخرج من اختصاصها سوى منازعات العاملين في الهيئات العامة وحدها باعتبار ان هؤلاء العاملين وحدهم هم الموظفون العامون بالمعنى الصحيح .

وبعد ان صدرت آخر لائحة للعاملين رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنفيذا لقانون المؤسسات العامة الجديد رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ حذف النص الذي كانت تتضمنه اللائحة القديمة والذي كان يحيل الى قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية فيما هو أكثر سخاء وقد فهم كثير من الشراح والقضاة ان هذا الحذف قصد به انهاء شبهة كانت مثارة في شأن الطبيعة النظامية للعاملين في القطاع العام . . وان المشرع قصد بذلك لزاما ان يعتبر جميع العاملين في القطاع العام موظفين عامين وفي مراكز لائحية لا تعاقدية ، ويساند هذا النظر اثر من دليل :

١ - ان اللائحة الجديدة وضعت اساسا لكي تنظم اوضاع كافة العاملين في القطاع العام دون ما تفرقة بين المؤسسات والشركات ، فهي ليست كاللائحة القديمة التي وضعت أصلا لتنظيم اوضاع العاملين في الشركات العامة ثم مدت بعد ذلك على العاملين في المؤسسات . . ويفهم من ذلك ان المشرع قصد ان يعامل - ومنذ البداية وببشرع واحد - كافة العاملين في القطاع العام على قدم المساواة .

٢ - ان اللائحة الجديدة في تنظيمها لشئون العاملين في القطاع العام يكاد لا تختلف الا في مواضع قليلة عن قانون العاملين المدلين ولذلك فان اشارة هذه اللائحة الى الرجوع الى قانون العمل فيما لا ينظمه نص خاص لا يمكن ان تعني ان قانون العمل هو القانون العام بالنسبة للعاملين في القطاع العام ، وعلى أي حال فانه لم تعد لهذه الاحالة الأهمية

شركات القطاع العام - حتى اذا لم يعتبر موظفا عاما - لابد وان يفكر في ثلاث جهات قضائية في منازعة تأديبية :

فهو لابد وان يفكر في القضاء العمالي الذي ينكر معظمه على العاملين في الشركات العامة صفة الموظف العام ، وهو ما يدعو الى أن تطرح منازعته على المحكمة العمالية بوصفها محكمة القانون العام وهو لابد وان يفكر في القضاء الاداري لأنه حتى مع التسليم بأنه ليس موظفا عاما ، فان المعاملة الخاصة التي عوملت بها القرارات التأديبية في اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الجمهوري المعدل لها رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ لا تثير شبهة في أن المشرع قد اراد اعتبار هذه القرارات قرارات ادارية . ومن غير المتصور أن يطرح امر هذه القرارات على المحاكم العمالية .

واخيرا لابد وان يفكر في المحكمة التأديبية التي ناط بها القرار الجمهوري صراحة نظر الطعون الموجهة الى القرارات التأديبية في حالات معينة (١) . غير أنه حتى قبل أن يصدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ مثيرا لمزيد من القلق والاضطراب ، قسم بعض الشراح منازعات العاملين في الشركات العامة الى طائفتين : طائفة ادخلها في ولاية القضاء الاداري . . وطائفة ادخلها في ولاية القضاء العمالي . . أي أنه اشرك جهتي القضاء في أمور لا تختلف في طبيعتها القانونية ويدل هذا الرأي على مدى الحيرة التي يشعر بها المتقاضون من عمال القطاع العام في شأن القاضي المختص بمنازعاتهم !

التأديبية امام المحكمة الادارية العليا ، فهل يسلب القرار الجمهوري القضاء الاداري ولايته في نظر اطعون الموجهة الى القرارات الصادرة عن السلطات الرئاسية ؟ بمعنى هل يكون العامل بالخيار بين ان يلجأ الى القضاء الاداري بالطعن مباشرة في القرار التأديبي مؤثرا ذلك على الطعن في القرار امام المحكمة التأديبية ؟

وهناك من جهة ثالثة القرارات التي يجوز أن تكون محلا للطعن امام المحاكم التأديبية . . فهل يتسع اختصاص المحاكم التأديبية لسيائر القرارات الصادرة في شأن العاملين في القطاع العام مثلا كاتقرارات الصادرة بانتهاء الخدمة لأسباب لا تمت الى التأديب بصلة كانهاء مدة الخدمة ، أو الزعم بانتهاء العقد ، أو بانصراف النية عن التعيين ؟ بل هل يتسع اختصاص المحاكم التأديبية لبغض القرارات التي تنضج بمعنى العقاب ولكنها لا تدخل في التأديب : كالفصل من الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل اعمالا لحكم المادة من لائحة انعامين ؟

ان الاجابات المختلفة التي قد تعرض في هذا الشأن تبين أن القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ قد زاد في تعقيد مسألة الاختصاص :

فيالنسبة للقرارات التي لا صفة تأديبية لها (والتي لا شبهة في صفتها التأديبية) يكون صاحب الشأن مخيرا بين رفع الطعن فيها الى المحكمة التأديبية أو الى محكمة القضاء الاداري أو الى المحكمة العمالية . فالعامل في شركة من

### ما هي الحلول التي تقترحها لمواجهة هذه البلبلة الخطيرة ؟

العمالية وحدها بنظر منازعات العاملين في القطاع العام .

— واما أن ينص على أن يختص القضاء الاداري بنظر هذه المنازعات .

— واما أن تقام جهة خاصة بنظر منازعات العاملين في القطاع العام .

اذا كان هذا هو مدى الاضطراب البالغ في شأن تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر منازعات العاملين في القطاع العام ، فان انتهاء هذه الحالة بطريقة مرضية لا يمكن أن يتم على يد محكمة أو استنادا الى رأي فقيه ، وانما هو امر يجب أن يتدخل المشرع لحسمه ، وليس هناك سوى أحد حلول ثلاثة : —

— فاما أن ينص المشرع على أن تختص المحاكم

(١) يراجع في تفصيل ذلك مؤلفنا " نظام التأديب للعاملين في القطاع العام " وهو تحت الطبع .



أحكامه مباشرة إلى المحكمة الإدارية العليا اختصاراً للوقت وتوحيداً للقضاء .

ويبدو أن هذا التشكيل أو تشكيلاً قريباً منه قد اقترح للنظر في الطعون الموجهة إلى التسويات الصادرة في شئون التقييم وأن كان المشروع لم يرد إلى الآن نور الحياة .

وان كنا قد علمنا بعد تسليم أصول هذا البحث للمطبعة أن هناك مشروعاً بقانون قدمه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ينص فيه على أن تتولى لجان من هذا الجهاز الفصل في كافة منازعات العاملين في القطاع العام - سواء تعلقت بالقرارات الصادرة في شئونهم الوظيفية العادية أو تعلقت بتأديبهم وعقابهم - وقيل أن هذا المشروع يتضمن النص على عدم جواز الطعن في القرارات التي تصدرها هذه اللجان . ولا يسعنا إلا أن نرفع صوتنا من منبر مجلة المحاماة منددين بهذا الاتجاه الخطير الذي ينطوي على اعتداءين صارخين :

أولهما - سلب اختصاص أي من القضاة العاديين أو الإداريين من نظر منازعات العاملين في القطاع العام - وهي تمس الجزء الأكبر من حالة الطبقة العاملة - وتهدد بها إلى جهات إدارية ليس لها خبرة القضاء أو حيويته ، وبذلك تقوم جهة ثالثة للتقاضي دون مقتض !

والاعتداء الثاني الذي يمثله هذا المشروع هو أنه يحظر الطعن في قرارات اللجان الإدارية التي ستشكل وهو ما يقيم نظاماً للتحكيم الإداري ليس من المتصور أن يسود بالنسبة لملايين من العاملين على أنه أيا كانت الخطوة التي يتخذها المشروع في تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر منازعات العاملين ، فإنه لا بد وأن يعالج المشروع الأوضاع الانتقالية الشاذة التي ترتبت على حالة قلقه هو المسئول عما وصلت إليه :

● فلا بد من أن ينص على أن تحال القضايا المرفوعة الآن بحالتها إلى الجهة القضائية التي يعهد إليها بهذه المنازعات .

● ولا بد أن تعطل نصوص السقوط سواء كانت متعلقة بميعاد رفع دعوى الإلغاء ، أو كانت متعلقة بأصل الحق ( وهي مدة السنة المقررة لرفع المنازعة العمالية ) .

● ولا بد أن يضع علاجاً لما صدر من أحكام نهائية من أي من الجهتين القضائيتين في الاختصاص حتى تنح الفرصة لأصحاب الشأن في أن يعاودوا المنازعة أمام الجهة المختصة .

● فلو عهد المشرع للقضاء العمالي وحده بنظر منازعات العاملين في القطاع العام ، فإنه يجب أن ينص صراحة على مد هذا الاختصاص إلى العاملين في المؤسسات والشركات على حد سواء . ذلك أنه لا يستقيم أن تتوزع منازعات العاملين في القطاع العام ( وهم يخضعون لنفس النظام القانوني ويتبادلون المراكز في كل لحظة ) بين جهتين للقضاء تختلفان اختلافاً جوهرياً في أسلوب تناول النزاع . ويجب أن يتضمن التشريع كذلك نصاً على أن يدخل في ولاية القضاء العمالي إلغاء كافة القرارات الصادرة في شأن العاملين في القطاع العام . وأن يترتب على هذا الإلغاء كافة الآثار التي تترتب عليه في نطاق القانون الإداري ولاسيما رجوع العامل المفصول أو الموقوف لعمله نتيجة لإلغاء قرار الفصل أو الوقف .

● أما إذا عهد المشرع للقضاء الإداري وحده بنظر منازعات العاملين في القطاع العام ، فلا بد وأن يضمن التشريع نصوصاً تعفى دعاوى العاملين - حتى فئة مالية معينة - من الرسوم القضائية ، ( على أن يسرى الحل نفسه بالنسبة لمنازعات العاملين المدنيين في الدولة ) ، كما نرى أن يتضمن التشريع نصوصاً تجيز صراحة إحالة المنازعات إلى التحقيق ، وإذا رُئي أن في ذلك عباً على القضاة الإداريين فيمكن أن ينص على أن يعهد لمفوضي الدولة بالقيام بإجراءات هذا التحقيق الذي لا يقومون به إلا تنفيذاً لحكم صادر من المحكمة ذاتها . والواقع أن مراعاة التخفيف من أعباء الرسوم وتحقيق مزايم العامل بكافة طرق الإثبات هما أمران ملازمان للمنازعة العمالية منذ أن عرفتها جمهوريتنا ، فوجب أن يوضع في الاعتبار عند نظر منازعات كانت في أصلها منازعات العاملين في القطاع الخاص وتفريت تبعيتهم نتيجة انتهاج الدولة لسياسة اشتراكية .

● ويبقى الاحتمال الأخير وهو أن ينشئ المشرع جهة خاصة لنظر منازعات العاملين في القطاع العام ، ونحن نقترح في هذه الحالة أن تتكون من عضو فني بمجلس الدولة ، وقاض عمالي ، وأحد مديري الإدارات المتخصصة في المؤسسات أو الشركات العامة . ومثل هذا التشكيل الذي يقصد به أن يوفق بين التيارات المتصارعة التي يمثلها القطاع العام ( كجهة على الحدود الفاصلة بين القانونين العام والخاص ) لا بد وأن يعامل على أنه جهة قضاء بالمعنى الصحيح ، وأن ترفع الطعون في

# أثر عدم الأخطار

## على إيداع الأجرة في العوائد

للأستاذ مصطفى كمال توفيق  
رئيس المحكمة بمحكمة القاهرة الابتدائية

وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها  
الإيجار أخطار المؤجر بهذا الإيداع بكتاب موصى عليه  
مصحوب بعلم وصول .

ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من حقوق  
أخرى يعتبر إيصال الإيداع سنداً بأبراء ذمة المستأجر  
من قيمة الأجرة المستحقة بالقدر المودع .

وعلى الجهة المودع لديها الإيجار أداء الأجرة  
المودعة للمؤجر فور طلبها دون أية إجراءات أخرى »

والذى يعيننا فى هذا البحث الموجز هو المادة  
الثانية التى أضافت المادة ٤ مكرراً للقانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ إذ رغم وضوح نصها فقد تعارضت فيها  
أحكام بعض المحاكم خاصة المحاكم الجزئية منها  
فذهبت بعض الأحكام الى أنه اذا لم يتم المستأجر  
بواجب أخطار المؤجر فإن إيداع الأجرة بالعوائد  
يكون باطلاً ورتبت على ذلك أنه لا يكون مبرئاً للذمة  
المستأجر من قيمة الأجرة المستحقة بالقدر المودع .

وذهبت غالبية الأحكام الى عكس هذا الرأى  
والرأى الذى نرجحه ونحسبه الصحيح فى القانون  
هو هذا الرأى الأخير وآية ذلك :

أولاً - تنص المادة ٢٥ من قانون المرافعات المعدلة  
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على ما يأتى :

« يكون الإجراء باطلاً اذا نص القانون على بطلانه

أو اذا شابته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .

ويجوز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التبين

بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر للاختصاص

فى ٦ يونيو سنة ١٩٦٥ نشر بالجريدة الرسمية  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام  
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن  
وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين نص فى  
مادته الأولى على ما يأتى :-

مادة ( ١ ) - تلغى كل من الفقرة هـ من المادة ٢  
والمادة ٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن  
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين  
والمستأجرين وتعتبر الدعاوى المرفوعة من المؤجر  
على المستأجر استناداً الى أيهما منتهية بقوة القانون  
ويوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فى هذا الشأن والتى  
لم يتم تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون وترد  
الرسوم الى أصحابها .

كما يوقف العمل بتصاريح الهدم الصادرة  
طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٦١ فى شأن  
تنظيم هدم المباني اذا كانت متعلقة بمباني سكنية .

مادة ( ٢ ) - تضاف الى القانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ مادة ٤ مكرراً بالنص الآتى :-

« اذا امتنع المؤجر عن استلام أجرة المسكان  
المؤجر المستحقة قانوناً فللمستأجر قبل مضي ١٥  
يوماً من تاريخ الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب  
موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتسليمها خلال  
اسبوع فاذا لم يسلمها خلال هذا الميعاد يودعها  
المستأجر دون رسوم الأجرة خلال الاسبوع التالى  
خزانة مأمورية العوائد المختصة أو الجهة التى يصدر  
بتحديدها قرار من وزير الإسكان والمرافق .



من شأنه أن يفقد الاجراء احدى صفاته الخاصة والميزة له بحيث لا يتحقق الغرض المقصود منه على الوجه الذى يريده القانون وبحيث تفوت على الخصم مصلحته التى يقصد القانون الى صيانتها وحمايتها بما اوجبه وحصلت المخالفة فيه ولا حاجة بعد ان يثبت فوات تلك المصلحة على صاحبها الى اقامة الدليل على وقوع اى ضرر خاص .

#### واستهداء باحكام المادة ٢٥ من قانون المرافعات

ومذكرتها التفسيرية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يبين فى جلاء ان الشارح لم ينص صراحة على البطلان جزاء على عدم قيام المستاجر بواجب اخطار المؤجر لا قبل ان يودع الاجرة ولا بعد ان يودعها فهو لم ينص على البطلان بلفظه كما لم ينص عليه بعبارة ناهية او نافية بل قال :

« ... فللمستاجر قبل مضى ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب موصى عليه لتسلمها خلال اسبوع ... » ثم قال « وعلى كل من المستاجر والجهة المودع لديها الايجار اخطار المؤجر بهذا الايداع بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » .

فالشارح اذن لم يكن الا موجهها للمستاجر ومنظما لما يتبعه من اجراءات لايداع الاجرة مع المؤجر المتعنت فى استلامها لانه كما اسلفنا لم ينص على البطلان بلفظه ولم يستعمل عبارة ناهية او نافية ومعنى ذلك الواضح الجلى طبقا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ انه اذا لم يرسل المؤجر فى طلب الاجرة فى ميعاد استحقاقها فللمستاجر ان يقوم بايداعها خزانة مأمورية العوائد المختصة او الجهة التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الاسكان والمرافق مباشرة دون ان يخطر المؤجر لتسلم الاجرة ودون ان يخطره بالايدياع ويكون مع ذلك ايداعه سنداً بإبراء ذمته من قيمة الاجرة المستحقة بالقدر المودع .

الاجراء . فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر فى القانون حددت المحكمة ميعادا مناسباً لتصحيحه » .

وقالت المدكرة التفسيرية لقانون المرافعات ان البطلان يكون واجبا فى حالتين :

#### الحالة الاولى : اذا نص القانون على البطلان

تعين على القاضى ان يحكم به اعتبارا بان المشروع قدر اهمية الاجراء وافترض ترتب الضرر عليه فى الغالب وينص القانون على البطلان بلفظه اى صراحة وقد ينص عليه بعبارة ناهية او نافية اى دلالة .

ويتعين على القضاء ان يعمل على التخفيف من هذا البطلان بالقواعد الآتية وهى ذات القواعد والضوابط التى وضعها الفقه والقضاء فى فرنسا لهذا الغرض والتى سلك منهاجها القضاء المصرى فى ظل القانون المسمى : —

اولا — يجب عدم التقييد عند ذكر البيانات التى اوجب القانون اشتغال أوراق المرافعات عليها بالفاظ معينة وانما يكفى ان تكون العبارة دالة على المعنى المقصود .

ثانيا — يجب ان يكون النقص او الخطا المبطل للورقة مؤديا الى الشك فى حقيقة البيانات الواردة بها . فاذا وقع خطأ او نقص ليس من شأنه التشكك فى حقيقة البيانات فلا يترتب عليه البطلان وقصد اخذ القانون بهذه القاعدة ونص على البطلان كجزء اخذ القانون بهذه القاعدة ونص على البطلان كجزء الدموى ( المادة ٧٩ مرافعات )

ثالثا — اذا كان الاصل انه لا يجوز تكملة البيانات الناقصة فى الورقة بدليل خارج عنها فانه يجوز تكملة البيانات الناقصة بالبيانات الأخرى الواردة بذات الورقة .

#### الحالة الثانية : يكون الحكم بالبطلان واجبا ولو

لم ينص القانون على ذلك اذا كان العيب الذى شاب الاجراء عيبا جوهريا ويشترط ان يثبت انه اضر بالتمسك به والمقصود بالضرر هو ان يكون العيب

النشاط لتحويل دون الاستغلال وإساءة استعمال الحق وذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وبعد أن أشارت المذكرة الإيضاحية إلى توالى صدور قوانين تخفيض الإيجارات المتعاقبة قالت أنه لما كانت المادة ( ٢ ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تجيز للمؤجر طرد المستأجر إذا تأخر عن سداد الأجرة المستحقة فقد لجأ الكثير من المؤجرين - للأضرار بالمستأجر - إلى الامتناع عن استلام الأجرة مما يضطر الكثير من المستأجرين إلى اتباع اجراء الأيداع في المحاكم وعرض الأجرة على المؤجر مرضاً حقيقياً عن طريق أقلام المحضرين مما أصاب غالبية المستأجرين خاصة ضغارهم بالعنت وتحميلهم رسوماً دون مقتضى وقد لجأ الكثير من المؤجرين إلى هذا الطريق كوسيلة لطرد المستأجر بدعوى تأخره عن دفع الأجرة لذلك فقد رتب تيسيراً على المستأجرين إزاء المؤجرين المتعنتين أن يتم إيداع الأجرة المستحقة خزانة مأمورية العوائد المختصة إذا امتنع المؤجر بعد إداره من المستأجر عن استلام الأجرة ويعتبر إيصال الأيداع سنداً بإبراء ذمة المستأجر من القيمة الإيجارية بالقدر المودع .

ومعنى هذا أن القانون تيسيراً على المستأجر وترفقاً به من عنت المؤجر استبدل هذه الطريقة في الأيداع بطريق العرض والإيداع على يد محضر ليخفف عن كاهله أمرين :

أولهما - تحميله رسوماً دون مقتضى . ولو الزمنا المستأجر باتباع الإجراءات التي نص عليها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ من أخطار سابق وأخطار لاحق لتكبد المستأجر شهرياً مصاريف تبلغ حوالى ثلاثين قرشاً بما فيها دفعة طلب الأيداع وهو ما حرص القانون على أن يجنيه إياه ولا يؤتى هذا القانون ثمرته المرجوة في هذا الصدد إلا بالترفق في معاملة المستأجر بالتخفيف عن كاهله بعدم الزامه بالأخطار على مؤجر متعنت في عدم استلام الأجرة .

ثانيهما - إعفائه من اتباع إجراءات الأيداع في المحاكم بعد عرض الأجرة على المؤجر عرضاً حقيقياً عن طريق أقلام المحضرين ذلك أن هذا الطريق طريق العرض الحقيقي ثم الأيداع كما في هذا الطريق من تعريضه بعدم براءة ذمته رغم الأيداع بالمحكمة إذا لم يستبقه عرض حقيقى وأذن ومضى كان القانون رقم

ولا يبقى بعد ذلك إلا الحديث عن الضرر الذى يمكن أن يصيب المؤجر إذا لم يخطر قبل الأيداع أو بعده فاما عن الأخطار السابق على الأيداع فالمراد منه أن يعذر الدائن باستلام الأجرة مع أنه يعلم تاريخ استحقاقها من العقد المحرر بينه وبين المستأجر ومن هذا فلا على المستأجر أن هو لم يخطر المؤجر بأمر معلوم له ومن شأنه وحده أن يسعى إليه دون سعى وراءه من المستأجر واما عن الضرر من عدم الأخطار أصلاً بالأيداع لا من المستأجر ولا من مأمورية العوائد فإن كل ما يترتب على ذلك هو أن المؤجر وهو المسكف بالسعى وراء دينه سيستفسر من هذه الجهة عن الأيداع .

ثانياً - ليس ادل على سلامة هذا النظر من أن الشارع كلف الجهة المودع لديها الإيجار أى العوائد أو الجهة الإدارية بأن تقوم بأخطار المؤجر بهذا الأيداع بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلافاً لما هو متبع في قانون المرافعات في حالة الأيداع مما يشير إلى أن المشرع افترض سلفاً أن المستأجر قد لا يخطر بالأيداع فكيف يرتب بعد هذا البطلان جزءاً على عدم الأخطار بالأيداع ولو قلنا مع القائلين بالبطلان نتيجة لعدم الأخطار فإن هذا البطلان طبقاً لهذا النظر الخاطيء سيكون أيضاً جزءاً على تخلف الجهة المودع لديها عن القيام بالأخطار وهو لا يقبل عقلاً إذ لا سلطان للمستأجر على هذه الجهة ليلزمها بالأخطار فضلاً عن احتمال قيام التواطؤ بين المؤجر وتلك الجهة لكيلا تخطر بالأيداع فيكون باطلاً ولا تبرأ ذمة المستأجر بالأيداع ويعجز أن يسترد ما أودعه ويكون عرضة للطرد من مسكنه .

ثالثاً - وليس أقطع في الدلالة على صحة هذا النظر وحده دون غيره مما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ من أن الأسكان يعتبر في الدولة الاشتراكية من أهم الخدمات التي تتدخل لتنظيمها والعمل على توفيرها وفي مجال هذا التنظيم تقوم بإجراء الرقابة الضرورية على هذا



حتى تاريخ السداد والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ثم نص القانون على ان تعاد الى المرافعة قضايا الاخلاء أو الطرد للتخلف عن سداد الاجرة المحجوزة للحكم وقت العمل بهذا القانون كما أمر بوقف تنفيذ الاحكام الصادرة بالاخلاء أو الطرد للتخلف عن سداد الاجرة والتي لم يتم تنفيذها من تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام المستأجر باداء الاجرة المستحقة والمصاريف القانونية وذلك قبل تمام تنفيذ الحكم .

ومعنى صدور هذا القانون بعد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ان المشرع لم يشأ ان يترك الامر لعنت بعض المؤجرين فأفسح الاجال في الوفاء بالاجرة بل وأوقف تنفيذ الاحكام على ما في هذا الامر من خطورة بالغة فعل كل هذا ليؤكد انه يحمي المستأجر من تعنت المؤجر ولا تتحقق هذه الحماية بفرض احكام من البطلان ليس في نص القانون ولا روحه مايساندها اذ سيكون من بادر بايداع الاجرة وتخلف عن الاخطار لسبب أو لآخر في مركزا سواء من ذلك الذي يماطل عامدا في سداد الاجرة حتى تقام عليه دعوى الاخلاء ولا يسدد الا قبيل قفل باب المرافعة .

وفي الختام وتحقيقا لغرض الشارع من القانون المشار اليه يتعين على مأموريات العوائد أو الجهات الادارية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الاسكان والمرافق الا تتقاضى هذه المأموريات اى مبالغ من المستأجر كدمغة في اى صورة صورت حتى لا يكون القانون الذى اريد به التخفيف على المستأجر قد حمله اجرة اضافية فرضت عليه بتعنت المؤجر معه كما انه لايجوز لهذه الجهات الادارية المودع لديها الايجار ان تنصب من نفسها قاضيا على المستأجر فلا تقبل منه الايداع كما حدث فعلا من بعض مأموريات العوائد الا بعد ان يقدم لها الدليل على اخطاره المؤجر في الميعاد الذى أورده القانون المذكور بل عليها ان تقبل منه الايداع دون ان يكون لها حق مطالبته بأى اجراء سابق بل وتقبله منه فى اى ميعاد يتقدم به اليها اذ عليه وحده ستقع مغبة عدم ايداع الاجرة فى مواعيد استحقاقها .

٢٤ لسنة ١٩٦٥ قد قصد كما تقسول مذكرته الايضاحية الى التخفيف من اجراءات العرض والايداع فان هذا الطريق الذى قصد اليه الشارع لا يتحقق الا بالقول بعدم ترتيب البطلان جزاء على اغفال المستأجر اى من الاخطارين اذ يجب ان يثبت انه اودع الاجرة .

**رابعاً** لما كان من المقرر قانوناً أن الدين مطلوب لا محمول بمعنى أن الدائن وهو المؤجر هنا هو الذى يسعى لطلب دينه من المستأجر وليس العكس وكان توالى صدور قوانين تخفيض الاجرة قد حدى بكثير من المؤجرين الى الامتناع عن استلام الاجرة لاجبار المستأجر على الا يلوذ باحكام هذه القوانين او ليتمكن من طرده بحجة تأخره فى سداد الاجرة المستحقة وكان مع هذا ورغم ما قصد اليه الشارع بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ لازال يقع عبء هذا التعنت على المستأجر اذ عليه ان يحرز اخطارين فيتوجه بكل منهما فى كل مرة الى مكتب البريد لتسجيله ثم يتوجه الى مأمورية العوائد للايداع حيث تتقاضى منه هذه المأمورية مبلغ ١٢ قرشاً كدمغة لما كان هذا كله فان القول بترتب البطلان جزاء على عدم الاخطار هدم كامل للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ وما قصد منه ومنافاة للقاعدة الأصلية فى القانون من أن الدين مطلوب لا محمول ولا يمكن اعمال هذه القاعدة وتحقيق قصد الشارع بالقانون المذكور الا فى القول بعدم فرض البطلان هذا على اى من الاخطارين المنصوص عليهما فى هذا القانون .

**خامساً** فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر ونشر بالجريدة الرسمية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ الذى استبدل بنص المادة الثانية فقرة ١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة النص الآتى :

**مادة ٢** - فقرة ١ - اذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة طبقاً للقانون خلال ١٥ يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بإعلان على يد محضر . . . يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء الميكات المؤجر . . . على انه لايجوز بالاخلاء الا ما قام به المستأجر باداء الاجرة

## مسؤولية الشخص المعنوي مدنيا عن خطأه الشخصي

للأستاذ راغب حنا  
المحامى لدى محكمة النقض

بيان :

قدم العامل الى محكمة الجنايات متهما بقتل زميله . وأمام المحكمة تمسك الدفاع عنه بأن المتهم مصاب بمرض عقلي يجعله غير مسئول عن أعماله ، مستندا في ذلك الى ملف خدمته . وبعد أن اطلعت المحكمة على الحقائق سالفة الذكر قررت عرض المتهم على الطبيب الشرعى لفحص قواه العقلية وبيان ما اذا كان يعتبر مسئولا عن عمله يوم الحادث ام لا . وبعد أن أودع المتهم مستشفى الأمراض العقلية عدة شهور تحت الملاحظة قرر طبيب الأمراض العقلية أن المتهم مصاب باضطراب عقلي يرجع الى مدة سابقة على ارتكاب الحادث مما يجعله غير مسئول عن عمله يوم الحادث . ومن ثم قررت محكمة الجنايات وقف السير في الدعوى الجنائية الى أن يشفى المتهم واحالة الدعوى المدنية ( التى كان قد رفعها ورثة القتيل أمام محكمة الجنايات ضد المتهم ووزارة الصحة بصفة كونها مسئولة عن الحقوق المدنية ) الى المحكمة المدنية المختصة للفصل في طلب التعويض الموجه الى وزارة الصحة .

ولما كانت الدعوى المدنية قد رفعت أولاً أمام محكمة الجنايات من ورثة القتيل ضد المتهم وأدخلت فيها الوزارة باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية عما أحدثه تابعها بعمله غير المشروع الواقع منه في حال تأدية وظيفته ، فقد تمسك

نشرت المجلة في هذا العدد حكما صادرا من محكمة القاهرة الابتدائية (١) وحكما صادرا من محكمة استئناف القاهرة قضى بتأييد الحكم الابتدائي المشار اليه (٢) . وقد تناول هذان الحكمان مسؤولية جهة الادارة - باعتبارها شخصا معنويا - عن خطأها الشخصى . مسؤولية أصيلة ، وليس باعتبارها متبوعة تسال عن الضرر الذى يحدثه تابعها بعمله غير المشروع الواقع منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها .

وتتحصل الواقعة التى صدر فيها هذان الحكمان في أن عاملا بوزارة الصحة أصيب باضطراب عقلي ومنح إجازات مرضية وأخيرا أشار القومسيون الطبى العام بإمكان عودته الى عمله تحت إشراف ، على أن يعاد الكشف عليه بعد ستة شهور بتقرير من رئيسه . وقد عاد العامل الى عمله وانتقضت المدة التى حددها القومسيون الطبى دون أن يرسل العامل اليه لإعادة الكشف عليه . وفي أحد الأيام استل العامل مطواة وأنهال بها طعنا على زميل له بالمكتب . فأحدث به اثنتين وثلاثين إصابة أفضت الى موته فورا .

(١) انظر قضايا المحاكم الابتدائية .  
(٢) انظر قضايا محاكم الاستئناف .



وقد استحدث التقنين المدني الجديد استثناء من ركن التمييز في حدود ضيقة تحقيقا للعدالة إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ على ما يأتي : « ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعيًا في ذلك مركز الخصوم » .

\* \* \*

### مسئولية الشخص المعنوي :

استقر الفقه والقضاء على جواز مساءلة الشخص المعنوي مدينا عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه في ادارتهم لشؤونه ، كمسئولية الشركة عن الخطأ الذي يقع من مديرها ومسئولية الجمعية عن الخطأ الذي يقع من مجلس ادارتها .

ولكن نظرا لأن الشخص المعنوي لا يمكن أن ينسب اليه التمييز فكثيرا ما كانت الأحكام تعتبر مسئولية الشخص المعنوي في مثل هذه الحالات مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه تطبيقا لمسئولية الشخص عن عمل الغير المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من القانون المدني .

ولكن في الأحوال التي يتعدى فيها الالتجاء الى هذا الطريق غير المباشر بأن يكون الخطأ واقعا من الشخص المعنوي نفسه فقد اطرده الفقه والقضاء في فرنسا وفي مصر على اعتبار الشخص المعنوي مسئولا مسئولية أصيلة عن خطئه الشخصي . وفي تقرير هذه المسئولية يكتفى بركن التعدي في الخطأ دون ركن التمييز (١) .

ومن تطبيقات هذا المبدأ مساءلة الدولة - كشخص معنوي عام - عن أخطائها الشخصية أخذا بقواعد المسئولية التقصيرية التي تطبق على الأفراد والهيئات الخاصة .

والحكمان موضوع هذا التعليق قد قررا مسئولية جهة الإدارة عن خطئها الشخصي عندما استحالَت مساءلتها كمتبوعة عن خطأ تابعها /

الدفاع عن وزارة الصحة بأنه متى انتفت مسئولية تابعها جنائيا ومدنيا لتخلف الركن المعنوي للمسئولية - وهو التمييز - فإن مسئولية الوزارة باعتبارها متبوعة تنتفى كذلك .

وأزاء ذلك رأى ورثة القتييل المدعون تغيير الأساس القانوني لمساءلة وزارة الصحة - بدلا من اعتبارها متبوعة تسأل عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع - الى اعتبارها مسئولة مسئولية أصيلة عن تعويض الضرر الذي وقع كنتيجة مباشرة لخطئها الشخصي - إذ لم تنفذ قرار القومسيون الطبي العام بإعادة الكشف على العامل المصاب باضطراب عقلي في الموعد الذي حدده القومسيون ، مضافا اليه خطأها في ترك العامل المريض بهذا المرض العقلي يعمل دون اشراف - بالمخالفة لما أشار به القومسيون الطبي العام - حتى ارتكب الحادث الذي ذهب ضحيته مورث المدعين .

وقد أخذت المحكمة ابتدائيا واستئنافيا بهذا النظر وقضت على وزارة الصحة بالتعويض الكامل عن الضرر الذي وقع نتيجة مباشرة لخطئها الشخصي . وهو قضاء سديد يؤيده الفقه والقضاء كما سنرى فيما يلي .

\* \* \*

### المسئولية عن الأعمال الشخصية :

تقوم المسئولية عن الأعمال الشخصية على خطأ يتعين على الدائن إثباته في جانب المدين ، وفقا للقواعد العامة في المسئولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني والتي تقرر أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » . ومن هذا النص يبين أن أركان المسئولية ثلاثة : خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر .

والخطأ له ركنان : ركن مادي هو التعدي ، وركن معنوي هو الإدراك أو التمييز . أما التعدي فهو الانحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي . وأما الإدراك فهو التمييز الذي جعلته المادة ١٦٤ فقرة أولى من القانون المدني شرطا للمسئولية إذ نصت على أن « يكون الشخص مسئولا عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز » .

(١) الوسيط في مصادر الالتزام للدكتور عبد الرزاق السنهوري بند ٥٤١ ص ٨٠٦ وما بعدها والمراجع المشار اليها في هامش الصفحة ٨٠٨ .

لهم من أوامر اعتبر ذلك خطأ من جانب الحكومة يستوجب مسئوليتها ، فانه لا يكون مخطئاً في استخلاص ركن الخطأ (١) .

وفي حكم سابق لمحكمة النقض في ظل القانون المدني القديم ولائحة ترتيب المحاكم الأهلية كانت محكمة النقض قد أصدرت حكماً قرر نفس المبدأ وجاء به :

« اذا كانت الحكومة وهي تقوم بتنفيذ مشروع عام لم تراع الاعتبارات الفنية اللازمة في عمله ، فانها تكون مسئولة حتماً عما يصيب الغير من الضرر من جراء ذلك ، وليس من المحذور على المحاكم اذا ما رفع اليها نزاع من هذا القبيل ان تتحرى ثبوت التقصير المدعى به على الحكومة ، وتحقق من الضرر المطلوب التعويض عنه فان ذلك لا يدخل في الحظر الوارد بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم ، المقصور على تأويل أى عمل أو أمر من أوامر الإدارة أو وقف تنفيذه ، بل هو متعلق بطلب تعويض عن ضرر مدعى لحوقه بطالب التعويض بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب الحكومة (٢) » .

\*\*\*

#### الخلاصة :

يخلص مما تقدم ان الشخص المعنوي العام يسأل مدنياً عن خطئه الشخصي - تماماً كالأفراد - متى توافرت في حقه شروطه المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، وكل ما في الأمر انه في صدد توافر الخطأ يكفي - استثناء من القواعد العامة - بركن التعدي دون ركن التمييز .

وان حق الدولة في إدارة المرافق العامة وتنظيمها والإشراف عليها لا يمنع القضاء العادي من تقرير مسئوليتها عن الضرر الذي يصيب الغير من إهمالها ، أو تقصيرها في تنظيم شؤون المرافق العام أو الإشراف عليه .

(١) نقض مدني ٢٠ مايو سنة ١٩٦٥ - طعن رقم ٤٤٦ سنة ٣٠ قضائية - المحاماة ص ٤٧ حكم ٣٩٦ ص ٤١٤ .  
وينفس المعنى نقض مدني ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ - طعن رقم ٤١ سنة ٣١ قضائية مجموعة المكتب الفني السنة السادسة عشرة ص ١٠٨٢ .

(٢) نقض مدني ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، مجلة المحاماة السنة السادسة والعشرون ص ٤٥٨ رقم ١٧٧ والجداول العشرى الثالث لمجلة المحاماة القسم المدني ص ١٤٦ بند ٨٧٨ .

الذي انتفت مسئوليته لانتفاء ركن الادراك والتمييز عنده على الوجه السابق تفصيله .

وفي صدد مسئولية الشخص المعنوي العام من خطئه الشخصي يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري :

« قد يكون الشخص المعنوي المراد مساءلته هو الدولة ذاتها أو شخص معنوي عام كمجلس من مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو غيره من الأشخاص العامة وتحقق مسئولية الشخص المعنوي في مصر على النحو الذي تتحقق به مسئولية الأفراد والهيئات الخاصة . وقواعد المسئولية واحدة للفريقين . ذلك ان القضايا التي تقوم على هذه المسئولية بالنسبة اليهما معا تدخل في اختصاص القضاء العادي ولم يمتد حتى اليوم اختصاص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة الى مسئولية السلطات العامة من أعمالها المادية . ولا يزال هذا الاختصاص مقصوراً على المسئولية من القرارات الإدارية . والقضاء العادي في مصر يطبق على مسئولية الدولة والسلطات العامة قواعد المسئولية التقصيرية التي يطبقها على الأفراد والهيئات الخاصة وقد وصل في بعض الحالات الى جعل الدولة مسئولة عن الخطأ المسئولية شخصية لا مسئولية المتبوع عن التابع » .

( كتاب الوسيط الجزء الاول في مصادر الالتزام ص ٨٠٦ بند ٥٤١ ) .

وقد أشار المؤلف بالهامش رقم ٣ صفحة ٨٠٨ من نفس المرجع الى أحكام عديدة قضت بمسئولية الدولة عن الخطأ الذي يقع منها في أعمال الري وفي أعمال الطرق والتنظيم وفي أعمال البوليس والأمن وفي أعمال الجمر ككما قضت بمسئولية المجالس البلدية .

وقد قضت محكمة النقض بانه : ( وان كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة - ومن بينها مرفق الأمن - وحق تنظيمها والإشراف عليها الا أن ذلك لا يمنع القضاء - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً الى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شؤون المرفق العام أو الإشراف عليه ، والمحكمة وهي بسبيل تحقيق الخطأ المنسوب الى جهة الإدارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه اذ أن ذلك من شأن جهة الإدارة وحدها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات .

ومتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي وقع فيها سواء أكان ذلك راجعاً الى عدم صدور أوامر اليهم بأوجود في هذه المنطقة أو الى مخالفتهم لما صدر



## تعليق على مشروعات القوانين

للأستاذ  
محمد فهد أمين  
المحامى  
لدى محكمة النقض

### حول مشروع القرار الجمهورى بسرمان بعض أحكام التأمينات الاجتماعية على ذوى المهن الحرة وأصحاب الأعمال الحرف

نطاق تطبيق المشروع ( المادة الأولى ) :

تنص المادة ٢/٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن :  
« لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قرارا بسريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة لهذه الفئات :

- ١ - العاملون المشار اليهم فى البندين ٢ و ٣ من الفقرة السابقة ( وهم العاملون فى الزراعة وخدم المنازل ) .
- ٢ - المشتغلون فى منازلهم لحساب صاحب العمل .
- ٣ - ذوى المهن الحرة والمشتغلون لحسابهم وأصحاب الحرف .
- ٤ - أصحاب الأعمال أنفسهم .

وعملا لأحكام المادة المذكورة أعدت وزارة العمل مشروع قرار جمهورى بسريان أحكام تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية على الفئات الآتية :

( أ ) أصحاب الأعمال الحائزين أراض زراعية تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر - ويقصد بالحائز فى تطبيق أحكام القرار كل من يزرع أرضا لحسابه أو يستغلها بأى وجه ولا يعتبر حائزا من يقوم بتأجير الأرضى نقدا أو بالمزراعة .

( ب ) أصحاب الأعمال من غير حائزى الأرضى الزراعية وهم من يستخدمون لديهم عمالا بأجر لأنهم اذا كانوا لا يستخدمون عمالا بأجر يعتبرون من أصحاب الحرف ويندرجون تحت البند « ج » .

ونصت المذكرة الايضاحية للمشروع على أن لا يعتبر من أصحاب الأعمال فى تطبيق أحكام هذا القرار ملاك العمارات .

ونرى أن ينص صراحة فى مشروع القرار على استثناء هذه الطائفة لأن صاحب العمارة يعتبر صاحب عمل بالنسبة للبواب الذى يستخدمه .

( ج ) ذوى المهن الحرة المنظمة بقوانين أو لوائح كالمحامين والأطباء والمهندسين والمحاسبين وغيرهم اذا كانوا يشتغلون لحسابهم الخاص ، اما اذا كانوا يعملون لدى الغير فانهم يعتبرون عمالا ويسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية أو قوانين التأمين والمعاشات الحكومية حسب الأحوال .

( د ) المشتغلون لحسابهم والمشتغلون فى منازلهم لحساب صاحب العمل ، لأن هؤلاء لا يعتبرون عمالا وبالتالي لا ينتفعون بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية لعدم خضوعهم لإشراف صاحب العمل واستقلالهم فى عملهم .

( هـ ) أصحاب الحرف وهم المنتجون أو أصحاب المشروعات الذين لا يستخدمون عمالا بأجر ويعتبر كذلك صاحب حرفة كل من يعمل معه أفراد أسرته دون غيرهم اذا كانوا

أيضا من رسوم القيد ونصف الاشتراك السنوى ، ومن ناحية أخرى فان حالة المحامين المادية لا تتحمل اعباء جديدة . وان صندوق معاشات نقابة المحامين مثلا يزداد رسوخا على مر الأيام وستزداد موارده زيادة كبيرة عند سريان قانون المحاماة الجديد حتى انه يرفع المعاش الى ٥٠ جنيها ، ٦٠ جنيها شهريا نتيجة لازدياد هذه الموارد .

ولا يتصور ان المشروع يوفر للمحامي معاشا أكبر مما يكفله معاش النقابة والقول بان المعاش في المشروع قد يصل الى ١٠٠ جنيها شهريا فهو امر بعيد الاحتمال لان معاش العجز والوفاة الطبيعيين يصل اقصاه الى ٦٠ ج شهر ( ٤٠ ٪ من اقل فئة للايراد وهي ١٥٠ جنيها شهريا ) .

كما ان معاش الشيخوخة يحسب بواقع ٢ ٪ من متوسط الايراد الشهري المؤدى على أساسه الاشتراك عن كل سنة فانه يتطلب مدة اشتراك لا تقل عن ٥٠ عاما ومتوسط ايراد لا يقل عن ١٠٠ جنيها شهريا وهو امر بعيد الاحتمال أيضا .

ويمكن تقسيم المحامين من حيث استفادتهم من المشروع الى ثلاث فئات حيث ان مدة عمل المحامين تنحصر في الفترة من سن ٢١ الى سن ٦٠

فالمحامون من سن ٢١ - ٣٥ هؤلاء معظمهم يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية فعلا بحكم عملهم في القطاع العام وبالتالي لا يسرى عليهم المشروع .

والمحامون من سن ٣٥ - ٥٠ وهم اصحاب المصلحة في التأمينات الاجتماعية وهم حين يصلون الى سن التقاعد يحصلون على معاش تقاعد قدره ٤٠ ج شهريا من ايسر السبل ولا يحقق لهم هذا الرقم في المشروع الا دخل شهري ١٠٠ ج واشتراك ١٢ ج وحالة المحامين كما قلنا لا تسمح بذلك .

اما المحامون من سن ٥٠ - ٦٠ وهؤلاء خلال عشر سنوات سيحصل المحامي منهى على معاش من النقابة وسيقتصر اشتراكه في التأمين على عشر سنوات تؤهله فقط للحصول على تعويض الدفعة الواحدة دون المعاش ، وهذا لا يمثل تأمينا ولا يعدو ان يكون ادخارا . وان مبلغ الدفعة الواحدة لن يفيد بالقدر الذي سيرهقه أداء الاشتراك .

لا يتقاضون اجرا عن عملهم ، لان افراد الأسرة اذا كانوا يتقاضون اجرا فان صاحب الحرفة يعتبر في هذه الحالة صاحب عمل ويندرج تحت البند « ب » .

ويقضى المشروع بان يكون التأمين الزاميا لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ويقال تعليلا لذلك انه لا يمكن حساب المشروع من الوجهة الشخصية والفردية فلزم ان يكون اجباريا عاما فضلا عما فيه من مزايا للخاضعين لاحكامه وبوجه خاص الحرفيين منهم .

ولا خلاف على ان سريان قانون التأمينات الاجتماعية على الفئات الواردة بالمشروع يعتبر ضمانا وتأمينا لحياة هذه الفئات ، فهو يؤمن الخاضعين لاحكامه من أخطار العجز الكامل والوفاة ويوفر لهم ولدويهم المعاش في هاتين الحالتين دون اعتبار لمدة الاشتراك في حالة اصابة العمل والاكتفاء بالاشتراك ستة أشهر في حالة العجز الكامل او الوفاة في غير حالات اصابة العمل كما يوفر تأمينا اضافيا يؤدي بشروط معينة ومعاش الشيخوخة بشروط خاصة أيضا . هذا فضلا عن ان زيادة المدخرات تساعد على تحقيق خطة التنمية بعد ان اصبحت التأمينات الاجتماعية مصدرا هاما من مصادر التمويل .

وأغلب أعضاء النقابات المهنية يعملون حاليا في القطاعين العام أو الخاص وتسري عليهم قوانين التأمين والمعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية كعاملين باستثناء المحامين وكان هذا المشروع لن يطبق الا على المحامين فقط دون باقى ذوى المهن الحرة .

وهناك شبه اجماع من جانب المحامين على ضرورة تأجيل سريان المشروع بالنسبة لأعضاء النقابات المهنية التي لها نظام تأمين خاص او على الأقل جعل التأمين اختياريا بالنسبة لهم . ذلك ان المشروع يستبعد من نطاق تطبيقه الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية والخاضعين لاحكام قوانين التأمين والمعاشات لوجود ضمان آخر لهم .

والمحامون لديهم قانون معاشات يحقق لهم هذا الضمان ويرتب معاشا للمحامي قدره ٤٠ جنيها شهريا والدفع بطريق ايسر فتمويل صندوق المعاشات يتم عن طريق الأعضاء بطريق غير منظور مثل تمغة المحاماة وأتعاب المحاماة المحكوم بها ويمول



( ١ ) ألا تقل فئة الايراد التى تؤدى الاشتراكات على أساسها عن قيمة صافى الايراد السنوى المتخذ أساسا لربط الضريبة النوعية المستحقة عليهم مقسوما على اثنى عشر ، فإذا لم يكن المؤمن عليه خاضعا للضريبة النوعية يتم الاشتراك على أساس أية فئة يختارها من الفئات الواردة بالجدول المشار اليه .

( ب ) ألا تقل هذه الفئات بالنسبة لحائزى الأراضى الزراعية عن القيمة الإيجارية السنوية مقسومة على اثنى عشر .

( ج ) وفى جميع الأحوال يراعى ألا تقل فئة الايراد التى تؤدى الاشتراك الشهرى على أساسها عن الفئة الأولى الواردة بالجدول .

ولا جدال ان هناك صعوبات تعترض تقدير الايراد الشهرى للمؤمن عليه على أساس صافى الايراد السنوى المتخذ أساسا لربط الضريبة وهى :

١ - ان تقدير مصلحة الضرائب غالبا لا يشمل الواقع .

٢ - ان الاقرارات التى تقدم الى مأموريات الضرائب يشوبها كثير من التهرب من الضريبة .

٣ - ان فحص المأموريات للاقرارات يتأخر كثيرا وأحيانا يصل الى ما بعد تقديم الاقرار بخمس سنوات .

لذلك فأننا نقترح الأخذ بالاقرار الضريبى الذى يقدمه الممول كأساس لتحديد فئة الايراد ومن ثم فئة الاشتراك الشهرى - وأن تترك الحرية للمؤمن عليه فى اختيار أى فئة من فئات التأمين حسب رغبته ولا يتخذ ذلك اقرارا منه بدخله الشهرى الذى يكون أساسا لربط الضريبة ، ونرى تعسديل الفقرة الأولى من المادة ٤ على النحو التالى :

(( تحدد فئة الايراد الشهرى التى تؤدى الاشتراكات على أساسها لأول مرة وفقا لاختيار المؤمن عليه لأحدى فئات الجدول رقم ( ١ ) المرافق بحيث لا تقل هذه الفئة عن قيمة صافى الايراد السنوى المقدم عنه اقرار الضريبة النوعية عن السنة السابقة مقسوما على اثنى عشر ولا يتخذ ذلك اقرارا منه بدخله الشهرى الذى يكون أساسا لربط الضريبة . الخ ))

لهذا نرى تأجيل سريان المشروع على أعضاء النقابات المهنية التى لها نظم معاشات خاصة أو أن يترك لهم الاشتراك اختياريا فى التأمين .

### نظام التمويل ( المادة الثانية ) :

يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من الاشتراكات الشهرية التى يؤديها المؤمن عليه الذى يقع عبء الاشتراك عليه كاملا على أساس فئات الايراد الشهرى وفقا للجدول المرافق للمشروع بواقع ١٢ ٪ من قيمة الفئة التى يتم على أساسها الاشتراك . . بينما تصل النسبة للعاملين ٢٢ ٪ من الأجور .

وقد روعى فى ذلك التخفيف على الحرفيين بالذات وهم المعنى بهم أصلا بهذا المشروع . ولكن المشروع من ناحية أخرى رفع سن استحقاق المعاش الى الخامسة والستين لزيادة المدة التى تؤدى خلالها الاشتراكات وتخفيف الأعباء على الهيئة خمس سنوات أخرى . . وهو أمر سنعرض له فيما بعد .

### تحصيل الاشتراكات ( المادة الثالثة ) :

تقوم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتحصيل الاشتراكات والرسوم بنفسها أو عن طريق الجهات التى تشرف على تنظيم نشاط المتفعين أو من ينتمون اليها كالنقابات المهنية والاتحادات والغرف التجارية والجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من الهيئات المختصة بموجب اتفاقيات وطبقا للشروط والأوضاع التى يقررها مجلس إدارة الهيئة ومن شأن ذلك أن ييسر التعامل بين هؤلاء المتفعين والهيئة كما ييسر الرقابة على اشتراك كل من تسرى عليه أحكام المشروع .

### أسس أداء الاشتراكات ( المادة الرابعة ) :

لما كان دخل الفئات الخاضعة للمشروع يتفاوت حسب ظروف الانتاج والعوامل الاقتصادية المختلفة فقد رأى تحديد فئات لاشتراك المتفعين حسب الجدول رقم ( ١ ) المرافق للمشروع من الفئة الأولى وتبدأ بخمسة جنيهات شهريا الى الفئة العشرين ١٥٠ ج شهريا ) وتندرج الاشتراكات الشهرية من ٦٠ قرشا شهريا الى ١٨ ج شهريا حسب فئة الايراد الشهرى . وترك للمؤمن عليهم الخيار فى تحديد الفئة التى يشتركون على أساسها لدى الهيئة لأول مرة مع مراعاة الآتى :

## وضع أسس أخرى لأداء الاشتراكات ( المادة الخامسة ) :

أجاز المشروع لوزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة وضع أسس أخرى لتحديد فئات الأيراد للمؤمن عليهم في حالات معينة .

وان ترك الحرية للمؤمن عليه في اختيار أي فئة من فئات التأمين حسب رغبته يحقق عدم إرهاق المؤمن عليهم وعدم توقفهم في المستقبل عن أداء الاشتراكات لأعضائهم .

## تعديل فئات الاشتراك ( المادة السادسة ) :

يقضى المشروع بأنه يجوز للمؤمن عليه أن يطلب تعديل الفئة التي يؤدي على أساسها الاشتراك للهيئة إلى الفئة الأعلى مباشرة كما يجوز له كذلك في حالة نقص دخله أن يطلب تعديل أداء الاشتراكات للهيئة على أساس الفئة الأقل مباشرة ويسرى التعديل في الحالتين اعتباراً من أول يناير التالي ولا يجوز الانتقال من فئة لأخرى قبل انقضاء مدة اشتراك قدرها خمس سنوات في الفئة المنقول إليها حتى سن ٤٥ سنة ثم تزداد إلى ست سنوات حتى سن ٥٥ كما لا يجوز طلب الاشتراك بفئة أعلى عند بلوغ سن المؤمن عليه الخامسة والستين .

وبذلك يحرم المشروع الانتقال من فئة لأخرى إلا بشروط في حين أن ظروف العمل قد تجعل المؤمن عليه في حالة خسارة لسنة أو أكثر فيعجز عن الوفاء وقد تتحسن حالته في سنة مالية فيرى رفع فئة الاشتراك .

ولا ضرر يعود على الهيئة من إلغاء القيد الزمني في هذه الحالة ولا يتصور أن يحصل المؤمن عليه في النهاية على مستحقات تزيد عن مقابل الاشتراكات التي أداها فعلاً للأسباب الآتية :

١ - أن أقصى ما يحصل عليه المؤمن عليه من تعويض الدفعة الواحدة هو ١١ ٪ وأحياناً ٩ ٪ من متوسط الأيراد السنوي من كل سنة اشتراك في حين أنه يسدد دائماً بواقع ١٢ ٪ من هذا الأيراد .

٢ - أن المادة السابعة من المشروع حددت أساس حساب مستحقات المؤمن عليه على أساس متوسط فئات الأيراد الشهري طوال مدة الاشتراك وليس على أساس حساب متوسط السنتين الأخيرتين كما هو الحال بالنسبة للعمال .

٣ - أن المشروع وضع حداً أقصى للمعاش

لا يتجاوز ٧٥ ٪ من قيمة متوسط الأيراد الشهري المحسوب على أساس المعاش ( مادة الأسس والدراسات الاكتنوارية رغم ٩ من المشروع ) مهما بلغت خدمة المؤمن عليه .

٤ - أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تعامل العاملين بالقطاع الخاص الذين يتقاضون أجوراً بالانتاج على أساس متوسط أجورهم الشهرية في شهر يناير من كل عام بل أنهما تعامل العاملين منهم بالقطاع العام على أساس ما يتقاضون من الأجور الفعلية شهرياً ولم ذلك ، والمقصود بترك حرية الاختيار للمؤمن عليه في الانتقال من فئة لأخرى مواجهة حالات المرض أو الكساد أو نقص الدخل بمعنى أنه يتعين السماح بانقاص فئات الاشتراك في مثل هذه الحالات الطارئة التي لم يعالجها المشروع إلا بشروط قاسية وهي :

١ - أن يكون التخفيض إلى الفئة الأقل مباشرة .

٢ - أن يكون التخفيض بعد اشتراك ٥ سنوات في الفئة المنقول إليها حتى سن ٤٥ و ٦ سنوات حتى سن ٥٥ .

٣ - أن يسرى التعديل اعتباراً من أول يناير التالي .

أن حالات المرض أو الكساد أو نقص الدخل عموماً كثيرة الحدوث ويتعين مواجهتها صراحة بدلاً من إثارة المتاعب للمؤمن عليهم مستقبلاً في حالة نقص الدخل الذي يعجز المؤمن عليه من أداء الاشتراكات . ونرى أن يسمح للمؤمن عليه بتخفيض فئة الاشتراك في هذه الحالة على أن يعود إلى نفس الفئة إذا سمحت موارده بذلك .

على أن تقتصر الشروط الواردة في المشروع على حالة الانتقال إلى فئة أعلى .

ولا يفوتنا القول أن حالة التوقف عن ممارسة النشاط الواردة بالمادة السابعة من المشروع مقصود بها التوقف النهائي عن ممارسة النشاط لبلوغ سن الخمسين على الأقل .

ولا تواجه حالات التوقف المؤقت لأسباب عارضة كخسارة طارئة أو كساد مؤقت . . الخ . كما أن تطبيق القواعد العامة في شأن تحصيل الاشتراكات وتوقيع غرامة تأخير في حالات التوقف عن الدفع للأسباب العارضة كالخسارة أو الكساد



الاشتراك في التأمين فإذا كان المؤمن عليه قد سدد الاشتراكات للهيئة على أساس أكثر من فئة واحدة من فئات الإيراد فيحسب المعاش على أساس متوسط فئات الإيراد الشهري الذي أدى عنسه الاشتراك للهيئة طوال مدة الاشتراك .

ولا يجوز أن يجاوز المعاش ٧٥ ٪ من قيمة متوسط الإيراد الشهري المحسوب على أساسه المعاش .

وإذا لم يحذف النص الذي يحرم الانتقال من فئة لأخرى قبل انقضاء مدة معينة فيتعين تعديل النص الحالي وأخذ متوسط فئات الإيراد الشهري الذي أدى عن الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين للاستحقاق وهو ما تقضي به القواعد العامة في قانون التأمينات الاجتماعية منعاً من التفرقة المعاملة .

#### قواعد استحقاق تعويض الدفعة الواحدة ( المادة العاشرة ) :

أخذ المشروع بنفس القواعد الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية بشأن شروط استحقاق تعويض الدفعة الواحدة وكذلك أحوال استحقاق التعويض مع تعديل النسب على النحو التالي :

\* ٩ ٪ من قيمة متوسط الإيراد السنوي المؤدى على أساسه الاشتراك وذلك عن كل سنة إذا لم تصل مدة الاشتراك إلى ١٢٠ شهراً في الحالات الآتية :

١ - توقف المؤمن عليها المتزوجة عن ممارسة نشاطها .

٢ - حالة التوقف عن النشاط بسبب المفارقة النهائية أو الهجرة .

\* ١١ ٪ من متوسط الإيراد السنوي المؤدى على أساسه الاشتراك وذلك عن كل سنة اشتراك :

١ - في حالة توقف المؤمن عليها المتزوجة أو التوقف عن النشاط بسبب المفارقة النهائية أو الهجرة إذا بلغت مدة الاشتراك ١٢٠ شهراً على الأقل .

٢ - حالة الوفاة أو العجز الكامل إذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين القدر اللازم للحصول على

المؤقت فضلاً عن فوائد ٦ ٪ والتنفيذ على المؤمن عليه بطريق الحجز الإداري يؤدي إلى إرهاب المؤمن عليه في حين أن المشروع أصلاً أعد لمنفعته .

#### استحقاق معاش الشيخوخة ( المادة السابعة ) :

نص المشروع بأن يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين حتى لو استمر في مزاولة نشاطه بعد هذه السن وبشرط ألا تقل مدة اشتراكه في التأمين عن ١٨٠ شهراً ، فإذا توقف المؤمن عليه عن ممارسة نشاطه قبل بلوغ هذه السن وكانت مدة اشتراكه لا تقل عن ٢٤٠ شهراً جاز له أن يطلب صرف معاش عند بلوغه سن الخمسين ، وتخفيض المعاش في هذه الحالة وفقاً للنسب الآتية :

١٥ ٪ إذا بلغت السن الخمسين سنة ولم تصل إلى الخامسة والخمسين .

١٠ ٪ إذا بلغت السن الخامسة والخمسين ولم تصل إلى الستين .

٧ ٪ إذا بلغت السن الستين ولم تصل إلى الثالثة والستين .

ولا يخفض المعاش متى بلغت سن المؤمن عليه ٦٣ سنة .

وفي جميع الأحوال تحسب كسور السنة في حساب السن .

والواقع أن تحديد سن الخامسة والستين لاستحقاق المعاش فيه إرهاب للمؤمن عليهم ويهدر حقهم الذي كفله لهم الميثاق في الراحة المكفولة بالضمان مثل باقي العاملين في الدولة ويتمتعون مساواة المؤمن عليهم بباقي المنتفعين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقوانين المعاشات الحكومية وفضلاً عن أنه يهدر حق المخامين المكتسب في الحالة للمعاش في سن الستين طبقاً لقانون المحاماة ونرى أنه يحسن أن يترك الأمر للمؤمن عليه للاستمرار في التأمين بعد سن الستين إلى الخامسة والستين .

#### أساس حساب معاش الشيخوخة ( المادتان ٨ و ٩ ) :

يحسب معاش الشيخوخة على أساس ٢ ٪ من فئة الإيراد الشهري الذي يسدد على أساسه الاشتراك للهيئة وذلك عن كل سنة من سنوات

ويحسب عنها جميعا معاش الشيخوخة بواقع ٢ ٪ من متوسط فئات الايراد عن كل سنة ويكون الناتج هو ربط معاش المعجز والوفاة .

ويشترط لاستحقاق معاش المعجز أو الوفاة العاديين أن تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه ستة شهور متصلة أو ١٢ شهرا متقطعة على الأقل .

فإذا كانت وفاة المؤمن عليه أو إصابته بمعجز كامل مستنديم نتيجة إصابة عمل حق له أو للمستحقين عنه الحصول على معاش بنسبة ٨٠ ٪ من متوسط فئات الايراد الشهري المقرر على أساسه الاشتراك مهما كانت مدة الاشتراك في التأمين أى ولو كانت يوما واحدا .

وهذه الأحكام لا تختلف كثيرا من الأحكام العامة في قانون التأمينات الاجتماعية وإن كان من الأفضل نقل عبارة « ويعرف المؤمن عليه أو المستحقين عنه حسب الأحوال تأمين اضافى وفقا لحكم المادة ١٤ من المشروع » الى صدر المادة ١٤ وهو مكانها المناسب .

ولم يتعرض المشروع لحالة المعجز الجزئى دون سبب مفهوم ، فحالة المعجز التى تبلغ ٨٠ ٪ مثلا لا يفيد منها المؤمن عليه شيئا ولو كان المعجز بسبب العمل كذلك لم يتعرض المشروع لحالة العلاج خلال مدة الإصابة رغم الانتفاع بأحكام إصابة العمل .

ويلاحظ أن المشروع لم ينص على أن تقوم الهيئة بالاتفاق على المؤمن عليه خلال مدة الإصابة الى أن يشفى أو يثبت عجزه وبهذا لا يقدم المشروع مزايا للمؤمن عليه خلال مدة المرض أو المعجز الجزئى بل أنه يلزمه بإداء الاشتراكات كاملة مدة الإصابة أو المرض وهو أمر غير عادل .

والقول بأن مفهوم المعجز الجزئى سيترك لتقدير الجهات الطبية التى قد تعتبر المعجز الجزئى في بعض الحالات عجزا كاملا أمر لا يجب تركه للاجتهاد ويتعين النص عليه بوضوح .

معاش المعجز أو الوفاة ( ستة أشهر متصلة أو ١٢ شهرا متقطعة ) .

٣ - بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين دون أن تصل مدة اشتراكه الى ١٨٠ شهرا .

ويقصد بمتوسط الايراد السنوى متوسط فئات الايراد الشهري الذى أدى عنه الاشتراك للهيئة طول مدة الاشتراك مضروبة في اثنى عشر .

**معاش المعجز أو الوفاة والتأمين ( المادتان ١٢ و ١١ ) :**

تضمن المشروع حق المؤمن عليه في الحصول على معاش في حالة الوفاة أو المعجز الكامل المستنديم بواقع ٤٠ ٪ من متوسط الايراد الشهري المؤدى على أساسه الاشتراك للهيئة أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا على أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها ثلاث سنوات أى المعاشين اكبر .

وبشرط الا تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية للمؤمن عليه لبلوغه الخامسة والستين .

وبذلك يكون تقدير معاش المعجز الكامل أو الوفاة وفقا لاحدى الطريقتين الآتيتين أيهما أصلح للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه .

**الأولى :** بواقع ٤٠ ٪ من متوسط فئات الايراد الشهري الذى أدى عنه الاشتراك طوال مدة الاشتراك .

**الثانية :** معاش الشيخوخة محسوبا على أساس الاشتراك في التأمين مضافا اليها ثلاث سنوات بشرط الا تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية للمؤمن عليه لبلوغه سن الخامسة والستين .

ومؤدى ذلك أن المؤمن عليه الذى تبلغ مدة اشتراكه الفعلية ١٧ سنة فأقل يربط المعاش بالنسبة له على الطريقة الأولى فإذا زادت مدة الاشتراك الفعلية كانت الطريقة الثانية بأن تضاف الى مدة الاشتراك الفعلية ثلاث سنوات حكما



**والعجز الذي نسبته ٥٠ ٪ لا يمكن أن يكون عجزا كاملا حسب رأى الجهات الطبية ويجب النص صراحة في المشروع على أن المقصود بالعجز هو الذي يعجز صاحبه عن العودة لمزاولة مهنته أيا كانت نسبته لأنه إذا كان العجز الجزئي بالنسبة للعاملين لا يحول بين العامل وبين مزاولة العمل فإنه يحول دائما بين المنتفع بالمشروع وبين مزاولة العمل خلال فترة العلاج وربما بعد ذلك .**

**كما أن العاملين يتقاضون أجورهم سواء من الهيئة في حالة إصابة العمل أو من صاحب العمل في حالة المرض ، بينما المشروع لا يقدم للمؤمن عليه شيئا في حالة عجزه أو مرضه والمؤمن عليه يلزم بإداء الاشتراكات كاملة خلال فترة الإصابة أو فترة المرض الذي يعجزه مؤقتا عن العمل .**

#### **تعريف واثبات إصابة العمل ( المادة ١٣ ) :**

يقضى المشروع بأن تسرى في شأن تعريف إصابة العمل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تحدد شروط وأوضاع اثبات الإصابة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل بعد موافقة مجلس الإدارة .

ويقال تعليلا لذلك أن اثبات الإصابة بالنسبة للمنتفعين بالمشروع يختلف الى حد ما عن الأحكام العامة بالنسبة لاصابات العمل التي تحدث بين العاملين .

ولا نرى جعل الأمر معلقا الى حين صدور القرار الجمهوري ويتعين أن يتضمن مشروع القرار شروط وأوضاع اثبات اصابات العمل حتى يكون الأمر واضحا من تاريخ العمل بالقرار بدلا من ترك الأمر تتضارب فيه الأحكام وتكثر المنازعات .

#### **مبلغ التأمين الإضافي ( المادة ١٤ ) :**

قرر المشروع أحقية المؤمن عليه في حالة عجزه

أو المستحقين عنه في حالة وفاته في الحصول على مبلغ التأمين الإضافي (١) إذا وقع العجز الكامل أو حدثت الوفاة أثناء مدة الاشتراك بنفس الشروط المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية على أساس نسبة من المتوسط السنوي لفئات الإيراد المسدد عنها الاشتراك تبعا لسن المؤمن عليه وفقا للجدول رقم ٤ المرافق للقانون المذكور ، كما تقضى بزيادة نسبة مبلغ التأمين الإضافي بواقع ٥٠ ٪ إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب إصابة عمل وهي نفس الأحكام الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية

#### **في حساب مدة العمل السابقة في المعاش ( المادتان ١٥ و ١٦ ) :**

اعطى المشروع حق الخيار للمؤمن عليه الذي له مدة خدمة سابقة محسوبة في المعاش وفقا لقوانين المعاشات الحكومية (مدنية أو عسكرية) اما الاحتفاظ بمعاشه كما هو والاشتراك في الهيئة عن نشاطه الخاضع لهذا المشروع كمدة منفصلة يستحق عنها معاشا أو تعويضا حسب الأحوال واما تحويل احتياطي معاشه ، وفي هذه الحالة يقف صرفه وتضم مدة خدمته المحسوبة في المعاش الى مدة اشتراكه في هذا التأمين ويربط عنها معاش واحد . وهي نفس الأحكام الواردة في المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وتسرى نفس الأحكام في حالة التحاق المؤمن عليه المنتفع بأحكام هذا المشروع بإحدى الوظائف الخاضعة لقوانين المعاشات المدنية أو العسكرية .

كما أجاز المشروع حساب مدد الخدمة السابقة التي قضاها المؤمن عليه في مزاولة إحدى المهن أو

(١) اخذ قانون التأمينات الاجتماعية في تقدير التعويض بالنظام التنافلي فيكون معدله كبيرا في السن الصغيرة ويتناقص هذا المعدل تدريجيا كلما زادت السن فيصرف مبلغ نقدي معادلا لنسبة مئوية تختلف تبعا لسن المؤمن عليه عند نبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة ويتراوح من ٢٦٧ ٪ من متوسط الإيراد السنوي حتى سن ٢٥ الى ٢٠ ٪ حتى سن ٦٥ .

### الأحكام العامة ( المادة ١٧ ) :

تقضى أحكام المشروع بأن تسرى في شأن المؤمن عليهم وفقا لأحكامه سائر الأحكام الخاصة بقواعد الاشتراكات واقتضائها بمعرفة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واستحقاق المعاشات وتعويضات الدفعة الواحدة وشروط صرفها والحد الأدنى والحد الأعلى لها وقواعد الجمع بين المعاشات وقواعد استحقاق مبالغ التأمين الإضافي وغيرها من الأحكام الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية فيما لا يتعارض مع أحكام القرار .

ويلاحظ أن الأحكام العامة في قانون التأمينات الاجتماعية تحرم على المستحقين الجمع بين أكثر من معاش وهو أمر يجعل المستحقين من أعضاء النقابات المهنية في وضع يستحيل معه الاستفادة من المشروع مما يؤيد وجهة نظرنا في ضرورة تأجيل سريان المشروع عليهم وجعله اختياريا في المرحلة الأولى حتى تتم دراسته بما يحقق مصلحة أعضاء هذه النقابات والمستحقين عنهم .

حالات خروج المؤمن عليه عن نطاق تطبيق القانون ( المادة ١٨ ) :

حددت المادة ١٨ من المشروع الحالات التي يجوز فيها اعتبار أن المؤمن عليه قد خرج عن نطاق تطبيق القانون وهي :

- ١ - اشتغال المؤمن عليه بعمل خارج البلاد بصفة دائمة .
- ٢ - الحكم على المؤمن عليه بالسجن مدة خمس عشرة سنة أو أكثر .

- ولم يتعرض المشروع لحالة صاحب العمل الذي يحكم بإفلاسه أو صاحب المهن الحرة الذي يفلق مكتبه لأعسناره أو للشطب من الجدول أو في حالة العجز الجزئي الذي يعجزه عن العمل .

الحرف أو كصاحب عمل أو كمشتغل لحسابه أو في خدمة الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات ضمن مدة الاشتراك بنفس القواعد المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية على أن تحسب المدد المضمومة على أساس فئة الدخل التي تم على أساسها الاشتراك وفقا لسن المؤمن عليه عند حساب تلك المدد .

وتقدر الأعباء المطلوبة على أساس النسب الواردة في الجدول رقم ( ٢ ) المرافق للقانون .

- وتؤدي هذه المبالغ إما دفعة واحدة أو على أقساط حسب الاجراءات الموضحة في قانون التأمينات الاجتماعية .

ولكن المشروع لم يتعرض لحالة أصحاب المهن الحرة أو أصحاب الأعمال الذين يلتحقون لدى الشركات وأصحاب الأعمال بعد خضوعهم للتأمين إذ يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية في هذه الحالة باعتبارهم عمالا بعد أن كان يسرى عليهم المشروع باعتبارهم أصحاب مهن حرة أو أصحاب أعمال ، وكذلك الحالة العكسية بأن يتحول العامل الى صاحب مهنة حرة أو صاحب عمل . . ذلك أن المادة ١٥ من المشروع والمادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية تنعرضان فقط لمدد الخدمة السابقة غير المحسوبة في المعاش وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

ونرى أن ينص صراحة على علاج هذه الحالة بأن تحسب المدتان كمدة اشتراك متصلة ويسرى في هذه الحالة القانون أو القرار الأخير الذي يسرى على المؤمن عليه وقت الاستحقاق ، أو أن يحسب المعاش عن كل مدة منها على حدة ويربط لصاحب الشأن معاش واحد يعادل مجموع المعاشين . . المهم أنه يتعين النص صراحة على أي من الطريقتين في صلب المشروع منعاً لأي لبس مستقبلا وأوجهة كافة الاحتمالات .



للحائزين على الأراضي الزراعية . . وحكمة التأجيل  
التمكين للأعداد لتطبيقه .

وكان يتعين التدرج في التطبيق بالنسبة لأعضاء  
النقابات المهنية للأسباب التي أوضحناها .

#### ملاحظات عامة :

١ - لم يتعرض المشروع لأحكام التأمين الصحي  
وجواز سريان أحكامه على الفئات الخاضعة له  
في الواعيد التي تسرى فيها أحكام التأمين  
الصحي على العمال ويتعين النص على جواز  
سريان أحكامه على الخاضعين للمشروع لعدم  
الخكمة في التفرقة .

٢ - كذلك يتعين النص صراحة على سريان أحكام  
الاستبدال على المؤمن عليهم الخاضعين  
للمشروع لعدم وضوح نص المادة ١٧ في هذا  
الشان منعا للبس .

٣ - ونرى أن يتفهم المشروع نصا يجيز للخاضعين  
لأحكامه الذين لهم عقود تأمين تحويل احتياطي  
وئاتق التأمين الخاصة بهم للانتفاع به في  
إضافة مدة سابقة إلى الاشتراك .

وتخفيف العبء على المنتفعين بالمشروع  
لأن سريانه عليهم قد يعجزهم عن الوفاء  
باقساط التأمين الخاصة بهم . ما دام أن  
التأمين أصبح إلزاميا .

٤ - ويتعين النص صراحة على أن اشتراكات  
التأمين تخصم من الضرائب كمصروفات منعا  
لأي لبس أو نزاع في هذا الشأن في المستقبل مع  
مصلحة الضرائب ، وأن كان هذا الأمر ليس  
محل نزاع أو جدل علما بأن قانون التأمينات  
الاجتماعية قد نص في المادة ١٢١ منه على ذلك  
بالنسبة لضريبة كسب العمل .

ونرى ضرورة توسيع دائرة الخروج عن نطاق  
تطبيق القانون بإضافة أمثال هذه الحالات وإذا كان  
المقصود بالحالتين اللتين أشار اليهما المشروع أن  
المؤمن عليه يصبح في وضع يستحيل معه العودة إلى  
الاشتغال في عمل أو نشاط تسرى عليه أحكام قانون  
التأمينات الاجتماعية فإن كثيرا من الحالات الأخرى  
كالعجز الجزئي أو الإفلاس أو المرض الطويل أو  
الإغلاق النهائي أو الأعسار وكذلك الشطب من  
الجدول بالنسبة لأعضاء النقابات المهنية يأخذ نفس  
الحكم الأمر الذي يستدعي إعانة المؤمن عليه بدلا من  
الزامة بسداد الاشتراكات في وقت هو في أشد  
الحاجة إلى المعاونة والمساعدة .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن المادة ١٨ من المشروع  
يتعين حذفها كلية أو إدماجها في المادة العاشرة إذ  
تحيل المادة ١٨ على المادة ٨١ من قانون التأمينات  
الاجتماعية التي تحدد حالات صرف تعويض الدفعة  
الواحدة وتقبلها المادة العاشرة من المشروع .

#### منع الازدواج في التأمين ( مادة ١٩ ) :

لا تسرى أحكام المشروع على العاملين بالحكومة  
والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة  
المحلية المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات  
الحكومية وكذلك على المنتفعين بقوانين التأمينات  
الاجتماعية بوصفهم من العاملين وذلك طوال مدة  
انتفاعهم بتلك القواعد حتى لا يقع ازدواج في التطبيق  
فلا يخضع لأحكام المشروع لا عند زوال الصفة التي  
خضع بمقتضاها للقوانين المذكورة .

#### تحديد تاريخ بدء العمل بالقانون ( مادة ٢٠ ) :

يعمل بأحكام المشروع اعتبارا من أول الشهر  
التالي لانقضاء ستة أشهر على تاريخ نشره بالنسبة  
لدوى المهن الحرة وأصحاب الأعمال والمشتغلين  
لحسابهم وأصحاب الحرف ، ولانقضاء سنة بالنسبة

# سيادة القانون الصراع بين القانون والسلطة في الشرق والغرب

تأليف  
الدكتور محمد مصطفى المحامى



فهو ليس حكرا لنظام المشروع الخاص وهو كذلك لا يمكن أن يتجاف مع نظام اقتصادى موجه أو مع نظام اشتراكى .

ثم يبين المؤلف عدم صحة ما يعاب على سيادة القانون من أنها عقبة كداء فى سبيل النظم الثورية . . وفى هذا المجال يتناول المؤلف بالتحليل العلاقة بين الثورة وسيادة القانون :

فيوضح أن الثورة ذاتها هى فكرة قانونية جديدة تقوم على انقاص فكرة قديمة ، وأن للثورة قوانينها التى يجب أن تطاوع وأن تحترم طالما بقيت قائمة لم تلغ .

وأن القانون يستطيع أن يوفق بين أمان الفرد وحقوق الجماعة وأنه قادر على أن يلاحق التغييرات الثورية . . فليس هناك إذن أى تعارض جوهري بين الثورة والقانون .

وإذا كان الأمر على هذا النحو فقد اختتم المؤلف هذا الباب بتأكيد أنه على الرغم من أن الخلافات بين المفهوم الغربى لسيادة القانون والمفهوم الشرقى للشرعية الاشتراكية خلافات جوهرية إلا أنها لا يمكن أن تحجب حقيقة خطيرة هى أن الفكرتين تنطلقا من معنى أساسى هو كرامة الإنسان .

**أما الباب الثانى - فانه مقسم الى ثلاثة فصول :**

**أما الفصل الاول :** فانه يتناول بشيء من التحليل الاحتمالات الممكنة لمبدأ سيادة القانون ووجهات النظر الأساسية فى القاعدة القانونية التى يمكن أن تفرض لها السيادة ، وعلى أى السلطات ترد هذه القاعدة . . ثم يعرض هذا الباب بشيء من التفصيل للوضع القانونى للسلطة فى كل من النظامين الشرقى والغربى .

وهذا المؤلف مهدي الى ارواح شهداء الأمة العربية الذين سقطوا ضحايا شريعة الغاب فى القرن العشرين ، وقد أكد المؤلف فى مقدمة الكتاب - مع ذلك - ضرورة الاصرار على المطالبة بسيادة القانون سواء فى علاقات الدولة مع الدول الأخرى أو فى علاقات الفرد بالدولة ، باعتبار أن مبدأ سيادة القانون مبدأ أساسى يقضى على فكرة « القوة » فى نطاق العلاقات الدولية وينحى الاستبداد فى نطاق علاقات المواطن بالسلطة العامة .

والمؤلف مقسم الى بابين كبيرين وخاتمة :

**الباب الاول -** وهو يتناول بالمقارنة والتحليل فكرتى « سيادة القانون » بالمفهوم الغربى « والشرعية الاشتراكية » بالمفهوم السوفيتى .

وقد عرض المؤلف وجهة النظر الغربية كما تمثلها اللجنة الدولية لرجال القانون وبسط الانتقادات التى وجهت الى وجهة النظر هذه . .

ثم تناول المؤلف بالشرح ما الذى يعنيه الفقهاء السوفيتى بالشرعية الاشتراكية وكيف ينظر الى هذه الشرعية على أنها أمر مغاير تماما لفكرة سيادة القانون .

ويعرض المؤلف فى القسم الثانى من هذا الباب حقيقة الخلاف بين المفهوم الغربى لسيادة القانون والمفهوم الشرقى للشرعية الاشتراكية .

فيبين أولا - أنه ليس هنالك أى تعارض بين « سيادة القانون » وبين الشكل الذى يتخذه النظام الاجتماعى ، أهو نظام المشروع الخاص ، أم نظام الملكية الجماعية . . . وبمعنى آخر أن مبدأ سيادة القانون ليس وقفا على نظام اجتماعى دون آخر ،



ففى النظام الانجليزى سيادة البرلمان .. وفى فرنسا فكرة محدودة للشرعية .. وفى النظام الأمريكى تهدد الرقابة على دستورية القوانين بقيام حكومة القضاة ..

**وخاتمة الكتاب -** تحاول أن توجز فى صفحات قليلة ابعاد المشكلة الكبرى التى يمثلها هذا الصراع الأبدى بين السلطة والقانون على نحو دفع المؤلف نفسه الى أن يضع عنوانا لهذه الخاتمة « سيادة القانون وهم أم حقيقة » ؟ ان المؤلف يجيب عن ذلك اجابة قاطعة بان ايماننا لا يمكن أن يتزعزع بأن مبدأ سيادة القانون مبدأ أساسى لصون كرامة الانسان بحماية حرياته ..

**وأما الفصل الثانى :** فانه يتناول الوضع القانونى للسلطة فى النظام السوفيتى .. فيتحدث عن فكرة السلطة بوصفها دكتاتورية خارج نطاق القانون .. وعن طبيعة الدستور السوفيتى وخصائصه .. وعن الصلة بين هذا الدستور والشرعية الاشتراكية .. ثم يبين المؤلف الخصائص المميزة للنظام السياسى السوفيتى .. وأصداء هذه الخصائص على النظام القانونى نفسه .

**وأما الفصل الثالث :** فانه يبين الوضع القانونى للسلطة فى النظم الغربية الكبرى فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .. ويعالج الفصل بالذات مشكلة تقييد السلطة المشرعة بالقانون .. وهى مشكلة ذات طبيعة متفاوتة من نظام الى آخر :

#### (( لجنة تشريعات العمل ))

تم تكوين (( لجنة لتشريعات العمل ))  
لمعاونة (( لجنة مجلة المحاماة )) من السادة

المحاميين :

الأستاذ أحمد حشيش  
الأستاذ أحمد عبد العال  
الأستاذ اسامة توفيق  
الأستاذ بولس حنا لطف الله  
الأستاذ حلمى زكى  
الأستاذ سامى بهجت  
الأستاذ سعيد سيدهم  
الأستاذ صلاح الحسينى  
الأستاذ عصمت الهوارى  
الأستاذ لويس عبد الملك  
الأستاذ محمد فهمى أمين  
الأستاذ محمد نجيب أحمد  
الأستاذ محمود النخيلي  
الأستاذ محمود عبد الخالق  
الأستاذ مصطفى كامل منيب  
الأستاذ يوسف شفيق

\*\*\*

انتخابات المكتب الدائم  
لاتحاد المحامين العرب

تقرر تأجيل انتخابات الأعضاء المنضمين  
للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الى  
موعد مقبل بسبب الظروف الراهنة .

مقابلة نقيب المحامين لوزير العمل  
استقبل السيد كمال رفعت وزير العمل  
الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين فى  
شأن مشروع القرار الجمهورى بسريان  
التأمينات الاجتماعية على ذوى المهن الحرة  
وانهى اليه أن اللجنة التشريعية وافقت على  
ارجاء بحث هذا المشروع .

\*\*\*

انتخاب هيئة المكتب  
لمجلس نقابة المحامين

تم يوم الخميس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧  
انتخاب هيئة مكتب مجلس نقابة المحامين  
وانتخب الأستاذ اسطفان باسيلي وكيلا  
للقابة والأستاذ محمد فكرى آغا أميناً  
للسندوق والأستاذ أحمد يحيى عبد الفتاح  
أميناً للسر .

\*\*\*

ندوة

عن الاعلان العالمى لحقوق الانسان  
اقامت نقابة المحامين ندوة بدار النقابة  
يوم الأحد ١٠ ديسمبر ١٩٦٧ احتفالاً باليوم  
العالمى لاعلان حقوق الانسان الذى اقترته  
الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر  
١٩٤٨ وتحدثت فى الندوة الأستاذ أحمد  
الخواجه نقيب المحامين والسيد خالد  
محمى الدين السكرتير العام للمجلس القومى  
للسلام العالمى فى ج.ع.م .

# أحكام القضاء

## المحكمة :

« لما كان من المقرر أن مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو باحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه ، ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن مما ينعاه - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما أسنده الى المبلغ من شرائه العنب من الطاعن مع أن قوله اقتصر على شرائه من محله دون تحديد لشخص البائع له ، طالما أن الطاعن مسئول بحسب الأصل - بصفته صاحب المحل - عن كافة ما يقع فيه من مخالفات وما دام أنه لم يدع بجلستات المحاكمة غيابه عن المحل أو استحالة المراقبة فيه . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التى قيسه القانون فيها بذلك . فلا جناح على الحكم إذا هو أخرج اعتراف رضىوان المنوفى من أنه هو البائع للعنب للمبلغ

## قضاء محكمة النقض الجزائرية

— ١ —

### المبدأ القانونى :

١ - تموين . تسعير جبرى .  
تعديل الجدول الملحق بالرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سواء بالحذف أو الاضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يفنى من ذلك مجرد اغفال لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم ادراجه فى الجدول الاسبوعى الذى تصدره إذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لاحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص .

١ - تموين . مسئولية جنائية .

مسئولية صاحب المحل من كل ما يقع فيه من مخالفات ومعاقبته بالحبس والغرامة معا أو باحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه .

٣ - حكم . تسببه .

عدم التزام المحكمة بالرد استقلالا على ما اشتملت عليه مذكرة الطاعن التى قال بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية من وجوه دفاع موضوعية تفنيدا للأسباب التى أوردها الحكم المستأنف ، يستفاد الرد دلالة من أدلة الثبوت السالفة التى أوردها الحكم .

٤ - محاكمة جنائية . اثبات .

العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه، يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التى قيسه القانون فيها بذلك .

ولما قرره هذا الأخير تأييدا لهذا الاعتراف وتعويله فى أدانة الطاعن على أقوال المبلغ الأولى من شرائه العنب من محل الطاعن متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى صحة أقواله ومطابقتها للحقيقية والواقع . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد على ما اشتملت عليه مذكرة الطاعن التى قال بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية من وجوه دفاع موضوعية تفنيدا للأسباب التى أوردها الحكم المستأنف - بفرض صحة دعواه فى هذا الشأن - إذ هو مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالا بل الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السالفة التى أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت « يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تسمى ( لجنة التسعير ) وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية » ونصت المادة الثانية « تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون . ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة » وقد أحل المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١



## — ٣ —

## المبدأ القانوني :

١ - إجراءات المحكمة . احوال الطعن بالنقض . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة ثاني درجة اذا رأت بطلان الحكم الابتدائي أن تصحح هذا البطلان ونقضى في الدعوى من جديد . قضائها بتأييد الحكم المستأنف على الرغم من سبق قضائها ببطلانه . خطأ في تطبيق القانون إنما يستوجب نقضه والاحالة مما يعيب حكمها .

٢ - نقض . نقض الحكم بالنسبة الى التهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية .

## المحكمة :

« وحيث أن المادة ١٩٤/١ من قانون الإجراءات قد نصت على أنه « اذ حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى » فكان يتعين على محكمة ثاني درجة وقد رأت أن هناك بطلاناً في الحكم الابتدائي ، أن تصحح هذا البطلان وتقضى في الدعوى من جديد ، أما وقد تنكبت هذا السبيل وقضت بتأييد الحكم المستأنف على الرغم من سبق قضائها ببطلانه ، فإنها تكون قد جانببت التطبيق السليم للقانون مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والاحالة . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة الى التهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسؤوليتهما عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي أدين بها الطاعن ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهما معاً . »

طعن جزائي ١٨١٢ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/١/٢ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسين السركي ، ومختار رضوان وجمال المرصفاوي ، وحسين سامح ومحمود الفمراوي المستشارين .

ينشئ لقضاء اسباباً جديدة . مخالفة لحكم من أحكام الدستور . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يشره الطاعن في اسباب طعنه .

## المحكمة :

« حيث أن المادة ١٥٥ من دستور سنة ١٩٦٤ المعمول به اعتباراً من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » مما مفاده أن صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته . وخلوه من هذا البيان يفقده السند التشريعي لاصداره . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي صدر في ٣١ يناير سنة ١٩٦٦ قد خلا مما يفيد صدوره باسم الأمة ، فإن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم ينشئ لقضائه اسباباً جديدة . لما كان ما تقدم ، وكان هذا العوار يكمن في مخالفة حكم من أحكام الدستور رائد كل القوانين - فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يشره الطاعن في أسباب طعنه وذلك عملاً بالحق المخول لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . »

طعن جزائي ١٧٥٤ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/١/٢ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عادل يونس ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد النعم حمزاوي ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام المستشارين .

وزير التموين في هذا الاختصاص . ولما كان صريح النص أن تعديل الجدول الملحق بالرسوم بقانون الخاص بالتسمير سواء بالحذف أو بالاضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يفتى عن ذلك مجرد اغفال لجنة التسمير لصنف معين أو عدم ادراجه في الجدول الأسبوعي الذي تصدره اذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص . لما كان ذلك ، وكانت الفواكه المحلية بجميع أنواعها ومنها العنب قد أدرجت بالجدول الملحق بالرسوم بقانون المشار اليه بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكان الثابت من كتاب إدارة التسمير بوزارة التموين المرفق بالأوراق - أنه لم يصدر أي قرار وزاري خاص باخراج أي نوع من العنب من ذلك الجدول ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه اغفاله أعمال قانون اصليح لما يصدر لا يكون له محل . »

طعن جزائي ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/١/٢ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسين السركي ومختار رضوان وجمال المرصفاوي وحسين سامح ومحمود الفمراوي المستشارين .

## — ٢ —

## المبدأ القانوني :

حكم اصداره . بيساناته . صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته . خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة يفقده السند التشريعي لاصداره . اغفال الحكم المطعون فيه هذا البيان وتأنيده الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن

## — ٤ —

## المبدأ القانوني :

اختلاس . الحكم برد المبلغ المختلس .  
— يقتضى من الحكم تحديده . ومن ثم  
فان الحكم المطعون فيه بسكوته من بيان  
مقدار المبلغ الذى قضى برده يكون قد  
جهل احدى العقوبات التى اوقعها مما  
يقتضى نقضه والاحالة .

## المحكمة :

« ولما كانت اسباب الحكم  
المطعون فيه قد خلت من بيان  
مقدار المبلغ المختلس .  
وكان الحكم برد هذا المبلغ على  
اعتبار أنه عقوبة من العقوبات  
المقررة قانونا للجريمة التى دين  
الطاعن بارتكابها يقتضى من  
الحكم تحديده . فان الحكم  
المطعون فيه بسكوته عن بيان  
مقدار المبلغ الذى قضى برده  
يكون قد جهل احد العقوبات  
التي اوقعها مما يقتضى نقضه  
والاحالة بغير حاجة الى بحث  
باقى أوجه الطعن التى اثارها  
الطاعن . ولما كان هذا العيب  
الذى شاب الحكم المطعون فيه  
يتصل بالطاعن الأول — وان كان  
لم يتمسك به — فانه يتعين  
نقض الحكم بالنسبة اليه أيضا  
بغير حاجة للتعرض الى الأوجه  
التي قام عليها طعنه » .

طعن جزائي ١٨٩٠ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٢ رئاسة وعضوية  
السادة الاساندة عادل بونس ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم  
حمراوى ، ونصر الدين هرام ،  
وانور احمد خلف المستشارين .

## — ٥ —

## المبدأ القانوني :

عمل . علاقة تبعية . حكم . تسببيه .  
خلو الحكم المطعون فيه من بيان مؤدى  
الدلة على توافر عنصرى التبعية والاجر  
كما هو معروف به فى قانون العمل وعدم  
التعرض لدفاع الطاعنه فى هذا الشأن  
بالرد الكافى قصور .

## المحكمة :

« وحيث أن عقد العمل يتميز  
بخصيصتين أساسيتين هما  
التبعية والأجر وتوافرها  
تكون العلاقة علاقة عمل . ولما كان  
الدافع عن الطاعنة قد تمسك  
فى دفاعه أمام محكمة الموضوع  
بدرجتها بأن الرهبان يخضعون  
لنظام خاص يعتبرون بموجبه  
أعضاء فى جمعية ويعملون بدون  
اجر خلاف النفقة الضرورية ،  
فانه كان من واجب المحكمة أن  
تتقصى أمر تلك التبعية التى  
هى قوام عقد العمل وأحد  
خصائصه ، وكذلك المقابلة بين  
الخدمات التى تؤدى الى الراهبة  
والتي تتمثل فى المأكل والملبس  
والمسكن وبين تكليفها أداء عمل  
التدريس بالمدرسة للفصل فيما  
إذا كانت تلك الخدمات تعد  
أجرا مقابل هذا العمل أو أن  
الخدمات المشار اليها إنما تكفل  
للراهبة العيش بحكم انخراطها  
فى سلك الرهبنة واعتصامها  
بالأديرة بعد ترهبها وسواء أدت  
ما يناف بها من أعمال التدريس  
أو لم تؤدها فلا تخضع العلاقة  
التي بينها وبين المدرسة فى  
هذه الحالة الأخيرة الأحكام  
قانون عقد العمل الفردى . أما  
وأن الحكم المطعون فيه قد  
خلا من بيان مؤدى الأدلة على  
توافر عنصرى التبعية والأجر  
كما هو معروف به فى قانون عقد  
العمل باعتبار أنه من عقود  
المعاوضة ولم يعرض لدفاع  
الطاعنة فى هذا الشأن بالرد

الكافى ، فانه يكون قاصر  
البيان . ولا يكفى فى هذا  
الصدد أن يستند الحكم المطعون  
فيه الى مجرد أقوال مفتش  
العمل الذى ارتأى توافر  
خصائص عقد العمل بين  
الراهبات المدرسات وبين الجهة  
التي يعملن فيها لأن قول مفتش

العمل فى هذا الشأن إنما هو  
مجرد تقرير لنظره هو مما لا  
يتأتى أن يبنى عليه الحكم  
تكييفا قانونيا لتلك العلاقة .  
كما لا يكفى أيضا الاعتماد على  
لائحة المدرسة فيما تضمنته  
من سريان قانون العمل على  
المدرسات اللاتى يعملن بالمدرسة  
لأن مفاد ذلك هو سريان عقد  
العمل على العلاقات التى تخضع  
بطبيعتها له أما باقى العلاقات  
التي لا تنبسط عليها أحكامه  
فتخرج عن نطاق تطبيقه . لما  
كان ما تقدم ، وكان هذا  
القصور قد حجب المحكمة من  
انزال حكم القانون على الواقعة ،  
فانه يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه والاحالة » .

طعن جزائي ١٩١٥ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٢ بالهيئة السابقة .

## — ٦ —

## المبدأ القانوني :

١ - اختلاس . اثبات . مستشار احالة .  
أمر بعدم وجود وجه لا يشترط فى اثبات  
جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة  
١١٢ عقوبات ، طريقة خاصة غير طرق  
الاستدلال العامة ويكفى أن تثبت المحكمة  
بوقوع الفعل المكون للجريمة من أى  
دليل أو قرينة تقدم اليها مهما كانت  
قيمة المال « موضوع الجريمة »

٢ - اثبات . حرية القاضى الجنائى  
فى تكوين عقيدته وعدم تقيده فى ذلك  
بدليل معين الا بنص قانونى بان يزن  
قوة الاثبات وأن يأخذ من أى بينة  
أو قرينة يرتاح اليها .

## المحكمة :

« لما كان من المقرر أن القضاء  
فى المواد الجنائية يقوم على حرية  
القاضى فى تكوين عقيدته ، فلا  
يصح مطالبته بالأخذ بدليل  
معين اذ جعل القانون من سلطته  
أن يزن قوة البات وأن يأخذ من



## المحكمة :

## — ٧ —

## المبدأ القانوني :

١ - دفع . قوة الشيء المحكوم فيه . الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ ليها من النيابة . هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه . ولأجل أن يكون له محله يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ .

٢ - تفتيش . رشوة . انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الاذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى ان يجدد مفعوله . ومن ثم وأن الاحالة عليه او على التحريات التي بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الاجل المذكور .

٣ - دلو . تفتيش . الدفع بطلان اذن التفتيش . او بطلان التفتيش . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على وقوع هذا البطلان .

٤ - محكمة ثاني درجة . الاجراءات امامها . محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . ٥ - اجراءات . محاكمة . عدم التزام المحكمة باعادة الدعوى للمرافعة - لاجراء تحقيق فيها - بعد حجبها للحكم .

٦ - دفاع . قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة . لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم ولا يملكها .

٧ - اثبات . شهود . للمحكمة الاستفتاء من سماع شهود الاثبات ولها الاعتماد في حكمها على اقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات الاولى ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . وكان الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود مكتفيا بمناقشة اقوالهم في التحقيقات .

اي بينة او قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه - الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، وكان لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الاصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أي دليل او قرينة تقدم اليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة لما كان ذلك ، وان كان القرار المطعون فيه قد اخطأ فيما استدل به من تطبيق قواعد الاثبات المقررة في القانون المدني على الواقعة المادية المكونة لجريمة الاختلاس المسندة الى الطاعن ضده وفيما رتبته على هذا النظر من قبول الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيننة لتجاوز قيمة المال المدعى باختلاسه لنصاب الاثبات بها الا أنه وقد مول بصفة أساسية في قضائه بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم علم عناصر موضوعية خالص فيها الرأطراح اقوال شهود الاثبات بما لقاض الموضوع من سلطة تقدم الادلة وكانت الدعوى قد خلت من ادلة اخرى غير شهادة هؤلاء الشهود فان ذلك الخطأ القانوني الذي جنح اليه القرار المطعون فيه يكون غير ذي أثر طالما أنه قد أحاط بالدعوى وأدلتها وخلص في تقديره سائمه الى أن الادلة القائمة في الدعوى تحيطها الشك ولا تكفي لاحالة الطاعن ضد للمحاكمة .

طن جزائي ١٩٧٢ لسنة ٢٦ في ١٩٦٧/١/٢ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسين السركي ، ومختار رضوان ، وجمال الرصفاوي ، وحسين سامح ، ومحمود العمراي

« لما كان الحكم قد تناول الدفع المبني من المدافع عن الطاعن ببطلان الضبط والتفتيش وحصله بما يتفق والثابت بمحاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية وما أورده الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة اول درجة - على ما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، وكان ما قاله الحكم ردا على هذا الدفع سديدا وسائفا في تبرير أطراحه له ، وكان يبين أيضا من مطالعة الاوراق أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من وكيل النيابة بضبطه وتفتيشه كما لم يدفع ببطلان التفتيش لحصوله في مسكن آخر غير المأذون بتفتيشه ، فانه لا يقبل منه اثاره ذلك الاول مرة أمام محكمة النقض ما دام الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على وقوع هذا البطلان فضلا عن أن ما يثيره الطاعن بشأن الاحالة على اذن سابق انتهت مدته مردود بأنه من المقرر أن انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الاذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى أن يجدد مفعوله، ومن ثم فان الاحالة عليه - بفرض حصولها - أو على التحريات التي بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الاجل المذكور ومتى كانت النيابة العامة حين أصدرت اذنها الاول بالتفتيش قد رأت أن التحريات كافية لتسوية هذا الاصدار ثم أصدرت اذنها بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التي لم يؤثر فيها انقضاء الاجل المذكور ، وكان الحكم قد أثبت فضلا عن

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها - لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولاجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائي رأت استبعاد شبهة جنائية الرشوة واقامت الدعوى الجنائية. قبل الطاعن بوصفه مرتكباً لجنحة النصب ، وإذا ما كانت لكل من واقعتي الرشوة والنصب أو الشروع فيه ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل ، فلا يكون لهذا الدفع محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قد استعمل طرقاً احتيالية لادخال الفس على الجنى عليه وخدمه بقصد الاستيلاء على مبلغ من النقود إلا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لا دخل لارادته فيه هو قطنة الجنى عليه ، وكان ما استخلصه الحكم من ذلك تتوافر به جريمة الشروع في النصب - التي دان الطاعن بها - كما هي معرفة به في القانون، وكان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع ، طالما كان استخلاصها سائفاً كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا تجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . »

البحث في الجلسة ، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود مكتفياً بمناقشة أقوالهم في التحقيقات ، وكان من المقرر أيضاً أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لأجرائه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لإجابة طلب التحقيق الذي أبداه الطاعن في فترة حجز القضية للحكم بسماع أقوال شهود النفي وضم القضية التي يشير إليها بوجه الطعن ، وكان الدفاع قد ترفع في الدعوى بغير أن يطلب سماع هؤلاء الشهود أو ضم القضية المشار إليها ، وكان من المقرر - فضلاً عن ذلك - أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فإنها لا تلتزم بإعادتها للمرافعة لأجراء تحقيق فيها ، فإن ما يعناه الطاعن على الحكم من حالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد ، ولا يقدح في ذلك أن تكون المحكمة قد أجبت الدعوى لإعلان شهود النفي وضم القضية رقم ٢ سنة ١٩٦١ عليها عتاقه ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب جتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، وإذا ما كان ما أورده الحكم في مدوناته عن الجنائية سالف الذكر لم يستند فيه إلى اطلاع المحكمة على تحقيقات هذه القضية وإنما استخلصه من أقوال الشهود في التحقيقات الأولية مما لا يجحد الطاعن أن له مأخذاً صحيحاً من الأوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم قد اعتمد في هذا الخصوص على دليل لم يكن مطروحاً بالجلسة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان

ذلك أن الاذن اللاحق قد صدر من النيابة العامة بنسأ على ما أثبتته الملازم أول أبراهيم ناجي عبد الحميد ضابط المباحث من أن المجنى عليه قد عاود الاتصال برجال المباحث مبلغاً عن اتفاقه مع الطاعن على تسليمه النقود في موعد معين وكان هذا الاتصال لاحقاً على استصدار الاذن الأول الذي تحققت النيابة العامة من التحريات السابقة عليه ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن طلب من المحكمة الاستئنافية بجلسة ٥ يونية سنة ١٩٦٥ ضم الجنائية رقم ٢ سنة ١٩٦١ عليها عتاقه فأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥ لضم القضية المذكورة وصرحت له بإعلان شهود نفي ، إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسة التالية التي أجلت لها الدعوى وقرر صراحة بهذه الجلسة أنه يكتفى بمناقشة أقوال الشهود الواردة بالتحقيقات ثم أتم مرافعته في الدعوى دون أن يطلب من المحكمة إجراء تحقيق ما أو سماع شهود إلى أن تقرر حجز القضية للحكم لجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان من المقرر قانوناً أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحصل عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط



## — ٨ —

## المبدأ القانوني :

معارضة . « نظرها والحكم فيها » .  
الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن  
لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن حضور  
الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته .  
حضوره تلك الجلسة . على المحكمة نظر  
موضوع الدعوى والحكم فيه ، ولو كان  
قد تخلف عن الحضور في جلسات اخرى .  
**المحكمة :**

« لما كان الحكم باعتبار  
المعارضة كان لم تكن لا يجوز  
الا عند تخلف المعارض عن  
الحضور في اول جلسة تحدد  
للفصل في معارضته ، أما اذا  
حضر هذه الجلسة فانه  
يكون متعينا على المحكمة  
ان تنظر في موضوع الدعوى  
وتحكم فيه ولو كان قد تخلف  
عن الحضور في جلسات اخرى ،  
ذلك بأن المادة ٢/٤٠١ من  
قانون الاجراءات اذ رتب الحكم  
باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا  
لم يحضر المعارض في الجلسة  
المحددة لنظر الدعوى فانها  
أرادت بذلك ترتيب جزاء على  
من لا يهتم بمعارضته فقضت  
بحرمائه من أن يعاد نظر قضيته  
بواسطة المحكمة التي أداها  
غيبا . بعكس المعارض الذي  
يحضر الجلسة الاولى ثم يتخلف  
بعد ذلك فان فسكرة الجزاء لا  
تلتقي معه بل يتعين التمييز  
بينه وبين المعارض الذي لم  
يحضر مطلقا . لما كان ذلك ،  
وكان المطعون ضده قد حضر  
الجلسة الاولى المحددة لنظر  
المعارضة في يوم ١٥ نوفمبر  
سنة ١٩٦٤ ثم أجلت القضية  
الى جلسات اخرى لم يحضرها  
فقضت المحكمة باعتبار معارضته  
كانها لم تكن ، فان هذا الحكم  
يكون معيبا بما يوجب نقضه  
والاحالة » .

طعن جزائي رقم ١٩٤٩ لسنة  
٣٦ ق في ١٩٦٧/١/١ بالهيئة  
السابقة

## — ٩ —

## المبدأ القانوني :

١ - تزوير المحررات الرسمية .  
.. لا يشترط لاعتبار التزوير واقعا  
في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر  
قد صدر عن موظف عمومي من أول  
الامر . قد يكون عرفيا في أول الامر  
ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك  
اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في  
حدود وظيفته . ففي هذه الحالة  
يعتبر التزوير في محرر رسمي وتنسحب  
رسميته على ما سبق من اجراءات  
العبارة بما يؤول اليه لا بما كان  
عليه .

٢ - تزوير . اثبات . عدم رسم  
القانون الجنائي طريقا خاصا لاثبات  
التزوير .

٣ - تزوير . اشتراك . الاشتراك  
في ارتكاب جرائم التزوير يتم غالبا  
دون مظاهر خارجية وأعمال مادية  
محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .  
وبكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت  
حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها  
وان يكون اعتقادها هذا سائفا يبرر  
الوقائع التي اثبتتها الحكم .

٤ - تزوير . استعمال المحرر  
المزور . حكم . تسببه . لا يلزم  
ان يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم  
في جريمة استعمال المحرر المزور .

٥ - تزوير انبثات وقوع التزوير  
من المتهم فاعلا كان أو شريكا .  
يلزم منه ان يتوفر في حقه ركن العلم  
بتزوير المحرر الذي اسند اليه  
استعماله .

٦ - اجراءات المحكمة . اثبات .  
المحكمة الجنائية . هي اقتناع القاضى  
بناء على الادلة المطروحة عليه . فلا  
يصح مطالبته بالاخذ بدليل بعينه أو  
بتريئة خاصة ، الا اذا قيده القانون  
بذلك وهو يحكم بما اطمأن الي  
أي عنصر من عناصر الدعوى وظروفها  
المعروضة عليه

٧ - حكم . تسببه . لا يقبل النعى  
على الحكم عدم رده على دفاع لم  
يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع  
أو يتمسك لديها بضرورة تحقيقه .

## المحكمة :

« لما كان الحكم المطعون فيه  
قد عرض لما اثاره المدافع عن  
الطاعن بشأن حقيقة المحرر  
موضوع التزوير وخلص الى أنه  
مادام الثابت أن الطاعن عنده  
تحريره الصورة المعلنه من واقع  
الصورة التنفيذية للحكم الصادر  
في الدعوى المدنية قد اضاف  
متعمدا في الاولى الى منظوق  
الحكم عبارة « مع تسليم  
المنقولات » وهي عبارة لم تصدر  
أصلا عن قاضي الدعوى ولم  
تتضمنها الصورة التنفيذية  
الأصلية . ثم قام قلم المحضرين  
بإعلان هذه الصورة المزورة الى  
المحكوم عليه فعلا ، واعتبر  
الحكم أن التزوير الحاصل في  
هذه الصورة تزويرا في ورقة  
رسمية ، فانه يكون قد طبق  
القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك  
أنه من المقرر أنه ليس بشرط  
لاعتبار التزوير واقعا في محرر  
رسمي - أن يكون هذا المحرر  
قد صدر عن موظف عمومي من  
أول الامر ، فقد يكون عرفيا  
في أول الامر ثم ينقلب الى محرر  
رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل  
فيه موظف عمومي في حدود  
وظيفته ، ففي هذه الحالة  
يعتبر التزوير واقعا في محرر  
رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر  
الصفة الرسمية يتدخل الموظف  
وتنسحب رسميته على ما سبق  
من الاجراءات ، اذ العبارة بما  
يؤول اليه المحرر لا بما كان  
عليه . ولا محل بعد ذلك  
للتحدى بعدم صلاحية الصورة  
المعلنه كأداة للتنفيذ اذ هو قول  
- في صورة الدعوى - غير ذي  
موضوع لأن صفة المجبر من

الشروط اللازم توافرها في المحررات الرسمية كما عرفت في المادة ٣٩٠ من القانون المدني كما أن الحكم المطعون فيه لم يدل على علمه بالتزوير .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو السالف، أورد على ثبوتها في حق الطاعن الثاني أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستظهرا عناصر اشتراكه في التزوير وإرتكابه تهمة استعمال المحرر المزور مع علمه بتزويره وذلك بقوله « أن اشتراك المتهم الثاني مع المتهم الأول في أحداث التزوير ثابت في حقه مما ثبت من أن صورة الحكم التنفيذية جاءت خالية من العبارة المضافة إلى الصورة المعلنه وهو صاحب المصلحة الأصلية في أحداث هذا التزوير إذ بمقتضاه يتمكن من استلام المنقولات ، ومما قاله المتهم الأول من أن المتهم الثاني هو الذي سلمه صورة الحكم التنفيذية الأمر الذي لم يجحده المتهم الثاني . ولا جدال في أن هذا المتهم الأخير يعلم بالمنطوق الصحيح للحكم وبأنه لم يتضمن أمرا بالتسليم كما أنه لا مرأ بعد هذا في علمه لما حصل في ورقة الاعلان من تزوير لمعرفته اليقينية بما حكم به . وحيث أن المتهم الثاني قد اعترف في التحقيق بأنه هو الذي قدم ورقتي اعلان الحكم مع صورته التنفيذية إلى قلم المحضرين لاعلانهما إلى المحكوم عليهما وقد تم اعلان المحكوم عليه فايد خليل عبد المعطى باحداها بما فيها من تزوير ، ومن ثم فإن تهمة استعمال المحرر المزور ثابتة في حق المتهم الثاني وعلمه بالتزوير قائم طبقا لما سبق بيانه » .

وما أورده الحكم من ذلك سائغ وكاف في التدليل على

أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا أمام محكمة الموضوع بشأن ما قرره المجنى عليه من تمزيق صورة تنفيذية كانت مودعة الملف وأخذ منها الصورة المعلنه الزورة ، أو يبين للمحكمة وجه افادته من هذه الواقعة على فرض صحتها ، فانه لا يعيب الحكم التفاته عن ذلك لما هو مقرر من أنه لا يقبل من المتهم النعى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع أو يتمسك لديها بضرورة تحقيقه .

وحيث انه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ثانيا ) عن تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني .

وحيث أن حاصل ما ينصاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله قد أنطوى على فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبين عناصر هذا الاشتراك أو يورد الأدلة الإيجابية اليقينية عليه وما استند إليه من أن الطاعن هو صاحب المصلحة في أحداث التزوير حتى يتمكن من استلام المنقولات وافترض علمه بالمنطوق الصحيح للحكم المدني الصادر لصالحه هو استدلال غير سائغ لأن التنفيذ لا يتم بالصورة المعلنه المزورة وإنما بالصورة التنفيذية الصحيحة وهذه كان قد سلمها للمتهم الأول لتحرير الصورة - التي يجري تسليمها للمدعى عليه - منها وقد أعادها إليه دون أن يدري هو شيئا من أمر التزوير الحاصل بتلك الصورة المعلنه ، فضلا عن أنها لا تعدو أن تكون ورقة عرقية لفقدائها

حيث رسميته أو عرفيته أمر يختلف عن صلاحيته واعتباره أداة تنفيذ جبرى . ولما كانت علة استلزام اعلان السند التنفيذي للمحكوم عليه هي احاطته علما ليتسنى له من بعد مراقبة استيفائه شروط التنفيذ الجبرى وما هو مطلوب منه حتى ينفسح له المجال لادائه اختيارا - فيتحاشي عنت التنفيذ الجبرى أو يبادر بالاعتراض عليه بالوسائل التي شرعها القانون له ، فانه يلزم عن ذلك أن تكون الصورة المعلنه مطابقة لأصلها من بيانات أعدت لاثباتها ، وأى عيب متعمد فيما تتوافر به جريمة التزوير في المحرر الرسمي لما ينبنى عليه من احتمال مبادرة المدين بوفاء ما لم يحكم عليه به بناء على هذا البيان المزور . لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت بأدلة سائغة في العقل والمنطق ارتكاب الطاعن للتزوير وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وأعرض عن دفاع الطاعن بأنه حرر ما أملاه عليه المتهم الثاني عن غير علم منه بحقيقة منطوق الحكم ودلل على فساد هذا الزعم . وإذا ما كان الأصل في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه أو بقرينة خاصة فيما عدا الأحوال التي قيده فيها القانون بدليل معين وهو يحكم بما اطمان إليه من أى عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المعروضة عليه ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات التزوير طريقا خاصا ، فان ما يثيرة الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة



— ١١ —

## المحكمة :

## المبدأ القانوني :

اشتباه . استئناف .

الحكم الصادر بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما . عدم جواز استئنافه من ناحية تقدير المحكمة للوقائع والظروف التي بنى عليها .

## المحكمة :

« وحيث أنه يبين من مراجعة نص المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبهين فيهم أن الشارع إذا أجاز للقاضي في الفقرة أولا من المادة السابعة من المرسوم بقانون المشار إليه - بدلا من وضع المشتبه فيه غير العائد تحت مراقبة البوليس أن يصدر حكما غير قابل للطعن فيه بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما - إنما دل على أنه متى ارتأت المحكمة الاكتفاء بانذار المشتبه فيه كان تقديرها في ذلك نهائيا من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قبل شكلا استئناف المطعون ضده للحكم الذي صدر بانذاره ثم تصدى لمناقشة وقائع الدعوى وظروفها وقضى في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبالبراءة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه وتصحيحه قانونا والحكم بعدم جواز الاستئناف » .

طعن جزائي رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ ق في ١٦/١/١٩٦٧ رئاسة  
وعضوية السادة الاساتذة عادل  
يونس ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي  
ومحمود عز الدين سالم ، ونصر  
الدين هزام ، وانور احمد خلف  
المستشارين .

« لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تكييف الواقعة المسندة الى المطعون ضده بأنها جنحة سرقة مستنداً في ذلك الى ان المطعون ضده قد زالت عنه صفة الوظيفة بعزله من الجمعية التعاونية الزراعية - التي كان يعمل بها - قبل ارتكابه للحادث وذلك بانتهاء عقد عمله فيها في ٢٩ يولييه سنة ١٩٦٥ وعدم تجديد هذا العقد من بعد الى حين ارتكابه الحادث في ٦ أغسطس سنة ١٩٦٥ ، ولما كانت الطاعنة لا تجادل في ان ما استند اليه الحكم من ذلك له معينه الصحيح من الاوراق، وكان يشترط لتطبيق المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات أن تكون صفة الوظيفة قائمة لم تنزل عن الجاني وقت ارتكابه الحادث بعزل أو نحوه . ولما كان استمرار الطاعن في مباشرة أعمال وظيفته بالفعل من بعد انتهاء عقد عمله لا يدرجه في عداد المكلفين بخدمة عامة ما لم يثبت أنه كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف ، اذ لا يكفي أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة، وكان لا يبين من الأوراق صدور هذا التكليف ممن يملكه كما لم تدع الطاعنة به . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما خلص اليه من اعتبار الواقعة جنحة سرقة ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس » .

طعن جزائي ١٩٥٢ لسنة ٢٦ ق في ١٦/١/١٩٦٧ بالهيئة  
السابقة

قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التزوير ، اذ من المقرر ان الاشتراك في ارتكاب هذه الجرائم يتم غالبا دون مظاهر خارجيه واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة . ولما كان الاصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت مدوناته تفتي عن ذلك ، وكان اثبات وقوع التزوير من الطاعن - فاعلا كان أو شريكا - يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند اليه استعماله . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . ولما كان باقى ما ينهيه مردودا بما سبق بيانه في معرض الرد على أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الاول . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا » .

طعن جزائي رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٦ ق في ١٦/١/١٩٦٧ بالهيئة  
السابقة .

— ١٠ —

## المبدأ القانوني :

استيلاء على مال للدولة بغير حق . اختلاس . يشترط لتطبيق المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات أن تكون صفة الوظيفة قائمة لم تنزل عن الجاني وقت ارتكاب الحادث بعزل أو نحوه ولا يكفي أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة .

— ١٢ —

المبدأ القانوني :

دخول معسكر حربي . حالة حرب .  
جريمة دخول معسكر للقوات المسلحة  
معاقب عليها بمقتضى الفقرة الثانية من  
المادة ٨٠ ( هـ ) عقوبات باعتبار أن  
الحالة القائمة بين الجمهورية العربية  
المتحدة واسرائيل في مفهوم القانون  
الجنائي هي حالة حرب .

المحكمة :

« حيث أن قضاء هذه المحكمة  
قد جرى على أن الحالة القائمة  
بين الجمهورية العربية المتحدة  
واسرائيل هي حالة لها كل  
مظاهر الحرب ومقوماتها في  
الأمر الواقع ومن ثم تعد في مفهوم  
القانون الجنائي حالة حرب .  
ولما كانت المادة ٨٠ هـ من قانون  
العقوبات تنص في فقرتها الأولى  
على عقاب من يدخل معسكرا  
للقوات المسلحة بالحبس مدة  
لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تجاوز  
٥٠٠ ج أو إحدى هاتين  
العقوبتين . ونصت في فقرتها  
الثانية على أنه إذا وقعت  
الجريمة المذكورة في زمن الحرب  
كانت العقوبة الحبس مدة  
لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد  
على خمس سنوات وغرامة  
لا تقل عن ١٠٠ ج ولا تجاوز  
٥٠٠ ج أو إحدى هاتين  
العقوبتين . لما كان ما تقدم ،  
فإن الحكم المطعون فيه يكون  
قد أخطأ صحيح القانون حين  
قضى بمعاقبة كل من المطعون  
ضدهما بالحبس لمدة شهر واحد  
مما يتعين معه نقضه وتصحيحه  
وفقاً للقانون » .

طعن جزائي ١٤٥٧ لسنة ٣٦ ق  
في ١٦/١/١٩٦٧ بالهيئة السابقة.

— ١٣ —

المبدأ القانوني :

١ - استئناف . التقرير به .  
معارضة . حكم . تسببه .  
المرض من الأضرار القهرية التي  
تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة في  
المعارضة . عدم العلم بالحكم الصادر  
فيها ، والتخلف بالتالي - إذا ما استطلعت  
مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد  
القانوني .

٢ - استئناف . التقرير به .  
وكيل . التقرير بالاستئناف  
بواسطة وكيل . هو حق خوله القانون  
للمحكوم عليه لا يصح أن يؤخذ حجة  
عليه إذا رأى عدم استعماله والتقرير  
بالاستئناف بشخصه .

المحكمة :

« لما كان المرض هو من  
الأضرار القهرية التي تبرر عدم  
تتبع اجراءات المحاكمة في  
المعارضة وعدم العلم بالحكم  
الصادر فيها والتخلف بالتالي -  
إذا ما استطلعت مدته - عن  
التقرير بالاستئناف في الميعاد  
المقرر قانوناً ، وكان التقرير  
بالاستئناف بواسطة وكيل  
هو حق خوله القانون للمحكوم  
عليه فلا يصح أن يؤخذ حجة  
عليه إذا رأى عدم استعماله  
والتقرير بالاستئناف بشخصه ،  
وكان مفاد ذلك أنه يتعين على  
الحكم إذا ما قام عذر المرض  
أن يعرض لدليله ويقول كلمته  
فيه ، ولما كانت المحكمة بما  
قررت خطأ من أنه كان في وسع  
الطاعن أن يقرر بالاستئناف  
بواسطة وكيل قد حجبت نفسها  
عن تمحيص عذر ، فإن الحكم  
المطعون فيه يكون مشوباً  
بالقصور مما يعيبه بما يوجب  
نقضه والإحالة » .

طعن جزائي ١٤٦٩ لسنة ٣٦ ق  
في ٢٣/١/١٩٦٧ ثلاثة وعضوية  
السادة الأساتذة حسين صفوت  
السرقي ، ومحمد صبرى ، ومحمد  
عبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين  
مزام ، وأنور أحمد خلف  
المستشارين .

— ١٤ —

المبدأ القانوني :

١ - عمل . عقوبة . تعدادها .  
جريمة استعمال متعطلين  
دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب  
التخديم التابعة لوزارة العمل لا تعدد  
فيها عقوبة الغرامة بقدر العمال فهي  
لا تمس حقوق العمال ولا تعدو مخالفة  
النظام تنظيمي بحت .

٢ - عمل . حكم . تسببه .  
قضاء الحكم بتعدد عقوبة  
الغرامة دون أن يستظهر في مدوناته عدد  
العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة  
مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .  
ورود عدد العمال بمحضر ضبط الواقعة  
لا يغني عن ذلك . إذ يجب أن يكون  
الحكم منبثاً بداته من قدر العقوبة  
المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان  
آخر خارج عنه .

المحكمة :

« حيث أن الحكم الابتدائي  
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه قضى بتفريم الطاعن مائة  
قرش من كل جريمة من الجرائم  
الأولى والثانية والخامسة  
المسندة إليه ومائتي قرش عن  
كل من الجريمتين الثالثة  
والرابعة مع تعدد الغرامة بقدر  
عدد العمال في كل من الجرائم  
الأولى والثالثة والرابعة . لما  
كان ذلك ، وكان الحكم قد  
قضى بهذا التعدد دون أن يستظهر  
في مدوناته عدد العمال الذين  
وقعت في شأنهم تلك المخالفات  
حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة  
المحكوم بها ، فإنه يكون بذلك  
قد جهل العقوبة التي أوقعها  
على الطاعن مما يعيبه بالقصور  
ويوجب نقضه . ولا يقدح في  
ذلك أن يكون عدد العمال قد  
ورد بمحضر ضبط الواقعة إذ  
يجب أن يكون الحكم منبثاً  
بداته عن قدر العقوبة المحكوم  
بها ولا يكمله في ذلك أي بيان



آخر خارج منه . لما كان ذلك ، وكان العوار الذى شاب الحكم يكمن أساسا فى قصوره فى البيان فوق خطئه فى تطبيق القانون حين قضى بتعدد الفرائمة بقدر عدد العمال بالنسبة الى الجريمة موضوع التهمة الاولى ( استخدام متعطلين دون حصولهم على شهادة قيد ) مع أنها لا تمس حقوق العمال ولا تعدو مخالفة التزام تنظيمى بحت ، فانه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة » .

طنن جوالى ١٤٧٧ لسنة ٣٦ ق  
فى ١٩٦٧/١/٢٣ رئاسة ومضوبة  
السادة الاساتذة عادل يونس ،  
ومختار رغبان ، وجمال المرصنى  
ومحمد مخلوط ، ومحمود عطيفه  
المستشارين .

— ١٥ —

### المبدأ القانونى :

١ - تلبس . قبض . سلاح . حمل  
المتهم لسلاح ظاهر وفراره بمجرد رؤيته  
رجال الشرطة يوفروا فى حقه من المظاهر  
ما يبيح للضابط التدخل للكشف عن  
حقيقة أمره .

٢ - دفع . حكم . تسببه .  
الدفع باستحالة الرؤية من الدفوع  
الموضوعية التى لا تستوجب فى الاصل ردا  
صريحا من الحكم كفاية الرد الضمنى  
من القضاء بالأدانة استنادا الى ادلة  
الثبوت الى يوردها الحكم .

٣ - اثبات . « معاينة » . دفاع .  
طلب المعاينة الذى لا يتجه أصلا الى  
نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات  
استحالة حصول الواقعة كما رواها  
الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة  
فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة  
يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة  
باجابة هذا الطلب .

### المحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعون  
فيه حصل واقعة الدعوى بما  
مجمله انه بينما كان معاون  
مباحث مركز صدفا قائما فى  
يوم الحادث الى حملة تفتيشية  
بناحية نجوع السداورة مركز  
صدفا وبرفقته الشرطى السرى  
سيد محمد سيد شاهد  
الطاعن يحمل بندقية بحالة  
ظاهرة ، وما أن رآهما هذا  
الآخر حتى فر هاربا فكلف  
الضابط الشرطى المذكور بالحقاق  
به واحضاره فنفسد أمره .  
وأورد الحكم على ثبوت الواقعة  
فى حق الطاعن على تلك الصورة  
أدلة مستمدة من أقوال الضابط  
والشرطى وهى أدلة من شأنها  
أن تؤدي الى ما رتبته عليها ثم  
عرض الحكم الى طلب الدفاع  
باجراء معاينة لمكان الضبط  
للتدليل على حصوله عند منزل  
الطاعن الواقع بمركز طما  
محافظة سوهاج ورد عليه  
بقوله « وحيث ان المحكمة . .  
لا ترى محلا لاجراء معاينة  
اطمئنانا منها لشهادة معاون  
المباحث والشرطى السرى وكان  
صريح شهادتهما طبقا للثابت  
بمحضر الجلسة حصول الضبط  
عند بلدة نجوع السداورة مركز  
صدفا » لما كان ذلك ، فان  
ما يشير الطاعن فى هذا الصدد  
لا يكون له محل اذ هو لا يعدو  
أن يكون تشكيكا فى أقوال شاهدى  
الاثبات التى اطمأنت اليها  
المحكمة . ولما كان طلب المدافع  
اجراء المعاينة لا يتجه أصلا الى  
نفي حصول ضبطه محسورا  
السلاح كما لا يؤدي الى اثبات  
استحالة حصول الواقعة كما

قالا بها ، بل كان مقصودا به  
اثارة الشبهة فى الدليل الذى  
اطمأنت اليه المحكمة ، فان  
مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا  
موضوعيا لا يلتزم المحكمة  
باجابته ، لما كان ذلك . وكان  
حمل الطاعن سسلاحا ظاهرا  
وفراره بمجرد رؤيته رجال  
الشرطة يوفروا فى حقه من المظاهر  
ما يبيح للضابط التدخل للكشف  
عن حقيقة أمره ، وكان لا يبين  
من محضر جلسة المحاكمة أن  
المدافع عن الطاعن دفع ببطلان  
القبض عليه حتى يصح له النعى  
على الحكم قصوره فى الرد على  
ذلك الدفع وتحقيقه . وكان  
الدفع باستحالة الرؤية هو من  
الدفوع الموضوعية التى  
لا تستوجب فى الاصل ردا  
صريحا من الحكم ما دام  
الرد مستفادا ضمنا من القضاء  
بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت  
التي يوردها الحكم . لما كان  
ذلك ، وكان الحكم قد انتهى  
الى ادانة الطاعن بتهمة احرازه  
البندقية المششخنة بفسير  
ترخيص واخفائه اياها مع علمه  
بسرقتهما من القوات المسلحة  
وقضى بمعاقبته بالعقوبة الاشد  
المقررة للجريمة الاولى ، فانه  
لا يجدى الطاعن ما يشير فى  
شان عدم استظهار الحكم توافر  
ركن العلم بالظرف المشدد فى  
جريمة اخفاء السلاح موضوع  
التهمة الثانية » .

طنن جوالى ١٤٧٩ لسنة ٣٦ ق  
فى ١٩٦٧/١/٢٣ بالهيئة السابقة

أثاره في طعنه بشأن تعدد التهم التي أسندها إليه الحكم ذلك بأنه اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعا مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جنابة الاستيلاء على مال الدولة - والتي لا مطعن للطعن عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجنابة الاستيلاء على مال الدولة - بالرأفة ، وقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، فانه يتعين على هذه المحكمة أن تصحح هذا الخطأ وأن تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصححه بتوقيت مدة العزل .

طعن جزائي لسنة ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق في يناير سنة ١٩٦٧  
رئاسة ومضوية السادة الاسالدة  
حسين صفوت السركي ، ومحمد  
صبري ومحمد عبد المنعم حمراوي  
ولصر الدين عزائم ومحمد -  
أبو الفضل حفنى

— ١٧ —

### المبدأ القانوني :

مؤسسات عامة ، موظفون عموميون ، عاملون بشركات القطاع العام ، المشروعات المؤممة تأمينا كليا التي كانت تتمتع بشخصيتها المعنوية لا تفقد شخصيتها المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . موظفوها ومعالها لا يعتبرون في حكم الموظفين العاملين الا بالنسبة لجرائم معينة حددها الشارع في قانون العقوبات . عدم مجازاة ذلك الى مجال المادة ٣/٦٣ اجراءات فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

البضاعة التي حصل عليها ومقداره عشرة جنيهات وسبعمائة وخمسة عشر مليما من أموال الدولة . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن ( كل تزوير أو استعمال يقع في محرر لأحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين . وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لأحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى اذا كان للدولة أو لأحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأى صفة كانت ) والبين من هذا النص ، أن كل تزوير أو استعمال يقع في محررات الجمعيات التعاونية أيا كانت عقوبته السجن ، وهي عقوبة مقررة للجنابة بحسب التعريف الوارد في المادة العاشرة من قانون العقوبات ، ومن ثم فالجريمة في كل أحوالها جنابة لا جنحة . ولما كان احتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسميا أو عرفيا ، وكان لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً ، بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عباراته ، وكان الحكم قد أثبت توافر الضرر بالفعل من جراء التزوير الذي أجراه الطاعن في البونات ، وهي استيلاؤه على قدر من مال الدولة بغير حق ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما

— ١٦ —

### المبدأ القانوني :

- ١ - تزوير الاوراق السمية .  
اركانه . جميعيات تعاونية .  
جريمة تزوير أو استعمال محررات الجمعيات التعاونية - أيا كانت - جنابة في كل الاحوال وعقوبتها السجن .
- ٢ - تزوير محررات رسمية . جريمة تزوير المحرر الرسمي أو العرفي . احتمال حصول الضرر يكفى .
- ٣ - تزوير . حكم . لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير ان يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً . . . . . ويكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عباراته
- ٤ - تعدد التهم . نقض . المصلحة في الطعن . لا مصلحة للطاعن في طعنه بشأن تعدد التهمة اذا اعتبر الحكم الجرائم المسندة اليه كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .
- ٥ - عقوبة . عزل . معاملة الحكم المتهم بجنابة الاستيلاء على مال للدولة بالرأفة ومعاينته بالحبس وعدم ترتيبه العزل وجوب توقيت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ عقوبات ولنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقض جزئيا

### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن - وهو موظف عمومى بالقوات الجوية - توجه الى الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالزيتون وحصل على خمس « بونات » ببضاعة مما تسعه الجمعية ، ثم أجرى تغييرا في بيان الثمن بانقاصه ودفع الثمن في خاتمتها على أساس التفسير الذى أجراه ، وأعاد البيان الى ما كان عليه ، واستلم البضاعة فاستولى بغير حق على الفرق بين المبلغ الذى أداه بالفعل ، وبين المبلغ الذى كان يجب عليه أدائه ممثلا في



## المحكمة :

« وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى الجنائية على انها رفعت بقرار من وكيل نيابة البلدية الذي لا يملك - وفقاً لنص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية - اصدار مثل ذلك القرار لما هو ثابت من محضر ضبط الواقعة من أن المطعون ضده موظف عام بشركة النصر لتعبئة زجاجات الكوكاكولا . وما ذهب اليه الحكم فيما تقدم غير سديد في القانون . ذلك بأن الشروط المؤممة تأمينا كلياً التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم رأى أن يحتفظ فيه المشروع المؤمم بشخصيته القانونية . ويتضح الأخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانوني واستمرار ممارستها لنشاطها مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التي يرى الحاقه بها . ولاشك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة الزجاجات تجمعه مع القانون الأول وحدة الروح والهدف ولهذا أشار اليه صراحة في صدره ، وأحكامه لا تتضمن ما يؤدي الى زوال شخصية المشروع المؤمم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانوني السابق من حيث خضوعها للقانون الخاص فيما لا يتعارض مع التأميم وقد أفصح الشارع عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي وعمل مثل تلك الشركات من الموظفين العاملين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمل الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة

بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمل الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل . وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بإيراده آياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبق نصوص الجرائم المشار اليها مستخدمه الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما

أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضده في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان خطأ هذا الحكم بقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة » .

طنن جزالي ١٨٤٣ لسنة ٣٦ ق ق ١/٣٠/١٩٦٧ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عادل يونس ، ومحمد صبري ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد ابو الفضل حفنى ، وانور احمد

## — ١٨ —

## المبدأ القانوني :

١ - اختلاس . استيلاء على مال للدولة .

تحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . متى كان المال المختلس مسلماً الى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٢ بسبب وظيفته ، سواء أكان مالا اميرياً أم مملوكاً لاحد الأفراد اذ العبرة هي تسليم المال للجاني ووجوده في ماله بسبب وظيفته .

٢ - اختلاس . جنابة الاستيلاء المنصوص عليه في المادة ١١٣ عقوبات . باستيلاء الموظف العمومي أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة او الشركات او المنشآت التي تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حياته أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات .

٣ - موظف عام . عزل . اختلاس . الخفير باحد فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني يعد في حكم الموظفين

العموميين وفقا للبند السادس من المادة ١١١ ، من قانون العقوبات . ادانته بالجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من القانون المذكور . وتوقيع عقوبة العزل عليه تطبيق سليم للقانون .

٤ - البات . حكم . تسببه . لمحكمة الموضوع الاخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وان عدل منها بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت اليها .

٥ - حكم . تسببه . أوجه الدفاع الموضوعية لا تستلزم من الحكم ردا صريحا . كفاية الرد الضمني . المستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها .

### المحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن الأول - وهو فاند شيايرة نقل بشركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح التي هي إحدى شركات القطاع العام - اتفق مع ( الطاعن الثاني ) على ان يسلمه كمية من الخشب المملوك للشركة لقاء جعل ، ولما كان يوم الحادث حمل بالسيارة عروقا خشبية لنقلها الى أحد مواقع عمل الشركة ، بيد أنه - نفاذاً لذلك الاتفاق - انطلق بالسيارة الى الطاعن وقدم له الأخشاب التي كان يعلم بملكية الشركة لها واصطحبه معه وطلب اليه ايداعها كوخ المتهم الثالث حيث ضبط أغلبها بارشاد الطاعن الأول . وقد استمد الحكم ثبوت هذه الواقعة من أقوال شهود الاثبات وما أسفر عنه مراجعة اذن التحويل وصورته والاذن بخروج السيارة وتقرير لجنة الجرد ، ومن أقوال الطاعن الأول والمتهم الثالث وهي أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن وانكاره التهمة المسندة اليه وأطرحه اطمئنانا منه لأقوال الطاعن الأول في

محضر الشرطة والتحقيقات من أنه قدم الأخشاب للطاعن نفاذاً لاتفاقهما اسبق وأن الطاعن كان على بينة من مصدرها ، وأنه هو الذي طلب الى الطاعن ايداعها لدى المتهم الثالث حيث ضبط أغلبها وايداع الحكم ان تلك الأقوال تتسق وأقوال الشهود وأنه لا يعتد بعدول الطاعن الأول عنها اطمئنانا منه لأقواله الأولى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع الاخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وان عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت اليها ، فان النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد يكون غير سديد . ويكون ما ينعاه الطاعن من بعد - من أن رجال الشركة هم الذين نقلوا الأخشاب الى حيث ضبطت وعهدوا الى الطاعن بحراستها ، هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم من الحكم ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي اوردها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن حول وصف الفعل المسند اليه ، فان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - وهو ما لا يجادل الطاعن فيه - ان الأخشاب محل الاتهام مملوكة لشركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح وهي إحدى شركات القطاع العام ، وأن الطاعن الأول يعمل قائد سيارة بتلك الشركة ويعمل للطاعن ( الثاني ) خفيرا بينك التسليف الزراعي والتعاوني بأسيوط . لما كان ذلك ، وكانت جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، والتي دين الطاعن بالاشتراك مع الطاعن الأول في ارتكابها تتحقق متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومي - أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون - بسبب

وظيفته يستوى في ذلك أن يكون المال اميريا أو مملوكا لأحد الأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته ، ولما كانت أركان جنابة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من القانون ذاته تتوافر متى استولى الموظف العمومي - أو من في حكمه - بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم فيها الدولة أو لأحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة - قد قضت بأيلولة ملكية بعض أسهم الشركة المجنى عليها الى الدولة ، ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ - « باضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت » - وقضى في مادته الأولى باضافة تلك الشركة الى الجدول المرافق له كما نص على أيلولة ملكية الشركات المؤممة الى الدولة . لما كان ما تقدم ، فان الواقعة التي أثبتتها المحكمة المطعون فيها في حق الطاعن تكون بهذه المثابة اشتراكا في جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وجنابة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة المنصوص عليها في المادة ١١٣ منه ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى اليه في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص توقيع عقوبة العزل عليه ، فلما كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات قد نصت على أنه « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد من



الموضوع حسبما يستخلصه من وقال الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلا مع ما انتهى اليه .

٤ - حكم . تسببه . يكفى في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضى في صحة اسناد التهمة الى المتهم لئى يقضى له بالبراءة .

٥ - حكم . تسببه . لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على بعض أدلة الاتهام ذلك بأن في افعال التحدث عنها ما يفيد ضمنا ان المحكمة اطرحتها ولم تتركها ما تظمن معه الى ادانة المتهمين .

### المحكمة :

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن هيئة المحكمة التى نظرت القضية بجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٦ كانت مشكلة برئاسة المستشار محمد عبد الله أبو العطا وعضوية المستشار أحمد عبد الوهاب والسيد شكرى توفيق رئيس المحكمة بمحكمة الدنيا الابتدائية وقد صدر الحكم المطعون فيه في تلك الجلسة . ثم عرض لرئيس الدائرة مانع قهرى بسبب وفاة شقيقه قبل أن يوقع على أسباب الحكم فوقها عضو اليمين المستشار أحمد عبد الوهاب . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . قد نصت على أنه « يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة اللذين اشتركوا معه في اصداره » . فدل الشارع بذلك على أن التوقيع على الحكم انما قصد منه استيفاء ورقة الحكم شكلها القانونى الذى تكتسب به قوتها في الاثبات وانه يكفى لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاض ممن اشتركوا في اصداره . أما النص على

ويكون الحكم المطعون فيه اذ أوقع عليه عقوبة العزل قد طبق القانون تطبيقا سليما . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرقص موضوعا » .

طعن جرائى ١٨٤٦ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/١/٣٠ وثلاثة وعضوية السادة الاساتذة حسين صغوت السركى ، وجمال المرغافوى ، ومحمد محفوظ ، ومحمود الغمراوى ومحمود كامل عطية المستشارين .

## — ١٩ —

### المبدأ القانونى :

١ - حكم . التوقيع عليه . النص على اختصاص رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بالتوقيع قصد به تنظيم العمل وتوجيهه ، فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الاسباب التى كانت محل مداولة الاعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه اقدم العضوين الاخرين فلا يصح ان ينص على ذلك الاجراء بالبطان لاستناده في ذلك الى قاعدة مقرر في القانون بما لا يحتاج الى اذابة خاصة او اذن في اجرائه .

٢ - اجراءات المحكمة . شهود . دفاع . اذا كان الطاعن لم يسلك من جانبه - بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة اسماءهم في قائمة الشهود - الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه لا تترتب على المحكمة ان هى فصلت في الدعوى دون سماعهم وليس للطاعن من بعد ان ينص عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

٣ - قتل عمد - سبق اصرار - حكم تسببه - البحث في توافر لية القتل لدى الجانى وقيام ظرف سبق الاصرار لديه مما يدخل في سلطة قاضى

١١٢ الى ١١٦ يحكم على الجانى بالعزل . . . » وكان الطاعن قد دين بالجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ و ١١٣ وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد قضت في بندها السادس على ان يعد في حكم الموظفين « أعضاء مجالس ادارة ومسديرو ومستخدموا المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت » وكانت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ - بالترخيص بالاشتراك في انشاء بنك زراعى والمعدلة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ ، قد رخصت للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة لانشاء بنك للتعاون والتسليف الزراعى ثم قضى المرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجعل اسم البنك « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » وكانت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ - بانشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات - قد قضت بتحويل ذلك البنك الى مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى يكون مركزها القاهرة وقضت المادة الثالثة منه بأن يتكون رأس مال المؤسسة من رأس مال البنك الأنف الذكر ومن الأموال التى تخصصها الدولة ، وقضت المادة الخامسة منه بأن تحول فروع البنك في المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى في شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة وبأن تعتبر توكيلات له الحالية فروعها لهذه البنوك . لما كان ذلك ، فان الطاعن بوصف كونه خفيرا بأحد فروع ذلك البنك يعد في حكم الموظفين العموميين وفق البند السادس من المادة ١١١ آتفة الذكر

## — ٢٠ —

## المبدأ القانوني :

ضرب حكم تسببه المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن تبين اثر الاصابات او درجة جسامتها على اعتبار انه يكفي لتطبيق احكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، الا انه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ أن تبين اثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها .

## المحكمة :

« وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه شرع عمدا في قتل المجنى عليه بأن طعنه بسكين في صدره قاصدا من ذلك قتله فأصابه بالاصابة المبينة بالتقرير الطبي الشرعي . ولكن المحكمة استبعدت نية القتل وحصلت ما جاء بالتقرير الطبي عن اصابة المجنى عليه بأنها عبارة عن اصابة طعنية يسار ومقدم الصدر تحدث من الضرب بآلة حادة كسكين وانتهت الى اعتبار الواقعة جنحة ضرب منطبقة على احكام المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات وقضت بحبسه سنتين مع الشغل . لما كان ذلك ، وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما . وأنه وان كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار اليه أن تبين اثر الاصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفي لتطبيق احكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، الا انه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين اثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها . ولما كان الحكم

سبق الاصرار لديه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفهما ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع يتنافى عقلا مع ما انتهى اليه ، واذ كانت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائغ ان الحادث لم يكن وليد اصرار سابق بل وقع فجأة على اثر المشاحنة التي قامت بين المجنى عليه والجاني وان هذا الاخير لم يكن ينوي ازهاق روح المجنى عليه فانها تكون قد فضلت في مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها . ولما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم ان المحكم أخاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة . وكان لا يعيب الحكم التفاتة عن الرد على بعض أدلة الاتهام ذلك بأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا ان المحكمة أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المتهمين . لما كان ذلك ، فان ما يشير الطاعن في طعنه ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي مما لا تجوز اثره أمام محكمة النقض » .

اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداولة الأعضاء جميعا فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين فلا يصح أن ينعى على ذلك الاجراء بالبطان لاستناده في ذلك الى قاعدة مقررة في القانون بما لا يحتاج الى انابة خاصة أو اذن في اجرائه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال شهود الاثبات وان الطاعن لم يطلب بنفسه أو بلسان محاميه سماع شهود آخرين أو اتخاذ اجراء معين من اجراءات التحقيق . وكان الطاعن لم يسلك من جانبه - بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة أسمائهم في قائمة الشهود - الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه لا تثريبه على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماعهم وليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن عرض لواقعة التحقيق كما صورها الاتهام وأشار الى أدلته فيها ومن بينها التقرير الطبي الشرعي ودلل على انتفاء نية القتل وعلى عدم توافر ظرف سبق الاصرار - قد أفصح صراحة عن عدم اطمئنان المحكمة الى صحة اسناد الواقعة الى أى من المطعون ضدهم مبررا ذلك تبريرا سائغا وسليما . لما كان ذلك ، وكان البحث في توافر نية القتل لدى الجاني وقيام ظرف

طن جرائي ١٨٤٧ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٢٠  
رئاسة وعضوية السادة الاساتذة  
عادل يونس ، ومحمد صبرى ،  
ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد  
ابو الفضل حفتى ، وانور احمد  
خلفه المستشارين .



المطعون فيه لم يبين مدى اثر الاصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية ، فإنه يكون معيبا بالقصور ويتعين لذلك نقضه والاحالة » .

طعن جزائي ١٨٥٣ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٣٠  
رئاسة ومضوية السادة الاسالدة  
عادل يونس ، ومحمد صبرى ،  
ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد  
أبو الفضل حفنى ، وأنور أحمد  
خلف المستشارين .

— ٢١ —

### المبدأ القانوني :

امر بالأوجه . حجبه . قوة الامر المقضى . الامر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية له قوة الامر المقضى . يمنع معه تحريك الدعوى الجنائية بعد صدوره . مريان حظر تحريك الدعوى بعد صدوره على كافة اطراف الدعوى الجنائية له قوة الامر المقضى . يمنع دلائل جديدة « . والمدعى بالحقوق المدنية والمجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . )

### المحكمة :

« وحيث ان قانون الاجراءات الجنائية اجاز في المادة ٧٦ لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق فى الدعوى . كما اجاز للمدعى بالحقوق المدنية وحده بمقتضى المادة ١٦٢ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ استئناف الاوامر الصادرة من قاضى التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى . و اجاز له كذلك فى المادة ١٩٣ الطعن فى الامر الذى يصدر من مستشار الاحالة بالأوجه لاقامة الدعوى . ونصت المادة ١٩٩ على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقا للاحكام المقررة القاضية ،

وحيث المادة ٢١٠ المعدلة بالسوابق ١٠٧ سنة ١٩٦٢ . سمى بصور المدعى وسده السن و الامر الصادر من النيابة العامة بان لا وجه لاقامة الدعوى . وقد نصت المادة ١٩٧ ، ٢١٣ على ان الامر الصادر بعدم وجود وجه - سواء من قاضى التحقيق او من مستشار الاحالة او من النيابة العامة - يمنع من العود الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة . وبط بالنسبة العامة دون غيرها سلطة اعادة تحريك الدعوى الجنائية بناء على تلك الدلائل . كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ المعدلة بالقانونين رقمى ١٢١ لسنة ١٩٥٦ و ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على انه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها اذا صدر امر من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بان لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنفه المدعى بالحقوق المدنية فى الميعاد أو استأنفه فأيدته محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة . لما كان ذلك ، فان الشارع يكون قد دل على أن الأصل ان الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى له قوة الامر المقضى بما يمنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الأصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة اطراف الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الامر المشار اليه على النيابة العامة - ما لم تظهر دلائل جديدة - وعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يعتمد بالضرورة ومن باب أولى الى المجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اكتفى بالإشارة فى المواد المتقدمة الى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه الذى

استبعد منها . بالتعديل المدخل على قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه متى قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق فلا تقوم له صفة الخصام فى الدعوى ويمتنع عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الامر الصادر بأن لا وجه لاقامتها ، ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الامر من سبطه التحقيق . والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الامر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة فى الدعوى وهو ما لا يتفق مع ما هدف اليه الشارع من احاطة الامر بأن لا وجه - متى صار باتا - بسياج من القوة يخلل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع ذاته أمام القضاء . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع فى أولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بالاوجه فيها وعدم استئناف ذلك القرار فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع فى الواقع يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة » .

طعن جزائي ١٨٥٣ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٣٠ بالهيئة السابقة .

— ٢٢ —

### المبدأ القانوني :

مواد مخدرة . دعوى جنائية . اقامتها . اسباب الاباحة . تقدم متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج وان كان يحول دون اقامة الدعوى الجنائية عليه ، الا أنه لعل مجرم لا يندرج تحت اسباب الاباحة .

## المحكمة :

« لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة - ان المتهم قدم الى الضابط قطعة المخدر وطلب دخوله أحد الملاجىء دون أن يطلب الحاقه بالمصحة ثم اعترف في تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط وتقديمه اياه للضابط وعلى ذلك برغبته دخول السجن لفشله في الحصول على عمل ، واذا عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات للعلاج من الادمان . رفض ذلك وأصر على رغبته في دخول السجن . لما كان ذلك ، فان الحكم اذا ثبتت أن المتهم طلب الى الضابط الحاقه بإحدى المصحات للعلاج يكون معيبا بالخطأ في الاسناد في واقعة جوهريه لها اثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية ، ذلك بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها نصت على أن « لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج » ولما كان الثابت علم ما تقدم أن المتهم رفض صراحة ما عرضه عليه وكيل النيابة من دخوله المصحة للعلاج ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد رفعت بصحة علمه . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في الاسناد قد أدى به - من ناحية أخرى - الى الخطأ في القانون ، ذلك بأنه اعتمد أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلا مباحا لاستعماله حقا دخوله له القانون وهو رغبته في العلاج بما يرفع من فعله صفة التجريم ، في حين أن ما اتاه المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة لأن المشرع إنما استحدث في الفقرة الثالثة

من المادة ٣٧ سالفه الذكر تدبيرا وقائيا ، أجاز للمحكمة الالتجاء اليه بالنسبة الى من ثبتت ادمانه على تعاطي المخدرات بأن تأمر بإيداعه إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض للعلاج فيها وذلك بدلا من العقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة . أما اذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تقام الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الاقبال ، مما مفاده تأميم الفعل في الحالين وان كان جزاؤه مرددا بين العقوبة المقيدة للحرية أو التدبير الوقائي العلاجي ، واذا ما كان الفعل مجرما في الحالين فان أسباب الإباحة تنحصر عنه ، واذا ما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر القانوني ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا العوار قد حجب المحكمة عن بحث عناصر الدعوى وتمحيص أدلتها والتحقق من مدى توافر القنود النصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإيداع بالمصحة ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

طعن جزائي ١٨٦٠ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/١/٣٠ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسين السركي ، وجمال الرصفاوي ، ومحمود محفوظ ، ومحمود العمراوي ، ومحمود عطيفة المستشارين .

— ٢٣ —

## المبدأ القانوني :

امر جنائي . معارضة . استئناف . الاعتراض على الامر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الاحكام الغيابية وهو لا يعدو ان يكون اعلانا من المعارض بعدم

قبوله انهاء الدعوى بتلك الاجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الامر بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن . نهائية هذا الامر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه . تخلفه عنها . استعادة الامر قوته وصيرورته نهائيا واجب التنفيذ . عدم جواز المعارضة فيه او استئنافه رجوعا الى الاصل في شأنه .

## المحكمة :

« وحيث انه يبين من الرجوع الى الاوراق أن المطعون ضده استأنف الحكم الصادر في اعتراضه على الامر الجنائي باعتباره ذلك الامر بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ ، فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد هدف من تطبيق نظام الأوامر الجنائية في الجرائم التي عينها الى تبسيط اجراءات الفصل في تلك الجرائم وسرعة البت فيها - وهو وان كان قد رخص في المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية النيابة العامة ولباقي الخصوم أن يعانوا عدم قبولهم للامر الجنائي الصادر من القاضي - بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة الى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقي الخصوم . ورتب على ذلك التقرير سقوط الامر واعتباره كأن لم يكن ، فاذا لم يحصل الاعتراض على الامر بالصورة المتقدمة أصبح نهائيا واجب التنفيذ ، الا انه نص في المادة ٣٢٨ على أنه اذا حضر الخصم الذي لم يقبل الامر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته طبقا للاجراءات العادية ، واذا لم يحضر تعود



للامر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ ، فدل بذلك على أن الاعتراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الأحكام الغيابية بل هو لا يعدو أن يكون اعلانا من المعارض بعدم قبوله انهاء الدعوى بتلك الاجراءات يترتب على مجرد التقريرية سقوط الأمر بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن . غير أن نهائية هذا الأثر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه ، فان تخلف عنها عد اعتراضه غير جدي واستعاد الأمر قوته وأصبح نهائيا واجب التنفيذ مما مؤداه عدم جواز المعارضة فيه أو استئنافه رجوعا الى الأصل في شأنه . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئناف الحكم الذي صدر بناء على تخلف المطعون ضده باعتبار الأمر الجنائي نهائيا واجب التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز استئناف المطعون ضده الحكم المستأنف »

طنن جزائي ٢ لسنة ٢٧ ق في ١٩٦٧/١/٣٠ رئاسة ومضوية السادة الاساتذة عادل يونس ، ومحمود صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حنفي ، وأبور أحمد خلف المستشارين .

— ٢٤ —

### المبدأ القانوني :

اثبات . حكم . سببيه . دفاع .  
١ - دليل الادانة . وجوب أن يكون مشروما . دليل البراءة . مشروعيته غير لازمة .

٢ - للقاضي الجنائي الحرية في اختيار طريق الاثبات الذي يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ووزن قوة الاثبات

المستمدة من كل عنصر . وتقدير ما يعرض عليه في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وطرحها .

٣ - لمحكمة الموضوع استمداد اقتناعها من أي دليل تطمئن اليه . طالما ان هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق .

### المحكمة :

« لما كان مع افتراض أن ما أدلى به الأستاذ المحامي واتخذه الحكم عمادا له في قضائه ببراءة المطعون ضدهم ، يعد في حكم الأسرار التي وصلت اليه علمه بسبب مهنته ويحظر القانون عليه البوح بها أو افشائها ، فان ذلك لا يقدح في سلامة الحكم لما هو مقرر من أنه وان كان يشترط في دليل الادانة أن يكون مشروما اذ لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، الا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك لأنه من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية ان كل متهم يتمتع بقراءة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائي ، وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختبار وسائل دفاعه بقدر ما تسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط لفنسه من عوامل الخوف والحرص والحذر ونحوها من العوارض الطبيعية لضعف النفس البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي يضرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها عدالة معه ادانة بريء . هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح بابا أمام القاضي الجنائي على مصراعبيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويرز

قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدللية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها . لما كان ما تقدم ، فانه لا يقبل تقييد حرية المحكمة في دليل البراءة باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن مما يشير في هذا الشأن . أما نعيه على الحكم استدلاله بما جاء بتقرير الأستاذ حامد المرافي القاضي ، فمردود بأن البين من محضر جلسة محكمة أول درجة ان المحكمة قامت بتلاوة هذه الشهادة على المتهمين والمدعى بالحقوق المدنية واكتفى كلاهما بما دون بالتقرير ولم يطلب الطاعن أو محاميه أمام محكمة ثاني درجة استدعاءه للشهادة . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كان الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق فانه لا وجه لما ينعاه الطاعن في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه أوجه الدفاع التي يقول ان الحكم المطعون فيه قصر في الرد عليها ، فان نعيه في هذا يكون مجهلا » .

طنن جزائي ١١٧٢ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/١/٣١ رئاسة ومضوية السادة الاساتذة حسين السركسي ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمود العمراوى المستشارين .

## — ٢٥ —

## المبدأ القانوني :

- ١ - حكم . تنفيذه . نقض .
- تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية منوط بالنيابة العامة وحدها بلا رقابة عليها ولا معقب . فاذا اوقفت النيابة لتنفيذ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية على الطاعن . سقط التزامه بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن .
- ٢ - معارضة . اعلان . اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة . يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته واعلانه لجهة الادارة لا يصح ان يبنى عليه الحكم في معارضته .

## المحكمة :

« وحيث ان المادة ٤٦١ من قانون الاجرامات الجنائية تنص على أن « يكون تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقا لما هو مقرر في هذا القانون » ومفاد ذلك أن تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية منوط بالنيابة العامة وحدها فان هي رأت ايقاف تنفيذها وامرت به فلا رقابة عليها ولا معقب . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة امرت بايقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية على الطاعن ، فان التزامه بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن يكون قد سقط عنه ، ولا ترى المحكمة موجبا لاعادة فتح باب المرافعة .

وحيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا اذ قضى في موضوع

المعارضة الاستئنافية المرفوعة منه دون أن يعلن بجلسة المحاكمة لشخصه او في محل اقامته بل كان اعلانه لجهة الادارة .

وحيث انه بالرجوع الى محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية يبين أن الطاعن كان قد حضر جلسة ٥ يناير سنة ١٩٦٦ وطلب التأجيل للسداد وأجيب الى طلبه ثم تأجلت الدعوى لجلسة ٦ ابريل سنة ١٩٦٦ وفيها تخلف الطاعن عن الحضور وقرر محاميه أنه محبوس بسجن مصر فتأجلت الدعوى لاعلانه واحضاره من السجن ثم توالى التأجيل في غيبة الطاعن الى أن حكم بجلسة ١٥ يونه سنة ١٩٦٦ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع يرفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . كما يبين من الاطلاع على المفردات - التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعن قد أعلن لجهة الادارة بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لعدم الاستدلال عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه او في محل اقامته وأن اعلانه لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الادارة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بناء على هذا الاعلان يكون باطلا ، مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

طعن جزائي ١٧٤٨ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٣١ بالهيئة السابقة .

## — ٢٦ —

## المبدأ القانوني :

- ١ - حكم . حجته « . قوة الشيء المحكوم فيه : أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها او لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة بنيت على اسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم عليهم ، بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .
- ٢ - حكم . تسببه . الدفاع الموضوعي . لا يستاهل من المحكمة ردا صريحا عليه طالما أن الرد مستفاد من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم .

## المحكمة :

« لما كان ما أورده حكم البراءة فيما تقدم لم يبين على أساس متعلق بذات الواقعة موضوع المحاكمة حتى يصح أن يكون لحكم البراءة في هذه الحالة حجته ويمتنع معه القضاء بادانة الطاعنين » بل الواضح من مدونات حكم البراءة أنه يبنى على أسباب شخصية لصيقة بذات المتهم الذي جرت محاكمته ولا تتصل بذات واقعة الشهادة الزور التي ارتكبها الطاعنان وثبتت في حقهما من أن المدعى بالحقوق المدنية كان يعمل فراشا في الكنيسة فعلا وأنهما شهدا في القضية العمالية - المرفوعة منه - على خلاف الحقيقة . واذا ما كان من المقرر في قضاء النقض أن أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها او لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا وهو الأمر الذي لم يتوفر في الدعوى المطروحة . فان ما يثيره الطاعنان في هذين الوجهين لا يكون سديدا .



ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه .

٣ - التماس إعادة النظر . يشترط القانون في الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد الحكم وتصلح سببا للتماس أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا إبان المحاكمة .

٤ - التماس إعادة النظر . يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات فضلا عن صدور حكمين نهائيين متناقضين من واقعة واحدة أن يكون الحكمان صادرين ضد شخصين .

٥ - التماس إعادة النظر . كفالة . تستلزم المادة ٤٤٤ من إجراءات قبول طلب إعادة النظر المبني على الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ إجراءات أن يودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهات كفالة ما لم يكن قد أوفى من ايداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

### المحكمة :

« لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت حالات طلب إعادة النظر فجري نصها « يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجرح في الأحوال الآتية : (١) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتله حيا (٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان - بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما (٣) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم (٤) إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم

الثبوت التي أوردتها الحكم ، وكان الحكم قد أخذ بشهادة الياس رزق سوريال الذي استمعت إليه محكمة أول درجة وأيدها في تعويلها على ما أوردته في شهادته من أن المدعى بالحقوق المدنية كان يعمل بالكنيسة في المدة التي حددها بما مفاده أن المحكمة أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الطاعنان في دفاعهما لحملها على عدم الأخذ بها . وهي غير ملزمة من بعد بالرد صراحة عليها » .

طعن جرائي ١٧٥٢ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٣١ بالهيئة السابقة .

### ٢٧ -

### المبدأ القانوني :

١ - التماس إعادة النظر . الحالات الأربع الأولى الواردة في المادة ٤٤١ إجراءات التي حددت حالات التماس إعادة النظر يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة النظر الدعوى أما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه كوجود المدعى قتله أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وأما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم .

٢ - التماس إعادة النظر . الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات قصد بها على ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكورة الإيضاحية أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم منها سقوط الدليل على ادانته أو على تحملاه التابعة الجنائية . ولا يكتفى ليهما بعدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بدائه الأمر

وحيث أن مبنى الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع . ذلك بأن المدافع عن الطاعنين تقدم أثناء المحاكمة بمستندات تقطع في أن القس زكريا خليل النخيلي لم يكن في وسعه تعيين المدعى بالحقوق المدنية في عمل بالكنيسة وبالتالي فليس في وسعه إذن أن يفصله منه مما مفاده أن شهادة الطاعنين في الدعوى العمالية تكون قد أصابت وجه الحق ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع كلية ولم يتصد بالرد على المستندات المقدمة على الرغم مما تضمنته من دفاع جوهري ، وعول على شهادة أمين صندوق الكنيسة الياس رزق سوريال وأدان الطاعنين بمقتضاها مع أنها شهادة لا يصح الأخذ بها لأنها فضلا عن ثبوت كذبها فإن الواقعة التي شهد عليها كانت قائمة وقت نظر القضية العمالية مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشهادة الزور التي دان الطاعنين بها أورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستقاة من أقوال شاهد الإثبات وسائر المستندات المقدمة منه والقرائن التي استمدتها من وقائع الدعوى وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . كما يبين من مدونات الحكم أنه أشار إلى المستندات المقدمة من الطاعنين أمام محكمة أول درجة لنفي اختصاص المتهم الثالث بتعيين المدعى بالحقوق المدنية في الكنيسة ، ولما كان هذا الدفاع موضوعيا لا يستأهل من المحكمة زدا صريحا عليه لأن الرد عليه مستفاد من أدلة

الأحوال الشخصية والفي هذا الحكم (هـ) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه « واستلزم المادة ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول طلب إعادة النظر المبني على الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من القانون السالف الذكر أن يودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهات كفالة ما لم يكن قد أعفى من إيداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية . لما كان ذلك ، وكان الطالب قد استند في الوجه الأول من وجهي الالتماس إلى الحالة الثانية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سالفه البيان دون أن يقوم بسداد الكفالة المنصوص عليها في القانون أو يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بأعفائه منها فإنه يتعين القضاء بعدم قبول هذا الوجه . ومع ذلك فإن استناد الطالب إلى الحالة الثانية من أحوال الالتماس غير سديد في القانون ، ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ تشترط - فضلا عن صدور حكمين نهائيين متناقضين من واقعة واحدة - أن يكون الحكمان صادرين ضد شخصين أما إذا كان الحكمان صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثمت تناقض في تقدير الوقائع يفسر التماس إعادة النظر . وإن شاب الحكم الثاني عندئذ خطأ في تطبيق القبانون لخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا لنقضه . وإذا ما كان الحكمان موضوع دعوى الالتماس المطروحة صادرين في حق الطالب وجده ، فإن التناقض بينهما -

بفرض وقوعه - لا يصلح سببا لإعادة النظر .

وحيث أن الوجه الثاني من أوجه الالتماس قد استوفى المراحل التي يتطلبها القانون .

وحيث أن الطالب يبنى هذا الوجه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أساس أن حكم البراءة في قضية احراز المخدرات وقد صدر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٦ لم يكن معلوما وقت محاكمته في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ من احراز السلاح الناري والذخيرة دون ترخيص بحيث لو كان ذلك الحكم تحت بصر المحكمة لترتب عليه ثبوت براءته من الجريمتين اللتين دانت بهما .

وحيث أن الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن جاء نصها عاما فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين إلا أن المدكرة تعليق على هذه الفقرة أنه : « نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصابا بالعمالة في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان محبوسا في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على إيصال برد الأمانة » . وقد استمد الشارع حكم المادة سالفه للبيان من المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ التي صار

موضعها المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ . وبين من نص القانون المصري ومما ورد بمدكرته الإيضاحية ومن المقارنة بينه وبين القانون الفرنسي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة ٤٤١ المشار إليها هي حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن يبنى عليها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وإما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالأداة كالحكم على الشاهد أو الخير بالمقبوضة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بني عليه الحكم . والملاحظ أن القانون المصري كان في صدد تحديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القانون الفرنسي إذ بينما تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على « وجوب وجود المدعى قتله حيا » لاعتباره وجهيا لإعادة النظر يترخص القانون الفرنسي فيكتفى بظهور أوراق من شأنها وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسي أمام الشارع المصري وقت وضع قانون الإجراءات الجنائية ومع ذلك فقد أثر احتراماً لحجية الأحكام الجنائية ألا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتمل ، بل أنه يتطلب الدليل



بفرض اعتبارها واقعة جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة - لا تعدو أن تكون مجرد دليل احتمالي لا ينهض بذاته وجها لطلب إعادة النظر مادام لم يصحبه ما يحسم الأمر ويقطع في ترتيب أثره في اهدار الحقيقة التي سجلها الحكم البات وخاصة أن بطلان اجراءات القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يؤدي الى ثبوت براءة المحكوم عليه ولا يلزم عنه في كل الاحوال سقوط الدليل على ادانته . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطلب .

طنن جزائي ١٨٢١ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/١/٢١ رئاسة ومفسرة  
السادة الاساتذة عادل بولس ،  
ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم  
حمراوى ، ونصر الدين مزام ،  
وانور احمد خلف المستشارين .

## — ٢٨ —

### المبدأ القانوني :

مواد مخدرة . مسئولية جنائية .  
موانع العقاب . حكم . « تسببه » .  
المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة  
١٩٦٠ تفرق بين حالتين للاهفاء :

( الاولى ) اشترط القانون فيها  
لفلا من المبادرة بالاخبار ان يصدر  
الاخبار قبل علم السلطات العامة  
بالجريمة .

( والثانية ) لم تستلزم المبادرة  
بالاخبار بل اشترط القانون في مقابل  
المسحة التي منحها للجاني في الاخبار  
ان يكون اخباره هو الذي مكن السلطات  
من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة .  
والفصل في ذلك من خصائص قاضى  
الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق .

### الحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعون  
فيه بعد ان بين واقعة الدعوى  
بما تتوافر به كافة العناصر  
القانونية لجريمة احراز الجواهر

الجنائية حين نصت على انه :  
« لا يجوز الرجوع الى الدعوى  
الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا  
بناء على ظهور ادلة جديدة او  
ظروف جديدة او بناء على تغير  
الوصف القانونى للجريمة » .  
فاصبح بذلك حكم القضاء  
عنوان حقيقة هي اقوى من  
الحقيقة نفسها ، مما لا يصح  
معه النيل منها بمجرد دعوى غير  
حاسمة ، كما لا يجوز أن تكون  
محلا للمساومة بين الأفراد .  
والقول بغير ذلك مضىعة لوقت  
القضاء وهيئته ومجبة لتناقض  
احكامه ما بقى الامر معلقا  
بمشيئة المحكوم عليهم كلما حلا  
لهم تجديد النزاع واعادة طرحه  
على القضاء . لما كان ما تقدم ،  
وكان القانون قد اشترط في  
الوقائع او الاوراق - التي تظهر  
بعد الحكم وتصلح سببالاتماس  
أن تكون مجهولة من المحكمة  
والتهم معا ابان المحاكمة . وكان  
الثابت بالاوراق ان واقعة  
بطلان اجراءات القبض والتفتيش  
التي يستند اليها طالب إعادة  
النظر لم تكن مجهولة منه اثناء  
محاكمته بجريمتى احراز  
السلاح الناري والدخيرة بدون  
ترخيص فقد دفع في محضر  
التحقيق - قبل محاكمته -  
ببطلان القبض عليه وتفتيشه ،  
وطلب محاميه - تحقيقا لهذا  
الدفع - سؤال شرطى المرور  
عن ساعة ضبط السيارة التي  
كان يستقلها المتهم ، ومع ذلك  
فلم يثر أى منهما أمر ذلك  
البطلان بجلسة المحاكمة المشار  
اليها وقد قرر الشرطى السالف  
البيان صراحة في محضر التحقيق  
انه لا يعلم من أمر ضبط المتهم  
وملابسته شيئا ، فاذا عدل عن  
اقواله أمام محكمة الجنائيات  
عند نظرها قضية المخدرات ،  
او جاء زميله بقول مرسل مؤداه  
عدم مشاهدته واقعة الضبط  
ابان توبته ، فان هذه الاقوال -

الجازم القاطع بذاته في ثبوت  
براءة المحكوم عليه او سقوط  
الدليل على ادانته . ولما كان  
من غير المقبول - على همدى  
ما تقدم - أن يتشدد الشارع  
في الحالات الاربع الاولى للمادة  
٤٤١ من قانون الاجراءات  
الجنائية ليفتح الباب على  
مصراعيه في الحالة الخامسة  
التي تستوعب بعمومها ما تقدمها  
وانما قصد بها - في ضوء الامثلة  
التي ضربتها المذكرة الايضاحية  
- أن تكون الوقائع الجديدة  
او الاوراق المقدمة دالة بذاتها  
على براءة المحكوم عليه او يلزم  
منها حتما سقوط الدليل على  
ادانته او على تحمله التبعة  
الجنائية ، فالغاية التي تفيهاها  
الشارع من اضافة هذه الفقرة  
في قانون الاجراءات الجنائية  
الى حالات الاتماس الواردة في  
الفقرات السابقة عليها ، أن  
تكون نصا احتياطيا ابتغاء أن  
يتدارك بها ما عساه أن يفلت  
من صور تتحاذى معها ولا تنفك  
عنها والتي قد يتعدر فيها  
اقامة الدليل على الوجه المتطلب  
قانونا ، مما لازمه عدم الاكتفاء  
فيها بعدول مجرد لشاهد او  
متهم عما سبق أن أدلى به لدى  
محكمة الموضوع او بمجرد  
قول مرسل لشاهد أمام محكمة  
أخرى ما لم يصاحب هذا  
القول أو ذلك العدول ما يحسم  
بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره  
في ثبوت براءة المحكوم عليه ،  
وهو ما يقيم موازنة عادلة  
لا افراط فيها او تفريط بين  
حق المحكوم عليه وصالح المجتمع  
الذي يضره المساس - في غير  
سبب جازم - بقوة الشيء  
المقضى فيه جنائيا وهي من  
حالات النظام العام التي تمس  
مصلحة المجتمع وتقضى بوضع  
حد لنزاع فصل فيه القضاء  
نهائيا ، الأمر الذي سجلته المادة  
٤٥٥ من قانون الاجراءات

فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءة المطعون ضده على ما أورده من أن الخبز المضبوط لم يترك للتهوية قبل وزنه مدة الثلاث ساعات التي تشترطها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ورتب على ذلك قبول الدفع المبدئي من المطعون ضده ببطالان إجراءات الوزن لهذا السبب وبراءته مما أسند إليه لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء النقض - أن القرارات التي يصدرها وزير التموين لبيان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد فيها النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ، طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا تخرج عن كونها أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكي يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة - فهي لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة وقع عقوبتها . واستناد الحكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزاري رسم طريقة معينة للآليات لم تتبع يكون مخالفا للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تقرير بطلان إجراءات الوزن ورتب على ذلك تبرئة المطعون ضده ، وكان هذا القضاء بما احتواه من خطأ قد حجب المحكمة عن بحث عناصر الدعوى وتمحيص أدلتها بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه والأحالة » .

طنن جزائي ١٩٦٧. لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٢١ رئاسة وعضوية  
السادة الاساندة حسين السركي ،  
ومختار وضوان ، وجمال المرصفاوي ،  
وحسين سامح ، ومحمود الغمراوي ،

القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاختبار أن يكون اختبار هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبي الجريمة . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم أن المطعون ضده أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بداتها إلى القبض على المتهم الثاني فيكون مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق . ولا يحتاج في هذا الصدد بأن أمر المتهم الثاني كان معلوما لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التجريات ما دام إقرار المطعون ضده قد أضاف جديدا إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الفصل في ذلك من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما يستنتجه من عناصر الدعوى فيكون النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال غير سديد مما يتمين معه رفض الطعن موضوعا » .

طنن جزائي ١٩٦٢ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/١/٢١ بالهيئة السابقة .

## — ٢٩ —

### المبدأ القانوني :

تموين . خبر . البات . حكم  
تسببه . قرارات وزير التموين ببيان  
وزن الرغيف في كل محافظة والتي يحدد  
فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف  
لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع  
العناصر المطروحة أمامه في الدعوى .  
لا تخرج من كونها أوامر لموظفي التموين  
لتنظيم العمل بينهم .

### المحكمة :

» وحيث أن الحكم المطعون

المخدر بقصد الاتجار التي دين المطعون ضده بها وأورد على ثبوتها لديه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستقاة من أقوال الشهود واعتراف المتهم الأول - المطعون ضده - وتقرير التحليل عرض لما أثاره الدفاع في شأن إعفاء المطعون ضده من العقاب عملا بأحكام المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في قوله : « وحيث أنه لما كان الثابت من أقوال جميع ضباط الشرطة شهود الإثبات أن المتهم الأول أخبرهم بأن المتهم الثاني سوف يجبر إلى منزله وصحبهم إليه في انتظار حضوره حيث كمن اثنان منهما يسمعان ويرقبان ما يدور وقد استمر المتهم الأول في المساعدة على ضبط المتهم الثاني والتمكن من ذلك حتى تم هذا الضبط بالفعل . لما كان ذلك ، فإنه يتمين إعفاؤه من العقوبة عن الجريمة المسندة إليه عملا لحكم المادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ولا يؤثر في ذلك عدول المتهم المذكور بعد ذلك عما قرره لرجال الشرطة مادام إقراره قد أنتج أثره وهو تسهيل القبض على المتهم الثاني والتمكين من ذلك وبصرف النظر عما ينتهي إليه أمر المتهم الثاني عند تقدير الأدلة بالنسبة له » . وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ وصحيح في القانون ذلك بأن القانون فرق بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ من القانون سالف البيان تتميز كل منها بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالاختبار أن يصدر الاختبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم يستلزم المبادرة بالاختبار بل اشترط



## قضاء محكمة

## النقض المدنية

— ٣٠ —

### المبدأ القانوني :

حكم . طعن . الحكم الذي لا يبت في أساس الخصومة لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في الموضوع .

### المحكمة :

« وحيث ان مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه ألغى حكم محكمة أول درجة وضمن أسبابه القضاء باختصاص القاضي الأمر بالنسبة للسندات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٢٥٠ ج والقضاء بقبول الدعوى بالنسبة للسند الموقع عليه من انتريج جرابيديان ، وكلاهما قضاء غير منه للخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تقضي بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء حكم محكمة أول درجة في شقه الخاص بعدم الاختصاص على ما قرره من « أن أحمد محمد قطب عقد اشتراطا لمصلحة بنك الجمهورية - المطعون عليه الأول - بالذات بعقد وثيقة تأمين من مقتضاها أن تضمن شركة أفريقيا للتأمين - الطاعنة - سداد الاقساط

المستحقة الأداء على عملاء أحمد محمد قطب لتمكين هذا الأخير من خصم السندات الاذنية لدى بنك الجمهورية والحصول على قيمتها منه فاذا ما رجع بنك الجمهورية على شركة أفريقيا للتأمين بموجب ضمانها وكفالتها للدين بمقتضى هذه الوثيقة وتوقيعها على السندات تنفيذا لها يكون البنك مستندا الى سبب قانوني واحد وهو كفالة الدين بعقد وثيقة التأمين المشار اليها وتكون محكمة أول درجة قد جانبها الصواب إذ قضت بعدم اختصاص القاضي الأمر بالنسبة للسندات التي في حدود مبلغ ٢٥٠ ج . . » واستند الحكم في إلغاء حكم محكمة أول درجة في شقه الخاص بعدم القبول الى قوله « أنه عن السند الموقع عليه من انتريج جرابيديان وقيمه ٢٧٥ ج فان القاضي الأمر مختص بإصدار الأمر به أيضا ولا ترى المحكمة صواب ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من عدم قبول الأمر به لعدم سبق التنبيه بالوفاء على المدين الأصلي ذلك أن عبارة الضمان الواردة على هذا السند بتوقيع الشركة المستأنف عليها - الطاعنة - تجعلها في مركز الكفيل المتضامن وليس لها حق الدفع بالتجريد طبقا للمادة ٧٩٣ مدني كما ترى خطئ ما ارتأته المحكمة كذلك من وجوب الرجوع على المستأنف عليها طبقا للاجراءات المقررة بقانون التجارة لأن الكفيل المتضامن يعتبر في مركز محرر الورقة وتصح مقاضاته بطريق أمر الأداء طبقا للمادة ١/٨٥٠

مرافعات » وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه لم يبت في أساس الخصومة ذلك أنه وان اعتبر مديونية الشركة بالنسبة للسندات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٢٥٠ ج ناشئة عن سبب قانوني واحد وهو عقد التأمين الذي أبرمه أحمد محمد قطب مع الشركة الطاعنة ، الا أنه لم يحسم النزاع المردود في الدعوى حول تكييف هذا العقد الذي تعهدت بمقتضاه شركة التأمين بضمان وفاء قيمة السندات الى البنك ، وكذلك فان ما قرره الحكم بشأن السند المحرر من انتريج جرابيديان وان عرض فيه لعلاقة الشركة بهذا المدين فاعتبرها في مركز الكفيل المتضامن الا أنه لم يبت في طبيعة العلاقة التي تربط شركة التأمين بالبنك ، وهي أساس الخصومة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه بشأن الاختصاص وقبول الدعوى على الأساس الذي أقيم عليه لم يمه للخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن . »

( طعن مدني رقم ١١٠ لسنة ٢٢ في ١٩٦٧/١/٢١ برئاسة وعضوية السادة الدكتور عبد السلام بليغ وأحمد حسن هيكل وأمين فتح الله وإبراهيم حسن علام وعثمان زكريا ) .

— ٣١ —

### المبدأ القانوني :

١ - تلخيص . دعوى . الاستدلال من محاضر الجلسات على حصول تلاوة تقرير التلخيص في حالة خلو الحكم من هذا البيان .

— ٣٢ —

**المبدأ القانوني :**

١ - نقض . طعن . مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل من منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل .

٢ - مسئولية . موظفون . امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ تترتب عليه مسئوليته إذا ما الحق ذلك ضرراً بالغير .

٣ - حكم . تسببه . طعن . إذا أقيم الحكم على دعامات متعددة وكانت إحدى هذه الدعامات كافية وحدها ليستقيم بها ، فإن تعيبه في باقى الدعامات - أياً كان وجه الرأى فيها - يكون غير مؤثر في الحكم .

٤ - علاقة سببية . استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائفاً .

٥ - البات . حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته .

٦ - البات . جمارك . تقدير قيمة محتويات الطرد بمعرفة مشن الجمرات هو مجرد رأى للمشن ، فإذا خرف الحكم في حدود سلطته الموضوعية عن الأخذ بهذا التقدير فإنه لا يكون قد خالف القانون .

بأنقضاء هذا الميعاد . ولما كان الثابت أن الطاعنة قدمت بواسطة محاميها أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٣/١/٥ حافظة تشتمل على مذكرة من أحد رجال القانون تضمنت أن تسجيل تنبيه نزع الملكية الذى أجراه الدائن مباشرة الاجراءات فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوائلى قد سقط وأصبح عديم الأثر لأن هذا التنبيه سجل فى ١٥/٤/١٩٤١ وكان يتعين أن يجدد تسجيله فى ميعاد مائة وستين يوماً ، وأذ لم يجدد التسجيل الا فى ٢٢/١١/١٩٤١ أى بعد الميعاد فإنه يترتب على ذلك سقوط التسجيل وبسقوطه يسقط التنبيه ذاته ويكون للطاعنة أن تتخذ اجراءاتها بالتنفيذ على أساس عدم وجوده ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد اتخذت من هذه المذكرة التى قدمتها الى محكمة الاستئناف أساساً لدفاعها بسقوط تسجيل التنبيه فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوائلى ، وأذ اعتد الحكم المطعون فيه بتسجيل التنبيه المشار اليه واستند للحكم فى الدعوى الى أسبقيته على تسجيل التنبيه الخاص بالطاعنة دون أن يحقق دفاعها بسقوطه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً ومن شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

٢ - تنفيذ عقارى . تنبيه نزع الملكية . تسجيل تنبيه نزع الملكية بكل آثاره إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية فى ميعاد مائة وستين يوماً ، ( مادة ٥٤٠ مرافعات قديم ) وجوب تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط بأنقضاء هذا الميعاد .

**الحكمة :**

« وحيث أن هذا النعى مردود بأنه وان خلا الحكم المطعون فيه مما يفيد حصول تلاوة تقرير التلخيص : إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجوز الاستدلال من محاضر الجلسات على حصول هذه التلاوة فى حالة خلو الحكم من هذا البيان : ولما كان الثابت من محضر جلسة ١٩٦٣/١/٥ التى تمت فيها المرافعة أن التقرير تلى بهذه الجلسة ، فإن النعى على الحكم بالبطلان لهذا السبب يكون على غير أساس . »

« وحيث أنه لما كانت المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم الذى اتخذت فى ظله اجراءات نزع الملكية فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ لسنة ١٩٤١ بيوع الوائلى - تقضى بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية بكل آثاره إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية فى ميعاد مائة وستين يوماً ويؤثر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش التنبيه - فإن مؤدى ذلك أنه يتعين على الدائن طالب التنفيذ تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط

طعن مدنى رقم ١٢٨ لسنة ٢٢ فى ١٩٦٧/١/٣ بالهيئة السابقة .



## المحكمة :

« وحيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ - بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - اذ نصت على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف » فان مفاد هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل . واذ كان الطاعن قد اختصم أمام محكمة الدرجة الأولى باعتباره ضامناً للمطعون عليه الثاني لأنه تابعه وقد وقع منه الخطأ الذي ترتب عنه الضرر للمطعون عليه الأول ، وقضى الحكم الابتدائي برفض الدعويين الأصلية والضمان فاستأنفه المطعون عليه الأول ووجه استئنافه الى المطعون عليه الثاني والطاعن معاً ، وكان الطاعن قد مثل في الاستئناف ولازع فيما هو منسوب اليه وصدر الحكم في الدعوى الأصلية على مقتضى وقوع خطأ منه أضر بالمطعون عليه الأول كما صدر الحكم في دعوى الضمان استناداً الى هذا الخطأ ، فلا على الطاعن أن هو وجه مطاعنه الى شقى الحكم المتعلقين بالدعوى الأصلية أو بدعوى الضمان . ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الطعن على

النحو الذي يثيره المطعون عليه الأول يكون على غير أساس » .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أوضح الأخطاء التي وقعت من الطاعن في قوله « أن الثابت من الاوراق أن الشركة المستأنفة ( المطعون عليه الأول ) بحكم تعاملها مع الملك السابق أرسلت بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٥٢ كتاباً الى سكرتيره الخاص تخطره فيه بارسال نماذج من طوابع البريد الخاصة بالمستعمرات الفرنسية وفاتورة بثمن كل مجموعة منها ليختار الملك ما يحتاج اليه منها ويرد الباقي اليها . وثبت وصول الطرد المحتوي عليها لمطار القاهرة بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٤ أى في اليوم التالي لقيام ثورة الجيش والشعب وبعد أن وقع أمين مخازن الجمر ك باستلامه ، أرسله الى مخازن الجمر ك بالسبتية قسم المطارات حيث أشر مأمور قسم طرود المطارات السيد / محمد على اسماعيل على المانفستو الخاص به بتاريخ ١٩٥٢/٧/٣٠ بحفظه في غرفة المشبوه وبعد التصرف فيه قبل الرجوع الى الديوان ( مصلحة الجمارك ) لحدوث ذلك عقب خروج الملك السابق بأربعة أيام ... وقد أقدم المستأنف ضده الثالث ( الطاعن ) على اجراء هذا المزاو قبل الرجوع الى الادارة العامة مخالفاً بذلك تأشيرة رئيسه الصادرة في هذا الشأن ومخالفاً نص المادة ٢٠ من لائحة الجمارك التي توجب اعلان صاحب البضاعة اذا كان معروفاً لديها اما مباشرة واما بواسطة القنصلية التابع لها وان لم يكن معروفاً لديها فبواسطة النشر

في احدى جرائد الجهة التي توجد فيها البضاعة أو الجهة الاقرب فضلاً عن مخالفة التعليمات التي تقضى بأن الطرود الخاصة بمصالح الحكومة والهيئات المماثلة - ومنها الخاصة الملكية أو الجهة التي حلت محلها - لا تعرض للبيع بطريق المزاو الا بموافقة تلك الهيئات أو وزارة الخزانة خصوصاً وأن بوليصة الطرد موضح بها قيمته بمبلغ ٥٩٢٧ دولاراً أى ما يزيد على ٢٠٠٠ ج وقد لفت هذا التصرف نظير ديوان المحاسبة فأشار بضرورة التحقيق فسالت النيابة الادارية المستأنف عليه الثالث والموظفين المختصين وانتهت الى اقامة الدعوى التأديبية عليه حيث قضى بادانته ومجازاته بخم ١٥ يوم من مرتبه » ومفاد هذا الذي أورده الحكم أنه اعتبر أن من أخطاء الطاعن - التي أدت الى بيع محتويات الطرد بثمن بخس - عدم اتباعه الأمر الصادر اليه من رئيسه بالرجوع الى الادارة العامة لمصلحة الجمارك قبل التصرف في الطرد . ولما كان امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ يترتب عليه مسئوليته اذا ما الحق ذلك ضرراً بالغير ، وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اذا أقيم الحكم على دعوات متعددة وكانت احدى هذه الدعوات كافية وحدها ليستقيم بها ، فان تعييبه في باقى الدعوات اياً كان وجه الزاى فيها يكون غير مؤثر فيه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يجادل فيما أسنده اليه الحكم من عدم اتباعه لأوامر رئيسه بوجوب الرجوع الى الادارة العامة قبل بيع الطرد ، واذ رتب الحكم على هذا الخطأ أن بيع الطرد بثمن بخس وتحقيق الضرر فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس » .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه عند الرد على السبب الأول من الطعن - اعتبر أن الطاعن قد أخطأ بعدم اتباع أمر رئيسه مأمور جمر ك القاهرة بحظر التصرف في الطرد محل النزاع قبل اخذ رأى الإدارة العامة لمصلحة الجمارك ، ورتب الحكم على ذلك اعتبار هذا الخطأ سببا مباشرا لبيع محتويات الطرد بثمن بخس لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية مما الحق الضرر بالمطعون عليه الأول . واذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائعا ، وكان ما استخلصه الحكم على النحو المتقدم هو استخلاص سائغ فان النعمى بهذا السبب يكون على غير أساس » .

« وحيث أن الحكم بعد أن عرض لبيان محتويات الطرد أقام الدليل على أنه كان يحوى أصول ونماذج الطوابع الاثرية دون صورها الشمسية في قوله « ان الشركة المستأنفة ( المطعون عليه الأول ) قد جرت في معاملاتها مع الملك السابق على ارسال الطوابع ذاتها ليختار منها ما يشاء ويعيد منها ما لا يشاء ، والدليل على ذلك ما شهد به موظف الخاصة والخطابات الصادرة منها باعتماد رصيدها الدائن وأن الشركة المستأنفة ( المطعون عليه الأول ) حرصت منذ شعورها بالأحداث التي طوحت بالملك السابق على طلب استرداد الرسالة ذاتها وأبرزت هذا الحرص في جميع خطاباتها وبذلك في سبيل ذلك جهدا كبيرا يتمثل في الاتصال بالسفارة

المصرية في واشنطن وبالسفارة الأمريكية في القاهرة كما أقامت وكلاء خاصا لاستلام الرسالة نفسها مع ما يستتبع ذلك من أتعاب ونفقات لا تجرؤ شركة تجارية على بذلها في سبيل صور شمسية لعدد من الطوابع » ولما كان الثابت من الاستمارة المرفقة بالأوراق أنها في صدد بيان محتويات الطرد اقتضت على وصفها بأنها ( طوابع بريد أجنبية ) ، وكان من المقرر أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته ، واذ لم يرد بهذه الاستمارة أن ما حواه الطرد هو صور شمسية لطوابع بريد كما ذهب الى ذلك الطاعن ، فان الحكم اذ انتهى على النحو المتقدم الى أن الطرد المرسل كان يحوى أصول طوابع بريد لا يكون قد أهدر هذه الاستمارة أما ما ينجمه الطاعن على الحكم من عدم اعتداده بتقدير مضمين الجمر ك لما احتواه الطرد واعتبار هذا التقدير مما لا يعين عليه إلا بالتزوير فمردود بأن تقدير قيمة محتويات الطرد هو مجرد رأى للمضمين . واذ عرفت الحكم في حدود سلطته الموضوعية عن الأخذ بهذا التقدير فإنه لا يكون قد خالف القانون » .

طعن مدنى ١٢٠ لسنة ٣٣ ق  
في ١٩٦٧/١/٣ بالهيئة السابقة .

— ٣٣ —

### المبدأ القانوني :

• رسوم • اراضى زراعية • دعوى •  
خضوع تقدير الرسوم النسبية على الاراضى الزراعية • لنصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ • وعدم تأثره بقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمادة ٣١ من قانون المرافعات •

« وحيث أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أورد بالمادة ٧٥ قواعد تقدير الرسوم النسبية ، وبين في البند ( ثانيا ) من هذه المادة أسس تقدير العقارات والمنقولات المتنازع عليها ، ونص بالفقرة ( ١ ) من هذا البند بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه « بالنسبة للأراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة السنوية مضروبة في سبعين » ، واذ كان نص هذه الفقرة قبل تعديلها يخفى بتقدير قيمة الأطيان الزراعية بما لا يقل عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين ، وكان المشرع قد قصد بتعديل هذه القيمة - على ما أفصح عنه في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ - الاهتداء بقانون رسم الايلولة على الشركات وقانون اصلاح الزراعى فإنه يتعين اعمال هذا التعديل من تاريخ العمل به في تقدير الرسوم النسبية على الاراضى الزراعية ، أما ما تقضى به المادة ٣١ من قانون المرافعات من أن تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضى هو باعتبار ستين مثلا لقيمة الضريبة فإنه ليس من شأنه أن يؤثر في التقدير المقرر في القانون لتحديد الرسم ، ذلك ان المشرع قد هدف من هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الى اتخاذ أساس ثابت موحد في تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضى عند تحديد الاختصاص ونصاب الاستئناف تحقيقا للعدالة والاستقرار . واذ حرص واضع مشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تأكيد هذا المعنى في المذكرة المرافقة له بقوله « يبقى مفهوما أن القواعد المقررة بهذا الشأن مستقلة عن تلك التى يتضمنها قانون المرافعات فى سبيل تحديد الاختصاص أو نصاب الاستئناف ، فمجال كل



منها « ورهب على ذلك عدم خضوعها للربط المحكم في سني النزاع فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . »

طعن مدني ٢٣ لسنة ٢١ في ١٩٦٧/١/٤ برئاسة وعضوية السادة احمد اكي محمد ومحمد مختار نصار وابراهيم عمر هندي ومجربى احمد فرحات ومحمد شبل عبد المقصود .

— ٣٥ —

### المبدأ القانوني

ضرائب . الضريبة على القيم المنقولة . الضريبة على كسب العمل . وعاء الضريبة . ما يؤخذ من ارباح الشركة لمصلحة صاحب النصيب يعتبر توزيعا للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة بينما يعتبر الاجر تكليفا عليه ويخضع للضريبة على كسب العمل .

### المحكمة :

« وحيث ان الطاعنة لم تقدم ما يثبت انها تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بأن « هوجو فندزل » كان عضوا بمجلس ادارة الشركة المطعون عليها وهو دفاع ينطوي على واقع لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ، ذلك ان صاحب النصيب يساهم في تأسيس الشركة بتقديم خدمات أو مزايا عينية تعتبر جزءا من رأس مالها ويعطى في مقابلها - وفي عقد تأسيس الشركة - حصة من الأرباح وهذه الحصة تتميز بأنها ترتبط بأرباح الشركة وجودا وعدما ، وهي بذلك لا تدخل في مدلول الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل مقابل خدمات يؤديها وتربطه بالشركة - ومن بعد تأسيسها - علاقة عمل وتبعية يستوى في ذلك ان تكون الشركة قد حققت ربحا

الواردة فيها واجرت تعديلات في بنود المصروفات الخاصة بالمرتبات ومصروفات الإقامة والانتقالات والأدوات المستعملة والاستهلاك الاستثنائي وحصة فرع مصر في مصروفات المركز الرئيسي ، ولما أن عرضت أوجه الخلاف بشأنها على اللجنة وقدمت الشركة المستندات المؤيدة لمصروفاتها وافقت عليها المصلحة وانحصر النزاع في طريقة تحديد حصة الفرع في مصروفات المركز الرئيسي وقد حسنت اللجنة هذا الخلاف باعتماد الشهادة الرسمية الصادرة من مراجعي حسابات الشركة بالخسارج ووافقت المصلحة على تقسيمها بنسبة الإيرادات ، ومن ثم فإن تحديد نتيجة أعمال الشركة في سنة ١٩٤٧ يكون قد تم من واقع حساباتها التي أيدتها المستندات ، وتعديل نصيب فرع مصر في مصروفات المركز الرئيسي لا يعدو أن يكون تصحيحا للأقرار تملكه مصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما ينبني عليه أن الشركة لا تعتبر من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ وبالتالي - ووفقا للمادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - أن لا تتخذ نتيجة أعمال هذه السنة أساسا لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجري في قضائه على أن أرباح الطاعنة في سنة ١٩٤٧ لم ترتبط بطريق التقدير وإنما « جرى الربط على أساس أرقامها الواردة في الحسابات المقدمة منها لمراقبة الشركات المساهمة باعتماد رقم الإيرادات كما هو وادخال بعض تعديلات في بنود أرقام المصروفات واقرار الشركة على البعض الآخر

من القانونين غير مجال الآخر ولا حرج في اختلاف أسس التقدير الموضوعة لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد اليها كل من القانونين » - وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واحتسب قيمة الأرباح على أساس ستين ضعفا لقيمة الضريبة عملا بنص المادة ٣١ مرافعات واستبعد أعمال قانون الرسوم ورتب على ذلك قضاءه بتعديل القائمة ، لما كان ذلك فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

طعن مدني ١٥٢ لسنة ٢٢ في ١٩٦٧/١/٣ بالهيئة السابقة .

— ٣٤ —

### المبدأ القانوني :

ضرائب . الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ربط التقدير الحكمي . اجراء تعديل في المصروفات على ضوء اقرارات الشركة من سنة ١٩٤٧ وعدم اعتبارها من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير وعدم جواز اتخاذ نتيجة أعمال هذه السنة أساسا لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ لامخالفة للقانون .

### المحكمة :

« وحيث انه بالرجوع الى قرار اللجنة الصادر في ١٩٥٤/٤/١٨ يبين أن مصلحة الضرائب فحصت اقرارات الشركة وحساباتها من سنة ١٩٤٧ واعتمدت الإيرادات

## الحكمة :

« وحيث أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وهي التي تحكم واقعة الدغوى - « في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافا بخمس الايراد » واذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه - وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على ارباح المهن غير التجارية - لا يمسك حسابات منتظمة ويتعين لذلك تقدير مصروفاته جزافا بخمس الايرادات ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافا بخمس الايرادات متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه » .

طعن مدنى ٩٦ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/١/٤ بالهيئة السابقة .

— ٣٧ —

## المبدأ القانوني :

١ - تعليم حر . مدرسون .  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقتصر تطبيقه على موظفى الدولة ولا شأن له بموظفى التعليم الحر الذين يحكمهم القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية المكملة له .

٢ - فصل تلاميذ - مدرسون -  
لا يقبل القول بأن سبب فصل المدرسة هو عدم حصولها على المؤهل الدراسى ما لم يتم على عدم توافر شروط الامضاء .

ضريبة كسب عمل وفق ما أثبتت به مستندات المستأنف عليها المقدمة ضمن حافظتها في الاستئناف « فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث أن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسكت به الطاعنة في دفاعها من أن ظروف التعاقد وملابساته وتصفية الشركة القديمة وشراء الشركة الجديدة وصلة القربى بين الشركاء في الشركتين واغطاء هوجو فندلر صاحب الشركة القديمة نصيبا مفروضا من الربح طوال حياته وسواء قام بعمل أو لم يتم ، يدل على أن ما يحصل عليه عليه ليس أجر عمل ولا في مقابله وأنه امتزل العمل لكبر سنه وأقام في ايطاليا ، وهذا هو الحكم قصور يعيبه ويبطله .

وحيث أن هذا السبب في غير محله ذلك أن استخلاص الحكم المطعون فيه - من العقد المبرم بين هوجو فندلر والشركة المطعون عليها - أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة عمل وليست مساهمة في رأس مال الشركة فيه الرد للضمنى على دفاع الطاعنة . «

طعن مدنى ٤٩ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/١/٤ بالهيئة السابقة .

— ٣٨ —

## المبدأ القانوني :

١ - « ضريبة على المهن غير التجارية » . وعام الضريبة . عدم وجود حسابات منتظمة . تقدير المصروفات جزافا بخمس الايرادات والتي كانت مؤيدة للمستندات م ٢/٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

أو لم تحقق كما يستوى في ذلك أن يكون الأجر نسبة من الأرباح أو مرتبا ثابتا أو خليطا منهما معا ، وما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة صاحب النصيب يعتبر توزيعا للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة بينما يعتبر الأجر تكليفا عليه ويخضع للضريبة على كسب العمل - واذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها اشترت « شركة هوجو فندلر » بعقد مؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ اتفق فيه على أن يضع هوجو فندلر تحت تصرف شركة الأقطان التجارية المعاد تكوينها مساعداته الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة القطن وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع المفازل الأوربية ويتعهد بعد الاشتغال بتجارة القطن وتصديره مقابل عمولة ونسبة في الأرباح مدى الحياة بعد أدنى قدره ٦٠٠ ج في السنة ، وجرى الحكم المطعون فيه - والحكم الابتدائى معه - على أن ما أدته الشركة الى هوجو فندلر في سنوات النزاع « إنما كان لقاء مساعداته الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة الأقطان وعلاقاته بالمفازل الأوربية وهي كلها أمور لازمة لتسهيل أعمال الشركة وتوسيع دائرة عملها وتتصل اتصالا وثيقا بمباشرة نشاطها ويتعين اعتبارها ضمن تكاليف المنشأة » وأن « هوجو فندلر التزم بالقيام بأعمال ايجابية لخدمة الشركة وتوطيد نشاطها لقاء أجر اخذ صورة عمولة ونسبة في الأرباح وليس في العقد ما يشير الى أن الطرفين قد هدفا الى مساهمة في الشركة على أى صورة وفي أى نطاق ، ومن ثم يكون ما يحصل عليه أن هو الا براد نتيجة الكسب والعمل وهو الأمر الذى لم تعترض عليه مصلحة الضرائب عندما أخطرت به بل أقرته بتعديلها له على أنه



## المحكمة :

« وحيث أنه بالرجوع الى القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أن « تتبع القواعد المبينة في الملحق المرافق في الترشيح للوظائف الفنية الواردة به » وهو بذلك إنما يواجه أوضاع الترشيحات المستقبلية للوظائف الفنية لا الأوضاع القائمة فعلا وقت صدوره ، وبعد بيان شروط الترشيح انتهى الى أنه « اذا كانت مصلحة العمل تقتضي تعيين من لا تنطبق عليه الشروط الواردة بالقرار فتعد مذكرة من حالته وكفاءته ومبررات ترشيحه وتعرض على وكيل الوزارة .. » وهو على هذه

الصورة لا يمنع من تعيين ولا من بقاء من لا تتوافر فيه المؤهلات التي استلزمها ، كذلك وبالرجوع الى القرار الوزاري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم المدارس الحرة يبين أنه نص في المادة العاشرة منه على أنه « يعفى مؤقتا من شرط الحصول على المؤهلات المبينة بالمادة السابقة موظفو المدارس الحرة التي سبق اعتمادها طبقا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والسابق حصولهم على الصلاحية لمزاولة أعمالهم ولا يستمر هذا الإعفاء لمن يحصل منهم على تقدير ضعيف في سنتين متتاليتين بعد العمل بالقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ » وهو ما لا يقبل معه القول بأن سبب فصل المطعون عليها هو عدم حصولها على المؤهل الدراسي ما لم يقيم الدليل على عدم توافر شروط الإعفاء - وإذا كان الثابت في النص أن سبب فصل المطعون عليها هو أنها لم تكن تحمل المؤهل الدراسي اللازم توافره فيمن يعمل بالمدارس الحرة فإنه لا

يجدى الطاعنة ما تمسكت به لدى محكمة الاستئناف من أن سبب الفصل هو عدم الصلاحية ، ولا كون الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن توافر المؤهلات اللازمة للتعيين في الوظائف طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ أن نطاق تطبيقه قاصر على موظفي الدولة ولا شأن له بالتعليم الحر الذي يحكمه القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية المكملة له - إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى أن فصل المطعون عليها لم يكن له ما يبرره ورتب على ذلك الحكم لها بالتعويض، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

طن مدني ١٠٩ لسنة ٢٢ ق  
في ١٩٦٧/١/٤ بالهيئة السابقة .

## — ٣٨ —

## المبدأ القانوني :

١ - عمل . اصابات العمل . قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . سريانه . متى كانت اصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكمل آثارها الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فإن أحكام هذا القانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام في هذا الخصوص تلحقها .

## المحكمة :

« وحيث أنه متى كانت اصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكمل آثارها الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فإن أحكام هذا القانون - فيما تضمنته من قواعد تنظيمية

أمرة أو من النظام العام في هذا الخصوص - تلحقها ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن حالة المطعون عليه « لم تستقر بصفة نهائية إلا بعد توقيع الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي بناء على طلب وزارة الداخلية حسب الثابت بخطابها المؤرخ ١٩٥٩/١١/٢٢ الذي تستنجزه فيه إرسال التقرير لا مكان صرف مكافأة نهاية المدة والتعويض » وانتهى الحكم في قضائه - وفي نطاق الواقعة المعروضة - الى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واجب التطبيق عليها « عملا ينص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من هذا القانون » فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث أنه بالرجوع الى الأوراق يبين أن وزارة الداخلية تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بما جاء في كتابها رقم ٢٢٤٣ والمؤرخ ١٩٦٠/٣/٧ وقد جاء فيه أنه بالرجوع الى قسم المكافآت بالوزارة « تبين أن المكافأة التي صرفت للمدعى وقدرها ١٥٥ ج و ٦٧٠ م مكافأة استثنائية ومقيدة بسجل المكافآت في ١٩٥٩/١٢/٢٤ تحت رقم ١٦٠٥ » وأذ جرى الحكم في قضائه على أنه لا يرى خصم المكافأة التي صرفت للمطعون عليه نهاية الخدمة من مبلغ التعويض « لعدم قيام دليل من الأوراق على أنها مكافأة استثنائية وليست مكافأة عادية » فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

طن مدني ٢٧١ لسنة ٢٢ ق  
في ١٩٦٧/١/٤ بالهيئة السابقة .

— ٣٩ —

## المبدأ القانوني :

١ - عمل . فسخ العقد . يشترط في التصرف الذي ينتل عنده وصف التعسف في فصل العمال - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون مبنيا على أوضاع قائمة ومستقرة وقت حصوله لا على أوضاع قلقة وغير مستقرة ولي الحسابان خلفها .

٢ - حكم . تأجيل النطق به . التوقيع على ورقة الجلسة بحسب المحكمة أن تبين أسباب تأجيل النطق بالحكم « في ورقة الجلسة وفي المحضر » وليس في نصوص القانون ما يوجب البطلان على خلل أيهما من التوقيع .

٣ - حكم . بطلان . العمل في حكم لوقوع بطلان في الاجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد اثر في الحكم .

## المحكمة :

« بالرجوع الى حكم ١٩٦١/١٢/٣٠ يبين أن المحكمة بعد أن استعرضت دفاع الطرفين خلصت الى أن « مناط البحث للفصل في النزاع ينحصر في تحديد التاريخ الذي انتهت فيه جميع عمليات البناء بفندق النيل هيلتون لأن العقد المبرم بين طرفي الخصومة محدد بانتهاء تلك العمليات فاذا كانت العمليات قد استمرت بعد الاستغناء من خدمة المستأنف وبعد ١٩٥٩/٥/٥ كان الفصل تعسفيا واستحق المستأنف عنه تعويضاً واذا كانت العمليات قد انتهت في ١٩٥٩/٥/٥ لم يكن ثمة فصل تعسفى ، كما يقتضى البحث في ماهية العمل الذي كان موكولا للمستأنف » وأن عمل المستأنف هو « عمل المهندس المقيم فهو أول من يبدأ وآخر من ينتهى وهذا التحديد واضح في الخطاب الموجه من الشركة للمستأنف في ١١/٣/١٩٥٧ والذي جاء فيه أن مجلس الإدارة وافق على منحه ٨٠ ج ابتداء من أول أكتوبر سنة

١٩٥٧ لقيامه بإنهاء البناء وتنظيم وتنسيق العمل بين مقاولي الباطن وهذا التنظيم والتنسيق بين مقاولي الباطن لم يكن قد تم في تاريخ الاستغناء عن خدمة المستأنف بل استمر بدليل تكليف فنسون التابع للشركة الأمريكية بالعمل الذي كان موكولا للمستأنف وهو تنسيق العمل بين مقاولي الباطن وتكليف المقاولين بتنفيذ التعليمات من فنسون بعد الاستغناء عن المستأنف ولأمره في أن العقد ينص على مهمة المستأنف بأنه المهندس المقيم للمراقبة والإشراف على أعمال البناء فهو يراقب جميع أعمال المهندسين وجميع العاملين في بناء الفندق يعقودهم التي أبرموها مع شركة مصر للفنادق تطبيقاً سليماً بجميع شروطها وأحكامها وهو يشرف فنياً وهندسياً على الأعمال التي ينفذها المقاولون المختلفون للتأكد من تنفيذ هذه الأعمال طبقاً للرسومات التي تسلم اليهم والمواصفات الفنية التي نصت عليها عقودهم وهو الذي يوافق عليها ويقوم باستلامها ويستمر في ذلك لحين تسليمها نهائياً بعد نهوها بكامل خطواتها الواردة في المواصفات كما يشمل اختصاصه والتزامه مراجعة المستخلصات التي يتقدم بها المقاولون لصرف مستحقاتهم عن الأعمال التي قاموا بها ولا تصرف المستخلصات الا بعد اعتمادها ، كذلك وبالرجوع الى الحكم الصادر في ١٩٦٢/٦/٢٨ يبين أن المحكمة بعد أن استعرضت أقوال الشهود اثباتاً ونفياً خلصت في قضائها الى أنه « استبان من مجموع شهادة الشهود - وهم مقاول النجارة ومقاول البياض ومقاول البويات ومقاول الرخام وكبير مهندسي شركة كولدير وملاحظ المباني ورئيس الخفراء - أن المستأنف

كان مهندساً مقيماً وكان يشرف على جميع الأعمال التي كانوا يقومون بها وأنه الذي يقوم بتسوية المستخلصات ويوقع عليها وأن المهندس الأمريكي فنسون والمهندس قواد رزق قد حلا محله في التوقيع على المستخلصات بعد أن ترك العمل وكذلك اتضح من شهادة المهندس محمود رياض شهادته الشركة المستأنف عليها أنه كان يعتمد المستخلصات بعد التوقيع عليها من المهندسين فنسون وقواد رزق كما يستدل أيضاً من مجموع شهادة شهود المستأنف أن العمل انتهى في فندق هيلتون في آخر سنة ١٩٦٠ نهائياً يؤيد ذلك الخطاب المرسل من الشركة الى المقاول محمد حمدي بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٦٠ تحثه على تنفيذ إنهاء العمل ... » وأنه لذلك يكون « فصل المستأنف في مايو سنة ١٩٥٩ أى قبل نهاية العمل في آخر سنة ١٩٦٠ قد وقع مخالفاً لشروط العقد المبرم بين المستأنف والشركة المستأنف عليها ذلك العقد الذي حددت مدته بانتهاء الأعمال نهائياً بفندق هيلتون وتكون الشركة قد فصلته بلا مبرر ويكون من حق المستأنف أن يتقاضى تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به من ذلك الفصل ، وهي تقديرات موضوعية سألغة فيها الردالضمنى على ماتمسكت به الشركة من دفاع في هذا الخصوص ، والقول بأن الشركة إنما قررت الاستغناء عن المطعون عليه في وقت كان الثابت لديها فيه أن بقية أعمال التشطيبات ستنتهى في ١٩٥٩/٥/٥ وما كان لها أن تتنبأ بأنها ستمتد الى ما بعد هذا التاريخ وتحقق التعسف أو انعدامه إنما ينظر اليه وقت التصرف لا في وقت لاحق ولا في ضوء واقعة ثالية لم تكن في الحسابان هي تأخر بعض المقاولين في إنجاز التشطيبات »



مردود بأنه يشترط في التصرف الذي ينتفى عنه وصف التعسف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مبنيا على أوضاع قائمة ومستقرة وقت حصوله لا على أوضاع قلقة وغير مستقرة وفي الحسابان تخلفها كتلك التي سبق بيانها وتصرفت الشركة في ضوءها ... »

وحيث أن أعمال البناء لم تكن قد تمت إلى تاريخ فصل المطعون عليه في ١٩٥٩/٥/٥ وبما أورده حكم ١٩٦٢/٦/٢٨ من أن من حق المستأنف أن يتقاضى تعويضا عن الأضرار التي لحقت به من الفصل « ولا يقدح في ذلك ما يقال من أن نطاق العمل قد ضاق في أواخره فإن ذلك لا يؤثر في حق المستأنف أن يصح لأن العمل منذ أن يبدأ إلى أن ينتهي هو عمل متكامل وينصب هذا التفسير على الرجل الفني كرجل الهندسة والقانون والطب وعلى ذلك لا يمكن أن يطرد الرجل الفني بمجرد انتهاء شهور التعب والجهد الشديد ودخوله في فترة أقل تعباً وجهداً هذا فضلاً عن أن عمل المستخلصات ومراجعة الأعمال التي انتهت بتضافف عادة في الفترة الأخيرة - فترة تصفية تلك الأعمال - وترى المحكمة أن الجهد لم يخف يدل على ذلك أن المهندسين فنسون وقواد رزق ومحمود رياض كانوا جميعاً مفوضين بإنجاز المستخلصات التي كان ينفرد بالقيام بها المستأنف كما لا ترى المحكمة تجزئة العمل على الصورة التي أرادت الشركة المستأنف عليها لأن الذي يحدد انتهاء العقد هو الاتفاق ولم يحدد ذلك العقد انتهاء جزء من العمل أو أغلبيته فطالما كان العمل باقياً كان العقد باقياً وهو شريعة التعاقد « وهي قرارات موضوعية سائغة تواجه دفاع الشركة ولا مخالفة فيها لأحكام القانون » .

« وحيث أن ما رده حكم ١٩٦٢/٦/٢٨ من أن طلب الشركة تعيين خبيرين « فوق أنه جاء متأخراً فهو طلب غير منتج لأنه لا نزاع في أن مهندساً مقيماً هو المهندس الأمريكي فنسون باشر العمل بعد المستأنف « رندب خبير أو أكثر هو حق للمحكمة عند الاقتضاء لا عليها إذا هي لم تستجب إليه لأنه غير منتج لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى ... »

« وحيث أنه بحسب المحكمة أن تبين أسباب تأجيل النطق بالحكم « في ورقة الجلسة وفي المحضر » وليس في نصوص القانون ما يرتب البطلان على خلو أيهما من التوقيع ، والطعن على الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر في الحكم وليس في سبب الطعن ما يكشف عن هذا الأثر . »

طعن مدني ٢٦٢ لسنة ٢٢ ق  
في ١٩٦٧/١/٤ بالهيئة السابقة

#### — ٤ —

#### المبدأ القانوني :

عمل . مساواة . مؤسسة فردية متى كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى أن مؤسسة المطعون عليه الأول مستقلة في عملها من الشركة المطعون عليها الثانية ولا تربطه بها رابطة ما ، فإنه ينتفى وجه القول بوجوب التسوية بين عماله وعمال الشركة وفقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وإذا هي مشروطة بأن يكون العمل في منطقة واحدة ، وهو وضع يختلف باختلاف البيئة والظروف ، وأن تتساوى أعمالهم في طبيعتها ويتساووا هم في المؤهلات والكفاءة والخبرة وهو ما خلت منه عناصر النزاع .

#### المحكمة :

« وحيث أن المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

تستلزم لانطباقها وحدة منطقة العمل التي يؤدي فيها المفاوض جزء من عمل صاحب العمل الأصلي إذ تنص المادة المذكورة صراحة على أنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ولا جدال في أن منطقة العمل بالمنصورة تختلف كل الاختلاف من منطقة العمل بالقاهرة حيث تقوم الشركة المدعى عليها الثانية ومن ثم فلا انطباق لهذه المادة أيضاً على واقعة النزاع المعروضة وتكون لذلك وجهة نظر النقابة في هذا الشأن لا سند لها من القانون ويتعين الالتفات عنها » - وما انتهى إليه القرار المطعون فيه من أن مؤسسة المطعون عليه الأول مستقلة في عملها عن الشركة ولا تربطه بها رابطة ما ، واقع لم يكن محل نفي من الطاعنة وينتفى معه وجه القول بوجوب التسوية بين عماله وعمال الشركة وفقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ المقصود بها « أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يسندون كل أو بعض عملهم الأصلي إلى مقاولين وأصحاب عمل آخرين جرياً وراء التخلص من الحقوق أو الامتيازات التي حصل عليها عمالهم » ، وإذا هي مشروطة بأن يكون العمل في منطقة واحدة - وهو وضع يختلف باختلاف البيئة والظروف - وأن تتساوى أعمالهم في طبيعتها ويتساووا هم في المؤهلات والكفاءة والخبرة ، وهو ما خلت منه عناصر النزاع - ولما تقدم يتعين رفض الطعن . »

طعن مدني في ٢٨ لسنة ٢٢ ق  
في ١٩٦٧/١/٤ بالهيئة السابقة .



— ٤١ —

### المبدأ القانوني :

السفر للخارج ترخيص سلطة الجهة الإدارية في الترخيص أو عدم الترخيص في السفر من الأمور المتروكة لتقديرها حسبما تراه متفقا مع الصالح العام .

### المحكمة :

« ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر إلى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام فلها أن ترفض الترخيص إذا أقام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك — ولا يقدح في سلامة هذا المبدأ أن قرار وزير الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحصول على إذن لمغادرة أراضي الجمهورية قد تضمن النص على أن يصدر هذا الإذن من الموظف المختص في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن العام — ذلك أنه بتقصي الأحكام التي تنظم السفر إلى الخارج يبين أنه في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢

في شأن جوازات السفر وأقلمة الأجانب متضمنا النص في المادة الأولى منه على أنه لا يجوز دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا لمن يحمل جواز سفر ساري المفعول — ثم في ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ متضمنا النص على إضافة مادة إليه برقم ١ مكررا نصها لا يجوز لوزير الداخلية بقرار منه أن يوجب على المصريين والأجانب الحصول على إذن خاص « تأشيرة » لمغادرة الأراضي المصرية ويعين في القرار شروط منح الإذن والسلطة التي يرخص لها بمنحه ومدة صلاحيته .. وأشارت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور إلى الأوامر العسكرية التي كانت تحتم الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية وقالت أنه ( لما كانت النية متجهة إلى إلغاء الأحكام العرفية فإن هذه الأوامر العسكرية التي توجب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية تصبح مديمة الأثر كما وأن اعتبارات الأمن وسلامة الدولة في الداخل والخارج بالنسبة للمصريين والأجانب على السواء — فقد أعدت وزارة الداخلية مشروع القانون المرافق على نحو روعيت فيه هذه الاعتبارات حتى يتسنى لوزير الداخلية بقرار منه أن يفرض على المصريين والأجانب الحصول على تأشيرة متضمنا النص في المادة الأولى خاصة لمغادرة الأراضي المصرية في الوقت الذي يرى فيه ضرورة لذلك وبالشروط والأوضاع التي يحددها القرار ، ثم في ٣/٥/٥٩ صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر

منه على أن ( لا يجوز لمن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مغادرة أراضي الجمهورية أو العودة إليها إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا لهذا القانون .. ) وفي المادة الثانية منه على أن « يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يوجب على من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة قبل مغادرتهم الأراضي الحصول على إذن خاص « تأشيرة » وله أن يبين حالات الإعفاء من الحصول على هذا الإذن ويحدد في هذا القرار شروط منح الإذن والسلطة التي يرخص لها في منحه ومدى صلاحيته .. ) كما نص في المادة ١١ منه على أنه « لا يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه ) واستنادا إلى هذا القانون اصدر وزير الداخلية القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحصول على إذن « تأشيرة » لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة وقد نص هذا القرار في المادة الأولى منه على أنه ( لا يجوز لأحد ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يغادر أراضي الجمهورية العربية إلا إذا كان حاصلا على إذن خاص بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من رؤساء مكاتب تأشيرات الخروج بالمصلحة وفروعها .. في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن العام .. ) والمستفاد من أحكام القانون أنه لا يجوز مغادرة أراضي الجمهورية إلا بجواز سفر وأنه منذ أن فرض الحصول على تأشيرة سفر بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا للقانون أصبح لا يكفي لمغادرة



عهدا بتنظيم الهجرة على اختيار العناصر الصالحة لتكوين نواة طيبة للجانبات العربية في المهجر بقصر الهجرة على العناصر الصالحة من المواطنين حتى تستفيض حسن السمعة لآبناء وطنهم فلا تغلق بلدان المهجر أبوابها في وجوه النازحين إليها من الجمهورية العربية المتحدة وحتى لا تتكبد الدولة - في حالة فشل المهاجر - مبالغ من العملات الأجنبية دون مقتضى في وقت اشتدت فيه حاجة مرافقها الى تلك العملات .

ومن حيث انه في ضوء الاعتبارات السابقة لا تشرب على الجهة الادارية ان هي استخلصت من الوقائع المشار إليها آنفا أن المدعى كان عند تقديم طلبه والبت فيه في حالة قلق وعدم استقرار تجعله غير صالح للهجرة وتعمل نجاحه في المهجر أمرا بعيد الاحتمال - كما انه لا تشرب عليها اذ قررت ان هذه الأسباب من الأهمية بحيث تقتضى عدم التصريح له بالهجرة .

ومن حيث انه لذلك يكون القرار الصادر برفض طلب المدعى التصريح له بالهجرة قائما على سببه المبرر له ومطابقا للقانون وقد استهدفت به الادارة تحقيق المصلحة العامة .

ومن حيث انه ولئن كان الثابت من الأوراق ما جد أثناء نظر الطعن من قبض على المدعى واستمرار قيده في قائمة المنوعين لم يكن من بين الأسباب التي دعت الجهة الادارية الى اصدار قرارها الا أنه يؤيد النتيجة التي انتهت إليها في شأنه » .

طعن ادارية عليا ٤٤١ لسنة ١١ ق في ١٢/١١/١٩٦٦ .

ميلاد الطالب وأفراد أسرته ووثيقة الزواج - وموافقة سفارة دولة الهجرة - وموافقة مبدئية على الهجرة من الجهة التي يعمل بها رب الأسرة وأفراد عائلته - والمؤهلات العلمية الحاصلين عليها - وما يثبت اجادة طالب الهجرة للغات الأجنبية وموافقة ادارة التعبئة بالنسبة الى الأطباء والصيادلة والمهندسين وبعض الفئات الأخرى وما يفيد اعفاء هؤلاء من التكليف أو عدم خضوعهم له - ومن القواعد المذكورة أيضا الا يسمح بالهجرة الا الى البلاد التي يسمح نظامها بقبول مهاجرين إليها - ووجوب أن تشمل الهجرة العائلة بأكملها ضمانا لجدية الرغبة فيها وحفاظا على وحدة العائلة من التشتت الأمر الذي تسعى لتحقيقه دول الهجرة أيضا - ومنح المهاجرين بعض المزايا النقدية والجمركية لتحويل مبلغ في حدود خمسمائة جنيه وتصدير منقولات شخصية في حدود ٢٠٠ جنيه وذلك تمشيا مع سياسة الدولة في تشجيع هجرة المواطنين الى الخارج - وواضح من هذه القواعد أن الجهة الادارية قد استهدفت بها رعاية مصلحة الوطن بعدم الترخيص بهجرة الكفاءات العلمية والفنية والمهنية التي تعاني الدولة ومرافقها نقصا فيها ومن ناحية أخرى التحقق من جدية رغبة المهاجر في الهجرة ومن مبدى احتمال نجاحه في المهجر والاستقرار فيه مستهدفة في ذلك بسنه وثقافته ومؤهلاته ومدى المأهولة المهجر وحالته الاجتماعية وظروفه المعيشية وخبرته وغير ذلك من الأمور التي يستشرف منها مدى صلاحيته لتحمل التزامات الهجرة وأعبائها وذلك حرصا من جانب الدولة وهي في أول

البلاد الحصول على جواز سفر بل صار من المتعين الحصول أيضا على تأشيرة سفر . . ولا شك أنه وفقا لأحكام القانون وعلى الاخص المادة ١١ منه تكون للجهة الادارية المختصة سلطة تقديرية في الترخيص أو عدم الترخيص بالسفر عن طريق الموافقة على منح جواز السفر أو رفض منحه أو سحبها للأسباب الهامة التي تقدرها ولا يحد من هذه السلطة المستمدة من نصوص القانون الخاصة بمنح جوازات السفر أو رفض منحها أو سحبها - ما فرضه القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ من شروط يتعين على الموظفين المختصين مراعاتها في منح التأشيرات للخروج وهي أن يكون منحها في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن وهي حسبما هو مستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ ذات الاعتبارات التي دعت الى فرض وجوب الحصول على تلك التأشيرات لمغادرة البلاد بمقتضى القرار الوزاري المذكور . »

( طعن ادارية عليا ٤٤٢ لسنة ١١ ق في ١٢/١١/١٩٦٦ ) .

## ٤٢ -

### المبدأ القانوني :

هجرة : الهجرة من الدولة ليست حق وإنما هي رخصة تقدرها جهة الادارة .

### المحكمة :

« ومن حيث ان المستفاد مما أودعته الوزارة من أوراق خاصة بالهجرة - ان هجرة المواطنين الى الخارج قد بدأت في سنة ١٩٦١ وان الوزارة قد وضعت قواعد تنظيمية تسير على سننها في بحث طلبات التصريح بالهجرة والبت فيها منها وجوب تقديم شهادات

وقت آخر وأى مكان .. والثابت أيضا أنه أشار على الفنساتين الأخريتين بالانصراف أن ارادتا، وأنه كرر هذا القول غير مرة ، فلم يسعهن الا مغادرة داره ، وليس ينبىء ما بدر منه الا عن الرغبة في الانفراد بالفتاة وقد فعل . ثم فرطت منحه أمور لم ترض عنها الفتاة ، وهست بالانصراف غاضبة ، الا أنه اعتذر لها بعد أنها لم تلبث أن كشفت لخاطبها عما جرى وأشارت هي الى ذلك في أقوالها على استحياء .. وشأن المتوجس المسنرب بادر فور انصرافها الى الاتصال باحدى الفتاتين الأخريين لينبئهما بأنهن انصرفتا في أعقابهما ، فلما أن نقل الخبر الى العميد من خاطب الفتاة طلب منه ومن الفتاة وزميلتيهما أن يكتبوا ما لديهم من معلومات ، ودعا الطاعن ليواجه بما كتبوا فأسقط في يده ، وعراه الاضطراب والتمس العون من رئيس القسم الذى كان بجواره فاستجاب له وطلب من العميد أن يفسح له فرصة التفكير فيما يكتب ، ثم التمس النصيح من العميد فأشار عليه أن يقدم طلبا بنقله الى وظيفة أخرى لكن مدير الجامعة الذى أحيط خبرا بما جرى - دعاه الى مكتبه بعد مدة غير قصيرة من ابلاغه بطلب النقل وانتهى الأمر بتقديم استقالته .

ومن حيث أن الوقائع المتقدمة ثابتة مما شهد به أو أثبتته من جرى سؤالهم عن هذا الموضوع ولم يقد دليل على أن بينهم وبين الطاعن ما يدعوهم الى الكيد له أو التجنى عليه .

ومن حيث أن الطاعن قد بنى على أن الاستقالة كانت وليدة الاكراه ..

ومن حيث أنه متى كان ذلك، وكان الثابت أن الاستقالة لم تكن وليدة الاكراه بل نتيجة الاقتناع بسلامة مغبتها بالقياس الى مسالك لا تمد عواقبها ، وأن

الدقة وجوب مراعاة التعليمات التى تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل وعلى الموظف أن يسعى من جانبه الى الاحاطة بهذه التعليمات قبل البدء فى العمل ، فان تراخى فى ذلك فخرج عليها عن غير قصد فقد حققت مساءلته .

ومن حيث أن اضطراب العمل على مخالفة التعليمات الادارية فى الفترة السابقة على اضطلاع الموظف بأعباء وظيفته لا يسفح فى حد ذاته فى مخالفة هذه التعليمات اذ الخطأ لا يبرر الخطأ .

ومن حيث أنه متى كان ذاك وكان الواضح أنه كان بوسع الطاعن الاحاطة بما صدر من تعليمات فى شأن المعونة قبل صرفها فان مساءلته تكون متعينة ..

طعن ادارية عليا ٩٢٢ لسنة ٨  
ق فى ١٩٦٦/١١/١٢ .

## — ٤٤ —

### المبدأ القانونى

اكراه متى توافر اركانه فى استقالة الموظف العام .

تهديد جهة الادارة باحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية لا يعتبر اكراه .

« ومن حيث أنه عزى الى الطاعن ارتكاب فعل يجافى مقتضيات وظيفته ( استاذ جامعى ) ويفقده الصلاحية للاستمرار فى الاضطلاع بتبعاتها، وأن الدلائل كلها تضافرت على صحة هذا الاتهام ، فالثابت أنه دعا الفتيات ( طالبات ) الى داره لمعاونتهن فى شرح ما عم عليهن اثناء الدراسة ، واذا قدمت احداهن متأخرة عن زميلتيهما فقد أشار عليها أن تنتقل الى غرفة أخرى لتنقل بعض مافاتها، وما كانت ثمة حاجة الى مثل هذا التوجيه والفرصة متسعة امامها لاجراء هذا النقل فى أى

## — ٤٣ —

### المبدأ القانونى

مخالفة تأديبية . تعليمات ادارية .  
توافر المخالفة التأديبية بمخالفة التعليمات الادارية ولو استقر العمل على مخالفتها فى البحث من التعليمات أمر تمليه الدقة المعروضة على الموظف ؟

### الحكمة :

« ومن حيث أنه ولئن كان الطاعن قد أنكر اطلاعه على التعليمات الخاصة بتوزيع المعونة الا أنه لم يجحد أنه جرى فى صرف المعونة أولا على سنن سلفه ودون أية قاعدة ، ثم لجأ الى صرفها بمحض اجتهاده ، وهو فى ذلك لم يلتزم فى صرفها بطاقات المعونة التى كانت تحت ناظريه ، وانما أمر بصرفها تارة بموجب بطاقات التموين وتارة أخرى بموجب تذاكر الميادرة الخارجية ، ومنحها للأصحاء غير المستحقين لها ، من ذلك أنه صرفها لجميع موظفى بنك التسليف الزراعى كما منح أحد الأشخاص خمسة وعشرين نصيبا ، ولم يعن بتقصى صدور تعليمات فى هذا الصدد ، وهو ما يقتضيه واجب الحرص واليقظة لمن كان فى مثل موقفه ، ولو قد بدل قدرا ضئيلا من العناية لأمكنه الاهتداء الى التعليمات التى سبق ابلاغها الى المستشفى أن كان حقا أنه لم يطلع عليها .

ومن حيث أن مخالفة الموظف للتعليمات الادارية تشكل مخالفة مسلكية ينبغى مساءلة الموظف عنها ولاسبيل الى دفع مسئوليته بذريعة أنه لم يكن على بينة منها متى كان بوسعه العلم بها ، اذ الأصل أنه يجب على الموظف أن يقوم بالعمل المنوطية بدقة وأمانة .. وهو الأصل الذى رددته المادتان ٧٣ من قانون نظام موظفى الدولة و ٥٣ من قانون العاملين ومن مقتضيات هـ هذه



واقعية او قانونية تبرر هذا التدخل وللقضاء الادارى في حدود رقابته القانونية ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع وسلامة تكييفها القانونى - ورقابته هذه تجد حدها الطبيعى كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ، فاذا كانت هذه النتيجة منتزعة من غير اصول موجودة او كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها ، او كان تكييف الوقائع - على فرض قيامها ماديا - لا ينجب النتيجة التى تتطلبها القانون كان القرار فاقدًا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفًا للقانون .

ومن حيث ان تكييف ما اسند الى المدعى انه اختلاس غير مستخلص استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ، والمستفاد من تحقيق النيابة الادارية ان ما اخذ عليه لا يخرج عن كونه اهمالا لعدم قيامه بواجبات وظيفته بدقة الامر الذى ادى الى حدوث عجز في ايراد التذاكر .

ومن حيث انه اذا قام القرار الصادر بفصل المدعى على اساس وقوع اختلاس منه . . . واذا كان ماثبت في حقه مجرد اهمال، فان جزاء الفصل يكون بعيدا عن التلاوم مع الذنب الادارى الذى ارتكبه ومنطويا على غدر لا يتناسب مع درجة خطورة هذا الذنب مما يخرج تقدير الجهة الادارية لهذا الجزاء من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يكون قرارها مخالفا للقانون حقيقا بالالفاء .

طعن ادارية عليا ١٧٢ لسنة ١٩٦٧  
ق في ١٢/١١/١٩٦٧ .

اكراه عليه مفسد لرضاه ، فهو قد التمس النصيحة بآدى الراى من العميد فأشار عليه ان يتقدم بطلب نقله الى وظيفة اخرى ثم لقي المدير وأعقب هذا اللقاء تقديم استقالته ، وبفرض التسليم بما قرره الطاعن من انه أشار عليه ان يستقيل بعد ان صور له ان ابلاغ النيابة الادارية فيه مساس بكرامته وشخصه وان السلطات غير راضية عنه - ذلك كله لا يرقى الى مرتبة التهديد او الإيعاز بخاطر محقق بالنفس او الجسم او الشرف او المال ، وليس من الجسامة بحيث تبعث فيمن هو في مثل مركز المدعى وسنه وثقافته رهبة تؤثر على ارادته فتفسدها . فلا تريب على الجهة الادارية ان هى بصرت الطاعن بما قد يترتب على الشكوى من احالة الامر الى النيابة الادارية وما قد يجره ذلك من احالته الى المحاكمة ، ثم تركت له انتقيد في هذا الشأن فاختر هو اهون الضررين ، واذا فالادارة بمسلكها هذا لم تتخذ وسيلة غير مشروعة ولم تنحرف بسلطتها عن الفساية المشروعة بل انها سلكت المسلك السوى الواجب عليها اتباعه .

طعن ادارية عليا ٨٠ لسنة ١٠  
ق في ١٢/١١/١٩٦٧ .

## — ٤٥ —

### المبدأ القانونى

قرار ادارى . جزاء . اختلاس . حق القضاء فى الرقابة على صحة قيام الوقائع المؤتمة وسلامة تكييفها القانونى .

### الحكمة :

« ومن حيث ان القرار التأديبى شأنه فى ذلك شأن أى قرار ادارى آخر يجب ان يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة بتوقيع الجزاء ولا يكون ثمة سبب للقرار الا اذا قامت حالة

وقائع التهديد المدعاة - بفرض صحتها - لم تكن لتؤثر فى نفس الطاعن تأثيرا عمليا على تقديم الاستقالة ، وان القرار الصادر بقبولها يكون قائما على سببه .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان طلب الاستقالة هو ركن السبب فى القرار الادارى الصادر بقبولها وانه يلزم لصحة هذا القرار ان يكون الطالب قائما لحين صدور القرار مستوفيا شروط صحته شكلا وموضوعا . وان طلب الاستقالة باعتباره مظهرا من مظاهر ارادة الموظف فى اعتزال الخدمة يجب ان يصدر برضاء صحيح فيفسده ما يفسد الرضا من عيوب ، ومنها الاكراه ان توافرت عناصره بان يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة تبعثها الادارة فى نفسه دون حق وكانت قائمة على اساس بان كانت ظروف الحال تصور له خطرا جسيما محققا يهدده هو او غيره فى النفس او الجسم او الشرف او المال ، ويراعى فى تقدير الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية جنس . من وقع عليه هذا الاكراه والصحية وكل ظرف آخر من شأنه ان يؤثر فى جسامته ، وان الاكراه باعتباره مؤثرا فى صحة القرار الادارى - يخضع لتقدير المحاكم الادارية فى حدود رقابته لمشروعية القرارات الادارية ، كما يخضع لرقابة المحكمة العليا فى تعقبها على احكام تلك المحاكم .

وحيث ان مساس الوقائع السابق بها العرض لا تتم على وقوع اكراه عليه بل ولا شبهة اكراه فالرجل قد شعر بفداحة ما جنت يده وأدرك مغيبته فآثر أن يفصم علاقته الوظيفية مختارا كي يجنب نفسه مواقف الاتهام وما قد تجره عليه من معقبات افتضاحه والتشهير به، وليس فيما صدر من العميد او مدير الجامعة ما يشير الى وقوع

## الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

— ٤٦ —

المبدأ القانوني :

لا ينطبق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ على الموظفين الذين انتهت خدمته الحكومية والتحق بأحدى المؤسسات الصحفية وطلب تحويل احتياطي معاشه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. طبقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ لا تعتبر المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة .

الرأى :

حيث ان المادة ٢٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميه ومعاليها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه « اذا التحق المنتفع بأحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية كان له الخيار بين تسوية المكافاة او المعاش المستحق له وفقا لاحكام هذا القانون او تحويل مبلغ لحسابه الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش والمكافاة .

وسرى حكم الفقرة السابقة على من ترك الخدمة قبل العمل بأحكام هذا القانون ويكون تحديد الحالات التي يجوز فيها التحويل واصدار الجداول التي يتم التحويل بمقتضاها وكذا تحديد قواعد حساب مدد الخدمة في المعاش في تلك الحالات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيرى الخزائنة والمعمل . وقد صدر تنفيذيا لحكم هذه المادة قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التى يجوز فيها التحويل ومبيناً بهما الجداول التى يتم التحويل بمقتضاها ، وطبقاً للمادة الاولى من القرار الاخير يجوز المنتفعين بأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية الذين ينقلون الى وظائف خاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية ان يطلبوا تحويل احتياطي المعاش الخاص بهم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل نزولهم عن حقهم في المعاش او المكافاة عن الجهة التى نقلوا منها .

والقرار على هذا النحو قد جاء عاماً يسرى على جميع المنتفعين بأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية الذين ينقلون الى وظائف خاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية غير انه نص على عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن قسم

الخدمة السابقة المحسوبة طبقاً لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية في المعاش ، ويقضى القرار الأخير في مادته الاولى بأن تحسب في معاش المؤمن عليهم العاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية مدة خدمتهم التى كانت تحسب على أساسها دون اداء أية اعباء مالية بالنسبة الى الفئات التى اشار اليها ومن ينهها العاملون بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية المنقولون أو المعينون من احدى الجهات الخاضعة لقوانين المعاشات الحكومية بعد تاريخ العمل بهذا القرار .

وهذا القرار الأخير يفيد بالنسبة للمنتفعين به من عموم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المادة السادسة من قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على ان « يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها ويعين لكل مؤسسه مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة .

وقد أصدر رئيس الاتحاد القومى قراراً في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسات لإدارة الصحف التى يملكها .

ثم صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية فقضى في المادة الثانية منه بأنه للمؤسسات الصحفية تأسيس شركات مساهمة بمفردها وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع ، ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها ، وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

كما قضت المادة الثالثة من هذا القانون بأن « تعتبر المؤسسات الصحفية المشار اليها في هذا القانون في حكم

المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميه المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد . ومؤدى النصوص السابقة ان المؤسسات الصحفية لا تعدو ان تكون مؤسسات خاصة اعتبرها المشرع في حكم المؤسسات العامة في كيفية تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع وفي علاقتها بها وفيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميه المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد وقد وردت المسائل التى تعتبر فيها المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة على سبيل الحصر الامر الذى يتعين معه معاملتها فيما يجاوز هذه المسائل في حكم المؤسسات الخاصة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى انه طبقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ لا تعتبر المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة الا فيما نصت عليه هاتان المادتان وعلى ذلك فان العاملين فيها لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ .

نوى ١٩٦٧/٩/٢٠ - ملف  
٢٠١/١/٨٦

— ٤٧ —

المبدأ القانوني :

ضريبة . صحافة . ارباح . خضوع المؤسسات الصحفية بعد ان الت ملكيتها للاتحاد القومى بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

الرأى :

حيث ان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة الذى منع في المادة الاولى منه



اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى واوجب على اصحاب الصحف التى كانت تصدر وقت العمل به ان يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به ونقل بمقتضى المادة الثالثة الى الاتحاد القومى ملكية صحف دار الاهرام ودار اخبار اليوم ودار روزا اليوسف ودار الهلال كما نقل تبعا لذلك ملحقات الصحف وما لاصحابها من حقوق وما عليهم من التزامات مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقا لاحكام القانون المذكور .

ونصت المادة ( ٦ ) من هذا القانون على ان يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لادارة الصحف التى يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس ادارة يتولى مسؤولية ادارة صحف المؤسسة .

وتنفذا لاحكام هذا القانون اصدر رئيس الاتحاد القومى فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ قرارا نشر فى الجريدة الرسمية فى ٢ من يونيه سنة ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة خاصة لادارة الصحف التى يملكها الاتحاد القومى وبتشكيل مجلس لادارة هذه المؤسسات ونصت المادة ٨ من هذا القرار على ان يوضع لكل مؤسسة ميزانية سنوية خاصة يصدر باعتمادها قرار من رئيس الاتحاد القومى كما نص على انه يجب ان تعد الميزانية وفقا للنظم المتبعة فى الشركات المساهمة . كما نص على ان يخصص نصف صافى الأرباح لموظفى وعممال المؤسسة والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات الخاصة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية ونص فى المادة ( ٣ ) منه على ان تعتبر المؤسسات الصحفية المشار

اليها فى هذا القانون فى حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها فى قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد ونص فى المادة ( ٤ ) منه على ان يستمر العمل باحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، وعلى ان تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث ان المؤسسات الصحفية هي مؤسسات خاصة تخضع لاحكام القانون الخاص ولا تعتبر من المؤسسات العامة الا فى الحدود المبينة فى المادة ٣ من القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل تنص على أنه اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على ارباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير استثناء الا ما ينص عليه القانون - فان ما تحققه المؤسسات الصحفية من ارباح يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ومن حيث ان قانون الضرائب المصرى لا يستلزم لكى يطبق ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ان يكون الخاضع لها تاجرا بالمعنى القانونى للكلمة ولا الأعمال التى يقدم لها أعمالا تجارية وانما قصد المشرع المصرى انطبق هذا القانون على كل نشاط انطوى على الرغبة فى الربح .

وانه ولئن كانت المؤسسات الصحفية بعد ايلولة ملكيتها للاتحاد الاشتراكي أصبحت جزءا من التنظيم الشعبى وانها تعتبر جزءا من التنظيم الشعبى الذى لا يخضع للجهاز الادارى وانما هي سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع على حد ماورد فى كتابكم مما تستند اليه المؤسسات الصحفية فى طلب اعفائها من الضريبة فان نشاط هذه المؤسسات الصحفية يقصد به تحقيق ربح يساعد على تحقيق هذا الغرض وبهذه المثابة فان هذا الربح يكون خاضعا لضريبة الأرباح التجارية .

ولا حجة فيما قد يقال من أن ملكية بعض الصحف التى تديرها المؤسسات الخاصة للاتحاد الاشتراكي يعفى أرباحها من الخضوع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ذلك أن ملكية الاتحاد الاشتراكي لبعض الصحف لا يغير من طبيعتها نشاطها ولا يؤثر فى توجيه الأرباح بعد تحقيقها فى استحقاق الضريبة عليها - فالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تستحق بمجرد تحققها ولا يعفى من الخضوع لها الا ما ينص عليه القانون - ولما كان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ومن بعده القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية لم ينصا على اعفاء المؤسسات الصحفية من الخضوع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ما تحققه المؤسسات الصحفية من أرباح تخضع لضريبة الأرباح التجارية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

فنى ١٩٦٧/٩/٣٠ - ملف

١٤٧/٢/٣٧

## المبدأ القانوني :

ضريبة . طعن ، دعوى . الطعن الضريبي المنصوص عليها بالمادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو بالأحرى الى هذه المادة هي دعوى من نوع خاص نظم المشرع طريقة رفعها اجراءات خاصة ضمنها نص المادة المذكورة ازاء اعتبارات رأى معها عدم اخضاعها لقواعد قانون المرافعات لانها لا تنفق مع طبيعة هذا النوع من الدعاوى . ومن ثم لا تأثر للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة سالفة الذكر .

## المحكمة :

« ومن حيث ان الراى القائل بانزال حكم المادة ١١٨ مرافعات معدلة ، على دعوى الطعن الضريبي انما يستند الى ان نص هذه المادة يقضى بالآتي : « تسرى على الدعاوى التى يوجب قانون المرافعات أوغيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة ، القواعد العامة فى رفع الدعاوى ونظيرها واجراءات الطعن فى الحكم الصادر فيها ومواعيده » . واذا أن القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ينص فى المادة ٩٤ منه على أن الدعاوى الضريبية يكون الحكم فيها دائما على وجه السرعة ، فقد ربط أصحاب هذا الراى بين هذه المادة الاخيرة وبين المادة ١١٨ مرافعات ويرتب على هذا الربط اخضاع رفع دعوى الطعن الضريبي لنظام الدعاوى العادية باعتبار أن المشرع هدف من تعديل المادة ١١٨ مرافعات الى توحيد طريق رفع الدعاوى والفاء التفرقة بين الدعاوى العادية وتلك التى تنظر على وجه السرعة ، وهذا الراى محل نظر

طويلا يتعارض مع ما يجب أن تتسم به تلك الاجراءات من السرعة حتى يتحدد موقف كل ممول فى أقصر وقت مستطاع ، لذا اقتضى الأمر استصدار تشريع جديد باضافة المادة ٥٤ مكرر الى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد مواعيد خاصة استثناء من قانون المرافعات وذلك فيما يختص بتقديم الطعون وقيدتها واعلانها وايداع المستندات وتقديم الدفاع واعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهى المحكمة المعروض امامها النزاع من الفصل فيه فى وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب وأنه قد روى عند وضع هذه القواعد الجديدة دراسة هذه المواعيد وجعلها متناسبة مع الامكانيات العملية لكل من الممول ومصلحة الضرائب والمحكمة ، ومن هذا الذى قاله المشرع فى مذكرته الايضاحية ومن ذات نص المادة ٥٤ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ يمكن استخلاص الحقائق الآتية :

- ١ - أن المشرع فى المادة ٥٤ مكررا سالفة الذكر استحدث اجراءات لرفع دعوى الطعن الضريبي تخالف الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات .
- ٢ - أن المشرع لم يخضع رفع دعوى الطعن الضريبي للاجراءات المتبعة لرفع الدعوى العادية ولا الدعوى المستعجلة ولا الدعوى التى تنظر على وجه السرعة .

- ٣ - أن المشرع رأى أن أحكام قانون المرافعات واجراءاته لا تحقق الغرض الذى يهدف اليه فاستثنى هذه الدعاوى من اخضاعها لاحكامه ،

لأن القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تضمن من وقت صدوره وسريانه فى شهر سبتمبر ١٩٣٩ نص المادة ٩٤ التى تنص على أن دعاوى هذا القانون يكون الحكم فيها دائما على وجه السرعة ، وكان طبيعيا أن يخضع رفع هذه الدعاوى للطريق الذى يقرره قانون المرافعات ، وقد ظل الأمر كذلك حتى صدور القانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ المعمول به ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ يقضى باضافة المادة ٥٤ مكرر الى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ استهل المشروع شقها الأول بالفقرة الآتية « استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع فى الطعون التى ترفع أمام المحكمة الابتدائية الاجراءات الآتية . . » ثم نظمت باقى فقرات وبنود المادة الطريق الذى ترفع به الدعوى الضريبية طبقا لما هو منصوص عليه بها . وقد قال المشروع فى مذكرته الايضاحية تسويفا لاستحداث نص المادة ٥٤ مكرر أن مصلحة الضرائب سارت شوطا بعيدا نحو انجاز الحالات المتأخرة وذلك بصدور الرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وأن الأمر اقتضى استكمالاً لهذا الطابع الجديد الذى املتته عوامل السرعة فى انجاز الحالات المتأخرة أن تكون المنازعات القضائية قائمة على أساس السرعة فى اجراءاتها حتى يتحقق الغرض من استقرار الأوضاع وذلك بالاجهاز نهائيا على القضايا التى يتأخر الفصل فيها بالمحاكم وفى ذات الوقت تعالج المسائل الخاصة بالمنازعات القضائية بالسرعة اللازمة لاستقرار الأوضاع وأنه لما كانت الاجراءات المتبعة أمام المحاكم والمواعيد التى تحكم غالبيتها قانون المرافعات قد أدت الى تعطيل المنازعات الضريبية بالمحاكم وقتها



يعتبر تعويضا لهؤلاء الموظفين  
تقرر رغبة في الإبقاء على وحدات  
العملة الأجنبية التي كانوا  
يتقاضونها ومن ثم فلا تسرى  
عليه ضريبة المرتبات والاجور.

« قرارا مجلس الوزراء بتاريخ  
١٩ من سبتمبر ١٩٤٩ و ١٨  
من يولييه ١٩٥٥ ، وقرار رئيس  
الجمهورية ٨١ لسنة ١٩٥٦  
بتاريخ ١٣ من أغسطس ١٩٥٦  
وفتوى الجمعية العمومية  
للقسم الاستشاري لمجلس  
الدولة بتاريخ ١٥ من ديسمبر  
١٩٥٥ والتعليمات التفسيرية  
١٦ على المادة ٦١ من القانون  
١٤ لسنة ١٩٣٩ بتاريخ ٢ من  
فبراير ١٩٥٧ التي أصدرتها  
مصلحة الضرائب لبيان من  
يشملهم هذا الحكم من  
الموظفين » .

واذا كانت الضريبة العامة  
على الإيراد لا تسرى إلا على  
الإيرادات التي سبق سريان  
ضريبة نوعية عليها تأسيسا على  
أن المادة ٦ من قانون الضريبة  
العامة على الإيراد تقضي بأن  
الإيرادات التي تخضع للضريبة  
العامة تحدد طبقا للقواعد المقررة  
في قوانين الضرائب النوعية  
الخاصة بها - على أن الأعمال  
التحضيرية لهذا القانون قد  
أشارت إلى أن الضريبة العامة  
ضريبة فوق الضرائب النوعية  
أي زيادة في نصيب الضرائب  
النوعية ، إذ كان ذلك فإن مبلغ  
النزاع لا يخضعان للضريبة  
العامة على الإيراد » .

محكمة استئناف الاسكندرية  
الدائرة الثالثة التجارية استئناف  
٥ لسنة ١٧ ق في ١٩٦٦/٣/٢٤  
برئاسة وعضوية السادة الاسكندرية  
احمد سعيد ناصر ومصطفى كمال  
سليم ، ولرؤس مكاري المستشارين

على أنه أي قانون ، وطبيعي أن  
نص المادة ٥٤ مكرر من ق ١٤  
لسنة ١٩٣٩ لا زال قائما ساريا  
نافذ المفعول لم يلحقه أي  
الغاء » .

محكمة استئناف بنى مسويف  
الدائرة الثالثة استئناف ٢٩ لسنة  
٢ ق في ١٩٦٥/٢/٩ برئاسة وعضوية  
السادة الاسكندرية احمد سعيد ناصر  
واسماعيل حسنى ومالك حنفى  
المستشارين .

## — ٤٩ —

### المبدأ القانوني :

ضريبة عمل . بدل . علاوة غلاء .  
بدل السكن وعلاوة غلاء المعيشة  
الثلاث يتقاضاهما رجال السلك  
السياسي والقنصلي في الخارج ( ورجال  
وزارة التربية والتعليم والتعليم  
العالي ، الموظفون في الخارج ، وجميع  
الموظفين المصريين الذين يعملون هناك  
ويعاملون معاملة رجال السلك السياسي  
والقنصلي ) لا يعتبران من المزايا النقدية  
أو العينية التي تخضع للضريبة كسب  
العمل . ومن ثم لا يخضعان للضريبة  
العامة على الإيراد .

### المحكمة :

« ومن حيث أن ضريبة  
كسب العمل لا تطوى غلاء  
المعيشة وبدل السكن اللذين  
استأداهما المستأنف ضده في  
الخارج وهو من رجال السلك  
السياسي ولا يعتبر أن من المزايا  
النقدية أو العينية ذلك أنهما  
يمثلان فرق خفض الجنيه  
المصري الذي يتقاضاه الممثلون  
السياسيون والقنصليون ورجال  
وزارة التربية والتعليم ووزارة  
التعليم العالي الموظفون في الخارج  
وجميع الموظفين المصريين الذين  
يعملون في الخارج ويعاملون  
معاملة السلك السياسي  
والقنصلي ، إذ أن هذا الفرق

وازاء هذه الحقائق جميعها  
يمكن القول بحق أن اتصاف  
دعوى الطعن الضريبي بما تنص  
عليه المادة ٩٤ من قانون ١٤  
لسنة ١٩٣٩ من أنه يحكم فيها  
على وجه السرعة لم يكن ذا  
شأن مطلقا في استحداث المادة  
٥٤ مكرر سالفة الذكر بل أكثر  
من ذلك فإن المشرع رأى أن  
النظام المقرر للدعوى التي تنظر  
على وجه السرعة لا يتفق  
للدعوى الضريبية ولا يتلاءم  
معها ، مما يعنى أنه أهمل هذا  
الوصف باستحداث نص المادة  
٥٤ مكرر وترتيبها على ذلك  
تنهار الحجة القائمة على ارتباط  
المادة ٩٤ من قانون ١٤ لسنة  
١٩٣٩ بالمادة ١١٨ من قانون  
المرافعات معدلة ، ويجب النظر  
إلى دعوى الطعن الضريبي  
باعتبارها دعوى من نوع خاص  
قصد المشرع أن لا تخضع في  
رفعها لقواعد قانون المرافعات .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم  
فإن المادة ٦٩ من قانون المرافعات  
تنص على أنه « ترفع الدعوى  
إلى المحكمة بناء على طلب المدعي  
بصحيفة تعلن للمدعى عليه على  
يد أحد المحضرين ما لم يقضى  
القانون بغير ذلك » ومؤدى هذا  
النص أن المشرع وضع قاعدة  
عامة لرفع الدعوى ، واستثنى  
من تطبيق هذه القاعدة الدعوى  
التي تخضع في رفعها لنظام  
يقرره أي قانون وهذا يقضي بأن  
دعوى الطعن الضريبي لا زالت  
خاضعة لحكم المادة ٥٤ مكررا ،  
ولا عبرة بما يقال من أن المقصود  
بعبارة : « .. ما لم يقض  
القانون بغير ذلك » هو قانون  
المرافعات فقط ، دون أن يشحب  
لفظ « القانون » إلى القوانين  
الاخرى ، لا عبرة بذلك لأن  
المشرع إذ يعبر باللفظ القانون فهو  
يقصد دائما أبدا أي قانون مما  
يقضى أخذ هذا اللفظ بمفهومه  
العام ومدلوله المطلق وتفسيره

الاستئناف بعشرة أيام في المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقط ، أما الحقوق العمالية التي تستند الى نصوص القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، فان ميعاد الاستئناف للاحكام الصادرة فيها فتخضع للقواعد العامة فقانون الارتفاعات ، ويكون الميعاد في هذه الحالة هو ستين يوما عملا بنص المادة ٢٠٢ من قانون الارتفاعات .

وحيث انه فيما يختص بما اثاره الحاضر عن المستأنف عليها من عدم اختصاص هذه الأخيرة بشخصها ، ان الحكم المستأنف بالنسبة لها يصبح نهائيا فهو قول غير سديد ، اذ الشايت من صحيفة الاستئناف ان المستأنف عليها مملنة بصفتها الشخصية وباعتبارها الوصية على اولادها وواو العطف بعد كلمة بصفتها تؤيد هذا النظر ، وهذا هو المفهوم الطبيعي للعبارة الواردة بصحيفة الاستئناف المملنة بعد اسم المستأنف عايها ، ومن ثم يكون الاستئناف قائما عن الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عليها بصفتها .

وحيث انه عن موضوع الاستئناف فان المستأنفة اقامت استئنافها على أساس عدم توافر شروط المادة ٦٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، على حين ان الحكم المستأنف استند فيما قضى به الى نص المادة ٧٩ من القانون المذكور ، التي جرت على انه لا يجوز ان تسرى عليه احكام هذا القانون ولم يقيم صاحب العمل بالاشتراك عنه في التأمين ، ان يطالب المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة الا على أساس الحد الأدنى للاجور وقد اجازت هذه المادة في فقرتها الثانية ان يكون للمؤسسة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائدها ، وكذلك بجمع ما تكلفه من نفقات وتعويض

ثمرة عضويته هذه دون ثمرة عمله الآخر . ويرجع ذلك كله الى ان هذه الضريبة هي ضريبة على ايرادات العضوية وليست ضريبة على أي ايرادات أخرى .

محكمة استئناف اسكندرية  
الدائرة السادسة التجارية استئناف  
٢٢٦ لسنة ٢١ ق تجاري في  
١٩٦٧/١/٢٥ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة احمد سعيد ناصر  
وبحسب عبد العزيز وعبد الخالق  
يوسف المستشارين .

## — ٥١ —

### المبدأ القانوني :

١ - استئناف . ميعاده . اذا كان الحكم المستأنف قد استند الى القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، فان ميعاد الاستئناف يخضع للقواعد العامة لقانون الارتفاعات ويكون ستين يوما عملا بنص المادة ٢٠٢ .

٢ - اعلان صفة . اذا اعلنت المستأنف عليها بصفتها الشخصية ، « و » باعتبارها وصية على اولادها ، فان واو العطف بعد كلمة « بصفتها » ، تؤيد ان المستأنف عليها قد اخصمت بتخصيتها .

عامل . معاش . وفاة . حد ادنى للاجر .

٣ - المادة ٧٩ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، تنطبق على العامل الذي لم يقيم صاحب العمل بالاشتراك منه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٤ - جنازة . مصاريفها العاملة باستحقاقه المعاش يعتبر في حكم المؤمن عايها ، ويستحق ورثته نفقات الجنازة ، تطبيقا لنص المادة ٩٨ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

### الحكمة :

« وحيث انه بالنسبة للدفع بسقوط حق المستأنفة في الاستئناف لردود بأن موضوع الدعوى يستند الى نصوص القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وليس الى نصوص القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقد ورد تقييد ميعاد

## — ٥٠ —

### المبدأ القانوني :

ضريبة اضافية . عضو مجلس الادارة لا يخضع للضريبة الاضافية على ايرادات اعضاء مجالس الادارة سوى تلك الايرادات التي يحصلون عليها نظير قيامهم باعمال الادارة . تلك الاموال التي يراولونها بصفتهم هذا ، ويتقاضون ما يتقاضون من مكافاة ومثلها في نظير قيامهم بها .

### الحكمة :

« يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن الضريبة الاضافية انه عرف صفة الممول الملزم بأدائها بأنه « عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة » وهي صفة تتميز بالخصائص الآتية :

اولا - انها صفة لفلاقة قانونية من نوع خاص .  
ثانيا - انها صفة أصلية وليست صفة تبعية .  
ثالثا - انه تنشأ في ظلها وبسببها وائناء قيامها حقوق مالية لصاحبها تتمثل في ايرادات تكون خاضعة للضريبة الاضافية .

وتتميز الايرادات الخاضعة لهذه الضريبة بالخصائص الآتية :

اولا - انها ايرادات تنشأ في ظل صفة العضوية وبسببها وائناء قيامها .

ثانيا - انها تصرف لصاحبها نظير عمله بصفته عضوا في مجلس الادارة .

فاذا لم يكن للعضوية ثمرة أي اذا لم تفل لصاحبها ايرادا فلا ضريبة . واذا كان لهذا الشخص عمل آخر له ثمرة وكان في نفس الوقت عضوا ولكن ليست لعضويته ثمرة فلا ضريبة ، واذا كان له عمل آخر له ثمرة وكان في نفس الوقت عضوا ولمضويته ثمرة فان ما يخضع للضريبة هو فقط



قبل من لم يقيم بالاشتراك عن العامل .

وحيث أنه بالنسبة للسبب الثانى من أسباب الاستئناف فان مورث المستأنف عليها يستحق نفقات الجنازة أيضا بالتطبيق لنص المادة ٩٨ من القانون ٩٢ سنة ١٩٥٩ اذ باستحقاقه للمعاش يصير في حكم المؤمن عليه .

محكمة استئناف القاهرة الدائرة  
١٤ المدنية استئناف ١٢٧٩ لسنة  
٨٢ ق في ١٩٦٧/٢/٢٢ رئاسة  
ومضوية السادة الاساتذة محمود  
محمود جبهة وصبحى قوسه ومحمد  
مبد المنم شوتى المستشارين  
للاستاذ محمد فهم أمين المحامى .

— ٥٢ —

### المبدأ القانونى :

١ - مسئولية جهة الادارة خطأ تعتبر جهة الادارة مسئولة مسئولية أصيلة عن الخطأ الذى يقع منها . اهمالها الاشراف على السلوك الشخصى لاحد عمالها المصاب باضطراب عقلى ادى به الى قتل زميله ، يعتبر خطأ شخصيا من الادارة يستوجب مسئوليتها .

٢ - تعويض . يجب ان يكفىل التسمية من ورثة القتيلى ويؤمنهم فى مستقبلهم بعد ان لقوا عائلهم .

### المحكمة :

« وحيث أن ما أثارته وزارة الصحة فى الوجه الثانى من استئنافها مردود كذلك لأن الثابت من الاطلاع على قرارات مصلحة القومسيونات الطبية ان نتيجة الكشف على المتهم قد دلت على أنه مصاب باضطراب عقلى واشترط أن يكلف بالعمل تحت اشراف على أن يعاد الكشف عليه بعد ستة أشهر ولا مراء أن المصاب باضطراب عقلى لا يحتسب الى رقابة واشراف على عمله الحكومى

الى عمله حتى عاودته الحالة المرضية وقتل المجنى عليه تحت تأثيرها فحسب بذلك لورثته اقتضاء التعويض الجابر لكل ما أصابهم من أضرار من جراء قتل مورثهم ويجعل نعى الوزارة على الحكم المطعون فيه لتقريره مسئوليتها عما وقع فعليا غير سديد والتالى يكون استئنافها على غير أساس متعين الرفض مع الزامها المصروفات .

وحيث أنه فيما يتعلق بالاستئناف المقابل المرفوع من طالبة التعويض فمما لا شك فيه أنه وقد ثبت خطأ الوزارة على ما استبان آنفا فان الحكم اذ أجاب المستأنفة فى طلبها التعويض قد حالفه التوفيق الا أنه وقد توفى المورث على هذا النحس والمؤسف وترك أربعة صغار فان الحكم المستأنف بقضائه لهم بهذا المبلغ الضئيل يكون قد بخش حقهم فى التعويض ذلك لأن مستحقى التعويض على تعددهم وصغر سنهم يحتاجون الى تعويض يكفل التسمية عنهم فى مصائبهم ويؤمنهم فى مستقبلهم بعد أن فقسدا عائلهم الأمر الذى لا يحققه لهم المبلغ المقضى به مما ترى معه هذه المحكمة ضرورة تعديل الحكم ورفع المبلغ المحكوم به لتقصر المتوفى الى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ثلاثة آلاف جنيه وهو المبلغ الذى تراه المحكمة مناسبا لجبر الضرر الذى وقع والذى لا يجزى عنه أى تعويض بالغا ما بلغ .

محكمة استئناف القاهرة .  
الاستئناف رقم ٣٢٣ سنة ٨٤ ق  
٧٢٢ سنة ٨٤ ق الدائرة الاولى  
المدنية فى ١٩٦٧/٥/١٦ برئاسة  
ومضوية الاساتذة الدكتور حافظ  
ابراهيم وبرهان الدين العبد  
واحمد طوسون المستشارين  
للاستاذ واغب حنا المحامى .

فحسب بل وعلى سلوكه الشخصى فى أثناء تأدية وظيفته خاصة وقد أثبت السيد مدير صحة مديرية الجيزة فى كتابه الى السيد الدكتور مدير قسم الأوبئة والذى طلب فيه إحالة المتهم الى القومسيون الطبى أنه قد ورد عنه تقرير من مفتش صحة المركز بأنه يهذى بأقوال لا معنى ولا أساس لها وتدل على أصابته بمرض عقلى وان عنده حالة نفسية كما ثبت ذلك من قومسيون طبى مديرية الجيزة وأثبت الكشف عليه بمصرف القومسيون الطبى العام وجود اضطراب بقواه العقلية فموظف هذا شأنه اذا ما نصح بإعادته الى عمله تحت اشراف فانما ينصرف الاشراف الى سلوكه الشخصى فى أثناء العمل فضلا عن سلوكه الوظيفى . هذا فضلا عن أن القومسيون قد اشترط إعادة الكشف على المذكور بعد ستة أشهر بتقرير من رئيسه وكان ذلك بجلسته ١٠ يناير سنة ١٩٦٠ بيد أن المتهم لم يرسل للكشف الطبى بعد انتهاء المدة المقررة والى أن ارتكب الحادث فى ١٩٦٠/٨/١٦ الأمر الذى يبين منه ان الحادث انما وقع كنتيجة مباشرة لاهمال الوزارة فى القيام بواجب الاشراف على المتهم واهمالها أداء ما يجب عليها للمحافظة على سلامة موظفيها وعودها عن إرسال المتهم الى القومسيون الطبى بعد مضي المدة التى قررها كشرط لعودته لعمله ولا شك أن هذا الاهمال يجعل الوزارة مسئولة عن الحادث مسئولية أصيلة مرجعها الى الخطأ الثابت فى جانبها باهمالها الاشراف على الموظف المتهم كتوصية القومسيون الطبى بعد ثبوت أصابته بمرض عقلى وعودها عن إرساله الى القومسيون الطبى للكشف عليه بعد مضي الستة أشهر على تقرير عودته

محكمة

القضاء

الإداري

— ٥٣ —

### المبدأ القانوني :

١ - منحة دراسية . عدم توافر شروط المنحة التي أعلن عنها في المرحس يجعل القرار الإداري بترشيحه معيبا يتعين منه الغاؤه .

٢ - طلب وقف تنفيذ القرار الإداري شروطه . طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يجب أن يقوم على ركنين أولهما ركن الاستعجال بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها والركن الثاني يتصل بمبدأ المشروعية بمعنى أن يكون القرار بحسب الظاهر قائما على أسباب يرجح معها الغاؤه .

### المحكمة :

« وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أنه لا خلاف بين المدعى والجهة الإدارية المدعى عليها في أنه في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ أعلن عن إيفاد مبعوثين لمنحة دراسية قدمتها سكرتارية المعونة الفنية الدنمركية لدراسة العلاج الطبيعي لمدة من ستة شهور إلى ثمان ويشترط بالنسبة للأطباء أن يكون الطبيب :

١ - طبيبا أمضى في الخدمة مدة خمس سنوات على الأقل .

٢ - أن يكون حاصلا على دبلوم في الطب الطبيعي أو له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في

أعمال الطب الرياضي والعلاج الطبيعي والإشراف عليه وقد تقدم المدعى وآخرين لهذه المنحة وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٦٦ حررت مذكرة بترشيح كل من السيدين الدكتور كرم صالح مقار والدكتور أحمد رافت محروس للمنحة المذكورة .

وحيث أن المدعى ينعى على القرار المذكور أن الدكتور أحمد رافت محروس لا تتوافر فيه شروط الإعلان عن المنحة المذكورة .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ملف المنحة ورد جهة الإدارة على الدعوى أن الدكتور أحمد رافت محروس حصل على بكالوريوس الطب والجراحة في سنة ١٩٥٢ ، ودخل الخدمة سنة ١٩٥٤ وهو من أطباء الإدارة الصحية بمحافظة القاهرة وندب للعمل بحمامات حلوان الكبرى اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٤ وبأشر العلاج الطبيعي ابتداء من ذلك التاريخ ونجح في امتحان الجزء الأول لدبلوم الطب الطبيعي في أبريل سنة ١٩٦٥ بدرجة جيد جدا كما جاء بالشهادة المقدمة من كلية الطب بجامعة عين شمس ( قسم الدراسات العليا والمودعة بملف المنحة تحت رقم ١٠ ) .

وحيث أنه بجلسة ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أعادت المحكمة الدعوى للمرافعة .

وبجلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ تقدمت إدارة قضايا الحكومة بحافظة مستندات حوت رد إدارة الشؤون القانونية بمحافظة القاهرة المؤرخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ ( والمودع تحت رقم ١٢ دوسيه ) وقد جاء به ردا على ما طلبته هذه المحكمة بجلسة ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أنه باستعلام من كلية الطب بجامعة عين شمس

عن البيان الذي طلبته محكمة القضاء الإداري أفادت بكتابها رقم ٤٩٠٥ في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ بأن دراسة وامتحان دبلوم الطب الطبيعي تتكون من جزئين ونجاح الدكتور أحمد رافت محروس في الجزء الأول من هذا الدبلوم لا يعتبر حصولا عليه .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن السيد الدكتور أحمد رافت محروس لم يتوافر فيه شروط المنحة موضوع الدعوى فالأهل الحاصل عليه لا يعتبر كافيا للترشيح لها كذلك مدة الخبرة التي اشتراطها الإعلان عن هذه المنحة وهي مدة ثلاث سنوات في أعمال الطب الرياضي والعلاج الطبيعي والإشراف عليه إذ أنه لم يباشر هذا النوع من العلاج إلا منذ ابتداءه بحمامات حلوان الكبرى ابتداء من أول مارس سنة ١٩٦٤ .

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفا للشروط التي أعلن عنها في الترشيح للمنحة سالف الذكر وذلك بالنسبة للسيد الدكتور أحمد رافت محروس ويتعين لذلك الغاؤه في شقة الأخير الذي تضمن ترشيح السيد الدكتور أحمد رافت محروس للمنحة المذكورة وعلى جهة الإدارة أن تختار غيره ممن تتوافر فيهم شروط المنحة .

وحيث أن طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يجب أن يقوم على ركنين أولهما ركن الاستعجال بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها والركن الثاني يتصل بمبدأ المشروعية بمعنى أن يكون القرار بحسب الظاهر قائما على أسباب يرجح معها الغاؤه .



قرارها خلال تلك المدة فاذا مضت هذه المدة دون صدور قرار التعيين كان ذلك بمثابة اعفاء من الالتزام .

### المحكمة :

« ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبما اتضح من الرجوع الى الاوراق في أن المدعى عليها الاولى كانت قد التحقت بالمعهد العالي للتدبير المنزلى عام ٥٢ وتعهدت عند التحاقها بالاستمرار في الدراسة حتى التخرج ، وأن تقوم بعد اتمام الدراسة بالاشتغال بمهنة التدريس بالمدارس التابعة للوزارة لمدة خمس سنوات على الأقل تالية مباشرة لاتمام الدراسة والا كانت ملزمة في حالة اخلائها بهذين الالتزامين أو بأحدهما أو فصلت من الدراسة أو الخدمة لأسباب تأديبية أو لتغيبها أكثر من المدة المحددة قانونا دون عذر مقبول تقبله الوزارة ، بررد كافة المصاريف الدراسية التي أنفقت عليها وذلك بواقع عشرين جنيها عن كل سنة دراسية أو جزء منها للقسم الخارجى .

ومن حيث أن الوزارة المدعية استطرقت تقول شرحا لدعواها أن المدعى عليها الاولى قد اخلت بالتزامها الخاص بالاشتغال بالتدريس ، إذ أنه بعد أن أصدرت الوزارة قرارا بتعيينها بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ برقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ في الدرجة السادسة الفنية العالية بمنطقة أسوان التعليمية ، رفضت تسليم عملها في المنطقة المذكورة خلال المدة القانونية ، مخالفة بذلك شروط تعهدها مما حدا بالمنطقة التعليمية الى اصدار قرار بفصلها ، ومن ثم يخق للوزارة المدعية مطالبتها بالمصاريف الدراسية وقدرها

وحيث أن البادىء مما تقدم أن القرار المطعون فيه قد جاء من ناحية موضوعه معيبا مما يتعين الغاؤه وعلى الوجه السابق تفصيله فإنه بالنسبة لركن الاستعجال فلا شك أن تنفيذ القرار المطعون فيه يلحق بالمدعى اضرارا جسيمة يتعدى تداركها تتمثل في عدم انفاذه للدراسة التي تقرر بالمنحة المعلن عنها فيما لو توافرت شروطها فيه .

( محكمة القضاء الادارى دائرة منازعات الافراد والهيئات القضائية رقم ١٢٦١ لسنة ٢٠ قضائية في ١٩٦٦/١١/١ برئاسة وحضور الباشا الاساتذة الدكتور ضياء الدين صالح ومحمد ابو حسن وعبد الستار جبره المستشارين للاستاذ محمد فهم امين المحامى .

### — ٥٤ —

### المبدأ القانونى :

١ - تعهد التزام . اختصاص .  
عقد ادارى . التعهد بالتدريس يعتبر نوعا من العقود الادارية إذ تتوافر فيه الاركان الخاصة بالعقد الادارى ويختص بنظره محكمة القضاء الادارى  
٢ - عقد ادارى . سقوطه . العقد الادارى لا يسقط الا بمضى خمسة عشر عاما من تاريخ استحقاقه .  
٣ - زواج . التزام . عذر . قاعدة تنظيمية . يعتبر الزواج ملزما معنيا من المسؤولية بسبب الانقطاع من الدراسة أو من التدريس . صدور تعليمات الوزارة بذلك في حالات فردية يجعلها قاعدة تنظيمية واجبة التطبيق على كافة الحالات التى نشأت أو تنشأ في ظل تلك القاعدة وقبل دخول القضاء الادارى من هذا المبدأ .

٤ - التزام . تعهد . قرار تعيين مدته . جرى قضاء محكمة القضاء الادارى على اعتبار مدة سنة هي المدة المعقولة التى يتسنى للوزارة ان تصدر

٨٠ جنيها طبقا لاحكام تعهدها ، وأضافت الى ذلك تقول ان المدعى عليه الثانى تعهد بصفته ولى أمر المدعى عليها الاولى بأن يرد متضامنا معها المصاريف الدراسية في حالة اخلائها بالتزاماتها العقدية ، وأنه بذلك يحق للوزارة المدعية الرجوع عليه ليرد متضامنا معها المصاريف الدراسية وقدرها ٨٠ جنيها لاخلائها بالتزامها الخاص بالاشتغال بالتدريس مدة خمس سنوات تالية لانتهاء الدراسة - وانتهت الوزارة المدعية الى طلب الحكم بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفع لهما المبلغ المذكور والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد علاوة على المصاريف القضائية ومقابل اتعاب المحاماه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدفع المبدئى من المدعى عليها الاولى بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى فإنه دفع في غير محله ، لأن التعهد بالتدريس يعتبر نوعا من العقود الادارية ، إذ تتوافر فيه الاركان الخاصة بالعقد الادارى .

وقد جرت احكام القضاء الادارى على اعتباره كذلك ، ومن ثم يتعين رفض ، الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى - كما أنه بالنسبة للدفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من ثلاثة سنوات ، فإنه دفع في غير محله ايضا لأن الحق نشأ عن عقد ادارى فلا يسقط الا بمضى خمسة عشر عاما من تاريخ استحقاقه ذلك أن الأصل في التقادم ان يكون بمضى المدة الطويلة ، وسقوط الحق بالتقادم القصير استثناء لا يجوز التوسع فيه هذا فضلا عن أن سقوط الحق بمضى ثلاثة سنوات لا يكون الا في المنازعات الناشئة عن العمل

غير المشروع ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع بسقوط الحق بمضي ثلاثة سنوات ومتى كان الأمر على هذا النحو ، فإنه يتعين رفض الدفعين سالحي الذكر .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بموضوع هذه الدعوى فإنه بالنسبة لما أبداه الدفاع عن المدعى عليهما من أن المدعى عليهما لزوجت وأن هذا يعتبر عذرا لها يعفيها من الالتزام المأخوذ عليها فإن أحكام القضاء الإداري كانت قد جرت فترة من الزمن على اعتبار الزواج عذرا معفيا من المسؤولية بسبب الانقطاع عن الدراسة أو عن التدريس وكانت الوزارة قد قررت تنفيذا لأحكام هذا القضاء إعفاء الطالبات والمدرسات اللاتي ينقطعن عن الدراسة أو التدريس بسبب الزواج ، وصدر طبقا لهذا القرار العام قرارات فردية في مختلف الحالات ، ومتى ثبت أن جهة الإدارة قررت إعفائهن من الالتزام المفروض عليهن عن تركهن الدراسة ، أو الخدمة بسبب زواجهن تكون قد اعتبرت الزواج عذرا مقبولا ، وصدرت تعليمات الوزارة بذلك ، فأصبحت قاعدة تنظيمية واجبة التطبيق على كافة الحالات التي نشأت أو تنشأ في ظل تلك القاعدة ومما لا شك فيه أن استفيد من هذه القاعدة التنظيمية أيضا كل من تعلق له حق في ظل هذه القاعدة ولو لم تطبق عليه وقتئذ كما هو الشأن في المنازعة المعروضة ، ومن ثم يتعين إعفاء المدعى عليهما من الالتزام متى ثبت أن انقطاعها عن التدريس كان بسبب الزواج ( يراجع مستند رقم ١ من حافظة مستندات المدعى عليها تحت رقم ٣ دوسيه ) إذ ليس لعدول القضاء الإداري من اعتبار الزواج عذرا معفيا من الالتزام

في الحالات التي استقرت من قبل ونظمت فيها الروابط على أساس قواعد معينة ولا يجوز نقص هذه الروابط سواء بالنسبة لمن تم إعفاء من تزوج أو لم يتم إعفاءهن لأنها تحت أعمال حكم القانون الذي نطقت به أحكام القضاء الإداري فلم يكن حكم القانون إذن مختلفا عما قرره الوزارة بل جاء قرارها مطابقا للقانون وقت صدوره فإذا ، تغير القضاء بعد ذلك وعدل القضاء الإداري عن هذا المبدأ ( حكم المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ٢٤٦٩ لسنة ٦ ق جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣ ) واعتبر الزواج أنه لا يعفى من المسؤولية عن الإخلال بالتعهد ومن ثم عدلت الوزارة عن الإعفاء سالف الذكر ، إلا أنه لا يجوز أن ينسحب عدم الإعفاء على الحالات السابقة على صدور ذلك الحكم فإذا تغير القضاء بعد ذلك . فإنه كان يتعين إعفاء المدعى عليها الأولى من الالتزام أخذا بالقاعدة المستقرة حينئذ ولم يعد جائزا العودة إلى مناقشة الأمر من جديد ، ومن ثم يتعين أعمال القاعدة التنظيمية سالف الذكر على المنازعة المعروضة والحكم بعدم أحقية الوزارة المدعية في المطالبة بالمصاريف الدراسية المستحقة على المدعى عليها الأولى .

ومن حيث أنه يبين من ناحية أخرى فيما يتعلق بما اثاره الدفاع من أن تراخي الوزارة في تعيين المدعى عليها الأولى للعمل بالتدريس ، الذي استمر ثلاث سنوات ونصف ما يعفيها من الالتزام إذ أنه ثبت من الأوراق أنها حصلت على إجازة التدريس في يولية سنة ١٩٥٧ - حين أن قرار تعيينها لم يصدر إلا في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ( يراجع مستند رقم ٤ من حافظة مستندات الحكومة تحت رقم ٢

دوسيه ) - فإنه لما كان قد نص في التعهد المأخوذ عليها أنها تلتزم بالتدريس لمدة الخمس السنوات التالية مباشرة لحصولها على دبلوم التدريس فإنه ليس معنى ذلك أن تظل مرتبطة بهذا الالتزام إلى أطول مدة ممكنة بل كان يتعين على الوزارة أن تحدد مصير المدعى عليها وتصدر قرارها بتعيينها مباشرة ، وبطبيعة الحال فإنه يتعين أن يكون ذلك خلال مدة معقولة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على اعتبار مدة سنة هي المدة المعقولة التي يتسنى للوزارة أن تصدر قرارها خلال تلك المدة والا يصبح هذا الالتزام بمثابة قيد على حرية المدعى عليها - فإذا مضى أكثر من سنة على تخرجها ، كما هو الحال في المنازعة المعروضة ، كان ذلك بمثابة إعفائها من التزامها حتى تتمكن من رسم خططها في الحياة وتحديد مستقبل حياتها - ومتى كان ثابتا أن قرار تعيينها لم يصدر إلا بعد فوات مدة ثلاثة سنوات الأمر الذي يعفيها من التزامها ويحلها منه .

ومن حيث أنه متى كان الأمر على النحو السابق تفصيله ، فإنه يتعين الحكم بعدم أحقية الوزارة المدعية في المطالبة بالمصاريف الدراسية المستحقة على المدعى عليها الأولى وبالتالي تكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينة الرفض .

محكمة القضاء الإداري هيئة  
المقررة الإدارية والتمويلات  
القضية رقم ٣٢٢٠ لسنة ١٩ ق  
في ١٩/٣/١٩٦٧ برئاسة وحضور  
السادة الاسئلة محمد حامد  
رضوان وعلى لبيب حسن ومراد  
عثمان حسن المستشارين للاستاذ  
محمد فهم أمين الحامي .



## قضاء المحاكم الابتدائية

— ٥٥ —

### المبدأ القانوني

ميماد تظلم . أمر تقدير التعاقب .  
اعلان . المادة ٧٥ من قانون المرافعات  
تنول صحف الدعاوى ويخرج عن  
نطاقها اى اجراء رسمه قانون خاص  
الدى تحكمه المادة السادسة من قانون  
المرافعات . التظلم من امر تقدير التعاقب  
مطلب يجب أن يتم اعلانه خلال العشرة  
ايام من تاريخ صدور القرار . ولا يكفى  
تقديمه لقلم المحضرين خلال هذه المدة  
والا سقط الحق فى التظلم .

### الحكمة :

« وحيث أن المادة ٣٥ من  
القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦  
بانشاء نقابة للمهن الهندسية  
المعدل بالقانون ٤٨٢ لسنة ١٩٥٤  
تنص فى فقرتها الاولى انه « لعضو  
النقابة ولصاحب العمل حق  
التظلم من قرار المجلس فى  
العشرة الايام التالية لاعلانه له  
وذلك بتكليف خصمه بالحضور  
امام المحكمة المختصة ، ثم نصت  
فى فقرتها الثانية على انه « ويجوز  
الطعن فى الاحكام الصادرة فى  
التظلم بكافة اوجه الطعن العادية  
وغير العادية ما عدا المعارضة  
وتتبع فى ذلك القواعد المنصوص  
عليها فى قانون المرافعات » .

وحيث انه وعملا بالمادة  
السادسة من قانون المرافعات  
فانه لما كان الثابت مما ذكرته  
المتظلمة أن أمر التقدير قد أعلن  
اليها فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٤  
وكان المتظلم ضده ثم يعلن بهذا  
التكليف الا فى ١٣ فبراير سنة  
١٩٦٤ فانه يكون وقد تم بعد  
الميعاد الذى حدده قانون نقابة  
المهن الهندسية سالف الذكر  
مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله

مرافعات الخاصة بالتظلم فى  
الأوامر على العرائض على مراعاة  
الأوضاع المقررة لصحيفة الدعوى  
فى التكليف بالحضور الذى يقام  
به التظلم ، وبذلك يكون نطاق  
هذه القاعدة الجديدة الواردة  
بالفقرة الثالثة من المادة ٧٥ -  
الخاصة بقطع التقادم والسقوط  
- محصور على الدعاوى الأصلية  
أو الطعون التى يتبع فى رفعها  
الأوضاع المقررة لصحف الدعاوى  
أما غير ذلك من طعون أو تظلمات  
فلا يمكن أن تنسحب عليها  
ويبقى حكم المادة السادسة  
المقرر للقاعدة العامة الأصلية  
هو الواجب الأعمال والمشرع لو  
كان يقصد غير ذلك لتناول هذه  
الآخيرة بالتعديل بالقانون ١٠٠  
سنة ١٩٦٢ بما يتفق وحكم  
الفقرة الثالثة من المادة ٧٥  
بقصر نطاقها على غير الدعاوى  
والطعون .

محكمة القاهرة الابتدائية -  
الدائرة ٣٧ القضية ٥٣٩ لسنة  
١٩٦٤ مدنى كلى فى ٨/١٢/١٩٦٤  
برئاسة الاستاذ الرفاعى المهدى  
رئيس المحكمة .

— ٥٦ —

### المبدأ القانوني

عمل . نقابة . تصفية .  
اهلية . أموال النقابة .  
نقابة شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية  
المنحلة ، لم تدمج أموالها فى أموال  
النقابة العامة لعامل الغزل والنسيج  
بانجمهورية . ويكون الحكم الصادر  
على النقابة الاولى غير صالح لتوقيع  
حجر ما للمدين لدى الغير على النقابة  
الثانية ، وحيث جرى على غير أموال  
المدين المحكوم عليه .

### الحكمة :

« وحيث أنه تبين :

١ - أن نقابة شركة الغزل  
الاهلية صقيت بتاريخ ١٥/٢/١٩٦١  
بمغرفة مكتب عمل شرق  
الاسكندرية .

شكلا ، ولا يفوت المحكمة فى هذا  
المقام أن تقرر بأن ما جرى عليه  
حكم المادة ٧٥ من قانون  
المرافعات المعدل بالقانون ١٠٠  
سنة ١٩٦٢ فى فقرتها الآخيرة  
لا يمكن أن يسرى فى مثل حالة  
ذلك التظلم بمعنى أن تقسيم  
التكليف لقلم المحضرين بعد أداء  
الرسم كاملا خلال الميعاد المحدد  
فى المادة ٣٥ المذكورة لا يمكن  
اعتباره قاطعا لمدة السقوط اذا  
حصل الاعلان بعده ذلك لأن  
الفقرة الثانية من هذه المادة  
الآخيرة - دون الاولى - قد  
نصت صراحة على اتباع قواعد  
قانون المرافعات على الطعن فى  
الاحكام الصادرة فى التظلم .  
ومن ثم فلا يمكن أن تنسحب  
هذه العبارة الى مضمون الفقرة  
الاولى الخاصة بكيفية التظلم  
وميعاده وبالتالي فلا تخضع  
للقواعد المنصوص عليها فى قانون  
المرافعات ، هذا الى جانب أن  
المادة ٧٥ انما تتناول تنظيم  
صحف الدعاوى - وهى واردة  
فى الباب الخاص برفع الدعوى  
وقيدها - وبذلك يخرج من  
نطاقها اى اجراء رسمه قانون  
خاص اذ لا يمكن أن يقال بأن  
هذا التعديل الذى استحدثه  
القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ قد  
وضع قاعدة عامة تسرى على  
كافة ما تضمنه قانون المرافعات  
والقوانين الخاصة ، والا لما كان  
فى حاجة الى تأكيد ذلك فى المادة  
٤٠٥ مرافعات الخاصة برفع  
الاستئناف بالنص صراحة على  
مراعاة الأوضاع المقررة لصحيفة  
افتتاح الدعوى ، وهو ذات الأمر  
الذى فعله فى المادة ٨٥٥ مرافعات  
وجن ثم ترى المحكمة بحسب  
ما استبان لها من تفسير لحكم  
الفقرة الثالثة من المادة ٧٥  
مرافعات انها لا تنسحب الى  
كافة ما رسمه قانون المرافعات  
والقوانين الخاصة وهى متعددة  
متباينة ثم ان بعضها يتناول أمرا  
لا تصدر ابتداء من القاضى لا فى  
حدود سلطة قضائية أو الولائية  
وهو بعد لم ينص فى المادة ٣٧٣

محكمة القاهرة الابتدائية  
قضية ٦٢١ لسنة ١٩٦٤ في  
١٩٦٥/٢/٢٨ رئاسة الاستاذ حسن  
الشمسي رئيس المحكمة ، للاستاذ  
أحمد على حشيش المحامي .

## — ٥٧ —

### المبدأ القانوني :

١ - مسئولية ، خطأ . جواز مساءلة  
الشخص المعنوي عن الأخطاء التي تقع  
منه وتسبب ضرراً للغير .

٢ - مسئولية حرية جهة الإدارة في  
إدارة المرافق العامة لا تمنع القضاء من  
تقرير مسئوليتها .

### المحكمة :

« وحيث أنه يلاحظ أن قرار  
القومسيون الطبي العام في  
١٩٦٠/١/٢٠ بإعادة الكشف على  
الموظف بعد ستة شهور ، لم  
ينفذ ، فإن ملف الخدمة خلو مما  
بدل على أنه قد توقع الكشف  
عليه أمام القومسيون الطبي  
العام في الموعد المحدد بينما  
استمر في عمله دون توقيع  
الكشف الطبي عليه ودون  
الحصول على قرار جديد من  
القومسيون الطبي باستمراره في  
العمل ، وظل كذلك إلى أن  
ارتكب حادث القتل . وحيث  
أن تقرير مدير عام مستشفى  
الأمراض العقلية بالعباسية  
المودع ملف الجنابة أثبت أن  
الموظف به مرض عقلي وأنه من  
المرجح أن حالته العقلية هذه  
كانت تلازمه وقت ارتكابه  
الحادث .

وحيث أن مؤدى ذلك أن  
الوزارة لو كانت قد استجابت  
لقنرار القومسيون الطبي  
العام بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٠  
وأعادت عرضه على القومسيون  
بعد ستة شهور لتكشفت حالته

ولم تقل باستمرار البقاء  
لشخصية النقابات السابقة على  
صدور القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩  
وبالإضافة إلى ما تقدم فإن وزارة  
الشؤون الاجتماعية والعمل قد  
أيدت هذا النظر في القرار  
الوزاري ٢٩٣ الصادر في أول  
ديسمبر ١٩٦٠ . حيث حددت  
الوجوه التي ترسل إليها أموال  
النقابات التي كانت قائمة قبل  
صدور القانون ٩١ سنة ١٩٥٩  
فقضى القرار المذكور في مادته  
الأولى بأن تختص النقابة الفرعية  
المنضم إليها أعضاء النقابة  
السابقة بنسبة ٨٥٪ من تلك  
الأموال ، وتختص النقابة العامة  
بالباقى ولو أن الشخصية  
المعنوية للنقابة السابقة اندمجت  
واستمرت في الشخصية المعنوية  
للقنابة الجديدة لما احتاج الأمر  
لصدور مثل هذا القرار المذكور،  
وانما دعت الحاجة إليه حتى  
تنتقل أموال النقابات المنحلة بعد  
تصفيتها إلى النقابات المنشأة  
باعتبار هذه وتلك كل منها  
منفصلة عن الأخرى .

وحيث أنه إذا ثبت أن الحجز  
الموقع كطلب المدعى عليه الأول  
نقذاً للحكم الصادر قد وقع على  
أموال النقابة المدعية مستقلة في  
شخصيتها تمام الاستقلال عن  
النقابة المحكوم عليها بالحكم  
المذكور حسبما قضى به القانون  
٩١ لسنة ١٩٥٩ ، كما ثبت من  
تقرير مكتب الخبراء تصفية  
أموال النقابة المحكوم عليها ،  
فكان الحجز المذكور حجزاً  
للمدين لدى الغير الموقع على  
أموال النقابة المدعية تحت يد  
المدعى عليه الثاني قد وقع باطلاً،  
حيث جرى على غير أموال المدين  
المحكوم عليه .

٢ - أن صافي التصفية  
ومقداره ٢٠ جنيهاً و ٤٨٩ مليماً  
يبدو بمعرفة القائمين على إدارة  
نقابة شركة الغزل الأهلية  
بالاسكندرية المنحلة .

٣ - وبالتالي لم تدمج أموالها  
في أموال النقابة العامة .

وحيث أن نص المادة ٦ ق  
٩١ لسنة ١٩٥٩ . . قضى  
باستمرار النقابات في عملها  
حتى توفق نظمها مع أحكام ذلك  
القانون خلال أربعة أشهر من  
تاريخ العمل به ، وقضى بأن  
توجه أموال النقابات بعد هذا  
التاريخ إلى وزارة الشؤون  
الاجتماعية والعمل لإنشاء نقابات  
جديدة أو لتوزيعها في وجوه  
نافعة للعمال . أما نص المادة ٧  
ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ فلم يقل  
بدوره باندماج شخصية النقابات  
المنحلة قبل صدور ذلك القانون  
في النقابات التي تتكون بالتطبيق  
له ، بل قال أن هذه النقابات  
تعتبر أعضاء مؤسسين بالنقابات  
العامة المشار إليها في المادة ١٦٠  
من القانون المذكور ، فكان نص  
المادتين ٦ و ٧ ق ٩١ لسنة  
١٩٥٩ لم يقضياً باستمرار  
الشخصية المعنوية للنقابة  
المحكوم عليها لمصلحة المدعى عليه  
الأول في شخصية النقابة المدعية،  
بل المستفاد من نص المادتين  
المذكورتين هو انقضاء شخصية  
النقابة المحكوم عليها كما قال  
المدعى عليه بصفته في مذكراته .

وحيث أنه لا يمكن اعتبار  
النقابة المحكوم عليها لمصلحة  
المدعى عليه الأول من النقابات  
القديمة التي أشار إليها نص  
المادة ٤١ من اللائحة المذكورة ،  
حيث تضمنت اللائحة بيان  
كيفية تشكيل النقابات الفرعية ،



— ٥٨ —

## المبدأ القانوني :

١ - ايجار لجنة تقدير الايجارات .  
« قرية ساقية مكي » لم تخضع لاحكام  
القانونين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ ، الا بعد صدور قرار وزير  
الاسكان في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٥ .

فالمباني التي تمت وشغلت قبل  
التاريخ المذكور كانت تخضع لاحكام  
القواعد العامة في تحديد الاجرة وفق  
سلطان الارادة ، فيحدد أجرها اتفاق  
الطرفين .

٢ - ايجار . اختصاص ولالى . قرار  
لجنة تقدير الايجارات . البناء الذي  
تم قبل ٥ من نوفمبر ١٩٦١ لا يخضع  
لقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فاذا صدرت  
لجنة تقدير الايجارات لتقدير ايجاره  
فار قرار اللجنة يكون منعذما ويجهى  
على المحكمة ان تطله .

٣ - ايجار . اختصاص تيمى :  
اختصاص نوى . وان كان القانونان ٤٦  
لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ غير متعلقين  
بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، لعدم  
ادماج احكامهما فيه ، الا ان طلب المدعى  
تحديد اجرة العين موضوع النزاع بمبلغ  
سبعة جنيهات ، طلب في حد ذاته غير  
مقدر القيمة ، وهو ما تختص به المحكمة  
الابتدائية عملا بالسادة ٤٤ مرالمات ،  
لان قيمة الدعوى تكون اكثر من ٢٥٠  
جنيها .

## المحكمة :

ومن حيث انه من المقرر قانونا  
ان احكام القانون ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ لم ترجع الى القانون ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ الخاص بايجار  
الاماكن ، ويتعين على ذلك ان

وحيث ان حرية جهة الادارة  
في ادارة المرافق العامة وتنظيمها  
لا يمنع القضاء من تقرير  
مسئوليتها عن الضرر الذي  
يصيب الغير نتيجة اهمالها او  
تقصيرها في تنظيم شئون المرفق  
العام والاشراف عليه ( نقض  
المجموعة السنة ١٦ ص ٦١٤  
و ص ١٠٨٢ ) .

وحيث ان المحكمة في تقدير  
التعويض تضع في الاعتبار ان  
مورث المدعين كان عائلهم ينفق  
عليهم من مرتبه الذي يتقاضاه  
لقاء الوظيفة التي كان يشغلها  
وكانت امامه فسحة من الأمل  
للترقى وزيادة دخله اذ أنه قضى  
ولم يبلغ سوى الخمسين من  
عمره وفضلا عما نكبت به الزوجة  
من ترميل فقد ألقى على كاهلها  
عبء رعاية الأبناء من فقد والدهم  
وحرمانهم من رعايته ولا زال  
للأبناء في مستقبل العمر وامامهم  
على طريق المستقبل امد شاق  
وبعيد بالقسوة والعنف بما هن  
أعماقهم هلما ونحال حياتهم  
بالحرز والألم ومن ثم فان  
المحكمة تقدر تعويض المدعية عن  
نفسها بمبلغ ٥٠٠ جنيها ولأبنائها  
القصر الأربعة المشمولين  
بوصايتها بمبلغ ٢٠٠٠ جنيهه  
( الفين جنيها ) بالسوية بينهم .

محكمة القاهرة الابتدائية  
قضية ٦٤٠٩ لسنة ١٩٦٥ مدنى  
كلى في ١٩٦٧/١/٧ . برئاسة  
وعضوية السادة الاساتذة يحيى  
محمد احمد ، وحسن عبد الله ،  
وحلى أبو الماطى رؤساء المحكمة .  
للاستاذ رافع حنا المحامى .

العقلية وما أصابه من الجنون ،  
وهى الحالة التى يرجح تقرير  
مدير مستشفى الأمراض العقلية  
أنها كانت تلازمه فى تاريخ  
ارتكاب الحادث الذى وقع فى  
١٦/٨/١٩٦٠ .

وحيث أنه بالإضافة الى هذا  
الخطأ من جانب الوزارة فإنها  
قد أخطأت حين أهملت ما نص  
عليه قرار القومسيون الطبى من  
أن عودة الموظف الى العمل انما  
تكون تحت اشراف وأهدرت كل  
ما يتطلبه تنفيذ هذا الشرط ولم  
تعتمد الى تنفيذ الاشراف بأى  
صورة من الصور واستبعدت  
أن يكون مؤداه تعيين حارس  
خاص يراقب حركاته وسكناته ،  
وقالت ان هذا الاشراف مفاده  
مراقبة الموظف فى أعمال وظيفته  
ومراجعتها والتأكد من سلامتها ،  
وهى بذلك انتهت بالاشراف الى  
أن يكون مجرد نوع من التفتيش ،  
وأغفلت خطورة استمرار الموظف  
فى عمله دون توافر الاشراف  
الحقيقى عليه ، هذه الخطورة  
التي قدرها القومسيون الطبى  
ولم تلق من الوزارة غير الأمراض  
وعدم الاكتراث واللامبالاة .

وحيث أن استمرار الموظف  
فى عمله مع ما يسود حالته  
العقلية من اضطراب دون اتخاذ  
الحيطة الواجبة والمقررة  
بالاشراف عليه نجم عنها وقوع  
الحادث وقتل مورث المدعية ،  
وبذلك تكون عناصر مسئولية  
الوزارة من خطأ وضرر وعلاقة  
السببية بين هذا الخطأ والضرر  
قد تحققت وفقا لنص المادة ١٦٣  
من القانون المدنى .

لسنة ١٩٦٥ غير متعلقين بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فانه وان كان القانونان آنفا الذكر غير متعلقين بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لعدم ادماج احكامها باحكام القانون الأخير ، الا ان طلب المدعى في هذه الدعوى غير محدد القيمة ، لانه يطلب تحديد اجرة العين موضوع النزاع بمبلغ ٧ جنيهات وهذا الطلب في حد ذاته غير مقدر القيمة ، وهو ما تختص به هذه المحكمة باعتبارها دائرة من دوائر محكمة الجيزة الابتدائية عملا بالمادة ٤٤ مرافعات ، لان قيمة الدعوى تكون اكثر من ٢٥٠ جنيها ومن لم يتعين رفض هذا الدفع ، ومن حيث ان الثابت من عقد الايجار سند هذه الدعوى ان الطرفين حددا اجرتها عند التعاقد بمبلغ ٧ جنيهات شهريا ، ولم يكن هناك أى حظر على حرية الطرفين في تحديد اجرة هذه العين في تاريخ التعاقد الحاصل في ١/١١/١٩٦٣ ، اذ لم تكن ساقية مكي التي بها هذه العين قد ادخلت بعد في الجدول الملحق بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يتعين على الطرفين المتعاقدين التزام الاجرة المتفق عليها بينهما بموجب هذا العقد ، اعمالا لمبدأ حرية الارادة ومن ثم فان هذه المحكمة تحدد اجرة الشقة موضوع الدعوى بمبلغ ٧ جنيهات شهريا من بدء التعاقد

ساقية مكي بالجدول آنف الذكر ومن ثم فان اجرتها عند تحرير هذا العقد كانت تخضع لاحكام القواعد العامة في تحديد الاجرة وفق سلطان الارادة فيحدد اجرتها اتفقا للطرفين ، لان مساكن هذه الناحية لم تكن تخضع لاحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ولما كان اساس هذه الدعوى ان قرار لجنة تقدير الايجارات بشأن شقة النزاع منعدم ، لان ساقية مكي لم تكن تخضع لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكان من اختصاص هذه المحكمة البحث فيما اذا كان البناء محل النزاع يخضع لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اولا يخضع ، لانه اذا حدث واصدت اللجنة لتقدير ايجار بناء لا يخضع لاحكامه كما لو كان البناء قد تم قبل ٥/١١/١٩٦١ ، فان قرار اللجنة في هذا الشأن يكون منعدما يعتبر اجراء ماديا فيها يتعين ازالته ، ويحق للمحكمة ان تراقب ذلك والذي يمتنع عليها هو مناقضة أى قرار يصدر عن اللجنة في حدود اختصاصها القانوني . ولما كان ثبت مما تقدم ان هذه اللجنة قد تضدت في تقدير ايجار مكان لا يخضع لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فان قرارها في هذا الشأن يكون معدوما ، ويجب على المحكمة ان تعطله من كل ذلك يبين ان الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى يكون على غير اساس يتعين رفضه .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا لأن القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧

الاماكن التي تسرى عليها حكم القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا تنقيد بالجدول المرفق بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فسواء وجد المكان المؤجر في هذا الجدول أو هو في منطقة غير مدرجة ، فانه كان يتحكم اعمال احكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأنه ( يراجع الوسيط السنهورى جزء ٦ مجلد ٢ ص ٩٨٥ وكذا شرح قانون ايجار الاماكن للدكتور سليمان مرقص طبعة رابعة ص ٢١٢ وما بعدها ) . الا انه صدر بعد ذلك القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فاضاف بموجب نص المادة ٦ مكررا الى القانون الأخير ، والتي يجرى نصها بان تسرى احكام هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المقيدة مدنا بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على القرى التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص ، وعلى ذلك أصبح من الواجب سريان احكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ان يكون المكان المؤجر داخلا ضمن بلاد الجدول المرفق بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ولما كان الثابت قانونا ان ناجية ساقية مكي لم تكن ضمن بلاد الجدول المذكور ، وانها لم تدخل ضمن بلاد ذلك الجدول الا بقرار وزير الاسكان ٤٢١ لسنة ١٩٦٥ الذى نشر بعدد الوقائع ٣٨ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٥ وكان الثابت من عقد الايجار الخاص بهذه الشقة والمحرر بتاريخ ١/١١/١٩٦٣ ان هذه الشقة تمت وشغلت قبل الخاق

محكمة الجيزة الابتدائية  
الدائرة الخامسة ايجارات في  
١٩٦٦/١٢/٢٩ الدعوى رقم ٨٨٩  
لسنة ١٩٦٥ . كلى ايجارات برئاسة  
ومضوية السادة الاساتذة سعد  
حمدي ، ومسمي بدوى ويحيى  
الباجا رؤساء المحكمة .



## — ٥٩ —

## المبدأ القانوني :

١ - ايجار : لا تخضع قرية ساقية مكي للقانونين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، و ٤٦ الا من تاريخ العمل بأحكام القرار الصادر من وزير الاسكان والمرافق بدون اثر رجعي .

٢ - ايجار تخفيض : الاماكن المؤجرة بعد نوفمبر ١٩٦١ ولم تكن تخضع وقت ايجار لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يسرى عليها تخفيض الاجرة ٢٥ ٪ .

## الحكمة :

« وحيث أنه وان نصت المادة الاولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على تحديد ايجارات الاماكن التي تنشأ بعد العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، أى نوفمبر سنة ١٩٦١ الا أن المادة ٦ مكررا من ذلك القانون نصت على سريان احكامه على عواصم المحافظات والبلاد المتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، وعلى القرى التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق - ومن ثم فان أحكام هذا القانون تطبق على القرى التي صدر بها قرار وزير الاسكان وقت صدور القانون والعمل بأحكامه في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ - وعلى القرى التي يصدر بها القرار الوزاري بعد ذلك منذ تاريخ صدور القرار والعمل بأحكامه .

وحيث أن السيد وزير الاسكان والمرافق أصدر بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨ القرار ٤٢١ لسنة ١٩٦٥ والمنشور في الوقائع الرسمية بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠ نص فيه على سريان أحكام

وقت الايجار ، فضلا عن أنها ليست من الاماكن الخاضعة لأحكام المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانونين ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦ لسنة ١٩٦١ لأنها بعد نوفمبر سنة ١٩٦١ .

محكمة الجيرة الكلية الدائر الخامسة ايجارات قضية ٥٢٢ لسنة ١٩٦٦ كلى ايجارات في ١٩/٧/١٩٦٧ رئاسة ومضوية السادة الاساتذة سعد حمدي وسعيد بدوي ويحيى الباجا رؤساء المحكمة . للاستاذ محمد فهم الدين الحامي .

## — ٦٠ —

## المبدأ القانوني :

١ - عمل . تسوية . لائحة . تسوية حالة موظف وفقا لقرار تعادل وتقييم الوظائف بالشركات ، الصادر بها القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، لا يسرى الا اعتبارا من اول السنة المالية التالية لتواريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار التعادل والتقييم .

٢ - عمل . تسوية . لائحة . اول مربوط ، قواعد وتعليمات للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . أحكام لائحة العاملين بالشركات تلزم المحاكم باتباعها اذا ما تعرضت مع قواعد تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لأنها الاتوى من ناحية الشرح اما قواعد وتعليمات الجهاز المركزي فليس لها قوة التشريع . استحقاق العامل اول مربوط الفئة حسب الجدول المرافق للائحة .

## الحكمة :

وحيث أنه لا خلاف بين الطرفين في أن المستأنف طبقا لقرار تعادل وتقييم الوظائف بالشركة المستأنف عليها قد سكن في الفئة الخامسة من الجدول

القوانين ١٢١ سنة ١٩٤٧ و ٤٥ سنة ١٩٦٢ و ٤٦ سنة ١٩٦٢ على عدد من القرى من بينها ساقية مكي - ومن ثم فان أجور اماكن هذه القرية لا تخضع لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الا من تاريخ العمل بأحكام القرار الوزاري الصادر في هذا الشأن بدون اثر رجعي ، لعدم النص على ذلك في القرار ، ولأن الأثر الرجعي للقوانين لا يكون الا بالنص عليه صراحة - اما أجور اماكن هذه القرية المتعاقد عليها قبل العمل بأحكام القرار الوزاري سالف الذكر ، فانها تكون حرة طليقة من أى قيد من القيود الاستثنائية التي أوردها المشرع في شأن تحديد أجور الاماكن ، وتخضع للقواعد العامة في القانون المدني وأهمها أن العقد شريعة المتعاقدين .

وحيث أن العقار الكائنة به الشقة المتنازع على اجرتها يقع بناحية ساقية مكي مركز الجيزة - وقد تم التعاقد فيما بينها على ايجار هذه الشقة بتاريخ ١٩٦٣/٧/١ أى قبل خضوع أجور اماكن هذه القرية لأحكام القانونين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بصدر القرار الوزاري ٤٢١ لسنة ١٩٦٥ ونشره بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠ - ومن ثم فتكون الاجرة المتفق عليها وقدرها ستة جنيهات شهريا مضافا اليها مبلغ خمسة وعشرين قرشا ثمن استهلاك المياه هي الاجرة القانونية التي يلتزم المدعى عليه بسدادها للمدعية - ويكون التخفيض الذي أجراه المدعى عليه على الاجرة بنسبة ٣٥ ٪ طبقا للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ على غير اساس ، لان هذه الشقة لم تكن تخضع لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢

المخولة له قانونا فمردود بأمريين :  
أولهما أن أحكام لائحة العاملين  
بالشركات الصادر بها القرار  
الجمهوري ١٩٦٢/٣٥٤٦ هي  
الواجبة الاتباع اذا ما تعارضت  
مع تعليمات الجهاز المركزي  
للتنظيم والادارة ، لأن الاولى  
أقوى من ناحية الالتزام ، وهي  
تشريع من تشريعات الدولة  
تلتزم المحاكم بانزال حكمها على  
الناس كافة ، أما قواعد  
وتعليمات الجهاز المركزي فليست  
لها قوة التشريع .

ثانيا - انه يبين من مطالعة  
احكام القرار الجمهوري ١٠٨٥  
لسنة ١٩٦٤ في شأن تحديد  
تنظيم واختصاصات الادارات  
المركزية بالجهاز المركزي للتنظيم  
والادارة المركزية لترتيب  
الوظائف ، وهي التي أصدرت  
القواعد والتعليمات التي  
استندت اليها الشركة المستأنف  
عليها في تسوية حالة العاملين  
بالشركات الذين تمت معاملتهم  
طبقا لاحكام القرار الجمهوري  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، أن احكام  
هذا القرار الاخير هي المناط  
والمرجع الوحيد لهذه التسوية  
بما نصت عليه من احكام ختامية  
وانتقالية .

على انه . . يمنح العاملون  
للمرتبات التي يحددها القرار  
الصادر بتسوية حالاتهم طبقا  
للتعادل المنصوص عليه اعتبارا  
من أول السنة المالية التالية .  
ولما كان الثابت من وقائع الدعوى  
ومما لا خلاف عليه أن المستأنف  
سويت حالته طبقا لقرار تعادل  
الوظائف للشركة المستأنف عليها  
والذي أنتج اثره المالية اعتبارا  
من ٦٥/٧/١ بأن تم تسكينه  
على وظيفة محامي ( ١ ) بالفئة  
الخامسة وكان الاجر الاساسي  
السنوي لتلك الفئة حسب  
الجدول المرافق للائحة يبدأ من  
٤٢٠ جنيها سنويا الى ٧٨٠  
جنيها سنويا ، أي أن أول  
مربوط تلك الفئة ٣٥ جنيها  
شهريا فانه لامناص والامر كذلك  
من انزال حكم تلك المسادة من  
لائحة العاملين على الشركة  
المستأنف عليها ، ومن ثم فهي  
ملزمة بأن تمنح له هذا الاجر  
اعمالا لصريح نص الفقرة سالفه  
الذكر أن يضحي مرتبه ٣٥  
جنيها شهريا اعتبارا من ذلك  
التاريخ مع اضافة هذه العلاوة  
التي منحت له ايها الشركة  
وقدرها جنيهان فيصبح اجره  
في ذلك التاريخ ٣٧ جنيها  
شهريا .

أما ما تقول به الشركة  
المستأنف عليها من أنها سوت  
حالة المستأنف اعتبارا من أن  
مرتبه الشهري ٢٤ جنيها  
و ٨٦٣ مليما استنادا للقواعد  
للإعانة بشأن اجراء التسويات  
التي أصدرها الجهاز المركزي  
للتنظيم والادارة بمقتضى السلطة

المرافق للائحة العاملين بالشركات،  
الصادر بها القرار الجمهوري  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في وظيفة  
محام ( ١ ) ، على أن الخلاف  
بينها انحصر في تاريخ السريان  
تلك التسوية فان هذا الحكم  
تؤيد ما ذهبت اليه محكمة أول  
درجة هذا الشأن ، من أن تلك  
التسوية لا تسري الا اعتبارا من  
أول السنة المالية التالية لتاريخ  
تصديق مجلس الوزراء على قرار  
التعادل والتقييم وذلك طبقا لما  
جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٣  
من تلك اللائحة ، لأن تلك الفقرة  
التي تنص على سريان احكام  
التسوية اعتبارا من أول السنة  
المالية للتصديق ، جاء في نهاية  
المادة السالفة الذكر ، مما يفهم  
منه حسب وضعها أن أول السنة  
المالية المقصود هي التالية  
الاجراءات اصدار الامر كافة  
والتصديق عليه وهو امر منطقي  
لأنه من البديهي ألا يوضع القرار  
موضع التنفيذ الفعلي الا بعد أن  
يستوفي اجراءات اصداره  
وسريانه كافة بما في ذلك  
التصديق عليه من مجلس  
الوزراء ، والا أضحى ذلك  
التصديق أمرا لا لزوم له ، ما  
دأمت التسوية سارية المفعول  
ومن ثم وترتبا علي ما تقدم فان  
تاريخ تسوية حالة المستأنف  
لايسري الا اعتبارا من ٦٥/٧/١  
وهي أول السنة التالية المالية  
لتصديق مجلس الوزراء على  
قرار التعادل .

وحيث أنه عن كيفية اجراء  
التسوية فان المادة ٦٣ من  
القرار الجمهوري ١٩٦٢/٣٥٤٦  
بشأن لائحة العاملين في الشركات  
بعد أن نصت على قواعد اصدار  
قرار التعادل والتصديق عليه  
نصت فقراتها الأخيرة صراحة

محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة  
عمال مستأنف قضية ٣١ لسنة  
١٩٦٦ في ١٩٦٧/٥/٤ أعمال مستأنف  
رئاسة وعضوية السادة الاساتذة  
عبد الرحمن طحيمر رئيس المحكمة  
ومحمود عيد ومحمد صالح نديم  
القاضيين . للاستاذ لويس عبد  
الملك المحامي .



## - ٦١ -

## المبدأ القانوني :

١ - ايجار . اخلاء - صفة . الاخلاء  
باعتباره منازعة ايجارية تندرج ضمن  
احكام الفقرة ب من المادة الثانية من  
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، مقصور حق  
طلبه على المالك ، فاذا رفع الدعوى بواه  
كانت غير مقبولة ، وان جاز تصحيحها  
بادخال المالك فيها وتبنيه طلب الاخلاء .  
٢ - ايجار . منع تعرض . تمكين .  
طلب التمكين ومنع التعرض لا يندرج  
ضمن دعاوى اليد الثلاث التي يتباح  
للمستأجر مباشرتها بنفسه . كما انه  
لا يمثل احدى حالات تنازل المستأجرين  
لان المدعى عليه لا يستند في وضع يده الى  
عقد ايجار صادر له من نفس المؤجر  
الذي يملك حق الايجار ، ولا حـق  
للمدعى في أن يرفع الدعوى باسمه  
مباشرة على المدعى عليه .

## المحكمة :

وحيث أن طلب الاخلاء في  
صورته المطروحة للبحث يمثل  
منازعة ايجارية تندرج ضمن  
احكام الفقرة ( ب ) من المادة  
الثانية من القانون ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ التي تقصر طلب الاخلاء في  
تلك الحالة على المالك فاذا رفعها  
سواء كانت غير مقبولة ولكن  
يجوز تصحيحها بادخال المالك  
فيها وتبنيه طلب الاخلاء (يراجع  
شرح قانون الايجارات للدكتور  
سليمان مرقص طبعة رابعة -  
ص ٣٨٩ - بند ١١٥) .

ومن ناحية اخرى فمن المسلم  
قانونا أن حق المستأجر حق  
شخصي وتطبيقا للمادة ٥٧٢ من  
القانون المدني فعليه المبادرة الى  
اخطار المؤجر بكل تعرض قانوني  
يقع له من الغير أثناء سريان  
الايجار بادعاء حق يتعلق بالعين  
المؤجرة ويتعارض مع حقه سواء  
كان مبنيا على أساس أو لا سند  
له ، يستوى في ذلك أن يكون  
الحق الذي يدعيه الغير حقا  
صينيا أو حقا شخصيا يدعيه  
مستأجر آخر ، ومتى تحقق

التزام المؤجر بضمان التعرض  
الصادر من الغير وجب عليه  
تنفيذه عينا باعتباره التزاما  
أصليا بالعمل على كف هذا  
التعرض . وعلى هذا فليس  
للمستأجر أن يدفع تعرض الغير  
بنفسه بدعوى تمكين مباشرة  
يرفعها على المتعرض لدفع ما  
يعرض له من تعرض له قانوني ،  
بل يتعين عليه توسيط المؤجر  
ليقوم بدفع هذا التعرض ،  
والمستأجر بعد ذلك بالخيار اما  
أن يبقى في الدعوى بجانب المؤجر  
يراقب الاجراءات ويشرف عليه  
في دفاعه ، واما أن يطلب اخراجه  
منها ويترك المؤجر وحده اذ هو  
الخصم الحقيقي ليها ( الجزء  
السادس من الوسيط ص ٣٥٢  
بند ٢٣١ ) .

ولا جدال في أن طلب التمكين  
يمنع التعرض المبدي من المدعى  
لا يندرج ضمن دعاوى اليد  
الثلاثة التي يتباح للمستأجر  
مباشرتها بنفسه تطبيقا للمادة  
٥٧٥ مدني ، كما أن الحالة  
المطروحة لا تمثل احدى حالات  
تنازل المستأجرين التي تنظمها  
المادة ٥٧٣ مدني ، ذلك أن المدعى  
عليه الأول لا يستند في وضع  
يده الى عقد ايجار صادر له من  
نفس المؤجر الذي يملك حق  
الايجار ، ومتى كان ذلك فلا حق  
للمدعى في أن يرفع الدعوى  
باسمه مباشرة على المدعى عليه  
الأول ، سواء بطلب الاخلاء أو  
بطلب التمكين ومنع التعرض .

محكمة القاهرة الابتدائية  
الدائرة ٢١ مدني قضية ٢٠٦٦١  
لسنة ١٩٦٧ مدني كلى في ١١ /  
١٠ / ١٩٦٧ رئاسة وعضوية السادة  
الاساتذة مصطفى كمال توفيق  
رئيس المحكمة . وفوزي الملوذ  
ووحيد شوقي القاضيين .

## - ٦٢ -

## المبدأ القانوني :

١ - شركة مؤمنة ، اختصاص ولائي  
تنزل الشركات المؤمنة وفقا لنص المادة

الرابعة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١  
محتفظة بشكلها القانوني باعتبارها  
شخصا اعتباريا من اشخاص القانون  
الخاص ، وظل خاضعة للقانون الخاص  
٢ - تقادم . اجر . التقادم القصير  
مبني على فريضة الوفاء . ولما كان التمسك  
بالتقادم عموما ، دفعا موضوعيا ، فان  
للمدين أو لدى المصلحة ان يتمسك  
به في أي حالة كانت عليها الدعوى ولو  
في الاستئناف ، ما لم ينطوئخير ابدائه  
على معنى النزول عنه ضمنا .

فاذا لم يتمسك المدين بهذا التقادم  
امام محكمة أولى درجة ، ولم يبادر  
الى التمسك امام المحكمة الاستئنافية  
سواء بصحيفة الاستئناف أو بجلسات  
المرافعة ، واقتصر دفاعه في جميع مراحل  
النزاع على اتيار حق الدائن في اقتضاء  
فرق الاجر ، فان دفاعه يتعارض - بم  
فريضة الوفاء ، التي يقوم عليها - هذا  
التقادم ، والمحكمة تستشف من هذا  
السكوت المتواني عن التمسك بالدفع  
بالتقادم الى المذكرة الختامية المودعة  
ذيل افعال باب المرافعة ، ان المستأنف  
بهذا السكوت كان يعنى التنازل  
الضمني عن التمسك بالدفع ، ومن ثم  
فلا ناخذ به ، لانه بهذا التنازل قد  
انتهى حقه في الرجوع اليه .

## المحكمة :

« وحيث ان الرأي لسدي  
المحكمة بالنسبة للدفع بعدم  
الاختصاص الولائي أن الشركات  
المؤمنة تظل وفقا لنص المادة  
الرابعة من القانون ١١٧ لسنة  
١٩٦١ محتفظة بشكلها القانوني  
وباعتبارها شخصا اعتباريا من  
اشخاص القانون الخاص ،  
ولئن كان الوضع قد اثار في  
بادئ الامر ترددنا وشكنا لدى  
بعض الفقهاء فما لبث الاجماع  
أن انعقد أو كاد في الفقه والقضاء  
على ذلك ، وفي هذا اعنى اكثر  
الخولي في مرجعه دروس في  
الشركات التجارية والقطاع  
العام طبعة ١٩٦٤ ص ٢٧٠  
والدكتور اسماعيل غانم في  
قانون العمل طبعة ١٩٦١ ص  
٣٦ ، ٣٧ والاستاذ محمد لبيب

القانوني السابق في شيء بل ان هذا اللاحاق لم يؤثر على شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزانيتها الخاصة بها وادارتها القائمة بذاتها ولم يجعل للمؤسسة عليها الا حق الاشراف والتوجيه وجعل قرارات مجالس ادارتها نافذة بذاتها أي أنها لا تخضع لاعتماد المؤسسة الا في مسائل محددة مصاد ٣ ، ٤ و ١٦ ، ١٧ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . فسلطة المؤسسة العامة على الشركة المؤممة لا تعدو أن تكون سلطة اشراف ورقابة وتوجيهها منها في ذلك شأن سلطة الجهة الادارية المختصة على المؤسسات التابعة لها فهي لا تتولى ادارة الشركة بنفسها ولا تحل ارادتها محل ارادة الشركة وقراراتها لا تنفذ في شئون الشركة الا اذا تبنتها الشركة وأصدرت لمضمونها قرارا وعلى هذا فسلطة الاشراف والتوجيه التي تتمتع بها المؤسسات العامة على الشركات التابعة لها لا يمس كيان تلك الشركات أو شخصيتها المتميزة ولا يغير من طبيعتها ووضعها القانوني الذي يضعها في نطاق القانون الخاص ولا يخلع على قراراتها صيغة الانتماء الى القانون العام بل تبقى خاضعة لاحكام القانون الخاص ولاساليب الادارة المعمول بها في المشروعات التجارية ويتفرع عن ذلك وجوب سريان احكام قانون عقد العمل الفردي على العلاقة بين الشركة المؤممة والعاملين فيها « وفي هذا المعنى الدكتور على يونس في الشركات التجارية ص ١٥٩ وص ١٦٠ » ذلك ان ما دامت الشركة المؤممة تعتبر من اشخاص القانون الخاص فتنتفي عن صفة العاملين فيها صفة الموظف العام ويخضعون في علاقتهم الوظيفية لشروط العقد المبرم بينهم وبين الشركة

مؤسسات عامة ولا يعتبر موظفوها موظفين عموميين وتخضع هي للاحكام المقررة في شأن الشركات المساهمة التي تضمنها القانون ٢٦ لسنة ٥٤ باستثناء ما يستعصى تطبيقه منها بعدم تلاؤمه مع تملك الدولة لها ، وكانت قد قضت قبل ذلك في ٢٩ من فبراير ١٩٦٤ بأن الشركة المؤممة تظل مع تملك الدولة لها شركة تجارية من اشخاص القانون الخاص وأن قوانين التأميم قد حرصت على بقاء الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني واستمرارها في نشاطها في اطار هذا الشكل ، وأنه لا يمكن والحالة هذه اعتبارها من المصالح العامة في تطبيق حكم الفقرة ج من المادة ٤٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة « مجموعة أبو شادي جزء اول ص ٢٣ رقم ٤٠٧ » .

واذا فقد اضحى مسلما ان الشركات المؤممة تظل رغم تملك الدولة اياها كما كانت من اشخاص القانون الخاص ، لها ميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة والمعدة على نمط الميزانيات التجارية مع استمرارها في مزاوله نشاطها كما كانت أي وفقا لقرارات مجالس ادارتها ونظمها الداخلية ولا يغير من الأمر شيئا الحاق تلك الشركات بمؤسسات عامة تشرف عليها لأنه حتى مع التسليم بأن المؤسسات العامة تعتبر من اشخاص القانون العام وقراراتها ادارية ، فان هذه الأوصاف لا تتعدى الى الشركات الملحقه بها أولا لما تقدم من ان القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ نص في مادته الرابعة على أن تحتفظ الشركات المؤممة بوضعها القانوني السابق وثانيا لأن الحاق الشركة بمؤسسة ما لا يمس وضعها

شئ في شرح قانون العمل طبعة سنة ١٩٦٤ ص ٢٨ وقد اثنار الى فتوى لادارة الفتوى والتشريع بوزارة العمل ماف ٢٠/٢/٢٠ في ٣١/١/١٩٦٢ وعبد الودود يخبي في شرح قانون العمل سنة ١٩٦٤ ص ٤٩ ، ص ٥٠ وجلال القدوي في قانون العمل طبعة ١٩٦٦ ص ٢٨ وما بعدها .

وبمثل هذا الرأي افتت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ١٠ من مارس ١٩٦٥ ماف ١٠٤/٦/٨٦ حيث قررت صراحة أن الشركات التي اُمت وأصبحت تابعة لاحدى المؤسسات العامة ، لا تزال رغم تأميمها وانتقال ملكيتها الى الدولة شخصا من اشخاص القانون الخاص ولو اتخذت شكل شركة مساهمة تملك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها خاصة وتظل مطالبتها بالمنتفعين بها وبالفير خاضعة للقانون الخاص فتظل للشركة قانونا صفة التاجر . وفي داخل هذا الاطار تنتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه صراحة في القانون كالقانون الجنائي مثلا .

وقد اطرده قضاء المحكمة الادارية العليا على ذلك ، فقضت في حكم حديث لم ينشر « القضية ١٠٦٠ لسنة ١٠ ق بجلسة ٨ من يناير ١٩٦٦ » بأنه ليس للتأميم من أثر سوى نقل ملكية الشركات المؤممة الى الدولة مع بقاء هذه الشركات على وضعها القانوني في دائرة القانون الخاص سواء في نظام ادارتها أو علاقتها بالمنتفعين بها أو العاملين فيها . كما قضت بمثل هذا المعنى بذات الجلسة في القضية ١١٤٣ سنة ١٠ ق و اضافت في الحكم الأخير أن الشركات المؤممة لا تعتبر



فتعتبر علاقتهم بها علاقة عقدية لا علاقة لائحية . ولا يقدر في ذلك تنظيم هذه العلاقة سلفا بقواعد تنظيمية لأن هذه القواعد تكون ملحوظة من طرفي العقد عند التعاقد وتعتبر جزءا متماثا وان لما يؤكد هذا النظر ان العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال كانت ولا تزال علاقة عقدية رغم خضوعها لقوانين العمل التي يغلب فيها أن تكون قوانين آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

وحيث أنه متى كان ذلك فان الدفع المبدى من المستأنف بصفته بعدم اختصاص القضاء العمالي ولائيا ننظر الدعوى يعتبر غير سديد في القانون ويتعين من ثم القضاء برفضه .

وحيث عن طلب الفاء الحكم المستأنف الأسباب التي أشار إليها المستأنف بصفته فقد تكفل الحكم المستأنف بالرد عليها على وجه تفره هذه المحكمة ذلك أن تقرير الخبير الذي تبناه الحكم المستأنف قد استند الى استخلاص سائغ للمستندات التي رجع إليها ، وكلها تفيد صراحة بأن المستأنف عليه ظل يمارس عمله كمفتش منذ أول سبتمبر سنة ١٩٦١ باطراد وبذلك خسر ما كان يتقاضاه من عمولة تحصيل دون أن يحصل على مرتب وظيفته الجديدة وطالما قد ثبت على وجه مقنع أنه زاول العمل الذي رقى إليه ، فقد تعين أن يتقاضى أجر العمل المنوط به ولا يسوغ أن يحرم من هذا الحق لمجرد أن رب العمل تراخى في إصدار قرار يقر به من الوجهة الإدارية المحضرة الواقع الفعلي ، أما ما ذهب إليه الشركة من أنه كان يندب للتفتيش في فترات متقطعة فمتقوض بما استقره الخبر من الرجوع الى كشوف

الأجور ودورات تشغيل المفتشين بفرع القنال ، وهي تفيد اضطراد عمله باستمرار في الوظيفة التي رقى إليها ولم يمنح مربوط مرتبها بحسب الكادر الذي كان معمولا به .

ومن ناحية أخرى فلا وجه لممارسة الشركة في استحقاق المستأنف عليه لهذا المربوط فتبين المادتين ٢ و ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ذلك أن حق المستأنف عليه في اقتضاء هذا الأجر منصرف الى تاريخ ترقيته في سبتمبر ١٩٦١ وقد تعلق له الحق باقتضاء هذا الأجر على وجه لا ينال منه الضوابط المفيرة التي وردت بتلك اللائحة .

وحيث عن الدفع بسقوط حق المستأنف في المطالبة بفروق الأجر السابقة على ١/٤/١٩٦٣ اعمالا للمادة ٣٧٨ مدني وحيث أن هذا التقادم القصير مبني على قرينة الوفاء ولما كان التمسك بالتقادم عموما دفعا موضوعيا ، فان للمدين أو لدى المصلحة أن يتمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ما لم ينطو تأخير ابدائه على معنى النزول عنه ضمنا . وقد كان المشروع التمهيدى للتقنين المدني ومن بعده المشروع النهائي يتضمن نصا بهذا المعنى جاء به « الا انه قد تبين من الظروف أن الشخص الذي يتمسك بالتقادم أراد بعدم تمسكه من قبل أن يتنازل عنه » وقد حذفت هذه العبارة في لجنة الشيوخ لأن حكمها مستفاد من القواعد العامة في التنازل عن الحقوق وكيفية اقامة الدليل عليه « الجزء الثالث من مجموعة الأحكام التحضيرية ص ٢٤٣ » . وحيث أنه متى كان ذلك

وكان المستأنف بصفته لم يتمسك بهذا التقادم أمام محكمة أول درجة وهو أيضا لم يبادر الى التمسك به أمام هذه المحكمة ، سواء بصحيفة الاستئناف أو بجلسات المرافعة الخمس أو بمذكرته الرقيمتين ٥ و ٧ ملف استئنافي ، واقتصر دفاعه في مراحل النزاع سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام هذه المحكمة الاستئنافية على انكار حق المستأنف عليه في اقتضاء مرتب درجة المفتش التي رقى إليها ، وبالتالي في اقتضاء فرق الأجر ، وهو دفاع يتعارض مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقادم . وعلى هذا فتستشف المحكمة من هذا السكوت المتوالي عن التمسك بالدفع الى المذكرة الختامية المودعة قبيل انفصال باب المرافعة ، وما لا يس ذلك من دفاع موضوعي يقوم على انقضاء الحق ، ان المستأنف بهذا السكوت كان يعنى التنازل الضمني عن التمسك بالدفع ، ومن ثم فلا تأخذ به . ذلك أنه بهذا التنازل قد أنتفى حقه في الرجوع اليه .

وحيث أنه انهاء من المتقدم يخلص للمحكمة ان المستأنف بصفته لم يهن في أن يصعد الحكم المستأنف بما أبداه من دفع ودفاع وبالتالي فقد حق القضاء برفض الاستئناف موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف أخذا بما لا يتعارض من أسبابه مع هذه الأسباب .

محكمة القاهرة الابتدائية  
قضية ١٤٣ لسنة ١٩٦٧ الدائرة  
٢٢ عمال مستأنف في ٢٠/١١/١٩٦٧  
رئاسة وعضوية السادة الاساتذة  
عبد العزيز الشيخ رئيس المحكمة،  
وفوزي المملوك ووحيد شوقي  
القاضيين للاستاذ محمد فهم أمين  
الحامي

## المبدأ القانوني :

اختصاص قضاء ادارى شركات قطاع عام . عاملون . موظفون عموميون . اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام ليس مرده مانص عليه في لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ وانما مرجعه ان شركات القطاع العام وان اتخذت شكل شركة مساهمة الا انها في الواقع تقوم على ادارة مرفق عامة مستهدفة لزيادة الثروة العامة في الدولة مما تعتبر معه مصلحة عامة بمعناها الواسع كما ان العاملين فيها يعتبرون من طائفة الموظفين العموميين .

## المحكمة :

« ومن حيث أن المحكمة ترى بادىء ذى بدء التلميح الى أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام ليس مرده فيما نص عليه في لائحة العاملين في القطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٩٠ لسنة ١٩٦٦ وانما مرجعه أن شركات القطاع العام وان اتخذت شكل شركة مساهمة الا انها في الواقع تقوم على ادارة مرفق عامة مستهدفة لزيادة الثروة العامة في الدولة مما تعتبر معه مصلحة عامة بمعناها الواسع كما أن العاملين فيها يعتبرون

من طائفة الموظفين العموميين وقد سلف لهذه المحكمة أن بينت في أكثر من حكم لها أن شركات القطاع العام مرافق عامة حيوية تديرها الدولة بالطريق المباشر بأسلوب الشركات وأنه لا مناص من اعتبارها مصالح عامة في هذا النطاق ( تراجع على سبيل المثال الحكم الصادر من هذه المحكمة في القضية رقم ١٩٦ لسنة ١٢٠٠/١١/١٣ جلسة ١٢/١١/١٣ والمحكمة وهي ترى في أسباب الحكم المشار اليه ما يكفي لاقرار صفة المرفق العام على شركات القطاع العام فانها تزيد عليها أن تأميم بعض الشركات في عام ١٩٦١ لم يكن الهدف منه عقوبة تحل برأس المال الخاص وانما كان المشرع يستهدف بها ادارة بعض المرافق العامة بالطريق المباشر ، واختار لهذه الادارة أسلوب الشركة ، وكان التنظيم الذي قام على هذه الخطة هو انشاء مؤسسات عامة نوعية تتبعها شركات عامة وتتولى المؤسسات بواسطة هذه الشركات ادارة المرافق العامة التابعة لكل قطاع ، ادارة ليس جوهرها الكسب والمنافسة التجارية وانما طابعها وغايتها تادية الخدمة على اكمل وجه وتحقيق النفع للجمهور ، وعلى هذا الأساس فان مجرد قيام الدولة بادارة بعض المرافق العامة بأسلوب الشركة لا يمكن أن يترتب عليه زوال الصفة المرفقية أو الادارة المباشرة لهـذه المشروعات ، وبالتالي لا ينحصر عنها صفة المصالح العمومية وان القائمين بالعمل فيها موظفون عموميون ، ولا ينال مما تقدم جميعا ما ذهبت اليه هيئة مفوضي الدولة من انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين بشركات القطاع العام على ابيحاسي أن

التأميم لا ينشئ بذاته مرفقا عاما بجانب أن هذه الشركات رغم تأميمها مازالت شخصا من اشخاص القانون الخاص ، لا ينال ذلك مما تقدم لاذ أن التأميم هو انتقال ملكية المشروع الى الأمة بمعنى أن يكون مملوكا ملكية عامة للشعب . فالملكية نوعان الملكية العامة أو ملكية الشعب والملكية الفردية أو الشخصية والمعلوم أن الملكية العامة أو ملكية الشعب تتميز بأنها ذات امتيازات وأفضلية على الملكية الفردية لاتصالها بالمصالح العامة للشعب ، وفي ذلك يقول الميثاق الوطني : « ان التأميم انتقال ادوات الانتاج الى مجال الملكية العامة للشعب » ، وابتناء على ذلك فان التأميم هو الحدث الذي يستكمل بأحقية المرفق العام في المشروع ولا وجه بعد ذلك للحاج بأن هذه المشروعات أو المرافق تدار بواسطة شركات مساهمة ، اذ ينبغي طرح كل اثر قد يترتب على النظرية التقليدية للشركات المساهمة بعد أن هجرها المشرع المصرى بالنسبة لشركات القطاع العام ، واسبح عليها مقومات خاصة تتفق مع النظام الاشتراكي . فقد عرف القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ شركات القطاع العام في المادة ٣٢ منه بأن «شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقا لأهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي .. » ويستفاد من ذلك أن المشرع جعل شركات القطاع العام من شركات الأهداف الوطنية وأخرجها بعد ذلك من



أطار شركات الأموال أو الرأسمالية الفردية وهي الطابع المجدد للشركات المساهمة التقليدية .

ومن حيث أنه مما يؤكد أن المشرع إنما هدف من شركات القطاع العام مجرد إدارة مرافق عامة حيوية تتصل بحياة الجمهور ويعتبر من مرافقه الضرورية بأسلوب الشركة فقط في الإدارة ، قيامه بتحويل بعض المصالح الحكومية أو تحويل بعض الوحدات الانتاجية بالمؤسسات الى شركة من شركات القطاع العام ومثال مصلحة النقل الميكانيكي فقد حولت الى شركة من شركات القطاع العام وهي « شركة النيل العامة لاصلاح السيارات » كذلك الحال بالنسبة للمصانع الحربية التي كانت تديرها المؤسسة العامة للمصانع الحربية والمدنية فقد حولت هذه المصانع الى شركات قطاع عام ، ويستفاد من ذلك أن الهدف من استحداث شركات القطاع العام هو مجرد أسلوب الإدارة وليس تغير الكيان القانوني بهذه المرافق العامة . ومن حيث أنه متى كان ذلك مما تقدم وكان الثابت أن المدعى يعمل في إحدى شركات القطاع العام فإن المنازعة الماثلة وهي إلغاء قرار فصله من الخدمة تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري

وتختص هذه المحكمة بالفصل فيها على أساس أن المدعى ليس من موظفي الفئة السابعة أو ما يعلوها الذي تختص بمنازعاتهم محكمة القضاء الإداري، ولا يعوق بعد ذلك اختصاص هذه المحكمة أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للائحة العاملين بالقطاع العام ، وتفصيل ذلك أنه بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٦ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وتضمن النص في المادة ٧ من مواد الاصدار على أنه لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارا بتنظيم جميع أوضاع العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، واستنادا الى هذا ، التفويض التشريعي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام . وتضمنت المادة ٦ منه تحديد السلطات التأديبية التي توقع الجزاءات التأديبية ثم عدلت هذه المادة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ وتضمنت النص في البند ( ثالثا ) فيها على أنه بالنسبة لشاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة الثالثة يكون الطعن في هذا الجزاء أمام المحكمة التأديبية

المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الواقع عليه . . . وهذا التفويض التشريعي ايا كان الرأي بصدده فإنه لا يتسع بحال من الأحوال لتعديل قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي ناط بالمحاكم الادارية ومحكمة القضاء الإداري الاختصاص في إلغاء القرارات التأديبية وفق الأوضاع والاجراءات المنصوص عليه فيه .

وعلى هذا الأساس يكون قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما نص عليه من اختصاص المحاكم التأديبية يتعارض مع القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ الذي ناط الاختصاص فيما تقدم بالمحاكم الادارية أو محكمة القضاء الإداري بحسب الأحوال ومن ثم فإنه عملا لقاعدة تطبيق التنظيم الأعلى في المرتبة فإنه يتعين تغليب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ذلك لأن المناط في الفصل عند التعارض هو أن الأعلى يسود الأدنى . »

المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية القضية رقم ٢١٢ لسنة ١٤ قضائية في ١٢/١١/١٩٦٧ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود طلعت الفزالي ومحمد أسامة لطفى وحسن عباس المستشارين

عمل . تأديب دستورية القوانين -  
قرار جمهوري ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .  
منروعية ما تضمنته لائحة العاملين  
بالقطاع العام المعدلة بالقرار الجمهوري  
رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ من أحكام معدلة  
للاختصاص التأديبي للمحاكم التأديبية  
على القواعد التي تضمنها القانون رقم  
١٩ سنة ١٩٥٩ استنادا للتفويض  
التشريعي الوارد بالقانون رقم ٣٢  
لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات وشركات  
القطاع العام .

### المحكمة :

« ومن حيث انه عن مشروعية  
هذه القواعد التي تضمنها القرار  
الجمهوري ، رقم ٨٠٢ لسنة  
١٩٦٧ آنف الذكر بالنسبة  
لترتيب الاختصاصات التأديبية  
للعاملين بالقطاع العام على النحو  
المقدم فان أول ما يستوقف  
النظر فيها أنها جاءت على خلاف  
القواعد التي تضمنها القانون  
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
سريان أحكام قانون النيابة  
الإدارية والمحاكمات التأديبية  
على موظفي المؤسسات والهيئات  
العامية والشركات والجمعيات  
والهيئات الخاصة - ذلك أن  
هذا القانون لم يرخص  
للمؤسسات العامة والشركات  
التي تساهم فيها الدولة بنصيب  
لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها  
- وهي حاليا أجهزة القطاع  
العام الا في توقيع جزاء الانذار  
والخصم من المرتب عن مدة لا  
تجاوز خمسة عشر يوما . وناط  
بالمحاكم التأديبية وحدها سلطة  
توقيع باقي الجزاءات حتى قدت

هذه المحاكم بحق صاحبة الولاية  
العامية في التأديب بعد استنفاد  
ذلك النطاق الضيق واليسير  
الذي تباشر فيه المؤسسات  
والشركات سلطتها التأديبية .  
ثم جاء القرار الجمهوري رقم  
٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بأحكام قوضت  
ذلك النظام ومدت أجهزة القطاع  
العام باختصاصات تأديبية  
واسعة حلت فيها محل المحاكم  
التأديبية وبدت بها وكأنها  
صاحبة الولاية العامة في  
التأديب . ومن هنا يثور  
التساؤل حول شرعية هذه  
القواعد الصادرة بقرار جمهوري  
والتي خالفت خلافا ظاهرا  
وعميqa قواعد أعلى منها مرتبة  
ومقررة بالقانون رقم ١٩ لسنة  
١٩٥٩ آنف الذكر وللإجابة على  
هذا التساؤل ينبغي التفرقة  
بين اللوائح التنفيذية واللوائح  
التفويضية وأما عن اللوائح  
التنفيذية فانها تشمل القواعد  
التفصيلية وتعالج المسائل  
الفرعية والجزئية التي تكفل نفاذ  
القانون . ومن المقرر أن هذه  
اللوائح وهي أوفى مرتبة من  
القانون ووضعت لتنفيذه لا يجوز  
أن تصدر مخالفة لأحكام هذا  
القانون أو متعارضة معه على  
نحو يعرقل تنفيذه أما اللوائح  
التفويضية فانها على خلاف  
اللوائح التنفيذية إذ تصدر من  
السلطة التنفيذية استنادا الى  
تفويض من السلطة التشريعية  
وتعالج بها أمورا لا تعالج عادة  
الا بقانون .

وما كان السلطة التنفيذية  
أن تعالجها بأوامر ولا تفويض  
السلطة التشريعية .

ولما كانت اللائحة التفويضية  
تصدر بتفويض يقسط من  
السلطة التشريعية يمنحه  
مجلس الأمة للسلطة التنفيذية  
فان هذه اللائحة تعتبر عملا  
تشريعيا لا إداريا .  
ذلك لأن العمل الذي يأتيه  
الوكيل يكون له ذات الصفة كما  
لو آتاه الموكل . وعلى ذلك تعد  
اللائحة التفويضية في فترة  
القانون ويمكنها بهذا أن تعدل  
أو تلغى من القوانين القائمة  
( يراجع النظام الدستوري  
للدكتور مصطفى أبو زيد طبعة  
١٩٦٦ ص ٤٦٢ ) وقد أجاز  
دستور الجمهورية العربية  
المتحدة عام ١٩٦٤ التفويض  
بالسلطة التشريعية في المادة  
١٢٠ منه التي نصت على أن  
لرئيس الجمهورية في الأحوال  
الاستثنائية بناء على تفويض من  
مجلس الأمة أن يصدر قرارات  
لها قوة القانون ويجب أن يكون  
التفويض لمدة محددة وأن يبين  
موضوعات هذه القرارات  
والأسس التي تقوم عليها . وإذا  
كان هذا النص يوحى بأن  
التفويض لا يجوز الا في الأحوال  
الاستثنائية وأنه يشترط  
لدستوريته أن يحدد مجلس الأمة  
موضوع التفويض والأسس التي  
يقوم عليها التشريع المفوض فيه  
والمدة التي يسرى خلالها  
التفويض الا أن الأمر في حقيقته  
على خلاف ما يوحى به ظاهرة ،  
ذلك أن من الموضوعات ما أوجب  
الدستور تنظيمها بقانون - مثل  
ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من  
ان الملكية الخاصة مضمونة  
وينظم القانون أداء وظيفتها  
الاجتماعية والمادة ١٧  
من أنه يعين القانون  
الحد الأقصى للملكية الزراعية  
والمادة ٢٥ من أنه لا جريمة  
ولا عقوبة الا بناء على قانون  
والمادة ٣١ من أنه لا يجوز أن  
يحظر على مصري الإقامة في  
جهة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان  
معين الا في الأحوال المبينة في  
القانون والمادة ٣٣ من أن للمنازل



العاملين بالمؤسسات والوحدات التابعة لها . وهو تفويض سيتم من الناحية الدستورية دون تعلق بالشروط التي أوجبتها المادة ١٢٠ من الدستور نظراً لأن الموضوع المفوض فيه ليس من الموضوعات التي أوجب الدستور تنظيمها بقانون . وينبنى على ذلك أن اللائحة التفويضية التي تصدر من رئيس الجمهورية استناداً الى هذا التفويض تعد بمثابة القانون ويكون لها قوة القانون . ولقد مارس رئيس الجمهورية هذا التفويض فعلاً باصدار لائحة نظام العاملين بالقطاع العام بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - ومتى كانت لهذه اللائحة قوة القانون فإنها تملك أن تعدل أو تُلغى من أحكام وردت في قانون سابق - ولهذا لا يكون صواباً القول بأن هذه اللائحة وقد تضمنت أحكاماً في توزيع الاختصاص التأديبي بين أجهزة القطاع العام والمحاكم التأديبية على خلاف ما ورد بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد خالفت حكم هذا القانون وجاءت باطلّة لا يكون صواباً مثل هذا القول لأن اللائحة المذكورة ليست بلائحة تنفيذية بحدود أحكام القانون وإنما هي لائحة تفويض لها مرتبة القانون وقوته . ومن ثم تقوى على تعديل أو إلغاء ما يكون مقرراً بقانون سابق على صورها . «

الاختصاصات الدستورية أي الموضوعات التي أوجب الدستور على السلطة التشريعية تنظيمها بقانون قد أجاز التفويض فيها فإنه من باب أولى يجوز التفويض في غير ذلك من الاختصاصات غير الدستورية أي التي لم يرد نص خاص في الدستور بتنظيمها بقانون . فالتفويض إذن جائز في الحالتين وغاية الأمر أن الدستور أحاط التفويض في الاختصاصات الدستورية بشروط تتفق مع طبيعتها وأهميتها فلم يجزه إلا في الأحوال الاستثنائية ولمدة محددة بينما لم ير من ضرورة تدعو الى احاطة التفويض في الاختصاصات غير الدستورية بمثل تلك الشروط . وخلاصة ما تقدم أن تفويض السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية في اصدار قرارات أو لوائح تكون لها قوة القانون هو أمر جائز دستورياً وأنه غير مقيد بالشروط التي أوردتها المادة ١٢٠ من الدستور إلا بالنسبة الى الموضوعات التي أوجب الدستور تنظيمها بقانون وتطبق هذه القواعد على موضوع الدعوى بين أن المادة السابعة من مواد اصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد نصت أن : « لرئيس الجمهورية أن يصدر قراراً بتنظيم جميع أوضاع العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . كما نصت المادة الثامنة على أنه « يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق » وجلى تماماً أن القانون المذكور قد عهد لرئيس الجمهورية في اصدار اللائحة التنفيذية وهي لائحة لا يجوز بغیر شك أن تكون مخالفة بقانون كما فوضته في اصدار لائحة بتنظيم أوضاع

حرمة ولا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون والمادة ٣٦ من أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون والمادة ٣٩ من أن الدولة تشرف على التعليم العام وينظم القانون شؤنه والمادة ٤٤ من أن أداء الضرائب واجب وفقاً للقانون والمادة ٤٥ من أن الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين في القانون . وغيرها مما نص عليه الدستور في مواد مختلفة من موضوعات أوجب تنظيمها بقانون - هذه الموضوعات التي حددها الدستور وناط بالهيئة التشريعية وحدها سلطة تنظيمها بقوانين تصدر عنها هذه الموضوعات هي التي لا يجوز التفويض فيها للسلطة التنفيذية الا في الاحوال الاستثنائية وبالشروط التي حددتها المادة ١٢٠ من الدستور أما الموضوعات التي لم يرد بشأنها نص دستوري يوجب تنظيمها بقانون والتي لا تدخل بالتبعية ضمن الاختصاصات الدستورية الاصلية للسلطة التشريعية فإنه يجوز التفويض فيها للسلطة التنفيذية دون اشتراط ما أوجبه المادة ١٢٠ من شروط اللهم الا أن يكون التفويض - بطبيعة الحال - بقانون وأن يكون محددًا للموضوع المفوض في تنظيمه ، وقد يرد على ذلك بأنه اذا كان نطاق المادة ١٢٠ من الدستور مقصور على التفويض في الموضوعات التي أوجب الدستور تنظيمها بقانون فإنه لا يكون هناك من سند دستوري للتفويض في غيرها من الموضوعات التي لم يوجب الدستور تنظيمها بقانون وبذلك يمتنع على السلطة التشريعية تفويض السلطة التنفيذية في تنظيم تلك الموضوعات . . وهذا الرأي مردود عليه بأنه متى كانت

الحكمة التأديبية للعاملين  
بوزارة الصناعة الطعن رقم ٦٣  
لسنة ٩ قضائية في ١١/٧/١٩٦٧  
برئاسة وعضوية السادة الاساتذة  
محمود طلعت العزبي والدكتور  
السيد محمد ابراهيم المستشارين  
ومجيد علي محبوب الجابري عضو  
الجهاز المركزي للمحاسبات

### المبدأ القانوني :

١ - أموال عامة . مرفق عام . عدم جواز الحجز على المنشآت والادوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق العام ، مشروط بلزومها واستحالة الاستغناء عنها لخدمة المرفق ، بمعنى أن يترتب على فقدانها اضطراب خطير في سيره .

٢ - حكم . نفاذ . استثناء .

الحكم المشمول بالنفاذ المجل ، لا يوقف تنفيذه الطعن بالاستئناف .

### المحكمة :

« وحيث أن المادة ٨ مكرر من القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة المضافة بالقانون ٥٣٨ سنة ١٩٥٥ والتي تنص على عدم جواز الحجز على المنشآت والادوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق العام لم تنشئ حكما جديدا وانها جاءت مقرررة لحكم المادة ٨٧ كما تقول المذكرة الايضاحية للقانون ٥٣٨ سنة ١٩٥٥ ومحاكمة النقض ( نقض في ١١/١/٩٦٢ مجموعة الأحكام العدد السنة ١٣ العدد ٣ ص ٩٧٣ ) وأموال الدولة التي خصصتها للمنفعة العامة من طريق تخصيصها لخدمة مرفق عام تعتبر من الأموال العامة التي تشملها الحماية المنصوص عليها في تلك المادة بخصوص عدم جواز الحجز عليها إلا أن الأحكام الاستثنائية التي تفرض حماية مشددة للأموال العامة ، تقتضي عدم التوسع في اعتبار أموال الدولة التي تخصصها لإدارة المرفق العام من الأموال الهامة

التي تتمتع بتلك الحماية ما لم تكن لازمة ولا غنى عنها لخدمة المرافق بمعنى أن يترتب على فقدانها اضطراب خطير في سيره وذلك لانتفاء الحكمة من اسباغ صفة المال العام على تلك الأموال غير الضرورية لسير المرفق وهي المحافظة على اضطراب سيره وانتظامه تحقيقا للمصلحة السليمة التي اقتضت انشاءه ( يراجع في ذلك كتاب مبادئ القانون الإداري لتوفيق شحاتة ص ٥٦٦ وما بعدها ) .

وحيث أنه إذا كان ذلك وكانت المنقولات المحجوزة غير لازمة لإدارة مرفق النقل العام الذي تقوم عليه المستأنف عليها ولا يؤثر فقدانها على سيره ، ولا يحدث اضطرابا فيه فلا تعتبر من الأموال العامة التي تشملها الحماية المقررة بالمادة ٨٧ مدني واكدها نص المادة ٨ مكرر من القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٢ ومن ثم يجوز الحجز عليها .

وحيث أنه لما تقدم يبدو الحجز الموقع ضد المستأنف عليها بتاريخ ٣٠/٤/١٩٤٧ صحيحا غير مشوب ويكون السبب الأول للأشكال في غير محله .

وحيث أن السبب الثاني للأشكال والذي لم يتعرض له محكمة أول درجة اكتفاء باقتناعها بالسبب الأول وهو الطعن على الحكم المنفصل بالاستئناف مردود أيضا بأنه طالما أن هذا الحكم مشمول بالنفاذ المبجل فلا يوقف تنفيذه الطعن عليه بالاستئناف : : »

محكمة القاهرة الابتدائية  
الدائرة الثالثة مستأنف مستعجل  
قضية ١٥٢١ لسنة ١٩٦٧ في  
١٩٦٧/١٠/٢٤ رئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة كمال الشربيني  
رئيس المحكمة وعلى منصور رئيس  
المحكمة ، وعمر الدين سمير  
القاضي للاستاذ محمد فهمي  
المحامي .

### المبدأ القانوني :

تأميم بنك . اختصاص قضاء مستعجل حكم . انتقال ملكية البنك العربي بالقاهرة للدولة نتيجة تأميمه بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وتسميته « بنك السويس » ، لا يمنع من بقاء شخصيته المعنوية مستقلة ، وقد الرمت المادة الرابعة من قانون التأميم المشار اليه بالتزاماته السابقة على التأميم ، في حدود ما آل الى الدولة نتيجة تأميمه فاذا اندمج بعد ذلك في بنك مصر ، فمن المسلم به الا يكون لهذا الاندماج اي اثر على حقوق دائنية ، ويكون بنك مصر ملوما بما قضى به الحكم المستشكل في تنفيذه .

### المحكمة :

« وحيث أنه وأن كان البادئ من أسباب الحكم المستشكل في تنفيذه . . ان المستأنف كان يعمل في البنك العربي بالقاهرة ومقره فيها شارع عبد الخالق ثروت/٤٤ ، وهو الذي صدر الحكم ضده كأمين لا كوكيل عن البنك العربي بينغازي ، ولا يغير من ذلك ولا يؤثر فيه أن الذي استأنف الحكم هو البنك العربي بينغازي .

وحيث أن اختصاص القضاء المستعجل يقتصر عن تفسير الأحكام الواجبة التنفيذ أو تعديلها ، فلا يترخص بتقرير موضوعي عما إذا كان البنك العربي بالقاهرة هو المسئول عن



## ٦٧ -

## المبدأ القانوني :

تقديم خمس . اشتراكات . حجز . عدم  
الاعتداد به . اشتراكات هيئة التأمينات  
الاجتماعية . تدرج تحت الحقوق  
الدورية المتجددة طبقا للمادة ٣٧٥  
مدني وتقدم بخمس سنوات

## الحكمة :

« وحيث انه عن الدفع  
بتقديم الاشتراكات المستحقة  
عن المدة من مارس سنة ١٩٥٨  
الى اول مايو سنة ١٩٦٠ فان  
الثابت من الاطلاع على القانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص  
بالتأمينات الاجتماعية انه لم  
ينص نصا خاصا بتحديد مدة  
التقديم لمستحقات الهيئة لدى  
اصحاب العمل حسب ما جاء  
نص المادة ١١٩ من نفس القانون  
بشان عدم قبول دعوى المطالبة  
بمستحقات المؤمن عليه او  
المستحق عنه الا اذا طولبت  
الهيئة بها كتابة خلال خمس  
سنوات من التاريخ الذي تعتبر  
فيه هذه المستحقات واجبة  
الاداء ونص المادة ٢/١٢٥ بشأن  
سقوط حق صاحب العمل في  
استرداد المبالغ المدفوعة منه  
بالزيادة ومن ثم . يتعين تطبيق  
نصوص القانون المدني فيما  
يتعلق بسقوط حق الهيئة في  
مطالبة ارباب الأعمال وتقدم  
الاشتراكات المستحقة لها .

وحيث أن المباداة ٣٧٥ من  
القانون المدني تنص على انه

حقوق المستأنف المقضى بها  
بالحكم المستشكل فيه أم لا ،  
فقد كانت الدعوى الموضوعية  
هي مجال هذا البحث .

وحيث انه رغم انتقال ملكية  
البنك العربي بالقاهرة للدولة ،  
نتيجة تأميمه بالقانون ١١٧  
لسنة ١٩٦١ وتسميته بعدئذ  
بنك السويس ، فقد بقيت له  
شخصية معنوية مستقلة وقد  
الزمته المادة الرابعة من ذلك  
القانون بالتزاماته السابقة على  
التأميم في حدود ما آل الى  
الدولة نتيجة تأميمه ، فاذا ادمج  
بعد ذلك في بنك مصر ، فمن  
المسلم به الا يكون لهذا الاندماج  
أى اثر على حقوق المستأنف  
كدائن له « يراجع في ذلك اصول  
القانون التجارى لعل الزينى  
الجزء الاول المجلد الثانى بند  
٣٣٤ » فضلا عن أن نص المادة  
٨٥ من قانون العمل ٩١ لسنة  
١٩٥٩ ، صريح في أن اندماج  
المنشأة في غيرها لا يمنع من  
الوفاء بجميع التزاماتها الناشئة  
عن ذلك القانون ، ومن ثم يكون  
بنك مصر ملزما قبل المستأنف  
بما قضى له به بالحكم المستشكل  
في تنفيذه .

وحيث انه اذا كان ذلك ،  
فان الاشكال يكون قد بنى على  
غير أساس من القانون خليقا  
بالرفض مما يتعين معه الفاء  
الحكم المستأنف الذى قضى بغير  
ذلك في القضاء برفض الاشكال  
والاستمرار في التنفيذ عن الحكم  
المستشكل فيه .

قضية ٢٢٠٨ لسنة ١٩٦٦  
الدائرة الثانية مستأنف مستعجل  
رئاسة وعضوية السادة الاساتذة  
محمد كامل الشربيني رئيس  
المحكمة ، على منصور رئيس  
المحكمة ، وعز الدين سعودي  
القاضي بالاستاذ محمد أحمد هبسى  
المحامى .

« يتقدم بخمس سنوات كل حق  
دورى متجدد ولو أقر به المدين »  
والاشتراكات موضوع النزاع  
تتدرج تحت هذا النوع من  
الحقوق لأنها دورية اذ تستحق  
في مواعيد محددة ومتجددة لأنها  
تستحق بصفة مستمرة حتى  
آخر ابريل سنة ١٩٦٠  
حسبما هو بادىء من الخطاب  
الذى أرسلته الى المستأنف  
عليه تطالبه بالسداد فانه  
يستظهر من ذلك أن الاشتراكات  
المستحقة عن هذه المدة قد  
انقضت بالتقدم لمرور أكثر من  
خمس سنوات على تاريخ  
استحقاقها وعلم الهيئة بالتحاق  
العامل نصيف عازر بالعمل لدى  
المستأنف ولم يستظهر أن هناك  
سداد لبعض الاشتراكات او ما  
من شأنه قطع التقدم . .

وحيث انه يتعين ازاء ما تقدم  
تأييد الحكم المستأنف فيما قضى  
به من عدم الاعتداد بالحجز  
الادارى المتوقع في ١٦/٢/١٩٦٦  
واعتباره عدم الاثر بكافة ما ترتب  
عليه من آثار بالنسبة للمبالغ  
والاشتراكات عن المدة من مارس  
سنة ١٩٥٤ حتى ابريل سنة  
١٩٦٠ .

محكمة النقض الابتدائية الدائرة  
الثانية مستأنف مستعجل القضية  
رقم ٧٠٤٩ لسنة ١٩٦٧ مستأنف  
مستعجل في ١٥/٥/١٩٦٧ برئاسة  
وحضور السادة الاساتذة محمد  
كمال الشربيني رئيس المحكمة  
وعز الدين صالحي منصور رئيس المحكمة  
وعز الدين صالحي سعودي القاضي



— ٦٨ —

### المبدأ القانوني :

بلاغ كاذب . قصد جنائي . يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المتهم قد أقدم على التبليغ وهو يعلم كذب الوقائع المبلغ عنها وان يكون ذلك بنية الاضرار بمن بلغ ضده .

### الحكمة :

« وحيث أنه لما كانت جريمة البلاغ الكاذب من جرائم القانون العام التي لا يلزم لاقامة الدعوى العمومية بخصوصها تقديم شكوى أو طلب من المجنى عليه ولذلك فلا تأثير للتنازل عن الدعوى المدنية بعد رفعها على سير الدعوى العمومية التي أصبحت من حق النيابة العامة ، ولها وحدها حق التصرف فيها لأنه في مقام الجنحة المباشرة وان كانت الدعوى المدنية هي التي تحرك الدعوى الجنائية الا أن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية بعد ذلك وتسرى عليها أحكامها . ولذلك فان تنازل المدعى المدني عن الدعوى أو توافر الأسباب التي تجعل الدعوى المدنية غير مقبولة بعد اقامتها لا يؤثر على حق النيابة في مباشرة الدعوى العمومية ومن

ثم يكون الدفع بانقضاء الدعوى العمومية للتنازل عن الدعوى المدنية في غير محله يتعين رفضه .

وحيث انه لما كان مجرد تقصير المتهم في اقامة الدليل على عدم صحة البلاغ أو تسرعه فيه لا يؤدي بالضرورة الى ثبوت كذب الوقائع التي تضمنها البلاغ ، حيث يتعين لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المتهم قد أقدم على التبليغ وهو يعلم كذب الوقائع المبلغ عنها وان يكون ذلك بنية الاضرار بمن بلغ ضده . فاذا ما كان نقيب المحاسبين قد بدل مساعيه للتوفيق بين الطرفين وهو يعلم من بادىء الامر بما نسبته المتهم الى المدعى المدني . وقد قرر شاعدا المتهم ما يستفاد منه صحة الوقائع التي نسبتنا الى المدعى المدني ، وانه تظاهروا المذكور أن ذلك لم يصدر منه الا على سبيل المزاح ، فلا جناح على المتهم اذا ما اخذته المتهم على محمل الجد نظرا للتصارع الذي كان به ورثيهما في الدعاوى المتعددة وبالاقتبارات الأخرى المحيطة بالنزاع ولم يكن في مكتنة المتهم أن يسوق من الأدلة التي يساند بها بلاغه أكثر مما تقدم به . واذا كانت الشكوى المقدمة الى رئيس محكمة مصر كان مصيرها الحفظ ، إلا أن ذلك لا يقيد المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب في شيء ، لأنه لم يصدر من سلطة قضائية فضلا عن أن المبرر المستظهر من

أسباب الحفظ أنه قد بنى على الشك في صحة البلاغ ، الأمر الذي ترى معه المحكمة عدم توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب ويتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم .

وحيث أن ترتيبا على ما تقدم وقد ثبتت براءة المتهم وبالتالي فان طلب التعويض المترتب على الجريمة يكون لا محل له ، واذا كان عدم توافر القصد يمنع من قيام المسؤولية الجنائية فانه لا يمنع من قيام المسؤولية المدنية اذا ما ثبت أن التبليغ قد تم عن تسرع ودون روية ، الأمر الذي تختص بنظره المحكمة المدنية ، وطالما ان التعويض موضوع الدعوى قد بنى على جريمة البلاغ الكاذب الذي قضى ببراءة المتهم منها ومن ثم يتعين لذلك القضاء برفض الدعوى . »

( محكمة الدرب الأحمر برئاسة الأستاذ نادر العربي القيساني  
الدعوى رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٦٣  
في ١٩/٤/١٩٦٥ للاستاذ احمد نبيل الهلالي المحامي .

— ٦٩ —

### المبدأ القانوني :

١ - سب . قذف . شكوى : يقضى قانون الإجراءات الجنائية بضرورة تقديم شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه في جرائم السب والقذف والمجنى عليه في هذه الجرائم التنازل عن شكواه الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ، وتضطرب الدعوى بالتنازل وليس للتنازل شكل معين .



مما يتعين معه الحكم بعدم قبول  
الدعوى المدنية . »

محكمة جناح الدرب الاحمر  
برئاسة الاستاذ نادر العسري  
القاضي الدعوى رقم ٥٠٠٠ لسنة  
١٩٦٣ في ١٩/٤/١٩٦٥ للاستاذ  
أحمد نبيل الهلالى المحامى .

— ٧ —

### المبدأ القانونى :

عامل . مجر . مساواة في الاجر .  
قاعدة ادارية .

اذا وجهت التسوية بين عمال صاحب  
العمل الاصلى وعمال من يعهد اليه  
بعمل من اماله ، فان التسوية بين  
عمال صاحب العمل الواحد عند تحقق  
شرط تساوى ظروف العمل ونومسه  
وتساوى المؤهل واجبة من باب اولى ،  
وليس من شك في ان حق المساواة في  
الاجر يعتبر من بين الحقوق التى عنها  
الشارع في المادة ٥٣ من القانون ٩١  
لسنة ١٩٥٩ ، ان لم تكن الحق الاول  
الواجب المراعاة .

### المحكمة :

« وحيث ان المحكمة ترى ان  
الجمعية المدعى عليها لم تقدم  
اى دفاع في الدعوى على الرغم  
من حضور وكيلها بجلسة  
١٩٦٦/٤/٩ والمصرح له بتقديم  
مذكرة شارحة لهذا الدفاع الامر  
الذى تستخلص منه المحكمة ان  
الجمعية المذكورة لا تنازع في  
صحة ما قرره المدعى في صحيفة  
دعواه من وجود قاعدة ادارية  
مفادها تحديد المرتب الشهري  
للمحامى العامل بها والمقيد  
للمرافعة امام المحاكم الابتدائية  
بثلاثين جنيها وتحديد المرتب  
الشهري للمحامى العامل بها  
والمقيد للمرافعة امام محكمة  
الاستئناف بخمسة واربعين  
جنيها ، ومن ثم ومتى كان الثابت  
بالمستند الاول المقدم بحافظة  
المدعى انه قيد للمرافعة امام

في جرائم السب والقذف ،  
وتقيد الجنحة المباشرة في حكم  
ذلك وتوفير المتهم جميع  
الشروط التى علق عليها المدعى  
المدنى تنازله لرئيس محكمة  
مصر الابتدائية بتاريخ  
١٩٦٣/٩/٢٣ باقرار يفيد  
تنازله عن الشكوى التى تقدم  
بها ضد المدعى المدنى ، كما قرر  
تنازله عن الشكوى المرسلة  
للسيد رئيس الجمهورية التى  
ابلفت الى رئيس محكمة مصر  
الابتدائية بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢١  
والتي صدر قرار رئيس محكمة مصر  
الابتدائية بحفظ جميع الشكاوى  
وما تم فيها من تحقيقات ، كما  
قام المتهم بتشر تنازله عن  
الشكاوى المقدمة منه بجريدتى  
الاهرام والسفير ، الامر الذى  
يكون معه المتهم قد استوفى جميع  
الشروط الواردة في خطاب  
التنازل ولا يؤثر في ذلك عدم  
ابلاغ الجهات الاخرى يتنازل  
المتهم ، لان هذه الشكاوى قد  
حسوت جميعها الى جهة  
الاختصاص وهي رئاسة محكمة  
القاهرة الابتدائية التى قامت  
باجراء التحقيق الذى انتهى  
بالحفظ ، ومن ثم يتعين لذلك  
القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية  
بالتنازل .

وحيث انه لما كان تنازل  
المدعى المدنى قد تم بعد رفع  
الدعوى ، وكان التنازل طبقا  
للقاعدة العامة الواردة في المادة  
٢٥٩ اجراءات لا اثر له على  
الدعوى المدنية ، التى لا تتاثر  
بما يسقط الدعوى الجنائية . .  
الا انه يبين من سياق تنازل  
المدعى المدنى عن الجنحة المباشرة  
الذى ورد عاما وبصفة مطلقة ،  
الامر الذى يستظهر منه انه يشمل  
التنازل عن الحق المدنى ايضا ،

٢ - تنازل المدعى المدنى عن شكواه  
بعد رفع الدعوى الجنائية لا يؤثر في  
الدعوى المدنية ، الا اذا تبين من سياق  
تنازل المدعى المدنى عن الجنحة المباشرة  
انه ورد عاما وبصفة مطلقة ، فانه في  
هذه الحالة يشمل التنازل عن الحق  
المدنى ايضا .

### المحكمة :

« وحيث انه لما كانت الفقرة  
الاولى من المادة الثالثة من  
قانون الاجراءات الجنائية تقضى  
بضرورة تقديم شكوى شفوية  
او كتابة من المجنى عليه بجواز  
رفع الدعوى الجنائية في الجرائم  
المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ ،  
٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون  
العقوبات وهي جرائم السب  
والقذف . وبعد رفع الدعوى  
مباشرة من المجنى عليه الذى  
اصابه ضرر من الجريمة امام  
المحكمة الجنائية بمشابة الشكوى  
سالفة البيان ، ويجوز ان قدم  
الشكوى طبقا للمادة العاشرة  
اجراءات اى المجنى عليه في هذه  
الجرائم ان يتنازل عن الشكوى  
في اى وقت الى ان يصدر في  
الدعوى حكم نهائى ، وتشطب  
الدعوى العمومية بالتنازل وليس  
للتنازل شكل معين لا يشترط  
ان يحصل امام القضاء او  
النيابة او الضبطية القضائية  
كما انه قد يكون صريحا او  
ضمنيا ينم عنه تصرف يصدر  
عن صاحب الشكوى يستفاد  
منه اعراضه عن الشكوى .

وحيث انه ترتيبا على ما  
تقدم ، وكان المستفاد من تنازل  
المدعى المدنى على البند السالف  
الذكر ، انه انصرف الى الشكوى  
التي اوجب القانون ضرورة  
تقديمها الى الجهات المختصة  
اجواز تحريك الدعوى الجنائية

وحيث انه ترتيبا على كل ما تقدم يتعين اجابة المدعى الى طلبه والقضاء بزيادة مرتبه الشهرى خمسة واربعين جنيها في الشهر اعتبارا من تاريخ قبول قيده للمرافعة أمام محاكم الاستئناف في ١٨/١١/١٩٦٣ والقضاء له بفرق المرتب المستحق له منذ هذا التاريخ وحتى تاريخ الفصل في الدعوى بواقع عشرة جنيها في كل شهر ويبلغ قيمة هذا الفرق ثلاثمائة وسبعة جنيها وستمائة وستين مليما

محكمة عمال القاهرة الجزئية  
قضية ٧٦٦٩ لسنة ١٩٦٥ عمال  
جزئي في ١١/٦/١٩٦٦ برئاسة  
السيد الاستاذ احمد هلال المعجمي  
القاضي للاستاذ محمد نعيم أمين  
المحامي .

— ٧١ —

### المبدأ القانوني :

مسئولية . مالك السيارة . عمل  
غير مشروع . حراسة . النقل حراسة  
السيارة الى الميكانيكي وتيادته لها في  
غيبه مالكها وارتكابه العمل غير المشروع  
اثناء ذلك لا يسأل مالك السيارة عن  
العمل غير المشروع .

### المحكمة

« وحيث أن الثابت للمحكمة  
عدم مسؤولية المدعى عليها الأولى  
عن الحادث الذي وقع من  
السيارة المملوكة لها ، ذلك لأن  
البادئ من أوراق الجنبحة تتضمن  
من أنها سلمت السيارة يوم  
الحادث لزوجها حلمي رياض  
الذي سلمها الى المتهم في الجنبحة  
المذكورة عبد رب النبي محمد  
بصفته ميكانيكا لاصلاح السيارة ،  
وأن المتهم انتهز هذه الفرصة

فتحى عبد الصبور صفحة ٨٤  
و ٨٥ وقانون عقد العمل للدكتور  
محمد حلمي الطبعة الثانية من  
٢٧٩ وتراجع الأحكام الصادرة  
في الدعوى الاستئنافية رقم  
٨٣٨ لسنة ١٩٦٣ عمال مستأنف  
الاسكندرية و ٢٦٦٣ لسنة  
١٩٦٤ و ٣٥٢ لسنة ١٩٦٣  
و ٤٨٥ لسنة ١٩٦٣ و ٦١٤  
لسنة ١٩٦٣ و ٦٩٤٩ لسنة  
١٩٦٢ و ٤٢٨٢ لسنة ١٩٦٢  
و ٤٠٩٨ لسنة ١٩٦٣ عمال  
جزئي الاسكندرية )

وحيث ان المحكمة تضيف  
الى ما تقدم بيانه القول بان  
قاعدة المساواة في الأجور بين  
عمال صاحب العمل الواحد ،  
الذين يؤدون نفس العمل  
ويحملون مؤهلا واحدا ، انها  
فضلا عن استنادها الى حجج  
القانون والى الراى المستقر عليه  
في الفقه والقضاء ، فانها تستمد  
حكمها من قواعد العدالة  
الاجتماعية التي ينشدها  
مجتمعنا الاشتراكي الرائد ،  
والتي تقوم على اساس تكافؤ  
الفرص وتقييم الأجور وفقا  
لنوع العمل وأعبائه ، كما انه  
يضاف في تحقيق هذه المساواة  
قضاء على ما كان يلجأ اليه  
أصحاب الأعمال في الماضي من  
الفرقة بين العمال عن طريق  
التمييز بينهم في الأجور رغم  
تساويهم في المؤهل وفي نوع  
العمل الذي يؤدونه ، هذا  
بالاضافة الى ما تؤدي اليه هذه  
المساواة من تحقيق النهضة  
والتقدم في العمل والانتاج بوجه  
عام وفي نواحي النشاط الصناعي  
والتجاري والزراعي كافة ،  
لأنها بلا مراعاة تخلق الحافز  
الشخصي بين العاملين جميعا  
على بذل كل جهد ممكن يفيد  
اتقان العمل ويحقق حسن  
ادائه .

محكمة الاستئناف اعتبارا من  
يوم ١٨/١١/١٩٦٦ وكانت المادة  
٥٣ من قانون عقد العمل الموحد  
الصادر به القانون ٩١ لسنة  
١٩٥٩ تنص على انه اذا عهد  
صاحب العمل الى آخر بتأدية  
عمل من أعماله أو جزء منها  
وكان ذلك في منطقة عمل واحدة  
وجب على هذا الأخير أن يسوى  
بين عماله وعمال صاحب العمل  
الأصلي في جميع الحقوق ،  
ويكون هذا الأخير متضامنا معه  
في ذلك . فان هذا انما يدل  
في صراحة ووضوح على رقبة  
المشرع العمالي في أن تكون  
التسوية بين العمال عامة وشاملة  
اذا ما تساوت ظروف العمل  
وتساوت المؤهلات ، وذلك لأنه  
اذا كانت هذه التسوية بين  
عمال صاحب العمل وعمال من  
يعهد اليه بعمل من أعماله واجبة  
فان التسوية بين عمال صاحب  
العمل الواحد عند تحقق شرط  
تساوي ظروف العمل ونوعه  
وتساوي المؤهل تكون واجبة  
من باب أولى بل انها ( تضحى  
من أوجب الواجبات وذلك لتوفر  
الحكمة التي من أجلها نص  
المشرع العمالي في المادة ٥٢  
سالفه البيان على مراعاة  
المساواة في الحقوق بين عمال  
صاحب العمل وعمال من يعهد  
اليه بعمل من أعماله أو جزء  
منه . وليس من شك ولا جدال  
في أن الحق في الأجر يعتبر من  
بين الحقوق التي عنها المشروع  
في المادة المذكورة ، وأن لم يكن  
الحق الأول السوابع مراعاة  
المساواة بالنسبة له بين عمال  
صاحب العمل .

وحيث انه متى كان ذلك  
كذلك فان دعوى المدعى تكون  
على أساس صحيح من أحكام  
القانون وفضلا عن ذلك تستند  
الى اجماع الراى في المحكمة  
والقضاء ( يراجع كتاب الوسيط  
في عقد العمل الفردي للاستاذ



والمربين والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، إلا أن من حقهم الحصول على بدل اعادة بنسبة ٣٠ ٪ من مرتباتهم الأساسية إذا كانت اعارتهم قد بدأت من يوليو ١٩٦٥ ، وهو تاريخ العمل بالقرار ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، وبنسبة ١٠ ٪ من مرتباتهم الأساسية إذا كانت اعارتهم قد بدأت في هذا التاريخ ، على أن يثبتوا أن الامارة كانت الى وظيفة تملو بدرجة واحدة الوظيفة التي كانوا يشغلونها بالشركة المعبرة . أما اذا كانت الامارة الى وظيفة معادلة لوظيفة كل منهم في الشركة المعبرة ، فلا يستحق المعار أى مقابل من هذه الامارة .

### المحكمة :

«وحيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى وبطلانها لرفعها على غير ذى صفة ، استنادا الى أن الشركة المدعى عليها تحت التأسيس ولم يتم شهورها ، قد أضحت في غير حاجة الى مناقشة بعد أن قرر الحاضر عن تلك الشركة أنه صدر قرار تصفيتها ، ومن أنه قام المدعون بتصحيح شكل دعواهم باختصاص المدعى عليه الحال بصفته مصفيا للشركة وممثلا قانونيا لها ، حتى تنتهى التصفية ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله متعينا رفضه .

وحيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا ينظر الدعوى فقد جاء في غير محله متعينا رفضه وذلك أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى عليه عن أنه منذ عهد المشرع الى تنظيم العمل في القطاع العام ، أصبحت العلاقة بين العامل ورب العمل في ذلك القطاع تنظيما للوائح الادارية ، وأصبحت القرارات الصادرة بصدد تطبيق احكامها قرارات

محلها بالنسبة لها ويتعين بذلك الحكم برفضها في هذا الشق مع الزام المدعية المصروفات شاملة اتعاب المحاماة بالنسبة له عملا ٣٥٦ - ٣٥٧ قانون مراجعة كتاب الدكتور السنهوري الوسيط الجزء الأول طبعة سنة ١٩٦٤ من ص ١٧٤ الى ص ١٢٣٠ .

محكمة الخليفة الجزئية الدعوى  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ في ١١/٢٦/  
١٩٦٦ برئاسة الاستاذ فائق محمد  
خليل القافى للاستاذ محمد  
فهم أمين الحامى

### — ٧٢ —

#### المبدأ القانوني :

١ - دعوى . صفة . شركة . تصفية .  
الدفع بعدم قبول الدعوى وبطلانها لرفعها على غير ذى صفة ، استنادا الى أن الشركة المدعى عليها تحت التأسيس ولم يتم شهورها ، لا يكون بحاجة الى مناقشة بعد أن قرر الحاضر عن تلك الشركة أنه صدر قرار تصفيتها ، وبعد أن قام المدعون بتصحيح شكل دعواهم باختصاص معنى الشركة وممثلا القانوني .

٢ - عمل . شركة قطاع عام . علاقة العامل بشركة من شركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية ، ذلك أن التشريعات التي نظمت العلاقة بين شركات القطاع العام ، والعاملين فيها ، تعتبر جزءا متما لعمد العمل ، بحيث يستفيد منها العامل اذا كانت أفضل له .

٣ - اختصاص موظف عام . عامل بالقطاع العام لائحة العاملين بالقطاع العام لم تنزع اختصاص المحاكم العادية الا فيما يتعلق بالنزاعات الناشئة عن تطبيق احكام الساب العاشر منها ، الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم

٤ - اعادة . بدل . وان كان عامل القطاع العام لا يعتبر موظفا في معنى المادتين الاولى والخامسة من القانون ٦٧ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور

وقاد السيارة من تلقاء نفسه وارتكب الحادث ، ومن ثم فإن المدعى عليها الاولى ليست مسؤولة عن عمل المتهم غير المشروع وفقا لاية قاعدة من قواعد المسؤولية التقصيرية

فالخطأ الذي وقع ليس صادرا منها شخصا فهي ليست مسؤولة عنه وفقا لقواعد المسؤولية الشخصية اذ أنه صادر من المتهم ، كما أنها غير مسؤولة عن عمل المتهم وفقا لقواعد المسؤولية عن عمل الغير - فالمتهم تسلم السيارة

لاصلاحها بصفته ميكانيكيا ولا تجب على المدعى عليها الاولى رقابته قانونا أو اتفاقا كما لا يعتبر تابعا لها ولا تسأل عن الضرر الذي أحدثه بعمله غير المشروع مسؤولية التبوع عن التابع اذ ليست لها سلطة فعلية عليه في رقابته وتوجيهه وأخيرا فالمدعى عليها الاولى غير مسؤولة عن السيارة وفقا لقواعد المسؤولية الشئئية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مدنى ذلك لأن الثابت من أوراق اللجنة المنضمة كما سلف أن حراسة المدعى عليها الاولى على السيارة قد انتقلت منها بصفتها مالكة الى حلمى رياض المنتفع بالسيارة ثم انتقلت حراستها من هذا الى الاخير الى المتهم الميكانيكى الذى تسلم منه السيارة ثم قادها في غيبته فحراسة السيارة أصبحت أخيرا للمتهم الذى أصبح صاحب السيطرة الفعلية عليها وارتكب العمل الغير مشروع بها اثناء ذلك والذي لا تسأل عنه المدعى عليها الاولى لخروج السيارة من حراستها ومن ثم تكون دعوى التعويض اذا وجهت الى المدعى عليها الاولى في غير

أن الاعارة كانت الى وظيفة تعلو بدرجة واحدة الوظيفة التي كانوا يشغلونها بالشركة المعيرة ، بأن الاعارة الى وظيفة تماثل وظيفة كل منهم في الشركة المعيرة فلا يستحق أى مقابل عن هذه الاعارة وتبنى المحكمة ذلك على الاسانيد الآتية :

أولا - أن المحكمة التي من أجلها نص المشرع في القانون ١٩٥٧/٦٧ المعدل بالقانون ٣٦ ١٩٥٩ على منح الموظفين العموميين الذين يعارون للعمل بالحكومة او الشركات والهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة بدل الاعارة بنسبة ٣٠٪ من مرتباتهم الأساسية هو أن الضرورة تدعو أحيانا الى أن يعهد الى الموظف بأداء أعمال بعيدة عن الوظيفة التي عين لها ، او خارج المصلحة التي يعمل فيها ، سواء كان ذلك في مؤسسة عامة او في مؤسسة خاصة ، وسواء كان هذا التكليف الأخير يستغرق كل وقته او بعض وقته ، ويترتب على ذلك بالطبع أن يجزى الموظف عن هذا التكليف الإضافي ( تراجع المذكرة الإيضاحية للقانون ١٩٥٧/٦٧ ) هذه المحكمة التي تستخلصها المحكمة والتي تكون حقا هي الدافع الذي يشجع الموظف العمومي الى قبول الاعارة ، هي بذاتها تتوافر أيضا فيما لو كان الموظف المعار ليس موظفا عموميا ، وإنما موظفا في إحدى الشركات .

ثانيا - أنه إذا ما كانت المحكمة متوافرة في حالة اعارة موظف

المحكمة الادارية بالنظر في جميع المنازعات الناشئة بينه وبين الجهة التي يعمل بها حول العلاقة بينهما لما كان ذلك وكان المدعون وهم من العاملين بشركة من شركات القطاع العام يطلبون الحكم بمقابل اعارتهم ، وكانت لائحة العاملين بالقطاع العام لم تنزع اختصاص المحاكم العادية الا فيما يتعلق بالمنازعات الناشئة عن تطبيق احكام الباب العاشر منها ، الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم على النحو السالف بيانه ، وكانت احكام النقل والاعارة والبعثات قد وردت في الباب السادس من هذه اللائحة ، فان النزاع المائل يكون من اختصاص المحكمة ، ويكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولا سيما ينظر الدعوى في غير محله متعينا رفضه .

وحيث أنه وان كان المدعون لا يعتبرون موظفين عموميين في معنى نص المادتين الأولى والخامسة من القانون ١٩٥٧/٦٧ المعدل بالقانون ٣٦/١٩٥٩ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، الا أن المحكمة ترى أن من حقهم الحصول على بدل الاعارة بنسبة ٣٠٪ من مرتباتهم الأساسية اذا كانت اعارتهم قد بدأت قبل أول يوليو ١٩٦٥ ، وهو تاريخ العمل بالقرار ١٩٦٥/٢٢٣١ بشأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت بنسبة ١٠٪ من مرتباتهم الأساسية اذا كانت اعارتهم قد بدأت في هذا التاريخ اذا ما ثبتوا

ادارية تقبل الطعن فيها أمام القضاء الإداري دون القضاء العادي . فقد جاءت التشريعات المتلاحقة التي نظمت العلاقة بين شركات القطاع العام والعاملين فيها واضحة الدلالة على أنها - أي هذه التشريعات - تعتبر جزءا متما ل عقد العمل ، إذ نص فيها جميعها على أن احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها تسرى على موظفي وعمال الشركات الخاضعين لاحكام هذه النظم فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ، أي أن هذه اللوائح تعتبر مجرد تكملة لقانون العمل ، بحيث يستفيد منها العامل اذا كانت افضل له ، وهذا يعنى أن يستمر خضوع العاملين في شركات القطاع العام لاحكام قانون العمل ، على ألا يرجع الى اللوائح التي صدرت بها هذه التشريعات الا اذا وجد بها مادة افضل . وليس في ذلك ما يخرج العلاقة بين العامل في شركات القطاع العام وهذه الشركات عن صفتها التعاقدية .

ولا يقدح في ذلك أن المشرع حينما أصدر نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به الأمر الجمهوري ١٩٦٦/٣٣٠٩ جعل التظلم من بعض الجزاءات التي توقعها مجالس ادارة الشركات القطاع العام للمحكمة الادارية ، ونزع حق الشركات في توقيع بعض الجزاءات على شاغلي الفئات التي تعلو الفئة التاسعة ، وخول المحكمة الادارية حق توقيعها ، اذا أن ذلك ليس الا تنظيما من المشرع لسلطة توقيع الجزاء وليس فيه ما يضيف على عمال وموظفي هذه الشركات صفة الموظف العمومي الذي تختص



الشركة ليعمل بشركة أخرى ، فليس ثمة مبرر للتفرقة بينه وبين الموظف العمومي الذي يعار للعمل بشركة بجواز أن تكون هي ذات الشركة المعار إليها موظف الشركة ومن ثم فليس يقبل عدالة اقرار بدل الاعارة والسماح به للموظف العمومي المعار وحبس هذا البدل ومنعه عن موظف الشركة اذا ما أثير بدوره ما دامت المحكمة كما قدمنا من تقرير وبدل الاعارة متوافرة في الحالين .

ثالثا - أن المدعين قد صدرت قرارات اعارتهم في ظل لائحة العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي يبين من مطالعتها ان المشرع قد خصص الباب السادس منها لتنظيم النقل والندب والاعارة ببعثات بالنسبة لععمال الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، فقد نصت المادة ٢٩ من هذه اللائحة على أن تكون اعارة او عامل بالشركة بموافقة الجهة المختصة بالتعيين ، وتكون مدة الاعارة عاما واحدا قابلا للتجديد لمدة اقصاها ثلاث سنوات ومن ثم فان احكام اللائحة تقرر مبدأ حصول الاعارة بالنسبة لموظفي الشركات بدليل تنظيمها باعارة وان كان هذا التنظيم لم يحدد مقدار ما يحصل عليه موظف الشركة المعارة وهو ما تلافاه المشرع على نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي يعمل به اعتبارا من ١٩٦٦/٨/٢٨ حين نص في المادة ٣٦ الواردة بالباب السادس منه ، والذي

نظم احكام الفصل في النذب والاعارة والبعثات على أنه فيما عدا المكافآت التشجيعية يسرى على العاملين الخاضعين لهذا النظام القانون ١٦٧ لسنة ١٩٥٧ - بشأن مرتباتهم الاصلية - والقرار الجمهوري ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ - في شأن تنظيم البدلات والاعارة والمكافآت والذي يعمل به من اول يوليو ١٩٦٥ .

رابعا - ان الثابت من أن الشركة المدعى عليها لا تمنع في صرف بدل الاعارة لموظفي الشركات اليها ، وانها أرسلت الى المؤسسة العامة التابعة لها للحصول على موافقتها ، وذلك يعتبر اقرارا منها للمدعين فيما يطلبونه من بدل الاعارة وموافقة صريحة منها على صرف هذا البدل لهم .

خامسا - انه لما كانت لائحة نظام العاملين بالشركات العامة للمؤسسة العامة الصادر بها القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي صدرت قرارات اعارة المدعين في ظلها لم تبين كما سبق القول مقدار المبالغ التي يحصل عليها العاملون بالشركات مقابل اعارتهم ، وكانت محكمتنا العليا قد جرى قضاؤها على أن الاجر يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال ايا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل مهما تكن التسمية المعطاه له ( نقض ١٩٦١/٢/١٨ مجموعة النقض المدني ١٢ - ٤٤٩ ) وكانت المادة ٦٨٢ من القانون المدني قد جرى نصها على أنه اذا لم تنص العقود الفردية والعقود الجماعية أو لوائح المصنع على الاجر الذي

يلتزم به صاحب المصنع اخذ بالسعر المقدر لعمل من ذات النوع ان وجد ، والا قدر الاجر طبقا لعرف المهنة وعرف الجهة التي يؤدي فيها العمل ، فان لم يوجد عرف تولى القاضي تقدير الأمر وفقا لمقتضيات العدالة ، فان المحكمة تحدد المقابل الذي يحصل عليه موظفو الشركات المعارون في الداخل في ظل احكام اللائحة - سالفه الذكر بنسبة ٣٠ ٪ من مرتبهم الاساسي ، اعمالا لمبدأ القياس على حالة الموظف العمومي الذي اثير في ذات التاريخ ، وذلك اذا ما كانت الاعارة قد نفذت قبل اول يوليو ١٩٦٥ أما الاعارة التي تنفذ اعتبارا من ذلك التاريخ ، فتحدد المحكمة عنها بدلا بنسبة ١٠ ٪ من المرتب الثابت ، اذا كانت الاعارة الى وظيفة تعلو بدرجة واحدة درجة الموظف المعار فاذا كانت الاعارة الى وظيفة تماثل وظيفة المعار الاصلية فلا يتقاضى المعار سوى اثير في ذات التاريخ ، وذلك اذا ايضا يتناسب مع حالة الموظف العمومي الذي يعار اعتبار من اول يوليو ١٩٦٥ - وهو تاريخ سريان القرار الجمهوري ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في المادة الرابعة منه على هذه الاحكام» .

محكمة عمال القاهرة الجزئية  
برئاسة الاستاذ محمود العدلي  
القاضي الدعوى رقم ٢٦٢٥ و ٢٦٢٦  
و ٢٨ و ٢٦ لسنة ١٩٦٧ في  
١٩٦٧/١١/٤ .

## فهرس الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١	٨٧	١٩٦٧/١/٢	<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>١ - تموين . تسعير جبرى . تعديل الجدول الملحق بالرسوم بقانون ١٦٢ لسنة ١٥٠ سواد بالحلف أو الإضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التميمين ولا يغنى عن ذلك مجرد اغفال لجنة التسمير تعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم إدراجه في الجدول الأسبوعي الذى تصدره إذ يظل هذا الصنف سلعة مسمرة تخصم لاحكم ذلك الرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص .</p> <p>٢ - تموين . مسئولية جنائية . مسئولية صاحب المحل عن كل ما يقع فيه من مخالفات ومعاقبته بالحبس والغرامة معاً أو بإحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الفيساب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوباً لا تخيير فيه .</p> <p>٣ - حكم . تسببيه . عدم التزام المحكمة بالرد استقلالاً على ما اشتملت عليه مذكرة الطامن التى قال بتقديدها لمحكمة الدرجة التالية من وجوه دفاع موضوعية بغيراً للأسباب التى أوردها الحكم المستأنف ، يستفاد الرد دلالة من أدلة الثبوت السالفة التى أوردها الحكم .</p> <p>٤ - محاكمة جنائية . اثبات . المعبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، يصبح مطالبته بالآخذ بدليل يعينه فيما هذا الأحوال التى قيده القانون لها بذلك .</p>
٢٠	٨٨	١٩٦٧/١/٢	<p>حكم إصداره . بياناته . صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته . خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة يفقده السند التشريعى لإصداره . اغفال الحكم المطعون فيه هذا البيان وتأييده الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن ينشئ لقضائه أسباباً جديدة . مخالفة لحكم من أحكام الدستور . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها ونقض الحكم ولو لم يثره الطامن فى أسباب طعنه .</p>
٣	٨٨	١٩٦٧/١/٢	<p>١ - إجراءات المحاكمة . أحوال الطعن بالنقض . خطأ فى تطبيق القانون . على محكمة لائى درجة إذا رأت بطلاناً فى الحكم الابتدائى أن تصحح هذا البطلان وتقفى فى الدعوى من جديد . قضائها بتأييد الحكم المستأنف على الرغم من سبق قضائها بإبطاله . خطأ فى تطبيق القانون إنما يستوجب نقضه والإحالة مما يعيب حكمها .</p> <p>٢ - نقض . الحكم بالنسبة إلى التهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية .</p>
٤	٨٩	١٩٦٧/١/٢	<p>اختلاس . الحكم برد المبلغ المختص . يقتضى من الحكم تحديده . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بسكوته عن بيان مقدار المبلغ الذى قضى برده يكون قد جهل إحدى العقوبات التى أوقمها مما يقتضى نقضه والإحالة .</p>
٥	٨٩	١٩٦٧/١/٢	<p>دمل . علاقة علاقة تبعية . حكم . تسببيه . خلوه الحكم المطعون فيه من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والاجر كما هو معروف به فى قانون العمل وعدم التعرض لدفاع الطامنة فى هذا الشأن بالرد الكافى قصور .</p>
٦	٨٩	١٩٦٧/١/٢	<p>١ - اختلاس . الباب . مستشار إحالة . أمر بعدم وجود وجه . لا يشترط فى اثبات جريمة الاختلاس النصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات ، طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ويكفى أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون للجريمة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها مهما كانت قيمة المال « موضوع الجريمة » .</p> <p>٢ - اثبات . حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته وعدم تقيده فى ذلك بدليل معين إلا بنص قانونى بأن وزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها .</p>
٧	٩٠	١٩٦٧/١/٩	<p>١ - دفع . قوة الشيء المحكوم فيه . الدسم بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة . هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه . ولاجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المصم من أجلها هى بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ .</p>



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			٢ - تفتيش . رشوة . انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الاذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى أن يجدد مفعوله . ومن ثم فإن الاجالة عليه أو على التحريات التي بنى عليها بصدد تحديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الاجل المذكور .
			٣ - دفع . تفتيش . الدفوع بطلان اذن التفتيش . أو بطلان التفتيش . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على وقوع هذا البطلان .
			٤ - محكمة ثاني درجة . الاجراءات أمامها . محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .
			٥ - اجراءات . معاملة . علم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة - لاجراء تحقيق فيها - بعد حيزها للحكم .
			٦ - دفاع . قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوة وجمع الأدلة . لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم ولا يلزمها .
			٧ - اثبات . شهود . للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الالبات ولها الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . وكان الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود مكتفيا بمناقشة أقوالهم في التحقيقات .
٨	٩٢	١٩٦٧/١/٩	معارضة . « نظرها والحكم فيها » . الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض من حضور الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته . حضوره تلك الجلسة . على المحكمة نظر موضوع الدعوى والحكم فيه ، ولو كان قد تخلف عن الحضور في جلسات أخرى .
٩	٩٢	١٩٦٧/١/٩	١ - تزوير المحررات الرسمية . لا يشترط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الامر . قد يكون عرفيا في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته . ففي هذه الحالة يعتبر التزوير في محرر رسمي وتنسحب رسميته على ما سبق من اجراءات اذ اميرة بما يؤول اليه لا بما كان عليه .
			٢ - تزوير . اثبات . عدم رسم القانون الجنائي طريقا خاصا لاثبات التزوير .
			٣ - تزوير . اشتراك . الاشتراك في ارتكاب جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واضعالمادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ويمكن أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائفا ليرر الوقائع التي أثبتتها الحكم .
			٤ - تزوير . استعمال المحرر المزور . حكم . تسببه . لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور .
			٥ - تزوير اثبات وقوع التزوير من المتهم فاعلا كان أو شريكا . يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند اليه استعماله .
			٦ - اجراءات المحاكمة . اثبات . المحاكمة الجنائية . هي اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . فلا يصح مطالبة بالآخذ بدليل يعينه أو بقرينة خاصة ، الا اذا قيده القانون بذلك وهو يحكم بما اطمأن الى أي عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المروضة عليه .
			٧ - حكم . تسببه . لا يقبل النعي على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع أو يتمسك لديها بضرورة تحقيقه .
١٠	٩٤	١٩٦٧/١/٩	استيلاء على مال للدولة بغير حق . اختلاس . يشترط لتطبيق المادة ١١٢ مكررا من قانون العقوبات أن تكون صفة الوظيفة قائمة لم تول من الجنائي وقت ارتكاب الحادث بعزل أو نحوه ولا يكفى أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الاعمال العامة .
١١	٩٤	١٩٦٧/١/١٦	اشتباه . استئناف . الحكم الصادر بالاثار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما . عدم جواز استئنافه من ناحية تقدير المحكمة للوقائع والظروف التي بنى عليها .
١٢	٩٥	١٩٦٧/١/١٦	دخول معسكر حربي . حالة حرب . جريمة دخول معسكر للقوات المسلحة معاقب عليها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٨٠ ( هـ ) عقوبات باعتبار أن الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل في مفهوم القانون الجنائي هي حالة حرب .
١٣	٩٥	١٩٦٧/١/٢٣	١ - استئناف . التقرير به . معارضة . حكم . تسببه . الرض من الأعداء القهرية التي تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة في المعارضة . عدم العلم بالحكم الصادر فيها ، والتخلف بالتالي - اذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف في المبدأ القانوني .
			٢ - استئناف . التقرير به . وكيل . التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل . هو حق خوله القانون للمحكوم عليه لا يصح أن يؤخذ حجة عليه اذا رأى عدم استعماله والتقرير بالاستئناف بشخصه .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٤	٩٥	١٩٦٧/١/٢٣	١ - عمل . مقوبة . تعدادها . جريمة استخدام متعطلين دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب الترخيم التابعة لوزارة العمل لا تتمدد لديها عقوبة الغرامة بقدر العمال فهي لا تسرحقوق العمال ولا تعدو مخالفة الترام تنظيمي بحت . ٢ - عمل . حكم . تسببه . قضاء الحكم بتعدد عقوبة الغرامة دون أن يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه . ورود عدد العمال بمحضر ضبط الواقعة لا يفنى من ذلك . إذ يجب أن يكون الحكم منبهاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .
١٥	٩٦	١٩٦٧/١/٢٣	١ - تلبس . قبض . سلاح . حمل المتهم لسلاح ظاهر وفراره بمجرد رؤيته رجال الشرطة يوفر في حقه من الظاهر ما يبيح للضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره . ٢ - دفع . حكم . تسببه . الدفع باستحالة الرؤية . من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب قه الاصل ردا صريحا من الحكم كفاية الرد الضمني من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم . ٣ - اثبات . « معاينة » . دفاع . طلب المعاينة الذي لا يتجه أصلا الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به ازالة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلزم المحكمة باجابة هذا الطلب .
١٦	٩٧	١٩٦٧/١/٢٣	١ - تزوير الاوراق الرسمية . أركانها . جميعيات تعاونه . جريمة تزوير أو استعمال محررات الجمعيات التعاونية - أيا كانت - جنسية في كل الاحوال وعقوبتها السجن . ٢ - تزوير محررات رسمية . جريمة تزوير المحرر الرسمي أو العرفي . احتمال حصول الضرر يكفي . ٣ - تزوير . حكم . لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم من ركن الضرر صراحة واستقلالاً . . . . . ويكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عباراته . ٤ - تعدد التهم . نقض . المصلحة في الطعن . لا مصلحة للطاعن في طعنه بشأن تعدد التهمة المعتبر الحكم الجرائم المستندة اليه كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم . ٥ - عقوبة . عزل . معاملة الحكم المتهم بجناية الاستيلاء على مال للدولة بالرافة ومعاينته بالحبس وعدم توقيت العزل وجوب توقيت مدة العزل المقضى بها عليه ابتعا لحكم المادة ٢٧ عقوبات ونقض الحكم لمصلحة الطاعن نقض جزئيا .
١٧	٩٧	١٩٦٧/١/٣٠	مؤسسات عامة . موظفون عموميون . عاملون بشركات القطاع العام . الشروعات المؤممة تأميمها كليا التي كانت تتمتع بشخصيتها المعنوية لا تفقد - بشخصيتها المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . موظفوها وعمالها لا يعتبرون في حكم الموظفين العمامين الا بالنسبة لجرائم معينة حددها الشارح في قانون العقوبات . عدم مجاوزة ذلك الى مجال المادة ٢/١٣ اجراءات فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .
١٨	٩٨	١٩٦٧/١/٣٠	١ - اختلاس . استيلاء على مال للدولة . تحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١١ بسبب وظيفته ، سواء اكان مسالا اميريا ام مملوكا العمومي أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٢ في مهنه بسبب وظيفته . لاحد الافراد اذ العبرة هي تسلم المال للجاني ووجوده في المادة ١١٣ عقوبات . باستيلاء الموظف العمومي أو ٢ - اختلاس . جنابة الاستيلاء المنصوص عليها الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لاحدى ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن الجاني من التي تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات العامة العاملين في تلك الجهات . ٣ - موظف عام . عزل . اختلاس . الخفي بأحد ١١١ ، من قانون العقوبات . ادانته بالجريمتين الموظفين العموميين وفقا للبند السادس من المادة المذكور . وتوقيع عقوبة العزل عليه تطبيق سليم المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من القانون عقوبات متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف للقانون . ٤ - اثبات . حكم . تسببه . المحكمة الموضوع الاخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وأن عدل منها بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت اليها . ٥ - حكم . تسببه . أوجه الدفاع الموضوعية لا تستلزم من الحكم ردا صريحا . كفاية الرد الضمني . المستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها .
١٩	١٠٠	١٩٦٧/١/٣٠	١ - حكم . التوقيع عليه . النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع قصد به تنظيم العمل وتوحيده ، فان عرض له نتائج قهري - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداولة الاعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم النفسون الآخرين فلا يصح ان يفنى على ذلك الاجراء بالبطلان لا يبيته في ذلك (أي قابلية مكررة في القانون بما لا يجتنبهاج الي الابد خالدية أو اذن في اجراءاته .



## ملخص الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			٢ - اجراءات المحاكمة . شهود . دفاع . اذا كان الطاعن لم يسلك من جانبه - بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة اسماءهم في قائمة الشهود - الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه لا تترتب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماعهم وليس للطاعن من بعد ان ينمى عليها قعودها من اجراء تحقيق لم يطلبه منها .
			٣ - قتل عمد - سبق اصرار - حكم تسببيه - البحث في توافر نية القتل لدى الجاني وقيام ظرف الاصرار لديه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف، وتلك الوقائع لا يتناقض عقلا مع ما انتهى اليه .
			٤ - حكم . تسببيه . يكفى في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة .
			٥ - حكم . تسببيه . لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على بعض ادلة الاتهام ذلك بان في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا ان المحكمة اطرحتها ولم تر فيها ما تلمن معه الى ادانة المتهمين .
٢٠	١٠١	١٩٦٧/١/٣٠	ضرب حكم تسببيه المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان تبين اثر الاصابات او درجة جسامتها على اعتبار انه يكفى لتطبيق احكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، الا انه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ ان تبين اثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها .
٢١	١٠٢	١٩٦٧/١/٣٠	امر بالاوجه . حججه . قوة الامر المقضى . الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية له . قوة الامر المقضى . يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية بعد صدوره . سريان حظر تحريك الدعوى بعد صدوره على كافة اطراف الدعوى الجنائية ( على النيابة العامة ) ما لم تظهر دلائل جديدة « . والمدعى بالحقوق المدنية والجنى عليه الذي لم يدع بحقوق مدنية ) .
٢٢	١٠٢	١٩٦٧/١/٣٠	مواد مخدرة . دعوى جنائية . اقامتها . اسباب الاباحة . تقدم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج وان كان يحول دون اقامة الدعوى الجنائية عليه ، الا انه فعل مجرم لا يندرج تحت اسباب الاباحة .
٢٣	١٠٣	١٩٦٧/١/٣٠	امر جنائي . معارضة . استئناف . الاعتراض على الامر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الاحكام الغيابية وهو لا يعدو ان يكون اعلانا من المعارض بعدم قبوله انتهاء الدعوى بتلك الاجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الامر بقوة القانون واعتباره كان لم يكن . نهائية هذا الاثر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه . تخلفه عنها . استعادة الامر قوته وصيروره نهائيا واجبا للتنفيذ . عدم جواز المعارضة فيه او استئنافه رجوعا الى الاصل في شأنه .
٢٤	١٠٤	١٩٦٧/١/٣١	الاثبات . حكم . تسببيه . دفاع . ١ - دليل الادانة . وجوب ان يكون مشروعيا . دليل البراءة . مشروعيته غير لازمة . ٢ - للقاضي الجنائي الحرية في اختيار طريق الاثبات الذي يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ووزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر . وتقدير ما يمرض عليه في كل حالة حسبما مستفاد من وقائم كل أدلة وظروفها . ٣ - لمحكمة الموضوع استمداد اقتناعها من اي دليل تلمن اليه . طالما ان هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الاوراق .
٢٥	١٠٥	١٩٦٧/١/٣١	١ - حكم . تنفيذه . نقض . تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية منوط بالنيابة العامة وحدها بلا رقابة عليها ولا معقب . فاذا اوقفت النيابة تنفيذ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية على الطاعن . سقط التزامه بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . ٢ - معارضة . اعلان . اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة . يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته واعلانه لجهة الادارة لا يصح ان يبنى عليه الحكم في معارضته .
٢٦	١٠٥	١٩٦٧/١/٣١	١ - حكم . « حججه » . قوة الشيء المحكوم فيه . لاحكام البراءة لا تعين عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها او لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة بنيت على اسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم عليهم ، بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا . ٢ - حكم . تسببيه . الدفاع الموضوعي . لا يستأهل من المحكمة ردا صريحا عليه طالما ان الرد مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة .
٢٧	١٠٦	١٩٦٧/١/٣١	١ - التماس اعادة النظر . الحالات الاربع الاولى الواردة في المادة ٤٤١ اجراءات التي حددت حالات التماس اعادة النظر بجمعها معيار محدد اساسه ان الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة النظر الدعوى اما ان يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه كوجوب المدعى قتله او بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، واما ان يبنى عليها انهياد أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد او التخير بالمقوية المقررة لشهادة الزور او الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى او الغش الاساس الذي بني عليه الحكم .

ملخص الاحكام

٢ - التماس اعادة النظر . الفقرة الخامسة من المادة ٤١ اجراءات قصد بها على ضوء الامثلة التي ضربتها المذكرة الايضاحية ان تكون الوقائع الجديدة او الاوراق المقدمة دالة بدلائها على براءة المحكوم عليه او يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته او على تحمله التبعة الجنائية . ولا يكتفى فيها بعدادول مجرد لشاهد او متهم مما سبق ان ادلى به لدى محكمة الموضوع ان يصاحب عدوله ما يحسم بدائه الامر ويقطع بترتيب اثره في ثبوت براءة المحكوم عليه .

٣ - التماس اعادة النظر . يشترط القائلون في الوقائع او الاوراق التي تظهر بعد الحكم وتصلح سببا للالتماس ان تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا اiban المحاكمة .

٤ - التماس اعادة النظر . يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤١ اجراءات فضلا عن صدور حكمين نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة ان يكون الحكمان صادرين ضد شخصين .

٥ - التماس اعادة النظر . كفالة . تستلزم المادة ٤٤ من اجراءات لقبول طلب اعادة النظر المبني على الاحوال الاربع الاولى من المادة ٤١ اجراءات ان يودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهاات كفالة ما لم يكن قد اعفى من ايداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

مواد مخدرة . مسئولية جنائية . موانع العقاب . حكم . « تسببه » . المادة ٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين للامفاء :

( الاولى ) اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالاخبار ان يصدر الاخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة .

( والثانية ) لم تستلزم المبادرة بالاخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار ان يكون اخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبى الجريمة . والفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق .

تموين . خبز . اثبات . حكم تسببه . قرارات وزير التمرين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة والتي يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة امامه في الدعوى . لا تخرج من كونها اوامر لموظفى التموين لتنظيم العمل بينهم .

قضاء محكمة النقض المدنية

حكم . طعن . الحكم الذى لا يبت في اساس الخصومة لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في الموضوع .

١ - تلخيص . دعوى . الاستدلال من محاضر الجلسات على حصول تلاوة تقرير التلخيص في حالة خلو الحكم من هذا البيان .

٢ - تنفيذ عقارى . تسببه نزاع الملكية . تسجيل تنبيه نزاع الملكية بكل آثاره اذا لم يتبعه تسجيل حكم نزاع الملكية في ميعاد مائة وستين يوما ( مادة ٥٤٠ مرافعات قديم ) وجوب تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الاول على السقوط بانقضاء هذا الميعاد .

١ - نقض . طعن . مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - انه يجوز الطعن من كل من كان طرفا في الخصومة امام المحكمة التي اصدرت الحكم الطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفا او مستأنفا عليه خصما أصيلا او ضامنا لخصم أصيل .

٢ - مسئولية . موظفون . امتناع الموظف من تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ ترتب عليه مسئوليته اذا ما الحق ذلك ضررا بالغير .

٣ - حكم . تسببه . طعن . اذا اقيم الحكم على دعاءات متعددة وكانت احدى هذه الدعاءات كالمسبة وحدها ليستقيم بها ، فان تعييبه في باقى الدعاءات - ايا كان وجه الراى فيها - يكون غير مؤثر في الحكم .

٤ - علاقة سببية . استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائغا .

٥ - اثبات . حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته .

٦ - اثبات . جمارك . تقدير قيمة محتويات الطرد بمعرفة مشن الجمرك هو مجرد راى للمشن . فاذا مرف الحكم في حدود سلطة الموضوعية عن الاخذ بهلا التقدير فانه لا يكون قد خالف القانون .

رسوم . اراضى زراعية . دعوى .

خضوع تقدير الرسوم التأسيسية على الاراضى الزراعية . لنصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ . وعدم تأثره بقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمادة ٣١ من قانون المرافعات .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ
٢٨	١٠٨	١٩٦٧/١/٣١
٢٩	١٠٩	١٩٦٧/١/٣١
٣٠	١١٠	١٩٦٧/١/٣
٣١	١١١	١٩٦٧/١/٣
٣٢	١١١	١٩٦٧/١/٣
٣٣	١١٣	١٩٦٧/١/٣



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٤	١١٤	١٩٦٧/١/٤	ضرائب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ربط التقدير الحكمي . اجراء تعديل في المصروفات على ضوء اقرارات الشركة من سنة ١٩٤٧ وعدم اعتبارها من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير وعدم جواز اتخاذ نتيجة أعمال هذه السنة أساسا لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ لا مخالفة للقانون .
٣٥	١١٤	١٩٦٧/١/٤	ضرائب . الضريبة على القيم المنقولة . الضريبة على كسب العمل . وعاء الضريبة . ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة صاحب النصيب يعتبر توزيعا للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة بينما يعتبر الاجر تكميلا عليه ويخضع للضريبة على كسب العمل .
٣٦	١١٥	١٩٦٧/١/٤	١ - « ضريبة على المهن غير التجارية » . وعاء الضريبة . عدم وجود حسابات منتظمة . تقدير المصروفات جزافا بخمس الإيرادات والتي كانت مؤيدة للمستندات م ٢/٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٣٧	١١٥	١٩٦٧/١/٤	١ - تعليم حر . مدرسون . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقتصر تطبيقه على موظفي الدولة ولا شأن له بموظفي التعليم الحر الذين يحكمهم القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية المكملة له . ١ - فصل - مدرسون - لا يقبل القول بأن سبب فصل المدرسة هو عدم حصولها على المؤهل الدراسي ما لم يتم على عدم توافر شروط الإبقاء .
٣٨	١١٦	١٩٦٧/١/٤	١ - محل . اصابات العمل . قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . سريانه . متى كانت اصابة العمل لم تستقر ولم تحدد وتكتمل ألدها الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فان احكام هذا القانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية آمرة أو من النظام العام في هذا الخصوص تلحقها .
٣٩	١١٧	١٩٦٧/١/٤	١ - محل . نسخ العقد . يشترط في التصرف الذي ينتفى منه وصف التعسف في فصل العامل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون مبنيا على أوضاع قائمة ومستقرة وقت حصوله لا على أوضاع قلقة وغير مستقرة وفي الحسابان تخافها . ١ - حكم . تأجيل النطق به . التوقيع على ورقة الجلسة بحسب المحكمة أن تبين أسباب تأجيل النطق بالحكم « في ورقة الجلسة وفي المحضر » وليس في نصوص القانون ما يوجب البطلان على خلو أيهما من التوقيع .. ٣ - حكم . بطلان . الطعن في حكم لوقوع بطلان في الاجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد اثر في الحكم .
٤٠	١١٨	١٩٦٧/١/٤	عمل . مساواة . مؤسسة فردية متى كان القرار المطعون فيه قد انتهى الى أن مؤسسة المطعون عليه الاول مستقلة في عملها من الشركة المطعون عليها الثانية ولا تربطه بها رابطة ما ، فانه ينتفى وجه القول بوجوب التسوية بين عماله وعمال الشركة وفقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، واذا هي مشروطة بأن يكون العمل في منطقة واحدة ، وهو وضع يختلف باختلاف البيئة والظروف ، وأن تتساوى أعمالهم في طبيعتها ويتساووا هم في المؤهلات والكفاءة والخبرة وهو ما خلت منه عناصر النزاع .
٤١	١١٩	١٩٦٧/١١/١٢	<b>قضاء المحكمة الادارية العليا</b> السفر للخارج ترخيص سلطة الجهة الادارية في الترخيص أو عدم الترخيص في السفر من الامور المتروكة لتقديرها حسبما تراه متفقا مع الصالح العام .
٤٢	١٢٠	١٩٦٧/١١/١٢	هجرة : الهجرة من الدولة ليست حق وانما هي رخصة تقدرها جهة الادارة .
٤٣	١٢١	١٩٦٧/١١/١٢	مخالفة تأديبية . تعليمات ادارية . توافر المخالفة التأديبية بمخالفة التعليمات الادارية ولو استقر العمل على مخالفتها في البحث عن التعليمات أمر تملية الدقة المعروضة على الموظف ؟
٤٤	١٢١	١٩٦٧/١١/١٢	اكرام متى توافر اركانها في استقالة الموظف العام تهديد جهة الادارة باحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية لا يعتبر اكراما .
٤٥	١٢٢	١٩٦٧/١١/١٢	قرار اداري . جزاء . اختلاس . حق القضاء في الرقابة على صحة قيام الوقائع المؤتممة وسلامة تكييفها القانوني .
٤٦	١٢٣	١٩٦٧/٩/٢٠	<b>الجمعية العمومية للقسم الاستشاري</b> لا ينطبق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ على الموظف الذي انتهت خدمته الحكومية والتحق باحدى المؤسسات الصحفية وطلب تحويل احتياطي معاشه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . طبقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ لا تعتبر المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة .
٤٧	١٢٣	١٩٦٧/٩/٣٠	ضريبة . صحافة . أرباح . خضوع المؤسسات لصحفية بعد أن آلت ملكيتها للاتحاد القومي بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

رقم الحكم	المنحة	التاريخ	ملخص الأحكام
<b>قضاء محاكم الاستئناف</b>			
٤٨	١٢٥	١٩٦٧/٢/٩	ضريبة . طعن . دعوى . الطعن الضريبي المنصوص عليها بالمادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو بالاحالة الى هذه المادة هي دعوى من نوع خاص نظم المشرع طريقة رفعها اجراءات خاصة ضمنها نص المادة المذكورة ازاء امتيازات رأى معها عدم اخضاعها لقواعد قانون المرافعات لانها لا تتفق مع طبيعة هذا النوع من الدعاوى . ومن ثم لا تآثر للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة سالفة الذكر .
٤٩	١٢٦	١٩٦٦/٣/٢٤	ضريبة . عمل . بدل . ملاوة غلاء . بدل السكن وملاوة غلاء المعيشة اللتان يتقاضاهما رجال السلك السياسي والقنصلي في الخارج ( ورجال وزارة التربية والتعليم العالي ، الموظفون في الخارج ، وجميع الموظفين المصريين الذين يعملون هناك ويعاملون معاملة رجال السلك السياسي والقنصلي ) لا يعتبران من الزايا النقدية او العينية التي تخضعها لضريبة كسب العمل . ومن ثم لا يخضعان للضريبة العامة على الايراد .
٥٠	١٢٧	١٩٦٧/١/٢٥	ضريبة اضافية . عضو مجلس الادارة لا يخضع للضريبة الاضائية على ايرادات اعضاء مجالس الادارة سوى تلك الايرادات التي يحصلون عليها نظير قيامهم بأعمال الادارة . تلك الاعمال التي يزاوونها بصفتهم هذه ويتقاضون ما يتقاضون من مكافأة ومثلها في نظير قيامهم بها .
٥١	١٢٧	١٩٦٧/٢/٢٢	١ - استئناف . ميعاده . اذا كان الحكم المستأنف قد استند الى القانون ٩٢ سنة ١٩٥٩ ، فان ميعاد الاستئناف يخضع للقواعد العامة لقانون المرافعات ويكون ستين يوما عملا بفصل المادة ٤٠٢ . ٢ - اعلان . صفة . اذا اعلنت المستأنف عليها بصفتها الشخصية ، « و » باعتبارها وصية على اولادها ، فان واو العطف بمد كلمة « بصفتها » ، تؤيد ان المستأنف عليها قد اختصت بشخصيتها . عامل . معاش . وفاة . حد أدنى للأجر . ٣ - عامل . معاش . وفاة . حد أدنى للأجر . المادة ٧٩ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، تنطبق على العامل الذي لم يتم صاحب العمل بالاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . ٤ - جنازة . مصاريفها العامل باستحقاقه المعاش يعتبر في حكم المؤمن عليه ، ويستحق ورثته نفقات الجنازة ، تطبيقا لنص المادة ٩٨ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
٥٢	١٢٨	١٩٦٧/٥/١٦	١ - مسئولية جهة الادارة خطأ تعتبر جهة الادارة مسئولة مسئولية اصيلة من الخطأ الذي يقع منها . اهمالها الاشراف على السلوك الشخصي لاحد مبالها المصاب باضطراب عقلي أدى به الى قتل زميله ، يعتبر خطأ شخصيا من الادارة يستوجب مسئوليتها . ١ - تعويض . يجب ان يكفل التسرية من ورثة القتيل ويؤمنهم في مستقبلهم بعد ان لقنوا عائلهم .
<b>محكمة القضاء الإداري</b>			
٥٣	١٢٩	١٩٦٦/١١/١	١ - منحة دراسية . عدم توافر شروط المنحة التي أعلن عنها في المرحح يجعل القرار الإداري بترشيحه معيبا يتعين معه الفأؤه . ٢ - طلب وقف تنفيذ القرار الإداري شروطه . طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يجب ان يقوم على وكنين اولهما ركن الاستعجال بمعنى ان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعدى تداركها والركن الثاني يتصل بمبدأ المشروعية بمعنى ان يكون القرار بحسب الظاهر قائما على اسباب يرجح معها الفأؤه .
٥٤	١٣٠	١٩٦٧/٣/١٩	١ - تعهد التزام . اختصاص . عقد اداري . التعهد بالتدريس يعتبر نوعا من العقود الادارية اذا توافر فيه الأركان الخاصة بالعقد الإداري وتختص بنظره محكمة القضاء الإداري . ٢ - عقد اداري . سقوطه . العقد الإداري لا يسقط الا بمضى خمسة عشر عاما من تاريخ استحقاقه . ٣ - زواج . التزام . علم . قاعدة تنظيمية . يعتبر الزواج مدرا معقيا من المسئولية بسبب الانقطاع عن الدراسة او عن التدريس . صدور تعليمات الوزارة بذلك في حالات فردية يجعلها قاعدة تنظيمية واجبة التطبيق على كافة الحالات التي نشأت أو تنشأ في ظل تلك القاعدة . وقبل مدول القضاء الإداري من هذا المبدأ . ٤ - التزام . تعهد . قرار تعيين . مدته . جرى قضاء محكمة القضاء الإداري على اعتبار مدة سنة هي المدة المعقولة التي يتسنى للوزارة ان تصدر قرارها خلال تلك المدة فاذا مضت هذه المدة دون صدور قرار التعيين كان ذلك بمثابة اقفاء من الالتزام .
<b>قضاء المحاكم الابتدائية</b>			
٥٥	١٣٢	١٩٦٤/١٢/٨	ميعاد تظلم . امر تقدير اتماب . اعلان . المادة ٧٥ من قانون المرافعات تناول صحف الدعاوى ويخرج من نطاقها أي اجراء رسمه قانون خاص الذي تحكمه المادة السادسة من قانون المرافعات . التظلم من امر تقدير اتماب طيبب يجب ان يتم اعلانه خلال العشرة ايام من تاريخ صدور القرار - ولا يكفي تقديمه لقلم المحضرين خلال المدة والا سقط الحق في التظلم .



## التاريخ

الحمد لله

المجلد ١٢

1970/2/2A

14

07

137V/1/V

154

dv

1977/12/29

172

by

121Y/7/14

12

44

1470/0/1

17

7.

197V/1.71

128

71

147Y/11/50

15.

77

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٦٣	١٤١	١٩٦٧/١١/١٢	<p><b>قضاء المحاكم الادارية</b></p> <p>اختصاص قضاء ادارى شركات قطاع عام . عاملون . موظفون عموميون . اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات المتعلقة بالعاملين فى شركات القطاع العام ليس مرده مانص عليه فى لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما مرجعه ان شركات القطاع العام وان اتخذت شكل شركة مساهمة الا انها فى الواقع تقوم على ادارة مرفق عامة تستهدف زيادة الثروة العامة فى الدولة مما تعتبر معه مصلحة عامة بمنهاها الواسع كما ان العاملين فيها يعتبرون من طائفة الموظفين العموميين .</p>
٦٤	١٤٣	١٩٦٧/١١/٧	<p><b>قضاء المحاكم التأديبية</b></p> <p>عمل . تأديب دستورية القوانين - قرار جمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ . مشروعية ما تضمنته لائحة العاملين بالقطاع العام المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ من احكام معدلة للاختصاص التأديبى للمحاكم التأديبية على القواعد التى تضمنها القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ استنادا للتفويض التشريعى الوارد بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات وشركات القطاع العام .</p>
٦٥	١٤٥	١٩٦٧/١٠/٢٤	<p><b>القضاء المستعجل</b></p> <p>١ - اسوال . مرفق عام . عدم جواز الحجز على المنشآت والادوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق العام . مشروط بلزومها واستحالة الاستغناء عنها لخدمة المرفق ، بمعنى أن يترتب على فقدانها اضطراب خطير فى سيره .</p> <p>٢ - حكم . نفاذ . استئناف . الحكم المسمول بالنفاذ المستعجل ، لا يوقف تنفيذه الطعن بالاستئناف .</p>
٦٦	١٤٥	١٩٦٧/١/٢٠	<p>تأميم بنك . اختصاص قضاء مستعجل حكم . انتقال ملكية البنك العربى بالقاهرة للدولة نتيجة تأميمه بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وتسميته « بنك السويس » ، لا يمنع من بقاء شخصيته المنشوية مستقلة ، وقد ألزمت المادة الزابعة من قانون التأميم المشار اليه بالتزاماته السابقة على التأميم ، فى حدود ما آل الى الدولة نتيجة تأميمه فاذا اندمج بعد ذلك فى بنك مصر ، فمن المسلم به الا يكون لهذا الاندماج أى اثر على حقوق دائنيه ، ويكون بنك مصر ملزما بما قضى به الحكم المستشكل فى تنفيذه .</p>
٦٧	١٤٦	١٩٦٧/٥/١٥	<p>تقادم خمس . اشتراكات . حجز . عدم الاعتماد به . اشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية تندرج تحت الحقوق الدورية المتجددة طبقا للمادة ٣٧٥ مدنى وتقدم بخمس سنوات .</p>
٦٨	١٤٧	١٩٦٥/٤/١٩	<p><b>قضاء المحاكم الجزئية</b></p> <p>بلاغ كاذب . قصد جنائى . يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المتهم قد أقدم على التبليغ وهو يعلم كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون ذلك بنية الاضرار بمن بلغ ضده .</p>
٦٩	١٤٧	١٩٦٥/٤/١٩	<p>١ - سب . قذف . شكوى . يقضى قانون الاجراءات الجنائية بضرورة تقديم شكوى شفهوية او كتابية من المجرى عليه فى جرائم السب والقذف وللمجنى عليه فى هذه الجرائم التنازل عن شكواه الى أن يصلو فى الدعوى حكم نهائى ، وتشتط الدعوى بالتنازل ، وليس للتنازل شكل معين .</p> <p>٢ - تنازل المدعى المدنى من شكواه بعد رفع الدعوى الجنائية لا يؤثر فى الدعوى المدنية ، الا اذا تبين من سياق تنازل المدعى المدنى عن الجنحة المباشرة أنه ورد عاما وبصفة مطلقة ، فانه فى هذه الحالة يشمل التنازل عن الحق المدنى أيضا .</p>
٧٠	١٤٨	١٩٦٦/٦/١١	<p>عامل . اجر . مساواة فى الاجر . قاعدة ادارية .</p> <p>اذا وجبت التسوية بين عمال صاحب العمل الاصلى وعمال من يعهد اليه بعمل من أعماله ، فان التسوية بين عمال صاحب العمل الواحد عند تحقق شرط تساوى ظروف العمل ونوعه وتساوى المؤهل واجبة من باب أولى ، وليس من شك فى أن حق المساواة فى الاجر يعتبر من بين الحقوق التى مناهها الشارع فى المادة ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أن لم تكن الحق الاول الواجب المراعاة .</p>



رقم الحكم	التصنيف	التاريخ	ملخص الأحكام
٧١	١٤٩	١٩٦٦/١١/٢٦	مسئولية - مالك السيارة - عمل غير مشروع - حراسة - انتقال حراسة السيارة الى الميكانيكي وقيامه لها في غيبة مالكها وارتكابه العمل غير المشروع أثناء ذلك لا يسأل مالك السيارة عن العمل غير المشروع .
٧٢	١٥٠	١٩٦٧/١١/٤	١ - دعوى - صفة - شركة - تصفية - الدفع بعدم قبول الدعوى وبطلانها لولائها على غير ذي صفة - استنادا الى أن الشركة المدعى عليها تحت التأسيس ولم يتم شهرها ، لا يكون بحاجة الى مناقشة بعد أن قرر الحاضر عن تلك الشركة أنه صدر قرار تصفيتها ، وبعد أن قام المدعون بتصحيح شكل دعواهم باختصاص مصفى الشركة وممثلها القانوني . ٢ - عمل - شركة قطاع عام - علاقة العامل بشركة من شركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية ، ذلك أن التشريعات التي نظمت العلاقة بين شركات القطاع العام ، والعاملين فيها ، تعتبر جزءا متما لعمد العمل ، بحيث يستفيد منها العامل إذا كانت أفضل له . ٣ - اختصاص موظف عام - عامل بالقطاع العام لائحة العاملين بالقطاع العام لم تنزع اختصاص المحاكم العادية إلا فيما يتعلق بالنزاعات الناشئة عن تطبيق أحكام الباب العاشر منها ، الخاص بالتحقيق مع العاملين وتأديبهم . ٤ - اعارة - بدل - وإن كان عامل القطاع العام لا يعتبر موظفا في معنى المادتين الأولى والخامسة من القانون ٦٧ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور والمزبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاسمية ، إلا أن من حقهم الحصول على بدل اعارة بنسبة ٣٠ / من مرتباتهم الاسمية إذا كانت اعارتهم قد بدأت من يوليو ١٩٦٥ ، وهو تاريخ العمل بالقرار ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، وبنسبة ١٠ ٪ من مرتباتهم الاسمية إذا كانت اعارتهم قد بدأت في هذا التاريخ ، على أن يثبتوا أن الاعارة كانت الى وظيفة تملو بدرجة واحدة الوظيفة التي كانوا يشغلونها بالشركة المعبرة . أما إذا كانت الاعارة الى وظيفة معادلة لوظيفة كل منهم في الشركة المعبرة ، فلا يستحق الممار أي مقابل من هذه الاعارة .







# المحاضرات

- الحسبيات وتقنين الثروة
- مفهوم الحرية في ضوء القيم الاشتراكية
- من تجارب مشكلات التطبيق الاشتراكي في الزراعة
- جريمة اصـدار شيك بدون رصيد
- استحقاق اول مـربوط الفـئة عند التـسوية
- من اجل تطوير تشريع العمل

( فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ  
الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ أَعْمَالَكُمْ )  
« صدق الله العظيم »

العدد الثاني

السنة ٤٨

فبراير ١٩٦٨





# المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٠ ع ٠ م

## فهرس العدد

### ● الافتتاحية

٣ - الحريات وتقنين الثورة للاستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين ...

### ● النشاط النقابي

٥ - حول مؤتمر الهند العالي لتأييد الشعوب العربية للاستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين ...  
٨ - بيان الخدمات النقابية للمحامين عن السنوات من ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ...

### ● بحوث اشتراكية :

٩ - الحريات والاشتراكية - مفهوم الحرية في ضوء القيم الاشتراكية للدكتور محمد عصفور ...  
٢٨ - من تجارب مشكلات التطبيق الاشتراكي في الزراعة للدكتور جمال العطيفي ...  
٣٤ - تعديل التشريعات المعوقة للنظم الاشتراكية للاستاذ محمد نصحي سرايا ...

### ● في القانون الدولي :

٤٠ - الحصانة القضائية الدولية للدكتور فؤاد رياض ...

### ● في القانون الجنائي :

٤٦ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد للدكتور على العريف ...

### ● في قانون العمل :

٦٠ - استحقاق اول مربوط الفئة عند التسوية في شركات القطاع العام للاستاذ محمد فهم أمين ...  
٦٧ - حول الاختصاص بنظر منازعات العاملين بالقطاع العام للاستاذ لويس عبد الملك ...

### ● تعليق على الأحكام :

٧٠ - صور الخطأ الموجب للمسؤولية (الامتناع من العمل) للاستاذ حلمي راقب حنا ...

### ● تعليق على مشروعات القوانين :

٧٥ - من أجل تطوير تشريع العمل للاستاذ محمود النخيلي ...

### ● كتب قانونية :

٩١ - الوسيط في قانون العمل للاستاذ فتحى عبد الصبور ...

٩٣ - احكام القضاء : ...

## لجنة المجلة

الاستاذ احمد الخواجه

الاستاذ احمد نبيل الهاللى

الاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح

دكتور جمال العطيفي

دكتور حامد زكى

الاستاذ راقب حنا

دكتور رياض شمس

الاستاذ شكري اديمتري

دكتور على العريف

الاستاذ فؤاد عبيد

الاستاذ ماهر محمد على

دكتور محمد عصفور

الاستاذ محمد فهم أمين

نيس التحرير

أحمد الخواجه

سكرتير التحرير

محمد فهم أمين





# الحرية والتقنين الثورية

للأستاذ أحمد الخواجه  
نقيب المحامين

الحرية أولى قضايانا وأهم أهدافنا ودليل نضالنا السياسي ، بغيرها لا نستطيع أن نحقق كسبا ، وبدونها لا نقوم الاشتراكية ، ولا تتحقق الوحدة ، ولذلك استمر نضال الشعب العربى - فى مصر - دوما ضد المستعمر ، يقاومه ، ليخلص منه ، مهما كانت التضحيات التى يتحملها ، مؤمنا أن حريته هى السبيل الوحيد الى تحقيق غاياته الكبار .

والحرية ليست مجرد نشيد عذب المقاطع ، أو شعارات تجتذب انتباه المواطنين وتجمع حماسهم ، ولكنها ضرورة حياة ، بقدر كونها ضرورة تقدم . وهى لذلك ، وعلى طريق تقنين الثورة ، تحتاج الى وقفة فكرية تؤكد ما وتضمن ممارستها .

فليس يكفى البتة أن نقررها حقا للمواطنين ، بل يجب قبل ذلك ، أن نوفر له أسلوب ممارستها ، لا يكفى أن نورد نصا يعدد الحريات فيقرر حرية القول وحرية الرأى وحرية الاجتماع وحرية النقد بل يجب قبل ذلك كله أن نضع المواطن على الطريق الذى يستطيع معه أن يمارس هذه الحريات . بحيث تغدو الممارسة واجبا ، تنبع من خلاله الحريات حقوقا قائمة . والا أضحت الحريات نصوصا لا حياة فيها .

ان السبيل الى الحرية هو أن يكون الشعب صاحبها ومانحها ، الشعب لا يعطى ، الشعب لا يمنح الحرية الا اذا ملك ارادته وهو لا يملك ارادته بصدق الا اذا كان يسيطر على سلطة الحكم وسلطة الانتاج .

وهكذا تغدو الحرية مرادفة للديمقراطية ، ان حرية هذا شأنها لا يمكن أن تتحقق الا فى ظل الضمانات الآتية :

أولا - أن يكون لكل مواطن نصيب عادل من ثروة بلاده تخرر رأيه من كل ضغط .  
ثانيا - وأن يكون هذا الرأى الحر ، هو وحده الذى تبنى عليه كل التنظيمات الشعبية والسياسية ، فتغدو المجالس النيابية والمحلية وكافة المنظمات الدستورية المنتخبة برأى الجماهير المتحررة من كل خوف ، المتحررة من كل ضغط ترجمانا صحيحا لأراء المواطنين .

عندئذ سوف تكون أصوات السلطة الممنوحة لهذه المنظمات هى بصدق أصوات الجماهير ، وتكون الجماهير وحدها هى صاحبة الرقابة عليها ، هى حاميتها . هى محررة ارادتها .



ان تحقيق هذا الشرط سوف يجعل المجالس الممثلة لارادة الشعب هي وجدها مركز القوة فلا تستطيع ان تقوم في مواجهتها مراكز قوة اخرى لأن كافيّة المراكز سوف لا تجد سندها الا من خلال هذه المجالس ويضحي امامها اما أن تخضع لها واما أن تفقد مراكزها .

ثالثا - ان هذه المجالس المنتخبة من الشعب لا يجوز لها ان تفرض على حقوقه الأساسية في الحياة قيودا أو حدودا بغير الرجوع له في استفتاء عام تساله الراى في قضايا الكبار .

والا استطاعت هذه المجالس من خلال التمثيل المتاح لها ان تنحرف بسلطة الشعب عن غايته ، ان معنى ذلك أن قضايا الكبار هي ملك للشعب لا يرد عليها تفويض أو تمثيل ، وهذه الارادة التي تحتها ارادة الثورة هي الحرية والاشتراكية والوحدة .

ان استئثار الجماهير وحدها يوضع الضمانات لهذه القضايا تمنع المجالس والحكومات ، مهما كانت نسبة تمثيلها له ، ان تتصرف فيها ، بغير الرجوع الى الشعب ، فهي أمور يجب الا يرد عليها قانون بل لا يجوز أن يرد عليها الا الاستفتاء .

رابعا - ان هذه المصاني لا يمكن ان تتأكد الا اذا كانت هناك ضمانات قضائية لممارسة الحرية بأسلوب صحيح ، والوسيلة الى ذلك أن تكون هناك محكمة دستورية عليها نستطيع ان نضع حدودا دنيا لاختصاصاتها تتمثل فيما يلي :

- ١ - حق إلغاء القوانين المخالفة للدستور .
- ٢ - مراقبة قانونية إعلان حالة الطوارئ .
- ٣ - حق المواطنين في الطعن لديها من القرارات التي تمس حرياتهم .

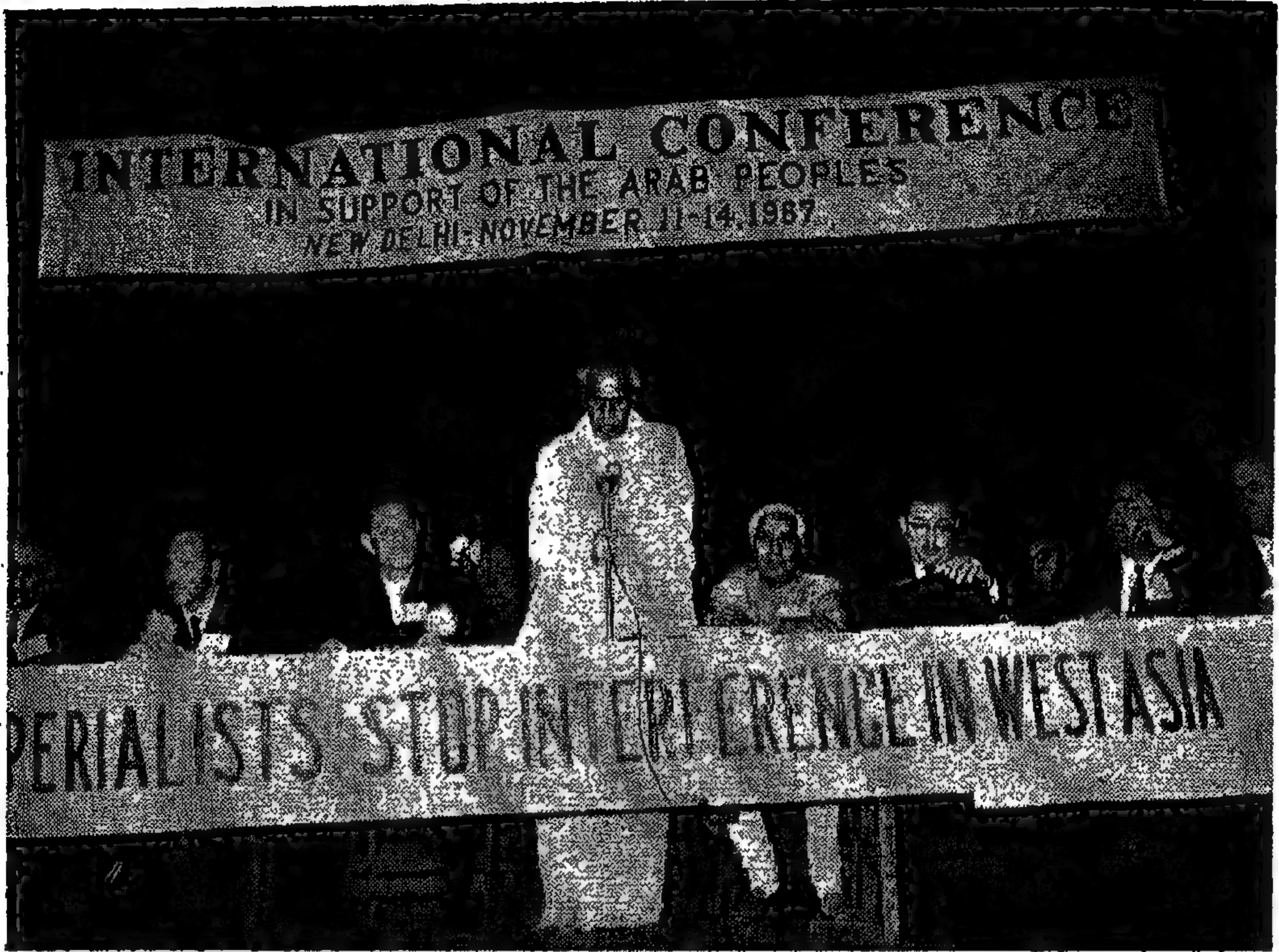
خامسا - ان ذلك يصل بنا الى التذكير بموضوع كثر خطره وهي كثرة ايراد القيود على الأفراد في الالتجاء الى القضاء ، الأمر الذي أدى بالسلطة الادارية بممارسة الانحراف بأسلوب علني ليقينها أن تصرفاتها معصومة من الرقابة لأنها فوق المسؤولية وفوق الحساب .

ان ايراد هذه القيود كان أمرا مقبولا في فجر الثورة يوم ان كانت حماية تصرفات الادارة عملا ثوريا ، أما الآن وقد استقرت حقوق المواطنين فلم يعد مقبولا أن يستمر هذه القيود والمحظورات الواردة على حق الطعن في تصرفات الادارة . ويجب أن يعود هذا الحق . الى الافراد لأنه بشكل رقابة جماهيرية على تصرفاتها تعصمها من الخطا اذا زين لها الانحراف .

سادسا - ان تحقيق الضمانات السالفة يجعل الحرية حقا ويجعل ممارستها واجبا ويضع قضية الحرية في اول خطوة على الطريق الصحيح .

إن الذي ذكرناه يتعين أن يترجم الى نصوص في الدستور والى تسخير القانون لخدمتها وليس للحد منها ، انها قضية كبيرة تحتاج الى جهد مستمر .

ان ذلك يقتضى منا نحن المحامين ، ان تؤكد فلسفة الحرية حتى تخلق المناخ الصحيح الذي تستطيع الحياة فيه ، ولذلك قررت نقابتنا أن يخصص العدد القادم من مجلة المحاماة لقضية الحرية ، فلسفة ، وحقا ، وتشريعا ، ورفضاً لكل معوقات سيرتها ، ومنطلقا بها نحو الوصول بالشعب العربي الى حقوقه الأكيدة في الحرية والاشتراكية والوحدة ، ممارسة وتطبيقا .



## حول مؤتمر الهند العالمي لتأييد الشعوب العربية

الذي عقد في نيودلهي عاصمة الهند في الفترة من ١١-١٤ نوفمبر ١٩٨٧

د. ستازا احمد فراجة نقيب المحامين

- (ب) أعضاء لجان تضامن الشعوب الافرو آسيوي.
- (ج) لجان التضامن للقارات الثلاث ( أفريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية ) .
- (د) لجان التضامن مع الشعوب الافرو آسيوية في دول الكتلة الشرقية .

- أولا - كان اجتماع المؤتمر - كما ورد في عنوانه - مخصصا لتأييد الشعوب العربية ، دعيت اليه كل الدول ، عدا اسرائيل .
- وكانت الوفود التي حضرت ، تمثل في الاغلب الأعم :
- (١) مجالس السلام .



الوجود الاسرائيلي ، وهو أمر يحول بينها وبين جذب الراى العام فى بلادها ، الى جانب الشعوب العربية ، فى عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ثالثا - جهل معظم الوفود غير العربية بالمعلومات الخاصة بالقضية الفلسطينية .

خشيت الوفود العربية أن يؤدى هذا الأسلوب فى معالجة آثار العدوان الى اهدار بحث مشكلة اللاجئين ، فحرصت على توضيحها وتوضيح الجوانب الانسانية والمأساة التى يعيشها هؤلاء اللاجئين منذ العدوان الاسرائيلي سنة ١٩٤٨ واصرار حكام اسرائيل على عدم السماح لهم بالعودة الى وطنهم . وأوضحت الوفود العربية تجاهل لوضع شاذ وغير مقبول ، قائم فى المنطقة ، وانغال تقرير الحل العادل له ، سوف يؤدى الى استمرار الصدام ، وتهديد السلم ، لأن حق كل مواطن فى العودة الى بلاده ، هو من الحقوق الأساسية التى تكفلها كل الشرائع .

كما اشارت الوفود العربية الى القرارات العديدة للأمم المتحدة ، بشأن كفالة حقوق اللاجئين .

وأدى ذلك فى النهاية ، الى اجماع الراى على قرار بضرورة عودة اللاجئين كشرط هام لاقرار السلام فى المنطقة .

أن الذى حدث فى المؤتمر ، يدل بوضوح على أن القضية الفلسطينية ، لا يمكن أن تجسد رايها عاما عالميا ، الا اذا تحقق دعم الوجود الفلسطينى ، وإعادة تنظيم الشعب الفلسطينى كشعب مناضل فى سبيل استعادة حقوقه فى العودة الى وطنه ، بحيث يحمل القضية الفلسطينية أولا ، أبناء الشعب الفلسطينى أنفسهم .

إذا توافر ذلك ، فسوف ينظر الى القضية باعتبارها حركة تحرير وطن ضد مستعمر وافيد عليها ، وهو أمر يمكنها من خلق راي عام عالمي حولها .

كما أن تحقيق هذا الأسلوب ، يبرز الجانب الاستعماري فى الحركة الصهيونية على الأرض الفلسطينية ، ذاتها ، بدلا من النظر فيها على أساس أنها نزاع بين اسرائيل والبلاد العربية المجاورة لها .

أن ذلك يقتضى بالضرورة أن ينظر الى حركة التحرير الفلسطينية باعتبارها الحركة الأم ، التى

اجمعت الوفود الممثلة فى المؤتمر ، على أن العدوان الذى وقع على الشعوب العربية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، هو عدوان استعماري موجه أساسا الى الجمهورية العربية المتحدة ، بسبب موقفها النضالي فى قيادة حركة التحرير العالى ومقاومة الاستعمار والخروج من مناطق النفوذ ، وانتهاجها الأسلوب الاشتراكي فى التنمية الداخلية .

ولذلك انعقد اجماع الأعضاء ، على أن العدوان لا يجوز أن يكسب المعتدى حقا .

وأنه يتعين انسحاب القوات الاسرائيلية الى مواقعها قبل ٥ يونيو الماسى ، فورا وبغير شروط . كما أدى ذلك الى صدور قرار بأن حسق المواطنين فى المناطق المحتلة فى مقاومة الاحتلال بالسلاح ، هو حق مشروع .

وقرار آخر ، باعتبار يوم ١٩٦٤/١/٢٥ ، يوما للتضامن مع الشعوب العربية ، أسوة بما اتخذ فى شأن قضية فيتنام ، وأدى الى ازدياد الراى العام العالى فيها ، ضد الاستعمار .

ثانيا - من المسائل التى انفرد الوفد العربى بايضاحها أسلوب الاستعمار فى قسم الوحدة الوطنية للدول المتحررة كما حدث فى الهند وكوريا وفيتنام ، وبيان أن خلق اسرائيل كدولة عنصرية ، مخصصة لخدمة المصالح الاستعمارية فى المنطقة ، وكقاعدة لها فى ضرب حركة التحرير بها ، قد قصد به قسم الوحدة الوطنية للدول العربية ، ومحاربة أممها فى وحدتها القومية .

ولقد لقي هذا الاتجاه استجابة كبيرة ، لدى الوفود الممثلة ، لا سيما الوفد الهندى ، لأن الهند مانت هذه المشكلة .

ثالثا - لم تحظ القضية الفلسطينية بالعناية التى تستحقها ، وكان ذلك راجعا الى ما يأتى :

أولا - أن الوفود الممثلة فى المؤتمر ليست متفقة على راي واحد حول القضية ، بل انه لا يوجد وفد واحد غير عربى ، حتى من ممثلى حركات التحرير ، الممثلة فى سكرتارية التضامن الأفروآسيوى ، الكائن مركزها بالقاهرة ، يريد بحث هذا الجانب من القضية .

ثانيا - كما أن الوفود غير العربية ، خارج الاجتماع كانت مجمعة على أن التعرض لهذه القضية فى أصلها يؤدى بالضرورة الى مناقشة

سنة ١٩١٧ وحتى قيام دولة اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ ثم مساندة الاستعمار له منذ ذلك حتى الآن ، كما نوقش معنى العدوان والمرور في المضائق الدولية في القانون السدولى . وكانت احاديث المحامين كلها تاييدا للجمهورية العربية المتحدة ولحقوق الشعب الفلسطينى

٣ - قامت جمعية علماء الهند ، وهى تجمع كبير للمسلمين ، بمساندة المؤتمر الى أبعد الحدود عقدت مؤتمرا شعبيا كبيرا فى دلهى القديمة حضرته آلاف عديدة ، أفلنت سخطها التام على العدوان ، وعلى حكام دولة اسرائيل ، وموقفها من قرار الأمم المتحدة بشأن القدس كما قامت الجمعية بنفسها ، بترتيب حفل استقبال فى يومين آخرين متتابعين تكريما للوفود المشتركة فى المؤتمر .

٤ - فى الاجتماع الختامى للمؤتمر ، تليت رسالة السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، والتى كان لها ابلغ الاثر فى نفوس الحاضرين الذين استقبلوها بالتصفيق وقوبا .

### انا لله وانا اليه راجعون

#### فقيد كريم

فجعت صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ يناير ١٩٦٨ نبأ وفاة المرحوم السيد محمد محمود حسن مدير حسابات نقابة المحامين ، وكانت الفجعة كبرى والمصيبة فادحة عقدت لسانى عن رثائه لما كان عليه الفقيد العزيز من دماء الخلق والامانة المطلقة والنزاهة التى لا حد لها والاخلاص فى العمل طوال مدة خدمته للنقابة منذ التحق بها سنة ١٩٣٨ حتى وافاه الاجل المحتوم فى صبيحة هذا اليوم المشؤم وقد رأيت لزاما على وقد عجزت عن رثائه وايفائه حقه من التكريم بعد وفاته أن أنعيه للسادة أساتذتى وزملائى الذين مارسوا المحاماة منذ سنة ١٩٣٨ حتى الآن ليبكيه كل منهم بقدر ما أداه الفقيد الكريم من خدمات للنقابة .

ولا نملك الا أن ندعوا الله سبحانه وتعالى أن يجعل الجنة مثواه وأن يجزيه عما قد نبه للنقابة والمحامين خير الجزاء وانا لله وانا اليه راجعون .

أمين صندوق نقابة المحامين

محمد فكرى اغا

تجد مساندة من جميع الشعوب العربية ، ومن كافة حركات التحرير ، بدلا من النظرة اليها كحركة تابعة للدول العربية المتحررة .

ولتحقيق ذلك يجب تنفيذ توصيات المؤتمر ، بشأن يوم التضامن مع الشعوب العربية ، واخصها :

١ - امداد الهيئات الدولية واللجان القومية بالأفلام والطبوعات والصور ، التى تثبت ضراوة العدوان وبشاعته .

٢ - أن تقوم اللجان القومية المختلفة ، من خلال الهيئات الدولية بتعبئة الراى العام الشعبى والرسمى ، حول القضية .

٣ - تنظيم جماعات من البلاد المختلفة لزيارة المنطقة ، ونشر نتائج زيارتها وانطباعاتها نحو آثار العدوان ، تاييدا للنضال العربى .

٤ - أن يطلب من الاجهزة القيادية للمنظمات الشعبية الدولية ، أن تبعث بمندوبين عنها الى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتؤكد سرعة واهمية اتخاذ خطوات فعالة لحماية حقوق الشعب العربى .

٥ - أن تقوم اللجان القومية بجمع الاكتتابات من أجل القضية العربية مع ربطها بحقيقة القضية كلها .

٦ - تعبئة الشعب العربى ، لدفاع صلب وفعال عن حقوقه العادلة .

٧ - تكوين لجان برلمانية فى كل بلد ، لتأييد النضال العربى .

#### اعمال حول المؤتمر :

١ - حظى المؤتمر بمساندة كبيرة من الحكومة الهندية ، تمثلت فى لقاء رئيس الجمهورية الأعضاء الوفود ، وفى رسالة السيدة/انديرا غاندى الى المؤتمر فى حفل الافتتاح التى أعلنت فيها مساندة الهند للشعوب العربية .

٢ - كما لقي المؤتمر عناية من مجموعات المثقفين بالهند أوضحتها الاستقبالات التى أبدتها منظمات المحامين والكتاب والصحفيين .

وكان الاجتماع الذى أعده المحامون ،

مناسبة حية لشرح القضية الفلسطينية ، وتوضيح العدوان الصهيونى على فلسطين ، ودور الاستعمار البريطانى فى التمكين له منذ



**بيان**  
**بالخدمات النقابية للمحامين**  
**عن السنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ويناير ١٩٦٨**

نوع الخدمات	يناير ١٩٦٨		١٩٦٧		١٩٦٦		١٩٦٥		١٩٦٤	
مصاريف العلاج	٦٧٩	٢٥٠	٩٠١٦	٦٠١	١١٣٧٧	٥٤٩	٥٨٢٢	٦٩٦	٢٢٨٦	١٤٠
مصاريف تشييع جنازة	٤٦٠	—	٣١٥٠	—	٣٢٢٠	—	٢١٩٠	—	١٤٧٥	—
مصاريف النادي	—	—	١٤٠	—	١٠٤٠	١٤١	١٤١٩	٥٣٥	٤٤٢	٤٦٠
الاعانات العاجلة	١١٣٥	—	١٦٨٦	—	٣٤٩	٨٠٠	١٣١٢	—	٢٨٥	—
الاعانات للعلاج	٥٠٠	—	١٣٦١	—	٢٥٠	—	٢٢٥	—	٥٠٩	٢٠٠
الاعانات لعائلات المحامين المعتقلين	١٧٣٩	٥٠٠	٨٣٩٨	—	٤٦٢٨	—	٢٠٩٤	—	٢٤٣٥	—
الاعانات لمحامى القنصل	٢٠٩٠	—	٨٥٥٩	٢٨٨	—	—	—	—	—	—
	٦٦٠٣	٧٥٠	٣٢٣١١	٢١٩	٢٠٨٦٥	٥٩٠	١٣٠٦٣	٢٣١	٧٤٣٣	٤٠٠

( ١ ) حصلت مجلة المحاماة على البيانات الموضحة بهذا الجدول رأينا نشرها توضيحاً للزملاء بالجهود التي يقوم مجلس النقابة ببذلها في مجال الخدمات النقابية وكيف ان هذه الخدمات زادت بالقياس الى الاموال السابقة رغم الظروف القاسية التي تجتازها البلاد .

### فن القضاء

#### كتاب عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري

امرف الاشياء والامثال فنفس الامور عند ذلك بنظائرها واعمد الى اقربها الى الله ، واشبهها بالحق ، واجعل لمن ادعى حقاً غائباً او بينة امراً ينتهي اليه فان احضر بينته اخذت له بحقه والا استحلت عليه القضية فان ذلك انفى للشك واجلى للعمى وابلق في العذر . المسلمون مدول بعضهم على بعض الا مجلوداً في حد او مجرباً عليه شهادة زور ، او ظنيماً في ولاء او نسب فان الله قد تولى منكم السرائر ودرا بالبينات والايمان . واياك والخلق والضجر والتأذي بالخصوم والتشكر فند الخصومات فان الحق في مواطن الحق يعظم الله به الاجر ويحسن به الدخر فمن صحت نيته ، واقبل على نفسه كفاه الله بما بينه وبين الناس . ومن تخلق للناس بما يعلم الله انه ليس عن نفسه ، شانه الله ، فمماظنك بثواب عند الله عز وجل في عاجل رزقه وخزائن وخمته . والسلام »

( قديمها للمجلة : الاستاذ عبد المنعم جلال المحامى )

كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى ابي موسى الاشعري يقول :

« بسم الله الرحمن الرحيم : من عبد الله عمر بن الخطاب امير المؤمنين الى عبد الله بن قيس : سلام عليك ، اما بعد : فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذ ادلى اليك وانفذ اذا تبين لك فانه لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له ، آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك . البيئة على من ادعى واليمين على من انكره والصالح جائز بين المسلمين ، الا صلحاً احل حراماً او حرم حلالاً . ولا يمنعك قضاء قضية اليوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادى في الباطل .

الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم

# الحرريات والاشتراكية

## في ضوء القيم الاشتراكية



الدكتور محمد عصفور  
المحامى أمام محكمة النقض

ما الذى يعنيه تقنين الثورة ؟

يكثُر الحديث في هذه الأيام عن الحرية .. والديمقراطية .. وسيادة القانون .. وهذه .. بدون شك - ظاهرة طيبة ، لأنها تدل على شجاعة أدبية وإدراك سليم لأحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عما وصلنا اليه . غير أن ما يلفت النظر ، هو أن بعض من أرادوا معالجة موضوع «الحرريات» القوا بكل ثقلهم على أبغض جانب من جوانب الموضوع وهو جانب التقييد والقهر ، مترفقين به تارة ، وملتمسين له الأعذار والتبريرات تارة أخرى ، بحجة تقنين الثورة مرة وبحجة حماية عملية التحول الى النظام الاشتراكي مرة أخرى .. وكل ذلك للوصول في النهاية الى التطابق بين الشرعية الاشتراكية وبين الشرعية الاستثنائية التى يفرضها نظام حكم عرقى ، وكأننا تقنين الثورة هو تقنين للقيود وتبرير للشذوذ ! وحتى يكون الحوار مجديا مع هؤلاء الدعاة « لشرعية طوارئ اشتراكية » ، يجب أن ننطلق معهم من نقطة نحسب أنهم لا يختلفون معنا فيها ، وهى أننا لا نتحدث عن ثورة مجردة ، وإنما نعنى بثورة اشتراكية . فالنقاش يدور إذن حول ثورة اشتراكية يحق لها أن تدافع عن وجودها ، وعن نظام اشتراكي يجب أن يحتذى بالقانون لمواجهة الانحراف في الحريات .. وفي عبارة أخرى أنه في معالجة موضوع «الحرريات» يجب أن تربط الحرية منذ البداية

بنظام اشتراكي - هو نظام ثورى بطبيعته - فيقال ، كيف تفهم الاشتراكية الحرية ؟ وكيف تفهم قيودها ؟ إذ لا يجوز الحديث عن تقييد الحريات أو التضييق عليها ، كأمر منفصل عن الاشتراكية وقيمها وغاياتها ، فمن غير المقبول التقرير بشرعية القيود قبل أن نعرف ما إذا كانت القيم المراد حمايتها تتواءم أو تتنافر مع هذه القيود .. ويقتضى ذلك بداية أن نحدد أولا على وجه قاطع وبات أن ما يراد تقنينه في الثورة هو قيمها الاشتراكية ، وأن ما يتطلب حماية في الدولة هو نظامها الاشتراكي .. غير أنه بدون تحديد مفهوم الحرية في الاشتراكية في ضوء القيم الكبرى التى تعتمدها سوف يكون من العبث الوصول الى حل سليم - يوفق بين قيم الاشتراكية وبين أساليب الدفاع عنها ..

ولا جدال في أن حماية كل نظام سياسى أو اجتماعى لأسسه ومقوماته أمر طبيعى ، بل وحتمى ، غير أن الأمر المؤكد أن وسائل حماية كل نظام يجب أن تتجاوب مع فلسفة هذا النظام ، فمما يستتبعه نظام فاشى لنفسه من أساليب لحماية نفسه ، لا يجوز لنظام اشتراكي أن يلجأ اليها ، فإذا هو لجأ اليها هدم - من حيث لا يشعر - أصول فلسفته وكان سبيلا لانتقاص الناس على الاشتراكية والكفر بها .

وإذا كان الأمر حسبما قدمنا فإنه لى نحدد



والمفكرين فهو أحيانا تعبير فلسفى ، وأحيانا تعبير أدبى ، وهو فى الحالين منقطع الصلة بحياة الملايين من الأدميين . وما تغير وضع هذا الإنسان المجرد كثيرا بعد أن وضعت الديمقراطية فلسفتها الحرة موضع التنفيذ بما أقامته من نظم سياسية ودستورية ، وإنما كان التغير الوحيد هو تحويل الإنسان المجرد الى « مواطن » ينغمز فى عداد الملايين الذين يذهبون الى صناديق الانتخاب - فى فترات دورية - ويدلون بأصواتهم فى اختيار ممثليهم ، ثم لا تربطهم بعد ذلك بالدولة رابطة روحية أو أدبية .. وحتى بعد أن كفلت الديمقراطية بعض الحقوق الاجتماعية للمواطن ( بجانب الحريات التقليدية ) لم تفعل ذلك لأن إنسانيته حركت قلب الدولة ، وإنما كان ما فعلته خطة سياسية لمقاومة الاشتراكية ، وما تنطوى عليه من تهديد لأصحاب السيطرة الاجتماعية . غير أن الحريات كلها - سياسية واجتماعية - هى مجرد حقوق « قانونية » تجد سندها فى إرادة الدولة وحدها ، فهى التى تمنحها أو تمنعها وهى التى تملك تقييدها أو حتى إهدارها .

أما الاشتراكية - فتتخذ الى الإنسان نظرة أخرى فهى لا تنظر اليه نظرة مجردة ولا تنظر اليه كمواطن ، وإنما هى تنظر الى الإنسان فى صورته « الحية » كأننا يشقى ويكافح ويصبر لى يعيش . وهى لهذا تعالج مشكلات الإنسان الأساسية كشخص يعمل فى الواقع من أجل حياته ، ومن هنا كان اهتمامها بحق الإنسان فى الحياة قبل حقوقه السياسية . ذلك أن الاشتراكية بدراسة لواقع حياة الملايين وتاريخ النظم السياسية قد أدركت ما فشلت الديمقراطية فى حله . فلقد ثبت أن الحقوق السياسية والمساواة القانونية لم تمنع الظلمين الاجتماعى والسياسى من أن يحيلوا الغالبية الساحقة من المواطنين الى شبه أرقاء ، يشغلهم الكدح المتواصل من أجل لقمة العيش عن الاستمتاع بحياتهم الإنسانية - وبالتالي عن حقوقهم السياسية المكفولة قانونا ، وأدت تبعيتهم لأرباب الأعمال ( فى المزارع أو المصانع ) الى تحطيم معظم العناصر التى لا يتكامل بدونها كيان إنسان حر أو مستقل ، ولقد رأت الاشتراكية فى هذا الوضع إهدارا لأدمية الإنسان ونادت بأن هذه الأدمية تفرض على المجتمع أن يكفل للإنسان حريته الأولى وهى ليست مجرد كفالة حقه فى الحياة ، وإنما تهئية حياة حرة كريمة ..

على وجه منضبط « قيود الحريات » التى يجوز فرضها فى نظام اشتراكى ، يجب أن نبدا أولا بتحديد الفهم الاشتراكى للحرية وما تسيفه من قيود توطئة للوصول الى ضمانات كافية للحرية . وفى ضوء هذه الحقيقة الأساسية سوف نعالج فى فروع ثلاثة الموضوعات التالية :

**أولاً - ما هو مفهوم الحرية فى ضوء القيم الاشتراكية التى يجب أن تهيم على أى تنظيم قانونى يقوم فى ظل نظام اشتراكى**  
**ثانياً - ما هى القيود التى تقرها فلسفة النظام الاشتراكى ..**

**ثالثاً - ما هى الضمانات الواجب توافرها للحريات فى نظام اشتراكى .**

ونقتصر هذه المرة على معالجة الموضوعين الأول والثانى ونرجى معالجة الموضوع الثالث الى العدد المقبل .

### أولاً - مفهوم الحرية فى الاشتراكية الحرية إيمان بالإنسان

فى الفكر الاشتراكى ارتباط وثيق بين الإنسان من جهة وبين القيم الإنسانية الكبرى وهى : الحرية والديمقراطية والمساواة الاجتماعية - من جهة أخرى .. فما بود الفكر الاشتراكى أن يؤكد دوماً هو أنه لا يجوز بحث مشكلة الحرية بحثاً مجرداً ، وإنما لا بد أن يربط منذ البداية بالإنسان كأدمى حقيقى له مطالبه فى الحياة ..

والواقع أنه من غير المتصور التحدث عن « الحرية » فى نظام لا يكون فيه الإنسان مصدر القيم ، وأن يكون أسعاده هو الغاية من وجود المجتمع ونشاطه . وعلما التاريخ أن قيام النازية فى ألمانيا على انقراض جمهورية « فايمار » قد ارتبط بانقياد قيمة الإنسان فى المذهب الوضعى ، واحتقار الرخاء والرفاهية فى مذاهب القوة . فالإيمان بالإنسان الحر ورفاهيته هو المعيار الصادق والأمين للفرقة بين الديمقراطية والفاشية ، وهو الذى يعصم النظام الديمقراطى من الانحراف نحو الفاشية لأنه يقيم الأساس الخلقى الوطيد الذى تقوم عليه الحرية .. ولقد نادى فلاسفة المذهب الحر ونادت الاشتراكية بالإيمان بالإنسان .. ولكن هل كان « الإنسان » الذى آمنت به الديمقراطية والاشتراكية واحداً ؟

لقد كان الإنسان الذى آمن به المذهب الحر كأننا مجرداً لا وجود له إلا فى كتب الفلاسفة

حكامهم اختيسارا مبرا من كل ضغط ، ويمارس هؤلاء الحكام - نواب الشعب صاحب السيادة - اختصاصاتهم المحددة في الدستور ، وبشرط أن لا يمسوا الحريات الغالية . ولا تخالف الاشتراكية هذا التصوير الانساني لما يجب أن تكون عليه سلطة الحكم ، وانما هي تؤكد أن مبادئ الديمقراطية النظرية تنقض كلها في التطبيق . . فالسيادة الشعبية وهم لأن الشعب نفسه لا حول له ، وانما كل السيادة مركزة في يد اقلية مالكة ان لم تكن هي الاقلية الحاكمة ، فهي التي تعين الحكام ، وهي التي تحركهم من وراء ستار . والدستور الكافل لسيادة الشعب هو أيضا قصاصة ورق . . لأنه ليس سوى واجهة قانونية تخفي وراءها السيطرة الاجتماعية للطبقة المالكة . ولقد أكدت الاشتراكية من واقع دراساتها للجتمع وتطوره أن السلطة السياسية لا تستقل عن النظام الاقتصادي ، وانما يحكمها هذا النظام ويوجهها ويحدد غاياتها . وقد تبين من تقصى تاريخ الكثير من النظم السياسية والقانونية للديمقراطية أنها تولدت في كنف الصراع الاجتماعي بين الطبقات ، ولذلك فان بعضها يحمل طابع هذا الصراع ، والبعض الآخر قد وضع متلائما مع أسس النظام الاجتماعي الرأسمالي ، وأعد لكي يكون سنداً لحمايته . وهذا هو السبب في فساد النظر الى الديمقراطية على أنها فلسفة سياسية فحسب تنادى بالحرية . . انما الديمقراطية فلسفة اجتماعية في المقام الأول ، ارتبطت في نشأتها وفي نموها بنظام اجتماعي رأسمالي بل واستعماري ( فلقد كانت أعرق الديمقراطيات أعرق الدول في الاستعمار ) . ومن الطبيعي أن تدافع هذه الفلسفة الاجتماعية عن الاستغلال ، وذلك باعطاء الأولوية لحقوق رأس المال ، على حقوق الانسان . ومن الانصاف أن نقرر أن فلسفة الديمقراطية الاجتماعية - والتي اُسِّمَتْ في بداية عهدها بالليبرالية أو المذهب الحر - لم تكن تدافع عن الاستغلال الاجتماعي . . وانما كانت تدافع فحسب عن « حق » الملكية وتعتبره حقاً مقدساً ، وهي اذا كانت قد رفعت حق الملكية فوق سائر الحقوق الأخرى ، فانما فعلت ذلك على أساس أن قوام هذا الحق وسناده هو العمل ، ونلمس ذلك في تعريف « لوك » الملكية بأنها هي هذا الشيء الذي مزجه الانسان بعمله لأن العمل في الواقع هو الذي يخلق الفرق في قيم الأشياء . . ولقد فهم عمالقة علم الاقتصاد السياسي « الملكية » هذا

فالانسان في الاشتراكية هو واقعيًا - لا نظريًا - القيمة الأساسية ( اذا جاز استخدام هذا التعبير ) بل هو مصدر قيم المجتمع كلها . ومن الطبيعي أن ترد هذه النظرة الى الحريات اعتبارها وكرامتها ، ذلك أن قيمة بهذا الوصف تفرض على كافة السلطات في المجتمع ، لا يستطيع هذا المجتمع أن يهدرها والا أهدر أساس الولاء له . وايهـان الاشتراكية بقيمة الانسان ايمان من غير حدود ، لأنه ايمان بقيمة كل انسان مهما كان شأنه . ويتمثل ايمان الاشتراكية بالانسان في أن كل فرد موضع احترام المجتمع ، ولا يستثنى انسان واحد من أن يستظل بحماية النظام الاشتراكي ورعايته . ولهذا كانت الغاية الأساسية من تحويل مصادر السلطة الاقتصادية الى المجتمع هي فرض المساواة في فرص العيش للملايين جميعها ، حتى بالنسبة لمن جردوا من امتيازاتهم الاقتصادية . فانتقال ملكية وسائل الانتاج الى الشعب لا يمكن أن تعني « مصادرة » او « عقوبة » وانما هي تعني فحسب استرداد الشعب اوارده في الحياة دون وجيدة أو انتقام أو تنكيل . وهذا هو السبب فيما يؤكد الاشتراكيون من أن تصفية الامتيازات الطبقيّة لا تعني تصفية آدميين وانما هي تعني فحسب انتزاع أدوات السيطرة وتسليمها للشعب صاحب السيادة : سياسية واقتصادية . .

وعلى نحو ما تؤكد الاشتراكية ارتباط قيمها بالانسان ، على نحو ما تعلّى هذه القيم على أساس احترام ارادة الانسان وكرامته ، وهذا هو السبب في أن الاشتراكية بطبيعتها - ديمقراطية وحرّة :

#### فلاشتراكية - بطبيعتها - ديمقراطية

ولا تخالف الاشتراكية الديمقراطية في التعريف بنظام الحكم الديمقراطي وهو أنه حكم يؤمن بسيادة الشعب ويكفل حريات الأفراد ، وتكون الغاية منه مصلحة الشعب . غير أن ما تعيبه الاشتراكية على الديمقراطية أنه توجد هوة عميقة بين أصول الديمقراطية النظرية وبين تطبيقها العملي « سواء بالنسبة لما يعنى « سلطة الحكم الديمقراطية » او « بمصالح الشعب » .

#### سيادة الشعب في الديمقراطية والاشتراكية

ولقد صورت الديمقراطية سيادة الشعب تصويراً سياسياً وقانونياً ، فقررت أنها تتحقق في نظام للحكم يقوم على الرضا ، ويختار فيه المحكومون



الا انه في التطبيق لم يحقق مثله العليا ، بدليل انه لم يحل دون اوجه التعسف الهائلة كما انه لم يكن كافيا في حماية الناس من الطفيان . ولذلك فانه وان تحققت خلال المائة سنة الأخيرة عدة اصلاحات ، الا ان الظلم صار أوضح من ذي قبل ، فالفقر المدقع يوجد وسط وفرة قوية ، وحتى الديمقراطية السياسية - في ظل هذه الظروف - أصبحت محدودة .. وقد اشار « پاريتو » و « موسكا » بحق الى أن الأقليات البلوتوقراطية تمارس تأثيرا هائلا في المجتمعات الديمقراطية .. غير أن الليبرالية لا تكتفى بذلك ، وانما هي تتخذ من مبادئها سندا لفكر وعمل رجعيين ، فعلى الرغم من التظاهر باتباع سياسة ليبرالية تقليدية ، فان هذه السياسة تهجر في العمل ، بل ويدعو رجال المال والأعمال الدولة للتدخل لحماية مصالحهم : فهم يدعون الدولة للتدخل في أوقات الانكماش والرخاء على حد سواء ، ويقصدون من تدخلها في أوقات الانكماش تفادي الافلاس أو المحافظة على أرباحهم ، ويقصدون من تدخلها في أوقات الرخاء وخلال التنافس على الأسواق المحافظة على حق فتح الأسواق والمواد الخام والمستعمرات . واذ يرى رجال المال والأعمال أن الحركة العمالية تزداد في تطرفها وقوتها ، فانهم يسعون لاستخدام سلطة الدولة الاكراهية للحد من نمو هذه الحركة .. واذ تصل الأزمة الى ذروتها ، يقوم صراع عنيف من أجل القوة . وتهجر الرأسمالية مبادئها الحرة لا من أجل الاشتراكية ، بل من أجل الفاشية .. ذلك أن رجال الأعمال وان خشوا تدخل الفاشية .. الا أنهم يفضلونها على قيام مجتمع عمالي اشتراكي ..

هكذا كانت تقوم النظرية التقليدية الحرة على اساس حماية الدولة للفرد من التدخل في نشاطه وخصوصا في سعيه لكسب الثروة ، فهي تمثل - كما قال « لاسكي » - فلسفة حضارة تجارية ، وما انكر دعاة المذهب الحر هذه الحقيقة . فلقد أعلن « جون لوك » في وضوح وصراحة أن الغاية العظمى والرئيسية للحكومة هي المحافظة على الملكية . حقيقة أن الملكية لم تكن تنصرف الى ممتلكات الناس فحسب ، وانما كانت تدخل في مدلولها أيضا حياتهم وحرياتهم ، وان كان هذا لا ينفي أن معظم الكتابات تدل على أنها كانت معنية بحق الملكية باعتبارها مظهرا لحرية « المشروع التجاري الخاص » ولقد كان من شأن هذا التأكيد

الفهم ، وكان هذا هو تعريفهم لها . ولقد كان هذا المذهب - الذي دافع عنه « آدم سميث » و « ريكاردو » معوانا لرجال الأعمال الذين كانوا يحاولون التحرر من طفيان الاقطاع ، حيث كان حق الملكية في النظام الاقطاعي يقوم بصفة مطلقة استنادا الى سلطة السيد الاقطاعي أو بالأحرى غصبه ، في حين أن سند الملكية في النظام البورجوازي الجديد ( والذي كان في سبيله الى سيادة المجتمع ) لم يكن مجرد القوة وانما الصناعة ( وكان اساسها الجهد ) . غير أنه اذا صلحت نظرية العمل كأساس للقيمة سندا للدفاع عن حقوق الملكية البورجوازية في نشأتها الأولى ضد الاقطاع المتدهور ، فهل تصلح الآن سنداً في تبرير توزيع الثروة في فترة الصناعة الضخمة والنظام الرأسمالي ؟

ان مفكرى الديمقراطية انفسهم يفضحون المضمون الحقيقي لفلسفة الاقتصاد الحر فيقول أحدهم : « لقد كانت النظرية التقليدية الحرة تقوم على اساس حماية الدولة للفرد من التدخل في نشاطه وخصوصا في سعيه لكسب الثروة ، فهي تحمي نظاما فرديا ذا علاقات اجتماعية وملكية ، وقد نشأت هذه النظرية عن الدولة عندما كانت التجارة تكافح من أجل تخليص نفسها من قيود الإقطاع والاستبداد الملكي .. ولقد أعلن « آدم سميث » أن النظام الاقتصادي ينظم نفسه بنفسه في الغالب اذ يجب على رجل الأعمال لكي يكسب أن ينتج ما يكون الناس أكثر احتياجا اليه ، ولذلك فان العلاج الصحيح للأمراض الاجتماعية - في نظره - هو النظام الواضح والبسيط : نظام الحرية الطبيعية أي ممارسة أقل تدخل حكومي ممكن . وقد دافع عن هذا النظر مفكرون من كل مذهب سياسي : دافع عنه المحافظون والأحرار على حد سواء ، فقال « آدموند بورك » ( سياسي المحافظين الأول ) أن احتكار السيادة السياسية شر ، أما احتكار رأس المال فعلى النقيض من ذلك فيه نفع كبير وخصوصا بالنسبة للفقراء . وهو قد آمن بأنه من الغباء التدخل في قوانين التجارة لكي تشفى الجماهير من الفقر . ودافع مفكرون أحرار مثل « فولتير » عن هذا الوضع الاجتماعي نفسه فقال : « انه لا يمكن تجنبه أن تكون الأغلبية فقيرة ، الا انه ليس من الضروري أن تكون بائسة » ..

ومع أن المذهب الحر يقوم نظريا على فكرة الحرية الاقتصادية بقصد تحقيق الرخاء العام ،

لا تختلفان في تحديد مدلول السيادة الشعبية فحسب ، وإنما تختلفان أيضا في تحديد مدلول « مصالح الشعب » وكيفية تحقيقها . . ولقد ادعت الديمقراطية أن تحقيق مصالح الشعب مرهون بأن لا تكون سلطة الحكم امتيازاً أو سلطة شخصية يمارسها الحكام في رعايا ، وإنما هي التزام أو عبء يضطلع به القادرون بقصد تحقيق مصالح المواطنين ، ولهذا لا يعتبر خضوع المحكومين لسلطة الحكم ولاءً لأشخاص ، وإنما هو ولاء لأهداف النظام الذي أقامه المحكومون أنفسهم ، ومن الواضح أن يكون هذا الخضوع مشروطاً بالقدر الذي يخلص فيه هؤلاء الحكام في تنفيذ التزاماتهم ، فهو إذن خضوع مشروط باحترام سلطة الحكم لأهداف النظام الذي قامت من أجل تحقيقه . وفضلاً عن ذلك يجد الشعب ضمان مصالحه في اختيار ممثليه وفي حريته في ممارسة أوجه النشاط التي يراها أعود عليه بالنفع ، وأن ما يتسع له المجتمع الديمقراطي من أحزاب وتيارات وهيئات وجماعات وطوائف ضاغطة يتيح السبيل للمصالحة بين المصالح المتعارضة . غير أن تجارب الحكم الديمقراطي أبرزت أن المواءمة المزعومة بين المصالح هي تغليب لمصالح الطبقة المالكة في معظم الأحيان ، فما سادت المجتمع الرأسمالي - في النطاق الاقتصادي - أساليب الديمقراطية وإنما سادتها شريعة الغاب ، وصرعت الملكية المستغلة جميع قيم الإنسانية ، وضاعت مصالح الكثرة الغالبة لأنها الكثرة المجردة من أي سلاح أمام طغيان السيطرة الاجتماعية والاحتكارات ، فالاحتكارات لا تقيم الحكومات وتختار أشخاص الوزراء فحسب ، وإنما هي تتجاوز حدود دولتها لتصبح قوة تهدد مصالح الشعوب الأخرى المتخلفة ، وهي قد أدت - في بعض الديمقراطيات - إلى قيام الفاشية أو نظام قريب منها ، وهي التي توجه نشاط شعوبها توجيهها عدوانياً . وموقف الاشتراكية في هذه المسألة واضح لا لبس فيه ، حيث ترى أن سيطرة الشعب على مصيره الاقتصادي هي وجدها التي تحول دون الاستغلال وتحقق مصالح الشعب . غير أن الفكر الاشتراكي المعاصر أفاد من تجارب النظم الأخرى وهو لهذا لم يتمسك بتفسير اقتصادي محض للاستغلال يجعل من احتكار طبقة الملكية وسائل الإنتاج المصدر الوحيد للاستغلال . . وإنما يقدر أن تمت مصادر أخرى للاستغلال أهمها الإشراف

لأولوية حق الملكية - ولو في أساس الفلسفة الليبرالية - تأكيد هذا المعنى في نصوص الدساتير الديمقراطية . . فمطالعة معظم هذه الدساتير ( ومن أهمها الدستور الأمريكي ) تكشف عن تفرقة واضحة بين نوعين من الحقوق هما : حقوق الملكية وحقوق الإنسان ، وقد تأيدت هذه التفرقة بتوزيع الدستور نفسه على شطرين يحمي كل منهما نوعاً من الحقوق . . ولقد بدا لبعض آباء الدستور أنه لا تعارض البتة بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان ، غير أن هذا التعارض قد ظهر في التطبيق وتزايد سنة بعد سنة حتى فسرت بعض نصوص الدستور في القضاء الأمريكي العالى تفسيراً يغلب حقوق الملكية على حقوق الإنسان ، كالقيود المفروضة على الديمقراطية ، والتفسير القانوني لحماية الملكية ، وبعض القيود على السلطة الاتحادية لصالح الولايات . . فهذه كلها تعمل لحماية توزيع غير عادل للثروة . وما تحققت بعض حقوق الإنسان بصورة كاملة ، بل أن بعض هذه الحقوق قد أهدرت أحكام القضاء . ويشير الأستاذ Rader إلى أن هذا هو الاتجاه الواضح في الحياة الأمريكية المعاصرة ، وأن جوهر البرامج السياسية للحزبين الكبيرين المتصارعين . هو الإصرار على ترجيح حقوق الملكية على حقوق الإنسان ، وهو يرى أن هذا الاتجاه يقترب من اتجاه الفاشية التي تجمع حقوق الإنسان لكي تحمي نظام الربح وما يتصل به من نظم ، وأن الذي دهور الديمقراطية هم السماسرة والمخربون الذين يشتغلون أما عملاء لرجال الأعمال ، أو سياسيين استسلموا لرشاوى العمل الكبير أو ضغطه ، كما يرى أن السبب في معظم الفساد في الحكم هو السعي إلى تحقيق امتيازات خاصة من قبل المصالح الغنية ، أو تلك المصالح التي تريد أن تغدو غنية ، فالمثل الأعلى الحر في حاجة إلى أن يوسع وعليه أن يتعلم بعضاً من الدساتير الاشتراكية ، والسبيل لتحقيق أحسن جزء من المثل الأعلى الليبرالي هو الاعتراف بأن حقوق الملكية القائمة تعارض في الغالب الحقوق الإنسانية ، وأنه يجب أن تعيد بناء نظامنا في ضوء هذا الفهم » (١) .

### مصالح الشعب

ويتبين مما تقدم أن الاشتراكية والديمقراطية

(١) مؤلف الأستاذ M. Rader : No Compromise

ص ٢١٠ - ٢١٢ ومؤلف « الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي » والمراجع العديدة المشار إليها فيه .



وقيام سلطة الحكم على الرضا .. فان اكبر المكاسب الانسانية الذي يمكن ان تحققه الاشتراكية في المجال الاقتصادي هو مبدأ المساواة في الفرص وقياس السلطة الاقتصادية للمجتمع على أساس العدل .. ومن أجل هذا تريد الاشتراكية ان تزيل التناقض الذي اقامته الديمقراطية بين النظامين السياسى والاقتصادى : ولقد قال « جوريز » بحق ( وأشارته وان كانت قد انصرفت الى النظام الاجتماعى الفرنسى في وقته الا انها تنصرف كذلك الى كل نظام اجتماعى يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ) : « ان الأمة في نطاق النظام السياسى تعد ذات سيادة وهى قد حطمت جميع أوليغارشيات « حكومات الأقلية » الماضى : واذا كانت الملكية الفردية قد ظهرت ( وقت الثورة الفرنسية ) على انها شكل وضمان للشخصية الانسانية ، الا انه مع تعاظم الصناعة الرأسمالية ، والتكتل الاجتماعى للمنتجين ، غدت الملكية المشتركة والجماعية لوسائل العمل الكبرى الشرط للتحرير العالمى ، والاشتراكية هى الوحيدة القادرة على حل التناقض القائم في المجتمع الرأسمالى ، اذ تعلن ان الديمقراطية السياسية يجب ان تؤدي الى الديمقراطية الاجتماعية ، ولانها ترى ان الديمقراطية يجب ان تكفل في المصنع كفالتها في البرلمان ، ولانها توجب ان تكون الأمة ذات سيادة في النظام الاقتصادى لكى تحطم امتيازات الرأسمالية العنصرية على نحو ما هى ذات سيادة في النظام السياسى . والأمة اذ تعلن سيادتها الاقتصادية ، تخلق الحرية الاقتصادية للأفراد ، على نحو ما تخلق الحرية السياسية للأفراد ، باعلان سيادتها السياسية » .

### الاشتراكية والحرية

وظاهر مما قدمناه ان الاشتراكية ليست مجرد فصل يضاف الى فلسفة الديمقراطية السياسية وانما هى نظرة شاملة الى المشكلات الانسانية ، ويبدو هذا الفرق واضحا في معالجة كل من الديمقراطية والاشتراكية للحرية ، ففي حين تصورات الديمقراطية ان الحرية هى مجرد تنظيم الصلة بين المواطن ونظام الحكم ، اكدت الاشتراكية ان الحرية صلة تتم في نطاق حياة الانسان الواقعية أى في سعيه من أجل لقمة العيش :

لقد تصورات الديمقراطية - انه بكفى قيام نظام الحرية ان يكفل دستورها الحرية .. غير ان هذه الحرية التى اعترف بها قانونا هى حرية

على الملكية الجماعية ، بل وممارسة السلطة السياسية المطلقة .. ومن هنا كان التفسير الجديد والجريء لفكرة الاستغلال فهما أوسع لمعنى الملكية المستغلة لا يربطها بطبقة او نظام طبقي ، فقد يوجد الاستغلال في مجتمع غير طبقي . بل وليس هناك ما يمنع من فهم الطبقة فهما أوسع بحيث تنسج « للمصالح الخاصة » التى تنعزل عن مصالح الشعب وتعارضها متخفية وراء سلطة ادارة اموال الشعب ..

وكان طبيعيا - استنادا الى ما تقدم من حقائق - ان ترتب الاشتراكية على ذلك استحالة تحقيق غايات الديمقراطية في ظل السيطرة الاجتماعية للطبقة المالكة ، فهذه السيطرة تنقض ما تعلنه الدساتير الديمقراطية من سيادة شعبية ، وهى تهبط الحقوق والحريات كلما قدرت ان ممارستها ستعارض مع مصالح المالك او تهدهدها .

وانه وان تحدث البعض عن « الديمقراطية السياسية » وعن « الديمقراطية الاجتماعية » كنظامين متكاملين داخل الاشتراكية ، الا انه تفسير يجمل من الديمقراطية نظاما غريبا عن الاشتراكية وتميزا عنها ، وان كان يفرض على النظام الاشتراكي قيم الديمقراطية السياسية واساليبها .. ولئن كان في هذا الاتجاه الرد الكافي على من يرون الاشتراكية مناهضة للديمقراطية ، الا انه مع ذلك يوحى بان لكل من الاشتراكية والديمقراطية جانبها الخاص في نطاق السيادة الشعبية .. والذي نراه ان الاشتراكية - في هذا المجال - نظام كامل ، فهى بذاتها - سواء من حيث الطبيعة او الغايات - ديمقراطية ، ولهذا لا يجوز الفصل داخل النظام الاشتراكي بين معنى الحرية المتمازجة ، لان الاشتراكية تطوى بين جناحيها معنى الحرية الاجتماعية ومعنى الحرية السياسية ، وهى اذ تحرر مجموع الشعب من سيطرة الأقلية المالكة ، لا تفعل ذلك مقاومة منها الاستغلال الاجتماعى فحسب ، وانما بقصد تحقيق السيادة الواقعية للشعب باطلاق ارادته من اسار السيطرة الاجتماعية . فالاشتراكية اذن ذروة الديمقراطية .. بل وهى دعوة اكثر انسانية من الديمقراطية من حيث انها تنظم الروابط الاقتصادية استنادا الى نفس الأساس النظرى الذى قامت عليه الديمقراطية السياسية وتعنى به مبدأ المساواة .. فاذا كان اكبر المكاسب الانسانية التى حققتها الديمقراطية في المجال السياسى هو مبدأ المساواة



لا يتصور أن تكون دموه تمكن السلطة من الإنسان . ولقد توهم البعض أن الاشتراكية هي صورة من صور « سيطرة الدولة » سيطرة كاملة طالما أنها توجب أن تكون الدولة الحائزة لكل الأموال ولكل الوظائف ، وأن النظام الاشتراكي لن يفسدو تبعاً لذلك أن يكون تضخيماً للدولة الرأسمالية الحالية بتوسيع سلطانها على الأموال والأشخاص .. وقد فند الاشتراكيون هذا الاعتراض مؤكدين أنه خطأ فاحش .. فالدولة الرأسمالية كما قال « جوريز » ليست سوى رب عمل ضخم يطبق ويخضع كالآخرين لقوانين المشاركة والأجر ، وعندما يلغى هذا النظام الرأسمالي سوف تختفى هذه الدولة التي تعد ثمرته والحفيظة عليه ، وسوف يتلقى جميع العاملين - في جميع الوظائف - مجموع ثمرة عملهم . فلن تكون الأمة الرأسمالية الضخم الذي يشغل جميع المواطنين كالأجراء ، وإنما سوف تكون فحسب السند الاجتماعي لجميع العمال ، وجميع المواطنين الذين تحرروا من كل سيطرة لرأس المال .. والحق السيد للملكية الذي طالبت به الأمة على وسائل الإنتاج لن يمس الملكية الفعالة للعمال : وإنما سوف يكون فحسب تحديراً دائماً ضد أوجه العدوان الجديدة وضد أي فزو للرأسمالية المضطهدة ، وهذا يعني أن التنظيم الأسمى سوف يكون في نفس الوقت الحرية الأسمى ، وأنه سوف تزدهر في الجماعة المنظمة كل القوى الفزدية » . ويتابع « جوريز » - في وصفه البليغ - تأكيد الاشتراكية للحرية فيقول :

« ان المجتمع الاشتراكي - وهو ديمقراطية صناعية حقيقية - لن يكون مجتمعاً تسيطر عليه البروقراطية ، ذلك أن الاشتراكية وهي تجعل من الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية سوف تجرد الوظيفة من كل عبودية طاغية ، بل الواقع أن هذه البروقراطية سوف تعوقه ، ذلك أن الحرية هي « الروح » في المجتمع الجديد ..

« .. ان روحنا الحرة تجعلنا نشعر في أعماقنا بنفاذ الصبر بالنسبة لكل اكراه خارجي .. ولهذا فإننا اذا لم نجد في النظام الجديد مثبلاً الحرية والحق والكمال والحرية الحية ، واذا نحن لم نستطع أن نسير وأن نغنى وأن نمرح تحت هذه السموات ، وأن نستنشق العير وأن نقطف زهور الصداقة ، فإننا سنعود الى المجتمع الحاضر ، لأنه رغم أوجه اضطرابه وقلقه واضطهاده ، وعلى الرغم

شكلية ، لا يسمح بممارستها الا في الحدود التي ترسمها مصالح طبقة مستغلة ، وحتى عندما تمردت روح الإنسان على قيم الحضارة التجارية ، واضطرت الديمقراطية الى التسليم ببعض الحقوق الاجتماعية فإنها لم تفعل ذلك لأن إنسانية المواطن قد حركت قلب الدولة وإنما كان ذلك - كما قلنا من قبل - مجرد خطة سياسية لمقاومة الاشتراكية ..

أما الاشتراكية - فقد كانت نقطة البداية عندها ما انتهت اليه الديمقراطية الاجتماعية ، ذلك أنها اعتبرت أن تحرر الإنسان الاجتماعي هو حرية أساسية يمكن أن تعد مصدراً لكافة ما يتمتع به من حريات أخرى ، وهذا هو السبب في تحديد الاشتراكية أوقفها الصارم من حق الملكية ، فهي قد رأت أن مشكلة الحرية هي مشكلة الصراع بين حق الملكية - كمصدر للسيطرة - وبين الحريات باعتبارها حقوقاً متصلة بشخص الإنسان ، وقد رأت الاشتراكية أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هي أن لا يكون كدح أغلبية المواطنين من أجل لقمة العيش شاعلاً لهم عن ممارسة حرياتهم ، وأن لا تؤدي التبعية لأرباب الأعمال الى نوع من الرق الاجتماعي ، الذي تتحطم معه كافة العناصر التي لا يتكامل بدونها كيان إنسان حر أو مستقل هو وحده الذي يستطيع أن يحيا حياته الإنسانية وأن يتمتع بحرياته ..

ولهذا لا تسلم الاشتراكية بحق للملكية يقوم على استغلال الإنسان ، ولا تسمح لهذا الحق بأن يتحول الى سلطة أو سيطرة تبطل سلطة الدولة وحريات الأفراد . وكان طبيعياً أن تنقل الاشتراكية ملكية وسائل الانتساج الى المجتمع حتى لا تكون مصدراً للاستغلال أو لتهديد الحريات ، فهي إذن تحصر سلطة الدولة من سيطرة الملاك ، وتحمي المواطنين من الرق الاجتماعي ، وتكفل لهم التمتع الحقيقي لا الوهمي أو الشكلي بالحرية .

ولكن هل يعني ذلك أن الاشتراكية تجعل من الحرية الاجتماعية بديلاً عن الحرية السياسية ؟ وهل يعني ذلك أن تكون الاشتراكية دعوة الى تعطيم طاغوت رأس المال ، وأن تكون في نفس الوقت دعوة الى إقامة طاغوت سلطة الدولة المطلقة ، يمارسها الحكام وراء شعار تحقيق غايات الاشتراكية وأهدافها ؟ !

إذا كانت الاشتراكية تؤمن بالإنسان وقيمه وبالفساية العادلة من وجوده إيماناً عميقاً فإنه



ولا تنكر الاشتراكية انجازات البورجوازية في نطاق الحرية غير أنها لا تبسّغ في مداها .. وفي عبارات « جورينز » أيضا :

« فلئن كان القانون البورجوازي الثوري قد حرر الشخصية الإنسانية من عديد من القيود ، إلا أنه أكره الأجيال الجديدة على أن تدفع عائدا لراس المال المتجمع لدى الأجيال السابقة ، كما وأنه ترك لأقلية امتياز جمع هذه الضريبة ، وهو بذلك قد فرض على كل الشخصية الإنسانية نوعا من « الرهن » لمصلحة الطبقة ، أما الاشتراكية فإنها ترى - على النقيض من ذلك - أن وسائل الانتاج والثروات التي جمعتها الإنسانية يجب أن تكون تحت تصرف جميع أوجه النشاط الإنسانية وأن تحررها. وطبقا لها يكون لكل إنسان منذ الآن حق على وسائل النمو التي خلقتها الإنسانية ، فليس الشخص الإنساني الذي يجيء إلى العالم شخصا مجردا تماما من كل حماية ، يتعرض لكل الاضطهادات وأوجه الاستغلال ، وإنما هو إنسان يأتي مزودا بحق هو حقه في النمو الكامل ، وهو يستطيع أن يطالب به أي بالاستخدام الحر لوسائل العمل التي جمعتها الجهد الإنساني . فلكل فرد كانسان حقاً في النمو الكامل ولذلك فإن من حقه أن يطلب من الإنسانية كل ما يدعم جهوده ، ومن حقه أن يعمل وأن ينتج وأن يبدع دون أن تخضع أية طائفة من الناس عمله للربا أو للاستغلال. وعلى نحو ما يجب على الجماعة أن تكفل حق كل فرد ، بأن تضع تحت تصرفه وسائل الانتاج ، يجب أيضا أن تتزود الجماعة بالنسبة لهذه الوسائل بحق مطلق في الملكية .. »

هذه هي الحرية الضخمة التي تطلقها الاشتراكية - والتي أسماها « جورينز » الحق الإنساني - وهي لا يمكن أن تنفصل عن العدالة ، لأن الاشتراكية وقد جعلت من الفرد غايتها لا تعلى شيئا عليه ، لا يمكن أن تتمحض قوة وإكراها ، فهي تخدم القوى المتنوعة للحياة وهي التأكيد الأسمى للحق الفردي . وليس هناك أكثر مناهضة لهذا الحق الفردي من سيطرة طبقة ما ، فهذه

من أن الحرية فيه ليست سوى كذبة ، إلا أنها كذبة يمكن أن يطلق عليها الناس وصف الحقيقة ، وهي تسكن القلب ..

« ونحن إذا تصورنا أننا نخلق بيروقراطية فإننا نلقى بذلك على مجتمع المستقبل - ظل مجتمعنا الحالي - في حين أن العدالة بالنسبة لنا أمر لا يمكن فصله عن الحرية .. »

فالاشتراكية ديمقراطية حتما بحكم كونها إنسانية .. وهذا الاتجاه الجوهرى للاشتراكية ينقض أي ادعاء ينسب إلى الاشتراكية الاستبداد أو التسلط .. ولا يجوز أن تحتاج الاشتراكية بما قد يجري في بعض الاشتراكيات من تطبيق جائر ، لأن هذا الجور - وهو انحراف بالأصول من مقاصدها - أمر يناقض طبيعة الاشتراكية وجوهرها كدعوة إلى الحرية .

ونستطيع أن نقرر - دون مبالغة أو تجاوز - أن الاشتراكية هي ذروة الموجة الحرة .. فهي تعتنق بلا تردد ب فكرة الحرية الإنسانية على نحو ما أرستها الليبرالية بجانب فهمها هي الخاص ل ضمانات وضع هذه الحرية موضع التنفيذ .. وفي عبارة أخرى أن الاشتراكية إذا كانت تختلف عن الليبرالية فيما يجب أن يوضع من ضمانات لكفالة الحرية ، إلا أنها تتفق معها حقاً في الإيمان بالحرية .. ولهذا لا نتصور اشتراكية بدون الحرية ، ومثل هذه الاشتراكية - إذا أمكن قيامها - تناقض صارخ .. فالاشتراكية بطبيعتها إنسانية ، فإذا هي أنكرت على الإنسان الحرية ، فقدت علة وجودها .. غير أن الحرية بمفهومها الاشتراكي لا تتحدد بمجال دون غيره من المجالات ، فهي لا تقصر الحرية - هذه القيمة الكبرى في الاشتراكية - على حماية الإنسان حينال السلطة السياسية وإنما هي توسع مداها إلى كافة المجالات .. ولهذا قيل بحق أن الاشتراكية تطلق يد أو تفجر - طاقة ضخمة غير مسبوقه ، هي حرية الإنسان الشاملة ، وهي الحرية التي أطلق عليها « جورينز » وصف « الحق الإنساني » أو « السلطة الإنسانية » . وهذه الحرية لا يمكن أن تنفصل في الاشتراكية عن العدالة ، لأن الاشتراكية وقد جعلت من الإنسان غايتها لا تعلى شيئا عليه ..

أن توزع بالعدل . وأن لا تكون احتكاراتا ثميننا لفئة .  
ولهذا كان قيامها من أجل المساواة كفاحا ضد  
اغتناب حريات أشخاص آخرين .

وبدلا من الحصول على المزيد من الحرية عن  
طريق سلب الآخرين منها ، يمكن أن نمد آفاق  
الحرية بتوفير فرص أكثر أمام الجميع .

والكفاح لزيادة الحرية الإنسانية يتجاوز الكفاح  
من أجل المساواة ، ولهذا ينضم إليه الاشتراكيون  
بالضرورة ويسفون الى توزيع عادل للحرية - حتى  
تكون لدى كل فرد الفرصة في أن يتمتع بحياة  
كاملة . . ليس هذا فحسب ، وإنما يسعى  
الاشتراكيون الى المزيد من الحرية أو المزيد من  
الفرص التي توزع ، وهو سعى لا يعرف نهاية أو  
مدى . .

ويؤكد الاشتراكيون أن الحرية هي اسمى قيمة  
كان الإنسان يجاهد دائما من أجلها . وهم يقرون  
أنه يقف عقبة في طريق توسعها - وما وقف أبدا  
في هذا السبيل - انكار قيمة الحرية وإنما تمثلت  
العقبات في وجهات النظر الجزئية والمشتتة التي  
تشيع الغموض في المعنى الحقيقي للحرية . .  
فالحرية الاقتصادية - شأنها شأن الحريات  
الأخرى - تعنى في نظر الاشتراكيين أكثر من اختفاء  
القيود القانوني ، أنها مجهوع الفرص الإيجابية المتاحة  
للناس في حياتهم الاقتصادية . . «

هذا هو معنى الاشتراكيين عامة نحو الحرية  
.. فهل نخطئ نحن اذا أكدنا أن الاشتراكية تعنى  
المزيد من الحرية لا التضييق عليها بحجة التحول  
الى الاشتراكية ؟!

### القانون والواقع :

يجزينا أن يتحدث بعض المتصددين للدفاع عن  
الحريات في هذه الآونة عما يسميه أخطاء شائعة مألوفة  
تعود عليها تفكيرنا منذ قبل الثورة وهو أننا نعيش  
أحيانا في أبراج عاجية نعزل فيها قوانيننا عن  
الواقع ، وإذا انعزل القانون عن الواقع انفتح الباب  
للتحكم . . وضرب الكاتب مثلا لذلك تجربة اصدار  
قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٥٠ الذي لم يكن  
يكتفى بتقييد سلطة البوليس بل يقيد سلطة النيابة  
وينزع منها اختصاصها بالتحقيق ويعهد به الى قاض  
للتحقيق . . فقد ذهب الكاتب الى أن البلاد لم  
تكن مهياة لهذا الانتقال ، وإنما لم تكن قد أوجدنا

السيطرة عدوان على الإنسانية كلها ، ولهذا السبب  
لا تعد الاشتراكية في نظر معتنقيها فكرة تحكمية  
أو خيالية وإنما هي تتحرك وتنمو في صورة حقيقة  
كاملة « وأنها قوة ضخمة للحياة تمتزج مع الحياة  
كلها وقادرة اذن على أن توجهها . وهي قد واجهت  
التطبيق الناقص لفكرة العدالة والحق الإنساني  
من جانب الثورة الديمقراطية والبورجوازية  
بالتفسير الكامل والقاطع لحقوق الإنسان ، وقد  
مارضت التنظيم الناقص والضيق والفوضى  
للثروة الذي حاولته الرأسمالية بفكرة رائعة عن  
الثروة المنسجمة حيث ستتعاظم بها مجهود كل  
فرد بالمجهود المتضامن من الجميع . . ولهذا تكون  
الاشتراكية وحدها - القادرة على أن تعطى اعلان  
حقوق الإنسان كل معناه وهي التي ستحقق  
الحق الإنساني بكامله . . » (١)

وما أكدته الاشتراكية الإنسانية الفرنسية . .  
أكدته الاشتراكية الإنجليزية وقد عبرت عن ذلك  
بقولها :

« ليست الاشتراكية دعوة المساواة وحدها  
وإنما هي كذلك ( بل وهي في جوهرها ) دعوة اكبر  
الى الحرية . . ولا ينكر حتى أسوأ الطغاة قيمة  
الحرية بالنسبة لنفسه ، ولكنه ينكر الحرية  
بالنسبة للآخرين . فهو يوسع حريته لكي يفعل  
ما يختاره بسرقة حرية الخاضعين له . . والواقع  
أن كل طغيان - وكل صورة من صور الاستغلال -  
هو سرقة للحرية . وعلى نحو ما يقف السارق  
حاملا بندقيته لكي يسلب المال من ضحيته ،  
كذلك تستطيع دكتاتورية ما أو طبقة أو فئة  
اجتماعية - وان كان ذلك بصورة أقل وضوحا -  
أن تستخدم سلطتها لكي توسع حريتها هي  
الخاصة بسلب الحريات من الآخرين . . وهذا  
هو السبب في أن الاشتراكية لا تفصل بين المساواة  
والحرية ، فهما في نظرها وجهان لعملة واحدة ،  
ولهذا عبرت عن المساواة التي تسعى اليها بالفاظ  
الحرية ، كما كانت عبارة « المساواة في الفرص »  
تعنى بذاتها فرسا عادلة في الحرية ، لأن كل فرصة  
هي حرية ، فهي فرصة كل فرد حسب رغبته -  
لكي يختار وان يتصرف . . وإذا كانت الحرية هي  
أعظم ما يحوزه الإنسان ، فلقد أراد الاشتراكيون

(١) « جوريز » مقتطفات من اقواله ص ١٢٠ - ١٢٥ ، ص



وسجونه .. « ! ولسنا ندري ما الذي يقصده .  
الكاتب ؟ هل يقصد أن القضاء الشعبي هو البديل  
عن القضاء الاستثنائي في كافة صوره ؟ وهل يكون  
وريثا له في كافة اختصاصاته الاستثنائية ؟! فأي  
فارق موضوعي بين نوعي القضاء ؟! وهل إضافة  
كلمة شعبي إلى القضاء تحقق ضمانا لا يتوافر في  
القضاء الاستثنائي ؟! بل وهل يمنع القضاء الشعبي  
الذي يدعو الكاتب إلى إقامته من قيام قضاء  
استثنائي له نيابته ومحاكمه وسجونه .. ؟! إذا  
أراد الكاتب جوابا شافيا ، فليرجع إلى صور  
القضاء - في الدول التي تأخذ بنظام القضاء  
الشعبي - فلسوف يجد بينها بل ومن أبرزها القضاء  
الاستثنائي بنيابته ومحاكمه وسجونه ..

فماذا يبقى من دعوة هؤلاء الكتاب  
الواقعية .. ؟! انهم يقولون .. : علينا ونحن نبحث  
عن الحلول .. أن نبحث عنها في ضوء الظروف  
الموضوعية والواقعية .. لا في متاهات الخيال ..  
أو الدراسة النظرية ..

ونحن نقول هؤلاء الكتاب .. أن الظروف  
الموضوعية والواقعية التي يجب أن توضع موضع  
الاعتبار لا يمكن أن تعني « الأمر الواقع » بكل ما  
فيه من أخطاء ، وهي لا تعني كذلك اغفال الحقائق  
التي تكشف عنها التطبيق . وقد اعترف هؤلاء الكتاب  
أنه في خلال خمسة وعشرين عاما عاشت البلاد  
عشرين عاما منها في ظل السلطات الاستثنائية  
التي تفرضها حالة الأحكام العرفية أو الطوارئ  
.. أولا يكون من الضروري - وهذه هي الحقيقة  
المروعة - أن نعالج مسائل الحريات معالجة واقعية  
بتقدير خطورة استئثار ما كان يجب أن يكون  
استثناء فصار أصلا ، وما كان يجب أن يكون  
موقوتا فصار أقرب إلى الدوام ؟

الأ يكون من الضروري قبل ذلك إزالة الوهم  
الشائع بأن هناك تعارضا بين الحرية وأمن الدولة  
أو التحول إلى الاشتراكية ؟

إن الفكرة الأساسية التي يجب أن نصد عنها  
والتي يجب أن نؤمن بها من أعماق أعماقنا ، أن  
الحريات هي امتداد الاستقلال ، وأن الاستقلال ليس  
بديلا عنها ، فالشعب الذي يدافع عن استقلاله  
جدير بالحرية لأنه شعب وطني خطا الخطوة  
الأولى في سبيل الحرية وهي استعادة كرامته ،  
ولكنه لن يكون شعبا حرا بمجرد حصوله على

الظروف الموضوعية التي تكفل تحقيقه دون نكسة ،  
فانتكس النظام الجديد في التطبيق وأعدنا سلطة  
التحقيق إلى النيابة العامة .. ثم أعلنت الأحكام  
العرفية في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ولم يعد حتى  
سلطة النيابة في التحقيق قيمة عملية .. ومن  
الإنصاف أن نقرر أن قانون الإجراءات الجنائية كان  
تلبية لمطالب شعبية ملحة في انتزاع سلطة التحقيق  
من البوليس والنيابة لما تكشف عنه التطبيق  
وقتل من تدخل الإدارة وتسلطها فيما يجري من  
تحقيقات بعد الدعامة الأولى في القضايا ، فضلا  
عن إساءة استخدام سلطة الحبس الاحتياطي دون  
ضمانات تلكم .. وكان الطبيعي أن يهدد بهذه  
السلطة الخطيرة القاضي لا شبهة في استقلاله  
.. كانت البلاد مهتمة - بل ومعاة - لتقبل هذا  
النظم الجديد .. لولا أن الحكومة وحدث فيه  
أقربا لسلطانها في مراحل الاتهام والتحقيق  
الواقعية ، فتدهنت شتم المعاذير وأهمها قلة عدد  
القضاة لهقف هذا النظام .. فلم يكن سبب انتكاس  
النظام الجديد إذن أننا كنا نعيش في أبراج  
منعزلة ، أو أن قوانيننا كانت منعزلة عن الواقع ،  
إنما كان السبب الرئيس لهذا الانتكاس رغبة  
حامية من الإدارة في أن لا ترى القانون يتدخل  
للحد من سلطة تحكيسة اعتادت علم ممارستها، فعلم  
أنهم من صدور قانون الإجراءات الجنائية بالفعل  
أنها احتالت علم عدم تنفيذه ، بوقف العمل به  
.. في النهاية أن نسمي لها قبر ما استحدثته من أحكام

والإمثلة الأخرى التي ضربها الكاتب للتدليل  
على سلامة « واقعته » في معالجة الحريات ، أمثلة  
.. فقة في الدلالة على ما يقصد الاستدلال به

فالقد ذهب الكاتب إلى أنه طالب في بعض  
الظروف بأن نشيء قضاء شعبيا يشترك فيه مع  
القاضين المختصين قضاة ينتخبهم الشعب ، وقد برر  
هذا الاقتراح بأنه البديل للجان الإدارية أو المحاكم  
الاستثنائية أو حجب حق التقاضي عن المواطنين  
في أنواع معينة من القضايا ويشير الكاتب إلى أن  
الكثيرين لم يرحبوا بهذا الاقتراح واعتبروه مضيقا  
لما يجب أن يتوافر للقضاء من استقلال ، ويقول  
الكاتب أن هؤلاء الناقدين لم يتنبهوا إلى أن بديل  
هذا الاقتراح كان إنشاء نظام قضائي آخر إلى  
جانب القضاء العادي له نيابته ومحاكمه

الاحتلال البريطاني وبعضها الآخر وضع في ظروف استثنائية وشاذة كان الشعب فيها حبيس سجن الاستعمار والاستبداد الملكي . وليس من المقبول أن يبقى نظام اشتراكي على هذه الاغلال القانونية وهي معوقة لانطلاق الانسان الحر لانها تشريعات تقوم على احتقار الانسان ، وانكار حقوق المواطن الحر ، واهدار كافة القيم الديمقراطية .

ويهمنا ان نؤكد ان الحريات الاجتماعية التي تؤمنها الاشتراكية ليست بديلا عن الحريات السياسية وانما هي اساسها الاجتماعي ، ذلك ان التحرر من الاستغلال ليس غاية في ذاته فحسب ، وانما هو حالة « انسانية » لا بد من توافرها لكل مواطن حتى يتمتع بجميع حرياته ، اذ المفروض ان تمارس هذه الحريات - في مجتمعات اشتراكية - بطريقة اوسع واعمق مما يمكن ان يتسامح به نظام اجتماعي استغلالي . كما وان المجتمع الاشتراكي - احوج من غيره من المجتمعات - الى الحريات التقليدية ولا سيما حرية النقد ، حتى يعد اعدادا صحيحة ولتجنب الأخطاء ، والاهتداء الى اسلم الطرق التي تحقق أهداف الاشتراكية . . . واذا كان النفاق والمناهنة اخطر ما يهدد النظام الاشتراكي فان اقوى دعائم هذا النظام هي الحريات ، وحرية النقد بالذات فيتوفر جو ديمقراطي ، بتعمق الحريات وقنواتها ، نستطيع ان نجمع النظام الاشتراكي ، بان نجعل من كل فرد مدافعا عنه .

الاستقلال وانما يكون كذلك بتوفير الحرية لكل مواطن فيه ، اذ يسترد عندئذ آدميته اذ يسترد حريته ، ولذلك فان لانكى على قاب المواطن ان تتهم ادارته الوطنية بالاستبداد الذي كان يعاني منه وقت الاحتلال الاجنبي . . . وانكى على قلب كل اشتراكي ان يتهم النظام الاشتراكي بانه لا يوفر من الحريات ما يوفره نظام اجتماعي يقوم على الصراع الوحشي من اجل لقمة العيش ! ان ذلك اكثر من انحراف عن الاشتراكية انه خيانة صارخة لمبادئها . . .

ان الاشتراكية من الناحية النظرية اكثر ايمانا من الديمقراطية بالحرية وهي في التطبيق احوج منها الى هذه الحرية ذلك ان التوجيه الاقتصادي واتساع القطاع العام ومايستتبعه ذلك من تضخم في السلطة واشتدادها قد يفرى على تحييف الحريات ، ولا سبيل الى مقاومة هذا الخطر الا بتحقيق المزيد من الحريات ، وتوفير المزيد من الضمانات لتأمينها . واذا كان تحقيق الرفاهية والرخاء لمجموع الشعب يتطلب انتظار تنفيذ خطة اقتصادية بعيدة المدى ، الا ان تطبيق الحريات السياسية لا يتطلب من الدولة هذا الانتظار ، فارادة الدولة المنفردة تكفي في هذا المجال ، وهي تستطيع ان تمحو على الفور عار التخلف والاستبداد ( الذي اصابنا في عهد الاحتلال ) بان تُلغى كافة التشريعات المهدة لحرماننا التقليدية ، فالكثير من هذه التشريعات وضع في عهد

### قيود الحريات

التي تجد مصادرها في التحول الى الاشتراكية  
ونظام الطوارئ وتدابير امن الدولة

النصوص التي تكبل هذه الحريات بالاغلال . . . ولا يتسع هذا البحث لتقصي القيود العديدة التي ترد على الحريات فمجال ذلك دراسة تفصيلية لقوانين الحريات ، وانما يعني ان نبرز اخطر المصادر التي ترد اليها القيود التي تحيط بفكرة الحرية ذاتها ، وقد ارجع بعض الكتاب هذه المصادر الى امرين : هما « التحول الى الاشتراكية » « ونظام الطوارئ » ، فقالوا انه « اذا كان من المستلزم به في جميع الدول ان حالة الطوارئ تقتضى اتخاذ اجراءات طوارئ وان هذه الاجراءات قد تضع قيودا على الحريات ، فان حالة الطوارئ ليست الحالة الوحيدة التي

من المبادئ المقررة في النظام الانجليزي - في مجال الحريات - ان كل ما لا يحرمه القانون مباح ، لان الأصل هو الحرية والقيود هو الاستثناء ، وهذا هو السبب في ان فقهاء الانجليز الذين يعالجون الحريات ، لا يتناولون هذه الحريات بصورة مجردة . . . وانما هم يتناولون بالتحليل قيودها ، لان هذه القيود هي التي تحدد - في الواقع - مضمون الحريات ، واحسن ان هذه النظرة العملية في تناول موضوع الحريات نظرة صائبة ، لانه لا جدوى من الابحاث المجردة فيما تقرره نصوص الدساتير من حريات ، طالما ان مرد الامر في النهاية الى



وقد نصت المادة الرابعة من القانون على عدم جواز الطعن - على أى وجه من الوجوه وأمام أية جهة قضائية - فى القرارات الصادرة بالقبض على الأشخاص أو فرض الحراسة على الأموال والممتلكات أو تشكيل المحاكم الخاصة وفقا لحكم المادة الثانية من قانون تدابير أمن الدولة ..

**وأما المادة الثانية من القانون فتجرى تعديلا هاما فى إجراءات التحقيق والمحاكمة بالنسبة للجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكرر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات:**

● فى تخول النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق ومستشار الاحالة دون أن تتقيد مع ذلك بما وضعه قانون الاجراءات الجنائية من ضوابط فى المواد من ٥١ - ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٦١ و ٦٢ و ٩٧ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤١ و ١٤٣ ..

● وهى لا تجيز للمتهم التظلم من أمر الحبس الى المحكمة الا بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ القبض عليه ، ويتجدد حق المتهم فى التظلم كل ثلاثين يوما اخرى الى أن يقدم الى المحاكمة ..

● تحاكم الجنايات موضوع هذه المادة أمام محاكم أمن دولة عليا مشكلة من ثلاثة مستشارين من محاكم الاستئناف . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تشكيلها من ثلاثة مستشارين من محاكم الاستئناف ومن ضابطيين من الضباط القادة ، أو من ثلاثة من الضباط القادة وينص قرار التشكيل فى هذه الحالة على الاجراءات التى تتبع فى المحاكمة . وايا كانت طريقة التشكيل فان الأحكام غير جائز الطعن فيها ، وهى لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ..

وظاهر مما قدمناه أن التدابير الاستثنائية المضيقه على الحريات أشد التضيق يمكن أن تفرض فى حالتين :

الحالة الاولى - هى حالة الطوارئ - وهى تسمية بديلة عن نظام الحكم العرفى ..

الحالة الثانية - حالة لا شأن لها بالطوارئ بل يمكن اتخاذها فى الظروف العادية . ونعالج فيما يلى هاتين الحالتين لكى نتبين ما يجوز ابقاؤه وما يجب إلغاؤه منهما ..

نواجهها بل اننا نواجه حالة اخرى . هى حالة التحول الى الاشتراكية وهى حالة يجب أن نعترف لانفسنا بأنها تقتضى اجراءات مقيدة « .. » ويعتبر هؤلاء الكتاب من قبيل التدابير المشروعة ( والداخلية فى نطاق اجراءات التحول الى الاشتراكية ) . التدابير المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تدابير أمن الدولة المنشور فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ . ويتكون هذا القانون من ستة مواد ، وهو ينص على امكان اعتقال بعض الطوائف ، وفرض الحراسة على أموال بعض الأشخاص بقرارات صادرة من رئيس الجمهورية ، واقامة محاكم أمن دولة فى صور مختلفة وذلك كله فى الظروف العادية :

**فالمادة الاولى من القانون تعالج سلطة الاعتقال**

او ما اسمى بالقبض فتنص على انه :

« يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص الآتى ذكرهم وحجزهم فى مكان أمين :

١ - الذين سبق اعتقالهم فى الفترة من ٢٣/٧/٥٢ الى ٢٦/٣/١٩٦٤

٢ - الذين طبقت فى شأنهم احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه والذين استثنوا من احكامه .. ( ويقصد بهؤلاء المعزولون سياسيا بل ومن رفع عنهم العزل ) !

٣ - الذين طبقت فى شأنهم احكام القوانين الاشتراكية .

٤ - الذين فرضت على أموالهم وممتلكاتهم الحراسة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فى الديباجة ..

٥ - الذين صدرت ضدهم احكام من محاكم أمن الدولة الجزئية أو العليا ..

**وتعالج المادة الثالثة سلطة فرض الحراسة**

على أموال وممتلكات الأشخاص ، فتنص هذه المادة على انه :

« يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين ياتون أعمالا بقصد ايقاف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .. »

## نظام الطوارئ وما يجب ان يكون عليه

يذهب البعض الى ان السلطات التي خولها القانون في حالة الطوارئ ليست محل اعتراض أصلاً ، وأنه اذا كانت هناك بعض ملاحظات فانها تتعلق بتنظيم هذه السلطات وضوابطها وضمانات المواطنين ازاءها ؟ وهذا النظر ظاهر الخطورة من عدة وجوه :

● قد خول الدستور رئيس الجمهورية الحق في اعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون وبذلك أحال الدستور الى القانون لتحديد الحالات التي يجوز فيها اقامة نظام الطوارئ ، وهو وضع غير سليم وإنما يجب ان يتضمن الدستور نفسه تحديداً دقيقاً ومنضبطاً للحالات التي يجوز فيها اقامة نظام شاذ كنظام الطوارئ . ومعظم النظم السياسية لا تقر اقامة نظام الطوارئ الا في حالتين : حالة وقوع حرب وحالة فتنة أو اضطراب داخلي . فلا يجوز تعطيل الضمانات الدستورية والديمقراطية بداهة تنبؤا لوقوع حرب أو توقياً لاضطراب أو فتنة ، ذلك أن نظاماً للطوارئ لم يشرع وقاية لحرب أو اضطراب محتمل ( كما يفعل قانوننا للطوارئ ) وإنما لمواجهة ظروف عارضة قائمة بالفعل .

● ونظام الطوارئ - في صورته الراهنة - ليس سوى صورة مكررة لقانون اعلان الأحكام العرفية الصادر سنة ١٩٢٣ . فنحن نجد فيه نفس السلطات الواسعة للغاية التي كان يتضمنها قانون الأحكام العرفية . . . وكان أقصى ما وصلنا اليه من تطور قانوني سنة ١٩٥٨ - وبعد مضي ربع قرن من الزمان على صدور قانون الأحكام العرفية - هو تغيير اسم النظام واستبدال عبارة « الحكم العرفي » بالعبارة لفظ الطوارئ . وكان أولى بهؤلاء الذين ينادون بأن السلطات التي خولها القانون في حالة الطوارئ ليست محل اعتراض « . . ان يدلونا على أي نظام قانوني يقر السلطات الهائلة التي يخولها قانون الطوارئ . . . ولسنا نريد ان ندخل في جدل ، اذ حسبنا ما قرره باحث محاييد هو الأستاذ « موسكيلي » - أحد أساتذة جامعة باريس ممن توافروا على دراسة نظام الأحكام العرفية عندنا - فقد أوضح فساد وجهة النظر القائلة بأن قانون الأحكام العرفية - وهو مصدر قانون الطوارئ الحالي - مستوحى من

التشريع الأجنبي وبالذات من التشريع الفرنسي الصادر في ١٨٤٩/٨/٩ . بل هو قد قرر على النقيض من ذلك : « انه ليس لتشريع المصري مقابله في التشريعات الأجنبية » . . وأن المصدر الحقيقي لهذا التشريع هو النظام العسكري الذي تمت تطبيقه قوات الاحتلال البريطاني في مصر أثناء الحرب العالمية الأولى (١) . . بل وبالإضافة الى ما مرره « موسكيلي » تؤكد ان سطات الاحتلال البريطانية ( التي كانت تجد ممثلها في المنسوب السامي البريطاني ) كانت حريصة على ان تشدد قبضتها على الحياة الدستورية عن طريق اصدار سلسلة من القوانين سابقة على صدور دستور سنة ١٩٢٣ أو معاصرة له تكبل نصوص هذا الدستور بأغلال ثقيلة ، ولقد كان قانون الأحكام العرفية واحداً من هذه الأغلال التشريعية التي تذهب بقيمة الدستور والحريات الدستورية . . وهذا هو السبب فيما نشاهده من سلطات مطلقة يتمتع بها الحاكم العسكري العام اذ تتجمع في يديه سلطات التنفيذ والبوليس والتسريع والمهض . .

فهو على خلاف النظم الفرنسية مثلاً - الذي تنص المادة ١١ من قانون الطوارئ فيه - والصادر منذ أكثر من قرن من الزمان - على أن يظل المواطنون - رغم قيام حالة الطوارئ *état de siège* - يمارسون كل الحقوق التي يكفلها لهم الدستور والتي لا يكون التمتع بها قد أوقف بمقتضى النصوص السابقة « وهو ما يعنى - كما يقول الشراح - أن اعلان حالة الطوارئ لا يقلب أبداً القاعدة الأساسية التي تكون الحرية وفقاً لها - هي الأصل ، وأن تكون السلطات البوليسية هي الاستثناء (٢) .

● إذا كان نظام الطوارئ يخول لجهة الاختصاصات أوسع مما يجوز لها في الظروف العادية ، إلا أنه لا يجوز أن تبلغ الاختصاصات حد تجميع كافة الاختصاصات المخولة أصلاً لسلطات الدولة الأخرى تشريعية وقضائية . . وحسبنا تدليلاً على اتساع سلطات نظام الطوارئ في مجال التقاضي أن نشير الى مقارنة أجراها

(١) مؤلف

M Mouskhely : La Loi et Le Règlement, 1943.

(٢) « موسكيلي » المصدر السابق ص ١٩٥ . وقد طالبنا في أول مؤلف أصدرناه سنة ١٩٥١ تحت اسم « فلنظم الإغلال » - وقد صدر في عهد الملك فؤاد - إلغاء قانون الأحكام العرفية ، بوصفه أحد القيود الثقيلة التي فرضها الاحتلال البريطاني



الضمير ، والرأى الذى لم يعلن عنه ، بل وحتى الانتماء العائلى لمن تتظن السلطة فى عدم ولائه !

واذا كان بعض الكتاب قد اقترح انشاء لجان ادارية للنظام من أوامر الاعتقال ، فان الاولى بالاتباع أولا هو حذف التعبيرات الواسعة وغير المحددة التى تقوم عليها سلطة الاعتقال ، وان يقوم المشرع نفسه بحصر سلطة الاعتقال فى حالات محددة هى اقتراف من يراد اعتقاله تصرفا من التصرفات المناهضة للغايات التى أعلنت حالة الطوارئ من أجل تحقيقها . فاذا كانت حالة الطوارئ قد أعلنت بسبب وقوع حرب ، فلا بد وان يكون المراد اعتقاله قد ارتكب - بعد اعلان حالة الطوارئ - تصرفا من شأنه المساس بمجهود الدولة الحربى . واذا كانت حالة الطوارئ قد أعلنت بسبب فتنة او اضطراب فيجب ان يكون الشخص المراد اعتقاله قد اقترف تصرفا يتصل بالفتنة او الاضطراب ، المراد توقيه باعلان حالة الطوارئ ، وهذا هو المعنى الدقيق الذى اكدته محكمة القضاء الادارى فى قضية الزميل المرحوم الأستاذ يوسف حلمى المحامى الذى اعتقلته سلطة الحكم العرفى فى سنة ١٩٥١ بحجة خطورته على الأمن العام لانتمائه الى جماعة أنصار الاسلام - وقد كان لى الشرف فى ان اوضح لمحكمة القضاء الادارى - وقتئذ - ان الخطورة على الأمن لا تنتج عن انتماء الى جماعة ما - ولو كانت هى بذاتها خطيرة على الأمن - والا كان ذلك اهدارا لمبدأ المسؤولية الشخصية وانما تنتج عن تصرف منحرف يصدر عن الشخص المراد اعتقاله . وقد اخذت محكمة القضاء الادارى بهذا النظر .. فقالت :

« ان خطورة الشخص على الأمن والنظام لى تكون نسبيا جديا يبرر اتخاذ مثل هذا الاجراء المقيد للحرية يجب ان تستمد من وقائع حقيقية منتجة فى الدلالة على هذا المعنى ، وان تكون هذه الوقائع افعالا معينة يثبت ارتكاب الشخص لها ، ومرتبطة ارتباطا مباشرا بما يراد الاستدلال عليه به ، وان مجرد انتماء الشخص الى جماعة ذات مبادئ متطرفة لا يعنى حتما وبذاته اعتباره من الخطرين على الأمن مادام لم يرتكب فعلا وشخصيا امورا من شأنها ان تصفه بهذا الوصف » .

الأستاذ موسكىلى بين القضاء بين الاستثنائيين الفرنسى والمصرى فى هذا الخصوص :

ففى فرنسا وان جاز محاكمة المدنيين امام محاكم عسكرية فان هذا الاختصاص تخييرى محض ، بمعنى انه لا يخرج عن اختصاص المحاكم العادية الا المواد التى يعهد فيها بالاختصاص للمحاكم العسكرية ، وهو اختصاص استثنائى حيث حددت المادة ٦ من قانون ٢٧ ابريل سنة ١٩١٦ الجرائم التى يختص بها القضاء العسكرى وهى جرائم وثيقة الصلة بالعمليات الحربية ، فضلا عن أن احكام المحاكم العسكرية الفرنسية ليست احكاما نهائية فهى وان لم تقبل الاستئناف الا انها تقبل الطعن بطريق المراجعة révison وبطريق النقض وبذلك تكفل للمواطنين رقابة القضاء العادى العالى على ما يجرى من محاكمات امام القضاء العسكرى على سبيل الاستثناء المحض ..

والامر على خلاف ذلك فى نظامنا المصرى ، اذ ان الاختصاص كان معقودا للمحاكم العسكرية ( بمقتضى المادة ٦ من قانون الاحكام العرفية ) ثم صار معقودا لمحاكم أمن الدولة بمقتضى احكام قانون الطوارئ بالنسبة لجميع الجرائم التى تنص عليها التصريحات أو الأوامر العسكرية ، فضلا عن اختصاص رئيس الجمهورية فى أن يعهد لمحاكم أمن الدولة بمحاكمة أية جريمة من جرائم القانون العام ولا تخضع احكام محاكم أمن الدولة لرقابة قضائية عليا ، وانما تنفذ بتصديق من قمة الجهاز الادارى فى الدولة وهو رئيس الجمهورية .. هذا كله بجانب أنه اذا كان يجوز للمحبوسين احتياطيا التظلم من أمر الحبس الى المحكمة ، فقد حرم من هذا الحق الطبيعى المتهمون فى جرائم أمن الدولة الداخلى أو الخارجى أو الجرائم الأخرى التى ينص عليها قرار رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ؟

اما نظام الاعتقال - فهو من أخطر الاختصاصات المخولة لسلطات الطوارئ ذلك أنه يبيح ممارسة هذه السلطة الخطيرة بالنسبة لطوائف من الأشخاص غير محددة تحديدا منضبطا اكتفى بوصفهم وصفا عاما مبهما هو أنهم « المشتبه فيهم » و « الخطرون على الأمن والنظام العام » . « والاشتباه » - « والخطورة » ، وصفان يتسمان للعقيدة الكامنة فى

دائمة وغير محدودة بوقت تنتهي بعده ، فحين ينتهى نظام الطوارئ بانتهاء حانة الطوارئ التى أعلنت تسقط كافة تدابير الطوارئ التى تكون قد . . .

وتدبرت ، ديت أ. ب. ب. ر . . .

الاشتراكية فهو عملية طوباة الأمان . . .

الكتاب أنها تقتضى بطبيعتها تقييد الحريات على نحو ما تمثلت في قانون تدابير أمن الدولة الذى أشرنا من قبل الى بعض أحكامه التى . . .

بعض الطوائف وفرض الحراسة على بعض المتظاهرين . . .

واقامة نظام قضائى استثنائى ، وفرض . . .

مطلقة على التصرفات التى تجرى فى نطاقه . . .

طرح أحد الكتاب سؤالا على نفسه جاء فيه :

« ما هى مدى حاجتنا الى اصدار قانون لتدابير

امن الدلة خلاف قانون الطوارئ ؟ »

وقد كان رده على هذا السؤال :

« وانا أجيب على هذا السؤال بما قدمته من

راى قبل ذلك من أن مقتضيات التحول الى

الاشتراكية قد تقتضى اتخاذ اجراءات غير عادية .

وقد يكون الاعتقال أو فرض الحراسة من بين هذه

الاجراءات ، أى أنه يجب أن يكون الاعتقال أو فرض

الحراسة اجراء لازما لحماية التحول الى الاشتراكية

أو لتحقيقه ، ولا يتصور فى الاعتقال أن يكون لازما

لتحقيق التحول الى الاشتراكية ولكنه قد يكون

لازما لحمايته ، ولا يتصور أن يكون لازما لحمايته

الا اذا حددنا الأفعال الخطيرة والضارة التى يمكن

أن تكون معوقة للبناء الاشتراكى . . . وهو أمر

يقتضى التشريع . . . فنحدد هذه الأفعال الخطيرة

والضارة ونفرض عقوبة على من يرتكبها ونصبح

المرجع فى مساءلة الشخص للقانون يحاسبه عن

تهمة معينة لا عن حالة أو وضع . . . »

وكأنما يريد الكاتب أن يفرق فى شأن الاجراءات

الاستثنائية بين حماية التحول الى الاشتراكية وبين

تحقيق التحول ذاته ! فهو يقول : « أن الاعتقال

أو فرض الحراسة يجب أن يكون اجراء لازما

لحماية التحول الى الاشتراكية أو لتحقيقه ، ولكنه

ليس لازما لتحقيق التحول الى الاشتراكية . . . !

وهى تفرقة عويصة عسيرة على الفهم ، ونعتقد أنها

تنبؤ عن أصول الاشتراكية وفلسفتها الحرة . ذلك

أننا لا نتصور أن يتخذ التحول الى الاشتراكية

ذريعة لفرض نظام دائم للطوارئ ، بل وأشد

قسوة ، وأن نقترب تنفيذها بأساليب شاذة لا تأخذ

والنظام القانونى العادى الذى يسود الدولة

ومحكمة القضاء الادارى فى ارسائها لهذا المبدأ

تساير منطق الأمور ، إذ لا يتصور أن يكون المراد

اعتقاله أسوأ حالا ممن يتهم بارتكاب جريمة جنائية ،

وإذا كان المتهم بارتكاب جريمة جنائية يبدى دفاعه

أمام قاض يحكم بثبوت نسبة الفعل أو عدم نسبته

إليه ، فإنه لا يجوز من باب أولى أن تقيّد بالاعتقال

حرية مواطن ما لا ينسب إليه ارتكاب جريمة

الا بسبب تصرف خطير يصدر عنه شخصا يجب

أن تبت فيه جهة القضاء المستقلة ، غير أنه لا يجوز

التعويل - فى مجال الحريات - على مواقف القضاء

وحدها ، فهى قد تتغير بتفاوت التفسيرات ، وإنما

لا بد وأن يتقرر بنص تشريعى ما اعتنقته محكمة

القضاء الادارى كتفسير صحيح لمعنى الخطورة على

الامن . . . فلا يسمح بالاعتقال الا عن تصرفات تصدر

من الشخص المراد اعتقاله تهدد الغاية التى فرض

من أجلها نظام الطوارئ . . . ونعتقد أن هذا النص

ضرورى حتى يستطاع فرض رقابة قضائية مجدية

على قرارات الاعتقال التى تصدر بالمخالفة لأحكام

القانون . . . أما اذا بقيت النصوص التشريعية على

ما هى عليه - من حيث الإبهام وعدم التحديد - فإنه

لن تجدى معها اية رقابة ادارية أو قضائية ، لأن جهة

الادارة سوف تتحدى عندئذ بسلطانها التقديرية فى

تقدير الخطورة على الامن ، وهو أمر أقره - لسوء

الحظ - القضاء الادارى فى أحكامه الأخيرة ، وربما

وجد بعض العذر فى عدم تحديد حالات الاعتقال .

حسبنا هذا القدر بالنسبة لنظام الطوارئ

ليبين أنه ليس صحيحا ما قيل من أن السلطات

التي خولها القانون فى حالة الطوارئ ليست محل

اعتراض . . . فالاعتراضات موجهة الى اساس نظام

الطوارئ نفسه ، لأنها تتناول الحالات التى يجوز

فيها فرضه ، وتتناول السلطات الواسعة التى

يخولها دون ما تحديد ، كما تتناول الأوضاع الشاذة

التي يجب أن تزول ، بل وهو يتناول أساسا الفكرة

الموجهة التى يصدر عنها القانون التى تجعل الأصل

التقييد فى حين يجب أن يكون الأصل هو الحرية

والقيد هو الاستثناء . . .

### التحول الى الاشتراكية وتدابير امن الدولة

وإذا تركنا جانبا نظام الطوارئ ، واجهتنا

حالة التحول الى الاشتراكية التى ينسب اليها

بعض كتابنا معظم القيود الثقيلة على الحريات ووجه

الخطورة فى هذه الحالة الأخيرة ، أنها تفرض قيودا



تحكم ، وهي التي تنفذ ، وهي التي تدمغ بالانحراف من استقلت هي باثهامه ومحاكمته والحكم عليه !!

وهل يتفق مع الديمقراطية وحقوق الانسان ان يحرم من حماية القانون لحرية الشخصية من استحدثت في شأنه قواعد قانونية بان يطبق عليه واحد من القوانين الاشتراكية العديدة ؟! أولا يكفي ان يمثل المواطن لحكم القوانين الاشتراكية - وهو تعبير جرى به القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ دون حصر لهذه القوانين من الناحية الزمنية - فيرضى بانتقاص في ماله فيراد على ذلك بان يكون مهددا بالاعتقال في كل وقت دون ان يرتكب تصرفا مناهضا للقانون او معوقا للاشتراكية ؟

● وحتى بالنسبة للطوائف التي يكون قد صدر في شأنها حكم من محكمة أمن الدولة الجزئية او العليا - لم يشترط القانون في الجريمة الصادر فيها الحكم أى وصف كان تكون جنائية او ان تكون جريمة ذات طبيعة خاصة تسبغ هذا التهديد الدائم بالاعتقال . وحتى اذا اضيف الى الحكم الجنائي الصادر بالادانة وصف ما ، فانه لن يزيل هذا الشدوذ .. لان الجرائم التي تحاكم امام محاكم أمن الدولة اما جرائم عادية ، او جرائم مستحدثة تكون وقتية بطبيعتها .. وليس من المقبول في الحالتين ان يرتب القانون على صدور حكم جنائي بالادانة من محكمة أمن الدولة هذا الأثر الخطير الذي يتهدد الحرية الشخصية ، وكأنما تمتاز محاكم أمن الدولة بطبيعة قانونية خاصة تسوغ افراد احكامها بهذا الأثر المدمر .

واخيرا فان القانون ١١٩/١٩٦٤ مناهض للحرية وسيادة القانون ذلك انه يزود السلطة التنفيذية بسلطات خطيرة تتجاوز الحدود الدستورية ويهدد الحريات ، فضلا عن انه يجيز في ظل الظروف العادية اقامة محاكم استثنائية ما كان يمكن ان تنعقد الا في اثناء نظام الطوارئ يكون قد اقيم بالمطابقة لاحكام قانونه المنظم له . وهو ما يعنى ببساطة ان اخطر اجزاء نظام الطوارئ المؤقت بطبيعته - الاعتقال والحراسة والمحاكم الخاصة - تتحول الى نظام دائم في ظل الدستور .

فهل يجوز الدفاع باسم الاشتراكية او التحول الى الاشتراكية عن هذه التدابير المناهضة لكل قانون وحرية ؟

الاشتراكية . وسواء نظر الى القانون رقم ١١٩/١٩٦٤ - الخاص بتدابير أمن الدولة - على انه من قبيل القوانين التي تحمي التحول الى الاشتراكية او لا يعد من قبيلها ، فهو قانون واجب الالغاء برمته المناهضة لاصول الدستورية والديمقراطية والحرية وسيادة القانون .

فهو يناهض الاصول الدستورية لانه يطبق في الظروف العادية احكاما تخالف احكام الدستور القائم . ولا يقلل من اثر هذه المخالفة انها تتم بالنسبة لطوائف من الاشخاص او طوائف من التصرفات ذلك ان الدستور عام في تطبيقه فلا يجوز ان تعطل حمايته في خصوص افراد وتعمل في شأن الباقيين ، بل انه يمكن ان يقال ان هناك نظاما دائما للطوارئ يعمل به في ظل الدستور وذلك بالنسبة لطوائف غير محددة من الاشخاص والتصرفات .

والقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ يناهض الاصول الديمقراطية بل وحقوق الانسان لانه يخرج من حماية القانون طوائف دمفت بطريقة تحكمية ومبهمه .. فهو يخزل بمجرد قرار جمهوري - أى دون تحقيق او سماع اقوال او محاكمة امام جهة قضائية ما - القبض على طوائف من الاشخاص لم تصدر بادانة غالبيتهم الساحقة حكم في جريمة جنائية ، بل ولم ينسب الى واحد منهم ارتكاب جريمة ما .

● فمن سبق اعتقالهم منذ حركة الجيش في ٢٣/٧/١٩٥٢ حتى ٢٦/٣/١٩٦٤ .

● ومن اوقفت مباشرة حقوقهم السياسية طبقا لاحكام القانون ٣٤/١٩٦٢ .

● ومن طبقت في شأنهم القوانين الاشتراكية .

● ومن فرضت على اموالهم وممتلكاتهم الحراسة .

هؤلاء جميعا .. لا تقيد حرياتهم بسبب ارتكاب تصرف منحرف وانما بسبب اجراء اتخذ قبلهم ! فهل يتفق مع الديمقراطية وحقوق الانسان ان ترتب جهة الادارة على تصرفها هي الخاص - بالاعتقال او فرض الحراسة - نتائج مدمرة هي اعتبار من سبق اعتقاله او فرض الحراسة عليه خارجا عن حماية القانون الى الابد ؟ !

الا يعنى ذلك ان جهة الادارة هي التي تنهم في غير جريمة ؟! - وهي التي تحاكم ، وهي التي

المتعسفة لن تحقق أية مصلحة للنظام أو حماية لتحويله الى الاشتراكية ، بل على النقيض من ذلك ، انها تشوه طبيعة الاشتراكية كمذهب انساني نبيل الاهداف ، وتبرزها في صورة النظام الشاذ الذي يقوم على انقاض الحرية والاعتبارات الانسانية . . . . . والاقرب الى العقل والعدل أن يتجه بطش القوانين الاشتراكية ناحية أخرى حتى يحقق بالفعل حماية فعالة للتحويل الاشتراكي . . . ونعني بذلك حماية الجماهير ومصالحها من الانحراف بالسلطات الواسعة للدولة الاشتراكية .

ان التحويل الى الاشتراكية — هذه العبارة التي يراد أن تكون ذريعة لسلطات استثنائية — تعنى في نظري شيئا آخر . . . انها تعنى ان النظام الاشتراكي نبت جديد يزرع هنا في تربة جديدة ، وفي حاجة الى زارع ماهر ، يتعهد بالرعاية الكاملة ، ويحول دون أن تتمكن منه العلل فتقضى عليه . . . واذا كانت العلل الخارجية ظاهرة يسهل توقيها ، فان أخطر العلل — في رأيي — هو ما يتصل بالبذرة نفسها التي تستنبت ، والتربة التي توضع فيها البذرة للاستنبت . . . ولهذا السبب اعتقدت خلاصا أن أجسم المخاطر التي تهدد البنيان الاشتراكي ليست تلك العواصف التي تحوم حول البنيان من الخارج ، وإنما ذلك السوس الذي قد يكون مختبئا في أساس البنيان . . . وسبب ذلك واضح هو أن النظام الاشتراكي يستطيع أن يعرف أعداءه الظاهريين ، ويستطيع أن يقدر — على وجه تقريبي قوتهم ، وأن يواجه هذه القوة بقدرها . . . في حين أنه قد يغفل عن السوس الذي ينخر في جذوره . . . وفي عبارة أخرى أن الحماية الحقيقية لأي نظام — ولا يستثنى من ذلك النظام الاشتراكي — هي الحماية الطبيعية التي تتولد من ذاته . . . ولهذا فان من أخطر الأوهام في نظري ، أن يظن أن القانون الباطش أو الاجراءات الشاذة هي التي تحمي النظام الاشتراكي ، فلن تحيي القوة مواتا ولن يبعث العنف حياة . . . وإنما تتحقق الحماية الطبيعية للنظام الاشتراكي بغير طريق القهر ، من النظام ذاته ، على نحو ما يتوافر للجسم البشري الصحيح من مناعة طبيعية تحميه من العلل . . . فليس النظام الاشتراكي اذن في حاجة الى حماية تأتي من خارجه بقدر حاجته الى ايمان ينبثق من ذاته وتوثيق لهذا الايمان بما يجري في العمل من تطبيق . . . وفي عبارة أخرى ان ما يحتاج حقيقة الى حماية هو حماية الاشتراكية من منغذى

بل هل من السائق التهوين من شأن هذه السلطات الاستثنائية وخطورتها بالادعاء بأنها « مقرررة الآن لمصلحة الشعب ، في حين انها كانت مقرررة من قبل لمصلحة طبقة » . . . فأيا ما كان وضع الدولة قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ فانه لا يجوز أن يكون أساسا لتبرير السلطات التي يجب التسليم بها لدولة تتجه نحو الاشتراكية . . . كما أنه لا يجوز الزعم بأن ما يجب أن يقوم في ظل نظام اشتراكي هو « شرعية استثنائية » فهذا تشويه للاشتراكية ذاتها واتهامها بأنها لا تأتلف مع سيادة القانون :

فاذا كان يقال ان الاحكام العرفية كانت تعلن قبل ٢٣ يولية لحماية مصالح المستعمر أو حماية الأشخاص الحاكمين أو ذريعة للتنكيل بالحرريات . . . الا أنه لا يجوز الوثوب الى نتيجة خطيرة هي ان الانحراف بسلطة الحكم العرفي هو امر لصيق بطبيعة النظام ، وهو ما لا وجود له في نظام الدولة الاشتراكية . . . فهذا وهم ننزه عنه الباحث الموضوعي اذ ان الانحراف بالسلطة هو تصرف شخصي لا شأن له بالنظام ، فهو يمكن أن يقوم في نظام اشتراكي قيامه في نظام رأسمالي ، طالما أمنت السلطة الحساب والعدمت وسائل الرقابة الحازمة عليها . . .

**ومن الخطا البالغ كذلك — بل ومن الخطورة —**

أن تقاس حالة التحويل الى الاشتراكية بحالة الطوارئ ، للزعم بأن الحالتين تتفقان في فرض شرعية استثنائية ، حتى لو غلفت أفضتها الحديدية بحريز منسوج من عبارات : « الا تورد القيود على الحريات الا ما يكون ضروريا حقا » . . . وان يكون التقيد هادفا . . .

فما تصدر عنه هذه النظرة معنى يروجه بخبث أعداء الاشتراكية الذين يقيمون تعارضا بين الاشتراكية وسيادة القانون ، في حين أنه لا يوجد اطلاقا هذا التعارض الذي يدعو الى اقامة شرعية استثنائية هي التي يطلقون عليها أحيانا وصف الشرعية الاشتراكية . . . وإنما هناك شرعية واحدة . . . أو يجب أن تكون هناك شرعية واحدة هي سمو القيم الانسانية الكبرى ( على ارادة الدولة ) وأهمها الحرية وكرامة الانسان .

وحتى اذا تركنا الاعتبارات الديمقراطية والدستورية والانسانية جانبا فان هذه الاحكام



الاجتماعية تشوه روحه ، وهما تدفصانه الى الجريمة .

- والاشتراكية في حنوها على الانسان وايمانها بطبيعته الخيرة ومستقبله المزدهر مدفوعة على ان تنظر في سباحة الى اخطاء الانسان وانحرافات .

- والاشتراكية في اخلاصها لمبدأ الشرعية وسيادة القانون تقيم نظامها القانوني كله على اساس من الشرعية ، فلا يتصور ان تقر سلطة عقاب استبدادية او تحكمية وهي التي تحارب الاستغلال الاجتماعي باعتباره مظهرا للقسوة والعنف .

وهذه الاتجاهات التي تحتضنها الاشتراكية تحدد سياستها في العقاب :

فهى كملهب اجتماعى يؤمن بدور العوامل الاقتصادية لا تستطيع ان تحارب الجريمة بالوسائل التي تعين على ازديادها .

وهى كفكرة انسانية لا تقر فكرة الانتقام كأساس للعقاب وما يستتبعه ذلك من المبالغة في الايذاء .

وهى كفكرة شرعية لا تجيز اقامة التجريم على اساس من الشبهات وسوء الظن .

هذه هى الفلسفة الاشتراكية في العقاب بوجه عام وهى جديرة بان تستهدى في اعادة تخطيط قانون العقوبات ، وقوانين العقاب الاخرى بوجه عام وفي حماية النظام الاشتراكي على وجه التحديد .  
الاساسان الادبي والقانوني لحماية الاشتراكية :

ولئن كانت حماية كل نظام سياسى او اجتماعى لاسسه ومقوماته امرا طبيعيا وحتميا ، غير ان اساليب الحماية تتفاوت من نظام الى آخر تفاوتا كبيرا لما يقوم بين النظم السياسية والاجتماعية من فوارق واختلافات . وتدمى الديمقراطيات الغربية انها تتفوق على النظم السياسية الاخرى بانها في حمايتها لنظامها السياسى والاجتماعى لا تلجأ الا الى الاساليب التي لا تمس اصولها التي تؤمن بالحرية وسيادة القانون ، غير انه ينقض هذا الزعم ما لاحظناه من تضيق بالغ على الحريات وابتداع سياسة في التجريم تنقض فلسفة الحرية التي تنادى بها الديمقراطية . ولما كنا نؤمن بان النظام الاشتراكي

الاشتراكية .. فالاشتراكية بما تنادى به نظريا من تميزها الخلقى من النظم الاجتماعية في حاجة الى ان تثبت ذلك عمليا ، بان يتبين للكافة انه لا توجد مفارقة ما بين نظريتها وتطبيقاتها . واذا كانت النظرية امرا اساسيا في الاشتراكية .. فانها تكون مجرد خدعة اذا لم يكن التطبيق صدى امينا لها .

ان الاشتراكية دعوة للعدل الاجتماعى وحرب على الاستغلال في جميع صوره ، غير ان «الاستغلال» لا يعنى فحسب استغلال الاقطاع ورأس المال او التجار الجشعين ، وانما هو يعنى اولا الوقوف في أى وجه من وجوه الاستغلال يمكن ان ينبعث في كنف النظام الاشتراكي ، ذلك انه اذا كان من المفهوم ان يباح «الاستغلال» في نظام رأسمالى ، فانه يعتبر في نظام اشتراكي اهدارا لاساسه الادبي ، وخيانة للمبدأ ، ودعاية سيئة تدعو الى زعزعة الثقة به بين جماهير الشعب . واذا كان نظامنا الاجتماعى السابق قد اثم جريمة الكسب غير المشروع في نطاق محدود وبالنسبة للموظفين العاملين او ذوى الصفة العامة فان حماية النظام الاشتراكي اوجبت ان لا تنحصر جريمة الكسب غير المشروع في هذه الحدود الضيقة وانما اوجبت ان تصان حقوق المجتمع من انحراف السلطة الواسعة التي تقتضيها الخطة الاقتصادية في نظام موجه ، وهذه هى العلة وراء اتساع نطاق مشروع قانون الكسب غير المشروع الذى قدمته وزارة العدل الى مجلس الأمة ..

غير ان قانون الكسب غير المشروع لا يعدو ان يكون نموذجا من النماذج العديدة على تميز النظام الاشتراكي عن غيره من النظم بفلسفة خاصة في العقاب فعلى أى نحو نتصور هذه الفلسفة ؟

فلسفة الاشتراكية في العقاب :

هناك حقيقة لا يجوز اغفالها هى ان الاشتراكية ليست مجرد مذهب اقتصادى يناهض الاستغلال ، وانما هى فلسفة عميقة تسعى الى تحرير الانسان من الظلم الاجتماعى في كافة صوره . وفلسفة الاشتراكية في العقاب تنطبع باتجاهاتها الاقتصادية والانسانية والشرعية .

- فالاشتراكية تفسر الجريمة في حالات كثيرة تفسيرا اقتصاديا ، ولهذا السبب تنظر الى كثير من الانحرافات على انها ثمرة نظام اجتماعى ظالم ، فالفاقة الاقتصادية تدمر شخص الانسان والمهانة

كثيرين ممن يتخلدون مواقفهم في الحياة ( سواء كانت مجرد معارضة أو أنشطة إجرامية ) هي نتيجة بيئة خاصة ذات قوة قاهرة ، والاشتراكية لا تعادى الانسان في المجرم وانما هي تواجه **الخطر** فحسب ، وهي لذلك لا بد وان تحرر فكرة العقوبة من طابع الانتقام .

— واذا كانت الاصول الديمقراطية لا تجيز التجريم الا على التصرفات المنحرفة ، فان الاشتراكية أشد استمساكا بهذه الاصول ، فلا عقاب على الراى أو الفكر مهما كان سخفه ، وانما ينصرف العقاب الى الفعل المنحرف وحده .

— ولا بد من تعديل جديد وجذرى في أسس التجريم والعقاب يتفق والتغيرات الجذرية التي أصابت النظام الاجتماعى ، وبما يتفق مع فلسفة جديدة للنظام تؤكد **التفرقة في المستويات** سواء بالنسبة للجريمة أو للمجرم ، أو لوسائل مكافحة الجريمة :

( ا ) فلا بد من **تفرقة بين انواع الجرائم** : تبعا لمدى مساسها بأهداف النظام الاشتراكى وغاياته والكسب غير المشروع هو أخطر انواع هذه الجرائم ، ولهذا يجب ان نوسع في نطاق فكرة جريمة استغلال النفوذ والكسب غير المشروع على نحو يتفق مع فلسفة تهدف الى القضاء على الاستغلال في جميع صورته والذي لا يعد جريمة عادية وانما خيالة للبدء .

( ب ) ولا بد من **تفرقة في المستويات** : فلا سبيل الى حماية حقيقية للنظام الاشتراكى ما لم يكن هناك فهم واضح لغايات الاشتراكية من جانب المنفذين للسياسة الاشتراكية ، ويقدر اهمية المركز وقيادته ، بقدر حاجة شاغلة الى فهمه لغايات الخطط الاشتراكية وبقدر ماتتحدد مسؤوليته ، فليس من المقبول ان تتساوى مسؤولية التابع والمتبوع .

( ج ) ولا بد **اخيرا من تفرقة في اسلوب العقاب** نفسه : اذ ليس من الجائز ان يلجأ المشرع الاشتراكى الى اسلوب العقوبة الجنائية في جميع الاحيان ، وانما يلجأ اليها كآخذ وسيلة ويا حبذا لو استعان بنظام التأديب ووسع نطاقه مع زيادة ضماناته . . . وبجانب هذا كله لا بد من تخليص العقوبة من فكرتى الانتقام والمهانة . . .

هو نظام انسانى وديمقراطى ، فانبنا نعتقد أنه في حمايته لنفسه » لا يبد وان يتجاوب مع أصول فلسفته . والذي نراه أن هذه الحماية تقوم على اساسين احدهما انسانى والاخر قانونى :

**اما الأساس الانسانى** — فنعنى به تأكيد أهداف الاشتراكية في التطبيق العملى حتى يكون الايمان بالنظام الاشتراكى وبقيمه الدرع الذى يصد عنه كل خطر ينبعث من داخله . وان دراسة النظم والمجتمعات تؤكد ان نظاما سياسيا أو اجتماعيا مهما كبر أو صغر لا تحميه القوة المادية وحدها ، وانما لا بد وأن يجد حمايته أصلا في ايمان الخاضعين له أو بالاقول في عدم تبرمهم به ، فما عصم العنف النظم المكروهة من السقوط ، وما أعوزت هذه النظم القوة المادية ، وانما أعوزتها القوة الادبية ، ولهذا السبب سبق انهيارها المادى انهيار أدبى هو فقد الايمان بالنظام . واعتقادنا الراسخ ان النظام الاشتراكى ليس في حاجة الى حماية تأتى من خارجه ، وانما يكفيه أن يحقق أهدافه ، فيدافع عنه كل المنتفعين بشماره . وهذه هي الحماية الايجابية للنظام الاشتراكى .

**اما الأساس القانونى لحماية النظام الاشتراكى** فنعنى به مجموع الأساليب القانونية التى ترد بها السلطة العامة عدوان من يمسون مصالح النظام الاشتراكى . وهذه الأساليب القانونية — وهى لا تتحرك بداهة الا لمواجهة خطر يهدد النظام — لا تقتصر في نظرنا على استخدام نظام العقاب الجنائى بصورته الراهنة أو بتعديل طفيف فيه ، وانما يجب أن يحدث تغير جذرى في هذا النظام لكى يتواءم مع النظام الاشتراكى الذى يعتنق فلسفة اجتماعية جديدة .

وظاهر مما قدمناه ان حماية النظام الاشتراكى تستوجب تغيرا جذريا في نظام العقاب اذ لا يجوز للنظام الاشتراكى وهو يستخدم الأساليب القانونية أن يغفل فلسفته ، وانما لا بد وان تتجاوب هذه الأساليب مع أصول هذه الفلسفة الانسانية والديمقراطية :

— فليس من المقبول أن تحتفظ الاشتراكية بطابع القسوة والهمجية الذى تتميز به التشريعات القديمة ، فالاشتراكية تفهم حقيقة الضعف الانسانى ، ولهذا تتسم بالسماحة وهى تعلم أن



# من تجارب مشكلات التطبيق الاشتراكي في الزراعة

للككتور جمال العطيفي  
المحامي أمام محكمة النقض



الجديدة ، اتوزع على صفار الفلاحين لتكون ملكية خاصة لهم ، أم تجمع في استغلال تعاوني ، أم تصبح نواة لقطاع عام في الزراعة أم يرامى في تقدير أسلوب الاستغلال الملائم خصائص الأراضي الجديدة ، فما كان يقع من الأراضي المستصلحة وسط الأراضي القديمة ، وما كان يصلح منها لزراعة المحصولات التقليدية يوزع طبقا لقانون الإصلاح الزراعي . وهو موضوع هام نرجو أن نعود الى مناقشته في بحث آخر بادئين اليوم بعرض تجارب بعض الدول الأخرى .

**والواقع أن المشكلة الزراعية تعد من أدق المسائل التي تواجه التطبيق في الدول الاشتراكية . فالاشتراكية الماركسية التي تنادي بتأميم جميع وسائل الإنتاج ، قد وقفت في التطبيق بالنسبة الى المشكلة الزراعية موقفا قد يبدو مختلفا ، فتأميم المشروعات الصناعية وتحريم ملكيتها الفردية ، أمر لم يصادف المشكلات التي واجهتها فكرة تأميم الأرض الزراعية وحظر ملكيتها الفردية . فعمال المصانع ليسوا مالكيين أصلا للمصانع التي تقرر تأميمها ، فلا تنشأ صعوبة في تمليك المجتمع لوسائل الإنتاج الصناعية . أما في الزراعة فإن عددا كبيرا من صفار الفلاحين ، يملك مساحات صغيرة من الأرض . فتتمليك المجتمع للأرض المملوكة لهؤلاء الفلاحين أمر لا يرحبون به ، خصوصا وأن فلاح الأرض الصغيرة وإن كانت مصالحته مرتبطة بالاشتراكية ، إلا أنه أقل وعيا وتنظيما من عامل المصنع ، ولعله أكثر محافظة . فهو متعلق بالأرض ،**

في الوقت الذي تحظى فيه السياسة الزراعية باهتمام بالغ في الجمهورية العربية المتحدة ، حيث استهل مجلس الأمة دور انعقاده الحالي بمناقشتها ، ثم أعد مشروع قانون للتعاون الزراعي طرح على مستويات الاتحاد الاشتراكي لمناقشته - قد يكون من المفيد أن نعرض تجارب بعض الدول الاشتراكية في معالجة مشكلات التطبيق الاشتراكي في الزراعة .

لقد أشار الميثاق الى أن التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة وإنما يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالاقطاع ، مع تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعي على امتداد مراحل عملية الإنتاج في الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ومع ذلك فقد عرف التطبيق الاشتراكي العربي في الزراعة تجربة محدودة لإنشاء قطاع عام في الزراعة في بعض الأراضي المملوكة للإصلاح الزراعي وفي تجربة مديرية التحرير .

غير أن موضوع خلق قطاع عام في الزراعة قد طرح من جديد بمناسبة تخطيط مستقبل الأراضي الجديدة التي يقدر بأن تمثل بعد اتمام السد العالي حوالى ثلث الأراضي المزروعة حاليا . ومن ثم يثور النقاش حول أسلوب استغلال هذه الأراضي

القول بأن السماح بالملكية الخاصة في الزراعة في بعض هذه الدول ، لا يعنى تحولا عن المبدأ الاشتراكي ، ولكنه يعنى اتباع وسائل أكثر ملاءمة لظروف كل دولة وأكثر تمشيا مع مرحلة النمو الاشتراكي فيها .

وإذا استعرضنا الحلول التي وصلت إليها هذه الدول لتبين لنا أنه يمكن أن نميز فيها نموذجين أساسيين ، وقد اتخذ فيها النموذج الثاني صورا مختلفة كما سنتبين فيما يلي :

### النموذج الأول - الحل المباشر :

ان نموذج الحل المباشر هو أكثر النماذج اتفاقا مع صراحة التحول الاشتراكي . وبمقتضاه أمنت الثورة الاشتراكية جميع الأراضي الزراعية ، وهذا النموذج هو الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي .

ومع ذلك فإن نظرة سريعة إلى مراحل تطور المشكلة الزراعية في الاتحاد السوفيتي ، تبين منها أن هذا الحل لم يكن ميسور التطبيق .

فقد أمنت السلطة السوفيتية غداة ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، الأراضي الزراعية فحولتها إلى ملكية الدولة . وفي الوقت نفسه قامت بتوزيع معظم هذه الأراضي على الفلاحين يستغلونها مع بقاء الملكية القانونية للدولة . أما الأراضي التي لم يتم توزيعها فقد تولت الدولة استغلالها كمزارع نموذجية . كما أن الدولة تشجعا للفلاحين على إنشاء مزارع جماعية أعطت الأولوية في التوزيع لمن يتجمعون في تعاونيات ولكن بقاء معظم الأرض مفتتا إلى حيازات صغيرة يقرب عددها من خمسة وعشرين مليون حيازة قد أدى إلى انخفاض الانتاج الزراعي .

وفي عام ١٩٢٦ انتهجت السلطة السوفيتية سياسة اقتصادية جديدة استمرت حتى أوائل عام ١٩٢٩ وهي المعروفة ( بالنيب ) . وقد قامت هذه السياسة على إيجاد فترة انتقال لخلق الجو الملائم لنمو الاشتراكية . وكان مما تضمنته هذه السياسة متعلقا بالزراعة ، إلغاء احتكار الدولة للقمح وتقرير حرية الفلاح في التصرف في انتاجه الزراعي . وفي هذه الفترة عادت العلاقات الرأسمالية إلى النمو .

وببداية سياسة التخطيط عام ١٩٢٩ والقضاء على طبقة ملاك الأراضي ( الكولاك ) بدأ التوسع في

يؤازر الثورة الاشتراكية أملا في أن تعود إليه الأرض التي كان يستحوذ عليها كبار الملاك .

كذلك تختلف طبيعة العمل في المصنع عنها في الزراعة . فالعمل في المصنع يعتمد على جهود مشتركة يمكن تقسيمها وتقييمها وتوزيع اختصاصاتها ومراقبتها . أما تنظيم العمل الزراعي وتقييمه ومراقبته وتقييمه ، فهو عملية بالغة التعقيد ، لأن أعمال الزراعة يتداخل بعضها في بعض ، وهي تخضع لعوامل مختلفة بعضها يرجع إلى ظروف الطبيعة وتغيرها . ومن هنا تظهر مشكلة توفير الحافز على الانتاج الزراعي .

على أنه من ناحية أخرى فإن مساحة الأراضي التي يستولى عليها قد لا تكفى للتوزيع على جميع الفلاحين . وهي إذا وزعت ، لم يصب الفلاح منها إلا مساحة صغيرة ، ومن ثم تنشأ مشكلة تفتت الاستغلال الزراعي وهذا التفتت يعد عائقا في سبيل زيادة انتاجية الأرض وفي سبيل استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة .

ومن هنا بدت المشكلة الزراعية في مقدمة المشكلات التي لجأت فيها كل دولة إلى وضع الحل المناسب لها وفق ظروفها الاجتماعية والاقتصادية . ورغم اختلاف الحلول التي وصلت إليها كل من الدول الاشتراكية ، إلا أننا يمكن أن نلاحظ خطأ عاما يجعل هذه الحلول مرتبطة دائما بقضية التحول إلى الاشتراكية وبالغاية التي يرمى إليها المجتمع . فإذا كانت بعض الدول قد رفعت شعار الأرض لمن يفلحها ، فإن ذلك يقتضى بالضرورة ألا تسمح بتمليك الأرض إلا لمن يعمل فيها ، وألا تسمح بهذا التمليك إلا في حدود القدر الذي يمكن للفلاح أن يزرعه بنفسه دون أن يستغل عمل الآخرين ، ومع عدم انساح المجال لنمو الاتجاهات الرأسمالية في الزراعة .

ولذلك فإن هذه الدول مع سماحها بالملكية الخاصة في هذه الحدود ، قد سلكت في الوقت نفسه سبلا عديدة ترمي إلى اقناع الفلاحين بالتجمع الزراعي وتسمح لهم بالانضمام اختياريًا إلى التعاونيات الزراعية ، بعد أن تقدم لهم المثل العملي على مزايا الانتاج التعاوني وما يمكن أن يحققه لهم من وفرة في الانتاج . ومن ثم فإنه يمكن



ففي رومانيا مثلاً انتهى هذا النموذج الى نظام شبيه بالنظام السوفييتي . لقد صدر اول قانون للاصلاح الزراعي في رومانيا عام ١٩٤٥ فوضع حدا اقصى للملكية الزراعية قدره خمسين هكتارا ثم صدر قانون آخر عام ١٩٤٨ مقتضاه اصبح الحد الاقصى خمسة هكتارات . ووزعت معظم الاراضي المستولى عليها على الفلاحين . وفي مارس ١٩٤٩ نوقشت مشكلة الزراعة في اجتماع الحزب ، وتقرر انشاء اول خمس مزارع تعاونية لتكون مثالا للفلاحين . وقد شجع نجاحها الفلاحين على الانضمام في مزارع تعاونية . ففي العام التالي مباشرة اصبح عدد هذه المزارع ١٠٢٧ مزرعة تعاونية وفي عام ١٩٦٢ اصبح الاستغلال الزراعي في مجموعه يقوم على اساس المزارع التعاونية . وهذه المزارع تصبح هي المالكة للأرض التي يقدمها كل فلاح . ويتم توزيع الدخل الجماعي وفق العمل المقدم ، ولا تدخل مساحة الأرض عنصرا في التقدير . ولكن يسمح للفلاح باستخدام قطعة أرض صغيرة واقامة منزل وتملك الماشية والدواجن الخاصة به كما هو الامر في النظام السوفييتي .

والى جانب المزارع التعاونية تقوم محطات هامة لتقديم الآلات الزراعية الحديثة لهذه المزارع، الى جانب ما قد تملكه من معدات خاصة بها .

وتبلغ مساحة الاراضي التي تستغل تعاونيا ٧٥ ٪ تقريبا من مجموع مساحة الاراضي الزراعية، اما معظم الباقي فانه يمثل مزارع الدولة ، ولا تزال نسبة ضئيلة مملوكة ملكية خاصة .

لقد زرت احدى هذه المزارع التعاونية في بلدة بود وهي تبعد خمسة عشر كيلو مترا عن براشوف التي تعد العاصمة الثانية لرومانيا . وهذه المزرعة التعاونية تستغل مساحة تبلغ ٢١٥٠ هكتارا وهي مزودة بالآلات الحديثة وتضم ٥٨٠ عضوا . وهذه الصورة تعطي فكرة عن أهمية هذه المزارع التعاونية .

وقد نجح هذا النظام الى حد ان انتاجية الأرض قد زادت في الفترة من عام ١٩٥٩ الى ١٩٦٣ بمقدار ٤٥ ٪ كما زادت انتاجية الفلاح ١١٨ ٪ .

اشتراكية المزارع حتى عمت المزارع الجماعية الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٣٧ ، ولم يكن ذلك الاجراء ميسورا ، بل لقد لقي معارضة شديدة من الكولاك الذين عملوا لاشاعة ريبة الفلاحين في المزارع الجماعية .

ومع ذلك فبعد سنوات استقر نظام الاستغلال الزراعي على دعائمين : مزارع الدولة المعروفة باسم « سوفخوز » وهي التي كانت مثالا امام الفلاحين لاقتناعهم بأهمية التجمع الزراعي والاستعانة بوسائل الانتاج الحديثة ، ومزارع جماعية وهي المعروفة باسم « كولخوز » وفيها يتجمع الفلاحون للقيام باستغلال مشترك للأراضي التي وزعت عليهم . ويتم توزيع الدخل وفقا للعمل . وتقدم الدولة لهذه المزارع الآلات والأسمدة والبذور وتزودهم بارشاداتها الفنية . كما انها تملك محطات ضخمة للماكينات الحديثة تضعها تحت تصرف هذه المزارع الجماعية .

ولكن الاراضي التي يقوم الكولخوز باستغلالها لا تصبح مملوكة له ، بل تعتبر في جميع الحالات ملكا للدولة وتخرج عن دائرة التعامل فلا تباع ولا ترهن وانما للكولخوز وفق المادة الثامنة من دستور ١٩٣٦ السوفييتي ، ان يتمتع بالأرض التي في حوزته بلا مقابل ولمدة غير محدودة اما الحيوانات والباني والآلات الخاصة بالزراعة فانها تعتبر مملوكة للكولخوز ملكية جماعية .

على انه يلاحظ أن الدستور السوفييتي يسمح في المادة السابعة لكل عائلة في المزارع الجماعية بأن تنتفع انتفاعا شخسيا ، بالاضافة الى دخلها من المزرعة الجماعية ، بقطعة أرض صغيرة تتراوح مساحتها بين ربع هكتار وهكتار كامل ( مساحة الهكتار عشرة آلاف متر مربع ) وأن يبني عليها منزلا للسكن وأن يملك الحيوانات والطيور . ويكون انتاج هذه الأرض ملكا شخسيا للأسرة تستخدمه في سد حاجاتها الشخصية أو بيعه في السوق .

### النموذج الثاني - الاصلاح الزراعي :

ويعني وضع حد اقصى للملكية الزراعية مع افساح المجال لنمو القطاع الاشتراكي في الزراعة . ولكن هذا النموذج في تطوره في البلاد الاشتراكية قد اتخذ اشكالا مختلفة :

سلسلة من الاجراءات التي أدت الى تدعيم ثقة الفلاحين بالنظام ، فألغى البيع الجبرى ، وأصبحت الحكومة تتعامل مع الفلاحين فى شرائها محصولاتهم معاملة حرة . ثم صدر قانون جديد عام ١٩٥٩ بشأن التعاون الزراعى ، وطبقا لهذا القانون يكون الانضمام الى الجمعيات التعاونية اختيارا ، واعضاء الجمعية يقدمون اراضيهم الزراعية لتكون جزءا من المزرعة التعاونية دون أن يفقدوا ملكيتها . كما ان أعضاء الجمعية التعاونية يتقاضون ايجارات عن الأرض التى يقدمونها ، كل بحسب حصته . ويخصص هذا الايجار قبل توزيع الارباح على الأعضاء . ويشترك كل عضو بعد ذلك بعمله ويتقاضى نصيبا من ارباح المزرعة التعاونية محسوبا على أساس ما قدمه من عمل . والمزرعة التعاونية تدار بطريقة ديموقراطية ، فهناك جمعية عمومية وهناك لجنة للإدارة تنتخبها الجمعية ، وهى التى تعين أيضا رئيس المزرعة . وعند الخلاف ، يعرض امره على لجان تحكيم خاصة بالجمعيات التعاونية . ثم ان القانون قد سمح فى الوقت نفسه لأعضاء الجمعيات التعاونية بالقيام باستغلال فردى لسد حاجاتهم الشخصية . فيمكن للمزارع أن يحتفظ بمساحة تتراوح بين قرابة نصف فدان وفدان ، ويجرى استغلالها فرديا لسد حاجاته وحاجات أسرته ، وبهذا أمكن التوفيق بين الحاجات المشتركة لأعضاء التعاون وبين حاجاتهم الفردية . والمعيار فى كل ذلك ان الفلاح طالما يعمل بنفسه هو وأسرته فى الأرض ولا يستخدم اجراء ، فلا اعتراض عليه . وقد أدى هذا النظام الى زيادة الانتاج الزراعى ، والى ارتفاع مستوى معيشة الفلاح .

وقد سلكت ألمانيا الديموقراطية أيضا طريق الإصلاح الزراعى . ولم يكن ذلك ضرورة اقتصادية فحسب بل سياسية أيضا . ذلك ان اتفاقية بوتسدام التى أبرمها الحلفاء فى نهاية الحرب عام ١٩٤٥ نصت على تصفية آثار النازية والنزعات العسكرية الوطنية بحيث لا يكون فى امكان ألمانيا ان تعود الى تهديد جيرانها أو الاخلال بالسلام العالمى . وتحقيق ذلك الغرض لم يكن يعنى فقط القضاء على فلول النازية أو محاكمة مجرمى الحرب ، بل انه كان يعنى أيضا تغييرا شاملا فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

ويمكن القول بأن بلغاريا قد سلكت أيضا سبيلا مشابها للسبيل الذى سلكته رومانيا ، وقد انتهى الاستغلال الزراعى فيها الى انهاء شامل للمزارع التعاونية منذ عام ١٩٥٨ .

وفى المجر لا تزال الملكية الخاصة للأرض قائمة . ولكن الفلاحين يتجمعون فى جمعيات تعاونية انتاجية دون ان يفقدوا ملكية ما يقدمونه من أرض .

لقد عرفت المجر خلال تجربة تأميم الاراضى الزراعية وتمليكها للدولة اثناء ثورتها عام ١٩١٩ ، ان الفلاحين قد قابلوا ذلك بالشك والمعارضة . ولذلك فانها فى عام ١٩٤٥ حينما بدأ تحويلها الاشتراكي ، لم تؤمم الاراضى الزراعية وتجعلها ملكا للدولة بل انها قامت بتوزيع الملكيات الزراعية التى تريد على مائتى فدان تقريبا على الفلاحين . وبعد تطور لم يستغرق وقتا طويلا أصبحت الملكيات الزراعية الخاصة فى المجر ، تتراوح بين ٧ و ٢٨ اكر (وهو يقل عن الفدان قليلا) وفى الوقت نفسه عملت من أجل تشجيع السلاحين على التجمع فى مزارع تعاونية . فبدأت منذ عام ١٩٤٨ فى تنشيط الحركة التعاونية تدعينا للدخل القومى من الزراعة ، وتأكيدا لأهمية الملكية التعاونية كنوع من الملكية الاشتراكية ، وتقديرا لأن المزارع التعاونية تعتبر وحدات أساسية فى الحركة الاقتصادية والاجتماعية وليست مجرد منشآت تجارية . ومع ذلك فان نظام البيع الجبرى الذى فرضته الحكومة على الفلاحين وقتئذ كان موضع احتجاجهم .

وقد أدت حوادث ١٩٥٦ الى انصراف كثير من الفلاحين عن التعاون . فبعد أن كانت نسبة الاراضى الزراعية المنضمة الى المزارع التعاونية قد بلغت ٣٠ ٪ من مجموع الاراضى الزراعية ، هبطت هذه النسبة عام ١٩٥٧ الى ١٠ ٪ .

وقد استطاع كادار ( الذى تولى رئاسة الحكومة بعد الحركة المضادة التى وقعت عام ١٩٥٦ ) بفضل سياسته الصريحة ، أن يكسب الفلاحين مرة أخرى الى جانب التعاون . فقد أدت المساعدات التى قدمتها الحكومة للمزارع التعاونية، من قروض ومن ماكينات حديثة للزراعة ومن ارشادات لزيادة الانتاج ، الى أن المزارع التعاونية أصبحت تستوعب ٧٨ ٪ من مجموع الاراضى الزراعية ، أما مزارع الدولة ذاتها فانها تبلغ ١٤ ٪ من جملة الاراضى الزراعية . كذلك انجلى كادار



توسيع نطاق القطاع العام في الزراعة . وفي الوقت نفسه سمحت الدولة لأعضاء الجمعيات التعاونية بالانسحاب منها في أي وقت ، وأجازت لهم استرداد ما يقدمونه من أرض وما يملكونه من ماشية وأدوات زراعية .

وتعرف يوغوسلافيا أيضا نظام التعاونيات الزراعية العامة التي تضم إلى جانب الفلاحين مالكي الأرض ، العمال الزراعيين الذين يعملون في هذه المزارع ، وتدار هذه التعاونيات وفق أسس ومبادئ الإدارة الذاتية التي انتهجتها يوغوسلافيا . وقد ازدادت أهمية هذه التعاونيات ، إذ أنها تقوم بشراء الأراضي الخاصة من الملاك الراغبين في ذلك ، كما أنها تستغل مساحات أخرى كبيرة بطريق التعاقد مع مالكيها ، وهي تقدم الخدمات الآلية والميكانيكية والأسمدة إلى المزارعين الأفراد .

كذلك تحولت مزارع الدولة إلى نظام تصبح فيه ملكية الأرض جماعية للعاملين فيها الذين يمارسون إدارتها ذاتيا . وبعضها قد تحول إلى الاستغلال الزراعي الصناعي المشترك

ومن هذا يتبين أن يوغوسلافيا قد نجحت في خلق قطاع زراعي عام يدار بطريق الإدارة الذاتية ، وهو قطاع يحقق كفاية كبيرة في الإنتاج ويعاون القطاع الخاص الذي لا يزال موجودا بنسبة كبيرة . ومع ذلك يلاحظ أن الملكية الزراعية الخاصة محدودة على نحو لا يسمح بظهور استثمارات زراعية فردية كبيرة ، ولا يسمح باستخدام العمال الزراعيين الأجورين إلا في أضيق الحدود وفي مناسبات ضغط العمل . كذلك لا يسمح لمن لا يعمل في الأرض بنفسه ، إلا بملكية لا تزيد على ثلاثة هكتارات ، بينما أن الحد الأقصى للملكية الخاصة يصل إلى عشرة هكتارات لمن يعمل في الأرض بنفسه . وقد أخذ كثير من الفلاحين الذين لا يقدرون على زراعة الأرض بأنفسهم ، في تقديم ما يملكونه إلى التعاونيات الزراعية مقابل معاش يتقاضونه منها .

وقد دلت نتائج استغلال مزارع الدولة والتعاونية ، على أن إنتاجها يزيد على إنتاج المزارع الخاصة ، مما يشجع الفلاحين على الانضمام إلى هذه التعاونيات ومما يفسح المجال نحو النظام الاشتراكي في الزراعة .

ففي سبتمبر ١٩٤٥ بدأ تطبيق الإصلاح الزراعي ، فنزعت ملكية كبار الملاك الذين تعاونوا مع النازية ، كما نزع بصفة عامة المالكات التي تزيد على مائة هكتار . ووزعت أراضي الإصلاح على الفلاحين لتكون ملكيات خاصة تتراوح بين خمسة وعشرة هكتارات حسب نوع التربة . ونشأ إلى جانب الملكيات الخاصة قطاع عام زراعي ، كما أنشئت محطات للآلات تقدم خدماتها للمزارعين .

وكانت الخطوة الثانية هي تجميع الملكيات الزراعية في جمعيات تعاونية . فمُنذ عام ١٩٥٢ بدأ الفلاحون يتجمعون اختيارا في جمعيات تعاونية . وقد استمرت الحركة التعاونية في النمو حتى أصبحت المزارع التعاونية تمثل ٨٥ ٪ من مساحة الأراضي المزروعة ، بينما يكون الباقي مزارع الدولة .

وقد اتخذ التعاون صوراً مختلفة ، وفي أحد هذه الصور يقدم الأعضاء إلى المزارع التعاونية الأرض وحدها دون المواشي والآلات إذ تبقى هذه ملكية خاصة وتستعملها الجمعيات التعاونية مقابل إيجار . وفي صورة أخرى يقدم الأعضاء الأرض والمواشي والآلات . ولكن العضو في جميع الحالات لا يفقد ملكية ما يقدمه ، بل أنه يورث عنه . كما أنه يدخل عنصرا من عناصر تقدير حصة العضو في دخل الزراعة . كذلك يحتفظ كل عضو بملكية قطعة أرض صغيرة وبعض المواشي والطيور لاستغلاله الخاص .

وقد بدأت يوغوسلافيا أيضا بإصدار قانون للإصلاح الزراعي عام ١٩٤٥ جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ٢٥ هكتارا ، ووزعت الأراضي التي تم الاستيلاء عليها على الفلاحين ، بينما استبقت الدولة جزءا منها لتقيم عليها مزارع الدولة . ولكن توزيع الأراضي على الفلاحين لم يحل مشكلة ضعف الإنتاج الزراعي . وحتى عام ١٩٥٣ اتجهت الدولة إلى تشجيع إنشاء مزارع تعاونية على نمط الكولخوزات السوفيتية مع تميزها باختفاظ الفلاحين فيها بملكية ما يقدمونه من أرض إلى هذه التعاونيات . ومع ذلك فقد ظل الاستغلال الفردي هو الطابع السائد .

وفي عام ١٩٥٣ صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي أنقص الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى عشرة هكتارات . ففتح بذلك السبيل إلى

٥ - أن الحكومة كانت تخضع الملاك لضريبة مستترة عداوة على الضريبة العقارية المأثومة . وكانت تحصل هذه الضريبة في صورة الزام الفلاحين ببيع بعض محاصيلهم بأقل من أسعار السوق . فالفرق بين سعر شراء الدولة لهذه المحصولات وبين سعرها في السوق يعتبر نوعا من الضريبة ولكن هذه الضريبة تحولت الى نوع من الادخار لصالح التقدم الفني للزراعة . فمنذ عام ١٩٥٩ أنشئ صندوق لتطوير الزراعة تغذيه هذه الفروق في الأسعار التي تحصل عليها الدولة من المزارعين ، وينفق من حصيلتها على شراء مكينات لتطوير الزراعة تخصص لخدمة كل منطقة . وتظل ملكية هذه المكينات مملوكة ملكية جماعية لفلاحى المنطقة .

ومن ذلك يتبين أن الدولة قد أنشأت في الواقع قطاعا اشتراكيا في الزراعة يقوم الى جانب القطاع الخاص . فالأرض كعامل من عوامل الانتاج الزراعى ، تقوم بالدور الاساسى في الزراعة الحديثة ، بل ان وسائل الانتاج الحديثة الآلية هي التي تشكل العامل الحاسم في الانتاج ، وبالتالي فانها هي التي يجب تحويلها الى ملكية اشتراكية قبل الأرض ، وبذلك تزداد القوة الاقتصادية للقطاع الاشتراكي في الريف مع بقاء الأرض على ملكية أصحابها . أما تأميم الأرض الزراعية ، فانه لم يعد في هذا النظر ضرورة ملحة ، خصوصا اذا وضع حد أقصى للملكية الزراعية وضيق الخناق على استغلال عمل الآخرين في الزراعة ، بحيث يضمن النظام عدم تحول هذه الملكية الى وسيلة استغلالية .

ومن هذا العرض التقسيم يتبين أن الدول الاشتراكية في أوروبا لم تنهج طريقا واحدا في حل المشكلة الزراعية ، وأنه من الخطأ أن تنقل دولة تجربة دولة أخرى دون المام بظروفها الخاصة . فالمعيار في قضية التحول الاشتراكي هو تحديد الاستغلال ، والقاعدة الأساسية التي يجب توفيرها لتحقيق هذا التحول هي كفاية الانتاج . كما يتبين ان التطبيق الاشتراكي في مجال الزراعة لا يقتضى بالضرورة القضاء على الملكية الخاصة غير المستغلة .

أما بولندا فانه قد يبدو لأول وهلة أنها لازالت تنتهج طريقا يبعد عن المبدأ الاشتراكي الذي يقضى بتحقيق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ذلك ان ثمة ظاهرتين يسوقفان النظر : الأولى ان قوانين اصلاح الزراعى لازالت تجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ازيد كثيرا على الحد المستقر في الدول الاشتراكية الأخرى . فالحد الأقصى يصل الى خمسين هكتارا ، بل انه في مناطق غرب بولندا يصل الى مائة هكتار . أما الظاهرة الثانية فهي أن الاستغلال الفردي لا يزال الطابع المميز للانتاج الزراعى ، ذلك ان ٨٧٪ من مساحة الأراضى الزراعية لازالت مملوكة ملكية خاصة وتستغل فرديا ، بينما لا تمثل التعاونيات الا ١٪ من مجموع الأراضى الزراعية وتمثل مزارع الدولة الباقى وهو ١٢٪ .

ورغم هذه الصورة التي قد تبدو لأول وهلة بعيدة عن أن تؤدي الى دفع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الزراعة نحو التطور الاشتراكي ، الا اننا يجب ان نلاحظ ما يأتى :

١ - أن الحد الأقصى للملكية الزراعية سينخفض تلقائيا في المستقبل ، خصوصا وقد صدر قانون لا يجيز أن تزيد مساحة ما يشتري من الأراضى الزراعية على ١٥ هكتارا .

٢ - أن نسبة مساحة الأراضى الزراعية الى القوى العاملة في الزراعة تعد مناسبة ، بحيث أنها تسمح لكل شخص بأن يمتلك قطعة أرض - فلم تنشأ صعوبة عدم كفاية الأراضى المستولى عليها للتوزيع .

٣ - أنه وفقا لقانون صدر في بولندا لا يجوز تجزئة الأراضى الزراعية الى أقل من سبعة أو خمسة هكتارات وفقا للمناطق .

٤ - أنه وإن كان التعاون في الانتاج الزراعى يشغل نسبة ضئيلة ، الا أن التعاون مزدهر في التسويق الزراعى وتقديم الخدمات الزراعية والائتمان الزراعى .



# تعديل التشريعات المعمورة للنظام الاشتراكية

للأستاذ محمد مصطفى سررايا  
محرر دار ووطابع الشعب

تقديم :

تقيمها الديمقراطية السياسية ، تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية وان القانون أيضا وهو في ذاته صورة من صور الحرية لا بد ان يسايرها في اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تحد القيم الجديدة في حياتنا ..

الأسلوب اذن هو الاسقاط ، وتأتي بعد ذلك عملية أخرى ثورية فورية ، وهي البناء التشريعي لقوانين مستحدثة ، صادرة من قوة خلاقة مؤمنة فلا مشاحة في ان عملية البناء التشريعي تحتاج الى روح الابداع والابتكار ، لخلق نظرية عامة تبنى عليها الأحكام الجديدة .. والفكر الخلاق لا يكون ابدا الا نتيجة خيال مبدع ، لحمته تجارب الماضي ، وسنداه آمال المستقبل وبذلك تتمكن الدولة من ارساء مثل وقيم تسهم في تدعيم هيكلها الاقتصادي والاجتماعي وتكون للفرد حرته في صنع مستقبله ، وفي تحديد مكانه في المجتمع .

وسوف نحاول ان نلقى الضوء على بعض التشريعات التي نعتقد انها من أبرز ما تمس صميم النظم الاشتراكية ، والتي يتعين إعادة النظر فيها وسنبدا بالقانون المدني باعتباره حجر الزاوية في البناء القانوني ، ثم نعالج القطاع العام من حيث ادارته وتسييط الرقابة عليه ، ونستعرض في ايجاز بعض المآخذ على اللوائح المالية ونتناول جانبا من مشاكل العاملين ولا يفوتنا ان نشير الى مبدأ المشروعية قبل أن - تنتهي بنا هذه المحاولة السريعة لتعرف على بعض المقترحات الايجابية :

ان الثورة لا تعرف التطور الوئيد ، وانما تؤمن بالطفرة والانطلاق .. في مراحل التحول والتغيير ، فلا يمكن بحال ان نترك مصائرنا ومقدراتنا في يد التفاعل الدائم للأحداث الجارية ، بل يجب تسليط الارادة القوية الثورية الواعية لتقضي قضاء مبرما على أي شيء يحول دون تقدم اشتراكيتنا الاصيل .

بهذا المنطق يتعين تجنيد القوى المادية والروحية وحشد كافة الإمكانيات والوارد المتاحة وذلك في اطار من التشريع باعتباره صنوا للمجتمع الذي ولد فيه ، وصدى حاجاته وظل تطلوه .

وبهذا المنطق وحده يتعين ان نجهز على التشريعات المعمورة للنظم الاشتراكية بما يحقق التخلص نهائيا من الرواسب الرجعية في التشريعات القديمة التي استمدت أحكامها من مفاهيم وقيم أصبحت لا تلائم ظروف مجتمعنا ، ولا تستجيب لحاجاته المتجددة ، ولا تتألف مع روح العصر الذي نعيش فيه ، وبذلك يستطيع ما أبقي عليه منها ان يواكب التشريعات المستحدثة التي يجب أيضا ان نسد كل ثغرة فيها ، يكشف عنها التطبيق العملي ، بما يكفل تأمين مكاسب الثورة .

ونحن لا نكتفي بمجرد أحداث تعديل في التشريعات القديمة ندور في اطارها ، ويلفنا اسارها ... بل لا بد من عملية اسقاط .. عند إعادة صياغة القوانين لتخدم كما يحدثنا ميثاق العمل الوطني - العلاقات الاجتماعية الجديدة ، التي

## أولا - القانون المدني

( ١ ) سلطان الإرادة :

لاشبهة في أن للقانون المدني أهمية خاصة تفوق غيره من القوانين ، باعتباره ينظم كافة علاقات الأفراد في شتى نواحي الحياة ، كما يحكم أحوالهم الشخصية . والواقع أن القانون المدني الحالي وضع في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سادت مصر قبل الثورة فجاء متأثرا بهذه الظروف مشبعاً بروح الفردية فأخذ مبدأ سلطان الإرادة إلى مدى بعيد ، كما نظم الملكية الفردية بطريقة تتنافى مع كون الملكية وظيفة اجتماعية ، وهو في هذا ينحو منحى التشريعات اللاتينية التي تقدم الفرد على حساب الجماعة مع أن التطور الذي حدث في العالم كله - حتى في دول أوروبا اللاتينية - نبذ هذه الفكرة وأصبحت التشريعات توضع لحماية الجماعة أولاً ، وبالتالي فرضت كثيراً من القيود على مبدأ سلطان الإرادة وحدث من إطلاق حق الملكية .

والواقع أن التطور المعاصر والحل الاشتراكي الذي اختارته جماهير شعبنا المناضل ، يقتضي إعادة النظر في أحكام القانون المدني ، بما يكفل حماية الأطراف الضعيفة ويحقق التوازن بين المتعافدين ، ويحدد من مبدأ سلطان الإرادة ، بحيث تنظم الالتزامات والحقوق التي يجوز أنشاؤها بما لا يهدد مجالاً لأن تنفرد الإرادة وتستبد ، بإنشاء الحقوق وترتيب الالتزامات .

ولا يجب الوقوف عند حماية الأطراف الضعيفة بل يجب أيضاً تعديل قواعد الملكية بحيث يمكن أن تقوم بأداء وظيفتها الاجتماعية حتى لا تغدو مجرد حق مطلق يكون وسيلة لاستئثار البعض بقسط كبير من الثروة تحت ستار المشروعية ، بل يجب أن يكون هدف هذا الحق - في مرده الأول والأخير - صالح الجماعة وهو ما يفترق إليه القانون المدني بوضعه الحالي .

( ب ) قوانين الإصلاح الزراعي :

أن قوانين الإصلاح الزراعي لها مكان الصدارة ، باعتبارها من الركائز الأساسية الأولى التي اتخذتها الثورة لتحويل مجتمعنا على أسس جديدة توفر لكل فرد حياة تسودها الحرية والكرامة وتزيل ما فرضه عليه الاقطاع متحالفاً مع الاستعمار من جمود اجتماعي ، وتخلف اقتصادي - واضطراب سياسي وقد تحقق عن طريق قوانين الإصلاح الزراعي عدة أهداف لا حاجة لترديدها للتعريف .

بها أو حتى مجرد الأمان إليها . . إذ هي في نظر كل مواطن عربي ليست جزءاً من المعالم البارزة لتاريخنا المعاصر ، أو بمثابة العمود الفقري من الهيكل الاقتصادي والسياسي للأمة فحسب - بل هي ، ويحق روح يسرى في كيائها ، ولا نبالغ إذا قلنا أن الخطوط العريضة لهذه القوانين ترسم على ملامح تكوين البشري والانساني لأفراد المجتمع .

ومع ذلك كله نستطيع أن نقرر دون الوقوع في حرج أن هذه القوانين وهو ما أثبتته التطبيق العملي - لا زالت يعتورها بعض النقص ويشوبها بعض القصور إذ أنها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - جعلت مكاناً لذوى الاطماع من فلول أصحاب الملكيات الكبيرة فلم تكفل الاطاحة بها إلى الحد الذي يمكن معه أن يستبدل بها أكبر قدر من الملكيات الصغيرة ، لذلك فإن الأمر يقتضي إعادة النظر في أحكام هذه القوانين وبخاصة الحد الأدنى للملكية .

٢ - أغفلت فرض ضرائب على الاستغلال الزراعي حتى الآن . . رغم تفاوت الدخول بتفاوت طريقة الاستغلال كيفاً وكماً . فالضريبة الموجودة حالياً هي ضرائب عقارية تفرض على الأرض بصرف النظر عما تغله الأرض . لذلك ولتحقيق المساواة بين العاملين في تحمل الأعباء التي تستلزمها خطة التنمية - يجب المسارعة إلى فرض ضرائب على الاستغلال الزراعي لتدبير موارد مالية للخزانة العامة لمواجهة نفقات الخطة .

٣ - أخرجت منازعات الإصلاح الزراعي من اختصاص القضاء بتوجيه العادي والإداري ، مع أن سيادة القانون لا تنافي إلا أن يكون للقضاء كلمته الفاصلة ، وأن يكون رقيباً على سلوك السلطة التنفيذية . وتصرفاتها ، وما تتخذه من إجراءات ضماناً وتأميناً للمجتمع ذاته من الحراف ممكن كان لهم شرف الجلوس على منصة القضاء ليحكموا بين الناس ، وليس لهم استقلال رجال القضاء ، وحصانتهم ، وكفالتهم ، وخبرتهم .

٤ - وفي قطاع الزراعة - وهي عماد الثروة - يجب أن تتضمن التشريعات منح سلطات لرئيس العمل تشمل إصدار قرارات لتنظيم الإنتاج ودفع هجولته وكذا مكافأة عادلة على قدر الجهد والمبدول . كما يجب أن تكون الزراعة على الدمة بكفاءة إدارية واقتصادية بغض النظر عن حل مشكلة البطالة فلا تكون الزراعة مجرد وسيلة للارتزاق ،



ومراقبة المستندات أو التنقيب عن المخالفات فذلك كله زبد على السطح في حين ان الأمر يتطلب تعمقا في جوهر العمل . . فيكون - تسليط الرقابة الى المشروع ، من حيث تقييم أدائه للعمل . . ومن حيث تنفيذه للخطا ، وتحقيق الأهداف المحددة فيها . . ويجب في هذا الصدد اتخاذ الانتاجية كمؤشر او معيار لنجاح المشروع او فشله دون الاستناد الى مؤشرات اخرى كزيادة الربح اذ قد يكون مردها زيادة الاستثمارات او وجود احتكارات .

### ثالثا - سيادة حكم القانون

يجب ان يسود مبدأ المشروعية في جميع الظروف والأحوال ، بمعنى أن تخضع الدولة بكافة سلطاتها بحيث لا تكون أعمالها وتصرفاتها وقراراتها صحيحة وملزمة الا بقدر التزامها بحدود القانون الذي تعيش الجماعة في ظله حتى تصبح الحكومة قانونية لا حكومة رجال على حد تعبير شائع في الفقه المعاصر .

والضمان الحقيقي لهذا المبدأ هو قيام مبدأ آخر مكمل له مؤداه التسليم لسلطة خاصة مستقلة عن السلطة السياسية في الدولة تقوم بمهمة التحقق من احترام السلطات العامة في الدولة لمبدأ المشروعية بعناصره المختلفة . . وبعبارة أخرى انتهى فقه القانون العام الى أن الرقابة القضائية هي الوسيلة الفعالة لحماية مبدأ المشروعية .

واذا كانت هذه الرقابة القضائية على قدر من الأهمية فان التطور السياسي والاجتماعي وزيادة تدخل الدولة لتحقيق الرخاء العام يضاعف أهمية هذه الرقابة ومدى الحاجة اليها .

ومؤدى هذا ان يكون للقضاء سلطة عليا ورقابة فعلية على نشاط كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية ومن ثم لا ينبغي أن تصدر قوانين بتحريم عرض المنازعات على القضاء لأن في هذا اخلاعا مبدئا يتعلق بحرية أساسية للفرد . . ولذلك فانه يجب في نظرنا فتح الأبواب على مصاريعها افساحا لمجال التقاضي وليكون القضاء أداة فعالة

ومن ثم تصبح عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومى يؤدي في المرد الأخير الى التماس المعونة في الخارج .

٥ - يجب أن تنص التشريعات نظاما يحدد المسؤولية تحديدا واضحا المعائم حتى أدنى المستويات وفي الوقت نفسه يبين الأغراض العاجلة والأهداف البعيدة المدى المرجوة في الانتاج .

كما يجب أن تتضمن الأحكام الخاصة بمعدلات الانتاج على أسس علمية ومعايير منضبطة - وذلك كله في اطار ميزانية مدروسة يراعى فيها بنوع خاص تخفيض التكاليف وعدم تجاوز البند . ويتعين مكافاة كل من يسهم في هذا العمل بفكر خلاق مبدع يؤدي الى زيادة الانتاج او تحسينه كما يتعين ان تدرج المسؤولية فتشمل كافة القيادات وتتناول مديرى القطاعات وكذا مديرى المناطق او المشروع .

### ثانيا - قوانين الرقابة

تعددت أجهزة الرقابة في الدولة ، مع تشابه وظائفها وتداخل اختصاصاتها وكان من شأن هذا التعدد ارتفاع تكاليف الرقابة ، واحتمال وجود التعارض ، بل نشوء النزاع بينها . . مما أدى الى عدم فاعليتها في تحقيق الرقابة الموضوعية فالجهاز المركزى للمحاسبات ، مثلا ، لا يزال قائما بدوره التقليدى في الرقابة بعد الصرف ، فهو يقوم بمراقبة مستندية فقط بمعنى انه اذا كانت المستندات - صحيحة فلا اعتراض لديه ، مهما كان المشروع او العمل الذى تم فيه غير منتج ، اقتصاديا ، او كان تنفيذه قد تم بطريقة خاطئة .

وجهاز الرقابة الادارية لا يحرك ساكنا الا اذا وقعت مخالفة او حدث انحراف اما ان يتحرك ايجابيا من تلقاء نفسه فهذا امر بعيد الاحتمال .

وجهاز وزارة الخزانة المختص بالرقابة المالية المستندية قبل الصرف لا يعنيه في كثير او قليل ، سوى المستندات . . والأوراق فقط لاغير .

وكافة أنواع الرقابة الأخرى تكاد تدور في هذا الفلك لا تتجاوزه انما الرقابة المجدية الفعالة في نظرنا فيجب أن يكون أساسها البحث عن نجاح المشروع او العمل محل الرقابة ، والتأكد من مدى تحقيقه لأهداف الخططة الموسوعة ، أما الإكتفاء بمراجعة

صحيحا فيما يعرض للمؤسسة من مشاكل ومن ثم لا يكون المجلس بهذا الشكل قادرا على تادية الدور المطلوب منه وهو دور ، قيادى فى القمة باعتباره السلطة المهيمنة على المؤسسة .. بحكم القانون .. وهكذا يصبح صورة لا حياة فيها .. الا ان يجتمع مرة كل شهر للتصويت .

لذلك لا مناص من الفاء هذا النظام التداعى .. والاكتفاء بتعيين المدير الفرد مع تحويل مجلس الادارة الى مجلس استشارى يضم خبراء فى النواحي المختلفة لنشاط المؤسسة ، يستطلع رأيهم الفنى ويتعين ذكر الاسباب عند عدم الأخذ به .. ولكن لا يكون لهم اية سلطة فى الادارة - وسيستأمد على نجاح هذا النظام الجديد الأخذ أيضا بنظام الرقابة الموضوعية التى سبق ان تحدثنا عنها فى البند الثانى .

٢ - وجود تعارض وتنازع كبيرين بين وظيفتى رئيس مجلس الادارة والمدير العام بالمؤسسة والواقع ان وجود هاتين الوظيفتين معا لا داعى له ويتعين الاكتفاء باحدهما ضمانا لحسن سير المرفق وانتظام العمل به دون تضارب فى الاختصاصات أو تداخل بينهما مما يؤدى الى النزاع وتنازع السلطة أو يطفى احدهما على الآخر أو تطفو رواسب اجتماعية وعقد خلقية مظهرها التكتل الحزبى داخل المؤسسة مما يؤدى بالتالى الى الانقسام والمشاحنة ويعود اثر هذا كله وينعكس على الكفاية الانتاجية .. فضلا عن ردود الفعل الاخلاقية وانهيار القيم والمبادئ أو يكتفى بالرقابة السياسية للوزير المختص .

٣ - أما فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة فان مجالس الادارة فيها - وهى أيضا السلطة العليا المهيمنة على كافة شئونها بحكم القانون .. تشكل من كبار موظفى الشركة بعضهم بحكم وظائفهم وبعضهم بالانتخاب .. والواقع ان هذه المجالس لا اثر لها بل أصبحت عبئا على الانتاج - ذلك لان لرئيس مجلس الادارة سلطات يباشرها مستقلا عن المجلس .

لارساء العدالة وتحقيق الطمأنينة والاستقرار لكافة الأفراد مع وضع الضوابط اللازمة لخضوع الدولة لحكم القانون باستثناء احوال الضرورة القصوى التى تقتضيها مصلحة الدولة العليا .. أما فى غير ذلك كطعون الأفراد على أى قرار من قرارات السلطة التنفيذية فيجب ان يكون خاضعا لرقابة السلطة القضائية .

والنتيجة الحتمية للأخذ بمبدأ المشروعية هو الفاء كافة القوانين التى تحجب عن القضاء رقابته والأمثلة عديدة لا حصر لها .

ولا يبقى بعد ذلك الا أن تؤكد ضرورة تبسيط اجراءات التقاضى مع اعطاء الرئيس المباشر الحق فى معاقبة مرتكب المخالفة على وجه منجز وبطريقة حاسمة .

أما بالنسبة للمتابعة فيتمين تركيزها فى أقل عدد ممكن من الجهات بل وقصرها على ادارة المؤسسة حتى يتفرغ العاملون للانتاج منعا لضياع الوقت والجهد اذا ما اتصرفوا الى الدفاع عن انفسهم على حساب الانتاج .

#### رابعاً - تنظيم وادارة القطاع العام

الواقع ان الأخذ بنظام المؤسسات العامة كوسيلة لادارة القطاع العام هو أمر مرغوب فيه .. الا انه يؤخذ على هذا النظام انه سائر الطريقة العادية لادارة المشروعات الخاصة وهى وجود مجلس ادارة ومدير - بديلا عن عضو مجلس الادارة المنتدب - واتباع هذه الطريقة كشف - بالتطبيق العمل - عن ثغرات منها :

١ - عدم فاعلية مجلس الادارة .. ومرجع ذلك الى تشكيله من اعضاء يمثلون وزارات ومصالح مختلفة تتصل بعمل المؤسسة ، سواء من قريب أو بعيد ، وانكن هؤلاء الأعضاء مشغولون بأعباء وظائفهم الأصلية فهم أبعد ما يكونون عن ظروف المؤسسة وأحوالها وطبيعة عملها اليومى مما يؤدى فى واقع الأمر الى عدم قدرتهم على الحكم حكما



## سادسا - العاملون

ان نتعرض هنا للقوانين واللوائح التي تتناول مشاكل العاملين على اختلاف أنواعهم وطوائفهم وشؤونهم الوظيفية على تعدد جوانبها منذ بدء التعيين حتى انتهاء الخدمة ولكن نود ان نبدي ملاحظة عابرة وهي ان كافة هذه القوانين واللوائح متشابهة متماثلة الى حد انها ترداد نفس الاحكام بذات الترتيب بل بعين العبارات لذلك فانه من الأفضل توحيد هذه القوانين واللوائح وهو اتجاه تمليه أبسط قواعد المساواة في المعاملة وتوجيه مبدا تكافؤ الفرص .

نحن سنكتفى في هذا الصدد بالحديث عن طائفة تستوقف رجل القانون كما تستوقف كل مشتغل بالعلوم الاجتماعية والانسانية الا وهي طائفة عمال التراحيل التي لقيت الامرين في العهود السابقة على الثورة ، فالصورة لا تعدو ان تكون عملا في ظروف قاسية واجرا زهيدا لايسد الرمق .. وعلى الرغم من استحداث اصلاحات عديدة في شأنهم وفي مقدمتها تكوين نقابة لهم راقصاء الاستغلال عنهم باشتراك الحكم المحلى في تشغيلهم بمعرفته بدلا من المتعهدين وانشاء معسكرات لايوائهم الا انهم مازالوا دون المستوى اللائق بهم واية ذلك انهم يدخلون في عداد مستلزمات الانتاج يستوى شأنهم في ذلك مع الجرارات والاسمدة دون احتفال بانهم قوة بشرية يجب ان تتوافر لها كل مقومات الحياة الكريمة . لذلك واستهداء اليوم الذي يمتلكون فيه قطعة من ارض وطنهم .. يجب الغاء نظام جلب عمال التراحيل للعمل على النحو المعمول به حاليا ، وتحزير عقد مع كل عامل زراعى بمقتضاه تخصص له مساحة من الاراضى المستصلحة ومسكن لائق على ان يقوم بالعمل في الارض مقابل اجر خلال مدة الاستزراع وفي حالة انتهاء هذه المدة ووصول الارض الى مرحلة الانتاج الجدية يملك له طبقا للقواعد المنظمة للملك -

وبحكم كون اعضاء المجلس موظفين خاضعين له بوصفه الرئيس الادارى ، للشركة فانهم قد ينصاعون لرايه ولا يخرجون على ارادته الامر الذى يحتم اتباع احد طريقين اما الغاء هذه المجالس والاكتفاء بمدير فرد للشركة او تحويل هذه المجالس الى هيئات استشارية فقط دون ان يكون لها سلطة في الادارة .

## خامسا - اللوائح المالية

الملاحظ ان اللوائح المالية في الدولة سواء تلك التي تنظم طرق الشراء والبيع او تلك التي تنظم الحسابات والميزانية .. قد وضعت منذ زمن بعيد بل ان اللائحة المالية للميزانية والحسابات وان كانت بعض احكامها مستندة الى تشريع ، الا ان الغالبية العظمى منها مجهولة المصدر ، مما نستطيع معه القول بان هذه اللائحة لا سند لها من القانون ، فهي اذن تفتقر الى الاساس التشريعى الذى تستمد منه قوتها الملزمة .. ومع ذلك فما زالت هذه اللوائح عملا سارية حتى الآن وعلى الرغم من ان قانون المؤسسات العامة لم يلزمها باتباع هذه اللوائح في تصرفاتها ، الا انها جميعا وبدون استثناء ترجع اليها وتأخذ بها خشية الوقوع في خطأ ، وتفاديا للمساءلة وفي رأينا انه يجب اعادة النظر في هذه اللوائح في ضوء الاسس الآتية :

١ - منح مزيد من الثقة للعاملين على مختلف مستوياتهم .. وذلك ان الثقة تولد في نفوس العاملين حرية التصرف والابتكار ، ومواجهة المشكلات اليومية المتجددة والتي لا يمكن التنبؤ بها ، مواجهة صريحة جريئة سريعة ، دون التقييد بالحصول سلفا على الاذن بالتصرف او الموافقة عليه .. وبعد ذلك الحساب العسير على قدر الثقة الممنوحة .

٢ - تبسط الاجراءات الروتينية العميقة التي تتبع في الشراء والبيع والتصرف .

٣ - انشاء نظام للتعامل بين جهات القطاع العام تمنع فيه اجراءات الزائدة او المناقصة وهو من وسائل الاقتصاد الراسمالي - يستهدف الربح اساسا فيجب ازالته من التعامل تمشيا مع روح الاشتراكية .

٢ - الالتفات عن مبدأ العقد شريعة المتعاقدين ، بالحد من مبدأ سلطان الإرادة حماية للاطراف الضعيفة وينبنى على ذلك جعل حق الملكية وظيفة اجتماعية باجلى معانيها .

٣ - العمل دائما على توزيع اكبر قدر من الملكيات الصغيرة - حتى ولو اقتضى الامر اعادة النظر في الحد الأدنى للملكية .

٤ - فرض ضرائب الاستغلال الزراعي وجعلها تصاعدية حسب زيادة الدخول نتيجة التفاوت في غلة الأرض .

٥ - اختصاص القضاء العادى والادارى بمنازعات اصلاح الزراعى مع تبسيط التقاضى .

٦ - جعل الرقابة على المشروع رقابة موضوعية لا تقف عند حد المراجعة المستندية بل تمتد الى جوهر العمل ذاته من حيث تقييم ادائه وكذا من حيث طريقة تنفيذه ، وتحقيقه للخطة واهدافها ، والمسئوليات ومعدلات الانتاج وخفض التكاليف .

٧ - سيادة مبدأ الشروعية فى جميع اعمال وتصرفات وقرارات السلطة التنفيذية وتمكين الرقابة القضائية من حماية هذا المبدأ .

٨ - العودة الى نظام المدير الفسرد فى ادارة المؤسسات الصناعية او الشركات يماونه مجلس استشارى فى النواحي الفنية دون أن يكون له سلطة فى الادارة .

٩ - اطراح كافة القيود من اللوائح المالية التى تفرض عدم الثقة وتبسيط الاجراءات الروتينية .

١٠ - توحيد قوانين العاملين فى الدولة على اختلاف طوائفهم اذ لا محل للفرقة بين طبيب او مهندس او محام او محاسب او كاتب يعمل فى وزارة وآخر يعمل فى مؤسسة او هيئة عامة فكل منهم يقوم بالخدمة فى مرفق عام تنفق عليه الدولة .

١١ - القضاء التام على نظام عمال التراحيل وتحرير عقد استزراع او تاجير ثم تملك قطعة ارض لكل عامل زراعى .

بدلك نتغلب على الظروف القاسية التى تمر بعامل الترحيلة حين يغادر قريته وأهله ويعمل فى جهة نائية وبذلك ايضا تقلل من تكاليف الاستزراع لان قيام العامل بالعمل ومعه أسرته فى النظام الجديد على رجاء التملك سيكون أكثر فعالية لأنه يشمر ان كل قطرة من العرق الذى سيبدله سوف يعود عليه بالخير . . . . . ممثلا فى أجر مناسب فى فترة الاستزراع ثم ملكية قطعة من الأرض له ولأولاده من بعده . . . . . وهذا فى نظرنا أسمى وأعظم نوع من الرفاهية الاقتصادية ويحقق أحد جناحي الحرية وهو عدالة التوزيع .

ولا يغفونا أيضا أن تؤكد ضرورة توفير الامكانيات اللازمة لاستقرار العاملين فى المناطق النائية من حيث اقامة المساكن اللائقة وتوفير الرعاية الصحية والتعليم ووسائل الترفيه والمرافق العامة كالمياه والانارة على أن يساهموا جزئيا فى تكاليف هذه الخدمات والمرافق .

وثمة عامل هام وهو وجوب العمل على تثقيف العاملين ثقافة اشتراكية وبصفة مستمرة على جميع المستويات حتى يكونوا حراسا أمناء لا يعملون تحت وازع من خوف أو يقتربون مخالافات مالية أو ادارية تؤثر على فعالية الوحدة الاقتصادية .

#### بعض المقترحات :

لا يبقى بعد ذلك الا أن نجمل بعض المقترحات الايجابية المستمدة مما جاء فى ثنايا هذه المحاولة السريعة دون مراعاة أو التزام لترتيب معين بحسب أهميتها وهذه المقترحات هى :-

١ - لا يكفى مجرد تعديل التشريعات الموقعة للنظم الاشتراكية ، بل لا بد من الاجهاز عليها عن طريق اسقاطها ، مع اقامة بنسب تشريعى متكامل ومتجانس يضم نظرية عامة لاشتراكيتنا ، وتجميع موادها واحكامها فى مجموعات قانونية يسهل الرجوع اليها بتركيزها مع تبسيطها بما يتفق مع مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى .





الدكتور فؤاد رطانت

## أساذ القانون الدولى الخاص بكطية الحقوق جامعة القاهرة

به من شخصية قانونية مستقلة ؟  
ولا يخفى ما لهذا الموضوع من أهمية خاصة بالنسبة للجمهورية العربية ، حيث تبوات المشروعات العامة والمشروعات المؤممة مكان الصدارة فى الحياة الاقتصادية والدولية على حد سواء .

وسنحاول أن نتعرض أولا ، لما يجرى عليه العمل بالنسبة لحصانة الدولة الأجنبية ، فإذا ما انتهينا من بحث هذه النقطة ، انتقلنا الى بحث امكان امتداد الحصانة القضائية للدولة الى المشروعات العامة والمشروعات المؤممة المملوكة لها .

كان المبدأ السائد فى مختلف الدول ، حتى أوائل القرن العشرين ، هو تمتع الدولة الأجنبية بأعفاء مطلق من الخضوع لقضاء المحاكم الوطنية فى جميع المنازعات التى تكون طرفا فيها .

وقد قيل فى تبرير مبدأ الحصانة المطلقة للدولة بعدة أسانيد أهمها مبدأ سيادة الدولة فسيادة الدولة واستقلالها يتنافيان مع امكان خضوعها بأية صورة من الصور لسلطان القضاء فى دولة أخرى ، فمقاضاة دولة أمام محاكم دولة أخرى ، ينطوى على انتهاك لسيادتها ، ومساس باستقلالها . وهناك اعتبارات ذات صبغة عملية ، دعت فى الواقع الى القول بوجوب إعفاء الدولة من الخضوع لقضاء الدولة الأخرى ، فالحكم الذى قد تصدره المحاكم الوطنية ضد الدولة الأجنبية سيكون غير قابل للتنفيذ على أموال الدولة الأجنبية ، ذلك أن تنفيذ الأحكام قد يستلزم اللجوء الى القوة الجبرية ، ولا يستساغ أن تستعمل هذه القوة ضد دولة أجنبية ، إذ قد يؤدى ذلك الى تهديد السلم والأمن الدولى .

موضوع الحصانة القضائية للدولة أو بعبارة أخرى مشكلة إعفاء الدولة الأجنبية من الخضوع للقضاء الوطنى موضوع له أهمية حيوية فى المعاملات الدولية .

فبالرغم من أن الحصانة القضائية للدولة ، ليست بالفكرة الجديدة ، إلا أن هذا الموضوع ، قد اتسم فى الوقت الحالى بأهمية متزايدة ، نظرا لانتساع نطاق نشاط الدولة فى العصر الحديث ، فقد أصبحت الدولة تساهم بنصيب وافر فى الحياة الاقتصادية التجارية للمجتمع الدولى بشكل لم يعهد له مثيل من قبل .

ومما زاد هذه المشكلة تعقيدا ، أن الدولة لم تعد تكتفى بالتدخل بطريقة مباشرة فى المجال الاقتصادى والتجارى ، بل كثيرا ما تلجأ الى طريقة غير مباشرة ، ولذلك عن طريق تأميم المشروعات الخاصة المملوكة للأفراد وتحويلها من الملكية الفردية الى الملكية الجماعية ، أو عن طريق إنشاء مشروعات عامة تملك الدولة كل أو معظم رأسمالها .

ولما كانت هذه المشروعات المؤممة أو العامة تخضع من ناحية الهيمنة ، للدولة التى تملكها ، ومن ناحية أخرى تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن هذه الدولة ، فقد احتدم الخلاف حول مدى امكان شمول هذه المشروعات العامة بالحصانة القضائية التى قد تتمتع بها الدولة ذاتها :

هل يجب أن تمتد حصانة الدولة الى هذه المشروعات ، باعتبارها مشروعات مملوكة للدولة وخاضعة لرقابتها ؟ أم هل يتعين إخراج هذه المشروعات من نطاق حصانة الدولة نظرا لما تتمتع

وقد انتقد هذا المعيار ، نظرا لقيامه على فكرة غير سليمة وهى فكرة ازدواج شخصية الدولة : فمن غير المقبول ان يكون للدولة شخصيتان ، شخصية باعتبارها سلطة عامة واخرى باعتبارها فرد عادى ، فشخصية الدولة فى الواقع واحدة لا تتجزأ .

لذلك لجا القضاء الى تقرير الحصانة القضائية للدولة ، ليس على أساس اختلاف الصفة التى تظهر بها الدولة فى النزاع ، وإنما على أساس طبيعة العمل الذى ناز النزاع بشأنه .

فاذا كان العمل الذى قامت به الدولة الأجنبية ، يعد عملا من أعمال السيادة ، امتنع على القضاء الوطنى النظر فى النزاع .

اما اذا كان العمل الذى قامت به الدولة الأجنبية ، يعد من أعمال الادارة العادية التى لا تتصل بالسلطة العامة ، جاز للمحاكم الوطنية النظر فى النزاع .

غير ان هذا المعيار يعيبه عدم الدقة لصعوبة التمييز أحيانا بين التصرفات التى تعتبر من أعمال السيادة ، وتلك التى تعتبر من أعمال الادارة العادية وقد اعتبرت بعض المحاكم ، تصرفات معينة من أعمال السيادة بينما اعتبرت محاكم أخرى تصرفات شبيهة بها من أعمال الادارة .

فقد حدث مثلا ان رفعت سيدة دعوى ضد الجمهورية العربية المتحدة فى سنة ١٩٦٠ أمام المحاكم السويسرية بشأن ايجار مسكن للبعثة الدبلوماسية العربية بفيينا ، ودفعت الجمهورية العربية بالحصانة ، غير ان المحاكم السويسرية رفضت هذا الدفع باعتبار ان عقد ايجار السكن يعتبر من أعمال الادارة العادية ، وليست من أعمال السلطة العامة التى تخرج من ولاية القضاء .

وذلك فى حين ان المحاكم الغربية أصدرت حكما عكسيا فى دعوى متعلقة بعقد شراء سجاير ، أبرمته دولة فيتنام لجيشها ، اذ قبلت المحكمة دفع دولة فيتنام بالحصانة ، باعتبار ان عقد الشراء هذا ، يعتبر عملا من أعمال السلطة العامة .

وقد اتجه الفقه الحديث فى تحديد حصانة الدولة الى أعمال معيار جديد مقتضاه وجوب معاملة الدولة الأجنبية ، نفس المعاملة التى يعامل بها القاضى الوطنى دولته ذاتها ، أى أنه يتعين البحث فى هذه الحالة عما كان يمكن أن يفعله القاضى الوطنى لو كانت نفس الدعوى مرفوعة ضد دولته هو ، وبعبارة أخرى ، يتعين على القاضى ألا يخص الدولة

غير أن مبدأ الحصانة المطلقة للدولة ، أخذ يتزعزع نتيجة لاتساع دور الدولة وقيامها بأعمال تخرج عن اطار نشاطها التقليدى ، وليس من الأنصاف ان نسمح للدولة الأجنبية بالتعامل مع الأفراد والدخول معهم فى معاملات تجارية مع حرمان هذه الأفراد فى الوقت ذاته من الضمان الأساسى اللازم لحماية حقوقهم وهو حق الالتجاء الى قضائهم الوطنى .

لذلك أخذت الكثير من الدول تحيد تدريجيا عن مبدأ الحصانة المطلقة للدولة ، وقررت قصر هذه الحصانة على بعض أنواع النشاط الذى تمارسه الدولة دون البعض الآخر .

غير أن القضاء فى هذه الدول ، اختلف حول المعيار الواجب الاتباع ، لتحديد أنواع النشاط الذى يتعين بالنسبة لها اعفاء الدولة الأجنبية من الخضوع للقضاء الوطنى .

وقد كان أول معيار لجا اليه الفقه والقضاء ، للحد من حصانة الدولة الأجنبية ، هو وجوب التفرقة بين شخصية الدولة ، كسلطة صاحبة سيادة ، وشخصيتها كفرد عادى : فاذا ظهرت الدولة الأجنبية فى المنازعة كسلطة صاحبة سيادة امتنع على القضاء الوطنى النظر فى المنازعة ووجب اعتبار الدولة الأجنبية ، فى مثل هذه الحالة ، متمتعة بالحصانة ، اما اذا ظهرت الدولة الأجنبية فى المنازعة كشخص عادى ، فلا تتمتع بالاغفاء من القضاء الوطنى وتختص المحاكم الوطنية بالنظر فى الدعوى المرفوعة عليها ، كما لو كانت دعوى مرفوعة على فرد عادى .

وقد برز هذا المعيار بصفة خاصة فى القضاء المصرى ، ومن الأحكام الشهيرة فى هذا الصدد حكم أصدرته محكمة الاستئناف المختلطة سنة ١٩٤٢ فى دعوى رفعت ضد حكومة الانتداب بفلسطين وتلخص وقائع هذه القضية فى أن أحد المسافرين أصيب بأضرار نتيجة لوقوع بعض الأمتعة على رأسه أثناء سفره بخطوط سكة حديد فلسطين التى تديرها هذه الحكومة ، وقد طالب المدعى بالتعويض من حكومة الانتداب ، باعتبارها مسئولة عن أهمال مستخدميها فى ربط الأمتعة ، مما أدى الى وقوع الحادث . وقد دفعت حكومة فلسطين بالحصانة ، غير أن القضاء المختلط رفض هذا الدفع تأسيسا على أن الحكومة عند ادارتها للسكك الحديدية ، لم تتصرف باعتبارها سلطة صاحبة سيادة ، وإنما ظهرت بمظهر الفرد العادى الذى يتعين اخضاعه لولاية القضاء .



**الأجنبية بمعاملة تختلف عن تلك التى يعامل بها دولته .**

فاذا ما تبين للقاضى الوطنى انه كان سيمتنع من نظر المنازعة ، اذا كانت دولته طرف فيها امتنع عليه النظر كذلك فى الدعوى المائلة المرفوعة ضد الدولة الأجنبية ، أى تعين عليه القضاء بحصانة الدولة الأجنبية .

أما اذا اتضح للقاضى الوطنى ان المنازعة كانت ستدخل فى ولايته ، اذا كانت دولته نفسها طرفا فى النزاع جاز له الاختصاص بنظر الدعوى المائلة التى تكون الدولة الأجنبية طرفا فيها ، أى تعين فى هذه الحالة رفض الحصانة للدولة الأجنبية .

غير أن هذا المعيار معيب بدوره ، ذلك ان اعفاء الدولة الأجنبية من الخضوع للقضاء الوطنى ، لا يجب أن يرتبط بالمعاملة التى تلقاها الدولة الوطنية من قضائها ، فالاعتبارات المهيمنة على عدم اختصاص القاضى بنظر المنازعة ، ليست واحدة فى كلتا الحالتين : فالواقع أن عدم خضوع بعض أعمال دولة القاضى للسلطة القضائية ، يرجع إلى اعتبارات مستمدة من مبدأ بين سلطات الدولة ، وذلك فى حين ان اعفاء الدولة الأجنبية من الخضوع للقضاء الوطنى ، يرجع إلى اعتبارات تتصل بكيان المجتمع الدولى بأسره .

وبالرغم من أن الاتجاه الحديث فى غالبية الدول ، يميل إلى الحد من الحصانة القضائية للدولة الأجنبية ، إلا أن بعض الدول ، لا زالت تتمسك بوجوب تمتع الدولة بحصانة مطلقة أمام قضاء الدول الأخرى ، ويتزعم هذا الفريق ، دولتان من الدول الكبرى ، هما الاتحاد السوفيتى من ناحية ، والمملكة المتحدة من ناحية أخرى .

والواقع أن استمرار الاتحاد السوفيتى فى التمسك بالحصانة المطلقة للدولة ، مرجعه الوضع الخاص الذى يتميز به الاتحاد السوفيتى فى المعاملات الدولية ، فمن المعلوم أن هذه الدول تقوم باحتكار التجارة احتكارا تاما ، ومن ثم فمن مصلحتها المطالبة بالحصانة المطلقة حتى تكون فى تأمين من الخضوع للقضاء الأجنبى ، بالنسبة لكافة الدعاوى التى ترفع عليها بمناسبة مباشرتها لنشاطها التجارى .

أما تمسك المحاكم البريطانية بنظام الحصانة المطلقة فمرجعه تآثر النظام الانجليزى بفكرة المجاملة

الدولية التى تجيز عدم اخضاع الدولة الأجنبية لسلطان القضاء الوطنى ، هذا فضلا عن أن النظام القضائى البريطانى ، يقوم على فكرة السابقة القضائية بمعنى أن القاضى يتعذر عليه أن يحيد عما استقر عليه القضاء فى الماضى ، وقد أدى ذلك إلى استمرار اخذ القضاء البريطانى بمبدأ الحصانة المطلقة للدولة بالرغم من عدول الكثير من الدول الأخرى عن هذا المبدأ .

ويبدو لنا أن الخلاف القائم حول مدى حصانة الدولة الأجنبية ، إنما مرجعه عدم صحة الأساس الذى قيل به فى تبرير هذه الحصانة .

ففكرة السيادة التى قام عليها مبدأ الحصانة أساسا ، هى فى الواقع سلاح ذو حدين ذلك أنه اذا نظرنا إلى فكرة السيادة من وجهة نظر الدولة ، لأمكننا القول فعلا بوجوب تمتع الدولة الأجنبية بحصانة قضائية مطلقة وعدم خضوعها بأى حال من الأحوال للقضاء الوطنى .

أما اذا نظرنا إلى فكرة السيادة من وجهة نظر القاضى لأدى ذلك إلى نتيجة عكسية فسيادة دولة القاضى تقتضى وجوب خضوع جميع المنازعات التى تثور داخل إقليم دولة القاضى لسلطانه الإقليمى ، فاذا ما حرمتنا القضاء الوطنى من النظر فى المنازعات التى تثور فى إقليم دولته ، بحجة أن هناك دولة أجنبية طرف فى النزاع ، لكان فى ذلك بلا شك ، اهدار لسيادة دولة القاضى على إقليمها .

والرأى عندنا أن تحديد مدى حصانة الدولة القضائية ، أو بعبارة أخرى تحديد مدى اختصاص محاكم الدولة بنظر الدعاوى المرفوعة ضد الدولة الأجنبية ، يجب أن يتم وفقا للأساس الذى تقوم عليه مختلف حلول القانون الدولى الخاص فى الفكر الحديث ، فالحلول التى يضعها هذا القانون تقوم الآن على تحقيق التناسق بين النظم القانونية المختلفة أو بعبارة أبسط تقوم على فكرة التعايش المشترك بين الدول .

وقد أدى أعمال هذه الفكرة فى مجال تنازع القوانين إلى تطبيق القاضى الوطنى لقانون الدولة الأجنبية ، بدلا من القانون الوطنى ، كلما كانت

تدخل في نطاق وظائفها نواح من النشاط لا تعد كذلك في الدول ذات النظم الرأسمالية .

**فاذا كان النظام القانوني للدولة الأجنبية لا يعتبر النشاط محل النزاع داخلا ضمن وظائف الدولة اتتفى الحكم من امتناع القاضى الوطنى عن نظر المنازعة ، اذ ان المقصود من الحصانة هو تمكين الدولة الأجنبية من أداء ما تعتبره هى جزء من وظائفها .**

غير انه لا كان امتناع القاضى الوطنى من نظر منازعة تدخل أصلا في اختصاصه يعتبر حدا من نطاق الولاية القضائية لدولته ، فمن غير المستساغ اخضاع مثل هذا التحديد لما تقرره الدولة الأجنبية وحدها ، بل يتعين اشراك النظام القانونى لدولة القاضى في هذا التحديد ، وليس المقصود باشتراك نظم دولة القاضى في هذا التحديد أن يكون النشاط محل النزاع داخلا ضمن وظائف الدولة وفقا لكل من نظامى دولة القاضى والدولة الأجنبية ، فاختلاف أنظمة الدول من الأمور المسلم بها في المجتمع الدولي الحالى ، ومن ثم فالاعتداد بالاختلاف بين هذه النظم في جميع الحالات من شأنه القضاء على فكرة الحصانة القضائية للدولة قضاء تاما .

لذلك يتعين في رأينا عدم رفض تقرير الحصانة الا في حالات التعارض الصارخ بين نظام دولة القاضى ونظام الدولة الأجنبية ، وذلك تحقيقا لفكرة التعايش المشترك السابق الإشارة إليها .

نخلص مما تقدم انه فيما يتعلق بالحصانة القضائية للدولة الأجنبية يتعين في رأينا على القضاء الوطنى الامتناع عن نظر المنازعات التى تكون الدولة الأجنبية طرفا فيها اذا اتصل النزاع باحدى وظائف الدولة الأجنبية طالما لم يكن هناك تعارض صارخ بين وجهتي نظر الدولتين .

فاذا ما انتهينا من تحديد مدى حصانة الدولة الأجنبية أمام القضاء الوطنى ، انتقلنا الى بحث مدى تمتع المشرعات العامة المملوكة للدولة

العلاقات القانونية أكثر تعلقا بالنظام القانونى الأجنبى ، منها بالنظام القانونى الوطنى .

ويمكن في الواقع أعمال نفس هذه الفكرة بالنسبة للحصانة القضائية للدولة ، فيتعين في رأينا على القاضى الوطنى الامتناع عن الفصل في المنازعات التى تكون الدولة الأجنبية طرفا فيها كلما كانت المنازعة وثيقة الصلة بهذه الدولة .

ولكن متى يعتبر النزاع وثيق الصلة بالدولة الأجنبية بحيث يتعين على القاضى الوطنى التخلي من نظر المنازعة ؟ .

من غير المستساغ بطبيعة الحال ، أن نعتبر مجرد كون الدولة الأجنبية طرفا في النزاع مبررا كافيا لتخلي القاضى الوطنى من نظر الدعوى .

ويبدو لنا انه لكى يعتبر نزاع ما وثيق الصلة بالدولة الأجنبية يتعين أن يكون هذا النزاع متعلقا بأمر وظائف الدولة الأجنبية ، فأعمال فكرة التعايش المشترك بين الدول تقتضى وجوب اعفاء الدولة الأجنبية من الخضوع للقضاء الوطنى بالنسبة للمنازعات المتعلقة بوظائفها ، أما المنازعات التى لا تتصل بقيام الدولة الأجنبية باحدى وظائفها ، فيبدو لنا انه ليس هناك ما يبرر اخراجها من ولاية القضاء الوطنى ، اذ لن يكون ثمة مساس بكيان الدولة الأجنبية في اخضاع هذه المنازعة للقضاء الوطنى .

ولما كان امتناع المحاكم الوطنية من نظر الدعاوى المرفوعة على الدولة الأجنبية اتما مرجعه عدم الرغبة في التدخل فيما يعتبر من صميم وظائف الدولة الأجنبية ، فانه من المنطوق أن نرجع الى النظام الاقتصادى والسياسى في الدولة الأجنبية لمعرفة ما اذا كان النشاط محل النزاع يدخل في الاطار الوظيفى للدولة الأجنبية ، فالنظام الاقتصادى والسياسى لكل دولة هو الذى يحدد ما يدخل في نطاق وظائفها ، فالدول ذات النظم الاشتراكية



أعوام ، ففي دعوى رفعت أمام القضاء الأمريكي ضد شركة البترول الأنجلو إيرانية ، دفعت الشركة بالحصانة القضائية ، واستندت في دفعها إلى أن الغرض من انشائها هو تزويد البحرية البريطانية بالوقود وهو أمر لازم لكيان دولة بريطانيا ، وقد أقرت المحاكم الأمريكية هذا الدفع وقضت بشمول شركة البترول الأنجلو إيرانية بالحصانة القضائية .

وعلى ذلك يكفي لكي يتمتع المشروع العام بالحصانة وفقا لهذا الرأي ، أن يكون المشروع قد أنشئ لتحقيق غاية وطنية . .

رقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية أخيرا إلى وضع معيار جديد مقتضاه النظر إلى الصفة التي يتعامل بها المشروع العام فقد حدث أن قررت المحكمة الأسبانية تغيير العملة الأسبانية ، وسمحت للأشخاص المقيمين بالخارج باستبدال ما لديهم من عملات قديمة عن طريق التقدم بها إلى البنوك الأسبانية ، وتنفيذا لهذا القرار تقدم بعض الرعايا الفرنسيين بالعملات الأجنبية التي في حيازتهم إلى بنك أسبانيا لاستبدالها بعملات جديدة غير أن البنك ماطل في تسليمهم العملات الجديدة خلال عدة سنوات فرفع هؤلاء الأشخاص دعوى ضد البنك أمام القضاء الفرنسي مطالبين بتسليمهم العملات الجديدة ، دفع البنك بالحصانة مستندا إلى كونه مشروعا عاما مملوكا للحكومة الأسبانية ورد الخصوم الفرنسيون على هذا الدفع بأن البنك يتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الدولة الأسبانية كما أنه يقوم بعمليات تجارية باسمه الخاص فلا يجوز من ثم تمتعه بالحصانة ، غير أن محكمة النقض الفرنسية حكمت بشمول البنك بالحصانة وأستت حكمها على أن البنك في هذه العملية بالذات ( أي عملية تغيير العملة ) كان خاضعا في تصرفاته لتعليمات وإوامر مباشرة من الحكومة الأسبانية ، فالبنك لم يتصرف في هذه الحالة إلا بوصفه ممثلا للحكومة الأسبانية في عمل من أعمال السيادة وبذلك كانت الصفة التي تعامل بها للبنك هي الأساس الذي حددت بمقتضاه الحصانة .

يتضح مما سبق أن قضاء مختلف الدول ، لم يصل إلى حد موحد ، بشأن الحصانة القضائية للمشروع العام ، ويبين لنا أن مرجع ذلك هو عدم محاولة القضاء تحديد مركز المشروع العام من

بالحصانة القضائية والفصل في هذا الموضوع يعتبر في الواقع من أدق الأمور التي تواجه القضاء في مختلف الدول ، ويرجع صعوبة هذه المشكلة إلى الطبيعة المركبة التي تتصف بها المشروعات العامة ، فالمشروعات العامة كما سبق أن ذكرنا تملكها الدولة ، أما عن طريق التأمين وأما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة ابتداء ، غير أن هذه المشروعات من ناحية أخرى تتمتع بشخصية قانونية قائمة بذاتها ومستقلة عن شخصية الدولة التي تنتمي إليها ، فهذه المشروعات نستطيع التعاقد باسمها الخاص كما أنها تتحمل مسؤولية التزاماتها .

وقد أدت هذه الطبيعة المركبة للمشروعات المؤممة والمشروعات العامة إلى إثارة الجدل حول مدى إمكان تمتع هذه المشروعات بالحصانة القضائية .

هل يعتبر تملك الدولة للمشروع العام وهيمنتها على إدارته مسوغا كافيا لشمول المشروع العام بالحصانة التي تتمتع بها الدولة ؟ .

أم هل تعتبر استقلال الشخصية القانونية للمشروع العام عن شخصية الدولة سببا كافيا لحرمانه من أية حصانة قضائية ؟ .

ذهب قضاء الدول في هذا الصدد ، مذاهب شتى :

فأدت بعض المحاكم أن أهم ما يميز المشروع العام أو المؤممة هو تمتعه بشخصية قانونية مستقلة عن الدولة التي ينتمي إليها ، ومن ثم ففوت عدم إمكان شموله بالحصانة القضائية ، وقد قضت المحاكم الألمانية والسويسرية بذلك فعلا في أحكامها الحديثة ، إذ رفضت الحصانة لبنوك مملوكة لدول أجنبية تأسيسا على أن هذه البنوك تتمتع بشخصية قانونية قائمة بذاتها .

وانتهت بعض المحاكم الأخرى إلى الاعتماد بالغرض الذي يقوم المشروع العام بتحقيقه ، فقوت منح الحصانة للمشروع العام الذي قصد من إنشائه تحقيق غاية وطنية بغض النظر عن تمتعه بشخصية قانونية مستقلة عن الدولة التي أنشأته ، وقد برز هذا المعيار بصفة خاصة في إحدى القضايا الشهيرة التي طرحت أمام القضاء الأمريكي منذ بضعة

لما كانت المشكلة تتعلق بتحديد ما يعتبر من مرافق الدولة الأجنبية فمن الطبيعي أن نرجع إلى النظام القانوني في الدولة الأجنبية لمعرفة ما إذا كان هذا المشروع يدخل ضمن مرافق هذه الدولة أم لا : فمبدأ حرية الدولة في تحديد اختصاصها يقتضي أن نترك لها حرية تحديد المشروعات العامة التي تعتبر من مرافقها ، فإذا ما قررت الدولة الأجنبية أن مشروعاً ما معيناً يدخل ضمن نطاق مرافقها ، تعين على القاضي الوطني احترام هذا القرار ومعاملة المشروع العام الأجنبي نفس المعاملة التي كان سيعامل بها الدولة الأجنبية ، إذا كانت هي الطرف في النزاع .

غير أنه من المتصور ، أن يمتنع القاضي الوطني عن تقرير الحصانة القضائية للمشروع العام ، على الرغم من أن الدولة الأجنبية تعتبره من مرافقها إذا كانت وجهة نظر الدولة الأجنبية بالنسبة لتحديد مرافقها تتعارض تماماً مع وجهة نظر دولة القاضي ، ولا يعد امتناع القاضي هذا عن تقرير الحصانة اعتداء على حرية الدولة الأجنبية في تحديد ما يعد من مرافقها إذ أن القاضي الوطني لا ينازع هنا في حق الدولة الأجنبية ، في تحديد مرافقها ، وإنما يرفض فقط الاعتراف بالآثار القانونية التي تترتب على هذا التحديد في إقليم دولته هو .

يتضح مما تقدم ، أن مشكلة تمتع المشروع العام بالحصانة القضائية يرتبط في رأينا بتحديد ما إذا كان المشروع العام يعتبر مرفقاً من مرافق الدولة الأجنبية فإذا اعتبر كذلك ، سرت في مواجهته أحكام الحصانة القضائية التي تسري بالنسبة للدولة التابع لها ، وإذا لم يعتبر كذلك عومل معاملة المشروعات الخاصة ، أي خضع لولاية القضاء الوطني .

### خاتمة

وبهذا نكون قد انتهينا من عرض مشكلة حصانة الدولة القضائية في بعض مظاهرها الحديثة ، وقد توخينا في حل هذه المشكلة أن نضع معياراً موحداً يطبق بالنسبة لحصانة الدولة الأجنبية ، وبالنسبة لحصانة مشروعاتها العامة ، التي تعد جزءاً من مرافقها ، وهذا المعيار هو المعيار الوظيفي .

وقد راعينا في هذا المعيار ، أن يكون من المرونة بحيث يواجه التطور المستمر الذي يتسم به نشاط الدولة ، كما راعينا أن يكون متمشياً مع الاتجاهات المتباينة التي تسود المجتمع الدولي الحالي .

الدولة التي أنشأتها في المجال الدولي ، وهذا التحديد يعتبر في الواقع مسألة أولية لازمة للفصل في حصانة المشروع العام .

ويتعين في رأينا لتحديد مركز المشروع العام في المجال الدولي ، أن نتبين مدى اندماجه في شخصية الدولة التي ينتمى إليها .

ولما كانت الدولة ومرافقها تظهر في المجال الدولي كوحدة متكاملة فإنه يمكن اعتبار المشروع العام جزءاً لا يتجزأ من الدولة إذا ما ثبت أنه يرقى إلى مرتبة مرافقها ويدخل ضمن إطار أجهزتها . وبدراسة المشروعات العامة في مختلف الدول يتضح لنا أنه يمكن تقسيمها إلى نوعين :

النوع الأول - مشروعات عامة تدخل في عجلة النشاط الرئيسي للدولة وتعتبر ضمن الإطار المكون لأجهزتها وذلك بالرغم من تمتعها بشخصية قانونية مستقلة عن الدولة التي ينتمى إليها .

والنوع الثاني - مشروعات عامة تقوم بنشاط لا يدخل في عجلة النشاط الرئيسي للدولة وبالتالي لا تندرج في الإطار العام المكون لأجهزة الدولة .

وفي رأينا أن المشروع العام الذي لا يدخل ضمن الإطار المكون لأجهزة الدولة ولا يعد مرفقاً من مرافقها ، لا يجوز معاملته في المجال الدولي كجزء لا يتجزأ من الدولة ، وعلى ذلك يتعين عدم شمول هذا المشروع بالحصانة القضائية واخضاعه للقضاء الوطني ، في جميع المنازعات التي يكون طرفاً فيها مثله في ذلك مثل المشروعات الخاصة .

أما المشروع العام الذي يدخل ضمن الإطار المكون لأجهزة الدولة ، أي الذي يعتبر مرفقاً من مرافق الدولة الأجنبية ، فإن هذا المشروع يندمج في شخصية الدولة ويعامل معاملة الدولة فتقرر له الحصانة في رأينا ، وفقاً لنفس المعيار الذي تتقرر به حصانة الدولة ، أي وفقاً للمعيار الوظيفي الذي سبق لنا الإشارة إليه .

ولكن كيف يقوم القاضي الوطني بمعرفة ما إذا كان المشروع العام يعتبر مرفقاً من مرافق الدولة الأجنبية أم لا يعتبر كذلك ؟ .

هل يأخذ القاضي بوجهة نظر الدولة الأجنبية التي ينتمى إليها المشروع العام أم يأخذ بوجهة نظر دولته هو في تحديد المشروعات التي ترقى إلى مرتبة مرافق الدولة .



# جريمة إصدار شيك بدون رصيد

الدكتور على العريف  
المحامى لدى محكمة النقض

ولذلك قرر الشارع الفرنسى تجريم هذا الفش لأن للعقوبة صفة الزجر والعار فترهب المترددين وتؤدب اللثام . وصدر قانون ١٩١٧/٨/٢ الذى اعتبر اصدار هذا الشيك جريمة مستقلة عن جنحة النصب فلا يشترط فيها الطرق الاحتيالية وان كانت العقوبة واحدة في الجريمتين . وكذلك فعل القانون الفرنسى الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ ( م ٦٦ ) بشأن النظام الحالى للشيك .

وأما في مصر فقد كان القانون خاليا من عقوبات خاصة بالشيك كالحاصل في فرنسا وقت اصدار المجموعات المصرية سنة ١٨٨٣ . وكانت المحاكم المصرية تحكم كالحاصل في فرنسا بعدم توافر أركان جريمة النصب بمجرد اصدار شيك بدون رصيد بسبب عدم وجود الطرق الاحتيالية اللازمة لهذه الجريمة (١) .

ثم انتهز الشارع المصرى صدور القانون الحالى للعقوبات سنة ١٩٣٧ وجعله شاملا لمادة خاصة بهذه الجريمة ( م ٣٣٧ ) وهى مقتبسة عن القانون الفرنسى سالف الذكر وتقضى بان اصدار الشيك بدون رصيد يعتبر جريمة مستقلة بذاتها عن جريمة النصب وان كانت العقوبة واحدة في الحالتين .

وتعتبر هذه الجريمة خاصة بالشيك وحده دون باقى الأوراق التجارية ( الكمبيالة والسند

تنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بان يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين ( كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد اقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ) .

التطور التبايخى - كان التشريع الفرنسى خاليا من هذه الجريمة وكانت المحاكم الفرنسية تحكم بان أركان جريمة النصب لا تتوافر بمجرد اصدار شيك بدون رصيد ولو بسوء نية لأنه يشترط في النصب استعمال الطرق الاحتيالية ( م ٤٠٥ ) عقوبات فرنسى وتقابل م ٣٣٦ عقوبات مصرى ) .

وبذلك كان يفلت عادة صاحب الشيك من عقوبة النصب لأنه من النادر أن يضطر الساحب الى استعمال طرق الاحتيال لأجل اقناع دائئه بالتعامل بالشيك نظرا للثقة في الأوراق التجارية وحق الحامل في الرجوع على الساحب بدعوى الضمان .

ثم رأى الشارع الفرنسى وجوب التدخل لأجل مكافحة هذا الفش الذى أخذ في الازدياد وكاد يفقد ثقة الناس في الشيكات خصوصا أن الساحب قد يكون مماطلا أو فقيرا فتكون دعوى الضمان غير منتجة أو على الأقل متعبة .

(١) نقض جنائلى ١٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد العامة للاستاد عمر جزء ٤ ص ١٢٠

ولكن تعتبر هذه المحاولة ذات صفة اختيارية ادارية بحيث يمكن للنيابة رفع الدعوى الجنائية رغما من هذا الوفاء المتأخر . وان كانت هذه المحاولة حميدة في الحياة العملية لانها تكشف حقيقة نية الساحب وتؤدي الى سرعة الوفاء الودى والتصالح وقيام المحبة بين الناس .

الركن الاول للجريمة هو اعطاء الشيك - ويشمل هذا الركن اعطاء الورقة وبأن تكون هذه الورقة شيكا .

#### اولا - اعطاء الورقة :

والمقصود بذلك ليس الهبة أو التسليم بل اصدار الشيك كما هو واضح من النص الفرنسى للمادة EMISSION فضلا عن اصلها في التشريع الفرنسى . وبعبارة أخرى فان غرض الشارع هو تكوين الشيك بصفة نهائية وطرحه في التداول (١) .

ويتم ذلك عادة بتسليم الصك الى المستفيد حتى يمكنه الانتفاع به بصرفه أو تظهيره وتداوله . وان كان هذا التسليم ليس شرطا ضروريا في اصدار الشيك وتمام تكوينه لانه يكفي رضا المستفيد وقبوله لهذا الشيك سدادا لحقه ولو تأخر في استلام الصك ولم يهتم بسرعة حيازته .

والواقع ان الشيك كباقي الأوراق التجارية يتم بمجرد تحرير الصك ( الورقة ) مع تبادل رضا (١) الطرفين ( الساحب والمستفيد ) .

وأما مجرد تحرير الشيك ولو مع توقيع الساحب فانه غير كاف لاصدار الشيك حيث يشترط موافقة الطرف الآخر (المستفيد) كالحاصل في باقي العقود . وتتم عادة هذه الموافقة ضمنا باستلام الصك .

ولذلك فان ورقة الشيك قبل موافقة المستفيد تعتبر مجرد مشروع غير نهائي بحيث لا يعاقب الساحب على تحرير هذا الصك ولو توافر قصد الاستعمال وانعدم الرصيد لأن الأعمال التحضيرية غير معاقب عليها ( م ٤٥ عقوبات )

الاذنى ) وسواء في مصر (١) أو فرنسا . ويعتبر ذلك مفهوما لأن الشيك أداة وفاء كالنقود وليس أداة ائتمان . كما ان المقصود هو تشجيع الناس على التعامل بالشيكات ( تجارا أم لا ) منعا لتضخم النقد .

أركان الجريمة - أوضحت المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أركان جريمة اصدار شيك بدون رصيد وهى :

١ - اعطاء الشيك

٢ - عدم الرصيد

٣ - سوء النية

ويجب توافر الأركان الثلاثة جميعا لأجل ادانة الفاعل ( ساحب الشيك ) ولكن بدون اشتراط الطرق الاحتمالية بسبب استقلال هذه الجريمة بداتها عن جريمة النصب ورغما من أن العقوبة واحدة في الجريمتين .

ويعتبر غرض الشارع واضحا من الأعمال التحضيرية للتشريع والتطور التاريخي فضلا عن صراحة المادة ٣٣٧ عقوبات التى لم تنص على اشتراط الطرق الاحتمالية .

ويلاحظ أن وقوع الضرر ليس ركنا في هذه الجريمة فلا يهم حصول الحامل على حقه حين رجوعه الى الساحب بعد امتناع البنك المسحوب عليه من الوفاء ( نقض جنائي ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ محاماة سنة ٤٦ ص ٩٩٨ ) .

ويعتبر ذلك تطبيقا للقواعد العامة التى تقضى بأن اصلاح اثار الجريمة والتعويض عنها غير مسقط للمسئولية الجنائية عن الفاعل فمثلا اعادة الشيء المسروق ولو مع التعويض غير مانع من معاقبة هذا السارق .

وكل ما هناك أن هذا الوفاء المتأخر يبرر الرأفة فتكتفى المحاكم عادة بالحكم على الساحب بالعقوبة مع وقف التنفيذ .

وحقيقة يحدث أحيانا أن تطلب النيابة العامة من الساحب بمجرد شكوى الحامل سرعة الوفاء خلال مدة قريبة كيوم أو يومين لأجل حفظ الشكوى بزعم حسن النية أو تفاهة الموضوع .

(١) نقض جنائي ١٨ يناير ١٩٦٥ محاماة ٢٧ ص ٥٢  
لوالقلى ص ٢٥٩ ومحمود مصطفى بند ٩٠ والشاوى  
ص ١٥٠

(١) نقض فرنسى ٥ اغسطس ١٨٥٨. دالوز ١٢٢/١/١٨٥٨

(١) نقض جنائي ٢١ مايو ١٩٤٧ محاماة ٢٧ ملحق ثان

مر ١٨٩



كما لا تهم الصفة المدنية أو التجارية للشيك فسواء كان محررا لأعمال مدنية أو تجارية وسواء كان أصحاب الشأن تجارا أم لا كما لا يوجد حد أدنى أو أعلى لقيمة الشيك .

ولكن هل يشترط النص في الورقة على أنها شيك بأن يقال مثلا ادفعوا بهوجب هذا الشيك ؟ المفهوم هو عدم ضرورة هذا النص . والواقع أن استمارات شيكات بنك مصر تخلو منه .

وحقيقة أن الاتفاقية الدولية للقانون الموحد للشيك (١) تنص بالمادة الأولى على ضرورة هذا البيان وبأن يكون مكتوبا في صلب الكلام وليس في العنوان حتى يتعذر اضافته بعد تداول الورقة في غفلة من الساحب . ولكن هذه الاتفاقية لم يعتمدها الشارع المصري بعد فلا محل للخضوع لقيودها . وأما الفرض من بيان نوع الورقة بأنها شيك فهو سرعة تمييزها عن الكمبيالة الفورية وسهولة معرفة نظامها .

وجرت العادة أن يكون المسحوب عليه بنكا لأن السرعة ووجود النقود والاستعداد لفحص توقيعات الساحبين وأمسك الحسابات وعدم المماطلة وتسوية الوفاء بالمقاصة وهي الأمور اللازمة للتعامل بالشيكات تتوافر في البنوك وحدها .

ولكن هل يعتبر ذلك شرطا في صحة الشيك ؟ كان يجوز في فرنسا سحب الشيك على أى شخص ( تالير بند ١٦٤٤ ) ثم تدخل الشارع بقانون ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ ( م ٣ معدلة ) واشترط أن يكون المسحوب عليه بنكا وذلك انسجاما مع الاتفاقية الدولية ( م ٣ ) .

وأما في مصر فقد سكت القانون ولذلك يجوز سحب الشيك على أى شخص وإن كان ذلك نادرا

والخلاصة فإن المقصود بإعطاء الشيك المنصوص عليه بالمادة ٣٣٧ عقوبات هو تحرير الشيك مع موافقة المستفيد بحيث يصبح التزاما نهائيا مقيدا للطرفين ( الساحب والمستفيد ) ويتم ذلك عادة بتسليم الصك للحامل المستفيد .

والقاعدة أن تتم الجريمة بمجرد إعطاء الشيك فلا يهم بعد ذلك مصير هذا الشيك وفسخه ( برسيرو جزء ٢ بند ١٨٣ والقللى ص ٢٦٠ ) .

### ثانيا - الورقة شيك :

يجب أن تكون الورقة شيكا كما هو واضح من نص المادة ٣٣٧ عقوبات . وتعتبر هذه الجريمة خاصة بالشيكات وحدها دون باقى الأوراق التجارية ولو كانت فورية لأنه لا محل للقياس والتوسع في المسؤولية الجنائية . ولذلك يجب أن يوضح الحكم الصادر بتطبيق المادة سائلة الذكر بأن الورقة شيك والا كان محلا للطعن ( نقض جنائي ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ محاماة ٢٧ ملحق ثان ص ١٨٩ ) .

تعريف الشيك - لم تنص المادة ٣٣٧ عقوبات على تعريف الشيك مما يوجب الرجوع الى القانون التجارى ( نقض جنائي ٢٣ يونيو ١٩٥٩ محاماة ٤١ ص ١٥٠ ) .

وحقيقة أن القانون التجارى أشار الى الشيك بالمادة ١٩١ دون أن يحدد صراحة أركانه الشكلية . ولكن هذا النقص تكمله أحكام القضاء واجتهاد الفقهاء .

وقد استقر الرأى على أن هذه الأركان الشكلية اللازمة لصحة الشيك هي أن تكون الورقة مستقلة بذاتها ومكتوبا فيها تاريخ وبلد تحريرها وتوقيع الساحب والأمر الى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود لمصلحة المستفيد وأن يكون ذلك بدون أجل وبدون شرط .

وفى ذلك يقول حكم النقض ٢٣ يونيو ١٩٥٩ سالف الذكر بأن الشيك المقصود هو ( أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه ويقضى عن استعمال النقود في المعاملات ) .

ولكن لا يهم أن يكون الشيك اذنيا أو اسميا أو لحامله نظرا لعموم نص المادة ٣٣٧ عقوبات فضلا عن انعدام الحكمة في التفريق .

(١) هذه الاتفاقية قررها المؤتمر الدولى لتوحيد قواعد الأوراق التجارية المنفقد في جنيف بسويسرا تحت اشراف عصبة الأمم في مارس ١٩٢١ . كما قرر اتفاقيات أخرى في العام السابق للكمبيالة والسند الاذنى . وقد انسجم التشريع الفرنسى الحالى مع قواعد هذه الاتفاقيات بموجب تبديله سنة ١٩٣٥ .

في الحياة العملية . حيث جرت العادة بأن يسحب الشيك على بنك .

كما جرت العادة أن يكتب الشيك على استمارة معدة لذلك وتوزعها البنوك على عملائها . ولا شك في فوائد هذه الاستثمارات لأن البيانات الضرورية مطبوعة بحيث يكفي تحرير الاجابة في خاناتها فلا يخشى من النسيان والترك . أو اضافة بيانات اخرى قد تبطل الشيك أو تعوق تداوله . كما أن مكان كتابة المبلغ مسطر بطريقة خاصة تساعد على سهولة كشف المحو في حالة التلاعب .

ولكن استعمال هذه الاستثمارات ليس شرطاً في صحة الشيك بسبب سكوت القانون في مصر ( نقض جنائي أول يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض سنة ثالثة ص ٣٦٨ ) وكذلك سكت القانون المقارن .

والخلاصة أنه يشترط في الشيك صحته شكلاً طبقاً لنظام الشيكات المقرر بالقانون التجاري وأحكام القضاء .

شيكات من نوع خاص :

ولكن هل تسرى هذه الجريمة على شيكات البريد ؟ الرأي الراجح هو عدم سريانها (١) بسبب خضوع هذه الأوراق لنظام خاص ووجود خلاف في اعتبارها شيكات بمعنى الكلمة .

وفضلاً عن القياس على الحاصل في فرنسا حيث رفضت المحاكم سريان الجريمة على هذا النوع من الشيكات (٢) وأن كان الشارع الفرنسي تدخل أخيراً بنص صريح لأجل سريان الجريمة عليها بشروط خاصة بموجب قانون ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ .

وكذلك اختلفت الآراء بشأن سريان هذه الجريمة على شيكات المسافرين وهي نوع من الشيكات لخدمة السياح خارج بلادهم . ويرى معظم الشراح عدم سريان الجريمة عليها (٣) والواقع أن الوصف القانوني لهذه الأوراق محل خلاف حيث

ينكر البعض اعتبارها شيكات بمعنى الكلمة .

وكذلك اختلفت الآراء بشأن الشيك المسحوب لمصلحة الساحب نفسه . ونرى عدم سريان الجريمة على هذا الشيك (١) لأنه مجرد مشروع أو إيصال طالما لم يتم تظهيره إلى الغير . وفي هذه الحالة يصبح شيكاً كاملاً ويخضع للجريمة . والواقع أن إعطاء الشيك للغير وطرحه في التداول يعتبر من أركان الجريمة . فإذا لم يتحقق هذا الركن استحالت الجريمة .

البطلان الموضوعي للشيك :

قد يكون الشيك صحيحاً شكلاً ولكن يفتلأ موضوعاً لسبب من الأسباب كفساد الرضاء أو عدم الأهلية أو عدم مشروعية السبب . . إلى آخره . والقاعدة أن هذا البطلان - الموضوعي غير مانع من سريان الجريمة على هذا الشيك فلا يهم مثلاً أن يكون الشيك محرراً بسبب دين قمار ( نقض جنائي ١٦ فبراير ١٩٥٨ محاماة ٢٩ ص ٨١ ) .

والواقع أن هذا البطلان الموضوعي غير ظاهر ولا يخفى أن الشيك معد للتداول فقد يصل إلى حامل حسن النية ولذلك يهتم القانون بمكافحة الجريمة دون انتظار وقوعها ووصول الشيك إلى الحامل حسن النية .

ولكن يشترط صحة توقيع الساحب والا كان الشيك مزوراً ولا محل لمسئولية الساحب المزعوم .

كما يشترط أن يكون التوقيع بدون إكراه لأن توقيع المضطر يتعارض مع القول بسوء نيته وهي الركن الثالث في الجريمة ولكن يشترط في الإكراه أن يكون ضد النفس فلا يكفي الإكراه ضد المال ( نقض جنائي ٢٣ يونيو ١٩٥٩ محاماة ٤١ ص ١٥٠ ) .

البطلان الشكلى للشيك :

إذا لم تتوافر في الشيك الأركان الشكلية المعروفة في القانون التجارى فلا تعتبر الورقة شيكاً ولا تقوم الجريمة . . فمثلاً عدم الصسفة الفورية للشيك كان يوجد للورقة تاريخان ويكون أحدهما للتحرير والآخر للاستحقاق . ومهما

(١) القللى ص ٢٥٨ وعبيد ٤٢٥ وضد ذلك المصفاوى بند ٥٠٤ .

(٢) ديبير بند ١٩٦٨ وبرسيرو ٢ بند ١٨٢ هامش ٢ ص ١٤٧ .

(٣) القللى ص ٢٥٨ وعبيد ص ٤٢٥ .

(١) راغب بند ٨٤ والمصفاوى بند ١٢٥ .



اختلفت الآراء لأنه يمكن القول بعدم قيام الجريمة بسبب تخلف أحد البيانات اللازمة لصحة الشيك شكلا فضلا عن عدم جواز التوسع في المسؤولية الجنائية .

بينما يمكن القول من جهة أخرى بأن انعدام التاريخ غير مانع من الجريمة لأن الشيك فسوري بطبيعته فيكون يوم تقديمه للصرف هو يوم إصداره ويضاف أن القاعدة في الديون هي استحقاقها فوراً ما لم يوجد أجل . وهذا الرأي الأخير هو الراجح لدى المحاكم والشرح (١) .

### الركن الثاني للجريمة هو عدم وجود الرصيد :

والمقصود بذلك هو عدم وجود مقابل الوفاء كما هو واضح من النص الفرنسي للمادة ٣٣٧ عقوبات فضلا عن أصلها في التشريع الفرنسي . والواقع أن كلمة رصيد تستعمل عادة حين تصفية الحساب فيقال بأن الرصيد دائن لمصلحتك أو أن الرصيد دين عليك .

ولقد ذكرت المادة ٣٣٧ عقوبات أربع حالات لهذا الركن الثاني للجريمة وهي :

- ١ - عدم الرصيد القائم والقابل للسحب .
- ٢ - الرصيد الجزئي .
- ٣ - سحب الرصيد بعد وجوده .
- ٤ - الأمر بعدم الدفع أو المعارضة .

وسنعرض لهذه الحالات الأربع كالاتي :

أولاً - عدم الرصيد القائم والقابل للسحب . والمقصود بالرصيد القائم هو أن يكون الساحب دائناً للمسحوب عليه وقت إصدار الشيك بمبلغ يعادل أو يزيد على قيمة هذا الشيك (١) (قارن المادة ١١١ تجاري بشأن حالة مماثلة في الكمبيالة) .

ولكن لا يكفي وجود الرصيد وقت التسليم والمطالبة الودية للوفاء (نقض جنائي ١٩ فبراير

كان الاجل قريبا فاذا تحرر الشيك اليوم وكان مستحقا غدا فلا يعتبر ذلك شيكا بسبب عدم فورية الاستحقاق (نقض جنائي ٦ يناير ١٩٥٣ محاماة ٣٤ ص ٧٦٩ ونقض مدني ١٩ مارس ١٩٥٣ محاماة ٣٥ ص ٦٧) .

كذلك عدم ذكر اسم المسحوب عليه أو عدم توقيع الساحب أو يكون الشيك شفويا أو يكون الشيك غير مستقل بذاته بحيث يكمل بمراجع أخرى . أو يكون الدين خلاف النقود أو مبلغا غير محدد . ولكن لا يوجد نظام معين لكتابة البيانات الشكلية . كما لا تهم اللفظة المستعملة . كما لا تشترط كتابة المبلغ والتاريخ بالحروف بل تكفي الكتابة بالأرقام . وأن كانت الكتابة بالحروف مفيدة منعا للخطأ أو النسيان فضلا عن صعوبة التعديل والتزوير .

**صورتي التاريخ - القاعدة في القانون التجاري**  
أن صورتي تاريخ تحرير الشيك غير مؤثرة في صحة هذا الشيك واعتباره فوريا حسب التاريخ الصوري وكذلك في القانون الجنائي فإن صورتي التاريخ غير مانعة من صحة الشيك وخضوعه للجريمة (نقض جنائي ١٢ يناير ١٩٦٥ محاماة ٤٧ ص ٤٧) .

مثال ذلك . يتم إصدار الشيك في أول يناير ١٩٦٧ ولكنه يؤرخ كدبا بأنه أول فبراير سنة ١٩٦٧ . وفي هذه الحالة يوجد للورقة تاريخان في الحقيقة أحدهما للتحرير والآخر للاستحقاق فلا تكون فورية . ومع ذلك فهي شيك صحيح لأن الورقة تحمل شكلا تاريخيا واحدا وهذا كاف وبدون التفات إلى الحقيقة الخفية .

**ترك التاريخ - إذا ترك الساحب تاريخ تحرير الشيك على بياض ثم قام بالاستفيد أو الحامل بكتابه بعد ذلك فيصح هذا الشيك ويخضع للجريمة لأن المحاكم ترى أن هذا الترك معناه تفويض من الساحب إلى الحامل بكتابة التاريخ في أي وقت (نقض ١٠ يونيو ١٩٥٢ محاماة ٣٤ ص ١٢٠٠) .**

ولا يشترط أن يكون التاريخ سالف الذكر مطابقا للواقع لأن صورتي التاريخ غير مبطله للشيك .

وأما قبل كتابة التاريخ في هذا البياض فنقد

(١) برسمو ج ٢ بند ١٨٢ وريبر بند ١٩٨٦، ونقض جنائي فرنسي ٨ يناير ١٩٢٦ جازيت باليه ٢٤٥/١/١٩٣٧ والقللي ص ٢٥٧ ومحمود مصطفى بند ٤٩٠ وعبيد ص ٤٣٩ ، وسد ذلك رافب بند ٧٦ وجنح السين ١٤/١١/١٩٢٥ دالور ٦٤/١٩٢٦ وقانون استئناف مختلط ١٩ يناير ١٩٤٨ بلتان ٦٠ ص ٨٠ .

وفي هذه الحالة يعتبر الرصيد غير قابل للسحب  
وتتحقق الجريمة .

والواقع أن وفاء المسحوب عليه بموجب الشيكات  
يحتاج الى استعداد بسبب تعدد شيكات الشخص  
الواحد فضلا عن أهمية فحص توقيع الساحب  
وضرورة مطابقته للنموذج المحفوظ لدى المسحوب  
عليه لأجل السرعة وللأطمئنان الى صدور التوقيع  
في ظروف عادية بقصد التعامل بالشيك دون اكراه  
أو تدليس .

والواقع جرى العرف بواجب البنك برفض  
الوفاء في حالة عدم التطابق رغما من صحة التوقيع  
وكتابه بخط الساحب .

وكل ذلك يعكس الكمبيالة حيث تسحب عادة  
مرة واحدة بالرصيد كله فلا يشترط اتفاق سابق  
على سحبها . كما تكفي صحة توقيع صاحبها بدون  
اشتراط شكل معين لهذا التوقيع وفضلا عن أن  
الكمبيالة غير مستعملة في هذه البلاد سوى في  
التجارة الخارجية .

ولذلك لا يكفي أن يكون صاحب الشيك دائما  
للمسحوب عليه ولو كان الأول تاجرا والثاني بنكا  
بل يجب اتفاق الطرفين على حق الدائن في سحب  
الشيكات .

ولا يوجد شكل معين لهذا الاتفاق . وجرت  
العادة أن يتم ذلك بأن يفتح الشخص حسبا في  
البنك لهذا الغرض في شكل حساب ودائع أو حساب  
جار . . الى آخره ويطلب من البنك تسليمه دفتر  
شيكات لاستعماله في سحب أمواله من هذا  
الحساب بجانب حقه في السحب بإيصالات عادية .  
ويشمل هذا الدفتر استثمارات مطبوعة لأجل ملء  
خاناتها حين استعمالها . وهذه الاستثمارات مرقمة  
بأرقام متسلسلة لأجل سهولة المحاسبة ويكون اسم  
البنك المسحوب عليه مطبوعا عليها . كما أن اسم  
صاحب الحساب يكون مكتوبا بالآلة الكاتبة وبجانبه  
عادة رقم الحساب لأجل سرعة الفحص .

والخلاصة فإن قيام المديونية غير كاف بل يجب  
وجود اتفاق بموجبه يصرح للدائن بسحب شيكات  
على مدينه .

ولذلك فإن مستخدمي البنك وأصحاب ودائع  
صندوق توفير البنك وموَجَر مبنى البنك يعتبرون

١٩٤٠ محاماة ٢٠ ص ١٠٩٩ ) لأن الجريمة غير  
معلقة على وقوع الضرر فعلا . كما أن غرض  
الشارع من وجود الرصيد وقت اصدار الشيك  
وعدم اكتفائه بوجوده وقت الصرف هو اطمئنان  
الناس وتشجيعهم على التعامل بالشيكات دون أن  
يخشوا عجز الحامل ولو بسبب قهرى عن تقديم  
المقابل في الوقت المناسب قبل المطالبة الودية .

والخلاصة فالاعتبار في وجود الرصيد هو تاريخ  
اصدار الشيك .

وقد يحدث أحيانا أن يكون هذا التاريخ صوريا  
وفي هذه الحالة هل يشترط وجود الرصيد في  
التاريخ الفعلى لاصدار الشيك أم يكفي وجوده في  
التاريخ الصورى ؟

ونفضل الاكتفاء بوجود الرصيد في التاريخ  
الصورى لأنه التاريخ المتفق عليه بين أصحاب  
الشان بحيث لا يمكن صرف الشيك قبل حلول هذا  
التاريخ مما يبرر اعتماده في توافر وجود  
الرصيد (١) .

وأما من جهة أن يكون الرصيد قابلا للسحب أى  
للتصرف فالمقصود هو صلاحية الرصيد للوفاء  
الفورى بحيث يكون هذا الرصيد مستحقا وخاليا  
من النزاع وغير معلق على شرط . والا تعذر  
استخدام هذا الرصيد في وفاء قيمة الشيك وكان  
في حكم غير الموجود .

فمثلا قد يكون الرصيد محجوزا عليه من دائنى  
الساحب ممنوعا من التصرف في الرصيد بسبب  
افلاسه أو فقد أهليته أو لأنه من رهايا الأعداء وقت  
الحرب أو يكون الرصيد قيمة أوراق تجارية لم يتم  
تحصيلها بعد .

ولكن مجرد حبس الساحب في التصرف في  
الرصيد غير كاف لسحب الشيكات لأنه يجب وجود  
اتفاق بين الساحب والمسحوب عليه بموجبه يصرح  
للساحب بأن يسحب نقوده في شكل شيكات والا  
فيكون من حق المسحوب عليه رفض الوفاء .

(١) كلى استبدرية ٢ نوفمبر ١٩٤٦ محاماة ٢٨ ص ١١٤  
وقال مع ملنى ٢ بند ١٦٦٩ ووهيئة بند ١٣ وتالير بند ١٦٤٤  
والقانون الفرنسى القديم لسنة ١٨٦٥ ( ٢٠ ١٢ )



غير ضرورية . وكل ما هنالك فان تأخير هذه المطالبة قد يضر الحامل حين رجوعه بدعوى الضمان ضد الساحب ( م ١٩٣ تجارى ) كحالة افلاس المسحوب عليه بعد ميعاد التقديم فيكون الحامل هو الملموم وحده بسبب هذا التأخير .

ولذلك فان تأخير المطالبة الودية بصرف الشيك من البنك المسحوب عليه تعتبر غير مؤثرة في التزام الساحب بعدم سحب الرصيد طالما لم يتقادم الشيك والا فيعاقب ( نقض جنائى ٦ يناير ١٩٦٤ محكمة ٤٤ ص ٧٨٦ ونقض جنائى ٧ أكتوبر ١٩٥٨ محكمة ٤٠ ص ٤٨٩ ) .

ومدة التقادم هي ثلاث سنوات لأن الجريمة جنحة كما سيأتى حين بحث التقادم .

وحقيقة جرت عادة البنوك في مصر على عدم صرف قيمة الشيك وديا بعند سنة واحدة من تاريخه . ومنع ذلك يستمر الساحب مسئولاً جنائياً عن استمرار الرصيد لغاية انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .

وعلى كل حال فقد جرت العادة في هذه الأحوال اتفاق الساحب مع الحامل على تحرير شيك جديد بدلا من القديم أو إخطار البنك بصرف الشيك القديم رغما من تأخير تقديمه .

ويلاحظ أن سحب الرصيد بعد انقضاء مدة طويلة من إعطاء الشيك يسامد عادة على اقتناع المحكمة بحسن نية الساحب ونسيانه للشيك القديم وعدم توافر القصد الجنائى .

وقد يحدث أحيانا استهلاك الرصيد بدون إرادة الساحب كالحاصل في الحجز أو قيام البنك بعمل مقاصة بمطلوباته . ونرى عدم وقوع الجريمة لانعدام سوء النية وهو الركن الثالث في الجريمة .

#### رابعاً - الأمر بعدم الدفع أو المعارضة :

تنص المادة ٣٣٧ عقوبات ( أو امر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ) والمقصود بذلك هو أن يعارض الساحب في الوفاء بأن يرسل إخطاراً بذلك الى البنك . ولا يوجد شكل لهذه المعارضة ( كلى القاهرة ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ محكمة ٣٣ ص ١١٣٩ ) ويلزم البنك باحترام هذه المعارضة حتى يفصل القضاء بين الحامل والساحب ( الحكم المذكور ) .

بدون حق في سحب شيكات على هذا البنك بشأن المرتبات والودائع والأجرة لأن المديونية وحدها بدون هذا الاتفاق تعتبر غير كافية لاستعمال حق السحب بالشيكات .

#### ثانياً - الرصيد الجزئى :

تنص المادة ٣٣٧ عقوبات على تحقق الجريمة أيضاً اذا ( كان الرصيد اقل من قيمة الشيك ) ولا يهم مقدار الفرق ومهما كان نافها ضئيلاً نظراً لعموم النص (١) خصوصاً أن البرلمان رفض اثناء بحث المادة اقتراحاً بتحديد هذا الفرق (٢) .

وكل ما هنالك فان بساطة الفرق تساعد عادة على اقتناع المحكمة بحسن نية الساحب وانه لدام القصد الجنائى أو على الأقل تبرر الرافة وشمول العقوبة بوقف التنفيذ .

#### ثالثاً - سحب الرصيد بعد وجوده :

تنص المادة ٣٣٧ عقوبات ( أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك ) .

والمفروض في هذه الحالة هو وجود الرصيد وقت اصدار الشيك ولكن قام الساحب بعد ذلك بسحب كل أو بعض هذا الرصيد بحيث يتعذر وفاء الشيك كاملاً .

ولا يهم شكل هذا السحب لأن المقصود هو استهلاك الرصيد بحيث فقد صلاحيته لوفاء قيمة الشيك كاملاً فيستوى الاسترداد وسحب النقود مباشرة أو اصدار شيكات جديدة أو استخدام الرصيد في تسوية معاملاته مع المسحوب عليه كسراء أوراق مالية أو قفل الحساب وانهاء علاقة الساحب بالمسحوب عليه . . الى آخره . ولا يهم تاريخ سحب الرصيد لأن الساحب ملزم باستمرار وجود الرصيد لغاية انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وعدم الاكتفاء بوجود الرصيد خلال الميعاد القانونى للتقديم المقرر بالمادة ١٩١ تجارى وهو خمسة أو ثمانية أيام حسب الأحوال .

والواقع أن سرعة تقديم الشيك لصرفه تعتبر

(١) عبيد ص ٤٢٩

(٢) رابع بند ٥٢

الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود . ( )

ومع ذلك فقد صدر حكم آخر من محكمة النقض بدائلتها الجنائية المنعقدة في شكل هيئة عامة في أول يناير ١٩٦٣ (محكمة ٤٣ ص ٧٧٧) وينص بأنه يدخل في حكم ضياع الشيك السرقة والحصول عليه بالتهديد والتبديد والنصب لأنها جميعا جرائم سلب المال .

وهذا الحكم الأخير محل نظر (١) بسبب تعارضه مع الاتجاه السابق للمحكمة وأن حاولت نفى هذا التعارض حينئذ قالت ( أن هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وإنما يشنع له استثناء يقوم على سبب من اسباب الإباحة ) .

كما حاولت المحكمة تبرير حكمها بالمادة الستين من قانون العقوبات التي تنص على عدم تجريم الأفعال المرتكبة بنية سليمة طبقا للشريعة الإسلامية وهذا تعليل ضعيف وتمحك بالدين مما يجعل الشذوذ يلف الحكم أسبابا ومنطوقا ، والمأمول أن توضح الأحكام اللاحقة ما بلبس هذا الاتجاه من شذوذ وغموض .

ويلاحظ أن المحكمة بدائلتها الجنائية أصدرت حكمها بعد ذلك في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ (محكمة ٤٦ ص ٥٣٢) مكررا للقواعد القديمة حيث تقول فيه ( أن مجرد اصدار الأمر بعدم الدفع يشوأنر القصد الجنائي العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابلة رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته الى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة ) .

وكل الذي يمكن قوله هو أن واجب المحاكم هو تطبيق القانون لا تقويمه لأن الشرع من شأن الشارع يمكنه التدخل إذا وجد ضرورة لتعديل التشريع القائم ومسترشدا في ذلك بالقانون المقارن الحديث

(١) راجع تعليق الدكتور سعد واصف المعاصر على هذا الحكم بمجلة المحاماة سنة ٤٣ ص ٨٦١/٨٤٩ .

وإذا كانت هذه المعارضة بسبب ضياع الصك أو افلاس الحامل فإنها مشروعة ( م ١٤٨ تجارى ) ولا توجد جريمة ضد الساحب المعارض .

وأما في غير هاتين الحالتين فالرأى في فرنسا هو وقوع الجريمة مهما كان الباعث مشروعا ( ) نقض فرنسي ١٣ مارس ١٩٥١ دالوز ١٩٥١/٣٧١ ) .

وأما في مصر فقد رفض البرلمان إنشاء بحث مشروع المادة ٣٣٧ عقوبات اضافة ( بدون سبب مشروع ) الى الأمر بعدم الدفع وكان النقاش غامضا حيث يمكن تفسيره بأن الباعث على الرفض هو الاعتقاد الخاطئ بأن القواعد العامة تبرر صحة المعارضة ما دام السبب مشروعا .

وعلى كل حال فقد رفضت محكمة النقض المصرية التقييد بهذا النقاش البرلماني الغامض وحكمت بعدم صحة المعارضة مهما كان الباعث مشروعا عدا حالتى الضياع و افلاس الحامل المنصوص عنهما في القانون ( ) نقض جنائي ٨ أبريل ١٩٥٢ محكمة ٣٤ ص ١٧٩ ) .

ويؤيد الشراح هذا القضاء ( القللى ص ٢٧١ و الشاوى ص ١٥١ وصالح ٣ بند ٣٥٥ ) .

ولذلك لا يلتفت الى مشروعية الباعث على المعارضة في الحالات الأخرى . فمثلا إذا حرر المشتري شيكا بثمن السيارة ثم اتضح له أنها مسروقة أو معيبة فيكون من حقه التقاضى لفسخ الصفقة واسترداد قيمة الشيك فضلا عن التعويض ولكن ليس من حقه المعارضة لدى البنك ومنعه من الوفاء أو استرداد رصيده لأجل تعطيل هذا الوفاء والا فيعاقب بالمادة ٣٣٧ رفعا من مشروعية الباعث على تصرفه .

والواقع أن الشيك أشبه بالعملة النقدية فكما أنه لا يجوز أن يدفع نقودا بدون حق استردادها بعمل مباشر بل يلزم بالاكْتفاء بالمطالبة بالتعويض فكذلك من يعطى شيكا بدون حق يلزم بالاكْتفاء بالتعويض ضد المسئول .

وفي ذلك تقول محكمة النقض الجنائية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩ بمجلة المحاماة سنة ٤١ ص ٢٨٦ بأن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق ( بمجرد صدور الأمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع . ذلك أن مراد



### ( التتليس والاضرار ) ورفضت التقييد بالنقاش البرلماني الفاضل .

مثال ذلك . نقض جنائي ٢٩ أكتوبر ١٩٥١  
مجموعة أحكام النقض سنة ٣ ص ١١١ بشأن  
ساحب كلف شخص بايداع الرصيد ثم حرر الشيك  
بدون التحقق من ذلك .

وأيضاً نقض جنائي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢  
محاماة ٣٤ ص ٦٠٩ بشأن صاحب كان عازماً على  
تقديم الرصيد قبل حلول التاريخ الصوري لولا  
القوة القاهرة وافلاسه .

وأيضاً نقض جنائي ١١ مارس ١٩٥٢ مجموعة  
أحكام النقض سنة ثالثة ص ٥٤٨ التي حكمت بعدم  
أهمية حسن نية الساحب وأمله في توافر الرصيد  
وقت الصرف وعلم المستفيد بالحققيقة ونقضت  
حكم البراءة .

وأيضاً نقض جنائي ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ محاماة  
٤٦ ص ٥٢٩ رقم ٨١ - التي حكمت : ( بأن سوء  
النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر  
بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء  
الشيك الذي أصدره . ولا يجدي الطاعن ما دفع  
به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل  
تاريخ الاستحقاق ما دام لم يسترد الشيك من  
المجنى عليه ) .

ويؤيد الشراح هذه الأحكام ( صالح ٣ بند ٣٥٢  
وعبيد ص ٤٣٢ ومحمود مصطفى بند ٤٩٢ ) .

والقاعدة الاكتفاء بعلم الساحب بعدم كفاية  
الرصيد وقت إصدار الشيك ولكن لا يهم علم أو  
جهل المستفيد الأصلي ( نقض جنائي ١١ مارس  
١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض سنة ثالثة ص ٥٤٨  
وعبيد ص ٤٣٢ ومحمود مصطفى بند ٤٩٢ )

والواقع أن المقصود هو مكافحة الفس و حماية  
المجتمع خصوصاً أن الشيك قد يصل بالتداول  
الى حامل حسن النية فضلاً عن أن الضرر ليس  
ركناً في هذه الجريمة .

والواقع أنه لا يهم عدم وقوع الضرر أصلاً كان  
يتحقق الأمل ويتمكن الساحب من تقديم الرصيد  
وقت الصرف أو يتطوع المسحوب عليه بالوفاء على  
المكشوف .

والاتفاقية الدولية للشيك وتجارب الدول الأخرى .

وعلى كل حال فإن الحالات الأربع لانعدام  
الرصيد المبينة بالمادة ٣٣٧ عقوبات تعتبر واردة  
على سبيل الحصر لا المثل ( عبيد ص ٤٣١ ) فلا  
محل للقباس عليها خصوصاً أن التوسع في المسؤولية  
الجنائية غير جائز .

### الركن الثالث في الجريمة وهو سوء نية الساحب :

تنص المادة ٣٣٧ عقوبات على هذا الركن  
صراحة بقولها ( كل من أعطى بسوء نية ) ولذلك فإن  
هذه الجريمة عمدية فلا يكفي مجرد الخطأ بل ويجب  
معرفة الساحب لحيقة عدم كفاية رصده أوفاء  
الشيك .

والرأي الراجح في فرنسا أنه يكفي لسوء نية  
الساحب مجرد علمه بعدم كفاية الرصيد وقت  
إصدار الشيك بدون التفات الى حسن قصده  
وعلمه على تكملة الرصيد في الوقت المناسب قبل  
صرف الشيك ( نقض جنائي ٣ فبراير ١٩٣٨ دالوز  
١٩٣٨ ص ٢١٨ وريبير بند ١٩٦٥ وبرسيرو ٢ بند  
١٨٥ ) .

أما في مصر فقد استعمل القانون أيضاً عبارة  
سوء النية كالحاصل في فرنسا ولكن النقاش  
البرلماني كان غامضاً حيث كان مشروع المادة ٣٣٧  
عقوبات يشترط العلم ثم استبدلت هذه الكلمة  
بعبارة سوء النية بعد هذا النقاش (١) .

والظاهر أن النقاش البرلماني رغباً من غموضه  
كان يتجه الى اشتراط التتليس بسبب الاعتقاد  
الخطيء بأن ذلك هو الحاصل في فرنسا .

وعلى كل حال فقد فصلت محكمة النقض في  
هذا الموضوع ورات الاكتفاء بمجرد علم الساحب  
بعدم كفاية الرصيد وقت إصدار الشيك كالحاصل  
في فرنسا وبدون اشتراط سوء النية بمعنى الكلمة

(١) راجع جلسة ٢٦ يوليو ١٩٣٧ لمجلس النواب وهي  
منشورة في مقال للاستاذ صلاح الدين عبد الوهاب بمجلة  
المحاماة ٣٤ ص ٧٤٢ .

شيك جديد ما دام الرصيد موجودا وحسن النية متوافرا .

واذا رفض الساحب التفاهم فيكون سوء النية قاصدا سحب الشيك مع علمه بتعذر صرفه وعدم قابلية الرصيد للسحب .

واما في حالة رفض البنك للوفاء بسبب عسدم وجود الرصيد فانه يمتنع عن ذكر هذا السبب حرصا على سمعة عميله واحتراما لسر المهنة ويكتفى بتسليم الحامل ورقة يطالبه فيها ( بالرجوع على الساحب ) .

ولا شك ان هذه العبارة عامة غير كاشفة للسبب الحقيقي للرفض . ولكن جرى العرف بتفسيرها بانها قرينة على عدم وجود الرصيد والا انهدمت الحكمة في اخفاء السبب ما دام شريفا .

ولذلك جرت العادة باكتفاء الحامل بهذه القرينة ويقوم بتقديم الشكوى الى النيابة متهما الساحب باعطاء الشيك بدون رصيد او يسرع برفع الجشحة المباشرة ضد الساحب وكذلك جرت عادة المحاكم على الاكتفاء بهذه القرينة اذا غاب المتهم او سكت عن انكار التهمة .

ومع ذلك فان ورقة الرجوع على الساحب ليست دليلا قاطعا على عدم وجود الرصيد لانها مجهلة غير موضحة للباحث على رفض الوفاء الذي تتعدد اسبابه .

وانما يقوم هذا الدليل باعتراف الساحب او بتقديم شهادة من البنك توضح صراحة عدم وجود الرصيد الكافي لوفاء هذا الشيك .

واما اثبات الركن الثالث وهو سوء نية الساحب . فان القواعد العامة تقضى بان حسن النية مفروض وعلى من يدعى سوء النية القيام باثباتها ويجوز ذلك بجميع الوسائل . ولبيكن يستثنى الشراح علاقة الساحب بالبنك لانها من الامور الشخصية التي يفترض علم الساحب بها كمقدار رصيده - محمود مصطفى بند ٤٩٣ وعبيد ص ٤٣٣ .

كما ان واجب الساحب التحقق من رصيده قبل اصدار الشيك والا كان مجازفا ويتحمل هو وحده العواقب

وعلى كل حال فيجوز للساحب هدم هذا الفرض بجميع الوسائل والاثبات حسن نيته ومظهره

وكذلك في حالة صدور امر الساحب بسحب رصيده قبل صرف الشيك فيجب توافر سوء النية وهو علمه بعدم كفاية الباقي لصرف هذا الشيك .

### اثبات اركان الجريمة :

يجب اثبات الاركان الثلاثة للجريمة لاجل ادانة الساحب ويكون ذلك بجميع الوسائل .

فاما من جهة اثبات الركن الاول وهو اعطاء الشيك فقد جرت العادة بتقديم الشيك الى المحكمة باعتباره جسم الجريمة ولكي تحقق من صحة اعتباره شيكا لان هذه الجريمة خاصة بالشيكات وحدها . ومع ذلك فلا يعتبر هذا التقديم ضروريا لانه يكفي اقتناع المحكمة بوجود الشيك وفي ذلك تقول محكمة النقض بدائرتها الجنائية في ٢٦ اكتوبر ١٩٦٤ ( محاماة ٤٦ ص ٥٢٩ رقم ٨٢ ) :

« للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . وكانت المحكمة لم تال جهدا في سبيل الاطلاع على الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطامن له على ما ثبت من اقوال المجنى عليه . فانه لا عليها ان هي عولت على شهادة المجنى عليه التي اطمان اليه وجدانها بان الطامن هو صاحب الشيك وعلى سلامة البيانات التي اثبتها محضر ضبط الواقعة نقلا عن الشيك محل الجريمة » .

واما اثبات الركن الثاني وهو عدم وجود الرصيد فيكون بموجب شهادة من البنك المسحوب عليه . ولكن يتعذر الحصول على هذه الشهادة بسبب تمسك البنك بسر المهنة ما لم تصرح المحكمة بتقديمها خلال نظر الدعوى .

وعلى كل حال فقد جرت العادة بان يسلم البنك الى الحامل ورقة بمناسبة رفض وفاء الشيك موضحا فيها سبب الرفض اذا كان يرجع لامر آخر خلال عدم وجود الرصيد او عدم كفايته كوجود شطب او صعوبة قراءته او لاجل ايضاح رقم حساب الساحب او بسبب عدم تطابق توقيع الساحب مع الشكل المحفوظ لدى البنك . . الى آخره .

وفي هذه الحالة يرجع الحامل الى الساحب ويتفاهمان على تسوية الموضوع ويكون عادة بتحرير



والواقع أن القانون لم يقصد معاقبة كل من يتعامل بهذا الشيك وإنما المقصود هو المعطى وحده أى الساحب .

الوكيل - إذا سحب الشيك بمعرفة وكيل الساحب فلا محل لمسئولية هذا الوكيل إذا كان جاهلا بانداء الرصيد . والا فيعتبر فاعلا ولا يهتم في ذلك عدم مصلحته وأنه يقصد خدمة موكله وتنفيذ تعليماته (٣) .

وأما الموكل فإنه غير مسئول عن اجرام وكيله ما لم يشترك في الجريمة بالمساعدة والتحريض فيكون شريكا ( م ٤٠ عقوبات ) .

وقد يحدث ان يعفى الوكيل من المسئولية بسبب حسن نيته . وهذا الاعفاء شخصي للفاعل وحده فلا يستفيد منه الموكل الشريك ( م ٤٢ عقوبات ) .

وإذا كان الساحب شخصا اعتباريا ( شركة ) فتكون المسئولية الجنائية مقصورة على ممثله القانوني الذي وقع على الشيك لان المسئولية الجنائية غير شاملة للأشخاص الاعتبارية .

الصغير - إذا كان الساحب قاصرا فيكون الشيك قابلا للإبطال ولكن هذا البطلان الموضوعي غير مانع من الجريمة بحث يعاقب هذا الصغير كالحاصل مع - الكبار ( عبيد ص ٤٣٨ وبرسيو ٢ بند ٤٢ و ١٧٧ ) .

وكل ما هناك فتطبق القواعد العامة المعروفة في المسئولية الجنائية للأحداث ( م ٧٣/٦٤ عقوبات ) وخلاصتها أن الرشد الجنائي هو ١٥ سنة من العمر وأما إذا كان عمر المجرم من ١٢ إلى ١٥ سنة فيكون من حق القاضي الاختيار بين - توقييع العقوبة أو الاكتفاء بتسليم الصغير إلى أهله ( أو إلى مدرسة اصلاحية ) .

ويكون هذا التسليم إجباريا إذا كان عمره من ٧ إلى ١٢ سنة .

أما إذا كان عمر الحدث دون السابعة فلا تقام الدعوى العمومية عليه ( م ٦٤ عقوبات ) وعلى كل

في جهل حقيقة الرصيد كان يقيّد البنك على حساب الساحب مبسغا من المال ويتأخر في إخطاره .

كما يجوز للساحب اثبات أنه اضطر للتوقيع على الشيك بالإكراه فتعذر الجريمة لأن المكره مصلور وفاقد الإرادة كالشخص الغير مميز فلا يتوافر فيه القصد الجنائي .

ولكن يجب أن يكون هذا الإكراه ضد النفس فلا يكفي ضد المال كالتهديد بشهر أفلاسيه (نقض جنائي ٢٣ يونيو ١٩٥٩ محاماة ٤١ ص ١٥٠) .

كما لا يكفي ادعاء الساحب بكثرة معاملاته وتذبذب رصيده من وقت إلى آخر ( نقض جنائي ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ محاماة ٤٦ ص ١٩٨ ) لأن واجبه عدم استعمال الشيكات ما دام يجهل حقيقة رصيده .

وعلى كل حال فإن نية الساحب مسألة موضوعية تفصل فيها المحاكم حسب الظروف والأحوال ( نقض جنائي ٢٩ أكتوبر ١٩٥١ قضاء النقض لغاية ١٩٥٥ للاستاذ عمر ص ٥٢٣ طبعة ١٩٥٦ ) .

### أجراءات المحاكمة :

وتشمل تعريف الفاعل والعقوبة والشروع والاشتراك والاختصاص والادعاء المدني والتقدم .

أولا : تعريف الفاعل : أوضحت المادة ٣٢٧ عقوبات بأن فاعل الجريمة هو ( كل من أعطى بسوء نية شيكا ) وبعبارة أخرى فإنه الشخص الذي أصدر الشيك أى الساحب .

وأما المستفيد الأصلي فإنه المجنى عليه . وحتى إذا كان عالما بالحقيقة فلا يعتبر فاعلا (١) وإنما قد يكون شريكا كما سيأتي بحثه .

وكذلك لا يعتبر المظهر مسئولا عن هذه الجريمة ولو كان عالما بالحقيقة (٢) لأن الجريمة تمت بمجرد إصدار الشيك فلا محل للمسئولية على الأعمال اللاحقة .

وكذلك لا توجد مسئولية ضد الحامل والمسحوب عليه .

(٣) تارن نقض جنائي ١٥ فبراير ١٩٢١ عناش المراجعيه للاستاذ عباس فضلى ص ١١٤ رقم ١٩ حيث اعتبرت - الوكيلات المجلس لصلحة المحجول عليه فاعلا والمالك شريكا .

بينما قال آخرون بجواز الشروع كحالة ضبط الشيك أثناء ارساله بالبريد ( عبيد ص ٣٤ ) وراغب بند ١٩ ) .

ونفضل الرأي الأول خصوصا أن ارسال الشيك يعتبر عملا تحضيريا لأن الاعتبار هو قبول المستفيد كالحاصل في كل تعاقد .

ويضاف أن القواعد العامة ( م ٧ ) عقوبات ) تقضى بعدم العقوبة على الشروع في الجنح بدون نص . وقد سكتت المادة ٣٣٧ عقوبات عن الشروع . وحقيقة أنها اشارت بالرجوع في العقوبة الى جريمة النصب . ولكن المقصود بذلك حالة ارتكاب الجريمة ذاتها فلا محل للقياس على الحاصل في الشروع في جريمة النصب ( محمود مصطفى بند ٤٩٠ ) .

رابعا : الاشتراك : تنص المادة ٤٠ عقوبات على أن يعتبر شريكا في الجريمة كل من حرض أو ساعد أو اتفق مع غيره على ارتكابها .

ولذلك هل يعتبر المستفيد الأصلي المطلع على الجريمة شريكا فيها . الرأي الظاهر أن مجرد العلم بهذه الجريمة غير كاف لاعتبار المستفيد شريكا فيها وإنما يجب المساهمة في الجريمة باحدى الوسائل سالفة الذكر ( القللى ص ٢٧٠ وعبيد ص ٣٧ والشاوي ص ١٤٩ ) .

ورب سائل عن مصلحة المستفيد في هذا الاشتراك . ويمكن الرد بأن يكون ذلك عادة لأجل تظهير الشيك الى شخص حسن النية .

وأما المظهر ( الحامل ) فلا يعتبر شريكا لأنه تعامل بالشيك بعد انتهاء الجريمة التي تمت بمجرد اصدار هذا الشيك .

وكذلك كان الحال في فرنسا ثم تدخل الشارع . هناك وجعل مجرد العلم كافيا للاشتراك ضد كل من يتعامل بهذا الشيك لأن المرايين يتلاعبون بأصحاب الحاجات ويستكتيونهم الشيكات بدون رصيد لأجل تهديدهم .

وأما عقوبة الشريك فانه يعاقب كالفاعل عملا بالمادة ٤١ عقوبات . والتي تنص ( من اشترك في جريمة فعليه عقوبته ) وان كانت المحاكم تواف عبادة بالشريك ولا تعدله بالفاعل .

حال فإن الصغير في هذه الحالة يعتبر غير مميز فلا تتوافر أركان الجريمة وهي اعطاء الشيك لأن الرضا معدوم والتوقيع باطل كما انه لا محل للقول بسوء نيته .

ويكون الاعتبار في السن هو وقت ارتكاب الجريمة وليس وقت المحاكمة أو وقت كشف هذه الجريمة . الجنائية كاملة .

وأما المحجور عليه للسفه فان مسئوليته الجنائية كاملة .

ثانيا - العقوبة : قرر القانون بالمادة ٣٣٧ عقوبات بأن يحكم في جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد بالعقوبات الموضحة بالمادة السابقة وهي المادة ٣٣٧ - المتعلقة بجنحة النصب . وبعبارة أخرى يعاقب الفاعل ( بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ) .

وكذلك ( يجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر ) .

كما يلاحظ أن قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية كالانتخاب بمنع المحكوم عليه بالحبس لاعطاء شيك بدون رصيد من هذه الحقوق .

كما تعتبر هذه الجريمة عادة مخلة بالشرف فمثلا ينص قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بمنع مرتكبها من عضوية مجلس ادارة شركات القطاع العام م ٥٣ . كما يؤدي الحبس فيها بدون وقف التنفيذ الى رتبة العامل ( قانون ١٩٦٦/٤٦ - م ٧٧ وقرار جمهوري ١٩٦٦/٣٣٠٩ م ٧٥ ) .

ثالثا : الشروع : تنص المادة ٤٥ عقوبات بأن الشروع هو البدء في تنفيذ جنائية أو جنحة لم تتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل . ولا يعتبر شروعا بمجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية .

ولقد قال بعض الشراخ بأنه تطبيقا للবাদة سالفة الذكر يستحيل قيام الشروع في جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد لأنها تتكون بمجرد اعطاء الشيك وأما قبل ذلك كتحرير الشيك مثلا فتعتبر أمثالا تحضيرية ( محمود مصطفى بند ٤٩٠ والشاوي ص ١٤٨ ) .



(١) كمصروفات البروتستو والمتاعب الناتجة عن تأخير صرف الشيك ( نقض جنائي ٦ فبراير ١٩٦٢ محاماة ٤٣ ص ٧٨٢ ونقض جنائي ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩ محاماة ٤١ ص ٢٨٦ ) .

ولكن تعتبر هذه الأضرار بسيطة في الحياة العملية ويكتفى الحامل عادة بالمطالبة بتعويض مؤقت قدره قرش صاغ واحد لأن المقصود من تدخله هو اكراه الساحب على التصالح مما يؤدي عادة الى الرافة والحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

وطبقا للقواعد العامة يجوز للحامل التدخل في الدعوى العمومية أو رفع الجثة المباشرة ضد الساحب .

**سابعاً : التقادم :** تعتبر جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد جنحة فتتقضى الدعوى العمومية بدوئى ثلاث سنين من يوم وقوع الجريمة ( م ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ) وتقع هذه الجريمة بمجرد اصدار الشيك أى من تاريخ هذا الشيك .

وأما في حسالة صدور أمر الساحب بسحب الرصيد بعد اصدار الشيك فتبدأ مدة التقادم من تاريخ هذا الأمر .

والرأى الظاهر أن هذه الجريمة فورية وليست مستمرة فلا يلتفت الى يوم تقديم الشيك الى البنك ورفض الوفاء . والواقع أن الجريمة انتهت بمجرد اصدار الشيك أو بمجرد سحب الرصيد بعد الأصدار .

وطبقا للقواعد العامة تنقطع مدة التقادم بإجراءات التحقيق والمحاكمة ( م ١٧ - إجراءات جنائية ) .

وأما الدعوى المدنية والتجارية بالمطالبة بقيمة الشيك فتتقادم بمدة خمس سنوات من اليوم التالى لتاريخ الشيك مع الزام المدعى عليه بتأييد براءة ذمته بحلف اليمين ( م ١٩٤ تجارى ) .

وإذا كان الشيك محرراً لأعمال مدنية فالرأى الراجح الاكتفاء بالتقادم الطويل العادى ١٥ سنة ( صالح ٣ بند ٣٨٨ ) .

**خامساً : الاختصاص :** تطبق القواعد الخاصة ( م ٢١٥ إجراءات جنائية ) فيكون الاختصاص النوعى لمحكمة الجثج الجزئية التى تنظر الدعوى العمومية بصفة ابتدائية .

وأما من جهة الاختصاص المحلى فان المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص ( يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ) .

والرأى الراجح أن مكان وقوع الجريمة هو مكان تسليم الصك الى المستفيد فلا يهم مكان تحرير الشيك والتوقيع عليه ( القالى ص ٢٥٩ والشاوى ص ١٥٠ ) .

وإذا كان التسليم بالمراسلة فيكون الاعتبار هو مكان الوصول حيث تتم موافقة المستفيد ( برسيرو ٢ بند ٥٢ ) .

وجرت العادة في الحياة العملية اختيار المحكمة التابع لها محل إقامة المتهم وقت رفع الدعوى لعدم وجود خلاف في هذا المكان .

**سادساً : الادعاء المدنى :** تنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ( لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية ) .

ولذلك يجوز للحامل التدخل في الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة العامة ضد الساحب المرتكب لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وذلك بالادعاء المدنى من الأضرار الناتجة للحامل من هذه الجريمة .

ولكن ترى المحاكم بأن قيمة الشيك غير داخلة في هذه الأضرار لأن حقوق الحامل محفوظة بحيث يمكنه المطالبة بهذه القيمة بدعوى الضمان ضد الساحب أمام المحاكم المدنية - التجارية . والواقع أن عدم وجود الرصيد غير مؤثر في مديونية الساحب بحيث يظل مديناً للحامل طالما لم يصرف هذا الشيك أو لم يتقادم .

ولذلك ترى المحاكم وجوب اكتفاء الحامل بطلب التعويض عن الأضرار الأخرى خلاف قيمة الشيك

(١) وكذلك كان الحال في فرنسا ثم عدل التشريع هناك لتصبح الادعاء المدنى جائزاً بقيمة الشيك توحيداً للإجراءات ومنعاً لأرهاق الحامل .

## خاتمة :

في حدود قيمة هذا الشيك حتى يتم صرفه وبذلك يقبل الحامل هذا الشيك مطمئنا الى وجود الرصيد وتجهيده لمصلحته حتى يتم الصرف .

وقد نظمت الاتفاقيات الدولية سالف الذكر هذا النوع من الشيكات . وكذلك فعل القانون الفرنسى الصادر فى ٢٨ فبراير ١٩٤١ .

ولكن سكت التشريع المصرى عن ذلك . كما سكت عنه المشروع المصرى للشيكات سالف الذكر . ولاشك أن الحاجة أصبحت ماسة الى تنظيم هذا الشيك المعتمد بعد أن كثر استعماله فى الوقت الحاضر فى هذه البلاد حتى كادت جميع الشركات والمصالح الحكومية تشتترط على مقدمى الشيكات خصوصا فى المزايدات اعتماد هذه الشكات من البنوك قبل تقديمها .

وحقيقة أن القواعد العامة والعرف تكفى لصحة الشيك المعتمد وتحقيق أهم أغراضه . ولكن تنظيم التفاصيل يحتاج الى تدخل الشارع .

ويجب تمييز الشيك المعتمد عن الشيك المؤشر عليه من البنك بوجود الرصيد لأن هذا التأشير هو مجرد شهادة بوجود الرصيد فى يوم التأشير . والمقصود به مجرد الاطمئنان الى جدية الشيك ولكن بدون تجهيد رصيده بحيث يمكن للساحب سحب رصيده وغما من هذا التأشير .

كما يجب تمييز الشيك المعتمد عن الشيك المقبول لأن المسحوب عليه القابل يعتبر مدبنا نهائيا للحامل كالحاصل فى قبول الكمبيالة ( م ١٢٠ تجارى ) .

وبلاحظ أن الاتفاقيات الدولية سالف الذكر تنص على عدم جواز القبول فى الشيكات حتى لا يصبح الشيك أداة ائتمان فضلا عن مزاحمة العملة الرسمية .

لاشك أن الحاجة تدعو الى تدخل الشارع لتنظيم الشيك وباقى الأوراق التجارية انسجاما مع القانون المقارن الحديث خصوصا بعد المؤتمر الدولى الذى انعقد فى جنيف بسويسرا تحت اشراف عصبة الأمم فى سنتى ١٩٣٠ و ١٩٣١ ووافق على اتفاقيات دولية تنظم الأوراق التجارية ( الكمبيالة والسند والشيك ) وقد قامت دول كثيرة وعدلت تشريعها لأجل الانسجام مع هذه الاتفاقيات الدولية بما فى ذلك فرنسا ( سنة ١٩٣٥ ) .

كذلك حاولت الحكومة المصرية فقدمت مشروعا بقانون خاص بالشيك مقتبسا من هذه الاتفاقيات الدولية ووافق عليه مجلس النواب بجلسة ٢٦ مايو ١٩٤٧ . ثم رأى مجلس الشيوخ تأجيل نظره حتى يصدر تشريع الكمبيالة والسند ليكون النظام واحدا .

والمأمول اهتمام الحكومة ببحث هذا الموضوع خصوصا بعد اتساع نشاط البنوك واستعمال الشيكات وباقى الأوراق التجارية .

وحقيقة أن النظام الحالى لا يختلف كثيرا عن الاتفاقيات الدولية ولكن توجد مع ذلك تفاصيل جديدة حميدة وكفى الانسجام مع القانون المقارن بسبب استعمال الأوراق التجارية فى التجارة الخارجية على نطاق واسع .

الشيك المعتمد - ويجب التنبيه أن تجريم اصدار الشيك بدون رصيد ليس كافيا فى الحياة العملية لأجل حماية الحامل الذى يهمله الحصول على قيمة الشيك فورا بدون متاعب . ولذلك فإن الضرورات جعلت الناس يشترطون على الساحب أحيانا اعتماد الشيك من البنك . ويؤدى هذا النظام بأن يؤشر البنك المسحوب عليه على الشيك باعتماده وفى هذه الحالة يلزم البنك بتجهيد رصيد الساحب

المراجع - محمد عطية رافى . جريمة اصدار شيك بدون رصيد طبعة ١٩٥٦ . وإبحاث مؤخر الحامين بمجلة الحاماة سنة ٤٠ ص ٢٥٨ ومؤلفات قانون العقوبات وعلى الاخص :

توفيق الشناوى . جرائم الاموال طبعة ١٩٥٢

حسن المرصاوى . جرائم الاموال طبعة ١٩٥٦

يؤوف مبيسد . جرائم الاعتماد على الاشخاص والاموال طبعة ثانية ١٩٥٥ :

محمد مصطفى القللى . شرح قانون العقوبات فى جرائم الاموال طبعة ١٩٢٩

محمود محمد مصطفى . شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ثانية ١٩٥٢ :

وكذلك مؤلفات القانون التجارى والأوراق التجارية :



# إستحقاق أول مربوط الفئة عند التسوية في شركات القطاع العام

للأستاذ محمد فهد أمين

المحامى لدى محكمة النقض

أما إذا لم يصل مرتب العامل بعد ضم ١٠٪ من مرتبه إلى أول مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة يقيد على هذه الفئة بصفة شخصية ولا يثبت عليها إلا إذا وصل مرتبه إلى أول ربط الفئة بالملاوات الدورية .

ولما كانت هذه التعليمات قد خرجت عن حكم القرار الجمهورى الذى صدرت بشأنه وأوردت حكما لم يرد به بل تخالف ما نص عليه صراحة وتتعارض مع احكام المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذ تقضى المادة ٤/٦٤ بأن يمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتبادل المنصوص عليه فقد ثار الجدل حول مدى حجية تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الخاصة بالتسويات إذا ما تعارضت مع احكام اللائحة . .

ان تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى شأن عدم أحقية العاملين فى اقتضاء أول مربوط الفئة المالية التى تسوى حالتهم عليها مادام المرتب الذى يحصل عليه كل منهم وقت حصول هذه التسوية لا يصل إلى أول مربوط الفئة المالية المقررة لهم بعد ضم ١٠٪ من المرتب الذى كان يتقاضاه العامل إلى هذا المرتب ، هذه التعليمات . لا تستند إلى أساس سليم من القانون وليس لها أية

## ١ - مدى حجية تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة :

تقضى تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام تطبيقا للمادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ بأنه . . إذا توافر فى شاغل الوظيفة المؤهل الدراسى والخبرة الزمنية وغير ذلك من شروط تنص عليها مواصفات الوظيفة المقررة فى التقييم تسوى حالته وفقا للقواعد التالية :

١ - إذا كان مرتب العامل يقع بين بداية ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة وفقا للتقييم فإنه يثبت عليها ويستمر فى صرف هذا المرتب مع أحقيته فى الملاوات الدورية المقررة لفئة وظيفته طبقا لللائحة العاملين بالشركات .

٢ - إذا كان مرتب العامل يقل عن بداية ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة يمنح أول ربط الفئة ويثبت على الوظيفة إذا كانت تقع فى الفئات المالية من الثانية عشرة إلى السابعة وهى الفئات التى تمثل أدنى مستويات التعيين .

أما إذا كانت الوظيفة تقع فى إحدى الفئات المالية الأعلى من السابعة يمنح العامل أول ربط الفئة إذا لم يتجاوز الفرق مقدار ١٠٪ من مرتبه ويثبت على الوظيفة .

## ٢ - وضع جدول الوظائف والمرتبات ( تقييم الوظائف ) :

تنص المادة ٦٣ من اللائحة على انه :

(( يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة هو اعلى مرتب في الشركة )) .  
وبذلك وضعت اللائحة جدولا أساسيا كإطار عام ينقسم الى اثنتى عشرة فئة مالية ويحدد فيه أول ونهاية مربوط كل فئة .

وتعد كل شركة جدولا بالوظائف الخاصة بها ومرتباتها بما يوائم أوضاعها في حدود الجدول الأساسى المرافق لللائحة ، بمعنى أن تقوم كل شركة بتوصيف الوظائف اللازمة لسير العمل فيها من واقع العمل القائم بها مع الاسترشاد بالوظائف الموجودة بها وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييم الوظائف وتصنيفها في فئات ووضع كل وظيفة أو مجموعة وظائف في إحدى درجات الجدول المقترح للشركة ، أى تحديد الربط المالى لهذه الوظائف في حدود الدرجات التى أوردها الجدول المرافق لللائحة .

وفى جميع الأحوال يبدأ أعلى مستوى فى الوظائف فى الشركة من وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة ويكون مرتبه هو أعلى مرتب بالشركة والراس الهرمى لقواعد تسلسل الوظائف فيها بمعنى انه لا يجوز أن يزيد نهاية مربوط مرتبات العاملين بالفئة الأولى والثانية بالشركة عن مرتب رئيس مجلس الادارة بها .

وبعد تحديد مرتب رئيس مجلس ادارة الشركة يوضع كادر المرتبات لباقي مستويات الوظائف بها فى حدود الفئات الواردة فى اللائحة أى يحدد أول ونهاية المربوط المقرر لكل وظيفة حسب الفئة المقررة لها فى جدول الوظائف والمرتبات بالشركة فى حدود الجدول الأساسى المرافق لللائحة .

فالمقصود بتقييم الوظائف تحديد المرتب المقرر لكافة الأعمال والمهن المقررة فى جدول الوظائف

صفة تشريعية ملزمة اذا انها لا تعدو ان تكون مجرد تعليمات لا تلزم العاملين ولا يتقيد بها القضاء . وهذه التعليمات الصادرة من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ابعد ما تكون أن تقيد حقا أو تمس حكما واردا فى اللائحة لا يقيده أو يعدله الا نص مماثل فى قوته وليس لثل هذه التعليمات هذه القوة لانها ليست فى منزلة القانون أو اللائحة الصادرة بقرار جمهورى وحتى لو اعتبرت جدلا انها قرار صادر من مجلس الوزراء فلا يجوز أن تُلغى حكما ورد فى قرار جمهورى . .

ولا خلاف أن احكام تلك اللائحة لها صفة تشريعية ملزمة باعتبارها تشريعا من تشريعات الدولة الملزمة وعلى النقيض من ذلك تلك التعليمات الصادرة من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى شأن تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام فهذه التعليمات ليست لها أية صفة تشريعية ملزمة .

ويؤيد ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد حدد فى المادة الثانية منه اختصاصات هذه الادارات وليس من بينها ما يخول الجهاز المركزى سلطة اصدار تعليمات تكون لها قوة الغاء أو تعديل تشريع .

وكل ما له من اختصاصات فى هذا الشأن ينحصر فى مجرد الاشراف والاشتراك بالتوجيه وابداء الاقتراحات التى يكون لها أية صفة تشريعية الزامية .

وترتبطا على ذلك لا يكون للتعليمات التى يصدرها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة محل للاحتجاج بها اذا ما تعارضت هذه التعليمات مع احكام اللائحة لأنها الأقوى من ناحية الالتزام وهى تشريع من تشريعات الدولة تلتزم المحاكم بإزالة حكمها على الكافة اما تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فليس لها قوة التشريع . .

وان احكام اللائحة الصادر بها القرار الجمهورى هي المرجع الوحيد للتسويات بما نصت عليه من احكام انتقالية وختامية .

وسوف نوضح احكام تقييم الوظائف والتعادل الواردة فى المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما يلى : -



على أن تعادل الوظائف طبقا للدرجات المشار إليها في جدول الوظائف والمرتبات المقترح والذي يعد في حدود الجدول المرافق لللائحة - لا يستلزم أن تكون الدرجة قاصرة على وظيفة واحدة بل يسمح أن يندرج تحت الدرجة الواحدة أكثر من وظيفة يجمعها نوع من التماثل في أهمية الوظيفة ومستوياتها .

وبطرا لخطورة النتائج التي تترتب على هذا التعادل لانه يحدد نهائيا كيان ومستقبل العاملين وضت اللائحة بأن يتم التعادل بناء على اقتراح مجلس اداره الشركات واستلزم أن يعتمد جدول التعادل من مجلس ادارة المؤسسة المختصة وبدأت يتم التعادل على مستوى المؤسسات العامة .

ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء .

٤ - التسوية او تسكين العاملين في الوظائف المناسبة وفي الفئات الواردة بالجدول :

تقوم الشركة باصدار قرارات تسوية حالات العاملين بها طبقا للتعادل بعد التصديق عليه وتقوم هذه التسوية على مرحلتين : الاولى وضع العامل حسب الوظيفة التي يشغلها في الدرجة المقررة لهذه الوظيفة في الجدول دون اعتبار للمرتب الذي يتقاضاه العامل فيجوز وضع عامل في درجة بالجدول بينما يتقاضى مرتبا يزيد على نهاية مربوط هذه الدرجة ، ولا يترتب على حصول بعض العاملين على مرتبات تزيد على ما يحصل عليه عاملون في درجات اعلى اى اخلال بالترتيب الرياسى للوظائف طبقا للتنظيم الادارى في الشركات فيجوز للمرؤوس ان يتقاضى مرتبا اعلى .

والمرحلة الثانية هي مرحلة حساب المرتب عند التسوية ويقصد بالمرتب عند اجراء التسوية مرتب العامل الشامل ويشمل الأجر الأساسى الشهرى الذى كان يتقاضاه العامل وقت اجراء التسوية ويضاف اليه اعانة غلاء المعيشة بأوضاعها التي كانت قائمة والاعانة الاجتماعية ان وجدت ويضاف الى ذلك المتوسط الشهرى للمنح السنوية التي صرفت للعامل في الثلاث سنوات السابقة على صدور اللائحة ان وجدت .

ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل بمعنى أن يمنح العاملون مرتب الفئة التي تمت تسوية حالتهم عليها تبعا للوظيفة التي تقررت في التعادل .

والمرتبات المقترح للشركة بما يتلاءم مع الجدول المرافق لللائحة الذي حدد الفئات بما لا يجاوز اثنى عشر فئة وتحديد أول ونهاية المربوط المقرر لكل وظيفة حسب الفئة المقررة لها .

ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

٢ - تعادل الوظائف :

وتنص المادة ٦٤ من اللائحة على أنه : - « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه ( جدول الوظائف والمرتبات المقترح ) خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .

ولا يترتب على حصول العامل على الأجر الذي يمنح له بتطبيق أحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرياسى للوظائف طبقا للتنظيم الادارى في كل شركة ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس اداره المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة .

ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي .

ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول اسننه الماليه التالية .

ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الفلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للإحكام السابقة .

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

- وبذلك تضمنت اللائحة حكما انتقاليا مؤداه أن يقترح مجلس ادارة الشركة جدول تعادل تتم على أساسه معادلة وظائف الشركة بالوظائف الواردة في جدول التقييم الخاص بها السابق الإشارة اليه في المادة ٦٣ من اللائحة ، فتوضع كل وظيفة من وظائف الشركة في الوظيفة المقابلة لها في جدول الوظائف والمرتبات المقترح وبالتالي في درجة من درجات هذا الجدول الأخير بمعنى أن يتقرر لها أول ونهاية المرتب حسب الفئة التي تندرج تحتها :

بأنه الوظيفة ونهايته حسب الفئة المالية المقررة لهذه الوظيفة في حدود الاتني عشر فئة المقررة في جدول المرتبات المرافق للائحة ، بمعنى ان استمرار استمرار بمسوية حاد العامل طبقا لتعادل هو ، وسع العمل في وظيفته المتعددة طبقا لمبدأ الوظيفية والمرتب تسريه ، وذلك بتحديد القيمة المالية ونهايتها يتجسد ومن ثم يسمح العامل المرتب المحدد بغيره المالية بوظيفته التي حددتها المصارف الصادرة بتسوية حاد طبقا لتعادل ولا ينبغي ذلك ان يسمح أول مربوط الفئة المالية حسب جدول المرتبات سالف الذكر .

ثالثا - الذي لا خلاف عليه ان الأحكام التي عالجتها اللائحة بنصوص صريحة ومثال ذلك تحديد فئات جدول المرتبات ونظام العلاوات وقواعد الترقية وغيرها ، هذه الأحكام لا يجوز مخالفتها لتعلق أحكامها بالنظام العام الذي يهدف الى إيجاد مرس مخصص للعاملين بالشركات ووضع مرسوم موحد يطبق عليهم دون تفرقة بين طلبة وأخرى تحقيقا لمبدأه الاجتماعية فلا يمكن اغفال ان احكام اللائحة تتعلق بالنظام العام ( مادة ٥٣ ) وان ما حددته من نصوص صريحة هي نصوص أمرة ولا يمكن مخالفتها الا اذا كانت اقل سخاء من احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ( م ١ ) ولا شك ان وضع جدول للوظائف والمرتبات وتحديد أول ونهاية مربوط كل فئة مالية مقرره لكل وظيفة مؤاده انه لا يجوز ان يتقاضى العامل الذي يشغل وظيفة معينة مرتبا يقل عن أول مربوط هذه الفئة المقررة لهذه الوظيفة تحقيقا لمبدأه الاجتماعي المتمثل في إصدار اللائحة وهي النصاء في التفرقة وتوحيد المعاملة في شركات القطاع العام بحيث يخضع العاملون بالشركات لقانون واحد واحده بالنسبة لمستوى العمل الذي يقوم به الفرد .

ومؤدى هذا ان جدول الوظائف والمرتبات بالشركة وقد حدد المرتب المقرر لكل وظيفة على ضوء الفئة المالية المقررة لها فلا يجوز ان يقل مرتب العامل الذي يشغل هذه الوظيفة عن أول مربوط الفئة المالية المقررة لهذه الوظيفة وفقا لجدول المرتبات المرافق للائحة .

رابعا - ويتفق هذا النظر مع قاعدة تشريعية أصيلة مقررة في القانون وهي انه لا يجوز الإثراء على حساب الغير بلا سبب مشروع وبالتالي فان

بمعنى انه اذا قل مرتب العامل الشامل عند استحقاقه عن أول مربوط الدرجة التي تستحقها وظيفته يرفع مرتبه الى أول مربوط هذه الدرجة .

فإذا كان مرتب العامل يزيد على نهاية مربوط الدرجة التي تستحقها وظيفته عند التعادل فيسمح هذا المرتب الذي يتقاضاه بصفة شخصية وتستتبع الزيادة في المرتب عن نهاية مربوط درجته مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات او سنوات الترقية ، لان العامل الذي يتقاضى مرتبا يزيد على نهاية مربوط الدرجة لا يستحق علاوات دوريه لانه يعف اصلا عند نهاية مربوط الدرجة .

د - استحقاق العامل أول مربوط الفئة عند التسوية :

ان تعليمات الجهاز المركز للتنظيم والادارة بأنه اذا كان مرتب العامل عند التسوية يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته يسمح أول ربط الفئة اذا كانت تقع في الفئات المالية من سابعه عشرة الى السابعة .

أما اذا كانت الوظيفة تقع في إحدى الفئات المالية الأعلى من السابعة يسمح أول مربوط هذه الفئة اذا لم يتجاوز الفرق ١٠٪ من مرتبه فاما لم يصل مرتب العامل بعد ضم ال ١٠٪ من مرتبه الى أول مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته فانه لا يستحق أول مربوط الفئة المالية ويكتفى بزيادة ال ١٠٪ من مرتبه .

هذه التعليمات تخالف أحكام اللائحة وسندنا في ذلك ما يأتي :

أولا - ان هذه التفرقة التي اشار اليها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بين الفئات من الثانية عشرة الى السابعة وبين الفئات الأعلى من السابعة لا تستند الى اساس من الواقع او القانون وتتعارض صراحة مع احكام اللائحة بشأن التسويات لان اللائحة لم تفرق في المعاملة عند التسوية بين فئات العاملين بل ان احكام المادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة صدرت عامة وتسرى على جميع العاملين بشركات القطاع العام دون أية تفرقة .

ثانيا - انه وفقا لاحكام المادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة والجدول المرافق لها يتعين تحديد الفئة المالية لكل وظيفة يشغلها العامل ، ومعنى ذلك ان تحديد الوظيفة يقترن بتحديد الفئة المالية المقررة لها ، أى تحديد أول مربوط المرتب المقرر



سابعاً - وإن المشرع في جميع مراحل إصدار اللوائح بتحديد جداول للوظائف والمرتبات بالشركات فإنه قد رأى في ذلك أن يتقاضى العامل الذي يشغل وظيفة معينة أول مربوط الفئة المالية المقررة لهذه الوظيفة على الأقل وفي ذلك قضت المادة الثالثة من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بأنه : « يضع مجلس إدارة الشركة جدولاً لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات مع وضع الحد الأدنى والأعلى لمرتبات كل فئة أو مجموعة وذلك مع مراعاة الجدول المرافق » .

وأما كان اختلاف الرأي حول سريان أحكام هذه اللائحة أو عدم سريانها فإنها لا شك تعبر عن قصد الشارع من إصدار هذه اللائحة وهو أنه لا يجوز أن يتقاضى العامل أقل من الحد الأدنى للمرتب المقرر لوظيفته .

ثامناً - بل أن المشرع في لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد أوضح صراحة في المادة ٨٧ منه على أن ينقل العاملون في الفئة الثانية إلى الفئة الثانية عشرة من الجدول المرافق كل بحسب فئته ومؤدى ذلك أن العاملين في ظل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ينقل كل منهم إلى نفس فئته والحالة التي يكون عليها عند تطبيق القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ولم يتص هذا القرار الأخير على منح العامل اجرا يقل عن أول مربوط الفئة بل نص شأنه في ذلك شأن القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يحتفظ العامل الذي يجاوز نهاية مربوط فئته بما كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات وعلاوات الترقية .

بل أن الفقرة الخامسة من المادة ٨٧ من القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر التي نصت على أن ينقل للفئة الأولى المنصوص عليها في الجدول العاملون من الفئة الأولى بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية ويرفع الأجر السنوي إلى أول مربوط هذه الفئة بالنسبة لمن يتقاضى منهم أجراً سنوياً

تحديد الشركة للفئة المالية المقررة لوظيفة مؤداة أنه ينبغي عليها أن تؤدي للعامل مرتباً لا يقل عن أول مربوط المقرر للفئة المالية لهذه الوظيفة حتى لا يرى الشركة على حساب العامل ويصبح جدول المرتبات معطلاً بالنسبة للعامل وتستفيد أسرته من محالفتها لأحكام اللائحة والجدول الذي أرنصته ولقرار التسوية الذي أصدرته .

خامساً - وإن الأخذ بوجهه نظر الجهاز المركزي يؤدي إلى نتيجة لا تتفق مع العدالة إذ أن العامل الذي يرضى بمغادرة أول مربوط الفئة المالية وفقاً للمادة ٢١ من اللائحة التي تنص على أنه يمنح العامل المرتب إلى وظيفة أعلى أول مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته أو علاوة واحدة من علاوات الفئة المرقى إليها أيهما أكبر .

بينما العامل الذي صدر قرار بتسوية حالته وحصل على ١٠٪ من مرتبه طبعاً لتعليمات الجهاز المركزي يصبح في مرتب أسوأ إذ يقل مرتبه عن العامل لا حسب منه المرقى إلى نفس فئته وحصل على أول مربوطها بل أن العامل المرقى يمكن إعادة ترفيته إلى فئة أعلى في أي وقت بينما العامل الأقدم لا يمكن ترفيته إلا إذا وصل مرتبه إلى أول مربوط الفئة أولاً .

سادساً - ونفس القول بالنسبة للعامل الذي يعين بداءة بالشركة فيحدد أجره ببداية مربوط الفئة المالية التي يعين فيها وفقاً للمادة التاسعة من اللائحة التي تنص على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦١ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال ( جداول الوظائف والمرتبات ) »

فالمقصود بالحد الأدنى المقرر للجدول هو أول مربوط الدرجة المعين عليها العامل والخاصة بالوظيفة التي يعين فيها .

وبذلك يحدد مرتب هذا العامل عند التعيين بأول مربوط الفئة المحددة لوظيفته أما ذلك العامل القديم في الشركة الذي صدر قرار بتسوية حالته على هذه الفئة فإنه لا يحصل على أول مربوط الفئة فيصبح أيضاً في مركز أسوأ من ذلك الذي عين بعده في الشركة وفي تاريخ لاحق له وهو أمر لا يمكن أن يتفق مع العدالة أو يكون المشرع قد قصد إليه .

أما إذا كان مرتب العامل عند إجراء المعادلة أقل من الحد الأدنى للدرجة الجديدة التي وضع عليها فإن أقدميته تحسب من تاريخ وضعه بالدرجة الجديدة وزيادة مرتبه تبعاً لذلك » .

فالتأثير التي تترتب على وضع العامل في الدرجة الجديدة أنه إذا كان مرتبه عند إجراء المعادلة أقل من الحد الأدنى للدرجة الجديدة التي وضع عليها، فإنه يتعين بمأهله تبعاً لوضعه في الدرجة الجديدة زيادة مرتبه إلى الحد الأدنى للدرجة .

والعبارة وردت في نهاية المادة ٩٦ وكانها أمر واقع وليس تقرير أمر محل منازعة لأن المادة خاصة بتحديد أقدمية العاملين فحسب ، أما زيادة المرتب إلى الحد الأدنى للدرجة الجديدة فهو أمر بديهي وليست حوله أية منازعة .

حادى عشر - ولا يجوز القول بأنه كان يتعين على الشارع القول بأن يمنح العاملون الذين تتم تسوية حالتهم على فئات أول مربوط هذه الفئات أو أدنى حدود هذه الفئات .

فالسبب في العدول عن استعمال عبارة أول مربوط أو الحد الأدنى للفئات لا يحتاج إلى إيضاح . . لأن المشرع لو قال بمنح العاملين أول مربوط أو الحد الأدنى للفئات لترتب على ذلك تخفيض مرتبات جميع العاملين بالشركات الذين تزيد مرتباتهم عن أول مربوط الفئة التي تقررت لهم ، فكان حتماً أن يستخدم عبارة أخرى تختلف عن عبارة أول مربوط أو الحد الأدنى للفئات ، حتى لا تمس المرتبات التي تزيد عن أول مربوط وتدخل في حدود الفئة المالية المقررة للوظيفة .

فاذا استخدم المشرع عبارة « ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم » فإنه أضاف إلى ذلك عبارة طبقاً للتعاقد المنصوص عليه .

بمعنى أنه طبقاً للتعاقد سوف تحدد وظيفة العامل السابقة على ضوء الوظيفة المعادلة لها في الجدول الجديد للوظائف والمرتبات ومن ثم يتعين أن يكون مرتب العامل في حدود الحد الأدنى والأقصى للفئة المالية المقررة لوظيفته ، والا كان جدول الوظائف والمرتبات جسدولاً للوظائف فقط دون مرتبات . . . . .

يقل عن هذا المربوط تبين بوضوح اتجاه المشرع أن يفاضل العامل أول مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته على الأقل ، ولما كانت اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد عدلت في أول ونهاية مربوط الصه الأولى عما كانت عليه في جدول المرتبات المرافق لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ إذ أن المرتب المقرر للفئة الأولى في اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ يقع بين ٨٠ جنيه شهرياً كأول مربوط إلى ١٥٠ جنيه شهرياً نهاية المربوط ( ٩٦٠ - ١٨٠٠ ج ) وارتفع المرتب المقرر للفئة الأولى في الجدول المرافق لللائحة ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ فأصبح يقع بين ١٠٠ ج شهرياً أول مربوط و ١٢٥ ج شهرياً نهاية المربوط ( ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ج ) ومن ثم تدخل المشرع بالنسبة لهذه الفئة المالية التي تعدلت وحدها بالنص صراحة على أن يرفع الأجر السنوي إلى أول مربوط الجديد المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة الأخيرة .

ثامناً - وأن صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي تقضى المادة الأولى منه بأن تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة مؤاده سريان أحكام المادتين ٦٤ و ٦٣ بشأن التسويات على العاملين بالمؤسسات العامة ، ولم يقل أحد ولا حتى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إلا يتقاضى العامل أول مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته ولم يحصل عند إجراء التسويات بأية مؤسسة عامة أن حصل عامل على أقل من أول مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يقطع بأن زيادة الـ ١٠٪ بالنسبة للفئات الأعلى من السابعة عند التسوية لا تستند إلى أساس قانوني .

عاشراً - وقد نصت المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الخاصة بتحديد أقدمية العامل عند التسوية على أنه : « وإذا كان مرتب العامل عند تطبيق الكادر المرافق وإجراء المعادلة بين وظيفته الحالية والوظيفة المقررة لها في الكادر في نطاق المرتب المقرر للدرجة الجديدة أو زاد عنها فإن أقدميته في الدرجة تحسب على أساس المدة التي قضاها في درجته الأخيرة قبل إجراء المعادلة



( مادة ٢/٩١ ) قد أناط بمجلس الدولة - دون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - بإبداء الرأي مسبقا فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة لما سببه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من بلبلة في تفسير أحكام اللائحة .

أما التفسيرات التشريعية الملزمة لأحكام اللائحة المذكورة فتصدر بقرار من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة . . وهو ما يبين اتجاه المشرع ألا يفرد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإصدار التعليمات ولا تكون هذه التعليمات ملزمة إذا خالفت أحكام اللائحة .

#### ٦ - تاريخ استحقاق أول مربوط وصرف الفروق المالية :

وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ٢٤/٧/١٩٦٦ - العدد ١٦٥ ) ونصت المادة الأولى منه على أنه :

« استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد أقدمية العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

ويتجاوز عن استرداد الفروق المالية التي تم صرفها فعلا إلى بعض العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها قبل بدء السنة المالية التالية لقرار مجلس الوزراء بالتصديق على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بالتعادل على خلاف ما تقضى به الفقرة السابقة » .

ومؤدى هذا القرار أن جميع التسويات تحدد اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ فيمنح العاملون في القطاع العام أول مربوط الفئة المالية المقررة لوظائفهم على الأقل اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بالتعادل فتستحق علاوة العاملين في أول يناير ١٩٦٥ على ألا تصرف فروق عنها إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ التصديق .

ثاني عشر - وأن عبارة « على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

هذه العبارة قصد بها الشارع أن المرتب الذي يحصل عليه العامل يتعين أن يكون في حدود الحد الأدنى والأقصى وهو ما دعاه إلى معالجة الحالة الاستثنائية في حالة زيادة المرتب من الحد الأقصى المقرر للفئة المالية بالعبارة سالفة الذكر

ثالث عشر - كذلك فإن المقصود بالمادة ٦٥ من اللائحة التي تنص على أنه « يتعين على مجلس إدارة الشركة أن يراعى عند تطبيق هذه اللائحة ألا يؤدي ذلك إلى أية زيادة في النسبة المئوية للمصاريف الإدارية للشركة » .

والمقصود بهذا النص هو المحافظة على النسبة المئوية للمرتبات التي تدخل في المصاريف الإدارية للشركة وهي عادة مرتبات المديرين وشاغلي الوظائف الرئيسية والإدارية لأن المديرين هم الذين سيقومون بتطبيق اللائحة ويخشى أن يميلوا مع الهوى ويحابوا أنفسهم عند تقييمهم لوظائفهم ، ولكن لا يسرى هذا النص على مرتبات العاملين التي تدخل في مصاريف التشغيل ( تكاليف الإنتاج ) ، فلا يجوز نتيجة لتقييم الوظائف وتعادلها وتطبيق أحكام اللائحة بشأن العلاوات أو الترقيات أو البدلات . . . الخ أن تزيد النسبة المئوية للمرتبات التي تدخل في المصاريف الإدارية للشركة عن نسبتها الأولى للمرتبات التي تدخل في مصاريف التشغيل حتى لا تختل النسبة المئوية بين نوعي المصاريف .

ولا يسرى حكم هذه المادة إلا في حالة وضع عامل في درجة يزيد أول مربوطها عن مرتبه الحالي مما يستتبع زيادة المرتب ، ولو قصد المشرع عدم الزيادة في المرتبات أصلا لنص على ذلك صراحة ولكنه أشار إلى أنه لا يترتب على الزيادة في المرتبات التي سيحصل عليها العاملون في الوظائف الإدارية والزيادة في المرتبات التي سيحصل عليها العاملون في وظائف التشغيل ، أي زيادة في النسبة المئوية بين نوعي المصاريف .

رابع عشر - وأن المشرع في اللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

## حول الاختصاص

### بنظر منازعات العاملين

## بالمطاع العام

لأستاذ لويس عبد الملك

المحامى بالاستئناف العالى

الإدارة للدكتور سليمان الطماوى الطبعة الثانية -  
ص ٨٨ ) .

وتنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ سنة  
١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية  
العربية المتحدة على أن يختص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية  
ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة :

- ١ - . . . . .
- ٢ - . . . . .
- ٣ - . . . . .
- ٤ - . . . . .

٥ - الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون  
بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .  
وتنص المادة ٩ على أن يفصل مجلس الدولة  
بهيئة قضاء إدارى دون غيره فى طلبات التعويض  
عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة إذا  
رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية .

ويلاحظ أنه بعد صدور لائحة نظام العاملين  
بالشركات الصادر بموجبها القرار الجمهورى رقم  
٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨٠٢ سنة  
١٩٦٧ لم يبين أحكام القرار الأخير الجهة المختصة  
قضائيا بالنظر فى المنازعات العمالية التى تنشأ بين  
العاملين بشركات القطاع العام عدا التظلمات والطعون  
من قرارات الغاء قرار الفصل إذ أن أحكام القرار  
الجمهورى رقم ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ قد حددت على

سبيل الحصر فقط الاختصاص بالنسبة للمخاضم  
التأديبية للتظلم من قرارات الفصل وخول القرار

يشار الجدل بالنسبة للاختصاص القضائى  
للعاملين بشركات القطاع العام فى ظل لائحة نظام  
العاملين بالشركات الصادر بموجبها القرار  
الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ سنة  
١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ سنة  
١٩٦٧ .

ولذلك يجب بداءة التعرض الى النظام الذى  
تأخذ به جمهوريتنا بالنسبة للقضاء الإدارى :  
وحيثما تأخذ إحدى الدول بنظام القضاء  
الإدارى فالها تسلك أحد سبيلين :

#### السبيل الأول :

تحديد الاختصاص وفقا لمعيار عام يطبقه  
القضاء فى كل حالة على حدة . . وهذا المعيار فى  
القانون الفرنسى يرجع الى فكرة المرفق العام  
فالقاعدة هناك انه كلما تعلق النزاع بإنشاء مرفق  
عام أو تنظيمه أو بسيره كان الاختصاص للمحاكم  
الإدارية .

#### السبيل الثانى :

وقد يتم تحديد الاختصاص على سبيل الحصر  
بمعنى أن يحدد المشرع المسائل الداخلة فى اختصاص  
المحاكم الإدارية ويكون ما عداها من اختصاص  
المحاكم العادية :

ويأخذ المشرع المصرى بالسبيل الثانى فهو  
يجدد اختصاص مجلس الدولة على سبيل الحصر .  
( يراجع كتاب القضاء الإدارى ودقائمه لأعمال



العامة تاجرا يقوم بأعمال تجارية ويخضع لأحكام القانون التجارى .

ويؤيد ذلك ما ذهبت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بالجلسة المنعقدة فى ١٠/٣/١٩٦٥ الى القول :

« انه لما كانت شركات القطاع العام لا تدار عن طريق الحكومة وانما تدار عن طريق مجلس ادارتها فانها والحال كذلك لا تعتبر مرفقا عاما وبالتالى يكون العاملون بشركات القطاع العام ليسوا موظفين عموميين » .

ويؤكد تلك الفتوى انه بالرجوع الى نص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ الصادر بموجبه لائحة نظام العاملين بالشركات اذ ثبت بهذا النص القانونى اعتبار علاقة العاملين بالشركات علاقة عقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فيما لم يرد بشأنه نص فى اللائحة .

وازاء عدم ورود نص خاص بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ فقد اختلفت الآراء حول تحديد الجهة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين بشركات القطاع العام وكان لزاما على المشرع ان يحسم هذا الخلاف بنص تشريعى لعدم خلق تلك المنازعات حول الاختصاص القضائى بالنسبة للمنازعات القضائية التى تنشأ بين العاملين بشركات القطاع العام والشركات التابعة لها .

ولكن ازاء عدم وجود النص التشريعى الذى يحسم هذا الخلاف فانه بتطبيق المعايير السالف بيانها بتضمين ان احكام القضاء قد اضطررت الى حذ الاستقرار الى ان المحاكم العمالية لها ولاية الاختصاص بالنسبة لكافة المنازعات العمالية للعاملين بشركات القطاع العام عدا الطعون من قرارات الغاء قرار الفصل اذ ان المشرع قد حسم هذا الاختصاص بنص قانونى وهو نص القانون رقم ٢٨٨ سنة ١٩٦٧ بتحويل ولاية خاصة للمحاكم التأديبية بنظر هذه المنازعات .

ويؤكد وجهة النظر بان المحاكم العمالية هى المختصة بنظر المنازعات العمالية الخاصة بشركات القطاع العام بما استتق عليه قضاء محكمة النقض . ( العاملون شركة اتوبيس المنوفية لا يعتبرون موظفين او مستخدمين عموميين - تأميم هبته الشركة بالقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ وما ترقب عليه من ايلولة ملكيتها للدولة لا يفسر من نظامها

الجمهورى رقم ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ ولاية خاصة فقط للمحاكم التأديبية محصورة فى التظلمات من الغاء قرار الفصل دون غير ذلك من دعاوى .

يراجع فى ذلك الحكم الصادر فى الطعن رقم ١٨ سنة ١ ق من المحكمة التأديبية المختصة لمحاكمة العاملين بوزارة الصناعة بجلسة ٢٩/١٠/١٩٦٧ اذن فان الناطق فى بحث المحكمة المختصة بنظر المنازعات العمالية الخاصة بالعاملين بشركات القطاع العام فى ظل لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بموجبه القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ مرده الى الوضع الوظيفى لهؤلاء العاملين بشركات القطاع العام .

اذا قيل باعتبارهم موظفين عموميين كان الاختصاص بنظر جميع المنازعات معقودا للقضاء الادارى .  
واما اذا قيل بعكس ذلك وخرجوا عن نطاق الموظفين العموميين كان الاختصاص للمحاكم العادية .

ولكى نحدد الصفة المكتسبة للعاملين بشركات القطاع العام وجب بداءة التعرض الى الوصف الذى توصف به أى من شركات القطاع العام .

شركات القطاع العام لا تفتقر عن شركات المساهمة فى القانون التجارى والسند فى ذلك الى احكام القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ الذى نص فى المادة الاولى على ان تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى اقليمى الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت ...

ونصت المادة الرابعة على ان تظل الشركات والبنوك المشار اليها بالمادة الاولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون ذلك ان اختيار المشرع لشكل الشركة المساهمة يدل على قصص اخضاع هذا المشروع للقانون الخاص وبالذات لكافة القواعد التى تحكم شركات المساهمة فى القانون التجارى بما فى ذلك الحجز على اموالها وشهر افلاسها .

( الدكتور مصطفى كامل طه - الدكتور اكثم الخولى ) :

واذا كانت الشركة مستقلة بشخصيتها عن الدولة فان ذلك يسمح بان يكون نشاطها هبته الشركات طبيعة تختلف عن طبيعة نشاط الدولة . كما يسمح باخضاع هذا النشاط لقانون يختلف عن هذا القانون الذى يحكم نشاط الدولة . ولذا فان من الجائز تبعا لذلك ان تعتبر شركة التأمين هبة



البحث بمجلة المحاماه العدد الاول السنة ٤٨ - يناير سنة ٦٨ وقد استعرض سيادته وجهات النظر المختلفة حول بيان الاختصاص بنظر منازعات العاملين في القطاع العام وقد انتهى سيادته في بحثه المستفيض الى أن الأمر في حاجة الى نص تشريعي يحسم هذا الخلاف وإن كان واضحا في سياق هذا البحث الخاص بالدكتور محمد عصفور .

انه عندما يكون الاختصاص معقود للقضاء العمالي يكون في ذلك ميسرة على العاملين المتقاضين بالنسبة للأنزعة القضائية التي تنشأ بينهم وبين الشركات التي يعملون بها لأن أدلة الاثبات سهلة ميسرة عند طرح النزاع على المحاكم العمالية وانما حقا وعمليا تكون أدلة الاثبات في المنازعات التي تطرح على المحاكم الادارية ليست بالسهولة بمكان للتوصل الى اصل الحق المتنازع عليه لأن أدلة الاثبات امام القضاء الاداري محصورة على المستندات التي تقدم من الجهة الادارية وهي في الوقت نفسه خصم في الدعوى المطروحة على القضاء الاداري والطعن على هذه المستندات شاق عسير ولا يفوت علينا التعليق على ذلك بأن الهوى والغرض ربما قد يدفع بعض من الاداريين بالشركة المختصة في اي نزاع قضائي لاصطناع اي من المستندات ربما قد تنهض دليلا يهدر الحق موضوع النزاع .

لذلك فان الاختصاص عندما يكون معقودا للدوائر العمالية بالنسبة للمنازعات يكون في سلوك سبيل هذا التقاضي تحقيق أدلة الاثبات على نطاق أوسع . . .

ونضيف الى أنه وبعد استعراض المعايير التي على أساسها يعقد الاختصاص بالنسبة للمنازعات الخاصة بالعاملين بشركات القطاع العام فانه أصبح من الاتجاه التشريعي الخاص بالقرار رقم ٨٠٢ سنة ٦٧ بقصر ولاية المحاكم التأديبية فقط على نظر المنازعات الخاصة في الطعون من قرارات الفصل أنه فيما عدا ذلك من المنازعات يكون الاختصاص أصلا للمحاكم العمالية دون غيرها وإن المشرع اذا كان قد قصد امتداد ولاية المحاكم الادارية لنظر باقي الأنزعة الخاصة بالعاملين في شركات القطاع العام لما حدد على سبيل الحصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر منازعات الطعون الخاصة بالغاء قرار الفصل فقط لذلك يكون الاختصاص معقودا للمحاكم العمالية فيما عدا الطعون الخاصة من قرارات الفصل .

القانوني وطبيعة العلاقة التي تربطها بالعاملين العقودية فيها من حيث سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال الشركة .

يراجع في ذلك الحكم الصادر من محكمة النقض الجزائرية في الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ قضائية بجلسة ٦٦/٤/٢٥

وقد صدر حكم في الطعن الجزائري رقم ١١٥٨ سنة ٣٥ قضائية بذات جلسة ٦٦/٤/٢٥

( شروط اكتساب العاملين في مرفق عام صفة الموظف العام أن يكون المرفق مدار بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر - شركة مياه الاسكندرية مرفق عام لا تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر - العاملون بها لا يعتبرون موظفون أو مستخدمون عموميون ) .

وقد أصدرت المحكمة الادارية العليا حكما لها تناولت فيهما اوضاع الشركات المؤممة بطريقة تتجه الى اعتبارها شركات من هيئات القانون الخاص . وان العاملين بها يعتبرون موظفون عموميون .

الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٧٩ سنة ٨ ق اوضحت المحكمة الادارية العليا الطبيعة القانونية للشركات المؤممة بأن تأميم الشركة مفهومة بأن ملكيتها قد آلت للدولة وأصبحت أموالها من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة هذا دون أن تسال الدولة عن التزامات الشركة وتصبح الشركة المؤممة محتفظة بشكلها القانوني ولها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة والمعدة على نمط الميزانيات التجارية مع استثمارها في مزاولة نشاطها وفق القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والادارية والغنية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية ولها حرية العمل تحت توجيه المؤسسة ولا تخضع قرارات الشركة المؤممة للمؤسسة التابعة لها الا في مسائل محددة التي تمس السياسة العامة او التخطيط او التنسيق او التسويق او ما شابه .

ورببت المحكمة الادارية العليا على هذا التكييف بأنه لا يمكن اعتبار الشركة المؤممة من المصالح العامة في تطبيق الفقرة ج من المادة ٤٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ سنة ٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة وأكدت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ١٠ يناير سنة ٦٦ في الطعن رقم ١١٤٣ سنة ١٠ قضائية عليا وجهة النظر السالف بيانها

وقد سبق للدكتور محمد عصفور أن تناول هذا



# تعليق على الأحكام

## صور الخطأ الموجب للمسئولية

الإمتناع عن العمل ومتى يعتبر خطأً  
موجباً للمسئولية؟ ومتى يستغرق خطأ الغير؟

للأستاذ حامى رغب هنا المحامى

فاصدرت فيها حكماً قيماً (٢) هو موضوع التعليق  
الحالى .

\*\*\*

الوقائع :

وتتحصل وقائع الدعوى كما أوردها الحكم  
المذكور فى أنه بينما كان المهندس وليم تكلانصر  
يقود سيارة والده الذى كان يصحبه هو وشقيقه  
وأولاد أخواته الأطفال الثلاثة ، تصادف وقوف  
سيارة ركاب عامة أمام نقطة مرور بلدة سنديون  
ونزل منها الشرطى محمد عطية من أهالى تلك البلدة  
واراد عبور الطريق أمام السيارة العامة دون أن  
يفطن الى قدوم السيارة التى كان يقودها المهندس  
المذكور ، فكان أن صدمته سيارة الأخير فأحدثت به  
إصابة مما دفع ذلك المهندس الى إيقاف سيارته  
على مسافة قريبة والترحل منها الى مكان سقوط  
الشرطى متأثراً بإصابته ليحمله الى أقرب مستشفى  
لإسعافه من إصابته . وكان الأهالى قد تجمعوا  
حول المصاب وحول المهندس وذويه ، وقد استرأب  
شرطى المرور وزميله من تزايد الجموع وما قد  
يصيب المهندس وأهله من اعتداء المتجمهرين فأسرع  
شرطى المرور بإدخال المهندس وأقاربه الى كشك

بيان :

الخطأ هو أول أركان المسئولية التقصيرية .  
وهو - كما عرفه الشراح - الانحراف عن السلوك  
المألوف للشخص العادى .

والخطأ أو العمل غير المشروع كما يكون عملاً  
إيجابياً قد يكون عملاً سلبياً بالامتناع عن عمل ،  
وكما يكون فعلاً متعمداً يحدث أن يكون اهمالاً  
أو تقصيراً (١) .

أما الخطأ الذى يقع بعمل إيجابى من المسئول  
فلا يشير صعوبة فى التطبيق ، ولكن تثار الصعوبة  
فى صور الخطأ الذى يقع بالامتناع عن عمل ، ومتى  
يعتبر الامتناع خطأً موجباً للمسئولية ؟ ومتى  
لا يعتبر كذلك ؟ وإذا وجد خطأ ثان وقع من شخص  
آخر وقامت علاقة السببية بين كل من الخطأين وبين  
الضرر فمتى يكون أحد الخطئين مستغرقاً للآخر ؟

عرضت هذه المسائل على محكمة استئناف  
القاهرة فى القضية المعروفة بقضية مهندس سنديون

(١) المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى .

النوسيط فى مصادر الالتزام للدكتور عبد الرازق السنهوري

من ١٠٢٤/١٠٢٥ بند ٦٨٢

(٢) حكم صادد فى الاستئناف رقم ١١٢٨ لسنة ٧٩ ق

تاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ الجامعة البتة الخافضية

والأديون ١٩٤٤ عدد ٢

وعلى أثر ذلك أقام والد القتيل بصفتة الشخصية وبصفتة وليا طبيعيا على حفيده القاصر ابن القتيل والسيدة زوجة القتيل دعوى ضد وزارة الداخلية بطلب الحكم لهما بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت لهما والقاصر المشمول بولاية أولهما بسبب قتل مورثهما نتيجة مباشرة لخطأ الخفيرين التابعين للوزارة - ذلك الخطأ الذي يتمثل في امتناعهما عن القيام بواجبهما بمنع تعدى الأهالي على القتيل ...

وقد دفعت وزارة الداخلية الدعوى بالدفع الآتية :

١ - أن الخطأ الذي نسب للخفيرين متعلق بواجبات وظيفتهما ، وهو فعل سلبي لا يرتبط بمقتل المهندس برابطة السببية .

٢ - أن قتلة المهندس من الأهالي قد قضى عليهم بالعقوبة من محكمة أمن الدولة العليا ، وهؤلاء - دون سواهم - هم المسئولون عن قتل المهندس وما ترتب عليه من أضرار .

٣ - أن ما وقع من الخفيرين هو خطأ غير متعمد يستغرقه خطأ الغير ( القتلة ) لأنه عمل عمدي .

وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفاع وقضت برفض الدعوى . ولكن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وبالزام وزارة الداخلية بتعويض لورثة القتيل قدره عشرة آلاف جنيه .

وفيما يلي تفصيل المبادئ القانونية التي قررها الحكم الاستئنافية مع شرح صور ( الامتناع ) ومتى يعتبر خطأ موجبا للمسئولية ومتى يستغرقه خطأ الغير .

\*\*\*

### صور الامتناع

الامتناع أما أن يكون امتناعا عن عمل توجبته القوانين واللوائح ، وأما أن لا يكون . وفي الحالة الأخيرة أما أن يكون امتناعا بمناسبة عمل أى تقصير خلال مزاولة نشاط معين هو ما يسميه ديوج :  
obstention dans l'action

المرور وأغلقه عليهم وكلف زميله بأن يستقل السيارة العامة في طلب شرطة النجدة ، ولكن حدث قبل وصول سيارة النجدة أن قام الأهالي باتلاف سيارة والد المهندس كما قاموا باقتلاع أحجار مبنى كشك المرور وهدمه وأخذوا يلقون بأحجاره على من فيه وتباروا في التعدى عليهم بالعصى كما طعن أحدهم المهندس بآلة قاطعة أصابت منه مقتلا .

وبوصول سيارة النجدة تفرقت الجموع المتجمهرة بعد القضاء القبض على بعض أفرادها وقيدت الواقعة جنائية تجهر ضدهم وقدمت إلى محكمة أمن الدولة العليا فقضت بمعاقبة المتهمين هذا التاسع بعقوبات تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدة خمس سنوات .

وقد تبين أثناء تحقيق هذه الجنائية أن كلا من الخفيرين النظاميين بسنديون كانوا معينين بخدمة الكاين المجاور لنقطة سنديون ومع كل منهما سلاحه الأميري وأنهما قد أهملتا في أداء واجبهما حيث لم يمنعا تعدى الأهالي على القتيل ومن معه ولم يقوما بضبط أحد من الجناة بل جينا ولم يستعملا سلاحهما الذي كان معهما ولو كجرد الأرباب بل انهما حاولا التضليل عند سؤالهما في التحقيق ومن ثم قدما إلى المحاكمة العسكرية متهمين بأنهما :

أولا - أهملتا في القيام بواجبهما في الجنائية رقم ٩٥٩ سنة ١٩٦٠ مركز قليوب حيث لم يقوما بمنع تعدى الأهالي على القتيل ومن معه ولم يقوما بضبط أحد من الجناة مخالفين بذلك الواجبات التي تحتمها عليهما وظيفتهما .

ثانيا - أساءتا التصرف أمام الجناة بحالة يظهر منها الجبن حيث لم يقوما بضبط الفاعلين للحادث ولم يتعقباهم بل جينا ولم يستعملا سلاحهما الأميري الذي كان معهما في ذلك الوقت .

ثالثا - قدما أقوالا باطلة مع علمهما بأنهما باطلة ...

وقد حكم المجلس العسكري على كل من الخفيرين المذكورين بالسجن لمدة سنة وبجلد كل منهما خمس عشرة جلدة والفصل من الخدمة . وقد صدقت وزارة الداخلية على هذا الحكم ...



### الصورة الثالثة :

في هذه الصورة يكون الامتناع مستقلا عن كل نشاط للممتنع متصل باحداث الضرر . وهذه الصورة من صور الامتناع هي التي اثارت الصعوبات وكثر الخلاف بشأنها . ومثالها ان يشاهد شخص غيره في حالة خطر من غرق او حريق او وقوع اعتداء مسلح عليه وان يكون في استطاعته انقاذه من هذا الخطر فيمتنع عن انقاذه .

والمفروض في هذه الحالة ان تدخل الشخص مشاهد الخطر كان يكفي لابعاد الضرر اى ان الامتناع معتبر سببا من اسباب الضرر لانه لولاه ما وقع الضرر .

والمفروض كذلك انعدام النص الملزم لمشاهد الخطر بمد يد المعونة الى المهتدد به وانعدام كل التزام بذلك ناشيء عن عقد بينهما واستقلال الامتناع عن اى نشاط للممتنع متصل بنشوء هذا الخطر بحيث لا يمكن القول بوجود واجب قانوني كان يقتضيه القيام بالعمل الذي امتنع عنه .

ومدار البحث هو ما اذا كان مثل هذا الامتناع عن عمل لا يوجبه نص قانوني او تعهد اتفاقي او مزاولة نشاط معين يعد خطأ موجبا للمسئولية ام لا يعد كذلك ؟

يجيب الاستاذ الدكتور سليمان مرقس على هذا السؤال بقوله :

« ان المذهب الفردي كان يقصر مهمة القانون على النهي عن الاضرار بالغير ويعتبر الامر بمحبة الغير والاحسان اليهم ومساعدتهم في وقت الشدة مما تختص به قواعد الاخلاق دون القانون ، وبالتالي يعتبر من يمتنع عن مد يد المعونة الى غيره عند الخطر مذنباً اخلاقياً ولكنه غير مخطيء قانوناً ، الا اذا كان امتناعه متعمدا بقصد الاضرار بالغير فحينئذ يمكن اعتباره مسيئاً استعمال حقه في الامتناع اى مخلا بقيد قانوني يتقيد به استعمال هذا الحق .

غير ان هذا الرأي أصبح لا يتفق ومدى ما وصل اليه العالم من شعور بالتضامن الاجتماعي فذهبت بعض المحاكم الى وجوب مساعدة الغير

واما ان يكون امتناعا مستقلا عن اى عمل : (١)  
obstention pure et simple

### الصورة الاولى :

الصورة الاولى من صور الامتناع هي امتناع الشخص عن القيام بعمل توجب عليه القوانين أو اللوائح القيام به . ولا نزاع ان الامتناع في هذه الصورة يعتبر قانونا خطأ موجبا للمسئولية . ومثاله عدم اضاءة نور السيارة أثناء السير ليلا بالمخالفة لما توجبه لائحة السيارات ، وعدم احاطة البناء الذي يجرى تشييده او هدمه بسياج من الخشب بارتفاع معين يحمى المارة من تساقط مواد البناء بالمخالفة لما توجبه لائحة الطرق ، وعدم القيام بالأعمال التي توجبها رخصة ادارة محل من المحلات الخطرة بالمخالفة لما توجبه اللائحة الخاصة بهذه المحلات .

### الصورة الثانية :

الامتناع في هذه الصورة يقع بمناسبة عمل يقوم به الشخص ، وهو في الواقع تقصير في اتخاذ الاحتياطات التي يقتضيها القيام بهذا العمل وفقا لمعيار الرجل العادي ، ومن ثم يعتبر من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني . ومثاله عدم تعقيم الابرة قبل اعطاء الحقنة ، ففي مثل هذه الحالة يباشر الشخص نشاطا معيناً يوجب عليه - وفقا لمسلك الرجل العادي - اتخاذ احتياطات معينة فيقعد عن اتخاذها ويترتب على ذلك ضرر للغير .

ولما كان امتناعه عن اتخاذ تلك الاحتياطات يعتبر خطأ سلبيا لانه اخلال بواجب يقتضيه القيام بهذا النوع من النشاط ومماية لحقوق الغير التي يصطدم بها هذا النشاط ، ولو ان هذا الواجب غير منصوص عليه في قانون أو لائحة كما هو الحال في الصورة السابقة من صور الامتناع .

(١) كتاب المسئولية المدنية ( لقسم الدكتوراة ) للاستاذ

الدكتور سليمان مرقس ص ٢٨١ بند ١٤١

امتنع عنه من طريق الرجوع الى مسلك الرجل العادى ان توجد عادات مرعية تقضى بذلك أو يكون الممتنع منتميا الى طائفة أو مهنة أو حرفة توجب عليه القيام بالعمل الذى امتنع عنه . فان كون الممتنع طبيبا أو صيدليا مثلا يسهل تقرير واجب الاسعاف في ذمته وكذلك كونه غطاسا أو من رجال الشرطة ولو كان الحادث الذى امتنع عن التدخل فيه قد وقع في غير الوقت أو المكان اللذين كان مكلفا بالخدمة فيهما (١) .

ولم نعثر على أحكام طبقت هذه المبادئ في مصر الا في حالة ما اذا كان الامتناع عن عمل توجبه القوانين واللوائح - كالحكم موضوع هذا التعليق - غير اننا عثرنا على حكم قديم لمحكمة النقض الجنائية أشار اشارة عابرة في أسبابه الى حق الفرد العادى في دفع أى خطر يكون على وشك الوقوع بغيره بكل ما من شأنه أن يحول دون وقوعه ، وان كان لم يعتبر ذلك واجبا الا على رجال الحفظ الذين يجب عليهم ذلك بحكم وظائفهم (٢) .

(١) المرجع السابق ص ٢٨١ - ٢٨٧ بند ١٤١ وما بعده .

(٢) نغض جنالى ١٩٤٢/٤/٥ الحماية السنة ٢٥ ص ٤٩٣

رقم ٨٣ وفيه قررت المحكمة البند الآتى :

« اذا دانت الواقعة الثابتة بالحكم تفيد ان المتهم وهو خفير لم يطلق القلدرين الناريين الا حين امتقد ان اللجسميين من فريق المجس عليهم كانوا متحقرين للاعتداء على الفريق الآخر فقصده باستعمال سلاحه تفريقهم والحيلولة بينهم وبين تنفيذ قصدهم وكان امتقاده مبنيا على أسباب مقبولة وكان الثابت بالحكم انه لم يخالف واجبات وظيفته ولم يجاوز ليمما وقع منه الحدود التى يقتضيها الموقف فان فعله لا تكون مستوجبة العقاب . ولا يغير من هذا تنظر ما قد يقال من انه استسلم انتدير بعدم استطلاع رأى العمدة وشيخ الخفرام في إطلاق العيارين اذ هو من حقه حتى باعتباره من الافراد ان يدفع خطر كل اعتداء يكون على وشك الوقوع بكل ما من شأنه ان يحول دون وقوعه ، ثم ان من واجبه بصفة كونه خفيرا مكلفا بالعمل على صيانته الامن ان يعمل على منع الجرائم في الحدود المرسومة لذلك » .

لدرء الخطر عنه واعتبرت الاخلال بهذا الواجب خطأ يستوجب المسئولية المدنية بل ذهب المشرع الفرنسى الحديث الى حد اعتبار ذلك الاخلال خطأ جنائيا يستوجب الحكم بعقوبة الجعنة اذا كان بدل المساعدة لا يعرض الشخص لأى خطر واذا ترتب على عدم بذلها هلاك الشخص الآخر أو اصابته بأذى جسيم ، وبالتالي فإنه يكون قد اعتبر ذلك الاخلال خطأ مدنيا يوجب الالتزام بتعويض ما ينشأ عنه من ضرر .

ولكن ماذا يكون الحكم في القانون الفرنسى في الاحوال القليلة من الامتناع المستقل التى لم يشملها النص الجديد وفي القانون المصرى حيث لا يوجد مثل هذا النص أصلا ؟

ان الاتجاه الحديث في الفقه الى تقدير مسلك الممتنع بمسلك الرجل العادى في مثل ظروفه ، فاذا كانت ظروف الحادث تتيح للممتنع ان يمد يد المعونة الى غيره دون توضحية تذكر فلا شك انه يعد مخطئا في امتناعه لأن الرجل العادى ما كان ليمتنع في مثل هذه الظروف عن اسداء المعونة ، وكذلك اذا كان تدخل الممتنع يكبده توضحية ذات قيمة ولكنها لا تتناسب مطلقا مع جسامه الضرر الذى يجنب الغير اياه .

وتطبيقا لذلك يعد مخطئا قائد السيارة الذى يمر بجريح في الطريق العام ويرفض ايصاله الى مركز الاسعاف القريب من موقع الحادث أو يرفض ابلاغه لأول شرطى .

ومن يمتنع عن الادلاء بالمعلومات التى تكشف عن المجرم الحقيقى وبرائة المتهم ولو كان ادلاؤه بهذه المعلومات يعرضه لانتقام الجانى الحقيقى منه وبخاصة اذا كان موضوع الاتهام من الجنايات المقررة لها عقوبة الاعدام .

ويلاحظ انه مما يسهل تقرير الواجبات القانونية التى كانت تلزم الممتنع بالقيام بالعمل الذى



## استفراق أحد الخطأين للخطأ الآخر :

لا نزاع انه اذا استفرق أحد الخطأين الخطأ الآخر لم يكن للخطأ المستفراق من أثر . فاذا كان خطأ المدعى عليه هو الذي استفرق خطأ المضرور ، كانت مسئولية المدعى عليه كاملة لا يخفف منها خطأ المضرور .

اما اذا كان خطأ المضرور هو الذي استفرق خطأ المدعى عليه ، فان مسئولية المدعى عليه ترتفع لانعدام رابطة السببية .

ولكن مدار البحث هو متى استفرق أحد الخطأين الخطأ الآخر ؟

يرى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري ان أحد الخطأين استفرق الآخر في حالتين : الحالة الاولى اذا كان أحد الخطأين يفوق كثيرا في جسامته الخطأ الآخر ، والحالة الثانية اذا كان أحد الخطأين هو نتيجة للخطأ الآخر .

## الحالة الاولى - أحد الخطأين يفوق كثيرا في جسامته الخطأ الآخر :

مهما كان أحد الخطأين يفوق في جسامته الخطأ الآخر فانه لا يتصور أن الخطأ الأشد استفرق الخطأ الأخف الا اذا كان أحد الطرفين المدعى عليه او المضرور اراد احداث الضرر متعمدا . أما الآخر فصدر منه خطأ غير متعمد . فاذا كان المدعى عليه هو الذي اراد احداث الضرر متعمدا كانت مسئوليته متحققه ووجب عليه تعويض كامل لما احدثه من الضرر حتى لو كان خطأ المضرور غير المتعمد له يدخل في احداث الضرر ...

## الحالة الثانية - أحد الخطأين هو نتيجة الخطأ الآخر :

اذا كان خطأ المضرور هو نتيجة خطأ المدعى عليه استفرق الخطأ الثاني الخطأ الاول واعتبر خطأ المدعى عليه هو وحده الذي احدث الضرر وتكون مسئولية المدعى عليه مسئولية كاملة . فاذا ركب شخص مع صديق له في سيارة يقودها هذا الصديق مسرعا في سيره بها فنجم عن هذا السير السريع خطر دفع الراكب تحت تأثير الفرع الى أن يأتي بحركة خاطئة التماسا للنجاة فأضر بنفسه كان خطأ المضرور هنا هو نتيجة لخطأ المدعى عليه فاستفرق خطأ الصديق خطأ الراكب وتحققت مسئولية الصديق كاملة ... » (١) .

## الحاق الاهمال الجسيم بالخطأ العمد :

واذا كانت النية أمرا داخليا نفسيا فانها تثبت وتتضح من مظاهر خارجية تنم عنها وتدل عليها . وفي بعض الأحوال لا يسهل استظهار نية اضرار المتهم بالمجنى عليه وقصد ايقاع الضرر والأذى به ، ففي مثل هذه الحالة يرى الشراح انه اذا كان الاهمال جسيما أخذ حكم الخطأ العمد .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور سليمان مرقس : « غير ان البحث في دخيلة نفس الفاعل ليس بالأمر الهين ولا يملك القاضي الا ان يعول فيه على بعض المظاهر الخارجية التي يستدل بها على النية ولكن الغالب في هذه المظاهر ان لا تكون قاطعة الدلالة في اثبات نية الاضرار بل تحتمل أيضا الدلالة على وقوع اهمال جسيم لا اثر فيه للعمد لذلك جرى الفقه والقضاء على الحاق الاهمال الجسيم *faute lourde* بالخطأ العمد *dol* » (٢)

(١) الوسيط في مصادر الالتزام للأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري - الجزء الاول ص ٨٨٣ بند ٥٩٤  
(٢) المسئولية المدنية للدكتور سليمان مرقس ص ٢٦٦ .

## من أجل تطوير تشريع العمل

العمل أحدهما للقطاع الخاص والآخر للقطاع العام . ومن جهة أخرى فإن نظام الدولة السياسى والاجتماعى لم يستكمل تغييره بعد بدليل بقاء ميراث جهاز ادارى قديم تنتظم فيه اوضاع وظائفية مميزة لموظفى الجهاز الادارى للدولة .

فالجهاز الادارى الذى بدأ يتكون مع ميلاد الدولة الحديثة منذ أيام محمد على بعد قضائه على المالك وتقاسمهم لأقاليم البلد وحكمها واستغلالها ، بتوحيده للنظام الادارى والاقتصادى والسياسى للبلد وقيام نظام طبقى معين نما واتسع مكونا شكلا من المالكين الاقطاعيين فى نطاق الدولة الموحدة . وما لبث أن أدى نمو الملكية الاقطاعية الى الصراع فى سبيل السلطة بين كبار الملاك الاقطاعيين وحكم الملكية المطلق المتولية السلطة ، كما أدى نمو الملكية الاقطاعية الى اتساح المجتمع الطبقي ووضع الطبقات فيه وبالتالي ساعد على تكوين أكثر فى أجهزة الدولة لتثبيت شكل النظام الطبقي ، ومن هذا توسع وتمركز الجهاز الادارى لتمكين الحكم الطبقي من اخضاع واستغلال قوى الفلاحين وجماهير الشعب العاملة . ميز نظام الدولة الجهاز الادارى وادارته من موظفين ومستخدمين باقامة نظام خاص لهم معيشى وضمانات اجتماعية وحماية تكفل تميز العاملين فيه وانعزالهم عن بقية جماهير الشعب والفلاحين . ومع تغيرات وتطورات المجتمع اتسع نطاق هذا القانون وحدثت تبدلات فى أحكامه لم تغير من جوهره وكان القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى شمل عمال الجهاز الادارى .

أما علاقات العمل بين العمال ورأس المال الخاص فهي أحدث تنظيما وتشريعا وكان ذلك نتيجة للتغيرات التى لحقت المجتمع اقتصاديا واجتماعيا

(١) تشير تشريعات العمل فى هذه الأيام اهتماما جليا . فالتغيرات الاقتصادية التى حدثت فى السنوات الأخيرة ، خاصة منذ قرارات يوليو سنة ١٩٦١ وانتقال أغلبية وسائل الانتاج الرئيسية من ملكية خاصة الى ملكية اجتماعية ، والأخذ بالتخطيط الاشتراكى للاقتصاد الوطنى - اقتضى تغيير وضع مختلف الجماعات الاجتماعية فى الانتاج وعلاقاتها المتبادلة ، أى تنظيم علاقات العمل فى الانتاج بأشكالها التنظيمية بهدف ادارة الاقتصاد الوطنى وتقنينها فى شكل مجموعة قوانين العمل .

تجمعت عدة تشريعات للعمل تختص كل منها بتنظيم علاقات عمل جماعات اجتماعية مختلفة . فالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة يختص بتنظيم حالة وعلاقات عمل موظفى وعمال الجهاز الادارى بالدولة . كما رتب لهم القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ حالات واجراءات التأمينات والمعاشات . ويتولى القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنظيم علاقات عمل العمال والمستخدمين برأس المال الخاص فى القطاع الخاص . ويقوم القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم علاقات عمل العاملين فى قطاع الانتاج العام . كما يقوم القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية بترتيب واجراءات استحقاق معاشات التأمينات الاجتماعية لكل عمال وموظفى القطاع الخاص والعام . هذا بخلاف أنظمة خاصة كقوانين الشرطة والعسكريين . ورجال القضاء .

هذه التشريعات المتعددة لتنظيم علاقات العمل تبين المرحلة التاريخية الحالية فى مصر . فهى مرحلة انتقالية من جهة انتقال أغلبية وسائل الانتاج فيها من الملكية الرأسمالية الى الملكية الاجتماعية ، بوجود نظامين قانونيين فى وقت واحد لتنظيم علاقات

( ١ ) اعد هذا البحث قبل نشر مشروع قانون العمل الجديد وراينا نشره بحالته لما يحتويه من آراء جديدة حول

تطوير تشريعات العمل . على ان نعرض فى الامداد التالية لمشروع قانون العمل الجديد .



٢ - أنه لالغاء التباين في تشريع علاقات العمل الانتاجية بين العاملين في القطاع الخاص والعاملين في القطاع العام يلزم وضع تشريع موحد لعلاقات العمل يتفق مع طبيعة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتسييده واخصاع علاقات العمل في القطاع الخاص له .

٣ - ولوضع تشريع موحد لعلاقات العمل في ظل الملكية الاجتماعية يلزم الاهتمام والاسترشاد بطبيعة وتنظيم علاقات العمل في المجتمعات الاشتراكية بادئين بنقطة انطلاق من ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية .

٤ - شمول تطبيق قانون العمل الاشتراكي على جميع العاملين في المجتمع سواء اكان في الجهاز الاداري او الانتاج .

وعلى هذا سنحدد في بحثنا نقط بدء الانطلاق في القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ و ق ٦٣ لسنة ٦٤ للتأمينات الاجتماعية والمبادئ القانونية الأساسية لتنظيم علاقات العمل تنظيميا اشتراكيا .

#### عن النقابات :

وضع القانون رقم ٦٢ لسنة ٦٤ المعدل لاحكام الباب الرابع من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ تنظيميا للنقابات . وقد جاء نطاق تطبيق هذا القانون عاما شاملا عمال وموظفي القطاع الخاص والقطاع العام وموظفي وعمال الحكومة . ومع ان العلاقات الانتاجية في كل تختلف في أسلوبها ، فيتميز أسلوب الانتاج في القطاع الخاص بالملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وفي القطاع العام الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وفي الجهاز الاداري العلاقة تنظيمية بين الدولة وموظفيها وعمالها . الا انه رغم التباين في أسلوب علاقات العمل ، فانه لما كان الاتجاه العنصر للدولة نحو الاشتراكية فان سيادة التنظيمات الاشتراكية يجب ان تكون هي حجر الزاوية في حل الأنظمة المتناقضة وسيادة أسلوب موحد للعلاقات الانتاجية والاجتماعية . لهذا كان على التنظيمات النقابية ان تستهدف بأهداف الاشتراكية وتعمل على وحدة الطبقة العاملة وتشكل وتتكون في تنظيم ديمقراطي .

وسياسيا ونشاط حركة الطبقة العاملة في سبيل انتظامها في النقابات وكفاحها من أجل حقوقها حتى كان القائم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ثم القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي تطور في شكل القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وما لحقه من تعديلات .

وبنقل اغلبية وسائل الانتاج من الملكية الرأسمالية الى الملكية الاجتماعية بدأت تنظم علاقات عمل العاملين في القطاع العام بلوائح متعددة كان آخرها القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين في القطاع العام . هذا القرار لم يهتد في تنظيمه لعلاقات عمل العاملين في القطاع العام من تنظيم العمل في الملكية الاجتماعية بما حققته المجتمعات الاشتراكية ، بادئة انطلاقها مما وصلت اليه الطبقة العاملة المصرية من نتائج في تنظيم علاقاتها برأس المال الخاص في القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وقانون تنظيم النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولكنها نسقت علاقات العمل في القطاع العام على منوال علاقة عمال وموظفي الجهاز الاداري بالدولة .

لقد اقام القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ نظاما وظائفيا درجيا ميز الفئات العليا التي تعلو الفئة السابعة بميزات وضمانات حرم منها العاملين في أدنى الفئات حتى السابعة وجعل علاقة العمل العاملين بادارة الانتاج في مستوى علاقة العمل المأجور برأس المال مهدرا بذلك طبيعة علاقات العمل في الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ودور النقابات في ادارة الانتاج .

ولما كانت سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والأخذ بالتخطيط الاشتراكي للاقتصاد الوطني والاهتمام بالفكر الاشتراكي يقتضي استبدال أبنية الدولة وانظمته المتطابقة مع أسلوب انتاج اقطاعي رأسمالي بأبنية جديدة تسمح بادارة الاقتصاد الوطني ادارة اشتراكية .

ولكي يتم تنظيم علاقات العمل تنظيميا اشتراكيا موحدا فان الامر يقتضي :

١ - الغاء القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بموظفي وعمال الجهاز الاداري . ولكي يمكن تحقيق هذا العمل فانه يلزم تغيير بناء الجهاز الاداري باحلال نظام المجالس الشعبية وادارات الدولة المنظمة لفروع الانتاج .

## هدف النقابات :

يختلف هدف النقابات في المجتمع الاشتراكي منها في ظل المجتمع الرأسمالي . ففي ظل المجتمع الرأسمالي ينحصر نشاط النقابات الرئيسى في حماية مصالح العمال الاقتصادية . أما في المجتمع الاشتراكي فالنقابات هي فرع للدولة نفسها ، هي منظمات اجتماعية للطبقة العاملة ، منظمات مستقلة ذاتيا متعاونة مع الدولة في ادارة الاقتصاد والحياة السياسية والثقافية . فتشارك مع أجهزة الدولة الأخرى في تنظيم الصناعة وحماية العمال وتنفيذ خطة الانتاج والرقابة على التنفيذ . أن الاشراف على الانتاج مهمة أساسية للنقابات ، اشراف على الانتاج من النواحي الادارية والاقتصادية والتكنيكية .

وإذا رجعنا الى القانون ٦٢ لسنة ٦٤ لمعرفة أهداف النقابات ، نجد أن المادة ١٦٠ منه تذكر الآتى :

« ... نقابة عامة تعمل على رفع كفايتهم الانتاجية وعلى تمكينهم من الاسهام في التطوير الصناعى وتوصون حقوقهم ومصالحهم كما تعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى » . وتذكر المادة ١٨٢ من القانون المذكور أن النقابات العامة ..

« تكون فيما بينها اتحادا عاما يرمى مصالحها المشتركة ويوجهها توجيها موحدا لزيادة الانتاج والمساهمة في انجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية » .

تذكر المادة ١٦٠ أن من مهام النقابات تمكين العمال من الاسهام في التطوير الصناعى ورفع الكفاية الانتاجية بغرض زيادة الانتاج وهذا يعنى أن تحسين الوسائل التكنيكية في الصناعة والعمل يقلل من الجهد المبذول من العامل . وان مراعاة الوقاية التكنيكية والاجراءات الصحية في الصناعة مما يصون العمال من مخاطر العمل وحوادثه ويلاقي أمراض المهنة . ولكن القانون قصر عن طريقه مباشرة النقابات لهذه المهام .

وهذا يتأتى بتوصيل الوعى والثقافة الفنية للعمال عن طريق اللجان الثقافية ولجان الامن الصناعى والصحة الوقائية للنقابات ومساعدة الدولة بهيئاتها الثقافية والفنية .

ولما كانت الخبرات الفنية التى يحصل عليها

العمال أثناء عملهم تستدعى التشجيع فانه يلزم تكوين هيئات للفن التكنيكي الصناعى يشترك فيها العمال بتبادل خبراتهم واكتساب الوعى والثقافة الفنية وتشجيع مستحدثاتهم الفنية بالمكافاة المالية والأدبية .

ونفس الأمر فيما يتعلق بالمساهمة في انجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ( م ١٨٢ ) فلم يبين القانون كيفية مباشرة النقابات والاتحاد العام لهذه المهمة ، وقد خلت اللائحة النموذجية للنظام الأساسى للنقابة العامة من هذا المحتوى الاشتراكي . ان هذه المهمة تقتضى اشتراك الاتحاد العام في وضع برامج الاقتصاد الوطنى ، والمساهلة تحتاج لايضاح وتفصيل .

ان هدف النظام الاشتراكي هو تلبية حاجيات الناس المادية والثقافية بدون استغلال الانسان للانسان ومن ثم فان ادارة اقتصاد الدولة واشباع المطالب الاجتماعية وتحقيق الحقوق السياسية يقتضى خطة اقتصادية وطنية ، تتضمن برنامج العمل الموحد المحدد لفترة من الزمن بتوجيه كل مجهودات الوحدات الاقتصادية بهدف مرسوم لزيادة الثروة العامة ، انشاء وانتاج واشباع احتياجات المجتمع المادى والثقافى للشعب بأسرع معدل ممكن وبأقل نفقات . كما تستلزم ابنية ومنظمات اقتصادية واجتماعية وادارية يمارس بها ومن خلالها جماهير الشعب من العمال والفلاحين نشاطاتهم المستهدفة الغرض الاشتراكي . وتتحدد برامج الانتاج بشكل رئيسى في :

١ - نصيب العمال من الانتاج أى ما يحصلون عليه كأجور نقدية .

٢ - النسبة التى تخصص من الانتاج للنهوض بالاقتصاد الاشتراكي ( تشييد المصانع ومحطات توليد القوى الكهربائية .. الخ )

٣ - النسبة التى تخصص لسد الاحتياجات المعامة مادية كانت أم ثقافية ( كبناء المساكن والمستشفيات ودور العام .. الخ )

ويتأتى دور النقابات في المساهمة في انجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاطلاع على تقارير الهيئات الاقتصادية ولجان التخطيط والوزارات والمصالح المختصة وتبادل الرأى معها وتقديم الاتحاد العام للحكومة مقترحاته بالنسبة لشاريع البرامج الانتاجية ودوره في قضايا الانتاج .



معينة أو صناعة معينة سواء أكان مهندسا أو فنيا أو إداريا أو كاتباً أو عمالاً من شتى المهن والاختصاصات رغم تنوع مهنتهم ودرجاتهم يضمهم تنظيم نقابى واحد رافضاً بذلك التأسيس التنظيمى للنقابة على أساس المهنة الواحدة - إلا أن القانون خلط بين هذا التأسيس التنظيمى للنقابات وبين التركيب التنظيمى للنقابات أى المستويات النقابية فجعل المنظمة النقابية القاعدية هى النقابة العامة للصناعة المعينة واللجنة النقابية لعمال المنشأة الواحدة بمثابة المكاتب أو اللجان الفرعية للنقابة العامة ويتبين هذا من نص المادة ١٦١ .

« ويكون للجان النقابية المنصوص عليها فى المادة ١٦٩ الشخصية الاعتبارية فى حدود الاختصاصات التى توكل إليها بموجب لائحة النظام الأساسى للنقابة العامة وعلى الأخص ما يلى : ( ١ ) الصرف من الاعتمادات المخصصة لها مع الالتزام بأوجه الصرف المقررة وفى حدود القانون والنظام الأساسى ( ب ) العمل على تسوية المنازعات الفردية الخاصة بعمال المنشأة وبحث منازعاتهم الجماعية دون عقد أى اتفاق جماعى إلا بعد موافقة النقابة العامة ( ج ) تنفيذ برامج الخدمات المختلفة التى تقرها النقابة العامة فى نطاق اختصاص اللجنة » .

ان الخطأ فى التركيب التنظيمى لبناء النقابات وانتقاص محتوى نشاط وفعالية المنظمات النقابية القاعدية أى اللجان النقابية أدى الى ركود الحركة النقابية .

ان النقابات تقوم على أساس المبدأ الصناعى أو الانتاجى القائم على المركزية الديمقراطية ووحدة الطبقة العاملة . فالمركية الديمقراطية تعنى ان تنتخب الأجهزة القيادية فى جميع المستويات بواسطة أعضاء المستويات الأدنى أو ممثلهم بالاقتراع السرى . وتنفذ المنظمات النقابية السفلى قرارات المنظمات العليا . وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات المتساوية فى الاجتماعات ، باعتبارها منظمات جماهيرية الانضمام اليها اختيارى وليس اجباريا كنص م ١٧٢ .

وهذا يدعونا الى الكلام عن كيفية اجراء البناء التنظيمى للنقابات .

والعمل وخدمة معيشة العمال والمستخدمين وطريقة تنفيذها طبقاً للخطة الانتاجية . ويتم هذا العمل على مستوى النقابات بان تتلقى النقابات اقتراحات النقابات القاعدية بالنسبة لانتاجية العمل والانتاج وتحسينه وتطويره فنيا وبيان التوافق والوسائل العملية للتخلص منها وتحسين شروط العمل وشروط خدمة العمال المعيشية والثقافية . وبعد ان تقوم النقابات بدراسة البيانات الواردة لها من النقابات القاعدية ممثلة فى اللجان النقابية - تنسقها وتستخلص مقترحاتها لرفعها للاتحاد العام والذي يقسم بالتضامن مع الهيئات الاقتصادية ولجان التخطيط بوضع برامج الانتاج .

ونفس الامر أيضا فيما يتعلق بصيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى . فليس فى قوانين النقابات ولا تشريع العمل لا الطريقة ولا الشكل التنظيمى المؤدى لتحقيق هذا الغرض فى ظل مجتمع اشتراكى . وسنتمرض لهذه المسألة بتفصيل عند الكلام على الاتفاقات الجماعية والاجور .

ان قوانين العمل وقضايا الانتاج مسائل تخص الطبقة العاملة بالدرجة الاولى ومن ثم حق للنقابات ان تؤدى دورا فعالا فى اقتراح القوانين العمالية والقرارات الخاصة بمسائل الانتاج والعمل وتشريعات الاجور والتأمينات الاجتماعية والخدمات الطبية والقرارات الخاصة بتحسين اساليب وقاية العمال من اخطار العمل وامراض المهنة والاشتراك فى وضع هذه القوانين مع الهيئات المختصة .

البناء التنظيمى للنقابات :

خلط القانون ٦٢ لسنة ٦٤ بين التأسيس التنظيمى للنقابات والتركيب التنظيمى للنقابات . فاذا اقر القانون المبدأ الصناعى - وهو الأساس التنظيمى للنقابات فى مادة ١٦٠ منه « للعمال والعمال المتدرجين المشتغلين بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى انتاج واحد ان يكونوا فيما بينهم نقابة عامة » . ومادة ١٦٩ منه « يتم تشكيل النقابة العامة على الترتيب الآتى : تشكل لجنة نقابية لعمال المنشأة الواحدة . » بمعنى ان كل من يعمل فى منشأة

**مؤتمرا لنقابات المدن والمحافظات ينشئ منه مجلس نقابات المدن والمحافظات .**

وتكون مجالس النقابات المحلية في المدن والمحافظات والاتحاد الصناعي للمدن والمحافظات مؤتمرا للاتحاد العام للنقابات كل ثلاث سنين .

من هذا فإن فرع الانتاج المعين قد انتظم في منظماته النقابية على مختلف مستوياته حتى اعلاه في مجالس الاتحادات الصناعية للمدن والمحافظات . وان فروع الانتاج المختلفة قد ترابطت وتوحدت في تنظيماها النقابية على مختلف مستوياتها من قاعدتها حتى اعلى مستواها في مجلس نقابات المدن والمحافظات وتبلور مركز التنظيم النقابي ممثلا للانتاج في الاتحاد العام لنقابات العمال .

فالالاتحاد العام لنقابات العمال هو الهيئة القيادية العليا لنقابات العمال بينما المؤتمر العام للنقابات هو السلطة العليا التي تنتخب اللجنة التنفيذية للاتحاد العام ولجنة الحسابات . وتنتخب اللجنة التنفيذية في اجتماعها العام الرئاسة والسكرتارية .

واللجنة التنفيذية مسئولة فيما بين فترات انعقاد المؤتمرات عن التنفيذ الكامل لقرارات المؤتمر وتوجيه العمل النقابي في جميع أنحاء البلاد . ومن المهام التي ينهض بها الاتحاد العام لنقابات العمال :

١ - يشترك مع لجان التخطيط والوزارات المختصة في وضع برامج الاقتصاد الوطني ومشروعات القوانين الخاصة بمسائل الانتاج والعمل ومشروعات الاجور والتأمين الاجتماعي والخدمات الطبية وتحسين اساليب وقاية العمال من اخطار العمل وقرار وسائل التقدم التكنيكي وخدمة العمال والمستخدمين المعيشية والثقافية .

٢ - يشرف ويراقب تطبيق وتنفيذ قوانين العمل والتدابير المؤدية الى وقاية العمال من مخاطر الانتاج وامراض المهنة كما تشرف على التأمينات الاجتماعية والاسكان .

٣ - تنظيم الاجراءات الثقافية والرياضية ويوصي بخبرة اشكال وطرائق العمل .

٤ - تخاطب أجهزة الدولة والأجهزة العامة باسم العمال في كل ما يتعلق بمسائل العمل والمعيشة والاسكان والتسهيلات الثقافية .

وتتكون المنظمات القاعدية من الأعضاء النقابيين في المصنع أو المنشأة . فاذا بلغ عددهم خمسة

## البناء التنظيمي للنقابات ووحدة الطبقة العاملة :

قبل أن نتكلم عن كيفية اجراء البناء التنظيمي للنقابات ووحدة الطبقة العاملة نذكر في لمحة سريعة كلمة عن التنظيم الصناعي .

ان الخطة الانتاجية تحتاج سواء في وضعها او تنفيذها او مراقبة تنفيذها الى لجان تخطيط على مختلف المستويات من الأدنى الى الأعلى ، كما ان الانتاج يحتاج في ادارته الى ادارات الانتاج على مختلف المستويات من وحدة الانتاج الصناعي الى الوزارة المشرفة على الصناعة وذلك الى جانب النقابات . ويتم كل هذا بالاشتراك بين لجان التخطيط وادارات الانتاج والنقابات .

فوحدة الانتاج الصناعي الأساسية هي المشروع الصناعي ويتمتع باستقلال اقتصادي ذاتي بالنسبة لادارته وتنفيذ البرنامج الموضوع للمصنع تطبيقا للخطة الاقتصادية . ويؤلف بين المصانع المعنية بانتاج سلعة ما « اتحاد » ينسق شئونها الادارية ويعتبر حلقة تربط هذه المصانع بالوزارة المختصة بالصناعة المعينة . وقوام مسئولية مدير المصنع التزامه البرنامج الخاص به وعدم تعدى نفقات الانتاج المرسومة .

ولما كانت أهداف الخطة هي زيادة الثروة العامة بأسرع معدل ممكن وبأقل نفقات ، وكان تنفيذ الخطة يستلزم تعبئة وتنظيم وتنسيق كافة مصادر الانتاج في البلاد وقواه الحية لانجاز المهام المحددة كان لا بد للطبقة العاملة من وحدتها وترابطها في جميع فروع الانتاج ويتحقق هذا عن طريق منظماتها الاجتماعية أي النقابات مما يستلزم التكوين والتركيب النقابي الآتي :

تتألف المنظمة النقابية القاعدية من أعضاء النقابة ممن يشتغلون في المصنع المعين على اختلاف مهنتهم ودرجاتهم . وتنتخب المنظمة القاعدية لجنتها النقابية كل سنة .

وينظم كل الأعضاء النقابيين في نفس الفرع من الصناعة أو عدة فروع متقاربة من فروع الانتاج مهما اختلفت مهنتهم في اتحاد صناعي في المدينة أو المحافظة .

ويعقد الاتحاد الصناعي للمدن والمحافظات مؤتمرا ينتخب مجلس الاتحاد الصناعي للمدن والمحافظات . ويجري انعقاد المؤتمر كل سنتين .

تكون مجالس النقابات المحلية في المدن والمحافظات



وتحسين نوعية المنتج . ومن تنظيم ظروف وشروط العمل ، توفير ظروف العمل المناسبة ورفع الكفاءة الانتاجية بتسهيل العمل بدون ارهاق وانجاز سريع وتحسين وقاية العمال بتطبيق تكنيك السلامة والصحة الوقائية للوقاية من اخطار العمل وامراض المهنة وضبط معدلات العمل والاجور . ويقابل ذلك واجبات العاملين لتحقيق تادية دورهم في الانتاج بالاتفاق على لائحة تنظيمية تحدد جزاءات في حالة الاخلال بانضباط العمل سواء اكان من العاملين او ادارة المشروع . والعقد الجماعي يكون لمدة محددة وهو عام اتساقا مع خطط الاقتصاد القومي .

اذا القينا نظرة على قانون العمل فيما يتعلق بادارة الانتاج والعقد الجماعي نجد انه تعرض للعلاقات الانتاجية في عقد العمل المشترك ولتنظيم العمل في شكل اللجان الاستشارية والمجالس الاستشارية .

اباح القانون - وهو في ذلك متأثرا بالطابع السائد للملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وبطور النقابات - تنظيم العلاقات الانتاجية بالاتفاق على شروط العمل في عقد العمل مشترك بين نقابة او أكثر من نقابات العمال او اتحاد نقابات العمال ( المواد من ٨٩ - ١٠٦ من قانون العمل ) وذكر على سبيل المثال بعض متعلقات شروط العمل « كتحديد الفئات الدنيا للاجور وساعات العمل ومدد الاجازات وتنظيم التدرج والتدريب والاجراءات التي تتبع في الصلح والتحكيم وفي تعديل العقد وما يستحقه العامل من مكافأة عند انتهاء الخدمة وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال وطمأنينتهم وأمنهم وصحتهم » . وقد حمى شروط هذه الاتفاقات في المادة ٩٧ بترتيبه البطلان على كل شرط مخالف لعقد العمل المشترك يرد بالعقوبة الفردية المبرمة بين أشخاص مرتبطين بهذا العقد المشترك ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعامل . ورفع من قيمة هذه العقود باعتبارها وسيلة لتطوير شروط العمل لمصلحة العمال في المادة ٩٦ بإيقاعه البطلان كل شرط في عقد العمل المشترك يخالف حكما من الأحكام الخاصة بعقد العمل الفردي ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال .

أما بالنسبة لتنظيم العمل فقد جاء في المواد من ١٠٧ - ١٦٣ وذلك في تشكيل لجان استشارية

وعشرين كان من حقهم تكوين لجنة نقابية . فاذا قل عددهم عن هذا فيكونون مجموعة نقابية وينتخبون منظما . وفي هذا تمكين من مباشرة ادارة الانتاج على خلاف المادة ١٦٩ ( ١ ) التي تشترط أن يبلغ طالبوا الاشتراك ٥٠ عاملا على الأقل فان قل العدد عن هذا العدد كان لعمال المنشأة أن يبحثوا لهم عن عمال مهنة او صناعة متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشارك في انتاج واحد لينضموا اليهم أو ياتلفوا معهم ليكونوا لجنة نقابية مهنية بشرط أن يبلغ عدد طالبي الاشتراك منهم خمسين عاملا على الأقل . وتقوم اللجنة النقابية بمهام تتفق مع المهام التي يقوم بها الاتحاد العام وتشكل لجانا من أعضائها لمباشرة هذه المهام .

اذا كانت هذه هي مهام النقابات - بشكل عام - فما هي كيفية ممارسة النقابات لهذه المهام ؟ وبمعنى آخر كيف يمكن للنقابات بالاشتراك مع ادارات المشروعات ادارة الانتاج وتنميته وبشكل محدد تنفيذ الخطة الاقتصادية ؟

يتم ذلك بتنظيم العلاقات بين النقابات وادارات المشروعات وافرغها في قالب القانوني الموائم وهو الاتفاقات الجماعية .

### الاتفاقات الجماعية :

لما كانت وحدة الانتاج الصناعي الأساسية هي المشروع الصناعي - المصنع - وتنهض فيها اللجنة النقابية ، وغرض المشروع هو تنفيذ الجزء المخصص له في برنامج الخطة الانتاجية العامة للاقتصاد الوطني فان اشتراك العاملين في الانتاج وادارة المشروع لتحقيق مهامه يقتضي الارتباط بالتزامات متبادلة بين الطرفين ، ادارة المشروع والعاملين بالانتاج ممثلين في اللجنة النقابية .

ويقتضى تحقيق غرض الانتاج واجبات على ادارة المشروع في تنظيم شروط وظروف الانتاج والعمل بتمكين جميع العاملين من تادية دورهم في الانتاج - وليس تمكين جميع العاملين من تادية دورهم في الانتاج يعنى تقديم الآلات وظروف العمل ليعملوا عليها فحسب ، ولكن تنظيم شروط العمل والانتاج المتفق عليها بين الادارة والعاملين .

فمن تنظيم شروط الانتاج ، استخدام التكنولوجيا والمكننة لتوفير النفقات وزيادة الانتاج

والصحة الوقائية بالصناعة وشروط اجتماعية للعمل من رعاية للمصالح المشتركة للمشتغلين بالصناعة وتوفير الخدمات العامة لهم لا يتوفر تحقيقه إلا ابتداءً من مستوى وحدة الانتاج الصناعى أى المصنع أو المشروع وبالإشتراك الفعال بين إدارة المشروع واللجنة النقابية مفرغاً في العقد الجماعى .

ان عقود العمل المشترك في ظل سيادة الملكية الفردية لوسائل الانتاج هي نواة التطور نحو العقد الجماعى في ظل الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وذلك اذا امتدت واتسعت وشملت قواعد تنظيم العمل التى اختص بها القانون اللجان الاستشارية المشتركة والمجالس الاستشارية المشتركة . نعقد العمل الجماعى يختلف اختلاف كبيراً عن عقد العمل المشترك . فعقد العمل المشترك يكون حيث تسود الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج بينما العمل اجتماعى ، فيقف صاحب العمل في جانب والعمالون المنتجون في جانب آخر ، وهدف الانتاج في النهاية هو تحقيق الربح لصاحب العمل .

اما عقد العمل الجماعى فيكون حيث ملكية وسائل الانتاج اجتماعية ، فان غرض طرئ العقد ، إدارة المشروع واللجنة النقابية ممثلة العاملين في الانتاج غرض موحد هو تنفيذ الجزء المخصص للمشروع في برنامج الخطة الانتاجية العامة للاقتصاد الوطنى . وهذا ما يؤدي الى ممارسة العاملين في الانتاج ممارسة فعلية منظمة لإدارة الانتاج ، فالعقد الجماعى يحتوى على أبواب ومواد متعددة تلم بكل جوانب إدارة الانتاج ومصلحة العاملين في الانتاج . فتشكل اللجنة النقابية لجنا فرعية تختص بالأقسام المعنية في العقد الجماعى ، تعقد اجتماعات مع العمال وتجمع اقتراحاتهم للعقد . ويخضع تنفيذ الالتزامات المتبادلة في العقد باستمرار لرقابة اللجان الفرعية بالإشتراك مع جماهير العمال كما تتولى كشف النواقص الملحوظة ورسم الطريق لازالتها فتجتمع الاقتراحات الواردة من العمال وتلخصها وتحيلها الى اللجنة النقابية .

ويضع الاتحاد العام لائحة نموذجية للعقود الجماعية تتضمن توجيهات قيادية أساسية الى المنظمات النقابية .

ان تنظيم عقد العمل المشترك واللجان الاستشارية المشتركة والمجالس الاستشارية

مشتركة في مجال الصناعة نصفهم من ممثلى صاحب العمل والنصف الآخر يمثلون العمال من بين عمال المؤسسة بطريق الانتخاب المباشر معرضاً بذلك عن الصفة النقابية والتمثيل النقابى للعمل . وذلك لان البناء النقابى لم يكن في وقت صدور القانون ينهض على أساس المبدأ الانتاجى أى الصناعى ولا قيام اللجان النقابية في كل مؤسسة أو منشأة اقتصادية . ولما كانت اللجان المشتركة استشارية - وذلك لطابع الملكية الفردية لوسائل الانتاج - فقد نصت م ١١٢ على اختصاص هذه اللجان في اصدار التوجيهات اللازمة لتنظيم العمل في المسائل الآتية :

« ١ - الاقتراحات الخاصة بتنظيم العمل ورفع مستوى الكفاية الانتاجية ، ٢ - تحسين ظروف العمل ، ٣ - الاشراف على وسائل الوقاية من اصابات العمل ، ٤ - الاشراف على سياسة التدريب المهني في حدود المستويات العامة الموضوعة ، ٥ - العمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية بين العمال وأصحاب الأعمال وتهيئة فرص التعاون بينهم على ما يحقق مصالحهم المشتركة ، ٦ - تقدير المبالغ اللازمة لاصلاح ما ائلفه العامل طبقاً للمادة ٥٤ والسعى في تسوية النزاع القائم في هذا الشأن » .

وعلى مستوى مجال الصناعة الواحدة تنشأ المادة ١١٣ مجالس استشارية مشتركة تختص بما يأتى : ١ - وضع سياسة للأجور في الصناعة التى تمثلها ٢ - وضع سياسة للتدريب المهني والكفاية الانتاجية والاشراف على تنفيذها في مستوى المؤسسات ٣ - وضع مستويات عامة لظروف العمل وشروطه والسلامة العامة بالصناعة ٤ - رعاية المصالح المشتركة للمشتغلين بالصناعة وتوفير الخدمات العامة لهم .

وقد صدرت قرارات وزارية متعددة فيما يختص بالصناعات التى تنشأ فيها مجالس استشارية مشتركة .

ان سياسة الأجور ووضع معدلات بالعمل والأجور واختصاصات المجالس الاستشارية المشتركة واللجان الاستشارية بالشركة من تنظيم للعمل أى شروط الانتاج وظروف العمل بوضع سياسة للتدريب المهني والكفاية الانتاجية والاشراف على تنفيذها في مستوى المؤسسات ووضع مستويات لظروف العمل وشروطه والسلامة العامة



القاعدية وهى اللجنة النقابية لوحدة الانتاج الصناعى ويتصاعد البناء التركيبى حتى الاتحاد النقابى لعمال هذا النوع من الانتاج . أما عن ادارة الانتاج فى الوحدة الاقتصادية فقد تركز ابتداء وانتهاء فى مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية باتخاذها نمط الشركات الرأسمالية ( النظام والتأسيس والنظام المالى والادارى ) وبالقرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين فى القطاع العام ، الذى أوجد نظاما عاما اداريا وظائفيا للعلاقات الانتاجية فى القطاع العام على غرار نظام العاملين بالجهاز الادارى للدولة وعلاقاتهم التنظيمية بالدولة فى القانون ٤٦ لسنة ٦٤ الخاص بالعاملين بالخدمة المدنية تحولت وضعية علاقات العمل الانتاجية ذات الطبيعة الجماعية التى تكونت بالتنظيم الاشتراكى لوسائل الانتاج وتنشأ بمقد العمل وينظمها قانون العمل والعقد الجماعى ولوائح التنظيم الداخلى الى علاقات عاملين بشركة لها النمط الرأسمالى وبالتالي نفس القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام شرط وجود اتفاقات عقد العمل الجماعى .

ولكن الا يمكن ان تجرى اتفاقات عقد عمل جماعى بين العاملين بالوحدة الاقتصادية ومجلس ادارة الوحدة الاقتصادية ما دام لم يرد نص فى القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يستبعد اتفاقات العمل الجماعى وقد نصت الفقرة الثانية من م ١ منه على ان تسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام .

فى الواقع رغم ان القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أعطى للوحدات الاقتصادية استقلال ذاتى فى تنفيذها لأغراضها ( م ٣ ) ونصت م ٥٤ على أن لمجلس ادارة الشركة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا لأحكام القانون . كما أن المادة ١ من القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلا تنظيميا وجداول مقررات وظيفية .

المشتركة يتفق مع أسلوب الانتاج الرأسمالى ، مع علاقات الانتاج الرأسمالى حيث الملكية فردية لوسائل الانتاج ، أما عقد العمل الجماعى فهو تنظيم علاقات العمل الانتاجية والاجتماعية المتفقة مع أسلوب الانتاج الاشتراكى حيث ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية .

ولما كان جل أو الأغلبية الفالبة لوسائل الانتاج الرئيسية أصبحت قطاع عام فانه لتحقيق سيادة أسلوب الانتاج الاشتراكى على أسلوب الانتاج الرأسمالى يستلزم تسييد تنظيم علاقات العمل الخاصة بأسلوب الانتاج الاشتراكى ومحورها العقد الجماعى بتفليبه على علاقات العمل فى القطاع الخاص .

جاء قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ منظما للبناء والشكل التنظيمى للانتاج فى القطاع العام . فالوحدة الاقتصادية هى شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التى تتبع المؤسسة العامة ( م ٤ ) وتتبع كل وحدات اقتصادية المؤسسة العامة المختصة بها تشرف عليها وتراقبها ( م ٣ ) ويتولى كل وزير تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها فى القطاع الذى يشرف عليه بما يحقق خطة التنمية عن طريق المؤسسات العامة التى تتبعه ( م ١ ) كما عرض القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ طرق ادارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وعملية تمويلها والسعى الى التناسق بين فروع الانتاج المختلفة . ويلاحظ أن الوحدة الاقتصادية هنا هى شركة القطاع العام قد تضم عدة مصانع أو مشروعات أو مؤسسات فى أماكن مختلفة يديرها مجلس ادارة واحد بواسطة اداريين فتصبح ادارة وحدة الانتاج العام غير مباشرة أى بطريقة بيروقراطية ويفقد المشروع ذاتية الادارة وواضح أن هذا التنظيم سار على نسق التنظيم النقابى باعتبار ان النقابة العامة هى المنظمة النقابية القاعدية كما سبق أن بينا خطأ هذا التركيب ، فالمفروض فى التركيب التنظيمى لكل فروع الانتاج والتركيب التنظيمى لبناء النقابات أن كل فرع من الانتاج يقابله الاتحاد الصناعى النقابى لعمال هذا الفرع من الانتاج الذى بدأ من وحدة الانتاج الصناعية وهى المصنع أو المشروع وتتصاعد موحدا فى فرع الانتاج المعين ، وفى مقابلة المنظمة النقابية

أولا - يخصم ما يعادل جميع النفقات التي انفقت في الإنتاج ؛

١ - احتياطات تغطية النفقات الطارئة

٢ - القيمة اللازمة لتوزيع الإنتاج .

ثانيا - نصيب العاملين من الإنتاج أى الأجور .

ثالثا - التأمينات الاجتماعية والصحية

رابعا - مخصصات دور الحضارة والثقافة ، المكتبات والنوادي .

خامسا - مخصصات الدولة اللازمة للنهوض بالاقتصاد الاشتراكي

فماذا عن الأجور في القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ؟

يختلف الأجر في المجتمع الرأسمالي عن الأجر في المجتمع الاشتراكي . فالأجر في المجتمع الرأسمالي هو ثمن قوة العمل . أما الأجر في المجتمع الاشتراكي فهو نصيب العامل من الدخل الوطني بشكل عام ، باعتبار ان هدف الدخل الوطني هو اشباع حاجياته المادية والثقافية . والأجر بالشكل الخاص هو نصيب العامل من قيمة متحصل المنتج .

فاذا كان ثمن قوة العمل في المجتمع الرأسمالي يقاس بقيمة الوسائل اللازمة لمعيشة العامل واستمرار عمله وبقاء نوعه باعتباره وسيلة انتاج ، فان العامل في المجتمع الاشتراكي هو هدف الانتاج ومن ثم فان الأجر وهو نصيبه من الانتاج يقدر على قدر ما ساهم فيه في الانتاج ، أى أن الأجر يقاس على قدر كمية العمل ونوعيته .

تطبيقا لهذا لو نظرنا الى جدول فئات الأجور في القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ واعتبرنا الحد الأدنى للفئة ١٢ من جدول المرتبات - فرضا - هو أجر العمل المتوسط أى وحدة القياس وقدره ٦٠ جنيها سنويا وقارنا بينه وبين مرتبة الفئات الممتازة وهو ٢٠٠٠ جنيها سنويا بخلاف البهلات بواقع التناسب

١ : ٣٣ و ٣٣ : ٣٣٠٩ لكان معنى ذلك أن الفئات الممتازة تؤدي قدرا في الإنتاج يعادل هذه النسبة . وهذا التفاوت في نسب الأجور يبعد مرتبات الفئات الممتازة عن أن يكون ثمن قوة العمل بالتأسيس الرأسمالي للأجور ولا يمثل حقيقة دور هذه الفئة الممتازة في الانتاج . ويعنى وضع الفئات الممتازة بالنسبة للفئات الدنيا وعلاقتها في النشاط الاقتصادي هي وضع رب عمل يعمل مأجور .

ومن هذا يبدو أن هناك امكانية عقد اتفاقات عمل جماعية . فجوهر عقد العمل الجماعي :-

١ - تنظيم شروط العمل بتحديد وضبط معدلات العمل والأجور ومعيشة العمال

٢ - توفير ظروف العمل المناسب من تسهيل العمل بدون ارهاق وانجاز سريع برفع الكفاية الانتاجية وتحسين وقاية العمال بتطبيق تكتيك السلامة والصحة الوقائية للوقاية من اخطار العمل وامراض المهنة

٣ - تنظيم شروط الانتاج باستخدام التكنولوجيا والمكننة لتوفير النفقات وزيادة الانتاج وتحسين نوعية المنتج .

٤ - رفع المستوى الفنى والثقافى لتنمية الانتاج

٥ - تدعيم خطة الدولة في الانتاج وخطة تنفيذها بالتدابير التنظيمية والفنية لمساعدة العمال في زيادة انتاجية العمل وزيادة الانتاج .

فهناك امكانية الاتفاق فيما يتعلق بتوفير ظروف العمل المناسبة وتنظيم شروط الانتاج ولكن عقد اتفاقية العمل الجماعي بدون ركن تنظيم شروط العمل وتحديد وضبط معدلات العمل والأجور لا يمكن أن تقوم لها قائمة . فان تحديد وضبط معدلات العمل والأجور وزيادة الانتاج وزيادة الأجور هي ادارة الانتاج وهي ليست بمصلحة مقتصرة على عمال هذا المصنع أو ذاك المشروع بل هي مسألة ادارة الانتاج الاشتراكي للدولة بأسرها .

أقام القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ نظاما عاما اداريا وظائفا درجيا يحوى اربعة عشر فئة بالمرتبات والعلاوات ، وربط العلاوات بزيادة الانتاج ولكن أساسا المرتبات لم تربط بالانتاج أى معدلات الأجور بمعايير العمل .

ولكى نتعرف على مسائل الأجور وأسس وكيفية تحديدها نشير بإيجاز الى عملية الانتاج في المجتمع الاشتراكي .

ان تنفيذ الخطة الاقتصادية العامة والالتزام بمقرراتها يقتضى في التطبيق في وحدة الانتاج القاعدية أن تنفذ مخططات الخطة الاقتصادية محققة افراضها بالنسبة للوحدة المعينة في أن قيمة متحصل المنتج يتم توزيعه مراعيًا الأوجه الآتية :



الصناعة المعنية ، يشاركها في ادارة الانتاج المنظمات النقابية ابتداء من مستوى المنظمة النقابية القاعدية الى اللجنة النقابية ومتدرجا على مختلف مستوياتها حتى الاتحاد العام في تنفيذ برامج الانتاج ومراقبتها طبقا للخطة الانتاجية للاقتصاد الوطنى فى الدولة ، وتقف الى جانبها لجان التخطيط على مختلف المستويات حتى لجنة التخطيط المركزية فى الاشراف ومراقبة تنفيذ الخطة .

ولما كانت برامج الانتاج طبقا للخطة الانتاجية للاقتصاد الوطنى فى الدولة تحدد نصيب العاملين من الانتاج أى ما يحصلون عليه كأجور فان بدء عملية موضوعية ضبط نوعية ومعايير العمل وتعريفات الأجور يكون ابتداء على مستوى وحدة الانتاج القاعدية أى المصنع أو المشروع وبالاتفاق مع اللجنة النقابية فى العقد الجماعى ، ويكون لمدة محددة حتى يمكن تغييره لمواجهة التغيرات الاقتصادية من ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج .

فان دراسة الأجور ونوعية ومعايير العمل وتعريفات الأجور والاقتراحات بتحسينها يتم على مستوى المنظمات النقابية من اللجنة النقابية حتى الاتحاد العام وتشارك فى وضعها مع الهيئات الاقتصادية ولجان التخطيط .

من هذا فان القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبطريقة تنظيمه للأجور تنظيما افتراضيا جبريا بوضعه جدول فئات وأسيية للأجور يقف حائلا دون عقد اتفاقيات العمل الجماعى أو حتى عقد العمل المشترك بتنظيم شروط عقد العمل والأجور .

#### عن التأمينات الاجتماعية :

قلنا ان مهام النقابات تحديد معدلات العمل والأجور والاشراف على التأمينات الاجتماعية ، وأن تحديد معدلات العمل والأجور ونظم الدفع تتناولها الاتفاقية الجماعية . ولما كانت أموال التأمينات الاجتماعية تقررت لمصلحة العاملين ، فان النقابات على مختلف مستوياتها تشترك فى ادارة هذه الأموال وضمان استحقاق العمال المستحقين لها . فاللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة النقابية القاعدية والخاصة بالتأمينات الاجتماعية تشارك فى تحديد من يستحق وما يستحق من معاشات ومعونات فى حالة العجز والشيخوخة .. الخ ..

ان تحديد وضع مختلف الجماعات الاجتماعية فى الانتاج وعلاقاتها المتبادلة يقتضى وضع وحدات قياسية لكمية العمل ونوعه ومن ثم ضبط الأجور مراعى مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى . فالقياس العام للعمل يحدده وقت العمل اللازم للانتاج وكمية المنتج أو الخدمة التى أدت . اما نوعية العمل فتحتاج الى توصيفات وتعريفات أجور .

فالاعمال المهنية لا حصر لها وتختلف درجاتها . فهناك الاعمال التى تتم فى ظروف عادية كالاعمال المكتبية مثلا ، والاعمال التى تتم فى ظروف شاقة كالاعمال الانشاءات والسكك الحديدية مثلا ، والاعمال التى تتم فى ظروف أشق وغير صحية كاعمال المناجم والاعمال الصعبة وتحتاج الى دقة فى انجازها كالكيماويات مثلا .

والعمل الذى يتم فى ظروف عادية مكتبية مثلا يتدرج فى صعوبته ودقته من العمل البسيط الى العمل المعقد . وبالتالي تتحدد التعريفات الأساسية للأجر بوحدة قياس العمل البسيط ثم تتسدرج التعريفات ارتفاعا حتى العمل المعقد .

ونفس الأمر فى الاعمال التى تتم بطبيعتها فى ظروف صعبة وتحتاج الى دقة كاعمال المناجم والكيماويات الا أن التعريفات الأساسية للأجر وحدة القياس فيها تكون مرتفعة عن التعريفات الأساسية للأجر وحدة القياس فى الاعمال التى تتم فى ظروف عادية مكتبية مثلا .

ان وحدة العمل القياسية وتعريفاتها الأساسية تختلف باختلاف نوعية العمل الا أن تعريفات الأجور لجميع وحدات العمل القياسية لمختلف المهن متقاربة النسب .

هذا ويراعى فى التعريفات أهمية فرع الانتاج بالنسبة للاقتصاد الوطنى . وأن تحسين المهارة الفنية واكتساب المعرفة والخبرة التكنيكية الأرقى يؤدى بانتقال العامل الى العمل الأكثر مهارة وصعوبة ومن ثم ارتفاع أجره .

أما بالنسبة للمهن المشتركة بين جميع فروع الصناعة فينظمها جدول عام بتوصيفات عامة وتعريفات معينة .

وكما سبق أن ذكرنا أن الهيئات الاقتصادية فى الدولة ابتداء من مستوى وحدة الانتاج القاعدية أى المصنع أو المشروع صاعدا حتى مستوى وزارة

من مآليته قدر معين يعادل نسبة معينة من رصيد الأجور والمرتبات التي تدفعها لعمال المشروع تذهب للتأمينات الاجتماعية .

### تأمين الشيخوخة

#### الحق في التقاعد :

واضح من المادة ٦ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن التقاعد عن العمل عند بلوغ سن الستين اجباري أما الاستثناء وهو الحق في الاستمرار في العمل أو الإلتحاق بعمل جديد بعد سن الستين فهو حكم وقتي يفرض تمكين العامل استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش وينتهي هذا الاستثناء في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

والزام العامل أو الموظف بالتقاعد عن العمل عند بلوغ سن معينة ، نص توارث عن أنظمة موظفي الدولة والجهاز الإداري في القانون ٢١٠ لسنة ٥١ والقانون ٤٦ لسنة ٦٤ وأنظمة عقود العمل الخاصة التي كانت تقيمها الشركات الخاصة وأرباب العمل وقد كان لهم مدعاة في ذلك ، فتاريخيا ، في ظل فرضي الانتاج حيث كان العمل ساعة يخضع للعرض والطلب ويتحدد قانون القيمة عن طريق تحديد الاجر المدفوع وهو الاجر اللازم لمعيشة العامل واستمرار عمله وبقاء نوعه ، ويرتفع الربح الزائد بتشغيل العمال ساعات عمل أكثر مما يستنفذ حيوية قوى العمل في زمن قصير ، ومن ثم فمن مصلحة الرأسمالية إنهاء عقود عمل أكبر عدد من العمال الذين ارتفعت مرتباتهم على مدار سنين العمل واحلال عمال جدد أحدث - وبأجور عمل جديدة مستفيدين من سوق العرض والطلب لقوى العمل وعدم التنظيم الدقيق لحماية قوى العمل وحقوق العمال بتحديد ساعات العمل في الصناعات المختلفة وساعات الراحة والاجازات وعدم حماية الاحداث ولا مساواة النساء بالرجال في الأجور . الخ .

أما في ظل الاشتراكية والتخطيط الاقتصادي والبرمجة والحماية الواسعة لقوى العمل وتوفير ظروف صالحة للعمل ، فإن الالتزام بالتقاعد في سن معينة يفقد مقومات وجوده . ففي ظروف العمل اللائقة ، بالعمل لا يطور الناس إنتاجهم فقط بل يطورون أيضا أنفسهم . لهذا فإن التقاعد عن العمل عند بلوغ سن التقاعد هو حق اختياري ، فللعامل الحق في الاستمرار في العمل .

فتحيل العمال ببيانات على هيئة التأمينات لتقرير المعونات والمعاشات وتقوم بتوزيع مبالغ التأمين . وسنكتفى بالتعرض للتأصيل المبسوط للاحكام الموضوعية للتأمينات الاجتماعية كما وردت في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية .

التأمينات الاجتماعية هي تأمين مادي يحصل عليه العامل في حالة الشيخوخة والعجز عن العمل دائم أو مؤقت وفي حالة الوفاة والحمل أو الولادة . وينشأ الحق في المعاش من العمل الذي قدمه المواطن للمجتمع ، ويتوقف قدر المعاش على فترة الخدمة ونوعية العمل الذي بذله المواطن .

#### الحق في التأمينات :

لجأ القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لاستحقاق التأمينات الى الزام العاملين بدفع نسب اشتراكات شهرية تقتطع من أجورهم ، ٨٪ لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الإضافي ضد العجز والوفاة و ١٪ لتأمين البطالة و ١٪ للتأمين الصحي . وهذه النظرة الى الحق في التأمينات لا تتفق مع طبيعة المجتمع الاشتراكي . ففي المجتمع الرأسمالي حيث شكل ملكية وسائل الانتاج فردي وعلاقة العامل برب العمل هي علاقة مأجور برأس مالي ، فإن كل ما يحصل عليه العامل من الانتاج ومن خيراته هو ثمن قوة عمله ومن هذا فإن صناديق التأمين والأنظمة الخاصة التي يقيمها أرباب الأعمال تقتطع جزءا من أجور العمال والموظفين اشتراكا لحساب صناديق التأمين والأنظمة الخاصة .

أما في المجتمع الاشتراكي حيث ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية وعلاقات العمل الانتاجية هي مشاركة في ادارة الاقتصاد الوطني بهدف اشباع حاجيات جماهير المجتمع المادية والثقافية فإن خيرات المجتمع للشعب بأسره ، ومن ثم فإن اجر العامل هو نصيبه من الدخل الوطني ، من خيرات الانتاج ، والاجر المدفوع هو احد انصبتة من الدخل الوطني ، ومن خيرات الدخل الوطني التي ينال العامل نصيبه منها ، التأمينات الاجتماعية وبالتالي لا يقتطع من اجر العامل المدفوع شيئا لحساب التأمينات الاجتماعية . ولكن تخصص ادارة المشروع



## سن التقاعد :

## قدر المعاش :

اشتراط القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لاستحقاق معاش الشيخوخة حكما عاما وهو بلوغ العامل سن الستين ومدة اشتراكه في التأمين وقدرها عشرون عاما ( م ١/٧٧ ، ١/٧٨ ) .

وبدءة هو لم يأخذ بمدة العمل الفعلية ، ولكنه ربط استحقاق المعاش بمدة اشتراك العامل في التأمين . هذا راجع الى انه أخذ أساسا بفكرة اقتطاع اشتراك من أجر العامل التي سبق أن أبدينا رأينا فيها ولحدثة تنظيم التأمينات الاجتماعية .

ان الحكم العام لاستحقاق المعاش وهو بلوغ سن الستين ومدة اشتراكه في التأمين وقدرها عشرون عاما بخلاف الاستثناء الوارد في م ١/٧٧ ، م ١/٧٨ ، م ١/٧٩ لم يراعى نوعية العمل والجنس .

فالعمل في الظروف العادية يختلف عن العمل في ظروف شاقة كالبناء والسكك الحديدية .. الخ من العمل في ظروف أكثر صعوبة كالمناجم والكيمياء والذرة .. الخ ، وذلك لما تستنفد من طاقات وجهد . وكذلك بالنسبة للنساء فسن تقاعدهن ومدة عملهن يجب أن تقل سنواتها عن الرجال مع مراعاة نوعية العمل .

فاذا كان سن الستين مناسباً للتقاعد بالنسبة للعمل في الظروف العادية واستلزام مدة عمل لا تقل عن عشرين عاما لاستحقاق معاش الشيخوخة فان العمل في الظروف الشاقة تقتضى أن تقل سن التقاعد فيها وتصبح ٥٥ عاما وتستلزم مدة عمل أقل عن مثيلها في الظروف العادية . وكذلك العمل في الظروف الأكثر صعوبة كالمناجم والكيمياء تقتضى أن تقل سن التقاعد فيها وتصبح ٥٠ عاما وتستلزم مدة عمل خمسة عشر عاما .

وبالنسبة للنساء اللاتي يعملن في ظروف عمل عادية يجب أن تقل سن تقاعدهن عن الرجال وتصبح ٥٥ عاما بمدة عمل لا تقل عن عشرين عاما وفي الأعمال ذات الظروف الشاقة تصبح سن تقاعد النساء ٥٠ عاما ومدة العمل لا تقل عن خمسة عشر عاما .

١ - اتبع القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نفس الطريقة بوضع حكم عام في تقدير قدر معاش الشيخوخة في المادة ٨٠ ، وذلك بربطه معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد أقصى قدره ٧٥٪ من ذلك المتوسط . فقد قرر نسبة مئوية ثابتة من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين ، ولم يفرق بين الأجور الضعيفة والأجور المرتفعة ، ولا يفنى عن الأمر انه حدد في المادة ٩١ حد أدنى للمعاش وحد أعلى . فان استلزم التقارب في مستوى المعيشة يقتضى رفع النسبة المئوية في الأجور الضعيفة وحساب المعاش على أعلى مرتب شهري تقاضاه العامل في الثلاث سنوات الأخيرة بدون القيود الموجودة في م ١/٧٦ ، م ٢، م ٨٠ .

٢ - اتبع القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أيضا في حالة بلوغ العامل سن التقاعد الاجبارية وانتهاء خدمته قبل توافر شرط مدة عشرين عاما اشتراكا في التأمين ( م ٨١ ج ) ، وكذلك في حالات المتزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة ( م ٨١ ا ) وكذلك حالة خروج المؤمن عليه من نطاق تطبيق القانون ( م ٨١ ب ) حصول المؤمن عليه على تعويض دفعة واحدة .

وفي هذا رجوع الى مكافآت الخدمة وعلاقة العمل بالأجور برأس المال ، وتقضى للأساس الذي بنيت عليه التأمينات الاجتماعية بأنها ضمانات اجتماعية ينشأ الحق فيها للمواطن بالعمل الذي قدمه المواطن للمجتمع . ومن ثم فانه اذا لم تتوفر المدة القانونية المطلوبة للتقاعد يقدر المعاش بنسبة مدة الخدمة على الا يقل عن ربع المعاش الكامل .

٣ - انه في حالة قضاء المتقاعد مدة عمل أكثر من المدة العامة المقررة الحق في الحصول على زيادة في المعاش قدرها ١٠٪ من المعاش المستحق له .

## معاش المعجز :

قرر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الحالات المعجزة عن العمل باعتبارها مرتبة للمعاش وهي اما بسبب اصابة عمل او مرض مهني او المرض العام المعجز عجزا كاملا .

الأجور الضعيفة سترتب معاشا ضعيفا مكتفيا بإيراد حد أدنى للمعاش في المادة ٩١ لا يطابق الحقيقة الموضوعية بسبب عدم ارساء قواعد ومقومات التخطيط الاقتصادي والبرمجة وضبط أسعار المواد المنتجة . وهو على كل لا يغنى عن رفع النسب المئوية للمعاش في الأجور المنخفضة لكفالة مستوى المعيشة اللائقة بالمواطن والتقارب في المستويات المعيشية .

٢ - أن العجز عن العمل بسبب المرض العام قد يكون عجزا جزئيا وقد يكون عجزا كاملا .

وقد اشارت المادة ٥٩ من ق ٦٣ لسنة ٦٤ الى هذه الحالة « على الهيئة اخطار العامل بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته » الا أن القانون رتب أحكاما لاستحقاق المعاش في حالة العجز الكامل ولم يربط أحكاما لاستحقاق المعاش في حالة العجز الجزئي . ولا يمكن تطبيق أحكام استحقاق المعاش في حالة العجز الجزئي الناتجة عن إصابة عمل أو مرض مهني على حالة العجز الجزئي الناشئة عن المرض العام لأن استحقاق المعاش في حالة العجز الجزئي الناتجة عن إصابة عمل أو مرض مهني لا تعتمد بمدة خدمة بينما المرض العام المعجز جزئيا أو كاملا يستلزم توافر مدة خدمة معينة .

ومدة الخدمة لم يعن القانون بترتيبها لأنه اختط طريق ربط المعاشات بسداد الاشتراكات الشهرية وبالالتجاء الى طريق تعويض الدفعة الواحدة ، وقد سبق أن ناهضنا أسلوب الاشتراكات الشهرية وتعويض الدفعة الواحدة .

مبدئيا ، أن العجز الجزئي الناتج عن المرض العام يقتضي تغييرا في المهنة وبالتالي انخفاضا في الأجر يعوض عنه بمعاش . وتقدير المعاش يرتفع بالنسبة للعمال الذين كانوا يعملون في ظروف شاقة ذات تعريفة أجور مرتفعة ويضطرون نتيجة للعجز الجزئي أن يغيروا مهنتهم بأعمال عادية ذات تعريفة أجور أقل . أما بالنسبة لمعاش العجز الكامل فهو مورد المعيشة الأساسي وبالتالي وجب أن يراعى هذا في قدر المعاش ، ورفع نسبة المعاش في الأجور المنخفضة بتعديل المادة ٨٧ من القانون .

## أولا - معاش العجز عن العمل بسبب إصابة العمل أو المرض المهني :

أن تقرير المعاش في هاتين الحالتين يكون بلا اعتبار لمدة الخدمة ويقدر المعاش على أساس نسبة العجز ونوعية العمل ونسبة الأجر والظروف العائلية للعامل فماذا كان حكم القانون في تقديره للمعاش؟

١ - فرض القانون للمتدرج في العمل بدون أجر معاشا قدره جنيه واحد في الشهر في حالة إصابته إصابة معجزة عجزا كاملا مستديما ( م ٢/٢٧ ) . وهذا تقدير للمعاش لا يتفق مع طبيعة ومنطق الفكر الاشتراكي .

أن العمل في المجتمع الاشتراكي سواء أكان بأجر أو بدون أجر ، يقوم به متدرج أو على مستوى مرتفع من الكفاية لا يمكن أن يكون نقمة على العامل لما يتعرض له من أخطار العمل وأمراض المهنة . فضمانات العمل أما أن تكون ضمانات في ظروف العمل من أمن السلامة والوقاية من الأمراض ، أو ضمانات اجتماعية في حالة إصابة العامل أو المرض المهني ، ولا يفرق أن يكون العامل متدرجا وبدون أجر فيكفي لتحقيق الضمان الاجتماعي حدوث حوادث العمل والضمان الاجتماعي يعنى كفالة حياة المواطن حياة كريمة .

٢ - قدر القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في حالة إصابة العجز الجزئي المستديم الذي لا تصل نسبته الى ٣٥٪ من العجز الكامل تعويضا للعامل المصاب والعجز الجزئي المستديم أيا كانت نسبته فهو يشكل نقصا في نشاط العامل المهني وفي كسبه ، وضمانه الاجتماعي تعويض بالمعاش حتى لا يؤدي الى انخفاض في أجره . أما تعويض الدفعة الواحدة أيا كانت طريقة تقديره فلا يعنى سوى ثمن العضو المفقود جريا مع منطق رأس المال الذي يحدد رابطته بالعمل المأجور بالثمن الفوري .

## ثانيا - معاش العجز عن العمل بسبب المرض العام :

١ - رتب القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قدر المعاش بنسبة العجز على متوسط الأجر في السنتين الأخيرتين أو خلال مدة الاشتراك في التأمين أن قلنا عن ذلك ( م ١/٧٢ ) ، وبربطه قدر المعاش بحكم عام هو نسبة العجز على متوسط الأجر لم يلق بالا أن



صاحب العمل المنفردة ، وتحديد حالاته ونظام اجراءات حل المنازعات العمالية ينتظم بالشكل الذي بلغته قوة ونشاط الطبقات العاملة ونقاباتهما ، والتطور التاريخي للمرحلة التي بلغها المجتمع الرأسمالي . وما التقنين التشريعي الا التعبير والتنظيم لما بلغته علاقات العمل من قوة رابطة .

اما في المجتمع الاشتراكي حيث ملكية وسائل الانتاج اجتماعية ، وعلاقات العمل الانتاجية اشتراكية بهدف ادارة الانتاج لاشباع حاجيات المجتمع المادية والثقافية ، فان احكام علاقات العمل تستمد ترتيبها من هذا الاساس . وعلى هذا فان رابطة العمل او عقد العمل هو اتفاق بين العامل وادارة المؤسسة او المشروع او المصنع ، يلتزم العامل بتأدية العمل المتفق عليه في المكان المعين وتلتزم المؤسسة او ادارة المشروع او المصنع بسداد أجر العامل المتفق عليه وتمكينه من تأديته بالشروط المقررة في تشريع العمل والعقد الجماعي واللوائح التنظيمية الداخلية . ومن ثم فمن طبيعة علاقات العمل الاشتراكية ، ان فصل العامل لا يكون اجراءا فرديا تنفرد به ادارة المصنع او المشروع او المؤسسة كما ان حالات الفصل تحكمها المصلحة الجماعية في ادارة المشروع او المصنع او المؤسسة . لهذا ان الجزاءات التأديبية باستثناء الفصل هي الاجراء التأديبي لاصلاح اخطاء العامل المقصر ولا يستخدم الفصل الا في حالة فشل هذه الوسائل التأديبية في تقويم العامل المقصر . وفي هذا تختلف احكام علاقات العمل في مجتمع اشتراكي عنها في مجتمع رأسمالي حيث يحق لمالك وسائل الانتاج فصل العامل المأجور لأبسط المخالفات .

وبالنسبة للحالات المجيزة للفصل في القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٧٦ حدد القانون عشر حالات تجيز الفصل . وبعض هذه الحالات يكون منصوفا عليها في اللائحة الداخلية باعتبارها من الحالات التي يترتب عليها جزاءات تأديبية لا تصل الى مرتبة الفصل كالفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ . اما الفقرتان ٦ ، ٨ فتحتاج الى تحديد أدق .

فالفقرة ٦ التي تجيز فصل العامل اذا لم يتم بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل جاءت عامة شاملة لكل ما حددته المادة ٧٦ في فقراتها العشر من حالات باعتبار ان هذه الحالات هي

اما بالنسبة لتحديد مدة الخدمة لاستحقاق المعاش ، فهي تتوقف على سن المساميل وجنسه ونوعية العمل . . فسنوات خدمة الشاب اقل من سنوات خدمة الرجل وسنوات خدمة المرأة اقل من الاثنين ، وسنوات العمل في ظروف شاقة اقل من سنوات العمل في ظروف عادية . وبتحديد مدد الخدمة يتقرر معاش العجز الناتج عن مرض عام سواء اكان العجز جزئيا او كاملا .

### التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة :

انه بنفس الاساس الذي أسسنا عليه عدم اقتطاع اشتراكات من أجور العاملين لحساب التأمينات الاجتماعية فانه لا يجب تحصيل أية رسوم للعلاج والخدمات الطبية حتى في العمليات الجراحية وكذلك للتأمين ضد البطالة .

### الفصل ومنازعات العمل :

قبل ان نتكلم عن حالات الفصل نعرض لحالة تعتبر سوء استخدامها وعدم تنظيم استخدام القوى العاملة ، فصلا مقنعا ، وهي عقود العمل المؤقتة بمدة او بعمل معين . فالعامل يفصل قبل انتهاء العمل المتفق عليه بزعم انتهاء العمل المسند اليه ويكفي لذلك تقديم مراسلات متبادلة داخلية مصطنعة بغرض اظهار قانونية الفصل . وحتى في حالة انتهاء عقد عمل العامل فانه يقيد نفسه في سجل مكتب القوى العاملة ويبدأ اجازة بطالة حتى يطلب الى العمل . لهذا فانه يلزم تنظيم استخدام القوى العاملة بما لا يسمح بفصله قبل نهاية العمل المسند اليه ولا بتعطله عن العمل . ومن هذا فانه يلزم قيد عقود العمل المؤقتة التي يعمل بمقتضاها العمال حتى يمكن معرفة مدة انتهاء العمل ، وكذلك قيد المشروعات التي تحتاج لعمال مؤقتين بأنواع مهنتهم ومدد عملهم أولا بأول حتى يسهل عند انتهاء عقد عمل العامل بالمشروع المعين ، الحاقه بعمل مشروع آخر كما يسهل تنظيم مدد الخدمة في التأمينات الاجتماعية .

تحدد احكام العمل تبعا لطبيعة علاقات العمل في المجتمع . ففي المجتمع الرأسمالي حيث ملكية وسائل الانتاج في يد أفراد والعامل محروم من وسائل الانتاج ، يبيع قوى عمله لمالك وسائل الانتاج نظير أجر ، فان الفصل من العمل يكون بارادة

جلسة لنظر الموضوع وتعويض الفصل فهي ليست سوى اجراء وقتى غير محقق فى تخفيف اخطار الفصل حتى يتم تعويض العامل المفقول ، وبالتالى لا تغير شيئا من واقع جوهر الفصل الارادى وصفة وحقوق العمل المأجور المحدودة . وكذلك رأى اللجنة الثلاثية الذى لا يقيد صاحب العمل فى حقه فى توقيع الفصل بارادته المنفردة .

وفى النظام ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وضع فى يد رئيس مجلس الادارة جوهر سلطة وارادة صاحب العمل فى توقيع الجزاءات التأديبية والفصل واقام نظامين طبقين متميزين . فقد منح لرئيس مجلس الادارة او من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات التأديبية بادئة من الانذار حتى الفصل من الخدمة على العاملين شافلى ادنى الفئات حتى الفئة السابعة ( م ٦٠ ) ولا يقيد فى الفصل رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٦٤ . أما بالنسبة لفئات العاملين الأعلى من الفئة السابعة فيحق له توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٥٩ المشار اليها فى الفقرات من ١ الى ٤ ، أما باقى الجزاءات فلا يجوز توقيعها الا بحكم من المحكمة التأديبية المختصة .

من هذا فان هذا التمايز فى وضع العاملين ومراكزهم القانونية والافراد الرئاسى بسلطة توقيع الجزاءات التأديبية والفصل من رئيس مجلس الادارة لا يتفق بل ويتناقض مع علاقات العمل فى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وادارة الانتاج ، بالاسلوب الاشتراكي . لهذا فانه بالنسبة لطرق واجراءات حل منازعات العمل ، فانه اذا كان فصل العامل يتم باجراء فردى من جانب مالك وسائل الانتاج ، فان اجراء فصل العامل فى علاقات العمل الاشتراكية ، فى ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية ، لا يكون الا بعمل جماعى يتم بين ادارة المصنع او المشروع واللجنة النقابية . وعلى هذا فان حل منازعات العمل تتم بعمل مشترك بين ادارة المصنع

التزامات جوهرية مترتبة على عقد العمل ، ومالم تذكره م ٧٦ من حالات . وقد جاءت الفقرة ٦ عامة فلم تفرق بين المخالفات البسيطة والمخالفات الجسيمة . والواقع ان اللوائح الداخلية هى التى تستطيع ان توضح المخالفات ودرجاتها وجزاءاتها ، ويكون حساب التقصير فى تادية الالتزامات الجوهرية طبقا لما تبينه اللائحة الداخلية .

اجازت ايضا الفقرة الثامنة من م ٧٦ فصل العامل اذا حكم عليه نهائيا فى جنابة او فى جنحة ماسة بالشرف او الامانة او الآداب العامة . وبحكم هذه المادة المطلق اصبح يجوز فصل العامل سواء اكانت الجريمة التى ارتكبها متصلة مباشرة بعمله او غير متصلة . وفى هذا من قسوة على العامل فطالما ان الجريمة التى حكم عليه نهائيا فيها غير متصلة مباشرة بعمله لا يجب ان يفصل والا كان معنى ذلك توقيع عقوبة اصلية عليه وتثريده وسوقه الى الجريمة مرة اخرى بما لم يستهدفه المجتمع . وبذلك يجب ان يتحدد حكم الفقرة ٨ فى حالة ارتكاب العامل جريمة متصلة مباشرة بعمله .

### اجراءات وطرق حل منازعات العمل :

اختلفت اجراءات وطرق حل منازعات العمل فى القانون ٩١ لسنة ٥٩ الذى يطبق على القطاع الخاص وعماله عنه فى النظام ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى يطبق على علاقات العمل فى القطاع العام .

ففى القانون ٩١ لسنة ٥٩ ترتيبا من وضع الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج وعلاقة العامل المأجور براس المال ، يملك صاحب العمل حق توقيع الجزاءات التأديبية على العمال وفصل العمال بارادته المنفردة ( م ٦٦ ص ٧٠ ) ، وحق العامل فى مواجهة هذه التصرفات الفردية ، طلب التعويض من القضاء لاساءة استخدام صاحب العمل حق استخدام الفصل ( م ٧٤ ) اما الاجراءات المنصوص عليها فى م ٧٥ من طاب وقف قرار الفصل ونصديد



رابعاً - توحيد تشريع العمل الاشتراكي واخضاع جميع علاقات العمل له سواء اكانت علاقات العمل في القطاع العام ام في القطاع الخاص او علاقات العمل في الجهاز الاداري للدولة مما يقتضي الغاء القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٨٠٢ لسنة ٦٧ والقانون ٩١ لسنة ٥٩ وتعديل القانونين، ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالنقابات و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية، بالتقنين الاشتراكي لعلاقات العمل في ظل الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . فلا يفهم ان يكون للعاملين الدولة قانون خاص بهم ينظم علاقتهم بسلطة الدولة التي عينتهم والتي تقرر مصيرهم بلوائحها التنظيمية وتجعل لهم كيان منفصل باعتبارهم أدوات جهاز سلطة الدولة ، متميز ومتناقض عن بقية العاملين في الانتاج والمجتمع الاشتراكي

خامساً - توحيد جهاز القضاء . مع الغاء المحاكم الادارية فهي شكل من القضاء لا يتفق الا مع مجتمع رأسمالي اساسه القاعدي

الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

من هنا وعندئذ ، تكون هناك علاقات عمل موحدة بتشريع عمل موحد . تقوم على بناء مترابط متكامل يتغلب على متناقضاته أولاً بأول مطبورا قواه المنتجة وعلاقاته الانتاجية لخير المجتمع بأسره .

أو المشروع واللجنة النقابية . وتتولى لجنة ثابتة من ممثلين للجنة النقابية وإدارة المصنع أو المشروع النظر في كل مخالفات العمل على أن تكون قرارات اللجنة بالاتفاق فيما بينها ، وفي حالة عدم اتفاق اللجنة على قرار أو عدم رضا العامل على القرار يعرض النزاع على المحكمة، كما يحق للعامل التظلم من القرار أمام اللجنة النقابية ، على أن قرار فصل العامل يستلزم موافقة اللجنة النقابية مع حق العامل في الالتجاء الى القضاء .

### النتيجة الختامية :

مما سبق أن عرضناه يتبين أن تطوير تشريعات العمل يقتضي :

أولاً - فهم عميق لعلاقات العمل الانتاجية في ظل الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج بهدف الادارة الاشتراكية للاقتصاد الوطني لأشباع حاجيات المجتمع المادية والثقافية ، وهي على نقيض مع علاقات العمل الانتاجية في ظل الملكية الفردية لوسائل الانتاج .

ثانياً - تغيير كبير في ابنية ومؤسسات الدولة لاقامة نظام اجتماعي اشتراكي ، وتغيير الجهاز الاداري باحلال نظام المجالس الشعبية وادارات الدولة المنتخبة ، وتنظيم لادارات لجان التخطيط والهيئات الاقتصادية لفروع الانتاج على مختلف المستويات .

ثالثاً - التنظيم النقابي باعتباره الشكل التمثيلي المنظم لجهـمـا هـر العـمـالـين لدفعهم واشتراكهم المباشر في ادارة الانتاج .

### ندوتان عن مشروع قانون العمل وعن الحريات

تعقد ندوة بدار نقابة المحامين الساعة الثامنة والنصف مساء الخميس ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ لمناقشة قانون العمل الجديد والدعوة عامة .

كما تعقد ندوة عن (( الحريات )) بدار النقابة في ميعاد يعلن عنه فيما بعد .



# الوسيط في قانون العمل

للأستاذ فتحى عبدالصبور رئيس المحكمة

التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لا بد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية « . . ان مسئولية العامل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إدارته . ولقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان والاشتراك فى الإدارة والأرباح مسئولية كاملة فى عملية الانتاج » .

وإذا كان المشروع قد رأى لضرورات اقتصادية وأخرى سياسية واجتماعية تأمين كثير من أدوات الانتاج بنقلها من الملكية الخاصة الى ملكية الأمة ، باعتبار أن الملكية « وظيفة اجتماعية وطنية » حتى تنأى عن الإدارة الرأسمالية ، الا أنه قد حرص على وضع الضوابط لحماية عقود العمل وبقائها وكفالة حقوق العامل المترتبة عليها كما أبقى لقانون العمل ميدانا للتطبيق على علاقات العمل فى المؤسسات العامة وشركات القطاع العام اذا لم يوجد بلائحة العاملين بالقطاع العام نصوص خاصة تحكمها فضلا عن أنه قد أبقى القطاع الخاص الى جانب القطاع العام الذى يقود عجلة الانتاج والتنمية .

ولاهمة مشكلات العمال وتزايدها بتزايد عددهم فى بلادنا منذ نهضت فى الصناعة وتوسعت فى الزراعة والتجارة أصبح عقد العمل الفردى وهو المنظم للعلاق بين العامل ورب العمل يمثل أهمية كبرى ومركزا مرموقا بين سائر العقود .

ومن أجل ما تقدم ، تناول كتاب « الوسيط فى قانون العمل » البحث فى مشكلات العمال فى القطاع الخاص ومنازعاتهم حسبما استقر عليه القضاء واتجه اليه الفقه وما ثار بينهما من خلاف وهذا المؤلف مقسم الى كتابين :

**الكتاب الأول :** وهو « المدخل الى تشريع العمل » وهو يتضمن بيان ماهية قوانين العمل وأهميتها

الاسم العهد الجديد فى بلادنا - كما جاء فى مقدمة هذا المؤلف - من حيث مشكلات العمال بالرغبة فى ارساء قواعد العدالة على أسس من التضامن بين العمال وأصحاب الأعمال للوصول بالوطن الى أهدافه السامية والى رفع مستوى الانتاج ولضمان حرية العمل وتحسين دخل العامل وتيسير تمتعه هو وأسرته بالمعيشة الكريمة اللائقة به ، فكان هدف التشريعات التى صدرت منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو المباركة تحقيق استقرار العلاقات بين طرفى الانتاج ( أصحاب الأعمال والعمال ) والنظر الى العمل باعتباره ركنا أساسيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلاد ووسيلة للعامل لضمان حياة كريمة له ولأسرته .

بهذه الروح صدر التشريع الخاص بمقد العمل الموحد الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مقدرًا للعامل جهوده فى أداء العمل ومقدرا لصاحب العمل حقه فى الانتاج وتنظيمه وقد نهج نهجا قويا فى التوفيق بين العمل ورأس المال الوطنى - فى دائرة القانون الخاص - مع مراعاة ما أدت اليه تطورات الحياة الاجتماعية والمدنية الحديثة فوضع الضوابط التى تكفل عدم طغيان رب العمل بسلطته وقوته على حق العامل وهو الطرف الضعيف فى التعاقد كما نظم من جهة أخرى ما للعامل من حقوق وما عليه من التزامات فى تنفيذ عقد العمل بل ان المشرع منذ صدور قوانين يوليه سنة ١٩٦١ الاشتراكية قد نظر الى أن العمل لم يصبح سلعة فى عملية الانتاج وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها باعتبار أن العمل عنصر أساسى فيها فكفل الشارع للعامل حدا أدنى للأجور واشتركا ايجابيا فى الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للعامل . ومن جهة أخرى حرص الميثاق الوطنى على النص على أن « ذلك



تأديب العامل من حيث الأساس والقانونى وسلطة التأديب وماهية الخطأ التأديبى والجزاء التأديبى وأنواعه وشروط توقيعه ولائحة الجزاءات وأجراءات التأديب ورقابة القضاء على الجزاء التأديبى ثم حق رب العمل فى الاختراع وعدم المنافسة .

**الفصل الثالث :** فى الجزاءات الجنائية : التى شرعها قانون العمل فى جرائم العمل من حيث قواعد المسؤولية الجنائية فى جرائم العمل وخصائص العقوبة فى تلك الجرائم .

**الباب الثالث :** يتناول « انحلال عقد العمل » بالتراضى أو التقاضى وانتهائه بالإرادة منفردة وهو يتضمن فصلا أربعة .

**الفصل الأول :** فى انتهاء العقد بالإرادة المنفردة سواء من حيث حق الفسخ الإرادى فى عقد العمل غير المحدد المدة وصور الفسخ التعسفى فى القانون أو من حيث فسخ العقد المحدد المدة وصور الفسخ الجائز فى القانون - الفصل التأديبى .

**والفصل الثانى :** فى المسؤولية عن الفسخ غير الجائز من حيث أساسها ومداهما وأحوال الاعفاء منها والتضامن فيها بين أصحاب الأعمال والسلف والخلف .

**والفصل الثالث :** فى حماية القانون للعامل عند انتهاء العقد ، تتناول أحكام دعوى وقف قرار الفصل والحكم فيها وأثره ، ودعوى التعويض عن الفسخ أو عن مهلة الفسخ ودعوى المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة وطبيعتها وتقديرها .

**والفصل الرابع :** فى انتهاء العقد بغير الإرادة ، سواء بالنسبة للعامل أو بالنسبة لرب العمل .

**والباب الرابع :** يتناول « خصائص الدعوى العمالية » فيتضمن إجراءات رفع الدعوى ونظرها وميعاد استئناف الأحكام العمالية وقواعد الاختصاص المحلى والقيمى والنوعى واختصاص المحاكم الجنائية بدعوى أعانة غلاء المعيشة كما يتناول أحكام التقادم وانقطاعه ووقفه والتمسك به وسريانه على الماضى .

**أما الباب الخامس :** يتضمن « صوراً خاصة لعقد العمل الفردى » منها : عقد العمل الصحفى وقواعده ولائحة العمل الصحفى وطبيعتها ، وعقد العمل البحرى من حيث ألبائه وأجر الملاح وانتهائه والقواعد القانونية التى تحكمه .

تشريعات العمل من الناحية الاجتماعية الاقتصادية وتطور هذه القوانين على الصعيد الدولى أو فى القانون المصرى ومصادر قانون العمل . كما يتناول إيضاح خصائص قانون العمل من ناحية ذاتيته وتعلق أحكامه بالنظام العام وتفسير قوانين العمل . ثم يعالج هذا المدخل قواعد تطبيق قانون العمل سواء من حيث الزمان أو المكان . وأخيراً يعرض هذا الكتاب جهود التنظيم الدولى للعمل وفكرة توحيد قوانين العمل .

**الكتاب الثانى :** وموضوع « عقد العمل الفردى » وهو يتناول هذا الموضوع فى خمسة أبواب :  
**الباب الأول :** « فى تكوين عقد العمل » :

فيبين أولاً عناصر العقد الخاصة ثم أركانه العامة ومن ذلك إيضاح طوائف العمال المستثناة من أحكام عقد العمل وأحوال سريان قانون العمل على العاملين بالقطاع العام سواء فى المؤسسات العامة أو شركات المساهمة العامة ومن ذلك أيضاً عنصر التبعية القانونية كميز لعقد العمل عن غيره من العقود كما يتناول هذا الكتاب الأجر كركن فى العقد والحد الأدنى القانونى للأجر وسلطة القضاء وهيئات التحكيم فى تعديله كما يتضمن بيان أحكام « عقد التدرج » و « عقد الاختبار » وتكييفهما وبيان أحكام الرضا بالعقد والقوة الملزمة للائحة النظام الأساسى للعمل والقيود الواردة على حرية التعاقد وقواعد الأهلية وأحكام بطلان العقد .

**والباب الثانى :** تناول « آثار عقد العمل » فى ثلاثة فصول .

**الفصل الأول :** حقوق العامل - فى الأجر وأعانة غلاء المعيشة والإجازات السنوية والمرضية والراحة الأسبوعية وحق العامل فى السلامة والوقاية من حيث توفير الرعاية الطبية واتخاذ الاحتياطات ضد الأضرار الصحية وأخطار العمل .

**الفصل الثانى :** حقوق رب العمل - وهى تتحصل فى حقه فى اقتضاء العمل من حيث أدائه بعناية الشخص المعتاد واطاعة العامل وأوامر رب العمل وعدم انشاء أسرار له وحق رب العمل فى تنظيم العمل من ناحية تحديد ساعاته العادية وساعات العمل الإضافية وتشغيل الأحداث والنساء والأجانب وتشغيل العمال فى المناجم والمحاجر وحالة التوقف عن العمل . ثم حق رب العمل فى

## أحكام القضاء

مصطفى عبد العاطى زهره وهم المطعون ضدهم والطاعنة السابعة بطلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ الصادر لهم من المورث المذكور وقد قضت محكمة الدرجة الأولى بصحة ونفاذ هذا العقد والزمّت المدعى عليهم (المطعون عليهم والطاعنة السابعة) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، فاستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم طالبين الفاء ورفض الدعوى مع إلزام المستأنف ضدهم الست الأوليات (الطاعنات الست الأوليات) بالمصروفات وقد اختصموا الطاعنة السابعة في هذا الاستئناف ولكنهم لم يوجهوا إليها طلبات ما وقد قدمت هذه الطاعنة مذكرة وافقت فيها على الحكم الابتدائي ودفعت ببطلان الاستئناف وقد قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ بالنسبة لـ ٣ ف و ٥ ط و ١٥ س بوصف كونه وصية وليس بيعاً منجزاً والزمّت المستأنف ضدهم السبع الأوليات (الطاعنات) بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه وظاهر مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعنة السابعة بأقل مما قضى به بالحكم الابتدائي الذي ارتضته ولم

(ج) « دعوى صحة التعاقد » .  
٢ - دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى التي لا يقبل موضوعها التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب قصد عاقيه .  
(د) « بطلان غير متعلق بالنظام العام »  
٤ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به

(هـ) إثبات . بطلان

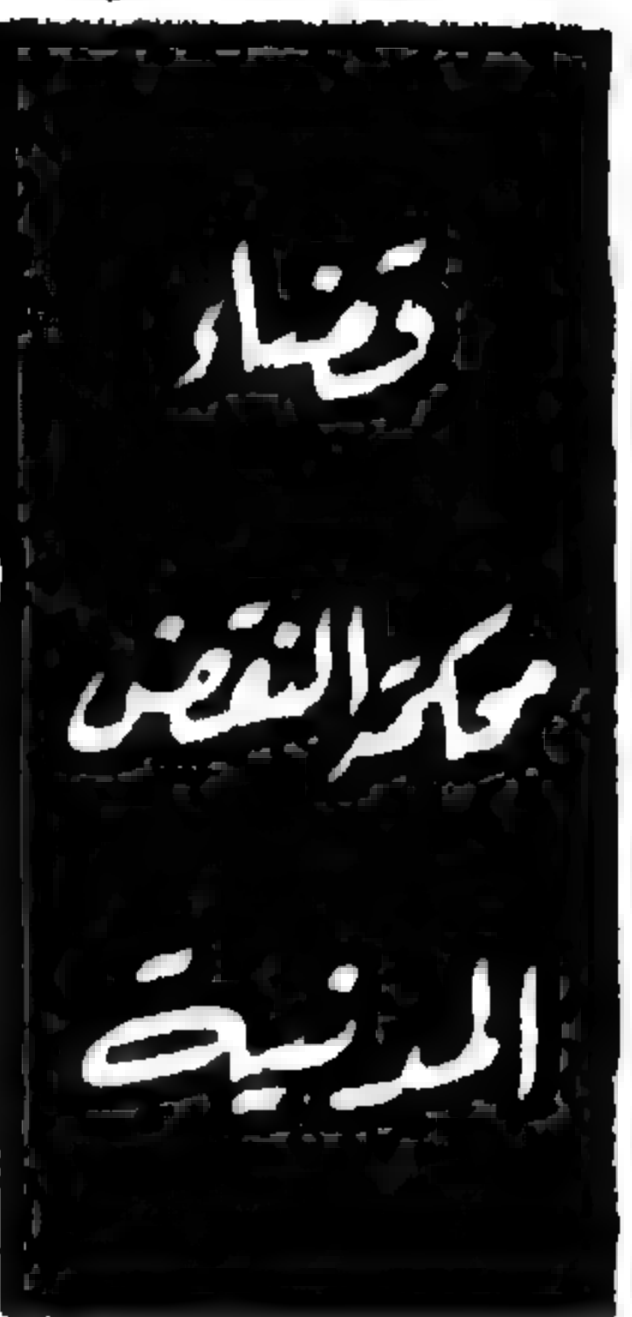
٥ - لا يلزم في محضر التحقيق ذكر اسم القاضي المنتدب للتحقيق والكتاب فيه اكتفاء بتوقيعهما .

(و) « انقطاع سير الخصمة » .  
٦ - « بطلان غير متعلق بالنظام العام » بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء التوى أو من يقوم مقام من فقد أهليته لو زالت صلتة وليس لغيرهم أن يحتج بالبطلان .

(ز) نقض . نظام عام . دفوع .  
٧ - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء الصلحة والنهي على الحكم ببطلانه لعدم بيان أسباب هذا الرفض يترتب عليه البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض ممن تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لا يخالفه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .

### المحكمة

« وحيث أنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها ومن الحكم المطعون فيه أن الطاعنات الست الأوليات أقمّن الدعوى علي وريثة المرحوم



— ٧٣ —

### المبدأ القانوني :

(أ) نقض . « المصلحة في الطعن »

١ - قضاء الحكم الاستثنائي على الطاعن بأقل مما قضى به الحكم الابتدائي الذي ارتضاه ولم يستأنفه من تنقلى معه مصلحته في الطعن بالنقض ولو حكم في الطاعنين بالمصروفات متى كان طعنه لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن (ب) « بطلان غير متعلق بالنظام العام » . إعلان .

٢ - البطلان المترتب على إعلان المستأنف في غير موطن المستأنف عليه بطلان نسبي مقرر لمصلحته فليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .



منهن بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث انه لما تقدم بتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة السابعة ورفضه بالنسبة لباقي الطاعنات .

طعن مدنى ٥ لسنة ٣٢  
ق في ١٩٦٧/١/٥ السادة محمود  
توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة  
ومحمد عبد اللطيف وعباس حلمى  
عبد الجواد وسليم راشد ابو  
زيد ومحمد صدقى البشبيشى  
المستشارين .

## — ٧٤ —

### المبدأ القانونى :

(١) اثبات . تزوير .

تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للمديونية . ثم قطع هذا الجزء اعتباره تزويرا وجواز اثباته بكافة الطرق .

### المحكمة :

« وحيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده اسس طعنه بالتزوير على أن سند المديونية كان محررا على ورقة اثبت في الجزء الأسفل منها ان المطعون ضده سدد مبلغ ٢٠٠ ج على دفعتين كل منها بمبلغ ١٠٠ ج ، وأن الطاعن قام بقطع هذا الجزء المثبت لهذا التخالص . ولما كان التزوير في الاوراق العرفية هو تغيير الحقيقة في المحرر بقصد الغش وبإحدى الطرق التى عينها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وكان « تغيير المحررات » يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، واذا يتسع هذا الطريق من طرق التزوير لكل تغيير له اثر مادى يظهر على المحرر بعد تحريره بما فى ذلك ازالة جزء من المحرر بالقطع أو التمزيق لاعداد بعض عباراته بنية الغش ، لما كان ذلك ، فإن ادعاء المطعون ضده

الطاعنة السابعة بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصالحتها ولها وحدها التمسك به دون باقى الطاعنات فان النعى فى شقه الأول لايجوز قبوله منهن والنعى فى شقه الآخر الخاص ببطلان محضر التحقيق - مردود ذلك ان المادة ٢١٩ من قانون المرافعات التى عدت البيانات التى يجب اشتغال محضر التحقيق عليها لم يستلزم ذكر اسم القاضى المنتدب للتحقيق والكاتب واكتفت بتوقيع كل منهما على هذا المحضر ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمحضر التحقيق المقدمة بملف الطعن أن هذا المحضر يحمل توقيع المستشار الذى تولى التحقيق والكاتب فان هذا الشق من النعى يكون غير سديد .

« وحيث انه وان كانت الخصومة فى الاستئناف قد انقطع سيرها لزوال صفة أحمد محمد عبد العاطى زهره فى الوصاية على اخوته القصر بالقرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية فى ٣ مايو سنة ١٩٦٢ الا أنه لما كان الوصى الجديد على محمد زهره قد عجل الاستئناف بصحيفة أعلنت فى ٣١ بوليه سنة ١٩٦٢ ولم تترك التمسك ببطلان اجراءات التحقيق التى حصلت أثناء الانقطاع وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا بحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان واذا كانت الطاعنات الست الأوليات لسن مزور يقبل منهن التمسك بالبطلان المترتب على زوال صفة الوصى فلن يترك البطلان المترتب على النعى على الحكم

تستأنفه وبالتالي فان طعنها فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول لانتفاء مصلحتها فيه ولا يغير من هذا النظر ما تقوله النيابة فى مذكرتها من أن الحكم المطعون فيه قد ألزمها مع باقى الطاعنات بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ذلك ان طعنها لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن من الطاعنة السابعة .

« وحيث ان البطلان المترتب على اعلان الطاعنة السابعة بالاستئناف فى غير موطنها هو بطلان نسبي مقرر لمصالحتها فليس لغيرها أن يتمسك به . ولما كانت هذه المحكمة قد انتهت الى عدم قبول الطعن المرفوع منها فانه لا يقبل من الطاعنات الأخريات ابداء هذا السبب من أسباب الطعن . ولا يقدح فى ذلك ما يقلنه من وجود مصلحة لهن فى هذا النعى لما يستتبعه القضاء ببطلان الاستئناف الموجه الى الطاعنة السابعة من بطلان الاستئناف برمته بسبب عدم قابلية الموضوع للتجزئة - ذلك أن الموضوع الذى صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة لأن دعوى صحة التعاقد لا تعتبر من الدعاوى التى لا تقبل التجزئة الا اذا كان محل العقد غير قابل لها - بطبيعته أو بحسب قصد عاقيه وهما أمران غير متحققين فى صورة الدعوى التى صدر فيها الحكم المستأنف ومن ثم فان بطلان الاستئناف بالنسبة للطاعنة السابعة يكون مقصورا عليها دون باقى المستأنف عليهم الذين صح اعلانهم وبذلك لا تفيد منه الطاعنات الست الأوليات وبالتالي فلا يكون لهن النعى على الحكم لرفضه القضاء بهذا البطلان .

« وحيث انه لما كان البطلان الذى يترتب على عدم اعلان

في الاستئناف رقم ٥٦٥/٥٥٧ سنة ٧٧ ق القاهرة استنادا منه الى صدورهما ضد الشركة بعد حلها . واذ اصبح الحكم الصادر ضد الشركة نهائيا بتأييده استئنافيا واستنفدت بذلك وسائل الطعن فيه ، ولم ينبه الطاعن بتغيير الصفة رغم مثوله في الخصومة قبل حل الشركة وبعد حلها ، وكان العيب الذي وجه الى الحكمين المشار اليهما على النحو الذي يثيره الطاعن لا يفقدهما الأركان الأساسية للأحكام ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون اذ انتهى على مقتضى ما تقدم الى القضاء بعدم قبول دعوى البطلان الأصلية في هذه الحالة ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه وان كان مفساد ما نصت عليه المادتان ٢٩٤ ، ٢٩٧ مرافعات انه اذا اقام سبب من اسباب انقطاع سير الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر اجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ولا يجوز اتخاذ أى اجراء من اجراءات الخصومة في فترة الانقطاع وقبل ان تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذي رسمه القانون وأن كل اجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى ، الا ان هذا البطلان - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد اهليته أو تفيرت صفته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعن نفسه كان يمثل الشركة أثناء نظر المعارضة وحتى صدر فيها الحكم ضدها ، وأنه اقام بصفته ممثلا لها استئنافا من ذلك

(ج) « المسئولية » التقصيرية .  
التزام .

٣ - لا خطأ في قيام محكوم له بنشر مفسدون الحكم حماية لحقوقه التجارية.

### المحكمة :

وحيث انه لما كان الطعن لا يقبل الا ممن كان طرفا في الخصومة امام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وكان الحكم قد صدر ضد الطاعن الذي قرر بالطعن على هذا الأساس ، فان للطاعن وحده توجيه اعلان الطعن الى المطعون عليهما . واذ وجه الاعلان منه ومن الدكتور محمد سعيد الرافعي رئيس مجلس ادارة شركة مصر للألبان دون ان يثبت هذا الأخير صفته التي تخوله ذلك ، فان اعلان الطعن منه يكون غير مقبول .

وحيث انه وقد حصر الشارع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالا محددة واجراءات معينة فان بحث اسباب العوار التي قد تلحقها لا يكون الا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها . فاذا كان الطعن في الحكم باحدى هذه الطرق غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل للتخلص منه بدعوى بطلان أصلية وذلك احتراماً للأحكام وتقديراً لحجيتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها . وانه وان جاز - في بعض الصور - القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم تجرد من الأركان الأساسية للأحكام فليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية ، ذلك ان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقام دعواه بصفته الشخصية بطلب بطلان الحكم الصادر ضد الشركة المصرية للجبن الجاف في المعارضة رقم ١٩٤٩ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة والحكم المؤيد له الصادر

على النحو سالف البيان يعد طعنا بالتزوير على محرر واحد مثبت للمديونية والتخالف من جزء منها فلا تنقيد المحكمة في تحقيقه بقواعد الاثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدني الخاصة باثبات الالتزام والتخالف منه بل لها ان تحكم برد وبطلان المحرر او جزء منه متى استبان لها من ظروف الدعوى انه مزور ومن ثم فلا على المحكمة ان هي قضت باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات التزوير الذي يقع بهذه الطريقة . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاءه برد وبطلان السند بالنسبة للمبلغ موضوع هذا التخالف على ما أسفر عنه التحقيق الذي أمر به ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس ، مما يتعين معه رفض الطعن .

طعن مدني ١٦٥ لسنة ٢٢ ق في ١٧/١/١٩٦٧ برئاسة وعضوية الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وأحمد حسن هيكل ومحمد صادق الرشيدى وأمين فتح الله وإبراهيم حسين علاء المستشارين .

— ٧٥ —

### المبدأ القانوني :

- (أ) حكم . بطلان . « الصفة في الدعوى » . شركة .
- ١ - عدم جواز اللجوء لدعوى أصلية كاعلان الحكم الا في حالة تجرده من احد أركانه الأساسية . صدور الحكم ضد شركة بعد حلها - مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة الى تغيير الصفة - لا يعد من هذه الحالات .
- (ب) « انقطاع سير الخصومة » . حكم . بطلان .
- ٢ - الاجراءات التي تتم النام لاقام سير الخصومة - بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانتفاع بحمايته .



## المحكمة :

« وحيث ان المادة ١١١ من قانون المرافعات اذ نصت على انه ( لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، ومع ذلك يجوز أن يضاف الى الطلب الاصلى الاجر والفوائد والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية امام محكمة الدرجة الاولى وما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف ،

وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه والاضافة اليه ) فان مفاد هذا النص انه لا يجوز اضافة أى طلب جديد أمام محكمة الاستئناف لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الاولى الا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة .

واذ كان طلب تثبيت ملكية الماكينة وتوابعها القائمة على الأرض المطلوب الحكم بتثبيت ملكيتها لا يدخل في مدلول الملحقات التي نصت عليها الفقرة الثانية سالفه البيان ذلك أن

القصد من هذه الملحقات كصريح النص تلك التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الاولى والحال ليس كذلك بالنسبة للماكينة وباقي المباني موضوع الطلب الاجتياطي الذي طرح لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . أما الفقرة الثالثة من المادة سالفه البيان فهي خاضعة بتغيير سبب الدعوى أو الاضافة اليه مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله حسبما كان منظروها أمام محكمة الدرجة الاولى ، ولما كان الحكم بخصوص أن ( الثابت في الدعوى أن الطلب الاصلى أمام محكمة اول درجة - طلب تثبيت ملكية

عن طريق النشر في الصحف بعدم التعامل بالعلامة التي صار تعديلها ) - وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وايد فيه الحكم الابتدائي لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه وقد أصبح القرار بتعديل العلامة نهائياً بصدور الحكم بعدم قبول المعارضة فيه وصيرورة هذا الحكم نهائياً بتأييده ، وكان لا سبيل للطعن على هذين الحكمين بدعوى بطلان أصلية على ما سلف بيانه في الرد على السبب الاول ، فانه يحق للشركة المطعون ضدها الثانية - على ما قرره الحكم المطعون فيه - أن تنشر مضمون ما قضى به لصالحها حماية لحقوقها التجارية وأن ليس في مسلكها على هذا النحو خطأ بوجب مساءلتها - لما كان ما تقدم ، فان النعمى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس » .

طنن مدنى ١٢٠ لسنة ٢٣ ق في  
١٩٦٧/١/١٧ بالهيئة السابقة

— ٧٦ —

## المبدأ القانوني :

( ا ) استئناف . الطلبات الجديدة امام الاستئناف .

١ - عدم جواز اضافة طلبات جديدة امام محكمة الاستئناف الا في حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١١١ مرافعات .

الملحقات التي يجوز اضافتها هي التي تستحق بعدم تقديم الطلبات الختامية امام محكمة اول درجة .

( ب ) استئناف . « الطلبات الجديدة امام الاستئناف .

٢ - طلب ازالة منشآت قائمة على ارض النزاع امام محكمة اول درجة ثم طلب تثبيت ملكيتها امام محكمة الاستئناف يعتبر طلباً جديداً لا يجوز ابدؤه لأول مرة امام محكمة الاستئناف .

الحكم وظل يباشر الاستئناف بصفته هذه حتى صدر الحكم فيه بتأييد الحكم الابتدائي ، واذا سار الطاعن في اجراءات الدعوى اثناء نظرها بعد حل الشركة واجاب على هذه الاجراءات سواء في المعارضة ام الاستئناف باعتبارها اجراءات صحيحة دون أن ينبه الى صفته الجديدة ، فانه يكون بذلك قد أسقط حقه في التمسك ببطلانها ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي انه استند في القضاء برفض طلب التعويض الى قوله ( انه لما كان يبين للمحكمة من الاطلاع على الاعلان الذي نشرته الشركة المدعى عليها الثانية - المطعون ضدها الثانية - انه لم يتضمن أكثر من ايضاح الحقائق السالفة وبيان أن علامة Nesto التي استمر المدعى - الطاعن - يستخدمها قد صدر قرار نهائياً بتعديلها ، فانه لا يكون من حق المدعى مسائلة الشركة المدعى عليها عن هذا الاعلان الذي نشرته استخدما لحقها المشروع في حماية علامتها التجارية واستدفاعها للمنافسة غير المشروعة من جانب المدعى - الطاعن - باستخدامه علامة مشابهة قضى نهائياً بتعديلها ، الأمر الذي ينتفى معه ركن الخطأ الموجب للمسئولية ويتمين معه رفض الطلب الخاص بالتعويض لتجرده من الاساس السليم كما يبين من الحكم الاستئنافي انه اذ ايد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص اضاف ( طالما أصبح الحكم بتعديل العلامة موضوع النزاع نهائياً فلا يسوغ للمستأنف - الطاعن - التضرر من قيام شركة تستله - المطعون ضدها الثانية - بحماية علامتها .

## — ٧٧ —

## المبدأ القانوني :

استئناف . « الطلبات الجديدة » .  
طلب تكملة الثمن من القدر الزائد في  
المبيع أمام محكمة أول درجة ، ثم طلب  
قيمة هذا القدر ذاته أمام محكمة  
الاستئناف على أساس أن المشتري قد  
اغتنصبه . اعتبار ذلك مجرد تغيير  
لسبب الدعوى : جواز ابداله أمام  
محكمة الاستئناف عملاً بالمادة ٣/٤١١  
مرافعات .

## المحكمة :

« وحيث أنه لما كان الثابت أن  
الطاعنة طالبت أمام محكمة أول  
درجة بمقابل الزيادة في الأطنان  
التي باعته إلى المطعون عليهم ،  
وأن قضي الحكم الابتدائي بقبول  
الدفع بالتقادم وبسقوط حق  
الطاعنة في دعوى تكملة الثمن  
بالنسبة للمطعون عليه الأخير  
لمضي أكثر من سنة على تاريخ  
التسليم الفعلي طبقاً لما تقضى به  
المادة ٤٣٤ من القانون المدني ،  
فقد استأنفت الطاعنة هذا  
الحكم مستندة إلى أنه لا محل  
لتطبيق هذه المادة لأن القدر  
الزائد الذي تطالب بقيمته قد  
اغتنصبه المشترون ويخرج عن  
الحدود الواردة في عقد البيع  
ولأن المطعون عليه الأخير قد  
وافق في ورقة المخاسبة المؤرخة  
١٩٥٤/٣/٣١ على دفع قيمته ،  
وكان الثابت أن الزيادة في القدر  
المبيع التي طالبت الطاعنة  
بقيمتها أمام محكمة أول درجة  
هي ذات الزيادة التي ادعت أمام  
محكمة ثاني درجة أنها تخرج  
عن الحدود الواردة في عقد  
البيع ، وكانت المادة ٣/٤١١ من  
قانون المرافعات قد أجازت  
للخصوم في الاستئناف مع بقاء  
موضوع الطلب الأصلي على حاله  
تغيير سببه والإضافة إليه ، لما  
كان ذلك ، فإن طلب الطاعنة  
أمام محكمة الاستئناف بمقابل

المستأنفين - المطعون ضدهم  
الأربعة الأول - للأرض الموضحة  
الحدود والمعالم بعريضة  
الدعوى . وأن طلب إزالة المباني  
لم يكن إلا طلباً تبعياً للطلب  
الأصلي سالف الذكر ، ولما كان  
الطلب الاحتياطي الذي تقدم به  
المستأنفون أمام هذه المحكمة  
ما هو إلا ترديد للطلب الأصلي  
مضافاً إليه طلب دفع قيمة  
الماكينة التي أقيمت على الأرض  
المطلوب الحكم بتثبيت ملكيتها  
باعتبار أنها تمثل قيمة ما زاد  
في قيمة هذه الأرض ومن ثم فلا  
يدخل في عداد الطلبات الجديدة  
وذلك أصلاً لنص المادة ١١٤  
مرافعات في فقرتها الثالثة ) ،  
وكان يبين من هذا الذي قرره  
الحكم أنه اعتبر طلب تثبيت  
الملكية للماكينة القائمة على الأرض  
مقابل دفع ثمنها تغييراً لسبب  
الدعوى وليس من قبيل الطلبات  
الجديدة ، وأن كان المطعون عليهم  
الأربعة الأول قد أقاموا دعواهم  
أمام محكمة الدرجة الأولى  
بالنسبة للماكينة والمباني الملحقه  
بها بطلب إزالتها ولم يختاروا  
أمام هذه المحكمة تثبيت ملكيتهم  
لها ، فإن ابداء هذا الطلب أمام  
محكمة الاستئناف يعتبر طلباً  
جديداً يتغير به موضوع الطلب  
الأصلي وليس مجرد تغيير في  
سببه فلا يجوز ابداءه لأول مرة  
أمام محكمة الاستئناف والا  
حكمت بعدم قبوله ، وأن يلتزم  
الحكم المطعون فيه هذا النظر  
واعتبر هذا الطلب مقبولا أمام  
محكمة الاستئناف وقضى في  
موضوعه وفوت على الطاعنين  
فرصة مناقشته على درجتين  
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون بما يستوجب نقضه  
دون حاجة لبحث باقي أسباب  
الطعن » .

طعن مدني ١٤٣ لسنة ٣٢ ق في  
١٩٦٧/١/١٧ بالهيئة السابقة

الزيادة الخارجة عن حدود عقد  
البيع لا يعد تغييراً لموضوع  
الطلب الأصلي الذي رفعت به  
الدعوى أمام محكمة أول درجة  
طالما أن القدر الزائد المطالب  
بقيمته لم يتغير وأن تغير سبب  
المطالبة إلى الغصب ، وأن خالف  
الحكم المطعون فيه هذا النظر  
وقضى بعدم قبول هذا الطلب  
الذي أبدته الطاعنة أمام محكمة  
ثاني درجة تأسيساً على أنه طلب  
جديد ، فانه يكون قد أخطأ في  
تطبيق القانون بما يستوجب  
نقضه لهذا السبب دون حاجة  
لبحث باقي أسباب الطعن . وأن  
حجبت محكمة الاستئناف  
نفسها بهذا التقرير القانوني  
الخاطئ عن تحقيق دفاع  
الطاعنة بأن حقها في المطالبة  
بقيمة القدر الزائد عن المبيع  
لم يسقط بالتقادم المنصوص  
عليه في المادة ٤٣٤ من القانون  
المدني باعتبار أن هذا القدر  
يخرج عن حدود عقد البيع وكان  
محلاً لاتفاق خاص بين الطرفين ،  
فانه تعين إعادة القضية إلى  
تلك المحكمة لتحقيق هذا الدفاع  
والقصل في الدعوى على ضوء  
ما يتكشف لها منه » .

طعن مدني ١٤٧ لسنة ٣٣ ق في  
١٩٦٧/١/١٧ بالهيئة السابقة

## — ٧٨ —

## المبدأ القانوني :

(أ) تأمين . شركة . الترامات  
اثبات .  
لا يكفي في عقد التأمين ضد السرقة  
- ليستحق المؤمن له مبلغ التأمين -  
مجرد تحقيق اختفاء الأشياء المؤمن  
عليها ، وإنما يتعين على المؤمن له  
أن يثبت أن هذه الأشياء قد اختفت  
بسرقته ، دليلاً يقينياً على وقوع  
الحادث إلا أن ذلك لا يمنع من ناحية  
أخرى من وجوبه بمبادرة المؤمن له  
بالتبليغ وأن يكون دقيقاً فيما يقدمه



من بيانات وإن يكون ما أبلغ عنه قريبا إلى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع إن مسلكه سنداً لتكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه .

(ب) حكم تسببه .

٢ - لقاضي الموضوع السلطة التامة لتحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائلة تكفي لحمله . ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ، ما دام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد ضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

(ج) البات . اقرار .

٣ - إبداء الخصم رغبته في تسوية النزاع لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم استمرار هذه الرغبة في كل الاوقات ، كما لا يفيد اقراره بحق خصمه .

### المحكمة :

« وحيث أنه لا يكفي في عقد التأمين ضد السرقة ليستحق المؤمن له مبلغ التأمين مجرد تحقق اختفاء الأشياء المؤمن عليها ، وإنما يتعين على المؤمن له أن يثبت أن هذه الأشياء قد اختفت بسرقتها . وإذا كان أعمال مبدأ حسن النية في عقد التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له فلا يتطلب منه أن يقدم دليلاً يقينياً على وقوع الحادث لصعوبة ذلك في بعض الحالات إذا كانت السرقة مما لم يقم عليها دليل مادي نشيئ عنها ، وعلى تقدير أن الوقت قد لا يتسع لتقديم هذا الدليل ، إلا أن ذلك لا يمنع من ناحية أخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وأن يكون دقيقاً فيما يقدمه من بيانات وأن يكون ما أبلغ عنه قريبا إلى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع من مسلكه سنداً لتكوين عقيدتها بشأن

صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذي يتعرض بسبب تقديم المؤمن له بيانات غير صحيحة إلى تأمين مخاطر وهمية مما يضعف من قدرته على مواجهة المخاطر الحقيقية التي تحدث لسائر المؤمن لهم . ولما كان الثابت من أسباب الحكم الابتدائي أن المطعون ضدها قد دفعت دعوى الطاعنة بأن ما أبلغت عنه هذه الأخيرة من سرقة الحليتين المؤمن عليهما لا يمثل الحقيقة ، وأن الطاعنة لم تتقدم بأي دليل على وقوع السرقة سوى محضر الشرطة في مدينة جاردوني بإيطاليا وهو لا يعدو أن يكون مذكرة بأقوالها لا تصلح - باعتبارها من صنعها - دليلاً لمصلحتها ، وأن السرقة بالصورة التي ادعتها الطاعنة أمر تحوطه الشبهات ، وكان الحكم قد استدل على صحة دفاع المطعون ضدها بأن ما ورد في المحضر الذي قدمته الطاعنة عن حصول الحادث والتبليغ عنه في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧ يناقض شهادة قومندان الشرطة في مدينة جاردوني المقدمة من المطعون ضدها والتي تفيد أن ذلك التبليغ حصل يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وأن السرقة طبقاً لما ذكرته الطاعنة في أخطارها للمطعون ضدها عن الحادث قد وقعت في ظروف غامضة وفي وضع النهار مع أن سيارتها كانت تقف مع عشرين سيارة أخرى في مكان قريب من مكان الفندق الذي تناولت غذاها فيه ، وبأن ما ذكرته الطاعنة في ذلك الاخطار من أنها وجدت زجاج سيارتها مكسوراً يناقض ما ذكرته من أنها وجدت البابين الامامين لهذه السيارة غير مفلقين ، مع أنهما كانا قد أغلقا قبل دخولها الفندق ، وإذا حال الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب وأضاف إليها في نطاق

ممارسته لسلطته في تقدير الدليل أنه لا يطمئن إلى ما شهد به زوج الطاعنة تأييداً لدعواها ، وخلص من كل ذلك إلى اعتبار ادعاء الطاعنة بالسرقة محوطاً بالشبهات مما يجعل هذا الادعاء بعيداً عن التصديق ، ثم رتب على ذلك قضاؤه برفض الدعوى فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه غير سديد .

« وحيث لما كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائلة تكفي لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد ضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول قد انتهت من الموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية إلى أن الطاعنة قد أخفقت في دعواها فإن في ذلك الرد ضمنى المسقط للخطاب المرسل للطاعنة من قنصل إيطاليا العام في الاسكندرية وشهادة جورج سافاس الوكيل السابق للشركة المطعون ضدها . أما ما تثيره الطاعنة بشأن تسليم المطعون ضدها بطلباتها قبل رفع الدعوى وبشأن ما أبداه وكيلها أمام محكمة الاستئناف عن موافقة معيدي التأمين في الخارج على تسوية النزاع فإن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها دفعت دعوى الطاعنة منذ رفعت بأن واقعة سرقة الحليتين المؤمن عليهما مكدوبة من الأساس .

## — ٨٠ —

## المبدأ القانوني :

حكم . « إسماء الخصوم .  
بطلان .

وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم  
في الحكم . صدور الحكم باسم ورثة  
الخصم جملة دون بيان لأسمائهم .  
أغفال لبيان جوهري يترتب عليه بطلان  
الحكم .

## الحكمة :

« وحيث ان هذا السبب في  
محله ذلك أنه وفقاً للمادة ٣٤٩  
من قانون المرافعات يجب ان  
يبين في الحكم ( أسماء الخصوم  
وصفاتهم وموطن كل منهم )  
والنقص أو الخطأ الجسيم في  
هذا البيان يترتب عليه بطلان  
الحكم — واذا كان الثابت من  
بيانات الحكمين المطعون فيهما  
أنهما صدرا باسم ( ورثة المرحوم  
على محمد زكريا ) جملة دون  
بيان لأسماء هؤلاء الورثة وأغفلا  
بذلك بياناً جوهرياً من بياناتهما،  
فإنهما يكونا باطلين ويتمسكين  
نقضهما لهذا السبب دون حاجة  
لبحث باقي الأسباب » .

طعن مدني ٨٨ لسنة ٣١ ق في  
١٩٦٧/١/١٨ بالهيئة السابقة

## — ٨١ —

## المبدأ القانوني :

عمل . « اجر العامل » . حكم .  
دفاع جوهري . سلطة صاحب العمل  
في التمييز في الاجور بين عماله .

١ - المكافاة السنوية جزء من  
الاجر . صرفها على اساس الاجر الاصل  
دون اعانة الغلاء . استثناء بعض  
الموظفين للتعاقد معهم على اساس  
الاجر الشامل لا مخالفة للقانون .

طبقاً للمادة ٥٤ ثلاثين يوماً من  
تاريخ اعلان الحكم ) كما نصت  
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من  
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩  
على أن ( لكل من مصلحة  
الضرائب والممول الطعن في  
قرارات اللجنة وفقاً لما هو  
منصوص عليه في المادتين  
٥٤ و ٥٤ مكرراً من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصت المادة  
٢٤ منه على أنه ( في تطبيق  
احكام هذا القانون تسري  
الاحكام الواردة في الفصل الاول  
من الكتاب الرابع من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة  
بحق الاطلاع وسر المهنة كما  
تسري ايضاً الاحكام المنصوص  
عليها في المادة ٤٧ مكرراً والواد  
من ٨٨ الى ١٠٣ من القانون  
المذكور ) فان ميعاد استئناف  
الاحكام الصادرة في الدعاوى  
المرفوعة بالطعن في قرارات  
اللجان الخاصة بالضريبة العامة  
على الايراد يكون ثلاثين يوماً من  
تاريخ اعلانها . واذا كان ذلك ،  
وكان الثابت في الدعوى أنها  
رفعت بالطعن في قرار لجنة  
الطعن الخاصة بالضريبة العامة  
على الايراد وصدر الحكم  
الابتدائي في ١٩٥٩/٢/٢٧ واعلن  
الى مصلحة الضرائب في  
١٩٥٩/١٠/١٢ واستأنفته في  
١٩٥٩/١١/٩ وجرى الحكم  
المطعون فيه على أن ميعاد  
الاستئناف هو عشرة ايام وقضى  
بسقوطه لرفعه بعد الميعاد ، فانه  
يكون قد خالف القانون وأخطأ  
في تطبيقه بما يوجب نقضه » .

طعن مدني ٧٩ لسنة ٣١ ق في  
١٩٦٧/١/١٨ برئاسة وعضوية  
السادة احمد زكي محمد نائب  
رئيس المحكمة وابراهيم هندی  
ومصري احمد فرحات ومحمد  
نور الدين عويس وحسين ابو  
الفتح الشريوني المستشارين

وأنه وان أبدى وكيل المطعون  
ضدها بجلسة ٢٨ من ابريل  
سنة ١٩٦٢ امام محكمة  
الاستئناف أن ميعادي التأمين  
في الخارج قد وافقوا على تسوية  
النزاع الا أن الثابت أن المطعون  
ضدها قد تمسكت أثناء نظر  
الدعوى بعد ذلك بدفاعها  
السابق الى أن صدر الحكم فيها  
بجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ .  
لما كان ذلك ، وكانت رغبة  
الخصم في تسوية أي نزاع  
لا تفيد حتماً وبطريق اللزوم  
استمرار هذه الرغبة في كل  
الاقوات كما لا تفيد اقراره  
بحق خصمه . لما كان ذلك ،  
فان ما تنعیه الطاعنة على الحكم  
من مسخ أو قصور في التسبب  
على النحو الذي تثيره بسبب  
الطعن يكون على غير أساس » .  
وحيث انه لما تقدم يمين  
الاعتبارات .

طعن مدني ١٥٦ لسنة ٣٣  
ق في ١٩٦٧/١/١٧ بالهيئة  
السابقة

## — ٧٩ —

## المبدأ القانوني :

« الضريبة العامة على الايراد » .  
استئناف قرارات لجنة الطعن  
« ميعاده » .

ميعاد استئناف الاحكام الصادرة من  
المحاكم الابتدائية في الدعاوى المرفوعة  
بالطعن في قرارات اللجان الخاصة  
بالضريبة العامة على الايرادات طبقاً  
لمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٢٩ هو ثلاثون يوماً من تاريخ اعلانها .

## الحكمة :

« وحيث ان هذا السبب في  
محله ذلك أنه وقد نصت المادة  
٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ على أن ( يكون ميعاد  
استئناف الاحكام الصادرة من  
المحاكم منقذة بهيئة تيجارية



## المحكمة :

« وحيث أن من حق صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها ، واذ كان ذلك ، وكانت المكافأة جزءا من الأجر ، وقد تمسكت الشركة في دفاعها بأنها جرت في صرفها لعمالها وموظفيها على أساس واحد هو الأجر الأصلي وحده دون اعانة الغلاء وذلك فيما عدا بعض موظفيها تعاقدت معهم على أساس الأجر الشامل ، ولم يرد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بينما هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير وجه الراى في النزاع ، وجرى في قضائه على « وجوب مساواة العمال بالموظفين فيقتضى الأمر أن يكون الجميع سواسية في تقاضى المكافأة السنوية مضافا إليها غلاء المعيشة ولا يتميز فريق منهم على سواه » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه » .

طعن مدنى ٤٣ لسنة ٣٣ قى  
١٩٦٧/١/١٨ بالهيئة السابقة

## ٨٢ -

## المبدأ القانونى :

(١) « مسئولية تقصيرية »  
١ - مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع ممن هم فى رقابته . مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس .  
المفاجأة فى وقوع الفعل الضار لا ترفع

المسئولية الا اذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذى اصاب الضرور . عدم تحقق ذلك الا اذا بلغت المفاجأة حدا ما كانت تخفى معه الرقابة فى منسع وقوعه وكان الضرر لا بد واقعا واو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة

(ب) اثبات . شهود .

٢ - تقدير افعال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضى الموضوع .

## المحكمة :

« وحيث أن مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع ممن هم فى رقابته - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس - لا ترتفع فى حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير مفاجأة الا اذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذى اصاب المضرور - وهذا لا يتحقق الا اذا ثبت لمحكمة الموضوع أن المفاجأة فى وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تحدى معه المراقبة فى منسع وقوعه وأن الضرر كان لا بد واقعا حتى ولو قيام متولى الرقابة بواجب الرقابة بما شفى له من حرص وعناية - ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض الأقوال التى أدلى بها الطاعنون والطالب المصاب والطالب المعتدى فى محضر ضبط الواقعة وفى تحقيق النيابة قرر الحكم ما يأتى « وحيث أن المحكمة تستخلص من التحقيقات ومن أقوال ناظر المدرسة (الطاعن الأول) وأقوال المشرفين المستأنف

عليهم الثانى والرابع والخامس ( باقى الطاعنين ) والطالب المعتدى والمجنى عليه أن الرقابة كانت منتفية وقت وقوع الحادث حتى أن أحدا من المشرفين لم يكن موجودا ولم ير أيهم الواقعة وليس بصحيح ما رواه المستأنف عليه الثالث ( الطاعن الثالث ) من أنه صاحب المجنى عليه الى الناظر ذلك أن الأخير أكد فى صراحة أن طالبا آخر هو الذى سحب المجنى عليه وأبلغه عن الواقعة وعمن ارتكبها ثم تبين من التحقيقات أنه أحضر هذا الطالب المبلغ لوالد المجنى عليه ليروى له ما حصل ولم ينكر الناظر هذه الواقعة ثم عاد ناظر المدرسة وأكد أيضا أن المشرفين نقلوا اليه الواقعة مما رواه لهم الطلبة - ولو أن المشرفين قاموا بواجبهم وتواجدوا فى فناء المدرسة وقت تغير الحصص لتغير الوضع وخشيهم الطلبة فلا يرتكب أحدهم مثل ما وقع » ومفاد ذلك أن محكمة الاستئناف رأت فى حدود سلطتها التقديرية أن الحادث بالصورة التى وقع بها ما كان ليقع لو أن الطاعنين قاموا بواجب الرقابة المقروض عليهم وبذلك تكون قد نفت ما تمسك بها الطاعنون وما سائرهم فيه الحكم الابتدائى من أن ظرف المفاجأة الذى لا بس الحادث كان من شأنه أن يجعل وقوعه مؤكدا ولو كانوا قد قاموا بواجب الرقابة ، وما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائفة الى أن المفاجأة فى وقوع الحادث التى قال بها الطاعنون لم يكن من شأنها نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب الطاعنين وبين الضرر الذى اصاب ابن الطاعن ضده الأول . فانه إذ لم يعتبر دفاع الطاعنين بحصول الحوادث مفاجأة سينبأ

يرجع الى ما يطمئن اليه وجدانها ولا معقب لمحكمة النقض عليها في ذلك كما أنه لا يضيرها أن تذهب في تقدير أقوال الشهود مذهباً مخالفاً لتقدير محكمة الدرجة الأولى» .

علم مدني ١١ لسنة ٢٢ مدني  
في ١٩٦٧/١/١٩ برئاسة عضوية  
السادة الاساتذة محمود توفيق  
اسماعيل وحافظ محمد بدوي  
ومباس حلمي عبد الجواد وسليم  
راشد أبو زيد ومحمد أبو حمزة  
مندوب المستشارين

### — ٨٣ — المبادئ القانونية :

(١) التزام حبس الثمن للمشتري .  
١ - حبس ما لم يدفع من الثمن ولو لم يقع تعرض له بالفعل اذا تبين وجود سبب جدي يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذي يهدده . سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . علم المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى منه نزع المبيع من يده لا يكفي للدلالة على النزول من حق الحبس ما دام أنه لم يشتر سلفاً الخيار .

(ب) « حق الحبس » اصدار - ترخيص .

٢ - استعمال الحق في الحبس يقتضي اصداراً ولا الحصول على ترخيص من القضاء .

\*\*\*

(ج) شرط فاسخ . وفاء حبس .  
٣ - الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالتبني في الميعاد المتفق عليه .

الا اذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . فاذا كان من حق المشتري قانوناً ان يعبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحاً .

(د) التزام ايداع . وفاء .

٤ - شرط لقيام العرض الحقيقي المشفوع بالإيداع مقام الوفاء ان يكون رفض الدائن قبول الوفاء المعروض بغير مبرر .

لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما تضمنته أسبابه متى أقامت حكمها هي على ما يسوغه من الاعتبارات .

وحيث بأنه لما كان يبين من تحقیقات النيابة أن الطاعن الأول وهو ناظر المدرسة ذكر في أقواله أكثر من مرة أن الذي أبلغه بالحادث وأحضر له المصاب هو تلميذ لا يذكر اسمه كما أن الطاعنين الثاني والثالث والرابع المشرفين ذكروا في هذه التحقیقات أن أحداً منهم لم ير الحادث وقت حصوله فإن الحكم المطعون فيه اذا أسند الى الطاعن الأول أنه أكد في صراحة أن طالبا آخر هو الذي صحبه المجنى عليه اليه وأبلغه بالحادث لا يكن مخالفاً للثابت في تلك التحقیقات كما أن الحكم اذا استخلص مما قرره المشرفون أنفسهم في تحقیقات النيابة من أن أحداً منهم لم ير الحادث وقت حصوله ومما قرره ناظر المدرسة في هذه التحقیقات من أن الذي أبلغه بالحادث وأحضر اليه المصاب هو طالب بالمدرسة وليس أحد المشرفين - اذا استخلص من ذلك عدم وجود أحد منهم في فناء المدرسة وقت تغيير الحصص وهو الوقت الذي وقع فيه الحادث فإن هذا الاستخلاص يكون سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت في الأوراق - ولا يؤثر في سلامته أن والد المصاب ذكر في تحقیقات النيابة أن ابنه أخبره بأن مدرستا صحبه الى الناظر عقب حصول الحادث ذلك أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع فلا على محكمة الاستئناف أن هي أخذت في هذا الخصوص بأقوال ناظر المدرسة دون أقوال والد المصاب إذ الأمر في ترجيح أقوال شاهد على أقوال آخر

لإعفائهم من المسؤولية المقررة في المادة ١٧٣ من القانون المدني لا يكون مخطئاً في القانون - وما دامت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية وبما لا معقب عليه أن الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر لابن المطعون ضده الأول ما كان ليفع لو أن الطاعنين قاموا بواجب الرقابة المفروض عليهم فإنه لا يعيب حكمها ما ورد فيه بعد ذلك في موضع آخر منه من أن الطاعنين ليس لهم التمسك بأن الحادث كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضه لم يقم عليه أي دليل - ذلك أن الحكم قد اتبع هذا القول بالإحالة الى ما أسلف بيانه في أسبابه السابقة على هذا القول والتي تتضمن الرد الكافي والصحيح في القانون على دفاع الطاعنين بحصول الحادث مفاجأة مما لم يكن معه الحكم في حاجة بعد ذلك الى التعرض لهذا الدفاع مرة أخرى وبالتالي تعتبر هذه الأسباب اللاحقة نافلة يستقيم الحكم بدونها فمهما اعتورها من خطأ فلا يؤثر في سلامة الحكم - أما عن تعيب الحكم بالقصور لعدم رده على ما تضمنته أسباب الحكم الابتدائي عن توفر ظرف المفاجأة في الحادث وعدم إمكان تفاديه فإنه مردود بأن ما انتهت اليه محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه وفي حدود سلطتها التقديرية من أن الفصل غير المشروع الذي الحق الضرر بابن المطعون ضده الأول ما كان ليقع لو أن الطاعنين قاموا بواجب الرقابة المفروض عليهم قانوناً يتضمن الرد على ما قرره الحكم الابتدائي مخالفاً لهذا الرأي . هذا الى أن محكمة الاستئناف اذا ألغت الحكم الابتدائي



المحكمة :

« وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بصدد تحصيل دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف ذكر أن من بين ما قام عليه هذا الدفاع ما يلي « أنه ثبت في عقد البيع أن المستأنف عليه ( المطعون ضده ) يمتلك الأتيان المبيعة ومساحتها ٣٠ ف بمقتضى عقد بيع مسجل صادر له من ورثة الخواجة فيليب خوري إلا أنه تبين من المستخرج الرسمي المؤرخ ١٩٤٧/٤/٢ عن ملكية المستأنف عليه المذكور بعزبة الحمودية مركز دكرنس أنها ٤٥ ف و ١٠ ط و ١٠ س فقط مستند رقم واحد حافظ ٦ من ملف الدعوى رقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى المنصورة ) ونظرا لأنه - المستأنف - كان قد اشترى ٣٠ ف من هذه الأتيان بمقتضى عقد سابق فإن المستأنف ضده والحالة هذه لا يكون مالكا في الأتيان المبيعة بمقتضى العقد محل النزاع الحالى الا ١٠ ف و ١٠ ط و ١٠ س فقط وأنه لما كانت المادة ٣٣١ مدنى قديم التى تم التعاقد فى ظلها تجيز للمشتري حبس الثمن اذا ظهر سبب يخشى معه نزع الملكية من المشتري حتى يزول هذا السبب ، فانه والحالة هذه يكون محقا فى حبس باقى الثمن لديه وأنه لا أدل على صحة هذا الدفاع من أن المستأنف عليه ( المطعون ضده ) قدم بجلسة ١٩٤٩/٤/٢ أمام محكمة أول درجة عقد بدل غير مسجل بينه وبين الاستاذين يوسف ومصطفى عبد اللطيف بمقتضاه أخذ منهما ١٩ ف و ٥ ط و ٣ س ليكمل بها مقدار الثلاثين فدانا المبيعة مقابل اعطائهما اتيان أخرى آلت اليه بالشراء من المرحومة السيدة هديات

المكباني التى كانت زوجته ، ومع كون عقد البذل هذا غير مسجل وبالتالي فلا ينفل المليه فقد صدر بتاريخ ١٩٥١/٤/٢ حدم فى العقيتين ٨١٤ سنة ١٩٤٤ ، ٧٦٦ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة قضى برد وبطلان عقد شراء المستأنف عليه ( المطعون ضده ) من زوجته الأتيان التى تبادل بها الامر ابذى سيؤدى الى عبودة ال ١٩ ف و ٥ ط و ٣ س الى الاستاذين يوسف ومصطفى عبد اللطيف بسبب بطلان عقد البذل سالف البيان » وبعد ان اورد الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن على الوجه المتقدم رد عليه بقوله « وحيث أنه بالنسبة لما أثاره المستأنف فى خصوص حقه فى حبس باقى الثمن فانه مردود بالقول بانه لم يثبت وقت حلول القسط ١٩٤٧/١١/١٥ ان ثمة سببا هناك يخشى منه نزع ملكية الأتيان المبيعة من تحت يده ، هذا فضلا عن أنه لم ينسدر المستأنف عليه بعزمه على استعمال حقه فى الحبس قبل حلول ميعاد القسط المذكور حتى يتجنب اعمال حكم الشرط الصريح الفاسخ » - ولما كانت المادة ٣٣١ من القانون المدنى الملقى والتي تقابل المادة ٤٥٧/٢ ، ٣ من القانون القائم تنص على أنه « اذا حصل تعرض للمشتري فى وضع يده على المبيع بدعى حق سابق على المبيع أو ناشئ من البائع أو ظهر سبب يخشى منه نزع الملكية من المشتري فله أن يحبس الثمن عنده الى أن يزول التعرض أو السبب الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك » ومفاد ذلك ان المشرع لم يقصر حق المشتري فى حبس الثمن على حالة وقوع تعرض له بالفعل وإنما أجاز له هذا الحق أيضا واو لم يقع هذا التعرض اذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من

يده . فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري يخول له الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذى يهدده وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان فى العقد شرط يمنعه من استعماله ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفى بداته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذى يتهدهه ويكون فى نفس الوقت معتمدا على البائع فى دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار - لما كان ذلك وكان اكتشاف المشتري أن المبيع أو بعضه غير مملوك للبائع يعتبر من الأسباب الجدية التى يخشى معها نزع المبيع من تحت يده وبالتالي يجيز له حبس ما لم يؤده من الثمن حتى ولو كان المالك الاصلى لم يرجع عليه بدعى الاستحقاق أو ينازعه بعد فى المبيع ، وكان الطاعن قد دفع دعوى الفسخ التى أقامها عليه المطعون ضده - فيما دفعها - بأن من حقه حبس الباقي فى ذمته من الثمن بما فيه القسط المستحق فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لما كشفه من أن البائع ( المطعون ضده ) لا يملك ما يقرب من ثلثى الأتيان المبيعة وقدم للتدليل على ذلك كشفا رسميا مستخرجا فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ أى قبل ميعاد حلول القسط المذكور يفيد أن كل ما يملكه المطعون ضده فى زمام الحمودية الذى تقع فيه الأتيان المبيعة هو عشرة أفدنة وعشرة قراريط وعشرة أسهم بينما أن المبيع ثلاثون فدانا ولم ينازع المطعون فيه فيما تضمنه هذا الكشف فان الحكم المطعون فيه اذ اقتصر فى الرد على دفاع

يحاسب الطاعن فيما بعد على ما عسى أن يظهر من زياده او عجز في تقديره للمبلغ الباقي له فان المطعون ضده بذلك يكون قد عدل المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله ضد الطاعن الى مبلغ ٦٠٠ ج وهو باعتباره دائنا يملك اجراء هذا التعديل ولو بعد توفيق الحجز ولا يجوز للطاعن أن يجبره على استيفاء اكثر من هذا المبلغ - واذا كان يشترط لقيام العرض الحقيقي المشعوع بالايدياق مقام الوفاء أن يكون رفض الدائن قبول الوفاء المعروض بين مبرر وكان رفض المطعون ضده قبول المبلغ الذي عرضه عليه الطاعن وهو يريد على مطلوبه الذي أقر به وقصر التنفيذ عليه له ما يبرره سيما وأن الطاعن كان يبغى من اصراره على بقاء العرض على حالة اثبات وفائه بمبلغ ١٢٠٠ ج لم يحصل الوفاء به ونفى وفائه بمبلغ ٥٠٠ ج كان قد وفاه من قيمة الحكم المنفذ به ثم أراد خصمه من دين آخر عليه هو ثمن الأطنان المبعة كي يتفادى أعمال أثر الشرط الصريح الفاسخ وكان الطاعن من جهة أخرى غير محق قانونا في اصراره على عرض مبلغ يزيد على المبلغ الذي أقر المطعون ضده بأنه كل مطلوبه الذي يريد التنفيذ من أجله فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى اعتبار هذا العرض غير مبرر للذمة الطاعن من الباقي عليه من قيمة الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ المنفذ به ورفض القضاء بصحته لا يكون مخالفا للقانون وبالتالي يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس . »

« حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان بحث المبالغ التي سددتها الطاعن من قيمه الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ وأوجه الخلاف الذي تار بين طرفي الخصومة بشأن مصادرهما وتعيين الدين الذي تخصم منه انتهى الحكم الى ان مجموع المبالغ التي سددتها الطاعن من حساب الدين المقضى به بالحكم المذكور ٢٧٠٠ ج ثم قال الحكم المطعون فيه « ولما كانت قيمة الحكم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ وهي ٢٦٥٠ ج بالاضافة الى الفوائد المقضى بها - والمصاريف تزيد عن مجموع المبالغ المحددة فان طلب المستأنف ( الطاعن ) الحكم ببراءة ذمته من دين الحكم المذكور يكون قائما على غير اساس متعينا رفضه كما يتعين بالتالي رفض طلبه الزام المستأنف عليه ( المطعون ضده ) بأن يدفع له مبلغ ١٥١٢ ج والفوائد القانونية - كذلك لا محل لطلب الحكم بصحة عرض مبلغ ال ١٠٣٣ ج و ٣٦٢ م على اساس أنه الباقي للمستأنف عليه من قيمة الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ اذ أن هذا الأخير كان على حق في رفض هذا العرض الذي لا يمثل حقيقة الواقع اذ قرر ان دينه يقل كثيرا عن المبلغ المعروض وأن الباقي له في تقديره يبلغ نحو ستمائة جنيه فقط » - وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه واقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك انه لما كان الثابت ان المبلغ الذي عرضه الطاعن على المطعون ضده عرضا حقيقيا هو مبلغ ١٠٣٣ ج و ٥٠٠ م وكان المطعون ضده قد أجاب على هذا العرض بأن الباقي له من قيمة الحكم المنفذ به لايجاوز ستمائة جنيه تقريبا وأبدي استعدادا لاستلامها على أن

الطاعن في هذا الخصوص بأنه لم يثبت وقت حلول قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن هناك سببا يخشى منه نزع ملكية الأطنان المبعة من تحت يده يكون قاصر التسبب لعدم افصاحه عن العلة التي من أجلها لم ير اعتبار ما تمسك به الطاعن من أن البائع له ( المطعون ضده ) لا يملك جزءا كبيرا من الأطنان المبعة سببا يخشى معه على هذا الجزء أن ينزع من يده - أما ما تضمنه رد الحكم على هذا الدفاع من أن الطاعن ( المشتري ) لم يندر المطعون ضده ( البائع ) بعزمه على استعمال حقه في الحبس قبل حلول ميعاد قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ حتى يتجنب أعمال الشرط الصريح الفاسخ فان هذا القول من الحكم ينطوي على خطأ في القانون اذ أن استعمال الحق في الحبس لا يقتضي اعدارا ولا الحصول على ترخيص من القضاء ، كما أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق الا اذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . فان كان من حق المشتري قانونا أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور في التسبب ومخالفة القانون في خصوص قضائه في دعوى الفسخ رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن الموجهة الى قضائه في تلك الدعوى ولما كان قضائه في دعوى صحة التعاقد رقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ مؤسسا على قضائه في دعوى الفسخ فان نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضائه في هذه الدعوى يستوجب نقضه ايضا بالنسبة لقضائه في دعوى صحة التعاقد .



## — ٨٤ —

## المبدأ القانوني :

(أ) شركات أشخاص . انقضاء الشركة .

١ - لئن كان الأصل في شركات الأشخاص أنها تنقضى بوفاة أحد الشركاء إلا أنه وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدني يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسرا .

(ب) عيوب الإرادة . غلط .

٢ - الاقرار قضائيا كان أو غير قضائي - يتضمن نزول المقر عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه وهو بهذه المثابة ينطوي على تصرف قانوني من جانب واحد فيشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الإرادة فإذا شاب الاقرار غلط كان باطلا وحق للمقر الرجوع فيه .

(ج) إثبات تزوير

٣ - النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني .

## المحكمة :

« وحيث أنه وإن كان الأصل في شركات الأشخاص إنها تنقضى بوفاة أحد الشركاء . إلا أنه وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدني يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسرا . ولما كان البند الحادي عشر من عقد الشركة ينص على أنه « في حالة الوفاة - لورثة الشريك المتوفى أن يطلبوا التصفية أو أنهم يستمروا في الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص

بالنسبة للشريك المتوفى من شروط والتزامات » . وهذا النص مفاده أن الشركاء اتفقوا في عقد الشركة على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى إلا إذا طلب هؤلاء تصفيتها وإذا كانت المطعون ضدها أو باقي الورثة لم يطلبوا تصفية الشركة عقب وفاة مورثهم فإنها تعتبر مستمرة معهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإجابة طلب المطعون ضدها تصفية الشركة على قوله « أنه يجوز للمستأنفة المطعون ضدها - بالتطبيق لحكم البند الحادي عشر من عقد الشركة بوصفها إحدى ورثة الشريك الأول المرحوم محمد كامل سويلم أما طلب التصفية أو الاستمرار فيها بنفس شروط العقد أما وأنها قد طلبت التصفية فإن هذه المحكمة تجيبها إلى ما طلبت » وهذا الذي قرره الحكم مفاده أنه اعتبر الشركة قد استمرت مع ورثة الشريك الذي توفي عملا بالبند الحادي عشر من عقدها وهو نظر صحيح في القانون ولا مخالفة فيه للعقد - على سلف بيانه .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد نص اقرار المطعون ضدها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ قرر أن هذا الاقرار يتضمن تخارج مورث المطعون ضدها من الشركة وصحة عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المثبت لهذا التخارج وأن للمطعون ضدها أن تطعن في هذا بالغلط كانت لم توقع عليه إلا لاعتقادها

بصحة عقد أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المثبت للتخارج وهذا الذي قرره الحكم لا يفيد أنه أثبت صحة الاقرار وصحة عقد التخارج ثم عاد وأهدرهما وبالتالي يكون التناقض المدعى به لا أثر له في الحكم كما أن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن الاقرار قضائيا كان أو غير قضائي يتضمن نزول المقر عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه وهو بهذه المثابة ينطوي على تصرف قانوني من جانب واحد فيشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الإرادة فإذا شاب الاقرار غلط كان باطلا وحق للمقر الرجوع فيه ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن سجل المطعون ضدها ادعت بتزوير عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وملخصه المشرح في ١٦ أبريل سنة ١٩٥٨ وأعلنت الطاعنين بشواهد التزوير تنازلا عن التمسك بهاتين الورقتين واقتصر في إثبات دفاعهما على الاقرار المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ قرر الحكم ما يأتي « لما كان ذلك وكان هذا الاقرار الأخير إنما يتوقف حجتيه على المستأنف ( المطعون ضدها ) على صحة عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وصحة صدوره من مورثها . هذا العقد الأخير الذي تنازل المستأنف عليهما عن التمسك به أمام محكمة أول درجة وأجابتهما تلك المحكمة إلى ذلك وأنهت إجراءات الادعاء

بالتزوير ومن ثم فلا يعتبر هذا الاقرار حجة على المستأنفة وبالتالي تعتبر الشركة بالنسبة لمورثها قائمة بمقتضى عقد تأسيسها المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٤ - وهذا الذي قرره الحكم مفاده أن المحكمة اعتبرت عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ غير موجود بعد أن تنازل الطاعنان عن التمسك به وبذلك ينعدم الدليل على حصول تصفيتها وتعتبر الشركة قائمة طبقاً لعقد تأسيسها المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٤ الذي لم يعدل عنه وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن النزول عن التمسك بالورقة المؤرخة أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المثبتة لتخارج المورث من الشركة - بعد الادعاء بتزويرها - يجعلها غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني - ولما كانت محكمة المطعون فيه - قد أنهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الباعث الدافع لقرار المطعون ضدها بكل ما أقرت به في الورقة المؤرخة ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ هو اعتقادها بوجود عقد التعديل المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وبصححة توقيع مورثها عليه وأنه لولا هذا الاعتقاد ما صدر منها هذا الاقرار وأنه وقد تبين عدم وجود هذا العقد نتيجة التنازل عن التمسك به بعد الادعاء بتزويره فإن اقرارها يكون مشوباً بغلط كان الطاعنان على علم به فإن الحكم اذ انتهى إلى أن من حق المطعون ضدها أن ترجع في اقرارها وأنه لا يعتبر حجة عليها لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث أن ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه بحمل الرد الضمني على ماورد بأسباب الحكم الابتدائي مخالفاً لرأيه هذا علاوة على أن محكمة الاستئناف اذا ألقت الحكم الابتدائي لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما تضمنته أسبابه مادامت قد أقامت قضاءها على مايسوغه من الاعتبارات وحيث أن لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني ٢٧ لسنة ٢٢ ق  
في ١٩/١/١٩٦٧ بالهيئة السابقة

## — ٨٥ —

### المبدأ القانوني :

(١) التزام : وفاة . اوراق تجارية شيك « تزوير . بنوك .

١ - وفاة البنك بقيمة شيك . مذيل من الاصل بتوقيع مزور على عميله الذي عهد اليه بامواله . وفاة غير صحيح وغير مبرر لدمه البنك لحصوله من لا صفة له في تلقيه . هذه الورقة ليس لها في أي وقت صفة الشيك أو الكمبيالة لفقدانها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . انتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجاري التي تلتزم صحة الوفاء الحاصل من من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء - ولو تم بغير خطأ - تقع على عاتق البنك ايا كانت درجة اتقان التزوير . وذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالصك والا تحمل هو تبعة خطئه .

### الحكمة :

« وحيث أنه وان كان صحيحاً ما يقوله الطاعن من أن التقنين المدني لم يأخذ بنظرية تحمل التبعة إلا أن مسئوليته انحصرت تقوم على أساس أن البنك المسحوب عليه لا تبرأ ذمته قبل

العميل الذي عهد اليه بامواله اذا وفي بقيمة شيك مذيل من الاصل بتوقيع مزور عليه لأن هذه الورقة لم يكن لها في أي وقت صفة الشيك أو الكمبيالة لفقدانها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من القانون التجاري والتي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاة البنك بقيمتها وفاء غير صحيح لحصوله من لا صفة له في تلقيه وبالتالي فإن هذا الرفاء - ولو تم بغير خطأ - من البنك لا يبرئ ذمته قبل العميل ، ولا يجوز قانوناً أن يلتزم هذا العميل بمقتضى توقيع مزور عليه لأن الورقة المزورة لا حجية لها على من نسبت اليه ، ولهذا فإن تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك ايا كانت درجة اتقان التزوير ، وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه في الصك والا تحمل هو تبعة خطئه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه قد أقاما قضاءهما بنفي الخطأ عن المطعون ضده على نظر حاصله أن وقائع الدعوى لم تكشف عن ثبوت أي خطأ يمكن نسبته إليه فيما يتصل بتحرير أوامر الدفع موضوع الدعوى أو تزويرها أو صرفها حيث حررت على اوراق عادية وليس على نماذج الشيكات المسلمة اليه من البنك كما أن صلة الصداقة والمعاملات المالية التي قال البنك الطاعن بوجودها بين المطعون ضده وخال مرتكب التزوير ليس من شأنها أن تجعل المطعون ضده مخطئاً أو مساهماً في الخطأ الذي ترتب عليه صرف هذه الشيكات لأن تلك الصلة حتى لو صيغ أنها مكنة مرتكب التزوير من الاسام برصيد المطعون ضده والاطلاع على



## المحكمة :

« وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الحكم المطعون فيه اذا ارتبط بالحكم الجنائي الذي قضى بمصادرة القطن المضبوط والمبلغ المتحصل من بيعه استند الى قوله « انه من المقرر ان حجبة الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية قاصرة على (١) وقوع الجريمة (٢) وصفها القانوني (٣) نسبتها الى فاعلها ، وهو ما تشير اليه المادة ٥٦ من قانون الاجراءات، اما بالنسبة للعقوبة فهي في الاصل شخصية لا تمتد آثارها الى غير المحكوم عليه . والمصادرة في ذلك شأن العقوبة هي عقوبة تكميلية فلا تمتد آثارها الى حقوق الغير الا اذا حكم بها كاجراء بوليسى على اساس ان الاشياء المحكوم بمصادرتها تدخل في عداد الاشياء الممنوع التداول فيها قانونا مما يعبد صنعها او استعمالها او حيازتها او بيعها او عرضها للبيع جريمة في حد ذاته وفقا لنص المادة ٣٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات فانه ليس للمحكمة المدنية في هذه الحالة ان تعدل في هذا الوصف وان تعتبرها على خلاف ذلك - ذلك ان المحكمة الجنائية هي صاحبة السلطة في تكييف وصف الجريمة ومن نتائجها الحتمية نوع المصادرة المحكوم بها وحكمها في ذلك يقيد المحكمة المدنية التي لا يجوز لها ان تنحرف عنه في جميع الاحوال سواء بالنسبة للمحكوم عليه او الغير . ومن شأن ذلك انه متى كانت المصادرة قد قضى بها من المحكمة الجنائية بوصف ان الفعل الجنائي يتدرج في مشمول الفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات فلا يحق للمحكمة المدنية ان تناقش حق الغير المتعلق بالاشياء المحكوم بمصادرتها او ان تبحث عن حسن نيته اذ يكون في ذلك مساس بحجبة الحكم الجنائي

» وحيث ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه على ان الطاعن مسئول عن الوفاء بقيمة الشيكات المزورة على المطعون ضده ولو كان التزوير متقنا ، ولما كان هذا الذي قرره الحكم صحيحا في القانون على ما سلف بيانه في الرد على السبب الاول ويحمل الرد الضمني على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من انتفاء مسئوليته بسبب اتقان التزوير فان النعى على الحكم بالقصور في هذا الشأن يكون على غير اساس . والنعى مردود في وجهه الثاني بما سبق الرد به على الوجه الثاني من السبب الاول من ان الحكم المطعون فيه نفى باسباب سائغة وقوع اي خطأ من جانب المطعون ضده ومن ثم فلا محل لتعيبه في هذا الخصوص بالقصور في التسبب . »

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طن مدني ٢٢١ لسنة ٢٣ ق  
في ١٩٦٧/١/١٩ بالهيئة السابقة .

## - ٨٦ -

## المبدأ القانوني :

(١) حكم . حجة الشيء المحكوم فيه .

١ - الحكم الصادر في الدعوى الجنائية له حجته امام المحاكم المدنية فيما فصل فيه فصلا لازما في امر يتعلق بوقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية .

(ب) حكم . حجة الشيء المحكوم فيه . مصادرة .

٢ - الحكم الجنائي بمصادرة المبلغ المتحصل من بيع السلعة المضبوطة . تنصرف حجته امام المحكمة المدنية الى ذات المبلغ .

توقيعه الصحيح ، فانها لا تصلح دليلا على قيام خطأ يصح اسناده اليه وكانت هذه الاسباب التي استند اليها الحكم المطعون ضده في نفى الخطأ عن المطعون ضده سائغة ومن شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم وكان هذا الحكم - خلافا لما يقول الطاعن - لم يتطلب لتوافر الخطأ الموجب لمسئولية المطعون ضده ان يكون متعمدا اذ ان لفظ « مقصودة » التي وردت في اسبابه وصفا للمساهمة التي نفاه عن المطعون ضده هو لفظ زائد يستقيم الحكم بدونه - لما كان ذلك ، فان النعى بالأوجه الثلاثة المتقدمة يكون على غير اساس . والنعى في وجهه الرابع مردود بانه لما كان مما أسس عليه المطعون ضده طلبه مبلغ الثلاثمائة جنيه الذي طلب الحكم له به على سبيل التعويض ان هذا المبلغ هو نظير ما لحقه من اضرار بسبب امتناع الطاعن عن الوفاء له بمبلغ ٢١١٦ ج قيمة اوامر الدفع المزورة - وكان القانون المدني قد حدد في المادة ٢٢٦ منه التعويض عن التأخير في الوفاء بدين من النقود معلوم المقدار وقت الطلب بفائدة قدرها ٤ ٪ في المسائل المدنية ، ٥ ٪ في المسائل التجارية تسرى من تاريخ المطالبة القضائية بها وكان طلب المطعون ضده التعويض على النحو السابق يتضمن طلبه هذه الفوائد ، واذا كانت فوائد التأخير تستحق دون حاجة لاثبات ضرر للدائن او خطأ من جانب المدين غير تأخره في الوفاء وكان مبلغ المائة جنيه الذي قضى به الحكم للمطعون ضده على سبيل التعويض يقل عن الفائدة التي يستحقها طبقا للمادة ٢٢٦ المشار اليها من تاريخ رفعه الدعوى في اول نوفمبر سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ الحكم الابتدائي ( ١٥ يونيه سنة ١٩٦١ ) فان النعى بهذا الوجه يكون غير منتج . »

المتحصل من البيع ، واذ قرر المحكم المطعون فيه الارتباط بقضاء الحكم الجنائي بالمصادرة باعتباره قضاء لازما ومتعلقا بوقوع الفعل المكون للجريمة على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فان مؤدى ذلك هو اعتبار ارتباط الحكم المطعون فيه واردا على مصادرة المبلغ المتحصل من البيع ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة للرد على دفاع الطاعنة الذي تدعى بموجبه بأنها اتفقت على الاحتفاظ بحقوقها في استيفاء دينها من ثمن القطن المسودع خزانة المحكمة ، اذ بقرض حصول مثل هذا الاتفاق فانه - وقد قضى بالمصادرة على النحو المتقدم - أصبح واردا على غير محل ، ومن ثم يكون الحكم فيما انتهى اليه قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بمخالفته أو بالقصور في التبرير على غير أساس . »

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني ٢٢٨ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/١/٢٤ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة الدكتور  
مبد السلام بليغ وبطرس زغلول  
ومحمد صادق الرشيدى وامين  
فتح الله وابراهيم حسن علام  
المستشارين .

## — ٨٧ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) اثبات . « الاترار القضائي » .  
« الاترار غير القضائي » .

١ - الاترار الصادر أمام القضاء  
حجة قاطعة على المقر أما الاترار غير  
القضائي فيخضع لتقدير محكمة  
الموضوع .

العام الذي تتأثر به مصلحة الجماعة حتى لا تتعرض الاحكام الجنائية لاعادة النظر في الامر الذي فصلت فيه وكان فصلا لازما ، لما كان ذلك وكان الحكم الجنائي الذي ارتبط به الحكم المطعون فيه قد قضى بأن القطن المضبوط باعتباره جسم الجريمة المنسوبة للمطعون عليه الثالث هو مما بعد التعامل فيه جريمة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس ، واذ رتب الحكم على ذلك قضاءه بمصادره طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، فان قضاءه بالمصادرة يكون قضاء لازما . واذ يتعلق هذا القضاء بوقوع الفعل المكون للجريمة لورود التجريم على القطن المتعامل فيه - وهو جسم الجريمة - فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون اذ ارتبط بالحكم الجنائي المشار اليه فيما قضى به من مصادرة باعتبار أن هذا القضاء مما ترد عليه الحجج امام المحاكم المدنية . ولا يؤثر في الارتباط بهذا القضاء أن يكون موضوع المصادرة وهو القطن سلعة صالحة اصلا للتداول ذلك أن التجريم لم يرد على أصل الشيء ، بل ورد عليه بعد ما شابه من عوار . رأى المشرع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة أن يعد تداوله في هذه الحالة جريمة ، لما كان ما تقدم فان النعي على الحكم بمخالفته القانون بهذا السبب يكون على غير أساس . »

« وحيث ان هذا النعي مردود ذلك أن الثابت من قرارات المحكم المطعون فيه أن بيع القطن وايداع ثمنه خزانة المحكمة قد تم قبل القضاء بالمصادرة وأن المصادرة المقضى بها طبقا لنص المادة ٣٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات قد وردت وفقا لما قرره الحكم الجنائي على المبلغ

وما أعطاه من وصف قانوني للفعل وللشيء محل المصادرة . وتشمل المصادرة المقابل أو الثمن اسوة بالشيء المصادر نفسه سواء بسواء اذ أن الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر اقرار للضبط الذي تأمر به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكم من القاضي بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثليها على الشيء موضوع المصادرة تم صحيحا في الحدود التي رسمها القانون ولذلك ينعطف حكم المصادرة الى يوم الضبط ، هذا فضلا عن أن قانون تحقيق الجنايات الذي تم الضبط في ظله يجيز للنيابة العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه بنفقات تستغرق قيمته وايداع ثمنه ، مما يقتضاه بدهاة أنه اذا قضى بالمصادرة ، أن ينصب الحكم بها على الثمن المتحصل من بيعها . وهو ما اشار اليه حكم النقض الجنائي في أسبابه ، وعلى ذلك فسواء كانت المصادرة منصبة على نفس الشيء أو على ثمنه فانه يحتاج بها على الكافة ولا يجوز للغير حتى ولو كان حسن النية أن يستوفي حقوقه من هذا المقابل . ولما كان على القاضي الجنائي - وهو يصدد الفصل في أمر الأشياء المضبوطة في جريمة معينة - أن يعرض لحكم القانون في شأنها ويفصل على مقتضاه ، وكان للحكم الصادر في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حججية الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية اذا كان الفصل في الدعوى المدنية يستلزم معرفة ما اذا كانت هناك جريمة وكان الحكم الجنائي قد فصل فصلا لازما في أمر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وذلك لاتصال هذه الحجج بالنظام



الخبر المقدم في الدعوى من وجود عجز في وزن البضاعة المسلمة فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . »

« وحيث ان هذا النعي مردود ذلك أن نص المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن اذ جرى على أنه اذا لم يحصل اخطار كتابي بالهلاك أو التلف وبماهية هذا الهلاك أو التلف للناقل أو وكيله في ميناء التفريغ قبل أو في وقت تسليم البضاعة ووضعها في عهدة الشخص الذي يكون له الحق في استلامها طبقاً لعقد النقل فان هذا التسليم يعتبر - الى أن يثبت العكس - قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن ، فان مفاد ذلك أن المشرع وان كان قد اقام من عدم الاخطار قرينة على اعتبار أن التسليم تم بالكيفية الموصوفة بها البضاعة في سند الشحن الا أنه أجاز اثبات عكسها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية وجود عجز بالبضاعة المسلمة للمطعون ضدها اخذاً بتقرير الخبر المقدم في الدعوى على النحو السالف الإشارة اليه في الرد على السبب السابق ، فانه يكون قد أخذ بعكس هذه القرينة طبقاً لما تجيزه المادة السابقة ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير صحيح . »

« وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن - بعد أن أوجبت على الناقل استلام البضائع وأخذها في عهده وأن يسلم الى الشاحن بناء على طلبه سند الشحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود ١ ، ب ، ج من تلك الفقرة - نصت على ما يأتي « ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزماً بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها

وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن اليه منها فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس . »

وحيث ان حاصل السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للمادة ٢/٤ من معاهدة سندات الشحن التي تقضى بعدم مساءلة الناقل عن الهلاك أو التلف الناتج عن عدم كفاية التغليف ذلك أن الثابت أن البضاعة - وهي من السكر - معبأة في أجولة رقيقة زنة كل منها مائة كيلو جرام ، وهو تغليف غير كاف بالنسبة لنوع البضاعة وطبيعة الرحلة ومدتها مما يعفى الناقل من المسؤولية عن العجز الذي لحقها

وحيث ان ما يثيره الطاعن بهذا السبب هو دفاع يخالطه واقع لم يقدم الطاعن الدليل على سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير مقبول .

« وحيث أنه لما كان الاقرار المقصود في المادة ٤٠٩ من القانون الإداري باعتباره حجة قاطعة على المقرر هو الاقرار الصادر أمام القضاء ، وكان الاقرار خارج القضاء يخضع للقواعد العامة اذ يرد في شأنه نص خاص فلمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الاثبات بغير معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها سائفاً . واذ يبين من الحكم المطعون فيه أن اقرار الوزارة باستلام البضاعة الثابت بالحرر المؤرخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قد صدر قبل قيام النزاع ، وكان الحكم قد استخلص منه استخلاصاً سائفاً في حدود سلطته الموضوعية أنه أنصب على استلام الوزارة للرسالة من حيث عدد الأجولة وليس بحسب وزنها ، واستند في قضائه الى عبارات هذا المحرر التي لم يرد للوزن ذكر فيها ، والى ما أثبتته تقرير

(ب) اثبات . « النقل البحري » . « التزامات الناقل » . « معاهدة سندات الشحن » .

٢ - عدم اخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن وجواز اثبات عكس هذه القرينة . (ب) اثبات . « النقل البحري » .

(ج) « التزامات الناقل » .

٢ - التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن أقديلاً على جهله بصحة البيانات المدونة فيه . عدم الاعتداد به الا اذا وجدت لدى الناقل اسباب جديّة الشك في صحة بيانات الشان او لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها ويقع عبء اثبات مبررات التحفظ على الناقل .

(د) اثبات . « الخبرة » .

٤ - حق محكمة الموضوع في أن تأخذ أولاً تأخذ بتقرير الخبر كله أو بعضه .

### المحكمة :

« وحيث أنه لما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أنه بنى مسؤولية ربان السفينة على ما ثبت من تقرير خبر شركة مانلى الذى عاين البضاعة المشحونة وهي ما زالت في عنابر السفينة من أن ما أصاب البضاعة من عجز في الوزن كان نتيجة تمزق الأجولة وتفجرها بسبب الهزات والحسرة والاحتكاك في عنابر السفينة ، واستبعد الحكم ما ورد بمحضرى تفتيش الباخرة واستلام مندوب الوزارة للبضاعة لأنهما لم ينصبا الا على عدد الأجولة دون وزنها ، ورتب على ذلك أن الشركة الناقلة تظل مسئولة عن العجز في وزن الرسالة طالما أنها لم تقدم الدليل الذى ينفي مسئوليتها عنه . لما كان ذلك وكان لقاضى الموضوع السلطة التامة في بحث الأدلة والمستندات المقدمة في الدعوى

بما يؤكد أن الاجولة انفجرت وهي بداخل عنابر السفينة فتناثر السكر منها . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه أذ هي لا تقضى الا على أساس ما تطمئن اليه فيه ، فلا على المحكمة أن هي أطرحت ما قرره الخبير من أن تمزق بعض الاجولة كان ايضا نتيجة تداولها أثناء عملية التفريغ ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضدها قدمت سند الشحن محررا بلغة اجنبية ، وقد طلب الطاعن من المحكمة تكليف المطعون ضدها بترجمته الى اللغة العربية فلم تجبه الى هذا الطلب مما يعتبر اخلافا بحق الدفاع .

وحيث ان الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل . «

طعن مدني ٢٠٥ لسنة ٣٢ ق  
في ١٩٦٧/١/٢٤ بالهيئة السابقة

— ٨٨ —

### المبدأ القانوني :

(١) اعلان . « في مواجهة النيابة . »

١ - افادة رجل الادارة المرافق

للمحضر - بعد التحري - بعدم وجود

المراد اعلانه وعدم معرفة محل اقامته .

جواز اعلانه بعد ذلك في مواجهة

النيابة .

لم يرد على ما اثاره الطاعن من بطلان تقرير الخبير الاستشاري وعدم الاعتداد بكشف اوزان الساحل الذي استند اليه الخبير في اثبات العجز المادي به وأن هذا التقرير حرر في ١٩٥٨/١٠/٥ أي بعد عمليتي الاستلام والتفريغ مما يهدمه كدليل في الدعوى . ( والثاني ) أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا لتقرير ككل بل أخذ ببعضه دون البعض الآخر ، اذ بينما نسب الحكم الى الطاعن عدم العناية برص البضاعة استنادا الى ما ذكره الخبير في تقريره بأن تفجير الاجولة وتسرب محتوياتها كان نتيجة الاهتزاز والاحتكاك ، فقد أغفل الحكم ما ذكره الخبير في تقريره من أن تمزق الاجولة وتفجيرها كان أيضا نتيجة تداولها بالأيدي أثناء عمليتي الشحن والتفريغ مما أدى الى فقد جزء من مضمونها . واذا كانت الشركة الناقلة غير مسئولة عن هاتين العمليتين فإن افعال الحكم المطعون فيه لهذا الشق من تقرير الخبير وعدم الرد عليه يعد قصورا يعيب الحكم .

« وحيث أنه لما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أنه استند الى ما جاء بتقرير الخبير الاستشاري من أنه عاين البضاعة المشحونة وهي مازالت في عنابر السفينة وأن ما أصابها من عجز في الوزن كان بسبب تمزق الاجولة وتفجيرها نتيجة الحركة والاحتكاك في عنابر السفينة ، كما استند الحكم الى ما قرره من « أن ما جاء في محضر تفتيش الباخرة الذي تتمسك به الشركة الطاعنة يؤكد صحة المعاينة التي اجراها خبير شركة مائلي للبضاعة وهي ما زالت في عنابر السفينة اذ جاء بذلك المحضر أن عمال متعهد التفريغ قامو بكنس العنبرين وتعبئة السكر في اجولة

علامات أو عددا أو كمية أو وزنا اذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة اليه فعلا . أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منها . « ومؤدى ذلك أن مثل هذا التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة اليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ولا يكون له اعتبار في رفع مسؤوليته عن فقد البضاعة المسلمة اليه الا اذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك . ويقع عبء اثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على عاتق الناقل ، فان عجز عن هذا الاثبات تبين عدم التعويل على هذا التحفظ . ولما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وهو مما لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة سالفة الذكر تنص على أنه « يعتبر سند الشحن المحرر بهذه الكيفية ( الهيئة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ) قرينة على أن ناقل البضاعة تسلمها بالكيفية الموصوفة بها طبقا للفقرة الثالثة ا ، ب ، ج من هذه المادة ما لم يقر الدليل على خلاف ذلك » فإن الطاعن لا يفيد من التحفظ المسدود في سند الشحن في هذا الخصوص ، ويكون النعي على الحكم بمخالفة القانون بهذا السبب على غير أساس . «

وحيث ان الطاعن ينعي بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من وجهين : ( الاول ) أن الحكم



— ٨٩ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) عقد . « الإيجاب والقبول »  
لائحة تشريعية . تصدير

١ - الشروط التي يعلنها وزير المالية والاقتصاد للتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل إعطاء إذن التصدير تعتبرها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة والتقدم بطلب لمراقبة التصدير وصنوع الاذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن عنها . ولا تعتبر هذه الشروط بمثابة لائحة تشريعية .

( ب ) عقد . « تنفيذ العقد » .  
المسئولية التعاقدية . تصدير .

٢ - صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين وقيام مصلحة الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيولة بين من صدر له الاذن وبين تصدير السلعة . اعتبار ذلك اخلافاً بالتزام التعاقدى . ويترتب عليه عدم التزام من صدر له الاذن بالوفاء بمقابل الاذن .

( ج ) اثبات . عبء الاثبات .

٣ - الاصل براءة الذمة ومنشأها عارض ويقع الاتبات على من يدعى ما يخالف اثبات ذلك مدعى كان او مدعى عليه .

### الحكمة :

« وحيث انه لما كان يبين من الاطسلاع على الشروط التي وضعها وزير المالية والاقتصاد لتصدير رجميع الكون الخيالي والمقدمة صورتها في ملف الدعوى المضموم انها تقضى بأن على الراغبين في تصدير السلعة المذكورة أن يتقدموا بطلباتهم الى المراقبة العامة للتصدير مصحوبة بشيك مقبول الدفع يكامل ثمن اذن التصدير أو بخطاب ضمان من أحد البنوك ، واذ تحددت الشروط المذكورة

تدل على سوء نيته لم يسعهم الا أن يعرضوا عليه القسط المستحق البالغ ١٢٥٠ ج عرضاً حقيقياً باعذار اعلن له بتاريخ ١٩٥٩/٢/٤ فرفض استسلام المبلغ وقام المحضر بإيداعه خزانة محكمة بندر الجيزة بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥ تحت رقم ٢١ يومية للذمة المعلن اليه على أن يصرف له بلا قيد ولا شرط ولا إجراءات وقد أعلن بمحضر الايداع بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥ وأنه يحق للطالبين - الطاعنين - والحالة هذه رفع الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع ... » ويبين من هذا الذي أسس عليه الطاعنون دعواهم أنه يتضمن حتما طلبهم القضاء بصحة العرض والايداع . واذا ذهبت المحكمة الى أن العرض والايداع الحاصل من الطاعنين لا يعتبر مبرئاً لدمتهم من القسط الذي حل في أكتوبر سنة ١٩٥٨ لأن مورث المطعون ضدهم رفض العرض ، وتطلبت أن يحصل الطاعنون على حكم سابق بصحة العرض والايداع ، ولم تقم اعتباراً للطلب الموجه بالدعوى المرفوعة أمامها من الطاعنين بحسبانه طلباً سابقاً على طلبهم الحكم بصحة ونفاذ العقد ، ورتبت على ذلك قضاءها بفسخ العقد ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وحجبت نفسها بذلك عن بحث طلب صحة العرض والايداع الذي تضمنته صحيفة دعوى الطاعنين ، مما يتعين معه نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . »

طعن مدنى ١٦٠ لسنة ٢٣ ق  
في ١٩٦٧/١/٢٤ بالهيئة السابقة

( ب ) حكم . « تسببه » . دفاع .  
دفاع جوهرى . التزام . « الوفاء » .  
عرض وايداع . بيع . « دعوى صحة ونفاذ العقد » .

٢ - دعوى المشتري بصحة ونفاذ البيع المتضمنة انه قد عرض الثمن المستحق على البائع ولما رفضه اودع لدمته . يتضمن طلب الحكم بصحة العرض والايداع . واقتضاء المحكمة أن يستصدر المشتري حكماً سابقاً بصحة العرض والايداع . خطأ في تطبيق القانون .

### الحكمة :

« وحيث أن مبنى الدفع ببطلان الطعن أن المطعون ضدهم عداً الأول لم يعلنوا به اعلاناً صحيحاً ، ذلك أنهم أعلنوا الى النيابة بغير اجراء التحريات التي اوجبها القانون .

وحيث أن هذا الدفع مردود ذلك أن الثابت أن الطاعنين وجهوا اعلان الطعن في ١٩٦٥/٧/٣١ للمطعون ضدهم في محال اقامتهم المعروفة لهم ، وأنبت المحضر بورقة الاعلان أن رجل الادارة المرافق له افاد بان المطعون ضدهم عداً الأول لا يقيمون بهذه المحال ولا يعرف لهم محل اقامة وذلك بعد التحرى فقام الطاعنون باعلانهم في مواجهة النيابة في ١٩٦٥/٨/٤ ، اذ كان ذلك فان هذا الاعلان يكون صحيحاً منتجا لكل آثاره . « وحيث أن الثابت بصحيفة الدعوى رقم ٤٦٩ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة التي اقامها الطاعنون ضد مورث المطعون ضدهم وضمت الى الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٥٨ التي اقامها هذا الأخير وصدر فيهما الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أوردوا بها « أنه ازاء ما ظهر من تصرفات المعلن اليه - مورث المطعون ضدهم - السابق ذكرها والتي

التمن الذي تستحقه الحكومة عن هذا الاذن بواقع اربعة جنيهات ونصف للطن الواحد : فان مؤدى ذلك ان يعتبر الاعلان من وزير المالية والاقتصاد متضمنا شروط التصدير دعوة للكافة الى تصدير وجيع الكور الخيالي طبقا لتلك الشروط . فاذا تقدم شخص للمراقبة بطلب للتصدير مستوفيا لشروط وصدر له الاذن بالتصدير نشأت علاقة تعاقدية بينه وبين الحكومة اساسها الايجاب والقبول : وتفرض هذه العلاقة على كل من طرفيها التزامات متبادلة قوامها الشروط المعلن عنها من جانب الحكومة والمقبولة من جانب طالب التصدير فلا تعتبر تلك الشروط بمثابة لائحة تنظم العلاقة بين الحكومة والافراد . ولما كان يتعين صدور الاذن حتى يستطيع صاحبه تدبير ما يلزم لتنفيذ مضمونه بالسعي للحصول على الكمية المطلوب تصديرها من السوق المحلية ، فان الطاعن - بصفته وزيرا للمالية والاقتصاد والرئيس الاعلى للمراقبة العامة للتصدير والاستيراد - وقد اعطى اذنا بالتصدير وحالت مصلحة الجمارك بعد ذلك بين من صدر له الاذن وبين التصدير ، فانه بصفته وزيرا للمالية والاقتصاد يكون قد اخل بالتزامه التعاقدى بواسطة احدى المصالح التابعة له - وهى مصلحة الجمارك - بما يترتب عليه ان لا يكون من صدر له الاذن ملزما بالوفاء بمقابلته . ولا يقدح في ذلك نص البند السابع من شروط التصدير الذي يقضى بان « تمن اذن التصدير يصبح مستحقا للحكومة بمجرد اصدارها له ولو لم يقيم من صدر له الاذن بشحن البضاعة » اذ ان مفاد هذا النص في ضوء ما تقدم ان يستحق ثمن الاذن للحكومة في حالة عدم

التصدير اذا كان سببه راجعا الى من صدر له الاذن اما اذا كان هذا السبب يرجع الى من أصدره فلا يستحق عنه مقابل . ولما كان الحكم الابتدائي الذي ايد به الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه قد حصل ان مصلحة الجمارك هى التى حالت بدون مسوغ بين المطعون ضده الاول وبين تصدير وجيع الكور الخيالي رغم الاذن له بذلك وذهب الحكم في تفسير البند السابع من شروط التصدير الى انه « لا يفسر بأحقية الحكومة في المطالبة بثمن الاذن بمجرد اصداره ولو لم يقيم المصنوع بالشحن وأيا كان سبب عدم التصدير ... » وانما يفسر بان من حق الحكومة ان تطالب بثمن اذن التصدير اذا هى منحت اذن التصدير لطالبه بشروط معينة وحددت له أجلا للتصدير فلم يستوف الشروط المطلوبة أو تقاعد حتى فوت الميعاد المحدد للشحن بفعله أو خطئه » ، وكان هذا الذى أورده الحكم صحيحا في القانون على ما سلف بيانه فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض هذا الطعن .

« وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك انه لما كان الأصل هو براءة الذمة وانشغالها عارض فان الاثبات يقع على عاتق من يدعى ما يخالف الثابت أصلا ، ملحقا كان أو مدعى عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه انه أقام قسساء بالزام الطاعن بالمبلغ المحكوم به على قوله « من بين مفردات المبلغ الذى يطالب به المستأنف ( المطعون ضده الاول ) والوارد تفصيلا بيانه في المذكرة المقدمة منه لهذه المحكمة والسابق له ترديده أمام محكمة اول درجة متضمنا أن هناك مبلغ ٤٨٣ ج هو ثمن ٩٢ طن حتى العجز الذى ظهر عند استرداده

البضاعة من الجمرک بعد الفاء قرار اللجنة الجمركية وذلك بواقع ٢٥٠ ره للطن الواحد فان المستأنف عليه بصفته ( الطاعن ) في ادوار الدعوى وقد ناقش في مذكرته تفضيلات هذه الدعوى لم تجيء اشارته نافية لوجود هذا العجز الأمر الذى يكون معه قول المستأنف بوجود ذلك العجز له ما يسانده في المطالبة بما يعادل قيمته . ولا جدال هنا في مسئولية الجمرک عن قيام العجز خاصة وأن مستندات المستأنف المقدمة أمام محكمة اول درجة والمرفقة والتي اطلعت عليها هذه المحكمة ما يؤكد قوله بأن الرسالة التى نقلها الى الجمرک كانت تقدر ب ٥٠٠ طن فتكون مطالبتة باسترداد ما يقابل القدر الفاقد له ما يسوغه وكان مؤدى هذا الذى قرره الحكم هو اعفاء المطعون ضده من اقامة الدليل على ما يدعيه من عجز في البضاعة لانشغال ذمة الطاعن وذلك على خلاف الثابت أصلا وهو براءة ذمته ، فان الحكم يكون قد اخطأ في القانون . واذ تبين من مذكرة الطاعن التى قدمها الى محكمة الاستئناف والمودعة برقم ١١ بالملف الاستئنافى المنضم انه تمسك بهذا الدفاع بقوله « وندعونا جانب الاحتياط الى دفع مظنة القول بان وزارة الخزانة قد سلمت ضمنا بمستندات المستأنف ... اذ الثابت ان تلك المستندات فضلا عن كونها مستندات صرفية لا حجية لها في الاثبات فهى عبارة عن فواتير يمكن اصطناعها خدمة للنزاع ومن ثم فلا يمكن ان تحتاج بها الحكومة وبالتالي فلا يمكن الاستناد على مجرد عدم مناقشتها الى القول بالتسليم بها ، وكان مفاد هذا الذى ذكره الطاعن أمام محكمة الاستئناف انه لا يسلم بالمبالغ التى يطالب بها المطعون ضده ، فان ما ذهب اليه الحكم المطعون



يكن الغرض منه الاساءة الى العامل وذلك في نطاق ما تقضى به المادة ٢/٦٩٦ من القانون المدني ، واذا لم يكشف الحكم المطعون فيه عن مقتضيات نقل الطاعن الثاني في هذا النطاق ، وكان لا ينهض ردا على دفاع الطاعنين ما قرره الحكم من أن الطاعن الثاني تعهد في العقد المصدق عليه بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٤ بالاستمرار في خدمة الشركة في العمل الذي تسنده اليه لمدة سبع سنوات ، ذلك أن نوع العمل بموجب العقد المشار اليه يعتبر غير محدد اتفاقا ويتعين لتحديد وفق لما تقضى به المادة ٢/٦٨٢ من القانون المدني أن يرجع الى عمل المثل ثم الى عرف الجهة فان لم يوجد تولى القاضي هذا التحديد وفقا لمقتضيات العدالة ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

الطعن ٢٦٤ لسنة ٣٣ مدنى  
١٩٦٧/١/٢٤ بالهيئة السابقة

— ٩١ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) ضريبة ارباح تجارية وصناعية  
لجان التقدير - طعن في قراراتها .  
١ - الحكم الوقتي الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لجان التقدير - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - انما قصد به قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بان كانت لم تعلن اصلا او كانت قد اعلنت ولم ينقض

اختلافا جوهريا عن عمله السابق ولا يتفق مع مؤهلاته كمهندس فنى ، واذا قرر الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلي « ولا تأخذ المحكمة بما أثاره المدعى عليه الأول - الطاعن الثاني - من أن نقله من وظيفته بقسم البرم الى العمل بالمخازن يعتبر تنزيلا لدرجته يبيح له أعمالا لعقد العمل الفردي ترك العمل ذلك لانه اشترط على نفسه في الاقرار السالف بيانه ( المؤرخ ١٩٥٧/٩/١٤ ) في الفقرة ( هـ ) من البند الثامن أن يقبل العمل في خدمة الشركة لمدة سبع سنوات في الوظيفة التي تسندها اليه هذه الشركة ولم يحدد في الاتفاق نوع هذه الوظيفة ، فليس له أن يتضرر من نقله من وظيفة الى أخرى ، ومن ثم فلا محل لطلبه احالة الدعوى الى التحقيق أو ندب خبير لاثبات أن الوظيفة التي نقل اليها لا تتفق مع مؤهلاته » وكان الحكم المطعون فيه قد اضاف الى ذلك قوله « ان الشركة المستأنف عليها - المطعون عليها - لم تخطيء في نقل المستأنف الثاني - الطاعن الثاني - من العمل الذي كان يقوم به بعد عودته الى وظيفة مساعد المندوب الفني للمخازن بل كانت تستعمل حقها المشروع دون تعسف حرصا منها على مصلحة العمل » وخلص الحكم من ذلك الى أن امتناع الطاعن الثاني عن العمل الذي نقل اليه قبل المدة المتفق عليها بعد اخلاصه منه بتعهدده في العقد يوجب مساءلته مع الطاعن الأول برد نفقات البعثة ، وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يحقق دفاع الطاعنين مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجهه الراى في الدعوى ، إذ لا يجوز نقل العامل الى مركز أقل ميزة أو ملازمة من المركز الذي كان يشغله الا اذا اقتضت مصلحة العمل هذا النقل ولم

فيه من أن الطاعن لم يناقش في مذكرته تفصيلات الدعوى ولم تجيء اشارته نافية لوجود العجز في البضاعة ، يكون مخالفا للثابت في الأوراق ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم .

طعن مدنى ٢٥٢ لسنة ٢٣ ق  
وطعن مدنى ٢٨ لسنة ٣٤ ق في  
٦٧/١/٢٤ بالهيئة السابقة .

— ٩٠ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) عمل . « سلطة رب العمل في تنظيم منشأته » . « نقل العامل » . « تحديد نوع العمل » .

١ - لا يجوز نقل العامل الى مركز أقل ميزة أو ملازمة عن المركز الذي كان يشغله الا اذا اقتضت مصلحة العمل هذا النقل ولم يكن الغرض منه الاساءة الى العامل وذلك في نطاق ما تقضى به المادة ٢/٦٩٦ من القانون المدني . ولا يقدح في ذلك ان يكون العامل قد تعهد بالاستمرار في خدمة رب العمل في العمل الذي يسنده اليه لمدة سبع سنوات ، إذ يعتبر نوع العمل بموجب هذا العقد غير محدد اتفاقا ، ويتعين لتحديد وفق لما تقضى به المادة ٢/٦٨٢ من القانون المدني - أن يرجع الى عمل المثل ثم عرف الجهة ، فان لم يوجد تولى القاضي هذا التحديد وفقا لمقتضيات العدالة .

### المحكمة :

« وحيث أنه لما كان الثابت أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأن الطاعن الثاني أن يترك العمل لأنه بعد عودته من البعثة الحقته الشركة بوظيفة رئيس قسم السحب والبرم بمصنع الفزل ثم أصدرت أمرا بنقله الى وظيفة مساعد المندوب الفني بالمخازن وأن هذا العمل الأخير يختلف

### المحكمة :

« وحيث أن المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واستند في قضاؤه على الاقرار الصادر من الطامن « كتابة أمام مكتب العمل بقبوله صرف مكافأة المستأنف بعد تصفية ما في عهده وتسويته الدمامات » ورتب على ذلك أن اقراره هذا وطبقاً للمادة ٣٨٤ من القانون المدني « يقطع التقادم » فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، والقول بمضي مدة السنة من تاريخ حفظ شكوى مكتب العمل الى تاريخ رفع الدعوى هو جدل ينطوى على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا تجوزثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة » .

طعن مدني ٣٧٣ لسنة ٣٢ ق في  
١٩٦٧/١/٢٥ بالهيئة السابقة

— ٩٣ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) نقض . طعن .

١ - ايداع صورة من الحكم المطعون فيه والاحكام التي احوال اليها في أسبابه اجراء جوهري يترتب على مخالفته بطلان الطعن ولا يمنع من ذلك أن تكون النيابة العامة قد قدمت صورة رسمية من الحكم في طعن آخر مرفوع منها عن ذات الحكم إذ أن لكل طعن سيمانه واوضاعه .

### المحكمة :

« وحيث أن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن لأن الطامن لم يقدم صورة رسمية

الدعوى أو الطعن اذ - وفقاً للمادة السادسة من قانون المرافعات - متى نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أي اجراء آخر يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرجعياً الا اذا تم اعلان الخصم خلاله . ومردود في الوجه ( الثالث ) بأن الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب دفعت ببطلان ورقة التكليف بالحضور في أول جلسة بعد اعلانها اعلاناً صحيحاً - وبعد انقضاء ميعاد الطعن - وقبل ابداء أي طلب أو دفاع في الدعوى

وحيث أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه استظهر دفاع الطامن ورد عليه بقوله أنه « حيث يكون البطلان مقرراً بنص القانون فإنه لا يكون ثمة مجال للتحدث عن تحقق المصلحة لمن يتمسك بالبطلان » وما تمسك به الطامن من دفاع بشأن الصلح بينه وبين المصلحة أمام لجنة إعادة النظر وتصديق ادارة قضايا الحكومة عليه ، عار عن الدليل ولا تنبئ الأوراق عن صحته ، والمحكمة ليست ملزمة باجابة طلب فتح باب المرافعة في الدعوى والاشارة الى هذا الطلب في حكمها . »

طعن مدني ٤٦١ لسنة ٢٩ ق في  
١٩٦٧/١/٢٥ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة احمد زكي ومحمد  
مختار نصار وابراهيم عمر هندي  
ومحمد نور الدين موسى وحسين  
ابوالفتح الشربيني المستشارين .

— ٩٢ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) عمل تقادم .

١ - المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع .

ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ .

( ب ) اعلان . بالنسبة للدولة والاشخاص العامة .

٢ - تسليم صور اعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والاشخاص العامة الى ادارة قضاية الحكومة أو مأمورياتها بالاقاليم وتسليم الصور على غير هذا الوجه لا يعتد به ولا يترتب عليه أثره في سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن اذ - وفقاً للمادة السادسة من قانون المرافعات - متى نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أي اجراء آخر يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرجعياً الا اذا تم اعلان الخصم خلاله .

### المحكمة :

« وحيث أن الحكم الوقتي الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لجان التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بأن كانت لم تعلن أصلاً أو كانت قد أعلنت ولم ينقض ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ - وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن قرار اللجنة صدر وأخطر به الطامن في ١٩٥٠/٦/٢٩ وميعاد الطعن فيه ينتهي قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن لرفعه في ١٩٥٠/١٢/١٣ وبعد الميعاد فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . وأن المادة ١٤ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ - توجب تسليم صور اعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والاشخاص العامة الى ادارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالاقاليم وتسليم الصور على غير هذا الوجه لا يعتد به ولا يترتب عليه أثره في سريان ميعاد رفع



مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه طبقا للمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا الدفع في محله ذلك أنه وفقا للمادتين ٨٨١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات - قبل تعديلهما بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض « صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي اذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه في أسبابه » وهو إجراء جوهري يترتب على مخالفته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الطعن . واذ كان ذلك وكان الثابت من محضر الإيداع أن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله واكتفى بأن أودع صورة عرفية تحت مسؤوليته بحجة أن صورة رسمية من الحكم مودعة في الطعن المرفوع من النيابة العامة عن ذات الحكم فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن ولا يمنع من ذلك أن تكون النيابة العامة قد قدمت صورة رسمية من الحكم في طعن آخر مرفوع منها - عن ذات الحكم - إذ أن لكل طعن كيانه وأوضاعه » .

طعن احوال شخصية ه لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/١/٢٥ بالهيئة السابقة

— ٩٤ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) تلاوة تقرير طعن .

١ - يكفي تلاوة التلخيص الذي وضعه العضو المقرر الأول اذا لم يجد داعيا لوضع تقرير جديد .

( ب ) محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير الاتفاقات .

٢ - محكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه اولى الى نية عاقلديها مستهدية بطروف الدعوى دون رقابة محكمة النقض عليها في ذلك ما دامت لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات الاتفاق .

( ج ) عقد الاتفاق . على المسائل الجوهرية .

٣ - اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية مع احتفاظها بمسائل تفصيلية يتفق عليها فيما بعد وعدم اشتراطها أن العقد لا يتم الامتد الاتفاق عليها . يترتب عليه تمام العقد . وللطرفين أن يلجأ الى المحكمة للفصل في خلافهما حول المسائل التفصيلية .

( د ) استئناف . بطلان .

٤ - توجيه الاستئناف الفرعي الى الطاعنة - رافعة الاستئناف الاصلى - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها وقبول الاستئناف الفرعي بالنسبة للصفة الاولى وهي التي رفعت بها الاستئناف الفرعي الى الطاعنة - رافعة الاستئناف الاصلى - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها وقبول الاستئناف الفرعي بالنسبة للاولى وهي التي رفعت بها الاستئناف الاصلى والكار المستأنفة لنيابتها في التقاضي عن زوجها السابق . ليس لها - في الطعن بالنقض - أن تثير أمر بطلان الاستئناف الموجه اليه .

( هـ ) عقد . « فسخ العقد » الشرط الفاسخ الضمني » .

٥ - التأخير للوفاء بالمبلغ المتفق عليه في عقد الصلح لا يترتب عليه حتما فسخ العقد عند عدم وجود الفسخ في هذه الحالة خاصة لتقدير محكمة الموضوع ولشروط القضاء به أن يظل المدين متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم في الدعوى سواء أعلر بالوفاء أم لا .

( و ) التزام . انقضاء الالتزام . وفاء « العرض الحقيقي والإيداع » .

٦ - تقييد العرض الحقيقي والإيداع بشروط لا تخالف النظام العام ويستلزمها الدين المعروض وليس فيها ما يخالف طبيعة العرض واستخلاص محكمة الاستئناف - بأسباب سالفة - أن رفض الدائن قبول الوفاء المعروض عرضا صحيحا كان بغير مبرر وأن الإيداع الذي تلاه كان صحيحا وبراء ذمة المدين مما التزم به تطبيق صحيح للقانون

### المحكمة :

« وحيث أن كل ما أوجبه المادتان ٤٠٧ مكرر ، ٤٠٨ مكرر من قانون المرافعات قبل الغائهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريرا يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة - ولئن كان يجب تلاوة التقرير من جديد بعد حودة القضية من محكمة النقض الى محكمة الاستئناف ، وذلك بسبب تغيير هيئة المحكمة الا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذي تلاه قد أقره وتبيناه ولم يجد داعيا لوضع تقرير جديد ، وتحقق بهذه التلاوة الغاية التي يهدف اليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته - لما كان ذلك وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن التقرير تلى بجلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم فان النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس » .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قرر ما يأتي : « وحيث أن جوهر النزاع بين الطرفين هو بحث ما اذا كان اتفاق ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ يعتبر صلحا ملزما للطرفين

مباشرة في القاهرة . وكان ما استخلصته محكمة الاستئناف من عبارات الاتفاق المثبتة بمحضر تلك الجلسة من أنه ينطوي على صلح ملزم لطرفيه وأنه لم يعلق اتمامه على اتفاق آخر لاحق وأن ما عناه الطرفان بأوضاع الصلح الأخرى

#### Modalites

التي سيجرى مناقشتها فيما بعد هي المسائل التفصيلية الخاصة بتنفيذ الصلح الذي تم بينهما ولم يقصد الطرفان تعليق اتمام عقد الصلح على الاتفاق على تلك المسائل - هذا الذي استخلصته المحكمة هو تفسير سائغ تحتمله عبارات ذلك الاتفاق ، وقد بينت المحكمة في حكمها الاعتبارات المعقولة المؤدية اليه ، وكان ما انتهت اليه من أن أرجاء الاتفاق على تلك المسائل التفصيلية لا يحول دون اعتبار الصلح قد تم وأصبح ملزما لطرفيه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها اعتبر العقد قد تم وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التي أرجىء الاتفاق عليها كان لهما أن يلجأ الى المحكمة للفصل فيه - لما كان ذلك ، وكان ما تضمنه الصلح من تنازل الطاعنة عن كل مطالبة لها ضد ورثة ارداشيس جرابيديان لا يعتبر تنازلا عن النسب ذاته وإنما عن الحقوق المالية المترتبة على ادعائه وهذه الحقوق مما يجوز الصلح عليها كصريح نص المادة ٦٥٤ من القانون المدني المختلط الذي يحكم عقد الصلح المتنازع بشأنه، أما ادعاء الطاعنة بأن مشروع عقد الصلح الذي أرفقه الأستاذ زنايري بالإنذار الذي وجهه اليها في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ يتضمن اقرارها بالتنازل عن

أحقية المستأنفة ( الطاعنة ) فيها فلم يبق لها بعد ذلك إلا الادعاء بالبنوة الطبيعية وهذا الادعاء في حد ذاته لا يعتبر من الحقوق الشخصية التي لا يجوز التنازل عنها فضلا عن أن البنوة الطبيعية لا تتفق مع قواعد النظام العام في مصر » . ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفى الى نية باقديها - مستهدية في ذلك بطروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات الاتفاق - ولما كان الثابت من الصورة الرسمية المقدمة بملف الطعن لمحضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٥٢٨ سنة ٧٣ ق مختلط أن الأستاذ زنايري وكيل بول جرابيديان - المطعون ضده الأول - عرض على الطاعنة مرضا باننا أن يدفع لها مبلغ أحد عشر ألف جنيه منه ٥٠٠٠ ج تدفع خلال ثلاثة أيام من تاريخ هذا المحضر وستة آلاف جنيه تدفع خلال ثلاثة شهور وقد أعلنت الطاعنة في هذا المحضر قبولها لهذا العرض وأنها مقابل إبرام هذا الصلح والوفاء بالمبالغ الواردة به تقرر عن نفسها وبالنسبة من زوجها السابق بمقتضى السلطات الممنوحة لها منه ، قبولها التنازل عن كل مطالبة ضد ورثة ارداشيس جرابيديان بوجه عام وضد بول جرابيديان بصفة خاصة كما تعهدت بأن تتعاون في الاجراءات اللازمة لسحب المبالغ المودعة ولعقد السلفة التي قد يقترضها بول جرابيديان ليتمكن من دفع مبلغ الستة آلاف جنيه لها واتبع هذا بالنص في المحضر على أن سائر الأوضاع الأخرى للصلح

Autre Modalites de Tranraction

سيقوم الطرفان بمناقشتها

من عدمه وهل قام المستأنف ضده الأول ( المطعون ضده الأول ) بتنفيذ الالتزامات التي رتبها هذا الصلح على عائقه بحيث أن ذمته قد أصبحت بريئة منها - وحيث أن الثابت من محضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ٥٢٨ سنة ٧٣ ق استئناف مختلط أنه تضمن في عبارات صريحة قبول المستأنف أصليا ( الطاعنة ) للصلح على مبلغ ١١٠٠٠ جنيه نظير تنازلها عن ادعائها بأى حق في التركة ، وهذا الصلح ملزم للطرفين وقد صدقت عليه المحكمة فلا يجوز لأحد الطرفين نقضه بغير مبرر قانوني ، وأنه وإن كان أشير فيه الى اتفاق تال فليس معنى هذا تعليق الصلح الثابت في محضر الجلسة المذكور على اتفاق لاحق من نوع جديد ، بل أن المقصود بذلك على ما هو واضح من جميع عبارات ذلك المحضر وأوراق الدعوى وخصوصا من التعبير عن تلك الاجراءات التالية بأنها أى أوصاف وتفاصيل الصلح هو تعاون الطرفين فيما بينهما على تفاصيل تنفيذ الشروط الأساسية للصلح الحاصل بينهما في موضوع الدعوى في يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ كما تقدم ، وليس للمستأنفة الأصلية ( الطاعنة ) لذلك أن تعتبر ذلك الصلح لا يزال في حاجة لأى اتفاق جديد لقيامه أو الزام الطرفين به ، وحيث أنه لا يقدح في ذلك أن الصلح تناول تنازل المستأنفة ( الطاعنة ) عن حقوقها في التركة ، وهذه مترتبة على ادعائها البنوة للمتوفى وحققها في هذه البنوة من الحقوق الشخصية التي لا يجوز التنازل عنها لمساس ذلك بالنظام العام ، ذلك لأنه فضلا عن أن الصلح اقتصر على عدم ادعاء المستأنفة ( الطاعنة ) بأى حق في التركة ، فإن أمر هذه البنوة قد فصلت فيه المحكمة كما تقدم بعدم



حقها في النسب فانه يفرض أن هذا المشروع يحوى عبارات بهذا المعنى فان الأستاذ زنايرى عندما انذر الطاعنة في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ بالحضور في يوم أول يونيه سنة ١٩٥٠ أمام موثق العقود بمصلحة الشهر العقارى لتسلم المبلغ الذى التزم موكله في عقد الصلح بدفعه لها لم يشترط في هذا الانذار كما يبين من صورته الرسمية المودعة بملف الطعن سوى توقيعها على عقد الصلح المتضمن تنازلها عن كل حقوقها او ادعاءاتها قبل تركه ارداشيس جرابيديان وشطب كل التسجيلات والقيود ورفع الحجوزات ، كما أنه حين عرض عليها هذا المبلغ عرضا حقيقيا أمام الموثق في يومى أول وثلاثة من يونيه سنة ١٩٥٠ لم يقيد هذا العرض - على ما يبين من الصورة الرسمية لحضره - الا بطلب توقيع الطاعنة على عقد يتضمن اقرارها بالتخالىص مما هو مطلوب لها وفقا لحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٩ وشطب جميع القيود والاختصاصات - ولما رفضت الطاعنة قبول الوفاء المعروض بغير مبرر قام الأستاذ زنايرى بإيداع المبلغ المعروض خزائنة المحكمة بموجب محضر ايداع تاريخه ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٠ يبين من صورته الرسمية المقدمة بملف الطعن أن المودع قيد صرف المبلغ المودع للطاعنة بشرطين أولهما أن تقدم لقسم الكتاب شهادة من مصلحة الشهر العقارى تفيد شطب القيود والتسجيلات المبينة في محضر الايداع والشرط الثانى أن توقع على الاقرار المبين نصه في هذا المحضر وهو يتضمن تنازلها وزوجها جان بوشيل عن جميع الحقوق والقضايا والادعاءات ايا كانت في خصوص تركه المرحوم ارداشيس جرابيديان سواء كانت مبنية على ادعاء النسب لهذا الأخير أو

على أى سبب آخر سواء قبل بول جرابيديان أو قبل من آلت لهم هذه التركة عن طريق الوصية أو الميراث الشرعى أو أى سبب آخر ، ولما كانت الشروط والقيود المنصوص عليها في الانذار المؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ وفي محضر العرض الحقيقى المؤرخ ٣ يونيه سنة ١٩٥٠ وفي محضر الايداع المؤرخ ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ وهى الشروط والقيود السابق بيانها جائزة قانونا لأن التنازل الذى طلب في هذه الأوراق الثلاثة من الطاعنة الاقرار به إنما هو عن الحقوق المالية المترتبة على ادائها البنوة والتي يجوز الصلح عليها ، وليس عن حقها في هذه البنوة ، فان تحدى الطاعنة بما تضمنه مشروع الصلح المرفق بالانذار الموجه اليها في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون غير منتج ما دام المطعون ضده الأول لم يتمسك بالشروط الواردة في هذا المشروع وجاء عرضه الحقيقى للمبلغ الذى التزم به في عقد الصلح وايداعه له خالين من أى شرط خاص بتنازل الطاعنة عن حقها في البنوة - لما كان ذلك - فان النعى بالسبب الثانى يكون على غير أساس - كما أنه ما دام الحكم قد انتهى بأسباب كافية وصحيحة الى أن الصلح انعقد صحيحا بين الطرفين وأنه ليس في الشروط التى تضمنها ما يخالف النظام العام فان ما ورد في أسبابه بعد ذلك خاصا بالفصل في أثر البنوة الطبيعية المختصة وبحكم البنوة الطبيعية في القانون المصرى . يعتسب استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه ومن ثم فان الخطأ فيه يفرض حصوله لا يؤثر على سلامة الحكم وبالتالي يكون النعى عليه بالسبب الرابع غير منتج .

وحيث أن الاستئناف الفرعى الذى رفعه المطعون ضده الأول وقد وجه الى الطاعنة رافعة الاستئناف الأصلية بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها جان بوشيل فانه يكون مقبولا بالنسبة لها بصفتها الأولى وهى الصفة التى رفعت بها استئنافها الاصلى ويكون لمحكمة الاستئناف أن تنظره على هذا الاعتبار - وليس للطاعنة ما دامت تنكر نيابتها في التقاضى من زوجها السابق جان بوشيل أن تشير أمر بطلان الاستئناف الموجه اليه - على أنه اذ كان لم يترتب على قبول الاستئناف الفرعى الحكم على الطاعنة أو زوجها بشيء غير ما قضى به الحكم المستأنف لأن كل مازاده الحكم المطعون فيه في منطوقه هو بيان القيود والتسجيلات والأعباء التى أوقعتها المدعية نفاذا لعقد الصلح المحرر في ١٩٣٩/٦/٢٧ والمصدق عليه بتاريخ ١٩٣٩/٦/٢٩ من محكمة مصر المختلطة ، وهى جميعها تشملها عبارة «كافة القيود والتسجيلات والأعباء التى أوقعتها المدعية نفاذا لعقد الصلح المؤرخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٩» الواردة في منطوق الحكم الابتدائى فان النعى على الحكم المطعون فيه بخطئه في قبول الاستئناف الفرعى بالنسبة لجان بوشيل يكون أيضا غير منتج .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصحة اجراءات العرض والايداع ورفض طلب الفسخ على ما يأتى » وحيث أن ماثيره المستأنفة ( الطاعنة ) من بطلان العرض والايداع اللذين تمنا من قبل المستأنف ضده الأول ( المطعون ضده الأول ) فان الثابت من أوراق الدعوى أن هذا الأخير عرض عليها في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ مبلغ

صحيحاً وتم وفقاً للقانون فإنها  
اذ اعتبرت ذمة المطعون ضده  
الأول قد برئت من المبلغ المودع  
وهو باقى المبلغ الذى التزم به  
فى عقد الصلح تكون قد طبقت  
القانون تطبيقاً صحيحاً ، كما أنه  
لما كان عقد الصلح لم يتضمن  
شرطاً فاسخاً صريحاً يقضى  
بفسخ العقد عند تأخير المطعون  
ضده فى الوفاء بهذا المبلغ فإن  
هذا التأخير لا يترتب عليه حتماً  
فسخ العقد ، بل يكون أمراً  
الفسخ فى هذه الحالة خاضعاً  
لتقدير محكمة الموضوع ويشترط  
للقضاء به أن يظل المدين متخلفاً  
عن الوفاء حتى صدور الحكم فى  
الدعوى ، وذلك سواء كان الدائن  
قد أعدده بالوفاء أو لم يعدده ،  
وإذا كان المطعون ضده الأول قد  
قام بالوفاء بما التزم به اذ عرضه  
عرضاً حقيقياً وأودعه وذلك  
قبل أن تدفع الطاعنة باعتبار  
العقد مفسوخاً فإن المحكمة اذ  
لم تجبها الى هذا الطلب لم  
تخالف القانون وذلك سواء صح  
ما تدعيه من أنها أعددت المطعون  
ضده الأول أو لم يصح . ومن  
ثم يكون النعى بهذا السبب على  
غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين  
رفض الطعن .

طعن مدنى ٢٢٧ لسنة ٣٠ ق  
فى ١٩٦٧/١/٢٦ برئاسة  
السادة الاساتذة محمد توفيق  
اسماعيل ومحمد عبد اللطيف  
وحافظ بدوى ومباس عبد الجواد  
سليم وراشد أبو زيد المستشارين

على تقديم شهادة بشطب القيود  
والتسجيلات المبينة بمحضر  
الايداع ، فان هذا من حق  
المستأنف عليه الأول لأن من  
شروط الصلح أن تتنازل عن  
حقوقها قبل التركة . . . ومن  
ثم يكون اعتراض المستأنفة على  
العرض والايداع فى غير محله ،  
وحيث أن ما تنعاه المستأنفة  
أصلاً على المستأنف ضده الأول  
من أنه تأخر فى العرض والايداع ،  
فانه فضلاً عن أنه لم يثبت أن  
هذا التأخير كان بسبب خطئه  
هو بل على العكس تبين أنها هى  
التي تسعى فى عرقلة تنفيذ  
الصلح ، فانه متفق فى الصلح  
على دفع مبلغ ٥٠٠ ج عند  
حصول تأخير فى الدفع وقد  
دفعه المستأنف عليه فعلاً ،  
ومعنى ذلك أن التأخير لا يبطل  
الصلح وانما يترتب عليه دفع  
مبلغ التعويض فقط ، ومع هذا  
كله فان المستأنفة لم تعدر  
المستأنف عليه الأول لتنفيذ  
الصلح فلا حق فى طلب فسخه  
أو زيادة التعويض « وهذا الذى  
قرره الحكم المطعون فيه لا  
مخالفة فيه للقانون ذلك أن  
الشروط التى قيد بها العرض  
الحقيقى الذى تم فى ٣ يونيه  
سنة ١٩٥٠ والايداع الذى تلاه  
فى يوم ٥ يوليه سنة ١٩٥٠ ليس  
فيها ما يخالف النظام العام -  
على ما سبق بيانه فى الرد على  
السبب الثانى أو يتنافى مع  
مقتضى ومرمى الصلح الذى تم  
بين الطرفين ، بل هى شروط  
يستلزمها الدين المعروض ولا  
تخالف طبيعة العرض ، كما قرر  
الحكم المطعون فيه بحق - لما  
كان ذلك ، وكانت محكمة  
الاستئناف قد انتهت فى حدود  
سلطتها التقديرية وبأسباب  
سائفة الى أن رفض الطاعنة  
قبول الوفاء المعروض عليها عرضاً  
صحيحاً كان بغير مبرر وأن  
الايداع الذى تلاه هذا العرض كان

٩٠١٦ ج مشروطاً توقيعها على  
عقد التخالص والشطب المترتبين  
على قبولها صلح ١٢ مايو سنة  
١٩٤٩ وليس فى هذا الشطب  
بداته خروج على مقتضى ذلك  
الصلح بل انه المفهوم ضمناً من  
وقوع الصلح لأن القصد منه  
تسوية النزاع القائم بين الطرفين  
وبراءة ذمة التركة من ادعاءات  
المستأنفة ( الطاعنة ) ثم تكرر  
العرض فى صورة أخرى رسمياً  
فى يومى أول و ٣ يونيه سنة  
١٩٥٠ حيث امتنعت المستأنفة  
( الطاعنة ) عن التوقيع على  
عقدى الشطب والتخالص أمام  
موثق العقود ، وقد اشترط  
المستأنف ضده الأول عند الايداع  
الذى تلاه هذا العرض والحاصل  
فى ٥ يوليه سنة ١٩٥٠ بخزانة  
محكمة مصر الوطنية رقم ١٧١  
عن مبلغ ٦١٧٣ ج و ٨٠٠ م  
مضافاً اليه مبلغ ٩١ ج و ٧٤٠ م  
رسوماً ومبلغ ٢٨٠٠ ج المودعة  
معه من شركة الادارة العقارية  
من أصل الوديعة رقم ٤٨٠٩٠  
ما يكون مجموعه ٩٠٦٥ ج و  
٥٤٠ م واشترط المستأنف ضده  
الأول أن توقع المستأنفة على  
عقدى الشطب والتخالص ،  
وبطبيعة الحال لا يحق للمستأنفة  
أن تعترض على هذا الشطب  
متى تسلمت المبلغ المتفق عليه  
فى الصلح لأن هذا الشطب  
والتنازل هو تخصيص الصلح  
لنفس السبب الذى من أجله  
عرض عليها هذا المبلغ ولا سيما  
اذا لوحظ أن الايداع قد تم  
أيضاً بالنسبة لمبلغ الخمسمائة  
جنيه الشروط دفعه فى حالة  
التأخير فى دفع مبلغ ١١٠٠٠ ج  
و قرر المودع أنه يودعه رغم عدم  
مسئوليته عن هذا التأخير حتى  
يقطع عليها كل سبيل فى المنازعة  
وأن الباقى وقدره ٤٩ ج و  
٩٩٥ م هو مقابل رسوم عقد  
الشطب الذى علق عليه صرف  
الوديعة ، فاذا علق صرف المبلغ



## المبدأ القانوني :

( ١ ) ضرب : افضى الى موت .  
حكم ، تسبب ، عيب .

١ - متى كان الحكم قد انصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احدائها ، واطمأنت المحكمة الى ان المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل التهام ولم ترفع بشأنها دعوى .

(ب) نقض : طعن مصلحة . ضرب  
افضى الى الموت . سبق اصرار .

٢ - لا جدوى للطاعين من المنازعة في قيام ظرف سبق الاصرار ، طالما ان العقوبة المحكوم بها عليهما مقررمة لجريمة الضرب المفصى الى الموت المستندة اليهما بغير سبق اصرار .  
المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين الطاعنان بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد محمد السيد النجار من أن الطاعن الثاني ضرب المجنى عليه الآخر في جنبه من الخلف ، لا يتعارض مع ما أورده عن مؤدى التقرير الطبى الشرعى من أن اصابة المجنى عليه المشار اليه بأعلى يسار خلف جدار الصدر عند نهاية الخط الأبطى الخلفى وفي مستوى المسافة السفلى لجدار الحقرة الأبطية اليسرى الخلفية ، بل ان بيان الحكم في ذلك يتفق فيه مساق الدليلين معا في شأن تحديد موضع الاصابة في عموم قول الشاهد وتحديد التقرير الطبى . كما أن ما اعتد به الحكم من أقوال الشاهد عطا سيد أحمد أما كان في معرض التدليل على اعتداء الطاعن الأول على المجنى عليه الأول فقط وحصل

صدور حكم ببراءته لضبط العملة مخفأة خارج منزله اذ يكفى للاعفاء مجرد القبض على باقى الجناة ولا يشترط الحكم بادانتهم ، غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يعن بالرد عليه مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب اعفاءه من العقاب تأسيسا على أنه مكن السلطات السلطات من القبض على المتهم الأول في الدعوى . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات تنص على أنه « يجوز للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة اذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة » ، فان دفاع الطاعن سالف البيان يشكل دفاعا جوهريا اذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئوليته ويتغير به وجه الراى في الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه والاحالة .

وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

طعن جرائى ١٨٦٢ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٦ رئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة عادل يونس  
ومختار رضوان ومحمد محفوظ  
ومحمود العمراوى ومحمود عطيفة  
المستشارين .



## المبدأ القانوني :

( ١ ) مسئولية : جنائية . موانع  
عقاب . حكم ، تسبب ، عيب . عملة  
ورقية ، تزويج . دفاع جوهرى .  
عقوبات م ٢٠٥ .

طلب الطاعن اعفاءه من العقاب تأسيسا على أنه مكن السلطات من القبض على المتهم الأول في الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له رغم أنه يشكل دفاعا جوهريا ، اذ من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مسئوليته ويتغير به وجه الراى في الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه ، أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه والاحالة .

المحكمة :

« حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذا دانه بجريمة تزويج ورقة « بنكنوت » مقلدة مع علمه بتقليدها قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن المدافع عنه طلب اعفاءه من العقاب لأن اخباره السلطات عن المتهم الأول مكنها من القبض عليه واتهامه بحيازة عملة ورقية مقلدة وتزويجها ، ولا يقدح في ذلك

درجة ، وتصميمه عليه أمام محكمة ثاني درجة ، مع استحالة تحقيق هذا الطلب بسبب عدم الاستدلال على الشاهد ، يسوغ للمحكمة الفصل في الدعوى دون سماحه .

### المحكمة :

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه نعى إلى علم رئيس مكتب حماية الآداب ودلت تحرياته السرية على أن الطاعنة تدير منزلها للدعارة مستعينة ببعض النسوة الساقطات اللاتي يحضرن إلى منزلها لهذا الغرض مقابل نسبة لها من الأجر الذي تتقاضينه . وبعد أن تأكدت لديه تلك التحريات من مراقبته المستمرة لمسكن الطاعنة استصدر أذنا من النيابة بدخوله وبادر يوم الحادث إلى مداومته حيث ضبط به المتهم الثانية وهي من النسوة الساقطات ترتكب الفحشاء مع المدعو . . . وبعد أن أورد الحكم مؤدى أقوال شهود الإثبات عرض لبيان توافر ركن الاعتياد ودلل عليه في قوله : « وحيث أن التهمتين المسندتين إلى المتهم الأولى ( الطاعنة ) ثابتان ثبوتا كائيا مما قرره وشهد به رئيس مكتب الآداب والشاهد . . . والشاهدة . . . فانه ثابت للمحكمة من جماع ذلك كله أن هذه المتهمات قد اعتادت أن تستعمل مسكنها لممارسة دعارة الغير وفجوره ، وتؤكد ذلك الشكاوى التي قدمت ضدها والتحريات التي قام بها الضابط والمراقبة المستمرة للمسكن والتي تضمنت كلها أن المتهم الأولى تجلب الرجال إلى مسكنها لممارسة الدعارة والفجور فيه مع نسوة ساقطات ويؤيد اعتيادها على ذلك ضبط المتهم الثانية في داخل ذلك المنزل وهي في حالة تلبس بارتكاب الفاحشة مع الشاهد . . .

ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن إليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم يتحقق به سبق الإصرار كما هو معترف به في القانون ويسوغ به اثبات توافره في حق الطاعنين ، فضلا عن أنه لا جدوى للطاعنين من المنازعة في قيامه لأن العقوبة المحكوم بها عليهما - وهي السجن خمس سنوات مقررة لجريمة الضرب المفضي إلى الموت بغير أضرار سابق . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها وهي غير مكلفة بالرد على ما شهد به شهود النفي لأن أطرافها لأقوالهم مستفاد من قضائها بالأدانة للدلة التي بينتها . وحيث أنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . »

طعن جزائي ١٩٠١ لسنة  
٣٦ ق في ١٩٦٧/٢/٦ بالهيئة  
السابقة .

## — ٩٧ —

### المبدأ القانوني :

(أ) دمار . حكم ، سبب ، ميب .  
دمارة ، ركنها ، استظهاره .

١ - الاستدلال على توافر ركن الاعتياد لا ينال من سلامة دليل الحكم على توافره ، قضائه ببراءة المتهم الثانية لابتناء حكم البراءة على سبب قانوني متصل بحالة هذه المتهم وهو عدم ثبوت اعتيادها هي على ارتكاب الجريمة المسندة إليها ( الاعتياد على ممارسة الفجور والدمارة ) دون أن ينفي واقعة ضبطها بمسكن الطاعنة وهي ترتكب الفحشاء مع آخر قدمته الطاعنة إليها مقابل ما تقاضته من أجر .

(ب) دفاع : اخلاص بعته .

٢ - تمسك الدفاع عن الطاعن بطلب مناقشة شاهد الإثبات أمام محكمة أول

عنه أنه لا يعرف من الذي اعتدى على المجنى عليه الآخر ، ومن ثم تنتفى عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن الخلاف بين الدليل القولي والفني ورد عليه وفنده بقوله : « وحيث أنه من الخلاف الذي يقول به الدفاع بين الدليل العقلي والدليل الفني فقد أنهى الطبيب الشرعي بجلسة اليوم ما تصوره الدفاع خلافاً إذ قرر صراحة أن إصابة كل من المجنى عليهما ربيع راغب السعودي وفرج فرج السعودي يمكن أن تحدث من أي من اللتين المضبوطتين سواء المطبوعة أو الشرشرة » . وما خلص إليه الحكم من ذلك يتفق وما انتهت إليه مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة وترفع به قالة التناقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى نقلا من التقرير الطبي الشرعي إلى أن وفاة المجنى عليه الآخر ترجع إلى إصابته الطعنبة بأعلا يسار خلف جدار الصدر ، وما أحدثته من كسور بالأضلاع وتقطع بأنسجة الرئة اليسرى والأغشية الدموية وما نشأ عن ذلك من نزيف جسيم وصدمة عصبية شديدة ، ودان الطاعن الثاني عنها ولم يستند إليه أحداث الإصابة الثانية التي أظهرها الكشف الطبي بجدار البطن التي لم يكن لها دخل في أحداث الوفاة ولم ترفع الدعوى الجنائية بشأنها ، فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الصدد يكون غير سديد . لأن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم أحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجسودها ، واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن



العمل وحده ، وأن أي بيان من بيانات هاتين الورقتين لم يعتمد من جهة رسمية ، بل اقتصر الأمر بالنسبة إلى كليهما على مجرد توريدهما وبيان تاريخ ورودهما وتصديروهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحرر العرفي ينقلب إلى محرر رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته وعندئذ يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية بهذا التدخل ، وتنتسب رسميته على ما سبق ذلك من إجراءات . وكانت المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : « إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلا لذلك » . وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت من حلة هذا الحكم في قولها « أن الطعن لطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمضى كان الحكم موجودا أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إلا إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ، ففي هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات » . وأما كان فقدت أوراق التحقيق في الدعوى يجعل التحقيق وجه الطعن متعلدا ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لإعادة المحاكمة . (ب) لزوير : محرر رسمي . اثبات . ورقة رسمية .

٢ - المحرر العرفي ينقلب إلى محرر رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، وعندئذ يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية بهذا التدخل ، وتنتسب رسميته على ما سبق ذلك من إجراءات .

المحكمة :

« وحيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على أن الورقة الأولى إنما هي استثمارية يحرقها رب العمل ويوقع عليها هو والعامل الذي تخصه ، وأن الورقة الأخرى هي استثمارية يحرقها رب

لا تثريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماعه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .

طعن جزائي ١٩٠٢ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/٢/٦ بالهيئة السابقة .

— ٩٨ —

المبدأ القانوني :

(١) نقض : طعن ، محاكمة ، أوراق ، قدما . تحقيق ، إجراءات ، إجراءات م ٥٥٩ .

أن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمضى كان الحكم موجودا أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إلا إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ، ففي هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات .

وأما كان فقدت أوراق التحقيق في الدعوى يجعل التحقيق وجه الطعن متعلدا ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لإعادة المحاكمة .

(ب) لزوير : محرر رسمي . اثبات . ورقة رسمية .

٢ - المحرر العرفي ينقلب إلى محرر رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، وعندئذ يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية بهذا التدخل ، وتنتسب رسميته على ما سبق ذلك من إجراءات .

المحكمة :

« وحيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على أن الورقة الأولى إنما هي استثمارية يحرقها رب العمل ويوقع عليها هو والعامل الذي تخصه ، وأن الورقة الأخرى هي استثمارية يحرقها رب

بعد أن دفع لها جنيها لقاء تقديمها إليه مما يؤكد أنها استغلت فجور المتهم الثانية لهذا الغرض » . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعنة الجريمتين المسندتين إليها وأستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جريمة فتح وإدارة منزلها للدعارة السرية مما استخلصه من شهادة الشهود وما دلت عليه التحريات وما كشفت عنه المراقبة المستمرة لمسكنها ومن ضبط المتهم الثانية فيه ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من دعوى فساد في الاستدلال على توافر ركن الاعتقاد يكون غير سديد . ولا ينال من سلامة دليل الحكم على توافر ذلك الركن قضاؤه ببراءة المتهم الثانية لايتناء حكم البراءة على سبب قانوني متصل بحالة هذه المتهم . وهو عدم ثبوت اعتبادهما هي على ارتكاب الجريمة المسندة إليها دون أن ينفي واقعة ضبطها بمسكن الطاعنة وهي ترتكب الفحشاء مع آخر قدمته الطاعنة إليها مقابل ما تقاضته من أجر وهي الواقعة التي استند إليها الحكم ضمن ما استند على التذليل على توافر ركن العادة لدى الطاعنة ، ولم يكن حكم البراءة بمؤثر في عقيدتها في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعنة وأن تمسك بطلب مناقشة شاهد الإثبات . . . أمام محكمة أول درجة وصمم عليه أمام محكمة ثاني درجة إلا أنه استحال تحقيق هذا الطلب بسبب عدم الاستدلال على الشاهد ، وكانت الطاعنة لا تدعى أن له محل إقامة معروف يمكن الاستدلال فيه عليه ، فإنه

طعن جزائي ١٩٩٢ لسنة ٣٤ ق في ١٩٦٧/٢/٧ بالهيئة السابقة .

الطاعن سافر إلى القاهرة لجلب كمية من المخدرات ، وكان ممن المقرر أن الاذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة ، جنسية أو جنحة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه . ولا يصح بالتالي إصدار اذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه اذقضى برفض الدفع وإدانة الطاعن استناداً إلى ما أورده - على غير سند صحيح من الأوراق - من أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن قد ارتكب جريمة احراز المخدر بالفعل وأنه عائد به إلى أسوان ، يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

طنين جوالى ١٤٧٦ لسنة ٣٦ في ١٩٦٧/٢/٧ بالهيئة السابقة .

— ١٠٠ —

### المبدأ القانونى :

(١) غريبة : حكم ، محبيب ، عيبه  
تعويض دون تحديد المبلغ المنسوب إلى الطاعن الاحتيال باخفائه . ق ١٤ لسنة ١٩٣٦ م ٨٥ مكرراً .

١ - نسبة الحكم المطعون فيه التعويض القضى به على الطاعن إلى مبلغ الغريبة المفروضة عليه في السنة المالية موضوع الربط ، دون تحديد المبالغ المنسوب إلى الطاعن الاحتيال باخفائها ، يجعله مشوباً بالقصور .

(ب) حكم ادانة : طرق احتيالية للتهرب من غريبة . اجراءات م ٢١٠

٢ - يجب اشتغال كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقنونة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف

ديسمبر ١٩٦٣ حرر رئيس مكتب مكافحة المخدرات بأسوان محضراً بتحرياته عن الطاعن أورد فيه ما نصه : « ثبت لدينسا من التحريات السرية الموثوق بصحتها أن المدعو فهمى فرج فانوس المقيم بمستعمرة شركة مصر لأعمال السلاح والسدى يعمل بالشركة المذكورة . والذي ضبط محرراً مواد مخدرة في القضية رقم ١٠٩٣ جنائيات مركز أسوان سنة ١٩٦٣ وأفرج عنه قد استأنف نشاطه في تجارة المخدرات وأنه قد سافر أخيراً إلى القاهرة لجلب كمية كبيرة من المخدرات لترويجها بأسوان » وقد أصدر وكيل النيابة في اليوم نفسه وبناء على ذلك المحضر اذناً بضبط الطاعن وتفتيشه . وتضمنت شهادة رئيس المكتب في تحقيق النيابة بعد تنفيذ الاذن وضبط الطاعن قوله « ان الطاعن من كبار تجار المخدرات ومروجيها بمنطقة السد العالي . . . وأنه ازداد نشاطه عقب الافسراج عنه في ترويج المخدرات واحضارها من القاهرة إلى أسوان . . . وأنه تبين أنه سافر إلى القاهرة منذ ثلاثة ايام وأنه في عودته في خلال هذين اليومين سيحضر ومعه كمية من المخدرات ، وقرر بجلسة المحاكمة ان القضية السابقة التي اتهم الطاعن فيها حفظت لعدم كفاية الأدلة ، وأنه حين تحرير محضر التحريات كان يعلم اليوم الذى سافر فيه الطاعن إلى القاهرة كما كان يعرف اليوم الذى تحتمل عودته فيه . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن فعلاً حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل صدر الاذن استناداً إلى تحريات رئيس مكتب المخدرات التي اقتصر فيها على القول بأن

— ٩٩ —

### المبدأ القانونى :

(١) تفتيش : اذن ، إصداره . تحقيق ، اجراءاته ، مخدر .

١ - الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة ( جنسية أو جنحة ) واقعة بالفعل وترجعت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه . ولا يصح إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل .

### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد بيانا لواقعة الدعوى « ان النقيب . . . قد قام بإجراء تحريات من المتهم . . . انتهت إلى أنه يتاجر في المخدرات ، وأنه قد سافر أخيراً إلى القاهرة لجلب كمية كبيرة من المخدرات لترويجها بأسوان وأنه عائد بالمخدرات إلى أسوان وأنه قد استصدر في ١٢/٨/١٩٦٣ اذناً من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه » . وبعد أن حصل الحكم شهادة الضابط بما يطابق ما استخلصه منها على النحو المتقدم ، عرض إلى دفاع محامى الطاعن ورد عليه في قوله « ومن حيث أنه بالنسبة إلى ما دفع به محامى المتهم من أن الاذن بالتفتيش قد وقع باطلاً ، لأنه كان عن جريمة يحتمل وقوعها ، فإن ذلك مردود بأن الواضح من الأوراق ان رئيس مكتب مكافحة المخدرات حين تقدم بطلب إلى النيابة استأذنها فيه بأصدار اذن بتفتيش المتهم ، كان يعلم من تحرياته الخاصة السرية ان المتهم قد ارتكب جريمة احراز المخدر بالفعل وأنه عائد بها إلى أسوان . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها إلى ملف الطاعن تحقيقاً له أنه بتاريخ ٢٨ من



التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

(ج) محكمة ثاني درجة : إجراءاتها .  
دفاع ، اخلاص بحقه ، إجراءات م ١١٢/١  
٣ - الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تلزم بإجراء تحقيق في الجلسة وإنما تبني قضاؤها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق ، إلا أن هذا الاصل مقيد بما يجب عليها من مراعاة حقوق الدفاع طبقا لما فرضته المادة ١/٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون بين واقعة الدعوى بأنها «تخلص في أن مأمور ضرائب الأذربيجية حرر في ١٦/١١/١٩٥١ محضرا ذكر فيه أن المتهم - وهو تاجر وصانع دخان - استعمل طرقا احتيالية بقصد التخلص من مبالغ تسرى عليها الضريبة بأدعائه عدم وجود مخزن بالجمرك له ، واختلاف الرسوم المدفوعة للجمارك عن الوارد بأقراراته ، وتقديم شهادة رسمية غير شاملة لنشاطه داخل الجمرك ، وأدعائه بأنها من جميع نشاطه » ولم يدل الحكم على ثبوت هذه الواقعة بشيء ، ثم قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره ٢٥٪ من الضريبة المفروضة عليه في السنة المالية موضوع الربط دون تحديد القدر الذي لم يؤده من تلك الضريبة والذي تتناوله الزيادة وحده . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية يوجب بنص المادة ٣١ منه في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان المعتبر في القانون بما يحدد عناصر التهمة التي دين بها وهي

استعمال طرق احتيالية باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ، فلم يبين وجه اختلاف الرسوم المدفوعة من الطاعن للجمارك عن الوارد بأقراراته ، وشسواهد هذا الاختلاف وأدلته على ثبوت الاحتيال في جانب الطاعن ، ولا حاصل الشهادة الصادرة من مصلحة الجمرك بشأن نشاطه داخل الجمرك ، وكيف ، اختلف ما ورد بها عما ادعاه في الاقرار المقدم منه لمصلحة الضرائب ، ولا وجه قصور هذه الشهادة عن شمول نشاطه كله ومرجع هذا القصور ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي دين الطاعن بمغضاه قد أوجب في المادة ٨٥ مكررا الزام المتهم بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يجاوز ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة ، وكان الحكم المطعون فيه قد نسب التعويض المقضى به على الطاعن الى مبلغ الضريبة المفروضة عليه في السنة المالية موضوع الربط دون أن يحدد المبالغ المنسوبة الى الطاعن الاحتيال باخفائها ، وكان هذا الجزء النسبي المشار اليه في المادة سالفة الذكر انما ينسب الى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر ، وهو الجزء الذي كان عرشة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة الأوراق أن الدفاع عن الطاعن تمسك في مذكرته التي قدمها الى المحكمة الاستئنافية بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ بدفاعه المبين في وجه الطعن من أنه لم يخف عن مصلحة الضرائب أن له مخزنا بالجمرك ، بل قدم لها عقد ايجار اطلع عليه مأمور الضرائب ، كما تمسك في مذكرته

الختامية التي قدمها لجلسة ٢٩/١/١٩٦٦ التي صدر فيها الحكم بضرورة ضم الملف الفردي لتحقيق دفاعه ، وقد أجلت المحكمة الدعوى مرارا لضمه ، غير أنها قضت في الدعوى دون تنفيذ ذلك . ولما كان هذا الدفاع جوهريا لتعلقه بالواقعة وكونه - اذا صبح - منتجا فيها فقد كان من المتعين على المحكمة أن تحققة . بلوغا الى غاية الامر فيه ، او ترد عليه بما ينفيه ، أما وهي لم تفعل ، فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ولا يقدح في هذا ما هو مقرر من أن المحكمة الاستئنافية لا تلزم بإجراء تحقيق في الجلسة وإنما تبني قضاؤها على ما تسمعه من الخصوم ، وما تستخلصه من الأوراق ، ذلك بأن هذا الاصل مقيد بما يجب عليها من مراعاة حقوق الدفاع طبقا لما فرضته المادة ١/٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك كذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

طعن جرائي ١٨٩٦ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/٢/٧ رئاسة ومضوية السادة الاساقفة حين مفوت المركي ومحمد صبرى ومحمد عبد النعم حمزاوي ونصر الدين مرام ومحمد أبو الفضل حفي المستشارين .

— ١٠١ —

### المبدأ القانوني :

شركة : محاسبة . اثبات بالبينة .  
ق تجارة م ٤٦ و ٦٣ .

١ - شركات المحاسبة باعتبارها عقودا تجارية ، يجوز اثباتها بالبينة ، فضلا عن أن قانون التجارة قد استثناه من بين الشركات التجارية التي لا يقبل اثبات وجودها إلا بالكتابة .

## المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى إنما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها عرض للدفع المبدئي من الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبينة ورد عليه في قوله : « ومن حيث أنه متى كان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى وشهادة الشهود أنه كان هناك شركة تجارية قائمة بين المتهم والمجنى عليه وأن العرف التجاري جرى على نظام الشركة على هذا الوجه بغير كتابة وتضمن المحكمة إلى أقوال الشهود الواردة في هذا الشأن ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة في غير محله ويتعين رفضه » . ولما كان مفاد ما أورده الحكم أن شركة محاصة ربطت ما بين المجنى عليه والطاعن ، وأن تكن المادة ٦٣ من قانون التجارة قد خلت من ذكر الشهادة كطريق من طرق إثبات وجود شركات المحاصة ، إلا أن هذه الشركات - باعتبارها عقودا تجارية - فإنه يجوز إثباتها بالبينة طبقا لنص المادة ٤٠٠ من القانون المدني ، فضلا عن أن قانون التجارة في المادة ٤٦ منه قد استثناهما من بين الشركات التجارية التي لا يقبل إثبات وجودها إلا بالكتابة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه استناده فيما انتهى إليه في هذا الصدد إلى صرف قال أنه جرى به . لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم من وجود شركة بين الطاعن والمجنى عليه يرتد إلى أصله من أقوال الشهود بجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة . لما كان

ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا » .

طعن جزائي ٨٦ لسنة ٢٧ ق  
في ١٩٦٧/٢/٧ بالهيئة السابقة.

— ١٠٢ —

## المبدأ القانوني :

(١) مخدر : مصادرة . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٢ . مقوبات م ٣٠ غير حسن النية .

١ - يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .

(ب) مصادرة .

٢ - المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للناس كافة ، بما في ذلك المالك والحائز سواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة ، فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه .

## المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها انتهى إلى عقاب الطعون ضده بالمسود ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأوقع عليه عقوبات الأشغال الشاقة مدة ثلاث سنين وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك ، وكانت السيارات غير محصرم

أحرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على واقعة ضبط المخدر ، دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن ، كما أنها ترددت بين اعتبار الطعون ضده مجرد قائد للسيارة وبين اعتباره مالكا لها ، وكان هذا الغموض وذاك القصور من شأنهما أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، وهو عيب يتسع له وجه الطعن ، ويستوجب نقض الحكم مع الإحالة »

طعن جزائي ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/١٢ بالهيئة السابقة.

— ١٠٣ —

## المبدأ القانوني :

(١) حكم : سبب ، عيب ، قتل عمد . بطله ، إصابة قطعية ، رعية .  
١ - الاعتداء بالبطله لا يستتبع حكما أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية ، بل يصح ما انتهى إليه الحكم أن تكون رعية ، تاويلا لامكان حصولها من الجزء غير العاد منها .  
(ب) ركن جوهري : جريمة ، آلة اعتداء .



مبين . واذ ما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التي ثبتت لديه أن الطاعنين تسورا على المجنى عليها دارها واقتادها عنوة إلى المزارع حيث نفسدا ما أجمعا عليه رأيهما من قتلها تخلصا من عارها ثم أخفيا جثتها بعد أن تركا وراءهما من الآثار ما كشف عن فعلتهما من دماء لوئت الأرض والزراعة وقطعة من عظام الجمجمة وطرحه المجنى عليها وغطاء رأسها ، واستظهر الحكم هذه الصورة من أدلة استمدتها من شهادة بدة المجنى عليها وشقيقتها اللذين كانا بالمنزل عندما هبط الطاعنان اليه واصطحبا المجنى عليها بالقوة بعد أن حجز الشاهدان عن مقاومتها ، ومن شهادتي رئيس وضابط المباحث اللذين تقصيا آثار سير الطاعنين بالمجنى عليها حتى بلغا قناة جافة عبرها وتبعسا الأثر بالجانب الآخر فعثرا على عظام آدمية ودماء بالأرض والزراعة وعلى طرحه وغطاء رأس المجنى عليها ، ومما دلت عليه المعاينة من وجود دماء في مجرى مائي جاف وعلى شجيرات القمح ، وما كشف عنه التقرير الطبي من أن قطعة العظم المضبوطة هي من عظام الجمجمة شاملة للصفحتين عليها مسحات محمرة ثبتت من التحليل أنها من دم آدم وأن المسحات التي شوهدت بقطع الطين الجاف وأحد أعواد شجيرات القمح هي من دماء آدمية ، ثم بما أوراه تقرير مصلحة تحقيق الشخصية من أن آثار الأقدام المرفوعة بمحل الحادث تتفق وطبعة القدم اليمنى لكل من الطاعنين وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي في حكم العقل والمنطق إلى مارتبه الحكم عليها من ثبوت مقارفة الطاعنين جناية قتل المجنى عليها ولا ينال من سلامة استخلاص المحكمة أن تكون جثة المجنى

(ج) شهود : ائوالهم ، تناقضها .  
٨ - لا يعيب الحكم تناقض اقوال الشهود في بعض تفاصيلها ، ما دام قد استخلص الادانة من ائوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته .

(ط) دليل : درجة قوته .  
٩ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يثبت كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا .  
(ي) نقض : طعن ، مصلحة ، قتل عمد ، خطف .

١٠ - لا جدوى مما يشبه الطاعنان من نعي على الحكم بدعوى أن الوقائع التي أوردها تؤدي إلى ثبوت جناية الخطف بالاكراه دون جناية القتل ، ما دامت العقوبة المنقبة بها عليهما مقرر في القانون لجناية خطف أنش بالاكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات .

(ك) نقض . أسباب .  
١١ - لا يقبل إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

#### المحكمة :

« وحيث أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . وهي في ذلك ليست مطالبة بالأدلة إلا بالأدلة المباشرة بل أن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقيد هذا التصوير بدليل

٢ - آلة الاعتدال ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .  
(ج) دليل فني : تطابق عدة اقوال الشهود مع مضمونه ، تضارب .

٣ - ليس بلام أن تطابق اقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستتضي على اللامعة والتوفيق .

(د) محكمة موضوع : جزمها بما لم يجزم به الخبير في تقريره .

٤ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك منها وأكدت لديها .

(هـ) قرينة : كلب شرطة ، استمراره .

٥ - لا جناح على الحكم إذا ما استند إلى استعراض كلب الشرطة كقرينة يمزج بها أدلة الثبوت التي أوردها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراض دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل التهمين .

(و) واقعة دعوى : استخلاص صورة صحيحة .

٦ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى . وهي في ذلك ليست مطالبة بالأدلة إلا بالأدلة المباشرة ، بل أن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء العقلية كافة ، ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقيد .

(ز) شاهد : عدوله من اقواله ، محكمة موضوع ، تعويلها عليها .

٧ - لمحكمة الموضوع بمنا لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تواتر إليه منها ، وأن تعول على اقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .

هذا الدفاع الموضوعى لدى قضاء الموضوع ، ومن ثم فانه لا يقبل منهما اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ومع ذلك فان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه انما استند الى استعراض كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التى أوردها ولم يتخذ من هذا الاستعراض دليلا أساسيا فى ثبوت الاتهام قبل الطاعنين . أما ما يشير الطاعنان من نعى على الحكم فى خصوص اعتماده فى ادانتهما على تقرير مصلحة تحقيق الشخصية مع انه لم يقطع بأن الآثار المرفوعة هى لتقديمها بل جوز ذلك احتمالا فانه مردود بأن الأصل أن لحكمة الموضوع أن تجرم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت ادبها . ومن المقرر أيضا أنه لا يابى أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما انتهت اليه كما هى الحال فى واقعة الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، فان الطاعنين برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

يحملها كل من الطاعنين فانه بفرض قيامه لا يقدح فى سلامة الحكم لأن اختلاف الشاهدين فى هذا الخصوص لا يفسد استدلال الحكم بأقوالهما فيما أطمأن اليه من الصور الصحيحة للواقعة كما ارتسعت فى وجدان المحكمة ، هذا فضلا عن أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية فى الجرية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الاعتداء بالبطلة لا يستتبع حتما أن تكون الاصابة الناتجة عنها قطعية بل يصح ما انتهى اليه الحكم أن تكون رضية تاويلا لامكان حصولها من الجزء غير الحاد منها . وكانت المحكمة قد أيقنت بما له سنده بالأوراق - من اضطراب الشاهد سعد محمود داود وخوفه من الطاعنين أثناء مقارفتها للجريمة واستخلصت من ذلك عدم دقته فى تصوير الاعتداء الواقع عليه . وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض عليها ، فان ما يشير الطاعنان من جدل هذا الشأن يكون غير سديد . أما ما استورد اليه الطاعنان من منازعة فى القوة التدليلية لعملية استعراض كلب الشرطة لأنه أخطأ أكثر من مرة قبل أن يستقر على الاستعراض عليهما فمردود بأنه لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين أو الدفاع عنهما آثارا

عليها لم يعثر عليها كاملة مادامت المحكمة قد بينت الأدلة التى اقنعتها بوقوع جناية القتل على شخص الجنى عليها ، وكان ما يشير الطاعنان فى هذا الصدد ينحل فى حقيقته الى جدل فى تقدير الأدلة التى أطمأن اليها المحكمة واستنبطت منها معتقدها فى الدعوى ، مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . على أنه لا جدوى مما يشير الطاعنان من نعى على الحكم فى هذا الخصوص بدعوى أن الوقائع التى أوردها تؤدى الى ثبوت جناية الخطف بالاكراه دون جناية القتل ما دامت العقوبة المفضى بها عليهما وهى الأشغال الشاقة سبع سنوات مقررة فى القانون لجناية خطف أنش بالاكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل رواية والد الجنى عليها وشقيقها والتقرير الطبى الموقع عليهما وأشار الى عدولهما بعد ذلك من أقوالهما ، أبدى اطمئنانه الى روايتهما الأولى فى دليل سائق وسليم . وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح اليه منها وأن تعمل على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين النعى على الحكم اعتماده فى ادانتهما على الأقوال الأولى للشاهدين دون روايتهما المتأخرة . أما القول بأن رواية الشاهدين الأولى قد شابها التناقض فى بعض تفاصيلها فانه - يفرض وقوعه - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدانة من أقوالهما استخلاصا سائفا لا تناقض فيه وما دام أنه لم يسورد تلك التفصيلات أو يستند اليها فى تكوين عقيدته . أما عن الخلاف فى وصف آلة الاعتداء التى كان

طعن جرائى ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق  
فى ١٣/٢/١٩٦٧ رئاسة ومضوية  
السادة الاسائدة عادل يونس  
ومحمد صبرى ومحمد فهد المنعم  
حمراوى ومنعمود عز الدين سالم  
ونصر الدين عزام المستشارين



— ١٠٤ —

المبدأ القانوني :

محكمة استئنافية : اجراءات .  
محكمة ، حكم ، سبب ، عيب ، دفاع ،  
اخلال بحقه . مرافعات م ٤١٣ .

١ - الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الاوراق الا ان حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل عليها ان تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، وتستوفي كل نقص في اجراءات التحقيق ، ثم تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والمات بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها .

المحكمة :

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٩ من يناير ١٩٦٦ امام المحكمة الاستئنافية ان الطاعن حضر وانكر التهمة وذكر انه « ليس له أخت باسم جمالات وأم باسم روحية هويس وقدم أهلاما شرعيا وطلب اعلان المجنى عليهم لعرضه عليهم ، بيد ان المحكمة حجزت الدعوى للحكم ثم قضت فيها وعرضت لدفاع الطاعن في قولها ان المتهم « قدم أمام هذه المحكمة مذكرة قال فيها انه طالب ثانوى ولم يحترف قط مهنة الكوجي ولم يفتح محلا لكي الملابس ولا يعلم عن واقعة الاتهام شيئا » ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن الى طلب اعلان شهود الاثبات وعرضه عليهم بعد ان أنكر التهمة على أساس انه ليس المقصود بالاتهام ولم يبرر رفضه بما يستقيم به قضاؤه والتفت كلية من التعرض لدفاع الطاعن بصدد الاعلام الشرعى أو المذكرة المقدمة منه مكتفيا بتأييد حكم محكمة اول درجة لأسبابه فانه يكون قاصر

البيان مخلا بحقوق الدفاع . ذلك بأنه وان كان الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الاوراق الا ان حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفي كل نقص في اجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والمات بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها . وحيث انه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة » .

طنن جزالى ١١٤ لسنة ٣٧ ق  
في ١٣/٢/١٩٦٧ بالهيئة السابقة.

— ١٠٥ —

المبدأ القانوني :

(١) حكم : اصداره ، وضعه ،  
ترقيعه ، صدوره من هيئة غير التي  
سمعت المرافعة .

١ - اذا كان احد لقضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه ، الا ان اشتراكه في المداولة ثابت من انه هو الذى حرر مسودة الحكم ووقعها ، فان النقص على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة غير التي سمعت المرافعة يكون غير سديد .

(ب) توقيع رئيس محكمة : نسخة  
حكم اصلية . توقيع عضو الهيئة مسودة  
حكم . اجراءات م ٢١٢ .

٢ - لما كان رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم قد وقع نسخته الاصلية وفقا لما تقتضى به المادة ٢١٢ من قانون

الاجراءات الجنائية ، وكان القاضي الذى وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصف كونه محررا أسبابه ومشاركاً في المداولة فيه ، لا بوصف كونه نائبا عن رئيس المحكمة التي اصدرته ، فان ما ينمى الطاعن على الحكم من بطلانه بدعوى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل .

(ج) نقض : طعن ، نطاقه .

٣ - لا يجوز للطاعن ان يطعن وجهى الطعن - المنصين على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية قبل الفصل في الموضوع فيما اشتمل عليه من قضاء قطعى في خصوص نظام الدعوى الجنائية - الى الحكم الصادر منها في الموضوع ، ما دام انه لم يقرر بالطعن على الحكم الاخير .

(د) دعوى جنائية : انقضاؤها  
اجراءات م ١٧ و ١٨ .

٤ - المدة المستقطقة للدعوى الجنائية تنقطع باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء اجريت في مواجهة المتهم او في غيبته . وان هذا الانقطاع عينى يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .

(هـ) محكمة استئنافية : حكم ،  
اصداره .

٥ - النظر في استواء حكم القانون لا يصح ان يرد عليه خلاف والمصر الى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج الى اجماع بل لا يتصور ان يكون الاجماع ثريعة الى تجاوز حدود القانون او الغال حكم من احكامه .

(و) دعوى مدنية : استئناف ،  
محكمة استئنافية ، تعرضها للدعوى  
المدنية .

٦ - متى كان الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية لم يستأنف فان الدعوى المدنية لا تكون مطروحة امام المحكمة الاستئنافية . ويكون الحكم المطعون فيه برفضه في هذه الدعوى قد اخطأ في القانون .

## المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطامن بارتكابهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنه وإن كان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ إلا أن اشتراكه في المداولة ثابت من أنه هو الذي حرر مسودة الحكم ووقعها . وبذلك يكون النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة غير الهيئة التي سمعت المرافعة غير سديد . لما كان ذلك ، وكان رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم قد وقع نسخته الأصلية وفقا لما تقضى به المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان القاضي الذي وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصفه محررا أسبابه ومشاركاً في المداولة فيه لا بوصفه نائبا عن رئيس المحكمة التي أصدرته فإن ما ينمى الطامن على الحكم من بطلانه بدعوى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة لم يتعرض لموضوع الدعوى بل اقتصر على أعمال حكم المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من أن الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجنب بمضي ثلاث سنوات فلما استأنفت النيابة العامة هذا اليكم عرضت المحكمة الاستئنافية في حكمها الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ للذهب الحكم الابتدائي وسجلت عليه

خطأ في تطبيق القانون حين فاته أعمال حكم المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه إذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة وانتهت إلى الحكم بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، ثم قضت في الموضوع في ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ ولم يتضمن أي من هذين الحكمين ما يفيد صدوره بأجماع آراء قضاة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة تقرير الطعن أن الطامن قصر طعنه على الحكم الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ دون أن يضمن التقرير ما يفيد أنه يطعن على الحكم الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطامن من خطأ الحكم في تطبيق القانون فيما قرره من انقطاع التقادم وعن بطلانه لصدوره بغير اجماع آراء قضاة المحكمة إنما ينصب في حقيقة الواقع على الحكم الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ فيما اشتمل عليه من قضاء قطعي في خصوص تقادم الدعوى الجنائية وهذا النعي مردود في شقيه بأنه - فضلا عن أنه لا يجوز للطامن أن يعطف وجهي الطعن إلى هذا الحكم ما دام أنه لم يقرر بالطعن عليه ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في خصوص التقادم غير سديد ، ذلك بأن مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أجريت في

مواجهة المتهم أو في تفتيشه . وإن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طسرفا في تلك الإجراءات ، ومن ثم فإن الحكم الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ وقد جرى على هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي لم يفصل في موضوع الدعوى بل اقتصر قضاؤه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة على تطبيق أحكام القانون تطبيقا غير سديد فصحت المحكمة الاستئنافية بحكمها الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ ذلك الخطأ على ما سلف بيانه ، وكان مراد الشارع من النص في المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة الاقتصار على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ومدى كفايتها في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة ، أو إقامة التناسب بين تلك المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون أيثار من الشارع لمصلحة المتهم ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يضح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى اجماع بل لا يتصور أن يكون الاجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو اغفال حكم من أحكامه . لما كان ذلك فإن ما ينمى الطامن من بطلان الحكم الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ لعدم صدوره بأجماع آراء قضاة المحكمة يكون في غير محله . كما أن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان بسبب عدم صدوره بأجماع الآراء لا يصادف محلا بعد أن سبقه الحكم الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ بقضاء قطعي ينحصر عنه



لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله : « وحيث أن المتهم حضر بجلطة المحاكمة وقرر أن منسذوب المباحث العسكرية وضع له الجنيه المضبوط في جيبه دون أن يراه ودفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش على أساس أن من قام به ليس من رجال الضبطية القضائية كما أن المتهم وهو عامل بالجمعية التعاونية الاستهلاكية لا يعتبر موظفا عموميا ولا تنطبق عليه أحكام المادة ١١١ من قانون العقوبات وبالتالي لا يخضع لحكم المادة ١٠٣ الخاصة برشوة هؤلاء الموظفين ، بل أن المادة ١٠٦ مكرر (أ) عقوبات هي الواجبة التطبيق وأضاف الدفاع أنه تأسيسا على ماتقدم فلا تعتبر قسائم البيع أوراقا رسمية وأنها لا تخرج عن كونها أوراقا عرقية ، وزاد الدفاع عن المتهم فقال بأن الجريمة التي يحاكم من أجلها المتهم ليست حقيقية بل أنها اختبارية قصد بها الرقابة على المجمعات وانتهى الدفاع بطلب براءة المتهم مما أسند إليه . ومن حيث أن هذا الدفاع مردود عليه بما يأتي : ( أولا ) أن القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٣ نص على أنه يكون للضباط القائمين بأعمال واجبات البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة الى الأعمال والواجبات التي يكلفون بها من القيادة العامة للقوات المسلحة .

وحيث أن الثابت في هذه الدعوى أن السيد المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أصدر قرارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتكليف المباحث الجنائية العسكرية بضبط الجرائم التي تقع في المؤسسة التعاونية أو الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية وما يرتبط بهذه الجرائم من جرائم أخرى تنفيذا لحكم

من القيادة العامة للقوات المسلحة ، سواء في ذلك الجرائم التي تقع من افراد القوات المسلحة أو المدنيين ، وتكون للاجراءات التي يتخذونها في شأنها من الاثر القانوني أمام جهات القضاء العادية للاجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي بصفة عامة .

(ب) مؤسسة عامة : جمعية تعاونية ، موظف عام ، رشوة . عقوبات م ١١١ .

٢ - المؤسسات العامة ، الجمعية التعاونية الاستهلاكية تعتبر بحكم القانون جهازا اداريا من أجهزة المؤسسة العامة أو فرعا من فروعها ، وبالتالي فإن موظفي ومستخدمى تلك الجمعية يعتبرون موظفين ومستخدمين في تلك المؤسسة وتجرى عليهم الاحكام الخاصة بهم . ومن ثم فإن العاملين في المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التي تنشؤها بمفردها يكونون في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص واحكام الرشوة عملا بالمادة ١١١ من قانون العقوبات .

(ج) رشوة : جريمة ، وقومها نتيجة تدبير .

٣ - لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ، ولا يكون الراشئ جادا فيما عرضه على المرشئ ، متى كان غرض الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما أجه اليه في مقابل ذلك من العيب بمقتنيات وظيفته لمصلحة الراشئ .

#### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة عناصر الجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينشج من وجوه الأدلة التي استشهد بها من أقوال الشهود والأطلاع على ورقتي النقد وقسيمة المبيعات المضبوطة واعتراف الطاعن بتحقيق النيابة ، ثم عرض

سلطانه ولم يكن أمامه من بعد غير معالجة موضوع الدعوى والحكم فيه . لما كان ما تقدم وكان ما ينهاه الطاعن من فساد الاستدلال جاء مجهلا ، وكان الحكم المطعون فيه قد قام على عناصر سائغة تحمل قضاؤه ، فإن ما ينهاه الطاعن من ذلك يكون على غير أساس . وأما ما يشير الطاعن في خصوص الدعوى المدنية فهو صحيح ، ذلك بأن الثابت من مراجعة المفردات أن المدعي الأولى بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواها وأن باقى المدعين وقد ادعوا بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت لم يستأنفوا أيضا ذلك الحكم - وما كان لهم أن يستأنفوه . ومفاد ذلك أن الدعوى المدنية لم تكن مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به في الدعوى المدنية والزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة » .

طن جرائى ١٢٦٦ لسنة ٢٦ ق  
ل ١٤/٢/١٩٦٧ بالهيئة السابقة.

— ١٠٦ —

#### المبدأ القانوني :

(١) مأمور ضبط قضائي : بوليس حربي ، قيادة عامة للقوات المسلحة .  
١ - للضباط القائمين بأعمال واجبات الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة الى الأعمال والواجبات التي يكلفون من القيادة العامة للقوات المسلحة - بالنسبة الى الجرائم كافة التي يضبطونها بتكليف

وتكون بالاطراح حريا . . . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقوانين ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ و ٤ لسنة ١٩٥٤ و ٣٧ لسنة ١٩٥٧ و ٧ لسنة ١٩٦٣ بعد أن عينت الموظفين الذين يعتبرون من مأموري الضبط القضائي وأجازت لوزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين تلك الصفة بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم - اعتبرت في فقرتها الأخيرة النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص . . . وكانت المادة الأولى من القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن تخويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي قد نصت على أن يكون للضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة الى الأعمال والواجبات التي يكلفون بها من القيادة العامة المسلحة فأنها بذلك تكون قد أضفت عليهم تلك الصفة بالنسبة الى كافة الجرائم التي يضبطونها بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة سواء في ذلك الجرائم التي تقع من أفراد القوات المسلحة أو من المدنيين وذلك لكي يكون للاجراءات التي يتخذونها في شأنها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للاجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي بصفة عامة . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة المعمول به اعتبارا من

الاستهلاكية المركزية ونص في مادته الأولى على أن رأسمالها يكون مملوكا للمؤسسة وفي هذه النصوص السابقة ما يفصح بجلاء على أن المؤسسة والجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية التي أنشأتها تعتبران من بين المصالح التابعة للدولة فأموالها أموال عامة وأعمالها محل رقابة وإشراف أجهزة الدولة الرسمية ممثلة في ديوان المحاسبات ورئاسة الجمهورية ومن ثم يكون مستخدمو المؤسسة والجمعية التابعة لها موظفين عموميين في حكم المادة ١/١١١ عقوبات وتكون الأوراق التي يحررونها للقيام بأعمالهم كقسائم البيع في المجمعات الاستهلاكية من الأوراق الرسمية التي يحررها موظف عمومي مختص بتحريرها .

وحيث أن ما أشار اليه الدفاع بشأن تطبيق المادتين ١٠٦ مكرر (١) وبالتبعية المادة ٢١٤ مكرر عقوبات فهو أمر تسايره فيه المحكمة . . . (ثالثا) ان قول الدفاع عن المتهم بأن الجريمة الحالية ليست حقيقية لأنها وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولم يكن الراشي جادا فيما عرضه على المرتشي - ذلك القول - مردود عليه بأن رجال المباحث العسكرية أوصلتهم تحرياتهم الجدية الى أن هذا المتهم أو غيره يتقاضون الرشوى في مقابل بيع المواد التموينية المستوردة فعملوا على اكتشاف تلك الجرائم باستئذان النيابة العامة في ضبطها وقد تم كل ذلك فعلا وكان عرض الرشوة من مندوب المباحث جديا في ظاهره قبله المتهم عيلى أنه جدي منتويا العبت بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي ف وقعت جريمة الرشوة . وحيث أنه لما تقدم جميعه تكون الدفوع الثلاثة التي أثارها الحاضر مع المتهم لا تستند على أساس سليم من القانون

القانون المذكور . وحيث أنه لما كان ذلك ، فإن قيام قائد المباحث الجنائية العسكرية - بعد صدور هذا التكليف اليه - بإجراء التحريات اللازمة والقيام بضبط المتهم بعد استئذان النيابة العامة كان اجراء في حدود اختصاصه صحيح يتفق مع القانون إذ أسبغت عليه بالقرار المذكور صفة رجال الضبطية القضائية ، ومن ثم فإن هذا الدفع لا يستند على أساس صحيح ويكون متعين الرفض (ثانيا) ان الدفع بعدم اعتبار المتهم موظفا عموميا في حكم المادة ١١١ عقوبات هو دفع بدوره غير سديد ذلك لأنه بالرجوع الى القرار الجمهوري ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة العامة التعاونية يبين أنه قد نص في مادته الأولى على إنشاء المؤسسة المذكورة والحاقها برياسة الجمهورية ، كما نص في مادته الثالثة على أن رأس مال المؤسسة يتكون من الاعانات التي تمنحها الدولة لها ومن التبرعات والقروض ومن أموال الشركة العامة للتجارة الداخلية التي تتحول الى جمعية تعاونية استهلاكية تؤول ملكيتها الى المؤسسة كما نص في المادة الخامسة على السلطات المخولة لمجلس ادارة المؤسسة ومن بينها تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ونصت المادة ١٢ من القرار على أن ديوان المحاسبات يقوم بفحص حسابات المؤسسة وتقديم تقرير سنوي لمجلس الادارة بهذا الفحص ، ونص في المادة ١٣ على أن رئيس مجلس ادارة المؤسسة يرفع الى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا عن أعمال المؤسسة خلال السنة المنتهية مشفوعة بصورة من تقرير ديوان المحاسبات ، وتنفيذا لقانون إنشاء المؤسسة صدر قرار مجلس ادارتها بإنشاء الجمعية التعاونية



٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ قد نصت على نقل اختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٢٣ لسنة ١٩٦٢ الى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن النقيب محمد مازن مشرف قائد المباحث الجنائية العسكرية بالمنطقة الشمالية لم يتم باجراءات ضبط الطاعن - وهو موظف بقسم البقالة بالجمعية التعاونية الاستهلاكية مجامع استائلي بالاسكندرية - الا بناء على الأمر الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بتكليف رجال المباحث الجنائية العسكرية بضبط جميع الجرائم التي تقع في المؤسسة التعاونية الاستهلاكية والجمعيات التابعة لها ، وهو ما من شأنه أن يضمن على الضابط المشار اليه صفة مأمور الضبط القضائي ويخوله اختصاصاته في صدد الجرائم المبينة فيه ، فان ما اتخذ من اجراءات الضبط والتفتيش في حق الطاعن في نطاق ذلك الأمر بعد استئذان النيابة العامة يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان القرار الجمهوري ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية قد نص في مادته الأولى على أن تكون لهذه المؤسسة شخصية اعتبارية كما نص في المادة العاشرة منه على أن يكون لها ميزانية خاصة بها . وجرت المادة الحادية عشرة منه على أن تتكون مواردها بصفة أصلية من المبالغ التي تخصص لها سنويا بميزانية الدولة ... وحددت المادة الرابعة من القرار تشكيل مجلس إدارة للمؤسسة برئاسة وزير التموين « المركزي » وعضوية عدد من الوزراء والموظفين . وأعمالا للحق المخول لمجلس إدارة المؤسسة في المادة

الخامسة في انشاء جمعيات تعاونية فقد أصدر قرارا بفصل مركز توزيع الشاي من الشركة العامة للتجارة الداخلية واعتباره وحدة تعاونية مستقلة تابعة للمؤسسة التي أصدرت من بعد قرارا آخر بتأسيس الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية على أن يكون رأس مالها - الذي يتكون من أموال مركز الشاي والتوزيع وما تخصصه المؤسسة لها من أموال - مملوكا لها وأن يعتبر مجلس إدارة المؤسسة بمثابة جمعية عمومية لها ، وكان القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة الذي كان قائما وقت الحادث قد نص في المادة ١٥ منه على أن « يتكون رأس مال المؤسسة من ( أ ) أنصبة الدولة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت ( ب ) الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة » كما نصت المادة ١٨ منه على أنه « تقوم المؤسسة بفتح حساب في البنك المركزي تؤدي اليه فائض مواردها وتصرف من هذا الحساب في حدود الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية العامة ، فاذا قل هذا الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة في الميزانية التزمت وزارة الخزانة بأن تؤدي الى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة قيمة الفرق على مدار العام المالي وفقا للقواعد التي تقررها . وإذا زاد هذا الفائض يعود الى الميزانية العامة للدولة ... » ثم جرت المادة ١٩ بأن « يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتعد على نمط الميزانيات التجارية وتعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشائها ... » ونصت المادة ٢٠ على أنه

« تعتمد ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر بقرار من رئيس الجمهورية » . لما كان ذلك ، وكانت المؤسسات العامة بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشؤها الدولة لتباشر من طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها وكانت المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية هي التي أسست بمفردها ومن مالها - المملوك للدولة بحكم القانون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية وهي التي تتولى الاشراف على شئونها واعتماد قراراتها التنظيمية فان الجمعية بنظامها بادي الذكر والذي خلا من أي عنصر من عناصر النظام التعاوني كنظام من أنظمة القانون الخاص - تعتبر بحكم القانون جهازا إداريا من أجهزة المؤسسة العامة أو فرعا من فروعها وبالتالي فان موظفي ومستخدمي تلك الجمعية يعتبرون موظفين ومستخدمين في تلك المؤسسة وتجرى عليهم الأحكام الخاصة بهم . لما كان ذلك ، فان العاملين في المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التي تنشؤها بمفردها يكونون في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص وأحكام الرقابة عملا بالمادة ١١١ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه هذا الصدد صحيحا في القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التحريات الجدية لرجال المباحث العسكرية قد دلت على أن الطاعن وغيره ممن يعملون معه يتقاضون الرشوى في مقابل بيع المواد التموينية المستوردة بالزيادة عن المقادير المقررة فاستأذنوا النيابة العامة في ضبط وتفتيش الطاعن وأرسلوا اليه بشاهد الإثبات

## — ١٠٧ —

## المبدأ القانوني

تليفون : مراقبة مكالة . تحقيق

١ - استصدار النيابة العامة الاذن بالمراقبة التليفونية من القاضي الجزائي بعد ان كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وصدرت كفايتها لتسوية اتخاذ الاجراء ، هو عمل من اعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الاذن بعد ذلك بنفسها او من طريق نائب من نوابه من مامودي الضبط القضائي لتنفيذه .

ب - اذن : مراقبة تليفون

٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق والى القاضي الجزائي المنوط به اصدار الاذن تحت اشراف محكمة الموضوع .

ج - دعاية : لجور ، تحريض ، مساعدة فحشاء ، ارتكابها بالفعل

لا يشترط للعقاب على التحريض او المساعدة او التسهيل او الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .

د - تلبس : حكم ، تسبب ، عيب .

٤ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، ومتى قامت في جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء اكان فاعلا ام شريكا . وتقدير الدلائل على صلة التهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

هـ - قبض باطل : دفع . ق ١٠ لسنة ١٩٦١

و - لا صلة في الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ومن وقع القبض عليه باطلا .

ز - دفاع : اخلاص بحق ، تعود المحكمة من اجراء تحقيق لم يطلب .

الاول امام حلمي الذي طلب منه شراء كمية من السلع المستوردة تزيد على القدر المسموح به لكل فرد في مقابل اعطائه رشوة فوافقه الطاعن على ذلك وباعه ما طلبه من بضائع نظير مبلغ جنيهه ثقاضاه منه على سبيل الرشوة ، فان الحكم يكون بذلك قد دلل على توافر اركان جريمة الرشوة في حكم المادة ١٠٣ من قانون العقوبات . ولا يؤثر في قيامها ان تكون الجريمة قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشي متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه اليه في مقابل ذلك من العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل التهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسة المحاكمة ان النقيب محمد مازن مشرف اذ تخلف عن الحضور اكتفى المدافع عن الطاعن باقواله في التحقيقات فأمرت المحكمة بتلاوتها وهو ما يفيد التنازل عن سماع اقواله ، ومن ثم فلا تشرب على المحكمة ان هي استندت الى اقوال هذا الشاهد في التحقيقات دون ان تسمعه بالجلسة .

وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير اساس ويتمين رفضه موضوعا .

طعن جزائي ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٧/٢/١٤  
بالهيئة السابقة.

٦ - لا يقبل من الطاعنة ان تنعى على المحكمة لقعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

ز - اثبات : قاض ، ائتمانه ، تقيده بدليل معين

٧ - العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن عناصرها كافة المروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل معين ، اذ جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الاثبات وان ياخذ من اي بيئة او قرينة يرواج اليها دليلا لحكمه ، الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

ح - شاهد محكمة موضوع ، اخذها باقواله .

٨ - الاصل ان محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها ان تأخذ باقوال الشاهد او التهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت فيها وارتاحت اليها .

ط - دليل : سلطة محكمة في تقديره .

٩ - الاصل انه متى اخلت المحكمة باقوال شاهد ، فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

ي - ادانة : استخلاصها .

١٠ - التناقض في اقوال الشهود او التهمين لا يعيب الحكم ، ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم بما لا تناقض فيه .

## المحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنة بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقها أدلة مستمدة من اقوال المقدم والرائد ومن اقوال المتهمات الشاتية والثالثة والرابعة ؛ وهي أدلة



في الفقرة الثانية من المادة ٩١  
الا بناء على اذن من القاضي  
الجزئي « وكان قضاء هذه  
المحكمة قد جرى على ان مدلول  
كلمتي الخطابات والرسائل التي  
اثير اليها واباحة ضبطهما في  
أى مكان خارج منازل المتهمين  
طبقا للحالة على الفقرة الثانية  
من المادة ٩١ يتسع في ذاته  
لشمول كافة الخطابات والرسائل  
والطرود والرسائل التلغرافية  
كما يتدرج تحته المكالات  
التليفونية لكونها لا تعدو ان تكون  
من قبيل الرسائل الشفوية .  
وكان استصدار النيابة العامة  
الاذن بالمراقبة التليفونية من  
القاضي الجزئي بعد ان كانت قد  
اتصلت بمحضر التحريات  
وقدرت كفايتها لتسويغ اتخاذ  
ذلك الاجراء ، هو عمل من أعمال  
التحقيق سواء قامت بتنفيذ  
الاذن بعد ذلك بنفسها او عن  
طريق ندب من تراه من مأموري  
الضبط القضائي لتنفيذه عملا  
بنص المادة ٢٠٠ من قانون  
الاجراءات الجنائية التي يجرى  
نصها على انه « لكل من أعضاء  
النيابة العامة في حالة اجراء  
التحقيق بنفسه ان يكلف أى  
مأمور من مأموري الضبط  
القضائي ببعض الأعمال التي من  
خصائصه » ، وهو نص عام  
مطلق يسرى على كافة اجراءات  
التحقيق وينتج اثره القانوني  
بشرط ان يصدر صريحا ممن  
يملكه وان ينصب على عمل معين  
او أكثر من أعمال التحقيق - غير  
استجواب المتهم - دون ان  
يمتد الى تحقيق قضية برمتها  
وان يكون ثابتا بالكتابة الى أحد  
مأموري الضبط مكانيا ونوعيا  
وهو ما جرى تطبيقه في الدعوى  
المطروحة . ومن ثم يكون ما انتهى  
اليه الحكم المطعون فيه من رفض  
الدفع سديدا في القانون . لما  
كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة  
من جدل حول استدلال الحكم

بنفسها او عن طريق انتداب أحد  
مأموري الضبط القضائي «  
ويبين من الاطلاع على المفردات  
التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا  
للطعن ان رئيس مكتب حماية  
الآداب تقدم الى النيابة العامة  
في ٩ نوفمبر من ١٩٦٥ بمحضر  
تضمن ان تحرياته ومراقبته  
أسفرت عن قيام الطاعنة  
بتسهيل دعارة النسوة عن طريق  
جهاز التليفون رقم . . المركب  
في مسكنها وانها تحدد المواعيد  
للمرغبيين من الرجال والنسوة  
وقد تأكدت له تلك التحريات  
من المراقبة التي قام بها مع  
بعض ضباط المكتب وطلب  
الموافقة على عرض الامر على  
القاضي للاذن بمراقبة جهاز  
التليفون فاشر وكيل النيابة في  
اليوم ذاته بعرض الأوراق على  
القاضي الذي اذن في الساعة  
الواحدة والدقيقة العاشرة من  
مساء ذلك اليوم بمراقبة  
المخابرات السلكية عن المحادثات  
التي تجرى من ذلك التليفون  
واليه ، على ان تتم المراقبة في  
خلال شهر من تاريخ الاذن  
لتسجيل وضبط ما يخالف  
احكام القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ،  
ثم اشر وكيل النيابة بعد ذلك  
بندب المقدم محمد صفوت عباس  
او من يندبه من رجال الضبط  
القضائي لتنفيذ الاذن . ثم  
باشرت النيابة العامة تحقيق  
واقعة الضبط عند اخطارها في  
يوم ٢١ من نوفمبر ١٩٦٥ . لما  
كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠٦  
من قانون الاجراءات الجنائية  
المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣  
لسنة ١٩٥٢ - الواردة في الباب  
الرابع من الكتاب الأول الخاص  
بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة  
- تنص على انه « لا يجوز للنيابة  
العامة في التحقيق الذي تجريه  
تفتيش غير المتهمين ، او منازل  
غير المتهمين ، او ضبط الخطابات  
والرسائل في الحالة المشار اليها

سائفة من شأنها ان تؤدي الى  
ما رتبته الحكم عليها . ثم عرض  
الحكم الى الدفع ببطلان اذن  
مراقبة التليفون ورد عليه في  
قوله « ان رئيس مكتب حماية  
الآداب بعد ان تجمعت لديه  
المعلومات التي توصل اليها  
نتيجة المراقبة والتحريات التي  
اجراها عن المتهم الأولى -  
الطاعنة - والتي أسفرت عن  
ارتكابها لجريمة المساعدة  
وتسهيل دعارة النسوة تقدم  
بتاريخ ٩ نوفمبر من ١٩٦٥ الى  
السيد وكيل نيابة الآداب  
بمحضره الذي ضمته هذه  
المعلومات وانتهى فيه الى طلب  
الموافقة على مراقبة التليفون  
المركب بمسكن هذه المتهم وقد  
جاء خطابه في هذا الشأن موجه  
رأسا الى النيابة العامة فقامت  
بدورها بعد ذلك بعرض الامر  
على القاضي الجزئي . وشر  
وكيل النيابة على محضر  
التحريات بما يفيد ذلك ولا تعد  
هذه التأشير مجرد طلب ضمنى  
من النيابة العامة للتصريح  
بمراقبة المكالات التليفونية  
ولكنها تتضمن طلبا صريحا في  
هذا الخصوص وتدل في ذات  
الوقت على موافقة النيابة العامة  
على كفاية التحريات التي توصل  
اليها مكتب الآداب لانها اذا كانت  
راغبة عن اتخاذ هذا الاجراء او  
رأت عدم ضرورته ما مرضت  
الامر كلية على القاضي المختص  
لان ذلك من اطلاقاتها باعتبار ان  
مراقبة المكالات التليفونية عمل  
من اجراءات التحقيق وهي  
صاحبة الولاية العامة في التحقيق  
الابتدائي وتدخل مباشرة المراقبة  
التليفونية بحسب الاصل في  
سلطتها وان خضعت في ذلك الى  
قيد الرجوع الى القاضي الجزئي  
عملا بنص المادة ٢٠٦ اجراءات  
الا انها تسترد بعد ذلك كامل  
سلطتها في مباشرة الرقابة بما  
يتراءى لها منسواء قامت بها



لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه . والأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخذت بشهادة الضابط زكريا ربيع من استماعه إلى الاتفاق الذي انعقد بين الطاعنة والمتهمة الثانية على أن تقوم الأولى بتقديم امرأتين إلى ضيفي مخدوم الثانية والتي تأيدت باقرار المتهمتين الثانية والثالثة ، ولم تر - بعد أن اطمأنت إلى رواية الشاهد - أن تعتمد في قضائها على الشريط الذي سجلت عليه هذه الحادثة وغيرها ، وكانت الطاعنة - وقد استتمعت إلى الشريط المسجل في التحقيق - لا تزعم أن هناك تضارباً بين التسجيل وشهادة الشاهد ، فإنه لا يقبل منها مصادرة المحكمة في عقيدتها أو أنعى عليها أخذاً بأقوال الشاهد وإطراحها الدليل المستمد من الشريط المسجل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعنة في شأن عدم جدية التحريات التي بنى عليها اذن المراقبة ورد عليه رداً سائفاً أفصح به عن اطمئنان المحكمة إلى معلومات رئيس مكتب الآداب التي سطرها في محضر تحرياته وكفائتها لتسويغ إصدار الاذن بالمراقبة .

يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وإن يدخل منزله ويفتشه ، ومن ثم فقد جاء قبض ضابط مكتب الآداب على المتهمات من الثانية إلى الخامسة متفقا وأحكام القانون وما أورده الحكم فيما تقدم سديد في القانون ، ذلك بأن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت في جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلاً أم شريكاً ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن ضباط مكتب الآداب لم يقبضوا على المتهمات من الثانية إلى الخامسة إلا بعد تحققهم من اتصالهن بجريمة تسهيل الدعارة واستغلال البغاء ، وأن ذلك كان عن طريق مشروع هو سماع الحديث الذي دار بين المتهمتين الثانية والثالثة وبين الطاعنة عن طريق تليفونها الموضوع تحت المراقبة باذن صحيح صادر ممن يملكه وهو ما أقرته محكمة الموضوع ورات كفايته لتسويغ القبض عليهن ، فإنه لا تريب على الحكم إذا هو هول في قضائه بالادانة على الدليل المستمد من تلك الاجراءات والأقوال التي صدرت من أولئك المتهمات بعد ذلك . على أنه لا جدوى للطاعنة من النعي على الحكم إقراره صحة القبض على المتهمات من الثانية إلى الخامسة ، لأنه على فرض أن القبض عليهن وقع باطلاً فإنه لا يستفيد من بطلانه سوى صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلاً - وهو غير الطاعنة - ومن ثم فلا شأن لها في طلب بطلان هذا الإجراء .

بأقوال المتهمين الثانية والثالثة على الرغم من تناقضهما في أقوالهما وعدولهما عنها بجلسة المحاكمة مردوداً بأن التناقض في أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه . والأصل أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد أو المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت فيها وأرتاحت إليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفع الطاعنة في شأن بطلان أقوال المتهمتين الثانية والثالثة لصدورها وليدة اجراءات ضبط باطلة ورد عليه في قوله « الثابت من وقائع الدعوى أن ضابط مكتب الآداب المنتدب لمراقبة الحادثات التليفونية قد سمع محادثة تليفونية دارت بين المتهمتين الأوليين محورها ارتكاب جريمة تسهيل دعارة بعض النسوة المعتادات هذه الممارسة . وقد تأكد من هذه الحادثة عن المكان الذي يتم فيه تنفيذ الاتفاق الخاص بهذه الجريمة وكان اكتشافه لذلك عن طريق مشروع وهو بصدد القيام على المراقبة التليفونية المأذون بها قانوناً وبذلك فإن هذه الحالة تكون حالة تلبس بالجريمة لأن الرؤية الشخصية ليس شرطاً في كشف حالة التلبس بل يكفي أن يكون الشاهد قد أدرك بوقوع الجريمة بأية حاسة من حواسه ولو بطريق السمع وأنه أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك ، فقد يحصل العلم بالجريمة دون أن يشاهد فاعلها لأن ذلك التلبس وصف يلزم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها ولذلك فإن علم مأمور الضبط القضائي بوقوع الجريمة وتعرفه على تفصيلاتها ومكان وزمان وقوعها على النحو المبين بالتحقيقات يبيح له أن



المحكمة اجراء تحقيق في هذا الشأن ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعنة أن تنعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طن جزائي ١٨١٣ لسنة ٢٦٠  
في ١٤/٢/١٩٦٧ بالهيئة السابقة .

— ١٠٨ —

### المبدأ القانوني

قتل عمد : دفاع ، اخلاق بحق ،  
اثبات ، خبرة ، حكم ، سبب ، عيب .

١ - لما كان الطاعن في دفاعه ينازع في استطاعة المجنى عليه النطق بعد أربع ساعات من اصابته الجسيمة ، وأن المدة التي حددها الطبيب الشرعي في تقريره لا يمكن المجنى عليه من التكلم بتعقل عقب اصابته - والتي وصلها بانها فترة قصيرة - كانت قد انقضت قبل وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند ، في ادانة الطاعن الى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء وأنه افصح اليهما باسمي الجانين ، واعتمد في تكوين عقيدته على السؤال هذين الشاهدين بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهري أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - فان التفتات الحكم عن هذا الاجراء يغفل بدفاع الطاعن .

### المحكمة

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله « أن مواشى الطاعن دخلت في الساعة السابعة من صباح يوم الحادث زراعة ذرة للمجنى عليه ورجعت فيها فخف

ذلك بأن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ اذ نص في الفقرة الاولى من المادة الاولى على أن « كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو ساعده له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو اغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائه جنيه الى ثلاثمائة جنيه » . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجوره » ثم نص في المادة السابعة على « يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابعة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها » . فقد دل بذلك على أنه لا يشترط للمقارب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل . واذا ما كانت الوقائع التي اوردها الحكم تتحقق بها العناصر القانونية لجريمتي تسهيل الدعارة واستغلال البغاء اللتين دان الطاعنة بهما وأورد على ثبوتهما في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قالة الاخلال يحقها في الدفاع بدعوى أنه لم يجبها الى طلب سماع الشريط المسجل مردودا بأنه لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعنة أو الدفاع عنها قد تمسك أي منهما بسماع الشريط المسجل ، كما أنه لا يبين من الاطلاع على مذكرتي الطاعنة المقدمتين لدى محكمة أول درجة أن الدفاع عنها طلب من

لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق والى القاضي الجزئي المنوط به اصدار الاذن تحت اشراف محكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها الاذن وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة العامة والقاضي الجزئي على تصرفهما في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالعانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الى التكييف القانوني للأفعال التي قارفتها الطاعنة وما أثاره الدفاع عنها من أنها لا تعدو أن تكون أعمالا تحضيرية غير مجرمة ورد عليه في قوله : « لا محل لما أثاره الدفاع عن المتهمه الاولى - الطاعنة - من أن محكمة أول درجة عدلت وصف التهمة الى شروع في ارتكاب الجريمة وأن الشروع غير معاقب عليه ، وترى المحكمة أن ما جاء بأسباب محكمة أول درجة كان واضحا في أن الأفعال المسندة اليها تكون جريمة مساعدة وتسهيل الدعارة ، أما ما قصدت اليه محكمة أول درجة فهو أن جريمة الدعارة لم تتم الا أنه كان هناك شروع في هذه الجريمة ، وترى هذه المحكمة أنه لا يشترط للمقارب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، كما تشير المحكمة في أسبابها الى أنه حتى مع مسايرة الدفاع في هذا القول فان الشروع أيضا في هذه الجريمة معاقب عليه بالمادة السابعة من القانون » وما انتهى اليه الحكم فيما تقدم سديد في القانون ،

الطامن . ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه . ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند في أدانته الطامن إلى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعدد التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطامن في أسباب طعنه .

طعن جزائي ٢٠٠٢ لسنة ٢٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٠ رئاسة ومفوضية  
السادة الاساتذة حسين صفوت  
السري ومحمد صبري ومحمد  
مبد المنم حمراوي ومحمود  
ابو الفضل وانور احمد خلف  
المستشارين .

— ١٠٩ —

### المبدأ القانوني

- ١ - حكم ، تسبيب عيب ، لزوم ، اثبات ، تحديد الامر المطلوب .
- ٢ - متى كان الدفاع عن الطامن قد حدد في طلبه الامر المطلوب اثباته ، وأشار إلى الدليل على صحته في الشكوى التي طلب قسماً ، فإنه لا يكلف مؤونة القيام بإجرائه ، بل كان على المحكمة أن تأمر هي بضم الشكوى المتوجه عنها وتطلع عليها بنفسها تحليلاً لدفاعه واستجابة لطلبه .

« أن الحوادث وقع الساعة السابعة والبلاغ حصل الساعة العاشرة والدقيقه الأربعين صباحاً ويقرر الشاهد أنه ذهب فوجد المجنى عليه حياً في حين أن التقرير الفني يقرر أن المجنى عليه يمكنه أن يتكلم بتعمل لفتته قصيرة وهذا يدل على أن المجنى عليه قد فارق الحياة قبل وصول رئيس النقطة الذي أراد أن يقرر تلاماً لم يحصل لأنه لم يسأل المبلغ في محضره الذي أفتتحه وقد أراد هذا الشاهد أن يجد له سنداً في أقواله فاستند إلى أقوال شيخ الخفراء الذي قرر أن المجنى عليه عندما ركب الاسعاف توفي في الحال » كما يبين من مدونات الحكم أنه نقل من تقرير الصفة التشريحية « أنه من الجائز للمجنى عليه - بمثل اصابته الموصوفه - أن يتكلم بتعمل بعد حدوثها لفتته قليلاً يتعذر تحديدها » لما كان ذلك، وكان مفاد ما أورده الطامن في دفاعه أنه ينازع في استطاعة المجنى عليه النطق بعد أربع ساعات من اصابته الجسيمه وأن المدة التي حددتها الطبيب الشرعي في تقريره لا يمكن المجنى عليه من التكلم بتعمل عقب اصابته - والتي وصفها بأنها فترة قصيرة - كانت قد انقضت قبل وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند - من بين ما استند إليه - في أدانة الطامن إلى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء وأنه أفشى اليهما باسمي الجانبين واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هذين الشاهدين بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطامن الجوهري أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي - فإن التفات الحكم عن هذا الاجراء يخل بدفاع

الآخر إليها وأخرجها وتوجه بها مع والده إلى والد الطامن وعاتبه على ترك مواشيه ترمى في زراعتة فصفع والد الطامن المجنى عليه على وجهه فما كان من المجنى عليه إلا أن رد هذا الاعتداء بمثله وضربه بعصا على رأسه فمز على الطامن أن يعتدى المجنى عليه على والده وأسرع إلى حظيرة مواشيه المجاورة وأحضر منها بندقية لي أنفيلد وأطلق منها عيارين على المجنى عليه فأحدث به اصاباته التي أثبتتها تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته كما ضربه آخر بعصا . وأن والد المجنى عليه انتقل إلى نقطة شرطة المعابدة وأبلغ رئيسها بالحادثة فبادر الأخير ومعه شيخ الخفراء إلى الانتقال إلى مكان الحادث حيث وجد المجنى عليه لا يزال على قيد الحياة فسأله ممن اعتدى عليه فأخبرهما بأن الطامن أطلق عليه عيارين ناريتين وأن المتهم الآخر ضربه بعصا . ثم قام الثقيب أحمد بدر الدين حلمي معاون المباحث والشرطي السري عبد الرحمن أحمد الخطيب بتفتيش منزل الطامن فعثروا فيه أسفل كمية من البوص على بندقية لي أنفيلد بداخلها طلقة فارغة وقد ثبت من التقرير الطبي الشرعي أنها صالحة للاستعمال ومطلقة حديثاً في وقت يتعذر تحديده وقد يتفق وتاريخ الحادث . واستند الحكم في ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة إلى أدلة استمدتها من أقوال والد المجنى عليه ورئيس النقطة وشيخ الخفراء ومعاون المباحث والشرطي السري وإلى تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط . لما كان ذلك، وكان يبين من الاطسلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطامن قد اثار في مرافعته



ب - طلب هام : ضم شكوى .

٢ - الطلب الذي تقدم به الطاعن - يضم شكوى اعترف فيها آخر بارتكاب التزوير المنسوب اليه الاشتراك فيه - هو من طلبات التحقيق الهامة التي يجب على المحكمة ان تجيبها قبل الفصل في الدعوى لتعلق الاشتراك في الجريمة بالفعل الاصلى المسند اليه مقارفته ، ما قال به الحكم من انتفاء مصلحة الطاعن من ضم الشكوى ، انما هو استباق الى الحكم على اوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تمحصها .

### المحكمة

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسته الحاشية ان الطاعن دفع التهمة المسندة اليه ، وهي الاشتراك في تزوير اعلان عريضة دعوى بان شخصا معيناً ذكر اسمه هو الذي قارف التزوير واقرب به وأشار الى الشكوى ٥٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ الدرب الاحمر والمقيدة برقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٥ حصر تحقيق . وقد عرض الحكم المطعون فيه لطلب الطاعن المبين في وجه الطعن وقال تبريراً لا طراحه ما نصه « اما ما طلب به محاميه في الجلسة من الامر بضم شكوى اعترف فيها آخر بارتكاب التزوير ،

فانه فضلاً عن عدم تقديم الدفوع لما يؤيد صحة هذا الادعاء ، فانه ليس هناك ثمة مصلحة للمتهم في هذا الطلب اذ ان ما أسنده اليه الاتهام هو اشتراكه مع آخر في ارتكاب التزوير بطريقتي الاتفاسق والمساعدة وليس كونه فاعلاً أصلياً » . وهذا الذي ذكره

الحكم المطعون فيه ينطوي على الفساد في الاستدلال ، والقصور في البيان ، ذلك بان الدفاع عن الطاعن حدد في طلبه الامر المطلوب اثباته وأشار الى الدليل على صحته في الشكوى التي

طلب ضمها ، ولا يكلف مؤونة القيام باجراءاته . بل كان على المحكمة ان تأمر هي بضم الشكوى المنوه عنها ، وتطلع عليها بنفسها تحقيقاً لدفاعه ، واستجابة لطلبه . ولما كان الطلب الذي تقدم به الطاعن هو من طلبات التحقيق الهامة التي يتعين على المحكمة ان تجيبها قبل الفصل في الدعوى لتعلق الاشتراك في الجريمة بالفعل الاصلى المسند اليه مقارفته ، وكان ما قال به الحكم من انتفاء مصلحة الطاعن من ضم الشكوى انما هو استباق الى الحكم على اوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تمحصها ، مع ما يمكن ان يكون لها من اثر في عقيدتها لو اطلمت عليها ، وكان لا يجوز القضاء المسبق على دليل لم يطرح ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الطاعن للأسباب التي ساقها يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سسائر أوجه الطعن » .

١٩٦٧/٢/٢٠

طنن جزائي ٢٠١١ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٠ بالهيئة السابقة.

## ١١٠ -

### المبدأ القانوني :

١ - دعارة : ارتباط ، عقوبة ، نقض ، الخطأ في تطبيق القانون ، عقوبات ٢/٣٢ م

١ - متى كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي اُبتهت في حق الطامنة من انها سهلت للمتهم الثانية ارتكاب الدعارة وعاونتها عليها واستغفلت بغفاء تلك المتهمة وادارت محلاً لممارسة الدعارة - يتحقق به معنى الارتباط السوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

ب - اثبات : عادة استعمال مكان لارتكاب دعارة .

٢ - القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات ، لا تثريب على المحكمة اذا ما تحولت في ذلك على شهادة الشهود .

هـ - دليل : محكمة ، انتقامها

٣ - لا يشترط ان تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة . فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الادلة ، بل يكفى ان تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤيدة الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

د - حكم : توقيعه خلال ثلاثين يوماً من صدوره ، اثاره لأول مرة امام محكمة النقض .

٤ - لا يقبل اعادة الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لأول مرة امام محكمة النقض .

هـ - تفويض : اذن . دفع ببطلانه ، اثاره لأول مرة امام النقض .

٥ - الدفع ببطلان اذن التفويض من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي تقتضي تحقيقاً موضوعياً ، فلا يجوز اثاره لأول مرة امام محكمة النقض .

و - اكراه : نقض ، طعن ، اثاره امر اكراه الشاهد لأول مرة امام النقض .

٦ - لا يجوز للطاعن اثاره امر اكراه الشاهد لأول مرة امام محكمة النقض .

ز - محكمة موضوع : شاهد ، اخذ بأقواله في التحقيق ، مخالفة لأقوال بالجلسة .

٧ - من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات وان خالفت أقواله بجلسته المحاكمة ، وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الاسباب اذا الامر مرجعه الى اطمئنانها .

## المحكمة

« وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة والمذكرة المقدمة من محامي الطاعن لها أنه لم يدفع ببطالان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنة أن تثير هذا المطعن لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان الثابت أيضا أن الطاعنة لم تثر شيئا عن بطلان اذن التفتيش سواء أمام المحكمة الاستئنافية أو في مذكرتها المقدمة إليها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا مما تدعيه ، فإنه لا يقبل منها أن تثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالسواغ ويقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لهذه المحكمة به . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن شاهد الاثبات ... قد عدل عن أقواله الأولى في التحقيقات مقتصرًا على القول بأن ضابط مكتب حماية الآداب كان قد أملاها عليه دون أن يدعى بأنها صدرت عنه تحت تأثير اكراه أو تهديد ولم تدع الطاعنة أنها أثارت أمر اكراه الشاهد أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها التمسك به أمام محكمة النقض . ولما كان الحكم قد عرض لعدول الشاهد عن أقواله في التحقيقات وأهدره اطمئنانا منه إلى تلك الأقوال فلا معقب عليه في هذا الشأن لما هو مقرر من أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها ،

اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه وهو أمر لم تخطيء المحكمة تقديره ، ومن ثم فيكون ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي أثبتتها في حق الطاعنة من أنها سهلت للمتهم الثانية ارتكاب الدعارة وعاونتها عليها واستغلت بفساد تلك المتهم وأدارت محلا لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعنة وقعت جميعها لفرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الرابعة الخاصة بإدارة المنزل للدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون» .

طعن جزائي ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٠ بالهيئة السابقة .

## — ١١١ —

## المبدأ القانوني

نقض : طعن ، تقرير به ، مستشار احوالة  
امر بالا وجه ، نائب عام ، محام عام .  
اجرامات م ١٩٣ . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢  
ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

١ - الطعن بالنقض في الأمر الصادر  
من مستشار احوالة بعدم وجود وجه  
لإقامة الدعوى غير جائز إلا للنائب العام  
وللمدعي بالحقوق المدنية . وللمحامي  
العام في دائرة اختصاصه . والكتاب  
المرسل من المحامي العام إلى رئيس

ومن ثم يكون ما تثير الطاعنة في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات وأنه لا تثير على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنة أنها اعتادت على إدارة منزلها للدعارة مما استخلصه من أقوال شاهد الاثبات ... بالتحقيقات من سابقة تردده على المنزل المذكور لارتكاب الفحشاء مع من تقدمهن الطاعنة من النسوة الساقطات لقاء أجر تتقاضاه ومما دلت عليه التحريات وأسفر عنه تفتيش المسكن من ضبط الشاهد المشار إليه يأتي الفاحشة مع التهمة الثانية واقاره بأن الطاعنة هي التي قدمتها إليه لمواقعتها نظير أجر تقاضته يوم الحادث وقد تأيد ذلك بالعثور على مواد منوية بسرور تلك التهمة الذي ضبط يوم الواقعة . وكان ما أثبتته المحكمة فيما سلف سائفا وتوافر به العناصر القانونية لجريمة إدارة منزل للدعارة على ما هي معرفة به في القانون . وكان ما تثيره الطاعنة من أن مجرد وجود مواد منوية بسرور التهمة الأخرى لا يكفي لاستخلاص أن المنزل بدا للبغاء مردودا بما هو مقرر من أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بنسب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على جده دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوجدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في



النيابة بالموافقة على التقرير بالطعن بالنقض مع ايداع الاسباب في الميعاد القانوني ، لا يعد توكيلا منه بالطعن اذ ان الموافقة على اتخاذ اجراء لا تفيد التوكيل في اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون .

### المحكمة

« من حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الذي قرر بالطعن في الامر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قبل المتهم هو رئيس نيابة النيابة ، وانه وان ذكر في تقرير الطعن انه قرره بتوكيل من المحامي العام الا ان الثابت من كتاب هذا الأخير المؤرخ ١٥ من يونيو ١٩٦٦ انه لم ينص فيه على توكيل رئيس النيابة وانما اقتصر على الإشارة الى موافقته على التقرير بالطعن بالنقض مع ايداع الاسباب في الميعاد القانوني . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا تجيز الطعن امام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا للنائب العام والمدعى بالحقوق المدنية . وتجيز المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ هذا الطعن أيضا للمحامي العام في دائرة اختصاصه ، وكان الثابت من اوراق الطعن انه لم يصدر من النائب العام او المحامي العام توكيل لرئيس النيابة بالتقرير بالطعن في الامر سالف الذكر ، وكان الكتاب المرسل من المحامي العام الى رئيس النيابة بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٦٦ لا يعد توكيلا منه بالطعن اذ ان الموافقة على اتخاذ اجراء لا تفيد التوكيل في

اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا لصدوره ممن لا يملك التقرير به قانونا .

طعن جزائي ١٦٠ لسنة ٣٧ ق في ١٩٦٧/٢/٢٠ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عادل يونس ومختار رضوان وجمال الرصفاوي وحسن سامح ومحمد العمراوي المستشارين .

## — ١١٢ —

### المبدأ القانوني

حكم : بسبب عيب ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، شهادة مرضية رفض الأخذ بها ، رقابة محكمة نقض .

١ - الشهادة المرضية تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا ان المحكمة متى ابدت الاسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

### المحكمة

« وحيث انه يبين من الرجوع الى محضر جلسة ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٦ وهي الجلسة الاولى التي حددت لنظر المعارضة الاستثنائية ، ان الطاعن تخلف عن الحضور في هذه الجلسة وان محاميه اعترف عن ذلك وأشار الى انه قدم شهادة مرضية - تأييدا لذلك العذر - في قضية أخرى منظورة بالجلسة نفسها امام المحكمة ، غير انها قضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . واطرحت تلك الشهادة في قولها : « وحيث ان المحكمة لا تطمئن الى الشهادة المرضية المقدمة ذلك لانه غير ثابت بها ما يقطع بأن المتهم هو بذاته الذي عرض على الطبيب الذي أعطى الشهادة ومن ثم فهي

تستبعد هذه الشهادة وتطرحها جانباً » . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على مفردات القضية ١٨١٩ لسنة ١٩٦٦ س سوهاج ( موضوع الطعن ١٥٧ سنة ٣٧ قضائية ) والتي كانت منظورة امام المحكمة بالجلسة ذاتها التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - ان محامي الطاعن قدم شهادة مرضية مؤرخة ١٨ من نوفمبر ١٩٦٦ تحمل اسم الطاعن مثبتا بها انه بالكشف عليه وجد مصابا بدوسنتاريا حادة واحتقان بالكبد ويحتاج لراحة لمدة سبعة أيام من تاريخ تحرير الشهادة . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا ان المحكمة متى ابدت الاسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة - وهي في سبيل بيان وجه عدم اطمئنانها الى الشهادة الطبية قد اقتصرت على القول بأنه غير ثابت بالشهادة ما يقطع بأن المتهم هو بذاته الذي عرض على الطبيب الذي أعطى الشهادة دون أن تعرض لما هو ثابت من الشهادة المقدمة التي تحمل اسمه وقد قدمها محاميه نيابة عنه بالجلسة ، وقد كان من المتعين عليها متى تشككت في صحتها أن تجري تحقيقا في شأنها بلوغا لفاية الامر فيه . لما كان ما تقدم ، فان حكمها يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة » .

طعن جزائي ١٦٢ لسنة ٣٧ ق في ١٩٦٧/٢/٢٠ بالهيئة السابقة.

وعلبة أخرى في يده بينما حمل نادر عبد الله عبوة من البلح فاقتادوهما إلى الصندل الخاص بالجمسرك وقاموا بتفتيشهما فعثروا بالعبوة الكرتون التي كانت ملفوفة بالبطانية والتي كان يحملها المتهم على بضائع مهربة من الرسوم الجمركية وعلى كيس تفوح منه رائحة نفاذة يشتبه أن تكون مخدرا قاموا بفتحه فوجدوا بداخله أربعة كيلو جرامات وأربعمئة وسبعة وعشرين جراما من أجزاء نباتية وبدور ثبت من تقرير فحصها أنها لنبات الحشيش وبأن البدور مما تصلح للآليات .. » وأورد على ثبوتها لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة سائفة استمدتها مما شهد به كل من العريف أحمد حسين محمد عمر والعريفان محمود محمد عثمان وعلى أمين فواز من قوة السواحل والمقدم سعد الدين نجيب وقائد السيارة الأجرة ونادر عبد الله سليمان ومما أثبتته تقرير المعامل الكيماوية خاصا بفحص المادة المضبوطة . وعرض الحكم إلى الدفع المبدى من الطاعن وأثبتته ورد عليه بما مؤداه أن ما يتحدى به الطاعن من عدم صدور قرار من وزارة الخزائنة باعتبار ميناء السد العالي دائرة جمركية لا يجديه طالما أن نص المادتين ٢٨ و ٢٩ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد خول لرجال الجمارك ومنعاونهم من رجال السلطات العامة حق ضبط البضائع المتنوعة ومطاردة البضائع المهربة في جميع جهات الجمهورية ، وهو حق غير مقيد بمكان معين من أرض الجمهورية يجيز لهم تفتيش الأمتعة لضبط ما يكون منها مهربا أو ممنوعا . ومن ثم فإن عثور رجال الجمارك عند استعمالهم حقهم في إجراء ذلك التفتيش على المخدر المضبوط يكون صحيحا ويصح الاستدلال

( د ) حكم : تقريرات قانونية خاطئة .

ق ١١٤ لسنة ١٩٦٣ .

٤ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقريرات قانونية خاطئة في شأن حق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش بحثا عن المهربات في جميع أنحاء الجمهورية ولو تجاوزت منطقة الرقابة ، ما دامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

( هـ ) دفع : موزوم ، رد صريح .

٥ - الدفع بتلفيق التهمة على المتهم من أوجه الدفع الموضوعية التي لا تستوجب رد صريحا . لأن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

( و ) دفاع : محكمة ، رد .

٦ - لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال المحكمة

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : أنه قرابة الرابعة والنصف مساء اليوم الرابع من نوفمبر سنة ١٩٦٤ أبان قيام العريف أحمد حسين محمد عمر وزميله العريفان محمود محمد عثمان وعلى أمين فواز من قوة سواحل محافظة أسوان بعملهم بميناء السد العالي شرق وهم المناط بهم تفتيش الخارجين من الميناء للتأكد من عدم وجود بضائع مهربة من الرسوم الجمركية شاهدوا المتهم سليمان محمد على ( الطاعن ) ورفقته آخر يدعى نادر عبد الله سليمان ينزلان من إحدى سيارات الأجرة ويتوجهان صوب المراكب الرأسية بالميناء ويقصدان مركبا شراعيها منها مكثا بها قرابة الربع ساعة ثم غادراها متجهين شطر الساحل في طريقهما إلى السيارة الأجرة التي كانت في انتظارهما وكان المتهم يحمل عبوة من الكرتون ملفوفة « ببطانية »

— ١١٣ —

## المبدأ القانوني

( ١ ) جمارك : تفتيش داخل دائرة

جمركية ، مأمور ضبط قضائي . ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ م ٢٦ و ٣٠

١ - لموظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك ، أما خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حقها في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات .

( ب ) سد عال : ميناء مؤقت ، رقابة

جمركية . قرار وزير خزانة ٥٧ لسنة ١٩٦٣ .

٢ - وزير الخزائنة حدد من نطاق الرقابة الجمركية البرى جميع المنطقة الواقعة جنوبى مدينة الشلال وعلى امتداد خط عرض ٢٤° وبين الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان . ولا كان الميناء المؤقت للسد العالي يقع جنوبى خط العرض الذى تقع عليه مدينة الشلال ، فانه يدخل ضمن نطاق الرقابة الجمركية .

( ج ) خفر سواحل : تهريب . ق ٦٦

لسنة ١٩٦٣ . قرار وزير خزانة ٧١ لسنة ١٩٦٣ .

٣ - لرجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات المختصة باختصاص مصلحة خفر السواحل . وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزائنة ٧١ لسنة ١٩٦٣ .



به على مقارفة الطاعن للجريمة المسندة اليه لانه وليد اجراء مشروع في نظر القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبقت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفا لاجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها أما خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات . ولما كانت الواقعة كما صار ثباتها في الحكم قد تم ضبطها بالميناء المؤقت للسد العالي . وكان الميناء المؤقت بالسد العالي على ضفتي النيل شرقا وغربا وان لم يعين صراحة دائرة جمركية الا بالقرار ٢٣ سنة ١٩٦٦ الصادر من وزير الخزانة - المعنول به اعتبارا من ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ أي بعد واقعة الدعوى - الا أن وزير الخزانة حدد بقراره ٥٧ لسنة ١٩٦٣ من نطاق الرقابة الجمركية البري جميع المنطقة الواقعة جنوب مدينة الشلال وعلى امتداد خط عرض ٥٢٤ وبين الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان . ولما كان الميناء المؤقت للسد العالي يقع جنوبى خط العرض الذى تقع عليه مدينة الشلال ، وهو يدخل

ضمن نطاق الرقابة الجمركية على ما بين من كتاب مصلحة الجمارك الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن فان التفتيش الذى تم بمعرفة رجال خفر السواحل بالميناء المؤقت للسد العالي يكون قد تم داخل منطقة الرقابة الجمركية ومن له صفة في اجرائه . وهو اذ أسفر عن ضبط نباتات الحشيش وبدوره مع الطاعن فان الاستدلال به يكون صحيحا ما دام انه كان نتيجة لاجراء مشروع في القانون . ولا ينال من سلامة الاجراءات أن تتم على أيدي رجال خفر السواحل لأن صفة الضبط القضائي أضفاها عليهم القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل . وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك الجديد ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٧١ سنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار اليه لأن هذا القانون لم يبلغ اختصاص مصلحة خفر السواحل في مراقبة جرائم التهريب في الجهات الخاضعة لها ولم يسلب من رجالها صفة الضبط القضائي المخولة لهم قانونا وليس من شأن المادة ٢٥ منه والقرار الوزاري الصادر اعمالا لها ما يخلع عن رجال خفر السواحل تلك الصفة في دوائر عملهم لأن هذا القرار صادر في شأن موظفي مصلحة الجمارك فحسب باعتباره كاشفا ومحددا للوظائف التى يعتبر العاملون فيها - في

هذه المصلحة الاخيرة - من مامورى الضبط القضائي ، ومن ثم يكون ما ينمى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير قانونية في شأن حق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش بحثا عن المهربات في جميع أنحاء الجمهورية ولو جاوزت منطقة الرقابة ما دامت النتيجة التى خلص اليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة على المتهم هو من اوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا لأن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم ولا تلزم المحكمة في هذا الصدد . بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلاله . ولما كان الحكم قد استند الى أقوال رجال خفر السواحل واستخلص منها الادانة استخلاصا سليما ، فان ما يثيره الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التى اطمأنت اليها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . ولما كان البين من الحكم انه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة حيازة نبات الحشيش وبدوره بقصد الاتجار ، فان ما يثيره الطاعن في شأن الجلب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طنن جزالى ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢١ بالهيئة السابقة.

## المبدأ القانوني

مخدر : احرازه ، مقداره .

١ - لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، فالمقاب واجب حتما مهما يكن المقدار ضئيلا ، متى كان له كيان مادي محسوس من الممكن تقديره .

## المحكمة

« وحيث أنه يبين من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن البحث الذي أجراه المعمل الكيماوى بالطب الشرعى على جيبى جلباب المطعون ضده كشف عن العثور على فتات دون الوزن من مادة الحشيش يأخذ هذين الجيبين . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره - كما هو الحاصل في الدعوى المطروحة ، وكان القرار المطعون فيه قد أكتفت عن هذه الواقعة فحجب نفسه عنها ولم يقل كلمته فيها ، فإنه يكون قاصرا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة » .

طعن جزائى ١٤٧٤ لسنة ٣٦ ق  
فى ١٩٦٧/٢/٢١ رئاسة ومضوية  
السادة الاساتذة حسين صفوت  
السركى ومحمد صبرى ومحمد  
عبد المنعم حمزادى ولعمرو الدين  
عزام وانور احمد - خلف  
المستشارين :

## المبدأ القانوني

(١) نقض : طعن ، نظام عام . ق ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ م ٢/٣٥

١ - لا تتصل محكمة النقض بالحكم المطعون فيه الا من الوجوه التي بنى عليها الطعن التي حصل تسديدها في اليماد ما لم تثر اسباب متعلقة بالنظام العام حددتها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فيجوز عندئذ للطعن أن يتمسك بها لأول مرة امامها ، بل انه يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها الصلحة المتهم في غير انه يشترط لذلك أن تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبولها بغير حاجة الى اجراء تحقيق موصوفى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها .

(ب) حكم : اصداره ، بطلان .  
نقض ، طعن .

٢ - انه وان كان صحيحا أن المحكمة الاستئنافية بعد أن قررت تأجيل نظر الدعوى لمانع لديها ، عادت بتشكيلها التي كانت عليه فاصدرت في الجلسة التي اجلت اليها الدعوى حكما المطعون فيه ، الا أن مثل النيابة العامة في الجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن هو نفسه الذى حضر الجلسة الاولى . ولما كان ممثل النيابة عضوا متما لتشكيل المحكمة الجنائية ، فإن ما يشهد الطاعن - من بطلان الحكم لصعوره من محكمة معنومة قانونا من الفصل في الدعوى - يقتضى في هذه الحالة تحقيق ما اذا كان المانع قد قام لدى احد قضاة الهيئة أو لدى عضوية النيابة الممثل لها بالجلسة وهو ما يفرج عن وظيفته محكمة النقض .

(ج) اخفاء اشياء مسروقة : ركن العلم ، استخلاصه .

٣ - ركن العلم في جريمة اخفاء اشياء متحصلة من سرقة ، مسألة نفسية لا تستفاد من اقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .

(د) اتيات : حاكم ، تسببهم ، عيب ، دليل حملته ورقة رسمية ، التينات المحكمة منه .

٤ - الأدلة في المواد الجنائية اقصائية فللمحكمة أن تلتفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

(هـ) محضر جلسة : حكم ، بياناته ، أسماء أعضاء الهيئة .

٥ - من اللزوم أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . فلا يعيب الحكم الابتدائي - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - خلوه ديباجته من هذا البيان .

(و) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل .

٦ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترواح اليه منها وان تعول على اقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى .

## المحكمة

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اخفاء اشياء مسروقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقوال الشرطى ابراهيم عوض ابراهيم والسائق حسن رمضان ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ركن العلم - في جريمة اخفاء اشياء متحصلة من سرقة - مسألة نفسية لا تستفاد من اقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى ، وكان الحكم قد استخلص توافر هذا العلم



لمانع لديها ، عادت بتشكيلها التي كانت عليه فأصدرت - في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى - حكمها المطعون فيه إلا أنه يبين من الاطلاع على محضري هاتين الجلستين أن ممثل النيابة العامة في الجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن هو نفسه الذي حضر الجلسة الأولى . ولما كان ممثل النيابة عضوا متمما لتشكيل المحكمة الجنائية فإن ما يثيره الطاعن يقتضي في هذه الحالة تحقيق ما إذا كان المانع قد قام لدى أحد قضاة الهيئة أو لدى عضو النيابة الممثل لها بالجلسة وهو ما يخرج عن وظيفة محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .

طعن جزائي ١٨٠٢ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢١ رئاسة ومضوية  
السادة الاساتذة هادل بونس  
ومختار رضوان وجمال الرصفاوي  
ومحمود العمراوي ومحمود عطية  
المستشارين .

— ١١٦ —

### المبدأ القانوني

( ١ ) بلاغ كذاب : قصد جنائي .

١ - من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذب وتوافر القصد الجنائي أمر متروك للمحكمة الموضوع ، ولها مطلق الحرية في تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها غير مقيدة في ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل .

(ب) اسناد : الأمر المبلغ منه . على سبيل الاتهام أو التشكيك أو الظن أو الاحتمال .

٢ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد اسند الأمر المبلغ عنه إلى المبلغ ضده على

الذي أصدر الحكم واسم ممثل النيابة فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - خلو ديباجته من هذا البيان ، لما هو مقرر من أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته - التي لا يحاج الطاعن أن هذه الهيئة هي غير تلك التي سمعت المرافعة .

وحيث أن الدفاع عن الطاعن أثار أمام هذه المحكمة - محكمة النقض - منعي آخر على الحكم المطعون فيه متعلقا بالنظام العام مبناه بطلان الحكم لصدوره من محكمة ممنوعة قانونا من الفصل في الدعوى على اعتبار أن الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم كانت قد قررت بجلسته سابقة تأجيل نظر الدعوى لمانع لديها ، غير أنها عادت فأصدرت الحكم المطعون فيه بتشكيلها نفسه .

وحيث أن محكمة النقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه إلا من الوجوه التي بنى عليها الطعن التي حصل تقديمها في الميعاد ما لم تشر أسباب متعلقة بالنظام العام حددتها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فيجوز عندئذ للطاعن أن يتمسك بها لأول مرة أمامها بل أنه يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها لصالح المتهم ، غير أنه يشترط لذلك أن تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه . أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبولها بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان صحيحا أن المحكمة الاستئنافية بعد أن قررت بجلسته ٢٢ من مارس ١٩٦٦ تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٦

لدى الطاعن من هروبه من السيارة التي كان يستقلها والتي كان بها الاطاران المسروقان ، وهو استخلاص سائق وكاف لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم اطراحه الشهادة الرسمية الصادرة من جهة المرور والتي قدمها الطاعن للتدليل على كذب أقوال الشاهد حسن رمضان ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى . ومن ثم فبحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يقيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الشرطي ابراهيم عوض ابراهيم قرر صراحة في محضر جمع الاستدلالات أنه يعرف الطاعن من قبل وأنه كان يجلس وقت ضبط الاطارين بالسيارة الأجرة إلى جوار سائقها حسن رمضان البربري وأنه لاذ بالفرار على اثر مواجهته السائق بأن الاطارين المضبوطين مسروقان ، فلا على المحكمة أن هي أخذت بهذه الأقوال واطمأنت إليها ولو أن الشاهد عدل عنها في تحقیقات النيابة ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن أثبت بها اسم القاضي

القصد ، ولا سيما أن البواب قرر أن الطاعن أبلغه بإدىء ذى بدء أن المبروقات عبارة عن خمسائة جنيه ومشبك ذهبي، وأن سيدة كانت بصحبة الطاعن فى قسم الشرطة قد طلبت إليه أن يقصر بلاغه على سرقة مائة وخمسين جنيهًا فحسب . لما كان ذلك ، وكان لهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه أصله الثابت بالأوراق - على ما بان من المفردات التى أمرت المحكمة بضـمـمها تحقيقًا للطعن - فإنه بذلك يكون قد أورد دليلًا سائغًا لقضائه تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ، ويكون الطعن برمته متعين الرفض مع مصادرة الكفالة » .

طنن جوالى ١٩٠٣ لسنة ٣٦ ق  
فى ١٩٦٧/٢/٢١ بالهيئة السابقة .

## — ١١٧ —

### المبدأ القانونى :

دعوى جنائية : تحريكها ، رنا :  
جريمة وقتية ، مقربات م ٢٧٤ و ٢٧٥  
اجراءات م ٢١٨ .

١ - يشترط الشارع لرفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا شكوى الزوج ، ولا تقبل الشكوى بعد مضي ثلاثة اشهر من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآلعة ، لا من يوم انتهاء الفـعال التتابع اذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذى يحتسب من انتهاء النشاط الإجرامى وبدء بدء ميعاد سقوط الحق فى الشكوى الذى يرتد الى العلم بوقوع الفعل المألم .

### المحكمة

«و حيث أن المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من

صدد أخذ الحكم المطعون فيه بأقوال كل من الشاهدين محمود سليم وبواب العمارة يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائى أمر متروك لمحكمة الموضوع ولها مطلق الحرية فى تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها ، غير مقيّدة فى ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل . وأنه ليس شرطًا فى تلك الجريمة أن يكون المبلغ قد أسند الأمر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد، بل أنها تقوم ولو كان قد أسنده إليه على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال متى توافرت سائر عناصرها الجريمة . لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد استمدت ثبوت الجريمة فى حق الطاعن من أنه أسند الى المطعون ضدها أنها وشقيقها - المطعون ضده - ذهبا الى مسكنه حيث فتحت بابه بمفتاح كان معها . وكسرت باب غرفة النوم وسرقا مائة وخمسين جنيهًا ومشبك ذهبي وملابس وأشياء أخرى ، فى حين أن الثابت من أقوال الشاهد محمود سليم أن المفتاح كان بخوزته هو وقد توجه وأياهما استجابة لطلبه الى المنزل لقطع التيار الكهربائى عن الشلاجة فأخذت المطعون ضدها - تحت بصره - ثيابها وثياب ابنها فحسب دون أن يسند إليها كسرا أو سرقة مما أبلغ الطاعن عنه ، بل ذكر الشاهد أن الطاعن كان قد حمل معه ملابس قبل مغادرته المنزل مما لا يعقل معه أن يترك النقود وسائر ما أبلغ عن سرقة ، وخلص الحكم من ذلك الى أنه لا أساس لاتهام الطاعن اياهما بالسرقة أو كسر باب الغرفة ، مستشفا أن البلاغ كان منصوبا بالكذب وسوء

سبيل التوكيد ، بل أنها تقوم ولو كان قد أسنده إليه على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة .

(ج) حكم : تسبيب ، ميب ، اثبات شهود ، سكوت المحكمة من الإشارة الى اقوال شاهد أدلى بشهادته أمامها .

٢ - وزن أقوال الشاهد مرجعه الى محكمة الموضوع ، ولها الأخذ بها فى أى مرحلة ولو كانت مخالفة ما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب ، وفى أخذها بأقوال شاهد ما يفيد أطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وفى سكوت المحكمة الاستثنائية عن الإشارة الى أقوال شاهد أدلى بشهادته أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر من شهادته ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة .

### المحكمة

« وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليه . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد مرجعه الى محكمة الموضوع ، ولها الأخذ بها فى أية مرحلة ولو كانت مخالفة ما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب . وفى أخذها بأقوال شاهد ما يفيد أطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وفى سكوت المحكمة الاستثنائية عن الإشارة الى أقوال شاهد أدلى بشهادته أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر من شهادته ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن فى



(ب) خطة جنائية واحدة : عقوبة ،  
نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون .

٢ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من  
المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، أن تكون  
الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة  
بعدة أفعال كمل بعضها بعضا فتكونت  
منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي  
عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه  
الفترة .

(ج) ارتباط : فصل في قيامه ،  
تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات .

٣ - الفصل في قيام الارتباط بين  
الجرائم وأن يكن مما يدخل في حدود  
السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع  
استنادا إلى الأسباب التي من شأنها  
أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، إلا أنه  
إذا كانت وقائع الدعوى توجب تطبيق  
المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات ، فإن  
عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية  
في تكيف الارتباط الذي حددت عناصره  
في الحكم .

### المحكمة

« وحيث أنه يبين من محاضر  
جلسات المحكمة والحكم المطعون  
فيه أن المستشار عز الدين بدوي  
سراج الدين اشترك في جلسة  
٢٩ من ديسمبر ١٩٦٥ عضوا في  
الهيئة التي سمعت شهود الإثبات  
وقضت الحرز وأطلعت على  
القسمتين محل التزوير ثم  
أجلت نظر الدعوى لجلسة ١٨  
من يناير ١٩٦٦ وفيها جلس  
الرئيس بالمحكمة إبراهيم محمد  
هاشم منتدبا بدلا منه . ولما  
كانت جلسة ٢٢ من مارس  
١٩٦٦ لم يحضر شهود الإثبات  
وباشرت المحكمة - بتشكيلها  
الآخر - إجراءات المحاكمة  
فاستجوبت الطاعن - بموافقة  
المدافع عنه - وأطلعت على  
القسيمة ٧٣٧٧٢ وناقشته في  
شأنها وفي شأن القسيمة  
الأخرى ، ثم ترفع المدافع عنه  
وأبدى مآربآه من أوجه الدفاع ،

العلاقة . والقول بغير ذلك  
يخالف قصد الشارع الذي  
جعل من مضي ثلاثة أشهر من  
تاريخ العلم بالجريمة وبمركبها  
قرينة قانونية لا تقبل إثبات  
العكس على التنازل لما قدره من  
أن سكوت المجنى عليه طوال هذه  
المدة يعد بمثابة نزول عن  
الشكوى لأسباب ارتآها ، حتى  
لا يتخذ من حق الشكوى إذا  
استمر أو تأبد سلاحا للتهديد  
أو الابتزاز أو النكابة . ولما كان  
الحكم المطعون فيه قد أثبت -  
بغير معقب - علم الزوج علما  
يقينيا بالعلاقة الأئمة التي نشأت  
وأطردت بين المطعون ضدهما في  
تاريخ معين هو يوم ٢٩ من  
أكتوبر سنة ١٩٥٩ وأنه سكت  
عن التبليغ مدة تزيد على ثلاثة  
أشهر من تاريخ ذلك العلم  
اليقيني مما لا تنازع فيه الطاعنة ،  
وأجرى على ذلك لازمه من  
سقوط حق الزوج في الشكوى ،  
فانه يكون قد طبق القانون على  
واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا  
ويتعين لذلك رفض الطعن » .

طعن جرائ ١٤٥٢ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٧ بالهيئة السابقة .

## — ١١٨ —

### المبدأ القانوني :

(١) رشوة : مقاومة حاكم ، تعد ،  
عقوبات م ١٣٧ مكررا (١) .  
١ - اطلق الشارع حكم المادة ١٣٧  
مكررا (١) من قانون العقوبات أنه ،  
« يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على  
خمس سنين دون تخصيص شخص الجاني  
أو صفته - لينال بالعقاب كل من يترف  
الفعل المأثم ، يستوي أن يكون من  
الموظفين العمامين أو المكلفين خدمة عامة  
أو من الأفراد ، إذ العبرة هي بصفة  
من يقع عليه الفعل دون اعتداد بشخص  
أو صفة من أتاه .

قانون العقوبات على شكوى  
الزوج ، نصت في فقرتها الأخيرة  
على أنه « لا تقبل الشكوى بعد  
ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى  
عليه بالجريمة وبمركبها ما لم  
ينص القانون على خلاف ذلك » .  
وجريمة الزنا ، جريمة الأصل  
فيها أن تكون وفتية لأن الركن  
المادى المكون لها هو الوطء فعل  
مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة  
الأفعال كما إذا ارتبط الزوج  
امراة أجنبية يزني بها ، أو ارتبط  
اجنبي الزوجة لفرض الزنا ،  
وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة  
في رباط زمني متصل جريمة  
واحدة في نظر الشارع كما هو  
الاستفاد من نص المادة ٢١٨ من  
قانون الإجراءات الجنائية  
اعتبارا بأنها وإن نفذت بأفعال  
متلاحقة كل منها يصدق عليه  
في القانون وصف الجريمة إلا أنه  
وقد انتظمتها وحدة المشروع  
الإجرامى ووحدة الجاني والحق  
المعتدى عليه كانت جريمة واحدة  
هي الجريمة الوقتية المتتابعة .  
ولما كان القانون قد أجرى ميعاد  
السقوط من تاريخ العلم  
بالجريمة ، فإن مدة الثلاثة  
الأشهر تسرى ختمها من يوم العلم  
بمبدأ العلاقة الأئمة لا من يوم  
انتهاء أفعال التابع إذ لا يصح  
الخلط بين بدء سريان التقادم  
الذي يحتسب من انتهاء النشاط  
الإجرامى وبين بدء ميعاد سقوط  
الحق في الشكوى الذي يرتد إلى  
العلم بوقوع الفعل المأثم لأن  
مدة السقوط أجراها الشارع في  
نصوصه بعامة من وقت قيام  
موجب الشكوى بصرف النظر  
عن تتابع الأفعال الجنائية . ولا  
شك في أن علم المجنى عليه  
بالعلاقة الأئمة من بدايتها يوفر  
له العلم الكافي بالجريمة وبمركبها  
ويشيع له فرصة الالتجاء إلى  
القضاء ولا يضيف أطراد العلاقة  
إلى علمه اليقيني جديدا ولا  
يتوقف حقه في الشكوى على  
إرادة الجاني في أطراد تلك

ثم قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم لجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٦٦ ، وفيها أصدرت - بنفس تشكيلها الأخير - حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من استعراض اجراءات المحاكمة على النحو السابق أن الهيئة التي سمعت المرافعة في القضية بجلسته ٢٢ من مارس ١٩٦٦ هي التي أصدرت الحكم فيها ، فان

النعي بالبطلان يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً ، دون أن يحول عدم سماعهم امامها من أن تعتمد في حكمها على ما سبق أن أدلوا به من اقوال ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وكان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب الى الهيئة الأخيرة سماع أحد من الشهود أو اتخاذ أى اجراء بعينه مما يعد معه نازلاً عن سماع الشهود ويكون ما ينعاه في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن فهيمة حسن صفى الدين استقلت قطار السكة الحديد من محطة تزميت قاصدة محطة القضايى ، واذ كانت لا تحمل تذكرة فقد تقاضى منها المحصل - الطاعن - قطعة فضية من ذات العشرة القروش ورد اليها قرشاً وسلمها قسيمة تحصيل ٧٣٧٧٢ أثبت فيها على خلاف الحقيقة ركوبها القطار من محطة سدس وأنه استلم منها مبلغ خمسين مليمًا فقط واختلس بذلك أربعين مليمًا فرق الأجرة ما بين المحطتين ، ولما بلغ القطار محطة الفشن صعد اليه مفتشاً ادارة مباحث شرطة السكك الحديدية - على محمود وسعيد خليل - فاطلع أولهما على هذه القسيمة المسلمة

الى تلك الراكبة فلما سألها عنها أفضت اليه بمحطة ركوبها وبما دفعته الى الطاعن ، ولما دعا الأخير وواجهه بها وأصرت على ما قررته أخذ يرجو الصفع عنه ، وفي تلك الاثناء كان المفتش الأول على محمود يثبت أقوالها بدفتر القسائم بالقسيمة ٧٣٧٧٣ ، ولما أسقط في يد الطاعن صمد الى مدية طعنه بها فلما تدخل المفتش الآخر في الأمر بادره الطاعن بالطعن بالمدية واستطاع بذلك أن يسترد الدفتر ثم ارتكب تزويراً في ذات القسيمة بأن كتب كلمة «ملاطية» فوق كلمة «مفاعة» وعبارة بدون تذكرة . فوق عبارة «بيدها مخالفات» - التي أثبتتها المفتش بها - بقصد طمسها . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة مستمدة من شهادة كل من المفتشين والراكبة المتقدم ذكرهم ومما بأن للمحكمة من الاطلاع على هاتين القسيمتين ، وما أسفر عنه تقريرى قسم ابحاث التزييف والتزوير والكشف الطبى . ثم انتهى الى ادانة الطاعن بالمواد ١/١١١ و ٢/١١٢ و ١١٨ و ١/١٣٧ - ٢ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات عن جريمة استعمال القوة والعنف مع المفتشين وجريمة الاختلاس وجريمتى التزوير في الورقتين الرسميتين ، وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة عن أولها مع استعمال المادة ١٧ من ذلك القانون ، وكذا عقوبات السجن لمدة ثلاث سنين والزامه برذربعين مليمًا وتغريمه خمسمائة جنيه والعزل عن باقى الجرائم وتطبيق المادة ١٧ والفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي

كل جزئية يثيرها وأن اطمئنانها الى الأدلة التي اقامت عليها قضاءها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها أياها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من دفاع موضوعى في شأن ما عرى اليه من اختلاس وتزوير ورد عليه بقوله « ولا تعول المحكمة على انكار المتهم - الطاعن - ازاء ما شهد به الشهود وما جاء بالتقارير الفنية والطبية » . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم يفيد اطراح دفاع الطاعن اطمئناناً من الحكم لأدلة الثبوت التي أورد مؤداه وعود عليها ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الشارع اذ نص في المادة ١٣٧ مكرراً ( ١ ) من قانون العقوبات على أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمال القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ مقصده ، فاذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين . وتكون العقوبة السجن في الحالتين اذا كان الجاني يحمل سلاحاً . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة الى عشر سنين اذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا أفضى الضرب أو الجرح المشار اليه في الفقرة السابقة الى الموت » فانه قد أطلق حكمها - دون تخصيص شخص الجاني أو صفته - لينال بالعقاب كل من يقترب الفعل المؤثم ، يستوى أن يكون من الموظفين العامين أو المكلفين



تأسيسا على أن السلعة موضوع الجريمة لم تدرج في جدول المواد المسعرة إلا بمقتضى القرار ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٥ أى بعد وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المرفوعة به الدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . وكان من واجب المحكمة بنص المادتين ٣٠٤/٢ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلا معاقبا عليه . وهى مكلفة في سبيل ذلك بأن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة لأن المحكمة هى وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهم تقيدا منه بالوصف الذى اسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتا عن النص القانونى الواجب التطبيق ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الدعوى في موضوعها ، فإنه يكون متعيना مع النقض الإحالة .

طن جرائى ٢٠٧٦ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٧ رئاسة وعضوية  
السادة عادل يونس ومحمود  
هر الدين سالم ونصر الدين مرام  
ومحمد ابو الفضل حفى والنور  
احمد الخطيب المستشارين .

ولما كان الحكم قد أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن أولى هذه الجرائم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، واذ كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت أسناد الجرائم التى دانت الطاعن بها ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة عن الجريمة الأولى وتصحيحه بالفائها والاكتفاء بالعقوبات المقررة بها عن جريمة الاختلاس باعتبارها الجريمة الأشد .

طن جرائى ٢٠٧٥ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٧ رئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة حسين السركى  
وجمال المرصفاوى ومحمد محفوظ  
ومحمود العمراوى ومحمود مطبغ  
المستشارين .

## — ١١٩ —

### المبدأ القانونى :

وصف تهمة : تبوين ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون : اجراءات ٢٢/٣٠٤ و ٣٠٨ . قرار وزير تبوين ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ . ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

١ - من واجب المحكمة أن تقضى بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلا معاقبا عليه . وهى مكلفة في سبيل ذلك أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة .

### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة « سجاير بلعونت »

بخدمة عامة أو من الأفراد ، اذ العبرة هى بصفة من يقع عليه الفعل دون اعتداد بشخص أو صفة من اتاه ، ومن ثم يكون ما جنح اليه الطاعن من تقييد حكم النص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من ذلك القانون أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة ، وكان الفصل في قيام الارتباط بين الجرائم وأن يكن مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع استنادا الى الأسباب التى من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه الا انه اذا كانت وقائع الدعوى - كما صار اثباتها في الحكم - توجب تطبيق هذه المادة عملا بنصها ، فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذى حددت عناصره في الحكم ، ويستوجب لذلك محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن اقترف جريمة استعمال القوة والعنف مع المفتشين بقصد حملهما بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما وهو اثبات جريمة الاختلاس التى ارتكبها ، فبلغ بذلك مقصده ، فان في ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هاتين الجريمتين . واذ ما كان الحكم قد أثبت في تقدير سائغ ارتباط جريمة الاختلاس بجريمتى التزوير في الأوراق الرسمية ، فان هذا الارتباط يمتد الى الجرائم الأربع جميعا التى دين الطاعن بها مما يقتضى اعتبارها جريمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأشد هذه الجرائم وهى جريمة الاختلاس .

٢ - سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه ، هو من قبيل تنظيم الاجراءات في الجلسة ولا يترتب بطلان على مخالته .

( ج ) محضر جلسة عدم توقيع على صفحاته بطلان ، شرطه .

٣ - مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات من رئيس المحكمة وكتابتها لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، مادام الطعن لا يدعى ان شيئا مما دون في تلك المحاضر جاء مغالفا لحقيقة الواقع .

( د ) دفاع خلو محضر الجلسة من اثباته .

٤ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من البات دفاع للمتهم . اذ عليه ان كان يهمله تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في المحضر ، كما ان عليه ان ادعى ان المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجب الدعوى للحكم دون سماع دفاعه ان يقدم الدليل على ذلك ، وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز الحاجة من بعد امام محكمة النقض .

( هـ ) محكمة تاني درجة : اجراءاتها . حقها في المدول من قرارها باعلان شهود .

٥ - محكمة تاني درجة انما تحكم في الاصل على مقتضى الاوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا يؤثر في ذلك ان تكون قد اجلت الدعوى من تلقاء نفسها لاعلان لاعلان بعض الشهود ثم عدلت عن ذلك .

( و ) حكم : تسييب ، عيب . اجراءات م ٢٨١ . ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

٦ - للمحكمة الاستئناف من سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . ومن ثم فان المحكمة لا تكون مخطئة اذا هي عولت على اقوال الشهود المثبتة بالتحقيقات دون سماعهم ، ما دامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

فيه صادرا منه » . ولما كانت هذه النصوص صريحة في عدم صلاحية القاضي وامتناع اشتراكه في الحكم في الطعن اذا كان قد سبق واصدر الحكم المطعون فيه ، فاذا حكم في الطعن - على الرغم من ذلك - فان قضاءه يقع باطلا . ولما كان الثابت - على ما تقدم بيانه - ان القاضي الذي اصدر الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة المرفوعة من المطعون ضده ، عاد فاشتراك مع الهيئة التي اصدرت الحكم المطعون فيه الصادر في الاستئناف المرفوع منه ، فان هذا الحكم الاخير يكون باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها ويتعين لذلك نقضه والاحالة » .

طعن جزائي ٢٠٨١ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/٢/٢٧ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسين السركي وجمال المرصفاوي ومحمد محفوظ ومحمد العمراوي ومحمود عطية .

## — ١٢١ —

### المبدأ القانوني :

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ القضائية ( ١ ) تموين : كيوسين ، كويونات ، مسؤولية ، دفعها . قرار وزير تموين ٥٤ لسنة ١٩٤٣ . ق ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ .

١ - اداء المتهم نقدا لقيمة العجز في الكويونات منسوبا الى عدها محسوبا بواقع ثمانية مليمات للتر الواحد اذا وقع في اليعاد الذي ضربه القانون يبرا منه المسؤولية على اعتبار ان ذلك الاداء يدل عن رد الكويونات المتبقية ذاتها الى ادارة التموين .

( ب ) محاكمة اجراءاتها سؤال المحكمة المتهم عن الفعل المسند اليه ا . ج ٢٧١ .

## — ١٢٠ —

### المبدأ القانوني :

حكم : اصداره . قاض ، صلاحيته للحكم . مرافعات م ٣١٣ و ٣١٤ اجراءات م ٢٤٧ .

١ - توافر عدم صلاحية القاضي وامتناع اشتراكه في الحكم في الطعن اذا كان قد سبق واصدر الحكم المطعون عليه ، فاذا حكم في الطعن - على الرغم من ذلك - فان قضاءه يقع باطلا .

### المحكمة :

« وحيث انه بالرجوع الى الاوراق يبين ان القاضي . . . اصدر الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم ، في الحكم الغيابي الصادر بادانته ، وانه اشترك ايضا في اصدار الحكم المطعون فيه في الاستئناف المرفوع من هذا المتهم عن ذلك الحكم الابتدائي . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات - وهو نص عام في بيان احوال عدم الصلاحية ويسرى على الدعوى الجنائية » يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية . . . ( خامسا ) اذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها . . . أو سبق له أن نظرها قاضيا . . . الخ » وكان النص في المادة ٣١٤ من القانون ذاته « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا » كما ان النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية « يمتنع عليه ( على القاضي ) كذلك أن يشترك في الحكم اذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن اذا كان الحكم المطعون



## المحكمة :

« وحيث ان محاضر الجلسات خلت مما يفيد تمسك الطاعن في أى من درجتي التقاضى بضرورة سماع أى من شهود الاثبات . ولما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ التى جرت المحاكمة فى ظلها - قد خولت المحكمة الاستغناء من سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، فان المحكمة لا تكون مخطئة اذا هى عولت على أقوال الشهود المثبتة بالتحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ، وكانت محكمة الدرجة الثانية انما تحكم بحسب الاصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا يؤثر فى ذلك أن تكون قد أجلت الدعوى من تلقاء نفسها لاملان بعض الشهود ثم عدلت عن ذلك لأن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قرار وزير التموين ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٩ من مايو ١٩٦٣ قد أجازت للمخاطبين بأحكامه فى حالة وجود عجز فى عدد الكوبونات المتبقية لديهم بعد التوزيع الواجب أعادتها الى رئيس ادارة التموين - أداء قيمة هذا العجز فى موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالى للتوزيع الى أية خزانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر الكيوسين الحر وسعره بالكوبونات بواقع

ثمانية مليمات عن كل كوبون فئة لتر ، وتسليم إيصال السداد لادارة التموين المختصة لارساله الى مديرية التموين التابع لها لتقوم بدورها بارساله الى مراقبة المحاسبة والمراجعة بوزارة التموين . ولما كان مفاد ذلك أن أداء المتهم نقدا لقيمة العجز فى الكوبونات منسوبا الى عددها محسوبا بواقع ثمانية مليمات للتر الواحد اذا دفع فى الميعاد الذى ضربه القانون يدرأ عنه المسؤولية على اعتبار أن ذلك الأداء بديل عن رد الكوبونات المتبقية ذاتها الى ادارة التموين . وكان البين من مساق الطعن ومن الاطلاع على المفردات التى ضمت تحقيقا له أن الطاعن لم يقم باستعمال هذه الرخصة المخولة فى مواعدها ، ومن ثم فان أدائه لثمان الكوبونات - بفرض وقوعه - لا يخليه من المسؤولية ولا تكون المحكمة مخطئة اذا هى التفتت عن دفاعه فى هذا الصدد باعتباره دفاعا ليس من شأنه - بفرض صحته - أن يدفع عنه جريمته ، أو يخفف من مسؤوليته . لما كان ذلك ، وكان ما يتطلبه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته . وكان مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات من رئيس المحكمة وكاتبها لا يترتب عليه بطلان الاجراءات كذلك ، مادام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون فى تلك المحاضر جاء مخالفا لحقيقة الواقع ، وكان لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم اذ كان عليه أن كان يهمل تدوينه أن يطلب صراحة اثباته فى المحضر . كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت

طعن جزائى ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ ق فى ١٩٦٧/٢/٢٧ رئاسة ومضوية السادة الاساتذة عادل يونس ومحمود عز الدين سالم ونصر الدين مزام ومحمد ابو الفضل حفنى وانور احمد خلف المستشارين .

## — ١٢٢ —

## المبدأ القانوني :

مستشار احالة : وصف تهمة . اجراءات م ١٧٩ . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ١ - مستشار الاحالة ان يكيف الواقعة المعروضة عليه التكييف الذى يراه مطابقا للقانون ، وان يسبغ عليها الوصف الذى تتحدد به تلك الجريمة فى قانون العقوبات ، ما دامت تحتل وصفا آخر غير ذلك الوصف المقدم له .

## المحكمة :

« وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدهما بوصف انهما شرعا فى سرقة محتويات مسكن كمال أحمد المغناوى المينة بالمحضر حالة كون أولهما يحمل سلاحا مخبأ « خنجر » وأوقفت الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه هو ضبطهما حال ارتكابها . وطلبت النيابة العامة من مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون

## — ١٢٣ —

## المبدأ القانوني :

( ١ ) قبض : تفتيش . تلبس .  
مأمور ضبط قضائي . إجراءات  
٢٢ م ٣٤ و ٤٦ .

١ - ان الشارع وقد خول مأمور  
الضبط القضائي القبض على المتهم  
الحاضر الذي توجد دلائل كافية على  
اتهامه بجناية ، ان يفتشه بغير اذن من  
سلطة التحقيق وبغير حاجة الى ان تكون  
الجناية متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته  
المادة ٢٠ من القانون ذاته ، لم يشترط  
لايقاع هذين الاجراءين ثلثيا معينا .

( ب ) دلائل : تقدير كفايتها المسوغة  
للتفتيش .

٢ - ان تقدير الدلائل التي تسوغ  
لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ  
كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط  
القضائي ، على ان يكون تقديره هذا  
خاصا لمراقبة سلطة التحقيق تحت  
اشراف محكمة الموضوع .

## المحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعون فيه  
بين واقعة الدعوى بما تتوافر به  
كافة العناصر القانونية للجريمة  
التي دينت الطاعنة بها وأورد  
على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة  
من أقوال الملازم أول أحمد  
أحمد النجاري والشرطي عبد  
الله أحمد الخولي ومن استعرف  
الكلب البوليسي على الطاعنة  
وتقرير المعامل الكيماوية الملحقة  
بمصلحة الطب الشرعي بنتيجة  
تحليل المادة المضبوطة وهي أدلة  
سائغة وكافية من شأنها أن تؤدي  
الى ما رتبته الحكم عليها . ثم  
عرض الحكم للدفع المبدئي من  
الطاعنة وأثبتته ورد عليه بقوله  
« ودفع الحاضر معها ببطلان  
القبض والتفتيش لان المتهم لم  
تكن في حالة من إحدى حالات  
التلبس كما ان ظروف الواقعة

المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة  
الحبس فيما يتعلق بتطبيق  
أحكام قانون العقوبات » . ولما  
كان المطعون ضده الأول قد  
ارتكب جريمة الشروع في السرقة  
موضوع الدعوى الحالية في ٢٠  
سبتمبر سنة ١٩٦٥ فإنه يكون  
عائدا طبقا لأحكام المادتين ٢/٤٩  
و ٥١ من قانون العقوبات . ولما  
كان مفهوم المادة ١٧٩ من قانون  
الاجراءات الجنائية المعدلة  
بالقانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ أن  
لمستشار الاحالة ان يكيف  
الواقعة المعروضة عليه التكييف  
الذي يراه مطابقا للقانون ، وان  
يسبغ عليها الوصف الذي تحدد  
به تلك الجريمة في قانون  
العقوبات ، ما دامت تحتمل  
وصفا آخر غير ذلك الوصف  
المقدم له . لما كان ذلك ، وكانت  
الواقعة على الصورة التي أوردتها  
القرار المطعون فيه وما دلت  
عليه صحيفة الحالة الجنائية  
للمتهم الأول تكون جناية الشروع  
في سرقة ، فان القرار المطعون  
فيه بالحالة الاوراق الى المحكمة  
الجزائية المختصة باعتبار الواقعة  
جناية يكون مخطئا في القانون  
بما يتعين معه نقضه واعتبار  
الواقعة بالنسبة للمطعون ضده  
الأول حسن ابراهيم مصطفى  
جناية شروع في سرقة منطبقه  
على المواد ٢/٤٩ و ٥١ و ١/٣١٧  
و ٢ و ٤ و ٥ من قانون العقوبات  
والمادة العاشرة من المرسوم  
بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ واعادة  
القضية الى مستشار الاحالة  
بهذا الوصف » .

طنن جزائي ٢٠٨٧ لسنة ٢٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٧ رئاسة ومضوية  
السادة الاساقفة حسين السركي  
وجمال الرصفاوي ومحمد محفوظ  
ومحمود العمراوي ومحمود عطيفة  
المستشارين .

العقوبات . ومستشار الاحالة  
امر حضوريا باعتبار الواقعة  
جناية بالمادتين ٤٥ و ٣١٧  
بفقراتها الاولى والثانية والرابعة  
والخامسة من قانون العقوبات  
وذلك بعد ان استبعد الظرف  
المشدد المستمد من حمل المطعون  
ضده الأول السلاح . لما كان  
ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على  
المفردات المضمومة وصحيفة  
الحالة الجنائية المرفقة بها ، ان  
المطعون ضده الأول حسن  
ابراهيم مصطفى قد سبق الحكم  
عليه بأربع عشرة عقوبة مقيدة  
للحرية في سرقات واخفاء أشياء  
مسروقة وتزوير ، من بينها  
عقوبتان بحبسه سنة مع الشغل  
لسرقة في كل من القضيتين  
٣٤٩٢/٣٠٣٥ سنة ٤٨ س .  
مصر ، ٢٢٩٢/٢١٩٩ سنة ١٩٥٣  
وعقوبة بحبسه لمدة سنتين  
لاخفاء أشياء مسروقة في القضية  
٦٥٤/٥٩٢ سنة ١٩٥٣ س .  
مصر ، كما حكم عليه في ١٩  
سبتمبر سنة ١٩٦٠ في القضية  
٢٥٤ سنة ١٩٦٠ جنح السيدة  
بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة  
شهور ووضعه تحت مراقبة  
الشرطة لمدة سنة في صود  
للاشتباه ، وثبتت من مذكرة  
ليابة السيدة بشأن تنفيذ هذا  
الحكم انه صدر غيايبا بجلاسة  
٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٠ وأن  
المتهم عارض فيه وقضى في ١٦  
من سبتمبر ١٩٦٢ باعتبار  
المعارضة كان لم تكن ، وأن  
العقوبة نفذت عليه في الفترة من  
١٦ من سبتمبر ١٩٦٢ الى ١٥  
من ديسمبر ١٩٦٢ بالنسبة  
لعقوبة الحبس ثم نفذت عليه  
عقوبة المراقبة لمدة سنة وأن  
الحكم أصبح نهائيا . لما كان  
ذلك ، وكان النص في المادة  
العاشرة من المرسوم بقانون ٩٨  
لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين  
والمشتبه فيهم « تعتبر عقوبة  
الوضع تحت مراقبة البوليس  
المحكوم بها طبقا لأحكام هذا



القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أنه قد انتاب الطاعنة اضطراب مفاجيء لدى مشاهدتها مأمور الضبط القضائي وألقت بعباءتها على أرضية السيارة ثم حاولت اخفاءها أسفل مقعدها بصورة تحمل على الاعتقاد بأنها تطوى مخدرا تخشى مغبة كشفه ، وكان لهذا الذي أورده الحكم أصله الثابت في المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، وكانت المحكمة قد استخلصت من تلك المظاهر في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن اليها رجل الضبط القضائي في القبض على الطاعنة وتفتيش عباؤها وقضت بناء على ذلك برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبصحتها وسلامة الدليل المستمد منهما ، فانه لا يكون ثمة وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

طعن جزائي ١٨٥٩ لسنة ٣٦ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢٨ رئاسة وعضوية  
السادة الاساندة - عادل يونس  
ومحمد صبري ومحمود مزيرالدين  
سالم ومحمد ابو الفضل حفي  
وانور احمد خلف المستشارين .

للضابط بوصفه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض على المتهم طبقا لما تنص به المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأن يقوم في شأنها بأجراء التفتيش الذي يسمح به القانون، وهو - تفتيش كما هو ثابت في الأوراق - انحصر في العباءة دون أن يستطيل الى جسم المتهمه واسفر عن ضبط الافيون . وحيث انه من ثم يكون ضبط الافيون قد تولد عن اجراءات مشروعة لا عيب فيها ولا بطلان . وبالتالي يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه . لما كان ذلك، وكان يؤخذ من عموم نص الفقرتين الأوليين من المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشارع ، وقد خول مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية وأن يفتشه بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى أن تكون الجناية متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته لم يشترط لايقاع هذين الاجراءين ترتيبا معينا ، فان ما تنعاه الطاعنة من بطلان اجراءات الضبط وفساد دليل الكشف على المخدر المستمد منها - استنادا الى أن القبض عليها كان تاليا لتفتيش عباؤها - لا يستند الى أساس صحيح في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط

تدل على أن المتهمه لم تكن قد تخلت عن المادة المخدرة لأن الواضح من اقوال الشاهدين انها كانت تحاول الاحتفاظ بها باخفائها تحت مقعدها بعيدا عن أنظارها . . . . . وحيث انه بصرف النظر عن أن العثور على المخدر حصل بعد أن تخلت عنه المتهمه بارادتها ودون أي اجراء للضغط عليها أو التعرض لحريتها وأن محاولة اخفائه انما كان بقصد ابعاده عن نظر الضابط والتوصل من تبعة احرازه ، إلا أنه حتى مع التسليم بما تمسك به الدفاع من أن التفتيش قد انصب على متاع كان وما زال في حوزة المتهمه التي لم تكن قد تخلت عنه فان الواقع أن الحركة التي بدرت من المتهمه من شأنها أن تستلفت النظر وتستثير الريبة القوية في أن المتهمه تحزر مخدرا ، ذلك لأن المستفاد من شهادة الضابط والمخير التي تطمن المحكمة الى صدقها أن المتهمه اضطربت فجأة لدى مشاهدتها الضابط ثم ألقت بعباءة كانت معها وحاولت اخفاءها تحت مقعدها على صورة تحمل على الاعتقاد بأن هذه العباءة تطوى مخدرا تخشى المتهمه من استكشافه وافتضاح امره ، ولا شك في أن هذا الموقف الذي وضعت نفسها فيه طوامية واختيارا من شأنه أن يرقى الى مرتبة المظاهر الخارجية التي تعتبر في تقدير المحكمة وفي عرف القانون دلائل كافية على ارتكابها جريمة احراز مخدر مما يجيز

نرجو من السادة المحامين اخطار ادارة المجلة عن الوسيلة التي يقترحونها لاستلام المجلة وفي حالة الرغبة في استلامها عن طريق البريد نرجو ارسال العنوان الذي ترسل عليه اليهم .

# قضاء ساحم الاستئناف

— ١٢٤ —

## المبدأ القانوني :

ضريبة : إيجار عشة مفروشة ، أرباح تجارية وصناعية . ق ١٤ لسنة ١٩٢٩  
ق ١٧٤ لسنة ١٩٥٢ عملية تجارية .  
ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

تأجير عشة مفروشة ليس ممايسة تخضع أرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ .

## الحكمة :

« أولا - أن المشرع فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ونظم أحكامها ونطاق سريانها بالكتاب الثاني من القانون ١٤ سنة ١٩٢٩ وأولى مواد هذا الكتاب هو المادة ٣٠ من القانون التي تنص على فرض هذه الضريبة على « أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف

ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم » أي أن الأصل في استحقاق هذه الضريبة أنها تسرى على الأرباح التجارية ومنشآت المناجم ، ولم يقصر المشرع سريانها على هذه الأرباح التجارية فقط بل رأى أن يخضع لها أنواعا أخرى من الدخول لا تندرج ضمن تلك الأرباح ، فنص في المادة ٣١ على سريانها على الشركات المساهمة مهما يكن الغرض منها ، ثم عدد وحدد على سبيل الحصر في المادة ٣٢ أنواعا أخرى من الدخول أخضعها لهذه الضريبة التجارية وهذه الدخول هي : أولا - ملغاة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ .

ثانيا - الأرباح الناتجة من أعمال الوساطة لشراء العقارات أو المحال التجارية ، أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات والمحال التجارية بقصديهما . ثالثا - السماسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة . رابعا - الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضي البناء والملوكة لهم ويبيعونها بعقد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد . خامسا - الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرون محلا تجاريا أو صناعيا مع أثاثه والأدوات التي تلزم لتشغيله سواء أكان الأيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المتعلقة بالمتجر أو المصنع . سادسا - من يستأجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صفيقة واحدة .

وأخيرا تقضى المادة ٣٢ مكرر بسريان هذه الضريبة على أي مبلغ دفع على سبيل العمولة أو السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض يتصل بمباشرة مهنته .

وهذه هي النصوص التي تحدد مدى نطاق سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يبين منها أن الأصل فيها أنها تستحق على الأرباح التجارية ثم على أنواع الدخول الأخرى التي حددها المشرع في المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٢ مكرر .

ثانيا - تحاول مصلحة الضرائب في الطبيعة القانونية لعملية تأجير عشة ، إذ تذهب إلى أنها ليست عملية مدنية بل هي عملية تجارية يتوافر لها كل مقومات العمل التجاري . وترى المحكمة أنه لا محل لهذا الاجتهاد لمخالفة ما تقول به لأحكام المادة الثانية من قانون التجارة التي حددت العمليات التجارية على سبيل الحصر وليس من بينها أعمال التأجير والاستئجار إلا بالنسبة للسفن بالنولون - وأن الفقه والقضاء لم يقفا عند حد التفسير اللفظي لنص المادة الثانية ساقلة الذكر وأن ما أوردته يجوز القياس عليه والاضافة إليه بشيء من التوسع الذي يلائم ويتمشى مع الضرورات العملية التي أدت إلى خلق أعمال تجارية مستحدثة ، وأنه وإن كان ذلك إلا أن التوسع في التفسير من الفقه والقضاء لم يعتبر تأجير



ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور أو بالواسطة » .

وظاهر أنه يجب لتطبيق هذا النص عدة شروط : منها - ١ - أن تكون الهبة أو التصرف قد صدرت من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة - ٢ - أن تتم هذه الهبة أو هذا التصرف إلى شخص أصبح وارثا له في تاريخ الوفاة ، وليس هذا فقط بل يجب أن يكون سبب الارث متوافرا وقت حصول الهبة أو التصرف ، وبذلك يخرج عن تطبيق النص الخاص بالحاصل لشخص توافر له سبب الارث عند الوفاة ، دون أن يكون هذا السبب قائما متوافرا وقت التصرف . يخرج من تطبيقه أيضا الهبة أو التصرف لشخص كان سبب الارث قائما بالنسبة له وقت التصرف ، ثم زال هذا السبب عند الوفاة .

ويمكن استخلاص الآتي من النص سالف الذكر من شروط تطبيقه :

١ - أن المشرع في إخضاع الهبات والتصرفات لرسم الأيلولة وضريبة الشركات إذا توافرت لها الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة هذه ، يفترض افتراضا قانونيا مفاده أن المال موضوع الهبة أو التصرف - عقارا أو منقولا - ظل في ملكية المورث حتى تاريخ وفاته ، دون النظر مطلقا إلى حصول الهبة أو التصرف فعلا ، وهذا هو الأساس القانوني لاستحقاق الرسم والضريبة وذلك بالنسبة لتطبيق المادة الرابعة سالف الذكر .

٢ - يترتب على الحكم السابق نتيجة مؤداها أنه في حالة توافر شروط تطبيق المادة الرابعة على أي هبة أو تصرف ، أن هلاك المال بعد حصول الهبة أو التصرف أو قيام الصادر له

للضريبة على الأرباح التجارية مادام المشرع لم ينص على إعفائه أو استثنائه بنص خاص ، فإنها تكون قد أغفلت هذه التفرقة وطالبت بتطبيق نص قديم ألغاه المشرع في سنة ١٩٥٠ ، على محاسبة سنة ضريبة لاحقة هي سنة ١٩٥٩ وما بعدها .

محكمة استئناف الناصرة  
الدائرة ٤ استئناف  
١٧ ق تجاري في ١٩٦٦/٣/٢٢  
برئاسة وعضوية السادة الاساتذة  
لحمد سعيد ناصر ومصطفى كمال  
سليم وفرج مكاري المستشارين .

## ١٢٥ -

### المبدأ القانوني :

(١) شركة : ضريبة . رسم ايلولة .  
سند قرض وطني محول . ق ٤٩ لسنة ١٩٦١ . هبة ، مورث اولاد . ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ق ٢١٧ لسنة ١٩٥١ .  
١ - ممول وهب ابنته وابنته في ١٣ من نوفمبر ١٩٥٨ سندات قرض وطني ١/٤ ٣ ( ١٩٦٣ / ١٩٧٣ ) التي كانت معفاة من رسم الأيلولة وضريبة الشركات ثم حولت بمقتضى القانون ١٤٩ لسنة ١٩٦١ للمحول به من ١٧ من أغسطس ١٩٦١ إلى قرض انتاج يخضع هو وفوائده للضرائب على الشركات بجميع أنواعها ، وتوفي المولود في ٣ من يوليو ١٩٦٢ ، فان المال الموهوب يخضع لرسم الأيلولة وضريبة الشركات .

### الحكمة :

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون ٢١٧/١٩٥١ ، تنص على أنه « يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال السنوات الخمس السابقة للوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الارث كان متوافرا في وقت حصول التصرف أو الهبة ، سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو

شقة مفروشة أو عشة مفروشة من الأعمال التجارية ، سواء بالطبيعة أو بالنسبة لعمل آخر . ومما يؤيد هذا النظر أن البند الخامس من المادة ٣٢ من القانون ١٩٣٩/١٤ السابق للإشارة إليه ، ينص على أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تسرى على أرباح الذين يؤجرون محلا تجاريا أو صناعيا مع أثاثه وأدواته التي تلزم لتشغيله ، وإذا كانت هذه المادة ٣٢ قد أوردها المشرع لتحديد بعض أنواع الدخول غير التجارية التي تسرى عليها الضريبة التجارية ، لما كان هناك داع لهذا النص ، إذا كان الدخل الناتج من هذا التأجير تجاريا ، هذا فضلا عن أن المشرع لو قصد أن يخضع لهذه الضريبة التجارية الأرباح من تأجير شقة مفروشة ، أو عشة مفروشة ، لنص على ذلك أسوة بتأجير المحل التجاري .

ثالثا - فات مصلحة الضرائب التفرقة الجوهرية بين ضريبة الأرباح التجارية قبل تعديل القانون ١٩٣٩/١٤ بالقانون ١٤٦/١٩٥٠ وبعد تعديلها بهذا القانون الأخير ، إذ أن ضريبة الأرباح التجارية كانت وقت صدور القانون هي ضريبة القانون العام بمقتضى نص البند الثامن من المادة ٣٢ التي كان يجسرى نصها على أن هذه الضريبة تسرى على أرباح « كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها » وقد ألغيت هذه الفقرة بالقانون ١٤٦/١٩٥٠ فلم تصبح بعد هذه الضريبة ضريبة القانون العام .

فاذا كانت مصلحة الضرائب تذهب في دفاعها إلى أن كل عمل ولو كان مدنيا تخضع أرباحه

## — ١٢٦ —

## المبدأ القانوني :

(١) مجند : وظيفة ، حقه قبل التوظيف ، وبعده . ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥  
١ - رعاية الشارع للمجندين ، تشمل من كان موظفا قبل تجنيده ، وكذا من لم يكن موظفا : فلهذا الأخير ان يتقدم بطلب الوظيفة ويعين حال تأديته الخدمة الالزامية .

فمن تقدم لشغل وظيفة قبل تجنيده وأدى امتحان المسابقة المعقود للمتقدمين لم يطلب لأداء الخدمة الالزامية قبل التعيين فإن رعاية الشارع تشملته بلا ريب حتى لا يضار من استدعائه للخدمة .  
المحكمة :

« وحيث ان المادة ٥٩ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ جرى نصها بالآتي :

« يجوز للمجند ان يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة ، ويكون للمجند ولمن اتم خدمته الالزامية الأولية في التعيين على زملائه المرشحين معه في نفس مرتبة النجاح ، واذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فيكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في نفس الامتحان ، واذا تعدد المرشحون الناجحون في امتحان المسابقة من المجندين أو من اتم الخدمة ، يكون التعيين من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوبة ، ويشترط للمتمتع بالأولوية المنصوص عنها في هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة جيد جدا على الأقل ، أو تقاير بر سرية مرضية » .

والحكمة التي توخاها الشارع من هذا النص وما تلاه من نصوص ، هي رعاية مصالح المواطنين الذين ينخرطون في سلك الجندية - ذلك أن أداء

الهيئة أو التصرف بالتصرف في هذا المال ، لا يغير من الأمر شيئا مادام أن الأساس القانوني لاستحقاق الرسم والضريبة في حالة توافر شروط تطبيق المادة الرابعة مرجعه افتراض المشرع أو افتراض القانون بقاء المال في ملكية المورث حتى تاريخ وفاته دون النظر الى حصول الهيئة أو التصرف .

وبالتطبيق لما تقدم فإن الثابت أن الهيئة صدرت من المورث . . لوأرث بسبب من أسباب الارث كان قائما وقت الهيئة دون أن تنقضي خمس سنوات من تاريخ الهيئة حتى الوفاة ، فيعتبر المال موضوع الهيئة - حكما - في ملكية المورث حتى يوم وفاته دون أي اعتبار لحصول الهيئة ، واذا كان القانون ١٤٩ سنة ١٩٦١ الصادر في ٢٧ من أغسطس ١٩٦١ والمعمول به من هذا التاريخ - أي قبل وفاة المورث - قد نص في مادته الأولى على تحويل القرض الوطني ٣/٣٪ ( ١٩٦٣ - ١٩٧٣ ) والذي كان موضوع الهيئة ، الى قرض ائتماني فان هذا التحويل الذي تم بقوة القانون يكون قد حصل قبل وفاة المورث وباعتبار أن المال في ملكيته حكما وقانونا ، واذا تنص المادة الثالثة من هذا القانون ١٤٩ لسنة ١٩٦١ على خضوع القرض المحول وفوائده للضرائب على الشركات بجميع أنواعها ، فيكون قد توافر في الهيئة جميع الشروط الواجبة لخضوعها لرسم الأيلولة وضريبة الشركات » . .

محكمة استئناف الاسكندرية  
الاستئناف رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢٢ ق  
تجاري في ١٩٦٦/١١/١٦ برئاسة  
وعضوية السادة الاساتذة أحمد  
سميد ناصر ويعين عبد العزيز  
وعبد الخالق يوسف المستشارين

الخدمة الالزامية عمل وطني لا يصح أن يضار به المواطن ، بل حرص المشرع على أن يهيء للمجند فرص العمل وجعل له أولوية التعيين على زملائه في التخرج ، فقد نصت المادة ٦٣ من ذات القانون على أن يحتفظ للمجندين من ذوي المؤهلات الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائه في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند توظيفهم - ومن ثم فإن الرعاية تشمل من كان موظفا قبل تجنيده ، وكذا من لم يكن موظفا ولهذا الأخير أن يتقدم بطلب الوظيفة ويعين حال تأديته الخدمة الالزامية - ولا جدال في أن من يسعى لشغل وظيفة وتقدم لأداء امتحان المسابقة المعقود للمتقدمين ، وذلك قبل تجنيده ، ثم طلب لأداء الخدمة الالزامية قبل التعيين فإن رعاية المشرع تشملته بلا ريب حتى لا يضار من استدعائه للخدمة ، اذ أنه يجب أن يتساوى عدالة من تقدم للوظيفة بعد تجنيده اذ أن من سبق له تقديم طلب التحاق ودخل مسابقة التعيين في مركز يفوق من تراخى في تقديم طلبه الى ما بعد التجنيد - وذلك دفعا للضرر الذي يصيب المواطن نتيجة تجنيده وهو ما حرص الشارع على تفاديه .

وحيث انه بالبناء على ما تقدم فإن المستأنف وقد تقدم للوظيفة ودخل امتحان المسابقة في ١٩٦٦/١١/١٨ واجتازته بثفوق وقد عينت الشركة المستأنف ضدها جميع من نجحوا في تلك المسابقة ومنهم من تقل درجة نجاحه عن المستأنف - وقد حال دون تعيين الطالب مع تعيين زملائه في مايو سنة ١٩٦٢ استبداءؤه للتجنيد في ١٥/١١/١٩٦١ أي بعد أداء امتحان



بلغ أحد وعشرين عضواً ، وهو الحد الأقصى المقرر قانوناً وفقاً للمادة ١٧٠ من قانون العمل ، كما تبين في محضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ١١/٧/٦٤ أن المجلس استقر على انتخاب كل من : - المستأنف رئيساً للنقابة ، ونائباً للرئيس ، سكرتيراً للمجلس وقد فاز الثلاثة بالتركية واستمر المجلس في مباشرة رسالته الى أن أرسل السكرتير العام للنقابة بتاريخ ٩/٦/٦٥ الى رئيس الاتحاد العام للعمال خطاب مجلس الإدارة ينهى فيه استقالة عشرة من أعضاء مجلس الإدارة مرفق به هذه الاستقالات ، كما نوه في كتابه بقرار مجلس إدارة النقابة بتاريخ ٣٠/٤/٦٥ الذي اكتفى فيه المجلس بقصر عدد أعضاء المجلس على عشرين عضواً فقط بعد استقالة نائب الرئيس دون أن يحل محله العضو الذي يليه في عدد الأصوات ، وطلب اليه اتخاذ اجراءات تشكيل المجلس الجديد . كما تلقى المستأنف عليه الاول في نفس التاريخ كتاب مكتب تفتيش النقابات بمنطقة عمل القاهرة تضمن نفس المعنى ، وقد حرر بتاريخ ١٣/٦/٦٥ محضر بمعرفة مكتب تفتيش النقابات تم فيه الاتفاق على أن يعقد اجتماع بين أعضاء مجلس الإدارة في ٢٢/٦/٦٥ لتصفية الخلافات القائمة بينهم وبين النقابة العامة ولجانها النقابية ، كما تلقى المستأنف بتاريخ ٦/٧/٦٥ كتاب مكتب العمل يخطره فيه بسحب الأعضاء لاستقالاتهم بموجب طلبات قدمت منهم لمكتب العمل وعدد هؤلاء الأعضاء ثمانية ، ورأى مكتب النقابات قبول سحب هذه الاستقالات ، واسترسلت فقالت انه : لما كان المستأنف من أوراق الدعوى ومستنداتها على النحو المتقدم

تأسيساً على أن المادة ١٦٤ من قانون العمل المعدل بالقانون ٦٢ لسنة ٦٤ تقضى بأن تسير النقابة العامة في أعمالها طبقاً لنظامها الأساسي ، وقد تضمن هذا النص ثلاثة عشر بياناً يجب أن تشتمل عليه لائحة النظام الأساسي ، التي تعتبر بهذه المثابة في حكم دستور النقابة وقانونها الأساسي الذي لا تقوم الا به ، بحيث يبطل كل اجراء يصدر من النقابة على خلافه طبقاً للقواعد العامة التي تقض بالا يتعارض النظام الأساسي وأحكام القانون العام ، والقانون الخاص الذي يقصد به قانون العمل وعلى الأخص الباب الرابع الخاص بنقابات العمال - وقد نصت المادة ٣٢ من لائحة النظام الأساسي للنقابة العامة للعاملين بالاعلام والترفيه على أن يحل مجلس إدارة النقابة اذ استقال منه أحد عشر عضواً على الأقل دفعة واحدة ، أو في فترات متقاربة لا تتجاوز ستة أشهر ، وعلى أن تحل كذلك دون مراعاة هذه النسب وفي جميع الأحوال اذا أصبح عدد الأعضاء الباقين أقل من أحد عشر عضواً ، وفي هاتين الحالتين يعرض الأمر على الجمعية العمومية للنقابة في اجتماع غير عادي لانتخاب مجلس إدارة جديد ، تكون مدته مكتملة لمدة المجلس السابق ، وأنه في حالة اعتبار المجلس منحلًا طبقاً للفقرات السابقة ، يتولى الاتحاد العام للعمال اتخاذ الاجراءات اللازمة للدعوة الجمعية العمومية بصفة غير عادية لانتخاب أعضاء جدد لمجلس الإدارة خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ الحل .

واستطردت محكمة الدرجة الاولى فقالت انه لما كان طرفا التذاعى قد اتفقا على أن عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين انتخبهم الجمعية العمومية للنقابة بجلسته ١٠/٧/٦٤ قد

المسابقة بأسبوع واحد - فكان من الواجب على الشركة أخذاً بحكمة التشريع تعيين المستأنف مع باقى زملائه ، وقد ترتب على اغفال تعيينه الحاق ضرر محقق به بسبب تجنيده وهو وضع لا يتفق مع القانون وتآباه حكمة التشريع . . .

وحيث أن الحكم المستأنف قد تنكب الوضع القانوني الصحيح فيتعين الفاءه والحكم بمساواة المستأنف بزملائه الناجحين في امتحان السابقة ، واعتباره معيناً في مايو سنة ١٩٦٦ وينفس الأجر الأساسي الذي تحدد لهم وملحقاته .

استئناف القاهرة الدائرة ١٤  
المدنية استئناف ١١٢٠ لسنة ٨٢  
ق في ١٢/١/١٩٦٦ برئاسة  
وعضوية السادة الاساتذة محمود  
محمود جمعة وصبحى قوشة  
ومصطفى بشير المستشارين .

## — ١٢٧ —

### المبدأ القانوني :

دعوى : صفة . عمل . ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . نقابة . نظام اساسى . رئيس اتحاد عام . مجلس نقابة منحل ، رئيسه ، صفته .

يصبح مجلس إدارة النقابة العامة منحلًا من التاريخ الذى اجتمعت فيه استقالة أحد عشر عضواً ، ويترتب على ذلك زوال صفة رئيس مجلس إدارة النقابة الذى أصبح معدوماً ولا وجود له ، ولا يحق له التحدث باسم المجلس المنحل أو إقامة الدعوى بهذه الصفة التى زالت عنه .

### الحكمة :

« وحيث ان محكمة الدرجة الاولى قضت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة واعفت المدعى من المصروفات - وذلك

## — ١٢٨ —

## المبدأ القانوني :

(١) إصابة عمل : عجز ، نسبه ، تعويض . علاج ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . هيئة التأمينات الاجتماعية .

١ - انقطاع العامل من تلقاء نفسه عن استكمال العلاج ، ولجؤه من تلقاء نفسه الى طبيب خارجي دون ان يبلغ هيئة التأمينات الاجتماعية ، يعفى الهيئة من اداء اي نفقات اليه ، ويجوز لها وقف صرف المعونة المالية اليه .

(ب) عجز : نبوته ، نسبه ، طعن في تقديرها . تحكيم طبي .

٢ - ثبتت حالات العجز بشهادة طبيب هيئة التأمينات الاجتماعية ، وفي حالة النزاع يعرض الامر على التحكيم لطبي للفصل فيه .

## المحكمة :

وحيث ان الحكم المستأنف في محله لقيامه على اسباب ترتضيها هذه المحكمة وتأخذ بها فان الاستئناف يكون في غير محله ويتمين رفضه وتأييد الحكم المستأنف .

« وحيث ان محكمة اول درجة استندت في رفض طلبات العامل الى ان هيئة التأمينات هي التي تولت علاجه على الفور بمجرد ابلاغها بالحادث كما قامت بصرف المعونة المالية له حتى عودته الى عمله في ١٩٦٠/٩/٢٩ وهو تاريخ شفائه اما عن طلب المعونة عن المدة من ١٩٦٠/٩/٢٩ الى ١٩٦١/١/٩ فالثابت ان الهيئة قامت بتحويل العامل الى مستشفى صيدناوى لاستكمال علاجه بالأشعة مما يدل على ان الهيئة لم تمتنع أو تتخلف عن علاج المستأنف ، وانما هو الذي سعى للعلاج طرف أطباء في الخارج وبذلك يكون المستأنف هو الذي أجّل باتباع الاجراءات التي رسمها القانون في هذا الخصوص وتلزم العامل المصاب بأن يعالج في المكان الذي يعينه له الهيئة وأن يتبع تعليمات العلاج . . . اذ منياط الاستفادة

القضائية للنقابة بقصد المحافظة على أموال النقابة . كما ان مراسلة المستأنف بصفة كونه رئيسا لمجلس ادارة النقابة بعد حل المجلس وقبل اتخاذ اجراءات تشكيل المجلس الجديد في عدة مخاطبات رسمية من جهات متباينة ، لا جدوى له على اعتبار مجلس الادارة منحلا ، لانها مجرد مراسلات ما قبيل الروتين ولا علم لهذه الجهات بالتغيير الذي طرأ على وضع النقابة الجديد ، وفرضت على ذلك انه وقد أصبح مجلس ادارة النقابة العامة منحلا من التاريخ الذي اجتمعت فيه أحد عشر عضوا ، فانه يترتب عليه زوال صفة المستأنف كرئيس لمجلس ادارة النقابة الذي أصبح معدوما ، ولا وجود له ولا يحق له التحدث باسم المجلس المنحل ، أو اقامة الدعوى بهذه الصفة التي سقطت عنه ، وبالتالي فلا صفة له ولا مصلحة في الاعتراض على اجراءات فتح باب الترشيح لمجلس الادارة الجديد ، أو دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لهذا الغرض ، اذ الامر موكول في ذلك للجهات الادارية المختصة ، وليس لعضو النقابة المادى التصدى لشيء من ذلك الا في حالة اسقاط عضويته من مجلس الادارة أو فصله من النقابة وانتهت الى القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .

وحيث ان الحكم المستأنف في محله لقيامه على اسباب ترتضيها هذه المحكمة وتأخذ بها . فان الاستئناف يكون في غير محله ويتمين رفضه وتأييد الحكم المستأنف .

محكمة استئناف القاهرة  
الدائرة ١٤ المدنية . استئناف  
٥٢ لسنة ٨٢ ق في ١٥/٧/١٩٦٧  
بالهيئة السابقة للأستاذ احمد  
حفيش المحامي .

ان عدد اعضاء مجلس ادارة النقابة العامة للاعلام والترفيه كان عشرين عضوا فقط ، لاستقالة نائب رئيس مجلس الادارة وهذه الواقعة الأخيرة لم ينكرها المستأنف ولم يقدم محضر جلسة اجتماع مجلس الادارة المؤرخ ٦٥/٤/٣٠ للتدليل على عكس ذلك وباستقالة الاعضاء العشرة وليس ثمانية استقالات كما جاء في دفاع المستأنف ، وبذلك فقد انحسر اعضاء مجلس النقابة الباقين في عشرة اعضاء فقط الامر الذي ينطبق على نص المادة ٣٢ من النظام الاساسي ، لاستقالة أحد عشر عضوا في فترة لم تتجاوز الستة شهور ، بالاضافة الى انخفاض عدد الاعضاء الى ما دون الأحد عشر عضوا ومن ثم يحق لرئيس الاتحاد العام اتخاذ اجراءات تشكيل المجلس الجديد . بعد ان أصبح المجلس السابق منحلا .

كما قالت انه وان كان بعض الاعضاء المستقيلين قد عمدوا بعد ذلك الى سحب استقالاتهم ، كما تدخل مكتب العمل بقصد تسوية الخلافات بين الاعضاء ، وأشار في الوقت نفسه على المستأنف بصفة كونه رئيس مجلس ادارة النقابة بقبول سحب هذه الاستقالات ، الا ان هذه المحاولات الودية لا تثير لها على اعتبار مجلس الادارة منحلا ، بعد ان توافرت فعلا شروط حل المجلس وفقا لنص المادة ٣١ من النظام الاساسي للنقابة ولا يترتب على تدخل هذه الجهة الادارية أو ادلائها برأي معين أن تعاد الحياة من جديد الى مجلس الادارة المنحل ، ولم يخول لها المشرع فرض حل معين بالنسبة للعلاقات التي قد تثور بين اعضاء مجلس الادارة أنفسهم الا بالنسبة لحقها في الاعتراض على تكوين النقابة العامة أو اجدي لجانها النقابية ابتداء ، أو في حالة التصفية الاختيارية أو



المستأنف سلوكه لو كان جادا فيما يقول أما النعى بأن الهيئة لم تقم باخطار المستأنف بانتهاء العلاج وبما تخلف لديه من عجز مستديم ونسبته طبقاً للمادة ١٧ من القانون - فمردود بأن المستأنف كان على علم بما استقرت عليه حالته منذ تقرر انتهاء علاجه وخروجه من المستشفى لتمام شفائه وعودته الى العمل - وقد تأكد ذلك لدى المستأنف وثبت في حقه بقيام المستشفى باخطار الشركة بانتهاء علاج المصاب وتقرير عودته الى عمله اعتباراً من يوم ١٩٦٠/٩/٢٩ وقد وقع المستأنف على هذا الاخطار بمباشرة العمل في المكان المحدد لذلك على نحو ما هو ثابت بتذكرة العلاج واخطار انتهاء العلاج بالشفاء وبذلك ينهار ما يدعيه المستأنف من عدم اخطاره بذلك طبقاً للمادة ١٧ ق ٩٢ سنة ١٩٥٩ ثبت علمه بتمام العلاج والشفاء وعودته الى عمله كل ذلك باقراره وتوقيعه فيمتنع عليه المجادلة فيه - وكان من المتعين عليه لو اراد أن يتخذ اجراءات التحكيم الطبي طبقاً للمادة ٨٥ .

محكمة استئناف القاهرة  
الاستئناف رقم ١٠٤٢ لسنة  
٨٢ ق في ١٩/١١/١٩٦٧ بالهيئة  
السابقة

وقد تخلف لديه عجز بكتفه الأيسر بنسبة ٥٪ وصرفت له المعونة المستحقة خلال فترة العلاج - وحين استدعى الأمر استكمال علاجه بالأشعة فقد أحالته الهيئة الى مستشفى صيدناوى المخصص لهذا النوع من العلاج - الا أن المستأنف انقطع من تلقاء نفسه عن استكمال العلاج ورأى أن يلجأ الى طبيب خارجي كما يقول ودون أن يبلغ الهيئة بذلك ، فيكون قد خالف ما نصت عليه المادة ٨٣ من أن علاج المصابين يكون على نفقة الهيئة وفي المكان الذي تحدده لهم كما أوجبت المادة ٨٤ على المصاب أن يتبع تعليمات العلاج الذي تعده له الهيئة وتخطره بها ورتب المشرع على عدم التزام العامل هذه التعليمات أن الهيئة لا تلزم بأداء أية نفقات اليه كما أجاز وقف صرف المعونة المالية اليه .

وحيث أن ما يذهب اليه المستأنف من الطعن على تقدير نسبة العجز بواقع ٥٪ واستحقاق التعويض فقد نصت المادة ٨٥ على أن تثبت حالات العجز بشهادة طبية من طبيب الهيئة وفي حالة النزاع يعرض الأمر على التحكيم الطبي المنصوص عليه في هذا القانون للفصل فيه . فطريق المنازعة في تقدير العجز واضح وكان على

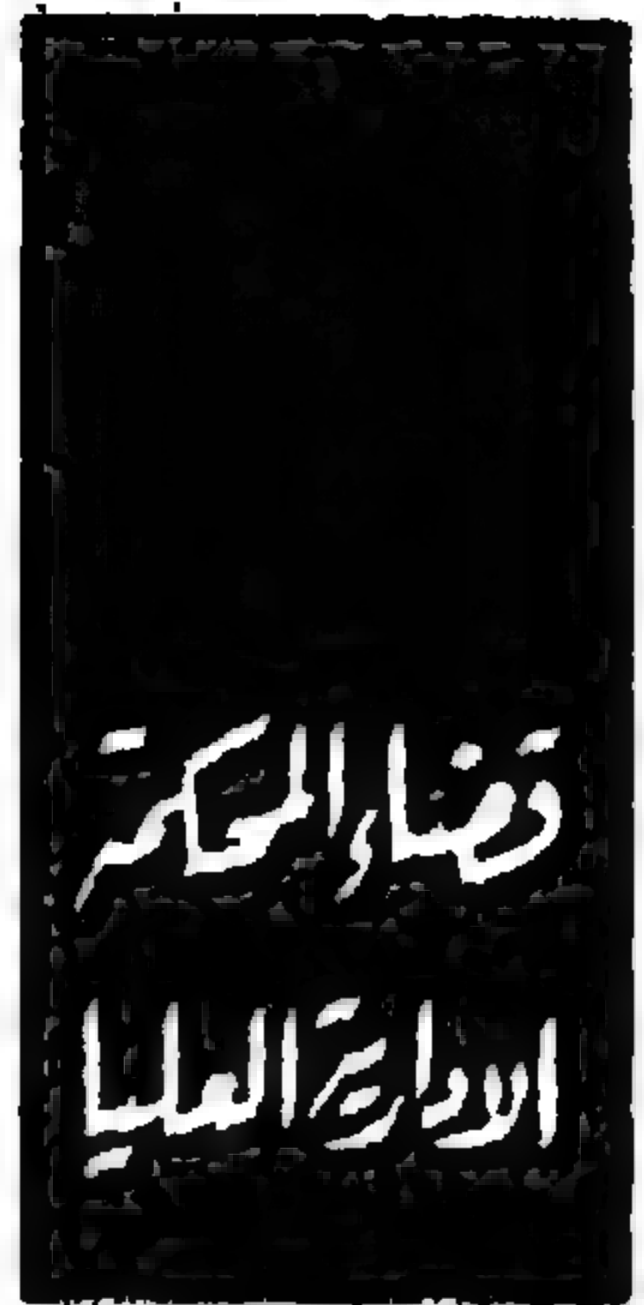
بالاعانة والتعويض أن يكون المصاب قد اتبع الاجراءات التي نص عليها القانون في هذا الخصوص وقد ثبت من الكشف الطبي الموقع على المستأنف في ١٩٦١/٣/٣١ أنه يشكو من أثر التثام الجروح مصحوباً بحد بسيط من حركة مفصل الكتف الأيسر ، وتقدر درجة العجز الجزئي بخمسة في المائة ٥٪ - وطبقاً للمادة ٢١ من القانون ٩٢ سنة ١٩٥٩ اذا لم يبلغ العجز نسبة ١٠٪ فإن المصاب لا يستحق التعويض المنصوص عليه في تلك المادة ، وقد كان في مكنة المستأنف أن ينزع في نسبة هذا العجز ويطلب التحكيم الطبي طبقاً للمادة ٨٥ ..

وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها . وتضيف اليها هذه المحكمة أن هيئة التأمينات الاجتماعية قد اتبعت ما رسمه القانون ٩٢ سنة ١٩٥٩ في المواد ٨٣ وما بعدها حيال المستأنف فور اصابته ونفذت التزاماتها كافة نحوه ، اذ قامت بادخاله المستشفى حيث أجريت له العمليات الجراحية التي استدعتها حالته وظل تحت العلاج الطبي بالمستشفى الى ١٩٦٠/٩/٢٩ حين غادره بعد تمام شفائه طبقاً لما أثبتته الطبيب المعالج من أن المستأنف قد شفى

### الى الزملاء المحامين ورجال القانون

نرجو من الزملاء المحامين والسادة رجال القانون المساهمة بأبحاثهم ومقالاتهم واقتراحاتهم وتزويد المجلة بأهم الأحكام ذات المبادئ

وتنوسل الى سكرتير تحرير مجلة المحاماة بدار نقابة المحامين ٥١ شارع رمسيس - القاهرة .



— ١٢٩ —

### المبدأ القانوني :

شهادة علمية - خطأ مواعيد طعن  
يجوز سحب الشهادات العلمية  
التي تمنح خطأ دون التقيد بالبيانات  
المقرر للطعن الفصالي

### الحكمة :

« ومن حيث أن القرار الصادر  
في .. باعتماد نتيجة البكالوريوس  
لكلية الفنون الجميلة يكون قد  
خالف القسانون فيما تضمنه  
من اعتبار المدعى ناجحاً في  
بكالوريوس العمارة وكان يتعين  
على الجهة الادارية المختصة  
أن تباذراً الى تصحيح هذا  
الوضع عن طريق سحب  
القرار .. »

ومن حيث أن مقطع النزاع  
في الدعوى ينحصر فيما إذا كان  
القرار المذكور - وهو قرار  
اداري منشئ لمركز قانوني -  
قد اكتسب حصانة تعصمه من  
أي إلغاء أو تعديل بمضي ستين  
يوماً على صدوره دون أن  
تسحب الجهة الادارية المختصة

فيكون القرار الصادر في ..  
متضمناً سحبه بعد انقضاء  
الميعاد المذكور قراراً باطلاً - أو  
أن الجهة الادارية لم تكن مقيدة  
بهذا الميعاد فيكون قرارها  
المشار اليه سليماً ولا مخالفاً  
فيه للقانون ..

ومن حيث أن اعتبار المدعى  
ناجحاً ومنحه شهادة  
البكالوريوس - حسبما سبق  
البيان - نتيجة خطأ وقعت فيه  
الجهة الادارية المختصة هو  
توهمها أنه كان ناجحاً في جميع  
المواد رغم أن الثابت في الأوراق  
أنه كان متخلفاً في مادة الخرسانة  
المسلحة وأنه قد أعيد امتحانه  
فيها في العام الدراسي ٦٢/٦١  
ورسب في هذا الامتحان ..

ومن حيث أن المستفاد من  
الأوراق على الأخص ما ادلى به  
عميد كلية الفنون الجميلة أمام  
محكمة القضاء الاداري بجلسته  
١٩٦٤/٣/٣ أن المدعى كان يعلم  
قبل تقديمه ببرنامج الدراسة  
الابتدائية لمشروع البكالوريوس  
أنه راسب في مادة الخرسانة  
المسلحة إذ أن نتيجة امتحانه  
في هذه المادة - حسبما أوضح  
السيد العميد - كانت قد أعلنت  
وعلمت على اللوحة المعدة لذلك  
في الكلية ولا اعتداد بما قرره  
المدعى في تلك الجلسة من أنه  
امتحن في المادة المذكورة ولكنه  
لم يعلن بنتيجة هذا الامتحان -  
لا اعتداد بذلك إذ من البدهي  
أن الطالب الذي يؤدي امتحاناً  
في مادة سبق تخلفه فيها  
ويتوقف على نتيجة هذا

الامتحان نجاحه في السنة  
النهائية وحصوله على  
البكالوريوس أو رسوبه - من  
البدهي أن يسمى مثل هذا  
الطالب بهمة الى الوقوف على  
تلك النتيجة ولا يقبل منه  
الادعاء بجهلها بعد أن أعلنت  
وعلمت على الوجه المتبع في  
الكلية .

ومن حيث أنه ولئن كان  
ادراج اسم المدعى ضمن الطلبة  
الناجحين في امتحان البكالوريوس  
يرجع الى خطأ وقعت فيه  
الكلية ، إلا أن هذا الخطأ قد  
اقترب بمسلك غير قويم ( ١٤ )  
من جالبه إذ على الرغم من علمه  
بما تزدت فيه الكلية من خطأ  
وأنه في الحقيقة لا يعتبر ناجحاً  
ولا يحق له التقدم بمشروع  
البكالوريوس فإنه اتخذ موقفاً  
سليماً وسكت من واقعة رسوبه ،  
وكان جديراً به أن يبصر الكلية  
بحقيقة وضعه وألا يلتزم  
الصمت في موطن كان يتعين عليه  
فيه أن ينبها الى خطئها - لا  
أن ينتهز فرصة هذا الخطأ  
للافادة منه بتقديم مشروعه  
للحصول على شهادة  
البكالوريوس دون وجه حق .  
فموقفه لم يكن بريئاً من كل  
ريبة بل لقد انطوى على مسلك  
يقارب ( ١٤ ) الفس ويكاد يرقى  
الى مستواه ( ١ )

ومن حيث أن ما وقعت فيه  
كلية الفنون الجميلة من خطأ  
اقترب به موقف غير سليم من  
جانب المدعى قد أدى الى  
مخالفتها لاحكام اللائحة في



من قبيل قرارات الترقية التي يختص مجلس الدولة بالنظر في طلب الفائتها .

كما أن الثابت من أوراق الطعن أن وزارة التربية والتعليم لم تستهدف بقرارها المؤرخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بإنهاء الاعارة مجازاة الطاعن بسبب ما نسب اليه في الشكوى وإنما اقتصر تصرفها من مبدأ الأمر على إحالة الشكوى المقدمة ضده الى التحقيق وإذا كان اجراء التحقيق وتحديد مسئولية الطاعن وقد اتهم باتهام خطير بمس صلاحيته للعمل في خدمة الحكومة فيها لو ثبت يتطلب أمرا قد يطول ، فلم يكن هنا مناص من إنهاء الاعارة بدلا من ترك الطاعن بغير عمل الى أن تتحدد مسئوليته بصفة نهائية فتضار المصلحة العامة من جراء ذلك ، وليس من شك في أن هذا التصرف سليم ولا غبار عليه . ويتفق مع ما تقضى به القواعد التنظيمية السارية في شأن اختيار المدرسين الذين يعاونون للاقطار الشقيقة ، وهي لاتجيز ترشيح الموظف المحال الى التحقيق ، أن يبت في مسئوليته بصفة نهائية ، وينبنى على ذلك أن قرار إنهاء الاعارة لم ينطو اطلاقا على ايقاع عقوبة تأديبية بالطاعن .»

طعن ادارية عليا رقم ١٥٤٦  
لسنة ٢٨ جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧

### المحكمة :

« ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه في القانون ، على أن المشرع لم يشأ أن تخضع جميع القرارات الادارية لسلطة هذا القضاء ، ويبين من أحكام الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - التي حددت اختصاصاته في إلغاء القرارات الصادرة في شئون الموظفين - ان قرارات الاعارة وانهاءها ليست من بينها ، ومن ثم فان محكمة القضاء الادارى لا تختص بالنظر في إلغاء هذه القرارات ما دامت لا تحمل في طياتها قرارات أخرى مقنعة مما يختص بها ، المعمول عليه عندئذ هو القرار الحقيقى لا الظاهرى .

ومن حيث أنه وان كان الطاعن يصور الاعارة على انها من قبيل قرارات الترقية وان قرار إنهاء الاعارة انما هو قرار جزائى في الواقع ، الا أن هذا التصوير في شقيه غير صحيح ذلك ان الاعارة تغاير الترقية من حيث الطبيعة والآثار القانونية المترتبة عليها . فالاعارة موقوتة بطبيعتها وعرضه للإلغاء في أى وقت ، وليست بدات أثر على المركز القانونى للموظف بخلاف الأمر بالنسبة للترقية . ولذلك فلا يمكن اعتبار قرار الاعارة

أمر وثيق الصلة بالنظام العام - ذلك أن اعتبار المدعى على خلاف أحكام تلك اللائحة ناجحا ومنحه شهادة بكالوريوس في العمارة رغم عدم استحقاقه لهذا المؤهل - من شأنه تمكينه من مزاوله مهنة الهندسة المعمارية وبمباشرة نشاطها في موطن لم يكن قد أهل له بعد لرسوبه في مادة الخرسانة المسلحة وهو مجال يتصل بالبناء والتعمير وتتمثل به سلامة الناس وأمنهم

ومن حيث أنه لما كان القرار الصادر في ١٩٦٢/١١/٥ والمتضمن منح المدعى شهادة البكالوريوس قد صدر أعمالا لسلطة مقيدة بأحكام اللائحة المشار اليها واقترن صدوره بمسلك غير قويم من جانب المدعى يكاد يقارب الغش وانطوى على مخالفة للقانون في أمر وثيق الصلة بالنظام العام - فانه يجوز سحبه متى استبان وجه الخطأ فيه دون التقيد بالميعاد المقرر للطعن القضائى .»

طعن ادارية عليا رقم ٤٣١  
لسنة ١١ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٧

### — ١٣٠ —

### المبدأ القانونى :

(١) اعارة . اختصاص

١ - قرار الاعارة ليس من القرارات الادارية الخاصة بالموظفين التى تدخل في اختصاص مجلس الدولة .

## — ١٣٢ —

## المبدأ القانوني :

اختصاص . صفة . وقف . حجة .  
تفسير حجة الوقف مسألة أولية  
مما يدخل في اختصاص القضاء  
المدني .

## المحكمة :

« ومن حيث أنه يتضح أن ثمة نزاعاً بين وزارة الأوقاف وبين الناظرين . يدور حول من منهما هو صاحب الصفة في تمثيل الوقفية محل النزاع ، ويتوقف الفصل في ذلك بحكم اللزوم على تنفيذ حجج الوقفية لتحديد طبيعة مصارفها وهل تعتبر جهة بر عامة فتثبت النظرة على الواقفية لوزارة الأوقاف طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والذي يجري على الوجه التالي . إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . . . أم تعتبر جهاته بر غير اسلامية منتظمة في شأن الوقفين المادة الثالثة من القانون المشار اليه وهي تنص على ما يأتي « ومع ذلك إذا كان الواقف غير مسلم والمصرف غير جهة اسلامية كان النظر لمن تعيينه المحكمة الشرعية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه » وينبني على ذلك أن ثبت الصفة في تمثل الوقف والنيابة عنه للنظار الذين تعيينهم هيئة أوقاف الأقباط الارثوذكس طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٦٠ وقصرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٦٦

ومن حيث أن مفاد النصوصم ١٢ و ١٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٨ باصدار قانون

وطالب الراتب اللذان ورد عليهما التنازل تبين موضوعاً ومصرفاً لقيامهما على أساس واحد ، هو عدم مشروعية الفصل من الخدمة ، فإن عدم تجزئة الصلح يقتضي بطلان عقد الصلح كله لبطلان حيز منه ، وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٥٥٧ من القانون المدني وبناء على ذلك يبقى حق المدعي في طلب التعويض عن قرار فصله الباطل محفوظاً قائماً وخاصة وأنه متميز قانوناً عن طلب الراتب .

ومن حيث أن التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء المستفاد من تعديل الطلبات إنما يرمى المدعي من ورائه أن تحقيق له المحكمة اثر هذا التنازل بالحكم بانتهاء الخصومة في طلب الالفاء شأنها شأن كل خصومة يتوقف بناؤها على اجراء رافعها على متابعتها فإذا نزل عنها فلا يجوز للقاضي الاداري أن يتدخل فيها بقضاء حاسم لها ورغم عدول صاحب الشأن عنها ، والحكم بانتهاء الخصومة في هذه الحالة ليس سببه هو ذلك التنازل الايقافي عن دعوى الالفاء الذي تضمنه عقد الصلح سالف الذكر فقد سبق القول ببطلان هذا العقد لمخالفة شرط التنازل لقواعد النظام العام أنها مرده هذا التنازل الاجرائي الخاص امام القضاء ، فهو بلا جوار مانع للقاضي من التدخل في الخصومة العينية بقضائه ويتعين لذلك الحكم بانتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الالفاء والقرار الصادر باحالة المدعي الى المعاش .

طعن اثريه مليا رقم ٨٩٠ لسنة ٩ في جلسة ١٩٦٧/١/٣

## — ١٣١ —

## المبدأ القانوني :

تنازل دعوى - الفاء - تعويض  
عدم مشروعية التنازل عن دعوى الالفاء  
ويبقى حق صاحب الشأن . طلب  
التعويض اذا عدل عن السير فيها .

## المحكمة :

ومن حيث أنه لا يمتنع استحقاق المدعي للتعويض الذي يطالب به تصالح الوزارة معه على أساس أن تعيده الى الخدمة في مقابل تنازله عن دعواه وعدم مطالبته بأي مرتب عن المدة من تاريخ فصله الى اليوم السابق على تاريخ الحادثة الى الخدمة حسبما جاء في الاقرار المرفق بالادواق الذي وقعه المدعي بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ والذي قبلته الوزارة حين نفذت مقتضاه واعادته الى الخدمة ، ذلك أن هذا التصالح قد تضمن نزول المدعي عن دعوى الفاء قرار فصله أو عن حقه في المرتب خلال مدة ترك الخدمة ، ولما كان التنازل عن التقاضي بدعوى الالفاء هو بلا ريب تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام باعتباره وسيلة لتبسيط الرقابة الفعالة على مشروعية القرارات الادارية فان مثل هذا التنازل يكون باطلاً ، واذا كان مقصود الطرفين المستخلص من عبارات التصالح وملابساته هو ربط موضوعهما أحدهما بالآخر والنزول عنهما معاً وجعلهما مقابلاً لاعادة المدعي الى الخدمة ، وكان الالفاء



نظام القضاء ( وقد استبدلت المادة ١٢ بالقانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ المعدل لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - كما ألغيت المادة ١٦ - ثم صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم النوعية المحلية ) أن نظر المنازعات والمسائل المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو بإلزامه فيه أو بتغيير شروط أو بالولاية عليه أو بحصوله متى فرض الموت كانت تدخل أصلاً في ولاية المحاكم الشرعية ثم انتقلت هذه الولاية إلى المحاكم المدنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية .

ومن حيث أنه لما كان الدفع الذي أبدته وزارة التربية والتربية والتعليم بعدم القبول لانتقاء صفة المدينين في تمثيل الوقفية يثير بالضرورة مسألة أولية تتعلق بنفسية حجج الموقفين المشار إليهما وهي مسألة تخرج من ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وتدخل في ولاية جهة قضاء أخرى ، وكان الفصل في هذه المسألة لازماً حتى تتمكن هذه المحكمة من التطرق في موضوع الطعن المطروح أمامها والفصل فيه ، فمن ثم فإنه طبقاً لنصم ٢٩٣ من قانون المرافعات ترى هذه المحكمة أن تأمر بوقف الدعوى لمدة سنة على أن يستصدر المدعى .. حكماً نهائياً من الجهة القضائية المختصة تفسير شروط الوقفية محل النزاع وتحديد طبيعته

مصارفهما وهل هي جهة اسلامية أو غير اسلامية .

طعن إدارية عليا رقم ٨٨٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٧

### ١٣٣ -

#### البدء القانوني :

عقود إدارية - متعهد توريد - شطب . جزاءات .

شطب اسم المتعهد لاستعماله الفس والتلاعب لا يغني في حالة تنفيذ العقد عن توقيع الجزاءات الأخرى على المتعهد .

#### المحكمة :

« ومن حيث أن المادة ٨٥ من لائحة المناقصات - والتي ردد حكمها نص المادة ٥٦ من قائمة الشروط - تنص على أن : « ينسخ العقد ويصادر التأمين النهائي وذلك بعد أخذ رأي مجلس الدولة وبدون إخلال بحق المصلحة في المطالبة بالتعويضات المترتبة على ذلك في الحالات الآتية :

٢ - إذا استعمل المتعهد الفس أو التلاعب في معاملته مع المصلحة أو السراح .. يشطب اسمه من بين المتعهدين وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بذلك ولا يسمح له بدخول المناقصات الحكومية هذا علاوة على إبلاغ أمره للنيابة العامة ..

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من امتناع شطب اسم المدعى

من قائمة المتعاملين مع الإدارة إذا قبلت الأصناف المخالفة ولم تقم برفضها أو فسخ العقد ذلك أن هذا النص لا يحرم الإدارة من حقها في شطب اسم المتعهد الذي يستعمل الفس أو التلاعب في حالة ما إذا لم تر فسخ العقد وقبلت الأصناف المخالفة ولكنه ورد - كما تنطق عباراته - لالزام الإدارة بشطب اسم ذلك المتعهد في حالة فسخ العقد .. أما إذا لم تر الإدارة فسخ العقد فإنه يبقى لها دائماً حقها في استبعاد من لا يتمتع بحسن السمعة من قائمة عملائها ، وذلك الحق الأصلي الذي لم يخل به نص المادة ٨٥ سالف الذكر - فيجوز لها بمقتضى هذا الحق أن تشطب اسم المتعهد إذا ثبت استعماله الفس أو التلاعب حتى ولو لم يفسخ العقد لهذا السبب بمعنى أن شطب اسم المتعهد بسبب استعمال الفس والتلاعب إذا كان واجباً في حالة فسخ العقد فإنه جائز أيضاً أن لم يفسخ العقد باعتبار أن استعمال الفس أو التلاعب دال على عدم تمتع المتعهد بحسن السمعة . وينبني على ذلك أن الشطب لا يغني في حالة تنفيذ العقد عن توقيع الجزاءات الأخرى على المتعهد .. »

طعن إدارية عليا ١٢٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٧ وفي هذا المعنى حكم المحكمة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٧ - مجموعة السنة ٢٨ بند ٢٨

## فهرس الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٧٣	٩٣	١٩٦٧/١/٥	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>(أ) نقض . « المصلحة في الطعن » .</p> <p>١ - قضاء الحكم الاستثنائي على الطاعن بأقل مما قضى به الحكم الابتدائي الذي ارتضاه ولم يستأنفه مما تنتفى معه مصلحته في الطعن بالنقض ولو حكم على الطاعنين بالمروقات متى كان طعنهم لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن .</p> <p>(ب) « بطلان غير متعلق بالنظام العام » . اعلان .</p> <p>٢ - البطلان المترتب على اعلان المستأنف في غير موطن المستأنف عليه بطلان نسبي مقرر لمصلحته فليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .</p> <p>(ج) « دعوى صحة التعاقد » .</p> <p>٣ - دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى التي لا يقبل موضوعها التجزئة الا اذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب قصد ماقديه .</p> <p>(د) « بطلان غير متعلق بالنظام العام » .</p> <p>٤ - البطلان المترتب على عدم اعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به .</p> <p>(هـ) اثبات . بطلان .</p> <p>٥ - لا يلزم في محضر التحقيق ذكر اسم القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب فيه اكتشاف بتوقيعهما .</p> <p>(و) « انقطاع سير الخصومة » « بطلان غير متعلق بالنظام العام » .</p> <p>٦ - بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانتفاع بحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته لو زالت صفته وليس لغيرهم أن يحتج بالبطلان .</p> <p>(ز) نقض . نظام عام . دفعوع .</p> <p>٧ - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء الصفة والنقض على الحكم ببطلانه لعدم بيان أسباب هذا الرفض يترتب عليه البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض ممن تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لما يخالفه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .</p>
٧٤	٩٤	١٩٦٧/١/١٧	<p>(أ) اثبات . تزوير .</p> <p>١ - تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للمديونية . ثم قطع هذا الجزء اعتباره تزويرا وجواز اثباته بكافة الطرق .</p>
٧٥	٩٥	١٩٦٧/١/١٧	<p>(أ) حكم . بطلان . « الصفة في الدعوى » . شركة .</p> <p>١ - عدم جواز اللجوء لدعوى أصلية لبطلان اعلان الحكم الا في حالة ترجده من أحد أركانه الأساسية . صدور الحكم ضد شركة بعد حلها - مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة إلى تغيير الصفة - لا يبعد من هذه الحالات .</p> <p>(ب) « انقطاع سير الخصومة » . حكم . بطلان .</p> <p>٢ - الاجراءات التي تتم أثناء انقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانتفاع بحمايته .</p> <p>(ج) « المسؤولية التقصيرية » . التزام .</p> <p>٣ - لا خطأ في قيام معكوم له بنشر مضمون الحكم حماية لحقوقه التجارية .</p>



ملخص الأحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>(١) استئناف . الطلبات الجديدة أمام الاستئناف .</p> <p>١ - عدم جواز اضافة طلبات جديدة امام محكمة الاستئناف الا في حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة (١) مرافعات .</p> <p>الملحقات التي يجوز اضافتها هي التي تستحق بعدم تقديم الطلبات الختامية امام محكمة اول درجة .</p> <p>(ب) استئناف . « الطلبات الجديدة امام الاستئناف »</p> <p>٢ - طلب ازالة منشآت قائمة على ارض النزاع امام محكمة اول درجة ثم طلب تهنيت ملكيتها امام محكمة الاستئناف يعتبر طلبا جديدا لا يجوز ابدائه لأول مرة امام محكمة الاستئناف .</p>	١٩٦٧/١/١٧	٩٦	٧٦
<p>استئناف . « الطلبات الجديدة » :</p> <p>طلب تكملة الثمن عن القدر الزائد في المبيع لتمام محكمة اول درجة ، ثم طلب قيمة هذا القدر ذاته لتمام محكمة الاستئناف على اساس أن المشتري قد اغتصبه . اعتبار ذلك مجرد تغيير لسبب الدعوى . جواز ابدائه امام محكمة الاستئناف عملا بالمادة ٣/٤١١ مرافعات .</p>	١٩٦٧/١/١٧	٩٧	٧٧
<p>(٢) تأمين . شركة . التزامات اثبات .</p> <p>لا يكفي في عقد التأمين - ضد السرقة - ليعتبر المؤمن له مبلغ التأمين - مجرد تحقيق اختفاء الاشياء المؤمن عليها ، وإنما يتعين على المؤمن له أن يثبت أن هذه الاشياء قد اختفت بسرقتها ، دليلا يقينيا على وقوع الحادث الا أن ذلك لا يمنع من ناحية اخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وان يكون دقيقا فيما يقدمه من بيانات وان يكون ما ابلغ عنه قريبا الى التصديق لتتدخل محكمة الموضوع من مسلكه سنداً لتكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه .</p> <p>(ب) حكم تسببه .</p> <p>٢ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي افتتح بها وأن يقيم قضاءه على اسباب ساقطة تكفي الحمله . ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقالاته على كل قول أو حجة لو طلب التمهيد ، ما دام قيام الحقيقة التي افتتح بها والورد دليلها فيه الرد الضمني المستقل لتلك الاقوال والحجج والطلبات .</p> <p>(ج) اثبات . القرار .</p> <p>٢ - ابداء الخصم رغبته في تسوية النزاع لا يفيد حتماً ويعطريق اللزوم استمرار هذه الرغبة في كل الاوقات ، كلما لا يفيد اقراءه بحق خصمه .</p>	١٩٦٧/١/١٧	٩٧	٧٨
<p>« الضريبة العامة على الايراد » استئناف قرارات لجنة الطعن .</p> <p>مبدأ استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى المرفوعة بالطعن في قرارات اللجان لخاصة بالضريبة العامة على الايرادات طبقاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩: هو القانون يوم من تاريخ اعلانها .</p>	١٩٦٧/١/١٨	٩٩	٧٩
<p>حكم . « اسماء الخصوم » بطلان .</p> <p>وجوب بيان اسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . صدور الحكم باسم ورثة الخصم جملة دون بيان لاسمائهم ، افعال لبيان جوهرى يترتب عليه بطلان الحكم .</p>	١٩٦٧/١/١٨	٩٩	٨٠

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٨١	٩٩	١٩٦٧/١/١٨	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>عمل . « اجر العامل » . حكم . دفاع جوهري . سلطة صاحب العمل التمييز في الاجود بين عماله .</p> <p>١ - المكافأة السنوية جزء من الاجر . صرفها على اساس الاجر الاصلي دون اعانة الغلاء . استثناء بعض الموظفين للتعاقد معهم على اساس الاجر الشامل لا مخالفة للقانون .</p>
٨٢	١٠٠	١٩٦٧/١/١٩	<p>(أ) « مسئولية تقصيرية » .</p> <p>١ - مسئولية الكلف بالرقابة عن الاعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقابته . مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لاثبات العكس . المفاجأة في وقوع الفعل الضار لا ترفع المسؤولية الا اذا كان من شأن هذه المفاجأة تضييع علاقة السببية المفترضة بين الحظر المفترض في جانب الكلف بالرقابة وبين الضرر الذي اصاب المضرور . عدم تحقيق ذلك الا اذا بان أن المفاجأة حدا ما كانت تجدي معه الرقابة في مطلع وقوعه وكان الضرر لا بد وانما ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة</p> <p>(ب) اثبات . شهود .</p> <p>٢ - تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع .</p>
٨٣	١٠١	١٩٦٧/١/١٩	<p>(أ) التزام حبس الثمن للمشتري .</p> <p>١ - ما لم يدفع من الثمن ولو لم يقع مرض له بالفعل اذا تبين وجود سبب جدي يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذي يهدده . سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد تبوئه أو بالاتفاق على عدم استعماله . علم المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى منه نزع المبيع من يده لا يكفي للدلالة على النزول من حق الحبس ما دام انه لم يشتر ساقط الخيار .</p> <p>(ب) « حق الحبس » اعلاني - ترخيص .</p> <p>٢ - استعمال الحق في الحبس لا يقتضي اعداء ولا الحصول على ترخيص من القضاء .</p> <p>(ج) شرط فاسخ . وفاء حبس .</p> <p>٢ - الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه الا اذا كان الخلف عن الوفاء بغير حق فاذا كان من حق المشتري قانونا ان يحبس الثمن من البائع فلا حمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا .</p> <p>(د) التزام ايداع . وفاء .</p> <p>٤ - شرط لقيام العرض الحقيقي المشفوع بالايداع مقام الوفاء ان يكون رضى الدائن قبول الوفاء العروض بغير مبرر .</p>
٨٤	١٠٤	١٩٦٧/١/١٩	<p>(أ) شركات أشخاص . انقضاء الشركة .</p> <p>١ - لن كان الاصل في شركات الأشخاص انتهاء نفوذ ب وفاة أحد اشركاء الا انه وفقا لنص الفقرة التالية من المدة ٥٧٨ من القانون المدني يجوز الاتفاق على انه اذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسرا .</p> <p>(ب) عيوب الإرادة . غلط .</p> <p>٢ - الاقرار قضائيا كان أو غير قضائي - يتضمن نزول المقر من حقه في مطالبة خصمه باليات ما يحميه وهو بهذه المثابة ينطوي على تصرف قانوني من جانب واحد فيشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب ان يكون صادرا عن ارادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الارادة فاذا شاب الاقرار غلط كان باطلا وحق للمقر الرجوع فيه .</p> <p>(ب) اثبات لزوم .</p> <p>٣ - النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها بجملة غير موجودة وغير منتجة لاي اثر قانوني .</p>



ملخص الأحكام	رقم الحكم	الصفحة	التاريخ
<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>			
(أ) التزام : وفاء . أوراق تجارية . « شيك » . تزوير . بثوك .	٨٥	١٠٥	١٩٦٧/١/١٩
١ - وفاء البنك بقيمة شيك . مدلل من الاصل بتوقيع مزور على عميله الذي عهد اليه بأمواله . وفاء غير صحيح وغير مبرر للذمة البنك لحصوله لن لا صفة له في تلقه . هذه الورقة ليس لها في أي وقت صفة الشيك أو الكمبيالة لفقدانها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . انتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجاري التي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء - ولو لم يغير خطأ - تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة اتقان التزوير . وذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد أسببه بالصك والا تحمل هو تبعة خطئه .			
(أ) حكم . حجية الشيء المحكوم فيه .	٨٦	١٠٦	١٩٦٧/١/٢٤
١ - الحكم الصادر في الدعوى الجنائية له حجته أمام المحاكم المدنية فيما فصل فيه فصلاً لازماً في امر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية .			
(ب) حكم . حجية الشيء المحكوم فيه . مصادرة .			
٢ - الحكم الجنائي بمصادرة المبلغ المتحصل من بيع السلعة المضبوطة . تنصرف حجته أمام المحكمة المدنية الى ذات المبلغ .			
(أ) اثبات . « الاقرار القضائي » . « الاقرار غير القضائي » .	٨٧	١٠٧	١٩٦٧/١/٢٤
١ - الاقرار الصادر أمام القضاء حجة قاطعة على المقر أما الاقرار غير القضائي فيخضع لتقدير محكمة الموضوع .			
(ب) اثبات . « النقل البحري » . « التزامات الناقل » . « معاهدة سندات الشحن » .			
٢ - عدم اخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها قرينة على ان الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سندات الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن وجواز اثبات عكس هذه القرينة .			
(ج) « التزامات الناقل » .			
٣ - التحفظ الذي بدونه الناقل في سند الشحن تدللاً على جهله بصحة البيانات المدونة نية . عدم الاعتداء به الا اذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية الشك في صحة بيانات الشحن أو لم يكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها ويقع عبء اثبات مبررات التحفظ على الناقل .			
(د) اثبات . « الخبرة » .			
٤ - حق محكمة الموضوع في أن تأخذ أو لاتأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه .			
(أ) اعلان . « في مواجهة النيابة » .	٨٨	١٠٩	١٩٦٧/١/٢٤
١ - افادة رجل الإدارة المرافق للمحضر - بعد التحري - بعدم وجود المراد اعلانه وعدم معرفة محل اقامته . جواز اعلانه بعد ذلك في مواجهة النيابة .			
(ب) حكم . « تسببية » . دفاع . « دفاع جوهري » . التزام . « الوفاء » . عرض وايداع . بيع . « دعوى صحة وثيقة العقد » .			
٢ - دعوى المشتري بصحة ونفاذ البيع المتضمنة انه قد عرض الثمن المستحق على البائع ولا رفضه لودع للمنه . يتضمن طلب الحكم بصحة العرض والايداع . واقتضاء المحكمة ان يستصدر المشتري حكماً سابقاً بصحة العرض والايداع . خطأ في تطبيق القانون .			

ملخص الأحكام	رقم الحكم	الصفحة	التاريخ
<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>(أ) عقد . « الإيجاب والقبول » . لائحة تشريعية . تصدير .</p> <p>١ - الشروط التي يعلنها وزير المالية والاقتصاد للتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل إعطاء إذن التصدير تعتبرها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة والتقدم بطلب لمراقبة التصدير وصدر الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط الملحق عنها . ولا تعتبر هذه الشروط بمثابة لائحة تشريعية .</p> <p>(ب) عقد . « تنفيذ العقد » . « المسؤولية التعاقدية » . تصدير .</p> <p>٢ - صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين وقيام مصلحة الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيلولة بين من صدر له الإذن وبين تصدير السلعة . اعتبار ذلك إخلالا بالالتزام التعاقدى . ويترتب عليه عدم التزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن .</p> <p>(ج) البات . عبء الإثبات .</p> <p>٣ - الأصل براء الدمة ومنشأها عارض ويقع الإثبات على من يدعى ما يخالف البات ذلك مدعى كان أو مدعى عليه .</p> <p>(د) عمل . « سلطة رب العمل في تنظيم منشأته » . « نقل العامل » . « تحديد نوع العمل » .</p> <p>١ - لا يجوز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملازمة عن المركز الذي كان يشغله إلا إذا اقتضت مصلحة العمل هذا النقل ولم يكن الغرض منه الإساءة إلى العامل وذلك في نطاق ما تقضى به المادة ٢/١٩٦ من القانون المدني . ولا يقدح في ذلك أن يكون العامل قد تمهد بالاستمرار في خدمة رب العمل في العمل الذي يستند إليه لمدة سبع سنوات ، إذ يعتبر نوع العمل بموجب هذا العقد غير محدد الاتفاقاً ، ويتمين لتحديد - وفقاً لما تقضى به المادة ٢/١٨٢ من القانون المدني - أن يرجع إلى عمل المثل ثم عرف الجهة ، فإن لم يوجد أولى القاضى هذا التحديد وفقاً لمقتضيات العدالة .</p> <p>(أ) حرية أرباح تجارية وصناعية لجان التقدير - طعن في قراراتها .</p> <p>١ - الحكم الوقتى الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لجان التقدير - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما قصد به قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بأن كانت لم تعلن أصلاً أو كانت قد علنت ولم ينقض ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ .</p> <p>(ب) الإعلان . بالنسبة للدولة والأشخاص العامة .</p> <p>٢ - تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى إدارة قضايا الحكومة في مأمورياتها بالإقاليم وتسليم الصور على غير هذا الوجه لا يعتمد به ولا يترتب عليه أثر في سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن إلا - وفقاً للمادة السادسة من قانون المرافعات - متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مريخاً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله .</p> <p>(أ) عمل تقادم .</p> <p>١ - المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والاتقطناع .</p>	٨٩	١١٠	١٩٦٧/١/٢٤
	٩٠	١١٢	
	٩١	١١٢	١٩٦٧/١/٢٥
	٩٢	١١٣	١٩٦٧/١/٢٥



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٩٣	١١٣	١٩٦٧/١/٢٥	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>(١) نقض . طعن .</p> <p>١ - ايداع صورة من الحكم المطعون فيه والاحكام التي حال اليها في اسبابه اجراء جوهري يترتب على مخالفته بطلان الطعن ولا يمنع من ذلك ان تكون النيابة العامة قد قدمت صورة رسمية من الحكم في طعن آخر مرفوع منها عن ذات الحكم اذ ان لكل طعن سببانه واوضاؤه .</p>
٩٤	١١٤	١٩٦٧/١/٢٦	<p>(١) تلاوة تقرير طعن .</p> <p>١ - يكفي تلاوة التلخيص الذي وضعه العضو المقرر الاول اذا لم يجد داعيا لوضع تقرير جديد .</p> <p>(ب) محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير الاتفاقات .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه اوفى الى نية عاقلها مستهدية بطرف الدعوى دون رقابة لمحكمة النقض عليهما في ذلك ما دامت لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحمله عبارات الاتفاق .</p> <p>(ج) عقد الاتفاق على المسائل الجوهرية .</p> <p>٢ - اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية مع احتفاظها بمسائل تفصيلية يتفق عليها فيما بعد وعدم اشتراطها ان العقد لا يتم الا عند الاتفاق عليها . يترتب عليه تمام العقد . وللطرفين ان يلجأ الى المحكمة للفصل في خلافهما حول المسائل التفصيلية .</p> <p>(د) استثناءات . بطلان .</p> <p>٤ - توجيه الاستثناء الفرعي الى الطاعة - رافعة الاستثناء الاصلى - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها وقبول الاستثناء الفرعي بالنسبة للصفة الاولى وهي التي رفعت بها الاستثناء الفرعي الى الطاعة - رافعة الاستثناء الاصلى - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها وقبول الاستثناء الفرعي بالنسبة للاولى وهي التي رفعت بها الاستثناء الاصلى والكار المستأنفة نيابتها في التقاضي عن زوجها السابق . ليس لها - في الطعن بالنقض - ان تشير بطلان الاستثناء الموجه اليه .</p> <p>(هـ) عقد . « فسخ العقد » . الشرط الفاسخ الضمني .</p> <p>٥ - التأخير للوفاء بالمبلغ المتفق عليه في عقد الصلح لا يترتب عليه حتما فسخ العقد عند عدم وجود الفسخ في هذه الحالة خاضعا لتقدير محكمة الموضوع ولشرط القضاء به ان يظل المدين متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم في الدعوى سواء أئذ بالوفاء أم لا .</p> <p>(و) التزام . انقضاء الالتزام . وفاء « العرض الحقيقي والايداع .</p> <p>٦ - تقييد العرض الحقيقي والايداع بشروط لا تخالف النظام العام ويستلزمها الدين العروض وليس فيها ما يخالف طبيعة العرض واستخلاص محكمة الاستئناف - بأسباب سائفة - ان رفض الدائن قبول الوفاء العروض عرضا صحيحا كان بغير مبرر وأن الايداع الذي تلاه كان صحيحا وبرائة ذمة المدين مما التزم به تطبيق صحيح للقانون .</p> <p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>٥ مسئولية : جنائية . مواقع عقاب . حكم . تسبيب . عيب . مهلة ورقية ، ترويج . دفاع جوهري . عقوبات م ٢٠٥ .</p> <p>طلب الطامن اعفاءه من العقاب تأسيسا على انه مكن السلطات من القبض على المتهم الاول في الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له رغم انه يشكل دفاعا جوهريا ، اذ من شأنه - لو صرح - ان يؤثر في مسئوليته ويتغير به وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يضمن معه على المحكمة ان تعرض له وتقول كلمتها فيه ، لهما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه والاحالة .</p>
٩٥	١١٨	١٩٦٧/٢/١	

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٩٦	١١٨	١٩٦٧/٢/٢٦	<p>(أ) ضرب : المضي الى موت . حكم ، تسبيب ، عيب .</p> <p>١ - متى كان الحكم قد انصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم أحداثها ، واطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .</p> <p>(ب) نقض : طعن مصلحة . ضرب المضي الى الموت . سبق اصرار .</p> <p>٢ - لا جدوى للطاعنين من المنازعة في قيام ظرف سبق الاصرار طالما أن العقوبة المحكوم بها عليهما مقررة لجريمة الضرب المضي الى الموت المستندة اليهما بغير سبق اصرار .</p>
٩٧	١١٩	١٩٦٧/٢/٢٦	<p>(أ) دعارة : حكم ، تسبيب ، عيب . مادة ، ركنها ، استظهاره</p> <p>١ - الاستدلال على توافر ركن الاعتياد لا ينال من سلامة تدليل الحكم على توافره ، قضاؤه ببراءة التهمة الثانية لا يقتضيه حكم البراءة على سبب قانوني متصل بحالة هذه التهمة وهو عدم ثبوت اعتيادها من على ارتكاب الجريمة المستندة اليها ( الاعتياد على ممارسة الفجور والدعارة ) دون أن ينفي واقعة ضبطها بمسكن الطامنة وهي تركب الفحشاء مع آخر قدمته الطامنة اليها مقابل ما تقاضته من أجر .</p> <p>(ب) دفاع . اخلال بحقه .</p> <p>٢ - تمسك الدفاع من الطاعن بطلب مناقشة شاهد الاثبات أمام محكمة اول درجة ، وتصميمه عليه أمام محكمة ثاني درجة ، مع السعي بحالة تحقيق هذا الطلب بسبب عدم الاستدلال على الشاهد ، يسوغ للمحكمة الفصل في الدعوى دون سماعه .</p>
٩٨	١٢٠	١٩٦٧/٢/٧	<p>⑤ نقض : طعن ، محاكمة ، أوراق ، فقدانها ، تحقيق ، اجراءاته . اجراءات . ٥٥٩ .</p> <p>ان الطعن بطريق النقض انما يوجه الى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع لمضى كان الحكم موجودا امكن الفصل في الطعن بغير حاجة الى الرجوع الى الاوراق اللهم الا اذا كان الطعن منصبا على التحقيق ، ففي هذه الحالة يكون هناك محل لامادة الاجراءات .</p> <p>وانما كان لقد اوراق التحقيق في الدعوى يجعل تحقيق وجه الطعن متعلدا ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة لإعادة المحاكمة .</p> <p>(ب) تزوير . محرر رسمي . اثبات . ورقة رسمية .</p> <p>٢ - المحرر العرفي ينتقل الى محرر رسمي اذا ما تدخل فيهم موظف عام في حدود وظيفته ، وعندئذ يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية على ما سبق ذلك من اجراءات .</p>
٩٩	١٢١	١٩٦٧/٢/٧	<p>⑥ تفتيش : إذن ، اصداره . تحقيق ، اجراءاته . مخبر .</p> <p>١ - الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة ( جنابة الى جنحة ) واقعة بالفعل وترجعت نسبتها الى المأثون بتفتيشه . ولا يصح اصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل بجديتها على انها ستقع بالفعل .</p>
١٠٠	١٢١	١٩٦٧/٢/٧	<p>(أ) غريبة : حكم ، تسبيب ، عيب ، تعويض دون تحديد المبلغ المنسوب الى الطاعن الاحتال باخفائه . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٨٥ مكررا .</p> <p>١ - نسبة الحكم المطعون فيه التعويض المقضي به على الطاعن الى مبلغ الغريبة المفروضة عليه في السنة المالية موضوع الربط ، دون تحديد المبالغ المنسوب الى الطاعن الاحتال باخفائه ، يجعله مشوبا بالتصور .</p> <p>(ب) حكم ادانة : طاق احتيالية للتزوير من غريبة . اجراءات م ٢١ .</p> <p>٢ - تحت استعمال كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة باننا نتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .</p>



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b>
١٠١	١٢٢	١٩٦٧/٢/٧	(ج) محكمة ثاني درجة . إجراءاتها . دفاع ، اخلال بحقه ، إجراءات م ١/٤١٣ ٣ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تلزم بإجراء تحقيق في الجلسة وإنما تبني قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق ، إلا أن هذا الأصل مقيّد بما يجب عليها من مراعاة حقوق الدفاع طبقاً لما فرضته المادة ١/٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية . شركات : محاصة . إثبات بالبيينة في تجارة م ٤٦ و ٦٣ . ١ - شركات المحاصة باعتبارها عقوداً تجارية ، يجوز إثباتها بالبيينة ، فضلاً عن أن قانون التجارة قد استثنى من بين الشركات التجارية التي لا يقبل إثبات وجودها بالبيينة .
١٠٢	١٢٣	١٩٦٧/٢/١٣	(أ) مخبر : مصادرة . في ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٢ . عقوبات م ٣٠ غير حسن النية . ١ - يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي ينص بمصادرة وسائل نقل المخدرات المضبوطة في جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية . (ب) مصادرة . ٢ - المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للناس كافة بما في ذلك الملك والحائز سواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن لاعطلا أو شريكاً في الجريمة ، فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه .
١٠٣	١٢٣	١٩٦٧/٢/١٣	(أ) حكم : تسبیب ، عیب ، قتل عمد . بلطة ، اصابة قطعية ، رضية . ١ - الاعتداء بالبلطة لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية بل يصح ما انتهى إليه الحكم أن تكون رضية ، تأويلاً لامكان حصولها من الجزء غير النحاد منها . (ب) دكن جوهری : جريمة ، آلة اعتداء . ٢ - آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة . (ج) دليل قلی : تطابق عدة أقوال الشهود مع مضمونه ، تضارب . ٣ - ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القلي ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القلي تناقضاً يستلزم على الملائمة والتوفيق . (د) محكمة موضوع : جزمها بما لم يجزم به الخبير في تقريره . ٤ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره ، متى كانت كانت وقائع الدعوى قد أثبتت ذلك عندها وأكدت له لديها . (هـ) قرينة : كلب شرطة ، استعرافه . ٥ - لا جناح على الحكم إذا ما استند إلى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أداء الثبوت التي أوردتها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام قبل التهمين . (و) واقعة دعوى : استخلاص صورة صحيحة . ٦ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ووسائل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى . وهي في ذلك ليست مطالبة بالالتزام بالأدلة المباشرة ، بل أن لها أن تستخلص صور الواقعة كما أوتسعت وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء والممكنات العقلية كافة ، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق دون تعقيد .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
			<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>(د) شاهد : عدوله عن اقواله ، محكمة موضوع ، تعويلها عليها .</p> <p>٧ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الادلة أن تأخذ بما تراج إليها منها ، وأن تعمل على اقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .</p> <p>(ج) شهود : اقوالهم ، تناقضها .</p> <p>٨ - لا يعيب الحكم تناقض اقوال الشهود في بعض تفاصيلها ، ما دام قد استخلص الادلة من اقوالهم استخلاصا سالفا لا تناقض فيه ، وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يستند اليها في تكوين عقيدته .</p> <p>(ط) دليل : درجة قوته .</p> <p>٩ - لا يلزم أن تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها وينقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لان الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا .</p> <p>(ي) نقض : طعن ، مصلحة . قتل عمد ، خطف .</p> <p>١٠ - لا جدوى مما يشيره الطاعن من نعي على الحكم بدعوى أن الوقائع التي أوردها تؤدي الى ثبوت جناية الخطف بالاكراه دون جناية القتل ، ما دامت العقوبة المقررة بها عليهما مقررة في القانون لجناية خطف أثى بالاكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات .</p> <p>(ك) نقض . اسباب .</p> <p>١١ - لا يقبل اثاره الدفاع الموضوعي لأول مرة امام محكمة النقض .</p>
١٠٤	١٢٦	١٩٦٧/٢/١٣	<p><b>محكمة استئنافية : اجراءات . محاكمة ، حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه .</b></p> <p>مرافعات م ٤١٣ .</p> <p>١ - الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا وتحكم على مقتضى الاوراق الا ان حقا في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل عليها أن تسمع بنفسها او بوساطة أحد القضاة تدبه بذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، وتستوفي كل نقض في اجراءات التحقيق ، ثم تورد في حكمها ما يدل على انهاء واجهت عناصر الدعوى واثبت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها .</p>
١٠٥	١٢٦	١٩٦٧/٢/١٤	<p>(أ) حكم : اصداره ، وضعه ، توقيده ، صدوره من هيئة غير التي سمعت المرافعة .</p> <p>١ - اذا كان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه ، الا أن اشتراكه في المداولة ثابت من أنه هو الذي حرر مسودة الحكم ووقعها ، فان النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة غير التي سمعت المرافعة يكون غير سديد .</p> <p>(ب) توقيع رئيس المحكمة : نسخة حكم أصلية . توقيع عضو الهيئة مسودة حكم . اجراءات م ٢١٢ .</p> <p>٢ - لما كان رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم قد وقع نسخته الاصلية وفقا لما تقضى به المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان القاضي الذي وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصف كونه محررا اسبابه ومشاركيا في المداولة له ، لا بوصف كونه نائباً عن من رئيس المحكمة التي اصدرته ، فان ما ينصاه الطاعن على الحكم من بطلانه بدعوى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل .</p> <p>(ج) نقض : طعن ، نطاقه .</p> <p>٣ - لا يجوز للطاعن أن يعطف وجهي الطعن - النصيبين على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية قبل الفصل في الموضوع فيما اشتمل عليه من قضاء قطعي في خصوص تقادم</p>



ملخص الاحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<p><b>قضاء محكمة النقص الجزائية</b></p> <p>الدعوى الجنائية - الى الحكم الصادر منها في الموضوع ، ما دام أنه لم يقرر بالظن على الحكم الاخير .</p> <p>(د) دعوى جنائية : انقضائها اجراءات م ١٧ و ١٨ .</p> <p>٤ - المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته . وأن هذا الانقطاع مبنى يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .</p> <p>(هـ) محكمة استئنافية : حكم ، اصداؤه .</p> <p>النظر في استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع بل لا يتصور أن يكون الاجماع ذريعة الى تجاوز حدود القانون أو اغفال حكم من أحكامه .</p> <p>(و) دعوى مدنية : استئناف ، محكمة استئنافية ، تعرضها للدعوى المدنية .</p> <p>٦ - متى كان الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية لم يستأنف فان الدعوى المدنية لا تكون مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية . ويكون الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى قد اخطأ في القانون .</p> <p>(أ) مأمور ضبط قضائي : بوليس حربي ، قيادة عامة للقوات المسلحة .</p> <p>١ - للضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة الى الاعمال والواجبات التي يكلفون من القيادة العامة للقوات المسلحة - بالنسبة الى الجرائم كافة التي يضبطونها بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة ، سواء في ذلك الجرائم التي تقع من افراد القوات المسلحة أو المدنيين ، وتكون للاجراءات التي يتخذونها في شأنها من الاثر القانوني أمام جهات القضاء العادية للاجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي بصفة عامة .</p> <p>(ب) مؤسسة عامة : جمعية تعاونية ، موظف عام ، رشوة . عقوبات م ١١١ .</p> <p>٢ - المؤسسات العامة ، الجمعية التعاونية الاستهلاكية تعتبر بحكم القانون جهازا اداريا من أجهزة المؤسسة العامة أو فرعا من فروعها ، وبالتالي فان موظفي ومستخدمي تلك الجمعية يعتبرون موظفين ومستخدمين في تلك المؤسسة وتجرى عليهم الاحكام الخاصة بهم . ومن ثم فان العاملين في المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التي تنشؤها بمفردها يكونون في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص واحكام الرشوة عملا بالمادة ١١١ من قانون العقوبات .</p> <p>(ج) رشوة : جريمة ، وقوعها نتيجة تدبير .</p> <p>٢ - لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ، ولا يكون انراش جادا فيما عرضه على المرتشي ، متى كان غرض الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد ما اتجه اليه في مقابل ذلك من العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي .</p> <p>تليفون : مراقبة مكالمات . تحقيق</p> <p>١ - استصدار النيابة العامة الاذن بالمراقبة التليفونية من القاضي الجزئي بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسويق اتخاذ الاجراء ، هو عمل من اعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الاذن بعد ذلك بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذه .</p>	<p>١٩٦٧/٢/١٤</p> <p>١٩٦٧/٢/١٤</p>	<p>١٢٨</p> <p>١٣١</p>	<p>١٠٦</p> <p>١٠٧</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
			<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>ب - اذن : مراقبة تليفون</p> <p>٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق والى القاضى الجزئى المنوط به اصدار الاذن تحت اشراف محكمة الموضوع .</p> <p>ج - دهارة : فجور ، تحريض ، مساعدة فحشاء ، ارتكابها بالفعل</p> <p>لا يشترط للعقاب على التحريض او المساعدة او التسهيل او الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .</p> <p>- تلبس : حكم ، تسبب ، هييب .</p> <p>٤ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، ومتى قامت فى جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من له اتصال بها سواء اكان فاعلا ام شريكا . وتقدير الدلائل على صفة التهم بالجريمة للتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .</p> <p>هـ - قبض باطل : دفع ، قى . ١٠ لسنة ١٩٦١</p> <p>٥ - لا صفة فى الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا .</p> <p>و - دفاع : اخلال بحق ، قعود المحكمة عن اجراء تحقيق لم يطلب .</p> <p>٦ - لا يقبل من الطاعة ان تنس على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .</p> <p>ز - اثبات : قاض ، اقتناعه ، تقيده بدليل معين</p> <p>٧ - العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بنسأ على ما يجريه من تحقيق فى الدعوى ومن عناصرها كافة المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبة بالاخذ بدليل معين ، اذ جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الالبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرية يرتاح اليها دليلا لحكمه ، الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .</p> <p>ح - شاهد محكمة موضوع ، أخذها بأقواله .</p> <p>٨ - الاصل أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد أو المتهم فى أى مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت فيها واراحت اليها .</p> <p>ط - دليل : سلطة محكمة فى تقديره</p> <p>٩ - الاصل انه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد ، فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى سبقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .</p> <p>ي - ادانة : استخلاصها .</p> <p>١٠ - التناقض فى اقوال الشهود أو المتهمين لا يعيب الحكم ، ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم بما لا تناقض فيه .</p> <p><b>قتل عمد : دفاع ، اخلال بحق ، اثبات ، خبرة ، حكم ، تسبب ، هييب .</b></p> <p>١ - لما كان الطامن فى دفاعه ينازع فى استطاعة المجنى عليه النطق بعد اربع ساعات من اصابته الجسيمة ، وأن المدة التى حددها الطبيب الشرعى فى تقريره لامكان المجنى عليه من التكلم بتعقل عقب اصابته - والتى وصفها بأنها فترة قصيرة - كانت قد انقضت قبل وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند ، فى ادانة الطامن الى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء وأنه ألقى اليهما باسمى الجانبين ، واعتمد فى تكوين عقيدته على اقوال هذين الشاهدين بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطامن الجوهري أو يعمل على تحقيقه من طريق المختص قنياً - وهو الطبيب الشرعى - فإن التناقض فى الحكم من هذا الاجراء يخل بدفاع الطامن .</p>
١٠٨	١٣٤	١٩٦٧/٢/٢٠	



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
١٠٩	١٣٥	١٩٦٧/٢/٢٠	<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>١ - حكم ، تسبيب هيب ، تزوير ، اثبات ، تحديد الامر المطلوب .</p> <p>١ - متى كان الدفاع عن الطامن قد حدد في طلبه الامر المطلوب اثباته ، وأشار الى الدليل على صحته في الشكوى التي طلب ضمها ، فإنه لا يكلف مؤونة القيام باجراءاته ، بل كان على المحكمة ان تأمر هي بضم الشكوى المنوه عنها وتطلع عليها بنفسها تحقيقا لدفاعه واستجابة لطلبه .</p> <p>ب - طلب هام : ضم شكوى .</p> <p>٢ - الطلب الذي تقدم به الطامن - بضم شكوى اعترف فيها آخر بارتكاب التزوير المنسوب اليه الاشتراك فيه - هو من طلبات التحقيق الهامة التي يجب على المحكمة ان تجيبها قبل الفصل في الدعوى لتعلق الاشتراك في الجريمة بالفعل الاصلى المسند الى مقارنته ، ما قال به الحكم من انتفاء مصلحة الطامن من ضم الشكوى ، انما هو استباق الى الحكم على أوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تمحصها .</p>
١١٠	١٣٦	١٩٦٧/٢/٢٠	<p>١ - دعارة : ارتباط ، عقوبة ، نقض ، الخطأ في تطبيق القانون ، عقوبات م ٢/٣٢ .</p> <p>١ - متى كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي اثبتتها في حق الطامنة من انها سهلت للمتهم الثانية ارتكاب الدعارة وعاونتها عليها واستغفلت بفاء تلك المتهمه وإدارت محلا لممارسة الدعارة - يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .</p> <p>(ب) اثبات : عادة استعمال مكان لارتكاب دعارة .</p> <p>٢ - القانون لا يستلزم لنبوت المادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات ، لا تثريب على المحكمة اذا ما موالت في ذلك على شهادة الشهود .</p> <p>(ج) دليل : محكمة ، ائتضاعها .</p> <p>٣ - لا يشترط ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينسب كل دليل منها ويقطع في كل جريمة من جرائم الدعوى ، ان الأدلة في المواد الجنائية متسألدة ومنها مجتمعة لتكون مقبولة المحكمة . فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .</p> <p>(د) حكم : توقيعه خلال ثلاثين يوما من صدوره ، اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>٤ - لا يقبل اثاره الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>(هـ) تفتيش : اذن . دفع ببطلانه ، اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>٥ - الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي تقتضى تحقيقا موضوعيا ، فلا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>(و) اكراه : نقض ، طعن ، اثاره امر اكراه الشاهد لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>٦ - لا يجوز للطامن اثاره امر اكراه الشاهد لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>(ز) محكمة موضوع : شاهد ، أخذ بأقواله في التحقيق ، مخالفة لأقوال بالجلسة .</p> <p>٧ - من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات وان خالفت أقواله بجلسته الحاكمة ، وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الاسباب اذ الامر مرجعه الى اطمئنانها .</p>
١١١	١٣٧	١٩٦٧/٢/٢٠	<p>نقض : طعن ، تقرير به ، مستشار احالة امر بالا وجه ، نائب عام ، محام عام . اجراءات م ١٩٣ . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>١ - الطعن بالنقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لانامة الدعوى غير جائز الا للنائب العام وللدمى بالحقوق المدنية . وللحامى العام في دائرة اختصاصه . والكتاب المرسل من الحامى العام الى رئيس النيابة بالموافقة على التقرير بالطعن بالنقض مع ابداء الاسباب في الميعاد القانونى ، لا يعد توكيلا منه بالطعن اذ ان الموافقة على اتخاذ اجراء لا تفيد التوكيل في اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون .</p>

ملخص الاحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b>			
حكم : تسبب عيب ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، شهادة مرضية رفض الاخذ بها ، رقابة محكمة نقض .	١٩٦٧/٢/٢٠	١٣٨	١١٢
١ - الشهادة المرضية تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الادلة ، الا أن المحكمة متى أبدت الاسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .			
(١) جمارك : تفتيش داخل دائرة جمركية ، مأمور ضبط قضائي . ق ٦٩ لسنة ١٩٦٣ م م ٣٠ و ٣١ .	١٩٦٧/٢/٢١	١٣٩	١١٣
١ - موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعي الشك ، إما خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثاً عن مهربات .			
(ب) سد مال : ميناء مؤقت ، رقابة جمركية ، قرار وزير خزانة ٥٧ لسنة ١٩٦٣ .			
٢ - وزير الخزانة حدد من نطاق الرقابة الجمركية البري جميع المنطقة الواقعة جنوبى مدينة الشلال وعلى امتداد خط عرض ٥٢٤ وبين الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان . ولما كان الميناء المؤقت للسد العالى يقع جنوبى خط العرض الذى تقع عليه مدينة الشلال ، فإنه يدخل ضمن نطاق الرقابة الجمركية .			
(ج) خفر سواحل : تهريب . ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . قرار وزير خزانة ٧١ لسنة ١٩٦٣ .			
٣ - لرجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل . وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٧١ لسنة ١٩٦٣ .			
(د) حكم : قرارات قانونية خاطئة . ق ١١٤ لسنة ١٩٦٣ .			
٤ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على قرارات قانونية خاطئة في شأن حق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش بحثاً عن المهربات في جميع أنحاء الجمهورية ولو جاوزت منطقة الرقابة ، ما دامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .			
(هـ) دفع : موضوعي ، رد صريح .			
٥ - الدفع بتطبيق التهمة على التهم من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا . لأن الرد يستفاد دلالة عن أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .			
(و) دفاع : محكمة ، رد .			
٦ - لا تلزم المحكمة بمتابعة التهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استيقلال .			
محدد : أحرازه ، مقداره .	١٩٦٧/٢/٢١	١٤١	١١٤
١ - لم يعين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، فالعقاب واجب حتما مهما يكن القدار ضئيلاً ، متى كان له كيان مادي محسوس من الممكن تقديره .			



ملخص الاحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>(أ) نقض : طعن ، نظام عام . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٢٥ .</p> <p>١ - لا تتصل محكمة النقض بالحكم المطعون فيه الا من الوجوه التي بنى عليها الطعن التي حصل تقديرها في الجداد ما لم تثر اسباب متعلقة بالنظام العام حددتها الفقرة الشافية من المادة ٢٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فيجوز عندئذ للطاعن ان يتمسك بها لأول مرة امامها ، بل انه يجوز للمحكمة ان تأخذ بها من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، غير انه يشترط لذلك ان تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه لو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبولها بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي لان هذا التحقيق خارج عن وظيفتها .</p> <p>(ب) حكم : اصداره ، بطلان ، نقض ، طعن .</p> <p>٢ - انه وان كان صحيحا ان المحكمة الاستئنافية بعد ان قوت تأجيل نظر الدعوى لما نعت لديها ، عادت بتشكيلها التي كانت عليه فأصدرت في الجلسة (التي أجلت اليها الدعوى حكمها المطعون فيه ، الا ان ممثل النيابة العامة في الجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن هو نفسه الذي حضر الجلسة الاولى . واما كان ممثل النيابة عضواً متما لتشكيل المحكمة الجنائية ، فان ما يشير الطاعن - من بطلان الحكم لصدوره من محكمة ممنوعة قانوناً من الفصل في الدعوى - يقتضي في هذه الحالة تحقيق ما اذا كان المانع قد قام لدى أحد قضاة الهيئة او لدى عضو النيابة الممثل لها بالجلسة وهو ما يخرج عن وظيفة محكمة النقض .</p> <p>(ج) اخفاء أشياء مسروقة : ركن العلم ، استخلاصه .</p> <p>٣ - ركن العلم في جريمة اخفاء أشياء متحصلة من سرقة ، مسألة نفسية لا تستفاد من اقوال الشهود لحسب بل للمحكمة ان تبينها من ظروف الدعوى .</p> <p>(د) اثبات : حكم ، تسبيب ، عيب ، دليل حملته ورقة رسمية ، التفات المحكمة منه .</p> <p>٤ - الادلة في المواد الجنائية اقتامية للمحكمة ان تلثفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، ما دام يصح في العقل ان يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطأنت اليها من باقي الادلة القائمة في الدعوى .</p> <p>(هـ) محضر جلسة : حكم ، بياناته ، اسماء اعضاء الهيئة .</p> <p>٥ - من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان اسماء اعضاء الهيئة التي اصدرته . فلا يعيب الحكم الابتدائي - الذي اعتنى الحكم المطعون فيه اسبابه - خلو دياباجته من هذا البيان .</p> <p>(و) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل .</p> <p>٦ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الادلة ان تأخذ بما تراج اليه منها وان تعمل على اقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى .</p> <p>(١) بلاغ كاذب : قصد جنائي .</p> <p>١ - من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب ان تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائي أمر متروك لمحكمة الموضوع ، ولها مطلق الحرية في تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها غير مقيدة في ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل .</p> <p>(ب) اسناد : الامر المبلغ عنه على سبيل الاشاعة او التشكيك او الظن او الاحتمال .</p> <p>٢ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ قد أسند الامر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد ، بل انها تقوم ولو كان قد أسنده اليه على سبيل الاشاعة او على وجه التشكيك او الظن او الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة .</p>	١٩٦٧/٢/٢١	١٤١	١١٥
<p>(١) بلاغ كاذب : قصد جنائي .</p> <p>١ - من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب ان تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائي أمر متروك لمحكمة الموضوع ، ولها مطلق الحرية في تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها غير مقيدة في ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل .</p> <p>(ب) اسناد : الامر المبلغ عنه على سبيل الاشاعة او التشكيك او الظن او الاحتمال .</p> <p>٢ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ قد أسند الامر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد ، بل انها تقوم ولو كان قد أسنده اليه على سبيل الاشاعة او على وجه التشكيك او الظن او الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة .</p>	١٩٦٧/٢/٢١	١٤٢	١١٦

ملخص الاحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b>			
(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، اثبات شهود ، سكوت المحكمة عن الاشارة الى اقوال شاهد ادلى شهادته امامها .			
٣ - وزن اقوال الشاهد مرجعه الى محكمة الموضوع ، ولها الاخذ بها في اى مرحلة ولو كانت مغالفة ما شهد به امامها دون ان تلتزم ببيان السبب ، وفي اخذها باقوال شاهد ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وفي سكوت المحكمة الاستثنائية من الاشارة الى اقوال شاهد ادلى بشهادته امامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد انها لم تر من شهادته ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة اول درجة .			
دعوى جنائية : تهريبها ، زنا : جريمة وقتية ، عقوبات م م ٢٧٤ و ٢٧٥ اجراءات م ٢١٨ .	١٩٦٧/٢/٢٧	١٤٣	١١٧
١ - يشترط الشارع لرفع الدعوى الجنائية في جريمة الزنا شكوى الزوج ، ولا تقبل الشكوى بعد مضي ثلاثة اشهر من يوم العلم بمبدأ العلاقة الاثمة ، لا من يوم انتهاء افعال التتابع اذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذى يحتسب من انتهاء النشاط الاجرامى الذى يترد الى العلم بوقوع الفعل المألم .			
(ا) رشوة : مقاومة حاكم ، تعد ، عقوبات م ١٣٧ مكررا (ا) .	١٩٦٧/٢/٢٧	١٤٤	١١٨
١ - اطلق الشارع حكم المادة ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات انه ، « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين دون تخصيص شخص الجانى او صفته - لينال بالعقاب كل من يقترب الفعل المؤثم ، يستوى ان يكون من الموظفين المامين او المكلفين خدمة عامة او من الافراد اذ العبرة هي بصفة من يقع عليه الفعل دون امتداد بشخص او صفة من اتاه » .			
(ب) خطة جنائية واحدة : عقوبة ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون .			
٢ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة .			
(ج) ارتباط : فعل في قيامه ، تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .			
٣ - الفصل في قيام الارتباط بين الجرائم وان يكن مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع استنادا الى الاسباب التى من شأنها ان تؤدي الى ما انتهت اليه ، الا انه اذ كانت وقائع الدعوى توجب تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فان عدم تطبيقها يكون من الاخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذى حددت عناصره في الحكم .			
وصف تهمة : تهوين ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . اجراءات م م ٢/٣٠٤ و ٣٠٨ . قرار وزير التموين ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ . ق ١٣٦ لسنة ١٩٥٠ .	١٩٦٧/٢/٢٧	١٤٦	١١٩
١ - من واجب المحكمة ان تقضى بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تابعة قبله وتكون فعلا معاقبا عليه . وهي مكلفة في سبيل ذلك ان تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وادعائها وان تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة .			
حكم : اصداره . قاض ، صلاحيته للحكم . مرافعات م م ٣١٣ و ٣١٤ اجراءات م ٢٤٧ .	١٩٦٧/٢/٢٧	١٤٧	١٢٠
١ - توافر عدم صلاحية القاضى وامتناع اشتراكه في الحكم في الطعن اذا كان قد سبق واصدر الحكم المطعون عليه ، فاذ حكم في الطعن - على الرغم من ذلك - فان قضاءه يقع باطلا .			



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
١٢١	١٤٧	١٩٦٧/٢/٢٧	<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>(أ) تموين : كروسين ، كويونات ، مسئولية ، دفعها . قرار وزير تموين ٥٠٤ لسنة ١٩٤٣ . ق ١٠٥ لسنة ١٩٣٦ .</p> <p>١ - أداء المتهم نقدا لقيمة العجز في الكويونات منسوبا الى عددها محسوبا بواقع ثمانية مليمات للتر الواحد اذا وقع في الميعاد الذي ضربه القانون يدرأ عنه المسئولية على اعتبار ان ذلك الاداء بديل عن رد الكويونات المثبتة ذاتها الى ادارة التموين .</p> <p>(ب) محاكمة إجراءاتها سؤال المحكمة المتهم عن الفعل المسند اليه ج ٢٧١ .</p> <p>٢ - سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه ، هو من قبيل تنظيم الاجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .</p> <p>(ج) محضر جلسة عدم توقيع على صفحاته بطلان ، نظرية .</p> <p>٣ - مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات من رئيس المحكمة وكتابتها لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، ما دام الطاعن لا يدعى ان شيئا مما دون في تلك المحاضر جاء مخالفا للحقيقة الواقع .</p> <p>(د) دفاع خلو محضر الجلسة من البتات .</p> <p>٤ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من البتات دفاع للمتهم . اذ عليه ان كان يهمله تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في المحضر ، كما ان عليه ان ادعى ان المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه ان يقدم الدليل على ذلك ، وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز الحاجة من بعد امام محكمة النقض .</p> <p>(هـ) محكمة ثاني درجة : إجراءاتها . حقها في العدول عن قرارها باعلان شهود .</p> <p>٥ - محكمة ثاني درجة انما تحكم في الاصل على مقتضى الاوراق ، وهي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا يؤثر في ذلك ان تكون قد أجلت الدعوى من تلقاء نفسها لاعلان بعض الشهود ثم عدلت عن ذلك .</p> <p>(و) حكم : تسبيب ، عيب . إجراءات م ٢٨٩ . ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>٦ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او صمنا . ومن ثم فان المحكمة لا تكون مخطئة اذا هي عولت على اقوال الشهود المنيئة بالتحقيقات دون سماعهم ، ما دامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .</p>
١٢٢	١٤٨	١٩٦٧/٢/٢٨	<p><b>مستشار احالة : وصف تهمة . إجراءات م ١٧٦ . ق ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ .</b></p> <p>١ - لمستشار الاحالة ان يكيف الواقعة المبروضة عليه التكييف الذي يراه مطابقا للقانون وان يسبغ عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات ، ما دامت تحتتمل وصفا آخر غير ذلك الوصف المقدم له .</p>
١٢٣	١٤٩	١٩٦٧/٣/٢٢	<p>(أ) قبض : تفتيش . تلبس . مأمور ضبط قضائي . إجراءات م ٣٤ و ٤٦ .</p> <p>١ - ان الشارع وقد خول مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية ، ان يفتشه بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى ان تكون الجناية متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته ، لم يشترط لايقاع هذين الاجراءين ترتيبا متينا .</p> <p>(ب) دلائل : تقدير كفايتها لسوغة للتفتيش .</p> <p>٢ - ان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش وبمبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي ، على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
١٢٤	١٥١	١٩٦٦/٣/٢٢	<p><b>قضاء محاكم الاستئناف</b></p> <p>(أ) ضريبة : الجار حشة مفروشة ، ارباح تجارية وصناعية . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ق ١٧٤ لسنة ١٩٥٢ عملية تجارية . ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .</p> <p>تاجر حشة مفروشة ليس عملية تخضع ارباحها الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بالكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p>
١٢٥	١٥٢	١٩٦٦/١١/١٦	<p>تركة : ضريبة . رسم ايلولة . سند قرض وطني محول . ق ٤٩ لسنة ١٩٦١ . هبة ، مورث اولاده . ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ق ٢١٧ لسنة ١٩٥١ .</p> <p>ممول وهب ابنه وابنته في ١٣ من نوفمبر ١٩٥٨ سندات قرض وطني ١/٤ ٣ ( ١٩٦٣ / ١٩٧٢ ) التي كانت مغطاة من رسم الايلولة وضريبة التركات لم تحولت بمقتضى القانون ١٤٩ لسنة ١٩٦١ المعمول به من ١٧ أغسطس ١٩٦١ الى قرض انتاج يخضع هو وقوالده للضرائب على التركات بجميع انواعها ، وتولى المول في ٣ من يولية ١٩٦٢ ، فان المال الموهوب يخضع لرسم الايلولة وضريبة التركات .</p>
١٢٦	١٥٣	١٩٦٦/١٢/١	<p>(أ) مجتد : وظيفة ، حقها قبل التوظيف ، وبعده . ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥</p> <p>١ - رعاية الشارع للمجتمدين ، تشمل من كان موظفا قبل تجنيده ، وكذا من لم يكن موظفا : فلهم الاخير ان يتقدم بطلب الوظيفة ويعلن حال تاديبه الخدمة الانزامية .</p> <p>فمن تقدم لشغل وظيفة قبل تجنيده وادى امتحان المسابقة المقنود للمتقدمين ثم طلب لاداء الخدمة الانزامية قبل التعيين فان رعاية المشرع تشمله بلا ريب حتى لا يفقد من استحقاقه للخدمة .</p>
١٢٧	١٥٤	١٩٦٧/٧/١٥	<p>دعوى : صفة . عمل . ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . نقابة . نظام اساسي . رئيس اتحاد عام . مجلس نقابة متحل ، رئيسه ، صفته .</p> <p>يصبح مجلس ادارة النقابة العامة متحلا من التاريخ الذي اجتمعت فيه استقالة احد عشر عضوا ، ويتروك على ذلك زوال صفة رئيس مجلس ادارة النقابة الذي أصبح معدوما ولا وجود له ، ولا يحق له التحدث باسم المجلس المنحل او اقامة الدعوى بهذه الصفة التي زالت عنه .</p>
١٢٨	١٥٥	١٩٦٧/١١/١٦	<p>(أ) اصابة عمل : عجز ، نسبته ، تعويض . علاج ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>هيئة تامينات اجتماعية .</p> <p>١ - انقطاع العامل من تلقاء نفسه عن استكمال العلاج ، ولجروءه من تلقاء نفسه الى طبيب خارجي دون ان يبلغ هيئة التامينات الاجتماعية ، يعفى الهيئة من اداء أى نفقات اليه ، ويجوز لها وقف صرف المعونة المالية اليه . .</p> <p>(ب) عجز : ثبوته ، نسبته ، طعن في تقديرها . تحكيم طبي</p> <p>٢ - ثبتت حالات العجز بشهادة طبيب هيئة التامينات الاجتماعية ، وفي حالة النزاع يعرض الامر على التحكيم الطبي للفصل فيه .</p>



ملخص الاحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء المحكمة الادارية العليا</b>			
(١) شهادة علمية - خطأ مواعيد طعن يجوز بسحب الشهادات العلمية التي تمنح خطأ دون التقيد بالمواعيد المقرر للطعن القضائي	١٩٦٧/٢/١٨	١٥٧	١٢٩
(١) اعارة . اختصاص ١ - قرار الاعارة ليس من القرارات الادارية الخاصة بالموظفين التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة	١٩٦٧/٥/٢٣	١٥٨	١٣٠
(٢) تنازل دعوى - الفاء - تعويض عدم مطروعية التنازل عن دعوى الالفاء ويقتى حق صاحب الشأن . طلب التعويض اذا عدل عن السير فيها .	١٩٦٧/٦/٣	١٥٩	١٣١
اختصاص . صفة . وقف . حجة . تفسير حجة الوقف مسألة اولية مما يدخل في اختصاص القضاء المدني .	١٩٦٧/٦/١٧	١٥٩	١٣٢
مقود ادارية - متمهد توريد - شطب . جزاءات . شطب اسم المتمهد لاستعماله القش والغلاص لا يفسى في حالة تنفيذ العقد من توقيع الجزاءات الاخرى على المتمهد .	١٩٦٧/٦/١٧	١٦٠	١٣٣

١١ شارع هواد صني بالقاهرة تليفون ٥٦٤٦٧

القسم لرجال القانون أحدث طبع

١٥٠	الأستاذ محمد أبو زهرة	المقربة في الفقه الإسلامي
١٢٥	" " " "	الجريمة في الفقه الإسلامي
١٢٥	" " " "	الأحوال الشخصية
٩٠	" " " "	أحكام التركات والميراث
٢٧٥	الدكتور سليمان محمد الطماوي	القضاء الإداري ورقابة الأعمال الإدارية - قضاء الإلغاء
٢٠٠	" " " "	" " " " - قضاء التعويض
٢٠٠	" " " "	النظرية العامة للمقررات الإدارية
٢٢٥	" " " "	الأسس العامة للمعقود الإدارية
٢٢٥	الأستاذ أحمد سمير أبو شادي	مجموعة المبادئ القانونية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة
٧٠	الدكتور القطب محمد طلبة	العمل القضائي في القانون المقارن
٢٠٠	الدكتور علي حسن يونس	النظام القانوني للمطاع العام والمطاع الخاص
٢٠٠	" " " "	أصول القانون البحري
١٧٥	" " " "	القانون التجاري (الأعمال التجارية - تجارة - محل التجاري)
٢٥٠	أحمد سلام	الأحوال الشخصية للمواطنين غير المصريين والأجانب
١٨٥	رؤوف عبيد	مبادئ القسم العام من التشريع العقابي
١٥٠	" " " "	جرائم الاعتداء على الأشخاص
١٢٠	" " " "	السببية في القانون الجنائي
٢٧٥	محمد محيي الدين عوض	القانون الجنائي إجراءاته جزآن
١٣٥	محمد عوض الأهل	انقضاء سلطة العقاب بالتقادم
١٥٠	محمد زكي محمود	آثار الجهل والغلط في المسؤولية الجنائية
١٠٠	الأستاذ محمد فهد أمين	قوانين الاصطلاح الزراعي
١٢٥	" " " "	قوانين التموين والتسعين الجبري وأحكام محكمة النقض
١٧٥	الدكتور أحمد مسلم	قانون المرافعات المدنية والتجارية
١٥٠	عبد الباقى صبيح	شرح قانون الإجراءات المدنية
١٠٠	" " " "	نظام التنفيذ
٧٥	الأستاذ كامل بروكس	المرجع في إيجار الأماكن
٤٥	السيد حسن البقال	الصيغ القانونية للدعوى والطلبات أمام جهات القضاء



# عالم الكتب

## تقدم أحدث المؤلفات القانونية

٢٠٠	الأستاذ فتحى عبدالصبور	الأشاد القانونية للتأميم
٢٥٠	" " "	عقود العمل الفردى
٢٠٠	المستشار حسين عامر	التعسف فى استعمال الحقوق والغاء العقود
٦٠	" بيونس ثابت	اشكالات التنفيذ فى الاحكام والعقود الرسمية
٢٠٠	الدكتور ثروت عبدالرحيم	الاعفاءات والمسموحات فى التأمين البحرى
٥٠	الأستاذ محسن صالح حسن	الحواصات على الاموال العرفية ... الطوارئ والأمن
٤٠	" محمد فهم أمين المحامى	قوانين ايجار الاماكن والضرائب على العقارات المبنية
١٢٥	" " "	التأمينات الاجتماعية ومكافأة نهاية الخدمة
١٠٠	" " "	قوانين العاملين المدنيين بالدولة
١٥٠	" " "	الموسوعة العمالية الدائمة
١٥	" " "	شرح التنظيم النقابى الجديد
٥٠	" " "	تاريخ الحركة النقابية
٦٠	" السيد حسن البغال	طرق الطعن فى التشريع الجنائى فقها وقضاء
٢٠٠	الدكتور سليمان مرقص	شرح قانون ايجار الاماكن الخالية والمفروشة
٢٥٠	" " "	شرح القانون المدنى فى الالتزامات
٢٠٠	" محمد عصفور	نحو نظرية عامة للتأديب
١٢٥	" " "	الحرية فى الفكرين الديمقراطى والاشتراكى
١٢٥	" " "	أزمة الحريات فى المعسكرين الشرقى والغربى
٧٥	" " "	سياسة القانون
٢٠٠	الأستاذ فكرم صادق	التحصيل والجزاء الادارى
١٢٥	" محمد عبد المجيد مرعى	شرح نظام العاملين فى القطاع العام
٣٠ الجزء الأول ٢٥ الجزء الثانى	" " "	قانون الاصلاح الزراعى
٧٠	" محب الدين محمد سعد	التأمين ضد البطالة فى التشريع المقارن والتشريع المصرى
١٠٠	" الأستاذ عبد الرزاق طه والى ونساز ربيع الطفره	جرائم الوظيفة العامة والجرائم التى تقع على الموظفين العموميين
١٠٠	الدكتور اللواء محمد نيازى حسانة	جرائم البغاء . دراسة مقارنة
١٥٠	الدكتور عادل مازن مازن مكاو فخرى	جرائم تزيف العملة
١٠٠	الأستاذ محمد حسنى عبداللطيف	النظرية العامة فى اشكالات التنفيذ الجنائى







# المحاضرة

عدد خاص عن  
الاشتراكية والحريات

العدد الثامن - السنة 28 - مارس 1994





# المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج.ع.م.

## فهرس العدد

- ١ ..... للمحامون والحرية  
للاستاذ احمد الخواجه نقيب المحامين
- ٥ ..... الحريات وحقوق الانسان  
للدكتور احمد سويلم العمري
- ١٥ ..... منابع الحرية  
للاستاذ فتحى رضوان
- ٢٠ ..... ضمانات الحرية  
للدكتور محمد مصفور
- ٩٠ ..... سلطة الشعب ضمان للحرية والمساواة  
للدكتور وليم سليمان
- ٩٩ ..... حرية العمل  
للدكتور على العريف
- ١١١ ..... القانون والحرية  
للدكتور نعيم عطية
- ١١٨ ..... قضية الحريات والنضال ضد العدوان الصهيونى الاستعماري  
للاستاذ عبد الله على حسن
- ١٢٢ ..... تشريعا الجنائي يؤثم تعذيب المواطنين  
للاستاذ محمود عثمان الهشري
- ١٢٣ ..... حق الدفاع عن الحريات  
للاستاذ احمد نبيل الهلالى
- ١٣٣ ..... القضاء الادارى والحريات  
للاستاذ طارق البشرى
- ١٤٨ ..... أهمية التغير لارساء قواعد الميثاق والديمقراطية وسيادة القانون  
للاستاذ محمد ابو الفضل الجيزاوى
- ١٥٤ ..... ملاحظات أولية في قضية الحريات  
للاستاذ زكى مراد الحامى

## لجنة المجلة

الأستاذ	احمد الخواجه
الأستاذ	احمد نبيل الهلالى
الأستاذ	احمد يحيى عبدالفتاح
دكتور	جمال العطفى
دكتور	حامد زكى
الأستاذ	راغب حنا
دكتور	رياض شمس
الأستاذ	شكرى ديمترى
دكتور	على العريف
الأستاذ	فؤاد عيد
الأستاذ	ماهر محمد على
دكتور	محمد عصفور
الأستاذ	محمد فكرى اغا
الأستاذ	محمد فهيم امين

أحمد الخواجه

نقيب المحامين

محمد فهيم أمين

سكرتير التحرير



« فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ  
الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا » .  
« صدق الله العظيم »



# المحامون والحرية

للأستاذ أحمد الخواجه  
نقيب المحامين

تنجر المحاماة وعدها ، فتفرد هذا العدد ، لقضية الحرية ، ترسم معالمها ، وترسى أسسها ، وتعمق جذورها ، وتحدد ضوابطها وتبين ضماناتها . تقدم المحاماة على هذا العمل العلمي العظيم ، منبثقا من جهود المحامين ، وهي عليمة ، أن وطننا يبنى الاشتراكية ، سبيلا لتقدم بنيه ، ويلفظ التبعية والحياة ضمن مناطق النفوذ ، إنما يبنى حريته وحرية مواطنيه ، ليظل محافظا على شعاره الثوري القائل :

« لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن وحرية المواطن . وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هي الكفاية والعدل الطبيعي لامة واحدة مزقتها اعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الامر والعمل السياسى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع على قبولها تنويجا للدعوة والعمل معا » .

تعاود المحاماة ، بحث الحرية ، فى اطار هذا المضمون ، فى وقت تعرض فيه الوطن لفزو استعمارى صهيونى غادر ، تمكن من أن يحتل جزءا من الوطن العربى ، مبتغيا أن يسكت صوت الجمهورية المتحدة ، قاعدة النضال فى الامة العربية ، وقائدته ، الدامية الى وحدته ، من خلال حريته ، وتقدم الانتاج فيه ، لصالح الشعب ، كل الشعب .

وقضية الحرية ، تجب أن توجه ، فورا ، وبغير ابطاء ، الى تحرير الأجزاء المحتلة ، من أرض الوطن العربى ، من خلال حشد طاقات كل قوى الشعب العامل ، لتكون القوات المسلحة ، طلائع التحرير والفداء باسم الشعب ، وتحت سلطانه ، وتحت سيطرته ، وليكون الشعب كله معينا لا ينفذ ، لهذه الطلائع ، يمهد لها الأرض ، بأعمال البطولة والفداء ، ويقف وراءها حاميا لها ، يؤمن مؤخرتها ويزودها بكل ما تحتاج اليه ، من رجال وعناد .



ان هذا الوجه من اوجه قضية الحرية ، يفرض نفسه التزاما على كل مواطن شريف ، يحمل بين جنباة ، ألم المعاناة ، من احتلال جزء من أرضه ، فتثور ارادته ، ضد المحتل ، ثارا لا يهدأ ولا ينام انها قضيتنا الأولى الآن ، تفرض نفسها فوق كل قضايانا .

ان ميثاقنا العظيم يؤكد ونحن بما ورد به مؤمنون - ان الثورة العربية اداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة تحتاج الى ان تسليح نفسها بقدرات ثلاث تستطيع بواسطتها ان تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وان تنتزع النصر محققة اهدافها من جانب ، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر . وهذه القدرات الثلاث هى :

اولا - الوعي القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والنسائج من المناقشة الحرة التى تنمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى على أن تلتزم هذه الحركة باهداف النضال وبمثله الأخلاقية .

ثالثا - الوضوح فى رؤية الأهداف ومتابعتها باستمرار وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه ، وتهدد جزءا كبيرا من طاقته .

وعلىنا لذلك ، أن نحدد مسار قضية الحرية ، فى سبيل التحرير ، باعتباره هدفا قريبا لا نغفل عنه لحظة ، ولا نحيد عنه الى اهداف لا ترتبط به ، وأن تكون حركتنا نحو تحقيقه غاية فى الانطلاق والسرعة وأن تكون المناقشة الحرة هى سبيلنا الى تحديد طريقنا وصولا للهدف .

ان المحامين يقدمون فى هذا العدد جهدا خلاقا مشرقا ، يدل على أن المحامين المؤمنين بقضايا وطنهم ، يقفون كالعهد بهم لسانا صادقا معبرا عن حركة الشعب ، الذى بذلوا حياتهم له نذرا وفداء يتأثرون به ويؤثرون فيه .

# الحرريات وحقوق الإنسان

للدكتور أحمد سويلم العمري

عميد معهد العلوم السياسية سابقاً

## تعريف حقوق الإنسان :

١ - استقرت فكرة الحرريات العامة المنبثقة من حقوق الإنسان لفترة من منتصف القرن الماضي وثوراته البيضاء حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ثم ترتب على هذه الحرب التي لفحت المسالم بئيراتها ولم ينج منها شعب اتساع دائرة هذه الحقوق مع المطالبة بالمزيد منها .

ولكن ماذا يعنى بحقوق الإنسان وحرياته وما المقصود بالإنسان في عرف السياسة ، وهل في حضارتنا العربية ما يماثل هذه الحقوق ؟ هذا ما نحاول علاجه في بحثنا هذا .

٢ - حقوق الإنسان مبادئ أسسها من القانون بقوته الرادعة ، هي خطط أساسية تفجرت من تجارب ومدنيات قرون متعاقبة لترسم الخطوط المثلى للقوانين التي تحدد حقوق المواطن وواجباته وتسوى بين الناس في المعاملة ، وجرت العادة منذ الثورة الفرنسية على أن تصدر هذه الحقوق الدساتير كنبراس للمبادئ الدستورية التي ترسمها الحكومات لتنظيم العلاقات بين الفرد والدولة وبيان واجبات المواطن وحقوقه ، وهذه الحقوق تتناول وسائل استخدام الحرريات العامة ومبادئ المساواة وتعاون المواطنين باعتبارهم أصحاب السيادة في سبيل بناء الدولة ورفاهيتها وسير الفرد نحو السعادة .

وتأسس على هذه المبادئ السامية تنظم الحرريات والمعاملات وطرق الامتلاك وسياسة الحكومة والادارة ووظائف سيادة الدولة .

## الإنسان أو المواطن :

٣ - والإنسان هو المواطن الذي ينعم بهذه الحقوق ، وهو الخلية المتماصة التي تبني الدولة ، ويقول في ذلك أرسطاطاليس « ان المواطنين هم

العنصر المكون للدولة ، والمواطن يمكن تعريفه على أساس ما يؤديه من أعمال وهي اشتراكه في الحكومة والقضاء ومناقشته شئون الدولة في الجمعية العامة » ، وهذا التعريف لا يطبق الا في الديمقراطية ، وقد اتجه تفكير أرسطاطاليس الى اثينا في ذلك العصر ، كما يقول أيضاً ان المواطن عموماً « هو الذي يشترك في السلطة وعليه اطاعة النظام العام » ، الا ان مركز المواطن يختلف باختلاف الدساتير ، ونلاحظ ان أرسطاطاليس اخرج من المجموعة طوائف عديدة كالفلحين ورجال الحرف والعمال والتجار ، وطبعاً ان ديموقراطية اثينا في ذلك العهد الفابر على بريقها كانت ضيقة النطاق .

ويمكننا تلخيص فكرة المواطن في انه ذلك الذي له ان يباشر حقوقه وواجباته وعليه طائفة من الأعباء ، ويمثل في حدود السيادة القومية قوة الدولة وكيانها ، ومن هذه السيادة التي حصل عليها الفرد بعد كفاح طويل بدأ بتحطيم سلاسل الرق في الامبراطوريات القديمة الى هدم الاقطاع ومزايا الطبقات بالثورة الفرنسية وعلان الحرية والمساواة والاخاء أو الموت فالى ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ وما جاءت به من مبادئ تقضى على البورجوازية والرأسمالية الفردية يمكن تفهم روح الإنسان في الجماعة السياسية .

## حقوق الإنسان وأثر الاستعمار في تحديد سلطاتها :

٤ - ولكن ظلت مبادئ حقوق الإنسان مقصورة على الشعوب المتسلطة التي تسود العالم ، وكانت فكرة سيادة الشعب والسيادة القومية وحقوق المواطن منصبية على العالم الغربي ، ولم يك الاستعمار الاوربي يعترف بحق السيادة للشعب او بأية مطالب متعلقة بهذا الحق في الشرق المغلوب



ويذكر بارتلمى بهذه المناسبة « ليس من السهولة  
بمكان بناء نظرية كاملة متناسقة منطقية في هذا  
الشان :

١ - اننا اذا اعلنا سيادة الشعب لا ندخل  
اهل مدغشقر وأفريقيا السوداء الاستوائية  
ومسلمى الجزائر ضمن دائرة السيادة .

٢ - واذا درسنا النظم والحقوق الدستورية  
فالمقصود بها ما يتناول فرنسا في القارة الأوروبية .

٣ - حقوق الانسان والمواطن والقانون العام  
والحريات والمساواة ليست لها كيان كامل الا  
بالنسبة لاهل فرنسا في القارة الأوروبية ، ورجل  
مدغشقر أو الهند الصينية مهما كان مركزه  
وثقافته وتعليمه لا يستوى مع الفرنسى الذى من  
الوطن الأم » .

تطور فكرة حقوق الانسان نتيجة ثورات شعوب  
ما وراء البحار :

٧ - وقاست شعوب ما وراء البحار منذ بدء  
الاستعمار الاقتصادي من التفرقة العنصرية  
واستنزاف أموالها ودمايتها واستخدام الأيدي  
العاملة القومية بما لا يسد الرمق لصالح المصانع  
والشركات والاحتكارات الغربية ، واستخدمت  
الامبراطوريات اشد وسائل القمع ضد الوطنيين  
المطالبين بحقوقهم وزهقت عشرات الآلاف من  
الأرواح في مصر والعراق وشمال أفريقيا والهند  
وغيرها ، ثم نشبت الحرب العالمية الأولى فكانت  
نقطة تحول هامة في ادراك الشعوب المظلومة على  
أمرها ضرورة كسب سيادتها وتمتعها بحقوق  
الانسان ، وجلبت الامبراطوريات الجيوش التى  
تعد بالملايين من ممتلكاتها لمساعدتها في الحرب ضد  
امبراطوريات الوسط ، وشاهدت هذه ضعف  
الرجل الأبيض وعبوبه ، كما لمست الحريات التى  
كانت مقصورة على أوروبا ولاحظت الفروق في  
المعاملة وفي مستوى المعيشة بين الأوروبي والوطنى  
المستعمر ، وأخذت فكرة المساواة تنتشر نتيجة  
الاختلاط بين الجنود والدعوة لكسب الحرب  
لصالح الحلفاء ونداء نقابات العمال ووعود ساسة  
الحلفاء .

على أمره ، وذلك لما يترتب على ذلك من مطالبته  
بتحرره وبجلاء المحتل عن أرضه وبضرورة أن يقرر  
بنفسه مصيره دون وصاية أجنبيه واستنزاف  
دمائه وأمواله لصالح الاستعمار الغربى .

٥ - وانبثقت حقوق الانسان من اعلان هذه  
الحقوق في دستور الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ ،  
وقد جاء في مادته الثالثة « ان مبدأ السيادة أساسا  
في الشعب وليس لجماعة أو لفرد أن يدعى السلطة  
أو يباشرها الا اذا استمدتها صراحة من الدولة »  
كما جاء في ميثاقها أيضا « يولد الناس ويظلون  
أحرارا ومتساوين في الحقوق » .

غير أن ميرابو أحد اقطاب الثورة فسر  
تطبيق هذه الحقوق فيما يختص بمركز الأهلين  
للإمبراطورية الفرنسية لما وراء البحار بأنها  
لا تتناولهم بحال ، وبأن هذه المثل لا تراعى كأمم  
واقع دائما ، وهى مبادئ سامية غير أنه يتعدى  
تطبيقها على ممتلكات الجمهورية خارج أوروبا ،

واستند الاستعمار والرجعية كى لا تطبق المبادئ  
في المستعمرات الى عبارة لسان توماس Saint  
Thomas يمكن أن يفهم منها ان الاستعمار يبرره

ما يؤديه من خدمات ، وهذا المبدأ استند اليه في  
الوصاية التى فرضتها عصبة الأمم على بعض  
الأقطار لصالح فرنسا وانجلترا ، وان تمسك  
الشعوب المحكومة بمبادئ الحريات والعدالة  
والمساواة وتقرير المصير وسيادة الشعب المنبثقة  
من حقوق الانسان يؤدي الى تحررها وفقدان  
المستعمرين سلطاتهم وممتلكاتهم فيما وراء  
البحار .

٦ - وكان التشريع الأوروبى رغم مبادئه  
الخلافة التى جاءت في مطلع الدستور الاتحادى  
للثورة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ وهو أقدم الدساتير  
المكتوبة المعمول بها اليوم وسائر الدساتير الغربية  
بما في ذلك دستور الثورة الفرنسية وما بعدها  
لا يضمن رعايته التامة على الإنسانية ولا يضمن  
للفرد حقوقا اجتماعية ذات بال طوال فترة التعلق  
بأهداب الحريات السياسية ، فحسب والتمسك  
الى أقصى الحدود بالفردية ، وكذلك لا يعمم  
الحقوق لكافة الشعوب بلا تمييز ، وهذا ما شوهد  
حتى قيام الحرب العالمية الثانية فيما يختص  
بالامبراطورية البريطانية وكذلك بالامبراطوريات  
الفرنسية والهولندية والاسبانية والبرتغالية ،

الحرب ، وانتهى الأمر بتأجيل اقتراح اليابان دون رفضه ، وهكذا ضاع الأمل في اقرار حقوق الإنسان من الناحية الدولية .

### حقوق الإنسان والحرب العالمية الثانية :

٩ - وظل الاستعمار فاعرا فاه يتطلع ضحاياها فيما بين الحريين العالميتين ويدافع عن موقفه المزعزع تجاه وعى شعوب ما وراء البحار وكفاحها بعزم في سبيل استقلالها ، وهبت ثورات في الهند بقيادة غاندى على أساس العصيان المدنى وفي شواطئ الصين المحتلة للقضاء على الامتيازات الأوروبية وردا على ما اتخذته السلطات المستعمرة من عنت ازاء الوطنيين كلافات حدائق شنغهاي في منطقة الامتيازات وماكتب فيها « ممنوع دخول الوطنيين والكلاب » وفي مصر والعالم العربى للمطالبة بجلاء المحتل واستقلال الوطن استقلالاً تاماً ، وأخذ الاستعمار يبحث عن انصاف الحلول كعاهدات انكلترا مع العراق سنة ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ . الخ وتصريح ٢٨ فبراير بخصوص مصر وهو من جانب واحد هو الجانب الانكليزى ويحتفظ الفاصب بأهم مقومات الاستقلال لمفاوضات لاحقة مما يجعله عديم الجدوى وكالتنكيل بالوطنيين في طرابلس وتونس والجزائر ومراكش .

واشتد الصراع في سبيل مسالك البحر والبر والأطماع الاستعمارية وازداد سباق التسلح ووطدت النازية والفاشية العزم على انتزاع المستعمرات والأسواق الدسمة من الامبراطوريات العجوز ، ونفذت المانيا النازية سياستها في السير نحو شرق أوروبا وإيطاليا توسعها في افريقيا باحتلال الحبشة بالسلاح وضمها اليها رغم ان دولة النجاشي كانت عضوا في عصبة الأمم ، وذرت رياح الأطماع حقوق الشعوب الصغيرة والاقطار المغلوب على أمرها فيما وراء البحار وبالتالى حقوق الانسان ، وكانت النتيجة قيام الحرب العالمية الثانية التى جلبت على الانسانية ويلات وآلام يعجز عنها الوصف .

وحاول رجال الحرب والسياسة للدول المتحالفة اثناء احتدامها في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ان يطمئنوا الشعوب المحتلة الى مستقبل افضل ليجذبوهم الى صفهم ، وصدر تصريح القطبين

اعلان الرئيس ولسن وشروطه وموقف بناء عصبة الأمم :

٨ - وجاء الرئيس ولسن في الشهور الاخيرة للحرب العالمية الاولى بالجديد في هذا الشأن ، فقد كان رجلا مثاليا غلب عليه طابعه النظرى حينما كان يحاضر في نظم الدولة في جامعة برنستون قبل ان يشتغل بالسياسة ويصبح رئيس الجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، فاعلن في خطاب وجهه للكونجرس شروطه الأربعة عشر في ٨ يناير سنة ١٩١٨ وضمنها حرية البحار وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وانشاء عصبة الأمم لضمان السلام العالمى ، وبهزيمة امبراطوريات الوسط وبدء رسم سياسة سلام دائم واجتماع الكبار لوضع ميثاق عصبة الأمم في فندق كريون بباريس تقدمت وفود دول عديدة بمطالبها للجنة وبقصد النص في الميثاق على المساواة بين الشعوب وانهاء الاستعمار والتمييز بين الاجناس وتقرير ضمانات للاجور والعمل والخلاصة العناية في الميثاق بحقوق الانسان من الناحية الدولية ، وابدى الكولونيل هاوس لسان حال الرئيس ولسن في جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ اهتمام الرئيس بضرورة ادخال نصوص صريحة في هذا الصدد ، وأثار هذا الاقتراح جدلا طويلا في اللجنة ، وطالب البارون ماكينو Makino مندوب اليابان باضافة « ان المساواة بين الشعوب مبدأ أساسى لعصبة الأمم يتعين على الاعضاء المنضمين الى العصبة منحه لكافة الرعايا في الدول التى فى العصبة والتعهد بالمعاملة العادلة القائمة على المساواة حيال الافراد في كل شئ دون تمييز من حيث القانون أو الواقع باعتبار جنسيتهم » ، وهدفت اليابان الى تحقيق المساواة بين الاجناس ، وكانت آسيا تئن من التفرقة العنصرية والاستعمار ، كما اعلن البارون ماكينو « ان الاعضاء مستقبلا فى العصبة وهم من اجناس مختلفة يكونون شعوب أسرة كبيرة واحدة ومنظمة دولية لتأمين الشعوب ضد الاعتداء .. وما دام الجميع يصبحون على قدم الاستعداد لتقديم التضحيات لقمع العدوان .. بناء عليه يصبح مما لا يمكن قبوله أن تقوم تفرقة بين الاعضاء بسبب الجنسية .. » ، وذعرت الامبراطوريتان الانكليزية والفرنسية من الاقتراح فهو يؤدى الى تصفية أملاكهما ومكاسبهما الجديدة من انتصارات



الحياة الحرة للمهاجرين الذين حاربوا الوطن الأم واستقلوا عن التاج البريطاني واقاموا الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في صرخة مدوية لباتريك هنري Patrik Henry في ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ يسأل المجلس الثوري الثاني المجتمع في ريشموند من أعمال فرجينيا « هل الحياة غالية في نظرنا والسلام شديد العذوبة الى حد شرائها بالسلاسل والزرق ؟ امنعوا هذا ، يا الهى الجبار اننى لا ادرى اى طريق يريد غيرى أن يسلكه ، اما فيما يختص بى أعطنى الحرية او اعطنى الموت » .

وجاء في مطلع الدستور الاتحادى الأمريكى « نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منا في تكوين اتحاد اكمل واقامة عدالة وضمان السلامة الداخلية والعمل على دعم الدفاع المشترك عن البلاد وتقرير تقدم وراحة المجموع وتوطيد قواعد الحريات لتأتى ثمراتها للجماعة ولعقابنا من بعدنا نضع ونصدر الدستور الآتى .. » ، وأخذ الدستور بإبعد مبادئ الحريات الفردية والمساواة مع المحافظة على سلامة المواطن ( غير أن هذه المساواة شابتها دائما سياسة التفرقة العنصرية ولم تخف حدتها بقوانين سنة ١٩٦٤ التى تنهى نظريا التفرقة بين البيض والسود ) ، وشعار حقوق الانسان في هذا العالم هو ما رددته لتكون بطل تحرير العبيد هناك .. «حكومة الشعب ومن الشعب وللشعب» حقوق الانسان فى الدساتير الفرنسية للثورة :

١١ - وحقوق الانسان فى الدساتير الفرنسية التى انبثقت من الثورة الفرنسية وكان صدور أولها سنة ١٧٨٩ تنصب على تحرير الانسانية من الامتيازات والفوارق بين الطبقات والمساواة السياسية والقانونية وتشتمل على ضمان الحريات وحق امتلاك وسلامة الفرد وحمايته من الظلم ويتصدرها « أن الجميع يولدون أحرارا ويظلون أحرارا ومتساوين فى الحقوق » .

وكذلك تصدرت هذه الحقوق دستور سنة ١٧٩٣ وجاءت بأهم النقاط الواردة فى الدستور السابق عليه ، وجاء دستور سنة ١٧٩٤ بنفس المبادئ مع اضافة الواجبات الملقاة على عاتق المواطن ووجوب أن يعمل كمواطن صالح ، وتعاقبت هذه المبادئ فى الدساتير المختلفة فى فرنسا وغيرها، غير أنها لم تعن بالمسائل الاقتصادية وشئون العمال

تشرشل وروزفالت بما يعرف بتصريح الأطلنطى بالوعد باقامة عالم افضل وتحرير الشعوب المحكومة من العوز والخوف وتحقيق حريات للمواطن يستطيع فى ظلها أن يختار حكومته وأن يعمل فى جو من الطمأنينة والتفاؤل دون هلع مع حرية البحار وانهاء الاستعمار والمساواة بين الشعوب فى الحصول على الحاجات والمواد الأولية والعمل والأجر الجزى ، وكان هذا مقدمة لضمائم الحريات فى ميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمى لحقوق الانسان .

١٠ - وهكذا نرى ما كان من البون الساسع بين تطبيق حقوق الانسان فى الغرب ومراعاة هذه الحقوق فى العالم المفلوب على أمره من دول الاستعمار ، غير أن هذه المبادئ وقد أخذ بها فى دساتير الدول العربية الحديثة التى قامت فى أعقاب معاهدات غير متكافئة فيما بين الحربين العالميتين وخاصة فى مصر والعراق وسوريا ولبنان تتطلب بيساننا لادراك مداها فهى نتيجة ثورات متعاقبات فى العالم العربى ، وهى وان اتفقت فى القواعد الاساسية وروح الحريات المنبثقة منها فهى تختلف حسب طبيعة الشعوب التى قامت بثورات الحريات ، فهى فى انكلترا غيرها فى الولايات المتحدة الأمريكية غيرها فى فرنسا غيرها فى روسيا

### حقوق الانسان فى الدستور الأمريكى :

١١ - حقوق الانسان فى الدستور الاتحادى للولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة ١٧٨٧ تنبثق من عزم المهاجرين الهوجونوت والبوريتان الذين نرحوا اليها هروبا من الاضطهادات الدينية ومظالم الملوك والامراء ولجأ بعضهم الى هولاندة سنة ١٦٠٨ ثم استقلوا فيما بعد السفينة ماى فلاور May Flower متجهين الى العالم الجديد ليقيموا على ضفاف الهدسون وكانت المنطقة تابعة لهولاندة غير أن سوء الأحوال الجوية دفعت بهم الى الساشوسيتس ، وعقد رؤساء الأسر من المهاجرين وهم فى عرض البحر ميثاقا مشهورا فى ١١ نوفمبر سنة ١٦٢٠ يتعهدون فيه أن يقيموا مستعمرة جديدة يعيشون فيها فى ظلال نظام سياسى حر ، وكان هذا أول تطبيق سياسى دستورى للجماعات البشرية هناك تبعته اتفاقات أخرى ، وتمثلت

عليها امتلاك الشعب منابع الثروة وادوات الانتاج لتوجيهها في الصالح العام على اساس نظري أن لكل وفق حاجته ، وتطورت المبادئ الشيوعية الى فكرة أن لكل عامل وفق كفايته وانتاجه ، كما نحت الثورة نحواً عملياً في صيغ التنفيذ بالصيغة الروسية وفق طبيعة البلاد وروح الشعب تلك الروح العميقة الغامضة ، وهكذا أقامت الدولة الشيوعية علاقات سياسية مع الخارج وعقدت المعاهدات وقدمت المعونات ، وكذلك عملت على تدعيم الجبهة الداخلية في شتى نواحي الحياة الخاصة والعامة وصارت أقوى اليوم منها في أي وقت مضى ولم يخل المصنع محصل الدولة ، واختلفت مبادئها عن مثيلها في الغرب في أن حقوق الانسان فيها تقوم على العقيدة لا على المنطق وعلى ايمان راسخ لا يحتمل جدلاً في عدم صلاحية النظام الرأسمالي الفردي وكذلك في أن من لا يعمل لا يأكل ، مع عدم تعارض سياستها مع تحقيق تعايش سلمي مع سائر الدول .

وجاء الدستور السوفيتي لسنة ١٩٣٦ وهو اساس المعمول به هناك اليوم مع تعديلات متتابة يخفف الوطأة على المواطن فيما يتناول العقيدة ، فهو لا يحرمه من حق الانتخاب ومن نيابته عن الشعب ودون اشتراط أن يكون من العمال ، وأهم ما يمكن استخلاصه من نظام العقيدة أن الدكتاتورية البروليتارية آخذة في التقلص ليحل مكانها حكم الفنيين والكفايات فضلاً عن ضرورة العمل للكسب ، ولكل مجد ومجتهد نصيب في أجر أعلى ، كما ينصب اهتمام الدولة في الدستور على الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتدريب المواطنين على زيادة الانتاج .

وعموماً ففترة حقوق الانسان هناك الانتاج وبذورها جهد المواطن لزيادته والدستور مادي أكثر منه سياسياً .

### حقوق الانسان في الثورة الصناعية :

١٤ - واتجهت حقوق الانسان الى العناية بالشؤون الاقتصادية منذ الثورة الصناعية وما جاء في أعقابها في منتصف القرن الماضي من مشكلات عمالية ومطالبة العمال بالتصويت دون شرط النصاب المالي وبتأسيس النقابات وبتحديد ساعات العمل ورفع الاجور والتعويض العادل عن اصابات العمل وبحماية النساء والاطفال في

ولم تك قد تحققت بعد الثورة الصناعية عملياً . التي ترتبت عليها مشكلات جسام وأزمات واضطرابات سياسية ، وانحصر جهدها في فكرة سيادة الشعب والسيادة القومية والتصويت والمساواة السياسية وفي ساحة القضاء وحرية العمل ، وكان شعارها الحرية والمساواة والاخاء والموت .

### حقوق الانسان في الدستور الانكليزي :

١٢ - وحقوق الانسان في الثورة الانكليزية مردها العهد الكبير Magna Charta ، وهو ميثاق عقد بين الملك جون في دويند في ١٥ يونيو سنة ١٢١٥ وبين البارونات لتقرير حقهم في الاشتراك في التشريع وفرض الضرائب وتنظيم الجيش - وتبعته على مدى القرون اتفاقات وقوانين أخرى لمزيد من الحريات للشعب أهمها حقوق ستة ١٦٨٨ والقوانين الأساسية لسنة ١٧٠١ ، غير أن الدستور الانكليزي ظل في اساسه دستوراً غير مسطور يقوم على العادة والتطور ، ومن أهم ما جاء في العهد الكبير « لا يجوز القبض على انسان حر وسجنه وحرمانه من ممتلكاته ووضعه خارج نطاق القانون ونفيه الا بناء على حكم من قضائه أو بنص صريح في القانون » وتميزت حقوق الانسان للثورات الانكليزية المتتابة باهتمامها بقاعدة هابياس كورباس Habeas Corpus

أي أن يجثم المتهم بنفسه في المحكمة ، ووضح المبدأ بقانون سنة ١٦٧٩ وبموجبه يتعين على السلطة المختصة أن تحضر الشخص المقبوض عليه الى ساحة القضاء بشخصه لاستجوابه واستيضاح أسباب احتجازه ويجب الافراج عنه بمجرد ظهور عدم كفاية الأدلة ، وكذلك تميزت حقوق الانسان في الدستور الانكليزي بمبدأ منزلي حصصى My home is my castle أي عدم جواز

تفتيش السلطات المنزل واقتحامه دون سند صريح من القانون أو في حالة الاستغاثة وبدا يحاط الانسان وأسرته بسيج من الحماية جديرة بالحريات وسيادة الشعب .

### حقوق الانسان في الثورة الروسية :

١٣ - وحقوق الانسان المنبثقة من الثورة الروسية لسنة ١٩١٧ انتزعت من البورجوازية المالكة الناعمة البال لصالح البروليتاريا ، وترتب



الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

وتأسيسا على احترام الميثاق لحقوق الإنسان وعلى اتجاه العالم الذى اكتوى بلظى حرب مدمرة شاملة ووجوب السعى فى رفع المستوى المعنوى والمادى للناس بلا تمييز والقضاء على أسباب الكراهية والخوف وتصفية الاستعمار صدر الاعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وقد أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شبه اجماع من الأعضاء ، وهو خطوة حاسمة لم يمكن تحقيقها فى ميثاق عصبة الأمم يؤكد حريات الأفراد والمساواة بينهم رجالا ونساء بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو العقيدة ، وهذا الاعلان على ما يتسم به من أنه تعهد أدبى إلا أنه مرشد للدول فى وجوب صياغة دساتيرها وتشريعاتها على أساسه .

وجاء فى ديباجة الاعلان ، الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة ، كما جاء فى المادة الاولى بخصوص المساواة بين الرجال والنساء « يولد جميع الناس متساوين فى الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الأخاء » ، وجاء فى المادة الثانية « لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الاعلان ، دون أى تمييز بسبب العنصر واللون أو الجنس واللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء . فضلا عما تقدم فلن يكون هناك أى تمييز أساسه الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو البقعة التى ينتمى إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتى أو كانت سيادته خاضعة لأى قيد من القيود » ، وجاء فى المادة الرابعة بخصوص حظر الرق « لا يجوز استرقاق أو استعباد أى شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما » ، وحظرت المادة الخامسة تعريض الإنسان لأى نوع من أنواع التعذيب أو الحط من كرامته ، كما ذكرت المادة السابعة ضرورة مساواة الناس أمام القانون مع تمتعهم بحماية متكافئة ، وحظرت المادة التاسعة القبض على أى إنسان أو حجزه تعسفا ، واهتمت المادة الثانية

المصانع ، وادى ذلك الى ثورات منتصف القرن الماضى وإلى نداء ماركس المشهور سنة ١٨٤٨ « يا عمال العالم اتحدوا جميعا » ، وكسب العمال حقوقا وصدر دستور سنة ١٨٤٨ للجمهورية الفرنسية الثانية يحتوى على مبادئ فى العدالة الاجتماعية والعمل والكسب ، كما بدأ كفاح المرأة للنزول الى ميدان الحياة العامة واشتراكها فى التشريع ، وبدأت تدخل على الدساتير تدريجيا نصوص ضمانات اجتماعية واقتصادية لحماية المواطن وتضاعفت فى دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان لازمة سنة ١٩٣٠ التى ضربت أطنابها فى أنحاء العالم وما جاءت به من بطالة أكثر من ٣٢ مليون عامل عاطل فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية دخل كبير فى اهتمام الدول بالتشريعات الاجتماعية وبحماية العمل والعمال .

وتحولت بهذه المناسبة حقوق الإنسان من مجرد التمسك بحريات الفرد وبذاتيته وفرديته وبالمساواة السياسية والقانونية الى ضرورة التشريع لتماسك الجماعة وكفالة العمل والأجر المجزى والتعويض العادل ووقاية المواطن شر العجز والشيخوخة والمرض وإلى توجيه الحريات بما يكفل مواجهة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وصعوبات الحياة فى عالم اليوم الشديد التعقيد .  
**حقوق الإنسان فى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لها :**

١٥ - وتلقى العالم دروسا قاسية فى الحرب العالمية الثانية وكانت خرائبها أوسع مدى وتعد على عصبة الأمم التى ذوت وكان ميثاقها قد انصب على علاج المشكلات السياسية فحسب تلافيتها ، وهذا ما عمل المجتمعون فى دمبرتون أو كس وسان فرانسيسكو على تلافيه بوضع ميثاق الأمم المتحدة أوسع آفاقا وأكثر فاعلية من ميثاق عصبة الأمم ، وأكد الميثاق فى مقدمته الايمان الشديد بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبمساواة الرجال والنساء والأمم كبرها وصغيرها من حقوق متساوية ، كما أكد استخدام الأداة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها ، واهتمت المادة الخامسة والخمسون برفع المستوى المادى والمعنوى للجماعات والأفراد ونشر احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بلا تمييز بسبب

والعقيدة والامتلاك والعمل والانتاج مع تقاضى  
الأجور المجزية والقضاء على الرق .  
( ج ) العدالة الاجتماعية ، وضمان المعونة  
اللازمة بسبب العجز والفقر والمرض وحماية  
الأسرة .

( د ) عدم التمييز بين الرجال والنساء واحترام  
حقوق المرأة ورعايتها وكذلك رعاية الأمومة  
والطفولة .

#### الحضارة العربية وحقوق الانسان :

١٦ - والحضارة العربية في عصورها المختلفة  
وقد سبقت الثورات التي اشرنا اليها باكثر من احد  
عشر قرنا اهتمت أيضا بحقوق الانسان وتواصلت  
الديمقراطية في الشعوب العربية وصارت جزءا  
لا يتجزأ من كيانها ولا غرو في ذلك فالاسلام الذي  
شاد هذه الحضارة دين ودنيا وعبادة وتمصير  
للامصار وتدوين للدواوين ، واقامت هذه الحضارة  
صرح مبادئ اجتماعية أساسية أخذ بها العرب  
وظلت في صميم حياتهم السياسية على مر السنين  
ولم تبد هذه المبادئ الحديثة غريبة على العرب  
في نهضتهم اليوم وكانت قد امتزجت بروحهم منذ  
زمن بعيد وليس بجديد عليهم ما تفنى به فولتير  
ومونتسكيو وديدرو وروسو ، وفيما يلي خلاصة  
لما جاء من حقوق أساسية للانسان في حضارة  
العرب تناولت المساواة والحريات والعدالة  
الاجتماعية وحقوق المرأة :

( ١ ) المساواة : سوى الاسلام بين الناس وكانت  
معاملة الناس بعضهم لبعض عند العرب بعد انتهاء  
نعة الجاهلية وقيام الحضارة الاسلامية العريقة  
على أساس الا فرق بين المسلم والاخر أو بينه وبين  
الدمي ولا فرق بين الفنى والفقير والكبير والصغير ،  
ولا يشوب المعاملة التعاطف بالاحساب والانساب  
أو التفاخر بالارستقراطية فهي لا وجود لها في  
الجماعة العربية بعكس ما شوهد في بيزانطة وروما  
وأوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية وما بعدها ،  
وجاء في الكتاب الكريم بمناسبة سهولة المعاملة  
والسماحة وخاصة سماحة الرسول « فيما رحمة  
من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب  
لانفضوا من حولك » ، وجاء في حديث شريف :  
« الناس كلهم سواسية كأسنان المشط » وجاء في  
قول لعمر بن الخطاب يردع فيه ملك الفساسنة  
عن تعاطفه وسوء معاملته لأحد العامة « ان الاسلام  
جمعكما وسوى بين الملوك والسوقة » ، كما جاء في

عشرة بحريات الفرد وحماية أسرته وبحرمة مسكنه ،  
واهتمت المادة الثالثة عشرة بحرية الانتقال بلا قيود  
والمادة السابعة عشرة بحقوق التملك وحرية  
وحمايته ، والمادة الثالثة والعشرون بحق العمل  
والوقاية من البطالة وبالأجر العادل وبالتأمين ضد  
العجز والمرض والشيخوخة ، واهتم الاعلان  
العالمى أيضا بالنواحي السياسية لحياة المواطن ،  
فجاء في المادة الحادية والعشرين حق الفرد في  
الاشتراك في الشؤون العامة للبلاد وفي تقلده  
الوظائف وبأن ارادة الشعب هي مصدر السلطات  
ويعبر عنها في انتخابات نزيهة ، واهتمت المادة  
السابعة والعشرون بحرية الفرد في المساهمة في حياة  
المجتمع الثقافى والاستمتاع بالفنون والاشتراك في  
التقدم العلمى مع حماية ثمره انتاجه الذهنى ، كما  
لم يغفل الاعلان العالمى حق الفرد في مستوى معيشة  
معينة محافظة على صحته ، وذكرت المادة الخامسة  
والعشرون في هذا الخصوص ضرورة توفير مستوى  
معيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية  
لل فرد والاسرة وبحق الفرد في تأمين معيشته في  
حالات البطالة والمرض والعجز والترمل  
والشيخوخة كما عنت بحماية الامومة والطفولة .

وصدر اعلان مماثل هو الاعلان الاوروبى  
لا يخرج في مبادئه عن السابق وقعته دول أوروبا  
في مجلسها في روما بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ،  
وأضيف اليه بروتوكول وقع في باريس بتاريخ ٢٠  
مارس سنة ١٩٥٢ ، وبدأ تنفيذه في ٣ سبتمبر  
سنة ١٩٥٣ ، غير أنه دعم من حيث التطبيق برقابة  
اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان وبالمحكمة الاوروبية  
لهذه الحقوق ، وتحاول اللجنة في حالة ابلاغها  
بحالات مخالفة لمبادئ حقوق الانسان ان تعالجها  
وديا ، وفي حالة فشلها ترفعها الى لجنة وزراء  
المجلس الاوروبى وقرارها ملزم للاعضاء ، كما ان  
المحكمة وهي مكونة من عدد من الاعضاء مساو  
لاعضاء المجلس الاوروبى في حالة ابلاغها بحالات  
المخالفة ان تتخذ ما تراه في صورة حكم مدعم  
بالاسباب وهو نهائى وملزم للاعضاء .

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية للاعلان  
العالمى لحقوق الانسان فيما يلى :

( ١ ) - المساواة بين الناس ووقايتهم من  
الاضطهاد والعسف في ظل دستور مستمد من  
سيادة الشعب .

( ب ) - حرية الفكر والتعبير عن الراى



الصفات منتشرة في نفوس المسلمين بلا فارق ومتغلغلة الى أعماق العقل الباطن وهى تحيى بين المجتمع الاسلامى على مر السنين وقد انفصلت عن صميم العقيدة الدينية « ، كما اتبع الاسلام في نظام الرق وكان في صميم نظم المجتمعات التى عاصرت فجر الاسلام وضحاها نظرات رفق وعطف فكان الرقيق عضوا في أسرة سيده ويعتق لأقل سبب وكان يتزوج ابنة سيده ويرتقى سلم الوزارة والامارة ، كما لم يعرف الاسلام حجرا على الراى او المعاملات التجارية او التنقل والسفر .

( ج ) العدالة الاجتماعية : عنى الاسلام بالعدالة الاجتماعية وبرعاية الفقراء والمحتاجين ، ونشأ بيت المال من عهد عمر لجمع ما يجبيه الولاة لصالح الدولة ، واتسعت اختصاصاته وكان بمثابة وزارة المالية والخزانة اليوم يحصل الضرائب ويوزع النفقات والأجور والمرتبات والأزاق ، كذلك حصلت الزكاة من المقتدرين ومن يستحق عليه الزكاة لانفاقها على المستحقين من المسلمين ، وهى صدقة يدفعها المسلمون لسد حاجات الفقراء والأرامل واليتامى والمرضى والمحافظة على بيوت العبادة للمسلمين ، وقد يدخل في الاستحقاق الذايمون من المحتاجين وقد شرحها بتوسع أبو يوسف في كتابه بعنوان « الخراج » ، وصارت تحصل اجباريا من عهد أبى بكر ، ويباشر التحصيل جباة متخصصون وتوجه حصيلتها لسد أفراسها ، وتدفع بنسب معينة ، وتفرض على الماشية والذهب والفضة والثمار والحنطة والحبوب ، ويقول سبحانه وتعالى « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين في سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » ، وتوزيعها في ثمانى مصارف جزء للمحصلين والعاملين عليها ، وجزء للفقراء وجزء للمساكين وجزء للمؤلفة قلوبهم وجزء للمدينين وجزء لابناء السبيل وجزء للمساعدة في فك الرقاب وجزء في سبيل الله الأهل الجهاد .

( د ) حقوق المرأة : احترمت حضارة العرب المرأة وأكرم المجتمع ذاتيتها في عصر كانت أوروبا العصور الوسطى لا تعترف بوجود روح لها ، وشاركت الفلاح في الغيط والعالم والكاتب في الدرس والتحصيل ، واشتغل العديد من النساء في

خطبة الوداع للرسول « ان أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربى على عجمى فضل الا بالتقوى » ، وأمثلة تواضع الخلفاء ونزاهتهم لا تحصى ، والخلاصة ان المساواة في الغرب وفي الاعلان العالمى لحقوق الانسان ليست جديدة على التسبب العربى اليوم وقد سبقها الاسلام بثلاثة عشر قرنا .

( ب ) الحريات : من أهم أسباب وقاية الحضارة العربية من الاندثار رغم ما قاسته من ضربات تشعب أهلها بروح الحرية والعدالة مما أدى الى تعاطفهم وتمسكهم بمجتمعهم ونظمهم ، ولم يفرض الاسلام على الشعوب التى دخلها العرب بل خيروا بينه ودفع الجزية ، والعديد منهم اعتنقوه طوعا ونطقوا بلغة الضاد ، واحترم العرب أفكار القدماء وترجموا السمين منها ، كما احترمو عقائد وعادات الشعوب التى عاشروها ، ويقول المستشرق مونتيه Montet عن سهولة امتزاج الشعوب القريبة عن العرب بالحضارة العربية واعتناقها « ان القوة الروحية والمعنوية للاسلام فيها اجلى البراهين على امكان شعب الأخذ به والتحلى به في كافة العصور ، وهذا ما شهود في الدعوة للاسلام وفي نجاحها في مختلف أنحاء العالم ، وهكذا فالاسلام يتمشى بصدق مع العقل والمنطق والاشعاع الطبيعى للذكاء الانسانى » ، واستشار الخلفاء واستوزروا الدمين وبالغوا في احترام أطبائهم وعلمائهم ، ولم تقم فرقة في دار الاسلام بين المسلم والذى ، وعقدت المؤتمرات المسيحية في كبريات عواصم الأندلس العربية ، كما كان العدل أهم أسس هذه الحضارة ويقول الله تعالى « واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ، وجاء في آية اخرى « اذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى » ، وجاء في حديث شريف وفي عمقه الدليل الناصع على توزيع المسئوليات على الناس « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالامام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ، وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة في بيت زوجها راعية وهى مسئولة عن رعيته ، والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته » ، ويقول المستشرق جارديه Gardet بهذه المناسبة « النظرية السياسية للمساواة والعدالة في الاسلام هى المساواة والتعاون والاعتزاز بالنفس وشموخ الأنف وهذه

الفرص لجميع المصريين » ، وما جاء في المادة السابعة « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » ، وما جاء في المادة الحادية عشرة « الملكية الخاصة مصنونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية .. » ، ثم ما جاء في المادة التاسعة عشرة بخصوص رعاية المرأة « تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة » ، كما سار دستور سنة ١٩٥٨ كسابقه في الاتجاهات الاقتصادية والرعاية الاجتماعية ، وجاء في مادته الرابعة « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » .

وانخلت خطوات ابعده مدى في ضمان الحريات والرعاية الاجتماعية واقامة المجتمع الاشتراكي في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية لمايو سنة ١٩٦٢ الذي اقر الميثاق الوطني في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ يرسى مراسى الحريات الاساسية للجمهورية العربية المتحدة متمشيا مع ما جاء في سائر الحقوق والحريات العامة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وجاء الميثاق باهم القواعد السياسية الاجتماعية للمجتمع المصري الثوري في الاهداف الستة المعروفة وضمنها : مواجهة الاقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ومواجهة الاستغلال والاستبداد واقامة عدالة اجتماعية ، كما جاء في الباب الخامس بخصوص الديمقراطية « ان الديمقراطية هو توكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق اهدافه » ، كما أكد تكافؤ الفرص على اساس الكفاية والعدل ، وواصل وصف الديمقراطية فذكر « ان الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين .. » ، واهتم بالعدالة الاجتماعية كمكاملة للديمقراطية السياسية فذكر « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاث : ان يتحرر من الاستغلال .. أن تكون له الفرصة المتكافئة . ان يتخلص من كل قلق يبدد أمن

الاندلس العربية وغيرها في الترجمة وتديج الرسائل وتصنيف المكتبات للخلفاء ، وكثيرا ما شارك الخلفاء الراي في شئون الدولة ، وكان بعض الخلفاء امهاتهم من النصارى أو الاماء ، وكذلك علم الاسلام كما يذكر المفكر جوستاف لوبون Gustave le Bon الأوروبيون احترام المرأة ورعايتها ، كما لم يقيد الاسلام معاملات المرأة كما كان الحال في بعض التشريعات الأوروبية الحديثة وفي مقدمتها التشريع الفرنسي حتى سنة ١٩٤٤ بل جعلها حرة في تعاملها مع الغير وادارة اموالها واشتغالها بالتجارة دون حجر عليها ، وقال الله سبحانه وتعالى « أحل الله البيع وحرم الربا » والبيع هنا ليس بمقصود على الرجل كما في الآية ، وجاء في حديث شريف يسوى بين المرأة والرجل « انما النساء شقائق الرجال » ، ولم يربط الاسلام المرأة برابط لا انفصام لعراه فيحبس حريتها في حالة فشل زواجها كما نرى في بعض المجتمعات الأوروبية في ايطاليا واسبانيا مثلا ، فأباح الطلاق على أن يسبقه السعى للمصالحة ، وقال سبحانه وتعالى « وان خفتم شقاقا بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما » كما جاء في حديث شريف آخر في كره الطلاق « ابغض الحلال عند الله الطلاق » ، والطلاق ليس بمقصود على الرجل فللمرأة الاحتفاظ بحقوقها في عقد قرانها وكذلك المطالبة بالطلاق أمام القاضي لاستحالة المعاشرة ، كما نظم الكتاب الكريم حقوق المرأة في الطلاق فقال « وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين » .

### حقوق الانسان في العالم العربي الحديث :

١٧ - ولما كانت روح الحضارة العربية ممتزجة بأهم قواعد حقوق الانسان الحديثة وما جاء في الاعلان العالمي لهذه الحقوق ، فلم يك بجديد على الدول العربية اليوم أن تأخذ في نظمها ودساتيرها بهذه الحقوق ، وتنازلت مبادئ الحريات في دساتير مصر منذ سنة ١٩٢٣ ، ثم أقام دستور الجمهورية لما بعد الثورة سنة ١٩٥٦ المجتمع على أسس سياسية اجتماعية اقتصادية وذلك رعاية لحق المواطن في العمل والكسب وسعيا في انماء ثروة البلاد ورفع المستوى المادي والمعنوي للفرد ، ومما يجدر ذكره ما جاء في المادة السادسة « تكفل الدولة الحرية والامن والطمأنينة وتكافؤ



والعراق والأردن والمغرب الخ . . ، كما نذكر بمناسبة دستور الكويت الذي صدر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وقد نص على قيام أماره مستقلة ذات سيادة انه اقام النظام هناك على أساس سياسي ديمقراطي مستمد من ارادة الشعب ، واهتمت المادة السابعة بالعدالة والحرية والمساواة والرعاية والضمان الاجتماعي لكافة المواطنين ، وعينت المادة الحادية عشرة بتقرير الرعاية الصحية والمساعدة للمواطن في حالة العجز والشيخوخة ، كما كفلت المادة الثانية عشرة التعليم للجميع ، وأكدت النصوص حق المواطن في جنسيته وحرية التنقل والمساواة في الحقوق والواجبات وضمان الحرية الشخصية وحرية الرأي والفكر وحرية الصحافة واحترام المسكن وحرية العمل .

#### الخلاصة :

#### ١٨ - وهكذا نرى في عرضنا السريع :

( أ ) تمشى نظم الحريات وحقوق الانسان نحو اتجاهات اجتماعية واقتصادية لمجابهة مشكلات اليوم وازمات البطالة وحتى تصبح الحرية السياسية جديرة باسمها وقد امتزجت بتوفير لقمة العيش للمواطن ليتمكن الادلاء بصوته والاشتراك في ادارة شئون البلاد في غير حرج أو ضغط .

( ب ) انتشار هذه الحريات والحقوق في شتى انحاء العالم تبعاً لانضمام بلدان الأرض الى الأمم المتحدة وبالتبعية الى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وفي هذا الانضمام تعهد بمراعاته في تشريعاتها ، كما رأينا في الاعلان الأوروبي لهذه الحقوق فاعلية أقوى .

( ج ) ان الحضارة العربية وما انبثق من النظم الاسلامية وما هو في أعماق الروح العربية وانطباعات النظم العربية في مختلف عصورها على الشعوب العربية لا تخرج عما جاء اليوم في حقوق الانسان من حريات و ضمانات للمواطنين .

( د ) ان الدول العربية الحديثة . لم تجد عقبات لتفهم روح الحريات العامة لعالم اليوم ، وهى في صميم طبائع الأمة العربية ، وقد أخذت نظمها السياسية بنفس هذه الحقوق التى يشيد بها الغرب فضلاً عن انضمامها الى الاعلان العالمى لحقوق الانسان باعتبارها أعضاء في الأمم المتحدة .

المستقبل في حياته . . » ، واهتم الميثاق بحرية المرأة فذكر « ان المرأة لابد ان تتساوى بالرجل ولابد ان تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية في صنع الحياة » .

ثم جاء دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ المعمول به اليوم تحتوى نصوصه على المبادئ الأساسية للحريات العامة وحقوق الانسان ، فذكرت المادة الأولى « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » ، وذكرت المادة الثانية توكيدا لسيادة الشعب « السيادة للشعب وتكون ممارستها على الوجه المبين في الدستور » ، وجاء في المادة الثامنة « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين » ، واحترم الدستور حق الامتلاك كوظيفة اجتماعية فذكرت المادة السادسة عشرة « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية . » كما عني بدعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة وكفالة الخدمات الاجتماعية وتأمين العامل من العجز والمرض والشيخوخة والبطالة مع توفير العمل له وتوجيه رأس المال وتنمية موارد البلاد كأساس لضمان العيش للمواطنين ، وفي هذا الضمان كفالة حرياتهم ، وطبيعى ان الدستور كفل أيضا حرية الرأي والاجتماع والصحافة والتنقل والعقيدة وحرمة المسكن وسوى بين الناس والرجال والنساء .

ومما يجدر ذكره ان الثورة وديناميتها المتعاقبة عملت على تحرير المرأة ونزولها الى معترك الحياة العملية والسياسية والعديدات من النساء مثلن ويمثلن الأمة في مجلس الأمة .

وسارت دساتير الدول العربية الأخرى في نفس سبيل كفالة الحريات العامة وحقوق الانسان ، ومنح دستور سوريا لسنة ١٩٥٠ الحقوق السياسية للمرأة ، كذلك حرص دستور لبنان على ضمان حريات واسعة النطاق للمواطن وكذلك الدستور الليبي الذى صدر بعد اعلان استقلال البلاد في يناير سنة ١٩٥٢ ، وهذا نفس الوضع فيما يختص بضمان الحريات في جمهورية السودان

# مناجع الحرية

للأستاذ فتحى ضوان  
المحامى أمام محكمة النقض

ورغائبهم ، والذى يقوم أصلا على مصادرة مشاعرهم ، وتحدى منطقهم ، يفقد فى الحال صفة القانون ، وظهره ، واسمه ويتحول الى سوط جلد ، يستمد قوته من ذراع هذا الجلد ، لا من الايمان بسلامة نواياه ، أو حسن طويته . ويتدخل الحاكم مع المحكومين فى معركة ، يتسلح كل فريق فيها بما تطوله يده من أسلحة . الحاكم بالشرطة والجيش ، والمحاكم ، ووسائل الدعاية ، وهو ( فلسفى ) أو ( مذهبى ) يخلقه ، الغاية منه ، أن يجعل من الارهاب والكبت والمصادرة والاعتقال ، فلسفة ، ويجعل من سلطة الحاكم المطلقة غير المحدودة ، ( أداة مقدسة ) تخدم المجتمع وتصون مصالحه العليا ، وتحميه من خصومه الذين يتزيفون فى زى الاحرار ، أو فى زى حماة القانون .

أما المحكومون ، فاما أن يستهدفوا الخطر ، ويواجهوه ، مباشرة ، فيصيبهم الموت والسجن والاعتقال والنفى والتشريد ، واما أن يتحايلوا على البلوغ بمقاومتهم ، الحد الذى يضح معه فعالة ومؤثره ، بالمقاومة السلمية ، أو بتنظيم صفوف الذين يرفضون اسلوب الحاكم ، وطرائقه ، فى مثابة وداب ، اما يقنعون بخسوف معركة الاشاعات والفكاهات الكاريكاتورية .

وايا ما كانت اسلوب الحاكم ، فى قهر ارادة المحكومين ، وايا ما كان اسلوب المحكومين ، فى مقاومة هذا الحاكم ، فانه لا يجدر بنا أن نتلمس اسباب نشأة أنظمة الحكم الباطشة فى فلسفات هذه الأنظمة ، ونردها كلها الى مبررات مذهبية .

من الحقائق القانونية التى لم يثر حولها خلاف كثير ، أن ( العرف ) هو أبو ( القانون ) وأخوه وابنه .

فالعرف ، هو الذى يهد للقانون ، يستخلص مما رضى الناس به من العلاقات والقواعد ، ومما الفوه ، قامدة ، مقننة ، معلنة ، ذات حدود واضحة ، يحميها قدر معين معروف سلفا من العقاب .

فاذا قام ( القانون ) لم يتركه العرف ، بل بقى الى جانبه ، يفسر ما غمض منه ، ويحذف ما زاد فيه ، ويضيف اليه ما نقص من احكامه ، وتبقى هذه الملازمة ، حتى تستحق أن تسمى ( مؤاخاة ) .

ولكن القانون الذى مهد له العرف ، يخلق بدوره ، فى تطبيقه ، وتفسيره ، وتنفيذه ، عرفا يستند أصلا الى القانون ، ويعيش فى مجاله ، فيكون منه بمثابة الابن من الاب .

ولعل هذه العلاقة الوثيقة بين القانون والعرف ، من أكثر ما يسبغ على القانون الاحترام ويفرض له الطاعة ، ويؤهله لأن يشغل مركزا يعلو به فوق الحكام والمحكومين معا ، وهو المركز الذى يسمى أحيانا بسيادة القانون ، أو الشرعية أو ما جرى مجراها من المصطلحات .

ذلك لأن العلاقة الحميمة بين القانون والعرف ، تؤكد أن القانون فى واقع الامر ، هو التعبير عن ارادة الناس ، وأنه لا يمكن فرضه من أعلى ، مهما بلغ من بطش السلطة التى تملك التشريع ، وتقوم على تنفيذه . فالقانون الذى لا يتفق مع حوائج الناس



أما كيسلرنج فيقارن بين المسيحية والبوذية فيقول :

« ان الصين لا يمكن ان تخطيء سمات النبالة في تعاليم بوذا ، فالبوذية أثبتت أنها أسمى من المسيحية فالمسيحية كانت أصلا ومن ( البروليتاريا ) ، فهي منذ البداية ضد الطبقات الممتازة ، أنها دين تحيز للفاشليين ، لذلك حملت معها أينما ذهبت أسباب تمزيق المجتمع » .

ثم يقول : الديموقراطية مرحلة في حياة الأمم ، اذ انها منحت طبقات البروليتريا صفات النبلاء ، وبمجرد اكتسابها هذه الصفات ستتوقف الديموقراطية في الحال ، لأن النبلاء الجدد سيكفرون بها ، وسيكونون خصومها .

أما توماس مان فيقول :

« ان هناك تطابقا » في الغرب بين السياسة والديموقراطية فالديموقراطية في الغرب هي السياسة ، والسياسة هي الديموقراطية ، وهذا المركب الغربي من السياسة والديموقراطية أبعد ما يكون عن الروح الألمانية ، فان ألمانيا تقم في مواجهة فكرة ( الثقافة ) اللاسياسية . فالثقافة في ألمانيا ذات طبيعة دينية ومن ثم فان الروح الألمانية لا تسيغ الديموقراطية القائمة على الأغلبية ، لأن الثقافة بطبيعتها ، نتاج فردي . فالثاليون والمربون والأساتذة الألمان أمثال لوثر وجيته وشوبنهاور ، ونييتشه وجورج وغيرهم من أعلام الفكر الألماني ، لم يكونوا ديموقراطيين قط .

أما شبنجلر فقد بشر باستيقاظ الروح البربرية وقال : ما أعنيه بالبربرية هو الجنس العارم ، أو العنصر أو الطابع الحربى الخالد ، طابع الوحش المفترس ، وكثيرا ما خيل الى أن هذا العنصر انعدم ، والحقيقة أنه راقد في النفوس وعلى أهبة الانتفاض وحسبه أن يتلقى تحديا قويا ليصرع خصمه الذى يتحداه ويتحدث عن الثورة الاشتراكية الوطنية أى ثورة هتلر فيقول : انها ثورة بروسية من منبت الشعر الى أخمص القدم . لقد هب الحالمون الألمان ، بحكم طبيعة الأمور في هدوء ، على وجه بالغ

فما دام العرف هو أصل القانون ، فنظام الحكم ، هو ثمرة تراث الشعب الفكرى ، وتقاليده ، وتطورات تاريخه ، ونظرة الاجداد الى الحاكم ، وما يجوز له ، ومدى ما يجب على الشعب من الخضوع له والانقياد لا لأوامره ونواهيه ، فحسب ، بل لاهوائه وشهواته أيضا .

فالثابت الآن علميا أن للنازية الألمانية ، أصولا سابقة بكثير على هتلر وحزبه الذى تكون في أعقاب الحرب العالمية الأولى والذى وصل الى الحكم في يناير سنة ١٩٣١ . فلم تكن النازية نباتا طارئا على ألمانيا ، ولم تكن فلسفتها صدى مباشرا بهزيمة ألمانيا في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ولا لما جاء في أعقاب هذه الحرب من تضخم نقدى أفقر الطبقة المتوسطة ، وبطالة عصفت بجموع العمال ، وحرب بين الأحزاب كادت تتحول الى حرب أهلية .

فقد امتلأت المكتبة الألمانية بأثار فلاسفة وأدباء ورجال صناعة أشادوا بالحكم الاثوقراطى ، وهزاوا بالروح الاشتراكية ، والنزعة الديموقراطية ، واعتبروها عدوتين للروح الجرمانية ، ووبائين نشرتهما دول الغرب ( بريطانيا وفرنسا ) .

انظر مثلا ما قاله ( راتناد ) في تحليل خسارة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، ولا يفوتك أنه يهودى ، ومع ذلك فقد كان ملكيا أكثر من الملكيين ، وهو يتعصب للروح الجرمانية ويقول :

لقد خسرت ألمانيا الحرب العالمية الأولى لا لسبب الروح اللاسامية ، بل لانتشار الروح الآلية التى أفقدت الشعب الجرمانى خصائصه التى كان يمتاز بها على سائر شعوب ألمانيا ، فالروح الآلية نجحت حيث أخفقت الروح المسيحية فقد ترتب على انتشار الآلات وسيادتها ، أن قامت الفكرة الاشتراكية ، وهى غريبة عن الروح الجرمانية ، فهى لم تلهب قط قلوب الناس في ألمانيا ، كما أن الروح ( البرلمانية ) ماتت عند الألمان قبل أن تولد (١) .

ويمكن أن نقول بغير تردد ، أن حكم الارهاب الذى نشره ستالين ، كان خليقا أن يجد من المقاومة اضعاف ما لقى - وان كان قد لقى الكثير - لو لم تكن روسيا قد خضعت للحكم القيصري قرونا ، ولو لم تقف الكنيسة الارثوذكسية ، الى جانب هذا الحكم ، وتضفى عليه صفة الأبوة ، وقد تأكدت هذه الصفة فى أذهان الشعب الروسى ، الى الحد الذى كانت جموع الفلاحين والعمال ، تحسب أن كل ما ينالها من اضطهاد وعسف ، مرده رجال الحكم ، لا القيصر ، وكانوا يتوعدون ويتهددون قادة الشرطة الروسية ، بأنهم سيشكونهم الى القيصر الاب ، وقد فعل العمال ذلك فى يوم الأحد الدامى ، الذى سقطت فيه ضحايا الطبقة العاملة برصاص الشرطة ، وتحت سنايك خيل القوزان ، فصرخوا : سنشكوكم لابينا القيصر !

فالميراث الاستبدادى هو الذى يجتذب المذاهب التى تبرر استمراره ، وتمنحه أساسا فلسفيا ، فالثورة الشيوعية لو وقعت فى بلد غير روسيا ، لو لم يتول قيادتها زعيم كستالين ، لما اكتسبت الخصائص الفلسفية التى أقامت نظرية حق الثورة فى التخلص الدموى من خصوم هذه الثورة .

ولقد طال الحكم الاستبدادى فى مصر ، ولم تنجح مبادئ الحرية فى أن تشق طريقا لها ، لأن ما ورثناه من حكم العثمانيين وحكم المماليك ، أقام حكم محمد على ، ثم حكم أولاده وأحفاده .

وقد كان الأساس الاقتصادى لهذا الحكم الأسود ، هو نظام الالتزام الذى يعهد بمقتضاه الى شخص بتحصيل ضرائب الحكومة ، على أن يأخذ من الفلاحين ، فوقها ، ومضافا اليها بالتقدير الذى تسمح به قوته ، وقدرته ولهؤلاء « الملتزمين سلطة مطلقة على الفلاحين فكانوا يعسفونهم ويسومونهم الظلم ، والعجز ، ويفرضون على أملاكهم ما شاءت أهواءهم من ضرائب وأتاوات ، ولهم أن يبيعوا حق الالتزام لغيرهم من الملتزمين ، وإذا مات أحد الفلاحين بلا عقب آل ما يملكه الى الملتزم . ولهذا الملتزم أن ينتزع الأرض من يد الفلاح ويعطيها لفلاح آخر اذا ضاقت يده أو قصر فى دفع الضرائب ولما كانت الضرائب والاتاوات تجرى على أهواء الملتزمين فملكية الفلاحين كانت تحت رحمة هؤلاء (١) » .

التأثير وفتحوا أبواب المستقبل ، ولكن لهذا السبب نفسه يجب أن يكون واضحا لمن شارك فى هذه الثورة ، أنها لم تحقق نصرا ، ذلك لأنه لم يكن هناك من يعادىها ، فانه بمجرد قيام الثورة اختفى فى الحال كل ما كان نشيطا فى العمل ضدها .

أما مولر فيقول أن عظماء الإنسان - كجيتسه وبسمارك - لم يكونوا قط من فريق الديموقراطية الليبرالية ..

وجملة القول أن الاشادة بالقوة والاكسبار من الخصائص العسكرية ، والتهوين من شأن الديموقراطية ونسبة التدمير الروحى اليها ، كانت تيارات فكرية سائدة فى ألمانيا ، ومن ثم استطاعت ( النازية ) أن تولد ، وأن يشتد ساعدها ، وتمضى فى تنفيذ سياساتها وتحطيم جميع الأجهزة الديموقراطية ، دون أن تجد تلك الأجهزة يدا تمتد اليها ، أو قلبا يعطف عليها . بل أن هذا الاجهاز تم وسط اعجاب وترحيب ، عدد غير قليل من أبناء ألمانيا لامن أصحاب الصناعات الكبرى فحسب بل فى الطبقات المتوسطة ، والمتوسطة الصغيرة ، والعمال أيضا .

وقد حدث مثل ذلك فى إيطاليا ، فان ( هارثية الكنيسة الكاثوليكية ) ، والخضوع التام لها ، وقيام الجمهوريات البابوية ، مهدت ( للفاشيستية ) سبيل الظهور ، ثم الاستئثار بالسلطة فى إيطاليا لمدة ربع قرن كامل .

ولقد بدأت الدولة الفاشيستية بعقد صلح ( مونكورونات ) مع البابا ، ثم مضت السنون والعلاقة بين موسوليني والبابا على أحسن ما يكون ، حتى عندما أعلنت إيطاليا الحرب على الحبشة ، وبدأ أن البابا غير راض عن هذه الحملة ضد الدولة الوحيدة المسيحية فى أفريقيا ، فقد لاذ بالصمت ، فى حين كان صفار القساوسة ، يبدلون نشاطا محموميا فى تأييد هذه الحملة ذاتها ، ويقول ( يتلخ ) فى كتابه ( البابا والسياسة ) أن مندوبى البابا ( القاصدين الرسولين ) فى أمريكا اللاتينية بذلوا كل جهد ، ليحاولوا دون اشراك هذه الدول ( وهى كاثوليكية ) فى تنفيذ العقوبات الاقتصادية التى فرضت على إيطاليا ، لشنها الحرب الاستعمارية ضد الحبشة .

(١) تاريخ الحركة القومية - للاستاذ عبد الرحمن الرافعى



فدستور سنة ١٩٢٣ لم يستطع أن يحدد سلطة الملك ، حينما نص على أن الامة مصدر السلطات ، ولا عندما نص على أن أوامر الملك الشفوية والكتابية لا تعفى الوزراء من المسؤولية . فالامة طوال السنين التى طبق فيها دستورية ١٩٢٣ لم تكن مصدر اية سلطة ، وكانت أوامر الملك هى وحدها ، الدستور السائد ، الذى ينزل على مقتضاة الوزراء .

ولقد جرت حكومات الاكثرية والاقليسة على السواء ، على أن يرفضوا للملك وهم خارج الحكم ، ما يقبلونه ، وهم فى مناصب الوزارة .

ولا يجدر بنا أن نكرر خطأ الماضى ، فنبدأ بتقنين الثورة ، أو بتطهير احكام القوانين من النصوص المعارضة للحريات ، أو المنتقصة لها ، أو بالتفكير فى وضع دستور ، فدستور سنة ١٩٢٣ الذى سقط سنة ١٩٥٣ ، لم يكن فى ذاته سببا فى قيام الحكم الاستبدادى ، وكان يمكن أن يكون أساسا لحكم ديموقراطى سليم ، وسندا للحريات العامة ، لو أن الشعب دافع عن حرياته بالقدر الذى يبعث فى النصوص حياة .

ومع ذلك فان التربية الدستورية ، ليست بالأمر الهين فهى لابد أن تبدأ لكل تربية فى البيت ولا بد أن تشارك فى القيام بها المدرسة والمسجد والكنيسة والصحيفة والاذاعة وكل وسيلة من وسائل الارشاد القومى ، التى يسمونها بوسائل الاعلام .

لابد أن يكون للمجتمع تقاليد وأصول ، تراعى وتقوم على احترام حرية الانسان وكرامته ، وتأبى إباء شديدا كل مسلك يمس هذه الحرية أو ينال منها . والواقع أن كثيرا مما نسلكه ينطوى على رفض كامل للحرية ، وللكرامة الانسانية من حيث لاندري . ولكننا نصر على هذا الطراز من السلوك ، ونلقنه لأولادنا ، ويشيع فى المجتمع ، ثم لا تكف عن التحدث عن الحرية والكرامة الانسانية . فما تأباه هذه الحرية ، والكرامة الانسانية ، أن يكون من حق الموظفين العموميين أن يصلوا الى مكاتبهم فى الساعة التى تروق لهم . وقد يخفى على هؤلاء الموظفين العموميين أن ترك المواطنين فى مكاتبهم ، دون أن يعرفوا متى سيكون من حظهم أن يظفروا بشرف مقابلة الموظف الكبير - اذا كان هذا الحظ سيواتيهم - ولعل هذا المبدأ أوضح ما يكون فى

ولقد بدر هذا الحكم فى نفوس الشعب ، خلال فترة غير قصيرة ، احترام الحاكم الظالم ، واحتقار الحكم ذوى الرحمة والهزى بهم واطلاق أسماء النساء عليهم ، فأصبح الحكم والظلم مترادفين ، وسقط عن الحكم ، صفة الخدمة العامة ، وأصبح امتياز واستغلا واستعلاء ، وارتفاعا عن النقد ، وأصبح الحكم مقصورا على ذوى البطش ممن يحملون السلاح ويحسنون استعماله ، ايا كان نصيبهم من الفضيلة والقدرة أو الكفاءة وأصبح تداول الحكم مباراة بين متصارعين ، عدتهم الحديد والنار ، والخديعة والتأمر ، لا يترضون الناس ، ولكن يكذبون عليهم . ويريفون الحقائق لهم وقد ترسبت لهذا الحكم الطويل الذى بدأ بعد سنة ١٥١٧ ميلادية بقليل ، واستمر حتى ولى الحكم محمد على سنة ١٨٠٥ ، فجدد فيه ، وقنن أساليب العنف ، وأضفى عليها ثوبا عصريا ولكن بقيت فيه الحكومة امتياز لولى النعم ، والوالى المعظم ، ولأولاده وأحفاده ، واتباعه من الأتراك والشراكسة والأرتوود والأجانب .

ولما بدأ الحكم الدستورى فى عهد الخديو بدستور سنة ١٨٦٦ كان غلالة رقيقة من الحرية تغطى استئثارا خديويا لا حدود له بالسلطة .

فلما بدأت التجربة الدستورية قبيل الثورة العرابية وخلالها ، كان عليها لكى تنجح ، أن تقاوم هذه الفكرة المتأصلة فى النفوس للحاكم وللحكومة ، وأن تنتزعها قبل أن يقوم أى حكم دستورى ناجح فى البلاد .

ولا يزال العبء الذى كان مفروضا أن ينهض به العرابيون ، ينتظر من يقوم به هذه الأيام .

فالحرية لن تولد بقانون ولن يحميها دستور ، فالقانون . كما يقول الماركسيون بحق - هو أداة الحكم ووسيلة الى تحقيق أغراضه ، وهو يعجز عن اساءة استعماله ، بقدر ما يجد من مقاومة المحكومين وحرصهم على حريتهم وكرامتهم .

فكرامة الانسان وحرية ، تنشأ أولا ، فى قلوب الناس ووجدانهم ، ثم تخرج الى القانون ، ليصوغها ، مجرد صياغة ، لا ليخلقها ، ولا يرد العوادي عنها .

والثالث في أوروبا ، يتلقى بريدًا يوميًا قد يحوجه الى الاستعانة ( بسكرتارية ) خاصة ومرد اختفاء هذه الظاهرة في بلادنا ، الى اننا لا نحس بقيمة رأينا ، ويصيبنا كسل شديد ، اذا ما فكرنا في التعبير عنه ، ذلك لان التربية الوطنية السيئة علمتنا ان نكتم آراءنا ، وان ابديناها تحفظنا في التعبير عنها ، حتى بات ابداء الراى والحرص على اعلانه ، والاستمتاع بترويجه ، وتبين صداه ، من ابعد المنح الروحية عن تدوينا .

وجملة القول ، ان للحرية جوا تتنفس فيه وتعيش ، فان لم نوفره لها ، اختنقت وماتت وعجرت القوانين ، عن ان تبعثها للحياة من جديد . وان هذا الجو ، تخلقه الامهات والاباء ، والمدرسون ، والائمة والقساوسة ، وقادة الراى ، وكبار الموظفين . فان لم يكن الحرص على الحرية ، والغضب من الاعتداء عليها ، والمساس بها ، هو شعار حياتنا في كل درب من دروبها . وان لم تعلمنا القدرة ، كيف نتعصب للحرية ، وكيف نضيق بكل مظهر من مظاهر تخفيها والانتقاص منها صعب علينا حينما يقع العدوان فعلا ، ان نرده ، مستهينين براحتنا وانفسنا واموالنا ووجد للطفاه الصغار ، فرسا ليزيدوا من طفيانهم ، ويوسعوا نطاقهم معتمدين على المنافقين ، والوصوليين والمرترقة والجارين في رحب كل قوى والمؤلهين لصاحب كل سلطان واللايسين لكل حالة لبوسها .

ان الشعب ، هو الدستور ، فان كان الشعب حريصا على حرياته ضئينا بكرامته ، وكان مستعدا ان يبدل في سبيلهما ماله ونفسه ودمه ، سادته الحرية ، وكانت توام وجوده ، اما ان كانت الحرية نصا في قانون ، فلا يكلف نفسه عناء البحث عنها ، فان الحرية التى تخلقها النصوص ، وتحميها النصوص ، لا وجود لها ، ولا غناء فيها .

محاكمنا . فليس في مقدور احد ان يعرف متى ستفتح الجلسات ، فاذا تأخرت المحكمة ساعة او ساعتين عن فتح الجلسة في موعدها الرسمي ، لم يدر بخلدها ان من حق المحامين والمتقاضين عليها ان تعتذر بحرارة عن هذا المسلك الذى لا يصدر الا عن استهانة كبيرة بوقت وشعور وكرامة المواطنين . ثم لا تعود اليه ثانية ولكن العلاقة بين مسلك كهذا وحرية وكرامة المواطنين تخفى علينا لسوء تربيتنا الوطنية ، فنحن لا نفهم الحقوق الدستورية ، الا ما كان عنها منصوبا بصراحة في الدستور ، وما كان متصلا منها بالحقوق السياسية . مع ان هذا التصور ابعد ما يكون عن الواقع الصحيح . فعلاقات المواطنين نفهم ببعض ، وحرصهم على راحة ووقت ومال وشعور اخوانهم ، هو الاساس الروحى لجميع الحقوق الدستورية او الاساسية وكلما اشتد هذا الحرص ، استحال على الموظفين العموميين الاعتداء على القانون اذ لو ساورتهم مقارنة هذا الاعتداء لوجدوا في كل مواطن ديدبانا ساهرا على الحقوق الوطنية ومشاعر وكرامة وراحة اخوانه المواطنين . والموظف العام آخر الامر ، هو مواطن كسائر المواطنين فاذا تنفس هواء ملئه احترام الحقوق الوطنية وتقدس مشاعر الاخوة في الوطن والاعلام من كرامتهم ، جرى في مباشرة السلطة ، على منهج يجعل من صيانة حرية الآخرين ، هدفا وغاية .

ومن الظواهر التى تشاهد في المجتمعات السليمة دستوريا ، ما يتلقاه الكتاب والمفكرون من اخوانهم في الوطن ، من رسائل قرائهم التى تنطوى على المدح والقدح ، والتى تطلع قادة الراى في البلاد بالاستحسان والاستهجان ، على اتجاهات الراى العام . هذه الظاهرة لا تشاهد في بلادنا ، ولقد سألت كثيرين من اكبر كتابنا عن البريد الذى يتلقونه من قرائهم ، فاجابوا جميعا بانهم يكادون لا يتلقون شيئا ، مع ان اى كاتب من كتاب الصف الاول والثاني



# ضمانات

## الحرية

للكتور محمد عصفور

### المحامي أمام محكمة النقض

الديمقراطيتين الغربية والسوفيتية في شأن ضمانات الحرية :

ففي حين يتلمس الديمقراطية الغربية ضمانات قانونية يكلفها نظام ديمقراطي يقيد سلطة الحكم ويؤمن الأفراد على أنفسهم .

تري الديمقراطية السوفيتية ضمان الحرية في نظام اجتماعي مبرا من الاستغلال ، وأنه لا محل لوجود ضمانات قانونية للفرد ، اذ فضلا عن عدم جدوى هذه الضمانات فانه لا توجد في دولة اشتراكية مواجهة ما بين السلطة والفرد لأن الفرد والمجتمع يكونان وحدة واحدة لا تعارض بينهما . ومع تقديرنا الكامل لوجهتي النظر السابقتين ، فإننا نرى أن كلا منهما لا يعبر الا عن جزء من الحقيقة :

فليس صحيحا انه يمكن أن تختزل الحريات العامة لكي تغدو مجرد حقوق قانونية أو سياسية لسبب بسيط هو انه لن تقوم لهذه الحقوق قائمة في نظام اجتماعي يهدر واقعا هذه الحقوق . . يؤكد ذلك انه في النظم الديمقراطية الغربية التي يسيطر عليها المشروع الخاص بسيطرة كاملة ( لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة التي تسيطر عليها ) ابتلعت حقوق الملكية للقلة المسيطرة كافة الحريات التقليدية . ولقد عبر الأستاذ « رادر » عن هذا المعنى بقوله ان التعارض صار قائما بين حق الملكية وحقوق الانسان . . وحتى الديمقراطيات الغربية التي اعتنقت نظرة اجتماعية جديدة تقرن الحرية القانونية بالحق الاجتماعي ، كانت عازفة بصفة مطلقة عن تغيير أسس نظامها الاجتماعي القائم على الاستغلال ، وبهذا لم يحدث تغيير جوهري في العلاقات الاجتماعية المشوبة بالسخرية .

لقد كانت مشكلة الحرية - منذ عهد غير بعيد - مشكلة تحديد لمفهومها وأبعادها أما اليوم - بعد أن غدت الحريات حقوقا للانسان - صارت المشكلة مشكلة توفير الضمانات التي تحول دون أن تغدو حقوق الانسان مجرد حبر على الورق . . . فإن نجد هذه الضمانات ومم تتكون ؟ أنجدها في النظام السياسي الديمقراطي ؟ أم أنجدها في النظام الاجتماعي المتحرر من الاستغلال ؟

أما الديمقراطية الغربية - فقد اعتنقت في اول أمرها فلسفة القانون الطبيعي التي تقوم على أساس نظام طبيعي وحقوق انسانية طبيعية مصدرها قانون طبيعي خالد . وأنه وان تدهور هذا الأساس الخلقى للديمقراطية ( نتيجة لسيطرة المذهب الوضعي ) فأن بقيت حقوق الانسان أو ما سمي بالحريات العامة الفردية مرتكزة على أساسين : أحدهما - سياسي ، وهو المذهب الفردي . . والآخر - قانوني وهو اعتبار الحريات حقوقا قانونية في مواجهة سلطة الدولة .

أما الديمقراطية السوفيتية - فلقد أعلنت في وضوح ايمانها بالفلسفة الماركسية ، وهي ترى ان القانون مجرد بناء لوقي لا قيمة له في ذاته ، وأنه لا يوفر أي ضمان للانسان أو الحرية ، وأنه لن يرد الى الانسان اعتباره ما لم يسيطر على الأشياء ، لا أن تسيطر هي عليه وما لم يقض على الاستغلال بالقضاء على أهم مصادره وهو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فعندئذ تتحقق الحرية في نظام اجتماعي يرتكز على دعائمات من الملكية العامة لوسائل الانتاج ، والتوجيه الاقتصادي وأسس الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد الشعب . .

ومن الواضح أن الاختلاف كبير بين

السلطان السياسية والاجتماعية - كما هو الامر في نظام اشتراكي - تكون الحرية حقا في مواجهة هذه السلطة الموحدة . واذن فان الحرية في كافة صورها علاقة الانسان بسلطة من السلطات وانه لا قيام للحرية - ايا كان مفهومها - الا في نظام حر : اى في نظام لا تكون فيه سلطة الحكم ارادة شخص من الاشخاص ، وانما ارادة مجموع الشعب داخل اطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الارادة العامة التي تضطلع بتسيير شئون الجماعة وفق قواعد وضوابط محددة سلفا . وهذا هو السبب في انه لكي يامن المواطنون على حرياتهم - التي هي دائما حقوق في مواجهة السلطة - لا يكفي ان تتوافر ضمانات للحريات ذاتها ، وانما لا بد وان تقوم ضمانات لنظام الحكم كله تسبغ خصائص نظام حر ، وتجعل من الممكن اذعان السلطة لطالب الحرية . . . ولكن ما الذي يعنيه قيام نظام حر ؟ اهو يعنى قيام نظام ديمقراطي واذا كان كذلك فهل ترتبط « الحرية » بشكل خاص من اشكال الديمقراطية ، او بنوع خاص من انواع الفلسفات الاجتماعية : ام ان الحرية ترتبط فحسب بتنظيم خاص تخضع فيه السلطة - ايا كان شكلها - للقانون ؟

### ضمانات الحرية

لقد تصور البعض ان « الحريات » لا تقوم الا في فلسفة فردية فذهب الفقيه « دويل » مثلا الى ان تأكيد حقوق فردية سابقة على الدولة واسمى منها امر مرجعه الى العقيدة السياسية الفردية التي يعتنقها ضمير الجماعة في لحظة معينة وفي دولة معينة ، فيؤمن بان هناك بعض اوجه النشاط او بعض الموانع تفرض على الحاكم على سبيل الالتزام ، وفي عبارة اخرى يعتقد ضمير الأمة ( استنادا الى هذه الفلسفة الفردية ) ان الدولة يجب ان تعمل او يجب ان لا تعمل قانونا في بعض الميادين المعينة ، فتتولد عن هذا الاعتقاد قيود ترد على سلطان الدولة اصطلاح على تسميتها بالحريات او الحقوق العامة الفردية . . . فهل معنى ذلك ان الحريات ثمرة للمذهب الفردي . . . وانها لا تقوم في مذهب آخر ؟ لعل ير اجابة عملية على ذلك عرض تجربة حديثة لهذه المشكلة الملحة .

واذا كان من الخطأ أن تختزل الحريات العامة بحيث تغدو مجرد حقوق قانونية أو سياسية فانه لا يقل عن ذلك خطأ أن ينظر الى الحرية العامة على انها مجرد حق اجتماعي : هو الحق في التعليم أو العمل أو التأمين ضد الشيخوخة والعجز ، ذلك أن نظاما استبداديا ( بل وفاشيا ) قد يكفل هذه الحقوق الاجتماعية ، ولكنه ليس مستعدا لأن يسلم بالحقوق السياسية التي تجعل من الشعب المصدر الواقعي للسلطة ، والتي تمكنه من أن يشارك مشاركة فعالة في نظام الحكم . . . والواقع أن النظرة التي تغفل العنصر السياسي القانوني في الحرية ( بحجة عدم وجود مواجهة بين الفرد والسلطة ) من شأنها أن تجعل الحرية عديمة المعنى . . . وهذه حقيقة كانت موضع اعتبار المذاهب الاشتراكية ولذلك فانه وان كانت المذاهب الاشتراكية تتفق مع الديمقراطية السوفيتية في تأكيد المضمون الاجتماعي للحرية - وهو المضمون الذي يؤكد حق الانسان في حياة كريمة بوصف الانسان القيمة الاولى في المجتمع - الا انها تنفى أن يكون مضمون الحرية اجتماعيا بحتا ، وتؤكد أن مضامين سياسية وقانونية للحرية لا تقل في أهميتها عن المضمون الاجتماعي نفسه .

واذا كان الامر حسبما قدمنا فان النظرة الاشتراكية الى الحرية تؤكد تكامل النظريتين التقليدية والسوفيتية ، وانه اذا كان القضاء على الاستغلال امرا ضروريا وحيويا لقيام مجتمع انساني فان هذا الامر هو الشرط الضروري لكفالة الحريات السياسية والقانونية وامكان ممارستها واقعا . . . ولهذا السبب لا نتصور ان يختلف وضع الحرية في نظام اشتراكي عنها في نظام غير اشتراكي ، فوصفها واحد في كافة النظم وان كان مداها يختلف من نظام الى نظام :

فالحرية - في أية صورة من صورها - ليست الا حقا للمواطن في مواجهة سلطة من السلطات . . . فالحرية السياسية علاقة بين المواطن وسلطة الحكم تستهدف تمكين هذا المواطن من المشاركة - على وجه ما - في تسيير شئون البلاد . . . والحرية الاجتماعية كذلك علاقة بين المواطن والنظام الاجتماعي تستهدف تمكين هذا المواطن من تحقيق موقف أو ضمان من هذا النظام . . . وحيث تتوحد



الصحيح أن الاشتراكية تتسع للحريات أو الحقوق التي تسمى فردية إلى نفس المدى الذي تتسع له - أو أكثر - الليبرالية ، حتى لقد وصف بعض الاقتصاديين الاشتراكية بأنها ذروة الفردية ... غير أن ما هو أهم من ذلك أن قيام الحريات لا يتوقف على نوع خاص من أنواع الفلسفات الاجتماعية أو على شكل خاص من أشكال الديمقراطية ، وإنما هو يتوقف أساسا على قيام نظام ديمقراطي يعترف بخضوع سلطة الحكم للقانون :

وقد نهجت الديمقراطية الغربية في هذا الاتجاه نهجا خاصا هو تفليب اعتبارات القانون على اعتبارات السياسة وتغافل القانون في كيان السلطة .

ولا مانع يمنع الاشتراكية الديمقراطية أن تأخذ بنفس النهج ، طالما أن اعتراضها على الأوضاع القانونية في نظام رأسمالي لا ينصرف إلى مبدأ خضوع السلطة للقانون ، وإنما ينصرف إلى ما يتسم به القانون في نظام غير اشتراكي من انحياز طبقي .

وإذا كان أمر الحريات هو في نهاية الأمر أمر ضوابط أو قيود ، ترد على سلطة الدولة فإن الأمر المقطوع به أن الحريات لن تكون القيود الوحيدة التي ترد على سلطة الدولة وإنما هناك قيود أخرى - كما قرر « دويز » بحق - تفرضها الصياغة القانونية في الدولة التي تخضع لحكم القانون . ذلك أن التصرفات القانونية التي تتم بانتظام واطراد تكتسب خصائص معينة تحددها الصياغة القانونية ، ويفرضها النظام القانوني قيودا على سلطة الدولة وتدخل في هذه الطائفة من القيود بصفة خاصة : مبدأ عدم رجعية القوانين ، واحترام تدرج التصرفات التشريعية ، وضرورة نشر القانون لكي يحتج به على المواطنين ، وصيانة العقود والمواثيق الدولية التي عقدت صحيحة ، والالتزام بقوة الشيء المقضي فيه . الخ ، فهذه الضوابط النابعة عن فكرة الشرعية لا تنبعث من عقيدة سياسية ، وإنما هي مجرد وسائل أو صيغ فنية لتحقيق أهداف المبدأ الذي يقوم عليه النظام القانوني كله وهو « سيادة القانون » .

ويشير « دويز » إلى اختلاف نوعي القيود التي ترد على سيادة الدولة في طبيعتهما ، ففي حين

فلقد واجهت فرنسا - البلد التقليدي لإعلان حقوق الإنسان - صعوبات جسيمة في محاولة الوصول إلى صيغة جديدة للمبادئ التي سبق تضمينها في الوثيقة التاريخية لسنة ١٧٨٩ . ففي سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كانت تسيطر على الجمعيتين التأسيسيتين أغلبية أو شبه أغلبية من الأحزاب الماركسية التي كانت تنظر بعداً أو بشك إلى التقاليد الحرة أو الفردية للثورة الفرنسية .

ولقد كان الحل العملي الوحيد ( الذي أمكن الوصول إليه ) هو أن يعلن في مقدمة الدستور ، أن كل إنسان - دون تفرقة من حيث الجنس أو الدين أو العقيدة - يمتلك حقوقا مقدسة لا يجوز التنازل عنها » وأن يؤكد : « حقوق وحريات الإنسان والمواطن التي كفلها إعلان حقوق سنة ١٧٨٩ » ومعنى ذلك أن واضع دستور الجمهورية الرابعة قد اكتفوا في مسألة الحقوق المدنية والشخصية بإحالة مختصرة إلى الوثيقة التاريخية التقليدية وإذا كان يحق لفكر مركسي مثل Roger Garaudy أن يكتب عن جذور القرن الثامن عشر للشيوعية الفرنسية ، غير أن إعادة مفصلة بتقرير مبادئ إعلان حقوق الإنسان كانت تعني معاونة لمذاهب الحرية الفردية التي كانت تعتبرها الماركسية دائما أداة لسيطرة الطبقات الرأسمالية ، ولهذا السبب لم يستطع الماركسيون والاشتراكيون - وكذلك الأحزاب غير الماركسية الأخرى مثل الحركة الجمهورية الشعبية - أن يقرروا أن : « الصحافة حرة وأنه لن تصدر قوانين تقيد من هذه الحرية » وإنما هم رأوا الأمور الحقيقية الهامة تتصل بالغايات التي توجد من أجلها الصحافة ( إذ يجب أن تكون الصحافة حرة لكي تدافع عن الديمقراطية ) ، والطرق التي تمسول بها الصحافة ( إذ يجب أن تكون الصحافة متحررة من المصالح الخاصة ) وسلطة الموازنة بين الأحزاب ( إذ يجب أن تمثل الصحافة الرأي السياسي المنظم ) وضمانات حرية الصحافة ( إذ يجب أن يعهد للدولة بأن ترى أن الصحافة حرة ) .

وهكذا توضح التجربة أنه حيث وقع التعارض بين التيارين الماركسي والليبرالي ، أمكن الوصول - رغم وقوع هذا التعارض - إلى نوع من المصالحة جعل قيام دولة للقانون ممكنا . ولهذا السبب ، نرى أن قيام الحريات ليس مرهونا بالمذهب الفردي وإنما

وليس هناك ما يمنع أن يقوم في دولة اشتراكية نوعا القيود التي ترد على سلطان الدولة الديمقراطية : فتقوم قيود نابعة عن العقيدة الاشتراكية ، وتقوم بجانبها قيود مستمدة من الصياغة القانونية بوصفها تراثا للفكر الانساني القانوني ..

وواضح ، أن الحريات تقوم - وفقا للنظر المتقدم - على دعائمين هما العقيدة السياسية والصياغة القانونية وان بقاء هذه الحريات وازدهارها مرهون بصلاصة العقيدة السياسية والاخلاص في تطبيق الضمانات المستمدة من الصياغة القانونية ..

وقد لاحظ « دوين » أن القرن العشرين يتميز بتدهور في العقيدة السياسية الحرة كما هبرت عنها الثورة الفرنسية ، وآية ذلك انه على الرغم من احتفاظ معظم الدساتير بصيغ هذه الثورة فانها صارت معدومة المضمون ، فضلا عن ان بعض المفكرين يناصبونها العداء ، وينكرها الكثيرون جهرا .. ولم يثر هذا التدهور الملحوظ في العقيدة السياسية يأس عديد من الفقهاء الغربيين ، فقد تصوروا انه يمكن أن تستمر الحريات حقوقا مكفولة الاحترام بنصوص الدساتير والقوانين رغم قطع جذورها السياسية والادبية . بل لقد ذهب « دوين » في نقوله الى ابعد من ذلك مقررا أن الضمانات المستمدة من الصياغة القانونية قد قويت بفضل النمو الملحوظ للرقابة القضائية على نحو يعوض الضعف في العقيدة السياسية ، وهو قد عبر عن ذلك بقوله : ان لدينا حقوقا فردية اقل اسما ولكنها اكثر حماية (١) .

وقد يجد هذا النظر (الذي امنتقه « دوين » ) سنداً له هذه التفرقة التي اقامها بين مصدرين للقيود التي ترد على سيادة الدولة أحدهما : العقيدة السياسية والاخر : الصياغة القانونية ، وأن الضمانات القانونية لا تستمد مباشرة من العقيدة السياسية وإنما تستمد من فكرة أخرى هي فكرة الشرعية وأنه يترتب على ذلك أن ما يصيب العقيدة السياسية من وهن يرتد أثره على الضمانات القانونية ، غير أن هذا النظر مردود بأن فكرة «دولة القانون» هي أساسا نظرية سياسية ممتزجة بالقانون وليست نظرية قانونية بحتة ذلك انه يصعب

تتميز القيود التي تنبع عن العقيدة السياسية ( أي الحريات ) بالرونة القابلة للتطور والتعديل وقد يتم ذلك بصورة سريعة تبعا لسرعة التطور في العقيدة ذاتها ، نجد ان القيود المستمدة من الصياغة القانونية لا تتطور الا ببطء للغاية ، بل يمكن عمليا أن نتصور تلك القيود على انها مبادئ ثابتة للحضارة الغربية ..

ويرى « دوين » رغم هذه المغايرة بين نوعي القيود انهما تتضافران في مجال الحرية بالذات لتأكيد الحريات وتدعيمها ، ذلك أن الحريات المستمدة من العقيدة السياسية لا تكفي في ذاتها لكفالة احترامها ، لأن التصريح بها - مهما ارتفعت قيمته - لا يعدو أن يكون اعلانا عن فلسفة سياسية تظل معه الحريات حقوقا مجردة أو في حالة سكون ، وإنما تغدو الحريات حقوقا نافذة عن طريق تنظيمها (١) أو حسب تعبير « دوين » عندما تغزو الصياغة القانونية نطاق العقيدة السياسية للحرية .

ومؤدى ما تقدم ان نوعي القيود التي ترد على سلطان الدولة وان اختلفا في طبيعتهما فانهما يتعاونان على تدعيم معاني الحرية :

فالعقيدة السياسية هي المصدر السياسي للحريات ، وهي التي تشع على بناء الحريات كله بكافة مراتبه وطبقاته .

والقيود المستمدة من الصياغة القانونية هي الضمانات التي تقيم الحريات على أساس قانوني وتقويها ، فهي إذ تحدد مضمونها تضعها موضع التنفيذ كما تزودها بجزاء يكفل لها قانونا الاحترام والحماية .

(١) لما كانت العقيدة السياسية نواة بطبيعتها للتطرف فانها تتجه الى اضماء صفة شبه مطلقة على الحريات . غير انه يستحيل تطبيق فكرة مطلقة عن الحرية ( لانها فكرة هادئة للدولة ) وإنما يراعى القيام بتنظيم مناسب يراعى فيه التوفيق بين الحريات ومقتضيات الحيالين السياسية والاجتماعية ، ويتم تنظيم الحرية من طريق التصرفات القانونية أو الانعزال المادية ذات النتائج القانونية التي تقوم بها السلطات الثلاث ( التشريعية والتنفيذية والقضائية ) معاونة فيما بينهما : فالمرجع ( سواء كان البرلمان أو جهة الإدارة التي تملك سلطة وضع اللوائح ) يضع القواعد القانونية العامة ، وجهة الإدارة تؤدي دورها بما تقوم به من تصرفات اما بمقتضى نصوص خاصة أو استنادا الى سلطة البوليس ، والقضاء يؤدي دوره حينما يدعى الى أن يرأب بصفة قانونية تصرفات جهتي التشريع والإدارة ..

(١) بحث دوين - في منشورات كاريه دي مالميسون



الانجليزى لسبب بسيط هو انه تعوزها تربية حرة استمرت عدة قرون ..

١٠) واما النظم الغربية فانها تحرص على وضع ضمانات قانونية للحرية غير مكفية بالتنظيم السياسى الحر .. ويمكن اجمال هذه الضمانات فى طائفتين كبيرين : تستهدف احدهما كفالة نظام ديمقراطى وتستهدف الأخرى تأكيد وضع الحريات :

أولا - اما كفالة النظام الديمقراطى فترجمته القانونية هى تأكيد الوضع القانونى للسلطة السياسية بتأكيد عدة مبادئ تبدأ من التقسيم بين السلطتين المدنية والعسكرية ، وتأكيد الفصل بين السلطات المدنية ذاتها ، ثم حل المنازعات السياسية بين هذه السلطات حلا قانونيا .. وقد صور الفقهاء هذه العملية القانونية الشاقة التى تكونت خلال عشرات السنين على أنها عملية لاستئناس السلطة السياسية .

ثانيا - غير ان دولا كثيرة لا تبلغ مدى بعيدا فى استئناس السلطة ، وانما تقنع بوضع التنظيمات الكافلة للحرية فى مواجهة السلطة وهى تلجأ لتحقيق هذه الغاية الى عدة سبل منها :

(أ) وضع الحريات الدستورية نفسها وضما قانونيا .

ولا تكفى بعض الدساتير بتضمين الحريات فى الدستور والنص على أن لا تنظم الا بقانون ، وانما تؤكد عدم جواز الانتقاص من هذه الحريات حتى ولا بقانون .

(ب) ووضع الحريات الدستورية وضما قانونيا يكون توصية اذا لم يقترن برقابة قضائية على التشريعات المنظمة للحريات وان كانت هذه الرقابة القضائية أحد الضمانات الجوهرية لنظام الحكم الديمقراطى نفسه .

والواقع انه اذا كانت الحرية دائما حسبا قدمنا حقا فى مواجهة السلطة فانه لكى يامن المواطنون على حرياتهم لا يكفى أن تقوم ضمانات للحريات ذاتها ، وانما لا بد وأن تقوم ضمانات للنظام كله تجعل من الممكن اذعان السلطة لمطالب الحرية .. وتتمثل هذه الضمانات فى بعض مبادئ

الوصول الى نظرية قانونية بحتة تضع المبرر المعقول لخضوع الدولة للمانون . واذا كان يبدو أن المصدر الحقيقى لفكرة الشرعية هو العقيدة السياسية الحرة ، وهذا هو ما تنطق به الاصول التاريخية لهذه الفكرة ، فان الواقع أن تطور الجماعة البشرية قد انتهى بالفعل الى أن يغلب الطابع القانونى والالزامى . غير أنه لم يكن من شأن اخضاع فكرة « دولة القانون » لنظام قانونى بحت ، تجريدها من اصولها السياسية لأن الفكرة ذاتها لا تعمل فى فراغ ، وانما هى تعمل فى مجال العقيدة السياسية السائدة وبوحى منها . وبقدر قوة الانجاء الحرفى هذه العقيدة ، بقدر ما تكون فكرة الشرعية فكرة منتجة فى حماية الحريات ، ولذلك لا نتصور أن تبقى الحريات سليمة رغم ما يصيب اساسها الأدبية من وهن ، وهذه الاسس هى الإيمان الكبرى التى تقود المشرع وتفيد الادارة وتلهم القضاة فى عملهم القانونى فاذا انهارت هذه الاسس لم تعد هناك غايات كبرى تقود العمل القانونى وانما يصبح مرهونا بالمناسبات .

ومن حسن الحظ أن نظاما للحكم - فى أية بقعة من بقاع العالم - لا يجرؤ اليوم على أن يناصب فكرة الحرية العدا ، وانما أقصى ما يستطيعه من كيد للحرية هو أن يتمحل فى ظروف استثنائية يتوارى خلفها للنيل من الحرية وتقييدها ، أو أن يتخذ من تنظيم الحرية ذريعة لهدارها .. فنحن وان كنا لا نقلل من أهمية العقيدة السياسية كمصدر للإيمان بالحرية وكفالتها ، فانه لا يقل عن ذلك أهمية توفير ضمانات أخرى للحرية تلدود عنها وتحميها من سهولة الاعتداء عليها وتقييدها . وقد اختلفت النظم السياسية اختلافا كبيرا فى شأن ما يوضع من هذه الضمانات :

١١) أما النظام الانجليزى فهو نظام فريد فى هذا المجال لأنه وان كان يعتبر الحرية ركنا أساسيا فى نظامه السياسى ، الا انه يعول كثيرا على تقاليد التاريخىة الراسخة فى الحرية ، وعلى تربية الشعب الحرة . فعوضا عن التنظيم القانونى لضمانات الحرية ، يجعل النظام الانجليزى من ايمان الشعب حارسا على حرياته .. وهو بذلك يؤكد أن حماية الحريات مردها فى نهاية الامر ايمان الشعب نفسه واصراره على أن يكون حرا ... ومع ذلك فانه يستحيل أن يطلب من نظم الحكم أن تقتدى بالنظام

ضمان دستوري - هو وضع الحريات وضعا دستوريا يجعلها بمنأى عن العدوان عليها من أية سلطة من السلطات .

وضمان فني - هو تطلب أسلوب خاص في تنظيم الحريات .

وضمان جنائي - هو كفالة حماية جنائية للحريات ، بفرض عقوبات صارمة على المساس بالحريات ، وذلك بالارتفاع بدرجة الاخلال الى مرتبة الجناية ، مع كفالة سهولة الادعاء باجازه التحريك المباشر للدعوى في الجنايات .

واخيرا ضمان خلقى - هو مداومة يقظة الشعب وتنبيهه الى حرياته ..

واذا كانت وسائل كفالة الحريات في ذاتها لا تثير اعتراضات جوهرية ، فان الضمانات القانونية للنظام الديمقراطي نفسه قد اثارت وتثير كثيرا من الجدل في وقت عدل فيه قضاؤنا الادارى عن معظم موافقه بالنسبة لهذه الضمانات ..

فقضاء المحكمة الادارية العليا يمثل بدون شك تراجعا صارخا عن كثير من المبادئ المستقرة فالمحكمة العليا وان اُبقت نظريا على مبدأ الرقابة على دستورية القوانين ، الا ان ما اوردته من قيود واستثناءات لا يبقى من المبدأ شيئا يذكر . على انه وان كان قضاؤنا الادارى في مرحلته الراهنة قد تراجع عن كثير من المبادئ المستقرة مبقيا على بعضها من الناحية الشكلية فحسب - الا ان نظامنا القانونى بقى قائما - من الناحية النظرية على الأقل - على اصول مسلمة هي : مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء والرقابة على تصرفات السلطة العامة ادارية كانت او تشريعية .. واذا كان تراجع قضاؤنا الادارى عن المكاسب القانونية للديمقراطية أمرا محزنا حقا ، الا ان ما يدعو الى حزن أعمق ما نطالعه من وقت غير قصير في الصحف والمجلات تعبيراً عن اتجاه واضح في مناصبة العداء لما يسمى بالأفكار التقليدية .. ومن قبيل ذلك مهاجمة مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة على دستورية القوانين والدعوة الى انشاء ما يسمى بالقضاء الشعبى والى تحليل القضاء من كل قيد قانونى !!

القانون الكبرى - ذات الطبيعة السياسية - التى تهيمن على التنظيم السياسى للسلطة وهذه المبادئ هي :

مبدأ سيادة القانون .

مبدأ الفصل بين السلطات .

مبدأ استقلال القضاء .

مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الادارة وقراراتها .

مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

اما مبدأ سيادة القانون : فيعنى فى أبسط صورته خضوع كافة السلطات واعلاها لحكم التنظيم القانونى القائم وقد يكون الدستور أو مبادئ عليا تهيمن عليه هو قمة هذا التنظيم .

ومبدأ الفصل بين السلطات : يستهدف الحيولة بين تركيز كافة السلطات فى يد أو جهة واحدة .

ومبدأ استقلال القضاء : هو المظهر الفعلى لسيادة حكم القانون وارتفاعه الى ما فوق حكم القوة ، سواء حاولت السلطة التنفيذية عن طريق قراراتها ، أو السلطة التشريعية عن طريق ما تصدره من قوانين ، ممارسة سياسة القوة .. ولا سبيل الى رد القوة التنفيذية أو التشريعية والزامها حدود الدستور الا عن طريق رقابة قضائية على قرارات الادارة والتشريعات .

اى أن مبدأ استقلال القضاء يتحلل فى الواقع الى ضمانين كبيرين :

اولهما - ضمان وجود هيئة قضائية مستقلة تقف على قدم المساواة مع كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ثانيهما - تخويل هذا القضاء المستقل سلطة أساسية هي الرقابة على تصرفات السلطة العامة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية : ونغنى بذلك الرقابة على دستورية القوانين وكذلك اخضاع جهة الادارة لرقابة قانونية صارمة وذلك بتأكيد حق القضاء فى إلغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون ولا سيما ما اتصل منها بالحريات .

اما كفالة الحريات فى ذاتها فان ثمت سببلا عديدة فى هذا الشأن منها :



كما وان في الميثاق تأكيداً للحريات السياسية كحقوق فردية على نحو يناهض التصوير السوفيتي الجماعي للحرية .

وفي الميثاق فقرات واضحة وقاطعة تندد بتركيز السلطة وبالتالي تؤثم وحدة السلطة ودكتاتورية البروليتاريا .

نعود فنقول ، ان الاستناد الى الميثاق قد يكون مبرراً « كافياً » لرفض الدعوة الفرية التي تتردد اليوم لهدم كل اصولنا القانونية ، غير اننا لا نرى ذلك كافياً لمواجهة مثل هذه الدعوة ، لايماننا ان كل مبدأ - ولا يستثنى من ذلك أى مبدأ يتضمنه الميثاق قابل للمناقشة وليست هناك مبادئ مقدسة تستعصى على الجدل . . فسيبيلنا اذن الى الدفاع عما نعتقد الحق هو سبيل الاقناع بسلامة ما ندافع عنه وفساد الدعوات المضادة . . وهو ما نحاول ان نقدمه فيما يلى .

ولقد رأينا ان نبداً - في بحث تمهيدى - بمبدأ سيادة القانون لا لأنه فحسب المدخل الطبيعى لاي نظام يمكن ان تقوم فيه للحرية قائمة ، وانما كذلك لأن فكرة الضمانات نفسها تجد جذورها كلها في التنظيم القانونى الذى يقيد أساساً سلطة الحكم . . وهذا هو السبب فيما استهدف له مبدأ سيادة القانون من هجوم عنيف ومركز بوصفه الأساس الذى ترتكز عليه الأفكار الديمقراطية التقليدية : كمبدأ الفصل بين السلطات ، واستقلال القضاء ، والرقابة القضائية على تصرفات السلطة العامة وهى الضمانات القانونية للنظام الديمقراطى التى تناولناها بشئ من التفصيل في المبحث الأول . اما ضمانات الحريات ذاتها - كوضع الحريات الدستورية ، وتطلب أدوات معينة لتنظيمها ، وكفالة جواهرها ، وحمايتها جنائياً فقد تناولناها في المبحث الثانى الذى ختمناه بتأكيد أن الضمان الأخير للحرية . هو ايمان الشعب نفسه بالحرية .

وقد تم هذا الهجوم الواسع استناداً الى الثورة أو بحجة القضاء على الاستغلال عن طريق نظرية ثورية في القانون تهدم البنيان القانونى « القديم » بكافة طوابقه ، وكأنما « الثورة » لا تألف مع أى قانون ، وكان التنكر للاستغلال يعنى كذلك التنكر للأفكار الأصلية في الحرية وكرامة الانسان ! وقد يكون حماس الشباب - ولا أقول اندفاعه - مسئولاً عن الخلط بين نظرية ثورية أصلية للقانون وبين أفكار انقلابية مدمرة . ( منقولة عن مجتمعات تقوم بيننا وبينها هوة في التاريخ والفكر والتطبيق ) ليس فيها شئ من أصالة الثورية البناءة ، وان كانت تتوارى وراء ما يسمى نظرية اشتراكية القانون . . فيبقى أن نحدد تحديداً واضحاً وقاطعاً موقف الاشتراكية من هذه المبادئ التقليدية ، وان نضع في اعتبارنا انه اذا كان من المفيد في مرحلتنا الراهنة أن نرجع الى تجارب الدول الاشتراكية للاستفادة منها ، إلا انه من غير المعقول أن نجعل من نظامنا القانونى نسخة مكررة من النظام السوفيتى أو من نظام آخر على غرارهِ ، على الرغم من قيامه على فلسفة سياسة في الدولة والقانون تباير فلسفتنا وتقاليدنا السياسية . .

وقد كان يمكن أن يقال دفاعاً عن هذا الموقف الذى نتخذه اتفاقه مع الميثاق الوطنى الذى أعلن دليلاً للعمل الثورى والاشتراكى في المرحلة الراهنة والاطار لاي تنظيم دستورى يزمع اصداره . . ففى الميثاق - بدون شك - تأكيد للمبادئ التى تهاجم اليوم باسم نظرية ثورية أو اشتراكية في القانون :

ففيه تأكيد لسيادة القانون والحريات على نحو يناهض التصوير السوفيتى للقانون على انه مجرد أداة من أدوات الاكراه وأن مصيره الدبول مع سلطة الدولة ذاتها .

## بحث تمهيدى

### بين سيادة القانون والشرعية الاشتراكية

بعض الأصوات الآن بالدات بتقنين الاوضاع  
الراهنه (٢) .

فالفتره التى نواجهها اليوم فترة من أخطر  
واخرج فترات تطورنا ونضالنا ، وأن فترة مثل هذه  
لا تخضع للمقاييس العادية التى تعودناها طول  
حياتنا الثورية ، أن لها مقاييسها ومعاييرها الخاصة  
والأشد حسما وقوة (٣) .

وأشار بعض الكتاب الى أن الجماهير تشهد منذ  
النكسة تحركات مريبة للطبقات المستغلة السابقة  
وتشعر بالحاجة الملحة الى ضمانات ضدها . . .  
وأن العدوان الامبريالى الصهيونى قد حرك - وكان  
لا بد أن يكون ذلك متوقعا - شهوة العناصر الرجعية  
فى الداخل لتنتكس بالثورة انتكاسا سلميا ، وذلك  
عن طريق المناداة بالمراجعة الكاملة للوضع الثورى  
فى اتجاه ليبرالى يعبر عنه بأشكال مختلفة . . . وإذا  
سلمنا . . . ( بأن ) هدف العدوان فى حقيقة الأمر كان  
تصفية الثورة الاجتماعية . . . ( فان ) العدوان اكتفى  
بما حدث فى ٩ يونيو تاركا للرجعية الداخلية  
استكمال تصفية الثورة بطريقة سلمية . . . ذلك أن  
تصفية الثورة الاشتراكية مسألة تساهم فيها  
الرجعية الداخلية المتربصة لتستكمل أهداف  
العدوان الامبريالى الصهيونى (٤) .

❶ وإذا كان بعض الكتاب يهاجمون الدعوة الى  
تقنين الثورة بسبب الظروف الاستثنائية التى تمر  
بها البلاد الآن ، فان معظم الكتاب يهاجمونها لأنها

(٢) الاستاذ صلاح حافظ - مرخصة انزواج لا سيحة  
حرب - روزاليوسف ٢١ أغسطس ١٩٦٧ .

(٣) الاستاذ حسين عبد الرزاق - مناقشة موضوعية -  
الجمهورية ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٧ .

(٤) مقال الاستاذ حسين عبد الرزاق مناقشة موضوعية  
الجمهورية ١٩٦٧/٨/٢١ .

### الدعوة الى تقنين الثورة كصورة لسيادة القانون :

بعد العدوان القادر المبين على الأمة العربية ،  
وفى مراجعة لأسباب النكبة ولأسباب النهوض منها  
والتغلب عليها ، طالب رئيس تحرير الأهرام بالحد  
من الاجراءات الاستثنائية تحت شعار « تقنين  
الثورة » وب تأكيد استقلال الأجهزة الحيوية لسيادة  
القانون والفكر والرأى - وهى مجلس الدولة  
والجامعة والصحافة . . . وقد أثارت هذه الدعوة  
أقلما عديدة رأت فيها دعوة الى تصفية الثورة  
الاجتماعية أو تقييدها ، ولهذا هبت تندد بالدعوة  
الى سيادة القانون ، وأن كان المهاجمون للدعوة الى  
سيادة القانون قد أخذوا بتبريرات مختلفة فى هذا  
الشان .

❷ فأشار بعضهم الى الظروف الاستثنائية المحيطة  
بنا ، وأنه من السفه الدعوة الى تقنين الثورة ، ذلك  
أن تقنين الثورة وإن كان أكثر من مبدأ أساسى من  
مبادئ الميثاق ولكن وضعه كخطوة هامة ومعالجة  
للمدى القريب ، وفى ظروف يحتل فيها العدو جزءا  
من أرض الوطن ويتهيا الشعب لتصفية عدوانه . .  
بينما فلول الرجعية تتربص وتنتظر . . يصبح  
خطرا على الثورة ، بل على مقتضيات النضال  
الثورى نفسه لتحقيق النصر (١) . ويقول كاتب  
ثان : « أن التقنين يأتى فى ظروف عادية ولا تاتى  
الدعوة اليه فى ظروف معركة ضد الاستعمار . . أن  
ظروف المعركة تفرض حتما اجراءات طوارئ تخدم  
حرية العمل الثورى ولا تكون قيда عليه . . ولذلك  
ففى ظروف المعركة التى تخوضها امتنا العربية  
تصبح كل دعوة الى التقنين قيدا على حرية العمل  
الثورى ، وسيظل الناس يتساءلون لماذا ترتفع

(١) الاستاذ سامى داود - ممتنى ٩ يونيو عند الجماهير  
الجمهورية أغسطس ١٩٦٧ .



المجتمع ستكون قديرة على أن تحدث الثورة في القانون بتمامه فتفرضه كما فرضت نفسها (٢) .

وليست العدالة المنشودة هي العدالة المفترضة - مثلما كانت العدالة في قانوننا الحالي - وإنما هي العدالة الاجتماعية .. عدالة الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أي العدالة الاشتراكية . وهي ليست إلا التشريع الاشتراكي يطبقه قضاء تقدمي يحمي الاقتصاد الاشتراكي ويصون الملكية الشعبية ويحفظ الشعب للدفاع عنها وعن القيم الاجتماعية التي تنهاى إليها عقيدتها (٤) .

غير أن أصواتا أخرى ارتفعت منددة بسيادة القانون كأمر يكفل الأمان والاستقرار في أوضاع الناس جميعا . وبدلا من سيادة القانون قامت الدعوة إلى سيادة الجماهير العاملة « أو ما أسمى » مشروعية العمل الثوري !

فلقد ذهب بعض الكتاب إلى أن تأكيد سيادة واستقلال الجماهير العاملة والفلاحين والذين يمثلون مع عمال التراحيل الغالبية العظمى لسكان الريف واشتراكيهم في المسؤولية بشكل حقيقى وفعال هو تطوير وتدعيم الديمقراطية والاشتراكية (٥) .

وذهب كتاب آخرون إلى اعتبار أساليب القهر - حتى ولو لم ينظمها قانون - أمر طبيعى بل ويأتلف مع الشرعية الاشتراكية .. نذكر على سبيل المثال ما ذكره كاتب بقوله : « فثورتنا الاشتراكية ، وإن تكن قد اتخذت الموقف العلمى من أعدائها ، وجعلت منهجها هو تصفية الطبقة المستغلة دون تصفية أفرادها ، إلا أنها قد احتفظت لنفسها بمشروعية عملها الثورى ضد أعدائها - فاتخذت من إجراءات العزل السياسى والحراسة وما إليها ما يمكنها من قطع الطريق - بنص الميثاق - على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التي حكمت وتحكمت من المراكز الطبقيّة الممتازة » .. وهو ما أكدته كاتب آخر بقوله أن أى محاولة نحو إتاحة حرية الحركة لكبار الملاك والطفيليين وتصفية الإجراءات الثورية التي فرضها الشعب على تلك

لا تتفق جوهرها مع طبيعة الثورة ، وما تتطلبه من حماية للنظام الثورى .. والقلة النادرة من الكتاب رأت أن سيادة القانون أمر تملّيه الاشتراكية ، وإن كانت قد قيدت سيادة القانون بما يسمى نظرية ثورية للقانون تستلهم مبادئها الجديدة من الميثاق .

فلقد قيل أن سيادة القانون في مجتمع اشتراكي بوصفها كفاية وعدلا « ولا عدل إلا بالقانون » .. غير أنه لا يؤخذ بالقانون على علته وإنما يؤخذ به في ضوء نظرية جديدة للقانون تضع في الاعتبار الثورة الاجتماعية القائمة ، فالثورة الاشتراكية قد جعلت التشريع وسيلتها لتطوير المجتمع وتحويله ، وبهذا أصبحت الثورة والقانون في مكان واحد : من واد واحد وأول أثر لذلك أن يعمل رجال القانون عمل الثوار .. لا عمل المنفذين ولا المطبقين وإنما عمل المسؤولين عن الدفع الثوري للاستمرار نحو التقدم بابتكار المبادئ الجديدة واقتحام الميادين الجديدة (١) .

ولا يكفي أن يتصرف رجال القانون تصرف الثوار وإنما يجب أن يصدرُوا في تصرفهم عن نظرية ثورية للقانون :

« فاليوم حل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالى ، فحق على المجتمع أن يضع لنفسه قانونا اشتراكيا يتضمن مفاهيم الاشتراكية ويحميها ويلزم الناس بها ، ولم يعد ممكنا أن نبقى ذلك الأصل العتيق الذي زالت أسباب وجوده بقيام المجتمع الجديد ، بل المطلوب الآن وضع قانون اشتراكي صريح متكامل ، أما الاكتفاء بتعديل نصوص القانون الحالي فمعناه محاولة لابقاء قانون لم يعد يطابق عصره .. المطلوب إذن نظرية عامة جديدة في القانون .. لأن المجتمع الجديد بتمامه قد قام على نظرية جديدة في الاقتصاد والاجتماع والديمقراطية .

نضع نظريتنا العامة للقانون على أساس أنها نظريتنا نحن .. وليست نظرية دولة أخرى نستوردها أو نساأس بها (٢) .

وأنه كما أحرزت الثورة انتصاراتها الكبرى في

(١) الأستاذ عبد الحليم الجندي رئيس إدارة قضايا الحكومة في مؤلفه « تطوير التشريعات وفقا للميثاق والدستور » نبذة ١٩٥ ص ١٩٢ .

(٢) المصدر السابق نبذة ٢٨ ص ٤١ .

(٣) المصدر السابق نبذة ١٥ ص ١٤ .

(٤) المصدر السابق نبذة ٢١ ص ١٨ و ١٩ .

(٥) مقال للاستاذ فتحي عبد الفتاح عن الديمقراطية في حديث اليوم الجمهورية ١٥/٨/١٩٦٧ .

تشكو منه الطبقات التي ضربت الثورة مصالحها ،  
ويجعل نقطة البدء توفير ضمانات قانونية تقيّد  
تصرفات السلطة الاشتراكية ضد الذين تخاصمهم  
أو يخاصمونها . . . »

ورأى السكاتب انه من حق الناس عندئذ أن  
يقلقوا لسببين :

الاول - ان تجربتهم مع الديمقراطية القديمة  
اثبتت انها ديمقراطية طبقة الاثنياء وحدهم . . .  
في ظلها يفوزون وداخل اسوارها ينفردون بالسلطان .

الثاني - ان الحاج الاهرام على تأكيد صور  
الديمقراطية القديمة ، ورد كافة القضايا الى القانون  
وحده معناه دعوة الجماهير الى أن تخوض المباراة  
القادمة مع الرجعيين على أرضهم وبسلاحهم ! لأن  
الجماهير تشعر أن هذه المباراة قادمة لا شك فيها ،  
وترى من تبجح الرجعيين منذ النكسة ما يؤكد ذلك .  
. . فقد كان طبيعيا أن تقلق بل كان من واجبها أن  
تقلق ! وهذا القلق في حد ذاته علامة صحة ودليل  
على وعي هذا الشعب بالمعنى الجديد للديمقراطية  
وتشربه له ، واصراره عليه ، فالحقوق الجديدة التي  
يمارسها من خلال الأجهزة السياسية الشعبية هي  
الديمقراطية ، والعمل السياسي هو سلاحه لحمايتها  
وتطورها ، أما صور الديمقراطية القديمة والأسلحة  
القانونية التي تحميها فهذه قد يوافق عليها ولكنها  
ليست قضيتها التي يتبناها « (١) » .

ورأى كتاب آخرون ان سيادة القانون تتعارض  
مع الثورة والنظام الثوري حتى لقد اتهم أحد الكتاب  
رئيس تحرير الاهرام بانه البلبلة في دوائر الرأي  
العام العربي كله حول مستقبل الثورة والمركة -  
وقال : « ان الثورة العربية تقف أمام لحظة تاريخية  
حاسمة لحظة يتقرر فيها مستقبل الثورة الاشتراكية  
ومستقبل المركة مع أعداء الثورة ، فنحن يجب ألا  
ننسى أبدا أن المركة تدور قبل كل شيء وبعد كل  
شيء لتحديد مستقبل الثورة الاشتراكية » . .  
« . . وفي بعض هذه المقالات - شئنا أو لم نشأ -  
دعوة الى تصفية الثورة الاجتماعية وان اتخذت  
شكل المطالبة بتقنين الوضع الراهن ، وبصراحة  
فالقضية المطروحة الآن على وجه التحديد هي

العناصر المعادية له هو اعتداء خطير على ديمقراطية  
الشعب » .

وقد هوجمت المطالبة القوية التي ترددت عقب  
مأساتنا - بتوسيع الحرية ونعميقها بانهاء التدابير  
الاستثنائية - هوجمت على أنها دعوة بورجوازية . .  
فلقد قال أحد الصحفيين : « فمطالبة الجماهير  
بالحرية وبأوسع أشكال الحرية واعمقها تتحول عند  
بعض أصحاب الرأي الى مطالبة بتصفية اجراءات  
الحراسة وبحرمان الجماهير من الجسم الثوري  
الذي تفجر من جرائم الاقطاعيين في كمشيش وغيرها  
وكان الثورة الاجتماعية قد تمت او توقفت ، وكان  
الجماهير التي هتفت يومي ٩ و ١٠ يونيو كانت تتحرك  
من أجل شل قوة الثورة على تصفية كل الطبقات  
والاوضاع الاستغلالية ، هذه القدرة التي لا يمكن  
أن توفرها ديمقراطية بورجوازية زائفة ، وانها تتحقق  
عن طريق الديمقراطية الاشتراكية ، ان الحرية كل  
الحرية للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب (١) . »

● وانطلاقا من مفهوم جديد للديمقراطية هوجم مبدأ  
سيادة القانون هجوما عنيفا حتى لقد ربط بعض  
الكتاب بين الدعوة الى تأكيد سيادة القانون وبين  
حماية الطبقة المستغلة التي قيل انها تحاول  
الانقضاء على نظام الحكم ! فقال محرر بمجلة  
روز اليوسف تعقيبا على دعوة رئيس تحرير الاهرام :

« . . عند ما بدأ الاهرام يناقش قضية تطوير  
الديمقراطية كان الجديد الذي ( اضافته الثورة  
الديمقراطية ) هو ما تتوقع الجماهير أن يطالب  
بحمايته . . لا البرلمان ولا مجلس الدولة ولا غير ذلك  
مما كان موجودا قبل الثورة ( ١٩ ) وكانت الجماهير  
تنتظر أن يكون محور الحديث هو التنظيم السياسي  
القائد « مثلا » باعتبار أن هذا التنظيم هو الحلقة  
المفقودة في سلسلة الأجهزة التي يمارس الشعب من  
خلالها الديمقراطية وأن الافتقار اليه يضعف فاعلية  
السلطة الشعبية ويفتح ثغرات تتسلل منها القوى  
الرجعية لتعرق هذه السلطة أو تتغاب عليها .

ولكن الاهرام بدلا من ذلك انصرف الى التفكير في  
صور الديمقراطية السابقة على الثورة ( ١٩ ) واعتبر  
حمايتها نقطة البدء في التطور الديمقراطي المنشود  
. . وحاء رئيس تحرير الاهرام بطرح قضية  
الديمقراطية وتطورها ، فاذا به يركز الضوء على ما

(٢) روزاليوسف العدد ٢٠٤٥ في ٢١/٨/١٩٦٧ نقسب  
بمنوان : ضربة الزعاج لا مريحة حرب - بقلم الاستاذ صلاح  
جانت .

(١) مقال للاستاذ سامي داود من « الجبهة الداخلية وم  
تكون ومعمار ثورتها » الجمهورية ١٧/٨/١٩٦٧ .



ذاتية على مسار الحركة الثورية .. وذلك ضار بها معرقل لها ... »

❶ ويؤكد كاتب آخر أن سيادة القانون وحماية الثورة هما وجهان لعملة واحدة ، وكأنما لا تكون حماية النظام الا بتصرفات مناهضة للقانون العام ولو كان هذا القانون الذى يراد اهداره هو القانون الذى وضعه النظام الثورى نفسه أو اقره .. فيؤكد أن الهدف اليوم هو حماية الثورة الاشتراكية وضمان استمرارها وفعاليتها واندفاعها بكل قوتها ، وأن هذا لا يتأتى اذا اتخذنا لها مفاهيم غير مفاهيمها أو فرضنا عليها قيودا تعوق قدرتها على الاندفاع ، أو استعزنا لها شعارات غريبة عنها .. ويرى من هذا القبيل : « ما قيل من ضرورة التقنين والامتناع عن الاجراءات التى تقتضيها عملية التحول الاجتماعى واستبدالها بقواعد مقررة واجراءات مرسومة بكل حساب حتى تصبح كل عقوبة على أساس قانون ، انهاء لامكانية الفصل أو القبض أو الحراسة .. ويقول الكاتب ان جماهير شعبنا اشفقت يوم أعلنت قرارات رفع الحراسة عن بعض من فرضت عليهم ( ١٤ ) أن يكون فى هذا ما يشير - ولو من بعيد - الى أى تراجع فى طريق الثورة الاشتراكية .

وهذا بالطبع لم يكن فيه ما يشير الى هذا اذا رجعنا الى طبيعة هذه الثورة فى انسانياتها ، وتاريخها الطويل فى التحرج من اتخاذ أى إجراء أو الاستمرار فى أى إجراء لا توجبها الضرورة القصوى .. » ويمضى الكاتب قائلا : « ولو أن جماهير الشعب تركت لقبضيتها غداة كمشيش .. لما تمتع الكثيرون اليوم من الحياة فى ظل الحراسة .. لا وهى مرفوعة عنهم .. وبالإضافة الى هذا فإن الالتزام بعدم توقيع عقوبة ، الا على أساس قانون وقواعد مقررة مسبقة معناه اليوم - بكل بساطة - العفو عن معظم ما قد سلف .. مادام قد سلف فى غيبة القانون الثورى والقواعد المقررة . ولم يكن هذا مطلب الجماهير .. لم تكن تطلب تقرير الحساب عما قد يقع .. ولكنها كانت - بالتأكيد - تطالب بالحساب على ما يكون قد وقع بالفعل » . (١٥)

وانطلاقا من هذا التحديد تقاوم أية تصفية للاجراءات الاستثنائية لأنها تصور متعارضة مع

التمسك بالثورة أو الانتكاس بها .. » ويصل الكاتب الى هذه النتيجة من الدعوة الى استقلال بعض الأجهزة فى الدولة : « فأبعاد التقنين التى طرحت كرفع الحراسة واستقلال مجلس الدولة أو استقلال الجامعة هنا يعنى الاستقلال عن المخطط الاشتراكي للدولة الذى هو العمود الفقري لثورتنا ، وسيجربنا منطق الاستقلال هذا حتما - عاجلا أو آجلا - الى مناقشة استقلال الصناعة والتجارة .. وفى النهاية تصفية الثورة الاشتراكية وسواء شاء اصحاب هذه الدعوة أو لم يشاءوا فإن دعوة الاستقلال فى مضمونها من ناحية وفى توقيتها من ناحية أخرى وهو الأخطر - يجر الثورة جرا الى مواقع انتكاسية - وستقف جماهير شعبنا العظيم وستقف القيادة الثورية بكل حسم فى مواجهة هذا التيار ادراكا منها لخطورة ما يمكن أن ينتهى اليه .. والحقيقة أن حسم هذه القضية سيتوقف على أسلوب العمل الثورى فى المرحلة الراهنة فالاحتفاظ بجماهيرية الثورة ( ١٤ ) والارتباط العضوى بين القيادة والجماهير هما الدرع الحقيقى أمام تصفية الثورة ، أما انعزال الثورة والقائما فى يد الحكماء فإنه يعرضها الى أن تسقط فى قبضة اليمين لتصفيتها »

ويوضح نفس الكاتب فى مقال تال ما الذى يعنيه بجماهيرية الثورة فيقول :

« أن استمرار الثورة هو وسيلة الحفاظ عليها .. فالجمود يعنى الردة .. واستمرار الثورة يعنى استمرار المعركة لازالة آثار العدوان على الثورة ، والثورة لا يمكن أن تستمر فى فراغ .. ذلك يقتلها .. والثورة لا يمكن لشجرتها أن تردهر الا اذا امتدت جذورها عميقة فى تربتها الحقيقية .. فى الجماهير الشعبية .. صاحبة الثورة .. وذلك هو أهم قانون من القوانين الموضوعية للحركة .. جماهيرية الثورة .. ذلك هو القانون الذى يجب اعلاؤه .. ذلك هو الشعار الذى يستجيب لاحتياجات هذه المرحلة من العمل الثورى .. والذى يتفق مع الحقائق الموضوعية للموقف .. ومع القوانين الموضوعية للحركة ، ذلك هو الشعار الذى يجب أن يعطى الصياغة القانونية والتشريعية ، وإى حديث عن التقنين يجب أن يدور حول كيفية تقنين هذا الشعار .. ثم وضعه فى التطبيق .. بذلك يكون الحديث عن التقنين حديثا صحيحا فى صالح الثورة .. وبغير ذلك يكون محاولة تعسفية لفرض تصورات

(١٥) مقال للاستاذ حسين عبد الرزاق - الجمهورية

لا تتقن الجماهير اللعب به ، وهو من جهة أخرى لا يصلح لتوفير ضمانات ضد الطبقات المستغلة .

فالقانون سيف لا تتقن الجماهير اللعب به ، وحين يكون الاحتكام له وحده فلا مفر في كل مبارزة من أن تفقد ( الجماهير ) حقاً من حقوقها ، وموقعاً من مواقعها . ( !! ) ويكفى أن نتذكر أنه في ظل القانون وبمساهمة أجهزته قتل نبلاء عائلة الفقى شهداء الفلاحين في كمشيش ، وعندما سقط عرشهم لم يكن ذلك بفضل محكمة أو وكيل نيابة ، وإنما بفضل ما وجهته الثورة الى أفقيتهم الفليضة ( ١٤ ) ومن أجل هذا جاء الحاح الأهرام على تأكيد صور الديمقراطية القديمة ، ورد كافة القضايا الى القانون وحده بمثابة دعوة الى الجماهير أن تخوض المبارزة القادمة مع الرجعيين على أرضهم وبسلاحهم .

وليس القانون فحسب سيفاً لا تتقن اللعب به ، وإنما هو كذلك غير صالح بذاته لتوفير ضمانات ضد الطبقات المستغلة - :

« فالجماهير تعلم بالتجربة أن هذه الضمانات ليست من الطراز الذي يكفله قانون .. لأنها تطبها ضد ألوان من العدوان لا يصلح لضبطها وكلاء النيابة أو رجال القضاء » ؟ ! ويضرب الكاتب أمثلة على ذلك فيقول :

« ماذا يجدى القانون مثلاً ضد المدير الذي يعطل بحسب حق العاملين في ممارسة العمل السياسى والنقابى ، ويضطهد بسلطته الادارية كل من يشارك فيها ؟ » .

« ماذا يجدى القانون في المؤسسات التى يختار مديريها بنفسه اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى ويفرض على الاعضاء المنتخبين في مجلس الإدارة أن يكونوا كالمقاعد الجالسين عليها سواء بسواء ؟ »

« ان هذه الألوان من العدوان على الديمقراطية لا يجدى معها قانون ، لأن الطرف المعتدى عليه يفضل عادة أن يأكل خبره بالصمت وبالرضوخ .. ومع ذلك فهو - من وجهة نظر الجماهير - أخطر صور العدوان على الديمقراطية في بلادنا ، لأنها تعطل مساهمة العاملين المنظمة في توجيه السلطة وتخطيط المستقبل معها أو مناقشة أخطائها ومشاركتها مسئولية العمل اليومي في كل مجال ،

مطلب الشعب في تصفية الزيد من الامتيازات الطبقيّة :

فالمطالبة بتصفية اجراءات الحراسة تصور على انها اعادة الامتيازات القديمة الى اصحابها ، وما قيل عن الموضوعين تحت الحراسة من انهم تحولوا الى اشباح هائلة في المجتمع المصرى كالارواح الملعونة لا تستقر على قرار .. هو تصوير مأساوى فصيح ، وان كان تصويراً مضللاً غير صحيح لأن الحراسات لم تسلب السادة المحروسين حق العيش بكرامة .. ولم تحرمهم من فرص العمل والكسب الشريف » وأن المطالبة لهم بالمزيد من المعاملة الانسانية لا يمكن أن يفهم الا على اساس انه دعوة لأن يكفل لهم من جديد مستوى معيشتهم القديم الذى كان يتحقق من عرق ودماء الفلاحين !

وقيل من المطالبة بالضمانات ضد الفصل من الخدمة عن طريق اجراءات التطهير ، قيل ان هذه المطالبة لا تبتغى « صالح جميع العاملين وانما تستهدف اسباغ الحصانة على طائفة معينة تتعرض للفصل بسبب الانحراف أو الاستغلال ! واعتبرت المطالبة بأن يكون القانون غطاء للمفصولين في وقت اغلقت فيه ابواب المشروحات الخاصة بأنها تشويه كريمة لانسائية الاشتراكية وتجميل وتبييض لوجه الرأسمالية البغيض مع تجاهل الاحوال العاملين في ظل سيادة الملكية الفردية .

وقيل عن مطلب تصفية الاجراءات الاستثنائية بأن هؤلاء السادة يريدون وقف عقارب الساعة واعادتها الى الرءاء .. يريدونها ثورة بلا ثورة (١) .

وقبل ذلك قال كاتب آخر « ان الدعوة الى الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وتصفية اجراءات الحراسة التى فرضت على الاقطاعيين ، والمطالبة بمزيد من استقلال الصحافة والجامعة .. قيل ان هذه دعوة ( بصراحة ) الى تصفية الثورة الاجتماعية أو تقييدها » .

❶ غير ان كتاباً آخرين ذهبوا الى ان اهدار « سيادة القانون » لا يجوز ان يكون أمراً استثنائياً بسبب ظروف خاصة تحيط بالوطن ، أو تتعلق بموقف الطبقات المستغلة السابقة ، وإنما الأمر يتصل بعدم صلاحية القانون نفسه .. فهو من جهة سيف

(١) سيادة القانون بين الثورة والثورة المضادة للاستناد احمد نيل الهلالي الحامى الجمهورية ١٩٦٢/١/١٠



طبقى .. ولهذا السبب دعى الراى الى وجوب التمييز بين نوعين من الشرعية وبالتالي بين مفهومين لسيادة القانون :

المفهوم الأول لسيادة القانون - مفهوم بورجوازي يخدم مصالح الطبقات الاستغلالية ويصونها .. ويخدم الثورة المضادة .. فالشرعية البورجوازية خدعة كبرى لانها شرعية صورية تمكن اقلية المجتمع من استغلال الاغلبية ، وتمكن الاقوى اقتصاديا من فرض شروطه على الاضعف . وسيادة القانون بالمفهوم البورجوازي كذبة كبرى ، فهي في كتب الفقه « صيغة فنية للعلاقات » بين الحاكم والمحكوم يلتزم بها الحاكم والمحكوم على حد سواء .

وأما المفهوم الثانى لسيادة القانون - فهو مفهوم اشتراكى يجسد مصالح الشعب العامل ويحمى ثورته ويدعم الثورة الاشتراكية .. ولهذا فان هذا المفهوم الاشتراكى يعنى سيادة القوانين الثورية لا قوانين اصحاب السيادة الرجعيين والاقطاعيين والاحتكاريين .. هكذا يؤكد هذا الراى الطابع الطبقي لسيادة القانون بمفهومها الاشتراكى ، ذلك انه « لا يمكن فصل الشرعية عن المظاهر التشريعية والقضائية والادارية للصراع الطبقي المفتوح في المجتمع » . فالقوانين والتشريعات لاتعدوا ان تكون اساحة تخدم الصراع بين الطبقات .

ويرى اصحاب هذا النظر ان ثمت سبلا محددة لدعم الاشتراكية وتعميقها وتخليصها من الشوائب والسلبيات ، وان الاختلاف حول هذه السبل هو الذى يميز موقف الثورة عن موقف الثورة المضادة من قضية دعم الشرعية وسيادة القانون :

فلمفكرو الثورة المضادة ( والفكر الليبرالى ) يتأثر به بعض الثوريين وخاصة بعض المثقفين ) بحصر شعاراته لتدعيم الشرعية فى الآتى :

- الدعوة المجردة ( ١٩ ) لسيادة القانون .

- المطالبة باطلاق الحرية لجميع الناس .

- المناداة بتوفير الديمقراطية لجميع الناس .

ويقال ان فكر الثورة المضادة يهدف بذلك الى الحفاظ على الصرح القانونى الحالى وهو صرح موروث فى معظمه عن مجتمعات ما قبل الثورة ، وبذلك تنعقد السيادة لقوانين من صنع الدولة

اي انها تعطل جوهر ديمقراطيتنا وكل الجديد الذى اضافته الثورة اليها (١) .

ويوحى هذا المقال الذى يطالب بضمانات غير قانونية ضد ألوان العدوان - ان الطبقات المستغلة السابقة هى المسئولة عى هذه الألوان من العدوان كما لو كانت هى التى عينت رؤساء مجالس أو ادارات الشركات والمؤسسات ! غير ان المثال اليتيم الذى يضربه الكاتب عن « المدير » الطاغية الذى يعطل جوهر الديمقراطية غير منتج فى دلالاته ، لأن هذا المدير لم تعينه الطبقات المستغلة السابقة وانما الدولة الاشتراكية هى التى قامت بتعيينه بعد تحريرات دقيقة ، وهى تستطيع أن تعزله استنادا الى حق قانونى لا شبهة فيه حتى بالنسبة لمفاهيم الديمقراطية الغربية التى يتجههم لها هؤلاء الكتاب !

### نظرية معادة فى الشرعية الاشتراكية

وبجانب هذه الهجمات العديدة على مبدأ سيادة القانون ، قامت محاولة قانونية لتأصيل هذه الهجمات وردھا الى أساس « اشتراكى » وذلك بإبراز التعارض بين مبدأ سيادة القانون كمبدأ بورجوازي وبين مبدأ الشرعية الاشتراكية كفلسفة قانونية للدولة الاشتراكية ! وقد اشار الزميل صاحب هذا الراى الى احتدام الحوار مؤخرا حول علاقة القانون بالثورة وأن المعركة الدائرة ليست وهمية ، وأن الخلافات المثارة ليست مفتعلة ، ونفى أن يكون هناك اتفاق على الجوهر بين أطراف النزاع ، مؤكدا أن مثل هذا القول يتجاهل المضمون الطبقي للخلافات ، ويطمس الخط الفاصل بين نظرة الثورة ونظرة الثورة المضادة الى سيادة القانون ، وأن هذه الخلافات فى حقيقتها طبقية لأنها تقوم بين فكريات ( ١٩ ) مختلفة ، تعبر عن مصالح طبقية مختلفة . وهذا هو السبب فيما انتهى اليه هذا الراى من حيث وجوب التفرقة بين الديمقراطيةين البورجوازية والاشتراكية من جهة ، وسيادتي القانون البورجوازية والاشتراكية من جهة أخرى ، لأن ثم ارتباطا فى وجهة النظر هذه بين الدعوة للديمقراطية البورجوازية ، وبين المفهوم الليبرالى عن سيادة القانون ، ولأن الشرعية ذاتها ذات مضمون

(١) مقال الاستاذ صلاح حافظ - صرخة انزعاج لا صيحة حريد - روثا اليوسفة ١٩٦٧/٨/٣١ .

صنع الثورة ، وانما لا يد وأن يساند القهر والعنف القانون في مهامه . ! وهو ما يعنى أن الشرعية الاشتراكية لا تتسع للفانون فحسب وانما تتسع كذلك للعنف ! وقد قيل في ذلك « ان الشرعية الاشتراكية لا تكتفى بمجرد اصدار التشريعات التورية تم اطلاق الحرية للجميع ، للتعبير واعداء الشعب ، للثورة والتوراة المضادة اكتفاء بهذه التشريعات ، فالاشتراكية لا تبنى بمجرد القوانين ، والاستغلال لا يلغى بمجرد التشريعات ، وتدوين الفوارق بين الطبقات لا يتحقق بمجرد النصوص » وانه حتى عندما تكتمل التوراة التشريعية ويتخلص المجتمع من ركائز التشريعات الهالكة ، ويستبدلها بقوانين تورية اشتراكية ، فان ذلك لا يزيل ايا مخاطر التوراة المضادة ، وتظل نتيجة الصراع الطبقي هي التي تحسم قضية انتصار الاشتراكية » **ويؤكد هذا الراى الطابع الطبقي للشرعية الاشتراكية فيقول :**

« ان الشرعية الاشتراكية لا تخفى طبيعتها الطبقيّة المحددة ، وهي لا تدعى انها تحمى في نفس الوقت وبنفس القدر مصالح المستغلين والمستغلين ، ان الشرعية الاشتراكية ليست شرعية لصالح الجميع . . ولن تكون شرعية لصالح الجميع الا في اليوم الذي يتحقق فيه تدوين الفوارق بين الطبقات . اذ طالما بقيت في المجتمع طبقات اجتماعية ، فان الشرعية الاشتراكية ستبقى في خدمة الاغلبية الساحقة من الشعب وستبقى موجهة ضد الاقلية الضئيلة من الطبقات والفئات المعادية للشعب » .

والامر على خلاف ذلك بالنسبة لسيادة القانون « في نظام بورجوازي » :  
« فالبورجوازية الحاكمة تقوم بتفصيل قوانينها على « مقاس » مصالحها الطبقيّة ثم تضى على هذه القوانين القدسية . . وتظاهر في رياء باحترام القانون . . ولذلك فباسم سيادة القانون نرى الزوج اليوم في الولايات المتحدة يضطهدون ويذبحون ويحرقون احياء » .

وظاهر أن وجهة النظر السابقة لا تكتفى برد النظام القانوني الى اساس اجتماعي وانما هي تدعو الى استخدام هذا النظام كأداة في الصراع الطبقي . . وترتب وجهة النظر السابقة - كما ترتب النظرية السوفيتية للقانون - على هذا المضمون

العثمانية وسلطات الاحتلال البريطاني او حكومات تحالف رأس المال مع الاقطاع ( وهل هناك ما يحول بين سلطة الحكم الاشتراكية والغاء هذه القوانين كلها ؟ )

ويوكل تطبيق هذه القوانين الى قضاء مقيد بأغلال بالية ( وما الذي يحول دون تحطيم هذه الاغلال ؟ ) ومعزول عن العمل السياسي ؟ !

ويعهد بتنفيذ هذه القوانين الى اجهزة ادارية لازالت محكومة - بدرجة او بأخرى - بعقلية ولوائح واساليب الماضي . ( وما الذي يحول بين الحكومة وبين الغاء لوائح واساليب الماضي ؟ ) كل ذلك في غيبة الرقابة الشعبية الفعالة المنظمة التي لا يمكن أن تمارس الا من خلال حزب اشتراكي طليعي (١)

وهذا هو السبب في دعوة البعض الى الأخذ بالفكر الاشتراكي العلمى بوصفه « نقطة البدء في قضية تدعيم الشرعية وسيادة القانون ، وأن الضمانة الأكيدة والوحيدة لتدعيم وتطوير وتعميق الشرعية الاشتراكية هي تحقيق المهام العاجلة الآتية :

ثورة تشريعية شاملة

ثورة قضائية شاملة

ثورة ادارية شاملة

وأخيرا وليس آخرا اقامة الحزب الاشتراكي الطليعي القائد

ذلك أن التركيز على المطالبة بسيادة القانون في ظل الأوضاع التشريعية والقضائية والادارية الحالية وفي غيبة الحزب الاشتراكي الطليعي لن يؤدي الا الى تجميد الثورة ، لأن سيادة القانون في ظل هذه الأوضاع معناه تكبيل الثورة بأغلال تشريعات عهد ما قبل الاستقلال التي صدرت لتخدم علاقات اجتماعية استغلالية لفظها تطورها الثوري ، وبذلك يحول تقنين الثورة الى تكفين للثورة يحشرها في تابوت ضيق ويحصرها من أن تنطلق ثم يحبسها بداخله حتى تختنق . (١)

**الشرعية الاشتراكية تتسع للقانون والعنف الطبقي !**  
ولا يكفي هؤلاء السادة أن يكون التشريع أداة من أدوات الثورة ، وأن يكون التنظيم القانوني كله من (١) سيادة القانون بين الثورة والثورة المضادة بقلم

الاستاذ أحمد نبيل الهلالي - الجمهورية اول سبتمبر ١٩٦٧ .



النقابية بسطر واحد من كتاباتهم الطويلة « (١) .  
سيادة القانون لا تنفى استخدام أساليب القهر مع  
أعداء الشعب :

وإذا كانت الشرعية الاشتراكية تعنى فى نظر  
البعض حرمان أعداء الشعب من الحرية ، فإنه من  
الطبيعى أن تكون سيادة القانون مساوية تماما  
لاستخدام أساليب القهر ! وقد قيل فى ذلك :  
« أنه » حتى عندما تكتمل الثورة التشريعية ..  
ويتخلص المجتمع من ركाम التشريعات البالية ..  
ويستبدلها بقوانين ثورة اشتراكية .. فان ذلك  
لايزيل أليا مخاطر الثورة المضادة .. وتظل نتيجة  
الصراع الطبقي هى التى تحسم قضية انتصار  
الاشتراكية .. الصراع الطبقي بين قوى الشعب  
العامل ذات المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية من  
جهة ، وبين فلول الطبقات المستغلة الجديدة من  
جهة أخرى ، ان هذه الفلول والبراعم ستحاول دائما  
التحايل على القوانين الاشتراكية ، وافراغها من  
المضمون ، وتعطيل تنفيذها وشل فعاليتها وتحديثها  
السافر اذا سنحت الفرصة . لذلك كله فان سيادة  
القانون لا تنفى استخدام أساليب القهر من جانب  
الدولة الاشتراكية . « وفى هذا المجال يوجب  
أصحاب هذا النظر التمييز الدقيق بين الخطأ  
والانحراف وبين الاصدقاء والاعداء ، فلخطأ الصديق  
قانونه الخاص به ، ولانحراف العدو الضرب على أم  
الرأس !

« فالتناقضات بين الشعب وأعداء الشعب  
تناقضات عدائية تحل بأسلوب القهر والارغام فى  
حين ان التناقضات داخل صفوف الشعب العامل  
تناقضات غير عدائية بين الخطأ والصواب تحل  
بأسلوب الاقناع والنقد واعادة التربية وقهر الاعداء  
لا يتناقى مع طبيعة نورتنا البيضاء .. ولايتعارض  
مع التطبيق العربى للاشتراكية القائم على الانتقال  
السلمى للاشتراكية لايعنى التفاضى عن جرائم اعداء  
الثورة او التساهل مع المخربين وعملاء الثورة  
المضادة ( وهل يقر أحد مهما كان ليبراليا التصرف  
الاجرامى ؟ ! ) ، اوعدم المساس بالطبقات الاستغلالية  
( وهل يقر أحد مهما كان مغاليا فى ليبراليته  
الاستغلال ؟ ! ) ، وانما كل ما يعنيه هو تصفية  
امتيازات هذه الطبقات سلميا وبدون حرب أهلية .

الطبقي للشرعية او سيادة القانون أخطر النتائج  
واكثرها خروجاً على المألوف ومن ذلك :

ان الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء  
الشعب .

انه وقد اعتبرت سيادة القانون ذات مضمون  
طبقي ، فإنه لا يتناقض مع هذه السيادة استخدام  
أساليب القهر مع « أعداء » الشعب ..

**الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب :**

وفى الكتابات الكثيرة التى ملأت الصحف تأكيد  
لتفرقة جوهرية بين ما يسمى بالديمقراطية  
البورجوازية الزائفة وبين طريق الديمقراطية  
الاشتراكية وهى تعنى فى نظرهم الحرية كل الحرية  
للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب .

واخذاً بهذا البدا الأخير يكون هناك معنيان  
لسيادة القانون أحدهما أسلوب « القانون » الذى  
يتبع مع الشعب وقوى الشعب .. والآخر أسلوب  
القمع الذى يتبع مع أعداء الشعب .. ويقول أحد  
الزملاء القانونيين فى ذلك : « ولا يختلف اثنان حول  
احتياجنا اليوم الى مزيد من الحرية والديمقراطية »  
ولكن فى حين يطالب الشعب بأن تكون هذه الحرية  
والديمقراطية لقوى الشعب العامل وحدها ، هناك  
من يتباهى بالدفاع عن الحرية لجميع الناس .. ومن  
الغريب بل والمريب أن ترتفع هذه الاصوات فى هذا  
الوقت بالذات لتدافع عن حق أعداء الحرية فى  
الحرية .. متجاهلة العدو الجائم على اراضينا فى  
سيناء ... وأخطار الثورة المضادة .. والحزب  
الرجعى المنظم والموجود .. وغيبة الحزب الاشتراكي  
الطليعى .. ان الدعوة للانراط فى الديمقراطية ..  
هى فى حقيقتها دعوة للتفريط فى الاشتراكية ( فهل  
يعنى ذلك أن الاشتراكية تناقض الديمقراطية ! )  
.. ومطالبة بمنح الحزب الرجعى السرى تأشيرة  
دخول الى الحياة السياسية العلنية .. والمطالبون  
« بالحرية للجميع » لا يقصدون الجميع حقاً ..  
انهم يحصرون تفكيرهم فقط فى الدفاع عن حرية  
الطبقات والفئات التى أضرت بالتحول الاشتراكي،  
ولعل ابلغ دليل على ذلك أن هؤلاء السادة لم يتذكروا  
مرة واحدة - فى سياق دفاعهم الحماسى الطويل  
عن الحرية الخالصة - ملايين الفلاحين والعمال  
الزراعيين فى الريف .. كما لم تحظ الحريات

(١) سيادة القانون بين الثورة والثورة المضادة - بقلم الاستاذ  
احمد نبيل الهلالي - الجمهورية ١٩٦٧/٨/٣١ .

الاجتماعية . وهو ما يعنى - فى الحقيقة - عدم الاعتراف بالتنظيم القانونى القائم ، طالما ان القهر مبدأ يعلو القانون نفسه : !

وهو من جهة ثانية يرى ان اتخاذ تدابير استثنائية فى ظروف محددة لا يتنافى مع الشرعية الاشتراكية لان امثال هذه التدابير تعتبر دفاعا شرعيا عن الثورة . وهو ما يعنى ان التدابير الاستثنائية ليست اصلا وانما هى استثناء تقررره الضرورة ! ولسنا ندرى كيف تكون الاجراءات الاستثنائية المنطوية على معنى قهر الاعداء مبدأ طبيعيا واصلا من اصول الشرعية الاشتراكية وان تكون فى نفس الوقت خروجاً على اصول التنظيم القانونى تمليه الضرورة ؟ ! الا ان يكون هذا الرأى اراد ان يجمع بين النقيضين وان يفيد فى نفس الوقت من الفلسفة السوفيتية ( القائمة على التفسير الطبقي لسيادة القانون ) والفقه الغربى ( عن نظرية الضرورة ) !!

#### التصوير الطبقي للشرعية الاشتراكية

على هذا النحو تتضاءل سيادة القانون بحيث تكون سيادة للعنف وللجراءات والتدابير الاستثنائية ، بل ويحمل التعبير كل نقيض لمعناه بحيث يعتبر القهر اصلا من اصول تنظيم الجماعة لا يقف فحسب على قدم المساواة مع القانون . بل ويعلوه فى المرتبة ! ولقد وجد هذا الشذوذ كله سنده فى تحديد لطبقية الشرعية الاشتراكية بانها جزء من البناء العلوى للمجتمع الذى يعتبر انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه . . ويرتب هذا التصوير خصائص مميزة لهذه الشرعية الاشتراكية :

انها لا يمكن أن تتحقق دفعة واحدة .

وانها تمر بعدة مراحل .

وانها - حتى بعد اكتمالها - يمكن أن تشوبها الشوائب .

#### فالشرعية الاشتراكية لا تتحقق دفعة واحدة . .

« انها لا تولد وتكتمل فى يوم وليلة . . شأنها شأن الاشتراكية التى لا تبنى فى يوم وليلة . وكما ان الفاء استغلال الانسان للانسان نهائيا لا يتحقق بجرة قلم ، فان استكمال جوانب الشرعية الاشتراكية كلية لا يتم بجرة قلم . . فهى لا تتحقق بطريقة آلية وفورية بمجرد التغيير فى طبيعة السلطة من

وقهر الاعداء مبدأ أساسى عند اصحاب هذا الرأى ولا تنال منه الدعوة الى عدم اتباع اساليب غير انسانية مع اعداء الشعب :

« فقهر الاعداء لا يتعارض مع تصحيح ما قد يقع خلال الممارسة من اخطاء ، ولكن تصحيح الاخطاء لا يعنى التخلّى عن قهر العدو وانما يستهدف دعم هذا القهر وتخليصه من كل الشوائب ( ويقصد بذلك عدم جواز استخدام اساليب غير انسانية مع اعداء الشعب . ) ويحذرنا هذا الرأى من الخروج من النطاق المفروض لهذا التصوير الطبقي لسيادة القانون والحرية فيقول : غير انه لا يجوز ان ينقلب النقد والدعوة الى تصحيح الاخطاء الى ترويج للمفاهيم الخاطئة او المنحرفة حول الحرية والديمقراطية والانسانية باسم الشرعية وسيادة القانون لان مثل هذه المفاهيم تخدم موضوعا الثورة المضادة سواء قصد اصحابها ذلك او لم يقصدوا . »

ولا يبرر اصحاب هذا الرأى اسلوب القهر الاشتراكي بالطابع الطبقي للقانون فحسب وانما هم يبررونه بفكرة قانونية « هى فكرة الدفاع الشرعى » فيقال :

« وقد لاتسعف التشريعات القائمة فى بعض الاحيان الثورة فى مواجهة مؤامرات ونشاطات الثورة المضادة . . وقد يتطلب الامر الالتجاء الى بعض الاجراءات الاستثنائية وتخويل الدولة سلطة اتخاذ تدابير استثنائية فى ظروف محددة . . لا يتنافى مع الشرعية الاشتراكية ، لان هذه التدابير تكتسب شرعيتها من حمايتها لمصالح الشعب العامل ، انما تعتبر بمثابة دفاع شرعى عن الثورة . اذ عندما يكون مصير الثورة الاشتراكية فى الميزان ، فان القضية لا تكون قضية احترام سيادة القانون او عدم احترامه ، وانما استمرار سيادة الشعب العامل او الاطاحة بها . »

وظاهر - حتى قبل ان نناقش هذه الافكار

ونردها الى مصادرها - ان هذا الرأى يتأرجح بين تبريرين متناقضين :

فهو من جهة يرى فى « قهر الاعداء » مبدأ أساسيا لا يتعارض مع « سيادة القانون » فى نظره ، وان هذا القهر امر ضرورى ولازم فى المجتمع الاشتراكي الى ان يتم تدويب الفوارق بين الطبقات



فيه . « ولذلك فان ارساء الشرعية الاشتراكية لبس بالمهمة السهلة وتأكيد هذه الشرعية لا يمكن أن يتحقق بقرار . . ان الأمر كله مرهون بظروف موضوعية وذاتية معينة . . وبتوافر ضمانات سياسية وقانونية معينة » .

ثانيهما - الشرعية الاشتراكية حتى بعد اكتمالها لن تكون معصومة من الخطأ اذ يمكن أن يحدث في ظل الاشتراكية قدر أو آخر من انتهاك الاشتراكية ولكن انتهاك الشرعية في ظل المجتمع الاشتراكي هو انحراف عن الاشتراكية وظاهرة مرضية وعرضية يقضى عليها في إطار النظام الاشتراكي بالعودة لانتهاج الخط الاشتراكي السليم . . أما انتهاك الشرعية في ظل المجتمع الرأسمالي فهو سمة أصلية للرأسمالية، وظاهرة طبيعية ودائمة لا يقضى عليها الا بالقضاء على النظام الرأسمالي نفسه « (١) » .

ولسنا في حاجة الى أن نوضح أن النظرية التي قدمنا عناصرها فيما تقدم ليست نظرية جديدة في الشرعية الاشتراكية ، وانما هي نظرية قديمة تردد كتابات ماركسية في هذا الشأن . . وبديهي أن ما يصدق على الاشتراكية الماركسية لا يصدق على غيرها من الاشتراكيات . ولهذا فان بعض كتابنا يظلمون الاشتراكية اذ ينسبون لها الى ديمقراطية تختلف جوهرها عن الديمقراطية البورجوازية ، ففي حين بقرون للديمقراطية البورجوازية التظاهر باحترام أوضاع القانون ، يقرون اهم لديمقراطيتهم الاشتراكية اهدار القانون واعتبار العنف والأساليب الاستثنائية من أصول هذه الديمقراطية . . فلقب قيل مثلاً أن « الحسم الثوري » أي قدرة الثورة على تصفية كل الطبقات والأوضاع الطبقيّة قدرة لا يمكن أن توفرها ديمقراطية بورجوازية زائفة وانما تتحقق فقط عن طريق الديمقراطية الاشتراكية ، أي الحرية كلّ الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب (٢) .

وهذا يعني ان الديمقراطية الاشتراكية - في تصور هؤلاء الكتاب - لا يمكن أن تعني سوى اتخاذ أساليب العنف مع أعداء الشعب . . ! فالحرية ليست حقاً للجميع ، لان الحرية وان كانت حواراً

سلطة رأسمالية الى سلطة اشتراكية لأنها ليست مجرد تعبير عن نوايا الحكام الاشتراكيين أو ارادتهم أو مثلهم العليا . وحتى بعد ما يسمى باكتمال الشرعية الاشتراكية تظل هذه الشرعية في اطراد نموها واذا كانت الشرعية الاشتراكية ظاهرة نامية باطراد ، لذلك فان هذه الشرعية شأنها شأن الثورة الاشتراكية يجب أن تظل في نمو وتطور ودعم وتعميق مستمر !

وتمت مرحلتان أساسيتان للشرعية الاشتراكية، فكما أن بناء الاشتراكية يتطلب اجتياز مراحل انتقالية محددة . . فان ارساء الشرعية الاشتراكية واكتمالها يحتاج أيضاً الى مراحل . . غير أن تمت مرحلتين أساسيتين في هذا الشأن ، هما مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ومرحلة تحقيق الاشتراكية ذاتها :

١- ففي مرحلة الانتقال الى الاشتراكية - تتسم الشرعية الاشتراكية بالطابع الانتقالي بمعنى أنها تكف عن كونها شرعية بورجوازية ولكنها في الوقت ذاته لا ترقى الى مرتبة الشرعية المكتملة . . انها شرعية اشتراكية في طور التكوين . . وهي في هذا الطور « تظل محكومة بالتناقضات بين الاطار القانوني القديم الذي يتداعى . . والاطار القانوني الجديد الذي يتنامى من جهة . . وبالصراع الطبقي بين قوى المجتمع القديم وبين القوى ذات المصلحة الحقيقية في بناء المجتمع الجديد من جهة أخرى . . وبالتناقضات الناشئة عن استمرار العادات والتقاليد والقيم وطرق التفكير البورجوازية الموروثة عن المجتمع الرأسمالي من جهة ثالثة - ولذلك تبقى الشرعية الاشتراكية قبل اكتمالها معرضة للنواقص والعيوب والعثرات . . وهذا لا ينال من قسدها شريطة أن يضع الاشتراكيون أيديهم أولاً فأولاً على هذه الثغرات . . وأن يتناولوها بالنقد والنقد الذاتي الصريح والجريء والبناء وأن يتخلصوا منها ثوريا وجذرياً » .

٢- والشرعية الاشتراكية حتى بعد اكتمالها معرضة للشوائب - وهذا يعني أمرين :

أولهما - أن الشرعية الاشتراكية لا تكتمل بمعنى أن تكون قاطعة ومحددة بصفة نهائية وانما هي حسبما يصفها بعض الفقهاء الاشتراكيين بأنها « ترجمة واقعية للمصالحة بين الممكن والمأمول

(١) سيادة القانون بين الثورة والثورة المضادة - بقلم

الاستاذ أحمد نبيل الهلالي - الجمهورية أول سبتمبر ١٩٦٧ .

(٢) مقال للإستاذ جسيـم عبد الرزاق - الجمهورية

١٩٦٧/٧/٣١ .

فهل يتفق مع الاشتراكية أن يقال أن « سيادة القانون » أمر مرتبط بنظام استغلالي وأن الفهم الجديد لسيادة القانون في نظام اشتراكي هو اهدار السلطة الشعبية للقانون فلا تتعامل به وإنما تتعامل مع الأقنية الفليضة ؟

وأي ضمان للنظام الثوري نفسه إذا كان يترك الأمور الخطيرة والانحرافات لغير القانون ينظمها ؟ . ليس من شأن تفاوت ارادات الأفراد في اتجاهاتهم ونزعاتهم أن تختلف هذه الحلول غير القانونية على خلاف ما يضعه القانون من قواعد واحدة تنظم الحالات الواحدة وتفرض التناسق والمساواة في المعاملة ؟

لقد قيل في تبرير الزاوية بالقانون أن القانون سيف لا تتقن الجماهير اللعب به فهل يقصد هؤلاء القوالون أن الجماهير دموية الطبع تتقن فحسب اللعب بسيف البطش والعنف ؟ !

وقيل في تبرير الحط من شأن القانون أن الاقطاع يفرض سيطرته القائلة في ظل القانون وأجهزته . . . ولو صح هذا الادعاء ، لكان اتهامها بفيلة النظام الاشتراكي وتهاونه في القيام بأهم وظائفه وهي القضاء على سيطرة أية طبقة وعجزه عن أن يحكم رقابة القانون وعن أن يدير أجهزته .

وقيل في المناداة بحكم العصا والسوط أن تمت حالات انحراف لا يجدي لضبطها تدخل وكيل النيابة أو القاضي وقد ضرب لذلك مثلاً رئيس الإدارة الحاكم بأمره . . . ! وكان هذا الحاكم بأمره ليس الشرع الطبيعية لشريعة الغاب التي يدعون إليها . . .

والحقيقة أن سيادة القانون تعنى في صورة مبسطة أن يحال بين سلطة الحكم وبين أن تجعل من ارادتها أو رغباتها القانون الأعلى ، وأنه يفرض عليها أن تخضع لما يضعه المجتمع من ضوابط للسلوك . وفي عبارة أخرى تؤكد سيادة القانون خضوع السلطة لضوابط معدة من قبل تعبر تعبيراً قانونياً عن احترام حريات المواطنين . . . وهل تزيد هذه الحريات عن أن تكون في وجه من وجوها المعرفة بما هو مباح وما هو محظور ؟ فإذا كانت سلطة الحكم تملك في أي وقت أن تحلل لنفسها أو لغيرها ما كان حراماً ، وأن تحزم على الناس ما كان حلالاً لهم فأي قيمة للنظام القانوني الذي تجد الحريات فيه سبيلها كله ؟ !

الا أنها يجب أن يكون حواراً مغلقاً ، أنه ليس حواراً مفتوحاً مع جميع الناس . . لأن الحوار مع الناس يعنى أن يشمل الحوار الرجعيين وعناصر الثورة المضادة . . ومثل هذا الحوار يتيح لهم الفرصة لتعبئة الجو بسمومهم (١) .

وفي يقيننا أن هذا التصوير للحرية الاشتراكية تصوير كرية بفيض ينفر الناس من الاشتراكية ولا يجذبهم إليها . . فضلاً عن أنه يحقر الاشتراكية في أعين معتنقيها لأن النظام الاشتراكي الذي تزعجه آراء بعض المعارضين ، والذي يكون في حاجة ذاتية إلى جو يعقم تعقياً مطلقاً من الاتجاهات أو الآراء المعارضة ، مثل هذا النظام لن يستطيع أن يقوى على المسير بل والحياة . . والشرعية التي سوف يقيمها هذا النظام - بالتصوير الذي قدمناه - لا يمكن أن تعد شرعية على الإطلاق والقانون الذي سوف تلصق إلى سيادته لن يكون قانوناً وإنما سيكون عنفاً وقهراً ، ولن يغير من هذه الحقيقة إضافة لفظ « الاشتراكي » إليه ، لأن الشرعية الاشتراكية لا يمكن أن تعنى بأي حال سيادة الاجراءات والتدابير الاستثنائية ، وقرارات القهر والعنف كأصل من أصول كبت الجماعة لا يقف فحسب على قدم المساواة مع التنظيم القانوني بل ويعلوه ! ولكن كيف يبرر دعاة مثل هذه الشرعية صفتها الاشتراكية هذه ؟ ! يؤسفنا أن نقرر أنهم يبررون كل شذوذ في هذه الشرعية بتصوير « طبقى » محض ، يخلط في الحقيقة بين أمرين مختلفين - أحدهما - تفسير بعض النظم والأوضاع القانونية التي تجد أصولها في بعض المصادر الاقتصادية . . والأمر الآخر - هو محاولة تحميل القانون - حتى في نظم اشتراكي - أوزار أوضاع طبقية متخلفة وتشويه طبيعته باتخاذ أداة للعنف الطبقي ! في حين أن السلطة الاشتراكية - في دولة اشتراكية ليست في حاجة إلى اتخاذ سبيل العنف !

أن المطابقة بين الاشتراكية وبين الخروج على القانون والاعتداء على الحريات والكرامات تشويه للاشتراكية وتلطيح وجهها بالأحوال عن عدم ادراك وتبصر :

(١) مقال للاستاذ أحمد نبيل الهلالي المحامي - الجمهورية



ان الدولة الاشتراكية هي سلطة قوى الشعب العاملة . وليست جهاز كبت موجه ضد الشعب العامل . ولذلك فلا تناقض في ظل الاشتراكية بين الحاكم والمحكوم . . ولا يمكن الفصل بين الدولة والشعب . . ولا يمكن اعتبار الدولة فوق الشعب . أو وضعها في وضع مقابل للشعب » .

ولهذا السبب يعترض أصحاب هذا الرأي على ما يشير اليه البعض من ان التوفيق بين حق الفرد وسلطة الجماعة هو أكثر تعقيدا في نظام اجتماعي يتحول نحو الاشتراكية عنه في النظام الرأسمالي . ويقولون تعقيدا على ذلك « ان هذا التصور خاطيء ومخالف للحقائق العلمية لأن الفرد في نظر المجتمع الاشتراكي هو ائمن رأسمال . . ولأن الاشتراكية بقضائها على الاستغلال تقضي على التناقض والعداء بين الفرد والجماعة ، ولأن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تطرا على المجتمع في ظل الاشتراكية تخلق الأساس المتين لوحدة المصالح الفردية والاجتماعية . وهذا لا يعنى بالطبع ان الاشتراكية تحقق منذ اللحظة الأولى التطابق التام بين الصالح الفردى والصالح العام ، فستظل هناك بعض التناقضات لبعض الوقت ولكنها تناقضات ثانوية وعارضة وموقوتة تنجبه الى الاختفاء كلما ارتفع صرح البناء الاشتراكي ، على عكس التناقضات في المجتمع الرأسمالي فهي أصيلة ودائمة وتزداد حدة وعمقا كلما نما المجتمع الرأسمالي » .

ويؤسس أصحاب هذا الرأي على هذه الوحدة المزعومة بين الحاكم والمحكوم أو التطابق بين مصالحهما ، ان تكون « سيادة القانون في المجتمع الاشتراكي » حقيقة واقعة وليست شعارا زائفا يخفى تسلط الحكام . وأن القانون في ظل الاشتراكية لا بد أن يحظى باحترام الحاكم والمحكوم لأن الحاكم هو المحكوم والمحكوم هو الحاكم (١) (١٤) .

ولسنا في حاجة الى أن نبين أن فكرة التطابق بين الدولة والمجتمع أو بين الفرد والمجتمع أو بين مصالح الحكام والمحكومين ليست فكرة اشتراكية خالصة أو حتى فكرة متحررة ، فلقد كانت هذه

ان هؤلاء السادة الذين ينددون بسيادة القانون كمعنى بورجوازي يعوق السلطة الشعبية عن أن تحقق أغراضها ، لا يدركون مدى الأخطار التي تتهدد الفرد العادى من عامة الشعب ، لو ان ضمانات مثل ضمان سيادة القانون أهدر في النظام الاشتراكي . . وهل هناك خطر يفوق عدم الأمان والخوف . . والفرع من أن يحاسب الناس على ما كان اتيانه حقا ، وان ينزع الشخص من قاضيه الذى كان - من قبل - موثله ، وان يسلب طمأنينة الضمانات التي كان يوفرها له النظام القانونى القائم ؟ !

ان الأمر لا يعدو أن يكون في نظر هؤلاء السادة - وببساطة - دعوة الى اطلاق سلطة الحكم الى أقصى المدى دون حدود . . ودعك مما يزعمونه أساسا فلسفيا أو اعتبارا علميا يبررون به هذا الاطلاق للسلطة .

فلقد قيل ان النظام القانونى انعكاس للاوضاع الاقتصادية . ولكن اذا كانت سيادة القانون - في نظرهم - واجهة مزيفة لاوضاع استغلالية شائنة ، فلماذا لا تكون سيادة القانون واجهة مشرفة وصادقة لاوضاع نظام اشتراكي مبرا من الاستغلال ؟

وقيل ان التحول الى الاشتراكية يتطلب سلطات واسعة ، لا تتفق مع القيود الضيقة التي يفرضها مبدأ سيادة القانون . . وهذه مغالطة ظاهرة لأنه اذا كان حقا أن التحول الى الاشتراكية يتطلب سلطات واسعة فان هذا لا يمكن أن يعنى التحكم أو اهدار التنظيم القانونى الذى يضعه النظام الاشتراكي . . اذ فضلا عما يؤدي اليه هذا المسلك من تسهيل الانحراف عن غايات الاشتراكية ذاتها بل وتحطيمها ، فانه يسلب المواطنين الأمن والاستقرار وهو أمر ما يملكون في ظل نظام قانونى جدير بهذا الاسم ، وبدونه تفقد الحريات نفسها - حتى بمفهومها المبتكر في نظرهم - كل معنى .

### التطابق المزعوم بين الفرد والدولة الاشتراكية :

ويحرص أصحاب هذا الرأي على أن يطمئنونا على أن الدولة الاشتراكية تختلف عن صور الدول التطبيقية الأخرى ، من حيث قيامها على أساس التطابق المزعوم بين الفرد والدولة الاشتراكية . . فقالوا : « . . ان الدولة الاشتراكية تختلف من حيث طبيعتها ومحتواها الطبقي عن الدولة الرأسمالية ،

(١) سيادة القانون بين الثورة والدولة المضادة - بقلم

الاستاذ أحمد نيل الهلالي - الجمهورية ١٩٦٧/٨/٣١

الفكرة المحور الأساسى للفقهاء السياسى النازى لتبرير سلطان الدولة المطلق وسحق الحريات بل والانسان نفسه .

وفضلا عن ذلك فان الادعاء بأن « الدولة الاشتراكية » تختلف عن سائر الدول فى هذا المنحى هو ادعاء ينقضه الواقع ولا يقوم الا على مجرد افتراض لسبب بسيط ، هو أن « سلطه الحكم » امر واقع لا سبيل الى انكار استقلاله فى أى نظام حتى لو كان اشتراكيا ، وانحراف هذه السلطة امر محتمل ومتصور ، وحسبنا تجربة النظام الستالينى التى اثمها أصحاب هذا الرأى انفسهم . واثمها غيره من المشايخين لرأى قريب من رأيهم . . فلقد قيل عن مصادر سوفيتيه رسميه ان خروشوف قد عدد فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الذى انعقد عام ١٩٥٦ الجرائم التى ارتكبها « ستالين » فى فترة العبادة والتقديس اللذين اضفاهما عليه الشعب السوفيتى ، والاولى أن يقال أن « ستالين » استطاع أن يحول التنظيم الاشتراكى وأجهزته كلها

بل الشعب الى أدوات تقديسه وتسبح له ، وما أجدت الاشتراكية فى أن تعصم سلطة الحكم الاشتراكية من الانحراف لان الاشتراكية - كأي نظام سياسى آخر - يمكن أن تنحرف وأن تكون فى انحرافها شرا من الدكتاتورية لأن الدكتاتورية تعلن فى وقاحة طغيانها ، اما النظام الاشتراكى المنحرف فانه يخفى جرائمه وراء الشعارات . . ولقد أوضح المنادون بالشرعية الاشتراكية انفسهم كيف انحرف النظام السوفيتى وكيف أدى الى اهدار سيادة القانون ، فأشاروا الى ما قرره خروشوف من أن « ستالين » كان يطلب الخضوع التام لرأيه وأن من يعارضه كان يوصف بأنه عدو الشعب ، وقد أدى ذلك الى الانحراف وانتشار الفساد فى قيادة الحزب والدولة والاقتصاد والى ظهور فريق من المتملقين والمنافقين والى اعدام النقد وحرية التفكير . . . ولقد بين أن ستالين لم يتورع عن اعدام ١٣٩ عضوا ومرشحا للجنة المركزية فى المؤتمر السابع عشر للحزب ، وأنه اعدم المئات بالجملة بغير محاكمة أو بعد محاكمة صورية . . وأن السلطات كانت تتبع أبشع الوسائل فى التحقيق مع كل من يختلف مع ستالين فى الرأى ، وكانت تحصل على اعترافاتهم بوسائل القسر والتعذيب . . وكانت الأدلة ضد المتهمين السياسيين فى هذه المرحلة تنحصر فى الاعترافات (١) .

وظاهران قيام الاشتراكية فى روسيا لم يفلح بذاته فى أن يحول دون قيام ظاهرة « ستالين » وما تنطوى عليه من مسح لكل القيم الانسانية والاشتراكية ، ولم يعصم النظام الاشتراكى السلطة عن الانحراف ، بل ولم تحل مبادئها فى القيادة الجماعية من أن ينفرد « ستالين » بالسلطة ، فلم يكن يدعو الى عقد مؤتمر الحزب أو اللجنة المركزية أو حتى المكتب السياسى .

.. فهل يمكن مع وجود هذه التجربة - أن يدعى بأن قيام الاشتراكية يعد بذاته ضمانا ضد الانحراف ، أو بأن ثم تطابقا بين الفرد والدولة الاشتراكية ، أو أن الانحراف عن الشرعية هو امر عارض فحسب فى أى نظام اشتراكى . . ؟ أم أن النظام الاشتراكى كنظام للحكم - شأنه شأن كافة النظم السياسية - يجب أن تتوافر فيه هو الآخر ضمانات تحول دون انحرافه الذى لا بد وأن يكون أخطر من انحراف النظم الديمقراطية ، من حيث أنه يجمع بين القوتين السياسية والاقتصادية ؟ !

وإذا تركنا جانبا هذا التطابق المزعوم بين الدولة الاشتراكية والفرد فهل يعد صحيحا هذا التفسير الاقتصادى المحض للشرعية وما يؤدى اليه من تصوير الشرعية الاشتراكية على أنها شرعية طبقية ، تتم على مراحل ، وأنها لن تبرا من الشوائب !!

وإذا كان صحيحا أن النظام القانونى - فى غالبه - جزء من البناء العلوى للمجتمع الذى يعتبر انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه ، فهل يعنى ذلك أنه يجب أن يفرض على مبدأ سيادة القانون ذاته أو الشرعية الاشتراكية أن يكون جزءا من هذا البناء العلوى للمجتمع ؟

وحتى إذا تصورنا الشرعية الاشتراكية انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه ، فأى شر فى هذه الأوضاع - فى نظام اشتراكى - يمكن أن تعبر عنه الشرعية الاشتراكية ؟ ولماذا لا تعكس هذه الشرعية الا الكبت والتقييد ؟ !

يبدوا أن الرأى القائل بأن الشرعية الاشتراكية جزء من البناء العلوى للمجتمع يقصد الى نتيجة معينة هي الادعاء بأنه لا يمكن أن تتحقق الشرعية

(١) بالاهرام ( صفحة الرأى ) مناقشة حول مبدأ لشرعية فى الاتحاد السوفيتى للدكتور جمال العطينى فى ١٠/٢٤/١٩٦٤ .



لا نتردد في التأكيد بأن هناك قدرا مشتركا بين كافة النظم الديمقراطية ( اشتراكية وغير اشتراكية ) في فهم سيادة القانون ، وهو في نظرنا يرتبط كله بإقامة الصلات بين المحكومين وسلطة الحكم على أساس من الحرية والعدل والاحترام . فسيادة القانون هي التعبير القانوني الصادق عن معاني الديمقراطية ، انها تجعل من سلطة الحكم الديمقراطية - التي تقوم على أساس من الرضا والمشاركة الشعبية - سلطة قانونية فهي ليست مجرد قوة مادية مفروضة لقهر المحكومين ، ولا يعتبر خضوع المواطنين لها ذلا ، وانما هو خضوع حر لسلطة يسهم كل فرد في تكوينها حقيقة لا فرضا ، وهذا التأكيد لديمقراطية السلطة وشرعيتها ينفي عنها كل شبهة للاستبداد ، ويريد في هذا التأكيد أن سيادة القانون تتعارض مع التسليم بأن تكون سلطة الحكم مطلقة ، وانما تفرض على هذه السلطة - ايا كان مصدرها - حدود لا تملك تجاوزها ، فهي لا تملك مثلا - أن تهدر بقرارات فردية ما اقامه النظام القانوني ، وهي لا تملك - حتى عن طريق سلطة التشريع - اضعاف المشروعية على ما هو ظالم أو استبدادي ، أو تجريم ما يعد حقا للانسان ، فمهما بلغ سلطان الدولة من القوة فانها لا تستطيع أن تهدر قيم الناس فيما هو حق وعدل . ونعني حتى اذا اعتدت أو ظلمت فسيظل عملها - في ضمير الناس كلهم - عملا من أعمال العنف مجردا من المشروعية . .

واذا كانت سيادة القانون تعني - على نحو ما - توفير الضمان والأمان والحرية للفرد باخضاع السلطة للقانون ، فان هذه السيادة متطلبة في الاشتراكية تطلبها في أي نظام آخر . . ولذلك لا نرى أي تعارض بين الاشتراكية وسيادة القانون ، فهذه السيادة ليست قصرا على النظم الاجتماعية التي تؤمن بالملكية الفردية وانما يتوقف قيامها على مدى ايمان النظام بالانسان وحرية ، وهو أمر متوافر حتما - أو يجب أن يكون متوافرا - في الاشتراكية . . وإذا كانت الاشتراكية تناهض المذهب الفردي فهي لا تناهضه لانه يحمي الفرد من طغيان السلطة وانما تناهضه لانه لا يوفر للأفراد حماية حقيقية ، اذ انه يعتبر حق الملكية المستغلة مظهرا لحرية انسانية في حين أن تفول حق الملكية على الحريات جعلها سبيل السيطرة الاجتماعية والاستغلال . ولهذا السبب يكون من اكبر الأخطاء أن يتصور أن النظام الاشتراكي يعارض قيام معادل قانونية - في نطاقه - تحمي

الاشتراكية دفعة واحدة ، وانه يجب أن يمر الناس بمرحلة انتقالية لا يحتمون فيها بالشرعية البورجوازية ولا يصلون الى الشرعية الاشتراكية وانما يعيشون في ظل شرعية انتقالية تعكس التناقضات أو القسوة القائمة في مجتمع يتحول الى الاشتراكية . . وفي يقيني أن هذه الدعوة لا تعبر عن نظرية اشتراكية أصيلة في القانون بقدر ما هي تبرير للأجراءات الشاذة التي يقال انه من المؤلف أن تتخذ في الظروف الانتقالية . . في حين أن أمر الشرعية أو سيادة القانون لا يمكن أن يتطلب لتحقيقه أكثر من رغبة صادقة ممن بيدهم سلطة الحكم في أن يخضعوا لحكم القانون .

على أنه من الغريب أن من ينادى باكتمال الشرعية الاشتراكية على عدة مراحل يرى أنها حتى بعد اكتمالها لن تكون كاملة . . بل وأكثر من هذا أنها بعد اكتمالها لن تكون معصومة من الخطأ ، اذ يمكن أن يحدث في ظل الاشتراكية قدر أو آخر من انتهاك الاشتراكية . . غير أن أصحاب هذا الرأي يريدون أن يبعثوا في نفوسنا الطمأنينة بما يقررونه من أن الانتهاك في هذه الحالة ظاهرة مرضية وعارضة فحسب ، على خلاف انتهاك الشرعية في ظل الرأسمالية فهو سمة أصيلة للرأسمالية وظاهرة طبيعية ودائمة . غير أن ما يقرره هؤلاء لا يبعث في نفوسنا الطمأنينة على الإطلاق ، وانما يتخذ البعض ذريعة للادعاء بأن التدابير الاستثنائية مبررة في نظام يعمل لصالح الشعب في حين أنها مكروهة في نظام استغلالي ! ومثل هذا الدفاع عن التقييد والقهر لا يمكن قبوله بأي حال ، لاننا كما أكدنا مرارا لا نتصور نظاما اشتراكيا من غير حرية ، ولأن الاشتراكية لا تبرر بذاتها الشذوذ ، ولانه لا يجوز التمسح بحماية النظام الاشتراكي لاهدأ الحريات أو سيادة القانون ، فلقد كانت هذه الدعوة ذريعة ستالين في اقامة عبادة الفرد في أقدم دولة اشتراكية واكبرها . .

### سيادة القانون والاشتراكية :

اننا لا ننكر أن ثم اختلافا عميقا بين سيادة القانون والشرعية الاشتراكية . . ولكنه في نظرنا اختلاف لا يحجب مبادئ وقيما معينة يصدر منها هذان المعنيان . .

فلئن كانت عبارة « سيادة القانون » قد اثارت جدلا عنيفا بين المعسكرين الغربي والشرقي ، الا أننا

وأنها تعبر في مجالها عن أصوله الانسانية ، وهذا الفهم هو وحده الذى يمكن أن يجعل للاشتراكية شرعية تختلف عن الشرعية التقليدية ، فلا تكون الشرعية الاشتراكية مجرد تنظيم قانونى يقف موقفا سلبيا من مشكلات الانسانية الكبرى في أى مجتمع ، وإنما لابد وأن يكون لها دور ايجابى هو الدور الذى يجب أن يؤديه القانون في مجتمع اشتراكى ونعنى به المحافظة على القيم الانسانية وتدعيمها ، فلا يجوز أن يتصور أن يكون للقانون دور ثانوى أو تابع في النظام الاشتراكى ، وإنما يجب أن يتساوى التنظيم القانونى للمجتمع الاشتراكى في أهميته مع التنظيم الاقتصادى .. بل أن التنظيم القانونى . في رأينا - عنصر أساسى في إقامة التوازن بين النظام الاقتصادى والسلطة السياسية .. ومؤدى ذلك أن لا يكون القانون مجرد صدى لرغبات السلطات القائمة في القطاعين الاقتصادى والسياسى بل لابد وأن يتجاوب - على وجه الخصوص - مع نظام اجتماعى لم يفرض بالعنف ، وإنما فرض بسلطة الدولة وهذا يعنى أن تشبع الاجراءات الاشتراكية بالايمان بالقيم الاشتراكية وهى قيم لا تشوبها بدهة نوازع الانتقام ..

ليس هذا فحسب وإنما يجب أن يسان القانون اعتباره فلا يقتصر دوره على تبرير لما تفرضه كل سلطة متخكمة ، وإنما يجب أن يكون تخطيطا واضحا لحدود كل سلطة من هذه السلطات على النحو الذى لا يتحيف الحريات أو يتهدد بمساس القيم الاشتراكية ..

أن الاشتراكية ليست محض نظرية وإنما هى أساسا نظام وتطبيق ، ولذلك فإنه لا يكفى تحديد معالم نظرية اشتراكية يتوافر بها الوضوح الفكرى ويلتهب الحماس لالتزاماتها التهاية للحقوق التى تنادى بها ، لأن هذا كله لا يعدو أن يكون رسما لاتجاه سليم في النطاق النظرى .. ويبقى أن تتوافر لهذا الاتجاه امكانيات التطبيق الصحيح .. وحتى يثبت نظام اشتراكى حقيقة ، لا يجوز أن يتصور أن تعلق آمال الملايين بالاشتراكية يحول دون الانقراض عليها .. وإنما تتحقق الحماية الطبيعية للنظام الاشتراكى حيث تتوازن داخل الكيان الاشتراكى قوة النظرية واخلاص التطبيق : فالاشتراكية بما تنبأى به من تميزها الخلقى عن النظم الاجتماعية في حاجة الى أن

شخص الانسان من أية سيطرة أو استبداد ، على نحو ما تحمى المساقل القانونية - في النظام الديمقراطى - شخص الانسان ... فتأكيد المذهب الحر والديمقراطية مبدأ سيادة القانون ليس من شأنه أن يجعل من هذا المبدأ مجرد قيمة فردية تندثر في نظام اشتراكى ، بل نحن نرى على النقيض من ذلك أن مبدأ سيادة القانون هو كسب انساني كبير خلفه لنا تراث المذهب الحر ، وليس من المقبول أن تضيعه الاشتراكية ، بل المفروض أن ينمو هذا الكسب في ظل الاشتراكية ، لأنها لا تفر الاستغلال الذى يشل الحماية القانونية ..

فالنظام الاشتراكى لا يناهض بطبيعته حكم القانون وسيادته ، بل هو في رأينا صياغة عادلة للنظرية القانونية من حيث أنه يقيم التنظيم القانونى على أساس انساني ويوفر الضمانات الاقتصادية التى تكفل وضع الحقوق القانونية المجردة المعترف بها للأفراد موضع التنفيذ ، وفي هذا تختلف النظرة الاشتراكية عن النظرة السوفيتية للقانون التى سادت في روسيا فترة طويلة والتى كانت تفسر الشرعية الاشتراكية على أنها نوع من النسبية القانونية ، وهذه النسبية القانونية لا تعترف للقانون بأية قيمة في ذاته وإنما تعامله على أنه مجرد أداة ، وهى لذلك لا تغلب حكم القاعدة القانونية وإنما تخضع القانون كله للظروف والمناسبات . غير أن هذا النظر صار محل اعتراض وهجوم شديدين من جانب قطاعات كبيرة في صفوف الشيوعيين أنفسهم ، الذين رأوا في النظرية اذلالا للقانون واهدارا لسيادته بل وتشويها للشرعية الاشتراكية ، ولهذا يجب أن نفهم التنظيم القانونى - في نظام اشتراكى - على أنه توجيه انساني كريم ، واعادة صياغة للنظرية القانونية في ظلال من الضمانات الاقتصادية التى تجعل للحقوق المجردة معنى .

### الشرعية الاشتراكية تعنى رد اعتبار القانون :

على أننا اذا سلمنا باستخدام تعبير شرعية اشتراكية ، فلن يكون ذلك إلا يقصد تأكيد الفهم التقليدى لمبدأ سيادة القانون ( وهو فهم يركز أساسا على العناصر القانونية والسياسية للديمقراطية والحرية ) والتوسع في هذا الفهم بحيث يحمى غايات الاشتراكية . وهذه النظرة الجديدة توجب أن يعطى لسيادة القانون مركزها الحقيقى في النظام الاشتراكى ، وهى أنها جزء من هذا النظام الاجتماعى



التي سيق، فاننا في حاجة الى التعرف على اوجه الانحراف التي يمكن أن تصيب الاشتراكية اكثر من حاجتنا الى البحث عن تفسير لها .

وانه لامر جدير بالملاحظة ان ميثاق العمل الوطني لم يكتف برسم الخطوط العريضة للنظرية والتطبيق الاشتراكيين ، وانما كان حريصا كذلك على أن يتضمن تحذيرات قاطعة من أن تقوم هوة بين النظرية والتطبيق وذلك بالخروج على اصول الاشتراكية وأهدافها الكبرى :

فقوام الاشتراكية القضاء على السيطرة الطبقية .

وأساسها نظام انتاجي دقيق يقوم على الكفاية والعدل .

وغايتها رفاهية الانسان بكل ما تنطوي عليه من تنظيمات هي وسائل لتحقيق هذه الغاية وليست غاية في ذاتها .

● ولهذا حذر الميثاق من أن يفقد النظام الاشتراكي أساسه الأدبي ، وأن ينحرف الانتاج عن ضوابطه المرسومة ، وأن يتنكر التنظيم الاشتراكي لغايته . . . وكان الميثاق قاطعا في توجيه كل هذه التحذيرات الى هؤلاء الذين يمارسون السلطة ، فخاطب القيادات الجديدة منبها اياها الى أن تفي دورها الاجتماعي ، فلا تتصوره وثوبا الى مكان الطبقة القديمة الممتازة . لقد حذر الميثاق من اكبر خطر يمكن أن يتعرض له نظام اشتراكي وهو قيام طبقة جديدة فقال : « والقيادات الجديدة لابد لها أن تفي دورها الاجتماعي ، وأن أخطر ما يمكن أن يتعرض له في هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها . . » وهذا حق . . ذلك أنه ليس هناك أكثر هدمًا لأساس الاشتراكية الخلقى وأشدها تقويضًا للاعتبار والاحترام لدى الجماهير ، من أن تستخدم « القيادات » سلطان الدولة الاشتراكي ، لكي تقيم من نفسها طبقة ممتازة . . فالمبرر الخلقى للاشتراكية هو القضاء على فكرة الطبقة الممتازة ، ولهذا تفقد الاشتراكية طاقتها الأدبية لدى الجماهير ، اذا هي سخرت سلطتها لاقامة طبقة ممتازة جديدة .

● وحذر الميثاق كذلك من انحراف نظام الانتاج الاشتراكي عن خطوطه المرسومة له . . فالتنظيم

تثبت أنه لا توجد مفارقة ما بين نظريتها وتطبيقاتها . . فشئت حقيقة أساسية تهيم على مصر النظام الاشتراكي هي حقيقة خلقية ، فولاء الجماهير بقيام التزامات خلقية تتجاوز كثيرا الالتزامات القانونية أو بالأقل تدعمها ، ويجب كذلك أن يكون ولاء السلطة للأصول الاشتراكية . . وهو ولاء لا يقاس بما يعلن من تصريحات وانما يقاس بالسلوك الاشتراكي نفسه . .

وقد قلنا من قبل أنه اذا كانت النظرية امرا أساسيا في الاشتراكية ، فانما تكون مجرد خدعة اذا لم يكن التطبيق صدى أمينًا لها ، ولهذا لا يكفي أن يحمل حزب ما من الأحزاب أو نظام للحكم لا فئة الاشتراكية لكي يغدو اشتراكيًا ، وانما يجب أن يكون هناك تنظيم يحل بروح اشتراكية حقيقية المشكلات العديدة التي تعرض في العمل نتيجة لنقل السلطة الى مجموع الشعب ، وكانت هذه السلطة من قبل في يد طبقة اجتماعية واحدة . . فالتطبيق الاشتراكي إذن يفترض أمرين أساسيين :

التنظيم الاشتراكي الصحيح .

والتطبيق الاشتراكي الذي يحفظ للنظرية الاشتراكية تفوقها الخلقى ويجعل من النظام الاشتراكي نظاما جديرا بالولاء والاحترام .

فلا يكفي للدفاع عن نظام اشتراكي ما أن يقال ان فلسفة الاشتراكية تقوم على الايمان بالانسان وقيمته وكرامته ، وانما يجب أن يكون تطبيقا أمينًا لهذه الفلسفة مخلصا في التزام أصولها ، ذلك ان عدم الاخلاص في تنفيذ المبادئ والأصول هو المظهر الأساسي لازمة النظم المعاصرة .

والواقع ان أشد العوامل تقويضا للنظم هو قيام هوة سحيقة بين النظرية والتطبيق . . ولقد ازعجت المفارقة الصارخة بين المبادئ النظرية وتطبيقاتها عديدين من مفكرى الغرب ، فأرادوا أن يتعرفوا على أسبابها . . وتعددت في ذلك التفسيرات . . وربما كان أحدثها تفسير العالم النفسى « ايريك فروم » الذى يقول فيه : ان الانسان - خلال تطور التاريخ - يغير ببطء ظروفه ويغير نفسه ، وان هذا التغيير يؤدي الى تحويل المثل العليا - التى يتضمنها المذهب - من أفكار حية الى مجرد « شعارات » أو « أيديولوجيات » تتخذها الطبقة الحاكمة سبيلا لأفهام الشعب بالأمانى ولتقبل الحكم بالرضا . . وأيا كان الصواب أو الخطأ في التفسيرات العديدة

في ذاتها ... وحتى لا يهدر الشعب ومصالحه من أجل ما يتوهمه القائمون بالادارة مصلحة الانتاج ، خاطبهم الميثاق محذرا اياهم من أن يجعلوا « العمل الكبير » غاية في حد ذاته : فقال : ان أجهزة العمل الاداري ترتكب غلطة العمر ، اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية في حد ذاتها ، ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

### الشرعية الاشتراكية والاستغلال :

وانطلاقا من قيم الاشتراكية وغاياتها الانسانية هذه ، اذا جاز أن تكون للاشتراكية شرعيتها الخاصة التي تميزها عن شرعية رأسمالية فانها يجب أن تكون شرعية منصبة على حماية قيم الاشتراكية وغاياتها : وأهمها القضاء على الاستغلال وتحقيق الكفاية والعدل ، ويقتضى ذلك بداهة أنه يجب وضع الضمانات القانونية الحازمة حتى يتطابق تنفيذ الاشتراكية مع مبادئها المعلنة . واذا كانت النظم الرأسمالية تضمن قانون عقوباتها نصوصا تحمي أوضاعها الطبقية ، فانه أولى بالنظم الاشتراكية أن تضع سياجا قانونيا يحمي كيانها ، وذلك بتحريم أفعال الاستغلال ، وأوجه الانحراف في السلطة والادارة .. واذا كان الانحراف في السلطة والادارة قد يخفى في كثير من الأحيان أو تتفاوت في أمر العقاب عليه التقديرات ، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة للاستغلال : فهو كبرى الجرائم التي يمكن أن ترتكب في ظل نظام اشتراكي .. ذلك أن الاشتراكية لا تجد تبريرها الخلقى الا في محاربة الاستغلال .. فليس من المتصور أن يفض الطرف عن استعمال سلطان الدولة الاشتراكية للاستغلال على أى وجه يكون هذا الاستغلال .. ولئن كان « الاستغلال » معنى واسعا يشمل صورا عديدة تحتاج الى تحديد تشريعى ، الا أنه لا يختلف اثنان في أن من أخطر صور الاستغلال تسخير مراكز السلطة في الكسب غير المشروع ، وقد يتم هذا الكسب من غير ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها حاليا في قانون العقوبات ولكن هذا لا يمنع من أن يجرم قانون العقوبات فعلا هو في حقيقته وجوهره خيانة لمبادئ الاشتراكية لانه يجر على النظام الاشتراكي الزرابة والاحتقار في أعين الناس بما يظهره من تناقض صارخ بين ما تنادى به النظرية وما يجرى في التطبيق ... وليس في تأييم مثل هذا

الاشتراكي يقوم على دعامتين هما : العدل والكفاية . واذا كان استغلال سلطان الاشتراكية لاقامة طبقة جديدة هدمها لدعامة العدل فان الانحراف بهذا السلطان عن خطوطه المرسومة هدم لدعامة الكفاية :

فالغاية المباشرة من التخطيط الاشتراكي هي زيادة الانتاج الى أقصى حد والسبيل الأول الى ذلك هو حسب عبارات الميثاق : « أن يكون الفرد المناسب في العمل المناسب لخبرته وقدرته .. » ، ولا يكون الفرد المناسب في العمل المناسب اذا وضع غير المتخصص في مكان المتخصص ، او اذا انحل المتخصص من مكانه الطبيعي ايا كان الاعتبار الذي يتخذ ذريعة لهذه التنحية ..

ولا جدال في أن مخالفة هذا المبدأ تعويق للانتاج ، واهدار للخطة .

ولا يقع تنكر الانتاج لضوابطه من زاوية انسانية فحسب ، وانما يقع كذلك من زاوية موضوعية حذر الميثاق منها ... ومن صور هذا التنكر .

### البيروقراطية و الاسراف في الانتاج .

فعن البيروقراطية - حذر الميثاق من أن تتوهم القيادات الجديدة أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية ، ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعد ، انها قادرة لو تركت لخطأ وهما أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التي تحتاج اليه .

وعن الاسراف في الانتاج أوضح الميثاق :

ان قيادة المشروعات الكبرى في عملية التطوير في حاجة ايضا الى أن تؤمن بأن الاسراف حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التي هي وقود معركة التطوير ، والاسراف يشمل التضخم في مصاريف الانتاج لا مبرر لها ، كما أنه يشمل في الوقت ذاته عدم تقدير المسؤولية في دراسة المشروعات الجديدة ويمتد الى الاهمال في التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

● وأخيرا حذر الميثاق من الانحراف عن الغاية من التنظيم الاشتراكي وهي ان كل ما يضعه من نظم ليست سوى وسائل لخدمة الشعب وليست غاية



شرعية اشتراكية ، فلا يتصور في نظام اشتراكي أن يكون القانون الموجه ضد اغتصاب مال الشعب أو العبث بمرافقه أو العدوان على مقومات وجوده من غير المتصور أن يكون مثل هذا القانون قانونا غير مباشر أو مجرد اعلان من الضمير العام للامة ، وانما المفروض أن يكون هذا القانون صلب التنظيم القانوني الاشتراكي كله . واذا كان بعض الفقهاء الدستوريين يعتبرون قسم الملوك بالمحافظة على الدستور عهدا ملزما اذا نقضوه هدموا بأيديهم أساس بقائهم في الملك ، كذلك فان الاستغلال خيانة لأمانة الاشتراكية وتقويض لنظامها . . . واذا كان القضاء على الاستغلال هو الكلمة الاولى والاخيرة في الاشتراكية فان فلسفة القانون الاشتراكي يجب ان يكون صياغة لهذا المبدأ وان يكون هذا المبدأ هو دستورها الذي يعلو كافة المبادئ الاخرى .

ومن الطبيعي ان تكون جريمة الكسب غير المشروع مرتبطة بالسلطة الاشتراكية ارتباطا وثيقا فهي غير متصورة الا ممن يتصرفون في السلطة العامة أو في جزء منها ، أو ممن يتصلون بهم على أي نحو يتم هذا الاتصال ومن الطبيعي كذلك انه بقدر ارتفاع مقام الشخص في مراتب السلطة الاشتراكية بقدر اشتداد مسؤوليته ، وبقدر اشتداد الحاجة الى اخضاعه لقانون الكسب غير المشروع . . . فليس في النظام الاشتراكي مجال لافكار بالية في عدم المسؤولية فأمثال هذه الافكار قد انقضت عهدا بانقضاء سلطات الحكم غير المسئولة وخرافات العصمة الشخصية التي تفرخ في اجواء الاستغلال والقمع . وانما طبيعة النظام الاشتراكي - كنظام يقوم على افكار مناهضة للاستغلال - تفرض على النظام القانوني تجريم تصرفات تعد الأساس الاجتماعي لنظام استغلالي . كما وأن اشتداد السلطة وتركزها في نظام اشتراكي ، وما يفرض على منفذ الاشتراكية من ان يكونوا قدوة للسلوك الاشتراكي يطبع جريمة الكسب غير المشروع بطابع مميز هو انها جريمة سلطانية ، بمعنى انها تتصل بالسلطة وترداد بقدر ازدياد المسؤولية . . . وفي عبارة اخرى انه اذا جاز ان يكون للاشتراكية شرعية خاصة ، فلا يمكن ان يعنى ذلك تحلل سلطة الحكم من القانون ، بل هي يجب ان تعنى - على النقيض من ذلك - تشددا في مساءلة هذه السلطة حتى لا تنحرف عن غايات الاشتراكية وقيمها . .

التصرف شذوذا أو خروجاً على أصول التجريم ، فان الموظف العام يعاقب بجناية خيانة الامانة اذا هو بدد مالا عاما أو تمن عليه ، فهل تقل عن ذلك خيانة الشخص العام للامانة التي عهد اليه بها في تنفيذ النظام الاشتراكي ؟ ! وهل يتصور السماح لاحد المسؤولين بأن يعرض النظام الاشتراكي للزراية والسخرية ، بأن يتصرف تصرف اعداء الاشتراكية فيحیی في بلد فقير حياة الراسمالين وينهج سننهم ، ويسلك في حياته المعيشية أسلوب التجار والسماسرة ، لا هم له الا استغلال الظروف والفرص لتكديس الثروة ؟ ! ولهذا السبب أخالف صديقي الاستاذ فتحي رضوان في تكييفه لقانون الكسب غير المشروع بأنه « قانون غير مباشر - فليس هو من قبيل قانون العقوبات الذي يعاقب على الرشوة وتبديد المال العام والتزوير في الأوراق الرسمية ، انما هو مجرد وسيلة للكشف عن الجرائم التي تأذن لها طبيعتها أن تخفى على العين المجردة غالبا وتستعصى على التحقيق الدقيق أحيانا ، فهو - على الاغلب الإعم - اعلان من الضمير العام للامة للمعتدين على مالها والعابثين بمرافقتها بأنها تعددهم الد اعدائها ، وانها وان صعب عليها أن تضع اليد عليهم في الحال فهي تشهر عليهم حربا لا هوادة فيها فتسد بها أمامهم المسلك مستعينة بالكرهية العامة للشعب ويقتضيه وسهره على حقوقه ، وهي عناصر ان توافرت خلقت جوا نظيفا نقيا تختنق فيه جرائم الجرائم التي تقع على الدولة ومالها ومرافقتها ومقومات وجودها ، ومن هنا كان الحكم على قانون الكسب غير المشروع يقوم أول ما يقوم على مدى نجاحه في ايقاظ ضمائر الذين يضطلعون بالسلطة واشعارهم بأن عين الشعب الساهرة ترقبهم ، أما من لا يحسب منهم للقانون والاعتبارات الادبية حسابا فيداخلة الخوف . والاصل ان القانون وحده لا يصلح فاسدا ولا يرد طغيانا ، ولا يفتح بابا للخير ، ولا يسد بابا للشر ، فان لم يقف الى جانب القانون الحكام والحكومون معا تساندتهم عقائد المجتمع وعناصر القوة والخير فيه بات القانون حبرا على ورق » (١)

ومع احترامنا لوجهة النظر السابقة الا اننا نرى أن الوضع يختلف تماما في نظام اشتراكي وفي ظل

(١) مقال للاستاذ فتحي رضوان المحامي من قانون الكسب غير المشروع - الأهرام ١٤/٢/١٩٦٨ .

## المبحث الأول

### الضمانات القانونية لنظام ديمقراطى حر

بدانا بمناقشة مبدأ سيادة القانون لايماننا انه لا قيام للحريات بدون ارتكاز نظام الحكم على اساس قانونى واضح يقصد به أن يكون ضمانا للانسان وحقوقه فى مواجهة سلطة الحكم .. وترتبط بمبدأ سيادة القانون - ارتباط الروافد بالنهر - مبادئ أخرى هى :

مبدأ الفصل بين السلطات

ومبدأ استقلال القضاء

ومبدأ الرقابة القضائية على تصرفات السلطة

العامّة تشريعية وإدارية ..

وهذه المبادئ هى الضمانات القانونية الجوهرية لنظام ديمقراطى حر .. ومن دواعى الاسف ان هذه المبادئ قد تعرضت لهجمات شديدة على نحو ما تعرض له مبدأ سيادة القانون .. وفيمايلى عرض لهذه الهجمات والرد عليها ، لا نقصد بذلك الدخول فى مجادلات فقهية وانما نوضح فحسب أهمية هذه المبادئ لحماية الحرية وتدعيمها .

مبدأ الفصل بين السلطات

على نحو ما هو جم مبدأ سيادة القانون ، هوجت المبادئ التقليدية الأخرى وعلى رأسها مبدأ الفصل بين السلطات فلقد ذهب رأى الى انكار مبدأ الفصل بين السلطات مناديا ببديل عنه هو مبدأ « وحدة السلطة فى الدولة » وقد مهد الكاتب لرأيه بالتساؤل عما اذا كانت سلطة الدولة واحدة أم أنها سلطات متعددة تراقب بعضها وتحقق توازنا فيما بينها . ويجيب الكاتب عن هذا السؤال الذى طرحه بقوله : « لقد اتبع الدستور المؤقت النظام التقليدى المألوف عن نظام الحكم فنقسم السلطات فى الدولة الى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية . ونتيجة لذلك تلمس فى معظم نصوصه مزیجا من أحكام الديمقراطية البرلمانية والديمقراطية الرئاسية . وقد كان مبدأ فصل السلطات معدودا فى الديمقراطيات التقليدية ضمانا للحريات العامة ، بحجة أنه اذا جمع نفس الشخص أو الهيئة فى يده بين سلطتى التشريع والتنفيذ ، كان ذلك تهديدا للحرية ، وأنه اذا جمع القاضى فى يده أيضا سلطة التشريع

أو التنفيذ انقلب مستبدا . ورغم أن هذا المبدأ قد لحقته تغيرات عديدة ، أدت الى تداخل اختصاصات هذه السلطات وإلى تقوية السلطة التنفيذية فى مواجهة السلطة التشريعية ، فإنه كان متسقا مع نظام الدولة الذى يمثل مصالح الأقلية المالكة والخاضع لسيطرتها ( ١ ) . وقد كان ضرورة لبقاء سلطة الدولة الحقيقية فى يد الأقلية المسيطرة عليها ، بما تخلقه من وهم لدى الجماهير بأنها قد أصبحت تملك حريتها ممثلة فى السلطة التشريعية ، بينما أن السلطات جميعها كانت فى قبضة البورجوازية ، وأن الحريات السياسية كانت مجردة من مضمونها الاجتماعى » وينادى صاحب هذا الرأى بمبدأ وحدة السلطة فى الدولة بوصفه مبدأ اشتراكيا فيقول « أما فى نظام اشتراكى ديمقراطى فإن سلطة الدولة واحدة تستمدّها من الشعب العامل فالسلطة لا تتجزأ ولا تنفصل ولكن اختصاصات هذه السلطة هى التى تتوزع ( ٢ ) وهذا المفهوم أكثر تمشيا مع نظام أصبحت فيه الدولة ممثلة بأصالح الأغلبية الساحقة التى تألفها قوى الشعب العاملة وأصبحت فيه وظيفتها اقتصادية أيضا » .. ويساند الكاتب رأيه هذا بأمرين : أولهما تجربة سنوات ثلاث فى تطبيق الدستور وثانيهما ما يسميه ببنى اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لهذا الاتجاه الجديد :

ويقول عن الأمر الأول « أن تجربة سنوات ثلاث فى تطبيق الدستور المؤقت أثبتت أنه فى نظام تستمد فيه الدولة سلطتها من الشعب ، لا يمكن أن يقع تناقض بين وظائف الدولة المختلفة يستوجب اتخاذها شكل سلطات مستقلة تراقب بعضها وتحقق بذلك توازنا بينها . فالكلمة الأولى والأخيرة لقوى الشعب العاملة ، وسلطة الدولة مستمدة من الشعب » .

ويؤيد الكاتب رأيه بما أسماه « افراغ مجلس الأمة تجربة عن نظرية فصل السلطات فى لائحته الجديدة فيقول أن هذه اللائحة .. أرست مفهوما جديدا لعلاقة المجلس بالحكومة ، ليس أساسه افتراض قيام سلطتين منفصلتين ، بل أساسه وحدة الهدف والالتزام والتعاون الوثيق ، والتفاهم المتكامل عن طريق الاتصال الوثيق بين المجلس والحكومة .



لا تتجزأ ولا تنفصل ، فهو قول لا يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات ذلك ان المبدأ الأخير لا يعنى أبداً أن الفصل مطلق بين السلطات بحيث يستحيل التعاون بينها ، وهو لا ينفى أن السلطة العامة في مجموعها سلطة واحدة ، أو أنها مستمدة من الشعب ، فكل هذه المعانى التى يثيرها الكاتب اعتراضاً على مبدأ الفصل بين السلطات ، ليست عيوباً في المبدأ حتى يعير بها وإنما هى عيوب متخيلة مصدرها هذا التفسير الحرفى الذى يوهم بأن السلطات في النظم الديمقراطية - وكلها يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات في صورة أو أخرى - متنازلة وليس مردها كلها الى الشعب ، في حين أن ما يقوم في الحقيقة في الديمقراطيات الغربية هو توزيع للاختصاصات أو الوظائف لا يحول دون تعاون السلطات فيما بينها ، ولا هو ينال من سلطة الشعب التى يرد اليها في النهاية كل أمر .

والواقع أن الهجوم على مبدأ الفصل بين السلطات خاطيء في تدليله . وخطر في عواقبه ، فضلاً عن أن الأخذ بمبدأ وحدة السلطة بديلاً عنه هو مجرد تقليد أو محاكاة لنظم تختلف عنها كل الاختلاف . فمبدأ وحدة السلطة الذى يبشر به بعض كتابنا هو في الواقع مبدأ من مبادئ الماركسية اللينينية التى ترفض الفصل بين السلطات بحجة أنه يؤدي في واقع العالم الحديث الى أن يزيد من اضعاف دور القانون الحقيقي - الذى هو ثمرة البرلمان - لصالح سلطات أخرى ، وبصفة خاصة السلطة التنفيذية أو الادارية . ويعتبر الشرح السوفيتي أن نمو أسلوب المراسيم بقوانين والتميز بين القانون واللائحة ، واستقلال السلطة القضائية حيال السلطة التشريعية في دول الشريعة العامة والقانون القضائي ( Common Law ) يرى الشراح السوفييت أن هذه المظاهر كلها مظاهر لتشويه مبدأ سيادة الشعب ، ولهذا السبب يؤثم الاتحاد السوفيتي مبدأ الفصل بين السلطات مؤكداً مبدأ وحدة السلطة ، لأن الأمر ليس أمر فصل أو توازن بين السلطات ، وإنما هو أقرب الى توزيع الوظائف بين مختلف الهيئات أو المنظمات . . أو ليس هذا هو نفس ما ينادى به الاتجاه الذى نقلنا بعض فقرات له تكاد تكون مصاغة بنفس الأسلوب ؟

ان مبدأ الفصل بين السلطات - رغم كل ما وجه اليه من انتقادات - ليس خرافة أو وهماً ،

وهو ما عبرت عنه مذكرة لجنة تطوير عمل مجلس الأمة من انها تخطط المعانى القديمة لفكرة الفصل بين السلطات لتصل الى صورة جديدة من التعاون الخلاق بين المجلس والحكومة والمشاركة في أداء العمل الوطني واثراء العمل الادارى دواما بأبعاد ثورية وشعبية تحقق له الفاعلية بين الجماهير وتكفل له ان يكون في خدمة تحالف قوى الشعب العاملة . « ( ولستنا ندري أية قيمة دستورية في شأن العدول عن مبدأ اساسى كمبدأ الفصل بين السلطات لللائحة الداخلية لاحدى السلطات في الدولة ! )

ونحن نعتقد ان الحجج التى يقوم عليها هذا الراى لا تثبت أمام نظرة فاحصة :

حقيقة أن ثمت تغييرات عديدة لحقت بمبدأ الفصل بين السلطات وأدت الى بعض التداخل في اختصاصات هذه السلطات ، وإلى تقوية السلطة التنفيذية . غير أن الظروف القاهرة التى أدت الى قيام الظاهرة ليس من شأنها أن تنال من سلامة المبدأ نفسه ، أو أن تشكك في أهميته كضمان أساسى للحريات ، وللحيلولة دون طغيان السلطة التى تتجمع في يديها كافة الاختصاصات .

والزعم بأن مبدأ الفصل بين السلطات كان يتسق فحسب مع نظام الدولة الذى يمثل مصالح الأقلية المالكة والخاضعة لسيطرتها . . هو زعم بعيد كل البعد عن الحقيقة . . فلم يكن مبدأ الفصل بين السلطات - في نشأته - من صنع تفكير الرأسمالية وإنما كان تقسيم السلطات ميداناً للتصارع بين الطبقات المالكة والطبقات الصاعدة . . غير أن هذا لا يمنع - على الإطلاق - من أن يطبق المبدأ في نظام سياسى لا تسيطر فيه البورجوازية على مقاليد الأمور ، فمبدأ الفصل بين السلطات ليس مبدأ طبقياً أو حتى مبدأ يتسم بطابع طبقي ، وإذا كانت لمبدأ الفصل بين السلطات جذور اقتصادية ، فليس من شأن هذه النشأة التاريخية للمبدأ أن تمنع النظام الاشتراكي من أن يعتنقه أو أن يطبقه ، ذلك أن المبدأ لا يعدو أن يكون قالباً من القوالب القانونية التى يمكن أن يستعان بها في أى نظام اجتماعى اشتراكى كان أو غير اشتراكى ، وهو اذا طبق في نظام اشتراكى سينجح ضمناً جليلاً بدون شك لحريات الأفراد . . .

اما القول بأن سلطة الدولة - في نظام اشتراكى ديمقراطى - سلطة واحدة مستمدة من الشعب

وانما لا يزال ينطوى على حقيقتين هامتين : -

الحقيقة الاولى - هي أن اخطر ما يهدد الانسان وحرياته ، تجمع سلطات متنوعة في جهة واحدة .. فاذا كان المشرع هو القاضي استطاع أن يؤثم خصومه بقانون يصدره خصيصا ليحكم بمقتضاه ! واذا استطاع القاضي أن يشرع في الخصومة التي تطرح عليه لسلب المتقاضون الأمان ، لأنهم لا يعلمون مقدما التشريع الذي سوف يحكم النزاع ! واذا كانت جهة الادارة تملك في نفس الوقت سلطة التشريع لفقد القانون أهم خصائصه وهي العمومية والتجريد واستطاعت جهة الادارة أن تصدر قوانين مناسبات هي في حقيقتها قوانين فردية !

والحقيقة الثانية والتي ينطوى عليها مبدأ الفصل بين السلطات ، هي أن افراد كل سلطة من السلطات باختصاصات معينة أمر اقرب الى التخصص .. فعلى نحو ما يتخصص المشرع المنتخب من الشعب في وضع قواعد عامة تصدر بعد مناقشات ومشاورات سياسية تحت الراي العام وبصره ، تتخصص جهة الادارة في وضع التفاصيل الدقيقة لمواجهة حياة ادارية عنيفة في طورها ، ويتخصص القضاء الذي يتربى على الحيادة الموضوعية في حسم الخصومات .. فاذا انتزع المشرع ولاية القضاء غدا قضاء سياسيا بكل ما يعتبر هذا القضاء من انحياز .. واذا انتزعت جهة الادارة ولاية التشريع زودت نفسها بسلطات مطلقة تضع بها نفسها فوق القانون ، فاذا تولت هي القضاء كانت في نفس الوقت خصما وحكما .

فمبدأ الفصل بين السلطات - بجانب مطابقته لمبدأ التخصص في مجال التصرفات القانونية - ضمان أساسي لحقوق الأفراد من وجهتين : أنه يحول دون تركيز السلطات في جهة واحدة ، وأنه يحول دون انتقال سلطة ما لصفة ليس من حقها أن تتصرف بمقتضاها . وربما كانت أبرز الأمثلة على ذلك قيام حالة الطوارئ ونظام تدابير أمن الدولة . فانه يترتب على النظامين تركيز سلطات خطيرة وتجميعها في يد واحدة هي السلطة التنفيذية :

**ففي حالة الطوارئ ، تملك السلطة التنفيذية التشريع وتملك كذلك إقامة قضاء استثنائي تسيطر عليه سواء في وضع قواعده الموضوعية ، أو تشكيل**

محاكمه ، أو الرقابة على أحكامه اذ تجيز المادة / ١٣ لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة ، وتجيز المادة / ١٤ تخفيف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة اقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أو أن يوقف تنفيذها كلها أو بعضها ، كما يجيز له الفاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى . ولرئيس الجمهورية بعد الحكم بالادانة للمرة الثانية نفس السلطات . بل تجيز المادة / ١٥ لرئيس الجمهورية حتى بعد تصديقه على الحكم بالادانة الفاء الحكم مع حفظ الدعوى أو تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها . وهي تملك كذلك سلطات لا تملكها سوى جهة القضاء ، ومن قبيل ذلك اعتقال الأفراد ، فسلطة الاعتقال اخطر من سلطة الحبس ، لأنها تنطوى على توجيه الاتهام في غير جريمة ، ثم اصدار قرار بالحبس دون تحديد أجل لهذا الحبس ودون محاكمة ، ثم تنفيذ الحبس دون توفير الضمانات التي تتوافر للمحكوم عليهم .. ا

**وفي تدابير أمن الدولة ، تملك السلطة التنفيذية - في بعض النواحي - سلطات أوسع مما تملكه بمقتضى قانون الطوارئ :**

٥- فهي تملك اتخاذ اقامة نظام للطوارئ في الظروف العادية ، أي في غير الحالات التي حددها قانون الطوارئ لامكان اتخاذ تدابير استثنائية وفي ظل رقابة من السلطة التشريعية . وهذا يعني أن السلطة التنفيذية تستطيع - دون أية رقابة من الهيئة التشريعية - أن تقيم حالة أشد من حالات الطوارئ باتخاذ اجراءات تزيد في شدتها عما يسمح به قانون الطوارئ ! واخطر من ذلك أن هذه الاجراءات لا يسمح فيها بالطعن أمام أية جهة من جهات القضاء ولا يهون من خطورة النظام ، اتخاذ التدابير الاستثنائية قبل طوائف من الأشخاص والتصرفات ، اذ فضلا عن تعريف هذه الطوائف بطريقة تحكيمية ، فانها معرفة بطريقة مبهمه وغامضة يمكن أن تتسع الآلاف !

٦- وتملك السلطة التنفيذية سلطتي الاعتقال والحراسة : وهاتان السلطتان في حقيقة امرهما وبحسب ما يفهم من سياق النصوص سلطتا عقاب . فيجوز القبض على طوائف من الأشخاص ،



خالصا بالنسبة للمدنيين وتخضع أحكامه خضوعا كاملا لهيمنة السلطة التنفيذية . ومعنى ذلك اعطاء السلطة التنفيذية - في الواقع سلطة القضاء في أمور اولى ان تتولاها جهة القضاء العادى والتى لا شبهة في حيدتها ..

على هذا النحو يمثل كل من قانون الطوارئ وقانون تدابير أمن الدولة أشد صور الشدوذ سواء من حيث تركيزه السلطات في يد جهة واحدة او من حيث تخويله جهة الادارة اقامة نظام استثنائى في ظل الحياة العادية بما ينطوى عليه هذا النظام من تخويل جهة الادارة ولاية القضاء بل والعقاب دون أية رقابة . واذا كان المهاجمون لمبدأ الفصل بين السلطات في شك مما ننبههم الى خطورة هجر هذا المبدأ الاساسى ، فلينظروا في طريقة صدور هذين القانونين الاستثنائين .. ان مطالعة القانونين توضح أنهما لم يصدرا عن طريق هيئة تشريعية منتخبة وانما صدرا من السلطة التنفيذية بقرارين ، ومن الطبيعى - حسبما يؤكد المدافعون عن مبدأ الفصل بين السلطات - أن لا تقيد السلطة التنفيذية اختصاصاتها ، بل هى حريصة على التوسع فيما تنفرد بالتشريع فيه !

وقد سبقت لنا تجربة مع سلطة الحكم العرفى التى أرادت - فى فترة ماضية - أن تحصن تصرفاتها من الطعن القضائى ، فإدان قضاؤنا الادارى هذه المحاولة ادانة كاملة .

### الفصل بين السلطات المدنية والعسكرية :

واذا كانت الدولة قد اتجهت أخيرا الى أن تحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية والى أن تنكر على الجهات العسكرية سلطة الضبطية القضائية حيال المدنيين ، فان هذا كله لا يعد وأن يكون رجوعا الى أصل اساسى فى الدولة الحديثة - يفصل فصلا مطلقا بين السلطتين المدنية والعسكرية . فللحياة المدنية من الخصائص والقومات ما يخرجها من طائلة النظام العسكرى ، كما وان النظام العسكرى - بما يفرضه من واجبات الطاعة والخضوع الكامل لما يلقى من أوامر والتدرج الرئاسى الصارم - لا يأتلف مع حياة مدنية تقوم أساسا على المناقشة وابداء الراى لا على تلقى الأوامر وتنفيذها :

● فأساس السلطة المدنية الديمقراطية الرضا - لأن الحاكم لا يتلقى سلطته بالوراثة أو بالقوة وإنما يتلقاها من الشعب بالاقتدار ، وهو لا يصل الى قمة

حددوا بطريقة تحكمية ووضع معظمهم فى القائمة لا بسبب جريمة ارتكبوها وانما بسبب تصرف اتخذته جهة الادارة قبلهم ! ومعنى ذلك ان القانون يقيم من تصرف الادارة - وهو تصرف تحكمى - سابقة تبرر الاعتقال ! هذا ولم يعن القانون - حتى من الناحية المظهرية المحضة ! - بأن يضع مبررا لهذا الاعتقال كما وضع مبررا لفرض الحراسة . على أنه لو استلزم سببا لاعتقال ( على نحو ما استلزم فى الحراسة ) فانه لن يخضع - على أى حال لأية رقابة قضائية !

ويجوز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص لواحد من الأسباب المبهمة التالية . ابتداء أعمال بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال ، أو تعارض مع المصالح القومية للدولة .. وحتى لو كانت هذه الأسباب محددة . ( والواضح أنها تعتبر فى نظر المشرع انحرافات ) فهل جهة الادارة هى التى تملك تحديدها والحكم عليها أم أن جهة القضاء هى وحدها صاحبة الاختصاص فى فرض العقوبات فى الحالات الفردية ان كان المجال مجال المحاسبة على انحراف ؟ ! واذا كانت هناك أسباب تبرر فى نظر المشرع فرض الحراسة ، ففيم تزيد هذه الأسباب عن سائر جرائم قانون العقوبات حتى يرتب المشرع عليها هذا الأثر الخطير الذى يصل الى إسقاط أهلية الموضوع تحت الحراسة وكأنما نحى اليوم عقوبة « الموت المدنى » التى كانت معروفة فى القانون الرومانى ؟

واخطر من هذا كله أن من اعتقلتهم جهة الادارة أو وضعتهم تحت الحراسة يرتب القانون على هذا التصرف التقديرى المحض من جانب الادارة ، آثارا مدمرة هى حرمانهم من الحقوق السياسية والى الأبد ! فى حين أن هذا الحرمان لا يتم فى الدولة الديمقراطية إلا بسبب صدور أحكام جنائية فى جرائم خطيرة واردة على سبيل الحصر ، ومن جهات القضاء العادى وبالنسبة لمدد يحددها القانون نفسه .. وفى عبارة أخرى ، أن قانون تدابير أمن الدولة يخول جهة الادارة اغتصاب سلطة القضاء ، ويرتب على قراراتها التى تنفرد بإصدارها دون تحقيق أو محاكمة آثارا تفوق آثار الأحكام الجنائية .. !

● وتملك السلطة التنفيذية اقامة قضاء استثنائى قد يبلغ فى شدوذه تكوينه تكويننا عسكريا

المسلحة كلاهما يحسن أن يرد في الدستور كضمان للشعب وحماية له ، ويبدو أن هذا الرأي يجسد مصدره في مؤلف صديق كريم جاء فيه : « أن نص المادة ٢٣ من دستور الج . ع . م ينص على أن القوات المسلحة » ( مهمتها حماية مكاسب النضال وأمنها ) . . فإذا كان أمن الدولة الداخلي غرضاً تصونه القوات المسلحة فالعدالة الاشتراكية هي غرض الدولة في الداخل ، وخير الوسائل للكفاية والعدل تلتزم الدولة بتحقيقها والدود عنها وتلتزم بها أجهزتها والقضاء مخاطب بكل كلمة تحمل معنى العدالة . ويجوز أن يتضمن هذا النص (الدستور) أو قانون السلطة القضائية أو قانون آخر ، والقضاء الاشتراكي يمكن للنظام الاشتراكي في سنين مالا يقدر عليه في عشرات السنين أي أداة أخرى من أدوات تحويل المجتمع . ولقد عني المشرع السوفيتي بهذه المعاني عناية بالغة ، فتردد في شتى تشريعاته الاهتمام البالغ بدور القضاء . . . ومن ذلك نص المادة الثالثة من قانون القضاء - وهي تجعل القضاء معلمين للمبادئ الاشتراكية . . والنصوص المحددة لأغراض التشريع المدني التي فصلت في ديباجة أسس التشريع المدني الصادرة بتاريخ ١٩٦١/١٢/٨ ، وبمثلها المادة الثانية من الإجراءات المدنية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الصادرة في التاريخ ذاته - تحدد الغرض من الإجراءات التي يتبعها القضاء المدني (١) .

غير أننا نرى أن هذه المماثلة بين القضاء والقوات المسلحة - من حيث ما تفرضه على كل منهما من حماية ، هي مماثلة لا سندها في المنطق أو في القانون -

فلا يستقيم مع المنطق أن يجري القياس بين القضاء والقوات المسلحة من حيث ضمان الشعب وحمايته ، فالبون شاسع بين وظائف القضاء القانونية وبين مهام الجيش المادية . . وما قرأنا في كتب القانونيين أو غير القانونيين أو حتى تفسيرات الاشتراكيين أن القوات المسلحة سلطة قائمة بين السلطات ، شأنها شأن السلطات الثلاث . . . . . التشريعية - التنفيذية - القضائية . كما أننا لم نعرف أن قانوناً ديمقراطياً جرد القضاء من سلطته أو شوه مهمته بأن يجعلها مقصورة على حماية الشعب ، في حين أن الوضع الطبيعي للقضاء هو أن

السلطة بالمرور خلال مراتب متراكبة ، ذلك لأن تقلد السلطة لا يتم بالترقية ، والصلة بين السلطة والمواطنين ليست صلة تبعية مفروضة ، لأن الشعب يختار السلطة وهي لا تفرض عليه . . .

والأمر على خلاف ذلك كله في السلطة العسكرية فليس أساسها الرضا وإنما أساسها الاتحراط في نظام عسكري من بداية السلم . . ثم يلي ذلك التدرج من خلال مراتب متفاوتة يمارس فيها من هو في مرتبة أعلى السلطة فيمن هو أدنى مرتبة . . والصلة بين السلطة العسكرية وبين الخاضعين لها صلة تبعية مفروضة على من تساس شئونهم كلها بالأوامر لا بالمناقشة ، ذلك أن تقلد قمة السلطة العسكرية يفترض بلوغ قمة الحكمة أو الخبرة في حين أن تقلد قمة السلطة الديمقراطية لا يتم إلا نتيجة اختيار الشعب الذي يظل مستودع الحكمة كلها ، ولا ينزل الشعب عن سلطته عندما يختار ممثليه ، فهو يظل رغم هذا الاختيار الأصل الذي تعلو كلمته . . .

ولكن الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية لا يعني ترك الشعب يعيش في رخاوة أو طراوة ، ولا هو يعني عدم تعبئة قوى الشعب كلها لمواجهة عدوان غادر آثم . . كما وأن انحراط شخص في سلك عسكري أو انتظام الآلاف في تعبئة عامة شاملة . ( وخضوع هؤلاء جميعاً لنظام خاص ) ، ليس من شأنه أن يهدم أصلاً من أصول الحياة السياسية ، وهو أن يكون لكل من السلطتين المدنية والعسكرية فلكها الذي تدور فيه ، وأن تكون الحياة المدنية هي الأصل وأن يكون النظام العسكري الاستثناء الذي يحصر في أضيق الحدود سواء من حيث تحديد صفة من يخضعون له ، وإلى متى يخضعون ، ومدى هذا الخضوع . . .

### استقلال القضاء

والذين يدعون إلى نيل مبدأ الفصل بين السلطات يرتبون على ذلك النتيجة الطبيعية ، وهي أن لا يعتبر القضاء سلطة مستقلة وهم بهذا ينكرون ما استقر في تقاليدنا القانونية - بل وما استقر في تقاليد كافة الدول الديمقراطية - من أن القضاء سلطة من سلطات الدولة . . وقد قيل تبريراً لاتكار صفة السلطة على القضاء : « أن القضاء مستقلون لا يخضعون في قضائهم إلا للقانون ، ولكن القضاء ليس سلطة مستقلة » . وأن القضاء شأنه شأن القوات

(١) مؤلف الاستاذ عبد الحليم الجندي - المصدر السابق



القضائية عن فرعى الحكومة الآخرين ، وتبعاً لذلك باستقلال السلطة القضائية ، وإن كان بعض الفقهاء يرون فيما أقدمت عليه بعض الدساتير الغربية ، محاولة من جانبها للتغلب على التحدى الدكتاتورى أو بالأقل لاضعاف السيطرة البيروقراطية لوزارة العدل على المحاكم . . وتمثلت هذه المحاولات - بصفة أساسية - فى حماية تعيين وترقية القضاة من التأثير الخارجى أو الضغط السياسى .

فسعى الدستور الفرنسى سنة ١٩٤٦ الى كفالة حيطة التعيينات من الأحزاب السياسية عن طريق إنشاء مجلس أعلى للقضاء يتولى هذه الأمور ( م ٨٣ وما بعدها ) . .

وكان أسلوب إيطاليا هو إقامة دستورها القضاء باعتباره هيئة مستقلة يعهد اليها بالمسؤولية المطلقة فى تكوين القضاء والرقابة عليه ( م ١٠٤ وما بعدها ) .

ولقد ذهبت ألمانيا الغربية الى أبعد من ذلك بإقامة فرع القضاء على قدم المساواة مع فرعى الحكومة الآخرين ، ولكن على الرغم مما قد يبدو من أهمية هذه الترتيبات الفنية ، إلا أنها لا تنفذ الى صميم المشكلة . فالقضاة فى ألمانيا موظفون عموميون ، وليسوا - بالتالى - مستقلين عن الدولة . وقد قيل أن حملة تطهير ألمانيا من النازية لم تفلح فى أن تحطم شعورهم الطائفى أو الوظيفى ولذلك فإن استقلال القضاء سيظل متصلاً بصفة أساسية بالمعضلة الاجتماعية لطبقة قضائية ذات شعور طائفى صلب .

ونحن نلح فى أن يؤكد أى تنظيم دستورى جديد أن القضاء سلطة من سلطات الدولة ، وأنه سلطة مستقلة فى ممارسة وظائفها التى تتعلق بحماية النظام القانونى بأسره . . فنحن نؤمن أن الملائم القانونى الوحيد - فى حماية حرياتنا - هو القضاء . . ولكن على أى نحو تجري ممارسته لسلطته ؟

#### الدعوة الى قيام قضاء شعبى :

أن الذين ينكرون مبدأ الفصل بين السلطات ، ويجردون القضاء من صفته كسلطة من سلطات الدولة لا يرون أساساً فى أن يجعلوه قضاء شعبياً بحجة أن القضاء « فى النهاية يستمد وجوده من سلطة الشعب ، مما يستوجب ربطه بالارادة الشعبية وفق ما يسمح به تطور الظروف الاجتماعية » فهو عندئذ ومن طريق المجايك الشعبية التى تضم عنصراً

يكون سلطة توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة وبين هاتين السلطتين والشعب من جهة ثانية . . فليست مهمته اذن مقصورة على نوع واحد من الحماية - هى حماية الشعب - وإنما مهمته حماية النظام القانونى بأسره ممثلاً لقيم الشعب ومفاهيمه . .

أما انكار صفة القضاء كسلطة استناداً الى أن القضاء يستمد وجوده من سلطة الشعب فهى حجة واهية ، ذلك أننا لا نجد أى تعارض بين أن يكون القضاء سلطة وأن تكون هذه السلطة ذاتها مستمدة من سلطة الشعب . .

على أن انكار صفة السلطة على القضاء هو فى الواقع مبدأ من مبادئ التنظيم السوفيتى ، فاستناداً الى مبدأ وحدة السلطة تتركز جميع السلطات : تشريعية وتنفيذية بين أيدي مجلس السوفييت الأعلى ( طبقاً للمادة ٣ من دستور سنة ١٩٣٦ ) وليست هناك سلطة قضائية تقف على قدم المساواة مع مجلس السوفييت الأعلى ، وإنما هناك قضاة فحسب ، يخضعون للقانون ( م ١١٢ من الدستور ) ولهذا السبب لا يمكن التسليم بأن تقوم جهة الادارة ( ويمثلها مجلس الوزراء الذى يعد مسئولاً أمام مجلس السوفييت الأعلى ) أو القضاة على قدم المساواة مع مجلس السوفييت الأعلى الذى يعد - من الناحية الدستورية الشكلية - قمة السلطة ، بل ومستودعها . . ومن الواضح أننا غير مستعدين لأن نطبق التجربة السوفيتية فى بلادنا . . .

#### استقلال السلطة القضائية وتأكيد رقابتها :

غير أنه من الانصاف أن نقرر أن الفلسفة السوفيتية ليست وحدها التى تعارض الفصل بين السلطات فى أى شكل وتحت أية صورة ، وإنما تساير نفس الاتجاه نظم حكومة الجمعية حيث لا تعترف بأى انتقاص أساسى أو جوهرى سواء من جانب سلطة قضائية أو حتى رقابة قضائية على التشريع . . وعلى الرغم من بعض النصوص التى تؤيد ظاهرياً قيام هيئة قضائية مستقلة ، إلا أن الوظيفة القضائية تخضع خضوعاً دقيقاً للمشرع عن طريق الانتخاب أو العزل من جانب البرلمان ( مثال ذلك جمهورية ألمانيا الديمقراطية م ١٣٠ و ١٣١ والمجر م ٣٩ ) . .

أما الدستورية الديمقراطية التقليدية فانها تؤمن - بصفة قاطعة - بالفصل التام بين الوظيفة

الاتحاد الاشتراكي على مستوى المحافظة ، تختارهم في هذه الحالة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي . وإذا كان المشروع قد جعل الغالبية في تشكيل المحكمة الاستئنافية للعنصر القضائي المتخصص - على عكس ما اتبعه بالنسبة لمحكمة أول درجة - فانه يلاحظ أن جميع البلاد الاشتراكية التي سلكت سبيل القضاء الشعبي من قبلنا واستقرت فيها تقاليدته تتطلب في أعضاء المحاكم الاستئنافية أن يكونوا جميعا من القضاة المتخصصين . ولم نر أن ننحو هذا المنحى لأنه في هذه البلاد يتم اختيار جميع القضاة بالانتخاب سواء كانوا متخصصين أو شعبيين . ومن ثم فقد رأى المشروع أن يبقى على العنصر الشعبي في تشكيل المحكمة الاستئنافية مع العنصر القضائي الذي جعل له الغالبية ، حتى يمكن تقويم ما يقع في أحكام محكمة أول درجة من أخطاء قانونية يحتاج كشفها إلى تخصص وممارسة . فالقضاء المتخصص يشترك بخبرته القانونية تفذيده أفكار القاعدة الشعبية وتؤنس ضميره القانوني ( ١٤ ) ، حتى لا يحبس الضمير القانوني في صومعة لا تتفاعل مع مشاكل الجماهير وحاجاتهم ( ١٤ ) .

وقد تأثر واضع المشروع بالأفكار السوفيتية حتى بالنسبة لدور النيابة العامة في هذا النوع من القضاء الشعبي « مستعملا نفس التعبير السوفيتي من أن النيابة العامة وهي ( البروكوراتورا في تعبير السوفيت ) حارسة للشرعية الاشتراكية فقد جاء في المشروع أنه رسم « للنيابة العامة دورا عاما في حماية الشرعية الاشتراكية ، بما أجاز لها من التدخل أمام المحكمة عند نظر النزاع . . ومن البديهي أن تتدخل النيابة العامة لحماية الطرف الضعيف اقتصاديا أو للدفاع عن مبدأ قانوني تتصل نتائجه بالخطة الاقتصادية أو بمقتضيات التحول الاشتراكي ، وأنها تراعى في تدخلها ما قد يكون لدى التنظيمات الشعبية والجهات المعنية من ملاحظات ( ١٤ ) . ويتضح من هذا الدور الجديد الهام الذي يريده المشروع للنيابة العامة كحارسة للشرعية الاشتراكية . من أنه قد جعل لها وحدها ( ١٤ ) في جميع الأحوال حق استئناف الأحكام التي تصدرها المحاكم الشعبية . . وفي هذه الحالة يترتب على رفع الاستئناف وقف تنفيذ الحكم . . »

إن الزعم بأن القضاء الشعبي هو مظهر من مظاهر الربط بين القضاء والارادة الشعبية هو أمر

شعبيا منتخبا إلى جانب القاضي المتخصص يمكنه أن يقوم بجانب هام من اختصاصات سلطة الدولة في حماية التحول الاشتراكي ، وعندئذ يمكن عند تقنين نظام الحراسة أو الحرمان من الحقوق السياسية ، أن يوكل تطبيقه إلى هذه المحاكم الشعبية التي لا تنتزع فيها النظرة السياسية بالنظرة القانونية الفنية ؟ ! ومن قبل تقدم صاحب هذا الرأي - توكيدا لما أسماه الربط بين القضاء والارادة الشعبية - باقتراح إلى مجلس الأمة بإنشاء محاكم شعبية لمنازعات الاسكان بدلا من لجان خلو الرجل ، وقد صور هذا الاقتراح على أنه « مساهمة ايجابية منه في تقديم حل عملي فيه حماية للشرعية الاشتراكية » . وقد وضع هذه المحاكم تحت تعبير « المحاكم الاجتماعية » ، يشترك فيها القضاء العادي في حماية مبادئ المجتمع الجديد ( وكأنما لا تحمي المحاكم العادية الآن هذه المبادئ ( ١٤ ) مع قضاة شعبيين يمثلون وجدان الشعب ، واتجاهه العام للتطور ) ( وكأنما القضاة أدوات صماء منعزلة عن الشعب وتطوره ) ( تمشيا مع ما أولاه الميثاق من أهمية للدور الذي يجب أن تقوم به التنظيمات الشعبية للتمكين من الديمقراطية السليمة . وقد فتح المشروع المقدم الباب ، أمام امكان اجالة أنواع أخرى من المنازعات - غير منازعات الايجارات - إلى هذه المحاكم . وقد جعل الاداة التشريعية لذلك قرارا من رئيس الجمهورية ( أى أنه ألغى القاعدة التقليدية التي تقضى بأن يكون إنشاء جهات القضاء بقانون ) ، حتى يمكن أن يتم ذلك بسرعة ، استجابة لما قد تتطلبه ظروف تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يتحول إلى الاشتراكية ! وقد تضمن المشروع تشكيل هذه المحاكم في شكلها الابتدائي من قاض متخصص واثنين من أعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي بالمركز أو القسم يختارهما كل سنة المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بالمحافظة وذلك إلى أن يجين الوقت الذي يمكن فيه - في ضوء تقييم هذه التجربة الجديدة - أن يكون الاختيار بالانتخاب الشعبي المباشر . وقد سائر واضع المشروع منطق هذا حتى نهايته ، فكان أكثر تطرفا حتى من التنظيم السوفيتي الذي يجعل الاستئناف من اختصاص هيئة قضائية خالصة وقد برز صاحب المشروع اقتراحه بقوله ، « وقد زامى المشروع في تشكيل المحكمة الاستئنافية أن يشترك فيها أيضا قضبان من أعضاء تنظيمات



.. ومن ثم كان التغيير الاشتراكي مسئولية القضاة الذين يطبقون القانون بمقدار ما هو مسئولية المشرعين .. ونحن ندعو الى « التزام القضاء بحماية مكاسب الثورة الاشتراكية » وقيامهم « بدور طبيعي في تعليم الشعب » فلا يكتفون بالهدوء الرتيب في المكان الذي تصدر منه الاحكام ..

وقد رسم هؤلاء الكتاب تفصيلات هذا القضاء الاشتراكي ، فحددوا خصائصه ووصفوا مهامه :

اما خصائص القضاء الاشتراكي في نظرهم فتتصرف الى ان يكون القاضي ملتزما ومعلما ..

ومبدأ « التزام القاضي » هو المحور الذي تدور حوله افكار عديدة منها الالتزام بالميثاق والقيم الاشتراكية وحماية المكاسب الاشتراكية وحماية النظام الاشتراكي ، ويعرف الكتاب معنى « التزام القضاء » بأنه كما ان كل عضو في هذا المجتمع ملتزم بالميثاق الذي توائمت عليه الأمة ، فأول الملتزمين به الحكام ، والقضاة في طبيعتهم . واذا لم يكن القاضي هو قانون الاشتراكية العربية لم يكن قانون هذه الأمة ، وكمثله قاضيه : اذا لم يلتزم قواعد الاشتراكية العربية لم يعد قاضي هذه الأمة ، لذلك يتعين ان يكون الميثاق عقيدة قضائية لرجال القانون ومتونا يحفظها القضاة والمحامون ان امانة العدل وحدها ليست كافية ليتغير القضاء وانما نظرة القضاء جديرة بالتغيير وهي لا تتغير الا اذا تغير فكر القاضي وتغييره ، ولا يكون ذلك التغيير فوريا الا باعتماد القاضي لمبدأ « الالتزام بالميثاق » .

وحسب القاضي ان يكون ملتزما لكي يطلق له العنان وكأنما غذا بذلك مشرعا !

« والالتزام في مفهومه هو الاخلاص من عضو المجتمع للقيام بأداء واجبه نحوه فهو مشاركة ايجابية وتحمل للمسئولية ، هو اقتدار وقوة ، وليس مجرد طاعة .. فهو فضيلة ايجابية بنسبة تهدف بالتقدم الى الامام . »

« فالقاضي ملتزم بأن يصدر الاحكام على نسق النظام الاشتراكي الذي جد فهو مطالب بالابتكار لا الاتباع ، ولا يستطيع المجتمع ان يضع لقاضيه قواعد اشتراكية للقضاء ، فانما الحياة الاشتراكية في الاقتصاد وفي المجتمع تحيط به وتشمله ، وهي التي ستحملة على يديها على طريقته ، كما يحمل التيار الزورق على متنه ويوجهه خيشما توجهه ليكون

مفرق في الخيال ، ومن شأن الاخذ به اقحام غير المتخصصين في امور لا شأن لهم بها . وقد أثبتت التجربة - حتى في الدول التي اخذت بنظام المحاكم الشعبية - ان غير المتخصصين كانوا عبئا على القاضي المتخصص ، وانهم في الحالات التي لم يكونوا فيها كذلك - يتأثرون بصلاتهم ودوانعهم الشخصية اكثر مما يتأثر بها القاضي الذي تدرب على التزام الحيدة .

بل اننا نذهب الى ابعد من ذلك فنقرر من واقع مشاهداتنا اليومية انه حيث فرض على القاضي ان يشترك في بعض المجالس أو اللجان الادارية ذات اختصاص قضائي ما فان صوته يضع وسط ضجة الرغبات والميول المتصارعة داخل هذه اللجان لاشخاص يعهد اليهم بمهمة القضاء ، رغم انهم لم يتمرسوا بأعمال القضاء ولا يتحملون تبعاته .. بل ان هناك بعض شكاوى رفعت الى وزارة العدل ضد بعض القضاة نتيجة اتحامهم في عملية ليس في مقدورهم السيطرة على ابعادها ، أو التحكم في المشاركين فيها .. على هذا النحو كانت نتيجة اشتراك غير القضاة مع القضاة في عمل قضائي أو شبه قضائي - وهي تجربة محدودة - عدم القيام بعمل قضائي ناضج ، وعدم توفير ضمان جدي ، بل والاساءة الى القضاة انفسهم بسبب انحرافات محتملة من جانب الافراد العاديين الذين يشاركون في العملية القضائية . هذه هي بعض مساوئ نظام المحاكم الشعبية وهي قد دفعت الكثيرين من النقاد الى ان يصيخوا هذه المحاكم بأنها محاكم الظلم ..

غير ان دعاة القضاء الشعبي - أو الظلم المنظم - لا يقفون في تجديدهم للنظام القضائي عند حد اخلال العواطف الشعبية فوق منصة القضاء ، وانما يتجاوزون ذلك الى اطلاق سلطة القاضي في ان يطبق القانون أو لا يطبقه !

ما الذي يعنيه القضاء الاشتراكي ؟ وما هي مهامه ؟

.. فعلى نحو ما يدعو بعض الكتاب عندنا الى ثورة في القانون القائم ، يدعمون كذلك الى ثورة في القضاء تتمثل فيما نسمونه « بالقضاء التقدمي » ، وهو قضاء لا يكتفى بالهدوء الرتيب في المكان الذي تصدر منه الاحكام ، وانما هو القضاء الطبيعي والموجه الذي يضطلع بالتغيير الاشتراكي وحماية النظام الاشتراكي

القوانين الى حد تعطيلها « الوجه الثورى للقضاء » !  
فلقد تساءل صاحب هذا الرأى فى صدد التعليق  
على حكم أصدرته إحدى دوائر الأيجارات بمحكمة  
القاهرة : « لقد طرحت المحكمة فى قضائها مشكلة  
القوانين التى ما زالت تعبر عن علاقات كانت سائدة  
فى ظل النظام الرأسمالى وما زالت قائمة رغم التحول  
الاشتراكى ، وتعديلها يحتاج الى وقت . فماذا يكون  
موقف القاضى من مثل هذه القوانين ؟ أيقف عند  
حرفية النصوص ويطبق مفاهيم نبذها الميثاق ولم  
تعد تتفق مع طبيعة الثورة الاجتماعية والاقتصادية  
ومراميها ؟ أم أن القاضى المتزم ( ١٤ ) يمكنه أن  
يضيف على النصوص مفهوما يتفق مع أهداف المجتمع  
الجديد ؟ ويمكنه أن يقدم حولا تواجه التغيير  
الثورى ؟ » ويجيب المتسائل على نفسه بقوله : « انه  
كان على القاضى - لكى يصل الى الحكم السليم -  
أن يستلهم مبادئ الميثاق وأن يحيط بتطور العلاقات  
الاجتماعية والاقتصادية .. أى كان عليه أن يضيف  
على النصوص تفسيرا يجعلها متمشية مع مرامى  
المجتمع وأهدافه .. » وقد استشهد صاحب هذا  
الرأى بما جاء فى أسباب الحكم الذى أيده : « أن  
تفسير القانون يجب أن يتم مع مراعاة الظروف  
الاجتماعية المتغيرة وأن على القضاء فى سبيل تطوير  
المجتمع ( ١٤ ) وتثبيت مبادئ الاشتراكية أن يفسر  
القانون بما يتفق وهذه المبادئ وأحكام الميثاق ،  
وهو ما يقتضى عدم التقيد بحرفية عبارات النصوص ،  
والا انعزل القاضى عن الظروف الاجتماعية  
والاقتصادية التى تعيشها البلاد .. وأن القانون  
ليس مجرد نظريات هندسية وانما هو مرتبط بعوامل  
اجتماعية واقتصادية » . ويقول صاحب « الوجه  
الثورى للقضاء » معقبا على ذلك : « ان القاضى وهو  
يجتهد لا يصدر فى اجتهاده عن تفكير ذاتى خاص ،  
بل انه يصدر عن اعتبارات موضوعية جسدها  
مبادئ الميثاق ، ولا يحد من سلطته فى هذا الاجتهاد  
الا المبدأ الذى أكدته دستور سنة ١٩٦٤ من أن  
لا جريمة ولا عقوبة الا بنص . غير أن كاتب المقال  
وان أهاب بالقضاء أن يتقدم معبرا عن القيم الجديدة  
للمجتمع حارسا عليها ، يرى أنه يحمله أكثر مما  
ينبغى مسئولية مواجهة العلاقات الاجتماعية  
الجديدة ، بينما أن المسئولية الأولى تقع على المشرع  
وهو لذلك يطلب من المشرع « أن يصدر قانونا صريحا  
يمنح القضاء سلطة عدم تطبيق الأحكام القانونية  
التي تناقض مبادئ التحول الاشتراكى . وان هذا

حفيا - مثله - يقيم العمل من رهن الفكر ، الى عرق  
المصنع ، الى الفأس والمول ، فى تعاون انساني  
 واجتماعى ونظامى .. » (١)

**اما الواجبات التى القاها الكاتب على القضاء  
الاشتراكى فقد حصرها فى امرين هما : تثبيت  
المكاسب الاشتراكية وحماية الثورة من الأخطار ..**  
« فالقاضى هو وحده الذى سيثبت المكاسب  
الاشتراكية للأفراد وسيحفظ النظم الاشتراكية  
بل سيفرض على التنظيمات اشتراكية قوانينها  
ويحافظ عليها وعلى قوانينها وسينميها كما يستثمر  
الملك العام للشعب .. »

« وعلى القاضى أن يخارب الأخطار على الثورة  
من ضعف الناس أو طمعهم أو جهلهم أو غشهم ..  
ومن ظلم الأعداء فى خارج البلاد ، للثورة والثوار ..  
القضاء مطالبون بحماية الثورة الاشتراكية  
فيما هم مطالبون به .. »

ويرى الكاتب أن حماية المكاسب الاشتراكية  
وحماية الثورة هما مظهران من مظاهر التزام  
القاضى ، وأن لهذا الالتزام نظائر فى غيرنا من الدول .  
فقد نص الدستور الجزائرى ( ١٩٦٣/٩/٨ )  
صراحة على ذلك المبدأ حيث يقول فى باب العدالة فى  
المادة ٦٢ ( لا يخضع القضاء فى ممارستهم وظائفهم  
الا للقانون ولمصالح الثورة الاشتراكية ) ..

وتوضح المادة الثانية من أسس الاجراءات  
السوفيتية المدنية - توضح غايات التشريع وترسم  
الطريق للقضاء ، فتجعل القضاء ملتزما بتفسير  
القانون بما يحقق غاياته ، ويمكن ادواته من العمل  
بلوغ هذه الغايات . ولهذه المادة الثانية فى أسس  
الاجراءات المدنية والمادة الثالثة فى نظام القضاء  
وبالنصوص الواضحة فى ديباجة أسس التشريع  
المدنى السوفيتى عن أغراض القانون فى حماية  
القاعدة القانونية الاشتراكية ، أكد التشريع مبدأ  
« التزام القضاء بالقاعدة الاشتراكية للقانون فى  
كل مكان » (١) .

### اطلاق السلطة للقضاء :

ويساير هذا النظر الى اقصاه بعض كتابنا  
الذين يرون فى اطلاق سلطة القضاء فى تفسير

(١) مؤلف الاستاذ عبد الحليم الجندى - المصدر السابق



انشاء لجان ادارية لرد خلو الرجل ابتدعت لنفسها اصول الاجراءات ، حتى قيل يومها أن « القانون اعطى اجازة » !

وقد كان هذا التصرف مثار خلاف كبير في وجهات النظر :

ففى جانب يقف المعارضون لهذا التصرف وان اختلفوا فى بيان وجه معارضتهم فمنهم من صوروه اهدارا لمبدأ سيادة القانون وصوره آخرون بأنه خرق للقانون لحماية العدالة أو المصلحة العامة ، وصورته فئة ثالثة بأنه وإن كان خرقا للقانون إلا أنه كان فى نفس الوقت اعلاء لحكم الميثاق !

أما المؤيدون فقد اختلفوا هم الآخرون فى سند تأييدهم :

فذهب كاتب الى أن تشكيل لجان خلو الرجل هو نموذج عملى يؤكد أن التطبيق الثورى هو الذى يهب القانون روحا وفاعلية .. ولعل هذا أيضا يؤكد حقيقة أخرى .. وهى أن المرحلة الهامة التى يمر بها مجتمعنا - مرحلة التحول والبناء الاشتراكى - قد لا تكون فى حاجة الى مزيد من القوانين والاجراءات بقدر ما هى فى حاجة الى اهتمام مركز وحرص زائد على تطبيق سليم لما هو موجود بالفعل من قوانين واجراءات ثورية .. !

وقال كاتب آخر ان القانون الذى لا يزال يرفرف بفلسفته على محاكمنا .. هو الذى يتيح للمحامين التفنن فى الولوج من ثفراته المتروكة عمدا فيه حماية لمصالح المستغلين ، وتمكيننا لشرطة الشطار .. « .. واننا ونحن نعيش فى مجتمع جديد له فلسفة جديدة فى حاجة الى قانون جديد .. والى أن يصدر هذا القانون لابد من اجراءات ثورية من نوع اجراءات لجنة تصفية الاقطاع .. لمنع الاستغلال اى لحماية أهم مبدأ من مبادئ المجتمع الاساسية » ..

ومن القانونيين من أيد فى أول الامر قيام لجان خلو الرجل منكرا أن هناك خرقا للقانون أو افتياتا على سيادته « لان اقتضاء خلو الرجل جريمة » ، وأن الاجراءات التى اتخذت كانت ايدانا بتطبيق حازم لحكم القانون .. فمن واجب السلطات الواعية بمسئولياتها أن تتخذ الاجراءات اللازمة لحل المشكلات الاجتماعية ومن بينها مشكلة خلو الرجل ، وأن اجراءات تسوية هذه المنازعات « وديا » هى اجراءات لا تخرق القانون ولكنها تدعمه وتكسبه

القانون .. يمكن القاضى من الا يقف عاجزا امام نصوص تتناقض مع التحول الاشتراكى ، وهو فى نفس الوقت يشرك القاضى فى مسئولية حماية مبادئ المجتمع الجديد . أما بعد أن تتم صياغة القوانين الجديدة واصدارها فانها وحدها تصبح واجبة التطبيق ملزمة للقاضى كما هى ملزمة للجماهير واجهزة الدولة » .

والى أن يصدر القانون الذى اقترحه كاتب المقال باعطاء القضاء سلطة اهدار القوانين القائمة ، اقترح على وزير العدل ، أن يحول ( ١٩ ) محكمة التقض الى محكمة عليا تشرف على حسن تطبيق القانون وتعمل على تحقيق وحدة وتجانس النظام القانونى الاشتراكى . ان محكمة التقض اليوم لا تقرر المبادئ القانونية الا بمناسبة طعن يرفع امامها وهو امر يستغرق سنوات . أما وظيفة المحكمة العليا فهى المبادرة ( دون انتظار لطعن يطرح عليها ) الى تقديم تفسير متجانس موحد للقانون يحول دون اضطراب احكام المحاكم وتضاربها « فهذه المعالجة الواعية لشئون العدالة - فى نظر كاتب المقال - هى التى تدعم سيادة القانون ( ١٩ ) وهى التى تحمى الثورة شرعيتها » .

وقد عاد صاحب المقال ( فى مشروع من انشاء محاكم شعبية ) الى ابراز دور هذه المحاكم فى تفسير القواعد الموضوعية التى تتضمنها النصوص القانونية والتى قد تصبح متخلفة عن الاستجابة لمقتضيات تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، فتنص على أن تطبق المحكمة على موضوع النزاع القوانين العامة المعمول بها مع مراعاة تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . وهذا النص لا يجعل من القاضى مشرعا ، بل ان دور هذه المحاكم الشعبية يقتصر على تطبيق القانون . ولكن هذا النص ينبه القاضى الى واجبه فى تفسير القانون وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة . وهو مذهب فى التفسير يشرك القضاء فى مسئولية حماية مبادئ المجتمع ويرفع لواء الشرعية الاشتراكية » .

ومن حقنا أن نتساءل عما أدت اليه هذه الدعوة الخطيرة الى التحلل من احكام القوانين القائمة ..

لقد تصور بعض رجال الادارة أن من حقهم أن يقوموا بوضع اسلوب خاص لتنفيذ ما صوروه تفسيريا اشتراكيا للقانون ، ونذكر على سبيل المثال

أخذا بخطة اقتصادية ! فهل يقف الأمر عند هذا الحد ، أم أن بعد الخطة قيودا أخرى قد يخبئها لنا الغد ؟

إن هؤلاء الداعمين إلى هذا الاتجاه لا يقدرون خطورته من حيث أنهم يجعلون من القاضي مشرعا في كل قضية تعرض عليه ، فهو حر في أن يلغى النص القائم أخذا بخطة ، أو أن يهدر حكم القانون لأنه صار في تقدير القاضي المشرع - معوقا للتحويل الاشتراكي ، أو لأنه صار غير كاف لحماية مقتضيات أمن الجماعة !

أو ليس في هذا كله اخراج للقضاء عن مهمته الحقيقية كحارس للشرعية والنظام القانوني وندير بفوضى واستبداد لا طاقة للمواطنين بها ؟ !

#### رقابة القضاء على تصرفات السلطة العامة

إن الأصول القانونية الديمقراطية الكبرى وهي سيادة القانون وفكرة الشرعية والرقابة القضائية على تصرفات السلطة العامة تمثل المعاقل القانونية التي يحتذى بها المواطن في مواجهة السلطة وهي لذلك دعائم أساسية يرتكز عليها نظام الحرية . غير أن هذه الأصول - في ظل نظام اجتماعي يسيطر عليه الرأسماليون هي التي يقيم منها الاستغلال واجهة دستورية جميلة لمجموعة من الحريات والحقوق مجردة من المضمون . ويجب أن يكون الأمر على خلاف ذلك في نظام اشتراكي ، فالشرعية التي يجب أن تحميها الاشتراكية هي هذه الشرعية التي تنبع عن إيمان بكرامة الإنسان وحرية ، وليست شرعية الدفاع عن « نظام » يبيع الاستغلال ويقوم على الامتيازات ، والقانون الذي يجب أن يسود هو القانون الذي يضعه الشعب كله لمصلحته ولا تضعه طبقة واحدة من طبقاته لمصالحها الخاصة . ومعنى ذلك أن النظام الاشتراكي يمثل من الناحية النظرية النظام الأكمل في الرقابة القضائية لأنه يزيل العوائق التي تعرقل تحقيق السيادة الفعلية للقانون والحق ، وذلك بتعطيل السيطرة الشريرة لرأس المال ، ومن الطبيعي أن يكون لهذا الاتجاه صدى في الرقابة القضائية على تصرفات السلطة العامة ، إذ يجب أن تتسم وتنعمق في نظام اشتراكي على نحو غير معروف في نظام يقوم على سيطرة رأس المال . فحيث يسيطر الرأسماليون على نظام الحكم تقوم بين المواطنين وبين الدولة « هوة » منشؤها النظر إلى الدولة والنظام القانوني على أنها أجهزة للسيطرة وأدوات للتحكم ،

واقعا ملموسا ، وهي إجراءات لا تلغى إجراءات المحاكم ولكنها تسبقها وتعاونها .

غير أن صاحب هذا الرأي عاد بعد ثلاثة شهور فحسب في حوار مفتوح - فنبه إلى خطورة انتزاع لجان خلو الرجل لنفسها صفة المشرع .. كما نبه إلى خطورة انفراد جهة الإدارة بنفسه معنى الاستغلال ، فقال : « والا فلو انفرد كل محافظ بتفسير مدلول الاستغلال ووضع له مضمونا يتعرض من يخالفه للمؤاخدة لانتهى بنا الأمر إلى أن يصبح في بلدنا أكثر من قانون لأكثر من محافظ في مسألة جوهرية هامة ، يجب أن تحكمها قواعد واحدة » .. وواقع الأمر أن ما أراد صاحب هذا الرأي أن يبين به تصرف جهة الإدارة في إعطائها للقانون تفسيرا يخرج به عن نصوصه ، هو ادانة لرايه في إعطاء القضاء هذه السلطة الانشائية .. !

فالمؤكد أن تحريض القضاء أو جهة الإدارة على اهدار القوانين القائمة بحجة أنها تعرقل مهام التحويل الاشتراكي اهدار صريح لسيادة القانون لأنها تجعل من رجل الإدارة أو القاضي مشرعا ، وهو تقليد لما جرى عليه العمل في فترة الشيوعية الأولى - في الاتحاد السوفيتي - من تحويل القاضي سلطة الفصل في المنازعات وفقا لضميره الاشتراكي وقد ثبت للسلطة السوفيتية نفسها كيف أدى هذا النص إلى اضطراب لا مزيد عليه دفع هذه السلطة إلى تعطيل النص ، والعودة إلى التقليد الأصلي بالتزام القاضي نصوص القوانين القائمة إلى أن تلغى أو أن تعدل ..

وكم أدمى قلوبنا أن نطالع في بعض الأحكام الجنائية آثارا لهذا المذهب الخطير - لقد جاء في أسباب حكم في إحدى الجنائيات : « والقانون يسعى إلى العدالة فإن اتفقت أحكامه مع أمن الجماعة كان بها وحسنت ، وإن تعارضت الأحكام فليس أمام القاضي إلا أن يستجيب لضرورات الأمن ولو ضحى في سبيل ذلك ببعض قواعد العدالة !! »

غير أن دعوة القضاء إلى التحلل من أحكام القانون القائم لا تنطوي دائما على انطلاق سلطة القضاء ، وإنما هي تنطوي في بعض الأحيان على تقييد لها ! فثم تعليق على حكم أصدرته إحدى محاكمنا المدنية بالزام شركة النصر بتسليم سيارة جاء فيه أن على القضاء أن يلتزم بالخطة ! ومعنى ذلك أن القاضي يحرض على أن يهجر أحكام القانون العام



القضاء في نظرها أن يطبق القانون بمعناه العام فيما يعرض له من قضية ، فإذا تعارضت القوانين وجب على القضاء أن « يطبق القانون الأعلى في المرتبة » ، وأن يستبعد عن دائرة التطبيق القانون الأدنى إذا تعارض مع القانون الأعلى . وحق القضاء في ذلك مستمد من طبيعة وظيفته وهو لا يحرم من هذا الحق إلا إذا نص الدستور على هذا الحرمان صراحة ، إذ عندئذ يجب على القضاء أن ينزل على ما فرضه الدستور الذي هو مصدر جميع السلطات .

وقد استخلصت محكمة القضاء الإداري من عدم وجود نص صريح في الدستور يحظر على القضاء الرقابة على دستورية القوانين حقها في هذه الرقابة .

**وأما مبدأ الفصل بين السلطات :** فقد فهمه القضاء الإداري فهما مزدوجا ، إذ اعتبره من جهة مصدر حقه في الرقابة على دستورية القوانين ، واعتبره في نفس الوقت يقيد من إطلاق هذا الحق . فمعنى فصل السلطات في نظر القضاء الإداري : « استقلال كل من السلطتين التشريعية والقضائية واستقلال السلطة القضائية لا يجيز للسلطة التشريعية أن تفرض على السلطة القضائية تطبيق تشريع يتعارض مع التصوص والمبادئ الدستورية ، فترغمها بذلك على مخالفة الدستور ، ومن ثم تفقد السلطة القضائية استقلالها » ، وينقلب خضوعها للدستور خضوعا للسلطة التشريعية ، وهذا يتعارض مع مبدأ فصل السلطات . على أن هذا المبدأ يحمل في ذات الوقت قيда على حقوق السلطة التشريعية في تغليبها الدستور على القانون إذ « لا يجوز للسلطة القضائية أن تحكم بإلغاء قانون باطل في دعوى أصلية ترفع أمامها ، والا بسطت سيطرتها على السلطة التشريعية » .

**وأما مبدأ السلطات المحدودة :** فقد عبرت عنه محكمة القضاء الإداري بدوائرها المجتمعة بما يفيد أنه لا توجد في نظام قانوني ما سلطات مطلقة ، فكل سلطة عامة - مهما كان شأنها - مقيدة في حدود الدستور أو في حدود الوظائف التي نيبت بها . وقد طبقت المحكمة هذا المبدأ في أخطر نطاقين من تصرفات السلطة العامة ، هما : نطاق الحكم العرفي ونطاق أعمال السيادة .

**ففي نطاق الحكم العرفي :** أشارت المحكمة إلى أن مافي قانون الأخكام العرفية من سلطات تعطل بعض نصوص الدستور مصدرها الدستور ذاته ، قبلها

وهذه المفارقة بين الدولة والمواطنين تبرر هذه الحواجز التي يقيمها الحكام في وجه مناقشة تصرفات السلطة العامة والرقابة عليها ، ولا محل بداهة لهذه الجفوة بين « الدولة الاشتراكية » وبين مواطنيها : فهي لا تقوم نظريا إلا بهم ولهم وليست هناك مصالح مطبقة ممتازة تتعارض مع مصالح الأغلبية ، والملكية الاشتراكية والتوجيه الاقتصادي يدفعان كافة الجهود نحو هدف واحد مشترك هو الرخاء للجميع ، ولهذا كان أي تقصير أو خلل يصيب جهاز الإنتاج مرتدا على كل مواطن ومنتهضا من رخائه ، ومؤدى ذلك أن لا تكون لنظام اشتراكي أية مصلحة في أن يقيم العراقي في وجه نقد تصرفات السلطة العامة أو رقابتها القضائية . . . وليس يكفي أن تقرر رقابة القضاء على التشريعات ، وإنما يجب أن تنبسط على القرارات الإدارية ، لأنها أكثر تغلغلا في التفاصيل وأوثق اتصالا بمشكلات الحياة اليومية . . . ولا جدوى في رقابة قضائية بمجرد التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون ، وإنما يجب أن يتأكد الحق لكل مواطن في أن يلغى أي قرار يخالف القانون يمس مصلحة له . . . فالإلغاء هو السبيل الوحيد لتصحيح الأوضاع وتحقيق الشرعية في النطاق الإداري ، لسبب بسيط هو أن جهة الإدارة لا تبالى في كثير من الأحيان بأن تدفع من خزانة الدولة تعويضا عن قراراتها المخالفة للقوانين ، طالما ظلت هذه القرارات قائمة دليلا على سطوة الإدارة وتحكمها ، وأن كلمتها - ولو كانت مخالفة للقانون - هي الكلمة العليا .

ونستطيع أن نقرر دون مبالغة أنه كان لقضائنا الإداري المصري مذهب كامل في الرقابة على تصرفات السلطة العامة أفصحت عنه في دوائرها منفردة ومجتمعة وفي مناسبات متعددة . والنتائج الهامة التي حققتها في هذه المجالات يمكن أن ترد إلى أصول محددة هي : سيادة الدستور ، والفصل بين السلطات ، ونظرية السلطات المحدودة ، وأخيرا حق التقاضي المقدس في شأن تصرفات السلطة العامة .

**أما مبدأ سيادة الدستور :** فهو داه وضع إطار عام لجميع السلطات في الدولة ، فمن نصوص الدستور تستمد كل من هيئات الحكم سلطاتها ، وفي هذه النصوص ذاتها يجد هذا السلطان حدوده . وقد استندت المحكمة في هذا المبدأ لفرض رقابتها على دستورية القوانين أو بالأحرى لتغليب نصوص الدستور على التشريع المخالف لها ، ذلك أن واجب

القانون « هو بمثابة الدستور للحكم العرفي وهو يستمد هذه القوة الاستثنائية من نص المادة ١٥٥ من الدستور » وقد قصد الدستور أن تقوم السلطة التشريعية ذاتها برسم نطاق هذا الحكم ، وتحديد القيود والضوابط التي تحاط بها السلطة التنفيذية عندما تتولى اجراءه ، بحيث لا تخرج هذه السلطة عن النطاق الذي رسمته لها السلطة التشريعية ، ولا عن القيود والضوابط التي وضعتها حدودا لهذه الاختصاصات الاستثنائية ، فينعكس على الدستور غرضه لو أن السلطة التنفيذية على أي وجه من الوجوه ، وفي أية صورة من الصور - سواء أكان ذلك عن طريق مرسوم له قوة القانون أو كان عن طريق أمر عرفي - أحلت نفسها محل السلطة التشريعية وتولت بنفسها لنفسها رسم هذا النطاق وتحديد هذه القيود والضوابط ، فتصبح السلطة التنفيذية مطلقة الحرية في أن تتزود بما تشاء من الاختصاصات الاستثنائية ، وتستطيع بمحض إرادتها أن توسع من هذه الاختصاصات إلى غير مدى محدود ، وأن تدخل على قانون الأحكام العرفية ( وهو الدستور الموضوع لضبط تصرفاتها ) ما تبغى من تغيير وتبديل وفي هذا من قلب الأوضاع ومن الاطلاق على سلطان الحكم العرفي ، ومن هدم ما ينبغي أن ينسب على هذا الحكم الاستثنائي من الرقابة التشريعية ، ما يتعارض تعارضا واضحا مع الغاية التي قصد إليها الدستور .

« وانه مما يقطع في ذلك ان الدستور لم يرد الحكم العرفي الا نظاما استثنائيا مقيدا يرسم القانون له حدودا لا يجوز أن يتعداها ، ويضع له قيودا لا يستطيع أن يتحلل منها وقد صدر قانون الأحكام العرفية يؤكد هذا المعنى ، اذ رسم حدود الحكم العرفي في اختصاصات معينة أعطاها للحاكم العسكري ، وعددها واحدا واحدا بعد الآخر على سبيل الحصر ، ووضع قيودا على هذه الاختصاصات هي ما يقتضيه صون الأمن والنظام العام » .

اختصاصاته إلى غير حد ، وأباح له أي عمل ، لجاء قانونا متعارضا مع الدستور ، مجافيا لغاية التي توخاها ، ولكان من أجل ذلك قانونا باطلا ، ولا فرق بين أن يجيء قانون الأحكام العرفية ابتداء على الوجه السالف الذكر ، وبين أن يضاف إليه بعد صدوره نص يمنع مساءلة الحاكم العسكري عن أي إعلان أو تصرف أو تدبير أو قرار أمر به أو تولاها ، سواء كان ذلك عن طريق دعوى التعريض ، أو عن طريق دعوى الإلغاء ، ففي الصورتين معا يتمثل سلطان الحاكم العسكري سلطانا مطلقا رهيبا لا تغيب عليه ولا حد له ولا عاصم منه ، وهذا ما ياباه الدستور ، وما يناقض مناقضة صريحة الأسس التي أراد الدستور أن يقوم عليها الحكم العرفي » . وهذه الأسباب التي ساقتها دوائر محكمة القضاء الإداري مجتمعة توضح بكل جلاء كيف تمثلت سلطة الحكم العرفي سلطة محدودة ، على خلاف ما كان شائعا من قبل ، وكيف أنها استمدت هذا التصوير من إيراد اختصاصات محددة في قانون الأحكام العرفية نفسه . على أننا إذا علمنا أن قانون الأحكام العرفية الصادر سنة ١٩٢٣ صدر في وقت معاصر لصدور دستور سنة ١٩٢٣ وقد سارعت الحكومة بإصداره لتضمنه من العيود ما تشاء قبل أن ينعقد أول برلمان ، وإذا علمنا أيضا أن هذا القانون قد تضمن عبارة مبهمة غير محدودة تقضي بأنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص لها باتخاذ أي تدبير آخر يقتضيه صون الأمن والنظام العام في كل الجهات التي أجريت فيها الأحكام العرفية أوفي بعضها » أدركنا كيف أن محكمة القضاء الإداري ، رغم هذا التوسيع ، قد قيدت من هذا الاطلاق الذي رآته يناقض طبيعة نظام الحكم العرفي كنظام قانوني .

على أن محكمة القضاء الإداري لم تغفل أثر الظروف الاستثنائية التي تواجه السلطات العامة فتتضررها إلى فرض نظام الحكم العرفي ، وهي لذلك قد اعترفت بسلطات تقديرية للإدارة أوسع منها في الظروف العادية ، ولكنها أوجبت في نفس الوقت أن يكون النظام كله نظاما قانونيا يمكن أن تنبسط عليه الرقابة القضائية ، وبعبارة أخرى أن محكمة القضاء الإداري لم تر أن فرض نظام حكم استثنائي - في الفترات العصيبة - يمكن أن يعنى

« وانه مما يقطع في ذلك ان الدستور لم يرد الحكم العرفي الا نظاما استثنائيا مقيدا يرسم القانون له حدودا لا يجوز أن يتعداها ، ويضع له قيودا لا يستطيع أن يتحلل منها وقد صدر قانون الأحكام العرفية يؤكد هذا المعنى ، اذ رسم حدود الحكم العرفي في اختصاصات معينة أعطاها للحاكم العسكري ، وعددها واحدا واحدا بعد الآخر على سبيل الحصر ، ووضع قيودا على هذه الاختصاصات هي ما يقتضيه صون الأمن والنظام العام » .

ولم تؤثم محكمة القضاء الإداري فحسب تصرف سلطة الحكم العرفي ، أو الحكومة في توسيع نطاق الحكم العرفي أو سلطاته ، بل هي أثمت كذلك تصرف البرلمان نفسه لو أنه أطلق في هذا السلطان إلى غير حد فقالت : « ومن حيث أن قانون الأحكام العرفية لو أنه أطلق للحاكم العسكري من كل قيد ، ومن



والواجبات فيكون المرسوم بقانون سالف الذكر مخالفا في هذه الناحية لأحكام الدستور .

ودون أن نبين شدد وضع قوانين التضمينات في نظامنا الدستوري التي كانت تصدر دائما عقب انتهاء الأحكام العرفية ( وهو بحث فصلناه في مذكرة طويلة قدمناها في القضية ١٠٩٠/٦١٢ وأخذت بوجهة نظرنا محكمة القضاء الإداري بدوائرها المجتمعة ) فأننا نلفت النظر الى الطريقة التي فسرت بها محكمة القضاء الإداري هذه القوانين ، وكيف أنها لم تقرر اسباب الحصانة على التصرفات التي تعمد فيها الحاكم العسكري مخالفة قانون الأحكام العرفية بل أقرتها فقط بالنسبة لتلك التصرفات التي أخطأ فيها بحسن نية ، فقالت : « لا يجوز أن يفسر قانون التضمينات في مصر بأنه قانون يعفى الحاكم العسكري من المسؤولية ، عما جاوز فيه حدود اختصاصه أو عما تعمد فيه عن سوء قصد الانحراف في استعمال سلطته ، والقول بغير ذلك .. يهدم رأسا على عقب ما أراده الدستور من حصر الأحكام العرفية في حدود لا تصح مجاوزتها وقد رسم المشرع هذه الحدود وفرض على الحاكم العسكري ألا يجاوزها بطريق مباشر ، فلا يصح بعد ذلك أن يبيح له مجاوزتها بطريق غير مباشر بأن يعفيه من المسؤولية إذا هو جاوزها فقانون التضمينات لا يعفى الحاكم العسكري إلا من التعويض عن عمل لم يجاوز فيه حدود اختصاصه وكان خطؤه فيه خطأ غير مقصود ، ولا يجوز القول بعد ذلك ( مع المذكرة الإيضاحية سالف الذكر ) بأن إعفاء الحاكم العسكري من المسؤولية أمر يخلص من طبائع الأمور ذاتها ومقتضيات الأحكام العرفية ، لا يجوز القول بذلك ، والا لما كانت هناك حاجة الى استصدار قانون للتضمينات عقب انتهاء الأحكام العرفية يعفى الحكومة من المسؤولية عن أعمال هي طبيعتها ومن مقتضيات خصائصها أعمال لا تترتب عليها أية مسؤولية » . وقد رتب المحكمة بدوائرها المجتمعة على ذلك إعفاء الحاكم العسكري من التعويض عن قرار صدر عن خطأ غير مقصود « ولكن القرار يبقى مع ذلك عملا غير مشروع لا يجوز للحاكم العسكري المضي فيه ، ولا البقاء عليه فإذا لم يعدل عنه جاز الطعن فيه بالإلغاء ، وجاز أن يطلب وقف تنفيذه » .

توقف النظام القانوني كلية وانقطاعه ، بل هو يستمر في صورة أخرى ، وإن كانت أشد تضيقا على الحريات والحقوق العامة ، إلا أنها مع ذلك صورة من الشرعية الاستثنائية ، التي تخضع بدورها لهيمنة القضاء .

**أما في نطاق أعمال السيادة :** فقد كان مذهب محكمة القضاء الإداري واضحا كل الوضوح فهي قد حدث كثيرا من نطاق هذه الأعمال وهي إذا كانت قد لجأت في هذا السبيل الى معيار غامض ، فلم تعتبر من أعمال السيادة إلا ما يظهر فيه الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا تلك التي تظهر فيها في صورة سلطة إدارة ( ومن الواضح أن التفرقة بين سلطة الحكم وسلطة الإدارة أمر شاق وغير مأمون العواقب ) إلا أنها مع ذلك حددت هذا المعيار بعدة ضوابط : أولها قولها أن الضابط في ذلك معيار موضوعي يرجع فيه الى طبيعة الأعمال في ذاتها ، لا الى ما يحيط بها من ملابسات عارضة وثانيتها - إخراجها القرارات الإدارية التي تتخذ تنفيذا للقوانين واللوائح من نطاق أعمال السيادة ، حتى لو كانت هذه القرارات تطبيقا لاجراء يعتبر من أعمال السيادة ، كما هو الشأن في القرارات الفردية التي تتخذ تنفيذا للأحكام العرفية ، وثالثها - تقسيمها أعمال السيادة الى طائفتين : أحدهما يقصد بها تنظيم علاقات الحكومة بالسلطات العامة الأخرى ، داخلية كانت أو خارجية ، والأخرى تدابير جماعية تتخذ لدفع الأذى والشر عن الدولة في الداخل أو الخارج . وهذه الضوابط جميعها من شأنها أن تلزم أعمال السيادة - الى حد كبير - حدودها الصحيحة .

**وأخيرا الحماية المطلقة لحق التقاضي بشأن تصرفات السلطة العامة :** وقد أكدت دوائر محكمة القضاء الإداري مجتمعة بصورة حازمة قاطعة بقولها : « أن منع الدعوى في أي تصرف أو أمر أو قرار صدر من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية - كما يقضى المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ - هو إعفاء لهذه السلطة من أية مسؤولية تترتب على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته ، وإعفاء سلطة عامة إعفاء مطلقا من كل مسؤولية تحققت فعلا من جانبها من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد في الحرية وفي المساواة في التكاليف

تصور النظام القانوني ككل منسجم تنتظمه وحدة شاملة من المعاني والأفكار . . ولا يجوز أن ينظر إلى السلطتين التأسيسية والتشريعية على أنهما منعزلتان عن الجماعة أو أنهما مطلقتان وإنما هما مشتقتان منها ، وسلطتهما محدودة كآثر لهذا الاشتقاق ، فوجب ألا تتمرد القواعد القانونية التي تضعانها على القيم والقواعد التي تعتنقها الجماعة والتي بغيرها تفقد هذه القواعد أساسها ولأن القانون ليس مجرد تشريعات مجموعة بل هو كل ما يجعل هذه التشريعات أدوات منتجة في تحقيق العدالة ، وما يمكن القضاء من إدارة العدالة عن طريق التشريعات ، ولها في هذا السبيل تقييد هذه التشريعات بالفهم السليم إذا تجاوز المشرع هذا الفهم . . وهذا هو ما يدفعنا إلى أن نعطي « الشرعية » معنى أوسع بكثير مما يفهمه عديد من الفقهاء ، والذين يرونها متحققة بالتزام حرفية النصوص المكتوبة فحسب ، وإنما تنزل بعض المبادئ غير المكتوبة منزلة النصوص الدستورية المكتوبة بل وأن بعضها يفوق في مكانته هذه النصوص المكتوبة .

ولا جدال في أن مبادئ الحرية والعدالة تشغل من المبادئ القانونية العامة أسمى مراتبها ، وعلى القاضي الدستوري أن ينزلها دائما المنزلة الأولى من تقديره وقضائه ، فيحدد مدى تطبيق النصوص المكتوبة في ضوء هذه المبادئ وسيان بعد ذلك أن توصف قوة هذه المبادئ بأنها دستورية أو شبه دستورية .

ولهذا السبب لا يستطيع أن تصور النظام الدستوري - الذي يعتبر الإطار العام لنشاط السلطة العامة - مقصورا على نصوص الدستور المكتوب ، بل هناك مبادئ قانونية عامة تكمل هذا النظام أو بالأقل يفترض تسليم النصوص المكتوبة بها ، أما لأنها مبادئ استقرت في تقاليد الأمة السياسية ، أو آداب الجماعة المتحضرة ، وأما لأنه لا يمكن أن يتصور بدونها قيام هذه النصوص ككل منسجم .

وإذا كانت رقابة القضاء على تصرفات السلطات العامة « تشريعية وتنفيذية » وجها من وجوه سيادة القانون ، فإني أود أن أؤكد أن « سيادة القانون » في نظري لا يمكن أن تتحقق بالتراخي أو بالتغالي في الرقابة القضائية ، ذلك أن أي لون من ألوان الرقابة القضائية المتحكمة يخرج القضاء عن حدوده حتما

ويلاحظ على قضاء المحكمة في هذا الخصوص أمران :

الأول - أنه حيث يعهد قانون لسلطة ما باختصاصات معينة ، فإنه إذا أراد المشرع أسباغ الحصانة على ما تم من تصرفات وفقا لهذا القانون ، فإن المحكمة قد قصرت هذه الحماية على ما يكون قد تم من تصرفات في حدود هذه الاختصاصات ، أو تلك التي يكون قد شابها خطأ غير مقصود ، وهذا التضيق في حالات عدم المسؤولية نابع عن تقديس المحكمة لحق التقاضي فضلا عن إصرار المحكمة على أعمال القانون الصادر بتحديد اختصاصات معينة في مجاله .

الثاني - أن المحكمة وإن أقرت عدم سماع دعوى التعويض عن تصرف مشوب بالخطأ - تجاوزت فيه الإدارة اختصاصاتها المحددة - إلا أنها أقرت مع ذلك أن هذا التصرف يظل غير مشروع فيجوز الطعن فيه بالالغاء كما يجوز طلب وقف تنفيذه ، وهذا الفصل بين نطاقى الالغاء والتعويض - وإن بدأ غير مبرر - إلا أنه يتفق مع ذلك مع قضاء مجلس الدولة الفرنسي الذي قرر أن الحظر التشريعي بالطعن في تصرف من تصرفات الإدارة لا يمكن أن ينصرف إلى الطعن بالالغاء .

هذه هي باختصار الخطوط العريضة لمذهب محكمة القضاء الإداري في الرقابة على تصرفات السلطة العامة ، في الظروف العادية والظروف الاستثنائية وهي توضح أن النتائج التي وصلت إليها المحكمة تستند إلى مبادئ دستورية عامة لا منازعة في صحتها ، وأن تفسير المحكمة لهذه المبادئ ليس من اليسير التشكيك في سلامته .

### ( ١ ) الرقابة على دستورية القوانين

#### كمظهر من مظاهر سيادة القانون

إن الغاية من أي قضاء - والقضاء الدستوري بالذات - هي تحقيق سيادة القانون ، على أنه يجب أن لا يفهم من لفظ القانون ما تضعه السلطة التشريعية - سواء كانت تأسيسية أو مؤسسة - من نصوص فحسب ، بل يجب أن يتسع لكل ما يفرضه النظام القانوني وتستلزمه أسسه ، لأن السلطة التشريعية لا تحتكر وضع قواعد السلوك ، وإنما تنبع هذه القواعد من النصوص المكتوبة ، ومن القيم الملزمة لسلطات الحكم سواء من الناحية الأدبية أو السياسية أو الاجتماعية ، والتي بدونها لا يمكن



التقدير ، غير أن المرد في النهاية - على أي حال - هو إلى نصوص الدستور وضوابطه .

على أن التجاوز في الرقابة على دستورية القوانين أو بالأحرى الخروج بهـلـه الرقابة عن حدودها الطبيعية والمحدودة ، غير مبرر من الناحية القانونية السليمة ، كما وأن نتائجه العملية خطيرة غاية الخطورة . فانا وإن كنت من أشد المؤمنين باخضاع العمل التشريعي للرقابة القضائية ، إلا أنني أؤمن في نفس الوقت بأن لهـلـه الرقابة حدودا لا يجوز تخطيها . فسيادة القانون لا تعنى ولا يمكن أن تعنى مجاوزة أية سلطة من السلطات العامة حدودها ولو كانت السلطة القضائية نفسها . وإنما هي تتحقق في نظام وسط يحفظ للقاضي سلطانه ، ويرعى في نفس الوقت للسلطات العامة الأخرى استقلالها ، ولهذا كان منطقيا أن يكون من بين التوصيات التي انتهى إليها تقرير لجنة الميثاق عند انشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور الجديد طريقة تشكيلها واختصاصاتها . . . غير أن بعض كتابنا يقول أن اقتراح انشاء محكمة دستورية عليا محفوف بالمخاطر فسلطة الشعب التي يمثلها المجلس الشعبي لا يجوز معها للقاضي أن يتصدى للحكم على قانون أصدرته ، وأن ينفرد بتقدير مخالفته للدستور ، فإن ذلك قد يعنى اخضاع ارادة شعبية لسلطة تقديرية للقضاة ، لذلك فانه يجب البحث عن الوسيلة الملائمة التي تجعل رقابة هذه الدستورية للمجلس الشعبي ذاته في لجنة تشكل من بين أعضائه ويضم إليها بعض قضاة المحكمة العليا وخبراء القانون . . .

وانكار فكرة الرقابة على دستورية القوانين - وإن كان قائما في بعض الديمقراطيات الغربية - إلا أنه سمة من السمات المميزة للنظام السوفيتي الذي يبرر انكار هذه الرقابة بحجة أنها نظام قصد به أساسا حماية مصالح وسلطة الطبقات المالكة ، وأنها تقيم من القضاء حكما سياسيا ، وتؤدي إلى إحلال حكومة للقضاء محل حكومة الشعب ، وأن مثل هذا الحلول خطير لانه يتخفى وراء نقاب قاعدة القانون وقناع من الموضوعية والحيادة اللتين تصوران على انهما خصائص عادية للوظيفة القضائية في حين أن قاضي الرقابة يفرض رأيه السياسي ، وبذلك يقاوم التمثيل الشعبي بوضع العراقيل في وجهه . . . فرقابة القضاء على دستورية القوانين - في نظر الفلسفة السوفيتية - هي نظام أوليغاركي يضطلع بدور طبقي ، ولا يستقيم مع ديمقراطية

كما وأن انعدام الرقابة القضائية أصلا يؤدي إلى انهيار الشرعية : فالنظام القانوني الذي يتحكم فيه المشرع بحجة أن ذات التشريع مصونة لا تمس لانبثاقها من الإرادة العامة - يؤدي إلى أن تتمرد القوانين على سلطة الرقابة القضائية والدستور . وفي « حكومة القضاة » يقدوا القاضي فعلا - لا قانونا - مشرعا فوق المشرع . وبدلا من أن يحقق برقائبه على التشريع والإدارة سيادة القانون ، يخضع النظام القانوني لإرادته وآرائه ومعتقداته هو . وإذا كانت دول كثيرة قد ألفت أن تحكم عن طريق القسانون ، فإنها بالتأكيد لم تألف أن تعد الأحكام القضائية أدوات صالحة لفرض معتقدات سياسية . والاتجاه الديمقراطي النامي في جميع الدول ينكر بدون شك أن تمارس السلطة السياسية ( ولو عن طريق غير مباشر ) هيئة قضائية بطبيعتها غير مسئولة ، ثم هي فضلا عن ذلك - وبحكم تدريبها الطويل على تطبيق القوانين - أميل إلى المحافظة على الأوضاع القائمة من الاستجابة إلى مقتضيات النمو والتطور . على أنه يجدر بي أن أؤكد - في نفس الوقت - أنه من الخطأ أن يرد قيام « حكومة القضاة » إلى الرقابة على دستورية القوانين ، ذلك أن هذه الرقابة بمعناها السليم لا يمكن أن تؤدي إلى تحكم السلطة القضائية ما دامت لا تتعدى فرض سيادة الدستور ولم تتخذ ذريعة لأن تفرض آراء القضاة معايير سياسية أو اجتماعية توزن بها تصرفات السلطة التشريعية ، ولا يمكن أن يقلل هذا من أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الرقابة على دستورية القوانين حتى لو التزمت حدودها الحقة ، إذ أنها تؤثر - بدون شك - تأثيرا كبيرا في علاقات سلطات الحكم بعضها ببعض وعلاقات هذه السلطات بالأفراد ، وتؤدي إلى أن يكون الطابع البارز للنظام القانوني هو تلك التصورات القانونية التي تسيطر على القضاء العالي الذي يمارس هذه الرقابة . ولكن على الرغم من خطورة الآثار المترتبة على رقابة دستورية القوانين فالأصل أن القضاء لا يبتدع في هذا المجال ، لأن المفروض أنه في الوقت الذي يلزم المشرع حدود الدستور ، يلتزم هو بدوره هذه الحدود ، فهو في الواقع لا يقول في التشريع كلمته بل يعبر عن حكم الدستور . حقيقة أن نصوص الدستور تمنع بوضع الكليات وأن لقضاء الرقابة على الدستورية ( وهو يعمل في المطابقة بين التشريع وبين هذه الكليات ) سلطة واسعة في

في الخلاف الذي احتدم في مؤتمر « فايمار » الدستور سنة ١٩١٩ ، فلقد كان الاتجاه السائد - ويمثله خير تمثيل Hugo Preuss - يؤيد تأييدا شديدا الرقابة القضائية على التشريع ، والذي كان يرى أن من حق النظام القضائي ممارسة هذه السلطة على الرغم من صمت الدستور ، أما الأقلية فقد سعت - لتفويت هذه النتيجة الى أن يضمن الدستور نص ايجابى يحظر الرقابة القضائية على التشريع ، مع اقراره استثناء حينما يطلب مائة عضو من أعضاء الرايشتاغ ذلك . وعلى الرغم من صمت الدستور في هذه المسألة ، فان عقيدا من المحاكم العليا قد اتجهت بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٧ - كما توقع Preuss - الى اقرار الرقابة القضائية على التشريع ، معلنة نفسها « حماة الدستور » protectors of the Constitution في الوقت الذي اخفقت المحاولات التشريعية التي بذلت لاقامة هذه الرقابة ، غير أن الازمة الألمانية المتزايدة ما كانت لتسمح للرقابة القضائية بأن تهبط مركزها ، ولقد كان الرائد للاتجاه الجديد Carl Schmitt الذي أعلن احتجاجه على الاتجاه السائد في القضاء مقررا أن رئيس الجمهورية هو وحده الذي يستاهل وصف الحامي الحقيقي للدستور ، ونحن نعلم أية مأساة أدى إليها هذا الاتجاه عندما وثبت الهتلرية الى الحكم !

ويرجح بعض الشراح الدستوريين الأمريكيين أن قيام النظام الاتحادي في أمريكا هو الذي أدى بصفة كبيرة الى تولد الحاجة الى حماية قضائية للدستور وإلى حيوية هذه الحماية ، ولذلك فإن عدم وجود نظام اتحادي في فرنسا ووجوده بصورة مشوهة في إيطاليا ووجوده في كل من النمسا وألمانيا يوضح بدون شك - والم حد ما - اختلاف هذه النظم في تأكيد الرقابة القضائية :

ففي فرنسا لم يقر دستور سنة ١٩٤٦ رقابة قضائية على القوانين وإنما أقام فحسب لجنة للمراجعة الدستورية مكونة على غرار اقتراح تقدم به « سبيز » وهم قسنة من المشرع كما هو الشأن بالنسبة لعدد من الولايات الألمانية. وعلى خلاف ذلك دستور إيطاليا وألمانيا اللذان أقاما محكمة دستورية.

حقيقية مؤسسة على سيادة الشعب ، ومعنى ذلك أن الفقه السوفيتي يؤتم الرقابة القضائية على دستورية القوانين لسببين :

اولهما - الطبيعة السياسية الحتمية لهذه الرقابة .

ثانيهما - ممارسة هيئة غير ديمقراطية لهذه الرقابة تقاوم ارادة الهيئة المنتخبة .

وإذا كان مثل هذا النظر يستقيم مع فلسفة سياسية تؤمن بمبدأ وحدة السلطة وتركيزها فانه لا يستقيم اطلاقا مع مبادئنا التي استقرت على الفصل بين السلطات وعلى اعتبار القضاء إحدى هذه السلطات المستقلة ، وعلى اعتبار الرقابة على دستورية القوانين دعامة من دعائم سيادة القانون . . وقد لمسنا من واقع تجربتنا خلال السنوات الأخيرة كيف أدى تراخي مجلس الدولة في فرض رقابته على دستورية القوانين ، الى ترايد التشريعات التي تسلب اختصاص القضاء الإداري في عديد من المنازعات ، مما أدى الى قيام ثغرات واسعة في نظام دولة القانون ، هي مناطق النفوذ لكثير من تصرفات السلطة العامة التي تنحصر عنها الرقابة القضائية وتؤكد فيها استبداد الإدارة أو بالأقل تحكمها ! وإذا كنا نؤمن بأن الرقابة على دستورية القوانين عماد أساسى لاقامة دولة القانون ، فإننا نرجو أن تقوم جهة قضائية عليا تضطلع بهذه المهمة ، كما نرجو أن نفيذ من تجارب الدول التي أخذت بهذا النظام .

قبل الحرب العالمية الثانية لم يقم الطعن القضائي في العمل التشريعي عمليا في أي جزء من أوروبا ، فسويسرا نفسها - التي يحكمها دستورها الحر الصادر سنة ١٨٧٤ - لم تأخذ بمبدأ الرقابة القضائية على التشريعات ، في حين أقرت هذه الرقابة بالنسبة لأحكام المقاطعات ، وقد قدم مشروع بقانون يفرض الرقابة القضائية على القوانين الاتحادية ، غير أن هذا المشروع رفض في استفتاء أجرى في ١٩٣٩/١/٢٣ بأغلبية كبيرة .

وفي النمسا كانت توجد هيئة قضائية دستورية محدودة الولاية في ظل دستور سنة ١٩٢٩ وقد أحييت هذه الهيئة . .

أما دستور « فايمار » الصادر سنة ١٩١٩ فقد صمت عن مسألة الرقابة القضائية على دستورية القوانين وقد فسر هذا الصمت تفسيرات مختلفة

(١) مؤلف

Aspects of Liberty — Ed. Konvitz & Rositer

مقال Mario Einaudi عن مشكلات الحرية في أوروبا

ما بعد الحرب ، ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ص ٢٦٠ - ٢٦١



التشريع تمنح المحكمة الدستورية الاتحادية - بناء على طلب الحكومة الاتحادية أو إحدى الحكومات ، أو ثلث أعضاء الـ Bundestag - ولاية الفصل « في الحالات التي تختلف فيها الآراء أو تشور الشكوك في شأن التوافق الشكلي أو المادي للقانون الاتحادي ، أو قانون الولاية مع القانون الأساسي » . والمادة ٩٣ - داخل الحدود التي تفرضها - قد تعطى مجالا أساسيا لدفاع المحكمة عن المبادئ الأساسية للدستور ( وقد تتدخل المحكمة أيضا طبقا للمادة ١٠٠ حيث تطلب محكمة دنيا حكما من المحكمة الاتحادية العليا حيث يكون الفصل في دستورية قانون ما أمرا لازما للفصل في النزاع المطروح عليها ) وهكذا تمثل المادة ٩٣ انتصار مذهب الرقابة القضائية الذي هزم في مؤتمر « فايمار » الدستوري سنة ١٩١٩ (١) .

### الرقابة القضائية على دستورية القوانين في إيطاليا :

أعطت إيطاليا لمحكمةها الدستورية وهي التي نظمت طبقا للفصل السادس من الدستور سلطة واسعة حيث نصت المادة ١٣٤ على ولايتها في الفصل في المنازعات المتعلقة بالشرعية الدستورية للقوانين ، وطبقا للمادة ١٣٦ يفقد القانون ( الذي تقضى المحكمة بعدم دستوريته ) شرعيته في اليوم التالي لنشر حكم المحكمة ، وقد صدر قانون دستوري بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ يفصل اختصاص المحكمة ويجعل من حق الأفراد العاديين أن يرفعوا دعاوى ينازعون فيها في دستورية القوانين .

غير أن المحكمة الدستورية لم تبدأ عملها إلا في ١٥٩٦/٤/٢٣ أي بعد ما يزيد عن ثماني سنوات من صدور الدستور. وكانت العقبة الأساسية هي تطبيق المادة ١٣٥ التي تنص على الحق المتساوي للبرلمان ورئيس الجمهورية والهيئة القضائية في المشاركة في تعيين الخمسة عشر قاضيا ( والذين يعينون لمدة اثني عشر عاما : خمسة من جانب رئيس الجمهورية وخمسة من قبل مجلس البرلمان بأغلبية ٢/٥ الأصوات وخمسة من قبل أعلى المحاكم في الدولة ) . ولقد أخفق البرلمان حتى سنة ١٩٥٦ في أن يختار نصيبه المحدد من القضاة ، وقد حاولت الحكومة حتى سنة ١٩٥٣ أن تدعى لنفسها الحق في تعيين الخمسة قضاة الرئيسيين ، غم أن العقبة التالية كانت عقبة دستورية خطيرة ، لأنه إذا سلم بوجهية

والحقيقة أن قيام النظام الاتحادي لم يعد السبب الأساسي للأخذ بأسلوب الرقابة على دستورية القوانين ، وإنما صار الدافع الأساسي على انتهاج هذا الأسلوب هو الرغبة في حماية الحريات ، فالرقابة القضائية على دستورية القوانين والتي كان يعترف بها فقط من حيث العلاقات مع الدولة الاتحادية صار ينظر إليها بتروحيب أكثر من ذي قبل على أنها أداة لحماية الحريات ، حيث لم يعد يثق فقهاء القارة الأوروبية في حماية المشرع أو جهة الإدارة . . وإذا كانت بعض الدساتير تعهد بالرقابة إلى محكمة دستورية خاصة ( إيطاليا م ١٣٤ وألمانيا الغربية دستور بون م ٩٣ ) فإن هذه الرقابة أمر مفترض بصفة عامة في الوظيفة القضائية في اليابان ( م ٧٦ و ٣ و ٨ ) . .

ولا يخفى الفقهاء الدستوريون أهمية هذا الاتجاه ، فهم يقررون أن الاعتراف بالحماية القضائية للوثائق الدستورية ذو دلالة أساسية بالنسبة للنظرية السياسية للدساتير الحديثة ، فهو لا يعنى فقط وبوضوح تقديرا أوسع وأعمق لأهمية الحريات المدنية ، ولكنه يشير أيضا إلى الاعتراف بأن الدستور هو قانون أساسي على نحو لم يكن مألوفًا من قبل في القارة الأوروبية ، فهو يمثل ابتعادا عن الإيمان بمبدأ الأغلبية الذي كان يمثل في الماضي صفة مطلقة (١) . . وكان مظهر ذلك أن أعطيت السلطة القضائية - في كل من ألمانيا وإيطاليا - دورا هاما في الدفاع عن الحرية والمبادئ العامة والدستور . .

### الرقابة القضائية باعتبارها أداة للحرية في ألمانيا :

فالمادتان ١٨ و ١٩ من دستور « بون » ترفعان صوت المحاكم - وبصفة خاصة المحكمة الدستورية الاتحادية - في تعريف الحقوق الأساسية والدفاع عنها أو تقييدها . والفقرة الرابعة من المادة ١٩ تنص على حق كل شخص في أن يلجأ إلى المحاكم إذا قدر أن السلطة العامة قد مست حقوقه ، وعلى هذا النحو فتح طريق مباشر بين المواطن والنظام القضائي الذي رفيع إلى مستوى الحامي للدستور والحقوق المنصوص عليها فيه .

والمادة ٩٣ في إقامتها الرقابة القضائية على

(١) مقال C. Frierich في مؤلف من دساتير ما بعد الحرب

التي تغير من الجو العام للحرية الذي ساد الأمة هـ  
الا أنها كانت ذات دلالة كافية التحذير من شعور  
المرارة والقلق الذي سببته . ولقد بدأت المحكمة  
الدستورية حكمها الأول في ١٩٥٦/٦/٥ واستمرت  
خلال الصيف وآخر سنة افتتاحها وأعلنت عدم  
دستورية النصوص الشاذة في قوانين البوليس  
الصادرة في سنة ١٩٣١ ولقد فعلت المحكمة ذلك  
على الرغم من جهود الحكومة في أن تنكر على المحكمة  
ولايتها في النظر في دستورية قوانين صادرة قبل  
التصديق على الدستور في سنة ١٩٤٨ . وفيما يلي  
نماذج لبعض الأحكام العامة :

الحكم الصادر في ١٩٥٦/٦/٥ وهو يقوى  
الصحافة وحرية الفكر التي كفلتها المادة ٢١ من  
الدستور حيث ألغى نصوص قوانين البوليس التي  
كانت تطلب الحصول على موافقة سلطة البوليس  
مقدما قبل توزيع المواد المطبوعة .

الحكم الصادر في ١٩٥٦/٦/١٤ يؤكد المادتين  
١٣ و ١٦ من الدستور اللتين تكفلان الحرية  
الشخصية وحرية الانتقال في أى جزء من أجزاء  
إقليم الأمة هـ والغى النص الذي كان يخول سلطات  
البوليس بأن تكره المواطنين على العودة الى مسقط  
رأسهم .

الحكم الصادر في ١٩٥٦/٦/١٩ يؤكد المادة ١٣  
حيث ألغى سلسلة طويلة من الاشتباكات البوليسية  
مقررا أن حجز الأشخاص الذين تنظر سلطة البوليس  
الى أوجه نشاطهم بارتياح ، يقيد تقييدا شديدا حرية  
هؤلاء الأفراد في التنقل ، وقد وجدت المحكمة في ذلك  
امتهانا للقانون Juridical degradation من حيث  
أنه يزود البوليس بسلطة رقابة هي نتيجة سلطة  
إدارية غير مراقبة ، وليست نتيجة لحكم قضائي .

وهذه الأحكام وغيرها - وبعضها يتعلق بالحرية  
الدينية - تظهر أن المحكمة الدستورية تعتبر وظيفتها  
في الدفاع عن وثيقة الحقوق وظيفة أساسية وهي  
لم تخش أن تبلغ في أحكامها حدا لا يرضى عنسه  
الحكومة ، ذلك أن هذا الإلغاء الشامل لقوانين  
البوليس يكره المشرع والإدارة على أن يعيدا النظر  
- في ضوء متطلبات مجتمع ديمقراطي - في مشكلة  
العلاقة بين السلطة العامة والمواثيق ، ولقد حطمت  
المحكمة آمالات أو توقعات السياسية ورجال الإدارة

نظر الحكومة فان مؤدى ذلك أهدار أحد امتيازات  
النظام الدستوري الرئاسي هـ فضلا عن أن الدستور  
بتوزيعه تعيين أعضاء المحكمة بأقسام متساوية بين  
الرئيس والبرلمان والهيئة القضائية أراد أن يمنع  
أيا من هذه الجهات من أن يسيطر على أغلبية  
المحكمة . ولو أن الحكومة كانت قد وفقت - معتمدة  
في ذلك على تأييد من الأغلبية البرلمانية - في اختيار  
خمس قضاة لادى ذلك الى أن تسيطر الأغلبية  
البرلمانية على عشرة من الخمسة عشر قاضيا . ولقد  
كان غريبا أن نجد أن الحزب الديمقراطي المسيحي  
الغالب وقتئذ ( والذي كان في الجمعية التأسيسية  
أشد المتحمسين للرقابة القضائية ) قام يعارض في  
السنوات الخمس من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٣ التشريع  
الذي كان سيحرم الرئيس من سلطته الدستورية  
في التعيين ! . والنتيجة التي لامحيص عنها هي أنه في  
حين أن الديمقراطية المسيحية كانت تحبذ من وجهة  
النظرية المحكمة الدستورية إلا أنها من وجهة نظر  
سياسية عملية كانت تعمل كل ما في جهدها لكي  
تجعل منها مجرد زائدة للحزب ! غير أن القانون  
المطلوب لمباشرة المحكمة الدستورية ولايتها لم يمر في  
البرلمان إلا عندما صار واضحا أن الجهود التي  
تبذل لتحطيم روح الدستور ونصه سوف تؤدي الى  
أشد الأزمات قسوة . وعندما ظهرت المحكمة  
الدستورية الى الوجود أخيرا أدهشت الرأي العام  
والسياسي بتحركاتها بأقصى سرعة نحو استئصال بعض  
أوجه الشذوذ في ميدان الحقوق المدنية والسياسية .  
فلقد كان أمرا مدهشاً أن تظل بعد صدور  
دستور سنة ١٩٤٨ قوانين البوليس الصادرة سنة  
١٩٣١ وقد قامت سلطات البوليس بتطبيقها بكل  
شدة في مجالات هامة مؤثرة بذلك في حريات الدين  
والجمعيات والرأي والصحافة والحرية الشخصية هـ  
على الرغم من أن هذه القوانين لم تصدر من قبل  
إلا بقصد تقوية يد الدكتاتورية الفاشية ، ولقد مكنت  
القوانين سلطات البوليس أن تمنع الاجتماعات  
السياسية أو الدينية ، وأن تتخذ إجراءات قاسية  
مثل تحديد الإقامة الإجبارية ، وأن تضيق الأشخاص  
الذين لم يتهموا إلا بأنهم يحاولون التحرك من مدينة  
الى أخرى بقصد الوصول الى وظيفة أحسن ، ولئن  
لم تكن حالات تعسف البوليس بالكثرة أو الأهمية



لحقوق الانسان يمثل ظاهرة تاريخية عميقة التناقض فلقد كان هذا المجلس ثمرة تحول أو انقلاب أشد النظم استبدادا وتركيزا في العهد القديم والامبراطورية الاولى . ولقد ارتكز هذا المجلس على أسس سلطانية منها التسليم لجهة الادارة بامتيازات معينة . في التقاضى والاختصاص وعدم مسئولية السلطة العامة أمام القضاة العاديين ، وحرمان القضاة العاديين من أن ينتقدوا التصرف الإدارى ، وحماية الموظفين ، وحرمان المحاكم من أن تقرر مديونية الدولة . كانت هذه هي مبادئ القضاء الإدارى وهى كلها تستوحى فكرة واحدة هى أنه يوجد بين الفرد والدولة عدم مساواة أساسى ولقد كتب Mestre يقول « ان روح القانون الإدارى هى عدم المساواة » . . . ويصدق هذا الوصف على المبادئ والهيئات على حد سواء ، فلقد تأكد المجلس فى اقامة قضائه وتطوير أحكامه باعتباره أداة أساسية فى جهاز حماية حقوق الأفراد ، على الرغم من أنه كان يفهم فى بدايته كأداة للتركيز والسلطة ، فبهذه الروح أى بقصد أن يكفل للتدرج الإدارى كل قوته تطور النظام القديم ، وبهذه الروح أعاد « نابليون » احياه فى السنة الثامنة للثورة ، ولقد أثار موقفه الانتقاد الشديد من جانب الأحرار فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فلقد كتب Dupin الكسرى الى مجلس بارس ( عند احياء الملكية ) : « ان كل ما يحدث داخل مجلس الدولة يجرى وراء أبواب مغلقة ، فقم ، هذا القصر سوف يقول نفس الموظف للمدافع « انك لن تدخل » اذا كان المتقاضى فقرا ، وفى نفس الوقت يزود المدعى بالأسلحة اذا كان ذا صفة تخوله الالتجاء الى المحكمة وأرجو أن تهتموا أنها السادة بتصدقى - وربما تعرفون ذلك بأنفسكم - اذا قلت لكم ان تأسيسا لا يدانيه بأس يملك صاحب الشأن اذا هو أخطأ بأنه سوف يقاضى أمام مجلس الدولة ! » ولقد ردد Beranger نفس الفكرة فى المجلس الأدنى حيث قال : « ان الوثيقة لا تعترف أبدا بمجلس الدولة ، انه يكون نوعا من الاغتصاب الذى يهدد كثيرا حريتنا على نحو يجب أن يجعله موضوعا لاحتجاج مستمر » . .

ولقد أثارت هذه الروح السلطانية للقضاء الإدارى - فى وقت أكثر تأخرا - عددا من المفكرين فى سنة ١٨٨٥ نشر « دانيسى » مؤلفه . . « مقدمة لدراسة القانون الدستورى » ، وقد خصص الفصل الثانى عشر فيه للمقارنة بين « حكم القانون » فى

الذين شعروا ان الحياة اليومية كان يمكن أن تستمر فى ظل دستورية شكلية على نحو ما كانت عليه فى الماضى حتى لو كان ماضيا فاشيا غير ان المحكمة بموقفها السليم قد أدخلت فى الحياة الدستورية فكرة عن الرقابة القضائية تعتبر هجرا جوهريا للتقاليد الإيطالية القانونية (١) .

### ( ب ) رقابة القضاء على تصرفات الادارة :

قلنا ان رقابة القضاء على دستورية القوانين لا تكفى وحدها لحماية الحريات ، وانما تتوافر الحماية الحقيقية للحريات فى رقابة القضاء على تصرفات الادارة التى هى أكثر احتكاكا بالمواطنين . ولهذا قيل أن للقضاء الإدارى دورا كبيرا فى تكوين وتطبيق قانون الحرية ، ولهذا القانون مصادر متعددة : فهو يبدأ من بعض اعلانات كبرى مقصود بها ايقاظ الراى العام وجذبه ، وهو ينبع بعد ذلك من بعض تشريعات كبرى تنظم الحريات العامة وتحدد ضماناتها . ولكن قانون الحرية سيظل حرفا ميتا ، ولن تستاهل دراسته أى شأن اذا لم يوحى لرعايته تنظيم قضائى مستقل تتغلغل فيه روح الحرية . والرقابة السياسية للراى العام أو البرلمان لا تكفى للدفاع عن حقوق الانسان وانما تتطلب هذا الدفاع يقظة دائمة ومنظمة ، وهو فى حاجة الى جزاء المحاكم الادارية والقضائية . ولقد عبر اللورد Simonds عن حقيقة عالمية عندما قال : « لئن كانت حرية المواطنين تجسد حمايتها التشريعية فى قانون استحضار شخص المتهم ، الا ان حصانة منزله وحمايته من التفتيش لا تزالان تعتمدان على القانون القضائى » .

ولا يكفى قيام قضاء ادارى لحماية الحرية وانما يجب أن تقوم هيئة قضائية بالمعنى الصحيح تؤمن بالحرية وهذا الأمان وحده هو الذى يميز القضاء عموما والقضاء الإدارى بوجه خاص ، فى دولة من أخرى ، وهو الذى يؤدي الى تلك المفارقات المذهلة التى تتمثل فى تكملة بعض جهات القضاء الإدارى التى قامت لحماية المواطنين ، وتحرر حمايات أخرى قامت لحماية استبداد الادارة فاذا بها تغدو صرحا منيفا للحرية . . !

فالشراح الفرنسيون لا يفتأون يرددون أن قيام مجلس الدولة عندهم الآن بدوره الأساسى الحامى

(١) يراجع فى هذا كله مقال الاستاذ Einaudi - المصدر السابق من ١٢٦ - ١٢٤

الادارة ، غير أن هذا المبدأ نفسه ولد من جديد ضمانا جديدا آخر ذا قوة متزايدة .. عندما تغير اتجاه مجلس الدولة نفسه .

### الحرية الأولى هي حرية التقاضي :

وليس من المبالغة أن يقول الاستاذ « جاك دوندييه دي فاير » أن استطاعة كل مواطن أن يجد قاضيا هي الحرية الأولى بين كل الحريات لأنها ضمان سائر الحريات ولقد تحقق ذلك في نطاق القانون العام في اقامة القضاء الإداري .. والقضاء الإداري في النظام الفرنسي ليس قضاء استثنائيا : وإنما يوجد طريق قانوني عام مفتوح أمام جميع ذوي المصلحة ضد جميع تصرفات السلطة العامة ، والشرعية العامة تقضى بأنه حيث لا يوجد نص يجيز الطعن فإن الطعن يتجاوز السلطة قائم ، بل أنه حيث ينص بالنسبة للقرارات القضائية على عدم وجود طعن ما ، فإن الطعن بالنقض يكون قائما .

والمبدأ يتضمن بالتأكيد استثناءات وحدودا ، فالادارة في حاجة الى الاستقرار والسلطة ويجب أن لا تكون قراراتها قابلة للطعن الى غير أمد محدود ، ولهذا السبب يتضمن الطعن شروطا شكلية ومواعيد وفضلا عن ذلك يتحقق مجلس الدولة مما إذا كانت للطاعن مصلحة جدية ومشروعة في توجيه طعنه ، وحيث يصدر تشريع خاص باقامة قضاء خاص ، فإنه يجب أن يوجه إليه هذا الطعن ويقضى المجلس بعدم اختصاصه .

ولكن مع وجود هذه الشروط الأولية لقبول الطعن لا يخرج عن رقابة المجلس القضائية الطعن في أي قرار إداري أيا كانت السلطة التي أصدرته ، ومهما كانت أهميته إذ يجب أن تحترم سائر القرارات ( في كافة صورها ) القانون والحريات العامة والا تعرضت للطعن ، ولهذا السبب تخضع المراسيم بقوانين للرقابة القضائية باعتبارها ممارسة متوسعة لاختصاص لا يخفى .. ويستطيع قاضي تجاوز السلطة أن يراقب مطابقتها لنصوص القانون الذي رخص بها ، ودعوى تجاوز السلطة هي طريق للطعن مفتوح للغاية ولقد أطلق عليه أنه « دعوى شعبية » . حقيقة أنه ربما كان التعبير متجاوزا نظرا لأن مجرد المصلحة العامة لكل مواطن في إدارة حسنة وفي أن يحترم كل مواطن القانون لا تكفي لقبول الطعن ، ومع ذلك فإن مجلس الدولة متحرر للغاية في تفسير العبارة المألوفة : حيث لا توجد مصلحة لا توجد دعوى - وآية ذلك أنه

انجلترا والقانون الإداري في فرنسا .. وهو قد عارض امتياز الادارة في أن يكون لها اختصاص قضائي متميز ( وهو الأساس الذي يقوم عليه النظام الفرنسي ) مشيرا الى أن مبدأ المساواة أمام القانون هو الذي منع تكوين نظام مماثل في إنجلترا .. وهو قد قرب بين فكرة القانون الإداري والاتجاهات التي وقعت في القرن السابع عشر التي احتضنها التاج البريطاني لإنشاء إدارة قوية وممتازة على الطراز القاري .. وقد كتب في ذلك « أن كل خصيصة للقانون الإداري الفرنسي يمكن أن تزودنا بشسبيه عجيب مماثل أما بالادعاءات التي القيت أو النظم التي حبلها فقهاء التاج في القرن السابع عشر .. فالمدى الذي نادى به Baeon في صور متنوعة والقاتل بأن امتيازات التاج شيء خارج عن سلطة القانون وفوقه ، تشبه المذهب الأجنبي الذي سلم بأنه في مسائل البوليس العليا ، تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية تخرج عن رقابة المحاكم » وهناك مثل يقول بأن القضاة إذا كانوا أسودا فإنهم مع ذلك أسود تحت العرش يراعون أن يوقفوا وأن يعارضوا أية مسألة تتعلق بالسيادة .. ولقد كان هذا المثل تنبؤا غريبا للمثل الذي صاغه رجال الدولة في الثورة الفرنسية قائلين أنه يجب أن لا يزعموا على أي نحو تصرف الإدارة . ومن نتيجة هذا المثل إذا هو طبق تطبيقا منطقيا ، أن يخرج من اختصاص المحاكم كل قرار إداري ، أو إذا استخدمنا التعبير الانجليزي كل تصرف يتخذ استنادا الى امتياز التاج . ولقد أظهرت السلطة المتزايدة بدون توقف لمحكمة النجمة والمجلس الخاص بصورة عملية النظريات السائدة والمركزة على امتيازات التاج ، وليس من المبالغة مقارنة هذه المحاكم ( التي لم تكن في الحقيقة سوى أجزاء من السلطة التنفيذية ) بمجلس الدولة وبالمحاكم الإدارية الأخرى في فرنسا ، وليس المثل المفتقد هو المادة ٧٥ الشهيرة من دستور السنة الثامنة .. »

ولئن كان عرض « دايبي » قابلا للمنازعة إلا أنه مع ذلك يكشف عن تعارض أساسي .. غير أن التطور التاريخي يكشف عن تطور عجيب وملفت للنظر للغاية لمبدأ الفصل بين السلطات ولا سيما في علاقة الحكومة بالمحاكم ، فهذا المبدأ الذي تصوره « مونثيسكيو » ضمانا للحرية ، غدا في عهدي القنصلية والامبراطورية وسيلة لتدعيم سلطة الحكومة بمنع المحاكم من الرقابة القضائية على



### أو اصلاح الأخطاء التي ارتكبت (١) .

والحقيقة أن طائفة التصرفات المعروفة باسم أعمال السيادة تشمل قرارات ذات طابع متفرقة وأن كانت كلها تصدر شكليا عن الحكومة ( الوزراء أو رئيس الدولة ) وأنها لا تتصل بالوظيفة التنفيذية بمعناها المحدد . ومن هذا القبيل مراسيم العفو التي تصدر عن الاختصاص القضائي لرئيس الدولة (٢) وقرارات متعلقة بوظيفة البرلمان وعلاقاته مع الحكومة (٣) . وأخيرا القرارات الدبلوماسية (٤) . التي تتصل بالنظام القانوني الدولي والتي لا يستطيع تقدير نظامها سوى قضاء دولي ، ففي هذه الفروض المتنوعة إذا امتنع مجلس الدولة عن نظرها : فليس ذلك بسبب الطابع السياسي للقرار المطعون فيه أو القرار الذي كان يجب إصداره ( وهذه الصفة التي تبدى من استعمال تعبير تصرفات الحكومة والتي لا تعطل إطلاقا الرقابة القضائية في عديد من الحالات ) ، وإنما بسبب أن هذه التصرفات تخرج عن نطاق التصرف التنفيذي في حدود النظام القانوني الداخلي . فضلا عن ذلك فإن شخصا لا يستطيع أن يقول متى تبدأ السياسة ومتى تنتهى ، وأن تميزا يؤسس على مثل هذا المعيار سوف يؤدي إلى أشد التفسيرات تحكما ، فضلا عما يؤدي إليه من مخاطر بالنسبة للحرية . ( ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير إلى تفسير قانون ١٨٦٦/٦/٦ الخاص بالاجتماعات العامة وهو قانون أعلن مبدأ الحرية وفي نفس الوقت أخضع لرقابة الإدارة الاجتماعات ذات الصفة السياسية ) . وما حذر منه الأستاذ دي فابر ، ينصرف أساسا إلى اوضاعنا التشريعية التي توسعت توسعا معيبا في اخراج عديد من التصرفات الإدارية من رقابة القضاء بحجة أنها من أعمال السيادة . . . وقد انتقدنا بشدة هذا الاتجاه الذي يناهض مناهضة صارخة مبدأ الشرعية ، وطالبنا بإلغاء كافة القوانين التي تحول بين المواطنين وبين التقاضي في شأن تصرفات الإدارات التي تحسن دون وجه حق .

(١) قارن الفرق بين الطائفة التقليدية لأعمال السيادة وفكرة التصرف ذي المدى السياسي : عرض القضاء - مجلة القانون العام سنة ١٩٤٨ من ٦٣ .  
(٢) ١٩٤٧/٢/٢٨ قضية Gombert من ١٢٨ مجلة القانون العام سنة ١٩٤٧ من ٦٥ وتعليق قالين .  
(٣) ١٩٤٧/٢/١٦ Lemaigre-Dubreuil من ١٤٩ و Berthel من ١٩٤٧/٥/٢٠ .  
(٤) يراجع في هذا كله مقال الأستاذ J.D. De Vabres

يعترف بأن صفة الممول في الإدارات المحلية أو الناخب أو المنتفع أو المالك تكفي لقبول الطعن في القرارات المتعلقة بالميزانيات المحايضة والدوائر الانتخابية وتنظيم مرفق عام واستغلال الدومين العام حتى لو لم تكن هناك مصلحة فردية حقيقية .

وأخيرا فإن الطعن بتجاوز السلطة مفتوح إلى أقصى مدى بسبب بساطة إجراءاته : فليس المدعى في حاجة إلى توكيل محام وفي الطعون الانتخابية ليست هناك أية شكلية : فلا وكالة ولا تسجيل ولا دعة . . فالحرص البالغ على حماية حقوق جميع الناخبين وكفالة أمانة الانتخابات هي الأساس لتيسير الوصول إلى المجلس ، ولقد توسع المجلس - بروح خيرة - في التخفيف من شكلية الطعن بتجاوز السلطة إلى طعون أخرى ومن قبيلها طعون الموظفين الخاصة بالمرتبات .

ولا يخرج من رقابة القاضي سوى القانون وحده ولذلك لا يعترف المجلس بحقه في الرقابة على دستورية القوانين لأنها تمس سيادة المشرع . ولا يستطيع المجلس تبعا لذلك أن يراقب دستورية نظام المراسيم بقوانين لأن مؤداه القضاء في دستورية قانون التفويض ١٩٣٨/٧/٢٣ وهو لا يستطيع كذلك أن يناقش دستورية القوانين التي أصدرتها حكومة ١٩٤٠ . وتوجد - بدون شك - مبادئ عليا للحرية تسمو على القوانين وتؤكد مقدمة الدستور وجود هذه المبادئ وتعدد عددا معيناً منها غير أن أصلح قاض لتطبيقها في النظام الفرنسي هو البرلمان بمعاونة اللجنة الدستورية وتحت الرقابة السياسية للرأي العام . . . . .

### أعمال السيادة :

ولقد كثر الحديث عن أعمال السيادة باعتبارها قرارات إدارية تخرج بها طبيعتها عن الرقابة القضائية ولقد ثار النقاش طويلا عن قائمة هذه القرارات وأسباب استنادها ، غير أن نظرية أعمال السيادة هي مع ذلك نظرية سهلة للغاية ، وهي أنه لا توجد مثل هذه النظرية ! ففي نظام ديمقراطي يجب على الحكومة دائما أن تتسأل عن جميع تصرفاتها أمام جهة قضائية ، وإذا كانت تتمتع بسلطة تقديرية يتسع أو يضيق مداها تبعا لنوع المجال الذي تمارسه فيها ، فإن اختصاصها هذا لا يمكن أن يكون عقبة في وجه إلغاء أو عدم الشروعية

## المبحث الثانى

### الضمانات الدستورية والفنية والجنائية والأدبية للحريات

الألماني ( وقد وضعت هذه التحفظات عمداً ولتحقيق غاية معينة هي منع اعداء النظام الدستوري من استخدام مثل هذه الحقوق الواسعة بقصد تحطيم الدستور نفسه . على أن الدساتير قد تفاوتت في مدى هذه التحفظات وفي مدى الاستجابة الى هذه الضرورة :

فقد أعلن الدستور الإيطالى أن على جميع المواطنين واجبا في أن يكونوا مخلصين للجمهورية وأن يحافظوا على الدستور والقوانين . . وبالإضافة الى ذلك فقد كان الدستور الإيطالى صريحا في حظر السماح بالدعوة الفاشية فنصت الفقرة ١٢ من الفصل المعنون « نصوص نهائية ووقائية » على : « أنه محظور إعادة تنظيم الحزب الفاشي المنحل في أية صورة » .

أما القانون الألماني الأساسى فقد اتجه اتجاها آخر اذ رأى أن يضع اعداء الدستور خارج نطاق الحماية الدستورية وهو يذهب في ذلك بعيدا الى حد أنه وضع ( في م ١٤٣ ) جزاء جنائيا ضد الهجمات الموجهة الى الدستور . ويظهر أن واضعى هذا النص قد تأثروا بمحاولة استيلاء « هتلر » على السلطة من الداخل ، وتوجد نصوص مماثلة في دساتير الولايات .

وقد ظهرت ردود فعل التجربة الفاشية في الدستورين الإيطالى والألماني في اتجاه آخر هو تأكيدهما الضمانات السياسية ، وأهمها التقرير بأن الأحزاب أدوات للديمقراطية ، واستلزام أن تكون هذه الأحزاب نفسها ديمقراطية ( الدستور الإيطالى مادة ٤٩ والدستور الألماني المادة ٢١ ) .

واذا تركنا جانبا المخاوف من وثوب الفاشية مرة أخرى ، وهي المخاوف التي ترجمت عنها تحفظات الدستورين الألماني والإيطالى . فإن الدساتير الحديثة كلها سارت في اتجاه تأكيد تيسار الحرية ويتمثل ذلك في أن هذه الدساتير تعيد تأكيد حقوق الإنسان على نحو أقوى مما جرت به العادة منذ الثورة الفرنسية ، فلقد ذهبت هذه الدساتير في تقرير

لم تصب الحريات بأزمة مثلما أصيبت بها في ظل الفاشية ، ولم يكن ذلك بسبب ما قيل من أنه في النظم الدكتاتورية حلت القوة محل القانون في حياة الجماعة وأن الجماعة ذاتها قد كفت عن الوجود حيث اتجه الرعب الى أن يحطم جميع الروابط الاجتماعية . . وانما كانت أزمة الحريات أزمة نظام يواجه الإنسان وحقوقه بخطة كاملة للتدمير معدة ومنسقة أو في تنسيق . . ولهذا لم يكن غريبا في حرب الحياة أو الموت ( التي خاضها المعسكر الديمقراطي ضد قوات المحور ) أن تتحدد معالم هذه المعركة وأهدافها فيما ادعاه الحلفاء من أن الغاية الكبرى في هذا الصراع هي تأمين الحرية أو حقوق الإنسان . . حتى اذا تحقق النصر للحلفاء وانكسرت الفاشية ، كانت أهم المسائل وأكثرها عجلة ( منذ نهاية سنة ١٩٤٥ عندما اجتمعت الجمعية التأسيسية الفرنسية حتى ربيع ١٩٤٩ عندما أقر القانون الأساسى لجمهورية ألمانيا الاتحادية ) هي أن تضمن في الدساتير الجديدة اجابات أولية ، ولكنها أساسية لمشكلة الحرية ولقد كان من المؤكد أن الحقوق في حاجة لارسائها الى اطار قانونى يمكن أن يعرفها ويحميها . . وحتى هؤلاء الذين كانوا غير راضين عن تقليد القرن الثامن عشر في الحقوق أحسوا أن الدستور كان الحامى المناسب الذى يمكن أن تؤمن في ظلله حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . . ولهذا كان متوقعا الالتجاء الى الدستور باعتباره وسيلة لا غنى عنها في خلق ظروف الحرية . . وقد انعكس الخوف من عودة الفاشية على صياغة الدستور .

فلقد ظهر في العمل كيف تقلب الفاشية وثنائى الاعلانات العامة وبالتالي عدم جدوى الصيغة التقريرية للحقوق . . وهذا هو السبب في أن النصوص الدستورية الحديثة المتعلقة بالحرية صارت الآن تفيد الحقوق الفردية أو الطبيعية القديمة بعناية بتعابير من هذا القبيل : أنها يجب ألا تكون مناهضة للمنفعة العامة أو أنها يجب أن لا تضر بالأمن أو الحرية أو الكرامة الانسانية ( م ٤١ - ٤٢ من الدستور الإيطالى و م ١٤ - ١٥ من الدستور



ذلك فقد كانت صياغة بعض الحريات غير مرضية ، كما هو الشأن في حرية الصحافة ذلك أن المادة ٢١ ترخص للبوليس بضبط المطبوعات الدورية دون تدخل من جانب القضاء . ولئن كان قد نص على أنه يجب خلال ٤٨ ساعة الحصول على اقرار من القضاء بالضبط ، إلا أن مثل هذا الضمان عديم المعنى بالنسبة للصحافة اليومية ، وكذلك المادة ١٩ التي تكفل الحرية الدينية يصعب التوفيق بينها في جميع نقاطها مع المادتين ٨ و ٧ اللتين تعالجان الوضع الخاص للكنيسة الكاثوليكية .

ولقد كان اصرار الدساتير الحديثة على تضمين الحريات في صلبها مقصودا من ناحيتين :

الناحية الأولى - وضع الحريات وضعا دستوريا .

الناحية الثانية تطلب ادوات خاصة في تنظيم الحريات أو تقييدها .

## الضمان الدستوري للحرية

ما الذي يعنيه الوضع الدستوري للحريات

على الرغم من اختلاف النظم الدستورية في القارتين الأمريكية والأوروبية فإنها فيما بينها أكثر تقاربا من النظام الانجليزي في شأن الحريات لأنها تقوم على أساس يفاير تماما الأساس الذي يقوم عليه النظام الانجليزي اذ تشترك في أمرين :

أولهما - أن دساتيرها المكتوبة تنص على كفالة حريات محددة .

ثانيهما - أنها تعترف بتدرج في مراتب القواعد القانونية حيث تشغل نصوص الدستور قمة هذه المراتب .

واذ تكفل القواعد الدستورية - وهي أسمى مرتبة من التشريعات العادية - الحريات فإن الأثر الحتمي لذلك هو أن تسبغ على هذه الحريات القوة التي تتمتع بها النصوص الدستورية فتحمي في مواجهة المشرع نفسه الذي يمتنع عليه أن يصدر أي تشريع يمسها أو ينتهكها (١) .

هذه الحقوق الفردية ( مثل حريات التعبير والأمن والسرية ) في بعض الأوقات على نحو أطول مما كانت عليه في الدساتير القديمة ( ومن أوضح الأمثلة على ذلك : تأكيد القانون الأساسي الألماني في المادتين ٣ و ٤ من أن شخصا لن يمكن اكرأه على الخدمة العسكرية على خلاف ضميره ، وقارن ذلك بالمادة ٥٢ من القانون الإيطالي ) . . وربما توضح المقارنة بين الدستورين الألماني والإيطالي الحديثين بمشيليهما القديمين ، عمق الخلاف في وضع الحريات .

### الحريات في الدستور الألماني :

وتظهر وثيقة الحقوق في دستور « بون » بوضوح الصفة « الاتحادية » لألمانيا الجديدة وكذلك أهمية التجربة التي مر بها نظام الحكم فيما بين سنتي ١٩١٩ - ١٩٤٥ ، فمع استثناء تعبير عام عن الملكية العامة في المادة ١٥ ترك الدستور للولايات المجال واسعا لتنظيم الحقوق الاقتصادية . وهكذا وبعد ثلاثين عاما من وضع دستور « فايمار » ( الذي رجب به في وقته على أنه أحدث دستور في العالم وسع من مجالات الحقوق الاجتماعية ) أعطانا دستور « بون » ميثاقا للحقوق لا يتجاوز - عند وزنه - الحدود التقليدية للتقليد الغربي في حرية الإنسان ؛ فلم يذكر فيه شيء عن حق العمل ، وإن كانت المادة ١٢ قد كفلت بعناية لجميع الألمان « الحق في حرية اختيار الوظيفة » . . وقد انصرفت عناية الدستور عن تعريف مضمونات دولة الرخاء واتجهت الى تعريف الحقوق التي أهدرتها النازية ومنها : حق تنمية الشخصية الإنسانية ، وحق الحياة وحصانة الحرية الفردية ، وكرامة الإنسان ، وحق التعليم ، وحق التنقل بحرية ، وحق انشاء مدارس خاصة ، وحقوق المعارضين للحرب وهي حريات هامة كما نرى .

### الحريات في الدستور الإيطالي .

لقد مضى واضعو الدستور الإيطالي في عملهم بحماس وكانت النتيجة اصدار أطول وأشمل وثيقة حققة لأي دستور بعد الحرب ه مكون من تقرير للحقوق الأساسية في ١١ مادة تعقبه أربعة فصول عن جزئيات تتكون من ٤٣ مادة .

وبعض الحريات التقليدية معروفة في عبارات بسيطة وواضحة مثل الحرية الشخصية وحرية المسكن وحرية التنقل داخل الدولة وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات وحرية التعبير عن الرأي . ومع

(١) وقد عبر عن هذا المعنى بوضوح تام دستور ١٧٩١ الفرنسي في الفصل الأول بقوله : « لن تستطيع السلطة التشريعية أن تصدر قانونا يمس أو يضع عقبة ما في سبيل مباشرة الحقوق الطبيعية والمدنية التي يتضمنها هذا الفصل ويكفلها الدستور . . »

١ - أن الحريات المكفولة بنصوص الدستور تنفذ بذاتها حتى ولو لم يصدر أى تشريع يضع تفصيلاتها والأمر على خلاف ذلك بالنسبة لما يتضمنه الدستور من قيود على الحريات .

٢ - أنه لا يجوز أن تعالج الحريات إلا بقانون صادر عن البرلمان ممثل السلطة الشعبية . .

١ - الحريات الدستورية تنفذ دون حاجة الى صدور تشريع :

لما كانت النصوص الدستورية التى تكفل الحريات نصوصا وضعية ملزمة ، فان النتيجة الطبيعية لذلك أن تنفذ دون حاجة الى صدور تشريع يضعها موضع التنفيذ - غير أن هناك رأيا فى الفقه الفرنسى يوجب تدخل المشرع لتنظيم الحريات المكفولة دستوريا لاماكان ممارستها بمقولة أن هذه الحريات أمور مجردة لا تدب فيها الحياة ، ولا تصبح أمرا واقعا ، الا اذا أقام المشرع بتنظيمها أى أن الحق الدستورى الذى لم يتم تنظيمه تشريعا هو مجرد وعد ! ويقول « اسمان » أن تنظيم الحق امر لا مندوحة عنه لاماكان مباشرته ، وحجته فى ذلك أن الحقوق الفردية ليست مطلقة ، بل لها على النقيض من ذلك حدان ضروريان . . أولهما احترام حقوق الأفراد الآخرين . . وثانيهما - المحافظة على النظام العام ، ولذلك فان مباشرة الحقوق تفترض تنظيما يجب أن يقوم به المشرع لتوضيح هذين الحدين « وقد أيد « اسمان » وجهة نظره السابقة بسابقة دستورية فى فرنسا سنة ١٨٤٨ (١) - أما « مورانج » فيرى أن صدور قانون بتنظيم الحرية هو الشرط الأول الضرورى لتحقيق هذه الحرية لأن هذا القانون سيقيد سلطة البوليس

ولما كان الغرض من تضمين الحريات فى نصوص دستورية تميزها عن المواد التشريعية والسمو بها عن مستواها ، فقد أطلق الفقه الدستورى على مجموع هذه النصوص عبارة « ضمانات الحقوق أو الحريات Garanties des droits (١) » . وهو يقصد بذلك أنها ضمانات للحقوق الفردية للمواطن فى مواجهة المشرع نفسه (٢) . وقد أخذت بعض الدساتير بهذا النظر صراحة فنصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من دستور ألمانيا الغربية على أن الحقوق الأساسية تعتبر ملزمة ( مقيدة ) تماما كأي قانون صحيح مباشر . وقصدت هذه المادة أن تتجنب خطر قيام وثيقة حقوق تفسر فيما بعد على أنها مجرد تقرير أو إعلان عن سياسة mere declaratory statement دون أن تكون لها قيمة قانونية (٣) .

واذا كان الجدل قد احتدم حول القيمة القانونية لإعلان الحقوق ، فانه لا يمكن أن يثور جدل فى شأن القيمة الإلزامية لضمانات الحقوق وهى نصوص فى صلب الدستور نفسه ، بل لقد قصد بها أن تكون قيда على إرادة المشرع . وتترتب على هذا الوضع الدستورى للحريات نتائج هامة سواء من حيث تحديد الجهة التى تملك تنظيم الحريات ، أو من حيث امكان ممارسة الحريات قبل هذا التنظيم ، أو من حيث حق الإدارة فى أن تنفذ بطريق مباشر قيда على الحرية يكون واردا استثناء فى صلب الدستور . . فما هى أهم الآثار القانونية المترتبة على وضع الحريات وضعا دستوريا ؟ نرى أن أخطر الآثار هى :

(١) « اسمان » المطول فى القانون الدستورى ج ١ ص ٥٩٦ - ٥٩٨ طبعة ثانية سنة ١٩٢٧ - وليست ضمانات الحقوق خاصة بالدساتير الأمريكية والفرنسية فحسبه بل هى توجد فى جميع لدساتير الأوروبية المكتوبة تقريبا . .

(٢) « اسمان » المصدر السابق ص ٥٩٦ و « ديجى » مطول القانون الدستورى ج ٣ الطبعة الثانية سنة ١٩٢٢ ص ١٦١ و ١٦٢ وهو يقول استنادا الى نظريته فى مبادئ القانون الاسمى : « أن ضمانات الحقوق تتضمن أمرا مواجهة الى المشرع ، أى هو أمر موجه من الدولة اليها ذاتها . . لانها تكون قاعدة السبق واسمى من الدولة وتفرض عليها . . »

(١) يراجع اسمان « ج ١ ص ٦٠٠ طبعة سنة ١٩٢٧ والمثل الذى غريبه يتعلق بنص المادة الثامنة من الدستور الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٤٨ الخاصة بالحق فى تكوين الجمعيات فهذا النص لم يطبق فعلا - كما يقول اسمان بسبب وجود نص م ١٩١ من قانون العقوبات الفرنسى الذى كان يماقبه كل جمعية تزيد عن عشرين شخصا ولم تصرح بها الحكومة ، وهذا النص من نصوص قانون العقوبات لم يسقط بصدد الدستور بل ظل نافذ المفعول رغم وجود نص الدستور الذى اعترف نظريا بحق تكوين الجمعيات . وكان الأولى أن يسقط نص قانون العقوبات لا أن يعطل نص الدستور .

(٣) مقال Einandi صالف الإشارة اليه



وأما السابقة الدستورية التي أشار إليها « اسمان » فلا يجوز الاستناد إليها كقاعدة عامة ، فضلا عن مخالفتها للأصول المسلمة التي لا تجيز تجريد القواعد الدستورية من قوتها القانونية بل يجب انفاذها ولو ترتب على ذلك إلغاء ما يكون قائما من تشريعات تعالج نفس الموضوع الذي يعالجه نص الدستور بطريقة مفسيرة . وفي اعتقادنا أنه لو كان القضاء الفرنسي يأخذ بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين - حتى في أبسط صورته - لامتنع عن تطبيق المادة ١٩١ من قانون العقوبات الفرنسي ( التي كانت تحظر تكوين الجمعيات ) باعتبارها ملفاة بصدر المادة الثامنة من دستور سنة ١٨٤٨ التي تعترف بحق تكوين الجمعيات .

أما رأي « مورانج » فإنه يبدأ من واقعة سليمة تتفق معه فيها وهي أن الحرية - عند ظهورها بالقوانين لأول مرة - ظهرت باعتبارها قيودا على السلطات الحاكمة . غير أن « مورانج » رتب على هذه الواقعة التاريخية المسألة نتيجتين غريبتين هما : أن الحرية لا تنفذ إلا إذا صدر قانون ينظمها ، وأن كل قانون يصدر بذلك هو قانون كافل للحرية . والفهم الصحيح ينكر النتيجتين إذ لا يجوز أن يستنتج من الشكل الأول الذي ظهرت فيه الحرية أن الحرية لا تنفذ إلا بقانون . فلقد تطور الوضع القانوني للحرية بحيث لم يكف لتقريرها صدور تشريع عادي ، وإنما رُوي أن تقرر بنصوص دستورية تضيف عليها المزيد من القوة والالزام ، ولذلك لا يجوز أن يتطلب صدور قانون لوضع الحرية موضع التنفيذ ، في حين أنه أدنى مرتبة من الدستور . . . وأما أن التضيق تشريعا من سلطات البوليس يزيد من فرص التمتع بالحرية . . . فهو أمر لا شك فيه غير أنه لا يجوز أن يرتب على عدم صدور هذه التشريعات ( التي توسع آفاق الحرية ) التعطيل التام للحرية وإنما يجب أن تمارس في حدود النظام العام حسبما يفهمه النظام القانوني القائم إلى أن يصدر التشريع الذي يضيق أو يوسع من سلطة البوليس . . .

فنصوص الدستور - نافذة بذاتها ولا يمكن أن يغير من طبيعتها هذه أن تكون كافلة للحرية . بل أنها إذا تعلقت بالحرية تكون أوجب في قوتها الإلزامية ، وهذه النتيجة يعالجها منطق ضمانات الحريات الذي يقصد كفالتها على نحو أكثر مما يكفله

على نحو يكفل ممارسة الأفراد لنشاطهم على أوفى وجه (١) .

ولا يخفى أن هذا النظر لا يستقيم مع الطبيعة الوضعية لنصوص الدستور الكافلة للحرية ولا مع وضع الحريات الممتاز في النظام الدستوري . . .

والذي نراه أن تصوير « اسمان » للحرية ( التي ينص عليها الدستور ) على أنها مجرد وعود لا تتحقق إلا بتنظيم من جانب المشرع - تصوير غريب يهدم فكرة الحرية من أساسها ولا يستقيم مع الصفة الإلزامية لنصوص الدستور ، بل ويغاير القصد من النص على الحريات في الدستور وهو أن نحمل في مواجهة المشرع نفسه . على أن الأخذ بهذا النظر ترتب عليه نتيجة أكثر شذوذا لأنه في الوقت الذي ينكر فيه على المشرع المساس بالحرية بقانون يصدره ، يسلم له بأهدار الحرية كلية بامتناعه عن إصدار قانون ينظمها .

(١) ويقول « مورانج » في رسالة للدكتوراه ص ٤٧ و ٥١ و ٥٢ في تفسير هذه الظاهرة الغريبة « قد يبدو من التناقض أن تعلن أن أول شرط ضروري لوجود حرية عامة تنظيمها بقانون إذن . . . إلا يوجد تعارض بين كلمتي ( تنظيم وحرية ) ؟ بالتأكيد لا . . . إذ أن النظر والواقع يتفقان على توضيح أنهما لا ينفصلان » . ويبقى « مورانج » في التليل على وجهة نظره بالابتداء بنقطة مغايرة للنقطة التي بدأت منها مدرسة القانون الطبيعي فقال : « لقد اعتنق انصار مدرسة انطون الطيبس الرأي القائل بأن الإنسان كان حرا في حالة الطبيعة ، وأنه لم ينقل بالمشاق الاجتماعي جزءا من حريته إلا اختيارا ، ولأنه وجد في ذلك ميزة له وهذا على النقيض مما نراه ، بعد أن كان الإنسان عبدا فعلا في حالة الطبيعة صار عبدا قانونا في المجتمعات البدائية ، وبعد مرحلة معينة من تاريخ التطور الاجتماعي بدأ المشرع يعترف للفرد بحقوق تمثلت في شكل قيود على سلطات الحكام التي كانت غير محدودة من قبل . . . ففي شكل قوانين مضيقية - ولكنها مضيقية على سلطات البوليس - أدخلت الحريات في الدولة . . . وتمثل هذه القيود على أنها حواجز في مواجهة سلطة سيادية . . . » وأذن فإن الفضل في تمتع الفرد بحريته حاليا يرجع إلى تدخل القانون لأن القانون إذ يمثل في صورة قاعدة غير شخصية ومجردة قد خفف في الواقع - أن لم يكن في القانون - ممارسة سلطات البوليس ، وجعل من الممكن تبعاً لذلك التحديد الفعلي لنفس هذه السلطات ، ولكي يكون تدخل القانون لعملاً من الضروري أن ينظم بمنتهى الدقة ممارسة نشاط ما ، وبصفة عامة كلما كان القانون محددا كلما كان وجه النشاط حرا ، ولئن كانت قوانين البوليس تفهم - في العمل - في عبارات عامة وقفا لطبيعتها بمعنى أن السلطات المكلفة بتطبيقها تتمتع بحرية كبيرة في التقدير سواء بالنسبة للأداة التدخل أو الوسائل التي تستخدم ، إلا إذا نزع نص صريح من هذه السلطات كل سلطة في ظروف معينة أو حرمة من التصرف أو القيام بعمل معين . وأذن فالاعلان الشكلي من ممارسة نشاط ما بحرية لا يكون فعلا بصفة مطلقة إذا هو لم يصحب بنصوص صريحة تصدد سلطات البوليس حياله . . .

بعمل سلبى ( وهو الامتناع عن التدخل ) أو بعمل ايجابى هو التدخل على نحو يخالف الطريق المرسوم دستوريا ( وذلك اما من حيث توجيه الفائض الوفر من ايرادات الدولة الى مصادر صرف غير منتجة أو معارضة لاغراض المذاهب الاجتماعى الذى اعتنقه الدستور ) .

### قيود الحريات التى يتضمنها الدستور لا تنفذ الا اذا صدر بها تشريع

واذا كان وضع الحريات وضعاً دستورياً يوجب أن تكون هذه الحريات نافذة بذاتها وانها لا تحتاج الى صدور تشريع يضعها موضع التنفيذ فهل يكون الأمر كذلك بالنسبة لما قد تتضمنه نصوص الدستور من قيود للحريات ؟ قد ينص احياناً على قيد خاص يرد على حرية بذاتها .. وعندئذ يثور الجدل ( وهو قد ثار فعلاً في مصر في البرلمان بين الحكومة والمعارضة ) في شأن المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ فيما اذا كانت الادارة تستطيع أن تستمد من هذا النص الدستورى حقاً مباشراً في تقييد الحرية ، أم أن الأمر يقتضى صدور تشريع يضع القيد موضع التنفيذ .. ولقد طرحت هذه المشكلة الدستورية على القضاء الادارى المصرى في صدد طعن موجه للقرار الصادر من مجلس الوزراء بالغاء رخصة جريدة مصر الفتاة ، وقد اعتمد القرار المطعون فيه على المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ الملقى والتي كانت تنص على حظر انذار الصحف أو تعطيلها أو الغائها ادارياً الا اذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى وقد تدرعت الادارة بالفقرة الأخيرة من هذه المادة لالغاء رخصة جريدة مصر الفتاة باعتبار أن هذه الجريدة دأبت على أن تنشر مقالات تهاجم النظام الاجتماعى وقد أبدت وجهة نظر معارضة في مذكرة مسببة أوضحت فيها أن القيد الوارد بنص دستورى لا ينفذ الا بصدر تشريع ، وكان من بين الأسباب التى استندت اليها في تأييد وجهة نظري ما يأتى :

١ - أن تنظيم الحريات والقيود التى ترد عليها لا تعالج الا بالتشريع ، إذ ليس من المعقول أن يوكل الى الادارة أمر هذا التنظيم والحريات منتزعة منها فى الأصل ، ولا تمارس الا فى مواجهتها ، وإذا كان هناك جانب من الفقه قد رأى أنه ما لم يتم التنظيم

نظام قانونى لا يقيمها على أساس دستورى كالقانون الانجليزى ، إذ لا يجوز أن يكون وضع الحريات فى النظم الدستورية الجامدة - من الناحية الشكلية - أسوا من وضع الحريات فى النظام الانجليزى الذى يعتبر الحريات مرادفة لعدم وجود قيود ، واستصحاباً لأصل حال الحرية ، فى حين أن ضمانات تقصد الحد من سلطة المشرع فى تقييد الحريات وهى فضلاً عن ذلك لا تنشئ الحريات ، وانما هى تكشف عنها فحسب . ونرى أن هذا الحكم واجب الاتباع بالنسبة للحريات عموماً سواء تلك التى لا يحيل الدستور فى تنظيمها الى تشريع ( ومن هذا القبيل حرية العقيدة ) أو تلك الحريات التى يحيل الدستور فيها الى قانون ينظمها .. فحتى فى حالة عدم صور قانون منظم تكون هذه الحريات حقوقاً نافذة يمكن ممارستها (١) ، وذلك بطبيعة الحال فى حدود النظام العام ، كما تطبقها الادارة ويراقبها القضاء فى ذلك الى أن يصدر القانون المنظم بما يتجاوز هذه الحدود أو يقل عنها .

على أن تطبيق القاعدة مقصور على الحريات بمعناها التقليدى والتي لا يطلب فيها من الدولة سوى موقف سلبى .. أما الحقوق الاجتماعية التى تتطلب عملاً ايجابياً من جانب الدولة فإن النص عليها فى الدستور لا يجعلها حقوقاً ناجزة ، وانما توضع موضع التنفيذ فحسب عندما تودى الدولة خدماتها والتي هى فى الحقيقة جوهر هذا النوع من الحرية وقوامها . ولذلك يصدق على هذه الحريات وصف « اسمان » أنها مجرد وعود لا تتحقق الا بتنظيم تشريعى من الدولة ، غير أنه ربما يرتب تضمين الحقوق الاجتماعية فى دستور معين أثراً قانونياً فى ظل نظام يقر الرقابة القضائية المتوسعة على دستورية القوانين ، فمن الممكن تصور الطعن بمخالفة الدستور بالنسبة للقوانين التى تعبر عن سياسة للمشرع يناهض بها الفلسفة الاجتماعية الرسمية التى يتضمنها الدستور سواء

(١) ونجد فى قضاء محكمة القضاء الادارى المصرى تأكيداً

للبدا المعنى فقد جاء فى أحد احكامها « أن للمصريين حق تكوين الجمعيات ، بلا حاجة الى قانون يستمدون منه هذا الحق ويباشرونه مطلقاً ما دام لم يرد عليه حد أو يقيد قيد ، وبالفعل جرت الاحكام قبل الدستور وبعده على كفاية هذا الحق فى اطلاقه وتقرير النتائج المترتبة عليه ( القضية رقم ٢/١٩٠ ق ) والمطالع على المذكرة التفسيرية لمشروع دستور سنة ١٩٢٢ يجد أن النص من جانب المشرع الدستورى على حقوق الافراد لم يكن سوى تقرير لحقوق ثابتة لهم من قبل .



فضلا عن انه لا يمكن انكار حرية الدولة في الدفاع عن نفسها وهى الحرية المستمدة من الطبيعة النظامية للمجتمع .

أما ما أسمته الحكومة حرية الدولة في الدفاع عن نفسها ، ففضلا عن انه تعبير غير سليم (لأن الحرية معنى يقصد به المحكومون لا الحاكمون ) فإنه مع التسليم جدلا بأن للدولة هذه الحرية فليس من شأنه ان يطلق يد الدولة في الخروج على الضوابط الدستورية القائمة فعلا أو أن يعطل حق القضاء في تفسير النص الدستوري الذى استندت اليه الدولة لتبرير قرارها .

وأما أن نصوص الدستور نافذة بذاتها فقاعدة يجب أن لا يؤخذ بها على إطلاقها وإنما يجب أن تخضع لتحفظات هامة ، وأن يكون تطبيقها في حدود التوجيهات التى تسود النظام الدستوري كله ، فإذا كان النص الدستوري المتضمن للقيود وأرادا في موضع خاص من الدستور هو باب ضمانات الحريات ، فإن هذا القيد لا بد وأن يفسر في هدى الفلسفة التى تسود هذا الباب .

وأما أن نصوص الدستور موجهة الى كافة السلطات في الدولة فقول يحتاج الى مزيد من التحديد ، ذلك أن أثر الخطاب يختلف تبعا لاختلاف طبيعة الأحكام التى تتضمنها النصوص ، وكذلك وضع الهيئة التى تخاطب بهذه الأحكام ، فما يراد من مخاطبة المشرع بهذه النصوص ، غير ما يراد من مخاطبة الإدارة بها ، لأن كلا من الهيئتين يتلقى حقوقا وتفرض عليه النظريات متباينة . ولا جدال في أن النصوص الدستورية المتعلقة بالحريات ( وهى واردة في باب ضمانات الحريات ) لا يخاطب بها في معرض التنفيذ إلا المشرع وليس الإدارة ، حيث قصد بها في الأصل أن تكون قيودا على سلطات المشرع في تنظيمه للحريات ، فإذا تضمنت هذه النصوص قيودا معينة على الحريات فقد أريد بها التصريح للمشرع من جانب الدستور نفسه أن يقيد الحرية على النحو الذى أراده الدستور ، إذا رأى موجبا لذلك ، وتقدير الظروف المناسبة لأعمال هذه الرخصة أمر تستقل به السلطة التشريعية لا الإدارة ، ومعنى ذلك أن القيود على الحرية التى ترد في صلب الدستور رخص للمشرع يقصد بها السماح له وحده بالخروج على الأصل العام في عدم

التشريعى للحريات المكفولة بالدستور ، فإنه لا تمكن مباشرة الحقوق التى يكفلها الدستور ( لأنها تكون مجرد وعود ) ، فإن ذلك يكون من باب أولى بالنسبة للإدارة التى لا يجوز لها أن تستمد من الدستور مباشرة اختصاصا مقيدا للحريات ما لم يصدر تشريع يرسم إجراءاته ويحدد شروطه ومداه . . . وكل ذلك أمر طبيعى تمليه حتما النظرية التى اعتنقتها لجنة الدستور ( فى وضعها وصياغتها باب الحريات العامة ) والتى تصورت نصوص الحريات قيودا على سلطة المشرع ( وليست حقوقا لجهة الإدارة فى الاعتداء على الحريات ) واستلزمت تبعا لذلك أن يكون تنظيم الحريات وفقا لضوابط الدستور - بقانون صادر من البرلمان آخذا على الأقل بما جرى عليه العمل قبل الدستور حيث كانت تنظم حريات المصريين بقوانين .

٢ - أن التحفظ الوارد في المادة ١٥ من الدستور خاصة بوقاية النظام الاجتماعى قد أضافته اللجنة التشريعية على خلاف ما قصدته لجنة الدستور إلا أن هذا الإقحام لا يخرج الاستثناء على الأصل العام الذى قام عليه باب الحريات . فلقد ووجهت اللجنة التشريعية بنص دستوري كان يسلب المشرع الى الأبد سلطة منح الإدارة حق تعطيل الصحف بالطريق الإدارى ، وقد رأت أن تحد من إطلاق هذا النص بأن تضع استثناء منه هى رخصة للمشرع ، فى أن يجيز تقييد حرية دستورية تقييدا خطيرا عند تعريض النظام الاجتماعى للخطر فقط .

٣ - أن القول بأن المادة ١٥ من الدستور نافذة بدون تشريع معناه أن سلطة الإدارة المستمدة منها لا يستطيع البرلمان أن يعطلها بتشريع ، ومعناه أيضا أن سلطة الحكومة فى ظل المادة ١٥ أوسع مدى مما كانت فى ظل قانون مطبوعات سنة ١٨٨١ ، لأنه لا توجد فى الدستور تفصيلات قيود الضوابط التى ترد على سلطان الإدارة كتلك التى كانت موجودة فى قانون المطبوعات .

أما الحكومة فقد عبرت عن وجهة نظر معارضة مؤداها أن نصوص الدستور نافذة بذاتها وإنما ستعطل تعطيلًا نظاميًا إذا استلزم لسريانها صدور تشريع يضعه موضع التنفيذ . وأنه ليس من المفهوم أن يكون المخاطب بنصوص الدستور المشرع وحده وإنما المخاطب به كافة السلطات ،

على خلاف الأصل السابق ، ولذلك يجب أن تفسره في أضيق نطاق ، وفي هدى الروح التي تسود باب الضمانات ، وهذه الروح تنادى بأن الحريات أسمى من القواعد الدستورية ، وأنها تقوم أصلا في مواجهة المشرع الدستوري نفسه ، فإذا هو قيدها استثناء فإنه يستحيل أن تتلقى الإدارة من هذا القيد حقا مباشرا ، لأن المخاطب بهذا التقييد هو المشرع وحده ، بل أن الوضع الطبيعي للأشياء أن الحرية وهي مادة دستورية كان يجب أن تعالج في أصلها وفي قيودها بواسطة المشرع الدستوري نفسه ، ولكن الضرورات العملية لا تسمح للمشرع الدستوري بالقيام بهذه المهمة .. والدخول في تفاصيل متطورة بطبيعتها ، فكان أن عهد بها اضطارا إلى المشرع العادي ، وعلى سبيل الاستثناء فلا يجوز الهبوط بمستوى تنظيم الحرية الدستوري إلى ما هو أدنى من التشريع العادي . بحيث يسمح للإدارة بأن تستقل هي بتنظيم الحرية استنادا إلى رخصة لم تعطى إلا للمشرع وترك له سلطة تحديد أبعادها .

## ٢ - القانون هو الاداة التشريعية الوحيدة التي يمكن أن تنظم الحريات :

أن أهم الآثار المستفادة من وضع ضمانات للحرية لا يجوز للمشرع أن يتعدها في تنظيمه للحريات هو أنه لا يستطيع سواه تنظيمها ، لأنه هو المخاطب أولا بهذه النصوص .. وتزيد الدساتير هذا المعنى رسوخا بأحالتها في تنظيم الحرية إلى القانون ، فدل ذلك على أنها لا تقرر أداة تشريعية سوى القانون لتنظيم الحرية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن القاعدة ( التي توجب أن يعهد إلى المشرع وحده سلطة تنظيم الحرية ) قد ظهرت لأول مرة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩ (١) ، إذ أوضحت الجمعية التأسيسية الفرنسية منذ بداية عملها أن الصفة الشرعية للحد من الحريات العامة لا تتوافر إلا بالقانون وحده ، وأنه لا مفر من اخراج تنظيم بعض أوجه النشاط

تقييد الحريات ، ولذلك لا يمكن للإدارة أن تمارسها مباشرة ، إذ دونها وهذه الممارسة تقدير المشرع نفسه في أعمال هذه الرخصة ، وتحديد المدى الذي تستعمل فيه وأوضاع هذا الاستعمال (١) .

وقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تعارضا في تفسيرنا للقوة الملزمة للنصوص الدستورية المتعلقة بالحريات لأننا اعتبرنا هذه النصوص نافذة حيث تكفل حرية ما ، ولو لم يصدر القانون المنظم لها والذي أحال عليه الدستور . في حين أننا نعتبر القيد الوارد على الحرية والمقرر بنص الدستور غير نافذ ويعلق على صدور قانون يضعه موضع التنفيذ ، غير أننا سنجد هذا التعارض ظاهريا فحسب ، إذا تأملنا الفلسفة التي تقوم عليها فكرة ضمانات الحريات . فهذه الضمانات في طبيعتها مصدر حقوق للأفراد تكشف عنها ولا تنشئها ، أما ما يرد فيها من القيود فهو استحداث واستثناء

(١) وقد أخذت محكمة القضاء الإداري المصري بوجهة النظر هذه التي قدمتها إليها في الدعوى المذكورة ومما جاف أسباب حكمها في الدعوى رقم ٥٨٧ سنة ٥ ق جلسة ١٩٥١/٦/٢٦ .

« ومن حيث أنه يستخلص من كل ذلك أن الدستور بدأ بإعطاء المشرع رخصة في تنظيم حرية الصحافة ، ولكنه سحب هذه الرخصة في منطقة معينة فلم يجزله أن ينظم رقابة على الصحف أو يفرض عليها الغاء أو وقف أو اندثار بالطريق الإداري ، ثم أعاد له الرخصة بفضل الاستثناء الذي أضافته اللجنة التشريعية فأجاز له هو لا للإدارة أن يفرض على الصحف الانذار أو الوقف أو الغاء بالطريق الإداري إذا كان شيء من هذا ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي فكل ما أحدثه الاستثناء المضاف من أثر في القاعدة الدستورية المتعلقة بحرية الصحافة أن الدستور منح المشرع رخصة في تنظيم اندثار الصحف ووقفها والغاءها بالطريق الإداري ، في حدود ما تقتضيه الضرورة لوقاية النظام الاجتماعي ، وهي رخصة للمشرع أن يمارسها إذا قدر الفرصة فيها فلا يسبق الحوادث ولا يتعجل ، بل ينريص حتى تقوم في نظره الضرورة إلى ممارستها إذا قدر لهذه الضرورة أن تقوم ، فيعتمد عندئذ إلى إصدار التشريع الذي ينظم هذا الطريق الإداري ، فيبين ما هو مقصود بالنظام الاجتماعي وما هي السلطة الإدارية المختصة بالانذار أو الوقف أو الغاء ، وما هي الإجراءات التي يجب على هذه السلطة المختصة اتباعها في ممارستها لأختصاصها ، وما هي الضمانات القضائية التي تكفل للصحافة أن الإدارة لا تتعسف عند استعمال هذه السلطة .

« ومن حيث أنه يتبين مما تقدم أن الغاء الصحف بالطريق الإداري لا يجوز دستوريا قبل أن يصدر التشريع الذي ينظم هذا الاجراء ، وأن الاستثناء الذي أضافته اللجنة التشريعية هو خطاب من الدستور إلى المشرع لا إلى الإدارة وقد قصد به إلى تمكين المشرع من أن يصدر في الوقت المناسب التشريع لمناهضة الدعايات التي تهاجم أسس النظام الذي أضافته ، وهذا هو الذي قاله وزير الحقانية في مذكرته التفسيرية التي قدم بها الدستور » .

(١) وتحت تأثير هذا الاقتاد تضمن إعلان الحقوق سنة ١٧٩٨ القاعدة الشهيرة التي تقول أن القانون يسوى بين الجميع .. وهذه القاعدة تعبير عن الفلسفة الليبرالية القانونية التي ترى في القانون ضمان الحرية .



( كما قد تدفعها الظروف الى ذلك ) بأن تستخدم هذه القوة التي هي أداة طبيعة في يديها ، فضلا عن أن اتصال الادارة اليومية بالافراد في كافة المجالات أكثر من اتصال المشرع بهم ، ولذلك فإن وضع الحرية في حماية القانون ( أو بمعنى أدق في حماية الدستور ) يفترض ألا يقوم بتنظيمها سوى القانون (١) .

ولا يحتاج الامر الى كبير عناء في تعداد الاسباب التي أوجبت اعتبار القانون الاداة الوحيدة التي يجب أن تستعمل في تنظيم الحريات ، فالقانون أولا هو التعبير عن ارادة الأمة ، ثم هو يصنع بمشاركة من الراي العام وتحت رقابته ، إذ أن في اخضاع الهيئة النيابية واجراءاتها لرقابة الراي العام مشاركة حقيقية من جانب الشعب ( بما يبيده من ملاحظات ومن أوجه الضغط على نوابه ) في اصدار القانون . يضاف الى ذلك أن شبهة اتهام القانون بالاضطهاد أو التحيز امر مستبعد إذ يجد القضاء في عموميته وموضوعيته - أي في الصفة المادية للقانون - أو في ضمان (٢) ، كما وأن الاجراءات الخاصة التي تتبع في اصدار القانون والاشكال التي تصاحبه بجانب توفيرها ل ضمانات فعالة بتدخل السلطة التشريعية تضي على نصوصه توقيرا أكيدا (٣) .

وقد أوضح Neumann أن فكرة عمومية القانون أو القاعدة القانونية هي فكرة اساسية في المذهب الحر والفكر الديمقراطي وانها تمتد الى عهد بعيد موغل في القدم فيقول : ان الفكرة التقليدية عن القانون لا تنظر اليه على أنه مجرد ارادة الحاكم voluntas والا تساوى حكم القانون مع فكرة السيادة ولضاع الضمان المنشود للفرد .

والواقع أنه قد نشأ تقليد مطرد بدأ منذ

من ولاية السلطة التنفيذية وأن يعهد بذلك الى القانون ..

وعلى الرغم من عدم تضمين الدساتير الفرنسية نصا صريحا يوجب تطبيق هذه القاعدة ، فإن اجماع الفقه يكاد ينعد على أن الحرية لا يجوز أن تنظم الا بقانون ، وربما فعلوا ذلك متأثرين بتضمين المبدأ في اعلان حقوق الانسان ، وهذا الاعلان يعد الاساس الأدبي للقانون العام الفرنسي كله : فقد ذهب « ديجي » الى القول بأن « القيود التي تود على الحرية الفردية - لجعل الحياة الاجتماعية ممكنة ( وربما قصد بذلك التنظيم ) لا يمكن أن يحددها سوى القانون ، وهذا يعنى أنها لا يمكن أن تحدد الا من قبل الهيئة المكلفة اصلا بعمل القانون وتبعاً لذلك فإن هذه الضوابط لا يمكن انشاؤها الا عن طريق قرار يتخذ بالطريق العام والمجرد دون اعتبار لنوع أو شخص » (١) وفي تأييد هذا النظر وتأكيدا لضرورة صدور تشريع لاجراء أى تنظيم للحرية يقول « قالين » أن ضمان الحرية لا يمكن أن يكون الا شكليا أو عضويا organique ، بمعنى أن حدود الحرية لا يمكن أن تقرر الا في شكل معين ، ومن قبل سلطه معينة بعد اتباع اجراءات خاصة وهذه هي اوصاف « القانون » ولئن كانت فكرتا القانون الشكلي والموضوعي غير متطابقتين ، الا أن الشكل التشريعي يكفل للافراد - في النظام البرلماني - ضمانا موضوعيا واجرائيا في نفس الوقت :

فالتبيعة الموضوعية للتشريع أو عمومته تحول دون اهدار حريات طوائف خاصة .

ومصدر التشريع ( أى صدوره من سلطة معينة طبقا لاجراءات خاصة ) تحقق ضمانا اجرائيا وشكليا من حيث العلانية والمناقشة العامة ونفى مظنة الاستبداد . فالمفروض أن المشرع يمثل الارادة القومية ولئن كان من المحتمل أن يكون القانون أداة لاستبداد الاغلبية ، الا أنه لا مفر من التسليم بأن تنظيم الحريات من قبل السلطة التشريعية المنتخبة أوفى من حيث ضماناته من تنظيم السلطة التنفيذية لها ، نظرا لأن المصدر الأول لتهديد الحريات هو السلطة التنفيذية ، اذ هي التي تحوز - بحسب تعريفها نفسه - القوة العامة وهي تفرى

(١) نصت المادة الرابعة من اعلان حقوق الانسان على

« أن ممارسة لحقوق الطبيعة لكل انسان لا حدود لها ، الا تلك التي تضمن لاعضاء المجتمع الآخرين التمتع بنفس هذه الحقوق ، وهذه الحدود لا يمكن أن يحددها سوى القانون » ، ثم اكملت المادة الخامسة منه على أن « كل ما لم يمنعه القانون ، لا يمكن منعه » والى « لا يمكن اكراه شخص على أن يعمل شيئا لا يقضى به القانون » .

(٢) مؤلف « كوليار » في الحريات العامة ص ٩٧ ، ٩٨

فترات ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ومؤلف بوردر ص ٥٥ .

(٣) مؤلف « قالين » - « الفردية والقانون » ص ٣٧٩-٣٨٢

(١) مؤلف « ديجي » - « مطول القانون الدستوري » ج ٣

ص ٥٩٤ .

Von Stein, Kleuber ينظرون الى عمومية القانون على انها المشكلة الرئيسية في النظرية السياسية . غير أن الفقه الألماني قد تحول تماما عن هذا الاتجاه في نهاية القرن التاسع عشر متأثرا بكتابات P. Laband ومنذ هذا الوقت سادت الفقه الألماني التفرقة بين القانون الشكلي والقانون المادي . فاعتبر كل تعبير عن ارادة الدولة قانونا شكليا ، في حين لم يعتبر قانونا ماديا الا تلك التعبيرات التي تتضمن قاعدة قانونية legal norm أي تلك التي تخلق حقوقا وواجبات شخصية . ولذلك يعد قانون الميزانية قانونا ماديا لأنه لا يفعل أكثر من تمكين الدولة من أن تصرف في نطاق الميزانية . وهذه النظرية الازدواجية قد لقيت قبول الفقه الألماني بصفة عامة .

وفي إنجلترا : على الرغم من انتصار نظرية سيادة البرلمان ، فإن الصفة العامة للقانون لم تنكر هناك . فلقد أكد « بلاكستون » في مؤلفه Commentaries

أن القانون الفردي يعتبر اعلانا أكثر منه قانونا وحتى « أوستن » ( وهو أكثر ممثلي نظرية « هوبز » عن القانون السياسي تطرفا ) أكد أنه لا يمكن التحدث عن قانون الا اذا كان ذا صفة عامة . ومع ذلك فإنه في الحالة الوحيدة التي عالجت فيها محكمة قضائية هذه المشكلة قضت بأن الاجراءات الفردية يمكن أن تكون قانونا في ظروف خاصة . ولقد كان الحكم يعالج اجراء فرديا صادرا من حاكم مستعمرة بحرمان مواطن من حريته . وكان السؤال المطروح على المحكمة هو الى أي حد يستطيع اجراء فردي أن يوقف الحريات التي كفلها قانون استحضار الجسد . ولقد أقر اللورد Farwell شرعية هذا التصرف استنادا الى اعتبارات استعمارية مبناها أن من شأن التمسك بالمبدأ تعريض حياة البيض للخطر في المستعمرات فقال :

« الحقيقة أنه في الدول التي يسكنها المواطنون الذين يزيدون في عددهم عن البيض ، فإن مثل هذه القوانين — كقانون احضار الجسد على الرغم

أفلاطون وأرسطو ينادى بأنه أيا كان مضمون القانون او مادته فإنه يجب أن يكون عاما general ( أو عالميا universal كما يسمى أحيانا ) وحتى بعد رفض فكرة القانون الطبيعي ظل الفكر القانوني يصر على تركيب شكلي للقانون law's formal structure ر أنه الحد الأدنى الذي يتطلبه العقل لتقييد السلطة . ولذلك يمكن أن توصف عمومية القانون بأنها من قبيل صبغ القانون الطبيعي بصفة زمنية secularized natural law ولئن كانت النظم الديمقراطية قد أخذت كلها بهذا المبدأ الا أنها تفاوتت في التعبير عنه :

ففي فرنسا : كان « مونتسكيو » في مؤلفه روح القوانين أقوى المطالبين بأن الدولة يجب أن تحكم بمقتضى قوانين عامة وقد تأثر « مونتسكيو » في ذلك بـ « ديكارت » الذي قرر أن الكون تحكمه قوانين عامة آلية لا يستطيع الاله نفسه أن يعدلها لأن التصرفات الفردية غريبة عليه . ويرى « مونتسكيو » أن قوانين الدولة ( مثل قوانين الكون ) عامة ولا تعطلها قرارات الحاكم . ولقد تأثرت الثورة الفرنسية تأثرا عميقا بمذاهب « روسو » و « مونتسكيو » . وبدأ ذلك في اقتراح « ميرابو » رئيس اللجنة التي شكلت لاعداد مشروع حقوق الانسان ) في ١٧ من أغسطس سنة ١٧٨٩ النص التالي : « لما كان القانون تعبيرا عن الارادة العامة ، فإنه يجب أن يكون عاما من حيث موضوعه » . ولقد تضمن اعلان الحقوق نصا على أن القانون هو تعبير عن الارادة العامة وقد أعيد تقرير النص في المادة السادسة من اعلان سنة ١٧٩٣ والمادة السادسة من دستور السنة الثالثة . وخلال الثورة — وفي دستور سنة ١٧٩١ والدستور اليعقوبي لسنة ١٧٩٣ — أجريت تفرقة بين القوانين lois وبين المراسم décrets ولقد أكد الدستور الجيروندي سنة ١٧٩٣ ( وكان متأثرا تأثرا بالغيا بكوندرسيه ) في المادة الرابعة ، فقرة ثانية : « أن الخصائص المميزة للقوانين هي عموميتها واستمرارها غير المحدود » وقد ميز الدستور بين القوانين وبين الاجراءات أو التدابير mesures التي تتخذ في حالة ضرورة . ويكاد يجمع الفقهاء الفرنسيون على الاخذ بهذا التقليد الحر .

وفي ألمانيا : يدين الفقه الألماني للفقه الفرنسي بالكثير في هذا الشأن وقد كان الفقهاء Von Mohl

يراجع في كل ما تقدم مقال Franz Neuman تحت عنوان : The Change in the Function of Law in Modern Society ص ٢٤ - ٢٥ مؤلف

The Democratic And the Authoritarian State



common law prerogative تشريعا . غير انه من الواضح ان النظام الانجليزى وان اقر قاعدة وجوب تنظيم القانون وحده للحرية ، الا انه يختلف عن النظم الدستورية الاخرى فى ثلاثة أمور :

اولها ان هذا المبدأ بعد من المبادئ التقليدية فى حين انه يعد فى النظم الاخرى ذات الدساتير الجامدة نتيجة حتمية لفكرة ضمانات الحرية .

ثانيها - ان الفقهاء الانجليز يقارنون بين ضعف سلطان الادارة عندهم فى نطاق الحريات وطفوان الادارة فى القارة الاوروبية فيقولون ان معظم دول أوروبا فى ظل القانون الادارى تتمتع السلطة التنفيذية والبوليس بسلطات تقديرية واسعة حيث تعد حقوق المواطن الاساسية استثناءات من السلطة الادارية (٤) .

ثالثها - ان النظام الانجليزى لا يعرف التفرقة بين تنظيم الحرية وتقييدها ، فسلطة المشرع فى تقييد الحرية امر لا يثير جدلا ، لانهم يرون فى قيام المشرع نفسه - وهو منتخب - او فى ضمان . ولكن اذا كان ثم ضمان جوهرى فى ان لا تنظم الحرية الا بقانون ، فان مرد هذا الضمان طبيعة القانون نفسه وخصيصته الاساسيتان هما العمومية والتجريد :

وعمومية القانون تعنى منطقيا تقديرا فرضيا من جانب الدولة لسلوك الاشخاص القانونيين فى المستقبل ، ومظاهر تعبيره الاساسية هي القانون الصادر عن هيئة تشريعية او ال Vatro decedendi فى الشريعة العامة الانجليزية ، وهذا التعريف ينطوى على عنصرين :

١ - ان القانون يجب ان يكون قاعدة لا تذكر مقدما لى تطبيق على جميع الحالات وجميع الاشخاص بصورة مجردة .

٢ - ان القانون يجب ان يكون محددا الى اقصى حد يتفق مع عموم صياغته .

ولقد اعتنق هذا النظر عن طبيعة القانون الفكر

من انها تعد فى المملكة المتحدة معادل للحرية ، فانها من المحتمل كثيرا ان تكون حكما باعدام البيض لو انها طبقت هنا ( فى المستعمرات ) .

ولقد اضاف اللورد Kennedy ان التشريع الموجه نحو شخص بمفرده ، هو امتياز privilege وانه يجب ان يستعمل فى اضيق الحدود :

« وبوجه عام ، فاننى آمل بل واعتقد ان مثل هذا التشريع لن يلجأ اليه المشرع الانجليزى الا قليلا على نحو ما كان يطبقه مشرعو روما القديمة » .

( الحكم فى قضية

Rex v. Crewe exparte Sekgone .

وهكذا يتضح ان استلزام صدور قانون لتنظيم الحريات ليس امرا مقصورا على النظم التى تكفل فيها الحريات دستوريا وانما يكاد يكون مبدأ عاما تشترك فيه كافة أنظمة الحريات التقليدية ، فلقد قرر الفقهاء الانجليز ان التعرف على مضمون حرية ما ، لا يتأتى الا بفحص القيود التى يقررها القانون ، وان قيود الحريات عندهم لا يمكن ان تفرض الا بقانون . ويقول فى ذلك « جننجل » ان انجلترا تختلف عن دول كثيرة عديدة - خصوصا فى الدكتاتوريات - فى ان معظم القيود مفروضة مباشرة من القانون نفسه ، ويوجد معظمها فى القانون الجنائى . وعلى ذلك فالتصرف اما ان يكون جريمة او لا يكون كذلك ، ولا يترك للحكومة او للبوليس سلطة تحديد ما يعد او ما لا يعد جريمة (١) . وهو يقول فى موضع آخر : « ان من التقاليد البريطانية انه اذا اريد فرض قيود على الحريات فيجب ان يفرضها القانون نفسه ، ولا يجوز ان تفرضها سلطات البوليس او ارادة الحكومة المطلقة » ويرتب الفقهاء الانجليز على ذلك ان فرض قيود على الحرية لا يعتبر مسألة تقديرية للادارة . فالادارة مثلا تتمتع بسلطة تقديرية فى تقديم او عدم تقديم مرتكب المخالفة الى المحاكمة ، الا انها لا تستطيع ان تنشئ جرائم ، بل يجب ان تبرر تصرفاتها المضيق على الحريات باستنادها الى سلطة ما يخولها لها القانون بمعناه العام سواء اكان امتيازاً فى التشريعية العامة

(٤) المصدر السابق ص ٤٩٠ ونرى ان بيان فساد ربيعة الفقهاء الانجليز بالقانون الادارى صا يخرج عن نطاق هذا البحث ، الا انه لن يفوتنا ان نشير الى ان تقول جهة الادارة الان فى انجلترا بلا ضمانات ولا قيود ، قد دفع الفقهاء الى التحذير من الطغيان الادارى ومن السير فى الطريق الذى سارت فيه « موسكو » حسب تعبيرهم .

(١) و (٢) « جننجل » القانون والدستور ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .  
(٣) مؤلف O. Hood Phillips من القانون الدستورى ص ٤٩٢ و ٤٩٣ .

فان تطبيقه على الحالات الواقعية يجب أن يترك لأيدى هؤلاء الذين يضعون القاعدة العامة . ولهذا تعتبر الوظيفتان القضائية والادارية خاضعتين قانونا على نحو لا يجعل القاضى أو رجل الادارة يفعل أكثر من وظيفته الروتينية فى اخضاع حالة واقعة للقانون (١) .

ولسنا فى حاجة بعد ذلك الى بيان فساد الدعوة الى فكرة تفويض اختصاصات السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية سواء كان هذا التفويض مؤقتا أو دائما ، ذلك أنه ليس من شأن هذا التفويض اهدار مبدأ الفصل بين السلطات فحسب، وإنما من شأنه اهدار الضمان الدستورى للحريات . ولا يقل فسادا عما تقدم الدعوة الى قلة التشريعات مع اعطاء سلطة التفسير التشريعى للجنة ادارية ، ذلك أن هذا التفسير التشريعى للزعم ليس سوى ممارسة فعلية لسلطة التشريع المبتدأة التى لا تملكها سوى جهة منتخبة انتخابا صحيحا من الشعب .

السياسى والقانونى ابتداء من القرن السابع عشر . وقد كان شائعا عند Hooker, Lorke وصافه روسو بدقة واحكام حتى أنه يعد فى الحقيقة القيد النظامى الوحيد فى فلسفته السياسة عن السيادة الشعبية .

وعمومية القانون تفترض الأمرين :

أولهما - عدم رجعية القوانين ، ذلك أن القانون لارجعى يخفى وراء القواعد العامة التى يتظاهر باستعمالها الرغبة فى تنظيم حالات معينة ومعدودة وهو لذلك يعد فى الحقيقة اضافة آلية لاجراءات فردية . وأشهر القوانين الرجعية قانون Lex Van Lubbe فى المانيا النازية فى ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ الذى أدخل بأثر رجعى عقوبة الاعدام للحريق بقصد معالجة الحريق المزموم للريشتاج .

وثانيهما - أن عمومية القانون تفترض مذهب استقلال السلطة القضائية . لأنه اذا كان يجب أن يكون القانون مجردا ، واذا كان يجب أن ينظم عددا غير معروف من الحالات المستقبلية ،

(١) يراجع فى هذا كله مؤلف F. Neumann

المرجع السابق ص ١٦٤ ب ١٦٦ .



## الضمان الفنى للحرية

بضمان عدم الانتقاص من الحريات المكفولة دستوريا

### كفالة جوهر الحرية

لقد ذكرنا فيما تقدم أنه لا يجوز أن تنظم الحرية إلا بقانون صادر عن البرلمان المنتخب من الشعب . . ولكن أى ضمان فى أن لا يتستر المشرع وراء سلطته ( غير المتنازع فيها فى التنظيم ) فيتخيف الحريات ؟ ان فلسفة النظام الديمقراطى تقوم فى أصولها التاريخية على أن الحريات أو حقوق الانسان أمور لا يستقل أى مشرع ( ولو كان المشرع الدستورى ) بخلقها ، بل انه فيما يضعه من قواعد فى شأنها لا يعدو أن يكون كاشفا عن حقوق أصيلة . . وإذا كان الأمر كذلك فان سلطة التنظيم لا يمكن أن تبلغ منطقيا حد تقييد الحرية ، وهذا هو فى الواقع ما فهمته مواليق الحريات الأولى وما عبر عنه الفصل الأول من دستور سنة ١٧٩١ الفرنسى بل وعبر عنه من قبل اعلان حقوق الانسان والمواطن بوضوح فى وصفه مجهود واضعيه بأنه مجرد اعلان أو كشف عن حقوق طبيعية خالدة ، حقيقة ان الاعلان أو كل الى المشرع وحده - المنتخب من الشعب والمعبّر عن ارادة الأمة - وضع حدود هذه الحرية فنصت المادة الرابعة منه على أن « لا تفرض حدود الحريات الا بقانون » الا أن المفهوم من ذلك أن لا تتخيف هذه الحدود الحريات ذاتها أو أن يكون من شأنها المساس بهذه الحريات أو وضع عقبة ما فى سبيل مباشرتها حسب تعبير دستور سنة ١٧٩١ الذى صدر تاليا لاعلان الحقوق .

والواقع أن الفكرة الأساسية التى تصدر عنها الفلسفة الديمقراطية عموما هى أن الأصل فى أية جماعة انسانية هو الحرية ، وأن القيد أمر عارض لا يجوز أن يفرض الا لضرورة أو لتحقيق مصلحة حيوية ، وأنه فى الحالين لأبد وأن تتحرى الدقة فى فرض القيد الى أقصى الحدود . ولئن كانت الفلسفة الديمقراطية قد رجحت اعتبارات الحرية ، الا أن كثيرين من الفقهاء لم تفتحهم اعتبارات النظام ، فهم قد أدركوا أن قيام المجتمع نفسه يتعارض مع التسليم بصفة مطلقة للحريات المعترف بها للأفراد ، ولذلك كان تنظيم الحريات - فى نظرهم - أمرا أساسيا ، وإذا كان هناك رأى قد بالغ فى استلزام تنظيم

الحريات الى حد القول بأن الحريات بدون تنظيم تكون مجرد وعود ، فان فى هذا الرأى - مع ذلك - جانبا من الصواب هو أن التنظيم ضرورى فى معظم الحالات وأنه هو الذى يعطى الحريات ملامحها الحقيقية الواقعية . . غير أن تقدير التنظيم يتوقف على التأكد من أن هذا التنظيم لا يتخذ ذريعة لهدار الحرية أو انتقاصها ، وفى هذا الشأن تختلف الدكاتوريات عن النظم الديمقراطية :

ففى النظم غير الديمقراطية - لا يشير تنظيم الحريات - أو بالأحرى إهدارها - مشكلة ما ، لأن الأصل هو الاستبداد والحرية أمر طارئ يعطى على سبيل التسامح !

أما النظم الديمقراطية - فقد واجهت هذه المشكلة الدقيقة بأسلوبين مختلفين كل الاختلاف .

أما الأسلوب الأول - فهو الذى لجأت اليه بعض الدساتير فى حظرها على المشرع تقييد حريات بذاتها مستلزما بهذا التقييد صدور تعديل دستورى وقد يستفاد معنى عدم جواز تقييد حريات بذاتها ضمنا من عدم إحالة الدستور الى التشريع فى صدد هذه الحريات وهو ما يفهم منه أن هذه الحريات مطلقة أو بالأقل مستعصية على التنظيم التشريعى .

أما الأسلوب الثانى - الذى تلجأ اليه النظم الأخرى فى تأكيد عدم المساس بحريات بذاتها فهو أسلوب الرقابة القضائية على دستورية القوانين وخصوصا بالنسبة للقوانين التى تنظم الحريات العامة . ويشير هذا الأسلوب مشكلات دقيقة تدور كلها حول ما إذا كانت هناك ضوابط للتنظيم تجرى على نحو لا يمكن ضبطه أو رقابته . . ويطرح ذلك على بساط البحث مسألتين :

المسألة الأولى - وضع الخط الفاصل بين التنظيم والتقييد .

المسألة الثانية وهى لا تثور الا اذا صعب وضع خط فاصل بين التنظيم والتقييد ، ذلك أنه اذا اعتبر الأمرين أمرا واحدا فإنه يبقى وضع الخط

فهو هيكل لبناء يستطيع القانون أن يعدل في قوائمه ، أو هو اطار للصورة يستطيع المشرع أن يعدل في تفصيلاتها حسبما يريد . ولقد لفتت هذه المغايرة بين نوعين من الحقوق نظرا لفقه الدستوري الألماني ففرق بين نوعين من الضمانات :

١ - الضمان الذي يكفل حقا دستوريا بالمعنى الصحيح

٢ - وضمان نظامي ومقتضاه أن نظاما ضروريا للحياة السياسية أو للحياة الاجتماعية لا يكفل الا من حيث وجوده كنظام أما مضمونه ونطاقه وممارسته فيجب أن يعرفها قانون عادي .

ويشير الفقه الى ان العدد الاكبر من الحقوق الاساسية لا يكفل كحقوق دستورية بالمعنى الصحيح في عديد من دساتير ديمقراطية ، وانما يكفل كمبادئ أو نظام يمكن تقييدها بالقانون أو يجب أن تمارس في نطاق قانون التنفيذ .

على انه وان كان الفارق النظري كبيرا بين الحق الدستوري بالمعنى الصحيح والحق الدستوري الذي يعتبر مادة تشريعية ، فقد تجرد هذا الفارق في التطبيق العملي من كل قيمة أو أهمية ، ذلك أن الحريات المطلقة ( غير المعلقة على شرط التنظيم ) لم تستعص على أي تقييد ، سواء في الولايات المتحدة الآن أو في ألمانيا في ظل دستور « فايمار » حيث اضطرت الأخيرة الى المساس بالحقوق التي وضعت بطريقة غير شرعية ، وذلك عن طريق التعديلات الدستورية دون تعديل شكلي للنص الدستوري بحيث يتطابق مع التغييرات التي أدخلت ! ولقد كثر استخدام هذا الأسلوب ( منذ سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٣ ) حتى تغير الدستور بصفة مطلقة نتيجة للاضافات التي تدخلها القوانين العسادية في شكل تعديلات دستورية لأسباب خاصة وقد قيل ان هذا الأسلوب في التهرب الدستوري قد ساهم مساهمة كبيرة في التخريب الهائل للضمير الدستوري للشعب الألماني وهو ما أدى في النهاية الى تمهيد الطريق للدكتاتورية .

وفي عبارة أخرى أن حتى النص في الدستور نفسه لم يعدم جواز تقييد الحرية الا عن طريق تعديل دستوري ، هذا النص نفسه لم يعصم الحرية من

الفصل بين التقييد المباح للحرية لمواجهة اعتبارات معينة ، وذلك التقييد المحظور والذي يمثل عدوانا على الحرية غير مبرر ، وفي عبارة أخرى أنه اذا وجب التسليم بأن دور المشرع حيال الحريات لا يقتصر على التنظيم وأنه يتحتم التسليم له أحيانا بسلطة التقييد فان البحث يدور عما اذا كانت هناك حدود لهذه القيود التي ترد على الحرية . . ومعنى ذلك أنه اذا لم يمكن وضع خط فاصل بين التنظيم والتقييد ، فإنه تبقى مشكلة أخرى هي تقييد الحرية والتمييز بين التقييد المباح للحرية والتقييد غير المباح .

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل من الأسلوبين السابقين .

### الأسلوب الأول - التفرقة بين الحريات المطلقة والحريات المقيدة واستلزام صدور تعديل دستوري لتقييد الحريات المطلقة .

يرى الشراح الدستوريون أن المشرع الدستوري قد يقصد أن يرتب آثارا قانونية مختلفة تبعاً للأسلوب الذي يتبعه في صياغة النصوص الدستورية المتعلقة بالحريات ، فحيث تصاغ هذه النصوص على نحو يحال فيه الى القوانين العادية ، فمعنى ذلك أن الدستور يرخص بفرض قيود عليها بمقتضى هذه القوانين . . غير أن بعض الدساتير لا تجعل كل الحريات قابلة للتقييد التشريعي وانما هي تميز في الوضع القانوني بين نوعين من الحقوق الاساسية : نوع منها تكفله نصوص مطلقة غير معلقة على شرط لا يجوز تقييدها . . ونوع آخر يقر تقييدها تشريعياً :

( ١ ) فالحقوق التي ترد في الدساتير غير معلقة على شرط ، وغير محال فيها الى القانون تعد حقوقاً حصينة لا يجوز المساس بها حتى من جانب المشرع ، وانما يكون المساس بها عن طريق تعديل دستوري فحسب .

( ب ) أما النوع الثاني من الحقوق ، فهو الذي يقدر صانعو الدستور منذ البداية أنه يخضع للتقييد عن طريق قوانين عادية تصدر من البرلمان ، وعلى هذا النحو يوجد مبدأ الحرية - المعلن عنه في النص الدستوري - مغموراً ومجرداً من معناه الحقيقي . فالمبدأ يخضع لاستثناءات وقيود الى حد أن « النظام » ذاته بهذا الوصف هو الذي يحتفظ بصفة الضمان الدستوري ،



لا يستطيع تقييد حريات بذاتها ( هي حريات الراي والصحافة والاجتماع والدين ) فقال صراحة « لن يصدر الكونجرس أى قانون يمس حرية الكلام أو الصحافة . . » وكان دستور ألمانيا الغربية أكثر شديدا في هذا الاتجاه حيث نصت الفقرة الثانية من المادة ١٦ على ان « الحق الاساسى نفسه يمكن ان يقيد او يعرف عن طريق التشريع » ، غير انه اضيف الى ذلك تحفظ هو انه « لا يجوز في أية حالة المساس بحق اساسى في مفهومه او جوهره الاساسى » . .

والمشكلة - كما هو واضح - هي في وضع الخط الفاصل بين التشريع الذى يقتصر على مجرد التنظيم وهذا الذى ينطوى على التقييد أو المساس بالجوهر الاساسى لحق من الحقوق العامة . . فهل يمكن رسم هذا الخط بدقة ؟ ! واذا لم يكن ذلك ممكنا ، فكيف تتم الرقابة القضائية على دستورية تقييد الحريات ؟

**تحديد التنظيم على نحو لا يبلغ بالتنظيم حد تقييد الحرية :**

قل ان توجد حرية لا تكون هناك حاجة لان يصدر تشريع بتنظيمها ( بغض النظر عن امكان ممارستها بدون هذا التشريع ) : فهناك من جهة الحقوق الاجتماعية وهي لا يمكن ان توضع موضع التنفيذ الا بتنظيم دقيق لها يرصد الاعتمادات المالية ويقيم الهيئة التى تطبقها ، وهناك من جهة اخرى ما اصطلح على تسميته بحريات النشر ( وهي حريات الصحافة والاجتماع والجمعيات ) وهي تمس النظام العام اساسا مباشرا على نحو يستوجب تدخلا من جانب المشرع لتوقي المخاطر المحتملة . . واذا كان هذا هو مبلغ أهمية التنظيم في نطاق الحريات فانه يكون من الضروري تحديد مدى التنظيم في ظل فكرة الضمانات . على انه لا يجوز ان يقال ان كل تدخل تشريعى في الحريات هو عدوان عليها ، بل كثيرا ما يكون التنظيم معوانا للحرية وضرورة لممارستها . غير انه قد يتخفى العدوان على الحرية وراء التنظيم ، فهل يسهل التمييز بين الأمرين أم انه يصعب في كثير من الاحيان وضع معيار موضوعى يقاس به العدوان او درجاته لان النطاق مبهم الجوانب وغير محدود ، ولا يمكن ان تفرض فيه عناصر ثابتة يعول عليها ؟ لا جدال في أن الأخذ بالتفسير الحرفي يجعل من تنظيم الحرية وتقييدها أمرين مختلفين ، ويذهب البعض في المغامرة بين التنظيم والتقييد جدا يجعل

العدوان ، اذ استطاع مشرع مستبد ان يلتفت التفاتا كليا عن هذا الحظر الدستوري : وان يجرى بقانون عادى التعديلات الدستورية المتطلبية في نطاق الحريات !! فهل تكفل الرقابة القضائية على دستورية القوانين - حيث يجاز المشرع فرض قيود على الحريات - حماية أوفى وضمنا أقوى ؟

**الاسلوب الثانى - الرقابة القضائية على دستور القوانين التى تتصل بالحريات العامة :**

أكدنا ان للحريات وحقوق الانسان بوجه عام ، وضعاً ممتازا في أى نظام قانونى ديمقراطى او يدعى انه ديمقراطى ، ومؤدى ذلك ان تفرض رقابة قضائية صارمة على التشريعات التى تتصل بالحريات العامة لكفالة التزام هذه التشريعات حدودها الطبيعية في عدم الانتقاص من الحريات المكفولة أو الانتقاض عليها . . ومهمة القضاء في هذا الشأن تكون هينة وميسورة اذا جاءت نصوص الدستور صريحة في الاعتراف بالوضع الممتاز للحريات ، فعندئذ يستند القاضى الى هذا الاعتراف في فرض رقابة مشددة على دستورية القوانين التى تعالج الحريات ، هذا فضلا عما يستخلصه القاضى من القواعد الدستورية الاخرى التى تضبط الاعمال المشرعة في غير نطاق الحريات . واذا كانت مهمة القضاء تغدو اشد عسرا لو اغفل المشرع الدستورى وضع توجيه عام في هذا الشأن ، الا اننا نعتقد انه لايجوز للقضاء ان يتخلى عن رقابته على تصرفات المشرع في هذه الحالة بحجة عدم تضمين الحريات في نصوص الدساتير على القوانين في تنظيم هذه الحقوق ، فان المسألة التى تثور على الفور هي ما اذا كان التنظيم يمكن ان يعنى اهدار الحق ذاته ، أم ان للتنظيم معنى يختلف عن الانتقاص من الحرية او نقضها ؟

واذا جاز في بعض الاحيان تقييد الحرية او الانتقاص منها ، كموازنة ضرورية بين مقتضيات الأمن والنظام العام وبين اعتبارات الحرية ، فما هى الحدود التى يستطيع المشرع ان يبلفها في هذا الصدد حتى يظل تصرفه مطابقا لنصوص الدستور ؟

ان تصوير تنظيم الحرية على نحو لا يقيدها لم يبق مجرد مسألة فلسفية تعبر عنه وثيقة اعلان حقوق الانسان التى كثيرا ماوصفت بأنها عقائدية ، وانما هو قد انتقل الى النصوص الوضعية في أكثر من دستور . فنص التعديل الدستوري الاول ( الدستور الاتحادي الأمريكى ) على ان المشرع

المنضبطة ولو تضمنتها نصوص الدساتير . ولذلك فانه يستحيل وضع صيغ جامدة ومحددة لها ، وانما تختلف صيغتها وصور التعبير عنها وما يعتبر جوهريا وما لا يعتبر كذلك باختلاف الأزمنة والظروف .

٢ - ان محاولة قصر التنظيم على طريقة استعمال الحق دون المساس بذات الحق محاولة غير موفقة لانبهاؤ الخط الفاصل بين وجوه استعمال الحق وجوهره . فالحرية ذاتها شيء مجرد ولا يمكن الاحساس بها الا عندما تبرز الى الوجود في صور استعمالها ، ولذلك فانه كثيرا ما يترتب على ممارسة الشرع ولايته في التنظيم الانتقاص فعلا من الحرية وان لم يقصد في الاصل تقييدها .

٣ - انه اذا كانت وجوه استعمال الحرية هي المظهر العملي لوضع الحرية موضع التنفيذ وكان التنظيم يتناول صور الاستعمال هذه ويحددها ، فانه يكون من الواضح ان هذا التنظيم هو الذي يبين النطاق الحقيقي للحرية ، ولو كان صحيحا ان التنظيم لا يقيد الحرية احيانا لكان دائما مجرد عمل كاشف ، ولتطابق مدى الحرية قبل تنظيمها مع مداها بعد تنظيمها ، في حين انه في الغالب ما يكون التنظيم عملا منشئا وكثيرا ما يدخل في دائرة الابتئات المتنوع .

### عدم التفرقة في الفقه بين التنظيم والتقييد :

غير ان وجهة النظر السائدة في الفقه لا تميز بين التنظيم والتقييد ، والاختلاف بين معتنقي هذا النظر ينحصر في حدود سلطة التقييد :

● فمن الفقهاء من يرى ان « تقييد الحرية » امر مسلم به في النظام الديمقراطي وهم قد اعتبروا تقييد الحرية مساويا للانتقاص منها ، وان كان لا يبلغ حد الفائها . ومن هذا النظر الأخير من يقول ان الدساتير المختلفة ( بما تتضمنه من قوائم للحقوق ) تعتنق فكرة ان هناك حقوقا فردية تستطيع السلطة السياسية ان تحد منها او تقيدها ، ولكنها لا تستطيع ان تلغيها او تعطلها . ويرى آخرون ان أقصى ما يترتب قانونا على اعتراف الدساتير الديمقراطية بفكرة الحريات المدنية هو اقامة قرينة لصالح حريات الفرد ضد سلطة الدولة الا كراهية ، وهي ليست اكثر من قرينة ، لانه لا يوجد نظام سياسي ( ولا يمكن ان

لتنظيم الحرية غرضا وحيدا هو كفاءة الحرية وتقويتها ، وعلى انه حتى اذا انطوى التنظيم على معنى التحديد فانه ليس من المحتوم ان يصل التنظيم الى حد التقييد ، بل المفروض الا يصل الى هذا الحد والا تغيرت طبيعة سلطة التنظيم ذاتها وخرجت من أهدافها . ويبدو مع ذلك ان من اخذ بالمماثلة بين التنظيم والتقييد يرى انه وان اباح الدستور للمشرع تقييد الحرية ، الا انه لا يبيح له نقضها او الانتقاص منها . . . ولقد اراد بعض شراحنا ان يضع معيارا موضوعيا للتنظيم المباح للمشرع القيام به ، فعرفه بأنه هو ما لا يتضمن عدوانا على الحرية . وحدد وقوع هذا العدوان بأنه « اذا تبينا على وجه موضوعي معنى ان الحق العام الذي ينظمه التشريع قد أصبح بعد هذا التنظيم منتقضا من أطرافه بحيث لا يحقق الغاية التي قصد اليها الدستور وذلك بأن يرد على ذات الحق ، وانما اجاز ان يرد على كيفية استعماله » . . . وربما تأثر هذا الرأي بالمعيار الذي وضعه دستور ألمانيا الغربية في المادة ١٩/٢ التي حظرت المساس بحرية عامة أو الانتقاص منها في « مضمونها الجوهرى » وقد اجاز هذا الدستور تحديد الحرية بالقانون أو استنادا الى القانون ولكنه لم يجز للقانون انتقاصها . غير أننا نرى انه يصعب وضع معيار حاسم يمكن استخدامه بدقة في رسم الحد الفاصل بين التنظيم والانتقاص ولا يبرأ من هذا العيب المعيار الذي اخذ به دستور ألمانيا الغربية ( وأيده الفقه في مصر ) والذي حاول ان يعتبر ان التنظيم يرد على كيفية استعمال الحق ، ولا يرد على الحق ذاته في حين ان التقييد ينتهك الحرية بحيث يهدر الغاية التي قصد اليها الدستور من كفالتها ، فهذا المعيار - في نظرنا - غير دقيق لأسباب كثيرة منها :

١ - ان نصوص الدستور التي تكفل الحريات لا ترسم نطاقا واضحا لكل حرية ، وقل ان تتضمن الدساتير حدودا موضوعية للحرية حتى يمكن التفرقة بين التنظيم الذي يرد على كيفية استعمالها وبين القيد الذي ينتقص منها أو يرد على جوهرها ولذلك لا تستطيع السلطة القضائية ممارسة رقابتها دائما ( حيث يسمح النظام القانوني بالرقابة على دستورية القوانين ) فتقرر بسهولة وفي جميع الحالات ما اذا كان تشريع منظم للحريات قد تجاوز أو التزم النطاق الدستوري المرسوم للحرية . . . فالحريات امور مجردة وهي أقرب الى القيم منها الى القواعد



التسليم بسلطة تقديرية في مجال الحريات بالذات يهدم فكرة ضمانات الحريات من أساسها ، « فالحريات » - في منطق الفلسفة الديمقراطية - قيود ترد على سلطة المشرع لا تستطيع أن تتحلل منها ، وسماح الدستور للمشرع « استثناء » بأن يقيد الحريات لا يمكن أن يعنى التسليم له بسلطة تقديرية في هذا التقييد والا كان معنى ذلك أن الدستور يحل المشرع تماما من الحريات ، وهو ما يعنى الغاء باب ضمانات الحريات الغاء تاما . وانما التصوير الوحيد الذى يتفق مع فلسفة الديمقراطية هو اعتبار سلطة المشرع في تقييد الحريات سلطة مقيدة وهى من الناحية القانونية سلطة مقيدة من عدة وجوه هى :

١ - انها سلطة ترد في مجال دستوري مضيق فيه أصلا على سلطة المشرع حيث لا تعتبر الحريات مادة تشريعية عادية بل هى أكثر من أن تكون مادة دستورية ، اذ لا يزال الرأى العام الديمقراطي ينظر الى « الحريات » على أنها أمور مفروضة على المشرع الدستوري نفسه ، والروح التى تسود وثائق الحريات الكبرى تنادى بأن الحريات أسمى من القواعد الدستورية وانها تقوم أصلا في مواجهة المشرع الدستوري نفسه . . وقد كان الوضع الطبيعى للأشياء أن تعتبر الحرية مادة دستورية على الأقل ، تعالج في أصولها وفي قيودها بوساطة المشرع الدستوري نفسه ، ولكن الضرورات العملية لا تسمح للمشرع الدستوري بالقيام بهذه المهمة والدخول في تفاصيل متطورة بطبيعتها ، فكان أن عهد بها اضطرادا الى المشرع العادى وعلى سبيل الاستثناء دون أن يعنى ذلك بحال أنه فوض المشرع اهدار أسمى القيم .

٢ - ان سلطة المشرع في تنظيم الحريات سلطة استثنائية جاءت على خلاف الأصل الذى هو تأكيد الحرية فوجب أن تحصر في أضيق الحدود .

٣ - ان الحريات وان لم ترد بحدود موضوعية واضحة وثابتة ، إلا أنها مع ذلك معان تصف أوضاعا وغايات يمكن معرفة ما يناقضها ، ولذلك فإن التشريع الذى يقيد الحرية ويهدم الأوضاع أو يناهض الغايات التى يستهدفها مبدأ الحرية يكون تشريعا مخالفا للدستور ولا يكون منحرفا فحسب في استعمال السلطة .

يوجد ( يعترف بمدى مطلق وغير مشروط للحرية الفردية ، ولذلك تستطيع الدولة أن تتدخل في حرية الفرد ، غير انها يجب أن تقدم الدليل على أنها تستطيع أن تفعل ذلك بالاشارة الى « قانون » يخولها ذلك ، وهى في تصرفها هذا تخضع لرقابة هيئات خاصة في الدولة هى المحاكم العادية والإدارية .

ويأخذ بعض شراحنا برأى قريب من هذا فيقول : « ان الدستور حين يخول للمشرع حق تنظيم حرية من الحريات انما يخول له الحق في أن ينتقص من هذه الحرية ، فان من له حق التنظيم لاحدى الحريات يكون له حق وضع قيود على تلك الحرية ، والقيود تنطوي بداهة على الانتقاص من هذه الحرية » . . وليس هناك خد للمدى الذى يبلغه المشرع في انتقاصه من هذه الحرية حيث لا يوجد « معيار موضوعى لقياس أو لوزن مبلغ خطورة هذا الانتقاص . فالدستور او وثيقة اعلان الحقوق اذ يقرر مبدأ حرية من الحريات ثم يخول للمشرع حق تنظيم هذه الحرية ، فان المشرع ليس عليه - من الناحية القانونية - سوى قيد قانونى واحد هو عدم الغاء أو هدم تلك الحرية ( أو على حد تعبير الأستاذ السنهورى عدم سلب هذه الحرية ) وذلك ما لم تكن هناك قيود أخرى نص الدستور عليها وفرض على المشرع احترامها . اما ما عدا ذلك من قيود فانها قيود سياسية بحيث يرجع الأمر فيها للبرلمان وحده تحت رقابة الرأى العام وحده . وقد أيد صاحب هذا الرأى وجهة نظره برأى للأستاذ G. Burdeau ويعترض أصحاب هذا الرأى على أية رقابة من جانب القضاء فيما اذا كان التشريع قد انتقص من إحدى الحريات انتقاصا خطيرا أو غير خطير لأن مؤدى ذلك خروج القضاء من نطاق مهمته ، وهى النظر في رقابة المشروعية الى النظر في رقابة الملازمة opportunité أى رقابة سياسة التشريع وان هذه ليست مهمة القضاء .

● غير أن رأيا آخر يذهب الى أنه لا يجوز أن يكون التقييد - اذا سلم به - سلطة مطلقة أو حتى تقديرية ، فالتقييد حدود وأهم هذه الحدود أن لا تنتقض الحرية أو ينتقص منها بحيث تغدو غير محققة للغاية التى قصد اليها الدستور . . ولا شك في أن اعتبار سلطة المشرع في تقييد الحريات ( غير المطلقة ) سلطة تقديرية نظر غير سديد ذلك أن

نسب اليها في كثير من الأحيان أنها تفسر الدستور تفسيراً تحكيمياً ، وأنها تضع معايير للرقابة تتسم بالشخصية أكثر مما تتسم بالموضوعية . على أن الاختلاف الكبير في وجهات النظر سواء داخل المحكمة العليا ( بين مستشاري المحكمة أنفسهم ) أو خارجها ( بين أعضاء الكونجرس وفي صفوف الرأي العام ) أمر لا مندوحة عنه وسبب ذلك أن الحريات أمور مجردة ، وأنها أقرب إلى القيم منها إلى القواعد المنضبطة ولو تضمنتها نصوص الدساتير ، وأنه يستحيل وضع صيغ جامدة ومحددة لها .

حقيقة أن رقابة القضاء على الدستورية تساهم مساهمة كبيرة في تحديد مفاهيم الحرية ؛ إذ يحاول القضاء ( ما وسعته المحاولة ) الملاءمة بين المعنى الجديد للحرية مع المعاني التقليدية التي كانت سائدة وقت وضع النص . وحقيقة أن هذا القضاء قد يكون - في هذا الخصوص - عاملاً من عوامل التطور أو عقبة في طريقه تبعاً لمبلغ قدرته على إجراء هذه الملاءمة . . . ومنع ذلك فإن العمل القضائي ( رغم أنه قد يكون في جانب منه ابتداءً ، وأنه قد يكون في جانب آخر منه تحدياً لأغلبية برلمانية مستبدة ) إلا أنه لا يستطيع مهما بلغت جراته وقوته أن يثبت طويلاً أمام سلطة المشرع ، فهي في النهاية السلطة الغالبة ، وقد أثبتت التجربة الأمريكية هذه النتيجة ثبوتاً لا شك فيه . .

ويخلص مما قدمناه أنه بالرغم من الاختلاف الظاهري الجسيم بين النظم الديمقراطية فإن العبرة هي بالوضع الفعلي للحريات ويكون المدى الحقيقي للحرية - كما يقرر الشراح الانجليز - هو ما يكون خارج نطاق التنظيمات والقيود المفروضة على الحريات . فالعمل التشريعي هو الذي يرسم الحدود الحقيقية للحريات تبعاً للأفكار والاتجاهات السائدة ، ولا يغير من هذا الأمر استلزام تعديل دستوري لتقييد حرية ما أو فرض رقابة قضائية على دستورية القوانين ، فكثيراً ما يتضمن التشريع المنظم للحريات تقييداً للحرية كان يجب أن يصدر به تعديل دستوري ، والرقابة القضائية على دستورية القوانين لا تفلح في كثير من الأحيان في رد العدوان التشريعي على الحرية ، ذلك أن رغبة القضاء في حماية الحرية - مهما بلغ من أهميتها وأثرها - لا يمكن أن تقف طويلاً أمام تصميم مشرع قوى . .

فالفلسفة الديمقراطية والتفسير السليم للدستور الديمقراطي يوجبان اعتبار سلطة المشرع في تقييد الحريات ( التي أحال فيها الدستور نفسه إلى التشريع ) سلطة مقيدة لا تقديرية . ولكن على الرغم من وجوب اعتبار سلطة المشرع في تقييد الحريات سلطة مقيدة ، فإن مشكلة تحديد الخط الفاصل بين ما يعتبر تقييداً مباحاً وبين ما يعتبر افتثاً على الحرية . . مشكلة عويصة وليست هينة .

### جدوى الضمانات الدستورية أمام المشرع القوي

لقد رأينا كيف أن القليل من النظم الدستورية قد تشدد في صد المشرع عن تقييد الحرية ، فحظرت صراحة فرض قيود قانونية على الحريات كلها أو بعضها بصفة مطلقة أو عن طريق التشريعات العادية ، وهي لذلك قد فرضت على السلطة التشريعية ( عندما يتعلق الأمر بانتهاك المشروعات بقوانين للحريات المكفولة دستورياً ) أن تتبع طريق التعديل الدستوري سواء عن طريق أغلبية برلمانية خاصة أو عن طريق الاستفتاء الشعبي ( والقليل النادر قد عهد لجهة قضائية بالفصل فيما إذا كان قد تحقق هذا الانتهاك أو لم يتحقق ) . وعلى الرغم من كل هذا الاحتياط فإن وضع الحريات لا يمتاز كثيراً في هذه النظم الأخيرة بحيث يقال أن نظاماً ديمقراطياً قد أفلح في وضع حاجز أمام سلطة التقييد . . فهل أفلح أسلوب الرقابة على دستورية القوانين في أن يحقق ما عجز عنه أسلوب تطلب تعديل دستوري لتقييد حرية من الحريات ؟

إن النظام الأمريكي في الرقابة على دستورية القوانين يعتبر أكمل النظم في هذا الخصوص ، فهل أضفى هذا النظام مزيداً من الحماية على الحريات في مواجهة المشرع ؟ أم أن ما تحقق عملاً أقل بكثير مما تنادى به المبادئ النظرية ؟ بهما أن تؤكد أن إحدى المشكلات الدقيقة التي تعترض سبيل الرقابة القضائية على التشريع المنظم للحرية هي تحديد الخط الفاصل بين تنظيم الحرية ( وهو الذي يسلم به للمشرع ) وبين التقييد ( الذي ينكر عليه ) أو بين التقييد المباح والتقييد غير المشروع . ولقد تفساوتت وجهات النظر في النظام الأمريكي المعاصر فيما يعد من التشريعات منتهكة للضمانات الدستورية للحريات وما يعد مطابقاً لها . ولقد بلغ هذا التفاوت حد تبادل الاتهامات بين الفريقين المتعارضين . ولم تنج المحكمة العليا الأمريكية نفسها من هذا الاتهام إذ



السلطة العامة والأفراد تخضع للقانون ، ولذلك فقد استبعد أن تخضع الحريات أو أوجه المساس بها لنظام قانوني أقل صرامة ، وكان طبيعيا أن تصور فكرة النظام العام فكرة قانونية محضة تتجرد من الاعتبارات السياسية . كما صورت السلطة البوليسية سلطة شرعية تخضع للقانون وتستوحى في تصرفاتها اعتبارات الحرية . غير أن هذا التصوير قد صرعه أحداث القرن العشرين التي أكدت أن القيود القانونية البحتة ليست كذلك وإنما تستهدف في نهاية الأمر غايات سياسية . . ومع سقوط هذا التصوير الافتراضي فلا يكون هناك بد من التحرز في فرض قيود الحريات وفرض رقابة صارمة على مصادر القيود الأساسية ( ولا سيما ما اتصل منها بطابع سياسي ) وهي القيود التي كثيرا ما أدت ممارستها إلى معظم الانقلابات الفاشية . وقد كان هذا هو السبب في حرص الدساتير الحديثة على أن تضيق الخناق على السلطات الاستثنائية ، فتجنب دستور ألمانيا الغربية أوجه النقص في دستور « فايمار » حيث استأصل بصفة خاصة أوجه الخطر في المادة ٤٨ التي سهلت تحطيم النظم الديمقراطية من خلال إقامة حالة الطوارئ والدكتاتورية الدستورية (١) .

فنحن وإن كنا لا نقلل من خطورة تقييد المشرع للحريات بحجة وقاية النظام العام أو الأمن « إلا أننا نرى أن أخطر ما يتعرض له نظام الحرية بأسره هو السلطات الاستثنائية التي يسمح بها ، فإذا لم تفرض ضمانات صارمة تحول دون استخدام هذه السلطات في غير ما وضعت له ، وإذا لم يضيق من نطاق هذه السلطات الاستثنائية ذاتها ، فإنه يكون من السهل اقتلاع الحرية من جذورها . وإذا كان من الضروري أن نحول دون كثرة القيود التشريعية على الحريات ، فإنه لأمر أكثر حيوية أن نقتلع باصرار من نظامنا القانوني القوانين الاستثنائية الشاذة التي تهدد حرياتنا في الصميم .»

وهكذا انتهت النظم الدستورية المختلفة إلى حلول تكاد تكون واحدة هي التسليم بأن سلطة المشرع في تنظيم الحريات تبلغ حد تقييد هذه الحريات . فحتى في النظم الدستورية التي تكفل الحريات فيها ضمانات قوية تبوئها مركزا يسمو على كافة السلطات في الدولة ، والتي تضيء أحيانا على هذه الحريات صفة شبه مطلقة ، لم تستطع أقوى التأكيدات والضمانات أن تعصم هذه الحريات من سلطة المشرع وتقييدها لها . وكثيرا ما يكون هذا التقييد أشد مما هو عليه في نظام - كالنظام الانجليزي - لا تقوم فيه الضمانات الشكلية التي تستند إلى تفرقة - في قوة الالتزام - بين القاعدة الدستورية والتشريع العادي . ولقد تم هذا التقييد فعلا أما متخفيا في صورة تنظيم يستند إلى تفويض من الدستور نفسه ، وأما صريحا في مجافاته لروح النظام الدستوري أو خروجه على نصوصه التي تعامل الحريات على أنها حقوق شبه مطلقة . وما استطاعت الرقابة القضائية على دستورية القوانين أن تحول - في معظم الأحيان - بين المشرع وبين تقييد الحريات الذي يريده . ولذلك فإنه حتى في الحالات التي أسبغت الدساتير صفة شبه مطلقة على بعض هذه الحريات ، أهدر المشرع في العمل هذه الصفة ، دون أن تصده عن ذلك رقابة قضائية محكمة على التشريع .

يضاف إلى ما تقدم أن الفلسفة الديمقراطية ذاتها رأت أن تقييد الحريات قد يكون في بعض الأحيان أمرا محتوما ، غير أنها اعتبرت أن فكرة النظام العام هي المصدر الوحيد لتقييد الحريات وأن هذه الفكرة فكرة قانونية محايدة تستهدف حماية أمن الجماعة لا حماية نظام الحكم أو أشخاص الحاكمين ، وأنها لذلك لا تعد - في حقيقتها - قيودا على الحريات ، بل هي جزء منها حيث لا تتصور الحريات - في مجتمع منظم - متفردة على هذا الإطار . وهذه النظرة القانونية إلى فكرة النظام العام لا يمكن عزلها عن النظرة القانونية الشاملة في الفقه الديمقراطي للسلطة العامة . فلقد صور الفقه الديمقراطي - أو هو قد تصور - أن كل علاقة بين

(١) يراجع في تفصيل ما تقدم مؤلفي عن « الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي » ص ١٢٠ - ١٥٣ .

## الحماية الجنائية للحريات

### كفالة حازمة للحريات الشخصية

#### التي هي عماد كل الحريات

دعوة بعض المتصدين لمشكلات الحرية عندنا اليوم الى أن يتمتع المعتقلون ببعض ما يتمتع به المحبوسون والسجونون من ضمانات ان جاز أن تسمى الحماية المفروضة لحماية حياة وكرامة وأعراض المسجونين والمحبوسين ضمانات للحريات .

غير ان حماية الحرية الشخصية لا يجوز أن تمتن بحيث تنتقص الى الحد الذي تقرر فيه الحماية لمن تقيده حريته ، وانما تتطلب هذه الحماية كفالة حقيقية للتمتع بالحرية الشخصية وفرض الضمانات الجدية لعدم الاعتداء عليها ، والذي أراه ان الأمر يتطلب تغييرا جوهريا في أساليب تعامل الإدارة مع المواطنين بحيث تؤثر على الفور الأساليب البوليسية العتيقة التي أملنا أن تزول يوم سقط النظام الملكي وخرج الانجليز .

فإذا كان سائغا في الماضي عندما كان يحكم الغرباء بلدنا أن يصادر المواطنون في حرياتهم الشخصية بأن يخضعوا لنوع من الرقابة والتحريات وأن ترصد تحركاتهم بل وسكناتهم ، فانه من غير السائغ أن يستمر هذا النظام بل وأن يشتد ويتسع ويقام على ما يسمى بالأسس العلمية وتستخدم فيه أحدث الوسائل التكنولوجية . ولقد كان من شأن اتساع نظام الرقابة ونظام التحريات أن صارت مصائر الناس في كل شأن من شئونهم « خاضعة للكلمة أو الهمسة التي يسجلها عنهم في الظلمات محرضون مأجورون أو غير أمناء ! ومن أسف أن هذه المحاضر المسمومة التي تكتب في غيبة أصحاب الشأن صارت حاسمة في تقرير كثير من المسائل الحيوية كالالتحاق بوظيفة عامة أو البقاء فيها أو الترقية الى وظيفة أعلى ، أو شغل منصب من المناصب أو السفر الى الخارج أو ممارسة حق من الحقوق السياسية أو العامة ! ولسنا ندري كيف تسمح دولة تحترم مواطنيها ونفسها بابقاء نظام الملفات والتحريات الذي يجعل من المخبر المتحكم في المصائر ، ومن الأشاعة السيد المطاع ! نحن تؤمن ايمانا عميقا بأنه ليس هناك أمل على الإطلاق في أن يتمتع المواطنون بحرياتهم الشخصية حقيقة ما لم يزل هذا النظام البغيض الذي يصدر قراراته المدمرة في الظلام من خلف ظهور

لا يكفي أن تقرر الحريات بنصوص دستورية ، أو أن يكفل لها وضعها الدستوري ثباتا في وجه المشرع نفسه بحيث لا يملك سواه تنظيمها وانه في ممارسته لسلطة التنظيم لا يملك الانتقاص من الحرية أو نقضها . . فكل هذه الضمانات وان كانت تحمي الحريات في المستوى التشريعي الا انها لا تكفي لحمايتها في المستوى الإداري . . ولهذا لا بد وأن نشدد في طلب حماية جنائية للحريات في مواجهة رجال الادارة . . والحقيقة أن تشريعنا الجنائي لا يخلو من نصوص تضع سياجا حول الحريات الشخصية وحرمة المسكن . . غير أن هذه النصوص بجانب عدم كفايتها في حاجتها الى حماية وأن لا تكون مجرد حبر مخطوط على الورق !

فلئن كان قانونا الاجراءات الجنائية والعقوبات يحظران حبس الأشخاص الا في حالات محددة بالنسبة لجرائم بذاتها ومع وجوب توافر ضمانات عديدة ، الا انه لا ضمان في أن تعتقل الادارة الأفراد في الظروف الاستثنائية - في حالة الطوارئ - وفي الظروف العادية كتدبير من تدابير أمن الدولة . ولئن كان قانونا الاجراءات الجنائية والعقوبات يحظران تعذيب المتهم . . فقد كان طبيعيا أن لا يفرض لحماية على أشخاص الأبرياء الذين يحبسون دون أن يوضعوا موضع الاتهام ! ولهذا السبب كان من المفارقات المدهلة أن نجد في القانون حماية - ولو شكلية - للمتهمين بارتكاب جريمة من الجرائم ، ولا نجد مثل هذه الحماية للمعتقلين . وإذا كان صحيحا أن المشرع لم يكن يضع في اعتباره الا الأمر العادي عندما قرر الحماية للمتهمين ، الا ان هذا لا ينفي أن نظام الاعتقال استخدم في مصر على مدار ثلاثين عاما تقريبا ولم يقصر على أغراض سياسية ه وانما تجاوز هذه الأغراض لكي يكون كذلك سبيلا للتوقي من ارتكاب جرائم جنائية ، بل واحد السبل لمكافحة بعض الجرائم ! ولهذا السبب ما كان يتصور أن يسقط الاعتقال من حساب النظم المقيدة للحرية وقد صار أقرب الى النظم الدائمة التي تضع مصائر آدميين تحت الرحمة المطلقة لتصرف أحد الأجهزة الإدارية . . ولقد كان من أشد السخريات أن تكون



القرن العشرين - أن تكون آدمية المواطنين معرضة للضباع نتيجة استهتار بعض رجال الإدارة بالقانون واستهانتهم بكرامة الناس ! الواضح أن النصوص القائمة لا تكفل للمواطنين حماية جديدة من الجرائم الفظيعة التي ترتكب تحت سمع القانون وحفظته .. فلم يعد هناك مفر من البحث عن وسيلة أخرى لكفالة حماية حقيقية لحرمة الجسد الانساني فإين نجدها ..؟ الذي نراه أنه بجانب ضرورة ازالة مصادر العدوان على الحرية الشخصية - بانهاء نظام الاعتقال وانهاء نظام التحريات - لا بد من سياج جنائي رادع ضد من تسول له نفسه العدوان على الحرية ولا سبيل لذلك الا بالنص في كل وثيقة دستورية على اعتبار العدوان على الحرية الشخصية او الجسم الانساني جناية ويعاقب عليها بجانب العقوبة الجنائية الأصلية بعقوبة تكميلية هي الحرمان من شرف المواطن ومن تولى أية وظيفة عامة .. كما يجب أن ينص في الدستور على اخضاع كل الأمور المتصلة بالحرية الشخصية وكافة الحريات لهيمنة الجهة القضائية اخضاعا كاملا ، فيحظر على جهة الإدارة أن تستقل بممارسة أية سلطة من السلطات التي تنطوي على تعطيل حرية ما أو وقفها ، وانما يجب أن تخضع هذه الممارسة لرقابة القضاء . وحتى يأمن المواطنون المحددة حرياتهم على أنفسهم من عنق الإدارة أو تعسفها أرى أن ينقل الاشراف على السجون وأماكن الاعتقال لجهة القضاء ، فنعهد الى القضاء العادى وحده ( لا الاستثنائي ) بالتحقيق ورقابة شرعية قرارات الضبط أو الاعتقال ، ويقتضى ذلك أن يخطر على الفور بالقبض أو بالاعتقال ، بحيث اذا لم يخطر بذلك على الفور اعتبر المقصر مرتكباً لجناية حبس أشخاص بدون وجه حق .. وحتى يكون اشراف القضاء على قرارات الضبط والحبس جدياً .. لابد من إنشاء قسم خاص للرقابة القضائية على أماكن الحبس والاعتقال يتكون من مستشارين بمحاكم الاستئناف والنقض ، يتبع مباشرة مجلس القضاء الأعلى وتكون مهمته التفتيش اليومي والمفاجيء لكافة الأماكن التي يحجز فيها الأشخاص .. والاستماع الى أقوال المحبوسين أو المعتقلين واكتشاف ما عساه يشع من وسائل التعذيب وضبط ما عساه أن يوجد من الأدوات التي تستخدم في هذا الشأن ، ذلك أنه لا جدوى مما جرى به نصوص قانون الإجراءات الجنائية في هذا الشأن التي تنظم

أصحاب الشأن ، واستنادا الى افتراضات أو شائعات أو وشايات .. أن مثل هذا النظام فضيلاً عن تهديده الخطير الأفراد بالحاق الظلم بالأبرياء ، فإن أخطر ما فيه هو أنه يزود اشخاصا مجهولين غير مسئولين بسلطات خطيرة مدمرة ، ذلك أنه وان كان القبض يصدر من سلطة ادارية معروفة ، الا أن هذه السلطة التقديرية لا تمارس عمليتها في اختيار من يعتقلون استنادا الى معرفتها هي الشخصية بوقائع تدمع مرتكبها بالخطورة وانما استنادا الى أذنها التي تبثها في المجتمعات .. فهل يستطيع مدافع عن هذا النظام أن يزعم أنه يختار اشخاصا معصومين يقومون بهذه المهمة البغيضة ؟ ان القاضي الذي يحكم بالحبس أو بالسجن على من ارتكب جريمة ما يصدر حكمه بناء على ما يلمسه هو بيديه من وقائع وأوراق اما من يصدر قرارا بالاعتقال - وهو قرار يفوق في خطورته عقوبة الحبس في مداه وفي بعض آثاره - فإنه يصدره بناء على معلومات لا يستطيع مصدر القرار أن يتحرى هو شخصيا من صدقها ..! فهل يتصور أن يهون أمر الحرية - فما بالك بالحرية الشخصية التي تعد ذروة الحريات وأعلاها في مراتب التكريم والقداسة - بحيث يكون التمتع بها أو الحرمان منها مرهونا بإرادة شخص آخر وتقديره ومزاجه ؟! وهل يمكن أن يسمى مثل هذا النظام بأنه نظام قانوني أم أنه نموذج لفوضى السلطات الشخصية ؟!

وليس يكفي لضمان الحرية الشخصية أن نحد من سلطة الاعتقال فحسب ، وانما يجب كذلك أن نحد من سلطة القبض التي خولتها م ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من ناحيتين : أولاها - بقصر صفة الضبطية القضائية على ذوى الصفة المدنية والناحية الثانية - بقصر القبض على حالات التلبس في الجنايات على أن تخول النيابة العامة وحدها حجز المتلبسين في سائر الجنح لمدة لا تجاوز يوماً واحداً لا بد أن تفرغ فيه من انهاء محضر جميع الاستدلالات ، على أن يكون الأمر بالحبس فيما يجاوز مدة الحجز من اختصاص قاضى التحقيق وحده لمدة أسبوعين .. يفرج بعدها حتما عن المتهم ، ما لم تجدد حبسه المحكمة المختصة لمدة لا تجاوز شهراً .

واذا كان سائفاً في الماضي أن يمارس رجال البوليس والإدارة التعذيب فيمن أوقعهم حظهم المائر تحت رحمتهم ، فهل يكون من المقبول - وفي

الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر ،  
واذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة  
للقتل عمدا .

وأرى أن تحذف عقوبة السجن وأن يكتفى  
بعقوبة الاشغال الشاقة لهذه الجريمة الشائنة ،  
كما أنه لا بد وأن تحذف عبارة لحمله على اعتراف  
حتى لا يظن أن التعذيب لا يحرم في الحالات التي  
لا يوجه فيها الى المقيدة حرته أى اتهام . .  
أما المواد ١٢٧ و ١٢٩ و ١٣١ عقوبات فهي في  
حاجة الى تعديل جوهري :

فالمادة ١٢٧ لاتضع سوى عقوبة الحبس أو  
الغرامة والعزل الجوازي من الوظيفة على الموظف  
العمومي أو المكلف بخدمة عمومية الذي يأمر بعقاب  
المحكوم عليه أو يعاقبه بنفسه بأشد من العقوبة  
المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .  
والمادة ١٢٩ لاتعاقب الا بالحبس مدة لا تزيد  
على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها من  
استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته  
بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم .

والمادة ١٣١ لا تعاقب على اكراه الناس أو  
اعمال السخرة الا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين  
وبالعزل - حيث يوجب على الناس العمل في غير  
الحالات التي يجيز فيها القانون أو يستخدم  
أشخاصا في غير الأعمال التي جمعوا لها ( ! ؟ )  
بمقتضى القانون .

والذي أراه أن العقوبات المقررة لهذه الجرائم  
لا تتفق اطلاقا مع جسامتها ولهذا لا بد وأن تقاب  
هذه الجنح الى جنایات ، على أن يسمح فيها  
لصاحب الشأن بالتحريك الدنى المباشر حتى تنتفى  
مظنة عرقلة تحريك الدعوى العمومية نتيجة ضغط  
من جانب جهة الادارة حماية لتصرفات عاملها  
المنحرفين ، ويجب كذلك حذف أى نص يتطلب  
اذنا خاصا من النائب العام أو المحامي العام في شأن  
الجرائم التي يرتكبها الموظفون العامون أو ذوو  
الصفة العامة . . فحسب الموظف العام ضمانا تولى  
قاض أمور التحقيق . .

وما يقال عن ضعف الحماية الجنائية للحرية  
الشخصية يقال كذلك عن الحماية الجنائية لحرمة  
المساكن . . فالعقوبات المقررة للعدوان على حرمة  
المسكن غير كافية ، فضلا عن وجوب تحريم الترخص  
في تفتيش المساكن ، والعبث غير المبرر بمحتويات  
الإماكن التي يجري تفتيشها . .

أمور الحبس والقبض دون وجود جهاز فعال يحول  
دون انفراد جهة الادارة بأمور المحبوسين .

فلئن كانت المادة ٤٠ من قانون الاجراءات  
الجنائية لا تجيز القبض على أى انسان أو حبسه  
الا بأمر من السلطات المختصة بذلك . .

ولئن كانت المادة ٤١ لاتجيز لأمور أى سجن قبول  
أى انسان فيه الا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة  
المختصة والا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

ولئن نصت المادة ٤٣ على أن لكل مسجون الحق  
في أن يقدم في أى وقت لأمور السجن شكوى كتابية  
أو شفوية يطلب منه تبليغها للنياحة العامة . .

لئن كانت هذه النصوص قائمة فعلا الا أنه  
لا يوجد أى ضمان جدى يضعها موضع التنفيذ ،  
وما لم توجد هيئة رقابة محايدة - ولا وجود لمثل  
هذه الهيئة الا في القضاء - فلن يكون هناك من  
يتأكد من أن أمر الحبس صدر من السلطة المختصة  
أو من قبلهم السجن نزلاء فيه صدر القرار بوضعهم  
في السجن من سلطة مختصة ، أو أن سجيننا لم يبق  
بعد المدة المحددة بأمر الحبس . . بل ولا جدوى من  
النص في قانون الاجراءات الجنائية على حق المسجون  
في تقديم الشكاوى ، اذ أى ضمان في أن تبلغ هذه  
الشكاوى للنياحة ؟ ! ليس هناك سبيل الا أن ينتقل  
القضاء الى حيث تقيّد حريات الناس للتأكد من  
شرعية القبض عليهم فحسبهم أن تقيّد حرياتهم على  
أن يعاملوا معاملة الأدميين .

وحتى لا تنشأ أماكن سجن أو اعتقال بمحض  
إرادة جهة إدارية ما ( وحتى لا تنطلق إرادة الادارة  
بعيدا في هذا الشأن ) لا بد وأن يصدر قانون بتنظيم  
السجون ، وأن ينص فيه صراحة على أن يكون انشاء  
كل سجن أو مكان لحجز الأشخاص المقيدة حرياتهم  
على أى نحو بقانون بناء على اقتراح من وزارة العدل  
وحدها . . وأن ينزع من وزارة الداخلية الاشراف  
على هذه السجون وأماكن الحجز ، وأن يعهد به الى  
وزارة العدل تحت اشراف قسم الرقابة القضائية  
الذي اقترحت انشاءه للتفتيش اليومى على السجون  
وأماكن الحجز .

والذي أراه أن بعض نصوص قانون العقوبات  
التي تحرم العدوان على الحرية لاتحقق الضمان  
الكافى كما وأن بعضها غير رادع :

فالمادة ١٢٦ عقوبات تنص على أن كل موظف  
أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل  
ذلك بنفسه لحمله على اعتراف يعاقب بالاشغال



## الضمان الأدبي للحرية

### الايمان بالحرية ويقظة الشعب

#### هما اللذان يعصمان الحرية من الاعتداء

وضميره .. وفي عبارة أخرى أن الحرية لا تفدو أمرا واقعا - بالقانون أو بالقضاء أو بهما معا - ما لم تنبعث من ايمان الشعب بالحرية ايمانا يدفعه الى اليقظة الدائمة لحمايتها والدفاع عنها ، فحيث يمتزج حب الحرية بمشاعر الشعب وحيث تكون الحريات جزءا من ضمير الأمة ، يكون الايمان بالحرية وحبها القوة التي تبعث الحياة في الموائيق الدستورية وتجعل منها حقيقة واقعة . بل اننا نذهب الى أبعد من ذلك ، فنقرر أن الحرية - حتى كمعنى قانوني واجتماعي - في حاجة الى أساس خلقى تركز عليه هو الايمان العميق بفلسفة للحرية تحدد أبعادها وتجند قوة الانسان الحر لتقف وراء ما يوضع من موائيق وضمانات ...

وعلى نحو ما تقوم الجمهورية على ايمان بها وحب لها ، كذلك تقوم الحرية الديمقراطية . وقد قال مونتيسكيو في روح القوانين : « ان الفضيلة الجمهورية هي شيء بسيط للغاية : انها حب الجمهورية ، انها شعور وليست نتيجة معرفة وآخر شخص في الأمة يستطيع أن يكون لديه - كالشخص الأول فيها - هذا الشعور ، وعندما يكون لدى الشعب ايمان بالباديء الطيبة فانه سيمسك بها مدة أطول مما يتمسك بها من يسمون بالأشخاص الشرفاء ، ويندر أن يبدأ الفساد بالشعب ، بل غالباً يستمد من أصراره تعلق أقوى بما هو قائم » .

ويعقب « جوتزفيتش » على ذلك بقوله : ان الخلاص يكمن في هذا الشيء البسيط للغاية الذي أطلق عليه مونتيسكيو وصف « الفضيلة » والذي يسمى اليوم أيديولوجية أو التزاما .. وليس من قبيل الصدفة أن يقرر أول اعلان فرنسي لحقوق الانسان سنة ١٧٨٩ : « ان الجهل والنسيان وانكار حقوق الانسان هي الأسباب الوحيدة للمآسى العامة وفساد الحكومات » .. ولصدق هذا المعنى اعاد الاعلان الدولي لحقوق الانسان تأكيد هذا النظر سنة ١٩٤٨ مقررنا : « ان اغفال حقوق الإنسان

ان احدا لا يستطيع ان يففل أثر الضمانات السياسية والقانونية والاجتماعية في كفالة الحرية ، ولكن هل يجوز الاطمئنان الى هذه الضمانات وحدها ؟ لقد رأينا أن تقرير الحريات في الدساتير مع حظر المساس بها الا عن طريق تعديل دستوري لم يعصم الحريات من العبث بها بتشريعات عادية ! ورأينا كذلك أن تقرير الحريات في الدساتير مع حظر الانتقاص من جوهرها ، لا يوفر ضمانا جديا في مواجهة المشرع الذي يستطيع - متحديا بحقه الاصيل في تنظيم الحريات - أن ينتقص من الحريات ، بل قد لوحظ أن الدستور الألماني نفسه يبيح أن ينتقص من الحريات المكفولة حيث يقدر وجود تهديد للنظام الديمقراطي الاساسي .. ورقابة القضاء لهذه الأمور - رغم أهميتها - لا تأتي الا متأخرة ، فضلا عن عدم جدواها في بعض الأحيان لدقة التفرقة بين ما يعد تنظيما أو تقييدا مباحا ، وبين ما يعد انتقاصا أو اهدارا للحرية غير مشروع .. وهذا يؤكد أن الضمانات الدستورية والقانونية - بوجه عام - ضمانات محدودة القيمة أمام بطش الساطة ، وهي تتوقف على قيمة الدستور ذاته ومدى ما يتوفر له من الاحترام .. وعندما يثور خلاف حول وقوع أو عدم وقوع اعتداء على الدستور فإن حل هذا الخلاف يتوقف على قوة الرأي العام ومدى انجذابه الى جانب من جانبي الخلاف . والنتيجة إذن مع وجود الحريات منصوبا عليها في الدساتير الجامدة ومع عدم النص عليها في غيرها من الدساتير تكاد لا تختلف لأن الواقع دائما غالب ، فحيث توجد الحرية في الواقع يدعم لها المشرع ولا يحتاج الى أن يحميها القاضي من افتئات المشرع ، أما إذا لم توجد الحرية كحقيقة فان سلطة المشرع تكون شبه مطلقة في تشكيلها وتقييدها ، بل وتستطيع الادارة أن تحيئها .

فاذا كانت الضمانات القانونية والاقتصادية جوهرية لكفالة الحرية إلا انه لا جدوى فيها إذا لم تكن الحرية ذاتها قائمة بالفعل في وجدان الشعب

ففى حين قنع الشعبان الفرنسى والامريكى باعلانات ومواثيق للحريات رسمتها فلسفة مثالية انصرفت جهود الشعب الانجليزى الى وضع نظام واقعى للحرية تعد فلسفته صدى واقعا لايمان الافراد جميعا بالحرية . فلقد تجمعت مكاسب الحرية عند الشعب الانجليزى فى بطء ، وصبر نادرين . وما ترك الشعب الانجليزى حرياته لنظام قانونى او سياسى ، يستأثر بالدفاع عنها ، وانما ساهم كل انجليزى فى الدفاع عن حريته ، واذا كان القضاء قد خضع لتوجيهات الحسرية فليس ذلك بطريق الاصاله ، وانما بطريق المحاكاة لشعب اشربت نفسه بالحرية ، فهو لا يستطيع ان يخرج على روح هذا الشعب او ان يتمرد على تقاليده . ولهذا السبب لا نجد فى القانون الانجليزى صيغة كلية للحرية ، لان حرية الانجليز حقيقة مصدرها الانجليز انفسهم اى حياتهم ، وليس مصدرها فقه الفقهاء او قضاء المحاكم او قوانين المشرع وانما يعكس هؤلاء جميعا الواقع الشعبى للحرية .

**وفى المعسكر الشرقى :** مر الشعب الروسى بتجربة اليمه فى نطاق الحرية تكشف عن مصدر الخطر الذى يهدد الحرية فى نظام اشتراكى . . . فلقد كانت امام الشعب فلسفة واضحة عن الحرية ، وكانت هذه الفلسفة القائمة على الايمان بالجماهيم هى اكثر الفلسفات دعوة الى يقظة الشعب والى ان يشارك مشاركة فعالة فى وضع فلسفة لحرية موضع التنفيذ . . . غير ان افتصاب « ستالين » للسلطة ادى الى قطع المنابع الشعبية للحرية ، ولذلك فانه على خلاف مبدأ القيادة الجماعية - وهى قيادة يساهم فيها كل فرد قادر مساهمة ايجابية - اقام « ستالين » الزعامة الفردية وهى اشد الزعامات مناهضة لروح نظام اشتراكى ، لانها اكثرها تعطى لمصادر الحياة الشعبية .

فما يحى الحرية اذن هو ايمان الشعب بها ايمانا عميقا واستعداد له لفرض احترامها على حكامه على ان استعداد الشعب لفرض الحرية يفترض امرين :

اولهما - ايمان الشعب بفلسفة واضحة للحرية .  
ثانيهما - يقظة الشعب الى ان هذه الفلسفة مبدأ نافذ ومطبق لا تخالفه ببلطية الحكيم فى تصرفاتها . . .

وانكارها قد ادى الى تصرفات بربرية تتمرد على ضمير الانسانية » . . . واذا كان هذا يعنى شيئا فمعناه الوحيد انه لا يمكن التعويل على الصيغ القانونية وحدها لكفالة الحرية ، فهذه الصيغ تكون مجرد عبارات جوفاء ، اذا هى لم تستمد وجودها وحياتها من ايمان بالحرية . . . ولهذا السبب لا يجوز ان ينظر الى الحرية على انها مجرد قاعدة قانونية او سياسية او تعبير عن امر واقع . . . وانما هى ظاهرة روحية او فكرة خلقية ، لا تعدو القواعد الدستورية ان تكون مجرد صياغة فنية لها . . . واذا اصابت الحرية ازمة ، فانه لن يتغلب على هذه الازمة بمجرد اصلاح الصياغة ، لأن الارصدة الفنية ليست كافية فى اعادة الحرية الى سابق مجدها . . . وانما الامر الجوهرى هو ايمان بالانسان وبالحرية . . . « (١)

### يقظة الشعب :

ولا يكفى ان تكون لدى الشعب فلسفة واضحة عن الحرية ، وانما يجب ان تكون لدى هذا الشعب يقظة دائمة لتدعيم الحرية وحمايتها . . . وفى عبارة اخرى ان فلسفة الحرية تقنع فحسب برسم اطار الحرية الخارجى ، اما الشعب فهو الذى يملأ تفصيلات الصورة التى يضمها هذا الاطار . . . ولهذا السبب يجب ان يشارك الشعب مشاركة انشائية فى فلسفة الحرية ، فلا يجوز له ان يقبل الوقوف على التهامش ليحدد له غيره مفهومات الحرية ، وانما يجب ان يؤمن بأنه هو صاحب هذا التحديد لأن الحرية جزء من حياته ، ولان شعبا لن يمتلك جوهر الحرية الا عن طريق المشاركة الفعالة فى معارك الحرية وليس بمجرد ان يتلقن فلسفتها او ان يشارك فى مجادلاتها النظرية . . . ومالم تكن لدى الشعب هذه اليقظة الدائمة مات ايمانه بالحرية وفقد احساسه بها ، ولدينا مثلان على ذلك فى العالم الغربى وفى روسيا السوفيتية فى عهد « ستالين » .

**ففى العالم الغربى :** شعوب تعتنق فلسفة فى الحرية تكاد تكون واحدة ، ومع ذلك تختلف أوضاع الحرية لديها اختلافا عميقا . . . وبسبب ذلك اختلاف موقف هذه الشعوب . أهو سلبى أم ايجابى ؟

(١) مؤلف « جوتزفيتش عن الديمقراطى الاوربيسة » ١٩٧١



وان حدث في صورة أخرى - فلقد قوى اعلان الاستقلال الأمريكى والضمانات الدستورية المثل العليا الحرة ، غير أن الشعب بدد طاقاته الحيوية باعتماده على هذه الضمانات في كفالة حريته ، وترك للقضاء أمر هذه المهمة السياسية التي لايجدى فيها القانون وحده ، وانما تتحقق في معارك يومية تكسب فيها الحرية أو تخسر . ولذلك كانت مساهمة الشعب في الدفاع عن حرياته ( التي كانت تهدد من وقت لآخر ) مساهمة غير جدية . وهنا أيضا نلمس هوة عميقة بين فلسفة النظام الأمريكى وبين واقع الحريات فيه ، تتمثل في هذا الايمان الشكلى بما تنتهى اليه المحكمة الأمريكية العليا من آراء في شأن قلة من القوانين العديدة التي تنتهك الحريات - والتي لا تصل كلها الى المحكمة ، والتي ان جاز أن تتطابق مع شكل الدستور ، الا انها تناهض روحه مناهضة صارخة . ومع ذلك لم يقض المحكمة العليا أن تظل الحامية للحريات ، لانه تسرب اليها هي الأخرى تيار الوضعية الذي تغفل في جميع المعايير والقيم .

والأمر على خلاف ذلك تماما بالنسبة للشعب الانجليزى ، فلقد تجمعت مكاسب الحرية عنده في بطن وصبر نادرين ، ولذلك كانت هذه المكاسب أكثر المكاسب استقرارا فهي قد ترسبت في أعماق النفوس ، لأن هذه النفوس قد كافحت من أجل احتفاظها بها واعتنقتها. الأرواح في ايمان لأنها كانت ثمرة كفاح دؤوب مستمر . والمتعمق في التاريخ السياسى للشعب الانجليزى يدرك بوضوح أن الصفوة فيه لم تستأثر بوضع فلسفة للحرية ، وما ترك الشعب الانجليزى حرياته لنظام قانونى أو سياسى ما يستأثر بالدفاع عنها ، وانما ساهم كل انجليزى في الدفاع عن حريته ، واذا خضع القضاء لتوجيهات الحرية فليس ذلك بطريق الاصالة ، وانما بطريق المحاكاة لشعب أشربت نفسه الحرية ، فهو لا يستطيع أن يخرج على روح هذا الشعب ، أو أن يتمرد على تقاليده . فالحرية موجودة كحقيقة فعلية في حياة الانجليزى كفرد ، والانجليز كشعب .. وهى قوة ينعكس وجودها الفعلى - لا النظرى الشكلى - على جميع النظم والسلطات ، ولذلك ان نجد صيغة كلية للحرية في القانون الانجليزى ، لأن حرية الانجليز حقيقة مصدرها الانجليز انفسهم أى حياتهم ، وليس مصدرها فقه الفقهاء أو أحكام المحاكم أو تشريع

ولن يتحقق ذلك الا اذا كان الشعب قد بلغ شأوا كبيرا في التربية السياسية وهذه التربية حالة نفسية لا يتلقاها الشعب أبدا من حكامه ، وانما يكتسبها بجهد نتيجة كفاح طويل يخوض فيه بنفسه معارك الحرية ، فيشارك بذلك في ارساء أصول فلسفتها ، اما اذا قنع الشعب بأن يكون على الهامش في هذا كله فلن تتوافر له حرية حقيقية . ويبدو لنا أن هذا هو السبب في تلك المفارقة الغريبة التي تتمثل في الأزمة التي تواجه الحريات في النظام الفرنسى والأمريكى ( رغم كفالتها بضمانات دستورية ) ، والاستقرار النسبى الذى تتمتع به الحريات في النظام الانجليزى على الرغم من عدم وجود ميثاق يعلن الحريات ، بل وعدم وجود دستور مكتوب تسمو نصوصه على نصوص القوانين العادية . وتفسير هذه الظاهرة في نظرى - هو أن الشعب الانجليزى قد انصرفت جهوده الى وضع نظام واقعى للحرية تعد فلسفته صدى واقعى لايمان الأفراد جميعا بالحرية ، أما الشعبان الفرنسى والأمريكى فقد قنعا بتعبد اعلانات ومواثيق للحريات رسمتها فلسفة مثالية اعتنقتها الصفوة من الشعبين ، ولم تجد لها صدى بين الجماهير بل أصابها الوهن بمجرد أن أصاب هذه الفلسفة الوهن .

فلقد كان اعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا في وقته ومضنة باهرة افتحت العيون المغمضة وحطمت اقفال العقول المغلقة في كل مكان ، غير أن هذه الاشارة الحرة - شأنها في ذلك شأن كل الومضات - لم تستمر طويلا في فرنسا نفسها ، وسبب ذلك أن الصفوة المثقفة التي أرست المبادئ الفلسفية للحرية كانت تسبق كثيرا جمهرة الشعب التي رددت فلسفة الاعلان عن محاكاة لا عن ايمان ، لأنها لم تساهم جديا في وضع هذه الفلسفة ، فقد كانت الغالبية الساحقة من هذا الشعب متخلفة ماديا وفكريا عن قادتها . ثم أعقبت هذا الاعلان أحداث مروعة أقامت حكما للرعب ناقض مناقضة صريحة كل مبدأ من مبادئ الحرية تضمنها هذا الاعلان ، ومعنى ذلك أنه قد قامت هوة عميقة بين فلسفة الحرية منذ اعلانها وواقع أوضاعها الفعلية ، ولذلك لم تهيأ لهذه الفلسفة الفرصة في أن تتمكن وأن ترسب في أعماق الشعب . ثم بددت هذه الفلسفة تيارات الفلسفة الوضعية التي تعد فلسفة أوجست كومت علما عليها .

وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للشعب الأمريكى

والاختصاصات وفي نفوس أفراد الشعب كله الذي يؤمن بالحرية إيماناً متوارثاً . ولقد كان هذا الإيمان سبباً في عدم تعرض النظام الانجليزي الى الهزات العنيفة التي أصابت نظم الحكم الأخرى اليوم ، حتى أمام التيارات للدعوات المتطرفة التي قلبت كافة الموازين في الولايات المتحدة الأمريكية .

أهل الأمثلة التي قدمناها من واقع تجارب الشعوب في الغرب والشرق تؤكد خطورة الأساس الخلقى في نظام الحرية ، من حيث الإيمان بفلسفة واضحة للحرية ويقظة الشعب . وإذا كانت عملية اختيار فلسفة الحرية تتم بالانحياز الى إحدى الفلسفتين الانسانيتين ( الديمقراطية والاشتراكية ) فان دور الشعب لا ينتهى بهذا الاختيار بل على التقيض من ذلك يبدأ دور الشعب في أن يرسم - في ضوء تقاليده الحضارية ومشكلاته المحلية - تفصيلات فلسفة الحرية ، فلا يقف على هامش الأحداث يترك لغيره توجيهها ، وإنما يشارك في الحياة العامة للدولة كما يشارك في الحياة العادية الرتيبة وفي كل تفصيلاتها وعلى كافة المستويات ، فهذه المشاركة الإيجابية والواقعية في معركة البناء هي التي تحدد ملامح الحرية . غير أن مسؤولية هذا كله لا تقع على الشعب وحده وإنما يتحمل الحكام الشعبيون نصيبهم فيها . . فإذا كان يطلب من كل فرد أن يدافع عن حريته ، فان الحكام مطالبون بأن يكونوا أمناء في الحفاظ على هذه الحرية ، وأن لا يضعوا عراقيل أمام ممارستها . . ولا تتمثل العراقيل فحسب في قيود كثيرة تفرض على الحريات أو في قوانين استثنائية تطلق الإرادة المتحكمة الى غير مدى ، وإنما هي تتمثل كذلك - بل وأولاً - في هذه المهابة غير المبررة التي تضافى على السلطة أو القائمين بها . . ولقد آن للناس أن يؤمنوا أن تقديس السلطة نقض كامل للحرية . . والأفهل فعلت الديمقراطية شيئاً أكثر من تأكيد كرامة المواطن وحرية بتأكيد حقه الأصيل في المشاركة في السلطة . . فأية مهانة أكثر من أن تفرض على المواطن الرهبة من سلطة هو صانعها بل وهو صاحبها .

المشرع ، فما يفعله هؤلاء جميعاً هو مجرد انعكاس للواقع وتصوير له . ولذلك لا غرابة في أن لا توجد تحديدات دقيقة لاختصاصات السلطات ، أو أن تبدو هذه الاختصاصات أحياناً للنظرة السطحية مفرقة في الاتساع والانطلاق ، فعلى الرغم من هذا الإطلاق فان هناك دائماً حقيقة لا تغيب ، وهي أن هذه الاختصاصات كلها إنما تبشر داخل مجتمع من أفراد أحرار لخدمة شعب حر ، وأن الحرية تحفظ ملازم لكل اختصاص ولكل سلطة . وهذا هو ما يفسر كثيراً من الظواهر التي تبدو للشخص الأجنبي غريبة كل الغرابة ، ولعل أهم هذه الظواهر شعور الحكام بتقيدهم باللياقات الدستورية ، وشعور حكومة الأغلبية بأن هذه اللياقات رغم عدم تدوينها - ذات صفة ملزمة . وهذا هو ما يدفع على الترجيح بأن شعباً تشعر حكومات الأغلبية فيه بتقيدها باللياقات الدستورية لا يتصور أن تهدر برلماناتها معاني الحرية أو أن تمس مكاسبها . فالحرية هناك ليست مبدأ قوته في اعلانه ، وإنما قوته في أنه واقع محقق حاصل من قديم الزمان ترجم نفسه ويترجمها ، في كل ما دعت اليه الحاجة من نظم وأوضاع وتشريعات وأعراف ، وهذه نتائج أمر أساسي هو مشاركة الشعب في فلسفة الحرية مشاركة انشائية : فهو لا يقبل أن يقف على الهامش ليحدد له غيره مفهومات الحرية ، وإنما هو صاحب هذا التحديد لأنه يعتبر الحرية جزءاً من حياته ، وهو لهذا السبب يرفض أن يتلقى معاني الحرية من فلسفة يضعها له النابهون من أبنائه ، بل على هؤلاء النابهين أن يترجموا معاني الحرية التي اكتسبها الشعب في صورة فلسفة متكاملة . وما كان يمكن أن يصل الشعب الى ما وصل اليه من حرية إلا بفضل رسمه لمعاني الحرية عن طريق المشاركة الفعالة في معارك الحرية لا في مجادلاتها الفلسفية أو النظرية ، فتقاليد الحرية جزء من حياة الشعب والفرد بل هي جزء من ضمير الأمة . ولذلك لا نبالغ إذا اعتبرنا الحرية في النظام الانجليزي ، القانون الأسمى الذي تحدث عنه « ديجي » واعتبر الدولة وكافة سلطاتها مقيدة به ، مع فارق هام . . هو أن مبادئ القانون الأسمى في حاجة الى من يكشفها ، أما تقاليد الحرية الإنجليزية فهي معيّنات متغلبلة في كافة النظم



# سلطة الشعب

ضمان  
للحرية  
والمساواة

الدكتور دليم سليمان  
عضو بمجلس الدولة

من انطلاق هذه الطبقة . ولذلك فلو اننا درسنا جيدا اعلان حقوق الانسان الذي صدر عن الثورة الفرنسية - فلن نجد مبادئ نظرية مسبقة ، بل ان كل فقرة فيه كانت تعالج انحرافا عمليا محددا في النظام القديم ، وتواجه نظاما وضعيا معيناً كانت تفرضه الدولة .

ولكن المطالبة بحقوق الطبقة المتوسطة لا يمكن ان تحرك الجماهير ، ولا تصنع الثورة الشعبية .

هنا يأتي دور الايديولوجية يقدمها المثقفون الذين يتبنون الدفاع عن هذه المطالب . ثم تصاغ نصوصا دستورية يخضع لها المجتمع كله .

ولقد كان هدف التجار والصناع في القرن الثامن عشر ان تترك التجارة والصناعة حرة بلا قيد .

ولكن جماهير الكادحين في الريف وفي المدينة كانوا مستعبدين ، وكانت الحرية بالنسبة لهم أملاً .

واذن فرفع شعار الحرية لا بد وأن يحرك الشعب كله ، ليزيح الطبقة الممتازة - الاقلية التي تتمتع وحدها بالحرية وتحرم الأغلبية الساحقة من المواطنين من حق ممارستها . يقول اندريه هربو ، الاستاذ بكلية حقوق باريس ان الطبقة المتوسطة تعلن أنها تعبر عن ارادة الشعب كله ، لأنها وهي تعمل لتكون لمطالبها قيمة مطلقة ، تجسد نفسها

« الحرية » شعار خلاب ، يجذب الفرد ويحرك الجماهير .

ولكن طالما أن الانسان لا يحيا وحيدا في جزيرة نائية ، فلا بد من مواجهة « الحريات » في اطار المجتمع . كيفاً يمكن لكل مواطن ان يمارس حريته ، وان يترك للآخرين نفس الحق ...

هنا يرد مبدأ « المساواة » تفرضه الحياة الاجتماعية التي ترفض التمييز المسبق بين الأفراد . وتصبح المشكلة الحقيقية هي كيفية التوفيق - نظريا وتطبيقيا - بين هذين المبدأين : الحرية والمساواة .

وفي البدء كانت الحرية ثمرة التمييز . لم يكن يشتمع بالحرريات ويمارسها الا اصحاب الامتياز ، السادة في مجتمع العبيد ، واصحاب الأرض في عهود الأقطاع .

واحست الطبقة المتوسطة على الخصوص بوطاة هذا التمييز - لأنها وهي تملك الامتياز الفعلي الحقيقي ، كانت محرومة من السلطة القانونية في المجتمع . لم تكن ضحية قهر اقتصادي بالمعنى الدقيق ، ولكنها كانت تتعرض لمخاطر تأتي عن سلطة الملوك المطلقة والقوانين التي يصدرونها تهدد حريتها الفكرية وأمنها الشخصي . كما ان اللوائح الحكومية التي تنظم النشاط الإقتصادي كانت تحد

الدولة من التدخل في الحياة الاجتماعية الا في أضيق نطاق .

فمثلا - صاحب المصنع ، والعامل ، كلاهما مواطنان لهما نفس القدر من الحرية والمساواة ، فللأول كما للثاني كل الحرية في أن يبرم عقد العمل ، ولكل من الاثنين أن يقبل أو يرفض ما يشاء من شروط هذا العقد .

والنتيجة ؟ افتتات حرية رب العمل على كل ما منحه القانون للعامل من مساواة به .

ولكن - حين تكون القاعدة في المجتمع هي الاستغلال ، فان تدخل السلطة العامة يصبح هو ضمان الحرية .

وهذا هو التطور الذي مرت به فكرة الحريات العامة في القرن العشرين . فلم يعد ينظر الى نشاط الدولة اليوم على أنه دائما ضار بالحرية ، على العكس - ففي حالات كثيرة يحقق تدخل الدولة للفرد امكانيات ممارسة حرياته التي تظل مهددة لولا تدخل الدولة . (٢)

وواضح ان الدولة هنا تعنى السلطة التي تمثل الشعب كله - أو إغلبيته . أي أن التوازن الحقيقي بين الحرية والمساواة لن يكون الا من خلال الديمقراطية .

ولقد وعى أعضاء الجمعية التأسيسية في الثورة الفرنسية - وهم ممثلو الطبقة البرجوازية - هذه الحقيقة جيدا ، ولذلك فانهم اذ أدركوا أن إطلاق المبدأ الديمقراطي سيعرض مصالحهم للخطر ، قيدوا حق الاقتراع . وصوروه على أنه وظيفة - لا يقوى على القيام بأعبائها الا القادر الصالح ، وليس حقا يتمتع به كل مواطن بصفته كذلك .

وما معيار الصلاحية لدى طبقة التجار والصناع ؟ انه القدرة على دفع نصاب معين من الضرائب . وهكذا خرجت الجماهير من الجماعة السياسية ، لتخضع لكل ما يصدره « ممثلو الأمة » من قوانين .

\*\*\*

ومرة أخرى أصبحت الحرية ثمرة التمييز . فلم يعد يتمتع بها الا أصحاب الامتياز -

(٢) ديفرجيه ، المرجع السابق ص ٢٠٨ .

مضطرة لأن تجعلها عامة على مستوى الوطن والوطنين . وذلك كي تحشد وراءها جميع الأفراد الذين يكونون الأمة اذ تدعوهم الى كرامة البشر الاحرار والى مستوى المواطنين (١) .

وهكذا صبح اعلان حقوق الانسان المطالب العملية النفعية لهذه الطبقة بطابع شبه ديني ، ورفع اهداف الطبقة البرجوازية الى مستوى المبادئ الاخلاقية المطلقة ، أن الحق الوحيد من بين حقوق الانسان في هذا الاعلان الذي وصف بأنه « مقدس ولا يمس » هو حق الملكية ! (٢) .

ولذلك فليس غريبا أن الرأسمالية الصناعية عارضت بكل ما تملك من وسائل القوة محاولات الفلاحين لاسترداد الأرض التي يزرعونها ، واستخدمت القوة المسلحة لقمع هذه المحاولات . كما سحقته الحكومات المتعاقبة ثورات العمال التي كانوا يقومون بها ضد الاستغلال الذي كانوا يعانون منه .

ففي نظر الطبقة المتوسطة ، انجزت جماهير الشعب الكادحة - مهمتها حين حاربت لحساب البرجوازية - النظام الاقطاعي ، واسقطته . ولم يعد مطلوبا منها ، ولا مسموحا لها بعد ذلك أن تتحرك لحساب نفسها .

\*\*\*

ومن الواضح أن مسار الثورات البرجوازية يتفق مع مبدأ الحرية ، ويهدر المساواة . فكيف تم تبرير ذلك ؟

بالرجوع الى حالة الطبيعة ، والعقد الاجتماعي ... لقد تجاهل الكتاب وفقهاء الدستور والقانون الحالة الواقعية للبشر ، والتمايز القائم بين مختلف الفئات في المجتمع - وأقاموا بناءهم الفكري والقانوني على أساس حالة ليس لها وجود الا في مجال التصور . ففي الحياة البدائية يكون جميع الأفراد داخل المجتمع ما كان لهم في حالة الطبيعة . وهكذا كان المبدأ هو المساواة أمام القانون ، منع منع

(1) Droit constitutionnel et Institution Politique, 1968, p 157, 158.

(2) M. Denerger, Institution Politique et Droit constitutionnel, 1965, P 203-2.



لقد رفضوا الموافقة على قانون الاصلاح الزراعى  
المعروض عليهم وقتئذ - على سخائه .

لابد اذن ان تكون الساطة فى ايدى من هم  
ضحية للاستغلال كى يمنعوه . وتكون المشكلة  
الدستورية هى كيف يمكن ان نضمن انتقال السلطة  
الى اغلبية الشعب ، وان تظل فى ايديهم - بدلا من  
ان يقتنصها ممثلوا الطبقة السائدة ويمارسون  
تسلطهم تحت شعار الديمقراطية .

\*\*\*

لقد اتاح مبدأ « السيادة للأمة » للطبقة  
الرأسمالية ان تمارس سلطة الحكم فى الجماعة  
باسم الديمقراطية . فالأمة كائن معنوى لا تستطيع  
التعبير عن ارادتها الا بواسطة ممثلها . وبمجرد  
اختيار هؤلاء الممثلين يصبحون وحدهم أصحاب  
الحق فى النطق باسم الأمة . وينفصل هؤلاء الممثلون  
عن الشعب الحقيقى ويصبح هذا غير قادر على  
توجيههم - ولا يأتى دوره الا فى الانتخابات التالية .  
ولقد اقام التنظيم الدستورى التابع من هذا المبدأ  
جميع الاحتياطات التى تمنع انتقال السلطة من  
ايدى هذه الطبقة وممثلها ذلك ان ثمة احتمالا ان  
ينتصر فى الانتخابات حزب يعبر عن مصالح هذه  
الجماهير فتكون له الأغلبية فى المجلس النيابى وتكون  
سلطة الدولة بالتالى فى يده . ولهذا نجد فى النظم  
الديمقراطية التقليدية المجالس التى يقل فيها أو  
ينعدم الطابع النيابى ، وتمثل بصورة مباشرة  
وصريحة المصالح الرأسمالية . وتكون هذه المجالس  
بمثابة صمام أمن ضد اندفاع المجلس الآخر الذى  
يتكون على أساس الانتخاب من جماهير الشعب .

هذا مثله - يضاف الى تقييد حق الاقتراع ،  
والى السلطات التى تمنح لرئيس الدولة وهو غالبا  
ما يكون على قمة الطبقة المستغلة ، والى غير ذلك  
من تفاصيل النظم الدستورية التقليدية - يتكون  
بتكاملها ووضعها موضع التطبيق العملى - البناء  
الدستورى الذى يجعل الشعب الحقيقى خارج  
السلطة .

ولابد ان نعترف بمهارة البرجوازية فى المحافظة  
على مكانها فى المجتمع . حين رأى ممثلو هذه الطبقة  
فى أعقاب الثورة الفرنسية أن الملك بدأ يمارس  
حقوقه التى يسمح له بها مبدأ سيادة الأمة - كان

الرأسماليون ، خلفاء سادة العبيد والاقطاعيين .  
ولكن التحليل العلمى يدفع بالقضية الى مجال  
جديد .

يقول رائد الفكر المصرى رفاعة الطهطاوى ان  
مصادر الثروة أو « اكتساب المال » ثلاثة هى  
الزراعة والصناعة والتجارة . فاذا تحققت هذه  
المنافع نمت الثروة وعم الرخاء . ولا يتأتى ذلك ما لم  
يكن « العمل والكد ومزاولة الخدمة » دأب الناس .  
« فلو زرعنا أرضا خصبة وميزنا ما يمكن ان ينسب  
من ايرادها للعمل ، وما ينسب للخصوبة منها  
وفرزنا كلا على حدة ، وجدنا محصول العمل أقوى  
من محصول الخصوبة . ودليل ذلك ان الأمة  
التقدمة فى ممارسة الأعمال والحركات الكدية ...  
قد ارتقت الى أعلى درجات السعادة والغنى  
بحركات أعمالها بخلاف غيرها من الأمم ذات الاراضى  
الخصبة الواسعة الفاترة الحركة » .

وحين يعرض لموضوع « تقسيم محصول  
الأرض بين مالكيها وزارعها » يقول : « ان المقتطف  
لثمار هذه التحسينات الزراعية .. الناتجة فى  
الغالب عن العمل واستعمال القوى الآلية ، والمحتمل  
لمحصولاتها الايرادية - انما هم طبقة الملاك . فهم  
من دون أهل الحرفة الزراعية متمتعون بأعظم مزية .  
فأرباب الاراضى والمزارع هم المغتتمون لنتائجها  
العمومية ، والمتحصلون على فوائدها ، حتى لا يكاد  
يكون لغيرهم شئ من محصولاتها له وقع ، فلا يعطون  
للأهالى الا بقدر الخدمة والعمل ، وعلى مقدار  
ما تسمح به نفوسهم فى مقابلة المشقة . يعنى ان  
الملاك فى العادة تتمتع بالمتحصل من العمل ولا تدفع  
نظير العمل الجسيم الا المقدار اليسير الذى لا يكافئ  
العمل . فما يصل الى العمال فى نظير عملهم فى  
المزارع ، أو الى أصحاب الآلات فى نظير اصطنائهم  
لها هو شئ قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد  
الى الملاك - فان المالك يستوفى لنفسه أكثر محصول  
الأرض » (١) .

كيف يمكن منع هذا الاستغلال ؟  
لقد أثبتت الخبرة أن من فى يده سلطة الاستغلال  
لا يتنازل عنها باختياره . شاهد على ذلك ما حدث  
من الأحزاب المصرية غداة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(١) منهاج الالباب المصرية ، أوردها الدكتور حسين فوزى  
التجار فى كتابه من رفاعة الطهطاوى ، ص ١٤٥ و ١٦٢ .

الاولى : تخصيص نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابى للعمال والفلاحين .

ا - هذا التخصيص يتفق ومنطق الديمقراطية التقليدية نفسها ، لانه اذا كان احترام الاقلية لراى الاغلبية هو احد المبادئ الاساسية للديمقراطية ، فان العمال والفلاحين - وهم يكونون اغلبية الشعب - يصبح لهم الحق فى اكثر من هذه المقاعد . وتكون الاضافة الجديدة التى يقدمها هذا التخصيص هو العمل على نقل المبدأ الدستوري من اطار المساواة القانونية امام صناديق الاقتراع ، الى نطاق الضمان الفعلى لتحقيق هذه المساواة فى الواقع .

ب - وهذا التخصيص يتفق مع ضرورة الثورة وبالتالي فهو وسيلة تقنينها . لان القوى المكونة للأغلبية ، وهى القوى التى طال استغلالها هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة . كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . فتكون هى ضمان اكيد لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الاصلية . وهكذا يكون وضع الدستور والقانون وتطبيقهما - عملا تقديميا مستمرا .

والوسيلة الثانية : هى تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .

ا - يربط الميثاق بين ممارسة السلطة على هذا النحو وبين مبدأ السيادة ، فيقول ان ذلك « هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى » .

ب - هذه المجالس التى تعبر عن الطابع الشعبى للثورة ، تؤكد طابعها التقسدى . فهى « الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من ان يتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية او التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف » .

\*\*\*

ماذا تم من تطبيق فى الواقع لهاتين الوسيلتين ؟

نحن نعلم انه بعد ان تضمن مشروع الميثاق الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، قامت لجنة تقرير الميثاق

لابد ان تصاغ التبريرات الدستورية للاطاحة به . وهكذا تضمن دستور ١٧٩٣ ان « السيادة للشعب » الامر الذى يتعارض مع النظام الملكى . وحين تحقق هذا الهدف واطاحت الثورة بالملك ، اوقف العمل بالدستور - وكان قد تضمن مكاسب عديدة سلمت بها الطبقة الحاكمة لجماهير الشعب . وتركزت السلطة فى ايدى ممثلى تلك الطبقة .

ليس يكفى اذن ان تكون « السيادة » للأمة أو للشعب . بل يجب ان تنتقل « السلطة » بالفعل الى من يمثل الاغلبية الحقيقية من المواطنين .

ولقد قلنا ان الخبرة اثبتت ان من بيده السلطة لا يتنازل عنها اختيارا . ومن هنا ضرورة الثورة - بل تقنين الثورة .

وماذا يعنى هذا المطلب الشعبى ؟

ان الثورة . كما يقول الميثاق - عمل شعبى ، وتقدمى .

« فالثورة ليست عمل فرد .. وليست عمل فئة واحدة ... انما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، بمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة . ومدى ماتعبته من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ، ومدى مايمكن ان توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها .. » .

« والثورة تقدم بالطبيعة . ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه مجرد التغيير نفسه . وانما تطالبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة افضل .. ان التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير .. » .

وتقنين الثورة يعنى جعل جميع العلاقات فى المجتمع ، والدستور والقوانين التى تنظم هذه العلاقات - معبرة عن هذا التقدم ، ولن يتم ذلك الا اذا كانت المؤسسات الدستورية التى تصدر الدستور والقانون ذات طابع شعبى حقيقى . فليس يكفى فى نظام الحكم كى يكون ديمقراطيا ان يكون لصالح الشعب ، بل لابد ان يكون ايضا بواسطة الشعب .

واذن فنقطة البداية فى تقنين الثورة هى وضع « الشعبية » موضع التطبيق العملى . ويقدم الميثاق فى هذا المجال وسيلتين :



يحمى يومهم ، وليس هناك قدر من التأمين الاجتماعى يحمى مستقبلهم . ولا تصل اليهم حتى الآن الا اقل الخدمات . وفي بعض الاحيان فان احتياجات المدينة تلتفت الانظار والاسماع وتطفئ بمشاكلها على مشاكل اخرى أكثر تعقيدا ولكنها تفتقد الصوت العالى والتنبيه المستمر الى وجودها .

ماذا حقق المجلس الحالى من الآمال التى عقلت عليه يوم بدا عمله . . الى أى مدى استكمل المجلس الطريق الى الثورة ، الى أهداف التغيير . . وبالذات ماهو الجهد الذى بذله المجلس من أجل مشكلة هؤلاء العمال الزراعيين ، وإلى أى حد ارتفع صوت مشاكلهم وسط مناقشات المجلس وفي عمل إيجانه .

ان هذا الإطار هو الذى ينبغى ان تبحث مسألة تعريف العامل والفلاح فى نطاقه . وعلى اساس النتيجة التى ينتهى اليها البحث تكون ضرورة تعديل التعريف او الإبقاء عليه .

وحين نصل الى المجالس الشعبية - فقد لانجد فى التطبيق العملى البدايات الاولى اوضع نظامها موضع التنفيذ . بل ان القانون المنظم لها لم يصدر بعد . من أجل هذا فاننا نعرض هنا بعض الخطوط العامة الرئيسية لنظام المجالس الشعبية ، لتكون امامنا فكرة واضحة عن المدى الذى يمكن ان تصل هذه المجالس اليه فى تعميق الديمقراطية واتاحة الفرصة امام القواعد الشعبية العريضة لممارسة سلطة الدولة على مختلف المستويات ، مع تفهم مصالح الدولة العامة وربط الحاجات المحلية بأهداف الخطة الشاملة .

ونقطة البداية فى نظام المجالس الشعبية ان لهذه المجالس طبيعة مزدوجة - فهى أدوات لسلطة الدولة من ناحية وهى منظمات اجتماعية من ناحية اخرى .

فالميثاق ينص على ان « الحكم المحلى يجب ان ينقل باستمرار وبالحداد سلطة الدولة تدريجيا الى أيدي السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها » .

ففى حدود كل مستوى محلى - القرية أو المدينة أو المحافظة - يمارس كل سلطة الانزام ، يصدر التشريعات ، وينشئ المرافق ، ويعين الموظفين . فكل مجلس السلطة المباشرة فى فرض

بوضع تعريف كل من العامل والفلاح ليتمكن تطبيق الوسيلة الاولى فى العمل . ومنذ ذلك الوقت دارت المناقشات حول التعريف . فمنة رأى يدعو الى ضرورة تعديل التعريف فورا ليكون أكثر انفاقا مع الأهداف التى تفيهاها الميثاق من هذا التخصيص . ورأى آخر يرى انه لايجوز النظر فى هذا التعديل الا مع اعادة النظر فى الميثاق عام ١٩٧٠ .

ومهما يكن من أمر فان القضية مطروحة . ولعل أنسب الطرق لمعالجتها بما يتفق والمنهج العلمى هو المناقشة فى إطار الخبرة العملية . فلقد انتخب مجلس الامة الحالى فى ظل التعريف الذى وضعته لجنة الميثاق . واذا كان رجوع النواب الى الناخبين وتقديمهم التقارير عن اعمالهم ومناقشة القاعدة لممثليها ومحتاسبتهم - اذا كان هذا كله من اركان النظام النيابى ، فان تقييم عمل المجلس من خلال الأهداف التى قصد من اجلها تخصيص نصف المقاعد للعمال والفلاحين يكون هو الإطار العلمى الذى ينبغى ان تناقش فيه مدى ملائمة التعريف الحالى للعامل والفلاح .

ففى بيان الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح مجلس الامة - مارس ١٩٦٤ ، خاطب الرئيس المجلس قائلا : « ان ارادة الثورة الشعبية هيات مكانة لما صممت بوعيتها وباستلهاام ضميرها الوطنى على ان تضع قوى الشعب العاملة وطلائعها الثورية المنظمة على رأس العمل الوطنى وفى قيادته . ان ارادة الثورة الشعبية اعدت له دوره الكبير لما حددت بالرؤية الواضحة ابعاد الآمال المتجددة والتسمة دوما امام من طال حرمانهم من الحقوق المشروعة للانسان فى عصر تمكن فيه التقدم الفكرى والعلمى من بلوغ قمم رائعة مشرفة . . . ان هذا المجلس القائم على ارادة الجماهير عليه ان يبقى دائما معها . انه قادم بالثورة وعليه ان يستكمل الطريق الى الثورة . . قادم من ارادة التغيير العميق وعليه ان يذهب بها الى أهداف التغيير العريضة والرحبة . . الى مجتمع تتكافأ فيه الفرص بين الافراد وتلموب فيه الفوارق بين الطبقات . . . » .

ثم عرض الرئيس مشاكل مرحلة الانطلاق ، واحتلت الزراعة منها مكانا هاما . وفى هذا المجال ابرز الرئيس مشكلة العمال الزراعيين فى الريف : « امامنا مشكلة ثلاثة ملايين من العمال الزراعيين فى الريف ، ليس هناك ضمان للأجر المنظم المستقر

وهكذا نصل الى عمل المجالس الشعبية كمنظمات اجتماعية ، أى باعتبارها تجمعات تضم جماهير الشعب لتبادل الراى ، والتعاون الجماهيرى ، وبذل الجهد الاختيارى بلا حدود . فعلى كل مجلس أن يعقد اجتماعات دورية للناخبين حيث تعرض على جميع المواطنين التقارير عن أعمال المجلس ، وتطرح عليهم موضوعات مختلفة لمناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها . هذه القرارات وان كانت غير ملزمة الا انها توضع فى الاعتبار . كما أن هناك أيضا الكؤتمرات المهنية التى يضم كل منها العاملين فى فرع معين لدراسة المسائل المتعلقة به وتقديم النتائج للمجلس الشعبى . وفى كل هذه التجمعات - على أعضاء المجلس أن يشرحوا لناخبيهم سياسة المجلس ، كى يقوم هؤلاء بتنفيذها عن اقتناع ووعى . ولا يجوز بدل الوعود جزافا - بل تعرض الآراء والمقترحات على اللجان للدراسة وتقديم الراى فى شأن ما يمكن تنفيذه . وفى بعض البلاد يجب على عضو المجلس أن يجتمع بناخبيه مرة كل ثلاثة شهور على الأقل ليطلعهم على مجهوداته فى حل المشكلات المحلية . ويلتزم كل عضو أن يقدم حسابا الى من انتخبوه عن أعماله وأعمال المجلس الذى يعمل به . وعليه أن يعرض على المجلس ما اتخذ من توصيات فى هذه الاجتماعات . وإذا فشل العضو فى أداء واجباته أو فقد ثقة ناخبيه ففى استطاعة هؤلاء عزله وتشتترط فى هذا القرار أغلبية خاصة واجراءات يتعين اتباعها .

وفى بولندا تلتزم مجالس الشعب على اختلاف مستوياتها بتنظيم ندوات فى أيام معينة من الأسبوع يعرض فيها المواطنون مشكلاتهم . ويتحتم البت فى هذه المشكلات مادامت فى اختصاص المجلس . ويمنع التشريع إحالة الشكوى أو التظلم الى الجهة التى يشكو منها المتظلم . ومن واجب المجلس التحقيق فى المآخذ التى تظهر على صفحات الجرائد . ويتخذ فى شأنها الاجراء اللازم ويعلن .

ويكفل نظام المجالس الشعبية مشاركة مباشرة من الشعب فى صنع القوانين ، اذ تعقد مناقشات جماهيرية أو متخصصة حول مشروعات القوانين المختلفة . ويشارك المواطنون فى نشاط هذه المجالس على اوسع مدى سواء فى أعمال اللجان الدائمة ، أو عند الرقابة على المصالح الادارية . وفى بلغاريا

ارادته . والمجلس هنا منتخبة مباشرة من الشعب ، واجراءات الانتخاب تتيح أكبر قدر ممكن من امكانيات ممارسة الديمقراطية . ففى مرحلة الترشيح ، تقوم الهيئات الاجتماعية والتنظيمات الشعبية باختيار المرشحين الذين تقدمهم كل واحدة منها للشعب فى الوحدة المحلية ليختار أعضاء المجلس من بينهم . أى أن ممارسة الديمقراطية تكون مزدوجة أثناء اختيار المرشحين وعند انتخاب أعضاء المجلس . فالمبدأ اذن هو أن السلطات جميعا للشعب ، وهو يختار ممثليه اختيارا حرا - فاذا تم اختيار الهيئة التى تمثل الوحدة الإقليمية فان هذه الهيئة الشعبية المنتخبة تدير بنفسها الادارات ، والمصالح التى تعمل فى مجالى الإنتاج والخدمات . على أن المشروعات ذات الأهمية القومية تخرج عن سلطتها ، وقد تقوم بالاشراف عليها ومراقبتها لصالح الادارة المركزية .

وفى كل دورة انعقاد ينتخب المجلس الشعبى لجنة تنفيذية . تخضع لرقابة المجلس الشعبى الذى انتخبها . ويكمل هذه التبعية الأفقية ، تبعية رأسية - بمقتضاها يخضع المجلس الشعبى الأدنى للمجلس الأعلى منه مستوى . كما تخضع اللجنة التنفيذية أيضا للجنة التنفيذية الأعلى . وتتسلسل هذه التبعية الى أن نصل الى المجلس الوطنى الذى يمثل الدولة ، واللجنة المنبثقة من هذا المجلس المركزى .

هذه التبعية المزدوجة تضمن عدم تعارض الصالح المحلى مع الصالح العام للدولة ، وتستهدف التحقق من أن مجالس الشعب وأجهزتها تقوم بنشاطها وفقا للقوانين وفى اطار السياسة العامة للدولة . وكذلك معاونتها على انجاز ما يعهد اليها من أعمال ولضمان تنفيذ الخطة القومية .

ولضمان اشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين فى العمل الوطنى يؤلف كل مجلس لجانا دائمة من بين أعضائه لتباشر الوانا مختلفة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وللإشراف على فرع معين من أعمال المجلس : الصناعة ، الزراعة ، النقل ، الصحة ، التعليم . وعضوية اللجان ليست قاصرة على أعضاء المجلس ، بل تضم مندوبين عن المصانع والمزارع ومختلف المنظمات الاجتماعية والثقافية . فالحكم المحلى هو المدرسة الأولى التى يتعلم فيها الشعب ممارسة الديمقراطية ، وتفرخ القيادات .



يدفع الفرد لبذل الجهد في سحاء ، ويحرك الجماهير لصنع المعجزات البشرية - نغنى بذلك الحافز المعنوي الذي ينبع من أعماق الانسان ولا يمكن ان تحركه ضوابط الروتين ولا التكنولوجيا مهما ارتقت . وقد تدرك البيروقراطية والتكنوقراطية أهمية الحافز المعنوي السياسي ، فتحاول ان تستخدمه في انجاز المهام المطلوبة . « نعم ، ان المخططات التكنوقراطية يمكن ان تفهم هذه القوة الكامنة ، ولكنها تفهمها على نحو ماتفهم مؤشرات انتاج المناجم ، او حمولات عربات النقل . صحيح ان السياسة لن تكون بعيدة عن نشاط مثل هؤلاء القادة ، ولكنها لن تعمل الا في اطار محدد . ستبقى المؤسسات الديمقراطية ، ولكن كعناصر في ديمقراطية مصنوعة مقدما . وباختصار ، تنشيط التكنوقراطية وتتسلط طبقا لمفهومها الخاص الذي يقوم على تجاهل - ان لم يكن احتقار - العنصر الانساني ، فلا يبقى مقبولا سوى القوانين التي تخضع لها الارقام والرسوم البيانية » .

ولواجهة هذا كله ، وللابقاء على قوة الاندفاع الثوري ، ولحل مشاكل الشعب بواسطة من هم اقدر على الاحساس بها - يقدم الميثاق نظام المجالس الشعبية ، ويصل في تقدير أهميتها الى حد اعتبارها كما سبق القول « الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب .. الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني » .

هكذا ترتبط الحرية بالمساواة . وتكون الديمقراطية هي وسيلة تحقيقها . ان سلطة الشعب ضمان هام ضد كل عدوان على حقوق الشعب العامل ياتي من خارج أجهزة الحكم او من داخلها . ولكن هذا الضمان لن يؤتى اثره الا اذا مارسه الشعب ممارسة فعلية فينتقل من كونه شعارا وهدفا الى مجال الواقع والعمل .

صدر تعديل حديث يقضى بأن يكون نصف أعضاء اللجان الدائمة من المواطنين الذين لم يسبق لهم ان كانوا أعضاء في هذه اللجان من قبل وذلك لاتاحة فرص متزايدة لأفراد الشعب للمشاركة في أعمال الدولة . وينص الدستور التشيكوسلوفاكي على ان « اللجان القومية ( المجالس الشعبية ) تعتمد في عملها على الاشتراك المستمر الفعال للشعب العامل في مناطقها . وبهذه الطريقة تحصل على أقصى حد من تعاون الشعب العامل في ادارة الدولة والافادة من خبرته كما تتعلم ( أي اللجان ) منه » وينص الدستور البولندي على ان « المجالس الشعبية توطد الرابطة بين سلطة الدولة والشعب العامل في المدن والريف بتمكينها طبقات متزايدة دائمة من الشعب العامل من المشاركة في ادارة الدولة » .

وعلى العموم فان المجالس الشعبية تجمع في عملها كما جاء في الدستور التشيكوسلوفاكي بين تنفيذ المهام الخاصة بالدولة في عمومها وبين ارضاء الحاجات الخاصة لمناطقها ومصالح مواطنيها . وتهتدي بمبدأ ان المصالح الوطنية تأتي قبل المصالح المحلية . وعليها ان تفرس في نفوس المواطنين في كل أعمالها الوعي السياسي والاختياري للاضطلاع بمسئولياتهم حيال المجتمع والدولة . وهذا هو المبدأ الذي يقضى به الدستور البولندي اذ ينص على ان « تدير المجالس الشعبية في حدود اختصاصها النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بربط الحاجات المحلية بالأعمال العامة للدولة » .

ان وضع السلطة كلها في يد الشعب ، هو الضمان ضد تحكم البيروقراطية ، والتكنوقراطية . فمع التسليم بجميع الخدمات التي يؤديها الخبراء والاداريون - فان ثمة خطرا حقيقيا يصدر عن تحكمهم ، « ذلك ان جوهر منهجهم هو عدم الاعتداد بالاعتبارات السياسية وهم ينجزون مهامهم - كي لا يستبقوا سوى الجوانب الفنية » ان النشاط السياسي في نظر التكنوقراط لا يصدر الا عن الجموع المتخلفة التي تصنع الفورات الثورية ، وتدعى ان الثورة لا تخمد . والحقيقة ان البيروقراطية والتكنوقراطية بهذا الطابع في العمل تفقد أكبر حافز

# حرية العمل

## التطور التاريخى :

ان حرية العمل لم تستقر فى العصر الحديث الا بعد جهاد مرير وكفاح شاق وتطور تاريخى طويل . وكان من اهم مظاهر هذا التطور اربعة نظم قديمة مشهورة وهى : -

- ١ - توارث المهن .
- ٢ - الرق .
- ٣ - السخرة .
- ٤ - طوائف المهن .

وسنعرض فيما يلى لخلاصة هذه النظم القديمة ثم نبحث النظام الحالى لحرية العمل فى العصر الحديث .

ويلاحظ ان بحث النظم القديمة ليس لمجرد العظة والعبرة فحسب بل لان بعض آثارها مازالت ممتدة الى يومنا هذا وقد نخبو حيننا ولكن لا تلبث ان تعود الى الظهور ولو تحت اسماء جديدة .

## أولا - نظام توارث المهن :

المعروف فى عهد قدماء المصريين ان المصرى كان يرث مهنة أبيه فابن النجار يكون نجارا وابن الكاتب يكون كاتباً . ولهذا النظام فوائده وهى اتقان التمرين والتدريب والاستفادة من بيئة الأسرة فى اتقان المهنة ووجود فرص العمل .

ولكن مضار هذا النظام اعظم من فوائده لان معناه هو احتكار المهن وتقسيم الشعب الى طبقات وطوائف فضلا عن ان الكفاءة لا تورث . وبذلك يتولى العمل الوارثون الغير صالحين بدلا من الاكفاء ذوى الاستعداد .

من سمات العصر الحديث فى مصر والخارج حرية العامل فى احتراف أية حرفة يشاء وحقه فى التعاقد على الاستخدام لدى أى صاحب عمل . فضلا عن حقه فى الاستقالة وفسخ هذا التعاقد على عليه سواء بقوة القانون أو حكم القضاء بل يكفى الأقل بعد مدة معقولة . واذا امتنع العامل عن تنفيذ هذا التعاقد لسبب من الاسباب فلا يجبر عليه سواء بقوة القانون أو حكم القضاء بل يكفى التعويض اذا لزم الأمر واقتضى الحال .

وتعتبر هذه الحرية من القواعد الجوهرية لكل نظام وأساس كل دستور فى مختلف البلاد شرقية وغربية واشتراكية ورأسمالية بحيث حرصت الشرائع الحديثة فى كل الدول على حماية هذه الحرية وكفالتها بل ان بعض هذه الدول كمصر اهتم بتحريم المساس بها وفرض العقوبات على المعتدين عليها .

ولا شك ان حرية العمل كفيلة بأن يختار العامل الحرفة التى تلائم استعداداته وان يسعى للوظيفة القادر عليها وأن يحرص على اختيار صاحب العمل الذى يتوسم فيه التعاون مما يؤدى الى تبادل الثقة وعدالة الأجر وحسن المعاملة واتقان الانتاج ومصلحة المجتمع .

فضلا عن ان هذه الحرية هى دعامة الكرامة وأساس العزة وأصل الاحترام . وبها يوجد المواطن الحر وتتحقق المساواة وتعلو الرؤوس وتسمو الجباه .

والواقع انه بدون هذه الحرية يستوى العامل بالحيوان بل يكون أسفل منزلة وأضل سبيلا لأن الحرية للحيوان نافلة وزينة وهى للعامل ضرورة وكرامة وعقيدة .



والجوارى . وكان قصر أمير المؤمنين يعتبر في كل عصر أكبر عميل لتجارة الرقيق . ولاغرو فقد كان مثنوى أجمل جارية هو قصر خليفة أو مضجع ولى .

وأما في العصر الفرعونى فقد كان الرق أقل انتشارا بل لم يكن موجودا في بعض الاوقات كالاسرة الثالثة البانية لأهرام الجيزة ( بيرين . تاريخ القانون المصرى القديم جزء ٢ ص ٣٩٤ طبعة بروكسل ١٩٣٢ ) .

وكذلك القانون الرومانى الذى علت حكمته ، وخلد دهره ، وساد الدنيا ، ومازال أهم مصادر التشريع الحديث في معظم الدول ، فان هذا الجبل الصلد الأشم قد انحنى للرق وأجازه .

والواقع ان نظام الرق لم يكن خاصا بدين معين أو بلد معين بل أباحت جميع الأديان قاطبة وكافة الشرائع ، بل ان بعض قدماء الحكماء المعروفين مثل الفيلسوف اليونانى سقراط الذى حاول الوصول الى السعادة البشرية فوضع نظاما لجمهورية مثالية جمع أشد المقترحات جراءة ومنها الفاء الزواج وجعل النساء مشاعا للرجال . ولكن مع ذلك أباح الرق في هذه الجمهورية ( راجع افلاطون - الجمهورية ) .

وكذلك دافع الفيلسوف اليونانى القديم أرسطو في كتابة السياسة عن نظام الرق .

كما ان بعض مفكرى العصر الحديث مثل كارل ماركس الاشتراكى الالمانى المعروف دافع عن نظام الرق في العصور القديمة باعتباره مرحلة ضرورية ومفيدة للإنسانية . ويعتبر هذا الكلام غريبا من فيلسوف الاشتراكية الأول . ولكن يمكن تفسيره بأنه كان يحاول صيد الأدلة بالحق والباطل لأجل دعم نظريته المعروفة وهى التطور المادى للتاريخ بمعنى ان الظروف الاقتصادية هى التى تقرر النظم وغرضه ان العصر الحالى غير ملائم للنظام الرأسمالى مما يوجب انهياره رغم كل اصلاح وترميم .

ولكن مهما دافع المدافعون عن نظام الرق ومهما يكن عند الأديان من حكمة تخفى على البشر فلا شك في ان الرق أقدر صحيفة في كتاب الإنسانية وأكبر لعنة تهطل بالجنس البشرى .

وتظهر خطورة هذا النظام حين يمتد الى وظائف الدولة فيرث أبناء الموظفين وظائف آبائهم ويقوم النسب مقام الكفاءة والاخلاق .

ونذكر بهذه المناسبة ان عمال المطبعة الأميرية بالقاهرة طالبوا الحكومة سنة ١٩٣٧ أن يكون تعيين العمال الجدد في المطبعة مقصورا على أبناءهم . ولا شك أن هذا طلب ظريف خصوصا من عمال وهم أشد الطبقات مكافحة للارث . والواقع أن تبادل المراكز الاجتماعية وجعل المهن والوظائف مشاعا للجميع يتولاها الاكفاء أو الأسعد حظا يساعد على تحقق المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الفرد للفرد .

ويلاحظ ان هذا النظام لم يوجد باستمرار في العصر الفرعونى بل اختفى في عهد الأسرة الثانية عشر ( ٢٠٠٠ قبل الميلاد ) حيث أعلنت حرية احتراف المهن وأصبحت وظائف الدولة مشاعا لأبناء الشعب ( هانوتو - تاريخ الأمة المصرية جزء ٢ ص ٢٥٢ طبعة فرنسية ١٩٣٢ ) .

وحقيقة ان توارث المهن مازال موجودا في الوقت الحاضر بين العمال المصريين ولكنه أصبح اختياريا محضا فلا ضرر فيه لأن المهن أصبحت مفتوحة للجميع . كما ان للولد حق احترام المهنة التى تلاثم استعدادا دون التقيد بمهنة أبيه .

### ثانيا - الرق :

كان القانون يبيع قديما تجارة الرقيق فكان يمكن للإنسان ان يشتري انسانا آخر ويملكه كما يملك الحيوان والأشياء فيكون له حق استخدامه أو تأجيريه أو بيعه .

وكان تجار الرقيق يجمعون العبيد والجوارى عن طريق الشراء من القبائل الفقيرة أو عن طريق خطف أطفالها خصوصا في أواسط افريقيا . وقد راجت هذه التجارة في مصر في العهدين المسيحى والاسلامى . ولاغرو فان هاتين الديانتين أباحتا الرقيق .

ويكفى ما حدث في أمريكا المسيحية للزواج . كما ان الاسلام لم يحرم الرق كما حرم لحم الخنزير بل نظم قواعده وآثاره . فكان الصحابة والأولياء والخلفاء في مختلف العهود ( أمويين وعباسيين وعثمانيين وفاطميين ) يملكون العبيد

والواقع انه مازال السود يخضعون في أمريكا لقيود مختلفة في العمل والتعليم والوظائف حيث يتمتع البيض بالأولوية والامتيازات المختلفة بل يخصص للزواج مقاعد خاصة في المطاعم والنقل المشترك والملاهي . كما لهم مدارسهم وجامعة خاصة بسبب عدم السماح بدخولهم معاهد البيض .

كما ان التمييز العنصري مازال في بعض البلاد الأفريقية كجنوب أفريقيا وروديسيا ومستعمرات البرتغال .

وذلك رغما من ان هيئة العمل الدولية بجنيف أصدرت الاتفاقية الدولية رقم ١١١ بمكافحة التفرقة العنصرية .

واما في مصر فلا توجد آثار لهذه التفرقة العنصرية . وكل ما هناك فقد كان يوجد في عهد الاستعمار العثماني والانجليزي امتيازات للفراب فكانون يتولون أحسن الوظائف في الحكومة . كما كان القطاع الخاص تحت سيطرة رأس المال الأجنبي يفضل أبناء جنسه تعصبا بل يفضل أيضا باقي الأجانب خوفا من تأييد الحكومة للعمال المصريين في حالة اختلافهم مع أصحاب هذه الأعمال .

ولذلك حاولت الحكومات المصرية الزام الشركات بحجز نسبة معينة من وظائفها للمصريين كقانون ١٩٤٧/١٣٨ الذي استبدل بقانون ١٩٥٤/٢٦ وينص هذا القانون الأخير بالمادة ٩٢ على ان يكون ٩٠٪ على الأقل من عمال الشركة المساهمة الذين يعملون في مصر خائزين للجنسية المصرية ولا تقل أجورهم عن ٨٠٪ من مجموع أجور عمال الشركة .

وكذلك تنص المادة ٩٣ على ان يكون ٧٥٪ على الأقل من مستخدمي الشركة المساهمة مصريين ولا تقل أجورهم عن ٦٥٪ من مجموع أجور مستخدمي الشركة .

كما تنص المادة ٢٨ على ان تكون نسبة المصريين في مجلس إدارة الشركة المساهمة ٤٠٪ على الأقل .

وقد أصبحت هذه القيود بدون أهمية في عهد الاستقلال خصوصا بعد انتقال هذه الشركات الى القطاع العام وتمصير معظم الأعمال الصناعية والتجارية وسقوط سيطرة الأجنبي .

وعلى كل حال يعتبر الرق أكبر عقبة كأداء في سبيل اصلاح تشريع العمل لأن العبيد يعاملون كالحيوان والعمال الأحرار يطبق عليهم نظام العمل المفروض على العبيد ويعجزون عن الكفاح خوفا من البطالة واستبدالهم بالعبيد .

ولكن مهما طال نظام الرق فانه غير ملائم لظروف الوقت الحاضر حيث انتشر العلم وأصبحت العزة مشاعا للناس فضلا عن ظهور النظريات الاشتراكية وهي تجادل في حق ملكية الأشياء فمن باب أولى ملكية الانسان لأخيه الانسان .

ولذلك تكونت الجمعيات الدولية لأجل حض الحكومات على الغاء هذا النظام فاجتمعت المؤتمرات وعقدت المعاهدات وصدرت القوانين وتقرر الغاء الرق في جميع الدول في القرن الماضي .

وكذلك تم لمصر الغاء هذا النظام وتحرير العبيد وتحريم تجارة الرقيق في القرن الماضي في عهد الخديوي اسماعيل باشا بعد ان بذلت الحكومة المصرية مجهودات كبيرة في مكافحة هذه التجارة في السودان وأواسط افريقيا .

وكذلك احتاج الغاء الرق في الخارج الى بذل مجهودات عظيمة ويكفي القول بأن الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بأمريكا الشمالية سنة ١٨٦١ كان سببها رفض ولايات الجنوب الغاء الرق وتحرير العبيد الذين كانوا يجلبونهم من افريقيا خصوصا من غانا وذلك للعمل في الزراعة ثم انتهت الحرب بعد خمس سنوات بانتصار ولايات الشمال برياسة للرئيس لنكولن .

وان كانت بعض آثار الرق مازالت قائمة في أمريكا في شكل التمييز العنصري . ويكفي ان نذكر ما جاء بمذكرات الرئيس الفرنسي كليمنصو عن زيارته لأمريكا في أواخر القرن الماضي حيث أراد ركوب عربة فامتذر الحوذي الأسود بعدم استطاعته السير قبل رحيل جميع الحوذية البيض لأن لهم الأولوية .

كما ان مستر بانثي الوسيط الأمريكي في فلسطين قد اعتذر عن منصب نائب وزير الخارجية الأمريكية سنة ١٩٥٠ بسبب القيود الاجتماعية المفروضة عليه كباقي الزنوج .



وقد كانت السخرة معروفة في الدول القديمة بما في ذلك مصر خصوصا وقت الحروب حيث اعتادت الدولة المنتصرة على تشييل أسرى الحرب .

وكل ما هناك فان نظام السخرة كان أقل انتشارا من نظام الرق وان كان يتشابه معه في القسوة والمذلة والظلم .

ويكفى ان نضرب مثلا في تسخير العمال المصريين في حفر قناة السويس حيث أصبح قاعها مقبرة للآلاف من الضحايا . واضطرت حكومة الخديوي اسماعيل باشا إلغاء هذه السخرة بعد ان حدثت ضجة عالمية تزعمها بعض الدول التي كانت تخشى من مشروع القناة على مصالحها .

ومع ذلك فقد استمرت السخرة في مواسم الفيضان حيث اعتادت الحكومة على جمع الفلاحين وتسخيرهم في حراسة الجسور وترميمها الى ان جاء مجلس النواب برئاسة الزعيم سعد زغلول واعترض على ذلك واضطرت الحكومة الى إلغاء هذه السخرة واستبدالها بالمقاولات الحرة . وبذلك اختفت آخر آثار السخرة من هذه البلاد .

كما ظهرت السخرة بأجر خلال الحرب العالمية الأولى حيث جمع الاحتلال البريطاني العمال بالقوة لاجل تشييلهم في الأعمال المدنية بفلسطين مع الحملة البريطانية وكانوا يسمون بالمتطوعين للسلطة رغما من جمعهم بالقوة .

وبهذه المناسبة نذكر خطبة للزعيم سعد زغلول اراد فيها ان يكشف هذا الظلم فروى ان أحد الانجليز رأى خفراء يجرون فلاحا وهو يقاومهم فسألهم عن السبب فقالوا بجرأة انه متطوع جديد يرغب العمل في السلطة وهم يقودوه الى حيث يريد .

ويلاحظ ان هيئة العمل الدولية بجنيف ومصر عضو فيها أصدرت الاتفاقية الدولية للعمل رقم ١٠٥ بمنع السخرة .

كما ان قوانين الحرب في العصر الحديث منعت تشييل الأسرى .

ولكن اذا كانت آثار التفرقة العنصرية قد زالت فان آثار الرق مازالت في التشريع المصري .

والواقع ان الشريعة الاسلامية تقرر بأن من عتق عبدا فان تركه هذا العبد أو خلفه تعود في حالة انقطاع الذرية الى هذا السيد ( ويسمى مولى العتاقة ) أو ورثته .

ولما شرعت الحكومة المصرية في اصدار قانون ١٩٤٣/٧٧ للمواريث بدلا من الاكتفاء بالقواعد العامة في الشريعة الاسلامية بسبب سهولة الرجوع الى المواد المرتبة فانها رأت السكوت عن هذا الموضوع لسببين وهما :-

١ - ان العتق أصبح حاليا بدون اثر لان القانون هو وحده مصدر الحرية لجميع الأفراد فلا فضل لمولى العتاقة على ذرية عبده .

٢ - ان مصر عضو في عصبة الأمم ( هيئة الأمم حاليا ) وهي تمنع اعضاءها من اباحة الرق أو تنظيمه ، فضلا عن المعاهدات الدولية والدستور المصري .

ولكن اعترض القصر الملكي لان الأمراء عتقوا الكثير من العبيد والجواري الذين اذا انقطعت ذريتهم تعود تركاتهم الى الأمراء بدلا من بيت المال ( الحكومة ) .

ولذلك اضطرت الحكومة الى اصدار القانون سالف الذكر ١٩٤٣/٧٧ وينص بالمادتين ٣٩ ، ٤٠ ، على حق مولى العتاقة في هذا الارث . وعملت الحكومة خضوعها للقصر بأن المقصود هو تصفية آثار الرق وهو تعليل مكشوف .

ونذكر على سبيل التفكهة أو العظة ان المرحوم الاستاذ عزيز خانكي المحامي نشر بحثا في جريدة الاهرام وأشار فيه الى ان أحد أمراء آل حلیم استولى بهذه الطريقة على أربعين تركة .

### ثالثا السخرة :

يتشابه هذا النظام مع الرق لان العامل المسخر يعمل جبرا وبدون أجر . ولكن يختلف عن العبد بعدم جواز بيعه وبالصفة الوقتية لعمله بعكس العبد فانه يباع وتديم عبوديته بل تورث لذريته فيكون ابن العبد عبدا لسيد والده وورثته قياسا على ملكية الحيوان فانها تشمل نتاجه .

## رابعاً - طوائف المهن :

المقصود بهذا النظام ان يكون لكل مهنة جمعية ( وتسمى طائفة ) تضم جميع محترفيها من عمال وأصحاب أعمال ويخضع الجميع للوائحها بحيث تعتبر أشبه بنقابة اجبارية شاملة لجميع أبناء المهنة الواحدة في مدينة معينة .

وكل ما هنالك فقد كانت ادارة الطائفة بيد اصحاب الاعمال الذين ينتخبون وحدهم شيخ الطائفة الذي يملك سلطات واسعة .

وتتمتع الطائفة باحتكار المهنة في المدينة فلا يجوز مثلاً للنجار ان يعمل كعامل أو كصاحب عمل ما لم يكن منضماً لطائفة النجارين في هذه المدينة .

ولكن الانضمام الى الطائفة لم يكن حراً طليقاً بل متروكاً لرغبة الطائفة التي كانت تتشدد عادة في ضم الاعضاء الجدد منعاً للمزاحمة لأنه كلما اكتظت المهنة اشتدت المنافسة وقل الرزق .

ومثل هذا الباعث جعل بعض ارباب المهن الحرة في الوقت الحاضر ينادون من حين الى آخر بقفل جدول الانضمام اليها حلاً لمشكلة اكتظاظ المهنة .

وقد عرفت مصر نظام طوائف المهن منذ القرن العاشر الميلادي لغاية آخر القرن الماضي .

وكذلك عرفت أوروبا خصوصاً في القرون الوسطى .

ولا شك في مضار هذا النظام لأنه نوع من الاحتكار يفرض شروطه على الجمهور . فضلاً عن انحراف كل طائفة الى تقرير الامتيازات لأعضائها القدامى على حساب الأعضاء الجدد بل ومنع انضمامهم حتى لا ينافسون الاولين .

كما ان هذه الطوائف أهملت مصالح العمال وحصرت اهتمامها بمصالح اصحاب الأعمال لأن يدهم ادارتها ولهم وحدهم حق الانتخاب .

وقد ألفت الثورة الفرنسية الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر هذا النظام وأعلنت حرية العمل والاحتراف وتبعته الدول الأخرى .

وأما في مصر فقد ضعف هذا النظام تدريجاً خلال القرن الماضي وزال نهائياً بمرسوم ٩ يناير ١٨٩٠ .

## العصر الحديث

أصبحت حرية العمل قاعدة مقررة في العصر الحديث . مصر والخارج بعد ان زالت القيود التي كانت تكبل هذه الحرية في العصور القديمة .

وقد استقرت هذه الحرية في مصر بزوال نظام طوائف المهن الذي ألغى بمرسوم ٩ يناير ١٨٩٠ سالف الذكر .

ويعتبر من أهم مظاهر حرية العمل في هذا العصر :

- ١ - حرية الاحتراف .
- ٢ - حرية الانضمام للنقابات .
- ٣ - حرية الاستخدام .
- ٤ - تجريم الاعتداء على حرية العمل .
- ٥ - الاضراب واحتلال المصانع والمقاطعة .

## أولاً - حرية الاحتراف :

لكل مواطن في الوقت الحاضر الحق في احتراف المهنة التي يريد . لأن القانون خلا من أي قيد على هذه الحرية فأصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه في جميع المهن أمام جميع المواطنين بدون التفاوت الى طبقة أو طائفة أو نسب أو مال . ولذلك يمكن لكل مواطن ان يكون من عمال أية مهنة وبدون اجراءات أو اذن أو خلافه .

وهذه الحرية واسعة بحيث يجوز للمواطن احتراف أكثر من مهنة . كما يمكنه ترك مهنته الأصلية واحتراف مهنة أخرى مهما كان عمره .

وتعتبر حرية الاحتراف خيراً للفرد والمجتمع لأنها تؤدي الى شغل المهن بالقادرين عليها . فضلاً عن ان بعض المهن يقل الطلب عليها فيتعطل أربابها ويضطرون الى احتراف مهنة أخرى رائجة . وقد شجعت الحكومة ذلك فأنشأت مراكز التدريب المهني في أنحاء الجمهورية حتى يمكن للمواطنين التدريب على المهن الرائجة .

وحقيقة قد يتدخل القانون أحياناً لأجل



بلوغ الرشد وقت تكوين عقد العمل لأن غرض الشارع هو حماية القاصر من تعسف الوصي وتساهله في هذه القيود بعكس تكوين عقد العمل ذاته .

( ب ) أن يكون القيد مقصورا من حيث الزمان والمكان ونوع العمل على القيد الضرورى لحماية مصالح رب العمل المشروعة .

مثال ذلك - قيد عدم المنافسة في المهنة في أحد أحياء القاهرة لمدة سنتين .

ويلاحظ أن القانون يوضح وجوب تحديد الزمان والمكان معا بعكس الأحكام الفرنسية فانها تكتفى بتحديد أحدهما فيجوز هناك مثلا الاكتفاء بمنع المنافسة لمدة معينة دون تحديد المكان ( نقض ٢ أغسطس ١٩٣٨ - دالوز ١٩٣٨ ص ٥١٣ ) .

( ج ) يسقط القيد إذا فسخ صاحب العمل عقده العمل أو رفض تجديده دون أن يقع من العامل ما يبرر ذلك . وكذلك إذا اضطر العامل إلى فسخ عقده العمل بسبب راجع لصاحب العمل .

ولذلك فإن مسئولية صاحب العمل عن فسخ عقد العمل تبرر سقوط هذه القيود الاتفاقية لأن المقصود حماية صاحب العمل إذا انقضى عقد العمل في ظروف عادية مما يستأهل تدخل الشارع وإجازة هذه القيود التي تعتبر استثناء لقاعدة حرية الاحتراف .

وكذلك أضاف القانون المدني بالمادة ٦٨٧ بأنه يجوز الاتفاق على قيمة التعويض المستحق على العامل المخالف لهذه القيود . ولكن إذا كانت القيمة مبالغا فيها بحيث تكون وسيلة لإجبار العامل على البقاء طويلا لدى صاحب العمل فتكون القيود باطلة أى أن الغلو في القيمة يبطل الاتفاق فتصح المنافسة ولا محل للتعويض .

ويعتبر ذلك مخالفا للقواعد العامة التي تقضى بصحة الاتفاق مع خفض التعويض قضاء ( م ٢٢٤ مدنى ) .

#### ثانيا - حرية الانضمام للنقابات :

يتفرع عن حرية الاحتراف وجوب توافر حرية الانضمام للنقابات بحيث يجوز للعامل احتراف

الإطمئنان إلى توافر شروط معينة بالنسبة لبعض المهن بسبب ظروفها الخاصة .

مثال ذلك . يشترط في سائق السيارة حصوله على رخصة من الحكومة وتمنح له بعد الكشف على بصره واختبار كفاءته في القيادة . ويكون المقصود هو الحرص على سلامة الجمهور وعدم وقوع حوادث الطريق .

وكذلك يشترط في البواب حصوله على رخصة وتمنح له إذا قدم للجهات الإدارية شهادة خلوه من بعض السوابق الجنائية بسبب أهمية الأمانة والأخلاق في هذه الحرفة .

كما يشترط القانون أحيانا الحصول على مؤهل دراسي قبل مزاولة مهنة معينة بسبب ظروف هذه المهنة .

ولكن تعتبر هذه الشروط تنظيما للاحتراف حرصا على مصلحة الجمهور وليست قيودا ضد رغبة الاحتراف لمصلحة طبقة أو طائفة بعكس الحاصل قديما في نظام طوائف المهن .

#### القيود الاتفاقية :

إذا انقضى عقد العمل فيتمتع العامل بحرية الاحتراف ومنافسة مخدمه القديم وسواء كصاحب عمل يعمل لحسابه الخاص أو بالاستخدام كعامل في الحال المنافسة وذلك تطبيقا لحرية الاحتراف .

ولا تخفى خطورة هذه المنافسة في بعض المهن . وحقيقة أن العامل مقيد بحفظ أسرار محل عمله القديم ( م ٦٨٥ مدنى بند د ) ولكن معرفته بعملاء هذا المحل يساعد أحيانا على جلبهم إلى محل عمله الجديد .

ولذلك جرت العادة في بعض المهن على اهتمام صاحب العمل بالاتفاق مع عامله على بعض القيود ضد احترافه المحتمل إذا انقضى عقد العمل لسبب من الأسباب وبحيث يلزم العامل المخالف لهذه القيود بالتعويض اللازم .

وقد نظم القانون المدني هذه القيود الاتفاقية بالمادة ٦٨٦ فقرر صحتها بالشروط الآتية وهي : -

( ١ ) أن يكون العامل بالغ الرشد وقت إبرام العقد .  
والرأى الظاهر أن المقصود بالعقد هو الاتفاق على قيود الاحتراف لعدم الحكمة في اشتراط

وحقيقة تتولى الدولة في المجتمع الاشتراكي معظم الأعمال فتكاد تكون وحدها صاحبة العمل فلا يستطيع العامل اختيار غيرها . ولكن الواقع هو أن الدولة تمارس نشاطها عن طريق القطاع العام الذي تتعدد شركاته وتستقل كل منها بشخصيتها الاعتبارية ومجلس إدارتها مما يكفل للعامل حرية الاختيار .

ورب قائل أن فرص العمل توزع حاليا بمعرفة مكاتب الترخيم التابعة لوزارة العمل بحيث يختار المكتب الوظيفة الخالصة للراغب في العمل . ولكن يمكن الرد بأن للعامل حق رفض الوظيفة المعروضة وانتظار فرصة أخرى . كما يمكنه الاستقالة إذا لم يعجبه العمل الجديد . كما يمكنه النقل من شركة إلى أخرى داخل القطاع العام بالتفاهم الودي .

**أواخر التكليف** - اضطرت الحكومة المصرية في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة إلى سن القوانين لأجل تكليف أرباب بعض المهن بالعمل لديهما بسبب قلة عددهم في الوقت الحاضر كالمهندسين أو تشترط إشرافها على توزيعهم على الوظائف الخالصة في القطاعين العام والخاص . ويعاقب المتخلف جنائياً طبقاً لهذه القوانين .

ولاشك في تعارض هذا التكليف مع حرية الاستخدام (١) خصوصاً أنه يتشابه مع نظام السخرة بأجر . ولكن يمكن القول بأن الضرورة هي أساس هذا التكليف مما يبرر مشروعيته خصوصاً أنه مؤقت وسوف يزول بمجرد زيادة عدد المهندسين . والمعروف أن لكل قاعدة استثناءات ، كما أن الضرورات تبيح المحظورات .

ويتفرع عن موضوع حرية الاستخدام قاعدتان وهما :

(١) منع تأييد عقد العمل ، ب - منع تنفيذه بالقوة .

#### ١ - منع تأييد عقد العمل :

القاعدة عدم وجود حد أدنى أو أقصى لمدة عقد العمل فيجوز للطرفين الاتفاق على المدة التي يرغبان فيها . كما يجوز أن تكون مدة العقد غير محددة . وفي هذه الحالة الأخيرة يتمتع كل طرف بحق فسخ هذا العقد بإرادته المنفردة بشرط احترام المهلة .

وأما إذا كان عقد العمل محدد المدة فيلزم

(١) راجع الاتفاقية الدولية للعمل رقم ٢٠ ، بمنع العمل

المهنة دون الزامه بالانضمام إلى نقابتها .

والواقع أن حرية الاحتراف تصبح مشلولة إذا كان العامل ملزماً بالانضمام إلى النقابة ، لأنه يكفي أن ترفض النقابة طلبه لسبب من الأسباب أو تفصله من عضويتها في أي وقت من الأوقات فيتمذره عليه احتراف المهنة .

وقد أصدرت هيئة العمل الدولية بجنيف الاتفاقية الدولية للعمل رقم ٨٧ لأجل حرية تكوين النقابات وحق العامل في عدم الانضمام إليها .

ومع ذلك ينادى زعماء العمال بوجوب تدخل الشارع والزام العمال بالانضمام إلى النقابات حتى يكون للنقابة صفة نيابية كاملة فتمثل جميع عمال المهنة مما يساعدها على أداء رسالتها وزيادة ميزانيتها وعلى العموم كالحاصل في نقابات أرباب المهن الحرة كالمحامين والمهندسين .

ولقد عرض زعماء الاشتراكية في فرنسا مشروعاً بذلك على مجلس النواب الفرنسي في ١٨٩٤/٢/٨ ولكن رفضه المجلس . ثم نفذته حكومة المرشال بيتان خلال الحرب العالمية الثانية ( ١٩٤٠/١٩٤٤ ) ولكنه ألغى بسقوط هذه الحكومة وانتهاء الحرب .

ويلاحظ أن حرية الانضمام للنقابات مكفولة أيضاً في الاتحاد السوفييتي بحيث تعتبر العضوية اختيارية للعامل . ولكن الأقبال هناك عظيم على النقابات بحيث تضم في الواقع ٩٣٪ من مجموع العمال .

وذلك بعكس الحاصل في فرنسا حيث تضم النقابات حوالي ربع عدد العمال . وهو الحاصل أيضاً في مصر حيث تضم النقابات أقلية العمال .

وعلى كل حال فالمأمول أن يجد الشارع حلاً يوفق بين حرية الاحتراف ودعم النقابات .

#### ثالثاً - حرية الاستخدام :

أن حرية الاحتراف وحدها غير كافية بل يجب أن يكون للعامل حرية التعاقد على الاستخدام لدى أي صاحب عمل يشاء . ولا غرو فإن شروط العمل وقيمة الأجر ومكان العمل وحسن المعاملة وتوافر الثقة وسهولة التعامل تختلف باختلاف أصحاب الأعمال .



كما اهتم القانون المدنى المقارن بالنص عليهما  
كالقانون المدنى الالمانى بالمادة ٦٢٤ والقانون  
السويسرى للالتزامات بالمادة ٣٥١ والقانون البولوى  
من الحقوق الآتية :

وأما صاحب العمل فلم يقرر له القانون المصرى  
والمقارن حق انتهاء عقد العمل الطويل المدة أو المرتبط  
بالحياة . ولذلك يعتبر مقيدا بهذا العقد حتى يتوفى  
أحد الطرفين أو يقرر العامل فسخه بعد انقضاء  
الخمس سنوات الأولى .

ويمكن تفسير هذا التفريق بأن مدة العقد  
الطويلة تعتبر محدودة الأهمية بالنسبة لصاحب  
العمل بعكس العامل فان أثرها شديد في حياته  
وحريته ورزقه . والواقع أنه يمكن لصاحب العمل  
توكيل غيره في تنفيذ هذا العقد اذا تغيرت الظروف  
واراد السفر أو مباشرة مهنة اضافية .

وعلى كل حال فيمكن لصاحب العمل الامتناع  
عن تنفيذ هذا العقد فى أى وقت وتحمل مسؤولية  
الفسخ ودفع التعويض اللازم كالحاصل فى حالة  
فسخ العقد المحدد المدة برغبة أحد الطرفين بدون  
احترام الأجل .

#### منع تنفيذ العقد بالقوة :

إذا امتنع العامل عن تنفيذ عقد العمل لسبب من  
الأسباب فلا يجبر عليه وإنما يكتفى صاحب العمل  
بطلب التعويض إذا اقتضى الحال .

والواقع أنه لا يمكن الحكم بالإزام العامل بتنفيذ  
العقد والقبض عليه لأجل مباشرة هذا التنفيذ لمساس  
ذلك بالحرية الشخصية وهى مرتبطة بالنظام العام .

ويعتبر ذلك مجرد تطبيق للقواعد العامة  
( قارن م ٢١٣ مدنى ) .

ولا محل للقياس على قانون الأحوال الشخصية  
حيث يجوز للزوج الحصول على حكم بدخول زوجته  
فى بيت الطاعة وتنفيذها جبرا عن طريق الشرطة  
بالقبض عليها وادخالها بيت زوجها لأن ذلك استثناء  
وقد زال أخيرا .

الطرفان باحترام هذه المدة المتفق عليها كباقي شروط  
العقد الأخرى .

ولكن ينص القانون المدنى بالمادة ٦٧٨ بالفقرة  
الثانية ( فإذا كان عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب  
العمل أو لأكثر من خمس سنوات ، جاز للعامل بعد  
انقضاء خمس سنوات أن يفسخ العقد دون تعويض  
على أن ينظر رب العمل الى ستة اشهر ) .

ولذلك يتقيد العامل بهذا العقد خلال الخمس  
سنوات الأولى . وأما بعد ذلك فيجوز له إنهاء العقد  
بارادته المنفردة دون تعويض بشرط أن ينظر ( وهى  
فى اللغة بمعنى يمهل ) رب العمل بمدة ستة اشهر أى  
يلزم العامل بأن يخطر صاحب العمل قبل لميعاد  
الذى حدده لانتهاء العقد بمهلة ستة اشهر والا فيلزم  
العامل بالتعويض عن اهمال هذا الاخطار .

مثال ذلك - اذا أبرم العقد فى أول يناير ١٩٦٥  
فيجوز للعامل إنهاؤه ابتداء من أول يناير ١٩٧٠ .  
ولكن يلزم باخطار صاحب العمل بميعاد انتهاء العقد  
قبل حلوله بمهلة ستة اشهر فإذا حدد العامل هذا  
الميعاد بآخر العام فيجب اخطار صاحب العمل قبل  
منتصف هذا العام .

ولا يوجد شكل معين للاخطار فيجوز أن يكون  
شفويا ولكن الأفضل أن يكون مكتوبا ويرسل بالجريد  
المسجل لأجل سهولة الاثبات أو الحصول على اقرار  
بالاخطار .

وأما إذا أهمل العامل فلم يرسل الاخطار أو  
تأخر فى ارساله فيلزم بالتعويض المناسب للمهلة أو  
للباقى منها .

وأما قبل انقضاء الخمس سنوات الأولى فيلزم  
العامل باحترام العقد والا فيكون مسئولا عن  
التعويض إذا رفض الصبر لغاية انقضاء هذه المدة  
باعتبارها الحد الأدنى القانونى لمدة هذا العقد .

وأما الحكمة فى اهتمام الشارع بالعقد المرتبط  
بالحياة فذلك لمساسه بالحرية الشخصية بسبب  
طول مدته عادة فيكون العامل أشبه بالعبد .

ولقد بلغ من أهمية هذه القاعدة أن نص عليها  
الدستور الفرنسى أثناء الثورة الفرنسية الكبرى  
( بودرى . القانون المدنى الفرنسى جزء ١٩ بند  
٢١٩٥ ص ٣٧٩ هامش ٣ ) .

يحرّض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

ويضاف أن المادة ١٢٤ حرف ب من قانون العقوبات جعلت العقوبة في حالة الاعتداء على حرية العاملين بالحكومة بالوسائل المشار إليها بالمادة ٣٧٥ سالفه الذكر هي الحبس من ثلاثة أشهر لغاية سنتين وبغرامة لغاية مائتي جنيه . وبذلك يوجد هنا حد أدنى للحبس من ثلاثة أشهر كما أن الحد الأقصى للغرامة يبلغ الضعف وترجع هذه الشدة الى خطورة الوظائف الحكومية .

وأما الحقوق المقصودة بالحماية بموجب المادة ٣٧٥ ( والمادة ١٢٤ حرف ب ) فهي الحقوق الثلاثة الآتية :-

- ١ - حق الغير في العمل . والمقصود بذلك حماية العامل من كل اعتداء يراد منه إرغامه على الاضراب أو الاستقالة أو الاستخدام .
- ٢ - حق الغير في التشغيل . والمقصود بذلك حماية صاحب العمل في استعماله حقه في استخدام من يشاء أو الامتناع عن استخدام من يشاء .
- ٣ - حق الغير في أن يشترك في الجمعيات . والمقصود بذلك حماية الطرفين صاحب العمل والعامل في استعمال حق الانضمام أو الانسحاب من الجمعيات المختلفة خصوصاً النقابات .

ولقد أوضح القانون بالمادة ٣٧٥ سالفه الذكر بعدم اشتراط وقوع الاعتداء مباشرة على الشخص المقصود بل يكفي الاعتداء ضد زوجه أو أولاده . وذلك لأن الاعتداء على هؤلاء الأقارب لا يقل أثراً عن الاعتداء المباشر على العامل بل لعله يكون أحياناً أعظم تأثيراً . والواقع قد يتحمل العامل الاعتداء المباشر ولكنه لا يطبق اعتداء الغير على زوجه وأولاده .

وأما الزوج في اللغة فهو أحد الزوجين ( رجلاً كان أم امرأة ) ولذلك فإن غرض الشارع من زوج الشخص المقصود يشمل زوجات العمال ( وأصحاب الأعمال ) كما يشمل أيضاً أزواج العاملات وصاحبات الأعمال .

وقد كانت المادة ٣٧٥ عقوبات سالفه الذكر تنص فقط على زوجة الشخص المقصود ثم تعدلت بقانون ١٩٥١/٢٤ وأصبح النص الحالي هو زوج

#### رابعاً - تجريم الاعتداء على حرية العمل :

اهتم الشارع بحوادث الاعتداء على حرية العمل وفرض لها عقوبات خاصة لسببين وهما :

١ - العقوبات المقررة لبعض وسائل الاعتداء تعتبر بسيطة غير رادعة في حالات حرية العمل مما يوجب تغليظ هذه العقوبات حتى يتحقق الغرض المقصود .

٢ - توجد وسائل للاعتداء على حرية العمل لا تعتبر جرائم في الحالات العادية رغم أنها خطورتها في هذا المجال .

ولذلك فقد وضع الشارع نظاماً خاصاً لجرائم الاعتداء على حرية العمل بالمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات وتنص :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

أولاً - حق الغير في العمل .

ثانياً - حق الغير في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أي شخص .

ثالثاً - حق الغير في أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة أو العنف أو الإرهاب أو التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود أو مع أولاده .

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

أولاً - تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه أو الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أي مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه .

ثانياً - منعه من مزاوله عمله باخفاء أدواته أو ملابسه أو أي شيء آخر مما يستعمله أو بأي طريقة أخرى .

ويعاقب بنفس العقوبة السالف ذكرها كل من



مثال ذلك . اذا قتل المعتدى احد العمال بسبب رفضه الاشتراك في الاضراب فترفع النيابة العامة الدعوى ضده بصفته مرتكبا لجريمة القتل ومرتكبا ايضا لجريمة الاعتداء على حق الغير في العمل . وتحكم المحكمة عليه بعقوبة القتل لانها الأشد .

التحريض - ينص قانون العقوبات بالمادة ٣٧٥ فقرة أخيرة بأن يعاقب بنفس العقوبة المقررة للمعتدى كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم - المنصوص عليها في هذه المادة سالفه الذكر .

مسئولية النقابة - قد تتدخل النقابة أحيانا في الجرائم سالفه الذكر لأجل مساعدة المعتدين والتحريض على الاعتداء كالحاصل في حالة الاضراب .

ولكن لا محل للمسئولية الجنائية ضد النقابة لان الشخص الاعتباري لا يعاقب .

ولذلك اكتفى الشارع بالنص في قانون العمل ١٩٥٩/٩١ بالمادة ١٨٠ فقرة ثانية بأنه يجوز لوزير العمل أن يطلب من المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر النقابة الحكم بحلها اذا أصدرت هذه النقابة قرارا أو أتت عملا من شأنه ارتكاب احدي الجرائم الآتية :-

( أ ) التحريض على قلب نظام الحكم . .

( ب ) التحريض على بعض الطوائف . .

( ج ) ترك العمل أو الامتناع عنه عمدا ممن يقوم بخدمة عامة أو بالخدمة في المرافق العامة أو يعمل لسد حاجة عامة . وكذلك المحرضين أو المشجعين والحبلى .

( د ) استعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل أو في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص أو في أن يشترك في جمعية من الجمعيات . أو التحريض على ارتكاب احدي هذه الجرائم . ويكون حكم المحكمة في الحالتين نهائيا .

وتعتبر الجريمة الرابعة المنصوص عليها بالفقرة د من المادة ١٨٠ عمل سالفه الذكر هي الجريمة ذاتها الواردة بالمادة ٣٧٥ عقوبات سالفه الذكر .

الشخص المقصود حتى يشمل ذلك زوجة العامل أو صاحب العمل وزوج العاملة أو صاحبة العمل . كما أن الولد في اللغة بمعنى المولود ذكرا أم انثى ولذلك فإن غرض الشارع من أولاد الشخص المقصود هو أبناء وبنات العمال وأصحاب الأعمال .

وخلاصة القول فيوجد لهذه الجريمة ثلاثة أركان وهي الاعتداء بالقوة أو بالوسائل الغير مشروعة والمساس بأحد الحقوق سالفه الذكر وتوافر القصد الجنائي .

١ - الاعتداء . أوضحت المادة ٣٧٥ عقوبات سالفه الذكر بأن يكون الاعتداء بالقوة أو العنف أو الارهاب أو بالتدابير الغير مشروعة . وأوضحت بعض حالات هذه التدابير وذلك على سبيل المثل لا الحصر .

وان يقع الاعتداء مباشرة على الشخص المقصود ( وهو صاحب أحد الحقوق الثلاثة سالفه الذكر أى العامل أو صاحب العمل ) أو يقع الاعتداء على زوج هذا الشخص أو أولاده .

ونصت المادة على الشروع واعتبرته كاعتداء .

والمفهوم هو عدم الالتفات الى نتيجة الاعتداء فسواء تآثر الشخص المقصود أو لا . كما لا يلتفت الى شخصية المعتدى فسواء كان عاملا أم من طائفة أخرى .

٢ - المساس بأحد الحقوق الثلاثة . يجب أن يكون الغرض من الاعتداء هو منع المعتدى عليه ( أو زوجة أو أبيه ) من التمتع بحريته بخصوص أحد الحقوق الثلاثة سالفه الذكر وهي حرية العمل وحرية التشغيل وحرية الانضمام للجمعيات .

٣ - القصد الجنائي . يجب أن يتوافر في المتهم حرية الارادة وعلمه بالغرض المقصود وهو المساس بأحد الحقوق الثلاثة سالفه الذكر .

ويجب التنبيه بأنه اذا كانت احدي وسائل الاكراه تعتبر جريمة أخرى فيكون المتهم مرتكبا لجريمتين وتطبق المحاكم عليه العقوبة الأشد عملا بالقواعد العامة .

**خامسا - الاضراب واحتلال المصانع والمقاطعة :**

كان الاضراب ممنوعا في فرنسا خلال نظام طوائف المهن واستمر المنع بعد زوال هذا النظام بسبب الحرية المطلقة للفرد التي أعلنتها الثورة الفرنسية الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر حيث كانت هذه الثورة تعتبر الاضراب وسيلة للاكراه والمساومة غير المشروعة .

ثم صدر في فرنسا قانون ٢٥ مايو ١٨٦٤ بإباحة الاضراب بدون قيد أو شرط . وكذلك فعل الدستور الجديد الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦ حيث كررت هذه الإباحة .

وكذلك يعتبر الاضراب مباحا في الاتحاد السوفييتي وباقي الدول الاشتراكية ولكنه نادر عملا بسبب ظروف هذه البلاد .

وأما في مصر الحديثة فقد كان الاضراب مباحا للجميع ثم تقرر منعه في بعض الحالات وهي موظفي الحكومة والمرافق العامة منذ سنة ١٩٢٣ ثم تكرر هذا المنع بقانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ ( م ١٢٤ ، ٣٧٤ ) .

كما اتجه الشارع نحو تشجيع التحكيم ومنع الاضراب بمجرد تقديم طلب التحكيم ( القانون الملغى ١٩٥٢/٣١٨ ) .

وكذلك فعل القانون الحالي للعمل ( م ٢٠٩ ) حيث منع الاضراب بمجرد تقديم طلب بالتوفيق والتحكيم .

وأما في غير هذه الحالات فيعتبر الاضراب مشروعاً . وقد نشرت جريدة الاهرام في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ بأن مشروع الدستور المصري ينص على أن ( الاضراب جائز في حدود القانون ) .

والخلاصة فالقاعدة هي مشروعية الاضراب . ولذلك يجوز لاحدى النقابات أن تقرر اضراب أعضائها تحقيقا لأغراضها كأن يكون المقصود المساومة واكراه اصحاب الأعمال على تحسين شروط العمل أو زيادة الاجور .

ويعتبر أعضاء النقابة ملزمين بتنفيذ قرار الاضراب والا يجوز للنقابة توقيع جزاءات التأديب ضد الأعضاء المخالفين ( نقض مدنى فرنسى ١٧ نوفمبر ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٧/٣٣ الحكم الثانى ) .

والواقع ان انضمام العامل للنقابة معناه الخضوع

لنظامها وتنفيذ قراراتها ومساعدتها في أداء رسالتها وتحقيق أغراضها .

ورب قائل بأن الاضراب يتمارض مع حرية العمل وهى متصلة بالنظام العام . ولكن يمكن الرد بأن المقصود بالاضراب هو المساومة الجماعية وتنظيم حرية الاستخدام وليس تعطيل هذه الحرية أو الحد من ارادة الفرد ( نقض مدنى فرنسى ١٧ نوفمبر ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٧/٣٣ - الحكم الأول ) .

ويضاف انه يمكن للعامل الغير موافق على الاضراب أن ينسحب من النقابة وبذلك يسترد كامل حريته .

ولكن اذا كان الاضراب غير مشروع لمخالفته للقانون أو بسبب تعسف النقابة واستعماله في غير أغراضها فيكون قرار النقابة باطلا .

مثال ذلك - نقض مدنى فرنسى ١٦ نوفمبر ١٩١٤ دالوز ١٩١٧/٦١ بشأن اضراب لأسباب سياسية حزبية . وكذلك نقض مدنى فرنسى ٢٢ يونيو ١٨٩٢ دالوز ١٨٩٢/٤٤٩/١ بشأن اضراب لأجل ارغام صاحب العمل على رقت عامل مستقيل من النقابة مما يتعارض مع حرية الانضمام للنقابات وفى هذه الحالات لا طاعة للنقابة على أعضائها فى تنفيذ هذا الاضراب الغير مشروع بل يلزمون بعدم تنفيذه والا كانوا مسئولين مدنيا وجنائيا .

كما أن الاضراب المشروع وغير المشروع قد تصاحبه بعض الجرائم خلال تنفيذه كاتلاف المصانع والاعتداء على العمال الراغبين فى العمل . وفى هذه الحالة تعتبر هذه الجرائم مستقلة عن الاضراب ويعاقب مرتكبوها طبقا للشريعة العاملة .

**احتلال المصانع :**

يحدث أحيانا أن يحتل العمال المضربون مكان العمل وبذلك يتعذر على صاحب العمل تشغيل المصنع عن طريق استخدام العمال الجدد أو بالتفريق بين العمال المضربين واقناع بعضهم باستئناف العمل مما يؤدي الى فشل الاضراب وضياع الغرض منه وهو تعطيل المحل لأجل اكراه صاحب العمل على التساهل والاتفاق .

وقد عرفت مصر هذه الحركات ومن أهمها ما حدث فى الاسكندرية سنة ١٩٢٤ فى عهد حكومة الزعيم سعد زغلول الذى أمر العمال بالجللاء عن المصانع مع تهديدهم بالاجراءات القانونية اذا استمر



بعض العمال المرفوتين .. الى آخره . وفي هذه الحالة تقرر النقابة منع أعضائها من العمل لدى هذا الشخص . ويسمى ذلك قرارا بمقاطعة أعضاء النقابة للمحل . ويلزم الأعضاء بتنفيذ هذا القرار كباقي قرارات النقابة والا يجازى المخالفون بالتأديب .

ورب قائل بمساس هذه المقاطعة بحرية العمل ولكن يمكن الرد بأن المقصود هو تنظيم هذه الحرية والمساومة الجماعية ( نقض عرائض فرنسي ٢٥ يناير ١٩٠٥ دالوز ١٥٣/١/١٩٠٥ ) .

وكل ما هناك فيشترط صدور القرار لخدمة الأغراض المشروعة للنقابة فلا يجوز استخدامه لأغراض أخرى كالسياسة أو الانتقام والأذى . ويعتبر التمييز متروكا للمحاكم .

ويلاحظ أنه يجوز لأصحاب الأعمال الاتفاق على مقاطعة تشغيل بعض العمال خصوصا الذين اشتبهوا بالمشاغبات وهو اتفاق مشروع ولا يتعارض مع حرية التشغيل ما دام المقصود به مصلحة معقولة وليس الانتقام والأذى ( نقض جنائي فرنسي ٢٥ نوفمبر ١٩٣٢ دالوز ١٩٣٣ ص ٢١ ) .

ويلاحظ أن القانون الفرنسي للعقوبات كان يعتبر المقاطعة جريمة في جميع الأحوال ( م ٤١٦ ) ولكن تقرر إلغاء ذلك بقانون ١٨٨٤ . ويمكن تفسير هذا التجريم بأنه من آثار الثورة الفرنسية التي كانت تقدر الحرية المطلقة للفرد . وذلك كرد فعل للقيود القديمة التي بالغت فيها طوائف المهن .

والخلاصة فقد أصبحت حرية العمل مقررة في العصر الحديث في العالم قاطبة . ولكنها قاعدة كباقي القواعد الأخرى تؤتى حكماتها بالاعتدال في تطبيقها .

هذا الاحتلال غير المشروع . وقد أذن العمال فورا لهذا الأمر بسبب النفوذ الشعبي للزعيم الكبير .

كما احتل عمال شركة السكر بالحوامدية المصنع سنة ١٩٣٦ وانتهى الاحتلال وديا بعد ارسال كتية من الجيش والتهديد باستعمال القوة .

كما احتل عمال شركة مصر للفلز الرفيع بكفر الدوار مصانع هذه الشركة في اضرابهم في أغسطس ١٩٥٢ في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو وانتهى الاضراب بعد تدخل الجيش .

ولا يوجد شك في أن بقضاء العمال داخل المحل مع امتناعهم عن العمل يعتبر اضرابا بمعنى الكلمة وتسرى عليه قواعد الاضراب ( نقض مدني فرنسي ٣ أغسطس ١٩٣٨ دالوز ١٩٣٨ ص ٥١٣ ) فلا يستحقون أجرا بل يعاقبون جنائيا في الحالات التي يعتبر الاضراب فيها جريمة ( م ١٢٤ و ٣٧٤ عقوبات ) .

كما أن هذا الاحتلال المقصود به تعطيل المحل ومنع صاحب العمل من تشغيل العمال الآخرين يعتبر جريمة اعتداء على حرية التشغيل ( م ٣٧٥ عقوبات ) كما يعتبر جريمة انتهاء حرمة ملك الغير .

ويضاف الى ذلك حق صاحب العمل في الرجوع الى العمال المحتلين لمحلهم خصوصا زعمائهم للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج من هذا الاحتلال .

والخلاصة فإن احتلال العمال للمصانع يعتبر غير مشروع ويجعلهم مسئولين مدنيا وجنائيا فضلا عن فقدانهم لعطف الرأي العام .

#### المقاطعة :

يحدث أحيانا أن تختلف النقابة مع صاحب عمل بسبب من الأسباب كرفضه زيادة الأجور أو عودة

# القانون والحرية

الدكتور نعيم عظيم  
المستشار الساعد بمجلس الدولة

والواقع اننا اذا اقتصرنا على النظر الى المظهر الخارجي للنظام القانوني الذي يحكم المجتمع فاننا لا نجد امامنا الا اوامر وخضوعا للأوامر الا ان هذا المظهر الخارجي ليس الا مظهرا سطحيًا خادما . اذ ان القانون في جوهره يبينه قبول الافراد الخاضعين له . وسنده هو رضا ذوى الشأن به . ولا مفر من ان يأتى اليوم الذى لا تقوى فيه سلطة الاجبار البحت على الاستمرار فى اجبار العقل على تقبل اساليب من التفكير لا يقبلها هذا الأخير . وكلما كبر استناد القانون الى الاقناع والاقناع به كلما عظمت فرصة اعماله .

ونخلص من ذلك الى ان المجتمع لا يمكن ان يعتد فيه بتجربة واحدة ، ولا ان توجد فيه طريقة واحدة للسلوك بل يوجد خليط من تجارب عدة وطرائق سلوك متنوعة . وقد تكون هذه التجارب وطرائق السلوك تلك متشابهة ولكنها ليست بأى حال واحدة ولا يمكن تفسيرها تفسيراً موحداً . وذلك لان كل فرد لا يمكن ان يعتد به الا بكونه قائمة بذاتها . على ان هناك من التشابه فى الآراء على أى حال ما يمكن بشئ من العزم والصبر ان يحقق النظام . وان كان يبقى مع ذلك الفرق قائما بين التشابه *similarité* والوحدة *identité*

ومن ثم ان القاعدة القانونية الحقة هي التى يقل فيها عنصر الارغام الى أقصى حد ممكن . وبالتالي يجدر ان يمكن الفرد من ان يدلى بحكمه الشخصى فى المسائل العامة . وحریتنا تتمثل فى أن يأتى نهجنا فى الحياة مبنيًا على حكمنا الشخصى على الأشياء بحيث لا يلقى ذلك النهج الشخصى منازعة من جانب النظام الاجتماعى الا فى الحدود التى يقتضيها الصالح المشترك مفهوماً على أحسن ما يمكن ان يكون عليه الفهم .

اذا كانت لا قائمة لمجتمع بلا نظام ، فلا يوجد نظام بلا خضوع على أن الخضوع لا يعنى التحكم  
*L'obéissance ne signifie pas t'arbitraire*

وما من شك فى أن التحكم ليس خطراً وهمياً ، على من المهم فى هذا الموضوع أن نبين أن التحكم وان كان محتملاً الا انه لا يمكن أن يكون عنصراً من عناصر النظام من الناحية المنطقية . فالذى يخلق اخطار التحكم ليس هو ان النظام اجبارى مفروض *imposé* وانما هو ما قد يعمد اليه البعض من افتراءات لا تتفق مع مقتضيات فكرة التنظيم .

ومن المؤكد أن كل سلطة ، مهما كان الشكل الذى تمارس عليه ، يجب أن تعترف بالشخصية القانونية لكل انسان باعتباره عاملاً من عوامل انتاج القانون . وهذا لا يعنى فحسب أن السلطة يجب أن تكفل له بعض الحريات الأولية اللصيقة بكل كائن انساني ، وان نحترم بالتالى مبدأ المساواة الاساسى بين كل المواطنين سواء فى المساهمة فى تكوين القواعد القانونية او فى الخضوع للالتزامات التى تفرضها ، بل يعنى أيضاً أن على الحاكمين أن يروا فى تعبير كل فرد عن ارادته تعبيراً عن سلطة خلاقة للقيم القانونية .

ونظراً لتعدد التصورات السياسية فمن الواضح ان انجع وسيلة لحماية المحكومين انما هو اعطاء الجميع مكنة المساهمة فى تكوين فكرة التنظيم التى يرتكن اليها الحاكمون (٢) .

(١) ضرب الدكتور عبد الرزاق السنهورى عدة أمثلة فى هذا المقام فى مقالته مخالفة التشريع للدستور والانحصراف فى استعمال السلطة التشريعية - مجلة مجلس الدولة - السنة الثالثة د ٥٩ وما بعدها .

(٢) بيردو - مطول علم السياسة ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦ وموجزة فى الحريات والحقوق ص ٥ .



السير وفقا لقاعدة عليا ، بل والاجبار على ابيعها هو جوهر الحرية ، بمقوله ان الحرية ليست مجرد حالة سلبية تقتصر على انتفاء الارغام بل هي اقرب الى ان تكون تقييدا ذاتيا للارادة التي تسعى عند كل منا الى الوفاء بغاية منطقية تعاو وترتب مختلف الأغراض المتضاربة المختلفة عند كل منا .

وقد تنوعت استعمالات هذه الفكرة الاصولية لدى اقطاب المثالية السياسية التقليديين ، روسو وكانت وهيغل . وسنرى فيما يلي استعمال كل منهم لهذه الفكرة .

#### (١) موقف روسو :

للفصل الثامن من الكتاب الأول من « العقد

الاجتماعي » لجان چاك روسو

Jean Jaques Rousseau

أهمية بالغة في الفكر السياسي ، لأنه يتحدث فيه عن الحرية التي يمارسها الفرد في الجماعة . وهذه الحرية ليست كحرية الطبيعة الأولى مجرد اندفاع وراء الشهوات ، بل هي نزول على حكم العقل وسير على سياسة عامة مفهومة المرامي محددة الأغراض رسمتها الارادة المدركة لما يجب أن يكون عليه سلوك الانسان في محيط الجماعة . وهي تقبل القيود على سلطانها عن طيب خاطر لأنها تصطنع هذه القيود بنفسها لنفسها . ولذلك تبقى الارادة حرة رغم ما يرد عليها من قيود ، ورغم مدى ما تبلغه هذه القيود طالما أنها مفروضة على الفرد من الارادة العامة la volonté générale التي لا تخرج عن أن تكون ارادته الصائبة المنزهة عن الشوائب .

والذي يجعل مبدأ الحرية الفردية مصونا في الوجود الجماعي هو الارادة العامة التي يفترض فيها الصواب والعدالة والنزاهة والتحرر من الأهواء والشهوات والنزوات . فإذا قامت لتلك الارادة العامة قائمة - ويكون ذلك على أساس امكان تحويل الانسان لارادته من ارادة خائرة طائشة قاصرة الى ارادة قوية منزهة متطلعة الى العلاء - قام المجتمع السياسي وفيه لا يكون خضوع الفرد لارادة فرد آخر « للانا الاجتماعية » « le moi- commun » ومهما أوغلت في الخضوع للانا الاجتماعية « بقيت حريتي مصونة من حيث الجوهر لان الارادة العامة هي ارادتي ، ارادتي الصائبة العادلة المنزهة التي مفروض

على أنه ما من شك أيضا انه من الواجب أن نسعى سعيا دائما مخلصا الى أن يكون حكمنا في مسائل الحياة الاجتماعية حكما صائبا مستنيرا . كما يجب أن نضع نصب أعيننا أن المدنية شيء رقيق حساس معرض للانهييار متى تحدى الفرد النظام وأصر على أن يسلك كيفما حلا له وأغفل المهمة الضخمة الملقاة على عاتق الدولة في سبيل الحضارة .

وبعبارة أخرى ان الكفاح من اجل كفالة اداء الفرد لواجبه ازاء الصالح المشترك على النحو الذي يمليه عليه ضميره ليس كفاحا من اجل الحرية فحسب بل من اجل جميع الاهداف التي يسعى تحرير الانسان الى تحقيقها (١) .

ونخلص مما تقدم الى أن الرضائية هي جوهر القانون والحقيقة التي يجدر أن ينفذ اليها نظر الباحث المدقق متغفلا بذلك وراء المظهر الخارجي المتمثل في الامتثال للأوامر والنواهي التي تنطوي عليها القواعد القانونية .

وتستأهل مدرسة روسو وكانت وهيغل في تفسير الخضوع للقانون على أساس من الرضائية ، تلك المدرسة التي يطلق عليها اسم المدرسة المثالية ، تستأهل الوقوف عندها مليا فقد كانت ذات تأثير بالغ في تشييد مدلول الالتزام السياسي في العصر الحديث بتمسكها بأن حرية الفرد تعنى خضوعه للقانون أو بعبارة أخرى لارادة المجتمع السياسي الذي ينتمى اليه .

على أن هذه النظرة المثالية ما لبثت أن تراجعت أمام النظرة الواقعية الحديثة التي كشفت عما في تلك النظرة المثالية التقليدية على إطلاقها من تناقض منجوج وخطر لا يستهان به .

ومن ثم نعرض فيما يلي :

أولا - لآراء المدرسة المثالية من خلال موقف كل من أقطابها الثلاثة : روسو وكانت وهيجيل .

ثانيا - وننقل بعد ذلك الى مواجهة النظرة الواقعية في الالتزام السياسي .

#### أولا - المدرسة المثالية

لم تر المدرسة المثالية ان حرية الفرد من تقييد الحاكمين قبله ، بل رأت أن

(١) لاسكي - الحرية في الدولة الحديثة - ص ٩٠ وما بعدها .

فمولد المجتمع السياسى يفسره ان الافراد الذين يتصفون بحسب الطبيعة بالانانية يبدأ بهم الامر الى العيش في حالة مستمرة من الحرب والتطاحن . على انهم في وقت من الاوقات يخلصون الى ان هذا النمط من الحياة لا يحتمل ولا يمكن المضي فيه . ومن ثم يستقر عزمهم على التخلي عن حريتهم غير المحدودة التى كانت لهم بغية ارساء دعائم سلطة لها اجبار كل من يخالف القانون منهم . ويحصلون مقابل تخليهم عن الحرية غير المحدودة على حرية محدودة ولكن مضمونة بالقانون . ومن ثم تضحي الحرية ، باعتبارها استقلال الارادة قبل كل ارادة اخرى بالقدر الذى يمكنها ان تبقى مع بقاء حرية كل من الآخرين تبعاً لقانون شامل ، هي الحرية الوحيدة التى تخص كلا بصفته كإنسان .

ومحور الحرية في نظر كانت كانت أصلاً هو أنه ليس لأحد أن يجبر غيره حتى على اسعاده بالكيفية التى يراها . بل لكل أن يسعى الى تحقيق سعادته بالكيفية التى يقدرها هو . وترتبط بفكرة الحرية هذه فكرة المساواة التى تعنى انه ليس لأحد أن يجبر آخر على شيء لا يرضى هو أن يجبره غيره عليه . وبفضل هذه المساواة يتأني لكل عضو في الجماعة سلطة اجبار متساوية وتبادلية *réci-proque* على الآخرين . وبالتالي ففي المجتمع يخضع الجميع للقانون على قدم المساواة فلا يكون هناك سادة وعبيد . ويفضل الحرية مع المساواة يكون كل فرد غاية في ذاته . ولا يعتبر مطية لغيره .

ولما كان القانون هو الذى يعين للناس ما هو مسموح به وما ليس مسموحاً به ، فلا بد أن يكون صادراً عن ارادة عامة . وهذه لا يمكن الا أن تكون ارادة الشعب بأسره ، وذلك حتى يكون الخاضع للقانون هو واضعه ، وهو ما يقتضى قيام عقد اجتماعى *contrat social* ان لم يكن باعتباره واقعة محققة فباعتباره فكرة منطقية تلزم المشرع بالا يضع من القوانين الا ما يمكن أن ترضيه ارادة بأسره وباعتبار أن كل مواطن قد ساهم في وضع تلك القوانين (١) .

ويمضى كانت فيقول ان الدستور الوحيد الجدير بالاعتبار هو الدستور الذى تستمد فيه السلطة التشريعية وجودها من الشعب المخاطب

(١) فيكتور باسنش - المرجع السابق - ص ٦٤ و ٦٥ .

أن اقبل مختاراً أن تحل محل ارادتي الخائرة الطائشة المفرضة « (١) » .

ومن ثم لا يصح وضع اية عراقيل امام ارادتي الصائبة العادلة المنزهة ، والا علت ارادتي الطائشة المفرضة الخائرة على ارادتي العادلة المنزهة الخيرة الصائبة وبعبارة اخرى علا الشر والطيش والظلم والنزق والفساد على الخير والعدل والصواب وهو مالا تريده الارادة الانسانية في أعماقها قط .

وعلى ذلك كلما زادت تلك الارادة الصائبة قوة وتدخلت في مختلف الشؤون الاجتماعية - وان كانت بحسب طبيعتها تحجم عن الانشغال بغير ما هو عام من الامور وبغير ما هو متفق مع طبيعتها العامة من المسائل - كلما زدت حرية . وليس ثمة ما يمنع من حيث المبدأ أن تجبر ارادتي الخيرة ارادتي الشريرة على السير الى الخير والصواب والعلا لأن ذلك لا يعنى سوى اجباري على أن اكون حراً (٢) .

#### (ب) موقف كانت :

كانت المشكلة عند الفيلسوف الالماني ايمانويل كانت Immanuel Kant كيف يمكن التوفيق بين التضارب الحتمى بين النزعة غير الاجتماعية والنزعة الاجتماعية في الإنسان . وهاتان النزعتان لازمتان ، فبغير الرغبة في السيطرة والتسلط لبقى الناس في حالة من الخمول والركود . وبغير الرغبة في التآلف مع الغير لقضى الناس بعضهم على بعض . والذى يوفق عند كانت بين النزعتين غير الاجتماعية والاجتماعية هو خلق المجتمع السياسى . ففيه تضحي الحرية غير المحدودة حرية محدودة بالقوانين ولكن من ناحية اخرى فان الصراع للاستحواذ على الاموال ولقرص السيطرة على الغير لا ينتهى . فالمطلوب على الدوام اذن هو اخضاع هذا الصراع للقوانين (٣) .

(١) انظر ديراى - جان جاك روسو وعلم السياسة في زمنه

- ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر مقالة دوجى عن روسو وكانت وهيجل - بمجلة

القانون العام الفرنسية سنة ١٩١٨ - ص ١٨٥ وما بعدها .

(٣) راجع مقالة دوجى سالفة الذكر ص ١٩٢ وما بعدها

وتاريخ الفلسفة الغربية لبرتراند راسل ص ٧٠١ وما بعدها

وقضية الفردية القانونية لآنن كايريت ص ٦٢ وما بعدها

وكذلك ص ٦٠ وما بعدها من مؤلف فيكتور باسنش بعنوان

« النظريات السياسية عند الفلاسفة الالمان » ومؤلف بول

جانين بعنوان « تاريخ علم السياسة في ارتباطاته بالاخلاق » .



لأحد أن يجبرني على ما ليس لي أن أجبره عليه .  
والقانون بذلك عبارة عن « مجموع الأوضاع التي تتوافق بواسطتها مشيئة الفرد مع مشيئة أخرى تبعا لقانون الحرية العام . ويعتبر مطابقا للقانون وعادلا كل تصرف يسمح أو يمكن أن يسمح لحرية اختيار كل من أن تتوافق طبقا لقاعدة عامة مع حرية الجميع (١) . ويتضمن القانون بذلك مكنة اجبار *faculté de contraindre* ، اذ متى كانت ممارسة الحرية تتفق مع القاعدة العامة في الحرية التي توجب الا تجور حرية فرد على حريات الآخرين كانت تلك الممارسة عادلة وجائزة . وبالعكس فان كل ممارسة للحرية تخرجها عن ذلك الحد ، وبالتالي تخالف تلك القاعدة العامة ، هي ممارسة غير عادلة وغير جائزة . ويكون الوقوف في وجهها عادلا وجائزا ايضا لتمشييه مع القاعدة العامة في الحرية . ومن ثم استوجب القانون بحسب تلك القاعدة سلطة اجبار من يخالفها . فانالى سلطة اجبار من يمتدى على حريتي لرده الى حده ، وغيرى له سلطة اجبارى اذا ما اعتديت على حريته ، وذلك وفقا لقانون الحرية العام .

وأول واجب أصيل على الفرد عند كنت هو تشييد المجتمع السياسى بالاتحاد مع الآخرين والخضوع المشترك لاجبار عام مشروع لأنه لن تكون ثمة قائمة قبل ذلك ل ضمانات ضد العدوان . وهكذا يدخل الافراد الى الحالة المدنية بوازع من شعورهم بالواجب الاصيل الملقى على عاتقهم في ترك حالة الطبيعة الى حالة المجتمع المنظم . وهذا الدخول الرضائى الى الحالة المدنية يتم بموجب عقد هو العقد الاجتماعى او العقد الاصيل (٢)

*le contrat originare*

وبلاحظ ان لحالة الطبيعة عند كانت معنى يفاير معناها عند معظم الفلاسفة التقليديين وعند روسيو . على الأخص . فهى عند كانت ليست مجرد حالة الفرد الذى عاش منعزلا لا روابط له مع اقارانه ، وهذه حالة تصورية محضة قد لا تمت الى الواقع بصلة ، وانما هى الحالة السابقة على قيام المجتمع

بالقوانين ، وذلك حتى يضمن الشعب انه يساس بما فيه تحقيق صالحه واحترام ارادته ويسمى كانت المجتمع الخاضع لمثل هذا الدستور بالجمهورية . ويفرق بينه وبين ذلك المجتمع الذى يقوم فيه الحاكم بممارسة سلطاته العامة على انها سلطته الذاتية غير المستمدة من الشعب الذى يملى عليه أوامره .

وقد اراد كانت أن يضع نظرية عامة للواجبات . فرأى أن من الواجبات ما تحمل على ادائها قواعد تشريعية وهى الواجبات القانونية *devoirs de droit* وسجل ان الذى يقرر الواجبات عموما هو معايير مستقرة في الازهان ابتداء *principes à priori* فهناك اذن مبادئ وراء مختلف الواجبات سماها ميتافيسكية الواجبات *métaphysiques des devoirs* وهذه المبادئ تعلو على مختلف التشريعات الوضعية ولا تستمد قيمتها من تلك التشريعات بل على العكس توجد المعايير التى تكسب تلك التشريعات معنى يجعلها مفهومة ومستسافة . وهذه المبادئ التى يميز بها العدل لا تستقى من مجرد الاعتداد بما هو متكرر ومضطرد اتباعه بل تنحدر عن العقل الخالص والمنطق المجرد *la raison pure* ويعين على ذلك أن طبيعة الضمير الانسانى في جوهرها واحدة لا تختلف باختلاف الأزمنة أو الامكنة واذا وجد ثمة تباين ظاهرى أو عرضى راجع فحسب الى شوائب تشوب الضمائر الفردية لا الضمير الانسانى ذاته . وعلى ضوء ما تقدم اذا حللنا فكرة القانون وفكرة الواجب المقترنة بها خلصنا الى ما يأتى (١) :

١ - لا يطبق القانون الا على الروابط الخارجية بين الافراد *les relations extérieures*

٢ - وكل من هذه الروابط تقوم بين حرية الفرد وحرية الآخرين جميعا .

٣ - ولا يجدر أن يقام وزن في هذه الرابطة للغاية التى يجوز أن يستهدفها من يمارس حريته ، وانما المسألة مسألة معرفة ما اذا كان ثمة تعارض بين تلك الممارسة وبين الحرية في حد ذاتها التى تحكمها قاعدة عامة مؤداها التوافق بين حرية كل فرد وحرية الجميع .

٤ - وهذه القاعدة العامة في الحرية هى انه ليس

(١) شارل بودان - الحق الفردى والدولة - ص ٤٢ .

(٢) أنظر مقالة دوجى سالف الاشارة اليها ص ١٩٧

وما بعدها .

(١) أنظر مقالة دوجى سالف الاشارة اليها ص ١٩٥

وما بعدها .

المشتركة رائده وهدنه النهائي في تصرفاته ،  
وارادتك المصلحة العامة على انها جوهر وجوده .

وهكذا يتلاقى مفكرو المدرسة المثالية التقليدية:  
روسو وهيجيل وكانت في ان خضوع للقانون لا بد  
ان يكون رضائيا باعتبار ان خضوع الارادة للصالح  
والحكمة انما هو خضوع للجانب الخير من الارادة  
ذاتها .

اذن فشخصيتي ليست في نظر المدرسة المثالية  
الا التعبير عن الكل المنظم الذي انا جزء منه . وعندما  
اقول اننى اسعى الى التعبير عن شخصيتي فذلك  
يجب ان يعنى اننى اسعى الى ان انسجم مع المجموع  
الذي انا جزء منه ، فانا لست مستقلا من ذلك  
المجموع ولا منعزلا عنه . بل هو انا شيء واحد  
وانا جزء منه . وكلما قوى المجموع واشتد ساعده  
كلما قويت انا ايضا واشتد ساعدى بالتالى . ولذلك  
كلما زدت فناء في المجموع كلما زادت حريتى .  
ومن ثم لم تكن الحرية الحقبة انتفاء الارغام بقدر  
ما كان خضوعا لنظام من الغايات المنطقية تلقى  
تعبيرها في نشاط المجموع . وخضوع الفرد لهذا  
النشاط ومسايرته له يجب ان يعتبر اعلى قدر  
من الحرية يمكن له ان يعرفه .

### ثانيا - النظرية الواقعية في الالتزام السياسي :

وقد رأى هارولد لا سكى انه وان كان الحل  
الذي خلصت اليه المدرسة المثالية يمتاز بالبساطة  
في رفع التضارب بين الحرية والسلطة الا انه  
يتناقض مع ما تخلص له التجربة . وهذا الحل  
لا يشمل الارادة الفردية فحسب بل ويلغى ذاتية  
كل منا اذ كيف اكون اكثر حرية - على حد قول  
روسو وهيجيل ومن نحا نحوهما - متى طلب منى  
ان استبدل تقديرى للصواب بتقدير آخر قد يقلب  
تقديرى رأسا على عقب . فالذات الحقيقية للفرد  
هى الذات المفرزة عن اترايبها التى تضيف بصفقتها  
هذه الى الصالح المشترك ما تثرمه من ثمار . .  
وذاتى الحقيقية ليست هى فحسب المجموعة  
المنتقاة من الغايات المنطقية التى يتحد فيها افراد  
المجتمع كافة اذ لا يجوز ان نشطر شخصية الفرد  
على هذا النحو الذى اتته المدرسة المثالية . وأن  
انتزاع جزء من ذاتى واعتباره وحده هو ذاتى الحقبة

السياسى بقوانينه الوضعية وسلطته العامة . فهى  
اذن لا تنفى وجود الجماعة .

والقانون ناحية من نواحي الوجود فلا يمكن  
ان يكون جوهره اذن الا ارادة . واذا طبقنا منطق  
هيجيل على هذه الارادة وجدنا العامة او المجردة ،  
وهى الفرض ، من ناحية ، ووجدنا الارادة الخاصة ،  
وهى الفرض العكسى ، من ناحية اخرى . وأما  
التوفيق بين الفرض وعكسه فيتمثل في الشخصية  
التي تقوم على الأهلية القانونية . فخصيصة القانون  
عند هيجيل لبست كما هى عند كانت ، في تقييده  
لحرية الفرد قبل حريات الآخرين نقييدا يمكن من  
توافقها مع حرية الجميع وفقا لقاعدة عامة ، لأننا  
نكون هنا ازاء مرحلة تضارب الأضداد مما يوجب  
الانتقال الى مرحلة التوفيق لتصل الى الارادة  
الحرة ، أى الى الحرية الحقبة .

ولكى تستقيم الشخصية نظرا لاحتمال التنازع  
بين الارادة العامة والارادة الخاصة فيها ، يجب  
ان ينتهى هذا التنازع بتفليب الارادة العامة .  
فيبدل الفرد جهده حتى تتألف ارادته الخاصة  
مع الارادة العامة . لأن هذا التآلف لا يتحقق تلقائيا  
بسبب النزوات والأهواء المعتملة في النفس البشرية  
لذلك كان تحقيق هذا التآلف واجبا *devoir*  
طالما ان الخير كل الخير فى العمل على انسجام  
الارادة الخاصة مع الارادة العامة (١) .

وطالما ان القانون هو الارادة العليا متجسمة  
فيه لأنه حقيقة الارادة الجوهرية الكائنة فى الضمائر  
الفردية مرفوعة الى مصاف العمومية باعتبار انه  
التوافق الأعلى بين الخاص والعام فان الحرية  
الحقة من الفرد ان يوحذ بين ارادته الخاصة او  
الذاتية وبين الارادة المطلقة او الموضوعية التى  
تتجسد فى القانون . وهذه الارادة الأخيرة هى  
ما يجب ان يريده لو كان على بينة تامة من أمره .  
ومن ثم هو اذ يخضع لها انما يخضع لارادته الحقبة .  
ويكون عندئذ حرا بحق .

وعلى ذلك فاذا كان ادراك الجماعة  
متوقفا على الافراد فان حريات الافراد لا تصبح  
شيئا ملموسا الا اذا جعل الفرد من المصلحة

(١) انظر مقالة دوجر سالفة الذكر ص ٣٣٢ ، وما بعدها .

دوبير - المرجع السابق ص ١٦٤ .

(١) الحرية فى الدولة الحديثة - ص ٥٧ وما بعدها .



ومن ثم لا اعتداد بنظرية مؤداها ان السياسة التي ينتهجها الحاكمون لا بد أن تكون صائبة ايا كانت هذه السياسة لأن الفرد لا يمكن أن يتخلى عن النتائج المترتبة على تميزه عن الآخرين وعلى أن تجربته خاصة به وأن ارادته التي خاضت تلك التجربة هي ارادته هو الذاتية فاذا ما تخلى عنها للآخرين فانما يتخلى عن شخصيته . ويكف عن أن يكون سيد نفسه . ولا يمكن اعتبار من ليس سيد نفسه متمتعاً بحريته (٢) .

### نظرية في طبيعة القانون :

وتطل علينا من ثنايا السطور المتقدمة نظرية خاصة في طبيعة القانون يجدر أن نقف عندها ملياً . ومؤدى هذه النظرية أن القانون ليس مجرد مجموعة من الأوامر تستمد مشروعيتها من ارادة من اصدرها ، لأن القوانين قواعد تسعى الى اشباع الرغبات الانسانية وكلما كانت تلك القواعد أكثر سعياً الى ايفاء الحاجات البشرية الحيوية كلما كان نصيبها من الاحترام . ذلك لأن الناس في الواقع لن يطيعوا القانون الذي سيتعارض مع مسلماتهم الأساسية وقد تكون مسلماتهم تلك

(٢) ويعد ثناي مارك رجلاذ في كتابه القيم الاجتماعية والصين القانونية ص ٦١ عن التجربة القانونية مبينا انه توجد في كل تجربة فردية أساس مشترك Fond Commun يسمح بتقرير قواعد عامة . كما يوجد تأثير متبادل بين التجارب الفردية وهو ما يوصل عملاً الى وجود تجارب مشتركة او جماعية ، وبالتالي الى قيام نظام اجتماعي خاص بمجتمع بعينه . وتوصلنا التجربة القانونية الى ادراك مثل أعلى للتقدم الانساني مدرج في نظام اجتماعي وانعصر un idéal de progrès humain enclous don l'ordre social de fait

اذ أن هذا النظام مفعم بالمثل الاخلاقي المتوسط لجميع الافراد المكونين للجماعة في وقت من الاوقات والاجيال السابقة عليهم l'idéal moral moyen de tous les hommes qui vivent dans une communauté a un moment donné et de celui de generations antérieures

واذا قيل بأن التجربة القانونية ليست تجربة فردية بل تجربة جماعية un experience collective فلا يعني ذلك أن التجربة القانونية تجربة يمر بها كائن جماعي un être collectif Durkheim

كما ذهب الى ذلك سافيني ومدرسته التاريخية école historique

ردود كايم ومدرسته الاجتماعية école sociologique بل على أن ذات القيمة الاجتماعية هي محل ادراك كافة اعضاء الجماعة أو غالبيتهم .

يجعل منى وسيلة في يد الغير يستخدمونى في تحقيق اهدافهم ومآربهم مهما كانت اهدافهم ومآربهم تلك سامية ورفيعة ، فلا يمكن أن تعتبر هذه الحالة هي الحرية (٢) .

بل انه ليس ثمة ما يبرر أن نفترض أن تلك الارادة الحققة هي واحدة عند كل عضو في المجتمع . فمن الحقائق الاصولية اختلاف الارادات الانسانية . وان كانت التجربة تظهر للعيان اهدافاً تشترك عدة ارادات انسانية في التطلع اليها فانه يجب أن نقدر أن كلا منا يحدد ما هو الخير تبعاً لتجربته الخاصة . ولا ينفي اشتراكنا في التجارب اشتراكاً موصلاً الى جعل الغاية واحدة في موضوع ما - لا ينفي اشتراكنا هذا أننى أبقي متميزاً عن غيرى حتى لو اشتركت معه في ارادة هدف موحد وفي تحقيقه ، وتبقى ارادتى شيئاً وارادته شيئاً آخر ويعتبر تميز كل شخصية انسانية الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقوم عليه نظرية سليمة في السياسة الدستورية .

ولذلك فإن النظرية الواقعية في الالتزام السياسي ترفض الاعتراض بقيام الارادة الحققة أو الارادة العامة الصائبة . وذلك لأنه ليس ثمة ما يسند الافتراض بأن الحياة الاجتماعية كافة هي وليدة ارادة واحدة تحكم أوجه نشاطها . وليس الحديث عن ارادة اجتماعية أو عن عقل جماعي conscience collective الا وسيلة تخيلية لوصف نشاط الافراد في المجتمع والفهم أساس القواعد التي تحكم المجتمع . والواقع أن ، وحدة المجتمع السياسي لا تنحصر في أن ما يراه الحاكمون هو الخير الأعلى للمجموع بل تنصرف تلك الوحدة الى القبول الاختياري لما يقترحه الحاكمون . مع ملاحظة أن القوة الملزمة للقاعدة الاجتماعية لا ترجع الى ارادة مصدرها بل الى موضوعها ومادتها (١) .

(٢) أنظر أيضاً دوجي - مقالته من روسو وكات وهيجيل ص ١٧٨ وما بعدها .

(١) أنظر هنا مارسيل فالين - الفردية والقانون - ص ١١٤ وما بعدها .

وبعبارة أخرى فان القانون ليس مجرد أمر بل هو رضاء وتحقيق لمطلب وسعى الى أن تأخذ القاعدة التي يفرضها القانون بتجربتي من ناحية معينة من نواحي الحياة . . وأفضل طريقة لذلك أن استشارنا صاحب تلك التجربة في ما هيته . وبغير ذلك لا يمكن أن تقوم ضمانة مجدية للخضوع الكامل للقانون ، أي الخضوع الرضائي . اذ عندما يعجز الفرد عن أن يقتنع بعلة القانون من خلال عدم اقتراب حكمه من تجاربه الخاصة فان نفوذ القانون يضحى محل شك ، وذلك لأنه ينعدم انسجامه مع تجارب الخاضعين له ويولد الشعور بأنه اهدار لشخصياتهم وان الخضوع له انما يعنى فقدانهم لحرياتهم .

خاطئة او حكيمة او قاصرة او معيبة بأي عيب آخر الا انها على أي حال هي مسلماتهم ولا يمكن أن يشعروا بحياتهم الا اذا تسنى لهم ان يتصرفوا بموجب مسلماتهم . ومن غير المجدي أن يقال لهم ان اصرارهم على تلك المسلمات الخاطئة قد يؤدي الى تقويض المجتمع فقد طالعنا التاريخ في كل عصر بأمثلة عن افراد فضلوا أن يقرض المجتمع القائم على أن يتخلوا عن مبادئهم من أجل الإبقاء على مثل ذلك المجتمع المنكر لعقائدهم . فهؤلاء يثبتون الحقيقة التي لا مفر منها من أن القانون يجب أن يشق طريقه الى القيام خلال اقتناع العقول بقيمته وارتضاها .



## للأستاذ عبد الله علي حسن الحمامي بالاستئناف العالي بمجلس الدولة

### مقدمة :

في هذه الأيام العصيبة التي يمر بها الوطن العربي بعد شهور مضت على هزيمة يونيو وبقاء أجزاء كبيرة من الوطن العربي محتلة بقوى الغدر والخيانة وبعد احتلال المدينة المقدسة والضفة الغربية لنهر الأردن واحتلال القنيطرة وتلال بانياس واحتلال سيناء وتمركز القوات الصهيونية في الضفة الشرقية من قناة السويس وما استتبع ذلك من عمليات القهر والسلب لابناء فلسطين وطردهم من ديارهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وتشريدتهم من ديارهم ومحاولات الاستعمار البغيضة بتصفية قضية فلسطين وضرب القوى الثورية العربية وارهاب القوى الثورية في افريقيا وفي آسيا بقوى الاستعمار والقوى المتحالفة ضد الشعوب - وبعد المؤامرة القلدة التي دبرتها الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في مجلس الأمن القومي الأمريكي منفذة بوكالة المخابرات الأمريكية المركزية بأن خطط لعدوان الخامس من يونيو وأقيمت إسرائيل قاعدة عدوانية من قواعد الاستعمار العالمي وتحولت الى ترسانة من الأسلحة ووفد اليها آلاف المتطوعين من الطيارين والفنيين العسكريين وأسهمت القوى الاستعمارية في ألمانيا الغربية وفي إنجلترا في تدعيم العدوان وتضليل الرأي العالمي حول حقيقة العدوان وأهدافه ودور المخططين والمنفذين له - بعد ذلك كله عاش الشعب العربي في ضباب النكسة وحجبت الهزيمة العسكرية الرؤيا عن الكثير من أبعاد العدوان الاستعماري الفاشم وكان من المحتم والحال كذلك أن يطفو على سطح الأحداث الكثير والكثير من الأسباب التي أدت الى هزيمة الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ وكان السبب المباشر والجوهري هو تأمر الاستعمار

العالمي مسبقا لاحداث الهزيمة فهو بما يملك من طاقات علمية وخبرات عسكرية حديثة قد جند كل القوى التي يملكها والقوى التي يسيطر عليها افرض هذه الهزيمة وليس مفاد ذلك أن أخطأنا لم يكن لها دور في ذلك وإنما الحق الذي يجب أن يقال أن هذه الأخطاء كانت عاملا مساعدا لتحقيق مآربه الاستعماري .

والقول بغير ذلك يضع الاحداث في غير موضعها الصحيح ويتسم بالقصور الضار بنضال الشعب العربي ومن المحتم أن نعالج هذه الأخطاء ولكن العلاج الطبيعي أن يتم في اطار المعركة ضد الاستعمار - لأن النضال الذي سبق العدوان ضد الاستعمار وأذنا به في المنطقة العربية وفي المقدمة إسرائيل كدولة عنصرية توسعية أقامها الاستعمار قاعدة له في قلب الأمة العربية لحماية مصالحه الاحتكارية ولاستنزاف ثروات الأمة العربية وعلى وجه خاص الثروة البترولية كان من الأسباب المباشرة والجوهرية لتدبير العدوان .

ان من أهم أهداف الاستعمار في تدبير عدوان الخامس من يونيو تشكيل الجماهير العربية في نضالها ضد قوى الاستعمار وأن تجعل الجماهير العربية فريسة للقلق والشك في قضاياها الرئيسية وعلى الأخص قضية الاشتراكية التي ارتضتها جماهير الشعب العربي عقيدة وسلوكا لمحو الاستغلال وتصفية حيوية في المنطقة العربية ومن ثم كان من المحتم على جماهير الشعب العربي والطلائع الثورية فيه بوجه خاص أن يكون النضال ضد الاستعمار والامبريالية هو الغاية والهدف وأن تكون وسائل تحقيق هذا الهدف لا تخدم الا قضية النضال ضد الاستعمار فاذا انخرفت وسائل النضال عن هدفها الهدف أو كانت معوقة له كان هذا الانحراف وهذا

لا بد منه حول مفهوم الحرية والغاية منها والوسيلة الى تحقيقها والمناخ المناسب لتطبيقها زمانا ومكانا . فمن حيث المفهوم يرى البعض أن حرية العقيدة امر مطلوب بصفة مطلقة وهو امر مقبول ولا اعتراض عليه وان كان محل خلاف بالقدر الذي تكون عليه هذه العقيدة .

وحرية الرأي وحق الجماهير في المشاركة في كافة القضايا المصرية هو حق للجماهير لا يمنح لهم ولا يورث وحق الجماهير في كشف الانحرافات وادانة مرتكبيها لا يمكن الطعن عليه بأي مطعن ولا يجب أن تعوقه أي سلطة أو أية قوة لأن الجماهير وحدها هي صاحبة المصلحة الحقيقية في كل القضايا التي تمس حياتها وأمنها ورخائها وسعادتها .

هذه الحقوق وغيرها لا خلاف عليها ولا يمكن أن تكون مثارا للجدل الا من الذين لا يؤمنون بالجماهير ولا يعيشون قضايا الناس وانما يعيشون قضاياهم الخاصة على حساب الجماهير وعلى حساب كل القضايا الشريفة وأخصها قضية الديمقراطية والتصدي الى هؤلاء الناس وكشفهم وإزاحة الستار عن فكرهم المشبوه امر لازم وجوهري ذلك أن الاستعمار قصد فيما قصد من العدوان مزيدا من الفرص لقوى الثورة المضادة لتجمع شملها وتنظم صفوفها حتى يمكنها أن تحقق للاستعمار من الداخل ما عجزت قوى العدوان العسكرية عن تحقيقه فتشغل الجماهير ابتداء في متاهات كثرة الجدل والنقاش فيها وتنحرف بمسيرة نضاله الى دروب فرعية تبتعد به عن جوهر المعركة وهو النضال ضد الاستعمار وتجنيد كل قوى الشعب لارالة آثار العدوان .

ورغم وضوح الهدف من المناقشات التي اتسمت بطابع الديمقراطية الليبرالية فمن الواجب التصدي لهذه المناقشة في وضوح وبحسم وبعيندأ عن الاجراءات الادارية بكشفها وشرح وجه الخطأ فيها وايضاح خطة عمل التعاون بين القيادة السياسية وجماهير الشعب في هذه المرحلة حتى تكون الجماهير واعية ومدركة ومبصرة بحقيقة ما يدبر لها من الخارج ومدى الارتباط بينه وبين ما يقال من الداخل متعارضا مع آماله وأمانيه في النضال ضد الاستعمار وتأكيد مسيرة الثورة العربية .

ولا يمكن قبل ذلك التغافل عن النقاش المطروح حول قضية الديمقراطية وليس من الصالح اجهاله

التصويق مكنم الخطر والخروج من الازمة التي فرضتها قوى العدوان الاستعماري والسؤال الذي لا بديل له والذي يشغل بال جماهير امتنا العربية ويفرض نفسه على مسرح الأحداث كيف السبيل الى الخروج من هذه الازمة ؟

اختلف الراى حول كيف والكم في هذا الصدد وكان الخلاف امرا حتميا وليس الخلاف في الراى ذاته امرا ضارا بقضية النضال فهو في كثير من الأحيان ظاهرة صحيحة شريطة أن يكون مساره على صعيد النضال ضد الاستعمار وعدم الانتكاس بقضية الاشتراكية .

وقد اثرت قضايا كثيرة حول تحقيق هذا الهدف وان كانت قضية الديمقراطية هي التي خطت بالقدر الاكبر من الاهتمام والبحث ومرد ذلك ما ثبت من انحراف خطير من بعض العاملين في مراكز السلطة وانشاء مراكز قوى تركزت فيها عناصر سيئة أو عناصر كانت طيبة ثم انحرفت بفعل هذا التركز وامتيازاته وعدم الرقابة عليه ووصل الحال بها الى ما هو معلوم حتى أنها في النهاية تأمرت على الوطن في أخرج فترة من تاريخه بقصد العودة الى السلطة ومراكز النفوذ والعدو جائم على أرض الوطن وقد تم هذا الانحراف وتركزت هذه العصابة في مواقعها لأسباب تاريخية يطول سردها وليس بغافل عن الناس أن هذه العصابة قد ارتكبت في حق الكثير من أبناء الوطن آثاما خطيرة يندى لها الجبين خجلا وليس من شك في أن هذه العصابة قد سقطت وأن جيوبها تنهار تباعا ولكن الذي لا خلاف عليه اجماع حول عدم العودة الى مثل هذا الانحراف وعدم السماح بتواجد مراكز للقوى تكون حربا على الجماهير لصالحها في الرغبة في التسلط وفي فرض النفوذ ضد مصالح الجماهير . . فتتحقيقا لهذا الهدف الجماهير كانت الديمقراطية وسيلة لتحقيق الهدف وكانت لدى البعض وسيلة وغاية وظن البعض أن غاية النضال الشعبى هو تحقيق الديمقراطية وما يردده أصحاب هذا الراى من كفالة الحريات العامة بكافة صورها وعلى اطلاقاتها ولا يتصور أن يقف اشتراكي ضد حق الناس في الحريات العامة ذلك أن غاية الاشتراكية تحرير الانسان من كافة القيود التي تكبله وتعطل جهده وتهدر آدميته - فالحرريات مطلب جوهري فكرا وتطبيقا لكل انسان يؤمن بالله وبالناس ومن ثم فانه لا يكون ثمة خلاف على الاصل وانما الخلاف الذي



بكل القوى الوطنية بطشاً - يشهد به التاريخ في كل زمان ومكان لقوى الرجعية التي لا تحترم أى نص يتعارض ومصالحها المتعارضة مع مصالح الجماهير ومن ثم فإن الذين طرحوا قضية الديمقراطية مجردة عن الغاية منها وهو خدمة قضية النضال الوطنى ضد الاستعمار وضد قوى الاستغلال فانهم بحسن قصد أو بسوء قصد قد وضعوا أنفسهم خدماً لعناصر الثورة المضادة لانهم لم يذكروا للناس الضمان الوحيد لانتصار قضية الديمقراطية والحفاظ عليها وحمايتها من أى عبث قد يقع عليها .

**والضمان الوحيد لذلك كله هو الجماهير بمعنى أن تكون الجماهير هى صاحبة السلطة فى هذا المجتمع هى التى تبصر وهى التى تشترك فى الحكم وهى الرقابة على كل شئ صاحبة الأمر والنهى فى مصيرها .**

والسؤال المهم والحاسم فى هذه المرحلة التاريخية كيف يكون ذلك ؟

من بديهيات العمل الوطنى أن تكون جماهير الشعب هى الأساس فى كل عمل وأن يتم تعبئتها وحشدتها لخوض المعركة المستمرة ضد الاستعمار والصهاينة وأن يتم القضاء نهائياً على السلبات التى تراكمت بعد عدوان الخامس من يونيو فتتظيم الجماهير وحشد طاقاتها وملكانها الخلاقة جوهر المنطلق لمعارك النضال الوطنى - فالتنظيم هو الأساس وهو الوسيلة وهو الغاية .

**كيف يكون التنظيم :**

١. أن تنظيم الجماهير فى معارك النضال الوطنى ضرورة وطنية فبسلون هذا التنظيم يستحيل على الجماهير أن تحقق أهدافها وقضية التنظيم وتنظيم هذا التنظيم حراً أن تكون القضية الأولى التى تطرح للمناقشة بقصد الوصول الى تنظيم أمثل يجمع كافة الطاقات الثورية الكامنة فى الجماهير .

ومن الضرورى ونحن نناقش قضية التنظيم أن نشير الى أن الشعب العربى فى مصر قد افتقد التنظيمات الجماهيرية بالمعنى المطلوب قبل ثورة ٢٣ يوليو .

وبعد صدور القرارات الاشتراكية وضرب مواقع أستغلال الرأسمالى كان قيام الاتحاد الاشتراكى ضرورة ملحة لكى يكون ممثلاً لقوى الشعب العامل من عمال وفلاحين ومشقفين ثوريين ومن الخطأ كل الخطأ بصدد الحكم على دور الاتحاد الاشتراكى أن يكون الحكم عليه فى ظروف النكسة فحسب فليس من الصالح تمهيق الأجكام وإطلاقها

أو عدم الرد عليه وإنما الواجب الوطنى يوجب ضرورة المناقشة الحرة الواعية فيه من ذلك مثلاً أن الذين طرحوا قضية الديمقراطية قد أفهموا الجماهير بجهدهم الفردى الخلاق من عرضها على الناس وهو خطأ سهل كشفه والرد عليه وانهم فى غيبة الجماهير أصحاب المصلحة قد أفهموه خطأ أنهم يقدمون حلولاً وهمية لنضاله - وانهم فى هذا العرض قد استقطبوا اليهم الكثير من العناصر الطيبة التى وقعت فريسة القلق بعد عدوان الخامس من يونيو وانهم بهذا العرض قد أحيوا الأمل فى كل عناصر الثورة المضادة للحركة تمهيداً للوثوب والطمع فى قضية الاشتراكية لقد تم ذلك فعلاً بحسن قصد أو بسوء قصد فبدلاً من أن تناقش قضية الحريات بصفتها طبيعة أصيلة فى النظام الاشتراكى تبادر الى ذهن الكثير من الناس أن القصد من طرح هذه القضية عملية مراجعة لبعض التطبيقات الجوهرية فى الاشتراكية وساعدهم فى ذلك ما تم من الكثير من الاجراءات السمجة تدعيماً للجهة الداخلية فى مواجهة المعركة الضارية ضد الاستعمار على المستوى القومى وفى الداخل وفى المنطقة العربية - وانحصر الجدل فى قضية الديمقراطية حول الجوانب السيئة التى حدثت والاهتمام بها وتضخيمها بعوامل الاثارة والافتعال من بعض الذين تتلمدوا على صناعات الأفكار الأمريكية وعلى محتوى الفيبسات والحلول الكاذبة لقضايا الناس المصرية فغاية النضال الذى صوره للناس انفتاح للحريات والمطالبة بضمانات قانونية دون أن تذكر هذه القوى للناس الغرض من هذه الضمانات ودون أن تبرز للجماهير كيفية ضمان استمرار الضمانات التى طالبوا بها لأن النصوص المكتوبة فى ذاتها ليست بحارس أبدي على حريات الناس فدستور سنة ١٩٢٣ قد حوى الكثير من الضمانات ولكنها أهدرت وكانت ثوباً فضفاضاً .

والدستور المؤقت سنة ١٩٥٦ ودستور مارس سنة ١٩٦٤ لم يبخل بالكثير من الضمانات ولكن كل هذه النصوص قد هوت ولم تقف حاجزاً ضد القوى التى أهدرتها لأن مراكز القوى التى تصدرت لهذه النصوص كانت أقوى منها ومع ذلك فانهم يعيدون ذات التواشيع ينشدونها على الناس ويطالبون بها حتى اذا تحققت وتمكنت قوى الثورة المضادة الاستفادة منها عادت ريمسة الى عاداتها القديمة وضربت بهذه الضمانات عرض الحائط ومزقت هذه النصوص وألقته ابتداءً فى وجوه صانعيها وبطشت

فالمطلب الجماهيري الذي يجب أن يطرح فوراً طلب إقامة التنظيم الاشتراكي الثوري المجدد كما وكيفاً . ويكون هذا التنظيم الممثل للجماهير هو المعبر عن آمال الجماهير والقائد لنضالها لا تعمله سلطة من أي نوع كانت تنفذ كافة السلطات التنفيذية والتشريعية قراراته تلتزم بما يراه حلاً في كل معارك النضال الوطني ويحاسب أمامه كل مسئول في الدولة مهما كان قدره ومهما كان منصبه وإذا قام التنظيم الثوري وهو خاضع في تكوينه وعمله لسلطة أخرى افتقد هذا التنظيم جوهر بقائه والباعث على قيامه ويجب أن يكون الانضمام لهذا التنظيم اختيارياً لكل مؤمن بالاشتراكية لا يعزله عن الانضمام إليه الارتباط بقضية الاشتراكية وجوداً وعدمها فكراً وسلوكاً .

فإذا قام التنظيم وملاحقه كما أشرنا آنفاً صار هو القائد وهو الموجه وصاحب السلطة باسم الشعب وإذا لم يكن كذلك فإن الوجود والعدم يستويان بالنسبة إليه كذلك من الضروري أن يكون التنظيم السياسي فوق كل أجهزة الدولة تعاونه وتنفسه ما يراه لا تعلو عليه ولا تعوق عمله .

ولا يتسع البحث في هذا الصدد في الاستطراد عن شكل التنظيم ومقوماته تفصيلاً لأنه من غير اليسر للأفراد بالرأى فيه ولكن المهم قيامه وأن يكون ثورياً اشتراكياً يتولى زمام المبادرة في كل القضايا المصرية وأخصها إزالة آثار العدوان وتطهير الأرض العربية من دنس الاستعمار والصهيونية .

ولمّا تقديري أن إقامة جيش لتحرير الشعب هو السند الأكيد لهذا التنظيم في معاركه ضد قوى الاستعمار وتكوين هذا الجيش وتجهيزه والإشراف عليه من جانب التنظيم السياسي يمكن جماهير الشعب من تطهير كافة الجيوب المعوقة للقضايا النضال الوطني .

وبعد إقامة هذا التنظيم وتحديد واجباته في خدمة الشعب وأخصها جيش التحرير الشعبي سند لقواتنا المسلحة يكون بالإمكان القول بأن شعبنا على طريق الحرية يضرب المثل لكل الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والقوى الرجعية أما قبل ذلك والوطن محتل والاستعمار يحاصرنا ويبدل الجهود الشريفة ليمنع تقدمنا ويسهل للعدو التحكم في إدارة قناتنا ويستعدي علينا كل قوى القدر والخيانة قبل أن يقوم هذا التنظيم ويباشر مهامه المشبار إليها يكون الحديث عن الشئكل وعن النصوص المراد تنويعها لحماية الحريات لفوا لا يتسم بطابع العمل الجاد ضد الاستعمار والصهيونية .

بصورة لا تخدم قضايا النضال وإنما الواجب أن يكون الحكم مبنياً على دراسة موضوعية مستفيضة ولا يمكن أن نتجاهل واجبات هامة قام بها الاتحاد الاشتراكي في معارك النضال بالدور المطلوب منه كاملاً بالقطع لم يقيم وليس في مقدوره أن يؤدي أكثر مما قام بأدائه ولم يكن في مكنه أن يعطي الجماهير أكثر من ذلك ومرد ذلك كله أن الاتحاد الاشتراكي العربي خلافاً لكل التنظيمات الثورية قد نشأ من السلطة وأنه لم يدخل تجارب نضالية فعالة تزيد صلابته وتقوم كوادره وطلائعه وتمنحها الخبرة النضالية في معارك النضال الوطني - وليس بصحيح أن تغير القيادات يعطي حلاً حاسماً لإقامة تنظيم ثوري وليس بصحيح أن الحل يكمن في أسلوب العمل فقط وإنما الحل المطلوب يجب أن يكون حلاً جذرياً . ومن القطع أن يكون مصدر هذا الحل الجماهير صاحبة المصلحة في قضايا التحول الاشتراكي فبدون هذه الجماهير لا يمكن إقامة تنظيم ثوري ويجب أن تكون جماهير العمال والفلاحين هي العمود الفقري لهذا التنظيم الثوري فالحقل والمصنع هما المورد الذي لا ينضب والمورد الذي في مكنه أن يدفع إلى التنظيم السياسي بالطلّاع الثورة التي تقود نضال الجماهير ضد الاستعمار وضد كل قوى الاستغلال وترتبط على ما تقدم فإن إقامة التنظيم السياسي يجب أن تكون من الجماهير ولصالح الجماهير صاحبة المصلحة في القضايا المصرية ويجب أن تكون أبواب هذا التنظيم مفتوحة لكل المؤمنين بقضية التحول الاشتراكي النابع من واقع حياتنا لا نرفض تجارب الآخرين ولا نثقلها حرفاً وإنما نفيد ونستفيد من كافة التجارب الإنسانية نأخذ ونعطى بقدر ما يكون الأخذ والمطاء ضرورة من ضرورات العمل الوطني .

وخلاصة ما تقدم أن إقامة التنظيم السياسي الثوري هو الحل الوحيد الذي لا يدلل له للنضال ضد الاستعمار وإزالة آثار العدوان وحماية الثورة الاشتراكية في مسيرتها الانسانية لتحرير الإنسان من كافة صور الاستغلال وسواء أطلق على هذا التنظيم اسم الحزب أو الاتحاد الاشتراكي فالعبرة بالضمون وليست العبارة بالتسمية وأن أي تأخير أو تمسك لهذه القضية هو الخطر الأكبر على قضايا النضال وعلى وجه خاص قضية التحول الاشتراكي والذين يرون إقامة تنظيم اشتراكي ثوري في مستوى الأحداث يمهّدون الطريق عمداً أو من غير عمد لزعزعة عناصر الثورة المضادة التي تستفيد من قسوة الجماهير وحيرتها إزاء الأحداث المعقدة .



## تشريعنا الجنائي

## يؤثم تعذيب المواطنين

للأستاذ محمود عثمان المصري

### المفتش القضائي للنيابات

وإذا كان الميثاق الوطني يرى في القانون صورة من صور الحرية فإننا نتساءل عما إذا كان تشريعنا الجنائي يمثل هذه الصورة فيضمن للفرد حريته ويكفل له احترام آدميته ويجنبه التعذيب وسوء المعاملة من الموظفين ورجال السلطة العامة .

وإذا كان تشريعنا كذلك قيم نعلل افتيات بعض الموظفين أو رجال السلطة العامة على نصوصه وخروجهم على أحكامه ؟

أما عن السؤال الأول فنترك النصوص التي وردت في قانون الإجراءات الجنائية وتلك التي وردت في قانون العقوبات نتحدث عن نفسها .

فقد نصت المادة ١٣٤ . ج على أن الأمور الضبط القضائية أن يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الأحوال الآتية :  
أولا - الجنابات .

ثانيا - في أحوال التلبس بالجنح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

ثالثا - إذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة الشرطة أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشردا أو مشتبهيا فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

رابعا - في جنح السرقة والنصب والتفالس والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العنيفة بالقوة أو بالعنف والاعتداء فيها أو خيانتها واستعمالها .

آثرت أن اكتب في هذا الموضوع بعدما طالعنا بعض الصحف في الأيام القليلة السابقة بوقائع معينة تكشف عن تعرض بعض الأفراد لسنوف من التعذيب وسوء المعاملة ، تلك الوقائع التي امتبرت أساسا قويا لفكرة وضع قانون يكفل الحرية الصحيحة للفرد إيمانا راسخا من الدولة بأن الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وبنائه المقتدر ، وأن الحرية الفردية بمعناها الحقيقي هي حجر الزاوية لمفهوم الاشتراكية العربية .

ولقد صدق الميثاق الوطني حين ذكر في الباب السابع منه أن سيادة القانون تتطلب مزيدا من التطوير وإعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا وأن كثيرا من المواد التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف وأن أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطور .

والقانون في حد ذاته صورة من صور الحرية لا بد أن يسايرها في اندفاعها إلى التقدم ولا يجب أن تكون موانع قيودا تقيد القيم الجديدة .

والواقع أن سيادة القانون ليست في كثرة مواد أو تطوير نصوصه تطويرا وإعيا فحسب إذ أنه من أجل أن تتحقق هذه السيادة وتستقر يجب أن تكفل للقانون نفسه الاحترام الواجب ولا نتردد في تطبيق نصوصه وإنزال حكمه على المخاطبين بقاعدته وإحكام المراقبة والإشراف على تنفيذه . فلا خير في قانون يخدم علاقاتنا الاجتماعية إذا تعطل تنفيذه أو أسيء تطبيقه .

وتنص المادة ١٤٥ . ج على أنه لا يجوز لرجال السلطة العامة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك .

وعلى الرغم من أن التفتيش يمس حرمة المسكن التي تعنى بكفالتها كافة الشرائع فكثيراً ما يتم هذا التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً أو يقوم به من لم يخوله القانون ذلك .

وتنص المادة ١٤٦ . ج على أنه إذا كان المتهم انثى ، وجب أن يكون التفتيش بمعرفة انثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

ولا نستطيع أن نجزم بأن هذا الإجراء قد روعي دائماً في كافة الحوادث التي وقعت .

وتنص المادة ١٥٠ . ج على أنه لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك فقد يستغل الموظفون أو رجال السلطة العامة مشروعية وجودهم داخل المحال أو المساكن التي اذن لهم بتفتيشها فيبحثون بكل ما يقابلهم من أمتعة أو منقولات سواء كان لها صلة بالجريمة أو منسجمة الصلة بها وكثيراً ما يصل نشاطهم إلى حصد ائلاف هذه المنقولات أو تلك الأمتعة .

وتنص المادة ١٥١ . ج على أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من اقاربه البسالفين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويشته ذلك في البضر .

ولا افتمت على الواقع إذا قلت أن معظم حالات التفتيش تتم على خلاف ما تضمنه هذا النص .

هذا جانب مما ورد في قانون الاجراءات الجنائية وأما ما جاء في قانون العقوبات فاليكم بيان :

وعلى الرغم من اشتراط النص المتقدم توافر الدلائل الكافية في جميع احوال القبض فاننا نرى بعض رجال السلطة العامة يقومون بالقبض على أفراد الناس دون أن تتوافر هذه الدلائل أو يلقون القبض عليهم في غير الحالات التي أوردتها المادة المذكورة . الأمر الذي يشكل اعتداء على حريتهم .

وتنص المادة ١٣٦ . ج على أنه يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة ، ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف ٢٤ ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه .

ورغم صراحة هذا النص فكثيراً ما يلقى رجال السلطة العامة القبض على الأشخاص مدة قد تتجاوز ٢٤ ساعة دون أن يسمع لهم قول أو يظل المتهم محبوساً رغم قرار النيابة بإطلاق سراحه .

وتنص المادة ١٤٠ . ج على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً .

ومع ذلك فقد تصادف حالات قبض أو حبس وقعت بالمخالفة لأحكام هذا النص .

وتنص المادة ١٤١ . ج على أنه لا يجوز لمأمور أي سجن قبول أي إنسان إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، والا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

وعلى الرغم من وضوح هذا النص فقد حدث أن استقبل السجن أشخاصاً بناء على أوامر لم تصدر عن السلطة المختصة بذلك أو أبقى السجن أشخاصاً بعد المدة المحددة بالأمر .

وتنص المادة ١٤٣ . ج أن لكل مسجون الحق في أن يقدم في أي وقت لمأمور السجن شكوى كتابة أو شفوية ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة .

ومع ذلك فقد تهمل هذه الشكوى ويغرب بها عرض الحائط .



المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالعزل .

وتنص المادة ١٢٨ على أنه إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

ويجوز حكم المادة ١٢٩ على أن كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها .

وهذه المادة لا تشترط أن يكون الموظف أو المستخدم وقت اعتدائه على الناس قائما بأعمال وظيفته ، كما لا يشترط أن يكون الاعتداء على درجة معينة من الجسامة .

وتنص المادة ١٣١ على أن كل موظف عمومي أوجب على الناس عملا في غير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك أو استخدم أشخاصا في غير الأعمال التي جمعوا لها بمقتضى القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق .

وأغلب الظن أن هذا النص معطل .

يتضح مما تقدم أن تشريعتنا الجنائية يؤثم التعذيب وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس وهنا يثار السؤال الثانى :

بم نعلل اذن افتيسات بعض الموظفين ورجال السلطة العامة على نصوص هذا التشريع بشقيه الموضوعى والاجرائى وخروجهم على أحكامه ؟

فقد نصت المادة ١٢٦ عقوبات على أن كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على اعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر واذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

ويعنى التعذيب الذى قصده هذه المادة التعدى بقسوة أو بعنف بما يفت عزيمة المتهم الملعوب ويحمله على الاعتراف للخلاص من التعذيب الذى يتعرض له ويعتبر متهما كل من وجهت اليه تهمة من أى جهة كانت حتى ولو كان هذا التوجيه حاصلا من المدعى المدنى ودون تدخل من النيابة الأمينة على الدعوى الجنائية . وتفريعا على ذلك فليس ثمة ما يمنع قانونا من اعتبار الشخص متهما أثناء قيام رجال السلطة العامة بمهمة جمع الاستدلالات التى يجرونها وفقا لأحكام قانون الاجراءات الجنائية .

ونص المادة ١٢٦ بمعناه المتقدم يضمن للفرد حرته رغم الظروف التى أحاطت أو تحيط به . فمن المستقر عليه أن الأصل فى الإنسان البراءة حتى تثبت ادانته بحكم انتهائى ، وأنه لا يجوز أن ينتزع الاعتراف من جوف المتهم أو من جسمه اذ أنه عمل تستنكره الإنسانية وتاباه العدالة فى أبسط صورها . فقد رسم القانون طرق اثبات الجريمة فلا ينبغى الانحراف عنها والاتجاء الى طرق غير مشروعة لا يقرها دين ولا شرع .

وعلى ذلك فإننا لسنا فى حاجة الى سند يجرم التعذيب للحمل على الاعتراف ، فالسند كامن فى المادة ١٢٦ وعقاب من يرتكب جريمتها شديد الى حد أنه اذا مات المتهم نتيجة التعذيب الذى وقع عليه عوقب الموظف أو رجل السلطة الذى عذبه بنفسه أو أمر بتعذيبه بالعقوبة المقررة للقتل عمدا جزاء وفاقا على ما جنت يديه .

وتنص المادة ١٢٧ عقوبات على أن كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة

الواقع أن مرجع ذلك الى العوامل أو الاسباب  
الآتية :-

أولا - عدم احكام الرقابة والاشراف على تنفيذ  
احكام للتشريع الجنائی في شأن القبض على المتهمین  
ودخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص التي  
تناولتها المواد من ٢٤ الى ٦٠ من قانون الاجراءات  
الجنائية ، وفي شأن التعذيب وسوء المعاملة من  
الموظفين لأفراد الناس التي تضمنتها المواد من ١٢٦  
الى ١٣٢ من قانون العقوبات .

ثانيا - التهاون في مساءلة كل من تسول له  
نفسه من الموظفين أو رجال السلطة العامة الخروج  
على الاحكام المتقدمة جنائيا أو اداريا .

ثالثا - عدم تبعية رجال الضبطية القضائية  
للنيابة العامة تبعية حقيقية أو واقعية .

رابعا - تعدد الجهات التي يعهد اليها اتخاذ  
الاجراءات التي تنطوي على مساس بالحريات أو  
تقييدها .

خامسا - وجود بعض الاحكام الاستثنائية  
المقيدة للحريات واسساءة بعض الموظفين أو رجال  
السلطة العامة تطبيقها عمدا أو جهلا منهم بنطاقها .  
ومن هنا أمود الى ما أسلفت فأقرر أن سيادة  
القانون ليست في كثرة مواده أو في تطوير نصوصه  
فحسب وانما في التزام احكامه ودقة تنفيذه من أجل  
أن يصبح صورة من صور الحرية يسايرها في  
اندفاعها الى التقدم في ظل مجتمعنا الاشتراكي .





# حق الدفاع عن الحريات

ومن جهة أخرى فلا يمكن أن تقوم حياة ديموقراطية سليمة الا في ظل تأكيد الشرعية الاشتراكية واحترامها وصيانتها من الانحرافات أو الانتهاكات .

وفي ظل التحول الاشتراكي . . لا يكفي أن تسجل الحريات . في الدستور وسائر التشريعات . وانما يجب أن تتوفر لهذه الحريات من الضمانات الفعالة ما يكفل التطبيق الثوري للتشريع الثوري . بحيث تصبح حريات المواطن حقائق ملموسة لا مجرد نصوص حبيسة .

وعند الحديث عن ضمانات الحريات . . يبرز « حق الدفاع » الى المقدمة .

ولقد اكتسب حق الدفاع - عبر القرون - أهمية قانونية وسياسية وتاريخية متزايدة تنظر المجتمعات الاشتراكية الى هذا الحق باعتباره من أهم الوسائل لدعم الشرعية الاشتراكية . وتحرص هذه المجتمعات على أن تحيل حق الدفاع الى حقيقة واقعية بعد أن كان في ظل المجتمعات الرأسمالية حقا شكليا ممتوخوا .

ان هدى احترام مجتمع من المجتمعات لحق الدفاع من أهم المقاييس لدى أصالة الديموقراطية فيه .

لقد كشف أحداث النكسة وملابساتها النقاب ه عن مواطن الخلل في تجربتنا الاشتراكية . . وعرت مراكز القوة التي طالما تحكمت في مسيرتنا الثورية ، تمرقل خطاها ، وتحد من انطلاقها . ولقد أكدت هذه الاحداث والملابسات مرة أخرى ، ان توسيع الديموقراطية الاشتراكية وتعميقها هو الشرط الجوهرى والحتمى لتأمين الثورة الاشتراكية ، ولتصفية مراكز القوة المناوئة لها .

ولقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر أن : « الديموقراطية السياسية الحقيقية ، هي أن تجعل الناس يغيرون بارادتهم ما يريدون تغييره . . هل وصلنا الى هذا حتى الآن ؟ لم نصل بعد . ولا زالت مسألة الديموقراطية مسألة علينا أن نضع لها أساسا وان نضع لها تقاليد . نريد أن نقيم الحياة الديموقراطية السليمة . ولن نستطيع أن نقيمها آليا . ستحتاج منا الى جهد وبمساء » .

وبناء الحياة الديموقراطية السليمة ه لن يتحقق الا بقدر اطلاق الحرية كل الحرية لقوى الشعب العامل . وهذا بدوره لن يتأتى الا بانجاز الثورة التشريعية الشاملة التي تلغى التشريعات الاستثنائية المقيدة للحرية والتي تسقط كافة التشريعات المتعارضة مع الاشتراكية العلمية التي اختارها الشعب « كالصيفة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » .

## المحاماة والحريات :

والمحاماة - باعتبارها المهنة التي تجسد حق الدفاع وتكفل ممارسة هذا الحق في المجتمع - حملت منذ مولدها رسالة الدفاع عن حق المواطن وحرية .

وعلى طول تاريخنا القومي شهدت ساحات القضاء في بلادنا مواقف مشرفة للمحاماة دفاعا عن الأحرار والثوار الذين حوكموا بسبب نضالهم ضد القهر الاستعماري أو الاستغلال الطبقي .

ورسالة المحاماة النبيلة في الدفاع من حقوق الإنسان وحرياته تتخطى الحدود الإقليمية . ولذلك ينبري المحامون الديموقراطيون في مختلف البلدان للدفاع عن كل من يتعرض للملاحقة أو الاضطهاد بسبب نضاله في سبيل التحرر أو التقدم في أي مكان

ومن الخطأ أن نتصور أن مهمة المحاماة في الدفاع عن الحريات ، تستنفد أغراضها في ظل التحول الاشتراكي . ذلك لأن الشرعية الاشتراكية لا تتحقق بطريقة آلية وفورية بمجرد اختيار طريق التطور الاشتراكي أو بمجرد حلول سلطة اشتراكية محل سلطة رأسمالية . « فالشرعية الاشتراكية » ليست مجرد تعبير عن نوايا الحكام الاشتراكيين أو إرادتهم أو مثلهم العليا . ولا يمكن تحقيق « الشرعية الاشتراكية » بقرار . أن الأمر كله مرهون بظروف موضوعية وذاتية معينة . وبتوافر ضمانات سياسية وقانونية معينة .

و « الشرعية الاشتراكية » جزء من البناء العلوي للمجتمع . ذلك البناء الذي يعتبر انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه . لذلك فلا يجب أن نتوقع أن الشرعية الاشتراكية يمكن أن تولد وتكتمل في يوم وليلة لأن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى وتتحقق في يوم وليلة . وإذا كان الغاء استغلال الإنسان للإنسان الغاءا نهائيا لا يمكن أن يتحقق بجرة قلم . . فان استكمال جوانب الشرعية الاشتراكية لا يمكن أن يتحقق أيضا بجرة قلم . وستظل الشرعية خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية معرضة للأخطاء والانحرافات وللانتهاكات ومحسومة بنتائج الصراع الطبقي بين قوى القديم والقوى ذات المصلحة الحقيقية في بناء المجتمع الجديد .

ولذلك كله مهمة المحاماة في الدود عن الحريات قائمة في ظل مرحلة التحول الاشتراكي . بل تبرز

أكثر فأكثر أهمية هذه المهمة وضرورتها لارساء الشرعية الاشتراكية .

أن المحاماة في ظل التحول الاشتراكي ، قادرة بل ومطلوبة بالسر على حريات وحقوق المواطنين وبالتصدي لما قد يتعرض له هذه الحريات والحقوق من انتهاكات من قبل الأجهزة الإدارية البيروقراطية .

أن الممارسة الواعية والمسئولة لمهنة المحاماة في ظل التحول الاشتراكي هي شكل هام من أشكال الرقابة الشعبية على تطبيق النصوص الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحريات وضمانة هامة ضد تجاوز الأجهزة الإدارية حدود مهامها . وخرقها لأحكام القانون . . واساءتها لاستعمال السلطة . على أن المحاماة لن تمكن من أداء رسالتها النبيلة مالم :

- يقرر القانون حق الدفاع .
- ويكفل القانون حرية الدفاع .
- ويضمن القانون حصانة الدفاع .

\*\*\*

## حق الدفاع :

تحرص كافة الدساتير الاشتراكية على كفالة « حق الدفاع » وتنص المادة ( ٢٨ ) من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٤ والتي كانت تقابلها المادة ٣٥ من دستور ١٩٥٦ على أن « حق الدفاع ، أصالة أو بالوكالة يكفله القانون » . وهذا النص الدستوري استحدثته الثورة ولم يكن له مثيل في دساتير قبل الثورة . واستهدف المشرع بذلك إلى أن يرقى الدفاع لمرتبة الحق الدستوري .

وحق الدفاع حق عام يجب أن يتمتع به كل مواطن ولا يحرم منه أحد . والعدالة الاشتراكية توفر هذا الحق حتى لأولئك الذين يتهمون بالاجرام في حق المجتمع الاشتراكي ، ذلك لأن المتهم برئ حتى تثبت ادانته مهما بلغت بشاعة التهمة المنسوبة إليه . ولأن الشرعية الاشتراكية فحص الاتهامات بكل دقة قبل اصدار الأحكام . . حتى لا يفلت مجرم حقيقي من قبضة القضاء . وحتى لا يظلم منهم برئ على يد القضاء .

أن العدالة البرجوازية لا تتحدث عن « حق الدفاع » إلا من قبيل التضليل والرياء . ولقد عبر المشرع الرأسمالي عن نظيرته الحقيقية لدور



**أولهما :** أن قانون الاجراءات الجنائية في بلادنا يهتدى بنظام وسط بين النظام الاتهامي la procedure accusatoire

وبين نظام التنقيب والتحري la procedure inquisitoire بحيث يطبق القانون نظام التنقيب والتحري في مرحلة التحريات والتحقيقات ، في حين يهتدى بالنظام الاتهامي في مرحلة المحاكمة . وذلك يضمن على التحقيقات السابقة على المحاكمة أهمية من شأنها التأثير الى حد كبير على مجرى المحاكمة وعلى حدود الدفاع أمام المحكمة . لأن قصر الدفاع الوجوبي عن المتهم في جناية على مرحلة المحاكمة دون مرحلة التحقيق يجعل حق الدفاع الوجوبي المكفول للمتهم حقا مبتورا وقاصرا .

**ثانيهما :** ان عدم اشتراط حضور محام مع المتهم في جناية وجوبا منذ بدء التحقيق . وجعل الأمر اختياريا ، يحرم المتهمين غير القادرين من ميزة انتداب محام يحضر معهم التحقيقات . بحيث يصبح حضور المحامي للتحقيق امتياز لا يتمتع به الا المتهم القادر . ان مثل هذا التمايز لا يجوز استمراره في ظل التحول الاشتراكي .

❻ وإذا كان القانون يوجب انتداب محام للدفاع عن كل متهم في جناية . فان حق الدفاع يستوجب ان يتمتع المحامي بثقة المتهم . ولذلك يجب أن يخول القانون للمتهم حق المطالبة باستبدال المحامي المنتدب بأخر اذا ابدى أسبابا جدية تبرر هذا الاستبدال . كما يجب أن يجيز القانون للمحامي طلب اعفاء المحامي المنتدب عنه اكتفاء بالمحامي الموكل لأن حق المتهم في اختيار محاميه مقدم على حق القضاء في انتداب محام للدفاع عن المتهم . وبغير ذلك كله يتحول ندب المحامين للدفاع عن المتهمين من ضمانة لحق الدفاع الى مجرد اجراء يقصد به استيفاء الشكليات القانونية على حساب حق الدفاع .

### حرية الدفاع :

يظل حق الدفاع شعارا بلا مضمون ما لم يكفل للمحامي حريته واستقلاله بحيث يمارس مهنته دون قيود تحد من قدرته على خدمة موكله وخدمة العدالة .

ولذلك لا تكتفى تشريعات الدول الاشتراكية بتقنين حق الدفاع ، وانما تحرص على الزام كافة

المحامي في القضية الجنائية عندما نص في قانون المحاكم العسكرية القديم على أن توكيل محام عن المتهم « يربك » الدعوى .

أما العدالة الاشتراكية فهي تقدر رسالة المحاماه في « انارة » الدعوى وترى أن الدفاع الجاد عن المتهم ضرورة حيوية لتحقيق صالح المتهم وصالح المجتمع على حد سواء . لأنه يساعد القضاء على التوصل الى الحقيقة . . وعلى التزام العدالة في احكامه ويضمن الشرعية على اجراءات المحاكمة .

❼ و « حق الدفاع » يظل حقا سوريا اذا لم يتمتع المتهم منذ بداية التحقيق حتى نهاية المحاكمة بذات الحقوق التي تتمتع بها سلطة الاتهام واذا لم يوضع المتهم في ظروف متساوية مع سلطة الاتهام . ولذلك تحرص التشريعات الاشتراكية دائما على تحقيق التوازن بين المتهم وسلطة الاتهام بأن تكفل للمتهم حق الاستعانة بمحام لديه المعرفة القانونية والقدرة على مساعدته في مواجهة الاتهام وتنفيذه .

وتدور مناقشات معينة في الفقه الاشتراكي - وخاصة في تشيكوسلوفاكيا - حول ضرورة التوسع المستمر لآطار المساواة بين الدفاع وسلطة الاتهام . وتطالب الاتجاهات الحديثة في الفقه الاشتراكي بأن لا يقتصر دور الدفاع عن البحث عن أدلة في صالح المتهم . وانما يجب أن يكون من حق الدفاع فحص وتمحيص هذه الأدلة قبل التمسك بها أمام المحقق أو المحكمة . بحيث يكون للدفاع على سبيل المثال حق مناقشة شهود النفي قبل الاستشهاد بهم للتحقق من مدى امكانية استفادة المتهم من معلوماتهم حتى لا يتعرض المتهم لمخاطرة الاستشهاد بدليل قد يسيء الى مركزه . وكل ذلك بطبيعة الحال بعيدا عن محاولة للتأثير غير المشروع على الشهود (١) .

❼ وإذا كانت المادة ٢٩ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٤ تنص على أن « كل متهم في جناية يجب أن يكون له من يدافع عنه » فان هذا الحق لا يجب أن يقتصر على مرحلة المحاكمة وانما يجب أن يمتد الى مرحلة التحقيق بحيث يصبح حضور محام مع المتهم في جناية وجوبيا منذ بداية التحقيق معه . ان ذلك يبرره أمران :

(١) مقال « دور المحامي في القضية الجنائية في النظام الاشتراكي » للاستاذ ه. هرازديرا تقيب المحامين في تشيكوسلوفاكيا - مجلة القانون المعاصر العدد الاول ١٩٦٧ ص ٥٠ .

أنه يمكن في هاتين الحالتين أيضا دعوة المحامي لحضور إجراءات التحقيق على أن يتم استدعاء المحامي بطرق يحددها القانون يكفل عدم تعطيل إجراءات التحقيق .

(ج) يثقل النص المتهم بإجراءات شكلية يتعين عليه اتباعها لإعلان اسم محاميه إذا أراد أن يتمتع بميزة دعوة محاميه لحضور الاستجواب أو المواجهة في حين أن التشريع الاشتراكي يجبل أن يحور المواطنين عبء الإجراءات الشكلية . ويمكن أن ينص القانون على أن يسأل المتهم في جناية عند القبض عليه عن اسم المحامي الذي يرغب في توكيله فإذا لم يوكل أحدا من المحامين انتدب له المحامي الذي عليه الدور طبقا لنظام انتداب المحامين المعمول به .

(د) يقصر النص دعوة المحامي على حالتي الاستجواب والمواجهة في الجنايات دون سائر إجراءات التحقيق الأخرى .

(هـ) يحرم النص المحامي - عند حضور عمليتي الاستجواب أو المواجهة - من حق « الكلام » إلا إذا أذن المحقق له بذلك ؛ وهذا النص قد يجعل حضور المحامي حضورا شكليا بحتا . والواقع أن القانون يجب أن ينص صراحة على حق المحامي في توجيه الأسئلة وفي الاعتراض على أسئلة المحقق وفي تسجيل الملاحظات .

وكثيرا ما تسدل سلطة التحقيق السرية على التحقيق لحرمان المحامي من الحضور مع المتهم أو حرمانه من الاطلاع على أوراق التحقيق استنادا إلى المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقول :

« للنيابة العامة وللمتهم وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولو كلائهم أن يحضروا جميعا إجراءات التحقيق . والمساوى التحقيق أن يجرى التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة . وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيع لهم الاطلاع على التحقيق » .

وقد ذهبت محكمة النقض في حكم قديم لها إلى أن :

« منع النيابة محامي المتهم من حضور التحقيق لا يبطله ولا يعيب الحكم ، لأن القانون من جهة لا يحتم حضور محامي المتهم معه ولأنه أجلز للنيابة

الجهات التي تشارك في الإجراءات الجنائية بتسهيل ممارسة حق الدفاع . والتنبيه على المتهم في كل مرحلة من مراحل هذه الإجراءات ، إلى حقه في الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محام (٢) . وحرية الدفاع تتحقق بتوافر أربعة أمور أساسية :

### ١ - حرية اتصال المحامي بموكله :

بحيث يحق للمحامي أن يتصل - في أي وقت - بموكله المحبوس احتياطيا والاجتماع به على أفراد ودون حضور أحد . ومن غير اشتراط اذن مسبق من سلطة التحقيق أو أي سلطة أخرى .

### ٢ - حرية حضور إجراءات التحقيق والاطلاع على أوراقه :

وتنص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم ، أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد » .

« وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان » .

« ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي وإذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك في المحضر » .

ويستفاد من هذا النص أن الأصل هو وجوب دعوة محامي المتهم في جناية لحضور استجوابه أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود . إلا أن النص قاصر ومعيب للأسباب الآتية :

(١) أن المحقق لا يتقيد بدعوة محامي المتهم إلا في حالة « وجود » محامي للمتهم . أي في حالة قيام المتهم بتوكيل محام . ولذلك يحرم من هذه الضمانة جمهرة المتهمين الذين يعجزون لأسباب مالية عن توكيل محامين .

(ب) أن النص يبيع للمحقق عدم دعوة المحامي حتى أن « وجد » ، في حالتي التلبس والسرعة رغم

(٢) تراجع على سبيل المثال المادة الثانية فقرة ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية في تشيكوسلوفاكيا المنبأ في



ويجب أن يتضمن قانون الاجراءات الجنائية نصا مماثلا .

#### ٤ - استقلال المحامين :

في قول ماثور للقاضي الفرنسي داكسيو :

« في تلك العبودية الشاملة جميع الأوضاع الاجتماعية » تتميز المحاماة ، وهي كالقضاء ، بنبيلة كالفضيلة ، واجبة للعدل ، بتلك الصفة الخاصة بها : انها تبقى دائما محافظة على استقلالها » .

والواقع أنه لا يمكن تصور حرية الدفاع ما لم يمارس المحامي مهنته في استقلالية لا يحدها سوى رغبات موكله المشروعة وآداب المهنة وقواعد السلوك الاشتراكي وأحكام القانون .

واستقلالية المحامي تعنى بالضرورة :

( أ ) استقلاله عن أجهزة الدولة : بحيث يمارس المحامي واجبه بعيدا عن تأثير أجهزة الدولة المشاركة في الاجراءات الجنائية . فلا يجوز لهذه الأجهزة أو تحاول التأثير على دفاع المحامي في قضية وكل أو انتدب للدفاع فيها .

( ب ) استقلاله عن القضاء : ويرفض الفقه الاشتراكي الحديث الفكرة الشائعة التي تعتبر المحامين معاونون للقضاء

ذلك لأن المحامي لا يساعد المحكمة بصورة مطلقة ، وإنما في حدود اظهار الظروف الملائمة لموكله . دون الظروف التي تدين موكله (٧) .

( ج ) استقلاله عن الموكل : فلي ظل التحول الاشتراكي لا يقبل أن يكون المحامي مجرد صدى للمتهم بحيث يلتزم التزاما حرفيا برغبات وتعليمات موكله كما لا يقبل من جهة أخرى الرأي القائل بأن المحامي هو « سيد الدعوى » وأن من حقه أن يتصرف فيها بحرية دون تقييد برغبة وارادة موكله . ويجب أن تحكم علاقة المحامي بموكله القواعد الآتية :

١ - أن المتهم هو الخصم الاصيل في الدعوى

أما المحامي فهو يتوب عنه في الدفاع عن مصالحه ويساعده بتقديم خبرته القانونية

(٦) يراجع مقال تقييم المحامين في تشيكوسلوفاكيا السابق

الاشارة اليه - مجلة القانون المعاصر عدد ١ سنة ١٩٦٧ .

(٧) ستروجو فيتشي : « وضع المحامي وواجباته في الدعوى »

من جهة أخرى أن تجرى التحقيق في غيبة المتهم متى رأت لزوما لذلك لاطهار الحقيقة » (٣) .

وهذا الاتجاه فيه خروج واضح على قاعدة أصيلة من قواعد كفالة حق الدفاع في التحقيق الابتدائي وهي عدم جواز الفصل بين المتهم ومحاميه لأي سبب كان . لأن السرية لا تبيح السماح للمتهم وحده بحضور التحقيق دون محاميه (٤) ، فالخصم ومحاميه يعتبران في الدعوى شخصا واحدا . فإذا قيل بالسرية لأحدهما وجب القول بها للآخر دون أية تفرقة .

ويؤكد هذا الفهم ما يستفاد من المناقشة التي جرت في مجلس النواب حول نص المادة ٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية . من أنه لا يجوز منع محام عن الحضور مع موكله في التحقيق بحجة السرية لأي سبب كان (٥) .

ولذلك يجب أن يتضمن قانون الاجراءات الجنائية نصا صريحا يخول للمحامي حق الحضور مع المتهم في أي اجراءات من اجراءات التحقيق يجرى في مواجهة المتهم .

ان في ذلك خير ضمان لعدم تجاوز المحقق لسلطاته المشروعة . واحترام الضمانات المقررة قانونا للمتهم خلال التحقيق لوسائل الضغط أو الاكراه أو التعذيب المادي أو المعنوي .

#### ٣ - حرية المرافعة :

يجب أن يحمن القانون حق المحامي في أن يتزاع أمام المحكمة بحرية ودون أن تتعرض مرافعته للمصادرة أو المقاطعة .

وتنص المادة ١٢٢ مرافعات على أنه :

« يجب الاستماع الى اقوال الخصوم حال المرافعة ولا يجوز مقاطعتهم الا اذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو تعبدوا النظام أو وجه بعضهم الى بعض سبا أو طعنوا في حق اجنبي عن الخصومة »

(٣) حكم نقض ١٩٢٩/١١/١٤ - مجموعة القواعد الجنائية ج ١ رقم ٢٢٦ من ٢٧٧ .

(٤) راجع مقال « ايجاب حضور مدافع عن المتهم بجناية » للدكتور رؤوف عبيد . مجلة مصر المعاصرة السنة ٥١ عدد يوليو ١٩٦١ ص ٧ .

(٥) تراجع مضبطة مجلس النواب جلسة ١٩٥٠/٥/١٧ .

الأخر . مع أن العبرة في وجوه الدفاع المختلفة ، وفي الاعتراض عليها هي برغبة المتهم وهو الأصل في الدعوى دون محاميه حسبما استقر عليه النقض . فلماذا غاير هذا القضاء بين الاستجواب من جانب وباقي وجوه الدفاع من جانب آخر ؟ . يبدو أنه راعى جملة اعتبارات منها أن قاعدة حظر استجواب المتهم أمام المحكمة إلا برضائه قاعدة إجرائية دقيقة قلما يفتن اليها المتهم من تلقاء نفسه وإلى أن من حقه الاعتراض على الاستجواب ، فلا بد من توجيه محاميه له وإرشاده في هذا الشأن » . (١١)

والواقع أن قضاء النقض قد راعى فيما راعاه أن تكون للمحامى الكلمة العليا في الجوانب القانونية من الدفاع طالما أن في ذلك صالح المتهم .

٤ - أن استقلالية المحامى عن موكله تحدد مداها دائما مصلحة المتهم . بمعنى أنه لا يجوز باسم هذا الاستقلال أن يبدى من المحامى ما يسيء إلى مركز موكله . ويحاول بعض الكتاب الراسماليين تشويه صورة المحاماه في البلدان الاشتراكية ، زاعمين أن المحامى هناك يجب أن « يعبر عن الحقيقة مراعىا في ذلك مصالح الدول الاشتراكية حتى ولو تعارضت مع مصالح موكله » .

أن مثل هذا التصوير لمهنة المحامى في ظل المجتمع الاشتراكى ، فضلا عن مغاييرته للحقيقة ، يتناقى مع الشرعية الاشتراكية .

فممارسة المحامى لمهنته في ظل المجتمع الاشتراكى تحكمه علاقتين أساسيتين الأولى علاقته بالمتهم وهى التى تحدد واجبات المتهم التى يجب أن يؤديها . والثانية علاقته بالمجتمع الاشتراكى وهى التى تحدد الأسلوب الذى يمارس به المحامى واجب الدفاع .

وعلاقة المحامى بموكله هى الأساس الذى يحدد دفاع المحامى . إذ لا يمكن تصور مهنة المحاماة إلا إذا كان دور المحامى هو الدفاع عن مصلحة المتهم مع أخذ مصلحة المجتمع في الاعتبار . ولذلك لا يجوز في ظل المجتمع الاشتراكى أن يصدر من المحامى ما يسيء إلى مركز موكله القسانونى بحجة « حماية مصلحة المجتمع » أو « إظهار الحقيقة » .

(١١) مقال الدكتور رؤوف عبيد مجلة مصر المعاصرة سنة ٥١ عدد أكتوبر ١٩٦٠ ص ٩٢ .

والمهنية . ولقد قضت محكمة النقض بأن « الخصم في الدعوى هو الأصل فيها ، أما المحامى فمجرد نائب عنه . وحضور محام مع الخصم لا ينفى حق الأخير في أن يتقدم بما يعين له من دفاع أو من طلبات . وعلى المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبديه الخصم مع وجهة نظر محاميه » (٨) كما قضت بأنه لا يجوز للمحامى أن يتخذ « لنفسه صفة القيامة على موكله » (٩) .

٢ - أن دور المحامى هو حماية المصالح المشروعة للمتهم بالأساليب القانونية ولذلك فإن المحامى لا يمثل جميع مصالح المتهم وإنما يمثل فقط مصالحه المشروعة .

٣ - أن كل دفاع ينطوى على جانب قانونى وجانب يتعلق بالوقائع . وإذا كان المتهم أعلم بوقائع الدعوى فإن المحامى أقدر على تكييف الوقائع التكييف القانونى السليم . ولذلك يجب أن يتمتع المحامى بقدر مناسب من الاستقلالية في تحديد أوجه الدفع والدفاع القانونية .

ولذلك قضت محكمة النقض ببطلان الاستجواب إذا اعترض محامى المتهم على إجراءاته حتى لو قبل المتهم الاستجواب . وقالت المحكمة في حكمها :

« أن حظر الاستجواب إنما قرر لمصلحة المتهم فللمتهم أن يقبل استجوابه ولو ضمنا . ولا بطلان إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه » (١٠) .

ويعلق الدكتور رؤوف عبيد على هذا الحكم بقوله :

« واضح من هذا القضاء أن يتطلب نصحة الاستجواب بمعرفة المحكمة موافقة المتهم ومحاميه معا . ولبطالان اعتراض أحدهما فقط رغم موافقة

(٨) حكم نقض ١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٨٠ ص ٣٥٩ .

(٩) حكم نقض ١٩٣٤/١٠/١٥ - مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٧١ ص ٣٩٩ .

(١٠) حكم نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ - مجموعة القواعد .



ويجب أن يمنع المحقق أو المحكمة من سلطة تكليف المحامي بإثبات سر المهنة اللهم إلا إذا تعلق الأمر بجريمة لم ترتكب بعد .

⑤ ويجب أن يتمتع المحامي بحصانة خاصة حتى لو تجاوز حدود الدفاع في مرافعته الشفهية أو الكتابية . إذ كما جاء بتقرير لجنة الشيوخ عن المادة ٢٤٥ اجراءات جنائية :

« ان المحامي له مركز خاص مغاير لمركز الجمهور في الجلسة وهو مركز المدافع عن أحد الخصوم في الدعوى . وقد يدفعه حمسه لاداء واجبه الى أن تبدر منه كلمة شديدة عن غير قصد قد يفسرها القاضي تفسيراً بعيداً عن المعنى الذي يقصده المحامي : والحكم على المحامي وهو يؤدي واجبه بجعل مركز المحامي غاية في الدقة أمام الجمهور ويمس كرامته بل كرامة مهنة المحاماة نفسها . . . وعدم الحكم على المحامي في الحال في نفس الجلسة يجعل الميدان فسيحاً للتوفيق بينه وبين القاضي . وكثيراً ما انتهى التحقيق الذي تجريه النيابة بعد تحويل الأوراق اليها الى التفاهم التام وإزالة كل أثر لسوء التفاهم بينهما .

⑥ وأخيراً يجب أن يكفل القانون سلطة تأديب المحامين لنقابة المحامين وحدها .

### الدفاع حق والتزام :

وبعد . . فان حق الدفاع وحرية وحصانته لا تعني أن يكفل للمحامين في ظل التحول الاشتراكي حقوقاً فحسب . وإنما يفرض ذلك كله على المحامين في نفس الوقت التزامات وواجبات .

ان المحامين مطالبون بارساء قواعد سلوك جديدة لمهنتهم تنبثق من القيم الجديدة للمجتمع الاشتراكي وهم مطالبون أيضاً بأن يتسلحوا بالوعى السياسي والقانوني . وبأن يصبحوا عاملاً إيجابياً وفعالاً في اجراءات التقاضي بشكل عام . وفي الاجراءات الجنائية بشكل خاص .

ان التحول الاشتراكي يحمل في طياته للمحاماة مزيداً من الارتقاء . . ومزيداً من الحقوق . . ومزيداً من المسؤوليات .

ويحدد المحامي السوفيتي الشهير بوليانسكي المبادئ التي تحكم سلوك المحامي في المجتمع الاشتراكي بقوله :

« ان المبادئ الأربعة التي تحدد سلوك المحامي أمام القضاء يمكن في رأينا أن تحدد على النحو التالي : القيام فقط بالدفاع عن المتهم وليس على أي صورة بالكشف عن أوجه ادانة المتهم ، العمل بنزاهة ، الحفاظ على سر المهنة ، الاستقلال عن الموكل (١٢) » وباختصار يمكن القول بأن المحامي يلتزم برغبات وتعليمات موكله في حدود ما يتمشى مع مصلحة المتهم المشروعة وقواعد السلوك الاشتراكي وآداب المهنة وأحكام القانون .

### استقلاله عن النقابة :

بمعنى أنه لا يحق لنقابة المحامين أو تتدخل في أداء مهام لواجب الدفاع في قضية معينة بالدات بأن يصدر له أمراً أو نهياً يتعلق بأمر من أمور الدفاع . وكل ما تملكه النقابة هو مراقبة التزام المحامي بآداب المهنة وشرعها ومحاسبته على الإخلال بهذا الالتزام .

### حصانة الدفاع :

لا يكفي أن يؤكد القانون حق الدفاع . . ولا أن يكفل القانون حرية الدفاع إذا لم يصف القانون على الدفاع حصانة جدية .

⑦ فلا يجوز أن يتعرض المحامي لأي شكل من أشكال الملاحقة أو الاضطهاد بسبب أداء واجب الدفاع .

⑧ ويجب أن تكون لمكتب المحامي حرمة فلا يسمح لرجال الشرطة أو النيابة تفتيشه للبحث عن المتهم أو عن أدلة الجريمة إلا إذا كان المحامي هو المتهم شخصياً بصفته فاعل أصلي أو شريك . وبشرط حضور نقيب المحامين أو مندوب عنه لاجراءات التفتيش .

⑨ ويجب أن يحظر القانون ضبط الأوراق والمراسلات التي يسلمها المتهم الى محاميه أو التي توجد في مكتب المحامي والتي تعتبر من أسرار المهنة

القضاء

الاداري

و

الحريات

## الأستاذ طارق البشري النائب بمجلس الدولة

نمط من العلاقات . هي علاقة بين الفرد والسلطة السياسية ، وهي تنظيم في المجالين السياسي والاقتصادي ، به يتحدد موقف الفرد ازاء السلطات المختلفة ، ويتحدد به أيضا طابع هذه السلطات ووظائفها وأهدافها . وتحدد هذه العلاقة ، ويتضح هذا التنظيم من خلال ما يعترف به للفرد وما يمارسه من حقوق وما يتمتع به من ضمانات ، ومن خلال ما يكفل له من امكانيات النفاذ والتأثير في الأجهزة والسلطات المتصلة به .

والقضاء الإداري - نظريا - يتعلق بجانب ضمانات الفرد ، هو جهاز يعمل علنا ، ويمكن للفرد أن يختصم القرار الإداري الذي لا يراه متمشيا مع أحكام القانون . وبهذا الطريق يتولى مراقبة مشروعية النشاط الإداري ، والتأكد من نفاذ القانون شكلا واختصاصا ومضمونا ، وعدم اساءة استعمال السلطة .

وتظهر أهمية هذا النظام في مصر ، بقدر ما يعرف وجود جهاز إداري فيها ، عريق في قوته وقدمه وهيئته ، ويمس نشاطه كل فرد في تفاصيل الحياة اليومية . وهذا الجهاز من سمات الوجود المصري منذ نشأت الدولة على أرض وادي النيل ، وتكسبه قوته وعراقته ميلا إلى التحكم . بقدر ما يعرف ذلك ، يجب رسم الحدود والضوابط له لا باعتبار ذلك ضمانا للأفراد فقط ، ولكن إيجابا لأنواع الرقابة الفعالة عليه ، وضمانا لانتظام عمله وانضباطه ورشده . ولا شك أن ذلك لا يتأتى إلا بكفالة سيطرة الشعب عليه ، وهذا من الأهداف

من أهم ما يتعلق بقضية الحريات ، هو ادراك الارتباط التام بين جانبيها الاجتماعي والسياسي ، باعتبار أن التحقيق الأمثل لها لن يكون بوجود أحدهما بغير الآخر ، ولن يضمن وجود أحد الجانبين وجودا فعالا منتجا مع ضمور الآخر . ولا شك أن الحرية الاجتماعية ، أي التحرر من الاستغلال الاقتصادي ، هي الأساس ، باعتباره مضمون الحرية السياسية ومحتواها ، ولكن الحرية السياسية هي ما يضمن تحقيق التحرر الاقتصادي ويقضي إليه ويكفل بقاءه ، والحرية الاجتماعية هي ما يضمن التحقيق الأمثل للتحرر السياسي . وإن ارتباطهما هو ما يعطى كلا منهما معناه الحق وفاعليته العملية . إن المضمون الاجتماعي للحرية السياسية ليس قيدا عليها ولكنه تأكيد لها ، باعتبار أنه ينقلها من التصور المجرد الصوري ، إلى الواقع العملي ، أنه يعني كفالة الحرية السياسية تحقيقا لأهداف التحرير الاقتصادي ، وهو يعني أن أعداء التحرر الاقتصادي هم بالضرورة أعداء التحرر السياسي للجماهير ، وإن عبارة « لا حرية للرجعية » تعني أولا وأخيرا « لا حرية لأعداء الحرية » ، والمضمون هنا لا يصادر الحرية السياسية ولكنه يكسبها معناها الحقيقي ويعمق معناها فكرا وواقعا ، ويمكن من انطلاقها . والحرية بذلك ليست وسيلة أو هدفا فحسب ، ولكنها الاثنين معا . وليس مما يفيد تحقيقها إيجاد التعارض بين جانبيها .

والحرية ليست وصفا يلحق الفرد مستقلا عن غيره ، وليست حقا خاصا يمنع أو يمنع ، ولكنها



الواضحة للمجتمع الآن . ولا شك أيضا أن اراحة الحق في التقاضي للفرد ازاءه من وسائل الرقابة والضمان الفعالة .

\*\*\*

وقد بدأ التفكير في انشاء مجلس الدولة ، في القرن الماضي في أواخر عصر اسماعيل ، وذلك ضمن خطة عامة للإصلاح الإداري وتنظيم شئون الحكم علاجاً للفوضى التي عمت وقتها . فأنشئ مجلس شورى النواب ، ثم أنشئ مجلس النظار ، ثم صدر في ٢٣ أبريل ١٨٧٩ الأمر العالي بإنشاء مجلس الدولة ، اهتداء بالنظام الفرنسي الذي أخذت عنه كافة التقنيات والتنظيمات القضائية الحديثة في مصر . وخول سلطة الفصل في المنازعات التي تنشأ بين النظارات المختلفة عن مسائل الاختصاص وتطبيق القوانين واللوائح . ومنح ولاية كاملة في إلغاء القرارات الإدارية عدا ما « يتخذ للمصلحة العامة أو للنظام العام والقرارات المتعلقة بالأمن الداخلى والتعريفات الجمركية والتدابير الصحية ونحو ذلك » . وعدا تعيين الموظفين القابلين للعرل أو فصلهم ، وعدا القرارات المتعلقة بالملكية والمسئولية مما يدخل في اختصاص القضاء الأهلى والمختلط .

والمهم أن المجلس بحسب الأمر الصادر بتشكيله كان سيتكون من رئيس هو رئيس مجلس النظار ، يقابله وكيلان أجنيان ، ومن ثمانية مستشارين نصفهم أجانب ، وأربعة نواب عراض نصفهم أجانب أيضا . وأن مجلسا له اختصاص مراجعة مشروعات القوانين والفتوى ، ومراقبة الشرعية اختصاصا واجراءات وحقوقا بالنسبة للمنازعات بين مصالح الدولة بعضها وبعض وبين الأفراد ، أن مجلسا له هذه السلطات ويغلب عليه العنصر الأجنبى على ما هو واضح ، لا شك أنه مع ما سينقل الى الإدارة المصرية المختلفة وقتها من خبرة التنظيم الحديث ، كان سيجعل الأجانب عنصرا ذا نفوذ بالغ القوة في هذه الإدارة وفي توجيهها لمصلحة دولهم من داخل الحكومة المصرية ، متمما بذلك مهمة المحاكم المختلطة ومدعما خطط المصالح الأجنبية في مصر .

ولم يكتب لهذا المجلس أن يرى النور ، وقد عصفت الأزمة المالية والأحداث السياسية وقتها بالكثير ، واضطرب القول على أن الأزمة المالية كانت سبب واده . . على أنه يبدو أنه كان للتنافس بين

الدول الأوروبية في مصر أثره في ذلك . ويمكن تصور أن العنصر الأجنبى في المجلس كان سيمثل العديد من الدول الأوروبية ذات النفوذ في مصر ، لا بلدا واحدا منها ، وأن كان سيكون لفرنسا فيه سهم كبير بسبب مصالحها وبسبب أن التنظيمات القانونية الوافدة كلها كانت فرنسية المأخذ . والحاصل أن بريطانيا كانت في هذا الوقت تعمل على الأفراد بمصر ، وقد احتلتها فعلا سنة ١٨٨٢ ، ولم تكد تستطيع وقتها أن تنفرد بتمثيل المصالح الأجنبية في هذا المجلس ولا في غيره ، ولم يكن يرضيها أن يشاركها أحد في توجيه شئون الإدارة المصرية ورقابة عملها (١) ، وكان من المتوقع أن يمر وقت تجرب فيه الأساليب المختلفة للسيطرة على جهاز الدولة المصرى على الوجه الأم ، وذلك في مواجهة انقراض الثورة العرابية الشعبية ، وفي مواجهة التنافس الدولى . وليس من المفيد لها إيجاد جهاز في قلب الدولة يعوق مرونة حركتها في هذا الميدان الجديد عليها . ومن المعروف أن المحاكم المختلطة كانت في أوائل عهدها وفي بدايات الاحتلال البريطانى تغلو كثيرا في أحكامها - سيما في قضاء التعويض ، وتجنح أكثر مما يتيح لها قانون انشائها ، في توسيع اختصاصها بالنسبة للقرارات الإدارية وتفسح لنفسها المجال للتهجم على الدولة في كل مناسبة ، رغبة في الإطلال عليها ومد نفوذها إليها . ولا شك أن كان انشاء المحاكم الإدارية بالتشكيل نصف الأجنبى ، سيجتبع أكثر الامكانيات ملائمة لهذه الأهداف .

وقد ذكر اللورد دفرين في تقريره الذى وضعه عن مصر عقب الاحتلال . . « وأن في هذا الشأن أمرا آخر من الأمور الصعبة قد استوجب نظر حكومة الحضرة الخديوية فيه وهو أمر المحاكم الإدارية ، ذلك أنه كان في النية أول الأمر تشكيل محكمة خصوصية للنظر في الدعاوى التى يقيمها أفراد الناس على الموظفين ولكن يسننى أن أقول أنه حصل العدول عن ذلك وتقرر الآن أن ما يقسام على هؤلاء

(١) حاجم اللورد دفرين في تقريره الذى وضعه بعد الاحتلال البريطانى القوانين المختلطة المأخوذة من التشريعات الفرنسية واتهمها بعدم الكمال وكثرة التفصيلات وشدة التعقيد مما يستلزم النفقات الكبيرة . وذكر أن الحكومة المصرية تطلب في أن يستبدل بالمحاكم المختلطة محاكم أهلية متى تاتى ذلك « وأن رغبتهما مبنية على حق طبيعى . وكان ذلك منه أملا في إقصاء النفوذ الأجنبى غير الانجيزى من مصر للأفراد بها . وهو أمل لم يتح له التحقيق .

الظلمة ، النظام الظالم ، كما عبر الشاعر المرحوم حافظ إبراهيم . والتنظيم يقتضى نوعا من المساواة ، وهى مساواة فى العدل أو فى الظلم حسب مضمون أى تنظيم معين . وهذا يقتضى إيجاد الأجهزة القادرة على مراقبة النشاط والتأكد من أنه يسير وفق الأسس الموضوعية ، وأن الأمر لا يتحول فى التطبيق - فى الواقع - إلى غيره . وهذا مقتضى النظرة العلمانية دائما . ولجهاز القضاء دوره فى أى نظام ، لمراقبة فاعليته وفقا للقواعد الموضوعية . وهذه وظيفة من وظائفه الهامة بالنسبة لآى نظام .

على أنه إذا كانت سياسة الاحتلال ، قد أهدرت « المنظمات الشورية » ضمانا للسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع . وإذا كان القضاء الإدارى يقوم على أساس مبدأ المشروعية بالنسبة لنشاط الإدارة ، وتمتد رقابته إلى الإطار العام لنشاط السلطات ، وإلى نظام الحكم نفسه ، وإذا كان الاحتلال البريطانى لم يستطع حتى ١٩١٤ أن يفرض لنفسه وجودا شرعيا فى مصر وفى داخل الدولة - إنما كان يستمد نفوذه من وجوده المادى فحسب . فلم يكن مما يتمشى مع مصالحه وأهدافه ، التفكير فى إنشاء هذا النمط من القضاء . واقتصر الأمر على إعادة تشكيل لجنة قضايا الحكومة التى تتولى المرافعة والافتاء ، ومنصب المستشار القضائى ( الانجليزى ) الذى كان يتولى مع اللجنة مراجعة مشروعات القوانين واللوائح ، مع تعديلات كثيرة أدخلت على تشكيل لجنة القضايا واختصاصاتها ومندى علاقتها بالوزارات المختلفة ، وذلك خلال المدة من ١٨٨٣ إلى ١٩٢٣ .

وعقب ثورة ١٩١٩ ، وبعد وضع دستور ١٩٢٣ ، لم يثر جدلا ، لدى الحركة الوطنية ولا غيرها ، التفكير فى إنشاء القضاء الإدارى . وكان ذلك بسبب وجود الامتيازات الأجنبية . إذ كانت المحاكم المختلطة ذات ولاية عامة بالنسبة للأجانب المقيمين فى مصر ، مدعين كانوا أو مدعى عليهم . وكان يتعذر لذلك إدخال تعديل جوهرى على نظامها بإنشاء قضاء إدارى يفصل فى المنازعات بين الإدارة وبين الأفراد ومنهم ذوى الجنسيات الأجنبية . وهو تعديل لم تكن الدول صاحبة الامتيازات لتقبله بغير أن تضمن تمثيلا أجنبيا لها فى هذا القضاء . ورأى المصريون النأى بإدارة المصرية وشئونها عن أن يمتد لها النفوذ الأجنبى امتدادا مشروعا من خلال محاكم تشكل على

الموظفين من الدعاوى مثل خرق القوانين والأوامر السامية واللوائح فهو يقسم فى المحاكم الاعتيادية وكذلك فى كل قضية تكون فيها منزلة الحكومة مماثلة لمنزلة الأفراد كأن تكون مثلا بضفة شريك أو بائع أو شارى أو دائن أو مديون ولكن لما كان يوجد صنف آخر من القضايا التى ينبغى فصلها بين الحكومة وبين رعاياها عموما وكانت الحكومة فى تلك القضايا بمنزلة الحقيقة لا بمنزلة الأفراد وكانت هذه القضايا تتعلق بمواد ذات أهمية كبرى ليس من الصواب طرحها فى محاكم غير متوفرة فيها شروط الاختيار لحدائثة عهدها . . . » ( مصر للمصريين . سليم نقاش ) الجزء السادس ، صفحة ٧٢ . وورد ذات المعنى بكتاب جيمس هارى سكوت عن « القانون الذى يحكم الأجانب فى مصر ، صفحة ٢٤٧ - ٢٤٨ » والذى يلاحظ أيضا فى تقرير اللورد دفرين ، تأكيده على أن القضاء هو أول ما تحتاج إليه الديار المصرية ، وقوله أن ذلك « أفيد للبلاد من المنظمات الشورية مهما كانت متسعة النطاق فإن النظام الاجتماعى فى الشرق بسيط جدا حتى أنه إذا وزعت الضريبة على الناس بالعدل والانصاف فلا يحتاج بعد ذلك فى أنالتهم سمعادتهم إلى تكثير الشرائع والقوانين ومهما كانت الشرائع مستوفاة لا تؤدي إلى الغرض المقصود مالم تنفذ بالاستقامة والعدل » . ( المرجع السابق . صفحة ٧٠ ) . وفى ذلك أشبارة إلى ناحية من نواحي السياسة البريطانية فى مصر بعد الاحتلال . فالنظم الشورية فى صورتها المثلى تعنى حكما ديمقراطيا ، هو بالضرورة حكم وطنى . وهذا مالا يد للمستعمر أن يتوقاه ، وأن يضمن سيطرته على أجهزة التشريع التى تصوغ المجتمع وعلاقاته حسب مصلحته . ولكن الحرص على انتظام جهاز القضاء أساسه ، أنه بعد ضمان السيطرة على جهاز التشريع والإدارة ، يتعين ضبط النظم والتأكد من سلامة تطبيق التشريعات المختلفة ، أى سلامة تطبيق السياسة مصوغة فى الأحكام التفصيلية . والحديث عن العدالة هنا لا يعنىها بأى من معانيها الأساسية ، إنما يعنى الحرص على سيادة النظام الموضوع بصرف النظر عن الأحاد وانضباط التطبيق حسب القواعد المقررة . والحكم بمندى عدالة أى نظام يكون بمطالعه أسسه الاقتصادية والسياسية ، ولكن أى نظام لابد لاستقراره أن يضمن سلامة تنفيذ مقرراته بالأساليب الملائمة . وما صنع الاحتلال فى مصر ، أنه استبدل بالفوضى



فأولا « هذه الهيئة بمالها من وحده ودوام وكفاية تساهم في تنظيم الاتصال الضروري بين من يضطلعون بالرقابة والتوجيه ومن يقومون بالعمل والتنفيذ ... كما تحقق التنسيق والنظام والتواصل في أعمال الدولة وترسى علاقات الجمهور بالسلطة الإدارية » . ( ص ١٥١ ) . وقضاء الإبطال وسيلة ناجعة لحماية حقوق الأفراد وضبط الاداة الحكومية وتنظيمها . فهو ضرب من الرقابة على السلطة الادارية لم نحظ به بعد وفي الرقابة الخير دائما ...

... واذا كنا ندعو الى احترام تصرفات الحاكمين والأذعان لأوامرهم ، فانه يجدر بنا من جانب آخر أن نشعرهم بأن للقانون حرمة فوق حرماتهم وللصالح العام منزلة فوق منزلتهم . . ( ص ١٥٨ ) .

وثانيا فان في ايجاد هذه الهيئة تثبيت للشرعية التي استباحها الحاكم واستباحها المحكوم رغبة في الحصول على الممتنع والتباهى بالظفر به « وكم سمعنا أن رخصة منعت أو منعت بغير حق ، وأن أرضا حرمت من السقي بدون مبرر ، ودورا هوجمت وفتشت بلا تصريح قانوني ، وسمعنا أيضا برغبات وطلبات يتقدم بها ذوو الجاه والمقربون مع أنها تتعارض مع القانون معارضة صريحة فيرغبون مثلا في اطلاق سراح معتقل يهدد الأمن والنظام ، أو يطمعون في أن يؤذن لهم بالاتجار أو التصدير فيما حرم بيعه واقتضت مصلحة الجمهور حفظه وادخاره . وأشد ما يؤسف له أن يقرأوا على ذلك وأن يجابوا اليه ... ولا يساورنا شك في أن قضاء الأبطال سيكون عاملا من عوامل الاستقرار ، وسلاحا من تلك الأسلحة التي نرجوها للقضاء على هذه الفوضى » . ( ص ١٦٠ )

وثالثا بالنسبة لاستقرار أوضاع الموظفين « لا تخلو أحوال الوظائف والموظفين من خسلاف ومنازعات . فهناك موظف يرى انه فصل أو هوقب بغير سبب ، وآخر يعتقد انه لم يفل حقه من العلاوة والترقية ، على حسب مقتضى القوانين واللوائح ، وثالث يشكو من أن معاشه في تقديره لم يتماشى مع النظم المألوفة . ولقد زادت الشكوى منذ أن اجتاحت الأهواء السياسية المصالح والدواوين ، وتغلقت الحزبية والمحسوبية في شئون الوظائف والموظفين ، فعين أو دق قريق بلا مبرر ونقل أو فصل أخبر من غير ذنب ، وكان لذلك الحق

هذا الشرط . وبقي الأمر كذلك حتى أبرمت اتفاقية منترو بالغاء الامتيازات سنة ١٩٣٧ ، ونصت على جواز تقاضى الأجنبى لدى محاكم مصرية غير الحاكم المختلطة متى قبل مختارا هذا الأمر . ولم يعد بهذا ما يمنع من ايجاد قضاء ادارى مصرى يفصل فيما يرفع اليه من المصريين والأجانب على السواء طعنا على النشاط الادارى مما لا يدخل في ولاية أى من القضاين الأهلى المختلط .

والملاحظ ان كان التحرر من الامتيازات الأجنبية « مما استكملت به مضر سيادتها على أرضها » وانطلقت به حريتها في رسم وتقرير سياسة تشريعية وضريبية غير مقيدة . وكان هذا التحرر نفسه مما تستطيع به مصر انشاء قضائها الادارى كضمانة من ضمانات الأفراد ازاء نشاط السلطات العامة ، وكرقيب على المشروعية في هذا النشاط . والحال ان هذه الرقابة نظريا - من متمات العمل التشريعى الديمقراطى . وبهذا النظر يتعين التحفظ ازاء ما يقال من ان منع الطعن بالالفاء في قرارات معينة جائز بالقانون ما دام الحق في الطعن حق مستحدث بالقانون . ذلك ان الاستحداث هنا ليس منشؤه القانون فحسب ، ولكن استكمال سيادة مصر التشريعية بالغاء الامتيازات .

والحاصل انه قبيل عقد اتفاقية منترو ، كانت قد أبرمت معاهدة ١٩٣٦ . وحسبت الدوائر الحاكمة والطبقات المتميزة ، ان الاتفاقية ان تكفلان وضعنا هادئا للمسألة الوطنية يمتد لسنين في المستقبل ، وان السخط الشعبى المقلق قد انحسر ، وأنه ينبغي صرف الجهد كله للبناء الاجتماعى والاقتصادى الهادى ، وكان الناطقون بلسان المصالح الرأسمالية في مقدمة الداعين الى هذه السياسة . وبدؤا التفكير في كيفية استثمار الوضع الجديد ورسم السياسات الاقتصادية والمالية والادارية والتعليمية وغيرها على النحو الذى يخدم تطور المجتمع في حدود الخط الرأسمالى . وكان اقتراح انشاء القضاء الادارى أحد بنود الاصلاح الذى نادى به الكثير منهم .

وقد بلور الأستاذان مريت غالى وإبراهيم بيومي مذكور ، في كتابهما « الاداة الحكومية » ( ظهر في طبعة محدودة التوزيع على الاستتار سنة ١٩٤٣ ثم ظهر في كتاب سنة ١٩٤٥ ) العوامل المختلفة التي توجب انشاء مجلس الدولة :-

من دون البرلمان والوزارة اقضاءا للوفد عن النفوذ اليه ، وعرفت شواهد كثيرة على هذا الصراع بالنسبة لسلطات الملك فى الجيش وفى المعاهد الدينية وفى السلك النيابى . . . الخ . وحرص الوفد دائما على أن تكون له الهيمنه والقدرة على التغيير عن طريق مجلس الوزراء المستند الى الاغلبية البرلمانية .

لذلك كان انشاء اية هيئة تثبت الوضع القائم وتكفل له الحماية ، مما يثير الحذر التقليدى لدى الوفد . وساهم فى ذلك أن تعرض الوفد بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ لمؤامرة واسعة من الملك وأحزاب الأقلية للانفراد بالدولة من دونه وتركيز السلطات فى يد الملك ، وطرد من الحكم فى ديسمبر ١٩٣٧ . وكان اقتراح انشاء المجلس من احدى الوزارات المعادية له ، او من لجنة القضايا ذات الارتباط التاريخى بالسراى وبالأوساط المعادية للوفد ( عن طريق رئيسها )

وتصور أن هذه القوى هى من سيصوغ المجلس اختصاصات وتشكيلا ويضبط له وظيفته على نحو « يسم الأبار » أمام الوفد كان ذلك جميعه مما استفز روح النقد والاعتراض . وقد طالب البعض وقتها ، بدل أن ينشأ جهاز جديد يختص بولاية الالفاء ، أن تمنح هذه الولاية للقضاء العادى ، وذلك فيما يبدو ابعادا للفنون التى تلبس التشكيل الجديد ( مبادئ السياسة المصرية . محمد على علويه ) .

والحاصل أن تداول القوى السياسية المتصارعة الحكم ، بغير أن تستطيع احداها الانفراد به مدة طويلة ، ومحاولة كل منها صياغة جهاز الدولة على وفق مصالحها واهدافها وبالعناصر الموالية لها ، وعدم اتمام هذا الصراع ، قد أدى الى التعديلات المتكررة فى تولى المناصب المختلفة . ولم يكن مصدر القلق والزعزعة هو الصراع الحزبى فى ذاته ، انما كان المصدر هو الصراع بين قوى الثورة وأعدائها داخل السلطة ، صراعا لم ينحسم واستطال أمده فى مد وجذب شديدين . وهو صراع قد يتخذ طابع الصراع الحزبى أو غيره مفضيا الى ذات الأثر مادام يتم داخل السلطة ومادام لا يكتب له الحسم . وزاد هذا القلق تداخل المحسوبيات فى التعديلات السياسية بغير ضوابط محددة . وقد نظر المفكرون الاصلاحيون للرأسمالية المصرية ، الى جهاز الدولة كأحد الميادين الأساسية للعمل على تطوير المجتمع فى اطار مصلحتها وكانت تكره انشاء مجلس الدولة مما طرحوه ضمانا

الاستثنائى الغريب الذى منح مجلس الوزراء اسوا الأثر فى هذا الصدد . فاستطاعت كل حكومة مستترة وراءه أن تنكل بخصومها كيف تشاء ، وتفقد على أعوانها وأنصارها الدرجات كما تهوى . حتى لقد وصلنا فى هذا النضال والتنافس الى درجة تبعث فى آن واحد على الأسى والسخرية ، فيعين موظفون اليوم ، ثم يفصلون غدا ، وبعد قليل يعودون الى الظهور ، وهكذا دواليك فى حلقة مفرغة تلبل الأفكار » ( ص ١٦٢ ) .

وقد وضعت لجنة قضايا الحكومة سنة ١٩٣٩ مشروعا فى هذا الشأن، ينشئ مجلس الدولة ويخوله ولاية إلغاء القرارات الإدارية بسبب تجاوز السلطة ، ويجعل هذه الولاية مقيدة بتضديق مجلس الوزراء . وفى ١٩٤١ قدم الدكتور عبد الحميد بدوى ( وكان وزيرا وقتها ) مشروعا آخر يمنح المجلس ولاية الالفاء كاملة .

على أن كلا من المشروعين قوبل بعاصفة شديدة من النقد والاعتراض . ويلخص الدكتور بدوى - فى مقال له بالعدد الاول من مجلة مجلس الدولة - أوجه الاعتراض ، بأن المجلس سيكون سلطة فوق السلطات وسيخضع السلطة التنفيذية لوصايته ، وسيسلب مجلس الوزراء سلطة التأويل التشريعى « ويفسد أمور الموظفين واستقامة العمل فى المصالح » . ثم يشير الى السبب الكامن وراء النقد بقوله أنه « الخصومة التى املتتها الأهواء الحزبية ممن يرى فى انشاء مثل هذه الهيئة نوع من تسميم الأبار » . . .

ولا شك فى صحة هذا السبب المتقدم ، بالنظر الى ظروف وملابسات الصراع السياسى والاجتماعى فى مصر منذ ١٩٢٣ . وقد كان قطبى الصراع الدستورى فى المجتمع ، الملك وحزب الوفد . والملك مؤسسة دستورية داخل السلطة ووراءه الاحتلال . وحزب الوفد يضمن فى اية انتخابات حرة السيطرة على مجلس البرلمان . وكل منهما يجهد فى صياغة جهاز الدولة - الجهاز التنفيذى خاصة - بما يحقق له السيادة المنفردة . وأحزاب الأقلية وإن تناقضت أهدافها مع أهداف الملك أحيانا ، فلم تكن تستطيع فى صراعها مع حزب الاغلبية الا أن تستند الى سلطة الملك ، وتعمل بهذا مختارة أو مضطرة الى زيادة سلطاته . وعرفت هذه المرحلة خلافات واسعة بين الملك والوفد حول سعى الأول لربط جهاز الادارة به



للافراد . ونظر المشروع في عام ١٩٤٦ ، وصدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وبانشاء مجلس الدولة ، نشأ لأول مرة في مصر القضاء الادارى . ونيط بمحكمته ولاية الفناء القرارات الادارية بناء على طلب الافراد اذا شابها عيب في الشكل أو في الاختصاص أو خالفت القوانين واللوائح أو صدرت عن اساءة استعمال السلطة . كما نيط بها ذات الولاية بالنسبة لمنازعات المرتبات والمعاشات والمكافآت وبالنسبة لقرارات التعيين أو الترقية أو منح العلاوات وبالنسبة لقرارات سلطات التأديب أو الفصل بغير الطريق التأديبى ، مع قصر هذه الولاية على طلبات الموظفين العموميين الدائمين . ثم عدل قانون المجلس بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ في ضوء تجارب السنوات الثلاث الفاصلة بينهما . فاطلق حق التقاضى من قيد شغل الوظيفة العامة وأبيح لجميع الموظفين والمستخدمين كما وسع اختصاص قضاء التعويض ليشمل كل ما يدخل في اختصاص قضاء الالغاء ، وكانت ولاية التعويض أمام القضاء الادارى في القانون الأول محصورة في أنواع محددة من القرارات الادارية الداخلة في ولاية الالغاء . كما خول القضاء الادارى اختصاص الفصل في أنواع ثلاثة من العقود الادارية ، الالتزام والأشغال العامة والتوريد .

والحاصل ، أنه مع حداثة هذه الوظيفة القضائية التى نيطت بالهيئة الجديدة ، فلم يكن القضاء الادارى يبتدىء في ممارسة مهمته من العدم . فقد جند للعمل بالملكة الجديدة ، عناصر مارست العمل القضائى فى المحاكم العادية ، أو اشتغلت بالفكر القانونى طويلا ، وتوافر لأكثرها خبرة ومران فى الفكر والتطبيق ، هى فى الواقع جزء وانعكاس لخبرة هذا العمل فى المجتمع المصرى خلال أجيال عديدة ، منذ نشأة التنظيمات القانونية والقضائية الحديثة . وكان ذلك رصيذا فنيا فى العمل له أهميته ، من ناحية الفكر القانونى ، واجراءات المحاكمات ، وحقوق المتقاضين .

ومن ناحية ثانية كان وراء الهيئة الجديدة ، كل تقاليد وتراث القضاء المصرى الماضى سيما فى الفترة التى أعقبت ثورة ١٩١٩ ، وعاصرت النظام النيابى وكفاح الشعب المصرى والحركة الوطنية الديمقراطية من أجل تثبيت أقدامها فى السلطة ، ومن أجل كسب الشرعية القانونية لمصلحتها ، عن طريق ما جاهدت

لاستقرار الدولة وتنظيمها لأجهزتها وضبطا لعلاقتها بالغير ، ومحاولة للبعد لها عن ميادين الصراع السياسى .

والخلاصة ، أنه باستكمال مصر سيادتها التشريعية والقضائية ، ظهرت فكرة انشاء القضاء الادارى كضمانة من ضمانات الافراد وكرقابة على مبدا الشرعية وعلى نشاط الدولة . وان أرادت القوى المناوئة للوفد بهذه الفكرة ضمان افرادها بأجهزة الدولة من دونه وان أرادت الرأسمالية بها اتاحة قدر من الاستقرار لجهاز الدولة ينأى به عن الصراعات السياسية ، ويكفل به للمجتمع قدر من الهدوء وجدته ضروريا لمصلحتها . وان من عارض فكرة انشائه لم يصدر عن عدم الايمان بفائدته ، انما صدر عن الشك فى اهداف المعارضين وفى نواياهم . وان جهازا ينشأ من خلال هذه الأفكار والمصالح المتصارعة ، أى يغير امكان افراد احدى القوى بالهيمنة عليه من حيث تحديد وظائفه ومهامه العملية ، قد يكون للظروف التى تلبس وجوده بعد ذلك ، دور كبير فى التحديد العملى لنشاطه ، مما يختلف عن الكثير من التوقعات السابقة عليه . والحاصل أنه فى ظروف ما بعد الحرب الثانية كانت كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية فى مصر مجالا للصراع الاجتماعى والسياسى الدائر وعنصرا فيه ، مع اختلاف المواقف حسب طبيعة واستعداد كل منها .

\*\*\*

فى سنة ١٩٤٥ قدم محمود محمد محمود الى مجلس النواب مشروعا بانشاء مجلس الدولة ، فتحركت الحكومة وقدمت مشروعها . وورد بتقرير اللجنة التشريعية بمجلس النواب عن المشروع أن « انشاء مجلس الدولة أمنية طالما جالت فى الخواطر وطالب بتحقيقها الكتاب فى الصحف .. كفل الدستور الحريات وكفالتها توجب وضع حدود للإدارة التنفيذية تقضى على الذين استودعوا نصيبا من السلطة العامة أن يلتزموا حدود القانونية ونواهيته .. وليس أفضل فى العمل على اصلاح الاداة الحكومية من تأمين الموظفين على وظائفهم وتوفير الضمانات لهم .. » ثم أشار التقرير اتساع الادارات والمصالح ونمو عدد الموظفين وتشعب الواجبات الملقة عليهم مما يوجب منح الحصانات

والمهم ، أن الهدف وأسلوب العمل ، عليهما معول كبير في تحديد مضمون الوظيفة المؤداة من أي جهاز . وإن كان لهما أثرهما في تحديد نوع نشاطه ودفع العاملين به في مجراه ، إلا أنهما الجهاز وظيفته وكيانا . وكان القضاء الإداري جهاز يقوم على مراقبة نشاط السلطة العامة في ضوء المشروعية ، ومراقبة حدود كل من السلطات ، ومراقبة التعسف في التطبيق . وهو من ناحية ثانية جهاز يعمل علنيا ويربط بهذا الرأي العام ، ويفتح عليه أثرا وتأثرا ، وهذا مصدر هام من مصادر الحيوية ، يربط بينه وبين المناخ العام في المجتمع في أي من المراحل ويساعده على التجدد .

والحاصل أن القضاء الإداري في بداية عمله ، لم يجد وراءه تقاليد النهضة القانونية والقضائية الماضية فحسب ، ولكنه وجد حوله معركة وطنية ديمقراطية وأزمة اجتماعية بالغة الحدة ، وحركة شعبية مصممة تصارع الرجعية والتخلف والاستبداد ممثلين في الملك والاحتلال وكبار ملاك الأرض . كما وجد حوله شعبا يحاول أن يحيط بالرجعية من خلال كافة المواقع التي كسبها في كفاحه الماضي ، ومستغلا ما استطاع أن يفهمه من ركائز شرعية بالنسبة للحق في التعبير والتجمع والنشاط ، وهي ركائز لم تكن كافية لكفالة النصر الحاسم له ، ولكنها كانت حصنا ضد العدوان عليه ، ومهدا لثورته المقبلة . وإذا كان قد ارتفع صوت الشعب وقتها ضد الاستعمار والاستبداد وضد الظلم الاجتماعي وتراكم الثروات ، فقد كان الوقوف ضد عدوان الرجعية على هذه الدعاوى وضد تعسف السلطة ومع الإفساح لحرية التعبير والنشر والاجتماع ، كان ذلك عملا ذا مضمون اجتماعي وسياسي متقدم .

\*\*\*

كان مذهب محكمة القضاء الإداري في هذه الفترة ، وبالنسبة لما يمس علاقة الفرد بالسلطة ، هو التأكيد أولا على مبدأ سيادة الدستور باعتباره المصدر الذي تستمد منه كل هيئات الحكم سلطانتها وأنه الإطار العام لجميع السلطات . وأكدت مبدأ الفصل بين السلطات ، باعتبار أن هذا الفصل يجردها من ولاية إلغاء أي قانون ولو خالف الدستور ولكنه ذاته يخولها سلطة رفض تطبيق هذا القانون ما دام أن ليس في استطاعة السلطة التشريعية أن تفرض على غيرها تشريعا معارضا للدستور . وأكدت

لإصداره من تشريعات ، وما جاهدت لإلغائه من نظم استبدادية ، وما دافعت به عن نفسها ضد عدوان الملك والاحتلال على مكاسبها . وكل ذلك ساهم في تراكم قدر هام من الشرعية الديمقراطية التي بقيت في حدود الإطار الليبرالي الشكلي ( بغير المضمون الاجتماعي ) ولكنها كانت ذات أثر هام في الاتساع لحركة الجماهير وللرأي العام الديمقراطي ولتداول الأفكار في الكتابات المختلفة .

ومن ناحية ثالثة ، أنه وإن كان الحذر قد سيطر على البعض وقتها من طريقة تكوين المجلس ، إذ كان رئيسه الأول برغم زيادته في التأليف القانوني ، أحد الوزراء في وزارة اسماعيل صدقي التي صدر قانون تشكيل المجلس في عهدها ، والتي كانت سياستها تقف ضد الحركة الوطنية الديمقراطية ، وإن كان رئيسه الثاني أحد أعضاء الحزب السعدي وأحد الوزراء في حكومته ، وكان السعديون حزبا وحكومة ضد حركة الشعب وضد الحريات ، وذلك برغم كفايته القانونية المعترف بها ، إن كان الحذر قد صدر عن هذه الاعتبارات ذات الأثر غير المتجاهل في التقييم السياسي ، فإن توافر العاملين السابقين كان رصيذا له أهميته البالغة بالنسبة للهيئة ولعملها وللثامين على أمرها . وقد حدث في ١٩٥٠ أن عاد إلى الحكم حزب الأغلبية البرلمانية ، وأثار شكوكه في حيطة المجلس بسبب انتمائه الحزبي السابق ، وطالبه بالاستقالة وهاجمه في صحفه دفعا له على الرضوخ ، ولكن رئيس المجلس استمسك باستقلال القضاء وعدم قابليته للعزل ، وأصدرت الجمعية العمومية للمجلس قرارا تؤيد فيه رئيسها . وأيد الرأي العام في عموم موقفه . وانتهى الأمر إلى بقاءه . ولم يكن الحادث بغير أثر . إذ كان هذا التحصن ببردة القضاء طلبا لحماية الرأي العام له ، وإعلانا أمامه بالتجرد من ثوب الحزبية القديم فيما ينظر من أقضية ، والتزاما بالحيدة وممارسة الاستقلال إزاء الخصومات المعروضة ، ولم تكن هذه المعاني مما يستمد من النصوص المجردة ، ولكنه في الواقع احتفاء بالرأي العام الحر الذي أنصفه ، لا تقديسا للقضاء في ذاته ولكن صدورا عن فهم وظيفته وفائدة في تلك الظروف ، وتقديرا بأن هذا الاحتفاء مسئولية والتزام ، وأنه ليس من السهل الحث بعهد يؤخذ علنا أمام الناس وهم عليه شهود ورقباء ، والأحكام علنية وقاعة المحكمة مفتوحة ، والشعب رقيب على أي حكم يصدر .



الحكومة بموجب سلطتها في حفظ الأمن واستتبابه ورده الى نظامه . « أما تلك التي تتخذها تطبيقا لنصوص القوانين واللوائح ومباشرة لتفاصيل سلطتها في هذا الشأن فهي من القرارات الادارية العادية التي تخضع لرقابة محكمة القضاء الادارى الغاء وتعويضا . . وتطبيقا لهذا المعيار حكمت بأن سحب رخصة سلاح طبقا للقانون الخاص باحراز السلاح يعتبر عملا اداريا يصدر بالتطبيق للقوانين واللوائح ( السنة الثانية ، قاعدة ٩٣ ) . وبأن قرار المعارضة في اصدار جريدة لا يعتبر من أعمال السيادة ( السنة الاولى . قاعدة ٦ ) . ( أحكام بنفس المعنى في السنوات من الاولى الى السادسة ) . . وكان الحكم المشار اليه أولا قد صدر بمناسبة قرار مجلس الوزراء في يناير ١٩٥١ بالغاء احدى الصحف مبعا لها « من الدعوة لقلب النظام الاجتماعى في البلاد بتحريض طوائف الشعب على أعمال العنف واثارة الفتن بين طبقاته وجماعاته وتفريق الأمة فرقا وطوائف شتى فيكون القرار الصادر في مثل هذه الظروف تدبرا من التدابير الضرورية لوقاية أسس المجتمع المصرى » . وردت المحكمة على هذا التزم ، اخذا بالمعيار الذى اضطرت عليه أحكامها بأن « تصرفات الادارة في تعطيل الصحف أو الغائها أو المعارضة في صدورها إنما هي أعمال ادارية يجب أن تجرى على مقتضى أحكام الدستور والقوانين واللوائح . . وللمحكمة حق الرقابة على الادارة فيه لترى هل صدر متفقا مع أحكام الدستور والقوانين واللوائح خاليا من التعسف فتحكم بصحته ، أو هو قد صدر متعارضا مع هذه الأحكام أو انطوى على تعسف في استعمال السلطة فتقضى بطلانه » .

وبالنسبة للأحكام العرفية قررت المحكمة في ١٩٥٢/٦/٣٠ أنه « وإن كان نظاما استثنائيا إلا أنه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام خاضع للقانون وضع الدستور أساسه وبين القانون أصوله وأحكامه ورسم حدوده وضوابطه . . وكل نظام للحكم أرسى الدستور أساسه ووضع القانون قواعده هو نظام يخضع بطبيعته مهما يكن نظاما استثنائيا لمبدأ سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء . . » ( السنة السادسة . القاعدة ٥٦٨ وأكدت ذات المعنى بالقاعدة ٥٩٠ ) وقررت « أن القبول بأن قانون التضمنات يعفى الحاكم العسكرى من المسؤولية عن أعمال جاوز فيها حدود اختصاصه أو ارتكبها بسوء

المحكمة أيضا أنه لا توجد سلطة مطلقة ، وإن كل سلطة مقيدة بالوظائف التي نيّطت بها في الدستور . وطبقت هذا المبدأ في مجالى الحكم العرفى وأعمال السيادة التي تخرج بحكم قانون انشاء مجلس الدولة عن ولاية المحكمة .

ورات في ١٩٥٢/٦/٢١ « أن منع سماع الدعوى في أى تصرف أو أمر أو قرار صدر من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية - كما يقضى المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ هو اعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته . واعفاء سلطة عامة اعفاء مطلقا من كل مسئولية تحققت فعلا في جانبها من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد في الحرية وفى المساواة فى التكاليف والواجبات فيكون المرسوم بقانون سالف الذكر مخالفا فى هذه الناحية لأحكام الدستور » . ( مجموعة الأحكام . السنة السادسة قاعدة رقم ٥٨٧ ) . وأكدت فى ذات الحكم « أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس فى القانون المصرى ما يمنع المحاكم المصرية من التصدى لبحث دستورية القوانين من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع على السواء . . » وقررت فى حكمها الصادر فى ١٩٥٢/٦/٣٠ أنه عند تعارض القوانين ينبغى التعويل على القانون الأعلى واستبعاد الأدنى بغير الغاء له . ( السنة السادسة . قاعدة ٥٦٨ ) ولها فى ذات المعنى العديد من الأحكام السابقة على هذين ( السنتين الثانية والثالثة ) .

وبالنسبة لأعمال السيادة التي تخرج عن ولاية المحكمة ، حددت لها الكثير من الضوابط . فقد اضطرد تعريفها لأعمال السيادة بأنها ما يصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة « فتبشرها بمقتضى هذه السلطة العليا لتنظيم علاقتها بالسلطات العامة الأخرى داخلية كانت أو خارجية ، أو تتخذها اضطرابا للمحافظة على كيان الدولة فى الداخل أو للزود عن سيادتها فى الخارج . وهى طورا تكون تدابير تتخذ للدفاع عن الأمن العام من اضطراب داخلى أو لتأمين سلامة الدولة من عدو خارجى . . » ( مجموعة الأحكام ، السنة الخامسة قاعدة ٣٥٧ . وذات المعنى تقرينا السنة الرابعة قاعدة ٢٢٤ ، ٢٦٠ ) . وكانت تحدد هذا المعنى على ماورد بالحكم الصادر بجلسة ١٩٤٩/٥/٣١ ( السنة الثالثة ، قاعدة ٢٤٤ ) بأنها التدابير التي تتخذها

ولكنها في هذه المرحلة ، مرحلة الانتفاض الشعبى على الحكم الرجعى والظلم الاجتماعى ، كانت تمارس بمضمون ثورى متقدم ، سياسيا واجتماعيا . « ان الحرية الشخصية هى ملاك الحياة الانسانية كلها لا تخلقها الشرائع بل تنظمها ولا توجد القوانين بل توفيق بين شتى مناحيها ومختلف توجيهاتها تحقيقا للخير المشترك للجماعة ورعاية للصالح العام ، فهى لا تتقبل من القيود الا ما كان هادفا الى هذه الغاية مستوجبا تلك الأغراض » ( جلسة ١٩٥١/٣/٨ . السنة الخامسة قاعدة ١٦٤ ) . « ان الحريات العامة فى مصر » اذا اجاز الدستور تقييدها ، لا تقيد الا بتشريع . وهذا هو المبدأ الذى انعقد عليه اجماع رجال الفقه الدستورى . وأكدت أن ضمانات الحقوق تسمو الى مرتبة القوانين الدستورية « فتكون معصومة لا سلطان للمشرع عليها » ، و اجاز الدستور تنظيمها بنص خاص ، ففى هذه الحالة يتعين أن تكون القيود التى ترد عليها قيودا تقررها القوانين » ( السنة الخامسة . قاعدة ٣٥٧ جلسة ١٩٥١/٥/٢٦ ) ، وحكمت بأن « الأمر الذى صدر ضد المدعى وتنفيذ باقتحام منزله وتفتيشه بالقبض عليه وحبسه ثلاثة أيام بغرفة الحجز بقسم هابدين بحجة المحافظة على الأمن العام فى بعض المناسبات السياسية وغيرها . قد وقع مخالفا للقانون لتعارضه مع الدستور . ويكون المدعى محقا فى طلبه للتعويض » . ( جلسة ١٥٩١/٤/١٧ السنة الخامسة قاعدة ٢١٩ ) . كما حكمت بأن الاعتقال امر نتائج رتيمة لتدابير تداركها ويمكن الحكم بوقف تنفيذه . ( السنة السادسة . قاعدة ٥٨٦ . جلسة ١٩٥٢/٤/٧ ) .

\*\*\*

لم تكن هذه المبادئ منعزلة عن حركة النضال السياسى والاجتماعى للشعب المصرى وقتها . كانت بعض دبروعها ، وهذا ما يفسر موجة الحماس الشديد للقضاء الإدارى فى ذلك الحين . وان بلدا يقبوم الاحتلال على أرضيه ، ويحكمه الملك وكبار ملاك الاراضى والراسماليين ، وتنادى الحركات الشعبية فيه بالكفاح ضد الاستعمار ، وبالتحديد الملكية وغيرها من الثروات ، وتتفادى عقبة الوجود الشرعى ( الدستورى ) للملك بالهجوم على حاشيته وبالإشارة اليه ، وتنادى الجماهير بالكفاح المسلح وتطرح الحياة

نية يهدم راسا على عقب ما أراده الدستور من حصر الأحكام العرفية فى حدود لا تصح مجاوزتها . ومتى رسم المشرع هذه الحدود وفرض على الحاكم العسكرى ألا يجاوزها بطريق مباشر فلا يصح بعد ذلك أن يبيح له مجاوزتها بطريق غير مباشر بأن يعفيه من المسئولية اذا هو جاوزها . ( السنة السادسة . قاعدة ٥٨٧ ) . ورات فى العديد من الأحكام أن اعلان الأحكام العرفية من أعمال السيادة ، ولكن التدابير التى يتخذها القائم على النظام العرفى لا تعد أن تكون قرارات ادارية تخضع لسيادة القانون ولرقابة القضاء ، مع مراعاة أن يترك للسلطة اقرارا للأمن ومحافظة على سلامة البلاد حرية واسعة فى التقدير ، وان الخلاف بين الحكم العرفى والحكم العادى هو فى مدى السلطة التقديرية لا فى وجوب بسط الرقابة عليها . ( قاعدة ٥٦٨ سالفه الذكر ) . وعن سلطات الحاكم العسكرى ، قررت أن « هذا السلطان الواسع الذى يضعه نظام الأحكام العرفية فى يد القائم على اجراء هذا النظام يجب أن يقابله من جهة أخرى رقابة محكمة من القضاء فيبقى النظام فى حدوده الدستورية المشروعة » . ( القاعدة ٥٩٠ ) . وكذلك قررت أنه اذا تبين عدم وجود اسباب جدية تبرر تصرف الحاكم العسكرى وجب عليها الفاء القرار . . حتى ولو كان الحاكم العسكرى حسن النية فيما اتخذه من اجراء ولم يعد أن يكون قد أخطأ خطأ غير مقصود فى تقديره . ( السنة السادسة . قاعدة ٥٨٨ ) .

ورأت المحكمة فى ١٩٥٢/٦/٣٠ ( السنة السادسة قاعدة ٨٥٩ ) « أن خطورة الشخص على الأمن والنظام ، لئى يكون سببا جديا يبرر اتخاذ مثل هذا الاجراء المقيد للحرية ( الاعتقال ) . يجب أن يستمد من وقائع حقيقية منتجة فى الدلالة على هذا المعنى ، وأن تكون هذه الوقائع افعالا معينة يثبت ارتكاب الشخص لها ومرتبطة ارتباطا مباشرا بما يراد الاستدلال عليها بها . وان مجرد انتهاء المدعى لو صح ، الى جماعة ذات مبادئ متطرفة أو منحرفة على الدستور أو النظام الاجتماعى لا يعنى حتما وبداية اعتباره من الخطرين على الأمن بالمعنى المقصود من هذا اللفظ على مقتضى قانون الأحكام العرفية ، ما دام لم يرتكب فعلا وشخصيا . أمورا من شأنها أن تصفه حقا بهذا الوصف » .

وأكدت المحكمة فى هذه الفترة الكثير من القيم المتعلقة بالحريات الفردية ، بمعناها اللبى الى الجرد



سابقة معينة، انما يلتزم بأهدافه الانسانية والقدمية، بمصلحته وبما يختاره من الأساليب التي تتفق مع هذه المصلحة ومع تكوينه الحضارى والوطنى . وبهذا يلغى ويعدل ويشكل جوانب الحياة المختلفة، قوانين وهيئات واجراءات، دعما لأهدافه وحماية لها، وبهذا العمل تنبثق الشرعية الجديدة . وبهذا تكون الاطاحة بالملك وتحديد الملكية ووقف دستور ١٩٢٣ ثم الغاؤه، تكون كلها أعمالا مشروعة وأساسا للشرعية الجديدة . ولا يكون هذا الا بصراع بين قوى القديم والجديد، وبين الشرعيتين .

والحاصل أن الثورة، معتمدة على تأييد الجماهير وكفاحها السابق، قامت بحركة الجيش من داخل السلطة وسيطرت على قمتها لتتجه بها الى الجماهير، وخلعت الرجعية المعزولة في قمة الدولة والمجتمع لتعيد الى الأثنين انسجامهما لصالح التقدم . ثم مارست ما يلائم هذا الوضع تطهيرا للاداة الحكومية من العناصر ذات العداء لها أو الولاء للنظام القديم . وهى فى كل ذلك لم تهدم الدولة، قوانين ولا مؤسسات، انما تمكنت بوجودها فى القمة وبتأييد الجماهير، من السيطرة على السلطة القائمة وتطهيرها لصالح الثورة ولتكسب مضمونها الجديد .

ومكن ذلك من تحقيق الكثير من عناصر الاستمرار والتواصل فى الحياة المصرية، من جهة قوانين الدولة وهيئاتها وأجرت من التعديلات الجزئية فى مؤسسات الدولة ما لا ينهى الاستمرار، ولكنه يكسب القائم مضمونا جديدا فى العمل والنشاط .

ولقد صدرت بعض التشريعات التى تطلق للقضاء الادارى امكانيات العمل « وبعد أن كان قد صدر القانون ٦ لسنة ١٩٥٢ مقررًا حق وزير العدل فى الاشراف على المجلس تقييدا له، بادرت الثورة بعد نجاحها برفع هذا الاشراف وتقرير اعتباره « هيئة مستقلة تلحق بمجلس الوزراء » . ( المرسوم بقانون ١١٥ لسنة ١٩٥٢ ) . وأنشأت اللجان القضائية تخفيفا للعبء عن محكمة القضاء الادارى فى شأن منازعات الرواتب والمعاشات والمكافآت . وخلال العامين الأولين من الثورة اتسمت أحكام القضاء الادارى فى عمومها بالتأكيد على ذات المبادئ التى تبنتها من قبل، مع مرونة واضحة فى تطبيقها بما يلائم احتياجات الوضع الثورى، واتسعت لذلك فكرة أعمال السيادة لما يتمشى مع المضمون السياسى

السياسية بالمظاهرات والمؤتمرات وتصخب الصحافة الشعبية، ثم تقرر فيه هذه الأحكام معترفة بشرعية الجزء الغالب من هذا النشاط، أن بلدا يحدث فيه كل هذا، لا شك واصل بأوضاعه الى منتهاها، فقد مال ميزان الشرعية الى ما يقتلع بعض جذورها وصار ما يصون منها وجود الرجعية كالغشياء الرقيق، لم يجدها تقويته ورتق الفتوق فيه بما حاولته من اعداد لمشاريع القوانين المقيدة للحرية، عن الصحافة وأخبار القصر والجيش والمشبهين، اذ عصف بالمشروعات قبل الصدور . واضطرت الحكومة الى الغاء معاهدة ١٩٣٦، صك شرعية الاحتلال الأجنبى وكان هذا مكسبا هاما لحركة الشعب، واعترافا قانونيا بشرعية نضاله المسلح ضد الاستعمار ونادت الجماهير بالغاء قانون منع حمل السلاح . ولم يبق ما يجمع بين الوجود الشعبى والوجود الرجعى داخل اطار قانونى أو دستورى واحد . ولم يبق الا العمل غير المشروع، بادرت به الرجعية أولا بحريق القاهرة، ولكن لم تجدها كثيرا الأحكام العرفية والاعتقالات فى تحطيم موجة الشعب، ووقفت وقفة عاجز . واستنفدت كل أساليب العمل المشروع لدى طرفى الصراع .

وفى هذا الوقت بادرت حركة الجيش، بتناول العمل غير المشروع لصالح الثورة . وكانت الاطاحة بالملك عملا غير مشروع يستكمل به الشعب شرعيته الثورية . وبهذا العمل انهارت القوائم السياسية للنظام القائم، ثم صدر قانون اصلاح الزراعى يضرب قوائمه الاجتماعية . وتقوضت أركان دستور ١٩٢٣ الذى كان يقوم على محورين، الملك والأمة، وذلك بانهيار المحور الاول لصالح الأخير .

\*\*\*

من البديهي أن تكون الثورة فى البداية، هدم واختلال للتوازن الاجتماعى والسياسى للنظم القائمة قبلها، اختلال لصالح الشعوب والتقدم . ومن البديهي أن يصاحب ذلك، بالضرورة، اختلال للتوازن الشرعى والقانونى . بمعنى أن الثورة لا تستمد شرعيتها من النظام القائم قبلها، فهى نقيضه . ولكنها تستمد منها من أهدافها ومن حركة الشعب التى قامت بها معبرة عنها . والشعب وقتها يتجلى بذاته، ويتحرك حسب أساليب الحركة التى يراها أكثر ملاءمة ومرونة له، وهو لا يلتزم بالثورة من خلال الهيئات القديمة ولا بمراعاة أحكام قانونية

يتكون في ثنائياها تراث جدي يمس مبدأ الملكية الخاصة الذي اقتنحت هذه القوانين اطلاقه وأزاحت ما أروخى عليه من قدسية . وانشئت اللجان القضائية لتختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بهذه القوانين . وكان هذا المبدأ سليما في ذاته - وبصرف النظر عن مدى كفايته وكماله - اقرارا للركائز الاجتماعية الجديدة بعيدا عن مجال عمل القوانين الخاصة في وقت لم يتراكم فيه بعد للهيئات العادية قدر كاف من الأفكار الجديدة . ( السنة الحادية عشرة . القاعدة ١٠٣ ) . وكذلك اعترفت بشرعية القرارات التفسيرية الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي عن القانون . ( السنة التاسعة . القاعدة ١١٩ ) . وكذلك حكمت المحكمة العليا بدستورية المادة السابعة من المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي » وكانت تنص على عدم جواز الطعن أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة طبقا لأحكامه . ( السنة الثانية . قاعدة ١٠ ) .

\*\*\*

كان من الظروف التي لا بست قيام الثورة المصرية في ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، أنها بسبب الظروف الخاصة بقيامها من داخل السلطة ( الجيش ) لم يتوافر لديها سريعا التنظيم الشعبي الذي تستطيع به أن تنشئ مؤسسات جديدة أو تشغل به ما يلائمها من المؤسسات القائمة . وأخذت على عاتقها مهمة السير في طريق التغيير الثوري قبل أن يتوافر هذا الكيان السياسي . معتمدة في ذلك على جهاز الدولة الذي سيطرت على قمته وأجرت فيه التعديلات الملحة ضمانا لولائه وانضباطه . وبهذا اعتمدت في التنفيذ أساسا على هذا الجهاز . وأكد هذا الاعتماد ، أن ظروفنا تاريخية بالغة التعقيد أدت إلى الاصطدام مع التنظيمات السياسية التي كانت قائمة وقتها فلم تلتق الإمكانيات ، واعتمدت الثورة في البداية - في صراعها معها على أجهزة الدولة . وأكدت الثورة - من خلال جهاز الدولة - هيمنتها على الواقع السياسي كله ، ومارست نشاطها الثوري لصالح التقدم من خلال الجهاز التنفيذي الذي أحكمت سيطرتها عليه . وكان طبيعيا أزاء ذلك أن يضم دور بعض الأجهزة ذات الوجود المتميز وذات الاتصال برودود الفعل المباشرة والقيادة بذلك على

للقرارات التي تتخذ ولو كانت في صورة قرارات فردية . وقد حكمت في ١/٢/١٩٥٤ ( السنة الثامنة قاعدة ٢٩٤ ) « أن الحرية الشخصية هي حق أصيل للإنسان وجماع ما في العالم من مزايا وصفات نشأت منذ الخلق الأول . . ومما لا جدال فيه أن للمحكمة حق تقدير هذه الأسباب ( تحديد إقامة شخص لأسباب لا تحتمل التأخير ولضرورة ملحة بواسطة القائد العام رئيس حركة الجيش طبقا للمرسوم بقانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ ) في كثير من الحيلة والحذر حتى لا تكون سببا في تعطيل تلك السلطة عن أداء وظيفتها ذات الخطر مراعاة لظروف الثورة وملابساتها . . » ورفضت الدعوى بعد ما استبان لها أن المدعى يعمل لصالح الانجليز ضد المصريين . وحكمت في ١١/٤/١٩٥٤ ( السنة الثامنة قاعدة ٦١٤ ) برفض دعوى الغاء قرار اعتقال المدعى بعد أن رأت جدية أسبابه التي تبررها الاتهامات المنسوبة إليه . وقررت في حكم لها صادر سنة ١٩٥٦ ( السنة العاشرة قاعدة ٢٤٧ ) « من حق الثورة بعد اذ نجحت وأصبحت السلطة الشرعية في البلاد ، من حقها - وفي بداية عهدها - أن تتخذ التدابير اللازمة لصيانة أهدافها حتى لا تتعرض لانتفاضة أعوان العهد القديم عليها ، وتبعا لذلك » فإذا ما جاء الإعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣ وخول قائد الثورة تولى أعمال السيادة ، وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورة لحماية الثورة والنظام القائم عليها ، فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تنظر إلى القرار المطعون فيه - وقد صدر في باكورة الثورة متضمنا عدة أشخاص من الضباط الذين رؤى استبعادهم من وظائفهم التي كانوا يشغلونها - على أنه قرار اتخذ لحمايتها وتأمينها وتحقيق أهدافها ويخرج بذلك عن ولاية هذه المحكمة . » كما حكمت في ١٩ يناير ١٩٥٦ ( السنة العاشرة . قاعدة ١٧٩ ) « أن ما يعتبر عملا إداريا قد يرقى في ظروف وملابسات سياسية في دولة ما إلى ما يعتبر من أعمال السيادة ، كما أن ما يعتبر عملا من أعمال السيادة قد يهبط في ظروف أخرى إلى مستوى الأعمال الإدارية » .

والجاصل أنه مع صدور القوانين الثورية كالاصلاح الزراعي ومصادرة أموال أسرة محمد علي ، رؤى تجنيب هذه الأحكام إجراءات التقاضي العادية لاصطدامها المباشر مع ما كان سائدا من شرعية لم



شان تنظيم الجامعات اذ نصت المادة ٢٩١ منه على أنه « لا يجوز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ امام اية جهة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها ». ثم صدر القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ملغيا اختصاص القضاء الادارى في التعقيب على التخطى في الترقية من الدرجة الثانية الى ما يعلوها . وصدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ينص على أن « يعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي ». كما صدرت قوانين أخرى تحد من هذا الاختصاص منها القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ باعتبار قرار لجنة فرز وتجنيد طرح النهر نهائيا وغير قابل للطعن . والقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من تحصين قرارات إعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي . والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من تحصين قرارات ادارة الكلية الحربية في شئون الكلية . والقانون ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا الاوقاف الى ادارة قضايا الحكومة اذ منع الطعن في قرارات التعيين أو تحديد الاقدمية طبقا له . والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن عدم قبول الطعن في الأعمال والقوانين التي اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين العسكريين رقمي ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٩ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين .

وقد بنت المحكمة الادارية العليا في تقرير نظرها بدستورية الاحكام الصادرة بمنع رفع دعاوى الالغاء على مبدأ هام أوضحته بمناسبة النظر في المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، اذ ذكرت أن المحاكم المصرية قبل انشاء مجلس الدولة كانت ممنوعة من التعرض للقرارات الادارية بالالغاء أو وقف التنفيذ ، وكان اختصاصها مقصورا على نظر دعوى التعويض ، وان ليس ما يمنع دستوريا من تعطيل التشريع الذي استحدثت دعوى الالغاء تعطيلاً جزئياً « في وقت ما ولفترة محدودة اذا ما اقتضت المصلحة العامة

كشف المشاكل سريعا وطرحها على الجماهير . واصبحت الصلة بين الجماهير وجهاز الدولة ، من خلال الارتباط المباشر لها تأييدا ودعمًا بقيادة الثورة المسيطرة على السلطة . وانعكس ذلك مفاهيم جديدة في فكرة الحرية تؤكد على جانبها دون الأشكال السياسية المقننة ، والاحكام القانونية المحددة . وكان هذا من حتميات الصراع السياسي والاجتماعي وقتها ، حتميات فرضت أسلوبها الخاص على الجميع .

والنقطة الثانية ، أن الشرعية الجديدة لم تظهر في صورة فكر كلى شامل ، انما بدت في اجراءات عملية محددة ، تصدر قوانين تفصيلية واحكاما ، وتعديل بما تسفر عنه التجربة والخطأ ، وتلاحق الواقع وردود فعله ، بدات أسلوب الاحكام العملية المحددة . لذلك بقي ظل الشرعية القديمة ، حتى فيما يتعارض مع الاجراءات الجديدة . وساعد هذا على عدم تبلور فكر قانوني جديد يحدد اطار الواقع المتغير ويكسب الاحكام التفصيلية شمولاً وحيوية ويستنبط ما يلائم القيم الانسانية العامة من احكام جزئية . وساعد على ذلك أن التراث القانوني القائم كان قد تراكم من خلال الصراع الوطني الديمقراطي المفتوح ، ولم يكن هذا الفكر وحده قادرا على ان يستوعب التغيرات الاجتماعية في اطار نظرية قانونية متكاملة . لذلك اتسم التطبيق في عمومته بالتنفيذ المباشر للاحكام القانونية الجزئية دون ابتداع .

وأدى ذلك جميعه الى اشتباك العمل السياسي بالعمل الاداري وعدم وضوح الفواصل ، واتخاذ العمل السياسي أساليب التنفيذ الادارية ، وأدى الى تسرر الاجراءات الادارية في الحصانة القانونية التي يتمتع بها الاجراء السياسي ( عمل السيادة ) ، واتسعت المظلة الى شمول الحماية الثورية نشاط الادارة حتى بدت سلطة التنفيذ فوق القانون والرقابة . وكل ذلك مع أزمة في الفكر القانوني تعوق النظرة الشاملة وتكتفى بالتفسير الضيق المباشر للنصوص الصامدة .

وصدر العديد من القوانين يحد من اختصاص القضاء الاداري منها القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ في

الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات مادام ذلك القانون قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة في هذه المنازعة» . . . وقررت سريان حكم النص على ما رفع للمحكمة قبل صدوره مادام لم يقفل باب المرافعة فيه (السنة الثانية، قاعدة ١٥) . واضطرر قضاؤها على هذا النظر .

ورات بالنسبة لأعمال السيادة - والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ « أن كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يجعل هذا الأخير معزولاً عن نظره . . . لأن القضاء يتميز بالزمان والمكان والخصومة . . . وكما يملك القانون الأصل وهو إخراج عمل ما من ولاية القضاء فإنه يملك الوسيلة لهذا الإخراج ، فإذا وصف بعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة فإن هذا يستوى في النتيجة وتعديل ولاية القضاء في هذا الخصوص » . . . وذكرت أنه إذا كان للمحاكم سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح وهل هو عمل إداري أو من أعمال السيادة « فإن المشرع الذي استمدت منه المحاكم ولايتها هذه تكون له السلطة كذلك » . وان القاضي « وظيفته تطبيق القانون وهو في سبيل هذا التطبيق يعمل اجتهاده حيث لا نص يقيده ولا اجتهاد له مع تكييف تشريعي تضمنه نص صريح كما لا سلطة له في مراجعة المشرع في السبب الذي أقام عليه حجية في تعليل أخذه بالوصف الذي ارتآه . . . ولا تثريب على الشارع أن يسبغ على الوسائل التي يعتمد عليها جهاز الحكم والإدارة في تسيير المرافق العامة وتدعيم أسس المجتمع بلوغ مثله وأهدافه حصانة تعصمها من الرقابة القضائية في ظروف خاصة تبرر ذلك » . . . ثم أكدت أن عدم الدستورية يكون حيث يخالف القانون نصاً دستوريا قائماً . ومادام أن النص يتضمن تعديلاً في الاختصاص فهو يسرى على ما لم يفصل فيه من الدعاوى القائمة طبقاً لقواعد المرافعات . (السنة الثامنة . قاعدة ١٣٢) وقررت بذات الحكم « بقاء الموظف في المركز القانوني العام المترتب على شغله ليس حقاً يرقى إلى مرتبة الحقوق الدستورية أو يقاس على حق الملكية

ذلك » . . (السنة الثانية . قاعدة ١٠) ثم قررت بالنسبة للقانون ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ الذي منع الموظفين المفصولين طبقاً لأحكامه من رفع دعوى الإلغاء أو التعويض بأنه « لأوجه للنعي بعدم الدستورية بدعوى مصادره لحق التقاضي ، ذلك أنه يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي عموماً وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء . وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من اللجوء إلى القضاء للانتصاف . . . إلا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضييق . . . القانون هو الذي يربط جهات القضاء ويعين اختصاصها » . (السنة الثانية قاعدة ١٣٧) . وطبقت ذات المبدأ بالنسبة لقانون ضم قسم قضايا الأوقاف إلى إدارة القضايا (دعاوى رقم ١١١٦ ، ١١١٨ ، ١٢٥٠ لسنة ٧ ق) . كما رأت بالنسبة للمادة ٢٩١ من قانون الجامعات « أن إلغاء الوسيلة القضائية ليس معناه إلغاء أصل الحق ذاته ، ذلك أنه يجب عدم الخلط بين أصليين لا تعارض بينهما » . وهما :

أولاً - الحق شيء ووسيلة المطالبة شيء آخر .

وثانياً - أن القانون هو الذي يحدد وسيلة المطالبة بالحق ويعين الجهة التي يلجأ إليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، قضائية كانت هذه الجهة أو غير قضائية . . . أن إلغاء الوسيلة القضائية ليس معناه إلغاء أصل الحق في ذاته ، كما أن الحق قد يعترف به القانون ويقرره ومع ذلك لا يكفله بمطالبة قضائية (كالالتزام الطبيعي) . (السنة الثانية . قاعدة ١١٧) وقررت أن النص السابق « لا يهدف إلى مجرد تنظيم طرق الطعن . . . بل يقصد في الواقع من الأمر إلى منع أية جهة قضائية من نظر منازعة يكون موضوعها الطعن في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها ، وهو بهذه المثابة قانون معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص ، مما لا معدي معه عن تطبيق الفقرة



الذى صانته الدستور بما يكفل عدم نزعها الا للمنفعة العامة » ..

كما رأت أن الفصل بغير الطريق التأديبي كان في الماضى من سلطة مجلس الوزراء ومن ثم يسرى حكم القانون المذكور على « الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى » .. ( دعوى رقم ١٥٨٥ لسنة ٧ ق ) .

وبالنسبة للأحكام العرفية رأت المحكمة العليا أن مدير عام سلاح الحدود الذى عين حاكما عسكريا للمناطق التابعة له ناط به المشرع ساطة تقديرية لمواجهة ما تقتضيه الظروف الاستثنائية التى تستدعى اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى البلاد للخطر » .. وأنه اذا كان « استند الأمر العسكرى المطمون فيه الى أصول ثابتة فى الأوراق استمد منها سبب صدوره وهى تحريات ادارة المخابرات بسلاح الحدود التى تضمنت قيام المدعى بضربين من النشاط الضار بالأمن العام وهما تهريب المخدرات بواسطة أعوانه والاتجار مع آخرين بالسلاح ... ولما كانت الشبهات فى هذه الحالة كافية بنص القانون للقبض والاعتقال » ... رأت أن سبب الأمر يقوم على سبب صحيح يبرره فى الظروف الاستثنائية . ( السنة الثامنة . قاعدة ٧٩ ) كما أكدت أن الأمر العسكرى ينبغى أن يكون له سبب والا فقد مبرر وجوده « وأن يكون هذا السبب حقيقيا لا وهميا ولا سوريا وصميما مستخلصا سائفا من أصول ثابتة تنتجه ، وقانونيا تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها فيه قانونا » ... ورأت أن الأصل أن الادارة تملك حرية وزن مناسبات العمل ، إلا أنه حيثما تختلط مناسبة العمل الادارى بمشروعيته ومتى كانت هذه المشروعية تتوقف على حسن تقدير الأمور خصوصا فيما يتعلق بالحريات العامة وجب أن يكون تدخل الادارة لأسباب جدية تبرره وأن يكون القرار لازما لمواجهة

حالة معينة من دفع خطر جسيم يهدد الأمن والنظام » ولل قضاء الادارى حق الرقابة على قيام هذا المسوغ أو عدم قيامه » .. ( السنة الثانية . قاعدة ٩٣ ) . كما رأت بجلسته ١٢/٧/١٩٥٨ أن حرية الصحافة هى احدى الحريات العامة التى كفلها الدستور فى المادة ٤٥ من دستور الجمهورية المصرية وأنه يمكن تنظيم « على أن يكون هذا التنظيم بقانون ، لأن الحريات العامة لا يجوز تقييدها أو تنظيمها الا عن طريق القانون » . ( السنة الثالثة . قاعدة ١٦٥ ) .

وبجلسته ١٤/٤/١٩٦٢ ، الديمويين ٩٥٦ ، ٩٥٨ لسنة ٥ ق ) رأت المحكمة العليا « أن النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية . فاذا طرات ظروف استثنائية ثم اصرت الادارة على تطبيق النصوص العادية ، فان ذلك يؤدى حقا الى نتائج غير مستساغة تتعارض حتى ونيه واضعى تلك النصوص العادية » .. وأنه اذا لم يوجد فى القوانين نص على ما يجب اجراؤه حالة الخطر العاجل تعين تمكين السلطة الادارية اتخاذ الاجراءات العاجلة للمصلحة العامة « غنى عن البيان ان هناك قاعدة تنتظم القوانين جميعها وتفوقها محصلها وجوب الإبقاء على الدولة . فحماية مبدأ المشروعية يتطلب أولا وقبل كل شئ العمل على بقاء الدولة الأمر الذى يستتبع تخويل الحكومة استثناء وفى حالة الضرورة من السلطات ما يسمح لها باتخاذ الاجراءات التى يتطلبها الموقف ولو خالفت فى ذلك القانون فى مدلوله اللفظى ما دامت تبغى الصالح العام » . وأورد الحكم على هذا المبدأ شروطا هى أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل وأن يكون تصرف الحكومة لازما لمواجهة الوصف الواسعة الوحيدة لمواجهة هذا الموقف وأن يكون رائدها الصالح العام . وأن رقابة القضاء لا تشمل فى هذه الحالة التحقق من مشروعية القرار من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، انما تتعلق بتحقيق توافر الضوابط السابقة .

ومما سبق يظهر :

أولاً - أن من أهم ما يسترعى الانتباه ، فى ضوء الأحكام القانونية السابقة وتطبيقاتها ، هو اشتباك العمل السياسى بالعمل الإدارى وغموض الفوارق بينهم من جهة التشريع والتطبيق . وإذا كان قيام الثورة يوضح أسباب صدور القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بالفصل بغير الطريق التأديبى ومنع الطعن فى هذه القرارات ، باعتبار أن تطهير جهاز الدولة عقيب الثورة من أعمال السيادة ومن سلطات الحكم ، فإن هذا الاعتبار يختفى تماماً بالنسبة لحكم ضم قضايا الأوقاف الى إدارة قضايا الحكومة وما يعاقله كقرارات لجنة طرح النهر ، وكذلك بالنسبة لقانون الجامعات وإذا كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحصين قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى مما يبدو فيه لون العمل السياسى ، سيما أنه أعقب اجراءات التأميم وما تقتضيه من تغييرات مناسبة فى أجهزة الدولة . فإن ما كان يؤكد صفته السياسية ويدرا استتار العمل الإدارى فى حصانته ، أن يرتبط برمان محدد تتم خلاله الاجراءات السياسية المطلوبة بغير أن يكون منعا دائما من التقاضى وبغير أن يؤثر على استقرار العمل وسحب الحصانة السياسية الى عمل الإدارة . وكان مما يؤكد صفته أيضا أن العمل سياسى مع ابقاء الرقابة القضائية فى مدى تحقق أى من الحالات الموجبة للفصل . وقد كان يمكن للتطبيق القضائى أن يسهم فى ارساء الأسس اللازمة وایجاد الصيغ الملائمة للجمع بين اعتبار الضمانات وبين التغييرات الثورية .

ثانياً - اتبع التطبيق القانونى بالالتزام المباشر بالنصوص ، وبالأحكام القانونية الجزئية وذلك متسق مع سياسة التشريع ذاتها التى استمرت تعبر عن نفسها من خلال الأحكام الجزئية حتى حدد الميثاق

منهج التغير الاجتماعى ، وبدأ به أول امكانيات وضوح النظرة القانونية العامة . وقد كان مما يساعد على باورة الفكر القانونى ، أن يتم ذلك من خلال ممارسة القضاء للاختصاصات الواسعة ، وبالصراع المفتوح أمامه . وكان هذا الأسلوب هو ما بنيت عليه النهضة الفكرية القانونية وارسى به تراث القضاء المصرى فى المرحلة الوطنية الديمقراطية . مما تراكم ليصبح درعا لحركة الشعب .

ثالثاً - أن حل الصراع الاجتماعى حلا سلميا هو أسلوب الثورة المصرية . ولاشك أن ذلك يقتضى تجريد الرجعية من جميع أسلحتها ، لا باعتبار أن هذه الأسلحة تهدد مكاسب الشعب الاقتصادية والاجتماعية فقط ، ولكن باعتبارها تهدد حريته وأمنه وحقوقه السياسية أيضا .

وإن كفالة الحل السلمى ، بعد هذا التجريد ، وفى حدود التوازن الاجتماعى الذى قام بعد الثورة ممثلا فى قوى الشعب العامل ، ليستأزم أن يتسع المجال لحرية التعبير والنقاش والجدل ، وللرقابة والنقد وهذا يستلزم الاحتكام للقانون والصراع المفتوح من خلال صيغه وأحكامه ، ودعم ضمانات الأفراد . والصراع السلمى صراع مشروع بالضرورة ، والشرعية تعنى الانفتاح والجدل الحى والصراع من خلال المنابر العلنية . وهذا كفيل بالا يختفى العمل المعادى للثورة فى مسار غير مرئية بعيدة عن مراقبة الجماهير ، وهو كفيل برسوخ أسس الفكر الثورى والتطبيق الثورى وبانتصاره على الرجعية والانحراف معا وليست ضمانات الفرد مجالا لنشاط الرجعية ، إنها المجال الحيوى لنشاط الشعب تمسكا بثورته وانتصارا لها . ولاشك أنه قادر على الانتصار مادام يصارع على أرض ثابتة ، وفى الضوء ، وأنه سيزيل العقبات مادامت فى مواجهته لا من ورائه .



# السلامة

## لإرساء قواعد الميثاق والديمقراطية وسيادة القانون

للأستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوي  
الحامي للاستشارات العالي ومجلس الدولة

### إبعاد معركة المصير العربي ضد الاستعمار والصهيونية :

يتعرض الوطن العربي الآن الى حرب فكرية ونفسية يراد لها ان تكمل ما عجزت الحملة العسكرية عن الوصول اليه . ان هذه الحرب تتجه وجهة تستهدف نفس الثقة الراسخة التي وضعتها الجماهير العربية في قائد ثورتها الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بمحاولة ايهام الجماهير بأنه كان هناك خطأ استراتيجي أصلي في الاستجابة لتحدي المعركة مع اسرائيل واتخاذ القرار بدخولها وأن الهزيمة قد حصلت ومنها يجب ان يتعلم العرب عدم الدخول في معارك أخرى مع اسرائيل !!

ولقد أصبح من الضروري ان يقوم الثوار العرب ويتصدوا بكل طاقاتهم الواعية لكشف أهداف هذه الحرب الفكرية النفسية وبيان الأهداف التي تحركها في الأساس . فواقع الحال ان المعركة لم تكن فعل مجرد صدام بالجيوش بيننا وبين القوة الذاتية لاسرائيل . بل كانت جزءا من حربنا الطويلة الشاملة مع الاستعمار . ولذلك يجب علينا ان ننظر للامر كله من خلال منطق حروب الشعوب مع الاستعمار بكل معانيها وأفاقها .

لقد تصدى الرئيس عبد الناصر للمؤامرة الاستعمارية الامريكية والتي لم تكن الا مجرد اداة

منفذة لها . فلقد أصبح واضحا ان امريكا تحاول نشر شبكة من السيطرة حول العالم وسلاحها في ذلك راس المال الامريكي والقوة العسكرية الامريكية والمصالح الكبيرة الممتدة في طول العالم وعرضه . فامريكا تعلن اليوم ثورة مضادة على النطاق العالمي تستهدف جر معظم الشعوب الى منطقة النفوذ الامريكي .

ولما كانت الثورة العربية بقيادة الرئيس عبد الناصر قد أصبحت تحتل مكانا بارزا ضمن تيار التحرر الوطني ضد الاستعمار والثورة المضادة ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة تشكل مركز الثقل الأساسي في هذه الثورة . لذلك بدأ التحرش الامريكي بالجمهورية العربية المتحدة وبقيادة عبد الناصر بتخذ شكل مجموعة من الضغوط السلمية الهدف منها جر القاهرة الى حيث تفقد أهدافها تدريجيا وكان الهدف من وراء كل ذلك هو تصفية الثورية الاشتراكية في الداخل بعد تصفيتها في الخارج . وحين لم يستجب الرئيس عبد الناصر لكل تلك الضغوط السلمية التي مارستها امريكا ضده أي ضد الثورة المصرية وضد حركة الثورة العربية كلها . وحين أصبح واضحا ان ارادة المقاومة العربية الثورية سوف تبقى منتصبه في وجه امريكا حينذاك بدأت عملية الصدام الحاسم بين العرب والولايات المتحدة تتزايد تصاعدا

لثوريين وحدهم . بل بلسان شعوب العالم المتطلعة الى مستقبل قادر على الافلات من مصيدة الاستعمار الجديد الأمريكى ، بعد ان استطاعت فى ماضيها وحاضرها الافلات من شبك الاستعمار القديم .

فكان لا بد من قبول تحدى المعركة التى فرضت علينا من الاستعمار الأمريكى ، لأن أى قرار آخر كان معناه الاستسلام وضياع الثورة العربية كلها بطوعها واختيارها فى متهات الخضوع للاستعمار الأمريكى ولكل ما يرتبط به من مراكز نفوذ ومصالح فى طبيعتها الوجود الاسرائيلى ذاته .

ولكن هل يمكن مواجهة أمريكا وقبول التحدى فى المعركة ؟؟؟ ...

لقد أثبت التاريخ حقيقة خالدة وهى ان الشعوب بارادة الثورة الكامنة فيها والمتفجرة عبر نضالها هى أقوى من كل استعمار مهما بدت الشعوب فى الموازين العسكرية عزلاء ومهما بدا الاستعمار فى هذه الموازين أيضا متمتعا بقدرات خارقة .

فالشعب الجزائرى كان بارادة الثورة أقوى من الاستعمار الفرنسى بدباباته وطائراته والثورة الكوبية استطاعت أن تقف ضد غزو الولايات المتحدة لها وتحطمت حملة خليج الخنازير . والشعب الفيتنامى ينتصب عملاقا فى وجه العدوان الأمريكى منذ سنوات .

فالشعوب فى نضالها أقوى فى حساب التاريخ النهائى من كل استعمار !! فاستجابة الشعب العربى للمعركة لم تكن خطأ تاريخيا بل كانت بطولة تاريخية مارستها قيادة عبد الناصر وكل القوى الثورية العربية . ومهما يكن من أمر النكسة تبقى أخف علينا من وطأة الاستسلام للعدوان الاستعمارى الصهيونى .

لقد أصبنا فى هذه المعركة بنكسة عسكرية ، وهو أمر لا شك فيه ولكن هذه النكسة العسكرية لا تعنى أن هزيمة نهائية قد حصلت ، فالمعركة مستمرة . وهذا يتطلب منا اعداد الوطن العربى كله بحيث يتحول الى فيتنام عربية فعلا ، فالصدام

وخطورة . ودخلت أمريكا فى تصميمها لاسقاط عبد الناصر ونظامه بل لضرب حركة التحرر الوطنى العربية من أساسها . وهنا بدأ التآمر بشكل سافر بتسليح اسرائيل بكل المعدات وعلى كافة المستويات ثم انفجرت حرب الضغط الاقتصادى تم انتهى الأمر بالتهيئة لغزو عسكري مباشر مستخدمة فى ذلك اداتها وقاعدتها العدوانية اسرائيل .

وأعطيت لاسرائيل اشارة البدء فراح تترش وتستفز ، وكان عدوانها الأول على قرية السموع فى الأردن ثم عدوانها الجوى على سوريا وبعده انطلقت سلسلة من التصريحات تؤكد بوضوح قاطع ان مهمة الأسطول السادس الأمريكى فى مياه البحر الأبيض المتوسط انما تتلخص فى حماية اسرائيل أولا وآخرا .

وتحت هذه المظلة والحماية الأمريكية انطلقت الدوائر الاسرائيلية تعلن انها سوف تغزو سوريا وتحتل دمشق لتغيير نظام الحكم فيها . ولم يكن الأمر مجرد تهديد دعائى انما كانت هناك خطة اسرائيلية فعلية لغزو سوريا بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا ما أثبتته أحداث شهر يونيو سنة ١٩٦٧ . فأمريكا كانت هى الأصل الذى يحاربنا ونحاربه والحملة الاسرائيلية لم تكن الا مظهرا من مظاهر هذه الحرب الأصلية . وان فهم هذه الأمور يجعلنا ندرك معنى رد الفعل العربى الذى تمثل فى الاستجابة لتحدى هذه المعركة وفى اتخاذ القرار بدخولها .

لقد كان على عبد الناصر ان يتخذ منذ سنوات قرارا تاريخيا وحاسما تجاه تصاعد احتمالات الصدام النهائى مع أمريكا ، وذلك منذ ان بدأت واشنطن تضغط على القاهرة لتفقد أهدافها تدريجيا وتقطع صلتها بحركة الثورة العربية ثم لتضفى نظامها الاشتراكى بصورة أو بأخرى .

لقد قال عبد الناصر لأمريكا : لا !!!!

وكان من الطبيعى أن يقول عبد الناصر : لا . . بل انه لم يكن باستطاعة عبد الناصر أن يقول غير : لا . . فقيادة عبد الناصر كانت تمثل ارادة الشعوب الصلبة الكامنة لدى ملايين العرب والمتفجرة عبر نضالهم ، وقيادة عبد الناصر لم تكن فى وقتها التاريخي تلك ، تنطق بلسان العرب



« ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية »  
 « السليمة وبنفس المقدار فان القضاء الحر »  
 « ضمان نهائى وحاسم لحدودها » .

« ان حرية الكلمة هي المقدمة الاولى للديمقراطية » .  
 « وسيادة القانون هي الضمان الاخير لها » .  
 « وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في »  
 « أى صورة من صوره » .

« كذلك فان حرية الصحافة وهي أبرز مظاهر »  
 « حرية الكلمة يجب ان تتوافر لها كل الضمانات » .  
 « ان الديمقراطية للسليمة بمفهومها العميق »  
 « تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين »  
 « تحولها الى اداة شعبية ولكن الصحافة الحرة »  
 « يجب ان تكون رقيبنا امينا على اداة الارادة »  
 « الشعبية شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية »  
 « كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا »  
 « واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم »  
 « الجديدة لمجتمعنا » .

« ان القانون ايضا وهو في حد ذاته صورة من »  
 « صور الحرية لا بد ان يسايرها في اندفاعها الى »  
 « التقدم ولا يجب ان تكون موارده قيودا تصد »  
 « القيم الجديدة في حياتنا » .

« ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من »  
 « غير حواجز ولا عوائق » .

وجاء ايضا بالميثاق : بالباب الخامس تحت  
 عنوان الديمقراطية السليمة : -

« ان الثورة بالطبيعية عمل شعبي وتقدمي » .  
 « الثورة ليست عمل فئة واحدة والا كانت تصادما »  
 « مع الأغلبية وانما قيعة الثورة الحقيقية بمدى »  
 « شعبيتها ومدى ما تعبر به عن الجماهير »  
 « الواسعة ومدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير »  
 « لاعادة صنع المستقبل ومدى ما يمكن ان توفره »  
 « لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها »  
 « على الحياة » .

« ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لروح »  
 « الثورة » .

« ان الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب » .

مرة أخرى بيننا وبين الاستعمار الأمريكى حتمية  
 تفرضها علينا الأحداث ومواجهة قوات العدوان  
 مرة أخرى وجها لوجه حتمية ضرورية لتحقيق  
 النصر ولمحو العار الذى لحق بقواتنا المسلحة ،  
 فالحل السلمى حتى ان وجد فلن يكون الا حلا  
 مؤقتا ، ولن يكون هناك بديلا عن الصدام والمواجهة  
 العسكرية مرة أخرى .

٢ - كيف يمكن تعبئة الشعب وتفجير ارادة الثورة  
 فيه لمواجهة التحدى :

لا يمكن بناء جيش ثورى قادر على الصمود  
 والقتال الا من خلال جماهير ثورية قادرة على  
 النضال والمركة ولا يمكن للجماهير ان تفجر  
 طاقاتها الذاتية المناضلة الا من خلال مناخ يهيىء  
 لها الحركة السليمة ونظام يوفر لها ضمانات  
 الحرية والانطلاق ، وهذا المناخ وذاك النظام لا يمكن  
 توافرها الا من خلال نظام ديمقراطى يؤمن بسيادة  
 القانون وحرية الانسان ، ولذلك جاء بالميثاق  
 ما يلى :

« وينبغى لنا ان نذكر دائما ان حرية الانسان »  
 « الفرد هي اكبر حوافزه على النضال » .

« ان العبيد يقدرّون على حمل الأحجار . واما »  
 « الاحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى »  
 « آفاق النجوم » .

« ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان »  
 « والايمان بغير الحرية هو التعصب . والتعصب »  
 « هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ويترك »  
 « أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى »  
 « تدفعه جهود البشر فى كل مكان »

« ان الحرية وحدها هي القادرة على تحريك »  
 « الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه » .

« والانسان الحر هو اساس المجتمع الحر وهو »  
 « بناؤه المتقدم » .

« ان حرية كل فرد فى صنع مستقبله وفى تحديد »  
 « مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى أسهامه »  
 « الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره »  
 « وتجربته . وأمله فى حقوق اساسية لكل انسان »  
 « ولا بد ان تضمنها له القوانين » .

والنصوص التي لو طبقت حقيقة !! لحققت مبادئ الديمقراطية ومبادئ سيادة القانون وكرامة الإنسان وحرية وربهما كان ذلك هو الأساس الأول للأزم لضمان تعبئة الشعب وتفجير ارادة الثورة فيه لمواجهة التحدي .

فمن غير هذه القيم الواردة بالميثاق ومن غير العمل على تطبيقها . لن يتمكن الشعب من تفجير طاقاته ولن تتوافر ضمانات الحرية والانطلاق .

### ٣ - الديمقراطية :

أنا نتمسك بالديمقراطية الواردة بالميثاق وكما جاء شرحها بخطب الرئيس جمال عبد الناصر ... أنا نتمسك بالديمقراطية الاشتراكية ، فارادة الشعب الحقيقية لن تتم الا في ظل الاشتراكية طريق المساواة والحرية الحقيقية ، فالديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه . والشعب بمفهومه السياسي في نظريتنا الديمقراطية الثورية يتكون من قوى الشعب العاملة الخمس ، وهو الذي يمارس السيادة وسلطة الحكم ، فالميثاق يعلن في وضوح تام « ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب ان يسقط ولا بد ان يفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة . وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ... ان هذا التحالف هو القادر على احوال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية » .

والشكل المنظم لهذا التحالف السياسي هو الاتحاد الاشتراكي العربي وهو بهذه الصورة ليس حزبا يمثل مصالح طبقة معينة وهو ليس جبهة تمثل تحالف احزاب معينة وطبقات بذاتها ، انما هو تحالف الشعب كله ممثلا لجميع اجهزته الشعبية والحكومية على السواء .

فالالاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الوحيدة الممثلة للشعب باعتباره تجميعا لقوى الشعب العاملة صاحبة الحق في ممارسة السلطة السياسية .

« ولا بد ان يستقر في ادراكنا ان القانون في « المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا سلطا » عليها » .

« ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق « أهدافه » .

« ان الديمقراطية هي الحرية السياسية ، « والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن « الفصل بين الاثنين ، انهما جناحا الحرية « الحقيقية وبدونها أو بدون أي منهما لا تستطيع « الحرية ان تحلق الى آفاق العدل المرتقب » .

« ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة « الفاصب لكي تضعها في متاحف التاريخ وانما « تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها « الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق « مطالبها » .

« ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق « في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ... ان « الديمقراطية حتى بمناها الحزفي هي سلطة « الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته » .

« ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات « التعاونية والنقابية تستطيع ان تقوم بدور « مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة » . « ان هذه التنظيمات لا بد وان تكون قوى متقدمة « في ميادين العمل الوطني الديمقراطي . وان « نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب « للقيادات الواعية التي تلمس باصابعها مباشرة « أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها » .

« ولقد سقط الضغط الذي كان يخفق حرية هذه « المنظمات ويشل حركتها » .

« ان النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات « للحرية »

« ان العدل لا بد ان يصل الى كل فرد ولا بد ان « يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات « ادارية » .

وهكذا لو استعرضنا الميثاق ونصوصه لنجد انه يحوى كل المبادئ والقيم والشعارات



وهناك مبادئ أساسية يجب أن يقوم عليها تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي :

١ - الانتخاب المباشر لتشكيل جميع أجهزته العضوية وقياداته تطبيقاً لمبادئ الديمقراطية .

٢ - وحدة القيادة ومنع ازدواج القيادات على جميع المستويات .

٣ - بساطة التنظيم مع الدقة في تحديد الاختصاصات لتحديد المسؤولية .

٤ - تجميع المسؤولية الفنية والإدارية مع المسؤولية السياسية وعدم الفصل بينهما .

٥ - عدم احتكار المراكز والمناصب الأساسية وتجديد قوام الهيئات المنتخبة بانتظام .

٦ - تحقيق مبدأ ذاتية الإدارة .

٧ - تحقيق مبدأ الرقابة الشعبية والحكومية المستمرة .

٨ - الاهتمام بالتخطيط شكلاً وموضوعاً .

٩ - مركزية في التخطيط لا مركزية في التنفيذ .

١٠ - تجميع جميع الأجهزة بالدولة سواء شعبية أو حكومية داخل إطار الاتحاد الاشتراكي واعتبارها أجهزة عضوية داخلية .

١١ - ضمان نسبة ٥٠٪ على الأقل من العمال والفلاحين على المستويات المختلفة .

وهناك بعض ضمانات أساسية للتطبيق الديمقراطي :

١ - تطبيق مبدأ جماعية القيادة .

٢ - ممارسة النقد والنقد الذاتي .

٣ - دعم التنظيمات التعاونية والنقابية .

٤ - تطبيق مبدأ سيادة القانون .

أن كل الاتحاد الاشتراكي العربي إذا أريد تنظيمه على أسس ديمقراطية سليمة وأعطيت الضمانات الفعالة لتطبيق ذلك سيتحول إلى جهاز ضخم قادر على تعبئة الشعب بأسره ويصبح نظام كل الشعب ، حيث لا امتيازات ولا طبقات

ولا حزبية ، وحيث يصبح من الضروري أن ينضم جميع أبناء الشعب في صفوف الاشتراكيين مجتدين ومبأين جميع مكائباتهم لسيادة المبادئ الاشتراكية ولذلك يجب أن يكون العزل السياسي محدداً بمدد محدودة يسمح بعدها للمواطن بالعمل داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي .

لقد أصبح من الضروري إدماج تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي في أجهزة الإدارة المحلية وتصبح مجالس الإدارة المحلية هي مجالس الاتحاد الاشتراكي العربي ويصبح المحافظون هم أمناء الاتحاد الاشتراكي العربي . وبذلك نقضى على التناقض والصراع الموجود داخل جسم الدولة ونوفر ونوحد الجهودات جميعها لتنفيذ الخطة التي تضمها اللجنة المركزية بناء على توجيهات المؤتمر القومي العام .

أن أساس ذلك كله هو الارتباط العضوي العميق الكامل بين جميع أجهزة المجتمع داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي على أساس من مصالح الشعب ومطالبه واحتياجاته .

وهذا الارتباط بالكتل العريضة من الشعب العامل يساعد على انطلاق حركة الجماهير الخلاقة لتغيير المجتمع ، وهذا التنظيم الديمقراطي يمنع انعزال الحكومة والقيادة عن الحركة الجماهيرية فلا تنفرد الحكومة بسلطانها بعيداً عن الاتحاد الاشتراكي العربي . كما أنه يمنع انعزال الأجهزة الشعبية أو أجهزة الإدارة المحلية أو مجلس الأمة . ولضمان وحدة الصف يجب ممارسة الديمقراطية وتطويرها على أوسع نطاق ومنع تحكم الأفراد أو املائهم أرائهم أو سيطرتهم منعاً من تكوين مراكز القوة وتحكمها ولذلك يجب ألا يسمح بقيام أي نوع من التكتلات والشلل داخل إطار الاتحاد .

٤ - مبدأ سيادة القانون :

يظن البعض أن هناك تعارض بين فكرة الثورة ومبدأ سيادة القانون .

والحقيقة العلمية أن الثورة حركة اجتماعية عنيفة تقوم بقوة الشعب دون مراعاة الأشكال القانونية بقصد إحلال نظام قانوني محل نظام

سيادة القانون فلقد أصبح من الضروري وجود الضمانات التي تحقق ذلك .

#### ضمانات تحقيق مبدأ سيادة القانون :

١ - إلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تتعارض نصوصها مع الحقوق المدنية والسياسية التي وصفتها هيئة الأمم المتحدة والتي من ضمنها عدم التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس واللون وان تقوم السلطات القضائية والإدارية والتشريعية بتنفيذ حقوق الإنسان وتضمن هذه المواد عدم جواز تعذيب أي إنسان أو معاملته أو اعتقاله بقسوة أو بما يتنافى مع الإنسانية أو يهين كرامته . ولكل إنسان حق في الحرية وفي الأمن على شخصه ويجب اعلام كل مقبوض عليه بأسباب القبض وإعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ويكون لكل إنسان يتعرض للحرمان من حريته بالقبض عليه أو اعتقاله حق الرجوع الى القضاء لتقوم المحكمة المختصة بالفصل دون تأخير في قانونية اعتقاله أو بالأمر بالإفراج عنه . وغير ذلك من المواد التي تحمي حرية المواطنين .

٢ - ان يضمن القانون الحريات الأساسية للإنسان وحق الأمن بحيث يحدد القانون الحالات التي يفقد فيها الشخص حريته فلا يجوز القبض والحبس الا وفقا لأحكام القانون وحق الإنسان في الا يقتحم أحد مسكنه أو يفتش بيته الا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، واحترام السلامة الذهنية للإنسان فلا يعذب أثناء اجراء التحقيق ولا يكره على الاعتراف .

٣ - ضمان استقلال القضاء وعدم التعدي على اختصاصه بإنشاء هيئات أخرى لا تتمتع بضماناته . وكذلك ضرورة إنشاء المحكمة الدستورية العليا تأكيداً لشرعية القوانين ودستوريتها .

٤ - ضرورة الاسراع بتكوين مجلس بوزارة العدل يضم صفوة الاساتذة العاملين بالقانون والكون مهمته تكملة تقنين الثورة بما يحميها من صفة الارتجال وعدم التخطيط الطمى والإنساني في مختلف المجالات .

٥ - تنظيم سلطة الاعتقال التي تلغو اليها ظروف اعلان حالة الطوارئ ويكون ذلك بتحديد

آخر ، فالهدف الأول للثورة اذن هو القضاء على نظام قانوني قائم واحلال نظام قانوني جديد محله ، وتقنين الثورة يعنى ان يأخذ النظام الثوري الجديد شرعيته وتتاكد فيه سيادة القانون . وحتى يحقق ذلك لا بد وان يكون القانون صادق التعبير عن روح التطور لا عن السيطرة الواقعية لطبقة من الطبقات ايا كان الاسم الذي تتسمى به . . . ولن يكون القانون كذلك ما لم يتحرر من الوصف المهيمن الذي يطلق عليه في بعض الدول وهو انه مجرد اداة في يد سلطة الحكم شأنه في ذلك شأن ادوات القهر الأخرى وما لم ينظر اليه على انه المنظم لكيان الثورة في سعيها لتحقيق الحرية والرخاء للجماهير .

وليس في احترام سيادة القانون ما يهدد أمن الثورة أو سلامتها فالاجراءات التعسفية ليست السبيل لحماية النظام الثوري وانما يستمد هذا النظام حمايته من داخله وليس من خارجه ، وحماية النظام الثوري من الداخل تعنى ان تلتزم الثورة بمبادئها وان لا توجد هوة بين ما تعلنه وبين ما يجرى عليه التطبيق .

ومما لا جدال فيه ان الدولة ما قامت الا لحماية الأفراد وتوفير الأمن والطمأنينة في حياتهم ومما لا جدال فيه أن ضمانات الأفراد وحرياتهم في ظل ثورة محتومة ، اقل من ضماناتهم وحرياتهم في ظل أمن مستتب . واذا كان من المبادئ القانونية المقررة ان حماية السلطة لكيانها أمر حيوي ومشروع ، الا ان هذه الحماية لا بد وان تتم في نطاق اطار قانوني واضح ومحدد ، واذا كان من الواجب ان يلقي المذنب جزاءه فان الواجب يقتضى كذلك ان يتم ذلك وفقا لقواعد الشرعية العادية في العقاب ومحاكماته .

ولقد كشفت التحقيقات والمحاكمات التي اجريت أخيراً ان هناك بعض المسئولين قد استغلوا مراكز القوة التي انشاؤها لانفسهم ومارسو سلطات البطش والارهاب وانحرفوا بكل القيم والمبادئ الإنسانية ليحققوا لذواتهم ما يريدون من مراكز القوة والسيطرة .

وحتى لا تتكرر هذه المأساة مرة أخرى وحتى يطمئن المواطنون على أنفسهم وحتى يتحقق مبدأ



## خاتمة

لقد خرجت الجماهير يوم ٩ يونيو مطالبة قائد الثورة جمال عبد الناصر بان يعدل عن قراره بالتنحي . وقد قبل الرئيس ذلك على اساس التغير فورا في العمل السياسى والعسكرى من أجل ازالة آثار العدوان . ولا زالت هذه الجماهير الواعية المخلصة تطالب بالمزيد من العمل من أجل التغير السليم لتصحيح كل الأوضاع والانحرافات التى كانت السبب في الهزيمة والنكسة .

وان اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى في هذا الوقت بالذات على اسس من الديمقراطية السليمة هو الضمان الاكيد لسرعة تعبئة الجماهير لتأخذ مكانها في مركب النضال .

واننا نضع جميع امكانياتنا من أجل معركة المصير ونتوجه الى قائد الثورة . نناشده ان يعمل على ارساء قواعد الميثاق والديمقراطية وان يحقق سيادة القانون . وذلك حتى يمكن تعبئة الجماهير وتفجير ارادة الثورة لمواجهة معركة التحدى .

عاش كفاح الامة العربية ضد الاستعمار والصهيونية .

عاش قائد ثورتنا الرئيس جمال عبد الناصر

مدة الاعتقال . واتاحة الفرصة للتظلم من الاعتقال ويكون ذلك بتنظيم التظلم ذاته وتحديد جهة يقدم اليها التظلم ويشترك فيها العنصر القضائى ومن الضرورى ان يخضع المعتقل للاشراف والرقابة وذلك بان يسجل كل من يعتقل في سجل خاص بذلك وان يعامل معاملة معينة ويكون الاعتقال في اماكن معينة لها انظمتها واوائجها بحيث لا يتعرض المعتقل لآى نوع من الارهاب والتعذيب . وان تخضع هذه الاماكن لرقابة النيابة العمومية .

٦ - ضرورة اعادة سلطة التحقيق كاملة للنيابة وسلطة المحاكمة للقضاء العادى وهذا الامر يقتضى اعادة النظر في جميع القوانين التى صدرت لتسلب النيابة والقضاء العادى اختصاصهما وذلك مثل قانون الاحكام العسكرية الصادر سنة ١٩٦٦ ومثل القانون رقم ١١٩ الصادر سنة ١٩٦٤ .

٧ - الرقابة على اجهزة الامن المختلفة بواسطة الاجهزة الشعبية المنتخبة لضمان عدم انحرافها او سيطرتها ويكون ذلك عن طريق مجلس الامة والمجالس الشعبية المنتخبة .

٨ - المساواة امام القانون ، فلقد أصبح من الضرورى ان يخضع جميع المواطنين سواء بسواء للقوانين . فلا تتميز طائفة بذاتها وتجاهل من تطبيق القانون . وعلى هذا الاساس أصبح من الضرورى مساواة كل من اتحدى القانون وقام بالارهاب والتعذيب مجافيا بذلك أبسط مبادئ العدالة الانسانية .



## في قضية الحريات

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

١ الأستاذ زكي مراد المحامي

١ - قضية الحرية الشخصية للمواطن والحفاظ على كرامته في شخصه ومسكنه وحرمة أسرته .

٢ - قضية حرية العقيدة والرأي المستقل ، وحرية التعبير عن المعتقد أو الرأي بالنشر أو الكلام أو الخطابة أو الكتابة أو التصوير .

٣ - قضية حرية تكوين الجمعيات .

٤ - قضية الحريات النقابية .

ولما كانت مناسبة إثارة قضية الحريات هذه المرة هي ما كشف عنه من حوادث التعذيب فإن البحث ما يزال محصوراً حتى الآن في دائرة الحرية الشخصية ، ولو أنه يتسع شيئاً فشيئاً ، ولا بد أن يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحرية .

وإذا القينا نظرة شاملة على القضية فلا بد ، أولاً وقبل كل شيء أن نسجل الملاحظات الأساسية الآتية :

أولاً : أن مشكلة تأمين الحريات لا تحل بمجرد النصوص الثورية الطنانة . ذلك أن دستور ٢٣ نفسه لم يبخل بمثل هذه النصوص الدستورية العامة . ومع ذلك فلا يستطيع أحد اليوم أن ينكر ما تعرضت له حريات الملايين من عمال وفلاحين ومثقفين شعبنا من عذاب على يد الاستعمار والسراي وأذئابهما .

تعيش قضية الحريات الديمقراطية في بلادنا فترة من فترات ازدهارها في هذه الأيام .

وإذا كان من الغريب ، بل من « المفارقات العجيبة » ، أن تثور هذه القضية في وقت الحرب ، وهو الوقت المعروف بطبيعته الاستثنائية المسلم بها من غالبية فقهاء القانون ، فإن في النكسة القاسية التي حملت الشعب والقيادة جميعاً على التعجيل بإعادة النظر في كل نواحي حياتنا ، وفحص دفاترنا كلها من جديد ، ما يفسر إلى حد ما هذا الاهتمام الشعبي العام بقضية الحريات الديمقراطية ، الشخصية منها والعامة .

وهذا الاهتمام في ذاته ظاهرة ايجابية وطنية . وهو جزء من رغبة شعبية عميقة عبرت عنها الجماهير والقيادة في مناسبات كثيرة من قبل النكسة ، وهي الرغبة في تقنين الثورة من ناحية وجعل السيادة للقانون وحده بعد ذلك من ناحية أخرى .

بيد أن البحث في قضية الحريات بحث يستلزم نظرة ثورية عميقة وشاملة معاً . ولقد أسهمت البحوث والمقالات التي نشرت في تنوير الضمير العام وفتحت آفاقاً واسعة للتعميق والشمول اللازمين .

إن قضية الحريات العامة عنوان شامل لعدد من المواضيع الكثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :



بقانون رقم ١١٧ لسنة ٤٦ . وكل هذه القوانين يجب ان يعاد النظر فيها . . بحيث تلقى على الفور نصوصها التي وضعت لحماية مجتمع الحلف الاستعماري الاقطاعي الرأسمالي ، وتحل محلها نصوص تشريعية تحمي وتصون مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة .

ثالثا : ان البداية السليمة لتربية جديدة ثورة ترسخ مفهوم احترام الحريات لدى كافة ، ولدى رجال الادارة والقائمين على تنفيذ القوانين بصفة خاصة . . هي الحساب على ما قد ارتكب بالفعل من جرائم في حق الحريات . ولا يستطيع أحد ان يعارض في حق السلطة الاشتراكية في محاكمة أعدائها وخصومها اذا ارتكبوا أعمالا ضارة بالمجتمع الاشتراكي وبمقوماته الأساسية ومعاقيدهم طبقا للقانون . . ولكن لا يستطيع أحد ان يقبل ايضا أن يهان الانسان في جسده او كرامته لاي سبب . ولقد كانت هناك قضايا في حوادث تعذيب بلغت حد القتل ، اختفى ذكرها .

واختفاء هذه القضايا التي لم تنتهي فيها الدعوى الجنائية بمعنى المدة القانونية ، ومعاقبة من تثبت عليهم جرائم التعذيب ، لهو البداية الصادقة الجادة للنداء الذي يرتفع قويا اليوم لاحترام حريات المواطنين وحياتهم مادامت لم تتعارض مع حرية المجتمع .

ولعل هذا الاجراء الأخير هو الاجراء الوحيد الذي يشجع حقاً وصدقاً على العمل الجاد في القضية كلها ، بحيث يستطيع شعبنا ان يصل الى احدي الثمار الانسانية العظيمة لثورته من جهود هذه الايام ، الا وهي انتصار الاشتراكية للانسان الحر بعد انتصارها للمجتمع للعادل .

واذا كان رأس المال هو أعظم قيم المجتمع الرأسمالي فان الانسان هو أثمن رأس مال في المجتمع الاشتراكي .

اما دستور يناير سنة ٥٦ ، وهو أول دستور دائم وصنع في عهد الثورة ، فلا يستطيع مواطن مخلص ان يقرأ نصوصه الا وهو ينتفض اعجابا واحساسا بالانتصار لما يتخلل سطوره وكلماته من روح ثورية عميقة تقدر حرية المواطن وتعلي شأن الحريات الشخصية والعامة جميعا الى معان التقديس . ولقد كانت الاسس العامة في ذلك الدستور هي الروح التي حافظت عليها الثورة من بعد في الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ثم في الدستور المؤقت الحالي الصادر في مارس سنة ٦٤ .

ومع ذلك فاننا نسلم اليوم جميعا بأن كل هذا لم يساعد في تأمين الحريات الشخصية والعامة ، ولم ينجح ، ولا يمكن ان ينجح في حمل قوى السلطة الادارية على احترامها .

ان في الدستور المؤقت القائم حاليا ، من النصوص والمواد ما يرفع شأن الحريات العامة الى مصاف التقديس ، ويقرر ان الشرطة والقوات المسلحة والوظيفة العامة جميعا قوى خادمة للشعب وليست آمرة عليه .

ومع ذلك فان هذه النصوص هي بالتحديد ، النصوص التي تطرح جانبا وتنسى عند أول فرصة للتطبيق العملي .

ثانيا : ان هناك قوانين معادية للحرية ظل معمولاً بها لوقت طويل بعد الثورة ، وبعضها ما يزال قائما حتى الآن ، برغم أنها وضعت منذ ايام الاحتلال الانجليزي المباشر أو شبه المباشر أو في عهود ادهابية تحكمت فيها فئة من كبار الاقطاعيين وعلى رأسهم السراي الملكية في مصائر هذه الأمة . . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، اشير الى قانون المطبوعات ، وقانون حفظ النظام في المعاهد ، وبعض مواد قانون العقوبات مثل المادة ١٧٤ عقوبات والتعديلات المضافة الى المادة ٩٨ عقوبات بمقتضى المرسوم







# المحكمة

- المحامون وبرنامج ٣٠ مارس
- حريات المواطن وبرنامج ٣٠ مارس
- برنامج ٣٠ مارس وثيقة الثقة بالجمهير
- المركز القانوني للعاملين بالقطاع العام
- الخطوط العامة للجرائم غير العمدية
- اتجاهات رجعية في مشروع قانون العمل الجديد





### ٥ الافتتاحية :

المحامون وبرنامج ٢٠ مارس للاستاد أحمد الخواجه تقيب المحامين ... ٢

### ٥ بحوث اشتراكية :

حريات المواطن وبرنامج ٢٠ مارس للدكتور أحمد سويلم العمري ... ٥

برنامج ٢٠ مارس والنضال ضد العدوان للاستاد عبد الله على حسن ... ١٢

برنامج ٢٠ مارس وبيئة الثقة بالجمهور للاستاد زكي مراد ... ١٥

### ٥ في تشريعات العمل :

المركز القانوني للمعلمين في القطاع العام للدكتور محمد عصفور ... ٢١

تقديم الدعاوى المالية طبقا للمادة ٦٩٨ مدني للاستاد أحمد نبيل الهلالي ... ٢٩

### ٥ في القانون الجنائي :

الخطوات العامة للجرائم غير العمدية للاستاد علي منصور ... ٥٢

### ٥ في القانون التجاري :

تحديد فترة الرهبة بالنسبة للتاجر المفلس للاستاد محمود عثمان الهشري ... ٦٨

### ٥ في قوانين ايجار الاماكن :

الضريبة العقارية على المباني في ظل القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٧. للاستاد مصطفى

كمال بولبيق ... ٧٢

### ٥ تعليق على الاحكام :

الصفة التجارية للاقتراض من البنك للدكتور علي اعريف ... ٧٧

### ٥ تعليق على مشروعات القوانين :

اتجاهات رجعية في مشروع قانون العمل الجديد للاستاد محمد لهيم أمين ... ٨٢

### ٥ بحوث مترجمة :

التحكيم الاقتصادي في اقتصاد بولندا المخطط ترجمة الاستاد يوسف ادريس ... ٨٦

### ٥ متنوعات :

من واجبات المحامي للاستاد محمد حسني دحمي ... ٩٨

### ٥ احكام القضاء :

... ١٠١

محمد فهد أمين

سكرتير التحرير

أحمد الخواجه

رئيس التحرير



« أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ  
اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ » .  
« صدق الله العظيم »

# المحامون وبرنامج ٣٠ مارس

للاستاذ أحمد الخواجه  
نقيب المحامين

من أجل حشد الشعب ، كل الشعب ، نحو تحرير الأرض وبناء التقدم .  
من أجل أن يكون لكل مواطن دور محدد معلوم في قضية الخلاص من الهزيمة .  
من أجل النصر ، من أجل الشرف ، من أجل الحياة .  
نقف نحن المحامين ، مع برنامج ٣٠ مارس ، كما وقفنا من قبل مع الميثاق .  
وكما وقفنا مع الشعب ، في كل ثوراته على الاستعمار والظلم والفساد .  
وكما وقفنا معه يوم ٩ يونيه .

ولكن للواقعة هذه المرة ، أسلوبا جديدا ، وغايات محددة .  
أما الأسلوب ، فهو الديمقراطية التي بها ندين وثق من ، ومن أجل تأكيدها  
نحيا ، وفي سبيل تحقيقها نموت ..

إن الديمقراطية في بناء التنظيم السياسي تحرر المواطنين من السلبات الناشئة  
عن المباعسة بينهم وبين اختيار القيادات وتلقى على الجماهير مسئولية مراقبة  
القيادات ضمانا لسيرها على طريق المعركة ومساندة لها على هذا الدرب الذي  
اختارته الجماهير ، منذ ثورتها في ٩ يونية رافضة الهزيمة ، رافضة الاستسلام  
رافضة الخضوع .

إن الجماهير التي ثارت يوم ٩ يونية ، متمسكة بأرادتها ضد الهزيمة ، تحتمل  
مسئولية الخلاص من هذه الهزيمة ، والبرنامج وسيلتها وأسلوبها .



وعليها أن تبذل قصارى الجهد في سبيل تحقيق ما ورد به ، وهي مسئولية شاقة لأنها مسئولية نضال .

ان الأهداف بغير تحقيق خيال ، والخيال لا يحقق نصرا ..  
ان الأهداف بغير وسائل عملية ، لتنفيذها سراب ، والسراب لا يستقى ظمأنا .  
ان القعود عن تنفيذ البرنامج ، وتحقيقه ، هو بذر جديد لمراكز القوى ، التي عاهدنا أنفسنا على التخلص منها .

ان البرنامج ، يلقي راية الجهاد ، بين سواعد الجماهير ، وهي سواعد قادرة على حملها .

ان ارساء قواعد الديمقراطية الاشتراكية ابتغاء نقل سلطة الحكم الى أيدي المواطنين ، وسياد القانون ، هو الذى يجعل الشعب مصدر القوة الوحيد ..  
والبرنامج وسيلة عملية لحماية هذه البادئ ..

ونحن المحامين اذ نعلن أننا مع البرنامج .. ندرك في الوقت ذاته ما يلقيه على عاتقنا من واجبات ومسئوليات ..

ان المحامين يقطعون على أنفسهم عهدا .. بأن يكونوا دائما جنودا لتحرير الوطن وحراسا للثورة الاشتراكية .. ودعاة للديمقراطية الاشتراكية .. وحماة للشرعية الاشتراكية .. ورعاة لرسالة المحاماة المقدسة .. رسالة الدفاع عن حق المواطن وحرية .

اننا مع البرنامج لانه مع الجماهير ..

اننا مع البرنامج لانه نبض اصوات الناس ..

اننا مع البرنامج لانه مع تنفيذ قضايانا ... مع التحرير والحرية ... مع التقدم وبناء المجتمع الاشتراكي ...

## حريات المواطن

# وبرفانج ٣٠ مارس

للدكتور أحمد سويلم العمري  
عميد معهد العلوم السياسية سابقاً

### الدولة والثورة :

تهدف الدولة في تشريعاتها وأعمالها ومباشرتها شتى وظائف السيادة الى توفير وسائل العيش والرفاهة للمواطن والى تحقيق اسباب التقدم له وحماية الجماعة السياسية بما تملك من وسائل معنوية ومادية من الاعتداء على حياته وماله وكيانه الاجتماعى فى الداخل وكذلك من الاعتداء على حدوده وأراضيه نتيجة أعمال العدوان والفساد والاحتلال ، والمواطن من ناحيته له حقوق تجاه الدولة تتناول الواجب الذى يثبته فيما سلف وعليه أن يقدم شتى وسائل العون فى هذا السبيل الى حد الجود بروحه ودمه ، كما أنه يفرض عليه ضرورة تضامنه فى المجتمع السياسى مع سائر المواطنين لتعبيد سبل العمل دون موانع وانحراف للدولة ، وهو بمثابة الخلية فى الجسد فان خروجها عن محيط نشاطها أو ركودها يؤدى الى اصابة هذا الجسد بالحمى والمرض .

والثورة الشعبية هدفها تحقيق التقدم السريع وقد عجز التطور البطيء عن تحقيقه فى سبيل حياة افضل للجماعة وخاصة للأجيال الشابة والأفواه الجديدة التى تتزايد فى عالمنا الحالى باطراد ، وهو صراع الجديد والشباب مع القديم لتحطيم سلاسل الجمود والخمول والنصر دائماً للجيل الصاعد والمجتمع الأفضل وقد تقى من ادران الماضى وكابوس الرجعية ، والحياة

السياسية دائمة الحركة شأنها شأن حياتنا الدنيا والوجود ، وعجلة الزمن فى سير مستمر ويتسارع إيقاف هذه العجلة أو ارجاعها مع عقارب الزمن الى الوراء .

والثورة تعيد بناء الدولة لصالح الجماعات وتعمل على تحقيق ما يصبو اليه الشعب وتستجيب الى آمانيه وقد خرجت من أعماق نفسه وما يختلج فى صدره وضميره ، وهى فى اتجاهها الرئيسى بإقامة حياة سياسية على أساس فردية الإنسان وشخصيته وتقديسها الى أقصى الحدود كما كان الوضع فى ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أو فى اتجاهها الجديد بوجوب تنظيم الحرية وضرورة إقامة نظام جماعى للمساواة كمجموعة وضرورة أن يتفانى الفرد فى تحقيق ما تطلبه اليه الدولة لى تستطيع هى بدورها وقد نجح البرنامج وتحقق ما خططته من نظم جديدة أن توفر له فى النهاية رفد العيش وأن تقدم له ثمار الثورة وقد نمت ونضجت - الثورة فى هذين الوضعين مهما الأكبر اسعاد المواطنين أفراداً وجماعات ووقايتهم شر العوز والاعتداء والسير بالبلاد قدماً فى ركب الحضارة العالمية .

والسياسة ليست بالعلم الثابت الراسخ الذى يجسد من أعمال المساميل والأبحاث الجقائق كدراسات الطبيعة والكيمياء والهندسة ، بل هى فن يتطلب فوق المعرفة الابتداع وشدة الحس ، وتفهم روح الشعب ورسم مستقبله كما يرسم



المواطن ، « ولست هناك ثورة حقيقية » كما يزعم الاشتراكي جان جوريز « الا حيث يوجد ضمير ووازع منه » ويواصل شرحه فيقول « وكل ثورة كبرى في المجال الاجتماعي تبدأ بأعداد بطيء وتطور اقتصادي ثم يتدخل حاسم من الطبقة المضطهدة المهضومة الحقوق في الوقت الذي يصبح هذا التطور الاقتصادي معدا اعدادا كافيا لسمع بالتدخل الثوري الفعال » ، وقوة الثورة في نرظها نظرات ثقة في المستقبل وتفاؤل لا حد له في بناء عالم أفضل ، ويزعم المؤرخ يانكيل « أن التفاؤل هو العقيدة الثورية للثورات » ، وعرف عن الثورات عنفها واذا تحققت الثورة ونجح أبنائها في وضع خطط التنفيذ لبلوغ الشعب غايته في الاصلاح دون قسوة وعنّف دل ذلك على حكمة القائمين بها وأمكن توفير الوقت والجهد لتوجيهها في خدمة المواطن ، واذا نظرنا الى تاريخ الشعوب نظرات عمق لنرى ما يجيش في صدورهم وجدانها تتمثل في تيارين رئيسيين أحدهما الخمول والجمود وهما في طبيعة المحافظين والرجعيين والطموح والرغبة في الاصلاح سريعا وهما في طبيعة رجال الثورة ، وثورتنا ليولية سنة ١٩٥٢ كانت فضلا عن بعدها عن العنف تمثل مجموعة مثل ومبادئ قوية في اصلاح المعوج سريعا وبناء مجتمع مصري سليم من الادران .

وكانت الثورة من رجالها وقد استجاب الشعب للنداء سريعا وهو ينشدها في أعماق نفسه كسيول المياه المتدفقة تدفع أمامها في تياراتها العارمة الجلاميد وتمثل ذلك في اتساع نطاق برامج الثورة استجابة لأمانى الشعب ، وقد يظن أن الجلاميد هي التي تؤدي بالمياه الى سرعة جريانها ، ولم يشأ الشعب أن تكون نتيجتها السريعة المباشرة كالرياح الخماسينية تهب لافحة سريعة ثم تخدم وتترك أثارا سيئة ولا تعدل حالا بأحسن منه ، واطاحت لصالح الفرد بنظم اجتماعية بالية عتيقة لحل محلها أفضل منها مثال ذلك :

١ - عقد العزم على انهاء الاستعمار في كافة صورة والجللاء الناجز لجيش الاحتلال عن الوادي ، وقد نجحت الثورة في اجلاء آخر جندي بريطاني عن الوادي في يونية سنة ١٩٥٦ .

الفنان العبقري لوحة من اللوحات المشهورة على وتيرة لوحات فلازكين وجويا ودافيد ورومى وجوخ ، وكذلك الحال في سياسة الدولة وقيادة الشعب والثورات بما في ذلك ثورتنا ليولية سنة ١٩٥٢ ثم لما أحاط بها من أحداث وصادفها من اعاصير في اكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٥٦ واخيرا في يونية سنة ١٩٦٧ ، وكانت قوة ثورتنا كثورة شعبية تقوم على عمد راسخة في صمودها وفي استمرارها في تخطي العقبات وتنفيذ خططها وأداء رسالتها لصالح الشعب الذي استجاب الى دعائها منذ شبوبها وسار برمته في مسيرتها لا يلوى شيء .

وحياة الشعوب لا تحسب على أساس قياس حياة الفرد فالشعوب تمثل مجموعة جهود وكفاح الماضي وما بنته وصادفته من انتصارات ثم ضياع الآمال والأحلام ، وهي صامدة متضامنة باقية على الزمن وهي في حاضرها تبنى للمستقبل ، وليست حياتها أفراحا ومسرات دائما فقد تتلقى الضربات ولكنها سرعان ما ترد عليها بأقوى منها وتستمر في بناء حضارتها وتحقيق آمالها العراض ، والشعوب التي يكتب لها العيش والتقدم هي الدائمة النشاط والحركة ولها أهدافها وحوافزها « والنصر النهائي للشعوب العاملة المجدة التي تبنى نهضتها على أساس من العلم والمعرفة والخلق والضمير والتضحية والتفاني في أداء الواجب ..

### الفرد والثورة عموما وعندنا :

.. أهمية الثورة هي فيما تضيفه على نفس المواطن من قوى معنوية تدفع به الى الأمام كمواطن يعمل في بناء صرح الدولة ، وفي تجمع جهود الملايين لتحقيق أهداف الثورة في اسعاد الجماعة ، وكما يقول دوهاميل من كبار كتاب الاجتماع : « البثيرة الحقيقية في روحها المعنوية ، وما عدا ذلك فهو فاقة ودمع مرقا بتبذير ودموع بلا جدوى » ، والثورة في اندلاعها ثم في بدء تطبيق برامجها هي التجربة التي تنشدها الأمة لصالحها وذلك على أثر الملاحظة واعمال الفكر لبنيين طويلة قبلها لتصحيح الأخطاء والأوضاع وكتابتها ومفكرها ومن ينشدون الاصلاح السريع هم الرأس ، ورجالها ومن يعمل في حقل مبادئهم هم الأذرع المنفذة ولا غنى لكل عن الآخر لبلوغ الثورة غايتها ولتحقيق ما ينشده

المصالح الحكومية وأن يلقى المواطن من ممثلى السلطة كل رعاية لياخذ حقه ، ويتعين أن تسهر الدولة على حياته وماله وأن تحبوه بعنايتها فلا يعتدى القوى المتغطرس المتسلط على الضعيف ، وتأخذ من هذا القوى حق الضعيف اذا كان له قبله أى حق ، وتصبح الدولة كحارس الليل يسهز على مصالح المواطنين بلا فتور لتفادى وقوع الأذى والجرائم .

٨ - تدعيم قوى البلاد الفكرية والعلمية ونشر التعليم والمدارس فى طول القطر وعرضه ، وعن طريق التعليم يمكن معالجة المواطن بنفسه لشتى أمراضه الاجتماعية وخلافها فالتعليم هو الذى يرشده الى أفضل سبيل وقايته الصحية واحترامه لحقوق الغير وكيفية أدائه لواجبه كمواطن صالح اذا نفخ فى النفير العام للدود عن حوض الوطن ودرء الاعتداء على حدود البلاد .

٩ - بناء قوى البلاد عسكريا وتسليحها بما يكفل مجابهة مستوليائها خارج حدود الوطن ، وبما يضمن استقلالها وكيانها ، وخاصة أن الاستعمار يقف بالمرصاد يتحين الفرص للنيل منها وفى ذلك توجيه ضربات قاسية لأكثر من مائة مليون عربى وتمثل مصر ما يقرب من ثلثهم وتعتبر القاهرة رائدة الأمة العربية .

### حريات المواطن عندنا فى ظل الثورة :

لقد تحققت الإصلاحات المذكورة آنفا بمبا بذلته الثورة من جهد وبمعاونة المواطنين وتضحياتهم المستمرة للمحافظة على أهداف الثورة وبدا يحافظون على مكاسبهم ويضمنون حياة لها طابع حريات عصرنا الحاضر ، هذه الحريات التى لا تقف عند حد الحريات السياسية فحسب بل يتعين أن تدعم بالرعاية الاجتماعية وبالضمانات الاقتصادية ليطمئن المواطن على عيشه وبدا يباشر دون قلق أو وجل حقوقه السياسية ويعكف على أداء واجباته حيال الوطن الذى تجدد شبابه بالثورة وبإشراك العامل والفلاح والجيل الصاعد فى مسؤوليات بنائه .

وتأكدت الحريات السياسية فى شتى الدساتير المتتابعة للثورة فى الدستور الوقت لسنة ١٩٥٣ ثم فى دستور سنة ١٩٥٦ وبالتتابع الى دستور

٢ - تحقيق الإصلاح الزراعى لصالح الكادحين والفلاحين وهدم الاقطاع بتحديد الملكية الزراعية بمائتى فدان سنة ١٩٥٢ ونزل الحد الى مائة فدان سنة ١٩٦١ .

٣ - الاسراع فى زيادة الرقعة الزراعية لمجابهة تزايد عدد السكان وما يترتب عليه من اشتداد التزاحم على العيش وصعوبة القوت وكسب الرزق الجزى مع ارتفاع اسعار الأغذية ، وقد حققت الثورة سريعا هذا الحلم البعيد باستصلاح الأراضى البور وبناء السد العالى الذى أوشتك اليوم على انجازه .

٤ - السير سريعا فى خطة تصنيع واسسعة النطاق مع انشاء أساس الصناعة الثقيلة بادخال صناعة الصلب فى مصر ، وللصناعة أهميتها فى رفع مستوى المعيشة المادى والمعنوى وفى توفير حاجات البلاد والاستغناء عن الاستيراد ، ونجاح الصناعة يعنى به كذلك تقدم شتى العلوم الوثيقة الصلة بها وخاصة علوم الهندسة والكيمياء والطبيعة الخ

٥ - تأميم العديد من المرافق لصالح الشعب ، وذلك حتى لا تصبح مكاسبها مقصورة على الاستعمار ورجال الاحتكار بينما يتعين أن يفيد منها اكبر عدد من أبناء الأمة فضلا عن ضرورة اشراف الدولة عليها ، بل وادارتها بواسطتها لاحكام توجيهها وللقضاء على الاستغلال ، وكان ابرز عمليات التأميم تأميم شركة قناة السويس العالمية البحرية وتأميم البنوك .

٦ - تحويل نظام رأس المال من فكرة الربح والكسب السهل الى فكرة أن رأس المال وظيفه ، وهى نطاق جهود الانسان الذى يكسب المال ويتوفر على زيادة جهده ونشاطه ليحقق بواسطته حاجاته ويبتاع بواسطته له ولأسرته ما هو ضرورى لعيشه وما يرغب فيه لرفاهته، ولم يعد رأس المال قوة فى يد نفر للمروق عن طريقه الى السلطة والحكم أو سيفا مسلطا على رأس الجماهير يقودها لتكدح لصالح مجموعة المحتكرين .

٧ - تنظيم أداة الحكم وادارة شئون البلاد فى ظل سياسة الثورة المجددة ، ولكل وفق عمله وكفايته ، ويتعين أن تسود العدالة والنزاهة



١ - حريات سياسية واسعة النطاق تشمل احترام حرية الرأي والعقيدة وحرمة المسكن الخ.

٢ - حريات اقتصادية مع تخطيط لها لمجابهة حاجات البلاد المفتحة في وجوب زيادة الانتاج ورفع مستوى المواطن المادى ولاعنوى .

٣ - اشتراكية عربية تتخذ الطابع السدى تقوم فيه هذه الاشتراكية وهو طابع المجتمع العربى وحاجات الاهلين .

٤ - اشراف الدولة وتوجيهها لقوى البلاد وتنظيمها للصفوف وتتمشى مع الاتجاهات العالمية الحديثة ، فى الاخذ بالنظام المجمعى وانتهاء الفكرة الفردية .

٥ - اشتراك العامل والفلاح والمثقف فى التشريع وادارة شئون البلاد ومقاييد الحكم .

### برنامج ٣٠ مارس :

وجاء برنامج ٣٠ مارس وهو تجديد لروح الثورة الوثابة ولدمايتها وقواها ، وهو دستور سياسى اجتماعى اقتصادى ينبع من صميم قلب مصر و يأخذ بآية مثل انحيازية شرقية او غربية ، وروى فيه التصميم على نفض غبار الماضى تبعاً للظروف التى يمر فيها الوطن ، وحياة الوطن ليست رهينة نكسة او خيبة أمل لوقت فحياة الأمم تصهر فى بوتقة فى محنها ، ومحكمها فى صعودها سلم المجد ما تصادفه من من متاعب وصعاب .

وأسس البرنامج قوية صادقة وقد نسج على منوال المبادئ الآتية :

١ - مراعاة خصائص الأمة العربية وذلك فى ضرورة النص فى الدستور المقترح على الانتماء المصرى الى الأمة العربية تاريخيا ونضاليا ومصريا

٢ - احترام رأس المال الفردى الخاص وذلك مع مراعاة اضعاف الرعاية على سائر أدوات الانتاج والثروة التى تشرف عليها الدولة وترعاها وقد آلت الى الشعب عن طريق التأمين وغيره، ولا احترام رأس المال الفردى دلالة فى المحافظة على حوافز انتاج المواطن فى ظل البيئة العربية .

٣ - تحديد الدستور للسلطات التى تباشر الدولة وظائفها عن طريقها ، واذا لم يتبع فى التعبير « الفصل بين السلطات » وهو ليس فى لغات جل الدساتير العالمية فقد جاء فى الشرط الخامس

مارس سنة ١٩٦٤ ، كما دفعت الثورة البلاد بطابعها المجدد بالميثاق الوطنى لسنة ١٩٦٢ ، وتناولت حريات المواطن واحترام حرية الفكر والعقيدة والتعبير عن الراى وكفلت عدالة المحاكمة وحرمة المسكن وسائر ما تناولته الدساتير الاخرى من حقوق مدنية ومساواة سياسية ، كما سارت على نسق ما اختطته دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية فى اتجاهاتها الاقتصادية ووجوب الاهتمام بحياة الفرد والمجموع الاقتصادية والعمل على توفير العمل للمواطنين وضمان المعاش له ولاسرتة وسائر ما تتطلبه جهوده فى ميدان العمل وما يتعرض له من اخطار بما فى ذلك التقاعد والمعجز عن العمل ، كما اهتمت دساتير الثورة بالتخطيط وتمهدت بالعمل على تجميع موارد البلاد ثمرا صالحا واستغلال مواردها المختلفة لصالح الشعب .

كما جاءت الدساتير المذكورة بالجديد فيما يختص بقوة العرب ووحدتهم فاعترفت بالكيان العربى ككل وبالوطن المصرى كجزء من هذا الكيان وفى ذلك ما يجعل هذا الوطن الكبير كتلة مترامية البنيان قوى العمدة لدرء كل خطر عنه اذا حزب الامر ، وكذلك جاءت بالجديد فيما يختص بالنص على الاشتراكية كأساس للحياة السياسية وهى روح الثورة والكسب الاساسى للشعب وما كان ينشده منذ مطلعها كحل حاسم لتدويب الفوارق بين الطبقات ولعلاج تزايد عدد السكان وانهاء سنى وسائل الاقطاع والاستغلال ، وهذه الاشتراكية ليست مستوردة من الخارج بل هى استجابة لحاجة البلاد ونابعة من صميم تربتها وتطبيقها فى البيئة المصرية المبكنة بالسكان الشديدة الحاجة الى رفع مستوى المعيشة ماديا ومعنويا المتمسكة بروح الحضارة العربية ، ونحن نولد وعلى اكتافنا ميراث القرون ، والمتعطشة الى الاصلاح والعلم والتجديد ، هى اشتراكية تجريبية قائمة بداتها ، شأنها فى ذلك شأن مختلف الاشتراكيات فى البلاد التقدمية العربية وفى العديد من الدول الافريقية التى استقلت حديثا .

وهكذا جاءت الثورة فى تطبيقها لثلاث استجابة لارادة الشعب وفى شتى دساتيرها بما فى ذلك الميثاق الوطنى بمبادئ من الحرية تقوم على :

٦ - تفسير البرنامج في وضوح تام وجهى المعركة وهما بناء الأمة وحشد طاقاتها وخوض معركة حاسمة لتطهير أرض الوطن والوصول بوسائلها الثورية وعزمنا الأكيد الى هدف الثورة.

وفي ذلك يذكر البرنامج « برنامج العمل له جانبان الجانب الأول حشد قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو ، لتحرير الأرض وتحقيق النصر ، والجانب الثانى : تعبئة كل جماهيرنا ، بما لها من امكانيات وطاقات كامنة من أجل واجبات التحرير والنصر ومن أجل آمال ما بعد التحرير والنصر » .

٧ - ضمان الحريات وتوكيد حمايتها لصالح المواطن كى يعمل في طمأنينة وراحة بال ، ويذكر البيان بهذه المناسبة « ان ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وأن تتوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والامن بالنسبة لجميع المواطنين في كل الظروف وان تتوفر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة وطبيعى أن يتجه الدستور الجديد نحو توكيد الحريات الاقتصادية وتوفير العمل والأجر المجزى والتعويض عن اصابات العمل والمعاش للمواطن حتى يطمئن على رزقه ومستقبله ويعمل بجهد في بناء صرح الدولة في ظل مبادئ الثورة ، وطبيعى ان يضمن البيان للمواطن الحريات السياسية التي يتعين ان يكفلها الدستور الجديد ففي ظل حرية التعبير عن الرأى واحترام العقيدة واطلاق العنان للقول في حدود القانون وغير ذلك من المبادئ الحرة يمكن الكشف عن الأخطاء والعيوب لتقويمها ، وهذه الحرية تلقى كذلك الاضواء الكاشفة الساطعة على ما يرتكب ضد جماهير الشعب وما يجرى في الخفاء من استغلال نفوذ وسلب لأموال الدولة وإهمال جسيم في أداء الواجب وتعمد وتماد في الفساد والأضرار بمصالح الشعب وبأداة الحكم ، والحريات هي التي تشعر المواطن بعزته وكرامته ولا ينتمى في ظلها الخائعين الخاضعين الارقاء فهو يحس بأنه مواطن عامل له ذابته في بناء صرح الدولة وتنبع منه الارادة والسيادة القومية وهي رمز الدولة وقوتها المحركة ، والحريات هي التي تبني التكنولوجيا والعلوم وتعمل على تقدم الحركة

لخصائص الدستور الجديد » ان ينص الدستور الجديد على تحسيد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما في ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، ومن المرقوب فيه أن تترك فيه سلطة مجلس الأمة باعتباره الهيئة التي تتولى الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة .. » ، ويتضح في هذا ان النظام مزيج من النيابى والرئاسى .

٨ - الاهتمام بالعمل كمعيار للكسب ولتجاذب الفرد وسيره قدما الى الامام وقد تفتحت امامه ابواب الفرص بما أفرد به البيان من وضع النقاط على الحروف في مطلعه بأن : الثورة من صنع الجماهير وأهداف الجماهير هي الثورة ، وكذلك العمل على اتمام بناء المجتمع الاشتراكى ومؤسساته الديمقراطية مدعما بالقيم الروحية والاخلاقية ..

وكذلك من العمل بما يقدمه برنامج ٢٠ مارس على « تدوير الفوارق بين الطبقات » ، وجاء في البيان بمناسبة الجهد وتعبئة قوة الجماهير « انه من الضروري والحيوى حشد كل القوى الشعبية وبوسيلة الديمقراطية وعلى اساسها وراء أهداف نضالنا القربية والبعيدة وراء واجب المعركة وراء امل اتمام بناء المجتمع الاشتراكى .. »

٩ - التصميم الذى لا حيد عنه في ثورة الشعب ومن الشعب ولصالحه كما يتضح من البيان في وصف الاتحاد الاشتراكى وأهميته للثورة « ان صيغة الاتحاد الاشتراكى .. هي تجسيد حي وصحى لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب ، ثم انها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي وكفالة فتح أسرع الطرق وأقصرها أمانا الى التقدم .. » - التصميم على الاعداد للمعركة لتحرير أرض الوطن وانهاء الاحتلال ولها كما يقول البيان « الأولوية على كل ما عداها ، وفي سبيلها وعلى طريق تحقيق النصر فيها يهون كل شيء ، ويرخص كل بذل مالا كان أو جهدا أو دما .. » كما يتعين الاستعداد للمعركة لتحقيق النصر وفي ذلك يقول البيان « وتحقيق النصر فانه يصبح سبيلا مسدودا بغير الاستعداد للمعركة سواء قبلنا بطريق العمل السياسى وسرنا فيه الى مداه فان نتيجته مرهونة باستعدادنا للمعركة » .



الذهنية والابتداع وتعد للمعركة المصرية فهي تقابل كل تقدم جديد للاعداء والخصوم بدراسة مماثلة لمحاولة التفوق عليه وحياسة قصب السبق على المنافسين والانتصار على المعتدين ، وأن الشعلة التي أضاءتها أئينا بديموقراطيتها وحرياتها هي التي أرشدت العالم حتى يومنا هذا الى الملاحظة والنقد والتجربة والبحث وراء حقائق الأشياء ومحاولة توفير وسائل الرفاهة للبشرية عن طريق قدح زناد الفكر وتسخير قوى الطبيعة لصالح الانسانية والحرريات هي التي أزاحت في عصر انبعاث العلوم الستر الكثيفة عن الجهالة المطبقة في ذلك العصر وحفزت المفكرين على الخروج عن دائرة البحث في الجنة والنار فحسب وبدء التفتيش من كنوز الأقدمين الذهنية ، وهكذا حطمت الحريات وخاصة في ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر السلاسل التي كانت تحد من نشر الوعي وكل ما هو جديد للبحث في حقيقة الاشياء ومحاورة أنواع الفساد ، وقد بدأ القرن السادس عشر بثورات الإصلاح الديني على يد لوتر وغيره من المصلحين .

٨ - استخدام الاستفتاء في تحديد أسس الدستور ورسم معاله ، ويتناول الاستفتاء توجيه السؤال للمواطنين الذين لهم حق الانتخاب ذكورا وإناثا في مدى قبولهم لبرنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ والاجابة بنعم أو بلا ، وذلك توطئة لوضع الدستور على أسس البرنامج الذي يؤكد مبادئ الثورة ويعد انطلاقا جديدا للثورة المستمرة ، ويقوم الاستفتاء في ظروف صعبة فالمعركة الفاصلة لم تبدأ بعد غير أیه من الضرورة يمكن لانه يتناول صميم ما يمس مستقبل البلاد ويحدد طريق المستقبل ، ويتأسس هذا الاستفتاء على نص المادة ١٢٩ من دستور سنة ١٩٦٤ التي تعطي لرئيس الجمهورية الحق في اللجوء الى الشعب عن طريق الاستفتاء في المسائل الهامة المتصلة بمصالح البلاد العليا وفي ذلك تقول المادة « لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، وينظم القانون طريقة الاستفتاء » .

والاستفتاء أداة سياسية تلجأ اليها الحكومات شبه النيابية أو ذات الاتجاه الرئاسي بين حين وآخر للاسترشاد باتجاهات الشعب بما له من حاسة

سياسية هي الحاسة السادسة في اختيار ما يلائم بيئته ويراعى صالحه ، اذ يتعذر اشراك الشعب اشراكا مستمرا مباشرا في ادارة شئون البلاد في دولة تعداد سكانها عشرات الملايين ويباشر السلطة التشريعية وكذا القيام بأعمال الحكومة والقضاء مندوبون عنه يختارهم بمحض ارادته ، والاستفتاء ملزم للحكومة التي تلجأ اليه باعتباره الإرادة المعبرة عن مطالب الشعب وهو مصدر السلطات ، وينصب الاستفتاء على فكرة أو ارادة واتجاه معين أو الاعداد لقانون وتشريع أو الاعراض عن مبدأ تعطيل مشروع قانون بصفة نهائية ، ونرى له صورا شتى وخاصة في تشريعات الولايات الامريكية والمقاطعات السويسرية : وقد يكون اعتراضا شعبيا على قانون قد اتخذ صيغته التنفيذية وقوته التامة غير انه اذا قرر عدد من الناخبين في بحر مدة معينة اعتراضهم عليه يتعين اجراء استفتاء عام على هذا القانون ، وقد يكون تشريعا وافقت عليه الهيئة التشريعية وجعلته في صيغة مشروع ولا يصبح نافذا الا بعد الاستفتاء عليه بقبوله من الشعب أو بعدم قبوله ، وقد يكون هذا النوع من الاستفتاء حتمي ووجوبى وقد يكون اختياريا ، وقد يكون بحافز وباعث من الشعب وما هو في قرارة نفسه ويرتب على ذلك سؤال الناخبين في فكرة أو مجموعة افكار ومثل أوفى اصلاحات وتعديلات دستورية وتشريعية ، وتوجه طائفة من الاسئلة في موضوع الاستفتاء يجيب عليها الناخبون بنعم أو بلا ، أو يعد المواطنون في حدود عدد لا ينقص عن نسبة معينة مجموعة مقترحات في قالب مشروع يطرح على الهيئة التشريعية التي عليها بدورها أن تصيغ هذه المقترحات في صورة فنية ل طرحها على الاستفتاء الشعبى وربما تتقدم في نفس الوقت بمشروع آخر يخالف الأول للاستفتاء أيضا على أن يختار الناخبون أحد المشروعين ، وأهمية الاستفتاء وجديته ونجاحه في تحقيقه في جو من السرية والحرية والضمانات الكفيلة بعدم تدخل القوة الحاكمة في ارادة الناخبين .

#### الخلاصة :

نرى في عرضنا السالف أهمية الثورات بما فيها ثورتنا ليوليو سنة ١٩٥٢ في تحقيق اصلاحات سريعة لصالح الشعب وانها في صميم الحياة السياسية للجماعة الدائمة الحركة والنشاط ، وان

وحرية ، وهى لن تكون من المواطن كالفناسة من الطائر بل كالمرشد من جندى الثورة وخليتها العاملة ، والمواطن من ناحيته لن يكون من الثورة ومبادئها السامية فى بيان ٣٠ مارس بالمحرف فى المطالب والذى يحاول أن يلقى على سواء الأعباء ويختفى بين دياجير المشكلات دون أن يساهم بالعمل الإيجابى فى المعركة والبناء ، كل فى حدود اختصاصه وكفايته ، وكل يحاول الكشف عن العيوب الخلقية والنفسية لتطهير الأمة من أعدائها .

ولا نريد أن يقال ما زعمه نابوليون بونابارت فى الثورات (( أن هناك صنفين من الرجال فى الثورات ، الذين يقومون بها والذين يستفيدون منها )) ، بل أن يصدق ما زعمه روزفلت الكبير فى (( أن النجاح عادة يكون عشر من الوعى الذى يندفع من النفس والصبر وتسعة أعشار من الجهد والعرق )) ، وأن نرى جيدا ما قاله مازينى أحد محققى الوحدة الإيطالية ومن كبار قادتها (( أن السياسة كأي شيء آخر لها مبادئها التى نجر حتما فى أعقابها وسائلها ونتائجها وتقدمها ونجاحها فى تطبيقها يسهل إدراكها لكل من يحكم على حسن إدراك الأشياء )) ، وهكذا نرى فى برنامج ٣٠ مارس وفى الاستفتاء استمرار وتصميم على بلوغ الأمة غايتها فى السير الحثيث إلى الأمام .

الثورات ليست الهدف بل هى الوسيلة والهدف هو تحقيق حريات واسعة النطاق فى عالم اليوم المثقل بالمتاعب والآلام تتناول الحياة السياسية والاجتماعية للفرد والجماعة ، وأن ثورات عالمنا الحالى تهتم بالناحية الجماعية للفرد وبتوفير العمل والرزق والمعاش للمواطن مع توجيه الثروة وتنمية موارد البلاد بواسطة السلطات الحاكمة ، ونرى فى ثورتنا قوة متماسكة حققت فى ميادين الحريات السياسية والعمل والانتاج الكثير للمواطن العربى المكافح وطلعت بالبريد فى هذا الميدان لمواجهة الاستعمار والاستغلال وإصلاح الشعب العربى وهو تطبيق اشتراكية عربية تتفق مع بيئتنا وحاجتنا ، ونرى كذلك استمرار للثورة بربوخ عمدة الإصلاح وتصميم على المضى بما تعلته باستمرار من مبادئ سامية فى القضاء على الفساد والانحراف وتحقيق النصر بفضل تكاتف الأمة لتطهير أرض الوطن من أعدائه ولواجهة سلاح العدوان باخطر منه مع التزود بالقيم الاخلاقية والروحية الجديرة بالشعب العربى فى نهضته ، ونرى فى بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ خلاصة وتحديد ورسم واضح لمعالم الثورة ولاستمرار أداء رسالتها مع تأكيد مبادئها فى جو من الطمأنينة والحريات للمواطن .

ولا يقف الأمر عند المبادئ فحسب بل يتعين تحقيقها وتنفيذ ما وعدت به الشعب فى امانة



برنامج

٣٠

مارس

## والنضال ضد العدوان

للأستاذ عبد الله علي حسن

عضو مجلس نقابة المحامين

مشاركة فعلية في هذا الامر وان من الضروري جدا أن تعيش الأمة العربية حياة النضال ضد الاستعمار والصهيونية بمعنى أن تقوم الاقطار العربية وفقا لامكانياتها الذاتية بتعبئة الجماهير وتدريبها على السلاح والمقاومة وأعمال الفداء وان تسمح لأبنائها بتدعيم المنظمات الفدائية التي تقوم بالنضال على الأرض المحتلة بالقتال تطوعا معها وان تسمح لجماهير الشعب العربي بتدعيم حركة المقاومة العربية المسلحة بالسلاح والمال أن تكون جماهير الأمة العربية هي المنبع والمورد الذي لا ينضب لحركة الكفاح المسلح ضد الصهيونية والاستعمار وان تلاقى شباب الأمة العربية من مختلف اقطارها مع أبناء الشعب الفلسطيني الباسل ومنظماته المناضلة على تراب الأرض المحتلة وفي الجبهات المتاخمة لإسرائيل وعلى وجه خاص المناطق الحساسة فيها كالأردن مثلا يعطى الدليل العملي لكافة المناضلين في العالم على وحدة الأمة العربية في قضاياها المصرية ويؤكد وحدة العمل الجماهيري الجاد في معركة التحرير - كذلك فان العمل الشعبي لجماهير الأمة العربية يفرض على بعض حكوماتها المترددة في اجزاء من الوطن العربية ارادة الجماهير العربية في دعم العمل العربي والنضال المستمر ضد الصهيونية والاستعمار وعبر المعركة المصرية بطاقات خلاقية لا حد لها في واجبات التحرير والنصر في مكنة الجماهير العربية أن تقوم بالشئ الكثير في العمل الفدائي وفي العمل السياسي والمجال الاقتصادي والثقافي وعلى سبيل المثال لا الحصر بتجنيد كافة المنظمات المهنية والعمالية لأداء دورها ووضع كافة خبراتها وامكانياتها في نشر

تناول برنامج ٣٠ مارس قضية النضال ضد العدوان تقديرا للمسئولية التاريخية التي تعيش فيها ولها الأمة العربية جمعاء وكان البرنامج جامعا لبحثين الأول هو حشد كل قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر والجانب الثاني تعبئة كل جماهيرنا بما لها من امكانيات وطاقات كاملة من أجل واجبات التحرير والنصر ومن أجل واجبات ما بعد التحرير والنصر وأوضح البيان بصدق ان هذا الجانب ليس موضع خلاف بين الجماهير لأن الخيار فيه هو النصر أو الهزيمة .. الشرف أو العار .. الحياة أو الموت ، ونحن كما أثبت التاريخ نختار النصر ونختار الشرف ونختار الحياة مهما كانت قوى البغي ومهما تأمر اعداء الحياة وليس بخاف على احد أن القيادة السياسية تقوم بواجباتها التاريخية لهذه التعبئة وهذا الحشد وعلى وجه خاص اعادة بناء القوة العسكرية ولكن الذي أورده البرنامج في صدق وحق هو تعبئة كل الجماهير العربية وحشد كل قواها العسكرية والاقتصادية والفكرية تمهيدا لمعركة المصير وبهم الجماهير العربية في كل جزء من اجزاء الوطن العربي أن تسهم وان تدعم هذه التعبئة ولا بد أن يكون الاسهام والدعم لكل الطاقات العربية فليس من المعقول أن تتعرض الأمة العربية لهذا المصير التاريخي ولا تكون التعبئة فيها ولا حشد قواها وأبنائها في مستوى المسئولية التاريخية ولجدية هذه التعبئة وتنظيم وحشد الجماهير كما وكيفما يتعين المبادرة بتنظيم وتدعيم كافة الطاقات العربية وان تكون جماهير الشعب العربي في كل مكان مشاركة

للتضحية من أجل كل شبر من الأرض العربية ومن المحتم أن يكون هذا الجيش موردا ومصدرا لكل الأعمال الفدائية على الأرض العربية وأن تأخذ المقاومة الشعبية المضمون الحقيقي والجاد لأعمال النضال ضد الاستعمار والصهيونية وأن يتسلح أفرادها بالوعي والمعرفة الضرورية واللازمة لمستوى وأبعاد المعركة المصرية ضد العدوان الاستعماري الصهيوني .

٢ - من الواجب على كافة المنظمات المهنية والعمالية والفلاحية أن تسهم بدور فعال في هذه المعركة وفي تعبئة الجماهير وفي مقدورها أن تقوم نحو أكثر مما قامت وللحقيقة والتاريخ أنها أسهمت بالكثير وقامت بواجبها الوطني قبل المعركة وبعدها ولكن وحدة العمل الوطني تجمعسل من الضروري تنسيق هذه الجهود فيما بينها على المستوى القطري وأن تنسق جهودها مع نظرائها على المستوى العربي ففي مقدور نقابة المهندسين مثلاً أن تستمر فيما بدأت فيه من تخطيط وتنفيذ كافة ما تتطلبه هذه المرحلة من أعمال هندسية حول المزيد من المخاييم والمزيد من الإنتاج اعلمى اللازم لمرحلة النضال ضد العدوان الاستعماري الصهيوني وفي مقدور نقابة الأطباء أن تستمر في جهدها المشرف في خدمة المعركة والذي كان واضحاً ومعلوماً قبيل معركة الخامس من يونيو وفي صحراء سيناء بعد المعركة وما قام به أطباؤنا في صحراء سيناء من جهود كبيرة من الضروري أن يستمر وأن يتطور هذا الجهد . . وما قامت به نقابة المحامين ودورها في المعركة من إصدار النشرات الداخلية ( المحامون في المعركة ) واللقاءات المتعددة التي تمت بين مجلس النقابة والزلاء المحامين في الاسماعيلية ومع الجماهير في منطقة القنال والاتصالات التي تمت بين أقيب المحامين ونقابات المحامين في الدول العربية والندوات والؤتمرات التي عقدت في الخارج في بلجيكا وفي باريس وفي موسكو وفي استوكهولم كان لها الأثر الكبير في إيضاح حقيقة الحق العربي وعدالته وفضح دعايات الاستعمار والصهيونية وكان من آثار ذلك كسب المزيد من الأصدقاء من الكتاب والصحفيين والمنظمات القانونية إلى جانب الحق العربي وصدرت العديد من النشرات التي أيدت الأمة العربية في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية وكان من آثار ذلك إيفاد لجنة تحقيق دولية شاهدة وحققت جرائم الصهيونية وأعمالها البربرية في حق الشعب

الوعي والتصدى لدعايات الأعداء وتدعيم المكاسب الاشتراكية والمحافظة على مسيرة الثورة الاشتراكية من أجل صالح الجماهير كذلك في إمكانها أن تتوسع في جهودها في تنظيم نضالها وإيضاح عدالة الحق العربي مع كافة المنظمات والنقابات على المستوى الدولي وأن تقيم في كل دولة من الدول الصديقة أو غيرها الكثير من اللجان والمواقع لتأييد الحق العربي وعلى هذه المنظمات والاتحادات والنقابات العربية أن تتلاحم وأن تنتشر مع مثيلاتها في الدول الأجنبية وأن يكون العمل العربي موحدًا وخلاقًا يعرض نفسه مبسطاً وبالحقيقة على الناس كافة التعليم للدنيا خداع وتزييف الاستعمار والصهيونية في عرض قضية الحق العربي العادل في الشرق الأوسط وفي تقديرى أن تنظيم هذه التعبئة وهذا الحشد على مستوى المسؤولية كحقيقة المعركة التي يخوضها الشعب العربي ضد الاستعمار والصهيونية أمر ضروري ومطلب فوري في كل الأقطار العربية حتى يكون الصوت هو صوت المعركة والنداء المقدس جبهة عربية موحدة ضد الاستعمار والصهيونية تقوم بواجبات التحرير والنصر وواجبات ما بعد التحرير والنصر .

وليس من المعقول ولا من المقبول في هذه الفترة التاريخية العصبية وقد مضى على تكة الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ هذه الشهور وأن تكون تعبئة الجماهير وحشدتها غير مدروس ومخطط له على مستوى كل قطر عربي وعلى مستوى الأمة العربية كلها لأن الشعوب المناضلة لا ترفع شعار النصر على العدو أملاً فحسب وإنما تسلك الطريق الصحيح مسبقاً لتحقيق هذا الأمل فلا بد أن تكون استراتيجية النضال معلومة ومحددة في كل مواقع النضال ولا بد أن تشارك الجماهير فيها بالجهد والعرق وبكل ما تملك من طاقات ولجدية النضال واستمراره من المحتم أن يعيش الناس حياة النضال وما تتطلبه هذه الحياة فكراً وسلوكاً . لذلك نرى أن يتم فوراً تنظيم هذه التعبئة لطاقات كل قطر عربي ثم تنظيم حشد هذه الطاقات على مستوى الأمة العربية ويكون ذلك على النحو الآتي :

**أولاً - التعبئة على المستوى القطري :**

١ - يتعين فوراً استمرار فتح باب التطوع على القتال وعلى أعمال المقاومة الشعبية وتخريج المقاتلين الشعبيين الأكفاء لكل أنواع القتال والفداء القادرين على الدفاع عن حرية الوطن والمواطن مستعدون



والمهم في ذلك كله ان نفكر سويا وأن نعمل سويا ليعيش كل مواطن على أرضه حرا لا يقف موقفا سلبيا من الأحداث وانما يشارك في صنعها لتنتقل الجماهير كلها مع قياداتها السياسية نحو هدفنا المنشود وتحرير أرضنا وتحقيق آمال امتنا العربية المناضلة .

### ثانيا - على المستوى العربي :

ان اخطر ما كشفت عنه نكسة الخامس من يونيو أن العدو الاستعمار والصهيونية قد توحدت قواه على الفدر بنا ولم تكن وحدة الأمة العربية حتى الآن على مستوى المسؤولية اللازمة للمعركة ضد العدوان الاستعماري الصهيوني .

ولا شك أن العدو قد استفاد من هذا الأمر فائدة كبيرة ولا زالت هذه الثغرة موضع القلق في الحشد والتعبئة لجماهير الأمة العربية كلها ومرد ذلك ولا زال رواسب تاريخية وخلافات ناجمة من حقيقة الصراع الاجتماعي على الأرض العربية ولكن المعركة التي تخوضها الأمة العربية معركة مصير ووجود لهذه الأمة كلها ويتعين على ضوء ذلك حشد طاقات الأمة العربية في كل قطر عربي وتعبئة مواردها الخاصة في كل قطر عربي لخدمة هذه المعركة ولذلك نرى :

١ - حتمية وضرورة وحدة القوى الوطنية في كل قطر عربي فورا وبلا تعقيدات في حدود الحشد والنضال ضد الاستعمار والصهيونية .

٢ - التخطيط العالمي والحشد لكل الموارد الاقتصادية ووضعها في خدمة المعركة .

٣ - العمل العربي المشترك على المستوى الدولي لفضح الدعايات الاستعمارية الصهيونية .

٤ - تدعيم العمل الفدائي العربي المشترك وبوجه خاص العمل الفدائي الفلسطيني لكافة الامكانيات من سلاح وعتاد . الخ حتى تكون الأرض الفلسطينية الباقية فيتنام أخرى وشوكة لا تنزع في جنب الاستعمار والصهيونية .

تلك بعض الآراء نعرضها وفي تقديرى ان كل مواطن يستطيع ان يسهم بدور خلاق في معركة الأمة المصرية ولتحقيق هدفها في تحرير الأرض العربية وطرد الغزاة منها ونشر السلام القائم على الحق والعدل على الأرض العربية طاهرة من كل دنس صهيوني ومن كل رجس استعماري .

الفلسطينى ونشر تقرير دولى عن هذه الجرائم ومؤلف مدعم بالوثائق التاريخية حول زيف وبطلان الدعايات الاستعمارية الصهيونية .

وانطلاقا من هذه الامثلة الموجزة يحق لنا ان نقول انه في مكنة هذه المنظمات وهذه النقابات ان تقوم بالكثير والكثير لخدمة الحق العربى على المستوى الدولى بالتخطيط العلمى المدروس المدعم بحقيقة وابعاد المعركة التى تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والصهيونية .

٣ - من الضرورى ايضا فى هذه المرحلة حشد كافة الطاقات العلمية وغيرها لاداء الدور المطلوب من هذه الطاقات سواء فى المجال الاقتصادى ( انتاجا وتوزيعا واستهلاكا ) وفى المجال الثقافى فى الداخل والخارج والتركيز حول حقيقة العدوان واسبابه وطرق مواجهته بالحقيقة المدعمة بصورة مبسطة خالية من الاثارة والتهويل .

٤ - تدعيم الجبهة الداخلية امر ضرورى فى هذه المرحلة وفى كل مرحلة وعدم السماح لاي انسان مهما كان ان يسىء الى هذا الدعم والى وحدة قوى الوطنية ومن الطبيعى ان يكون حق النضال والعمل السياسى لكل انسان مؤمن بوطنه مؤمن بحقه فى الحرية والاشتراكية والوحدة والا تكون هناك اى قيود أو حواجز تحول دون المواطن وحقه فى المشاركة فى معركة امته المصرية وذلك كله شريطة ان يتم فى مسار القضية الاشتراكية التى ارتضاها الشعب فكرا وسلوكا .

٥ - استمرار اللقاءات الشعبية والندوات الجماهيرية بين القيادات السياسية وبين الجماهير لتكون هذه اللقاءات وهذه الندوات منطلقا لحركة الجماهير وتحركها نحو اهداف الشعب القريبة والبعيدة وبرنامج ٣٠ مارس قد أعطى لجماهير شعبنا فرصة لا حد لها من ضرورة الحركة والنقاش الفكرى الجاد والمثمر حول ما تضمنه البيان من الاهداف القريبة والبعيدة ومن الضرورى ان تكون مراكز الاتحاد الاشتراكي ومكاتبه التنفيذية منطلقا لحركة الجماهير فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ امتنا ولا يقتصر العمل بين جدرانها على الأعمال المكتبية او الروتينية التى لا تربط القاعدة بالقمة .

هذه بعض الامثلة التى اردنا ذكرها وكل مواطن فى طاقته ان يعطى المزيد والمزيد مما يجب عمله وفى امكانه ان يعطى الاحسن والافضل والأجدى مما ذكر



## رسالة الثقة بالجماعة

للأستاذ زكي مراد الحامى

رفف على قدميها عملاقا عظيما « يبعث الثورة ويجدد شبابها ويلقى ضوء لا يخبو أمام طريق المستقبل » .

ذلك ما حدث في ليل ٩ يونية حين انطلقت في ظلام الليل والفارات والمأساة « ملايين الجموع العاملة في المدن والقرى ترفض الهزيمة وتعلن استمرار المعركة ، وتؤكد النصر لامتنا في النهاية .

ان الجيش الرئيسى لثورة الشعب ما يزال سليما معافى ، قادرا على رد الصاع ضاعين .

لقد هزم فريق من القادة المستهترين ، اما الشعب العامل وهوجيش الثورة الاصيل فهو باق ، كما كان دائما وابدا ، مستعدا للنضال مدركا لضروراته مطالبا القائد ان يبقى في موقع القيادة وان يعتمد عليه بعد الله ، سندنا ونصيرا .

### مرحلة ثورية جديدة :

ومنذ تلك الليلة المجيدة ، والوقفلة البطولية المؤمنة بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ثورتنا الاصيلية .

مرحلة تستهدف رد العدوان وتحرير الارض المحتلة وتستهدف في نفس الوقت ازالة منابع الميكروب من جسم الثورة ولو تطلب الامر جراحة قاسية .

وما تزال ابعاد ٩ ، ١٠ يونيه تفرض نفسها شيئا فشيئا على حركة مجتمعنا وتطوره ، ويستظل كذلك الى امد بعيد .

لا يستطيع احد ، بل لا يجوز لاحد ان يهون من هزيمة يونيو العسكرية . ولم يكن امتحان يونيو شديد القسوة . لذلك كان الرسوب السريع فيه مذهلا . ولكننا نستطيع بقليل من امعان النظر ، ان نتبين ، ان الذى رسب في ذلك الامتحان ليس شعبنا المصرى العربى ولا هو ثورتنا الوطنية الشعبية العميقة المتصلة الحلقات منذ سنة ١٨٠٠ الى سنة ١٨٨١ الى سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦١ .

لقد اثبتت هذه الثورة الشعبية الاصيلية حيويتها ، وقدرتها المتجددة على التطور مع الاحداث وتخطى كل الصعوبات والعقبات ، متجهة ابدا الى آفاق أكثر اتساعا ، وأهداف أعظم مدى .

ان الذى رسب في امتحان يونية سنة ١٩٦٧ هو تلك الفئة التى احتسبت على الثورة واتخذت من اسمها المقدس مظلة تمارس تحتها كل ألوان التسلط والاهمال والانحراف والتطلعات الانانية والطبقية المريضة .

غير ان هذا الرسوب السريع وهذه الهزيمة المفاجئة كان لها فعل الناقوس المنبه لقوى شعبنا وثورتنا الاصيلية الخيرة .

وفي اللحظة التى تكالبت فيها قوى الشر الاستعمارية والصهيونية من الخارج ، وقوى الثورة المضادة ، والميكروبات المرضية في جسم الثورة نفسها من الداخل لتتنقض على شعبنا في ضربة قاتلة استطاعت قوى الثورة الاصيلية الخيرة ، وعناصرها الايجابية السليمة ان ترد الضربة الى صدورهم ،



المصيب ، هو وحده الذى مكن للتحويلات الهامة التى وقعت منذ ذلك الوقت أن تحدث فعلها وأثرها بحيث يكون فى مقدورنا اليوم أن نقول بأمل فى الله العظيم ، أنه الآن يصبح فى إمكاننا أن نتطلع الى المستقبل . »

وبعد هذه المقدمة التحليلية الصادقة يسدا عرض حساب الشهور التسعة والايام العشرين التى انقضت منذ وقفة ٩ ، ١٠ يونيو . ويلخص البرنامج أهم إنجازات هذه الفترة فيما يلى :

١ - إعادة بناء القوات المسلحة وقد كانت بداية ضرورية بعد رفض الهزيمة والاصرار على مواصلة المعركة .

٢ - الصمود فى الجبهة الاقتصادية برغم كل الظروف المناوئة بالاعتماد على الشعب أولا ثم على الأشقاء العرب والأصدقاء من دول العالم ممن تكونت صداقتنا معهم وتدعمت خلال العمل المشترك من أجل أسس المبادئ الإنسانية .

وقد كان ذلك الصمود بدوره ضرورة من ضرورات استمرار المعركة وضمانا لا بد منه ضد شبح الجوع ، الذى لم يكن يقل خطرا عن شبح العدو الرابض على ضفاف القنال .

٣ - تصفية مراكز القوى ، وكانت هذه المهمة أيضا ضرورية ومنطقية تماما مع روح استمرار المعركة ولم يكن يمكن لشعب لم يتخلص من أهم أسباب الهزيمة أن يفكر فى تحقيق النصر . ان المواقع التى سيطرت عليها مراكز القوى ، وسخرتها لمصالحها الخاصة كانت قوة احتياطية فى حساب العدو الخارجى ، وقاعدة لتحالف رجعى بين قوة الثورة المضادة وقوى التطلع الطبقي فى الجبهة الداخلية . وحفاظا على جبهة النضال كان لا بد من هزيمة هذه المراكز وتصفيتها تماما .

٤ - الجراحة التى كان لا بد منها فى جسم النظام الثورى ليتخلص تماما من انحرافات وأخطاء المراحل السابقة . ومهما كانت الجراحة قاسية فإنها السبيل الوحيد لتطهير الجسم من الميكروبات التى تفرز المرض واستعادة صحته وعافيته .

وليس برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ، هذا البرنامج الذى لم تستطع حتى قوى الثورة المضادة أن تثير ضده اعتراضا جديا فاكتفت بالايهام بأنه لن يطبق ، ليس هذا البرنامج الاثباتا فكريا وسياسيا لثورة التاسع من يونيو ١٩٦٧ ، ودليل عمل لهذه المرحلة لثورية الجديدة التى صنعتها ارادة الجماهير

لقد كانت ثورة التاسع من يونيو ايدانا بنهاية مرحلة الوصاية الثورية على الجماهير ، وبداية مرحلة الارادة الشعبية الجماعية . ولكنها ككل بداية كانت فى حاجة الى الوقت لتختبر وتكتمل شخصيتها بطابعها الخاص .

وهكذا ولدت تلك الثورة خلال عشرة شهور نبأ فكريا وسياسيا عزيزا ، هو برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ واذا كان جمال عبد الناصر هو الذى صاغ البرنامج وقدمه للجماهير ، فان هذا لا ينفى ان البرنامج من صنع جماهير ٩ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ذلك ان جمال عبد الناصر هو القائد الذى حملته الجماهير عبء القيادة ، وكلفته تكليفا بالتعبير عن أحلامها وتطلعاتها المشروعة واقتراح السبل المؤدية الى هذه الأحلام والتطلعات . ولقد استطاع الرجل من موقع القيادة أن يجمع الخيوط كلها ، وينسج من الأفكار السليمة لقوى الثورة الاصلية هذا البرنامج الثورى دليل عمل لهذه المرحلة الجديدة .

ويكفى أن نلقى نظرة سريعة على البرنامج ثم نتذكر معا ما كان يدور فى أذهان العناصر الثورية من الشعب العامل لنلمح هذا التطابق الواضح بين فكر القائد وفكر الشعب ونثبت ان البرنامج هو السجل الوافى لا سلم الحلول الثورية ولمشاكل المرحلة الثورية الجديدة ومتطلباتها .

**نظرة عامة على البرنامج :**

**( ١ ) حساب عن الشهور التسعة :**

يبدأ البرنامج بتحليل للبداية وحساب عن الشهور التسعة التى مضت منذ يونيو ١٩٧٦ ويقرر القائد فى المقدمة التحليلية أن الجماهير الشعبية بموقفها يومى ٩ و ١٠ يونيو هى التى مكنتنا من التطلع الى المستقبل « ان الموقف المؤمن والبطولى الذى اتخذته جماهير شمسبنا فى ذلك الظرف

وأكبرها وأعلاها صوتا هو تحرير الأرض المحتلة ، وما يتطلبه ذلك من حشد لكل القوى العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحقيق النصر . وفي هذا السبيل فإننا « نتعاون مع كل القوى الشعبية العربية من أجل المقاومة المسلحة للعدو وكافة أشكال المقاومة الأخرى » ونحن نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا . ويجب أن نكون مستعدين دائما للمعركة مهما كلفتنا وحتى إذا وقفنا فيها وحدنا .

هذا هو الهدف الأول ولا حاجة بنا الى الإطالة فيه لأن متطلبات هذا الهدف بالذات ستكون أمرا مسلما به مهما كلفتنا . ولن تقبل جماعة واحدة من جماهير شعبنا أن تتهم بأدنى تقصير أو قصور في معركة الشرف والحياة والحرية .

والهدف الثاني هو تعبئة طاقات جماهيرنا الكامنة وامكانياتها من أجل التحرير والنصر ومن أجل آمال ما بعد التحرير والنصر .

وفي سبيل هذا الهدف يقرر البرنامج ضرورة حشد كل القوى الشعبية ، بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة والهدف القريب هو تحرير الأرض المحتلة والهدف البعيد هو اتمام بناء المجتمع الاشتراكي الذي « حققنا منه الكثير ، وينبغي أن نحقق من أكثر » .

ومن أجل حشد القوى الشعبية فإنه لا بد من إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي بوصفه الإطار الذي يضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها . ذلك أن صيغة الاتحاد الاشتراكي ليست معيبة في ذاتها وإنما عابها التطبيق الخاطئ الذي تأثر بطابع المراحل السابقة وتدخلت فيه صراعات مركز القوى .

**الديمقراطية والقيادات الجماعية في برنامج ٣٠ مارس**

ولا شك أن الاعتماد على التعيين في المراكز الهامة في الاتحاد الاشتراكي ، وهجران مبدأ الانتخاب لمجرد أن تجربته في لجان العشرين لم تكن ناجحة كان من أهم أسباب الجمود والسلبية في حركة الاتحاد الاشتراكي كما كان منفذا لمراكز القوى الى حشد أنصارها في المواقع القيادية .

ولما كانت ثورة ١٠ ، ٩ يونيو قد غيرت الى حد كبير ، ذلك المناخ الذي كان سائدا وقت

هـ - الجهد السياسي الهائل الذي حشدت به جمهوريتنا العربية أكبر قوة من الأصدقاء في تاريخ النضال العربي . ان كسب الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي الذي أكدت لنا ظروف النكسة ، « صداقته المخلصة وتعاون الصديق ووقوفه الصلب في جبهة الثورة العالمية المعادية للاستعمار .

وكسب الدول غير المنحازة والدول الآسيوية والأفريقية والإسلامية وكسب عدد من الشعوب والساسة العالميين بعيدى النظر . ان كل هذا لم يتحقق من تلقاء نفسه وإنما تم من خلال نضال نؤوب في الجبهة العربية والعالمية تطلب منا نقدا ذاتيا صريحا وجهدا مخلصا في شرح حقيقة مرامينا وأهدافنا وكشف الزيف والتزوير الكامنين في مزامم أعدائنا .

وبعد هذا الحساب السريع المركز عن فترة الشهور الماضية منذ يونيو سنة ٦٧ ، ينتقل القائد الى برنامج العمل للفترة المقبلة .

### ( ب ) برنامج الفترة المقبلة :

وأهم ما في برنامج الفترة المقبلة انه برنامج للتغيير « يستجيب للآمال العريضة التي حركت جماهير شعبنا الى وقفها الخالدة يومى ٩ ، ١٠ يونيو » . واذا كان التغيير قد بدأ بالتشكيل الوزاري الجديد الذى أتى الى الحكم برجال « لا يدين أحد منهم بمنصبه لاي اعتبار سوى اعتبار علمه وتجربته في العمل السياسى ، وهم على أى حال يمثلون جيلا جديدا يتقدم نحو قمة المسؤولية » . فان هذا التغيير ليس الا خطوة أولى نحو تغييرات أخرى قادمة في قيادات الانتاج والسلك الدبلوماسي وفي المحافظين وفي رؤساء المدن . ولكن التغيير لو اقتصر على الأشخاص وحدهم لما استحق أن نسميه تغييرا .

ان التغيير الثورى الذى تطلبه الجماهير هو تغيير المناخ الذى يعمل الأشخاص في ظله وتغيير الظروف التى سمحت بالانحراف وبانطلاق التطلعات الانانية والشخصية الى آخر مداها دون اكتراث بالشعب أو احترام لقانون .

بعد هذه المقدمة العملية السريعة عن خطوات التغيير يبدأ تحديد الهدفين الرئيسيين من كل خطوة نخطوها في هذه الفترة . وأول الأهداف



مجال العمل السياسى ، أو تلك التى لم يكن احجامها عن العضوية الا تعبيرا عن سخطها على الاوضاع الخاطئة المتخلقة على المراحل السابقة . ان عددا هائلا من اعضاء منظمة الشباب انفسهم لم يكتسبوا بعد العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى ، وهم من احسن العناصر والفلاحين والمثقفين وثمة عددا آخر يناهز الالفين كان العزل السياسى قد منعهم من الانضمام الى العضوية العاملة : والآن وقد رفع العزل السياسى عنهم فان من واجبهم ان يتقدموا بطلب العضوية ومن واجب الاتحاد ان يشجعهم على ذلك .

ان حسم هاتين المسألتين سيحقق دفعة ثورية قوية من النشاط السياسى الشعبى فى بلادنا وسيفتح ابواب الامل فى ان تكون تجربة التنظيم الثورى الاشتراكى فى بلادنا تجربة رائدة فى الثورة التقدمية العربية والعالمية كلها .

#### المهام الرئيسية العشرة :

وهذا الجزء من البرنامج يتطلب وقفة قصيرة عند المغزى الهام لاهتمام الرئيس بأن يضع امام الشعب تصوره لبعض المهام الرئيسية فى المرحلة الثورية القادمة . ان قائد الثورة لا يريد من الشعب ان يقول « نعم » دون ان يكون مدركا تمام الادراك ابعاد المرحلة القادمة وأهدافها المحددة ومستعدا بعد هذا الادراك لدوره فيها .

ان تأكيد دور القوى الشعبية العاملة وقيادتها فى السيطرة على العمل الوطنى فى كافة المجالات بواسطة الديمقراطية ..

وبناء دولة عصرية تقوم على اعمدة الديمقراطية والعلم ودفع التنمية الشاملة فى كافة فروع الاقتصاد الوطنى وتدعيم القيم الروحية والخلقية بين الشباب مع اتاحة فرصة التجربة أمامه واطلاق قوى الحركة النقابية العمالية والمهنية وتعميق الصلات بين جماهير الشعب وقواتها المسلحة وتوجيه جهد مركز لعمليات البحث عن البترول وتوفير الحافز الفردى لتكريم العمل وحفظ الطاقات البشرية القادرة واتساعها لفرص الامل أمامها .

وتحقيق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، وضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون .. ان هذه المهام الكبيرة كلها ليست عبء يلقى التاريخ على كاهل القادة وحدهم ، بقدر

انتخابات لجان العشرين وأوجدت ارضية اكثر ملائمة لانتصار الارادة الشعبية فان اعادة بناء الاتحاد عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة هو السبيل الوحيد الى القضاء على آثار ورواسب المراحل السابقة وتجديد شباب التنظيم الشعبى .

ان المؤتمر القومى المنتخب : الذى يشكل اعلى سلطة فى الدولة واللجنة المركزية التى تظل فى حالة انعقاد دائم حتى ازالة آثار العدوان وتتولى رسم سياسات العمل فى جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية لى اجهزة جديدة فى حياة تنظيمنا الشعبى تمثل ارقى أشكال القيادة الجماعية التى جربتها حياتنا السياسية حتى الآن . وبرنامج ٣٠ مارس ، من الزاوية ، هو أول انتصار من نوعه للديمقراطية الاشتراكية فى وطننا العربى كله .

انه ايدان ببداية عهد جديد من المسؤولية الجماعية عن ارادة البلاد وقيادتها ، بداية من أخطر مسائل السياسة العليا الى أبسط التفاصيل الادارية اليومية .

وهكذا فان الديمقراطية القائمة على الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة ، والمسئولية الجماعية فى أعلى مستويين فى التنظيم يشكلان المحتوى الديمقراطى الاشتراكى للمرحلة الجديدة فى حياتنا السياسية .

ومع ذلك فان هناك مسألتان لا بد من حسمهما ليستطيع هذا المحتوى الديمقراطى الاشتراكى ان يحدث اثره المطلوب .

#### أولاهما — تعريف العامل والفلاح :

وقد كتب فى هذا الموضوع كثير من المفكرين والكتاب التقدميين الى درجة لم نعد بعدها بحاجة الى التكرار . غير ان التعريف القائم حاليا لم يعد قادرا على الوقوف أمام الانتقادات العلمية الجادة التى وجهت اليه . وليس من المعقول أن يظل هذا التعريف الذى يساعد على تزييف الاوضاع الطبقة للمواطنين أساسا لتمثيل قوى العمال والفلاحين فى المرحلة الثورية الجديدة .

والثانية : توسيع قاعدة العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى بحيث تستوعب كل العناصر السليمة والنظيفة التى تستطيع ان تقدم الكثير فى

أقول لعل هذا النص يمثل ضمانا كفاحيا للنص الحامى للمكاسب الاشتراكية .

ودون أن تغفل النصوص الأخرى كلها ومع الاعتراف بأهميتها جميعا ، فإن النص على حصانة القضاء وعلى كافة حق التقاضى مع تحريم النص على عدم جواز الطعن فى أى إجراء للسلطة أمام القضاء ليشكل ضمانا كبرى لمساواة المواطنين أمام القانون ، ودرعا للعدالة فى يد كل مواطن فإذا أضفنا الى ذلك قيام المحكمة الدستورية العليا لضمان تطابق القوانين مع روح الدستور والميثاق لتبيننا أن التصور الذى يكمن خلف هذه الاتجاهات هو الأمل فى بناء مجتمع متفتح متحضر يحترم انسانية الإنسان وحريته ، بنفس القدر الذى يحترم به حرية الوطن ومصالح المجتمع .

### الروح العامة للبرنامج :

وبعد أن استعرضنا بهذه الصورة نقاط البرنامج الرئيسية بقى أن نلقى نظرة عامة على الروح العامة التى تسود كل سطور هذا البرنامج بل وتتخلل كلماته كلها .

إنها روح الثقة بال جماهير التى تحمل نية أكيدة للاعتماد على حركتها وحدها ، والاطمئنان الى حسن بصيرتها فى أمور وطنها . أن البرنامج فى واقع الأمر ، نداء قوى الى جماهير العمال والفلاحين والمثقفين ، أن هذا الوطن ملك لكم جميعا ولا أمين على ثورته ومصالحه الا ضماؤركم ولا درع له الا نضالكم . « أن قوى الشعب العاملة هى وحدها التى تستطيع توفير كل ضرورات النصر وحشد كل الطاقات اللازمة لتحقيق واعطاء أكبر قدر من ارادة الصمود لجبهة ميدان القتال » .

ولقد كسبت جماهيرنا هذه الثقة الكاملة فى حركتها من خال وقفها المجيدة فى ٩ ، ١٠ يونيو ثم نضالها البطولى من بعد فى تحقيق كل ما أنجز خلال الشهور التسعة التالية .

ما يلقيه فى الأساس على جماهير شعبنا كله ، وعلى شباب العمال والفلاحين والمثقفين بصفة خاصة . إنها واجبات يتحملها كل قادر على الاسهام فى مجال من مجالات الحياة بجهد أو فكره .

وإن الالتزام بها فى برنامج ٣٠ مارس هو معيار لثورية القيادة ومقياس لاحترامها لجماهير الشعب الذى تقوده .

### الخطوط الأساسية للدستور :

ولم يكتف الرئيس بالالتزام بعدد من أخطر المهام للمرحلة المقبلة مرحلة الارادة الشعبية الديمقراطية فى تحريك الثورة وقيادتها إنما عرض فى نهاية البرنامج الى بعض الخطوط العامة التى يرى أن يتضمنها الدستور الدائم للجمهورية . ذلك أنه أراد أن يكون ضمن الاستفتاء موقف واضح من النصوص الرئيسية المقترحة . والحق أنها نصوص مبدئية تكاد تشكل معيارا لا بد منه للموقف الاشتراكى الديمقراطى الجاد النابع من التجربة الحية لثورتنا الوطنية .

ان انتماء مصر الى الأمة العربية انتماء عضويا ومصريا لا يرتبط بارادة فرد ، هو احدى المكتسبات الخطيرة فى تاريخ ثورتنا ولا يجوز لدستور نابع من تجربة هذه الثورة أن يخلو من النص الدستورى الصريح عليه .

ثم يأتى النص الدستورى الثابى المقترح كتأمين للمكاسب الاشتراكية التى حققتها جماهيرنا بكفاحها الثورى طوال المراحل السابقة ، والتى يستحيل التنازل عنها مهما كانت الظروف والاحداث . وفى هذا النص نوع من التأكيد الفعلى لتحالف العمال والفلاحين والشعب العامل كله فى النضال الموحد من أجل حماية هذه المكاسب الثورية . ولعل النص التالى على الحرية السياسية المقترنة بالحرية الاجتماعية وتوفير كل الضمانات للحرية الشخصية والامن للمواطنين فى كل الظروف ولحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة ،



**مرحلة الارادة الشعبية :**

عندما يقول الشعب « نعم » مدركة واجماعية ، ستكون « نعم » هذه بداية عهد ثورى جديد ترتفع فيه الارادة الشعبية فوق كل ارادة وتصبح قوة الجماهير هي العليا فوق كل مركز قوة ومن خلال المؤتمر القومى واللجنة المركزية المنتخبة الدائمة الانعقاد ومن خلال التنظيمات الطليعية للاتحاد الاشتراكى تستطيع جماهير الفلاحين والعمال والمثقفين ان تدير بنفسها عملية تحرير الوطن من الاستعماريين والصهاينة وتحرير الانسان العربى من كل استغلال .

ان « نعم » هذه ستار كثيف على كل محاولة للوصاية الادارية او السياسية على الشعب وحجر أساس فى بناء سياسى ثورى هدفه الاشتراكية ووسيلته الديمقراطية الثورية .

**واجبات المرحلة الجديدة :**

ومن هنا فان ثمة واجبات تفرضها هذه المرحلة على كل فئات شعبنا .

ان طلائع العمال والفلاحين مطالبة اليوم ان تبني هذا الخط الاشتراكى الديمقراطى الواضح منهاجا لنشاطها . ان تهزم بشدة كل الافكار المسلبية والانهازمية التى تبذر فى صفوف الجماهير بدور الشك .

ان هناك كلاما يتناثر هنا وهناك عن جدوى الانتخابات او عن قدرة الجماهير على اختيار العناصر الثورية السليمة للتنظيم .

وقد لا يكون كل مردد لهذا الكلام مغرضا . . ولكن الامر المقطوع به ان فى مجتمعنا فئات يهملها ان تقلل من شأن الجماهير وان تحاول ما استطاعت الابقاء على هذا الشكل او ذاك من اشكال الوصاية العلوية على الجماهير .

ان مقاومة هذه الافكار ودحضها بالمناقشة الصريحة وسط الشعب العامل لهو اول واجب على طلائع هذا الشعب . ويأتى بعد ذلك دور هذه

العناصر الواعية فى توسيع وتعميق المعانى والمبادئ المتضمنة فى البرنامج تطويرا وتأكيدا لتلك المبادئ التى تضمنها الميثاق الوطنى من قبل ثم استطاعت مراكز القوى ان تجعل من كثير منها حبرا على ورق .

ان توسيع هذه المبادئ وتأكيداتها هو الضمان لانتخابات سليمة تفسر وجه الحياة السياسية الثورية فى البلاد . انه السبيل لايقاظ الجماهير يوما بيوم الى واجبها فى الاختيار المسئول والمتابعة الجادة والرقابة على تنفيذ القرارات وصيانة حقوقها وحريتها من كل محاولة للانتقاص منها . وفى هذا المجال فانه من واجب القيادة ان تكفل اوسع مشاركة جماهيرية ممكنة فى اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى ومن هنا فان فتح باب العضوية العاملة حتى ايام قليلة قبل موعد الانتخاب وتيسير انضمام اكبر عدد ممكن من الشباب والعناصر التقدمية وضمان اسلم القواعد الانتخابية مع الاستفادة من اخطاء انتخابات لجان العشرين تكتسب أهمية خاصة فى انجاح التجربة .

وأخيرا فان على مثقفى شعبنا المخلصين ان يزيدوا من اندماجهم فى حياة الجماهير اليومية ويعمقوا صلاتهم بها ويقضوا على كل بقية لروح التواكل والسلبية فى نفوسهم ، وعلى المثقفين الذين يحملون أغلى ما تملكه بلادنا من علم ورأى وخبرة فى مختلف مجالات الحياة سيقع العبء الاكبر فى بناء الدولة العصرية القائمة على الديمقراطية والعلم معا . وفى هذا المجال فان على رجال القانون ، الذى أصبحت ويجب ان تصبح ، له السيادة والذى يكفل للجماهير حماية ثورتها دونما افتئات على حريات الافراد ، ان يتقدموا الصفوف بروح المسئولية والواجب فى تدعيم المبادئ الواردة فى برنامج ٣٠ مارس .

**خاتمة**

وفى الختام فاننا مفهمون بالامل ان تنجح حركتنا الثورية فى تقديم نموذج حى للتنظيم السياسى الشعبى فى دولة اشتراكية ديمقراطية . . انه جزء من عبء الدور الطليعى الملقى على جماهيرنا وسط جماهير الثورة العربية كلها فى مسيرتها الكبرى على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

المركز  
القانوني  
للعاملين

في

القطاع  
العام

# بين الوضعين اللائحي والتعاقدى

للدكتور محمد عصفور  
الحامى أمام محكمة النقض

تمهيد وتقسيم :

إذا كان الخلاف قد احتدم في شأن طبيعة النشاط الذى يزاوله العامل في القطاع العام ، وما إذا كان من الأنشطة العامة التى تضى على المشاركين فيها صفة الوظيفة العامة ، فإنه كائر لهذا الاختلاف احتدم الجدل حول طبيعة المركز القانونى للعاملين في القطاع العام ، وما إذا كانوا في وضع لائحي أو تعاقدى :

= فالقائلون بأن العاملين في القطاع العام موظفون عامون يقررون كائر لهذا الوصف أن يكونوا في وضع تنظيمي أو لائحي ..

= والمنكرون على العاملين في القطاع العام صفة الوظيفة العامة يقررون كذلك أن يكونوا في وضع تعاقدى ..

= والذين يفرقون بين العاملين في المؤسسات ( ويعتبرونهم موظفين عامين ) والعاملين في شركات القطاع العام ( ويعتبرونهم أجراء في مفهوم قانون العمل ) يفرقون كذلك بين الطائفتين من حيث تحديد وضعهم القانوني : فيعتبرون العاملين في المؤسسات في وضع لائحي في حين يعتبرون العاملين في الشركات في وضع تعاقدى ..

سوف نعرض أولا بالتفصيل وجهات النظر المتعارضة .. ثم رأيت من الضروري - بعد ذلك - أن نلم بأطراف موضوع خطير كل الخطورة لم يحظ في الفقه بما يستحقه من عناية ، وقد قدرت أن البداية الطبيعية لدراسة مشكلة حيرة المركز القانوني

للعاملين في القطاع العام بين الوضعين اللائحي والتعاقدى ، هي أن نحدد ما الذى يعنيه أن يكون الشخص في مركز تعاقدى أو لائحي ويقتضينا ذلك أن نبين جذور هذه التفرقة في الفقه الغربى - والفقه الفرنسى على وجه الخصوص - وأن نتقصى ما إذا كانت هذه التفرقة مرتبطة باختلاف نوعى في علاقات العمل ، أم أنها ترجع الى ظروف تاريخية خاصة .. حتى إذا تبين في دقة الخط الفاصل بين الوضع التعاقدى والوضع اللائحي ، اتضحت معالم الطريق لاكتشاف ما نحن بصددده وهو التكييف السليم لاحكام اللوائح المتعاقبة للعاملين في القطاع العام ، وكذلك تقدير وجهات النظر المتباينة في هذا الشأن وإيها اقرب الى الصواب . وفي ضوء هذه الاعتبارات رأينا أن نوزع هذا البحث على أربعة فروع :

= الفرع الأول - نبسط فيه وجهات النظر المتباينة في شأن وضع العاملين في القطاع العام في ضوء اللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثم تقدير هذه الآراء .. وبينان ما إذا كانت لائحة العاملين رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد غيرت وجه المشكلة ..

= الفرع الثانى - نتناول فيه التعريف بالوضعين التعاقدى واللائحي وما يرتبه الفقه والقضاء على كل منهما . وذلك لوزن الآراء السابقة وتقدير صوابها أو خطئها .

= أما الفرع الثالث - فنتناول فيه بالتفصيل وضع العاملين في القطاع العام من حيث نشأة مركزهم القانوني ودور الإرادة في هذه النشأة .



(الخاص) .. واستنادا الى هذه التفرقة بين من تسبغ عليهم صفة الوظيفة العامة وبين من تنكر عليهم هذه الصفة، يعتبر العاملون في المؤسسات في وضع تنظيمي، في حين يعتبر زملاؤهم في الشركات العامة في وضع تعاقدى، أى أن تحديد الصفة التنظيمية أو التعاقدية — في نظر اصحاب هذا الرأي — أثر حتمى للاعتراف بصفة الوظيفة العامة أو انكارها؛ وأذا سبغ المشرع وصف الشركة على بعض المشروعات العامة، فقد استنتج من ذلك أنه قد هدف الى النأى بها عن دائرة القانون العام والقواعد المنطبقة على أشخاصه (١) ..

= وهناك طائفة من الآراء تسوى بين كافة طوائف العاملين في القطاع العام: سواء في اعتبارهم موظفين عامين — أو في اعتبارهم في مركز تنظيمي أو مركز تعاقدى من عقود القانون العام:

(١) فهناك من ذهب الى أن جميع العاملين في القطاع العام موظفون عموميون وأنهم لذلك في مركز تنظيمي .. ووجهة النظر هذه ترتب الوضعية التنظيمية على صفة الوظيفة العامة التى تضيفها على كافة العاملين في القطاع العام ..

وقريب من ذلك رأى ذهب الى أن جميع العاملين في القطاع العام موظفون عامون، ومع ذلك فقد اعتبرهم في مركز تعاقدى من مراكز القانون العام، فلقد رأى شارح أن جميع العاملين في المؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها، يعتبرون من الموظفين العموميين، إلا أنهم في مركز تعاقدى تكمله أحكام القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرارات مجلس الإدارة والقرارات الجمهورية الصادرة في شأن المؤسسة، وأن توسع المشرع في الأحكام التنظيمية الأمرة التى تحدد سلطات مجلس الإدارة في مواجهة العاملين، لا ينال من مركزهم التعاقدى .. غير أن هذا الشارح يرى أن العقد الذى يحكم ويربط العاملين بالمنشأة التى يعملون بها عقد من عقود القانون العام، وتحدد علاقاتهم بها قواعد أمرة تكمل هذا العقد، ويمكن تعديل أحكامه دون حاجة الى موافقتهم (٢) ..

= أما الفرع الرابع والآخر — فنتناول فيه بشيء من التفصيل فكرة الحقوق المكتسبة في نطاق أوضاع العاملين بالقطاع العام، كيف ثارت نتيجة تعاقب لوائح العاملين، والتحديد الحقيقى لهذه المشكلة ..

### الفرع الأول

الأول الآراء المختلفة في شأن الوضع القانونى للعاملين بالشركات والمؤسسات ..

بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ صدرت لائحة نظام العاملين بالشركات، بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأتى مدت الى المؤسسات بأحكامها المتميزة والتى تكاد تكون صورة طبق الأصل من أحكام قانون العاملين المدنيين مع تأكيدها في نفس الوقت تطبيق قانون العمل والتأمينات الاجتماعية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة أكثر سخاء .. وقد أثار هذا النص التساؤل عن طبيعة مركز العاملين في الشركات العامة أو المؤسسات .. أهو مركز تعاقدى أم أنه مركز لائعى؟

وانه وإن كانت الآراء قد اختلفت — في وقتها — في شأن طبيعة الوضع القانونى للعاملين بالشركات، إلا أن من الاتجاه الغالب، نحو اعتبارهم في مركز تعاقدى استنادا الى إشارة اللائحة ذاتها الى قانونى العمل والتأمينات الاجتماعية، وهذان القانونان ينظمان — فرضا — علاقات عقدية ..

ونستطيع أن نرد وجهات النظر المختلفة — بالنسبة لهذه المشكلة — الى طائفتين كبيرتين:

= طائفة تفرق بين العاملين في المؤسسات والشركات العامة من حيث اعتبارهم أو عدم اعتبارهم موظفين عامين وترتب على هذه التفرقة اعتبارهم أو عدم اعتبارهم في مركز تنظيمي ..

= وطائفة أخرى تسوى بين أوضاع العاملين في القطاع العام (بمؤسساته وشركاته سواء من حيث اعتبارهم في وضع تعاقدى أو في وضع تنظيمي) ..

فالطائفة الأولى — هى طائفة الآراء التى تفرق بين العاملين في المؤسسات والعاملين في الشركات العامة ..

فالرأى الغالب حتى الآن — حسبما أوضحنا في بحث سابق — يفرق بين العاملين في المؤسسات (ويعتبرهم موظفين عامين) وبين العاملين في الشركات العامة (ويعتبرهم أجراء في مفهوم القانون

(١) المشروعات العامة بتنظيمها ومشكلاتها للمستشار عمر شريف — مكتب رئاسة الجمهورية للأبحاث الاقتصادية في فبراير سنة ١٩٦٢ ص ١٢ ..  
(٢) النظام القانونى للقطاعين العام والخاص — الدكتور حلمي — مجلة العلوم الادارية ص ٧ العدد الثانى أغسطس سنة ١٩٦٥ ص ١٤٤ وما بعدها ..

في المادة الاولى منها بخضوع العاملين لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة ..

ولامراء في ان كلا النصين انما يؤدي الى ان علاقة الموظفين والعمال بالمؤسسات العامة علاقة تنظيمية لا تحكمها قواعد القانون الخاص ، والى ان الاصل هو سريان قانون موظفي الدولة على الموظفين فيما لم يرد فيه نص خاص في القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح الداخلية لها او نص خاص في لائحة موظفي وعمال المؤسسات التي تسرى على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .. واما بالنسبة للعمال فالاصل هو سريان التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المذكورة او اللوائح الداخلية .

ولم يتغير الوضع بعد تدخل المشرع وتفرقه بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة - وبعد ان اخضع العاملين بهذه المؤسسات ( بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ) للائحة العاملين بالشركات العامة بالقرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، متبنيا بذلك لائحة الشركات لتكون هي اساس النظام القانوني للعاملين بالمؤسسات العامة بعد الفائه لائحة العاملين بالمؤسسات العامة التي كان قد صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ هـ وليس معنى سريان لائحة الشركات على العاملين بالمؤسسات العامة ان علاقتهم بالمؤسسة لم تعد علاقة لائحة من علاقات القانون العام .. وانما معناه ان قواعد لائحة الشركات قد اضحت بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة - وهي من اشخاص القانون العام وتحكمها قواعده - جزاً من هذه القواعد والانظمة اللائحية التي تخضع لها علاقة العاملين بالمؤسسة العامة بها - وبذلك لا يكون لصدور القانونين ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ اثر على كون علاقة العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة علاقة لائحية تنظيمية وانهم موظفون عموميون .

ولم يتغير الوضع كذلك بعد صدور لائحة العاملين الجديدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ نتيجة لتفويض المادة ٧ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

واذا كانت المادة الاولى من هذه اللائحة قد نصت على سريان احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام فان هذا لا يمنع من كون علاقة

( ب ) غير ان هناك راي آخر يفرق بين العاملين في المشروعات العامة ( من حيث عدم اعتبارهم موظفين عامين ) وبين العاملين في المؤسسات العامة ( او صفتهم الوظيفية لا شبهة فيها ) ولكنه مع ذلك يسوى بين الطائفتين في اعتبارهم في مركز اقرب الى ان يكون مركزا لائحيا او شبه تنظيمي من ان يكون في مركز تعاقدى ..

هذه هي بايجاز بعض الآراء المختلفة في شأن تكييف وضع العاملين في القطاع العام وفيما يلي تفصيل لها ولاسايندها :

**التفرقة بين وضع كل من العاملين في المؤسسات والشركات**

**واعتماد العاملين في المؤسسات في وضع تنظيمي والعاملين في الشركات في وضع تعاقدى .**

يفرق بعض شراح قانون العمل بين اوضاع بين اوضاع العاملين في المؤسسات العامة وبين اوضاع العاملين في الوحدات الاقتصادية التابعة لهذه المؤسسات :

ويرى هؤلاء الشراح ان العاملين في المؤسسات كانوا وظلوا موظفين عامين وعلاقاتهم بالمؤسسات التي يعملون فيها علاقات تنظيمية - فقد كانت المؤسسات العامة عندنا اشخاصا ادارية من اشخاص القانون العام وتتبع في ادارتها اساليب القانون العام كلها وانها من اهم صور ادارة المرافق العامة - ومن مقتضى ذلك اعتبار موظفيها وعمالها موظفين عامين ولو كانت هذه المؤسسات ذات طابع اقتصادي او كانت متولدة عن طريق التأميم . ومتى كان موظفو المؤسسات العامة موظفين عموميين فقد نصت م ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات بان تسرى عليهم الاحكام العامة في شأن التوظيف التي تسرى على موظفي الحكومة ( احكام قانون الوظائف العامة ) وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص في القرار الصادر بانشاء المؤسسة او لوائحها الداخلية التي قد تقضى طبيعة العمل في المؤسسة تضمينها احكاما خاصة .

ولما اصدر المشرع لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ التي تسرى على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديددها قرار رئيس الجمهورية قضي



لذات الأحكام التي يخضع لها العاملون بالشركات والوحدات الاقتصادية الأخرى ، لا يمنع من كون العاملين بالمؤسسات العامة من الموظفين العموميين ، تربطهم بالمؤسسة العامة علاقة تنظيمية بعكس العاملين بالشركات العامة فهم ليسوا كذلك . .

ويستدل المؤلف على الطبيعة العقدية لعلاقات العاملين بالشركات العامة بما كانت تنص عليه المادتان الأولى والثانية من لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، من أحالة في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة يكون أكثر سخاء ومن اعتبار نظام اللائحة متمما لعقد العمل .

ويرى المؤلف أن أهغال القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التقنين السابق لم يتغير به الوضع اكتفاء بالنص على سريان قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام — لان انطباق قانون العمل دون قوانين الوظائف العامة دليل في نظره على بقاء طبيعة علاقة العاملين بالشركات علاقة عقدية خاضعة للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام . . ويؤكد ذلك في نظر المؤلف إحالة المادة ٨٤ من اللائحة الى القواعد المقررة في الوظيفة العامة في شأن العلاج خارج الجمهورية لأنه لو كان العاملون ضمن الموظفين العموميين لما كانت هناك حاجة الى النص المذكور !

وانه لا يمنع من اعتبار علاقة العاملين بالشركات علاقة عقدية أن تكون القواعد التي تحكمها قواعد أمره متعلقة بالنظام العام إذ ليس من شأن هذه القواعد تغيير طبيعة هذه العلاقة وجعلها علاقة تنظيمية . ويخلص المؤلف من ذلك الى أنه على الرغم من سريان نفس أحكام اللائحة على العاملين بالشركات والمؤسسات ، فان علاقة العمل في كل من الشركات والمؤسسات مختلفة جوهريا ، بداية فكرة جديدة ودون أن نناقش هذا الرأي تفصيليا نرى من الضروري أن نشير الى أن المؤلف لم يوضح لنا كيف يمكن الاستدلال على الطبيعة العقدية لعلاقات العمل بالشركات من إحالة اللائحة الى قانون العمل على الرغم من سريان نفس الحكم على العاملين بالمؤسسات ! وأقوى من هذا في الدلالة على فساد التفرقة بين أوضاع العاملين في الشركات وفي

العاملين بالمؤسسة العامة علاقة تنظيمية إذ أن أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص تصبح بالنسبة لهم جزءا من التنظيم اللائحي الذي يحكم علاقتهم بالمؤسسة العامة التي يعملون بها . .

غير أنه ليس ما يمنع من أن تكون علاقة بعض عمال المؤسسة العامة بها علاقة عقدية لا تخضع للتنظيم اللائحي عندما تلجأ المؤسسة الى أسلوب القانون الخاص فتبرم عقودا مع الغير للعمل بصفة استثنائية أو بصفة مؤقتة عارضة ، ذلك أن العامل لا يعتبر في هذه الحالات موظفا عاما . . وانما تحكم علاقته بالمؤسسة أحكام القانون الخاص ومن ذلك قانون عقد العمل الفردي (١) .

أما عمال الشركات المساهمة العامة — مؤمنة كانت أو أنشئت مباشرة — وعمال شركات الاقتصاد المختلط . . فانهم لا يعتبرون — في نظر صاحب هذا الرأي — من الموظفين العموميين ومن ثم تسري عليهم أحكام القانون الخاص ومن ذلك قانون عقد العمل . وقد قيل أن هذا كان موقف المشرع منهم في الماضي وهو موقفه في الحاضر . .

فقد كان القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ينص على أن يخضع موظفو وعمال الشركات ( التي تتبع المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديداتها قرار رئيس الجمهورية ) لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متمما لعقد العمل . . على خلاف ما كانت تنص عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — من خضوع العاملين بالمؤسسات لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .

وأكدت هذا الحكم السابق المادة الأولى من لائحة الشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

وإذا كانت اللائحة الأخيرة قد مدت بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالمؤسسات ، كما أخضع العاملون بالمؤسسات العامة

(١) مؤلف الأستاذ فتحي عبد الصبور — الآثار القانونية للتأمين — الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧ الفقرات من ٢٦٧ — ٢٧٣ ص ٣١٤ — ٣١٣

تغيير علاقة هؤلاء العاملين بالدولة سواء من ناحية صفتهم العامة أو وضعهم اللائحي (١) :

أما الصفة العامة - فيؤكدها توافر عناصر الوظيفة العامة فيهم ، ويساندها الرجوع الى أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والقواعد التالية وهو أمر تأكد في أحكام القضاء الإداري والقضاء العادي ، وأيدته إدارات الفتوى والرأي بمجلس الدولة (٢) . ولا يغير من هذه الصفة العامة عدم خضوعهم - كمبدأ عام - لقانون الوظائف العامة وتمتعهم بنظام قانوني خاص ومستقل ، وثبتت الصفة العامة للعاملين بكافة المؤسسات العامة الإدارية البحتة والاقتصادية (٣) كما أنه لا يفدح في الأخذ بالنظر المتقدم ورود القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة خلوا من حكم بمائل الحكم الذي كانت تتضمنه المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الملغى بشأن المؤسسات العامة ، ما دام المشرع لم يفصح بنص صريح عن رغبته في عدم اثبات الصفة العامة على العاملين بالمؤسسات العامة ، وما دام قد أفصح عن اعتباره المؤسسات العامة أيا كانت طبيعتها أشخاصا إدارية عامة ، إذ أن هذه الصفة تدرج الى وجوب اعتبار العاملين في المؤسسات العامة من الموظفين العموميين وأن لم يكونوا حكوميين (٤) وأما وضعهم اللائحي . فهو أمر تستمد من صفتهم العامة . ولا ينفي هذه الصفة العامة أو يهدر الوضع اللائحي كون النظام القانوني الذي أصبح يسودهم ينبع من القانون الخاص (٥) . ذلك أن المشرع إذ قرر سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للعاملين بالمؤسسات فإنه لم يفعل باعتبار أن علاقتهم بالدولة هي علاقة عقدية ، بل باعتبار أن المشرع أن يضع القواعد المنظمة لشئون العاملين في الدولة وله في هذا أن يضع قواعد جديدة ، أو يقضي بسريان قواعد سبق أن وضعت . على أن يراعى في هذا أن معنى تطبيق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها بالذات بالنسبة الى العاملين

المؤسسات رغم خضوعهم لنظام قانوني واحد ، اعتبار المؤلف أن رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات ومندوبي المؤسسات العامة فيما ليسوا من موظفي وعمال الشركات إذ أنهم معينون - من قبل المؤسسات العامة التي تتبعها هذه الشركات والوزير المختص - وذلك باستصدار قرارات جمهورية بالتعيين ، وبالتالي فيكونون - في نظره - من الموظفين العموميين ، وتكون علاقتهم بالمؤسسة العامة والوزير المختص علاقة تنظيمية قد تصل الى تنجيتهم بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة ( م ٧ قانون المؤسسات العامة ) وأن هذه العلاقة التنظيمية تحكمها لائحة العاملين بالقطاع العام فإن لم يوجد نص فأحكام قانون العمل ، وأن شأن رؤساء مجالس إدارة الشركات وأعضائها المعينين في ذلك شأن رؤساء إدارة المؤسسات والعاملين بها (١) .

ولسنا ندرى كيف يعتد بأداة التعيين لأسباب صفة الوظيفة العامة على بعض العاملين في الشركات دون سائر العاملين . . ؟ كما أننا لا ندرى كيف تكون نفس قواعد اللائحة معدة لحكم نوعين من الروابط ذات طبيعتين مختلفتين أحدهما لائحية والأخرى عقدية ؟!

رأي آخر بأن العاملين في المؤسسات في وضع تنظيمي .

والعاملين في الشركات في وضع شبه تنظيمي .

غير أن شراحا آخرين يفرقون بين أوضاع العاملين في المؤسسات ، وبين أوضاع العاملين في الشركات التابعة لهذه المؤسسات ولكن في اتجاه آخر : ففي حين يرون أن العاملين في المؤسسات يتمتعون بالصفة العامة ووضعهم لائحي ، يرون أن العاملين في الشركات العامة في وضع شبه تنظيمي ولكنهم ليسوا موظفين عامين !

فبالنسبة للعاملين في المؤسسات :

يرى هؤلاء الشراح أن إحالة لائحة العاملين في الشركات في شأنهم الى قانون العمل ليس مؤداها

(١) مؤلف الاستاذين السيد على ومحمود الهمشري « النظام القانوني للعاملين في القطاع العام » طبعة سنة ١٩٦٤ ص ٢٢ و ٢٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤ - ٢٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٦ و ٢٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٢١ .

(١) مؤلف الاستاذ فتحي عبد الصبور - الآثار القانونية للتأمين الطبعة الثانية سنة ١٩٣٠ ص ٣١٤ - ٣٣٤ الفقرات ٢٦٧ - ٢٧٦ وكذلك ٦ فقرات ٢٨٠ ص ٣٣٤٠ ، ٣٣٠ .



تحت رقابة القضاء دون تدخل منه في هذه السلطة التقديرية (١) .

**وأما بالنسبة للعاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة :**

فإن الاعتبارات التي برر بها المؤلفان الصفة العامة واللائحية للعاملين في المؤسسات العامة تقوم هي بذاتها بالنسبة للعاملين في الشركات العامة وهو ما أدى بالمؤلفين إلى أن ينتهيا إلى التقرير بأن الوضع أصبح يكاد يكون واحداً بالنسبة لكل من العاملين في الشركات العامة والمؤسسات العامة من ناحية الفكرة التنظيمية (٢) .

غير أنهما أشارا إلى أن غالبية الرأي الفقهي يتجه إلى أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لازالت تعاقدية بالرغم من الوضع الذي تشغله هذه الشركات في هيكل القطاع العام (٣) . وقد تشكك المؤلفان في هذا الرأي مشيرين إلى أن الصيغة اللائحية التنظيمية لمركز العامل تتزايد على مر الأيام إلى حد تجريد العلاقات العمالية من سماتها التعاقدية ، وذلك نتيجة الرغبة المستمرة في تحقيق الحماية الكافية للمجتمع (٤) والمنطق والنظرة القانونية والمصلحة تتكاتف مع التسليم بضرورة الاعتراف بأن الشركات العامة .. تعتبر — في عين القانون ومن الوجهة الواقعية — جزءاً لا يتجزأ من الهيكل العضوي للدولة بحيث ينتقى عنها بصورة ظاهرة الوصف التقليدي لأشخاص القانون الخاص على إطلاقه (٥) .

وعلى الرغم من كل هذه المقدمات لا يرى المؤلفان أن هذه الشركات العامة تعتبر من أشخاص القانون العام أو أن العاملين فيها لا يختلفون في شيء عن العاملين في المؤسسات العامة ، وإنما هما يذهبان إلى قيام كيان قانوني ذاتي خاص بشركات القطاع العام يتميز عن الكيان التقليدي لكل من أشخاص القانون العام والخاص على السواء (٦) وهما يشيران

في المؤسسات العامة ، هو تطبيق ما يتلاءم من أحكام هذه القوانين مع القاعدة التي تقضى بأن الوظيفة العمومية هي مركز نظامي وحالة موضوعية تنشأ وتنظم القوانين واللوائح الخاصة بها .

كما وأن اختيار المشرع لنظام قانوني ينبع من القانون الخاص كنظام يحكم العاملين في المؤسسات العامة لا يعتبر تعبيراً عن رغبة المشرع في تغيير طبيعة المركز القانوني لهؤلاء العاملين ، فمثل هذا التغيير يتنافر مع ضرورة التسليم بقاعدة وجوب سير المرافق العامة بانتظام واضطراد ، ولا يعد وأن يكون هذا الاختيار إلا مجرد استعارة لأحكام من القانون الخاص لتأخذ مجالها في نطاق علائق قانونية مضع أصلاً لأحكام القانون العام ، وذلك لمصلحة قدرها المشروع (١) واستقرار التطورات التشريعية المختلفة تؤكد كلها اتجاه المشرع إلى الإبقاء على قاعدة اللائحة دستوراً ينتظم شئون توظيف العاملين بالمؤسسات العامة باعتبارهم موظفين عموميين (٢) حقيقة أن المشرع قد اختص المؤسسات الاقتصادية بنظام قانوني خاص!؟ يتمثل في ازدواج بين نظامين مختلفين ليتفق هذا النظام الخاص التابع عن ازدواج النظامين المختلفين مع مقتضيات حاجة العمل بالمؤسسات العامة الاقتصادية .. غير أن هذا التنظيم الخاص!؟ لا يحول دون بقاء علامة العاملين بالمؤسسات العامة مرتدة ومحكومة بقاعدتها الأصلية وهي قاعدة التنظيمية واللائحية ، لأن اختيار المشرع لأسلوب خاص تدار به إحدى وحداته لا يجب أن يفهم منه إرادته طرح الصفة العامة عن العاملين بهذه الوحدة اللهم إلا إذا ورد في القانون نص صريح على ذلك (٣) ... ومما ياباه المنطق وينفر منه الذوق القانوني في اعتبار العاملين بالمؤسسات العامة في حكم الأجراء الذين يخضعون لأحكام القانون الخاص ، لأن هذه الأحكام تنسحب بالأفكار التعاقدية التي تقوم المساواة بين الطرفين بما لا يتفق مع ما يجب أن تتميز به الدولة ، حينما ينظر إليها كمسئولة عن تحقيق الصالح العام ، بل يصبح من الزام اللوازم ألا تتساوى مع الأفراد في علاقاتها معهم ، بل يجب تخويلها حق التصرف عن طريق نظام السلطة الذي يمكنها من أن تحدد بنفسها المدى الذي تبلغه السلطة الرئاسية

(١) المصدر السابق ص ٢٧ .

(٢) مؤلف الاسنادين السيد علي ومحمود الهمشري « النظام القانوني للعاملين في القطاع العام » طبعة سنة ١٩٦٤ ص ٦٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٧ .

(٦) المصدر السابق ص ٥٧ .

(١) المصدر السابق ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣ .

خلق نظام قانوني جديد يمزج بين النظامين القانونيين المعروفين وهما القانون الخاص والقانون العام ؟ أم انه باستبعاد فكرة القانون الخاص وبتأكيد فكرة اندماج الشركات العامة في الكيان الاقتصادي للدولة ، يتعين التسليم بالصفة العامة واللائحية للعاملين في الشركات العامة ؟

يجيب المؤلفان عن ذلك بقولهما : « انه على الرغم من ان الشركات العامة لم تنقلب الى أشخاص ادارية عامة ، فهي مع ذلك لم تظل من أشخاص القانون الخاص ، بل تقوم وفق نظام قانوني له كيانه وطابعه ولونه القانوني الخاص القائم بذاته يجمع بين أحكام من القانون الخاص والقانون العام (١) » .

غير ان المؤلفين لا يتبينان هذا المزاج الغريب بين قواعد القانونين الخاص والعام وانما يستبعدان فحسب تطبيق أحكام القانون الخاص وينفيان الصفة التعاقدية لأوضاع العاملين في الشركات العامة ، ويؤكدان في نفس الوقت اقتراب هذه الأوضاع من الصفة التنظيمية للموظفين العاملين :

« فهما يجزمان بأن » الطبيعة القانونية لعلاقة العاملين في هذه الشركات بعيدة عن أن تكون مماثلة لطبيعة علاقة الأجراء الذين يعملون في المشروعات الخاصة وفي الوقت ذاته يجعلها قريبة من العلاقة التنظيمية اللائحية مثل التي تقوم عليها علاقة الموظفين العموميين بالدولة ، ويمكن وصف هذه العلاقة بأنها علاقة أطراف متعاونين Collaborates في تسيير جهاز من مجموع أجهزة الدولة ، فقد تلاشت عن علاقات العمل في الشركات العامة فكرة المصالح المتعارضة ، تلك الفكرة التي كانت تقوم عليها علاقات العمل في المؤسسات الخاصة ، حيث كانت مصلحة الأجراء تعتبر متعارضة مع مصلحة أرباب العمل مما كان يحفز المشرع الى التدخل دائما لحماية الطرف الضعيف ... ولا وجود لهذه السياسة التشريعية بالنسبة للعمال المشتغلين في القطاع العام الذي يعتبر جهازا من أجهزة الدولة وخاضع مباشرة لها ، وبذلك تخرج علاقة هؤلاء العمال مع شركائهم عن أن تكون علاقة طرف ضعيف مع طرف أقوى ، ويكون ابتعاد هذه العلاقة عن الفكرة التعاقدية الكلاسيكية هو أمر تمليه القواعد العامة في المنطق والقانون (٢) » .

الى واجب القضاء والفقه في استنباط الملامح القانونية الجديدة الناشئة عن هذا التحول الحاصل في الكيان الاقتصادي العام ، ( وانه ) على مرور الأيام تنشأ قواعد قانونية قائمة بذاتها لتحكم المشروعات العامة بما يتفق مع طبيعتها الناتجة عن التأمين وبحيث تتناسب مع مقوماتها الجديدة التي من سماتها البارزة الارتباط الكامل مع السياسة العامة للدولة ، فلا يجوز أن يتحدد المعنى المفهوم عن ابقاء الشكل القانوني السابق للمشروع المؤم بحسب التفسير الحرفي للعبارات التي ورد بها الحكم التشريعي المتضمن النص على هذا الإبقاء ، بمعنى أنه لا يجوز الجمود في التفسير والتقييد بالعبارات ليقال بأن المشروع المؤم لا يزال مشروعا خاصا استنادا الى الشكل الذي أفرغه فيه المشرع ، كما لا يجوز أن يؤخذ الشكل قرينة قاطعة على خضوع المشروع المؤم خضوعا مطلقا وشاملا لقواعد القانون الخاص ، وانما يجب مسايرة حقيقة الواقع في مقومات الهيكل الكلي للقطاع العام وما خصص له هذا القطاع في المجال الاقتصادي القومي . وذلك يدمو الى عدم التردد في الاعتراف بتوافر عناصر النفع العام في المشروعات المؤممة بما يبرر اعتبارها شبيهة بالمرافق العامة وليست شخصا من أشخاص القانون الخاص بالصورة التقليدية التي يصورها هذا القانون بالرغم من بقائها متخذة أحد أشكال القانون الخاص (١) .

وعلى الرغم من نفى المؤلفين صفة الشخص الخاص على الشركات العامة واعتبارها شبيهة بالمرافق العامة ، الا أنها يريان أن هذه الشركات لا تبلغ - مع ذلك - حد اعتبارها من أشخاص القانون العام ؟ (١) انما يمكن القول بأن أوضاعها ومقوماتها التي أفصحت عنها مجموعة قوانين يولية سنة ١٩٦١ قد جعلت لها كيانا خاصا (١١) يتولد عن مزيج من مقومات مختلفة صهرت في بوتقة واحدة لتخلق شخصية قائمة بذاتها لها وضعها القانوني الخاص المتميز عن أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص على حد سواء (٢) (١٢) .

فما الذي يؤدي اليه هذا التصوير ( الذي يوجد - في نظر المؤلفين - المجال لتكوين نظرية ذات أصل قانوني له طابعه القانوني الخاص تشق طريقها بين الأصول القانونية الحاضرة (٣) ؟ . يؤدي الى

(١) المصدر السابق ص ٥٨ و ٥٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٠ .

(١) المصدر السابق ص ٦١ و ٦٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٦١ و ٦٢ .



سخاء للعاملين مما ورد في قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بهما .  
غير أن الكاتب يتدارك هذا الرأي فيشير الى امرين :

❶ فهو يشير أولا الى ما قرره المذكرة الايضاحية لللائحة صراحة من أن القصد من اللائحة أن تكون مرجعا أساسيا يرجع اليه في كل ما يتعلق بالعاملين بالشركات بمعنى أن تكون اللائحة هي الفصل في علاقات العاملين بالشركات .

❷ وهو يشير ثانية الى أن أغلب أحكام اللائحة تعتبر أكثر سخاء من أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية (١) .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ينتهي الكاتب الى رأى غير قاطع في شأن تحديد مركز العاملين حيث يقول :

« ويمكن القول أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد تطورت من علاقة تعاقدية خالصة الى علاقة شبه تنظيمية أى علاقة تعاقدية تحكمها اللوائح التنظيمية بمعنى أن تحكم هذه العلاقة عقود العمل على ضوء القوانين العمالية بالإضافة الى لائحة الشركات والقرارات الصادرة تنفيذاً لها . فعلاقة العاملين بالشركات في هذه الحالة تكون قريبة الشبه بمركز الموظف العمومى وهو مركز قانونى يجوز تغييره فى أى وقت وليس لصاحبه أن يحتج بأن له حقاً مكتسباً فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله ، ومرد ذلك أن العاملين فى الشركات العامة يجب أن تخضع علاقتهم التعاقدية التنظيمية ( ١٤ ) للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ومصلحة البلاد الاقتصادية (٢) »  
وظاهر مافى تعبيرى « التعاقدية » « والتنظيمية » من تناقض ، لم يلحظه الكاتب الذى استعمل التعبيرين معا فى وصف علاقة العاملين بالشركات العامة .

أما وضع العاملين فى المؤسسات العامة فقد أشار الكاتب الى تقاربه مع وضع العاملين فى

ويؤكد المؤلفان من ناحية أخرى أن الشركات العامة « بوصفها داخل تنظيمات القطاع العام وثيقة الصلة بكيان الدولة الاقتصادى والاجتماعى بحيث يتعذر اعتبارها مختلفة اختلافاً جوهرياً من المرافق العامة وبالتالي يجب الاعتراف بأن طبيعة علاقة العاملين بهذه الشركات قد اقتربت من طبيعة العلاقة القانونية للموظفين العموميين ، وبحيث تصير هذه العلاقة وأن لم تكن تنظيمية ( ١٤ ) شبيهة بالعلاقات التنظيمية اللائحية (١) . ويستند المؤلفان الى أكثر من سند للتدليل على أن الاحتفاظ بالشكل القانونى السابق للشركات العامة لا يؤثر على طبيعة العلاقة النظامية للعاملين بهذه الشركات وهما يشيران بوجه خاص الى أن فكرة العلاقة شبه التنظيمية تبرز واضحة فى نصوص لائحة العاملين ذاتها ( م ٢٨ التى تجيز النقل وبالنسبة لتجديد اعانة الفلاء والمكافأة السنوية ) (٢) .

ولذلك كان غريباً بعد كل ماتقدم لا يثبت المؤلفان للعاملين فى الشركات العامة الصفة العامة ، وأغرب من ذلك أن ينفى المؤلفان عن علاقات هؤلاء العاملين الصفة العقدية وأن لا يسلموا تبعاً لذلك بالصفة التنظيمية ، مسلمين فحسب بعلاقة شبه تنظيمية !!

**رأى من أن العاملين فى الشركات والمؤسسات فى وضع تعاقدى :**

ويذهب كتاب آخرون الى أن وضع العاملين فى المؤسسات والشركات العامة كاد ينتهى الى التماثل ، وأن كان التغيير الذى أصاب وضع إحدى الطائفتين قد سار فى طريق مغاير لما سار فيه تطور وضع الطائفة الأخرى . ويبدأ أصحاب هذا النظر بالتقرير بأن وضع العاملين فى المؤسسات والشركات العامة هو على حد سواء وضع عقدي فيقول :

« أن الأصل فى تحديد حقوق العاملين هو قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بهما إذا كانت أكثر سخاء للعاملين إذ أن اللائحة صدرت بقرار جمهورى وهو أقل فى المرتبة التشريعية من القانون . وأن شرط سريان ماورد بهذه اللائحة من أحكام أن تكون هذه الأحكام أكثر

(١) شرح لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تأليف الاستاذ محمد فهم أمين - الطبعة الثانية ص ١٦٥

(٢) المصدر السابق ص ٤٥ .

(١) المصدر السابق ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٣ و ٦٤ .

هي نصوص أمره إلا أنه يمكن مخالفتها إذا كانت أقل سخاء من أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ..

● أما الأحكام التي تركت اللائحة لمجلس إدارة الشركة أو لمجلس إدارة المؤسسة لتحديدتها (ومثال ذلك مواعيد العمل والإجازات والخدمات الاجتماعية والثقافية وغيرها) فيرى الكاتب أن تنقيح الشركات التابعة للمؤسسات العامة بما تضمنته اللوائح الخاصة بها في هذا الشأن أو نصت عليه عقود العمل الفردية أو المشتركة أو صدرت به قرارات من هيئات التحكيم ...

ثم ينتهي الكاتب بقوله : « والحقيقة أن اللائحة تتضمن مكاسب جديدة للعاملين في نظام مترابط يجب الأخذ بأحكامها كاملة واسقاط كافة الأحكام الأخرى غير الواردة في قانون العمل أو قانون التأمينات الاجتماعية ولا يجوز التمسك بكل ما هو في مصلحة العاملين في اللائحة الجديدة وفي النظم الداخلية للشركة التي ألغيت بأحكام صريحة في اللائحة (١) » .

ولعله يكون واضحاً مما قدمناه أن وجهة النظر السابقة غير محددة وإنما هي متارجحة بين اعتبار العاملين في الشركات والمؤسسات العامة في وضع تعاقدى وبين اعتبارهم في وضع تنظيمى .. ولهذا استخدم صاحب وجهة النظر هذه تعبير « علاقة شبيهة تنظيمية » مفسراً إياها بأنها علاقة تعاقدية تحكمها اللوائح التنظيمية .. وهو تناقض واضح لا سبيل إلى إزالته أو تبريره بظاهر نصوص اللائحة ذاتها التي لا تأخذ بأكثر من أساس ، أو بما يبدو فيها من اضطراب وتناقض .

التسوية بين العاملين في المؤسسات والشركات العامة واعتبارهم في مركز لائعى من نسوع خاص ويذهب بعض الشراح إلى أن العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مركز لائعى أو تنظيمى من نوع خاص :

فليسوا في مركز تعاقدى - إذ أن الاستفادة من النظام الجديد لهؤلاء العاملين أن المشرع قد ابتعد بهم عن الصورة الرضائية التقليدية لعلاقة العمل إلى

الشركات العامة ، وإن كان هذا التقارب قد سلك طريقاً عكسياً لما سار فيه تطور وضع العاملين في الشركات العامة - فهو يقول :

« إن علاقة العاملين بالمؤسسات العامة قد تطورت من علاقة تنظيمية خالصة إلى علاقة شبه تنظيمية أى علاقة تعاقدية تحكمها اللوائح التنظيمية ، وبذلك تكون قد تقاربت مع علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وبذلك تزول الفوارق بين العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، بمعنى أن تحكم هذه العلاقة الجديدة عقود العمل على ضوء القوانين العمالية بالإضافة إلى لأحسة الشركات والقرارات الصادرة تنفيذاً لها . أما بالنسبة للعاملين المعيّنين بالمؤسسات العامة قبل سريان أحكام اللائحة عليهم فإن مراكزهم القانونية وعلاقتهم اللائحة تكون تعدلت على ضوء أحكام اللائحة وأحكام قوانين العمل وليس لهم أن يحتجوا بأن لهم حقاً مكتسباً في أن يعاملوا بمقتضى النظام القديم الذي عيّنوا في ظلّه لأن مراكزهم القانونية يجوز تغييرها في أى وقت وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ومصلحة البلاد الاقتصادية (١) » .

واستناداً إلى هذا النظر إلى الطبيعة مزدوجة للعاملين في الشركات والمؤسسات يفرق الكاتب بين نوعين من الأحكام :

● فهناك من جهة أحكام عالجتها اللائحة بنصوص صريحة وكذلك أحكام تصدر بها قرارات من رئيس الجمهورية أو من المجلس التنفيذي (مجلس الوزارة) تنفيذاً لأحكام اللائحة ومثال ذلك تحديد فئات جدول المرتبات ونظام العلاوات الدورية والاستثنائية وتقرير بدل طبيعة العمل ، والحد الأقصى لبدل التمثيل والمكافآت التشجيعية وقواعد الترقية والقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر وغيرها .. ويرى الكاتب أن هذه النصوص والقرارات لا يجوز مخالفتها لتعلق أحكامها بالنظام العام الذي يهدف إلى إيجاد فرص متكافئة للعاملين بالشركات ووضع نظام موحد يطبق عليهم (دون تفرقة بين فئة وأخرى تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ومراعاة لمصلحة البلاد الاقتصادية .. غير أنه إذا كان لا يمكن اغفال أن أحكام اللائحة تتعلق بالنظام العام (م ٥٣) وإن ما حددته من نصوص صريحة

(١) محمد فهم أمين ، المصدر السابق ص ٤٠ و ٤١ .

(١) المصدر السابق ص ٤٧ و ٤٨ .



أما ما دون ذلك وبما لا يتعارض مع مفهوم المسائل السابقة فيحكمه القانون الخاص وتختص المحاكم العادية بنظره كحقوق العاملين بالشركات والجمعيات فيما عدا ما تعلق منها بالتأديب (١) !

### الخلاف في أروقة مجلس الدولة :

وما ثار الخلاف فحسب بين الشراح في ~~تفسير~~ شأن تكييف طبيعة العلاقة بين العاملين في كل الشركات العامة وما اذا كانت تنظيمية او تعاقدية وإنما ثار الخلاف كذلك حتى داخل الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة حول تكييف المركز القانوني لموظفي الشركات العامة في ظل لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ففي تقرير أصلى أعدته إحدى السادة الاعضاء الفنيين انتهى فيه الى أن موظفي الشركات العامة موظفون عامون ( استنادا الى أنه يتوافر فيهم شرطا الموظف العام ) وهما وان علاقتهم بتلك الشركات علاقة لائحية تنظمها لائحة العاملين بالشركات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . . فقواعد قانون العمل ولائحة الشركات قد أصبحت بمقتضى المادة الاولى . هي القواعد اللائحية التي تسرى على موظفي الشركات العامة وهذا يؤيد أنهم أصبحوا موظفين عموميين .

وقد سبق أن رأيت الجمعية العمومية أن موظفي شركة سكك حديد الدلتا عقب اسقاط التزام الشركة سنة ١٩٥٣ أصبحوا موظفين عموميين ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون العلاقة التي تربطهم أصلا بالشركة علاقة غير لائحية تخضع للأوامر التي أصدرتها الشركة ولاحكام عقد العمل ، لان مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ بالنص على ادارة الشركة طبقا للوضع الحالي يكون قد أضفى على الاوامر المستديمة وعقد العمل ، وصف القواعد التنظيمية التي تحكم حالة العاملين بالشركة ، وبهذا يعتبرون في مركز لائحي ، وليس تحت ما يمنع من استعارة احكام العلاقات العقدية لأنها تعتبر هنا احكاما تنظيمية عامة ( فتوى ٦٣٥ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٦١ ) وهذه القاعدة بلداتها هي التي تطبق على الشركات العامة والقول بأن موظفيها أصبحوا في مركز لائحي (٢) .

(١) مؤلف الاستاذين مغاورى شاهين ومشير عيسى الجيد القاصيين « التنظيم القانوني للعلاقات العمل بالقطب العام الفترات ٢١ و ٢٤ - ٢٥ طبعة ١٩٦٧ .

(٢) تقرير مفوض الدولة الاستاذ محمود الشريعتي .

الحد الذى انفرد بتنظيمها في معظم تفصيلاتها بأحكام أمرة مفروضة على كل من يشغل العمل ويغلب فيها المصلحة العامة وتعلو عن المصلحة الفردية ، بما يمتنع معه الاتفاق على ما يخالفه ، تحقيقا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية متعلقة بكيان المجتمع ، وهو ما يصطدم مع مبدأ سلطان الارادة اساس الرابطة التعاقدية ، ويتعارض مع الاصول التعاقدية التى قوامها معالجة المصالح الفردية واساسها التعادل بين اطرافها حيث تكون لمشيئة الطرفين واتفاقاتهما الاثر الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها بصورة مطلقة لاتقيدها الا قواعد النظام العام .

كما أنهم ليسوا في مركز تنظيمي بحث - اذ لو اراد المشرع أن تكون العلاقة تنظيمية لأحال صراحة على أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد في النظام بشأنه نص ، كما فعل في المادة ( ١٣ ) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بموظفي وعمل المؤسسات العامة اذ قضى بسريان أحكام قانون موظفي الدولة على مالم يرد به نص في موادهما - الا أنه أوجب الرجوع الى قانون العمل فيما لا يتعارض مع أحكام القرار الجمهوري ، فترك بذلك من ناحية أخرى مجالا لأعمال قواعد ذلك القانون الخاص .

وعلى ذلك فإن القرار الجمهوري قد وضع هؤلاء العاملين في مركز قانوني خاص تحكمهم قواعد هي خليط ما بين أحكام القانون العام وأحكام القانون الخاص ، إلا أن أحكام القانون العام لها الغلبة الكبرى على مواد النظام وقواعده ، بحيث تضافى على هذه العلاقة نوعا خاصا من النزعة التنظيمية .. وذلك فيما حواه القرار الجمهوري من نصوص بقصد ابقاء مادونه أو مالا يتعارض معه من حكوما بقواعد القانون الخاص وأخصها قانون عقد العمل .

ويرتب أصحاب هذا الرأي على ذلك نتيجة بالغة الغرابة هي أنه لما كان العامل يستخدم حقوق وظيفته وواجباتها من نصوص القرار الجمهوري - التى أحاطها المشرع بسياج من القواعد التنظيمية وهو ما يتمثل فيما نص عليه صراحة من مسائل كقرارات التأديب ، أو ما ينبثق من العلاقة من مسائل تتضمنها قرارات ضادرة من المؤسسة باعتبارها جهة إدارية وسلطة عامة كقرارات النقل والإعارة والندب والترقية ، فهذه الأمور يحكمها القانون العام ... وتختص بنظرها المحاكم الإدارية .

إذا تقدم بطلب للتعين في الشركة وتم تعيينه بها ، فإن التعاقد إنما يكون قد تم بإرادته ، وهو صاحب الإرادة الأولى ، فتقدمه بطلب التعيين يعتبر إيجاباً ، وهذا يعنى أن القواعد التي تتضمنها اللائحة هي قواعد مقبولة منه ، وتقدمه للوظيفة يجعل إرادته قائمة ورضاه متوافراً . ( وإذا جاز أن يصدق هذا التصوير على المتقدم ابتداء للعمل في شركات القطاع العام ، فهل يصدق على العاملين بهذه الشركات في ظل قانون العمل ، ثم وجدوا أوضاعهم محكومة بقواعد لم تكن موضع تقديرهم من قبل ؟ ) .

وينتقل واضع التقرير من فكرة الرضا كأساس للتعين في شركات القطاع العام ، الى فكرة أخرى هي أن تنظيم العلاقات في العمل لا تنافي مع طبيعتها العقدية كما هو الشأن بالنسبة لتنظيم أوضاع العمال في الشركات الخاصة فيقول (١) .

... فعلاقة العامل بالشركة هي علاقة عقدية وليست تنظيمية ، ولا يغير من ذلك أو يقدر فيه تنظيم هذه العلاقة سلفاً بقواعد تنظيمية ، وليس هذا بدعاً ، فالعلاقة بين أرباب الأعمال والعمال هي علاقة عقدية ، ومع ذلك فقد نظمت هذه العلاقة بقوانين العمل المتوالية ، فلا يجوز للمتعاقدين أن يخرجوا على هذه القواعد ما دامت تشكل قواعد ونصوصاً أمرة ، وكذلك تضع كل التشريعات المنظمة للعقود قواعد أمرة لا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على خلافها ، ومع ذلك فالعلاقة تكون عقدية من غير شك » .

ولا ينفي واضع التقرير عن العاملين في القطاع العام صفة الموظف العام لأن علاقاتهم بالشركات التي يعملون فيها علاقات عقدية فحسب ، وإنما لأنه يتخلف فيهم شرط المساهمة في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر ، وأنه يتخلف هذا الشرط بنحصر عنه هذا الوصف وتنتفي عنه بالتالي صفة الموظف العام . ويخضع في علاقة الوظيفة لشروط العقد المبرم بينه وبين الشركة الذي يجب أن يتضمن أساساً أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات أو نصوص قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولا يختص بنظر المنازعات الخاصة به مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، وإنما

وقد عارض الرأي الذي تضمنه التقرير الأصلي تقرير تكميلي أعده عضو فتي آخر من مجلس الدولة وقد انتهى التقرير التكميلي الى أن العاملين بالشركات العامة ليست لهم صفة الموظف العام لسببين :

السبب الاول - أن علاقاتهم بشركاتهم علاقات عقدية وليست لائحية .

والسبب الثاني - أنهم لا يساهمون في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .

ويعتينا هنا الامر الاول وهو طبيعة علاقات العاملين بشركات القطاع العام بهذه الشركات ويقول عنه واضع التقرير . . . أن لائحة نظام العاملين لم تدع شكاً لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فالعلاقة التي تقوم بين الشركة والعامل بها هي علاقة عقدية يحكمها العقد المبرم بين الشركة والعامل ويتعين أن يتضمن هذا العقد النص على اعتبار أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءاً متماً للعقد المبرم بين الشركة والعامل . وتسرى اللائحة على العقود المبرمة بين الشركة والعامل حتى ولو كانت سابقة على صدور اللائحة . واللائحة تجعل من قانون العمل القانون العام الذي يطبق على العاملين في الشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام ما لم يرد في هذه اللائحة نص يكون أكثر سخاء .

... ولا يغير من طبيعة المركز التعاقدى للعاملين بالشركات أن تم تنظيمها سابقاً لهذه العلاقة بموجب لائحة نظام العاملين بالشركات ، وذلك أن العامل حين يرغب في العمل بالشركة إنما يكون عالماً بأحكام هذه اللائحة وقواعدها التنظيمية ، وله كامل الحرية والاختيار في أن يقبل هذه القواعد التنظيمية ويتقدم بطلب التعيين على أساسها ، أو أن يرفضها فلا يتقدم للتعين . ومن ثم فإرادة العامل ليست أجنبية عن تكوين العقد وإبرامه ، وإنما هي ماثلة وواضحة في أن أحكاماً معينة تنظمها لائحة العاملين بالشركات تكون تحت نظره ومحل دراسته ، فيقدر أآرايا التي تعود عليه منها ، والالتزامات المفروضة عليه بمقتضاها ، ويوازن بين هذا وذلك ، ثم ينتهي من ذلك - وبكامل حرته ورضاه - إما الى قبولها أو رفضها . ومن ثم فانه

(١) التقرير الذي وضعه مفوض الدولة الأستاذ حسين درويش .



ولقد ترتبت على هذا الخلاف في وجهات النظر اختلافات عملية بالغة الأهمية في عديد من المسائل التي تحدى فيها العاملون بحقوق مكتسبة يكفلها لهم وضعهم التعاقدى . وهى أمور سنتناولها بشيء من التفصيل فيما بعد حسب هذا القدر من النماذج التي عرضناها للآراء المختلفة في شأن تحديد أوضاع العاملين في القطاع العام . . . وننتقل الآن الى تحديد ما يعنيه أن يكون العامل في مركز تنظيمى أو تعاقدى توطئة لتقدير سليم لحقيقة أوضاع العاملين في القطاع العام .

تخضع في ذلك للقضاء العادى — وهذا ما يسر عليه الحال فعلاً حتى الآن ، كما أن القرارات التي تصدرها الشركة لا تعتبر قرارات ادارية ، وإنما هى تصرفات عقدية مستمدة من نصوص العقد ، التي تكون من أحكام اللائحة ونصوص قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، أى من النظام القانونى الموضوع بمعرفة المشرع لحكم العلاقة العقدية والذي يعتبر الاطار العام لهذه العلاقة . ويصل واضح التقرير التكميلى الى هذه النتائج كلها استناداً الى أن الشركات العامة لا تعتبر مرافق عامة وإنما هى في نظره من اشخاص القانون الخاص

### الفرع الثانى

#### التعريف بالمركزين التنظيمى والتعاقدى

الاکثر تمييزاً عن العلاقة التي توجد بين الدولة والمواطن والتي تقع أيضاً على حائق الموظف بوصفه مواطناً تابعاً للدولة .

ما الذى يعنيه أن الموظف في مركز تنظيمى عام ، وليس في مركز تعاقدى :

يكاد يجمع الفقه الأوروبى على اختلاف طبيعة العلاقة الوظيفية عن طبيعة علاقة العمل :

واذ تنظم المركز القانونى للموظف مبادئ القانون العام فانه تترتب على ذلك خصائص أخرى متعددة تميز نظام الموظف العام عن النظام القانونى للعامل من بينها نظام المسؤولية العامة ، فالموظف العام يسأل من الناحيتين الجنائية والتأديبية على نحو يختلف عن مساءلة العامل . ذلك أنه وقد اندمج الموظف في مرفق عام بقصد المساهمة في أن يؤدي بطريقة فعالة الاحتياجات العامة ، فانه لا بد وأن تكون في مكنة الدولة الوسائل الفعالة لأكراه الموظف على أن يشارك في تسيير المرفق ، ومقابه عند المخالفة أو الانحراف ، وهذه الوسائل يكفلها القانون العام ، في حين أن صلة العامل برب العمل تخضع للقانون الخاص ولذلك فإن الجزاءات التي يمكن أن توقع على العامل بسبب انتهاكه للالتزامات لا يمكن أن تفرض عن طريق ممارسة الإكراه المباشر ، وإنما تنظم الجزاء قواعد القانون المدنى وترتكز على تدخل القاضى الذى قد يقضى بتعويض . ويرتبط بذلك أن التصرف الذى تقوم عليه العلاقة بين العامل ورب العمل هو تصرف من تصرفات القانون الخاص التي لا تتمتع بقرينة الشرعية وامتياز المبادأة اللذين يتميز بهما القرار الإدارى .

ففى حين تحكم العلاقة بين الموظف العام والدولة مبادئ القانون العام ، تحكم العلاقات بين العامل ورب العمل مبادئ القانون الخاص وبصفة اخص قانون الالتزامات والعقود . .

ويرى فقه وسط أوروبا التقليدى أن خضوع علاقات الموظف بالدولة للقانون العام لا تتمثل في قرار التعيين فحسب الذى لا يعد عقداً وإنما هو قرار ادارى انفرادى ، ولكنه يتمثل بعد التعيين في الطريقة التي ينفذ بها الموظف العام وظيفته وواجبه في أداء الخدمة . وتنفيذ هذا الواجب يفترض بالنسبة للدولة امكان استخدام وسائل اكراه خاصة بقصد الزام هذا الشخص الذى عين كموظف — حتى وإن كان هذا التعيين قد تم برخصاه — بأن ينفذ هذا الالتزام ، فالدولة تملك إذن سلطة خاصة للقهر قبل الموظف وهى تملك استخدامها . كما أن هذه السلطة تأخذ اشكالا مختلفة هى : سلطة الرقابة والسلطة الرئاسية والسلطة التأديبية . . فالعلاقة التي توجد بين الموظف والدولة إذن هى من طبيعة القانون العام ، حيث تسيطر عليها سلطة الاخضاع ذات الصفة

القانون واللوائح دون أن يكون من حقه المساومة استنادا الى ظروف السوق ، ودون أن يملك التفكير في الالتجاء الى وسائل لاكره الدولة لكي ينتزع منها مريدا من الربح . . ذلك أن الموظف لا يدعى للمشاركة في مشروع اقتصادي محض يستهدف تحقيق الربح ، ومن ثم لا يستطيع أن يطالب أبدا بمقابل أكبر نتيجة ما حققته الدولة من أرباح ، ولا يعتبر الموظف العام طرفا في العلاقات بينه وبين الدولة وإنما هو يكون مع الدولة كلا واحدا *un tout* وهذا الكل موجه لا الى تحقيق أرباح وإنما الى كفاءة انتظام فعال ومستمر للمرفق العام بقصد اشباع الحاجات العامة للمجتمع . . فالدولة في مواجهة الموظف العام في مركز أسمى وهي لاتعامل معه على قدم المساواة ، وإنما تعامله معاملة كريمة !

والأمر على خلاف ذلك تماما بالنسبة للعامل > فهو لا يقبل أكثر من بيع قوته في العمل لزمن معين ولغاية معينة مقابل أجر يدفعه له رب العمل ، ولا تفرض عليه - كمبدأ - واجبات الولاء والطاعة التي تقع على الموظف العام ، والعامل يبيعه قوته في العمل لرب العمل مقابل أجر متفق عليه سلفا بمقتضى عقد ، يسعى دائما الى أن يحصل على عقد ملائم ، أنه يسعى الى أقصى ربح ممكن من المساومة أي أن يقدم أقل عمل مقابل أكثر أجر ، وهذه في الحقيقة هي غاية جميع الصراعات بين العمال وأرباب الأعمال .

وتسيطر على العامل - في غايته من عمله والتزامه - رغبة في أن يحصل على جانب أكبر من الربح الذي يحققه النشاط الاقتصادي الذي يشارك فيه ، ويدعى العامل - وهذا من حقه - أن يشاركه في هذا النشاط هي التي أدت الى ربح المشروع . . وهو يبدل كل المستطاع لكي يحصل على الربح الذي يحققه رب العمل على المقابل الذي يعتقد أنه يجب أن يحصل عليه بوصفه مشاركا ومعاوننا أساسيا . .

وفي حين يكون الموظف والدولة كلا واحدا تقوم بين العامل ورب العمل علاقة ، وهو ما يعنى قانونا أن العلاقة بينهما ذات طبيعة تعاقدية ، وترتكز على المساواة بين الطرفين ، وإذا كان من الممكن أن يجوز رب العمل - من الناحية الاجتماعية - في حالات معينة تفوقا اقتصاديا ، إلا أنه من الناحية القانونية لاوجود لهذا التفوق ، فلقد تدخل المشرع في كثير

ولا يرى بعض الشراح في الاكراه الذي يتميز به نظام مسئولية الموظف العام الطابع المميز لهذا النظام ، وإنما يرونه في شيء آخر أكثر أهمية عبر عنه جانب من الفقه الألماني ثم تابعه Stainof

فلقد ذهب الفقيه الألماني Kaskel الى أن الرابطة بين الموظف والدولة لاتجد مقابلا لها في قانون الالتزامات الذي يخضع له العمال ، ولكنها تجد مثيلا لها فحسب في قانون الأشخاص وبالذات في قانون العائلة . . . ولذلك فانه يقارن بين التزامات الأب قبل أفراد العائلة ، وكذلك ممارسة السلطة الأبوية والتزامات أفراد الأسرة قبل الأب ، وبين واجبات الموظفين حيال الدولة : فثم واجب للولاء والطاعة من جانب الموظف العام للدولة لتحقيق الصالح العام ، وثم واجب مقابل من جانب الدولة بمعاونة الموظف وحمايته ليس فقط في أداء وظيفته بل وخارج نطاق الوظيفة ، ويخلص « كاسكيل » من ذلك الى أنه لا توجد علاقة دائرية ومديونية بين الموظف العام والدولة على نحو ما توجد بين العامل ورب العمل .

ويذهب Stainof مذهبا قريبا من ذلك حيث يقول ان الموظف ينتمي الى الدولة بكل شخصيته حتى خارج نطاق الوظيفة . في حين أن العامل غير ملزم بأن يؤدي الى رب العمل سوى عمل محدود معين ، وهذا هو السبب في أنه يقع على عاتق الموظف العام واجب عام للطاعة *devoir général d'obéissance* يطوى في الواقع سائر الالتزامات الأخرى ، فلا يظهر الموظف العام اذن كدائن قبل الدولة ، وهو لا يلتزم قبلها بأداء التزام محدد ، وإنما هو ملتزم بكل نشاطه *toute son activité* وهو ما يفرض عليه حتى خارج نطاق الوظيفة خطا للسلوك يتواءم مع كرامة الوظيفة التي يشغلها ، ومع المصلحة العامة للدولة التي تدعوه لخدمتها ، وهذا الالتزام في أن يتطابق مع خط معين للسلوك وان يحافظ على المصلحة العامة يستمر ليس فقط خلال قيام رابطة الوظيفة وإنما كذلك بعد انتهاء خدمته ، لأنه حتى بعد إحالته الى المعاش تفرض عليه واجبات معينة تنبع من أنه كان في وقت ما موظفا .

ويجب على الموظف - وهو يلتزم قبل الدولة بكل شخصه أن يؤدي الواجبات التي يفرضها عليه



تحقيقاً لهذه الغايات ... ولم يجد مجلس الدولة الفرنسي صورة لهذا المركز أوفق من الصورة اللائحية ، بمعنى أن تحدد السلطة العامة بطريقة منفردة حقوق الموظف العام والتزاماته بعيداً عن أي جدل عقدي « وأن تحدد ممارسة حرياته الأساسية بقصد تجنب استخدامها على نحو يناهض ضرورات النظام العام » .

ولقد اكدت المادة الخامسة من قانون ١٩١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المبدأ القضائي الذي استقر عليه مجلس الدولة في اعتبار الموظف العام في مركز تنظيمي ولائحي مستقل تماماً عن أية صفة تعاقدية ، وهو ما رتب عليه المجلس ، حق السلطة العامة في أن تعدل بإرادتها المنفردة القواعد المطبقة على الموظفين ... وهذه الصفة اللائحية للموظف العام ، وما تستتبعه من عدم التسليم بحقوق مكتسبة أمران بارزان في قضاء مجلس الدولة وأن تفاوتاً في المدى :

● فمجلس الدولة لا يكاد يقبل استثناء من مبدأ لائحية الوظيفة العامة حتى بالنسبة لمن ترتبط معهم الإدارة بعقود . ويشير الشراح إلى أنه منذ عدة سنوات — وبالدات منذ التحرير — كانت جهة الإدارة ( بجانب الطريق العادي في التعيين في الوظائف ) تلجأ إلى الطريق التعاقدى مع بعض الموظفين ، وهو ما أدى بها إلى السعى إلى توحيد بعض قواعد التي ظهرت في هذه العقود . ولقد رفض مجلس الدولة معاملة هؤلاء العاملين على أنهم في مركز تعاقدى ، فهم وإن لم يشغلوا مركزاً لائحياً إلا أن المجلس بسط عليهم أهم أثر للمركز اللائحي وهو المبدأ الذي يخول السلطة العامة أن تظل دائماً حرة في أن تعدل النصوص المنظمة لأوضاع هؤلاء العاملين في المرافق العامة حتى لو كانت تعاقدية . ( حكم مجلس الدولة في ٢ من مارس سنة ١٩٤٩ في قضية النقابة القومية للمستخدمين المدنيين للرقابات الفنية .

وحكم مجلس الدولة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٨ النقابة القومية المنتقلة للعاملين في وزارة الصناعات والتجارة ) .

من الدول لى يعطل هذا التفوق الاقتصادي بنصوص خاصة لحماية العامل اجتماعياً ، على نحو يجعل من مبدأ المساواة القانونية مبدأ قائماً في العمل بصفة كاملة ، فضلاً عن أنه توجد حالات يكون فيها رب العمل في مركز اجتماعي أدنى وذلك في مواجهة نقابات عمالية غنية وقوية ، ويحدث ذلك بوجه خاص في أوقات الأزمات أو الطلبات العاجلة (١) .

### المركز التنظيمي أو اللائحي في فرنسا :

هذا هو موقف الفقه في وسط أوروبا من التفرقة بين وضع الموظف التنظيمي ووضع العامل التعاقدى . أما في فرنسا فلم تكن الطبيعة النظامية أو اللائحية للموظف العام نتيجة لنص تشريعي ، وإنما تحدت هذه الطبيعة ثمرة لتفاعل داخل الفقه والقضاء ، كانت تتجاذ به تيارات متقابلة ينزع بعضها منزلاً عقدياً وتنزع الأخرى منزلاً لائحياً ، في حين يمنح فريق ثالث إلى اعتبار الصفة النظامية هي الأصل مع افساح المجال — في بعض الأحيان — لأوضاع عقدية في نطاق الوظيفة العامة ..

غير أن مجلس الدولة الفرنسي — وجمهرة الفقه من بعده — سبق أن شرع إلى تأكيد الصفة النظامية للموظف العام في جميع الحالات ، لا على أنها مجرد استخلاص فقهي أو نظري ، وإنما تلبية لحاجات المرافق العامة ، هذه التلبية التي أثرت بدورها في مدى الحقوق المعترف بها للموظف العام ويقول Victor Silvera أن قضاء مجلس الدولة ( الذي تحدد بمقتضاه مركز قانوني للموظف العام استبق به المركز الذي عرفه قانون ١٩١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ) قام على أساس عدد معين من المبادئ العامة وتكاد تدور هذه المبادئ حول محور واحد — وإن كان ذا شقين — هو « لاوام خدمة المرفق واستمراره » . وحماية مصلحة المرفق ومتطلباته .

والإدارة رغم هذا مقيدة — في نطاق الوظيفة العامة — بالتزام بعض المبادئ الأساسية التي تعد ضمانات جوهرية للموظفين العاملين ( منها احترام حقوق الدفاع ، والمساواة أمام القانون والاعباء العامة وعدم رجعية القرارات الإدارية ) ، غير أن هذه المبادئ ذاتها لا تعمل في فراغ وإنما في إطار الغايات الكبرى التي يجب على الإدارة تحقيقها في تسير المرافق العامة ، ومن هنا كان لا بد من تحديد المركز القانوني للموظف العام ، على أكثر الصور

(١) يقول Victor Silvera أن هذه المبادئ العامة — وهي في الغالب غير مكتوبة — والتي لم يتردد مجلس الدولة أبداً في أن يضمن عليها قيمة النصوص الوضعية ، لا تزال صحيحة بعد تدخل المشرع في تنظيم أوضاع الوظيفة العامة بقانون ١٩١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بل أن المجلس يفسر روح هذا القانون واتجاهاته في ضوء تلك المبادئ .

(١) مؤلف Stano Fr. Le Fonctionnaire ص ٩٠ - ٩٢ .

تنتقص منها بالنسبة لموظف أو طائفة من الموظفين ، فمبدأ المساواة أمام المرافق العامة - وهو لا يقل في خطورته عن مبدأ استمرار عمل هذه المرافق بانتظام واضطراد - يوجب التزام جهة الإدارة بالتنظيم القائم بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يتماثلون في مركزهم القانوني سواء بالنسبة للتعين أو النقل أو الترقية أو الحقوق المالية أو التأديب ، ولا يجوز لجهة الإدارة سواء بإرادتها المنفردة أو حتى عن طريق الاتفاق - أن تنتقص من هذه الحقوق والمراكز التي تعتبر - بداهة - متعلقة بالنظام العام .

وحتى في اجراء التعديل في المراكز القانونية ، لا بد وأن يجري هذا التعديل - كاصل عام - بأداة قانونية تماثل في قوتها الأداة المنظمة لهذه المراكز في الأصل ، وأن تتم بالأسلوب العام لا بطريق فردي .

#### الموضع في الجمهورية العربية المتحدة

وما تقرر بنص تشريعي في فرنسا ، استقر في أحكام قضائنا الإداري بوصفه ألرا حتميا لطبيعة العلاقة اللائحية التي يجب أن تقوم بين الموظف والإدارة .

وترتب المحكمة العليا على المركز اللائحي للموظف العام نتائج عديدة منها :

- ١ - جواز تعديل مركز الموظف في أي وقت .
- ٢ - أن لا ينتفع الموظف بالمزايا المستحدثة إلا من تاريخ تقريرها .
- ٣ - أن لا يفيد من هذه المزايا إلا بالتزام شروطها وخصوصا المواعيد المقررة .

أولا - جواز تعديل مركز الموظف في أي وقت :

فمركز الموظف وهو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت دون التحدي بأي حق مكتسب . وفي هذا تقول المحكمة العليا « أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظله ومرد ذلك إلى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفق مقتضيات المصلحة العامة » . . . غير أن المحكمة

● واستقر قضاء مجلس الدولة على انكار صريح وقاطع لفكرة الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة ويقال أن حساسية المجلس نحو فكرة الحقوق المكتسبة ، بلغت من الحدة درجة أنه حيث يكون أمام نص تشريعي يتناقض مع تقليده القضائي ، فإنه يتجه إلى التضييق من نطاقه . ولهذا السبب فإنه عندما تضمن قانون ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ نصا يسلم بالاحتفاظ بحقوق مكتسبة في مجال التأديب والنقل mutation والترقية ، فقد ضيق المجلس من مجال أعمال النص من ناحيتين :

فهو من ناحية قد فسر النص تفسيرا ضيقا ، محددا آثاره بحيث يكون مقصورا على الامتيازات الفردية التي تكون قد اكتسبت في ظل التنظيم السابق ، دون أن تثار - على أي نحو مسألة إمكان امتداد هذه الميزة التي تضمنها التنظيم القديم حيث يجنح إلى تطوير تال للوظائف ( حكم مجلس الدولة في ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ قضية « جراز ياني » ) .

وهو من ناحية أخرى لم يجز التحدي بنص المادة ١٤١ من القانون في نطاق التنظيمات الخاصة للمصالح المنشأة حديثا حتى لو اندمجت فيها وظائف كانت تنتمي إلى طوائف ملغاة ( حكم مجلس الدولة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضية موييهو ، ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٨ قضية « بيريه » و « بارت » ) .

وقد يبدو - في ظاهر الأمر - أن الوضع التنظيمي أو اللائحي للموظف العام يعني تسلطا كاملا من جانب الإدارة على موظفيها ، غير أن هذه النظرة لا تتطابق مع الواقع ، ذلك أن الوضع التنظيمي للموظف العام بقدر ما ينطوي على التسليم بسلطة للإدارة في تعديله ، بقدر ما ينطوي - في الوقت نفسه - على ضمان بقاء الانحراف في الحالات الفردية .

فإذا كان صحيحا أن الوضع التنظيمي أو اللائحي للموظف العام يترتب عليه سلطة الإدارة في أن تعدل من هذا الوضع في أي وقت ولو أدى هذا التعديل إلى المساس بحقوقه أو انتقاصها .

إلا أن هذا الوضع التنظيمي أو اللائحي نفسه يوفر ضمانا للموظف العام من حيث عمومته وتجريده . فهو قبل تعديله يكفل حقوقا للموظف العام لا يجوز لجهة الإدارة أن تساوم فيها أو أن



كما قضت بأن القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٥ جاء مؤكدا وطبقا لهذا الأصل العام حين نص على ألا تصرف أية فروق مالية نتيجة تطبيق القواعد المعمول بها في شأن الموظفين والمستخدمين لموظفي ومستخدمى مجالس المديرية الذين نقلوا إلى الحكومة وسسويت حالاتهم بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٦ وذلك عن ابادة السابقة على تاريخ صدوره .

كما قضت المحكمة العليا بأنه ما دام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١١/١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة إلى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صانع غير دقيق عند تنفيذ قرار ١٢/٨/١٩٥١ وما كانوا يفيدون من مزايا قد استحدثت لهم مركزا قانونيا يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة وجاء ذلك القرار خلوا من أى نص يدل بوضوح على أنه قصد إلى أن تكون افادتهم منه من تاريخ سابق في الماضي ، فأنهم والحالة هذه لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد إلا من التاريخ المعين لنفاذه (١) .

### ثالثا : تحديد شروط الافادة من مزايا الوظيفة المستحدثة :

وترتب المحكمة العليا على لائحة مركز الموظف العام أنه إذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة وشرطت للافادة منها شروطا واجراءات يجب ان يتخذ في مواعيد معينة أولا سقط الحق فيها ، فان حق الموظف في الافادة منها يكون منسوطا بتوافر تلك الشروط واستيفاء هذه الاجراءات في مواعيدها المقررة ، ذلك ان الشارع انما يستهدف بفرض هذه القيود وجه المصلحة العامة استقرارا للاوضاع الادارية واحكاما للرقابة على التصرفات التى ترتب اعباء مالية على الخزانة . وراتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع في احكامه وشروطه استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح في هذا الخصوص (٢) .

العليا لا تجيز اتخاذ لائحة مركز الموظف العام ذريعة للمساس بالمراكز القانونية الذاتية بأثر رجعى . فهى في أحد أحكامها تعنى بتحديد مجالى النظامين الجديد والقديم حيث تقول : « ان النظام او التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم قانونا كان أو لائحة الا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة » وتطبيقا لهذا المبدأ قضت المحكمة بأنه اذا كان الثابت في شأن المدعى أنه قد اكتسب في ظل قواعد الانصاف حقا في علاوة مدرسة المحصلين والصيارف وقدرها ٥٠٠ مليم بحكم كونه من حملة هذا المؤهل فلا يجوز المساس بحقه في هذه العلاوة الا بنص خاص في القانون (١) .

### ثانيا - المزايا التى ترتب اعباء على الميزانية لا يتمتع بها في الأصل الا من تاريخ تقريرها :

واذا كان من شأن خضوع النظام القانونى للوظيفة العامة للتغيير ، والتعديل وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، فان التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لايسرى بأثر رجعى الا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة ، واذا تضمن التنظيم الجديد - قانونا كان أو لائحة - مزايا جديدة للوظيفة ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة ، فالأصل الا يسرى التنظيم الجديد في هذا الخصوص الا من تاريخ العمل به ، الا اذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق (التفسير لصالح الخزانة) أعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الروابط التى تقوم بين الحكومة والافراد في مجالات القانون العام . هذا الى أن الأصل هو براءة الذمة بالنسبة للملتزم ، فالشك يفسر لمصلحته طبقا لقواعد القانون الخاص . وفي هذا الخصوص يتلاقى المجالان (٢) ، وتطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا بأن القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ وان تضمن مزايا جديدة للمجندين - لا يسرى الا من تاريخ العمل به - وليس من تاريخ أسبق ما دام ذلك ليس واضحا من نصوصه (٣) .

(١) ١٦ - ١ ( ١٩٥٥/١١/٥ ) ١ - ٦ ، ٩/٢/١ ( ١٩٥٥/١١/٢٦ ) ١ - ٢٨٢ ، ٧٢/٩/١ ( ١٩٥٥/١١/٢٦ ) ١ - ٢٩٨ ، ٢٤٣/٢٨/١ ( ١٩٥٥/١٢/٣ ) ١ - ٣٢٢ ، ١٢/١٠/١ ( ١٩٥٥/١٢/٣ ) ١ - ٨٢ ، ٢٨٧/٣٤/١ ( ١٩٥٥/١٢/٣ ) ١ - ٣٦٦/١٤/١ ( ١٩٥٥/١٢/٣ ) ١ - ١١ (٢)

(١) ٣٠٤ - ١ ( ١٩٥٥/١١/٢٦ ) ( ١٧٣/٢٢/١ )  
(٢) ١٣٩٥ - ٢ ( ١٩٥٦/١١/١٠ ) ٢ - ٦٥/٦/٢  
(٣) ٢١ - ١ ( ١٩٥٥/١٢/٢٤ ) ١ - ٣٤٤/٤١/١

والامر على خلاف ذلك بالنسبة للعلاقة التنظيمية أو اللائحية ذلك انه اذا كان مرد العلاقة اللائحية الى القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن بحيث يكون صاحبها في مركز قانوني عام يخضع لما تقرره هذه القوانين واللوائح من احكام ، فانه يتفرع عن ذلك ان تكون الادارة حرة في تعديل احكام الوظيفة بارادتها المنفردة ، دون حاجة الى قبول العامل وبحيث تسري هذه التعديلات فورا ، ولو كان فيها انتقاص من المزايا المادية أو الادبية ، دون ان يكون للعاملين حق التمسك بحقوق مكتسبة من نظام قديم .. وهذه أبرز السمات التي تميز العلاقة اللائحية أو التنظيمية عن العلاقة التعاقدية ..

غير ان الحق في التعديل من حين لآخر دون ان يكون للعاملين التمسك بحقوق مكتسبة من نظام قديم لا يخول جهة الادارة الا مجرد امكان تعديل المركز القانوني العام باجراء عام .. يتناول تعديل النظام دون ان يكون لها الترخيص بالمساس بمركز قانوني ذاتي اكتملت شروطه ومقوماته ، بمعنى ان الاثر القانوني المباشر لاي قانون ، أو تنظيم يصدر في شأن علاقة الموظفين يسري على كل مركز قانوني في دور التكوين .. اذ انه وهو في هذا الدور يكون مجرد أمل في الحصول على مركز ذاتي لم تكتمل له العناصر اللازمة لاننشائه ، أما من اكتمل له مركز ذاتي فانه يصير صاحب حق مكتسب لا يجوز المساس به ( فتوى الجمعية العمومية بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٦ - وحكم المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١١/٥/١٩٥٥ القضية رقم ١٦ لسنة ١ ق )

كما انه يترتب على الخضوع للمركز التنظيمي ان رضاء العامل وقبوله وضعاً مخالفاً للقوانين أو اللوائح ، أو القواعد المنظمة للوظيفة يقع باطلاً ولا يعتد به ، ومرد ذلك ان هذه القوانين واللوائح تهدف دائماً الى مصلحة عامة وهذه المصلحة وثيقة الصلة بالوظيفة التي تقوم علاقة العمل فيها بالادارة على أسس تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح لا تعاقدية ترتد للاتفاق والمفاوضة ( حكم عليا ١٥/٤/١٩٥٣ في القضية رقم ٩٤٤ لسنة ٦ ق ) .

فاذا عين العامل في فئة معينة فانه يستحق راتبها ، ولا يعتد بقبوله اقل من ذلك لمخالفة ذلك

وفي ضوء هذه المبادئ شبه المستقرة أوضح بعض شراحنا أوجه الخلاف بين الفكرتين التعاقدية والتنظيمية :

١ - فالفكرة التعاقدية تقسوم على ان شروط العملية قد نوقشت بحرية بين طرفيها وعولجت بهذه المناسبة على قدم المساواة .. بحيث لا يكون لاي من الطرفين سلطان على الآخر .. فضلاً عن ذلك فان قوام الاصول التعاقدية معالجة المصالح الفردية وأساسها التعادل بين اطرافها حيث تكون لمشيئة الطرفين واتفاقاتهما الاثر الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها بصورة مطلقة لا تقيدها الا قواعد النظام العام ..

وهذا الوضع على النقيض تماماً من القاعدة اللائحية أو التنظيمية حيث تقوم هذه القاعدة على مبدأ عدم التعادل في المصلحة بين الطرفين اخسداً بالقاعدة السائدة التي تجعل المصلحة العامة غير متوازنة مع المصلحة الفردية الخاصة ، وانما تعول عليها ويمتنع الاتفاق على ما يخالفها وهو ما يترتب عليه أن يكون انشاء المراكز التنظيمية أو تعديلها أو الغاؤها متفقاً مع سنن القانون وعلى هدى من احكامه دون أن يكون للاتفاق أو المعارضة أي اثر قانوني بالمخالفة لاحكام القانون .. بمعنى انه اذا خالفت الادارة حكم وضع لائحي ، كضرورة وضع العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ تسلمه العمل فان لم يتضمن قرار التعيين هذا الحكم ، فلا يجوز أن يتمسك مثل هذا العامل بعدم الخضوع لحكم المادة المذكورة استناداً الى مجرد افعال الادارة هذا الامر ، لان شروط التوظيف تخضع للنظام العام ولا يعتد بالاتفاق أو المفاوضة ..

٢ - ويعتبر العقد شريعة المتعاقدين لايجوز التفسير فيه أو تعديل شروطه الا باتفاق طرفيه ، اذ المبدأ ان العقود نسبية لا تستطيع التطور وفق اغراضها ولا تصلح لتنظيم الاوضاع الدائمة وانما يلتزم القاضي باحترام العقد احترامه للقانون .. ومؤدى ذلك انه اذا قبل رب العمل وضعاً مخالفاً للقانون في مصلحة العامل أصبح لهذا العامل حق مكتسب فيما انعقد عليه الاتفاق باعتبار ان هذا الاتفاق هو الذي يحكم الواقعة دون القانون طالما لا مخالفة فيه للنظام العام ..



● وعلى نحو ما يختلف المركزان التنظيمي والتعاقدى في طريقة انشاء كل منهما ، ودور الارادة في هذا الانشاء ، يختلفان كذلك من حيث مدى استقرار كل منهما .. فالمركز التنظيمي يقوم بارادة المشرع وهو وحده الذى يحدد طريقة انهاءه ، ولكنه يخول - فى نفس الوقت - جهة الادارة سلطة تعديله باجراء عام وفقا لمقتضيات المصلحة العامة دون احتجاج بحقوق مكتسبة فى ظل التنظيم القديم ..

والامر على خلاف ذلك تماما بالنسبة للوضع التعاقدى الذى هو اكثر استقرارا ، اذ لا يملك أى من المتعاقدين التحلل مما أربط به او المساس بالمركز المتولد عن ارادتين .

ولعله يكون ظاهرا مما تقدم ان الخلافين الرئيسيين بين المركزين التنظيمي والتعاقدى مردهما فى الحقيقة أسلوب انشاء المركز القانونى نفسه :

ف طالما كان العقد - أى توافق ارادتين - هو المصدر فى انشاء المركز التعاقدى فان مؤدى ذلك ان يتمتع هذا المركز بالاستقرار طالما اتفقت الارادتان على بقاءه ..

والامر على خلاف ذلك بالنسبة للمركز التنظيمي ، فلا شأن للعقد بل ولا لارادة الادارة فى انشاءه ، ولكن على الرغم من فرض هذا المركز كقاعدة آمرة لا يجوز مخالفته طالما لم يعدل ، فان هذا المركز لا يتمتع بالاستقرار الذى يتمتع به المركز التعاقدى ، وانما هو يخضع للتعديل والتبديل ، لا بارادة الادارة فى حالات فردية وانما بارادة الادارة كجهة تشريع تضع قواعد تنظيمية عامة ..

واذا كان الامر حسبما قدمنا فانه يكون من الضروري ان نبحت حقيقة الخلافات الجوهرية بين الوضعين التنظيمي والتعاقدى من زاويتين .

الزاوية الاولى - هى زاوية قيام المركز القانونى نفسه ونشأته ..

الزاوية الثانية - هى زاوية الحقوق المكتسبة .

النظام العام طالما ان تحديد فئة الوظيفة ومرتبها مقصود به المصلحة العامة للوظيفة لا المصلحة الشخصية ( حكم الادارية فى القضية ٣٢٣ سنة ٥ مجلة مجلس الدولة السنة ٦ ص ٩٩٨ ) ..

ومؤدى ذلك ان التعيين فى وظيفة معينة لا يكسب صاحبها حقا شخصيا على هذه الوظيفة بل يخلع عليه المركز القانونى العام الخاص بالوظيفة ( المحكمة الادارية بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩ - القضية ٢/٩٨ ص ٩٧٣ ) (١) .

**والواقع ان الخلافات بين المركزين التنظيمي والتعاقدى تدور حول محورين :**

المحور الاول - هو طريقة انشاء المركز ودور الارادة فى هذا الانشاء ..

المحور الثانى - هو طريقة انتهاء المركز او تعديله ..

● ففى حين ينشأ المركز التنظيمي بقاعدة تشريعية ( سواء اكانت قانونا او لائحة ) ينشأ المركز التعاقدى بتوافق ارادتين .. وهذا هو السبب فى ان المركز التنظيمي يكون فى الواقع مركزا معدا من قبل رسم التشريع تفصيلاته كلها .. فى حين ان ارادتى المتعاقدين هما اللتان ترسمان تفصيلات الوضع التعاقدى ..

ومن الواضح انه ليس للادارة دور فى قيام المركز التنظيمي ( الا ان يعد من هذا القبيل ارادة بتقبل الخضوع لهذا المركز دون مناقشة لاي من احكامه او تفصيلاته وذون جواز الاتفاق على مخالفتها ) فى حين ان الارادة هى التى تنشئ المركز التعاقدى ( الذى تقبل الخضوع له بكافة تفصيلاته ، وهى تستطيع - باتفاق مع الارادة الاخرى - تغيير ملامحه كلها ، لانه ليس هناك نموذج معد من قبل للوضع التعاقدى ، طالما انه يلتزم حدود دائرة القانون والنظام العام ..

(١) مؤلف الاسنادين على السيد والمشرى سابق الاشارة اليه ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٥٣ ، ٥٤ .

تَقَادِم

الدعوى

العمالية

## طبقاً للمادة ٦٩٨ مدنى

للأستاذ أحمد نبيل الزهراوى  
المحامى بالاستئناف العالى ومحامى الدولة

أولاً - حول تفسير المادة ٦٩٨ مدنى  
يخضع تفسير المادة ٦٩٨ مدنى ، لقاعدتين  
أساسيتين :

### ١ - التفسير الأصلح للعمال :

فلقد اتجه الفقه فى مصر منذ أمد بعيد الى  
الأخذ فى تفسير قانون العمل بقاعدة « التفسير  
الأصلح للعمال » عند وجود غموض فى تحديد  
المقصود من النصوص القانونية (١) وقد أخذ  
القضاء بدوره بهذه القاعدة . وقضت محكمة  
الجيزة الابتدائية بأن التفسير الأصلح للعمال :  
« يتفق مع قصد الشارع . فان الكثير من  
التشريعات العمالية وضع لحماية العمال فيجب أن  
تحترم هذه الإرادة عند التفسير » (٢) .

### ٢ - التفسير الضيق :

تقضى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى بأن :  
« يتقادم الالتزام باقضاء خمس عشرة سنة .  
فيما عدا الحالات التى ورد عنها نص خاص فى  
القانون » .  
وتشير مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدنى  
الى أنه :

« قضى المشروع كقاعدة عامة بتقادم الالتزام  
باقضاء خمس عشرة سنة مقتدياً فى هذا التحديد

(١) يُراجع : الدكتور محمد حلمى مراد - قانون العمل -  
الطبعة الثانية ١٩٥٣ من ٣٠ ، الأستاذ فتحى عبد الصبور -  
الوسيط فى عقد العمل الفردى ص ٨ .

(٢) محكمة الجيزة الابتدائية فى القضية ١٩٤ لسنة ١٩٥٢  
بجلسة ١٩٥٢/١٠/٢١ . يُراجع نفس البلد محكمة شئون  
العمال الجزئية ببور سعيد فى القضية ٢٦٤ لسنة ١٩٥٤  
بجلسة ١٩٥٤/٨/٢٥ .

استحدثت المشرع فى التقنين المدنى الصادر  
بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، مادة جديدة لم يكن  
لها مثيل فى المجموعة المدنية القديمة ، الا وهى  
المادة ٦٩٨ .

وتنص هذه المادة على أنه :

« ١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن  
عقد العمل باقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد .  
الا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة فى الأرباح والنسبة  
المئوية فى جملة الأيراد ، فان المدة فيها لا تبدأ الا من  
الوقت الذى يسلم فيه رب العمل الى العامل  
بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد » .

« ٢ - ولا يسرى هذا التقادم الخاص على  
الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الأسرار التجارية  
أو تنفيذ نصوص عقد العمل التى ترمى الى ضمان  
احترام هذه الأسرار » .

ولقد أثار تفسير هذه المادة خلافاً كبيراً فى الفقه  
والقضاء فتعددت الآراء بشأنها وتضاربت الأحكام .  
وسأحاول فى هذه الدراسة عرض ومناقشة  
أهم أوجه هذا الخلاف . وستتناول الدراسة  
النقاط الرئيسية الآتية :

أولاً - حول تفسير المادة ٦٩٨ مدنى .

ثانياً - طبيعة الميعاد الوارد فى المادة ٦٩٨ .

ثالثاً - ماهية الدعوى الخاضعة لحكم المادة ٦٩٨

رابعاً - هل تسرى المادة ٦٩٨ فى حالة انتهاء عقود  
العمل ؟

خامساً - تقادم الدعوى الموضوعية المتفرعة عن  
طلب وقف قرار الفصل .



يتوفر الاطمئنان الاجتماعى لدى ارباب الاعمال واصحاب رؤوس الاموال كتوفره بين طائفة العمال فيتفرغوا لما يوكل اليهم من أعمال لها اثرها الجسيم فى الاقتصاد العام (٦) .

٥ ويرى رأى آخر ان المادة ٦٩٨ تنص على مدة تقادم مسقط يتعلق بالنظام العام ويتعين على المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها حتى ولو لم يتمسك به الخصوم امامها (٧) .

٦ اما الرأى الغالب فى الفقه والقضاء فقد استقر على ان المادة ٦٩٨ مدنى تنص على مدة (( تقادم مسقط Prescription )) يخضع لاسباب الانقطاع والتوقف . ولا تتعلق بالنظام العام ، ولذلك فلا يجوز للقضاء ان يقضى بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم من تلقاء نفسه وانما يتعين ان يتمسك الخصوم امامه بهذا الدفع صراحة (٨) .

والرأى الآخر هو الذى يتفق واحكام القانون وذلك للأسباب الآتية :

١ - حدد المشرع فى المادة ٦٩٨ ، وبعبارة صريحة طبيعة الميعاد الوارد فى المادة سالفة الذكر فنص فى الفقرة الاولى من المادة على ان (( تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل )) ثم عاد المشرع فاكد طبيعة هذا الميعاد مرة أخرى فى الفقرة الثانية من المادة عندما قال : (( ولا يسرى هذا التقادم الخاص ... ))

والنص الفرنسى للفقرة الاولى من المادة ٦٩٨ يقول :  
les options nées du contrat  
de travail se prescrivent

وكل ذلك قاطع الدلالة على ان هذا الميعاد مدة تقادم

(٥) محكمة استئناف القاهرة - الدائرة الثالثة - فى القضية ١١٦ سنة ٧٢ ق بجلسة ٥٦/٤/١٦  
(٦) محكمة استئناف المنصورة - فى القضية ١٠٦ سنة ٧ ق بجلسة ١٩٥٥/٥/١٩ .  
(٧) الدكتور محمد حلمى مراد - قانون العمل - الطبعة الرابعة - ٥٣ .

(٨) يراجع : كامل محمد بدوى - قاعدة ٥١٨ ص ٢٢٣ ، الدكتور على العريف - شرح قانون العمل طبعة ١٩٦٣ الجزء الاول ص ٦١٧ ، الدكتور جمال الدين ذكى - الوجيز فى قانون العمل طبعة ١٩٦٠ ص ٢٨٠ والاستاذ فتحى عبد الصبور الوسيط فى عقد العمل الفردى ص ٥٥٢ .

بالشريعة الاسلامية . على ان من الاحوال ما نص فيه على التقادم بانقضاء مدد اقصر .  
ومؤدى ذلك ان التقادم الطويل بمضى خمس عشرة سنة هو تقادم الشريعة العامة . وتعتبر المادة ٦٩٨ مدنى استثناء من هذه القاعدة العامة .

وغنى عن القول بأن الاستثناء لا يجوز التوسع فى تفسيره ولا القياس عليه (٩) .

ولقد قضت محكمة النقض والابرام الفرنسية ، بأن القوانين التى تنص على التقادم او على سقوط الحق ، من القوانين التى تفسر عموما تفسيرا ضيقا . ولا يمكن مدها بطريق القياس الى حالات غير التى نصت عليها (٤) .

ثانيا - مدة تقادم ام ميعاد سقوط ؟

ثار نقاش طويل حول تكييف ميعاد السنة المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ مدنى وحول تحديد طبيعته .

٥ فذهب البعض الى القول بأن المادة ٦٩٨ قد نصت على ميعاد سقوط Delai de decheance

ولذلك يسقط حق العامل فى رفع دعواه نهائيا بمجرد انقضاء السنة . ولا يخضع هذا الميعاد لاسباب الانقطاع او التوقف المؤقت .

وقضت محكمة استئناف القاهرة فى احد احكامها بأن ميعاد السنة الواردة فى المادة ٦٩٨ « موعده من مواعيد الاجراءات حدده القانون لرفع الدعوى » (٥) .

كما قضت محكمة استئناف المنصورة بأن الميعاد الوارد فى المادة ٦٩٨ :

« هو ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم رغم التعبير بهذه الكلمة وعلى الاخص ان نص المادة المذكورة قد ورد عاما بالنسبة لاحد طرفى عقد العمل أى لكل من العامل ورب العمل فليس المقصود اذن حماية احدهما دون الآخر مما يستدل منه فضلا عما تقدم جميعا أن ذلك النص قد اريد به وضع اجراء تنظيمى بحث بقصد تقصير آماذ المنازعات فى الدعاوى الناشئة عن عقد العمل كى

(٣) يراجع : الدكتور كامل مرسى - الحقوق العينية الاملية - الجزء الرابع ص ٤٨٨ وما بعدها

(٤) نقض قرنى ١٨٥٩/٦/٢٦ : سبرى ١٥٤/١/٥٩ .

أورد المشرع في صدر الفصل الخاص بعقد العمل في القانون المدني ، نص المادة ١/٦٧٥ الذي يقضى بأنه :

« ١ - لا تسرى الاحكام الواردة في هذا الفصل الا بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة او ضمنا مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل » .

وطبقا لهذه المادة ، فان الاصل هو وقف سريان احكام القانون المدني المتعلقة بالعمل بالنسبة للعمال الخاضعين لتشريعات العمل الخاصة . والاستثناء هو استمرار سريان ما لا يتعارض من هذه الاحكام مع التشريع الخاص صراحة او ضمنا .

وترى غالبية الفقه والقضاء انه طالما ان قانون العمل جاء خاليا من نص خاص بتقادم الدعاوى العمالية ، فيتمتع الرجوع الى احكام التقادم في القانون المدني لاستكمال هذا النقص كما يتعين اعمال المادة ٦٩٨ مدني لانها لا تتعارض مع أى نص من نصوص قانون العمل (١١) :

وهذا القول مردود عليه بأن المادة ٦٩٨ مدني في الواقع تتعارض مع تشريعات العمل الخاصة تعارضا ضمنا وصريحا .

٥) فاحكام تشريعات العمل الخاصة تختلف في طبيعتها وفي اغراضها عن احكام عقد العمل الواردة في القانون المدني فكنتيجه لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أخذت الحركة العمالية تنمو وتزداد قسوة ، وتطالب بحقوق وامتيازات جديدة . وقد اثمر كفاح العمال عن ظهور تشريعات خاصة لهم ، تختلف احكامها عن احكام التشريع العام القائم في مقصدها وفي مضمونها وتكفل هذه التشريعات الخاصة للعمال ضمانات وامتيازات وتسهيلات لا تتوفر لهم في ظل احكام القواعد العامة في القانون المدني وقانون المرافعات .

ويقول الدكتور عبد الحكيم الرفاعي :

« ولغاية منتصف القرن التاسع عشر لم يكن هناك فيما عدا إنجلترا ، اجراءات لحماية العمال المشتغلين بالصناعة . بل بالعكس فان النصوص التشريعية الخاصة بعلاقة أرباب الأعمال والعمال

وليس ميعاد سقوط وغنى عن القول بأنه حيث يوجد نص صريح فلا مجال للاجتهاد في التفسير (٩) .

٢ - يستخدم المشرع تعبير « سقوط الدعوى بالتقادم » عادة ، عند الحديث عن التقادم المسقط فعلى سبيل المثال استخدم المشرع هذا التعبير في المادة العاشرة من القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ثم نص في ذات المادة على ان المطالبة الكتابية وشكوى مكتب العمل تقطع التقادم . وهذا يؤكد اننا بصدد حالة من حالات التقادم المسقط لا السقوط . لان مواعيد السقوط لا تخضع لاسباب الانقطاع .

٣ وما دمنا قد خالصنا الى ان الميعاد الوارد في المادة ٦٩٨ مدة تقادم مسقط فلا يصح القول بان هذا التقادم من النظام العام وان المحكمة تقضى به من تلقاء نفسها . ذلك لان المادة ٣٨٧ من القانون المدني صريحة في انه :

« لا يجوز للمحكمة ان تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب ان يكون ذلك بناء على طلب المدين او بناء على طلب دائنيه او أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين » .

### ثالثا - ماهية الدعاوى الخاضعة للمادة ٦٩٨

يرى الاتجاه السائد في الفقه والقضاء ، ان التقادم الوارد في المادة ٦٩٨ مدني ، يسرى في شأن كافة عقود العمل سواء تلك التي تخضع لتشريعات العمل الخاصة . او تخضع لاحكام عقد العمل في القانون المدني وحده . كما تسرى هذه المادة في شأن كافة حقوق العمال ، من تعويض ومكافأة ومقابل انذار ومقابل اجازة واجور واعانة غلاء معيشة الخ ... (١٠)

غير ان هذا الرأي محل نظر لانه يخالف احكام القانون نصا وروحا لاسباب الآتية :

١ - المادة ٦٩٨ مدني تتعارض مع احكام التشريعات العمالية الخاصة :

(٩) الاستاذ فتحي عبد الصبور - الوسيط في عقد العمل الفردي ص ٥٥٢ .

(١٠) اراجع : الدكتور محمد حلمي مراد - قانون العمل الطبعة الرابعة ص ٤٥٢ ، الدكتور على العريف - شرح قانون العمل الجزء الاول - جبة ١٩٦٢ ص ٦١٦ ، الدكتور محمود جمال الدين زكي - الوجيز في قانون العمل ١٩٦٠ ص ٢٧٦ ، الاستاذ فتحي عبد الصبور الوسيط في عقد العمل الفردي ص ٥٥١ - الاستاذ جمال الدين راشد ومحمود جمال هاشم التوزيع التشريعي الاساسي لعقد العمل ص ٣٥٦ .

(١١) اراجع : حكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر في ٥٢/٧/٢٨ والمنشور في : التشريع الاساسي لعقد العمل للاستاذين جمال راشد ومحمد جمال هاشم ص ٣٥٠ .



— تقادم مهيا الخدمة بمضى ثلثمائة وستين يوما مع حلف اليمين على أداء الدين طبقا للمادة ٢٠٩ والمادة ٢١٢ .

— تقادم المرتبات والمعاشات والأجر وكافة ما يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة وذلك بمضى خمس سنوات هلالية طبقا للمادة ٢١١ .

وعلى ذلك ، فحتى صدور التقنين المدني الجديد في ١٩٤٨ لم يكن هناك أى نص لا في قانون . . العمل الفردى ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولا في القانون المدني القديم يقضى بسقوط الدعاوى العمالية بمضى سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل .

ومن ثم فإن نص المادة ٦٩٨ اذ استحدث مثل هذا التقادم يكون بلا جدال متعارضا مع أحكام القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ تعارضا ضمنيا . ويتعارض هذا النص بالتالى مع تشريعات العمل الخاصة الأخرى التى حلت محل القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهى المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل الموحد .

وهذا التعارض الضمنى يستوجب وقف سريان هذه المادة فى شأن الدعاوى التى يرفعها العمال الخاضعون للتشريعات العمالية الخاصة للمطالبة بحقوقهم المقررة بموجب هذه التشريعات .

٥) ان القول بانطباق المادة ٦٩٨ مدنى على العمال الخاضعين لتشريعات العمل الخاصة يتنافى مع اتجاه المشرع الى التخفيف باضطراد من أحكام التقادم فى هذه التشريعات عن طريق اطالة مدة التقادم والتوسع فى أسباب وقف التقادم وانقطاعه .

فعلى سبيل المثال ، كان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل ينص فى مادته العاشرة على أنه :

« لا تقبل دعوى التعويض الا اذا كان قد قدم بلاغ عن الحادث للبوليس فى أقرب وقت وقبل ان يترك العامل عمله من تلقاء نفسه وكانت هذه الدعوى قد رفعت فى خلال الستة الشهور التالية للوفاة او ثبوت العاهة المستديمة » .

وضعت لمصلحة الاولين . كما ان القانون كان يمنع ويعاقب كل محاولة للاضراب من جانب العمال وكان من المحرم عليهم كذلك تكوين نقابات . وعلى النقيض من ذلك فان تشريع العمل الحديث يرمى الى حماية العمال . فبعد ان كانت مهمة التشريع القديم وضع قواعد لوقاية النظام الاجتماعى من خطر حرية العمال ، جعلهم التشريع الحديث طبقة ممتازة فى الأمة لهم قانون خاص يسمى قانون العمل وتعنى بأمورهم فى الممالك المتمدينة وزارة خاصة . فبينما كان التشريع القديم له صفة عقابية نرى التشريع الحديث له صفة الحماية » (١٢)

وعلى ضوء هذا التباين فى الطبيعة والهدف بين التشريعات الخاصة الحديثة والتشريع العام يتعين القول بأن أى نص وارد فى القانون المدنى من شأنه الحد من حقوق العمال المقررة فى التشريعات الخاصة يعتبر متعارضا مع هذه التشريعات . ومن ثم فلا جدال فى ان نص المادة ٦٩٨ مدنى بما استحدثته من قيد زمنى على حق العمال فى رفع الدعاوى يتعارض مع التشريعات الخاصة التى لم ترد فيها مثل هذا القيد الزمنى القصير .

ولا يصح القول بأن المشرع قد اغفل النص فى قانون العمل على تقادم دعاوى العمال بمضى سنة من تاريخ انتهاء العقد اكتفاء بالمادة ٦٩٨ من القانون المدنى . اذ ان استقرار التطور التاريخى لتشريعات العمل الخاصة يؤكد ان المشرع لم يقصد ذلك على الإطلاق .

فعندما أصدر المشرع أول تشريع خاص لتنظيم عقد العمل الفردى وهو القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ فى ١٠/٥/١٩٤٤ . لم يضمن نصوصه نصا يقضى بسقوط الدعاوى العمالية بمضى سنة من تاريخ انتهاء العقد رغم أنه لم يكن هناك مثل هذا النص فى القوانين المدنى القديم الذى كان ساريا فى ذلك الحين .

ولذلك فان نية المشرع تكون قد اتجهت الى اخضاع تقادم الدعاوى العمالية الى صور التقادم الواردة فى القانون المدنى القديم وهى :  
— التقادم بمضى مدة خمس عشرة سنة طبقا للمادة ٢٠٨ .

(١٢) قال الدكتور عبد الحكيم الرفاى — البادى العامة لتشريع العمل — مجلة كلية الحقوق العدد ١ — ٨ السنة الثامنة ١٩٣٥/١/٢٠ ص ٢٥

المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الاجر والعلاوة لمستحقها .» (١٢)

وطبقا لهذا النص يبقى حق العامل في المطالبة باعانة الغلاء او فرق الاجر قائما طالما لم تنقض الدعوى الجنائية . بل اكثر من ذلك فانه اذا ما حركت النيابة العمومية الدعوى الجنائية ضد صاحب العمل بعد فصل العامل بسنتين مثلا فيتمتع على المحكمة الجنائية ان تقضى للعامل في حالة اذانة صاحب العمل ، بفروق الاجر المستحقة له سواء طالب العامل امامها بهذه الفروق ام لم يطالب بها .

وكل ذلك يتعارض صراحة مع اخضاع دعوى المطالبة باعانة غلاء المعيشة للمادة ٦٩٨ مدني .

٢ - المادة ٦٩٨ مدني لا تسري الا على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل :

يقول المشرع في المادة ٦٩٨ بكل وضوح وصراحة :

« تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل » .

والمشرع لم يستخدم عبثا هذا التعبير بالذات وانما قصد من وراء ذلك قصر مجال تطبيق التقادم . . . . النصوص عليه في المادة ٦٩٨ على طائفة محددة من الدعاوى العمالية الا وهي الدعاوى الناشئة عن عقد العمل دون غيرها من الدعاوى العمالية .

وبديهي انه طالما لجأ المشرع الى التخصيص فلا يجوز الالتجاء الى التعميم عند تفسير المادة وتطبيقها لان في ذلك خروج على صريح النص . . واهدار لارادة المشرع ومخالفة لقاعدة ان الاستثناء لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه .

ولكن ما الذي يقصده المشرع « بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل » ؟

يحدد القانون المدني الجديد اربعة مصادر للالتزامات هي :

١ - العقد

٢ - العمل غير المشروع

٣ - الاثراء بدون سبب

(١٢) استمر العمل بهذه المادة في ظل الامر العسكري ٦٩ لسنة ١٩٥٠ طبقا للمادة السابعة من الامر المذكور .

وعندما صدر القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل اطلال المشرع مدة التقادم اذ نص على انه :

« لا تقبل دعوى التعويض الا اذا كان رب العمل او من ينوب عنه قد طوّل كتابة بالتعويض في خلال السنة التالية للوفاة او ثبوت العاهة المستديمة » .

ولجأ المشرع مرة اخرى الى اطالة مدة هذا التقادم بمناسبة صدور القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . . باصدار قانون التأمينات الاجتماعية . اذ نص في المادة ١١٩ على انه :

« لا تقبل دعوى المطالبة بمستحققات المؤمن عليه او المستحقين عنه الا اذا طوّلبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحققات واجبة الاداء » .

ومن جهة اخرى فان المادة ٦٩٨ مدني تتعارض تعارضا صريحا مع العديد من نصوص تشريعات العمل الخاصة :

فعلى سبيل المثال : - يعاقب صاحب العمل الذي يمتنع عن تسليم العامل شهادة ببدء خدمته في نهاية عقد العمل بعقوبة الجعنة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ من قانون العمل الموحد ويحق للعامل بطبيعة الحال المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي تلحق به من جراء هذا الفعل المعاقب عليه .

واذا كانت الدعوى الجنائية ضد صاحب العمل ، لا تنقضي في هذه الحالة الا بمضي ثلاث سنوات على انقضاء عقد العمل ، فان حق العامل في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه من هذه الجريمة يظل قائما طوال هذه الفترة .

وهذا يتعارض تعارضا صريحا مع ما تنص عليه المادة ٦٩٨ مدني من سقوط الدعوى بالتقادم بمضي سنة من تاريخ انتهاء العقد .

وتنص المادة الثامنة من الامر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بصرف اعانة غلاء المعيشة لعمال المجلات الصناعية والتجارية على ان :

« كل مخالفة لاحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها . » وتقضى



## ٤ — القانون (١٤)

لذلك فان « الدعاوى الناشئة عن عقد العمل » هي تلك الدعاوى التي تتعلق بالتزام مصدره المباشر هو عقد العمل .

ومن ثم لا تسرى المادة ٦٩٨ مدنى على الدعاوى العمالية المتعلقة بالتزامات مصدرها المباشر هو القانون او العمل غير المشروع .

ونعرض فيما يلى بايجاز انواع الدعاوى العمالية المختلفة :

## ● الدعاوى الناشئة عن عقد العمل :

وتستند تلك الدعاوى الى المسؤولية التعاقدية . وتتعلق بحقوق مقررة بموجب عقد العمل وحده

ومن الامثلة على ذلك : دعاوى طوائف العمال المستثناءه من احكام تشريعات العمل الخاصة والدعاوى التي يرفعها العامل الذي يخضع للتشريع الخاص للمطالبة بتطبيق شروط عقد العمل الاكثر فائدة من نصوص قانون العمل .

وهذا النوع من الدعاوى العمالية هو وحده الذى يخضع للتقدم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ مدنى

## ● الدعاوى الناشئة عن العمل غير المشروع :

وهي الدعاوى التى تستند الى المسؤولية التقصيرية . مثل دعوى التعويض النقدي عن الفصل التعسفى بالنسبة للعمال الخاضعين لقانون العمل الموحد . ودعوى المطالبة بإعادة العامل المفقول لنشاطه النقابى الى عمله طبقا للمادة ٧٥ من قانون العمل الموحد باعتبار ان إعادة العامل من قبيل التعويض العينى عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣١ من القانون سالف الذكر .

ذلك لان المشرع قد قيد حق صاحب العمل فى فصل العامل بقيود واجراءات معينة أوردها فى قانون العمل الموحد بنصوص أمره تتعلق بالنظام العام . ورتب المشرع على الخروج من هذه القيود أو عدم مراعاة هذه الاجراءات ، عقوبة جنائية فالمادة ٢٢١ من قانون العمل الموحد تنص على ان :

« يعاقب كل من يخالف احكام الفصل الثانى من

الباب الثانى فى شأن عقد العمل الفردى والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تجاوز الفى قرش فى الاقليم المصرى » .

ومن ثم يعتبر فصل العامل فصلا تعسفيا خلافا لاحكام قانون العمل الموحد اخلال بالتزام قانونى كما يكون هذا الفصل جريمة جنحة .

ولذلك يستند طلب التعويض عن الفصل التعسفى فى هذه الحالة الى مسؤولية صاحب العمل التقصيرية .

ولقد قضت محكمة استئناف القاهرة بأن :

« طلب التعويض يتبع المسؤولية التقصيرية ويختلف عن المسؤولية العقدية . اذ ان الاولى تقوم على الاخلال بالتزام قانونى ويعتبر هو الالتزام بعدم الاضرار بالغير . بينما تقوم الثانية على الاخلال بالتزام عقدى . ذلك ان اساس التعويض هو العسف فى استعمال الحق » .

وربت محكمة الاستئناف على ذلك انه :

« متى كان التعسف يدخل فى نطاق المسؤولية التقصيرية حتى لو كان تعسفا متصلا بالتعاقد فان المادة ٦٩٨ مدنى لا يجوز اعمالها فى حالة المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفى بعد . . الميعاد المحدد فى تلك المادة وذلك لاختلاف الاساس القانونى للتعويض عن الاساس القانونى لطلبات العامل الاخرى الناشئة عن عقد العمل . ومن ثم يكون الدفع على غير سند من الواقع ويتعين رفضه » (١٥) وقد ينطوى فصل العامل خلافا لاحكام قانون العمل الموحد على اخلال بالتزام صاحب العمل العقدى الى جانب اخلاله بالتزامه القانونى . ولكن ذلك لا ينفى مسؤولية صاحب العمل التقصيرية . فمن المسلم به انه ليس ثمة مانع من ان تتوافر شروط المسئوليتين معا فى فعل واحد .

وفى ذلك يقول الدكتور سليمان مرقص :

« اذا كون الاخلال بالالتزام العقدى جريمة جنائية او كان راجعا الى غش من المدين ، كان للدائن ان يختار بين المسئوليتين وذلك لان المشرع اذا كان قد وضع نظاما خاصا للمسؤولية

(١٥) محكمة استئناف القاهرة — الدائرة العاشرة المدنية — القضية ٢٢٠ لسنة ٧٩ ق بجلسة ١٩٦٢/٦/٢٠ .

(١٤) يراجع : الدكتور سليمان مرقص . شرح القانون المدنى والالتزامات الجزء الثانى ص ٢١ .

« المصدر المباشر للالتزامات القانونية هو القانون ذاته فلا توجد وسيلة الى معرفة الالتزامات القانونية وتحديدتها الا بالرجوع الى النصوص القانونية . فاينما نجد نصا ينشئ التزاما فثم التزام قانوني » ( ٢٠ ) .

ولذلك تعتبر من الدعاوى الناشئة عن القانون كل دعوى تتعلق بحق مقرر طبقا لنصوص تشريع العمل ومن أمثلة هذه الحقوق :

مكافأة نهاية الخدمة . واعانة غلاء المعيشة :

فحق العامل في المكافأة أو في اعانة الغلاء مصدره القانون لا العقد بدليل أن التزام صاحب العمل بهما يظل قائما حتى لو نص صراحة في عقد العمل على عدم استحقاق العامل للمكافأة أو لاعانة الغلاء .

والواقع أن مكافأة نهاية الخدمة وأعانة غلاء المعيشة من صور الأجر القانوني . وهو ما اصطلح الفقه الحديث على تسميته بالأجر الاجتماعي *Salaire Sociale* (٢١) .

ذلك لأن فكرة الأجر قد تطورت في الوقت الراهن بحيث لم يعد يقتصر ما يتقاضاه العامل من صاحب العمل على الأجر العادي المتفق عليه في عقد العمل . والذي يحصل عليه العامل مقابل العمل الذي يؤديه . وإنما ظهرت الى جانب الأجر العادي اشكالا جديدة من المبالغ النقدية تقررها للعمال تشريعات العمل الخاصة ويلتزم أصحاب الأعمال بأدائها لهم التزاما قانونيا مصدره المباشر هو القانون . ويتدخل المشرع ليقرر هذا الأجر الاجتماعي للعمال لاعتبارات تتعلق بصالح الطبقة العاملة والمجتمع .

ولقد قضت محكمة النقض بأن :

« حق المكافأة وحق التعويض مختلفان في أساسهما وطبيعتهما . فمكافأة العامل عن مدة خدمته التزام مصدره المباشر القانون . وسببه ما أداه العامل من خدمات لرب العمل نتيجة للعقد الذي تم بينهما ، فهي بهذا تعتبر نوعا من الأجر

(٢٠) الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري - البسيط في نظرية الالتزام - الجزء الاول - ص ١٤٤١ .

(٢١)

Gerard Lyon-Caen-Manual de droit du travail et de la securite Social 1955 Page 285-286

العقدية فلانه أكتفى فيها بمجرد عدم وفاء المدين بالالتزام الذي تعهد به فاذا ارتكب المدين ما يعد جريمة جنائية أو جريمة مدنية ( غش ) خرق بذلك نطاق العلاقة العقدية وعاد الى حظيرة العلاقات التي ينظمها القانون وحده » (١٦) .

ولقد قضت محكمة النقض بأن :

« حق المكافأة وحق التعويض حقان مختلفان في أساسهما وطبيعتهما » . واضافت « ان التعويض هو مقابل الضرر الذي يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر فمناطه سوء استعمال الحق » (١٧)

ومجمل ما تقدم ان دعوى التعويض عن الفصل التعسفي خلافا لاحكام قانون العمل الموحد لاتخضع للمادة ٦٩٨ مدني وإنما بحكم تقدم هذه الدعوى نص المادة ١٧٢ مدني التي تقول :

« تسقط بالتقدم دعوى التعويض الناشئة عن العمل المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول منه . وتسقط هذه الدعوى في كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » .

على انه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية (١٨) .

**الدعاوى الناشئة عن قانون العمل :**

وهي الدعاوى المتعلقة بالالتزامات مصدرها المباشر هو القانون ويقول الفقيه *Henri De Page* « يعتبر القانون مصدرا للالتزامات عندما يتدخل من تلقاء نفسه ليفرض على شخص التزاما لصالحه شخص آخر » (١٩) .

ويقول الدكتور السنهوري :

(١٦) الدكتور سليمان مرقص - القانون المدني في الالتزامات - الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(١٧) محكمة النقض في ١٦/١٠/١٩٥٨ - مجموعة احكام النقض المدنية السنة التاسعة قاعدة ٨٣ ص ٦٥٩ .

(١٨) يراجع : الاستاذ محمد نعيم أمين - قانون عقود العمل الفردي واحكام القضاء طبعة ١٩٥٥ ص ٥٧ .

(١٩) الجزء الثاني ص ٣٩٨ .

Traité Élémentaire de droit civil Henri de Page



التقادم الوارد في هذه المادة الى كافة حالات انقضاء عقد العمل (٢٢) .

فالمشرع بنص صراحة في المادة المذكورة على ان :

« تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء «سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . ويقصد المشرع بذلك سريان تقادم المادة ٦٩٨ على حالات انتهاء عقد العمل دون سائر حالات انقضاء العقد .

ولم يترك المشرع مجالا للاجتهاد في تحديد حالات انتهاء عقد العمل دون سائر حالات انقضاء سبيل الحصر في المادة ١/٦٩٤ من القانون المدني التي تنص على انه :

« ينتهي عقد العمل بانقضاء مدته او بانجاز العمل الذي أبرم من أجله » .

ولما كانت المادة ٦٩٨ مدني تنص على استثناء من القاعدة العامة في التقادم فلا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس على حالة انتهاء العقد .

ولذلك فان المادة ٦٩٨ مدني لا يمكن تطبيقها في حالة انتهاء العقد .

والواقع انه يجب دائما التمييز بين انتهاء العقد Expiration وانهاء العقد Resiliation وانحلال

العقد . فلكل من هذه الحالات الثلاثة من حالات انقضاء العقد ، أسبابها وآثارها القانونية (٢٤) .

وفصل العامل بإرادة صاحب العمل المنفردة ، أو كجزاء تأديبي يعتبر من صور إنهاء العقد لا انتهائه ولذلك لا تسري في شأنهما المادة ٦٩٨ .

#### خامسا - تقادم الدعوى الموضوعية

##### المتفرعة عن طلب وقف قرار الفصل

رغم ان المادة ٧٥ من قانون العمل الموحد ، تنص على مواعيد محددة لسرعة إنهاء محاولة التسوية الودية أمام مكتب العمل ، والفصل في طلب وقف قرار الفصل ، والدعوى الموضوعية . فكثيرا مايحدث في الحياة العملية أن يستغرق نظر شكوى العامل أمام مكتب العمل وأمام القضاء المستعجل أكثر من

الإضافي أوجب قانون عقد العمل الفردي دفعه للعامل عند انتهاء العقد « (٢٢) .

#### دعاوى العاملين بالقطاع العام :

بقي أن نشير الى مدى سريان تقادم المادة ٦٩٨ مدني بالنسبة للدعاوى التي يرفعها العاملون في القطاع العام للمطالبة بحقوقهم في لوائح المساملين المتعاقبة التي صدرت بموجب القرارات الجمهورية : ١٥٩٨ لسنة ٦١ ، ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ومن رأيي أن هذه الدعاوى لا تخضع لحكم المادة ٦٩٨ مدني للسببين الآتيين :

١ - أن دعوى المطالبة بحق مقرر في لائحة العاملين بالقطاع العام تعتبر من الدعاوى الناشئة من القانون . وهذه الدعاوى لا تحكمها المادة ٦٩٨ مدني .

٢ - أن القرارات الجمهورية الثلاثة الصادرة بشأن لوائح العاملين بالقطاع العام لم تنص على سريان أحكام القانون المدني على المساملين بالشركات والمؤسسات فديباجة هذه القرارات الجمهورية لم تشر الى القانون المدني . والمادة الأولى من القرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ٦١ تنص على أن :

« يسرى على موظفي وعمال الشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم وأورد المشرع نص مماثل في القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

أما القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فتقضى مادته الأولى بأن :

« تسري أحكام قانون العمل فيها ما لم يرد به نص في هذا النظام » .

#### رابعا - عدم انطباق المادة ٦٩٨

##### في حالات إنهاء عقد العمل

في داخل إطار مجال تطبيق المادة ٦٩٨ ، لايمتد

(٢٣٢) محكمة النقض - ١٦/١٠/١٩٥٨ - مجموعة أحكام النقض من ٩ في ٨٣ = من ٦٥٦

(٢٣) عكس هذا الرأي . الدكتور علي العسيف . شرح قانون العمل . الجزء الأول طبعة ٦٣ ص ٦٧١

(٢٤) الدكتور سليمان مرقص . شرح القانون المدني في الالتزامات - الجزء الثاني ص ٢٦٩

● ولقد طرح هذا الخلاف - من بعض زواياه على محكمة النقض في الطعن ٤٤١ لسنة ٣١ قضائية وكان هذا الطعن قد أقيم على أساس أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر أن تاريخ المطالبة القضائية هو تاريخ رفع الدعوى أمام محكمة الموضوع .

في حين أن الدعوى الموضوعية تعتبر استمرارا للدعوى المستعجلة . ورفضت محكمة النقض الأخذ بهذا التكييف . وإن كانت قد حرصت في نفس الوقت على أن تثير في حكمها بوضوح بأن موضع البحث يجب أن يكون حول ما إذا كانت إجراءات هذه الدعوى - رغم اعتبارها منفصلة عن دعوى الموضوع - من شأنها أن تقطع التقادم أو توقف سريانها .

ولم تفصل محكمة النقض في هذه النقطة لأن الطعن لم ينمى في أسبابه على ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن إجراءات الدعوى المستعجلة لا توقف سريان التقادم . ولم يفت محكمة النقض أن تسجل تحفظها على هذا الرأي في أسباب حكمها . ويقول حكم النقض :

« وحيث أن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن تاريخ المطالبة القضائية هو تاريخ رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية في ١٩٥٦/١١/٦ . وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ فاته أن الدعوى الحالية تعتبر امتدادا واستمرارا للدعوى التي كانت مرفوعة أمام محكمة العمال الجزائية منذ ٥٥/٧/١٠ والتي ترتب على تأخير الفصل فيها تأخير وصول الدعوى إلى المحكمة الابتدائية . وحيث أن هذا النعى في غير محله ذلك وأنه وقد أقام الطاعن دعواه بطلب مرتب وعمولة وبدل اندار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي فأنها بذلك - وعلى هذه الصورة - لا تعتبر استمرارا للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذه الطلبات تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدما ومن قبل الطلب الجازم بها وإنما يكون النظر فيما إذا كانت هذه الإجراءات تقطع التقادم أو توقفه بالنسبة لأصل الحق المرفوعة به الدعوى .

والثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن هذه الإجراءات من شأنها

سنة كنتيجة لتجاوز مكتب العمل وقلم الكتاب والقاضي المستعجل للمواعيد التنظيمية المنصوص عليها في القانون ويواجه العامل عند نظر دعواه الموضوعية بمضي أكثر من سنة على تاريخ فصله . ويرى البعض أن حق العامل في رفع الدعوى الموضوعية في هذه الحالة يسقط بالتقادم لأن شكواه إلى مكتب العمل وإجراءات نظر الطلب المستعجل الخاص بوقف الفصل لا يقطع التقادم ولا يوقف سريانه لأن الدعوى المستعجلة مجرد إجراء وقتي وليست مطالبة قضائية بمعنى الكلمة . ويرى أصحاب هذا الرأي أنه « إذا استمرت الدعوى المستعجلة وقتا طويلا فيحسن بالعامل سرعة رفع الدعوى الموضوعية قبل انقضاء العام الأول على إنهاء العقد . ولو أدى ذلك إلى نزوله عن الدعوى المستعجلة » (٢٥) .

● ويتجه رأي آخر إلى القول بأن إجراءات الطلب المستعجل تقطع التقادم أو توقف سريانه بحيث لا يسرى التقادم بالنسبة للدعوى الموضوعية إلا من تاريخ الحكم في الدعوى المستعجلة .

ورأت محكمة القاهرة الابتدائية أن القيد الذي تضمنه القانون « من حيث ضرورة إحالة النزاع .. المتعلق بالموضوع إلى المحكمة المختصة بعد الفصل في طلب وقف قرار الفصل وتراخي هذه الإحالة إلى ما بعد الفصل في هذا الطلب لا شك موقف لسريان التقادم الذي نصت عليه المادة ٦٩٨ مدني ومن ثم فمدة السقوط لا تحتسب في حالة إقامة الدعاوى بوقف قرار الفصل إلا من تاريخ الحكم في الدعوى المذكورة برفضها الأمر الذي يستقر به موقف المدعى حيال دعوى وقف قرار الفصل » (٢٦)

● ويذهب رأي ثالث إلى القول بأن إجراءات الطلب المستعجل تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض وحده دون سائر طلبات العامل الأخرى التي يبدأ سريان التقادم بالنسبة لها من تاريخ انتهاء العقد (٢٧) .

(٢٥) الدكتور على العريف . شرح قانون العمل - طبعة ٦٣ ص ٦٢٠ ومحكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة ١٤ صال القضية ٢١٧٩ لسنة ٥٤ صال كلى - ٥٦/١/٢٠ .

(٢٦) محكمة القاهرة الابتدائية - الدائرة العشرون - ٥٦/٦/١١ منشور في المدونة العمالية الجزء الأول (٢) للاستاذ حسن الفكاهي، ص ٤٤٤ .

(٢٧) محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة التاسعة القضية ١٦٣١ لسنة ١٩٥٦ في ١٩٥٧/٢/٢٣ .



اسبوعا من تاريخ تقديمه الى قاضي الامور المستعجلة وعلى قلم كتاب المحكمة ان يقوم في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ احالة الطلب الى المحكمة بتحديد جلسة لنظر طلب وقف التنفيذ في ميعاد لا يتجاوز اسبوعين ..

وعلى القاضي ان يفصل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ اول جلسة ..

وعلى القاضي ان يحيل القضية الى المحكمة المختصة ... وعلى هذه المحكمة ان تفصل في الموضوع بالتعويض ان كان له محل .

وظاهر من النص ان المشرع لم يقسم الاجراءات الواردة في المادة ٧٥ الى مرحلتين منفصلتين - او بعبارة ادق - الى دعويين منفصلتين . بدليل حرص المشرع على ان يعبر عن الطلب المستعجل بتعبير **الطلب لا الدعوى** .

ولذلك فان التفسير السليم للمادة ٧٥ من قانون العمل الموحد يؤدي الى القول « **بوحدة الدعوى** » مع « **تعدد الطلبات فيها** » .

وتعتبر الدعوى بشقيها المستعجل والموضوعي مطروحة على القضاء منذ احالة طلب العامل من مكتب العمل الى المحكمة المستعجلة . وتقوم المحكمة المستعجلة بالفصل في الشق المستعجل ثم تحيل ذات الدعوى الى محكمة الموضوع المختصة للفصل في الشق الموضوعي .

ولو ان الطلب المستعجل دعوى مستعجلة قائمة بذاتها ، ومنفصلة باجراءاتها عن الدعوى الموضوعية لما لزم المشرع في المادة ٧٥ القاضي المستعجل منذ الفصل في الطلب المستعجل « بان يحيل القضية الى المحكمة المختصة اذ انه في هذه الحالة تنتهي الدعوى المستعجلة المطروحة بالفصل فيها .

ولا يملك القاضي المستعجل تحديد جلسة لنظر الدعوى الموضوعية امام المحكمة المختصة من قبل ان يرفع العامل دعواه الموضوعية الجديدة ؟

ونص المشرع على ان القاضي يحيل « القضية » بعد الفصل في الشق المستعجل للمحكمة المختصة قاطع الدلالة على وحدة الدعوى .

والواقع ان الطلبات الموضوعية التي يبديها العامل في اعلان الطلبات الموضوعية بعد الفصل في

ان توقف التقادم وتمنع المطالبة بحقوقه . وعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ورد عليه بأن ما اتخذته من اجراءات بالالتجاء الى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لا يوقف مدة التقادم السارية وفقا للمادة ١/٦٩٨ من القانون المدني من وقت انتهاء عقد العمل للاعتبارات التي اوردها .

**وهذه الاعتبارات من الحكم - ايا كان وجهه الراى فيها - لم تكن محل نعي من الطاعن . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .** « (٢٨)

ومن رأى ، ان القول بسقوط حق العامل في رفع دعواه الموضوعية اذا استغرقت اجراءات التسوية الودية والطلب المستعجل بوقف قرار الفصل اكثر من سنة ، هذا القول لا يستند الى اساس من القانون وذلك للاسباب الآتية :

١ - ان العمال الخاضعين لقانون عقد العمل الموحد هم وحدهم الذين يحق لهم رفع الدعوى الموضوعية طبقا لاجراءات المادة ٧٥ من هذا القانون وسبق ان اوضحنا ان المادة ٦٩٨ مدني لا تسري في شأن العاملين الخاضعين لقانون العمل الموحد .

٢ - ان اجراءات رفع الدعوى طبقا للمادة ٧٥ من قانون العمل الموحد لا يلجأ اليها العامل الا في حالات انتهاء العقد لان المادة تقول في بدايتها .

« للعامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر ان يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل ... الخ »

وسبق ان ذكرنا ان المادة ٦٩٨ مدني لا تحكم حالات انتهاء العقد .

٣ - ان القول بوجود دعويين للعامل منفصلتين ومتميزتين الاولى دعوى مستعجلة خاصة بطلب وقف قرار الفصل والثانية دعوى موضوعية خاصة بطلبات العامل الموضوعية .. هذا القول لا يستقيم مع التفسير السليم لنص المادة ( ٧٥ ) من قانون العمل الموحد . فالمادة المذكورة تنص على انه :

« للعامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر ان يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل . ويقدم الطلب الى الجهة الادارية المختصة .. فاذا لم تتم التسوية تعين عليها ان تحيل الطلب خلال مدة لا تتجاوز

(٢٨) محكمة النقض - الدائرة المدنية ٦٦/٢/١٦ مجموعة النقض المدني السنة ١٧ ص ٣١٠ .

كما يرى الفقيه جويار بان للمدعى في الدعوى المستعجلة ان يطلب من القاضي بعد ان يأمر بالاجراءات التحفظية المستعجلة المطلوبة ان يستحيل الطلب المستعجل الى دعوى يحيل القاضي الطرفين فيها الى المحكمة للفصل في الموضوع . وانه في هذه الحالة تكون الدعوى المستعجلة سبيلا لرفع الدعوى الموضوعية . وتقطع التقادم . (٣١)

ولكن هذا الرأي الجريء والجديد على الفقه التقليدي اثار يوما موجة شديدة من النقد من جانب الفقهاء التقليديين الذين راوا انه :

« اذا جاز لقاضي الامور المستعجلة ، ان يحيل الدعوى المستعجلة الى محكمة الموضوع - فانما لتفصل في الاجراءات التحفظية المطلوبة باعتبارها قاضيا للامور المستعجلة فلا يترتب على الحكم الذي تصدره الا نفس الاثار التي تترتب على امر قاضي الامور المستعجلة ، فاذا امر هذا القاضي بالاجراءات المطلوبة فقد استنفذ اختصاصه ولا يستطيع بعد ذلك ، ان يحيل الطرفين الى المحكمة انما يجب عليه ان يأمر الطرفين بان يتبعوا الاجراءات التي يوجبها القانون للفصل في الموضوع أي ان يرفع احدهما او الآخر دعوى الى محكمة للموضوع .

وبغير ذلك لا يقوم النزاع لدى هذه المحكمة قانونا ، ولا يقطع التقادم . (٣٢)

والواقع ان المشرع في المادة ٧٥ من قانون العمل الموحد ، قد سار على رأى الفقيه جويار ولم يأخذ بافتراضات الفقه التقليدي على هذا الرأي . وذلك عند ما نص على ان يحول قاضي الامور المستعجلة الطلب المستعجل الى دعوى ، يحيل الطرفين فيها الى المحكمة للفصل في الموضوع .

وحكمة المشرع من الخروج على المألوف في الفقه التقليدي هي الرغبة في تسهيل اجراءات التقاضي بالنسبة للعمال وتجنبيهم مشقة الاجراءات العادية لرفع الدعاوى ولذلك فان الرأي القائل بان اجراءات تقديم الطلب الى مكتب العمل ونظره امام القضاء المستعجل لا يترتب عليها قطع التقادم ، بحجة ان التقادم لا ينقطع سريانه الا بمطالبة قضائية

الشق المستعجل يمكن اعتبارها من قبيل الطلبات الجديدة التي تبدى في اطار ذات الدعوى . ولقد حكم القضاء بانه :

« حيث انه عند الدفع بالتقادم بالنسبة للطلبات الجديدة فلا ترى المحكمة له وجهها من القانون اذ ان المادة ٦٩٨ مدني خاصة بسقوط حق العامل في اقامة الدعوى بعد مضي سنة من انقضاء العقد لا يسقط الطلبات الجديدة التي تبدى اثناء سير الدعوى . ولما كان عقد العمل قد فسخ في ١٩٥٢/٩/٣ والدعوى اقيمت في ١٩٥٢/١١/٦ وتعديل الطلبات لا يعتبر دعوى جديدة فيتعين عدم قبول هذا الدفع . » (٣٩)

٤ - من الخطأ القول بان المطالبة القضائية امام القضاء المستعجل لا تقطع سريان التقادم بالنسبة لاصل الحق في جميع الاحوال . ذلك لان العبرة اولا واخيرا هو بما يستنتج من هدف المتقاضى من الالتجاء الى القضاء المستعجل . فاذا كان المتقاضى يلجأ الى القضاء المستعجل لمجرد اتخاذ اجراء وقتي لا يستنتج منه المطالبة الفعالة الصريحة بالحق المهدد بالتقادم ، فان اجراءات المطالبة القضائية امام القضاء المستعجل - في هذه الحدود - لا تقطع التقادم بالنسبة لاصل الحق .

اما اذا استنتج من المطالبة القضائية امام القضاء المستعجل تمسك المتقاضى بأصل الحق الموضوعي او اذا كان التجاء المتقاضى للقضاء المستعجل هو سبيله الذي حدده المشرع للمطالبة بحقه الموضوعي فيتعين القول بان هذه المطالبة القضائية تقطع سريان التقادم بالنسبة لاصل الحق .

ولقد نادى بعض الشراح في فرنسا منذ امد بعيد بان من القبول اعتبار التكليف امام قاضي الامور المستعجلة قاطعا للتقادم على شرط ان يعقبه في ميعاد محدود مطالبة في الموضوع .  
une demanck an principe (٣٠)

(٣٩) محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة العشرين - ٥٥/٢/١٤ القضية ١٠٥٥ سنة ٥٤ تجارى كلى ونفس المبدأ محكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة ١٤ عمال ٥٥/١١/٢٦ في القضية ٢١٥ سنة ٥٢ عمال كلى ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - الدائرة العشرين ٥٨/١/١٢ في القضية ١٢٢٤ سنة ٥٦ عمال كلى ، محكمة استئناف الاسكندرية الدائرة الثانية عمال ٥٥/١٢/٢٠ القضية ٤٨ سنة ١٠ ق .

(٣٠) بودري لاكنترى وتيسيه ٤٩٥ ، تعليق لابييه في : سيري ٨٣ - ١ - ٥ ، سيري ٨٤ - ١ - ٤٩ .

(٣١) جويار - الجزء الاول - بند ٢٥٠ .

(٣٢) الأستاذ محمد على رشدي - قاضي الامور المستعجلة -

طبعة ١٩٢٩ ص ٧٧٨ .



« لا تقبل دعوى التعويض الا اذا كان رب العمل او من ينوب عنه قد طوّل كتابة بالتعويض في خلال السنة التالية للوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة .. على أن عدم المطالبة بالتعويض في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى لا يمنع من قبول الدعوى اذا كان ذلك راجعاً الى أسباب مقبولة . ويعتبر أى إجراء تقوم به مصلحة العمل في مواجهة صاحب العمل أو من يقوم مقامه في حكم المطالبة المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة » ونصت المادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أنه :  
« لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه او المستحقين عنه الا اذا طوّلت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الاداء .

ويعتبر أى إجراء تقوم به اية جهة من الجهات الادارية في مواجهة الهيئة بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم قاطعاً للتقادم . »

وغنى على القول ان ماورد في هاتين المادتين من احكام فيه خروج ظاهر على القواعد التقليدية المتعلقة بقطع التقادم ووقف سريانه والتي تشترط :  
— ان يتم قطع التقادم بمطالبة قضائية بورقة من أوراق المحضرين .  
— وان تصدر المطالبة القضائية من صاحب الحق نفسه .

ومن المهم ان نشير في هذا المقام الى قاعدة أساسية من قواعد تفسير قوانين العمل . وهى أن .. جميع نصوص القوانين العمالية وتشريعات العمل الخاصة تكمل بعضها بعضاً . وطبقاً لهذه القاعدة يتعين تفسير المادة ٧٥ من قانون العمل الموحد على ضوء ما تقرره المادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وفى ذلك يقول الدكتور محمد حلمى مراد :

« يجب ان يراعى في تفسير قانون العمل أن جميع نصوص القوانين الاجتماعية تعتبر وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً . فالنص الصريح المأخوذ به في احد هذه القوانين يلغى ضوءاً على النص الغامض أو النقص الملحوظ في قانون آخر . » (٣٥)

هـ — وبالإضافة الى ما تقدم فإن عرض الطلب

(٣٥) الدكتور محمد حلمى مراد — قانون العمل — طبعة

ثانية — ص ٣٠ .

تتم بالاجراءات العادية ، هذا الرأى يتجاهل الحكمة من نص المادة ( ٧٥ ) ويهدد الحماية التشريعية التى كفلها المشرع للعمال فى المادة المذكورة ...

ولقد قضت محكمة القاهرة الابتدائية بان « أى إجراء يتخذه مكتب العمل بناء على طلب المدعى فى مواجهة صاحب العمل يعتبر فى حكم مطالبة العامل لصاحب العمل . ومن ثم لا يعتبر سكوت العامل عن رفع دعواه للمطالبة بحقوقه انتظاراً لما يسفر عنه تدخل مكتب العمل أنه قد تخلى عن حقه فى رفع الدعوى اذ ان القانون قد اعتبر التجاء العامل الى مصلحة العمل طالبا مساعدتها — فى الحصول على حقوقه من رب العمل — فى حكم مطالبة العامل نفسه فلا يسقط حقه بالتقادم ومن ثم فلا محل لتطبيق المادة ٦٩٨ مدنى » . (٣٣)

ومن جهة أخرى فان التمسك بما جرى عليه الفقه التقليدى بشأن أسباب وقف التقادم وانقطاعه ومحاولة تطبيق هذه الاحكام فى مجال تقادم الدعاوى العمالية غير سديد .

ذلك لأن من المسلم به فقها وقضاء بان مدد التقادم لا تسرى عليها جميعاً نفس الاحكام .  
فكما يقول الفقيهان ريبير وبلانيول :

« وانه يجب الاعتراف بأن جميع مدد التقادم لا تسرى عليها نفس الأحكام ، بل ان بعضها تنظمه قواعد خاصة . فيجب التساؤل فى كل حالة عما اذا كان هناك تقادم شبيه بالنظام العادى أم لا . والبحث فى كل مسألة على حدة لمعرفة البواعث التى دعت الى تعيين المدة فيها . » (٣٤)

ولقد اتجه المشرع المصرى باضطراد الى الخروج على القواعد التقليدية بشأن اسباب قطع التقادم أو وقف سريانه ولجأ الى التوسع فى اسباب الانقطاع والوقف مراعاة لصالح العمال .

ولذلك نصت المادة العاشرة من القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل على أنه :

(٣٣) محكمة القاهرة الابتدائية ١٧/١٠/٥٤ القضية ٧٥ لسنة ٥٣ كلى . المدونة العمالية الجزء الاول الاستاذ حسن الفكهانى ص ٤٤١ .

(٣٤) بلانيول وريبير — الجزء السابع بند ١٤٠٣ ، الدكتور كامل مرسى شرح القانون المدنى الجديد الحقوق العينية الاملية جزء ٤ ص ٥٧٥/٥٧٦ ، محكمة النقض المصرية ١٣/١٢/١٩٤٥ — مجموعة القواعد القانونية الجزء الخامس رقم ٨ ص ١٢ .

يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل» ... وعلى القاضى أن يفصل فى طلب وقف التنفيذ ...

فاذا أمر بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل فى الوقت ذاته أن يودى الى العامل مبلغا يعادل أجره من تاريخ فصله .

والمذكرة الايضاحية للقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ كانت تنص على أنه :

« روى اعداد المشروع المرافق وهو يقوم على الاسس الثلاثة الآتية :

اولا - تقرير الحق للعامل الذى يفصل من العمل بلا مبرر فى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل وباعادته الى عمله حتى يفصل فى دعوى الموضوع . لذلك كله فمن الخطأ القول بأن الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل يعنى مجرد أداء أجر العامل من تاريخ فصله . اذ لو أن هذا هو كل ما قصده المشرع من الحماية التى أسبغها على العامل بموجب المادة ٧٥ من قانون العمل الموحد ، لنص صراحة على ذلك . لما استخدم تعبير « وقف تنفيذ قرار الفصل » مكتفيا بعبارة « الحكم بإداء الأجر » ولما نص على أن القاضى اذا أمر بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل فى الوقت ذاته بأن يودى الى العامل مقابل أجره .

وهذا المشرع فى الواقع من الحكم المستعجل هو وقف الآثار القانونية المترتبة على قرار الفصل ذلك لأن « وقف تنفيذ قرار الفصل هو فى حقيقته الغاء مؤقت لهذا القرار » .

وقد قضت محكمة القضاء الادارى بأن : « وقف التنفيذ هو بمثابة الغاء مؤقت للقرار الادارى » (٢٧) .

كما قضت أيضا بأن : « الحكم بوقف تنفيذ قرار ادارى معناه أن يعود الأمر الى ما سبق عليه ويرد ما كان الى ما كان حتى يفصل فى الدعوى المرفوعة بطلب الغائه موضوعا » (٢٨) .

تلك هى حدود انطباق المادة ٦٩٨ ، وتفسير احكامها بما يتفق مع نصوص القانون وروحها والحكمة التشريعية التى توخاها المشرع من اصدارها .

(٢٧) محكمة القضاء الادارى ٥١/١٢/١٢ - مجلة التشريع والقضاء السنة الرابعة من ١٧٢ ق ٦١ .

(٢٨) محكمة القضاء الادارى ٥١/٨/١٨ - مجموعة مجلس الدولة السنة السادسة من ١٢٢٥ ق ٥٨٢ .

المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل على القاضى المستعجل يعتبر مانعا قانونيا من شأنه أن يوقف سريان التقادم بالنسبة لطلبات العامل الموضوعية طبقا للمادة ٣٨٢ مدنى التى تقول :

« لايسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا » . وتشير مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الى أنه :

« أهم جديد أتى به المشروع فى المادة ٣٨٢ هو النص بصفة عامة ، على وقف سريان التقادم اذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان هذا ... المانع أدبيا . ولم يرد إيراد الموانع على سبيل الحصر ... بل عمم الحكم لتمشيطه مع ما يقضى به العقل » .

ولا شك أن المشروع قد حدد فى المادة ٧٥ طريقا معيناً يسلكه العامل للمطالبة بحقوقه المترتبة على فصله بدون مبرر . . . وقد جعل تقديم الطلب المستعجل هو سبيل العامل لرفع دعواه الموضوعية لذلك تعتبر اجراءات تقديم الطلب المذكور ونظره أمام القضاء المستعجل سببا قانونيا ومقبولا ومعقولا ومنطقيا لوقف التقادم .

ويستمر اثر الايقاف الى حين الفصل فى الطلب المستعجل بالرفض أو القبول .

وفى حالة رفض الطلب تستأنف مدة التقادم سريانها من تاريخ الحكم أما فى حالة قبول الطلب والحكم بوقف قرار فصل العامل فيستمر سريان التقادم .

ذلك لأن الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل هو فى حقيقته حكم بوقف الآثار القانونية المترتبة على قرار الفصل وبعبارة أخرى هو حكم باستمرار العلاقة التعاقدية بصفة مؤقتة بين العامل وصاحب العمل الى حين الفصل فى الموضوع (٣٦) .

وهذا التكييف القانونى لحكم وقف تنفيذ قرار الفصل هو الذى يتفق مع نص المادة ٧٥ من قانون العمل الموحد التى حلت محل المادة ٣٩ مكرر التى كانت قد أضيفت الى قانون عقد العمل الفردى بموجب القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ .

فالمادة المذكورة تنص على أنه : « للعامل الذى يفصل من العمل بغير مبرر أن

(٣٦) الاستاذ محمد نعيم امين - قانون عقد العمل الفردى واحكام القضاء من ١٤٦ .



## المخطوط العامة

## للجرائم غير العمدية

## الأستاذ على منصور

المحامى أمام محكمة النقض

الآثار التى نشأت عن ذلك الضرر (١) فالمسئولية فى تلك العصور كانت على هذا النحو مسئولية عينية لتوقفها على النتيجة الضارة (٢) .

وظل الحال كذلك حتى وضع حامورابى قانونه عام ١٩٦١ قبل الميلاد فاعتد لأول مرة بالقصد وفرق بين الفعل الضار الناشئ عنه وذلك الناشئ بدونه (٣) .

وزكت فكرة التفرقة هذه حتى وضحت فى القرن السابع قبل الميلاد بالتفرقة بين القتل العمدى والقتل عن غير العمد (١) وحملتها بعدئذ « الألواح الاثنى عشر » .

ولما نزل القرآن فرق كذلك بين القتل العمد وكتب على الناس فيه القصاص (٢) وبين القتل الخطأ فجعل عقابه تحرير رقبة ودية مسلمة الى آل القتيل (٣) .

(١) Saleille-L'individualisation de la peine P. 51

(٢) اهرنج - الخطأ فى القانون الخاص ( الترجمة الفرنسية Meulenaire ) ص ١٠

(٣) تنص المادة ٦٠٢ من قانون حامورابى على أن من سبب فى جرح خصم له أثناء مشاجرة ، واقسم أنه لم يكن متعمداً . لم يحق عليه غير أداء التكاليف الضرورية لعلاج المجنى عليه .

(١) جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٦٧٦

(٢) يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى .. ( سورة البقرة ) .

(٣) وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا .. من ( سورة النساء ) .

يقوم التشريع الجنائى فى كل مجتمع على تأثيم الفعل الضار ومعاقبة مقترفيه حفاظاً على هذا المجتمع وما استقر فيه من حق ومصلحة يجلان عن الاعتداء .

ولما كان هذا الفعل الضار يصدر فى الأصل عن ارادة صاحبه وقصد منه فقد جاء العمد هو الأصل فى جرائم قانون العقوبات . غير أنه والحق والمصلحة اللذين يكفل القانون حمايتهما قد يرد عليهما أو على أيهما الاعتداء عن غير قصد وإنما عن مجرد اختلال فى التصرف الواجب ممن وقع منه الفعل ، فقد استلزم ذلك أن تقوم الى جانب الجرائم العمدية الجرائم غير العمدية لتؤثم الفعل غير الارادى ، الذى يخلف ضرراً غير مقصود وان كان متوقع الحدوث ، مع التخفيف فى العقوبة عند اتحاد صورة الضرر وقدره تقديراً للفرق بين القصد والعفو .

واذا كان أصل التجريم يدور مع القصد ، فان التجريم عند انحسار القصد لا يكون الا فى نطاق ما نص المشرع على عده جريمة غير مقصودة ، ومن ثم مهما كان الفعل جانحاً أو نايياً فلا تترتب عليه جريمة الا أن وجد نص يقضى بذلك .

وهذا الذى استقر فى ضمير المجتمع والقوانين الجنائية معاً لم يبلغ استقراره الا بعد أطوار عديدة تبلورت خلالها الفكرة .

ففى العصور القديمة كان التأثيم يدور مع الضرر الذى انتجته الفعل غير المشروع ودون نظر لنية الفاعل ، ومن ثم كان العقاب يتراوح مع مبلغ

التصرف وفي ذات الظروف « مما أدى الى تحقق النتيجة الاجرامية التي كان واجبا عليه وفي طوقه توقيعهما والتحرز منها لو لم يجنح في تصرفه (٢) » .

ومن ثم فالجاني وان كان يدرك مدى المخاطرة فيما يأتيه غير أنه لا يقصد من قريب أو بعيد النتائج التي ترتبت على هذا التصرف ، وبذا تتحقق العلاقة بين القصد الجنائي والخطأ غير المقصود ويظهر وجه التفرقة فيما بينهما . فكل منهما صورة للركن المعنوي للجريمة ، ولكن في الجرائم العمدية يقصد الجاني النتيجة التي استهدفها بفعله . وتتجه ارادته نحو تحقيقها وتتحكم ارادته تحكما فعليا في عناصر الجريمة جميعا ، بينما في الجرائم غير العمدية ينعدم القصد كلية ولا تتجه ارادة الجاني الى تحقيق أى من النتائج التي افضى اليها خطاه .

وعلى ذلك أن قام القصد الجنائي لدى الجاني دارت الجريمة في نطاق العمد (١) وليس معنى ذلك أنه عند تخلف القصد الجنائي افضى الامر بطريق اللزوم الى قيام الخطأ غير المقصود اذ يلزم لقياسه أن تكتمل له عناصره الذاتية ، فان تخلفت بدورها انحسرت المسؤولية الجنائية عموما لانحسار الركن المعنوي (٢) .

وتعريف الخطأ على النحو الذي تقدم هو استهداء بما يستقر من قواعد الفقه وأحكام المجاكم ، أما نصوص قوانين العقوبات الخاصة فقد خلت من تعريف للخطأ ووقفت عند حد الفاظ أو تعبيرات تدل عليه ، وكان ذلك منها طبيعيا اذ ليس في المكنة أن تأتي النصوص بجميع الصيغ التي تهدف

(٢) نمت المادة ١٩١ عقوبات لبناني « تكون الجريمة غير مقصودة سواء لم يتوقع الفاعل نتيجة فعله أو عدم فعله المخطئين ، وكان في استطاعته أو من واجبه أن يتوقعها وسواء توقعها لحسب أو بإمكانه اجتنابها » .

والمادة ١٩٠ من قانون الجرائم السوري رددت ذات النص بأحكامه وعبارته .  
والمادة ٤٤ عقوبات كويتي :

« يعد الخطأ غير العمدى متوافرا اذا تصرف الفاعل عند ارتكابه الفعل على نحو لا يأتيه الشخص المعتاد اذا وجد في ظروفه ، بأن انصف فعله بالرعونة أو التفريط أو الإهمال أو عدم الانتباه أو عدم مراعاة اللوائح » .

ويعد الفاعل متصرفا على هذا النحو اذا لم يتوقع عند ارتكابه الفعل النتائج التي كان في إمكان الشخص المعتاد أن يتوقعها فلم يعمل دون حدودها من أجل ذلك ، أو توقعها ولكنه اعتمد على مهارته ليحول دون حدوثها فحدثت رغم ذلك .

Frank P. 186 (١) .

Schonke P. 219 (٢)

وباستقرار التفرقة بين نوعي الجرائم « العمد وغير العمد » استقرت مفاهيم الجرائم غير العمدية وراحت قوانين العقوبات في كل مجتمع تحدد ما تعده من هذه الجرائم بما يتسع نطاقه أو يضيق وفقا لظروف المجتمع وقدر تقديره للمصلحة التي يهددها أو يصيبها ، كما تغاير العقاب وفقا لمبلغ الخطأ أو قدر الضرر أو تغيير المصلحة المعتدى عليها وان ظلت عقوبة الجرائم غير العمدية في الأغلبية الساحقة في حد عقوبة الجنحة ، وظلت هذه الجرائم جنحا .

### الجريمة واركانها :

والجريمة غير العمدية هي الجريمة التي تقع من غير قصد من الفاعل حيث يأتي نشاطا اراديا دون أن يستهدف به النتيجة الضارة التي ترتبت عليه والتي لولاه لما وقعت أو تحققت .

ومن هذا التعريف للجريمة غير العمدية تتحدد أركانها - بالإضافة الى الركن الشرعي المشروط في كافة الجرائم - في ركنين هما الركن المعنوي أو الأدبي والركن المادي .

والركن المعنوي في الجريمة يتمثل في الخطأ ويقابل القصد في الجرائم العمدية .

والركن المادي يتحدد بالضرر وتوافر السببية فيما بينه وبين الخطأ .

ومن ذلك فتفصيل الحديث في أركان هذه الجريمة يقتضينا تناول :

١ - الخطأ .

٢ - الضرر .

٣ - رابطة السببية .

ثم لعرض لبعض ما يتصل ببحث الجريمة كالأشتراك والشروع فيها . ونطاق أعمالها في التشريعات الحديثة وسياسة العقاب عليها .

### ١ - الخطأ La Fautes

#### التعريف بالخطأ :

الخطأ في الجرائم غير العمدية هو التصرف الصادر من الجاني عن ارادة وإدراك (١) دون التزام الحيلة والحدس المفروضين قانونا أو الملازمين لتصرف الشخص العادي عند قيامه بمثل هذا

(١) الإدراك هو الطابع المميز للخطأ - جابو ج : ص ١١

بالم ١٧٨٣ .



الرعونة أو عدم الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة » وجاءت المادة ١١٦ مكررا « ب » بالاهمال الجسيم أو اساءة استعمال السلطة أو الاخلال الجسيم بواجبات الوظيفة .

### في التشريع السوري :

وأقرت المادة ١٨٩ من قانون الجزاء السوري حكما عاما لتوافر الخطأ المؤثم في الجرائم غير العمدية عموما بنصها على أن « يكون الخطأ إذا نجم الفعل الضار عن اهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة الشرائع والأنظمة » . وأحالت بعض النصوص المؤاخدة على الجرائم غير العمدية على هذا التحديد العام . ومع هذا خصصت نصوص أخرى بعضا من الصور الواردة في النص العام .

فالمادة ٢٨٩ التي تعاقب على عدم تنفيذ عقد التعهد أو الاستصناع أو تقديم الخدمات اذا وقعت في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها ائمت ذلك أن نجم عن « خطأ غير مقصود » والمواد ٣٦٣ الخاصة بعدم سلامة قيام الموظف بعمله الوظيفي و ٢/٣٨٩ الخاصة بعدم اعلام الموظف السلطة ذات الصلاحية عما يعرف به من جناية أو جنحة أثناء قيامه بالوظيفة أو في معرض قيامه بها و ٢/٤١٦ الخاصة بقرار المحبوسين و ٤٨٧ ، الخاصة بتقاعد أحد الأبوين عن الحصول على الوسائل التي تمكنه من تنفيذ قضاء اعالة ولمدة كلها جعلت الفعل مؤثما أن نشأ عن « اهمال » وان اضاقت المادة ٣٦٣ « التأخير » عندما يقع من « خطأ غير مقصود » وجاءت مواد أخرى ورددت الصور الواردة في النص العام كاملة ومن ذلك المواد ٥٦٤ الخاصة بالقتل الخطأ و ٥٩٣ الخاصة بالحريق غير العمد فيما يملك الغير والمادة ٦٠٠ الخاصة بتخريب أو تهديد خط حديدي أو سفينة أو مركبة هوائية والمادة ٦٠٢ الخاصة بتعطيل الآلات والمادة ٦٠٤ الخاصة بانتشار مرض وبائي من أمراض الانسنان أو السواف بين الدواجن أو الجرثومة الخطرة على المزروعات والغابات . ووقفت بعض المواد عند صيغة « الاهمال » وأضاف بعضها اليه « الأرجاء » ومن ذلك المواد ٣٧٣ و ٣٩٩ و ٤٢٦ و ٥٠١ الخاصة بالاهمال الوظيفي وملاحقة الجرائم والأعلام عنها وهرب المحبوسين وعدم عمل الوالدين على تنفيذ موجب الإعالة لولدهما .

الى معنى الخطأ (٢) وان كان ما أوردته النصوص في رأى بعض الشراح يشمل جميع أنواع الخطأ الممكن حدوثها (٤) .

### صور الخطأ في التشريعات العربية :

وباستظهار النصوص التي ائمت على الخطأ في الجرائم غير العمدية نراها أتت في كل منها بصورة أو بعض صور أو كل صور الخطأ غير المقصود .

### في التشريع المصري :

ففي قانون العقوبات المصري كانت أظهر الجرائم غير العمدية هي ما أئمه النص الوارد في المواد ١٣٩ الخاصة بهرب المحبوسين و ١٤٧ الخاصة بفك الاختام و ١٥١ الخاصة بسرقة الأوراق والمستندات والفقرة الأولى من المادة ١٦٣ الخاصة بتعطيل المخابرات التلغرافية أو اتلاف شيء من آلاتها والمادة ٣٦٠ الخاصة بالحريق غير العمدى والمادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ الخاصتان بالقتل والجرح أو الإيذاء غير العمديين والمادة ٨٣ مكرر المضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ الخاصة بتسهيل ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد رقم ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ عقوبات وأخيرا المادة ١٤ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ التي أضافت مادة جديدة الى قانون العقوبات هي المادة ١١٦ مكررا « ب » الخاصة بأضرار الموظفين الجسيم بأموال أو مصالح الدولة أو الأفراد .

وبين هذه النصوص اقتضرت المسود الثلاثة الأولى ( ١٣٩ و ١٤٧ و ١٥١ ) على ذكر « الاهمال » كوجه للخطأ ، وأضافت المادة ١٦٣ الى الاهمال « عدم الاحتراز » والمادة ٨٣ ذكرت الاهمال و « عدم الاحتياط » والمادة ٣٦٠ أتت ببعض صور الخطأ ثم قالت « أو بسبب اهمال آخر » والمادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ أوردتا « الرعونة وعدم الاحتياط والتحرز والاهمال والتفريط وعدم الانتباه والتوفى وعدم مراعاة واتباع اللوائح وعندما عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وقفت عند « الاهمال » أو

(٣) انجبت بعض التشريعات الحديثة الى النص على عبارة واحدة دالة على جميع أنواع الخطأ الممكنة ، ومن ذلك التشريع البلجيكي في المادة ٤١٨ عقوبات وما بعدها والتشريع الإيطالي في المادة ٤٨٩ عقوبات وما بعدها ، وتشريع المانيا الاتحادية في المادة ٢٣٠ عقوبات وما بعدها .

(٤) جندي عبد الملك في الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٨٤٤ وباتان في الموجز في القانون الجنائي الخاص ص ٣٨٠

## في التشريع العراقي :

في معنى واحد هو تحقق التقصير بطريق أو بآخر ،  
مما يستقيم معه ان تتمثل صور الخطأ في : الرعونة  
Maladresse وعدم الاحتياط والتحيز  
Inattention والاهمال والتفريط وعدم الانتباه  
والتوفى Imprudence وعدم مراعاة واتباع  
Inobservation des règlements . (١)

## الرعونة :

هي الاصدار في التصرف من سوء في التقدير أو  
خفة أو نقص الخبرة أو الدربة أو الكفاية أو الجهل  
مما يتعين العلم به ، اصدارا يقوم فيه صاحبه على  
العمل دون ان يتبصر في مبلغ خطورته وبغير ادراك  
لما يحتمل ان يتخلف عنه أو يترتب عليه من آثار (٢) .  
وكما يتمثل هذا الاصدار الجانح في واقعة مادية  
كمن يقود سيارة - وهو المتقن لفنون القيادة -  
بتهور ينجم عنه الخطر ، يتمثل كذلك في الواقعة  
المعنوية كتراخي اصحاب المهنة في بذل الجهد الصادق  
واليقظة المتقنة (٣) .

## عدم الاحتياط والتحيز :

هو اقدام الانسان على فعل يدرك خطوره  
ويتوقع ما يحتمل ان يترتب عليه من آثار ولكن غير  
متخذ الاحتياطات التي من شأنها ان تدرك تحقق هذه  
الآثار وتحول دون وقوعها (٤) ، ومن ثم فهو آية على  
اختلال التبصر بالعواقب رغم ادراك طبيعة العمل  
ونتائجه الضارة ، وقد غدا عدم الاحتياط والتحيز  
الصورة الغالبة من صور الخطأ بعد انتشار  
الآلات .

(١) انفردت المادة ١١٦ مكررب مصري المستحدثة بالاهمال  
الجسيم وأن استعمال السلطة والمادة ٢٤٦ عراقي بنقص  
الخبرة وان مثلت صورة الرعونة .

(٢) جارو ج ٥ ص ٤١٠ رقم ٢٠٥ وجارسون ( المادتان  
٣١٩ و ٣٢٠ فرنسي ) رقم ٢٣

(٣) نقض ٥٩/١/٢٧ - مجموعة أحكام النقض س ١٠  
ص ٩١ رقم ٢٣

(٤) نقض ٥٧/١٢/١٦ - مجموعة أحكام النقض س ٨  
ص ٩٨٨ رقم ٢٧٠ و ٦٢/١/٢٨ المجموعة س ١٢ ص ٧٤٣  
رقم ١٤٣ .

## وسلك التشريع العراقي مسلك التشريع

المصري فلم يورد أيهما نصا عاما واقتصر على بيان  
صور الخطأ في كل نص يعاقب على الخطأ غير  
العمدي . كما سلك ذات المسلك في تعداد جملة  
الصور تارة والاقتصار على بعضها أو احداها تارة  
أخرى .

فالمادة ٣/١٥٢ الخاصة بفك الاختام و ٢/١٥٣  
الخاصة باختلاس أو اتلاف السجلات أو الأوراق أو  
الوثائق و ١٧٨ الخاصة بهرب المحبوسين و ٢٢٠  
الخاصة بتعطيل السير في الطريق العام أو أحد  
خطوط الملاحه و ٢٢٢ الخاصة بنشر عدوى مرضية  
والمادة ٣٥٢ الخاصة بتعريض من في رعايته القاصرين  
هؤلاء للتسكع والاختطاف الاجتماعية والمادة ٨/٣٥٦  
الخاصة بازعاج الغير نتيجة قيادة حيوان - كلها  
اقتصرت على ذكر « الاهمال » وأضافت اليه « عدم  
الاحتياط » المادة ٢١٤ الخاصة بتعطيل أو عرقلة أو  
الاضرار بالمخابرات السلكية أو اللاسلكية أو  
التليفونية والمادة ٢١٦ الخاصة بتعطيل سير قاطرة  
أو أي وسيلة نقل . وأضافت المادة ٣٣٨ الخاصة  
بالحريق غير العمد الى الاهمال « الرعونة » و  
« كل ما يتحقق به الخطأ » - أما المادة ٢٢١/٤  
الخاصة بالتسبب في غش الطعام أو الشراب أو  
العلاج أو المستحضرات الطبية وجعلها مضره فقد  
ذكرت « عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة » أو « عدم  
مراعاة الأنظمة والتعليمات » . والمادة ٢٢٧ الخاصة  
بارتكاب فعل يعرض حياة الغير للخطر ارجعت ذلك  
الى « الرعونة » و « الاهمال » و « عدم اتخاذ  
الاحتياط الكافي » والمادة ٢٤٦ الخاصة بالتسبب في  
موت انسان ذكرت « نقص الخبرة » أو « الاهمال »  
أو « على العموم بكل ما يتحقق به الخطأ » وأحالت  
المادة ٢٤٥ الخاصة بالقتل الخطأ الى ارتكاب ذلك  
« بغير قصد » .

## حصر صور الخطأ :

ومن جماع هذه الصور للخطأ التي عددها  
التشريعات العربية وجرت فيها على غرار عديد من  
التشريعات الأجنبية كالتشريع الفرنسي فإنه يمكن  
القول بأنه برغم اختلاف الألفاظ فإنها تدور جميعها



صدرت للحيلولة دون النتائج الاجرامية التى تتخلف عن جرائم الاهمال . ومن ذلك التفسير لمداول اللوائح فان التعبير باللائحة يتسع لكافة القوانين فى مداولها الدستورى وفى صدارتها — فى هذا الصدد — قانون العقوبات فى شأن المخالفات . والقوانين والتعليمات الادارية (١) .

والعلم باللائحة وبالصحیح فى تفسيرها من المسائل المفترضة (٢) ، الا انه اذا جادل المتهم فى مشروعية اللائحة وجب بداية الفصل فى هذا واختص بالفصل القاضى الجنائى اذ لو ثبتت عدم المشروعية انتفت صورة الخطأ القائمة على عدم مراعاة اللوائح (٣) .

### الخطأ والجهل بالقانون :

ويستتبع الحديث فى العلم باللوائح وسليم تفسيرها الكلام من التعلل فى رد الخطأ بالجهل بالقانون وأن ورد ذلك كأصل على كل صور التعلل فى معرض التنصل من العلم بالقانون .

والأصل ان الدفع بالجهل بالقانون دفع . مردود غير مقبول لاستقرار قاعدة افتراض علم الكافة بالقانون ما نشر صحيحا *Nul n'est censé ignorer la loi* على أنه فى مقام الجرائم غير العمدية فان التعلل بالجهل بالقانون هو بذاته ضرب من الاهمال فى ذمة الجاهل به . بوروده مورد التائيم كلما ترتب على جهله خطأ ادى الى نتيجة اجرامية ، اذ لا يسوغ ان يعيش انسان فى مجتمع ينعم فيه بحقوقه ولا يحيط بما يفرضه عليه القانون من التزامات سواء ما اتصل به او بالدولة او بغيره من الناس . وعلى ذلك فالجهل بالقانون حتى ان ثبت لا يرفع المسؤولية عن الجاني كما لا يرفعها عنه — من باب أولى — الغلط فى القانون أو سوء تفسيره .

على أنه مع ذلك فقد يحقق الجهل بالقانون ما يحسر المسؤولية وذلك ان أدت الى ذلك قوة قاهرة أو ظرف طارئ ، ويكون انحسار المسؤولية فى هذه الحالة راجعا الى توفر سبب من أسباب الإباحة *Cause de justification* (٤) ليسى الا .

(١) جارد ج ٥ ص ٤١٣ رقم ٢٠٥٤

(٢) حكم النقض المذكور فى ثانيا .

(٣) جارسون رقم ٣٥

(٤) جارد ج ١ ص ٦٠٤ رقم ٣٠٧

### الاهمال وعدم الانتباه : (١)

هما الصورة السلبية لنشاط مقترف الخطأ ، تتمثلان فى وقوفه بالترك أو الامتناع دون أن يبذل من مقتضيات التحوط ما يفرضه الحذر التى لو التزمها لما وقعت النتيجة الضارة أو لتجنت حدوث النتيجة الاجرامية ، وعلى ذلك فهذه الصورة تشمل كل حالات الخطأ عن طريق الامتناع (٢) .

### عدم مراعاة اللوائح :

هو مجانبة الفاعل حكما ينص عليه القانون بما رتب نتيجة ضارة ، فان لم ترتب هذه النتيجة كان الفعل مستقلا جريمة قائمة بذاتها تشكل مخالفة فى اغلب الاحيان ولذا فثبتت عدم مراعاة اللوائح يكفى لقيام الخطأ وان لم يثبت على من اقترفه ارتكاب خطأ آخر من أى نوع (٣) حتى اطلق على الخطأ الناشئ عن عدم مراعاة اللوائح « الخطأ الخاص » لتمييزه عن « الخطأ العام » الذى يتسع لبقية صور الخطأ (٤) على أنه وان كان عدم احتذاء الانسان حكم اللوائح يكشف بذاته عن الخطأ ويغنى عن البحث فى الصور الأخرى له غير أن ذلك وحده لا يكفى فى توافر الجريمة بتوافر الخطأ بل يتعين أن تقوم للجريمة كافة عناصرها الأخرى من ضرر وسببية ، كما أن انحسار مخالفة اللوائح لا يجب تفصى توافر احدى الصور الأخرى للخطأ (٥) ، وكذلك فقيام المخالفة والجريمة غير العمدية متكاملة يقوم جريمتين وان انزلت بالجنائى عقوبة الجريمة الأشد (٦) .

ولا يقف معنى اللائحة أو الأنظمة عند المداول الضيق لها وانما يمتد الى أوسع صورة بحيث ينطوى على كافة القواعد الأمرة الصادرة عن الدولة أيا كانت السلطة التى قامت بإصدارها وخاصة ان

(١) يقول اصحاب المذهب العلمى بان الاهمال صيه فى الإرادة *Defaut de volonté* ويجانبهم فى ذلك التسوفيق *Ferrl : Sociologie Criminelle P 368*

(٢) نقض ٦٠/٣/٢٢ مجموعة احكام النقض س ١١ ص ٢٩٦ رقم ٥٩ و ٦١/١/٣٠ المجموعة س ١١٢ ص ١٣١ رقم ٢٢ . ونقض رنسى ٢١ - ١٠ - ٢٦ سبرى ٢٧ - ١ - ٢٢١ و ٣ - ٥ - ٢٥ دلوز الاسبوعى ١٩٣٥ ص ٣٠٣ .

(٣) جارد ج ٥ ص ٤١٣ رقم ٢٠٥٤

(٤) جارسون ( المادتان ٣١٩ و ٢٢٠ فرنسى ) رقم ٢٦

(٥) جارسون ( المادتان ٣١٩ و ٢٢٠ ) رقم ٢٩

(٦) نقض ٥٣/١/٣٠ مجموعة احكام النقض س ٤ ص ١٠٣٣

رقم ٣٦٤

**رأى حملت النصوص صور الخطأ على سبيل الحصر :**

جرت النصوص كما سلف البيان على تعداد صور للخطأ اتسعت في بعضها وابتسرت في البعض الآخر مما آثار البحث حول ما اذا كان ما حملته هذه النصوص من صور قد ورد على سبيل الحصر ، ام ان النصوص برغم ذلك تحتمل صوراً أخرى مما يحقق الخطأ ما دام قد تخلف عنها ضرر . فذهب رأى الى القول بأن أنواع الخطأ رصدت محددة بما يلزم الاستناد الى الخطأ المنصوص عليه (١) وبغير أن يملك القاضي أن يستند على أى خطأ (٢) . ويرد في تأييد هذا المذهب أن صياغة بعض النصوص المؤتممة على جرائم الإهمال تفصح عن حرص الشارع على الاحاطة بكل ما يمكن تصوره من حالات الخطأ غير العمدى ، وأن ذلك الحرص يفسره اقتضار نطاق الخطأ الجنائى على الصور التى تمثل قدراً خاصاً من الخطر هو ذلك الذى أورده الشارع ملتفتاً عما عداه مما يتولاه الخطأ المدنى دون الجنائى (٣) .

وذهب رأى آخر الى أن الصور التى مددتها النصوص ليست حصراً لصور الخطأ قولاً بأنه ليس من السائغ أن يتراوح نطاق الخطأ ضيقاً واتساعاً باختلاف الصور التى يوردها النص منه خاصة وأن طبيعة الجرائم غير العمدية تستوجب تقارب نطاق الخطأ فيها جميعاً ، خاصة وأن من النصوص ما أرسل صورة الخطأ بتسويته بين ما عدد من صور وبين « أى إهمال آخر » وبالتالي فإن جوهر البحث لا يدور مع تحديد الصورة فى الخطأ وإنما مع بيان عناصره ، وإذا كان المشرع قد افترض صوراً فذلك على سبيل المثال (٤) حرصاً منه على اجسالة اظهر الصور المتحققة فى العمل .

وفى رأينا ان الأخذ بأى المذهبين على اطلاقه فيه تحيف على العدالة أو تحيف على بعض القواعد المستقرة فى القانون ، فالتحدد بالصور الواردة فى

(١) على بدوى ص ٣٧٦ والدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٤٥٣ ومحمود ابراهيم اسماعيل ص ٤٠٦ ومحكمة النقض فى ١٩١٦/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية ص ١١٨ ص ٤٩ رقم ٢٧ .  
(٢) Roulin الموجز فى القانون الجنائى الخاص ص ١٦٠

رقم ١١٧٠

(٣) Roux ١٩٢٧ - ١ - ٢٢

(٤) الدكتور محمود حسنى نجيب - شرح قانون العقوبات القسم العام ص ٧٨٥ ومحكمة النقض فى ٢٩/١٢/١٤ المحاماة بن ٢٠ ص ٧٦٢

النص قد يقضى الى رفع التجريم عن خطأ رتب ضرراً وسببه مما لا يستقيم مع قواعد العدالة ، والخروج على الصور الواردة فى النص توسع فى التفسير فى معرض القانونى الجنائى الذى يفسر فى أضيق نطاق التزاماً لصحيح مبدأ شرعية الجريمة ، كما ان الأخذ بأى من المذهبين قد يتعارض مع تقليل سياسسة التشريع فى تعداد صور للخطأ فى نص ثم اختصارها فى نص آخر واقتصرها على صورة واحدة فى نص ثالث ، ولذلك نميل مع الاتجاه القائل بوجوب تحديد فكرة واحدة للخطأ غير العمدى تصديق على جرائم الإهمال كافة (١) . ونفضل لو تضمنت قوانين العقوبات نصاً جامعاً يميل اليه فى النصوص الخاصة دون تكرار أو خروج الا فى الجرائم التى تتطلب صورة معينة محددة من الخطأ ، وعلى أن يترك النص العام لمواجهة الصور التى يخلفها التطور السريع الذى تسير فيه الحياة اليوم .

**علة اعتبار الخطأ غير العمدى صورة للركن المعنوى :**

لا يثير الاعتداد بالقصد الجنائى كصورة للركن المعنوى فى الجرائم العمدية خلفاً فى التعليل نظراً لأن الجانى وبارادته المطلقة قد سير هذه الارادة نحو العدوان على الحق أو المصلحة التى يحميها القانون ، فظهور الارادة واتجاهها الى اقتراف الجريمة يصبغ هذه الارادة بالصفة الاجرامية ، ولكنه والارادة فى الجرائم غير العمدية لم تتحرك أو تتجه الى أى اعتداد ، ومن ثم فهى لا تظهر على مسرح الجريمة ولا تتداخل فى وقوعها ، ولذلك لا حول تعليل اعتبار الخطأ فى غير جرائم العمد صورة للركن المعنوى فيها . ادى الى مفارقات فى النتائج .

فمن رأى ما قال بأن علة تجريم الخطأ هى حرص الشارع على أن يوجه الى الجانى اندازاً بأن يسلك مستقلاً مسلكاً أكثر حذراً ، وذلك اتساقاً مع حرص الشارع على مصلحة المجتمع التى تأبى أن يكون الجانى سلوكه المؤثم (٢) .

وبيعب هذا رأى انه لم يقدم تعليللاً يتصل بذات الجريمة وإنما اتجه بنظره الى التقليل المنفصل عن الحدث ذاته .

ومن رأى ما قال بأن العلة جائمة فى المصلحة

(١) ص ٢٢٧ رقم ٤٢٨ Delogu. La culpabilité  
(٢) Jean Charles Schmidt, Haute civile et Haute Penale P 96.



العمدية يصدر بدوره عما لا يقصده الفاعل كأصل ، فقد يتهادى لبس بينهما وهو لبس لا موضع له ، اذ انه في جرائم غير العمد فلا قصد اطلاقا بينما القصد الاحتمالى هو مجرد اهمال اعقب قصدا جنائيا محددا .

### تقسيمات الخطأ :

وينقسم الخطأ غير العمدى الى تقسيمات متعددة تقتصر على التعرض الى بعضها في ايجاز فنعرض منها :

### اولا — الخطأ الجسيم والخطأ اليسير :

فالخطأ على الرغم من وحدة اصله قد تختلف درجته فيشتد حتى يبلغ مرتبة الخطأ الجسيم *Faute lourde* وهو الذى يصل فيه جنوح الجانى حدا بالغا ، أو يقف عند حد عادى في حد « الخطأ اليسير » *Faute légère* وهو مالم تفدح درجته ورغم الاستقرار على هذين النوعين من الخطأ بالنسبة لدرجته فقد نادى رأى فى الفقه باضافة نوعين آخرين من الخطأ هما الخطأ غير المغتفر *Faute inexcusable* والخطأ اليسير جدا أو التافه *Faute très légère* والاول ما ترتفع درجة فداحته كثيرا عن الخطأ الجسيم والثانى ما يقل كثيرا عن الخطأ اليسير .

وترتب على التفرقة بين درجات الخطأ القول بأن القانون الجنائى لا يعتمد فى الجرائم غير العمدية الا بالخطأ الجسيم وهو رأى يردده افتقاده السند السليم بعد أن استقر رأى على أن معيار التفرقة بين سلامة الفعل أو خطاه هو قياسه بتصرف الشخص المعتاد ، والقول بعد ذلك بتدرج الخطأ يفتقد المعيار السليم أو الدقيق لقياسه ، بالاضافة الى ما يولده ذلك رأى من تعارض مع الفكرة الاساسية للخطأ غير العمدى . لذا ففى صحيح رأى أن القيمة الفعلية للتفرقة بين درجات الخطأ هى المتفرقة فى تعبير العقاب فحسب .

ومع هذا فقد اعتدت بعض التشريعات فى قليل من نصوصها بهذه التفرقة ومن ذلك النص المستحدث فى قانون العقوبات المصرى نص المادة ١١٦ مكرر ١ ، ب الذى لم يجعل الخطأ مؤثما الا ان كان خطأ جسيما ورتب ضررا جسيما وكذلك فى التعديل الذى ادخله القانون رقم ١٢٠ لسنة ٦٢ على المادتين ٢٣٨ ،

أو الحق الذى يحميه القانون والذى لم يقره الجانى فيرتفع به الى ذات التوقيع الذى فرضه الشارع بدليل المساس به بما انزلق اليه تصرفه وفى ذلك ما يكفى لمساءلته (٢) .

ويتنافر هذا رأى مع ما يصدر عنه الجانى الذى لا يدور فى خلده فى الجرائم غير العمدية انه يتناول على حق أو مصلحة أو يهدر حرمة القانون اذ ان كل ذلك يبرز القصد وهو منعدم فى هذه الجرائم .

ومن رأى ما قال بأن العلة هى وجود ارادة غير مباشرة أو ارادة سلبية اتجهت الى النتيجة الاجرامية (١) .

ومع استناد رأى الى مجاز وافترض فانه تواجهه صعوبة فى تحديد ماهية الارادة التى يقول بها .

ومن رأى ما قال بأن العلة هى كون الارادة قد اتجهت على غير النحو الذى يحدده القانون (٢) .

ومن رأى ما خرج على كل علة وقال بعدم التجريم كلية طالما أن الجانى لم يتوقع حدوث الاعتداء ولم تتجه اليه ارادته ، فالتجريم رغما من ذلك اعتراف بالمسؤولية الجنائية حيث لم يتوافر التوقع ولا تتحقق الارادة ويرى اصحاب هذا رأى الاكتفاء بالمسؤولية المدنية (٣) .

وفى رأينا ان علة المعاقبة تتوافر فى السلوك الذى افضى الى نتيجة اجرامية معينة كان يمكن للارادة توقيها لو لم يشوبها وجه من اوجه الجنوح غير المقصود ، ومن ثم كان متعينا أن تتوافر صلة تجمع بين الارادة والنتيجة على نحو تكون فيه الارادة بالنسبة لما قام من نتيجة موضع لوم .

### الخطأ فى الجرائم غير العمدية والقصد الاحتمالى فى جرائم العمد :

ونظرا لكون الخطأ الموفر للجريمة يتجرد من قصد الفاعل استهداف أية نتيجة جنائية وكون القصد الاحتمالى *Dol eventuel* فى الجريمة

Karl Englisch P 475

(٢)

Mezger. Lehlluch P 354

(١)

(٢) الدكتور محمود حسنى نجيب ص ٧٧٢ .

Planiol, Ripert et Boulouger P 381 No 966 (٣)

خطا الفنيين ادعى للتشدد لما يفرضه عليهم فمنهم من وجوب التزام غاية الحيطة والعناية (١) .

وفي رأينا ان للفرقة سندا من ذات شرائط الخطأ الذي يعتد به في مقام التائيم ، وهو ان المؤاخذة لا تقوم بداية الا ان قامت بجانبه الحيطة أو الحذر المفروضين في ذات الظروف ، ولا جدال ان الظروف التي يمارس فيها رجل الفن مهنته تختلف عن تلك التي يأتي فيها الشخص العادي عمله ، وعلى الا يبنى على هذه الفرقة انعدام المسؤولية كلية وانما تقوم في كل الصور ما جاوز تصرف الشخص العادي من ذات المهنة ، هو وحده الذي يباغ مرحلة التائيم الجنائي ، وأما دون ذلك فيكفل أمره التأديب المهني وفي ذلك ما يرد خشية تعثر أهل الفن في استهتار أو تبذير في العناية .

### ثالثا - الخطأ الجنائي والخطأ المدني :

تقوم الفرقة بين الخطأ الجنائي والخطأ المدني على اساس التزام الشارع في الخطأ الجنائي النص على صور يتوافر بها هذا الخطأ مما يتصور معه ان ماعدا ذلك لا يرفى الى التجريم ، بينما قامت القواعد المدنية على اطلاق الخطأ محررا من كل قيد وغير موصوف بصفة أو محدد بصورة ورتبت التعويض للغير على ما ينتج عن ذلك الخطأ ( م ١٦٣ مدني مصري ) .

وهذه الفرقة القائمة على فكرة ازدواج الخطأ Dualité de la Faute يعارضها انصار وحدة الخطأ Unité de la Faute على اساس ان العبرة في الخطأ ليست برسم صورته وانما بمدلوله ، ومدلول الخطأ لا يسقط من نطاقه حالة من حالات الخطأ ومن ثم يتوحد مدلول الخطأ في المجالين الجنائي والمدني (٢) .

ومع ان الفرقة قد تحقق بعض مظاهر العدالة باتاحتها مرونة ترخص بتعويض المضرور دون الحكم بالادانة (٣) غير انها في رأينا لا تحقق الفكرة القانونية من المؤاخذة جنائيا على الخطأ ما دامت قد تكاملت للجريمة عناصرها ومادام نص التجريم لم يشترط

٢٤٤ عقوبات . ولكن ليس معنى هذا اعمال التفرقة كأصل وانما جاء اعمالها من القيمة التي اكتسبتها باعتراف الشارع بها في مواضع معينة ليس الا .

### ثانيا - الخطأ المادي والخطأ الفني :

والخطأ المادي هو الخطأ الناشئ عن الاخلال بمقتضيات الحذر والتحوط التي تقوم في لمة الناس عامة وبدا فهو يمثل الاصل العام للخطأ بينما الخطأ الفني erreur professionnelle فمتحدد في نطاق اصحاب المهن الفنية كالاطباء والمحامين والمهندسين ومن اليهم لانه يتعلق بما يمارسون من اعمال مهنية ومقيد بالقواعد العلمية والفنية التي ترسم قواعد ممارسة المهنة ويقوم عند الجهل بهذه القواعد أو اساءة تطبيقها أو فساد تقديرها ، وعلى ذلك فالخطأ المادي وان وقع على الكافة بما فيهم رجال الفن فان الخطأ الفني لا يقع الا من هؤلاء .

ولعل أظهر ما يتفرغ عن هذه الفرقة تعبير الخطأ المؤثم في كل من النوعين فهو بحكم كنه التفرقة اكثر دقة في القول بوقوعه في الخطأ الفني منه في الخطأ المادي وأقل وقوعا وما يسقط فيه عن التجريم قد لا يسقط في الخطأ المادي .

ومما رتب به البعض على هذه التفرقة انه لا مسؤولية اطلاقا على الخطأ الفني لأن تهدد القائمين على الاعمال الفنية بالمؤاخذة الجنائية لخطئهم يحد من نشاطهم في سبيل الاجتهاد والابتكار (١) .

ونظرا لما وجه الى هذا الرأي من نقد لافتقاد سند التفرقة أساسا بين الخطأ المادي والخطأ الفني ولا احتمالاً افضائه الى استهتار أهل الفن وترخصهم في بذل الدقة والعناية بالتحرز من الاخطاء فقد توسط رأي فقال بان المسألة بالنسبة لهؤلاء لا تكون عن الاخطاء غير اليسيرة (٢) .

وحتى هذا التوسط لاقى هجوما من بعض الفقهاء الذين يتمسكون بأن التفرقة لا موضع لها . ولا سند ، وأن الخطأ هو الخطأ ما قامت شرئطه (٣) . بل تطرف بعض النابذيين للفرقة وذهبوا الى ان

(١) محكمة استئناف القاهرة في ١٩٣٦/١/٢ الحاماة س ١٦

ص ٧١٣ رقم ٢٣٤ .

(٢) أحمد أمين ص ٣٧٠ والدكتور رؤوف عبيد ص ٢٥٢ .

(٣) الاستاذ علي بدوي ص ٢٨٠ والدكتور محمد مصطفى

القلبي ص ٢١٩ .

(١) جازو ج ٥ ص ٤٢٦ رقم ٥٢ .

(٢) محكمة الجيزة في ٢٦/١/٣٥ الحاماة س ١٥ ص ٤٧١

رقم ٢١٦ .

(٣) الدكتور محمود مصطفى في مسؤولية الاطباء والجراحين

الجنائية ب مجلة القانون والاقتصاد س ١٨ ص ٢٩٦ .



ومع ذلك عرف الضرر بأنه الأثر الخارجى للخطأ الذى وقع من الفاعل خرقا لمصلحة مشروعة يحميها القانون (١) وأنه الأثر الذى يتوقف عليه العقاب فى الجريمة غير العمدية (٢) .

### خصائص الضرر :

واذ يرتبط الضرر بالنتيجة غير المشروعة التى أسفر عنها تصرف الفاعل فهو يشكل مسؤولية عينية ، وهو فى الجرائم غير العمدية يلحق الخطأ ويأتى مرتبطا به كنتيجة له ، على خلاف جرائم العمد فهو سابق فيها على النتيجة المؤتمة غير مشروط بقيامها حتى ولو لم يتحقق بالنظر الى أن القصد الجنائى هو ركائز ايقاع الجزاء فى هذه الجرائم .

والضرر ركن وصفى للجريمة غير العمدية فتصرفات الفاعل الايجابى والسلبى منها قد تؤدي الى نتائج متعددة بل قد يؤدي التصرف الواحد فى حالتين متحدتى الظروف الى نتيجتين مختلفتين ولكن قياسا لاستقرار كل نتيجة يتغير الوصف القانونى للجريمة برغم وحدة الخطأ وصورته ، فالسير بالسيارة على الجانب الايسر من الطريق خطأ لمخالفة اللوائح . فان نشأت عن ذلك اصابة انسان كان الضرر فاذا وقف هذا الضرر عند حد الجرح كان تكييف الجريمة الاصابة غير العمدية أما اذا بلغ الضرر حد موت المصاب تغير التكييف بتغير الضرر الى القتل غير العمدى .

ويتفرع على كون الضرر ركنا وصفيا للجريمة ان الجزاء فيها يتعدل وفقا لجسامة الضرر  
Le préjudice causé est l'element conditionnel de la peine

فكلما اشتدت جسامة كلما كان ذلك مدعاة للتشدد فى العقوبة وكلما خفت الأضرار كان الترخيص فى العقوبة ، ويقوم التعيين فى ذلك للقاضى الواقعة وان كانت بعض التشريعات قد تكفلت بالأمر فى بعض الصور نظرا لما كشف عنه تطور المدنية وأنشأ الآلة معا ومن ذلك التشريع العصري فى تعديله لمادة القتل والاصابة غير العمديتين ( المادتان ٣٦١ و

درجة معينة من الخطأ كما باتت العدالة فى العصر الذى نعيش فيه والذى انتشرت فيه الآلات من ناحية وتطورت فيه النظم الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى تتطلب الحد من كل خطأ ودرءا لشروط الترخيص فى التحوط والحذر .

### ضوابط اثبات الخطأ :

الخطأ فى القانون الجنائى خطأ منسوب وليس بخطأ مفترض ومن ثم لا تبنى عليه المساءلة جنائيا الا عند ثبوته صورة وتوقعا وتوافرا رابطة السببية بين التصرف الذى عراه هذا الخطأ والنتيجة الاجرامية التى ترتبت عليه . ولذلك تلتزم محكمة الموضوع باثبات توافر الخطأ ليكون حكمها بالادانة فى الجرائم غير العمدية صحيحا اذ انه ركنها المعنوى فان لم يثبت كان الحكم قاصرا (١) . وتنقيد المحكمة فى اثباتها هذا ان يكون اسخلاصها الخطأ مستقيما مع المنطق اى معتمدا على أدلة سائغة غير مخالف الوقائع الثابتة فى الدعوى ، وبشرط واحد هو ان يكون قولها مدعما لبيانات يمكن مراقبة سلامتها (٢) وللمحكمة هذا الاستخلاص من اية قرينة فى واقع الدعوى دون ان تخضع فى ذلك لرقابة محكمة النقض (٣) ، ولكن هذا لايعنى وجوب ذكر المحكمة الخطأ لفظا أو إشارة الى احدى صورته التى حددها القانون طالما كانت الوقائع التى اثبتتها أو سياق عباراتها ناطقا بثبوت الخطأ (٤) .

### ٢ - الضرر Le prejudice

#### التعريف بالضرر :

لم تعرف نصوص العقوبات الضرر — رغم كون تحققه هو الشرط المتكافئ مع العقاب

La condition sine qua non de la peine

وكان للنصوص مدرها فى ذلك اذ يتعذر على النص أن يلم بكل ضروب الضرر فترك الأمر للقضاء الذى يستطيع تبين تحقق الضرر أو تخلفه فى كل حالة وفقا لظروفها .

- (١) نقض ٤٩/١٢/١٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ ص ١٧٢ رقم ٥٧ .
- (٢) نقض ٥٨/١٢/١٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ ص ١٠٨٤ رقم ٢٦٢ .
- (٣) نقض ٣١/١١/٢٣ مجموعة القواعد القضائية ص ٢ ص ٣٦١ رقم ٢٩٤ .
- (٤) نقض ٥٨/٦/١٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ ص ٦٥٥ رقم ١٦٦ .

(١) لقن فرنسي ٤٤/١١/٢٢ دالوز — ص ٢٩٣ رقم ٩٤٥  
(٢) محكمة الاستئناف المخططة ٣١/٣/١٣ مجلة التشريع والبيضاء ص ٤٣ ص ٥٠٦ و ٣٥/١١/٢١ ، المجلة س ٤٨ ص ٢٣٣ .

التي احاق بها ، والا يكون مفترضا (١) فافتراض الضرر أو القول باحتماله *Prejudice éventuel* لا يجعل في الطاقة التحقق من حدوثه ومن ثم لا يقطع في تحقق الجريمة بوصف الضرر شرط المؤاخدة وذلك سريا مع قواعد التجريم التي لا تقوم الا على الثبوت (٢) .

أما كونه حالا فمفاده احاقته بالمضروب سواء كانت هذه الاحاقنة في الحاضر أو المستقبل طالما قطع بتحقيق الاضرار (٣) .

ويجب كذلك أن يكون الضرر مباشرا *direct* ويكون كذلك كلما كان خطأ الفعل منسوباً الى الفاعل وكان هو السبب الأساسي ، والكافي لوقوعه حتى ولو قد أخلت أسباب أخرى ساعدت على تحققه .

وعندما يعبر الضرر كأساس لتعويض المضروب مدنيا يجب أن يكون شخصا (٤) والأمر في استظهار ذلك من استقلالات قاضي الموضوع .

*La libre appréciation du juge du Fond*

### أنواع الضرر :

ومع ان الضرر يتحدد أصلا بالاعتداء على مصلحة أو حق يحميهما القانون (٥) ومن ثم بات مرتبطا في صورته الظاهرة بالاعتداء على سلامة الانسان أو الدمة المالية فان هناك كذلك الضرر الأدبي *Projeccudice moral* وهو الضرر الواقع على الشعور والاحساس أو المعنويات ، وان كانت هذه التفرقة لا تظهر آثارها الا في دعوى التعويض الناشئة عن الضرر في جريمة غير عمدية مع ملاحظة انه في

(١) نقض ٤٧/١/١٦ المجموعة الرسمية س ٤٨ ص ٦٦٠ رقم ٣٩٥ .

(٢) نقض ٣٤/١١/١٩ مجموعة القسوامد القانونية ج ٣ ص ٢٨٧ .

(٣) من أصيب بفقد بصره اهمالا تحقق غروره في الحاضر بما عدا البصر وفي المستقبل بما ظل يمرره .

(٤) نقض ٤٧/٧/١٦ المجموعة الرسمية س ٤٨ ص ٦٦٠ .

(٥) نقض فرنسي ٢٤/١/١٤ دالوز ١٩٢٤ ص ١٩٢ .

(٦) الأصل أن الحماية تقع لمصلحة أو حق الغير ومع ذلك خرج التشريع الجنائي الكويتي على هذا حيث أم في المادة ٢٤٨ على وضع النار باهمال في الشيء المملوك للفاعل وهو اتجاه منقوض .

(٢٤٤ ع ) (١) حيث غلظ في الأولى العقاب اذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص (٢) ، وفي الثانية غلظ العقاب اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة (٣) .

### الشروط الواجب توافرها في الضرر :

ويجب لتوافر الضرر في الجريمة غير العمدية ان يكون حقيقيا *reel* ويتفرع عن هذا وجوب كونه مؤكدا *certain* وحالا *actual*

ومعنى كون الضرر حقيقيا ومؤكدا أن يكون غير مختلف على صحة وجوده أو على الحق أو المصلحة

(١) القانون ١٢٠ لسنة ٦٢ م ٢١ الصادر في ٦٢/٧/٢٥ - الجريدة الرسمية العدد ١٦٨ .

(٢) واضاف التعديل في اسباب التغليب وقوع الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلاقا جسيما بما تفرضه عليه اصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث من مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو من طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك وهي اسباب تتعلق بالخطأ أو بطرول الجاني أو بتصرفه اللاحق على اقترانه الجريمة .

(٣) واضاف التعديل لهذه المادة كذلك ذات الاسباب الباقية التي أضيفت الى المادة ٣٦١ وبنفس عباراتها .

وفي تبرير التغليب اوردت المذكرة الإيضاحية « ونظرا لتطور اسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد مناحى النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث في بعض الاحيان الى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا ولان النصوص القائمة بشأن القتل الخطأ والاصابة الخطأ لم تحقق الردع الكافي اتجه المشروع الى رفع الجراء المقرر لهاذين الجريمتين على الوجه المبين به بتشديد العقوبة برفع حدسديها الأدنى والاقصى في حالة ما اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلاقا جسيما بما تفرضه عليه اصول وظيفته أو مهنته أو اذا كان الجاني عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث متعاطيا مسكرا أو مخدرا أو نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة أو نكل وقت الحادث من مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك كما جعل المشروع من تعدد المجنى عليهم في الجريمتين ظرفا مشددا آخر تغلظ به العقوبة دون تغيير طبيعة الجريمة من جنحة الى جنابة لان وصف الجنابة لا يتلاءم مع حصول الحادث عن خطأ، وبهذا يمكن درء اسباب كثيرة من النكبات والحوادث التي تهدد حياة المواطنين الامنين .



بين الخطأ والضرر . وبالتالي لا تقوم الجريمة ابدا دون تحقق رابطة السببية (١) .

والسببية بهذا الوصف تندرج في الركن المادي للجريمة باعتبارها متصلة بالنشاط الخارجى اى بالنتيجة التى وقعت بالمضروور . وهو ما نميل اليه وان كان من الراى ما يذهب الى خلاف ذلك ويدرج السببية في الركن المعنوى (٢) وهو الاتجاه الذى اخذ به الفقه والقضاء في فرنسا (٣) .

ونظرا لان التشريعات العربية لم تعرف السبب فقد ثار الخلاف وبقي غير محسوم بعد (٤) .

#### طبيعة رابطة السببية :

وكما اختلف الراى في موضوع كون رابطة السببية من اركان الجريمة فقد اختلف كذلك وما يزال غير مستقر في ماهية طبيعة هذه الرابطة وقامت في ذلك اكثر من نظرية من أهمها :

##### ١ - نظرية تعادل الأسباب

Theorie de l'equivalence des causes

##### ٢ - نظرية العامل الأكثر اثرا

La condition la plus efficace

٣ - نظرية السبب الأقوى أو السبب الأساسى  
La theorie de la cause efficiente ou de la qualité

##### ٤ - نظرية السبب الملائم

La cause adéquate

##### ١ - نظرية تعادل الأسباب : (١) .

ان السبب المؤدى الى وقوع الفعل وان تتداخل في تكوينه عوامل عديدة ما بين ايجابى وسلبى غير ان كل هذه العوامل ذات قيمة سببية موحدة بما يحقق التعادل المطلق بين الأسباب والعوامل والظروف تعادلا لا يمكن معه استبعاد أى شرط منها دون أن يتخلف معه تحقق النتيجة .

التعويض عن الضرر الادبى فلا بد أن يكون تابعا لضرر مادي أو بدنى (١) .

وباستقراء نصوص قوانين العقوبات المحددة للجرائم غير العمدية يبين ان الضرر الذى أوردته النصوص يرتبط كله بالضرر المادي وحده وان كانت كثير من النصوص العربية قد وقفت حدود الضرر المؤثم فيها عن مسابرة مقتضى الامور ومن ذلك ما كان عليه مثلا نص المادة ٢٤٤ عقوبات مصرى التى كانت تحدد الضرر في الجرح فحسب مع ان هناك صورا توفر ضررا ولا ترقى لحد الجرح وهو ما استدركه المشرع في التعديل الذى تضمنه القانون رقم ١٢٠ لسنة ٦٢ حيث اضاف « الابداء » وهو ما يتسع للصور التى لم يكن يتسع لها النص القديم والتى لم يكن للقاضى سحب النص عليها لضيق التفسير في النصوص الجنائية احتراماً لبدا شرعية الجرائم . ولعل هذه اللفتة تتبعها معاودة النظر في نصوص الجرائم غير العمدية جميعا في تشريعاتنا فما تزال كثير من الصور التى كشف عنها العمل وولدتها التطورات بعيدة عن التجريم . ولا يتسع المقام لافاضة العرض في ذلك وان كان مما يؤمل في هذا الصدد لو انتهزت الفرصة لوضع نصوص موحدة في قانون العقوبات في كافة الدول العربية .

##### ٣ - رابطة السببية Rapport de Causalité

#### التعريف بالسببية :

وضح من المعرض للجريمة غير العمدية أن الخطأ المجرد فيها عن الضرر لا يوفر الجريمة - مهما كان شدوذه أو نبوه - وكذلك أن الضرر غير المترتب على الخطأ بانفصامه عنه كلية لا يحقق الجريمة ، ومن ذلك يتضح أن السببية في هذه الجريمة هى الرابطة بين التصرف الذى صدر عن الفاعل وبين الضرر الذى انتجه هذا وبذا فهى حلقة الوصل

(١) تقض ٥٠/١٠/٨ المحاماة س ٣٣ ص ١١٩٠ رقم ٤٩٥ .

(٢) هنرى دليون مازو في المسئولية ج ٢ رقم ١٤٢٠ .

(٣) جاردو ج ١ ص ٥٨٧ .

(٤) الدكتور محمد مصطفى القللى في المسئولية الجنائية ص ٣٣ ورسالة الدكتور محمود حسنى نجيب في رابطة السببية في القانون الجنائى .

العوامل التي ساهمت في حدوث الفعل ويعتبر مسئولا عنه كل من ساهم بقسط في هذه العوامل .  
أما معيار معرفة ما اذا كانت النتيجة حادثة من الفعل أو من سواه فمتروك للباحث عن السبب الملائم .

وقد تكون هذه النظرية أخف النظريات تعرضا للنقد واقربها الى الصواب وان كان يعيها اطلاق معيار التقدير مما يخلخل وحدة القياس .

والصحيح في رأينا هو أنه كلما كان فعل الجاني سببا كافيا لايقاع النتيجة التي حدثت فان الجاني يتحمل عبء النتيجة ، وكفاية السبب أو عدم كفايته لاحداث النتيجة يرجع الى ما ألفه الناس في حياتهم وما تجرى عليه الامور عادة والسير العادي للامور .

#### السبب المباشر والسبب غير المباشر :

ثار خلال بحث رابطة السببية ووضح في النظريات التي تناولت طبيعتها البحث في السبب المباشر والسبب غير المباشر وهو بحث ابتعد عنه الفقه والقضاء حديثا اكتفاء بالبحث فيما يكفي من سبب لاحداث النتيجة بغض النظر عما اذا كان مباشرا أو غير مباشر فمجرد قيام هذا السبب وكفايته لاحداث الضرر نتيجة للفعل يغني عن أي بحث آخر .

ومما أصدرته محكمة النقض في هذا الصدد (١) « اذا كان الالتهاب الذي سبب الوفاة قد نتج عن الاصابة التي احداثها المتهم ، بالمجنى عليه فمسألة التهم عن الوفاة واجبة ولا يرفع مسئوليته ان المجنى عليه أو ذويه رفضوا ان تبتر ساقه وان هذا البتر كان يحتمل معه نجائه اذ لا يجوز له وهو المحدث للاصابة ان يتلذذ باحجام المجنى عليه تحمل بتر ساقه وهي عملية جراحية عظيمة الخطر فضلا عما تسببه من الآلام المبرحة » .

وانه ليكفي ان يكون الفعل أو الجرح الخطأ سببا عن خطأ مما هو مبين في تلك المادتين ( ٢٣٨ و ٢٢٤ ) سواء اكانت السببية مباشرة أو غير مباشرة ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ (٢) .

ويؤخذ على هذه النظرية انها لا تحقق العدالة بمعناها الصحيح حيث لا تفرق بين الاسباب والظروف والعوامل وتخلط بينها في المساهمة في وقوع الفعل مع ان منها ما هو ظاهرة ان صاحبت الفعل غير انها لم تؤثر في وجوده ، كما انها تفضي الى تبين الاسباب والعوامل التي قد تكون بعيدة عما يشكل عقابا على النتائج غير المباشرة الامر الذي لا يتفق مع المنطق ولا مع القانون (٢) ، واخيرا فانها تفضي الى العقاب على النتائج التي لا يمكن للرجل العادي ان يتوقع حدوثها .

#### ٢ - نظرية العامل الأكثر اثرا : (٣)

وتنظر النظرية الى العوامل المختلفة بوصفها قد ساهمت جميعا في وقوع الفعل ولكنها تفرق بعدئذ بينها وتختار منها العامل الذي أدى الى النتيجة والذي يحق اعتباره سببا .  
ويعيبها ان التركيز على سبب بذاته بوصفه اظهر الاسباب فيه اهدار للعوامل الأخرى التي تكون بدورها كلها أو بعضها ذات صلة في وقوع الفعل الضار .

#### ٣ - نظرية السبب الأقوى أو السبب الأساسي : (١)

ويتمثل السبب في حكم هذه النظرية في العامل الأساسي لاحداث النتيجة واعتبار العوامل الأخرى مجرد ظروف ساعدت على تحقيقها .

وينال من النظرية عدم تفرقتها بين الاسباب والظروف والشروط وانها تقف دون التعرض للعمل السلبي والامتناع عن عمل Omission عندما يكون ذا اثر في حدوث النتيجة .

#### ٤ - نظرية السبب الملائم : (٢)

تطرح هذه النظرية الظروف من اعتبارها مقتصرة على الاعتداء بالعلل المؤدية الى هذه النتيجة وذلك بتصور حدوث النتيجة على اساس هذه العلل فاذا تداخلت عدة عوامل مع بعضها في احداث النتيجة جرى اختيار العامل أو العلة الأساسية لحدوث الفعل ، وبالبناء على ذلك بعد سببا كل

(٢) أدى ذلك ببعض انصار النظرية الى تعديلها على اساس أن رابطة السببية تنقطع عندما يدخل عامل جديد . (Maggion P 288)

Blr Kmeyer

Kahler, Stoppato

Von Bar. Kress

(٣)

(١)

(٢)

١ - ٦١/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ١٦٥

رقم ٢١٤

٢ - نقض في ١٢/٧/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية

ج ٦ ص ١٠٩ رقم ٣٧٠ .



٢ - ويساوى القوة القاهرة الظرف الطارئ الذى يعترض المجرى العادى للامور بين تصرف الفاعل والنتيجة (٢) .

٣ - وكذلك فعل المجرى عليه الذى يتدخل بين ما صدر عن الفاعل وبين النتيجة التى أحدثها وذلك مع تحرز شديد اذ أن تصرف المجرى عليه أو فعله الخاطئين لا يجبان فى الاصل تصرف الفاعل وخطئه ، فالعبرة بتقدير درجة نشاط كل منهما فى احداث النتيجة ومن ثم يصبح أن يكون الاثر الذى أدى الى النتيجة الضارة مشتركاً فلا يترتب على اثبات خطأ أحدهما انتفاء مسئولية الآخر (٣) .

والسببية مسألة موضوعية من استقلالات قضاء الموضوع (٤) ولكن يقيد هو وجوب بيانها فى الحكم - بوصفها ركن جوهري من اركان الجريمة (٥)

### الاشتراك والجرائم غير العمدية :

يتحقق الاشتراك فى الجرائم بالمساهمة فى ارتكابها اما بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض . وبهذا فهو أصلاً تدخل من الشريك فى ذات القصد الجنائى للفاعل وان تجاوز أحياناً مجرد التجاوز فى القصد الى بعض الأعمال المسهلة أو المتممة للجريمة . وبذا ولما كانت الجرائم غير العمدية لا تقوم على القصد ولا تدور مع اتجاه النية إلى الفعل غير المشروع أو الى اتجاه النية من وقوع النتيجة التى انبنت على الفعل غير المشروع فإنه من المستقر القول بعدم إمكان تصور الاشتراك فى هذه

وقد انفرد قانون العقوبات الكويتى من بين قوانين العقوبات العربية فوضح فى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ منه بعض الحدود للسببية (٢) ويبين منها أنه يعتد بالترقية بين الخطأ المباشر وغير المباشر حيناً ولم يعتد بها وان قيد عدم اعتداده حيناً آخر . ومع ذلك وفى واقع الأمر فإن المباشرة فى السببية تظل قائمة اخذاً بأن أصل الخطأ ارتبط بمبدأ الضرر وان ما تلا ذلك من أحداث قد تضاعف النتيجة وكأنها نشأت عن ذات الخطأ ومن ثم فإن كانت نشأت عن خطأ آخر انفصمت السببية بين الخطأ الأول والنتيجة .

### الأفعال التى تنقسم بها السببية :

ومع قيام الرأى على عدم الاعتداد بالترقية بين الأسباب المباشرة وغير المباشرة بين الخطأ والضرر فإنه اذا حدث تداخل أفعال تنقسم بين الأمرين بما يقطع هذه الصلة بحيث لا يصبح الضرر نتيجة للخطأ انتفت بذلك المسئولية .

١ - فالقوة القاهرة .. وهى الحادث المفاجئ غير المتوقع الذى لا يمكن استبعاده لأنه نتيجة لقوة خارجية لا يمكن توقعها أو مفاداتها . هذه القوة مما يفصم السببية لأنها تقف بين الفعل والضرر (١) .

٣ - المادة ١٥٦ ع. كويتى .. لا يعتبر الإنسان انه قتل انساناً آخر اذا لم يمت المجرى عليه خلال سنة من وقوع سبب الوفاة وتحسب هذه المدة من اليوم الذى وقع فيه آخر فعل غير مشروع أفضى الى الموت ولا تشمل هذا اليوم .

والمادة ١٥٧ يعتبر الإنسان قد تسبب فى قتل انسان آخر ولو كان فعله ليس هو السبب المباشر أو السبب الوحيد فى الموت فى الحالات الآتية :

١ - اذا استوجب اجراء عملية جراحية أو علاجاً طبياً أدى بالخبرة والعناية الواجبتين طبقاً لاصول الصناعة الطبية وأفضى ذلك الى موت المجرى عليه .

٢ - اذا كان الفعل لا يفضى الى الموت لو ان المجرى عليه لم يقصر فى اتخاذ الاحتياطات الطبية والصحية الواجبة .

٣ - اذا حمل الفاعل المجرى عليه على ارتكاب فعل يفضى الى موته باستعمال العنف أو بالتهديد باستعمال وثبت أن الفعل الذى أفضى الى موت المجرى عليه هو الوسيلة الطبيعية لتوفى العنف المهدد به .

(١) نقض فرنسى ٣٦/٢/٨ دالو ٢٦ ص ٤٤ والواقعة انفراض صاعقة على سيارة الاسعاف وهى تنقل مصاباً صدمته عربة فأحدثت به اصابة بسيطة ثم جاءت الصاعقة فقتلت على سيارة الاسعاف وعليه واعتبرت المحكمة الصاعقة قوة قاهرة ومنه فلم يسأل المتهم الاول عن الاصابة الخطأ دون القتل .

(٢) جنح القاهرة المختلطة ١٩٣٨/٢/٢٦ مجلة التشريع والقضاء ص ٥٠ ص ١٩٤٧ - والواقعة انفجار عجل السيارة أثناء سيرها المعتدل رغم سلامة العجل قبل بدء الرحلة وكشف المتهم عليه فنياً . قلم تسأل المحكمة المتهم عن النتائج .

(٣) نقض ٥٦/١٠/١٥ المحاماة : ص ٣٨ ص ١٣ رقم ٢٢ .

(٤) نقض ٢٨/٦/٦١ مجلة القانون والاقتصاد ص ٨ ملحق ٧ ص ٢٠٧ .

(٥) نقض ٥٠/١٠/٨ المحاماة ص ٣٧ ص ١١٩٠ رقم ٤٩٥ .

العصور في المجتمع الواحد تبعاً لتطورات الحياة الاجتماعية (١) .

وعلى ذلك قام التجريم في مجتمع أو في عصر بالنسبة لبعض الجرائم وكان هذا تحت ظروف معينة أو في ظل نظام معين ، ثم أصبحت هذه الجرائم بعينها عند انحسار الظروف أو تغير النظام من الأعمال المباحة ، ومن ذلك التجريم على بعض التصرفات أبان انتشار الأوبئة أو المجاعات أو مقتضيات الحرب أو التجريم على الدعوة لمبادئ معينة .

وكما يختلف ذات التجريم بالنسبة للجريمة فإن الجزاء بدوره تتغير درجته تشديداً أو تخفيفاً وفقاً لمبلغ النظر إلى الجريمة معيرة بظرف المجتمع ونظامه مما حتى غلظت العقوبات على بعض الجرائم ان اقترنت في ظرف معين كزمن الحرب .

وكانت هذه هي مهمة قانون العقوبات ووظيفة الجزاء فقد انسحب القول على جرائم الإهمال كما ينسحب على الجرائم العمدية .

وعلى الرغم من أن هذه الجرائم بدأت في التشريعات الجنائية أول ما بدأت في صورة موحدة هي صورة القتل والإصابة خطأ ولما تزايدت كان تزايدها بصورة شبه موحدة كذلك . . على الرغم من هذا فإنها باتت اليوم متفاوتة زيادة ونقصاً وغرضاً وعقوبة وذلك وفقاً لمدى التطور الذي بلغه كل مجتمع ووفقاً للنظام الذي استقر فيه .

ومع أن كل تشريع حرص على مواجهة ما قام فيه من حالات تتطلب المواجهة والعلاج فإنه ما يزال هناك من النقص ما يوجب الالتفات إليه ومواجهته ، خاصة وأن ما طرأ على الحياة من تطورات سريعة وما قام من الاستحداثات الضخمة التي جددت سواء فيما يستعمل الإنسان أو فيما يدور حوله منها ، وما جد من نظم وأوضاع تتطلب الحماية كما تتطلب درجات معينة من البذل والحرص والعناية . . كل ذلك أصبح يوجب إعادة النظر في نصوص

الجرائم (١) وأذلك على خلاف ما ذهب إليه رأى بعض الفقهاء من القول بوجود الاشتراك في هذه الجرائم (٢) .

وليس معنى هذا أن من دفع إلى الفعل الخاطئ الذي تولد عنه الضرر يكون بمنأى عن المسؤولية لانعدام الاشتراك ذلك أن هذا الشخص يؤاخذ بوصفه فاعلاً أصلياً لفعل خاطئ نشأ عن تصرفه بما دفع إليه من ارتكاب الفعل الخاطئ الذي رتب الضرر (٣) ويمكن أن يعرف في هذه الحالة بالفاعل الأدبي للجريمة ، auteur moral

### الشروع والجرائم غير العمدية :

والشروع وهو البدء في ارتكاب الجريمة ثم توقفها أو عدم تحقق آثارها لأسباب خارجة عن إرادة مقترفها ، يستتبع كذلك أن يسبقه القصد الجنائي الذي يسبق الإقدام على تنفيذ الجريمة ويلاحق مجرد التفكير في اقترافها ، وإذا كانت الجرائم غير العمدية لا تصدر عن قصد إطلاقاً فلا يتصور أن يتحقق فيها الشروع لأن النتيجة المؤتمنة تترتب على الخطأ الذي يقوم في هذه الجرائم مقام القصد في الجرائم العمدية .

### نطاق جرائم الإهمال في العمل

#### وسياسة العقاب عليها

لما كان قانون العقوبات يتولى كما صدرنا القول مهمة الحفاظ على المجتمع واستقرار نظامه وكفالة الأوضاع المقررة فيه ، فقد نشأ عن ذلك بالطبيعة اختلاف نصوص هذا القانون في بيئة عن بيئة أخرى مع اتحاد الزمن ، واختلافه في عصر عنه في غيره من

(١) الدكتور محمد مصطفى القلبي - المسؤولية الجنائية ص ٢٢٤ .

(٢) جارد ج ٢ ص ٢٩٢ وشوفو وهيلي ج ٤ رقم ١٤٢٥ ومحكمة النقض في ١٩١٢/٧/١ .

(٣) جارد ج ٥ طبعة ثالثة رقم ٢٠٨٥ بعهد أن عدل عن الرأي الأول ومحكمة النقض بعد أن عدلت كذلك في ٣٠/٥/١ المجموعة الرسمية ص ٣١ رقم ٧٨ .

(١٩) الدكتور السيد مصطفى السيد في تقديم الأحكام العامة في قانون العقوبات .



الخاصة الى جانب الملكية والمنشآت العامة ، كما لا يبلغ العقاب مبلغه في الدول الشيوعية . فتقف الدولة موقف الحزم من الاهمال ولكن ليس مجرد الاهمال وانما عندما يبلغ من الجسامة حدا جسيما ، كما انها لا تتناول بالعقاب كل الصور التي يعاقب عليها النظام الشيوعي وان كانت لا تترخص الى الحد الذي يجرى في الدول ذات النظام الرأسمالي .

### النطاق وسياسة العقاب في مصر :

وعبر نطاق التأثيم على جرائم الاهمال في مصر اطوارا كان في بعضها يلتفت الى بعض صور هذه الجرائم دون البعض الآخر ، ثم جرى عليه التجمد في حدود بعض المتداول من جرائم الاهمال في التشريعات التي يقل عنها نصوصه وخاصة التشريع الفرنسي ثم اخذ في التطور نحو مواجهة صور بعثتها الحياة الجديدة والنظم التي رست قواعدها :

فقبل صدور أول قانون للعقوبات سنة ١٨٨٣ صدر في سنة ١٨٣٠ « قانون الفلاح » وكان من بين ما تضمن انزال العقاب على من « يهمل » في الفلاحة .

وفي سنة ١٨٣٧ صدر قانون « السياسة » وجاء في مواده ما يعاقب على اهمال الموظفين في تادية اعمالهم .

وفي عام ١٨٤٤ صدر « قانون سياسة اللائحة » وكان يعاقب من « يتوانى » في انجاز اعماله .

وفي عام ١٨٥٥ صدر « القانون الهمايوني » وعاقب على « تقصير الموظفين » و « تكاسلهم » ( م ٢٥ ) و « تقصير » المهندسين مع تشديد العقاب عند تكرار التقصير ( م ٢٧ ) .

ولما صدر قانون العقوبات لم يتعرض لشيء من هذه الاحكام واسقطها من حسابه واقتصر كما سبق القول على الصور المنقولة لجرائم الاهمال . وظل هذا القانون على حاله وكانت التعديلات التي ترد عليه ضيقة الحدود جامدة في معظمها فيما يتصل بالعديد من جرائم الاهمال التي غدت تسبب تاهل النظر .

واذا كانت الحياة التي انبعثت في مصر والنظم الاقتصادية والاجتماعية التي خطتها الثورة قد

الجرائم غير العمدية بما يقيم فيها الامن والتدعيم المامولين ، كما بات يتطلب اعادة النظر في العقوبات المفروضة لبعض الجرائم لتتكافأ والخطر المتولد عنها والذي قد اختلفت معاييرها باختلاف الظروف والنظم .

على اننا نلفت في ذلك الى أن التأثيم والعقاب كليهما ليس اساسا الوسيلة الفعالة في الوقاية او العلاج وانما يجب مع ذلك ان لم يكن قبله ان تتجه السياسة التشريعية الى استئصال اسباب الجريمة والعمل على التبصير برغبتها وذلك برفع الوعي وتدعيم الخلق والتعليم الاجتماعي والتوجيهي معا (١) .

ويبحث نطاق جرائم الاهمال في العمل وسياسة العقاب عليها يبين أن الدول ذات الأنظمة الشيوعية باتت أكثر الدول مؤاخدة على أكثر عدد من جرائم الاهمال وذلك لأن هذه النظم والدولة فيها هي المسيطرة على جميع المرافق وكل المنشآت فيها منشآت عامة فقد غدت الدولة تتوقع بعض الاهمال لافتقاد الباعث الشخصي (٢) وغدا في ذمتها ان تتوقى كل اهمال ولو وهن لان كل اهمال يكون ذا اثر على خطة الدولة بل قد يؤثر ان استشرى على النظام نفسه ، ولذا نرى روسيا تعاقب وبشدة بالغة بقرار مجلس السوفيت الأعلى الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٤٧ على الاهمال في المحافظة على اموال الدولة او في صيانتها او تعريضها للتلف ، كما تعاقب بلغاريا أي تقصير يقع من الموظف في أداء واجباته الاقتصادية اذا ترتب على ذلك ضرر ملحوظ ( م ١١٣ ) وعلى سوء ادارة المنشآت والمؤسسات العامة باهمال اذا اسفر عن خسائر ( م ١١٥ ) - وعلى عدم انجاز العمل عدم تسليم المنتجات طبقا لما هو وارد في قرارات التخطيط الاقتصادي أي في الوقت المحدد ( م ١١٧ و ١١٨ ) وهو ما تعاقب عليه كذلك المادة ٦/٢٨٨ من قانون عقوبات رومانيا والمادتان ١٠٦ و ١٠٧ الباني .

ويضيق هذا النطاق عن ذلك في الدول ذات النظم الاشتراكية حيث تقوم فيها الملكية والمنشآت

(١) التوصية الثانية للمؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في ميلانو - مجموعة مناقشات المؤتمر ص ٢١٨ وما بعدها .

(٢) الدكتور محمود مصطفى في الجرائم الاقتصادية ج ١ ص ٧٩ .

فهذا النص واجه حالة الإهمال الوظيفي وهي حالة كانت تستوجب العلاج فعلا بالتأثير الجنائي دون الاقتصار على التأثير التأديبي . نظرا للاختلال الذي يصيب جهاز الدولة والشعب معا من إهمال الموظف في تأدية وظيفته وهو ما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية لهذه المادة حيث قالت بأن استحداثها جاء « نظرا لما يوجبه بناء المجتمع الجديد على كل فرد من ضرورة التزام الحيطة والحرص على هذه الأموال والمصالح حرصه على ماله ومصالحته الشخصية » .

وقد وقف المشرع في هذه المادة من الموظف والوظيفة والضرر الذي ينبغي توقيه موقفا يجمع في نفس الوقت بين الحزم والاعتدال ، ذلك انه لم يجرم كل خطأ وانما اشترط الخطأ الجسيم دون ما دونه . وعندما تحدث عن الإهمال كصورة من صور هذا الخطأ شرطه بأن يكون أهلا جسيما ، ولم يجرم الخطأ مهما بلغت درجته الا أن الحق « بالأموال » « الضرر الجسيم » وهذا التقييد في أوصاف الخطأ والضرر .

هذا ومع أن المادة ١١٦ مكررا ب سدت فراغا كبيرا يستكمل بالتعديل المقترح فما تزال هناك صور من الإهمال يقتضي خطونا البناء أن تكون موضعاً للمعالجة وهو ما نرجوه ونأمله .

أوجبت الخروج على الجمود القديم فقد بدا الالتفات الى صور جديدة من صور الإهمال كما بدأت الموازنة بين قدر العقاب وبين خطر بعض جرائم الإهمال القائمة بين نصوص القانون .

فمن صورة الموازنة ذلك التعديل الذي طرأ على جريمة القتل والاصابة الخطأ على نحو ما سبقت الإشارة اليه .

ومن صور الاستحداث النص المضاف بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٦٢ لتقوم في قانون العقوبات برقم ١١٦ مكررا « ب » والتي تنص على :

كل موظف عمومي تسبب « بخطئه الجسيم » في الحاق « ضرر جسيم » بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها اليه بأن كان ذلك ناشئا عن « إهمال جسيم » في اداء وظيفته أو عن اساءة استعمال السلطة أو عن « اخلال جسيم » بواجبات الوظيفة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية .

ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام رفع الدعوى الجنائية .



## تحديد فترة الريبة

# بالنسبة للتاجر المفلس

للأستاذ محمود عثمان الرمزي  
المفتش القضائي للنيابات

جاهدا الى ابعاد الكارثة عنه أو يحاول ارجاء موعدها وذلك باستغلال ذكائه وتسخير نشاطه بحثا عن مورد يدر عليه بمبالغ من النقود يواجه بها ديونه المستحقة ، وقد يوفق فيعبر الأزمة بسلام وقد يخفق فتزداد حالته سوءا ، وقد يضطر الى الاقتطاع من أصوله ويستنزف رأسماله حتى يأتى عليه ولا يجد بدا في نهاية الأمر من طلب الإفلاس وقد يستولى على التاجر التوقف عن الدفع الاحساس بالفزع من المستقبل فيلجأ عامدا الى تأمين مستقبله هو ومن يعيشون في كنفه وسبيله الى ذلك تهريب أمواله أو التصرف فيها تصرفا صوريا وبذلك لا تمتد اليها يد الدائنين عقب صدور حكم شهر الإفلاس . . . وقد يحاول محاباة بعض الدائنين فيبادر الى الوفاء بديونهم أو الى تقرير رهون لضمانها تحميمهم من منافسة سائر الدائنين في خصوص الأموال موضوع التأمينات ، من أجل ذلك كله ارتأى الشارع في التصرفات التي يجريها في الفترة الواقعة بين وقوفه عن الدفع وصدر الحكم بشهر الإفلاس ويسر سبيل إسقاطها حماية للدائنين وتحقيقا للمساواة ، غير أن الشارع وضع نصب عينيه مصلحة كل من الدائنين والمدين سواء بسواء فلم يعمد في الميل الى جانب دون آخر ، وقد فرق بين نوعين من التصرفات : تصرفات تتسم بالريبة الظاهرة وتنطوي على ضرر محقق بجماعة الدائنين فأوجب إبطالها طبقا لنص المادة ٢٢٧ من القانون التجاري وتصرفات لا تكشف بذاتها عن موجب

رايت أن أقدم هذا البحث المتواضع باعتبار أنه يتصل بأهم بل وبأدق موضوع من موضوعات الإفلاس الذي هو بدوره من مسائل القانون التجاري التي كانت ولم تزال شائكة .

وفترة الريبة La periode suspecte  
هي الفترة الواقعة بين التاريخ الذي تحدده المحكمة للوقوف عن الدفع وتاريخ حكم 'اشهار الإفلاس يضاف اليها الايام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع في أحوال البطلان الوجوبي أو الحتمي التي أحصتها المادة ٢٢٧ من القانون التجاري والحالة الخاصة ببطلان القيود العقارية التي أشارت اليها المادة ٢٣١ من القانون المذكور وهي إحدى حالات البطلان الجوازي .

خطة البحث : - نبدا ببيان أساسي تجديد مدة الريبة والأصل والاستثناء في تحديد هذه الفترة ثم نوضح معنى التوقف عن الدفع باعتباره أساسا لبداية فترة الريبة ونتكلم أخيرا عن تعديل تاريخ التوقف عن الدفع وكيفيته ومن له الحق في طلب التعديل وميعاد الطعن في حكم تعيين التاريخ .

### بيان أساس تحديد فترة الريبة :

لاحظ الشارع أن الوقوف عند حد حماية الدائن من تصرفات التاجر التي تصدر منه عقب صدور حكم اشهار الإفلاس لا يحقق الغاية المنشودة من نظام الإفلاس فقد لا ينزل التاجر عند رغبة الشارع في اطلاع القضاء على حقيقة أمره بل يسعى

تحديد تاريخ التوقف عن الدفع من تلقاء نفسها أو بناء على طلب كل ذي مصلحة

ويعتبر ذا مصلحة toute partie interresse

في هذا الخصوص كل من له الحق في طلب شهر الإفلاس: المحكمة . المدين المفلس . النيابة العامة . وكيل الدائنين . أحد الدائنين بصفته الفردية وكل من تعامل مع المدين ونشأ له حق أو ترتب في ذمته التزام يتأثر قيامه ونفاذه بأحكام فترة الريبة

Droit Commercial par

par Lyon can et renault, n. 7 ellets du jugement declaratie de faillite dans te passe. du page 330 jusqu'u page 339

ولم يبين القانون الى أى وقت يمكن للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن تعين تاريخ التوقف عن الدفع . وقد ذهب رأى الى قيام هذه المكنة حتى انتهاء التفليسة وذهب رأى آخر الى أن طلب تعيين تاريخ التوقف يصبح غير ممكن بعد انتهاء المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها قياساً على حالة تعديل تاريخ التوقف عن الدفع كما سنبينه فيما بعد وان بانقضاء هذه المواعيد تتحدد أصول التفليسة وخصومها وان من الخير عدم تعديل هذا الوضع حتى يمكن النضى بالتفليسة الى النهاية المرسومة لها وهذا ما يراه بحق الدكتور محسن شفيق ، وقد كان الشارع حكيماً حين وضع بعض الضوابط التى تعين على تحديد تاريخ التوقف عن الدفع اذا لم تحدده المحكمة في حكم اشهار الإفلاس أو في حكم لاحق ، وقد نصت المادة ٢١٢ من القانون التجارى على ان تاريخ التوقف عن الدفع يعبر في هذه الحالة تاريخ صدور حكم شهر الإفلاس ، وتفرعاً عن ذلك تنعدم فترة الريبة فيما عدا الأحوال التى تمتد فيها هذه الفترة عشرة ايام من تاريخ التوقف عن الدفع فتعتبر هذه الأيام العشرة سابقة على تاريخ الحكم ، واذا صدر حكم شهر الإفلاس بعد وفاة التاجر ولم تحدد المحكمة تاريخ الوقوف عن الدفع اعتبر هذا التاريخ من يوم الوفاة وقياساً على ذلك اذا صدر حكم الإفلاس بعد اغتيال التجارة ولم تحدد المحكمة تاريخاً للوقوف عن الدفع اعتبر هذا التاريخ من يوم الاعتيال .

هذا وقد أثرت بعض التشريعات بقييد سلطة المحكمة في ارجاع تاريخ الوقوف عن الدفع وذلك

للمريية ولا تتمخض بالضرورة عن ضرر لجماعة الدائنين فترك أمر ابطالها لسلطة المحكمة كما هو مستفاد من المواد ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ . وهذه التصرفات بنوعها غير تلك التى تصدر من المدين قبل فترة الريبة وتحكمها قواعد القانون المدنى وسبيل الوصول الى ابطالها هو الدعوى البوليصية .

### الأصل والاستثناء في تحديد فترة الريبة:

هذه الفترة تبدأ أساساً من الوقت الذى تحدده المحكمة « تاريخياً » لتوقف التاجر عن الدفع وتنتهى بصدر الحكم على أن هذه الفترة تمتد استثناء عشرة ايام سابقة على تاريخ التوقف عن الدفع في أحوال البطلان الوجوبى وفي حالة من أحوال البطلان الجوازى كما سلف البيان والواقع أن اضافة الأيام العشرة الى فترة الريبة غير منطقية اذ أنه مادام الشارع قد ترك للمحكمة حرية الارتداد بتاريخ الوقوف عن الدفع الى ما نشاء من الزمن فلا محل اذن لاضافة هذه المدة القصيرة الى فترة الريبة . قد يكون لهذه الاضافة محل في التشريعات التى تأخذ بنظام تحديد فترة الريبة على وجه ثابت أو التشريعات التى تضع لفترة الريبة حداً أقصى من الزمن وقد تكون هذه الاضافة مفيدة ايضاً متى تقدر على تعيين تاريخ التوقف عن الدفع .

وتاريخ التوقف عن الدفع قد تحدده المحكمة في حكم شهر الإفلاس نفسه وقد تحدده في حكم لاحق (راجع الحكم الصادر من محكمة القاهرة في القضية رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٥٣ افلاس مصر بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ والحكم الصادر منها ايضاً في القضية رقم ٦٠٢ سنة ١٩٥٣ افلاس مصر بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ) وهنا نتساءل عن لهم الحق في طلب تعيين تاريخ التوقف عن الدفع ؟ واضح أن المادة ٢١٤ من القانون التجارى لم تحدد ذوى الصفة في هذا الطلب غير انها قد اشترطت طلب حضور جميع الخصوم ذوى الحقوق فتمسك الفقه والقضاء بأهداف هذه العبارة للقول بأن لكل ذى مصلحة صفة في طلب تعيين تاريخ التوقف عن الدفع ، وجديز بالذكر أن نشير الى أن المادة ٢١٤ قد نقلت عن المادة ٤٠١ من القانون التجارى الفرنسى التى أعطت المحكمة السيادة في



سنوات ظروف البيئة التي نعيش ويعيش القانون فيها حتى يتفق هذا التحديد مع الاعتبارات السياسية والاجتماعية .

### معنى التوقف عن الدفع باعتباره أساسا

#### لبداية فترة الريبة

لقد تباينت الآراء في تحديد معنى التوقف عن الدفع المشروط بداية لفترة الريبة ، فقد ذهب رأى الى أن معناه يختلف عن معنى التوقف عن الدفع باعتباره شرطا لشهر الافلاس . إذ أن التوقف بالمعنى الثاني يقيد عجز المدين فعلا عن دفع ديونه التجارية الحالية ولا علاقة له بحالة المدين من حيث اليسار أو الاعسار بينما أن التوقف عن الدفع باعتباره بداية لفترة الريبة هو مجرد اضطراب المركز المالي للمدين بصرف النظر عن قدرة المدين على اخفاء هذا الاضطراب الى حين والابقاء على نشاطه التجارى فترة الريبة وسيله الى ذلك هو الاستعانة بحلول مؤقتة - تعليق برسيديو - وذهب رأى آخر الى أن الشارع قد استعمل اصطلاحا واحدا في الوضعين ، ووحدة الاصطلاح من مقتضاها فهم عبارة التوقف عن الدفع على أنها تعنى عجز المدين عجزا حقيقيا عن دفع ديونه التجارية الحالية سواء كان المقصود هو النظر في توافر شروط شهر الافلاس أم كان المقصود تحديد طرق الطعن ويمكن القول بأن المادة ٣٩٥ من القانون التجارى قد عينت الأحكام المتعلقة بشئون التفليسة والتي لا يجوز الطعن فيها ولم يكن من بين هذه الأحكام حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع والقاعدة أن كل مالا يمنعه القانون جائز ومتى كان ذلك فقد وجب التسليم بأن الاستئناف طريق للطعن في حكم تعيين التاريخ وميعاده خمسة عشرة يوما من تاريخ اعلان الحكم يضاف اليه ميعاد المسافة .

وقد أعطى القانون حق الطعن في الحكم للمدين المفلس ولكل ذى حق مثل وكيل الدائنين بوصفه ممثلا لهم والنيابة العامة والدائنون بصفتهم الفردية طبقا للرأى الراجح بين الفقهاء وإن كان البعض قد ذهب الى أن الدائن متنوع من طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع الا اذا كانت له مصلحة في التعديل تتعارض مع مصلحة جماعة الدائنين التي يمثلها وكيل التفليسة .

يقصد ملاءمة الاسراف في تحديد فترة الريبة فنص بعضها على مدة ثابتة لا تتغير بالنسبة الى جميع التفاليس كالتشريع الالماني ، ونص بعضها على حد أقصى لا تستطيع المحكمة التحلل منه بتجاوزه كالتشريع البلجيكي الذى لا يجيز للمحكمة أن ترتد بتاريخ الوقوف عن الدفع الى أكثر من ستة شهور اعتبارا من تاريخ صدور حكم شهر الافلاس ، ومفاد ذلك أن يجوز الارتداد الى أقل من هذه المدة ، ولا مرأى في أن النظام الذى يقضى بتحديد فترة الريبة على وجه ثابت بالنسبة الى جميع التفاليس فيه جحود بأباه حسن التشريع إذ قد يكون التاجر صادقا حريصا على اطلاع القضاء على حالته بمجرد وقوفه عن الدفع وقد يكون التاجر غير ذلك فيعمد الى اخفاء الحقيقة وإطالة حياته التجارية فلا يشهر افلاسه الا بعد انقضاء فترة طويلة من تصدع ائتمانه وركود اعماله ووقوفه عن الدفع بعد أن يصير خالى الوفاض فمن الخير أن يترك للمحكمة سلطة التقدير وفقا لظروف كل حالة وملابساتها الا أنه مما يجب ملاحظته أن اطلاق الحرية للمحكمة لأن ترتد بتاريخ الوقوف عن الدفع الى الوراء قد ينجم عنه اضعاف ائتمان التاجر وتعرض الكثير من التصرفات للبطلان رغم أنها قد تمت واستقرت .

والواقع أن النظام البلجيكي افضل الأنظمة إذ بمقتضاه يضع الشارع للمحكمة حدا أقصى من الزمن لا تستطيع منه فكاك فلا تتجاوزه لدى تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع ويكون لها حرية التقدير في نطاق هذه المدة المحددة ، ولقد أصاب واضعو المشروع الموحد للقانون التجارى إذ تمسكوا بأهداب النظام فوضعوا حدا أقصى من الزمن لا تستطيع المحكمة أن تتجاوزه عند تعيين تاريخ التوقف عن الدفع وهو ثلاث سنوات وترك لها حرية التقدير في حدود هذه المدة وكان طبيعيا ألا يتقيد واضعو المشروع بالمدد التي حددتها التشريعات الأجنبية التي أخذت بهذا النظام كالتشريع البلجيكي الذى حددها بستة شهور وكالتشريع الانجليزى الذى حددها بثلاثة اشهر من تاريخ صدور الحكم بأشهر الافلاس إذ القانون التجارى - وهو فرع من فروع القانون الخاص - ظاهرة اجتماعية يتأثر بالبيئة التى يعيش فيها إذ هو من نتاج الشعب وكل تطور يحدث في هذه البيئة يظهر صداه في القانون الذى يحكمه ومن ثم فقد بات مفهوما أن واضعى المشروع للجديد قد راعوا في تحديد فترة الريبة بثلاث

تاريخ التوقف بصفتهم الفردية سواء قصدوا تحقيق مصلحة خاصة بهم أو استهدفوا مصلحة جماعة الدائنين غير أن المادة ٣٩٣ تجارى اجازت للدائنين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير بداية فترة الرتبة غير أنه يمكن القول بأن وحدة المعنى لا ينفي أن المحكمة تقدر حالة التوقف عن الدفع عند تحديد فترة الرتبة في ظروف تختلف بعض الشيء عن ظروف التي تحقق فيها التوقف المطلوب بشرط لاشهار الافلاس. ووسائل اثبات التوقف عن الدفع في الحالة الاولى كثيرة وميسرة عنها في الحالة الثانية ( انظر الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة الخامسة التجارية بجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ في القضية رقم ١٩٥٣/٦٦٨ افلاس مصر وقد جاء به أن الوقوف عن الدفع ألوجب لشهر الافلاس هو التوقف الحقيقي المستمر الذي ينشئ عن اضطراب خطير في حالة المدين المالية يتزعزع معها ائتمانه فتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال ولا يجوز عليه أن يبادر بشهر الافلاس بمجرد أن يثبت لديها أن المدين قد عجز عن دفع بعض ديونه ما لم تتضح لها أنه عجز فتحكم لايشتر بالزوال القريب وقد أشار الحكم الى ما أورده الأستاذ الدكتور محسن شفيق في مؤلفه الافلاس في البنود ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ .

### تعديل تاريخ التوقف عن الدفع :

عند تعيين التاريخ ينبغي عرضه للتعديل ظالما ان مواعيد الطعن في الحكم الصادر به لم تنقض وذلك نزولا على حكم المادة ٣٩١ تجارى التي تنص على أن الحكم باشهار الافلاس والحكم الذي يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على أن الحكم باشهار الافلاس يجوز المعارضة فيها من المفلس في ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره في ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء اليعادين المذكورين من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المبينة في المادتين ٢١٣ و ٢١٤ .

ويلاحظ أنه إذا اشتمل حكم شهر الافلاس على تعيين تاريخ التوقف عن الدفع كان السبيل الى تعديل هذا التاريخ هو الطعن بالمعارضة في هذا الحكم ، أما إذا كان التعيين يقتضى حكم لاحق انصبت المعارضة على الحكم نفسه .

ومصلحة المدين المفلس في ارجاع تاريخ التوقف عن الدفع الى تاريخ سابق تظهر في رغبته في ابطال بعض التصرفات ، وقد تكون مصلحته في تقديم التاريخ لا في ارجاعه اذا ما أراد أن يدلل على مراعاته للميعاد الذي حدده القانون لايداع المداينة .

ومصلحة وكيل الدائنين في ارجاع تاريخ التوقف الى وقت سابق ظاهرة إذ يترتب على اجابة طلب التعديل اتساع نطاق فترة الرتبة وبالتالي التوصل الى ابطال عدد كبير من التصرفات وزيادة الاصول التي يتعلق بها حق الدائنين ويسمى حكم ارجاع التاريخ في الاصطلاح الفرنسى

jusement de report de Jaillite

ومعناه حكم ارجاع

الافلاس وهذا الاصطلاح غير سليم ذلك ان هذا الحكم لايرد الافلاس ذاته الى تاريخ سابق بل يعود بفترة الرتبة الى تاريخ سابق ومن ثم وجب أن يطلق على هذا الحكم حكم ارجاع فترة الرتبة

هل يدخل في سلطة المحكمة تعديل تاريخ

التوقف عن الدفع من تلقاء نفسها ؟

يرى الدكتور محسن شفيق أن المحكمة تستنفذ سلطتها متى عينت تاريخا للتوقف عن الدفع وأنه يمتنع فيها العودة بعد ذلك الى موضوع أصدرت فيه حكما قاطعا وقد رسم القانون وسيلة لتعديل تاريخ التوقف هي الطعن في الحكم الذي حددته المحكمة من غير القبول أن يكون للمحكمة حق الطعن في حكم أصدرته ( مؤلف الدكتور محسن شفيق في الافلاس ص ٢٨٧ ) ويسلم الشراح بسلامة هذه الحجة ومع ذلك نرى قسلة منهم من يجيز للمحكمة حق تعديل الحكم اذا ما أوردت به أن تحديد تاريخ التوقف عن الدفع وقتى . ولا شك أن هذه الاجازة لا تتركز على أساس سليم وتفتقر الى السند القانوني .

### ميعاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع :

بالنسبة للمدين المفلس ثمانية أيام وبالنسبة لكل ذى حق غيره ثلاثين يوما وينبذ الميعاد في الحالتين من اليوم الذي تمت فيه اجراءات نشر الحكم المطعون فيه ويضعه ويلاحظ ان لو فسرت عبارة كل ذى حق التي أوردها المادة ٣٩٠ تجارى على اطلاقها لتشملت الدائنين الذين يطلبون تعديل



ومما هو جدير بالذكر أن المادة ٣٩١ سالفه البيان لم تذكر الاستئناف كطريق للطعن في تحديد تاريخ التوقف عن الدفع غير أن الفقه في مصر مستقر على إمكان سلوك هذا الطريق من الوقت الذي يتعين في الحكم بإشهار الإفلاس أو في حكم آخر لاحق على هذا الحكم ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها لم تنقض ، فإذا انقضت تحدد تاريخ التوقف عن الدفع نهائيا واستقر على ما هو عليه .

ولنا أن نتساءل في هذا المقام عما إذا كان يمكن التوفيق بين أحكام المادة ٣٩٠ والمادة ٣٩٣ من عدمه ؟

ذهب رأى إلى وجوب التفرقة بين الدائن الذي يطلب تعديل التاريخ مستهدفا مصلحة الخاصة التي تتعارض مع مصلحة جماعة الدائنين والدائن الذي يبغى مصلحته للدائنين جميعا ، فإن كان الأول وجب أن يطعن في خلال الثلاثين يوما ، وأن كان الثاني فقد تعددت الآراء إذ قال البعض أن المادة ٣٩٠ تحكم طلب تعديل التاريخ إذا حصل بطريق الطعن بالمعارضة وبالتالي وجب التقيد بميعاد الثلاثين يوما من التاريخ الذي تتم فيه إجراءات النشر واللصق ، وأن المادة ٣٩٣ تحكم طلب تعديل التاريخ إذا حصل بدعوى أصلية ، وهنا يبقى باب التعديل مفتوحا حتى تنقضى مواعيد تحقيق الديون وتأيدها ( يراجع في هذا الخصوص مؤلف الاستاذ بيرسيو ورسرتو ح ١ ص ٥٦١ هامش ٣ . وهذا الرأي غير سديد ذلك أن المادة ٣٩٣ قد وردت في الفصل الخاص بطرق التظلم من الأحكام الصادرة في مواد التفالس ومن ثم فإنها ترسم طريقا للتظلم أو الطعن في الحكم ، وذهب رأى آخر إلى القول بأن المادة ٣٩٣ قد أوردت حكما خاصا بالدائنين من

مقتضاه إخراجهم من نطاق المادة ٣٩٠ من القانون التجارى . وتفريعا عن ذلك لا يكون لهم سوى ميعادا واحدا للطعن في حكم تعيين التاريخ . وهذا رأى يقتصر إلى السند القانونى . أما الرأى الثالث والآخر فقد ذهب إلى أن الدائن له أن يطعن بالمعارضة في الميعاد الذي حددته المادة ٣٩٠ أو الذي حددته المادة ٣٩٣ أيهما أقصر ، فإذا انقضت ميعاد تحقيق الديون وتأيدها دون ميعاد الثلاثين يوما يسقط حق الدائن في المعارضة وكذلك يسقط الحق أيضا إذا انقضت ميعاد الثلاثين يوما دون ميعاد تحقيق الديون وتأيدها . ( انظر في استعراض هذه الآراء الدكتور محسن شفيق في القانون التجارى المصرى . الجزء الثانى فى الإفلاس طبعة أولى ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

والرأى عندى أن للدائنين ثلاثين يوما تبدأ من وقت اتمام إجراءات النشر واللصق للمعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع ، وإذا انتهت إجراءات تحقيق الديون وتأيدها قبل انتهاء ميعاد الثلاثين يوما فإن حق الدائنين في المعارضة يسقط .

على أنى أهيب بالمشرع أن يتدخل من أجل رفع التناقض بين المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ ذلك التناقض الذى كان سببا لخلاف فى الرأى على النحو الذى سلف بيانه .

— هذا ولا يفوتنا أن ننوه إلى أنه يتبع في المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع نفس الاجراءات التى تتبع بالنسبة للمعارضة في حكم شهر الإفلاس ، وعلى ذلك فينبغى إعلان المعارضة للسنديك وإذا كان المعارض هو السنديك وهو الغرض الغالب وجب إعلان المعارضة للخصم الذى حصل على حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع .

## الضريبة العقارية

على المباني في ظل القانونين ١٩٦٩ و ١٩٦٥

للاستاذ مصطفى كمال توفيق  
رئيس المحكمة بمحكمة القاهرة الابتدائية

من الضريبة الأصلية فقط دون الضريبة الإضافية .  
أما القسم الثالث وهو الذي يزيد متوسط  
الإيجار الشهري بالوحدة السكنية فيه على خمسة  
جنيهاً فهو غير معفى أصلاً من الضرائب .

وفي ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ( ولم يلحق  
بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فلا تسرى عليه  
أحكامه ) الذي يتنص في مادته الأولى على أن تحدد  
إيجارات الأماكن المعدة للسكنى أو لغير ذلك من  
الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون ١٦٨ لسنة  
١٩٦١ وفقاً يأتي :

( أ ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من  
قيمة الأرض والمباني .

( ب ) ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس  
المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة  
والإدارة ومع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون  
رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يضاف  
إلى القيمة الإيجارية المحددة وفقاً لما تقدم  
ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية  
والإضافية المستحقة وتُسرى أحكام هذا  
القانون على المباني التي لم تُؤجر أو تشغل  
لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨  
لسنة ١٩٦١ أى حتى تاريخ ٥ نوفمبر سنة  
١٩٦١ وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ صدر  
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض  
إيجار الأماكن مفرقا بين حالتين لتحديد  
القيمة الإيجارية النهائية :

### الحالة الأولى :

القيمة الإيجارية المتفق عليها ، وتخفض بنسبة  
٣٥ ٪ إذا لم تكن لجانب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
قد بدأت عملها بعد أو كانت قد قدرت ولم يزل  
يعد تقديرها غير نهائياً ، وذلك اعتباراً من تاريخ  
التعاقد .

ينظم الضريبة العقارية الأصلية على المباني  
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بعدة قوانين  
ابتداء من سنة ١٩٥٥ حتى عدل بالقانون رقم ١٢٩  
لسنة ١٩٦١ ، وكانت الضريبة العقارية قبل التعديل  
الأخير تحسب على أساس الإيجار الشهري الموصود  
في دفاتر الحصر والتقدير وهو في الغالب يطابق  
الأجرة الحقيقية المتعاقد عليها بين المالك والمستأجر  
بعد استبعاد ٢٠ ٪ منه نظير نفقات الصيانة ، وكانت  
تلك الضريبة تبلغ ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية وهو  
ما يعادل ٨ ٪ من الإيجار الشهري الكلي وكانت  
الضريبة موحدة بالنسبة لجميع العقارات حتى صدر  
القانون ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١  
معدلاً المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤  
ومقسماً المباني إلى خمس شرائح متفاوت بينها سعر  
الضريبة من ١٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ بحسب الإيجار  
الشهري للحجرة في الوحدة السكنية . ثم رأى  
المشرع - مساهمة منه في التخفيف عن المستأجرين -  
أن ينزل عن بعض هذه الضرائب على أن تخصص  
قيمتها من الأجرة فأصدر لهذا الغرض القرار  
بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ في ٥ نوفمبر سنة  
١٩٦١ على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة  
١٩٦٢ مقررًا الإعفاء من الضرائب العقارية أصلية  
كانت أو إضافية للمساكن التي لا يزيد متوسط  
الإيجار الشهري للحجرة السكنية فيها على ثلاثة  
جنيهاً ، وبإعفاء المساكن التي يزيد متوسط  
الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على  
ثلاثة جنيهاً ولا يجاوز خمسة جنيهاً من  
الضريبة الأصلية وحدها أى أن هذا التعديل الأخير  
قسم المباني من حيث الإعفاءات الضريبية إلى ثلاثة  
أقسام فجعل الإعفاء كاملاً إذا كانت الوحدة السكنية  
لا يزيد متوسط إيجارها الشهري على ثلاثة  
جنيهاً .

أما القسم الثاني وهو الذي يكون إيجار الوحدة  
السكنية فيه من ٣ : ٥ جنيهاً شهرياً فقد أعفى



## الحالة الثانية :

## الفرض الثاني :

أما إذا ظهر بعد اعتماد تلك القيمة وتوزيعها وفقا لما تقدم أن متوسط الإيجار الشهري للحجرة الواحدة بالوحدة السكنية يزيد على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات فإن تلك الوحدة تعفى من الضريبة الأصلية أعفاء كاملا عملا بأحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ولا يضاف إلى القيمة الإيجارية التي سبق أن اعتمدها لجان التقدير للوحدة السكنية المشار إليها لما يخص تلك الوحدة من الضرائب الإضافية دون غيرها .

## الفرض الثالث :

أما إذا تبين بعد اعتماد القيمة الإيجارية وتوزيعها على وحدات العقار - أن متوسط الإيجار الشهري للحجرة الواحدة بالوحدة السكنية يجاوز خمسة جنيهات فلا تتمتع تلك الوحدة بأي إعفاء عملا بأحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ويضاف إلى القيمة الإيجارية المعتمدة لها ما يخصها من الضرائب الأصلية والإضافية على السواء - انتهت المدكرة الإيضاحية وهي ترديد للنص .

لما كان هذا وكانت الأحكام المتعلقة بحساب الضريبة العقارية وبالإعفاءات من تلك الضريبة أحكام عامة تسري على جميع المباني سواء منها ما يخضع للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وما يخضع منها للقوانين السابقة عليه فيجب أن يكون تطبيق هذه الأحكام بشكل واحد بالنسبة لجميع المباني قديمها وجديدها خاصة وأن تلك الأحكام وضعت قبل صدور القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحاصل تلك الأحكام أنها تعمل على الإيجار الشهري الكلي للوحدة السكنية أي بما فيه جميع الضرائب الأصلية والإضافية التي كانت تفرض على المالك والغبرة في ذلك بالإيجار الشهري الكلي المبين في دفاتر الحصر والتقدير فهو الذي يتخذ أساسا لحساب متوسط الإيجار الشهري للحجرة ذلك المتوسط الذي يحدد فئة الوحدة السكنية من حيث الضريبة التصاعدية ويحدد في الوقت ذاته وضعها من حيث الإعفاء الضريبي بين من ذلك أن شرائح الضريبة التصاعدية وفئات الإعفاءات الضريبية تتخذ على أساس الإيجار الشهري الكلي المبين في دفاتر الحصر مقسوما على عدد حجرات الوحدة السكنية مع إضافة ضالة واحدة أي أن حدود تلك الشرائح والفئات ينظر فيها إلى الإيجار الشهري الكلي دون استئصال قيمة الضرائب المتبقية .

أقل القيمتين من :

( أ ) القيمة المقدرة نهائيا بمعرفة اللجان .

( ب ) القيمة الاتفاقية مخفضة ٣٥ ٪ .

وكانت لجان تقدير الضريبة المشكلة طبقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تقوم بتقدير القيمة الضريبية وإضافتها إلى القيمة الإيجارية الجديدة ( أي ال ٦٥ ٪ من القيمة الاتفاقية ) ثم يطبق القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بالنسبة للإعفاءات . وسنعرض في إيجاز إلى بيان كيفية إضافة الضرائب الواجبة الأداء إلى القيمة الإيجارية المحسوبة وفقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لنقف بعد ذلك على من الملزم بأداء الضرائب العقارية في ظل القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .

وأينا أن المادة الأولى من القانون المذكور أخيرا بعد أن حددت في فقرتها الأولى مقدار العائد الصافي الذي يحق للمالك أن يجنيه من المبنى الذي استثمر ماله فيه بخمسة في المائة من قيمة الأرض والمباني و ٣ ٪ من قيمة المبنى مقابل استهلاك رأس المال والمصروفات ... الخ ، قررت في فقرتها الثانية أن هذا العائد يجب أن يضاف إليه ما يخصه من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة مع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ولم يبين القانون كيفية حساب الضرائب التي تضاف لهذا العائد الصافي ليتكون من مجموعها الأجرة التي يلزم بها المستأجر . وقالت المدكرة الإيضاحية في ذلك أن أعمال نص المادة الأولى من المشروع وتحديد كيفية تطبيقها وبيان المقصود منها يقتضي التمييز بين الفروض الآتية :

## الفرض الأول :

إذا اتضح بعد اعتماد لجان التقدير المنصوص عليها من المادة ٤ من المشروع للقيمة الإيجارية المحددة وفقا للبندين ( أ ) و ( ب ) من المشروع وتوزيعها على الوحدات السكنية أن متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية لا يتجاوز ثلاثة جنيهات أعفت تلك الوحدة السكنية من الضريبة الأصلية على العقارات المبنية والضرائب الإضافية المتعلقة بها أعفاء كاملا بأحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا تضاف إلى القيمة الإيجارية التي يخصب تلك الوحدة السكنية بمقتضى قرار لجان التقدير أية ضرائب أصلية أو إضافية .

والمتبع بالنسبة لسائر الأماكن الخاضعة لقوانين الإيجار الأخرى أن تحسب الضريبة على أساس الأجرة الكلية الداخلة فيها الضريبة ويرى أن الصواب في أن تقوم لجان التقدير بعد حساب العائد الصافي وفقا للبندين (١) و (ب) من المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بحساب الضرائب عليه بالطريقة ذاتها التي تحسب بها ضرائب الأماكن غير الخاضعة لهذا القانون .

ونرى أن وعاء الضريبة على إيراد العقارات المبنية هو القيمة الإيجارية التي حددها المشروع في البندين ١ - و ب من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن وهي التي على أساسها يحدد نصاب الإعفاء أو الخضوع للضرائب الإضافية أو للضرائب الأصلية والإضافية معا أما هذه الضرائب ذاتها فلا تدخل في القيمة الإيجارية التي تعتبر وعاء للضريبة العقارية . وهذا القانون يعتبر ناسخا لما يتعارض مع أحكامه من القوانين السابقة وإذا قيل بأنه لا تعارض هناك فإن القول بمخالفة هذا الرأي للقانون يكون مفتقرا إلى ما يسنده .

لما كان هذا كله فإن الضرائب العقارية تمثل قيمة مضافة إلى القيمة الإيجارية تلك القيمة التي أصبحت في حكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لها مدلول مستقل بذاته يتمثل في صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة أما الضرائب فهي تضاف بعد ذلك إلى تلك القيمة بعد حسابها على أساس منها فإذا كانت القيمة الإيجارية ثلاثة جنيهات فأقل للحجرة وحسبت الضريبة وأعطى المستأجر من أدائها وإذا كانت بين ثلاثة وخمسة جنيهات أدى منها المستأجر للمالك الضريبة الإضافية فقط ليقيم بدائها للجهة القائمة على أمرها وأما إذا تجاوزت القيمة الإيجارية خمسة جنيهات أدى المستأجر الضريبة الأصلية والإضافية ليتم في شأنها ما يتم في شأن الضرائب الإضافية في الفرض السابق مباشرة . وعلى هدى ما تقدم يكون المقصود بتعبير القيمة الإيجارية في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن بعده القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أنها تلك التي تمثل العنصرين المشار إليهما دون الضرائب . أما القيمة الإجمالية التي يلزم المستأجر بدائها فهي القيمة الإيجارية مضافا إليها ما يخصها من ضرائب عقارية على التفضيل السابق ومؤدى ما تقدم أنه

وهناك رأى يقول بالتحويل على صافي الأجرة بعد خصم الضرائب وتقسيمه على عدد الحجرات ولكن الرأى الأول هو الذى كان متبعاً باضطراد في ظل القوانين السابقة على القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بل وظل كذلك بعد صدوره أما الأماكن الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فالأمو يدق بالنسبة لها لأن تقدير أجرها الشهري الكلية التي يجب أن تتخذ أساسا للضريبة التصاعدية والإعفاء منها تشمل الضرائب المستحقة عنها . وأن حساب هذه الضرائب يفترض أساسا معرفة إيجارها الشهري الكلى لذلك اختلفت الآراء في كيفية حساب الضرائب التي تضاف إلى العائد الصافي بالنسبة لهذه الأماكن . وقد ذهب رأى إلى أن القيمة الإيجارية تحسب أولا على أساس ٥ ٪ من قيمة كل من الأرض والمبنى وتحسب الضرائب على هذه القيمة الإيجارية ثم يضاف إليها بعد ذلك ٣ ٪ من قيمة المبنى لمصروفات الصيانة والاستهلاك والإدارة ولكن هذا الرأى يخالف القواعد المتبعة في شأن المباني الخاضعة للقوانين السابقة واذ يتخذ أساسا لحساب الضريبة العائد الصافي المقدّر بخمسة في المائة بمعنى أنه تحسب الضريبة من خارج القيمة الإيجارية الصافية في حين أن القواعد المتبعة بالنسبة إلى الأماكن الأخرى تحسب الضريبة من داخل الإيجار الكلى فضلا عن أنه لا سند له من القانون يبرر هذه المغايرة في طريقة الحساب وذهب رأى آخر إلى أنه يتعين تحديد قيمة الضرائب على العقارات المبنية بالنسبة المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من القيمة الإيجارية المحددة وفقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد استنزال ما يوازى ٢٠ ٪ من القيمة الإيجارية المشار إليها كمقابل للمشروعات التي يتكبدها المالك .

ويرى الدكتور سليمان مرقص استاذ القانون المدنى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة أن هذا الرأى أيضا فيه مخالفة صريحة للقانون وعيب كبير على خزانة الدولة ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ يقضى بفرض الضريبة الأصلية على أساس الأجرة الكلية بعد استنزال ٢٠ ٪ نظير المصروفات أما الرأى السابق فيجعل حساب الضريبة على القيمة الإيجارية الإضافية التي تمثل ٥ ٪ من قيمة الأرض و ٣ ٪ من قيمة المبنى بعد استنزال ٢٠ ٪ أى القيمة الخالية من الضريبة . في حين أن الواجب في رأى الدكتور سليمان مرقص تطبيق القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤



سيعفى منها بل هي تفرض أولا تفرض مع مراعاة أحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .

**خامسا -** ليس صحيحا ما ذهب اليه بعض الجهات المعينة من ان التقديرات النهائية سوف لا يعاد حساب الضريبة بالنسبة لها وستستمر قرارات لجان التقدير الخاصة بالقانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ بالنسبة لها نافذة فيما تضمنته من تحديد ايجار وضريبة الى نهاية الحصر سنة ١٦٦٩ الا في حالة واحدة هي أن تكون القيمة النهائية هي اقل القيمتين في مفهوم المادة ٢ فقرة ٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ذلك انه لا يمكن القول بأن تقديرا تم منسوبها الى قيمة سقطت تظل الى سنة ١٩٦٦ لان أساس التقدير نفسه قد انهار وينهار تبعا بداهة الربط الضريبي الذي كان نتيجة حسابه له .

**سادسا -** لا يخفص المالك مقبدار الضريبة الاصلية او الاصلية والاضافية من الايجار المستحق على المستأجر اعتبارا من تاريخ الربط وانما تحدث الصورة العكسية وهي ان يضاف على المستأجر او لا يضاف قيمة الضرائب العقارية اصلية فقط او اصلية واضافية وفق القواعد التي وضعها القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .

**سابعا -** لا تعتبر القيمة الايجارية الحكمية التي اوجدها القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ شاملة للضريبة العقارية اصلية ام اضافة ويجدر باللجان المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تقدير الضرائب العقارية على المباني التي خضعت لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ على الأسس السابق بيانها .

**ثامنا -** تسقط التقديرات الخاصة بالضريبة بسقوط القيمة الايجارية التي حسبت على أساسها ومن تاريخ هذا السقوط وبذلك تسير القيمة المفترضة ( ٦٥ ٪ من القيمة الاتفاقية ) اذا كانت اقل القيمتين طبقا للمادة ٢ فقرة ٣ من القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ غير شاملة للضرائب ويجب حساب الضرائب عليها وضافة ما يستحق اضافته اعتبارا من اجرة مارس سنة ١٩٦٥ كحلول قانوني محل الضريبة التي كانت قائمة في الفترة من تاريخ التعاقد حتى اجرة فبراير سنة ١٩٦٥ وعلى ذلك لا يكون للمستأجر الحق في خصم أى مبلغ من الاجرة المفترضة من اجرة مارس سنة ١٩٦٥ بل عليه ان يتوقع اضافة الضرائب عليها اذا سمحت بذلك قواعد القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .

اذا ما ابقى المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على القيمة الايجارية المقدرة تقديرا نهائيا بمعرفة لجان القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتبارها القيمة الأقل من القيمة الحكمية التي اوجدها في الفقرة الاولى من المادة الثانية اي ٦٥ ٪ من القيمة الاتفاقية فتعتبر القيمة التي ابقاها انها تلك التي تمثل العنصرين الواردين في المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون القيمة المضافة التي تمثل الضرائب يؤيد هذا ان تلك القيمة المضافة (الضرائب) انما تحتسب على أساس القيمة الايجارية ولا يجوز في العقل الإبقاء على قيمة الضريبة التي قدرتها لجان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ منسوبة الى قيمة ايجارية أسقطها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأحل محلها قيمة افتراضية من عنده .

لما كان هذا وكانت القيمة الافتراضية انما تعمل فقط اعتبارا من القيمة المستحقة لشهر مارس سنة ١٩٦٥ بالنسبة للفرض المتقدم مما جعل القيمة المقدرة بمعرفة لجان القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ تقديرا نهائيا قد ظلت كذلك بعد صدور القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ بالنسبة للفترة من تاريخ التعاقد حتى الاجرة المستحقة لآخر فبراير سنة ١٩٦٥ سواء تعلق هذا التقدير بتحديد الاجرة أم بحساب الضرائب العقارية .

### الخلاصة والنتائج :

**اولا -** القيمة الايجارية هي قيمة فائدة الاستثمار ومصاريف الصيانة وغيرها دون الضرائب .

**ثانيا -** ان القيمة الايجارية الحكمية التي اوجدها القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ هي قيمة بديلة للقيمة الايجارية التي كان يجب تحديدها بموجب القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ .

**ثالثا -** ان قيمة الضرائب العقارية اصلية كانت ام اضافة انما تمثل نسبة من القيمة الايجارية فاذا ما سقطت القيمة الايجارية المقدرة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ او حلت محلها قيمة افتراضية وجب ان يسقط تقدير الضريبة منها لذلك ويعاد حسابها من جديد طبقا للقيمة الجديدة ومن تاريخ حلولها محل القيمة النهائية التي كانت قائمة من تاريخ التعاقد حسب الاحوال .

**رابعا -** ان الضرائب في الوضع الجديد لا تخصم لخصم المستأجر وانما هو يلزم أولا يلزم بها كقيمة مضافة فلا يقبل ان تفرض عليه ومعلوم سلفا انه

## تعليق على الأحكام

### الصفة التجارية للاقتراض من البنك

للدكتور عيسى العريف  
المحامى أمام محكمة النقض

ويسمى هذا القرض عملا تجاريا بالتبعية اشارة الى ان اكتسابه الصفة التجارية هو بسبب تبعيةه لحرفة التاجر أو للصفة التجارية . وتميزا له عن الاعمال التجارية بطبيعتها الواردة بالمادة الثانية من القانون التجارى وهى التى يعتبرها القانون تجارية دائما ولو كانت منفردة مستقلة وبين غير تاجرين كان يشتري الفلاح شيئا بقصد بيعه فيكون عملا تجاريا بطبيعته بالنسبة لهذا الفلاح .

وعلى كل حال فلا يوجد فرق فى الآثار بين العمل التجارى بطبيعته والعمل التجارى بالتبعية لانه فى الحالتين يسرى القانون التجارى والعادات التجارية .

ويجوز أيضا طبقا للقواعد العامة ان يكون القرض مختلطا بحث تقصر صفته المدنية على طرف واحد ويكتسب الصفة التجارية بالنسبة للطرف الآخر .

مثال ذلك : افتراض الفلاح من تاجر القطن لأجل استعمال المبلغ فى زراعة القطن . فان هذا القرض يعتبر مدنيا بالنسبة للفلاح وتجاريا بالتبعية بالنسبة للتاجر .

وتؤدى الصفة المختلطة لهذا القرض الى أن تكون التزامات الطرف المعتبر القرض مدنيا بالنسبة له ( الفلاح ) خاضعة للقانون المدنى وحده بينما تخضع التزامات الطرف الآخر ( التاجر ) للقانون التجارى والعادات التجارية ( نقض جنائى ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ محاماة سنة ٤٦ ص ١٠٩١ بشأن الاثبات . ونقض مدنى ١٣ مايو ١٩٣٧ محاماة ١٨ ص ١٥ ) .

حكمت محكمة النقض بدائلتها المدنية فى ١٩٦٣/٦/٢٧ ( محاماة سنة ٤٤ ص ٨٥٢ ) بأن الاقتراض من البنك يعتبر دائما عملا تجاريا للطرفين ( البنك والمقرض ) ولو كان المقرض غير تاجر ويقصد استعمال القرض فى أعماله المدنية .

ويبدو لأول وهلة أن هذا الحكم يقرر قاعدة جديدة مخالفة للقواعد العامة المعروفة فى تعاقد التاجر مع غير التاجر حيث تعتبر صفة العقيد مختلطة فتكون تجارية بالنسبة للتاجر ومدنية بالنسبة لغير التاجر .

وقبل بحث الحكم سالف الذكر نعرض لخلاصة القواعد العامة فى هذا الموضوع .

نظم القانون المدنى بالمواد ٥٣٨/٥٤٤ عقد قرض النقود ( بفائدة أو بدونها ) وهذا العقد غير وارد بالمادة الثانية من القانون التجارى التى حصرت الاعمال التجارية . ولذلك فالقاعدة ان هذا العقد عمل مدنى للطرفين ( المقرض والمقرض ) فتخضع التزامات كل منهما للقانون المدنى وحده دون القانون التجارى والعادات التجارية .

ولكن طبقا للمادة الثانية تجارى سالفه الذكر يكتسب العمل المدنى الصفة التجارية اذا كان ملحقا بحرفة تاجر أو بعمل تجارى آخر .

مثال ذلك : قرض بين تاجرين . أو أن يقترض الفلاح من التاجر لأجل استعمال المبلغ فى صفقة تجارية ك شراء الشيء بقصد بيعه .

ففى هذه الحالات يعتبر القرض تجاريا للطرفين وتخضع التزامات كل منهما الناتجة من هذا القرض للقانون التجارى والعادات التجارية .



وبذلك أجاز هذا القانون القديم المصرى الفائدة المركبة بشرط أن تكون عن سنة كاملة . ولكنه سكت عن مجاوزة مجموع الفوائد لرأس المال .

والواقع أن القانون المدنى المصرى القديم سالف الذكر قد خلا من نظير للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى المصرى الحالى .

ولقد جاء فى الاعمال التحضيرية لهذا القانون الأخير بان المادة ٢٣٢ سالفه الذكر مقتبسة عن القانونين السورى والعراقى .

ولكن الحقيقة أن هذه القاعدة فرعونية الاصل . والواقع كان قدماء المصريين يحرمون القرض بفائدة فى بعض الاوقات . ثم أجازوها بشرط عدم زيادة سعرها السنوى عن ثلث رأس المال . وان تبطل اذا وصل الدين الى ضعفه ( على الزينى . القانون التجارى المصرى . جزء اول بند ٢٥ طبعة ثانية سنة ١٩٥٤ ) .

واما اذا كان القرض تجاريا للطرفين او على الأقل بالنسبة للمدين المقرض فلا يستفيد هذا المدين من المادة ٢٣٢ مدنى سالفه الذكر حيث يجب الاكتفاء بالقانون التجارى والعادات التجارية ونما هو واضح من نص المادة التى استثنت القواعد والعادات التجارية . وبذلك تجوز الفائدة المركبة ومجاوزة الفوائد لرأس المال .

والخلاصة فان القروض التجارية غير مقيدة بالمادة ٢٣٢ مدنى سالفه الذكر .

ويلاحظ أن قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان ينص بالمادة السادسة والاربعين على الآتى : ( لايجوز للبنوك العقارية أن تعقد سلفيات تجاوز مدتها ثلاثين سنة ) .

واما المقصود بالبنك العقارى فهو البنك الذى يكون عمله الرئيسى هو التمويل العقارى ( م ٤٣ ) أى القروض المصحوبة بضمان عقارى .

واما الباعث على اهتمام الشارع بهذا القيد الخاص بالبنوك العقارية وحدها فذلك لأن قروض هذه البنوك تكون عادة طويلة الاجل حيث تكون مصحوبة بضمان عقارى ثابت .

واما باقى البنوك الاخرى فتكون عادة قروضها قصيرة لانها ترفض تجميد أموالها فترة طويلة .

وفى حالة اذا كان القرض مدنيا على الأقل بالنسبة للمدين المقرض فان أهم الآثار المدنية هو انتفاع هذا المدين بالمادة ٢٣٢ من القانون المدنى وتنص على الآتى : —

( لايجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله دون اخلال بالقواعد والعادات التجارية ) .

والقرض من المادة ٢٣٢ مدنى سالفه الذكر هو حماية المدين من الفائدة المركبة وتضخم الدين اذا طال مدة القرض .

والواقع تمنع المادة ضم متجمد الفوائد الى أصل الدين وحساب الفائدة للمدة التالية عن هذا المجموع وهو المعروف بنظام الفائدة المركبة تميزا لها عن الفائدة البسيطة التى تحسب على أصل الدين فحسب .

مثال ذلك : اذا كان سعر الفائدة ٥ ٪ سنويا فيتضاعف الدين خلال أربع عشرة سنة فى حالة الفائدة المركبة بدلا من عشرين سنة اذا كانت هذه الفائدة بسيطة .

كما تمنع المادة ٢٣٢ مدنى سالفه الذكر تضخم الدين اذا طال مدة القرض بسبب عدم جواز زيادة مجموع الفوائد عن أصل الدين .

مثال ذلك : اذا كان القرض مائة جنيه فلايجوز أن تزيد مجموع الفوائد المستحقة أو المحصلة عن مبلغ مائة جنيه مهما طال مدة القرض . وبمعنى أن سريان الفوائد يقف بقوة القانون وبدون اجراءات بمجرد بلوغ الفوائد للحد الاقصى سالف الذكر .

وتؤدى هذه القاعدة الى حماية المدين اذا طال مدة القرض لسبب من الاسباب حيث لايسطيع الدائن محاسبته على فوائد تزيد عن أصل الدين .

ويلاحظ أن القانون المدنى القديم الصادر سنة ١٨٨٣ كان ينص بالمادة ١٢٦ على الآتى ( لايجوز أخذ ولا طلب فوائد على متجمد الفوائد الا اذا كان مستحقا عن سنة كاملة ) .

وتعتبر المادة ١٢٦ سالفه الذكر اقتباسا من المادة ١١٥٤ من القانون المدنى الفرنسى .

كما أصدرت محكمة النقض حكما مماثلا في التاريخ ذاته في الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق (مجموعة أحكام النقض سنة ١٤ ص ٩٤٢ وخلاصته بمجلة المحاماة سنة ٤٤ ص ٨٥٤) .

وقد جاء في أسباب الحكم الأول سالف الذكر .

« القروض التي تعقدتها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة - إلا أن الرأي قد اختلف في تكييفها بالنسبة إلى المقرض إذا لم يكن تاجرا أو إذا كان المقرض مخصصا لأغراض غير تجارية . وتري هذه المحكمة اعتبار القروض التي تعقدتها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيضا كان المقرض الذي خصص له القرض - ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة في سبيل الحصول على الأموال التي يلبي بها حاجات المقرضين أمباء أكثر فداحة من المقرض العادي . إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التي تتقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني على أساس أن المعاملة بين المصرفين هي معاملة تجارية تدخل في نطاق الاستثناء الوارد بتلك المادة . وليس من المقبول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عند ما يقرض الغير هذا علاوة عما يتعرض له المصرف من مخاطر القروض الطويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها في وجوه أخرى غير القرض تدبر عليه أرباحا أكثر . ومما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصري قد أصدر في ظل القانون المدني الجديد القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان العقاري (الطامن) وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية - ومما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض عن نطاق الحظر المنصوص عليه في صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدني وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك القروض تجارية وتبعها لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التي تبيح تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة مجموع الفوائد لرأس المال » .

وبذلك عللت المحكمة حكمها بسببين وهما مصلحة البنوك وغرض الشارع المفهوم من قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ .

بسبب تذبذب الحركة التجارية وتهافت العملاء على سحب الودائع وقت الأزمات . وهذه الأموال هي دعامة تمويل قروضها .

ويؤدي هذا القيد المنصوص عليه في المادة السادسة والأربعين سالف الذكر إلى أن يكون الحد الأقصى لمدة الاقتراض من البنوك العقارية هو ثلاثين سنة . وذلك بقصد حماية المقرض المدين من خطورة طول مدة هذا النوع من القروض .

والواقع إذا كان القرض مائة جنييه وسعر الفائدة البسيطة هو سبعة في المائة سنويا والمدة ثلاثين سنة فتكون الفوائد مائتين وعشر من الجنيهات أي أكثر من ضعف أصل الدين .

وأما إذا كانت الفائدة البسيطة خمسة في المائة سنويا فتكون الفوائد مائة وخمسين جنيها خلال الثلاثين سنة أي تعادل أصل الدين مرة ونصف .

والمفهوم هو أن المادة السادسة والأربعين سالف الذكر تسري على جميع قروض البنوك العقارية مهما كانت الصفة التجارية أو المدنية لهذه القروض . وذلك بسبب عموم النص .

ولكن في الحياة العملية يستفيد منها أصحاب القروض التجارية وحدهم لأن المقرض المدني يستفيد أكثر من المادة ٢٣٢ مدني التي تمنع زيادة مجموع الفوائد عن أصل الدين مهما طالت مدة القرض . فضلا عن منع الفائدة المركبة .

### حكم النقض :

تؤدي القواعد العامة سالف الذكر إلى أن يعتبر الاقتراض من البنك عملا تجاريا بطبيعته بالنسبة لهذا البنك (م ٢ تجاري) بينما يعتبر عملا مدنيا بالنسبة للمقرض ما دام غير تاجر ويقصد استعمال القرض في الأعمال المدنية .

ولكن خرجت محكمة النقض عن هذه القواعد بالنسبة للمقرض فاعتبرت اقتراضه من البنك عملا تجاريا في جميع الحالات وبذلك يكون هذا القرض تجاريا دائما للطرفين .

وصدر هذا الحكم من الدائرة المدنية في ٢٧ يونيو ١٩٦٣ في الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق والمرفوع من بنك الائتمان العقاري ضد صاحب أطيسان (مجموعة أحكام النقض سنة ١٤ ص ٩٣٦ وخلاصته بمجلة المحاماة سنة ٤٤ ص ٨٥٢) .



بحث الصفة التجارية أو المدنية للاقتراض من البنك بل هو مجرد حماية البنوك من المادة ٢٣٢ مدنى .

ولا شك فى أن ذلك يعتبر هدفا محمودا لأن البنوك دعامة الاقتصاد القومى . وواجب المحكمة العليا الاجتهاد والسعى الى تحقيق هذا الهدف حيثما وجدت للسعى سبيلا .

ولكن يبدو أنه تعذر الوصول الى هذا الهدف بطريق مباشر بحيث يكون الحكم مقصورا على تعطيل المادة ٢٣٢ مدنى بالنسبة لهذا الاقتراض . مما جعل المحكمة مضطرة الى أن تكسر هذا العمل ثوبا تجاريا فضفاضا بحيث يمنع جميع الآثار المدنية بما فى ذلك المادة ٢٣٢ مدنى .

ولكن مجرد أن يعتبر الاقتراض من البنك عملا تجاريا بطبيعته بالنسبة للمقترض لا يحقق الهدف الذى تنشده المحكمة .

والواقع ان القواعد العامة تقرر بأن العمل التجارى بطبيعته يكتسب الصفة المدنية اذا كان تابعا لعمل مدنى لان الفرع يتبع الاصل ( صالح ج ١ بند ٣٨ والزينى ج ١ بند ٩٧ وتالير بند ٢١ وهامل بند ١٧٥ وريبير بند ٢٨٥ واسكارا ج ١ بند ١٥٩ ونقض فرنسى ٢٩ ابريل ١٩٣١ دالوز ١٩٣١ ص ٣١٤ ونقض فرنسى ١٧ مارس ١٩١٣ سيرى ٣٩٢/١/١٩١٣ واستئناف مختلط ١٣ مايو ١٩٢٥ بلتان ٣٧ ص ٤٢٨ ) .

وهو الحاصل فى حالة الاقتراض من البنك حيث يكون المقترض عادة غير تاجر ويقصد بالقرض استعماله فى أعماله المدنية .

وفى هذه الحالة لا متدوحة من تطبيق الآثار المدنية بما فيها المادة ٢٣٢ مدنى وطبقا للقواعد العامة .

ولكن المفهوم ان المحكمة العليا اعتبرت الاقتراض من البنك عملا تجاريا مطلقا فلا يكتسب الصفة المدنية بالتبعية مهما كانت الأحوال وعلى خلاف القواعد العامة .

ورب قائل بجواز ذلك قياسا على الكمبيالة فانها لا تفقد صفتها التجارية مهما كانت تابعة للأعمال المدنية . ولكن يمكن الرد بأن حالة الكمبيالة مستثناة وقد نص القانون عليها .

فاما من جهة مصلحة البنوك فان المحكمة العليا ترى ان الضرورة توجب القول بتجارية هذا الاقتراض بالنسبة للمقترض حرصا على مصلحة البنوك المقرضه لأجل حمايتها من نظام القروض المدنية خصوصا المادة ٢٣٢ مدنى التى تمنع الفائدة المركبة وزيادة الفوائد عن أصل الدين . والا أصيبت بضرر عظيم واختل النظام الاقتصادى للبلاد . وذلك لان البنك يقترض الأموال من البنوك الأخرى فى ظل القانون التجارى دون الانتفاع بالمادة ٢٢٢ مدنى فيلزم بدفع الفوائد المركبة ويستمر سريانها مهما كانت مدة القرض . ثم يقرض هذه الأموال لعملائه فيكون من الظلم تمسك العملاء ضده بالمادة ٢٣٢ مدنى التى حرم منها البنك حين اقتراضه هذه الأموال من البنوك الأخرى .

ولكن هذا التعليل محل نظر لأن واجب المحاكم هو تطبيق القانون لا تقويمه فالشرع من شأن الشارع وحده الذى يمكنه التدخل فى أى وقت وتصديل التشريع بما يتفق مع الضرورات والتطور وحاجة المجتمع وتجارب الدول الأخرى .

واما من جهة غرض الشارع فقد فهمت المحكمة العليا من قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان العقارى ( وهو الطاعن ) بأن الشارع يعتبر الاقتراض من البنوك عملا تجاريا بطبيعته بالنسبة للمقترض فى جميع الحالات .

ولكن فات الحكم ان الأعمال التجارية مستثناة فلا يجوز اعتمادها بالقياس والتخمين . فضلا عن أن قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد خلا من أية اشارة الى هذا الموضوع . وكل ما هناك انه نظم الاقتراض اطويل المدة . والمادة الخامسة منه تنص :

« تستهلك السلف بأقبياط سنوية تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة طبقا لما يقرره مجلس الادارة . وفى حالة الوفاء قبل موعد الاستحقاق تتبع احكام المادة ٥٤٤ من القانون المدنى » .

وبلاحظ أن المادة الأخيرة ( ٥٤٤ مدنى ) هى التى تنظم بعض آثار القروض المدنية .

وخلاصة القول ان اسباب الحكم غير كافية للاقناع الكامل . وأن الغرض الحقيقى للحكم ليس

نفسها أو يطلب أحد الخصوم إحالة الدعوى الى الدائرة المتخصصة في نوعها . وهذه الاحالة جوازية للمحكمة بحيث يمكنها الاستمرار في نظر الدعوى والفصل فيها . بدون التفات الى الصفة المدنية او التجارية لهذه الدعوى ( استئناف القاهرة ٢٣ فبراير ١٩٦٠ رقم ٦٧ سنة ٧٤ ق موسوعة جمعه ص ٤٥ ) .

**المحاكم الجزئية** - تتكون المحكمة الجزئية عادة من دائرة واحدة مدنية . وحتى اذا وجد أكثر من دائرة فلا محل لتخصص احداها بالدعوى التجارية بسبب قلة هذه القضايا .

ولكن صدر قرار من وزير العدل في ١٠ يناير ١٩٤٠ بإنشاء محكمة جزئية بمدينة القاهرة ويشمل اختصاصها جميع القضايا التجارية الجزئية التي في اختصاص محاكم القاهرة الجزئية . وكذلك توجد في الاسكندرية محكمة جزئية مماثلة .

ويعتبر اختصاص هذه المحاكم الجزئية التجارية مقصورا على الدعاوى التجارية ( للطرفين أو على الأقل للمدعى عليه ) دون الدعاوى المدنية لأن قرار انشائها أوضح صراحة اختصاصها بالدعاوى التجارية وسكت عن الدعاوى المدنية .

ولذلك تلزم هذه المحكمة من تلقاء نفسها بالحكم بعدم اختصاصها اذا اتضح أن الدعوى مدنية للمدعى عليه لأن الاختصاص النوعي مرتبط بالنظام العام .

ولكن هل سلبت هذه المحكمة الاختصاص التجاري من باقي المحاكم الجزئية بالقاهرة ؟ اختلفت الآراء فحكمت المحاكم قديما بالنفي ( كلى مصر ٢٩/١٠/١٩٤٢ محاماة ٢٢ ص ٧٤٣ ) بينما قالت الأحكام الحديثة بالإيجاب ( كلى القاهرة مستأنف دائرة ١١ في ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ )

**الاختصاص المحلي** - ينص قانون المرافعات بالمادة ٦٢ على أنه ( في المواد التجارية يكون الاختصاص لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق وتسليم البضاعة أو التي في دائرتها يجب الوفاء ) .

ولذلك لا يلزم المدعى برفع الدعوى التجارية أمام محكمة موطن المدعى عليه بعكس الحاصل في المواد المدنية ( م ٥٥ مرافعات ) .

وبذلك صدم الحكم القواعد العامة مرتين . والأولى بتقريره الصفة التجارية لهذا الاقتراض بالنسبة للمقترض باعتباره عملا تجاريا بطبيعته .

والثانية بمنع اكتساب هذا العمل التجارى المزعوم للصفة المدنية بالتبعية اذا كان الغرض مخصصا للأعمال المدنية واعتباره عملا تجاريا مطلقا .

### آثار الصفة التجارية للاقتراض من البنك

يؤدي اعتراف حكم النقض بالصفة التجارية المطلقة لهذا الاقتراض بالنسبة للطرفين الى تطبيق الآثار المعروفة في الأعمال التجارية وهي على الأخص :

١ - تعطيل المادة ٢٣٢ مدنى . لا محل لتطبيق المادة ٢٣٢ مدنى سالف الذكر على هذا القرض التجارى حيث تطبق العادات التجارية وهي تجيز الفائدة المركبة ومجاوزة الفوائد لأصل الدين .

ولا يخفى أن هذا التعطيل هو الباعث الأكبر بل الأوحى الذى دفع محكمة النقض الى خلع الصفة التجارية على هذا القرض .

٢ - الاختصاص . القاعدة هي عدم وجود محاكم خاصة بالأعمال التجارية . وإنما تعتبر المحكمة المدنية مختصة بالدعاوى المدنية والتجارية ( م ٥١ مرافعات ) وكل ما هناك فتطبق المحكمة القانون المدنى أو التجارى حسب الحدود المقررة لكل منهما ( استئناف القاهرة ٢٧ يونيو ١٩٥٥ رقم ٦١٠ سنة ٧١ ق موسوعة الأستاذ عبد المعين لطفى جمعة ص ٤٣ طبعة ١٩٦٧ ) .

وحقيقة توجد دوائر تجارية في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف . ولكن تعتبر هذه الدوائر مدنية كباقي الدوائر الأخرى . وكل ما هناك تحال عليها الدعاوى التجارية حين توزيع القضايا بمعرفة قلم الكتاب .

ولذلك لا يجوز الدفع أمام هذه الدوائر التجارية بعدم الاختصاص اذا اتضح أن الدعوى مدنية . للمدعى عليه . كما لا يجوز هذا الدفع أيضا أمام الدائرة المدنية اذا اتضح أن الدعوى تجارية للمدعى عليه . وكل ما هناك فانه يجوز للمحكمة من تلقاء



وعلى كل حال فان الاختصاص المحلى غير مرتبط  
بالنظام العام .

٣ - **الاثبات** . ينص القانون المدنى بالمادة ٤٠٠  
بعدم جواز الاثبات بالبينة والقرائن اذا كان التصرف  
القانونى تزيد قيمته على عشرة جنيهات مع استثناء  
المواد التجارية . ولذلك يجوز الاثبات بجميع  
الوسائل ضد الملتزم بعمل تجارى ( نقض جنائى ٧  
ديسمبر سنة ١٩٦٤ محاماة ٤٦ ص ١٠٩١ ونقض  
مدنى ١١٣ مايو ١٩٣٧ محاماة ١٨ ص ١٥ ) .

٤ - **العرف التجارى** . يجوز التمسك بالعادات  
التجارية ضد الطرف الملتزم بعمل تجارى كالتضامن  
بين الدينين بعكس الحاصل فى المواد المدنية حيث  
لامحل لهذا التضامن بدون اتفاق ( م ٢٧٩ مدنى ) .

٥ - **سعر الفائدة** . تنص المادة ٢٢٦ مدنى على  
ان يكون السعر القانونى للفائدة اذا تأخر السداد  
هو اربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة  
فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ  
المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق أو العرف  
التجارى تاريخا آخر لسريانها .

ويلاحظ جواز اتفاق الطرفين على سعر آخر  
للفوائد سواء بخصوص تأخير السداد أو للقرض  
ذاته . ولكن يشترط فى جميع الحالات عدم زيادة  
السعر على سبعة فى المائة فى المواد المدنية والتجارية  
والا وجب رد الزيادة ( م ٢٢٧ مدنى ) .

٦ - **الوفاة** . اذا توفى أحد الطرفين فلا تؤثر  
هذه الوفاة فى استمرار الصفة التجارية للعمل وبمعنى  
ان العمل التجارى للمورث يستمر تجاريا أيضا  
بالنسبة للورثة ( نقض مدنى ١٨ مايو ١٩٤٤ محاماه  
٢٧ ص ٣٦٥ ) .

٧ - **احتراف التجارة** . ينص القانون التجارى  
بالمادة الاولى بأن يعتبر تاجرا كل من يراول الاعمال  
التجارية على وجه التكرار .

وتؤدى هذه القاعدة الى تكرار الاقتراض من  
البنك يجعل المقرض تاجرا مادامت محكمة النقض  
تعتبر هذا الاقتراض عملا تجاريا مطلقا .

وحقيقة ان تكرار المعاملة بالكمبيالات غير كاف  
لاكتساب صفة التاجر . ولكن هذه الحالة مستثناة  
فلا محل لقياس الاقتراض عليها .

#### « خاتمة »

لا شك ان حكم النقض سالف الذكر الصادر فى  
١٩٦٣/٦/٢٧ يعتبر رغما من مخالفته للقواعد العامة  
قد نجح فى حماية البنوك من المادة ٢٣٢ مدنى .  
وهذه الحماية واجبة للاقتصاد القومى .

ولكن ربما كان الأفضل هو تدخل الشارع باضافة  
فقرة الى المادة ٢٣٢ مدنى سالف الذكر لاجل  
استثناء معاملات البنوك . وبذلك يتحقق الهدف  
المنشود دون احراج المحاكم .



## اتجاهات رجعية في مشروع قانون العمل الجديد

### ٢ - تجميع تشريعات العمل السابقة :

والمشروع في شكله العام تجميع لتشريعات العمل السابقة في قانون واحد دون تقدير للظروف التي وضعت فيها هذه التشريعات ونود أن نشير هنا إلى أن قانون العمل الموحد الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي أخذ عليه هذا المآخذ يشفع له أن ظروف الوحدة بين ج.ع.م. وسوريا كانت تستدعي سرعة توحيد هذه التشريعات وأن التشريعات الاشتراكية ( قوانين يوليو ١٩٦١ ) لم تكن قد صدرت بعد .

أما الآن ونحن في مجال تقنين الثورة وتطوير التشريع ليمشي مع التحول الاشتراكي فمن غير المعقول أن تستمر النصوص التي وضعت منذ ٣٥ عاما أو ٢٤ عاما كما هي دون تعديل جوهري أو تغيير جذري .

— ان أحكام تشريع استخدام الاحداث في المشروع الجديد تكاد تكون منقولة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٣ .

— وكذا أحكام تشغيل النساء منقولة بتصرف يسير عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ .

— كما أن أحكام ساعات العمل منقولة بتعديل لايمس الجوهر عن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ ، ورقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ .

— وأحكام عقد العمل الفردي وبالذات حالات فسخ العقد منقولة عن القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤

اثرت ضجة حول مشروع قانون العمل الجديد تنطوى على ايهام بأن فيه جديدا يتفق والتحول الاشتراكي للبلاد . في حين أنه في بعض مواده ينتقص من الحقوق العمالية بينما مواده الأخرى لا تعدو أن تكون تجميعا مبتورا للتشريعات العمالية .

والواضح ان الفاية من هذا المشروع هي فحسب اعادة نفوذ وزارة العمل على العاملين بالقطاع العام بعد أن سلبت اللائحة الصادر بها القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الكثير من اختصاصات الوزارة من أجل هذا رأينا أن نشير إلى - بعض - المآخذ والاتجاهات الرجعية في المشروع دون اطالة لنضع لزملائنا الكلمة في الأعداد القادمة وهي :

### ١ - نقل عبارات كاملة من الميثاق الوطني :

تضمن المشروع في بعض مواده عبارات كاملة بنصها من الميثاق الوطني وجاء في المذكرة الايضاحية للمشروع تعليلا أو تبريرا لذلك أن مبادئ الميثاق يجب أن تكون دليلا ومرشدا في تفسيره .

ولا خلاف في أن الميثاق الوطني هو الدليل والمرشد وأنه أبو الدستور ومن مبادئه تستلهم القوانين الهداية والرشاد .

يبد أن الاحتماء به ليكون درعا لتفطية نصوص أخرى تنضج بالرجعية عمل بغيض يكاد يصل إلى مرتبة الخديعة والنفاق وكان يتعين وضع مبادئ الميثاق في المذكرة الايضاحية على أن تترجم إلى نصوص عملية في المشروع .



غير عادل يعالج الأمور بفكر فردى وليس بفكر اشتراكى يؤمن بالعمل الجماعى . وكان يتعين أن يكون توقيع الجزاءات عن طريق مجالس تأديب مستقلة أو عن طريق المحكمة التأديبية كما هو منصوص عليه فى القانونين ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهذا القانون الأخير أهدرته أحكام القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو أقل فى المرتبة التشريعية من القانون مما جعل هيئة مفوضى الدولة تطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا لعدم دستوريته فيحاول مشروع قانون العمل الجديد أن يضى على القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة لأحكام التأديب صفة الشرعية .

#### ٤ - الفصل من الخدمة :

وانه مما يشير العجب أن تبقى أسباب الفصل من الخدمة كما كانت عليه منذ عام ١٩٤٤ ( القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ ) فلم يعد مقبولا أن يفصل العامل من الخدمة لأقل الأسباب شأنًا فى عهد التحول الاشتراكى . بل يجب أن تكون هناك ضمانات كافية للعامل ليستطيع الحياة هو وأسرته حتى ولو أخطأ أو ارتكب ما يؤاخذ عليه فإين يذهب العامل المفصول ومن أين تعيش أسرته أن العقاب يجب ألا يمتد إلى حرمان أسرته وهى لا ذنب لها من حق الحياة الكريمة فى حين أن الدولة فى المجتمع الاشتراكى مسئولة عن جميع المواطنين . وليس ما يمنع من أن يكون عقاب العامل المخطئ بجزاءات رادعة دون أن يؤدي ذلك إلى حرمانه من مورد رزقه فلا تكون هناك خسارة على الإنتاج . بدلا من جيش المفصولين الذى يتحول جزء كبير منه إلى الأعمال الضارة ويكون عبئا على الدولة .

وما دما تعرضنا لعقوبة الفصل فائنا نأخذ على المشروع بشدة انه أبقي على أحكام الفصل من الخدمة بغير الطريق التأديبى أى بغير تحقيق ولا محاكمة وهو إجراء غير عادل واسئ استخداما للأضرار بالعاملين . دون وجه حق أو عدالة .

#### ٥ - ساعات العمل الإضافية :

نقل المشروع أحكام ساعات العمل وهى تكاد لا تختلف كثيرا عن الأحكام التى كانت قائمة قبل الثورة . وأهم ما يلاحظ على هذه الأحكام انها اجازت تشغيل العاملين ساعات إضافية فى وقت تسعى فيه الدولة إلى توفير العمل للخريجين

— وأحكام عقد العمل المشترك منقولة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٠ مع تحريم إبرام عقود العمل المشتركة على العاملين بالقطاع العام .

— وأحكام العمل فى القانون المدنى ( ١٩٤٩ ) لا زالت كما هى دون تعديل ولم يتعرض لها المشروع الجديد .

ان هذه القوانين وضعت فى بدء التطور الصناعى فى مصر أيام سيطرة رأس المال وليس معقولا أن تصلح اليوم فى ظل الاشتراكية والتحول العظيم الذى حققه الميثاق .

— ومن الأمثلة الصارخة على ان المشروع هو تجميع للنصوص السابقة بغير حساب أن هناك أكثر من عشرين مادة خاصة بالعقوبات يتضمنها الباب الحادى عشر من المشروع نقلت كما هى فى التشريعات السابقة فى حين أنه كان يكفى لذلك أن تتضمنها مادة واحدة أو مادتان فى اختصار لا يخل بالغرض .

— وكذلك نص المادة ٢/٣١٩ من المشروع التى تقضى بأنه « وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها فى جميع الحالات بعودة العامل ( المفصول لنشاطه النقابى ) لعمله . وقد نقل هذا النص عن المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . فى حين أصبح هذا الحكم متعارضاً مع التعديل الذى أدخله المشروع فى المواد من ١٣٧ - ١٤٣ منه بأن يكون فصل العامل بناء على قرار من اللجنة الثلاثية والا كان الفصل باطلا ولا يكون هناك مجال لان تقضى المحكمة باعادة العامل المفصول لنشاطه النقابى وحده .

#### ٣ - أحكام تأديب العاملين فى القطاع العام :

نقل المشروع أحكام تأديب العاملين فى القطاع العام التى وردت فى نظام العاملين الصادر بالقرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . وهى أحكام أثارت سخط العمال وانتقاد الفقهاء والمشتغلين بمسائل العمل . ورتبت التفرقة فى المعاملة بين العاملين بفكر رجعى يسئ إلى التحول الاشتراكى وجعلت رئيس مجلس الإدارة مطلق التصرف فى توقيع الجزاءات تصل إلى خفض الفئة والرتب دون حدود وهو أمر غير معقول . وجعلت منه خصما وحكما يفصل فى التظلمات من الجزاءات التى يوقعها وهو إجراء

## ٧ - في العقوبات :

تضمن المشروع في باب كامل هو الباب الحادى عشر - كما أوضحنا - العقوبات التى يحكم بها على مخالفة أحكامه فى ٢١ مادة وهى تكرار للعقوبات التى كانت واردة فى تشريعات العمل السابقة وهى قاصرة على عقوبة الغرامة المالية بمعنى أن كل مخالفة يرتكبها صاحب العمل فى المشروع الخاص أو المسئول عن المشروع فى القطاع العام فإن الجزاء الوحيد هو غرامة مالية يدفعها صاحب العمل بعدم اكتراث ويدفعها المشروع العام من أموال الدولة وليس المسئول عنه الذى يرتكب المخالفة . وهذه النظرة الرجعية بشأن توقيع الغرامات المالية قصد بها حماية أصحاب الأعمال فى عهد الاستغلال الرأسمالى وسيطرة رأس المال حيث لا يرتدع صاحب العمل بقيمة الغرامة المالية الضئيلة ولا يحترم أى قانون لا يعجبه .

والغريب أن قوانين سنة ١٩٣٣ العمالية كانت تعاقب بالحبس عن مخالفة أحكامها فى بعض الحالات ومشروع قانون العمل الجديد لا يتضمن عقوبة الحبس عن مخالفة أحكامه . ويتمين النص على عقوبة الحبس مع الغرامة عن مخالفة أحكام قوانين العمل وبالنسبة للمشروع العام توقع عقوبة الحبس على مرتكب المخالفة وتنفذ عقوبة الغرامة من ماله الخاص .

## خاتمة

وبعد فإن المشروع بوضعه الحالى لا يحقق أمل العاملين وقد أردنا بهذه الأمثلة القليلة التى أوردناها على سبيل المثال لا الحصر أن نوجه النظر الى أنه يتعين تشكيل لجنة تضم الى جانب المسئولين فى وزارة العمل وقيادات الاتحاد العام للعمال وممثلين من القطاعين العام والخاص والمشتغلين بالتشريعات العمالية من أساتذة الجامعات والقضاة والمحامين المشتغلين بقضايا العمل حتى يتحقق تمثيل الذين يعيشون المشاكل العمالية وهو أمر ضرورى لإخراج قانون يرضى عنه الجميع .

والعاطلين . وكان يتعين تمشيا مع سياسة الدولة منع تشغيل العاملين ساعات اضافية لتوفير فرص عمل للعاطلين . فالنظام الرأسمالى يشجع على تشغيل العمال ساعات اضافية ليحد من عدد العمال المشتغلين وبالتالي يحد من التزاماته نحوهم وفى ذات الوقت فإن هذا الاجراء يوفر جيشا من العاطلين يحقق به تخفيض الأجور . اننا نؤيد تشغيل العاملين ساعات اضافية فى الوقت الذى تكون البطالة قد اختفت فيكون الهدف هو زيادة الانتاج فحسب .

## ٦ - نظام التوفيق والتحكيم :

ومن الأمثلة الصارخة على الاتجاهات الرجعية فى المشروع أحكام التوفيق الواردة فى الفصل الثامن بشأن علاقات العمل الجماعية فقد ألغى المشروع نظام التوفيق والتحكيم للعاملين بالقطاع العام . كما ألغى المشروع نظام التوفيق والتحكيم الذى حصل عليه العمال قبل الثورة بعد كفاح مرير واستبدل به نظام التوفيق فى المنازعات تفصل فيه لجنة على رأسها المحافظ أو من ينوب عنه وتعتمد قراراتها من وزير العمل وبذلك سلب المشروع اختصاص قضاء التحكيم وما يوفره من ضمانات حيث يفصل حاليا فى منازعات التحكيم هيئة تضم ثلاث مستشارين بمحاكم الاستئناف ويكون الطعن فى قراراتها أمام محكمة النقض ضمانا لعدالة القضاء .

والغريب أن المشروع يجعل لجنة التوفيق ومن أعضائها رئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه من قضاة المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو من ينوبه ولأول مرة فى تاريخ القضاء وحل المنازعات لا يكون القاضى رئيسا لهيئة تفصل فى نزاع قانونى ويكون مرؤوسا لموظف ادارى .

وأخطر ما فى أمر هذه اللجنة أن قراراتها تعتمد من وزير العمل وهو أيضا جهة ادارية مما يجعل قرارات هذه اللجنة خاضعة أخيرا لرأى فرد واحد ولا يكون الطعن عليها أمام جهة قضائية فى الوقت الذى أكد فيه الميثاق وأكد برنامج ٣٠ مارس كفالة حق التقاضى والا ينص على عدم جواز الطعن على أعمال الادارة أمام القضاء وليس مفهوما أن ينتقص المشروع الجديد من الحقوق العمالية المقررة لهم .



# التحكيم الإقتصادي في اقتصاد بولندا المخطط

تأليف : جان يوبنكي رئيس لجنة التحكيم المركزية في وارسو

ترجمة : الأستاذ يوسف درويش المامي

الأوربية من المعسكر الاشتراكي . أما في ألمانيا الديمقراطية فهذا النظام معروف باسم محكمة الدولة للعقود .

وتعني هذه الدراسة بتحليل مصادر نظام التحكيم في بولندا وتنظيمه ومهامه وطرق بحث المنازعات ومعالجتها ، كما تعني بمشاكل القضاء التحكيمي المتعلقة بالاقتصاد المخطط .

ولا شك أن الدراسة ستعني أولا بالتحكيم البولندي ولكنها ستعني أيضا على سبيل القياس والاستدلال بالتحكيم في البلاد الاشتراكية الأخرى وعلى الأخص في الاتحاد السوفييتي بما للتحكيم في تلك البلاد من سمات خاصة به وأوجه الشبه بالتحكيم البولندي .

## ٢ - أصول تحكيم الدولة الاقتصادي في بولندا :

(١) نستطيع القول بأن إعادة بناء الاقتصاد البولندي الذي دمرته الحرب يرجع للسنوات ١٩٤٥ الى ١٩٤٧ حيث وصلت في تلك السنة الأخيرة القيمة الإجمالية للصناعة البولندية الى ما كانت عليه سنة ١٩٣٨ على وجه التقريب . غير أن هذا المستوى لا يمكن أن يعد كافيا لاشباع تطلعات الشعب البولندي الاجتماعية - السياسية ،

## ١ - ملاحظات أولية (١) :

أنشأ القانون الصادر في بولندا في أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ هيئة جديدة باسم « التحكيم الاقتصادي للدولة » .

وتقوم هذه الهيئة بحسم المنازعات المتعلقة بالحقوق المالية بين أشخاص الاقتصاد الاشتراكي أي المصالح الحكومية والمنظمات الاقتصادية وهيئات الدولة ومشروعاتها والتعاونيات والجمعيات التي تقوم بنشاط اقتصادي .

وقد عالج هذا القانون تنظيم جهاز التحكيم واجراءات بحث المنازعات التي تطرح عليه ، ومما هو جدير بالملاحظة أن القواعد وأسلوب حل المنازعات على الأخص مرتبطة بنظام إدارة الاقتصاد المخطط لجمهورية بولندا الشعبية وقد أصبح التحكيم الاقتصادي أحد أركانه .

ونظام التحكيم لا يمثل سمة خاصة بنظام الإدارة البولندية للاقتصاد المخطط إذ كان قد مضى على نظام التحكيم في الاتحاد السوفييتي أكثر من عشرين عاما عند أنشائه في بولندا ، كما يعمل بهذا النظام في تشيكوسلوفاكيا والمجر وباقي البلاد

(١) عن مجلة القانون الناصر العدد الأول سنة ١٩٦٥

المدينة العادية على الرغم من انه لم يكن هناك ثمة عائق فى ذلك نتيجة حصول مؤسسات الدولة على الشخصية القانونية اثر قيدها فى السجل القضائى بموجب القانون الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٤٧ بشأن انشاء مؤسسات الدولة ، الا أن الأوساط القانونية كانت ترى آنذاك أن بحث المنازعات التى تنشأ بين مؤسستين من مؤسسات الدولة أمام تلك المحاكم يبدو شيئاً غريباً ومنافاً للطبيعة القانونية ، بينما لا ترى تلك الأوساط ما يمنع من بحث المنازعات التى تنشأ بين مؤسسات الدولة وبين السكك الحديدية أمام المحاكم المدنية العادية إذ ترجع العادة فى هذا الشأن الى فترة ما بين الحربين العالميتين حيث كانت القضايا بين مؤسسات الدولة آنذاك وبين السكك الحديدية تطرح أمام المحاكم العادية ، وكانت تلك المؤسسات تتفادى فى ذات الوقت أى نزاع فيما بينها .

وقد نشأ عن هذا الوضع عدم حل عديد من المنازعات وتبين فيما بعد أن هناك أسباباً عميقة ذات طابع اقتصادى حملت مؤسسات الدولة على سلوك هذا السبيل ، إذ أن من شأن الاضطراب فى تنمية الانتاج ظهور بعض النقص فى سوق تموين المواد الأولية والمنتجات نصف المصنوعة ، فليس بمقدور أى خطة مهما كانت متوازنة فى بدايتها مفاداة بعض فقدان فى التوازن لعديد من الأسباب لا شأن لها بمركز التخطيط . ومن هذه الأسباب أن معدل الانماء الاقتصادى يختلف تبعاً لمختلف المجالات الاقتصادية ، كما يجب أن تأخذ فى الاعتبار ما قد يسجله خلافاً للتنبؤات ازدياد معدل سرعة التنمية فى فرع أو آخر من فروع الاقتصاد . ومن هذه الأسباب أيضاً ما قد يتولد من عجز فى السوق نتيجة استعمال بعض المواد الأولية أكثر مما كان مقدر له .

وفى النهاية يؤدى العجز فى العرض إما كان السبب الذى يرجع اليه تخويل المورد مركزاً ممتازاً بالنسبة للمشتري وهذا ما يطلق عليه عبارة سوق المورد .

لقد كان الاقتصاد البولندى النامى اقتصاد سوق المورد مما يتجه بالمشتريين الى التفاوض عن اتخاذ أى اجراء ازاء الموردين حتى لاتسوء العلاقات بهم وحتى لا يكون ذلك عائفاً لما يحتاجونه منهم من تموين فى المستقبل .

اذ أن معدل الانتاج الصناعى عن كل ساكن كان سنة ١٩٣٨ أقل معدل فى أوروبا .

وقد استهدفت خطة الست سنوات لتصنيع البلاد التى وضعت سنة ١٩٤٨ زيادة الانتاج الصناعى زيادة جديدة وهامة ، وتحققت التنبؤات وأصبح الرقم البيانى سنة ١٩٥٤ ١٩٠ بالنسبة للانتاج الكلى و ١٣٩ بالنسبة للدخل القومى وذلك قياساً على الرقم البيانى ١٠٠ فى ١٩٥٠ .

استدعى انجاز تلك الخطة تجنيد كافة الامكانيات والوسائل المتاحة مما يستتبع تخويل المسؤولين فى بلد متخلف ، الحق فى استعمال كل الوسائل والثروات الموجودة فعلاً ، مع ملاحظة أن كافة الوسائل قد سبق اتخاذها لتكون سلطة التصرف مركزة تماماً وذلك نتيجة تأمين فروع الاقتصاد الأساسية ، فقد تمخض عن هذا التأمين أن أصبح الانتاج الصناعى للدولة والانتاج التعاونى يمثلان سنة ١٩٤٨ ٩١ ٪ من الانتاج الاجمالى .

( ب ) . استندت التنمية الاقتصادية بالقفزة المخططة التى فرضت عليها اقامة اطار تنظيمى يكفل التصرف فى الوسائل المتاحة وجديدة التحرك ازاءها ، غير أن الصناعة والتجارة البولندية بأسرها كانت فى ذلك العهد تدار من وزارة واحدة وهى وزارة الصناعة والتجارة .

فصدر عندئذ قانوناً فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ أجرى تعديلاً فى السلطات العليا فى مجال الاقتصاد القومى ، إذ تم إلغاء وزارة الصناعة والتجارة وكذلك الجهاز المركزى للتخطيط ، وعهد للجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء بإدارة الاقتصاد القومى .

ونص القانون على المهام الخاصة المخولة للجنة الدولة للتخطيط الاقتصادى بالنسبة للتخطيط الاقتصادى وإدارته وتنسيقه . أنشأ القانون ست وزارات جديدة : وزارة المعادن والقوى المحركة ، وزارة الصناعة الثقيلة ، وزارة الصناعة الاستهلاكية ، وزارة الصناعة الزراعية والمعيشية ، وزارة التجارة الداخلية ووزارة التجارة الخارجية . وأصبح من الطبيعى والمنطقى أن تقام فى ١٩٤٩ هيئة متخصصة لحل المنازعات المتعلقة بالاقتصاد المخطط .

وجدير بالملاحظة أن هذه المنازعات لم تكن تطرح فى الفترة فيما بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩ على المحاكم



فقدت ميزانيات تلك المؤسسات كل علاقة بالواقع والحقيقة من جراء التضخم المتوالى من سنة الى أخرى في الديون القضائية التى لا يمكن تحصيلها ومن هنا استدعى الأمر قيام التحكيم الاقتصادى للدولة .

### ٣ - تنظيم التحكيم الاقتصادى للدولة واجراءاته - دائرة الاختصاص :

( ١ ) بولندا مقسمة الى ١٧ دائرة حيث انشئ في كل منها لجان تحكيم اقليمية مكونة من رئيس وعدد من الاعضاء جامعى التكوين ويطلق عليهم اسم المحكمين .

#### الاختصاص المحلى او المركزى

( ب ) تقوم لجان التحكيم الاقليمية بالقضاء في المنازعات التى تنشأ بين اشخاص الاقتصاد الاشتراكى ويشملون مؤسسات الدولة ، مصالح الدولة وهيئاتها ، التعاوانيات ، كما يشملون الجمعيات التى تمارس نشاطا اقتصاديا في حالة ما اذا كان مجال نشاط تلك الجمعيات مرتبطا بشخص آخر من اشخاص الاقتصاد الاشتراكى .

وجدير بالملاحظة في هذا المجال ان الجمعيات من قبيل المجموعات السياحية والرياضية وجمعيات شهداء الحرب ومعسكرات الاعتقال تنتفع بطبيعتها بالخدمات التى يقدمها لها اشخاص آخرون من الاقتصاد الاشتراكى ( تموين المواد الأولية مثلا ) او تقوم بذاتها بتسليم السلع وتقديم الخدمات لصالح هؤلاء الاشخاص ( أعمال التصليح مثلا ) .

ويهمنا ان نلاحظ ان تعاوانيات الانتاج الزراعى لا يمكن أن تكون طرفا في منازعات التحكيم ، فقد رأى في بولندا وفي الاتحاد السوفيتى جعل الأمر بشأنها من اختصاص محاكم المراكز لوجود مقارها على مسافة غير بعيدة من تلك المحاكم .

#### الاختصاص النوعى

( ج ) تختص لجان التحكيم الاقليمية بحسم المنازعات الخاصة بتنفيذ الالتزامات كما تختص ايضا بالمنازعات التقريرية أو المنشئة للحق .

وعلى العكس من ذلك ، كان الاتجاه قائم لرفع الدعاوى التقريرية التى من شأنها تحديد القواعد القانونية المعمول بها ، وكان يقضى في المنازعات التى من هذا القبيل في الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩ بواسطة محاكم ودية مبنية على التحكيم ، مع طرح ما كان منها يمثل أهمية خاصة للتجارة على ادارة وزارة التجارة والصناعة لاتخاذ قرار فيها يكون له عندئذ طابع السابقة .

ولا شك أن تلك القرارات كانت تصطبغ بالاساس القانونى والتنظيمى الكافى يؤهله لها ما كانت تتسم به تلك الوزارة من تجميع الصناعة والتجارة بأسرها بين يديها . ويعنى القضاء تلك الوزارة في أوائل سنة ١٩٤٩ زوال هذا الاساس القانونى ومن ثم استدعى الأمر قيام جهاز قضائى خاص - وعلى هذا انشئ نظام التحكيم .

( ج ) أما التحكيم في الاتحاد السوفيتى فيرجع الى اصول مختلفة . كان من الطبيعى بلاشك العمل في العشرينات على حل المنازعات التى تنشأ في الاقتصاد السوفيتى . وقد استبعدت في هذا البلد أيضا فكرة عرض تلك المنازعات على المحاكم العادية ، وتكونت في بعض الفترات لجان داخل بعض الوزارات لحسم المنازعات التى قد تنشأ ، غير ان هذا الأمر لم تبلوره قواعد متناسقة .

وطرأ في الثلاثينيات تعديل جذرى على نظام تمويل مؤسسات الدولة ، اذ حصلت تلك المؤسسات على الشخصية القانونية وأصبح لها حق التصرف في أموالها والزمتم بوضع ميزانية وحساب للخسائر . وأصبح من حقها أيضا فتح حساب ائتماني في مصرف من مصارف الدولة حيث كانت ملزمة أيضا بأن يكون لها في هذا المصرف حساب جارى ، فكان على تلك المؤسسات ان تسوى عن طريق تلك المصارف حساباتها مع المؤسسات الأخرى بغير استعمال النقود .

ومن البديهي ان هذا التنظيم الجديد استدعى ايجاد ظروف جديدة لحسم المنازعات المتعلقة بالاموال التى تقع بين مؤسسات الدولة ، كما استدعى انشاء هيئة تقوم بتلك الوظيفة ، والا

الى الاتفاق أصبح النزاع من طبيعة المنازعات السابقة على التعاقد . وجدير بالملاحظة أن القانون البولندي يقول أن « الالتزام بالتعاقد ملزم فقط للمورد » ، والمستفيد ليس مجبرا على استعمال هذا الحق في استلام السلعة الناقصة ، ذلك أن ما يتسم به الانتاج المعنى من عجز ، يجعل من اليسير على التخصيص غير المستعمل إيجاد مستفيد آخر ، وعليه فلا يحتاج الأمر الى اجبار المستفيد من الحصول على تلك السلعة .

وينطبق الالتزام بالتعاقد أيضا - وفي هذه الحالة مع المورد والمستفيد سواء بسواء - على التعاقد بالتسليم الذي يبرم بين وحدات تتبعها الأطراف المعنية . وعلى سبيل المثال اذا تم التعاقد بين وحدة المؤسسات التي تعمل في صناعة الآثاث ووحدة التعاونيات الاستهلاكية والتي تشير فيها الى الآثاث الواجب تسليمه ومواعيد التسليم والجهة المطلوب التسليم اليها . ويتمخض عن هذا الاتفاق الحق لكل من الأطراف في إبرام العقد وهو من قبيل المنازعات السابقة على التعاقد .

ويعنى قضاء التحكيم بالتوسع في أرضية التحكيم بالتوسع في أرضية الالتزام بالتعاقد باقراره حق المستفيد في اتخاذ الاجراءات لإبرام العقد اذا كان المورد يتمتع باحتكار السلعة داخل السوق القومية وكان ملزما بموجب قانونه الاساسي بتموين السوق ويمكن عندئذ أن نعتبر أن مصدر الالتزام بالتعاقد يكمن في المفروض على المؤسسة التي تتمتع بالاحتكار بتموين السوق وذلك لأنه ينبغي على المؤسسة المحتكرة اذا ظهر عجز في سلعة ما أن تقيد هذه السلعة في كشف السلع الواجب توزيعها بطريقة مخططة بواسطة الجهاز المختص ، وعندما لا يكون هناك عجز في السلعة ، فالمؤسسة المسؤولة عن التموين ملزمة بقبول طلبات المستفيد .

والامر يختلف بعض الشيء فيما يختص بالاستثمارات ، لان خطط الاستثمار تؤدي في كثير من الحالات الى عجز في قوة انتاج مؤسسات البناء وتركيب المصانع .

ولا يمكن أن يترك الاقتصاد المخطط ، نظرا لطبيعته الخاصة ، قرار قبول عمليات الاستثمار للمؤسسات المنفذة التي تتمتع بمركز ممتاز نتيجة ما يصيب السوق من خلل ، فان مختلف

ويهمنا أن نلاحظ بهذه المناسبة أن المنازعات في الاقتصاد الاشتراكي تنشأ لأسباب مختلفة وتتخذ طابعا مختلفا ، فقد تنشأ بين المصالح الحكومية المختلفة سواء عند تحديد المهام المعدة في الخطة أو بمناسبة إعادة النظر فيها أو تعديلها . فعلى سبيل المثال ، تهدف المنازعات بين مؤسسات الدولة والهيئات المنوط بها تعديل الخطط السابق اعدادها مفاداة الآثار السلبية التي تنتج عن هذا التعديل ، وتقوم لجان تحكيم خاصة بحسم تلك المنازعات تعمل بجانب المصالح التي تتبعها المؤسسات المعنية .

وجدير بالملاحظة أن التحكيم الاقتصادي لا يقوم بحسم المنازعات التي قد يوجد طريق آخر لتسويتها، فهو لا يعنى على الأخص بالمنازعات التي يمكن إيجاد حل لها عن طريق جهاز من أجهزة الإدارة بما لها من سلطة الولاية ، وبالتالي فلا يقضى التحكيم الاقتصادي في المنازعات التي تنشأ بين مؤسسة ما والجهاز القيادي الذي تتبعه ، فلا يطرح على لجان التحكيم سوى المنازعات التي تنشأ بين أطراف متساوية الدرجة .

وهناك نوع آخر من المنازعات تقضى فيه لجان التحكيم الإقليمية وهو ما يطلق عليه بالتحكيم السابق على التعاقد ، فان نزاعا من هذا القبيل قد يثور عندما يفرض على طرف من الأطراف الالتزام بالتعاقد ( ويطلق عليه في بولندا عبارة « كونترا هيرونجزوانج » ) . وهي حالة قد تنشأ لاسيما عندما يقوم الجهاز القيادي المختص بالزام أحد الأطراف بتسليم سلع بينما يرفض الطرف الآخر تنفيذ هذا الالتزام ، أو في حالة ما لم تستطع الأطراف الوصول الى اتفاق على الشرط التعاقدى اللازم . وهذه الحالة كثيرا ما تحصل بشأن تجهيز السلع أو بشأن أسلوب تنفيذ الخدمات .

ويفرض على عاتق مؤسسة من المؤسسات الالتزام بتقويم السلعة بموجب القرار الذي يصدر اليها بتسليم مؤسسة أخرى كمية معينة من السلع الصناعية الناقصة في السوق . ويحدد هذا القرار الصادر من الجهاز المسئول عن انتاج تلك السلع المؤسسة الملزمة بالتسليم . وتستطيع المؤسسة المستفيدة بهذا الالتزام اتخاذ الاجراءات قبل تلك المؤسسة بهدف إبرام العقد ، فاذا لم يصل الطرفان



في المطالبة ، هي في غالب الأحوال من باب تلويث المياه أو الهواء أو من سبيل تصادم السيارات مثلا .

### التصدي من لجنة التحكيم

( هـ ) ليس من الضروري أن تباشر الاجراءات بواسطة أحد الأطراف اذ يمكن لرئيس لجنة التحكيم مباشرتها تلقائيا مبينا في قراره المؤسسات التي تكون طرفا في النزاع سواء باعتبارها مدعية أو مدعى عليها ، ومبينا أيضا الأدلة الواجب تقديمها من كل منهما . وعندئذ تسير الاجراءات كما لو كان أحد الأطراف قد باشرها أصلا .

### التنفيذ :

( و ) تصبح القرارات الصادرة من لجان التحكيم قابلة للتنفيذ على الفور ولها من هذه الزاوية قيمة الأحكام القضائية ، إلا أن التنفيذ ضد أحد اشخاص الاقتصاد الاشتراكي على أمواله المنقولة أو الثابتة لا يتم — وإن كان نظريا مقبولا — سوى في حالات نادرة جدا أو اذا كان المدين جمعية تعاونية انتاجية معسرة .

فالذي يتيح الفرصة لاستبعاد طرق التنفيذ التقليدية هي تلك العلاقة القائمة فيما بين طريقة تغطية السندات التنفيذية وبين نظام التسويات بغير حاجة الى استعمال النقود . ويرجع ذلك الى أن لكافة المؤسسات والتعاونيات حسابا في المصرف يحول نشاطها وتقيده فيه — باستثناء بعض المدفوعات النقدية الزهيدة القدر — كافة العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة . وعليه فالسندات التنفيذية التي يودعها الدائنون تجد ما يغطيها أولا بأول وبالأولوية حسب تقديمها من المبالغ المستحقة للدائنين في بند شراء السلع أو سداد قيمة الخدمات فإذا لم يتضمن حساب المؤسسة مبلغا كافيا لتغطية الدين بأسره فإن السند التنفيذي يجد ما يغطيه في المدفوعات التالية التي تحول الى حساب المدين .

### طرق الطعن :

( ز ) يستطيع كل طرف متنازع الطعن في القرارات الصادرة من لجان التحكيم الإقليمية امام لجنة التحكيم الرئيسية في وارسو التي تعد في النظام الإداري البولندي مصلحة مركزية وتتبعها اداريا لجان التحكيم الإقليمية .

الاستثمارات المنافسة تتميز بأولوية اقتصادية اجتماعية مختلفة . وهذا ما حمل على انشاء لجنة لتوزيع الاعمال في كل مديرية يعهد اليها بتحديد الاستثمارات الواجب تنفيذها من مؤسسة أو أخرى ، وعليه فالمؤسسة المحددة تحمل على عاتقها الالتزام بالتعاقد ازاء المؤسسة الأخرى التي تقوم بالاستثمار المعنى .

### نظام التحكيم واجراءاته

( د ) تقضى لجان التحكيم المكونة من ثلاثة أعضاء طبقا لقواعد تشبه الاجراءات المتبعة في هيئات التحكيم . ويقوم كل طرف بتعيين عضو من اللجنة التي يرأسها رئيس اللجنة أو أحد المحكمين الذين يعينهم .

وتباشر الاجراءات امام لجان التحكيم بناء على طلب أحد الأطراف على أن تتوافر في هذا الطلب الشروط المتبعة في الاجراءات المدنية ، فيجب أن تتضمن بجانب تحديد طرفي النزاع ، الوقائع وموضوع الطلب ، كما ينبغي ضم المستندات المشار اليها في الطلب . ويعلن الطلب الى المدعى عليها التي يجب عليها ايداع ردها في ميعاد محدد مع ارفاق مستنداتها .

وعلى هذا ، فاجراءات التحكيم تتسم بطابع الاجراءات الكتابية ويعد المستند المكتوب الوسيلة الأساسية لها . ولا تعتبر تلك الأمور من المبادئ الأساسية الا أنه نتيجة طبيعية لما يتسم به النزاع من طابع خاص حيث يتصل الأمر مبدئيا بالتزامات مالية ناشئة عن العقد أو بالتزامات ناشئة عن سند ما كالتأخير في التسليم مثلا ، أو يمكن اثباتها بمستند كالغيب في الشيء مثلا .

وليس من شأن الدور الخاص الذي تؤديه المستندات في اجراءات التحكيم استبعاد الحق في اثبات الواقعة المتنازع عليها بالشهود ، هذا لا سيما الوضع بالنسبة للدعوى المبنية على مطالبة . ومع هذا فإن سماع شهادة الشهود حتى في تلك الحالة أمر نادر اللزوم اذ تؤدي طبيعة الوقائع في غالب الأمر الى الالتجاء الى رأى الخبراء ، فالأعمال المنافسة للقانون التي يستند اليها

فقضى بولندا من حق الوزير الذى تتبعه المؤسسات المنتجة للسلع المعنية تحديد شروط التسليم . وعلى هذا الأساس قام وزير الصناعة الثقيلة بتحديد شروط التسليم بشأن منتجات صناعة الحديد وسبك الصلب والحديد المطروق بينما قام وزير صناعة الأغذية بتحديد شروط تسليم اللحوم ومنتجاتها .

الا أنه ينبغي أن يتم التفاهم على قرار تحديد شروط التسليم مع الوزارات الاقتصادية الأخرى ويحق للوزارة المعنية فى حالة الخلاف أن تطلب من رئيس لجنة التحكيم المركزية إجراء محاولة للاتفاق الذى يعرض على رئيس مجلس الوزراء فى حالة فشله فى هذا المسعى اقتراحا يحل الخلاف ويكون عندئذ قرار رئيس الوزراء حلا نهائيا للنزاع .

أما فى الاتحاد السوفيتى فإن الإدارات المركزية لمشاكل التسليم بين مختلف الجمهوريات هى التى تقوم بهذه المبادرة على أن تحديدها لشروط التسليم يتم بمساهمة إدارات التموين والبيع فى الوزارات المعنية بالأمر سواء أكانت تلك الوزارات مستفيدة أو موردة ويجرى التصديق على الشروط العامة للتسليم واعتمادها من « التحكيم الاقتصادى » التابع لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى . هذا بينما شروط تسليم السلع المنتجة محليا يتم تحديدها من مجالس وزراء مختلف الجمهوريات .

### مكتب التحكيم

( ط ) ويعمل ملحقا بلجنة التحكيم المركزية مكتباً للتحكيم مكون من ١٣ عضواً يعينهم وزير المالية ، يقوم بعد إجراء المشاورات مع الوزارات المعنية بوضع التوجيهات لقضاء التحكيم .

والسبب فى قيام هذا الجهاز سد النقص فى التشريع الاقتصادى وتفادى ضعف الارتباط بين مختلف أحكامه والتنافس فيما بينها .

حقاً يؤدي قضاء التحكيم إلى حد ما إلى إزالة عيوب التشريع الجارى إلا أن تلك الوسيلة بطيئة جداً لمواجهة اقتصاد سريع النمو يتختم عليه حل المشكلات المفاجئة غير المنتظرة ، ذلك أن جهاز قضاء التحكيم لا يتحرك إلا فى حالة ظهور نقص فى القانون أى إذا كان قد تولد نزاع من هذا النقص وبعد أن يكون هذا النزاع قد استوفى كافة درجات التحكيم وصدر فيه حكماً نهائياً .

يرأس لجنة التحكيم المركزية رئيس يعينه رئيس مجلس الوزراء وتضم تلك اللجنة عدداً من القانونيين يتمتعون بخبرة فى المجال الاقتصادى ويطلق عليهم اسم محكمى الدولة .

وتبحث تلك اللجنة المكونة من ثلاثة أعضاء المنازعات المعروضة عليها ويتم تعيين أعضائها من رئيس لجنة التحكيم المركزية وفقاً لإجراءات خاصة حيث يختار اثنان منهما من كشف أعدته الوزارات من أشخاص لهم نشاط فى الميدان الاقتصادى وهم على الغالب مديرو الإدارات الاقتصادية فى تلك الوزارات . وطبقاً لعادة متبعة تستكمل الهيئة المنوط بها بحث الطعن بمندوبين من الوزارات التى تتبعها المؤسسات المتنازعة . وعندئذ يقوم برئاسة اللجنة المكونة على هذا الأساس أحد المحكمين المعينين من رئيس لجنة التحكيم المركزية .

وتقوم اللجنة ببحث النزاع على أساس الأدلة التى جمعت فى لجان الدرجة الأولى غير أنها تستطيع جمع أدلة إضافية . وعليه يمكن لتلك اللجنة بعد بحث النزاع إصدار قرارها سواء بتأييد القرار المطعون فيه أو تعديله أو نقضه مع إعادة النزاع لإجراء بحثه من جديد . وتعد القرارات التى تصدر من لجنة التحكيم المركزية قابلة للتنفيذ فوراً .

وإذا كان من شأن القرار الصادر المساس أساساً خطيراً بالنصوص القانونية المعمول بها فى التجارة يحق عندئذ للوزارة المعنية وللنائب العام ( الذى يسهر على الشرعية بموجب الدستور ) ورئيس لجنة التحكيم المركزية الطعن فيه بطرق الطعن غير العادية .

وينظر إعادة النظر الاستثنائية أمام هيئة مكونة من خمسة أعضاء برئاسة رئيس لجنة التحكيم المركزية على أن يتم تعيين باقى أعضاء الهيئة من كشف الاختصاصيين السابقين بيانه . ويمكن لهذه الهيئة أن تصدر قرارها سواء بتأييد القرار المطعون فيه أو نقضه .

( ز ح ) يقوم التحكيم بدور هام فى تنسيق شروط التسليم غير أن هذا الدور يختلف من ديمقراطية شعبية لأخرى .



وجدير بالذكر أن التحكيم البلغاري قد أعاد أخيراً ارتباطه بهذه الأشكال : أما عن الاتحاد السوفييتي ، فإن نظام التحكيم فيه مبني على مبادئ مختلفة حيث يقوم التحكيم بجانب كل جهاز من أجهزة الإدارة المنوط بها إدارة جزء أو آخر من الاقتصاد القومي . فيوجد بالتالي هيئة تحكيم بجانب مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي وبجانب كافة مجالس وزراء كل من الجمهوريات المتحدة ، كما توجد هيئات تحكيم بجانب كافة الوزارات الاقتصادية والسوفييتات الإقليمية وإدارات التعاونية المركزية .

وتختص كل هيئة تحكيم من تلك الهيئات بحسم المنازعات التي تنشأ فقط بين المؤسسات التابعة للجهاز الإداري التي تعمل في فلكه . وعلى هذا ، فهذه التحكيم بجانب وزارة من الوزارات تحل المنازعات التي تقع بين المؤسسات التابعة لها ، بينما تقوم هيئة التحكيم بجانب السوفيت المحلي بالقضاء في المنازعات التي تنشأ فيما بين المؤسسات التابعة لهذا السوفيت . ولا استثناء لهذه القاعدة إلا إذا كان الموضوع قليل الأهمية حيث تختص بإصدار القرار هيئة تحكيم الإقليم التي بها مقر المؤسسات وإن كانت لا تتبع السلطة المحلية .

وفي حالة ما إذا كان ليس لأطراف النزاع جهاز إداري مشترك ( حالة مؤسستان في منطقة معينة مختلفتين في ذات الجمهورية مثلاً ) فيكون حسم النزاع من اختصاص هيئة التحكيم التي تعمل بجانب أقرب سلطة عليا مشتركة . وعلى هذا ، يتم حسم النزاع الذي ينشأ بين مؤسستين كل منهما موجودة في منطقة مختلفة بنفس الجمهورية بواسطة هيئة التحكيم التابعة لمجلس وزراء تلك الجمهورية .

وتختص تلك الهيئة أيضاً بالقضاء في المنازعات التي تنشأ بين مؤسستين تتبع كل منهما وزارة مختلفة عن الأخرى في نفس الجمهورية . هذا ، بينما يطرح النزاع بين مؤسستين مقر كل منهما في جمهورية مختلفة عن الأخرى على هيئة التحكيم التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي . وتختص تلك الهيئة أيضاً بالنظر في المنازعات التي تثور بين

ومن البديهي أنه يمكن في نظام اقتصادي نامي أن تتم معالجة نقص القانون بسرعة أكبر سواء بإصدار تشريعات مناسبة أو بإجراء تفسير حقيقي وأصيل لرأي المشرع ، إلا أنه قد يبدر من الصعب سلوك أحد هذين الحطين نظراً لطابع التركيب المعقد الذي يتسم به النظام اتقانوني للاقتصاد الاشتراكي . فهذا النظام لا يعمل فقط على تحديد مبادئ تنظيم الاقتصاد الاشتراكي ووسيلة أعماله بل يضمن أيضاً كثيراً من النصوص والأحكام التي من شأنها إزالة آثار الصعوبات والعيوب التي تظهر في الحياة الاقتصادية .

ويهمنا أن نلاحظ وجود عديد من الأجهزة مزودة بسلطات تشريعية ذلك أنه بالإضافة إلى القوانين التي يصدرها البرلمان فمن حق مجلس الوزراء إصدار القرارات باعتباره ، وفقاً للدستور ، الجهاز الأعلى لإدارة الاقتصاد القومي ، كما أن هناك عديد من الأجهزة الجماعية تستطيع توجيه مختلف التعليمات في حدود اختصاصها نذكر منها على سبيل المثال : لجنة الخطة التابعة لمجلس الوزراء ، اللجنة القومية لتحديد الأسعار ، اللجنة البولندية لتحديد الأنماط ، لجنة البناء والتعمير والهندسة . هذا بالإضافة إلى التعليمات التي يصدرها وزير المالية بشأن تداول النقد .

وبديهي أن صدور القواعد والتعليمات والنصوص من أجهزة مختلفة من شأنه عدم التوصل إلى تفسير أصيل لها . وليس من الميسور أيضاً الحصول على قرار تحكيمي له قوة السابقة تاتباع الإجراءات العادية لدرجات التحكيم المختلفة . فلا شك أن أية مسألة تطرح على التحكيم لها من التعقيدات ما يجعل القرار الذي يصدر في نزاع محدد غير قادر على توضيح كافة جوانب المسألة باتساعاتها المختلفة .

وعليه تتضح في هذا المجال أهمية مكتب التحكيم فالتوجيهات التي يصدرها ، وهي آخر الأمر نتاج مناقشة وأعمال وزارات عديدة ، تقوم بدور المنظم في هذا التركيب القضائي المعقد بطبيعته .

( ي ) يتضح من هذا العرض علاقة القرابة فيما بين نظام التحكيم البولندي والمحاكم العادية والقضاء الودي ، تلك العلاقة التي لا تبرز على هذا المستوى إلا في التحكيم البولندي .

٣ فبراير ١٩٤٦ بشأن تأميم فروع الاقتصاد القومى الأساسية ، المرسوم الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ عن الخطة القومية للاعداد ، المرسوم الصادر فى اول أكتوبر سنة ١٩٤٧ عن الاقتصاد القومى المخطط ، المرسوم الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٤٧ بشأن انشاء مؤسسات الدولة والقانون الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ بشأن اعادة تنظيم الهيئات العليا للاقتصاد القومى ، والذي أوجد اللجنة القومية للخطة الاقتصادية .

وعليه فقد أوجد هذا التشريع الاطار المناسب للنسج بخطة الاقتصاد القومى .

(ب) اما المجموعة الثالثة التى لم تكن فى ذلك الحين أن فى سنة ١٩٤٩ شيئا هاما ، فهى تتمثل فى النصوص الخاصة بتنظيم بعض قطاعات النشاط الاقتصادى كما تشمل أيضا : القرار الصادر من اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٩ بشأن تبادل نقل الماكينات وبشأن التركيبات التكنيكية وعتاد النقل ومسائل أخرى خاصة بالاموال محددة من مصالح الدولة وهيئاتها ومؤسساتها ، المرسوم الصادر فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بشأن تحديد الاسعار فى المؤسسات التابعة للدولة أو فى الهيئات الجماعية المحلية ، والرسوم الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ بشأن تنظيم التعامل فى بعض المواد الأولية وبعض المنتجات الكاملة الصنع أو نصف المصنوعة .

لقد اتسعت تلك المجموعة الثالثة على مر الزمان حيث تمثل الآن المؤسسات الرئيسية للقسم الاقتصادى من النظام القانونى فى بولندا . وتشمل تلك المجموعة ما لا يقل عن ست فئات من الأحكام .

تتضمن الفئة الأولى الأحكام الخاصة بطرق اعداد الخطط الاقتصادية واعادة النظر فيها وتعديلها . وتجمع الفئة الثانية الأحكام الخاصة بإدارة أموال الدولة ، وتدخل فى تلك الأحكام قواعد انشاء مؤسسات الدولة وشخصيتها القانونية والأموال المزودة بها وتركيبها الداخلى وهيئاتها

مؤسسات تتبع وزارات مختلفة من وزارات الاتحاد السوفيتى ، على أن يبقى الاختصاص بشأن النزاعات زهيدة القيمة منوط بهيئة التحكيم الإقليمية التى بها مقر الأطراف .

ويصدر قرار التحكيم بواسطة محكم فرد فى جلسة يحضرها الأطراف بعد دعوتهم إليها ولهم أن يطعنوا فى القرار الصادر أمام الموظف الذى يعلو مباشرة المحكم الذى أصدره أو أمام هيئة التحكيم التى تعلوه .

ويقوم المحكم العام أمام مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى بالوصاية العليا على أجهزة التحكيم بأسرها ، وله أيضا أن يصدر التعليمات بشأن الاجراءات الواجب اتباعها فى منازعات التحكيم وطريقة حل المنازعات على اختلاف أشكالها ( المنازعات الخاصة بسداد الثمن وبأعمال البناء التى تم تنفيذها مثلا ) وقد زوده القانون أيضا بسلطات تشريعية ، فهو الذى يعتمد شروط تسليم مختلف البضائع كما يصدر التعليمات الخاصة باستلام حصص السلع ، وتلك المتعلقة بطلبات التعويض عن العيوب . الخ .

#### ٤ - الأسس القانونية لقضاء التحكيم

(أ) ان النظام القانونى للعلاقات الاقتصادية منذ بدء العمل بالتحكيم الاقتصادى والمعمول به حتى اليوم يتضمن ثلاث مجموعات من التشريعات .

تتكون المجموعة الأولى من القوانين التى صدرت فى الفترة بين الحربين العالميتين والتى تتمثل نصوصها الأساسية فى تقنين الالتزامات والتقنين التجارى اللذين يرجعان الى سنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ واللذان كانا يسلكان التكنيك التشريعى الأوروبى السائد فى ذلك العهد ، اذ كان هذان التقنينان مبنيان على حرية التعاقد كما تحررت فى عشرينات هذا القرن من النظرية الرأسمالية بشأن حرية المنافسة .

اما المجموعة الثانية فهى عبارة عن تشريع الفترة الثورية للبناء الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٤ ، وتتمثل نصوصها الأساسية فى : المرسوم الصادر فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن الإصلاح الزراعى ، القانون الصادر فى



استقلالية معينة للأشخاص الاقتصاديين . ولا شك أن هذين الاتجاهين متناقضين حيث يؤدي أي توسع في الإدارة المركزية إلى الحد من استقلال الأشخاص كما أن العكس صحيح أيضا .

وتختلف درجة العلاقة بين هذين المبدأين باختلاف فروع الاقتصاد فليست تلك العلاقة متساوية مثلا بالنسبة لصناعة الصلب وصناعة العربات . ولا يعود ذلك إلى ما لمادة أولية من مساهمة تقليدية في الإنتاج الصناعي عامة بل مرده أولا إلى ما يتسم به إنتاج معين من عجز في مواجهة الطلب الذي يبقى مرتبطا بالتطور العام للنمو . فاذا أدى اتساع الصناعة الكيميائية مثلا إلى ازدياد مضطرد في طلب حامض الكلوريد وإذا كان معدل زيادة إنتاج هذا الحامض دون مستوى معدل اتساع الصناعة الكيميائية ، يصبح عندئذ هذا الحامض في وقت ما — في عجز عن تلبية الطلب ، وهذا ما يدمر بالتالي إلى تخطيط إنتاج وتوزيع هذا الحامض .

وقد يبدو هناك ميل لأشكال الإدارة المركزية في الفروع الاقتصادية التي لا يمثل إنتاجها عجزا ما ، وهذا ما يجري بالفعل في الفروع التي اتسع التركيز فيها في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، فالصناعة التي كانت تدار في عهد النظام الرأسمالي بمكتب موحد أو « كارتل » أو باحتكار من الدولة ، يتضح ميلها للعودة إلى أشكال الإدارة المركزية أكثر مما يتضح تلك الميل في صناعة لا تمت إلى نفس العادات وإن كان إنتاجها لا يمثل عجزا . ومن الأمثلة في هذا المقام ، الوضع في صناعة الحديد وصناعة السكر وصناعة الكحول وصناعة الكبريت . وعلى عكس هذا الوضع ، الصناعات التي لا تتميز بعادات احتكارية وإن كان إنتاجها يمثل عجزا خلال فترة معينة ، وعلى سبيل المثال صناعة النسيج أو صناعة الملابس حيث يكون الاتجاه فيها إلى المركزية ضعيفا .

( د ) ويتمخض — من زاوية أخرى — عن منطق الحياة الاقتصادية ، الميل إلى ترك المؤسسة حرة التصرف في بعض قطاعات نشاطها .

وتقوم الأجهزة المركزية لإدارة الاقتصاد بتنظيم قطاعات نشاط المؤسسات التي يكون لها تأثير مباشر على سير النمو . وعلى هذا ، فالتنظيم القانوني

الإدارية ، وكذلك ضم المؤسسات في منظمات على مستوى الفروع ... الخ .

وتتضمن الفئة الثالثة الأحكام الخاصة بتمويل النشاط الاقتصادي لمؤسسات الدولة ، وتدخل فيها بجانب النصوص الخاصة بالقروض المعتمدة من المصارف ، نصوص أخرى بشأن تسوية الالتزامات بغير حاجة إلى استعمال النقود ، وبشأن توزيع الأرباح ... الخ .

ويمكن أن ندخل في الفئة الرابعة القواعد الخاصة بتنفيذ تسليم السلع فيما بين مؤسسات الدولة على أنه ينبغي أن نميز في هذا المجال بين السلع الناقصة التي يتم تسليمها بموجب تخصيصات فردية وبيع السوق الحرة لأن كثيرا من الأحكام والمبادئ تربط القطاع التجاري المنظم بنظام التخطيط للإنتاج الصناعي وتوزيعه كما وأن الأحكام الخاصة بالتسليم تشمل قواعد إبرام العقود والمبادئ المتعلقة بالأنماط والنماذج وتحديد الأسعار وشروط التسليم والتأمين على السلع موضوع التسليم ... الخ .

وتدخل الأحكام الخاصة بالاستثمارات في الفئة الخامسة وهي تشمل القواعد الخاصة بالتخطيط وبالمشروعات وبتحويل أعمال التجهيز وبمنظومة العقود المبرمة خلال إنجاز الاستثمارات وبسداد الثمن عن الاستثمارات المنفذة وتسليم الأعمال ... الخ . وتلك أهم فئة من الفئات الست .

وفي النهاية تشمل الفئة السادسة من التشريع الاقتصادي الأحكام الخاصة بنقل بعض الأشياء .

( ج ) يتضح من هذا العرض الوجيز أن هذا النظام يرتب في الدرجة الأولى القواعد القانونية بشأن إدارة الاقتصاد المخطط التي لا تقتصر على النشاط التجاري للجهاز الاقتصادي بل تشمل أيضا بنيانه وتنظيمه واتساعه .

لقد عنيينا بهذه العجالة عن التشريع الاقتصادي أن نبين أن نظام الاقتصاد القومي يقوم على مبدأين : أحدهما إدارة مركزية لإنجاز خطة الدولة والآخر

سد هذا النقص الذي لا يتلائم مع مقتضيات الحياة العملية .

ولا نستطيع أن نتصور أن أية عملية مهما كانت منظمة لا تقوم على اتفاق بين الأطراف بشأن شروط تنفيذ التزاماتهم ، فلا يمكن أن يتم بطريق أخرى تحديد وسائل التجارب الفنية ومواعيدها ومكانها وكذلك التأكد من جودة الصنف وتسليم الأعمال والشروط الخاصة بالتجهيز والاستلام والتعليمات اللازمة بشأن تركيب الماكينات واستعمالها . الخ . وهذا ما جعل من التشريع وقضاء التحكيم يؤكدان على الالتزام المفروض على مؤسسات الدولة بإبرام العقود وعندما تقدم إحدى المؤسسات خدمات إلى مؤسسة أخرى بغير أن تكون قد سبق الاتفاق معها على شروط هذه الخدمات نرى كل من التشريع وقضاء التحكيم يحملونها المسؤولية كاملة من الخسائر التي قد تنتج عن ذلك الوضع . ويتضح من ذلك أن للأطراف قدر من الاستقلال حتى إذا كان الأمر يخص تجارة منظمة إلى أعلى درجة ، ويتيح هذا الاستقلال للأطراف القيام بكل عملية بأحسن الشروط .

وجدير بالذكر أن مجالا جديدا من الاستقلال قد برز في السنوات الأخيرة في ميدان نشاط مؤسسات الدولة .

وأية ذلك أنه قد أعطيت للمؤسسة حق القيام بإنتاج إضافي ، ثانوي ومستقل عن المهام المفروضة عليها من الخطة القومية . وتهدف تلك الفكرة الجديدة - من جهة - إجراء أحسن استعمال للقوة الإنتاجية للمؤسسة ، ومن جهة أخرى استعمال المواد الأولية والمنتجات نصف المصنوعة بطريقة اقتصادية أحسن حيث تؤدي الوفورات التي تكونت إلى إنتاج إضافي أو ثانوي . وليس في القوانين واللوائح ما ينظم هذا الإنتاج ، وتستطيع المؤسسة التصرف فيه بحرية كاملة سواء باختيارها الأطراف الذين تتعاقد معهم أو تجهيز ذلك الإنتاج أو تحديد مواعيد التسليم . الخ .

وبضاف إلى ذلك ما حصلت عليه المؤسسة من حق تخصيص جزء من أرباحها لتمويل عملية بناء المساكن للعاملين فيها أو في استثمارات اجتماعية أخرى بهدف سد احتياجات عمالها .

يعنى بالتخطيط والتجهيز والائتمان والانتاج والنقل . الخ .

إلا أنه للأشخاص الاقتصاديين فيما بينهم أيضا من العلاقات المتبادلة التي لا ترتبط بالنشاط المنظم مركزيا ، وليس لتلك العلاقات أو بالأحرى ليس للنشاط الاقتصادي الذي تنظمه تلك العلاقات أي تأثير على سير النمو ، وهي بالتالي لا تهم الأجهزة المركزية .

إن العلاقات التي تنشأ بين الأشخاص الاقتصاديين تتكون من عمليات ذات مضمون وتأثير مختلف ، عقود تأجير أو استعمال ماكينات لاحاجة إليها مؤقتا أو عتاد النقل أو أراضى فضاء أو أمكنة للإيداع أو للمكاتب ، عقود بشأن التعهد بالساع وبالسيهر عليها . الخ . ويتمتع الأشخاص الاقتصاديون - نظرا لعدم وجود تشريع في هذا المجال - باستقلالية تشبه تلك التي كانت تتمتع بها المؤسسات الخاصة في بولندا في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

ويعتبر هذا الاستقلال استثناء للقاعدة العامة التي تجعل الهدف من إنشاء مؤسسات الدولة إنجاز المهام المحددة في الخطة ، فمصنع الآلات لا يخرج الهدف منه عن إنتاج الماكينات ، كما وإن مصنع الفواكه المحفوظة ليس من حقه سوى صناعة تلك الفواكه المحفوظة . ولهذه القاعدة زاوية مالية وأخرى قانونية ، فالمصانع مزودة بالوسائل المالية اللازمة تبعا للأنماط المحددة لتنفيذ المهام المنوطة بها لإنتاج الماكينات أو الفواكه المحفوظة ، وعليه فلا تملك تلك المصانع الامكانيات الاقتصادية للقيام بنشاط يختلف عن النشاط المحدد لها في الخطة . ومن جهة أخرى ، فقيام تلك المصانع بنشاط مختلف يعتبر لاغيا قانونا إذ يرى الفقه كما يرى القضاء أن نشاطا من هذا القبيل لا وجود قانوني له ، على أن قضاء التحكيم لا يجادل في صحة العمليات الزهيدة وإن كانت تتعدى إطار نشاط المؤسسة إلا أنها لا تؤثر في إنجاز الخطة .

لقد سد قضاء التحكيم النقص في النظام القانوني وذلك بوضع القواعد الخاصة بمستوى الأسعار والضرائب المفروضة على الالتزامات والخدمات التي من هذا النوع ، إذ كان من اللازم مع عدم وجود أسعار السوق أو أسعار رسمية من



بتعديل مضمون مهمة من مهام الخطة يهتم أيضا العلاقات بين الأطراف والمصرف الذي يمول تلك المهمة .

على انه يجب أن يصدر هذا القرار عن سلطة مزودة بتلك الصلاحية ليثمر هذا القرار تلك الآثار، ولا يمكن أن يكون هذا الجهاز مبدئيا وفقا لقضاء لجان التحكيم سوى هيئة مشتركة للأطراف. وعلى هذا اذا صدر القرار من ادارة وحدة يتبعها أحد الأطراف ، فلا يكون الطرف الآخر ملزما بها الا بقدر ما تكون تلك الادارة قد تصرفت في حدود السلطات الخاصة الممنوحة للاجهزة القيادية للاقتصاد القومي واذا اصدر جهاز غير مزود بتلك السلطة قرارا بتعديل الخطة فللدائن حق المطالبة بتنفيذ العقد وبالتعويض كما لو كان لم يصدر أي قرار .

ويستتبع ذلك أن لجنة التحكيم ملزمة بمناصفة بحثها صحة دعوى هذا الطرف تحديد سلطات الوحدة وقت اصدارها هذا القرار والقضاء بسريان أو عدم سريان هذا القرار على المؤسسات غير الخاضعة لتلك الوحدة . وعلى هذا ، فان من شأن أعمال قانونية تمت بعيدة عن علاقة القانون المدني تحديد مضمون تلك العلاقة ، ويجب تقدير آثار تلك الأعمال على أساس قواعد ادارة الاقتصاد القومي المعمول بها ، وعلى أساس النظام الأساسي للوحدة والسلطات الخاصة الممنوحة لها .

وتثير هذه الأمور صعوبات خاصة بمناصفة تطبيق القانون ، إذ أن أحكام النظام القانوني للاقتصاد الاشتراكي تنشأ أحيانا تحت وطأة مقتضيات اليوم وتدخل في إطار من الأعمال المختلفة المستوى وتستعمل فيها تغييرات مختلفة وتدخل في مجالات مختلفة من القانون . وفي ذات الوقت تبرز مواطن من القصور والابهام وعيوب في الترابط يستحيل على الأسلوب التقليدي الجامد الانتصار عليها فالتفسير الحرفي وحتى التفسير الحقيقي لا يكفي البتة لأن حساب القانون لقاعدة خاصة تعالج معزولة عن مجموع النظام القانوني قد تؤدي إلى نتائج خاطئة إذ يجب النظر إلى كل قاعدة وكل نظام على اعتباره جزء من النظام الذي يهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الفاعلية في الجهاز الاقتصادي .

( هـ ) لقد اتضح إذن بجلاء أن النظام القانوني للاقتصاد البولندي المخطط معقد التركيب ولا يعود هذا فحسب لما يتكون به هذا النظام من ثلاث مجموعات من الأحكام تملو كل منها الأخرى ثم اصدارها في فترات مختلفة ، بل السبب في ذلك أيضا أن هذا النظام القانوني يشمل بعض الهيئات والأحكام القانونية التي عليها التنسيق بين مبدئين يختلف كل منهما عن الآخر تماما وهما مبدأ الادارة المركزية ومبدأ استقلال الأطراف ، ومن هذا يتضح أن نظاما قانونيا يشتمل على هذه المجموعة المركبة من الأهداف لا يمكن أن يتم تشييده بالاعتماد على أي فرع من فروع القانون التقليدية .

وليس من شك الآن في رأى الفقه البولندي والفقه السوفيتي أن مؤسسات النظام القانوني للاقتصاد الاشتراكي ترتبط في ذات الوقت بالقانون الاداري والقانون المالي والقانون المدني ، وهناك من الأمثلة البارزة عما بين فروع القانون من علاقات متبادلة . فعلى سبيل المثال ، يؤدي اكتشاف مناجم جديدة من الكبريت إلى وقف عمليات البناء التي سبق اجرائها لمصنع ما من مصانع حامض الكبريتيك أو يؤدي إلى تغير جذري في أسس ذلك البناء .

وقد يؤدي تقدم التكنيك في الانتاج إلى نفس الآثار بالنسبة لمؤسسة صناعية تحت البناء ... الخ . كما وأن القرار بوقف أعمال الاستثمار أو ابطائها قد يكون نتيجة وقوع الكوارث الطبيعية أو ردائة الحصول أو حتى تغيير في أوضاع التجارة الخارجية ... الخ .

ولا شك من تعقد النتائج القانونية الناشئة من التعديلات التي تطرأ على الخطط الاقتصادية ، فإذا ما اقتضى الأمر وقف الأعمال ينبغي عندئذ على الأطراف الاتفاق على طريقة الاحتفاظ بالأعمال المنجزة فعلا وإذا ما تحتم تغيير خطة ما للبناء أو تعديل معدل السير فيها ، استتبع ذلك إبرام عقود إضافية ، وإذا ما فشلت الأطراف في الوصول إلى اتفاق ما ثار على الفور ما يطلق عليه بالنزاع السابق على التعاقد . وبالإضافة إلى ذلك ، فان القرار

ما جعل الاتحاد السوفيتي وسائر بلاد الديمقراطية الشعبية تقيم لجاناً للتحكيم بجانب كل الأجهزة التي تمارس وظيفة من وظائف الإدارة الاقتصادية. ولا تخرج عن هذه القاعدة سوى بولندا، فالتحكيم الداخلي لا وجود له في هذا البلد إلا في وزارة البناء وصناعة مواد البناء، فان لجنة التحكيم بشأن منظمة قيادية هو على الدوام جهاز هذه المنظمة التي تستطيع تعديل قرار التحكيم الصادر في هذا الشأن.

إلا أنه إذا ثار النزاع بين مؤسسات تتبع منطقتين مختلفتين فلا اختصاص لاية لجنة من لجان التحكيم الخاصة بكل منهما. فالاختصاص في هذا الشأن إعمالاً لمبدأ حل المنازعات عن طريق الجهاز القيادي يكون لأقرب جهاز مشترك. وإذا كان الأمر أكثر تعقيداً فيصبح الاختصاص من حق هيئة التحكيم التابعة لمجلس الوزراء. هذا هو النظام المتبع في الاتحاد السوفيتي وفي سائر بلاد الديمقراطية الشعبية.

أما في بولندا فقد أجرى تبسيط كبير في هذا النظام كما لو كان من المفروض أن يؤدي أي نزاع يشور في التجارة الاشتراكية إلى عديد من قضايا الاختصاص المعقدة فأنشأت تلك البلاد بالتالي جهاز تحكيم واحد بغير نظم تحكيمية تخضع للمجالس الشعبية أو للوزارات ( باستثناء وزارة البناء وصناعة مواد البناء ) مما يشكل آخر الأمر جهازاً يقترب نظامه من نظام المحاكم ولا يختلف عنه إلا بما يتميز به قضاؤه من أسس قانونية. ويستهدف هذا الجهاز كما رأينا ضمان الفاعلية اللازمة للنظام القانوني للاقتصاد الاشتراكي وهو نظام مركب ودائم التغيير.

وفي هذا الصدد تقرر المادة الأولى من قانون التحكيم الاقتصادي للدولة أنه « أنشئت لجان تحكيم الدولة لضمان حسن النظام في تنفيذ الخطط الاقتصادية القومية واحترام وتدعيم قواعد الحساب الاقتصادي وأخيراً لضمان تنفيذ العقود. ورغم أن هذه العبارة كتبت في سنة ١٩٤٩ وعلى الرغم من مرور مدة من الزمان فهي تحدد بدقة وبطريقة سليمة دور التحكيم الاقتصادي في الاقتصاد البولندي المخطط.

## ٥ - التحكيم الاقتصادي في نظام إدارة الاقتصاد البولندي المخطط

لقد رأينا الصعوبة التي تواجه الأجهزة التي تدير الاقتصاد المخطط في بلد يعمل على تصفية تخلفه الاقتصادي تكمن في الطابع المتنافس الذي يتسم به مبدأ أن يقوم على أساسهما نظام إدارة الاقتصاد، أي مبدأ الإدارة المركزية ومبدأ قدر من الاستقلال للأطراف. وقد رأينا أيضاً أن مستوى العلاقة بين هذين المبدأين يتغير باختلاف فروع الاقتصاد تبعاً لنوع النشاط وللعادات القائمة، وبقدر انجاز الخطط الاقتصادية... الخ.

والرأي الغالب أن حدة المنازعات التي تشور بهذه المناسبة من اختصاص الجهاز القيادي للاقتصاد القومي. ويبدو أن هذا الرأي يرجع إلى نوعين رئيسيين من التأثير أولهما النموذج الذي تقدمه المنظمات الرأسمالية الاحتكارية إذ تحل مبادئ المنازعات الداخلية في «الكونسرن» و «الترستات» و «الكارتلات» بواسطة المنظمة المعنية بالأمر. وثانيهما أن خط سير تكوين القانون الاقتصادي الجديد والمعدات الجديدة ومبادئ التجارة بطيء بالقياس إلى معدل النمو الاقتصادي. وقد اقتضى الضعف الذي يعتري النظام القانوني ربط الوظيفة التحكيمية بسلطات الإدارة حيث تتيح تلك الطريقة أن تؤخذ قضايا التداول الاقتصادي عند تصديد التزامات الأطراف. ومن شأن هذا الوضع الحد من اعتباره نظاماً قانونياً، لم يتمكن من التمشي مع مقتضيات الحالية للحياة الاقتصادية، أنه الأساس النهائي للالتزامات الأطراف إن لم يكن من شأن هذا الوضع التخلي تماماً عن هذا النظام. وليست تلك قضية جديدة على تاريخ القانون في المادة التجارية.

وتختلف مظاهر ارتباط الوظيفة التحكيمية بوظيفة الإدارة على المستوى التنظيمي بقدر النمو الذي يطرأ على الجهاز الاقتصادي، فتنشأ عندئذ عديد من أجهزة الإدارة مختلفة الطابع وعلى مستوى مختلف من الدرجة ( وزارات، مجالس شعبية، وحدات )، إلا أن الأمور تسير حتى الآن على اعتبار أنه يمكن حسم أي نزاع ينشأ بين مؤسستين تتبعان إدارياً نفس المنظمة عن طريق إدارتها. وهذا



## من واجبات المحامي

للأستاذ محمد حسني صهي  
المحامي أمام محكمة النقض

فممنوع أيضا عليه بل محرم على المحامي ان يتصل  
بخصم موكله بأي حال من الاحوال في نزاع موكل  
فيه أو أدلى برأى أو مشورة فيه أو كان موكلا عنه  
ثم تنحى عن توكيله .

وهذا المنع منبته ومصدره ما اتصفت به المهنة  
من الواجب الواقع على عاتق المحاماه وما تستلزمه  
طبيعتها وكيانها من وجوب تفانيه واخلاصه لموكله  
والعمل على كل ما هو في مصلحته هذا الواجب  
الذي يوجب الامتناع عن ابداء أى رأى لخصمه بأي  
حال يقابله الامتناع عن قبول وكالة عن خصم من  
وكله ولو كان فقط قد أعطى مشورة لهذا الخصم  
أو سبق وكالته عنه عن نفس الموضوع أو عن قضية  
متعلقة أو مرتبطة بالقضية المنظورة .

هذه القدسية لها دلالتها ولها قيمتها من حيث  
سمو مهنة المحاماه فاذا كان محرما على الجندى ان  
يتصل بحال بعدوه أو يفشى له سرا من أسرار بلده  
والا كان جزاؤه الاعدام فبالتالى ممنوع على المحامي  
ان يتصل بخصمه بأي صورة وبأى حال من الاحوال  
أو يعطى له رأيا أو مشورة في النزاع الموكل فيه أو  
في نزاع مرتبط بهذا النزاع ذلك لان هذا من صميم  
مصلحة موكله الواجب على المحامي مراعاتها والتفانى  
في تقديسها والحفاظة عليها .

وعندى بل من رأى ان هذا المنع يشمل وبصفة  
مطلقة من هذا الاتصال وبأى صورة مهما تعددت ولو  
كان هذا الاتصال خاصا بنزاع غير مرتبط ولا متعلق  
بالنزاع الموكل فيه المحامي كأن يكون توكيله في نزاع  
مدنى والخصم أراد توكيله في جنائية متهم فيها  
لا علاقة لها أصلا بالدعوى الموكل فيها وذلك منعا  
من اللبس ومنعا من تسرى أى شك أو ريبة في مسلك

في عام ١٩١٢ صدر قانون المحاماه وصدرت  
بعده عدة قوانين تبغى الاصلاح والتطور مع مرور  
الزمن وآخر ما صدر بصدره من قوانين القانون رقم  
٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماه أمام المحاكم وهناك مشروع  
قانون للمحاماه لازال قيد البحث وقيد الاصدار  
وكلها تنص على واجبات المحامي وحقوقه تبعا لكل  
صاحب التزام له حقوق وعليه واجبات والتزام  
المحامي من اقدس الالتزامات وأدقها وهذه القدسية  
آتية من طبيعة مهنة المحامي التى تعتبر من أجل  
المهن اذ هى صنو القضاء ومن أعوانه الاكفاء المخلصين  
بل انها ركن دكين للحق والعدالة ونصرة المظلومين .

وقد تمنى فولثير أن يكون محاميا قائلا « ان  
المحاماه أجل مهنة في العالم » ( من مقال الاستاذ  
شكري توفيق القاضى والمنشور بالمؤلف « محيط  
المحاماه » لزميلنا الاستاذ محمود عاصم ص ١٠  
وما بعدها ) .

ويقودنا البحث إلى ما نصت عليه المادة ٣٥ من  
القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تحت باب في حقوق  
المحامين وواجباتهم حيث تقول :

« على المحامي أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة  
ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في النزاع ذاته  
أو في نزاع مرتبط به اذا كان قد أبدى رأيا للخصم  
أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته » .  
وهذا المنع جاء مرتبطا بواجب سرية المهنة  
وواجب المحامي حيال موكله ومقتضاه ان يمتنع عن  
افشاء أى سر متعلق بموكله الا اذا كان فيه ارتكاب  
لجناية أو جنحة . وكما انه ممنوع على المحامي  
افشاء سر موكله أو الادلاء بأى معلومات أدلى بها  
موكله اليه تعتبر سرا لا يجوز افشاؤه أو الادلاء به

يشبك أكثر من محام واحد في الدعوى لاحد الغرضين  
اما خشية من معارضتهم أو للانتفاع بهم .

ما شرحناه هذا واجب من واجبات المحامي ومن  
واجبه ايضا أن يكون محبا للخير والعمل على حسن  
سير المهنة وخدمة العدالة التي هو أحد أعيانها وان  
يسعى جهده في عدم قبول دعوى يعتقد أنها خاسرة  
بل ينصح الذي يأتي لتوكيله أن يعدل عن رفعها أو  
يتصالح مع خصمه تلافيا للمصاريف بلا مقتضى .

ولما كانت مهنة المحاماة واجب والتزام فان من  
واجب المحامي أن يباشر مهنته بتفان وإخلاص  
وعندى أن المحامي الذي يكتفى بقيد اسمه بالجدول  
ويقوم بدفع الاشتراك في مواعيده المقررة ولا يمارس  
المهنة لا يستحق أن يدرج اسمه في جدول المحامين .

كما أن احترام المحكمة واجب على المحامي وان  
يكون مخلصا في عمله متفانيا فيه تفانيا مجردا عن  
مصلحته الشخصية ولذلك أوجبت المادة ٩ من  
القانون أن يؤدي المحامي الذي قيد اسمه بالجدول  
قبل مزاولته العمل اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالامانة  
والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأن أحترم  
قوانينها وتقاليدها » .

والله يوفقنا الى ما فيه خير المهنة وخير وطننا  
العزیز والسلام .

المحامي اذ لا يبعد أن يستطيع الخصم بهذا الاتصال  
أن يلم ولو من طريق آخر غير طريق المحامي ببعض  
نقاط للنزاع يعتبر العلم به انتهاكا لحرمة سر المهنة  
أو ادلاء بمعلومات يرى المحامي أو توجب مصلحة  
الموكل الامتناع عن الادلاء بها أو علم الخصم بها .

ولما كان هذا المنع والذي نصت عليه المادة ٣٥  
السابق الاشارة اليها منع مطلق كما المعنا فان في  
بعض الدول مالا يعتبر الاتصال بالخصم محرما ولكن  
بشرط عدم الاحاطة أو الاكمام بالدعوى بل من قبيل  
ما يسمى بالشبكة في العرف القضائي في انجلترا  
Retaining a barrister فقد ورد في مؤلف

الاستاذ أحمد صفوت المحامي ورئيس محكمة  
الاستئناف سابقا في النظام القضائي في انجلترا  
ما يلي :

#### شبكة المحامي

شبكة المحامي هو دفع مبلغ بسيط اليه سلفا  
قبل توكيله في الدعوى يسمى شبكة والغرض منه  
منعه من قبول التوكيل فيها للخصم ويترتب على  
قبول الشبكة أن يبقى المحامي تحت تصرف من شبكه  
ان شاء وكله في الدعوى فاذا جاء اليه الخصم يوكله  
يخطر من شبكه بذلك فان لم يوكله الشابك في الحال  
انحلت شبكته وصار في حل منها وجاز له قبول  
التوكيل من خصم شابكه ويلجأ الى الشبكة اما  
بقصد الانتفاع بالمحامي المشبوك اذا لزم ذلك في  
الدعوى واما بقصد منعه من التوكيل للخصم وقد





## جريمة في حق الانسانية

على القانون ، وتسويد شريعة الغاب .. ليست  
أمرا جديدا على الامبريالية الامريكية ، وربيتها  
الصهيونية .

فنحن العرب .. نعلم أن العقلية نفسها  
قد أودت بحياة برنادوت من قبل .. ثم أودت  
بحياة همرشولد .. ومنذ أعوام قليلة لم تفرق  
يد الاجرام الاستعماري بين (( لومومبا )) رئيس  
الكونغو الافريقية و (( كيندي )) رئيس الولايات  
المتحدة الامريكية .. العنف والارهاب والاغتيال  
وشريعة الغاب .. اسلحة عادية في نظر  
الاستعماريين دعاة التفرقة العنصرية ..

ان مجلة المحاماة .. اذ تعزى شعب امريكا  
وشعوب العالم في وفاة (( مارتن لوثر كنج )) ،  
انما تعبر ، عن رجال القانون العرب جميعا ،  
وتتعهد بالعمل الدؤوب على رفع كلمة القانون  
وسيادة صوته على اصوات أعداء القانون وأعداء  
البشرية .

م.ف.ا

في مساء الجمعة ١٥ أبريل ١٩٦٨ قتل  
(( مارتن لوثر كنج )) داعية السلام والحائز على  
جائزة نوبل للسلام ، وداعية المساواة وحقوق  
الانسان .. قتل زعيم الامريكيين السود  
وصاحب مذهب النضال بلا عنف ولا ارهاب ..  
بيد العنف الأبيض ، ورصاص الارهاب  
الأبيض ..

ان اليد الباغية التي قتلت الرجل .. هي  
نفس اليد التي تقتل الصفر والسود في آسيا  
وافريقيا .. وتقتل البيض أنفسهم في امريكا  
اللاتينية ..

ان الانسانية التي تعيش في القرن العشرين ،  
وقد تصورت انها اكدت حقوق الانسان يجب ان  
تفيق كلها على الحقيقة .

ان الامبريالية الامريكية ، بكافة اجهزتها  
الارهابية .. لا تحترم حقا ولا قانونا .. ولا  
سيادة عندها الا لمصالحها الاستغلالية والاعتداء

# أحكام القضاء

## قضاء محاكم النقض المدنية

— ١٣٤ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) استئناف معياده دعاوى العمل . مادة ٧٥ من ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ قانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

١ - ميعاد الاستئناف ( وهو عشرة أيام ) المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ إنما قصد به خصوص الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع المقررة في تلك المادة . وما عداها باق على أصله . ويلتزم في استئناف الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات فإذا كانت الدعوى لم ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٧٥ المشار إليها ، فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها يكون سنتون يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وطبقا للمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات . بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

### المحكمة :

« وحيث أن النص في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن « للعامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل ويقدم الطلب إلى الجهة الإدارية المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ اخطار صاحب العمل للعامل بذلك بكتاب مسجل وتتخذ هذه الجهة الاجراءات اللازمة لتسوية النزاع وذا فإذا لم تتم التسوية تعين عليها أن تحيل الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ تقديمه إلى قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة التي يقع في دائرتها محل العمل أو قاضي المحكمة الجزئية المختص بشئون العمل بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة في المدن التي أنشئت أو تنشأ بها هذه المحاكم . . . . » وعلى قلم كتاب المحكمة أن يقوم في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إحالة الطلب إلى المحكمة بتحديد جلسة لنظر الطلب وقف التنفيذ في ميعاد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ تلك الإحالة ويخطر بها العامل وصاحب العمل والجهة الإدارية المختصة . . . . وعلى القاضي أن يفضل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه نهائيا ، فإذا لم يوقف التنفيذ ولم يصاحب العمل في الوقت ذاته

أن يؤدي إلى العامل مبلغا يعادل أجره من تاريخ فصله وعلى القاضي أن يحيل القضية إلى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل أو المحكمة المختصة لنظر شئون العمال في المدن التي توجد بها هذه المحاكم وعلى هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بالتعويض إن كان له محل وذلك على وجه السرعة خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ أول جلسة ، وإذا لم يتم الفصل في الدعوى الموضوعية خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة جاز لصاحب العمل بدلا من صرف الأجر للعامل أن يودع مبلغا يعادل هذا الأجر خراية المحكمة حتى يفضل في الدعوى . . . . وتطبق القواعد الخاصة باستئناف الأحكام المنصوص عليها في القوانين المعمول بها على الأحكام الصادرة في الموضوع ، ويكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام وعلى المحكمة أن تفصل فيه خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ أول جلسة . » يدل على أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فيها إنما قصد به خصوص الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام هذه الأوضاع وما عداها باق على أصله . ويلتزم في استئناف الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ، يؤيد هذا الظاهر كون هيئة الدعاوى محكوما فيها بوقف تنفيذ قرار



تاريخ رفع الدعوى امام المحكمة الابتدائية في ٦ - ١١ - ١٩٥٦ وهو خطأ ومخالفة للقانون اذفاته ان الدعوى الى المحكمة الابتدائية تعتبر امتدادا واستمرارا للدعوى التي كانت مرفوعة امام محكمة العمال الجزئية منذ ١٩٥٥/٧/١ والتي ترتبت على تأخير الفصل فيها تأخير وصول الدعوى الى المحكمة الابتدائية .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وقد أقام الطاعن دعواه بطلب مرتب ومموله وبدل انذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفى فانها بذلك — وعلى هذه الصورة — لا تعتبر استمرار تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع بها نطاقها بحيث يجوز القول بان الدعوى مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدما ومن قبل الطلب الجازم به . وانما يكون النظر فيها اذا كانت هذه الاجراءات تقطع التقام أو توقفه بالنسبة لأصل الحق المرفوعة به الدعوى والثابت من الأوراق أن الطاعن متمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن هذه الاجراءات من شأنها أن توقف التقادم يمنع من المطالبة بحقوقه وعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ورد عليه بان ما اتخذه من اجراءات بالالتجاء الى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لا يوقف مدة التقادم السارية وفقا للمادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى من وقت انتهاء عقد العمل للاعتبارات التي أوردها وهذه الاعتبارات من الحكم — لم تكن محل نعى من الطاعن ولما تقدم بتعين رفض الطعن » .

طن مدنى ٤٤١ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٦/٢/١٦ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة أحمد زكى محمد  
ومحمد ممتاز نصار وإبراهيم  
عمر هندى ومحمد أحمد نور الدين  
مويس ومحمد شبل عبد المقصود  
المستشارين .

### — ١٣٥ — المبدأ القانونى :

( ١ ) تقادم . سقوط . مادة ٦٩٨ مدنى . وقف انقطاع .

١ - مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى هي مدة تقادم لأمدة سقوط وتسرى في شأنها احكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المادتين ٣٨٢ و ٣٨٣ مدنى .

( ب ) عمل . دعوى . وقف تنفيذ قرار الفصل .

٢ - لا تعتبر الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبدل انذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفى — استمرارا للاجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل . ولا يتسع لها نطاقها بحيث يجوز القول بان الدعوى بهذه الطلبات تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة تعد من قبل الطلب الجازم بها . وما اتخذه من اجراءات بالالتجاء الى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لا يوقف مدة التقادم السارية وفقا للمادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى من وقت انتهاء عقد العمل .

« وحيث أن حاصل السببين الأول والثانى أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى هي مدة سقوط لا تقبل الوقف والانقطاع وهو خطأ ومخالفة للقانون اذ الصحيح انها مدة تقادم لا مدة سقوط وتسرى في شأنها . احكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المادتين ٣٨٢ و ٣٨٣ مدنى .

وحيث أن هذا النص في غير محله ذلك أن بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أن لم يغير المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى مدة سقوط بل مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع . وحيث أن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن تاريخ المطالبة القضائية هو

الفصل وبالأجر من تاريخ هذا القرار الى أن يفصل في موضوع التعويض وقد ينتهى الحكم فيه الى الرفض لثبوت مشروعية قرار الفصل فرأى الشارع رعاية منه لمصلحة رب العمل والعامل على السواء أن ينص على اجراءات ومواعيد قصيرة لسرعة نظرها والفصل فيها وميعاد خاص لاستئناف هذه الاحكام وهو ميعاد مقصود لقائه لا محمولا على وصف السرعة المنصوص عليها فيها أو في المادة السابعة من القانون والا لما كانت هناك حاجة للنص عليه ولترك تحديده للمواعيد المقررة في قانون المرافعات لاستئناف هذا النوع من التقصير أن وقد راعى المشرع في تقصيره أن يتمشى جنبا الى جنب مع المواعيد القصيرة التي اختص فيها هذا النوع من الدعاوى اذ ليس من المستساغ أن يوجب الفصل فيها وفي الاستئناف خلال شهر ويترك تحديد ميعاد الاستئناف للقواعد العامة واذا كانت الدعوى لم ترفع بالتزام الاوضاع المنصوص عليها في المادة ٧٥ المشار اليها كان ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها يكون ستون يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وللمادتين ٨٠٧ من القانون الاخير » .

طن مدنى ٨٤ لسنة ٣٣ ق  
في ١٩٦٨/٤/٣ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة حسن صفوت  
الركى ومحمد ممتاز نصار  
وابراهيم عمر هندى ومحمد شبل  
عبد المقصود ومحمد أبو حمزة  
مندور المستشارين .

## — ١٣٦ —

## المبدأ القانوني :

١ - ايجار . « الالتزام برد العين المؤجرة » . تعويض .  
 الالتزام المستأجر برد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار لا يكفي لإفادته التنبيه على المؤجر بالاخلاء . بل يجب على المستأجر أن يضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر والتخلي عن حيازتها فإذا ابقى المستأجر شيئاً مما كان يشغلها به مع احتفاظه بملكيتها لا يكون قد أوفى بالتزامه برد العين وللمؤجر المطالبة بتعويض يراعى في تقديره القيمة الإيجارية وما اصاب المؤجر من ضرر .

## الحكمة :

« وحيث أنه يجب على المستأجر وفقاً لنص المادة ٥٩٠ من القانون المدني أن يرد العين المؤجرة إلى المؤجر عند انتهاء الإيجار ولا يكفي للوفاء بهذا الالتزام أن ينيب المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم باخلاء العين المؤجرة بل يجب على المستأجر أن يضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ولو لم يستول عليها استيلاء مادياً فيخلها مما عساه يكون موجوداً بها من منقولات وأدوات مملوكة له ويتخلى هو عن حيازتها فإن ابقى فيها شيئاً مما كان يشغلها به واحتفظ بملكيتها له فإنه لا يكون قد أوفى بالتزامه العين المؤجرة وحق عليه وفقاً للمادة ٥٩٠ سلفة الذكر أن يدفع للمؤجر تعويضاً يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين المؤجرة ما أصاب المؤجر من ضرر - ولما كان الثابت من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه ومن الصور الرسمية لمذكرات الطاعن ومجهر اجتماع ممثلي الطرفين المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ وخطاب البنك المطعون ضده إلى الطاعن المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ أن البنك المطعون ضده ظل محتفظاً بمفاتيح

العين المؤجرة ولم يسلمها إلى الطاعن إلا في ٥ فبراير سنة ١٩٥٩ وأنه استبقى فيها بعد انتهاء الإيجار البنوك Guichets وقواعدها ومصعداً كهربائياً وغيره من المنقولات الكثيرة العدد الجسيمة القيمة بعضها مثبت في الأرض والجدران ، واحتفظ في خطابه المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ بملكيتها لها ولم يقم بعد ذلك برفعها من العين المؤجرة حتى تاريخ الاجتماع الذي تم بين ممثلي الطرفين في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ لما كان ذلك فإن البنك لا يكون قد أوفى بالتزامه برد العين المؤجرة إلى المؤجر ، وإذا كان الحكم المطعون قد جرى على ما يخالف هذا النظر وأقام قضاءه على ما قاله من أنه يكفي لرد العين المؤجرة أن ينيب المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم باخلاء العين المؤجرة في الموعد المحدد لانتهاء مدة الإيجار لأن ذلك يعني أنه وضع العين تحت تصرف المؤجر فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون . كما أنه قد أخطأ في القانون فيما قرره من « أن بقاء بعض المنشآت والأشياء بالعين المؤجرة كان طبقاً للحق المخول للمستأجر بالعقد لأنه قد نص به على أن يكون من حق الشركة المستأجرة في نهاية العقد أن ترفع القواعد والحواجز والآلات والدواليب والخزائن المثبتة بشرط أن تزيل كل أثر لذلك إذ يؤخذ من ذلك أنه أن لم يشأ المستأجر رفع تلك الأشياء وأخذها فله ذلك » إذ أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على تفسير خاطيء لعبارة البند الذي استند إليه لا يمكن أن تحتمله تلك العبارات ذلك أنه يبين من العقد أن البند الذي استند إليه الحكم يجري نفيه على الوجه الآتي « ويكون من حق الشركة المستأجرة في نهاية العقد أن ترفع القواعد والحواجز والآلات التكييف والدواليب والخزائن المثبتة بالجدران أو بالأرض والأبواب

الحديدية بشرط أن تزيل كل أثر لذلك وإعادة المبنى إلى حالة جيدة » فهذا النص لا يفيد إلا أن الأشياء المشار إليها فيه والتي يوجد بها المستأجر في العين المؤجرة تبقى على ملكه ويكون من حقه رفعها عند انتهاء عقد الإيجار ولا يخول المستأجر الحق في أبقاء هذه الأشياء في العين المؤجرة بعد انتهاء هذا العقد مع احتفاظه بملكيتها لها هذا إلى أن في بقائها بالعين المؤجرة - مملوكة للمستأجر - بعد انتهاء عقد الإيجار ما يحول دون حيازة المؤجر للعين المؤجرة وانتفاعه بها دون عائق » .

طعن مدني ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق ١٩٦٧/١/٢٩ باسم وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل فائق رئيس المحكمة وعسكر حلمي عبد الجواد وسليم رائد ابو زيد ومحمد ابو حمزة مندور ومحمد صدقي الشيشي المستشارين

## — ١٣٧ —

## المبدأ القانوني :

(١) نقض . طعن . خصوم في الطعن .

١ - لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وبقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل منها حتى صدر الحكم المطعون فيه .

(ب) - حكم . تسببه اثبات . خبير .

٢ - وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة برأي الخبير الذي ترتبه لاثبات حقيقة الحال



في الورقة المطعون عليها بالتزوير ولئن كان لها أن تأخذ بما لها من سلطة في تقدير الأدلة بتقرير الخبير الاستشاري الذي تطمئن إليه دون أن تناقش تقرير الخبير المنتدب في رأيه المخالف له ، إلا أنه يجب عليها وهي تبشر هذه السلطة أن تسبب حكمها بإقامته على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها .

### المحكمة :

« وحيث أنه لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - أن يكون قد تنازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وبقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه . واذ اختصم الطاعنان الثانية والثالث في الدعوى الابتدائية باعتبارهما شاهدين على الاقرار المنسوب صدوره إلى الطاعنة الأولى ليصدر الحكم في مواجهتهما بصحته ، ولم توجه إليهما طلبات ولم يقدم دفاعا أو ينازعا في طلبات المطعون عليه ضد الطاعنة الأولى ولم يقض الحكم الابتدائي لصالحهما بشيء ، ولما استأنفه المطعون عليه ظللا على موقفهما السلبي أثناء نظر الاستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه لصالحه ضد الطاعنة الأولى دون أن يقضى ضدهما بشيء ، اذ كان ما تقدم فان طعنهما في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول . »

« وحيث أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة برأي الخبير في الورقة المطعون عيها بالتزوير ، ولئن كان لها أن تأخذ بما لها من سلطة تقدير الأدلة - بتقرير الخبير الاستشاري الذي تطمئن إليه دون أن تناقش تقرير الخبير

المنتدب في رأيه المخالف له إلا أنه يجب عليها وهي تبشر هذه السلطة أن تسبب حكمها بإقامته على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وقدر أي الفصل في الطعن على الاقرار المؤرخ ١٩٥٨/١١/٢٥ للطعن الموجه لعقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/١٠/٢٩ المنسوب صدوره إلى الطاعنة الأولى ، أقام قضاءه بصحة هذا الاقرار على ما حصله من خلو ظهره من محو لكتابة سابقة على كتابة العبارات الواردة فيه ومن اتصال هذه العبارات بعبارات وجهه الاقرار ومن تسلسل التوقيعات على عبارات ظهر الاقرار في نهايتها مباشرة دون ترك أي فراغ . واذ كان مجرد سلامة ظهر الاقرار من المحو لا يفيد صحة الاقرار الا اذا ثبت أن عبارات ظهر الاقرار كتبت وقت كتابة عبارات الوجه الآخر منه مما يحقق الارتباط بين وجه الاقرار وظهره ، وكان مجرد الإشارة في ظهر الاقرار إلى أنه « تابع ما قبله » أو اشتماله على كلمة « البيع » في آخر السطر الثاني لا يدل في ذاته على أن عبارات الاقرار الواردة في ظهره متصلة بعباراته الواردة في وجهه ولا يصلح ردا على ما جاء بتقرير خبير قسم الأبحاث بالطب الشرعي من تغيير في ورقة الاقرار بوجود قطع في الجزء العلوي منها . واذ كان الحكم قد استند في اطراح ما قرره خبير قسم الأبحاث من كتابة عبارات وجه الاقرار في زمن لاحق لكتابة عبارات ظهره إلى أنه لم يتم بتحليل فني ، وكان ما تطلبه الحكم من تحليل لا يصلح ردا على تقرير خبير قسم الأبحاث أو سببا لاستبعاد صحة ما استمده هذا الخبير من مناظرة طريقة توزيع المداد في عبارة وجه الاقرار وعبارة ظهره بالنسبة لثنيات الورقة وما

رتبه على ذلك من عدم كتابتهما في زمن واحد . واذ اتخذ الحكم من عدم طعن الطاعنين الثانية والثالث على هذا الاقرار دليلا على صحته مع أنه لا يقبل منهما الطعن على اقرار لا يلزمهما بشيء وتقتصر حجيته على الطاعنة الأولى ، فان الحكم في قضائه بصحة الاقرار يكون قد استند إلى أدلة لا تؤدي إلى هذه النتيجة . واذ اتخذ الحكم من ثبوت صحة الاقرار دعامة أساسية لترجيح تقرير الخبير الاستشاري على تقرير خبير قسم الأبحاث في إثبات صحة توقيع الطاعنة الأولى على عقد البيع واطراح تقرير خبير قسم الأبحاث الذي انتهى إلى اختلاف هذا التوقيع عن توقيعاتها في أوراق المضاهاة بالاستناد إلى أنها غير معاصرة لتاريخ العقد ، وفاته أن تاريخ العقد هو جزء منه يسقط الاعتداد به نتيجة لظعن على العقد بالتزوير والتفت عما قرره خبير قسم الأبحاث من أن تزوير توقيع الشاهدين على العقد يعزز تزوير العقد ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة العقد والاقرار على ما لا يكفي لحمله فانه يكون قاصرا في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن . »

طعن مدني ٢٥٧ لسنة ٢٣ ق  
في ١٩٦٧/١/٢١ بالهيئة السابقة .

### ١٣٨ -

#### المبدأ القانوني :

(١) عمل . « مكافأة نهاية الخدمة » . « الدعوى بطلب » دفوى . تقدم . عمل صندوق ادخار . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م . ٤٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ق ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ .

( ب ) دعوى حيازة : دعوى منع تعرض . اختصاص نوع . مرافعات م ٤٧ ق ٥١ لسنة ١٩٥٩  
٢ - ولاية قاضي الحيازة في دعوى منع التعرض - تتسع لازالة الأفعال المادية التي يجرها المدعى عليه ، باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل حصول التعويض .  
المحكمة :

« وحيث ان هذا الدفع في محله ذلك ان الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات اذ نصت على « تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائيا في دعاوى الحيازة » وكانت الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والذي كان معمولا به وقت الفصل في الدعوى تنص على « يكون الاختصاص في استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيازة المحكمة الاستئناف » ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها تنص على « جميع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة لا تقبل الطعن بطريق النقض » ، فان مؤدى هذه النصوص هو عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزئية بنظرها والحكم فيها ابتدائيا . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة المواد الجزئية والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص واعتبار الدعوى من دعاوى الحيازة التي يختص بنظرها والفصل فيها ابتدائيا استنادا الى قوله « عن الدفع بعدم الاختصاص فان محكمة النقض قالت في هذا الصدد اذا كان الحكم الصادر بمنع التعرض قد قضى بالازالة والتسليم فلا محل للنعي عليه بأنه قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد ذلك لأن الازالة هي من قبيل إعادة الحال الى ما كانت

المعينين بالماهية الشهرية والذين يفصلون بسبب الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الاصلاح الزراعي ويكون الحد الأدنى لهذه المكافاة مرتب شهرين عن كل سنة بحيث لا تزيد على مرتب سنتين وتحسب على أساس آخر مرتب شهري - هذا النص وذاك يدل على ان حق العامل في حصيلة صندوق الادخار أو حقه في المكافاة أو فيهما معا ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط بالتقادم الدعوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد » وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى . واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه .

المحكمة :

« وحيث ان النص في المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وفي المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على انه « اذا وجد في منشأة صندوق ادخار للعمال وكانت لائحة الصندوق تنص على ان ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل يؤدي مقابل التزامه القانوني بمكافاة نهاية الخدمة وكان مساويا لما يستحقه من مكافاة طبقا لأحكام هذا الفصل أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلا من المكافاة والا استحققت المكافاة . فاذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانوني بمكافاة نهاية الخدمة للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقا للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافاة القانونية » وكذلك النص في المادة الاولى من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن موظفي وعمال الدوائر الزراعية المستولي عليها - على أن تستحق مكافاة عن مدة العمل لموظفي وعمال الدوائر والتفاتيح الزراعية

طعن مدني رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق في ١٩٦٧/٢/١ برئاسة ومضوية السادة الاساتذة احمد زكي محمد ومحمد ممتاز نصار وصبري احمد فرحات ومحمد نور الدين موسى وحسن ابو الفتح الشريفين المستشارين

— ١٣٩ —

المبدأ القانوني :

( ١ ) نقض ، حكم ، حيازة . دعاوى ، الحيازة .

١ - لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزئية بنظرها والحكم فيها ابتدائيا .



(ج) نقض : طعن ، أسباب موضوعية، شرط تعسفي، تمسك به لأول مرة أمام النقض .

٣ - تقدير ما اذا كان الشرط الوارد بالعقد تعسفيا أم غير تعسفي هو أمر يختلط فيه الواقع بالقانون ، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(د) طعن : نقض - عقد تفسيره . محكمة موضوع : سلطتها في تفسير عقد .

٤ - النزاع بشأن تفسير شرط التحكيم الوارد بالعقد إنما هو نزاع يتعلق بحق محكمة الموضوع في تفسير العقد وتحصيل فهم الواقع منه ، فلا يجوز أبداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة :

« وحيث ان المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرية توجب ذكر اسم المرسل اليه في سند الشحن ، كما ان المادة ١٠٠ من هذا القانون توجب أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من الشاحن والربان وخصت المرسل اليه باحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررّة ان سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها ( أى في المادتين ٩٩ و ١٠٠ المشار اليهما ) يكون معتمدا بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة Les Parties interesees au chargement

أى الأطراف ذوو الشأن في الشحن . ولما كان الربط بين هذه المادة الأخير والمادتين السابقتين عليها يفيد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل اليه طرفا ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن

دعوى من دعاوى الحيازة التى يختص قاضى المواد الجزئية بنظرها فان الطعن بالنقض فى هذا الحكم يكون غير جائز » .

طعن مدنى ورقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق فى ١٦٦٧/٢/٧ برئاسة وعضوية السادة والاساتذة الدكتور مبد السلام بليخ وبطرس زفلول واحمد حسن هيكل وابراهيم علام وعثمان زكريا المستشارين

— ١٤٠ —

المبدأ القانونى :

(١) نقل بحرى . سند شحن اطرافه . تحكيم ق تجارى بحرى ٢٢ ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ .

١ - قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل اليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة فى عملية الشحن يتكافأ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . ومقتضى ذلك ان يلتزم المرسل اليه بشرط التحكيم الوارد فى نسخة سند الشحن المرسل اليه باعتباره فى حكم الأصل فيه، ومن ثم فلا يعتبر الشاحن نائبا عنه فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال أن الشاحن قد تصرف فى شأن من شئون المرسل اليه وهو لا يملك حق التصرف فيه .

(ب) نقل بحرى : عقد عمل بحرى . نطاقه . سفينة حمولتها تفريقها .

٢ - تعتبر عملية تفرغ حمولة السفينة ، على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحرية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - جزءا متهما لعملية النقل تكون معها كلا تسرى عليه أحكام عقد النقل البحري .

عليه قبل حصول التعرض وذلك بإزالة الأفعال المادية التى أجراها التعرض ... مما يعتبر وجودها فى ذاته تعرضا لحيازة واضح اليد مما تتسع له ولاية قاضى الحيازة لمنعه وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب حكم محكمة أول درجة وأضاف إليها قوله « ان الدعوى بصفتها هذه من اختصاص القاضى الجزئى عملا بأحكام المادة ٤٧ فقرة أولى من قانون المرافعات وما طلب سد وإزالة المنافذ المطةلة على الزقاق فى الدعوى الماثلة الا طلب مترتب على الطلب الأصلى وهو منع التعرض وثيق الصلة اذ ان فتح النوافذ هو العمل المادى الذى تم بموجبه التعدى على الزقاق ... وهو طلب متعلق بطلب منع التعرض وملحق به وتابع له ووثيق الصلة به كظله ولا يتصور القضاء بمنع التعرض دون الاستجابة لطلب سد المنافذ باعتبار أن فتحها كان يمثل التعرض المطلوب الحكم بمنعه » . ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر الدعوى من دعاوى الحيازة التى يختص قاضى المواد الجزئية بنظرها والفصل فيها ابتدائيا لان سد المظلات والناور هو فعل التعرض للحيازة المطلوب ازالته . وهذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون ذلك لان ولاية قاضى الحيازة فى دعوى منع التعرض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تتسع لازالة الأفعال المادية التى يجريها المدعى عليه باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل حصول التعرض . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه على النحو السابق بيانه قد صدر فى استئناف

حائزه لاحقة لاكتمال مدة التقادم الطويل المكسبة للملكية الحائز فانه لا يعتد بها .  
المحكمة :

وحيث ان الحيابة في عنصرها المادى تقتضى السيطرة الفعلية على الشيء الذى يجوز التعامل فيه ، وانها في عنصرها المعنوى تستلزم تيه اكتساب حق على هذا الشيء - ولما كانت الملكية الشائعة لا تنصب الا على حصة شائعة في اجزاء المال المشترك الى ان تتميز بالفعل عند حصول القسمة ، فان هذه الحصة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تكون محلا لان يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنيه امتلاكها ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي الى المخالطة بينهما الان هذه المخالطة ليست عيبا في ذاتها وانما العيب فيما ينشأ عنها من غموض أو ابهام وانه اذا استقرت الحيابة على مناهضة حق المالك ومناقضته بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح فان الحيابة تصلح عندئذ لتملك الحصصة الشائعة بالتقادم - ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه انه حصل من واقع الدعوى وأدلتها - في حدود سلطته في التقدير - ان المطعون عليها وضعت يدها على حصة في المنزل موضوع النزاع ابتداء من تاريخ مشتراها في سنة ١٩٣٣ من اختها التي كانت قد اشترتها من الطامن ، وان المطعون عليها اقامت من هذا التاريخ في المنزل بصفتها مالكة لنصيب يعادل الحصة التي اشترتها على أساس العقد ، واذا أورد الحكم أدلته على حيابة المطعون عليها لهذه الحصة بنية التملك بما يرفع شبهة الغموض وينفى مظنة التسامح ، واتخذ من هذه الحيابة أساسا لتملك المطعون عليها لها بالتقادم الذى تحققت شروطه فان الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسيب .

هو امر يختلط فيه الواقع بالقانون ، واذا لم يسبق عرض هذا الدفاع على محكمة الموضوع فانه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فان النعى به يكون غير مقبول .

وحيث ان ما يشير به الطامعن بشأن تفسير شرط التحكيم انما هو نزاع يتعلق بحق محكمة الموضوع في تفسير العقد وتحصيل فهم الواقع منه ، واذا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فانه لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يتعين عدم قبول هذا السبب .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس واجب الرفض .

طعن مدنى رقم ١٣٥ لسنة ٢٣ ق في ١٩٦٧/٢/٧ برئاسة ومضوية السادة الاساتذة الدكتور عبد السلام بليغ وبطرس زغلول ومحمد صادق الرشيدى والسيد عبد النعم الصراف وعثمان زكريا المستشارين .

## ١٤١ -

المبدأ القانوني :

(١) ملكية . شائعة . كسب . حيابة تقادم . مكسب .

١ - الحيابة في عنصرها المادى تقتضى السيطرة الفعلية على الشيء الذى يجوز التعامل فيه ، وهى في عنصرها المعنوى تستلزم نية اكتساب حق على هذا الشيء . ولما كانت الملكية الشائعة لا تنصب الا على حصة شائعة في اجزاء المال المشترك الى ان تتميز بالفعل عند حصول القسمة ، فان هذه الحصة يصح ان تكون محلا لان يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية امتلاكها .

(ب) تقادم . كسب . حيابة هدوء .

٢ - متى كانت المنازعة التي اثارها المالك الاصلى للعقار تجاه

ومنذ ارتباط الأخير به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان سند الشحن قد تضمن شرط التحكيم ، فان مقتضى ذلك ان تلتزم الطاعنة بهذا الشرط لوروده في نسخة سند الشحن المرسلة اليها باعتبارها في حكم الاصيل فيه ، ومن ثم فلم تكن الشركة الشاحنة نائبة عنها في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة او حتى يقال ان تلك الشركة قد تصرفت في شأن من شئون المرسل اليها وهى لا تملك حق التصرف فيه . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على أساسه بعدم قبول الدعوى فانه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث انه متى اعتبرت الطاعنة طرفا ذا شأن في سند الشحن فانها تكون بهذه الصفة قد ارتبطت به وبما تضمنه من شرط التحكيم وتكون بذلك في حكم الاصيل فيه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان شرط التحكيم الوارد في سند الشحن جاء عاما وشاملا لجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقد النقل . ولما كانت عملية تفريغ حمولة السفينة تعتبر على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ ، ٩١ من قانون التجارة البحرية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزءا متماها لعملية النقل تكون معها كلا تسرى عليه احكام عقد النقل البحري ، وكانت الطاعنة تطالب بتعويض ما أصابها من ضرر نشأ عند تفريغ حمولة السفينة ، واذا نظمت المادة العاشرة من سند الشحن المرفق بالأوراق عملية تفريغ السفينة ، فان المطالبة طبقا لذلك تكون من المنازعات التي ينصرف اليها شرط التحكيم . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذا النظر فانه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث انه لما كان تقدير ما اذا كان الشرط تصفيا أم غير تصفيا



**المحكمة :**

« وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك ان المادة ١٠١٧ من القانون المدني تقضى بان على من يتمسك بأنه اكتسب حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلي ان يثبت ان العقار المملوك له والعقار الذي يدعى انه اكتسب عليه حق ارتفاق كانا مملوكين للمالك واحد وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلي علاقة تبعية بينهما من شأنها ان تعتبر ارتفاقا ظاهرا لو ان العقارين كانا مملوكين للمالك مختلفين وان هذه العلاقة استمرت بين العقارين الى ما بعد انفصال ملكيتهما وذلك ما لم يتضمن التصرف الذي ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطا صريحا يخالف ذلك . ولما كان الثابت من الاطلاع على مذكرة الطاعن المؤرخة ١٩٦٢/١/٦ المقدمة لمحكمة الاستئناف انه تمسك بدفاع مؤداه ان حق الارتفاق بالمرور على المسطح البالغ مساحته ١٦٩ مترا مربعا - منها ٩٤ مترا تقع في العقار رقم ٦ بشارع أرابيا ، ٧٥ مترا تقع في العقار رقم ٣ بشارع الأساطين - قد تم بتخصيص رينالدو ونيلا أرابيا المالكين الأصليين لهذين العقارين معا وذلك قبل ان يبيعا العقار الأول للطاعن بالعقد المسجل في ١٩٥٦/٥/٦ والعقار الثاني للمطعون ضدهما الأولين بالعقد المسجل في ١٩٦١/٢/٦ ، واستدل الطاعن على ذلك بأن المالكين المذكورين وافقا على ما اشترطه عليهما قبل ان يشتري منهما أول هذين العقارين بأن يبقيا على حق الارتفاق المشار اليه ، فوقعوا له على الاقرار المؤرخ ١٩٥٦/٣/٢٣ ، وبأن المطعون ضدهما الأولين اشتريا بعد ذلك العقار الثاني بحالته التي كانا يعلمان بها من الانذار الموجه اليهما من الطاعن والذي ضمنه نص ذلك الاقرار . لما كان ذلك وكانت محكمة

في الدعوى المذكورة قد انتقلت من منزل النزاع الى منزل العائلة في الفترة من سنة ١٩٣٣ الى أواخر سنة ١٩٤١ وأن المستأنف عليه هو الذي كان يؤجر منزل النزاع في تلك الفترة ويقتسم الأجرة مع اختيه المذكورين ولم يأت ذكر للمستأنف ( المطعون عليها ) في اقوال جميع الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في التحقيق المذكور - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من هذه الأقوال ما يغير استخلاص محكمة أول درجة بما لا يخرج عن متناولها الأمر الذي يدخل في اطلاقات قاضي الموضوع فان النعى بهذا الشق يكون على غير اساس » .

تمن معنى رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ في ١٩٦٧/٢/٧ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة الدكتور عبد السلام بليغ وبطرس ذفلول وامين فتح الله وابراهيم حسن غلام ومثمان ذكريا المستشارين.

**١٤٢ -****المبدأ القانوني :**

(١) ارتفاق . تخصيص رب الاسرة . مدني ١٠١٧.م

١ - على من يتمسك بأنه اكتسب حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلي ، ان يثبت ان العقار المملوك له والعقار الذي يدعى انه اكتسب عليه حق ارتفاق ، كانا مملوكين للمالك واحد ، وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلي علاقة تبعية بينهما من شأنها ان تعتبر ارتفاقا ظاهرا لو ان العقارين كانا مملوكين للمالك مختلفين ، وان هذه العلاقة بين العقارين استمرت الى ما بعد انفصال ملكيتهما ، ما لم يتضمن التصرف الذي ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطا صريحا يخالف ذلك .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قال بصدد تدخل الطاعن في دعوى صحة التعاقد رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٤٧ بنذر الفيوم ، انه « انما كان تدخله - كما يبين من اوراق الدعوى المذكورة - بجلسة ١٧ من اكتوبر ١٩٤٨ ولما كانت المستأنف ( المطعون عليها ) قد وضعت يدها على الحصة موضوع النزاع ابتداء من تاريخ عقدها في أول يناير ١٩٣٣ فان تدخل المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) في الدعوى المذكورة يكون قد حدث بعد مضي مدة تزيد على ١٥ سنة التي يكتمل معها التقادم الطويل - ومن ثم فلا اثر لهذا التدخل على الملكية التي استقرت للمستأنفة بهذا التقادم » - وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون لأنه وقد ثبت ان تدخل الطاعن في دعوى صحة التعاقد انما كان لاحقا لاكتمال مدة التقادم الطويل المكسبة للملكية فان الحكم اذ لم يعتد بهذه المنازعة في التقادم الذي اكتملت مدته قبل حصولها لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - والنعى في شقه الثاني مردود بان الحكم المطعون فيه قد عرض لأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة واستظهر منها حيابة المطعون عليها الحصة التي اشترتها في منزل النزاع من تاريخ شرائها في يناير سنة ١٩٣٣ حتى اكتملت مدة التقادم ، ثم عرض الحكم لأقوال الشهود في الدعوى ٢٥٦ لسنة ١٩٤٦ كلى الفيوم وهو في سبيل الرد على ما رتبته الحكم الابتدائي على هذه الأقوال من انقطاع مدة التقادم بتخلي المطعون عليها عن الحيازة في المدة من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٤٢ وقررد في هذا الخصوص « انه يبين من اقوال الشهود في التحقيق المشار اليه كما اثبتها الحكم الصادر في الدعوى ٢٥٦ لسنة ١٩٤٦ كلى الفيوم ان بعضهم قد ذكر في هذا الشأن ان المستأنف عليها الثانية واختها لبيبته صالح حنا المدعيتين

في الدعوى الحالية بسبب عدم وحدة الخصوم . ولما كان الحكم الصادر في معارضة الطاعن بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ هو حكم نهائي وقد جعل التعويض المحكوم به للمطعون عليه الأول مؤقتا فليس للطاعن أن يعود الى المناقشة في هذه المسألة في الدعوى الحالية ، كما ان هذا الحكم لا يحول بين المطعون عليه الأول وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لم يكن قد استنفد كل ماله من حق أمام محكمة الجناح ويصبح موضوع الدعوى الحالية أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له . لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ٤٠٦ من القانون المدني ان الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية الا اذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعوتين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . وكان يبين من الحكم الجنائي ان الفصل في تخلف عاهة مستديمة او عدم تخلفها عن اصابة المطعون عليه الأول ليس لازما اذ ان المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٧/١٩ - بعد حصول الحادث - قررت عقوبة واحدة لجريمة الاصابة الخطأ ولم تفرق بين ما اذا كان قد نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة ام لا ، فان المحكمة المدنية اذا قيدت التعويض على اساس انه نشأت عن اصابة المطعون عليه الأول عاهة مستديمة لا تكون قد خالفت حجية الحكم الجنائي في الوصف القانوني للفعل . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه الذي قضى

التي اصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الأول ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه الأول أثناء نظر القضية رقم ٣٨٤٦ سنة ١٩٥٥ جنح الأربكية ادعى مدنيا قبل التهم ( المطعون عليه الثاني ) والمسئول عن الحقوق المدنية ( الطاعن ) بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت عما أصابه من ضرر بسبب الحادث ، و تاريخ ١٩٥٧/٤/٩ قضت المحكمة الاستئنافية في القضية رقم ٢٢٦٧ سنة ١٩٥٦ جنح مستأنفة القاهرة حضوريا للمتهم والمدعى بالحق المدني وغيايبا للمسئول عن الحقوق المدنية بالفاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرة جنيهات والزامة والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا الى المدعى مدنيا مبلغ ٥١ ج ، وعارض المسئول عن الحقوق المدنية ( الطاعن ) في هذا الحكم وقضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ بتأييد الحكم المعارض فيه وبجعل التعويض المحكوم به تعويضا مؤقتا تأسيسا على انه فاتها النص في الحكم المعارض فيه على توقيت هذا التعويض . ولما كان لا يجوز للطاعن أن يستند في جواز طعنه الى مخالفة الحكم المطعون فيه للحكم الجنائي الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩ باعتبار أن هذا الحكم الأخير قضى بتعويض كامل للمطعون عليه الأول ذلك انه صدر غيايبا بالنسبة للطاعن ولم يحز قوة الامر المقضى ، وانه وان كان هذا الحكم قد صدر نهائيا بالنسبة للمطعون عليه الثاني الا انه لا يجوز للطاعن وقد كان خصما في الدعوى وعارض فيه أن يتمسك بجحيته

الاستئناف لم ترد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص وهو دفاع لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يحتاجه نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

طعن مدني رقم ٢٦٩ لسنة ٢٣ ق في ١٢٦٧/٢/٧ بالهيئة السابقة .

### المبدأ القانوني :

— ١٤٣ —

( ١ ) نقض . قوة الامر المقضى حكم انتهائي صادر على خلاف حكم آخر . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - ما اجازته المادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائي ايا كانت المحكمة التي اصدرته ، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الامر المقضى ، حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الأول .

( ب ) حكم جنائي حجية محكمة مدنية اجراءات م م ٤٠٦ و ٤٥٦ .

٢ - الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية الا اذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

### المحكمة :

« وحيث ان ما اجازته المادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائي ايا كانت المحكمة



## — ١٤٥ —

## المبدأ القانوني:

(١) ضمان المحيل . تعويض عناصره مدني م ٣٠٨ و ٣٠٩  
١ - لا يقتصر حق الحال له في التعويض - في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية وفقا للمادة ٣١١ من القانون المدني - على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقا للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من القانون المدني ، بل يكون التعويض كاملا يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ، ويشمل أيضا التعويض عن ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل .

(ب) حوالة ، ضمان ، المحيل ، أفعال شخصية .

٢ - امتناع المحيل عن تسليم المستندات المثبتة للحق المحال به لا يجيز الرجوع عليه بالضمان الا اذا ترتب عليه استحالة استيفاء المحال له الحق المحال من المدينين المحال عليهما .

(ج) بيع ، ضمان ، حوالة .

٣ - اذ نظم المشرع في المواد من ٣٠٨ الى ٣١١ من القانون المدني أحكام الضمان في حوالة الحق بنصوص خاصة ، فانه لا يجوز مع وجود هذه الأحكام الخاصة تطبيق أحكام الضمان الواردة في باب البيع على الحوالة .

## المحكمة:

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان نفى ما ادعاه الطاعن من تسليمه سندات الدين المحال به الى محامي المطعون ضده الاول قال « انه تبين من مطالعة القضية المنضمة للمفردات رقم ١٦٠٧ لسنة ٥٦ بندر طنطا ان المستأنف عليه الاول ( الطاعن ) اقام هذه الدعوى ضد المستأنف عليهما

يقضي بأن التقصير في الالتزامات من أحد طرفي العقد يبرر فسخ العقد من جانب المتعاقد الآخر كما انه من المسلم به انه لا يشترط في اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية ان ينصرف هذا الاهمال الى تنفيذه جميع التزاماته بل يكفي ان يسوء تنفيذ الالتزام والمستأنف في النزاع المائل أساء ولا شك تنفيذ التزاماته وبان من العجز الكبير في عهده من القمح انه أهمل وانه غير أهل للعمل الذي استخدم له ولا تتسع له كفاءته فيكون بذلك قد اخل بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد استخدام له ولا على البنك صاحب العمل ان هو فسخ هذا العقد دون سبق اعلان ودون مكافأة أو تعويض» وهي تقارير موضوعية سائفة مبناها اخلال الطاعن بالتزاماته الجوهرية ولا تتعارض مع ما قضى به الحكم الجنائي من براءته من تهمة الاختلاس لعدم كفاية الأدلة . ومردود في الوجه ( الثاني ) بما سبق بيانه ، وبان تقدير الدليل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم .

(ب) عمل . اخلال بالتزامات جوهرية فصل .

٢ - لا يشترط في اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية ان ينصرف هذا الاهمال الى تنفيذه جميع التزاماته بل يكفي ان يسوء تنفيذ الالتزام .

المحكمة :

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه اقام قضاءه في هذا الخصوص على ان الطاعن « كان امينا لشئونة بنك التسليف وأول واجباته الحفاظ على مائعه به في الشئونة فاذا قعد عن ذلك أو عجز عنه أو كان غير أهل له بحيث ترتب على ذلك عجز جسيم في عهده بلغ على ما هو ثابت من الأوراق ٣٨٩ أردبا و ٧ كيلة كان غير أهل للعمل الذي استخدم من أجله ومن المسلم به ان اهمال العامل وعدم كفاءته يبرران فصله مراعاة للصالح العام للعمل وليس مرد هذا الفصل قانون عقْد العمل فحسب بل والقانون العام الذي

بتكملة التعويض قد صدر من محكمة ابتدائية بغيته استئنافية فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز » .

طعن مدني رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ ق في ١٩٦٧/٢/٧ برئاسة  
عضوية السادة الاساتذة الدكتور  
عبد السلام بليغ واحمد حسن  
هيكل ومحمد صادق الرشيدى  
وامين فتح الله والسيد عبدالنعم  
الصراف المستشارين .

## — ١٤٤ —

## المبدأ القانوني:

(١) اثبات . « قرينة قانونية » . « حجبة الامر المقضى » قوة الامر المقضى . دليل ، تقديره ، محكمة مدنية ، محكمة جنائية .  
١ - تقدير الدليل لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم .

(ب) عمل . اخلال بالتزامات جوهرية فصل .

٢ - لا يشترط في اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية ان ينصرف هذا الاهمال الى تنفيذه جميع التزاماته بل يكفي ان يسوء تنفيذ الالتزام .

المحكمة :

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه اقام قضاءه في هذا الخصوص على ان الطاعن « كان امينا لشئونة بنك التسليف وأول واجباته الحفاظ على مائعه به في الشئونة فاذا قعد عن ذلك أو عجز عنه أو كان غير أهل له بحيث ترتب على ذلك عجز جسيم في عهده بلغ على ما هو ثابت من الأوراق ٣٨٩ أردبا و ٧ كيلة كان غير أهل للعمل الذي استخدم من أجله ومن المسلم به ان اهمال العامل وعدم كفاءته يبرران فصله مراعاة للصالح العام للعمل وليس مرد هذا الفصل قانون عقْد العمل فحسب بل والقانون العام الذي

طعن مدني رقم ٥٢ لسنة ٣٢ ق في ١٩٦٧/٢/٨ برئاسة  
عضوية السادة الاساتذة احمد  
زكي محمد ومحمد ممتاز نصار  
وابراهيم عمر هندی ، وصيرى  
احمد فرحات وحسن ابو الفتوح  
التريينى المستشارين .

الثالث والرابع ( المطعون ضدهما الثاني والثالث ) يطلب الحكم فيها بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٠ ج مرتكنا في ذلك الى سندانين اذنيين احدهما بمبلغ ١٢٧ ج استحقاق ١٩٥٣/١٠/٣١ والاخر بمبلغ ١٠٠ ج استحقاق ١٩٥٣/٩/٣٠ وقد قضى له بما طلب وتأييد هذا الحكم في الدعوى رقم ١٣٥ لسنة ٥٧ استئناف طنطا ، ويبين من ذلك ان السندانين المذكورين هما ضمن السندات التي تعهد المستأنف عليه الاول ( الطاعن ) ان يسلمها للمستأنف ( المطعون ضده الاول ) كما يبين ذلك من قيمة كل سند وتاريخ استحقاقه وعدم ثبوت وجود معاملة اخرى بين الطرفين بنفس القيمة وفي ذات تاريخ الاستحقاق مما يقطع بأن المستأنف عليه الاول لم يسلم السندات الاذنية التي تعهد بتسليمها الى المستأنف بل انه عمد اكثر من ذلك الى مطالبة المستأنف عليهما الثالث والرابع بقيمة سندانين منها وقد استحصل على حكم بذلك في القضية سالفة الذكر ومن ثم فقد استحق المستأنف عليه الاول ( الطاعن ) جزءا من المبيع لنفسه بلغ اكثر من النصف حتى ان الجزء الباقي من الدين قد أصبح اقل من المبلغ الذي دفعه المستأنف . ومن ثم واعمالا لاحكام المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدني يكون للمشتري المستأنف ان يطالب المستأنف عليه الاول بقيمة المبيع اى بمبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م والفوائد القانونية من وقت المطالبة القضائية . ولما كان العقد المؤرخ ١٥ من سبتمبر ١٩٥٣ الذي بمقتضاه حول الطاعن الى المطعون ضده الاول دينه المبين في هذا العقد والمستحق له في ذمة المطعون ضدهما الثاني والثالث هو عقد حوالة حق وكان المشرع قد نظم احكام الضمان في هذه الحوالة بنصوص خاصة فبين في المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من القانون المدني

ما يضمنه المحيل وما لا يضمنه في حالة عدم وجود اتفاق خاص على هذا الضمان وحدد في المادة ٣١٠ ما يلزم به المحيل في حالة رجوع المحال له بالضمان عليه طبقا للمادتين السابقتين ثم نص في المادة ٣١١ على ضمان المحيل في جميع الأحوال لافعاله الشخصية . وفي هذه الحالة لا يقتصر حق المحال له - التعويض على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقا للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ بل يكون التعويض كاملا يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل ايضا التعويض عن أى ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل ، ولما كان لا يجوز مع وجود هذه الاحكام الخاصة تطبيق احكام الضمان الواردة في باب البيع على الحوالة فان الحكم المطعون فيه اذ طبق على واقعة الدعوى احكام المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدني الخاصتين بضمان استحقاق المبيع يكون مخطئا في القانون . لما كان ذلك وكان ما استنتجته محكمة الاستئناف من اطلاعها على اوراق القضية ١٦٠٧ لسنة ٥٦ بندر طنطا واستئنافها ١٣٥ لسنة ٥٧ من أن الدين المحكوم به للطاعن في تلك الدعوى هو جزء من الدين موضوع الحوالة الصادرة منه الى المطعون ضده الاول ، هذا الاستنتاج فاسد لمناقضته لما هو ثابت في اوراق الدعوى المذكورة من أن الطاعن قد رفعها ضد المطعون ضدهما الاول والثاني وليس ضد الثاني والثالث كما توهم الحكم وطلب الزام ثانيهما بوصفه مدينا وأولهما بوصفه ضامنا متضامنا بأن يدفعوا له مبلغ مائتي جنيه استنادا الى سندانين اذنيين موقع عليهما من المطعون ضده الثاني باعتباره مدينا ومؤرخين ١٩٥٣/٤/٢٣ الاول

بمبلغ ١٠٠ ج يستحق السداد في ١٩٥٣/٩/٣٠ والثاني بمبلغ ١٢٧ ج يستحق السداد في ١٩٥٣/١٠/٣١ والى اقرار مؤرخ ١٩٥٥/٩/٢١ موقع عليه بامضاء المطعون ضده الاول يتضمن تضامنه مع أخيه المطعون ضده الثاني في سداد مبلغ مائتي جنيه مطلوب الطاعن من أخيه المذكور وقد دفع المطعون ضدهما الاول والثاني تلك الدعوى بأن السندانين المطالب بقيمتها فيها من ضمن السندات الخمسة موضوع الحوالة الصادرة من الطاعن الى المطعون ضده الاول بالعقد المؤرخ ١٥ من سبتمبر ١٩٥٣ وانه لذلك لا تكون للطاعن صفة في مطالبتهم بأى قدر من قيمة هذين السندانين بعد ان حولهما للمطعون ضده الاول ، وقد بحثت المحكمة الاستئنافية هذا الدفاع في اسباب حكمها رقم ١٣٥ لسنة ٥٧ اس طنطا وقررت أنه غير صحيح وان الدين المطالب به في تلك الدعوى لا يدخل ضمن الديون التي حولها الطاعن الى المطعون ضده الاول وكان تقريرها هذا هو العلة التي انبنى عليها منطوق حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بالزام المطعون ضدهما الثاني بوصفه مدينا والاول بوصفه ضامنا متضامنا بمبلغ المائتي جنيه . ولما كان الفصل في تلك المسألة لازما للحكم في الدعوى المذكورة وكانت أسباب ذلك الحكم التي تضمنت هذا الفصل مؤدية للمنطوق ومكملة له فانها تحوز مثله قوة الامر المقضى بالنسبة للمطعون ضده الاول الذي كان طرفا في ذلك الحكم وتكون حجة عليه بما فصلت به في المسألة المذكورة ولا يجوز له نقض هذه القرينة بأى دليل عكسي كما لا يجوز للمحكمة أن تقضى على خلافها في الدعوى الحالية متى كان الطاعن قد تمسك فيها بحجة الحكم السابق وقدم صورة منه للمحكمة على ما هو ثابت من



## — ١٤٦ —

## المبدأ القانوني :

(١) حكم . تدليل . تناقض .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه في حالة عدم اتمام التعاقد بين الطرف الذي وسط السمسار والطرف الذي احضره السمسار ، بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار الا حق الرجوع على من وسطه بالتعويض ، ثم عاد الحكم وألزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأنه لم يوسط المطعون ضده ( السمسار ) في شراء « العمارة » وأن التعاقد بشأنها لم يتم فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض .

(ب) عقد : عدول عن ابرامه ، مسئولية تقصيرية . اثبات ، عبوه .

٢ - المفاوضة ليست الاعمال مادياً لا يترتب عليها بداتها أى اثر قانونى فكل متفاوض حر في قطع المفاوضة في الوقت الذي يريد دون أن يتعرض لاي مسئولية أو يطالب ببيان المبرر لعدوله ولا يترتب هذا العدول مسئولية على من عدل الا اذا اقترن به خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية اذا نتج عنه ضرر بالطرف الآخر المتفاوض وعيب اثبات ذلك الخطأ وهذا الضرر يقع على عاتق ذلك الطرف .

## المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه على قوله « والأصل أن السمسار لا يرجع بأجره الا على الطرف الذي وسطه . كما يجوز للسمسار الرجوع على الطرف الآخر الذي لم يوسطه بجزء من أجره في حالة قيام عرف يقضى بذلك ويشترط لاستحقاق الأجر اتمام العقد بين موطن السمسار والمتعاقد الذي عثر عليه فان لم يوفق في التقريب بينهما لم يكن له حق المطالبة بأى

مذكرته المقدمة لجلسة ٢١ من اكتوبر ١٩٥٨ والمعلاه ١٤ ملف ابتدائي . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالزام الطاعن ( المحيل ) بالمبلغ الذي ألزمه به على أن جزءاً من الحق المحال به قد استحق بفعل الطاعن (المحيل) وكان ما أورده الحكم في شأن التسديد على حصول هذا الاستحقاق مبنياً على ما يخالف الثابت في أوراق القضية ٦٠٧ لسنة ١٩٥٦ التي استند اليها ويناقض القرينة القانونية القاطعة التي تقوم عليها حجية الامر المقضى للحكم الصادر في تلك القضية فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور وبمخالفة القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ولا يشفع له ما أورده بشأن امتناع الطاعن عن تسليم السندات المثبتة للحق المحال به ذلك أن هذا الامتناع لا يجيز الرجوع عليه بالضمان الا اذا ترتب عليه استحالة استيفاء المحال له الحق المحال من المدينين المحال عليهما ( المطعون ضدهما الثانى والثالث ) اذ يعتبر عندئذ عائقاً يحول دون حصول المحال له على هذا الحق فيضمنه المحيل متى كان بفعله الشخصى ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يبحث مدى توفر هذه الاستحالة ولم يدل برأيه فيما اذا كانت تقوم مع ما قرره من اعتراف المطعون ضدهما فان هذا الذي قرره عن امتناع الطاعن عن تسليم سندات الدين لا يصلح لاقامة قضاؤه » .

طعن مدنى رقم ٥٠ لسنة ٢٢ في ١٩٦٧/٢/١ برئاسة ومضوية السادة الاساتذة محمود توفيق اسماعيل وحافظ محمد بدوي وسليم راشد ابو زيد ومحمد ابو حيزة مندور ومحمد صدقي البشبيشى المستشارين .

أجر وذلك مهما كانت الجهود التي بذلها والوقت الذي اقتضته تلك الجهود . . الا أنه اذا ثبت أن السمسار قد أحضر متعاقداً مليئاً رغباً في الصفقة بشروطها ولم يتم التعاقد لخطأ من الطرفين أو لخطأ موطن السمسار أو لعدوله عن التعاقد لم يكن للسمسار الحق في السمسرة وفقاً للرأى الراجح في الفقه والقضاء وإنما يكون له حق الرجوع على من وسطه بتعويض تقدره المحكمة طبقاً لمقتضيات العدالة ومراعاة ظروف الدعوى مع ملاحظة أن العقد لا يعتبر قد تم بمجرد الاتفاق على المبيع والثمن وإنما يتوافق إرادة الطرفين على جميع المسائل والنقاط المتعلقة بالعقد . وحيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المستأنف عليها الأولى هي التي وسطت السمسار لايجاد مشتر لعمارتها بثمن قدره ٣٢٥٠٠ جنيه نظير أجر قدره ٧٠٠ جنيه يستحق عند توقيع العقد النهائي وكان هذا العقد لم يتم فإن مطالبته اياها بالسمسرة تكون على غير أساس من الواقع أو القانون - كما أن مطالبته المستأنف عليه الثانى ( الطاعن ) منصبه في هذه السمسرة على أساس اتمام العقد يكون في غير محله ما دام الثابت عدم توسيطه اياه في اتمام الشراء - الا أنه لما كان سعى السمسار اليه هو من قبيل المفاوضات التي انتهت الى قبوله شراء العمارة بالشروط الثابتة بالتفويض الصادر اليه من المستأنف عليها الأولى وكان عدوله عن اتمام الصفقة أو قطع المفاوضات الدائرة بشأنها يدل على أنه لم يكن جاداً عند الدخول فيها فضلاً عن حصوله في وقت غير مناسب وترتب على ذلك عدم تمام الصفقة على يديه وفوات فرصة الكسب المحقق الذي كان سوف يحصل عليه فان عدوله المقترن بالخطأ سالف الذكر يكون مصدر مساءلته وليس العقد »

الحكم عن الأسباب التي من أجلها اعتبر عدول الطاعن قد حصل في وقت غير مناسب ولم يبين دليله على ذلك فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

طعن مدني رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ ق في ١٩٦٧/٢/٩ بالهيئة السابقة .

### — ١٤٧ —

#### المبدأ القانوني :

(١) نقض : « البطلان في الحكم » . حكم . دعوى . « اجراءات » . دفاع ، حقه . مرافعات م.م ٢٠٣/٢٤٠ و ٢٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١) وقوع بطلان في الاجراءات لا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه الا اذا كان من شأن هذا البطلان التأثير في الحكم .

(ب) استئناف : ميعاده . نظام عام .

٢ - بحث ما اذا كان الاستئناف قد اقيم في الميعاد هو من المسائل التي تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تكن مثار نزاع بين الخصوم .

(ج) دعوى : اجراء نظرها . دفاع ، حقه .

٣ - متى كانت المحكمة اذ قررت حجز الدعوى لاصدار الحكم فيها اذنت بتقديم مذكرات في الدفع والموضوع، ولكن الطرفين اقتصرتا في مذكرتيهما على التكلم في الدفع دون الموضوع فإنه لا يقبل من أحد الخصوم التحدى باخلال المحكمة بحقه في الدفاع حين قضت في موضوع الدعوى .

(د) اوراق تجارية : دعوى ، مرافعات م.م ٤٠٢ و ٤١٨ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ استئناف ، ميعاده .

ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أنه في حالة عدم اتمام التعاقد بين الطرفين الذي وسط السمسار والطرف الذي احضره السمسار بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار الا حق الرجوع على من وسطه بالتعويض - عاد والزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأن الطاعن لم يوسط المطعون ضده في شراء العمارة وأن التعاقد بشأنها لم يتم وبذلك جاء الحكم مشوباً بالتناقض كذلك فإن ما أسس عليه قضاءه بمسئولية الطاعن من أن عدوله عن اتمام الصفقة أو قطع المفاوضات الدائرة بشأنها يدل على أنه لم يكن جاداً عند الدخول فيها وأن هذا العدول قد حصل في وقت غير مناسب . هذا الذي تأسس عليه قضاء الحكم بمسئولية الطاعن ينطوي على مخالفة للقانون وقصور في التسبب ذلك أن المفاوضات ليست الا عملاً مادياً لا يترتب عليها بداتها اي اثر قانوني فكل متفاوض حر في قطع المفاوضات في الوقت الذي يريد دون أن يتعرض لاية مسئولية أو يطالب ببيان المبرر لعدوله ولا يترتب هذا العدول مسئولية على من عدل الا اذا اقترن به خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية اذا نتج عنه ضرر بالطرف الآخر المتفاوض - وفي هذه الحالة يقع عبء اثبات ذلك الخطأ وهذا الضرر على عاتق ذاك الطرف ومن ثم فلا يجوز اعتبار العدول عن اتمام المفاوضات ذاته هو المكون لعنصر الخطأ أو الدليل على توافره - بل يجب ان يثبت الخطأ من وقائع اخرى اقترنت بهذا العدول ويتوافر بها عنصر الخطأ اللازم لقيام المسئولية التقصيرية - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل من مجرد عدول الطاعن عن اتمام المفاوضات على أنه لم يكن جاداً عند الدخول فيها مع أن هذا العدول ليس من شأنه أن يدل بذاته على ذلك - كما لم يفصح

٤ - استئناف أحكام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية هو أربعون يوماً ، وينقص هذا الميعاد الى النصف بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الاوراق التجارية ، واذ تنصرف مواد الاوراق التجارية الى مواد الكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات فقط ، فإن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في غير الاوراق التجارية المذكورة - وفي ظل أحكام الفقرة الاولى من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - يكون استئنافها خلال أربعين يوماً من تاريخ اعلانها . أما القول بأن المقصود بمواد الاوراق التجارية في حكم هذا النص هو المواد التجارية استناداً الى أن الاوراق التجارية لها حكم خاص وأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرة ايام طبقاً للفقرة الثانية من المادة ذاتها باعتبار أن هذه الأحكام صادرة في مواد يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة - هذا القول غير صحيح ذلك أن مبناه الخلط بين طريقة رفع الاستئناف وميعاد رفعه ، اذ أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات - قبل الغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وان كانت قد ادرجت الكمبيالات والسندات الاذنية مع الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، الا أن المشرع رتب على ذلك أحكاماً محددة بأن نص بالمادة المشار اليها على أن ترفع هذه الدعاوى والدعاوى الاخرى التي انتظمتها المادة الى المحكمة مباشرة ولا تعرض على التحضير ، كما نص بالمادة ٤٠٥ مرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات التي لا تعرض على التحضير يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور خلافاً للدعاوى التي تحضر فيرفع الاستئناف عنها



بعريضة تقدم لقلم الكتاب . أما مواعيد الاستئناف فقد أفرد لها المشرع أحكاما خاصة لا تعتبر بموجبها مواد الأوراق التجارية من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

( هـ ) مسؤولية : تعاقدية . تعويض . اعدار . عقد ، فسخ . هـ - متى كان الطاعن قد أعلن المطعون ضده باعتبار العقيد مفسوخا من جهته ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذا الإعلان ان المطعون ضده لم يكن بحاجة الى اعدار الطاعن قبل المطالبة بالتعويض باعتبار ان الطاعن قد صرح بهذا الإعلان انه لا يريد القيام بالتزامه ، فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

#### المحكمة :

« وحيث ان النعى في شقه الاول مردود ذلك انه وان كانت المادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات تنص على انه لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ، ولئن كان الجراء على مخالفة نصها الأمر هو البطلان عملا بالمادة ٢٥ مرافعات ، الا انه طبقا لنص المادة ٣/١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فان وقوع بطلان في الاجراءات لا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه الا اذا كان من شأن هذا البطلان التأثير في الحكم ولما كان يبين من الأوراق ان الطاعنة اذ دفعت بسقوط حق المطعون ضدها في الاستئناف لم تستند الى وقائع مختلف عليها بينها وبين المطعون ضدها وانما استندت الى ان الميعاد المقرر قانونا لاستئناف الحكم الصادر لصالحها هو عشرون يوما ورتبت على ذلك القول بأن الاستئناف أقيم بعد فوات الميعاد ، وأن المطعون ضدها لم تضمن مذكرتها التي قدمتها بعد الميعاد دون اعلان للطاعنة الا طلب رفض الدفع

بسقوط حقها في الاستئناف استنادا الى ان الميعاد المقرر قانونا لاستئناف الحكم الصادر ضدها هو اربعون يوما لا عشرون يوما كما ترى الطاعنة ، وأن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع قد أسس قضاءه على ان الميعاد المقرر قانونا لرفع الاستئناف في هذه الحالة هو اربعون يوما . لما كان ذلك وكان بحث ما اذا كان الاستئناف قد أقيم في الميعاد هو من المسائل التي تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تكن مشار نزاع بين الخصوم ، فلا على المحكمة اذا هي اشارت في حكمها - وهي بصدد بحث الميعاد المقرر قانونا للاستئناف - الى ما طلبته المطعون ضدها بمذكرتها المقدمة بعد الميعاد ودون اعلان للطاعنة من رفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف ذلك ان المحكمة كانت ملتزمة بأن تبحث من تلقاء نفسها الميعاد المقرر قانونا لرفع الاستئناف وتقضى في ذلك وفق أحكام القانون . لما كان ما تقدم فان قبول المحكمة المذكورة المقدمة من المطعون ضدها بعد الميعاد ودون اعلان الطاعنة بها بالتنويه بالحكم بما اورده المطعون ضدها بهذه المذكرة من طلب رفض الدفع ، وان انطوى في الأصل على بطلان في الاجراءات ، الا انه اذ لم يكن من شأنها هذا البطلان التأثير في قضاء الحكم برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف ، فانه لا يستوجب نقض الحكم ، ومن ثم يكون النعى في شقة الاول على غير اساس . والنعى في شقة الثاني مردود بأن الثابت من مطالعة الأوراق ان محكمة الاستئناف اذ قررت بجلسة ١٩٦٣/٢/١١ حجز الدعوى لاصدار الحكم فيها اذنت بتقديم مذكرات في الدفع والموضوع ولما كان الطرفان قد اقتصرا في مذكرتيهما على التكلم في الدفع دون الموضوع رغم الاذن لهما باثبات دفاعهما في الدفع والموضوع معا ، فلا يقبل من الطاعنة التحدى باخلال المحكمة بحقها في الدفاع .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اذ قضى برفض الدفع استند الى قوله « أن نص المادة ٤٠٢ مرافعات لا يحتمل التأويل الذي ذهب اليه دفاع المستأنف عليها ( الطاعنة ) اذ هو صريح في ان الميعاد المحدد بعشرين يوما خاص بدعاوى الأوراق التجارية وهي الدعاوى الخاصة بالكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات على ما تعارف عليه فقه القانون التجاري . ولما كان الطرفان قد توافقا على حصول اعلان الحكم المستأنف للمستأنفة بتاريخ اول يناير سنة ١٩٦٢ وكانت صحيفة الاستئناف قد اودعت بتاريخ ١٩٦٢/٣/٤ فان الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد القانوني خلال اربعين يوما من الاعلان وهو الميعاد المحدد لاستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية طبقا للمادة ٤٠٢ مرافعات ( قديم ) ويكون الدفع لذلك على غير أساس سليم متعين الرفض » ولما كانت المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « ما لم ينص القانون على خلاف ذلك يكون ميعاد الاستئناف عشرين يوما لاحكام المحاكم الجزئية واربعين يوما لاحكام المحاكم الابتدائية وينقص هذان الميعادان الى النصف في مواد الأوراق التجارية - ويكون الميعاد عشرة ايام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ايا كانت المحكمة التي اصدرت الحكم » ، وكان مفاد هذا النص ان ميعاد استئناف احكام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية هو اربعون يوما وينقص هذا الميعاد الى النصف بالنسبة للاحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية ، واذا تبصر مواد الأوراق التجارية الى مواد الكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات فقط دون ما عداها من باقى المواد التجارية ، فان

ظاهرة للاتفاق المبرم بين الطرفين وتكون هي اذ أعلنت امتناعها او رفضها لتنفيذ العقد وتخليها عن شروطه بعد مرور اسبوع من تاريخ انداها المعلن المشرقة في ١٩٥٧/٨/٨ قد اخلت بشروطه الجوهرية مما يجعل دعواها بطلب فسخ العقد والتعويض على اساس تقصير الشركة اخلالها منهارا السند متعينة الرفض . ولما كان الثابت ان ممثل الشركة لم يقرر بجلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ امام محكمة الدرجة الاولى ان مدة الاسبوع كانت كافية لاختيار الاغنية الثالثة بل قرر ان مدة الاختيار المعقولة لانقل عن اسبوعين وكانت الطاعنة لم تحدد بانذارها - على ما جاء بالحكم - اسبوعين للاختيار بل اسبوعا واحدا يليه اسبوع آخر للتسجيل ، فان الحكم المطعون فيه اذ راي في نطاق سلطته الموضوعية ان هذا التحديد منها ينطوي على تحكم يتنفي معه القول بتقصير الشركة لا يكون قد قضى على خلاف الثابت بالأوراق وحيث ان الثابت من الأوراق ان المطعون ضدها أسست دعواها الفرعية على أن الطاعنة اخلت بالتزامها بتنفيذ العقد في خصوص تسجيل الاغنية الثالثة الباقية بتصريحها بعد تسجيلها الاخلال فترة معينة حددتها تحديدا تحكما ولا تكفى للتسجيل ، اما ما عرضت اليه المطعون ضدها من أن الطاعنة قد تعاقدت مع شركة مصرفون لتسجيل اغنية لها على اسطواناتها فلم يكن اساس دعواها الفرعية بل ذكرته باعتباره الباعث الذي حدا بالطاعنة الى الاخلال بالتزامها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في استظهار تكول الطاعنة عن الوفاء بالتزاماتها - على ما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع - الى ذات الأساس الذي بنت عليه المطعون ضدها دعواها الفرعية . وحيث ان الثابت من الاعذار المؤرخ ١٩٥٧/٨/١٧ أن المطعون ضدها قد ضمنته استحقاقها

عشرون يوما طبقا للمادة ١/٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - لما كان ماتقدم ودان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع الى أن الدعوى المستأنف حكمها ليست من دعاوى مواد الأوراق التجارية التي ينص ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فيها الى النصف وانما هي من الدعاوى الابتدائية التي تستأنف أحكامها خلال أربعين يوما طبقا للفقرة الاولى من المادة ٤٠٢ المشار اليها ، وكان ما قرره الحكم على النحو السالف بيانه صحيحا في القانون .

وحيث ان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص ما يلي « أن أساس العلاقة بين الطرفين هو العقد المؤرخ في ١٩٥٦/١٠/٣٠ وقد تضمن اتفاق الشركة المستأنفة ( المطعون ضدها ) مع المستأنف عليها ( الطاعنة ) على تسجيل صوتها على ثلاث اسطوانات لثلاث اغان من تلحين الملحن بليغ حمدي على أن تسجل احدى الاسطوانات في خلال شهر من تاريخه دون تحديد ميعاد لتسجيل الاسطوانتين الأخريتين » . واذا كان الثابت من مطالعة العقد المذكور أن الطرفين اتفقا في البند الأول منه على أن تملأ الطاعنة بصوتها ثلاث أغنيات على ثلاث اسطوانات منها أغنيتان سميتا بالعقد . وعلى أن تسجل الاغنية الثالثة التي لم تعين خلال شهر من بدء التعاقد ، وكان الحكم لم ينحرف في تفسيره عن عبارة العقد .

وحيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في هذا الخصوص الى قوله « لما كان الثابت من الأوراق أن تنفيذ تسجيل الاسطوانتين السابقتين قد استغرق نحو تسعة أشهر من تاريخ التعاقد ، فان تحكم المستأنف عليها بتحديد ميعاد معين لتسجيل الاسطوانة الثالثة سواء استتال هذا الميعاد أم قصر يكون مخالفة

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في غير الأوراق التجارية المذكورة وفي طيل أحكام الفقرة الاولى من المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يكون استئنافها خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانها . لما كان ذلك وكان غير صحيح ما تقوله الطاعنة من أن المقصود بمواد الأوراق التجارية في حكم هذا النص هو المواد التجارية استنادا منها الى أن الأوراق التجارية وهي الكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات لها حكم خاص وان ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرة ايام طبقا للفقرة الثانية من المادة ذاتها باعتبار أن هذه الأحكام صادرة في مواد يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة - ذلك أن هذا القول مبناه الخلط بين طريقة رفع الاستئناف وميعاد رفعه . اذ ان المادة ١١٨ مرافعات قبل الغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وان كانت قد ادرجت الكمبيالات والسندات الاذنية مع الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة الا أن المشرع رتب على ذلك أحكاما محددة بأن نص بالمادة المشار اليها على أن ترفع هذه الدعاوى والدعاوى الأخرى التي انتظمتها المادة الى المحكمة مباشرة ولا تعرض على التحضير ، كما نص بالمادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات التي لا تعرض على التحضير يرفع الاستئناف عنها تكليف بالحضور خلافا للدعاوى التي تحضر ليرفع الاستئناف عنها بعريضة تقدم الى قلم الكتاب ، أما مواعيد الاستئناف فقد أفرد لها المشرع أحكاما خاصة لا تعتبر بموجبها دعاوى مواد الأوراق التجارية من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، وبعد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو



## — ١٤٨ —

## المبدأ القانوني :

( ١ ) مسئولية .. « الخطأ » منافسة غير المشروعة .

١ - أعمال المنافسة التي تترتب عليها مساءلة فاعليها تقوم على أساس من المسؤولية التقصيرية يمكن ردها الى أعمال من شأنها أحداث اللبس بين المنشآت أو منتجاتها أو الى ادعاءات غير مطابقة للحقيقة أو أعمال تهدف الى أحداث الاضطراب في مشروع الخصم أو في السوق مما يتوافر به ركن الخطأ وتعد بذلك منافسة غير مشروعة .

( ب ) حكم : تسبب زائد . خطأ .

٢ - متى كان ما قرره الحكم يقوم على أسباب لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل قضائه الذي انتهى اليه فإنه لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته ما أورده خطأ مما يعد من الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة اليها لحمل قضائه .

## الحكمة :

« وحيث أنه ورد بأسباب الحكم المطعون فيه رداً على ما يشير به الطاعن بأسباب الطعن ما يلي « أن المستأنف ( المطعون ضده ) قام بعمل اعلانات عن جهاز آخر لعمل الملبن الزبادي بالجرائد مقرونا باسمه « انتاج بدر هداية » وبسعر أرخص ( يراجع المستندين ١ و ٨ حافظه المستأنف عليه « الطاعن » / ١٧ ملف ) ومن نوع يختلف عن جهاز المستأنف عليه ( يراجع الصورة الفوتوغرافية للجهاز مستند ١ حافظه ١ ملف ابتدائي ) فالمستأنف لم يستغل اسم المستأنف عليه ( المطعون ضده ) ثم قال الحكم « أنه عن عدم بيان محل المستأنف التجاري في الاعلانات فان بيان المحل ذكر في اعلانه عن الطباشير كما أنه واضح في دليل التليفونات فضلا عن أنه

للتعويض لسببين هما اخلال الطاعنه بالتزاماتها الناشئة عن العقد المبرم بينهما وعلى تواطئها مع شركة مصرفون . هذا الى أن الطاعنة - على ما جاء بالحكم المطعون فيه - قد أعلنت المطعون ضدها باعتبار العقد مفسوخا من جهتها ، واذ رتب الحكم على هذا الاعلان أن المطعون ضدها لم تكن بحاجة الى اعداد الطاعنه قبل المطالبة بالتعويض باعتبار أن الطاعنة قد صرحت بهذا الاعلان انها لا تريد القيام بالتزامها فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون »

وحيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في هذا الخصوص الى ما قرره من « أن تحكم المستأنف عليها ( الطاعنة ) بتحديد ميعاد معين لتسجيل الاسطوانة الثالثة سواء استطال هذا الميعاد أم قصر يكون مخالفة ظاهرة للاتفاق المبرم بين الطرفين وتكون هي اذ أعلنت امتناعها أو رفضها لتنفيذ العقد وتخليها عن شروطه بعد مرور أسبوع من تاريخ انذارها المعلن للشركة في ١٩٥٧/٨/٨ قد اخلت بشروطه الجوهرية وأنه بعد أن أعلنت المستأنف عليها ( الطاعنة ) رفضها أو امتناعها عن تنفيذ العقد بعد مضي الأجل الذي حددته يكون للشركة المستأنفة ( المطعون ضدها ) الحق في أن تختار تنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض » . واذ استظهر الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه وفي نطاق سلطته الموضوعية خطأ الطاعنة ورتب على ذلك مسئوليتها عن الضرر الناشئ عن فسخ العقد . «

طعن مدني رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق في ١٤ / ٢ / ١٩٦٧ برئاسة وعضوية لسانة الاساتذة الدكتور عبد السلام بليغ واحمد حسن هيكل وامين فتح الله والسيد عبد النعم الصراف و ابراهيم حسن علام المستشارين .

لا يعتبر عدم بيان محل التجارة في الاعلان أنه مقصود به الغش والاضرار بالغير .. وأنه عما نسبته المستأنف عليه ( الطاعن ) الى المستأنف بأنه قد أساء اليه بالاعلان عن جهازه بسعر أرخص فقد ورد في بعض الصحف المقدمة بحافظتي المستأنف باعلانات عن أجهزة أخرى لصنع الزبادي بمحلات آخرين وبسعر أرخص مما يدل على أن هناك منافسة في صناعة هذه الأجهزة وأسعارها وهي منافسة مشروعة .. وأنه عن عدم قيام المستأنف بصناعة الأجهزة قبل الاعلان عنها فقد تقدم المستأنف بصورة جهازه الذي انشأه قبل ١٥ / ٣ / ١٩٥٩ كما هو ثابت من فاتورة المصور كما أنه يبين من خطاب محلات الغندور المؤرخ ١٢ / ٤ / ١٩٦٠ بأن المستأنف سبق له توريد أجهزة لهذه المحلات في ١٤ / ٣ / ١٩٦٠ مما يدل على أن المستأنف قام بصناعة هذه الأجهزة أما المعاينة التي تمت في الشكوى الادارية ولم يثبت فيها أي أجهزة للمستأنف فقد قام بها المحقق في غياب المستأنف ولم يثبت أنه فتش محلاته ولم يعثر فيها على أي جهاز - وأما تعهد المستأنف في التحقيقات بتلك الشكوى لعدم تعرضه للمستأنف عليه فإنه بعمله الأجهزة والاعلان عنها لا يعتبر أنه متعرض له . وعن الخطاب المنسوب الى المستأنف وقدم صورته الفوتوغرافية فقد تبين أنه لم يقدم الا صورة جزء منه ولا تدل عبارته على أنه يقصد بها محاربة المستأنف عليه في تجارته في الأجهزة التي صنعها بل قد تدل على أنه يقصد بها موضوعا آخر « وكما كانت أعمال المنافسة التي تترتب عليها مساءلة فاعليها وتقوم على أساس من المسؤولية التقصيرية يمكن ردها الى أعمال من شأنها أحداث اللبس بين المنشآت أو منتجاتها أو الى ادعاءات غير مطابقة للحقيقة أو أعمال تهدف الى أحداث الاضطراب في مشروع الخصم أو

يقدم سوى صورة شمسية لجزء منه دون أصله الكامل ، وإلى أن عباراته المتعلقة بالاعلانات وردت غير واضحة بحيث يمكن أن تنصرف إلى غير الموضوع الذي أراد الطاعن أن يستدل بها عليه .  
وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

طعن مدني رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ في ١٤/٢/١٩٦٧ برئاسة  
عضوية السادة الاساتذة الدكتور  
عبد السلام بليغ وبطرس زغلول  
وأمين فتح الله والسيد عبد المنعم  
الصراف وإبراهيم حسن سلام  
المستشارين .

— ١٤٩ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) عمل : « عقد » . .

م . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .  
إجازة ، رفض الترخيص بها ،  
استبدالها بأيام أخرى أو بمقابل  
نقدي .

١ - إجازات العامل بأنواعها  
لا يجوز في غير الأحوال المقررة  
في القانون ولغير مقتضيات العمل  
استبدالها بأيام آخر من السنة  
أو السنوات التالية ، كما لا يجوز  
استبدالها بمقابل نقدي .  
( ب ) عقد عمل : آثاره .  
انتهائه ، مسوغاته . رب عمل ،  
سلطته في تنظيم منشأته .  
محكمة موضوع ، رقابتها ،  
فصل ، مسوغاته .

٢ - من سلطة رب العمل  
تنظيم منشأته ، بحيث إذا  
اقتضى هذا التنظيم إنهاء عقود  
بعض عماله كان لهذا الإنهاء  
ما يسوغه ، وانتهى عنه وصف  
التعسف ، وسلطة رب العمل  
في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي  
الدعوى أن يحل محله فيها وإنما  
تقتصر رقابته على التحقق من  
جدية المسوغات التي ذمت إليه .

ضده في احتراف التجارة عن  
الطاعن ، إذ يفرض أن اسم الطاعن  
نقل إلى جدول المحامين غير  
المشتغلين أو قيد اسمه في السجل  
التجاري في تاريخ سابق على  
التاريخ الذي أورده الحكم فإن  
هذا الخطأ من الحكم لا يعيبه  
ولا يقدح في سلامته باعتبار أن  
ما تضمنه الحكم في هذا الخصوص  
يعد من الأسباب الزائدة التي  
ما كان الحكم في حاجة إليها لحمل  
قضائه ، وما يقوله الطاعن من أنه  
يعد من قبيل العمل غير المشروع  
أعلان المطعون ضده عن جهازه  
بسر أرخص من سعر جهاز  
الطاعن بدعوى أنه يقل عن سعر  
التكلفة - هذا القول يدحضه  
ما أثبتته المحكمة من اختلاف  
الجهازين - جهاز الطاعن وجهاز  
المطعون ضده - كل منهما من  
الأخر . وبالنسبة لدفاع الطاعن  
بأن المطعون ضده لم يكن جادا في  
انتاجه للجهاز الذي أعلن عنه إذ  
لم يذكر عنوان محله التجاري  
بهذه الاعلانات - فإن رد الحكم  
بأنه يمكن التعرف على عنوان  
محل المطعون ضده التجاري من  
الاعلانات التي نشرت في بعض  
الصحف - في تاريخ معاصر - عن  
الطباشير الذي ينتجه أو من دليل  
التليفونات واستناد الحكم إلى  
القرائن السائفة التي ساقها وإلى  
ما هو ثابت بالأوراق التي قدمت  
إليه للاستدلال على جدية انتاج  
المطعون ضده للجهاز الذي أعلن  
عنه هو مما يدخل في نطاق تقدير  
الدليل الذي تستقل به محكمة  
الموضوع . وما ينهه الطاعن على  
الحكم من أنه لم يتم اعتبارا  
للخطاب الذي قدمه والصادر من  
المطعون ضده لاحد اقربائهما فإنه  
بسحب الحكم أن يؤسس اطراحه  
لهذا الخطاب على ما يحيط به من  
شك استنادا إلى أن الطاعن لم

في السوق مما يتوافر به ركن  
الخطأ وتعد بذلك منافسة غير  
مشروعة ، وكان يبين مما أورده  
الحكم على النحو المتقدم أنه أوضح  
أن المطعون ضده لم يستغل اسم  
الطاعن وأن الاعلانات التي نشرها  
في الصحف هي من جهاز غير  
جهاز الطاعن إذ جاءت مقرونة  
باسم المطعون ضده وبسعر  
أرخص ومن نوع تبين للمحكمة  
من الصور الشمسية التي نشرت  
في الصحف وكانت مقدمة إليها  
أنه يختلف عن جهاز الطاعن ، وإذ  
استدل الحكم من هذه القرائن  
على نفى اللبس بين جهاز الطرفين  
كما استدل من مجموع القرائن  
التي ساقها أن المطعون ضده  
كان جادا في اعلاناته ولم يهدف  
بها إلى أحداث الاضطراب في  
مشروع خصمه ، وكان الحكم قد  
خلص من ذلك إلى أن الأفعال  
التي نسبت إلى المطعون ضده  
بالاعلان عن جهازه في الصحف  
لا تتمثل فيها أفعال المنافسة غير  
المشروعة في أية صورة من صورها  
وانتهى الحكم إلى أن منافسة  
المطعون ضده للطاعن كانت منافسة  
مشروعة شأنه بالاعلان عن جهازه  
شأن باقي منتجي هذه الأجهزة  
الذين أعلنوا عنها وقدم المطعون  
ضده الصحف المنشور فيها  
اعلاناتهم إلى المحكمة . لما كان  
ذلك وكان ما قرره الحكم على  
النحو السالف بيانه يقوم على  
أسباب لها أصلها الثابت في الأوراق  
وتكفي لحمل قضائه الذي انتهى  
إليه ، فإنه لا يعيبه ما أورده  
بصدد شهادة نقابة المحامين  
ومستخرج السجل التجاري  
للتدليل على استباقية المطعون



## الحكمة :

وحيث ان اجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت اليها اعتبارات من النظام العام ، وهي - وفي نطاق المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى - ايام معدودات في كل سنة ، لا يجوز - في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل - استبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي والا فقدت اعتبارها وتمطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت الى « عوض » ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل الى العامل وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت اليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخي باجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وارادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام - هو عوض حقه لا عين حقه - بينما لا يد له فيه ، وهو جال يختلف عما اذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فانه يكون قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنها - واذا كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بأن المطعون عليه لم يطالب باجازاته ولم ترفض التصريح له بها وكان هو المتصرف فيها وفي مواعيد حضوره وانصرافه ومواعيد غيابه وحقه في الاجازات السنوية يسقط بمضى السنة التي استحققت فيها ، ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع وقضى للمطعون عليه بمقابل الاجازات مستندا في ذلك الى أنه « لا نزاع بين الطرفين في انه منذ بدأ الاستاذ الصاوي عمله في الجريدة في ٣١/٣/١٩٤٩

حتى نهاية عمله في ٣١ من يولييه ١٩٥٧ لم يحصل على حقه القانوني في هذه الاجازات بأنواعها » وقد « أكد منذ فجر الخصومة بأنه كان يطالب باجازاته بأنواعها الثلاثة شفويا ، سنوية وموسمية وأسبوعية ، في اثناء السنة التي استحققت فيها ، ولكن الجريدة كانت ترفض ولم تصرح له بها ، استنادا الى حاجة للعمل » . وان « المحكمة تظمن الى ما قرره الأستاذ الصاوي في هذا الصدد ان الجريدة قد جاهرت منذ فجر الخصومة بما يؤيد ذلك اذ راحت تقول ان طبيعة عمل الأستاذ الصاوي والوظيفة التي كان يشغلها كانت تستوجب أن يكون اتصاله بالجريدة مستمرا فلا يسرى بشأنه تحديد فترات الراحة والعطلة الأسبوعية والاعياد الرسمية ، وكانت تستند في ذلك الى العبارة الواردة في عقد الأستاذ الصاوي وهي «تقريرات لا يساندها دفاع الطاعنة ولا تصلح دليلا في الدعوى تحجب بها الحكم عن تطبيق القانون على الواقع فيها ، فانه يتعين نقضه في هذا الخصوص .

وحيث ان من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لاعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو الى ذلك ، بحيث اذا اقتضى هذا التنظيم انهاء عقود بعض عماله كان لهذا الانهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف ، وسلطته في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وانما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت اليه - واذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنها كانت في حاجة لاعادة تنظيم رئاسة التحرير ورات ضرورة

استبدال رئيس تحرير واحد برئيسي التحرير السابقين ، وجرى الحكم المطعون فيه على ان اختيار رئيس جديد بدلا من الرئيسين السابقين لا يعتبر مبررا معقولا أو مشروعاً لانتهاء عقد المطعون عليه ورتب على ذلك الحكم له بالتعويض ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على أن المبلغ المخفض وقدره ١٥٠٠ ج «تناول مجموع ما يتقاضاه الأستاذ الصاوي في السنة الأخيرة من أجر وبدل تمثيل وقد عبر عن ذلك صراحة خطاب ١٣/٧/٥٦» وعلى ذلك « يجب تقسيم هذا المبلغ وقدره ١٥٠٠ بين الأجر والبدل ، ومن ثم فيسنزل مبلغ ألف جنيه من قيمة الأجر في السنة الأخيرة ومبلغ خمسمائة جنيه من البدل » « واذا كان أجر الأستاذ الصاوي في السنة الأخيرة ٤٨٠٠ ج وباستنزال مبلغ ألف جنيه من هذا المبلغ يكون الباقي ٣٨٠٠ ج أي بواقع ٣١٦ ج و ٦٦٠ م شهريا » « وهذا الأجر الأخير هو الذي يتخذ أساسا لتقدير المكافأة » وهي تقريرات موضوعية سائغة جرى الحكم في حساب المكافأة على أساسها .

طن من مدني رقة ٣٧٨ لسنة ٣٢ ق في ١٥ - ٢ - ١٩٦٧ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة احمد زكي محمد ومحمد معتاز نصار وابراهيم عمر هندی وصبري احمد فرحات وحسن ابو الفتوح الشربيني المستشارين .

عدة جلسات وإلى جلسة ٢١ من أبريل ١٩٦٥ حيث حكمت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وإذا كان ذلك وكانت المحكمة - وفي نطاق سلطتها - لم تعول على الاعلان السابق توجيهه من المطعون عليه إلى الطاعة لجلسة ١٤ من أكتوبر ١٩٦٤ وكلفت به بإعادة اعلانها لجلسة ١١ من نوفمبر ١٩٦٤ ثم مضت في نظر الاستئناف ، فإنه ما كان لها أن تعود بعد ذلك فترتب على هذا الاعلان أثره وتحكم باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور الطاعة في جلسة ١٤ من أكتوبر ١٩٦٤ واعمالاً للمادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ أن النص فيها على أنه « إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن » يفترض علم المستأنف - علماً يقينياً - بالجلسة التي حددها لنظر استئنافه وتخلفه عن الحضور فيها - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بامتنار الاستئناف كأن لم يكن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

طعن مدني رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق « احوال شخصية » في ١٥/٢/١٩٦٧ برئاسة وعضوية الاساندة احمد ذكره محمد ومحمد ممتاز نصار وصبري احمد فرحات ومحمد نور الدين عويس وحسن ابر الفتوح الشرييني المستشارين

مقبول أمامها ، يستوى بعد ذلك أن يكون موكلًا عن الطاعن أو منتدياً من لجنة المساعدة القضائية أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، والثابت من الأوراق أن تقرير الطعن موقع عليه من الاستاذ عدلى عبيد الشهيد المحامي المتدرب عن الطاعة وقدم سند وكالته عنها الموثق في ٢٩/١٠/١٩٥٩ وهو سابق على التقرير .

وحيث أنه وفقاً للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء أجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ويعلن قلم الكتاب من تقرير اعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بشمانية أيام على الأقل ، والثابت في الأوراق أنه بعد العمل بقانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ٦٥ عين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وحدد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهائهم أعلن قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن قبل انعقاد الجلسة بأكثر من ثمانية أيام - ولما تقدم يتعين رفض الدفع .

وحيث أن الثابت في الدعوى أنه كان محدداً لنظر الاستئناف جلسة ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ وعجله المطعون عليه لجلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وأعلن الطاعة ولم يحضر وحضر هو وطلب « اعتبار الاستئناف كأن لم يكن » وبعد أن اطلعت المحكمة على الاعلان كلفته بإعادة اعلانها وقررت تأجيل نظر الاستئناف لجلسة ١١ من نوفمبر ١٩٦٤ « لضم المفردات ولاعلان المستأنفة » وأعلنها وحضرت ثم مضت المحكمة في نظر الموضوع

— ١٥٠ —

### المبدأ القانوني :

(١) نقض . طعن مرافعات م ٤٢٩  
١ - يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه محام مقبول أمامها ، يستوى بعد ذلك أن يكون موكلًا عن الطاعن أو منتدياً من لجنة المساعدة القضائية أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

(ب) اعلان : طعن ، نقض ، بطلان مرافعات م ٨٨٢ .

٢ - وفقاً للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء أجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ويعلن قلم الكتاب من تقرير اعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بشمانية أيام على الأقل .  
(ج) استئناف : اعتبار كأن لم يكن . حكم ، تدليل ، تناقض .  
لائحة ترتيب محاكم شرعية م ٣١٩ .

٣ - متى كانت المستأنفة قد حددت جلسة لنظر استئنافها وعجله المستأنف عليه لجلسة أخرى أعلنها بها ولم تعول المحكمة على هذا الاعلان وكلفته إعادة اعلانها لجلسة أخرى ثم مضت في نظر الاستئناف ، فإنه ما كان لها أن تعود بعد ذلك فترتب على هذا الاعلان أثره وتحكم باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور المستأنف في الجلسة الأولى .

### المحكمة :

« وحيث أنه وفقاً للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه محام

— ١٥١ —

### المبدأ القانوني :

١ - حكم : بياناته . تقرير تلخيص . بطلان . مرافعات م ٣٤٩ .

١ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان أن تقرير التلخيص قد



تلى بالجلسة قبل البدء في المرافعة  
— بعد عودة القضية من محكمة  
النقض — لا يكفي وحده لاثبات  
عدم تلاوة التقرير .

(ب) حكم : تدليل ، فساد .  
محكمة موضوع ، موازنة أدلة ،  
واخذ بأحدها .

٢ — لمحكمة الموضوع سلطة  
مطلقة في الأخذ بما تظن اليه  
من الأدلة وإطراح ما عداه ولا  
رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك  
متى أقامت قضاءها على أسباب  
تكفي لحمله وتسوغ النتيجة التي  
انتهت إليها .

(ج) تعويض . تقريره . عمل

٣ — تقدير التعويض الجابر  
للضرر من سلطة قاضي الموضوع  
مادام لا يوجد في القانون نص  
يلزمه باتباع معايير معينة في  
خصوصه .

(د) ضرر : عناصره . موظف ،  
أحالة الى معاش بدون حق .  
عمل .

٤ — للمحكمة أن تدخل في  
عناصر التعويض ما ضاع على  
المطعون ضده من مرتبات وعلاوات  
لو أنه بقي الى سن الستين .  
كما أن القانون لا يمنع من أن  
يدخل في عناصر التعويض ما فات  
المطعون ضده من فرص الترقى  
وما كان سيحصل عليه من  
معاش .

(هـ) محكمة موضوع : تعويض ،  
سلطة تقديره . عمل .

٥ — سلطة محكمة الموضوع  
في تقدير التعويض تخولها أن  
تدخل في حسابها جميع عناصر  
الضرر ومنها ما يصيب المضرور  
بسبب طول أمد التقاضي .

(و) قرار إداري : تأديب ، دولة  
مسئوليته عن أعمال هيئته  
قضائية .

٦ — لا جناح على محكمة  
الموضوع إذا اعتبرت من عناصر

التعويض ما نال المطعون ضده  
من ضرر بسبب ما تضمنه  
قرار مجلس التأديب من وصفه  
بعدم النزاهة والأمانة .

(ز) ضرر : مادي . أدبي .

٧ — متى كان الحكم المطعون  
فيه قد بين عناصر الضرر الذي  
قضى من أجله بالتعويض ،  
وناقش كل عنصر منها على حدة  
وبين وجه أحقية طالب التعويض  
فيه فإنه لا يعيب الحكم بعدم  
ذلك أنه قدر التعويض عن الضرر  
المادي والضرر الأدبي جملة بغير  
تخصيص لمقداره عن كل منهما .  
(ح) قانون : سريانه على الماضي  
قوائد قانونية . مدني قديم  
م ١٢٩ . مدني م ٢٢٦ أثر  
رجعي .

٨ — إذا كانت الفوائد القانونية  
المطالب بها قد استحققت وتمت  
المطالبة القضائية بها في ظل  
القانون المدني الملقى فإنه يكون  
هو الواجب التطبيق فما يختص  
بتحديد بدله سريانه وإذا كان  
قضاء محكمة النقض قد جرى  
على جواز القضاء بالفوائد  
القانونية عن مبلغ مطلوب على  
سبيل التعويض من تاريخ المطالبة  
القضائية بها وفقا للمادة ١٢٤  
من ذلك القانون التي لم تشترط  
ما تتطلبه المادة ٢٢٦ من القانون  
القائم من أن يكون المبلغ المطلوب  
عنه الفوائد معلوم المقدار وقت  
الطلب ، وحكم هذه المادة الأخيرة  
هو تشريع مستحدث ليس له  
أثر رجعي فلا يسرى على الماضي ،  
فإن الحكم المطعون فيه لا يكون  
مخالفا للقانون في قضائه بالفوائد  
عن مبلغ التعويض المحكوم به من  
تاريخ المطالبة القضائية بها .

المحكمة :

« وحيث أنه وإن كان يبين من  
الحكم المطعون فيه أنه قد خلا  
من بيان أن تقرير التلخيص قد  
تلى بالجلسة قبل البدء في المرافعة

— بعد عودة القضية من محكمة  
النقض إلا أن ذلك لا يكفي وحده  
لإثبات عدم تلاوة التقرير لأن  
القانون لم يوجب تضمين الحكم  
هذا البيان إذ البيانات التي  
أوجب القانون اشتغال الحكم  
عليها قد نص عليها في المادة ٣٤٩  
مرافعات على سبيل الحصر  
وليس من بينها البيان الخاص  
بإثبات تلاوة تقرير التلخيص ومن  
ثم فإن اغفال الحكم ذكر حصول  
هذه التلاوة لا يبطله إذا تضمنت  
محاضر الجلسات ما يفيد  
حصولها — ولما كان الطاعنان وإن  
قدما للتدليل على عدم حصول  
هذه التلاوة محضري جلستي  
١٩٦٢/٤/١١ و ١٩٦٢/٥/٢٥  
لكنهما لم يقدم ما يدل على أن  
هاتين الجلستين كانتا الجلستين  
الوحيدتين للمرافعة بعد إحالة  
القضية من محكمة النقض  
وبخاصة وأن الثابت من محضر  
جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥ أن القضية  
حجزت للحكم لجلسة ١٩٦٢/٥/٣  
ولم يصدر الحكم فيها  
بل صدر بجلسة ١٩٦٢/٦/٢٨  
ولم يقدم الطاعنان صورة من  
محضر جلسة ١٩٦٢/٥/٣ لذى  
احتمال أن تكون القضية قد  
أعيدت فيها للمرافعة وتلى  
التقرير قبل إصدار الحكم كما  
لم يقدم صورة من محضر جلسة  
١٩٦٢/٦/٢٨ التي صدر فيها  
الحكم ومن ثم فإن النعي بهذا  
السبب يكون عاريا عن التدليل .

وحيث أن الحكم المطعون فيه  
أورد ما يأتي « وحيث أن المحكمة  
بما لها من حق مطلق لتقدير  
تلك التحقيقات وتقدير جدية  
الأسباب التي دفعت المحقق الى  
إقامة الدعوى التأديبية ترى أن  
تناقض الوقائع التي نسبت لذلك  
الطبيب بشأنها تلك الدعوى  
التأديبية ، وحيث أن الثابت من  
الأوراق أن الذي قام بالتحقيق  
مع الدكتور فرج ( المطعون )  
ضده ) هو رئيسه وهو البدئي

كانت مسندة الى المطعون ضده وهي تهمة توقيعه النماذج على بياض يفيد أن وصف الحكم لتهم بأنها تافهة انما ينصرف الى التهمتين الاخرتين اللتين كانتا منسوبتين للمطعون ضده وهما تهمة قيامه بالاجازة قبل موعدها واصداره تعليمات تخالف تعليمات الادارة العامة بخصوص مواعيد الحضور ومن ثم يكون النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

وحيث أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضده فان تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة قاضى الموضوع ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة فى خصوصه ولم يخطئ الحكم اذ أدخل فى عناصر التعويض ماضع على المطعون ضده من مرتبات وعلاوات لو أنه بقى فى الخدمة الى سن الستين ذلك أنه وان كان المرتب مقابل العمل الذى يؤديه الموظف وقد حيل بينه وبين أدائه بالفصل الا ان ذلك لا يمنع المحكمة من أن تقدر له تعويضا عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل - كما أن القانون لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما فات على المطعون ضده من فرص الترقى وما كان سيحصل عليه من معاش ذلك أن تفويت الفرصة على الموظف فى الترقية الى درجة اعلا من درجته بسبب أحواله الى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذى يجب النظر فى تعويض الموظف عنه لان الفرصة اذا كانت أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب فى الكسب الفائت - وهو عنصر من عناصر التعويض - ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من

محاكمته كذلك تثق المحكمة فى قوله بأن توقيعه لم يكن لعمل بعض التقارير الجديدة بل لعمل صور بعض تقارير سابقة . قام هو بفحص العينة فيها بنفسه ووقع على الاصول الخاصة بها وذلك لارسالها لجهات مختلفة لعدم ضياع الوقت وأنه عدل بعد ذلك مباشرة عن اتباع تلك الطريقة بدليل أنه لم تقدم أوراق من ذلك النوع بعد ذلك . وبيّن من ذلك أن محكمة الاستئناف بعد أن عرضت الى مناقشة التحقيقات التى أجريت مع المطعون ضده والموازنة بين أدلة الاتهام وأدلة النفى - انتهت فى حدود سلطتها التقديرية الى اطراح تلك التحقيقات لعدم ثقتها بها وأخذت بدفاع المطعون ضده لاطمئنانها اليه ودلت على ذلك بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه - لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ساطة مطلقة فى الأخذ بما تطمئن اليه من الأدلة واطراح ما عداه ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله وتسوغ النتيجة التى انتهت اليها فان النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال لاطراحه ما أظهرته التحقيقات من أدلة ضد المطعون ضده وتصديقه دفاعه يكون على غير أساس اذ لا تعتبر الموازنة بين الأدلة والاخذ بدليل معين منها دليل آخر لم تطمئن اليه المحكمة من قبيل الفساد فى الاستدلال كذلك فان تقرير الحكم أن التهم التى أجبل بسببها المطعون ضده الى المحاكمة تافهة ولا تستأهل فصله هو تقدير موضوعى بحث لا يصح أن يكون سببا للنعى على الحكم بفساد الاستدلال هذا ، الى أن ورود هذا التقرير من الحكم بعد انتهائه من تنفيذ التهمة الرئيسية التى

أقام ضده الدعوى التأديبية وهو الذى قام بمحاكمته مع باقى أعضاء المجلس ولم يصرح واجب الحيطة اللازمة لمن يتولى القضاء وما كان له وقد قام بدور المحقق والمدعى العام أن ينصب نفسه قاضيا ثم يحاكمه ثم يضيف للاتهام السابق واقعة جديدة هى اتهامه بعدم النزاهة والامانة ثم هو يحكم بادانة الطبيب فى كل ذلك أى ما كان له أن يكون خصما وحكما على هذه الصورة وبذلك لا تستطيع المحكمة أن تثق بتلك التحقيقات التى قام بها ذلك المحقق رئيس الدكتور فرج طالما كانت تصرفاته على النحو المتقدم ذكره مشوبة بعدم مراعاة واجب الحيطة - وتطمئن الى الدفاع الذى ساقه الدكتور فرج لاول وهلة فى تلك التحقيقات كما هو ثابت من ملف الخدمة على ما تبين من تلك التحقيقات على أن وزارة الصحة كانت تستدل على الواقعة التى نسبتها اليه بأقوال مساعد وكاتب كانا تحت رياسته وقت أن كان مسديرا لمعمل السويس وكانا كثيرا التغيب وعدم اطاعة الاوامر فطلب مجازاتهما ولكن الادارة العامة أشارت بخصم يومين من مرتب المساعد وأجراء التحقيق مع الثانى وكان هذا مما أحقنهما عليه وتمرد الاثنان عليه ثم قاما بتلفيق تلك الواقعة واحتفظا ببضعة استمارات وقد وقع عليها على بياض قبل التبليغ عن الواقعة بنحو سنتين كما ترى المحكمة أن احتفاظ الكاتب والمساعد بتلك الوريقات مدة طويلة أكثر من سنة قبل التبليغ عن الواقعة هو فى ذاته دليل على رغبتهما فى تدبيرها وتلفيق الاتهام الخاص بها ولو أن الطبيب اعتاد هذا لاستمر يقوم به حتى تاريخ



القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية بها وفقا للمادة ١٢٤ من ذلك القانون لأنها تنص على أنه إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية ولم تكن تشترط ما تتطلبه المادة ٢٢٦ من القانون القائم من أن يكون المبلغ المطلوب عنه الفوائد معلوم المقدار وقت الطلب - وحكم هذه المادة الأخيرة هو تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على واقعة الدعوى وكان استناد الحكم المطعون فيه إلى المادة ٢٢٦ المذكورة وإن صح فيما يختص بتحديد سعر الفائدة في المدة التالية لتاريخ العمل بالقانون القائم إلا أنه غير صحيح بالنسبة لتحديد مبدأ سريان الفوائد إذ المادة المنطبقة عليه هي المادة ١٢٤ من القانون الملغى على ما سلف القول وكان الحكم قد انتهى في منطوقه إلى نتيجة موافقة للقانون فإنه لا يبطله ما ورد فيه من تقرير قانوني خاطيء في شأن اعتباره المبلغ المطالب به معلوم المقدار وقت الطلب إذ لمحكمه النقض أن تبطل تصحيح هذا الخطأ دون أن تبطل الحكم .

طعن مدني رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق في ١٦/٢/١٩٦٧ برئاسة  
وعضوية السادة الاساتذة محمود  
توفيق اسماعيل ومحمد مبد  
اللطيف وحافظ محمد بدوي  
ومباس حلمي عبد الجواد وسليم  
راشد ابو زيد المستشارين .

— ١٥٢ —

### المبدأ القانوني :

(١) استئناف « نطاقه » .

سبب جديد . دعوى . سببها  
مرافعات م ٤١١ .

١ - يجوز للمدعى أن يسدي  
سبباً جديداً لدعواه لأول مرة

سبيله ، هذا فضلا عن الاضرار الأدبية فانها تتمثل فيما أصاب سمعته من اساءة بالغة بسبب حكم مجلس التأديب الذي كان فيه مساس بشرفه بين زملائه وامام عارفه وذويه فان ذلك المجلس لم يقتصر في بحثه التهم المنسوبة للطبيب بل اضاف اليها نهمة جديدة من تلقاء نفسه هي عدم النزاهة والأمانة ووصم بها الطبيب ، وأنه وإن كان كل ذلك إلا أن المحكمة تكتفي بتقدير التعويض بمبلغ عشرة آلاف جنيه عن الأضرار المادية والأدبية مراعية الفترة التي عمل فيها الطبيب بالخارج ومراعية كل ما تقدم ذكره من عناصر التعويض ومراعية مركزه العلمي الذي تنبىء عنه مؤهلاته وتفصح عنه الاجازات العلمية العديدة الحاصل عليها من دكتوراه في الطب ودبلومات في الامراض الباطنية وامراض المناطق الحارة والبكتريولوجيا ومراعية في ذلك ظروف وملابسات النزاع الذي قطع التقاضي فيه امدا طويلا حتى وصل المطعون ضده سن التقاعد وتعداه - ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بين عناصر الضرر الذي قضى من أجله بالتعويض وناقش كل عنصر منها على حدة وبين وجه احقية طالب التعويض فيه - وفي هذا الذي أورده الحكم البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه ولا يعيبه بعد ذلك أنه قدر التعويض عن الضرر المادي والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلام قانونا .

وحيث أنه لما كانت الفوائد القانونية المطالب بها قد استحققت للمطعون ضده وتمت المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدني الملغى فإنه يكون هو الواجب التطبيق فيما يختص بتحديد بدء سريانها وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على جواز

كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة - كذلك لم يخطيء الحكم إذ أدخل في تقديره للتعويض أن التقاضي استطال بالمطعون ضده امدا طويلا حتى أدركه سن التقاعد ذلك أن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول امد التقاضي كذلك فلا جناح المحكمة إذ اعتبرت من عناصر التعويض ما نال المطعون ضده من ضرر بسبب ما تضمنه قرار مجلس التأديب من وصم بعدم النزاهة والأمانة لأن هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية لا تسال الدولة عن تصرفاتها إنما هو مجرد هيئة ادارية تمارس سلطة ادارية لأن القرار التأديبي الذي تصدره مجالس التأديب لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام وإنما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه شأنه في ذلك شأن كل قرار اداري .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حين عرض في أسبابه للقضاء بالتعويض قرر « وحيث أن المحكمة ترى أنه وإن كانت الأضرار المادية التي أصابت المطعون ضده تقاس بما ضاع عليه من مرتبات وعلاوات وترقيات لو أنه بقي في الخدمة وأنه وإن كان الأجر من تاريخ فصله في مايو ١٩٣٤ حتى تاريخ التقاعد في ١٩٥٩/٥/٢٥ يتحول إلى تعويض ، وأنه وإن كانت تلك الأضرار تتمثل في حرمانه من مصدر رزقه الذي رتب حياته عليه من مرتبات وعلاوات على النحو المتقدم وحرمانه من معاش سيقاضاه بعد نهاية الخدمة عند بلوغه سن التقاعد وقد بلغها الآن وتتمثل أيضا في ملاحقة حكم مجلس التأديب له ووصمه له بعدم الأمانة والنزاهة دون وجه حق - والأمانة والنزاهة صفتان هما أهم ما يمتاز بهما الطبيب - إذ كان الحكم يقف عقبة كؤود في

أمام محكمة الاستئناف ما دام موضوع طلبه الأصلي بقى على حاله .

( ب ) دعوى . محكمة موضوع وصف الدعوى

٢ - محكمة الموضوع ملزمة في كل حال اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذا استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة عليها - دون أن تضيف إليها جديدا - بأنها تكون الاثراء بلا سبب - بعد أن عدل المدعى من الاستناد إلى عقد القرض - فإنه لا يجوز النعي على حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها .

الحكمة :

« وحيث أن الواقعة التي طرحها المطعون ضده على المحكمة - على ما أثبتها الحكم المطعون فيه - هي أنه دفع مبلغا من ماله الخاص إلى جمعية الأيمان القبطية التي كان يرأسها لمواجهة ضائقة مالية كانت تمر بها آنذاك وحتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها العاجلة من دفع مرتبات الموظفين وغيرها وأنه حصل على إيصال من صراف الجمعية يثبت توريد هذا المبلغ في صندوق الجمعية ولما أنكر الطاعن دخول هذا المبلغ في ذمة الجمعية المدينة طلب المطعون ضده من المحكمة أن تندب خبيرا للاطلاع على دفاترها للتحقق من ورود المبلغ المطالب به في صندوق الجمعية ووافق الطاعن على اجابة هذا الطلب وقد بان للخبير الذي ندبته المحكمة بعد اطلاعه على الدفاتر التي احتكم إليها الطرفان أمامه أن هذا المبلغ مقيد في دفاتر الجمعية المدينة في المدة من ٢٥ من يناير ١٩٥٨ حتى ٢٧ من الشهر المذكور باعتباره إيرادا من القمص جرجس بطرس ( المطعون

ضده ) وانتهى الخبر من ذلك إلى اعتبار ذمة الجمعية المدعى عليها مشغولة بهذا المبلغ للمدعى وقد قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعن بصفته بالمبلغ المطالب به معتمدة في ذلك على ما جاء بتقرير الخبير ودون أن تفصح عن الأساس القانوني لهذا الالتزام وإذا استأنف الطاعن هذا الحكم أقام استئنافه على سبب جديد هو أن القرض الذي أقرضه المطعون ضده للجمعية المدينة باطل طبقا للمادة ١٨٠ من القانون المدني وقد سلم المطعون ضده في المذكرة التي قدمها ردا على هذا السبب المودعة برقم ٧ ملف الاستئناف بأن القرض لا يحتج به على الجمعية المدينة طبقا للمادة المذكورة غير أنه اردف ذلك بقوله في هذه المذكرة بأنه وقد ثبت بطريق قاطع أن المبلغ المطالب به قد دخل في ذمة الجمعية وأنفق فعلا في شئونها فأنها تكون ملتزمة على أي حال بأدائه له وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف على أساس أنه وإن كان تماقد المطعون ضده مع الجمعية على اقراضها المبلغ المطالب به يعتبر تعاقدا بلا سبب قانوني لمخالفته لنص المادة ١٠٨ من القانون المدني إلا أنه وقد ثبت من تقرير الخبير أن هذا المبلغ قد دخل صندوق الجمعية ولم يدع الطاعن أنه دفع على سبيل التبرع فإنه لذلك تكون الجمعية قد أثرت به على حساب المطعون ضده بلا سبب ويتعين لذلك إلزامها برده عملا بالمادة ١٧٩ من القانون المدني - ولما كان ما أورده المطعون ضده في مذكرته المشار إليها ردا على السبب الذي أقيم عليه الاستئناف من أن القرض لا يحتج به على الجمعية المدينة طبقا للمادة ١٨٠ من القانون المدني يفيد حتما أنه عدل عن الاستناد إلى عقد القرض كسبب لدعواه

وإذا كان قد قال بعد ذلك في هذه المذكرة بأن الجمعية ملزمة بأداء المبلغ له لما ثبت بصفة قاطعة من أنه دخل في ذمتها وأنها أنفقت في تصرف شئونها فإن هذا القول يعد منه طرحا ضميا لسبب جديد لدعواه هو الاثراء بلا سبب إذ أن اضافة المبلغ إلى ذمة الجمعية وافادتها منه في تصرف شئونها دون سبب مشروع هو الاثراء بلا سبب عينه ، والمطعون ضده كان يملك ابداء هذا السبب الجديد لدعواه لأول مرة في الاستئناف ما دام موضوع طلبه الأصلي بقى على حاله وذلك بالتطبيق للفقرة الأخيرة من المادة ٤١١ من قانون المرافعات على أنه حتى لو ساغ القول بأن ما ورد في مذكرة المطعون ضده لا يعتبر طرحا لقاعدة الاثراء بلا سبب كأساس جديد لدعواه فإن ما أورده في هذه المذكرة - يفيد في القليل أنه بعد أن عدل عن الاستناد إلى عقد القرض كسبب الوقائع التي طرحها عليها والزام لدعواه فوض إلى المحكمة تكييف الجمعية بالمبلغ طلبه طبقا لنص القانون الذي تراه منطبقا على تلك الوقائع - ومحكمة الموضوع ملزمة في كل حال باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذا استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة عليها - ودون أن تضيف إليها جديدا - بأنها تكون الاثراء بلا سبب وعلى هذا الأساس ألزمت الجمعية المدعى عليها بالمبلغ الذي قضت به فإنه لا يجوز أن ينعي على حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده



فانه طالما أن قبولهم هذا يعارض الإيجاب الصادر اليهم من المشتري فان هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن ايجابا جديدا بالفسخ .

### المحكمة :

وحيث أنه يبين من تقرير الطعن أن الطاعنين ذكروا فيه أنهم يعيبون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وفساد الاستدلال والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وقد حددوا في التقرير مواضع هذه العيوب في الحكم المطعون فيه تحديدا واضحا لا غموض ولا تجهيل فيه .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على ما يأتي « ومن حيث أنه يتضح لهذه المحكمة .. أنه بعد أن أندر البائعون المشتري في ٣١ من مايو ١٩٤٤ بأعدادهم الأوراق ومطالبتهم إياه الأعراب في ظرف أسبوع من موافقته على الصفقة وتسجيلهم عليه تأخير في التوقيع على العقد النهائي وأنهم يصبحون في حل من فسخ العقد — فان المشتري قد ظل ساكتا لا يجيب حتى ٩ يونيو سنة ١٩٤٥ عندما أندرهم بما تبين من أن القدر شائعا وليس مفرزا وبأنه لا يجد بشارع فريال المستجد على النحو الوارد بالعقد والذي على أساسه اشترى الصفقة وأنه يجب تخفيض الثمن إلى النصف ، فانه إذا كان هذا العرض الجديد المخالف للمتنفق عليه في العقد من الممكن تجوزا عدم اعتباره عرضا لفسخ العقد — فانه بمقتضى الأندار المعلن في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ والذي به أندر البائعون المشتري بأن أذاره لهم ( بعدم قبول الشراء إلا بنصف الثمن ) إنما هو عوض لفسخ العقد وأنهم يقبلون هذا العرض بالفسخ — وبعدم رد المشتري

١٩٥٨ ولما كان المطعون ضده قد رفع دعواه بالمطالبة بهذا المبلغ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٩ فانه لم يكن هناك وجه للتمسك بالتقادم ١٨٠ من القانون المدني لعدم اكتمال مدته وبالتالي فان الحق الذي يدعى الطاعن بأن المحكمة قد فوتته عليه بعدم تنبيهها إياه إلى الأساس الذي اتجهت إلى اعتناقه ، هذا الحق لا وجود له . »

طعن مدني رقم ٥٥ لسنة ٢٣ ق في ١٦/٢/١٩٦٧ برئاسة  
وعضوية السادة الاساتذة محمود  
توفيق اسماعيل ومحمد عبد  
اللطيف ومباس حلمي عبدالجواد  
وسليم راشد أبو ريد ومحمد  
صدقي البشبيشي المستشارين .

## — ١٥٣ —

### المبدأ القانوني :

( أ ) عقد . « انتهاءه » .  
« تقايل » . تفاسخ . ايجاب  
وقبول ضمنى .

١ — التفاسخ « التقايل » كما  
يكون بايجاب وقبول صريحين  
يكون أيضا بايجاب وقبول  
ضمنيين وبحسب محكمة الموضوع  
إذا هي قالت بالتفاسخ الضمني  
أن تورد من الوقائع والظروف  
ما اعتبرته كاشفا عن ارادتي طرفي  
التعاقد وأن تبين كيف تلاقت  
هاتان الإرادتان على حل العقد .

( ب ) عقد : ايجاب ، قبول ،  
تطابقهما ، تعارضهما .

٢ — إذا عرض المشتري في  
أذاره للبائعين تنقيص الثمن  
فرفض البائعون في أذارهم الذي  
ردوا به — على أذار المشتري —  
وأعلنوا عدم قبولهم هذا العرض  
وضمنوا هذا الأذار أنهم يعتبرون  
ما تضمنه عرضا من جانب  
المشتري للفسخ وأنهم يقبلون

دفع المبلغ إلى صراف الجمعية  
وأن هذا المبلغ قد دخل في  
صندوقها وأن الطاعن لم يذهب  
إلى حد الادعاء بأن هذا المبلغ  
دفع على سبيل التبرع وأنه بذلك  
تكون الجمعية قد أثرت على  
حساب المطعون ضده بلا سبب  
ويتعين لذلك إلزامها بهذا المبلغ  
عملا بالمادة ١٧٩ من القانون  
المدني . هذا الذي قرره الحكم  
المطعون فيه يكفي للتدليل على  
توافر أركان قاعدة الأثر بلا سبب  
إذ أنه بهذا الذي قاله وبما أورده  
قبل ذلك في أسبابه من أن الجمعية  
أفادت من المبلغ الذي أضيف إلى  
ذمتها إذ أنفقته في تصريف شئونها  
من دفع مرتبات موظفيها وغير  
ذلك من التزاماتها العاجلة وأنه  
لم يكن لدفع المبلغ سبب قانوني  
يكون قد أثبت أثره الجمعية بقدر  
هذا المبلغ وافتقار الدائن ( المطعون  
ضده ) المترتب على هذا الأثر  
وانعدام السبب القانوني لذلك  
الأثر وهي الشروط الثلاثة  
اللازمة لتطبيق حكم المادة ١٧٩  
من القانون المدني . أما المسائل  
التي ينعي الطاعن على الحكم  
المطعون فيه عدم تحقيقها فانها  
ليست لازمة لتطبيق هذه المادة —  
كذلك فانه غير صحيح ما يقوله  
الطاعن من أن محكمة الاستئناف  
قد فوتت عليه فرصة إبداء الدفع  
بالتقادم الثلاثي ذلك أنه علاوة  
على ما سلف بيانه في الرد على  
السبب الأول من أن المحكمة لم  
تغير سبب الدعوى من تلقاء  
نفسها فان الثابت من تقرير  
الخبر الذي أخذه الحكم المطعون  
فيه أن المطعون ضده دفع المبلغ  
— المقضى به — للجمعية في يناير  
سنة ١٩٥٨ بدليل قيده في دفاتر  
الجمعية في المدة من ٢٥ إلى ٢٧  
من الشهر المذكور وأنه دفعه  
بسبب تأخير ورود الإعانة السنوية  
من وزارة التربية والتعليم وهذه  
الإعانة لا يمكن أن تكون إلا الإعانة  
الخاصة بسنة ١٩٥٧ أو سنة

على شيء من ذلك حتى رفعه الدعوى ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط وبمطالبة في تلك الدعوى برد ما دفعه من ثمن ومصاريف استيفاء العقد دون جدوى مع تعويض قدره ٥٠٠ ج ترى المحكمة من كل ذلك ما يجعلها تقطع باستخلاص رضاء المشتري بفسخ عقد البيع وبأن هذا الرضاء جاء تاليا لما أبداه البائعون من اعتبارهم انذاره عرضا للفسخ وقبولهم له وبدا تكون ارادته طرفي العقد قد تلاقيا على فسخ العقد ، ولا محل للقول بأن المشتري قصد بطلب رد الثمن مع التعويض ، انه يطلب تنفيذ العقد عينيا ، اذ انه لم يطلب رد جزء من الثمن ، بل ان طلبه كان رد جميع ما دفعه من الثمن وايضا على حد تعبيره ما أنفقه لاستيفاء العقد دون جدوى وذلك مع التعويض - كما انه لا محل للقول بأن المشتري عدل طلباته في تلك الدعوى اذ ان ذلك لم يتم وكل ما حدث بالجلسة الأخيرة هو سرد وكيله لمحاولة سابقة للاتفاق كما انه وان انتهت الدعوى ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط بقبول ترك الخصومة فيها - فان المحكمة لا تنظر لما قضى به وانما بما لها من حق في تقدير أسباب الفسخ وفي استخلاص الرضاء به ترى مستريحة أن سلوك المشتري طريق الدعوى ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط وما ضمنه صحيفتها وما اتخذته فيها من موقف كل ذلك يفصح بجلاء عن اتجاه ارادته لفسخ عقد البيع فاذا ما ظل على هذا الموقف حتى ١٤ من نوفمبر ١٩٤٨ عند رفعه دعوى اثبات التعاقد ٦٥٢ سنة ١٩٤٨ كلى أسيوط فانه يصبح ولا سند له في العودة للمطالبة باثبات التعاقد الذي قبل بارادته فسخه ، وبعد أن عرض عليه خصومه هذا الفسخ وبعد أن جعلته ارادته الطرفين منفسخا وكان لم يكن « وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة

فيه القانون أو للثابت في الأوراق ولا ينطوى على قصور في التسبيب ، ذلك أن التفاسخ كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا بإيجاب وقبول ضمنيين وبحسب محكمة الموضوع اذا هي قالت بالفسخ الضمني أن تور من الوقائع والظسروف ما اعتبرته كاشفا عن ارادته طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقى هاتان الارادتان على حل العقد ، ولما كانت الأسباب التي دلت بها الحكم المطعون فيه على تلاقى ارادتي الطرفين على التنازل من العقد سائغة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها المحكمة وكان اعتبارها ما تضمنه الانذار الموجه من المطعون ضدهم « البائعين » الى مورث الطاعنين « المشتري » - في ٣١ من يولييه ١٩٤٥ - إيجابا بالفسخ لا مخالفة فيه للقانون اذ انه وان كان هذا الانذار جاء ردا على انذار المورث الذي عرض فيه عليهم تنقيص الثمن الا أنهم اذ أعلنوا في انذارهم عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الانذار أنهم يعتبرون ما تضمنه عرضا من جانب مورث الطاعنين للفسخ وأنهم يقبلونه فانه طالما أن قبولهم هذا يعارض الإيجاب الصادر اليهم من هذا المورث فان هذا الانذار أنهم يعتبرون ما تضمنه إيجابا جديدا بالفسخ وذلك بالتطبيق للمادة ٩٦ من القانون المدني واذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قبول مورث الطاعنين لهذا الإيجاب من رفعه الدعوى ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط بطلب الزام المطعون ضدهم برد ما دفعه لهم من الثمن مع التعويض وكان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص سائغ من شأنه أن يؤدي الى ما انتهى اليه من أن ارادتي الطرفين قد تلاقيا على حل العقد وكان غير صحيح ما يقوله الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه اعتبر

انذار مورثهم المعلن للمطعون ضدهم في ٩ يولييه سنة ١٩٤٥ متضمنا إيجابا بالفسخ ، ذلك أن الحكم لم يعتمد في قضائه على هذا الانذار وانما اعتبر الإيجاب صادرا من المطعون ضدهم بانذارهم المعلن في ٣١ من يولييه ١٩٤٥ كما لا يجدي الطاعنين قولهم أنه ترتب على ترك الخصومة في الدعوى ١٩١ سنة ١٩٤٦ مدني كلى أسيوط زوال كل اثر للإيجاب أو القبول الذي بنى عليه التفاسخ ذلك أن هذا الترك لا يمنع المحكمة من الاستدلال برفع الدعوى في ذاته بصرف النظر عما تم فيها على نية رافعها في اعتبار العقد مفسوحا ومتى كانت المحكمة قد انتهت الى أن التفاسخ قد تم بارادتي الطرفين عليه قبل نظر الدعوى المذكورة فانه لا يجدي الطاعنين ما أثاروه في دفاعهم من أن مورثهم قبل بجلسة ٢٧/١/٤٧ من جلسات هذه الدعوى الإبقاء على الرابطة العقيدية وأن يأخذ الأرض بحالتها ذلك أن ما ورد بمحضر الجلسة المذكورة لا يعذر أن يكون عرضا لإيجاب جديد بعد أن تم التفاسخ من العقد قبل هذه الجلسة - لما كان ذلك فان اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع لا يبطله لعدم جدواه في تغيير رأى المحكمة .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٦١ لسنة ٣٢ ق في ١٦/٢/١٩٦٧ بالهيئة السابقة .

— ١٥٤ —

#### المبدأ القانوني :

(١) اثبات . « بالبيته » .

١ - لا يشترط قانونا لإجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات



بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للقرينة ترشح لإجابته بل يكفي لإجابة هذا الطلب أن تبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جديته والا يكرن في هذه الأوراق ما يغنيها عن اتخاذ هذا الاجراء .

( ب ) تحقيق : الدعوى ، طلب احالتها اليه ، رفضه ، مسوغه .

٢ — وان كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم الى ما يطلبونه من احوالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بالبيينة الا انها ملزمة اذا هي رفضت هذا الطلب ان تبين في حكمها ما يسوغ رفضه .

الحكمة :

« وحيث انه تبين من تقارير الحكم المطعون فيه ومن المذكرة المقدمة من الطاعن الى محكمة الاستئناف والمرفقة بالملف المضموم ان الطاعن تمسك بعدم صحة سبب الالتزام المذكور في السند من انه مقابل ثمن سداد وقال ان السبب الحقيقي لتحرير السند هو ان المظهرة كانت وكيلا بالعمولة عن شركة فاكوم بدشنا وتنازلت له عن هذا التوكيل وسلمته موجودات الشركة التي كانت في عهدها فوقع لها على هذا السند كضمان لقيمة هذه الموجودات بعد تسليمها اليه وانه اذ كانت شركة فاكوم قد اقرت بعد ذلك هذا التنازل وقبلت حلوله محل المظهرة في التزاماتها قبل الشركة وبهذا صار هو المسئول مباشرة عن تلك الموجودات قبلها . فقد أصبح السند ولا محل له لزوال سبب التزامه بقيمته وساق الطاعن للتدليل على صحة هذا الدفاع قرائن منها ان المظهرة لم تكن تاجر سداد وانها سكنت عن مطالبته بقيمة السند بعد ميعاد الاستحقاق والى ان غادرت البلاد وان المطعون ضده لم يعلنه بروتستو عدم

الدفع الا في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ولم يرفع الدعوى بطلب قيمة السند الا في سنة ١٩٦١ بعد مضي عدة سنوات على استحقاق السند وطلب الى المحكمة احوالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الدفاع بشهادة الشهود وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله « وانه وان كان موضوع الدعوى تجاريا وطبقا لقواعد القانون التجاري يمكن اثبات الصورية بالبيينة الا ان المستأنف عليه ( الطاعن ) لم يقدم اية قرينة يمكن ان يستند اليها تبريرا للالتجاء الى الاثبات بالبيينة ومن ثم يتعين عدم الالتفات الى دفاعه هذا » — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه ردا على طلبه الاثبات بشهادة الشهود ينطوي على خطأ في القانون ومخالفة للثابت في الأوراق ذلك انه وان كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم الى ما يطلبونه من احوالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بالبيينة الا انها ملزمة اذا رفضت هذا الطلب ان تبين في حكمها ما يسوغ رفضه — لما كان ذلك وكان لا يشترط قانونا لإجابة طلب الاثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجوز فيها الاثبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للقرينة ترشح لإجابته بل يكفي لإجابة هذا الطلب ان تبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جديته وأن لا يكون في هذه الأوراق ما يغنيها عن اتخاذ هذا الاجراء ، وكان الطاعن من جهة أخرى — علي ما تقدم ذكره — قد قدم لمحكمة الموضوع للتدليل على صحة دفاعه الذي طلب تمكينه من اثباته بالبيينة قرائن منها أن الدائنة الأصلية المظهرة للسند لا تتجر في السداد مما ينفي ما ذكر في السند من أن قيمته ثمن سداد وأن هذه الدائنة قعدت عن مطالبته بقيمة السند بعد

استحقاقه ولم تطالبه بها حتى غادرت البلاد وأن المطعون ضده بدوره لم يوجه اليه بروتستو عدم الدفع الا في سبتمبر سنة ١٩٥٨ بعد مضي عدة سنوات على استحقاق السند ولم يرفع الدعوى بعد ذلك الا في سنة ١٩٦١ مع أن السند يستحق السداد في سنة ١٩٥٦ فان الحكم المطعون فيه اذ استند في رفض طلب الطاعن احوالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه بعدم صحة سبب الالتزام المذكور في السند وبزوال كل سبب لالتزامه بالمبلغ المطالب به الى أن الطاعن لم يقدم اية قرينة يستند اليها في تبرير الالتجاء الى الاثبات بالبيينة يكون قد خالف الثابت في الأوراق ودل بقوله على هذا أن محكمة الاستئناف لم تطلع على القرائن التي ساقها الطاعن في مذكرته السالف الإشارة اليها ولم تعمل بشأنها سلطتها التقديرية . لما كان ذلك فان الأسباب التي استند اليها الحكم المطعون فيه في رفض طلب احوالة الدعوى الى التحقيق تكون غير سائغة لانطوائها على ما يخالف الثابت في الأوراق علاوة على الخطأ في القانون فيما اشترطه الحكم لإجابة هذا الطلب من وجود قرائن تؤيده ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

طعن مدني رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ ق في ١٦/٢/١٩٦٧ بالهيئة السابقة .

— ١٥٥ —

المبدأ القانوني :

(١) « ورقة تكليف بالحضور »  
« بيانات » . محكمة موضوع .  
١ — محل القول بعدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير

مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هي الورقة الحقيقية التي أعلنت للخصم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة وإخفائها .

( ب ) اثبات : قرينة . حكم ، حجية .

٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع في الاستدلال بحكم شرعى قاض بصحة وصية باعتباره مجرد قرينة على جدية دعوى المطعون ضدهم وعلى أحقيتهم في طلب القضاء لهم بما يخصهم في تلك الوصية وإن لم يكونوا طرفا في ذلك الحكم .  
( ج ) فوائد : سريانها . وفاء . ايداع مبرىء الذمة

٣ - متى كان الايداع الحاصل من الطاعن مشروطا بعدم صرف المبلغ المودع الى المطعون ضدهم قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة بينهم وبينه بشأن الوصية فإن الايداع لا يبرىء ذمته من المبلغ المودع ولا يحول دون سريان الفسوائد من تاريخ استحقاقها قانونا .

( د ) وصية : مال موصى به ، استحقاقه . فوائد تأخير .

٤ - المال الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الموصى فيلتزم الوارث الذى يتأخر في الوفاء به للموصى له بفسوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية .

المحكمة :

« وحيث أن النعى بهذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على الدفع الذى أبداه الطاعن ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية بقوله « وحيث أنه ثبت لدى محكمة أول درجة بالدليل المقنع

أن يدا خفية ممن يهمهم أمر تعطيل الفصل في الدعوى الأصلية قد عبثت بالصحيفة الثانية من أصل صحيفة افتتاح الدعوى بأن نزعته هذه الصحيفة الثانية وأرفقت بالنصف الأول من الصحيفة الأصلية صحيفة ثانية من اعلان آخر خالية من أى تأشيرات وكان الغرض من هذا التلاعب النيل من صحيفة الدعوى الأصلية وإظهارها في صرورة الورقة العرفية التى لا تحمل توقيع المحضر ولا توقيع مستلمى اعلانات الخصوم تمهيدا للطعن عليها بالبطلان بدعوى مبتداه - متى كان ذلك فإن هذه المحكمة لا ترى محلا لأن تعير هذا العبث التفاتا أو تقييم له وزنا حتى لا ينال من قيام الدعوى وصحة صحيفة تلك المحاولة الرخيصة التى يلجأ اليها خصوم المستأنف ضدهم ( المطعون ضدهم ) أمعانا في التنكيل بهم ومن ثم يكون القول ببطلان صحيفة الدعوى المؤسس على خلوها من ترقيع المحضر الذى باشر اعلانها أمرا غير جدير بالاعتبار متعينا رفضه « - ولما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صحيفة الدعوى الابتدائية قد أعلنت اعلانا صحيحا الى الطاعن اذ أعلنت اليه في مسكنه مخاطبا مع تابعه سعد على سعد المقيم معه بسبب غياب الطاعن وقت الاعلان وان التابع المذكور وقع باستلام الصورة على الورقة الثانية من أصل صحيفة الدعوى المعلنه وهى الورقة التى سرقت بعد اطلاق المحكمة عليها بجلاسة ١٨ نوفمبر ١٩٥٢ واستبدلت بها ورقة أخرى خالية من توقيعات مستلمى صور الاعلان ومن ترقيع المحضر ومن البيان الخاص بدفع ثلاثة أرباع الرسم وأن كل هذه

البيانات كانت واردة في الورقة الأصلية التى سرقت بيد خفية - وكانت واقعة سرقة هذه الورقة من أوراق صحيفة الدعوى المعلنه يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية وكانت الأدلة والقرائن التى ساقها الحكم الابتدائي لاثبات سرقة هذه الورقة واستبدال غيرها بها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه محكمة الموضوع وكان لتلك المحكمة بعد أن ثبت لها حصول هذه السرقة وأن الورقة التى اتخذ منها الطاعن سنداً لدفعه ببطلان صحيفة الدعوى هى ورقة غريبة عن هذه الصحيفة ومدسوسة عليها الا تقييم وزنا للبيانات الواردة في هذه الورقة وأن تثبت للبيانات الصحيحة التى كانت تتضمنها الورقة الأصلية المسروقة بالرجوع الى الاثبات كافة اذ أن محل القول بعدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضرر بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هي الورقة الحقيقية التى أعلنت للخصم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة الأخيرة وإخفائها - ولما كان ذلك وكانت الأدلة والقرائن التى أوردها الحكم الابتدائي الذى أحال الحكم المطعون فيه الى أسبابه للتدليل على صحة اعلان الطاعن بصحيفة الدعوى الابتدائية وعلى استيفاء ورقة هذا الاعلان البيانات الواجب قانونا اشتغالها عليها - هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة أنه يبين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذى أخذ بأسبابه أنه ليس في أسبابهما ما يدل على أنهما اعتمندا في قضائهما على الحكم الصادر من محكمة عابدين في دعوى التعويض



المتفرعة عن اللجنة المباشرة أو على الصورة الشمسية للوصية المقدمة من المطعون ضدهم وهما لم يكونا بحاجة الى الاستناد على هذه الصورة في اعتبار الوصية صحيحة وصادرة من الموصي لأن الطاعن وشقيقه المدعى عليهم لم يطعنوا في الدعوى الحالية ذاتها على الوصية سواء بجهلهم توقيع مورثهم عليها أو انكار هذا التوقيع أو بالادعاء بالتزوير بالطرق التي رسمها القانون لهذه الطعون كما أنهم لم يطعنوا عليها بأي مطعن موضوعي ولقد استند الحكمين الابتدائي والمطعون فيه في وجود الوصية ومحتوياتها وفي صحتها الى الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بدرجتها بصحة الوصية ونفاذها والى تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى الشرعية والذين قاموا بفحص أصل الوصية وانتهوا الى أنها جميعها محررة بخط الموصي وموقعة بتوقيعه ولم يكن استناد الحكمين الابتدائي والمطعون فيه على الحكم الشرعي المذكور على أساس أنه يعتبر حجة على الطاعن قبل المطعون ضدهم وإنما — وعلى ما صرح به الحكم المطعون فيه في أسبابه — على أساس اعتبار ذلك الحكم الشرعي بما احتواه مجرد قرينة قوية على جدية دعوى المطعون ضدهم وعلى أحقيتهم في طلب القضاء لهم بما يخصهم في تلك الوصية — لا تثريب على محكمة الموضوع في الاستدلال بهذه القرينة على ما استدلت عليه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد في شأن ما يشبه الطاعن بما يأتي « وحيث انه عن الوجه الاول من أوجه الاستئناف فان الثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المستأنف ضدهم قد أقاموا دعواهم بداءة ضد المستأنفين بصفتهم ورثة المرحوم وزوجته التي توفيت بعده وقد أكد المدعون ( المستأنف ضدهم )

مطالبتهم للمستأنفين بهذه الصفة في اعلان صحيفة تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة فيها التي أعلن بها عبد العزيز أحمد القيسي في ٣ سبتمبر ١٩٥٧ كما أعلن بها المستأنف الثاني محمد أحمد القيسي ( الطاعن ) في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٧ حيث طلب المستأنف ضدهم بصحيفة التعجيل الحكم عليهما بصفتهم ورثة المرحوم أحمد القيسي بالطلبات السابق اعلانهما بها بصحيفة الدعوى الأصلية كما أكد المستأنف ضدهم هذه الصفة بمذكرتهم الختامية رقم ١٢ دوسيه التي قدموها لمحكمة أول درجة بعد حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٠/١١/١٩٦٠ حيث جاء بالصحيفة السادسة من هذه المذكرة ما يأتي ( ولا يبقى بعد ذلك الا صدور الحكم بالزام المدعى عليهما السيدين محمد أحمد القيسي وعبد العزيز أحمد القيسي بوصفهما ورثة المرحوم الموصي — وورثة للمرحوم حسن أحمد القيسي بأن يدفعوا للمدعين مبلغ الألف ومائة جنيه سالفة الذكر مع الزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ العجل وبلا كفالة — وهكذا يبين أن المستأنف ضدهم قد بدعوا بتوجيه دعواهم ضد المستأنفين بصفتهم ورثة الموصي وانتهوا بمذكرتهم الختامية بتأكيد توجيه طلباتهم الى المستأنفين بهذه الصفة مما لا يدع مجالا للشك في أن طلب الحكم بالمبلغ الموصى به انما ينصب حتما وبالضرورة على ما تركه الموصي وليس على أمرا المستأنفين بصفتهم الشخصية « لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة صحيفة الدعوى الابتدائية العلنية الى الطاعن أن ما استخلصته محكمة الاستئناف منها من أن مطالبة المدعين ( المطعون ضدهم ) للمدعى عليهم ( الطاعن وشقيقه ) كانت بوصف هؤلاء الثلاثة ورثة للموصي

المرحوم أحمد حسن القيسي ، هذا الاستخلاص تحتمله العبارات الواردة في صواب تلك الصحيفة والتي تعتبر مكتملة لما ورد في ختامها عند بيان الطلبات وكانت المذكرة الختامية المقدمة من المدعين قاطعة في الدلالة على هذا المعنى اذ وجهت فيها الطلبات صراحة الى الطاعن وشقيقه عبد العزيز بتلك الصفة وليس بصفتهم الشخصية ، لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من توجيه الطلبات في صحيفة الدعوى وفي المذكرة الختامية الى الطاعن بوصفه وارثا لوالده الموصي يكفي لحمل قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى والمؤنس على أنها وجهت اليه بصفته الشخصية فانه لا يؤثر في سلامة قضاء الحكم في هذا الخصوص خطؤه فيما أسنده الى صحيفة تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة فيها من أنها وجهت الى الطاعن بوصفه وارثا للموصي لأن الحكم لم يكن بحاجة الى الاستناد الى صحيفة التعديل بعد أن أثبت أن الدعوى وجهت توجيهها صحيحا في صحيفة افتتاحها وفي المذكرة الختامية لرافعيها كذلك فان الحكم المطعون فيه وقد أفصح في أسبابه بأن قضاء الحكم المطعون فيه ينصرف الى الزام الطاعن وشقيقه عبد العزيز بالمبلغ الذي ألزمهما به من مال وتركه مورثهما الموصي فان في هذا البيان ما يكفي لدفع كل لبس عن منطوق الحكم الابتدائي الذي قضى بالحكم المطعون فيه بتأييده اذ يعتبر هذا الذي ورد في أسباب الحكم الأخير متمما لمنطوقه وموضحا له وبالتالي فلا محل لما يخشاه الطاعن من احتمال تنفيذ الحكم عليه في أمواله الشخصية ومن ثم يكون المعنى بهذا الوجه متعين الرضى .

سريان الفسوائد من تاريخ استحقاقها قانوناً اذ من شأن الشرط الذي اقترن به هذا الايداع استحالة حصول المطعون ضدهم على ما يخصهم في المبلغ المودع قبل الحكم نهائياً في هذه الدعوى وبالتالي حرمانهم من الانتفاع به طوال نظرها أمام المحكمة ومن ثم يحق لهم طلب الفوائد عن المبلغ المقضى لهم به من تاريخ المطالبة القضائية طبقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدني ويكون الحكم المطعون فيه اذ اجابهم الى هذا الطلب لم يخطئ في القانون اذ ان المال الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الموصى فيلتزم الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير منه من تاريخ المطالبة القضائية عملاً بالمادة المذكورة .

طنين مدني ١٧١ لسنة ٢٣  
ق في ١٦/٢/١٩٦٧ بالهيئة السابقة  
السابقة .

المبلغ مشروطاً بانتهاء جميع المنازعات القائمة بين طرفي الخصومة حول صحة الوصية ولم يكن بمقدور المستأنف ضدهم ان يقبضوا شيئاً من المبلغ المودع دون موافقة المستأنفين او الحصول على حكم قضائي يقرر لهم هذا الحق فلو ان المستأنفين كانوا حسنى النية حقاً لما ترددوا عن التسليم بحق المستأنف ضدهم في المبالغ الموصى بها منذ بدء النزاع بين الطرفين في سنة ١٩٥٢ وكفا عن منازعتهم طوال مدة التقاضي أما وقد تسببا في حرمانهم من قبض نصيبهم في هذه المبالغ والانتفاع بها فقد حقت مساءلتهم عن تعويض هذا الحرمان وهو ما يتمثل في الفوائد المحكوم بها . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه متى كان الايداع مشروطاً بعدم صرف المبلغ المودع الى المطعون ضدهم قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة بينهم وبين الطامن وأخيه بشأن الوصية فان هذا الايداع لا يبرئ ذمتهم من المبلغ المودع ولا يحول دون

وحيث ان الحكم لمطعون فيه رد على اعتراض الطامن على قضاء الحكم الابتدائي بالزامه بالفوائد لحصول هذا الايداع بقوله « وحيث انه عن الاعتراض الموجه الى الحكم المستأنف لقضائه بفوائد المبلغ المحكوم به بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية برغم أن المستأنفين ( الطامن وأخيه ) كانوا قد أودعوا المبالغ الموصى بها خزانة محكمة القاهرة في تاريخ سابق على رفع الدعوى وأنه كان في مقدور المستأنف ضدهم ( المطعون ضدهم ) استلام المبالغ الموصى بها لهم ولورثتهم فمردود بأن المستفاد من الصورة الرسمية من اعلان الحجز الذي أوقعه المستأنف ضدهم ( المطعون ضدهم ) في ٣/٤/١٩٦١ تحت يد كبير كتاب محكمة القاهرة الابتدائية على المبلغ المودع بخزانة المحكمة بتاريخ ٩/٩/١٩٤٠ وقدره ٢٨٠٠ ج ( مستند رقم ٢ حافظة رقم ٧ دوسيه ) أن المستأنفين كانوا قد أودعوا هذا



## فهرس الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٣٤	١٠١	١٩٦٨/٤/٣	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>( ١ ) استئناف ميعادة دعاوى العمل . مادة ٧٥ من قى ٩١ لسنة ١٩٥٩ قانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>١ - ميعاد الاستئناف ( وهو عشرة أيام ) المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ إنما قصد به خصوص الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع المقررة في تلك المادة . وما عداها باق على أصله ويلتزم في استئناف الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات فإذا كانت الدعوى لم ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٧٥ المشار إليها فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها يكون مئتون يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وطبقا للمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .</p>
١٣٥	١٠٢	١٩٦٦/٢/١٦	<p>( ١ ) تقادم . سقوط . مادة ٦٩٨ مدنى . وقف انقطاع .</p> <p>١ - مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى هي مدة تقادم لا مدة سقوط وتسرى في شأنها أحكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المادتين ٣٨٢ و٣٨٣ مدنى .</p> <p>(ب) عمل . دعوى . وقف تنفيذ قرار الفصل .</p> <p>٢ - لا تعتبر الدعوى - بطلب مرتب ومعمولة وبدل اندار ومكافاة وتعويض من الفصل التعسفى - استمرارا للأجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل . ولا يتسع لها لها نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذه الطلبات تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة تعد من قبل الطلب الجازم بها . وما اتخذ من إجراءات بالالتجاء الى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لا يوقف مدة التقادم السارية وفقا للمادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى من وقت انتهاء عقد العمل .</p>
١٣٦	١٠٣	١٩٦٧/١/٢٦	<p>( ١ ) إيجار . « الالتزام برد العين المؤجرة » . تعويض</p> <p>١ - التزام المستأجر برد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار لا يكفى لإفادته التنبيه على المؤجر بالاخلال . بل يجب على المستأجر أن يضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر والتخلي من حيازتها فإذا أبقى المستأجر شيئا مما كان يشغلها به مع احتفاظه بملكه لا يكون بداه بالتزام برد العين وللمؤجر المطالبة بتعويض يراعى في تقديره القيمة الإيجارية وما أصاب المؤجر من ضرر .</p>
١٣٧	١٠٤	١٩٦٧/١/٢٨	<p>( ١ ) نقض . طعن . خصوم في الطعن .</p> <p>١ - لا يكفى لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطامن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازمه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وبقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل منها حتى يصدر الحكم المطعون فيه .</p> <p>(ب) حكم . تسببيه إقبات . خبير .</p> <p>٢ - وأن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذي ترتبه لاثبات حقيقة الحال في الورقة المطعون عليها بالتزوير ولشئ كان لها أن تأخذ بما لها من سلطة في تقدير الأدلة بتقرير الخبير الاستشارى الذى تطمئن اليه دون أن تناقش تقرير الخبير المنتدب في رأيه المخالف له ، إلا أنه يجب عليها وهي تباشر هذه السلطة أن تسبب حكمها بإقامته على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهت إليها .</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
١٥٣٨	١٠٤	١٩٦٧/٢/١	(١) عمل . « مكافأة نهاية الخدمة » . « الدعوى بطلب » دعوى . تقادم . عمل صندوق ادخار . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م ٤٧ . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ق ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ . ١ - حق العامل في حصة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيها معا ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوائمه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة من عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد » وهو ميماد يتصل برفع الدعوى . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على سقوط دعوى الطامن لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .
١٣٩	١٠٥	١٩٦٧/٢/٧	(١) نقض . حكم . حيازة . دعاوى ، الحيازة . ١ - لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزئية بنظرها والحكم فيها ابتدائيا . (ب) دعوى حيازة : دعوى منع تعرض . اختصاص نوع . مرافعات م ٤٧ ق ٥١ لسنة ١٩٥٩ . ٢ - ولاية قاضي الحيازة في دعوى منع التعرض - تتسع لازالة الأفعال المسادية التي يجريها المدعى عليه ، باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل حصول التعريض .
١٤٠	١٠٦	١٩٦٧/٢/٧	(١) نقل بحري . سند الشحن . أطرافه . تحكيم في تجاري بحري م ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ . ١ - قانون التجارة البحري يجعل من الرسل اليه طرفا ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . ومتفق ذلك أن يلتزم الرسل اليه بشرط التحكيم الوارد في نسخة سند الشحن المرسل اليه باعتباره في حكم الأصيل فيه ، ومن ثم فلا يعتبر الشاحن نائبا عنه في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال أن الشاحن قد تصرف في شأن من شؤون الرسل اليه وهو لا يملك حق التصرف فيه . (ب) نقل بحري : عقد عمل . بحري . نظامه . سفينة حمولتها . تفريغها . ٢ - تعتبر عملية تفريغ حمولة السفينة ، على ما يستفاد من نص المادتين ٩١ و ٩٠ من قانون التجارة البحري - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - جزءا متما لعملية النقل تكون معها كلا تسري عليه أحكام عقد النقل البحري . (ج) نقض : طعن ، أسباب موضوعية ، شرط تعسفي ، تمسك به لأول مرة أمام النقض . ٣ - تقدير ما إذا كان الشرط الوارد بالعقد تعسفيا أم غير تعسفي هو أمر يختلط فيه الواقع بالقانون ، فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . (د) طعن : نقض - عقد . تفسيره . محكمة موضوع : سلطتها في تفسير عقد . ٤ - النزاع بشأن تفسير شرط التحكيم الوارد بالعقد إنما هو نزاع يتعلق بحق محكمة الموضوع في تفسير العقد وتحصيل نهم الواقع منه ، فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
١٤١	١٠٧	١٩٦٧/٢/٧	(١) ملكية . شائعة . كسب . حيازة تقادم . مكسب . ١ - الحيازة في عنصرها المادي تقتضي السيطرة الفعلية على الشيء الذي يجوز التعامل فيه ، وهي في عنصرها المعنوي تستلزم نية اكتساب حق على هذا الشيء . ولما كانت الملكية الشائعة لا تنصب الا على حصة شائعة في اجزاء المال المشترك الى أن تتميز بالفعل عند حصول القسمة ، فان هذه الحصة يصح أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية امتلاكها . (ب) تقادم . كسب حيازة هدوء . ٢ - متى كانت المنازعة التي آثارها المالك للعقار تجاه حائزه لاحقة لاكتمال مدة التقادم الطويل للملكية الحائز فانه لا يمتد بها .
١٤٢	١٠٨	١٩٦٧/٢/٧	(١) ارتفاع . تخصيص رب الأسرة . مدني م ١٠١٧ ١ - على من يتمسك بأنه اكتسب حق ارتفاع بتخصيص المالك الاصلى ، أن يثبت أن العقار المملوك له والعقار الذي يدعى أنه اكتسب عليه حق ارتفاع ، كانا مملوكين لمالك واحد ، وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الاصلى علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تعتبر ارتفاعا ظاهرا لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ، وأن هذه العلاقة بين العقارين استمرت الى ما بعد انفصال ملكيتهما ، ما لم يتضمن التصرف الذي ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطا صريحا يخالف ذلك .
١٤٣	١٠٩	١٩٦٧/٢/٧	(١) نقض . قوة الأمر المقضي . حكم انتهائي صادر على خلاف حكم آخر . في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ١ - ما أجازه المادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته ، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الأمر المقضي ، حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الاول . (ب) حكم جنائي حجية محكمة مدنية اجراءات ٤٥٦ و ٤٠٦م . ٢ - الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجتيه في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية الا اذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .
١٤٤	١١٠	١٩٦٧/٢/٨	(١) اثبات . « قرينة قانونية » . « حجية الأمر المقتضي » . قوة الأمر المقضي . دليل ، تقديره ، محكمة مدنية ، محكمة جنائية . ١ - تقدير الدليل لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم . (ب) عمل . اخلال بالتزامات جوهرية فصل . ٢ - لا يشترط في اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية ان ينصرف هذا الاعمال الى تنفيذه جميع التزاماته بل يكفي ان يسوء تنفيذ الالتزام .
١٤٥	١١٠	١٩٦٧/٢/٩	(١) ضمان المحيل . تعويض . عناصره مدني م ٣٠٩ و ٣٠٨ . ١ - لا يقتصر حق المحال له في التعويض - في حالة ضمان المحيل لافعاله الشخصية - وفقا للمادة ٣١١ من القانون المدني - على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقا للمادتين ٣٠٩ و ٣٠٨ من القانون المدني ، بل يكون التعويض كاملا يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ، ويشمل أيضا التعويض عن ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
			(ب) حوالة ، ضمان ، الخيل ، أفعال شخصية . ٢ - امتناع الخيل عن تسليم المستندات المثبتة للحق المحال به لا يجبر الرجوع عليه بالضمان الا اذا ترتب عليه استحالة استيفاء المحال له الحق المحال من الدينين الخيل عليهما . (ب) بيع ، ضمان ، حوالة . ٣ - اذ نظم المشرع في المواد من ٢٠٨ الى ٢١١ من القانون المدني أحكام الضمان في حوالة الحق بنصوص خاصة ، فانه لا يجوز مع وجود هذه الأحكام الخاصة تطبيق أحكام الضمان الواردة في باب البيع على الحوالة .
١٤٦	١١٢	١٩٦٧/٢/٩	(١) حكم . تدليل . تناقض . ١ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر انه في حالة عدم اتمام التعاقد بين الطرفين الذي وسط السمسار والطرف الذي أحضره السمسار ، بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار الا حق الرجوع على من وسطه بالتعويض ، ثم عاد الحكم وألزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأنه لم يوسط المطعون ضده ( السمسار ) في شراء « العمارة » وأن التعاقد بشأنها لم يتم فان الحكم يكون مشوباً بالتناقض . (ب) عقد : عدول عن ابرامه ، مسئولية تقصيرية . اثبات ، عبء . ٢ - المفاوضة ليست الا عملاً مادياً لا يترتب عليها بذاتها أي أثر قانوني فكل متفاوض حر في قطع المفاوضة في الوقت الذي يريد دون أن يتعرض لأي مسئولية أو يطالب ببيان المبرر لعدوله ولا يترتب هذا العدول مسئولية على من عدل الا اذا اقترن به خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية اذا نتج عنه ضرر بالطرف الآخر المتفاوض ومعبء اثبات ذلك الخطأ وهذا الضرر يقع على عاتق ذلك الطرف .
١٤٧	١١٣	١٩٦٧/٢/١٤	(١) نقض . « البطلان في الحكم » . حكم . دعوى . « اجراءات » . دفاع ، حقه . مرافعات م.م ٣/٢٤٠ و ٢٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ١ - وقوع بطلان في الاجراءات لا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه الا اذا كان من شأن هذا البطلان التأثير في الحكم . (ب) استئناف : ميعاده . نظام عام . ٢ - بحث ما اذا كان الاستئناف قد اقيم في الميعاد هو من المسائل التي تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تكن مثار نزاع بين الخصوم . (ج) دعوى : اجراء نظرها . دفاع ، حقه . ٣ - متى كانت المحكمة اذ قررت حجز الدعوى لاصدار الحكم فيها أدلت بتقديم مذكرات في الدفع والموضوع ، ولكن الطرفين اقتصر في مذكرتيهما على التكلم في الدفع دون الموضوع فانه لا يقبل من أحد الخصوم التحدى باخلال المحكمة بحقه في الدفاع حين قضت في موضوع الدعوى . (د) أوراق تجارية : دعوى ، مرافعات م.م ٤١٨ و ٤٠٢ . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ استئناف ، ميعاده . ٤ - استئناف أحكام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية هو أربعون يوماً ، وينقص هذا الميعاد الى النصف بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية ، واد تنصرف مواد الأوراق التجارية الى مواد الكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات فقط ، فان الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في غير الأوراق التجارية المذكورة - وفي ظل أحكام الفقرة الاولى من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - يكون استئنافها خلال أربعين يوماً من تاريخ اعلانها . اما القول بأن المقصود بمواد الأوراق للتجارية في حكم هذا النص هو المواد التجارية استناداً الى أن الأوراق التجارية لهذا حكم خاص وان ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرة أيام طبقاً للفقرة الثانية من المادة



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
			ذاتها باعتبار أن هذه الأحكام صادرة في مواد يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة — هذا القول غير صحيح ذلك أن مبناء الخلط بين طريقة رفع الاستئناف وميعاد رفعه ، إذ أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات — قبل إلغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — وإن كانت قد أدرجت الكمبيالات والسندات الأذنية مع الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، إلا أن المشرع رتب على ذلك أحكاما محددة بأن نص بالمادة المشار إليها على أن ترفع هذه الدعاوى والدعاوى الأخرى التي انتظمتها المادة إلى المحكمة مباشرة ولا تعرض على التحضير ، كما نص بالمادة ٤٠٥ مرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات التي لا تعرض على التحضير يرفع الاستئناف منها بتكليف بالحضور خلافا للدعاوى التي تحضر فيرفع الاستئناف منها بعريضة تقدم لقلم الكتاب . أما مواعيد الاستئناف فقد أفرد لها المشرع أحكاما خاصة لا تعتبر بموجبها مواد الأوراق التجارية من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .
١٤٨	١١٦	١٩٦٧/٢/١٤	(هـ) مسؤولية : تعاقدية . تعويض . اضرار . عقد ، فسخ . ٥ — متى كان الطامن قد أعلن المطعون ضده باعتبار العقد مفسوخا من جهته ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذا الإعلان أن المطعون ضده لم يكن بحاجة إلى اضرار الطامن قبل المطالبة بالتعويض باعتبار أن الطامن قد صرح بهذا الإعلان أنه لا يريد القيام بالتزامه ، فإن الحكم يكون قد ألزم صحيح القانون .
			(١) مسئولية . « الخطأ » منافسة غير المشروعة . ١ — أعمال المنافسة التي تترتب عليها مساهلة فاعليها تقوم على أساس من المسئولية التقصيرية يمكن ردها إلى أعمال من شأنها أحداث اللبس بين المنشآت أو منتجاتها أو إلى ادعاءات غير مطابقة للحقيقة أو أعمال تهدف إلى أحداث الاضطراب في مشروع الخصم أو في السوق مما يتوافر به ركن الخطأ وتمد بذلك منافسة غير مشروعة .
			(ب) حكم : تسبب زائد . خطأ . ٢ — متى كان ما قرره الحكم يقوم على أسباب لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل قضائه الذي انتهى إليه فإنه لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته ما أورده خطأ مما يعد من الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة إليها لحمل قضائه .
١٤٩	١١٧	١٩٦٧/٢/١٥	(١) عمل . « عقد » . م . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . إجازة ، رفض الترخيص بها ، استبدالها بأيام آخر أو بمقابل نقدي . ١ — إجازات العامل بأنواعها لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي .
			(ب) عقد عمل : آثاره . انتهاؤه ، مسوغاته . رب عمل ، سلطته في تنظيم منشآته . محكمة موضوع ، رقابتها ، فصل ، مسوغاته . ٢ — من سلطة رب العمل تنظيم منشآته ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يسوغه ، وانتفى عنه وصف التعسف ، وسلطة رب العمل في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المسوغات التي دعت إليه .
١٥٠	١١٩	١٩٦٧/٢/١٥	(١) نقض . طعن مرافعات م ٤٢٩ . ١ — يحصل الطعن بتقرير يكتبه في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه محام مقبول أمامها ، يستوى بعد ذلك أن يكون موكلا عن الطامن أو منتدبا من لجنة المساعدة القضائية أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٥١	١١٩	١٩٦٧/٣/١٦	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>(ب) اعلان : طعن ، نقض ، بطلان مرافعات م ٨٨٢ .</p> <p>٢ - وفقا للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - يعين رئيس المحكمة الاشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد اجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الاجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الامر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ويعلن قلم الكتاب من تقرر اعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بشمانية ايام على الاقل .</p> <p>(ج) استئناف : اعتباره كان لم يكن . حكم ، تدليل ، تناقض . لائحة ترتيب محاكم شرعية م ٣١٩ .</p> <p>٣ - متى كانت المستأنفة قد حددت جلسة لنظر استئنافها وعجله الاستئناف عليه لجلسة اخرى اعلنها بها ولم تعمل المحكمة على هذا الاعلان وكلفته اعادة اعلانها لجلسة اخرى ثم مضت في نظر الاستئناف ، فانه ما كان لها ان تعود بعد ذلك فترتب على هذا الاعلان اثره وتحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم حضور المستأنف في الجلسة الاولى .</p> <p>(١) حكم . بياناته . تقرير تلخيص . بطلان . مرافعات م ٢٤٩ م</p> <p>١ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان ان تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة قبل البدء في المرافعة - بمد عودة القضية من محكمة النقض - لا يكفي وحده لابطال عدم تلاوة التقرير .</p> <p>(ب) حكم . تدليل ، فساد . محكمة موضوع ، موازنة أدلة ، واخذ باحدها .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ بما تطمئن اليه من الادلة واطراح ما عداه ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى اقامت قضاها على اسباب تكفي لعمله وتسوغ النتيجة التي انتهت اليها .</p> <p>(ج) تعويض . تقريره . عمل</p> <p>٣ - تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمه بالتابع معايير معينة في خصوصه .</p> <p>(د) ضرر . عناصره . مؤلف ، احالة الى معاش بدون حق . عمل .</p> <p>٤ - للمحكمة ان تدخل في عناصر التعويض ما ضاع على المطعون ضده من مربيات وملاوات لو انه بقي الى سن الستين .</p> <p>كما ان القانون لا يمنع من ان يدخل في عناصر التعويض ما فات المطعون ضده من فرص الترقى وما كان سيحصل عليه من معاش .</p> <p>(هـ) محكمة موضوع . تعويض ، سلطة تقديره . عمل .</p> <p>٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها ان تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب الضرر بسبب طول امد اتقاضى .</p> <p>(و) قرار ادارى : تاديب ، دولة مسئوليتها عن اعمال هيئة قضائية .</p> <p>٦ - لا جناح على محكمة الموضوع اذا اعتبرت من عناصر التعويض ما نال المطعون ضده من ضرر بسبب ما تضمنه قرار مجلس التاديب من وصمه بعدم النزاهة والامانة .</p> <p>(ز) ضرر : مادي ، أدبي .</p> <p>٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذي قضي من اجله بالتعويض ، وناقش كالحصر منها على حدة وبين وجه احقية طالب التعويض فيه فانه لا يعيب الحكم بعد ذلك انه قلل التعويض عن الضرر المادي والضرر الادبي جملة بغير تخصيص لقدره من كل منهما .</p> <p>(ح) قانون : بريانه على الماصى فوائد قانونية . مدنى قديم م ١٢٩ . مدنى م ٢٢٦ اثر رجعى .</p> <p>٨ - اذا كانت الفوائد القانونية المطالب بها قد استحققت وتمت المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدنى ملغى فانه يكون هو الواجب التطبيق فيما يختص بتحديد بدلسرياتها واذا كان قضاء محكمة النقض قد جرى على جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية بها وفقا للمادة ١٢٤ من ذلك القانون التي لم</p>



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
١٥٢	١٢٣	١٩٦٧/٢/١٦	تشرط ما تتطلبه المادة ٢٢٦ من القانون القائم من أن يكون المبلغ المطلوب عنه الفوائد معلوم المقدار وقت الطلب ، وحكم هذه المادة الأخيرة هو تشريع مستحدث ليس له اثر رجعي فلا يسرى على الماضي ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون في قضائه بالفوائد من مبلغ التعويض المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية بها . (١) استئناف « نطاقه » . سبب جديد . دعوى . سببها . مرافعات م ٤١١ . ١ - يجوز للمدعي أن يبدى سببا جديدا لدعواه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ما دام موضوع طلبه الاصلى بقى على حاله . (ب) دعوى . محكمة موضوع . وصف الدعوى . ٢ - محكمة الموضوع ملزمة في كل حال اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تنقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، ومن ثم فان محكمة الاستئناف اذا استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة عليها - دون أن تضيف اليها جديدا - بأنها تكون الاتراء بلا سبب - بعد أن عدل المدعي عن الاستناد الى عقد القرض - فانه لا يجوز للنقض النعى على حكمها فانها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها .
١٥٣	١٢٤	١٩٦٧/٢/١٦	(١) عقد . « انتهاء » . « تقابل » . تفاسخ . ايجاب وقبول ضمنى . ١ - التفاسخ « التقابل » كما يكون بايجاب وقبول صريحين يكون أيضا بايجاب وقبول ضمنيين وبحسب محكمة الموضوع اذا هي قالت بالتفاسخ ضمنى أن نورد من الوقائع والظروف ما اعتبره كاشفا عن ارادتي طرق التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الارادتان على حل العقد . (ب) عقد : ايجاب ، قبول ، تطابقهما ، تعارضهما . ٢ - إذا مرض المشتري في انذاره للبائعين تنقيص الثمن فرفض البائعون في انذارهم الذي ردوا به - على انذار المشتري - واصلوا عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الانذار أنهم يعتبرون ما تضمنه عرضا من جانب المشتري للفسخ وأنهم يقبلون فانه طالما أن قبلهم هذا يعارض الايجاب الصادر اليهم من المشتري فان هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن ايجابا جديدا بالفسخ .
١٥٤	١٢٥	١٩٦٧/٢/١٦	(١) اثبات . « بالبيئة » . ١ - لا يشترط قانونا لاجابة طلب الالبات بشهادة الشهود في الاحوال التي يجوز فيها الالبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للمقربة ترشح لاجابته بل يكفي لاجابة هذا الطلب أن تبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جديده والا يكون في هذه الاوراق ما يفيها من اتخاذ هذا الاجراء . (ب) تحقيق : الدعوى ، طلب احالتها اليه ، رفضه ، مسوغة . ٢ - وان كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الخصوم الى ما يطلبونه من احوال الدعوى الى التحقيق لالبات ما يجوز اثباته بالبيئة الا انها ملزمة اذا هي رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه .
١٥٥	١٢٦	١٩٦٧/٢/١٦	(١) « ورقة تكليف بالحضور » . « بيانات » . محكمة موضوع . ١ - محل القول بعدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هي الورقة الحقيقية التي اعلنت للخصم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة واخفائها . (ب) اثبات : قرينة . حكم ، حجة . ٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع في الاستدلال بحكم شرعى قاض بصحة وصية باعتباره مجرد قرينة على جدية دعوى المطعون ضدهم وعلى أحقيتهم في طلب القضاء لهم بما يخصهم في تلك الوصية وان لم يكونوا طرفا في ذلك الحكم . (ج) قوائد : سريانها . وفاء . ايداع ميرى النعمة . ٢ - متى كان الايداع الحاصل من الطامن مشروطا بعدم صرف المبلغ المودع الى المطعون ضدهم قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة بينهم وبينه بشأن الوصية فان الايداع لا يبرىء ذمته من المبلغ المودع ولا يحول دون سريان القوائد من تاريخ استحقاقها قانونا . (د) وصية : مال موصى به ، استحقاقه . قوائد تأخير . ٤ - المال الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الموصى فيلتزم الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بقوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية .





أدار ومطابع التعميم

# المحاماة

العدد الخامس - السنة ٤٨ - مايو ١٩٦٨

للسيد محمد رشيد

- ⑤ الاتحاد الاسرائيلي العربي في ظل  
سان ٢٠ مارس .
- حول المحاكم بالدسوره العليا .
- ⑤ الحالة الخطره في قانون المخدرات .
- وضع السك .
- فصل العامل في سن السن .
- بعض المنازعات في احصاء  
القضاء المستعجل .

وكان حقاً علينا نشر التوبيخين

صلى الله عليه وسلم





# المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠

## فهرس العدد

### ● الافتتاحية :

الاتحاد الاشتراكي العربى فى ظل بيان ٣٠ مارس للاستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين ... ٣

### ● بحوث اشتراكية :

حول الحكمة الدستورية العليا للاستاذ عبد العزيز محمد ... .. ٧

### ● فى القانون الجنائى :

الحالة الخطرة فى قانون المخدرات الجديد للدكتور كمال أنور ... .. ٢١

### ● فى القانون التجارى :

توقيع الشيك للدكتور على العريف ... .. ٢٩

### ● فى براءات الاختراع :

التكييف القانونى لبراءات الاختراع للدكتور سينوت حليم دوس ... .. ٤٠

### ● فى القضاء المستعجل :

نظرات قانونية فى بعض المنازعات التى تثار فى نطاق اختصاص القضاء المستعجل

للاستاذ اسكندر سعد زفلول ... .. ٤٨

### ● فى قوانين ايجار الاماكن :

احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ومدى ملائحته بقوانين التخفيض السابقة على صدوره

للاستاذ منير عبد المجيد ... .. ٧٢

### ● تعليق على الاحكام :

حول مهب دعوى المسئولية المدنية للدكتور ادوار غالى الدهبى ... .. ٨٢

### ● فى تشريعات العمل :

فصل العامل فى سن الستين للاستاذ محمد فهم امين ... .. ٩١

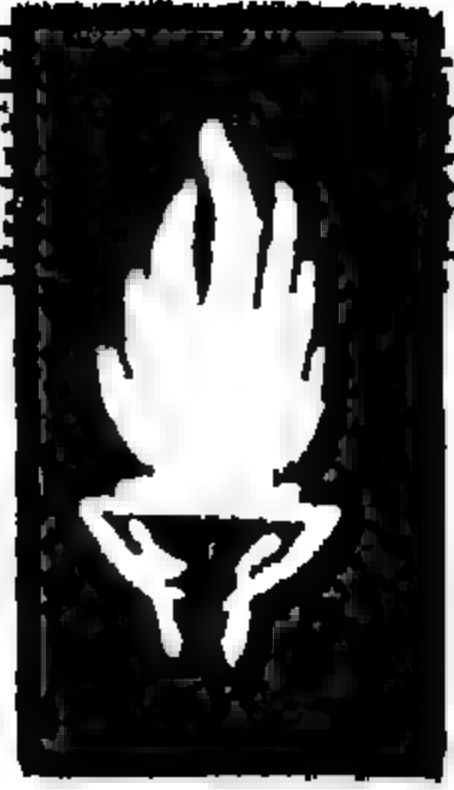
### ● متنوعات :

اتهام المحاماة للاستاذ موريس المنقبادى ... .. ١٠٢

احكام القضاء : ... .. ١٠٥



وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ  
مسجد وهران



# الاتحاد الاشتراكي العربي

## في ظل بيان ٣٠ مارس

للأستاذ أحمد الخواجه  
نقيب المحاميين

حظي بيان وبرنامج ٣٠ مارس ، بحوار خلاق ، عرض فيه المواطنون بكافة قواهم لكل الخطايا التي أدت الى النكسة ، وبحثوا صادقين ، على كل الدروب من طريق يصل بهم الى النصر .

لم يتركوا شيئا الا ناقشوه ، يتبنون خلاصا سريعا من الهزيمة ، وتعميقا للبناء الاشتراكي .

وكان أكثر ما تناوله المواطنون من اقضية تضمنها البيان ، هي قضية التنظيم السياسي ، عضويته - تركيبه - سلطاته - الصلة بينه وبين الأجهزة التنفيذية كيف يكون تنظيما دافعا لامكانيات الثورة ، قادرا على تقديم أنجع الحلول لمشاكل طاقات الشعب وقدراته في خدمة المعركة بما تتطلبه من تعزيز للقوات المسلحة وتقديم بالعمل العسكري وضمود على الجبهة الداخلية سياسيا واقتصاديا وصولا الى النصر .

ولقد كان التصويت يوم الاستفتاء مع البيان ، يحمل علامة فكرية واضحة هي اننا نقبل صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيما يتكون منها ، ليكون السليطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ، تنظيما يحقق النصر ويبني الاشتراكية ، من خلال اختيار قادته ولجانه القائدة ، على كل المستويات ، وبالانتخاب الحر المباشر .

تنظيما يقوم على كل قوى العمل الشريفة ، المؤمنة بحق الجماهير في السيطرة على سلطة الحكم ووسائل الإنتاج .



تنظيماً لا يتمتع بعضويته إلا من كان عمله مصدراً ملحوظاً في حياته ، سواء كان المصدر الوحيد ، كما هو الشأن بالنسبة للفلاحين والعمال والمثقفين أو كان مصدراً أساسياً ، ذلك أننا في إطار اعتبار الرأسمالية الوطنية قوة من قوى التحالف يتطلب في أفرادها ألا يكون مآلهم هو مصدر حياتهم الوحيد ، بل يجب أن يجمع الإنسان في هذه القوى بين المال والعمل معا ، يعيش عليهما مجتمعين بغير استغلال .

ولذلك فإن فلسفة إقامة الاتحاد الاشتراكي ، كتنظيم سياسي ، من خلال قوة العمل ، تعطي الثقل الأكبر لقوتين هما الفلاحون والعمال : تنظيم المؤمنين بالعمل أساساً للتقدم في سبيل دعم ملكية الشعب ، بالعمل من أجل خلق مؤسسات الشعب بالعمل من أجل تنمية الاقتصاد الوطني .

إن فلسفة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي تعبر عن جماهير الفلاحين والعمال بأنها القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان ، ولذلك تحرص هذه الفلسفة على أن تضمن للفلاحين والعمال - على الأقل - نصف مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية في جميع المجالس السياسية والشعبية ، في كافة مستوياتها كما تضمن لها نصف لجان الاتحاد الاشتراكي في كل مستوياتها من اللجنة المركزية حتى لجنة الوحدة الأساسية ، كما تضمن لها ذات النسبة في المجالس النيابية ، وتؤكد سلطة هذه المجالس فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، وبغير هذا الضمان الأخير ، يفقد التنظيم السياسي كيانه ، لأنه يفقد مضمون السلطة .

فالناس حتى الآن لا يدركون السلطة إلا من خلال الأجهزة التنفيذية سواء كان عامل السلطة التنفيذية خفياً في القرية ، أو كاتباً في الجمعية التعاونية الزراعية أو وزيراً .

وتأكيد سلطة التنظيم السياسي فوق أجهزة الدولة التنفيذية ، لا يمكن أن يتحقق أو أن يقوم ، إذا ظل الأمر مجرد شعارات نتغني بها ، بل إن السلطة لا تتأكد إلا إذا كانت هناك حقوق مقررة يستطيع التنظيم السياسي أن يباشرها بكل الأجهزة التنفيذية ، سواء في مجال اختيارها أو في مجال الرقابة على أعمالها .

وإن تكون هناك وظائف محددة للسلطة التنفيذية ، تتحمل مسؤولية تنفيذها بتحقيقاً لأهداف النضال الوطني .

ولقد شهدنا في السنوات الماضية ، جهوداً نحو تحقيق هذا المضمون من خلال المؤتمرات المشتركة التي كانت تعقد بين المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي ورؤساء الوحدات التنفيذية .

ولكن الحقيقة المرة ، إن هذه المؤتمرات ، لم يكتب لها النجاح ، إلا في المواقف

التنفيذية التي قام عليها رؤساء ومديرون مقتنعون بالاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي له السلطة العليا ، فوق أجهزة الدولة التنفيذية .

ولهذا معنى خطير ، هو أن سلطة الاتحاد الاشتراكي العربي ، لا تتأكد الا اذا قبلها عمال السلطة التنفيذية ، وبمعنى أدق ان عمال السلطة التنفيذية هم الذين يمنحون معنى السلطة للتنظيم السياسي .

وهذا قلب حقيقة قضية السلطة ، لأنها لا تغدو سلطة الجماهير بل سلطة الأجهزة التنفيذية .

وتعكس على التنظيم السياسي انه تنظيم للحكومة وليس تنظيما للجماهير وكان في استمرار هذه الأوضاع ما شجع كثيرا من رؤساء الأجهزة التنفيذية على الاستهانة بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي بل وأحيانا على التكيل بها تمثلت في تشريد قياداتها على مستوى الوحدات الاقتصادية في كثير من المواقع بل وبلغت الجراة ببعض الذين ناضلوا في سبيل تأكيد سلطة التنظيم باعتبارها سلطة الشعب ، كما تمثلت في رفض حل كثير من قضايا الجماهير من خلال الاتحاد الاشتراكي ، بل زادت في امعانها أحيانا الى حد رفع كل علامات العصيان ضد لجان الاتحاد الاشتراكي العربي .

ان هذه الصورة مهما قيل بندرتها ، فانها تعكس قضية هامة ، هي انكار السلطة معنى ومضمونا ، على منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، أي انكار الاتحاد الاشتراكي العربي وبالتالي انكار صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وتنظيمها .

واثن كان ذلك مفهوما فيما مضى ، فان ذلك يستحق نظرا جديدا في ظل استفتاء ٢ مايو بالموافقة على بيان ٣٠ مارس .

ان هذا الاستفتاء في تأكيده بناء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي بطريق الانتخاب ، يعطى التنظيم معناه الحقيقي ، انه يجعله بالانتخاب تنظيم الشعب ، وليس تنظيم الحكومة ، ويجعل الحكومة حكومة التنظيم السياسي ، وليست حاكمته .

فكيف تتحقق القدرة على تحقيق هذا المعنى وتنفيذه ، كيف تتحقق سلطة الشعب تنظيمه ، فوق الأجهزة التنفيذية ؟

لابد أن تكون العلاقة بين التنظيم السياسي والحكومة من الوضوح والتفصيل الكافيين لتحقيق هذا المفهوم .

انها قضية الاختصاص بالسلطة وأداء الوظيفة .

ان التنظيم السياسي وكذلك الأجهزة التنفيذية ، في مجتمعنا لا تعمل في فراغ . ولا يجوز لها أن تعمل في فراغ ، ان مجتمعنا يشهد تحقيق الإنسياء الاشتراكي ،



وتوسيع قاعدة الثروة الوطنية لتكون قادرة على الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العامل ، ويؤمن من خلال هذا الهدف بختمية الحل الاشتراكي كأسلوب وحيد لتحقيقه ، ويتطلب ضرورة تحقيق سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيهه فائضا طبقا لخطة محددة هي خطة التنمية ، ان تقرير هذه الخطة هو عمل التنظيم السياسى ، وتنفيذها هو عمل الأجهزة التنفيذية .

ان اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ، تستهدف تحقيق ذلك كله من خلال تعبئة الجماهير كلها لتساهم في حمل الرسالة بأسلوب جديد قادر على تحقيقها . سوف أعرض له تفصيلا في العدد القادم .



# حول المحكمة

## الدستورية العليا

للأستاذ عبد العزيز محمد الحامى

لتحقيق هذه الأهداف . إذ أن هذه الاداة وهذا الأسلوب ، بما يحويه من خطاب عام للجميع ، وتجرد يرتفع به عن مظان الشبهة والتحكم ، هو القادر على الوصول الى تحقيق هذه الأهداف .

ومن هنا كان التلازم بين « الشرعية » ، وبين « سيادة القانون » ومن هنا كان الالحاح عليها من جانب الجماهير .

ومن هنا كان تأكيد الميثاق لهذه الحقيقة ، ورفعها كمطلب من مطالب النضال :

« ان سيادة القانون تتطلب منا الآن ، تطويرا وأغيا ، لمواده ونصوصه » ، « بحيث تعبر عن القيم الجديدة لمجتمعنا » .

ولما كان ذلك ، فان ضرورة الموازنة بين أهداف النضال ومبادئه ، وبين أساليبه ، أو بمعنى آخر بين « الدستور » وبين « التشريع » ، تقتضى وجود جهاز أو هيئة ، تتجرد للنظر والتحقيق من هذه الموازنة والموافقة ، وتقوم بالفعل بالرقابة على دستورية التشريع .

ولئن كان هذا الامر ، قد توارى لفترة من الفترات ، لاعتبارات الضرورة ووطأتها ، فان ذلك لم يقلل من أهميتها ، الامر الذى عاد بها مرة أخرى الى مكان الصدارة فى الفكر والضمير .

وقبل أن نتطرق الى بحث المحكمة الدستورية المقترحة فى دستورنا ، نشير الى أمر يفرض نفسها أساسا للبحث فى هذا الخصوص .

كان لشرف الدعوة التى ترددت على صفحات « المحاماة » ، من وجوب التصدى « لتقنين الثورة » ، باعتبارها قضية الجماهير الملحة ، سعيا لتحقيق وتأكيد سيادة القانون ، حافزا وملهما ، لتقديم هذا الجهد المتواضع ، خطوة على الطريق ، نحو هذا الهدف .

ولئن كان الهدف المحدد أمام الجماهير اليوم ، هو تحرير الوطن ، من عدوان آثم مبيت ، خططت له قوى العدوان الامبريالى والصهيونى ، فان تحرير الوطن لا يكون ، بل لا يمكن أن يكون الا متلازما مع تحرير المواطن من كافة ألوان الاستغلال ، وضغوط مراكز التسلط والتحكم .

ولقد أثبتت التجربة ، ان ذلك لا يمكن أن يتأكد الا من خلال ضمانات قوية ، تحيط بالعمل الوطنى ، وتساعد على الوصول الى أهدافه المشروعة ، وتحيط بالمواطن ، حتى يجد الأمن والطمأنينة ، وتساعد على إبراز وتقديم جهده الخلاق .

وما من شك ان ضمانات من أهم الضمانات الواجبة فى هذا الخصوص ان تكون أساليب العمل الوطنى : محققة لأهدافه ، ومتوائمة مع مبادئ ثورته ونضاله .

ولما كانت أهداف النضال الوطنى ومبادئه ، هى « الدستور » الذى يصوغها ويحددها ، بل ومن قبل هذا يحفظها ، خشية ان تتبدد خلال الدروب الفرعية ، والمشاكل اليومية ، فان التشريع هو الاداة السليمة والأسلوب الصحيح ،



## مقدمة

## في الشرعية وسيادة القانون

١ - يذهب الكثير من الكتاب والفقهاء ، الى عدم التفرقة بين اصطلاح « الشرعية » واصطلاح « سيادة القانون » ، ويذهبون الى ايرادها ، في فكرهم وكتاباتهم كترادفات لمعنى واحد ولئن جاز هذا النظر ، فانما يجوز اطلاقا وتعميما ، وان كان يفضى الى بعض الخلط في تحديد المفاهيم ، وترتيب النتائج عليها .

ولسنا في هذا البحث الى جانب هذا الخلط ، انما نقيم تفرقة واضحة محددة بين المعنيين ، تساعد على تأصيل بعض المسائل وضبطها في اطار سليم .

## المبحث الأول

## في الشرعية

٢ - تضع الجماهير لنفسها ، في نضالها الدائم والمستمر ، أهدافا محددة تسعى للوصول اليها وتحقيقها من خلال هذا النضال ، وهى في نضالها تمسك بمبادئ تحكم مسيرتها ، حتى لا تحيد عن أهدافها ، وتختلط أمامها الطرق والوسائل ، أو يتبدد نضالها في مسارب ودروب جانبية . كذلك تؤكد الجماهير بنضالها هذا ، قيما جديدة ، تعبر عما حققته وتحرص على بقاءه على أرضها .

هذه الأهداف والمبادئ ، وهذه القيم الجديدة التى تنبت على أرض الجماهير من خلال النضال ، هى أهم ما تحرص عليه ، وتسعى لضمانه وحمايته .

وتتخذ الجماهير لهذه الحماية وهذا الضمان أساليب مختلفة ومتعددة ، تختلف وتعدد ، باختلاف الأهداف والمبادئ والقيم ، واختلاف الظروف الخارجية والداخلية ، واختلاف الصعاب والتحديات التى تجابهها .

وهى تقيس هذه الوسائل والأساليب ، بمدى كفايتها وتحقيقها لحمايتها وضمان هذه الأهداف والمبادئ والقيم . فما وافق وحقق هذا الغرض وأكد هذا الضمان ، كان شرعيا في مذهبها ويقينها ، وما قصر عن تحقيق هذا الغرض وقصر عن تأكيد هذا الضمان ، أو هدد هذه الأهداف ، وهدد هذه

المبادئ والقيم ، كان أمرا غير شرعى ، فالشرعية اذا على هذا التحديد ، هى معيار الصلاحية ، لتحقيق وتأكيد وضمان الوصول بالنضال الى أهدافه ، وحماية المبادئ التى يقوم عليها ، وحماية القيم الجديدة والحفاظ عليها خشية الضياع .

٣ - ومن هنا كسبت « الشرعية » مضمونا ، متغيرا على مراحل النضال ، كما انها تكسب مضمونا متغيرا في مختلف البلاد والنظم .

ففى مصر ، كان هدف النضال لمرحلة طويلة ، هو الاستقلال ، وكانت الشرعية خلال هذه المرحلة ، هى كل أمر يصل بالنضال الى هذا الهدف .

ومن بعد ، كان هدف النضال ، هو تحرير المواطن من الاستغلال واقامة المجتمع الاشتراكى ، ومن ثم فان الشرعية ، خلال هذه المرحلة ، هى كل أمر يصل بالنضال الى هذه الأهداف . كذلك ، اذا نظرنا الى مجتمع آخر ، الولايات المتحدة مثلا ، فى مرحلة كان هدف النضال ، هو مزيد من الحرية للمشروعات الخاصة ، المنافسة ، وكانت الشرعية فى خلال هذه المرحلة هو كل ما يؤكدها ويحميها ، الأمر الذى حدا بهم هناك الى تحريم « الترسى » ، و « الكارتل » فى الصناعة والتجارة . وفى مرحلة اخرى ، عندما تحولت الرأسمالية هناك ، الى « الاحتكارات » ، كانت الشرعية تبيح هذه التجمعات ، لقدرتها على تحقيق هذه الأهداف .

٤ - فالشرعية ، هى دائما معيار حكم على أمر من الأمور ، وما اذا كان هذا الأمر ، من تصرف او تشريع ملائما لأهداف النضال محققا لها ، يضمن المبادئ والقيم ، ويحافظ عليها .

٥ - لما كان ذلك ، تكون الشرعية الاشتراكية ، غير الشرعية فى المجتمع الرأسمالى .

فما هى الشرعية الاشتراكية ؟ . وما هى حدودها وما هو مضمونها ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة ، تتطلب فى البدء تحديد أهداف المجتمع الاشتراكى فى مرحلة من مراحل ، والمبادئ التى تحكم نضال الجماهير من أجل تحقيقه ، والقيم الجديدة التى أكدها النضال أثناء مسيرته .

فتشريع يصدر ، يصفى استغلال الانسان للانسان ، تشريع مشروع فى المجتمع الاشتراكى ، وتشريع يصدر يعطى الفرصة لعودة الاستغلال

الأسلوب وهذه الوسيلة ، حتى تحقق الأهداف —  
فطالما ان الوسيلة قائمة مصوغة صياغة عامة  
مجردة ، فانه لا ينبغي الالتفات عنها الى غيرها ،  
تحت أى اعتبار .

٧ - ذلك هو الاطار العام ، لفكرة « سيادة  
القانون » اطار يتحدد فى بندين رئيسيين ، الأول :  
هو ضرورة القاعدة القانونية ولزومها دون غيرها  
من أساليب ووسائل التنظيم والتصرف ، والثانى :  
هو ضرورة احترامها وأعمال حكمها ، طالما انها قائمة  
نافذة لم يتطرق الشك الى مدى فعاليتها فى تحقيق  
الأهداف .

٨ - فاذا ما كانت الشرعية ، هى معيار حكم ،  
فان سيادة القانون ، هى قاعدة تنظيم . واذا  
ما كانت الشرعية على هذا الاعتبار ، تنطوى على  
نسبية أو مغايرة ، فان سيادة القانون ، لا تنطوى  
على أى نسبية أو مغايرة ، انما هى تتضمن التحديد  
والانضباط ، بل والاطلاق .

وانه وان كنا نقول ، بأن الشرعية فى مرحلة من  
مراحل النضال تختلف عنها فى مرحلة أخرى ، كما  
انها فى مجتمع من المجتمعات تختلف عنها فى  
المجتمعات الأخرى . ان كان ذلك ، فان قاعدة  
سيادة القانون لا تختلف ولا تتغير من مرحلة الى  
مرحلة ، أو من مجتمع الى مجتمع آخر ، ذلك  
ان تجربة النضال الانسانى ، كشفت وأكدت ان  
خير وسيلة وأسلوب من أساليب التوجيه والتنظيم ،  
هو ذلك الذى يصدر فى أصفى عامة مجردة ، وان  
خير ضمان لتحقيق الاستقرار وضمان الوصول  
الى الأهداف ، هو اتباع حكم هذه القاعدة ، طالما  
انها قائمة الى ان تُلغى أو تستبدل بغيرها أكثر  
قدرة وملائمة لتحقيق الأهداف .

٩ - وقاعدة سيادة القانون ، فى حدود الاطار  
العام الذى أشرنا اليه ، تنطوى على أبعاد عديدة ،  
نشير الى أهمها :

( ١ ) تدرج القواعد التشريعية ، وضرورة تحقيق

الانسجام المتدرج بينها .

( ب ) وجوب توافق القاعدة الأدنى ، لحكم القاعدة  
الأعلى فى سلم هذا التدرج .

والمستغلين ، تشريع غير شرعى ، كذلك تشريع يحمى  
المال العام وسيطرة الشعب عليه ، تشريع شرعى ،  
وتشريع لا يقيم هذه الحماية ، ويهدد هذه السيطرة  
تشريع غير شرعى . ولا يقف الأمر عند حد التشريع  
فقط انما يتطرق الى كل عمل أو تصرف أو سلوك ،  
بل ان هذا الوصف يتطرق ليعيط بكل ما فى  
المجتمع ، احاطة تامة .

## المبحث الثانى

### سيادة القانون

٦ - ان لسيادة القانون ، معنى يختلف عما  
سبق ان اشرنا ، انها تعنى بدهاء وبداءة دولة  
القانون . دولة تقوم على حكم القانون ، الذى  
يحكم حكامها ومحكوميه ، وينظم من قبل ، كل  
السلطات والهيئات صاحبة السلطة فيها ومدى  
حقوقها ، ومدى العلاقات القائمة بينها ، ويحكم  
كذلك المحكومين وينظم حقوقهم وحررياتهم ،  
وتصرفاتهم فى مواجهة هذه السلطات ، وفيما بين  
بعضهم البعض . ومعنى دولة القانون ، الا يكون  
هناك امر أو فعل أو تصرف أو علاقة ، لا يحكمها  
قانون يحدد سلفاً أبعادها . اذ انه ما دامت أهداف  
النضال قد تحددت ، ومبادئه قد استقرت ، وقيم  
ومثله قد تبلورت ، وجب ان تحدد من بعد  
الوسائل والأساليب التى توصل الى تحقيق هذه  
الأهداف ، وتحمى هذه المبادئ وتؤكد هذه القيم  
والمثل وتعمل على تنميتها . ويجب ان يكون تحديد  
هذه الوسائل والأساليب ، من خلال صياغتها  
صياغة عامة ومجردة ، أو بمعنى آخر وضعها فى  
صيغة قانونية .

ولا شك ان معنى سيادة القانون ، يعنى فى  
الدرجة الاولى ، ضرورة استعمال هذه الوسيلة  
وهذا الأسلوب وحده ، مصافاً صياغة عامة مجردة  
ولا يعنى على الاطلاق استعمال غيرها . كما انه  
يعنى انه طالما كانت الوسيلة والأسلوب قائماً ،  
فانه لا ينبغي العدول عنه الى استعمال غيره ،  
بحجة انه غير مجد أو غير محقق للأهداف ، انما  
اذا قام هذا الشك ، وجب التصدى لتعديل هذا



## المبحث الثالث

في مدى التلازم بين الشرعية  
وبين قاعدة سيادة القانون

١٠ - وعلى ضوء ما سلف ، يمكن القول بوجود تلازم بين القاعدة القانونية وسيادة القانون وبين الشرعية ، هذا التلازم يبين من وجوب أن تكون القاعدة القانونية والنظام القانوني كله ، في حدود الشرعية القائمة في المجتمع في فترة من الفترات وفي مرحلة من مراحل نضاله . أو بمعنى آخر فان الشرعية هي الحد الطبيعي للقاعدة القانونية القائمة والمتطلبة ، بل هي معيار تقييمها وبيان مدى صلاحيتها وقابليتها للتطبيق .

وبين هذا التلازم ، من أن فكرة الشرعية ، لا يمكن أن تتحقق الا من خلال نظام قانوني منضبط محدد ، ومن خلال الالتزام بتطبيق أحكامه ، أو بمعنى آخر لا يمكن أن تتحقق هذه الشرعية ، الا من خلال سيادة القانون .

١١ - كذلك يبين هذا التلازم : من أن فكرة سيادة القانون لا يمكن أن تتحقق الا من خلال فكرة الشرعية اذ لا يتصور أن يسود قانون لا ينهض سببا أو وسيلة لتحقيق أهداف النضال المشروع للجماهير ، ولا يحافظ على مبادئ هذا النضال أو قيمه ومثله .

١٢ - ولقد وعى الميثاق ، هذه الحقيقة واكدها بأكثر من معنى ، ولعل أوضح ما عبر به الميثاق عن هذه الحقيقة قوله :

« أن أول ما يعزز سلطان القانون ، هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة » .

الفصل الأول  
في المحكمة الدستورية

١٣ - ما من شك أن أسلوب الدراسة المقارنة ، لأسلوب المشرع الدستوري هي خير وسيلة للتعرف على أحكام هذا الطريق من طرق الرقابة على دستورية القوانين .

وقبل أن نتطرق الى دراسة مفصلة ، نشير الى أن الدساتير الحديثة أخذت بهذا الأسلوب طريقا ، لتأكيد شرعيتها ، ولضمان سيادة القانون فيها .

فقد نصت المادة ١٧٣ من دستور الكويت الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ على أن ( يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ويبين صلاحياتها والاجراءات التي تتبعها . ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوى الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح وفي حالة تقرير الجهة المذكورة عدم دستورية قانون أو لائحة يعتبر كأن لم يكن ) .

كذلك نصت المواد ١١٦ وما بعدها من دستور الجمهورية السورية الصادر قبل الوحدة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، والمعمول به الآن ، على تشكيل المحكمة العليا ، وعهد اليها في المادة ١٢٢ منه على اختصاصها بالنظر في دستورية القوانين ، في الحالات التي عدتها .

كذلك نص دستور جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية الصادر سنة ١٩٦٣ في المادة ٢٤١ وما بعدها على تشكيل المحكمة الدستورية العليا وتحديد اختصاصاتها ، وكان ذلك بعد أن أورد في مواده ١٤٥ وما بعدها النص على مبدأ الدستورية والمشروعية على وجه مفصل مستفيض .

كذلك نصت المواد ٣٢ وما بعدها من دستور الهند الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ على الحق في تصحيح الأوضاع وفقا لأحكام الدستور ، وجعلت المحكمة العليا هي المحكمة المختصة بالدعوى التي ترفع اليها لكفالة احترام الحقوق المقررة في ذلك الباب من أبواب الدستور .

كذلك حدد دستور جمهورية الصومال الصادر في أول يوليو سنة ١٩٦٠ في المواد ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ الحق في الرقابة على دستورية القوانين ، ورسم صورته عن طريق التمسك بالدفع بعدم الدستورية أمام المحاكم التي اذا رأت للدفع أساسا من الصحة ، أوقفت الدعوى ، وأحالت الأمر الى المحكمة العليا مشكلة كمحكمة دستورية باضافة عضوين اضافيين يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيينهما بناء على اقتراح مجلس الوزراء ، وعضوين اضافيين آخرين ينتخبهما المجلس الوطنى بالأغلبية المطلقة .

كذلك نص دستور جمهورية النيجر الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ في المادة ٥٧ منه على أن تشمل محكمة القضاء العالى الغرف الأربع الآتية :

وجاء دستور الجمهورية الإيطالية الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ ونص في الباب السادس منه على الضمانات الدستورية وجاء في المادة ١٣٤ على تحديد اختصاص المحكمة الدستورية وفي المادة ١٣٥ وما بعدها على تشكيل هذه المحكمة والآثار التي تترتب عليه ، وأحال الى قانون دستوري في شأن تحديد الشروط والاجراءات التي تتبع في الدعوى امامها .

وعهد الدستور الياباني الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ الى المحكمة العليا بالنظر في دستورية القوانين والقرارات واللوائح أو الاجراءات الفردية ثم عاد في المادة ٩٨ ونص على أن الدستور هو القانون الأعلى للدولة ، وعلى ذلك فان القوانين واللوائح والقرارات وغير ذلك من أعمال الحكومة الأخرى المخالفة لأحكامه تكون باطلة جملة وتفصيلا ويؤول كل ما لها من أثر .

كذلك جاء دستور الجمهورية التركية الصادر في ٩ يوليو سنة ١٩٦١ ونص في المادة الثامنة على سيادة الدستور وعلى طبيعته الملزمة ، كما أنه حدد في المادة ١٤٥ طريقة تشكيل المحكمة الدستورية ورسم في المواد ١٤٩ و ١٥٠ دعوى الإبطال ومن له الحق في رفعها ، والمدة اللازمة لرفعها ، كما حدد في المادة ١٥١ من الدستور طريق الدفع بعدم الدستورية والأحكام المتعلقة به .

١٤ - من هذا يتبين أن الاتجاه السائد في الدساتير الحديثة ، هو تخصيص محكمة معينة بتشكيل معين ، للفصل في دستورية القوانين . ونستعرض في البحث الأول ، دراسة مفصلة لأسلوب المشروع الدستوري في بعض الدساتير ، في تنظيمه لهذه المحكمة ، وفي البحث الثاني نتطرق الى تحديد الاعتبارات التي تحيط بتنظيم هذه المحكمة في مصر .

### البحث الأول

أولا : المحكمة الدستورية في يوغوسلافيا :

١٥ - انفرد دستور جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية ، الصادر في عام ١٩٦٣ بإيراد النصوص المفصلة التي تؤكد مبدأ الدستورية والمشروعية وأوردها في الباب السابع منه تحت ذلك العنوان .

الغرفة الدستورية والغرفة القضائية والغرفة الإدارية وغرفة المحاسبات ، ونص على أن يحدد القانون تشكيل وتنظيم واختصاصات وإدارة محكمة القضاء العليا .

كذلك جاء دستور جمهورية جابون الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٦١ ، وجرى على ما ذهب اليه دستور جمهورية النيجر في هذا الخصوص .

وجرى مجرى هذين الدستورين ، دستور جمهورية ساحل العاج الصادر في ١١/٣/١٩٦٠ . وكذلك دستور جمهورية فولتا العليا الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

ونص دستور جمهورية مالي الصادر في ٢٩/١/١٩٥٩ ، والمعدل في ٢٣/٩/١٩٦٠ في مواد ٤٣ وما بعدها على أن ينشأ مجلس دولة يشمل قسما دستوريا ، يكون له بناء على عرض رئيس الجمهورية أو رئيس الجمعية الوطنية أن يقر دستورية قوانين الدولة وكذلك دستورية التعهدات الدولية .

ونص دستور جمهورية مدغشقر الصادر في ٢٩ إبريل سنة ١٩٥٩ ، والمعدل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، في الباب السادس منه على تشكيل المجلس الأعلى للأنظمة ، وعهد اليه في المادة ٤٦ منه على اختصاصه بالرقابة على مطابقة القوانين والأوامر لهذا الدستور ، ونص في المواد التالية على شروط تشكيله واجراءات العرض عليه والأشخاص والسلطات الذين لهم هذا الحق .

ونص القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ ، والمعدل في ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ في مادته ٩٣ على اختصاص المحكمة الدستورية الاتحادية بتفسير هذا الدستور في أحوال المنازعات المتعلقة بحقوق وواجبات إحدى الهيئات الاتحادية أو الهيئات الأخرى صاحبة الشأن التي تتمتع بحقوق خاصة بمقتضى هذا الدستور وكذلك في حالات الشك أو النزاع حول مطابقة قانون اتحادى أو قانون ولاية من الولايات للدستور من الناحية الشكلية أو المادية أو بشأن مطابقة قانون ولاية لآى قانون اتحادى . . . وكذا في جميع الحالات الأخرى التي ينص عليها هذا الدستور . ونصت المادة ٩٤ منه على تشكيل معين لهذه المحكمة .



عشرة قضاة ينتخبون لمدة ثماني سنوات ، يجوز تجديد انتخابهم لمدة مماثلة مرة واحدة ، كما قرر أن يجدد نصفهم كل أربع سنوات . والقصد من ذلك هو ضمان التجدد في أعضائها ، مع الاحتفاظ بالخبرة المكتسبة ، بما يؤكد استقرارها وثبات أحكامها .

وكذلك نص الدستور على استقلال أعضاء هذه المحكمة ، بعدم عزلهم قبل نهاية المدة المقررة لهم وفقا للدستور ، الا اذا طلبوا ذلك او اذا حكم عليهم بالحبس لجريمة او فقدوا الأهلية او اصيبوا بعجز دائم عن ممارسة أعمالهم ، كما نص على عدم جواز الجمع بين رئاسة هذه المحكمة أو عضويتها وبين عضوية برلمانات الاتحاد أو الجمهوريات أو أجهزتها السياسية ، أو تولى الوظائف العامة في أجهزة الدولة أو في محكمة أخرى . كما نص الدستور على حصانة أعضائها ، وقرر لهم نفس الحصانة المقررة للنواب بالبرلمان الاتحادي .

١٨ - وتختص المحكمة الدستورية بعدة اختصاصات أوردتها المادة ٢٤١ من الدستور ، وهي النظر في مطابقة القوانين للدستور ، وفي مطابقة قوانين الجمهوريات للقوانين الاتحادية ، وفي مطابقة القرارات والإجراءات العامة الأخرى التي تصدرها الأجهزة والهيئات للدستور والقوانين والقرارات الاتحادية .

وفضلا عن ذلك فقد عهد اليها باختصاص فض المنازعات المتعلقة بحقوق وواجبات الاتحاد والجمهوريات الداخلة فيه أو فيما بين الجمهوريات وبعضها أو بينها وبين الوحدات السياسية الأخرى ، وهي الناحية أو الكوميون والاقليم والمنطقة . وكذلك النظر في أحوال تنازع الاختصاص بين المحاكم والأجهزة الاتحادية أو بين المحاكم وأجهزة الدولة في الجمهوريات .

كذلك نص الدستور في المادة ٢٤٢ على أن تتابع المحكمة المسائل ذات الأهمية بالنسبة لمبدأ الشرعية والدستورية ، وعلى أن تقدم الى البرلمان الاتحادي الآراء والمقترحات لوضع القوانين وغيرها من الإجراءات الضرورية لحماية هذه المبادئ ولصيانة حقوق الإدارة الذاتية وغيرها من حقوق وحريات المواطنين والمنظمات .

وقد خول الدستور للمحكمة الدستورية أن ترفع الى البرلمان الاتحادي ما تراه في شأن مطابقة دساتير الجمهوريات لدستور يوغوسلافيا .

وتنص المادة ١٤٥ من هذا الدستور على أن ( حماية الدستورية والمشروعية لازمة لتحقيق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والأهداف السياسية المبينة بالدستور والقانون ولصيانة وحدة النظام القانوني . ولحماية حقوق وحريات الانسان والواطن وحقوق الإدارة الذاتية وغيرها من حقوق المنظمات والوحدات الاجتماعية السياسية المختلفة ) .

ونصت المادة ١٤٦ من بعد على أن ( على المحاكم وأجهزة الدولة والإدارة الذاتية ، وعلى كل من يتولى وظيفة عامة وغيرها من الشئون العامة واجب السهر على حماية مبدأ الدستورية والمشروعية وتختص المحاكم الدستورية باعتبارها مسئولة عن صيانة مبدأ الدستورية ببحث مطابقة القوانين للدستور ) كما نصت المادة ١٤٨ على قاعدة التدرج في التشريع بتفصيل كبير ، بتأكيدا على أنه ( لا يجوز أن يتعارض دستور الجمهورية مع دستور يوغوسلافيا . ويجب أن يكون القانون الجمهوري ، مطابقا للقانون الاتحادي ، كما يجب أن تكون اللوائح والقرارات العامة التي تصدرها أجهزة الدولة مطابقة للقانون ) . كما نصت المادة ١٤٩ على نتائج هذا التدرج ، بتقريرها سيادة القانون الأعلى . وأقرت المادة ١٥١ للمجلس التنفيذي الاتحادي بالحق في أن يأمر بوقف تنفيذ الأمر أو القرار العام الصادر من المجلس التنفيذي للجمهوريات متى كان مخالفا للدستور الاتحادي أو لقانون من قوانينه ، كما خول للمجالس التنفيذية للجمهوريات هذا الحق بالنسبة للنواحي أو الكوميونات وهي الوحدة الأساسية في تكوين الجمهوريات ( مادة ٩٦ من الدستور ) .

١٦ - ولقد أوردت باقي المواد في هذا الباب الخاص بمبدأ الدستورية والمشروعية كافة الضمانات المقررة للأفراد ، وحقوقهم في الطعن على القرارات والتصرفات التي تصدرها الجهات الإدارية وغيرها من أجهزة الدولة ( مادة ١٥٨ ) مالم يحظر ذلك قانون اتحادي بالنسبة لفئات معينة من أوجه النشاط الإداري ( مادة ١٥٩ ) .

١٧ - ولقد أورد هذا الدستور من بعد ، الأحكام الخاصة بالمحكمة الدستورية ، وأفرد لها الباب الثالث عشر من أبوابه ، ونص في الماد ٢٤٣ منه على أن تشكل هذه المحكمة من رئيس ومن

فيها في مثل هذه الحالة ، اذا كان هذا القانون يتضمن اعتداء صارخا على حقوق الاتحاد . ( الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٨ ) .

وتنظر المحكمة الدستورية في أمر هذه المطابقة في الحدود التي اشرنا اليها ، فاذا ما انتهت الى أن القانون أو القرار أو الاجراء ، سواء كان اتحاديا أم جمهوريا ، مطابق لدستور الاتحاد وللقوانين الاتحادية فانه يجوز لها في هذه الحالة أن تتصدى لتحديد معناه ومضمونه بقرار تفسيري يكون ملزما لكل الجهات أو الهيئات في التطبيق ( مادة ٢٥٠ ) . وعلى العكس اذا ما انتهت الى أن القانون المطعون عليه غير دستوري فاذا ما كان قانون اتحادى ، وجب على البرلمان الاتحادى في خلال ستة شهور أن يطابق هذا القانون للدستور ، بتعديله وبتعديل الأحكام المخالفة فيه ، فاذا لم يفعل البرلمان ذلك في خلال هذه المدة بطل العمل بالقانون المذكور ، أو بالأحكام المخالفة فيه . وكذلك اذا كان قانونا جمهوريا وجب على برلمان الجمهورية في خلال ستة شهور كذلك أن يطابق بين أحكامه وبين الدستور والا بطل العمل به .

الا انه يلاحظ أن المحكمة تستطيع بالنسبة للقوانين الجمهورية المخالفة لدستور الاتحاد أو لقانون اتحادى أن تأمر بوقف تنفيذه أو وقف تنفيذ الأحكام المخالفة فيه ، حتى يتصدى برلمان الجمهورية لمطابقته وفقا لما حددته المحكمة في خلال المدة المذكورة ، فاذا لم يفعل بطل العمل به .

#### ثانيا - المحكمة الدستورية في ايطاليا

٢١ - أورد دستور الجمهورية الإيطالية ، الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الأحكام الخاصة بالمحكمة الدستورية في الباب السادس منه والذي افرد للضمانات الدستورية . وقد نصت المادة ١٣٥ من هذا الدستور على أن تشكل هذه المحكمة من خمسة عشر قاضيا ، يعين رئيس الجمهورية ثلاثهم كما يعين البرلمان في جلسة مشتركة ثلثا آخر ، ويعين رجال القضاء العالى والادارى الثلث الباقى .

وقد حدد الدستور الفئات التي يعين منها قضاة هذه المحكمة ، فقرر اختيارهم من رجال القضاء العالى العادى والادارى ، ولو كانوا بالمعاش

١٩ - وقد خص الدستور هيئات معينة ، بحق تحريك الدعوى أمام المحكمة وحددها في المادة ٢٤٩ منه بأنها البرلمان الاتحادى وبرلمانات الجمهوريات وكذلك المجلس التنفيذى الاتحادى والمجالس التنفيذية للجمهوريات ، وكذلك المحكمة العليا اليوغوسلافية ، وغيرها من المحاكم العليا في الاتحاد والمحاكم العليا في الجمهوريات وذلك في الأحوال التي يثور فيها موضوع الدستورية أو الشرعية أثناء سير الاجراءات أمام هذه المحاكم . وكذلك منح حق تحريك الدعوى للمدعى العام الاتحادى اذا ثار الموضوع أثناء أدائه لوظائف النيابة العامة ، ومنح هذا الحق أيضا للمحاكم الدستورية للجمهوريات والمجالس الشعبية للوحدات السياسية الاجتماعية . ومنظمات العمل وغيرها من منظمات الادارة الذاتية اذا وقع اعتداء على حقوقها المقررة في الدستور .

فليس للأفراد اذا حق الدعوى أمامها ، انما لهم ، طبقا لهذا النص أن يتمسكوا بعدم دستورية أى قانون أو قرار اتحادى أو جمهورى أو بعدم مشروعيته أمام المحكمة المطروح أمامها النزاع ، ولهذه تحرك الاجراءات أمام المحكمة الدستورية وما من شك أنه يترتب على هذا التمسك أن تتحقق المحكمة المرفوع أمامها من جدية هذا الطعن ، فاذا رأت فيه وجها للجدية ، كان لها أن توقف الدعوى ، حتى تفصل فيه المحكمة المذكورة ، كما أن لها أن تتخذ الاجراءات الواجبة في الدعوى لحين الفصل في هذه المنازعة .

٢٠ - واذا ما رفعت الدعوى أمام المحكمة الدستورية اليوغوسلافية ، طبقا للاجراءات والأوضاع التي يحددها قانون اتحادى ، نظرت المحكمة في مدى مطابقة هذا القانون سواء اكان اتحاديا أم جمهوريات لدستور الاتحاد ، أو في مطابقة القانون الجمهورى للدستور الاتحادى أو لقانون اتحادى فحسب فليس لها إذا أن تنظر في مطابقة دستور جمهورى لدستور الاتحاد ، انما اذا عن أمامها وجه ومن وجوه عدم مطابقة هذا لداك فانها ترفع الأمر الى البرلمان الاتحادى ( المادة ٢٤٤ ) ، كما انه ليس لها أن تنظر في مطابقة قانون جمهورى لدستور الجمهورية ، اذ عليها في هذه الحالة أن تحيل المنازعة الى المحكمة الدستورية بالجمهورية ، ولكن هناك حالات خاصة تتصدى



الدستورى السليم ، اذا رأت ضرورة لذلك .  
والاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية ،  
لا يمكن الطعن عليها بأى طريق من طرق الطعن .

### ثالثا - المحكمة الدستورية في تركيا

٢٤ - اورد دستور الجمهورية التركية الصادر  
في ٩ يوليو سنة ١٩٦١ ، في الباب الاول منه الذى  
افرده للاسس العامة ، قاعدة سيادة الدستور ،  
فنص في المادة الثامنة على انه ( لا يجوز أن تكون  
القوانين منافية للدستور أو متعارضة معه . وتعتبر  
احكام الدستور مبادئ قانونية أساسية تلزم  
الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والسلطة  
الادارية والافراد ) .

تم اورد هذا الدستور الاحكام الخاصة بالمحكمة  
الدستورية ، فقرر في المادة ١٤٥ على أن تشكل من  
خمس عشرة عضوا أصليا وخمسة أعضاء احتياطيين  
وتتولى الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض انتخاب  
أربعة أعضاء أصليين ، وعضوين احتياطيين ، كما  
تتولى الجمعية العمومية لمجلس الدولة انتخاب  
ثلاثة آخرين من الاعضاء الاصليين ، وعضوا  
احتياطيا ، كما تتولى الجمعية العمومية لديوان  
المحاسبة انتخاب عضو أصلى . كذلك يختار مجلس  
الامة ثلاثة أعضاء أصليين ، كما يختار مجلس  
الشيوخ اثنين من الاعضاء الاصليين ، ويختار  
رئيس الجمهورية الاثنين الباقيين من الاعضاء  
الاصليين . أما باقى الاعضاء الاحتياطيين ، فيختار  
كل من مجلس الامة ومجلس الشيوخ واحدا  
منهم .

وقد قرر الدستور ان الاعضاء الذين  
تختارهم محكمة النقض ومجلس الدولة ، يكونون  
من بين رئيسيهما أو من المدعين العامين أو المقررين  
بهما . وكذلك يكون العضو الذى يختاره ديوان  
المحاسبة من بين رئيسه وأعضائه ، أما الاعضاء  
الذين يختارهم مجلس الامة ومجلس الشيوخ  
فيكونون انتخابهم باقتراع سرى وبأغلبية ثلثي  
الأصوات .

وقد اشترط الدستور على من ينتخب عضوا  
بالمحكمة المذكورة سواء كان عضوا أصليا أو احتياطيا  
أن يكون قد اتم الأربعين وأن يكون قد زاول المحاماة

وكذلك من بين اساتذة القانون العاديين في الجامعات  
ومن بين المحامين الذين أمضوا عشرين سنة في  
المهنة .

وتنتخب المحكمة من بين أعضائها رئيسا لها .  
كذلك نص في الدستور على أن يكون تعيين  
هؤلاء القضاة لمدة اثني عشر سنة ويجرى تجديدهم  
جزئيا ، كما نص على عدم جواز تجديد تعيين من  
تنتهى مدته . وقد حظر الدستور على أعضاء  
المحكمة الجمع بين وظائفهم في المحكمة وبين عضوية  
البرلمان أو أى مجلس اقليمى أو ممارسة مهنة  
المحاماة وجميع الأعمال والوظائف التى ينص عليها  
القانون .

وكذلك نص الدستور على أن يكون تحديد  
الشروط والأشكال والمواعيد التى تقدم خلالها  
الدعوى ، بقانون دستورى ، لا يمكن تعديله إلا  
بالأوضاع التى نص عليها هذا الدستور في المادة  
١٣٨ منه .

٢٢ - وقد حدد الدستور في المادة ١٣٤ منه  
اختصاصات المحكمة الدستورية فقرر انها الفصل  
في المنازعات المتعلقة بالمشروعية الدستورية للقوانين  
وللتدابير التى لها قوة القانون وذلك فيما يختص  
بالدولة والاقاليم . وكذلك نص على اختصاصها  
بالفصل في المنازعات بين الدولة والاقاليم وبين  
الاقاليم فيما بينها ، وكذا الفصل في الاتهامات  
الموجهة ضد رئيس الجمهورية والوزراء . وفى  
هذه الحالة الاخيرة من حالات الاختصاص ، أوجب  
الدستور اشراك ستة عشر عضوا ينتخبهم البرلمان  
في جلسة مشتركة في مطلع كل فصل تشريعى من  
بين المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط الخاصة  
لانتخابهم أعضاءا في مجلس الشيوخ ، ويضاف  
هؤلاء الاعضاء المنتخبون الى أعضاء المحكمة المعينين  
وفقا للاوضاع المشار اليها ، ليكون تشكيلا خاصا  
بالفصل في هذه الاتهامات .

٣٢ - وقد نصت المادة ١٣٦ على آثار الحكم  
الصادر من المحكمة بعدم دستورية قانون أو تدبير  
من التدابير التى لها قوة القانون ، فقد رأت أنه  
يتوقف نفاذه من اليوم التالى لنشر قرار المحكمة .  
وينشر هذا القرار ويبلغ الى مجلس البرلمان والى  
المجالس الاقليمية صاحبة الشأن ، ولهذه الهيئات  
أن تصحح القانون أو الاجراء وتضعه في الشكل

وإذا ما أحيل الدفع الى المحكمة الدستورية في الحالة الاولى ، وجب على المحكمة المذكورة أن تصدر قرارها فيه خلال ثلاثة شهور من تاريخ إحالة الدفع اليها ، والا كان للمحكمة التي تنظر النزاع أن تفصل في الدفع بحسب اقتناعها وتسمتر في نظر الدعوى ، على أنه إذا ما أصدرت المحكمة الدستورية قرارها وجب على المحكمة التي تنظر الدعوى أن تلتزم به .

ويلاحظ الدفع بعدم دستورية قانون من القوانين والذي يتمسك به الافراد على نحو ما اشرنا أمام المحاكم العادية ، لا يتقيد بميعاد ، إنما هو رهين برفع الدعوى والتمسك بالقانون ، أما دعوى الإبطال التي ترفع من الاشخاص والهيئات المشار اليها في المادة ١٤٩ ، فانها تتقيد بميعاد تسعين يوما من تاريخ نشر القانون أو النظام المراد ابطاله أمام المحكمة الدستورية ، ويسقط الحق في رفع الدعوى بمضى هذا الميعاد ( المادة ١٥٠ من الدستور ) .

٢٦ - وتختص المحكمة الدستورية ، بالفصل في دعاوى الإبطال وكذا في الدفوع المحالة اليها ، بعدم دستورية القوانين أو اللوائح الداخلية للمجلس الوطنى الكبير . كما تختص المحكمة بهيئة قضائية عليا بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء والرؤساء والأعضاء والمقررين والمدعين العموميين أمام الجهات القضائية العليا وديوان المحاسبة ، كما تتولى محاكمة أعضائها . وفي هذه الحالة يتولى المدعى العام للجمهورية مهمة الادعاء أمامها .

وإذا ما قررت المحكمة أن قانونا أو نظاما من الأنظمة الداخلية ، غير دستورى ، حكمت بإبطاله ويقف سريانه من تاريخ هذا الحكم ، على أنه لها في حالات الضرورة أن تصدر قرارا تحدد فيه التاريخ الذى يصبح فيه حكم الإبطال ساريا على الا يجاوز هذا التاريخ ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ولا يمكن للمحكمة أن تحدد للإبطال أثرا رجعيا بأى حال من الأحوال .

وقرارات المحكمة وأحكامها تنشر بالجريدة الرسمية فورا ، وتكون حجة في مواجهة الكافة ، وتلتزم بها كافة أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والسلطات الادارية ، على أنه يجوز لها

خلال خمسة عشر عاما أو قام بالتدريس في كليات القانون أو الاقتصاد أو العلوم السياسية لمدة خمس سنوات على الأقل أو كان رئيسا أو عضوا أو مقرا أو مدعيا أمام محكمة النقض أو مجلس الدولة أو محكمة النقض العسكرية أو ديوان المحاسبة . ولا يجوز لأى من الأعضاء أن يمارس أى وظيفة خاصة أو عامة .

ولم ينص الدستور على جواز تجديد الاعضاء في فترات محددة فالعضو الذى يختار ، يظل بها الى أن يحال الى التقاعد في سن الخامسة والستين . كذلك أجاز للأغلبية المطلقة لاعضاء المحكمة أن تقرر إنهاء عضوية أى من الاعضاء بها اذا كان لا يستطيع أن يمارس عمله لأسباب صحية . كما أن العضوية تزول عن العضو اذا فقد شرط الصلاحية للقضاء بالحكم عظيم في جريمة تستوجب الاعفاء من مهنة القضاء .

٢٥ - ويصدر قانون ، ينظم تشكيل المحكمة والجراءات التي تتبع امامها ، ولها أن تصدر لائحة تبين طريقة سير العمل بها .

وقد قرر الدستور في المادة ١٤٩ منى على أن يكون رفع دعوى ابطال القوانين أو القرارات أو الأحكام والأنظمة الداخلية الخاصة بالمجلس الوطنى الكبير ، اذا كانت منافية للدستور ، من حق رئيس الجمهورية والأحزاب السياسية التي تحصل في آخر انتخابات عامة على عشرة في المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة في آخر انتخابات أو التي يكون لها ممثلون في مجلس الأمة أو مجلس الشيوخ أو لهيئاتها البرلمانية ، كما يجوز لسدس مجموع أعضاء أحد المجالسين التشريعيين ، ولأعضاء مجلس القضاء الأعلى ومحكمة النقض ومجلس الدولة ومحكمة النقض العسكرية والجامعات في كل ما يتعلق بكيانها وبوظائفها . أما بالنسبة للأفراد ، فإنه طبقا للمادة ١٥١ من الدستور ، يجوز لهم أن يدفعوا بعدم دستورية أى قانون أو نص من النصوص ، أثناء نظر الدعوى ، فإذا ما اقتنعت المحكمة التي تنظر النزاع بجدية الدفع وجب عليها أن تؤجل الدعوى وتحيل الدفع الى المحكمة الدستورية للفصل فيه ، أما اذا لم توجهها للجدية فيه ، فإنها تحيل الدعوى والدفع معا الى محكمة النقض للفصل فيهما .



النواب لتصحيح المخالفة الدستورية ، فاذا لم تصدر المحكمة العليا قرارها خلال المدة المحددة في هذه المادة ، وجب على رئيس الجمهورية اصدار القانون ( .

كذلك تختص المحكمة العليا بالنظر في دستورية المراسيم المحالة اليها من رئيس الجمهورية وقانونيتها ، كما تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، وبالنظر في الطعون الانتخابية ، وكذا بالنظر في دعاوى ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور او للقانون او للمراسيم التنظيمية ، اذا اقام الدعوى من يتضرر منها . وقرارات المحكمة العليا ، باتة وغير جائز الطعن فيها .

### المبحث الثاني المحكمة الدستورية في مصر

٢٩ - أشرنا في هذا الفصل الى أن الدساتير تختلف اختلافا بينا في تنظيم المحكمة الدستورية وتشكيلها ، وفي وضعها بالنسبة لباقي السلطات الدستورية ، كما أنها تتوزع في تحديد اختصاصها وطرق الطعن أمامها ، وفيمن له حق الطعن وتحريك الدعوى . وقد استعرضنا في المبحث السابق ، صورا من هذا التنظيم ورأينا كيف أن الاسلوب الذي عالج به المشرع الدستوري ، هذا الموضوع ، يتنوع تنوعا كبيرا .

ولا شك أن هذا الاختلاف ، إنما يرجع في حقيقته الى الظروف السياسية والاعتبارات القانونية في الدولة ، والتي تحكم نظرة المشرع الدستوري وفكره في هذا الخصوص .

٣٠ - ولقد اتجه الفكر السياسي والقانوني في الفترة الاخيرة ، الى ضرورة انشاء محكمة دستورية عليا ، تؤكد سيادة الدستور وتضمن الشرعية وتؤكد مضمونها ، بما يحفظ للعمل الوطني مسيرته الواضحة والواعية ، الى أهدافه المشروعة وتبلور هذا الاتجاه ، في برنامج ٣٠ مارس ، الذي قدمه رئيس الجمهورية للشعب في ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ، وطرحه للاستفتاء العام الذي جرى في الثاني من مايو سنة ١٩٦٨ ، والذي أيدته جماهير الشعب باجماع ، فقد أشار البرنامج ، الى ضرورة أن يتضمن الدستور الجديد ، النص على ( انشاء

أن تقرر أن احكامها وقراراتها قاصرة على الخصوم أصحاب الشأن فحسب .

### رابعا - المحكمة الدستورية في سوريا

٢٧ - نصت المادة ١١٦ من دستور الجمهورية السورية الصادر في ٥ سبتمبر ١٩٥٠ والمعمول به الآن ، على أن تشكل المحكمة العليا من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب من قائمة تحتوي اربعة عشر اسما : ينتقيهم رئيس الجمهورية ممن توافرت فيهم المؤهلات الكافية للقيام بأعباء المنصب على أن يكونوا من حملة المؤهلات العالية ، واثموا الاربعين من عمرهم . ويجرى هذا الانتخاب في جلسة خاصة وبقائمة واحدة تتضمن سبعة أسماء وذلك في خلال عشرة ايام من تاريخ ارسال رئيس الجمهورية لهذه القائمة . ويكون الانتخاب بالاغلبية المطلقة للأعضاء فاذا لم تتوفر هذه الاغلبية ، اكتفى بالاغلبية المطلقة للحاضرين ، والا فيعاد الانتخاب مرة أخرى ، ويكتفى بالاغلبية النسبية في هذه الحالة .

وتنتخب المحكمة العليا رئيسا لها من بين أعضائها بالاغلبية المطلقة لهم ، ويكون ذلك لمدة خمس سنوات ، ومدة العضوية في هذه المحكمة خمس سنوات ، يجوز تجديد العضوية لمثلها ، ولا يفصل عضو المحكمة الا بقرار توافق عليه الاغلبية المطلقة لأعضائها . واذا ما خلا مكان أحد الأعضاء لسبب ما كالوفاة مثلا ، فينتخب مجلس النواب من يحل محله ، من قائمة تتضمن ثلاث أضعاف العدد الشاغر من الأمكنة ، ويختار هذه القائمة كذلك رئيس الجمهورية .

٢٨ - هذا وتختص المحكمة العليا ، بصفة نهائية ، بالنظر في دستورية القوانين المحالة عليها وفقا للمادة ٦٣ من الدستور ، والتي تنص على أنه ( اذا اعترض ربع أعضاء مجلس النواب على دستورية قانون قبل اصداره ، أو أرسله رئيس الجمهورية الى المحكمة العليا بحجة مخالفته الدستور يوقف نشره الى أن تصدر المحكمة العليا قرارها فيه خلال عشرة ايام ، واذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة العليا أن تبث فيه خلال ثلاثة ايام ، واذا قررت المحكمة العليا أن القانون مخالف للدستور أعيد الى مجلس

عن الاهداف التى وضعها النضال الوطنى لنفسه كما انها لا تعنى خروجها على الدستور الذى ضاع هذه الاهداف ، وحدد مسار الوصول اليها .

ذلك ان الرقابة على دستورية القوانين ، اما هى تأكيد للشرعية فى المجتمع ، وتأكيد لسيادة الدستور ولسيادة القانون التى لا يمكن الفصل بينهما .

٣٢ - فى حدود هذا الاطار العام من الحقائق والمسلمات ، ينبغى النظر الى المحكمة الدستورية المقترحة ، والى كل الاعتبارات التى ينبغى ان تقوم عليها .

( ١ ) فى خصوص تشكيل هذه المحكمة ، فانه ينبغى النظر الى ان الرقابة على القوانين ، ليست مشكلة من مشاكل الفن والصياغة القانونية فحسب ، انما هى مشكلة تنطوى على ابعاد قانونية وسياسية واجتماعية فما القانون الا سياسة ، صيغت صياغة قانونية محكمة ، ولو اننا اكتفينا من هذه المحكمة ، بوقوفها عن حشد اعتبارات الصياغة والفن ، لاضحت هيئة من هيئات العلم الاكاديمى ، المنعزلة عن واقع الحياة وحيويتها . ولذلك فان الراى الذى يذهب ، الى ضرورة تطعيم المحكمة بعناصر سياسية ، راى يحيط بالدور المطلوب منها . ويعزز هذا الراى ويقويه ، ما التزم به المشرع الدستورى ، بالاستفتاء الذى تم ، من ان هذه المحكمة تطابق ما بين القانون والميثاق ، وتطابق ما بينه وبين الدستور .

على ان القول بتطعيم هذه المحكمة بعناصر سياسية ، لا يعنى غلبة السياسة على طابعها ، والا اضحت هذه المحكمة ، لجنة اخرى من لجان المجلس التشريعى ، او جلسة من جلساته . وفى الوقت نفسه ، فانه لا يعنى بالضرورة ، ان ترتبط بالمجلس الشعبى كجهاز معاون له . اذ ان هذه المحكمة تقوم على افتراض الرقابة اللاحقة لصدور القانون ، وتقوم كذلك على افتراض الحق فى التعقيب وايقاع الجزاء عليه ، فى حالة المخالفة للميثاق والدستور وقصور المحكمة ودورها على غير هذا : يفقدها طابعها كمحكمة ، بل ويفقدها هدفها الذى احدث عليه الجماهير . ليس هذا فحسب ، بل ان القول بارتباطها بالمجلس التشريعى ، كجهاز معاون له ، يثير كثيرا من المشكلات ، حول تنظيم العلاقة

محكمة دستورية عليا ، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطبيقها مع الميثاق ومع الدستور .

وبالرغم من الموافقة الاجماعية التى حظى بها هذا البيان بما تضمنه واحتوى عليه ، الا ان هذا الموضوع لم يحظ الا بالحماس العام ، ولم يتطرق الكتاب والمفكرون الى بحث هذا الامر ، وتقديم الفكر فيما ينبغى ان يتكون عليه هذه المحكمة ، والدور الخطير الذى ستقوم به فى حياتنا .

٣١ - ولقد قدم أحد الكتاب ، دراسة حول هذه المحكمة ، وأشار الى بعض المبادئ التى ينبغى اخذها فى الاعتبار فى وضع المحكمة وتكوينها ، الا انه ينبغى قبل ان نتعرض لهذه الافكار وغيرها بالمناقشة وبيان وجه الراى فيها ، ان نحيط ببعض الحقائق :

أولا - ان الشرعية فى مجتمعنا ، قد تبلور مضمونها وتحددت ابعادها ، فى ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه رئيس الجمهورية الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ . ثانيا - ان خبرة النضال الوطنى ، قد أسفرت عن ضرورة سيادة القانون التى تعلو على كل سلطة وكل ارادة .

ثالثا - كذلك فان خبرة النضال الوطنى ، قد أكدت ان سيادة القانون ، تتطلب تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

كما انه ينبغى ان نحيط ببعض المسلمات :

١ - ان قيام الرقابة على دستورية القوانين ، لا يعنى الشك فى السلطة التشريعية ، او الوصاية او الرقابة عليها ، فهى السلطة المعبرة عن قوى الشعب العامل ، ولها السلطة وامكانية المبادأة فى حث نضال الجماهير على مسيرته نحو اهدافه المشروعة ، وسد حاجات هذا النضال ، ومتطلباته ، انما تعنى الرقابة فى حدودها السليمة ضمان التوافق بين الاهداف والوسائل ، وصولا حيثنا الى تحقيقها .

كذلك فان تأكيد سلطة المجالس المنتخبة ، وحقها المشروع فى التصدى بالتشريع ، لسد حاجات الجماهير ومتطلباتها ، لا يعنى البتة امكان خروجها



تؤدي بالضرورة الى وجود الكثير من الافراد الذين يضرهم هذا التحول ، ويهدد امتيازاتهم . ومن وجه آخر ، فاننا لو حظرنا هذا على الافراد وحددنا هيئات معينة ، لها حق الطعن والدعوى امام المحكمة ، لحرمان الافراد من ضمانات قانونية أصيلة ، كانت ومازالت مطلباً من مطالب النضال ولا شك ان حرمان الافراد من حق الدعوى ، يجعل حرياتهم وضمانها ، معلق بإرادة تلك الهيئات التي لها هذا الحق ، والتي كثيراً ما لا تستشعر وطأة القانون المخالف ، أو تتنبه الى خطورة التهديد القائم منه . ليس هذا فحسب بل ان الاتجاه الذي يذهب الى تحديد هيئات بعينها واعطائها حق الطعن - كما رأينا في دستور يوغوسلافيا - يؤدي الى اشكال ، وهو تحديد هذه الهيئات التي لها حق الطعن ، وأغلب الظن ان هذا التحديد ، سيكون تحديداً تحكيمياً ، لا رابط فيه .

ولعل الأخذ بنظام وسط بين هذا وذاك ، يكون سياسة دستورية ملائمة في هذا الصدد ، فيكون للأفراد حق الدفع بعدم دستورية القانون المراد تطبيقه عليهم أو على منازعاتهم ، عند طرحها على المحاكم ، فاذا ما تحققت هذه المحاكم من جدية هذا الطعن احوالت الدفع الى المحكمة الدستورية ، لنصدر فيها حكماً الذي يلزم هذه المحكمة ، وكل المحاكم والسلطات من بعد .

ويتفق هذا الأسلوب ، مع كثير من الظروف والاعتبارات :

- ١ - يتفق مع حق الافراد وحاجتهم الى هذه الضمانة من الضمانات .
- ٢ - ويتفق مع الرغبة في تحقيق قدر من الجدية في الطعون والدعاوى .
- ٣ - ويتفق كذلك مع ما للقضاء من خبرة وتجربة في هذا المجال ، كسبها من التطبيق المتواتر ، للرقابة عن طريق الامتناع ، والتي أكد من خلالها اتزانها وعدم مغالاته في بسط الرقابة أو حصرها .
- ٤ - كما أنه يجنب الكثير من المشكلات التي تنتج عن اطلاق هذا الحق للأفراد أو حجبها عنهم ، أو التي تنتج من جراء التحديد التحكيمي للهيئات صاحبة الحق في الطعن .

بينهما ، وحسم الخلف - المفترض - بينهما . ولا صلة البتة . بين استقلال المحكمة ، وبين خروجها على نطاق السلطة الموحدة . فاستقلال المحكمة ، هو استقلال دستوري . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ان الذي يقوم على السلطة الموحدة ، ليس المجلس التشريعي ، فهو أحد أجهزتها ، انما الذي يقوم على السلطة الموحدة ، هو التنظيم السياسي الشعبي ، المتمثل في الاتحاد الاشتراكي ، ومؤتمره العام ، ولجنته المركزية المنتخبة .

(ب) في خصوص الاختصاصات التي تكون للمحكمة ، فانه ينبغى النظر الى ان هذه المحكمة ، تقوم بدور محدد مرسوم لها في التنظيم الدستوري وتتصدى لمشكلة لها طابع خاص ، هو الذي أملى على تشكيلها أسلوباً معيناً . ولذلك فلا يمكن أن يدخل في اختصاصها مثلاً الاشراف على سير العدالة في المحاكم وتحقيق وحدة وتجانس النظام القانوني . ذلك ان هذه المسائل ، ليس لها الطابع الذي ينبغى أن تعالجه المحكمة ، فهي مسائل يحكمها الاعتبار القانوني وحده ، كما أنها لها هيئات تقوم عليها ، لها من تراثها الطويل وخبرتها التي اكتسبتها ، ما لا ينبغى التفريط فيه ، فرحاً بهذا الجديد الذي يتكون .

كذلك فانه لا يمكن الاثقال على هذه المحكمة ، بالقائها في خضم المشكلات القانونية وتجريدها وتفريعاتها ، ومحاولة احداث التجانس بينها ، انما ينبغى أن تتفرد وتتفرغ لمسألة الموائمة والتوافق بين القوانين وبين الميثاق والدستور ، وهي مهمة شاقة وجلية .

(ج) وفي خصوص من له حق الدعوى امام المحكمة ، فان هذه المشكلة من أصعب مشكلات الفقه الدستوري في هذا الخصوص ، ذلك أنه لو أبيع الحق في الدعوى للأفراد ، يكون لكل منهم الدعوى بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة ، لأدى هذا الى كثرة الدعاوى والى قلقلة بالغة في النظام القانوني ، وتهددت من ثم كل قواعد الشرعية وسيادة القانون ، خاصة ونحن نمر في مرحلة من مراحل التحول من مجتمع ساد فيه حكم طبقة الى مجتمع الشعب العامل جميعه ، والتي

حجية كاملة في مواجهة الكافة ، وان يكون هذا الحكم باتا ، لا يمكن الطعن عليه .

وقد يقال ان في ذلك تعد من هذه المحكمة ، على السلطة التشريعية بالغاء ما تصدره من قوانين ، الا ان هذا القول لا يمكن التعويل عليه ، لا بتناؤه على اعتبارات شكلية محضة ، فضلا عن ان ذلك هو النتيجة المنطقية ، للحكم بعدم دستورية القانون ، ولا فارق على الاطلاق بين القول بالغاء القانون او النص المخالف ، وبين الابقاء عليه ، وعدم نفاذه واعمال حكمه .

### المبحث الأخير

#### في صياغة مقترحة

٣٣ - بعد ان عرضنا لاتجاه المشرع الدستوري ، في الكثير من الدساتير المعاصرة ، واستعرضنا بعض النظم الخاصة بالمحكمة الدستورية في بعض الدساتير التي تتنوع فيما بينها في الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية ، وبعد ان اشرنا الى الاعتبارات الواجبة في خصوص المحكمة المقترحة في مصر ، فاذا تقدم صياغة مقترحة ، نطرحها مجالا لأوسع مناقشة ، تقييما وتضيف اليها وتثريها ، وحتى يكون الفكر والرأي هاديا على مسيرة النضال المشروع للجماهير .

#### المحكمة الدستورية العليا

##### مادة ..

١ - تشكل المحكمة الدستورية العليا ، من تسعة أعضاء ، يختارون على الوجه الآتي :

رئيس محكمة النقض واثنين من أقدم المستشارين بها .

رئيس مجلس الدولة واثنين من أقدم المستشارين بها .

اثنين ينتخبهم المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي من بين أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد ، في بداية مدته .

عضو يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - وتختار المحكمة من بين أعضائها رئيسا ، وتقوم بوضع اللائحة الخاصة بنظم العمل وسير الاجراءات أمامها .

على أنه قد يثور تساؤل ، عن الآثار المترتبة على قبول المحكمة المطروح أمامها منازعة ، للدفع بعدم الدستورية : واحالتها له الى المحكمة الدستورية ، فقد يقال ان المحكمة اذا أوقفت الدعوى ، فان ذلك قد يكون مدعاة للكثير من الماطلة والكيد ، بقصد عرقلة الفصل في الدعاوى ، خاصة وان المحكمة الدستورية قد يمتد بها الوقت في نظر الدفع والحكم فيه . الا ان هذا القول مردود ، بان المحكمة تعدر جدية الدفع أولا ، فاذا ما رأت وجها فيه ، احواله الى المحكمة الدستورية كما انه من الممكن ان تقدر كفالة تحدد ، تودع على ذمة الفصل في الدفع من المحكمة الدستورية ، تصدر حكمها فيه .

ويعرف نظامنا الاجرائي ، هذا الأسلوب ، بما ورد النص عليه في قانون السلطة القضائية ، وقانون المرافعات ، من انه اذا دفعت دعوى قائمة بدفع يثير الفصل فيه اختصاص جهة قضاء أخرى ، وجب على المحكمة ان توقف الدعوى ، وتكلف الخصم المتمسك به باستصدار حكم خلال أجل تحدده ، فاذا لم يفعل فصلت في الدعوى حالتها . وبقليل من التوفيق ، نستطيع ان نقول بوقف الدعوى ، واحالة الدفع الى المحكمة المختصة وهي المحكمة الدستورية .

كذلك قد يقال ، ان هناك من القوانين ، المهددة للحريات ، والتي تكون من ثم مخالفة للدستور والميثاق ، مالا يستطيع الفرد ، السعى بها الى القضاء ، الا بافتعال المنازعة أمامه توصلا الى التمسك بالدفع بعدم الدستورية . وفي اعتقادنا ان هذا الفرض من غير المتصور حدوثه ، اذ انه حتى في قانون يصدر يتضمن نصا مانعا من التقاضي أو الطعن ، كالمادة ٢٩١ من القانون ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ والتي كانت تحظر الطعن في القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها ، فان المنطق يؤدي الى أن ترفع الدعوى فاذا ما دفع بعدم قبولها استنادا الى مثل هذا النص ، فان على المدعى ان يدفع بعدم دستورية هذا النص المانع .

( هـ ) - وفي خصوص الآثار المترتبة على الحكم الصادر من المحكمة بعدم دستورية قانون من القوانين ، أو نص من نصوصه ، فان الواجب يقضى بشرتيب النتيجة المنطقية له ، والغاء القانون أو النص غير الدستوري ، وان يكون لهذا الحكم



**مادة ..**

تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في المسائل الآتية :-

١ - مطابقة القوانين للميثاق والدستور .

٢ - محاكمة الوزراء في الأحوال التي يحددها القانون .

**مادة ..**

١ - تكون الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية

العليا ، نهائية ولا يجوز الطعن عليها بأى طريق ، وتكون لها الحجية الكاملة في مواجهة كافة الأفراد والسلطان . وتنشر الأحكام الصادرة منها في الجريدة الرسمية في اليوم التالى لصدورها .

٢ - وإذا حكمت المحكمة الدستورية العليا ، بعدم

دستورية قانون أو نص من النصوص ، بطل العمل به من تاريخ نشره . ولا يكون للأحكام

الصادرة أثر رجعى ، إلا إذا نص الحكم على ذلك ، ويحدد الحكم مدى الأثر الرجعى في هذه الحالة .

٣ - يكون لمجلس الأمة في كل الأحوال ، تعديل

القانون أو النص الذى حكمت المحكمة بعدم دستوريته ، بما يوافق الحكم الصادر من المحكمة في خصوصه .

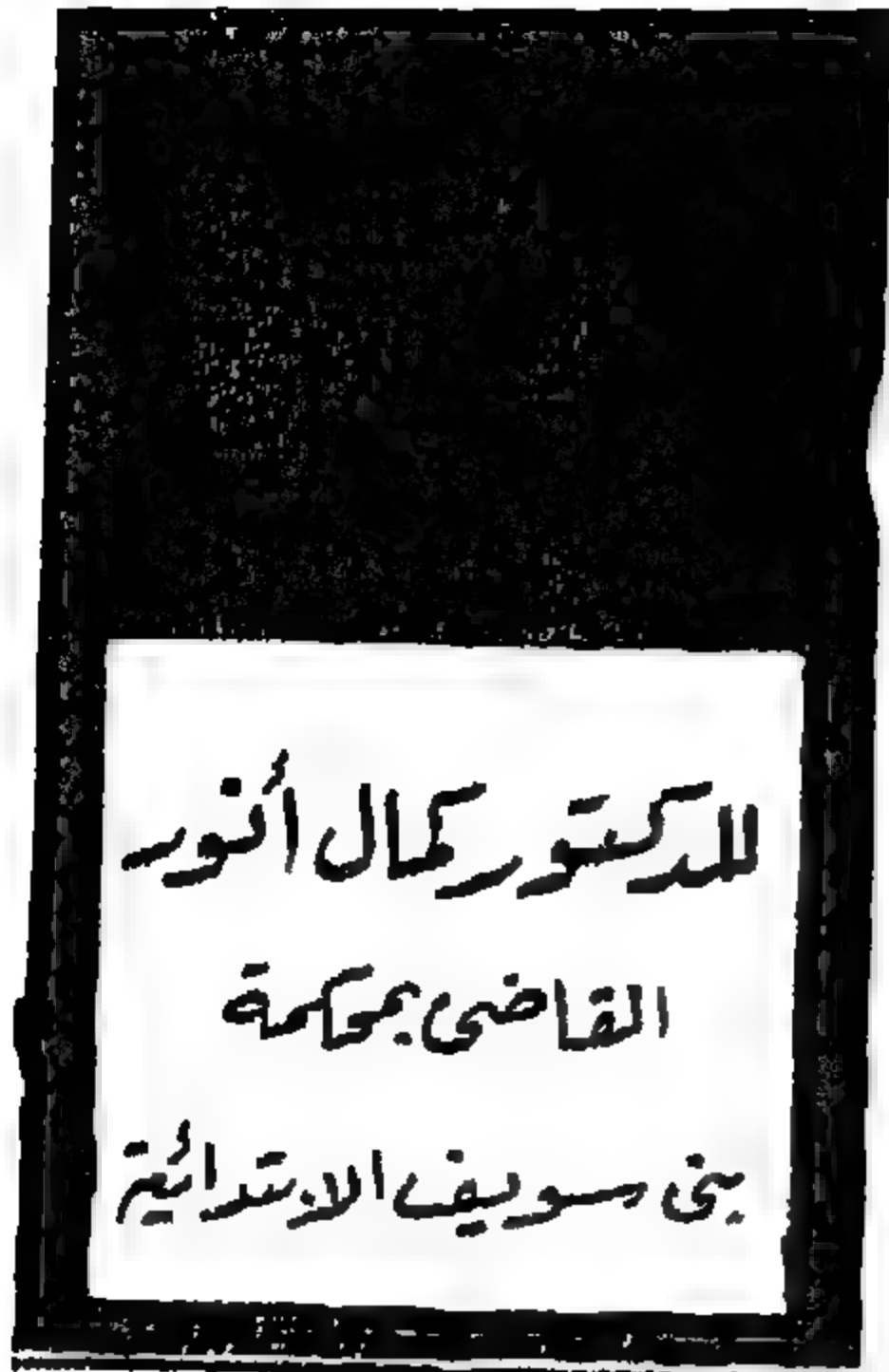
**مادة ..**

١ - يكون للخصم فى أية حالة عليها الدعوى ، أن

يطعنوا بعدم دستورية القانون أو النص ، المراد تطبيقه على المنازعة . وعلى المحكمة أن تحيل الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ، اذا رأت وجها للجديّة فيه .

٢ - ويبين القانون طريقة الطعن والشروط الواجب

توافرها فيه والاثار التى تترتب عليه .



## الحالة الخطرة في قانون المخدرات الجديد

مقدمة :

كان لظهور المدرسة الوضعية في إيطاليا الفضل الأول في ظهور فكرة التدابير الوقائية واحلالها محل العقوبة الجنائية . ولقد كان مؤسس هذه المدرسة هو العالم الايطالي انريكو فيري Enrico Ferri الذي وضع كتابا أسماه « علم الاجتماع الجنائي » ظهر في مدينة تورينو في ايطاليا سنة ١٩٢٩ وقد ترجم هذا الكتاب الى عدة لغات وانتشر بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية . ويقول هذا العالم في كتابه أن الفعل الاجرامي وليد تفاعل ثلاثة عوامل : عامل فردي نفساني ، وعامل طبيعي أو جغرافي ، وعامل اجتماعي . ووضع قانونا يسمى « بقانون الكثافة الجنائي » مضمونه أنه اذا تهيأ قدر معين من العوامل الفردية والاجتماعية والطبيعية فلا بد أن يترتب على ذلك وقوع جرائم معينة بقدر معين . أي أن عدد الجرائم في نظره يتأثر بالعوامل الفردية والاجتماعية والجغرافية مثل المادة التي لا تدوب في سائل معين وفي درجة حرارة معينة إلا بقدر معين (١).

اذن فالجريمة فعل انساني لا مفر من وقوعه في هذه الظروف والمجرم لا مفر له من ارتكاب الجرائم ، ورتب فيري على ذلك نتيجتين هامتين : الأولى هي احلال المسؤولية القانونية محل المسؤولية الأدبية . ومعنى ذلك أنه لا بد من أن يحمى المجتمع نفسه من المجرم باتخاذ نوع معين من التدابير قبله ليواجه بها خطورة كامنة في شخص المجرم ، فما دام المجرم غير مخير في ارتكاب الجريمة فلا معنى للنغوض في بحث حرية الاختيار وإنما المجتمع

يسأل المجرم حتى لو كان مجنونا لكي يمنع جريمته في المستقبل ، ويستوى في ذلك أن يكون المجرم أهلا للمساءلة الجنائية أو غير أهل لها ، وسواء وقعت الجريمة أم لم تقع فلا بد أن يتجه التدبير الوقائي لمعالجة الحالة الخطرة الكامنة في شخصه ، ولا بد أن يستمر هذا التدبير ما دامت الحالة الخطرة موجودة . فالحالة الخطرة ليست في حد ذاتها جريمة ولكنها تستوجب تطبيق التدبير الوقائي سواء أكان المجرم قد ارتكب جريمة أو كانت ظروفه تدل على أنه سوف يرتكبها في المستقبل ، وسواء أكانت الجريمة التي ارتكبها خطيرة أو كانت بسيطة ولكن طريقة ارتكابه لها تدل على خطورته الاجرامية في المستقبل . ويترتب على ذلك أن التدبير الوقائي يتعين ألا يكون محدد المدة وأن يرفع الأمر للقاضي في فترات دورية ليقرر ما اذا كانت الحالة الخطرة قد زالت أم لا . (١)

والنتيجة الثانية هي أن الغرض من الجراء ليس هو تحقيق العدالة بقدر ما هو مقرر لحماية المجتمع من المجرم ، لأن تحقيق العدالة في نظر فيري أمر من خصائص القدرة الالهية لا يستطيع القيام بها أي قاض ، ولذلك فالعدالة التي يتحدثون عنها لا يمكن أن تكون إلا عدالة تقريبية ، وإنما الغرض الحقيقي من الجراء الجنائي هو تحقيق الدفاع الاجتماعي ضد خطر الجريمة .

ولقد لاقت هذه النظرية نجاحا كبيرا في دول العالم انعكس صيغتها على التشريع الفرنسي والتشريع المصري وفي أمريكا اللاتينية .

(١) مذكرات في علم العقاب للدكتور محمود نجيب .  
الطبعة تسم الدكتوراة عام ١٩٦١/٥٩



## الأخسند بنظرية الخطورة الاجرامية في قانون المخدرات :

الحالة الخطرة اذن هي حالة او صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه الاجرامى وتدل دلالة واضحة على ان لديه احتمال واضح نحو ارتكاب الجريمة او العود الى ارتكابها . او هي دلالة واضحة على ان لديه احتمال واضح نحو ارتكاب الجريمة او العود الى ارتكابها . او هي حالة تتوافر لدى الشخص الذى تسمح شخصيته وماضيه وبواعثه وظروف الجريمة احتمال ان يرتكب في المستقبل جريمة جديدة . فهي اذن استعداد معين مرضى او تكوينى او مكتسب بالعادة يقضى على وسائل المقاومة لدى الشخص ويقوى ما لديه من ميل نحو الاجرام .

ولقد اخذ المشرع المصرى بنظرية الخطورة الاجرامية في قانون المخدرات الجديد واستحدث نصا في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم يكن موجودا في قوانين المخدرات المأخوذة هو نص المادة ٤٨ مكرر الذى اشتمل على بعض التدابير الوقائية التى تتخذ قبل من سبق الحكم عليه اكثر من مرة او اتهم لأسباب جدية اكثر من مرة في احدى الجنايات المنصوص عليها في قانون المخدرات : « تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ احد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه اكثر من مرة او اتهم لأسباب جدية اكثر من مرة في احدى الجنايات المنصوص عليها في القانون :

- ١ - الايداع في احدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .
  - ٢ - تحديد الإقامة في جهة معينة .
  - ٣ - منع الإقامة في جهة معينة .
  - ٤ - إعادة الى الوطن الاصلى .
  - ٥ - حظر التردد على أماكن او محال معينة .
  - ٦ - الحرمان من ممارسة مهنة او حرفة معينة .
- ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات (١) . وفي حالة

( ١ ) ويلاحظ أن تحديد حد أدنى او أقصى لمدة التدبير الاحترازى بالنسبة للحالة الخطرة يتناقى مع نظرية الخطورة الاجرامية لانها حالة متغيرة في الشخص ويتعين أن يكون التدبير غير محدد المدة ويعطى للقاضى سلطة رفع التدبير عن المجرم اذا ما ثبت لديه زوال هذه الخطورة الامر الذى يقتضى أن يعرض الامر عليه في فترات دورية لمراقبة سلوك المجرم وحالته .

مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على المخالف بالحبس .

والجنايات المنصوص عليها في هذا القانون هي تصدير وجلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على ترخيص، وصيانة واحراز وشراء وانتاج واستخراج وفصل وصنع جواهر مخدرة بقصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى لغرض آخر ما لم قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية او طبقا لأحكام هذا القانون . . . وبيع وتسليم ونقل وتقديم للتعاطى جوهر مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار او الاتجار فيها بأى صبورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وكذلك زراعة نبات من النباتات الواردة في الجدول رقم ( ٥ ) ( ٢ ) المرفق بالقانون بقصد الاتجار والتعاطى او الاستعمال الشخصى وجلب وحيازة واحراز وشراء وبيع وتسليم ونقل احدى هذه النباتات في أى طور من أطوار نموها هي وبلورها وكان ذلك بقصد الاتجار او الاتجار فيها بأية صورة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وكذلك التصرف في الجواهر المخدرة في غير الغرض المرخص به ، وإدارة واعداد وتهيئة أى مكان لتعاطى المخدرات ، وتقديم الجواهر المخدرة للتعاطى بغير مقابل وتسهيل تعاطيها في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والتعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو مقاومته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

ويشترط قانونا لتطبيق هذه المادة أن يسبق الحكم على المجرم أكثر من مرة أو يتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في احدى الجنايات السابقة . وسوابق المجرم وان كانت لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذى هو مبنى تطبيق هذه المادة الا انها تكشف عن وجوده وتدل عليه فيكفى الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم حتى تلك التى صدرت قبل صدور القانون الجديد متى كانت هذه الأحكام قريبة نسبيا بحيث تكفى لإقناع القضاة بأن صاحبها مازال خطرا يجب التحرز منه (٢) ولا

( ٢ ) وهى القنب الهندى ، والخشخاش ، وجميع أنواع جنس البامير والكدكا ، والقات بجميع أصنافهم وسمياتهم . ( ٣ ) ومن الجدير بالذكر أن الحالة الخطرة هنا تبدأ من يوم الافراج عن المتهم بعد تنفيذ العقوبة لا من وقت صدور الحكم الثانى ، لانه لو قيل بغير ذلك لما أمكن تطبيق هذه المادة على الاطلاق اذ أن أغلب العقوبات عن الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون تزيد مدتها عن ثلاث سنوات .

عشر سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتسأ ارتكاب بعض هذه الجرائم : ..... ( ٤ ) الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير » ، وذلك بأن وسع نطاق هذه الحالة وأدخل فيها مرتكبى جرائم المخدرات بكافة أنواعها ومقاسومة رجال السلطة القائمين على تنفيذ هذا القانون ، ولم تعد تقتصر على من يتجر بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير . كذلك استبدل تدابير وقائية جديدة بالإنذار والوضع تحت مراقبة الشرطة المنصوص عليهما في قانون الاشتباه ، كما حدد الحالات التى يمكن فيها تطبيق هذه المادة وهى سبق الحكم أو سبق الاتهام أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون فاستبعد بذلك مجرد الاشتهار لأسباب مقبولة اعتياد ارتكاب هذه الجرائم والتى كان يكتفى فيها بأقوال رجال الحفظ وأصبح من المتعين أن يتهم الشخص اتهاما جديا أكثر من مرة بارتكاب إحدى هذه الجرائم الأمر الذى يستغنى فيه عن شهادة رجال الإدارة . فنحن إذن لسنا أمام جريمتين مختلفتين بل أننا أمام جريمة واحدة أو أمام حالة اشتباه واحدة وجد فيها المجرم ، والقانون الواجب التطبيق هو القانون الأخير اللاحق الذى نسخ القانون السابق دون حاجة الى نص صريح بالإنهاء ما دام أنه ينظم نفس الحالة التى كان ينظمها القانون القديم . فالمرجع نظر الى مرتكبى جرائم المخدرات نظرة أخرى تختلف عن نظرتهم لهم وقت صدور قانون الاشتباه ورأى أن يطبق عليهم تدابير وقائية تناسب مع حالة كل منهم بحيث تكون أجدى في حماية المجتمع منهم عن الحكم بالإنذارهم أو وضعهم تحت مراقبة الشرطة (١) .

وعلى ذلك لا يجوز للنيابة العامة أن تقدم متهما الى المحاكمة بتهمة الاشتباه لارتكابه أكثر من مرة جرائم المخدرات بالتطبيق للقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ حتى ولو كان لارتكابه جرائم الاتجار بها بل عليها أن تقدمه للمحاكمة بالتطبيق للقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ حتى ولو كانت الأحكام أو الاتهامات قد وقعت قبل صدور هذا القانون - فان هى لم

يعتبر ذلك بسطاً لآثار هذا القانون على وقائع سابقة على صدوره ذلك أن الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضى بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإنهاء لم يستبق النص على عقاب الفعل أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هو الحال في قانون المخدرات الجديد فإن الحكم الصادر بناء على قوانين المخدرات القديمة يبقى له أثره .

وبالمثل إذا سبق اتهام المتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في إحدى هذه الجنايات حتى لو كانت الاتهامات قد وجهت له قبل العمل بالقانون الجديد وطبقا لقانون المخدرات الملقى والذي كان يعتبر نفس هذه الجرائم من الجنايات .

ومن أمثلة الاتهامات الجدية أن يقدم المتهم للمحاكمة بتهمة ارتكاب إحدى هذه الجنايات ويصدر حكم ببراءته لبطلان في إجراءات التفتيش (١) ، أو أن يصدر قرار بالإلزام لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة ، أو يصدر قرار بإحالة القضية الى محكمة الجنايات حتى ولو لم يكن قد فصل فيها بعد لأن إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات أمر يرجع معه ادانته ويدل على جدية الاتهام الموجه اليه .

ولا شك أنه إذا كان القانون يشترط سبق الحكم على المتهم أكثر من مرة أو سبق اتهامه أكثر من مرة في إحدى هذه الجنايات فإنه يكفى من باب أولى أن يحكم عليه مرة واحدة ثم يتهم اتهاما جديا مرة أخرى بارتكاب إحدى هذه الجرائم .

### قانون المخدرات وقانون الاشتباه :

والمرجع بوضعه هذا النص قد أعاد تنظيم العقاب على حالة الاشتباه التى يوجد فيها الشخص الذى يرتكب جنائية من جنائيات المخدرات المتصوص عليها في هذا القانون أكثر من مرة بحيث ألغى بهذا النص نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والتى نصت على أنه « بعد مشتبها فيه كل شخص تزيد سنه على خمسة

( ١ ) نقض جنائى في ١-١-١٩٤٨ طعن رقم ٧٧٠ سنة ١٨ ق . وقد انتقد بعض الفقهاء هذا الحكم بحجة أن الحكم الصادر بالبراءة يجوز حجية وان هذه النتيجة معناها تغليب الشك على اليقين ( الدكتور أحمد فتحى سرور « نظرية الخطورة الاجرامية » - مجلة القانون والاقتصاد العدد (٢) سنة ١٩٣٤ ص ٥٣٩ ) .

( ١ ) حكم محكمة بندر بنى سويف في الجنتين رقم

٣٢٧٦ ، ٢٢٩٢ لسنة ١٩٦٧ في ٢٤-١٢-١٩٦٧ .



احكامه الا التدابير الخاصة بحالة الاشتباه فقط دون العود للاشتباه . وينتج عن ذلك انه يمكن توقيع عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة ولاة زيد على خمس سنين على العائد لحالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه باحدى التدابير المنصوص عليها في المادة ٤٨ مكرر الجديدة .

### أنواع التدابير الوقائية المستحدثة :

والتدابير الوقائية التي جاء بها قانون المخدرات الجديد تختلف عن التدابير التي كانت معروفة من قبل في قانون العقوبات والقوانين الخاصة ، فقد نص على أنواع من التدابير مستحدثة في العمل وهي الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية ، وتحديد الإقامة في جهة معينة ، ومنع الإقامة في جهة معينة ، والاعادة الى الوطن الأصلي ، وحظر التردد على أماكن أو محال معينة والحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة . وهذه التدابير الاحترافية هي تدابير شخصية ترد على الحريات الشخصية وهي من هذه الوجهة تعد جزءاً جنائياً الهدف منها هو تحقيق الدفاع الاجتماعي ، ووسيلة تحقيق هذا الفرض هي فرض قيود على الحقوق الشخصية القانونية للمجرم . ولقد أبرز العمل مساوئ المراقبة كتدبير احترازي ففضلاً عن أثرها السلبي في مقاومة خطورة المجرم الاجرامية فانها تحول دون التحاق المراقب بعمل شريف نتيجة للقيود التي تفرضها عليه الشرطة في تحركاته وتنقلاته ، وقد أظهر التطبيق العملي ان المراقبة لم تحل دون ارتكاب المراقبين للجرائم . ولذلك رأى المشرع وضع أنواع أخرى من التدابير الوقائية تضمن اصلاح المجرم نفسه بالإضافة الى تحقيق فكرة الدفاع الاجتماعي : ونجد أن هذين الفرضين يمكن تحقيقهما في التدبير الخاص بوضع المتهم في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية - إذ أنه في هذه الحالة سوف يخضع لإشراف من نوع معين ولهيئة خاصة تتولى تأهيله لأن يصبح عضواً صالحاً في المجتمع ، وهذا الإشراف والتوجيه والمساعدة يجعل من هذا

تفعل وقدمته خطأ بالقانون القديم فعلى المحكمة أن تعدل وصف التهمة بالتطبيق للقانون الجديد إذ أن عليها تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع المعروضة أمامها (٢) .

وبناء على ما تقدم فلا محل لتطبيق المادة السابعة من قانون الاشتباه رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والتي نصها « يجوز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكماً غير قابل للطعن فيه بالإنذار المشته به فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً . فإذا وقع من المشتبه فيه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة ( وهي الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنين ) . ذلك أن الفقرة الأولى من هذه المادة خاصة بحالة الاشتباه وقد سبق القول بأن حالة الاشتباه قد أعيد تنظيمها بالقانون الجديد فلا محل لتوقيع عقوبة الإنذار فيها ، كما أن تطبيق الفقرة الثانية من المادة المذكورة يتطلب أن يكون الحكم السابق قد صدر بالإنذار المشته به فيه وهو أمر غير متصور . (٣)

ولكن هل يمكن توقيع عقوبة العود للاشتباه إذا ما عاد المجرم بعد الحكم عليه باحدى التدابير المنصوص عليها في المادة ٤٨ مكرر سالف الذكر وارتكب إحدى الجنايات المنصوص عليها في قانون المخدرات في ظرف خمس سنوات من صدور هذا الحكم ؟

لا نتردد في القول بأن المشرع بالنص الجديد أعاد تنظيم العقاب على حالة الاشتباه ولكنه لم يأت بنص جديد خاص بالعود للاشتباه ، وعلى ذلك فالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا زال منطبقاً بالنسبة لجريمة العود للاشتباه ولم تنسخ من

(١) حكم محكمة بندر بنى سويف في الجلسة ١٦٧/٣١٨٤ في ١٤-٤-١٩٦٨

(٢) ولكن قانون الاشتباه لا يزال يطبقه في الحال ما إذا ارتكب المتهم جريمة التجار في المخدرات وجريمة أخرى من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون الاشتباه .

خطورة المجرم الاجرامية الا أنها تفترق عنه في أنها لا تحول دون التحاق المحكوم عليه بعمل شريف ويظل مجال العمل مفتوحا امامه في الجهة التي تتحدد اقامته فيها أو الجهات الأخرى غير التي يمنع من الإقامة بها أو ارتيادها .

ولقد أعطى المشرع للقاضي سلطة تقديرية واسعة في اختيار القيود التي تفرض في كل حالة على حدة ويكون من شأنها تحقيق أهداف التدبير في هذه الحالة . وعلى ذلك يتعين أن يحكم القاضي بناء على عناصر شخصية قوامها الشخصية الاجرامية الملائمة ' امه بعد فحصها علميا لا وفقا لمعيار موضوعي بحث باعتبار أن القاضي لا يحاكم الجريمة وإنما يحاكم المجرم ، فيتعين عليه أن يمتد بحشه الى شخصية المجرم من جميع نواحيها : تكوينه الطبيعي ، وانفعالاته النفسية وحالته الاجتماعية . بمعنى انه يجب أن يكون أمام القاضي بجانب ملف القضية ملف آخر لشخصية المجرم

يتعرف منه العوامل الخاصة بتكوين المجرم لكي يكون أساسا للحكم باحدى التدابير المنصوص عليها في القانون . (١)

وتقدر خطورة المجرم والبحث في شخصيته يتعين أن تكون في يد السلطة التي تقوم بالتحقيق (٢) أو في يد قاضي الحكم وهو السلطة الأصلية التي تختص بالأمر بفحص شخصية المتهم ليتمكن أن

(١) وهذا ما قرره المؤتمر الدولي الثاني للدفاع الاجتماعي في لياج سنة ١٩٤٩ ، والمؤتمر الدولي الثاني عشر لقانون العقوبات وعلم العقاب في لاهاي سنة ١٩٥٠ ، والمؤتمر الدولي الثاني لعلم الاجرام في باريس سنة ١٩٥٠ ، والمؤتمر الدولي الثالث للدفاع الاجتماعي المنعقد في انقرس سنة ١٩٥٤ ، والمؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات سنة ١٩٦١ ، وقد نصت بعض القوانين على وجوب اجراء البحث السابق على الحكم كما هو الحال في القانون الانجليزي وقوانين بعض الولايات الامريكية والقانون السويسري « المادتان ٨٣ ، ٩٠ من القانون الساري المفعول سنة ١٩٤٢ » ولكن اغلب التشريعات جعلت هذا البحث السابق على الحكم من الامور الجوارية للقاضي مثل ذلك القانون الفرنسي « مادة ٨١/٥ ، ٦ ، ١٠ ج » والقانون اليوغوسلافي « مادة ١٤٢٠ ج » والقانون الهولندي والقانون الدانماركي « مادة ٢/٥٦ من قانون سنة ١٩٣٠ » والقانون الحبشي « مادة ١٩٩ » ومنها ما جعله وجوبيا بالنسبة للمجرمين الاحداث وحدهم كالقانون البلجيكي الصادر في مايو ١٩١٢ والقانون الايطالي والقانون المصري « مادة ٢٤٧ ج » .

(٢) وهذا ما نصت عليه المادة ٨١ من قانون الاجرامات الفرنسي وقانون الدفاع الاجتماعي البلجيكي الصادر سنة ١٩٣٠ المعدل في سنة ١٩٦٤ .

التدبير نوعا من أنواع الاختبار القضائي (١) .

كذلك نجد أن هذين الفرضين : اصلاح المجرم ، والدفاع الاجتماعي يمكن تحقيقهما باتخاذ احدي التدابير الأخرى التي جاء بها قانون المخدرات الجديد والتي من أهم أهدافها هو ابعاد المتهم عن البيئة التي دفعته الى ارتكاب جرائم المخدرات اما بمنعه من ممارسة حرفة معينة كأن يكون صاحب مقهى وبحكم مهنته هذه يمكنه بسهولة توزيع وبيع المخدرات على رواد المقهى فيمنع من ممارسة هذه المهنة ، واما بمنعه من ارتياد أماكن معينة يرى القاضي انها الاماكن التي اطمأن المتهم فيها الى ارتكاب جرائمه سواء أكانت تعاطي المخدرات أو الاتجار بها ، أو بمنعه من الإقامة في جهة معينة (٢) أو تحديد اقامته في جهة معينة . والمقصود من هذا كله هو وضعه في بيئة أخرى غير البيئة التي راجت فيها تجارته أو سهل فيها تعاطيه المخدرات بحيث يجد نفسه مضطرا للبحث عن عمل آخر شريف خيفة أن يفتضح أمره في المجتمع الجديد الذي وجد وبين أشخاص لم يكدر يعرفهم .

وهذه الأنواع الأخيرة من التدابير وان كانت تتفق مع مراقبة الشرطة في أثرها السلبي في مقاومة

(١) الاختبار القضائي هو نظام من انظمة السباسة الجنائية الحديثة يحقق الدفاع عن المجتمع عن طريق حماية نوع من المجرمين بتجنيبهم دخول السجن وتقديم المساعدة الإيجابية لهم تحت التوجيه والارشاف والرقابة . ويفترض هذا لنظام عدم تطبيقه الا على نوع من المجرمين تتوافر لديهم احتمالات الاصلاح والتقويم عن طريق مجرد الارشاد والتوجيه . وقد نشأت هذه الفكرة في انجلترا وامريكا وبدأت بالافراج من المجرم دون الحكم عليه بالعقوبة اكتفاء بوضعه تحت الاختبار مدة معينة يراعى فيها سلوكه ويخضع لرقابة مندوب من القاضي يسمى بمأمور الاختبار فاذا فشل المجرم في اصلاح نفسه خلال هذه الفترة تعين الحكم عليه بالعقوبة ، وقد تطورت هذه الفكرة وامتدت الى صور أخرى تشترك في الحيلولة دون ابداع المجرم السجن مع اعطائه فرصة لاصلاح نفسه وتقديم المساعدة الإيجابية له لتحقيق التجاوب مع أفراد المجتمع ( الاختبار القضائي للدكتور احمد فتحي سرور ص ١٠٣ ، ٧ )

(٢) يفترق هذا التدبير عن الإبعاد الذي لا يطبق الا بالنسبة للاجانب بإبعادهم خارج البلاد اذا كان وجودهم يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو كان مالة على الدولة ( مادة ٢٦ من القانون ٨٩ لسنة ٦٠ ) اما الوطني فلا يجوز ابعاده الا اذا استقلت عنه الجنسية ( الوسيط في القانون الدولي الخاص للدكتور فؤاد عبد المنعم رياض ج ١ ص ٥٦٧ وما بعدها ) . فضلا عن أن الإبعاد يصدر بقرار من وزير الداخلية بينما المنع من الإقامة في جهة معينة يصدر بحكم قضائي ولادة معبدة .



حالته الخطرة الناجمة عن سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم معينة ليس الا عودا الى محاكمته مرة ثانية عما سبق أن حوكم عليه من جرائم . ويرى أن القاضي يتعين عليه وفقا لنظرية الخطورة الاجرامية أن يقدر عقوبة المجرم عند محاكمته عن الجريمة الأخيرة - بمعنى أنه عندما يعافيه عن جريمته لابد أن يزن العقوبة وفقا لخطورته ولا يصح أن تفصل هذه الخطورة عن صاحبها وجعلها جريمة على حدة . (٣) فهذا الرأي يقول بأن القاضي المختص بتوقيع التدبير يجب أن يكون هو نفس القاضي الذي يحاكم المجرم عن الجريمة الأخيرة بحيث يصدر حكما واحدا حسبما يبين من سوابق المتهم الماثلة أمامه .

وهذا الرأي سبق أن اخذت به محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ١٢/٥/١٩٥٣ والتي قالت فيه : « ان جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، ولما كان ذلك منه يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه الى المتهم بناء عليه بارتكابه احدى الجرائم فإنه يتعين على المحكمة المرفوع اليها تهمة العود الى حالة الاشتباه أن تبحث ما اذا كان المتهم قد اتي عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى الا بما تقتضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين مما يقتضى احالة الدعوى الى المحكمة المنظورة امامها الدعوى عن الجريمة التي ارتكبها بعد الحكم عليه بالمراقبة ان لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة ان كان قد حكم بالحبس في تلك الدعوى » (١)

ولكن هذا الرأي محل نظر ذلك ان جريمة الاشتباه هي جريمة مستقلة عن الجرائم التي

يوقع الجزاء المناسب لها . اما السلطة الادارية فيجب أن تستبعد نهائيا من أداء هذه المهمة لأن فحص شخصية المجرم من الأمور التي تنطوي على مساس بحريته الشخصية وهو ما لا يجوز كأصل عام تخويله الا للسلطة القضائية باعتبارها لحارس التقليدي للحريات (٢) .

ولقد نصت بعض التشريعات على ضوابط خاصة في تحديد الخطورة الاجرامية يستعين بها القاضي في توقيع الجزاء المناسب من ذلك قانون العقوبات الايطالي ( مادة ١٣٣ ) (١) وقانون العقوبات اليوناني ( مادة ٧٩ ) .

كذلك جاء في هذين التشريعين وفي قانون الدفاع الاجتماعي البلجيكي الصادر في سنة ١٩٣٠ المعدل في سنة ١٩٦٤ وفي قانون العقوبات الليبي نص يوجب تسبب اختيار الجزاء الجنائي كضمان لجدية هذا التحديد وعد انحرافه عن الغاية التي رسمها القانون (٢) .

### المحكمة المختصة بتوقيع التدابير الوقائية :

نصت المادة ٤٨ مكرر من قانون المخدرات الجديد على أن تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير المنصوص عليها فيها - والمحكمة الجزئية المختصة هي المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها محل اقامة المتهم باعتبار ان الحالة الخطرة تتبع الشخص وتلصق بشخصيته .

ولكن يرى بعض الفقهاء أن محاكمة المجرم عن

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور البحث السابق الاشارة اليه ص ١٤٢ بند ٧٧ .

(١) نصت هذه المادة على انه يجب أن يراعى القاضي جسامه الجريمة المستفاد من طبيعتها ونوعها ووسائلها وموضوعها ووقتها ومكانها وكافة ملاسباتها ، وجسامه الضرر أو الخطر المترتب عليها للمجنى عليه ، ومدى القصد الجنائي أو درجة الاهمال . ويجب على القاضي أيضا أن يراعى ميل المجرم نحو ارتكاب الجرائم الذي يستمد من بواصت الاجرام وطبع المجرم وسوابقه وحياته الماضية وسلوكه المعاصر واللاحق على الجريمة وظروف الحياة القردية والعائلية والاجتماعية للمجرم .

(٢) وبهذه النصوص يمكن أن تكون لمحكمة النقض رقابة على الحكم حتى من ناحية تقدير الجزاء لان عدم تسبب اختيار التدبير الوقائي يعتبر سببا لنقض الحكم كله بما تقسمته من تدبير أو عقوبة لان الاثنين يكونان وحدة لا تتجزأ .

(٣) الدكتور أحمد فتحي سرور « نظرية الخطورة الاجرامية » البحث السابق الاشارة اليه ص ٥٣٩ ويقول ان الركن المادي في الجريمة يجب أن يتمثل في فعل أو امتناع واقعي لا مجرد حالة نفسية تمر بالجاني سواء كلن مصدرها اواديا أو غير ارادي .

(١) مجموعة الخمسة وعشرين سنة الجنائية ج ٢ ص ١٠٠٠ قاعدة ٥٨ .

واجب النفاذ برغم المعارضة فيه أو استثنائه ، كذلك نجد الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن تحريم التسول تنص على أن كل حكم يصدر طبقا لنصوص هذا القانون يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول استثنائه ، كما نجد نصا مماثلا في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم هو نص المادة الثامنة . ومن ثم لا يمكن شمول الحكم القاضي بأحدى التدابير المنصوص عليها في قانون المخدرات بالنفاذ ، والحكم الصادر بها لا يعتبر واجب التنفيذ الا بعد صدوره نهائيا . ومع ذلك قضت محكمة استئناف الزقازيق بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٨ في القضية رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٦٧ جنح مستأنف الزقازيق - بعدم جواز الاستئناف الحاصل عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتحديد محل اقامة المحكوم عليه في القسم الذي يقيم به لمدة سنة ، وقد استندت المحكمة الاستئنافية في حكمها هذا الى أن الحكم المستأنف ليس عقوبة لجريمة ارتكبتها المتهم وانما هو تدبير وقائي صادر ضد المتهم لسبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم المخدرات وليس حكما في دعوى جنائية . وقد جاء في حيثيات الحكم : « . . . وحيث انه عملا بنص المادة ٤٠٢ اجراءات جنائية يجوز للتهم أن يستأنف الاحكام الصادرة ضده في الدعوى الجنائية ، والمقصود بالدعوى الجنائية هي مطالبة النيابة العامة الى القضاء وباسم المجتمع توقيع عقوبة على المتهم لجريمة ارتكبتها ، ولما كان نص المادة ٤٨ مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد أجاز للنيابة العامة أن تطلب من المحكمة الجزئية اتخاذ احدى التدابير المنصوص عليها في تلك المادة على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في احدى الجنايات المنصوص عاها في القانون ، وعليه فان قضاء محكمة أول درجة بتحديد اقامة المتهم لمدة سنة بدائرة بندر الزقازيق ليس عقوبة لجريمة ارتكبتها المتهم وانما هو تدبير وقائي صادر ضد المتهم لسبق الحكم عاها أكثر من مرة في جرائم المخدرات وليس حكما في دعوى جنائية وبالتالي لا يجوز استئنافه » .

وهذا الحكم قد جاء خاطئا ومنافيا لمفهوم الحالة الخطرة والتي وجد المتهم فيها بعد سبق

سبق أن ارتكبها المجرم والتي حوكم عنها والمتهم الذي يحاكم على أنه مشبوه يحاكم على الحالة القائمة به لا على سوابقه ولو ان صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها . وعلى ذلك عدلت محكمة النقض المصرية عن المبدأ السابق وقضت بأنه لا محل لسريان حكم المادة ٣٢ عقوبات على جريمة الاشتباه والجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ( وذلك أخذا بقضائها السابق في سنة ١٩٢٩ ) . (٢) بل ان محاكمة المجرم عن الحالة الخطرة وحدها هو تطبيق صحيح لنظرية الخطورة الاجرامية وتوقيع التدبير الوقائي من نفس القاضي الذي يصدر عقوبة الجريمة الأخيرة في نفس الوقت أو بمناسبة دعوى جديدة هو تحصيل حاصل ، بل على العكس فان بحث الحالة الخطرة بدعوى على حدة أحدى من ناحية حسن سير العدالة ويكفل للمتهم ضمانات أكثر ويعطى للقاضي فرصة أوسع لبحث حالته . (٣)

#### وصف النفاذ :

جاءت المادة ٤٨ مكرر الجديدة خالية من النص على وجوب تنفيذ الحكم الصادر بأحدى هذه التدابير رغم المعارضة فيه أو استثنائه . ولما كان بالاستقراء خطة المشرع بالنسبة لباقي التدابير الوقائية التي نص عليها في قوانين خاصة مثل قانون الأحداث المشردين ، وقانون الاشتباه ، وقانون التسول ( بالنسبة للشخص غير صحيح البنية ) انه عني بالنص في كل منها على وجوب تنفيذ الحكم القاضي بالتدبير رقم حصول استثنائه . فنجد المادة السادسة من قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأحداث المشردين تنص على أن يكون الحكم

(٢) نقض جنائي في ٣ - ٤ - ١٩٥٦ ، ٢٣ - ٤ - ١٩٥٦ مجموعة مكتب المقيدين س ٧ العدد الثاني ص ٤٨١ ، ٦١٥ ، ٣ - ٢ - ١٩٥٨ مجموعة مكتب النبوي س ٩ عدد اول ص ١٢٢ .

(٣) ولقد كان لهذا البحث أهميته في جريمة المسود للاشتباه التي نص قانون الاشتباه على وجوب الحكم فيها بالحبس والمراقبة معا فكان حكم محكمة النقض الصادر في سنة ١٩٥٣ يقضى بالا يحكم الا بعقوبة المراقبة فقط اذا سبق الحكم بالحبس على المتهم في الجريمة الأخيرة التي جعلته عائدا لحالة الاشتباه . اما بالنسبة للتدابير الوقائية المنصوص عليها في قانون المخدرات الجديد فلا مثل لها في أي قانون آخر - ولذلك فانه من المحتم القضاء بها على حدة سواء بمناسبة محاكمة الجريمة الأخيرة أو بمناسبة بحث الحالة الخطرة .



الحكم عليه أو اتهمه أكثر من مرة في جرائم المخدرات ، ولقد سبق أن شرحنا كيف أن المشرع عالج بهذا النص الجديد جريمة الاشتباه بالنسبة لمرتكبى هذه الجرائم وأعاد به تنظيم العقاب على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون الاشتباه . فالتهمة التى قدم بها المتهم الى المحاكمة لا تعدو أن تكون جنحة اشتباه وعلى ذلك فالحكم الصادر من محكمة أول درجة جائزا استئنافه من النيابة العامة ومن المتهم .

وإذا كانت المادة ٤٨ مكررا سالفة الذكر قد جمعت أمر رفع الدعوى الجنائية جوازا للنسابة العامة فلانها وحدها التى لها حق تقدير الخطورة الاجرامية ، وقد أراد المشرع بهذا النص أن يخضع رفع الدعوى الجنائية الى شرط الملاءمة وهذا هو

الأصل العام فى حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية . حقيقة ان هذه التدابير لم ترد ضمن العقوبات الأصلية والتى جعلها المشرع معيارا للتفرقة بين الجنابة والجنحة والمخالفة - الا أن هذا ليس معناه ان الفعل الذى يستدعى توقيع احدى هذه التدابير وحدها لا يدخل فى عداد هذا التقسيم - وليس أدل على ذلك من أن العقوبات التقويمية التى وضعها المشرع بالنسبة للمجرمين الأحداث لا تدخل ضمن هذه العقوبات الأصلية ومع ذلك قضت محكمة النقض فى أكثر من مناسبة أن هذه العقوبات الخاصة التى وضعت للمجرمين الأحداث هى عقوبات بمعناها الصحيح . (١)

(١) نقض جنائى فى ١٦ - ١ - ١٩٣٣ طعن رقم ٨٥٥ سنة ٣ ق . مجموعة عمر ج ٣ ص ١٠٨ ، نقض جنائى فى ٢٠ - ١٢ - ١٩٣٧ طعن رقم ٥٦ لسنة ٨ ق - مجموعة عمر ج ٤ ص ١٢٠ .

# توقيع الشيك

الدكتور على العريف

المحامى امام محكمة النقض

٣ - أمر بدفع مبلغ من النقود بدون شروط .  
٤ - اسم المستفيد واذنه أو لحامله . كما يجوز أن يكون الشيك أسميا بدون النص على الاذن أو الأمر ( نقض جنائي ٨ يناير ١٩٦٣ محاماة سنة ٤٤ ص ٥٧٣ ) ويعتبر شيكا صحيحا ويخضع لنظام الصرف كالاعتاد ولجريمة إصدار الشيك بدون رصيد ( الحكم السابق ) وكل ما هناك يكون تداول هذا الشيك الأسمي عن طريق الحوالة المدنية .

٥ - اسم المسحوب عليه . ويكون عادة بنكا .  
٦ - توقيع الساحب .

ولم ينص القانون المصرى على هذه البيانات . ولكن نص عليها القانون الفرنسى الصادر سنة ١٨٦٥ بالمادة الاولى . ولا تخفى علاقة هذا القانون الاخير بالتشريع المصرى وقت إصدار القانون التجارى سنة ١٨٨٣ .

وعلى كل حال فهذه البيانات معتمدة لدى القضاء المصرى حيث حكمت محكمة النقض بدائلتها الجنائية فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ محاماة ٤١ ص ١٥٠ بأن الشيك ( أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه ويغنى عن استعمال النقود فى المعاملات ) .

وتعتبر البيانات الستة سالفة الذكر ضرورية لصحة الشيك شكلا وبدون التفات الى الصفة المدنية أو التجارية للدين الذى تحرر الشيك لوفائه .

كما أن هذه الصفة سالفة الذكر عديمة الاثر فى المسؤولية الجنائية فى جريمة إصدار الشيك بدون رصيد ( م ٣٣٧ عقوبات ) حيث تكفى صحة الشيك شكلا .

الشيك هو ثالث الاوراق التجارية المعروفة ( الكمبيالة والسند الاذنى ) التى تشترك جميعا فى أنها التزامات مكتوبة بدفع مبلغ من النقود بدون شروط . وهى معدة للتداول . ولكل منها بيانات ضرورية حسب نوعها لأجل صحتها شكلا بحيث اذا تخلف أحدها فتبطل الورقة التجارية بطلانا مطلقا ولكن يجوز اعتبارها تصرفا قانونيا من نوع آخر .

ويجب أن تكون جميع البيانات الضرورية مكتوبة غير شفوية لأن الكتابة ركن فى صحة الورقة التجارية شكلا وليست مجرد وسيلة للاثبات .

ويجب أن تكتب جميع هذه البيانات الضرورية على ورقة واحدة مستقلة (١) لأجل سهولة التداول ولذلك تسمى هذه الالتزامات بالاوراق . وتنتمى بالتجارية بسبب كثرة استعمالها فى التجارة .

بيانات الشيك - توجد ستة بيانات واجب توافرها فى الورقة لأجل صحة الشيك شكلا وهى :-

١ - بلد تحرير الشيك . وأهمية هذا البيان هى فى تحديد ميعاد التقديم ( م ١٩١ تجارى ) لأنه اذا اختلفت مدينه تحرير الشيك عن مدينه المسحوب عليه فيكون الميعاد ثمانية أيام بدلا من خمسة .

٢ - تاريخ التحرير . ويعتبر أيهما تاريخيا للاستحقاق لأن الشيك فورى بطبيعته . وأما اذا اختلف التاريخان فلا تعتبر الورقة شيكا ( نقض مدنى ١٩ مارس ١٩٥٣ محاماة سنة ٣٥ ص ٦٧ ) وإنما تكون تصرفا قانونيا من نوع آخر ( الحكم السابق ) .

(١) نقض مدنى ٢٣ يناير ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية جزء خامس ص ٢١١ وجاء فى الحكم ( ومن حيث أن خصائص الورقة التجارية صلاحيها للتداول . ولازم كونها كذلك أن تكون ورقة مستقلة بنفسها ) .



الاطمئنان على صحة البيانات وعدم التلاعب وسرعة المراجعة .

ولكن هذا الاتفاق غير مؤثر في حقوق حامل الشيك المكتوب على ورق عادي بحيث يعتبر هذا الشيك صحيحا .

وحقيقة انه في الحياة العملية يرفض البنك وفاء هذا الشيك المخالف لاتفاقه مع الساحب . ولا يملك الحامل شيئا امام هذا الرفض لان البنك المسحوب عليه غير موقع على الشيك فلا يعتبر ملتزما به .

ولكن اذا كان الشيك عملا تجاريا للساحب فيعتبر ورقة تجارية ويجوز للحامل الرجوع على البنك بدعوى ملكية مقابل الوفاء ( م ١١١/١١٦ تجارى ) فضلا عن رجوعه بدعوى الضمان ضد الساحب والمظهرين .

وعلى كل حال ومهما كانت الصفة التجارية او المدنية للشيك بالنسبة للساحب فان هذا الأخير يعتبر مسئولاً امام البنك والحامل عن جميع الاضرار الناتجة من تحريره الشيك بهذه الطريقة التى تسبب المتاعب للجميع .

كما ان الساحب وسواء كان الشيك عملا مدنيا ام تجاريا بالنسبة له يعتبر مسئولاً جنائيا ومرتكبا جريمة اصدار شيك بدون رصيد قابل للمسحوب لانه يعلم بعدم صلاحية هذا الشيك للصرف من رصيده وعلى فرض وجود الرصيد الكافى لدى البنك ( م ٣٣٧ عقوبات ) .

### توقيع الساحب :

يجب أن يشتمل الشيك على توقيع ساع المدين الأصيل بالمبلغ موضوع الشيك وهو الساحب . ويكون هذا التوقيع بالأمضاء بخط يده .

ويجب أن يكون التوقيع على صك الشيك فلا يكفى وجوده في ورقة أخرى ولو كانت مشارا اليها في الصك لأن القاعدة هي استقلال ورقة الشيك بذاتها لأجل سهولة التداول .

ويعتبر واضحا عدم الاكتفاء بالرضاء الشفوي بل يجب الرضاء المكتوب بالتوقيع بالامضاء أو الختم لأن الكتابة ركن في صحة الشيك شكلا فلا يكفى الاقرار أو الاثبات بوسائل أخرى .

وكل ما هناك فيقرر الراى الراجع (١) اشتراط تجارية الدين للساحب لأجل اعتبار الشيك ورقة تجارية خاضعة لنظام الكمبيالة ( دعوى الضمان و ملكية مقابل الوفاء وتطهير الدفوع الخفية ) بينما يقول آخرون بأن الشيك ورقة تجارية دائما كالحاصل في الكمبيالة ( م ٢ تجارى ) .

الاستثمارات - جرت العادة أن يكتب الشيك على استمارة معدة لذلك وتوزعها البنوك على عملائها في شكل مجموعات ( دفاتر شيكات ) وتتكون هذه الاستثمارات من ورق ممتاز يصعب الحو فيه . وتوضح الاستثمار اسم البنك المسحوب عليه واسم العميل الساحب ورقم حسابه ( اذا كانت الحسابات مرقمة كالحاصل في بنك مصر ) فضلا عن وجود خانات للإجابة على البيانات الضرورية فلا يخشى من النسيان والترك أو اضافة بيانات أخرى قد تبطل الشيك أو تعوق تداوله .

وتكون هذه الاستثمارات عادة بأرقام متسلسلة بحيث تعتبر جميع استثمارات البنك مجموعة واحدة ومشار في حساب العميل الى أرقام استثمارات دفتره وبذلك يمكن لموظف البنك كشف التلاعب بسهولة في حالة الحصول على استمارة غير منسوبة لدفتر العميل وتزوير توقيعه .

ولا يوجد شك في فوائد استعمال هذه الاستثمارات . ولكن مع ذلك لا يشترط قانونا تحرير الشيك على هذه الاستثمارات بل يجوز تحريره على أية ورقة أخرى ( نقض جنائى أول يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض سنة ثالثة ص ٣٦٨ ) .

كما ان استلام العميل لدفتر الشيكات لا يمنع من اهمال هذه الاستثمارات واستعمال الورق العادى في تحرير الشيك .

وقد يحدث أحيانا أن يشترط البنك على العميل باستعمال هذه الاستثمارات وحدها في تحرير الشيكات دون الورق العادى . وذلك لأجل

(١) صالح ٣ بند ٨ ووهيبة بند ١٥ وعبد الفتاح بند ١٤٧ . وكذلك هو الراجع في فرائسا . وضد ذلك قال ملتى ج ١ بند ٦٧ ص ٤٢ .

وأما القانون الموحد باتفاقية جنيف ١٩٣١ فقد سكت عن هذا الموضوع بسبب اختلاف الدول .

فضلا عن زوال الكتابة بالحبر الجاف أو الرصاص بمضى الوقت . ولذلك تشترط البنوك عادة على عملائها استعمال المداد في التوقيع على الشيك وفي كتابة بياناته منعا للخلاف .

كما لا يشترط القانون استعمال مداد واحد في كتابة البيانات والامضاء بل يجوز أن تكتب البيانات بالمداد الأسود أو على الآلة الكاتبة بينما يكون التوقيع بالمداد الأحمر .

وكذلك لا يهم أن تكون الامضاء بلغة مخالفة للغة باقى بيانات الشيك بحيث تجوز كتابة هذه البيانات بلغة أجنبية بينما تكون الامضاء باللغة العربية . كما أن العكس جائز .

كما لا تشترط كتابة بيانات الشيك بخط الساحب لأن المهم هو أن تكون الامضاء بخط هذا الساحب . ولكن الأفضل الكتابة بخط الساحب لأجل سهولة كشف التزوير والتلاعب .

الختم : ذكر القانون التجارى (م ١٠٥ و ١٩٠) بأن الختم كالامضاء في توقيعات الكمبيالة والسند الاذنى . ويقاس على ذلك فى الشيك فيجوز للساحب الاكتفاء بالتوقيع بختمه خصوصا إذا كان أميا جاهلا للكتابة .

ولكن لا يشترط فى صاحب الختم الجهل بالكتابة أو المرض المانع من التوقيع بامضائه لأن القواعد العامة تسوى بين الامضاء والختم (م ٣٩٤ مدنى) .

الكليشييه : يجب التمييز بين الختم والكليشييه لأن الأول معد للتعاقد ويشترط فى صناعته شروط خاصة كائى يكون محفورا وموضعا به تاريخ حفره . بعكس الكليشييه فإنه مجرد صورة بالزئكغراف للاسم أو للامضاء لأجل استعماله كرمز فى الأعمال الادارية وفى الرئيس بمرؤوسيه فلا يعتمد فى الرضاء القانونى وسواء فى الاوراق التجارية أو العقود بوجه عام .

وحقيقة ان الكليشييه يستعمل أيضا فى اوراق العملة الرسمية وهى تعتبر كالأوراق التجارية من بعض الوجوه . ولكن لا محل للقياس بسبب وجود قانون خاص بأوراق العملة الرسمية فضلا عن عدم الضرر لأنه إذا كان من السهل تصوير امضاء مدير البنك المركزى المصرى وعمل كليشييه بتصوير إحدى

والقاعدة عدم وجود شكل معين للامضاء فلا يشترط أن يكون معوجا تميزا له عن السكتابة المعتادة . كما لا يشترط أن يكتب الساحب امضاءه المألوف بل المهم أن يكتب اسمه بخط يده فيكون ذلك دليلا على رضائه (١) .

كما لا يشترط كتابة الاسم كاملا لأنه لا محل لتقييد بدون نص . وإنما يكفى دلالة الاسم المكتوب على شخصية كاتبه .

كما لا يشترط فى الاسم أن يكون رسميا فيجوز التوقيع باسم الشهرة .

كما لا يشترط فى الامضاء أن يكون واضحا بحيث يمكن قراءته بمجرد الاطلاع لأن المهم هو حقيقة كتابة الامضاء بخط الساحب التى يقررها الخبراء فى حالة الخلاف .

وأما من جهة مكان الامضاء فى الشيك فقد سكت القانون واختلقت الآراء ويقول البعض بوجوب وجوده فى أسفل الصك عقب بيان المبلغ منعا لمظنة الاضافة والتزوير .

ولكن يعتبر ذلك قييدا بدون نص . كما خلا القانون الموحد المقرر بالاتفاقية الدولية فى جنيف ١٩٣١ من هذا القيد . ولذلك نفضل جواز التوقيع فى أى مكان بالصك .

وكل ما هناك فقد جرت العادة فى جميع الاوراق التجارية بأن تكتب جميع البيانات على صفحة واحدة لأن الظاهر متروك للتظاهرات والسداد والمخالفات . وان يكون توقيع المدين فى آخر الكلام .

ولكن مخالفة هذه العادة غير مبطل للورقصة التجارية وان كان يعوق تداولها ويجعلها موضع ريبة ويضعف الاقبال على التعامل بها .

والقاعدة عدم اشتراط المصادقة الرسمية على الامضاء . كما لا يشترط وجود شهود وذلك تطبقا للقواعد العامة فى المحررات العرفية (م ٣٩٤ مدنى) .

وجرت العادة أن تكون الكتابة بالمداد ولكن لا يعتبر ذلك شرطا قانونيا بحيث يجوز استعمال طرق أخرى كالسكوبيا والحبر الجفاف والقلم الرصاص . ولكن يجوز للبنك رفض الشيك المكتوب بغير المداد بسبب سهولة التلاعب بالحو والتعديل

(١) وتستوى اليدان فتصح الامضاء باليد اليسرى ولو كان الساحب غير امسر .



المنسوب اليه هذا التوقيع الغير صحيح لان الرضاء  
معدوم غير موجود ( تقض مدنى ١٩ يناير ١٩٦٧  
محاماة سنة ٤٨ عدد ٢ ص ١٠٦ ) .

والواقع ان الالتزام الرضائى لا يوجد اذا انعدم  
رضاء الملتزم . ولذلك يعتبر هذا الشيك بالنسبة  
للساحب باطلا بطلانا مطلقا . ويمكنه التمسك بهذا  
البطلان امام الجميع بما فى ذلك الحامل الحسن  
النية .

وحقيقة ان هذا التزوير يعتبر بطلانا موضوعيا  
وان القاعدة هى عدم جواز التمسك بحالات البطلان  
الموضوعى امام الحامل الحسن النية . ولكن المتفق  
عليه استثناء حالة تزوير التوقيع ( استئناف  
مختلط ٤ مايو ١٩٣٢ بلتان ٤٤ ص ٣٠٣ وقال مع  
ملش ٢ بند ١٥٢٩ وصالح ٣ بند ٩٥ وليسكو ج ١  
بند ٣٠٨ ) ولكن دون ان يمتد هذا الاستثناء الى  
فساد الرضاء ( بغلط او تدليس او اكراه ) .

وكذلك يعتبر هذا الشيك عديم الأثر بالنسبة  
 للبنك المسحوب عليه فيلزم بالامتناع عن صرفه .  
وهو يعرف الحقيقة بمجرد فحص توقيع الشيك  
ومطابقته على نموذج توقيع الساحب المحفوظ لديه

ويحدث أحيانا ان يكون التزوير متقنا فلا  
يكشفه البنك ويقوم بوفاء هذا الشيك الى الحامل .

وفى هذه الحالة هل يجوز للبنك التمسك ضد  
الساحب بصحة هذا الوفاء طبقا للمادة ١٤٤ من  
قانون التجارة التى تنص ( من يدفع قيمة الكمبيالة  
فى معياد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد فى  
ذلك يعتبر دفعه صحيحا ) .

وقد حكمت محكمة النقض بدائرتها المدنية فى  
١٩ يناير ١٩٦٧ محاماة سنة ٤٨ عدد ٢ ص ١٠٦  
بعدم صحة هذا الوفاء لأن المقصود بالمادة ١٤٤  
سالف الذكر هو الورقة التجارية الصحيحة فلا محل  
لتطبيقها فى حالة تزوير توقيع ساحب الشيك .

وهذا الحكم سليم عادل لأن التزوير مهما كان  
متقنا فانه يمكن كشفه اذا قام البنك بواجبه فى  
فحص توقيع الساحب (١) فلا عذر له فى هذا الوفاء

أوراق البنكنوت فانه من الصعب جدا تقليد ورقة  
العملة لأنها ملونة ومطبوعة بطريقة خاصة وعلى  
ورق نادر غير موجود فى السوق التجارية مما يجعل  
تقليد هذه العملة متعذرا .

البصمة : ذكر القانون التجارى بأن الامضاء  
كالختم ( م ١٠٥ و ١٩٠ ) فى الأوراق التجارية .  
ولكن سكت عن بصمة الاصبع ولذلك يتسع الموضوع  
للخلاف .

ويمكن القول من جهة بجواز البصمة فى الشيك  
من باب القياس على الامضاء والختم لأنها كافية  
للدلالة على الشخص المقصود بسبب عدم تشابه  
البصمات خصوصا انها مقبولة فى اثبات الرضاء فى  
العقود على اختلاف انواعها عملا بنص المادة ٣٩٤  
مدنى فضلا عن تطبيق المحاكم ( تقض مدنى ٣١  
اكتوبر ١٩٦٣ محاماة سنة ٤٥ ص ٩١ بشأن عقد  
مدنى ) .

بينما يمكن القول من جهة أخرى بأن اهتمام  
القانون التجارى يذكر الختم وسكوته عن البصمة  
دليل على قصده بعدم جوازها فى الأوراق التجارية .

ولا تخفى ان هذه الأوراق معدة للتداول وان  
عملاء الساحب يعرفون امضاءه وختمه ولكن  
لا يمكنهم تمييز البصمة حيث يحتاج ذلك الى خبرة  
فنية فضلا عن سهولة افتصاب البصمة بالقوة او  
اثناء نوم الانسان او فى غفلة منه . مما يجعل الشيك  
محل شك ويتعارض مع سهولة التداول وتوافر  
الثقة اللازمة للأوراق التجارية ولذلك تفضل هذا  
الرأى الأخير .

ويلاحظ أن لجنة مشروع تعديل القانون  
التجارى المصرى قد أجازت قبول البصمة فى الأوراق  
التجارية بشرط وجود شهود . وكذلك فى حالة  
الختم .

### تزوير التوقيع :

يحدث أحيانا ان يكون توقيع الساحب غير صادر  
منه كأن يكون الامضاء بغير خطه أو يكون الختم  
مقلدا .

وفى هذه الحالة يعتبر التوقيع مزورا ويعاقب  
فاعله ( م ٢١٥ عقوبات ) .

ويعتبر هذا الشيك عديم الأثر بالنسبة للساحب

(١) تقض مدنى فرنسى ٢٠ ابريل ١٩٣٩ سبرى ١/١٩٣٩  
٢٠٩ وقال مع ملش ٢ بند ١٦٨٠ وصالح ٣ بند ٢٨٢ .

جرت العادة بأن يشترط البنك على عميله بعدم مسئولية البنك عن الضرر الناتج من ضياع دفتر الشيكات ما لم يخطر بذلك في الوقت المناسب . ويعتبر هذا الشرط صحيحا في حدود القواعد العامة التي تقضى ( م ٢١٧ مدنى ) بحق المدين اشتراطه عدم مسئوليته عدا حالة الخطأ الجسيم .

ويؤدى هذا الشرط الى سقوط مسئولية البنك عن صرف الشيك الضائع الذى تمكن السارق من صرفه عن طريق تزوير توقيع الساحب . وذلك ما لم يرتكب البنك الخطأ الجسيم كأن يعجز عن كشف التزوير رغما من عدم اتقانه .

ويلاحظ ان المادة ٢١٧ مدنى سألغة الذكر تنص ايضا على جواز اشتراط المدين عدم مسئوليته عن الخطأ الجسيم ( الذى يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه ) ويؤدى الشرط في هذه الحالة الى عدم مسئولية البنك عن الخطأ الجسيم الذى يرتكبه المستخدم التابع له المختص بفحص التوقيع .

ولكن يلاحظ ان البند الثالث من المادة ٢١٧ مدنى سألغة الذكر ينص ( ويقع باطلا كل شرط يقضى بالاعفاء من المسئولية المترتبة على العمل الغير مشروع ) .

وأما العمل الغير مشروع فهو مصطلح استخدمه الشارع عنوانا للفصل الثالث الشامل للمادة ١٦٣ مدنى الخاصة بالمسئولية المدنية التقصيرية .

ولذلك فان الاتفاق على الاعفاء من المسئولية التعاقدية يعتبر غير شامل للمسئولية التقصيرية بسبب ارتباطها بالنظام العام ومهما كانت درجة الخطأ . وسواء كان هذا الخطأ أو الإهمال منسوبا للمدين أو بحكم مسئوليته عن تابعه ( م ١٧٤ مدنى ) .

ولذلك فان اتفاق البنك مع عميله على عدم مسئولية البنك عن الخطأ الجسيم الذى يرتكبه عماله ومستخدموه يعتبر عاصا بالمسئولية التعاقدية وحدها فلا يؤثر في المسئولية التقصيرية بحيث يستمر البنك مسئولا عن تابعه المرتكب لهذه المسئولية التقصيرية .

مثال ذلك : نقض مدنى ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ محاماه ٣٧ ص ٩٢٤ بشأن حالة مماثلة حيث اشترط المخدم عدم مسئوليته عن الخطأ الجسيم من

والتمسك بالمادة ١٤٤ تجارى حيث المقصود بها حماية المولى من العيوب الخفية الغير ظاهرة . وذلك بسبب السرعة اللازمة لوفاء الأوراق التجارية وحرصا على السمعة وخوفا من مظنة الماطلة والتوقف والافلاس .

والواقع أن حكم النقض سالف الذكر الصادر في ١٩ مارس ١٩٦٧ ينص صراحة على مسئولية البنك في جميع الحالات ( أيا كانت درجة اتقان التزوير ) . وكل ما هناك فان خطأ البنك في وفاء هذا الشيك المزور قد يصاحبه أحيانا خط آخر من جانب الساحب المنسوب الى اسمه هذا التوقيع المزور مما يبرر للبنك في هذه الحالة الرجوع بالتعويض على هذا الساحب طبقا للقواعد العامة ( حكم النقض سالف الذكر في ١٩ يناير ١٩٦٧ ) .

مثال ذلك . يهمل الساحب في اخطار البنك عن سرقة دفتر شيكاته فيستعمل السارق هذه الشيكات بتوقيعات مزورة منسوبة الى هذا الساحب . ويتساهل البنك في الفحص الدقيق لهذه التوقيعات اعتمادا على ان الشيكات مستخرجة من الدفتر الخاص بالعميل .

ويحدث ذلك عادة اذا كان التزوير متقنا وقيمة الشيك غير كبيرة مما يفسر عدم العناية الكاملة في فحص التوقيع .

واذا ثبت خطأ الساحب فيلزم بتعويض البنك كليا أو جزئيا عن الضرر الناتج .

مثال ذلك : نقض مدنى فرنسى ١٩ أكتوبر ١٩٤٢ جازيت باليه ٢٧٩/٢/١٩٤٢ التى حكمت بتعويض جزئى لوجود خطأ مشترك .

وكذلك نقض مدنى فرنسى ٢ مارس ١٩٤٢ دالوز ١٩٤٢ ص ٥٧ اثنى حكمت بالتعويض الكلى ضد الساحب لانه أهمل في تسليم دفتر الشيكات الى عامله الذى خانه وقلد توقيعيه فيكون مسئولا عنه بالتبعية ( م ١٧٤ مدنى مصرى ) .

وعلى كل حال فيمكن للبنك الرجوع على الحامل المولى له واسترداد ما دفعه بغير حق . ولا يهم في ذلك حسن نية هذا الحامل لان البنك مجرد وكيل عن الساحب فاذا انعدمت ملزومية هذا الساحب فتتعدم ايضا ملزومية وكيله .

اشتراط عدم مسئولية البنك عن الشيكات المزورة -



### التوقيع المخالف للنموذج :

جرت العادة ان يتفق البنك مع عميله حين فتح حساب الشيكات على تحرير نموذج لتوقيع هذا العميل وحفظه لدى البنك لاجل الرجوع الى هذا النموذج حين فحص توقيعات الشيكات الصادرة من العميل للاطمئنان الى صحة هذه التوقيعات في صرف هذه الشيكات .

ويحدث احيانا ان يكون توقيع الساحب على الشيك صحيحا مكتوبا بخطه ولكنه يختلف عن النموذج المحفوظ لدى البنك . وفي هذه الحالة يلزم البنك برفض وفاء هذا الشيك ( صالح ٣ بند ٣٨٢ ) والواقع ربما كان الساحب موقعا على الشيك بسبب الاكراه من اللصوص فجعل التوقيع مخالفا للنموذج المحفوظ لدى البنك لاجل لفت نظره الى وقوع التوقيع في ظروف غير عادية او كان الساحب عاجزا عن كتابة التوقيع العادي بسبب المرض والجنون والخمر والمخدرات .

ولذلك اذا تجاهل البنك مخالفة التوقيع للنموذج فانه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الناتج عملا بالقواعد العامة .

والواقع ان المقصود من ايداع العميل لنموذج توقيعه لدى البنك هو اعتماد هذا الشكل وحده في سحب الشيكات فيكون البنك مسئولا عن مخالفته لهذا الاتفاق .

ولكن مخالفة التوقيع للنموذج المتفق عليه مع البنك غير مؤثرة في صحة هذا الشيك قانونا بحيث يمكن للحامل التقاضي والرجوع على الساحب والمظهرين بدعوى الضمان فضلا عن رجوعه على البنك بدعوى ملكية مقابل الوفاء ( م ١١١/١١٦ تجارى ) .

والواقع ان الحامل اجنبى عن الاتفاق الحاصل بين البنك والعميل حول النموذج كما ان القانون لم يشترط شكلا معيناً لتوقيع الساحب . ولذلك فان الشيك يعتبر صحيحا بالنسبة للحامل رغما من امتناع البنك عن صرفه ( استئناف باريس ٣٠ ابريل سنة ١٩٣١ دالوز ١٩٣٢/١/١٥٢ وبرسيرو ج ٢ بند ٨ ) .

وكل ما هناك فيلزم الحامل حين رجوعه على

تابعه . فقالت المحكمة بان هذا الاتفاق غير شامل للعمل الغير مشروع م ٢/٢١٧ مدنى ١ وهو ارتكاب التابع لجريمة التبديد .

### التزوير المعنوى :

يسمى عدم صحة التوقيع تزويرا ماديا تميزا له عن التزوير المعنوى حيث يكون التوقيع صحيحا ولكن غير مقصود به الشيك .

مثال ذلك : يكون الختم مسروقا ويستعمله السارق في ففلة من صاحب الختم او يمضى الساحب على الشيك وهو سكران او عن طريق المباغتة والغش ( نقض جنائى ١٥ يناير ١٩٤٠ محاماه سنة ٢٠ ص ١٠٧٢ التى حكمت بان دس السند بين اوراق اخرى وتقديمها للتوقيع عليها يعتبر تزويرا ) .

ويجوز اثبات هذا التزوير المعنوى بجميع الوسائل بما فيها البيئة والقرائن ( نقض جنائى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٢ محاماه سنة ٤٢ ص ١٨ بشأن ختم صحيح مستعمل بدون اذن صاحبه ) .

ويؤدى التزوير المعنوى الى البطلان المطلق لالتزام الساحب كالحاصل في التزوير المادى لانه في الحالتين لا يعتبر التوقيع دليلا على وجود الرضاء الذى يعتبر اساس الالتزام .

ولذلك فالقاعدة حق الساحب في التمسك بهذا البطلان المطلق ضد الجميع بما في ذلك الحامل الحسن النية .

ويحدث احيانا ان يقوم البنك المسحوب عليه بوفاء هذا الشيك وهو يجهل هذا التزوير المعنوى . ونرى انه في هذه الحالة يعتبر الوفاء صحيحا بالنسبة للبنك لانعدام الخطأ وبسبب صحة التوقيع ماديا ( قارن م ٧١١ مدنى ) .

وعلى كل حال فيجوز للساحب الرجوع على الموفى له لاسترداد ما قبضه من البنك بموجب هذا الشيك المزور .

كما يمكن للساحب اخطار البنك بمجرد علمه بهذا التزوير للمعارضة في صرف هذا الشيك المزور وفي هذه الحالة يلزم البنك بالامتناع عن الصرف وحين يظهر الحامل يفصل القضاء في الخلاف بينه وبين الساحب المعارض .

وفي الحياة العلمية يتصالح الحامل والساحب مادام حسن النية متوافرا . ويكون ذلك عادة بقيام الساحب بالوفاء نقدا والفاء الشيك أو بالتوقيع عليه مرة أخرى بعناية حتى يقبله البنك .

وأما إذا رفض الساحب القيام بالتوقيع الإضافي السلازم لأصرف الشيك فلا شك في سوء نيته الجديدة . وفي هذه الحالة هل يعتبر مرتكبا للجريمة سالفة الذكر ( م ٣٣٧ عقوبات ) ؟

يتسع الموضوع للخلاف لأنه يمكن القول بالإيجاب قياسا على المعارضة بينما يمكن القول من جهة أخرى بالنفي لأنه لا محل للقياس والتوسع في التفسير الجنائي خصوصا أن المعارضة عمل إيجابي بينما الامتناع عمل سلبي فلا يتعدلان بدون نص .

والمأمول تدخل الشارع بحل حاسم منعا للخلاف .

#### التوقيع بالوكالة عن الساحب :-

تقضى القواعد العامة ( م ٧١٣ مدني ) بجواز الوكالة في التعاقد بحيث يقوم توقيع الوكيل على العقد مقام توقيع موكله الذي يلزم بهذا العقد ويعتبر قانونا طرفا فيه وبدون شأن للوكيل لأنه يوقع بصفته وكيلًا وليس شخصا .

ولذلك يصح الشيك إذا كان موقعا عليه من وكيل الساحب بالنيابة عنه حيث يعتبر هذا الشيك صادرا من الساحب نفسه ما دامت الوكالة صحيحة

ويتمتع الحامل بحق الرجوع بدعوى الضمان ضد الساحب والمظهرين كالحاصل في الشيكات الصحيحة الموقعة عليها من الساحب شخصا .

وأما من جهة البنك المسحوب عليه فإنه يرفض صرف هذا الشيك ما لم يوجد اتفاق بين الساحب والبنك بشأن هذه الوكالة . وفي هذه الحالة يحفظ البنك لديه نموذجا لتوقيع هذا الوكيل لأجل مطابقته على الشيكات المسحوبة عن طريق هذا الوكيل . ويلزم البنك في هذه الحالة الأخيرة بصرف هذه الشيكات من حساب الساحب ما دام توقيع الوكيل مطابقا للنموذج سالف الذكر .

وعلى كل حال فإن امتناع البنك عن صرف الشيك بسبب عدم اتفاقه مع العميل على هذه الوكالة فإن ذلك غير مانع من صحة الشيك قانونا

البنك بدعوى ملكية مقابل الوفاء بآثبات صحة توقيع الساحب .

والخلاصة فإن التوقيع المخالف للنموذج يعتبر معارضة ضمنية من العميل لأجل منع البنك من وفاء هذا الشيك الصحيح .

ولكن هل يعتبر الساحب في هذه الحالة مرتكبا لجريمة اصدار شيك بدون رصيد مقابل للسحب ( م ٣٣٧ عقوبات ) ؟

وقبل كل شيء إذا كان الرصيد غير كاف فتكون الجريمة ثابتة بصرف النظر الى عدم مطابقة التوقيع للنموذج .

وأما إذا كان الرصيد كافيا وكان السبب الوحيد لامتناع البنك عن الصرف هو مخالفة التوقيع للنموذج ليس سهلا لأن بعض الناس بدون فهم غير منشورة بالإجلات .

ونفضل القول بوقوع الجريمة بشرط ثبوت القصد الجنائي وهو علم الساحب بمخالفة توقيعته للنموذج وقياسا على حالة المعارضة الصريحة الصادرة من الساحب الى البنك بعدم صرف الشيك لأنه في الحالتين يضطر البنك الى عدم الوفاء رغما من وجود الرصيد الكافي وصحة الشيك قانونا .

ولكن ثبوت القصد الجنائي في حالة مخالفة التوقيع للنموذج ليس سهلا لأن بعض الناس بدون توقيع ثابت فتأني توقيعاتهم بأشكال مختلفة .

كما يحدث أحيانا أن يكون للشخص توقيع ثابت ولكن يتفق مع البنك على شكل آخر وبذلك يتعذر على المطلعين على توقيعته الثابت في الأوراق العادية والخطابات بأن يقلدوا التوقيع الآخر المعتمد لدى البنك .

ويؤدي هذا الازدواج في التوقيع الى صعوبة اتقان العميل للتوقيع المعتمد لدى البنك بسبب قلة استعماله ومخالفته للتوقيع الثابت المعتاد .

والواقع أن هذا الشخص يجد صعوبة في صرف شيكاته ما لم يكن الشيك مسحوبا لأذن الساحب نفسه الذي يقوم بصرفه شخصيا بحيث يعتبر في الحقيقة مجرد إيصال فيتمسك به البنك في عدم مطابقة التوقيع للنموذج مكتفيا بتوقيع الساحب أمام موظف البنك بالتخالف . . .



وعلى كل حال يجوز للحامل الحسن النية الرجوع على المظهرين لآعمال تجارية بدعوى الضمان طبقا لنظام الاوراق التجارية رغما من بطلان التزام الساحب ( الموكل المزعوم ) وذلك بسبب استقلال التوقيعات وهى قاعدة معروفة فى الشيك وباقى الاوراق التجارية ( م ١١٠ تجارى ) ونص عليها صراحة القانون الموحد ( اتفاقيات جنيف ١٩٣٠/١٩٣١ ) .

ومع ذلك فقد صدر حكم من محكمة النقض المدنية فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٧ محاكمة سنة ٤٨ عدد ٢ ص ١٠٥ وينص فى حالة مماثلة خاصة بتزوير توقيع الساحب بان هذا التزوير يجعل ( الورقة لم يكن لها فى أى وقت صفة الشيك أو الكمبيالة لفقدائها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب ) .

وهذا الحكم سالف الذكر محل نظر لأن هذا التزوير غير مانع من صحة الشيك شكلا وتظهره فى الاعمال التجارية . كما ان القاعدة فى الشيك وباقى الاوراق التجارية هى استقلال التوقيعات .

وربما كانت القضية التى صدر فيها الحكم سالف الذكر خاصة بشيك لم يتداول بالتظهر بحيث لا يحمل سوى توقيع الساحب وحده وهو التوقيع المزور .

والخلاصة ان انعذار الوكالة يجعل هذا الشيك عديم الاثر بالنسبة للساحب ( الموكل المزعوم ) أمام الجميع . كما انه عديم الاثر بالنسبة للبنك المسحوب عليه لأن عدم ملزومية الساحب تسقط ايضا ملزومية البنك فلا يجوز للحامل ولو كان حسن النية الرجوع على البنك بدعوى ملكية مقابل الوفاء .

### بطلان الوكالة :

إذا وجدت الوكالة وقت توقيع الوكيل على الشيك ثم تقرر بطلان أو إبطال هذه الوكالة فإنه تطبيقا للقواعد العامة ( م ١٤٢ مدنى ) يوجد أثر رجعى فى الحالتين بحيث تعتبر هذه الوكالة كأن لم تكن .

ويجوز للساحب التمسك بتمسكه بالمنتهى والحامل المتعدي بنية بطلان الوكالة وعدم صحة الشيك فى حالة الرجوع عليه بدعوى الضمان .

بحيث يجوز للحامل الرجوع على البنك بدعوى ملكية مقابل الوفاء ( م ١١٦/١١١ تجارى ) بشرط اثبات الوكالة وصحة توقيع الوكيل .

وجرت العادة بأن يكون سحب الشيك بمعرفة وكيل الساحب فى حالة الاشخاص الاعتبارية للشركة مع البنك على شخص معين أو أكثر للتوقيع كالشركات والجمعيات حيث يتفق المثل القانونى على الشيكات المسحوبة باسم الشركة .

وفى معظم الاحيان ينص الاتفاق على تعدد هؤلاء الوكلاء بحيث تلزم توقيعاتهم جميعا على الشيك أو على الأقل ينص الاتفاق على الحد الأدنى من هذه التوقيعات كالاكتفاء مثلا بتوقيع اثنين من هؤلاء الوكلاء . وذلك بقصد الرقابة ومنعا للانحراف والتلاعب اذا انفرد وكيل واحد بسحب الشيك باسم الشركة .

يجوز أيضا للأفراد سحب الشيكات بمعرفة وكلائهم لسبب من الاسباب كحالة المرض والغياب وكثرة الاعمال وتعدد فروع المحل .

الوكالة الوهمية - اذا ثبت ان الموقع على الشيك بصفته وكيلًا عن الساحب كان كاذبا فى ادعاء هذه الوكالة فلا شك فى عدم مسئولية هذا الموكل المزعوم عن هذا الشيك وبدون التفات الى حسن نية الحامل لأن رضا الموكل معدوم غير موجود فيكون الشيك عديم الاثر بالنسبة لهذا الساحب كالحاصل فى حالة الشيك الموقع عليه بتوقيع مزور باسم الساحب .

وأما الوكيل المزعوم الموقع على الشيك فيعتبر مسئولا أمام الجميع عن تعويض الضرر الناتج عن هذا الخطأ طبقا للقواعد العامة ( م ١٦٣ مدنى ) .

ولكن لا يجوز اعتبار هذا الوكيل ساحبًا للشيك بدلا من الموكل المزعوم . وذلك لأنه موقع على الشيك بصفته وكيلًا وليس أصيلا فلا يعتبر طرفا فى التعاقد ولا يلزم بنظام الاوراق التجارية أمام الجميع بما فى ذلك الحامل الحسن النية ( نقض فرنسى عرائض ١٩ مارس ١٩١٣ دالوز ١٩١٤/١/١٢٨ ) .

والواقع انه لا محل للادعاء بحسن نية الحامل لأن الوكالة ظاهرة بمجرد الاطلاع على الشيك . وقد قبل الحامل هذا الشيك على اناس ان الموقع عليه مجرد وكيل .

( كل من وقع على الشيك نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصيا بموجب الشيك فان اوفاه آلت اليه الحقوق التي كانت تؤول الى من زعم النيابة عنهم . وكذلك يسرى هذا الحكم على النائب الذي جاوز حدود سلطته ) .

ولذلك فان القانون الموحد يعتبر الوكيل الوهمي ساحبا للشيك ومسئولا امام الجميع بموجب دعوى الصرف ونظام الاوراق التجارية .

كما تسرى هذه القاعدة على الوكيل الذي تجاوز حدود الوكالة .

### التوقيع الاضافي لتغيير البيانات : -

قد يكون توقيع الساحب صحيحا ولكن حدث تغيير في بيانات الشيك خصوصا في قيمة المبلغ . والقاعدة عدم مسئولية الساحب عن هذا التغيير بحيث يلزم بالبيانات الاصلية وحدها ما لم يتركب خطأ في كتابة هذه البيانات بان جعل الكلمات متباهجة مما ساعد على الحشو والاضافة . او كانت الحروف ضئيلة الحجم غير واضحة مما يجعل تحريفها سهلا هينا .

ولكن يشترط عذر البنك في صرف هذا الشيك بان كان التغيير مستورا غير ظاهر والا فيكون البنك هو الملموم .

ولذلك فان البنوك تحرم على اشترائط استعمال المداد في كتابة الشيكات حتى يضغط المحو بدون اثر . كما تنبه على عملائها بكتابة البيانات بخط واضح وبكلمات متلاصقة منعا للاضافة في البياض .

وقد حدث فعلا في احدي القضايا ان اصدرت زوجة شيكا لزوجها بمبلغ خمسمائة جنيه فاضاف الزوج في غفلة منها كلمة الف في البياض فاصبح المبلغ الف وخمسمائة جنيه . وتم صرف الشيك من البنك . وانتهت القضية بالاعتراف والطلاق .

واما اذا كان التغيير واضحا غير مستور فقد جرت عادة البنوك على رفض صرف الشيك وتطلب تحرير شيك جديد بدلا من هذا الشيك المشبوه .

واذا تعذر تحرير الشيك الجديد لتسبب من الاسباب فان البنك يشترط التوقيع الاضافي من

ولكن لا يجوز التمسك ضد الحامل الحسن النية بهذا البطلان الموضوعي للوكالة عملا بقاعدة التظاهر مطهر للدفع الخفية مع استثناء حالتى نقص اهلية الموكل او عدم وجود رضائه ( بعكس فساد الرضاء ) حيث لا محل لهذه القاعدة .

واما من جهة البنك فانه مقيد بتعليمات عميله ( الموكل ) طالما لم يسحبها وليس لهذا السحب اثر رجعي بحيث تصح تصرفات البنك الواقعة قبل هذا السحب .

تجاوز حدود الوكالة : يحدث احيانا ان تكون الوكالة صحيحة ولكنها مقبذة بحدود مبالغ معينة ثم يتجاوز الوكيل هذه الحدود . فمثلا يكون مصرحا للوكيل بتحرير الشيك لغاية الف جنيه واحد ولكن يحرره بمبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات .

وفي هذه الحالة يعتبر الوكيل مسئولاً بصفته الشخصية عن تعويض الضرر الناتج من تجاوزه لحدود الوكالة وذلك امام الجميع طبقا للقواعد العامة ( م ١٦٣ مدنى ) .

ولكن لا محل للرجوع على هذا الوكيل بموجب دعوى الصرف لانه ليس طرفا في الشيك فلا شأن له بنظام الاوراق التجارية .

واما الموكل فيكون مسئولاً بموجب الشيك ودعوى الصرف امام الجميع في حدود الوكالة بحيث يعتبر محررا للشيك بمبلغ الف جنيه واحد .

ولا شأن لهذا الموكل بباقي المبلغ لانه خارج عن حدود الوكالة فلا يكون مسئولاً عنه امام الجميع بما فيهم الحامل الحسن النية .

وحقبة ان قيود الوكالة خفية غير ظاهرة ولكن الجامل مهمل في قبول هذا الشيك دون الاطلاع على حدود هذه الوكالة .

وعلى كل حال فيجوز للحامل الحسن النية الرجوع بدعوى الضمان ضد المظهرين بالقيمة الكاملة للشيك لعدم جواز تمسكهم ضده بتجاوز الوكالة نظرا لقاعدة استقلال التوقيعات في الورقة التجارية .

الوكالة في القانون الموحد : نظمت الاتفاقية الدولية للشيك المعقودة في جنيف سنة ١٩٣١ والمعروفة بالقانون الموحد هذا الموضوع بالمادة الحادية عشر ونصها كالآتي : -



( اذا وقع تغيير في صك الشيك التزم الموقعون اللاحقون لهذا التغيير بموجب الصك المغير . اما الموقعون السابقون عليه فيبقون ملتزمين بموجب الصك الاصلى ) .

ولذلك فإن هذا القانون يعتبر كل موقع على الشيك ( صاحباً أم مظهراً ) مسئولاً حسب حالة الصك وقت توقيعه بحيث لا يسأل عن التغييرات الجديدة اللاحقة .

وقد فعل مثل ذلك القانون الموحد للكبيالة والسند الاذنى ( اتفاقية جنيف ١٩٣٠ ) بالمادتين ٦٩ و ٧٧ .

ويرى الشراح ان ذلك يعتبر تطبيقاً لقاعدة استقلال التوقيعات المعروفة في الاوراق التجارية ( برسيو جزء ٢ بند ١٤٦ ) .

واما من جهة رجوع البنك على الساحب في حالة وفائه لهذا الشيك المزور فقد اختلفت الآراء في مؤتمر القانون الموحد بجنيف ١٩٣٠/٩٣١ فقال البعض بمسئولية الساحب لان القواعد العامة تقضى بأن يقوم الوكيل بتعويض وكيله ما دام هذا الوكيل قام بتنفيذ الوكالة بدون خطأ وأهمال ( م ٧١١ مدنى مصرى ) .

بينما قال آخرون بمسئولية البنك المسحوب عليه لان حرفته واستعداده وخبرته تجعله قادراً على كشف التزوير والتلاعب فضلاً عن انه يمكن للبنوك التأمين على أخطائها بدلاً من الرجوع على عملائها وخراهم مما يؤدي الى عدم التشجيع على التعامل بالشيكات .

بينما قال فريق ثالث بالاهتمام بالموضوع من الناحية العملية حيث يكون الواقع هو وجود اهمال من أحد الطرفين ( الساحب أو المسحوب عليه ) أو قد يكون الاهمال مشتركاً . فمثلاً قد يهمل الساحب في العناية بكتابة مما ساعد على سهولة التغيير والتزوير . وقد يهمل المسحوب عليه في فحص هذه الكتابة بحيث لو قام بواجبه لامكنه كشف هذا التزوير . ولذلك يجب ترك هذه المسائل الموضوعية للمحاكم .

وقد أخذ المؤتمر الدولى للقانون الموحد بهذا الرأي الاخير . ورفض اقتراحاً يقضى بعدم جواز

الساحب بجانب كل تغيير للدلالة على ان هذا التغيير هو البيان النهائى المعتمد .

وواضح انه يشترط في التوقيع الاضافى مطابقته لتوقيع الساحب على الشيك .

ولكن يحدث احياناً التلاعب رغمنا من هذه الاحتياطات وذلك مثلاً بتعديل المبلغ من مائة الى مائتين بتصحيح الحروف والتوقيع الاضافى ثم يقوم الحامل بشطب البيانات وكتابة المبلغ اعلاه بانه ثلاثمائة جنيه في غفلة من الساحب . ويدعى ان المقصود بالتوقيع الاضافى هو البيان الجديد .

ولذلك يجب توقيع اضافى آخر بجانب كل شطب معنا للشبهات .

وعلى كل حال فان الافضل دائماً هو تحرير شيك جديد بدلاً من هذه المتاعب .

كما تقضى مصلحة الساحب بالحرص في تحرير الشيك بحيث يجعل التلاعب صعباً لان الوقاية خير من العلاج .

فمثلاً يكون تحرير الشيك بخط الساحب حتى يسهل كشف التلاعب لمكتوب بخط غيره كما تكون الحروف كبيرة ليصعب تحريفها وان تكون الكلمات متلاصقة بدون بياض معنا للحشو . وان يكتب بيان المبلغ بالحروف في اول الخانة المخصصة له دون فاصل من البياض معنا للاضافة . وان يضاف في آخر البيان كلمة لا غير معنا لاضافة مبلغ آخر . وان يكون الخط غليظاً لاجل صعوبة المحو والتعديل .

واذا اضطر الساحب الى عمل تغييرات في البيانات وتغير تحرير شيك جديد فيجب العناية بعدم الشطب وعدم تصليح الحروف والكلمات بل يكفى وضع الكلام الملقى بين قوسين وكتابة الجديد في مكان قريب مع التوقيع الاضافى .

كما يعتبر المداد افضل وسيلة للكتابة بسبب صعوبة المحو بعكس الكوييا والحبر الجاف والرصاص .

### القانون الموحد :

نظام هذا القانون ( اتفاقية جنيف سنة ١٩٣١ ) موضوع تغيير بيانات الشيك بالمادة الحادية والخمسين ونصها كالاتى :-

بشأن التغيير في الشيك وجعل رقمها ٥٦ ثم اُضيف مادة جديدة بشأن علاقة الساحب بالمسحوب عليه وهي مقتبسة عن المادة ١١٣٢ من القانون السويسري للالتزامات وجعل رقمها ٥٧ وبالنص الآتي : —

( يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على وفاء الشيك المزور أو المغير إذا لم يمكن نسبة أى خطأ الى الساحب المبين اسمه في الشيك . ويعتبر الساحب مخطئاً على وجه الخصوص إذا لم يحافظ بعناية كافية على دفتر الشيكات المسلم اليه ) .

ولذلك فقد أخذ المشروع المصرى بالقواعد العامة في المسؤولية المدنية فلا يلزم الساحب بوفاء البنك للشيك المزور ما لم يرتكب هذا الساحب الخطأ والاهمال .

رجوع البنك على الساحب ما لم يرتكب هذا الاخير خطأ ( وهو الرأى الثانى سالف الذكر ) .

وجاء في تقرير المؤتمر بأن علاقة المسحوب عليه بالساحب تخرج عن قانون الصرف ( الاوراق التجارية ) فيجب تركها للقواعد العامة واجتهاد المحاكم .

### المشروع المصرى لقانون الشيك :

وافق مجلس النواب على هذا المشروع في ٢٦ مايو ١٩٤٧ ويشمل حوالى ثمانين مادة ويعتبر مقتبساً من القانون الموحد . وقرر مجلس الشيوخ تأجيل نظره في انتظار النظام الشامل لجميع الاوراق التجارية . ولم يتم ذلك بعد .

وقد نقل المشروع المادة ٥١ من القانون الموحد



# التكليف القانوني لبراءات الاختراع

للدكتور سينوت هليم دوس  
المحامى أمام محكمة النقض

وعليه ان رغب شخص ان يفيد البشرية من اختراعه كان على الدولة ان تعطيه هذا العقد الذى يشبه في نظر رجال الاقتصاد عقد الاحتكار . (١)

ومن ثم فهذه النظرية تبطل كلية في ظل النظم الاشتراكية بالاضافة الى ما فيها من مجاز غير واقعى فالدولة لا تتعاقد لان الدولة ليس لها كيان مادي انما هي تصوير مجازي . وانما الذى يتعاقد هم موظفو ادارة البراءات . وحتى اذا فرض ان الذى يتعاقد هم موظفو الدولة فانه كى يكون هناك عقد لا بد وان تتشابه الارادتين فلا تكون هناك ارادة افعلى من غيرها ، وهذا ما لاتجده في علاقة الدولة بافرادها فالدولة بسلطانها يجب سلطان افرادها ومن ثم فلا توجد علاقة تعاقدية بين المجتمع والمخترع .

## النظرية الثانية : براءة الاختراع احتكار مؤقت .

ازاء ما وجه الى النظرية السابقة من نقد الى فكرة التعاقد نظر رجال الاقتصاد الى الاختراع باعتباره سلعة نادرة لها منتج واحد فمن حقه ان يحتكرها ، ويذكر في هذا الصدد مورو وفاسمان : (٢)

Les économistes considèrent le brevet comme une récompense accordée, pour aux inventeres, sous forme d'un monopole momentané, pour rémanéarez le service qu'ils rendent à la société en divulguant leurs créations. Par aillens, l'attrait que constitue ce monopole, par les anatages materiels qui en decoulent, et de nature à stinnuler puisamment l'esprit inventif. (2)

وفي تأييد فكرة الاحتكار هذه يذكر فيليب دويين :

« ان المزايا الاحتكارية التى تمنح بواسطة البراءة هي نظير كشف جديد أو حدث هام في ميدان الصناعة وهذا الثمن دين في عنق المجموع يؤديه لصاحب البراءة . ولكن اذا لم يكن المجموع قد

هناك عدد من النظريات القانونية وضعت لتفسير براءات الاختراع - وكلها قد نشأت في بيئة رأسمالية فان كانت تتفق في قليل أو كثير مع الواقع الا انها لا تتفق اطلاقا مع النظم الاشتراكية ، وسنقتصر على بيان أهم هذه النظريات :

### النظرية الاولى : براءة الاختراع عقد بين المخترع والمجتمع .

تعتبر هذه النظرية ان براءة الاختراع نوعا من التعاقد بين المخترع والمجتمع فالمخترع يكشف للمجتمع سر اختراعه ويقوم المجتمع في نظير ذلك بمنح المخترع أو المنفعين بحق الاختراع من بعده واحتكار تشفيل اختراعه لفترة تتراوح بين ١٥ - ٢٠ سنة ولا زالت هذه الفترة تعتبر جزء قيما من الحياة الانسانية ، وقد كانت في بداية عهد البراءات اطول مدة مما هي عليه الآن . وفي هذا يذكر تالر : (١)

Il y a dans la concession d'un brevet un contrat synellagmatique, conclu entre t'inventeur et la société. Le premier dote son pays d'une decouverte dont if fait connaître loyalement et complètement le moyens d'ex-ecution.

وبالاختصار فان هذا القانون وضع على اساس ان المجتمع يمنح المخترع وحده امتياز لما لاختراعه من قيمة في المجتمع والنتيجة الحتمية لذلك هي انه اذا اثبتت هذه القيمة بالنسبة للمجتمع لاي سبب ما عكس المطلوب منها يبطل مفعول الاحتكار الممنوح للمخترع .

وهذه النظرية نشأت أولا في بيئة رأسمالية فهي تبيح للمخترع ان يحبس اختراعه عن الناس اذا اراد ذلك ، فالعقد شريعة المتعاقدين وسلطان الارادة هو الذى يحكمه . فالدولة آنذاك كانت وظيفتها المحافظة على الأمن الداخلى والخارجى أما غير ذلك من وظائف فكان يتولاها الافراد انفسهم بأنفسهم

الدول التي لا تتقاضى اجرا من المخترع عند تسجيل اختراعه فانها لا تتفق مع الدول التي تتقاضى مقابلا كضريبة على استغلال الاختراع . ومن الدراسة المقارنة يتضح ان الغالبية العظمى من الدول تتقاضى اجرا ازاء تسجيل الاختراع .

#### النظرية الرابعة : براءة الاختراع شهادة بميلاد الاختراع .

تري هذه لنظرية ان البراءة هي شهادة بميلاد الاختراع

ولكن هذا الوصف غير شامل فقد تكون في شهادة الميلاد هي شهادة وفاء الاختراع ذلك اذا رفض طلب براءة الاختراع لمخالفته لنصوص القانون وقال بعض الكتاب ان براءة الاختراع هي شهادة رسمية تثبت انه في يوم معين وساعة معينة سجل المخترع اختراعه امام الادارة المختصة ودون في سجلاتها ان مبتكر هذا الاختراع ، وهذا الوضع مشوب بالنقص ايضا وذلك لان الادارة في البلدان اللاتينية وعدد كبير لدول اخرى تمنح البراءة بلا ضمانه من جهتها  
Sans grantie du gounernment

ومثال ذلك فرنسا والجمهورية العربية المتحدة (٢)

#### النظرية الخامسة : براءة الاختراع حق عيني حقيقي .

النظرية الالمانية تعتبر البراءة حقا عينيا حقيقيا ولصاحبه ان يطارد المعتدين على البراءة ومقلدي البراءة - بل له ان يقف في مواجهة الغير للدفاع عن البراءة واثبات حقوقه فيها . واذا تنازل صاحب البراءة للغير فهذا يعتبر ترخيصا كاملا للمتنازل اليه بالاستثمار Licence exclusme يمنع صاحب البراءة الاصلى المتنازل عنها من استغلال اختراعه .

وقرب القضاء السويسرى من الفكرة الالمانية وتأسيسا على ذلك فان التشريعان الالمانى والسويسرى يعتبران الترخيص بمثابة عقد شركة وتسرى على صاحب البراءة والمرخص له باستثمارها احكام الشركات . (٣)

ويؤخذ على هذه النظرية ان الحق العيني انما ينصب على شيء مادي ، والبراءة ليست شيء مادي انما هي فكرة تطبيقية . وان كان يقصد ان الحق العيني هو حق قاصر على صاحبه فهذا يتفق بعض الشيء مع حق

حصل على شيء جديد يستفيد منه فهو لا يدين لاحد بشيء وتصبح براءة الاختراع وثيقة بلا سبب » (٢) ويدمج كازالونجا Casalonga فكرة العقد مع الاحتكار فيقول :

« ان العقد الذى يبرمه المخترع مع المجتمع في حصوله على براءة الاختراع لا يوافق هذا على منحه الاحتكار المؤقت لاستغلال اختراعه الا بشرط الحصول من مكتشفه أو اختراعه على مزايا ملموسة لها اثرها والمجتمع يحمى الشخص الذى يزيد ثروته المادية ولا يهمله المخترع أو الفنان أو العالم أو المبتكر الذهني الذى يزيد كميات المعلومات النظرية » (٣)

ولعل هذه النظرية وان كان بها جزء غير قليل من الصحة الا انها لا تصمد للنقد فالاختراع ليس سلعة وانما هو الذى يعطى للعناصر قيمتها فتصبح بذلك سلعة . ثم ان المخترع ليس محتكرا فقد استفاد المخترع من آراء من سبقوه ومن افكار غيره حتى استطاع ان يعطى اختراعه الصورة المتكاملة التى هي عليه - وقد يأتى غيره ويضيف على الاختراع بعض التحسينات فماذا اذن يكون العمل بالنسبة الى المحتكر الجديد ، وماذا يكون وضع المحتكر القديم هل لم يعد هذا الأخير محتكرا ولا زالت فترة احتكاره قائمة .

وبالاضافة الى النقد السالف فان هذه النظرية لا تصلح اطلاقا في مجتمع اشتراكى .

#### النظرية الثالثة : براءة الاختراع اجازة من الدولة .

تري هذه النظرية ان براءة الاختراع هي اجازة يترتب عليها حقوق لصاحبها تمنحها الدولة للمخترع مكافأة له على ما قام به من الخدمات للهيئة الاجتماعية وجعله في متناول الجمهور نظير اجر معين بلا مقابل وصار في عداد الاملاك المباحة للناس

Le brevet d'invention est le titre delivre par le gouvernement à celui qui prétend avoir fait une decouverte ou invention industrielle et veut s'assurer, sous divrses conditions et pour un certain temps, le droit exclusif d'exploiter cette decouverte ou invention. (4)

ولا شك ان هذه النظرية حاولت ان تتلافى النقد الذى وجه الى النظرية الاولى عن فكرة التعاقد . والنقد الذى وجه الى النظرية الثانية عن عيوب الاحتكار وجعلت البراءة منحة من الدولة أو اجازة للمخترع ولكن اذا كان هذا الوصف ينطبق على



الرسوم متزايدة على أساس ان كل مخترع بمرور السنوات والانتفاع باختراعه يزداد كسبه فوجب ان تفرض عليه ضريبة متصاعدة ودول اخرى تجعل الرسوم سنويا ومتشابهة وغيرها تجعل الرسوم تبدأ بعد سنتين من استغلال الاختراع .

وعلى ذلك فليس قانون براءة الاختراعات ميزات مطلقة لا تقابلها التزامات على الاطلاق وانما هناك التزامات في مقابل هذه المزايا .

نرى كذلك ان كلمة « اجازة » او وثيقة كما يسميها البعض لا تنطبق الا على الدول التي تأخذ بنظرية الفحص السابق بل منح البراءة ، فكلمة اجازة يجب ان تقتصر على اختراع تاكدت الادارة من انه اصبح اصيلا راسخ القدم لا ينازع احد مستقبلا في انه توصل اليه قبل منح البراءة :

والحال في مصر غير ذلك فبراءة الاختراع تعطى دون ضمان من الحكومة بحيث يستطيع من توصل الى الاختراع قبل صاحب البراءة ان يطعن فيها ، فهي اجازة معلقة على شرط ، فكان هذا التكييف يستقيم اذا قيلت انها اجازة معلقة على شرط عدم الطعن فيها او الطعن فيها مع رفض هذا الطعن ، كذلك هناك فكرة تأقيت البراءة فمن التعريف السابق يفهم معنى دوام البراءة وعدم تأقيتها وهذا ما لا يتفق بحال مع الحقيقة . فالبراءة مؤقته بمدة معينة اتاحت الدولة لصاحبها في مقابل انه قد افاد الجماعة باختراع جديد ان تكافئه نظير اختراعه ولمدة معينة ليستطيع ان يتحصل على مقابل جهده دون ما استغلال ودون ما تأييد بحصوله على الفائدة وحتى مع التسليم بكل ما سبق فان هذا التعريف لا ينطبق اطلاقا على الدول الاشتراكية . ولعل هذا التعريف الذي ادلى به الدكتور العمري هو ترجمة للتعريف الذي ذكره مورو وفايسمان (٢) حيث يذكر :

“Il nous semble que le formule la plus un “titre delinsé à une certaine personne pour lui permettre de se réclamer des lois sur la protection des inventions” (2)

ثم يعقب الاستاذ العمري على التعريف السابق : « ان براءة الاختراع هي تصريح من الدولة تمنحه بموجب عمليات تسجيل وايداع ووثيقة تدل على ذلك بعد اتمام الاجراءات والفحوص القانونية لشخص معين هو المخترع او من يحل محله يمكن

المخترع . ومع ذلك : « فحق المخترع وان كان خاصا به وقاصرا عليه دون غيره Droit aclusif فهو حق غير دائم لانه محدود بمدة معينة ، وهو غير كامل على الاطلاق اذ تحد عليه بعض قيود تحد من حرية المخترع في استعماله . ولما كان من صفات حق الملكية انه مطلق ودائم وقاصر على المالك فلا يعتبر اذن حق المخترع من قبيل الملكية بمعناها المألوف اذ تنقصه صفة الدوام اصلا وصفة الاطلاق جزئيا . (٤)

وفي اعتقادنا يرجع هذا التكييف باعتبار البراءة حق عيني الى اللفظ الذي استخدم في المرسوم الصادر في فرنسا في يناير سنة ١٧٩١ بشأن حماية حقوق الاختراع فقيل « الملكية » جاء فيه :

“Toute decouverte et nouvelle invention, dans tous les genres de l'industrie est la propriété de son anteur”.

ومع ذلك فقد تدارك المشرع الفرنسي هذا الخطأ في القانون الصادر في ٥ يوليو سنة ١٨٤٤ فلم يستعمل لفظ الملكية وانما استخدم حق الاستغلال Droit eclusif d'expeition

القاصر على المخترع .

وقد عبر القانون الانجليزي عن ذلك بقوله

“Amonopoly of the right of making, using, exercising and vending a process of manufacture and the results there of”.

simple est de considérer le brevet comme

النظرية السادسة : براءة الاختراع تطوى المخترع تحت قانون البراءات .

« وخير وصف يمكن ان تتصف به براءة الاختراع وتستخدم تعريفا لها هو : براءة الاختراع اجازة تمنحها الحكومة لشخص معين تجيز له بمقتضاها ان يحتوى بقانون حماية الاختراعات وان يتمتع بمزاياه » (٢)

ويؤخذ على هذا التعريف :

عدم الوضوح والغموض فهو يجعل صاحب البراءة يخضع لقانون براءات الاختراع وهذا تحصيل حاصل فحقا من سيحصل على براءة الاختراع سيصبح ممن ينطبق عليهم القانون .

وليست براءة الاختراع مزية مطلقة لصاحبها فالمخترع في مقابل ان يحتوى بالقانون ويمتع بمزاياه ملزم بدفع رسوم سنوية تختلف هذه الرسوم بالنسبة للدول المختلفة فبعض الدول تجعل هذه

## أولا - التكييف القانوني لبراءة الاختراع في النظم الرأسمالية

في النظم الرأسمالية كان قديما يستطيع البعض تكييف البراءة على أنها عقد احتكار لما في ذلك شبه كبير بما يصيبه المحتكر لسلعته من حماية ضد التقليدين وتمتع بالأرباح بصفة مطلقة دون مشاركة من أحد وخاصة البراءة الصادرة بعد الفحص فكان لها أهمية كبرى في عالم الصناعة والتجارة ولقد أحرز التشريع تقدما ملحوظا خلال القرن التاسع عشر فمن طريق براءات الاختراع استطاعت كثير من المؤسسات الصناعية الحصول على احتكارات عالمية في صناعة منتجات أو أجهزة معينة ومن أمثلة ذلك السلك الكهربائي الذي اخترعه اديسون ومصباح دي فورست De Forest ونول هويتنى وجهاز الحصاد الذي ابتكره ماكورميك Mc Kormik

ولقد حصل بعض المخترعين على عدد كبير من البراءات مكنهم من السيطرة على ميادين واسعة في الصناعة فلقد حصل كارلتون أليس الأمريكي على ٨١٠ براءة اختراع نافعة وذات قيمة والبشرية تدين لهذا الرجل بكثير من الاختراعات مثل الورنيش والاصباغ سريعة الجفاف التي تلعب دورا هاما في صناعة السيارات - وتسعة أعشار المنتجات البلاستيك المستعملة الآن وكذلك وسائل تحسين زيت الطعام ، وغير ذلك من الاختراعات وقد حصل أليس على أول براءة اختراع في سنة ١٩٠٠ ونال آخر براءة سنة ١٩٤٠ وهي السنة التي كان يمتلك فيها أكبر عدد من براءات الاختراعات المستخدمة في الصناعة . (١)

ومع اشتداد سيطرة القانون في البلاد الانجلوسكسونية بدأت النظرة الى الاحتكار تهبط وبدأ الرأي العام يحاربه لما في ذلك من ارتفاع في اثمان السلع وتحكم المحتكر في الاسواق دون مراعاة الجانب الانساني .

ولعل تكييف البراءة بأنها عقد احتكار فيه جانب كبير من الصحة لا تنكره - في البلاد الرأسمالية - ولكن خلال القرن التاسع عشر .

ومع بداية القرن العشرين بدأ النقص في قيمة براءة الاختراع يظهر - ولعل ذلك يرجع الى عاملين أساسيين :

بمقتضاها ان يتمتع بحق الاستغلال وحده دون سواه باعتباره المبتدع أوالمبتكر للاكتشاف والاختراع موضع التصريح . وهذا التعريف يمكن ان يطبق على مختلف التصاريح والبراءات التي تمنحها الدولة لحماية الملكية الصناعية وفي حالتى منح البراءة بلا حماية من جهتها او بعد اجراء عمليات فحص سابقة للتثبت من اسبقية المخترع في اختراعه .

ويعلق مورو وفايسمان (٢) على التعريف

الفرنسي السابق فيذكر :

"Cette définition s'applique aussi bien aux brevets étrangers qu'aux brevets français, car, en réalité, même dans les pays comportant un "examen préalable" et dont nous allons dire un mot, l'obtention d'un brevet ne peut en aucun cas faire naître un droit absolu (un brevet ne pouvant être obtenu que pour une invention nouvelle et l'existence de la nouveauté ne pouvant jamais, bien entendu, être affirmée de façon certaine). Aucun pays ne délivre des brevets avec garantie". (2)

## النظرية السابعة : حق الاختراع يعتبر مالا معنويا منقولاً :

يعتبر حق الاختراع مالا معنويا منقولاً meuble incorporel وهو من قبيل الحقوق الادبية droit intellectuel لانه لا يرد على شيء مادي وانما على انتاج ذهني ، هو ثمرة التفكير والابتكار ، وهو بوصفه ما لايجوز التصرف فيه بكافة انواع التصرفات كالبيع والرهن والهبة والوصية والانتفاع كما يعتبر جزءا من ذمة صاحبه ويدخل في الضمان العام الذي للدائنين ويجوز لهؤلاء الحجز عليه تنفيذا لديونهم ، ومن البديهي ان هذه التصرفات تقع على البراءة باعتبارها الملك الذي يمثل الحق . (٥)

ولعل هذا التعريف ينصرف اليه النقد الذي ينصرف الى تعريف الحقوق الادبية والمعنوية بالاضافة الى انه لا يصلح كتعريف لبراءة الاختراع في النظم الاشتراكية .

## التكييف القانوني لبراءة الاختراع كما نراه :

لما كان قانون براءة الاختراع يطبق في بلاد ذات انظمة اقتصادية مختلفة لذلك فأننى أرى أن تأخذ براءة الاختراع تكييفا في الدول الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية .



**العامل الاول : العوامل العلمية والفنية :**

ان تقدم الوسائل الفنية غير المتقابلة لتحقيق نفس النتائج يعنى ان نفس الغايات يمكن الحصول عليها بوسائل كثيرة مختلفة فمن الممكن استغلال المغناطيسية وميدان الكهرباء المغناطيسية واشعة جاما والنترونات وغيرها مادام فحص أى موضوع يتم دون اتلافه .

وهذا يعنى ايضا ان الوسائل الفنية الحديثة تعتمد عادة الى مخادعة براءة اختراع ما او تندس وتسيطر على مجموعة من البراءات موجهة نحو ميدان صناعى بأكمله .

ومن امثلة ذلك انه لما اكتشفت خاصية اكسيد النحاس فى التحويل المتوالى حصلت احدى الشركات الامريكية الكبرى على براءات لاستخدام اكسيد كل المعادن اى انها حصلت على عدد ضخم من البراءات ولكن تمكن احد المخترعين من تخطى هذا العائق باستخدام اكسيد السليكون وهو ليس معدن على وجه التحديد .

وتأسيسا على ذلك فان تقدم علوم الصناعات والوسائل الفنية بالنسبة لبراءات الاختراع وهى تزايد التعقيد فى الطرق الفنية ذاتها . فبعض العمليات الفنية الحديثة تصل الى درجة من التعقيد يستحيل معها وصف طريقة استعمالها بدقة عن طريق البراءات او المواصفات المكتوبة وغالبا مايحدث ان ترسل الشركة التى تباع براءة اختراع او عملية الى الشركة المشترية او المحلول اليها الاختراع فريقا من الخبراء او الفنيين فى الشركة المشترية على الخبرة الكافية لسير العمل واستخدام الاختراع . وهذا يعنى ان الحصول على البراءة لا يمنح المشترى اى ضمان لقدرته على استعمال الاختراع . وهذا العامل جديد نسبيا ونتج مباشرة عن نمو التعقيد فى الوسائل الفنية الحديثة ، وقد كان مجهول الاثر او ضئيلة منذ ٣٠ او ٤٠ سنة .

ولا شك فى ان التقدم الفنى قد اثر تأثيرا غير مألوف فى براءات الاختراع ، وذلك فى شكل العدد المتزايد من الطلبات التى رفض منحها البراءة فأصبحت بذلك ملكا مشاعا : (٩)

ولكن من النادر الآن حصول مثل هذا التصرف وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية وقد كتب الكاتب الامريكى فردريك لويس ألن فى هذا الشأن قائلا :

« ان اكثر الصفات وضوحا للجمعيات التجارية الصناعية الحديثة هو كمية المعلومات التى تجمعها وتضعها فى متناول كل المشتغلين بالصناعة ، ان ضالة عدد الاسرار هو الامر الذى يدهش له كل اجنبى يزور امريكا » .

ان هذا الوضع يرجع الى حد كبير الى دوافع المصلحة الشخصية فان رجال الصناعة ورجال الأعمال وجدوا ان الكشف عن اسرار صناعتهم يعود عليهم بفائدة مادية تزيد عما لو كانوا قد احتفظوا بهذه الاسرار .

**العامل الثانى : العوامل الاجتماعية :**

طرا على النظرة الاجتماعية نتيجة الحربين العالميتين هجوم الحكومات على الاحتكارات الضخمة وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ولا يكاد يمضى شهر من الزمن دون اتخاذ قرارات جديدة فى هذا الشأن وقد اصدرت محكمة الولايات المتحدة الفيدرالية ( الاتحادية ) امرا الى شركة الاحدية المتحدة - ( وهى من اكبر الشركات العالمية ) - بان تمنح رخصة من براءات الاختراع الى كل منافسيها ويعتبر هذا القرار بمثابة الضربة القاضية الموجهة الى واحد من آخر الاحتكارات القائمة على براءات الاختراع وقد اتخذ قرار مشابه بالنسبة الى شركة الالومنيوم الامريكية وشركة الصناعات الكيماوية الامبريالية كما اجبرت شركات ديون دى نيمور على حل اتفاقياتها التى اعتبرت بمثابة احتكار ضخم وجعلها ملكا مشاعا . كما حكم فى بريطانيا على شركة بارك ديفيز المحددة الامريكية بان تمنح منافستها شركة العقاقير البريطانية المحدودة رخصة عملية انتاج احد العقاقير ويمكننا فى هذا العدد ذكر امثلة لا حصر لها .

ان هجوم الراى العام هذه الايام لاشد عنفا على اسرار الصناعة منه على الحركات السياسية الخفية . والشركات الكبرى تدرك هذا الامر تمام الادراك وقد انشأت اخيرا ادارات للعلاقات العامة لتطلع الراى العام على أعمالها وفائدتها الاجتماعية وينشر بعضها مجلات تحتوى على نتائج ابحاثها العلمية ووصف تفصيلى لوسائلها الفنية التى كانت تعتبر منذ ٢٠ سنة من الاسرار الصناعية .

ان رغبة الشركات الكبرى فى الحصول على سمعة طيبة مرتبطة بالتيار الجديد الذى يمتاز به

### ووسيلة الاستخدام Know How هي

موضوع المعرفة الضروري لتطبيق أى عملية جديدة واستخدام أى اختراع جديد ومن هذه الناحية تعتبر فكرة وسيلة الاستخدام شبيهة بفكرة البراءة فى أول عهدها ، حيث كانت تحتوى على كل ما يجب معرفته ، أى على وسيلة الاستخدام اللازمة لاستعمالها . ولكن وسيلة الاستخدام لا تحمل معها أى حماية قانونية بعكس براءة الاختراع ، ويمكن الاحتفاظ بسريتها أو بيعها أو تحويلها أو نشرها مجاناً ولكن لا تملك الصفة القانونية التى تملكها براءة الاختراع .

ولما كانت وسيلة الاستخدام أساساً فنياً فى الإنتاج فهى تشمل وصفاً دقيقاً للظروف اللازمة لإدارة أى عملية جديدة أو الحصول على نتاج ما . وهذا الوصف يستدعى بالتالى ذكر المقاييس الدقيقة لبعض الخواص والكميئات ويجدر بنا هنا ملاحظة أن فكرة وسيلة الاستخدام اضطرت إلى خلق خواص جديدة يمكن قياسها مثل السيولة والقابلية للتشكيل ودرجة الإيقاع . . . . . وأصبح من اللازم تبعاً لذلك ابتكار آلات جديدة للقياس أو حمل أفكار جديدة تقام عليها وسائل جديدة للقياس ووسيلة الاستخدام ليست مجرد مهارة يدوية أو حتى سر صناعي ، أنها وصف علمي دقيق لوسيلة فنية فى منتهى التعقيد يصعب إيصالها للآخرين وتتطلب كفاءة علمية ممتازة . (١٠) بل كثيراً ما نجد أن وسيلة الاستخدام تكون غير معروفة بالدقة التى تكفى لإيصالها إلى الآخرين ، وفى أحوال عديدة نجد أنفسنا عاجزين عن معرفة ما يميز الإنتاج الطيب من سواء وبطارية الكربون تمدنا بأحسن مثل لهذا الموقف .

فقد اثبتت أدق الوسائل - الميكروسكوب الإلكتروني وانكسار أشعة أكس وانكسار النيوترونات - قصورها عن التمييز بين الكربون الجيد الذى يجعل البطارية تعمل لعدة سنين ، والكربون الفقير الذى سيؤدى إلى هبوط الفولت بعد بضعة شهور .

وإذا قيل أن صناعة أى إنتاج معين هى فى الواقع فن أكثر منها علم ، فهذا يدل على عدم تنظيم طريقة الاستخدام فى هذا الميدان ولكن فى الواقع هناك مناهج لتنظيم طريقة الاستخدام بصورة ثابتة كما هو الحال فى طريقة صناعة الرادار ( انتقال وسيلة الاستخدام من إنجلترا إلى الولايات المتحدة )

ميدان العمل والصناعة وقد وصف هذا التيار بأنه الاتجاه اقتصادي اناني . (١٠)

ورغم كل ما سبق فإن براءة الاختراع ما زالت قائمة ولا زال هناك تزايد فى طلب منحها بل وتزايد فى عدد البراءات التى تمنح وإنما لم تعد براءة الاختراع عقد احتكار لما سبق أن أشرنا إليه من تطور بل أن براءة الاختراع أصبحت تكيف على أنها وسيلة استخدام Know How وهى أكثر تمشياً مع الحاجات الفنية ووجهة النظر الاجتماعية . (٧)

وعلى ذلك فإن التغيير الذى حدث خلال الأربعين سنة الماضية لم يصب قانون البراءات فى حد ذاته وإنما أصاب تفسير القانون فالقواعد القانونية عادة تكون عبارات موجزة يقوم الفقه والقضاء بتفسيرها وفق المصلحة العامة والتطور الذى تصيبه الإنسانية، أو كما هو معلوم فإن الفقه والقضاء يعتمد دائماً على التيارات فأحكام القضاء انعكاساً لأفكار المجتمع . وليس يسر أن نقول أن الأفكار الاجتماعية عن الملكية تشعبت وانتشرت خلال الخمسين سنة الماضية فظهرت نظرية التعسف فى استعمال الحق فى أقوال الفقهاء وسريعاً ما نقلها تشريع كثير من الدول فمالك الشيء الذى يتعسف فى استغلاله بطريقة لا تتناسب مع الأضرار التى يلحقها بالغير فى سبيل الحصول على منفعة خاصة به إنما هو سئى لاستغلال ملكية متعسف فى الانتفاع به . (٨)

كذلك فإن تقدم الأفكار الاشتراكية وتدخل الدول المستمر فى كل الميادين وعدم قصور وظيفتها على الأمن الداخلى والخارجى قضى على فكرة حماية الملكية الخاصة تلك الفكرة المميزة للقرن التاسع عشر - والتي ظلت ثابتة الجذور فى معظم الدول حتى قبيل الحرب العالمية الثانية .

وقد انعكس هذا الاتجاه فى ميدان الاختراع فى صورة تبعية مصالح المخترع لمصالح المجتمع - وتضخم هذا التيار فى صورة عداء الجمهور للاحتكارات .

وبناءً على ما سبق يصبح التعريف الجديد لبراءة الاختراع فى الدول الرأسمالية أنها وسيلة استخدام .



« براءة الاختراع هي وسيلة الاستخدام المحدودة بمدة معينة ، وهي التي تجعل صاحبها ممن ينطبق عليهم قانون براءات الاختراع متمتعاً بمزاياه متحصلاً بالتزاماته وتجعل له الحق في مقاضاة من يعتدون على اختراعه بالاستعمال أو بالتقليد خلال فترة الحماية » .

### ثانياً - التكييف القانوني لبراءة الاختراع في النظم الاشتراكية

لكي نتوصل الى هذا التعريف نبدأ بطرح هذه الاسئلة :

— ما مدى الأخذ بفكرة حرية العمل في النظم الاشتراكية ؟

— ما مدى الأخذ بفكرة الباب المفتوح

Laissez Faire, laissez passer

— وما مدى استفادة المخترع بعلم من سبقوه

— وهل في المجتمع الاشتراكي يستطيع شخص ان يحتكر سلعا أو علما ؟

— هل العمل حق فقط في المجتمع الاشتراكي أم هو حق وواجب ؟

فمبدأ حرية العمل *Liberté de Tranoie*

وان كانت المجتمعات الرأسمالية تفتح الباب على مصراعيه بالنسبة لأي فئة وتبيع للشخص أن يشتغل أين يشاء ويجني ثمرة عمله ويقرر المشرع للمخترع حقه الذي لا ينازعه فيه منازع في ثمرة قريحته وخاصة انه يسدى باختراعه خدمات جليلة للمجتمع وعلى الدول تشجيعا له أن تحمي اختراعه وحرية العمل هنا تنصرف الى جزء واحد منه

في الدول الرأسمالية فهو حق فقط ، فمن حق الاشخاص ان يعملوا وليس بواجب عليهم ان يعملوا فله أن يعمل وله أن يتوقف عن العمل وله الا يعمل مطلقا ما دام لديه المال الذي يعيش منه ، وله أن يتكر ولا توجد السلطة تجعل الفرد يتقدم بابتكاره للمجتمع ، وهو يعرض ابتكاره على رجال المال حتى يجد من يقيم سلعته ويعطيه أكبر ربح عليها .

— وهنا فقط — يعطى ابتكاره للمجتمع للاستفادة

منه .

وهذا بخلاف الحال في المجتمع الاشتراكي . . . فالفرد من حقه أن يعمل وفي نفس الوقت يجب أن يعمل — ونوع عمله يقوم على مبدأ التخطيط الذي

وصناعة البنسلين ( انتقال وسيلة الاستخدام من الولايات المتحدة الى باقى الدول ) .

ان معظم الاسرار الذرية ليست الا وسائل فنية في منتهى التعقيد لا تعدو أن تكون في الواقع وسيلة استخدام .

ورغم أن وسيلة الاستخدام Know how هي خاصية صناعية ولا تمنحنا أى حماية قانونية ، الا اننا نرى انها جوهر التكييف القانوني لبراءة الاختراع في الدول الرأسمالية وذلك بناء على التطورات الفنية وتغيير النظرة الاجتماعية كما سبق القول .

فهى على الاقل صورة من صور الملكية الصناعية يمكن تداولها والمتاجرة بها ، مثل براءة الاختراع ، بل هي عادة مكمل لبراءة الاختراع او لسلسلة من البراءات ولكن بينما نجد ان استعمال البراءة لا يمنح صاحبها أى ضمان فنى لقدرته على ادارة العملية الجديدة او صناعة الانتاج الجديد ، فان وسيلة الانتاج تمنحه مثل هذا الضمان من حيث انها فن للانتاج .

ان وسيلة الاستخدام بخلاف براءة الاختراع لا تقدم أى ضمان قانوني ضد أولئك الذين اخذوا على عاتقهم مستغلين كشف الطريقة الفنية لادارة العملية الجديدة . الا ان بيع وسيلة الاستخدام يكلف أكثر من بيع البراءة المطابقة لها وجرت العادة على انه في حالة بيع براءة الاختراع بمفردها يدفع رسم يقرب من ٢ ٪ من الدخل السنوى للاختراع ويمكن أن يصل هذا الرسم الى ما يقرب من ٨ ٪ في حالة بيع البراءة وطريقة الاستخدام معا او في حالة بيع وسيلة الاستخدام وحدها .

ويشير ونتر W. Winter الى فكرة وسيلة الاستخدام بقوله : (١١)

“Patent protection for new, industrially exploitable” inventions does not deprive the public of anything it has already possessed. Also it serves to promote progress in so far as the technological “Know how” contained in patent specifications is accessible to everyone”.

ونحن نرى أن التكييف الحالى لبراءة الاختراع في النظم الرأسمالية والذي يعتبر تعريفا في نفس الوقت :

مقدمة على مصلحة الفرد ، وتقدم الجماعة وئراءها وسعادتها في المقدمة وتليها سعادة الفرد . فان تحققت السعادة الاولى ادى ذلك بالتالى الى تحقيق سعادة الاخير .

فالمخترع يجب عليه طوعية واختيارا أن يقدم الى جماعته اختراعه ولو دون مقابل فالتجاح الذى ستصيبه الجماعة نتيجة هذا الاختراع والتقدم الذى ستحرزه سيعود بالتالى على المخترع ، ونحن هنا لا ننادى بأن المخترع يقدم اختراعه ثم يفنى هذا الاختراع فى المجتمع الاشتراكى دون ما فائدة تعود على صاحب الاختراع . ولكن ننادى بعدم وضع الجانب المادى فوق كل اعتبار كما يحدث فى المجتمع الرأسمالى فتوجد نواحى أخرى يفيد منها المخترع مثل نسبة الاختراع اليه ومنحه انواط الشرف وجوائز التقدير .

وعليه فنحن نرى أن براءة الاختراع فى النظم الاشتراكية حق أدبى للمخترع مؤبد له ينسب دائما اليه غير مؤقت لمدة معينة فليس هناك فائدة مادية تعود عليه يحرم المجتمع منها إنما الفائدة هى فائدة أدبية فى انتساب الابتكار اليه وحمله انواط الشرف على اختراعه .

وهو واجب عليه تجاه المجتمع فى أن يعمل ويبتكر ما وسعه البحث والابتكار دون تقييد بحدود ليفيد الجماعة من ابتكاره ، فان توانى عن الابتكار وكان فى قدرته أن يخلق ويجدد فهو يؤثم فى حق الجماعة ومقصر فى اداء واجبه نحوها .

### المراجع

٧ - J. Steadman, Invention and General Policy, 1947, 664.

٨ - سليمان مرقص ، الالتزامات ، ١٩٦٣

٩ - A.N. Kbitehead, Science and Hew world, London 1929, 192.

١٠ - Karl Michaelis, Praktishes Hanebuch des Amerrikanischen Patentrechts, Perlin, 1933.

١١ - W. Winter : Some Pharmacentical 'aspects concerning legal protection of incustrial prosperity and public health".

يكون بتوجيه من السلطة المركزية ، فالعمل منظم تبعاً للقدرات ، والتخصصات مرتبة منظمة تبعاً لاحتياجات الجماعة . ومن هنا كان جانب التكافل الاجتماعى قائم والتماسك بين الأفراد موجود والجماعة ترفع الفرد ليقوم الفرد على تقدمها بمخترعاته دون ما مقابل . فليس على الفرد أن يمنع اختراعه عن الجماعة وليس عليه أن يحرم الجماعة من نتيجة تفكيره الذى أتى بنتيجة ما قام به غيره من بحوث فالاختراع وليد العلوم والافكار التى خلقتها الاجيال السابقة وتوارثها الأبناء عن الاجداد فعمدوا الى تنسيقها وتجديدها حتى وصلت الى المخترع فتناولتها افكاره بنظام جديد من التوافق والتبادل واضفت عليها البيئة الجديدة فهو يتبدى من حيث انتهى الآخرون فيصقل الاختراع الجديد بحيث يتفق وحاجات الجيل والبيئة التى يعيش فيها ، فهو نوع من التنظيم الذى لا ينكر أنه تنظيم عبقرى . ولكن اذا قارنا جهوده التى بذلها بالنسبة الى الجهود التى بذلت فى التراث الضخم الذى وصل الى يديه لا تضح صغر مجهوده ، وضالته بالنسبة لعظمة وضخامة ما تركه الاسبقون فى الفنون والعلوم .

اذن نحن فى هذا التكييف نتقيد بعاملين الاول وهو النظرة النسبية للاختراع والثانى العمل كما هو حق فهو واجب . وناحية أخرى نضيفها على هذين العاملين هى أن المجتمع الاشتراكى لا يقوم على استغلال الانسان لاختيه الانسان ، وإنما الأفراد كلهم يسعون لرفاهية المجموع ومصلحة الجماعة

١ - E. Thaller, Traité Elewentaire de droit Commercial 1926, 113.

٢ - R. Moureaux et Weismann, Manuel des Brevets d'invention, Libraire Dalloz, Paris, 1949.

٣ - أحمد سويلم العمرى ، براءات الاختراع

٤ - E. Dalloz,; C. Verge, Code Annotés, Code de Commerce, 1877, 17.

٥ - محسن شفيق ، القانون التجارى ، ١٩٤٩  
بند ٢٢٧ و ٢٢٨

٦ - W. White: Patent throughout the World, 1943, 135.



## نظرات قانونية

# في بعض المنازعات التي تثار في نطاق اختصاص القضاء المستعجل

للدكتور أسكندر سعيد زغلول  
المحامى

### الاستعجال

لم يعرف قانون المرافعات معنى « الاستعجال »، ذلك لأن المادة ٤٩ قد نصت فعلا على مبدأ الاستعجال دون أن تحدده بأن توضح - حتى على الأقل - الحالات التي يتوافر فيها الاستعجال مما صادف الشراح والمحاكم صعوبة في تعريفه .

ولما كانت المادة ٤٩ مرافعات لم يستطع معها الشارع أن يحد من حرية القاضي بوضع حلول معينة ابداً محدد ، فيجب إذن ، أن يعتبر مبدأ الاستعجال مقياساً قانونياً يرسم للقاضي طريق الحل ، ويفسح مجالا عظيماً للقاضي ويسمح له بتقدير كل ظروف الدعوى ، وتطبيق الحل الذي يراه مناسباً على الواقعة موضوعها .

وعلى ذلك يكون الاستعجال مبدأ يحاط به إطار المرونة وهو غير محدد المدى ، وبذلك يسمح للقاضي أن يقدر في وصفه ظروف كل دعوى على حده اخضاعها لتقديره الشخصي .

ويقول الأستاذ محمد على راتب في مؤلفه الأخير : بان الفقه والقضاء قد جرى على تعريف الاستعجال بأنه هو الخطر الحقيقي المحقق بالحق المراد المحافظة عليه والذي يلزم دروءه عنه بسرعة لا تكون عادة في التقاضي العادى ولو قصرت مواعيده .. ويتوفر في كل حالة اذا قصد من الاجراء المستعجل فيها منع الضرر المؤكد الذي قد يتعذر تعويضه أو اصلاحه اذا حدث : كاثبات حالة مادية قد تتغير أو تزول مع الزمن .

الا أن هذا محل نظر ذلك لان الاستعجال الذي يراه القاضي متوافراً في الدعوى هو صفة خاصة

نصت المادة ٤٩ مرافعات على قاعدتين للاختصاص في الامور المستعجلة وهما ما يعبر عنهما بشرط الاختصاص : الاستعجال وعدم المساس بالحق .

وقد ابانت المادة المذكورة القواعد الاصلية في الاختصاص النوعى للقاضي المستعجل . فالاستعجال وعدم المساس بأصل الحق شرطان أساسيان للاختصاص إذ ان احدهما عنصر خارجى بحث يتكون من الواقعة ذاتها والآخر عنصر داخلى ينشأ من القانون ويتعلق بالقاضى وحده .

واذا انعدم الركنان أو افتقرت المنازعة الى أى من هذين الشرطين زال اختصاص قاضى الامور المستعجلة وتعين على القاضى الحكم بعدم الاختصاص .

ولما كان الاختصاص النوعى من النظام العام كما تقضى بذلك المادة ١٣٤ مرافعات ، فان ركنى الاستعجال وعدم المساس بالحق اللازمين للاختصاص يكونا قد تعلقا بدورهما - متى توافرا - بالنظام وعلى ذلك يجوز للخصوم اذا تخلف أحد الشرطين الدفع بعدم الاختصاص - في اية حالة كانت عليها الدعوى - كما يجوز للقاضى المستعجل ان يقضى بذلك من تلقاء نفسه .

والمحكمة المختصة بنظر المنازعات المستعجلة هى محكمة جزئية كما تشير بذلك المادة ٤٩ مرافعات ذلك لانها لا تتقيد بالنصاب العادى للقاضى الجزئى ، بل تختص عموماً بالمنازعات المستعجلة ايا كانت قيمتها ولو زادت عن النصاب الجزئى لأن الاصل فى صدد المنازعات المستعجلة انها تخرج عن ولاية المحاكم الابتدائية .

نص عليها ، ومن ثم تكون هذه الحالة إحدى التطبيقات العادية لقاعدة الاستعجال التي تبرر اختصاصه بصفة عامة .

٣ - المادة ٣٣٧ الخاصة بطلب الاذن ببيع الاشياء التي يسرع اليها التلف أو التي تكلفت نفقات باهظة في سبيل ايداعها أو حراستها وأن يودع الثمن خزانة المحكمة .

٤ - المادة ١٠٧١ في باب الرهن الرسمي بالنسبة لتخلية العقار حيث يجوز لمن له مصلحة في التعجيل أن يطلب الى قاضي الأمور المستعجلة تعيين حارس تتخذ في مواجهته اجراءات نزع الملكية ويعين الحائر حارسا اذا طلب ذلك .

#### أمثلة على أحوال نص عليها قانون المرافعات

١ - نصت المادة ١٨٧ على أنه يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء ، أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن ، وبالطرق المعتادة من قاضي الأمور المستعجلة الانتقال للمعاينة .

٢ - وأجازت المادة ١٨٨ للقاضي في الحالة المبينة في المادة ١٨٧ أن يندب أحد الخبراء للانتقال للمعاينة ، وسماع الشهود بغير يمين ، وعندئذ يكون عليه أن يعين جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير وأعماله وتتبع عندئذ القواعد المنصوص عليها في الفصل الخاص بالخبرة .

٣ - نصت المادة ٢٢٢ على أنه يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد أمام القضاء ، ويحتمل عرضه عليه ، أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن سماع ذلك الشاهد ، ويقدم هذا الطلب بالطرق المعتادة لقاضي الأمور المستعجلة ، وتكون المصاريف كلها على عاتق من طلبه ، وعند تحقق الضرورة يحكم القاضي بسماع الشاهد متى كانت الواقعة مما يجوز البتة بشهادة الشهود .

٤ - الأصل أنه لا يجوز للحارس أن يستعمل الاشياء المحجوز عليها ، ولا أن يستغلها ( المادة ٢/٥١٤ مرافعات ) الا اذا كان الحجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مؤسسة فقد اجاز القانون ( المادة ٢/٥١٤ مرافعات ) لقاضي الأمور المستعجلة

محدوده بظروف ووقائع معينة ولاصقة بالمتخاصمين ، فتشأ من طبيعة الحق ذاته فلا يتصور أن تجتمع بالذات في دعوى أخرى لأنها ظروف خاصة تلابس علاقة المتخاصمين ببعضهما وما الى ذلك من الاسباب التي لا تتوافر لشخصيتين مختلفتين في دعويين مستقلتين .

ونحن نرى ان التعريف الصحيح للاستعجال انه بمثابة اجراء لضرورة ملجئة لوضع حد مؤقت لها يخشى على الحق فيه بمضى الوقت لو ترك حتى يفصل فيه القضاء الموضوعي .

ومن ذلك التعريف يتضح ان تقدير الاستعجال مسألة موضوعية يختص بها القاضي المستعجل من غير معقب عليه من محكمة النقض ومن ثم فلا يجوز الدفع بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلق هذا الدفع بأمر يختلط فيه القانون مع الوقائع المادية .

#### اختصاص القضاء المستعجل :

لا يقتصر اختصاص القضاء المستعجل على الحالتين اللتين أوردتهما المادة ٤٩ مرافعات والخاصتين بالمنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية والمسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت . انما هناك حالات تعتبر مستعجلة بنص القانون ، وحالات أخرى رأى الشارع أن يختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة لما قدره من أنها مستعجلة في غالب أحوالها ، وانها في حقيقتها تعتبر من اشكالات التنفيذ .

وقد تضمنت هذه الحالات نصوص القانون المدني وقانون المرافعات ونصوص أخرى متفرقة في بعض القوانين الخاصة .

#### حالات الاستعجال :

##### أمثلة على أحوال نص عليها القانون المدني

١ - المادة ٨٥٩ المبينة لواجبات صاحب السفل بالنسبة للأعمال والترميمات اللازمة لمنع سقوط العلو وجواز الأمر باجراء الترميمات العاجلة بأمر من القاضي المستعجل .

٢ - المادة ٢/١٧٧ الخاصة ببيان أحكام المسؤولية عن الأشياء . وأساس اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في حكم هذا النص الضرورة التي



المنصوص في المادة ٥٥١ مرافعات أو إذا لم يشمل عليه على رفع الدعوى بصحة الحجز .  
(ج) إذا كان قد حصل الإيداع طبقاً للمادة ٥٥٩ مرافعات .

٨ - اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المنقولات الخاصة بغير المحجوز عليه والكائنة في العقار بعد رسو المزاد : فقد نصت المادة ٦٨٩ على أن حكم مرسى المزاد لا يعلن ، وأنه إذا أراد من رسا عليه المزاد أن يستلم العقار جبراً وجب عليه أن يتكف المدين أو الحائز أو الحارس ، على حسب الأحوال ، بالحضور في مكان التسليم في اليوم والساعة المحددين لأجله ، على أن يحصل الإعلان بذلك قبل اليوم المعين للتسليم بيومين على الأقل .  
وإذا كان في العقار منقولات تعلق بها حق لغير المحجوز عليه وجب على طالب التسليم أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق أصحاب الشأن .

٩ - نصت المادة ٧٢٦ الخاصة ببيان التقسيم بالمحاصة على أنه إذا امتنع من عليه الإيداع أو تأخر فيه طوّل به أمام قاضي الأمور المستعجلة وطوّل بالفوائد والتضمينات أن كان لها وجه أمام المحكمة المختصة .

#### أمثلة على أحوال نصت عليها بعض القوانين الخاصة

١ - نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري على أنه :

( أ ) لكل ذي شأن أن يطلب إلى قاضي الأمور المستعجلة محو التأشير المشار إليه في المادة ١٤ الخاصة بتأشير الديون فيأمر به القاضي إذا كان سند الدين مطعوناً فيه طعناً جدياً يبدو للوهلة الأولى من ثنايا الأوراق ومن مناقشة الطرفين أنه ظاهر الفساد - أما إذا بنى الطعن في السند على أساس عيب من عيوب الرضا ، فيبدو أنه يتعين على القاضي أن يحكم بعدم الاختصاص ، وكذلك الحال ، إذا ما طعن بتزوير السند ، لأن الأمر سيتطلب في هذه الأحوال تحقيقاً دقيقاً قد يمس بأصل الحق مما يخرج عن وظيفة القضاء المستعجل  
( ب ) كذلك للطرف ذي الشأن أن يطلب إلى القاضي محو التأشير أو التسجيل المشار إليه في المادة ١٥ ( والخاصة بالتأشير بالدعوى ) فيأمر به

- بناء على طلب ذوي الشأن - أن يكلف الحارس الإدارة أو الاستغلال أو يستبدل به حارساً آخر يقوم بذلك .

وهناك حالات أخرى كثيرة نص القانون فيها على اختصاص القاضي المستعجل فيما يتعلق بالحجز وما يتفرغ عنه ( تراجع المواد ٣٧ و ٥٤٠ و ٥٧٥ من قانون المرافعات ) وفيما يتعلق كذلك ببعض مسائل التنفيذ والعرض والإيداع (راجع المواد ٦٨٩ و ٧٣٥ و ٧٩٠ من قانون المرافعات ) .

٥ - نصت المادة ٩٥٢ فيما يتعلق بتصفية التركة على أن المنازعة في صحة الجرد الذي أجراه المصفي لأموال التركة ترفع من أحد ذوي الشأن إلى قاضي الأمور المستعجلة ، وأن للقاضي أن يأمر بتعديل القائمة مؤقّتاً إذا رجح صحة المنازعة ، كما نصت على أن للقاضي أن يحدد أجلاً يرفع خلاله من يرى تكليفه من الطرفين دعواه إلى المحكمة المختصة فإذا انقضى الأجل ولم ترفع الدعوى جاز للقاضي أن يأمّر بعدم الاعتداد بها في التصفية .

يراجع كذلك نص المادة ٩٦٧ مرافعات فيما يتعلق باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتعيين مدير مؤقت للتركة .

٦ - تحديد أثر حجز ما للمدين لدى الغير بالإيداع والتخصيص ، فيجوز للمحجوز عليه أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة في أية حالة تكون عليها الإجراءات تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للحاجز ، وينتهي أثر الحجز بالنسبة إلى المحجوز لديه من وقت تنفيذ هذا الحكم بالإيداع ويصبح المبلغ المودع مخصصاً للوفاء بمطلوب الحاجز عند الإقرار له أو الحكم له به أو الحكم بثبوته (راجع المادة ٥٦٠ مرافعات) .

٧ - عدم الاعتداد بآثار حجز باطل على ما للمدين لدى الغير : فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة في أية حالة تكون عليها الإجراءات ، أن يحكم في مواجهة الحاجز بالأذن للمحجوز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه رغم الحجز وذلك في الحالات الآتية :  
( أ ) إذا وقع الحجز بغير حكم أو سند رسمي أو أمر من قاضي الأمور الوقفية .

( ب ) إذا لم يبلغ الحجز إلى المحجوز عليه في الميعاد

ويكون البيع في المكان واليوم والساعة وبالطريقة التي يعينها القاضي .

### حالات مستعجلة لم يرد عنها نص قانوني

#### أولاً - الحراسة القضائية :

الحراسة القضائية هي اجراء تحفظي يأمر القاضي بمقتضاه وبناء على طلب صاحب المصلحة ، بوضع عقار أو منقول أو مجموعة من المال ، يقوم بشأنها نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، تحت يد شخص يعينه ليقوم على حفظه وإدارته ، على أن يرده مع غلته لمن يثبت له الحق فيه .

وقد عدت المادة ٧٣ مدني الحالات التي يجوز فيها للقضاء ان يأمر بوضع المال تحت الحراسة وأهم هذه الاحوال التي يخشى فيها على الشيء موضوع الحراسة ، أو التي يكون فيها صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الاسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً ، من بقاء المال تحت يد حائزه . وبناء على ذلك يختص القاضي المستعجل بالحكم بتعيين حارس قضائي على عقار أو منقول أو مجموعة من المال ، اذا توافرت سائر الشروط الأخرى لدعوى الحراسة .

وكما يختص القاضي المستعجل باقامة الحارس يختص كذلك بعزله باتفاق أو بناء على طلب بعض الخصوم أو ذي مصلحة ، لأنه داخل في عموم اختصاصه باتخاذ الاجراءات التحفظية . ويختص كذلك بانهاء الحراسة اذا لم يتفق كل الخصوم على ذلك اذ ان الحراسة اجراء تحفظي يدور مع غلته وجوداً وعدمه فهي تنتهي بقوة القانون بمجرد زوال الحالة التي استلزمته .

### احكام الحراسة القضائية وما تثيره من مشكلات في العمل :

#### ١ - هل يجوز طلب وضع الاعيان المؤجرة

تحت الحراسة القضائية بناء على طلب المالك بسبب تأخر المستأجر في دفع الاجرة ؟

ان الرأي الراجح هو عدم جواز وضع الاعيان المستأجرة تحت الحراسة بناء على طلب المؤجر لمجرد تأخر المستأجر في سداد الاجره . فالحراسة القضائية ليست وسيلة من وسائل تنفيذ حق الدائن قبل المدين بل هو اجراء وقائي يلجأ اليه اذا تعرض الحق للخطر واستحال المحافظة عليه بغير

القاضي اذا تبين له أن الدعوى التي تأسر بها أو التي سجلت لم ترفع الا لغرض كيدى محض .

٢ - نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن فرض رسم ايلولة على التركات على انه يجوز لدوى الشأن ان يلجأوا الى قاضي الامور المستعجلة ليحصلوا منه على حكم يخول لهم سحب المبالغ الضرورية لمعيشتهم ، ولما تقتضيه الحاجات المستعجلة للتركة .

٣ - نصت المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل الموحد على ان للعامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر ان يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل بصفة مستعجلة .

٤ - نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق على انه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية من المحرر الموثق الا بقرار من قاضي الامور المستعجلة .

٥ - خولت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل لبعض احكام الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بالتنظيم ، على ان للسلطة القائمة على اعمال التنظيم ، في احوال الخطر الداهم ، اخلاء البناء اداريا من السكان واتخاذ ما تراه لازماً من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن اسبوع ، الا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل ، فيكون لها الحق في القيام باخلائه فوراً ، وعليها ان تعلن اولى الشأن بالحضور امام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع اقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها .

٦ - نصت المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، على انه عند عدم الوفاء بباقي الثمن أو بالدين في تاريخ استحقاقه ، ولو كان بعقد عرفي ، يجوز للبائع أو للدائن المرتهن بعد ثمانية ايام من تاريخ التنبيه على مدينه أو الحائز للمحل التجاري بالوفاء تنبيهها رسمياً ، ان يقدم عريضة لقاضي الامور المستعجلة في المحكمة التي يوجد بدائرتها المحل بطلب الاذن بأن تباع بالمزاد العلني مقومات المحل التجاري كلها أو بعضها التي تناولها ، امتياز البائع أو الراهن .



القانوني الوارد بالمادة ٥٤٥ مرافعات المترتب على تسجيل التنبيه .

٤ - ما هي حدود مهمة الحارس القضائي ومبررات استبداله ؟ ومتى يعتبر متخليا عن الحراسة ؟ وما هي المحكمة المختصة .

مهمة الحارس القضائي لا تقتصر على مجرد أعمال التحفظ بل تتجاوز ذلك الى اعمال الادارة التي تقتضيها طبيعة الاموال الموضوعة تحت الحراسة للمحافظة على حقوق ذوى الشأن جميعا على ان لا يتجاوز الحدود التي رسمها الحكم الصادر بتعيينه وفقا لاحكام القانون .

وتختلف سلطة الحارس باختلاف الحاجة التي ادت الى تعيينه . وتكون الهيئة التي عينته هي وحدها التي تملك تحديد سلطاته والاشراف على تصرفاته ومناقشته الحساب عنها . وهي المختصة كذلك بالنظر فيما اذا كان الحارس يعتبر متخليا عن الحراسة ام لا - كما انها صاحبة الحق في تعيين سواه ولو كانت تلك الهيئة محكمة استئنافية اذ لا اخلال في هذا بمبدأ التقاضي على درجتين .

وامتناع الحارس عن تنفيذ حكم الحراسة وعدم مباشرته مهمة الحراسة وعرقلة اعمال زميله ( الحارس الآخر ) وبدء عمله مثلا برفع دعوى بعزل زميله واستبداله هي تصرفات تدل على عدم رغبته في الحراسة وتخليه عنها .

٥ - ما مدى جواز الحراسة على الاموال المنقولة والحقوق الشخصية في الشركات ؟

انه وان كان من الثابت فقها ان الحراسة لا ترد الا على الاموال العقارية او المنقولة التي تقبل الادارة بطبيعتها والتي يمكن استغلالها استقلالاً ، الا ان هذا النظر ليس مطلقا في كل الاحوال ، لان الاستفادة من نص المادتين ٧٢٩ و ٧٣٠ من القانون المدني ان المشرع اذ اجاز فرض الحراسة القضائية على مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع او يكون الحق فيه غير ثابت فان مفاد ذلك ان الشركات وهي تعد بطبيعتها وحدة قانونية لا تقبل التجزئة فان كل نزاع يرد بشأنها جميعها او في عنصر من عناصرها ايا كان نوع هذا النزاع وصورته سواء كان منصبا على حق عيني على عقار او منقول او حق شخصي مما يعد موجبا لفرض الحراسة القضائية على جميع مقومات

ذلك . وقد رسم القانون للمؤجر طريقا خاصا للمحافظة على جميع حقوقه بان نص في المادة ٦٠٢ مرافعات بان المؤجر العقار ان يوقع في مواجهة المستاجر او المستاجر من الباطن الحجز التحفظي على المنقولات والثروات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة وذلك ضمانا لحق الامياز المقرر له في القانون المدني .

٢ - هل تكفي المصلحة الاحتمالية لفرض الحراسة القضائية ؟ وما هو نوع الخطر المبرر لفرضها ؟

ان الراى الذي اتجه اليه القضاء الفرنسى انه لا يشترط ان تكون المصلحة المبررة لدعوى الحراسة مصلحة حالة مؤكدة بل يكفي مجرد احتمال المصلحة . وقد اعتنق قانون المرافعات المصرى هذا النظر بان نص في المادة الرابعة بانه يكفي لقبول الدعوى توافر المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق او الاستيناق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه . ولما كان هذا النص يتفق مع قواعد العدالة فهو يسرى ايضا على دعاوى الحراسة متى كان الغرض منها الاحتياط لدفع ضرر محقق . والمشرع لم يضع معيارا معيناً لتحديد ماهية الخطر الموجب للحراسة اذ ترك امر تقدير درجته للقاضي على هدى ما يبين له من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ومن ثم فليس ثمة ما يمنع قانون من فرض الحراسة على اموال شخص غائب لم تنقض سنة كاملة على غيبته محافظة على امواله - خطر الضياع - حتى تحكم محكمة الاحوال الشخصية باقامة دليل عليه .

وتقدير ركن الخطر المبرر لقيام الحراسة يعتبر تقديرا موضوعيا مما يستقل به قاضى الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

٣ - هل يختص قاضى الامور المستعجلة بوضع الاميان المطلوب نزع ملكيتها تحت الحراسة ؟

يجوز بعد تسجيل الشهر العقارى وضلع العقار المطلوب نزع ملكيته تحت الحراسة القضائية في جميع الاحوال سواء اكان العقار مؤجرا ام منزوعا بمعرفة المدين وذلك لتحصيل غلته وايداعها خزانة المحكمة محافظة على حقوق الطرفين وتنفيذا للمركز

مدى اختصاص القضاء المستعجل في تقدير جدية عقد الإيجار في النزاع الذي يقوم بين المستأجر والحارس ؟

الحراسة اجراء تحفظي والحكم الصادر فيها باجراء يحتمل التنفيذ المادي في ذاته ، انما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لاداء المهمة التي تناط به في الحد الذي نص عليه القانون وابرار هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ للعقار ليس الاعمال حكما ليس له كيان مادي . فلا يجوز للحارس تنفيذ حكم الحراسة بطرد واضع اليد على العقار مادام مستأجرا بعقد لا شبهة في جديته لبعض الاعيان الموضوعة تحت الحراسة من قبل ، بل يحق له فقط تحصيل الايجار المستحق من المستأجر .

ولقاضي الامور المستعجلة قانونا في حالة النزاع على جدية عقد الإيجار بين المستأجر والحارس تقدير الجدية تقديرا مؤقتا على ما يستبين له من ظاهر المستندات دون المساس بالموضوع .

٩- هل يجوز طلب فرض الحراسة أمام محكمة

الاستئناف لأول مرة ؟ وهل يجوز طلب استبدال الحارس أمامها ؟

الأصل ان المحكمة التي طرح عليها النزاع الموضوعي هي المختصة بنظر دعوى الحراسة على الاعيان المتنازع عليها باعتبار ان الحراسة اجراء تحفظي يتفرع من النزاع الموضوعي فيجوز طلب الحراسة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

ولصاحب الشأن ان يطلب من المحكمة الاستئنافية التي تنظر الموضوع استبدال الحارس الذي عينته المحكمة الابتدائية وان كان ذلك لا يمنعه من طلب الاستبدال أمام قاضي الامور المستعجلة اذا توافرت شروط الاستعجال .

١٠- ما حجية الحكم الصادر في الحراسة ؟

الحكم الصادر من القضاء المستعجل في دعوى الحراسة ولو انه حكم وقتي يصدر باجراء تحفظي الا انه حكم قطعي ملزم بما يقضى به بين الخصوم ، وله حجته أمام القاضي الذي أصدره طالما لم تتغير الظروف التي قام عليها هذا الحكم ، فهي حجية نسبية اذ يتحسس القاضي المستعجل ما يبدو للنظرة الاولى ان يكون وجه الصواب في خصوص الاجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يتناضل

التركة متى ثبت في صورة جلية جدية هذا النزاع وتوافرت الاسباب المعقولة مما يخشى خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه ، ومن ثم فاذا ادعى أحد الورثة ملكيته بعض مقومات التركة بوصفه حائزا لها وأنكر عليه فريق من الورثة حق الملكية ، كان للقضاء المستعجل ان يقضى بوضع اموال هذه التركة تحت الحراسة القضائية متى كان النزاع فيها يتسم بطابع الجدية .

٦- هل يختص القضاء المستعجل بطرد الشريك

على الشيوع في الاعيان الموضوعة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب الحارس ؟

ذهب رأي بان طبيعة الحراسة تجعل الحيابة باجمعها في يد الحارس وترفع يد جميع الشركاء عن العين وتجعلهم بمثابة الاجانب عنها ، وذهب رأي آخر بان الحراسة لا تؤثر اطلاقا في حقوق الشركاء في الانتفاع بحصصهم شائعة وكل ما هنالك ان ادارتها وصيانتها تصبح من حقوق الحارس .

والرأي الثاني أكثر ملائمة لروح القانون اذ لم يدر بخلد الشارع اطلاقا بانه يترتب على فرض الحراسة على عين من الاعيان زوال سبب وضع يد الشركاء على الشيوع على هذه العين حتى يعاملهم الحارس معاملة الغاصبين والحال ان الحارس ليس الامديرا مؤقتا فان مهمته مقصورة فقط على ادارة العين موضوع الحراسة واستغلالها والمحافظة عليها دون التعرض لذوى اليد القانونية عليها .

٧- هل يختص القاضي المستعجل ببحث جدية

الادعاء يبدو في ظاهرة كيديا قصد به انتزاع اموال

اذا قام نزاع في دعوى طلب فرض الحراسة القضائية بين ورثة ومدعى الورثة معهم حول ايلولة التركة كان للقاضي المستعجل ان يتأكد من جدية هذا النزاع فاذا استبان له ان هذا الادعاء بالورثة جدي كان عليه ان يقضى بالحراسة وان كان هذا الادعاء يبدو في ظاهرة كيديا قصد به انتزاع اموال التركة من ايدي الورثة بقصد حرمانهم وجب عليه رفض الحراسة .

٨- هل يحق للحارس طرد شخص يستأجر

عينا بعقد جدي قبل وضعها تحت الحراسة ؟ وما



المهمة المنوطة به وتقديمه تقريره ، لا ينفي البتة المصلحة في الطعن على الحكم الابتدائي الصادر بنذب الخبر وفي السير في الاستئناف حتى النهاية بطلب الغاء صدوره من محكمة لولاية لها ، ذلك انه ما قضي لصالح المستأنف كان له ان يتمسك امام محكمة الموضوع المختصة عند طرح النزاع عليها باستبعاد تقرير الخبر والدليل المستمد منه استنادا على انه اجراء مترتب على حكم قضى بالقائه لصدوره من محكمة لا ولاية لها أى على حكم باطل لا حجية له قبله والكافه .

٢ - ما مدى تخصيص صاحب الجريدة بما

ينشره ؟ وهل يملك فكرة الرواية احد ؟ وهل الترجمة تضع حق المنشئ وما الفرق بين التأليف والابتكار والتحسين ؟ وهل تمثيل رواية سينمائية يختلف فيها الحوار والتصميم البنائي يعتبر اعتداء على حق فكرة الرواية ؟ وما جدوى دعوى اثبات الحالة بقصد عمل مقارنة ؟

١ - ان صاحب الجريدة او المجلة يختص بما يكتب في جريدته .

٢ - ان الترجمة لا تبطل حق المنشئ الاصيل في ملكية ما كتب .

٣ - حادث الرواية وعقدتها وموضوعها ليست مملوكة لاحد .

٤ - التفكير حر في حدود القانون لعدم امكان قيد ملكية الافكار لاحد الا ما تجاوز منها الآداب او النظام العام او القانون .

٥ - للمؤلف حماية حق الملكية الادبية التي له على تأليفه . ومعنى التأليف هو الابتكار بأسلوب خاص وبيان مصقول ، اما تحسين الفكرة وصقل الرأي فليس تأليفا ، ولا ينصب التأليف على مجرد فكرة .

٦ - الفكرة في الرواية في عالم الآراء حرة وليس مؤلف قصة تمثيلية أو غير تمثيلية ان يدعى ان موضوع القصة حق خالص له اذ لكل مؤلف ان يتناول الفكرة والموضوع بشرط ان لا يستعير من المؤلف عبارات الحوار والتصميم البنائي المادى للقصة وغير ذلك من العناصر والشكل المادى الذى البست فيه الرواية أو القصة مما يعد ابتكارا لم يسبقه فيه أحد .

فيه ذور الشأن . وهى حجية مؤقتة لانها لا تستمر ولا تدوم الا طالما بقيت الظروف التى بنى عليها الحكم قائمة ومن ثم فلا يجوز ان يعرض على قاضى الحراسة حكم مرة ثانية الا اذا تغير المركز السابق للخصوم سواء من ناحية الواقع أو ناحية القانون . فاذا ما تغيرت الظروف وجد عليها ما يستوجب تعديل حكم الحراسة ففى هذه الحالة فقط تزول الحجية التى كانت لحكم الحراسة .

١١ - هل يجوز تنفيذ حكم الحراسة على

العقارات والمنقولات الموجودة فى البلاد الاجنبية ؟

ان تنفيذ حكم الحراسة لا يمتد على الاموال الكائنة خارج البلاد المصرية . الا ان احكام الحراسة اذ تعد حائزة لقوة الشئ المقضى فيه طالما هى تواجه صيانة حالة فعلية مشروعة كانت موجودة قبل النزاع أو حفظ حالة قانونية قائمة . ومادامت الظروف التى صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها اى تغيير مادى أو قانونى فهى تخضع لنفس القواعد التى تخضع لها الاحكام القطعية التى يراد تنفيذها فى الخارج ، وتبعاً لذلك فيجوز تنفيذ حكم الحراسة على العقارات والمنقولات الموجودة فى البلاد الاجنبية التى تخضع لشروط التبادل المنصوص عليها فى المادة ٤٩١ مرافعات .

ثانيا - اثبات الحالة :

للقاضى أن يأمر بنذب خبر لاثبات حالة مستعجلة حتى فى غياب المدعى عليه اذا لم يكن للدعوى الا صفة الاجراء المؤقت لا تترتب عليه نتائج لا تقبل الاصلاح ، فهو اجراء لا يمس الحق ولا يقيد قاضى الموضوع فى شئ . وهذا الاجراء لا يترتب عليه مساس بالحق ، طالما ان الفرض منها توفير دليل على موضوع الحق بل جمع استدلالات تضع تحت تصرف قاضى الموضوع صورة لحالة مادية محضة ورأيا ، له الحق فى قبوله او رفضه .

تعليق وبيان :

١ - اذا قام الخبر باداء المأمورية المنتدب لها

من محكمة اول درجة وقدم تقريره - فما قيمة

هذا الاجراء فيما لو قضى بالغاء الحكم بسبب عدم

ولاية المحكمة ؟

ان اداء الخبر المنتدب من محكمة اول درجة

### ( ب ) بناء على المؤجر :

يختص القانون المستعجل باقامة حارس على العين المؤجرة اذا كان المستأجر قد تركها ، وكانت الضرورة تقضى بتهيئة الأرض للزراعة حالا . ويختص أيضا بطلب اخراج المستأجر من العين اذا كان قد استعمالها استعمالا غير جائز وترتب على ذلك ضرر جسيم لحق المؤجر ، كأن يكون قد أعدها للعب القمار . وكذلك يختص القاضي المستعجل بالأمر باخراج المستأجر من الباطن اذا انتهت مدة المستأجر الأصلي ولم يكن ماذونا بالتأجير من الباطن ، لأن المستأجر من الباطن يعتبر في هذه الحالة حائرا بغير عقد . وكذلك يختص باخراج هذا المستأجر اذا فسخ عقد الايجار الأصلي لأن فسخ هذا العقد يجر وراءه فسخ عقد الايجار من الباطن . ويختص كذلك القاضي المستعجل بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة ، اذا هلكت هلاكاً كلياً ، لأن القاضي المستعجل في هذه الحالة إنما يقرر مركزاً اوجدته طبيعة الأشياء ، لزوال سبب الحيازة على العين بعد هلاكها .

### بيان عملي :

١ - هل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ ينطبق على الأراضي الفضاء ولو اقيم عليها بناء ؟ وهل يسرى حكم الطرد على المستأجر من الباطن ؟

لا تسرى احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الأرض الفضاء ولو تصرح للمستأجر باقامة مبان عليها تؤول ملكيتها الى المالك ولو اقيم جراج او مبان او خلاف ذلك بعد تأجيرها .

واذا تضمن عقد الايجار سعراً خاصاً للأرض الفضاء وسعراً آخر لجراجات ، أمكن رفع دعوى الاخلاء طبقاً للقانون العام بالنسبة للأرض الفضاء ولا ينطبق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها بل ينطبق على الجراجات فقط .

وان عقد المستأجر من الباطن يتبع العقد الأصلي ولا يحول دون الطرد اذا ما انطبق على العقد الأصلي .

٢ - هل يؤثر تعرض القاضي المستعجل لبحث ماهية العقود على الموضوع ؟ وما حكم اجارة الوقف بأقل من أجر المثل ؟

٧ - ولا يعد تمثيل رواية سينمائية مختلف فيها الحوار والشكل والتصميم البنائي اعتداء على حق رواية لم تكن معدة من الاصل للتمثيل السينمائي .

٨ - وليس لمن اختص بحق تمثيل رواية مسرحية ولا مؤلف تلك الرواية أن يعارض كلاهما أو أحدهما في اخراج فيلم متكلم من الرواية المذكورة ، وبالتالي ليس لمؤلف قصة عادية أن يعارض في اخراج فيلم سينمائي من موضوع ما كتب لأن الحادث والفكرة والموضوع والعقدة ليست ملكاً لأحد أما الحوار والأسلوب فطبيعتهما مختلفتان .

٩ - دعوى اثبات الحالة لعمل المقارنة بين فيلم سينمائي وبين موضوع قصة مكتوبة هي دعوى غير مجدية أو منتجة وغير ميسورة أو مستطاع فيها اجراء المقارنة أو المضاهاة عملياً الأمر الذي يتعين معه قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لهذا السبب لعدم توافر المصلحة ولعدم ثبوت الصفة فيما يدعى به عن ملكيته موضوع القصة .

### ثالثاً - المنازعات بين المؤجر والمستأجر :

ان توافر الاستعجال في هذه المنازعات قد يبرر تدخل قاضي الأمور المستعجلة في صور كثيرة لاثبات حالة الائتلاف في العين المؤجرة ومنح مهلة للمستأجر لاداء الأجرة أو طرده . ومن ذلك :

#### ( ١ ) بناء على طلب المستأجر :

يختص قاضي الأمور المستعجلة ببناء على طلب المستأجر ، بالأمر بتسليم العين المؤجرة اليه متى كان عقد الايجار يخول له ذلك ، وكان نهائياً واضحاً لا لبس فيه ولا نزاع بين تفسيره وتكييفه ، ذلك أن تمكين المستأجر من وضع يده على العين ، يعتبر من المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت .

وكذلك يختص ببناء على طلب المستأجر بالأمر بوقف الأعمال الجديدة التي يجريها المؤجر في العين المؤجرة ، اذا كان من شأن هذه الأعمال أن تعوق أو تخل بانتفاعه بالعين المؤجرة . وكذلك يختص بطلب المستأجر اقامة حارس على جهاز التسخين ، اذا كان هناك التزام على المؤجر بامداد المستأجر بالماء الساخن ، وكذا باقامة حارس على مصعد موجود بالمقار ليتكفل به اذا منعه مالك العقار من ذلك .



فلا يجعل من الشرط الفاسخ الضمنى شرطا صريحا فاسخا يجيز اختصاص القضاء المستعجل .

ومتى اتضح عدم الاتفاق على وجود شرط صريح فاسخ فان القضاء المستعجل يحكم بعدم اختصاصه لا برفض الدعوى .

٥ - هل يجوز الدائن استعمال حقوق مدينه ؟ وهل لمصلحة الضرائب التى اوقعت حجزا على حق المستأجر فى الايجار وفى اسم المنشأة التجارية وشهرتها لما لها من ضرائب مستحقة قبل هذا المستأجر ان تستشكل فى الحكم القاضى بطرده بطلب وقف نفاذه ؟

ان حق الدائن فى استعمال حقوق مدينه لا يشمل ما كان متعلقا بشخص المدين فهو غير قابل للحجز أو البيع للغير ، ومنه حق الانتفاع وحق السكنى ، فلا يجوز الحجز على حق المستأجر فى الاجارة متى كان المؤجر قد اشترط فى عقد الاجار ان يكون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة قاصرا على شخصه وحظر عليه ان يتنازل عن الايجار للغير أو أن يؤجر من باطنه . والقول بغير ذلك يتعارض مع حرية انتفاع المالك فى ملكه ، تلك الحرية التى كفلها الدستور فى حدود القانون . ومتى تبين ذلك فان حجز مصلحة الضرائب لا يعدو كونه عقبة مادية لا تولد حقا للحاجز ما دام الحجز قد وقع باطلا لمخالفته للقانون .

على انه - مع الفرض الجدلى - أن عقد الايجار لم يكن قد ورد فيه قصر الانتفاع على المستأجر وحظر التنازل عن حق التأجير للغير ، فانه وقد صدر الحكم ضد المستأجر بطرده من العين المؤجرة لا يكون لمصلحة الضرائب - كدائنة - من حقوق على العين المؤجرة تزيد على حقوق مدينها المستأجر وقد تبين انه قد انقضى حق المستأجر بالطرد من العين المؤجرة بغير أن يقوم الدليل على غش أو تواطؤ أو تدليس .

٦ - ما الفرق بين التأجير من الباطن والتنازل والمشاركة ؟ وما حكم الحصانة الدبلوماسية فى المواد المدنية ؟

التأجير من الباطن قانونا هو قيام المستأجر الاصلى بتأجير العين المؤجرة اليه أو حقه فى الايجار الى شخص آخر ، وفى هذه الحالة لا ينقل المستأجر

لا تشريب على القاضى المستعجل فى سبيل الفصل فى الطلب المعروض عليه ان يتعرف ماهية العقود المقدمة اليه لتقدير قيمتها القانونية ، الا أن بحثه هذا لا يحسم النزاع بل لا يكون الا بحثا عرضيا عاجلا يتحسن به القضاء المستعجل ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب فى الطلب المعروض عليه ويبقى التفسير والموضوع سليما يتناضل فيه ذوو الشأن لدى جهة الاختصاص .

وانه وان كان منصوصا فى المادة ٦٣١ مدنى بأنه لا تصح اجارة الوقف بالغبن الفاحش الا أنه قد نص فى الفقرة الاولى من المادة ٦٣٢ من هذا القانون بأن تكون العبرة فى تقدير أجر المثل فى اجارة الوقف بالوقت الذى أبرم فيه عقد الايجار ولا يعتد بالتغيير الحاصل بعد ذلك ، ومؤدى ذلك أنه يتعين للحكم بصحة أو عدم صحة انعقاد الاجرة وفقا لأجر المثل الرجوع الى الوقت الذى نشأ فيه عقد الايجار لتقدير القيمة الايجارية وفقا لرغبات الناس فى هذا الظرف ، ولا يترتب على اجارة الوقف بالغبن الفاحش اعتبار عقد الايجار باطلا بل يلزم المستأجر بتكملة الاجرة الى أجر المثل والا فسخ العقد .

٣ - هل يحق للمستأجر حبس العين اذا أجرى بها تحسينات بدون علم المؤجر ؟ وما مدى اختصاص القضاء المستعجل بطرده فى هذه الحالة عند انتهاء عقد الايجار ؟

اذا أجرى المستأجر التحسينات بدون علم المؤجر أو بدون معارضته عند العلم ، كان للمستأجر حق حبس العين المؤجرة بعد انتهاء عقد الايجار حتى يؤدي له المؤجر قيمة ما أنفقه فى التحسينات أو ما زاد فى قيمة العقار ولو نص فى عقد الايجار على أن ما يجريه المستأجر من أعمال بالعين المؤجرة يصير ملكا للمؤجر بمجرد اتمامها متى ظهر أن هذا النص ترديد لأحكام الاتفاق ، ومتى استقام حق الحبس فى هذه الحالة ، كانت المنازعة القائمة على أساسه منازعة جدية مانعة من اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى طرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهاء العقد .

٤ - ما حكم تخلف الشرط الفاسخ الصريح ؟ وما مدى ضرورة النص عليه ؟

الائذار وهو من عمل المؤجر لا يكون رابطة قانونية أو مركزا قانونيا جديدا غير وارد فى العقد ،

إذا تأخر المؤجر بعد اعذاره عن القيام بتنفيذ التزامه بصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي سلمت بها أو أخل بما عليه من واجب القيام في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية ، فإن للمستأجر وفقا للمادة ٥٦٨ من القانون المدني أن يحصل على ترخيص القضاء في إجراء ذلك بنفسه وفي استيفاء ما أنفقه خصما من الأجرة .

٩ - هل يختص القضاء المستعجل بالحكم بتمكين المستأجر من العودة للمكان المؤجر الذي أخلاه بسبب الخلل الذي أصابه ؟

متى كان المستأجر قد أخل بالعين المؤجرة بناء على طلب المرافق والإسكان لظهور خلل فيها ، وكان المؤجر قد أنفق على إصلاحها مبالغ باهظة بحيث تصبح الأجرة المعينة في العقد غير متناسبة مع ما أنفق على العين من إصلاحات ، فلا يملك قاضي الأمور المستعجلة الحكم بتمكين المستأجر من العودة للمكان المؤجر ، ذلك لأن المؤجر وإن كان ملزما أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها للمستأجر ، فإن المؤجر غير ملزم إذا ما ظهر خلل يحول دون الانتفاع بالعين أو ينقص من الانتفاع بها وأن يقوم بإجراء الترميمات الضرورية حتى يتمكن المستأجر من الانتفاع بالعين ، وإنما للمستأجر أن يطلب انقاص الأجرة أو فسخ العقد أو أن يطالب بالتعويض عن اهمال المؤجر مواءمة العين بالصيانة .

رابعا - المحجوز الباطلة :

قد يقع حجز الدين بلا سند ، أو بغير استئذان القاضي ، أو بغير اتباع الإجراءات التي أوجبها القانون . فإذا ما تلمس القضاء المستعجل لنفسه الوسيلة لاثبات اختصاصه في إبطال مفعول هذا الحجز ، ولو كان قد رفع طلب الحكم بصحته إلى محكمة الموضوع إذا كان عدم مراعاة إجراءاته التي أوجبها القانون واضحا بجلاء ، كأن يكون الحجز قد نوقع بغير سند رسمي أو عرفي أو أمر من القاضي أو بغير الإخبار به في الميعاد ، ويكون اختصاصه في هذه الحالة مستندا إلى أن ما حصل ليس حجرا ، وإنما هو عقبة مادية أقامها الحاجز المزعوم في سبيل قيام المحجوز لديه بوفاء ما هو مطلوب منه ، وإلى أن عمل القضاء المستعجل هنا مقصود به إزالة هذه العقبة ، باتخاذ إجراء مستعجل يحول دون الأضرار بمصالح ذوي الشأن .

حقوقه المستمدة من عقد الإيجار الأصلي إلى المستأجر من الباطن وإنما ينشأ في ذمة المستأجر من الباطن التزامات جديدة محلها تمكنه من الانتفاع بحق الإيجار الأصلي .

أما النزول عن الإيجار فمعناه ، أن ينقل المستأجر جميع الحقوق المترتبة له من عقد الإيجار إلى شخص آخر يحل محله فيها ويكون ذلك في الغالب عن طريق حوالة الحق فيعتبر المستأجر الأصلي محيلا والمتنازل له محالا إليه .

والشقيق الذي يقيم مع شقيقه - مثلا - منذ بدء العلاقة الإيجارية بينه وبين المالك يعتبر مستأجرا أصليا سواء بمفرده ، أو بطريق الاشتراك مع أخيه .

والعرف لدى الجمهورية العربية المتحدة لا زال يتجه إلى الأخذ بمبدأ الحصانة المقيدة في المواد المدنية ، فالمبعوث يخضع للقضاء المدني المحلي بالنسبة للأعمال الخارجة عن نطاق وظيفته الرسمية ومن هذه الأعمال استئجاره مسكنا .

٧ - هل يسري القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على سطح المنزل الذي يؤجر لوضع لافتة تحمل اعلانا ؟ وما مدى اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى إزالة الاعلان ؟

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أن « تسري أحكام هذا القانون - فيما عدا الأرض الفضاء - على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض » . . . وكان سطح المنزل المؤجر من المالك للمستأجر لوضع لافتة تحمل اعلانا هو جزء من البناء يقع في أعلاه ، وكان الاعلان قد ثبت على سورهِ وروعى في التأجير وضعه في هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل عابر ، لما كان ذلك فإن القضاء المستعجل لا يختص بإزالة الاعلان على ما ظهر من عدم اعتبار العين المؤجرة أرض فضاء لأنها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٨ - هل يملك القضاء المستعجل الحكم بتمكين المستأجر من إجراء الأعمال المطلوبة لصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي سلمت بها إذا امتنع المؤجر عن إجرائها ؟



عمل اضافى أو بدل سفر ، الا اذا كان الحجز وفاء لدين مطلوب للحكومة أو لاحد فروعها على سبب يتعلق بأداء الوظيفة ، أو لدين نفقة محكوم بها من الجهة القضائية المختصة بشرط ألا يزيد ما يحجز من مرتب الموظف الاصلى أو الاضافى فى كلتا الحالتين عن الربع . كذلك لا يجوز الحجز على المعاشات أو ما يقوم مقامها من مكافأة أو حق فى صندوق التوفير المستحق للموظفين السابقين أو لورثتهم الا فى الحدود السالفة .

٢ - ما مدى اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الاعتداد بحجز الضرائب الذى لم يستوف اركانه الجوهرية التى نص عليها القانون ؟ وما مدى اختصاصه بعدم الاعتداد بالحجز التحفظى اللاحق الذى توقعه هذه المصلحة بعد سقوط الحجز الأول بمضى فترة شهرين على توقيعه دون ربط الضريبة ؟

لقاضى الامور المستعجلة اذا طلب اليه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون ، أن يرجع الى حكم القانون للتحقق مما اذا كان هذا الحجز قد وقع وفقا له مستوفيا لاركانه الجوهرية ، أو وقع مخالفا له فاقتدا لهذه الأركان ، فيعتبر عقبة مادية تعتبر حق صاحب المال المحجوز عليه وليس فى ذلك مساس بأصل الحق ، فيختص لذلك هذا القضاء بنظر دعوى عدم الاعتداد لعدم استيفاء الحجز لأركانه الجوهرية التى نصت عليها المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ التى تنص على أنه « استثناء من أحكام قانون المرافعات ، للمدير العام لمصلحة الضرائب ، اذا تبين له أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن يصدر أمرا بحجز الأموال التى يراد استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت ، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزا تحفظيا ، ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة » .

ويبين هذا النص أن الشارع وقد خول - استثناء من القواعد العامة - لمدير عام مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز على أموال الممولين قبل أن يحدد مقدار الضريبة المستحقة عليهم حرصا على مصلحة الخزانة كفل فى الوقت ذاته حقوق

وتطبيقا لهذا فقد قضى بأنه لما كان الحجز على الأموال جائز الحجز عليها هو حجز باطل بطلانا جوهريا ، فإنه يدخل فى اختصاص القاضى المستعجل أن يحكم بعدم تأثير هذا الحجز . كما قضى بأن عدم استيفاء الأركان الشكلية أو الجوهرية التى تتطلبها القانون فى الحجز من شأنه أن يبطله ، فإن القاضى المستعجل يختص بالأمر بعدم الاعتداد به . وقضى بأنه لا يجوز لدائن مرتهن أن يتجه بادىء ذى بدء الى التنفيذ على مال آخر غير العقار المرهون رسميا ، دون استصدار أمر على عريضة من قاضى الأمور الوقتية ، فإن اغفال الدائن القيام بهذا الاجراء يترتب عليه بطلان الحجز وبالتالي يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بعدم الاعتداد بهذا الحجز .  
وقائع وحلول :

١ - هل يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الاعتداد بحجز لم يستوف الأركان الشكلية أو الجوهرية ؟ أو اذا وقع على مال لا يجوز قانونا الحجز عليه ؟ وما حكمه بالنسبة لماهيات الموظفين أو مكافآتهم ؟

يختص القضاء المستعجل بطلب الغاء الحجز أو عدم الاعتداد به ، اذا بنى طلبه الالغاء على بطلان الحجز بطلانا جوهريا لعدم استيفاء الأوضاع الشكلية أو الأركان الجوهرية ، اذ أن الحجز الباطل بطلانا جوهريا هو وعدم وجود الحجز سواء ، ومن ثم فمثل هذا الحجز ما هو الا عقبة مادية فى سبيل استعمال حق المدين فى المال المحجوز لا ينشئ للحاجز حقا على هذا المال يحتمل المساس به .

وتوقيع الحجز على مال لا يجوز التنازل عنه أو الحجز عليه بنص القانون ، من شأنه أن يجعل الحجز باطلا بطلانا جوهريا ، يختص قاضى الأمور المستعجلة بالغائه أو الحكم بعدم الاعتداد بآثاره . والحكم بتثبيت الحجز لا يغير هذا الوضع ، وانما يجعل الحاجز المحكوم له فى مركز الحاجز بسند واجب التنفيذ ، ومن ثم فمرحلة التنفيذ هى المرحلة التالية لتثبيت الحجز حيث يطلب الحاجز قبض حقه بالفعل ، ومهمة القاضى المستعجل أن يكفل استعمال حق التنفيذ .

ولا يجوز الحجز على ماهيات الموظفين وعلى ما يستحقونه من مرتبات اضافية كالمكافأة على أداء

ومن الأركان الجوهرية لصحة الحجز تحت يد الغير ، أن يكون متوقعا لدين محقق الوجود معلوم المقدار واجب الأداء . فإذا كان الدين - تعويضا - مثلا - متفقا على مقداره عن إهمال ، وأنكر المحجوز عليه الإهمال مما يزيل عن هذا التعويض المشترك صفة تحقق الوجود والاستحقاق وهما الشرطان الجوهريان لتوقيع الحجز تحت اليد ، كان الحجز معدوم الأثر قانونا .

٤ - ما مدى ولاية القضاء المستعجل بنظر دعاوى الاعتداد بالحجوز الباطلة ؟ وما المقصود بالحجز الباطل المتوقع ؟ وما اختصاصه في حالة عدم وجود حجز أصلا ؟

انه وان كان للقضاء المستعجل ولاية الحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير كلما كان وجه البطلان صارخا لا يحتمل شكاً أو تأويلا ، كما لو أغفل الحاجز مراعاة الاجراءات الشكلية أو الأركان الجوهرية الواجب توافرها في حجز ما للمدين لدى الغير ، إلا انه يشترط لذلك أن يكون هناك حجز قد توقع فعلا ولكنه باطلا قانونا لعيبه في الشكل أو لعدم توافر أركان هذا الحجز أصلا ، كما لو أرسل شخص إنذارا للمودع لديه ينبه عليه فيه بعدم صرف الوديعة لوجود نزاع حول ملكيتها ، أو أن يرسل المحيل إنذارا للمحال إليه بعدم سداد قيمة الحوالة للمحال إليه لحصول نزاع بشأن صحة الحوالة ، فان لا ولاية للقضاء المستعجل في الحكم بعدم الاعتداد بمثل هذه الإنذارات لتعلق ذلك بمسائل موضوعية بحيث تمس أصل الحق الذي يتنازعه الخصمان ، وذلك ما لم يبين في صورة جلية ناطقة ان هذه المنازعة غير جدية ، وان المراد منها فقط عرقلة الصرف ، فتعتبر بهذه المثابة كعقبة مادية مما يحقق للقضاء المستعجل الحكم بعدم الاعتداد بها .

٥ - حصر صور حجز ما للمدين لدى الغير بقانون المرافعات يمنع القاضي المستعجل من الحكم بعدم الاعتداد به كلما كان باطلا بطلانا أصليا في نطاق القواعد العامة ؟ وما المقصود بتحديد الدين مؤقتا ؟ وهل خاؤ الأمر منه يبطله بطلانا جوهريا ؟

ان قانون المرافعات قد أورد في باب حجز ما للمدين لدى الغير الحالات التي يختص بها القضاء المستعجل في الحكم بعدم الاعتداد بالحجز ، وهي

الممولين بوضع ضمان كاف لعدم اساءة استعمال هذا الحق بحبس هذه الاموال لمدة غير محددة ، وكان في توقيع حجز جديد كلما سقط الحجز الاول بمضى شهرين على توقيعه قبل ربط الضريبة ، تفويت للحكمة التي توخاها المشرع بالنص على وجوب رفع الحجز بحكم القانون كلما مضى على توقيعه شهران دون أن تربط الضريبة ، وان القول بغير ذلك من شأنه ان يجعل هذا النص عبثا لا جدوى منه .

لما كان ذلك فان القاضي المستعجل ، اذ يقضى بعدم الاعتداد بالحجز الثاني الذي أوقعته مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الاول بمضى شهرين على توقيعه دون ربط الضريبة ، يكون قد طبق المادة المشار اليها تطبيقا صحيحا .

٣ - ما الشروط التي يتطلبها القانون لصحة الحجز تحت يد الغير ؟ وما السبيل الى طلب الفائه ؟ وما مدى ولاية القضاء المستعجل في هذا الشأن ؟

ان طلب رفع الحجز المتوقع تحت يد الغير - في الأصل - من اختصاص المحكمة المطروح لديها طلب صحته لما في هذا الطلب من مساس بأصل الحق ، الا انه ولو ان الحكم بصحة الحجز ليس من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ، فمن المقرر أيضا والمتفق عليه فقها وقضاء ، انه نظرا لتوافر الاستعجال والخطر على حقوق المحجوز عليه من توقيع الحجز وحبس ماله عنه حيث يكون الحجز لم يستوف الأوضاع الشكلية التي أوجبها القانون ، أو بغير إذن من القضاء ، أو بسند لا يجيزه ، فان للقضاء المستعجل ولاية رفع مثل هذا الحجز فانه في الواقع ليس حجرا بل عقبة في سبيل مالك المال ازالها لا تمس حقوقا ، بل هي معدومة الأثر من الوجهة القانونية .

وانه وان حرم على قاضي الأمور المستعجلة ان يقرر حقيقة السند الداخلية ، قوام الحجز ، فان هذا لا يقف في سبيل تعرفه الحقيقة الخارجية له حتى يستظهر من ذلك صلاحيته لحبس المال ومنعه عن صاحب الحق فيسه وبالتالي صلاحيته ليكون سندا يجيز الحجز .



فاضى الامور المستعجلة يختص في هذه الحالة بالحكم برد هذه الحيازة التى سلبت عن غصب أو احتيال أو نتيجة اجراء اتخذ مظهر الشكل القانونى ، ولكنه احتوى في طياته بطلانا ظاهرا أو صريحا .

ويلاحظ أنه لا ولاية للقضاء المستعجل في الفصل في دعوى منع التعويض ، لأن الحكم فيها يمس حتما الحق موضوع النزاع ، اذ يجب للفصل فيه التحقق من توافر شروط وضع اليد ، التى تخول المدعى رفع الدعوى المذكورة ، وحقوق المتعرض على العقار موضوع النزاع ، بحيث لا يبقى بعد الفصل فيها نزاع موضوعى بين الطرفين في خصوص وضع اليد بصح عرضه على القضاء .

تفسير :

١ - ما مدى ولاية القضاء المستعجل في تقدير توافر شرط الاستعجال في دعوى استرداد الحيازة ؟

ان تقدير توافر شروط الاستعجال ، هو ما يستقل به قاضى الامور المستعجلة ولا معقب عليه فيه . فاذا ما قضى باعادة وضع يد الحائز على الأرض استخلاصا من توافر الاستعجال في الدعوى ، وعلى ما تبين من ظاهر المستندات والتحقيقات المقدمة فيها ، ترجيح هذه الحيازة وانه كان يضع يده عليها حتى نزعته منه بعد الاجراءات التى اتخذها خصمه والتى تشوبها الحيلة وتقوم مقام الغصب ، فان هذا القضاء لا مخالفة فيه للقانون كما أن تقريره لحق الحائز في استرداد الحيازة هو تقدير وقتى عاجل لا يمس الحق موضوع النزاع .

٣ - ما مدى توافر الاستعجال في دعوى منع التعرض ؟ وما حكم حيازة المستأجر بالنسبة للمالك ؟

الأصل - كما قلنا - ان القضاء المستعجل لا يختص بنظر دعوى منع التعرض لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق لتعلقها بحقوق واضع اليد ولشروط وماهية التعرض وسببه ومنشأه وحقوق المتعرض على العقار . الا أنه ليس ثمة ما يمنع من رفع دعوى منع التعرض أمام قاضى الامور المستعجلة ، اذا توافر شرط الاستعجال ومثاله : أن ترفع الدعوى عن تعرض مادي أدى الى

المبينة في المادتين ٥٦٠ و ٥٧٥ مرافعات . الا ان ولاية القضاء المستعجل وان كانت قد تحددت في نطاق هذه الضوابط ، الا ان ذلك لا يسلب ولايته المقررة له في نطاق القواعد العامة ، فله ان يقضى بعدم الاعتداد بالحجز كلما كان وجه البطلان صارخا لا يحتمل شكاً أو يقبل تأويلاً ، كما لو كان الاجراء مخالفاً لحكم صريح في القانون ، لانه بهذه المثابة يعد عملاً من اعمال العدوان يتعين على القضاء المستعجل وقفه .

وان حكمة الشارع من وجوب تقدير دين الحاجز الذى لم يكن بيده سند تنفيذى ، أو كان دينه غير معين المقدار بمعرفة قاضى الامور الوقتية طبقاً لما تقضى به المادة ٥٤٥ مرافعات ، قوامها تحديد حقوق الحاجز قبل المدين المحجوز عليه التحلل من اثر هذا الحجز ، كان له ان يودع مع التخصيص مقدار قيمة الدين الذى حدده القاضى الآخر مؤقتاً ، وعندئذ يزول اثر الحجز . ولكن وقد اصدر القاضى امره بتوقيع الحجز على مال المدين دون أن يحدد فيه مقدار دين الحاجز ، فان هذا الامر لم يستوعب اوضاعه الشكلية الواجب مراعاتها في المادة ٥٤٥ مرافعات ، وبالتالي فان هذا الحجز الذى أوقعه الحاجز على مال المحجوز عليه تحت يد المحجوز لديه ، هو حجز بدين غير معين المقدار ، وهو بهذه الصورة يعد باطلاً بطلانا أصلياً لا وجود له قانوناً وينطوى على اعتداء بحق ظاهر على حقوق المحجوز عليه مما يختص القضاء المستعجل برفعه .

خامساً - دعاوى الحيازة :

( ١ ) دعوى استرداد الحيازة :

يختص القضاء المستعجل بالأمر برد الحيازة الى صاحبها اذا كان قد سلبت منه بالقوة أو بغير إرادته . وقد حكم تطبيقاً لذلك بأن قاضى الامور المستعجلة يملك الحكم برد حيازة المستأجر للعين المؤجرة اذا أخرجه منها المؤجر بالقوة وبغير حق ، لأن رد الحيازة في هذه الحالة هو اجراء سريع مؤقت يقصد به رد الحالة الى ما كانت عليه ، وهو بذلك داخل في الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت . وقضى كذلك بأنه اذا ما شاب اجراءات تنفيذ أو اعلان حكم هيب أو بطلان ، وكان من نتيجة ذلك سلب حيازة الحائز بغير حق ، فان

يضعها شخص في رى زراعة آخر اذا كانت هذه تؤدي الى تلف الزراعة وهلاكها . والامر باخراج مشتر من العقار المبيع له ، اذا تأخر في دفع أقساط الثمن ، واشترط ذلك في العقد .

والواقع أنه ليس من السهل حصر الحالات التي تدخل في الاختصاص العام للقاضي المستعجل ، فما دامت هناك حركة تعامل قائمة بين الافراد ، وما دامت المنازعات تقوم وتتحد بينهم ، فان اختصاص القاضي المستعجل في اتساع مستمر ، وأهميته في اضطراب وذلك بالنظر الى شدة اتصاله بالحياة العملية واثره العاجل في فض المنازعات والتخفيف من الاخطار المحدقة بالحقوق خشية انهيارها .

#### سابعاً - حالات وأمور غير مستعجلة :

ان صفة الاستعجال يجب ان تستمد من طبيعة الحق المتنازع عليه ، او من الظروف التي تحيط بهذا الحق . ولا يمكن ان تكون من صنع الخصوم فلا يجوز للأفراد ان يتوانوا عن المطالبة بحقوقهم في الوقت المناسب ثم يلجأون في آخر الوقت الى قاضي الأمور المستعجلة لاثبات حالة هذه الحقوق باعتبار أنها مهددة بالضياع . وانه لا مبرر للالتجاء الى قاضي الأمور الوقتية للاذن ببيع بضاعة لم يستلمها المشتري ما دام ان هذه البضاعة غير سريعة التلف او عرضة لتقلب الأسعار .

كذلك لا يسوغ - مثلاً - لمن يطلب تعيين خبير أمام محكمة الموضوع ان يطلب خبير لاثبات نفس الحالة أمام قاضي الأمور المستعجلة ، لان الطلب الاول يدل على ان الأمر لا يخشى عليه من فوات الوقت وبذلك ينتفى الاستعجال .

وان مضى سنة على صدور الحكم المستعجل دليل على عدم توافر الاستعجال في الاستئناف المرفوع منه وانه اذا شطب المستأنف الاستئناف المرفوع منه عن حكم مستعجل ولم يعجل السير فيه الا بعد ان زال سبب الاستعجال ، وجب على محكمة الاستئناف ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

#### المنازعات المتعلقة بالتنفيذ :

يختص القاضي المستعجل بنص المادة ٢/٤٩ مرافعات ، بنظر المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ سند

فقد حيازة العقار ، فيكون للحائز مصلحة عاجلة في رد ذلك الاعتداء .

والمستأجر يحوز العيين المؤجرة باسم المالك ونيابة عنه ، فلا جدال في أن المالك لا يفقد حيازته للشيء لمجرد اعارته او تأجيره .

#### ( ب ) دعوى وقف الاعمال الجديدة :

يختص القاضي المستعجل بوقف الأعمال الجديدة ، متى كان المقصود من ذلك هو اصدار امر وقتي يرد عدوانا باديا للوهلة الاولى بغير حق .

وقد قضى بأن الاصل في دعاوى وضع اليد ( الحيازة ) جميعاً ، انها دعاوى موضوعية ، الا انه يحدث ان تلبس بعضها - كدعوى ايقاف العمل الجديد - ظروف استعجال ملجئة فيختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة اذا لم يكن الاعتداء في العمل الجديد على ملك الجار او حقه الثابت ، محل نزاع اصلاً ، او كان محل نزاع غير جدي ، ففي هذه الحالة لا يكون بين الطرفين حق يمس ايقاف العمل ، بينما يكون للمدعى مصلحة محققة في درء الضرر الذي قد يصيبه في استمراره وتمامه ، حتى يفصل قاضي الموضوع بإزالته .

#### ما هي الشروط الواجب توافرها لدعوى ايقاف الاعمال الجديدة ؟

يشترط لقبول دعوى ايقاف الاعمال الجديدة ، ان تكون الأعمال المطلوب وقفها قد شرع المدعى عليه في اجرائها على عقاره هو ، وان تكون من شأنها ان تهدد حيازة المدعى عليه .

اما الأعمال التي يشرع الخصم في اجرائها على عقار المدعى ، فيجب ان تكون محلاً لرفع دعوى التعرض ، لان الشروع في اجراء أي عمل على عقار المدعى يكون تعرضاً حقيقياً واقعياً مما يعد معكراً لحيازته مما كان بتعيين على المدعى ان يرد عدوان الغاصب من طريق الاجتماع بدعوى منع التعرض بشروطها المقررة في المادة ٦٩١ مدني ليسترد الجزء المقتصب .

#### سادساً - حالات أخرى متنوعة :

هناك حالات عديدة يختص فيها القضاء المستعجل باتخاذ اجراء وقتي تمليه الضرورة لتلافي خطر محقق . ومن ذلك اختصاصه بإزالة عيبية



### أولا - الاستعجال .

#### ثانيا - المنازعات المتعلقة بالتنفيذ .

يجب أن يكون الأمر المطلوب اتخاذه ، يدخل بطبيعته في سلطة هذا القضاء . وقلنا فيما سبق أن هذه السلطة مقيدة بقيد أساسي ، لا يمكن التجاوز عنه ، ونص القانون صريح في وجوب مراعاته وهو عدم المساس بالحق .

فإذا كان القرار من شأنه أن يمس بالحق أو كان القاضي عند اتخاذه قد تناول موضوع الدعوى وفصل فيه ، كانت المسألة خارجة عن اختصاصه في الحالة الأولى ، وكان القاضي متجاوزا حدود سلطته في الحالة الثانية .

ولاية القاضي المستعجل هي ولاية قضائية في أساسها ، ويرفع النزاع في الحق أمامه . وليس للقاضي هنا أن يفصل في هذا الحق بل يكون مقصده حماية أولى الحقوق بالرعاية والصون بأن يفصل في الاستعجال المؤقت لهذه الحقوق بناء على مظاهر الحقيقة التي تبدو له في الدعوى .

والمقصود بالحق الممنوع على القاضي المستعجل المساس به ، هو السبب القانوني الذي يحدد حقوق والتزامات كل من الطرفين قبل الآخر . فلا يجوز له أن يتناول هذه الحقوق والتزامات بالتفسير أو التأويل ، الذي من شأنه المساس بموضوع النزاع . كما ليس له أن يغير في مراكز الخصوم القانونية ، وما على القاضي المستعجل إلا أن يفصل في الموضوع المطروح أمامه مسترشدا بوجود الحق نفسه على أن يكون ذلك في شكل تقدير الاستعمال هذا الحق مع تقدير مبلغ الجدي في هذا النزاع .

وبدا يتبين كيف تحدد قاعدة عدم المساس بالحق من سلطة القاضي وهو يعرض لبحث الموضوع ، فهو مكلف بأن يحفظ المسائل المتعلقة بوجود الحق موضوع النزاع ومداه . وقد التزمت محكمة النقض هذا التفسير للقاعدة فاضطرد قضاؤها - باستثناء بعض أحكام قليلة - على أن مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة قيام حالة الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء لا فصلا في أصل الحق .

وقيل أن المساس بالحق ، هو أن تصاب مصلحة أحد الطرفين أو الآخر بضرر . إلا أن الشراح

واجب التنفيذ ، ليتخذ بشأنها قرارا مؤقتا من غير أن يتعرض لموضوع هذا السند أو تأويله ، وتعرف هذه المنازعات في العمل باشكالات التنفيذ .

ويقصد بالسند التنفيذي كل حكم أو سند يكون قد توافرت فيه الشروط التي تجعله قابلا للتنفيذ . ويكون للقاضي المستعجل سلطة البحث في توافر هذه الشروط ، أو عدم توافرها ، ليتخذ القرار المطلوب منه اتخاذه في المنازعة المرفوعة إليه ، كما له تقدير مستندات الطرفين بحسب الظاهر منها ، ليتمكن من حماية الحائز الذي يستند في حيازته على عقد أو سبب جدي .

ويعتبر من منازعات التنفيذ كل ما يتعلق به ، وأريد به عرقلة سواء أكانت مستندة الى إجراءات التنفيذ أم مستفعاة من موضوع الحق .

وتقتصر وظيفة القضاء المستعجل إزاءها على البحث ، فيما إذا كانت الحالة تدعو الى اتخاذ قرار بإيقاف التنفيذ أن المضي فيه لحين الفصل في موضوع المنازعة من المحكمة المختصة .

ويشترط لاختصاص القاضي المستعجل بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ، أن يكون الاشكال قد رفع الى القاضي ، قبل تمام التنفيذ حتى يتصور أن يعمل القاضي اختصاصه باتخاذ إجراء وقائي لا يمس أصل الحق كوقف التنفيذ أو استمراره . أما إذا رفع الاشكال بعد تمام التنفيذ ، فلا يتصور أن يختص القاضي المستعجل بنظره ، على أن ذلك لا يمنع اختصاصه - في حدود ولايته العامة - بعدم الاحتداد بالتنفيذ إذا كان قد شاب الإجراءات عيب جوهري يبطلها .

ولا يشترط توافر ركن الاستعجال في منازعات التنفيذ ، لأنها كما تقول محكمة النقض « مستعجلة بطبيعتها » .

### عدم المساس بالحق

إذا كان الاستعجال هو عدم شرط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الذي يتسع به الى غير حد تقريبا ، فإن القيد الذي يرد عليه هو عدم المساس بالحق ، لذلك لكي يكون هناك مجل للإلتجاء للقضاء المستعجل في الحالتين السابق بيانها وهما :

في الدعوى حتى لو تعرض في أثناء بحثها للموضوع - لا للفصل فيه - وإنما لمعرفة ما إذا كان مختصا في الدعوى أم لا .

٢ - إذا اتفق في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ لمجرد التأخير في دفع الأجرة بعد التنبيه على المستأجر بالفسخ أو بغير تنبيه سابق ، ففي هذه الحالة يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة بمجرد قيام المخالفة أمامه وثبوت الإجراءات التي علق عليها الفسخ ، ولا يعتبر متعديا في حكمه بالطرد على اختصاص محكمة الموضوع وذلك لتنازل المستأجر عن حقه في الالتجاء لمحكمة الموضوع بقبوله تحرير الشرط الفاسخ في العقد .

٣ - أوامر تقدير مصاريف الدعوى المستعجلة ، وكذلك الحال بالنسبة لرسوم الدعوى . فالقاضي المستعجل يختص - حسب الرأي الراجح - بتقدير المصاريف الواجب التنفيذ بها على الخصم وبتقدير الرسوم المستحقة لقلم الكتاب بموجب قوائم طبقا لقانون الرسوم .

٤ - المعارضات في أوامر تقدير المصاريف وتقدير الرسوم في الدعوى المستعجلة ، يختص بها القاضي المستعجل .

٥ - أوامر تقدير أتعاب الخبراء والحراس ، فالقاضي المستعجل يختص بتقدير أتعاب ومصاريف الخبير أو الحارس الذي أقامه . ويختص تبعا ، بالفصل في المعارضة في هذا التقدير ، لا استنادا إلى ولايته العامة المقررة بنص المادة ٤٩ مرافعات وإنما تأسيسا على علاقة التبعية بين الأصل والفرع وأعمالا للأصل العام المقرر في المادتين ٣٦٢ و ٣٦٣ مرافعات . فلا ضرورة إذن لتوافر شرطي الاستعجال وعدم المساس بالموضوع ، وعلى العموم إذا تبين للقاضي في بحثه أن المنازعة تنسم بالجديّة ، بحيث لم يعد أصل الحق واضحا وضوحا كافيا ، أو تبين له أنه لا يستطيع أن يصدر حكمه دون مساس بأصل الحق ، فإنه يتعين عليه أن يقضى بعدم الاختصاص لمساس الفصل في الدعوى بأصل الحق . أما إذا كان المصروض عليه منازعة في التنفيذ ، وتبين للقاضي أن حكمه بوقف التنفيذ يمس أصل الحق ، وجب عليه أن يحكم برفض الاشكال .

لاحظوا أن تفسيرا كهذا للمادة ٤٩ مرافعات يجعل الحكم الذي يصدره القاضي المستعجل في اشكالات التنفيذ وهميا ، إذ يسلب القاضي كل سلطة ويقصر عمله على مجرد التحفظ على المركز الواقع بين الطرفين .

الا أن محكمة النقض قضت على كل هذه التفسيرات بالحكم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية مدني لمحمود عمر ج ١ ص ٩٩٨ قاعدة رقم ٣١٠ بقولها « بأنه إذا كان القاضي المستعجل في بعض الصور لا يستطيع أداء مهمته الا اذا تعرف معنى الحكم ، أو العقد الواجب التنفيذ ، أو تناول موضوع الحق لتقدير قيمته ، فلا مانع يمنعه من هذا ، غاية ما هناك أن تفسيره أو بحثه في موضوع هذا الحق ، وحكمه بعد هذا التفسير أو البحث ، لا يحسم النزاع بين الخصمين : لافي التفسير ، ولا في موضوع الحق ، بل لا يكون الا تفسيرا أو بحثا عرضيا عاجلا يتحسن به ما يحتمل - لأول مرة - أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه ، ويبقى التفسير أو الموضوع محفوظا سليما يتنازل فيه دور الشان لدى جهة الاختصاص » . فاذا ما فحص القاضي ظاهر المستندات واستبان أن الحكم في الدعوى يمس أصل الحق فإنه يقضى بعدم الاختصاص ، أما إذا كان الأمر لا ينطوي على المساس بأصل الحق فإنه يحكم في الدعوى ، وقضاؤه في هذه الحالة لا يؤثر في موضوع الحق ، بل بالعكس فإنه يحافظ على هذا الحق ويصونه من العبث ومشافهة المباطلين . ( اراجع في هذا الخصوص أيضا أحكام النقض : في ١٩٤٨/١/٥ - مجموعة عمر - جزء ٥ ص ٥٢٥ وفي ١٩٥٠/١١/٢٢ مجموعة التبويب ٣ ص ١٠٧ - وفي ١٩٥٠/١٢/٧ مجموعة التبويت ٢ ص ١٢٩ وفي ١٩٥١/٣/٢٢ مجموعة التبويب ٢ ص ٤٥٨ وفي ١٩٥٥/١/٢٠ مجموعة التبويب ٦ ص ٥١٥ ) .

**الاستثناءات الواردة على قاعدة عدم المساس بالحق :**  
يستثنى من هذه القاعدة بعض مسائل يختص القضاء المستعجل بنظرها حتى ولو مس قضاؤه الموضوع وهي :

١ - في الدفع بعدم الاختصاص لمساس المسألة بالموضوع ، ففي هذه الحالة للقاضي المستعجل السحب في المنازعات التي تثار أمامه لينتهي من الحكم



الاشكال لتقول محكمة الاحوال الشخصية كلمتها بشأن المسألة الشرعية المختلف عليها بين الطرفين .  
وانه وان كان تغير أحد الزوجين مذهبه أو دينه مما يعد أمرا نفسيا مما لا يجوز للمحاكم البحث فيه من جهة توافر مظاهره الشكلية حتى ولو كان مدفوعا في تغير دينه بقصد الخلاص من أحكام هذا الدين أو الافادة بما في دينه أو مذهبه الجديد من رخص وحقوق الا انه لا يترتب على ذلك المساس بالحقوق المدنية المكتسبة للزوج الآخر اذ يتعين أن يطبق في شأنها أحكام الشريعة التي كان يعتنقها الطرفان في وقت نشوء عقد الزواج والتي تم هذا المقدم تحت سلطانها .

اما النزاع القائم بين المطلق ومطلقاته حول مدى استحقاق هذه الأخيرة بالنفقة بعد حصول الطلاق هي منازعة في مسألة شرعية يستلزم الفصل فيها معرفة ماهية العدة شرعا وبدء سريانها وموعده انتهائها ومدى التزامات الزوج قبل زوجته عقب وقوع الطلاق وهي مسائل مما يتعين على القضاء المستعجل التخلي عن بحثها ليقول فيها القضاء المختص كلمته على هدى الأحكام والقواعد الشرعية .

٢ - ما علاقة الزواج بذمة المرأة المالية ؟ ومن المكلف باعداد منزل الزوجية والانفاق ؟ وما حكم اسكان الزوجة لزوجها من باب التسامح واثربسحب هذا التسامح أن حصل ؟

ان الزواج عقد لا علاقة له بذمة المرأة المالية في الشريعة الاسلامية ولا يعطى للزوج أية حقوق مالية على الزوجة .

والزوج المسلم مكلف شرعا باعداد مسكن الزوجية والانفاق على زوجته مهما كانت غنية .  
واذا قبلت الزوجة أن تسكن زوجها معها في منزلها فهذا القبول يعد من باب التسامح ولا يسقط حقها في المطالبة بسكن شرعى ولا يكسب الزوج حق الإقامة معها .

واذا سحبت الزوجة من زوجها هذا التسامح أصبحت اقامته في مسكنها دون سند قانونى وأصبح غاصبا يتعين طرده من المسكن .

٣ - ما القانون الذى يحكم شكل الطلاق ؟ وما القاعدة العامة في منازعات غير المسلمين المختلفى

واذا تبين أن حكمه باستمرار التنفيذ بمس اصل الحق وجب عليه الحكم بوقف التنفيذ ، حتى تفصل فيه محكمة الموضوع .

ويمتنع على القاضى في هاتين الحالتين أن يحكم بعدم الاختصاص اذ هو وحده المختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ .

### منازعات متنوعة في نطاق اختصاص هذا القضاء وحلولها العملية

#### أولا - منازعات الأحوال الشخصية :

١ - ما مدى اختصاص المحاكم المدنية وفرعها المستعجل في الاشراف على أحكام الهيئات القضائية للأحوال الشخصية ومدى اختصاص هذه الأخيرة منها في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية اذا كان التنفيذ يثير نزاعا ماليا ؟ وهل تغير الملة أو المذهب الدينى يؤثر في الحقوق المكتسبة التي تربت على عقد الزواج ؟ وما حكم النزاع الذى يقوم حول النفقة الواجب ادائها للمطلة أثناء فترة العدة ؟ ان المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام ، ولها بهذه الصفة سلطة الاشراف على أحكام الهيئات القضائية للأحوال الشخصية وما اذا كانت هذه الأحكام قد صدرت في حدود ولايتها أم لا . وتبعا لذلك فيختص القضاء المستعجل باعتباره فرع من المحكمة المدنية في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ هذه الأحكام في حدود اختصاصه المقرر في المادة ٤٩ مرافعات وله أن يفاضل بين الأحكام التى تصدرها جهات الأحوال الشخصية كى يستعرف فقط أى هذه الأحكام اجدر بالتنفيذ خاصة واذا كان النزاع بينها يقوم حول أمور مالية بحتة .

هذا وبالإضافة الى أنه وان كان القضاء المستعجل يختص بالفصل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية اذا كان تنفيذها يثير نزاعا ماليا كالادعاء بحصول الوفاء في دعاوى النفقة . الا أنه اذا كان الفصل في الاشكال يتوقف على بحث أمر من الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية أو كان شأنه أن يثير نزاعا شرعيا يستوجب بحثا دقيقا مما يتعذر على القاضى المدنى الوصول الى الحل السليم من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة من الطرفين فإنه يتعين عليه في هذه الحالات أن يتخلى عن الفصل في

التطبيق وفقا لقواعد الاسناد ، اذ أن المادة ٩٩ سالفه الذكر لا تهدف الى الاحالة على القانون الاجنبى وانما تحيل في شرط عدم سماع دعوى الطلاق الى ما يعتقده الزوجان أو أحدهما « ديانة » بجواز انحلال الزواج بالطلاق .

والمقرر وفقا لأرجح الآراء في فقه الامام أبى حنيفة انه لا تجب العدة في طلاق الدمى للذمية لأن العدة اما ان تجب حقا للشرع والذمية غير مخاطبة بأحكام الشرع في ذلك ، واما ان تجب حقا للمطلق وهو لا يقول بها ولا يدين بذلك وبالتالي فليس للذمية مطلقة الدمى نفقة أو سكنى لأن النفقة بما فيها السكنى لم تجب الا جزاء الاحتباس والمطلقة الذمية من الدمى غير محتبسة لحق الشرع ولا لحق الزوج المطلق .

وان مناط تطبيق المادة ٩٩ مرافعات التي توجب على النيابة ان تتدخل في القضايا التي تتعلق بالاحوال الشخصية أو الجنسية أن تكون الدعوى متعلقة في موضوعها وطلبات الخصوم فيها بالفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية . فاذا كانت الدعوى المستعجلة لا يدور فيها البحث حول الفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية كالطلاق كان كان موضوعها لا ينصب على الفصل في صحة الطلاق أو عدم صحته فلا يمكن اعتبارها من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية وان اقتضى الفصل في الاجراء الوقتى المرفوعة به ان تستظهر المحكمة من وقائع النزاع دون تعرض للموضوع جدية الادعاء في مسألة الاحوال الشخصية أو عدم جديته .

٤ - هل يختص القاضى المستعجل بنظر الاشكال المقام عن حكم بحبس المدين في دين نفقة ؟ الحكم بالحبس لعدم أداء دين النفقة المحكوم به مع القدرة على ذلك وفقا للمادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية هو قضاء بجزاء جنائى يمس شخص المحكوم عليه وليس جزاء تهديديا أو طريقا من طرق التنفيذ المدنية وفقا لقانون المرافعات ومن ثم لا يختص قاضى الأمور المستعجلة ولائيا بنظر الاشكال المرفوع عن مثل هذا الحكم لأن اختصاصه فرع من اختصاص القضاء المدنى الذى يتبعه القضاء المستعجل بل يختص بهذا الاشكال المحكمة

الملة ؟ وما حكم عدم اعتقاد أحد الزوجين غير المسلمين ديانة بمبدأ انحلال عقد الزواج بالطلاق ؟ وهل تعتد الذمية المطلقة فيكون لها نفقة ومقابل سكنى ؟ وما مدى ولاية القضاء المستعجل ازاء الفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية ؟

يخضع شكل الطلاق واجراءات اثباته للقانون المجلى أى لقانون البلد الذى تم فيه تطبيقا للقاعدة العامة التى تقضى بخضوع شكل التصرف القانونى لقانون بلد أبرامه . على انه يجوز أيضا اخضاع شكل التصرف واثباته للقانون الذى يسرى على احكامه الموضوعية أو لقانون موطن المتعاقدين .

والقاعدة العامة في الشريعة الاسلامية هي القانون العام للاحوال الشخصية في القانون المصرى فهى التى تطبق على المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية لغير المسلمين غير المتحدى الملة والطائفة ويكون الحكم بالنسبة لهم على ارجح الأقوال في مذهب الامام أبى حنيفة دون ان يرجع في ذلك الى شريعتهم لأن ذلك الرجوع قاصر على منازعات الاحوال الشخصية لغير المسلمين المتحدى الملة والطائفة والذين كانت لهم جهات قضائية ملية منظمة في مصر ( المادة ٢٨٠ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - والمادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

وقد قصد المشرع استثناء من القاعدة العامة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية النافذة بقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر منع القاضى من تطبيق أرجح الآراء في الفقه الحنفى الا اذا كانا أو أحدهما يعتقد أن ديانة بمبدأ انحلال عقد الزواج بالطلاق . أما اذا كانا يعتقد أن ديانة بذلك طبق القاضى الشريعة الاسلامية اذا كانا مختلفى الملة أو شريعتهم ان كانا متحدى الملة والطائفة .

وينبغى قصر نص المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهو نص استثنائى - على حالة عدم اعتقاد أى من الزوجين غير المسلمين بجواز انحلال عقد الزواج بحسب ديانتهم بالطلاق دون التقيد بنظم الطلاق عندهم ودون تطبيق ما تضمنه قانون جنسيتهم من احكام وضعية بشأن الطلاق متى كان هذا القانون ليس هو القانون الواجب



قرار وقائي ريثما يصدر القضاء المستعجل أمره بالهدم أو بالرفض .

ولما كان كل من قرارى الهدم والاخلاء ليس امرا اداريا فلا حظر على القضاء المستعجل من الفصل في دعوى اثبات حالة مترتبة عليها اذ هي حالة مادية قد تتغير مع الزمن ويضيع حق رفعها .

٣ - ما مدى الاعتداءات المادية بالنسبة للعقار او المنقول ؟ وما معيار العقد الادارى ؟ وما هو حكم القرار الادارى المردوم وولاية القضاء المستعجل بنظره ؟

كانت النظرية مقصورة حتى عهد قريب على حق المحاكم المدنية في النظر في الاعتداءات المادية من جهة الادارة اذا تضمنت الاعتداء على الملكية العقارية . ولكن القضاء سحب هذه الفكرة في تاريخ حديث الى الاعتداء على الاموال المنقولة كذلك .

وضابط التفرقة بين العقود المدنية والعقود الادارية هو تمييز الأخيرة بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق العام الذى يستهدف العقد تسييره وتغليب وجه المصلحة العامة على مصلحة الافراد الخاصة .

واذا حاولت جهة الادارة تنفيذ قرار ادارى معدوم فانها ترتكب ما يسمى بالاعتداء المادى ، وتعتبر القرارات الادارية معدومة اذا تضمنت اعتداء على الملكية او الحرية الشخصية . وللقضاء المستعجل ان ينهض في هذه الحالة لدرء الخطر الناجم عنها دون تشريب عليه .

٤ - ما مدى ولاية القضاء المستعجل في الطلبات الوقتية المتعلقة بالعقود الادارية ؟ وما حكم نذب خبير من محكمة اول درجة عند الغاء الحكم بسبب عدم ولاية المحكمة ؟

لما كان المشرع قد قصر الاختصاص لمجلس الدولة دون غيره بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في المنازعات المترتبة على عقود الالتزام والاشغال العامة والتوريد وغيرها من العقود الادارية سواء كانت المنازعات الناشئة عن هذه العقود مدنية او ادارية ، فلا يكون القاضى المستعجل بمحاكم القضاء العادى مختصا بالنظر في طلب اتخاذ اجراء مؤقت او اجراء تحفظى ناشئا عن منازعة متعلقة

الجنائية وفقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ اجراءات جنائية .

ثانيا - القرارات والعقود الادارية :

١ - ما فيصل التفرقة بين عقود الجهة الادارية التى تخضع للقانون العام وتلك التى تخضع للقانون الخاص ؟ وما مدى اختصاص القضاء المستعجل بشأن المنازعات الواردة على العقود الاخرى ؟

قد تجرى الحكومة في معاملاتها مع الافراد بمقتضى عقود ادارية تخضع في احكامها للقانون الادارى وقد تجرى في معاملاتها بمثل العقود التى يبرمها الافراد فيما بينهم . وفيصل التفرقة ان العقود السابقة تستهدف في كياتها مصلحة عامة لسير العمل في مرفق عام وتختار الادارة في شروطها وسائل القانون العام من تدخل الادارة في الاشراف والهيمنة على تنفيذ العقد بمقتضى سلطتها الادارية وفي هذه الحالة يكون للادارة حرية مطلقة في وقف تنفيذ العقد او فسخه لتعلق الامر بالمصلحة العامة وتنظيم استغلال مرفق عام واذا كان العقد موضوع النزاع يتعلق باستغلال عام وان الادارة قد تعاقدت على هذا الاستغلال لقاء رسم معين ونصت في العقد على شروط محددة اوجبت مراعاتها كما اوجبت ان يكون لها حق الاشراف على تنفيذها وحق وقف التعاقد عن العمل بالطريق الادارى بمجرد اخطار المتعاقد بالغاء العقد وفسخه فان طلب وضع المرفق موضوع الاستغلال تحت الحراسة القضائية لادارته واستغلاله بسبب صدور امر ادارى بوقف التعاقد عن العمل لالغاء رخصته فيه تعطيل الامر ادارى لا يملكه القضاء المستعجل .

٢ - ما هو الامر الادارى ؟ وهل يحول الامر الصادر من التنظيم بالهدم او الاخلاء دون حق القضاء المستعجل في نذب خبير لاثبات حالته ؟

الامر الادارى هو الذى يصدر من سلطة ادارية او موظف تابع لها بهذه الصفة في موضوع ادارى بشأن عمل معين للصالح العام .

ولا يعتبر قرار الهدم الصادر من مصلحة التنظيم عملا اداريا ، فهذه المصلحة تصدره ولا تنفذه بنفسها .

ولا يعتبر قرار الاخلاء الصادر من التنظيم عملا اداريا لانه مترتب على قرار الهدم وانما هو

## وما مفهوم القول بانحراف رجل الإدارة عن وظيفته انحرافا جسيما صارخا ؟

يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيما اذا كان النزاع موضوعه من اختصاص المحكمة المدنية وبالتالي من اختصاصه اذا ما توافرت عناصره ام من اختصاص السلطة الادارية .

واستقر الفقه والقضاء على استبعاد أعمال الاعتداء المادي التي يبلغ فيها انحراف رجل الإدارة مبلغا جسيما صارخا من نطاق الأعمال الادارية اذ انها تصبح مجرد تصرفات مادية عادية . اما اذا لم يبلغ عيب الانحراف درجة الجسامة التي تهدم ركنا من اركان القرار الاداري وتجعله في عداد الأعمال الاستبدادية والتي تكون مخالفة للقانون مخالفة صارخة في جميع نواحيه نصا وروحا فلا يجوز للقضاء المدني أن يؤول الأمر الاداري أو يوقف تنفيذه أو يلغيه بطريق مباشر أو غير مباشر بصفة قطعية أو مؤقتة اذ أن التعدي أو المخالفة التي لا تبلغ مبلغا جسيما لا تؤثر على كيان العمل الاداري ولا تفقده الصفة الادارية بل يبقى بالرغم من ذلك حافظا لطبيعته الادارية متمتعا بالحصالة التي اوجبها القانون .

## ٤ - متى يعد الأمر الاداري عقبة مادية يختص القضاء المستعجل برفعها ؟

ينبغي لكي يعد الأمر الاداري عقبا أو عدوالا أو عقبة مادية أن يكون بطلانه جسيما صارخا ظاهرا بما لا يدع مجالا للشك في أنه لا يمت للمشروعية بسبب ولا يمكن اسناده لأي نص قانوني .

## ثالثا - البروتستو :

## ١ - ما مدى ولاية القضاء المستعجل في طلب شطب البروتستو ؟ وما نوع الورقة الجائز اجراء البروتستو بموجبها ؟

لما كان البروتستو اجراء قانونيا يراد به وضع التاجر في موطن التأخر عن الدفع ، فاذا ما استبان في صورة قاطعة براءة المدين ، فقد زال كل اثر لهذا الاجراء ومن ثم يختص القاضي المستعجل بشطبه اذ لا يترتب على ذلك أي ميساس بحقوق الدائن .

بهذه العقود . ذلك لان القضاء المستعجل بمحاكم القضاء العادي انما هو فرع منها يستمد اختصاصه من ولايتها فلا تتعدى ولايته الى ولاية مقررة لجهة قضائية اخرى . والقضاء الاداري هو المختص وحده بتلك المنازعات سواء كانت موضوعية او مستعجلة ولا يعترض على هذا بان المشرع قد سكت عن النص على نظام خاص للقضاء المستعجل امام جهة القضاء الاداري .

وقيام خبير لاثبات الحالة المنتدب من محكمة اول درجة بأداء مأموريته وتقديم تقريره لا ينبغي قيام المصلحة لدى الجهة الادارية في الطعن على الحكم الصادر في دعوى اثبات الحالة لان المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها ويترتب على ذلك قيام حقها باستبعاد الدليل المستمد منه على اعتبار أنه اجراء يستند الى حكم صادر من محكمة لا ولاية لها .

## ٥ - ما مفهوم أعمال السيادة ؟ وهل تخضع أعمال البوليس والضبطية لرقابة المحاكم ؟

أعمال السيادة هي التي تباشرها الحكومة بمقتضى سلطتها العليا ومنها التدابير الخاصة بالامن الداخلي والخارجي للدولة .

والمقصود بالتدابير المذكورة هو ما يتخذ للدفاع عن كيان الدولة وسلامتها في الداخل والخارج والاجراءات العليا التي تتخذ للدفاع عن كيان الدولة وسلامتها والاجراءات العليا التي تلزم لحفظ الامن أو اعادته الى نصابه .

وان صح أن تنظيم الامن وترتيبه وتوزيع قواته وتسليحها هو من أعمال السيادة فان ما عدا ذلك من قيام البوليس بواجبه والتدابير والاجراءات التي تتخذ في هذا الصدد انما هي اجراءات ادارية . وتخضع أعمال البوليس والضبطية القضائية لرقابة المحاكم وتجعل الحكومة مسئولة عن الخطأ والاهمال الحاصل منهم .

وعليه فان القضاء المستعجل يختص بنظر دعاوى اثبات الحالة التي تنجم عن تقاعس هؤلاء واهمالهم متى كان القضاء العادي مختصا بموضوع النزاع .

## ٦ - هل يختص القضاء المستعجل بتقرير ما اذا كان النزاع من اختصاص المحكمة المدنية ؟



في الالتزام بعمل اذا لم يقيم المدين بتنفيذ التزامه جاز للدائن ان يطلب ترخيصا من القضاء في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين اذا كان هذا التنفيذ ممكنا . ويجوز في حالة الاسعجال ان ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء .

وقد استقر الفقه والقضاء على انه اذا وقع نزاع بين رب العمل والمقاول او المهندس او الصانع بصدد تأخر المدة وما تم من اعمال ومدى مطابقتها لاصول الفن او لما اتفق عليه بعقد العمل . او اذا حدث خلاف بصدد تقصير المقاول في اعمال البناء المسندة اليه في الموعد المحدد بعقد العمل ، كانت المنازعة في جميع هذه الصور من صميم اختصاص القضاء المستعجل ويحق له التصريح لرب العمل في حال الاستعجال الشديد اصلاح المخالفات التي تمت او اتمام الاعمال الناقصة من البناء تحت مباشرة الخبير الذي تعين في دعوى اثبات الحالة بمصاريف يتحملها رب العمل على ان يحتفظ كل طرف بكامل حقوقه لتفصل فيه محكمة الموضوع عند طرح الخصومة امامها .

فلا حرج اذن على القضاء المستعجل في ان يأذن لرب العمل باتمام الاعمال الناقصة ان يتخذ اجراء وقتيا بتمكين صاحب الشأن من استعمال حق خوله القانون اياه في الوفاء العيني ليدفع ضررا عاجلا وخطرا داهما متوقعا ويتحصل على اجراء بزيل اللبس والمفوض اذا ما لجأ الى القضاء الموضوعي .

#### خامسا - التحكيم :

هل يختص القضاء المستعجل بالفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ احكام المحكمين ؟

لما كان القانون قد اجاز رفع الدعوى ببطالان حكم المحكم في احوال معينة ، فانه يكون من اختصاص قاضي الامور المستعجلة ان يفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ احكام المحكمين الصادرة في غير الاحوال المبينة في القانون . بوله بهذه المثابة ان يقبل وجه الجدل في النزاع في احدي هذه الاحوال تقديرا وقتيا يتحمس به للنظره الاولى على يد . وانه وجه الصواب في الاجراء المطلوب ايحكم بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا . اما اصل الحق وهو صحة حكم المحكم او بطلانه فيبقى

والبروتستو اجراء لا يمكن اتخاذه الا بورقة تجارية مستكملة البيانات التي يتطلبها القانون في الأوراق التجارية وبخاصة تاريخ الاستحقاق وشرط الامر والاذن . وعلى ذلك فان الفاتورة غير الموقع عليها من المدين وكذا الفاتورة التي بها بيان عادي بقيمة البضاعة التي استجرها المدين وبذيلها قيمة رصيد الحساب الذي على المدين بتوقيعه وليس بها اكثر من ذلك لا تعتبر ورقة تجارية وبالتالي لا يسوغ اجراء البروتستو بمقتضاها .

٢ - هل يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الاعتداد ببروتستو عدم الدفع ؟ وما اجراء تخالف احدي بيانات الكمبيالة الشككية ؟

يتوافر ركن الخطر من مجرد اعلان ورقة على انها بروتستو عدم دفع مما يتعين معه تدخل القضاء المستعجل لمنع الضرر الذي قد يلحق به بالعلنة له هذه الورقة من زعزعة الثقة به في المحيط التجاري ولو لم تقيد هذه الورقة في نشرة البروتستو .

وان وضع تاريخ واحد على الكمبيالة دون نص على ما اذا كان هو تاريخ انشاءها ام ميعاد استحقاقها وكذلك عدم ذكر وصول القيمة كلاهما يفقد الورقة صفة الكمبيالة اعمالا لنص المادة ١٠٥ تجاري .

واذا استجمع فرد واحد في شخصه صفتي الساحب والمستفيد لا تعتبر الورقة كمبيالة صحيحة بل تعتبر سنداً اذنيا بعد توقيع السحوب عليه عليها .

٣ - هل يجوز الحكم بشطب البروتستو ولو حصل الوفاء بعد ميعاد الاستحقاق ؟

ليس في القانون ما يمنع من اجابة طلب شطب بروتستو عدم الدفع المبدى من التاجر الذي يعلن به اذا ما وفي بدينه ولو بعد ميعاد الاستحقاق لان البروتستو يصبح في هذه الحالة غير ذي موضوع .

رابعا - في تنفيذ الالتزام بعمل :

هل يختص القضاء المستعجل في احوال الامتناع عن تنفيذ الالتزام بعمل ؟ وما مدى هذا الاختصاص بالنسبة للاذن لرب العمل بتمام الاعمال الناقصة ؟

سليما ليقول قضاء الموضوع كلمته فيه .

سادسا - مسائل متفرقة :

١ - ما مدى ولاية القضاء المستعجل في حالة طلب الافراج عن المواد المشتبه فيها أعمالا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفس والتدليس ؟

انه وان سوغت المادة الثانية عشر من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاصة بقمع الفس والتدليس لأموري الضبط القضائي أن يضبطوا المواد المشتبه فيها في حالة قيام أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بمخالفة احكام هذا القانون ، الا ان الشارع عمد الى الحد من هذا الحق حتى لا يكون رأي الضبطية امرا مقضيا باستصدار امر من القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق يؤيد هذا الاجراء في غضون السبعة ايام التالية له والا أصبح لاغيا ويحق الافراج عن البضاعة المضبوطة .

وللقضاء المستعجل في هذه الحالة رفع حبس البضاعة متى اتسمت الدعوى بطابع الاستعجال وكان الفصل فيها لا يمس أصل الحق مثار النزاع .

٢ - هل يملك القضاء المستعجل سلطة نظر المنازعات الوقتية المتفرقة عن مشاركة التحكيم ؟

انه وان كان من المستقر عليه أصلا أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة مستمد أصلا من المحكمة المدنية التي يعتبر هو فرع منها وأن ولايته محدودة بالقدر الذي يدخل في صميم اختصاص المحكمة التي هو تابع لها - الا أنه قام خلاف بين رجال الفقه في فرنسا في مدى اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في الاجراءات التحفظية عند اتفاق الطرفين على التحكيم في النزاع : فمن قائل ان الاتفاق على التحكيم يمنع القضاء المادي والمستعجل من نظرية دعوى متعلقة به سواء من الموضوع أو بخصوص اجراء مؤقت أو تحفظي الا اذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على العدول عن التحكيم . ومن قائل بأن الاتفاق على التحكيم لا ينتج أثرا قانونيا الا فيما يختص بموضوع الحقوق المتنازع عليها والمتفق على طرحها أمام المحكمين لا ينتج أثرا قانونيا الا فيما يختص بموضوع الحقوق المتنازع عليها والمتفق على طرحها أمام المحكمين فيجعلها وحدها من هيئة التحكيم دون المحاكم العادية ، أما المسائل الوقتية

المستعجلة فتظل خاضعة لاختصاص القضاء المستعجل وله ولاية الفصل فيها رغم قيام مشاركة التحكيم . والذي نراه صحيحا هو الأخذ بالنظر الثاني لانه أكثر تمشيا مع العدالة كما انه يساير منطق القانون اذ ليس من العدالة في شيء أن يقف القضاء المستعجل مكتوف اليدين أمام خطر داهم يستوجب اتخاذ اجراء تحفظي وقتي حتى يفصل في موضوع الحق لا شيء الا لأن طرفي الخصومة قد عهدا الفصل في النزاع الى هيئة تحكيم وقد يستغرق الفصل في هذا النزاع أمدا طويلا أمام هذه الهيئة تستهدف خلالها مصالح أحد الطرفين للضياع ومن ثم كان حقا على القضاء المستعجل أن يتخذ اجراء وقتيا حافظا لحقوق المتخاصمين حتى ولو كان النزاع مطروحا فعلا أمام هيئة التحكيم لأن في ذلك صونا للحقوق وعلى الاخص اذا ما لوحظ أن اجراءات التحفظ هي اجراءات وقتية لا تمس الحق أو تتعرض لأصل النزاع وهي بدالتها لا تحوز قوة الشيء المقضي . كما أن منطق القانون لا يمنع من ذلك ، مناط اختصاص القضاء المستعجل يقوم بصفة عامة على توافر ركن الخطر والنزاع فاذا ما استوى في الدعوى هذان الركنان كان لزاما على القضاء المستعجل أن يأمر بما يراه حافظا للحقوق على الوجه الذي يستظهره من أوراق الدعوى ومستنداتها وهو في ذلك يكفل لهما حقوقها ويصونها من كل عبث حتى تقول هيئة التحكيم كلمتها بعد دراسة وتمحيص .

٣ - الى أي مدى اعترف القانون المدني بشخصية شركات التضامن التجارية المعنوية ؟ وما الفرق بين حقوق دائني الشركاء وحقوق دائني الشركة ؟ وهل يستقل ملك الشركة عن ملك الشركاء ؟ وهل يجوز اتخاذ اجراءات تحفظية ضمنا للحقوق بعد التصفية ؟

اعترف القانون المدني الجديد في المادة ٥٢ فقرة ٤ بالشخصية المعنوية للشركات التجارية والمدنية وبدا حسم كل ما أثير في ظل القانون المدني الملفي من خلاف في الرأي في هذا الصدد . والنتيجة القانونية المترتبة على الاعتراف للشركات التجارية بشخصيتها الاعتبارية أنه قد أصبح لها كيان خاص وحياة مستقلة عن حياة الاعضاء فيها . فحقوقها غير مختلطة بحقوق الاعضاء كما وأن التزاماتها منفصلة عن التزاماتهم وبالتالي



ان المادة ٧٢١ من قانون المرافعات اذ نصت صراحة بأنه لكل من الشركاء ان يبدى ما لديه من اوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة فان مفاد هذا النص ان الشارع قد رسم طريقا معيناً للطعن على اجراءات القسمة قبل تمامها بأن أعطى كل شريك من الشركاء سواء اكان ممثلاً في هذه الاجراءات أم لم يكن ممثلاً فيها حق الاعتراض على قائمة شروط البيع - وبالتالي فان ما ينعاه الشريك من انه لم توجه ضده دعوى القسمة وانه لم يكن طرفاً في الحكم مما يصح ان يكون سبباً للاعتراض على قائمة شروط البيع لان الاسباب التي يجوز ان تكون موضوعاً للاعتراض لا تقع تحت حصر فهي قد تتعلق بالشكل كالادعاء ببطلان اجراء او اكثر من اجراءات التنفيذ أن تتعلق بالموضوع متى كان من شأنها لو صحت بطلان التنفيذ .

وقد استقرت كلمة الفقه على انه اذا لم تتم القسمة او التوزيع واتخذت بشأنها اجراءات امام الجهة المختصة فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المسائل المتعلقة بها لتعلق كل ذلك بالموضوع او اصل الحق لانه فصل في حقوق خول القانون للوصول اليها والحكم فيها طرقاً خاصة في ازمان معينة امام هيئات قضائية مختصة .

ولا يمكن التحدى بظاهر المادة ٤٥٠ مرافعات التي تجبر لكل من يتضرر من سند تنفيذي لم يكن طرفاً فيه او عقد او حكم يستشكل فيه امام قاضي الأمور المستعجلة لأن دعوى القسمة لم يفصل فيها بحكم قطعي . كما ان الحكم القاضي بعدم امكان مرحلة من مراحل الدعوى التي لا تنتهي الا بصدور القسمة عينا لا يعتبر حكماً فاصلاً في الدعوى بل هو حكم مرسى المزداد ومن ثم فاذا ما قضى قاضي الأمور المستعجلة بوقف اجراءات بيع العقار فان ذلك يعد تعرضاً لصميم اجراءات دعوى القسمة التي مازالت مترددة امام القاضي المختص .

هـ - ما شروط التجريد ؟ وما مدى سلطة القاضي المستعجل في الفصل في النزاع المبني على التمسك بحق التجريد :

لا يجوز للدائن وفقاً للمادة ٢/٧٨٨ مدني أن ينفذ على أموال الكفيل الا بعد تجريد المدين عن

فان أعضاء الشركة لا يعتبرون مالكين على الشيوع لأموال الشركة بل تعتبر هذه الأموال ملكاً للشخص الاعتباري الذي هو الشركة وكل ما للأعضاء من حقوق قبل الشركة هو حقهم في الأرباح وهو حق منقول .

والقاعدة المقررة في المادة ٥٢٥ من القانون المدني ليست الا احدى الآثار القانونية المترتبة على استقلال أموال الشركة عن أموال الشركاء فيها . فقد حظر الشارع في هذا النص على الدائنين الشخصيين لأحد الشركاء ان يتقاضوا حقوقهم أثناء قيام الشركة فيما يخص ذلك الشريك في رأس المال لان أموال الشركة تعتبر ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم كما ان ذمة الشريك هي الضمان العام لدائنيه الشخصيين ومن ثم فلا يجوز لدائن الشريك أثناء قيام الشركة ان يزاحم دائنيها .

اما اذا انحلت الشركة وتمت التصفية فقد زالت الشخصية المعنوية عنها واصبح المال شائعاً بين الشركاء وحق لكل دائن ان ينفذ على أموال مدينه بقدر حصته في هذا المال الشائع ولكن ذلك لا يمنع دائن الشريك أثناء قيام الشركة ان ينفذ بدينه على حصته في الأرباح أو ان يتخذ الاجراءات التحفظية سوا فيما يتعلق بنصيبه في الأرباح أو حصته في الشركة .

وان الشارع وقد عقد في المواد ٤٨٤ - ٤٩٠ الأموال التي يجوز التنفيذ عليها فتناول في المواد ٤٨٤ - ٤٨٩ بيان الأشياء التي يجوز الحجز عليها وقرر في المادة ٤٩٠ بان العمل بأحكام المواد المتقدمة لا يخل بالقواعد المقررة او التي تقرر في القوانين الخاصة بشأن عدم جواز الحجز أو التنفيذ . وان المادة ٥٢٥ من القانون المدني وقد حظرت على الدائنين الشخصيين لأحد الشركاء ان يتقاضوا حقوقهم من حصة ذلك الشريك في أموال الشركة فان هذا الحظر ينطوي في مرماه أيضاً على عدم جواز الحجز التنفيذي على أموال الشركة لدين في ذمة الشريك ومن ثم فان الحالة الواردة في هذه المادة مما تدخل في عداد ما قدمته المادة ٤٩٠ مرافعات .

٤ - هل يجوز للشريك الذي لم يكن ممثلاً في الحكم القاضي ببيع العقار لعدم امكان قسمته طلب وقف نفاذه امام القاضي المستعجل ؟ وما وسيلته اذن ؟

ان القاضي العمالي المستعجل وهو يقضى بوقف قرار الفصل والزام رب العمل بدفع أجر العامل من تاريخ فصله فانما يستوحى هذا من احكام المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ :

( ا ) انه يرجع اعتبار الفصل تعسفيا واحتمال الحكم بالتعويض لذلك لان ما يلزم به رب العمل ممن سداد الأجر يكون الحق فيه لرب العمل من خصمة من التعويض الذي يقضى عليه به . فالسبب القانوني للأجر هو التعويض المرجح الحكم به .

( ب ) ان القاضي المستعجل في الدعوى العمالية حين يحدد اجلا بانتهاء الفصل في الموضوع فانما يراعى احكام المواعيد التي قررتها المادة ٧٥ وقد حددت للفصل في الموضوع شهرا سواء كان المبلغ الذي يلزم به رب العمل اجرا او نفقة فان الميعاد المحدد للفصل في الموضوع هو من صالح العامل ورب العمل وهو ملزم بأداء الأجر معرضا لخطر الحكم برفض التعويض او بالحكم به أقل مما اداه من اجر بمقتضى الحكم .

وان فوات ميعاد الشهر المحدد للفصل في الموضوع يعتبر تغيرا للظروف والملايسات التي كانت معروضة امام القاضي العمالي المستعجل الذي كان يقدر في ذهنه وهو يقضى بحكم الوقف المواعيد التي نصت عليها المادة ٧٥ ومن ثم يصح لهذه المحكمة ان تعيد تقديره في مدى ما ينفذ به حكمه بالزام رب العمل بدفع الأجر فيوقف تنفيذه عند فوات الميعاد المحدد لمحكمة الموضوع للفصل فيه .

امواله ، الا انه يجب على الكفيل ان يتمسك بحق التجريد فيقتصر الدائن على اتخاذ اجراءات تحفظية كتوقيع حجز مثلا دون ان يتخذ اجراءات البيع او نزع الملكية لاموال الكفيل الا بعد تجريد المدين من امواله . كما اوجبت المادة ٧٨٩ مدنى على الكفيل اذا طلب التجريد ان يقوم على نفقته بارشاد الدائن الى اموال للمدين تفي بالمدين كله وبالتالي يجب تمكين الدائن من التنفيذ ضد الكفيل غير المتضامن اذا قام الدليل على اعسار المدين .

وان كان القاضي المستعجل ممنوعا من التعرض لاصل الحق او المساس به الا ان له يستظهر وجه الجدل في المنازعة ، وعلى ذلك فاذا كان التحقيق من توافر شروط حق الكفيل في تجريد المدين عند التنفيذ على الكفيل من الامور الموضوعية التي تمس اصل الحق الا انه يكفي القاضي المستعجل في حدود تقديره الوقتي ان يستظهر تمسك الكفيل بحق التجريد وعدم تنازله عنه بوجود التضامن حتى تبدو له جدية المنازعة في التنفيذ على اساس ظهور حق الكفيل في التجريد فيامر بوقف اجراءات التنفيذ قبل الكفيل الا ان له في هذه الحالة ان يؤقت تلك الحماية بان يرشد الكفيل خلال ميعاد محدد عن اموال للمدين تفي بالمدين كله بحيث اذا لم يرشد اطلاقا خلال تلك المدة زالت تلك الحماية التي اضفاها عليه وحق للدائن الاستمرار في التنفيذ .

٦ - الى متى يستمر تنفيذ الحكم القاضي بوقف قرار فصل العامل ؟ وكيف يدرك الخطر من استمرار تنفيذه ؟



# أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ومرفق علاقته بقوانين التخفيض السابقة على صدوره

لأستاذ منير عبد المجيد  
القاضي بمحكمة شؤون عمال الإسكندرية الجزئية

تمهيد :

عرف القانون المدني الإيجار في المادة ٥٥٨ منه بأنه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم . فهو عقد ثنائي تبادل يقوم فيه التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين مقابل التزام المستأجر بدفع الاجرة المسماة في العقد أو المقررة بالفعل ، وكل تغيير في مدى التزام أحدهما يقابله حتما تغيير مقابل في مدى التزام الطرف الآخر تحقيقا للتوازن في هذا النوع من العقود بين عاقيديها .

ولم تغير قوانين الإيجارات المتعاقبة من طبيعة عقد الإيجار هذه وإن كانت قد تدخلت في تعديل آثاره من جهة مقدار الاجرة التي يلتزم بها مستأجر المبنى الجديدة ، وذلك حماية للمستأجرين من مغالاة المؤجرين في زيادة الاجرة اساءة لاستعمال حقوقهم التي رتبها لهم القانون المدني (١) .

ولم يكن كذلك من الممكن وضع أساس موحد يرتكز عليه الحد الأقصى للاجرة وذلك لان المشرع قد تدخل لتحديد هذا الحد في أوقات مختلفة ، وفترات متباعدة ، تبعا لتاريخ انشاء هذه المباني ، فكان لزاما ، بل طبيعيا ، أن ينشأ عدة حدود قصوى للاجرة تختلف عن بعضها باختلاف تاريخ انشاء المبنى والقانون الذي يحكمها . وكان نتيجة حتمية لذلك أن قسمت هذه الاماكن من حيث الحد الأقصى للاجرة الى خمسة أقسام .

ولما كان الميثاق قد نص في أحكام الملكية العقارية على استمرار الرقابة على الملكية العقارية للمباني حتى لا تجنح الى الاستغلال ، فإن الدولة تراقب العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، لتعالج أي انحراف ، أو نقص يكشف عنه التطبيق العملي .

وقد تكفلت الثورة منذ قيامها بمراعاة هذا الهدف ، فاصدرت قوانين تخفيض الإيجارات المتعاقبة . وكان آخرها القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ ، الذي صدر في ٢٠ فبراير لسنة ١٩٦٥ ، ونشر بالجريدة الرسمية في ٢٢ فبراير لسنة ١٩٦٥ وعمل به من تاريخ نشره .

## النطاق الزمني للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ :

وهذا النطاق الزمني يتضمن بيان الاماكن التي يسرى عليها القانون المذكور .

وهو يسرى على نوعين من الاماكن : -

الاول - الاماكن التي انشئت من أول يناير لسنة ١٩٤٤ حتى ٥ نوفمبر لسنة ١٩٦١ بشرط ألا تكون عقود الإيجار مبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

الثاني - الاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٦٣ وتتناول فيما يلي بيان القواعد التي تبجكم هذين النوعين من الاماكن :

سألفه الذكر « . ويجرى تخفيض أجره هذه الاماكن بنسبة ٢٠ ٪ كما سبق القول . »

ويسرى هذا التخفيض اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ .

( ب ) الحالة الثانية اذا كان المكان لم يسبق تأجيريه قبيل العمل بأحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ ، اما اذا كان المكان المؤجر الذى تنطبق عليه الشروط الواردة فى القوانين سألفه الذكر لم يكن قد سبق تأجيريه قبل العمل بأحكام هذا القانون ( ٧ سنة ١٩٦٥ ) ، كان يكون المالك أو المؤجر شاغلا له خلال هذه الفترة . فقد حدد المشرع قواعد التخفيض التى تحكم هذه الحالة وطريقة اجرائه ، وذلك منعا من حصول أى لبس أو خلاف قد يثور حولها . فقرر بأنه يكون التخفيض عند التعاقد على تأجيرها بالنسب الواردة فى القوانين سألفه الذكر ( ١٩٩١ سنة ٩٥٢ ، ٥٥ سنة ٩٥٨ ، ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ) على أساس أجر المثل السارى عند انشاء المكان مخفضا بالنسبة المشار اليها فى الفقرة السابقة ( مادة ٣/١ ق ٧ سنة ٩٦٥ ) أى بنسبة ٢٠ ٪ . ويسرى التخفيض المشار اليه اعتبارا من تاريخ تأجير هذه الامكنة . ويسرى التخفيض المشار اليه اعتبارا من تاريخ تأجير هذه الامكنة .

ثانيا - الاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون ١٣٣/٦٣ :

تنص المادة الثانية من القانون ٧ سنة ١٩٦٥ بأنه « تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الاجور المتعاقدة عليها للاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ٩٦٢ والتى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الاجارية طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه . »

وتعتبر الاجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة تحديدا نهائيا غير قابل للطعن فيه للقيمة الاجارية . ويسرى بآثر رجعى منذ بدء تنفيذ عقد الانحار . وبالنسبة للاماكن التى يكون قد تم تقدير قيمتها

أولا - الاماكن التى انشئت من أول يناير سنة ١٩٤٤ حتى ٥ نوفمبر لسنة ٦١ :

وفى هذا النوع ، يتعين التفرقة بين ما اذا كان المكان قد سبق تأجيريه أو لم يسبق تأجيريه .

( ١ ) اذا كان المكان قد سبق تأجيريه قبل العمل بأحكام القانون ٧ سنة ٦٥ بأن يكون التخفيض بنسبة ٢٠ ٪ على الاجور الحالية للاماكن الخاضعة لاحكام المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقوانين رقمى ٥٥ لسنة ٩٥٨ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . بمعنى أن هذه النسبة انما تنطبق على المباني التى انشئت من أول يناير سنة ١٩٤٤ حتى ٥ نوفمبر سنة ٩٦١ واجرى عليها التخفيض بالنسب الموضحة بالقوانين المشار اليها ، أو يجب اعماله ، وذلك على التفصيل الآتى :

- ١ - الاماكن الخاضعة لاحكام المرسوم بقانون ١٩٩ سنة ١٩٥٢ والتى تخفض بنسبة ١٥ ٪ .
- ٢ - الاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتى تخفض بنسبة ٢٠ ٪ .
- ٣ - الاماكن الخاضعة لاحكام القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والتى تخفض بنسبة ٢٠ ٪ .

والمقصود بالاجور الحالية ، ليست الاجور الموضحة بعقود الايجار ، بل تلك الاجور التى وصلت اليها هذه الاماكن وقت صدور القانون ، وهكذا هو ما كشفت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ من أنه رأى أن يستفيد المستأجرون الذين انطبقت عليهم احكام قوانين خفض القيمة الاجارية رقم ١٩٩ سنة ٩٥٢ ، ٥٥ لسنة ٩٥٨ ، ١٦٨ سنة ١٩٦١ بتخفيض ٢٠ ٪ بالاضافة الى التخفيضات التى قررتها تلك القوانين ، على أن يكون التخفيض الثانى بالنسبة الى القيمة الاجارية الحالية لسرعة احتسابها بدلا من الرجوع الى القيمة الاجارية الاصلية قبل التخفيض المشار اليه فى القوانين



لسلطان القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وبالتالي أحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .

الاماكن التى لا تخضع لاحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥

طبقا للمادة الاولى من قرار التفسير التشريعى رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ « تستمر اللجان المشكلة طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى تقدير الاجرة بالنسبة الى الاماكن التى تم التعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ اذا كان ملاك هذه الاماكن لم يخطروا اللجان عنها طبقا لنص المادة (٤) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه او كانت هذه الاماكن قد تم التعاقد عليها . ولكنها لم تشغل حتى التاريخ المذكور » .

ولما كانت المادة الرابعة من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدلة بالقانون ٦٣/٢٣ تنص فى فقرتها الخامسة على أنه « ويجب على مالك العقار فور اعداده للاستعمال أن يخطر اللجنة التى يقع البناء فى دائرتها لتقوم بتحديد الايجار وتوزيعه على وحدات البناء على أن يتم هذا الاخطار فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ أول عقد ايجار عن أية وحدة من وحدات البناء أو تاريخ شغلها لأول مرة بآية صورة من صور الاستعمال » . ومؤدى ذلك أن القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ لا يسرى الا على بناء قائم وقد أعد للسكنى وكل عقد ايجاره نافذ المفعول قبل ٢٢ فبراير سنة ٦٥ وعلى هذا الاساس (١) لا يسرى القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ على الاماكن المتعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ طالما لم يكن قد تم بناؤها أو اعدادها للسكنى . أى لم يصبح عقد الايجار نافذ المفعول بشأنها ، كما يخرج (٢) عن نطاق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ الاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى يتم التعاقد عليها اعتبارا من ١٩٦٥/٢/٢٢ فتختص اللجان بتقدير قيمتها الايجارية وانه من ناحية أخرى ، فلما كان مناط التخفيض أن تكون هناك أجرة متعاقد عليها ، ومن ثم يمتنع أعمال

الايجارية تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه ، تعديل هذه القيمة على أساس الاجرة المخفضة طبقا لحكم هذه المادة ، أو طبقا للتقدير الذى تم وفقا لاحكام القانون ٤٦/٦٢ أيهما أقل ، وذلك اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ » . وقبل ايضاح القواعد التى تحكم هذا النوع من الاماكن المعدة للسكنى . بتعين تعداد الاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ وبالتالي للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ وهى على النحو الآتى : -

١ - الاماكن التى بدىء فى انشاؤها بعد ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

٢ - الاماكن التى بدىء فى انشاؤها قبل هذا التاريخ ولم تتم الا بعد التاريخ المذكور .

٣ - الاماكن التى انشئت قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ولم تشغل حتى هذا التاريخ .

وهذه عندما تشغل فى ٥ نوفمبر سنة

١٩٦١ أو بعد ذلك ، تقدر أجرتها بموجب القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أساس التخفيض بنسبة ٢٠ ٪ حتى تاريخ العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ومن تاريخ العمل بهذا الاخير فى ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ تقدر أجرتها على أساس قيمة الارض والمبنى ) .

٤ - الاماكن التى خضعت لاي من قوانين التخفيض ١٩٩ سنة ١٩٥٢ ، ٥٥ سنة ٥٨ و ١٦٨ سنة ١٩٦١ وكان يسكنها المؤجر ، ثم أجرها بعد أن أدخل عليها تعديلات جوهرية بعد ١١/١١/٦١ أى فى النطاق الزمنى لاحكام ق ٤٦ سنة ١٩٦٢ بحيث غرت من طبيعة المبنى ومعالم وطريقة استعماله بحيث تجعله فى حكم المنشأ حديثا . ونؤثر فى القيمة الايجارية تأثيرا محسوسا . وهذه التعديلات الجوهرية هى المناطق التى بمقتضاها يخضع المكان

المادة الثانية من القانون ٧ سنة ١٩٦٥ حيث تنتفى الاجرة التعاقدية ، وقد صدر التفسير التشريعى رقم ٨ سنة ١٩٦٥ يقضى فى مادته الاولى بأنه « اذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد اجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، فلا يكون هناك اجرة اتفاقية متعاقد عليها ، وتستمر لجان التقدير فى تقدير الاجرة طبقا لاحكام القانون ٩٦٢/٤٦ المشار اليه .

واذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يصبح قرارها نهائيا فتستمر مجالس المراجعة فى نظر العطن .

اما اذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة لهذه الاماكن نهائية ، فبعتبر تقديرها هو الاجرة النهائية المتعاقد عليها .

على انه اذا دفع المستأجر بصفة مستمرة مبلغا شهريا ولو تحت الحساب فانه يعتبر بمثابة القيمة الاجارية التعاقدية من وقت ابرام العقد « وذلك على تفصيل نوضحه فى موضعه .

**القواعد الموضوعية التى تحكم الاجرة طبقا للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ فى حالة خضوع المكان للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .**

سبق تعداد الاماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى يسرى عليها القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . وقد تضمنت المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ الاحكام الموضوعية التى تحدد الاجرة فى هذه الاحوال ، فنصت « تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الاجور المتعاقد عليها للاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ والتى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الاجارية طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه . »

وتعتبر الاجرة المخفضة طبقا للفقرة السابعة تحديدا نهائيا غير قابل للطعن فيه للقيمة الاجارية ويسرى باثر رجعى من بدء تنفيذ عقد الايجار .

وبالنسبة للاماكن التى يكون قد تم تقدير قيمتها الاجارية تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه تعدل هذه القيمة على أساس الاجرة المنخفضة طبقا لحكم هذه المادة او طبقا للتقدير الذى يتم وفقا لاحكام القانون ٩٦٢/٤٦ ايهما اقل ، وذلك اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ .

وعلى هدى هذا النص ، فانه بالنسبة للاماكن المعدة للسكنى ، يتعين التفرقة بين ما اذا لم يكن قد تم تقدير هذه الاماكن تقديرا نهائيا ، وبين ما اذا كان قد تم هذا التقدير النهائى ، وذلك على النحو الآتى :

( ١ ) اذا لم يكن قد تم تقدير اجرة هذه الاماكن نهائيا : -

وتستوى هذه الحالة عدم التقدير اصلا .

وهذه الاماكن اذا كان قد تم تأجيرها وشغلت بالسكن ، تخفض بنسبة ٣٥ ٪ . من الاجور المتعاقد عليها - اى تلك المحددة فى عقود الايجار ، اى فى اى محرر مكمل له ويعتبر ملحقا به او جزءا منه - والتى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الاجارية طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه . ويكون الحكم كذلك ، اذا كانت هذه الاماكن قد أبرمت بشأنها عقود ايجار ولم تشغل بالسكن ، ما دام المؤجر قد وضع العين تحت تصرف المستأجر دون أن يكون هناك ما يعوق الانتفاع بها ، اذ الانتفاع رهين بارادة المستأجر وحده .

على أن تعتبر الاجرة مخفضة بهذه النسبة تحديدا للايجار طبقا لاحكام القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ وعلى ذلك ، فقد انشأ هذا النص أساسا حكما يحل محل القيمة التى كانت تقوم اللجان بتقديرها طبقا لاحكام القانون المشار اليه .

ويسرى هذا التخفيض باثر رجعى منذ بدأ تنفيذ عقد الايجار ، وغالبا ما يكون هو بداية شغل الاماكن المؤجرة بالفعل ، وهذا مناط الاثر الرجعى



هذا ويلاحظ أن القرار التفسيري رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضى في مادته الأولى بأنه إذا استحق على المستأجر فرق في الأجرة نتيجة تطبيق القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . فيجب عليه آدائه فوراً قبل إخلاء العين المؤجرة .

وإذا استمر المستأجر في شغل العين ، فيقسط الفرق على عدد من الأشهر المتتالية والمماثلة للمدة التي استحق عنها الفرق .

وبداهة أنه ليس للمحكمة أن تعمل الفقرة الثانية من القرار التفسيري رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ من تلقاء نفسها ، لأن هذه الفقرة تضمنت نوعاً من الاجل الذي تكفل القانون بتحديد مداه ، ويترتب عليه أرجاء نفاذ الالتزام على النحو المبين بها ، ومن ثم ، فإنه يتعين على المستأجر وحده - الذي شرع لمصلحته - أن يتمسك به ، اذ من المقرر أنه يجوز النزول عن الاجل ممن تقرر الاجل لمصلحته ، ويقع هذا النزول بإرادته المنفردة .

#### المقصود بالأجرة المتعاقد عليها :

يجب لأعمال نصوص القانون ١٩٦٥/٧ على على الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، أن تكون هناك أجرة متعاقد عليها ، وذلك حتى يمكن أعمال التخفيض بالنسب الواردة به .

والمقصود بالأجرة المتعاقد عليها ، هي تلك التي تكون محل اتفاق بين الطرفين في عقد الإيجار ، أو في أي محرر آخر مكمل للعقد المذكور ويعتبر ملحقاً به أو جزاء منه .

ولا تقوم أجرة المثل محل الأجرة المتعاقد عليها في هذا الخصوص .

ولا يعتبر من قبيل الأجرة المتعاقد عليها الاتفاق على حد أقصى وتفويض المؤجر في تحديد الأجرة بما لا يتجاوزه ، أو الاتفاق على حد أدنى للأجرة وتفويض المستأجر بتحديد ما لا يقل عنه .

ومضمونه ، ولا عبرة بعد ذلك بتاريخ العقد ، إلا إذا كان هذا التاريخ متفقاً مع بدا التنفيذ ويعتبر التخفيض نهائياً غير قابل للطعن فيه .

ويجوز التخفيض بقوة القانون ، وبصدور القانون ١٩٦٥/٧ يمنع على مجلس المراجعة الفعّال في التظلمات المرفوعة اليه عن قرارات لجان التقدير .

#### الفروق المستحقة للمستأجر :

وللمستأجر الحق في مطالبة المؤجر بفرق الأجرة بأثر رجعي يدفع اليه جملة أو يستقطع من الإيجار المستحق عليه من شهر مارس سنة ١٩٦٥ ويحق للمستأجر في الحالة الأخيرة أن يتمسك بالمقاصة القانونية في مواجهة المؤجر عند مطالبة له ، وذلك حتى يستوفي الفرق المستحق له عملاً بالمادة ٣٦٢ مدني .

والدعوى بطلب استرداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية ، يجوز رفعها ولو بعد انقضاء العلاقة التأجيرية ، ولا يجوز للمؤجر دفعها بزوال صفة المستأجر عن رافعها لأنه إنما يطلب بالاسترداد عن مدة كانت له فيها هذه الصفة .

وكذلك الدعوى بطلب التخفيض ، يصح رفعها في أي وقت ، ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية ، مادام لم يسقط الحق في رفعها ، ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولاً عن الحق المطالب به ، لأن هذا النزول صريحاً كان أو ضمناً يقع باطلاً ولا يعتد به .

#### الفروق المستحقة للمؤجر :

ويجوز أن تكون هناك فروق استحققت للمؤجر بسبب صدور القانون ١٩٦٥/٧ قبل صدور قرار مجلس المراجعة في التظلم المرفوع من المؤجر ، فيتعين على المستأجر أن يبادر إلى الوفاء بها ، والا كان معرضاً لإخلائه من العين المؤجرة .

فاذا لم يكن هناك اجرة متعاقد عليها ، امتنع اعمال نص المادة ١/٢ من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ وقد اشار الى هذا المعنى التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فنص في مادته الاولى على انه « اذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد اجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير فلا يكون هناك اجرة اتفاقية متعاقد عليها ، وتستمر لجان التقدير في تقدير الاجرة طبقا لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

واذا كان المكان قد حددت اجرة لجنة التقدير ، ولم يصبح قرارها نهائيا فتستمر مجالس المراجعة في نظر الطعون .  
اما اذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة لهذه الاماكن نهائية ، فيعتبر تقديرها هو الاجرة النهائية المتعاقد عليها .

على انه اذا دفع المستأجر بصفة مستمرة مبلغا شهريا ولو تحت الحساب فانه يعتبر بمثابة القيمة الاجارية التعاقدية من وقت ابرام العقد .  
وذلك مع مراعاة احكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه » .

ويلاحظ ان المشرع في القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ قد وضع نصا تضمن قرينة قانونية فاعتبر - عند عدم الاتفاق على الاجرة - بمثابة القيمة الاجارية التعاقدية ان يدفع المستأجر مبلغا شهريا من وقت ابرام العقد ، ولو تحت الحساب ، الا انه يشترط لقيام هذه القرينة القانونية ، وان تكون هذه القيمة ثابتة ومحددة شهريا فاذا لم تتخذ هذه الصيغة ، فلا يصدق عليها وصف الاجرة المتعاقد عليها في حكم النص كما ينبغي كذلك ان يتم الوفاء بها - منذ ابرام العقد ( ويقصد هنا تنفيذه ) بصفة دورية منتظمة ، وكان المؤجر يقبله دون تحفظ ولا يؤثر في ذلك تخلف المستأجر عن سداد قسط منها

او اكثر ، وعلى من يتمسك بهذه القرينة ان يقيم الدليل على توافرها في النزاع المطروح ، فاذا ثبت قيام شروط هذه القرينة ، فيتعين على المحكمة ان تأخذ بها فتجعلها اساسا لحكمها ، وعلى أية حال ، فان الامر مرجعة ظروف كل دعوى على حدة ، وهذه القرينة اذا قامت ، تقبل الاثبات العكسي من جانب الخصم الذي يحتاج عليه بها ، ولا يقصد بجواز تبقيها ان يكون للخصم ان يناقش الاستنباط الذي وضعه المشرع او يدلل على عدم سلامته ، فلا يحق له ذلك ، وانما المقصود هو ان يشهد ان شروط انطباق القرينة القانونية الواردة في نص القرار التفسيري غير مستوفاه في النزاع المطروح اولا يطابق الحقيقة في هذا النزاع ، وغني عن البيان ان نقض هذه القرينة القانونية انما يكون بكافة طرق الاثبات حتى ولو كان القسط محل الوفاء يزيد قيمته على عشرة جنيهات .

ولا مرأه في انتفاء الاجرة التعاقدية اذا ثبت بخلو المكان وعدم التعاقد على تأجيره عند صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ومن ثم فلا محل لاعمال نص المادة الثانية من القانون المذكور في هذه الحالة - كما لا تجد هذه المادة مجالا في التطبيق اذا ما قدرت اجرة المكان بمعرفة اللجنة تقديرا نهائيا وقت ان كان المالك يشغلها ، وذلك لانتهاء شرط الاجرة المتعاقد عليها .

#### الخلاف حول تحديد الاجرة المتعاقد عليها :

قد يثور الخلاف حول تحديد الاجرة المتعاقد عليها ، وذلك في حالة ما اذا كان عقد الايجار يحوى اجرة معينة ، ويراد في ذلك العقد ان هذه الاجرة قد انخفضت بواقع ٤٠ ٪ طبقا لقانون التخفيض رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٢ ، وانها بعد هذا التخفيض ، واستتزال الغوائد طبقا للقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ قد اصبحت تقل عن الاجرة الاولى ، وفي هذا الغرض - يكون من مصلحة المستأجر ان يتمسك بان القيمة



أقل ، أو بعبارة أخرى أيهما أصح للمستأجر فاما  
الاخذ بقرار اللجنة النهائي الخاص بتقدير القيمة  
الاجارية للعين أو تخفيض الـ ٣٥ ٪ من القيمة  
الاجارية الواردة بالعقد .

ويسرى هذا التخفيض اعتبارا من الاجرة  
المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ .

**مدى اعمال احكام التخفيض الواردة في المادة  
الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ على ملحقات الاجرة .**

استقرت غالبية الاحكام على ان الاجرة التي  
يرد عليها التخفيض اعمالا لحكم المادة الثامنة من  
القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ انما يندرج فيها مقابل  
استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاح والصيانة  
والادارة . فتشمل المصاريف اللازمة لتشغيل  
ومرافقة وكذا أجر الحارس ( البواب ) ومصروفات  
الانارة الخاصة بالمرافق المشتركة مثل مدخل المبنى  
والسلم . ومصروفات تشغيل المصاعد وغيرها من  
الاجهزة التي قد تعد لخدمة المبنى ، ذلك انه يتعين  
التسوية في الحكم بشأن المصروفات بين الاجرة  
التي قدرت بمعرفة لجنة التقدير أو مجلس المراجعة  
وفقا لاحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ وبين الاجرة  
التعاقدية لذات المكان الخاضع لاحكام القانون  
المذكور عند تخفيضها طبقا للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥  
عملا بالمادة الثامنة منه ، وعلى ذلك يسرى التخفيض  
عليها بنسبة ٣٥ ٪ ، وذلك ان هذه الاجرة تتكون  
من عنصرها المنصوص عليهما في المادة الاولى من  
القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وهما صافي فائدة استثمار  
العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الارض والمباني ، ٣ ٪  
مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات  
والصيانة والادارة ، ومن ثم فانه ينبغي ان يراعى  
نفس الاعتبار عند اعمال المادة الثامنة من القانون ٧  
لسنة ١٩٦٥ ، فتدخل هذه عند التخفيض في الاجرة  
المتعاقد عليها ولو نص عليها في عقد الايجار ، وذلك  
مامدا قيمة استهلاك المياه ، فيلتزم المستأجر بها  
اذا نص في العقد المذكور على التزامه بها باعتبار

الاجارية التي يدفعها فعلا ، هي الاجرة المتعاقد  
عليها ، بينما يتمسك المؤجر بالاجرة الاولى قبل  
اجراء التخفيضات . وقد اتجه الراى الى التفرقة  
بين حالتين :

**الاولى - حالة ما اذا كان التعاقد قد تم قبل  
صدور القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فالواقع ان المؤجر  
لا يعلم بهذا القانون الاخير الصادر في ٣١ يناير سنة  
١٩٦٢ والذي عمل به باثر رجعى ابتداء من ٥ نوفمبر  
سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فلا يعتد بهذا التخفيض ، وتقوم  
اللجنة بتقدير القيمة الاجارية الواردة أصلا بالعقد  
بنسبة ٣٥ ٪ اعتبارا من تاريخ التعاقد اذا لم يكن  
تقدير اللجنة نهائيا ، أى أن تضمن عقد الايجار  
المبروم بين الطرفين في هذه الحالة تطبيق القانونين  
١٦٨ سنة ١٩٦١ و ١٦٩ سنة ١٩٦١ انما ذلك مرده  
خطأ منهما . والصحيح هو انه يتعين الرجوع الى  
الاجرة التعاقدية . وهى تلك المتفق عليها قبل  
هذا التخفيض الخاطئ والغير مطلق للقانون .**

**الثانية - حالة ما اذا كان التعاقد تم بعد  
صدور القانون ٤٦/١٩٦٢ أى ابتداء من أول فبراير  
سنة ١٩٦٢ ، فان ما فعله المؤجر يعتبر من قبيل التحايل  
على القانون ليخرج العين من نطاق القانون ٤٦ سنة  
١٩٦٢ ، وكان يعلم بصدور هذا القانون الاخير وتكون  
الاجرة العقدية هى التي يدفعها المستأجر فعلا  
ويسرى عليها التخفيض بنسبة ٣٠ ٪ اذا لم يكن  
قد تم تقدير اجرتها بمعرفة اللجنة تقديرا نهائيا  
وعلى اية حال ، فانه يتعين تطبيق القانون الذى  
يحكم الحالة ، واطراح ما عداه .**

اذا كان قد تم تقدير هذه الاماكن تقديرا نهائيا  
غير قابل للطعن فيه قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥  
تاريخ نفاذ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

تعديل هذه القيمة على اساس الاجرة المخفضة  
طبقا لهذه المادة ( أى بنسبة ٣٥ ٪ ) أو طبقا للتقدير  
الذى تم وفقا لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أيهما

المباني التي يسرى عليها التخفيض بنسبة ٣٥ ٪ الا انه متى تحقق أن الوحدة السكنية تتمتع بهذا الاعفاء تعين أعماله ، وفي حالة انتفاء قيام الاعفاء الضريبة ، وعدم توافرها ، يلتزم المستأجر باضافتها الى الاجرة التي يقوم بالوفاء بها الى المؤجر .

ثانيا - الضرائب على المساكن الخاضعة لاحكام القوانين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٩٥٨/٥٥ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والتي يسرى عليها نص المادة الاولى من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . وهذه الضرائب تقع على عاتق المالك الا اذا اتفق مع المستأجر على خلاف ذلك وقد يفضى هذا التخفيض من الضرائب الاصلية او الاضافية او هما معا طبقا لاحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على ان العبرة في هذا الصدد هو بالقيمة الايجارية الشهرية وعدد الحجرات بالوحدة السكنية على اساس ما هو ثابت بشأنها بدفاتر الحصر والتقدير وقت العمل بالاحكام القانون ١٦٩ سنة ١٩٦١ المشار اليه اذ أن دفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة .

**المحكمة المختصة بنظر النزاع الناشئ عن القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .**

لم يصدر القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ استنادا الى قانون ايجار الاماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يندمج في القانون المذكور ، بل صدر مستقلا ومنفصلا عنه ، ومؤدى هذا النظر ، فانه بحسب ، يخضع من حيث تطبيقه والاختصاص بشأنه للقواعد العامة ، ومن ثم ، فلا تقدم المنازعات بشأنه الى دوائر الايجارات بل تختص بها المحاكم الجزئية او الابتدائية حسب الاحوال ، ويكون الحكم فيها قابلا للطعن بالطرق المقررة في قانون المرافعات . وذلك مادامت المنازعة لا تتصل بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ولا بالقوانين الملحقه به ، وبهذا قضى 'يانه « متى كان الثابت أن لا نزاع من جانب المدعى عليها ( المؤجرة ) في أنها أغفلت أحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١

أنها لا تدخل - أصلا في التكاليف للفرد معه على العين ذاتها ، وفي هذه الحالة لا يتحمل المستأجر في قيمة استهلاك المياه بما يزيد على قيمة استهلاك عداد المياه بالمبنى موزعا على عدد الوحدات السكنية بالمبنى بنسبة عدد الحجرات لكل منهما .

**حكم الضرائب على المساكن التي يسرى عليها**

**القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .**

في هذا الصدد يتعين التفرقة بين المساكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتلك الخاضعة لاحكام القوانين السابقة :

اولا - الضرائب على المساكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي يسرى عليها نص المادة الثامنة من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .

لما كانت الاجرة التي يسرى عليها التخفيض بنسبة ٣٥ ٪ طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ قد حلت حولا كاملا محل الاجرة على النحو الذي رسم القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ الاسس التي قامت عليها ، فكان هذا القانون الاخير وثيق الصلة من حيث تطبيقه في هذا المجال بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تضيف الى القيمة الايجارية التي يحددها هذا القانون وفقا لاحكامه ما يخصها من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية المستحقة مع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ومن ثم ، وجب اعمال هذا الحكم الاخير عند سريان التخفيض على الاجرة طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

ويجرى احتساب الضرائب المشار اليها واطاقتها الى الاجرة - عند عدم توافر شروط الاعفاء منها على نحو ما هو معمول به بالنسبة للاجرة التي تقدرها لجان التقدير اعمالا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ولم يشر القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ صراحة الى الزام الملاك باستئصال قيمة هذه الضرائب عن



ويستندى الأمر تطبيقها على أساس أجر المثل السارى عند انشاء المكان ، ومعلوم أن المحكمة الابتدائية تختص بنظر المنازعات الايجارية التى تقوم فى شأنها .

### الجزاء على مخالفة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥

نصت المادة الثالثة من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر يخالف أحكام هذا القانون .

والأصل هو أن المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية تختص بالفصل فى جميع المسائل التى يترتب عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المطروحة أمامها دون أن تلتزم بأن تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام فى شأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة ولا يستثنى من ذلك الا المسائل الاولى التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية طبقاً لما نصت عليه المادتان ٢٢٢ ، ٢٢٣ من القانون المشار اليه وليس فى القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة فى القانون مغلقاً على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة ، ولا يقرر من الأمر شيئاً - فى لبوت الاعتصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل المدنية الفرعية كافة - أن يكون الاختصاص الأصيل بالدعوى المدنية منعقداً لمحكمة عادية فى السلم القضائى ، أو لمحكمة مخصوصة ناط بها القانون ولاية الفصل فيها .

والا كانت عقود الايجار بطبيعتها عقود ممتدة ، تولد ادعاءات متجددة ، مما يعتبر معه تجصيل ما يزيد على الأجرة المقررة عن المدة المحددة كلما حصلت جريمة مستمرة ، لأنها تقتضى تدخلاً متتابعاً متجدداً ، ممن يقارفها ، ولا يعتبر ورود الإجرة على

وخفضت أجرة السكن بمقدار ٢٠ ٪ بعد أن أجرت تغيرات جوهرية فى معالته تعتبر فى حكم الانشاء ومن ثم ، يكون نطاق النزاع محصوراً فى دائرة تطبيق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . الذى لم يدمج فى قانون ايجار الأماكن ١٢١ سنة ١٨٤٧ ، وبالتالي . فان المنازعات الناشئة عن تطبيقه لا تعد منازعات ايجارية ناشئة من تطبيق قانون ايجار الأماكن ، الاختصاص بها للقضاء العادى ، مما يتعين معه رفض الدفع بعدم الاختصاص النوعى » .

غير أن الذى يحصل عملاً أن الأمر كثيراً ما يقتضى لأعمال القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . تطبيق حكم من أحكام القوانين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ أو ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أو ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . وكذلك قد يرتبط تطبيقه باحدى القوانين المشار إليها ارتباطاً لا يقبل التجزئة فيتناول النزاع فى الحقيقة بحث هذه القوانين ، والتطرق الى صميم الموضوع ، والفصل فى مدى خضوع المكان المؤجر لها ، بما يجعل الاختصاص فى النزاع برمته معقوداً للمحكمة الابتدائية ، ذلك أن المحكمة الابتدائية ، وهى تفصل فى نزاع ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها بطريق اللزوم أن تطبق أحكام هذا القانون ، وبسائر الأحكام القانونية الأخرى التى لم يعطها هذا التشريع الاستثنائى ، ويكون على المحكمة الجزئية إذا ما رفع إليها هذا النزاع أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها نوعياً وأحياناً الى المحكمة الابتدائية المختصة ، وغالباً ما تختص المحكمة الابتدائية بالنزاع الناشئ عن القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ فى الحالة المنصوص فى الفقرة الثالثة من المادة الاولى وهى حالة ما إذا كان المكان المؤجر الذى تنطبق عليه الشروط الواردة فى أى من القوانين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٨ لسنة ١٩٦١ أو لم يكن قد سبق تأجيله قبل العمل بأحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . وفى هذه الحالة عادة ما يثور النزاع الجدى على تخفيض الأجرة بالنسب الواردة بالقوانين المشار إليها ،

الجدل بعد ذلك في هذه الاركان ، ولا مراء في أن بيان الحد الاقصى للاجرة المقررة قانونا يعتبر أمرا لا زما لقيام الحكم الجنائي ، ومن ثم ، يلتزم القاضى المدنى بما ذكره الحكم الجنائي في هذا الخصوص ، فليس له خفض هذا الحد أو رفعه عند النظر في موضوع الدعوى المدنية المرفوعة من المستاجر بطلب استرداد الزيادة .

والمحكمة الجنائية الركون في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ اتمام انشاء المكان المؤجر واعداده للسكنى الى ما تستظهره في جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .

والقصد الجنائى الذى يتطلبه القانون في هذه الجريمة ، هو القصد الجنائى العام .

ومن المقرر طبقا لنص المادة السادسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الاحكام التى تصدر في دوائر الاجبات بالمحاكم الابتدائية بتحديد القيمة الاجبارية طبقا لتلك المادة لا يترتب عليها سنوى بطلان الاتفاق الخاص بالاجرة المسماه في العقد ووردها الى الحد القانونى دون مساس بشروط العقد الاخرى التى لا مخالفة فيها للقانون ، فتظل نافذة بين العاقدين منذ نشوء العقد ، ويتعين ترتيب كافة آثارها القانونية .

بغاء حقيق انشاؤه أو تقريرها بعقود أبرمت قبل صدور القانون الجديد مبررا للقول برجعتة القانون على وقائع سبقت صدوره ، لأن المراد بالواقعة المؤتممة التى يسرى عليها هو عدم خفض الاجرة بالنسبة التى لا ئيما حصل منها من قبل ، مما ليس فيه اعمال للآثر الرجعى للقانون .

وقد جعل الشارع للاحكام الجنائية النهائية حجية امام المحاكم المدنية ذلك ان مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ٤٠٦ من القانون المدنى أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجة في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا شاملا لازما في وقوع الفصل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنيسية ، وفي الوصف القانونى لهذا الفصل ، ونسبته الى فاعله ومثى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور ، فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها ثابتة ، وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له .

وعلى العموم ، كل ما يقوله القاضى الجنائى في شأن الاركان المكونة لجريمة تحصيل ما يزيد على الاجرة الاجرة المقررة بالمخالفة لاحكام القانون ، اثباتا أو نفيا ، يلتزم القاضى المدنى ولا يصح له



## تعليق على الأحكام

### حول سبب دعوى المسؤولية المدنية

الدكتور إدوار غالى الذهبى

النائب بإدارة قضاء الحكومة

(١) - المبدأ :

استناد المطعون ضده فى دعواه الى ان الخطأ العقدى لا يمنع المحكمة الاستثنائية من ان تبني حكمها بالتعويض على خطأ تقصيرى متى ثبت لها توفر هذا الخطأ ، اذ ان استنادها اليه لا يعتبر منها تغييرا لسبب الدعوى مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها ، وانما هو استناد الى وسيلة دفاع جديدة على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

الوقائع والأسباب :

اقام المطعون ضده على الطاعن الدعوى رقم ٥٦٣ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة طلب فيها الحكم بالزامه بان يدفع له مبلغ عشرين الفا من الجنيهات ، وقال فى بيان دعواه انه بخلاف سنة ١٩٥٤ عرض عليه الطاعن ان يفكر له فى مشروع يستثمر فيه أمواله ويكون شريكا له فيه ، فقبل هذا العرض واخذ يفكر فى مشروع فريد من نوعه حتى اهتدى الى انشاء مصنع لعمل وطبع اسطوانات الاغاني والموسيقى بمصر يكون هو الاول من نوعه فى الشرق الأوسط ، وعرض الفكرة على الطاعن فرحب بها وجرت بينهما مفاوضات فى شأن انشاء شركة لتنفيذ هذا المشروع ، وطلب الطاعن من المطعون ضده السفر الى اوربا لاختيار الآلات والادوات اللازمة للمصنع ، ولما طالب الطاعن بتحرير عقد الشركة التى تم الاتفاق بينهما على تكوينها أفهمه الطاعن بان الأمر جد عاجل ولا يحتمل الانتظار حتى تتم اجراءات العقيد ، ولا خوف من ارجاء تحرير العقد حين عودته من الخارج ، فاطمان المطعون ضده وسافر الى اوربا تاركا أعماله العديدة فى القطر المصرى وقضى عدة شهور فى البحث فى مصانعها عن احسن ما انتجته من آلات . . وبعد ان تم اختيار الآلات سافر الطاعن الى اوربا وأقر اختيار المطعون ضده ودفع ثمن هذه الآلات . ولكن ما ان وصلت الى مصر وتسلمها الطاعن حتى تنكر له

ورفض تحرير عقد الشركة بل وانكر حصول اى اتفاق بينهما بشأن تكوين هذه الشركة واسيتائر بالآلات لنفسه وعقد الشركة مع آخرين لتنفيذ ذات المشروع الذى كان وليد تفكير المطعون ضده مما اضطر الاخير لرفع هذه الدعوى مطالبا بمبلغ عشرين الفا من الجنيهات كتعويض له عن الاضرار المادية والادبية التى لحقت به بسبب اخلال الطاعن بتنفيذ ما تعهد به .

وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة من تلقاء نفسها باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى ( المطعون ضده ) بكافة طرق الاثبات القانونية انه وقبل سفره الى اوربا فى سنة ١٩٥٤ قد اتفق مع المدعى عليه ( الطاعن ) على الاسس التى ستكون منها الشركة بينهما بعد استيراد الآلات والادوات لمصنع الاسطوانات . الخ .

وبتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بالزام الطاعن بان يدفع للمطعون ضده مبلغ ٩٨٧٠ جنيها والمصروفات جميعا ومبلغ خمسة وعشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة وانتهت فى اسباب هذا الحكم الى انه ثبت لها ان العلاقة بين الطرفين كانت تقوم على عقد غير مكتوب يفيد قيام شركة تضامن بينهما وأن الدعوى بالتعويض مؤسسة على ماتضمنه العقد المنشئ لهذه العلاقة اى على المسؤولية العقدية ، وان اثبات قيام تلك الشركة فيما بين الشركاء انفسهم يخضع لقواعد الاثبات التى تجيز اثبات جميع التصرفات والعقود التجارية بالقرائن والبينة .

(١) تعليق على حكم محكمة النقض ( الدائرة المدنية ) فى الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢١ قضائية الصادر بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٦٦ .

عقد الشركة مع المطعون ضده بل انه اوهم الاخير برغبته في تكوين هذه الشركة لمجرد الحصول منه على فكرة المشروع واستخدامه في اختيار الآلات اللازمة للمصنع لدرايته بذلك على ان تقوم بتنفيذ المشروع شركة يكونها الطاعن مع آخرين ممن يقبلون المساهمة معه في رأس مال الشركة بنصيب كبير . . ولما كان مسلك الطاعن على النحو المتقدم تجاه المفاوضات التي أجراها مع المطعون ضده وعدم اخطاره الاخير بقطع المفاوضات في وقت مناسب يعتبر خطأ من الطاعن وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمطعون ضده يتمثل فيما تكبده من خسارة بسبب اضطراره لاهمال مباشرة محله التجارى في المدة التي قضاه في الخارج لاختيار الآلات اللازمة للمصنع اعتمادا على ان الطاعن جاد في ان تصل المفاوضات الى غايتها وكذلك الخسارة التي لحقت بالمطعون ضده من جراء حصول الطاعن منه على فكرة المشروع والسبق في تنفيذه وهذا الى جانب الضرر الادبى الذى اصاب المطعون ضده من جراء اظهاره بمظهر من يسهل انخداعه ومن لا يوثق به مما ينال من سمعته واعتباره في السوق التجارى لما كان ذلك ، فان الطاعن يلتزم بتعويض هذه الأضرار الناتجة عن خطئه وذلك عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى وتقدر المحكمة التعويض الجابر لجميع عناصر الضرر السالف بيانها بمبلغ اجمالى قدره الفين من الجنيهات .

ثم انتهت محكمة النقض الى وضع المبدأ سالف الذكر .

#### التعليق :

يعرف جمهور الشراح المدنيين سبب الدعوى بأنه المصدر القانونى للحق المدعى به ، أو المنفعة القانونية المدعاة ، وهو لا يعدو أن يكون واقعة مادية أو قانونية أو تصرفا قانونيا (١) . فاذا رقع شخص

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيده استئنافه برقمى ٤٤٤ سنة ٧٧ ق وطالب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده : كما رفع الاخير بدوره استئنافا قيده برقم ٤٥٤ سنة ٧٧ ق طالبا تعديل الحكم المستأنف وزيادة التعويض المقضى به الى المبلغ الذى طلبه في صحيفة دعواه .

وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وقبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها البينة مقدار ما حل به من خسائر وما فاته من ربح بسبب فسخ عقد الشركة بفعل الطاعن ، وايئفى الاخير ذلك بذات الطرق . وتضمنت أسباب هذا الحكم ان المحكمة تقرر ما جاء بالحكم المستأنف من النظر القانونى بجواز اثبات الشركة في هذه الحالة بكافة طرق الاثبات القانونية كما تقرر ما جاء بالحكم المذكور من استخلاص قيام الشركة بشروطها .

#### طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض

ومن أسباب الطعن ما نعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره اذ أجاز للمطعون ضده أن يثبت بشهادة الشهود شركة التضامن التى زعم قيامها . . وقد اثير جدل طويل حول هذه المسألة . وانتهت مكة النقض الى قبول هذا الوجه من أوجه الطعن قائلة ان الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه نظره في جواز اثبات شركة التضامن بشهادة الشهود غير صحيح في القانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى قبل العمل بالتقنين المدنى القائم ، على أن المادة ٤٦ من قانون التجارة قد بينت الدليل الذى يقبل في اثبات وجود شركة التضامن فأوجب اثباتها بالكتابة .

ورأت محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه والفصل في الموضوع لأنه صالح للحكم فيه .

وبالنسبة للموضوع قالت محكمة النقض ان التكييف الصحيح للوقائع حسبما سجلها الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه هو اعتبار ما تم بين الطرفين لم يجاوز مرحلة المفاوضات على تكوين شركة بينهما وأن الطاعن لم يكن جادا في هذه المفاوضات ولم يكن أبدا يقصد أن تبلغ غايتها من

(١) عبد الرزاق أحمد السهنورى . الوسيط في شرح القانون المدنى - ج ٢ بند ٢٧٤ ص ٦٩٦ ، سليمان مرقس - تعليقات على الاحكام - مجلة القانون والاقتصاد - ص ١٥ ص ٢٢٩ بند ٢٣ - واستقر القضاء المصرى على ذلك ، انظر : استئناف مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ المحاماة ص ١٦ رقم ٤١٢ ص ٨٩٨ ، استئناف اسيوط في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة ص ١٦ رقم ١٢٩ ص ٣٠٩ ، محكمة نجع حمادى الجزئية في ١٤ يونية سنة ١٩٣٨ المحاماة ص ١٩ رقم ٧٠ ص ١٥٤ ، محكمة سوهاج الكلية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ المحاماة ص ٢٠ رقم ٥٠٤ ص ١١٦ ، محكمة الاستئناف المختلطة في ٨ ابريل سنة ١٩٣٦ مجلة التشريع والقضاء المختلطة



فيكون الخطأ العقدي فيه هو عدم بذل العناية المطلوبة (١) .

والسؤال الأول هو هل دعوى التعويض المبنية على المسؤولية الواجبة الاثبات طبقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدني ، تتحد في السبب مع دعوى التعويض المبنية على المسؤولية المفترضة أو المسؤولية العقدية ؟ . ولزيادة الايضاح نضرب المثال الآتي : اذا اقام شخص دعوى مدنية أمام القضاء المدني المطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر ، وأسس دعواه على المسؤولية المفترضة ولتكن مسؤولية حارس الأشياء ( مادة ١٧٨ مدني ) ، فهل يستطيع أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي على أساس المسؤولية الواجبة الاثبات ( مادة ١٦٣ مدني ) ؟

Bulletin de législation et de jurisprudence égyptiennes

س ٢٩ - ٩٧ - ١٣١ وجاء به :  
ص ٢٢١ ، واستئناف مختلط في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٨ الغاوت  
Gazette des Tribunaux mixtes d'Egypte  
Il y a identité de cause  
entre deux demandes lorsqu'elles sont toutes deux  
basées sur un même fait juridique qui constitue un  
fondement direct ou immédiat du droit ou du bénéfice  
légal que fait valais la partie ...

ومن الاحكام الحديثة التي أصدرتها محكمة العليا في هذا الصدد ما قضت به من أن المقصود بالسبب القانوني في معنى المادة ٤١ مرافعات هو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء اكان عقدا أم ارادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم الرأ بلا سبب أم نصا في القانون ، وبذلك لا ينصرف معنى السبب القانوني الى الادلة أو وسائل الدفاع المقدمة في الدعوى نقض = مدني في ٩ يناير سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١١ ص ٥٣ ) - انظر أيضا نقض مدني في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١٦٩ ص ١١٦١ - انظر أيضا حكم محكمة البينا الجوزية بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ في الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٦٥ وجاء به أن سبب الدعوى « هو المصدر القانوني للحق المدعى به أو المنفعة القانونية المدعاة ، وهو لا يعدو أن يكون واقعة مادية أو قانونية أو تصرفا قانونيا » ( الحكم غير منشور ) .

وهذا أيضا ما ذهبت اليه محكمة النقض الفرنسية فقضت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بأن سبب الطلب هو الواقعة التي يستند اليها المدعي باعتبارها مكونة لاساس حقه ، وقالت في أسباب هذا الحكم :  
Il faut que la cause  
de la demande soit identique, c'est-à-dire que le même  
fait soit invoqué par le demandeur comme consti-  
tuant le fondement de son droit

( سري ١٨٨٩ - ١ - ٢٣ )

والتصرف القانوني هو اتجاه الارادة الى احداث اثر قانوني معين ، فموجب القانون عليها هذا الاثر ، مثال ذلك العقد والوصية والوفاء والابراء ... الخ ، أما الواقعة القانونية فهي واقعة مادية يرب القانون عليها اثرا ، والتصرف القانوني والواقعة القانونية هما المصدران اللذان ينشئان كل الحقوق وكل الروابط القانونية ( السهوري - المرجع السابق - ج ٢ - بند ٢ ص ٣ ) .

(١) السهوري - المرجع السابق - ج ١ - طبعة الثانية سنة ١٩٦٤ - بند ٤٢٨ ص ٧٣٦ ، أحمد حشمت أبو ستيت - نظرية الالتزام - ج ١ - سنة ١٩٥٤ - بند ٣٥٥ ص ٣٢٦ ، عبد النعم فرج العوده - معيار الالتزام - سنة ١٩٥٨ - بند ٣٠٨ ص ٣٢٨

دعوى مدنية للمطالبة بتسليم عين ، فان تسليم العين هو موضوع الدعوى ، أما سبب الدعوى فقد يكون الميراث أو الوصية أو الشراء أو الهبة أو غير ذلك من المصادر القانونية التي نقلت الملكية للمدعى . كذلك اذا قدم متهم الى المحكمة الجنائية بتهمة الاصابة خطأ ، ثم اقام الجنى عليه دعوى أمام المحكمة المدنية مطالبا بتعويض ما أصابه من ضرر نتيجة خطأ المتهم ، ففي هذه الحالة يكون سبب الدعويين الجنائية والمدنية - واحدا وهو العمل غير المشروع ، أي المصدر الذي تولدت عنه الدعويان المدنية والجنائية .

### أهمية تحديد سبب الدعوى :

توجد حالات يثق فيها تحديد سبب الدعوى ، وسنتناول في هذا التعليق سبب دعوى المسؤولية المدنية .

والمعروف ان المسؤولية المدنية المبنية على العمل غير المشروع قد تكون واجبة الاثبات طبقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدني ، وقد تكون مسؤولية مفترضة ، كما في مسؤولية حارس الحيوان ( مادة ١٧٦ مدني ) ومسؤولية حارس البناء ( مادة ١٧٧ مدني ) ومسؤولية حارس الأشياء ( مادة ١٧٨ مدني ) .

والالتزامات العقدية تنقسم الى قسمين :  
الالتزام بتحقيق غاية abbation de moyen  
وهو الالتزام ببذل عناية obbation de resution  
وهو الالتزام الذي لا يكون تنفيذه الا لتحقيق غاية معينة هي محل الالتزام والالتزام ببذل عناية

أو ما يسميه الفقه الفرنسي obbation  
generale de prudence et debgation

وهو لا يرمى الى تحقيق غاية معينة ، بل هو التزام ببذل الجهد للوصول الى غرض ، سواء تحقق الغرض أو لم يتحقق .

وفي الالتزام بتحقيق غاية يكون الخطأ العقدي هو عدم تحقيق هذه الغاية ، أما الالتزام ببذل عناية

الاستثناء : فإذا قيل أن سبب الدعوى هو الخطأ  
عموماً جاز المحكمة الاستثنائية أن تبني حكمها  
على أى نوع من أنواع الخطأ ، ولا يعتبر ذلك تغييراً  
لسبب الدعوى مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها  
وانما هو استناداً الى وسيلة دفاع جديدة .

وعلى الرغم من أهمية الآثار القانونية المترتبة  
على تحديد سبب الدعوى فإن الدائرتين الجنائية  
والمدنية بمحكمتنا العليا لم تسلكا سبيلاً واحداً في  
هذا الصدد ، وذلك على التفصيل الآتى :

#### اتجاه الدائرة الجنائية :

ذهبت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الى  
أن سبب الدعوى هو نوع الخطأ وليس الخطأ  
عموماً ، فقضت بأنه اذا كانت الدعويان العمومية  
والمدنية قد رفعتا على المتهم على أساس أنه قارف  
بنفسه فعل الضرب الذى وقع على ميين المدعى عليه  
وسبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض ،  
واستمر النظر فيهما على هذا الأساس طوال  
المحاكمة ، فإن المحكمة اذا داخلها الشك فى أن المتهم  
ضرب المجنى عليه ، ولم تر أنه قارف أية جريمة  
أخرى يكون من سلطتها أن تحاكمه عليها ، فبرأته  
لعدم ثبوت التهمة عليه وتبعا لذلك رفضت الدعوى  
المدنية المقامة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار ،  
تكون قد أصابت إذ لم يكن فى وسعها أن تحكم بغير  
ما حكمت به . ذلك لأن المطالبة بالتعويض على  
أساس المادة ١٥١ من القانون المدنى ( الملغى ) باعتبار  
المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث  
السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢  
من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن  
فعل غيره ، وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير  
السبب الذى تقام عليه الدعوى أمامها والا تكون قد  
تجاوزت سلطتها وحكمت بما لم يطلب منها  
الحكم به (١) .

وقضت أيضاً بأن دعوى التعويض المبنية على  
المسؤولية التقصيرية تختلف من حيث السبب عن  
دعوى التعويض المبنية على المسؤولية العقدية ،  
وتخلص واقعات الدعوى فى أن النيابة العامة اتهمت  
سائق سيارة أمنيوس بأنه تسبب من غير قصد .

(١) نقض جنائى فى أول فبراير سنة ١٩٤٣ المحاماه  
س ٢٤ رقم ١٦١ من ٤٨٠ - انظر أيضاً نقض جنائى فى ١٧  
ديسمبر سنة ١٩٤٥ المحاماه س ٢٧ رقم ٣٩٤ من ١٠٠٦ ، نقض  
جنائى فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ الجواب س ٢٧ بلحق جنائى  
٩٩ - ٥٨ .

اذا كان الجواب بالنفى فمعنى هذا أن سبب الدعويين  
واحد ، أما اذا كان الجواب بالإيجاب فمرد ذلك الى  
اختلاف السبب فى الدعويين .

والاجابة على هذا السؤال ذات أهمية عملية  
كبيرة ، وترتب عليها آثار بالغة الخطورة ، نوضح  
أهمها فيما يلى :

١ - فيما يتعلق بحجية الأمر المقضى : فالقول  
بأن سبب الدعوى هو الخطأ عموماً يترتب عليه  
أنه اذا قضى برفض الدعوى المرفوعة على أساس  
نوع معين من الخطأ ، فإن الحكم فيها يحوز حجية  
الأمر المقضى بالنسبة الى الأنواع الأخرى من الخطأ ،  
أما اذا قيل أن سبب الدعوى هو نوع الخطأ فإن  
الحكم الصادر فى الدعوى لا يحوز الحجية بالنسبة  
للأنواع الأخرى من الخطأ (١) .

٢ - فيما يتعلق بقاعدة الجنائى يوقف المدنى :  
فإذا قيل أن سبب الدعوى هو نوع الخطأ ترتب على  
ذلك عدم تطبيق قاعدة « الجنائى يوقف المدنى »  
أى أن الدعوى المنظورة أمام القضاء المدنى والمبنية  
على المسؤولية المفترضة أو الخطأ العقدي لا يجوز  
وقفها لحين الفصل فى الدعوى الجنائية المبنية على  
المسؤولية الواجبة الاثبات (٢) .

٣ - فيما يتعلق باختيار أحد الطريقتين الجنائى  
أو المدنى : فإذا كان سبب الدعويين المدنيتين واحداً ،  
جاز الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة أمام  
القضاء الجنائى لسبق الالتجاء الى الطريق المدنى .  
أما اذا كان السبب مختلفاً فى الدعويين فإن قاعدة  
« اختيار أحد الطرفين يمنع العودة الى الآخر »  
لا يجوز تطبيقها فى هذه الحالة (٣) .

٤ - فيما يتعلق بتقدير قيمة الدعوى : اذ تنص  
المادة ٤١ من قانون المرافعات على أنه « اذا تضمنت  
الدعوى طلبات متعددة ناشئة من سبب قانونى  
واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فان كانت  
ناشئة من أسباب قانونية مختلفة كان التقدير  
باعتبار قيمة كل منها على حدة » .

٥ - فيما يتعلق بتفسير سبب الدعوى فى

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع فى رسالتنا من « حجية  
الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى » - سنة ١٩٦٠ - جامعة  
القاهرة - بند ٣٢٨ من ٢١١ وما بعدها .

(٢) انظر كتابنا فى « وقف الدعوى المدنية لحين الفصل فى  
الدعوى الجنائية » سنة ١٩٦٢ - بند ٦٥ من ٦٨ .

(٣) انظر كتابنا فى « حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق  
الجنائى أو المدنى » سنة ١٩٦٦ - بند ١٥٠ من ١٧٥ .



وقد ردت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٤٣ على هذا الوجه بقولها :  
اما عن المسؤولية التعاقدية فان المحكمة ما كان يسوغ لها قانونا ان تقضى على اساسها ما دامت الدعوى قد رفعت على اساس المسؤولية التقصيرية ، وما دام المدعى لم يطلب ان يقضى له بالتعويض فيها على اساس المسؤولية التعاقدية - ان صح له ان يطلب ذلك امام المحكمة الجنائية - وما دامت المحكمة ليس لها ان تتبرع من عندها فتبني الدعوى على سبب غير الذي يرفعها به صاحبها ، فهي اذ تفعل ذلك تكون قد حكمت بما لم يطلب منها الخصوم ، وهذا غير جائز في القانون (١) .

وقضت ايضا بأنه ما دامت الدعوى المدنية قد رفعت امام المحكمة الجنائية ، فان هذه المحكمة اذا انتهت الى ان أحد المتهمين هو وحده الذي قارف الجريمة المطالب التعويض عنها ، وان المتهمين الآخرين أحدهما لم يقع منه سوى تقصير في الواجبات التي يفرضها عليه العقد المبرم بينه ( وهو مستخدم بنك التسليف ) وبين المدعى بالحقوق المدنية ( وهو بنك التسليف ) والآخر لم يثبت وقوع أى تقصير منه - اذا انتهت المحكمة الى ذلك ، يكون متعينا عليها الا تقضى بالتعويض الا على من ثبتت عليه الجريمة ، وأن تقضى برفض الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين ، لأن حكمها على المتهم الذى خالف شروط العقد لا يكون الا على اساس المسؤولية التعاقدية وهو غير السبب المرفوعة به الدعوى امامها ، وهذا لا يجوز في القانون ، ولأن حكمها بالتعويض على المتهم الآخر ليس له ما يبرره ما دام لم يثبت وقوع أى خطأ منه . أما القول بأن المحكمة كان عليها في هذه الحالة ان تحكم بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية بالنسبة لهذين المتهمين ، أحدهما أو كليهما ، لا يرفضها ، فمردود بأنه ما دامت الدعوى قد رفضت على اساس انعدام المسؤولية التقصيرية ، فان ذلك لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية ، وليس من شأنه أن يمنعه ، من رفعها امام المحاكم المدنية بناء على سبب آخر هو المسؤولية التعاقدية (٢) .

وقضت ايضا بأنه متى رفعت الدعوى المدنية

ولا تعتمد في اصابة بعض الأشخاص ، وكان ذلك ناشئا عن رمونته واهماله في قيادة السيارة اذ اعترض طريقه رجل وضع نصبا على حمّاره فاستمر في سيره ولم يوقف السيارة حتى يمر الرجل المذكور بدابته ، واضطر لمجانبة الاصطدام به أن يتجه الى أقصى اليمين من الطريق ، فانقلبت السيارة بمن فيها من المجنى عليهم في منخفض من الارض على يمين الطريق واصيب المجنى عليهم بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ عقوبات . وادعى أحد المجنى عليهم بحق مدنى قدره الف جنيه وطلب الحكم بهذا المبلغ على المتهم وشركة السيارات متضامين بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية - ومحكمة قوص الجزئية حكمت بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٤٢ غاييا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف المدنية - ومحكمة قنا الابتدائية الاهلية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الاستئناف بقبوله شكلا وفي الموضوع ثبت لها أن السائق كان يسير ببطء وأنه لما رأى الدابة المحملة قصبا قادمة من الاتجاه العكسى حول سيره نحو اليمين ، ولكن تصادف أن الذى ربط عنده السائق كان خاويا لأن الفلاحين حفروا الجسر من أسفله فلم يقو الجسر على احتمال السيارة ، فانهارت الأتربة وسقطت السيارة ، ولم يكن ظاهر الجسر يدل على أنه قابل للانهيال ، بل كان شكله يدل على خلوه من العيوب ، وقررت المحكمة أن هذا كاف لرفع المسؤولية الجنائية عن المتهم ، ومن ثم يتعين تأييد الحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية والزامه بالمصاريف . - طعن هذا الأخير في الحكم بطريق النقض وبنى طعنه على عدة أوجه من بينها الوجه الآتى : ان المحكمة أخطأت في رفض الدعوى المدنية مع توفر أركانها ، ذلك لأن الواقعة الثابتة بالحكم تستوجب القضاء بالتعويض ( أولا ) على اساس وجود خطأ من المتهم ولو لم يبلغ درجة الجسامة للمسؤولية الجنائية ( وثانيا ) على اساس أن مسؤولية شركة السيارات المسؤولة عن الحقوق المدنية هي مسؤولية تعاقدية لا تستلزم اثبات وقوع خطأ من المتهم ، لأن السيارة التى انقلبت - وكان الطاعن من بين ركابها - هي سيارة نقل عمومية ، ومن المقرر قانونا أن عقدا ينشأ بين المسافر وبين متولى النقل يلتزم بمقتضاه هذا الأخير بأن ينقل الراكب من محطة القيام الى محطة الوصول سليما -

(١) نقض جنائى فى ٨ مارس سنة ١٩٤٣ المحاماه س ٢٥ رقم ٤٥ ص ١٣٢ .  
(٢) نقض جنائى فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٣ المحاماه س ٢٦ رقم ٣٧ ص ٨١ .

المسئولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسئولية لا يعدو أن يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة اليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعنة عن أعمال تابعها ، فإن النعى يكون غير مجد (١) .

ويؤيد بعض فقهاء القانون الجنائي اتجاه الدائرة الجنائية بمحكمةنا العليا (٢) .

### اتجاه الواترة المدنية :

أما الدائرة المدنية بمحكمة النقض فتذهب الى عكس ذلك ، إذ قضت بأن الراجع في باب قوة الشيء

(١) نقض جنائي في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض من ١٦ رقم ٧ ص ٢٥ - وواضح من هذا الحكم أن المحكمة العليا تعتبر المسئولية الناشئة عن الأشياء تقوم على سبب يختلف عن سبب المسئولية من عمل الغير . - انظر أيضا نقض جنائي في ٤ يناير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض من ١٧ رقم ٥ ص ٢٥ .

ويأخذ جانب من القضاة المدني المصري برأي الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، فقضت محكمة القاهرة الابتدائية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بأن المدعى إذا طلب الحكم له بالتعويض على أساس المسئولية العقدية فلا تملك المحكمة أن تقضى له من تلقاء نفسها بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية ( محكمة القاهرة الابتدائية - الدائرة ٤٨ مدني - في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ برئاسة الاستاذ محمود طه زكي رئيس المحكمة - في الدعويين ٢٤٣٢ سنة ١٩٦٤ و ١٠٦٠ سنة ١٩٦٢ = الحكم غير منشور ) - وواضح أن هذا الحكم على نقض الحكم محل هذا التعليق .

وقضت محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٦٨ بأن المحكمة لا تملك من تلقاء نفسها أن تقضى بالتعويض استنادا الى نص المادة ١٦٣ من القانون المدني ما دام المدعى قد أسس دعواه على المادة ١٧٨ مدني وحدها الخاصة بمسئولية حارس الأشياء ( محكمة عابدين الجزئية في ١٠ أبريل سنة ١٩٦٨ برئاسة الاستاذ كمال الدين سلطان في الدعوى رقم ١٥٧٩ سنة ١٩٦٦ مدني - الحكم غير منشور ) .

(٢) وفي هذا الصدد يقول الاستاذ الدكتور محمود مصطفى : « إذا رفعت الدعوى أمام المحكمة المدنية للمطالبة بتعويض سببه الإخلال بالتعاقد أو الخطأ المفترض ، فهذا لا يمنع من الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية بناء على الجريمة » ( شرح قانون الإجراءات الجنائية - طبعة تاسعة سنة ١٩٦٤ - بند ١٤٥ ص ١٧٣ ) - وبهذا المعنى أيضا الاستاذ أحمد عثمان حزاوي إذ يقول : « إذا رفعت الدعوى أمام المحكمة المدنية للمطالبة بتعويض سببه الإخلال بالتعاقد أو الخطأ المفترض ، فهذا لا يمنع من الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية بناء على الخطأ الشخصي أو الجريمة » وبناء عليه فإن رفع الدعوى على المسئول مدنيا وحده أمام المحكمة المدنية لا يمنع بعد ذلك من رفعها على المتهم والمسئول مدنيا أمام المحكمة الجنائية لاختلاف السبب بين الدعويين » .

( موسوعة التعليقات على مواد قانون الإجراءات الجنائية - سنة ١٩٥٣ - من ١١٥٣ - بند ٦ ) .

الى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه عن فعله الشخصي فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمسألته عن فعل تابعه ، والا فإنها تكون قد خالفت القانون (١) .

كما قضت بأن ولاية محكمة الجنح والمخالفات مقصورة في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنية على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب التي تقام عليه كل منهما ، ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية . ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية إذا كانت **محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة** أمامها . فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على الطاعن تعويضا عن الضرر الذي أصاب المظنون ضده من جريمة القتل الخطأ التي كانت مطروحة أمام محكمة الجنح للفصل فيها وكانت محكمة الجنح الجزئية قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو اهمالا ولكنها مع ذلك حكمت بالتعويض على أساس قدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها (٢) .

وقضت أيضا بأنه لما كان المديان بالحقوق المدنية قد ركنا في طلب التعويض الى أحكام نوعين من المسئولية هما المسئولية من عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء ، وكانت الطاعنة لا تجادل في انطباق أحكام المسئولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن الأشياء صحيحا لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسئولية إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض

(١) نقض جنائي في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة القواعد في ٢٥ سنة من ٦٢٢ رقم ٢١٨ - انظر أيضا نقض جنائي في ٧ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض من ٣ رقم ١٤٥ ص ٢٨٤ وهو خاص بمسئولية التبوع من خطئه الشخصي على الرغم من الحكم ببراءة تابعه لعدم وقوع خطأ منه .

(٢) نقض جنائي في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض من ٥ رقم ٢٢٥ ص ٧٠٣ .



وواضح من الحكم محل التعليق أن الدائرة المدنية بمحكمة النقض تعتبر الحكم بالتعويض بناء على الخطأ التقصيري - على الرغم من اقامة الدعوى استنادا الى الخطأ العقدي - لا يعد تغييرا لسبب الدعوى وانما هو استنادا الى وسيلة دفاع جديدة .

وقضت أيضا بأن محكمة الموضوع ملزمة في كل حال باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة عليها - ودون أن تضيف اليها جديدا - بأنها تكون الاثراء بلا سبب - بعد أن عدل المدعى عن الاستناد الى عقد القرض - فانه لا يجوز النعى على حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها (١) .

ويؤيد جانب من الفقه المدني المصري التجساه الدائرة المدنية بمحكمة النقض (٢) .

### اتجاه القضاء الفرنسي

يلذهب القضاء الفرنسي مذهب الدائرة الجنائية بمحكمة النقض عندنا ، فقد جرى على أن السبب في دعوى المسؤولية المدنية هو نوع الخطأ الذي

المحكوم به هو اعتبار كل ما تولد به للمضروب حق في التعويض عن شخصه أو عن ماله قبل من أحدث الضرر أو تسبب فيه - كل ذلك هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض مهما تنوعت أو تعددت علل التعويض أو أسبابه ، لأن ذلك جميعا من وسائل الدفاع أو طرقه فبهما كانت طبيعة المسؤولية التي بحثها القضاة في حكمه الصلابة برفض دعوى التعويض ، ومهما كان النص القانوني الذي استند اليه المدعى في طلباته أو النص الذي اعتمد عليه القضاة في حكمه ، فإن هذا الحكم يمنع المضروب من اقامة دعوى تعويض أخرى على من حكم قبله برفض دعواه ، لأنه يعتبر دالا بالاقتضاء على انتفاء مسؤولية ادمى عليه مما ادعاه عليه أيا كانت المسؤولية التي أسس عليها طلبه ، عقدية أو غير عقدية أو تقصيرية ، على معنى أن كل ذلك كان من طرق الدفاع ووسائله في دعوى التعويض ، وإن لم يتناوله البحث بالفعل فيها ، ولم يكن ليبرر الحكم للمدعى على خصمه بتعويض ما (١) .

وقضت أيضا بأن المراد من وحدة الدعويين في صدد قوة الشيء المحكوم فيه هو على ماهية الموضوع في كل دعوى والسبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما ، فإذا كان موضوع الدعوى الأولى بين الخصوم هو المطالبة بتعويض وسببها حفر مسقى ، وموضوع الدعوى الثانية المطالبة بتعويض أيضا وسببها هي الأخرى حفر المسقى نفسها ، فلا يؤثر في وحدتهما اختلاف علة السبب المطلوب التعويض من أجله ، ولا قيمة التعويض المطالب به (٢) .

وقضت أيضا بأن مقصود الشارع بالسبب القانوني في معنى المادة ٤١ مرافعات هو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى ، سواء أكان عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم أثراء بلا سبب أم نصا في القانون ، وبذلك لا ينصرف معنى السبب القانوني الى الأدلة أو وسائل الدفاع المقدمة في الدعوى (٣) .

(١) نقض مدني في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٥٨ من ٢٨٧ ، وبهذا المعنى أيضا نقض مدني في ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٩٦ من ٦١٢ .

(٢) وفي هذا الصدد يقول استاذنا الدكتور السنهاوي : « نرى أن العمل غير المشروع ، بل المسؤولية في مجملها ، سبب رئيسي واحد لا يتعدد بتعدد أنواع المسؤولية . لرفض دعوى المسؤولية من عمل معين يمنع من رفع دعوى جديدة بالمسؤولية من نفس العمل ، ولو كيفت المسؤولية في الدعوى الأولى بأنها مسؤولية عقدية وفي الدعوى الثانية بأنها مسؤولية تقصيرية ، ومن باب أولى لو كيفت في الدعوى الأولى بأنها مسؤولية تقصيرية قائمة على خطأ ثابت وفي الدعوى الثانية بأنها مسؤولية تقصيرية قائمة على خطأ مفروض . ففي كل هذه الأحوال ، السبب الرئيسي الذي يجب الوقوف عنده هو العمل الذي نشأت عنه المسؤولية ، عقدية كانت أو تقصيرية ، وهذا العمل هو هو لم يتغير في جميع الصور المتقدمة » ( الوسيط - الجزء الثاني - بند ٣٧٦ ص ٧٠٦ ) . ومن هذا الرأي أيضا الاستاذ الدكتور سليمان مرقس - أصول الإثبات - طبعة ثانية سنة ١٩٥٢ - بند ١٨٢ ص ٢٣٠ وفي تعليقاته على الأحكام - مجلة القانون والاقتصاد س ١٥ من ٢١٩ وما بعدها ، ويقول في ص ٢٣٠ أن ترتيب هذا الفعل الضار وادراجه تحت نظام المسؤولية التقصيرية من الفعل الشخصي أو تحت نظام المسؤولية التعاقدية أو أي نظام آخر من أحوال المسؤولية المفترضة ، يعتبر تكييفها قانونيا للفعل الضار أو على الأكثر وسيلة من الوسائل التي يلجأ اليها المصائب

(١) نقض مدني في ٥ يناير سنة ١٩٢٩ مجموعة محمود عمر ج ٢ رقم ١٥٤ ص ٤٥٢ .

(٢) نقض مدني في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٢ مجموعة محمود عمر ج ٤ رقم ١٠٢٦ ص ١١٥ .

(٣) نقض مدني في ٩ يناير سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١١ ص ٥٣ وقد سبق الإشارة الى هذا الحكم .

## التقصيرية (٣) .

وقضت أيضا بأن المدعى الذى يقيم دعواه على نص المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من القانون المدنى الفرنسى الخاصتين بالمسؤولية عن الخطأ الشخصى . فان القاضى لا يملك أن يعتبر المدعى عليه مسئولا باعتباره حارسا للشيء طبقا لنص المادة ١/١٣٨٤ من القانون المدنى الفرنسى (١) ولا باعتباره حارسا للحيوان (٢) .

وقضت أيضا بأنه اذا أسس المدعى دعواه على أساس المسؤولية عن فعل الغير طبقا لنص المادة ٤/١٣٨٤ مدنى فرنسى يقيد القاضى بهذا النص ، فلا يجوز له أن يقضى بمسؤولية المدعى عليه بناء على توافر خطأ شخصى فى جانبه طبقا لنصوص المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مدنى فرنسى (١) . وأن الدعوى التى تقام استنادا الى مسؤولية حارس البناء ( مادة ١٣٨٦ مدنى فرنسى ) لا تجيز للقاضى ان يؤسس حكمه على مسؤولية حارس الأشياء طبقا لنص المادة ١/١٣٨٤ مدنى فرنسى (٢) . وأن

(٣) نقض مدنى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ واللوز ١٩٥٠ - ٧١٨ ، محكمة باريس فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١ داللو ١٩٢٢ - ٢ - ١٢ .

(١) نقض مدنى فى ١٩ مارس سنة ١٩١٢ داللو ١٩١٢ - ١٩١٢ - ١ - ٣٢٤ ، نقض مدنى فى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ سىرى ١٩٢٤ - ١ - ١٢ ، نقض مدنى فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦ سىرى ١٩٢٦ - ١ - ٣٥٩ ، نقض مدنى فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ جازيت دى باليه ١٩٣٤ - ١ - ١٥١ ، نقض مدنى ( الدائرة الثانية ) فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ داللو ١٩٥٧ - ٢٠٩ مع تعليق سافاييه - انظر أيضا نقض مدنى ( الدائرة الثانية ) فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٥ جوريس كلاسير الدورى J.O.P. ١٩٦٥ - ٢ - ١٤٤٥٦ مع تعليق A.M. Larguier .

وجازيت دى باليه ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٥ وتخلص واقعات هذه الدعوى فى أنه وقع تصادم بين سيارتين أدى الى اصابة سيارتين فادعت السيدتان مدنيا ضد سائقى السيارتين المقدمين للمحاكمة الجنائية بتهمة الاصابة الخطأ فقضت المحكمة الجنائية بادانة السائقين والزامهما بتعويض مؤقت وتهديت خبيراً طبياً ابيان الاصابات . وقد ايدت المحكمة الاستثنائية هذا الحكم . وحدث بعد ذلك أن أقامت السيدتان دعوى مدنية ضد سائقى السيارتين تأسيساً على نص المادة ١/١٣٨٤ مدنى فرنسى ( تقابل المادة ١٧٨ مدنى مصرى ) الخاصة بمسؤولية حارس الأشياء باعتباره حارسين للسيارتين . وقضت محكمة Pau بعدم قبول الدعوى استناداً الى قاعدة « اختيار أحد الطريقين يمنع العودة الى الآخر » ولكن محكمة النقض ألغت هذا الحكم ، وقضت بأن القاعدة المذكورة لا تمنع المضرورة التى لجأ الى الطريق الجنائى من اقامة دعوى أمام القضاء المدنى تأسيساً على المادة ١/١٣٨٤ مدنى ( انظر تعليق رودير René Rodière على هذا الحكم بالمجلة الفصلية للقانون المدنى - سنة ١٩٦٥ ص ٨١٦ ) .

(٢) نقض مدنى فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ جازيت دى باليه ١٩٣٥ - ١ - ٩١ ، نقض جنائى فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٣ جازيت دى باليه ١٩٦٣ - ٢ - ٥٦ - انظر أيضا نقض بلجيكي فى ٥ مارس سنة ١٩٥١ باميكريوى ١٩٥١ - ١ - ٤٢٨ .

تقوم عليه المسؤولية ، فاللدعوى المرفوعة طبقا للمسؤولية العقدية المنصوص عليها فى المادة ١١٤٧ من القانون المدنى الفرنسى تختلف فى سببها عن دعوى المسؤولية المبنية على الخطأ التقصيرى المنصوص عليه فى المادة ١٣٨٢ من القانون المدنى الفرنسى ، وأن الدعوى المبنية على مسؤولية حارس الاشياء ( مادة ١/١٣٨٤ مدنى فرنسى ) أو مسؤولية حارس الحيوان ( مادة ١٣٨٥ مدنى فرنسى ) تختلف من حيث السبب عن دعوى المسؤولية عن الخطأ الشخصى المنصوص عليها فى المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مدنى فرنسى ، وتختلف كذلك عن دعوى المسؤولية عن فعل الغير المنصوص عليها فى المادة ٤/١٣٨٤ مدنى فرنسى ، وهكذا (١) .

وبناء عليه قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه اذا أسس المدعى دعواه على المسؤولية التقصيرية ، فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر مسؤولية المدعى عليه تعاقدية طبقا لنص المادة ١١٤٧ من القانون المدنى (٢) وكذلك العكس أى لا يجوز للمحكمة أن تغير طلب المدعى المبنى على المسؤولية التعاقدية الى المسؤولية

للحصول على حقه فى التعويض . - وبهذا المعنى ايضا الاستاذ الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت - المرجع السابق - بند ٤٨٤ ص ٤٥٥ وهو يقول : « الخطأ ، ايا كان ، لا يعدو أن يكون وسيلة أو حجة يستند اليها المدعى ، وله من ثم أن يترك وسيلة الى وسيلة أخرى يؤيد بها دعواه فى الاستئناف دون أن يعتبر ذلك طلباً جديداً . . . كما أن القاضى يستطيع أن يستند الى خطأ غير الخطأ الذى أقام المدعى على أساسه الدعوى ، دون أن يقال بأنه قضى بشيء لم يطلبه الخصوم » - عكس ذلك أحمد نشأت - رسالة الاثبات - الجزء الثانى - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ - بند ٦٧٨ ص ٢١٣ . انظر أيضا مقال الاستاذ الدكتور نزار الكيالى : التفريق بين الطلبات الجديدة ووسائل الدفاع الجديدة فى الاستئناف . مجلة « المحامون » ص ٣٠ عدد ٧ - يوليو سنة ١٩٦٥ .

ويلاحظ أن الفقرة الاخيرة من المادة ٤١١ من قانون = المرافعات المصرى تنص على أنه « وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه والاضافة اليه » . ويرى بعض الشراح أن هذا النص يسمح لن رفع دعوى المسؤولية أمام محكمة اول درجة ان يستند الى المسؤولية التقصيرية أمام محكمة الاستئناف أو العكس ، وكذلك يجوز لن استند الى نوع من المسؤولية التقصيرية فى محكمة اول درجة أن يستند الى نوع آخر من هذه المسؤولية فى محكمة الاستئناف ( السهنورى - المرجع السابق - بند ٣٧٧ هامش ص ٧٠٨ ) .

(١) Mazeaud (Henri et Léon) et Tunc (André), Traité théorique et pratique de la responsabilité civile. 5e ed. 1960 T. III n. 2093 P. 204., Lalou (Henri), Traité pratique de la responsabilité civile, 5e ed. 1955, n. 21 P. 9.

(٢) نقض مدنى فى ١٤ مايو سنة ١٩٣٥ جازيت دى باليه ١٩٣٥ - ٢ - ٣٣٥ ، دائرة العرائض فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ سىرى ١٩٣٨ - ١ - ٢٩ - عكس ذلك محكمة اوردليان المدنية فى ٨٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ داللو ١٩٥٠ - ٧٨٦ .



دعواه مهما كان رأى القاضى فى الوسيلة التى يجب أن تستند إليها الدعوى .

### رأينا فى هذا الخلاف :

نرى أن قضاء الدائرة الجنائية بمحكمةنا العليا - ومثله القضاء الفرنسى - هو الأجدر بالاتباع ، فسبب دعوى المسؤولية هو نوع الخطأ وليس الخطأ عموماً ، وبناء عليه فدعوى المسؤولية عن الخطأ الشخصى تختلف من حيث السبب عن الدعوى المبنية على المسؤولية المفترضة ، ودعوى المسؤولية القائمة على الخطأ العقدى يختلف سببها عن دعوى المسؤولية القائمة على الخطأ التقصيرى (١) . وبالنسبة للمسؤولية المفترضة ، فإن دعوى مسؤولية حارس الحيوان تختلف من حيث السبب عن دعوى مسؤولية حارس البناء ودعوى مسؤولية حارس الأشياء ، وهكذا . ويترتب على ذلك أنه إذا أقيمت أمام المحكمة المدنية دعوى تعويض بسببها الإخلال بالتعاقد أو المسؤولية المفترضة ، فهذا لا يمنع من الادعاء مدنياً أمام المحكمة الجنائية استناداً إلى الخطأ الواجب إثباته فى جانب المتهم (٢) .

ولا يسعنا إزاء هذا الخلاف بين الدائرتين الجنائية والمدنية بمحكمة النقض ، وإزاء انقسام الفقه المصرى إلى فريقين أحدهما يؤيد الدائرة الجنائية والثانى يؤيد الدائرة المدنية ، إلا أن نطالب محكمةنا العليا بتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى تنص على أنه : « إذا رأت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة صادرة من دوائر أخرى أحالت الدعوى إلى الهيئتين مجتمعتين للفصل فيها ، وتصدر الأحكام فى هذه الحالة بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل »

(١) من هذا رأى أحمد نشأت - المرجع السابق - بند ٦٧٨ ص ٢١٢ - إذ يقول أن المسؤولية العقدية غير المسؤولية القانونية أو التقصيرية وهذه غير المسؤولية القانونية ، وقد تختلف مسئوليتان من نوع واحد ، فمثلاً إذا اتهم سائق سيارة بجنحة قتل خطأ بناء على فساد الفرائل وحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت ذلك فإنه ليس هناك ما يمنع من محاكمته على القتل الخطأ وطلب التعويض بناء على جهل السائق القيادة وعدم وجود رخصة قيادة لديه - وهو يقول فى موضع آخر : « إذا حكم بالبراءة لعدم توفر الخطأ المنسوب للمتهم ، فهذا لا يمنع المحكمة المدنية من أن تحكم بالتعويض على نوع آخر من أنواع الخطأ » ( المرجع السابق - بند ٧٢٠ ص ٢٧٤ ) .

(٢) محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ١٤٥ ص ١٧٣ حمزاوى - المرجع السابق بند ٦ ص ١١٥٣ - ويلاحظ أن الخطأ العقدى قد يكون هو نفسه الخطأ الجنائى ، مثال ذلك ما تنص عليه المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

الدعوى المبنية على مسؤولية حارس الأشياء لا تجوز للقاضى أن يعتبر المدعى عليه مسئولاً عن فعل الغير طبقاً للمادة ١٣٨٤/٤ مدنى فرنسى (١) .

وحكم أيضاً بأن دعوى التعويض المرفوعة من المتهم طبقاً لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية ( تقابلها المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات المصرى ) تختلف من حيث السبب عن دعوى تعويض الضرر الناشئ عن جريمة البلاغ الكاذب ، لأن الدعوى الأولى أساسها نصوص المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مدنى ( تقابل المادة ١٦٣ مدنى مصرى ) ومبنية على خطأ بسيط هو التهور أو عدم التريث ، أما الدعوى الثانية فمبنية على جريمة يعاقب عليها القانون وتفترض سوء النية والعلم بعدم صحة الوقائع المسندة (٤) .

كذلك يذهب القضاء الفرنسى الى أنه لا يجوز تغيير سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف إذ يعتبر ذلك طلباً جديداً لا يجوز طرحه لأول مرة على محكمة الدرجة الثانية (٥) .

ويتضح مما تقدم أن السبب فى نظر القضاء الفرنسى والدائرة الجنائية بمحكمة النقض المصرية هو النص القانونى الذى يستند اليه المدعى فى المطالبة بحقه فى التعويض . ولذلك ينصح الفقهاء الفرنسيون المدعى بأن يستند فى دعواه الى جميع النصوص الخاصة بالمسؤولية - عقدية كانت أو تقصيرية - حتى لا تفلت منه فرصة فى كسب

(١) نقض مدنى فى ٥ يولية سنة ١٩٥٠ دالوز ١٩٥٠ - ١٧٧ مع تعليق G.R. محكمة نيم Nimes فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٤ جازيت د باليه ١٩٢٤ - ٢ - ١٠٠٥ .

(٢) نقض مدنى فى ٨ نوان سنة ١٩٢٤ سبرى ١٩٢٤ - ١ - ١٣ - ١٣ محكمة Mamens فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٢ جازيت دى باليه ١٩٣٢ - ١ - ٨٩٣ .

(٣) نقض جنائى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ دالوز الاسبوعى ١٩٣٤ - ٥٨٨ .

(٤) نقض جنائى فى ٦ مارس سنة ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٦ - ٣٢١ .

(٥) محكمة باريس فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ جازيت دى باليه ١٩٥٩ - ١ - ٢٠٣ محكمة Santerre فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ جازيت دى باليه ١٩٥٢ - ١ - ٢٧١ .

وينتقد بعض الشراح الفرنسيين مسلك القضاء الفرنسى فى هذا الصدد ، ويرون أن العبرة فى المسؤولية على وجه المموم بالخطأ أيا كان نوعه ، فمستوى أن يكون خطأ مقدياً أو تقصيرياً ، كما يستوى أن يكون الخطأ ثابتاً أو مفترضاً ، ففى جميع هذه الاحوال يكون سبب الدعوى واحداً وهو الخطأ ، أما تغيير نوع الخطأ فلا يعتبر سبباً جديداً للدعوى ، وإنما يعتبر وسيلة أو دليلاً جديداً لها وبالتالي فلا يوجد ما يمنع المدعى من تعديل وسيلة دعواه أو أدلته أمام محكمة الاستئناف . كما يجوز للقاضى من تلقاء نفسه أن يأخذ بوسيلة أو بأخرى لتسبيب حكمه ، ولكن لا يجوز ابداء أدلة جديدة لأول مرة أمام محكمة النقض ( مازو وتك - المرجع السابق - ج ٣ بند ٢١٠٠ ص ٢١٠ ) .

# فصل العامل

في

## سن الستين

### للاستاذ محمد فهم أمين المحامى لدى محكمة النقض

#### أولا - في قانون العمل :

كان قانون العمل خلوا من النص على تحديد سن معين لتقاعد العامل وكانت المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد بينت على سبيل الحصر حالات انتهاء العقد وهى وفاة العامل أو عجزه عن تأدية عمله أو مرضه مرضا استوجب انقطاعه عن العمل مددا معينة ولم يكن من بين هذه الحالات بلوغ العامل سنا معينة .

وكان اغفال سن التقاعد من وجهة نظر المشرع بقصد إتاحة الفرصة أمام العامل لكسب عيشه وذلك الى أن تضع الدولة نظاما لمعاش التقاعد .

ولكن أصحاب الأعمال كانوا يلجأون الى إنهاء عقود العمال قبل سن الستين استنادا الى نص يضمنونه لوائح الأنظمة الأساسية للعمل التى تعتبر أحكامها جزءا من عقد العمل . اذ كان يهم أصحاب الأعمال دائما التخلص من العمال القدامى أصحاب الاجور العالية واحلال آخرين محلهم اقل سنا واجرا دون اعتبار لمصير المفصولين وعائلاتهم اكتفاء بمكافآت نهاية الخدمة التى سرعان ما تنفذ ويبقى العامل عاطلا بلا مورد حيث لم يكن قد تقرر بعد نظام التأمينات الاجتماعية .

وصدرت عدة قوانين للتأمينات الاجتماعية منها القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار والقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية وقد عدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذى قرر مبدا المعاش فى تأمين الشيخوخة ( التقاعد ) بدلا من التعويض النقدي الذى يقابل مكافأة نهاية الخدمة .

وربط القانون الأخير الاستحقاق فى معاش الشيخوخة بانتهاء خدمة العامل لبلوغ سن الستين

كما اضاف هذا القانون مادة جديدة ( ٧١ مكرر ب ) تقضى بأنه استثناء من حكم المادة ٥٧ ( بشأن استحقاق المعاش بانتهاء الخدمة لبلوغ سن الستين ) يجوز للمؤمن عليه وقت صدور هذا القانون الاستمرار فى العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه . وتعتبر مدة خدمة المسددة عنها الاشتراكات محسوبة فى تقدير المعاش اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق فى المعاش .

ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر ١٩٧٦ » .

وخشية أن يلجأ أصحاب الأعمال الى تطبيق



ذلك أن المادة ٨١ من قانون العمل هي في الواقع قيد على صاحب العمل مؤداه ألا ينهي عقد العمل للتقاعد قبل بلوغ العامل سن الستين وليس حقاً له كما يتصور مستقلاً عن أحكام المادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية ، بمعنى أن هذا النص قصد به وضع حد لتحاليل أصحاب الأعمال بأن يلجأوا الى إنهاء عقود العمال قبل أن يبلغوا سن الستين على النحو الذي أوضحناه . . . لذلك رؤى اعتبار سن الستين هي الحد الأدنى لتقاعد العمال ، فإذا توافرت شروط المادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية للعامل الذي يبلغ سن الستين بأن كان قادراً على العمل ، وكان من شأن استمراره في العمل استكمال مدد الاشتراك الفعلية وليست الاعتبارية وبذلك يكون هناك قيد جديد على صاحب العمل بالنسبة لهذا العامل وحده فلا يجوز فسخ العقد بسبب بلوغ سن الستين وإنما يتمين ابقاء العامل لحين استكمال مدد الاشتراك الفعلية أو عجزه عن تأدية عمله أيهما أقرب ، وفي هذه الحالة يمكن إنهاء العقد .

وهذا يعني أنه في تطبيق أحكام المادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية يجب التفرقة بين حالتين :

**الحالة الأولى :** حالة العامل الذي بلغ سن الستين ويكون قد استكمل مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش فيكون لصاحب العمل إنهاء عقده للتقاعد استناداً لأحكام المادة ٨١ من قانون العمل ولو كان العامل قادراً على أداء عمله .

**والحالة الثانية :** حالة العامل الذي بلغ سن الستين ولم يستكمل مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة .

وهنا يفرق بين ثلاث فروض .

**الفرض الأول** أن العامل غير قادر على أداء العمل بمعنى أن حالته الصحية لا تسمح له بالقيام بأعبائه

أحكام لوائح الانظمة الأساسية للعمل بإنهاء عقود العمال قبل بلوغ سن الستين - وفي هذه الحالة لا يستحقون معاشاً لعدم بلوغهم السن المقررة - ورغبة في التنسيق بين أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية من ناحية واعتبار سن الستين هي الحد الأدنى لتقاعد العمال من ناحية أخرى فقد عدلت المادة ٨١ من قانون العمل سالفة الذكر بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ وذلك بالنص صراحة على عدم جواز إنهاء العقد للتقاعد من جانب صاحب العمل عند بلوغ سن الستين على الأقل ولو اتفق على سن أقل من ذلك سواء كان الاتفاق سابقاً على صدور القانون أو لاحقاً له أو كان الاتفاق وارداً في عقد عمل فردي أو كان تحديد السن وارداً في لائحة النظام الأساسي للعمل .

### ثانياً - في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ :

ونصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والصادر في ١/٤/١٩٦٤ على أنه :

« يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر ١٩٧٦ » .

وقد ورد هذا النص في القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ لاحقاً لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم ورد بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لاحقاً للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ المعدل لأحكام المادة ٨١ من قانون العمل ، ويعني ذلك أن يعمل بأحكام المادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية إذا تعارضت مع أحكام المادة ٨١ من قانون العمل التي تحرم إنهاء العقد للتقاعد من جانب صاحب العمل إلا ببلوغ العامل سن الستين على الأقل .

على أنه إذا استمر العامل بعد بلوغه سن الستين فإنه طبقا للقواعد العامة يكون من حقه الاستمرار فيه دون تقييد بحكم م ٨١ من قانون العمل التي تجيز لصاحب العمل إنهاء العقد لبلوغ العامل تلك السن ودون ما حاجة الى بحث احقية العامل في أعمال المادة ١/٦ اصدار من قانون التأمينات الاجتماعية ويكون الفصل في هذه الحالة في غير محله (٢) .

وهذا الحق مقرر للعامل ان شاء الاستمرار في عمله بعد بلوغ سن الستين وان شاء التحقق بعمل جديد متى كان قادرا على أداء عمله حتى يستطيع استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش والخيار هنا للعامل اللهم اذا اختلف الطرفان أي العامل ورب العمل على قدرة الاول على أداء العمل المسند اليه فمرجع ذلك هو التحكيم الطبى فان ثبتت قدرة العامل على العمل المسند اليه ولم يبد رب العمل رغبة في الاستمرار في أدائه اعتبر ذلك فصلا تعسفيا ، ولا يمكن أن يعترض طريق العامل في الاستمرار في عمله انظمة أو لوائح خاصة لاستناد هذا الحق الى قانون عام (١) .

والمقصود من عبارة الاستمرار في العمل معالجة حالة المؤمن عليه الموجود في الخدمة فعلا عند بلوغه سن الستين فأعطى له الحق في الاستمرار في العمل ذاته اذا كان قادرا على أدائه واستمراره في العمل يستكمل مدد اشتراكه الفعلية ، أما عبارة الالتحاق بعمل جديد فالمقصود بها معالجة حالة المؤمن عليه الذي ترك الخدمة لبلوغه سن الستين قبل صدور القانون فأعطته الحق في العودة للالتحاق بعمل جديد ، وكذلك المؤمن عليه الموجود في الخدمة وتحققت له فرصة الالتحاق بعمل جديد أفضل من عمله السابق ، فالخيار للعامل المؤمن عليه وليس لصاحب العمل .

(١) محكمة بثون عمال الاسكندرية الجزئية القضية رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٥/٢٨ .  
(٢) محكمة بثون عمال الاسكندرية الجزئية القضية رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٥/٥/١٥ .

ويكون لصاحب العمل في هذه الحالة الحق في إنهاء عقده عند بلوغه السن اعمالا لنص المادة ٨١ من قانون العمل .

**والفرض الثاني** انه مع استمرار العامل في العمل حتى نهاية سنة ١٩٧٦ وهى نهاية فترة الانتقال المحددة في المادة السادسة فإنه لا يكون مستكملا لمدد الاشتراك الفعلية التي يستحق بموجبها أن يحصل على المعاش ففي هذا الحالة تنتفى الحكمة من استمراره في العمل بعد سن الستين ويكون لصاحب العمل الحق في إنهاء عقده عند بلوغه تلك السن ولو كان قادرا على أداء العمل وذلك اعمالا لنص المادة ٨١ من قانون العمل .

كذلك لا يجوز للعامل أن يستمر في العمل بعد بلوغه سن الستين اذا كان يحصل على معاش من جهة أخرى ( معاش حكومي مثلا ) لانه لا يجوز الجمع بين أكثر من معاش وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية أو لقوانين معاشات أخرى ( م ١٠١ ) الا اذا كان سيحصل على معاش أكبر من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيكتفى به .

**والفرض الثالث** أن يكون العامل قادرا على أداء العمل ومن شأن استمراره بعد الستين أن يستكمل قبل نهاية سنة ١٩٧٦ مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة ، ففي هذه الحالة يكون للعامل دون توقف على رضا صاحب العمل أن يستمر في العمل حتى استكمال تلك المدد في الاشتراك .

فاذا كان العامل لم يستكمل بعد مدد الاشتراك الفعلية للحصول على المعاش عند انتهاء عقده للتقاعد وأنه لو استمر في العمل بعد ذلك التاريخ فإنه يستكمل تلك الأقساط قبل نهاية سنة ١٩٧٦ وكان صاحب العمل لم يجادل العامل في قدرته على أداء العمل فان للعامل أن يستمر في العمل اعمالا لحكم المادة ١/٦ من اصدار قانون التأمينات الاجتماعية (١) .

(١) محكمة عمال الاسكندرية الجزئية القضية رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٦/٢٥ .



على الانتاج فيه تناقض وتعارض لنص أورده المشرع صراحة واهدار للحكمة الأساسية منه وهى توفير معاش لائق للمؤمن عليهم عند اعتزالهم الخدمة متى كانوا قادرين على العمل للاستفادة منهم فى الانتاج وفى نفس الوقت فان الدولة الاشتراكية تعاني أزمة عمالة أى نقص الأيدي العاملة .

فاذا أضفنا الى ما تقدم أن ابقاء العاملين القادرين على العمل بعد بلوغهم سن الستين يخفف العبء عن هيئة التأمينات فى الوفاء بالمعاشات لانه سيؤجل الوفاء بها الى فترة من الوقت ، ومن ناحية أخرى يزيد حصيلتها لأن العامل المؤمن عليه وصاحب العمل سيقومان بالوفاء للهيئة بالاشتراكات المستحقة عليهما وهو أمر يزيد من رصيد الهيئة ويخفف من ناحية أخرى من أعبائها وهى حكمة قصدها المشرع ووضعها فى اعتباره عندما قرر أحكام المادة السادسة آنفة الذكر .

#### المقصود بمدد الاشتراك الفعلية :

ويخلط البعض بين حصول العامل على معاش بعد ضم مدة الخدمة السابقة الى مدة اشتراك العامل فى التأمين وبين أحكام المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن المقصود بمدد الاشتراك الفعلية والواضح من صراحة النص أن تكون مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش مدداً فعلية ( أى مدد اشتراك فى التأمين ) وليس مدداً اعتبارية ( أى مدد خدمة سابقة على الاشتراك فى التأمين ) .

« فمدد الاشتراك الفعلية هى المدد التى يؤدي عنها كل من العامل المؤمن عليه وصاحب العمل اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . وفقاً لأحكام الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ فى شأن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة حيث تقضى المادة ٧٥ منه بأن تتكون أموال

إذا أضفنا الى ما تقدم أن المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية تحرم الجمع بين الأجر والمعاش ، بمعنى أن العامل إذا استحق معاشاً اقل من المقرر له عند احتساب مدد الاشتراك الفعلية كاملة فانه يمتنع عليه العودة للعمل والجمع بين الأجر والمعاش طبقاً للمادة ١٠٩ سالفه الذكر .

كما أنه اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين دون أن تتوافر شروط استحقاق المعاش فانه طبقاً لأحكام المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية يستحق تعويضاً من دفعة واحدة يصرف له فور بلوغه سن الستين وفى هذه الحالة لن يفيد الاشتراك بعمل جديد لانه يمتنع عليه الجمع بين استحقاق تعويض الدفعة الواحدة والمعاش وبالتالي لا يتصور استحقاق العامل للمعاش فى هذه الحالة ولا يتصور أعمال حكم المادة السادسة الا ببقاء العامل القادر على العمل لاستكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش .

والقول بأن عقد العمل غير محدد المدة ليس عقد مؤبداً لا يتعارض مع أحكام المادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية لأن أحكامها مؤقتة بفترة تنتهى فى ميعاد أقصاه عام ١٩٧٦ وبالتالي لا يمكن القول بأن تطبيق أحكام المادة السادسة آنفة الذكر يجعل العقد مؤبداً بل أن شروط الاستفادة منها قد لا تتوافر الا فى عدد قليل من العمال المؤمن عليهم القادرين على العمل من ناحية والذين يترتب على استمرارهم فى العمل استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش « ولا يفوتنا أن نشير الى أن أحكام محكمة النقض الصادرة بشأن المادة ٨١ من قانون العمل هى جميعاً عن وقائع سابقة على صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولم تتعرض لأحكام المادة السادسة منه .

والقول باناحة الفرصة أمام العمال للترقى وتشغيل عمال آخرين وان بلوغ سن الستين يؤثر

الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ اعتبارها مددا كاملة أى مدد اشتراك فعلية إذا ما طلب المؤمن عليه احتساب المعاش عنها أو جزء منها بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر وأدى الى الهيئة البالغ المبنية وفقا للجدول الخامس المرافق للقانون .

وعلى هدى من ذلك فان المادة السادسة فقرة اولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية اذ نصت على أن المؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش تكون قد دلت في وضوح لا خفاء فيه على ان المقصود بمدد الاشتراك الفعلية هي المدد التي أدى العامل المؤمن عليه عنها اشتراكات التأمينات الاجتماعية طبقا لاحكام المادتين ٧٥ ، ٨٤ من هذا القانون دون تلك المنصوص عليها في المادة ٨٥ والتي تعتبر مدد اشتراك حكمية وأن احتسابها ضمن مدد الاشتراك الموجب لاحتساب المعاش جاء على خلاف الأصل العام .

يؤيد ذلك ما ورد بنص الفقرة الاولى من المادة السادسة من أن حكمها لا يسرى بعد آخر ديسمبر ١٩٧٦ والعلة في تحديد هذا التاريخ لانتهاء العمل بهذا الحكم هو الشرط الذي وضعه القانون لاستحقاق معاش الشيخوخة وهو ٢٤٠ اشتراكا شهريا أو عشرون عاما وكان رائد المشرع من ذلك تمكين هؤلاء الذين اشتركوا في نظام التأمين والادخار الذي صدر بموجب القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والذي بدىء في تنفيذه اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٦ من الحصول على المعاش اذ أنه في عام ١٩٧٦ يكون قد مر على بدء العمل بالتأمينات الاجتماعية عشرون عاما (١) وهذه المدة هي شرط

هذا التأمين من الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١٤ ٪ من أجور العاملين لديه ومن الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ٨ ٪ من أجور هؤلاء العاملين .

ولما كان العمل بنظام معاش الشيخوخة بمقتضى هذا القانون نافذ المفعول اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٦٤ وكان القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ قد أنشأ من قبل نظام التأمين والادخار ثم أعقبه القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية فأوجد نظام معاش الشيخوخة ومن ثم فقد قرر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٨٤ منه بإدخال مدد الاشتراك في أنظمة التأمينات الاجتماعية التي تحكمها تلك القوانين ضمن مدد الاشتراك الفعلية آخذا في الاعتبار أن المؤمن عليه قد أدى اشتراكات الى أنظمة التأمينات الاجتماعية المتعاقبة بالاضافة الى الاشتراكات التي اداها صاحب العمل لحسابه ولذلك نص القانون على عدم اقتضاء فروق اشتراكات عن تلك المدد اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٦ باعتبار أن هذا التاريخ هو بدىء سريان القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار .

أما مدد الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين والمحسوبة في المعاش فهي تلك المدد التي لم يكن المؤمن عليه أو صاحب العمل قد أدى اشتراكات عنها والتي كان يستحق العامل عنها مكافأة طبقا لاحكام قانون العمل ومن ثم فهي ليست مدد اشتراك فعلية لأنها سابقة على تاريخ الاشتراك في التأمين ولا بغير ذلك من أن يكون القانون قد نص على احتسابها ضمن مدد الاشتراك الموجب لاستحقاق المعاش لأنه اعتبرها كذلك حكما وافترضا ولذلك كان المعاش المستحق عنها بواقع ١ ٪ ويكون الوصف الصحيح لها أنها مدد اشتراك حكمية أو اعتبارية يؤكد ذلك أن المشرع أجاز في

(١) اجازت المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية منح استحقاق المعاش متى بلغت مدة الاشتراك ١٨٠ شهرا على الأقل اذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية .



٦٣ لسنة ١٩٦٤ يكون قد أتى بحكم جديد لم يكن مقررًا من قبل يكون للمؤمن عليه بمقتضاه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية ( وليس المدد الاعتبارية ) الموجبة للاستحقاق في المعاش وذلك فيما لا يجاوز آخر ديسمبر ١٩٧٦ . ( فتوى مجلس الدولة الصادرة بتاريخ ٢٢/٩/٦٥ من الجمعية العامة بقسمها الاستشاري للفتوى والتشريع وهي فتوى غير منشورة ) .

ولا يغير من ذلك أن تكون مدة خدمة العامل تعطيه الحق في المعاش عملاً بالمادة ٨٥ لأن الأمر ليس بصدد مدة خدمة العامل في العمل الذي يربط على أساسها المعاش بل بحقه في استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للمعاش المنصوص عليها في المادتين ٨٥ ، ٨٤ (١) .

ونعرض في هذا الشأن لفتوى مجلس الدولة للسيد وكيل وزارة العمل رقم ٣٢/١٩/٥٣ جاء فيها :

« ومن حيث أن المقصود بمدد الاشتراك الفعلية أنها تلك المدد التي يؤدي عنها كل من العامل المؤمن عليه وصاحب العمل اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً لأحكام الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة حيث تقضى المادة « ٧٥ » منه بأن تكون أموال هذا التأمين من الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١٤ ٪ من أجور العاملين ومن مكافآت نهاية الخدمة للعاملين كاملة . . . ومن ريع استثمار هذه الأموال كما تقضى المادة « ٧٨ » بأنه يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش

استحقاق معاش الشيخوخة حيث يكون كل عامل قد أدى عنها اشتراكات فعلية يستحق بموجبها معاشاً طبقاً لأحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ وهو معاش تزيد فئته عن فئة المعاش المستحق عن مدد الاشتراك الحكومية المنصوص عليها في المادة ٨٥ .

وليس أدل على ذلك أيضاً من أن المادة ٧١ مكرر من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والتي ألغيت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهي تقابل الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون كانت تنص على أنه استثناء من حكم المادة ٧٥ يجوز للمؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا قادرين على أدائه وتعتبر مدة خدمتهم المسدد عنها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش فجاء نص المادة السادسة معدلاً من صياغة هذا النص بأن خصص مدد الاشتراك ووصفها بأنها مدد الاشتراك الفعلية وكان هدف المشرع من ذلك هو توفير معاش لائق للمؤمن عليهم عند التزالمهم الخدمة متى كانوا قادرين على العمل ، ذلك الهدف الذي تجلّى عندما أجاز المشرع بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ للمؤمن عليهم طلب احتساب مدد المعاش الحكومية بواقع ٢ ٪ ورفع بذلك من فئة المعاش المستحق عنها إلى فئة المعاش المستحق عن مدد الاشتراك الفعلية هذا فضلاً عن أن في إبقاء العاملين القادرين على العمل بعد بلوغهم سن الستين ما يخفف العبء عن هيئة التأمينات في الوفاء بالمعاشات لأنه سيؤجل الوفاء بها إلى فترة من الوقت ومن ناحية أخرى يزيد من حصيلتها لأن العامل المؤمن عليه وصاحب العمل سيقومان بالوفاء للهيئة بالاشتراكات المستحقة عليهما وهو ما يزيد من رصيد الهيئة ويخفف من أعبائها .

لما كان ذلك ولما كان نص المادة ١/٦ من القانون

(١) مذكرة الاستاذ محمد ابراهيم الدسوقي رئيس النيابة بالنقض المدني .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى تعارض رأى الجمعية العمومية سالف الذكر مع ما انتهت إليه اللجنة الثانية بجلستها المنعقدة في ١٤/١٢/١٩٦٤ فإنه بالرجوع الى هذا الرأى يبين أن مثار التساؤل كان ينحصر في تعيين المقصود باستكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش وهى مدد الاشتراك طبقا للقانونين رقمى ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي تبدأ منذ عام ١٩٥٦ أم أنها تشمل المدد السابقة على ذلك والتي يستحق المؤمن عليه مكافأة نهاية الخدمة عنها .

وقد استبان للجنة أن المادة « ٨٤ » من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى فقرتها الاولى بأن تدخل في مدة الاشتراك في التأمين المدة التى أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا لأحكام القانونين رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٦ ، كما تدخل مدة الاشتراك في التأمين ومدة الاشتراك السابقة على هذا التاريخ أو اللاحقة لها تدخل ضمن مدد الاشتراك في التأمين بالشروط المنصوص عليها في المادة « ٨٤ » سالف الذكر .

والاستفاد مما تقدم أن المقصود بمدد الاشتراك في التأمين في حكم نص المادة « ٨٤ » هى مدد الاشتراك الفعلية أى المدد التى أدى المؤمن عليه اشتراكات فعلية عنها بمقتضى القانونين ٤١٩ ، لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كما تدخل فيها حصة النظام الخاص على أساس أنها تمثل اشتراكات فعلية أداها المؤمن عليه .

وبناء عليه فإنه ليس ثمة تعارض بين هذا الرأى وما انتهت اليه الجمعية العمومية في تفسيرها لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣/١٩٦٤ والتي قصرت الافادة منها على من كانت لهم مدد اشتراك فعلية في التأمين تقل عن ٢٤٠ اشتراكا شهريا على النحو السابق إirاده تفصيلا من قبل

الشيخوخة أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .

هذا وتعتبر مدة اشتراك فعلية في هذا التأمين المدة التى أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا لأحكام القانونين رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ورقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الى أى من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها وفقا لأحكام المادة « ٨٠ » دون اقتضاء أية فروق اشتراكات عن تلك المدة وذلك اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٩ .

أما مدة الخدمة الاعتبارية المحسوبة في المعاش فهى تلك المدة التى لم تكن قد أدى المؤمن عليه أو صاحب العمل وهى التى أشار اليها نص المادة أو صاحب العمل اشتراكات عنها وهى التى أشار اليها نص المادة « ٨٥ » من القانون اذ قضى بأن يحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري من كل سنة من سنوات تلك المدة ولما كان الأساس في استحقاق المؤمن عليه للمعاش هو أن يكون قد أدى اشتراكات فعلية عن مدة اشتراكه في التأمين ( مع استثناء مدة الخدمة الاعتبارية التى تحسب في المعاش ) على اعتبار أن هذه الاشتراكات هى التى تكون أساسا للأموال اللازمة للوفاء بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء — فان المشرع حين نص في المادة السادسة على إباحة الحق للعامل في البقاء بالخدمة بعد سن الستين لاستكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش يكون قد قصد بالفعل النظر للمدد الفعلية دون المدد الاعتبارية التى لم يؤد عنها العامل اشتراكا ما رغم اعتبارها ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين وهو ما انتهت اليه الجمعية العمومية في رأيا السابق إirاده من قبل وذلك بقصد افادة المؤمن عليه من نظام التأمين من جهة وبقصد تحقيق مبالغ أوفر لمجابهة أوجه الانفاق على هذا الأساس .



مما عنته المادة السادسة من القانون ما لم يؤد عنها المؤمن عليه اشتراكات على النحو سالف ذكره ، ومن أجل ذلك فقد انتهى رأينا الى أنه لا يجوز في مفهوم نص المادتين ٨٤ ، ٨٥ حساب كل سنتين من سنوات المدد السابقة المراد حسابها ضمن مدد الاشتراك في التأمين بسنة واحدة .

هذا وقد تعرضت الفتوى كذلك الى حالة العامل الذي يطلب حساب مدة خدمته السابقة في الحكومة ضمن مدة اشتراك التأمين لدى هيئة التأمينات الاجتماعية حيث أجازت المادة ٨٦ من القانون حساب تلك المدة أو جزء منها في معاشه اذا طلب تحويل احتياطي معاشه من الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو أدى مبالغ تحسب وفقا للجدل المشار اليه بهذا النص أى أن هذه المدد يمكن اعتبارها مدد اشتراك فعلية اذا ما أدت عنها المبالغ المنصوص عليها في القانون ، ومن ثم فلا يجوز حينئذ حرمان المؤمن عليه الذي له مدة خدمة سابقة بالحكومة أو يتقاضى معاشا منها في الافادة من حكم المادة السادسة .

ويستخلص من كل ما تقدم أنه ليس ثمة تعارض بين هذا الرأي مع ما انتهت اليه الجمعية العمومية من أن المقصود بمدد الاشتراك في التأمين التي توضع في الاعتبار عند تطبيق المادة السادسة هو مدد الاشتراك الفعلية التي أدى العامل عنها اشتراكات دون المدد الاعتبارية التي لم يؤد عنها العامل اشتراكا رغم ادخالها ضمن المدة المحسوبة في المعاش .

لذلك نرى أنه يكون للمؤمن عليه الحق في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن السنتين متى كان قادرا على أدائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية ( وليس المدد الاعتبارية ) الموجبة للاستحقاق في المعاش ، ولا يسرى هذا الحكم بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

اذ المقصود بمدد الاشتراك في التأمين في رأى اللجنة الثانية أنها مدد الاشتراك الفعلية دون المدد الاعتبارية .

أما فيما يتعلق بمدى تعارض رأى الجمعية العمومية مع ما انتهى اليه رأينا السابق ابلأغه لكم بكتابنا رقم ١٨٠ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٥ فإنه يستبين أن طلب الرأى كان ينحصر في مدى إمكان حساب مدة الخدمة السابقة للعامل في مدة الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق المعاش على أساس أن كل سنتين منها تحسب سنة واحدة وعلى أن يوضع حد أدنى لمعاش الشيخوخة لا يقل عن ٣٠ ٪ من متوسط الأجر .

ويستخلص من هذا الرأى أن ثمة نوعين من مدد الاشتراك في التأمين يمكن حسابها ضمن مدة خدمة العامل التي يستحق عنها معاشا ، الأولى هي المدة التي أشار اليها نص المادة « ٨٤ » من قانون التأمينات الاجتماعية وهي التي أدى عنها العامل اشتراكات طبقا لأحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحصة النظام الخاص وهي التي انتهينا الى اعتبارها مدة اشتراك فعلية في التأمين والتي تدخل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على النحو السابق تفصيله ، أما النوع الثانى من مدة الخدمة فهو المدد التي أشار اليها نص المادة « ٨٥ » من القانون سالف الذكر والتي كان يستحق عنها مكافأة طبقا لأحكام قانون العمل ولم يكن العامل قد أدى عنها اشتراكا ما . وقد نص المشروع على اعتبارها مدد اشتراك في التأمين ويستحق العامل عنها معاشا بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري عن كل سنة من سنوات تلك المدة . وقد أجاز المشرع اعتبارها مددا كاملة ( أى مدد اشتراك فعلية ) اذا ما أدى الى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم ٥ المرافق للقانون ومن ثم فإن هذه المدد تعتبر مدد اشتراك اعتبارية ولا يمكن اعتبارها مددا فعلية

المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا لاحكام القانونين رقمي ٤١٩ لسنة ٥٥ و ٩٢ لسنة ١٥٩ الى اى من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية او النظام الخاص ويحسب عنها المعاش وفقا لاحكام المادة ٨٥ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات عنها وذلك اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٦ م ( ١/٨٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ) .

وحيث انه متى انتهت المحكمة الى ان المقصود بمدد الاشتراك الفعلية الواردة في المادة السادسة من القانون سالف الذكر تلك المدد التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكا بالفعل والتي يحسب عنها المعاش وفقا لنص المادة ٨٥ من القانون دون اقتضاء فروق اشتراكات عنها سواء كان أداء الاشتراك الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الى النظام الخاص وذلك اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٦ - لما كان ذلك وكانت الجمعية التعاونية للبترولا لا تجادل في أنها أنهت خدمة المدعى في ١٠/٢/١٩٦٥ لبلوغه سن الستين ومن ثم فهو لم يكن قد استكمل مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاقه في المعاش وهي ١٨٠ اشتراكا وفقا لنص المادة ٢/٧٨ من القانون المشار اليها آنفا وأن من شأن بقائه استمراره في العمل استكمال تلك المدد قبل نهاية سنة ١٩٧٦ .

وحيث انه لما كان ذلك وكان الجمعية التعاونية للبترولا التي أنهت خدمة المدعى لبلوغه سن الستين لم تجادل في قدرته على أداء عمله ومن ثم فان قرار انهاء خدمته يكون مشوبا بالتعسف ويتعين الزام الجمعية المدعى عليها بالتعويض الذي تقدره المحكمة بمبلغ ٥٠٠ جنيها مراعية في ذلك المدة الباقية على استكمال مدد الاشتراك الفعلية التي تعطى المدعى الحق في المعاش طبقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتبلغ هذه المدة سنتين سنوات كان من حق المدعى الاستمرار في العمل خلالها والحصول على أجره ٥ ومراعاة الفرق بين راتبه ومعاشه عن تلك المدة ثم مقدار ما نقص في معاشه نتيجة انهاء خدمته في التاريخ سالف الذكر وكافة ما لحقه من أضرار نتيجة صدور قرار انهاء الخدمة .

وأن المقصود بمدد الاشتراك الفعلية المدد التي أدى العامل المؤمن عليه اشتراكات التأمينات الاجتماعية طبقا لاحكام المواد ٧٥ ، ٨٤ ، ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولا تعتبر مدد الاشتراك الاعتبارية المشار اليها في المادة ٨٥ من هذا القانون مدد اشتراك فعلية في مفهوم نص المادة السادسة من القانون ما لم يؤد العامل الى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم ٥ المرافق للقانون .

ومن ثم فانه ليس ثمة تعارض بين فتوى الجمعية العمومية وما انتهت اليه كل من اللجنة الثانية للقسم الاستشاري وهذه الادارة في هذا الشأن على النحو السابق تفصيله . «

وفي ذلك قالت محكمة الابتدائية (١) .

« وحيث أن المادة السادسة من قانون الاصدار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يجرى نصها بأنه « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ » ومفاد هذا النص انه للعامل الحق في الاستمرار في العمل بعد بلوغه سن الستين وأن توقف على رضا صاحب العمل اذا كان من شأن ذلك أن يستكمل قبل نهاية سنة ١٩٧٦ مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة - ولا جدال في أن مدد الخدمة الاعتبارية وهي المدد السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين وأن كانت تدخل في حساب المعاش وفقا لنص المادة ٨٥ من القانون سالف الذكر الا أن المؤمن عليه لم يؤد عنها اشتراكا ومن ثم فهي ليست مدد اشتراك فعلية انما هي مدة خدمة اعتبارية وعلى ذلك فان مدة الاشتراك الفعلية في التأمين هي

(١) الدائرة ٢٣ عمال كلما أصل القضية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٥ عمال كلى في ١٩/٢/١٩٦٨ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة حامد زكي ومحمد سيد حمزة وعادل فكرى رؤساء المحكمة .



لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية على النحو الذى اوضحناه .

( ب ) العاملون الذين تقضى لوائح ونظم خدمتهم ببقائهم لسن تزيد على الستين .

وذلك أعمالا للمبدأ العام وهو عدم المساس بالحقوق المكتسبة التى تم التعيين فى ظلها قبل صدور هذه اللائحة .

وكذلك العاملون الذين صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية، فيستثمرون لمدة سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة اذا كانوا قد جاوزوا سن الستين .

وفى هذا مهلة لهم لتدبير وسائل معيشتهم وحتى يتم اعداد من يحل محلهم اذ ان هؤلاء العاملين يشغلون عادة المناصب الكبيرة فيؤدى خروجهم فجأة الى اضطراب العمل .

ولا شك ان هذا الحكم واجب الاعمال بالنسبة للعاملين المعينين بقرار جمهورى من غير أعضاء مجلس الادارة ، أما بالنسبة لأعضاء مجلس الادارة المعينين بقرار جمهورى فان حكم الاحالة الى المعاش لبلوغهم سن الستين لا يشملهم وذلك للأسباب الآتية .

١ - ان القرار الجمهورى فى هذا الشأن ذو شقين الأول بتعيينهم بالشركة كعاملين والثانى بتشكيل مجلس الادارة بتعيينهم أعضاء فيه .  
٢ - انه فى حالة انتهاء خدمة أكثر من عضو مجلس ادارة لبلوغ سن الستين فى فترات متقاربة فمعنى ذلك حل مجلس الادارة جزئيا الامر الذى لا يتم الا بقرار من سلطة أعلى من سلطة رئيس مجلس الادارة .

٣ - ان مجلس ادارة شركة القطاع العام مسئول عن ادارة الشركة مسئولية جماعية ولا يتصور ان تتم هذه المسئولية اذا تحقق لرئيس مجلس الادارة وحده انتهاء خدمة بعض أعضائه لبلوغهم سن الستين ( الأستاذ عدلى تادرس فى النظام الجديد للعاملين بالقطاع العام طبعة سنة ١٩٦٧ ص ٣٥٤ ) .

وحيث انه لا محل لاجابة الجمعية المدعى عليها طلب الزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بما حكم به على الجمعية اذ ان هذه الأخيرة وحدها هى المسؤولة عن قرار الفصل الصادر منها مشوبا بالتعسف والذى استوجب الزامها بتعويض المدعى عنه ولا شأن للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقرار الفصل الذى لم يصدر منها ومن ثم يتعين رفض طلب الجمعية قبلها والزام الشركة بمصاريف هذا الشق من الدعوى عملا بالمادة ٣٥٧/١ مرافعات » .

### ثالثا - فى لائحة العاملين بالقطاع العام :

نصت المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على انه « تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية :

١ - بلوغ سن الستين ويستثنى من ذلك .

( ١ ) العاملون الذين تقضى قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية ببقائهم لمدة أخرى فيستثمرون الى نهاية هذه المدد .

ويسرى هذا الحكم على العاملين بالمؤسسات العامة المنتفعين بأحكام قوانين المعاشات الحكومية ونصت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على ان . . . تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ - المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذى تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين .

٢ - الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة .

٣ - المنتفعون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم قبل السن المذكورة .

ولا يجوز فى جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منتفع فى الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد .

كذلك يسرى هذا الحكم على العاملين الذين تنطبق عليهم أحكام المادة السادسة من القانون ٦٣

بالتكليف الصحيح الذي تبينه من وقائع الدعوى وتطبق القانون عليها ( طعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ ) مجموعة أحكام النقض س ١٨ العدد الثاني ص ٦١٢ وطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ المرجع السابق ص ٣٨٧ ) ومن ثم تكون الدعوى في حقيقتها بطلب بطلان القرار الصادر في ١٩٦٧/١٠/٩ مما تختص بنظره المحاكم العادية وتري المحكمة القضاء للمدعى ببطلان القرار الصادر في ١٩٦٧/١٠/٩ بانتهاء خدمته وبعودة المدعى الى عمله وجدير بالذكر ان الحكم بعودة العامل الى عمله ليس جديدا على القانون فقد اجازت المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ للمحكمة ان تقضى باعادة العامل الموصول الى عمله اذا كان فصله مكونا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون أى بسبب نشاطه النقابي . وكذلك اكدت المواد من ٥٨ الى ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية ان يحتفظ للعامل المجند بوظيفته خلال فترة تجنيده . كما اجاز القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٢ للمحكمة التأديبية ان تقضى باعادة العامل الموصول تأديبيا اذا كان من الفئة السابعة الى الثانية عشر . وهذا كله من قبيل التعويض العيني .

وحيث انه وان كان الاصل ان الاجر مقابل العمل الا انه لما كان الثابت ان المدعى وقد أعيد الى عمله فمن ثم تكون رابطة العمل لا تزال قائمة بينه وبين الشركة المدعى عليها بكافة آثارها ومن ثم هذه الآثار حقة في المرتب خلال مدة علاقة العمل وان حرمان المدعى من أداء عمله كان نتيجة خطأ من جانب الشركة التي يمثلها المدعى عليه لمخالفتها للقانون الذي كان هو سبب عدم أداء المدعى لعمله واستحقاقه بالضرورة لمرتبه ولا يجوز ان يتحمل المدعى مغبة خطأ الشركة المدعى عليها ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٦٩٢ من القانون المدني التي تقضى بأنه اذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع الى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم ومن ثم يتعين الزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مرتبه من تاريخ الاستغناء عنه في ١٩٦٧/١٠/٩ حتى تاريخ عودته الى عمله .

ولا يجوز انهاء هذه العلاقة الا في الحدود المقررة قانونا فيتحتّم أن يصدر قرار بتنحية عضو مجلس الادارة من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص ( المادة ٥٧ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ) . (١)

ونصت المادة ٧٦ من اللائحة على انه « لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة الا اذا دعت حاجة العمل اليه ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمدة أقصاها سنتان وبقرار من رئيس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة » . والباعث على ذلك هو حاجة العمل أحيانا الى ابقاء الكفاءات الفنية من الاختصاصيين والخبراء والعمال المهرة حتى لا تضطر الدولة الى الاستعانة بالخبراء الأجانب

### حق العامل الموصول في العودة للعمل :

والقرار الصادر بانتهاء خدمة العامل لبلوغ سن الستين بالمخالفة لأحكام المادة السادسة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو لأحكام المادة ٧٥ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ هو قرار باطل لمخالفته لأحكام تتعلق بالنظام العام ويتعين القضاء بعودة العامل الى عمله وصرف مرتبه عن المدة من تاريخ فصله الى تاريخ عودته للعمل تطبيقا للقواعد العامة في التنفيذ العيني اذ تنص المادة ٢٠٣/١ من القانون المدني على انه « يجبر المدين بعد اعذاره طبقا للمادة ٢١٩ و ٢٢٠ على تنفيذ التزامه عينيا متى كان ذلك ممكنا » .

وقد انتفت فكرة ان عقد العمل باعتباره عقدا شخصيا لا يمكن تعويض العامل بغير التعويض النقدي ويكون للمحاكم ان تطبق القواعد العامة وتقضى بالتعويض العيني أى باعادة العامل الى عمله ما دام ذلك أصبح ممكنا بتقرير الشارع له في كثير من حالات فصل العامل المخالفة للقانون وفي ذلك قضت محكمة القاهرة الابتدائية بأنه (٢) .

« وحيث ان المدعى وان كان قد طلب الغاء القرار الا ان المحكمة لا تتقيد في تكليف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصومة لها وانما تلتزم

(١) و (٢) محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة ١٥ ق في القضية رقم ٧٩٠ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٨/٤/٢٩ برئاسة ومضوية السادة الاساتذة : محمد كمال عباس وعبد المنعم سعد وملي الكاشف رؤساء المحكمة .



# انتعاب المحاماة

## لأستاذ موريس المنقبادي المحامى أمام محكمة النقض

يعتبر المحامى وكيلا بالنسبة لهما لان محل الوكالة يجب أن يكون عملا قانونيا طبقا لنص المادة ٦٩٩ من التقنين المدنى .

وفى هذا يقول الدكتور محمد لبيب شنب فى كتابه « شرح أحكام عقد المقاوله سنة ١٩٦٢ ص ٤٧ »

( مهمة المحامى الأصلية هى الدفاع عن مصالح عملائه ، سواء فى مجلس القضاء أو خارجه ، فهو يشير على من يلجأ اليه بما يراه كفيلا بحماية مصالحه وحقوقه المهددة ، وإذا كانت هذه المصالح والحقوق محلا للنزاع أمام المحاكم فان مهمة المحامى هى أن يترافع شفاهة وكتابة لمساعدة عميله ، ويعتبر كل من اعطاء المشورة والمرافعة عملا ماديا لا قانونيا ، ولذلك فان المحامى الذى يكتفى بان يشير على عملية وان يترافع منه لا يقوم بعمل قانونى ، فهو يفعل ذلك باسمه الشخصى لا باسم هذا العميل ، وبعبارة أخرى فهو لا ينوب عنه أو يمثله ، ولذلك لا يعتبر العقد الذى يربطه بهذا العميل عقد وكالة : لان الوكالة تتميز بخصيصتين ، كون محلها عمل قانونى ، وكون الوكيل ينوب عن الموكل فى القيام بهذا العمل - ولا شئ من ذلك فى علاقة المحامى بعميله اذا كان المحامى يقتصر على اعطاء المشورة والمرافعة .

أما تقديم صحيفة الدعوى ومتابعتها ، فهو الذى عبر عنه قانون المرافعات فى المادة ٨١٠ بالوكالة بالخصومة وجرى نصها كالآتى :

( التوكيل بالخصومة يخول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها واتخاذ الاجراءات التحفظية الى أن يصدر حكم فى موضوعها فى درجة

يختار المحامى مهنته مدفوعا باحدى الرغبتين - اما كسب المال - واما جلال المهنة على انها مروءة ونجدة وجهاد فى سبيل تحقيق العدالة بين الناس ، واما بالاثنيين معا - اذا أحببت أن تفهم أنه لا تعارض بينهما .

فالانتعاب (حق) محامى يشترطه فى أى وقت يشاء مقابل عمله . هذه قاعدة قررها القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم . فاذا كان الاتفاق على الانتعاب شفاهة أو لم يكن هناك اتفاق فأمر تقديرها متروك لمجلس نقابة المحامين طبقا لأحكام القانون سالف البيان ، وفى حالة الاتفاق كتابة على تقدير الانتعاب فالمسألة محل نظر ذهب فريق الى أن الرابطة بين المحامى وعميله يحكمها عقد مقاوله ، وفريق آخر ذهب الى أنها علاقة عمل ، وفريق ثالث يرى أنها علاقة وكالة ، وغالبية الشراح فى مصر على هذا الرأى .

ولتحديد المسألة يتعين بيان عمل المحامى ومدى انطباق أركان هذه العقود الثلاثة عليه .

المسلم به - فقها وقضاء - فى مصر وفى فرنسا - أن عمل المحامى لا يخرج عن أحد أمور ثلاثة :

- ١ - الافتاء .
  - ٢ - المرافعة أمام القضاء شفاهة أو كتابة .
  - ٣ - تقديم صحيفة الدعوى ومتابعتها الى أن يصدر الحكم واستلام صورته وإعلانه .
- والاجماع منعقد - فى مصر وفى فرنسا - على أن الافتاء والمرافعة يعتبران عملا ماديا وبالتالي لا

ص ١٣٥-٢١٥ ، وقد استعرض الرايين وما يقوم به المحامي أمام المحاكم العسادية وأمام محاكم الاستئناف كرميه في مهنة المحاماة ص ١٠٦ بنسب ١٠٢٥ . . ويؤسسون هذا الرأي على أن إعطاء المسورة والمرافعة يعتبران عملا ماديا يقوم بهما المحامي باسمه الشخصي لا باسم العميل ، ولذلك يعتبر العقد الذي يربطه بهذا العميل عقد مقاول . . أما بالنسبة للمحامين أمام محاكم الاستئناف وهم الذين يجوز لهم المرافعة والافتاء والنيابة عن الخصوم ، فقد رأوا تفليهم النشاط المادي واعتبروا العقد مقاول أيضا .

أما في مصر فيميل الرأي إلى اعتبار المحامي مرتبطا بعميلة بعقد وكالة تأسيسا على أن الشارع اعتبره وكيلًا عن الخصم الذي يطلب مساعدته في الدعوى .

الدكتور لبب شنب . . المرجع السابق الإشارة إليه ص ٤٩ . . الدكتور كامل مرسى . شرح القانون المدني . . الجزء الرابع . . والمواد ٨٠ الى ٨٦ من قانون المرافعات والمواد ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم . .

وهذا الرأي مردود بما يأتي :

١ - أن الشارع عندما اعتبر المحامي وكيلًا عن الخصم الذي يطلب مساعدته وعندما عبر عن هذا الأخير بلفظ الموكل ، لم يقصد تحديد العلاقة القانونية بينها وتكييفها على أنها عقد وكالة ، وإنما جاءت هذه العبارة ترديدا للعرف الجاري وسهولة التعبير . .

وان هناك ما يدل على عكس هذا القصد إذ أن الفقرة الثانية من المادة ٨٨٧ من مشروع القانون المدني كانت تنص على :

« وتعتبر دائما شخصية الماقل محل اعتبار في التعاقد اذا أبرم العقد مع أحد رجال الفن أو مع أحد المهندسين أو مع أحد مهندسي المعمار ، أو مع أحد ممائل لهؤلاء من الأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة . . » ولم تحذف هذه الفقرة للاستثناء عن

التقاضى التى وكل فيها وإعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصاريف وذلك بغير إخلال بما أوجب القانون فيه تفويضا خاصا ، وكل قيد يرد في سند التوكيل على خلاف ما تقدم لا يحتج به على الخصم الآخر .

والوكالة بالخصومة أعمال قانونية ينوب فيها المحامي عن صاحب الدعوى . والمحامي في فرنسا يقتصر عمله أمام المحاكم العسادية على الفتوى والحضور أمام القضاء للمرافعة عن الخصم ، أما تقديم صحيفة الدعوى ومتابعتها فيجب أن يقوم به وكلاء السعوى . ويجوز للمحامين أمام محاكم الاستئناف التجمع بين الافتاء والمرافعة والنيابة عن الخصوم . وفي مصر يختلف الأمر بعض الشيء فالمحامي يقوم بالافتاء والمرافعة والنيابة عن الخصوم .

ففى فرنسا يكلف المحامي أمام المحاكم العادية بأعمال مادية بحتة وهى الافتاء والمرافعة أمام القضاء ، أما أمام محاكم الاستئناف فيقوم بأعمال مختلطة ، بعضها مادي وبعضها قانونى شأنه شأن المحامي فى مصر .

فى مثل هذه الحالات يعتبر المحامي مقاولا بالنسبة للأعمال المادية ووكيلا بالنسبة للأعمال القانونية ، هذا إذا أمكن التمييز بين نطاق كل من العقدين ، أما إذا اختلطت الأعمال المادية بالأعمال القانونية بحيث يتعذر التمييز بينهما ، فإنه يتعين تكييف العقد تكييفاً موحداً وفقاً للصفة الغالبة ، فيعتبر العقد مقاولاً إذا كان النشاط المادى هو الغالب ، ويعتبر وكالة إذا كانت الغلبة للعمل القانونى .

هذه القواعد العامة فى عقدى المقاوله والوكالة . لا خلاف بشأنها فى الفقه والقضاء ، سواء فى فرنسا أو فى مصر ، ولكن الخلاف نشأ عند تطبيقها فى خصوصية العقد المبرم بين المحامى وعميله .

ففى فرنسا ذهب البعض إلى أنه عقد مقاوله ، وأخذوا بهذا رأى جويلدان ص ٢١٠ ، كولان وكايتان ص ٧٢٠ نبذة ١٠٨٥ ، مازو فى دروس القانون المدنى ص ١١٠٣ . ١ . دالوذا ١٨٩٠-١٨٩٢-٣٨١-٣٨٢ - دالوز للدروس ١٩٣٢-٢-٥ وذهب البعض الآخر إلى اعتباره عقدا غير مسمى ، واعتنق هذا رأى جان سافاتييه فى المهن الحرة



فإذا اختلط العملين .. المادى والقانونى ، فان النشاط المادى هو الذى يتعين تفليبه وتكييف العقد على أنه مقاوله وليس وكالة ..

وقد أخذ بهذا رأى الدكتور اسماعيل غانم فى كتابه قانون عقد العمل سنة ١٩٦٢ ص ١١٦ هامش ١ حيث يقول :

« اختلف فى تكييف العقد فى هذه الحالة »  
« ويتعين بادىء ذى بدء استبعاد الرأى القائل »  
« بأن العقد يكون عقد وكالة ، فهذا الرأى لا يتفق »  
« وطبيعة عقد الوكالة فى القوانين الحديثة وهو »  
« يقتصر على ابرام التصرفات القانونية .. »

ومحمد على عرفه فى كتابه - شرح القانون المدنى الجديد ص ٣٥٧ :

« وانما يجوز أن يتقاضى المحامى اتعاب »  
« بصفة دورية كان يدفع له الموكل مبلغا معينا »  
« كل شهر او سنة مثلا ، وفى هذه الحالة لا يجوز »  
« للمحامى أن يطالب بزيادة المبلغ المتفق عليه »  
« على هذا النحو بدعوى عدم مناسبته مع »  
« الجهود التى يبذلها لصالح الموكل ، ما لم يكن »  
« قد اضطلع ببعض الاعمال التى تخرج عن نطاق »  
« العمل الموكل فيه والتى لم يكن فى وسع »  
« الطرفين التكهّن بها عند الاتفاق فان العدالة »  
« تقتضى إعادة النظر فى تقدير اتعاب لصالح »  
« المحامى .. »

ورغم أن الاستاذ عرفه قد استعمل التعبير الذى جرى عليه العرف وهو الكتابة عن المحامى وعميله بلفظ الوكيل والموكل الا أنه استبعد اعتبار العقد الذى يربطهما عقد وكالة ، بدليل التجائه الى العدالة لاعادة النظر فى تقدير اتعاب المحامى وليس الى نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ مدنى

وأخذت بهذا الرأى أيضا بعض الأحكام ..  
استئناف مختلط ٢٩ ابريل سنة ١٩٤٧ بيلتان  
٢٠٦/٥٩ واستئناف اهلى ١٨ مايو سنة ١٩١٥  
الشرائع رقم ٢٩٣ ص ٢٧٢ ..

من هذا العرض للفقهاء والقضاء فى فرنسا ومصر يتبين أن التكييف الصحيح للعلاقة بين المحامى وعميله هي عقد مقاوله وليست عقد وكالة .

حكمها ولكن لعدم الحاجة اليها .

« الاعمال التحضيرية - الجزء الخامس ص ٦٤ ... »

وفى هذا يقول الدكتور السنهورى فى مؤلفه الوسيط فى شرح القانون المدنى - الجزء السابع - المجلد الاول ص ١٧ الحاشية ..

« أصبح الآن من المسلم أن التعاقد مع صاحب المهنة الحرة تعاقد ملزم للطرفين ، وقد كان المشروع التمهيدى للتقنين المدنى الجديد يتضمن نصا صريحا فى هذا المعنى .. ثم أورد نص المادة ٢/٨٨٧ السالف الإشارة اليها ... »

كما نصت المادة ٤١ من قانون المحاماة على أنه :

« على المحامى عند انقضاء التوكيل أن يرد لوكله عند طلبه المستندات والأوراق الاصلية .. ومع ذلك يجوز له اذا لم يكن حصل على اتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صورا من جميع المحررات التى تصلح سنداً له فى المطالبة ... »

وهذا النص يفصح عن نية الشارع فى اعتبار العقد بين المحامى وعميله عقد من نوع خاص لان اعتباره عقد وكالة يقيم تعارضا بين حق الحبس المقرر بنص المادة ٢٤٦ مدنى وبين سلب هذا الحق بموجب نص المادة ٤١ سالفه البيان ..

٢ - والسبب الثانى الذى يساق للدلالة على أن العقد ليس وكالة يستفاد من تحليل الاعمال التى تسند الى المحامى وهى تنحصر فى استيعاب واقعة النزاع وانزال حكم القانون عليها سواء أمام القضاء أو خارجه فاذا كان العمل أمام القضاء فانه يتبلور فى تحرير صحيفة الدعوى والمرافعة شفاهة أو كناية واذا كان العمل خارج مجلس القضاء فانه يعتبر فتوى .. هذه الاعمال - والاجماع منعقد على اعتبارها أعمالا مادية هى صميم عمل المحامى ..

أما تقديم صحيفة الدعوى ومتابعتها .. وهو الشق الذى يتولاه المحامى نيابة عن الخصم ، عمل آلى لا يتطلب جهدا ذهنيا ويقوم به فى غالب الأمر وكلاء المحامين ( وكلاء الدعاوى فى فرنسا ) .

## أحكام القضاء

للشركة متداخلة تبدأ من أول مايو ١٩٥١ وتنتهى في آخر أبريل ١٩٥٢ والأرباح تتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في نهايتها وتخضع بذلك كاملة ومن غير تجزئة للضريبة بالسعر المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ أعمالا لاثره الفوري على كل مركز قانوني لم يكن قد اكتمل قبل تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن هذا المرسوم بقانون لا يطبق على ما قامت به المنشأة من نشاط قبل تاريخ العمل به ورتب على ذلك أنه لما كانت السنة المالية للمنشأة متداخلة يقع ثلثاها في سنة ١٩٥١ وثلثاها الباقي في سنة ١٩٥٢ « ويتمين لذلك فصل نتيجة عمليات الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥١ عن تلك الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥٢ » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

طعن مدنى ١١٥ لسنة ٢١ ق  
في ٢٢ - ٢ - ١٩٦٧ بالهيئة  
السابقة

— ١٥٧ —

المبدأ القانوني :

(١) حجز . « ما للمدين لدى الغير » . « تقرير بما في الدمة » تنفيذ مرافعات م ٥٦١ و ٥٥٩ و ٥٦٠ .

١ - على المحجوز لديه ، إذا لم يحصل الإيداع أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال الخمسة

في نهايتها وتخضع بذلك كاملة ومن غير تجزئة للضريبة بالسعر المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ أعمالا لاثره الفوري على كل مركز قانوني لم يكن قد اكتمل قبل تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن هذا المرسوم بقانون لا يطبق على ما قامت به المنشأة من نشاط قبل تاريخ العمل به ورتب على ذلك أنه لما كانت السنة المالية للمنشأة متداخلة يقع ثلثاها في سنة ١٩٥١ وثلثاها الباقي في سنة ١٩٥٢ ويتمين لذلك فصل نتيجة عمليات الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥١ عن تلك الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة :

« وحيث أنه وفقا للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ « تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة « على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتتها الشركة أو المنشأة » . ومؤدى هاتين المادتين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة من « مجموع » العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة لا على ربح كل عملية منها فور مباشرتها وبمجرد تولده . وإذا كانت السنة المالية للشركة متداخلة تبدأ من أول مايو ١٩٥١ وتنتهى في آخر أبريل ١٩٥٢ والأرباح تتحقق -



— ١٥٦ —

المبدأ القانوني :

« الضريبة أرباح تجارية وصناعية » . قانون . « سريان من حيث الزمان » ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ .

تحديد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة « على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتتها الشركة أو المنشأة » ومؤدى هاتين المادتين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة لا على ربح كل عملية منها فور مباشرتها وبمجرد تولده . وإذا كانت السنة المالية للشركة متداخلة تبدأ من أول مايو ١٩٥١ وتنتهى في آخر أبريل ١٩٥٢ والأرباح تتحقق -



عشر يوما التالية لاعلانه بالحجز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه ان كان قد انقضى ويبين جميع الحجوز الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صورا منها مصدقا عليها ، للمحجوز عليه . ولما كان الغرض من الزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو المفصل المتقدم هو تمكين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة في صحة ما جاء فيه ان كان للمنازعة وجه . فقد استلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيدا بالمستندات ، ولا يكفي في حالة ما اذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقول في تقريره أنه غير مدين ، بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف انقضت ، اذ يوجب القانون على المقرر أن يبين سبب الدين وأسباب انقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول . ولا يعفى من تقديم المستندات والأدلاء بالبيانات على النحو المتقدم الا اذا قرر أنه لا توجد ثمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه .

(ب) دعوى تكليف بالتقرير بما في الدمة ، منازعة في التقرير بما في الدمة . مرافعات م ٥٦٥ و ٥٦٤

٢ - دعوى التكليف بالتقرير بما في الدمة المنصوص عليها في المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات هي غير دعوى المنازعة في التقرير المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ من هذا القانون ذلك ان الدعوى الاولى تنتهى فيما لو تم التقرير بمجرد حصوله ، أما المنازعة في التقرير فان محلها الدعوى الثانية .

الحكمة :

« وخيل ان المادة ٥٦١ من قانون المرافعات اوجبت على المحجوزا لديه اذا لم يحصل الايداع طبقا للمادتين ٥٥٩ ، ٥٦٠ منه أن يقرر بما في ذمته في قلم

كتاب محكمة المواد الجزائية التابع لها خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلانه بالحجز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه ان كان قد انقضى ويبين جميع الحجوز الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صورا منها مصدقا عليها ولا يعفى من واجب التقرير ان يكون غير مدين للمحجوز عليه . ولما كان الغرض من الزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو المفصل المتقدم هو تمكين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة في صحة ما جاء فيه ان كان للمنازعة وجه فقد استلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيدا بالمستندات ولا يكفي في حالة ما اذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقول في تقريره أنه غير مدين بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف انقضت اذ يوجب القانون على المقرر أن يبين سبب الدين وأسباب انقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول ولا يعفى من تقديم المستندات والأدلاء بالبيانات على النحو المتقدم الا اذا قرر أنه لا توجد ثمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اذ عرض لتقرير البنك بما في ذمته في محضر ١٩٦١/١٠/٢٦ الذى حرر بمحكمة عابدين الجزئية نفاذا للحجز الموقع تحت يده في ١٩٦٠/٨/١٣ قال أنه جاء في هذا التقرير أنه لا يوجد لدى البنك بالقاهرة أو بفروعه بالاسكندرية وبور سعيد حساب أو ايداع من أى نوع كان باسم الشركة المدينة ، وأنه فيما يتعلق بالمبالغ التى يحتمل ورودها مستقبلا للبنك لحساب الشركة المدينة فان البنك سيتبع ما نص عليه القانون لوجود « تنازلات وحجوزات » موقعة تحت يده خاصة بهذا الموضوع وكان مفاد هذا الذى قرره الحكم وجود

علاقة بين البنك والشركة المحجوز عليها تنبى عنها « الحجوزات والتنازلات » التى اشار اليها البنك في تقريره وتوجب حصول التقرير بما في الدمة تفصيلا ومؤيدا بالمستندات على النحو السالف بيانه طبقا لنص المادة ٥٦١ من قانون المرافعات السابق الاشارة اليها ، واذ استند الحكم المطعون فيه الى ما قرره البنك من أنه ليس للمحجوز عليه أى مبلغ لديه ورتب على ذلك اعفاء البنك من تقديم مستنداته وبيان جميع الحجوز الموقعة تحت يده والتفت عما اثبتته البنك في تقريره وجاء بتدوينات الحكم من أنه قد اوقعت حجوزات وتنازلات تحت يد البنك رغم ما تدل عليه هذه العبارة من وجود علاقة بين البنك والمحجوز عليه ، لما كان ذلك فان الحكم يكون قد خالف القانون . واذ كان ما تقدم وكانت دعوى التكليف بالتقرير بما في الدمة المنصوص عليها في المادة ٥٦٥ مرافعات هي غير دعوى المنازعة في التقرير المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ من هذا القانون ذلك ان الدعوى الاولى تنتهى فيما لو تم التقرير بمجرد حصوله أما المنازعة في هذا التقرير فان محلها الدعوى الثانية ، واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واستدل من سكوت الطاعن في دعوى التكليف بالتقرير رقم ١٤٠٤ سنة ١٩٦١ مدنى جزئى عابدين على هذا السكوت أدبى بالحكمة الجزئية الى الحكم بانتهاء الدعوى فانه يكون علاوة على خطئه في تطبيق القانون قد شابه الفساد في الاستدلال كما شابه الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ايضا اذ خلص الى ان المستندات التى يطالب بها الطاعن كانت مودعة فى القضية رقم ٣٠٧ سنة ١٩٦٢ . مستعجل مستأنف التى كان الطاعن خصما فيها وعلى علم بها واستند الى ذلك ليبرر عدم تقديم

وكيف أفادت ذلك الصيغ المعنى  
الذى أخذ به ورجح أنه هو  
مقصود المتعاقدين بحيث يتضح  
لمحكمة النقض من هذا البيان أن  
القاضي قد اعتمد في تأويله لها  
على اعتبارات معقولة يصح معها  
استخلاص ما استخلصه منها .  
المحكمة :

« وحيث أن الطاعنين ردا على  
طلب المطعون ضده الأول القضاء له  
بنصف مبلغ الألفى جنيه المشار  
إليه في سبب الطعن بأن نص البند  
الثانى من العقد صريح في تخصيص  
هذا المبلغ للمطعون ضده الثانى  
وحده وأن المطعون ضده الأول  
قد أقر بذلك في صحيفة دعواه  
وفي المذكرة المقدمة منه الى المحكمة  
الابتدائية لجلسة ٢٣ مايو سنة  
١٩٥٤ وقد رد الحكم المطعون فيه  
على ذفاع الطاعنين هذا بقوله  
« وحيث أنه لا جدال في استحقاق  
المستأنف المطعون ضده الأول  
وشريكه مستر رينولدز - الباقي  
ثمن المصنع المبيع الى المستأنف  
عليهما الأول والثانى بعد استبعاد  
ما سددته من الديون من الثمن  
ويستحق المستأنف نصف هذا  
الباقي ولا محل لتمييز أى من  
الشريكين على الآخر استنادا الى  
أن أحدهما وهو المستر رينولدز  
قد انضم الى الشركة الجديدة التى  
كان مزعما أنشاؤها بين المستأنف  
عليهما وبينه وذلك طالما كان الامر  
متعلقا بتصفية مركز كل  
من الشريكين قبل المشترين  
للمصنع ليحصل كل منهما  
على نصف الثمن بعد سداد  
ديون الشركة ومن حيث أنه على  
اساس هذا التقرير يتعين أن يأخذ  
المستأنف نصيبه في المبلغ المحجوز  
في العقد على ذمة حصة مستر  
رينولدز في الثمن ويضاف لذلك  
الى ما قضت به محكمة أول درجة  
مبلغ ١٠٠٠ جنيه » - ولما كان  
البند الثانى من العقد المؤرخ ٣  
من سبتمبر سنة ١٩٥١ قد نص  
على أن « الباقي من الثمن وقدره

اساسا لوضع آخر ميزانية » ويكون  
تحديد صافي الارباح الخاضعة  
للضريبة على اساس نتيجة  
العمليات على اختلاف أنواعها التى  
باشرتها الشركة او المنشأة « بعد  
خصم جميع التكاليف » وتعد من  
التكاليف المرتبات والاجور التى  
تدفعها المنشأة لستخداميها وعمالها  
الذين يدعون للخدمة العسكرية  
متى كانت عقود استخدامهم قائمة  
ورات من مصلحتها الاحتفاظ بهم  
جديا وبما لا ينبىء من غش أو  
تهرب - واذا كان ذلك وكان الثابت  
في الدعوى ومن بيانات الحكم  
المطعون فيه أن شارل وفيكتور  
أخوى المستأنف « كانا موظفين  
في المنشأة » وقد « صرفت لها  
اجورهما في فترة التجنيد ولم  
تفصلهما من العمل لاحتياج المنشأة  
لخدمتهما » وجرى الحكم المطعون  
فيه على أنه « لا محل لان تتحكم  
المصلحة وتهترض على تصرفات  
الممول مادام أنه لم يقصد بهذا  
التصرف التهرب من الضريبة »  
وعلى ذلك « يتعين خصم مرتبتهما  
من الربح في الفترة المتنازعة عليها  
وتقدير الضريبة بعد هذا الخصم »  
- فانه لا يكون قد خالف القانون  
أو أخطأ في تطبيقه - ولما تقدم  
يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى ١١٢ لسنة ٢١ ق  
في ٢٤ - ٢ - ١٩٦٧ برئاسة  
عضوية السادة الاساتذة احمد  
زكى محمد ومحمود مختار نصار  
وابراهيم عمر هندى ومحمد نور  
الدين موسى وحسن ابو الفتوح  
الشريينى المستشارين .

- ١٥٩ -

المبدأ القانونى :

« عقد تفسيره » . محكمة  
موضوع .

سلطة قاضى الموضوع فى العنود  
عن المداول الظاهر لصيغ  
العقود والشروط مفيدة بان يبين  
فى حكمه لم عدل عنه الى خلافه

البنك للمستندات ، مع أن الثابت  
من تدوينات الحكم أن تقرير البنك  
بمبا في ذمته حصل في  
١٩٦١/١٠/٢٦ وان هذه  
المستندات لم تقدم في أنه لا ينزع  
في هذا التقرير وان القضية ٣٠٧  
سنة ١٩٦٢ مستعجل مستأنف  
الا بعد ذلك في ١١ و ١٣/٦/١٩٦٢  
وحيث أنه لا تقدم يتعين نقض  
الحكم دون حاجة لمبحث باقى  
الاسباب .

طعن مدنى رقم ٢٦٧ لسنة  
٣٢ ق في ٢١ - ٢ - ١٩٦٧  
برئاسة عضوية السادة الاساتذة  
الدكتور عبد السلام بليغ وبطرس  
زفولول ومحمد صادق الرشيدى  
وامين فتح الله وعثمان زكريا  
المستشارين .

- ١٥٨ -

المبدأ القانونى :

« ضريبة ارباح التجارية  
والصناعية » وعاءها . تقديره .  
المرتبات واجور تدفعها المنشأة  
لستخداميها وعمالها الذين يدعون  
للخدمة العسكرية . ق ١٤ لسنة  
١٣٩ م ٣٨ و ٣٩ .  
١ - يكون تحديد صافي الارباح  
الخاضعة للضريبة على اساس  
نتيجة العمليات على اختلاف  
أنواعها التى باشرتها الشركة أو  
المنشأة « بعد خصم جميع التكاليف »  
وتعد من التكاليف المرتبات  
والاجور التى تدفعها المنشأة  
لستخداميها وعمالها الذى يدعون  
للخدمة العسكرية متى كانت عقود  
استخدامهم قائمة ورات من  
مصلحتها الاحتفاظ بهم جديا وبما  
لا ينبىء عن غش أو تهرب .

المحكمة :

« وحيث أنه وفقا للمادتين ٣٨  
و ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩  
« تحدد الضريبة سنويا على اساس  
مقدار الارباح الصافية في بحر  
السنة السابقة أو في فترة الإثنى  
عشر شهرا التى اعتبر نتيجتها



أضرار مباشرة لحقته بفعلهما لامتناعهما عن سداد دين البنك العثماني بدون مبرر « ولما كان الطاعنان قد استندا في دفاعهما بأحقيتهما في حبس الثمن الى البند السادس من العقد وكان هذا يخول للمشتريين « الطاعنين » الحق في الامتناع عن سداد باقى الثمن لحين احضار البائعين المستندات الدالة على سداد كافة مطلوبات مصلحة الضرائب وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على ما تمسك به الطاعنان من أحقيتهما في حبس الثمن استنادا الى نص البند المذكور لان المطعون ضده الاول لم يكن قد قدم اليهما وقت انذارهما في ٢ يناير سنة ١٩٥٢ بسداد دين البنك العثماني ما يثبت وفاءه بالضرائب المستحقة على المصنع ولا يجدى في الرد على هذا الدفاع ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الباقي من الثمن الذى الطاعنين كان يكفى لسداد دين البنك المذكور أو أن دين مصلحة الضرائب انتهى الى ٢١ ج ذلك انه اذا ثبت للطاعنين حق حبس الثمن فانهما لا يلزمان بأداء أى شئ منه للبنك كما أن العبرة في تقرير هذا الحق لهما ليس بما انتهى اليه دين مصلحة الضرائب وانما بما كان عليه هذا الدين وقت انذار المطعون لهما بأداء دين البنك - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعنين المبين بسبب الطعن بما يقتضيه فانه يكون مشوبا بالقصور في خصوص قضائية بالتعويض ويتعين نقضه في هذا الخصوص أيضا » .

المشتريين ، هذا الذى قرره الحكم ليس من شأنه أن يسوغ العدول عن المعنى الظاهر لعبارات العقد اذ ان تمييز أحد الشريكين على الآخر يكون له محل لو نص عليه في العقد وقصده المتعاقدون لما كان ذلك وكان الحكم علاوة على هذا قد أغفل الرد على تمسك الطاعنين بالاقرار الصادر من المطعون ضده الاول في صحيفة دعواه وفي مذكرته المشار اليها ولم يبين علة اطراحه لهذا الاقرار فان الحكم يكون مشوبا في خصوص قضائه بمبلغ الالف جنيه بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث ان الثابت من ان الطاعنين تمسكا أمام محكمة الموضوع بدفاعهما الوارد بسبب الطعن . وبين من الحكم المطعون فيه أن كل ما قاله ردا على هذا الدفاع هو قوله « وحيث انه عن طلب التعويض المبني على تأخر المستأنف عليهما ( الطاعنين ) في سداد دين البنك العثماني وقدره ٣٠٠٠ ج في ميعاده فان المحكمة ترى على هدى من تقرير الخبير أمام محكمة أول درجة أن المستأنف عليهما كان تحت يدهما وتصرفهما المال الكافى من ثمن المصنع لسداد هذا الدين وقت انذار المستأنف ( المطعون ضده الاول ) لهما بسدادته في ١٩٥٢/١/٢ وما اتضح من أن مطالبة مصلحة الضرائب للمصنع لم تكن على أساس صحيح وقد انتهت مديونية المستأنف في مبلغ ٢١ ج فقط وترى المحكمة لذلك أن المستأنف عليهما الاول والثانى « الطاعنين » مسئولان عما وقع للمستأنف من أضرار مادية وأدبية من جراء التجاء البنك العثماني الى طلب اشهار افلاسه وتكبده مصاريف التقاضى ابتدائيا واستئنافيا للحصول على التاء هذا الحكم فضلا عما تعرضت له سمعته التجارية ومركزه الادبى في السوق من آثار اشهار الحكم وهى

٢٠٠٠ جنيه الفان من الجنيهات يبقى تحت يد الطرف الثانى ( المشتريان ) باعتباره حصة مستر الكسنسدر رينولدز في الشركة المزمع عقدها بينه وبين الطرف الثانى لتشغيل المصنع - وكانت عبارات هذا النص واضحة وصريحة في ان المتعاقدين ومن بينهم المطعون ضده الاول - اتفقوا على تخصيص مبلغ الالف جنيه بأكمله للسيد / وينولدز المطعون ضده الثانى ليساهم به في الشركة الجديدة المزمع عقدها بينه وبين المشتريين ( الطاعنين ) وكان المطعون ضده الاول بالاضافة الى ذلك قد أقر في صحيفة افتتاح دعواه بأنه تنازل الى شريكه عن حقه في الالف جنيه وان كان قد ادعى بأن له حق الرجوع في هذا التنازل لما ظهر من أن الديون التى على المصنع تزيد على ما كان مقدرا لها وقت حصول هذا التنازل كما أقر المطعون ضده الاول بهذا التنازل في المذكرة المقدمة منه للمحكمة الابتدائية لجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٥٤ اذ قرر في هذه المذكرة أنه تسامح وقبل أن يكون لشريكه مستر رينولدز هذا المبلغ على اعتبار أنه كان سيفيض من الثمن بعد سداد الديون - لما كان ذلك وكانت سلطة قاضى الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط مقيدة بأن يبين في حكمة لم عدل عنه الى خلافه وكيف افادت تلك الصيغ المعنى الذى أخذ به ورجح أنه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضح لمحكمة النقض من هذا البيان أن القاضى قد اعتمد في تأويله لها على اعتبارات معقولة يصح معها استخلاص ما استخلصه منها ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا محل لتمييز أى من الشريكين على الآخر استنادا الى أن أحدهما قد انضم الى الشركة الجديدة وطالما أن الأمر متعلق بتفصية مركز الشريكين قبل

طعن مدنى رقم ٥٤ لسنة ٣٣ ق  
في ٢٣ - ٢ - ١٩٦٧ برئاسة  
وعضوية السادة الاساتذة محمود  
توفيق اسماعيل ومباس حلمى  
عبد الجواد وسليم راشد ابو زيد  
ومحمد ابو حمزة مندور ومحمد  
صدقى البشبيشى المستشارين .

من أضرار بسبب حرمانه منه طبقاً لحكم المادة ٩٢٨ مدني . ولا كان البين من هذا الذي أورده الحكم أنه حسم النزاع القائم بين الطرفين في خصوص انطباق المادة ٩٢٨ من القانون المدني وقطع بأنها هي الواجبة التطبيق على موضوع النزاع لتوافر شروط أعمال أحكامها وأفصح صراحة تبعاً لذلك من أن حق الطاعن قاصر على تعويض الضرر الذي لحقه من تعدي المطعون ضدها على جزء من ملكه ببنائها فيه ، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض حتى يقدم الخبير تقريره في هذا الشأن ، واذ يعد هذا من الحكم فصلاً قطعياً في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه . فان هذا الحكم وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو مما يجوز الطعن فيه على استقلال لاشتماله على قضاء في الموضوع .

وإذ كان هذا الحكم قد صدر في ١٩٦٢/٦/٣٠ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بالنقض إلا بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٢ مع الحكم الذي قضى بالتعويض الصادر في ١٩٦٣/٦/٢٣ فان الطاعن يكون قد فوت ميعاد الطعن في الحكم الأول ومدته ثلاثون يوماً عملاً بالمادة الخامسة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، ويكون الطعن فيه غير مقبول . لما كان ذلك وكانت الأسباب التي أقيم عليها الطعن مبناهما أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في القانون إذ طبقت المادة ٩٢٨ مدني رغم أنها نصت مستحدث لا ينطبق على واقعة الدعوى ورغم عدم توافر شرط حسن النية لدى المطعون ضدها وانتفاء الضرر إذا ما قضى بالإزالة - وهي أسباب موجهة جميعها إلى قضاء الحكم الأول الصادر في ١٩٦٢/٦/٣٠

عليه ( الطاعن ) بما مساحته ١٠٧٢٥ متراً مربعاً على النحو المبسوط في التقرير فلا ريب أن في تجاوز المستأنفة ( المطعون ضدها ) حدود ملكها والبناء على هذه المساحة آتفة الذكر في سنة ١٩٤٨ حسب قولها وعدم منازعة المستأنف عليه ( الطاعن ) في حصول هذا التعدي في تلك السنة وسكوته طيلة هذه المدة على هذا التعدي دون أن يتخذ أي إجراء رسمي ضدها حتى اختصمها في ١٩٥٩/١٢/١٣ في دعواه الحالية مما يدل على رضائه الضمني بإقامة هذه المباني في ملكه - الأمر الذي تستظهر منه المحكمة حسن نية المستأنفة ( المطعون ضدها ) حينما أقامت هذه المباني وتجاوزت بها إلى ملك المستأنف عليه ( الطاعن ) . هذه الحالة في رأى المحكمة لا تخرج عن كونها مجرد تعد من المالك اللباني بجزء من بنائه على أرض الجار ولا محل أذن لتطبيق قواعد الالتصاق عليها في المادتين ٩٢٤ ، ٩٢٥ مدني ، ذلك لأن الفقه والقضاء اقتصر في تطبيق هاتين المادتين على الحالة التي يقام فيها البناء بأكمله على أرض الغير والذي يكون متميزاً بدائه مستقلاً بكيانه وهذه الحالة غير متوافرة في هذا النزاع ما في الأمر أن المستأنفة ( المطعون ضدها ) وهي تقيم مبانيها على حدها الفاصل بينها وبين ملك المستأنف عليه ( الطاعن ) جارت على جزء من ملك هذا الأخير بحسن نية ، ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة ترى تطبيق حكم المادة ٩٢٨ مدني على هذا النزاع ومن مقتضى ذلك يتعين إعادة المأمورية إلى ذات خبير الدعوى المسانقة للانتقال إلى العين محل النزاع لتقدير التعويض العادل عن الجزء الذي بنت عليه المستأنفة مبانيها من المستأنف عليه على أن يراعى في تقدير ذلك قيمة هذا الجزء وما لحق صاحبه

— ١٦٠ —

## المبدأ القانوني :

( ١ ) الحكم بئدب خبير . مدني م ٩٢٨ مرافعات م ٣٧٨ .

١ - إذا كان الحكم الصادر بئدب خبير قد حسم النزاع القائم بين الطرفين في خصوص انطباق المادة ٩٢٨ من القانون المدني وقطع بأنها هي الواجبة التطبيق على موضوع النزاع لتوافر شروط أعمال أحكامها وأفصح صراحة تبعاً لذلك عن أن حق الطاعن مقصور على تعويض الضرر الذي لحقه من تعدي المطعون ضده على جزء من ملكه ببنائه فيه ، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض حتى يقدم الخبير تقريره في هذا الشأن ، واذ يعد هذا من الحكم فصلاً قطعياً في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه ، فان هذا الحكم ، مما يجوز الطعن فيه على استقلال لاشتماله على قضاء في الموضوع .

## المحكمة :

« وحيث أن الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٢/٦/٣٠ أنه إذ قضى بإعادة المأمورية إلى الخبير السابق ندبه من محكمة الدرجة الأولى لتقدير قيمة التعويض عن الجزء الذي بنت عليه المطعون ضدها في ملك الطاعن وما لحقه من أضرار بسبب حرمانه منه وذلك طبقاً لحكم المادة ٩٢٨ مدني ، قد أسس قضاءه على قوله « أن المستأنفة ( المطعون ضدها ) بإقامة مثل هذه المباني تكون قد تعدت على ملك الغير وتحكمها القواعد المستحدثة في القانون المدني الجديد الذي بدأ العمل به في ١٥/١٠/١٩٤٩ وأنه لما كان خبير الدعوى المستأنفة قد أثبت في تقرير المباني التي أقامتها المستأنفة ( المطعون ضدها ) وتعدت بها على أرض المستأنف



» يوقع على القرارات من الرئيس والكتاب خلال أسبوعين على الأكثر من صدورها « إلا أنها لم ترد بصيغة الوجوب ولم ترتب البطلان على عدم التوقيع عليها من الكتاب ، وليس في قانون المرافعات نص يوجب البطلان في حالة عدم توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية واغفال هذا التوقيع لم يترتب عليه ضرر للخصم .

وحيث ان اغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه بطلانها ما دامت موقعة الجلسة ، واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان القرار المطعون فيه لعدم التوقيع عليه من سكرتير اللجنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه « .

طنن رقم ١٢٣ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/٣/١ بالهيئة السابقة .  
طنن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ ق  
في ١٩٦٧/٣/١ بالهيئة السابقة .

## — ١٦٣ —

### المبدأ القانوني :

(أ) تقادم : سقط وقفه . عمل تفويض عن الفصل التعسفي ، دعوى .

١ - اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعاً يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله ، وبالتالي لا يصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم (ب) فصل تعسفي : دعوى تفويض . مدني م ٦٩٨

٢ - دعوى التعويض عن الفصل التعسفي تخضع للمادة ٦٩٨ من القانون المدني ، باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

» وحيث أن الغرض للتأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث هو تمكين المنشأة من إعادة الأصول الهالكة بسببها إلى ما كانت عليه وهو ما يتعين معه النظر فيما إذا كان مبلغ التأمين الذي حصلت عليه قد غطى تكاليف إعادة الأصل الهالك إلى ما كان عليه تماماً قبل وقوع الحادث ، أو لم يكف لتغطيته بحيث إذا تبين وجود فائض فإنه يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتباره من الأرباح العرضية وفقاً للمادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه - ومن غير تحقيق - على عدم خضوع مبلغ التأمين المقبوض وفروقه للضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يوجب نقضه « .

طنن رقم ١١٣ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/٣/١ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد زكي محمد ومحمد ممتاز نصار وإبراهيم .  
هندي ومحمد شبل عبد المقصود وحسن أبو الفتوح الشربيني المستشارين .

## — ١٦٢ —

### المبدأ القانوني

(أ) حكم : التوقيع نسخة الحكم الأصلية . بطلان . ضريبة . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩

ق ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥

اغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية ، لا يترتب عليه بطلانها ما دامت موقعة من رئيس الجلسة . المحكمة :

» وحيث أن المادة ٥١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ وهي وان نصت على أن

ولا تنصرف إلى الحكم الثاني الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٣ الذي اقتصر على القضاء بمقدار التعويض المستحق ، فإن الطعن في هذا الحكم الأخير يكون غير مقبول أيضاً لخلوه من أسباب نفي عليه « .

طنن مدني رقم ٢٦٧ لسنة ٣٢ ق في ١٩٦٧/٢/٢٨ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة الدكتور عبد السلام بليغ وأحمد حسن هبكل وأمين فتح الله والسيد عبد النعم الصراف وإبراهيم غلام المستشارين .

## — ١٦١ —

### المبدأ القانوني

(أ) ضريبة : وعاءها . تأمين . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٣٩

١ - الغرض من التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث هو تمكين المنشأة من إعادة الأصول الهالكة بسببها إلى ما كانت عليه ، فإذا كان ثمة فائض من مبلغ التأمين الذي حصلت عليه بعد تغطية تكاليف إعادة الأصل الهالك إلى ما كان عليه تماماً قبل وقوع الحادث - فإنه يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتباره من الأرباح العرضية .

### المحكمة :

» وحيث أنه وفقاً للمادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ يخضع كل من الربح الأيرادي والربح الرأسمالي للضريبة وقد أدرجت المنشأة أقساط التأمين في حساب التكاليف ، وعليها أن تتحمل بالضريبة على الفرق بين مبلغ التأمين وقيمة الأصول الهالكة ، وإذا اعتبر الحكم أن مبلغ التأمين يساوي ويقابل الخسارة التي نجمت عن الحريق دون أن ينحس قيمة الأصول التي استحدثتها المنشأة بعد الحريق ، وهل يزيد التأمين المقبوض على القيمة الدفترية للأصول الهالكة ، فإنه يكون قد شابه القصور

## المحكمة :

« وحيث اتهم العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله ، وبالتالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون ، ودعوى التعويض عن الفصل التعسفي تخضع للمادة ٦٩٨ من القانون المدني باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فاذا كان المطعون عليه فصل في ١٩٥٥/٣/٨ في حين لم يرفع دعوى التعويض الا في ١٩٦١/٨/٧ وبعد مضي مدة السنة المحددة لرفعها ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه » .

طن رقم ٣٦١ لسنة ٢٢ ق في  
١٩٦٧/٣/١ بالهيئة السابقة .

## — ١٦٤ —

## المبدأ القانوني

(١) نقض : اختصاص ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢ ، حكم محكمة ابتدائية في استئناف حكم جزئي

لا يجوز الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الاحكام الجزئية ، الا ان تكون هذه الاحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله (١) .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة شؤون العمال الجزئية وقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لعدم انطباق قانون العمل

الفردى ، وهو أمر لا يتصل بولاية المحكمة ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## المحكمة :

« وحيث انه وفقا للمادة الثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات الطعن واجراءاته امام محكمة النقض - والذي يحكم واقعة الدعوى - لا يجوز الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الاحكام الجزئية الا ان تكون هذه الاحكام صادرة في مسألة الدعوى - لا يجوز الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الاحكام الجزئية الا ان تكون هذه الاحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه صادر من محكمة القاهرة الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة شؤون العمال الجزئية وقضى بعدم اختصاص محكمة شؤون العمال الجزئية بنظر الدعوى لعدم انطباق قانون عقد العمل الفردى ، وهو أمر لا يتصل بولاية المحكمة لكي يجوز الطعن فيه بطريق النقض - ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن » .

طن رقم ٧٤ لسنة ٢٣ ق في  
١٩٦٧/٣/١ بالهيئة السابقة .

## — ١٦٥ —

## المبدأ القانوني

(١) مسئولية : ناشئة عن اشياء

حارس ، حيوان . مدني ١٧٦م

١ - حارس الحيوان بالمعنى المقصود في المادة ١٧٦ من القانون المدني هو من تكون له السيطرة

الفعلية عليه ، ويملك التصرف في أمره ولا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان الى التابع المنوط به ترويضه وتدريبه .

(ب) معاش : اصابة عمل ، تعويض . ق ٥٩ لسنة ١٩٣١ .

٢ - متى كانت تسوية المعاش للمطعون ضده قد تمت استنادا الى احكام قانون المعاشات العسكرية ٥٩ لسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها تعويضه عن اصابته - اثناء عمله - فان هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذي يستحقه عن اصابته طبقا لاحكام القانون المدني .

## المحكمة :

« وحيث ان حارس الحيوان بالمعنى المقصود في المادة ١٧٦ من القانون المدني هو من تكون له السيطرة الفعلية على الحيوان ويملك سلطة التصرف في أمره ولا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان الى التابع المنوط به ترويضه وتدريبه ، ذلك انه وان كان للتابع السيطرة المادية على الحيوان وقت تدريبه الا انه اذا يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويتلقى تعليماته في كل ما يتعلق بهما الحيوان ، فانه يكون خاضعا للمتبوع مما تظل معه الحراسة لهذا الاخير اذ ان العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه - ولما كان الواقع - كما سجله الحكم المطعون فيه - ان الوزارة الطاعنة وهي مالكة الجواد الذي احدث الضرر بالمطعون ضده قد عهدت الى الاخير بتدريب هذا الجواد وترويضه مع جياذ أخرى حتى تكون معدة للركوب ، وان المطعون ضده كان يمتطي هذا



التحاقه بالوظيفة الى حين تسوية معاشه نهائيا عنها ولا في المستندات المقدمة من الحكومة ما يشير الى اشارة الى تطبيق هذا النص . ومن حيث انه متى كان ذلك فقد لزم تعويض المستأنف عن اصابته تعويضا كاملا سنده أحكام القانون المدني وحده » ولما كان هذا الذي قرره الحكم يطابق الثابت في الأوراق ويفيد أن تسوية معاش المطعون ضده انما كانت تستند الى أحكام قانون المعاشات العسكرية ٥٩ لسنة ١٩٣١ المنطبق عليه ولم يراع فيها تعويضه عن اصابته ، فان هذه التسوية لا تحول دون الحكم للمطعون ضده بكل التعويض الذي يستحقه عن اصابته طبقا لاحكام القانون المدني .

طنن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة محمود تولى  
اسماعيل ومحمد عبد اللطيف  
وسليم راشد أبو زيد ومحمد  
أبو حمزة مندور ومحمد صدقي  
البشبيشي المستشارين .

— ١٦٦ —

### المبدأ القانوني :

(١) دعوى : طلبات ، حكم فيها  
حجية حكم .

١ - اذا كانت المحكمة الابتدائية لم تنبه الى أن المدعي اضاف في مذكرته الى طلباته طلب الفوائد وحددت في أسباب حكمها الطلبات في الدعوى بالطلبات الاصلية وخلت أسباب هذا الحكم من أي اشارة الى طلب الفوائد ، ثم ضمننت المحكمة منطوق حكمها العبارة « ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات » فان هذه العبارة لا تنصرف الا الى الطلبات التي يبنيتها المحكمة في

أحكام القانون المدني وتقدير المحكمة ما يجبر ضرره بأنواعه كافة وفي نطاق أسباب هذا الحكم بألف من الجنيهاات » وهذا الذي قرره الحكم فيه البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه جاء به قوله : « ومن حيث انه عما تحتاج به الحكومة من أن معاش المستأنف ( المطعون ضده ) قد سوى طبقا لاحكام قانون المعاشات العسكرية ٥٩ لسنة ١٩٣١ وفي أحكامه ما يعوضه عن اصابته بما يمتنع معه الجمع بين تعويضين معا عن ضرر واحد ، فحجة مردودة بأن البادي من الاطلاع على ملف خدمة المستأنف المنضم ، أنه كان ضابطا في القوات المسلحة ثم نقل منها الى مصلحة السجون ، فلما أحيل الى التقاعد سوى معاشه على أساس القواعد الموضوعية لتسوية معاشات ضباط مصلحة السجون ، فلما تظلم هو وغيره من ضباط مصلحة السجون المنقولين اليها من القوات المسلحة من هذه المعاملة رفعت وزارة المالية والاقتصاد بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ الى مجلس الوزراء مذكرة تقترح فيها تسوية معاش هؤلاء على أساس قانون المعاشات العسكرية ٥٩ لسنة ١٩٣١ فوافق مجلس الوزراء على تلك المذكرة بتاريخ ٢٤ من نوفمبر ١٩٥٤ ومن ثم على أساس قرار مجلس الوزراء وذلك ظاهر الدلالة على أن معاش المستأنف ان كانت قد أعيدت تسويته فعلى أساس حقه التابع من وظيفته ، دون أي دخل لاصابته . ويؤكد هذا النظر أن المعاش الاستثنائي المقرر ان يصاب من رجال القوات المسلحة بقانون المعاشات العسكرية ٥٩ لسنة ١٩٣١ محكوم بنص المادة ٣١ من القانون المذكور وليس في ملف خدمة المستأنف من بدء

الجواد في يوم الحادث لاختباره ، ولما هم بالنزول عنه جفل الجواد فوق المطعون ضده على الارض واصيب ، لما كان ذلك فان حراسة الجواد وقت الحادث تكون للوزارة الطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليه ، ولم تنتقل الى المطعون ضده الذي كان يقوم بهذا العمل لحساب الوزارة الطاعنة وتنفيذ التعليماتها وبالتالي تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي اصاب المطعون ضده مسؤولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٦ من القانون المدني .

« وحيث عبارات ان المستأنف ( المطعون ضده ) كان معيناً رئيساً للجنة مشتريات خيول وكان عليه بحكم عمله أن يجرب تلك الخيول بعد تدريبها حتى تصدر الاوامر من مصلحة السجون بالحاقها بالخدمة » هذه العبارات لا تفيد أن المطعون ضده كانت له وقت الحادث السيطرة الفعلية التي تجعل منه حارسا على الحيوان وانما مفهومها أنه انما كان يقوم باختبار الخيول بعد تدريبها لحساب مصلحة السجون مالكة الجواد ، وليس لحساب نفسه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه جاء به قوله : « وتستخلص المحكمة من تقرير القوميسيرن الطبي ومن شهادة الدكتور محمد كامل حسين أن المستأنف ( المطعون ضده ) وان لم تتخلف في قدمه اليسرى عاهة مستديمة فقد تخلف فيها على الاقل ما يعوق السير الطبيعي عليها وعن هذا القدر من الضرر تسال الحكومة باعتبارها النتيجة الطبيعية لخطئها المفترض » ثم جاء بالحكم المطعون فيه بعد ذلك قوله « ومن حيث انه متى كان ذلك فقد لزم تعويض المستأنف عن اصابته تعويضا كاملا سنده

حكمها وكانت محل بحثها ..

ب . استئناف ، أسبابه ، قبوله  
مرافعات ٣٦٨ م .

٢ - الطلب الذي تغفله المحكمة  
يظل باقيا على أصله معلقا امامها  
ويكون السبيل الى الفصل فيه  
هو الرجوع الى نفس المحكمة  
لنظره والحكم فيه طبقا لما تقضى  
به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات  
ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم  
بطريق الاستئناف بسبب اغفاله  
الفصل في ذلك الطلب اذ ان  
الاستئناف لا يقبل الا عن الطلبات  
التي فصل فيها الحكم المستأنف  
صراحة أو ضمنا .

### المحكمة :

« وحيث انه يبين من الحكم  
المطعون فيه انه اقام قضاء بعدم  
قبول الاستئناف على قوله :  
« وحيث انه لما كان يبين للحكمة  
من اطلاقها على الحكم المستأنف  
ان ما تعرض له الحكم بالفصل  
هو طلبات المستأنف الواردة  
بصحيفة دعواه فاجاب المستأنف  
لطلباته عدا طلب شمول الحكم  
بالنفاذ المعجل وبلا كفالة الذي  
انتهى فيه انه لا سند له من  
القانون ، دون ان يتعرض الحكم  
لطلب الفوائد التأخيرية الذي  
أبداه المستأنف في المذكرة المقدمة  
منه .

لما كان ذلك وكانت حجية  
الاحكام لا تمتد الى ما لم تكن  
المحكمة قد تعرضت له بالفصل  
صراحة أو ضمنا - ولذلك كانت  
عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من  
الطلبات » والتي ختم الحكم  
منطوقه بها ، انما تنصرف الى  
ما رأت المحكمة رفضه مما  
تضمنته طلبات المستأنف التي  
كانت محل بحثها وقضائها -  
وهو طلب النفاذ المعجل الذي كان  
ضمن طلبات المستأنف في صحيفة  
افتتاح الدعوى المرفوعة منه .  
وحيث انه لما تقدم ولما كانت

المحكمة الاستئنافية لا تملك  
الفصل في طلب لم تقض فيه  
محكمة الدرجة الاولى ، اذ علاج  
الاغفال هو الرجوع الى نفس  
المحكمة التي اغفلت الفصل في  
طلبه وفقا لما تقضى به المادة  
٣٦٨ مرافعات » .

وهذا الذي قرره الحكم  
المطعون فيه واقام عليه قضاءه  
بعدم قبول الاستئناف المرفوع  
من الطاعن صحيح في القانون ،  
ذلك انه وان كان يبين من أوراق  
الملف المضموم ان الطاعن اضاف  
في مذكرة المقدمة لمحكمة الدرجة  
الاولى بجلسة ٢٥ من اكتوبر  
١٩٦٠ والملاءة برقم ١٠ دوسيه  
الى طلباته الواردة بصحيفة  
دعواه طلب الحكم له بالفوائد  
التأخيرية عن المبلغ المطالب به  
اعتبارا من ١٩٥٤/٣/٢٣ حتى  
تاريخ السداد ، الا ان البين من  
الحكم الابتدائي ان المحكمة  
الابتدائية لم تنبه الى اضافة  
هذا الطلب ، اذ انها حددت في  
اسباب حكمها الطلبات المقدمة  
من المدعى ( الطاعن ) ولم تذكر  
بينها طلب الفوائد ، كما انها  
حين اشارت الى المذكرتين  
المقدمتين منه لم تذكر ان اولاهما  
وهي المقدمة لجلسة ٢٥ من  
اكتوبر ١٩٦٠ قد تضمنت اضافة  
هذا الطلب ، وقد خلت اسباب  
حكمها الاخرى من اى اشارة  
اليه ولم تناقشه كما فعلت  
بالنسبة لباقي الطلبات - واذا  
كانت قد ختمت منطوق حكمها  
بعبارة « ورفضت ما عدا ذلك  
من الطلبات » فان هذه العبارة  
لا تنصرف الا الى الطلبات التي  
بينتها في حكمها وكانت محل  
بحثها ، وبذلك لا يكون المراد بها  
الا طلب شمول الحكم بالنفاذ  
المعجل الذي قالت عنه انه لا سند  
له من القانون . اما طلب الفوائد  
الذي لم تفتن اليه ، ولم يكن  
أبدا في ذهنها عندما أصدرت  
حكمها في الدعوى فانه لا يتصور  
ان تكون المحكمة قد أرادت بتلك

العبارة البت فيه ، لما كان ذلك  
فان طلب الفوائد يكون باقيا على  
أصله معلقا امام المحكمة لم يقض  
فيه ويكرن السبيل الى طلب  
الفصل فيه والرجوع الى نفس  
المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم  
فيه طبقا لما تقضى به المادة ٣٦٨  
من قانون المرافعات ولا يجوز  
الطعن في الحكم بطريق الاستئناف  
بسبب اغفاله الفصل في ذلك  
الطلب اذ الاستئناف لا يقبل الا  
عن الطلبات التي فصل فيها  
الحكم المستأنف صراحة أو ضمنا  
وطلب الفوائد لم يصدر في  
خصوصه أى قضاء صريحا كان  
أو ضمنا حتى يجوز التظلم منه  
اما محكمة الاستئناف » .

طعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٣ ق  
في ١٩٦٧/٢/٢ بالهيئة السابقة .

### ١٦٧ - المبدأ القانوني

١ - تحكيم : محكمة ، سلطته .  
حكم ، تدليل ، عيب .

١ - اذا كان ما فصل فيه  
حكم المحكم يخرج عن مشاركة  
التحكيم ، وكان الحكم الابتدائي  
الذي اعتنق الحكم المطعون فيه  
أسبابه قد حصل في حدود  
سلطته الموضوعية وفي أسباب  
تؤدي الى ما انتهى اليه انه  
لا يمكن فصل ما قضى به حكم  
المحكم في امر خارج عن  
النزاع الوارد في مشاركة التحكيم  
عن باقى ما قضى به هذا الحكم ،  
واذ رتب الحكم المطعون فيه على  
ذلك بطلان حكم المحكم ، فان  
النعمى عليه بمخالفة القانون  
وفساد الاستدلال يكون على غير  
أساس .

ب - دفاع : خصوم ، رد عليه .

٢ - متى كان الحكم المطعون  
فيه قد حصل دفاع الطاعنين



وأحال في الرد عليه الى محكمة أول درجة بالإضافة الى الأسباب الأخرى التي أوردها فان النعي على الحكم بعدم بحث هذا الدفاع والرد عليه يكون على غير أساس بـ « عقد » تفسيره ، محكمة موضوع .

٣ - محكمة الموضوع السلطة الكاملة في تفسير عبارات العقد بما دامت لم تنحرف بها عن المعنى الظاهر لها .

**الحكمة :**

« وحيث ان حكم المحكم قضى بانتهاء الشركة في نهاية ديسمبر ١٩٦٠ بالنسبة للمطعون عليهما الاولين ، استندا الى قوله : « ان الشركاء الموصين ( الطاعنين عدا الطاعن الاخير ) قد طلبوا في مذكرتهم المقدمة في ٢٨/٦/١٩٦١ الحكم بانتهاء الشركة بالنسبة للشريكين ( المطعون عليهما الاول والثاني ) اعتبارا من آخر ديسمبر ١٩٦٠ ، مع الزامهما بدفع ما يزيد عن رصيد الصندوق من رأسمالهما ، وأن ( المطعون عليهما الاول والثاني ) قد ساهما في الشركة بعملهما في الادارة وبما قدماه من حصصة في رأس مال الشركة عينية ونقدية وأن الشركاء جميعا اتفقوا في مشاركة التحكيم على تنحية السيدين من الادارة اعتبارا من نهاية ديسمبر ١٩٦٠ ، وهذه التنحية متفقة مع الحكم الوارد بالبند السابع من عقد الشركة مما يعتبران معه معزولين من ادارة الشركة اعتبارا من نهاية ديسمبر ١٩٦٠ ومما تعتبر معه مساهمتهم في رأس مال الشركة بعملهما منتهية منذ هذا التاريخ وأن المستخلص من المركز المالي للشركة أن خسارة كل من السيدين قد تجاوزت قيمة

رأسمالها فاستفرقتة جميعا . . . وأنه ترتيبا على ما تقدم تكون حصصة السيدين في الشركة وقد انتهت اعتبارا من نهاية ديسمبر ١٩٦٠ بانتهاء قيمة كل مساهما به في الشركة ، سواء بالعمل او بالحصص العينية والنقدية ، مما نرى معه إجابة الشركاء الموصين ( الطاعنين عدا الطاعن الاخير ) الى ما طلبوه من الحكم بانتهاء الشركة بالنسبة للسيدين - ( المطعون عليهما الاول والثاني ) اعتبارا من نهاية ديسمبر ١٩٦٠ ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى ببطالان حكم المحكم استنادا الى قوله : « ان الثابت من حكم المحكم أنه قد انتهى في منطوقه بانتهاء الشركة بالنسبة للمدعى ( المطعون عليه الاول ) اعتبارا من نهاية شهر ديسمبر ١٩٦٠ دون أن تتضمن مشاركة التحكيم هذا الامر مما مفاده ان المحكم في حكمه قد خرج عن حدود هذه المشاركة . . . وأنه استند فيما قضى به في هذا الشأن الى ما أورده في أسبابه من ان المدعى عليهم قد طلبوا منه هذا الطلب في مذكرتهم المقدمة منهم له بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦١ أي بعد انتهاء جلسات المحكم في ٢٧/٦/١٩٦١ وقبل صدور الحكم بيومين فقط - دون أن يرد في محاضر جلسات المحكم ولا في حكم المحكم ذاته ما يفيد قبول المدعى ( المطعون عليه الاول ) لعرض هذا الطلب على المحكم مع خلو المشاركة منه على ما سلف بيانه - فان هذا الحكم - حكم المحكم - يكون قد صدر مشوبا بالبطلان ، لانه خرج عن مشاركة التحكيم اذ قضى بانتهاء الشركة بالنسبة للمدعى ومادامت عناصر الحكم وفقا لما ثبت في منطوقه تعتبر وحدة متماسكة غير قابلة للتجزئة لقيام كل جزئية على باقى الاجزاء على وجه لا يقبل

الانفصال » ، وكان حكم المحكم على ما سلف بيانه قد قضى بانتهاء الشركة بالنسبة للمطعون عليهما الاول والثاني في نهاية ديسمبر ١٩٦٠ استنادا الى تصفيه مركزهما المالي بعد أن بين عناصر التصفية ، وكان ما فصل فيه هذا الحكم في هذا الخصوص بالنسبة للمطعون عليهما المشار اليهما فيه خروج عن مشاركة التحكيم ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد حصل على ما سلف بيانه في حدود سلطته الموضوعية وفي أسبابه تؤدي الى ما انتهى اليه أنه لا يمكن فصل ما قضى به حكم المحكم من انتهاء الشركة بالنسبة للمطعون عليهما الاول والثاني - وهو امر خارج عن النزاع الوارد في مشاركة التحكيم على ما تقدم - عن باقى ما قضى به حكم المحكم ، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك بطلان حكم المحكم ، فان النعي عليه بمخالفة القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعنين وحصله في قوله : « ان حكم المحكم لا يكون وحدة متماسكة غير قابلة للتجزئة وانهم يعترضون على ما قرره الحكم الابتدائي ولا يعتقدونه صوابا لاستقلال هذه النتيجة التي انتهى اليها الحكم وقيامها بعيدا عن انتهاء الشركة » ورد الحكم على هذا الدفاع في قوله : « ان الحكم المستأنف قد تناول الرد على هذه النقاط شارحا اياها تفصيلا متكفلا بالرد عليها بما يكفي لاضعاف حجتها استنادا في ذلك الى قضاء للمحكمة العليا » كما اضاف الحكم في الرد على هذا الدفاع أسبابا أخرى . . . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعنين وأحال في الرد عليه الى

خصصت للمنفعة العامة ، فان مجرد ترك هذه الأرض خالصة من المنشآت حتى أقام مورث الطاعنين عليها البناء ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى القول بانتهاء الغرض الذي خصصت من أجله للمنفعة العامة .

#### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أورده في أسبابه : « أنه يبين من تقريرى الخبير أمام محكمة الدرجة الأولى ومن أقرار مورث المستأنف عليهم ( الطاعنين ) أن الأرض موضوع النزاع قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة في سنة ١٩٠٥ بمقتضى أمر عال صادر في ١٨ من ديسمبر ١٩٠٥ . . وأنه لا خلاف بين الطرفين على أن العين موضوع النزاع تدخل بذلك ضمن أملاك الدولة المخصصة للمنفعة العامة على لمة مشروع قناطر أسنا ، وإنما ينحصر الخلاف فيما يدعيه المستأنف عليهم من أن صفة المنفعة العامة قد زالت عن أرض النزاع بعدم استعمالها فعلا فيما خصصت من أجله ، بينما تقوم وجهة نظر المستأنف بصفته على أن العين المذكورة وأن كانت قد تركت فضاء إلا أنها لا زالت مخصصة لما نزع من أجله ، وأنها لا زالت مجندة لاستخدامها في الإنشاء وأجراءات الصيانة التى تقتضيها الأعمال المتعلقة بقناطر أسنا . . وأن فيصل النزاع بين الطرفين هو زوال أو عدم زوال صفة المنفعة العامة عن أرض النزاع بعدم استعمالها فعلا فيما خصصت من أجله » وأضاف الحكم « أن المشرع حرص في القانون المدنى الجديد على أفراد نص خاص للتجريد الفعلى هو نص المادة ٨٨ . . وتقرر بهذا النص إمكان زوال صفة المال العام تأييدا لما استقر عليه القضاء في ظل القانون المدنى القديم ، مع ملاحظة أن التجريد لا يكون في

واعتماده على سراب أن الاتفاق تضمن انتهاء الشركة اعتبارا من نهاية ديسمبر ١٩٦٠ وشتان بين عام وآخر ، وكل ذلك يقطع في التدليل على أن ما ذهب إليه المحكم من انتهاء الشركة بالنسبة إلى الشريكين المتضامنين (المطعون عليهما الأول والثانى ) اعتبارا من نهاية ديسمبر ١٩٦٠ كان فيه خروج على مشاركة التحكيم » وهذا الذى أورده الحكم ليس فيه خروج عن عبارة اتفاق ٦ يونيه ١٩٦١ المشار إليها ، وما انتهى إليه الحكم من أن هذا الاتفاق منقطع الصلة بمشارطة التحكيم هو استخلاص سائغ .

طن رقم ٢٩١ لسنة ٢٣ ق  
في ١٩٦٧/٢/٧ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة عبد السلام بليغ  
وبطرس زغلول ومحمد صادق  
الرشيدى والسيد عبد المنعم  
العراف وابراهيم علام المستشارين

#### — ١٦٨ —

#### المبدأ القانونى

( ١ ) أموال عامة : فقدتها ، منفعة عامة مدنى م ٨٨ .

١ - لا ترفع الصيانة التى أسبغها القانون على الأموال العامة إلا بالنسبة لما يصبح منها فاقدًا بالفعل لهذه الصفة فقدانا تاما بطريقة مستمرة لا لبس فيها ولا انقطاع . فما يحمل على محمل التسامح أو الإهمال من جانب جهة الإدارة ، لا يصلح سندًا للقول بانتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة التى رصد لها ، وزوال صفة العمومية على هذا الأساس .

(ب) حكم : استبدال ، عيب ملك عام ، زوال صفة أمر عالى ١٨ من ديسمبر ١٩٠٥ .

٢ - متى كان الثابت أن أرض النزاع هى من الأراضى التى

حكم محكمة أول درجة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التى أوردها فإن النعى على الحكم بعدم بحث هذا الدفاع والرد عليه يكون على غير أساس .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في هذا الخصوص ورد عليه في قوله : « اتفق الشركاء . . ليس لهذا الاتفاق أى تأثير على سريان مشارطة التحكيم في النزاع حول ميزانية ١٩٦٠ ( ثالثا ) اتفق الشركاء على إنهاء عقد الشركة المعقود في يناير ١٩٦٠ وذلك اعتبارا من آخر يونيه ١٩٦٠ . . والذى يتضح من هذا العقد أنه جاء مستقلا وقائما بذاته وبعبء من مشارطة التحكيم لاختلاف القصد في كل منهما والهدف منهما ، وأن هذا الاتفاق رغم تحريره لاحقاً على مشارطة التحكيم احتفظ بها وأورد في البند الثانى تأكيدا بأنه ليس لهذا الاتفاق أدنى تأثير على سريان مشارطة التحكيم . ثم ورد في البند الثالث والذى جاء استقلالا عن البند الثانى - أن هذا البند أورد تلك العبارة الصريحة في أن قصد المتعاقدين فيها وهى ( اتفق الشركاء ) على عقد الشركة وذلك اعتبارا من آخر يونيه ١٩٦١ . . وهذا يوضح أن الاتفاق على تصفية الشركة كان يسير جنباً إلى جنب مع مشارطة التحكيم وكلاهما له استقلاله وحدوده . . وأن نية المتعاقدين وضحت تماما بأن هذا الاتفاق انعقد بينهما على إنهاء الشركة اعتبارا من ذلك التاريخ المحدد بوضوح وهو آخر يونيه ١٩٦١ فهذا يكفي لتأكيد ضعف تلك القرينة التى أراد المستأنفون الركون إليها دعامة للقول بأن المحكم لم يكن قد تجاوز حدود المشارطة عندما أنهى الشركة بالنسبة للمستأنف عليهما ( المطعون عليهما الأول والثانى ) إذ لا يكفي بياننا لو هن هذا الرأى



التخصيص للمنفعة العامة لمجرد ترك الحكومة هذه الأرض خالية ، فإنه لا يكون فاسد التدليل . ذلك أنه متى كان الثابت على ما أورده الحكم المطعون فيه على النحو السابق أن أرض النزاع هي من الأراضي التي خصصت للمنفعة العامة بمناسبة إنشاء قناطر اسنا بموجب الأمر العالي الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٠٥ فإن مجرد ترك هذه الأرض خالية من المنشآت حتى أقام مورث الطاعنين عليها البناء ليس من شأنه أن يؤدي إلى القول بانتفاء الغرض الذي خصصت من أجله للمنفعة العامة ، لأن هذا الترك على ما حصله الحكم لا يعدو أن يكون من قبيل التسامح الذي لا يصلح سنداً بذاته للقول بزوال صفة المنفعة العامة عن المال العام . . »

طنن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٣ ق  
في ١٩٦٧/٣/٧ بالهيئة السابقة .

## — ١٦٩ —

### المبدأ القانوني

(١) تنفيذ عقارى . حكم رسو المزداد . ق ١٨ سنة ١٩٢٣ ، ق ١٩ لسنة ١٩٢٣ . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ م .

١ - حكم رسو المزداد لا ينشئ - بايقاع البيع - ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزداد ، وإنما يكون من شأنه أن ينقل إليه ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز ، وهذه الملكية وإن كانت لا تنتقل إلى الرأسى عليه المزداد ما لم يسجل حكم رسو المزداد ، إلا أن هذا التسجيل لا يمنع من أن ترفع على الرأسى عليه المزداد دعوى الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع لعيب يشوب إجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الحائز .

أو طبقاً للمادة ٨٨ من القانون المدنى القائم أن يفقد المال العام صفته هذه بانتهاء تخصيصه للمنفعة العامة بالفعل ، إلا أنه يتعين أن يكون التجريد الفعلى من جانب الحكومة واضحاً كل الوضوح حتى لا يتعطل المال العام عن أداء الخدمة التي رصد لها ، فلا ترتفع الحصانة التي أسبغها القانون على الأموال العامة إلا بالنسبة لما يصبح منها فاقداً بالفعل لهذه الصفة فقداناً تاماً بطريقة مستمرة لا لبس فيها ولا انقطاع ، فما يحمل على محمل التسامح أو الإهمال من جانب جهة الإدارة لا يصلح سنداً للقول بانتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة التي رصد لها ، وزوال صفة العمومية على هذا الأساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى إلى أن التجريد الفعلى من جانب الحكومة لصفة المال العام عن الأرض موضوع النزاع لم يقم عليه دليل ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وأنه وإن كان الثابت من تقرير الخبير المرفق بالمفردات أن الحكومة لم تستعمل هذه الأرض فيما خصصت له ، إلا أن مذكره الحكم المطعون فيه من أنه ليس في وقائع الدعوى ولا فيما جاء بتقرير الخبير ما يفيد قيام المطعون ضده بصفته بفعل يستشف منه قصد تجريد هذه الأرض من تخصيصها للمنفعة العامة - هذا القول لا يناقض ما ورد بتقرير الخبير على النحو المتقدم ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

كما أن الحكم أذ دلل على ثبوت صفة المال الغنام للعين موضوع النزاع بأن القناطر التي نزع من أجلها ملكية تلك الأرض لا زالت قائمة تؤدي وظيفتها وأنه لا يمكن افتراض انقطاع

جميع الأحوال إلا من جانب الحكومة وحدها . . وأنه ليس في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يدل على صدور فعل من جانب المستأنف بصفته يدل على قصد إنهاء تخصيص أرض النزاع للمنفعة العامة . . ولا فيما جاء بتقرير الخبير ما يفيد قيام المستأنف بصفته بفعل يستشف منه قصد تجريد هذه الأرض من تخصيصها للمنفعة العامة . . بل أن بناء الحكومة على الجزء المجاور لهذه الأرض من الناحية البحرية وبقاء الجزء الآخر المجاور لأرض النزاع من الناحية القبلية خالياً على ما هو ثابت من الرسم الكروكي الذي أجراه مكتب الخبراء في تقريره يؤكد قصد المستأنف في بقاء تخصيصها للمنفعة العامة . . وأنه من جهة أخرى لا يمكن القول بانتفاء الغرض الذي خصصت من أجله أرض النزاع للمنفعة العامة ، مجرد تركها خالية من البناء طالما أنها خاصة بالأعمال التي استدعاهما إنشاء قناطر اسنا على ما هو ثابت بالأمر العالي الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ باعتبارها من المنافع العامة وطالما أن هذه القناطر التي نزع من أجلها تلك الأرض لا زالت قائمة تؤدي وظيفتها ، فلا يمكن تصور انقطاع استعمال هذه الأرض بالفعل في الغرض الذي أعدت من أجله طالما بقيت قناطر اسنا قائمة ولا يمكن افتراض هذا الانقطاع مع وجود هذه القناطر لمجرد ترك الحكومة أرض النزاع خالية من البناء وإهمال أمرها حتى أقام مورث المستأنف عليهم البناء المطالب بإزالته . . لأن هذا الترك لا يعدو أن يكون من قبيل التسامح أو الإهمال الذي لا يصلح بذاته سنداً للقول بزوال صفة المنفعة العمومية عن أرض النزاع . . وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك أنه وإن كان يجوز سواء في ظل القانون المدنى الملقى باعتبارهم خلفاً للمورث في تركته .

(ب) مزاد : حكم رسووه ، بطلان .

٢ - القضاء ببطلان حكم رسو المزاد أو بالغائه ، يقرر انحلال البيع وزواله من وقت ايقاعه ، شأنه في ذلك شأن البيع الاختياري الذي ينعطف أثر الحكم ببطلانه أو بفسخه الى وقت انعقاده ، مما يستتبع الغاء الآثار المترتبة على حكم رسو المزاد ، وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره .

(ج) . حكم : حجية . تسجيل ، اثره . خلف عام .

٣ - الاحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين . . جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة الى التسجيل . فالمشتري الذي كان قد رسا عليه المزاد ، ثم قضى ببطلان حكم مرسى المزاد ، يعتبر كأنه لم يملك العقار مطلقا ، فتزول عنه الملكية لتعود الى البائع الأصلي للعقار ولو لم يسجل حكم البطلان ، وذلك مع مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم اذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . وبعد حكم البطلان الصادر على مورث الطاعنين حجة على هؤلاء ( د ) . حكم : تدليل ، عيب ، رد .

٤ - اذا كان يبين مما قرره الحكم الابتدائي أنه استظهر من الأدلة التي أوردها أن حكم البطلان قد تم اعلانه الى مورث الطاعنين ونفذ بالتسليم ، مما يجعل هذا الحكم نهائيا ، وأحال الحكم المطعون فيه الى هذه الأسباب ، فإنه يكون قد تضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن حكم البطلان غير نهائي لعدم اعلانه . ( هـ ) . نقض : طعن ، أسباب ، تجهيلها .

٥ - لا يقبل من الطاعنين التحدى بعبارة مجملة مبهمة بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعهم الوارد بملذرتهم في الاستئناف

دون أن يكشفوا في تقرير الطعن عن العيب المنسوب الى الحكم ، وموضعه منه ، وأثره في قضائه .

( و ) . مصلحة : نقض ، طعن .

٦ - القضاء ضد مورث الطاعنين ببطلان حكم رسو المزاد يعد حجة على خلفائه من بعده ، مانعا لهم من الادعاء بالملكية دون حاجة الى تسجيل حكم البطلان ، وما رتبته الحكم بعد ذلك من رفض ادعاء الطاعنين ملكية الاطيان موضوع حكم رسو المزاد هو تطبيق صحيح للقانون ، فان مصلحة الطاعنين في التمسك بخطا الحكم في قضائه بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهم ضد المطعون عليه الثاني تكون مصلحة نظرية بحته .

#### المحكمة :

« وحيث ان حكم رسو المزاد لا ينشئ بايقاع البيع ملكية جديدة مبتدأة للرأسي عليه المزاد ، وإنما يكون من شأنه أن ينقل اليه ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز ، وهذه الملكية وان كانت لا تنتقل الى الرأسي عليه المزاد ما لم يسجل حكم رسو المزاد ، وفقا لأحكام القانونين ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المقابلة لأحكام القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، الا أن هذا التسجيل لا يمنع من أن ترفع على الرأسي عليه المزاد دعوى الابطال أو الفسخ أو الالغاء أو الرجوع لعيب يشوب اجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الحائز . ولما كان القضاء ببطلان حكم رسو المزاد أو بالغائه ، إنما يقرر انحلال البيع وزواله من وقت ايقاعه ، شأنه في ذلك شأن البيع الاختياري الذي ينعطف أثر الحكم ببطلانه أو بفسخه الى وقت انعقاده مما يستتبع الغاء الآثار المترتبة على حكم رسو المزاد وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره ، وكانت المادة الثانية من القانونين ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ والتي تقابل المادة العاشرة من القانون ١١٤

لسنة ١٩٤٦ ترتب على عدم تسجيل الاحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين انها لا تكون حجة على الغير مما يفيد جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة الى التسجيل ، فان المشتري الذي كان قد رسا عليه المزاد ثم قضى ببطلان حكم مرسى المزاد يعتبر كأنه لم يملك العقار مطلقا فتزول عنه الملكية لتعود الى البائع المالك الأصلي للعقار ولو لم يسجل حكم البطلان وذلك مع مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم ، اذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . لما كان ذلك وكان حكم البطلان الصادر على مورث الطاعنين يعد حجة على هؤلاء باعتبارهم خلفا للمورث في تركته ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر اذ لم يعتد في شأن ادعاء الطاعنين ملكية الاطيان موضوع النزاع بعدم تسجيل حكم البطلان الصادر ضد مورثهم ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . .

وحيث ان الحكم الابتدائي عرض لما تمسك به الطاعنون من ان الحكم الصادر ببطلان رسو المزاد قد سقط لعدم اعلانه وتنفيذه وقرر في هذا الخصوص « وأما عن قول الخصم الثالث ( الطاعنين ) بعدم اعلان الحكم الصادر من القضاء المختلط ببطلان مرسى المزاد فيكفي لدحضه ما جاء بمحضر التسليم المؤرخ ١٩٣٨/٩/٢٦ من أن الحكم المذكور قد تم اعلانه لدى الشان الواردة أسماؤهم به ، ومن بينهم بصفته قيما على مورث الخصوم الثالث ، وقد تم اعلانه في ١٩٣٨/٣/١٧ للقيم الذي كان يمثل المجهور عليه وقتئذ وحده ، وأما عن قول الخصم الثالث بأن حكم بطلان مرسى المزاد قد سقط بعدم تنفيذه فإنه قول مردود ذلك لان التسليم اجراء أساسي في تنفيذ الحكم » - ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم الابتدائي



## — ١٧ —

## المبدأ القانوني

(١) نقض : طعن الخصوم . تزوير ادعاء . تجزئة وارث ، تمثيل لباقي الورثة .

١ - اذا رفع الطاعنون استئنافا عن الحكم الابتدائي ، وقضى استئنافيا بتأييده ، وكان ضمن من رفع عليهم الاستئناف وصدر الحكم لمصلحتهم جميع ورثة أحد المحكوم لمصلحتهم ، وكان يبين أن الطاعنين لم يختصموا بعض هؤلاء الورثة في الطعن ، وكان موضوع الدعوى - وهو الادعاء بتزوير عقد الرهن الصادر من المورث - غير قابل للتجزئة ، اذ لا يتصور أن يعتبر عقد الرهن المنسوب صدوره الى شخص واحد موزرا بالنسبة لهم ، وأن يعتبر ذات من خلفائه ، لأن الحكم برد وبطلان هذا العقد أصبح نهائيا بالنسبة لهم ، وأن يعتبر ذات العقد صحيحا بالنسبة للآخرين من خلفائه ، فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار الطعون عليهم نائبين عن الورثة الذين لم يختصموا في الطعن باعتبارهم جميعا من الورثة ذلك أن هؤلاء الورثة كانوا مائليين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه لمصلحتهم ، ولا ينوب حاضر في الطعن عن من كان حاضرا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

## الحكمة :

« وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي أن الدعوى رفعت أمام محكمة أو لدرجة بصفته وليا شرعيا على ... ضد الطاعنين ، وضد كل من ... يطلب

انه استظهر من الأدلة التي اوردها أن حكم البطلان قد تم اعلانه الى مورث الطاعنين ونفذ بالتسليم مما يجعل هذا الحكم نهائيا ، واذا أحال الحكم المطعون فيه الى هذه الأسباب فإنه يكون قد تضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن حكم البطلان غير نهائي لعدم اعلانه .

هذا ولا يقبل من الطاعنين التحدى بعبارة مجمله مبهمة بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعهم الوارد بمذكرتهم في الاستئناف دون أن يكشفوا في تقرير الطعن عن العيب المنسوب الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه .

وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعنين كانوا قد تدخلوا في دعوى الطعون عليهما الأول والثاني ضد المطعون عليها الثالثة تأسيسا على ملكية مورثهم لجزء من أطيان النزاع بموجب حكم رسو المزاد الصادر للمورث ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن القضاء ضد مورث الطاعنين ببطلان حكم رسو المزاد يعد حجة على خلفائه من بعده مانعا لهم من الادعاء بالملكية دون حاجة الى تسجيل حكم البطلان ، وكان ما رتبته الحكم على ذلك من رفض ادعاء الطاعنين ملكية الأطيان موضوع حكم رسو المزاد هو تطبيق صحيح للقانون على ماسلف بيانه في الرد على السبب السابق ، فإن مصلحة الطاعنين في التمسك بخطأ الحكم في قضائه بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهم ضد المطعون عليه الثاني ، تكون مصلحة نظرية بحتة ، اذ او ان هذا الاستئناف قد قيل لكان ماله حتما كاستئناف المرفوع ضد المطعون عليهما الأول والثالثة هو الرفض موضوعا وتأييد الحكم المستأنف » .

الحكم برد وبطلان عقد الرهن الحيزاري المؤرخ ١٩٥١/٣/٥ المنسوب صدوره لمورث الفريق الأول من المطعون عليهم والمتضمن رهنه للطاعنين . . أرضا زراعية تأميننا لدين وحكم ابتدائيا برد بطلان هذا العقد . وبيين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الطاعنين رفعوا استئنافا عن هذا الحكم ، وقضى استئنافيا بتأييده ، وكان ضمن من رفع عليهم الاستئناف وصدر الحكم لمصلحتهم جميع ورثة المرحومة . . ومن بينهم . . . واذ يبين أن الطاعنين لم يختصموا هذين الآخرين في الطعن ، وكان موضوع الدعوى - وهو الادعاء بتزوير عقد الرهن الصادر من المورث . . - غير قابل للتجزئة ، اذ لا يتصور أن يعتبر عقد الرهن المنسوب صدوره الى شخص واحد موزرا بالنسبة لمن لم يختصم في الطعن من خلفائه ، لأن الحكم برد وبطلان هذا العقد أصبح نهائيا بالنسبة لهما ، وأن يعتبر ذات العقد صحيحا بالنسبة للآخرين من خلفائه . لما كان ذلك وكان لا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار المطعون عليهم نائبين عن الورثتين اللذين لم يختصما في الطعن ، اعتبارهم جميعا من الورثة ذلك أن هذين الورثتين كانا مائليين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه ولا ينوب حاضر في الطعن عن من كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم فان الطعن يكون غير مقبول » .

طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق  
في ١٩٦٨/٣/٧ بالهيئة السابقة .

طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق  
في ١٩٦٧/٣/٧ بالهيئة السابقة .

## (ج) دعوى • تدخل •

٣ - طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية التي يترتب عليها اتساع نطاق الخصومة فيها يتعدد أطرافها ، واذ يعتبر الفصل في هذا الطلب بالقبول أو الرفض حكما قطعيا في مسألة فرعية لا تملك المحكمة الرجوع فيه ، مما يقتضى تحصيل الرسم كاملا على الدعوى .

## المحكمة :

« وحيث ان هذا النعي صحيح ذلك انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي انه أسس قضاءه على قوله « ان القانون اذ نص على وجوب استحقاق كامل الرسم في الدعوى عند صدور حكم في مسألة فرعية أو تمهيدية كان يقصد من ذلك أن المحكمة تبذل جهدها في هذه الحالة الأمر الذي يستحق معه كامل الرسم ، أما والمسألة لا تخرج في جوهرها عن انضمام المتدخلة ( المطعون ضدها الثالثة ) الى طلبات المدعين ( المطعون ضدهما الأول والثانية ) فبكون تقدير الرسم كاملا أمرا لا يتفق وروح القانون » وان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي وأحال الى أسبابه أضاف إليها قوله : « ان المستأنف ضدها الثالثة (المطعون ضدها الثالثة) موقعة على عقد البيع وكان يجب اختصاصها بمبدئيا أو ادخالها ، وقد تدخلت لأنها طرف في العقد ، فالحكم الصادر بقبول تدخلها ليس هو المفهوم من نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم لسنة ١٩٤٤ ، اذ المقصود به هو الحكم القطعي في مسألة فرعية كالدفع والطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع » . ولما كانت المادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ قد نصت على أنه :

لحساب الشركة ، مع أن هذا المبلغ قيد على اعتبار أنه قيمة البضائع التي استوردتها الشركة وقد صدرتها مصلحة الجمارك فأصبح هذا القيد غير مستند الى سبب قانوني - هذا النعي يخرج عن الحالتين سالفتي البيان اللتين يجوز فيهما الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية .

طعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق  
في ١٩٦٧/٢/٧ بالهيئة السابقة .

## — ١٧٢ —

## المبدأ القانوني

(أ) رسوم : قضائية استحقاق نصف الرسوم . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٢٠ ق ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ - مرافعات م ١٢٤

١ - استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها مشروط بالا يسبق اثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .

(ب) قانون : تفسيره . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٢٠

٢ - اذ وردت عبارة « مسألة فرعية » بالمادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بصيغة عامة مطلقة بحيث تشمل جميع المسائل الفرعية التي عنها الشارع في قانون المرافعات ، فان قصر هذه المسائل ، بدعوى تقضى حكمة التشريع ، على الدفع أو الطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع أو المسائل الفرعية التي يحتاج بحثها لجهد من المحكمة - يكون تعبيدا لمطلق النص وتخصيصا لمعنونه بغير مخصص ، وهو ما لا يجوز .

## — ١٧١ —

## المبدأ القانوني

(أ) نقض : طعن ، حكم محكمة ابتدائية بهيئة ، استئنافية . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢١ و ٣ . اختصاص ، نوعي ، ولائي .

١ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية الا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيا على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن يكون قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .

## المحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وكان لا يجوز وفقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم الا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، ومبنيا على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به . لما كان ذلك وكان ما يعيبه الطاعن بالسبب الأول . على الحكم المطعون فيه من أنه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع ، مع أنه لا يختص بنظره لمساسه بأصل الحق - هو نعي بمخالفة قواعد الاختصاص النوعي ، لا الاختصاص الولائي ، فلا يجوز من أجله الطعن في الحكم بطريق النقض ، وكان ما ينعاه الطاعن بالسبب الثاني من أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ اعتمد بقيد البنك لمبلغ في الجانب الدائن



الأرباح الاستثنائية ويتعين معه القول بأن أرباح الفترة من أول يناير ١٩٥٠ إلى ١٩٥٠/٣/٢١ تحدد على أساس ونسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التي باشرتها خلال هذه السنة ، لا على أساس نتيجة العمليات التي باشرتها خلال هذه الفترة وحدها - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

طنن رقم ١٥٥ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/٣/٨ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة أحمد زكي محمد  
ومحمد ممتاز نصار وإبراهيم عمر  
هندي ومحمد نور الدين عويس  
وجسن أبو الفتوح الشربيني  
المستشارين .

### — ١٧٤ — المبدأ القانوني

(١) قانون : «سريانه من حيث الزمان» ضريبة .

١ — قوانين الضرائب — وهي أمرة — تسري بأسر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل الى تاريخ العمل بها .

(ب) ضريبة غير تجارية ، وعاءها . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٧٦ . ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

٢ — اذ كانت المادة ٧٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أن « يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال ، في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم » بينما كانت ومن قبل هذا التعديل تنص على أن « أصحاب المهن الذين تسري عليهم الضريبة بمقتضى أحكام

الثالثة خصما في الدعوى منضمة للمدعين في طلباتهم قبل أن يقضى بإثبات محضر الصلح المقدم فيها ، فإنه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكما قطعيا في مسألة فرعية قبل قضائها بإثبات الصلح مما يقتضي تحصيل الرسم كاملا على الدعوى اعمالا لصريح نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار اليه » .

طنن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ ق  
في ١٩٦٧/٣/٧ بالهيئة السابقة .

### — ١٧٣ — المبدأ القانوني

(١) ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، وعاءها ، تقديره . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٣٨ و ٣٩ .

١ — أرباح فترة بعينها من السنة ، تحدد على أساس ونسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التي باشرها الممول في خلال هذه السنة ، لا على أساس نتيجة العمليات التي باشرها خلال تلك الفترة وحدها .  
الحكمة :

« وحيث انه وفقا للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ « تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح انصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية » و « يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة اذ النشاط الذي تزاوله طوال السنة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يظل يتردد بين الكسب والخسارة الى أن يتخذ في نهايتها » وعند وضع آخر ميزانية « وهو ما يتعين التزامه في حساب الضريبة الخاصة على

» اذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان صلحا في محضر الجلسة ، أو أمرت بالحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات - قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع - لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم « فقد دلت بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض على أن استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها مشروط بالألا يسبق اثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع . واذا وردت عبارة « مسألة فرعية » بالمادة ٢٠ المشار اليها بصفة عامة مطلقة ، بحيث تشمل جميع المسائل الفرعية التي عنها الشارع في قانون المرافعات ، فان قصر هذه المسائل - بدعوى تقصى حكمة التشريع - على الدفوع أو الطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع أو المسائل الفرعية التي يحتاج بحثها لجهد من المحكمة يكون تقييدا مطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، ذلك انه متى كان النص صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . لما كان ذلك وكان طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية التي يترتب عليها اتساع نطاق الخصومة فيها بتعدد أطرافها ، واذا يعتبر الفصل في هذا الطلب بالقبول أو الرفض حكما قطعيا في مسألة فرعية لا تملك المحكمة الرجوع فيه ، وكان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى قد قضي بقبول تدخل المطعون ضمتها

## — ١٧٥ —

## المبدأ القانوني

(أ) نقض . اعلان . احصول  
شخصية في ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥  
م ٣ مرافعات م ٨٨١ و ٨٨٢

٢ - يكون الطامن بطريق  
النقض بالنسبة لمسائل الأحوال  
الشخصية وفق الاجراءات المقررة  
في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون  
المرافعات ومقتضاها أن يعين  
رئيس المحكمة الأشخاص الذين  
يعلون بالطمن ، ويحدد أجلا  
لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ،  
ويعلن قلم الكتاب من تقرر اعلانهم  
بالطمن بتاريخ الجلسة المحددة  
قبل انعقادها بثمانية أيام على  
الأقل .

(ب) زواج حرام أحوال شخصية  
مصريون . مسلمون . نسب .

٢ - المسلمة لا تزوج الا  
مسلماً ، وزواج المسلمة بغير  
المسلم حرام باتفاق ، لا ينقصد  
اصلاً ولا يثبت منه النسب .

## الحكمة :

« وحيث ان .. المسلمة  
لا تزوج الا مسلماً ، وزواج  
المسلمة بغير المسلم حرام باتفاق ،  
لا ينقصد اصلاً ولا يثبت منه  
النسب . واذ كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد خالف هذا  
النظر وجرى في قضائه على أن  
« نكاح الذمي للمسلمة فاسد  
يثبت به النسب » ورتب عليه  
« ثبوت نسب الطفلة هيأ له »  
فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ  
في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا  
السبب » .

طعن رقم ١٦ لسنة ٢٥ ق في  
١٩٦٧/٣/٨ بالهيئة السابقة .

## — ١٧٦ —

## المبدأ القانوني

(١) استئناف : طلبات جديدة  
أحوال شخصية ، دعوى ،  
نطاقها . محكمة موضوع ، صلح ،  
تصديق عليه . لائحة ترتيب  
محاكم شرعية م ٢٢١

١ - دعوى النسب وقد تحدد  
نطاق الخصومة فيها امام محكمة  
أول درجة مللي هذا الوضع ،  
لا تتسع بطبيعتها للصلح على  
مال .

(ب) - دفاع : حقه ، اخلاص  
به .

٢ - ليس على المحكمة أن  
تلقت الخصوم الى واجبه في  
الدفاع ومقتضياته .

(ج) - خصومه : انقطاع  
سيرها . بطلان نسبي .

٣ - بطلان الاجراءات التي  
تتخذ بعد انقطاع سير الخصومة ،  
بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة  
من شرع الانقطاع لحمايتهم .

(د) - ارث : دعوى غير  
مسلمين . نسب . ق ٤٦٢ لسنة  
١٩٥٥ لائحة ترتيب محاكم شرعية  
م ٢٨٠

٤ - دعاوى الارث بالنسبة  
لغير المسلمين من المصريين كانت

- والى ما قبل صدور القانون  
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - من  
اختصاص القاضى الشرعى يجرى  
فيها وفقاً لاحكام الشريعة  
الاسلامية ، ما لم يتفق الورثة -  
في حكم الشريعة الاسلامية وقوانين  
الميراث والوصية - على أن يكون  
التوريث طبقاً لشرعية التوفى ،  
وما يجرى على دعوى الارث يجرى  
على دعوى النسب باعتباره نسباً  
التوريث ولا يفرق . والنص في  
المادة السادسة من القانون ٤٦٢  
لسنة ١٩٥٥ على أن « تصدر  
الاحكام في المنازعات المتعلقة

بالأحوال الشخصية والوقف التي  
كانت اضلاً من اختصاص المحاكم  
الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة  
٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم

هذا الباب ، يعفون من أدائها  
في السنوات الخمس الأولى من  
ممارسة المهنة » فان احكام هذه  
المادة بعد تعديلها تلحق كل ممول  
ممن عناهم النص لم تكن قد  
مضت على ممارسته المهنة خمس  
سنوات الى تاريخ العمل بها في  
أول يناير سنة ١٩٥١ .  
المحكمة :

« وحيث ان قوانين الضرائب -  
وهي أمرة - تسرى بأثر فوري  
على كل مركز قانوني لم يكن قد  
تم أو اكتمل الى تاريخ العمل بها ،  
وإذ كان ذلك وكانت المادة ٧٦ من  
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد  
تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠  
قد نصت على أن : « يعفى من  
الضريبة أصحاب المهن الحرة التي  
تستلزم مزاولةها الحصول على  
دبلوم عال في السنوات الخمس  
من تاريخ حصولهم على الدبلوم »  
وحين كانت ومن قبل هذا التعديل  
نص على أن « أصحاب المهن الذين  
تسرى عليهم الضريبة بمقتضى  
احكام هذا الباب يعفون من أدائها  
في السنوات الخمس الأولى من  
ممارسة المهنة » فان احكام هذه  
المادة بعد تعديلها تلحق كل ممول  
لم تكن قد مضت على ممارسته  
المهنة خمس سنوات الى تاريخ  
العمل بها في أول يناير سنة ١٩٥١  
إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى  
أنه الى هذا التاريخ لم تكن قد  
مضت على ممارسة المطعون عليه  
مهنة المحاسبة خمس سنوات ،  
والثابت فيها كذلك أنه الى هذا  
التاريخ كانت قد مضت على تخرجه  
وحصوله على « دبلوم عال » خمس  
سنوات ، وبالتالي لا يكون هناك  
وجه لاعفائه من الضريبة في سنة  
النزاع من سنة ١٩٥١ الى سنة  
١٩٥٤ ، وجرى الحكم المطعون فيه  
على اعفائه منها ، فانه يكون قد  
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما  
يوجب نقضه » .

طعن رقم ١٦١ لسنة ٣١ ق  
في ١٩٦٧/٣/٨ بالهيئة السابقة .



المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم ، لم يغير من هذه القواعد .

( هـ ) اقرار : نسب ، ثبوته .  
مدنى م ٣٩٤ . مرافعات م ٢٦٢  
٥ - يثبت النسب في الشريعة الإسلامية بالاقرار .

( و ) اثبات : دفع ، دفاع ، مبدؤه .

٦ - صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف باثباته .

( س ) تحقيق : طلب اجرائه ، اجابته .

٧ - اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينة ليس حقا للخصوم تختم اجابتهم اليه في كل حال بل هو امر متروك لمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى استبان لها وجه الحق في النزاع .

### الحكمة :

« حيث انه وفقا للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى وإذا كان الثابت أن الدعوى دعوى نسب تحدد نطاق الخصومة فيها أمام محكمة أول درجة على هذا الوضع . ولا تتسع بطبيعتها للصلح على مال ، وأثناء نظر الاستئناف وبعد تعجيله وبجلسة ١٩٦٢/١٠/٦ قدم الطاعنون محضر للصلح المؤرخ ١٩٦٢/٦/٢٧ ، وتضمن تقسيم التركة على الوجه الوارد به ، وطلبوا التصديق عليه - مع انه امر خارج على نطاق الخصومة في الدعوى الأصلية - ورفض الطاعنون عليهما التصديق عليه

لأنهما « لا يعترفان به ولا يقرانه ، ومن حقهما أن يتنسلا منه لأجحافه بحقوقهما » وامتنع بذلك على المحكمة هذا التصديق ، فانه ما كان لها أن تعود وتعرض لموضوع الحكم المطعون فيه قد عرض لموضوع عقد الصلح وقضى بإبطاله فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في هذا الخصوص . »

وحيث انه ليس على المحكمة أن تلتفت الخصوم الى واجبه في الدفاع ومقتضياته ، وإذا كان الثابت انهم حضروا وصمموا على طلباتهم وحجرت المحكمة القضية للحكم ، ولم يأخذ عليها الطاعنون انها قيدتهم في دفاعهم أو حصرته في نطاق عقد الصلح ، فانه لا يكون عليها ان هي حكمت في الموضوع .

وحيث ان بطلان الاجراءات التي اتخذت بعد انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم - وبالرجوع الى الأوراق يبين انه بعد انقطاع سير الخصومة في الاستئناف ، عجله المستأنفون ومنهم السيدة/ عفيفه يوسف يعقوب بصفتها وصية على قصر المرحوم منير حبيب قليني فهمى من ورثة المرحومة جوليت حبيب قليني فهمى ووهيب سوس سريانه من ورثة المرحومة اليس حبيب قليني فهمى وحضروا بجلسة ١٩٦٢/١٠/٦ وقدم الحاضر عنهم عقد الصلح وطلب التصديق عليه أو اعمال اثره في حالة عدم التصديق والقول - مع ذلك - بأن حضور الطاعن الأخير في الاستئناف انما كان لطلب انهاء الخصومة بالصلح لا يكون له وجه ..

وحيث ان دعاوى الارث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت والى ما قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص القاضى الشرعى ، يجرى فيها وفقا

لاحكام الشريعة الإسلامية ما لم يتفق الورثة - في حكم الشريعة الإسلامية وقوانين الميراث والوصية - على أن يكون التوريث طبقا لشرعية المتوفى ، وما يجرى على دعوى الارث يجرى على دعوى النسب ، باعتباره سببا للتوريث ولا فرق ، والنص في المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن : « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة ، الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم » لم يغير من هذه القواعد - وإذا كان ذلك وكان النسب في الشريعة الإسلامية يثبت بالاقرار وقد عول الحكم المطعون فيه على اقرار المرحوم قليني فهمى للمطعون عليهم الأولين بالنسب ، فانه يكون صحيحا فيما انتهى اليه .

وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي - الذى أحال الحكم المطعون فيه اليه في أسبابه - يبين انه بعد أن استظهر دفاع الطاعنين بشأن هذه الخطابات وقولهم انها : « ليست حجة عليهم الا اذا تكلوا عن الحلف على نفى صدورها من مورثهم ولو لم يصرحوا بانكارها » لم يعول على هذا الانكار لعدم جديته ، وذلك بقوله ان « الثابت من الخطابات التي تقدم بها المدعيان والتي لم ينع عليها المدعى عليهم بأى نعى جدى أن المتوفى السيد/ قليني فهمى كان مخاطبهما بلفظ البنوة » وللمحكمة أن تقضى بصحة الورقة أو باستبعادها متى رأت في وقائع الدعوى وأدلتها ما يكفى لاقتناعها ،

وبالرجوع الى صحيفة المعارضة يبين أن الطاعنة التأسئة وعدت بالطعن بالتزوير في خطاب ه مايو سنة ١٩٥٢ ولم تتجاوز بدفاعها وباجراءات الطعن هذا الوعد .  
وحيث ان صاحب الدفع او الدفاع هو المكلف باثباته ، ولم يطلب الطاعنون احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الدفاع ، واجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينة ليس حقا للخصوم تتحتم اجابتهم اليه في كل حال ، بل هو امر متروك لمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى استتبان لها وجه الحق في النزاع .

طعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق في  
١٩٦٧/٣/٨ بالهيئة السابقة .

## — ١٧٧ — المبدأ القانوني

### (أ) اثبات . اقرار . قرينة .

١ - الاقرار غير القضائي وان كان لا يعتبر حجة قاطعة على المقر ، فانه يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع . أن تعتبره دليلا مكتوبا ، أو مبداً ثبوت بالكتابة ، أو مجرد قرينة ، كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ، ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائفة .

(ب) شهادة سنية . اثبات بالبينة  
٢ - العبرة بسن الشاهد وقت الادلاء بشهادته ، لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها .

(ج) خصومة : سقوطها . دعوى اقرار . مرافعات م ٣٠٤ .

٣ - الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه - كصريح نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات - سقوط الاقرارات الصادرة من الخصوم ، ومن ثم فانه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ باقرار صدر في دعوى أخرى قضى بسقوط الخصومة فيها .

(ء) دليل : تقديره ، محكمة موضوع .

٤ - تقدير اقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليه في ذلك ، إلا أن يخرج بتلك الاقوال الى ما لا يؤدي اليه مدلولها .

### المحكمة :

« وحيث ان . . ما يثيره الطاعنون فيه دفاع لم يسبق لهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فليس لهم أن يثيروا هذا الدفاع الذي يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض . . لما كانت العبارة التي تضمنها الايصال تؤدي الى ما استنبطته منها المحكمة ، فان النعي بهذا الشق لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً . كما أن الحكم المطعون فيه لم يعتبر الاقوال الواردة في مذكرة الطاعن اقراراً قضائياً ، بل مجرد اقرار مكتوب على أن العقد في حقيقته عقد رهن اذ أن ما ورد في الحكم في هذا الصدد هو قوله « وانه وان كان ما جاء في المذكرة السابقة لا يعد اقراراً قضائياً لصدوره من مورث المستأنف عليهم ( الطاعنين ) في قضية أخرى ، إلا أنه يعتبر اقراراً مكتوباً صدر في مجلس القضاء وتري المحكمة من الظروف التي صدر فيها والغرض الذي حصل من أجله أنه يعتبر دليلاً كتابياً على أن العقد في حقيقته عقد رهن ، اذ كيف يجوز لمورث المستأنف عليهم أن يطالب بمبلغ ال ٢٠٠ ج بعد انقضاء مدة الست سنوات المحددة في العقد والتي يفترض أنه بانقضائها دون رده ينقلب العقد بيعاً باتاً الا اذا كان العقد في حقيقته رهناً » وبين من هذا أن المحكمة قد صرحت بأن اقوال مورث الطاعنين الواردة في المذكرة المقدمة منه في قضية أخرى لا يعتبر اقراراً قضائياً ، وانها قد أخذت بها على اعتبار أنها دليل مكتوب .

على أن العقد يخفى رهناً وذلك للأسباب التي أوردتها في حكمها ولا تشريب على محكمة الموضوع في ذلك ، لأن الاقرار غير القضائي وان كان لا يعتبر حجة قاطعة على المقر ، فانه يكون خاضعاً لتقدير محكمة الموضوع ، ولهذه المحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملابسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ، كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ، ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائفة . ولما كانت الأسباب التي استند اليها الحكم في الأخذ بهذا الاقرار سائفة ، فان النعي بهذا الوجه يكون غير صحيح .

وحيث أن الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه كصرح نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات سقوط الاقرارات الصادرة من الخصوم ، ومن ثم فانه ليس ما يمنع من الأخذ بالاقرار الصادر من مورث الطاعنين في الدعوى التي قضى بسقوط الخصومة فيها .

وحيث ان ما يثيره الطاعنون في هذا النعي لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشهود بقية الوصول الى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم - ولما كان تقدير أقوال الشهود مرهوناً بما يطمئن اليه وجدان قاضيه ، ولا سلطان لأحد عليه في ذلك ، إلا أن يخرج بتلك الاقوال الى ما لا يؤدي اليه مدلولها - وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من أقوال الشهود لم تخالف الثابت بأقوالهم ولم تحذفها - لما كان ذلك ، كانت المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات قد جعلت العبرة بسن الشاهد وقت الادلاء بشهادته لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها ، فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .



## — ١٧٨ —

## المبدأ القانوني

(أ) . افلاس . حكم بشهره .  
تنفيذ على عقار . وكيل الدائنين .  
اختصاصه . بطلان . قى تجارى  
٢١٧ م .

١ - المنع من مباشرة الدعاوى  
والاجراءات الانفرادية بعد الحكم  
بشهر افلاس المدين ، لا يسرى على  
الدائنين وأصحاب الرهون  
الرسمية بالنسبة لحقوقهم  
المضمونة بالرهن ، الا أنه يجب  
عليهم أن يختصموا وكيل الدائنين  
في تلك الاجراءات ، وعدم  
اختصاصه فيها وان كان لا يترتب  
عليه بطلان هذه الاجراءات ، الا  
انه لا يجوز الاحتجاج بها على  
جماعة الدائنين .

ولهذه الجماعة ممثلة في وكيل  
الدائنين أن تتمسك بعدم نفاذ تلك  
الاجراءات عليها بمجرد عدم  
اختصاصه فيها ودون أن تطالب  
ببيان وجه مصلحتها في هذا  
التمسك .

(ب) . دعوى : حكم مرسى  
مزاد ، طلب عدم نفاذه .

٢ - طلب عدم نفاذ حكم مرسى  
المزاد يعتبر مندرجا في طلب بطلانه  
المطروح على محكمه الموضوع مما  
يجمل طلب عدم النفاذ معروضا  
ضمنا عليها .

## الحكمة :

« وحيث انه وان كان المنع من  
مباشرة الدعاوى والاجراءات  
الانفرادية بعد الحكم بشهر افلاس  
المدين لا يسرى على الدائنين  
أصحاب الرهون الرسمية بالنسبة  
لحقوقهم المضمونة بالرهن ، فيكون  
لهم مباشرة اجراءات بيع العقار  
المرهون على الرغم من شهر افلاس  
المدين ، الا أنه يجب عليهم طبقا  
للمادة ٢١٧ من قانون التجارة بعد  
الحكم بشهر افلاس المدين أن  
يختصموا وكيل الدائنين في تلك

وحيث ان الطاعنين ينصرون  
بالسبب الثالث على الحكم المطعون  
فيه فساد الاستدلال وفي بيان ذلك  
يقولون أن الحكم اتخذ من قول  
أحد شهود الإثبات الذي ذكر ان  
ثمن الأرض ١٤٠ ج دليلا على  
أن المبلغ الوارد بالعقد وهو ٢٠٠ ج  
يمثل ديننا لا ثمننا لأنه جاء زائدا  
عن الثمن الحقيقي للمعين ورنه  
الحكم على ذلك أن حقيقة التصرف  
رهن لا بيع هذا في حين أن هذه  
القرينة تؤدي الى عكس ما ربه  
الحكم عليها اذ لا ينصور أن يقبل  
الدائن الرهن ضمانا لدينه يقل  
عن قيمة هذا الدين . ويضيف  
الطاعنون انه ليس في الأوراق أى  
دليل على أن الأرض تساوى اقل  
أو أكثر من مائتى جنيه - أما  
الاستدلال على ذلك بالثمن الذى  
رسا به مزاد بعض أجزاء من هذا  
العقار فليس في هذا أية دلالة على  
الثمن الحقيقي لأن لاجراء المزاد  
ظروفا تختلف عن البيع في ظروف  
عادية .

وحيث انه لما كانت القرينة التى  
أوردها الحكم المطعون فيه من  
شأنها أن تؤدي الى ما ربه عليها  
من أن العقد يخفى رهنا ، اذ أنه  
ليس ثمة ما يمنع من أن يقتصر  
الدائن على تأمين لضمان جزء  
من دينه ، وكان تقدير القرائن  
مما يستقل به قاضى الموضوع  
ولا شأن لحكمة النقض فيما  
يستنبطه من هذه القرائن متى  
كان استنباطه سائفا ، فان ما يشره  
الطاعنون لا يعدو أن يكون مجادلة  
موضوعية في تقدير محكمة  
الموضوع للدالة بفية الوصول الى  
نتيجة أخرى غير التى اخذت بها  
المحكمة وهو ما لا يجوز .

طعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٢ قى في  
١٩٦٧/٢/٩ برئاسة ومعضومة  
السادة الاساتذة محمود توفيق  
اسماعيل ومحمد عبد اللطيف  
وعباس حلمي عبد الجواد وسليم  
رائد ابو زيد ومحمد صدقي  
البشبيشي المستشارين .

الاجراءات . ولئن كان لا يترتب  
على عدم اختصاصه فيها بطلان  
تلك الاجراءات ، الا أنه لا يجوز  
الاحتجاج بها على جماعة الدائنين .  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون  
فيه وان اصاب فيما قرره من أنه  
لا يترتب البطلان على عدم اختصاص  
وكيل الدائنين في الدعاوى  
والاجراءات المتعلقة بعقار المفلس  
بعد شهر افلاسه ، وانما الجزء  
المرتبط على ذلك هو عدم جواز  
الاحتجاج على جماعة الدائنين  
بالأحكام الصادرة في تلك الدعاوى  
والاجراءات التى تمت بعد شهر  
الافلاس ، وان لهذه الجماعة  
ممثلة في شخص الطاعن أن تتمسك  
بعدم نفاذ حكم مرسى المزاد في  
مواجهتها ، الا أن الحكم المطعون  
فيه اذ عاد بعد ذلك وقرر ما يفيد  
انه لا يجب اختصاص وكيل الدائنين  
في الحالة التى يبدأ فيها الدائن  
المتهن باتخاذ اجراءات بيع العقار  
المرهون حتى أصبحت وشبكة  
الانتهاء ثم أدركها شهر افلاس  
قبل الجلسة المحددة للبيع ، واذ  
اشتراط الحكم لاهدار حكم مرسى  
المزاد بالنسبة لجماعة الدائنين  
الذين يمثلهم الطاعن أن تكشف  
عن وجه مصلحتها في طلب اهدار  
هذا الحكم ، يكون قد نقض ما قرره  
من قبل من أحقية الطاعن في  
التمسك بعدم نفاذ الحكم المذكور  
في مواجهة جماعة الدائنين ، كما  
خالف القانون . ذلك أنه يجب  
اختصاص وكيل الدائنين في  
الاجراءات التى تتخذ بعد شهر  
افلاس المدين أيا كانت المرحلة التى  
بلغتها تلك الاجراءات قبل شهر  
الافلاس ، ويترتب على اغفال  
اختصاصه فيها عدم جواز الاحتجاج  
على جماعة الدائنين ولهذه الجماعة  
ممثلة في وكيل الدائنين أن تتمسك  
بعدم نفاذ تلك الاجراءات عليها  
بمجرد عدم اختصاصه فيها ودون  
أن تطالب ببيان وجه مصلحتها  
في هذا التمسك - لما كان ذلك  
وكان طلب عدم نفاذ حكم مرسى

بعد انتهاء العمل ، وذلك ضمنا لحقوفها قبل المفاوض ، ولها ان تبنيها دون ان تسان عن اي خساره تلحقه من جراء البيع ، كما يكون لها في هذه الاحوال الحق في استرداد جميع ما يبدىه من مصروفات وخسائر رياده على قيمه العقد نتيجة سجل العمل بالخضم من التأمين المودع لديها من المقاول ، او من اي مبالغ مستحقة له قبلها او قبل اي مصلحة حكومية اخرى » ، فان مفاد هذا النص مرتبطا بها في النصوص السابق الاشارة اليها ان حق جهة الادارة الذي ينشأ عن استعمال سلطتها في التنفيذ المباشر على حساب المتعاقد المتخلف او المقصر في التزامه المترتب على العقد الاداري هذا الحق يخولها احتجاز ما يوجد بمحل العمل من منشآت وآلات وادوات وما هو مستحق للمقاول لدى اي جهة حكومية حتى تستطيع اقتضاء حقها كاملا من ثمن بيع هذه الاموال ومن المبالغ المستحقة لدى جهات الحكومة الاخرى ليكفل لها ذلك تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها . . واذ ترتبط هذه الحقوق المقررة لجهة الادارة باحكام العقد الاداري فلا شأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ، ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات او قانون الحجز الاداري والتي تجعل اموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ومحلا للتنفيذ بحقوق الدائنين .

ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان المطعون عليه الاول اقام دعواه بطلب عدم الاعتداد بالامر الذي اصدره الطاعن بتوقيف الحجز تحت يده ويد الجهات الحكومية التي يمثلها باقي المطعون عليهم استنادا الى ان الدين المنفذ به غير محقق الوجود وغير معين المقدار باعتباره نفقات العمل الذي كان متفقا عليه وسحب منه والى ان الامر الصادر ضده لا يعتبر

(ج) اختصاص . ولائى .  
حجز ادارى . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . عقد ادارى ، تنفيذه

٣ - الامر الذي تصدره جهة الادارة بالامتناع عن صرف المبالغ المستحقة للمقاول المتعاقد معها لدى جهات الحكومة المختلفة لا استنادا الى شروط العقد الاداري نتيجة سحب العمل هذه ليس في حقيقته امرا بتوقيف حجز ادارى وانما هي من وسائل تنفيذ العقد الاداري الذي يخرج عن ولاية القضاء العادى سلطة الفصل فيه .

#### الحكمة :

« وحيث ان القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات قضى في المادة ١١ منه بمرئى احكامه على مقاولات الاعمال والنقل ، وقد اصدر وزير المالية والاقتصاد عملا بالمادة ١١ من هذا القانون لائحة المناقصات والمزايدات بالقرار ٥٤١ لسنة ١٩٥٧ ، واوردت هذه اللائحة بالمادة ٩٤ منها الحالات التى يجوز فيها لجهة الادارة سحب العمل من المقاول باخطار مكتوب يرسل اليه بالبريد دون حاجة لالتجاء الى القضاء او اتخاذ اي اجراء آخر ، ومنحت هذه المادة لجهة الادارة المتعاقدة علاوة على اقتضاء غرامة التأخير السلطة المطلقة في القيام بنفسها بتنفيذ الاعمال التى لم تتم كلها او بعضها على حساب المقاول او طرحها في المناقصة او الاتفاق عليها بطريق الممارسة ، كما منحتها الحق في احتجاز ما يوجد بمحل العمل من منشآت وآلات وادوات واستعمالها في اتمام العمل دون ان تكون مسئولة عن تعويض او اجر . واذ تنص المادة المشار اليها في فقرتها الأخيرة على أن : « للوزارة او للمصلحة او للسلاح الحق ايضا في احتجاز كل اوبعض هذه الآلات والادوات والمواد حتى

المزاد يعتبر متدرجا في طلب بطلان الذي كان معروضا على محكمة الموضوع مما يجعل طلب عدم النفاذ معروضا ضمنا عليها ، واذ لم تقض به فان حكمها يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه بتعين تعديل الحكم المستأنف ، والقضاء بعدم نفاذ حكم مرسى المزاد ٢ .

طعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٢ ق  
في ١٩٦٧/٢/١ بالهيئة السابقة .

#### — ١٧٩ —

##### المبدأ القانوني

(١) تنفيذ مباشر وسأله عقد ادارى . ق ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ . قرار وزير المالية والاقتصاد ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ .

١ - حق جهة الادارة الذي ينشأ عن استعمال سلطتها في التنفيذ المباشر على حساب المتعاقد المتخلف او المقصر في التزامه المترتب على العقد الاداري يخولها احتجاز ما يوجد بمحل العمل من المنشآت والآلات والادوات وما هو مستحق للمقاول لدى اي جهة حكومية فلا شأن لجهة الادارة بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات او قانون الحجز الاداري .

(ب) دعوى : وقائع ، تكييفها محكمة موضوع .

٢ - محكمة الموضوع لا تنقيد في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها ، وانما تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تتبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها .



( د ) قانون : تفسيره . ق  
٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ ق ٢٩٥ لسنة  
١٩٥٤ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٠

٤ - تنصرف عبارة « الأعيان الموقوفة » في القوانين ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ و ٦٢ لسنة ١٩٦٠ التي تعاقب صدورها بعد المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بغية تنظيم إنهاء حق الحكر - ودون حاجة إلى تحديد - إلى الأعيان التي بقيت لها صفة الوقف بعد صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وهي الأعيان الموقوفة على الخيرات فقط .

( هـ ) حكر : انتهاءه ، بناء ، خراس ، تسوية حسابه . م ١٠١٠ .  
خبير ، طلب نديه .

٥ - إذا كان الثابت أن المطعون ضدها قد طلبت ، استعمالاً لحقها في الخيار ، إزالة البناء وقضى لها بهذا الطلب ، فإن الحكم إذا لم يستجيب لطلب نذب خبير لتقدير قيمة البناء لا يكون قد خالف القانون .

( و ) شفعة : حق المستحكر فيها ، رقبه ، بيعها . مدني ٩٣٦م

٦ - خلوص ملكية الأرض الموقوفة لصاحبها ، بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٥٩٢ الذي ألغى الوقف على غير الخيرات ، يستتبع إنهاء كل حكر كان مرتباً عليها .

### الحكمة :

حيث أنه وإن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام استئنافاً واحداً عن الحكم الصادر في الدعويين .. بعد أن قررت المحكمة ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ، مما كان يقتضي أن يكون منطوق الحكم « قبول الاستئناف شكلاً » ، ولئن قضى الحكم في منطوقه رغم ذلك « بقبول الاستئناف شكلاً » إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد

بعدم الاختصاص ولائياً بنظر النزاع وتصدى لبحت صحة هذا الاجراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

طن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٢ ق  
في ١٤/٢/١٩٦٧ برئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة مبد السلام بلبع  
وبطرس زغلول ومحمد صادق  
الرشيدي وأمين فتح الله وعثمان  
زكريا المستشارين .

## — ١٨٠ —

### المبدأ القانوني

( ا ) حكم : تدليل عيب .  
خطأ في الاسناد .

١ - أن يقضى الحكم في منطوقه « بقبول الاستئناف شكلاً » ، « بدل قبول الاستئناف شكلاً » لا يعدو أن يكون مجرد لفظ أخطاء المحكمة في استخدامه للتعبير به عن مرادها ولا تأثير له على ما انتهى إليه الحكم في قضائه .

( ب ) حكم : تدليل عيب ، مخالفة الثابت بالأوراق .

٢ - إذا كان الثابت من شهادة لجنة القسمة بوزارة الأوقاف ، والصورة الشمسية لشهر حل الوقف ، أنه لم يرد فيهما ذكر بأن أرض النزاع وقف خيري ، وكان الحكم قد استند في اعتبار الوقف أهلياً وليس خيراً إلى كسب الوقف ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

( ج ) وقف : خيرات ، الغاؤه ، حكم ، انتهاءه . مدني ١٠٠٨ م ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢

٣ - تنتهي الأحكام القائمة على الأراضي التي كانت موقوفة وقفاً أهلياً بزوال صفة هذا الوقف .

سنداً تنفيذياً ، وكان الثابت بالحكم أيضاً أن المصلحة الطاعنة دفعت بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى واستندت إلى أن النزاع يتعلق بعقد اشغال عامة وهو عقد اداري ، وأن امتناع المصلحة عن صرف المبالغ المستحقة قبلها للمطعون عليه الأول والتنبيه على باقي المطعون عليهم بعدم صرف هذه المبالغ كان تنفيذاً لشرط العقد الاداري ، وأن محكمة القضاء الاداري دون غيرها هي المختصة بالفصل في المنازعة في صحة هذا الاجراء ، وكان قد ألحق بدفتر شروط العطاء المودع بالأوراق دفتر المواصفات القياسية الذي ينظم العلاقة بين الطرفين ويخضع لحكم المادة ٩٤ من لائحة المناقصات المشار إليها ، واذ استند الطاعن في الاجراء الذي اتخذته بالامتناع عن الصرف إلى شروط العقد الاداري ، وكان هذا الاجراء وإن وصفه المطعون عليه الأول خطأ بأنه حيز اداري على المبالغ المستحقة له لدى مصالح الحكومة ، إلا أن محكمة الموضوع لا تتعبد في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها ، وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تبينه من وقائع الدعوى وتطبق القانون عليها ، ولما كان ذلك فإن الأمر الذي أصدره الطاعن بالامتناع عن صرف المبالغ المستحقة للمطعون عليه الأول لدى جهات الحكومة المختلفة على مقتضى شروط العقد الاداري نتيجة سحب العمل منه ، لا يكون في حقيقته أمراً بتوقيع حيز اداري يخضع في اجراءاته لاحكام قانون الحجز الاداري ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وإنما هو من وسائل تنفيذ العقد الاداري الذي تخرج من ولاية القضاء العادي سلطة الفصل فيه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع

المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
وهي الأعيان الموقوفة على الخيرات  
فقط ..

وحيث أنه لما كانت الفقرة  
الأولى من المادة ١٠١٠ من القانون  
المدنى التى تواجه تسوية حساب  
البناء أو الفراس عند انتهاء  
الحكر ، تجعل للمحكر الخيار بين  
أن يطلب أما إزالة البناء أو  
الفراس ، أو استبقاءهما مقابل  
دفع أقل قيمتهما مستحقى  
الإزالة أو البقاء ، وكان الثابت من  
الأوراق أن المطعون ضدها الأولى  
قد طلبت - استعمالا لحقها فى  
الخيار - إزالة البناء وقضى لها  
بهذا الطلب ، فإن الحكم إذ لم  
يستجب لطلب الطاعن بندب خبر  
لتقدير قيمة البناء تأسيسا على  
أن المطعون ضدها الأولى قد  
اختارت طلب الإزالة لا يكون قد  
خالف القانون .

وحيث أن الطاعن طلب أخذ  
أرض النزاع بالشفعة مستندا  
إلى المادة ٩٣٦ من القانون المدنى ،  
وذلك باعتباره مستحكما لتلك  
الأرض ومالكا للبناء المقدم عليها  
بموجب عقد الحكر . ولما كان  
الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم  
المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ،  
قد أقام قضاءه برفض هذه  
الدعوى تأسيسا على أن ملكية  
المطعون ضدها الأولى لأرض  
النزاع قد أصبحت خالصة لها  
بموجب المرسوم بقانون ١٨٠  
لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى الوقف  
على غير الخيرات ، بما استتبع  
إنهاء كل حكر كان مرتبا عليها ،  
وكان هذا الذى أقام عليه الحكم  
قضاءه صحيحا فى القانون ..  
فإن النعى بهذا السبب يكون على  
غير أساس .

الوقف على غير الخيرات تنص على  
أنه : « يعتبر منتهيا كل وقف  
لا يكون مصرفه لجهة من جهات  
البر » فإن مقتضى هذين النصين  
مرتبطين هو إنهاء الأحكام القائمة  
على الأراضى التى كانت موقوفة  
وقفا أهليا بزوال صفة هذا  
الوقف . وهذا هو ما اكده  
الشارع بما نص عليه صراحة فى  
المادة السابعة من المرسوم بقانون  
الأنف الذكر من أنه : « يعتبر  
منتهيا بسبب زوال صفة الوقف  
كل حكر كان مرتبا على أرض انتهى  
وقفها وفقا لأحكام هذا القانون »  
ولما كان ذلك وكان بين من الحكم  
المطعون فيه أنه أقام قضاؤه  
برفض الدفع بعدم اختصاص  
على أن مجال اختصاص محكمة  
استئناف القاهرة وحدها فى شأن  
الأحكام مقصور على الأحكام  
القائمة على الأوقاف الخيرية ،  
واستند إلى الأوراق المقدمة فى  
الدعوى .. فى اعتبار أن أرض  
النزاع وقف أهلى لا وقف خيرى ،  
فإن النعى على الحكم بالخطأ فى  
القانون يكون غير سديد . ولا محل  
لما يشير الطاعن من أن القوانين  
٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة  
١٩٥٤ و ٦٢ لسنة ١٩٦٠ التى  
تعاقب صدورها بعد المرسوم  
بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بغية  
تنظيم إنهاء حق الحكر ، قد  
وردت فيها عبارة « الأعيان  
الموقوفة » مطلقة بما يفيد أن  
الشارع قصد إلى تنظيم إنهاء حق  
الحكر بالنسبة للأوقاف الأهلية  
والخيرية سواء - لا محل لهذا  
القول إذ أنه وقد زالت صفة  
الوقف عن الأعيان الموقوفة وفقا  
أهليا بمقتضى المرسوم بقانون ١٨٠  
لسنة ١٩٥٢ ، وانحصرت الأحكام  
أما فى الأراضى غير الموقوفة أصلا  
أو الأراضى الموقوفة وقفا خيريا ،  
فإن لازم ذلك أن تنصرف عبارة  
« الأعيان الموقوفة » فى القوانين  
المشار إليها - ودون حاجة  
لتحديد - إلى تلك الأعيان التى  
بقيت لها صفة الوقف بعد صدور

لفظ أخطاء المحكمة فى التعبير به  
عن مرادها وليس مقصودا لذاته  
ولا تأثير له على ما انتهى إليه  
الحكم فى قضائه ، وإذا استوى  
بالنسبة للطاعن أن يكون ما جرى  
به الحكم هو قبول الاستئناف أو  
قبول الاستئناف .

وحيث أن الثابت من الاطلاع  
على الحكم المطعون فيه أنه إذا  
إذا انتهى إلى أن أرض النزاع  
وقف أهلى ، أقام قضاؤه على  
ما قرره من أن « صفة المستأنف  
ضدها الأولى ( المطعون ضدها  
الأولى ) ثابتة من كونها مالكة  
للعقار موضوع التداعى بعد حل  
الوقف بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
وأيلولة ملكيته لها وهو وقف أهلى  
لا خيرى ثابت من اطلاع المحكمة  
على حجة الوقف .. ومتضمنة  
الأطيان موضوع التداعى .. وقد  
قامت المستأنف ضدها الأولى  
باعتبارها مستحقة فى الوقف  
المذكور وآلت إليها الملكية بشهر  
إنهاء الوقفية وسجلته ومبين به  
الأعيان موضوع التداعى ومشار  
إلى أنه مرتب عليه الحكر » ولما  
كان الثابت من الاطلاع على شهادة  
لجنة القسمة بوزارة الأوقاف  
والصورة الشمسية لشهر حل  
الوقف .. أنه لم يرد فيها ذكر  
بأن أرض النزاع وقف خيرى ،  
وكان الحكم قد استند فى اعتبار  
الوقف أهليا وليس خيريا إلى  
كتاب الوقف ورتب على ذلك  
قضاءه برفض الدفع بعدم  
الاختصاص ، فإنه لا يكون قد  
خالف الثابت فى الأوراق ، ومن  
ثم يكون النعى عليه بهذا السبب  
فى غير محله .

وحيث أنه لما كانت المادة ١٠٠٨  
من القانون المدنى تنص فى فقرتها  
الثالثة على إنهاء حق الحكر إذا  
زالت صفة الوقف عن الأرض  
المحكرة ، إلا إذا كان زوال هذه  
الصفة بسبب رجوع الواقف فى  
وقفه أو انقاصه لمدته ، وكانت  
المادة الثانية من المرسوم بقانون  
١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالفناء نظام



ورتب على ذلك القضاء بطرده .  
واذا كان هذا كافيا دعامة لحمل  
قضائه ، فانه لا ينال منه ما أورده  
تزييدا من افتراض وجود علاقة  
تأجيرية بين الطاعن والحكومة ، ايا  
كان وجه الراى فيما قرره الحكم  
على أساس هذا الفرض الجدلى «

طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق  
في ١٤/٣/١٩٦٧ بالهيئة السابقة.

## — ١٨٢ —

### المبدأ القانونى

( ١ ) نقض : حكم محكمة  
ابتدائية حائز لقوة الامر المقضى ،  
صدور حكم على خلافه ق ٥٧  
لسنة ١٩٥٩

١ - ان الطعن المبني على  
تناقض حكمين انتهائيين يصح ،  
حيث يكون قضاء الحكم المطعون  
فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز  
قوة الامر المقضى ولو كان صادرا  
من محكمة ابتدائية في مسألة  
كلية شاملة نار حولها النزاع  
بين طرفي الخصومة واستقرت  
حقيقتها بينهما بالفصل فيها في  
منطوق الحكم السابق او في أسبابه  
المرتبطة بالمنطوق .

( ب ) قوة امر مقضى : اثبات

٢ - مادام الأساس في الدعوى  
واحدا وهو ما اذا كانت المؤسسة  
المطعون عليها مسئولة عن الضرر  
الذى لحق الطاعنة بسبب قتل  
ابنها في حادث ، وقد تضمن  
الحكم في الدعوى الاولى الفصل  
في هذا الأساس المشترك فتكون  
له حجة في هذا الخصوص .  
المحكمة :

« حيث ان المادة الثالثة من  
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات واجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض ، اذ تنص على أن :  
« للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة  
النقض في أى حكم انتهائى - ايا  
كانت المحكمة التى أصدرته -

كل عام بحصر أراضيها التى تكون  
قد زرعت خفية عنها وتحصل  
على مقابل انتفاع من واطع اليد  
عليها . فهى بهذا الوضع وبحسب  
طبيعتها لا تقوم على اتفاق او  
تعاقد بشأنها ، وانما أساسها  
الفصب الذى لا يرتب حقا لواقع  
اليد بل يخول للحكومة حق طرده  
في أى وقت . وامتى كان الامر  
كذلك فهى لا تندرج بحال ضمن  
الايجارات الصحيحة ، ولا يصح  
الاحتجاج في شأنها بقوانين الاصلاح  
الزراعى » . ولما كان المستفاد من  
المادة الاولى فقرة هـ من القانون  
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز  
الادارى ، ان المقصود باستغلال  
الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة  
بطريق الخفية - على ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - ما كان بغير  
عقد ايجار وكان الحكم المطعون  
فيه قد نفى في حدود سلطته  
التقديرية وفي أسباب سائفة قيام  
علاقة ايجارية بين الطاعن  
والحكومة ، استنادا الى  
ما استخلصه من تقرير الخبير من  
ان الطاعن كان يستغل أرض  
النزاع خفية بغير سند من القانون  
وان المبالغ التى دفعها الطاعن  
للحكومة عن هذه الأرض كانت  
تحصل مقابل استغلالها على هذا  
الأساس ، واذ رتب الحكم على  
ذلك أنه لا يحق للطاعن في هذه  
الحالة التمسك بأحكام قانون  
الاصلاح الزراعى للبقاء في أرض  
النزاع باعتبار أن هذا القانون  
لا يحمى إلا مستأجر الأرض  
الزراعية دون واطع اليد عليها  
خفية بغير عقد ايجار ، وكان  
الحكم قد انتهى من ذلك الى  
القضاء بطرد الطاعن من أرض  
النزاع ، فان الحكم يكون قد  
التزم صحيح القانون ولم يشبه  
قصور في التسبب أو فساد في  
الاستدلال .

وحيث ان الثابت أن الحكم قد  
نفى في نطاق سلطته التقديرية  
قيام علاقة تأجيرية بين الطاعن  
والحكومة واعتبر الطاعن غاصبا ،

## — ١٨١ —

### المبدأ القانونى

( ١ ) اجارة : وضع يد بطريق  
الخفية . اصلاح زراعى . مستأجر  
أرض زراعية ، حمايته . اموال  
الدولة . حكم . تدليل . عيب .  
استدلال ، فساد .

١ - قيام الحكومة كل عام  
بحصر أراضيها التى تكون قد  
زرعت خفية عنها وتحصيل مقابل  
انتفاع من واطع اليد عليها ،  
مفاده أن الزراعة خفية بهذا  
الوضع وبحسب طبيعتها لا تقوم  
على اتفاق أو تعاقد بشأنها ،  
وانما أساسها الفصب الذى  
لا يرتب حقا لواقع اليد بل يخول  
للحكومة حق طرده في أى وقت ،  
ولا تندرج بحال ضمن الايجارات  
الصحيحة ولا يصلح الاحتجاج  
في شأنها بقوانين الاصلاح الزراعى  
( ب ) وضع يد خفية : أرض  
زراعية ، استغلالها خفية ، حجز  
ادارى . اجارة ق ٣٠٨ لسنة  
١٩٥٥ .

٢ - المستفاد من المادة الاولى  
فقرة هـ من القانون ٣٠٨ لسنة  
١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى ،  
ان المقصود باستغلال الأراضي  
الزراعية المملوكة للحكومة بطريق  
الخفية - وعلى ما جرى به قضاء  
محكمة النقض - ما كان بغير عقد  
ايجار .

المحكمة :

« وحيث ان الثابت من الحكم  
المطعون فيه أنه لم يقتصر في  
تأييد القضاء بالطرد على ما قرره  
الحكم الابتدائى من أن الطرد طلب  
تابع للتسليم ، بل أضاف اليه  
قوله « ان الثابت من أوراق  
الدعوى ومما جاء بتقرير الخبير  
وما أورده الحكومة بمذكراتها ،  
أن ليس هناك علاقة تأجيرية بين  
هذه الأخيرة والمستأنف ( الطاعن )  
كما يزعم ، بل ان الثابت من  
اقرار الحكومة أنه يضع اليد على  
أرض النزاع خفية . ومفاد هذه  
الزراعة الخفية أن الحكومة تقوم

٢ - طلب الانتقال لمأبىة المتنازع فيه وطلب الأوراق المتعلقة به ، هما من الرخص التي تتعاطاها المحكمة متى شاءت ولا عليها ان هي لم تستجب اليها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها والفصل فيها .

( ج ) فصل : مسوغ . تعريض . عقد عمل ، انتهاءه .

٣ - للعامل الحق في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر بسبب إنهاء عقده بغير مسوغ مشروع .

( د ) نقض : طعن ، طلب ، محكمة ، تسبب ، عيب . مرافعات م ٣٦٨ .

٤ - اذا كانت المحكمة قد أغفلت الحكم في طلب قدم اليها لأول مرة ، ولم تعرض له في أسبابها ، فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها ، وعلاج هذا الأفعال يكون بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .

( هـ ) ضرر أدبي : تعويض ، تقديره ، محكمة موضوع ، سلطتها ق ١ لسنة ١٩٤٤ . ق ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ .

٥ - تعويض الضرر الأدبي بخسر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضي الدعوى التقديرية والمطلقة ، بما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

المحكمة :

« حيث أنه في تعيين العمل يكفي بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومداها في عقد العمل » وفي تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أدائها وفي تحديد مداها « يتعين الرجوع الى الأعمال التي يقوم بها نظراؤه ، والا تحددت بالرجوع الى العرف ان لم يوجد تولى القاضي تحديدها

السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم ، والذي حاز قوة الأمر المقضى .

ولا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين - إذ تطلب الطاعنة في الدعوى الأولى تعويضا مؤقتا وتطلب في الدعوى الثانية باقى التعويض - ما دام الأساس في الدعويين واحد وهو ما اذا كانت المؤسسة المطعون عليها مسئولة عن الضرر الذي لحق الطاعنة بسبب قتل ابنها في الحادث السابق الإشارة اليه ، وقد تضمن الحكم في الدعوى الأولى للفصل في هذا الأساس المشترك فتكون له حجته في هذا الخصوص ، لما كان ما تقدم فان الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٣ ق في ١٩٦٧/٢/١٤ بالهيئة السابقة .

## — ١٨٣ —

### المبدأ القانوني

( ١ ) عمل : رب عمل ، سلطته في تنظيم منشاته . عرف . ق ٢١ لسنة ١٩٥١ .

١ - في تعيين العمل يكفي بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومداها في عقد العمل . وفي تحديد مداها يجب الرجوع الى الأعمال التي يقوم بها نظراؤه والا تحددت بالرجوع الى العرف ، فان لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات العدالة ، ولرب العمل تعديل الأوضاع المادية لمختلف الخدمات التي تؤديها وإعادة توزيعها على عمالة وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته طالما أنه لا يمس أجورهم ومراكزهم الأدبية .

( ب ) معاينة : انتقال . اثبات ضم أوراق .

فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع ، فان مؤدى هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمن انتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى في مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة ، واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق او في أسبابه المرتبطة بالمنطوق .

ولما كان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/٢/١٦ في القضية رقم ٢٥٦٥ سنة ٦٠ جنح السناحل انه قرر مسئولية مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة - المطعون عليها - عن الضرر الذي لحق الطاعنة بسبب قتل ابنها في حادث السيارة التي كان يقودها محمد خالد يوسف وقضى الحكم للطاعنة ووالد القتيل بتعويض مؤقت قدره ٥١ ج قبل المؤسسة المطعون عليها ، ونفى مسئولية شركة سيارات نهضة مصر عن الحادث ورفض الدعوى المدنية قبلها ، وكان الثابت من تقارير الحكم الصادر في ١٩٦١/١٢/١٦ في الدعوى رقم ١٠٧٤ سنة ٦١ جنح مستأنفة القاهرة أن المؤسسة المطعون عليها دفعت بعدم قبول الدعوى قبلها وقضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وضمنت أسباب حكمها رفض الدفع بعدم قبول الدعوى قبل المطعون عليها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه الصادر في الدعوى الحالية التي رفعتها الطاعنة للمطالبة بباقي التعويض - إذ قضى بعدم قبولها قبل المؤسسة المطعون عليها لرفعها على غير ذي صفة - يكون قد فصل في النزاع على خلاف الحكم



وفقا لمقتضيات العدالة . وفي هذا النطاق وبما لرب العمل من سلطة تنظيم منشاته واتخاذ ما يراه من الوسائل لاعادة تنظيمها ، فانه يسعه ويكون له ، تعديل الاوضاع المادية لمختلف الخدمات التي تؤديها واعادة توزيعها على عماله ومستخدميه وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفاءته ومؤهلاته ، طالما انه لايمس أجورهم ومراكزهم الادبية - واذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى انه في اول نوفمبر سنة ١٩٣٢ انتدب الطاعن من ادارة قضايا الحكومة للعمل مديرا لقسم قضايا البنك ، وفي اول مايو ١٩٣٣ عين مديرا لهذا القسم وفي نوفمبر ١٩٣٣ رأى البنك ضم قسمي المستخدمين والتحصيل الى قسم القضايا وعهد الى الطاعن بادارتها وفي خلال ١٩٣٥ رأت ادارة البنك فصل ادارة القضايا عن ادارة المستخدمين وترك ادارتهما مؤقتا للطاعن ، واستمر الى مارس سنة ١٩٣٧ حيث رأت ادارة البنك بعد فحص حالة العمل بالمركز الرئيسي وتوزيعه وكثرته واتساعه فصل ادارة قسم القضايا عن ادارة قسم المستخدمين وقصر عمل الطاعن مؤقتا على اداة القضايا ، مع الانتفاع بمؤهلاته ومواهبه في ميدان آخر ، ورفض الحكم المطعون فيه طلب الطاعن الحكم بمقابل من عمله في قسمي المستخدمين والتحصيل ، مستندا الى ان « اجراءات التنفيذ المتبوعة بقلم التحصيل تدخل في صميم اختصاص قسم القضايا ، فلا يستحق عنها المستأنف أي مكافأة » . وأما ادارته لقسم المستخدمين فاثبتت مما جاء بالكادر الخاص بالبنك الصادر في ١٩٣٦ أن عمل مدير قسم القضايا لا يشغل كل وقته ، ولهذا اشارت الادارة باستمرار مدير قسم القضايا في عمله كمدير لقسم المستخدمين للاشراف عليهما معا ، ولم يعترض المستأنف على ذلك

او يطالب بأي مكافأة عن ذلك في حينه ، وهذا الاجراء يطابق ماورد بالمادة ٤٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر بعد ذلك حيث جرى نصها بالآتي : « يجوز ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى في نفس الوزارة او المصلحة او في وزارة او مصلحة اخرى اذا كانت حالة العمل في الوظيفة تسمح بذلك » ولا يقدح في هذا تعيين مديرين مستقلين لهذين القسمين فيما بعد للاسباب المتقدمة ، ويعتبر المستأنف قد قبل مباشرة هذا الاشراف طواعية واختيارا حيث لم ينص في التعاقد المبرم بينه وبين البنك على اجر في خصوصها » وهي تقارير موضوعية سائغة تكفي لحمله ولرد على ما يجادل فيه الطاعن ، استظهر بها الحكم - في حدود سلطته ومن دلالة الحال - أنه حين قرر البنك ضم قسمي التحصيل والمستخدمين الى قسم القضايا وأصبح الطاعن منوطا بادارتهما لم يكن ملحوظا تقرير اجر اضافي له مقابل هذه الادارة أسوة بما هو متبع في مصالح الحكومة ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور يعيبه .

والقول بأن سوابق البنك كونت عرفا ملزما في هذا الخصوص وطلب الطاعن ضم أوراقها وملقاتها أو انتقال المحكمة للاطلاع عليها ، مردود بأن طلب « الانتقال لمعاينة المتنازع فيه » وطلب الأوراق المتعلقة به هما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الرخص التي تتعاطاها المحكمة متى شاءت ولا عليها ان هي لم تستجب اليها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها والفصل فيها ..

وحيث ان ما أورده الحكم المطعون فيه أن « الوجه الثالث وحاصله أن ادارة البنك وعدته بأن يكون سكرتيرا للبنك فمردود بأنه ليس بالأوراق ما يؤيد هذا

الوعد وكل ما حصل الاتفاق عليه بينه وبين البنك الا تقل مدة خدمته على خمس سنوات وبمرتب قدره ٤٥ ج وقد عين فعلا بهذا المرتب ومن ثم يكون هذا الزعم على غير أساس . وأما في خصوص فرض كادر لنظام الوظائف بالبنك وتحديد سن التقاعد بستين عاما كما يزعم المستأنف استنادا الى منشور البنك الصادر في ١٩٤٢/١٠/٦ والذي فرض على موظفي البنك أن يوقعوا اقرارا بقبول الخضوع لقاعدة اعتزال الخدمة في سن الستين فهذا لا يسند المستأنف ، لأن العقد بين البنك وبينه كان لمدة أدناها خمس سنوات ولم يذكر في العقد أنه انقصد لمدى الحياة أو لمدة اقصاها الى ما بعد الستين بدون تحديد فوق ما هو ظاهر من العقد والاتفاق المبرم بين المستأنف وبين البنك أن قبوله للعمل لم يكن معلقا على أي شرط من الشروط التي يزعمها » وهي تقارير موضوعية سائغة تكفي لحمله وفيها الرد الكافي على ما تمسك به الطاعن من دفاع في هذا الخصوص .

وحيث انه يبين أن الطاعن تمسك في مذكرته بأنه كان يتقاضى الى جانب مرتبه وقدره ٧٦ ج و ٣٨٠ م مكافأة تموين بما يعادل مرتبه شهر ومكافأة سنوية بما يعادل مرتب شهرين وبسبب فصله في ١٩٤٦/٤/١٤ حرم من علاوته الدورية قبل استحقاقها بأسبوعين ، وبذلك تكون جملة مرتبه - في حساب مقابل مهلة الاخطار - هي ١٠٠ ج لا ٧٦ ج و ٣٨٠ م . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمقابل مهلة الاخطار على أساس المرتب الأصلي وحده ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن تنغم وجه لراى في النزاع ، فإنه يكون مشبوها بالقصور بما يوجب نقضه ..

## المحكمة :

« وحيث أنه وفقا للمادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويشتمل علاوة على البيانات العامة » على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن « واذ كان ذلك وكان تقرير الطعن قد استوفى هذا البيان ، فإنه لا يعيبه أنه لم يمهّد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها وما جرى فيها وهي من مشتملات الأحكام وفي ذلك ما يغنى عن بيانها في تقرير الطعن . ان التوكيل المودع صادر من الأستاذ . . إلى محامي البنك ، بصفته رئيسا لمجلس إدارة البنك وعضو المجلس المنتدب بموجب التفويض .

وحيث ان حكم ١٩٥٧/١١/١٩ انطوى على قضاء قطعي باستحقاق المطعون عليه لحصة في صندوق الادخار وقضاء تمهيدى بنسب مكتب الخبراء لبيان قيمة الحصة ، وهو في الشق الأول منه مما يجوز الطعن فيه فور صدوره وعلى استقلال ، وفي الشق الثاني مما يتراخى الطعن فيه إلى ما بعد الحكم في الموضوع ، واذ كان ذلك وكان ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم - وفقا للمادتين الخامسة والسادسة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - هو ثلاثون يوما من تاريخ صدوره ، وحين لم يطعن فيه . . في هذا الميعاد ، وكانت أسباب الطعن انما تتصل بشقه القطعي دون التمهيدى ، فإنه يتعين عدم قبوله . .

طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق في ١٩٦٧/٢/١٥ بالهيئة السابقة

يكون قاصرا بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث أن أن محكمة الاستئناف فصلت فيما عرضت له من طلبات الطاعن وما كان معروضا منها أمام محكمة أول درجة فأجاب بعضها « ورفضت ما عدا ذلك » وأغفلت الحكم في طلب متوفر الاجازات ، الذي قدم اليها لأول مرة ، ولم تعرض له في أسبابها ، وعلى ذلك فإن هذا الطلب يبقى معلقا امامها ، وعلاج هذا الأغفال - وفقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - يكون بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .

وحيث أن . . تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضي الدعوى التقديرية والطلقية بما لارقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه . .

طعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق في ١٩٦٧/٢/١٥ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة احمد ذكي محمد ومحمد ممتاز نصار ومحمد نور الدين عويس ومحمد شبل همد المقصود وحسن ابو الفرج الشرييني .

### ١٨٤ - المبدأ القانوني

(١) . نقض : طعن ، تقرير ، بطلان . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويشتمل علاوة على البيانات العامة على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، لا يعيبه أنه لم يمهّد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها وما يرى فيها .

وحيث أن البنك « جرى على صرف راتب شهر أو شهرين أو أكثر عن كل سنة بغير تحديد لحد أقصى قبل وبعد صدور تشريع العمل » « ولما كانت مدة خدمته ١٤ عاما تكون مكافأته ١٤٠٠ ج » وأشار إلى سوابق البنك وما جرى عليه العمل في الأحوال المماثلة وأنها تكون حرفة ملزما يقوم مقام القانون أو العقد وطلب تقديم الأوراق المتعلقة بها وبعضها سابق على القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ وبعضها لاحق للقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعن بمرتب تسعة شهور مقابل مكافأة مدة الخدمة وفقا لقانون عقد العمل الفردي ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بينما هو دفاع جوهرى من شأنه أو صرح أن يتغير رجه الراى في المكافأة فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

وحيث أن للعامل الحق في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر بسبب انتهاء عقده بغير مسوغ مشروع ، واذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن طلب الحكم له بمبلغ ٥٨٠ ج و ٢٨٠ م تعويضا عن الضرر الذي أصابه بسبب الفسخ في وقت غير لائق ، وهو مرتب المدة من تاريخ فصله في أبريل ١٩٤٦ إلى تاريخ عمله بالحراسة الإيطالية في سبتمبر ١٩٤٦ ، ورفض الحكم الطعون فيه الحكم له به مستندا في ذلك إلى ما جاء في الحكم الابتدائي من أن « المدعى لم يصيبه بأضرار من وراء الفصل ، فقد أقر بأنه عين رئيسا لقسم قضايا الحراسة بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٦ براتب شهرى قدره ١٠٠ جنيه وهو يربو على راتبه بالبنك ، ولم يمتز على قرار الفصل غير خمسة شهور وباب التعويض مقصورا على الأضرار الأدبية » وهي تقارير غير سائغة رتب عليها قضاءه برفض هذا الطلب ، فإنه





— ١٨٥ —

### المبدأ القانوني :

( أ ) موظف عام . شركة . مؤسسة عامة . دعوى جنائية . رفعها . بنك الائتمان الزراعي وتعاوني مؤسسة مصرفية عامه ق ١٠٥ لسنة ١٩٤٦ ق ١٢١ لسنة ١٩٥٦ قرار بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ رئيس مجلس الإدارة .

١ - مؤدى نصوص المواد ١ و ١/٥ و ١٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ أن الموظف في أحد بنوك الائتمان الزراعي والتعاوني يعتبر من موظفي الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ، أما رئيس مجلس مجلس إدارة كل من هذه البنوك وهو في الوقت نفسه ممثل المؤسسة ، فيعتبر من موظفي المؤسسات العامة .

( ب ) موظف عام . مستخدم عام . مرفق عام تديره الدولة شخص قانون عام . جريمة . وقوعها في أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . اجراءات م ٣/٦٣ ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٦ قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قرار جمهوري ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص انقانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق . والمؤسسات العامة ، مرفق عامة يديرها أحد اشخاص القانون العام اقتصاديا أو زراعيًا أو صناعيا أو ماليا . ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العاملين .

ولما كان المطعون ضده ، باعتباره موظفا باحدى المؤسسات العامة يعد من الموظفين العاملين ، وكانت اللجنة المسندة اليه قد وقعت في أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، فإنه يجري في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

### المحكمة :

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف انه لم يقم بتنفيذ الاشتراطات بالمحل الصناعي رغم اعلانه بها . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ٢/١٨ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة اول درجة قضت بتغريمه ٢٠٠ قرش والغلق . فاستأنف هذا الحكم ، ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى الجنائية لاقامتها بغير الطريق المقرر في القانون . وأسست قضاءها على القول « ان البادى من اوراق الدعوى أن المتهم - المطعون ضده - باعتباره مديرا لبنك التسليف الزراعي والتعاوني بالاسماعيلية » لم ينفذ الاشتراطات الصحية بمستودع الدقيق التابع للبنك ، وأنه اداره بدون ترخيص ولما كان الثابت من الاوراق أن

بنك التسليف الزراعي والتعاوني من شركات القطاع العام ومن ثم فالتبهم موظف عام ، وكان من المتعين اقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية من السيد رئيس النيابة ، الأمر الذي يتعين معه قبول الدفع والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة » .

لما كان ذلك ، وكان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ قد نص في مادته الاولى على أن « يحول بنك التسليف الزراعي الى مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ويكون مركزها القاهرة ، وتقوم هذه المؤسسة بالتخطيط المركزي للائتمان الزراعي والائتمان التعاوني في الجمهورية في حدود السياسة العامة للدولة ، وتتولى تمويل هذا الائتمان وتوفير كافة المواد اللازمة للانتاج الزراعي كما تقوم بما تكلفها به الدولة من أعمال وخدمات تتصل بهذه الأغراض » . ونصت الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون على « تحول فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني في المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعي والتعاوني في شكل شركات مساهمة » . ثم نصت المادة الثانية عشر على « يدير كل من هذه البنوك مجلس ادارة مكون من أعضاء معينين بحكم مناصبهم هم ممثل المؤسسة ويكون رئيسا للمجلس واثنين من موظفي البنك ومدير الزراعة في المحافظة وممثل للمحافظة يرشحه المحافظ ومن أعضاء ينتخبون من العاملين بالبنك طبقا للقانون » . ومؤدى هذه النصوص أن الموظف في أحد بنوك الائتمان الزراعي والتعاوني يعتبر من موظفي الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني : أما رئيس

مجلس ادارة كل من هذه البنوك وهو في الوقت نفسه ممثل المؤسسة فيعتبر من موظفي المؤسسات العامة .

ولما كان الثابت ان المطعون ضده كان في فترة وقوع الجريمة من موظفي المؤسسات العامة لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمعدل بالقرار بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد جرى نصها على أن « لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها » . ولما كان الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام عن شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق ، وكانت المؤسسات العامة على ما بين من قوانين اصدارها ٣٢ لسنة ١٩٥٧ و ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - هي مرافق عامة يديرها أحد اشخاص القانون العام اقتصاديا أو زراعيا أو صناعيا أو ماليا ، فان العاملين في المؤسسات العامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العميين . وقد أفصح المشرع عن هذا الاتجاه بما نص عليه في القرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة خضوعهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الحكومة . ولا يغير من هذا النظر صدور قرار رئيس الجمهورية ٨٠ لسنة ١٩٦٣ بمرين احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين في المؤسسات العامة ، ذلك بأن خضوع العاملين بالمؤسسات العامة لاحكام تلك

اللائحة لا يسلبهم صفة الموظف أو المستخدم العام ، ما دام أنهم يشغلون مناصب تدخل في التنظيم الاداري لمرفق عام يديره أحد اشخاص القانون العام . لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضده - باعتباره موظفا باحدى المؤسسات العامة - يعد من الموظفين العميين ، وكانت الجنحة المسندة اليه قد وقعت أثناء تادية وظيفته وبسببها فانه يجرى في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية . ولما كان الثابت بالأوراق ان الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده من أحد وكلاء النائب العام خلافا لما تقضى به المادة سالفة الذكر ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعمل في حقه مقتضى هذا النص وقضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة ، يكون قد صادف أمرا واقعا ينحسر به من الحكم فالة الخطأ في تطبيق القانون » .

طعن . مدني ٢٠١٥ لسنة ٢٦ في ١٩٦٧/٣/٦ برئاسة ومضوية السادة الاساتذة حسين خنوت الركي ومحمد مبري ومحمد عبد المنعم حمزاوي ونصر الدين ع.ام ومحمد ابو الفضل حفي المستشارين .

— ١٨٦ —

البدء القانوني :

(١) عمل . ارتباط . عقوبة . عقوبات م ٣٢ .

١ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكاتبة بعضها البعض فتكونت فيها مجتمعة الوحدة الاجرامية فجريمتا تعيين عامل دون الحصول على شهادة قيد من مكتب القوى العاملة ، وعدم الابلاغ عن المظالم الخالية ، غير متلازمين ، فقد تقع احدهما

دون أن تقوم الأخرى .

( ب ) حكم تسبيب . عمل . عيب . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٢٢١ ، ٢١٦ .

٢ - ان خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح - اذ اورد المادة ٢٢١ بدلا من المادة ٢١٦ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ واجبة التطبيق - لا ينال من سلامته ، ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

الحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان المطعون ضده بهما واورد على ثبوتهما من حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، خلص الى عدم توافر شروط انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في قوله : « ولا ترى ثمة خطأ اذ قضت محكمة أول درجة بالعقوبة عن كل تهمة ، فلا يوجد ارتباط بين التهمتين على النحو المنصوص عليه في المادة ١/٣٢ عقوبات ، اذ لا مراء أن كل جريمة من الجريمتين هي فعل بذاته يكون جريمة مستقلة عن الأخرى ولذلك يشترط لقيام الارتباط بينهما في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات أن يكون الغرض الدافع الى ارتكاب كل منهما واحدا ، بمعنى أن تتحد فيهما الغاية التي يسعى الجاني الى تحقيقها من ارتكابهما . والشرط الثاني أن يقوم بينهما ارتباط لا يقبل التجزئة ، واقرب ضابط لذلك أن يكون وقوع بعض الجرائم مترتبا على الأخرى بحيث لا يوجد غيرها . وعلى هدى القواعد السابقة لا ترى المحكمة وجود الارتباط بين التهمتين » . وهذا الذي ذهب اليه الحكم سديد في القانون ، ذلك لأن مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات



المقررة لجنحة الفش كما هي معروفة في المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والفش فلا مصلحة للطامن فيمسا أثاره من تخلف الضرر الجسيم في شأن الجريمة المسندة إليه . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يتطلب طريقا خاصا لاثبات الفش ، بل يجوز اثباته

بطرق الاثبات كافة ، واذن فتمتى اطمأنت المحكمة - وهو ما أفصحت عنه بجلاء - الى الدليل من جهة أخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها ، بفض النظر عن عدد العينات المأخوذة ، وتخلف الطامن وقت الاجراء ، فان المجادلة فيما اطمأنت اليه عن ذلك لاتصح ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على علم الطامن بالفش بما ينتج من وجوه الادلة وخصت منها « النقص الكبير الذي شمل أوزان الجبن المضبوط ، وشمل رسائل سابقة كان يخطر بها منذ تعاقد مع الجمعية ويصله العديد من الانذارات بشأنها وأنه محترف لصناعة الجبن وبيعه ، عارف بأصنافه خاصة من مذاقه الذي يكف زيادة ملح الطعام فيه ، وأنه صاحب المصلحة في ربح الفرق

بين ثمن ما يورده من جبن ناقص الوزن وبين التعاقد عليه » . وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفا مقبولا ، وكان خطأ الحكم في الاسناد بفرض وقوعه - لا يعيبه ما دام لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وكانت الشكاوى التي أشار اليها الطامن لا شأن لها باستدلال الحكم ردا الى الواقعة كما أوردها ، وكان الطامن انما ينسب الخطأ في تحديد نسبة النقص في الوزن الى الواقعة التي قضى ببراءته منها ، فلا مصلحة للطامن فيما أثاره ، ولا وجه لما نعاها بشأنها . . . »

طن جزائي رقم ٢١٥٢ لسنة ٣٦  
ق في ١٩٦٧/٣/٦ بالهيئة السابقة

اثباته بطرق الاثبات كافة . واذن فتمتى اطمأنت المحكمة الى الدليل من جهة أخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها ، بفض النظر عن عدد العينات المأخوذة وتخلف الطامن وقت الاجراء ، فان المجادلة فيما اطمأنت اليه عن ذلك لا تصح .

ج - حكم : تدليل ، عيب :  
٣ - خطأ الحكم في الاسناد لا يعيبه ، ما دام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .  
المحكمة :

« وحيث ان المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه : « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمدا في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاول أو ثقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ، ارتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت ، اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأي صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أي فحش في تنفيذ هذا العقد » . وواضح من مساق النص أنه يعاقب على نوعين من الجرائم ( الأول ) هو الاخلال العمدي في تنفيذ أي من العقود المبينة بها على سبيل الحصر ، وهذا النوع هو الذي ربط فيه الشارع الاخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه : فاشتراط الضرر الجسيم ركنا من الجريمة دون ما عداه . ( والثاني ) وهو الفش في تنفيذ هذه العقود ، وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معينا من الضرر لتسافر الجريمة واستحقاق العقاب . لما كان ذلك وكانت العقوبة الموقعة على الطامن وهي الحبس سنة واحدة مع الشغل تدخل في حدود العقوبة

أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة بعضها ببعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة . لما كان ذلك ، وكانت التهمتان المسندتان الى المطعون ضده غير متلازمتين فقد تقع احدهما دون أن تقوم الأخرى وهو ما لم يخطيء الحكم المطعون فيه في تقديره .

ولا يفوت المحكمة أن تشير الى أن خطأ الحكم المطعون فيه في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح - اذ أورد المادة ٢٢١ بدلا من المادة ٢١٦ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ واجبة التطبيق - لا ينال من سلامة الحكم ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس ويلزم « رفضه موضوعا »

طن جزائي رقم ٢١٥١ لسنة  
ق في ١٩٦٧/٣/٦ بالهيئة السابقة

## ١٨٧ -

### المبدأ القانوني :

(١) غدر : فحش . عقد توريد .  
اثبات عقوبات ١١٦ مكررا ضرر جسيم . ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٢  
ق ٤٨ لسنة ١٩٤١

١ - الواضح من مساق نص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه يعاقب على نوعين من الجرائم ( الأول ) هو الاخلال العمدي في تنفيذ أي من العقود المبينة بها على سبيل الحصر ، وهذا النوع هو الذي ربط فيه الشارع الاخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه فاشتراط الضرر الجسيم ركنا في الجريمة دون ما عداه ( الثاني ) وهو الفش في تنفيذ هذه العقود ، وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معينا من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب .

ب - اثبات : فحش .

٢ - لا يتطلب القانون طريقا خاصا لاثبات الفش ، بل يجوز

الموضوع من أدلة الشبوت ، مما لا يثار لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

طعن جزائي رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/٢/٦ بالهيئة السابقة .

## — ١٨٩ —

### المبدأ القانوني :

١ - استئناف : تلبس . قبض . تفتيش . مادة مخدرة . مخدر .

١ - الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف . ومجرد استيقاف متهم وضع نفسه موضع الريبة - في سبيل التحقيق من شخصيته توصلنا الى التعرف على مرتكبى السرقات التي تكرر وقوعها في المنطقة ، اجراء مشروع لم يتمد بمجرد التحري بما يزيل دواعي الشبهة ويكون تخلي الطامن بعد ذلك عن الحقيبة التي حوت المخدر قد تم طوعية واختيارا ، فاذا قام رجال الشرطة بفتح تلك الحقيبة ووجدوا بها المخدر ، فان ذلك يشكل قيام حالة جريمة تلبس بها تبيح القبض والتفتيش .

ب - مخدر : اتجار ، محكمة موضوع ، تقديره .

٢ - الاصل ان الاتجار في الجواهر المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها .

### المحكمة :

« وحيث ان الحكم المطعوفيه رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما محصله ان الثابت من اقوال ضابط الباحث ورجلى الشرطة السريين انهم كانوا يمرون للبحث عن المشتبه فيهم ، لتعدد السرقات في المنطقة التي تم فيها الضبط ، فأبصروا بالطامن في

تنفيذ القعوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة - وهي لم تمض بعد - وكان لا يحاج بتذكرة الانتخاب دليلا على رد الاعتبار قضاء ، لانه لا يكون الا بالحكم الدال عليه ، ولا قانونا لانه لا يكون الا استنادا الى نصه ، وكان قرار وزير العدل الصادر في ٥ من مايو ١٩٥٥ بتعديل المادة الرابعة

عشرة من القرار الوزاري الصادر في ٢ من اكتوبر ١٩١١ بشأن قلم السوابق ، اذ نصت على انه : « لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الاحكام التي رد الاعتبار عنها قضاء والاحكام الصادرة في أي جريمة بالفرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر » قد افادت ان المقصود به صف الحالة الجنائية التي تسلم الى المحكوم عليه بناء على طلبه هو ، حتى لا تنسد في وجهه سبل الرزق اذا تكشفت صحيفته عما يشين سلوكه ، اما صف الحالة الجنائية التي يرسلها قلم السوابق الى المحاكم بناء على طلب النيابة العامة فانها باقية على حكم المادة التاسعة من القرار الوزاري الصادر في ٢ من اكتوبر ١٩١١ بشأن قلم السوابق والتي لم يتناولها التعديل ، ومهما يكن من أمر القرار الصادر من وزير

العدل في شأن قيد السوابق في صحفها فانه ليس من شأنه ان يغير احكام القانون فيما أوجبه بشأن اعتبار السوابق قائمة حتى تزول آثارها طبقا لاحكامه ، لان القانون انما يلغيه قانون لاحق في مثل قوته ، ولا ينسخه قرار ادنى منه مرتبة في قوة الازام . لما كان ذلك ، وكان الطامن لم يتمسك امام المحكمة بأنه كان غائبا وقت التفتيش ، فضلا عن ان عدم حضور الطامن اجراء التفتيش بفرض صحته لا يقترح في سلامته وكان سائر باسائة الطامن في طعنه انما يقصد به التشكيك فيما اخذت به محكمة

## — ١٨٨ —

### المبدأ القانوني :

١ - رد اعتبار : صحيفة سوابق . قرار وزاري . قانون . صحيفة حالة جنائية . قلم سوابق . قرار وزير داخلية ٢ من اكتوبر ١٩١١ . قرار وزير عدل ٥ من مايو ١٩٥٥ .

١ - لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الاحكام التي رد الاعتبار عنها قضاء والاحكام الصادرة في أي جريمة بالفرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر .

اما صف الحالة الجنائية التي يرسلها قلم السوابق الى المحاكم بناء على طلب النيابة العامة فيثبت فيها جميع السوابق التي لا تزال آثارها قائمة .

ب - رد اعتبار : مضى اثنا عشر سنة . اجراءات م ٥٥ . عقوبة ، عقود ، سقوط بمضى المدة .

٢ - لا يجوز رد الاعتبار بحكم القانون للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية الا بمضى اثنتى عشرة سنة محسوبة من تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة .

ج - تذكرة انتخاب : رد اعتبار ، دليله .

٣ - لا يحاج بتذكرة الانتخاب دليلا على رد الاعتبار ، لانه لا يكون الا بالحكم الدال عليه .

### المحكمة :

« وحيث ان الطامن لم يدفع الظرف المشدد لجناية احراز السلاح والدخيرة من سبق الحكم عليه بالحبس لسرقة في ٢٢ من يناير ١٩٥٥ بأنه رد اعتباره قضاء ، ولا هو تمسك بذلك صراحة في طعنه . لما كان ذلك ، وكان لا يجوز رد الاعتبار بحكم القانون طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية الا بمضى اثنتى عشرة سنة محسوبة من



لتاريخ نشره فيما عدا أحكام التأمين الصحي وتأمين البطالة فيعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على نشره » ومن ثم فإن هذا القانون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة الرابعة منه : « يكون التأمين في الهيئة وفقا لأحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة الى جميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم » وكان النص في المادة ١٣٥ : « يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالاشتراك في الهيئة عن أى من عماله .. » وكان النص في المادة ١٣٤ : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٣ و ٣٧ و ٣٨ و ٦٩ و ٧٤ و ١٠٤ و ١٢٦ » وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ : « على كل صاحب عمل .. أن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون .. » فإن الحكم المطعون فيه اذ تجاوز الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ وقضى بتعديدها حيث لا تتعدد طبقا للمادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا . وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون عملا بالمادتين ١/٣٠ و ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

طن جزائي رقم ٢١٦١ لسنة ٢٦٠ ق في ١٩٦٧/٣/٦ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسين حنوت السركي ومحمد صبري ومحمد عبد المنعم حمزاوي ومحمود وعز الدين سالم وانور أحمد خلف المستشارين .

الموضوع بحرية التقدير فيها ما دامت تقيمها على ما يتنجها . وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص ذلك القصد من ضخامة كمية الجواهر المخدرة التي بلغ وزنها ١٢٠٥ كيلو جراما ، وظروف حضور الطاعن الى مدينة الاسماعيلية لترويجها والتعامل فيها ، وهو تدليل سائغ يحمل قضاء الحكم ، فان النعى عليه بالتصور من هذه الناحية يكون غير سديد .

طن جزائي رقم ٢١٥٨ لسنة ٢٦ ق في ١٩٦٧/٢/٦ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة عادن بونس ومختار رفوان ومحمد محمد محفوظ وحسين سامح ومحمود المرأوي المستشارين .

## — ١٩٠ —

### المبدأ القانوني :

(١) عمل : عقوبة ، تعديدها . نقض ، خطأ في تطبيق قانون . هيئة تأمينات اجتماعية : اشتراك . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م م و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ / ١ و م ٣٩ / ١ - تتعدد العقوبة بقدر عدد العمال في جريمة عدم اشتراك صاحب العمل في هيئة التأمينات الاجتماعية . ولا تتعدد العقوبة بقدر عدد العمال في جريمة عدم احتفاظ صاحب العمل بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية .

### الحكمة :

« لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٦٧ في ٢٢ مارس ١٩٦٤ ، قد نص في المادة التاسعة منه « .. ويعمل به من أول الشهر التالي

حوالي الساعة السادسة والنصف صباحا سير في الطريق حاملا حقيبة في يده ويتلفت حوله بصورة مريبة ، ونظرا الى انه من الأغراب عن المدينة فقد زادت شبهتهم في أن يكون من الضالعين في ارتكاب السرقات التي دلت التحريات على أن مرتكبها من غير اهل المدينة ، وان تلك الظروف تبرر للضابط استيقافه للتحري من شخصيته ، فاذا ما بدا عليه الاضطراب على اثر سؤاله عن بطاقته الشخصية التي نفى وجودها معه ، وتخلي طواعية واختيارا عن الحقيبة التي كان يحملها وفر هاربا ، فالتقطها الضابط ووجد بها الجواهر المخدرة ، فان الضبط والقبض لا يعدان نتيجة اجراء غير مشروع من جانب الضابط ، لأن الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف .

وما انتهى اليه الحكم فيما تقدم سديد في القانون ، ذلك بان ما وقع من الضابط وزميليه لا يعدو مجرد استيقاف للطاعن الذي وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التحقق من شخصيته توصلا الى التعرف على مرتكب السرقات التي تكرر وقوعها في المنطقة ، وبالتالي فان ما وقع منهم هو اجراء مشروع لم يتعد مجرد التحري بما يزيل دواعي الشبهة ولم يخرج من هذا النطاق ويكون تخلي الطاعن عن الحقيبة التي حوت المخدر قد تم طواعية واختيارا . فاذا قام رجال الشرطة بفتح تلك الحقيبة ووجدوا بها المخدر ، فان ذلك يشكل قيام القبض والتفتيش . ومن ثم فان حالة جريمة متلبس بها تبيح ما ينهه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان الاصل أن الاتجار في الجواهر المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة

— ١٩١ —

المبدأ القانوني :

١ - حكم : ادانة ، تسبيب ، عيب . تزوير ، قوة شيء محكوم به . اجراءات م ٤٥٧ .

١ - الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . فاذا كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بالادانة اخذا بما جاء بمحضر التحقيق وما ثبت في الحكم القاضي برد وبطلان السند مشار الاتهام ، مستدلا بذلك على انه مزور ، وعلى ثبوت جرمية تزويره واستعماله في حق الطاعن ودون ان يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذ دليلا ضد الطاعن ، ودون ان تقوم المحكمة بنفسها بتمحيص عناصر الدعوى واجراء ما تراه من تحقيق موصل الى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجرمية ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعين النقض مع الاحالة .

الاجابة :

« حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسمائه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى - مما استبان من مجرد الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى المدنية ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥ مدني ، كلى المنصورة - المقامة من الطاعن على المجنى عليه بمطالبته بقيمة السند الاذني مشار الاتهام - بان تقرير الخبير المنسوب في تلك الدعوى تحقيقا لطعن المجنى عليه بالتزوير في ذلك السند ، قد انتهى الى اختلاف استنتاجه عن الامضاء المنسوبة اليه على السند » وان المحكمة قضت برده وبطلانه ورفض الدعوى . وخلص الحكم من ذلك الى قوله : « وحيث انه يبين مما تقدم ان التهمة ثابتة

— ١٩٢ —

المبدأ القانوني :

(١) خطأ : تقديره . مسئولية ، جنائية ، مدنية . قتل خطأ . اصابة خطأ .

١ - تقدير الخطأ المستوجب للمسؤولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

(ب) سيارة : سرعة زائدة ، تقديرها .

٢ - من المقرر ان السرعة التي تصلح اساسا للمساءلة الجنائية في جريمة الموت والاصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاحظات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت او الجرح وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى قاضي الموضوع .

(ج) خطأ مشترك . مسئولية ٣ - الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسؤولية ، ما دام الحكم قد اثبت قيامها في حقه . (د) حكم : تسبيب . عيب .

٤ - الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ، ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها بالاوراق .

المحكمة :

« لما كان الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وان تطرح ما يخالفه

قبل المتهم - الطاعن - واخذا بما جاء بمحضر التحقيق ومثبت في الحكم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥ مدني كلى المنصورة من تزوير السند المطعون فيه ويتعين لذلك عقاب المتهم » . لما كان ذلك ، وكان القسانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يورد ادلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ومبلغ اتفائه مع سائر الادلة التي اقرها ، وكانت المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضي بان الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . لما كان ذلك ، وكان بين مما اورده الحكم المطعون فيه انه وقد قضى بالادانة اشار الى اخذه بما جاء بمحضر التحقيق وبما ثبت في الحكم القاضي برد وبطلان السند مشار الاتهام ، مستدلا بذلك على انه مزور وعلى ثبوت جرمية تزويره واستعماله في حق الطاعن ، دون ان يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذ دليلا ضد الطاعن ، ودون ان تقوم المحكمة بنفسها بتمحيص عناصر الدعوى واجراء ما تراه من تحقيق موصل الى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجرمية ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعين النقض مع الاحالة . .

طعن جزائي رقم ٢١٦٢ لسنة ٢٦ ق في ١٩٦٧/٢/٦ برئاسة عضوية السادة الاساتذة عادل بونس ومختار رضوان وجمال الرصفاوي ومحمد محفوظ وحسين سامح المستشارين .



**الدعوى ، فانه يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه .**  
**الحكمة :**

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى ، اورد أدلة ثبوتها في حق المطاعين التي استمدتها من اقوال المجنى عليه والشهود ومن التقارير الطبية وحصل مؤدى هذه التقارير في قوله « وجاء بالتقرير الابتدائي ان اصابات المجنى عليه تحتاج لعلاج يزيد عن عشرين يوما ، وجاء بتقرير الطبيب الشرعى ان اصابة الذراع تخلقت عنها عاهة مستديمة تقدر بما هو ٥ ٪ ، وهى اعاقة في حركة بسط المرفق » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه - اذ استند الى التقارير الطبية ضمن أدلة الادانة - قد اقتصر على الإشارة الى نتائج تلك التقارير دون ان يبين مضمونها من وصف الاصابات وعددها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى مواعمتها لأدلة الدعوى ، فانه يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه .

اساسا للمساءلة الجنائية في جرمينى الموت والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح . واذا ما كان الحكم قد استخلص في تدليل سائق ان سرعة السيارة الأتوبيس قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه ضيق الطريق وطول هيكل السيارة ، وكان تقدير السرعة عنصر من عناصر الخطأ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى قاضى الموضوع ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

اما القول بأن المحصل مسئولاً عن ملاحظة السلم الخلفى طبقاً لقانون المرور فمردود بأن المخطأ المشترك - بفرض قيامه - لا يخلو الطاعن من المسؤولية ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

طن جنائى رقم ٢١٦٨ لسنة ٢٦ ق في ١٩٦٧/٣/٦ برئاسة  
عضوية السادة الاساتذة حسين  
صفوت السركى ومحمد صبرى  
ومحمد عبد النعم حمزاوى ومحمود  
عز الدين سالم ونصر الدين عزام  
المستشارين .

— ١٩٣ —

### المبدأ القانونى :

( ١ ) عاهة مستديمة : حكم ادانة ، تسبب ، عيب ، تقرير طبي ، استناد اليه .

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه وقد استند الى التقارير الطبية ضمن أدلة الادانة ، اقتصر على الإشارة الى نتائج تلك التقارير دون ان يبين مضمونها من وصف الاصابات وعددها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى مواعمتها لأدلة

من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها بالأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من اقوال المصابين . . وما دلت عليه معاينة محل الحادث ان الطاعن قاد السيارة بسرعة في طريق ضيق كان يتحتم السير فيه ببطء وانحرف الى اليمين دون ان يأخذ حذر من بروز حائط أحد المقابر في هذا الطريق فاحتك به جانب السيارة الأيمن الخلفى ونشأ عن ذلك اختلال توازن الركاب داخل السيارة مما أدى الى سقوط أحد الواقفين على السلم الخلفى الى الطريق وبالتالي سقوط باقى ركاب السلم اثر كسر وردمان الباب الخلفى فحدثت بهم عدة اصابات اودت بحياة ثلاثة منهم واصابة الباقين . واذا ما كان الحكم قد اقام الحجة على مقارفة الطاعن لما أسند اليه بما استخلصه من عناصر الدعوى في منطق سليم ، وكان تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الواضح من مدونات الحكم ان المحكمة - في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدائها - قد بينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وردت الحادث الى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها - ودلت تدبيرا سائفا على ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فانه لا يقلل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن ووقوع الحادث نتيجة عن التصدى لما ساقه من قرائن تشير الى عدم سرعة السيارة وقت الحادث مردودا بما هو مقرر من أن السرعة التي تصلح

طن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق في ١٩٦٧/٣/٧ برئاسة  
عضوية السادة الاساتذة عادل يونس  
ومختار رضوان ومحمد محفوظ  
وحسين سامح ومحمود عطية  
المستشارين

## — ١٩٤ —

### المبدأ القانوني :

( ١ ) دعوى جنائية : رنفها :  
نيابة عامة ، طلب . القيود .  
اجراءات م ٢/٩ ق ٤٢٦ لسنة  
١٩٥٤ اجراءات م ١/١٠ عقوبات  
م ١٨٥ و ١٨١ و ١٨٢ نقد .  
جمارك . استيراد . ق ٨٠ لسنة  
١٩٤٧ م ٤/٩ ق ٠٠ لسنة ١٩٦٣  
م ١٢٤ ق ٩ لسنة ١٩٥٩ م ١٠  
ق ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ق ٣٣١  
لسنة ١٩٥٢ ق ١١١ لسنة ١٩٥٣  
ق ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ق ٦٢٣  
لسنة ١٩٥٥ .

١ - ان الاجراء المنصوص عليه  
في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة  
من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧  
بتنظيم الرقابة على عمليات النقد  
المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠  
و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١  
لسنة ١٩٥٣ ، والاجراء المنصوص  
عليه في المادة ١٢٤ من القانون  
٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن  
الجمارك ، والاجراء المنصوص  
عليه في المادة العاشرة من القانون  
٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ،  
كل منها في حقيقة نفسه طالب مما  
يتوقف قبول الدعوى الجنائية  
على صدوره سواء من جهة  
مباشرة التحقيق أو من جهة رفع  
الدعوى .

( ب ) نيابة : اختصاصها برفع  
دعوى عامة . اجراءات جنائية  
٢ - متى صدر الطلب من  
بملكه قانونا في جريمة من جرائم  
النقد أو التهريب أو الاستيراد  
حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات  
في شأن الواقعة أو الوقائع التي  
صدر عنها وصحت الاجراءات  
بالنسبة الى كل ما قد تتصف به  
من اوصاف قانونية مما يتوقف  
رفع الدعوى الجنائية على طلب  
بشأنها من أي جهة كانت . اذ ان  
الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم  
من صعيد واحد يصادق عليها  
جميعا أنها جرائم مالية تهس  
بأنتمسان الدولة ولا تتعلق له  
باشخاص مرتكبها ، وبالتالي فان

أي طلب من أي جريمة منها  
يشمل الواقعة بحسم اوصافها  
وكيفيةها القانونية المكنة كما  
ينبسط على ما يرتبط بها احكاما  
من وقائع لم تكن مساومة وقت  
صدوره متى كشفت عنها  
أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر  
المبني للطلب ، وقوة الأثر القانوني  
للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه  
من الوقائع داخلا في مضمون ذلك  
الطلب الذي يملك صاحبه قصره  
أو تقييده .

( ج ) نقد : مصري ، تعامل ،  
حظه ، مقيم ، غير مقيم . قرار  
وزير اقتصاد ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .  
٣ - خطاب الشارع في حظر  
التعامل بالنقد المصري موجه  
اصالة الى غير المقيم ، على عكس  
ما استثنى في نصوصه الأخرى من  
القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من  
اطلاق الحظر بحيث يؤثم كل من  
يخالفه ، أما المقيم وهو من تتوافر  
فيه إحدى الصفات الواردة في  
المادة ٢٤٠ من اللائحة فيباح له  
التعامل بالنقد المصري مع من  
يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقيق  
من صفته أو من مصدر المال  
الذي يتعامل به .

( د ) تهريب : جمرک . جريمة  
اخفاء أشياء متحصلة منها .  
طرق غير مشروعة .

٤ - المراد بالتهريب الجمرکی  
هو ادخال البضاعة الى اقليم  
الجمهورية أو اخراجها منه على  
خلاف القانون ، وهو ما عبر عنه  
الشارع بالطرق غير المشروعة .

( هـ ) ضريبة جمرکی : تهريب  
منها . سلعة ممنوعة ، استيرادها ،  
تصديرها . اخفاء ، ق ٦٢ لسنة  
١٩٦٤ .

٥ - ينقسم التهريب الجمرکی  
من جهة محله - وهو الحق  
المعتدى عليه - الى نوعين : نوع  
يرد على الضريبة الجمرکی  
المفروضة على البضاعة بقصد  
التخلص من ادائها ، ونوع يرد  
على منع بعض السلع التي لايجوز  
استيرادها وتصديرها وذلك

بقصد خرق الحظر المطلق الذي  
يفرضه الشارع في هذا الشأن .  
وفي كلا النوعين ، اما ان يتم  
التهريب فعلا بتمام اخراج البضاعة  
من اقليم الجمهورية أو ادخالها  
فيه ، واما ان يتم حكما اذا لم  
تكن البضاعة الخاضعة للرسم أو  
التي فرض عليها المنع قد اجتازت  
الدائرة الجمرکیة ولكن صاحب  
حليها أو اخراجها افعال نص  
عليها الشارع اعتبارا بان من شأن  
هذه الأفعال المؤثمة تجعل  
احتمال ادخال البضاعة أو اخراجها  
قريب الوقوع في الأغلب الأعم من  
الأحوال ، فحظرها الشارع ابتداء  
وأجرى عليها حكم الجريمة التامة  
وإن لم يتم للمهرب ما أراد . وقد  
افتى في الشارع وقوع هذه  
الأفعال ومنها اخفاء البضاعة عند  
اجتياز البضاعة للدائرة  
الجمرکیة . ومن ثم فان تهريب  
اخفاء البضاعة يوصف كونه  
تهريبها لا يتصور الا عند ادخالها  
أو اخراجها من تلك الدائرة  
الجمرکیة .

( و ) اخفاء بضاعة : تهريب  
جمرکی ، شريك .

٦ - المراد باخفاء البضاعة في  
معنى التهريب الجمرکی هو حجبها  
من المهرب لها - فعلا كان أو  
شريكا - عن أعين الموظفين الذين  
ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء  
الرسم أو مباشرة المنع . ولا يؤثم  
فعل الحائز أو المخفي للبضاعة  
وراء الدائرة الجمرکیة ولا يخاطبه  
باحكامه .

( ز ) جريمة ضربية : تهريب  
جمرکی ، الشارع ، خطابه  
للمكلف بأداء الضريبة .

٧ - لا يخاطب الشارع في  
الجرائم الضريبية بعامة وفي  
جرائم التهريب الجمرکی بخاصة  
الا المكلف بأداء الضريبة ، واذا  
شاء أن يبسط نطاق التجريم الى  
غيره فانه ينص على ذلك صراحة .  
( ح ) اخفاء : أشياء مسروقة .

عقوبات م ٤٤ مكررا .



٨ - اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها لا تنطبق عليه المادة ٤٤ مكررا لأن جريمة التهريب السابقة على الاخفاء ليس موضوعها انتزاع المال من يد صاحبه الذي تظل يده مسبوطة عليه ، وانما موضوعها هو التهريب الجرمية المستحقة على هذا المال الذي يعد حينئذ موضوعا للتهريب المهرب أو لمخالفة الحظر في شأن المادة المهربة .

( ط ) عقوبة : عفو . اختصاص عقوبات م ٧٤ . عمل سيادة .

٩ - ان الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها ، هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس اعفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها - وصاحب العفو عن العقوبة إما ما كان قدر العفو منها يخرج الأمر من يد القضاء ، لما هو مقرر من أن العفو من العقوبة في معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من اعمال السيادة .

( ي ) نقض : طعن ، حكم حضوري اعتباري ، مذكر مانع من الحضور . معارضة ، ميعادها . اجراءات م ٢٤١ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ م ٣٢ .

١٠ - تجوز المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري اذا ما اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وميعاد المعارضة لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه ، والطعن أمام محكمة النقض لا يجوز الا في الاحكام النهائية فلا يجوز قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن بالمعارضة جائزا ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة الى أحد المطعون ضدهم ، وغيابيا بالنسبة الى آخر ، فان طعن النيابة في الحكم الصادر عليهما يكون غير جائز .

( ك ) دعوى جنائية : حكم براءة قوة شيء محكوم .

١١ - ان من شأن القضاة بالبراءة أن يسند على النيابة سبيل تصحيح الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية .  
المحكورة :

« وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدي بعدم قبول الدعوى الجنائية » وقال تسببا لقبوله ما نصه : « وحيث أنه عن الدفع ببطلان الاجراءات وبعدم قبول الدعوى ، فقد قيد المشرع سلطة النيابة العامة في تحقيق جرائم النقد والتهريب الجرمي وفي رفع الدعوى عنها ، لما تتسم به من طابع يفسرها عن غيرها من الجرائم ، ولاتصالها باعتبارات تتعلق بالصالح العام للدولة ، فنص في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ على أنه لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها ( أي الجرائم المنصوص عليها في المواد الأولى والثانية من القانون المذكور ) أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد أو ممن يندبه لذلك ، وفي حالة عدم الاذن بجوز لوزير أو لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة كما نص على حكم مماثل في المادة ٦/٤ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب وكذلك نص المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في جرائم التهريب الا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو ممن ينوبه كتابة في ذلك » ويجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الاحوال ، وبذلك يخفص مبلغ التعويض الى ما لا يقل عن النصف ، ويجوز في هذه الحالة رد البضاعة المضبوطة مقابل دفع عشر قيمتها على الأقل

حسب تقدير الجمارك ، علاوة على الرسوم الجمركية المستحقة ويترتب على هذا التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الاحوال . كما نصت المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالجمارك على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أي اجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه ، وللمدير العام للجمارك أن يجري التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملا أو ما لا يقل عن نصفه » ، ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال » . كما نص في المادة العاشرة من القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ الاجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابي من وزير الاقتصاد أو من ينوبه كتابة في ذلك . الخ » وقد أصدر وزير الاقتصاد فعلا القرار ٥٩١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢١ وفوض بموجبه مدير الادارة العامة للاستيراد سلطة طلب رفع الدعوى الجنائية واتخاذ الاجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . وذلك بطلب كتابي . وفحوى هذه النصوص ، أن الاجراءات التي تحتاج الى اذن الجهة المختصة في الجرائم آنفة الذكر هي اجراءات رفع الدعوى ، أي تقديم المتهم للمحاكمة واجراءات التحقيق ، ومنها اذونات التفتيش التي تصدر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق واستجواب المتهم وحسبه ؛ فلا يسوغ اتخاذ مثل هذه الاجراءات في تلك الجرائم الا بعد الحصول على اذن باتخاذها من الجهة المختصة .

وحيث أن الجدل قد ثار حول المراد من كلمة اذن . autorsation

للتفرقة بينها وبين لفظة شكوى  
Plainte وكلمة طلب requete

اذ نص الشارع على حالات اخرى لا يجوز فيها رفع الدعوى الجنائية الا بناء على طلب او شكوى من صاحب الشأن فقد نص في المادة ٢/٩ اجراءات جنائية معدلة بالقانون ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ على انه « في جميع الاحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى او الحصول على اذن او طلب من المجنى عليه او غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها الا بعد تقديم هذه الشكوى او الحصول على هذا الاذن او الطلب .. الخ » كما نص في المادة ١/١٠ اجراءات جنائية على ان « لمن قدم الشكوى او الطلب في الاحوال المشار اليها في المادة السابقة وللمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات ان يتنازل عن الشكوى او الطلب في أى وقت الى ان يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل » .

وحيث ان الاستفادة من هذه النصوص ان ثمة فروقا هامة في الشكوى والطلب والاذن ، فالشكوى تصدر من صاحب الشأن المجنى عليه او المضرور في الجريمة او ممن يمثله وتكون شفوية او كتابية الى سلطة مختصة عن جريمة معينة وقعت ، ومن ثم فائرها عيني بالنسبة للجريمة ، اما الطلب الذي يعلق رفع الدعوى في بعض الجرائم على تقديمه كتلك المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات فهو يقترب من الشكوى ولكنه يختلف عنها اختلافا جديرا بحسبانه عملا اداريا acte administratif لا يعتمد على ارادة فرد ولكن على مبادئ موضوعية في الدولة ولا يكون الا كتابيا والجامع بينه وبين شكوى هو جواز التنازل عنهما ، اما الاذن فيختلف عن الشكوى

والطلب اذ يصدر بسبب شخص معين ايا كان نوع الجريمة التي يتهم فيها : كالاذن برفع الحصانة البرلمانية او الحصانة القضائية ومثل هذا الاذن متى صدر لايجوز العدول عنه . وحاصل ذلك ان الاذن يكون شخصا متعلقا بشخص معين في حين ان الشكوى او الطلب اجراء عيني يتعلق بجرائم معينة على ما تقدم بيانه . وحيث ان الشارع لم يكن موقفا عندما استخدم في التعبير عن حالة تقدير حرية النيابة في اقامة الدعوى الجنائية عن جرائم النقد لفظة اذن ؛ اذ ان تطبيق معايير التفرقة التي انف ذكرها يستلزم تفسير كلمة الاذن الواردة في المادة التاسعة من القانون المذكور صريحة في ان موضوع الاذن جريمة لا شخص ومن ثم فهو اما شكوى او طلب . ولما كانت الشكوى تتعلق بالمصلحة الخاصة للمجنى عليه لا المصلحة العامة للدولة ، ومن ثم ينحصر المعنى الذي قصده الشارع في ان القيد طلب لا اذن . وقد جاءت صياغة المدكرة الايضاحية لتلك المادة صريحة في هذا المعنى ايضا ( ثانيا ) ان نص المادة المذكورة له نظير في القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالجمارك وهو نص المادة ١٢٤ منه والتي سلف ذكرها وقد جاء به انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات في جرائم التهريب الا بناء على طلب كتابي من المدير العام للجمارك او من ينوبه .. الخ » . والفكرة واحدة في اشتراط الحصول على طلب مدير الجمارك او من ينوبه بالنسبة للتهريب من الرسوم الجمركية وفي اشتراط اذن وزير الاقتصاد او من ينوبه في ذلك بالنسبة لجرائم النقد . ولهذا كان الاجراء المشروط واحدا في هذه الجرائم جميعا من حيث طبيعته ودلالته ، وهو ما يتفق مع الطلب المعبر به في جرائم التهريب من الرسوم الجمركية وفقا لحقيقة المقصود من الاذن في

جرائم النقد من انه طلب ايضا ( ثالثا ) ان الحكمه من اصنافه الفقرة التاسعة انه الدربالمعون ١١١ لسنة ١٩٥٣ هي بمدين الدولة من المحافظه على سمعه النعد والاستجابة الى الاعتبارات التي يكون محل تقديرها ، ولايتاني تحقيق العرص الذي قصد منه هذا التعديل ادا فسرت كلمة الاذن فلا تملك بعد التنازل عما اذنت به في حين ان المشرع قصد من تعديل النص اعطاء من خوله السلطة في الطلب الحق في التنازل ولا يتحقق ذلك الا اذا اعتبرت كلمة الاذن مقصودا بها في الجمعية الطلب . ويترتب على هذا التعبير نتائج هامة فحواها : ١ - انه يشترط ان يكون الطلب ثابتا بالكتابة التي لا تستلزم شكلا معيناً سوى صدورها من الشخص المختص وهو وزير الاقتصاد او من ينوبه لذلك ٢ - ان يبقى الحق في الطلب قائما حتى تسقط الدعوى الجنائية بمضي المدة ٣ - انه لا يجوز للنسبة العامة ان تتخذ اى اجراء من اجراءات التحقيق قبل تقديم الطلب والا بطل الاجراء بطلانا من النظام العام حتى لو كانت الجريمة في حالة تلبس ٤ - انه لمن قدم الطلب ان يتنازل عنه كتابة في أى حال كانت عليها الدعوى الى ان يصدر فيها حكم نهائى وبالتنازل تنقضى الدعوى الجنائية ، علما بان جميع اسباب انقضاء الدعوى الجنائية من النظام العام ٥ - ان تقديم الطلب بالنسبة لاحد المتهمين يعتبر تقديما له بالنسبة للمتهمين الآخرين في نفس الواقعة ، ولو لم تكن أسماؤهم معلومة وقت تقديم الطلب ( م ٤ - اجراءات ) كما ان التنازل بالنسبة لاحد المتهمين بعد تنازلا بالنسبة لباقي المتهمين في ذات التهمة عملا بقاعدة وحدة الواقعة ( راجع الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن لمحمود مصطفى طبعة ١٩٦٣ نبذة ١٣٤ ص ١٨٣ وما بعدها والهامش ومبادئ الاجراءات



الجنائية للدكتور رؤوف عبيد طبعة ١٩٦٤ ص ٨ و ٨٥ وشرح قانون العقوبات التكميلي لرؤوف عبيد طبعه ١٩٦٥ ص ١٢١ و ٢٢٧ والهامش ( ) . ومما لا شك فيه ان لصاحب الطلب في الجرائم الاقتصادية مالفه الذكر أن يقصره على اتخاذ الاجراءات فقط . ثم يطلب بعد اتحاده رفع الدعوى الجنائية بطلب آخر مستقل أو ان يجعله شاملا لاتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية معا اذا مارى من ظروف الواقعة المطروحة ما يدعو لطلب رفع الدعوى دون حاجه لانتظار اتمام الاجراءات لبدء هذا الطلب ، اذ ان ذلك متروك لمطلق تقديره في نطاق المصلحة العامة ووفقا لنصوص القانون ، ولا مخالفة للقانون اذا ما صدر طلب اتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية في وقت واحد ولا ينبىء على ذلك بطلان . ومما لا نزاع فيه ايضا أن الطلب باتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية أيضا لا يتوجه الا الى الجريمة المعينة التي صدر بشأنها والتي كانت معلومة وقت صدوره ، اما ما يتكشف أثناء تحقيقها من جرائم أخرى يتطلب القانون لاتخاذ الاجراءات فيها ورفع الدعوى العمومية عنها طلب ذلك ممن يملكه ، فلا بد من صدور طلب خاص بها ولو كانت مرتبطة بالجريمة الاولى التي صدر بشأنها الطلب ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وارتكبت معها لغرض واحد مما ينطبق عليه بحسب الاصل نص المادة ٢/٣٢ عقوبات ؛ بمعنى أنه في حالة التعدد الحقيقي لا بد من صدور طلب بالنسبة الى كل الجرائم المرتبطة ، لأن كلا منها يكون جريمة مستقلة الأركان عن الأخرى ، بل ان المادة ١٢ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل ، قد نصت على أنه يحكم بعقوبة عن كل جريمة من جرائم القانون المذكور اذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل أن يحاكم عن واحدة منها .

وحيث أنه باعمال المبادئ القانونية السابقة الخاصة بالطلب على الجرائم المسندة الى المتهمين المستأففين ، يبين أن الطلبات التي صدرت في هذا الشأن ( أولا ) طلب مؤرخ ١٩٦٤/٩/١٩ من مدير جمرك القاهرة الى رئيس نيابة أمن الدولة العليا باتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية على المتهم ولتر شنايدر المتهم في القضية ٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ جمرك ميناء القاهرة الجوى ضد أمن الدولة العليا وكل ما يكتشف من هذا التحقيق من وقائع ( ثانيا ) طلب مؤرخ ١٩٦٤/٩/١٩ من المدير العام للاستيراد الى رئيس نيابة أمن الدولة العليا بطلب رفع الدعوى العمومية ضد والتر شنايدر وآخرين ، المتهمين في القضية ١٦١٩ أمن الدولة العليا لسنة ١٩٦٤ ، ولس من يسفر عنه التحقيق في القضية المذكورة ، وقد اصدر المدير العام للاستيراد هذا الطلب بناء على القرار الوزاري ٥٦٦ لسنة ١٩٦٢ الذي فوضه في ذلك ( ثالثا ) طلب مؤرخ ١٩٦٤/٩/١٩ من المدير العام للإدارة العامة للنقد الى رئيس نيابة أمن الدولة العليا بطلب اتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية ضد جميع المتهمين في القضية ٦٠٩ لسنة ١٩٦٤ حصر أمن الدولة العليا وكل ما يتصل بها من وقائع ( رابعا ) قرار مؤرخ ١٩٦٤/١٢/٨ من مدير جمرك القاهرة يتضمن الامر الكتابي الى نيابة الشئون المالية والتجارية لاتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية قبل جميع المتهمين في القضية عن سائر الوقائع التي تضمنها تحقيق هذه القضية ( خامسا ) طلب غير مؤرخ موجه من مدير جمرك القاهرة الى رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية بطلب اتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية قبل ولتر شنايدر المتهم في القضية ٢٦٢ سنة ١٩٦٤ جمرك المطار وجميع المتهمين في القضية وما قد يسفر عنهم التحقيق وذلك

لمحاولته تهريب ٣٠ سبيكة ذهبية زنة كل منها كيلو جرام عند فدومه من الخارج دون الافرار عنها في اقرار الجمركي . وفده ارفق بهذا الطلب صورته رسمية طبق الاصل من قرار مدير عام الجمرك الصادر بتاريخ ١٣/٧/٦ بانابه مدير جمرك ميناء القاهرة الجوى في الاذن برفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات في جرائم التجريب الجمركي التي تقع في دائرة اختصاصه .

وحيث ان المحكمة تشير ابتداء الى أن ما ورد ببعض الطلبات السالفة من انها تشمل القضية المشار اليها وكل ما يتصل بها من وقائع او يكشف عنه التحقيق من وقائع لا يبنى عليه أن ينسحب أثر تلك الطلبات الى الجرائم التي اكتشفت بعد صدورها بل لا بد من صدور طلب جديد بالنسبة لهذه الجرائم لاتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية والا كانت الاجراءات فيها باطلة والدعوى فيها غير مقبولة . والقول بغير ذلك يبنى عليه تخلى صاحب الحق في الطلب عن سلطانه بمجرد صدوره منه بعبارة عامة تتسع لكل ما يسفر عنه التحقيق بعد صدور الطلب وهو ما يتنافى مع حكمة التشريع الذي وضع في يده سلطة الطلب لاستعمالها بما يحقق المصلحة العامة . ومتى كان الامر كذلك . وكان الثابت لهذه المحكمة من الاطلاع على كل أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها أن هناك من ضمن الجرائم المسندة الى المتهم ولتر شنايدر والمبينة بصدور هذا الحكم الجرائم المبينة تحت أرقام ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ وهي الخاصة باستيراد عشرين سبيكة من الذهب بدون ترخيص والتعامل بالنقد المصري حالة كونه من غير المقيمين ، بأن قبض ٣٥ ألف جنيه مصري من مجهولين ، وتصديره مبلغ ال ٣٥ ألف جنيه مصري

الرابعة من المادة التاسعة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والاجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٣٦ في شأن الجمارك والاجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩. في شأن الاستيراد كل منها في حقيقته طاب ، مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا استثناء من نص الشارع . وكانت احوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الاصل المقرر مما يلزم الاخذ في تفسيره بالتضييق - ولما كان أثر الطلب - متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً الى حكم الاصل في الاطلاق . واذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها ، وصحت الاجراءات بالنسبة الى كل ما قد تتصف به من اوصاف قانونية ، مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي الى زوال القيد وبقائه معاً ، مع وروده على محل واحد أو مع الاوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي يجمع اشتمات القوانين المالية بما تتضمنه من

اتخذت والدعوى العمومية عنها تكون قد رفعت دون طلب من الجهة المختصة . وبذلك تكون الاجراءات في شأنها قد وقعت باطلاً وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى العمومية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويجب على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ولا يتغير الامر بالنسبة لجريمة استيراد عشرين سبيكة من الذهب المنسوبة للمتهم والتر شنايدر لأنها وان نشأت هي وجريمة تهريب العشرين سبيكة المذكورة من الرسوم الجمركية التي شملها طلب مدير الجمرك على ما سلف القول عن واحد ، الا أن الطلب بالنسبة لجريمة الاستيراد وهي الجريمة الأشد تختص به جهة أخرى غير تلك الجهة التي تختص به بالنسبة للتهريب الجمركي . ومتى كان الامر كذلك فان الحكم المستأنف اذ دان المتهمين المذكورين في الجرائم المذكورة يكون قد جانب الصواب مما يتعين معه القضاء بالفائه في هذا الخصوص ، وبعدم قبول الدعوى الجنائية ، وببراءة المتهمين ... مما أسند اليهم وببراءة المتهم والتر شنايدر من التهم السبع سالف الذكر المسندة اليه ، وببراءة المتهم ... من تهمته اجراء المقاصة والتعامل بالنقد الاجنبى مع غير مقيمين بالنسبة لمبلغ ٣٥ ألف جنيه المسندتين اليه مع ... وببراءة المتهم ... من تهمة عدم عرض أوراق النقد الاجنبى ( ٣٠ فرنك سويسرى و ١٠٠٠ ليرة ايطالية ) على وزارة الاقتصاد للبيع ، واستيرادها لهذه الاوراق بغير ترخيص المسندتين اليها ، وذلك كله عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج .

وهذا الاطلاق في الراى الذى اعتنقه الحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون ، ذلك بأن الاجراء المنصوص عليه فى الفقرة

المذكور الى الخارج على خلاف الشروط والاضاع القانونية واخذ المبلغ المذكور وهو من المسافرين الى خارج الجمهورية العربية المتحدة دون ترخيص وتعامله بالنقد المصرى حالة كونه غير مقيم اذ قبض من مجهولين مبلغ ١٩ ألف جنيه مصرى ثم تصديره المبلغ المذكور وحمله معه وهو من المسافرين خارج الجمهورية بغير ترخيص . هذه الجرائم السبع وكذلك الجريمتان الاولى والثانية الموضحتان بصدر هذا الحكم ضمن الجرائم المسندة الى ... وهو قيامه مع ... بعملية مقاصة منطوية على تحويل مبلغ ٣٥ ألف جنيه وقيامه هو ... بالتعامل بالنقد المصرى مع غير مقيمين بالنسبة لمبلغ ال ٣٥ ألف جنيه المذكور . وكذلك جريمة عدم عرض ٣٠ فرنك سويسرى و ١٠٠٠ ليرة ايطالية للبيع على وزارة الاقتصاد والمسندة الى المتهم ... وجريمة استيرادها أوراق النقد الاجنبى المذكورة على خلاف الشروط والاضاع ، وكذلك الجرائم المسندة الى كل من ... و ... والمبينة بصدر هذا الحكم - هذه الجرائم المذكورة كلها لا تنسحب عليها أى من الطلبات الصادرة من المدير العام للنقد أو المدير العام للاستيراد بتاريخ ١٩/٩/١٩٦٤ بطلب اتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية ذلك لأنها لم تكن قد اكتشفت أو ورد لها ذكر في التحقيقات وقت صدور الطلبات المذكورة ، وانما اكتشفت تلك الجرائم لأول مرة بعد صدور الطلبين سالفى الذكر من المدير العام للاستيراد والمدير العام للجمارك ولا يتصور أن صاحب الطلب قد قصد توجيهه الى جرائم لم تكن قد اكتشفت بعد وقت اصدار الطلب ، ومن ثم فان الاجراءات فى الجرائم المذكورة تكون قد



توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، اذ ان لالطلب - في هذا المقام - يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا انها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبها وبالتالي فان أى طلب عن أى جريمة منها - بما له من اثر عيني - يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينسب على ما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشفت عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الاثر العيني للطلب . وقوة الاثر القانوني للارتباط ما دام ماجرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضا ، فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم ، والقول بغير ذلك يؤدى الى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر الامر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا اذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائى واحد كما هو الشأن في وقائع الدعوى التى أثبت الحكم المطعون فيه وقوعها من عصابة تألفت لتهريب النقد والذهب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لغير الاثر القانونى للطلبات المؤرخة في ١٩ من سبتمبر ١٩٦٤ ولم يتحدث بشئ عن الطلب الصادر من مصلحة الجمارك المؤرخ في ٨ من ديسمبر ١٩٦٤ والموجه الى نيابة الشئون المالية والتجارية لاتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية قبل جميع المتهمين في القضية عن

سائر الوقائع التى تضمنها التحقيق ، هو الطلب الذى أثبتته الحكم الى جانب الطلبات الاخرى مما يصمه بالقصور : هذا الى انه قضى ببراءة المطعون ضدهم سالفى الذكر من الجرائم التى تكشفت بعد صدور الطلبات المذكورة تأسيسا على عدم قبول الدعوى الجنائية قبلهم عنها مع أن من شأن القضاء بالبراءة ان يسد على النيابة العامة سبيل صحيح الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية حتى على الوجه الذى اعتبره الحكم نفسه . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى على خلاف الانظار المتقدمة يكون فوق قصوره قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان الخطأ والقصور قد حجبا المحكمة عن نظر الدعوى والفصل فيها ، فانه يكون متعينا مع النقض الاحالة في حدود ما قضت به من عدم قبول الدعوى الجنائية عن الوقائع المبينة في المساق المتقدم .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمضافة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على انه : « يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية الا بالشروط والاوزاع التى تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك » وقد جاء في المذكرة الايضاحية تبريرا لاضافة هذه الفقرة ما نصه : « وقد ظهر أن غير المقيمين في مصر ووكلائهم يتعاملون بالنقد المصرى والقراطيس المالية المصرية بطرق عدة ، تنتهى بطريقة غير مباشرة الى ضياع كثير من النقد الاجنبى من حق الدولة أن تحصل عليه ،

ولنع هؤلاء الاشخاص من التعامل على هذا الوجه ، اضيفت فقرة جديدة الى المادة ٨٠ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . والمقصود بعبارة غير المقيمين الواردة في هذه المادة الاشخاص المقيمين في الخارج أو المقيمين في مصر اقامة غير قانونية أو اقامة مؤقتة » وقد نصت المادة ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢٢ من اكتوبر ١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد على انه : « يجب أن يكون تعامل غير المقيمين ووكلائهم بالنقد المصرى عن طريق البنوك المعتمدة ، ويستثنى من هذا الحكم التعامل بالنقد المصرى الوارد صحة غير المقيمين طبقا للقواعد السارية ، وكذلك النقد المصرى المستبدل بعملة اجنبية أو عن طريق مصرفى أو ما يحصون عليه من دخل مقوم بعملة مصرية نتيجة مزاولتهم للعمل في الاقليم » وقد عرفت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة غير المقيم بنصها على انه « يقصد بغير المقيم في هذه اللائحة من لا تتوافر فيه احدى الصفات الآتية :

(١) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن الاقليم المصرى بصرف النظر عن محل اقامته .

(ب) من يحمل بطاقة اقامة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ميلادية .

(ج) كل شخص اعتبر اربا مركزه الرئيسى أو مركز نشاطه الرئيسى في الاقليم المصرى .

(د) فروع المنشآت الاجنبية أو مكاتبها التى تزاوّل نشاطا في الاقليم المصرى .

ويبين من هذه النصوص أن خطاب الشارع في حظر التعامل بالنقد المصرى موجه اصالة الى غير المقيم ، على عكس ما استنته في نصوصه الاخر من القانون

٨. لسنة ١٩٤٧ من اطلاق الحظر بحيث يؤثم من يخالفه . أما المقيم وهو من تتوافر فيه إحدى الصفات الواردة في المادة ٢٤ من اللائحة فيباح له التعامل بالنقد المصرى مع من يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقق من صفته أو من مصدر المال الذى يتعامل به ، وهل هو مما يباح له التعامل به استثناء أو يحظر عليه أصلا ، والا وقع الناس فى الحرج لان الاصل أن يجرى التعامل فى داخل اقليم الدولة بين الناس كافة بنقدها الوطنى لا بالنقد الاجنبى ، ولا يتصور قيام الجريمة فعلا أصليا فى حق المقيم اذا تعامل مع غير المقيم ، وان أمكن تصور قيام الاشتراك فى حقه متى توافرت عناصره .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الظاهرى فيه قد انتهى فى تقريراته الى تخاف ركن العلم لدى المطعون ضده بصفة التعامل معه وكونه ذير مقيم - وهو مالا تنازع فيه الطائفة ، فانه اذ قضى ببراءته من التهمة المسندة اليه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

وحيث ان المادة ١٢١ من انقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك الذى حل محل القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد عرفت التهريب بنصها على انه : « يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة . ويعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة

كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المهربة . ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع » وتضمن قانون الجمارك سالف الذكر فى الفصل الأول من الباب الأول الخاص بالاحكام التمهيدية تحديد المقصود بالاقليم الجركى ، والحظر الجمركى ، والدائرة الجمركية ، والرقابة الجمركية فى المواد الأولى والثانية والرابعة والثامنة .

وبين من استقراء هذه النصوص كما يدل أصابها التاريخى فى لائحة الجمارك الصادرة فى ٢ من ابريل ١٨٨٤ والمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات الصادر فى ١٣ من نوفمبر ١٨٨٣ والتي صارت المادة ١٩٢ من قانون العقوبات الصادرة سنة ١٩٠٤ ثم حلت محلها المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات الحالى ، وكذلك من الأعمال التحضيرية والمذكرات الايضاحية لهذه النصوص ، أن المراد بالتهريب هو ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون ، وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة . وينقسم من جهة محله وهو الحق المعتدى عليه الى نوعين . نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التى لايجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن ، وفى كلا النوعين اما أن يتم التهريب فعلا بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه . وأما أن يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ، ولكن صاحب جلبها أو اخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه

الأفعال المؤثمة أن تجعل احتمال ادخال البضاعة أو اخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء ، وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ، ولو لم يتم للمهرب ما أراد ، وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال - ومنها اخفاء البضاعة - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصة بالتهريب الحكمى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى تالية لها فى الحكم ، مرتبطة بها فى المعنى ، بحيث لا يصح أن تستقل كل فقرة منها بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك . ولو صح أن التهريب الحكمى هو ما يقع فى أى مكان ولو بعد اجتياز الخط الجمركى لما كان بالشارع حاجة الى النص على التهريب الفعلى ، ومن ثم فإن تجريم اخفاء البضائع بوصف كونه تهريبا لا يتصور الا عند ادخالها أو اخراجها من تلك الدائرة الجمركية ، ولو أراد الشارع تجريم فعل الاخفاء فى أى مكان يقع ، لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلا بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ٢٣ من مارس ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ وكذلك فى القوانين الأخرى المشار اليها فى ديباجته بشأن الادخنة المنوعة . لما كان ذلك ، وكان المراد اخفاء البضاعة ردا الى هذا الأصل العام فى معنى التهريب هو حجبها من المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع . يزيد هذا المعنى وضوحا أن المادة الثانية من لائحة الجمارك كانت نقل البضائع بحرية ، وذلك افتراضا من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها ممن لا صلة له بتهريبها أمرا مباحا . واذا كان القانون



قد اقام هذه القرينة في حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة ، حتى يثبت العكس ، فذلك على تقدير أنه لا يؤثم فعل الحائز أو المخفي للبضاعة وراء الدائرة الجمركية ولا يخاطبه بأحكامه ، ويؤيد هذا النظر أن الشارع في الجرائم الضريبية بعامة وفي جريمة التهريب الجمركي بخاصة لا يخاطب الا المكلف بأداء الضريبة ، وإذا شاء أن يبسط نطاق التجريم الى غيرهما فإنه ينص على ذلك صراحة ، من ذلك ما كانت تقتضي به المادة ٣٤ من لائحة الجمارك من أن تكون العقوبات في مواد التضامن على الفاعلين والمشاركين التهريب مستوجبة بطريق في الاحتيال ايا كانوا وعلى أصحاب البضائع « ولا يوجد ما يدل على أن الشارع في قانون الجمارك الجديد قد أراد الخروج على هذا الاصل » .

لما كان ذلك ، وكان ما نسب الى المطعون ضده أنه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها لبيعها لحساب المهرب دون أن يشترك معه فيما نسب اليه من تهريب ، فإن فعله يخرج حتما من نطاق التائيم والعقاب . وليس يصح - من بعد - اعتبار ما وقع من المطعون ضده من حيازة السبائك الذهبية على الرغم من علمه بتهريبها اخفاء لشيء متحصل من جريمة معاقبا عليه بمقتضى المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت على أنه « كل من أخفى اشياء مسروقة أو متحصلة من جنابة أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان

الجاني يعلم أن الاشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة » . وقد اضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٥ من يونية ١٩٤٧

والبين من المادة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بانتزاع حيازته من يد مالكة أو صاحب الحق في حيازته شرعا ، بحيث يكون المال ثمرة للجريمة ، وحصيلة لها ، ثم تتصل يد المخفي بحصيلة تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالاشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة في التبيد أو المستولى عليها في النصب أو الاشياء التي حلت محلها كثرمن المسروقات . يدل على ذلك ان جريمة الاخفاء قبل التعديل الذي اجراه المشرع سنة ١٩٤٧ كانت مقصورة على المال الذي ينتزع بالسرقة ، وكان موضعها المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات في الباب الخاص بجرائم الأموال . كما أن نص المادة ٤٤ مكررا صدر بما يدل على أصله التشريعي وعلى المنحى الذي اتجه اليه الشارع من قصره على الاشياء التي يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة واتى تعد من قبيل السرقة ، كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ والتي جرى نصها بمعاقبة : « كل من أخفى كل أو بعض الاشياء المسلوقة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جنابة أو جنحة »

وبتطبيق المبادئ المتقدمة على اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها يبين أن المادة ٤٤ مكررا لا تنطبق عليها ، لأن جريمة التهريب السابقة على الاخفاء ليس موضوعها انتزاع المال من يد صاحبه الذي تظل يده مبسوطة عليه ، وإنما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذي يعد حينئذ موضوعا للرسم المهرب أو لمخالفة الحظر في شأن المادة المهربة ، ومن ثم فإن البضاعة لا تكون حصيلة لجريمة التهريب ولا ناتجا من نواتجها . ومتى صح ان حيازة المطعون ضده للسبائك الذهبية التي لم يشارك في تهريبها لا يعتبر اخفاء لها بالمعنى الضيق في حكم قانون التهريب الجمركي فلا يصح من بعد أن تعتبر هذه الحيازة نفسها اخفاء لشيء متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للاخفاء وهو مطلق الاتصال بالمال المخفي ، والا توارد التائيم والاباحة على محل واحد وهو ممتنع عقلا . ولما كانت ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة التهريب وجريمة الاخفاء المسندتين اليه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا . . . تطبيقا صحيحا . . .

طنن جزائي رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/٢/٧ برئاسة  
عضوية السادة الاساتذة حسيني  
صنوت السركي ومحمد صبري  
ومحمد عبد المنعم حمزاوي ومحمد  
ابو الفضل حفيى المستشارين .

## قضاء المحكمة الاراء العليا

— ١٩٥ —

المبدأ القانوني :

( ١ ) مسؤولية . لجان .

١ - مسؤولية أعضاء اللجان  
الطبية مسؤولية تضامنية .

المحكمة :

نسب الى ثلاثة اطباء عدم تحري الدقة في مباشرة أعمال وظائفهم أثناء اشتراكهم في اللجنة الطبية التي انعقدت بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٦٢ للكشف على المرشحين وتقدير درجة لياقتهم لشغل الوظائف المرشحين لها وهي الواقعة التي حكمت المحكمة التأديبية بمجازاتهم عنها بالخصم من المرتب ( لمدة تتراوح بين عشرة ايام للاخصائي الرمدى وخمسة ايام للعضوين الآخرين ) وقد قررت المحكمة العليا مسئوليتهم التضامنية وجاء في أسباب هذا الحكم :

« ومن حيث انه وان كان الطاعن يذهب الى انه لم يشترك اشتراكا فعليا في توقيع كشف النظر على المرشح وانما تولى ذلك طبيب

الرمد المختص ويكون هو المسئول وحده عما يعتور الكشف من اخطاء . . وعلى هذا الاساس لا يمكن ان تكون المسؤولية تضامنية الا ان هذا الدفاع مردود بما اقربه الطاعن في التحقيقات من ان الكشف الطبي تم بمعزفة أعضاء اللجنة الطبية مجتمعين وانه أعيد اكثر من مرة بالنظر الى النتائج السابقة التي وصلت اليها اللجنتان الاولى والثانية في شأن قوة ابصار المرشح للوظيفة . . وعلى ذلك فاذا انتهى تقريراً للجنة الطبية الى نتيجة معينة اتضح بعد ذلك عدم سلامتها فان المسؤولية هنا تقع على جميع أعضاء اللجنة الذين شاركوا في هذا العمل . »

الطعن رقم ٣٥٢ سنة ٩ ق  
جلسة ١٩٦٦/١١/١٢

— ١٩٦ —

المبدأ القانوني :

( ١ ) . الصفة في التقاضي . دفع .  
عدم قبول .

١ - تمثيل صاحب الصفة

تمثيلاً فعلياً في الدعوى وابدأؤه  
الدفاع فيها كما لو كان مختصاً  
حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم  
قبول الدعوى

المحكمة :

« ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان ممثل الشبثون القانونية بالجامعة قد حضر بالجلسة وقدم مذكرة بدفاعها فيها كما قدمت الجامعة جميع البيانات والاوراق المتصلة بالدعوى وغنى عن البيان ان من حضر للجلسة عن الجامعة انها حضر عن نائبها وممثلها في التقاضي وان ما قدم من دفاع وبيانات - واوراق منسوبة الى هذا الاخير سواء كانت موقعة منه أو من الموظف المختص - على حسب توزيع العمل بإدارة الجامعة وبهذه الشابة فان الحاضر فعلاً بالجلسة كان هو جامعة الاسكندرية التي تتبعها كلية الطب المختصة في الدعوى بمراعاة هذه التبعية - كما ا المدافع فيها كان هو تلك الجامعة ذاتها وقد سبق لهذا المحكمة ان قضت بان تمثل صاحب الصفة تمثيلاً فعلياً في الدعوى وابدأؤه الدفاع فيها كما لو كان مختصاً حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى . »

الطعن رقم ١٧٥ سنة ٨ ق  
جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠



## — ١٩٧ —

## المبدأ القانوني :

١١٠ تقارير سنوية . محاكم

تأديبيه . قرار ادارى .

١ - المحاكم التأديبية لا تهلك التعقيب على تقدير الكفاية في التقارير السرية الا ان يكون قد قام بالتقرير وجه من اوجه انعدام تقارير الادارى .

## المحكمة :

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة الادارية العليا قد اضطررت على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها الهيئة المشكل منها المحكمة التأديبية كما سبق لهذه المحكمة ان قضت بان المحكمة التأديبية في ولايتها التي خلفت فيها الهيئة المشكل منها مجالس التأديب في مجال اعمال حكم المادة ٣٢ من القانون . ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ليست محكمة الغاء ومن ثم فهي لا تملك التعقيب على تقدير الكفاية في التقرير السنوى الذى يعرض عليها طالما لم يبلغ التقرير من قضاء الالغاء

المخصص او يسحب اداريا بالطريق الصحيح الا ان يكون قد قام بالتقرير وجه من اوجه انعدام تقرير الادارى . .

ومن حيث انه اذا فوت صاحب الشأن على نفسه فرصة الطعن في تقدير الكفاية في الميعاد القانونى لاستصدار حكم بالغاءه من قضاء الالغاء فان التقدير يصبح حصينا من الالغاء الا ان يكون منعدا ما ومتى اكتسب التقرير ان هذه الحصانة لم يبق لدى المحكمة التأديبية الا ان تعمل حكم المادة ٣٢ المشار اليها في حق الموظف . اما اذا كان الموظف قد طعن في التقريرين او في احدهما ، وكان الطعن منظورا امام حكم الالغاء ففقد وجب التريث في البت في اموره الى حين الفصل في دعوى الالغاء توفيا لمحدود صدور حكمين متعارضين .

ومن حيث ان الثابت ان الطاعن لجأ الى اقامة دعوى - امام المحكمة الادارية لوزارة الخزانة طالبا الغاء التقرير السرى عن عام ١٩٦٢ بعد صدور الحكم المطعون فيه . . وكان الفصل في الدعوى متوقفا

على الفصل في دعوى الالغاء فانه لا مناص من التريث حتى يتم الفصل في الدعوى الاخيرة . . على انه لما كانت ولاية المحكمة التأديبية التي خلفت فيها الهيئة المشكل منها مجلس التأديب في مجال اعمال حكم القانون في شأن الموظف الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف قد زالت منذ العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٦٤/٤٦ الذى عقد الاختصاص للجنة شئون العاملين طبقا لما نصت عليه المادة ٣٤ منه فانه لا يكون ثمة وجه الان لاعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها من جديد في ضوء ما تسفر عنه دعوى الالغاء وانما يكون لجهة الادارة ان تحيل الطاعن الى لجنة شئون العاملين لفحص حالته بالتطبيق لنص المادة ٣٤ المشار اليها ان كان لذلك وجه ، ومن اجل هذا يتعين نتيجة لما تقدم الغاء الحكم المطعون فيه مع الزام الحكومة المصروفات .

الحكم الصادر في الطعن رقم  
٨٧٨ سنة ١٠٠٠ ا ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥

محكمة استئناف القاهرة -  
الدائرة الثالثة عشر المدنية - حكم  
استئناف ٥٦٨ لسنة ٨٤ ق في  
١٩٦٧/٤/٢٣ برئاسة وعضوية  
الاساتذة أحمد سالم الشورى  
ومحمد سعيد أحمد حماد والدكتور  
أحمد إبراهيم المستشارين للاستاذ  
محمد فهم أمين المحامي .

— ١٩٩ —

المبدأ القانوني : —

اختصاص : قضاء عادي .  
موظف مؤسسة عام ، شركة قطاع  
عام . موظف عام . ق ٩١ لسنة  
١٩٥٩ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

يختص القضاء العادي بنظر  
دعاوى موظفي المؤسسات العامة  
وشركات القطاع العام .

المحكمة :

« وحيث أن المؤسسات العامة  
وشركات القطاع العام وإن كانت  
أموالها تعتبر أموالاً عامة ، إلا أن  
موظفيها ليست صفة موظفي  
الدولة العموميين ، وإنما يخضعون  
من حيث علاقتهم التعاقدية  
للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩  
الخاص بشؤون العمال ، والقول  
بغير ذلك يتعارض مع قانون  
المؤسسات العامة ٦٠ لسنة ١٩٦٣  
الملف بالقانون ٣١ لسنة ١٩٦٦  
الذي أصبح واجب التطبيق ،  
وما جاء بالمادة ٧ من القانون المذكور  
من حق رئيس الجمهورية في  
إصدار قرار بتنظيم أوضاع  
العاملين في المؤسسات العامة ومن  
ثم يكون هذا القانون قد أقصاهم  
عن القوانين المتعلقة بشؤون  
موظفي الدولة العموميين ، ويكون  
الحكم باختصاص هذه المحكمة  
بنظر الدعوى .

الدائرة الرابعة عشر المدنية استئناف  
١٢٢٨ لسنة ٨٣ ق في ١٩٦٧/٥/٤  
برئاسة وعضوية السادة الاساتذة  
محمود محمود جمعة ومبهي فوشة  
ومحمد عبد المنعم فتوفى المستشارين  
للاستاذ أحمد الواجيه المجاني .

إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن  
تطبيق أحكام ذلك القانون بالمعنى  
الذي تتطلبه المادة ١٥ ، وإن كان  
ذلك كان. المستأنف قد أبدى هذا  
الدفاع في صورة دفع موضوعي  
للدعوى المستأنف عليها لا في  
صورة طلب عارض ، طلب الحكم  
به عليها ، وكان من المقرر أن  
قيمة الدعوى لا تتأثر كقاعدة  
عامة بدفع المدعى عليه أو دفاعه  
أو إقراره ببعض المطالبات ، وكانت  
قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب  
الاستئناف تقدر طبقاً لقواعد  
تقدير الدعوى المنصوص عليها في  
المواد من ٣٠ إلى ٤٤ مرافعات  
وكانت دعوى الإخلاء هي في  
حقيقتها دعوى بفسخ الإيجار ،  
وكانت دعوى فسخ الإيجار تقدر  
قيمتها بأجرة المدة الواردة في  
العقد ، أو الباقي منها حسب  
الأحوال ، المادة ٣٨٢ مرافعات .  
وكان الثابت من عقد الإيجار  
المبرم بين الطرفين أن المستأنف  
قد استأجر من المستأنف عليها  
الشقة المبينة به مشاهرة ونظير  
أجرة شهرية تدفع مقدماً في أول  
كل شهر وقدرها ٦٥٠٠  
جنيهاً منها ٢٥٠ مليماً للبواب ،  
٢٥٠ مليماً أخرى نظير استهلاك  
المياه ، على أن تتجدد الإيجارة  
لمدة أخرى إذا لم ينبه أحد  
الطرفين على الآخر قبل انقضاءها  
بشهرين ، وكان العقد قد امتد  
لمدة أخرى ، ثم تجدد بعد ذلك .  
لبقاء المستأنف في العين دون  
اعتراض من المستأنف عليها ،  
إمدد متتالية كل مدة منها هي المدة  
المحددة لدفع الأجرة ، فإن قيمة  
الدعوى تقدر بأجرة شهر وإذا  
كانت هذه القيمة تقل عن ٢٥٠  
جنيهاً فإن الحكم الصادر في هذه  
المنازعة يكون قد صدر في حدود  
النصاب الانتهائي للمحكمة  
الابتدائية ، وبالتالي يكون  
استئنافه غير جائز في القانون ،  
ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز  
نظر الاستئناف . »

قضاء  
سالم  
الاستئناف

— ١٩٨ —

المبدأ القانوني :

دعوى : تقدير قيمتها . إخلاء  
فسخ إيجار . ق ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . ق  
١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مرافعات م  
٣٨٢ استئناف ، محكمة  
ابتدائية . نصاب نهائي .

دعوى الإخلاء هي في حقيقتها  
دعوى بفسخ الإيجار ، تقدر  
قيمتها بأجرة المدة في العقد ، أو  
الباقي منها حسب الأحوال .  
المحكمة :

« وحيث أنه عن الدفع بعدم  
جواز نظر الاستئناف بشقيه ،  
فإنه لما كان النزاع بين الطرفين  
قد احتدم حول خضوع الأجرة  
المتفق عليها بعقد الإيجار لأحكام  
القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو ٧  
لسنة ١٩٦٥ وتاريخ ذلك ، وكانت  
المحكمة الابتدائية قد تناولت في  
حكمها القاضي بالإخلاء طبعاً  
المنازعة ، وهي تخرج عن نطاق  
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن  
حكمها يخضع في هذا الخصوص  
للقواعد العامة من حيث جواز  
الظعن فيه عملاً بالمادة ١٥ ق  
١٢١ لسنة ١٩٤٧ لأن تلك  
المنازعة وإن كانت مسألة أولية  
يتوقف على الفصل فيها تطبيق  
ذلك القانون أو عدم تطبيقه ،



- ٢٠٠ -

## المبدأ القانوني :

حراسة قضائية : نيابة قانونية  
اختصاص نوعي : قاضي مستعجل  
محكمة موضوع : نظام عام .  
مرافعات م.م ١٣٤ و ٣٥ و ٤٩

طبيعة الحراسة أنها إجراء  
تحفظي مؤقت مستعجل لا يمس  
أصل الحق أو الموضوع، والمحكمة  
المختصة نوعيا بنظر دعوى  
الحراسة هي القضاء المستعجل ،  
ولا يمكن رفع دعواها أمام محكمة  
الموضوع قبل أن ترفع اليها  
الدعوى الموضوعية . ولكن رفع  
دعوى الحراسة أمام القضاء  
المستعجل جائز بعد رفع الدعوى  
الموضوعية أمام محكمة الموضوع .

## المحكمة :

« ومن حيث أن الحراسة  
القضائية نيابة قانونية يوليها  
القضاء بإجراء مستعجل ووقتي،  
يأمر به استنادا الى نص في  
القانون بناء على طلب صاحب  
المصلحة اذا رأى القاضي أنها  
إجراء ضروري ، للمحافظة على  
حقوق أصحاب الشأن ومصالحهم  
ويعهد القاضي للحارس بموجب  
هذا الإجراء بحفظ وإدارة منقول  
أو عقار ، ومن هذا التعريف يبين  
أن الحراسة تقوم على عدة عناصر  
ومن هذه العناصر عنصران هاما  
هما الأساس القانوني للحراسة  
القضائية ووظيفة القضاء في  
شأنها ومن بينهما أيضا عنصر  
الاستعجال والعنصر الوقتي الذي  
لا يمس أصل الحق والصفة  
التحفظية التي تغلب عليها .

وبعبارة أخرى فإن طبيعة  
الحراسة أنها إجراء تحفظي مؤقت  
مستعجل لا يمس أصل الحق أو  
الموضوع - والمحكمة المختصة  
نوعيا بنظر دعوى الحراسة هي  
أحدى محكمتين : الأولى : القضاء  
المستعجل - وهو يقوم بوظيفة  
قضائية لا بوظيفية ولائية ،  
واختصاصه في هذا الصدد  
اختصاص طبيعي ، لأنه هو الذي  
يختص بالأجراءات الوقائية  
المستعجلة التي لا تمس أصل  
الحق ، وذلك عملا بالمادة ٤٩ من  
قانون المرافعات فترفع هذه  
الدعوى في الأصل اليه - ولا  
يشترط في ذلك أن تكون هناك  
دعوى موضوعية مرفوعة أمام  
محكمة الموضوع ، بل يصح أن  
ترفع دعوى الحراسة قبل رفع  
دعوى الموضوع ، وفي هذه الحالة  
لا يمكن أن ترفع دعوى الحراسة  
الا أمام قاضي الأمور المستعجلة ،  
اذ لا يمكن رفعها أمام محكمة  
الموضوع قبل أن ترفع أمام هذه  
المحكمة الدعوى الموضوعية ،  
وحتى بعد رفع الدعوى  
الموضوعية أمام محكمة الموضوع  
يجوز رفع دعوى الحراسة أمام  
القضاء المستعجل ، بل ان  
اختصاص القضاء المستعجل حتى  
في هذه الحالة يبقى هو الأصل  
كما يقضي بذلك صريح النص ، اذ  
تقول الفقرة الأخيرة من المادة  
٤٩ مرافعات ، وهي تتكلم عن  
الأمور التي يختص بها القضاء  
المستعجل « على أن هذا لا يمنع  
من اختصاص محكمة الموضوع  
أيضا بهذه الأمور اذا رفعت  
اليها بطريق التبعية »  
فيكون الأصل إذن هو اختصاص  
القضاء المستعجل ويجوز أن يحل  
مخله اختصاص محكمة الموضوع  
والثانية محكمة الموضوع ، وهذه  
لا تكون مختصة بطبيعة الحال الا

اذا رفعت اليها أولا الدعوى  
الموضوعية ، فيجوز عندئذ رفع  
دعوى الحراسة بطريق التبعية  
وتنظر أمام محكمة الموضوع  
كدعوى مستعجلة بجميع  
الاجراءات التي تتطلبها الدعاوى  
المستعجلة .

يخلص من ذلك أنه لا يجوز  
رفع دعوى الحراسة أمام محكمة  
الموضوع الا كأجراء وقتي تابع  
للدعوى بأصل الحق : فلا ترفع  
أمام هذه المحكمة كدعوى مستقلة  
ذلك أنها بطبيعتها كما سلف  
القول إجراء وقتي تحفظي ، فلا  
تغير طبيعتها سواء رفعت أمام  
القضاء المستعجل أو رفعت أمام  
محكمة الموضوع ، فان رفعت  
أمام هذه المحكمة الأخيرة رفعت  
كأجراء وقتي تابع لدعوى أصلية .

ومن حيث أنه أعمالا لهذا  
النظر القانوني فان رفع المستأنفان  
دعواهما بطلب فرض الحراسة  
القضائية على أموال المستأنف  
عليها الأولى - أمام محكمة  
القاهرة الابتدائية كدعوى مستقلة  
قائمة بذاتها ، دون أن تكون تابعة  
لدعوى موضوعية مطروحة عليها  
تكون مخالفا لقواعد الاختصاص  
النوعي بشأن المحكمة المختصة  
بشأن طلب الحراسة على الوجه  
السالف إرادته ، واذ قضت  
محكمة أول درجة في تلك الدعوى  
قضاء ينطوي على اختصاصها  
بنظر الدعوى ، تكون قد خالفت  
القواعد ، ولما كان ذلك وكان عدم  
اختصاص المحكمة بسبب نوع  
الدعوى تحكم به المحكمة من تلقاء  
نفسها لتعلق هذا النوع من  
الاختصاص بالنظام العام ، وذلك  
وفقا للمادة ١٣٤ من قانون  
المرافعات . فانه يتعين القضاء

طالباً فتح باب المرافعة في استئناف الطاعة لحصول الطلاق وحينما عرض هذا الطلب على رئيس الدائرة قرر رفضه وأرفاق الطلب بالأوراق .

وحيث أن واقعة الطلاق المزعومة هذه لو كانت صحيحة لتمسكت بها المستأنف ودفعت بها في محضر جلسة استئناف الطاعة لأنها تقول بأنها أبرأته ، والطلاق نظير ذلك هو طلاق بائن يقطع الحل ، فهي لا تحل له إذا ثبت إلا بعقد ومهر جديدين ، وهي تعلم علم اليقين أنها إذا دفعت دعوى الطاعة بإيقاعه الطلاق البائن ، لا يمكن السير في دعوى الطاعة إلا بعد الفصل في دعوى اثبات الطلاق ؛ بخلاف ما إذا كان هذا الطلاق رجعياً . فسكوت وكيلها أمام محكمة أول درجة وعدم دفعه بالطلاق البائن دليل - على أن واقعة الطلاق المذكور مكدوبة ولا أساس لها وأنها افتعلت ذلك بغية الحصول على حكم بالتطليق بعد أن رفضت دعوى بطلان عقد الزواج ، ولكن خانها التوفيق في ذلك فقدمت الدليل على نفسها وعلى أن الادعاء الوارد بالحكم المستأنف غير صحيح وقد ترتب على عدم دفعها بالطلاق المذكور أن تأيد حكم الطاعة ، وصار واجب النفاذ لأن الزوجية قائمة بين الزوجين ولا يوجد ما يخالف ذلك . »

ومن حيث أراء ما ثبت من أن عقد البيع الذي بمقتضاه صدرت السندات الاذنية محل أمر الاداء المتظلم منه ، فقد تم اتفاق الطرفين على فسخه وازالة آثاره واعتبار السندات الاذنية الصادرة بموجبه ملغاة ، وعديمة الأثر ، فلا يحق للمستأنف أن يطالب المستأنف عليه بقيمتها بعد ذلك - واذ التزم الحكم المستأنف هذا النظر وقضى بالفناء أمر الاداء المتظلم منه ، فإنه يكون قد أصاب - وحق الحق في الدعوى «

محكمة استئناف القاهرة -  
الدائرة الثامنة التجارية استئناف  
٢٩٤ سنة ٤ ق في ١٩/١٢/١٩٦٧  
برئاسة ومضوية السادة الاساتذة  
محمد صادق محمود وأحمد لطفى  
حكك وأحمد حسن جعفر  
المستشارين للاستاذ رشدي عزيز  
المحامى .

— ٢٠٢ —

المبدأ القانونى :

طلاق : بائن . أبراء . طاعة .  
سكوت وكيل الزوجة أمام  
محكمة أول درجة عن الدفع بما  
تزعّمه من وقوع الطلاق البائن  
نظير الابراء ، دليل على أن واقعة  
الطلاق المزعومة مكدوبة .  
المحكمة :

« وحيث أن واقعة الطلاق الذى حكمت محكمة أول درجة باثباته وهو المبين بالحكم المستأنف كانت قبل نظر استئناف دعوى الطاعة يومين وعندما حضر وكيلها في استئناف الطاعة لم يذكر شيئاً عن واقعة الطلاق المذكورة ، واجلت القضية للحكم وهو حاضر بالجلسة ولم يدفع بشيء بالنسبة لهذا الطلاق ، وفقط تقدم بطلب

الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعياً بنظر الدعوى مع إحالتها الى محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة - وذلك عملاً بالمادة ١٣٥ مرافعات . »

محكمة استئناف القاهرة رقم  
٢٨٥ لسنة ٨٢ قضائية في  
١٩٦٨/١/١١ برئاسة ومضوية  
السادة الاساتذة عماد الدين رحى  
ومحمد اسعد محمود ومهد الله  
بباوى المستشارين للاستاذ أحمد  
الخواجه المحامى .

— ٢٠١ —

المبدأ القانونى :

وكالة : قرينة دالة على وجودها موكل ، التزامه بتعاقد وكيله .

تكفى القرائن الدالة على وجود الوكالة في اثبات الوكالة ، وتنصرف تصرفات الوكيل الى الموكل ويلتزم بآثارها .

المحكمة :

« ومن حيث انه لما كان هناك من القرائن الدالة على وجود وكالة صادرة من المستأنف او وكيل مكتبه السيد ، واذ تعاقد الأخير بصفة كونه وكيلاً عن المستأنف مع المستأنف عليه في اتفاق ، فان أثر هذا الاتفاق ينصرف الى الموكل ويلتزم بآثاره ، ومن ثم فلا يجدى المستأنف التحلل من هذه الآثار بدعوى أن المستأنف عليه لم يقدم الدليل على ثبوت وكالة له ، طالما أن القرائن .. تؤيد وجود هذه الوكالة .

محكمة استئناف القاهرة -  
الدائرة الثالثة للأحوال الشخصية  
استئناف ٩٣ لسنة ٨٢ ق في  
١٩٦٨/١/١١ برئاسة ومضوية  
السادة الاساتذة أحمد سالم  
الشورى ومحمود المصرى ومحمد  
لطفى الركابى المستشارين للاستاذ  
مهد العزيز جاب الله المحامى .





— ٢٠٣ —

#### أبدا القانوني :

صفة وحدة . ادارية . وزارة .  
المحافظات والمدن والقرى يمثلها  
مجالسها التي تعبر عن شخصيتها  
المعنوية ولا يغنى عن ذلك اختصاص  
الوزارة التي لا تكون لها صفة في  
تمثيلها .

#### الحكمة :

ومن حيث أن تمثيل الدولة  
في التقاضي هو فرع من النيابة  
عنها وهي نيابة قانونية المرد في  
تعيين مزاها وبيان حدودها  
يكون بالرجوع الى مصدرها  
وهو القانون وان الدولة هي  
من الأشخاص الاعتبارية العامة  
وقد يكون من فروعها ما له  
الشخصية الاعتبارية  
كالمحافظات والمدن والقرى  
بالشروط التي يحددها القانون  
ومتى توافرت لها الشخصية  
تمتعت بجميع الحقوق ومنها  
حق التقاضي ويكون لها نائب  
يعبر عن ارادتها وهو الذي  
يمثلها في التقاضي .

ومن حيث أن المادة الاولى  
من قانون نظام الادارة المحلية  
قد نص على أن تقسم الجمهورية  
العربية المتحدة بقرار من رئيس  
الجمهورية الى وحدات ادارية  
هي المحافظات والمدن والقرى  
ويكون لكل منها الشخصية  
الاعتبارية وأضافت المادة الثانية  
أن يمثل المحافظة مجلس  
المحافظة والمدينة مجلس المدينة  
والقرية أو مجموعة من القرى  
المتجاورة المجلس القروي ومفاد  
ذلك أن مجلس كل وحدة من  
هذه الوحدات الادارية هو  
الأداة التي تعبر عن ارادة  
شخصيتها المعنوية وتنطق  
بلسانها وتمثلها تبعا لذلك في  
التقاضي . .

ومن حيث أن المدعين يطعنون  
في القرار الذي صدر من مجلس  
مدينة اليوم بالفاء رخصة  
السوق مشار المنازعة فكان يتعين  
عليهم أن يختصموا مجلس  
المدينة باعتباره صاحب الصفة  
قانونا في المخاصمة القضائية  
ولا يغنى عن ذلك اختصاص  
وزارة الاسكان والمرافق أو  
محافظة اليوم اذ لم يوجه  
المدعون دعواهم الى صاحب

الصفة في التقاضي فتكون الدعوى  
غير مقبولة شكلا لرفعها على  
غير ذي صفة ولا حجة فيما  
اثاره المدعون من أن العبرة هي  
باتصال الدعوى بالجهة الادارية  
وقد اختصت وزارة الاسكان  
 والمرافق وأيدت دفاعها في  
الموضوع وقدمت ملف الترخيص  
لا حجة في ذلك لأن الحاضر عن  
وزارة الاسكان دفع مند الوهلة  
الاولى بأن الوزارة ليست ذات  
صفة في الدعوى واذا كان الحاضر  
عن الوزارة قد أبدى بعد اثبات  
دفعه هذا دفاعه الموضوعي في  
الدعوى فليس ذلك دليلا على  
انه ممثل مجلس المدينة في  
الدعوى وأبدى دفاع المجلس  
فنها مما لا يستقيم معه القول  
بأن مجلس المدينة مثل قانونا في  
الدعوى .

ومن حيث أنه ترتيبا على  
ذلك تكون الدعوى غير مقبولة  
شكلا لرفعها على غير ذي صفة»

(١) حكم القضاء الإداري - مدينة  
منازعات الافراد والهيئات .  
الدعوى ٧١١ لسنة ٢٠ ق جلسة  
١٩٦٧/١٠/٣١ .

## فهرس الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٥٦	١٠٥	١٩٦٧/٢/٢١	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>« الضريبة أرباح تجارية وصناعية » . قانون . « سريان من حيث الزمان » في ١٤ لسنة ١٩٣٩ في ١٤٧ لسنة ١٥٢ .</p> <p>تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا والتي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة « على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة » ومؤدى هاتين المادتين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون المنشأة قد باشرت بها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة لا على ربح كل عملية منها فور مباشرتها وبمجرد تولده . وإذا كانت السنة المالية للشركة متداخلة تبدأ من أول مايو ١٩٥١ وتنتهي في آخر إبريل ١٩٥٢ والأرباح تتحقق في نهايتها وتخضع بذلك كاملة ومن غير تجزئة للضريبة بالسعر المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ أصلا لآثره الفوري على كل مركز قانوني لم يكن قد اكتمل قبل تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٥٢ ، جرى الحكم المطعون فيه على أن هذا المرسوم بقانون لا يطبق على ما قامت به المنشأة من نشاط قبل تاريخ العمل به ووجب على ذلك إله لما كانت السنة المالية للمنشأة متداخلة يقع ثلثاها في سنة ١٩٥١ وثلثها الباقى في سنة ١٩٥٢ ويتعين لذلك فصل نتيجة عمليات الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .</p>
١٥٧	١٠٥	١٩٦٧/٢/٢٢	<p>(١) حجز . « ما للمدين لدى الغير » . « تقرير بما في الذمة » تنفيذ مرافعات م ٥٦١ و ٥٥٦ و ٥٦٠ .</p> <p>١ - على المحجوز لديه ، إذا لم يحصل الإيداع أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالحجز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه أن كان قد انقضى ويبين جميع المحجوز الواقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صورة منها مصدقا عليها ، للمحجوز عليه . ولما كان الغرض من أوام المحجوز لديه بالتقرير على النحو الفصل المتقدم هو تمكين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة في صحة ما جاء فيه أن كان للمنازعة وجه ، فقد استلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيدا بالمستندات ، ولا يكفي في حالة ما إذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقول في تقريره أنه غير مدين ، بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف انقضت ، إذ يوجب القانون على المقرر أن يبين سبب الدين وأسباب انقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول . ولا يعفى من تقديم المستندات والإدلاء بالبيانات على النحو المتقدم إلا إذا قرر أنه لا توجد صلة علاقة بينه وبين المحجوز عليه .</p> <p>(ب) دعوى تكليف بالتقرير بما في الذمة ، منازعة في التقرير بما في الذمة . مرافعات م ٥٦٥ و ٥٦٤ .</p> <p>٢ - دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة المنصوص عليها في المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات هي غير دعوى المنازعة في التقرير المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ من هذا القانون ذلك أن الدعوى الأولى تنتهي فيما لو تم التقرير بمجرد حصوله ، أما المنازعة في التقرير فإن محلها الدعوى الثانية .</p>
١٥٨	١٠٧	١٩٦٧/٢/٢٢	<p>« ضريبة أرباح تجارية وصناعية وعامها » . تقديره .</p> <p>المرتبات وأجور مدفعي المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدعون للخدمة العسكرية . في ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٢٨ و ٢٩ .</p> <p>١ - يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة « بعد خصم جميع التكاليف » وتحدد من التكاليف المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدعون للخدمة العسكرية متى كانت عقود استخدامهم قائمة ورأت من مصلحتها الاحتفاظ بهم جديا وبما لا ينبىء من فسخ أو تهرب .</p>



ملخص الأحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>			
« عقد تفسيره » . محكمة موضوع . سلطة قاضي الموضوع في المدول من المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط مقيدة بأن يبين في حكمه لم عدل عنه الى خلافه وكيف افادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به ورجح أنه هو مقصود التعاقدين بحيث يتضح لمحكمة النقض من هذا البيان أن القاضي قد اعتمد في تأويله لها على اعتبارات معقولة يصح معها استخلاص ما استخلصه منها .	١٩٦٧/٢/٢٢	١٠٧	١٥٩
( ١ ) الحكم بطلب خبير . مدني م ٢٨٩ مرافعات م ٣٧٨ . ١ - اذا كان الحكم الصادر بطلب خبير قد حسم النزاع القائم بين الطرفين في خصوص انطباق المادة ٩٢٨ من القانون المدني وقطع بانها هي الواجبة التطبيق على موضوع النزاع لتوافر شروط اعمال احكامها وافصح صراحة لبما لذلك عن أن حق الطعن مقصور على تبويض الضرر الذي لحقه من تعدى المطعون ضده على جزء من ملكه يبنائه فيه ، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض حتى يقدم الخبير تقريره في هذا الشأن ، واذا بعد هذا من الحكم فصلا قطعيًا في شق من الموضوع كان مشار نزاع بين الخصوم وانتهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة اعادة النظر فيه ، فان هذا الحكم ، مما يجوز الطعن فيه على استتقبال لاستماله على قضاء في الموضوع .	١٩٦٧/٢/٢٨	١٠٩	١٦٠
( ١ ) الحكم بطلب خبير . مدني م ٢٨٩ مرافعات م ٣٧٨ . ١ - الفرض من التأمين على الاصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث هو تمكين المنشأة من اعادة الاصول الهالكة بسببها الى ما كانت عليه ، فاذا كان ثمة فائض من مبلغ التأمين الذي حصلت عليه بعد تغطية تكاليف اعادة الاصل الهالك الى ما كان عليه تماما قبل وقوع الحادث - فانه يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية باعتباره من الارباح العرضية .	١٩٦٧/٢/١	١١٠	١٦١
( ١ ) حكم : التوقيع نسخة الحكم الاصلية . بطلان . ضريبة . في ١٤ لسنة ١٩٢٩ م . اغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الاصلية ، لا يترتب عليه بطلانها ما دامت موقعة من رئيس الجلسة .	١٩٦٧/٢/١	١١٠	١٦٢
( ١ ) تقادم : سقوط وقفه . عمل تعويض عن الفصل التعسفي ، دعوى . ١ - اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعا يتمدد معه رفع دعوى التعويض من فصله ، وبالتالي لا يصلح سببا لوقف سقوطها بالتقادم .	١٩٦٧/٢/١	١١٠	١٦٣
( ب ) فصل تعسفي : دعوى تعويض . مدني م ٦٩٨ . ٢ - دعوى التعويض عن الفصل التعسفي تخضع للمادة ٦٩٨ من القانون المدني ، باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .			
( ١ ) نقض : اختصاص في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢ ، حكم محكمة ابتدائية في الاستئناف حكم جزائي . لا يجوز الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الاحكام الجزائية ، الا أن تكون هذه الاحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله . واذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة شئون العمال الجزئية وقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لعدم انطباق قانون العمل الفردي ، وهو أمر لا يتصل بولاية المحكمة ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .	١٩٦٧/٢/٢	١١١	١٦٤
( ١ ) مسئولية : ناشئة عن اشياء حارس ، حيوان . مدني م ١٧٦ . ١ - حارس الحيوان بالمعنى المقصود في المادة ١٧٦ من القانون المدني هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ، وملك التصرف في أمره ولا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان الى التابع المنوط به تربيته وتدريبه .	١٩٦٧/٢/٢	١١١	١٦٥
( ب ) معاش : اصابة عمل ، تعويض . في ٥٩ لسنة ١٩٢١ . ٢ - متى كانت تسوية المعاش للمطعون ضده قد تمت استنادا الى احكام قانون المعاشات العسكرية ٥٩ لسنة ١٩٢١ ولم يراخ فيها تعويضه عن اصابته - أثناء عمله - فان هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذي يستحقه عن اصابته طبقا لاحكام القانون المدني .			

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٦٦	١١٢	١٩٦٧/٣/٢	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>( ١ ) دعوى : طلبات ، حكم فيها حجية حكم .</p> <p>١ - اذا كانت المحكمة الابتدائية لم تنبه الى أن المدعى أضاف في مذكراته الى طلباته طلب الفوائد وحددت في أسباب حكمها الطلبات في الدعوى بالطلبات الاصلية وخلت أسباب هذا الحكم من أى اشارة الى طلب الفوائد ، لم ضمنن المحكمة منطوق حكمها العبارة « ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات » فان هذه العبارة لا تنصرف الا الى الطلبات التى بينتها المحكمة في حكمها وكانت محل بحثها ..</p> <p>( ب ) استئناف ، أسبابه ، قبوله مرافعات م ٣٦٨ .</p> <p>٢ - الطلب الذى تفعله المحكمة يظل باقيا على أصله معلقا امامها ويكون السبيل الى الفصل فيه هو الرجوع الى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه طبقا لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يجوز الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف بسبب اقفاله الفصل فى ذلك الطلب اذ ان الاستئناف لا يقبل الا عن الطلبات التى فصل فيها الحكم المستأنف صراحة او ضمنا .</p>
١٦٧	١١٣	١٩٦٧/٣/٧	<p>( ١ ) تحكيم : محكمة ، سلطته . حكم ، تدليل ، عيب .</p> <p>١ - اذا كان ما فصل فيه حكم المحكم يخرج عن مشاركة التحكيم ، وكان الحكم الابتدائي الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد حصل فى حدود سلطته الموضوعية ولى أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه أنه لا يمكن فصل ما قضى به حكم المحكم فى أمر خارج عن النزاع الوارد فى مشاركة التحكيم من باقى ما قضى به هذا الحكم ، واذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك بطلان حكم المحكم ، فان النعى عليه بمخالفة القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .</p> <p>( ب ) دفاع : خصوم ، رد عليه .</p> <p>٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعنين وأحال فى الرد عليه الى محكمة أول درجة بالإضافة الى الأسباب الاخرى التى أوردها فان النعى على الحكم بعدم بحث هذا الدفاع والرد عليه يكون على غير أساس .</p> <p>( ج ) عقد : تفسيره ، محكمة موضوع .</p> <p>٣ - لمحكمة الموضوع السلطة الكاملة فى تفسير عبارات العقد ما دامت لم تنحرف بها عن المعنى الظاهر لها .</p>
١٦٨	١١٥	١٩٦٧/٣/٧	<p>( ١ ) أموال عامة : فقدانها ، منفعة عامة مدنى م ٨٨</p> <p>١ - لا ترفع الحصانة التى أسبغها القانون على الاموال العامة الا بالنسبة لما يصيب منها فاقدًا بالفعل لهذه الصفة فقدانًا تامًا بطريقة مستمرة لا لبس فيها ولا انقطاع . لما يعمل على محمل التسامح أو الإهمال من جانب جهة الإدارة ، لا يصلح سندًا للقول بانتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة التى رصد لها ، وروال صفة العمومية على هذا الأساس .</p> <p>( ب ) حكم : استبدال ، عيب ملك عام ، زوال صفة أمر عالى ١٨ من ديسمبر ١٩٥٥ .</p> <p>٢ - متى كان الثابت أن أرض النزاع هى من الاراضى التى خصصت للمنفعة العامة ، فان مجرد ترك هذه الأرض خالية من المنشآت حتى أقام مورث الطاعنين عليها البناء ، ليس من شأنه أن يؤدى الى القول بانتهاء الغرض الذى خصصت من أجله للمنفعة العامة .</p>



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٦٩	١١٦	١٩٦٧/٣/٧	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>(١) تنفيذ عقارى . حكم رسو المزاد . ق ١٨ سنة ١٩٢٣ ، ق ١٩ لسنة ١٩٢٣ . ق ١٤ لسنة ١٩٤٦ م .</p> <p>١ - حكم رسو المزاد لا ينشئ - بايقاع البيع - ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزاد ، وإنما يكون من شأنه أن ينقل اليه ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز ، وهذه الملكية وان كانت لا تنتقل الى الرأسى عليه المزاد ما لم يسجل حكم رسو المزاد ، الا أن هذا التسجيل لا يمنع من أن ترفع على الرأسى عليه المزاد دعوى الابطال أو الفسخ أو الانقاص أو الرجوع لميب يشوب اجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الحائز .</p> <p>( ب ) مزاد : حكم رسوه ، بطلان .</p> <p>٢ - القضاء ببطلان حكم رسو المزاد أو بالفائه ، يقرر انحلال البيع وزواله من وقت ايقاعه ، شأنه في ذلك شأن البيع الاختيارى الذى ينعطف أثر الحكم ببطلانه أو بفسخه الى وقت انعقاده ، مما يستتبع الغاء الآثار المترتبة على حكم رسو المزاد ، وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره .</p> <p>( ج ) حكم : حجية ، تسجيل ، اثره . خلف عام .</p> <p>٢ - الاحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين . . . جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة الى التسجيل . فالمشتري الذى كان قد رسا عليه المزاد ، ثم قضى ببطلان حكم مرسى المزاد ، يعتبر كأنه لم يملك العقار مطلقا ، فنزول عنه الملكية لتعود الى البائع الاصلى للعقار ولو لم يسجل حكم البطلان ، وذلك مع مراعاة الحقوق العينية التى تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم اذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . وبعد حكم البطلان الصادر على مورث الطاعنين حجة على هؤلاء .</p> <p>( د ) . حكم : تدليل ، عيب ، رد .</p> <p>٤ - اذا كان يبين مما قرره الحكم الابتدائى انه استظهر من الادلة التى أوردها ان حكم البطلان قد تم اعلانه الى مورث الطاعنين ونفذ بالتسليم ، مما يجعل هذا الحكم نهائيا ، وأحال الحكم المطعون فيه الى هذه الاسباب ، فانه يكون قد تضمن الرد المستقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن حكم البطلان غير نهائى لعدم اعلانه .</p> <p>( هـ ) . نقض : طعن ، اسباب ، تجهيلها .</p> <p>٥ - لا يقبل من الطاعنين التحدى بعبارة مجملة مبهمه بأن الحكم المطعون فيه أهمل الرد على دفاعهم الوارد بذكرتهم فى الاستئناف دون أن يكشفوا فى تقرير الطعن عن العيب المنسوب الى الحكم ، وموضعه منه ، وأثره فى قضائه .</p> <p>( و ) . مصلحة : نقض ، طعن .</p> <p>٦ - القضاء ضد مورث الطاعنين ببطلان حكم رسو المزاد يعد حجة على خلفائه من بعده ، مانعا لهم من الادعاء بالملكية دون حاجة الى تسجيل حكم البطلان ، وما رتبته الحكم بعد ذلك من رفض ادعاء الطاعنين ملكية الاطيسان موضوع حكم رسو المزاد هو تطبيق صحيح للقانون ، فان مصلحة الطاعنين فى التمسك بخطأ الحكم فى قضائه بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهم ضد المطعون عليه الثانى تكون مصلحة نظرية بحتة .</p>
١٧٠	١١٨	١٩٦٧/٣/٧	<p>(١) نقض : طعن الخصوم . تزوير ادعاء . تجزئة وارث ، تمثيل لباقى الورثة .</p> <p>١ - اذا رفع الطاعنون استئنافا من الحكم الابتدائى ، وقضى استئناليا بتأييده ، وكان ضمن من رفع عليهم الاستئناف وصدر الحكم لمصلحتهم جميع ورثة احد المحكوم لمصلحتهم ، وكان يبين أن الطاعنين لم يختصموا بعض هؤلاء الورثة فى الطعن ، وكان موضوع الدعوى - وهو الادعاء بتزوير عقد الرهن الصادر من المورث - غير قابل للتجزئة ، اذ لا يتصور أن يعتبر عقد الرهن المنسوب صدوره الى شخص واحد مزورا بالنسبة لمن لم يختصم فى الطعن من</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
١٧١	١١٩	١٩٦٧/٣/٧	<p>خلفائه ، لان الحكم برد وبطلان هذا العقد أصبح نهائيا بالنسبة لهم ، وان يعتبر ذات العقد صحيحا بالنسبة للآخرين من خلفائه ، فان الطعن يكون غير مقبول . ولا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار المطعون عليهم نائين من الورثة الذين لم يختصوا في الطعن باعتبارهم جميعا من الورثة ذلك ان هؤلاء الورثة كانوا مائلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه لمصلحتهم ، ولا ينوب حاضر في الطعن ممن كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .</p>
١٧٢	١١٩	١٩٦٧/٣/٧	<p>( ١ ) نقض : طعن ، حكم محكمة ابتدائية بهيئة ، استئنافية . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢١ و ٢ . اختصاص ، نوعي ، ولائي .</p> <p>١ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية الا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن يكون قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .</p> <p>( ١ ) رسوم : قضائية استحقاق نصف الرسوم . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٥٦ - مرافعات م ١٢٤ .</p> <p>١ - استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها مشروط بالا يسبق اثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .</p> <p>( ب ) قانون : تفسيره . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٢٠ .</p> <p>٢ - اذ وردت عبارة « مسألة فرعية » بالمادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بصيغة عامة مطلقة بحيث شمل جميع المسائل الفرعية التي عناها الشارع في قانون المرافعات ، فان قصر هذه المسائل ، بدعوى تقضى حكمة التشريع ، على الدفوع أو الطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع أو المسائل الفرعية التي يحتاج بحثها لجهد من المحكمة - يكون تقييدا لطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص ، وهو ما لا يجوز .</p> <p>( ج ) دعوى ، تدخل .</p> <p>٣ - طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية التي يترتب عليها امساع نطاق الخصومة فيها يتعدد أطرافها ، واذ يعتبر الفصل في هذا الطلب بالقبول أو الرفض حكما قطعيا في مسألة فرعية لا تملك المحكمة الرجوع فيه ، مما يقتضى تحصيل الرسم كاملا على الدعوى .</p>
١٧٣	١٢٠	١٩٦٧/٣/٨	<p>( ١ ) ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، وعامها ، تقديره . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٣٨ و ٣٩ .</p> <p>١ - أرباح فترة بعينها من السنة ، تحدد على أساس ونسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التي باشرها الممول في خلال هذه السنة ، لا على أساس نتيجة العمليات التي باشرها خلال تلك الفترة وحدها .</p>
١٧٤	١٢٠	١٩٦٧/٣/٨	<p>( ١ ) قانون : « سريانه من حيث الزمان » ضريبة .</p> <p>١ - قوانين الضرائب - وهي آمرة - تسرى بأثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل الى تاريخ العمل بها .</p> <p>( ب ) ضريبة غير تجارية ، وعامها . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٧٦ ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .</p> <p>٢ - اذ كانت المادة ٧٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ :</p>



ملخص الأحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>			
١٩٥٠. قد نصت على أن « يعنى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال ، فى السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم » بينما كانت ومن قبل هذا التعديل تنص على أن « أصحاب المهن الذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب ، يعفون من أدائها فى السنوات الخمس الأولى من ممارسة المهنة » فان أحكام هذه المادة بعد تعديلها تلحق كل مول من مناهم النص لم تكن قد مضت على ممارسته المهنة خمس سنوات الى تاريخ العمل بها فى أول يناير سنة ١٩٥١ .			
( ١ ) نقض . إعلان . أحوال شخصية ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ م ٢ مرافعات م ٨٨٢ و ٨٨١ . ٢ - يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الاجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ومقتضاها ان يعين رئيس المحكمة الاشخاص الذين يعلنون بالطعن ، ويحدد اجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، ويعلن قلم الكتاب من تقرر اعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بشمانية أيام على الأقل . ( ب ) زواج حرام أحوال شخصية مصريون . مسلمون . نسب . ٢ - المسلمة لا تزوج الا مسلما ، وزواج المسلمة بغير المسلم حرام باتفاق ، لا يعقد أصلا ولا يثبت منه النسب .	١٩٦٧/٣/٨	١٢١	١٧٥
( ١ ) استئناف : طلبات جديدة أحوال شخصية ، دعوى ، نطاقها . محكمة موضوع ، صلح ، تصديق عليه . لائحة ترتيب محاكم شرعية م ٢٢١ . ١ - دعوى النسب وقد تحدد نطاق الخصومة فيها أمام محكمة أول درجة على هذا الوضع ، لا تنسح طبيعتها للصلح على مال . ( ب ) دفاع : حقه ، اخلال به . ٢ - ليس على المحكمة أن تلفت الخصوم الى واجبه فى الدفاع ومقتضياته . ( ج ) خصومه : انقطاع سيرها . بطلان نسبي . ٣ - بطلان الاجراءات التى تتخذ بعد انقطاع سير الخصومة ، بطلان لسبى قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم . ( د ) ارث : دعوى غير مسلمين . نسب . ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لائحة ترتيب محاكم شرعية م ٢٨٠ . ٤ - دعاوى الارث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت - والى ما قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - من اختصاص القاضى الشرعى فيها ولقلا لاحكام الشريعة الاسلامية ، ما لم يتفق الورثة - فى حكم الشريعة الاسلامية وقوانين الميراث والوصية - على أن يكون التوريث طبقا لشريعة المتوفى ، وما يجرى على دعوى الارث يجرى على دعوى النسب باعتباره سببا للتوريث ولا فرق . والنص فى المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن « تصدر الاحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، اما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر الاحكام - فى نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم ، لم يغير من هذه القواعد . ( هـ ) اقرار : نسب ، ثبوته . منئى م ٣٩٤ . مرافعات م ٢٦٢ . ٥ - يثبت النسب فى الشريعة الاسلامية بالاقرار . ( و ) اثبات : دفع ، دفاع ، عبثه . ٦ - صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف بالباته . ( س ) تحليق : طلب اجرائه ، اجابته . ٧ - اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينة ليس حقا للخصوم تحتم اجابتهم اليه فى كل حال بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى استبان لها وجه الحق فى النزاع .	١٩٦٧/٣/٨	١٢١	١٧٦

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٧٧	١٢٣	١٩٦٧/٣/٩	<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>( أ ) اثبات . اقرار . قرينة .</p> <p>١ - الاقرار غير القضائي وان كان لا يعتبر حجة قاطعة على المقر ، فانه يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع . أن تعبيره دليلا مكتوبا ، أو مبيداً بثبوت بالكتابة ، أو مجرد قرينة ، كما ان لها ألا تأخذ به أصلا ، ولا معقب أسباب سائفة .</p> <p>( ب ) شاهد : سنه . اثبات بالبينه .</p> <p>٢ - العبرة بسن الشاهد وقت الادلاء بشهادته ، لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها .</p> <p>( ج ) خصومة : سقوطها . دعوى اقرار . مرافعات م ٣٠٤ .</p> <p>٣ - الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه - كصريح نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات - سقوط الاقرارات الصادرة من الخصوم ، ومن لم فانه ليس ما يمنع المحكمة من الاخذ باقرار صدر في دعوى أخرى تضي بسقوط الخصومة فيها .</p> <p>( د ) دليل : تقديره ، محكمة موضوع .</p> <p>٤ - تقدير اقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع ، ولا سلطان لاحد عليه في ذلك ، الا أن يخرج بذلك الاقوال الى ما لا يؤدي اليه مدلولها .</p>
١٧٨	١٢٤	١٩٦٧/٣/٩	<p>( أ ) افلاس . حكم بشهره . تنفيذ على عقار . وكيل الدائنين . اختصاصه . بطلان . في تجارى م ٢١٧ .</p> <p>١ - المنع من مباشرة الدعاوى والاجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر الفلاس المدين ، لا يسرى على الدائنين وأصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن ، الا أنه يجب عليهم أن يختصموا وكيل الدائنين في تلك الاجراءات ، وعدم اختصاصه فيها وان كان لا يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات ، الا أنه لا يجوز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين . ولهذه الجماعة ممثلة في وكيل الدائنين أن تتمسك بعدم نفاذ تلك الاجراءات عليها لمجرد عدم اختصاصه فيها ودون أن تطالب ببيان وجه مصلحتها في هذا التمسك .</p> <p>( ب ) دعوى : حكم مرسى مزاد ، طلب عدم نفاذه .</p> <p>٢ - طلب عدم نفاذ حكم مرسى المواد يعتبر مندرجا في طلب بطلانه المطروح على محكمة الموضوع مما يجعل طلب عدم النفاذ معروضا ضمنا عليها .</p>
١٧٩	١٢٥	١٩٦٧/٣/١٤	<p>( أ ) تنفيذ مباشر وسائله عقد ادارى . ق . ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ . قرار وزير المالية والاقتصاد ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>١ - حق جهة الادارة الذى ينشأ من استعمال سلطتها في التنفيذ المباشر على حساب المتعاقدين المتخلف أو المقصر في التزامه المترتب على العقد الادارى يخولها احتجاز ما يوجد بمحل العمل من المنشآت والالات والادوات وما هو مستحق للمقاول لدى أى جهة حكومية فلا شأن لجهة الادارة بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدنى ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات أو قانون الحجز الادارى .</p> <p>( ب ) دعوى : وقائع ، تكييفها محكمة موضوع .</p> <p>٢ - محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها ، وانما تلزم بالتكييف الصحيح الذى تبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها .</p> <p>( ج ) اختصاص . ولائى . حجز ادارى . ق . ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . عقد ادارى ، تنفيذه</p> <p>٣ - الامر الذى تصدره جهة الادارة بالامتناع عن صرف المبالغ المستحقة للمقاول المتعاقدين معها لدى جهات الحكومة المختلفة لا استنادا الى شروط العقد الادارى نتيجة سحب العمل منه ليس في حقيقته امرا بتوقيف حجز ادارى وانما هو من وسائل تنفيذ العقد الادارى الذى يخرج من ولاية القضاء العادى سلطة الفصل فيه .</p>



ملخص الأحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<p><b>قضاء محكمة النقض المدنية</b></p> <p>( أ ) حكم : تدليل عيب ، خطأ في الاسناد .</p> <p>١ - أن يقضى الحكم في منطوقه « بقبول الاستئناف شكلا » ، « بدل قبول الاستئناف شكلا » لا يعدو أن يكون مجرد لفظ أخطأت المحكمة في استخدامه للتعبير به عن مرادها ولا تأثير له على ما انتهى إليه الحكم في قضائه .</p> <p>( ب ) حكم : تدليل ، عيب ، مخالفة الثابت بالأوراق .</p> <p>٢ - إذا كان الثابت من شهادة لجنة التسمية بوزارة الأوقاف ، والصورة الشمسية لشهر حل الوقف ، أنه لم يرد فيهما ذكر بأن أرض النزاع وقف خيرى ، وكان الحكم قد استند في اعتبار الوقف أهليا وليس خيريا إلى كتاب الوقف ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق</p> <p>( ج ) وقف : خيرات ، الفاؤه ، حكم ، انتهاءه . مدنى م ١٠٠٨ م ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢</p> <p>٣ - تنتهى الاحكار القائمة على الاراضى التى كانت موقوفة وفقا أهليا بزوال صفة هذا الوقف .</p> <p>( د ) قانون : تفسيره . ق ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ ق ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٠</p> <p>٤ - تصرف عبارة « الاعيان الموقوفة » في القوانين ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ، و ٦٢ لسنة ١٩٦٠ التى تعاقب صدورهما بعد المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بغية تنظيم انهاء حق الحكم - ودون حاجة الى تحديد - الى الاعيان التى بقيت لها صفة الوقف بعد صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وهى الاعيان الموقوفة على الخيرات فقط .</p> <p>( هـ ) حكر : انتهاءه ، بناء ، غراس ، تسوية حسابه . م ١٠١٠ خيرى ، طلب نديه .</p> <p>٥ - إذا كان الثابت أن الطعون ضدها قد طلبت ، استعمالا لحقها في الخيار ، ازالة البناء وقضى لها بهذا الطلب ، فإن الحكم اذا لم يستجيب لطلب نذب خيرى لتقدير قيمة البناء لا يكون قد خالف القانون .</p> <p>( و ) شفعة : حق المستحكر فيها ، رقبه ، بيعها . مدنى م ٩٣٦ .</p> <p>٦ - خلوص ملكية الارض الموقوفة لصاحبها ، بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى انتهى الوقف على غير الخيرات ، يستتبع انهاء كل حكر كان مرتبا عليها .</p>	١٩٦٧/٣/١٤	١٢٦	١٨٠
<p>( أ ) اجارة : وضع يد بطريق الخفية . اصلاح زراعى . مستاجر ارض زراعية ، حمايته . اموال الدولة . حكم . تدليل . عيب . استدلال ، فساد .</p> <p>١ - قيام الحكومة كل عام بحصر اراضيها التى تكون قد زومت خفية منها وتحصيل مقابل انتفاع من واضع اليد عليها ، مفاده أن الزراعة خفية بهذا الوضع وبحسب طبيعتها لا تقوم على اتفاق أو تعاقد بشأنها ، وإنما أساسها النصب الذى لا يرتب حقا لواضع اليد بل يخول للحكومة حق طرده في أى وقت ، ولا تندرج بحال ضمن الاجارات الصحيحة ولا يصلح الاحتجاج في شأنها بقوانين اصلاح الزراعى .</p> <p>( ب ) وضع يد خفية : ارض زراعية ، استغلالها خفية ، حجز ادارى . ايجارة ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>٢ - الاستفادة من المادة الاولى فقرة هـ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الادارى ، ان المقصود باستغلال الاراضى الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما كان بغير عقد ايجار .</p>	١٩٦٧/٣/١٤	١٢٨	١٨١
<p>( أ ) نقض : حكم محكمة ابتدائية حاز لقوة الامر الملقى ، صدور حكم على خلافه ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>١ - ان الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائيين يصح ، حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الامر الملقى ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية</p>	١٩٦٧/٣/١٤	١٢٨	١٨٢

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
١٨٣	١٢٩	١٩٦٧/٢/١٥	<p>في مسألة كلية شاملة بار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق .</p> <p>( ب ) قوة امر مقضى : اثبات .</p> <p>٢ - ما دام الاساس في الدعويين واحدا وهو ما اذا كانت المؤسسة الطعون عليها مسئولة عن الضرر الذي لحق الطاعنة بسبب قتل ابنها في حادث ، وقد تضمن الحكم في الدعوى الاولى الفصل في هذا الاساس المشترك فتكون له حجة في هذا الخصوص .</p> <p>( ا ) عمل : رب عمل ، سلطته في تنظيم منشأته . عرف : ق ٢١ لسنة ١٩٥١ .</p> <p>١ - في تعيين العمل يكفي بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومدتها في عقد العمل . وفي تحديد مداها يجب الرجوع الى الاعمال التي يقوم بها نظراؤه والا تحددت بالرجوع الى العرف ، فان لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات العدالة ، ولرب العمل تعديل الاوضاع المادية لمختلف الخدمات التي تؤديها واعادة توزيعها على عماله وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته طالما انه لا يمس أجورهم ومراكزهم الادبية .</p> <p>( ب ) معاينة : انتقال . اثبات ضم أوراق .</p> <p>٢ - طلب الانتقال لمعاينة المتنازع فيه وطلب الاوراق المتعلقة به ، هما من الرخص التي تمنحهما المحكمة متى شاعت ولا عليها ان هي لم تستجب اليها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين مقبدها والفصل فيها .</p> <p>( ج ) فصل : مسوغ . تعويض . عقد عمل ، انتهاؤه .</p> <p>٣ - للعامل الحق في تعويض ما اصابه من ضرر مادي مباشر بسبب انتهاء عقده بغير مسوغ مشروع .</p> <p>( د ) نقض : طعن ، طلب ، محكمة ، تسييب ، عيب . مرافعات م ٣٦٨ .</p> <p>٤ - اذا كانت المحكمة قد اغفلت الحكم في طلب قدم اليها لأول مرة ، ولم تعرض له في أسبابها ، فان هذا الطلب يبقى معلقا امامها ، وعلاج هذا الاغفال يكون بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .</p> <p>( هـ ) ضرر أدبي : تعويض ، تقديره ، محكمة موضوع ، سلطتها ق ٤١ لسنة ١٩٤٤ .</p> <p>ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>٥ - تعويض الضرر الادبي بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضي الدعوى التقديرية والمطلقة ، بما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .</p>
١٨٤	١٣١	١٩٦٧/٢/١٥	<p>( ا ) نقض : طعن ، تقرير ، بطلان ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>١ - يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويشتمل علاوة على البيانات العامة على بيان الحكم الطعون فيه وتاريخه واسبابه التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن ، لا يعيبه انه لم يمهّد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها وما يرى فيها .</p>
			<b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b>
١٨٥	١٣٢	١٩٦٧/٢/٦	<p>( ا ) موظف عام . شركة . مؤسسة عامة . دعوى جنائية . رفعها . بنك الائتمان الزراعي وتعاوني مؤسسه مصرفية عامة ق ١٠٥ لسنة ١٩٤٦ ق ١٢١ لسنة ١٩٥٦ قرار بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ رئيس مجلس الادارة .</p> <p>١ - مؤدى نصوص المواد ١ و ١/٥ و ١٤ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ ان الموظف في احد بنوك الائتمان الزراعي والتعاوني يعتبر من موظفي الشركات التابعة للمؤسسة المصرية</p> <p>( ا ) عمل . ارتباط . عقوبة . عقوبات م ٣٢ .</p> <p>١ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكبلة بعضها البعض فتكونت فيها مجتمعة الوحدة</p>



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ؛ اما رئيس مجلس ادارة كل من هذه البنوك وهو في الوقت نفسه ممثل المؤسسة ، فيعتبر من موظفي المؤسسات العامة .</p> <p>( ب ) موظف عام . مستخدم عام . مرفق عام تديره الدولة شخص قانون عام . جريمة . وقوعها في اثناء تأدية وظيفته او بسببها . اجراءات م ٢/٦٣ ق ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ق ٦ لسنة ١٩٦٢ ق ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قرار جمهوري ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>٢ - الموظف او المستخدم العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق . والمؤسسات العامة مرافق عامة يديرها احد اشخاص القانون العام اقتصاديا او زراعيا او صناعيا او ماليا . ومن ثم فان العاملين فيها يعدون من الموظفين او المستخدمين العاملين .</p> <p>ولا كان المطعون ضده ، باعتباره موظفا باحدى المؤسسات العامة يعد من الموظفين العاملين ، وكانت اللجنة المسندة اليه قد وقعت في اثناء تأدية وظيفته وبسببها ، فانه يجري في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدوى الجنائية في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .</p> <p>( ١ ) عمل : ارتباط . عقوبة . عقوبات م ٢٢ .</p> <p>١ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكتملة بعضها البعض فتكونت فيها مجتمعة الوحدة . الاجرامية فجريمتا تعين عامل دون الحصول على شهادة قيد من مكتب القوى العاملة ، وعدم الابلاغ من الوظائف الخالية ، غير متلازمتين ، فقد تقع احدهما دون ان تقوم الاخرى .</p> <p>( ب ) حكم تسبيب . عمل . عيب . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٢٢١ - ٢١٦ .</p> <p>٢ - ان خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح - اذ اورد المادة ٢٢١ بدلا من المادة ٢١٦ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ واجبة التطبيق - لا ينال من سلامته ، ما دام قد طبق القانون على واقعة الدوى تطبيقا صحيحا .</p> <p>( ٢ ) غدر : غش . عقد توريد . اثبات عقوبات ١١٦ مكررا ضد جسيم . ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .</p> <p>١ - الواضح من مساق نص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه يعاقب على نوعين من الجرائم ( الاول ) هو الاخلال العمدي في تنفيذ أي من العقود المبينة بها على سبيل الحصر ، وهذا النوع هو الذي ربط فيه الشارع الاخلال بجسامة النتيجة المترتبة ركنًا في الجريمة دون ما عداه ( الثاني ) وهو الغش في تنفيذ هذه العقود ، وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معينًا من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب .</p> <p>( ب ) اثبات : غش .</p> <p>٢ - لا يتطلب القانون طريقا خاصا لاثبات الغش ، بل يجوز اثباته بطرق الاثبات كافة ، واذن فتمت اطمانت المحكمة الى الدليل من جهة اخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها ، بغض النظر عن عدد العينات المأخوذة وتختلف الطامن وقت الاجراء ، فان المجادلة ليما اطمانت اليه من ذلك لا تصح .</p> <p>( ج ) حكم : تدليل ، عيب :</p> <p>٢ - خطأ الحكم في الاسناد لا يعيبه ، ما دام لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .</p>
١٨٦	١٣٣	١٩٦٧/٢/٦	
١٨٧	١٣٤	١٩٦٧/٢/٦	

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
١٨٨	١٣٥	١٩٦٧/٣/٦	<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>( ١ ) رد اعتبار : صحيفة سوابق . قرار وزاري . قانون . صحيفة حالة جنائية . قلم سوابق . قرار وزير داخلية ٢ من أكتوبر ١٩١١ . قرار وزير عدل ٥ من مايو ١٩٥٥ .</p> <p>١ - لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الاحكام التي رد الاعتبار عنها قضاء الاحكام الصادرة في اى جريمة بالغرامة او بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر .</p> <p>اما صحف الحالة الجنائية التي يرسلها قلم السوابق الى المحاكم بناء على طلب النيابة العامة فيثبت فيها جميع السوابق التي لا تزال آثارها قائمة .</p> <p>( ب ) رد اعتبار : مضي اثنا عشر سنة . اجراءات م ٥٥ . عقوبة ، عقود ، سقوط بمضى المدة .</p> <p>٢ - لا يجوز رد الاعتبار بحكم القانون للمادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية الا بمضى اثنتى عشرة سنة محسوبة من تنفيذ العقوبة او العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة .</p> <p>( ج ) تذكرة الانتخاب : رد اعتبار ، دليله .</p> <p>٣ - لا بحاج بتذكرة الانتخاب دليلا على رد الاعتبار ، لانه لا يكون الا بالحكم الدال عليه .</p>
١٨٩	١٣٥	١٩٦٧/٣/٦	<p>( ١ ) استئناف : تلبس . قبض . تفتيش . مادة مخدرة . مخدر .</p> <p>١ - الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف . ومجرد استيقاف متهم وضع نفسه موضع الريبة - في سبيل التحقيق من شخصيته توصلا الى التعرف على مرتكبى السرقات التي تكرر وقوعها في المنطقة ، اجراء مشروع لم يتم مجرد التحرى بما يريل دواى الشبهة ويكون تخلى الطامن بعد ذلك من الحقيقة التي حوت المخدر قد تم طوامة واختيارا ، فاذا قام رجال الشرطة بفتح تلك الحقيبة ووجدوا بها المخدر ، فان ذلك يشكل قيام حالة جريمة متلبس بها تبيح القبض والتفتيش .</p> <p>( ب ) مخدر : التجار ، محكمة موضوع ، تقديره .</p> <p>٢ - الاصل ان الاتجار في الجواهر المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها .</p>
١٩٠	١٣٦	١٩٦٧/٣/٦	<p>عمل : عقوبة ، تعددها ، نقض ، خطأ في تطبيق قانون . هيئة تأمينات اجتماعية : اشتراك . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م م و ١٢٦ و ١٢٤ و ١٣٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١/٣٠ و ١/٣٩ .</p> <p>تعدد العقوبة ، بقدر عدد العمال في جريمة عدم اشتراك صاحب العمل في هيئة التأمينات الاجتماعية . ولا تعدد العقوبة بقدر عدد العمال في جريمة عدم احتفاظ صاحب العمل بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية .</p>
١٩١	١٣٧	١٩٦٧/٣/٦	<p>( ١ ) حكم : ادانة ، تسييب ، عيب . تزوير ، قوة شيء محكوم به . اجراءات م ٥٧ .</p> <p>١ - الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . فاذا كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بالادانة اخذا بما جاء بمحضر التحقيق وما ثبت في الحكم القاضى برد وبطلان السند مشار الاتهام ، مستدلا بذلك على انه مزور ، وعلى ثبوت جريمتى تزويره واستعماله في حق الطامن ودون ان يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذه دليلا ضد الطامن ، ودون أن تقوم المحكمة بنفسها بتمحيص عناصر الدعوى واجراء ما تراه من تحقيق موصل الى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجريمتين من الحكم الصادر فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعين النقض مع الاحالة .</p>



رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
١٩٢	١٣٧	١٩٦٧/٢/٦	<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>( ١ ) خطأ : تقديره . مسئولية ، جنائية ، مدنية . قتل خطأ . اصابة خطأ .</p> <p>١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .</p> <p>( ب ) سيارة : سرعة زائدة ، تقديرها .</p> <p>٢ - من المقرر ان السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمينى الموت والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب من هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى قاضي الموضوع .</p> <p>( ج ) خطأ مشترك . مسئولية .</p> <p>٣ - الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسئولية ، ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .</p> <p>( د ) حكم . تسبیب . عيب .</p> <p>٤ - الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سالفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها بالاوراق .</p>
١٩٣	١٣٨	١٩٦٧/٢/٦	<p>( ١ ) حاشية مستديمة : حكم ادانة ، تسبیب ، عيب ، تقرير طبي ، استناد اليه .</p> <p>١ - اذا كان الحكم المطعون فيه وقد استند الى التقارير الطبية ضمن أدلة الادانة ، اقتصر على الإشارة الى نتائج تلك التقارير دون ان يبين مضمونها من وصف الاصابات وعددها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى مراعتها لأدلة الدعوى ، فانه يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه .</p>
١٩٤	١٣٩	١٩٦٧/٢/٦	<p>( ١ ) دعوى جنائية : رفعها . نيابة عامة ، طلب . القيود . اجراءات م ٢/٩ في ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ اجراءات م ١/١٠ عقوبات م ١٨٥ و ١٨١ و ١٨٢ نقد . جمارك . استيراد .</p> <p>ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ م ٤/٩ ق ١٠ لسنة ١٩٦٣ م ١٢٤ ق ٩ لسنة ١٩٥٩ م ١٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ق ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ ق ١١ لسنة ١٩٥٣ ق ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>١ - ان الاجراء النصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، والاجراء النصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، والاجراء النصوص عليه في المادة العاشرة من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة دفع الدعوى .</p> <p>( ب ) نيابة : اختصاصها برفع دعوى عامة . اجراءات جنائية .</p> <p>٢ - متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الاجراءات بالنسبة الى كل ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أي جهة كانت . اذ ان الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا انها جرائم مالية لمس الثمن الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتبها ، وبالتالي فان أي طلب عن أي جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيونها القانونية الممكنة كما ينسبط على ما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<p><b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b></p> <p>متى تكشف عرشا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الاثر العيني للطلب ، وقوة الاثر القانونى للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده .</p> <p>( ج ) نقد : مصرى ، تعامل ، حظره ، مقيم ، غير مقيم . قرار وزير اقتصاد ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>٣ - خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه اصالة الى غير المقيم ، على عكس ما استنته فى نصوصه الاخرى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من اطلاق الحظر بحيث يؤتم كل من يخالفه ، اما المقيم وهو من توافر فيه احدى الصفات الواردة فى المادة ٢٤٠ من اللائحة فيباح له التعامل بالنقد المصرى مع من يشاء دون ان يكلف مؤونة التحقق من صفته او من مصدر المال الذى يتعامل به .</p> <p>( د ) تهريب : جمركى . جريمة اخفاء اشياء متحصلة منها . طرق غير مشروعة .</p> <p>٤ - المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة الى اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون ، وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة .</p> <p>( هـ ) ضريبة جمركية : تهريب منها . سلعة ممنوعة ، استيرادها ، تصديرها . اخفاء ، فى ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>٥ - ينقسم التهريب الجمركى من جهة محله - وهو الحق المعتدى عليه - الى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ؛ ونوع يرد على منع بعض السلع التى لا يجوز استيرادها وتصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن . وفى كلا النوعين ، اما ان يتم التهريب فعلا بتعام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما ان يقع حكما اذا لم تكن السلعة الغاضعة للرسم او التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو اخراجها افعال نص عليها الشارع اعتبارا بان من شأن هذه الافعال المؤتممة تجعل احتمال ادخال البضاعة أو اخراجها قريب الوقوع فى الاغلب الاعم من الاحوال ، فنظرها الشارع ابتداء واجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما اراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الافعال ومنها اخفاء البضاعة عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية . ومن ثم فان تجريم اخفاء البضاعة بوصف كونه تهريبها لا يتصور الا عند ادخالها أو اخراجها من تلك الدائرة الجمركية .</p> <p>( و ) اخفاء بضاعة : تهريب جمركى ، شريك .</p> <p>٦ - المراد باخفاء البضاعة فى معنى التهريب الجمركى هو حجبها من المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - عن عين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع . ولا يؤتم فعل الحائز أو المخفى للبضاعة وراء الدائرة الجمركية ولا يخاطبه باحكامه .</p> <p>( ز ) جريمة ضريبية : تهريب جمركى ، الشارع ، خطابه للمكلف بأداء الضريبة .</p> <p>٧ - لا يخاطب الشارع فى الجرائم الضريبية بعامة وفى جرائم التهريب الجمركى بخاصة الا المكلف بأداء الضريبة ، واذا شاء ان يبسط نطاق التجريم الى غيره فانه ينص على ذلك صراحة .</p> <p>( ح ) اخفاء : اشياء مسروقة ، عقوبات م ٤٤ مكررا .</p> <p>٨ - اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها لا تنطبق عليه المادة ٤٤ مكررا لان جريمة التهريب السابقة على الاخفاء ليس موضوعها انتزاع المال من يد صاحبه الذى تظل يده مبسوطة</p>



ملخص الأحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء محكمة النقض الجزائية</b>			
عليه ، وإنما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذي يعد حينئذ موضوعا للرسم المهرب أو لمخالفة الحظر في شأن المادة المهربة . ( ط ) عقوبة : غلو . اختصاص عقوبات م ٧٤ . عمل سيادة .			
٩ - أن الالتجاء الى رئيس الدولة للمغو من العقوبة المحكوم بها ، هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتنظم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس اصفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها - وصدر المغو عن العقوبة ايا ما كان قدر المغو منها يخرج الامر من يد القضاء ، لما هو مقرر من أن المغو عن العقوبة في معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة .			
( ي ) نقض : طعن ، حكم حضوري اعتباري ، عذر مانع من الحضور . معارضة ، ميعادها . اجراءات م ٢٤١ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٠ م ٣٢ .			
١٠ - تجوز المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وميعاد المعارضة لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه . والطعن امام محكمة النقض لا يجوز الا في الاحكام النهائية فلا يجوز قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن بالمعارضة جائزا ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة الى أحد المطعون ضدهم ، وغيايبا بالنسبة الى آخر ، فإن طعن النيابة في الحكم الصادر عليهما يكون غير جائز .			
( ك ) دعوى جنائية : حكم براءة قوة شيء محكوم .			
١١ - أن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة سبيل تصحيح الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية .			
<b>قضاء المحكمة الإدارية العليا</b>			
( أ ) مسئولية اللجان	١٩٦٦/١١/١٢	١٤٧	١٩٥
١ - مسئولية أعضاء اللجان الطبية مسئولية تضامنية .			
( ب ) الصفة في التقاضي . دفع . عدم قبول .	١٩٦٧/٤/٣٠	١٤٧	١٩٦
١ - تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى وابدائه الدفاع فيها كما لو كان مختصا حقيقة لا يقبل معه الدافع بعدم قبول الدعوى .			
( أ ) تقارير سنوية . محاكم تأديبية . قرار اداري .	١٩٦٧/١١/٢٥	١٤٧	١٩٧
١ - المحاكم التأديبية لا تملك التعقيب على تقدير الكفاية في التقارير السرية الا ان يكون قد قام بالتقرير وجه من أوجه انعدام القرار الإداري .			

ملخص الاحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء محاكم الاستئناف</b>			
دعوى : تقدير قيمتها . اخلاء فسخ ايجار . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مرافعات م ٢٨٢ استئناف ، محكمة ابتدائية . نصاب نهائى . دعوى الاخلاء هى فى حقيقتها دعوى بفسخ الايجار ، تقدر قيمتها بأجرة المدة فى العقد ، او الباقى منها حسب الاحوال .	١٩٦٧/٢/٧	١٤٩	١٩٨
اختصاص : قضاء عادى . موظف مؤسسة عام ، شركة قطاع عام . موظف عام . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . يختص القضاء العادى بنظر دعاوى موظفى المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .	١٩٦٧/٥/٤	١٤٩	١٩٩
حراسة قضائية : نيابة قانونية اختصاص نوعى ، قاضى مستعجل محكمة موضوع : نظام عام . مرافعات م.م ١٣٤ و ٣٥ و ٤٩ . طبيعة الحراسة انها اجراء تحفظى مؤقت مستعجل لا يمس اصل الحق أو الموضوع . والمحكمة المختصة نوعيا بنظر دعوى الحراسة هى القضاء المستعجل ، ولا يمكن رفع دعاواها امام محكمة الموضوع قبل ان ترفع اليها الدعوى الموضوعية . ولكن رفع دعوى الحراسة امام القضاء المستعجل جائز بعد رفع الدعوى الموضوعية امام محكمة الموضوع .	١٩٦٨/١/١١	١٥٠	٢٠٠
وكالة : قرينة دالة على وجودها موكل ، التزامه بتعاقد وكيله . تكفى القرائن الدالة على وجود الوكالة فى انبات الوكالة ، وتنصرف تصرفات الوكيل الى الموكل ويلتزم بانوارها .	١٩٦٧/١٢/١٩	١٥١	٢٠١
طلاق : بائن . ابراء . طاعة . سكوت وكيل الزوجة امام محكمة اول درجة من الدفع بما تزعمه من وقوع الطلاق البائن نظير الابراء ، دليل على ان واقعة الطلاق المزعومة مكدوبة .	١٩٦٨/١/٦	١٥١	٢٠٢
<b>محكمة القضاء الادارى</b> صفة وحدة . ادارية . وزارة . المحافظات والمدن والقرى يمثلها مجالسها التى تعبر عن شخصيتها المعنوية ولا يفنى عن ذلك اختصاص الوزارة التى لا تكون لها صفة فى تمثيلها .	١٩٦٧/٣/٢	١٥٢	٢٠٣











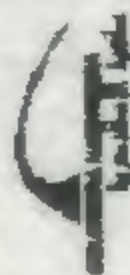




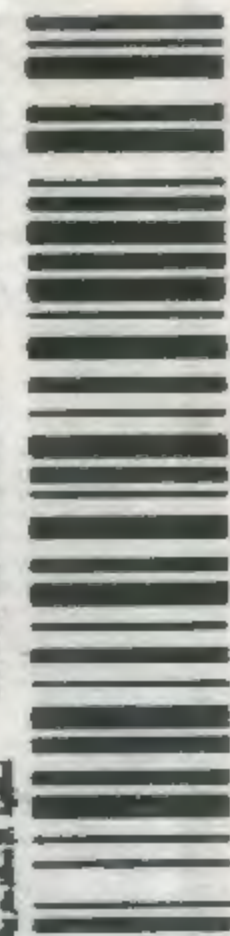








Bibliotheca Alexandrina



0542527